جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بالمنصورة

الدراسات العليا – قسم اللغويات

تحقيق قسم النحو من شرح المولى حسام الدين المؤذني الخوارزمي على مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

إعـداد

حمادة حمدي علي حسن

المدرس المساعد بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بإيتاي البارود

إشــراف

أ. د/ إبراهيم حامد الإسناوي

عميد الكلية وأستاذ اللغويات

(مشرفا أساسيا)

أ.د / عادل محمد الطنطاوي

أستاذ اللغويات بالكلية

(مشرفا مشاركا)

(الجزء الأول)

العام الجامعي ١٤٣٦هـ -٢٠١٥ م

تم تصويب الأخطاء ، وإجراء التعديلات التي أوصت بها لجنة المناقشة ، التي ضمت كلا من السادة الأساتذة :-

الأستاذ الدكتور / إبراهيم حامد الإسـناوي مشرفا أساسيا

عميد الكلية وأستاذ اللغويات التوقيع:

الأستاذ الدكتور / عادل محمد الطنطاوي مشرفا مشاركا

أستاذ اللغويات بالكلية التوقيع:

الأستاذ الدكتور / علي محمد علي فاخر عضوا داخليا

أستاذ اللغويات المتفرغ بالكلية التوقيع:

الأستاذ الدكتور / الطنطاوي الطنطاوي الطنطاوي جبريل عضوا خارجيا

أستاذ ورئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالزقازيق

التوقيع:

يعتمد ؛

فضيلة الأستاذ الدكتور /عميد الكلية

ملخص الرسالة

جاءت الرسالة تحت عنوان : **(تحقيق قسم النحو من شرح المولي حسام الدين المؤذني الخوارزمي علي مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي)** ، وقد قسمتها قسمين ، قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق ، وجعلت قسم الدراسة في أربعة فصول على النحو التالي:-

الفصل الأول : هو بعنوان : السكاكي والمؤذني حياتهما ، وآثارهما ، وفيه مبحثان : المبحث الأول : السكاكي حياته ، وآثاره ، **والمبحث الثاني** : المؤذني حياته ، وآثاره.

الفصل الثاني : هو بعنوان منهج السكاكي في مفتاح العلوم ، وقيمته العلمية ، وفيه مبحثان : المبحث الأول : منهج السكاكي في مفتاح العلوم ، **والمبحث الثاني** : القيمة العلمية لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

الفصل الثالث : دراسة المخطوط دراسة شاملة من حيث : أولا : الدافعُ إلي تأليفه. **ثانيا** : مصادرُه. **ثالثا** : منهجُهُ في عرض المادة العلمية . **رابعا** : أسلوبُهُ ، ولغتُهُ . **خامسا** : موقفه من الأصول النحوية . **سادسا** : مذهبه النحوي . **سابعا** : موقفه من السكاكي .

الفصل الرابع : مقدمات التحقيق ، ويشتمل علي مايلي :-

أولا : توثيقُ عنوانِ المخطوط ، ونسبتهُ إلي مؤلفه . **ثانيا** :_ وصف نسخه . **ثالثا** : منهج التحقيق .

أما القسم الثاني : فهو مختص بالنص تحقيقا ، وتعليقا ؛ حسبما يرتضيه أهلُ الصنعة في مجال التحقيق .

وفي نهاية التحقيق ذيّلت النص المحقق بخاتمة كان من أهم نتائجها :

أولا : كشف النقاب عن شخصيتين علميتين ، ودراستهما دراسة علمية جادة تبرز جوانب متعددة من شخصيتهما ، وفكرهما ، وهما السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ، والمؤذني صاحب الشرح .

ثانيا : إبراز شرح لكتاب من أهم كتب البلاغة ؛ فالمفتاح من الكتب التي أفاد منها عدد كثير من طلاب العلم ، ولا يزالون ينهلون منها ، والعمل على شرح من شروحه المتميزة مثل هذا الشرح ؛ مما يثري المكتبة العربية.

ثالثا : المساهمة في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد منها يقبع في خزائن المكتبات ، ودورِ الكتب ينتظر من ينفض عنها غبارَ السنين ؛ ليخرجه إلى النور فينتفعُ طلاب العلم والمعرفة بما فيها من كنوز معرفية.

رابعا : معرفة خصائص النحو البلاغي ، وما يمثلة من إضافة للمعاني النحوية.

ثم أعقبت الخاتمة بفهارس فنية متعددة للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأقوال المأثورة ، والأمثال ، والأبيات الشعرية ، والأعلام ، والمصادر ، والمراجع ، والموضوعات.

وختاما............ أسأل الله العظيم أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، وأن يرزقنا الصدقَ في القول ، والعمل ؛ إنه سميع مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث / حمادة حمدي علي حسن

إهــــــداء

قمْ في فم الدّنيا وحيِّ الأزهرَا   وانثرْ على سمْعِ الزَّمَانِ الجوهرا[1]

❁ **إلى** هذه المؤسسة العلمية العريقة التي احتضنتني على مدى سنوات دراستي.

❁ **إلى** رجال هذا القلعة اللغوية التي أشرُف بالانتساب إليها: **كلية اللغة العربية بالمنصورة.**

❁ إلي أستاذي وشيخي وجدي فضيلة الأستاذ الدكتور العلامة / محمد حسن حسن جبل.

❁ إلى طلاب العلم في كل عصر ومصر ...

❁ إلى أصلى الذي إليه أنتمي : والدي هذا جني من جني غرسك الطيب ، ووالدتي نبع الرحمة والحنان .

❁ إلى أساتذتي الذين علموني ووجهوني وأخص منهم ؛ فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور / إبراهيم حامد الإسناوي عميد الكلية ، وفضيلة الأستاذ الدكتور / عادل محمد الطنطاوي.

❁ **إلى** من مدّت إليّ يد العون في رحلة بحثي ... **رفيقة عمري** .

❁ **وأخيراً** : إلى فرعي الذين أرجو لهما أن يسير اعلى دربي ... أهدى إليكم جميعاً ثمرة عملي.

---

(١)البيت من قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقي وبحرها (الكامل) . الشوقيات ١٥١/١ المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة ١٩٧٠م.

الجـــزء الأول

ويبدأ من المقدمة تليها الدراسة ثم النص المحقق من بداية التعريف بعلم النحو إلى نهاية باب النواصب

المقدمـــة

مقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين ، سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي القرشي ، أفصحِ العرب ، وأكرمِهم ، وأفضلِ الأنبياء ، وأرحمِهم ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن اهتدي بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد:-

فإن علومَ اللغة العربية من أجل العلوم قدرا ، وأرفعِها شأنا وذكرا نزل بها القرآنُ الكريم ، فاكتسبت منه قداستَها ، ورفعتَها تكفل الله بحفظها ؛ إذ تكفل بحفظ كتابه العزيز ، فقال عز من قائل : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [(١)] ، وفي حفظ الله للقرآن حفظٌ للغته .

وسائرُ العلوم الإسلامية لا غنى لها عن اللغة العربية ؛ لذا فقد تباري أسلافُنا في إثراء هذه اللغة ؛ فحفِظوا لنا تراثا ضخما في شتى ميادين المعرفة ، خاصة في لطائف هذه اللغة ، وأسرارِها ؛ إلا أن كثيراً من هذه الثروة ما يزال مطويا في ظلمات خزائن المكتبات ، ينتظر يدا حانيةً مخلصةً تخرجه إلى النور.

يقول الدكتور/ محمود الطناحي (رحمه الله) : إن ما ضاع من هذا التراث بسبب غفلةِ الناس ، وتفريطِهم أكثرَ مما ضاع بسبب عوادي الحروب ، والأيام ، ولايزال الكثيرُ منه حبيساً في خزائن

---

(١) سورة الحجر آية ٩.

المكتبات ينتظر اليدَ الحانيةَ التي تفك أسره ، وتزيل عنه غبار الزمن(١).

فكان حتما ، ولزاما على أبناء هذه الأمة الإسلامية أن تتجه طائفةٌ منهم شطرَ التراث العربي يحيون مواتَه ، ويستخرجون كنوزَه.

لذا فقد كان بحثي هو دراسةٌ ، وتحقيق لإحدي ذخائر النحو ، وكنز من كنوزه الدفينة بين طيات كتاب مفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦هـ) ، وهو كتاب"شرح المولى حسام الدين المؤذني علي مفتاح العلوم للسكاكي ، وهو كتاب سهل المتناول كثير الفائدة ، حشد فيه مؤلفه كثيرا من الآراء النحوية ، والنكات البلاغية التي أضفت على الكتاب طابعا خاصا.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب من أهمها:-

<u>أولا :</u> الوقوف على نصٍّ أُقيم على أحد المتون العلمية التراثية التي أثارت حركة علمية واسعة ؛ سواء أكانت صرفية ، أم نحوية ، أم بلاغية على مر العصور.

<u>ثانيا :</u> إلقاء الضوء علي شخصيتين علميتين ، ودراستهما دراسة علمية جادة تبرز جوانب متعددة من شخصيتهما ، وفكرهما ، وهما السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ، والمؤذني صاحب الشرح .

<u>ثالثا :</u> أنه شرح لكتاب من أهم كتب البلاغة ؛ فالمفتاح من الكتب التي أفاد منها عدد كثير من طلاب العلم ، ولا يزالون ينهلون منها ، والعمل على شرح من شروحه المتميزة مثل هذا الشرح.

---

(١) ينظر : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي- محمود محمد الطناحى- مكتبه الخانجى-الطبعة الأولي – طبعة ١٩٨٤م – ص ٢٢.

رابعا : كثرة ما جاء في هذا الكتاب من الشواهد القرآنية ، والشعرية ، والحكم ، والأمثال ، وما فيه من التعليلات النحوية الدقيقة ، والنقول عن النحاة السابقين ، فهو كتاب حافل بالمناقشات العلمية الجادة.

خامسا : الرغبة في المساهمة في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد منها يقبع في خزائن المكتبات ، ودورِ الكتب ينتظر من ينفض عنها غبارَ السنين ؛ ليخرجه إلى النور فينتفعُ طلاب العلم والمعرفة بما فيها من كنوز معرفية.

سادسا : حاجةُ الدراسات النحوية إلي معرفة خصائص النحو البلاغي ، وما يمثلة من إضافة للمعاني النحوية.

سابعا : تنوعُ مادةِ الكتاب العلمية بالعلوم العربية المختلفة من ؛ مثل النحو ، والصرف ، واللغة ، والبلاغة ، والمنطق ، والفلسفة.

لهذه الأسباب التي ذكرتُ وقع اختياري على هذا الشرح بعد أن استخرت الله ، ثم عقدت العزم ، وشمرت عن ساعد الجدِّ ، وأكببت على العمل مستعينا بالله.

وقد كلفني هذا الاختيار مصاعب جمة ؛ فنسخة الشرح التي بين يدي في بداية عملي كانت نسخة يتيمة ؛ فطفقت أبحث في فهارس المخطوطات ، وقوائم المكتبات أملاً في العثور على نسخة أخري تعزز هذه النسخة ؛ إلي أن وفقني الله ، ويسر لي أمرَ الحصول علي نسخة أخري لهذا الشرح.

فبدأت باسم الله ثقة به ، وأملا فيه ، وتوكلا عليه ، وحمدا له ، وشرعت في عملي ، ولم أدخر جهدا ، أو أختزن وسعا في سبيل النهوض بالنص ، وخدمتِه ، والقيامِ عليه.

خطة البحث

أمـــا خطـــة البحـــث ؛ فقـــد قســـمتها قســـمين ، قســـم للدراســـة ، وقســـم للتحقيق ، وجعلت قسم الدراسة في أربعة فصول على النحو التالي:-

الفصـــل الأول : هـــو بعنـــوان : الســـكاكي والمـــؤذني حياتهمـــا ، وآثارهمـــا ، وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : السكاكي حياته ، وآثاره.

المبحث الثاني : المؤذني حياته ، وآثاره.

الفصـــل الثـــاني : هـــو بعنـــوان مـــنهج الســـكاكي فـــي مفتـــاح العلـــوم ، وقيمته العلمية ، وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : منهج السكاكي في مفتاح العلوم .

المبحث الثاني : القيمة العلمية لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

الفصل الثالث : دراسة المخطوط دراسة شاملة من حيث :-

أولا : الدافعُ إلي تأليفه.

ثانيا : مصـادرُه.

ثالثا : منهجُهُ في عرض المادة العلمية .

رابعا : أسلوبُهُ ، ولغتُهُ .

خامسا : موقفه من الأصول النحوية .

سادسا : مذهبه النحوي .

سابعا : موقفه من السكاكي .

الفصل الرابع : مقدمات التحقيق ، ويشتمل علي مايلي :-

أولا : توثيقُ عنوانِ المخطوط ، ونسبتهُ إلي مؤلفه .

ثانيا : وصف نسخه .

ثالثا : منهج التحقيق .

رابعا : نماذج مصورةٌ من المخطوط .

أمـــا القســـم الثـــاني : فهـــو مخـــتص بـــالنص تحقيقـــا ، وتعليقـــا ؛ حسبما يرتضيه أهلُ الصنعة في مجال التحقيق .

وفـــي نهايـــة التحقيـــق ذيّلـــت الـــنص المحقـــق بخاتمـــة ، وفهـــارس فنيـــة متعـــددة للآيـــات القرآنيـــة ، والأحاديـــث النبويـــة ، والأقـــوال المـــأثورة ، والأمثـــال ، والأبيـــات الشـــعرية ، والأعـــلام ، والمصـــادر ، والمراجـــع ، والموضوعات.

وختامـــا........... أســـأل الله العظـــيم أن يجعـــل أعمالنـــا خالصـــة لوجهـــه الكـــريم ، وأن يرزقنـــا الصـــدقَ فـــي القـــول ، والعمـــل ؛ إنـــه ســـميع مجيـــب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الدراســــــــة

الفصل الأول : هو بعنوان : السكاكي والمؤذني حياتهما ، وآثارهما ، وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : السكاكي حياته ، وآثاره.

المبحث الثاني : المؤذني حياته ، وآثاره.

المبحث الأول : السكاكي حياته ، وآثاره.

نسبه :-

هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب ، سراج الدين ، أحد أئمة العربية في عصره ، عالمٌ فذ في النحو ، والتصريف ، والمعاني ، والبيان ، والعروض ، والشعر ، وغير ذلك. [(١)]

نشأته:-

ولد في سنة (٥٥٥هـ) جمادى الأولى ، ويظهر أن أسرته كانت تحترف صنع المعادن ، وخاصة السَّكَك ، وهي المحاريث التي تفلح

(١) ينظر ترجمته في : معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) - المحقق: إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي، بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م -٦ / ٢٨٤٦ ، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) - المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف - دار الغرب الإسلامي - الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م - ٨٢٨/١٣، الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) - الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي - ٢٢٦/٢، تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) - المحقق: محمد خير رمضان يوسف - الناشر: دار القلم - دمشق - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م- صـ٣١٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم -المكتبة العصرية - لبنان / صيدا -٢/ ٣٦٤،الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين - الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو ٢٠٠٢ م - ٨/ ٢٢٢ ، ، معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ) - مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت - ١٣/ ٢٨٢، تاج التراجم في طبقات الحنفية: ١/ ٢٧.

بها الأرض ، ومن ثم شاع لها لقب السكاكي ، وربما كانت تُعنَى بصنع السَكَّة ، وهي حديدة منقوشة تضرب بها الدراهم.

وقد أجمع المترجمون له على أنه ظل إلى نهاية العقد الثالث من حياته يُعنَى بصناعة المعادن ؛ حتى وقر في قلبه أن يَخلُص للعلم ، ويتفرغ له ، وإذا هو يكب عليه يحاول أن يلتهمه التهاماً .

شيوخه ، ومؤلفاته :-

أما شيوخه ؛ فقد ذكرت كتب التراجم أنه تتلمذ على يد سديد الدين الخياطي ، وابن صاعد الحارثي ، ومحمد بن عبد الكريم التركستاني ، وهم جميعا من فقهاء المذهب الحنفي ، وأشاد في مباحثه البلاغية بأستاذه الحاتمي ، وله مصنفات مختلفة ، أهمها المفتاح ، ويظهر أنه كان يشتهر في عصره اشتهارا واسعا ، حتى إن ياقوت الحموي يقول :-

(علامة إمام في العربية ، والمعاني ، والبيان ، والأدب ، والعروض ، والشعر ، متكلم فقيه متفنن في علوم شتى ، وهو أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان) [١].

وقال السيوطي عنه: (قال ابن فضل الله في المسالك: ذو علوم سعى إليها ؛ فحصّل طرائقها ، وحفر تحت جناحه طوابقها ، واهتز للمعاني اهتزاز الغصن البارح ، ولزّ [٢] من تقدمه في الزمان لزّ

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ٦ / ٢٨٤٦.

(٢) لزز: لَزَّ الشيءَ بِالشَّيْءِ يَلُزُّه لَزًّا وأَلَزَّه: أَلزمه إِياه. واللَّزَزُ: الشِّدَّةُ. ولَزَّه يَلُزُّه لَزًّا ولِزازاً أَي شَدَّه وأَلصقه. اللَّيْثُ: اللَّزُّ لُزُومُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ لِزازِ الْبَيْتِ، وَهِيَ الْخَشَبَةُ الَّتِي يُلَزُّ بِهَا البابُ. واللَّزَزُ: المَتْرَسُ. ولِزازُ الْبَابِ: نِطاقُه الَّذِي يُشَدّ بِهِ. وَكُلُّ شَيْءٍ دُونِيَ بَيْنَ أَجزائه أَو قُرِنَ، فَقَدْ لُزَّ. واللَّزُّ: الزُّرْفِين الَّذِي طَبَقَا المَحْبَرَة الأَعلى وَالْأَسْفَلُ.

الجـــذَع ؛ فأضـــحى الفضــــل كلـــه يُـــزم[1] بعنانــــه ، ويــــزم الســــيف ، ونصله بسنانه»[2].

مصنفاته :-

لــــه مصــــنفات عـــدة فــــي اللغـــة ، والأدب ؛ منهـــا : مفتـــاح العلـــوم ، ورسالة في علم المناظرة ، ومصحف الزهرة[3].

وفاته:-

توفي السكاكي بخوارزم سنة (٦٢٦هـ)[4].

ينظـر : لسـان العـرب محمـد بـن مكـرم بـن علـى، أبـو الفضـل، جمـال الـدين ابـن منظـور الأنصـاري الرويفعـى الإفريقـى (المتـوفى: ٧١١هــ)- دار صـادر - بيـروت - الطبعـة: الثالثـة - ١٤١٤ هـ-٥/٤٠٤.

(١) زم: زمّ: فِعْلٌ من الزِّمام، تقول : زَمَمْتُ النّاقة أَزُمُّها زَمّاً.

والزِّمـام: الخَـيْط الـذّي فـي أنفهـا، والجميـعُ: الأزمّـة. والعُصْـفور يَـزِمُّ بصـوتٍ لـه ضـعيف، والعِظـامُ مـن الزنـابير يَفْعَلْـنَ ذلـك. والـذّئب يَـذْهَب بالسَّـخْلة زامّـاً، أي: رافعـاً رأسـه، وقـد ازدمّ سَخْلةً فذهب بها.

ينظـر : كتـاب العـين لأبـي عبـد الـرحمن الخليـل بـن أحمـد بـن عمـرو بـن تمـيم الفراهيـدي البصـري (المتـوفى: ١٧٠هــ) - المحقـق: د مهـدي المخزومـي، د إبـراهيم السـامرائي- الناشـر: دار ومكتبة الهلال - ٧/٣٥٤.

(٢) ينظـر : بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغـويين والنحـاة - المحقـق: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم -المكتبة العصرية - لبنان / صيدا -٢/ ٣٦٤

(٣) ينظر : الأعلام للزركلي ٨/ ٢٢٢.

(٤) ينظـر : معجـم المـؤلفين ١٣/ ٢٨٢، تـاج التـراجم فـي طبقـات الحنفيـة: ١/ ٢٧، بغيـة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٣٦٤، معجم الأدباء ٦ / ٢٨٤٦

المبحث الثاني : المؤذني حياته ، وآثاره.

ضنت كتب التراجم علينا بترجمة وافية للعلامة الشيخ حسام الدين المؤذني ، ولم تجد علينا إلا بالنذر اليسير .

اسمه :-

إن الناظر في كتب التراجم ؛ يري أنها تكاد تكون متفقة علي ترجمة موحدة للمولى حسام الدين المؤذني ، وذلك بنص :-

" هو المولى حسام الدين المؤذني الخوارزمي ؛ شارح مفتاح العلوم المشهور".[(١)]

وزاد أحد الباحثين علي ذلك : حسام الدين عمر بن محمد بن علي المؤذني. [(٢)]

وليس هو المؤذن المذكور في كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، بعنوان : إبراهيم بن محمد بن حيدر بن علي أبو

---

(١) ينظر : الذريعة إلي تصانيف الشيعة للشيخ / أقا بزرك الطهراني – دار الأضواء – الطبعة الثانية ٨١/١٤ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) – مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) – تاريخ النشر: ١٩٤١م – ١٧٦٣/٢ ، أعيان الشيعة للإمام السيد محسن الأمين – حققه وأخرجه / حسن الأمين – دار التعارف للمطبوعات – بيروت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م –- ٣٣٠/٥، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام – تأليف / السيد حسن الصدر- طبع بأمر نجله/السيد الصدر صـ١٦٩- ١٧٠.

(٢) ينظر بحث باللغة الفارسية بعنوان : استعراض نقدي للمبادئ وأساليب الخطاب التقليدي النظرية –الدكتور محمود فتوحي – مجلة الثروة الأدبية –العدد الثالث خريف ١٣٨٦- صـ٧٥.

وهو باللغة الفارسية : نگاهي انتقادي به مباني نظري وروشهاي بلاغت سنّتي – دكتر محمود فتوحي ثروة أدبي – شمارة سوم، پاييز ١٣٨٦.

إسحق المؤذن الخوارزمي ؛ أحد أصحاب أبي حنيفة في وقته ؛ وذلك لعدم موافقة تاريخ شرح المفتاح لتاريخ تولد المذكور ؛ فإن نسخة شرح المؤذني تاريخ تأليفه لها سنة اثنتين ، وأربعين ، وسبعمائة ، وتاريخ كتابة النسخة بعد التأليف باثنتي عشرة سنة ؛ فكيف يكون من تولد سنة خمس ، وخمسين ، وخمسمائة يبقي إلي اثنين ، وأربعين ، وسبعمائة.[١]

نشأته :-

لم تذكر كتب التراجم شيئا عن نشأة المولي المؤذني ، ولكن يمكن القول :-

لو تتبعنا التسلسل الطبيعي لاسم المؤذني الذي بين أيدينا ؛ يمكن القول : إنه نشأ في بلد تسمي (المؤذني)[٢] ؛ فنسب إليها ، ثم هاجر إلي طلب العلم في خوارزم[٣] .

---

(١) ينظر : تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام صـ١٦٩-١٧٠.

(٢) المؤذني: لبني المؤذن بطن من العلويين باليمن .

ينظر : مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب لعباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي (المتوفى: ١٣٤٦هـ) - مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية، مصر - ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م - صـ٦٠

(٣) وأما خوارزم فإنه اسم الإقليم، وهو إقليم منقطع عن خراسان وعمّا وراء النهر، وتحيط به المفاوز من كل جانب، وحدّها متصل بحدّ الغزّية فيما يلى الشمال والمغرب، وجنوبيّه وشرقيّه خراسان وما وراء النهر ، وهى فى آخر نهر جيحون، وليس بعدها على النهر عمارة إلى أن يقع فى بحيرة خوارزم، وهى على جانبى جيحون، ومدينتها فى الجانب الشمالى من جيحون، ولها فى الجانب الجنوبى مدينة كبيرة تسمى الجرجانيّة، وهي أكبر مدينة بخوارزم بعد قصبتها، وهى متجر الغزيّة، ومنها تخرج القوافل إلى جرجان والخزر وإلى خراسان.

ينظر : المسالك والممالك لأبي اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المعروف بالكرخي (المتوفى: ٣٤٦هـ) -الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة - صـ١٦٨، والروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحِميرى

مؤلفاته :-

لم نقف علي شيء منها سوي هذا الشرح الذي بين أيدينا ، والذي قيل إنه أول الشروح له. (١)

وقد ظهر لي أثناء التحقيق شرحا آخر له علي كافية ابن الحاجب يحيل إليه في أكثر من موضع في الشرح . (٢)

وفاته :-

أما عن وفاته ؛ فلم تذكر كتب التراجم تاريخا محددا لوفاة الرجل ؛ ففي كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٧٦٢ :-

" أنه فرغ من الشرح المذكور سنة ٦٤٢هـ" .

ولكن النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق ؛ مذكور فيها : " أنه فرغ منها سنة ٧٤٢هـ " .

ويمكن القول : إنه من علماء القرن الثامن الهجري.

(المتوفى: ٩٠٠هـ) - المحقق: إحسان عباس - مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج - الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م - صـ٢٢٤.

(١) ينظر : تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام صـ١٦٩-١٧٠.

(٢) ينظر : التحقيق ١/٢٩٠.

الفصل الثاني : هو بعنوان منهج السكاكي في مفتاح العلوم ، وقيمته العلمية ، وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : منهج السكاكي في مفتاح العلوم .

المبحث الثاني : القيمة العلمية لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

المبحث الأول : منهج السكاكي في مفتاح العلوم.

قال السكاكي في مقدمة كتابه :-

" ورأيت أذكياء أهل زماني الفاضلين الكاملي الفضل قد طال إلحاحهم عليّ في أن أصنف لهم مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كل ذكي صنفت هذا وضمنت لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية، وسميته: مفتاح العلوم وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام:-

القسم الأول في علم الصرف ، القسم الثاني في علم النحو،القسم الثالث في علمي المعاني والبيان. (١)

أولا : منهجه في علم الصرف.

أول مايلاحظ علي منهج السكاكي في علم الصرف أنه أدمج فيه علم الأصوات بتحديده لصفات الحروف ومخارجها؛ كما ذكر كذلك تعريفا لعلم الصرف ، وأهميته ثم رتب موضوعاته ترتيبا يليق بعلم الصرف ؛ بدءا من الحرف إلي الاسم والفعل ، وفصل حديثه عن هيئات الاسم والفعل (المجرد والمزيد) ، ولحرصه الشديد علي اللغة ذكر قواعد الحفاظ عليها (الاحتراز عن الخطأ) (٢)، وفي ذلك يقول : -

(١) ينظر : مفتاح العلوم ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) – ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م – صـ ٧،٨.

(٢) ينظر : آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم (دراسة في ضوء المنهج الوظيفي) – رسالة ماجستير – إعداد : نوري خذري – إشراف الدكتور / لخضر بلخير – ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م –ص ٨.

" القسم الأول : علم الصرف ؛ أما: القسم الأول من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول الأول: في بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على ما يحتاج إليه في تحقيقها. الثاني: في كيفية الوصول إليه. الثالث: في بيان كونه كافياً لما علق به من الغرض. (١)"

ثانيا : منهجه في علم النحو .

مايمكن قوله عن منهج السكاكي في عرضه لعلم النحو لايختلف كثيرا عما قيل في منهجه في علم الصرف.

فقد بدأ بتعريف علم النحو ، ثم رتب موضوعاته حسب : المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ثم تحدث عن المعرب والمبني ، وبين أحوال كل واحد منهما ، وتحدث بعد ذلك عن الفاعل بفرعيه المادي والمعنوي ، ثم تحدث كذلك عن الإعراب ، وفي آخر هذا العلم أردفه بخاتمة ذكر فيها عددا من العلل النحوية.

ثالثا : منهجه في علم البلاغة .

يقول مازن المبارك عن منهج السكاكي في المفتاح:-

(فإذا عرفنا أن السكاكي كان متأثراً بثقافته النحوية ، والمنطقية ، والكلامية ، وعرفنا أنه صبغ البلاغة في كتابه بصبغة هذه العلوم ، عرفنا سبب طغيان القوالب ، والحدود على علوم البلاغة ، وعرفنا سبب التعقيد الذي أصابها عنده ، وعند من قلده ، وحذا حذوه)(٢).

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ٨.

(٢) ينظر : الموجز في تاريخ البلاغة لمازن المبارك- دار الفكر المعاصر- لبنان- الطبعة الثانية - ١٤٢٠هـ - صـ١١١ .

ويقول أحمد المراغي: (وهكذا تراه يسير قدماً في حشو كتابه بالمصطلحات المنطقية ، فيذكر الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والحواس ، ومقارها ، والوهم ، والخيال ، والحس المشترك ، والوجدان ، والكلام على الفاعل الحقيقي ، واختلاف الآراء في ذلك .

ومع كل هذا فقد كان قلمه أثارة من الأسلوب الأدبي الذي درج عليه من سبقه من المؤلفين في علوم الفصاحة)[1].

وقد لاحظ الدكتور أحمد مطلوب أن السكاكي يكثر من الاستشهاد بآيات القرآن على عكس عبدالقاهر ، يقول في ذلك:-

(وقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وهذا أمر طبيعي ؛ لأنه يريد أن يظهر ما في آيات الكتاب من روعة ، وإبداع ، وبلاغة ، وقف أمامها العرب مسحورين ، ويأتي الشعر في الدرجة الثانية»[2].

ومن الظواهر المتعلقة بهذا الموضوع ؛ أن السكاكي يقتصر في الآيات على موضع الشاهد ماجعل الدكتور أحمد مطلوب يقول عنه:-

«وكان من أثر اهتمامه بالشكل أن قلل الشواهد ، وبتر كثيراً من الأبيات الشعرية ، فأصبحت مسخاً لايفهم منها القارئ شيئاً ، إلا إذا كان حافظاً للشعر ، أو رجع إلى مظانها يكمل مقاطع السكاكي منها...»[3].

وكان منهجه يختلف عن منهج عبد القاهر الواضح ، فقد أوضح في مقدمته ؛ أن مراده كان جمع كلام السابقين ، وتمييزه ،

---

(١) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها- أحمد المراغي - مكتبة مصطفى البابي الحلبي-- القاهرة- الطبعة الأولي - ١٣٦٩هـ - صـ ٣٢.

(٢) ينظر : البلاغة عند السكاكي- أحمد مطلوب- دار النهضة - بغداد - الطبعة الأولي - ١٣٨٤هـ- صـ ١٨٣.

(٣) ينظر : البلاغة عند السكاكي: ١٨٣.

واختيار المناسب منه ، وتلخيصه ، يقول السكاكي في مقدمة مفتاحه:-

(وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا ؛ إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب ، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام) [١].

ويقول شوقي ضيف عن المفتاح:-

«وبذلك يتم تلخيص السكاكي لعلمي البلاغة: المعاني ، والبيان ، وما ألحقه بهما من الفصاحة المعنوية ، واللفظية ، وما يتبعهما من المحسنات البديعية ، وهو تلخيص أشاع فيه كثيراً من العسر ، والالتواء ؛ بسبب ماعمد إليه من وضع الحدود ، والأقسام المتشعبة ... ، وحقاً استطاع السكاكي أن يسوّي من نظرات عبدالقاهر ، والزمخشري علمي المعاني ، والبيان ، ولكن بعد أن أخلاهما من تحليلاتهما الممتعة البارعة للنصوص الأدبية ، وبعد أن سوى قواعدهما تسوية منطقية عويصة ، حتى ليصبح المنطق ، وأيضا الفلسفة جزءاً منهما لا يتجزأ ، وحتى ليحتاج كتابه في هذا القسم إلى الشرح تلو الشرح ...

وكل شارح يضيف من أصباغ المنطق ، والفلسفة ، وعلم الكلام ماتمده به ثقافته ، وكان ذلك كله إيذاناً بتحجر البلاغة ، وجمودها جموداً شديداً ؛ إذ ترسبت في قواعد ، وقوالب جافة ، وغدا من العسير أن تعود إليها حيويتها ، ونضرتها القديمة»[٢].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) - ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - صـ٦.

(٢) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ - شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثامنة - ١٩٩٢م - صـ٣١٣.

المبحث الثاني : القيمة العلمية لكتاب مفتاح العلوم.

تميز السكاكي في مفتاحه عن أسلافه بحسن التبويب ، ودقة الترتيب ، فأتى كتابه في ثلاثة أقسام:-

الأول منها : للصرف ، والثاني للنحو ، والثالث للبلاغة بعلومها الثلاثة ، وما يلحق بها من قافية ، وعروض ، وفصاحة ، وبلاغة ، ومحسنات ، وهي كلها علوم يحتاج إليها كل دارس لعلوم العربية في البلاغة ، والنقد.

وقد اتسم كتاب مفتاح العلوم بكثرة الحدود ، والتقسيم ، والتفريع ، ومع ذلك فقد سار العلماء على نهجه من بعده(١) ، فقد سار في دراسة هذا الفن على منهج علمي يتخذ من الفلسفة ، والمنطق ، وعلم الكلام أساساً يبني عليه التعريفات ، والتقسيمات (٢).

وقد اكتسب المفتاح شهرته من قسمه الثالث الذي تناول السكاكي فيه علم المعاني ، والبيان ، وجعلهما حدّاً للبلاغة ، ثم جعل البديع تابعاً لهما(٣).

ففي علم المعاني قسم الكلام إلى خبر ، وطلب ، وجعل الطلب شاملاً للاستفهام ، والتمني ، والأمر ، والنهي ، والنداء(٤).

أما الخبر ، فقد تناول فيه الإسناد الخبري ، والمسند ، والمسند إليه ، والفصل ، والوصل ، والإيجاز ، والإطناب(٥).

---

(١) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٢٨٧- ٢٨٨.

(٢) ينظر : عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده- أحمد مطلوب- وكالة المطبوعات الكويتية- ط١-١٣٩٣هـ - صـ٣١٠.

(٣) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٢٩٨.

(٤) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٢٩٨.

(٥) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٢٩٨.

ثم انتقل إلى علم البيان ، ولم يُدخل التشبيه ضمنه ؛ لأن دلالته عنده وضعية ، وإنما علل دراسته في هذا الجزء بأن الاستعارة مبنية على التشبيه ، وقد تبِع الرازي في ذلك(١) ، ثم تناول الاستعارة ، والمجاز ، وقسمهما(٢).

صنف السكاكي كتابه المفتاح بعد اطلاعه على أعمال أسلافه ؛ أمثال الجاحظ ، وقدامة بن جعفر ، ويكفي القول إن الجرجاني(٣)(٤٧١هـ) بكتابيه (الأسرار) ، و (الدلائل) هو الأساس الذي أرسى عليه السكاكي قواعد القسم الثالث من كتابه مفتاح العلوم في البلاغة ، فقد كانا غير ملخصين ، ولا تامي الترتيب ، فهما مثل درٍّ متناثر ، كنَزه صاحبه لينظم منه عقداً عند تآخيه ، فانبرى السكاكي الخوارزمي إلى نظم تلك الدرر ؛ فألف كتابه العجيب المسمى مفتاح العلوم في علوم العربية ، وأودع القسم الثالث منه الذي هو المقصود من التأليف مسائل البلاغة دونها على طريقة علمية صالحة للتدريس ، والضبط بعد الاستفادة من التلخيص الذي وضعه الرازي (٦٠٦ هـ) على كتابي الجرجاني ، والمسمى نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز من أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، ومن مسائل الكشاف في تفسير القرآن للزمخشري.

---

(١) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٣٠١.

(٢) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٣٠٣- ٣١٠.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان) له شعر رقيق. من كتبه " أسرار البلاغة – ط " و " دلائل الإعجاز – ط " و " الجمل – خ " في النحو، و " التتمة – خ " نحو، و " المغني " في شرح الإيضاح، ثلاثون جزءا، اختصره في شرح آخر سماه " المقتصد – خ " في الظاهرية، و " إعجاز القرآن – ط " و " العمدة في تصريف الأفعال، و " العوامل المئة – ط ".

ينظر : الأعلام ٤٩/٤.

فأصبح عمدة الطالبين لهذا العلم ، وتتابع الأدباء بعده في التأليف في هذا العلم الجليل ، وصار الكتاب محوراً لتأليفهم ، وشروحهم منها:-

١-المصباح في علوم المعاني ، والبيان ، والبديع لبدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك ، فقد لخص فيه القسم الثاني ، وله الفضل في تسمية القسم الثالث من علوم البلاغة بالبديع بعد أن كان يسميه السكاكي محسنات(١).

٢-ومن أبرز الشروح كتاب التلخيص لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (٧٣٩هـ) ؛ الذي لخص فيه القسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي(٢).

٣-كتاب الإيضاح للإمام القزويني ، فقد وضعه شرحاً للتلخيص(٣) ، وغير ذلك من الشروح.

وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/١٧٦٢-١٧٦٣) أبياتا لم يذكر قائلها ؛ يمدح فيها مفتاح العلوم ، وصاحبه ؛ إذ يقول :-

يامن يريد من العلوم مرامه	فافهم بجدك نسخة المفتاح
ليس الوصول إلى المرام مقفلا	إلا بإقبال على المفتاح
فاصرف عنانك عن مطالب غيره	واسأل له فتحا من الفتاح
واختر لنفسك من مباحث علمه	روح القلوب وراحة الأرواح

(١) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٣١٥- ٣١٦.

(٢) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ: ٣٣٥.

(٣) السابق.

واشرب زلال الفضل من كاساته ودع المدام وقهوة الأقداح
بسراج دين الحق نور قبره غلب الضياء مشاعل المصباح
مصباح ضوء العلم أضحى موضحا قد صنف المفتاح للإيضاح

الفصل الثالث : دراسة المخطوط دراسة شاملة من حيث :-

أولا : الدافعُ إلي تأليفه.

ثانيا : مصـادرُه.

ثالثا : منهجُهُ في عرض المادة العلمية .

رابعا : أسلوبُهُ ، ولغتُهُ .

خامسا : موقفه من الأصول النحوية .

سادسا : مذهبه النحوي .

سابعا : موقفه من السكاكي .

أولا : الدافع إلي تأليفه.

ذكر الشيخ العلامة حسام الدين المؤذني في مقدمة الشرح الدافع الذي حركه لشرح كتاب مفتاح العلوم ؛ إذ يقول : –

" ......هذا ، وقد كدت أوانه مصروف العنان إلي جانب التحصيل ؛ رافضا عني الشواغل الحسية التي تحوم حولها يد التعطيل ، ثم انتشر فيما بين أصحابي من الأئمة الملتزمين من ذوي الهمة ؛ أني كتبت شيئا من الحواشي لكتاب مفتاح العلوم ؛ فهز ذلك من عطفي ، وحرك من نشاطي ، ودعاني فشرحته عن آخره شرحا ؛ استكثرت فيه من الإيرادات ، والجواب في الأكثر إلي العناية ، أو إلي منع بعض المقدمات ، وإنما قصدت بذلك التكثير من إجالة النظر ، والاستنباط للمعاني الخفية بالفكر ، ثم إليك الاختيار في الرد ، والقبول ؛ بعد أن تركب من التأمل كل صعب ، وذلول ؛ فجل من لاعيب فيه وعلا ، والله المستعان أن يهدينا لسلوك سواء الطريق ، والمسئول أن يمنحنا إلهام الحق بالتحقيق ...." [١]أ.هـ

---

(١) ينظر : المخطوط اللوحة الأولي من النسخة (ب).

ثانيا : مصادره.

أولا : الكتب .

أظهرت الدراسة إهمال الشيخ المؤذني لذكر المصادر ؛ فلم يتكشف لنا من خلال الشرح سوي ثلاثة كتب هم : -

أولا : كتاب الكشاف للزمخشري ، وذلك عند حديثه عن اسم الفعل (أف) ؛ إذ يقول : -

قال صاحب الكشاف : " أف " بمعني أتضجر ، وأوه بمعني أتوجع ".[1]

ثانيا : كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، وذلك في معرض حديثه عن (لكن) بين البساطة ، والتركيب ؛ فيقول : -

(**قوله : إنه مركب**) في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ؛ قال بعض الكوفيين لكن مركب من لا ، وكن ، وهو غير مناسب.[2]

ثالثا: كتاب شرح كافية ابن الحاجب له ، وللأسف الشديد هذا الكتاب مفقود ؛ فهو يحيل إليه في أكثر من موضع في الشرح ؛ منها -:

(قوله : كما فى قولك : زيد) لمن قال لك من جاء ؟ ولقائل أن يقول : لا نسلم أن زيدا مرفوع بالفعل المقدر ؛ بل هو مبتدأ ،

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٥٦.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/٦٨٥.

والفعل المقدر مع ماتضمنه من الضمير خبر له ، وذلك لأن السؤال عمن له المجيء .

فكان الوجه أن يجاب بالجاءي مع أن السؤال بالجملة الاسمية ؛ فكان المناسب أن يقدر الجواب بما قلنا ؛ تحقيقا للتناسب ، وقد ذكرت وجها لدفع هذا السؤال فى كتابنا شرح الكافية. [(١)]

ويمكن القول :-

إن الإقلال من ذكر المصادر التي يعتمد عليها ظاهرةً معرفيةً في العصور الماضية ، وليست ظاهرةً في النحويين ، وحدهم ، فهي صفةٌ عامّة للتراث الإسلامي ، لا تقتصر على علمٍ دون آخر من دائرة العلوم الإسلامية.

وإذا كانت هذه صفةً شموليةً ، كان تسويغها أمراً يتصل بروحِ العصرِ المعرفي ؛ إذْ أنّ لكلِّ عصرٍ مجموعةً من القوانين التي تتحكم في طريقة التأليف.

ويمكن إرجاعها إلى عوامل منها:-

أولا – طبيعة البدايات ، والتي تتخفّف من القيود التي لا تمس المادة العلمية ، وإنما تتعلق بالشكل الذي تصاغ به ، وكان ذلك في بدء مرحلة التأليف النحوي ، ثمّ أصبح تقليداً فاشياً سار عليه النحويون ، وربما اعتبروه ميزة ؛ لا كما يظنه بعض الناس اليوم.

ثانيا : طبيعة المتعلم ؛ فقد كان نهِماً حافزه الأساس العلم ، والمعرفة ؛ مما جعله على دراية بكتب النحويين ؛ فلم يكن به حاجة لذكر الكتب التي صدر عنها شيخه.

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢٦٣/١.

ومعنى ذلك أن المتعلم لو كان ملحاحاً في معرفة مكان قول النحوي ؛ لاضطر شيخه لنسبة كل قول إلى كتاب صاحبه.

ثالثا : عدم شيوع الكتاب ؛ فكان اعتماد طلاب العلم على نقل أشياخهم ، ووجود الكتاب ، وانتشاره بين المتعلمين أحد أسباب الحاجة لمعرفة مواطن أقوال النحويين.

ثانيا : العلماء.

كان حظّ العلماء أوفر من حظّ الكتب في اختيارات المولي المؤذني ؛ فقد أكثر من الأخذ عنهم في اختياراته.

وقد بلغ عدد النحويين الذين استند إليهم المؤذني ثلاثة عشر نحويا ، وهم كالتالي[(١)] :-

١ – عيسى بن عمر(ت ١٤٩هـ) ؛ إذ يقول في معرض حديثه منع صرف ما كان على (أفعل) معتل اللام: " أفعل معتل اللام مطلقا ؛ مثل : جوارى في القول الأعرف ، وهو أن يكون منونا في الحالتين في الرفع والجر ، ومنصوبا بغير التنوين في حال النصب

وأما أنه غير منصرف في حال الرفع والجر ، ومنصرف فقد اختلف في ذلك ، والقول غير الأعرف هو صرفه في جميع الأحوال ، وهو قول عيسى بن عمرو"[(٢)] .أ.هـ.

٢– الخليل (ت ١٧٠هـ) ؛ إذ يقول في معرض حديثه عن علة بناء (أمس): " فإن قلت : أنى يسلم له هذه الضابطة ، وفيه لغتان مشهورتان البناء ، والإعراب مع منع الصرف.

---

(١) رتبت الأعلام حسب تاريخ الوفاة.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٢٤١-١٢٤٢.

قلنا : يرجع في البناء إلى ما ذكر الخليل من حديث التضمن ، وفى اللغة الأخرى إلى العدل ، والعلمية ؛ قضاء من حق اللغتين .

وما يقال من أنه إنما قال عند غير الخليل ؛ لأنه معرب عنده فليس بشئ[(١)]".أ.هـ

٣ – سيبويه (١٨٠هـ) ؛ إذ يقول في معرض حديثه عن تكرار حرف النفي إذا كان اسم لا معرفة : "(قوله : مع حرف النفي) عند سيبويه يجب تكرار حرف النفي عنده ، وعند غيره لا يجب "[(٢)].أ.هـ

٤– يونس بن حبيب(ت ١٨٣هـ) ؛ إذ يقول في معرض حديثه عن الفصل بين اسم لا النافية للجنس وخبرها: "(قوله : فإذا بطل الوجه الأول) ، وهو كونه مضافا معني بتبديل اللام بحرف لايلائم الإضافة ؛ بأن يجعل مكان اللام في ، أو علي ، أو من ؛ نحو : لا أب فيها ، أو لا رقيبين عليها ، ولا ناصرين منها ، أو بزيادة الفصل ؛ كقولك : لا أب فيها لك ؛ تعين الاستعمال الآخر ، وهو البناء.

وقال يونس: مع الفصل بالظرف لاتبطل الوجه الأول ؛ بل يجوز أن يقال : لا أبا فيها لك ؛ لمكان التوسع في الظروف"[(٣)] .أ.هـ

٥– الكسائي(ت ١٨٩هـ) ؛ إذ يقول في معرض حديثه عن علة رفع المضارع: "(قوله : وثانيهما صحة وقوع المضارع موقع الاسم) قال جمهور الكوفيين ارتفاعه بالتعرى عن العوامل ، وقال الكسائي بأحرف المضارعة"[(٤)] .أ.هـ

(١) ينظر : النص المحقق ١/١٢٢–١٢٣.
(٢) ينظر : النص المحقق ٢/٧٣٥–٧٣٦.
(٣) ينظر : النص المحقق ٢/٧٢٧.
(٤) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٨٧–١٠٨٨.

٦- **الفــــراء(٢٠٧هـــ)** ؛ إذ يقــول فــي بــاب الإضــافة: "(قولــه : وكــذلك لــم يجــز عنــدنا) ؛ نحــو : الضــارب زيــد أن لا يحصــل تخفيــف بواســطة الإضافة .

وأجـاز ذلـك الفـراء ؛ حمـلا علـى ضـارب زيـد ؛ كمـا حمـل الضـاريك علـى ضاريك ، وهو ظاهر في التعليل[١] ".أ.هـ

٧- **الأخفـــش(ت ٢١٥هـــ)** ؛ إذ يقــول فــي معــرض حديثــه عــن زيــادة(مــن) الجــارة: " (قولــه : وزائــدة مــع النفــي) المرفــوع عنــد ســيبويه إنمــا يــزاد فى غير الإيجاب.

وعنــد الأخفــش فــى الإيجــاب - أيضــا - لقولــه تعــالي : ﴿يغفــر لكــم مـــن ذنـــوبكم﴾ ، والقـــول قـــول ســـيبويه ؛ إذا قالـــت حـــذام فصـــدقوها .....البيت"[٢] .أ.هـ

٨- **الأصـــمعي(ت ٢١٦هـــ)** ؛ إذ يقــول فــي معــرض حديثــه عــن أصــل (بينــا): "(قولــه : وفيــه دليــل) يعنــي : فيمــا ذكرنــا مــن أن الأصــل : بــين أوقــات زيــد قــائم ؛ دليــل علــي أن الصــواب ماذهــب إليــه الأصــمعي ؛ مـــن طـــرح إذ ، وإذا ؛ لمكـــان الاســـتغناء عنهمـــا ؛ إذ المعنـــي المقصـــود يتم بدونها ، وأن لا يلزم أن يكون للزمان ظرف زمان[٣] ".أ.هـ

٩- **ابـــن كيســـان(ت ٢٢٥هـــ)** ؛ إذ يقــول فــي معــرض حديثــه عــن تقــديم أخبــار الأفعــال الناقصــة المصــدرة بـــ (مــا) : " وقــال بعضــهم : بالامتنــاع ؛ لأنها للنفي ، ومن حق النفي ألا يتقدمه شيء.

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/٩٨٢-٩٨٣.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٤٨٠-٤٨٤.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/٧٦٩-٩٧٠.

وابـن كيسـان يـري ذلـك جـواز تقـديم أخبـار الأفعـال التـي مصـدرة بمـا غيـر المصـدرية ، ولمـا لـم يكـن لهـذه المباحـث نـوع اختصـاص بهـذا الكتاب ؛ خففنا كما تري"[١] .أ.هـ

١٠ – المـازني (٢٤٩هـ) ؛ إذ يقـول فـي معـرض حديثـه عـن وصـف المنـادي المـبهم: " فـإن حمـل الوصـف علـى اللفـظ ملتـزم ؛ لأنـه المقصـود ، والمـبهم وصـلة إليـه ؛ فجعلـوا حركـة الوصـف هـي الحركـة الإعرابيـة التـي تكـون لـه لـو كـان هوالمنـادي ، ولأن صـفة المـبهم بمنزلـة تتمتـه ؛ بـدليل جـواز : مـررت بزيـد فـى الـدار الكـريم ، وامتنـاع : مـررت بهـذا فـى الـدار الكـريم ؛ فصـار كأنـه منتهـي الاسـم فجعلـوا حركتـه هـي الحركة التي له لو كان منتهي الاسم حقيقة.

وأجـاز المـازني النصـب – أيضـا – فـى وصـف المـبهم ؛ حمـلا على المحل قياسا على غيره من التوابع ، والفرق بين"[٢] .أ.هـ

١١– المبـرد(ت ٢٨٥هـ)؛ إذ يقـول فـي معـرض حديثـه عـن (إن) المخففـة ، وعملهـا عمـل لـيس : "(قولـه : وقـد جـوز المبـرد إعمالهـا) ؛ قيل : جوز ذلك ؛ قياسا على ما لاتحادهما معني "[٣] .أ.هـ

١٢–أبـو علـي الفارسـي(ت ٣٧٧هـ) ؛ إذ يقـول فـي معـرض حديثـه عـن حـذف المضـاف والمضـاف إليـه معـا: "(قولـه : علـى مـا قـدر أبـو علـى الفارسي) أي : هما محذوفان ؛ بناء على تقديره.

وإنمـا قـال ذلـك ؛ لجـواز ألا يكـون ثمـة حـذف أصـلا بـأن يكـون الإسـناد في اسأل إلى ضمير البرق بطريق التجوز"[٤] .أ.هـ

---

(١) ينظر : النص المحقق ٤٠٨/١.

(٢) ينظر : النص المحقق ٥٥٧/١.

(٣) ينظر : النص المحقق ٨٤٢/٢-٨٤٣.

(٤) ينظر : النص المحقق ١٠٢٠/٢-١٠٢١.

١٣- ابـــن الحاجـــب(ت ٦٤٦هـــ) ؛ إذ يقــول فـــي معــرض حديثــه عــن قــولهم (لا أبــا لــك) : "وأمــا ؛ نحــو: لا أبــا لــك ؛ فالشــيخ ابــن الحاجــب قـد منـع كونـه مضـافا ، وأن كـون الـلام زائـدة ، ولمـا كـان ذلـك غيـر ظـاهر الوقـــوع ، وتقـــدير المضـــاف إليـــه ، وإبقـــاء المضـــاف علـــى حالـــه غيـــر عزيز "[1] .أ.هـ

(١) ينظر : النص المحقق ١/٤٥٣-٤٥٤.

ثالثا : منهجه في عرض المادة العلمية.

أولا: يمتاز المنهج الذي سلكه المولى حسام الدين المؤذني في شرحه طريقة المزج ؛ أي مزج المتن بالشرح بحيث يصيران كلاما واحدا ، ثم يقوم بشرحها شرحا مناسبا حسبما يستدعيه المقام .

وهي طريقة سلكها كثير من شراح المتون نحوية كانت أو غيرها ، وممن سلك هذه الطريقة من الشراح في النحو ، الجامي في كتابه الفوائد الضيائية ، ومحمد بن عز الدين صاحب كتاب مصباح الراغب.... ، ومن شواهد ذلك في الشرح :-

١-(**قوله : وفيه فصلان**) ولقائل أن يقول : كان من حقه أن يقول : وفيه ثلاثة فصول ، والثالث في الخاتمة ، وذلك أن البحث قد يكون فيما هو مقصود بالغرض ، وهو إن كان متعلقاً بالمقصود بنفسه تعلقا أوليا ؛ سمي مقدمة ، وفاتحة ، وذكر أولاً ؛ كالحد(١).

٢-(**قوله : بمقاييس مستنبطة**) أي : بمناسبات ؛ لأن القوانين مبنية على المناسبات ، وإنما سماها مقاييس لكون المناسبات أداة لانتظام الأقيسة ، أوبأحكام جزئية ؛ لأن معرفة تلك الكيفية إنما تحصل بوساطة الإحساس بجزئيات شتي. (٢)

٣-(**قوله : فهو ما يعاد**) اختار المضارع فى بيان التوابع ؛ لئلا يلزم أن يكون الذى حصل له ذلك فى الجملة صفة ، وعطف بيان ، ومعطوفاً بالحرف ، وتأكيداً ، وبدلا.

وإنما قال فى الذكر ؛ لأن ما يعاد فى التصور ليس من قبيل ما نحن بصدده ، وإنما قال بدون وساطة بحرف عطف ؛ لئلا يرد ؛ نحو

---

(١) ينظر : النص المحقق (١/ ١-٢) .

(٢) ينظر : النص المحقق ١/١١-١٢.

: جاءنى رجل فرجل ، وإنما قال لئلا يعدل بالكلام عن ظاهره ؛ لئلا يرد عطف البيان. (١)

ثانيا: كان من منهجه ، وأسلوبه أن ينبه علي ماقد مضي شرحه ؛ تحاشيا للوقوع في التكرار ، فمن ذلك قوله :-

١-القسم الثاني من الكتاب في علم النحو ؛ أورد هذا الكلام على الوجه الذي ساقه أولاً ؛ حين قال : وجعلته ثلاثة أقسام ؛ القسم الأول : في علم الصرف بإيراد كلمة (في) ، وقد مر وجه ذلك. (٢)

٢- **(قوله : منحصرة إلي آخره)** مما يدل أنه لم يتعرض لأحوال البناء في التعريف ، وقد مر وجه ذلك(٣)

٣- وأما اتساع دائرة الوضع فغير ضار ، ولأنه لو حمل على ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لزم مخالفة القياس من جهتين :-

وهما حذف اللام ، وحذف حرف المضارعة ؛ بخلاف ما لو حمل على ما ذهب إليه البصريون ، وقد سبق الإشارة إلي سبب البناء ، وعلى أن يكون منا عود إلي ذلك ؛ إذا أفضت النوبة إلي الخاتمة. (٤)

٤- فإن قلت : لو كانت مفتقرة فى معانيها إلى الجمل ؛ لكانت من قبيل الحروف.

قلنا : قد مر الكلام فى ذلك فى صدر الكتاب ؛ فلا نعيده.(٥)

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٢١١-٢١٢.
(٢) ينظر : النص المحقق ١/١ .
(٣) ينظر : النص المحقق ١/٢٣ .
(٤) ينظر : النص المحقق ١/٥٥ .
(٥) ينظر : النص المحقق ١/١١٧ .

٥- ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا يجب أن يكون الوزن سبباً مطلقاً ؛ سواء كان مختصاً ، أو ما ذكر ، أو غير ذلك لمكان التفرع.

قلنا : بعد المنع ؛ قد مر الجواب غير مرة. (١)

ثالثا :في مقابل ذلك كان المؤذني يشير إلي ما سيتناوله بالشرح بعد ذلك ، وذلك نحو :-

١- (**قوله : نحو : يضربن**) بني ؛ لتنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لقوة الاتصال.

وعسي أن يكون منا عود إلي إعادة هذا فى الخاتمة. (٢)

٢-(**قوله : حذف فى الرفع ، والجر**) حذفه فى حال الجر مما يدل على أنه منصرف ، وإلا لم يحذف ؛ كما لا يحذف فى حال النصب ؛ لكون غير المنصرف مما يستوى فيه النصب ، والجر ؛ فلو لم يكن منصرفاً لما خولف بين النصب ، والجر فيه ، ويأتي تحقيق القول فى الخاتمة. (٣)

٣- (**قوله : لزمتا النصب**) ؛ لأنهما لو كانتا جارتين مع دخول ما كانت زائدة ، والأصل ألا يزاد الحرف أصلا علي ماسيتمهد إن شاء الله تعالي ، ونحن علي أن نقرر ذلك ؛ إذا أفضت النوبة إليه. (٤)

٤-(**قوله : وضرب يجري مجري اللازم للمضارع**) ، وإنما قال يجري مجري اللازم ؛ باعتبار وقوعه معها غالبا ؛ لأن الأصل أن تدخل علي المستقبل ؛ لأنها للاستقبال ، ولا يترك المضارع معها إلي

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/١٧٣.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/١١٥.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/١٦٩-١٧٠.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٤٩٤-٤٩٥.

الماضي إلا لنكتة ؛ كما سيتحقق ذلك في القسم الثالث من الكتاب [١]

رابعا :اتسم منهج المؤذني بأنه كثيرا مايلجأ إلي أسلوب الإبهام من ذلك قوله :-

١-وأما في صورة الجزم ؛ فلما ضعف أمره حيث بعد عن مكان الاسم ؛ حتى قال بعضهم بالبناء ؛ أؤثر له أضعف الأحوال ، وهو الجزم ؛ قضاء من حق التناسب[٢]

٢-قوله في المعطوف بالحرف : (**قوله : ولكن على خلاف فيه**) ذهب بعضهم إلى أنها ليست من حروف العطف ؛ لدخول حرف العطف عليها[٣]

٣- قوله : في المنصوب بفعل لازم الإضمار : " وقال بعضهم ؛ المعني : احضر عاذرك ؛ بناء علي المصدر علي زنة فعيل ؛ لا بمعني الصوت غير عزيز في كلامهم[٤].

وربما يرجع السبب في ذلك إلي عدم معرفته بأصحاب هذه الآراء ، أو القراءات ، أو الأبيات الشعرية ، أو لعله يري أن ذلك لا يترتب عليه كثير فائدة ؛ فهذا منهج كثير من النحاة.

خامسا :تميز منهجه ، وشرحه بالاعتدال ؛ فلا هو بالطويل الممل ، ولا هو القصير المخل ، ولذا نراه ينبه علي عدم الإسهاب ؛ خوفا من الإطالة المملة ، وذلك كقوله:-

---

(١) ينظر : النص المحقق ٦١٩/١.
(٢) ينظر : النص المحقق ١٤٣/١ .
(٣) ينظر : النص المحقق ٢٠٤/١.
(٤) ينظر : النص المحقق ٣٣٠/١ .

١-(**قولــه : والأولــي عنــدي أن يضــمن معنــي حــرف غيــر عامــل فيـــه**) ، وذلــك أنــه لــو تضــمن معنــي العامــل ، وجــب أن يكــون عــاملاً قياســا علــي مايتضــمن معنــي حــرف الشــرط ، ولأن مبنــي العمــل علــي المعنــي ؛ فلــو كــان متضــمنا لمعنــي العامــل ، وجــب أن يكــون عــاملا ؛ قضــاء مــن حــق المعنــي ، ولمــا لــم يكــن لمباحــث هــذه المركبــات اختصاص بهذا الكتاب ؛ لم يطل القول فيها . (١)

٢- وابــن كيســان يــري ذلــك جــواز تقــديم أخبــار الأفعــال التــي مصــدرة بمــا غيــر المصــدرية ، ولمــا لــم يكــن لهــذه المباحــث نــوع اختصاص بهذا الكتاب ؛ خففنا كما تري. (٢)

<u>سادســا:لوحظ خــلال الشــرح أنــه يعنــي بإيجــاز بعــض القضــايا النحويــة ، ومن شواهد ذلك :-</u>

١ - ولقائــل أن يقــول : لا نســلم أن المبنــي أقــرب علــى المعــرب لإمكــان الإحاطــة بجميــع جزئيــات المعــرب بوســاطة الضــابطة الكليــة ، وهــي أن يقــال : كــل مــا كــان منخرطــاً فــي ســلك التركيــب الموجــب للإعراب غير مناسب لمبني الأصل.(٣)

٢- وذكــر فــي أثنــاء الأمثلــة : رأســك والحــائط ، وهــو مــن القياســي الــذي هــو بــاب التحــذير ، وكــأن الشــيخ لــم يعــده مــن بــاب التحــذير ؛ بنــاء علــي قــول مــن قــال : إن التحــذير ضــمير منفصــل منصــوب ؛ بنحــو : اتــق مقــدرا تحــذيرا ممــا بعــده ، والاســم مكــرر محــذر منــه ؛ لأنــه الشــائع

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٩٧ .

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٤٠٨.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٣٨-٣٩.

الكثيـــر ، وإثبـــات الضـــابطة الكليـــة إنمـــا يكـــون علـــي ذلـــك ؛ لأن مبنـــي القوانين الكلية في نوعنا هذا علي الاستعمال الشائع [١]

سـابعا : ظهـر مـن خـلال منهجـه فـي الشـرح اهتمامـه بـذكر بعـض لغـات العرب ، وقد ينص علي أصحابها ، فمن ذلك :

١- **(قولـــــه : شـــــبهوهما بلـــــيس)** أي : اعتبـــروا مشـــابهتهما ؛ فأعملوهمـــا علـــي أن ذلـــك لغـــة أهـــل الحجـــاز مـــن غيـــر حـــديث التشـــبيه واعتباره ؛ فإن ذلك من المناسبات التي استحدثها أهل الصناعة .[٢]

٢-**(قولـــه :وللخطـــاب فـــي : هـــاء ؛ بمعنـــي خـــذ)** يقـال : هـاء ، هاؤمـا ، هـاؤم للدلالـة علـي أحـوال المخاطـب مـن الإفـراد ، والتثنيـة ، والجمـع ؛ لأن هـاء بالقصـر ؛ موضـوع للمخاطـب مطلقـا ؛ كهلـم فـي لغـة الحجاز.[٣]

٣- وكـأن فـي بنـي تمـيم اعتبـروا المناسـبة بـين المعدولـة ، وبـين (فعـال) أمـرا ؛ فيمـا كـان داعيـا لتجـانس الصـوت بوسـاطة الإمالـة فـي الرائي ، وذلك إنما يتأتي ؛ إذا بني على الكسر [٤]

٤ -**(قولـه : ومـن ذلـك هلـم)** فإنـه لفـرد باتصـال الضـمائر بـه فـى لغـة بنـى تمـيم دون غيـره مـن أسـماء الأفعـال ؛ حيـث يقولـون : هلمـا هلمـوا ، وكـأنهم اعتبـروا الأصـل ؛ لأنهـا مـأخوذة ، ومركبـة مـن حـروف التنبية مع لم عند أصحابنا[٥]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٣٢٧-٣٢٨.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/٧٤٠-٧٤١.

(٣) ينظر : النص المحقق٢/٧٦١-٧٦٢.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/١٠٤.

(٥) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٤٨-١٠٤٩.

ثامنـــا : فـــي بعـــض الأحيـــان يقـــوم بـــإعراب بعـــض الكلمـــات الـــواردة فـــي الشواهد الشعرية ، وذلك نحو:-

١-(**وقولـــــــه : لات أوان**) جملـــــة ابتدائيـــــة وقعـــــت حـــــالاً ؛ أى : طلبــوا الصــلح فــى غيــر أوانــه ، ولا بمعنــى لــيس مــن غيــر أن يقــدر عاملــه ؛ لأن إعمالهـــا شـــاذ ، ولا ضـــرورة إلـــى ذلـــك ، والمبتـــدأ هـــو الزمـــان المضـــاف إلـــى الجملـــة ، ولـــم يتعـــرف بإضـــافته إلـــى الجملـــة ؛ فيمتنـــع دخـــول لا التى بمعنى ليس ، والخبر مقدر ، وهو حاصل .

والمعنـــى : طلبـــوا صـــلحنا فـــى غيـــر أوانـــه ؛ فأجبنـــا بأنـــه لـــيس الحين حين الصلح ، وبقائه [١]

تاســعا : فـــي أثنـــاء شـــرح المـــؤذني لكـــلام الســـكاكي ؛ حـــرص علـــي إخـــراج المحترزات منه ، ومن شواهد ذلك :-

١-(**وقولـــه : وأصـــل كـــذلك**) احتـــرازا عـــن نحـــو : أســـد ، وضـــرغام ، والمـــراد برجوعهمـــا إلـــي أصـــل واحـــد ؛ أن يكونـــا متحـــدين فـــي الأصـــل مـــن الحروف [٢]

٢- (**قولـــــه ممــــا لايتمحـــــل لفعليتـــــه**) احتـــرازا عـــن ؛ نحـــو : نعـــم ، وبـــئس ولـــيس ؛ لأن مفهـــوم ؛ نحـــو :هـــذه الأفعـــال غيـــر ظـــاهر التضـــمن ، وليس ذلك مما يهمه الآن فتركه إلى ماهو ظاهر التضمن . [٣]

---

(١) ينظر : النص المحقق١/١٣٤ .

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/٨٩١.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/١٢٠٩-١٢١٠.

٣- وإنما قلنا : ابتداء احترازا عن ؛ نحو : قولك يوم الجمعة ضربت ؛ فإن يوم الجمعة قد تعلق به الفعل بوساطة قولك فيه ، وإنما كان ذلك هو الوجه ؛ لأن الكلام في بيان ماينتصب ، والذي ينتصب هو الاسم دون الزمان [١]

<u>عاشرا : الإحالات : وهي أن يحيل المؤلف القارئ لقضية قد ذكرها في باب قبلها ، أو سيفصل القول فيها في باب بعده ، وهي إحالات تدل على دقته ، وإحاطته ، وربط أجزاء الكتاب ببعض ، ومن شواهده :-</u>

١-ولما كان الكلام في هذه المصادر مما لايختص بهذا الكتاب ؛ اختصرت القول فيهما ، ومن أراد الإطناب فليرجع إلى شرحنا للكافية ؛ فإن الكلام هناك مبسوط [٢]

٢- ولقائل أن يقول : لانسلم أن زيدا مرفوع بالفعل المقدر بل هو مبتدأ ، والفعل المقدر مع ماتضمنه من الضمير خبر له ، وذلك ؛ لأن السؤال عمن له المجيء ؛ فكان الوجه أن يجاب بالجاءي مع أن السؤال بالجملة الاسمية ؛ فكان المناسب أن يقدر الجواب بما قلنا : تحقيقا للتناسب ، وقد ذكرت وجها لدفع هذا السؤال في كتابنا شرح الكافية [٣]

٣- ولما كانت مباحث التمييز غير مختصة بهذا الكتاب ؛ آثرنا الاختصار ، وأعرضنا عن الإطناب ، ومن أراد ذلك ؛ فليرجع إلى كتابنا شرح الكافية[٤]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٢٩٤.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٨٦-٢٨٧.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٢٦٣.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٣٧٤.

٤-(**قولـــه : وتحقيـــق القـــول فيـــه وظيفـــة بيانيـــة**) ؛ لأن المرجـع فــي اســتفادة العهـد الــذهني ، أو التعيــين الجنســي إلــي الالتزاميــة ، ولكــن المرجـع فــي اســتفادة المبالغــة المطلوبــة فــي بــاب نعـم إلــي الدلالــة العقليــة ، وإنمــا ذكــره فــي علــم المعــاني ؛ لأن الكــلام فــي تعريــف المســند إليــه ، والمســند جــر إلــي التعــرض لــذلك ؛ فــذكره هنــاك ؛ علــي أن البيــان شــعبة مــن المعــاني علــي رأي الشــيخ ؛ فصــح منــه أن يقــول : نــذكره فــي علــم المعــاني ؛ كمــا يصــح منــك أن تقــول هــذا البحــث ممــا يتعلــق ببــاب الإمالة ؛ فنذكره في علم الصرف[١].

حـادي عشـر : اهتمامـه بـالخلاف النحـوي ، وظهـر ذلـك فـي مـواطن عدة منها :-

١-ويمكــن أن يقــال : إنمــا قــدم هــذا الحكــم ؛ لأن فــي مرفــوع الأفعــال الناقصــة ؛ خلافـا فــي أنــه فاعـل ، أو أنــه ملحـق بــه ؛ فلـذلك لـم يـنظم الجميـع فـي سـلك واحـد ، وأمـا المجـرور ؛ فلمـا لـم يكـن بمنزلـة غيـره من المنصوبات في ظهور النصب في لفظه ؛ أخره في الذكر[٢].

٢- ســوي لــيس ؛ فــإن فيهــا خلافــا ؛ فبعضــهم قــالوا بــالجواز بــدليل قولــه تعــالي : (أَلَا يَــوْمَ يَــأْتِيهِمْ لَــيْسَ مَصْــرُوفًا عَــنْهُمْ) هــود ٨ ؛ حيــث تقــدم معمــول معمولــه ؛ فيكــون تقــديم معمولــه جــائز بــالطريق الأولي. [٣]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٢٧٢.
(٢) ينظر : النص المحقق ١/٣٨٠.
(٣) ينظر : النص المحقق ١/٤٠٤-٤٠٧.

ثـــاني عشـــر : لـــم تغـــب النزعـــة البلاغيـــة عـــن أســـلوب المـــؤذني طيلـــة الشـــرح ، والتـــي تظهـــر مـــدي تمكـــن الشـــيخ مـــن لغتـــه ، وإمســـاكه بزمـــام الكلمات ، فمن شواهده :-

١- **(قولـــــه : وفعـــــال)** عطـــف علـــى أمـــس فـــى ســـبب بنائـــه خـــلاف ؛ فقيـــل : هـــو مشـــابهته لنـــزال عـــدلا ، وزنـــة ، ومـــا ذهـــب إليـــه ظـــاهر ، لأنـــه بمعنـــى الفجـــرة فكـــان متضـــمنا لمعنـــى الـــلام ، ومـــا قيـــل مـــن أن ســـبب بنائـــه المشـــابهة فـــى ذلـــك ؛ فـــدون إثباتـــه خـــرط القتـــاد ، لأنـــه يحتـــاج فى ذلك إلى إثبات العدل. [1]

٢-وعلـــى مـــا قلنـــا يلـــزم ألا يحكـــم بالبنـــاء فـــي ؛ نحـــو : عصـــاي ؛ لفوات كون الياء مدة ضربة لازب. [2]

٣- ، ولـــو قـــال التنـــاوب ، وارتضـــاعهما ثـــديا واحـــدا ، وهـــو الاختصاص بالاسم ؛ لكان أظهر. [3]

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/١١٦٣-١١٦٤.

(٢) ينظر : النص المحقق١/١٠٧.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/١٢٠٩.

ثالـــث عشـــر : كـــان يـــدلل علـــي كلامـــه بالقواعـــد الأصـــولية ، وقواعـــد المنطق ، ومن شواهد ذلك : -

١- قولـــه : " وذلـــك أن الضـــوابط الكليـــة فـــي نوعنـــا هـــذا ممـــا لايثبـــت بالمحتملات. [١]

٢- واذا احتمـــل ذلـــك احتمـــالا ظـــاهرا ؛ لـــم يصـــح إثبـــات الأصـــل بـــذلك ؛ لأن الأصول لاتثبت بالمحتملات. [٢]

٣- منـــع التنـــوين فـــي بـــاب غيـــر المنصـــرف ممـــا يســـتدعي منـــع دخـــول الجـــر ؛ فيكـــون دخـــول الجـــر مســـتدعيا لعـــدم منـــع التنـــوين ؛ لأن نقـــيض اللازم مما يستدعي نقيض الملزوم . [٣]

---

(١) ينظر : النص المحقق١/٤٨٤.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/٧١٦.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/١١٣٦.

رابعا : أسلوبه ولغته.

مــن خــلال مطالعتنــا لأســلوب المــؤذني ، ولغتــه مــن خــلال شــرحه علي المفتاح تكشفت لنا بعض الظواهر اللغوية ، والأسلوبية منها:-

أولا : مصطلحاته.

اســتعمل المــؤذني فــي شــرحه بعــض المصــطلحات التــي تكشــف لنــا تــأثره بعلــوم المنطــق ، والفلســفة ؛ إضــافة إلــي المصــطلحات البلاغيــة المتناثرة بين طيات الشرح ؛ فمن هذه المصطلحات :-

١-الفصل. (١)

٢-الوصل. (٢)

٣-الدلالة الوضعية. (٣)

٤-مقتضي الحال. (٤)

٥-المجاز. (٥)

٦-المناسبة. (٦)

٧- النقض. (٧)

٨-الحكاية. (٨)

٩- الاطراد. (٩)

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٩ .

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٩ .

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٩.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٩.

(٥) ينظر : النص المحقق ١/٢٧ .

(٦) ينظر : النص المحقق ١/٣٠ .

(٧) ينظر : النص المحقق ١/١٨٠.

(٨) ينظر : النص المحقق ١/٤٥-٤٦.

(٩) ينظر : النص المحقق ١/٢٠٧.

١٠- الاشتراك. [١]

١١-التناسب. [٢]

١٢-دلالة الحال. [٣]

١٣-الإنشاء. [٤]

١٤- السبروالتقسيم. [٥]

١٦- التصور. [٦]

١٧- التصديق. [٧]

١٨- التوليد. [٨]

١٩- الدور. [٩]

٢٠- الإشباع. [١٠]

٢١-الإطناب. [١١]

٢٢- الإسهاب[١٢].

كما ظهرت بعض المصطلحات الفقهية ؛ كـ (التعليق) [١٣] ، و (

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/٧٤٢.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٠١٣.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٣٠٣ .

(٤) ينظر : النص المحقق ٢/٦٩٨.

(٥) ينظر : النص المحقق ٢/٧٨٠ ، ٢/١١٦٢.

(٦) ينظر : النص المحقق ٢/٧٥٦.

(٧) ينظر : النص المحقق ٢/٧٥٧.

(٨) ينظر : النص المحقق ٢/٩١٥.

(٩) ينظر : النص المحقق ١/١٥٣.

(١٠) ينظر : النص المحقق ٢/٧٦٨.

(١١) ينظر : النص المحقق ١/٢٨٧ .

(١٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٢٦٧.

(١٣) ينظر : النص المحقق ١/٦٣٥.

التنجيز) [١].

وأيضا المصطلحات العروضية كـ (المصراع) [٢].

ثانيا:أسلوبه في الاختيارات.

تنوعت أساليب المؤذني في اختياراته للمسائل النحوية ، واتخذت عبارات متعددة منها:-

١-والحق عندي. [٣]

٢- لم يبعد. [٤]

٣- ولا بعد. [٥]

٤- فالمصير إليه أقرب. [٦]

٥-ويمكن أن يقال . [٧]

٦- وهو الظاهر . [٨]

٧- علي أن الحق. [٩]

٨- لكان بمحل من القبول. [١٠]

٩- والظاهر عندي. [١١]

---

(١) ينظر : النص المحقق ٦٣٥/١.

(٢) ينظر : النص المحقق ٨٠٦/٢.

(٣) ينظر : النص المحقق ١٩/١ .

(٤) ينظر : النص المحقق ١٠٠/١.

(٥) ينظر : النص المحقق ١٩/١ .

(٦) ينظر : النص المحقق ٢٧/١ .

(٧) ينظر : النص المحقق ٣٩/١ .

(٨) ينظر : النص المحقق ٣٦/١ .

(٩) ينظر : النص المحقق ٣٦/١ .

(١٠) ينظر : النص المحقق ٦٧/١ .

(١١) ينظر : النص المحقق ٣٩١/١ .

١٠- فكان الأقرب. [١]

١١-غير بعيد. [٢]

١٢- والحق. [٣]

ثالثا : أسلوبه في اعتراضاته ، واستدراكاته.

لم يكن المؤذني مسلما بكل مايقوله السكاكي ، ولذا نراه يستدرك عليه أحيانا في النص ، واتخذت هذه الاستدراكات أساليب مختلفة منها:-

١- لكان هو الوجه. [٤]

٢-وكان من حقه أن يقول. [٥]

٣-لكان أولي. [٦]

٤- ويمكن أن يجاب عنه. [٧]

٥-ولي فيها نظر. [٨]

٦- فمعارض. [٩]

٧- كان المناسب. [١٠]

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/١٢٧٤.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٠٦ .

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٤٦٩.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/١٤ .

(٥) ينظر : النص المحقق ١/٢٩ .

(٦) ينظر : النص المحقق ١/٣٠ .

(٧) ينظر : النص المحقق ١/٣٨ .

(٨) ينظر : النص المحقق ١/٨٤-٨٥.

(٩) ينظر : النص المحقق ١/٢٠٨.

(١٠) ينظر : النص المحقق ١/٣ .

٨- ليس كما ينبغي. [١]

٩-بل الوجه. [٢]

١٠-وذلك وهم منه من غير تحقيق. [٣]

١١-لكان أظهر. [٤]

١٢-وهذا مما لايخلو عن نظر. [٥]

١٣-هذا بعيد. [٦]

رابعا : اهتمامه بالأدلة النحويه ، ويظهر ذلك مثلا في استصحاب الأصل في كثير من المواضع منها:-

١-(قوله : وثانيهما كالفرع) لمكان الواسطة ، وإنما لم يطلق القول بالفرعية ؛ لأن معنى الواسطة يقدر فى الأصل ، ولو جعل المضاف إليه لفظاً لا معنى ، والمجرور بزيادة حرف الجر فربما ، وما عدا ذلك ؛ لكان أظهر. [٧]

٢- ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو كان المؤثر فيما نحن بصدده هو المؤثر حقيقة ، والمؤثر فى الحقيقة هو المتكلم ، أو الواضع ، ولأنه لو كان يلزم فيما نحن فيه أن يكون المؤثر أقوى ، لزم ألا يكون الحرف عاملا فى الفعل ، أو لزم أن يكون هو الأصل

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٣٣٠.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/١٧٨ .

(٣) ينظر : النص المحقق ١/١٧٩.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٢٣٩.

(٥) ينظر : النص المحقق ١/٢٢٩ .

(٦) ينظر : النص المحقق ٢/٦٩٨.

(٧) ينظر : النص المحقق ١/٢٣٩.

(قوله : لكونه أكثر فائدة) إنما ينتهض دليلا ؛ أن لو كان المراد بكونه أقوى هو أن يكون أكثر فائدة ، وعلى تقدير ذلك لا يلزم أن يكون هو الأصل. [١]

٣- وإنما ترك الأصل في : نعم الرجل زيد لمعني ؛ فإذا كان المقام خاليا عن ذلك المعني ؛ كان في موضعه الأصلي ، وحينئذ يكون المراد بتقديمه هو التلفظ به أولا لا أن يكون المراد أن الأصل ذلك فقدم[٢].

٤-(قوله : وسوطا) لما قصد به إلي معني الضرب الشديد كان مفعولا مطلقا ، وإن كان في الأصل اسما للآلة.[٣]

٥-قوله في باب المفعول له : (قوله : والأصل فيه اللام) ؛ لأنها هي الموضوعة للتعليل ، ولأنها لو لم تكن فيه هي الأصل ؛ لم يظهر عند وقوع الضمير مقام المفعول له ؛ كما في المفعول به .

ولقائل أن يقول : لو كان الأصل هو اللام ؛ لوجب أن يعد من الملحقات علي رأيه. [٤]

٦-قوله في باب المفعول فيه : (قوله : وأصل الباب في) ؛ لأن تعلق الفعل بالظرف بمعني في فيكون هو الأصل ، ولأنه لو لم يكن هو الأصل ؛ لما ثبت فيما إذا وقع الضمير موقعه ؛ كما لا يكون حرف الجر ؛ إذا وقع الضمير موقع المفعول به في ؛ نحو : ضربته .

ولقائل أن يقول : لو كان هو الأصل ؛ لوجب أن يكون من الملحقات ؛ بناء علي رأي المصنف ؛ كما ذكر في المفعول له. [٥]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٢٤٥.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٧٥.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٢٨٣.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٢٩١-٢٩٢.

(٥) ينظر : النص المحقق ١/٢٩٦-٢٩٧.

خامسا : اهتمامه بالتعليل النحوي ، ونستطيع أن نلمس ذلك في قوله:-

١-(قوله : لكونه أهم) ؛ لأن المقصود من الكلام المشتمل علي الاستفهام هو طلب الفهم فيكون أهم ، وقدم العلة ؛ لأن الحكم إذا كان مسبوقا بالعلة ؛ كان أثلج للصدر ، وأمكن في النفس[١]

٢-قوله في فاعل نعم وبئس :(قوله : فالتزم في نعم أن يكون الفاعل إما مضمرا مفسرا ، وإما مظهرا معرفا) ، وإنما التزم ذلك ؛ لأنه عون علي المعني المقصود في باب نعم ؛ لما في ذلك من المبالغة بوساطة ذلك الشيء مرة بعد أخري .

أما في الإضمار ، والتفسير فظاهر ، وأما إذا كان معرفا باللام سواء كان للجنس ، أو العهد. [٢]

٣- وإنما جاز : نعم الصاحبة ، بدون إلحاق تاء التأنيث ؛ إما لأن القصد إلي الجنس ؛ وإما لأنها بمنزلة الحرف ؛ لأنها ؛ لإنشاء المدح ، وإما لأنها بمنزلة الاسم لتجردها عن معني الزمان. [٣]

٤- يقال : نعم زيد ؛ بترك التمييز ؛ كما في : حبذا زيد ؛ لأن الفاعل في حبذا ظاهر ؛ ففضل الظاهر علي المضمر ؛ بأن جاز معه ترك التمييز ، ولم يجز مع المضمر ، ولأنه لو ترك التمييز في نعم ؛ جاء الإلباس في الجملة ؛ نحو : نعم الأمير ؛ إذا كان المراد : نعم رجلا الأمير ، وترك التمييز بخلاف ذلك في حبذا.[٤]

---

(١) ينظر : النص المحقق٢/٧٦٠.
(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٧٠.
(٣) ينظر : النص المحقق ١/٢٧٣.
(٤) ينظر : النص المحقق ١/٢٧٧.

٥-(قولــــه : والأصـــل فيــــه الـــــلام) ؛ لأنهـــا هــــي الموضــــوعة للتعليـــل ، ولأنهـــا لـــو لـــم يكـــن فيـــه هـــو الأصـــل ؛ لـــم يظهـــر عنـــد وقـــوع الضمير مقام المفعول له ؛ كما في المفعول به. (١)

٦-(قولــــه : وأصــــل البـــــاب فـــــي) ؛ لأن تعلـــق الفعـــل بـــالظرف بمعنـــي فـــي ؛ فيكـــون هـــو الأصـــل ، ولأنـــه لـــو لـــم يكـــن هـــو الأصـــل لمـــا ثبـــت فيمـــا إذا وقـــع الضـــمير موقعـــه ؛ كمـــا لا يكـــون حـــرف الجـــر ؛ إذا وقع الضمير موقع المفعول به في ؛ نحو : ضربته. (٢)

٧-(قولــــه : وظننــــت بمعناهمـــــا) لا بمعنـــــي : اتهمـــت ؛ لأنـــه لفـــظ مشـــترك ، وهـــو بإحـــدي المعنيـــين مـــن هـــذا البـــاب دون الآخـــر ؛ فلـــذلك قيـــده (بقولـــه : بمعناهمـــا) ، وكـــذلك (قولـــه : إذا كـــن) أي : رأيـــت ، ووجـــدت ، وزعمـــت ؛ لأن لهـــا معـــاني أخـــر ليســـت هـــي بـــالنظر إلـــي تلك المعاني من الباب. (٣)

سادســا : اســتخدامه الأســلوب التنبيهــي فــي مخاطبــة القــارئ مســترعيا انتباهه ؛ فيخاطبه بقوله : " اقيم" ، " واعلم " ، ومن شواهده :-

١-(قولــــه : عنـــد ســـيبويه) اعلـــم أن ســـيبويه لا يـــرى العطـــف على معمولى عاملين مطلقا. (٤)

٢-(قولـــه : اعلـــم أن علـــم النحـــو) أورد لفـــظ (اعلـــم) مقرونـــاً ب (أن) تحقيقـــا للتأكيـــد ؛ لأنـــه لمـــا صـــار مظنـــة للطلـــب بوســـاطة مـــا ســـبق من التشويق ؛ صح منه أن يقال أن يأتي بالكلام مقروناً بالتأكيد.(٥)

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢٩١/١.
(٢) ينظر : النص المحقق ٢٩٦/١-٢٩٧.
(٣) ينظر : النص المحقق ٣٠٧/١.
(٤) ينظر : النص المحقق ١٠١٣/٢.
(٥) ينظر : النص المحقق ٦/١.

سابعا :أسلوب الحوار النحوي.

وهو الحوار القائم بين المتكلم ، والمخاطب ، وهذا الأسلوب نجده كثيرا عند الشراح ، ومنهم المؤذني يستفهم ثم يجيب ، ولا يخفي علينا مايحدثه هذا الأسلوب من تشويق ، واستحضار الإجابة في ذهن القارئ ، ومن شواهده:-

١- ولقائل أن يقول : لم لا يجوز ذى هذه من قبيل الموصولات ؛ بأن يكون المعنى : اذهب بالذى تسلم له.

فإن قلت : ذلك غير معلوم.

قلنا : هذا أيضا غير معلوم ، وهو أن يكون ذو الذات ؛ بمعنى الصاحب مضافا إلى الجملة بتأويل المصدر .

فإن قلت : إضافة الاسم إلى الجملة فى الجملة ثابت ؛ فيحمل عليه .

قلنا : معارض بمثله ؛ فإن كون الاسم موصولا ثابت فى الجملة ؛ فيحمل عليه[1]

٢- ولقائل أن يقول :تعريه عن النواصب ، والجوازم مما لا يدعو إلى ذلك الأثر ، ولامعه الداعى إلى ذلك الأثر فلا يكون عاملا ، وأما حرف المضارعة فإنه بعض الكلمة ، ولا شئ مما هو بعض الكلمة بعامل فى كلامهم .

فإن قلت : حرف المضارعة مما يتقوم به المقتضى ، وهو المضارعة .

قلنا : لا نسلم أنها تتقوم بحرف المضارعة ؛ فإن المضارعة التى هى سبب الإعراب إنما تتقوم بأمور شتى . [2]

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٠٧-١٠٠٨.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٨٨.

٣- ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الجمعية لازمة بدليل أنها تزول بالعلمية.

فإن قلت : عارض.

قلنا : العلمية فى الأعلام المرتجلة يجب أن تكون بانفرادها كافية ؛ لأن زوالها عارض .

فإن قلت : الصيغة فى أصل الوضع لازمة للجمعية.

قلنا : فالصيغة ليست بسبب ، وإنما السبب هو الجمعية ، وهى غير لازمة ، وكذلك الصيغة لصحة نقلها إلى الإفراد بالعلمية.

فإن قلت : عارض.

قلنا : فالعلمية فيما ذكرنا كذلك ؛ فيلزم أحد الأمرين ؛ إما كون العلمية بانفرادها كافية ، أو ألا يكون الجمعية بانفرادها كافية.[١]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/١٨٢-١٨٣.

خامسا : موقفه من الأصول النحوية

أدلة النحو الغالبة أربعة : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال[1].

أولا : السماع .

والمراد به : " ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله (تعالى) ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفى زمنه ، وبعده ؛ إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ، ونثرا ، عن مسلم ، أو كافر "[2].

والسماع أهم الأصول التي قام عليها بنيان النحو العربي ، وهو العمود الأكبر الذي اعتمده النحاة الأوائل ، وسار عليه من بعدهم ، وإن تفاوتت نسبة الأخذ بالمسموع.

ولقد سار المولى حسام الدين المؤذني على نهج سابقيه في اعتمادهم على السماع ؛ بكونه أصلاً يعتمد عليه في تأصيل قواعد النحو ، وإقامة بنيانه .

وقد جعله المولي حسام الدين المؤذني مقدما على سائر الأصول في مواطن عدة ، ورجّح كثيراً من الآراء في بعض المسائل بناء على النص المسموع ؛ سواء أكان من الكتاب العزيز ، أو من الحديث الشريف ، أو الشعر ، أو الأقوال المأثورة ، ومن ذلك:-

---

(١) ينظر : لمع الأدلة لابن الأنبارى تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م) -(٨١) ، والاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تحقيق الدكتور/ حمدى عبدالفتاح مصطفى خليل (الجريسى للكمبيوتر والطباعة والتصوير ــ القاهرة . ط: الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م-(٧٢))

(٢) ينظر : الاقتراح (٩٦) .

١–زيادة هذه الحروف ، وزيادة أن ، وكون الألف ، والواو مما لايتحرك له ساكن ، وكون الياء مما يحرك له أمور موقوفة علي السماع ، والمرجع فيها إلي اللغة لامدخل للقياس فيها .(١)

٢–يقال : اذهب إليه بعلامة تحب كذا ؛ بإضافة العلامة إلى الجملة ؛ بل جواز الإضافة فى ذلك إلى السماع. (٢)

٣– وطرح هذه النون شائع في جميع ماذكر من الصور ؛ إلا في المضارع المثبت واقعا جوابا للقسم ؛ فإنه فيه ضعيف لم يأت في كلام الفصحاء. (٣)

٤– وقد جوز المبرد إعمالها ؛ قيل : جوز ذلك قياسا علي ما لاتحادهما معني.

ولقائل أن يقول : لانسلم أنه جوز ذلك قياسا ؛ بل يكون مسموعا من الثقة.(٤)

٥–(**قوله : كنحو ماإن رأيته عندنا**) وقع في الكتاب لفظة عندنا ، وهو مستغني عنه في التمثيل.

قلنا : إنما يكون كذلك أن لو كان زيادتها قياسا ، وهو ممنوع ؛ لجواز أن يكون ذلك مسموعا في هذا المثال. (٥)

٦– وجلى ؛ مؤنث الأفعل خرج من هذا الحكم ؛ حيث عدها فى سلك الأسماء بحكم الغلبة.

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون هو فى الأصل مصدرا ؛ كالرجعى صار اسما بالغلبة .

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/٧٧٥.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٠٧.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/٨٠٩–٨١٠.

(٤) ينظر : النص المحقق ٢/٨٤٣.

(٥) ينظر : النص المحقق ٢/٨٤٢–٨٤٣.

قلنا : ذلك مما لم يسمع فى كلامهم ؛ فلا وجه للمصير إليه.
[١]

٧-(**قوله : إذا أردت سحرا بعينه**) يعني هذه الأسماء لازمة الظرفية عند استعمالها لهذه المعاني بحكم الاستقراء.[٢]

٨- وجه قول الأكثرين ؛ هو أن وقوع الجملة الاسمية بالواو هو الكثير الشائع ؛ دون الضمير وحدها ؛ فيكون كونها بالواو هو الأصل ، وذلك أن مبني الضوابط التي يرجع إليها في معرفة الأحكام الجزئية في نوعنا هذا علي الاستقراء ؛ فكل ما كثر وشاع في كلامهم ؛ جعل أصلا ، والشائع الكثير هو وقوعها بالواو لا بالضمير وحدها ؛ فيكون ذلك هو الأصل.

ومدار قول الآخرين علي ذلك أيضا ؛ إذ لا يبعد أن يحصل للبعض بالاستقراء من الصور مايفيدهم الظن بالقياسية. [٣]

٩ - (**قوله : ومن ذلك هلم**) فإنه تفرد باتصال الضمائر به فى لغة بنى تميم ؛ دون غيره من أسماء الأفعال ؛ حيث يقولون : هلما هلموا ، وكأنهم اعتبروا الأصل ؛ لأنها مأخوذة ، ومركبة من حروف التنبية مع لم عندنا أصحابنا.

ومن (هل) مع (أم) عند الكوفيين ، وإنما لم يقل : ويمتنع ذلك فى غيره من أسماء الأفعال ؛ بل قال والظاهر امتناع ذلك فبقى الأمر على الظاهر ؛ لأن المرجع فى ذلك إلى الاستقراء .[٤]

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٤٦-١٠٤٧.
(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٩٩-٣٠٠.
(٣) ينظر : النص المحقق ١/٣٦٤-٣٦٥.
(٤) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٤٨-١٠٤٩.

أولاً : القرآن الكريم ، والقراءات : -

القــــرآن الكــــريم أعلــــى نصـــــوص العربيــــة فصــــاحة ، فهـــو المنبـــع الصـــافي الـــذي لا تشـــوبه شـــائبة ، ولا تجاريـــه لغـــة ، ولا يـــدنو منـــه بيـــان ، وهـــو المعجـــزة البـــاهرة ، والحجـــة البالغـــة ، والبرهـــان الـــدامغ الـــذي يحـــتج بـــه كل من أراد أن يثبت رأيا ، أو يبرهن على حكم.

ولا غـــرو فهـــو كـــلام الله (عـــز وجـــل) العربـــى المبـــين ، صـــحيح النقـــل ، ثابـــت التـــواتر ، و"لـــم يتـــوفر لـــنص مـــا تـــوفر للقـــرآن الكـــريم مـــن تـــواتر رواياتـــه ، وعنايـــة العلمـــاء بضـــبطها ، وتحريرهـــا متنـــا ، وســـندا ، وتـــدوينها ، وضـــبطها بالمشـــافهة عـــن أفـــواه العلمـــاء الأثبـــات الفصـــحاء ، مـــن التـــابعين عـــن الصـــحابة عـــن الرســـول (ﷺ) ، فهـــو الـــنص العربـــى ، الصـــحيح المتـــواتر ، المجمـــع علـــى تلاوتـــه بـــالطرق التـــى وصـــل إلينـــا بهـــا فـــى الأداء ، والحركـــات ، والســـكنات ، ولـــم تعـــتن أمـــة بـــنص مـــا اعتنـــى المسلمون بنص قرآنهم "(١) .

وقـــد أجمـــع النحويـــون متقـــدمهم ، ومتـــأخرهم علـــى جـــواز الاستشـــهاد بالقرآن الكريم ، والاحتجاج بكل ما ورد أنه قرئ به(٢).

---

(١) ينظـــر : فـــى أصـــول النحـــو للأســـتاذ / ســـعيد الأفغـــانى (المكتـــب الإســـلامى ـــ بيـــروت ، ودمشق ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)- (٢٨)

(٢) قـــال العلامـــة الســـيوطى : " أمـــا القـــرآن الكـــريم فكـــل مـــا ورد أنـــه قـــرئ بـــه جـــاز الاحتجـــاج بـــه فـــى العربيـــة، ســـواء كـــان متـــواترا ، أم آحـــادا ، أم شـــاذا، وقـــد أطبـــق النـــاس علـــى الاحتجـــاج بـــالقراءات الشـــاذة فـــى العربيـــة إذا لـــم تخـــالف قياســـا معروفـــا، بـــل ولـــو خالفتـــه يحـــتج بهـــا فـــى مثـــل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه".

ينظر :الاقتراح (٩٦)

وقـــال الســـيد / محمـــود شـــكرى الألوســـى : " وأمـــا قـــول ربنـــا (تبـــارك وتعـــالى) فهـــو أفصـــح كـــلام ، وأبلغه ، فلا خلاف فى جواز الاستشهاد بمتواتره، وشاذه ... "

ومن هنا فقد اتخذه علماء اللغة ، والنحو مصدرا أساسيا لتقعيد القواعد ، وتثبيتها كما جعلوه مصدرا من مصادرهم الأساسية في الاستشهاد ؛ يقول الفراء: والكتاب أعرب وأقوي في الحجة من الشعر.(١)

وعلم العربية لم ينهض في أساسه إلا لحياطة القرآن الكريم عن الفهم الأعجم ، والذود عنه من سقامة القاصدين ، وللقيام بعلمه على الطريق الأقصد ؛ ولهذا اتخذ القرآن نبراسا يهتدي به ، ويحتكم إليه إذا اختلفت السبل ، وتنازع الأقران.

وقد استشهد المؤذني بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، وأهم ما يلاحظ على منهجه في الاستشهاد ما يلي: –

<u>أولا : أنه يقتصر على موضع الشاهد في الآية ؛ فلا يذكر تتمتها</u> ؛ شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة السابقين ؛ فإنهم يقتصرون على موضع الشاهد فحسب. (٢)

<u>ثانيا : أنه يذكر المسألة النحوية ، ويدلل عليها من القرآن الكريم ، ومن شواهده :–</u>

– (**قوله : وفي الاستقبال أيضا**) قال الله تعالي : (**يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم**) ؛ حيث دلل علي مجيء ليس للاستقبال.(٣)

ينظر : إتحاف الأمجاد فى ما يصح به الاستشهاد للسيد / محمود شكرى الألوسى – تحقيق الأستاذ / عدنان عبدالرحمن الدورى (مطبعة الإرشاد ــ بغداد ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) –(٧٦)

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٤

(٢) ينظر : النص المحقق ١/ ٤٠١.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/ ٤٠١.

- قولــه : ســوي لــيس فــإن فيهــا خلافــا ؛ فبعضـــهم قــالوا بـــالجواز بـدليل قولـه تعـالي : **(أَلَا يَـــوْمَ يَــأْتِيهِمْ لَــيْسَ مَصْـــرُوفًا عَـــنْهُمْ)** (هــود ٨)؛ حيــث تقــدم معمــول معمولـــه ؛ فيكــون تقــديم معمولـــه جــائزا بـــالطريق الأولي.[1]

- قولـه تعـالي: **(سَـــوَاءٌ عَلَـــيْهِمْ أَأَنْـــذَرْتَهُمْ أَمْ لَـــمْ تُنْـــذِرْهُمْ)** (البقـرة ٦) في تنزيل الفعل منزلة المصدر من غير أن يكون هناك إضمار أن.[2]

- أي : الاســـتئناف ، والاشـــتراك ؛ كمـــا فـــي قولـــه تعـــالي : **(تُقَـــاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْـــلِمُونَ)** الفــتح ١٦ ؛ فالاســتئناف بتقــدير عطــف الجملــة ، وهــو قولــه: يســلمون علــي الجملــة الســابقة ؛ كأنــه قيــل ، أو هــم يســلمون ، والاشتراك بتقدير العطف .[3]

- ألا تــري أن الزجــاج ذهــب إلــي مثــل ذلــك فــي الصــفة ؛ مســتدلا بقوله تعالي : **(قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)** سبأ ٤٨[4].

ثالثـــا : أحيانـــا يـــذكر آراء بعـــض النحـــاة فـــي بعـــض الآيـــات ، ومن شواهده:-

قـــال صـــاحب الكشـــاف : " أف ؛ بمعنـــي أتضـــجر ، وأوه ؛ بمعني أتوجع".[5]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/ ٤٠٧.
(٢) ينظر : النص المحقق ١/ ٦٤٧.
(٣) ينظر : النص المحقق ١/ ٦٥٠.
(٤) ينظر : النص المحقق ٢/ ٧١٦-٧١٧.
(٥) ينظر : النص المحقق ١/ ٥٦ .

رابعـــا : استشـــهد المـــولى المـــؤذني بـــالقراءات ، وكـــان مقـــلا فـــي ذلـــك ، ونـــراه عنـــد استشـــهاده بـــالقراءات لا يصـــرح باســـم صـــاحبها ، ويكتفي بالإشارة إلى أنها قراءة ، ومن شواهده :-

-كقولـه : **(وَلَا يَحْسَـبَنَّ الَّـذِينَ يَبْخَلُـونَ بِمَـا آتَـاهُمُ اللَّـهُ مِـنْ فَضْـلِهِ هُـوَ خَيْرًا لَهُمْ)**آل عمران ١٨٠ ؛ فيمن قرأ بالياء. [(١)]

-وقولـــه تعـــالي: **(تَسَـــاءَلُونَ بِـــهِ وَالْأَرْحَـــامَ)** النســـاء ١ ؛ فـــيمن قـــرأ بالجر. [(٢)]

-قوله : (بأن يكون لعل من قبيل المشترك ، أوالمجاز في قراءة من

---

(١) ينظـر : الـنص المحقـق ١/٣١٥ ، هـى قـراءة نـافع ، وابـن كثيـر ، وأبـو عمـرو ، والكسـائى ، وعاصم بالياء ، وقرأ حمزة بالتاء.

ينظـر: كتـاب السـبعة فـي القـراءات لأحمـد بـن موسـى بـن العبـاس التميمـي، أبـو بكـر بـن مجاهـد البغـدادي (المتـوفي: ٣٢٤هـ) - المحقـق: شـوقي ضـيف - دار المعـارف - مصـر - الطبعـة الثانيـة، ١٤٠٠هـ- ص٢١٩- ٢٢٠، الحجـة فـي القـراءات السـبع للحسـين بـن أحمـد بـن خالويـه، أبـو عبـد الله (المتـوفي: ٣٧٠هـ) - المحقـق: د. عبـد العـال سـالم مكـرم، الأسـتاذ المسـاعد بكليـة الآداب - جامعـة الكويـت - دار الشـروق - بيـروت - الطبعـة الرابعـة، ١٤٠١ هـ - ص١٨٢.

(٢) ينظـر : الـنص المحقـق ١/٥٧٩ ، قـرأ حمـزة بخفـض المـيم عطفـا علـى الضـمير المجـرور فـي"بـه" علـى مـذهب الكـوفيين ، أو علـى إعـادة الجـار ، وحذفـه للعلـم بـه ، وجـر علـى القسـم تعظيما للأرحام حثا على صلتها.

وقـرأ بـاقي السـبعة بالنصـب علـى العطـف علـى لفـظ الجلالـة، أو علـى محـل بـه ، وهـو مـن عطف الخاص على العام ؛ إذ المعنى:-

اتقـوا مخالفتـه ، وقطـع الأرحـام منـدرج فيهـا فنبـه سـبحانه وتعـالى بـذلك ، وقرنهـا باسـمه تعـالى على أن صلتها بمكان منه.

وقرأ"وبالأرحام" ابن مسعود ، والأعمش.

المحتسـب ١/ ١٧٩، مختصـر شـواذ القـرآن لابـن خالويـه - مكتبـة المتنبـى - القـاهرة - دون تاريخ- صـ ٢٤، إتحاف فضلاء البشر ١٨٥".

قرأ:(**فَأَطَّلِعَ**) غافر ٣٧ بالنصب). [١]

-قوله : (فالوجه أن يحمل قراءة من قرأ : (**قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**) الأنعام ١٣٧ ؛ بنصب أولادهم ، وجر شركائهم على حذف المضاف إليه من الأول ، وإضمار المضاف مطلقا بالظرف مع سعة الكلام). [٢]

ثانيا : الحديث الشريف:-

هو ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة خلقية ، أو خلقية ، حقيقة ، أو حكما ، حتى الحركات ، والسكنات في اليقظة ، والمنام ، وما أضيف إلى الصحابة ، والتابعين من قول ، أو فعل[٣].

---

(١) ينظر : النص المحقق ٦٩٦/٢، قرأ العشرة إلا عاصمًا في رواية حفص برفع {فَأَطَّلِعُ} عطفًا على {أَبْلُغُ} .

وقرأ حفص بالنّصب على أنه جواب للتمني تشبيهًا لـ (لعلّ) بـ (ليْت) ؛ لأن (ليت) في التمني أخت (لعلّ) في التّرجّي.

يُنظر: السّبعة ٥٧٠ ، والمبسوط ٣٩٠ ، وحجّة القراءات ٦٣١ ، والكشف ٢٤٤/٢ ، والتّيسير في القراءات السبع لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفي: ٤٤٤هـ) – المحقق: أو تريزل – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م – صـ١٩١ ، والإتحاف ٤٣٧/٢.

(٢) ينظر : النص المحقق ١٠١٤/٢-١٠١٥، هي قراءة ابن عامر .

ينظر : النشر ٢٦٣/١ ، الكشف ٤٥٣/١ ، الإتحاف ص٣٢ ، الإقناع ٦٤٤/٢ ، السبعة صـ٢٧٠ ، الحجة لابن خالويه ص١٥١.

(٣) ينظر : قواعد فى علوم الحديث للمحدث الفقيه / ظفر أحمد العثمانى التهانوى تحقيق الأستاذ/ عبدالفتاح أبو غدة (دار السلام ـــ ط: السادسة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) -(٢٤) ، والوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للدكتور الشيخ/ محمد بن محمد أبو شهبة (١٥-١٦) (دار الفكر العربى ـــ القاهرة ـــ (بدون)) ، ودراسات فى علوم الحديث للدكتور/ عادل أبويكر عبدالعزيز (مطبعة رشوان . القاهرة . ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)- (٥٧)

والحديث النبوى الشريف هو العنصر الثانى من عنصرى التشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم ، والأصل الثانى من أصول الاستشهاد ، والاحتجاج بعده ، عند المحققين من اللغويين ، والنحاة ؛ إذ لم تعهد العربية فى تاريخها بعد القرآن الكريم لفظا أفصح ، ولا بيانا أبلغ ، ولا معنى أوضح ، ولا أسلوبا أقوم ، ولا عبارة أصح من كلام النبى (ﷺ).[(١)]

فـ"كلامه (ﷺ) سديد المنهج ، واضح المعالم ، مشرق المعانى ، محكم الأداء ، والفصاحة تتجلى فى كل لفظة من منطوقه ، وتتبارى ألفاظه ، ومعانيه إلى الأفهام ، وتكاد تشق طريقها إلى القلوب قبل الأسماع"[(٢)]

قال السيوطى: "أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ، ومولانا رسول الله (ﷺ) حبيب رب العالمين (جلا ، وعلا)". [(٣)]

وأما شارحنا فلم يستشهد أثناء شرحه بأي حديث ، وإنما اكتفي بالأحاديث التي ذكرها السكاكي في مفتاحه ، فكان يشرح ويعلق علي القواعد النحوية التي يتضمنها النص الشريف.

---

(١) ينظر : فى أصول النحو (٤٦) ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور / محمود فجال (٨/١) (أضواء السلف ــ الرياض ــ ط: الثانية ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة/ خديجة الحديثى (دار الرشيد للنشر ـ الجمهورية العراقية ـ ١٩٨١م) -(١٤)

(٢) ينظر : السير الحثيث (٧/١)

(٣) ينظر : المزهر فى علوم اللغة وأنواعها (٢٠٩/١) تحقيق الأساتذة/ محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى (مكتبة دار التراث ــ القاهرة ــ ط: الثالثة (دون)).

ثالثا : الشعر.

الشعر ديوان العرب ، وسجل تاريخهم ، وأنسابهم ، وأحسابهم ، ووقائعهم ، وحوادثهم ، ومعالم بيئتهم ، وحافظ أمجادهم ، ومفاخرهم ، وطيب أعراقهم ، وكريم أخلاقهم ، وذاكر أيامهم ، وأوطانهم ، وفرسانهم ، وشجعانهم ، وكرمائهم ، والمنافح عن أعراضهم ، وأحسابهم

ولهذا كان للشعر منزلته ، ومكانته عند العرب ، فاهتموا به ، ونشأوا أولادهم عليه ، فكانت القبيلة إذا نبغ فيها شاعر تصنع الأطعمة ، وتعد الموائد ، وتقيم الليالى ، وتأتيها القبائل لتهنئها.[(١)]

وقد " أقبل النحويون على الشعر يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية ، معتمدين عليه فى إقامة حججهم ، وأصبح يمثل العنصر الغالب فى دراساتهم ، فقد أنسوا إليه فى تمثيل لغة العرب ، ووجدوا فيه المادة الخصبة الغنية التى تمثل المتعدد من الأساليب ، والكثير من الاستعمالات"[(٢)]

هذا ، ، وقد قسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات[(٣)]:-

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام ، ولم يدركوه ، كامرئ القيس ، والأعشى ، والنابغة الذبيانى ، وزهير بن أبى سلمى.

---

(١) **ينظر: عصور الاحتجاج** فى النحو العربى للدكتور/ محمد إبراهيم عباده (دار المعارف . مصر . ١٩٨٠م) - (٧٥).

(٢) **المصدر السابق (١٨٦)**

(٣) ينظر فى ذلك : خزانة الأدب (٢٩/١) ، وإتحاف الأمجاد (٦٤-٦٦) ، وعصور الاحتجاج (٢٠٢) ، وأصول النحو العربى (٦٦-٦٧) .

الطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية ، والإسلام ؛ كلبيد بن ربيعة ، وحسان بن ثابت ، وكعب بن زهير ، والحطيئة.

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون ، ويقال لهم: الإسلاميون ، وهم الذين عاشوا فى صدر الإسلام ، ولم يدركوا الجاهلية ؛ كجرير ، والفرزدق.

الطبقة الرابعة : الشعراء المولدون ، ويقال لهم : المحدثون ، وهم من جاءوا بعد شعراء الطبقة السابقة إلى زماننا ؛ كبشار بن برد ، وأبى نواس.

أما الطبقتان الأوليان ؛ فقد أجمع النحاة على جواز الاستشهاد ، والاحتجاج بشعرهما.

وأما الطبقة الثالثة ؛ فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرهم أيضا ؛ خلافا لأبى عمرو بن العلاء ، وغيره ممن لحنوا بعض شعراء هذه الطبقة ؛ كالفرزدق ، والكميت ، وذى الرمة ، وعدوهم من المولدين بالنسبة لهم ؛ لأنهم كانوا فى عصرهم ، والمعاصرة حجاب. (١)

وأما الطبقة الرابعة ؛ فالصحيح أنه لا يستشهد بشعرها ؛ خلافا لما ذهب إليه الزمخشرى ، والرضى من جواز الاستشهاد بشعر من يوثق به منهم. (٢)

---

(١) ينظر : خزانة الأدب (١/٣٠) ، وأصول النحو العربى (٦٧)

(٢) ينظر : خزانة الأدب (١/٣٠-٣٢) ، وإتحاف الأمجاد (٦٦-٧٦)، وأصول النحو العربى (٦٧- ٧٤) ، وعصور الاحتجاج (٢٠٣)

ورد عليهما : " بأن قبول الرواية مبنى على الضبط ، والوثوق ، واعتبار القول مبنى على معرفة أوضاع اللغة العربية ، والإحاطة بها ، ومن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية". (١)

ومع ذلك ؛ لم يحفل شرح المولى المؤذني بكثرة الشواهد الشعرية ، فلم يتجاوز عدد الأبيات التي أوردها المولي المؤذني في شرحه ثلاثة عشر بيتا ، وأهم ما يلحظ على استشهاده بالشعر ما يلي: -

أولا : احتجاجه بشعر من يحتج بشعرهم من الجاهليين ، والمخضرمين(٢).

ثانيا : تنوع استشهاداته الشعرية.

تنوعت طريقة الشارح في تناول الشاهد الشعري ، وتعددت صور ذلك :--

فمنها ما كان يورده شاهدا على مسألة نحوية ، وهو الأكثر في شرحه ، ومن أمثلة ذلك:-

فساغ ليَ الشرابُ وكنتُ قَبْلًا   أكاد أغَص بالماءِ الفُراتِ

حيث استشهد به علي إعراب (قبلا) منونا ؛ لأنه قطع عن الإضافة لفظا ، ومعنى. (٣)

ومنها ؛ قوله :-

ومَرَّ دهرٌ على وبَارِ   فَهَلَكَتْ جهرةً وبَارُ

حيث استشهد به علي إعراب "وبار "، ورفعها ، والمطرد فيما كان في آخره الراء أن يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ، ولغة بني تميم

---

(١) خزانة الأدب (٣٠/١)، وإتحاف الأمجاد (٧١)

(٢) ينظر : النص المحقق ٨٨/١.

(٣) ينظر : النص المحقق ٨٨/١.

؛ لأن كسرة الراء توجب إمالة الألف ... ، وأعرب في لغة بني تميم ؛ فاضطر الأعشى فرفع ؛ لأن القوافي مرفوعة".[١]

وغير ذلك من المواضع .

وهو في استشهاده بالشعر ؛ قد يورد البيت الشعري كاملا [٢] ، وقد يستشهد بشطر منه[٣]، ومن شواهد ذلك قوله:-

(بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ)

حيث استشهد به علي حذف المضاف إليه ، وإبقاء المضاف ، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد. [٤]

ومنها ؛ قوله :-

(إلا عُلالَةَ أو بُدا ... هة سابِحِ)

حيث استشهد به علي الفصل بين المضاف (بداهة) ، وبين المضاف إليه (سابحٍ) بالمعطوف على المضاف ، وهو (أوعلالة). [٥]

ومنها ؛ قوله :-

(بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بثَمانِ؟)

حيث استشهد به علي حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها ، وتقدير الكلام: "أبسبع". [٦]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/١٠٤ .

(٢) ينظر : النص المحقق ١/١٠٤ .

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/٧٥٦.

(٤) ينظر : النص المحقق ٢/١٠١٩.

(٥) ينظر : النص المحقق ٢/١٠١٢.

(٦) ينظر : النص المحقق ٢/٧٥٦.

ثالثـــا : أنـــه يـــذكر الروايـــات الأخـــري فـــي بعـــض الشـــواهد ، ومـــن أمثلة ذلك :-

يا دار عاتكَةَ الذي أتعزَّلُ   خوف العِدَى وبهِا الفُؤاد مُوَكَّلُ

ويـــروى : يـــا بنـــت عاتكـــه التـــى اتعـــزل ، وعلـــى الـــروايتين جـــاء فـــتح الكـــاف ، وكسرها.(١)

رابعا :نسبة الشواهد الشعرية .

لم يسلك طريقة من كان قبله من النحاة في نسبة الشاهد ، فهو يذكر الشاهد الشعري بلا نسبة ؛ بل يكتفي بقوله:-

كقوله ، أو قوله ، ونحو ذلك(٢).

رابعا : الأمثال ، وأقوال العرب:

والمقصـــود بـــأقوال العـــرب : مـــا قالـــه العـــرب الفصـــحاء الـــذين يوثـــق بعـــربيتهم ، ويطمـــأن إلـــى فصـــاحتهم فـــى الجاهليـــة ، وصـــدر الإســـلام إلـــى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، وشيوع اللحن(٣).

يقـــول الأســـتاذ محمـــد الطنطـــاوي : الشـــواهد النثريـــة المعـــين الـــذي لاينضـــب فـــي الاستشـــهاد ؛ لكثرتهـــا ، والظفـــر بهـــا عنـــد تلمـــس الـــدليل ؛ فهـــي منطـــق العربـــي فـــي غدواتـــه ، وروحاتـــه يرســـلها متـــي شـــاء ، وحيـــث كان ، وفيما يبتغي ، ويريد " . (٤)

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٦٤-١٠٦٥.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٩٨.

(٣) ينظـــر : الاقتـــراح (١١٢)، وعصـــور الاحتجـــاج (١٦٧) ، والأصـــول فـــى النحـــو العربـــى (٥٧).

(٤) ينظر : نشأة النحو صـ٧١.

لم يستشهد المولى المؤذني في شرحه بالكثير من الأمثال ، والأقوال العربية الفصيحة الشائعة في كتب كبار النحاة ، ولم يغفلها باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التقعيد ، ودليلا قويا في الاحتجاج لهذه القواعد .

ومنهج الشارح (أي : المؤذني) في استشهاده بالأمثال ، والأقوال لا يختلف عن منهجه في الاستشهاد بالشواهد القرآنية أو الشعرية التي مرت بنا ، فهو قد يذكر المثل ، أو القول شاهدا على مسألة نحوية ، ولغوية ، أو يورده مدعما به رأيا نحويا ، ومن أمثلة ذلك : "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.[1]

ومن شواهد الأقوال النحوية :-

- قولهم : (اذهب بذي تسلم).[2]
- قولهم : (إما أنت منطلقا انطلقت). [3]
- قولهم : (كل رجل وضيعته). [4]
- قولهم : (ولله دره فارسا). [5]

(١) ينظر : النص المحقق ١/٦٤٦ .
(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٠٧.
(٣) ينظر : النص المحقق ٢/٩١٧.
(٤) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٨٤.
(٥) ينظر : النص المحقق ٢/٩٥٣.

ثانيا : القياس.

القياس هو : حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع[١].

وقيل: هو "حمل غير المنقول على المنقول ؛ إذا كان فى معناه ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول فى كل مكان ، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك فى معنى المنقول كان محمولا عليه ، وكذلك كل مقيس فى صناعة الإعراب"[٢].

أركانه أربعة[٣] :-

1 - أصل ، وهو المقيس عليه ، أو المحمول عليه .

2 - فرع ، وهو المقيس ، أو المحمول .

3 - حكم .

4 - علة جامعة .

والقياس هو الأصل الثانى من أصول النحو بعد السماع ، فالنحو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، ولهذا قال أبو البركات الأنبارى فى رده على من أنكر القياس:-

---

(١) ينظر : لمع الأدلة (٩٣) ، والقياس فى اللغة العربية للدكتور/ محمد حسن عبدالعزيز (دار الفكر العربى . القاهرة . ط : الأولى ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م) -(٢٠)

(٢) ينظر : الإغراب فى جدل الإعراب لأبى البركات الأنبارى تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية ـــ ١٣٧٧هـــ = ١٩٥٧م) - (٤٥-٤٦) ، وينظر : الاقتراح (١٥٢)، والقياس فى اللغة العربية (١٩) ، وفى أصول النحو (٧٨) .

(٣) ينظر : لمع الأدلة (٩٣) ، والاقتراح (١٥٤)، والقياس فى اللغة العربية (٢٠-٢١)، وفى أصول النحو (١٠٨) ، وأصول النحو العربى أصول النحو العربى للدكتور/ محمد أحمد نحلة – دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . ٢٠٠٢م- (٩٩-١٠٠) .

"اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل فى حده : "النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" ؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة ... "[١].

والقياس في شرح المولى حسام الدين المؤذني من أهم الأصول التي اتخذها ؛ للاستدلال في أثناء شرحه المسائل النحوية ، والترجيح بحسب قوة القياس هو مذهب البصريين ، والمحققين من النحويين ، ولذلك كانوا يحكمون على ما خالف القاعدة بالشذوذ ؛ بخلاف الكوفيين فإنهم يعتبرون الشاهد إذا صح عندهم ، ويجعلون مقتضاه استثناء من القاعدة لا شذوذ فيه .

وقد رجَّح الشارح بحسب قوة القياس في مواضع منها:-

١-(**قوله : وأى عندي**) ، وذلك أن الذى بعدها تابع للذي قبلها بتوسطه فيكون حرف عطف ؛ بالقياس على غيرها من حروف العطف.[٢]

٢-(قوله : اعلم أن الفعل علة الرفع ، والنصب دون الجر) ؛ لأن نسبة الإضافة لما كانت مما يمنع من الإضافة مرة ثانية كانت النسبة الإسنادية مانعة من الإضافة بالقياس.[٣]

(١) ينظر : لمع الأدلة (٩٥) . وينظر : الاقتراح (١٥٢-١٥٣) ، والقياس فى اللغة العربية (٢٣-٢٤) .

(٢) ينظر : النص المحقق ٢٠٥/١-٢٠٦.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢٤٥/١-٢٤٦.

٣-(**قولـــه : ســـوي الإمـــام**) فإنــه جــوز نحــو : ضــرب غلامــه زيــدا ؛ مستشــهدا بمــا وقــع مــن نحــو ذلــك فــي كلامهــم ، وبالقيــاس علــي ضمير الشأن حيث إن مايعقبه مبين. (١)

٤- ولــو جعــل حــذف الــلام فــي ؛ نحــو : ســقيا مــن بــاب القيــاس ؛ بــأن يقــال : كــل ماســد بــه مســد الفعــل ، وكــان مقرونــا بــاللام لــزم حــذف فعله ؛ لم يبعد (٢)

٥-(**قولـــه : اللهـــم إلا إذا أجـــري مجـــري المفعـــول بـــه**) ؛ كقولــه -:

وَيومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا

ولقائــل أن يقــول : لانســلم أن المفعــول فيــه أجــري مجــري المفعــول بــه ؛ بــل المعنــي علــي حالــه ، وتــرك الأصــل علــي خــلاف القياس....."." (٣)

٦- وتصــريف عســي تــارة يكــون علــي ؛ نحــو : رمــي يعنــي ؛ كمــا يقال: رميت إلي رمينا ؛ يقال: عسيت إلي عسينا ، وهو القياس.

وقــد يقــال: عســاك إلــي عســاكن ، وهــو القيــاس فيكــون الضــمير علي صورة المتصل المنصوب. (٤)

٧-قولــه فــي حــذف حــرف الجــر مــع أن ، إن :- **(قولـــه : وهـــو مـــن بـــين المواضـــع**) أي :حــذف هــذه الحــروف مــع أن ، وإن قيــاس ، وإنمــا كثــر الحــذف معهمــا حتــي رآه قياســا لمكــان الاســتطالة ؛ لأنهمــا بصلتهما نزلا منزلة المفرد ؛ فكانا مظنة تخفيف. (٥)

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٢٥٢-٢٥٣.
(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٨٦.
(٣) ينظر : النص المحقق ١/٢٩٨-٢٩٩.
(٤) ينظر : النص المحقق ١/٤١١-٤١٣.
(٥) ينظر : النص المحقق ١/٥١٥.

٨- قوله في وصف المنادي المبهم :-

وأجاز المازني النصب أيضا في وصف المبهم ؛ حملا علي المحل قياسا علي غيره من التوابع.[١]

٩-قوله في استعمال إلا بمعني غير (**قوله : واعلم أن إلا قد تستعمل بمعني غير**) ؛ كما يستعمل غير بمعني إلا ؛ إلا أن استعمال غير بمعني إلا أكثر ، وأشيع ؛ فلذلك جعل مقيسا عليه.[٢]

(١) ينظر : النص المحقق ١/٥٥٧.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٦٠٢ .

ثالثا : الإجماع .

" والمراد به : إجماع نحاة البلدين: البصرة ، والكوفة"[١].

وهو أصل من أصول النحو ، ودليل من أدلته المعتبرة بعد السماع ، والقياس ؛ لأنه منتزع من استقراء اللغة ، وناشئ عنها[٢].

ويشترط للاحتجاج به : ألا يخالف المسموع ، ولا المقيس عليه[٣].

وقد ورد إجماع النحاة في بعض مواطن الشرح ، وتتجلى مظاهر هذا المطلب لدى الشارح المؤذني في مواطن منها:-

١-(**قوله : أو تركهما معا**) بأن يكون القصد إلي نفس الفعل ؛ إجراء له مجري اللازم .

وقيل بامتناع ذلك ، وهو أن يكون القصد إلي نفس الفعل في هذا الباب لعدم الفائدة ؛ إذ كل أحد لايخلو عن علم ، أو ظن.

أما تركهما لفظا لاتقديرا عند قيام القرينة من غير أن يكون القصد إلي نفس الفعل ؛ فجائز إجماعا.[٤]

٢- وأما التي تقرن بإلي ؛ نحو : صار زيد إلي مكان كذا ، أو إلي عمرو ؛ فلانسلم أنها من الباب ، وإلا كان قولك : انتقل زيد إلي عمرو ، ووصل زيد إلي الغني ؛ أيضا من الباب .

---

(١) الاقتراح (١٤٦) .

(٢) ينظر : الخصائص لابن جنى (١/١٨٩) ، والاقتراح (١٤٧)، وأصول النحو العربي (٨١).

(٣) ينظر : الخصائص (١/١٨٩)، والاقتراح (١٤٦) .

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٣١٦-٣١٧.

وكـذا كـل فعـل كـان مفعـولا بالقيـاس إلـي الغيـر فـي ؛ نحـو : انتقـل زيـد ؛ فإنـه لابـد لـه مـن المنتقـل إليـه ، ولـيس يعـد ذلـك مـن البـاب إجماعـا ؛ فكذلك يجب ألا يعد : صار زيد إلي عمرو من الباب بالقياس. [١]

٣-(**قولــه : وأمـــا النـــوع الحرفـــي**) إنمـا قـدم هـذا النـوع علـي النـوع الاسـمي ؛ لأن النـوع الاسـمي فـرع مطلقـا فـي بـاب العمـل ؛ بخلاف النوع الحرفي فإن الجارة ليست بفرع إجماعا. [٢]

٤- ثـم إن الشـيخ قـدم القسـم الـذي يعمـل عمـلا واحـدا فـي الـذكر علـي مـا يعمـل عملـين ؛ لتقدمـه علـي الاثنـين ، وإن كـان فـي تقـديم مايعمـل عملـين وجـه أيضـا ؛ مـن حيـث إن لـه زيـادة قـوة بـالنظر إلـي زيادة التأثير.

وقـدم ذكـر الجـارة ؛ لأنهـا هـي العاملـة إجماعـا ؛ بخـلاف الناصبة.[٣]

٥- وإنمـا اختـار ذلـك ؛ لأنهـم قـالوا العمـل فـي ؛ نحـو : فـي الدار زيد للظرف بالإجماع. [٤]

٦- ويمكـن أن يقـال : لمـا قيـل : أنـت ، أنتمـا ، وعومـل بـه معاملة كاف الخطاب من ذاك ، ذاكما ، ذاكم.

وقيـل : بكونـه حـرف خطـاب ؛ كمـا قيـل : بكـون الكـاف هنـاك حرف خطاب ، وقيل : إن اللواحق بأن حروف إجماعا. [٥]

٧- **(قوله : وتقديم المنصوب هنا**) أي : في قبيل الأسماء

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٣٩٦.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٤٢٤-٤٢٥.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٤٢٦-٤٢٧.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٥٢٥.

(٥) ينظر : النص المحقق ٢/٨١٣.

ممتنع إجماعا. [1]

(١) ينظر : النص المحقق ٢/٩٦٢.

رابعا : استصحاب الحال .

المــراد بــه: "إبقــاء حــال اللفــظ علــى مــا يســتحقه فــى الأصــل عنــد عدم دليل النقل عن الأصل"[(١)].

مثــال ذلــك: أن يقــال فــى فعــل الأمــر إنــه مبنــى ؛ لأن الأصــل فــى الأفعــال البنــاء ، ومــا يعــرب منهــا فلشــبه الاســم ، ولا دليــل علــى ، وجــود هــذا الشــبه بــين فعــل الأمــر ، والاســم ؛ فكــان باقيــا علــى الأصــل فى البناء[(٢)].

وأن يقــال : الأصــل فــى الأســماء الإعــراب حتــى يقــوم دليــل علــى البنــاء ، والأصــل فــى الأفعــال البنــاء حتــى يقــوم دليــل علــى الإعراب[(٣)] ، وهكذا .

واستصــحاب الحــال مــن الأدلــة المعتبــرة فــى النحــو ، إلا أنــه أضــعفها ، فــلا يجــوز التمســك بــه إذا وجــد دليــل آخــر مــن أدلــة النحــو السابقة[(٤)].

ونجــد شــرح المــؤذني ممتلئــا بشــواهد استصــحاب الحــال ، ومــن شواهده :-

١- لا نســلم أن المبنــي أقــرب علــى المعــرب لإمكــان الإحاطــة بجميــع جزئيــات المعــرب بوســاطة الضــابطة الكليــة ، وهــي أن يقــال : كــل

---

(١) ينظر : الإغراب فى جدل الإعراب (٤٦) . وينظر : الاقتراح (٢٢٣) .

(٢) ينظر : الإغراب فى جدل الإعراب (٤٦،٦٣) .

(٣) ينظر : لمع الأدلة (١٤١-١٤٢)، والاقتراح (٢٢٣،٢٢٤) .

(٤) ينظر : المصدران السابقان .

ما كان منخرطاً في سلك التركيب الموجب للإعراب ؛ غير مناسب لمبني الأصل. (١)

٢- (**قوله : والأمر عندنا**) إشارة إلي الخلاف المشهور من أنه معرب عند الكوفيين ؛ بناء على أن الأصل اللام ؛ لوضعها لطلب الفعل ، ولذلك كان أمر غير المخاطب الفاعل باللام ؛ لكنهاحذفت. (٢)

٣- الأصل في الأفعال هو البناء ، وأما المضارع فمتطفل في الإعراب ؛ لمكان المضارعة. (٣)

٤- الأصل ألا يحكم على كلمة بأنها من جملة أسماء الأفعال ، وهناك مندوحة لما مر ، ولولا بعد صيغها عن صيغ الأفعال ؛ لحكم عليها أنها أفعال غير متصرفة. (٤)

٥-(**قوله : نحو : يا زيد**) إنما بني ؛ لكونه بمنزلة حرف الخطاب في ذاك في الإفراد ، والخطاب.

وما يقال إنه بمنزلة ضمير الخطاب ؛ فليس كما ينبغي ؛ لأن الضمير ليس بمبني الأصل. (٥)

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٣٨-٣٩.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٥٣-٥٤.

(٣) ينظر : النص المحقق ١/٥٨.

(٤) ينظر : النص المحقق ١/٦٠-٦١.

(٥) ينظر : النص المحقق ١/١١١-١١٢.

سادسا :مذهبه النحوي

من خلال دارستنا لهذا الشرح ؛ يمكن القول إن المؤذني بصري المذهب ، وذلك لعدة أمور استنبطها من خلال الشرح ؛ منها :-

أولا : موافقته لأئمة المذهب البصري ؛ كسيبويه ، والخليل ، وظهر ذلك في أكثر من موضع منها:-

(أ) (**قوله : وزائدة**) مع النفي المرفوع عند سيبويه إنما يزاد في غير الإيجاب ، وعند الأخفش في الإيجاب أيضا ؛ لقوله تعالي : (**يغفر لكم من ذنوبكم**) ، والقول قول سيبويه ؛ إذا قالت حذام فصدقوها.[1]

(ب) (**قوله : ولا ينصب عند الخليل**) إلا بإضمار أن ، وهو قول جمهور البصريين ؛ لأنه حرف جر عندهم ، وإنما خص الخليل بالذكر ؛ لأن القول قول الخليل ؛ إذا قالت حذام ، وقد مر الكلام عليها في الجارة.[2]

ثانيا : تصريحه بذلك ؛ وذلك في موضعين :-

أولهما : (قوله : وكثيرا يتبع لا هذه بالتاء) أي : كثر مجيئها بالتاء نحو : (ولات حين مناص) ، وقال الكوفيون هي التي لنفي الجنس ، وبه قال الأخفش منا.[3]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٤٨٠-٤٨٤.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٦٥٣-٦٥٤.

(٣) ينظر : النص المحقق ٢/٧٤٥-٧٤٦.

ثانيــا : وإنمــا قــال علــي الأعــرف ؛ لأن الأخفــش منــا لايــري ذلــك فــي إعمــال اســم الفاعــل المصــدر بــاللام التــي بمعنــي الموصــول. [١] ومــن المعلوم أن الأخفش من نحاة البصرة .

ثالثــا : تــأثره الواضــح بفكــر ســيبويه ، ومنهجــه ، وذلــك حــين يقول :-

(**قولــه : ووضــع كتابنــا ؛ حيــث أفــاد**) يعنــى أن الغــرض ، وهــو الوقــوف علــى الكيفيــة التــى عليهــا التركيــب لتأديــة أصــل المعنــى مطلقــا ، وقــد حصــل ممــا ســبق ؛ فــلا حاجــة بنــا إلــى التعــرض لتفصــيل أقــوال النحويين ، ومذاهبهم.

فــإن قلــت : لمــا كــان المقصــود حاصــلا ؛ لزمــه أن يتعــرض لــذلك ؛ جريــا علــى ســننهم ، وســيبويه هــو المشــهود لــه فــى إحــراز قصــبات الســبق فــى مضــمار هــذه الصــناعة فســاق الكــلام فــى البحــث عنــه علــى مذهبــه ، وكــأنهم إنمــا صــاروا إلــى تســمية بعــض الأشــياء عــاملا فــى نوعنــا هــذا ؛ لأنــه طريــق صــالح لإثبــات الضــوابط الكليــة فــى هــذه الصناعة أيضا[٢].

رابعــا : أن النحــاة الــذين اعتمــد علــيهم أثنــاء شــرحه ، معظمهــم مــن أئمــة النحــو ، والمدرســة البصــرية ؛ كالخليــل ، وســيبويه ، والمبرد ، والأخفش ، والمازني.

---

(١) ينظر : النص المحقق ٢/٩٣٧-٩٣٨.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١٠٧١.

سابعا : موقفه من السكاكي.

أولا : موافقته للسكاكي .

وافق المولى المؤذني السكاكي بشكل واضح وجلي في أغلب المسائل النحوية ، وذلك في مواضع متعددة من الشرح ، واتضحت تلك الموافقة في :-

أولا : الانتصارله في أكثر من مسألة ، ومن شواهد ذلك في الشرح :-

(أ) - انتصاره له في قوله : إن أدوات النداء حروف ؛ خلافا لمن قال باسميتها :-

(قوله : ضرب ينصب أينما وقع ، وهو ستة أحرف) اختار المصنف أنها حروف ، والعمل لها ، وقال بعضهم أسماء أفعال ، وقال بعضهم حروف ، والعمل للفعل المقدر.

وإنما اختار ذلك ؛ لأنهم قالوا العمل في ؛ نحو : في الدار زيد للظرف بالإجماع.

فإذا جعلوا العمل للظرف لنيابتة عن الفعل ؛ وجب أن يجعل لحرف النداء - أيضا - ؛ لمكان النيابة.

وليس بأسماء الأفعال ؛ لأن منها ماهو بسيط ، وليس في أسماء الأفعال بسيط ؛ فلو حكم باسميتها ؛ لزم ماليس في كلامهم

فإن قلت : هلا حكموا بالحرفية من غير تقدير فعل ، والتقدير خلاف الأصل .

قلت : بدليل معني الكلام ؛ فإنك إذا قلت : ياعبد الله كان المعني على أنادي ، أو أدعو . [1]

<u>(ب) انتصاره له في قوله : إن العامل في المستثني هو (إلا) ؛ فيقول :-</u>

(قوله : وإلا إذا تقدمها كلام عار) قد اختلف في عامل المستثني فقيل : هو الفعل ، وقيل : المستثني منه ، وقيل : إلا.

وذهب المصنف إلي هذا ؛ لأن كون الاسم مستثني إنما هو بإلا ؛ فوجب أن يكون هو العامل ؛ لأن العامل هو مابه يتقوم المعني المقتضي. [2]

<u>ثانيا : هناك مسائل وافق المؤذني فيها السكاكي صراحة ، ومن شواهد ذلك في الشرح :-</u>

<u>(أ) - موافقته له في كون التنوين عوضا عن المضاف إليه ؛ فيقول :-</u>

(قوله : من قبل عندي) قال النحويون إذا لم ينو الإضافة أعربت ، والتنوين للصرف ؛ نحو قوله : -

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات

وقال المصنف : التنوين في مثل ذلك عوض ، ولا معني لقطع النظر عن الإضافة ؛ إذ لايستقيم المعني بدون ذلك ؛ بل إنما

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٥٢٢-٥٢٣.

(٢) ينظر : النص المحقق١/٥٨٧-٥٨٩.

أعـرب مثـل هـذا ؛ لأنـه كـان المضـاف إليـه مـذكورا ؛ لكـون التنـوين عوضا عن المضاف إليه.

ومـا ذهـب إليـه المصـنف هـو الظـاهر ؛ لأن المعنـي مسـاعد ، وإنمـا يسـتقيم قـول النحـويين أن لـو كـان ؛ نحـو : قبـل بـالتنوين ممـا لـم يقصـد بـه إلـي ماوضـع لـه مـن المعنـي النسـبي ، وذلـك غيـر معلـوم ؛ فلذلك كان قول المصنف هو الظاهر.[1]

(ب) موافقته له في علة بناء فعال ؛ فيقول : –

(**قولـه : وفعـال**) عطـف علـى أمـس فـى سـبب بنائـه خـلاف ؛ فقيـل : هـو مشـابهتة لنـزال عـدلا وزنـة ، ومـا ذهـب إليـه ظـاهر ، لأنـه بمعنى الفجرة ؛ فكان متضمنا لمعنى اللام .

ومـا قيـل مـن أن سـبب بنائـه المشـابهة فـى ذلـك ؛ فـدون إثباتـه خرط القتاد .

لأنـه يحتـاج فـى ذلـك إلـى إثبـات العـدل فـي (فعـال) هـذه ، وفـى التـى بمعنـى الأمـر ، وذلـك غيـر ظـاهر ؛ فكـان الوجـه هـو المصـير إلـى ما ذهب إليه المصنف .[2]

ثانيا : مخالفته له.

لـم يكـن المـولي حسـام الـدين المـؤذني مسـلما بكـل مايقولـه السـكاكي ، وإنمـا كانـت لـه شخصـيته العلميـة البـارزة والجليـة ؛ ممـا جعلـه يخـالف السـكاكي فـي بعـض المسـائل ؛ إلا أن هـذه المخالفـة اتسـمت بحسـن العبـارة ، والأدب ، وعـدم التشـنيع ، بـل كـان يلـتمس لـه (أي : السـكاكي

(١) ينظر : النص المحقق ٢/٨٠٣-٨٠٤.

(٢) ينظر : النص المحقق ٢/١١٦٣-١١٦٤.

) مخرجا ؛ ما وجد إلي ذلك سبيلا ، وظهرت مخالفته للسكاكي في :-

<u>أولا : مخالفته له في أساليبه التي يستعملها</u> ، ومن شواهد ذلك :-

<u>(أ) – استدراكه عليه في تعريفه للقابل (أي : الإعراب) :-</u>

ولقائل أن يقول : تعريفه هذا تعريف بما ليس دونه في الخفاء ، وذلك أنه لا يعلم ما له جهة اقتضاء مما ليس له ، وكذلك لا يعلم المراد من جهة الاقتضاء ، ولا المعني من حيث المناسبة ، ويمكن أن يجاب عنه ، ولو قال ماله جهة اقتضاء بترك كان ؛ لكان أولي.[(١)]

<u>(ب) استدراكه عليه في كون الفاعل ضمير مؤنث :-</u>

(**قوله : والفاعل متي كان ضمير مؤنث**) لو قال ضمير مؤنث أو مؤنثين ؛ لكان أولي ، وإنما اختلف الحال بين كونه مسندا إلي ضمير غير الحقيقي ، وبين كونه مسندا إلي ظاهر غير الحقيقي ؛ لأن مطلوبية التاء مع الضمير فوق مطلوبيته مع الظاهر.[(٢)]

<u>(جـ) استدراكه عليه في شرط تقدير اللام لانتصاب المفعول له :-</u>

(**قوله : مما يجتمع فيه**) لا حاجة إلي هذا ؛ لأنه شرط لتقدير اللام ؛ لا لكونه مفعولا له ؛ بدليل أنه يجوز إدخال اللام مع اجتماع ماذكر ؛ كما يجوز في غير صور الاجتماع ؛ يقال : فعلت كذا لجبن.

فإن قلت : اجتماع ماذكر شرط انتصابه.

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٣٠ .

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٢٦٥-٢٦٦.

قلنا : لا نسلم ، وأما يكون شرطا ؛ أن لو لم يكن منصوبا بدون ماذكر .

فإن قلت : لايكون منصوبا لفظا.

قلنا : لايقدح ذلك في كونه مفعولا.

ألا تري أنه لو كان مقصورا ؛ لم يكن منصوبا لفظا مع أنه يكون مفعولا له ، ولو جعل شرطا لتقدير اللام ؛ لكان أولي.[(١)]

وغير ذلك من الشواهد التي يمتليء بها الشرح .

ثانيا : مخالفته له في بعض الآراء النحوية ، ومن شواهد ذلك :-

(أ) مخالفته له في كون (خازباز) من أسماء الأصوات ؛ إذ يقول : -

" هذا ثم إن المصنف أورد (خازباز) في سياق الأصوات المحكية ، وذلك غير ظاهر ؛ لأنه لو كان من الأصوات المحكية ؛ لوجب أن يكون من أشد الحروف مناسبة ؛ لما قلت : إن المرجع في وضع الأصوات المحكية إلي قصد الحكاية للأصوات بوضع ما يناسبها من الحروف ؛ ليوهموا بذلك أنها تلك الأصوات أنفسها ؛ وليس (خازباز) كذلك ظاهراً ".[(٢)]

(ب) في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف علي تقدير الحذف من الأول :-

---

(١) ينظر : النص المحقق ١/٢٨٩-٢٩٠.

(٢) ينظر : النص المحقق ١/٥٠-٥١.

" واختار المصنف القول بالحذف من الأول ؛ لما يلزم من الفصل بغير الظرف من غير ضرورة فى قول سيبويه ، والأصل عدم الفصل.

(قوله : محمولة عندى) وذهب البعض إلى أن مثل ذلك مردود.

والمصنف قال بأن مثل ذلك كثير شائع ، ومنقول من الثقة ؛ فلا وجه لرده.

بل الوجه أن يحمل على حذف المضاف إليه من الأول ، وإضمار المضاف مع الثانى ، وإنما لم يقل : وحذف المضاف مع الثانى لبقاء أثره ، وهو الجر ؛ فكان مضمرا لا محذوفا ؛ على أن إطلاق لفظ الحذف جائز – أيضا."[1]

---

(١) ينظر : النص المحقق ١٠١٣/٢.

الفصل الرابع : مقدمات التحقيق ، ويشتمل علي مايلي :-

أولا : توثيقُ عنوانِ المخطوط ، ونسبتهُ إلي مؤلفه .

ثانيا : وصف نسخه .

ثالثا : منهج التحقيق .

رابعا : نماذج مصورةٌ من المخطوط .

أولا : توثيق عنوان المخطوط ،ونسبته إلي مؤلفه .

المخطوط الذي بين أيدينا هو لمؤلفه ، وشارحه المولى حسام الدين المؤذني لاريب في ذلك ، وذلك لعدة دلالات منها :-

أولا : مكتوب علي غلاف الشرح في نسخة المكتبة الأزهرية بخط واضح جلي : (شرح القسم الأول ، والثاني من المفتاح للمولى حسام الدين المؤذني).

ثانيا : تصدير الشرح باسمه ، وذلك بقوله :-

" قال الشيخ الإمام العلامة مقتدي أئمة التحقيق ، ومقصد ذوي الهمة من كل فج عميق مولانا حسام الحق والدين المؤذني الخوارزمي رحمة الله عليه ...." .

ثالثا : إجماع كتب التراجم التي ترجمت له علي نسبته إليه ؛ كأعيان الشيعة ، والذريعة إلي تصانيف الشيعة ، ......وغيرها ، وقد ذكرتها في التعريف بالمؤذني.

ثانيا : وصف نسخه .

اعتمدت في تحقيق المخطوطة علي نسختين :-

النسخة الأولي : ورمزت لها بـ (أ) ، وهي نسخة في مجلدين ؛ الأول بقلم نسخ بخط محمد أبي العينين عطية سنة ١٣٣٩ هـ ، استنسخه علي ذمة المكتبة الأزهرية من نسخة قديمة تاريخها سنة ٧٦١هـ ، والثاني بقلم عادي بآخره نقص في ٢٦٨ ، ١٢٨ ورقة ، ومسطرتها ٢٣ سطرا – ٢٦ سم ، ٢٢ سم – [١٤٩] ٤٣٦٠ – (٢٣١٨٥ عمومية الأول).

وقد دعاني إلي اعتماد هذه النسخة أصلا في التحقيق أمور :-

أولا : ندرة أخطائها.

ثانيا : وضوح كلماتها .

ثالثا : خلو النسخة الأخري من النقط في أكثر الكلمات.

النسخة الثانية : ورمزت لها بـ (ب) ، وهي نسخة فريدة ؛ تضمنها مجموع يتألف من ثلاثمائة ورقة ، وهو يحتوي علي تسعة كتب.

والمجموع برقم ١٨٣٤ جار الله أفندي ، وهو محفوظ بمكتبة السليمانية باستانبول ، وأما الكتب فهي كما ورد ذكرها في بطاقة التصنيف التي أعدتها المكتبة: –

١– شرح المفتاح لحسام الدين المؤذني الخوارزمي ، موضوعه صرف ، ونحو ، وبلاغة ، وهو من ورقة ١ إلى ورقة ١٨٤ .

٢- رسالة فارسية في بيان المراتب الإلهية ، موضوعها تصوف ، وهي من الورقة ١٨٤ إلى ١٨٦.

٣-تكملة المعاني لحسام الدين المؤذني الخوارزمي ، موضوعه بلاغة ، وهو بقية شرح المفتاح من ورقة ١٨٧ إلى ٢١٥.

٤- كتاب العروض للزجاج ، موضوعه عروض ، وهو من ورقة ٢١٥ إلى ٢٢٠ .

٥- شرح المفتاح للنسفي البيكندي ، واسمه أبو المفاخر محمد بن دهقان علي بن أبي بكر ، موضوعه صرف ، وهو من ورقة ٢٢٣ إلى ٢٨٨ .

٦- رسالة في حكمة الموت لابن سينا ، موضوعها حكمة ، وفلسفة ، وهي من الورقة ٢٨٨ إلى ٢٩٢

٧ - رسالة في الصلاة لابن سينا ، موضوعها فقه ، وتصوف ، وكلام ، وهي من الورقة ٢٩٢ إلى ٢٩٤ .

٨- المراسلة (؟) إلى ابن سينا ، موضوعها تصوف ، وهي رسالة قصيرة في الورقة ٢٩٤ / و .

٩- رسالة الغربة الغربية لشهاب الدين السهروردي ، موضوعها خواص ، وتصوف ، وهي من ٢٩٤ / ظ إلى ٢٩٩ / و .

وأما ما لم تشر إليه بطاقة التصنيف تلك فهو من الورقة ٢٢٠ / ظ إلى ٢٢١ / و ، وتضم هاتان الصفحتان نتفا من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وهي عبارة عن حكم ، وأقوال مرتبة أوائلها على الأحرف الأبجدية من الألف إلى الياء.

وفي آخر الكتاب في الصفحة ٢٩٩ / ظ ختم كتب فيه : وقف هذا الكتاب لله أبو عبد الله ولي الدين جار الله بشرط أن لا يخرج من خزانة (.....) بقسطنطينية سنة ١١٣٧ .

يلــي ذلــك ورقــة واحــدة لا رقــم عليهــا ، وهــي تكمــل الثلاثمائــة ورقــة فــي الكتاب.

ثالثا : منهج التحقيق .

الغــرض مــن تحقيــق النصــوص هــو إظهارهــا ســليمة ؛ كمــا أراد لهــا مؤلفهــا ؛ لهــذا لــم أبخــل بجهــد فــي إعــادة الــنص إلــي وضــعه الأول بكــل دقــة ، وأمانــة ؛ فقــد تكــون الإعــادة إلــي الأصــل أصــعب مــن ولادة أصــل جديــد ؛ يشير الجاحظ إلي ذلك بقوله :-

" لربمـــا أراد محقـــق الكتـــاب أن يصـــلح تصـــحيفا ، أو كلمـــة ســـاقطة ، فيكــون إنشــاء عشــر ورقــات مــن حــر اللفــظ ، وشــريف المعنــي أيســر عليــه من إتمام ذلك النص ، حتي يرده إلي موضعه من اتصال الكلام "(١)

وحــين شــرعت فــي تحقيــق هــذا الشــرح وضــعت نصــب عينــي جملــة أســس ، وقواعــد ؛ حاولــت جاهــدا الالتــزام بهــا ؛ رغبــة فــي إخــراج عملــي علــي الوجــه الــذي اعتقــدت أنــه الصــواب ؛ مــن هــذه القواعــد ، والأسس :-

أولا : قابلت مانسخته على الأصل تحاشياً للنقص ، والسهو.

ثانيــا : نســخت المخطــوط مراعيــاً لقواعــد الإمــلاء الحديثــة ؛ ومتممــا لما أغفله الناسخ من همزات ، ونقط ؛ كعادة كثير من المخطوطات.

ثالثا : ميّزت متن المفتاح بتحبير ، وذلك بعد إكمال الساقط منه من كتاب المتن المحقق المطبوع.

رابعا : خرّجت الآيات القرآنية الكريمة.

خامســا : خرّجــت الأحاديــث النبويــة الشــريفة مــن كتــب الصــحاح ، والسنن ، وغيرها .

---

(١) ينظــر : انظــر : الحيــوان للجــاحظ- تحقيــق الأســتاذ / عبدالســلام محمــد هــارون – طبــع المجمع العلمي العربي الاسلامي ببيروت – الطبعة الثالثة ١٩٦٩م – ١/٧٩.

سادســـا : خرّجــت النصـــوص مـــن مظانّهـــا ، ووثقتهـــا مـــن مصـــادرها ، ووثقـــت أقـــوال الأعـــلام ؛ مـــن نحـــاة ، وغيـــرهم مـــن مؤلفـــاتهم ، أو المؤلفـــات التي نصت عليها.

ســـــابعا : خرّجــت الشـــاهد الشـــعري مـــن دواويـــن الشـــعراء ، حيـــث قـــدمت ديـــوان الشـــاعر ؛ فـــإن لـــم أعثـــر عليـــه فـــي ديوانـــه ، أو لـــم يكـــن لـــه ديـــوان ؛ خرّجتـــه مـــن المجموعـــات الشـــعرية ، ومـــن كتـــب اللغـــة ، والنحـــو ، والشروح ، وقد تعاملت مع الأبيات بما يأتي:-

- أبين بحر البيت.
- أقوم بإكمال أنصاف الأبيات.
- أعزوها لقائليها.
- أوضّح الغامض من مفرداتها.
- أبين موطن الشاهد فيها.

ثامنـــــا : وثّقـــت الأمثـــال مـــن أبـــرز الكتـــب التـــي جمعـــت أقـــوال العرب ، وأمثالهم .

تاسعا : ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في الشرح.

عاشرا : رسمت علامات الترقيم المناسبة لكل فقرة من الفقرات.

حـــــادي عشـــــر : شـــرحت المفـــردات الغامضـــة فـــي الشـــرح مـــن معـــاجم اللغـــة ، وعرّفـــت بـــبعض المصـــطلحات الكلاميـــة ، والبلاغيـــة الـــواردة في الشرح.

ثـــــاني عشـــــر : أضـــفت العنـــاوين المناســـبة لأبـــواب الشـــرح تســـهيلا للدرس ، وقد وضعتها في الجانب الأيسر في هامش الصفحة .

ثالـــث عشـــر : ذيّلــت الــنص المحقــق بفهــارس فنيــة متعــددة للآيــات القرآنيـــة ، والأحاديـــث النبويـــة ، والأقـــوال المـــأثورة ، والأمثـــال ، والأبيـــات الشعرية ، والأعلام ، والمصادر ، والمراجع ، والموضوعات.

الجـــزء الأول

ويبدأمن المقدمة تليها الدراسة ثم النص المحقق من بداية التعريف بعلم النحو إلى نهاية باب النواصب

النص المحقق

الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ فى عِلْمِ النَّحْوِ ، وَفِيه فَصْلَان :-

أَحَدُهُمَا : فى أَنَّ عِلْمَ النَّحْوِ مَا هُوَ ؟

وَالثَّانِي : فى ضَبْطِ مَا يَفْتَقِرُ إِلَيه فى ذَلِكَ .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : عِلْمُ النَّحْوِ مَا هُوَ ؟

اِعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ النَّحْوِ هُوَ أَنْ تنحو مَعْرِفَةَ كَيْفِيَّةِ التَّرْكِيبِ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمَ لتأدية أَصْلِ الْمَعْنَى مُطْلَقًا بِمَقَايِيسَ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْ اِسْتِقْرَاءِ كَلامِ الْعَرَبِ ، وَقَوَانِين مَبْنِيَّة عَلَيهَا لِيَحْتَرِزَ بِهَا عَنِ الْخَطَأِ فى التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ.

وَأَعْنِي بِكَيْفِيَّةِ التَّرْكِيبِ تَقْدِيمُ بَعْضُ الْكَلْمِ عَلَى بَعْضٍ ، وَرِعايَةٌ مَا يَكُونُ مِنَ الْهَيْئَاتِ إِذْ ذَاكَ ، وَبِالْكَلْمِ نَوْعَيهَا الْمُفْرَدَةَ ، وَمَا هِي فى حُكْمَهَا ، وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَيهَا فى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِتَابِ ، وسيزداد مَا ذَكَرُنَا وُضُوحًا فى الْقِسْمِ الثَّالِثِ إِذَا شَرَعْنَا في عِلْم الْمَعَانِي بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى. (١)

القسم الثاني من الكتاب فى علم النحو أورد هذا الكلام على الوجه الذي ساقه أولاً ؛ حين قال : وجعلته ثلاثة أقسام(٢) ؛ القسم الأول : فى علم الصرف [بإيراد] (٣) كلمة (فى) وقد مر وجه ذلك. **بداية قول الشارح**

(**قوله: وفيه فصلان**) ولقائل(٤) أن يقول : كان من حقه أن يقول : وفيه ثلاثة فصول ، والثالث فى الخاتمة ، وذلك أن البحث قد يكون فيما هو

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن على السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) – ضبطه ، وكتب هوامشه ، وعلق عليه : نعيم زرزور – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م – ص ١

(٢) ينظر : مفتاح العلوم ص٧.

(٣) فى النسخة (ب) بايراد .

(٤) فى النسخة (ب) ولقايل .

مقصــود بــالغرض ، وهــو إن كــان [١] متعلقــاً بالمقصــود بنفســه تعلقــا أوليــا ؛ ســمي مقدمة ، وفاتحة ، وذكر أولاً ؛ كالحد[٢]، والغرض[٣] .

---

(١) فى النسخة (ب) أن يكون .

(٢) الحــد فـــى اللغـــة : الفصـــل بـــين الشـــيئين لـــئلا يخـــتلط أحـــدهما بـــالآخر ، وقيـــل : طـــرف الشيء ، ونهايته.

ينظـــر : لســـان العـــرب لمحمـــد بـــن مكـــرم بـــن علـــى، أبـــو الفضـــل، جمـــال الـــدين ابـــن منظـــور الأنصـــاري الرويفعـــى الإفريقـــى (المتـــوفى: ٧١١هــــ) – دار صـــادر – بيـــروت – الطبعـــة الثالثـــة – ١٤١٤ هــــ(ح د د) (١٤٠/٣) ، القـــاموس المحـــيط لمجـــد الـــدين أبـــو طـــاهر محمـــد بـــن يعقـــوب الفيـــروز آبـــادى (المتـــوفى: ٨١٧هــــ) – تحقيـــق: مكتـــب تحقيـــق التـــراث فـــى مؤسســـة الرســـالة بإشـــراف: محمـــد نعـــيم العرقسُوســـي – الناشـــر: مؤسســـة الرســـالة للطباعـــة ، والنشـــر ، والتوزيع، بيروت – لبنان – الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م– (ح د د) صـ٢٧٦.

وحــد الشـــيء : الوصـــف المحـــيط بمعنـــاه المميـــز لـــه مـــن غيـــره ، وحـــد الحـــد : الجـــامع المـــانع الذي يجمع المحدود ، ويمنع غيره من الدخول فيه .

وفي اصطلاح النحويين: القول الدال على ماهية الشيء المتعلق بذاتياته ....

ينظـــر : الكليـــات معجـــم فـــى المصـــطلحات ، والفـــروق اللغويـــة لأيـــوب بـــن موســـى الحســـيني القريمـــي الكفـــوي، أبـــو البقـــاء الحنفـــي (المتـــوفى: ١٠٩٤هــــ)– المحقـــق: عـــدنان درويـــش – محمد المصري – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ٣٩١/١.

ومن العلماء من يستخدم لفظ التعريف مرادا به الحد ، ويقول :–

" واعلـــم أن الحـــد ، والمعـــرف فـــى عـــرف النحـــاة ، والفقهـــاء ، والأصـــوليين : اســـمان لمســـمي واحد ، وهو ما يميز الشيء عما عداه ، ولا يكون كذلك إلا إذا كان جامعا مانعا".....

ينظـــر : شـــرح كتـــاب الحـــدود فـــى النحـــو تحقيـــق / د : المتـــولي رمضـــان أحمـــد الـــدميري – مكتبـــة وهبة – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – صـ٤٩.

(٣) قال محمد بن على الصبان أبو العرفان المصري المتوفي ١٢٠٦هـ :–

مبادئ كل فن عشرة ––––––– الحد ، والموضوع ثم الثمرة .

ونسبة ، وفضله ، والواضع–––––– والاسم الاستمداد حكم الشارع.

فالمراد من الغرض ؛ كما قال الفاكهي :–

" وغايتـــه : الاســـتعانة علـــى فهـــم معـــاني الكتـــاب ، والســـنة ، ومســـائل الفقـــه ، ومخاطبـــة العـــرب بعضهم لبعض

ينظـــر : شـــرح الحـــدود النحويـــة لجمـــال الـــدين الفـــاكهي ، تحقيـــق الـــدكتور / صـــالح بـــن حســـين العائـــد ، جامعـــة الإمـــام محمـــد بـــن ســـعود الإســـلامية – الريـــاض – صـــ٥٥ ، حاشـــية الصـــبان

إذ الوجـه أن يكـون الخـائض [١] فـى كـل نـوع علـى بصـيرة منـه ، ومحيطـاً بفائدتـه [٢] أولاً ؛ ليكـون سـعيه فـى ذلـك القسـم عـن صـدق[٣] وإن كـان متعلقـاً بـه تعلقـا غيـر أولـي ؛ سـمي تتمـه ، وخاتمـة ، وذكـر آخـراً ؛ كالمناسـبات [٤] فـى نوعنا هذا.

ولمـا تعـرض لإيـراد القسـمين كـان المناسـب أن يقـول : وفيـه ثلاثـة [٥] فصـول ، ولمـا كـان تعريفـه لعلـم النحـو منطويـاً علـى الغـرض ، والموضـوع ؛ لـم يفردهما بالذكر.

علـى شـرح الأشـمونى لألفيـة ابـن مالـك لأبـي العرفـان محمـد بـن علـى الصـبان الشـافعي (المتـوفى: ١٢٠٦هـ) – دار الكتـب العلميـة بيـروت- لبنـان – الطبعـة الأولـى – ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م (٢٢/١)

وقـال الجـاحظ (ت ٢٥٥هـ) :"وأمـا النحـو ؛ فـلا تشـغل قلبـه إلا بقـدر مايؤديـه إلـي السـلامة من فاحش اللحن" .

ينظـر : رسـائل الجـاحظ لعمـرو بـن بحـر بـن محبـوب الكنـاني بـالولاء، الليثـي، أبـو عثمـان، الشـهير بالجـاحظ (المتـوفى: ٢٥٥هـ)- تحقيـق ، وشـرح : عبـد السـلام محمـد هـارون – مكتبـة الخانجي، القاهرة – ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م (٣٨/٣)

وقـال الـدكتور / إبـراهيم مصـطفي :" غايـة النحـو : بيـان الإعـراب ، وتفصـيل أحكامـه حتـي سماه بعضهم علم الإعراب" .

ينظـر : إحيـاء النحـو لإبـراهيم مصـطفي صـ١ – الطبعـة الثانيـة- القـاهرة -١٤١٣هـ - ١٩٩٢م..

(١) فى النسخة (ب) الحافض .

(٢) فى النسخة (ب) بفايده .

(٣) قـال الصـبان :" تعريـف العلـم أحـد الأمـور التـي يتوقـف الشـروع فيـه علـى بصـيرة عليـه ، ومنها موضوعه ، وغايته ، وفائدته" .

ينظر : حاشية الصبان (١٦/١) ، شرح الحدود صـ٥٣.

(٤) فى النسخة (ب) ؛ كما فى المناسبات .

(٥) فى النسخة (ب) ثلثة.

ولقائل أن يقول : كان يجب ترك ذكر الغرض فى القسم الثالث لاشتمال الحد هناك على الغرض - أيضا - .

فإن قلت : لا نسلم أن الغرض هناك من الحد.

قلنا: هذا المنع مشترك الإلزام ؛ على أن الظاهر أن الغرض من الحد فى الموضعين ؛ قضاء من حق التركيب.

فإن قلت : قوله : وفيه فصلان إنما يصح ؛ أن لو كانا من قسم النحو ، وهو ممنوع ، وذلك أن النحو عبارة عن الإحاطة بالقوانين التي يميز بها بين الصحيح من التركيب ، والفاسد بالنظر إلي أصل المعني[1]، والمرجع في الفصلين إلي البحث عن حقيقة علم النحو ، وعن المبادئ .

قلنا : إنما قال فيه ؛ بناء على ما قلنا من التعلق بينهما ، وبينه.

الفصل الأول فى أن علم النحو ماهو؟

(**قوله : فى أن علم النحو ما هو**) أي : فى بيان أن علم النحو[2] (**قوله : ما هو؟**) مقام الخبر.

---

(١) **قال الجرجاني :-**

" فلا تري كلاما قد وصف بصحة نظم ، أو فساده ، أو وصف بمزية ، وفضل فيه ؛ إلا ، وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلي معاني النحو ، وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه" .

ينظر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي أبو بكر- تحقيق/ محمود شاكر – مكتبة الخانجي – مطبعة المدني – الطبعة الأولي -١٩٨٤هـ- صـ٨٣.

(٢) العلم من علم يعلم ، والعين ، واللام ، والميم أصل صحيح واحد ، يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره ، والعلم : نقيض الجهل ، وتعلمت الشيء : إذا أخذت علمه ، والعرب تقول : تعلم أنه كان كذا بمعني : اعلم .

ينظر : معجم مقاييس اللغة (١٠٩/٤) لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) - المحقق: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

والعلم في اللغة : يطلق على المعرفة ، والشعور ، والإتقان ، واليقين ؛ يقال : علمت الشيء أعلمه علما : عرفته ، ويقال : ماعلمت بخبر قدومه ؛ أي : ماشعرت ، ويقال : علم الأمر ، وتعلمه : أتقنه ....

ينظر : لسان العرب (٤/ ٣٠٨٣) ، القاموس المحيط صـ١١٤٠.

وقال صاحب الكليات :" والمعني الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ، ولهذا المعني متعلق ، وهو المعلوم ، وله تابع في الحصول يكون وسيلة إليه في البقاء ، وهو الملكة فأطلق لفظ العلم على كل منها ؛ إما حقيقة عرفية ، أو اصطلاحية ، أو مجازا مشهور.

ينظر : الكليات ٣/ ٢٠٤

أما النحو لغة : فهو القصد ، والطريق ، واستعملته العرب ظرفا ، وأصله المصدر ، والجمع : أنحاء ، ونحو ... ، ونحا نحوه إذا قصده ، ونحا الشيء ينحاه ، وينحوه إذا حرفه ، ومنه سمي النحوي ؛ لأنه يحرف الكلام إلي وجوه الإعراب .

ينظر : لسان العرب (٦/ ٥٩٩) ، جمهرة اللغة (٥٧٥/١) لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) – المحقق: رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م

وقال ابن جني :" وهو في الأصل مصدر شائع ؛ أي : نحوت نحوا ؛ كقولك : قصدت قصدا ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ؛ كما أن الفقه مصدر فقهت الشيء ؛ أي : عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل ، والتحريم ؛ كما أن بيت الله خص به الكعبة" .

ينظر : الخصائص لابن جني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)– الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة –١/ ٣٥

أما في الاصطلاح : فله تعريفان أولهما للأوائل يرتبط بالكلام ، والثاني للمتأخرين ينظر في شكل الحرف الأخير معنيا بالإعراب ، والبناء ؛ فحين يعرف الأشموني النحو بأنه :–

" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلي معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها" اهـ.

يعلق الصبان قائلا :–

" هذا اصطلاح القدماء ، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب ، والبناء ، وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه :–

" علم يتحدث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا ، وبناء ، وموضوعه : الكلم العربية من حيث مايعرض لها من الإعراب ، والبناء" .

ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٥–١٦) ، شرح الحدود صـ٢ .

(**قولـــه : والثـــاني فـــى ضـــبط**) أي : فـى تعيـين مـا يحتـاج إليـه مـن المبادئ ؛ كالمعرب ، والعامل ، و[الإعراب].

(**قولــه : فــى ذلــك**) أي : فـى حصـول علـم النحـو ، وإنمـا قـال ذلـك ؛ لكونه بعيد الحصول [صعب] [(١)]المتناول.

(**قولـــه : اعلـــم أن علـــم النحــو**) أورد لفـظ (**اعلـــم**) مقرونـاً بــ (**أن**) تحقيقـا للتأكيـد ؛ لأنــه لمـا صـار مظنــة [للطلـب][(٢)]بوسـاطة مـا سـبق مـن التشـويق ؛ صح منه أن يقال: أن يأتي بالكلام مقروناً بالتأكيد.

(**وقوله : أن تنحو**) مقحم ، وإنما لم يقل هو علم كيفية التركيب[(٣)] ؛

ولكـن بعـض البـاحثين يعممـون نسـبة هـذا التعريـف الأخيـر إلـي النحـاة كلهـم ؛ كمـا صـنع أحدهم تحت عنوان : حد النحو ؛ كما رسمه النحاة ، حيث قال :-

" يقـول النحـاة فـى تحديـد علـم النحـو : أنـه علـم يعـرف بـه أحـوال الكلـم إعرابـا ، وبنـاء فيقصـرون بحثـه علـى الحـرف الأخيـر مـن الكلمـة ؛ بـل علـى خاصـة مـن خواصـه ، وهـي الإعراب ، والبناء" .

ينظر : إحياء النحو صـ١ .

(١) فى النسخة (أ) صعبة ، وفي النسخة (ب) ماأثبته ؛ لأنه يناسب المعني.

(٢) فى النسخة (ب) الطالب .

(٣) التركيـب فـى اللغـة : وضـع شـيء علـى شـيء ؛ يقـال : ركـب الشـيء : وضـع بعضـه على بعض فتركب ، وتراكب ، ويقال : تراكب السحاب ، وتراكم : صار بعضه فوق بعض.

ينظـر : لسـان العـرب (٤١٦/١) ، القـاموس المحـيط (٧٦/١) ، الصـحاح مـادة (ر ك ب) (١٣٩/١) الصـحاح تـاج اللغـة ، وصـحاح العربيـة لأبـي نصـر إسـماعيل بـن حمـاد الجـوهري الفـارابي (المتـوفى: ٣٩٣هــ) – تحقيـق: أحمـد عبـد الغفـور عطـار – دار العلـم للملايـين – بيـروت – الطبعـة الرابعـة ١٤٠٧ هــ – ١٩٨٧ م، تهـذيب اللغـة لمحمـد بـن أحمـد بـن الأزهـري الهـروي، أبـو منصـور (المتـوفى: ٣٧٠هــ) – المحقـق: محمـد عـوض مرعـب – دار إحيـاء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى –٢٠٠١م – ١٢٤/١٠.

والمركب عند الفلاسفة ، وأهل المنطق : مايدل جزء لفظه على جزء معناه .

ينظـر : التعريفـات لعلـي بـن محمـد بـن علـى الـزين الشـريف الجرجـاني (المتـوفى: ٨١٦هــ) – ضـبطه ، وصـححه جماعـة مـن العلمـاء بإشـراف الناشـر – دار الكتـب العلميـة بيـروت – لبنـان – الطبعـة الأولـى ١٤٠٣هــ –١٩٨٣م – صـ٢١٠ ، التوقيـف علـى مهمـات التعـاريف

= لئلا يتوهم تعريف الشيء[١] بنفسه .

وقال : فيما بين الكلم ؛ لأن التركيب قد يكون فيما بين غير الكلم[٢] ؛ على أن الاستغناء عنه حاصل بقوله: لتأدية أصل المعني، وبتفسير الكيفية ،

لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) – عالم الكتب –القاهرة – الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م– صـ٣٠٣.

وعند النحويين : ماتركب من كلمتين فأكثر .

ينظر : شرح الكفراوي على متن الأجرومية – مكتبة ، ومطبعة مصطفي الحلبي بمصر – صـ ٨.

وذكر الشيخ العطار أن أكثر النحاة على أن المفرد : ماتلفظ به مرة واحدة ، والمركب : ماتلفظ به مرتين .

ينظر : حاشية الشيخ / حسن العطار على شرح الأزهرية للشيخ / خالد الأزهري مع بعض تقريرات للشيخ / حسن الأنبابي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي – صـ٢٦.

(١) فى النسخة (ب) الشي.

(٢) لا يحصل التّركيب الّذي ينعقد به الكلام ، وتحصل منه الفائدة إلا من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر ؛ كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) فى قولنا: (زيدٌ ذاهب) ، أو من اسم ، وفعل مُسند إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التّائب) فى قولنا: (فاز التّائب) .

فـ (زيد ذاهب) وشِبْهه جُملةٌ اسميّة لتصديرها باسم.

و (فاز التّائب) وشبهه جملةٌ فعليّة لتصديرها بفعل.

يُنظر: شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة ، والدراسات الإسلامية مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١/١٥٩ ، وشرح المفصّل للزمخشري ليعيش بن على بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش ، وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) – قدم له: الدكتور / إميل بديع يعقوب – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م. ١/٢٠ ، وشرح ألفيّة ابن معط لابن القواس– تحقيق: د/ على الشوملي ، مكتبة الخريجي – الطبعة الأولي – ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م–١/١٩٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية

وكأنه إنما قال فيما بين الكلم ؛ ليتوصل بذكره إلي أن يقول : وأعني بالكلم نوعيها.

فإن قلت : قد يبحث عن أحوال التركيب بين الجمل بوساطة [حرف] (١) العطف(٢).

قلنا : البحث عن حروف العطف وظيفة اللغة ، والتعرض (٣) لها في هذا القسم استطرادي(٤) .

ابن مالك لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) – المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي – الناشر: دار الفكر للطباعة ، والنشر ، والتوزيع– ١/٣٥-٣٦.

(١) فى النسخة (ب) حروف .

(٢) لأن الكلام لا يكون مفيدا إذا كان مجتمعا بعضه مع البعض الآخر دون ترابط.
ينظر : بناء الجملة العربية للدكتور / محمد حماسة – دار الشروق – مصر – الطبعة الأولي – ١٩٩٦م – صـ٧٤.
ويصبح الكلام الخالي من التماسك ؛ كما ذكر ابن يعيش :–
" فى حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة ؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد ، والتركيب" . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١ /٢٢١).
فالجمل المركبة تتكون من عبارة أساسية ، وعبارات أخري بسيطة تعتمد على العبارة الأولي ، ويربط بين هذه العبارات كلها أدوات العطف .
ينظر : علم اللغة النصي بين النظرية ، والتطبيق دراسات تطبيقية على السور المكية – د/ صبحي الفقي – دار قباء – الطبعة الأولي – ٢٠٠١هـ (١/ ٢٥٨).

(٣) فى النسخة (ب) والتعريض.

(٤) الاستطراد: هُوَ سوق الْكَلَام على وجه يلْزم فِيهِ كَلَام آخر ، وهو غير مَقْصُود بِالذَّاتِ ؛ بل بِالْعرضِ، من (استطراد الْفَارِس فِي جريه فِي الْحَرْب) وذَلِكَ أَن يفر من بَين يَدي الْخصم يُوهِمهُ الانهزام ثمَّ يعْطف عَلَيْهِ ، وهو ضرب من المكيدة.
وَفِي الِاصطلاح: أَن يكون فِي غَرَض من أغراض الشّعر يُوهم أَنه يسْتَمر فِيهِ ثمَّ يخرج مِنْهُ إِلَى غَيره لمناسبة بَينهمَا. ينظر : الكليات ١/١١٠

وأما حديث الوصل [١] والفصل [٢] فإلي المعاني.

(**قولــه : لتأديــة أصــل المعنـــي**) وهـو [٣] مـا يسـتفاد مـن تركيـب الألفـاظ كيف كان [بوساطة الدلالة الوضعية][٤] [٥].

(**قوله : مطلقاً**) أي : من غير نظر إلي مقتضي الحال[٦] وقد احترز

---

(١) الوصل: عطف بعض الجمل على البعض. ينظر : التعريفات صـ٢٥٢.

(٢) الفصل فى اصطلاح أهل المعاني: ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه. ينظر : المصدر السابق صـ١٦٧.

(٣) فى النسخة (ب) ساقطة .

(٤) الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق ، أو تخيل فهم منه معناه، للعلم بوضعه ، وهي المنقسمة إلى المطابقة ، والتضمن ، والالتزام ؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن ، وعلى ما يلزمه فى الذهن بالالتزام كالإنسان ؛ فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن ، وعلى قابل العلم بالالتزام.

ينظر : التعريفات صـ١٠٥.

(٥) فى النسخة (ب) ساقطة .

(٦) الْمُقْتَضِي: بِالْكَسْرِ اسم الْفَاعِل من الِاقْتِضَاء ، وبالفتح اسم مفعول منه ، ومُقْتَضى الْحَال عند أَرْبَاب الْمعَانِي هُوَ الأمر الْخَاص الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحَال.

وتفصيل هَذَا الْمُجْمل مَا هُوَ فى المطول أَن المُرَاد بِالْحَال الأمر الدَّاعِي للمتكلم إلى أَن يعْتَبر مَعَ الْكَلَام الَّذِي يُؤَدِّي بِهِ أصل الْمَعْنى خُصُوصِيَّة مَا ؛ أي أمرا مَخْصُوصًا ، وذَلِكَ الأمر الْمَخْصُوص هُوَ مُقْتَضى الْحَال ؛ مثلا كَون الْمُخَاطب منكرا للْحكم حَال يَقْتَضِي تأكيده.

والتأكيد مقتضاها لَكِن مجَازًا فإنهم تسامحوا فى القَوْل بِأَن مُقْتَضى الْحَال هُوَ التَّأْكِيد ، والذكر ، والحذف ، ونَحْو ذَلِك.

فإن مُقْتَضى الْحَال عند التَّحْقِيق كَلَام مُؤَكد ، وكَلَام يذكر فيه الْمسند إليه ، أو يحذف ، وقس على هَذَا.

وَإِنَّمَا يُطلق الْمُقْتَضِي على التَّأْكِيد ، والذكر ، والحذف ، وغير ذَلِك بِنَاء على أنها هِيَ الَّتِي يتَحَقَّق مُقْتَضى الْحَال بهَا.

ينظر : دستور العلماء = جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) – عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص – دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م– (٢١٦/٣).

به عن علم المعاني ؛ على أنه بتفسير الكيفية يخرج علم المعاني [(١)].

(**وقـــوله : لتأديـــة أصـــل المـــعني**) يحتمـل أن يكـون ظرفـاً [مسـتقر][(٢)] حالاً من الكيفية ، ويحتمل أن يكون لغواً متعلقاً بالتركيب ، وهو الظاهر.

ولقائـل أن يقـول : الـلام فـى التركيـب إمـا للعهـد ، أو للاسـتغراق ، أو للجنس[(٣)] ،

---

(١) عِلْـمُ المَعـانِي: تتبـع خَـواص تراكيـب الْكَـلَام فـى الإفـادة ، ومَـا يتَّصـل بهَـا مــن الِاسْتِحْسَـان ، وغَيـره ؛ ليحتـرز بِـالْوُقُوفِ عليهـا عــن الْخَطَـأ فـى تطبيـق الْكَـلَام علـى مَـا يَقْتَضِـي الْحَـال ذكره.

ينظـر : معجـم مقاليـد العلـوم فـى الحـدود ، والرسـوم – لعبـد الـرحمن بـن أبـي بكـر، جـلال الـدين السـيوطي (المتـوفى: ٩١١هــ) – تحقيـق: أ. د محمـد إبـراهيم عبـادة – مكتبـة الآداب – القاهرة / مصر الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م – صـ٩٣.

(٢) فى النسخة (ب) مستقرا.

(٣) لتعريـف العهـد ؛ أي : تعريـف ذي العهـد. بمعنـى : الشـيء المعهـود ، وهـي التـي تـدخل علـى النكـرة فتفيـدها درجـة مـن التعريـف تجعـل مـدلولها فـردًا معينًـا بعـد أن كـان مبهمًـا شـائعًا ، والعهد ثلاثة أنواع:–

(أ) – عهد ذكري : وهو أن يكون مدخول (أل) تقدم له ذكر فى الكلام.

، وفائدتها : التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه .

(ب)– عهـد ذهنـي : وهـو أن يكـون مـدخول (أل) معلومًـا لـدى المخاطـب ؛ نحـو : جـاء القاضي، إذا كان بينك ، وبين مخاطبك عهد فى قاضٍ خاص.

(ج)– عهـد حضـوري : وهـو أن يكـون مصـحوب (أل) حاضـراً ؛ كقولـه تعـالى : (الْيَـوْمَ أَكْمَلْـتُ لَكُـمْ دِيـنَكُمْ وأَتْمَمْـتُ علـيكُمْ نِعْمَتِـي ورَضِـيتُ لَكُـمُ الْإِسْـلَامَ دِينًـا) المائـدة ٣ . ؛ أي : اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ؛ لأن الآية نزلت فيه .

ثانيـا : لتعريـف الجـنس ، وهـي التـي تـدخل علـى لفـظ الجـنس لبيـان حقيقتـه الذاتيـة القائمـة فـى الـذهن دون التعـرض لأفـراده. ؛ نحـو : أهلـك النـاس الـدينار ، والـدرهم ؛ أي : جنسـهما ، وليس المراد كل فرد . فإن من الدنانير ، والدراهم ما يكون زادًا لصاحبه إلى الجنة .

ثالثـا : للاسـتغراق : وهـي الداخلـة علـى واحـد مـن الجـنس لإفـادة الاسـتغراق ، والشـمول ، وعلامتهـا صـحة وقـوع (كـل) موقعهـا ، وهـي إمـا لاسـتغراق الأفـراد ؛ كقولـه تعـالى : (وخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) النساء ٢٨ ؛ أي : كل فرد من أفراد الإنسان ضعيف.

وهو ما يصدق عليه اسم التركيب لا سبيل] [1] إلي كل واحد أما إلي الأول فظاهر ، وأما إلي الثاني فكذلك ؛ لأنه يكون المعني – حينئذ – هو معرفة كيفية جميع الجزئيات ، وليس البحث عن كيفية واحدة ، وأما إلي الثالث فكذلك ؛ لأن تلك الكيفية ليست لنفس التركيب ، وإنما [هي] [2] للجزئيات .

فإن قلت : الإضافة إليه بالنظر إلي الجزئيات.

قلنا : يعود للكلام السابق ، وهو أن إضافة تلك الكيفية إما باعتبار [لجميع] [3] الجزئيات،أو بعض الجزئيات بعينه ، أو لابعينه ، ولا سبيل إلي كل واحد ، وذلك ظاهر ، ويمكن أن يجاب عنه .

(**قوله : بمقاييس مستنبطة**) [4] أي : بمناسبات ؛ لأن القوانين مبنية علي المناسبات ، وإنما سماها مقاييس ؛ لكون المناسبات أداة ؛ لانتظام

أو لاستغراق صفات الأفراد ؛ نحو : خالد الرجل. ؛ أي الجامع لصفات الرجال المحمودة. ؛ إذ لو قيل : خالد كل رجل، علي وجه المبالغة ، والمجاز لصحَّ، بمعني أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال .

والفرق بين هذه الأقسام الثلاثة : أن العهدية يراد بمدخولها فرد معين ، والتي لتعريف الجنس يراد بمصحوبها نفس الحقيقة، لا ما تصدق عليه من الأفراد ، والتي للاستغراق يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً .

ينظر : تعجيل الندي بشرح قطر الندي – تأليف / عبد الله بن صالح الفوزان – دار ابن الجوزي للطباعة ، والنشر – الطبعة الثانية –١٤٣١هـ – صـ ١١٠-١١٢

(١) فى النسخة (ب) سبل.

(٢) فى النسخة (أ) هو ، والصواب مأثبته لأنه موافق لسياق الكلام ؛ كما جاء فى النسخة (ب).

(٣) فى النسخة (ب) لحميع .

(٤) قال ابن عصفور :" أردت بذلك أن النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وغير ذلك من أحكام كلامهم ، قال : ألا تري أن العلم بهذه الأحكام الكلية هو المسمي نحوا ، ثم قال : وأما العلم بالمقاييس الموصوفة أنفسها من غير نظر إلي معرفة الأحكام المستخرجة منها فمن صناعة أخري غير هذه الصناعة".

الأقيسة ، أو بأحكام[1] جزئيه ؛ لأن معرفه تلك الكيفية إنما تحصل بوساطة الإحساس [بجزئيات] شتي.

ولقائل[2] أن يقول : [لا يخلو] [3] إما أن يراد المناسبات، أوالأحكام الجزئية .

فإن أريد الأول ؛ لزم أن يكون المناسبات من النحو ، وليس كذلك ؛ لأنها [تتمته ، وخاتمته][4] ؛ لأن النحو هوالإحاطة بقوانين يحترز بها عن الخطأ[5] فى التركيب لتأدية أصل المعني مطلقاً .

وإن أريد الثاني لم يستقم ؛ لأن لفظ الاستنباط يدفع ذلك ، ولأن معرفة تلك الكيفية بوساطة تلك القوانين هو علم النحو سواء كان[6] ذلك بتوسط الإحساس بالأحكام الجزئية ، أو لم يكن.

ينظر : شرح المقرب لابن عصفور تأليف / د : على فاخر – الطبعة الأولي –القسم الأول – طبعة ١٩٩٠م – صـ٥٧-٥٨.)

وقال ابن عصفور :"وهذه الأحكام ليست وزنية – أيضا – فيخرج بذلك علم العروض ، ثم قال : ولايعترض على ذلك بأن يقال : إن المقاييس النحوية قد توصل إلي معرفة أوزان الأفعال ، وبعض الأسماء ؛ لأني لم أرد إلا وزن الكلام ، وهو الوزن العروضي لا وزن بعض الكلم ، وهو الوزن النحوي ؛ ألا تري أن الضمير من قولي : أحكامه عائد على الكلام".

ينظر : المصدر السابق صـ٥٨.

(١) فى النسخة (ب) باحكام .

(٢) فى النسخة (ب) ولقايل .

(٣) فى النسخة (ب) لا يح .

(٤) فى النسخة (ب) تتمة ، وخاتمة .

(٥) فى النسخة (ب) الخطاء.

(٦) فى النسخة (ب) أكان.

(**قولــه : ليحتــرز بهــا**) [تعريفاً لماهيــة] [١] ؛ إذا كـان مـع قطـع النظـر عـن تحصـيلها ؛ كفـي فـى ذلـك إيـراد مـا يتقـوم بـه ، وإذا كـان بـالنظر إلـي تحققهـا فى الخارج ؛ لزم التعرض للعلل الأربع .

ولمـا قصـد الشـيخ[٢]إلـي هـذا تعـرض لـذكر العلـة الفائتـة [٣] فأشـار إلـي الفاعلية بالتركيب.

ولقائـل أن يقـول : [لا يخلـو] [٤] إمـا أن يكـون مـن الحـد ، أو لا ؛ فـإن كـان وجـب ألا[٥] يكـون معرفـة تلـك الكيفيـة هـو علـم النحـو؛ إذا لـم يكـن الغـرض مـا ذكـر ، ولـيس كـذلك ، وإن لـم يكـن لـم يسـتقم ؛ [لتقييـد] [٦] المعرفـة بـذلك ، ولأنـه ولأنه لو لم يكن من الحد لقال[٧] فى أن علم النحو ما هو ؟ ، والغرض؟.

(**قولـه : عـن [الخطـأ] فـي التركيـب مـن حيـث تلـك الكيفيـة**) وإنما لـم يقـل ليحتـرز بهـا عـن [الخطـأ] [٨] فـى تلـك الكيفيـة ؛ ليتعين[المحـرز][٩]عنـه تصريحاً .

فـإن قلـت : (**قولــه : مــن حيــث تلــك الكيفيــة**) يقتضـي أن يكـون[المحرز] [١٠] عنه هو [الخطأ][١١] فى محل الكيفية لا فى نفس الكيفية.

---

(١) فى النسخة (ب) تعريف الماهية .
(٢) يقصد بالشيخ السكاكي .
(٣) فى النسخة (ب) الفايتة
(٤) فى النسخة (ب) لا يح.
(٥) فى النسخة (ب) أن لا .
(٦) فى النسخة (ب) لتقيد .
(٧) فى النسخة (ب) لقال أحدهما .
(٨) فى النسخة (ب) الخطاء .
(٩) فى النسخة (ب) المحترز .
(١٠) فى النسخة (ب) المحترز .
(١١) فى النسخة (ب) الحطاء.

قلنا : لا يقصد بمثل هذا الكلام إلي إثبات محل بحكم الاستعمال.

(**قولــه : تقــديم بعــض الكلــم علــى بعــض**) ؛ كمــا فــى ؛ نحــو : (إن زيــداً منطلــق) حيــث يجــب تقــديم الحــرف[١]، ثــم يجــب تقــديم المنصــوب ، ومــا يحدث من الهيئات من نصب الاسم ، ورفع الخبر.

(**قولـــه : إذ ذاك**) أي : مــا يكــون ، ويحــدث مــن الهيئــات حــين التركيــب ، أو مــا يكــون مــن الهيئــات حــين تقــديم بعــض الكلــم علــى بعــض بــدليل (**قولـــه : علــى تفاوتهــا بحســب المواضــع وجهــة التقــديم ، والتــأخير** [٢]) ولــو تــرك لفظــة[٣] لفظــة[٣] الرعايــة ؛ لكــان هــو الوجــه ؛ لأن الرعايــة لــيس مــن كيفيــة التركيــب ، ولا مدخل لها فى علم النحو ؛ لأن الرعاية أمر وراء ذلك.

---

(١) الأحــــرف المشـــبهة بالفعـــل يمنــــع التقـــديم ، والتـــأخير فـــى أســـمائها ، وأخبارهـــا ؛ لأنهـــا شبهت بالفعل تشبيها ؛ فلم تعمل بقوة عمل الأفعال ، وفي ذلك يقول المبرد :-

"وَلَا يجــوز فِيهَــا التَّقْــدِيم وَالتَّــأْخِير لِأَنَّهَــا لَا تتصــرف فَيكــون مِنْهَــا يفعــل وَلَا مَــا يكــون فِــي الْفِعْــل مــن الْأَمْثِلَــة والمصــادر فَلــذَلِك لَزِمــت طَرِيقَــة إِذْ لــم تبلــغ أَن تكــون فِــي الْقُــوَّة كَمَــا شــبهت بِــهِ وَذَلِــكَ قَوْلك إِن زيدا منطلق وَإِن أَخَاك قَائِم وَكَأن الْقَائِم أَخُوك وليت عبد الله صَاحبك" .

ينظــر : المقتضــب لمحمــد   بــن يزيــد   بــن عبــد الأكبــر الثمــالى الأزدي، أبــى العبــاس، المعــروف بــالمبرد (المتــوفى: ٢٨٥هــ) – المحقــق: محمــد عبــد الخــالق عضــيمة.– عــالم الكتــب. – بيــروت – (٤/ ١٠٩).

وقال ابن يعيش(١/255-254) : –

وإنّمــا قُــدّم المنصــوب فيهــا علــى المرفــوع فَرْقًــا بينهــا وبــين الفعــل، فالفعــلُ مــن حيــثُ كــان الأصــلَ فـــي العمـــل جـــرى علـــى سَنَنِقياســـه فـــي تقـــديمِ المرفـــوع علـــى المنصـــوب، إذ كـــان رُتْبَـــةُ الفاعـــل مقدّمـــةً علـــى المفعـــول. وهـــذه الحـــروفُ لمـــا كانـــت فـــي العمـــل فُروعًـــا علـــى الأفعـــال ومحمولـــة عليهـــا، جُعلـــتْ دونهـــا بـــأنّ قُـــدّم المنصـــوب فيهـــا علـــى المرفـــوع حَطّـــا لهـــا عـــن درجـــةِ الأفعـــال، إذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ، وتقديمُ الفاعل أصلٌ على ما ذُكر " .

(٢) فى النسخة (ب) التاخير.

(٣) فى النسخة (ب) لفظ .

(**قولـــه : [بـــالكلم]**[١]) [٢] نوعيهـا مـا هـي [كلـم][٣]حقيقـة[٤] ومـا هـي [كلـم حكمـاً] [٥] ؛ كالمركبـات الإضـافية [مـن] [٦] نحو:(مسـلمي) فـى إضـافة (مسـلمون) إلـي يـاء المـتكلم ، ولـو لـم يكـن كلمـة باعتبـار ؛ لمـا وجـب انقـلاب الـواو يـاء ؛ لأن الشـرط اجتماعهمـا فـى كلمـة حقيقـة ، أو حكمـاً [٧] ، وإلـي هـذا

---

(١) فى النسخة (ب) وبالكلم .

(٢) الكلم: اسم جنس جمعيّ واحده: كلمة.

يُنظـر: التصـريح علـى التوضـيح ، أو التصـريح بمضـمون التوضـيح فـى النحـو لخالـد بـن عبـد الله بـن أبـي بكـر بـن محمـد الجرجـاويّ الأزهـري، زيـن الـدين المصـري ، وكـان يعـرف بالوقـاد (المتـوفى: ٩٠٥هـ) – الناشـر: دار الكتـب العلميـة –بيـروت–لبنـان – الطبعـة الأولـى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م– ١/٢٥، ٢٦، شـرح الأشـموني علـى ألفيـة ابـن مالـك لعلـي بـن محمـد بـن عيسـى، أبـو الحسـن، نـور الـدين الأُشْـمُوني الشـافعي (المتـوفى: ٩٠٠هـ) – الناشـر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ–١/٢٥، ٢٦.

(٣) فى النسخة (ب) كلمة .

(٤) فى النسخة (ب) حقيقية .

(٥) فى النسخة (ب) فى حكمها.

(٦) فى النسخة (ب) فى .

(٧) إذا اجتمعـت الـواو ، واليـاء فـى كلمـة واحـدة ، والسـابق منهمـا سـاكن متأصـل ذاتـا ، وسـكونا وجـب قلـب الـواو يـاء تقـدمت الـواو ، أو تـأخرت ، ويجـب – حينئـذ – إدغـام اليـاء فـى الياء.

ينظـر : شـرح شـافية ابـن الحاجـب للرضـي – تحقيـق / محمـد نـور الحسـن ، ومحمـد الزفـزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م _ (٣/٢٣٧) .

وقال سيبويه :–

"باب ما تقلب الواو فيه ياءً

إذا كانـت متحركـة واليـاء قبلهـا سـاكنة، أو كانـت سـاكنة واليـاء بعـدها متحركـة، وذلـك لأن اليـاء والـواو بمنزلـة التـي تـدانت مخارجهـا لكثـرة اسـتعمالهم إياهمـا وممرهمـا علـى ألسـنتهم، فلمـا كانـت الـواو لـيس بينهـا وبـين اليـاء حـاجزٌ بعـد اليـاء ولا قبلهـا، كـان العمـل مـن وجـهٍ واحـد ورفـع اللسـان مـن موضـع واحـد، أخـف علـيهم. وكانـت اليـاء الغالبـة فـي القلـب لا الـواو؛ لأنهـا أخـف عليهم، لشبهها بالألف. ".

أشار بقوله : وقد نبهت عليها في القسم الأول[1] في فصل الإبدالات الواجبة ، وفيما ذكر دليل على كون المضاف مبنياً في ؛ نحو : (غلامي)[2]،

ينظر : الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) – المحقق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي ، القاهرة – الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م– (٣٦٥/٤).

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ٢٣.

(٢) المضاف إلي ياء المتكلم ليس مثني ، ولا مجموعا فيه أربعة مذاهب :–

أحدها : أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم .

ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق ، وشرح ، ودراسة د / رجب عثمان محمد – ، ومراجعة / د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولي ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م (٤/ ١٨٤٧) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) – شرح ، وتحقيق : عبد الرحمن على سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر – الناشر : دار الفكر العربي – الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م (٨٤٣/٢) ، المساعد على تسهيل الفوائد – لبهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) . تح د/ محمد كامل بركات . دار الفكر (دمشق) ١٩٨٠م (٢٧٩/٢).

الثاني : مذهب الجرجاني ، وابن الخشاب ، والمطرزي ، وظاهر كلام الزمخشري أنه مبني.

ينظر : رأي الجرجاني في – المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي – لعبد القاهر الجرجاني (٤٧٧هـ) . تحقيق / د/ كاظم المرجان . منشورات وزارة الثقافة ، والإعلام العراقية . دار الرشيد . ١٩٨٢م (٢٤٠/١) ورأي ابن الخشاب في المرتجل – لأبي محمد عبد الله بن الخشاب (٥٦٧هـ) . تح/ علي حيدر . دار الحكمة (دمشق) ١٩٧٢م – صـ١٠٧ ، ورأي المطرزي في المصباح – بكين – دون تاريخ صـ١٠ ، ورأي الزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) – المحقق: د. علي بو ملحم – الناشر: مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى ،١٩٩٣– ص ١٢٧.

الثالث : مذهب ابن جني أنه لا معرب ، ولا مبني ؛ إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ، ومبني ، ووافقه المهلبي (ت٥٣٨هـ).

وإنما ذهب إلي هذه العناية ؛ جواباً عن سؤال[(١)] مقدر ، وهو أن بعض مسائل[(٢)] الصرف داخل فى الحد[(٣)]

ينظر : رأي ابن جني فى الخصائص (٢/٣٥٨-٣٥٩) ورأي المهلبي فى نظم الفرائد ، وحصر الشرائد – تحقيق الدكتور / /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الطبعة الأولي – مكتبة العبيكان – الرياض – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م– صـ١٤٥.

الرابع : ماذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيه حالة الرفع ، والنصب .

نظر : رأيه فى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: محمد كامل بركات – الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة ، والنشر – سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م – صـ١٦١ ، شفاء العليل فى إيضاح التسهيل – لأبى عبد الله محمد السلسيلى (٧٧٠هـ) . تحقيق د/ الشريف الحسينى المكتبة الفيصلية . (مكة المكرمة) – الطبعة الأولي– ١٩٨٦م – (٢/٧٢٨) ، شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعة ، والنشر ، والتوزيع ، والإعلان – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)–(٣/٢٧٩).

(١) فى النسخة (ب) سوال .

(٢) فى النسخة (ب) مسايل .

(٣) المتقدمون من النحاة يطلقون النحو على ما يشمل التصريف ، ويعرفون النحو بأنه : علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا ، وتركيبا ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

والمتأخرون على أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل واحد منهما بتعريف يميزه عن قسيمه ، وعن كل ما عداه.

ويؤيد ذلك ما قاله المرادي: –

"اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما علم الإعراب ، والآخر علم التصريف، قالوا : وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية ، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية ، وتركيبية. فالإفرادية هي علم التصريف ، والتركيبية هي علم الإعراب ...".

ينظر : توضيح المقاصد للمرادي٣/١٥٠٨.

وقال الرضي فى شرحه على الشافية"١/ ٦":"واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة".

وذلك أنه يبحث فى علم الصرف[1] عن كيفية التركيب [2] فى : (مسلمي) و (بصري) فى النسبة فيدخل فى الحد ما ليس منه.

وتحقيق الجواب أن يقال : التركيب الذي[3] نحن بصدده لا نسلم أنه

---

(١) عرف عبد القاهر الجرجاني"٤٧١هـ" التصريف بقوله :-

"اعلم أن التصريف"تَفْعِيل" من الصرف ، وهو أن تصرف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ، ومعان متفاوته".

ينظر : المفتاح فى الصرف لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) – حققه ، وقدم له: الدكتور / على توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م) – صـ ٢٦".

ويسمّى بعلم التصريف – أيضا – ، وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ، ولا بناء، هكذا قال ابن الحاجب.

فقوله : علم بمنزلة الجنس ؛ لأنه شامل للعلوم كلها ، وقوله : تعرف بها أحوال أبنية الكلم يخرج الجميع سوى النحو ، وقوله : ليست بإعراب ، ولا بناء يخرج النحو.

ينظر : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ، والعلوم – لمحمد بن على ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) – تقديم ، وإشراف ، ومراجعة: د. رفيق العجم – تحقيق: د. على دحروج – نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي – الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٦م. (١ /٢٠).

(٢) الصرف وثيق الصلة بالتركيب ، ولا يمكن الفصل بينهما ، فوظائف المفردات فى التراكيب تحدد من خلال بنيتها الصرفية ، فالبنية الصرفية هي التي تحدد زمن الفعل ، وفاعله ، وتدل الصيغة – أيضا – على أبنية الفاعل ، والمفعول ، والصفة ، وصيغ المبالغة ، وتوظيف الكلمات فى التراكيب بناء على صيغتها الصرفية ، ولهذا فعلم الصرف هو الذي يحدد دلالة مفردات التركيب فى الجمل ، وعلم النحو هو الذي يضع ترتيبها ، ويحدد ، وظيفتها بناء على دلالتها الصرفية ، والمعجمية .

ينظر : التحليل اللغوي فى ضوء علم الدلالة للدكتور / محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات – القاهرة – ٢٠٠٥م – صـ١١٧.

(٣) فى النسخة (ب) الدي .

[تحقق] [1] هناك ؛ لأن الكلام فى التركيب الذي[2] بين الكلم ، وليس ما ذكرت من التركيب بين الكلم ؛ لأن المجموع كلمة باعتبار ؛ فلا يكون ذلك التركيب فيما بين الكلم.

والحق عندي : أنه لا حاجة إلي هذه العناية ، وإنما يحتاج [إليها][3] فى فصل الإبدال ، وإنما قلنا: ذلك ؛ لأن الكيفية التي يبحث عنها فى علم الصرف[4] غير الكيفية التي يبحث عنها فى علم النحو ، ولا بعد فى ذلك ؛ لجواز أن يكون التركيب الإضافي من موضوع علم الصرف ، وموضوع علم النحو باعتبارين ، ولأن هذه العناية مما لا يسمن ، ولا يغني من جوع ؛ لأن التركيب في:(مسلمي) بين الكلم حقيقة ، وإن لم يكن بين الكلم حكماً ؛ فلا يندفع السؤال[5] بهذه العناية .

فإن قلت : هذا التعريف غير جامع ؛ لأن علم النحو يبحث عن أحوال المفردات ؛ كالمضمرات ، وأسماء الإشارة [6] وغير ذلك من المبنيات.

قلنا : إنما يرد هذا ؛ أن لو لم يكن البحث عنها من حيث إنها من [المبادئ] [7] وهو ممنوع ؛

(١) فى النسخة (ب) متحقق.

(٢) فى النسخة (ب) الدي .

(٣) فى النسخة (أ) إليهما ، والصواب مأأثبته كما فى النسخة (ب) .

(٤) قال الرضي فى شرح الشافية"٢/ ٧":-

"والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وحذف ، وصحة ، وإعلال ، وإدغام ، وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ، ولا بناء من الوقف ، وغير ذلك.أ.هـ

(٥) فى النسخة (ب) السوال .

(٦) فى النسخة (ب) الإشارات .

(٧) فى النسخة (ب) المبادي .

كما يبحث عن المعرب، والعامل [١]، والإعراب من حيث إن ذلك من [المبادئ] [٢].

(**قوله : وسيزداد ما ذكرنا وضوحاً**) وذلك أنه يتعرض هناك لبيان أصل المعني ، وبيان أن القصد هناك ليس إلي تأدية أصل المعني على الإطلاق ؛ بل بالنظر إلي مقتضي المقام ، ويظهر فائدة[٣] (**قوله : مطلقاً**) فيزداد ماذكر وضوحاً .

---

(١) عرفه الجرجاني :" ما أوجب كون الكلمة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو ساكنة".

ينظر : العوامل المائة النحوية فى أصول العربية للجرجاني – شرح الشيخ : خالد الأزهري الجرجاوي – تحقيق الدكتور / البدراوي زهران – دار المعارف – الطبعة الأولي ١٩٨٣ م .

وعرفه الرضي فقال :" مابه يتقوم المعني المقتضي" .

ينظر : شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ – تحقيق ، وتصحيح ، وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر – ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م – جامعة قاريونس – ليبيا – ٧٢/١.

(٢) فى النسخة (ب) المبادي.

(٣) فى النسخة (ب) فايدة .

قول السكاكي

الفصل الثاني : فى ضبط ما يفتقر إليه فى ذلك.

والكلام فيه يستدعي تقديم مقدمة ، وهي أن تلك الهيئات التي يلزم رعايتها على تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم ، والتأخير منحصرة بشهادة الاستقراء فى أنها اختلاف كلم دون كلم ؛ اختلافا لا على نهج واحد لاختلاف أشياء معهودة ؛ فيظهر من هذا أن الغرض فى هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة : القابل ، والفاعل ، والأثر فلتضمنه ثلاثة أبواب:-

أحدها : فى القابل ، وهو المسمى عند أصحابنا معربا ، وثانيها : فى الفاعل ، وهو المسمى عاملا ، وثالثها : فى الأثر ، وهو المسمى إعرابا ، ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة ، وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر ، أو كان معه داعية له إلى ذلك ، وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم. (١)

قول الشارح

الفصل الثاني: فى ضبط ما يفتقر إليه ، ويتضمن ثلاثة أبواب: القابل والفاعل والأثر

(**قوله : يستدعي تقديم مقدمة**) وذلك أن ضبط ما يفتقر إليه يستدعي سابقة الإحاطة بما يفتقر إليه ، وما ذكر(٢) يتضح به ما يفتقر إليه فيكون مقدمة ؛ لأن المراد [هنا](٣)بالمقدمة ؛ ما يتوقف عليه الشيء(٤) فى الوضوح.

(**قوله : بحسب المواضع**) تفاوتها بحسب المواضع ظاهر ، وأما تفاوتها بحسب التقديم ، والتأخير(٥) ؛ فكما فى قولك: " [ما جاءني] (٦)أحد إلا زيد "

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم صـــ٧٦ .

(٢) فى النسخة (ب) وما دكر .

(٣) فى النسخة (ب) ساقطة.

(٤) فى النسخة (ب) الشي.

(٥) فى النسخة (ب) التاخير.

(٦) فى النسخة (ب) ماجاني.

فـى اختيـار الرفـع [1]،[وإذا] [2] قـدم المسـتثني وجـب النصـب [3] ؛ كمـا فى قولك : (جرد قطيفة) بالإضافة [4]

---

(١) المختار الرفع على البدل عند سيبويه ، والبصريين .

ينظـر : الكتـاب (٢/٣١٤) ، التصـريح بمضـمون التوضـيح (٣٤٩/١) ، الأصـول فـى النحـو لابـن السـراج – تحقيـق / عبـد الحسـين الفتلـي – الطبعـة الأولـي – مؤسسـة الرسـالة – بيـروت – لبنان – سنة ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م (٣٠٣/١).

(٢) فى النـسخة (ب) فاذا.

(٣) ذهـب الخليـل ، وسـيبويه فـى تقـديم الاسـتثناء علـى المسـتثني منـه إلـي منـع إعرابـه بـدلا ، ؛ لأن البـدل عنـدما يـأتي فـى الجملـة يجـب أن يسـبقه مايبـدل منـه ، وفـي الاسـتثناء لا يوجـد – إذا ماتقدم الاستثناء – مايبدل منه .

ينظر : الكتاب (٢/ ٢٣٥) .

قال ابن يعيش ٥٢/٢ :–

" هـذا هـو الوجـهُ الثـاني مـن الوجـوه الثلاثـة التـي لا يكـون المسـتثنى فيهـا إلا منصـوبا ، وذلـك المسـتثنى إذا تقـدّم علـى المسـتثنى منـه ؛ نحـو : قولـك:"مـا جـاءني إلا زيـدًا أحـدٌ" ، و"مـا رأيـتُ إلا زيـدًا أحـدا" ، و"مـا مـررت إلا زيـدًا بأحـدٍ" ، وإنّمـا لـزم النصـبُ فـى المسـتثنى إذا تقدّم ؛ لأنه قبل تقدُّمِ المستثنى كان فيه وجهان:–

البَـدَل ، والنصـبُ، فالبـدلُ هـو الوجـهُ المختـارُ علـى مـا سـيُذكَر بعـدُ ، والنصـبُ جـائزٌ علـى أصـل البـاب ؛ فلمّـا قدّمتَـه امتنـع البـدلُ الـذي هـو الوجـهُ الـراجح، ؛ لأن البـدل لا يتقـدّم المُبْـدَلَ منـه مـن حيـث كـان مـن التوابـع ، كالنعْـت ، والتأكيـدِ ، ولـيس قبلـه مـا يكـون بـدلاً منـه، فتَعـيّنَ النصبُ الذي هو المرجوحُ للضرورة ، ومن النحويّين من يسمّيه أحسنَ القبيحَيْن.أ.هـ

ويؤكد المبرد ذلك بقوله : –

"(هَذَا بَاب مَا لَا يجوز فِيهِ الْبَدَل)

وَذَلِـكَ الِاسْـتِثْنَاء الْمُقـدم نَحْـو مَـا جَـاءَنِي إِلَّا زيـدا أحـد وَمَـا مَـرَرْت إِلَّا زيـدا بِأحـد ، وَإِنَّمَـا امْتنـع الْبَـدَل لِأَنَّـهُ لَـيْسَ قبـل زيـد مَـا تبدلـه مِنْـهُ فَصَـارَ الْوَجْـه الَّـذِي كَـانَ يصـلح علـى الْمجَـاز لَا يجـوز هَـا هُنَـا غَيـره ، وَذَلِـكَ أَنَّـك كنـت تَقـول مَـا جَـاءَنِي أحـد إِلَّا زيـد وتجيـز مَـا جَـاءَنِي أحـد إِلَّا زيـدا فَلَمَّا قدمت الْمُسْتَثْنى بَطل وَجه الْبَدَل فَلم يبْق إِلَّا الْوَجْه الثَّانِي".

ينظر : المقتضب للمبرد (٤ / ٣٩٧).

(٤) وتكـون الإضـافة معنويـة ؛ مـن إضـافة الشـيء إلـى جنسـه ، ويجـر الجـنس بمـن ؛ لأن لأن الإضـافة علـى معناهـا ؛ لأن المضـاف إليـه جـنس للمضـاف لا موصـوف بـه ؛ إذ الموصوف محذوف.

حيث يكون هيئة[1] القطيفة غيرها إذا قدمت ؛ على أن قوله : (**بحسب المواضع**) مما يشمل الكل ؛ فلا حاجة إلي قوله : (**وجهة التقديم ، والتأخير**[2]).

(**قوله : منحصرة إلي آخره**) مما يدل أنه لم يتعرض لأحوال البناء فى التعريف ، وقد مر وجه ذلك .

والمراد بانحصارها فى ذلك ؛ أنها ليست غير اختلاف الأواخر، وهذا [3] بناء منه على قول المتقدمين إن الإعراب [4]=

ينظر : التصريح ٢/ ٣٤.

وجعل ابن مالك ؛ نحو :" جرد قطيفة" و" سحق عمامة"" سمل سربال" من الإضافة الشبيهة بالمحضة عنده .

ينظر : التسهيل ص ١٥٦ ، شفاء العليل ٢/ ٧٠٤ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٩-٢٣٢ ، المساعد ٢/ ٣٣٣ ، الاشموني ٢/ ٢٥٠ ، شرح الكافية الشافية ٢/٩٢٤-٩٢٥.

وذهب ابن عصفور إلي أن هذه الإضافة غير محضة .

ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبي جناح – العراق – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م – (٢/٧١).

وذهب غيره إلي أنها محضة .

ينظر : ارتشاف الضرب (١٨٠٨/٤).

(١) فى النسخة (ب) هية.

(٢) فى النسخة (ب) والتاخير.

(٣) فى النسخة (ب) وهدا.

(٤) الإعراب لغة : مصدر أعرب ، ويكون لا زما ، ومتعديا ؛ تقول : أعرب الرجل عن حاجته ؛ إذا أبان عنها .

ويأتي لمعان كثيرة – أيضا – تدور كلها حول : الإبانة عن المعني ، والتغيير ، والتحسين.

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/٢ ، المساعد ١٩/١ ، الأشموني ٤٧/١ ، الخصائص ٣٥/١-٣٦.

أمـا فـى الاصـطلاح : فللنحـاة فـى تعريفـه اتجاهـان ؛ فبعضـهم يـذهب إلـي أنـه أمـر معنـوي ، والعلامـات دالـة عليـه ، والـبعض الآخـر يـري أنـه لفظـي يتمثـل فـى العلامـات المتعاقبـة علـى أواخر الكلم .

ينظـر : شـرح اللمحـة البدريـة فـى علـم العربيـة لأبـي حيـان الأندلسـي – تـأليف الشـيخ : ابـن هشـام المصـري – تحقيـق : الـدكتور / هـادي نهـر – عمـان – الأردن ١/٢٧٣– ٢٧١-٢٧٣، حاشـية الصـبان ١/٤٧-٤٩ ، شـرح الكافيـة لابـن الحاجـب ١٨/١ ، التصـريح ٥٩/١-٦٠.

تعريف الإعراب على الاتجاه الأول :-

تمتـد جـذور هـذا التعريـف إلـي سـيبويه ؛ فإنـه عبـر عـن علامـات الإعـراب ، والبنـاء بـ" مجاري أواخر الكلم" فقال :-

" إنهـا ثمانيـة يجمعهـن فـى اللفـظ أربعـة أضـرب : فالنصـب ، والفـتح فـى اللفـظ ضـرب واحـد ، والجر ، والكسر فيه

ضـرب واحـد ، وكـذلك الرفـع ، والضـم ، والجـزم ، والوقـف ، وإنمـا ذكـرت لـك ثمانيـة مجـار لأفـرق بـين مايدخلـه ضـرب مـن هـذه الأربعـة لمـا يحـدث فيـه العامـل ، ولـيس شـيء منهـا إلا ، وهـو يـزول عنـه ، وبـين مـايبني عليـه الحـرف بنـاء لا يـزول عنـه لغيـر شـيء أحـدث فيـه ذلـك مـن العوامـل التـي لكـل عامـل منهـا ضـرب مـن اللفـظ فـى الحـرف ، وذلـك الحـرف حـرف الإعراب" .

ينظر : الكتاب (١٣/١).

وهو اختيار الأعلم .

ينظـر : النكـت فـى تفسـير كتـاب سـيبويه للأعلـم الشـنتمري – تحقيـق / رشـيد بلحبيـب – ط : وزارة الأوقاف المغربية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م –١/١٦٧.

وعرفه أبو على الفارسي بقوله :"الإعراب : أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل".

ينظـر : الإيضـاح العضـدي – لأبـى علـى الفارسـى (٣٧٧هـ). تحقيـق/ د:حسـن شـاذلي فرهـود ، دار العلوم للطباعة – الطبعة الثانية – ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢– (١١/١) .

وعرفه الجرجاني بقوله :"الإعراب : أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل فى أولها".

ينظـر : الجمـل لأبـي بكـر عبـد القـاهر بـن عبـد الـرحمن الجرجـاني – حققـه ، وقـدم لـه/ علـي حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م ٦٠ .

وأمـا الزمخشـري فعرفـه بأنـه :" مـاختلف آخـره بـاختلاف العوامـل لفظـا – بحركـة ، أو حـرف ، أو محلا" .

ينظر : المفصل فى صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) - المحقق: د. علي بو ملحم - الناشر: مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى ،١٩٩٣ - صـ١٦ ، الأنموذج فى النحو للزمخشري - اعتنى به/ سامي بن حمد المنصور- الطبعة الأولي - ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م- صـ١٦.

وقال ابن الخشاب :" إنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة ، أو سكون لفظا ، أو تقديرا بتغيير العوامل فى أولها" .

ينظر : المرتجل لابن الخشاب - تحقيق / على حيدر - دمشق - ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م صـ٣٤،

وقال ابن معطي :-

" الإعراب : تغيير أواخر الكلم لا ختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف".

ينظر : الفصول الخمسون لابن معطي - تحقيق / د. محمود محمد الطناحي - القاهرة - ١٩٧٧م - صـ١٥٤.

وقال ابن يعيش :"الإعراب : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ؛ لتعاقب العوامل فى أولها" .

ينظر : شرح المفصل (٧٢/١).

وقال أبو حيان :"الإعراب : تغيير فى الكلمة لعامل" .

ينظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢٧١/١).

وممن سار على هذا الاتجاه ، الحريري فى شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ت٥١٦هـ- حققه الدكتور / فائز فارس - دار الأمل للنشر ، والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م- صـ٢٩ ، وابن الأنباري فى أسرار العربية - تحقيق / محمد بهجت البيطار - دمشق - ١٣٧٧هـ -١٩٥٧ م صـ١٩ ، والمطرزي فى المصباح فى علم النحو - بكين - دون تاريخ ص ٤٣ ، وابن عصفور فى المقرب - تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري - بغداد - ١٩٨٦م (٤٧/١).

تعريف الإعراب على الاتجاه الثاني : -

ولعل منشأ هذا الاتجاه هو عملية" نقط المصحف" التي أنجزها أبو الأسود الدؤلي (تـ٦٩هـ).

ينظر : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء لأحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. (١٥١/٣) .

= هو اختلاف[(١)] [آخر الكلمة لاختلاف] [(٢)] العوامل، والاختلاف ليس بإعراب ؛ بل من لوازم الإعراب ؛ فيكون مجازا[(٣)] .

وكذلك ما ذهب إليه المتأخرون[(٤)] في التعريف من أن الإعراب ما يختلف[(٥)] به آخر المعرب من قبيل ذكر العام ، وإرادة الخاص[(٦)] وذلك أن ما

وبدأت أولي محاولا ت صياغة تعريف الإعراب على هذا الاتجاه فى القرن السادس الهجري ؛ إذ قال أبو البقاء العكبري :-

" ذهب أكثر النحويين إلي أن الإعراب معني يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون : هو لفظ دال على الفاعل ، والمفعول مثلا ، وهذا هو المختار عندي" .

ينظر : مسائل خلافية فى النحو لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) – المحقق: محمد خير الحلواني – دار الشرق العربي – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. صـ١١٠.

وقال الشلوبين :"الإعراب : حكم فى آخر الكلمة يوجهه العامل" .

ينظر : التوطئة للشلوبين= تحقيق الأستاذ / يوسف أحمد المطوع – دار التراث العربي – القاهرة– (دون تاريخ) – صـ١٥٤.

وقال ابن الحاجب :"الإعراب : هو ماختلف آخر المعرب به" وقال الرضي :" إن المراد بـ" ما" هو الحركات ، والحروف" .

ينظر : شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب (١/١٨) ، الإيضاح فى شرح المفصل – لابن الحاجب (٦٤٦هـ) تح د/ موسى بناى العليلى . وزارة الأوقاف ، والشؤون الدينية العراقية ١٩٨٢ م – (١/١١٥).

(١) فى النسخة (ب) احتلاف.

(٢) فى النسخة (أ) ساقطة ، وهي مذكورة فى (ب) وأثبتها ليستقيم الكلام .

(٣) المجاز: ما جاوز ، وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره ؛ لمناسبة بينهما ؛ إما من حيث الصورة ، أو من حيث المعنى اللازم المشهور ، أو من حيث القرب ، والمجاورة، كاسم الأسد للرجل الشجاع ، وكألفاظ يكنى بها الحديث.

المجاز اللغوي: هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق

ينظر : التعريفات صـ٢٠٣.

(٤) فى النسخة (ب) المتاخرون.

(٥) فى النسخة (ب) ما يحتلف.

(٦) فى النسخة (ب) الحاص.

بـه يختلـف[1] آخـره دائـر[2] بـين السـبب القريـب ، والبعيـد ، والأبعـد ، وهـي النـوع ، والجـنس ، والعامـل فيكـون – أيضـا – مـن قبيـل المجـاز[3] ؛ لكـن هـذا المجـاز أشيع ، وأكثر ؛ فالمصير[4] إليه أقرب .

(**قوله : لاعلى نهج واحد**) إشارة إلي أنواع الإعراب [5].

(قولــه : لاخــتلاف أشــياء معهــودة) يسـمي العوامـل بأشـياء معهـودة ؛ لمكـان اشتهارها ، وتفردها فى النفوس[6].

---

(١) فى النـــسخة (ب) يحتلف.

(٢) فى النـــسخة (ب) داير.

(٣) فى النـــسخة (ب) المحار.

(٤) فى النـــسخة (ب) والم صير.

(٥) أنــواع الإعــراب أربعــة هــي : الرفــع ، والنصــب ، والجــر ، والجــزم ، وهــو مــذهب جمهــور البصريين .

وذهب أبو حيان إلي أنها ثلاثة ، وهي الرفع ، والنصب ، والجر ، وقال :-

وإذا تقــرر هــذا بطــل أن تكــون أنــواع الإعــراب أربعــة ؛ لأن ثلاثــة منهــا ثبوتيــات ، والواحــد عــدمي ؛ لأنــه عــدم تلــك الثبوتيــات ، ومــا يكــون عــدميا لا يشــترك فــى النوعيــة مــع الوجــودي ؛ فإذن ليست أنواع الإعراب أربعة".

ينظــر : التــذييل والتكميــل فــى شــرح كتــاب التســهيل لأبــي حيــان الأندلســي– تحقيــق / د/ حســن هنــــداوي– دار القلــــم– دمشــــق– الطبعــــة الأولــــي – ١٤١٨هـ /١٩٩٧م– ١/١٣٧ ، الارتشــــاف ١/٤١٤.

وهو مذهب المازني ، والكسائي ، وأكثر الكوفيين .

ينظر : الارتشاف ١/٤١٤ ، شرح الأشموني ١/٦٦.

والأرجــح أن علامــات الإعــراب أربعــة لاثلاثــة ، وإلا فمــاذا نقــول عــن الجــزم فــى الفعــل أيكــون بناء؟

ومــا الإشــكال أن يكــون بعــض العلامــات ثبوتيــا ، والآخــر عــدميا؟ لا إشــكال ؛ لأن العلامــة ؛ كما تتحقق بوجود الشيء تتحقق بعدمه .

ينظــر : حاشــية يــس علــى التصــريح – دار إحيــاء الكتــب العربيــة– دون ١/٦٠ ، حاشــية الصبان ١/٦٦.

(٦) قال الزجاجي :-

ولقائل[١] أن يقول : لا نسلم[٢] أن اختلاف الأواخر لاختلاف العوامل ؛ بل ذلك إما بنفس الحركات إن اعتبر السبب القريب ، أو بالعوامل.

(قوله : فيظهر) نتيجة لما سبق ، ويحتمل أن يكون تعليلاً ؛ أي : يستدعي تقديم مقدمة إذا يظهر بذلك.

ولقائل[٣] أن يقول : لا نسلم[٤] أنه يظهر بذلك أن الغرض يحصل بضبط ثلاثة ؛ بل ظهر بما تقدم أن الثلاثة من جملة مايقتصر[٥] إليه في باب الضبط ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو ظهر بما تقدم أن جميع ما يقتصر إليه هو الثلاثة[٦].

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم[٧] أنه ظهر بما تقدم أنه يحصل بضبط ثلاثة ؛ بل بضبط أربعة ، وذلك أنه أشار فيما سبق أن الكلم منها ما يختلف أواخره ، ومنها ما لا يختلف أواخره .

" إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافا إليها ، ولم يكن في صورها ، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ؛ جعلت حركات الإعراب منها تنبئ عن هذه المعاني" .

ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق : د / مازن المبارك – ط : دار النفائس – صـ٦٩ .

ويبين هذا الدكتور / إبراهيم مصطفي بقوله :" وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة".

ينظر : إحياء النحو صـ٤٩.

(١) في النسخة (ب) ولقايل.

(٢) في النسخة (ب) لا نم.

(٣) في النسخة (ب) ولقايل.

(٤) في النسخة (ب) لا نم.

(٥) في النسخة (ب) التاخير.

(٦) في النسخة (ب)الثلثة.

(٧) في النسخة (ب) لا نم.

(قولــه : فلتضــمنه) أي : لمـا كـان المقصـود يحصـل بضـبط هـذه الثلاثـة[١] ؛ لــزم التعــرض لضــبطها تحصــيلاً للغــرض ، وإنمــا قــال : فلتضــمنه ؛ لأن حصول هذا الغرض في[٢] ضمن ضبط الثلاثة.

(قولـه : هـو مـا كـان لـه جهـة اقتضـاء) وهـو أن يتقيـد بقيـد يقتضـي نصـب الإعـراب فيـه ؛ مثـل تقييـد الفاعـل بمعنـي الفاعليـة ، ونحوذلـك ، وإنمـا قـال مـن حيـث المناسـبة ؛ احتـرازا عـن المبنـي ؛ فـإن الاقتضـاء لـم يسـلم عـن المعـارض ؛ فـلا يكـون حصـول الأثـر هنـاك مناسـباً ؛ لمكـان المـانع ، وعلـى مـا ذكـر فـى تفسير القابل ؛ يعني: [٣] أن المراد بالقابل المعرب ؛ لا ما هو قابل للإعراب .

.

وكــان مــن حقــه أن يقــول : والأول جعلنــاه خمســة عشــر نوعــاً ، والخــامس عشـر مـا لـم ينخـرط فـى سلك التركيـب ؛ لأن البنـاء قـد يكـون لعـدم الموجـب ، وقـد يكون لوجود المانع [٤].

---

(١) فى النســـخة (ب) الثلثة.

(٢) فى النســـخة (ب) فى من .

(٣) فى النســـخة (ب) تعين .

(٤) قال الرضي :-

" وذلــك ؛ لأن الاســـم إمـــا أن يبنـــي لعـــدم موجـــب الإعـــراب ؛ أعنـــي المعـــاني المتعاقبـــة علـــى الاســـم الواحـــد كالفاعليـــة ، والمفعوليـــة ، والإضـــافة ، وهـــو الأســـماء المعـــددة تعديـــدا ؛ كأســـماء العـــدد ؛ نحـــو : واحـــد ، اثنـــان ، ثلاثـــة ، وأســـماء حـــروف التهجـــي ؛ نحـــو : ألـــف ، بـــا ، تـــا ، والأصوات ؛ نحو : نخ ، و هدع .

وقوله : -

" وإمـــا أن يبنـــي مـــع حصـــول الموجـــب للإعـــراب لوجـــود المـــانع منـــه ، والمـــانع مشـــابهته للحـــرف ، أو للفعـــل ....وذلـــك فـــى المضـــمرات ، والمبهمـــات ، وأســـماء الأفعـــال ، والمركبـــات ، وبعـــض الظروف .

ينظر : شرح الرضي على الكافية (٥٣/١).

ولكن يقال : لم يتعرض للأول ؛ لأن لما كان عرضة للإعراب ؛ نزل منزلة المعرب ، وعد من بابه.

فإن قلت : الكلام فى القابل الخ[1] .

قلنا : قد علم بما ذكر من التفسير أن المراد به المعرب لا ما هو قابل ، وإذا لم يكن من قبيل المعرب وجب أن يكون من باب المبني ، وإلا لم تكن الكلم منحصرة فى البناء ، والإعراب .

ولقائل أن يقول : تعريفه هذا تعريف بما ليس دونه فى الخفاء ، وذلك أنه لا يعلم ما له جهة اقتضاء مما ليس له ، وكذلك لا يعلم المراد من جهة الاقتضاء ، ولا المعني من حيث[2] المناسبة ، ويمكن أن يجاب عنه ، ولو قال ماله جهة اقتضاء بترك كان ؛ لكان أولي [3].

---

(١) فى النسخة (ب) ساقطة .

(٢) فى النسخة (ب) جهة .

(٣) قال ابن الحاجب فى تعريفه للعامل :" هو مابه يتقوم المعني المقتضي للإعراب" .

ينظر : المصدر السابق (٧٢/١).

وفسر الرضي التقوم بقوله : -

" العامل فى الاسم مايحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعني المقتضي للإعراب ، وذلك المعني كون الاسم عمدة ، أو فضلة ، أو مضافا إليه العمدة ، والفضلة ، فالفاعل مقوم ، والمعاني المقتضية هي الوظائف النحوية من مبتدأ ، وخبر ، وفاعلية ، ومفعولية...........المتحققة بين العامل ، والمعمول".

ينظر : المصدر السابق (٧٢/١).

ويفرق بين العامل ، والمقتضي بقوله : -

" وهي (؛ أي : المعاني المقتضية) غير العوامل يعني أن العامل مابه تقوم هذه المعاني المقتضية ...... ، وإنما نسب العمل إلي مابه تقوم المقتضي لا إلي المقتضي ، فقيل : الرافع هو الفعل ، ولم يقل : هو الفاعلية ؛ لكون المقتضي أمرا خفيا معنويا ، وما به المقتضي أمرا ظاهرا جليا فى الأغلب" .

ينظر : المصدر السابق (٧٢/١).

(**قولــه : مــا دعــا الواضــع إلــي ذلــك الأثــر)** إشـارة إلـي العامـل المعنـوي[1] وذلـك أن الابتـداء [2] معنـي يتنـاول المبتـدأ[3] والخبـر تنـاولاً واحـداً ، وهـو يسـتدعي

(١) العوامــل المعنويــة : هــي التــي لا يصــحبها قــرائن لفظيــة ، ولكنهــا تعبــر عــن معــان خاصــة ، والابتــداء أشــهر هــذه العوامــل ، وهــو معنــي يجمــع فــى مضــمونه ثلاثــة مفهومــات ، الأوليــة ، التعرية من العوامل ، الإسناد".

ينظــر : أصــول النحــو العربــي لمحمــد خيــر الحلــواني صــ١٧١-١٧٧-١٧٨ الناشــر الأطلــس – الــدار البيضــاء، نظريــة العامــل فــى النحــو العربــي ، ودراســة التركيــب صــ٤٨ للــدكتور / عبــد الحميد مصطفي السيد – مجلة جامعة دمشق – مجلد ١٨ – العدد٤١٣ سنة ٢٠٠٢م.

(٢) اختلف فى الابتداء:-

فقيل: هو التعرية من العوامِل اللّفظيّة.

وقيل: هو جعل الاسم أولا ليُخبر عنه.

وقيل: هو عبارة عن مجموع وصفين هما التّجرّد ، والإسناد.

وقيــل: هــو علّــة ذاتُ أوصــاف ثلاثــة: التّجــرّد مــن العوامــل اللّفظيّــة لفظًــا ، أو تقــديرًا ، والتّعرَّض لدخولها ، والإسناد.

ينظــر : الكتــاب ١٢٧/٢ ، والمقتضــب ١٢٦/٤ ، والتبصــرة والتــذّكرة للصّــيمريّ، تحقيــق الــدكتور / فتحــي أحمــد مصــطفى علــي الــدّين، دار الفكــر، دمشــق، الطبعــة الأولــي – ١٤٠٢هــ- مــن مطبوعــات مركــز البحــث العلمــيّ ، وإحيــاء التّــراث الإســلامي بجامعــة أمّ القــرى)- ٩٩/١ ، والمفصّــل ٢٤ ، وأســرار العربيّــة ٦٧، ٧٦ ، وشــرح المفصّــل ٨٤/١، ٨٥، ١٠٧ شــرح ابــن النــاظم علــى ألفيــة ابــن مالــك- تحقيــق الأســتاذ / محمــد باســل عيــون الســود دار الكتــب العلميــة- بيــروت – الطبعــة الأولــى ١٤٢٠هــ / ٢٠٠٠م- صــ ١٠٨ ، وشــرح ألفيّــة ابــن معــطٍ ٨١٤/٢، ٨١٦ ، و الارتشــاف ٢٨/٢، شــرح ابــن عقيــل علــى ألفيــة ابــن مالــك لابــن عقيــل ، عبــد الله بــن عبــد الــرحمن العقيلــي الهمــداني المصــري (المتــوفى : ٧٦٩هــ) – المحقــق : محمــد محيــي الــدين عبــد الحميــد – الناشــر : دار التــراث – القــاهرة ، دار مصــر للطباعــة ، ســعيد جــودة الســحار ، وشــركاه – الطبعــة : العشــرون ١٤٠٠ هــ – ١٩٨٠ م- ١٨٨/١، ١٨٩ ، وهمــع الهوامــع فــى شــرح جمــع الجوامــع لعبــد الــرحمن بــن أبــي بكــر، جــلال الــدين الســيوطي (المتــوفى: ٩١١هــ) – المحقــق: عبــد الحميــد هنــداوي – الناشــر: المكتبــة التوفيقية – مصر – ٣٦٠/١-٣٦١ ، والأشمونيّ ١٧٧/١ ، والصّبّان ٢٧٥/١-٢٧٦.

(٣) فى النــسخة (ب) المبتداء .

نصب الإعراب فيهما ليدل على على انعقاد التعلق بينهما ؛ فيكون داعيا للواضع إلي نصب الإعراب ؛ ليدل على ما قلنا.

(**قوله : أو كان معه داعية**) إشارة إلي غيره من العوامل [(١)] ؛ نحو : " ضرب زيد عمرا " ؛ فإن الفعل لا يدعوه إلي ذلك الأثر ، وإنما يدعوه إليه ما يتقوم به من الفاعلية ، والمفعولية ؛ فيكون الداع معه لا أن يكون هو داعياً.

ولقائل[(٢)] أن يقول: لا نسلم أن للواضع داعياً ؛ فضلاً أن يكون هذا .

ولئن[(٣)] سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أن الداعي فى فصل المبتدأ[(٤)] والخبر هو الابتداء ؛ بل إرادة الدلالة على التعليق[(٥)] المعنوي بينهما ، أو كون المبتدأ[(٦)] مسنداً إليه ، وكون الخبر مسنداً[(٧)].

---

(١) قال ابن يعيش ١٠٢/٤:" أصل العمل إنّما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنّما هو للأسماء، واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ عُلم ذلك، فليُعْلَمْ أن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصُول، فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال؛ كانت أضعف منها في العمل. والذي يؤيد عندك ذلك أنّك تقول: "زيد ضاربٌ عمرًا"، و"زيد ضاربٌ لعمرٍو"، فتكون مخيَّرًا بين أن تُعدّيه بنفسه، وبيّن أن تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: "ضربت لزيدٍ".

(٢) فى النسخة (ب) لقايل .

(٣) فى النسخة (ب) ولين .

(٤) فى النسخة (ب) المبتداء .

(٥) فى النسخة (ب) التعلق .

(٦) فى النسخة (ب) المبتداء .

(٧) وهو قول الجرمي ، والسيرافي ، وكثير من البصريين إلي أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية .

ينظر : قول الجرمي فى إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجي – تأليف : عبد الله بن السيد البطليوسي – تحقيق الدكتور / حمزة عبد الله النشرتي – دار المريخ للنشر ، والتوزيع بالرياض – الطبعة الأولي ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – ١١٨-١١٩، شفاء العليل ٢٧٢/١ ، المساعد ٢٠٦/١ ، ورأي السيرافي ، والبصريين فى الارتشاف ١٠٨٥/٣ .

ولئن[١] سلمنا ذلك لكن يلزم أن يكون الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة [٢] عاملة ؛ لأنه مما يدعوه إلي ذلك الأثر.

وقوله : **(أو كان معه)** إنما يصح ؛ أن لو كان الفاعلية مع الفعل ؛ بل هو مع الإسناد، أو مع المسند إليه ، أو مع المجموع[٣].

ونسبه الفراء إلي الخليل .

ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٣/١.

وهناك رأيان آخران :-

أولهما : رأي سيبويه ، وجمهور البصريين إلي أن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر .

ينظر : الكتاب ٨١/١، ١٢٦/٢-١٢٧.

ونسب هذا إلي المبرد .

ينظر : المقتضب ٤٨/٢ ، ١٢٦/٤ ، الأشموني ١٩٤/١.

ثانيهما : أن كلا منهما رفع الآخر ، وهو رأي الكوفيين ، نقله عنهم ابن مالك .

ينظر : شفاء العليل ٢٧٢/١ ، التسهيل ص ٤٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ ، المساعد ٢٠٦/١.

(١) فى النسخة (ب) ولين .

(٢) قال سيبويه فى صدر كتابه :-

" وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا ، وهو يزول عنه ، وبين مايبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه" .

ينظر : الكتاب ١٣/١.

وقال الصفار شارحا :" معناه : للمعني الذي يحدث فيه العامل ؛ فكأن الإعراب إنما يدخل للمعني الذي يحدثه العامل ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة" .

ينظر : شرح كتاب سيبويه للصفار البطليوسي ، تحقيق : د / معيض العوفي ، دار المآثر - المدينة النبوية - الطبعة الأولي - ١٤١٩هـ /١٩٩٨ م -٢٥٤/١.

(٣) الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا فى المعني ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل ، وأسندت ، ونسبت ذلك الفعل إلي ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب ، وغير الواجب فى ذلك سواء" .

ولـئن سـلمنا جميـع ذلـك ؛ لكـن إنمـا يصـح ؛ أن لـو كـان مـا ذكـر خاصـة شاملة للعوامل غير مفارقة ، وهو ممنوع.

(**قولـه : وإلا**) أي : وإن لـم يـرد بالفاعـل مـا ذكرنـا ؛ كـان الفاعـل هـوالمتكلم ؛ لأنه الذي يحدث ذلك .

ولقائـل أن يقـول : هـذه الملازمـة إمـا لزوميـة ، أو اتفاقيـة ؛ فـإن أريـدت الأولـي ؛ فممنوعـة ؛ لأن المحـدث ، والفاعـل لـذلك الأثـر هـوالمتكلم (١) ؛ سـواء أريـد بـه ذلـك المعنـي ، أو لا ، وإن أريـدت(٢) الاتفاقيـة ؛ فـلا وجـه لتخصـيص هـذا التقـدير ؛ لأن المحـدث لـذلك الأثـر هـوالمتكلم فـى نفـس الأمـر ؛ سـواء أريـد بـه ذلك المعني ، أو لا.

ويمكن أن يقال: لزوميه على معني أنه إذا لم يكن المنقول إليه (٣) مراداً.

ينظـر : الخصـائص لابـن جنـي ١٨٤/١ ، كشـف المشـكل فـى النحـو لعلـي بـن سـليمان الحيـدرة الـيمن ي – تحقيـق : د / هـادي عطيـة مطـر – ط : دار عمـار – الأولـى – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م . (٢٩٤/١).

(١) هناك من النحاة من رفض الأخذ بفكرة العامل كابن جني ؛ إذ يقول :–

" فأمـا فـى الحقيقـة ، ومحصـول الحـديث ، فالعمـل مـن الرفـع ، والنصـب ، والجـر ، والجـزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" .

ينظر : الخصائص ١–١٠٩–١١٠.

وأيده ابن مضاء .

ينظـر : الـرّد عَلـى النّحـاة لأحمـد بـن عبـد الـرحمن بـن محمـد، ابـن مَضَـاء، ابـن عميـر اللخمـي القرطبـي، أبـو العبـاس (المتـوفى: ٥٩٢هـ) – دراسـة ، وتحقيـق: الـدكتور / محمـد إبـراهيم البنا – دار الاعتصام – الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.صـ٦٩.

وذهـب المحـدثون إلـي أن علامـات الإعـراب تقـوم بتحديـد الوظيفـة اللغويـة للكلمـة ، أو الجملـة من كونها فاعلا ، أو مفعولا مثلا .

ينظـر : فـى النحـو العربـي نقـد ، وتوجيـه تـأليف / د. مهـدي المخزومـي من شورات دار الرائد العربي _ بيروت –الطبعة الثانية _ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م. صـ ٦٧.

(٢) فى النـسخة (ب) أريد.

(٣) فى النـسخة (ب) بزيادة :" فى المعني مرادا كان المنقول عنه".

ولقائـل[١] أن يقـول : لا نسـلم هـذه الملازمـة ، ولـم لا يجـوز أن يكـون غيـر ذلك مرادا ، أو لا يكون شـيء[٢] مرادا؟

ولـئن[٣] سـلمنا ذلـك لكـن إنمـا يصـح هـذا ؛ أن لـو كـان [٤] تركيـب الكتـاب هكذا ، وإلا كان المتكلم مرادا.

---

(١) فى النـــسخة (ب) ولقايل.

(٢) فى النـــسخة (ب) شي.

(٣) فى النـــسخة (ب) ولين .

(٤) فى النـــسخة (أ) كانت ، وفي النسخة (ب) ماأثبته.

الْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي الْقَابِلِ ، وَهُوَ الْمُعْرَبُ .

اِعْلَمْ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ كَلِمَةٍ مُعْرَبَةً؛ بَلْ فى الْكَلِمِ مَا يُعْرِبُ ، وَفِيهَا مَا لَا يُعْرَبُ ، وُيسَمَّى مَبْنِيًّا ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزِ الْبَعْضِ عَنِ الْبَعْضِ ، وَيَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا بِتَعْيِينِ الْآخَرِ ، وَالْمَبْنِيُّ أَقْرُبُ إِلَى الضَّبْطِ ؛ فِلَتَعُّينه بِتَعَيُّنِ الْمُعْرَبِ. [١]

الباب الأول فى القابل ، وهو المعرب.

(**قوله : اعلم أن ليس كل كلمة معربة)** فإن قلت : القصد فى هذه القضية إلي سلب العموم ، والتركيب يفيد عموم السلب ، وذلك أن من شأن كلمة (**ليس)** سلب الخبر عن اسمها ، واسمها **(كل كلمة)** ؛ فيجب أن يكون الإعراب مسلوباً عن كل كلمة فيكون السلب كلياً.

قلنا : لا نسلم أن من شأنها ما ذكرت ؛ بل معناها رفع الإيجاب.

(**قوله : فى الكلم ما يعرب ، ومالا يعرب**) يعني أن الكلم منقسمة إلي معربة ، وغير[٢] معربة.

ولقائل[٣] أن يقول : لا يخلو[٤] إما أن يكون هذا إشارة إلي انقسامها إلي ما يقبل ، وإلي ما لا يقبل، أو إلي انقسامها إلي ما يعرب ، وإلي مالا يعرب ، وهو[٥] الظاهر[٦].

فإن أريد الأول لم ينحصر التقسيم ؛ لأن من الكلم ما يقبل الإعراب دائماً[٧] ومالا يقبله دائماً[٨] وما ليس كذلك ، وإن أريد الثاني ؛ فكذلك .

على أن الحق أن يكون الكلام فى القابل ؛ لأن انتظام الضوابط التي

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ٧٧.

(٢) فى النسخة (ب) وإلي غير .

(٣) فى النسخة (ب) ولقايل .

(٤) فى النسخة (ب) لا يخ.

(٥) فى النسخة (ب) فهو .

(٦) فى النسخة (ب) الطهاهر .

(٧) فى النسخة (ب) دايما .

(٨) فى النسخة (ب) دايما .

تحرز بها عن الخطأ[١] فى التركيب من حيث تلك الكيفية إنما يتوقف على الإحاطة بما يقبل تلك الهيئات ؛ ليتمكن من التركيب على الوجه الذي يستحقه من الكيفية ، وأن تكون الإشارة إليه بقوله ؛ فلابد من تمييز البعض عن البعض ، وذلك بالتعرض لبيان ما هو لازم البناء ، ولبيان المواد التي تعرض البناء للقابل هناك ، وذلك لا يكفي بانفراده ؛ بل لابد مع ذلك من تفصيل الكلام فى القابل ؛ لانقسامه إلي ما يقبله لفظاً ، وإلي ما يقبله تقديراً[٢]، وما يقبله لفظاً يتفاوت أمره فى القبول بالنظر إلي الحركات ، والحروف

---

(١) فى النسخة (ب) الخطاء .

(٢)" لفظا ، وتقديرا" مصدران بمعني المفعول ، قال الجرجاني :-

اعلم أن من الكلم من الكلم مالا يظهر الإعراب فيه ، وذلك يكون بأسباب :-

أحدها : أن يكون آخر الكلمة حرفا لا تتسلط عليه الحركة ؛ كالألف فى العصا ، والرحي ، ويلحق به كل اسم كان فى آخره ألف ؛ كمثني ، ومعلي ، وحبلي .

السبب الثاني : أن يكون التحريك مستثقلا فيترك مع الاستطاعة ، وذلك ؛ نحو : القاضي ، والغازي .

السبب الثالث : أن يكون الاسم مبنيا ؛ فلا يظهر الاختلاف فى لفظه ، وذلك ؛ نحو : من ، وكم ." اهـ بتصرف .

ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح للفارسي – لعبد القاهر الجرجاني (٤٧٧هـ) . تح د/ كاظم المرجان . منشورات وزارة الثقافة ، والإعلام العراقية . دار الرشيد . ١٩٨٢م – ١٠٥/١–١٠٧.

قال الرضي :-

" المبني يختلف تقديرا – أيضا – ، وذلك فى المركب منه مع العامل ؛ نحو : جاءني هؤلاء ، فهو مثل جاءني قاض .

وأجيب عليه : بأن المبني لا يقدر الإعراب على حرفه الأخير ؛ إذ المانع من الإعراب فى جملته مناسبته للمبني لا فى آخره ؛ نحو : هؤلاء ، وأمس ، ولهذا يقال : هؤلاء فى محل الرفع ؛ أي : فى موضع الاسم المرفوع ، بخلاف المقصور فإنه يقال : الرفع مقدر فى آخره." اهـ بتصرف .

ينظر : شرح الرضي على الكافية (٥٦/١).

والحروف ، وكذلك الكلام فى التقدير ليتم الإحاطة بجميع ذلك لتوقف القوانين على الجميع ؛ لكونها مباديء لتلك القوانين.

(**قوله: والمبني أقرب إلي الضبط**) لانحصاره فى أبواب معدودة[(١)]، وكلمات محصورة ؛ بخلاف باب المعرب فإنه من الضبط بمعزل .

ولقائل أن يقول : قوله : **(والمبني أقرب إلي الضبط)** يقتضي أن يكون باب المعرب مما يقرب ضبطه ، ويمكن أن يجاب عنه.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن المبني أقرب على المعرب لإمكان الإحاطة بجميع جزيئات المعرب بوساطة الضابطة الكلية ، وهي أن يقال : كل ما كان منخرطاً فى سلك التركيب الموجب للإعراب[(٢)]غير مناسب لمبني

---

(١) قال على بن سليمان اليمني :" فالمبني من الأسماء عشرة أنواع ، وهي المضمرات مثل : أنا ، وأنت ، والمبهمات مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ، والاستفهامات مثل : من ، وما ، وأين ، ومتي ، والموصولات مثل : الذي ، والتي ، ومن ، وما ، والشرطيات مثل : مهما ، وإذ ما ، وحيثما ، ونوع من الظروف ، والغايات مثل : إذ ، وإذا ، وأمس ، والآن ، والغايات مثل : قبل ، وبعد ، وقط مشددة ، ونوع من المناديات مثل : يازيد ، ويارجل ، والأسماء المركبة مع الأصوات ، وغير الأصوات مثل : سيبويه ، وعمرويه ، وخالويه ....ومن أحد عشر إلي تسعة عشر ، وحيص بيص ، وشغر بغر ، ....وشبهه ، وأكثر المعدولات مثل : حذام ، وقطام من الأسماء ، ويسار ، وفجار من المصادر .. ، وأسماء الأفعال مثل : صه ، ومه ، وإيه ، وهيهات ...." .

ينظر : كشف المشكل ١٨٢/٢-١٨٤، حاشية الشيخ محمد الخضرى (١٢٨٨هـ) على شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية – الناشر : فيصل عيسي البابي الحلبي ٢٨/١ ، الأصول ١٣٩/٢-١٤٤ ، شرح ابن عقيل ٣٤/١.

(٢) قال الرضي :-

" ليس كل اسم مركب إلي غيره غير مشابه لمبني الأصل معربا ؛ بل الاسم المركب إلي عامله ؛ ألا تري أن المضاف اسم مركب إلي المضاف إليه ، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا ؛ بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي .... ، وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا ، وكذا أسماء الحروف الموجودة فى أوائل السور ؛ نحو : حم ، ويس" اهـ بتصرف .

ينظر : شرح الرضي على الكافية (٥٢/١).

الأصل [1].

ويمكن أن يقال : لما كان في تحقيق ضده[2] نوع صعوبة ؛ تركه إلي ما ذكره.

(**قوله : بتعين المعرب**) ما يجزم لوقوعه جواباً للأمر ، والملازمة بينه ؛ لأنه إذا انقسمت الكلم نوعين ، وتعين أحدهما ؛ تعين الآخر بالضرورة ، وهو ما عداه ، وقد علم بما سبق أن التعرض لقسم المبني [3] =

---

(١) هذا الضابط للمعرب هو بنفسه ماذكره ابن الحاجب في تعريف الاسم المعرب ؛ إذ يقول :" فالمعرب : المركب الذي لم يشبه مبني الأصل" .

ينظر : المصدر السابق .

(٢) فى النسخة (ب) دلك .

(٣) البناء فى اللغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت .

ينظر : شرح الأشموني ٤٩/١.

قال ابن فارس :"الباء ، والنون ، والياء أصل واحد ، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلي بعض".

ينظر : مقاييس اللغة لابن فارس ٣٠٢/١ مادة"بني" .

وقال ابن جني فى بيان وجه المناسبة بين المعنيين اللغوي ، والاصطلاحي للبناء :-

" وكأنهم إنما سموه بناء ؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا ؛ فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لا زما موضعه لا يزول من مكان إلي غيره".

ينظر : الخصائص ٣٧/١.

البناء اصطلاحا :-

احتوي كتاب سيبويه على أوليات هذا المصطلح ، ومحاولة لتعريفه ؛ فإنه بعد أن عدد علامات الإعراب ، والبناء قال :-

" إنما ذكرت ذلك لأفرق بين مايدخله ضرب من تلك العلامات لما يحدث فيه من العامل ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل".

ينظر : الكتاب ١٣/١، المقتضب ١/ ٤، الإيضاح العضدي ١/ ١٥ ، أسرار العربية صـ١٩ . ، الخصائص ٣٧/١. ، المرتجل صـ٢٥ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، الهمع ٦٤/١-٦٦ . ، الفصول الخمسون صـ١٥٤. ، المقرب ٢٨٩/١. ، شرح شذور الذهب صـ٨٩.

ولابد من الإشارة إلي أن صياغة التعريف على النحو المتقدم تقوم على اعتبار البناء أمرا معنويا ، وأما على اعتبار أنه أمر لفظي فهناك تعريف واحد تقدم به ابن مالك بقوله : -

= فى نوعنا هذا بالعرض ، ولذلك لم يتعرض له فى تعريفة لعلم النحو ، وإنما كان كذلك ؛ لأن أمر المبني إلي اللغة إما بالنظر إليه ، أو بالنظر إلي وجه بنائه، ولا ينتظم هناك قانون يرجع إليه فى معرفة كيفية التركيب ، وأما نحو:(لا رجل[1]) ،

" البناء :ماجيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ، أو إتباعا ، أو نقلا ، أو تخلصا من سكونين" .

ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ١٠.

وقال السلسيلي فى شرحه :-

" مثال الحكاية : من زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ، ومثال الإتباع : الحمد لله ، ومثال النقل : قد أفلح ، ومثال التخلص من سكونين :" مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ" الأنعام ٣٩ ؛ أي : ماخالف حركة الإعراب ، والحكاية ، وحركة الإتباع ، وحركة التخلص من سكونين فهو بناء" .

ينظر : شفاء العليل ١/١٢٦.

(١) قال سيبويه :" ولا تعمل فى ما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لا زم ؛ لأنها جعلت ، وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ؛ نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ماينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل ، وما أجري مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا فى نكرة" .

ينظر : الكتاب ٢/٢٧٥.

وذهب ابن عصفور إلي أن بناء الاسم فى باب (لا) ؛ لتضمنه معني (من) الاستغراقية ، وعلل لذلك بقوله :"والصحيح الأول ؛ لأن مابني من الأسماء لتضمنه معني الحرف أكثر مما بني لتركبه مع الحرف" .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور المسمي بالشرح الكبير – تحقيق /صاحب جعفر أبو جناح – الطبعة الأولي – العراق – الموصل –١٩٨٢م (٢/٢٧١).

وذهب بعض النحويين ، قيل الكوفيين ، وقيل الزجاج ، والسيرافي إلي أن الفتحة المذكورة فتحة إعراب ، وأن التنوين سقط تخفيفا ؛ لأن (لا) جعلت مع مابعدها شيئا واحدا فطال الاسم فخفف بحذف التنوين .

ينظر : رأي الكوفيين فى الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين ، والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري

، و(يازيد)[1] ؛ فلا يعتد به ؛ لكونه نازلاً منزلة المعرب[2].

(المتوفى: ٥٧٧هـ) – الناشر: المكتبة العصرية – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م– ٢٦٦/١ ، ورأي الزجاج ، والسيرافي فى شرح التسهيل ٥٨/٢.

(١) قال ابن الأنباري :" إن قال قائل : لم بني المنادي المفرد المعرفة ؟ قيل لوجهين :–

أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب فى الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني ؛ كما أن كاف الخطاب مبنية .

الوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات ؛ لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية فكذلك ماأشبهها .

فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل لثلاثة أوجه :–

الوجه الأول : أنه لو بني على الفتح لا لتبس بما لا يتصرف ، ولو بني على الكسر لا لتبس بالمضاف إلي النفس ، وإذا بطل بناؤه على الكسر ، والفتح تعين بناؤه على الضم.

الوجه الثاني : للفرق بينه ، وبين المضاف ؛ لأنه إن كان المضاف مضافا إلي النفس كان مكسورا ، وإن كان مضافا إلي غيرك كان مفتوحا فبني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف.

الوجه الثالث : أنه بني على الضم ؛ لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام ، وينقطع عندها أشبه قبل ، وبعد فبنوه على الضم ؛ كما بنوهما على الضم" اهـ بتصرف .

ينظر :أسرار العربية لابن الأنباري صـ٢٢٤–٢٢٥.

(٢) قال الشاطبي :" لما كان البناء طارئا عليها أرادوا أن يجعلوها فى درجة ماأصله البناء ، وأصل هذا أن يقال : إنما بنيت على حركة للمزية التي لها على مالم يعرب قط".

ينظر : المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبي – تحقيق / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الطبعة الأولي – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م (١٢٠/١).

اعلـم أن المبنـي قسـمان : قسـم لا يحتـاج إلـى عـده واحـداً فواحـداً ، وقسـم يحتاج إلى ذلك ، القسم الأول جعلناه أربعة عشر نوعا:- كلام السكاكي

أولها : الحروف.

وثانيهـا : الأصوات المحكيـة علـى قـول مـن لا يجعلهـا حروفـا ؛ كنحـو: حـس ، وبـس ، ووى ، ووا ، وأخ ، وبـخ ، ومـض ، وغـيط ، ونـخ ، وتـخ ، وهـيخ ، وايـخ ، ونحـو : ظـيخ ، وشـيب ، ومـاء ، وغـاق ، وخازبـاز ، وطـاق ، وطـق ، وقـب ، ونحـو : هـلا ، وعـدس ، وهيـد ، وهـاد ، وحـه ، وده ، وحـوب ، وحـاى ، وعـاى ، وحـب ، وحـل ، وهـدع ، وهـس ، وهـيخ ، وفـاع ، وحـج ، وعـه ، وعيـز ، وهـج ، وهجـا ، وجـاه ، ونحـو : جـوت ، وجـى ، ودوه ، وبـس ، وثـىء ، وسـاء ، وسـوء ، وقـوس ، ونظائرهن. (١)أ.هـ

(**قولـه : اعلـم أن المبنـي**) أي : الكلـم المبنيـة ، بـأن يكـون الإشـارة بـاللام إلـي جميـع الأفـراد قسـمان،أو نفس المبنـي ؛ بـأن يكـون الإشـارة بـاللام إلـي ذلـك قسمان. كلام الشارح

(**وقوله: يحتاج إلي ذلك**) بالنظر إلي الجزئيات.

(**قولـه:أربعـة عشـر نوعـاً**) مبنـي التنويـع فـى نوعنـا هـذا علـى المغـايرات لا على الفصول المقومة .

وإنمـا قـال جعلنـاه ؛ لأنـه كـان يمكـن أن يجعـل فـوق ذلـك بـأن يجعـل التـي يحكـي بهـا الأصـوات نوعـاً، والتـي يصـوت بهـا البهـائم(٢) نوعـاً ، والأفعـال الماضـية نوعـاً ، والأوامـر نوعـاً، وأسـماء الإشـارة نوعـاً ، والموصـولات نوعـاً ، ولكن لما رأي فيما بين الاثنين مما ذكرنا زيادة اتحاد؛ جعلها(٣) نوعاً واحداً.

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صــ٧٧ .

(٢) فى النـــسخة (ب) البهايم .

(٣) فى النـــسخة (ب) جعلهما.

الحروف

(قولــه : أولهــا الحــروف) قـدم ذكـر الحـروف ؛ لتقـدمها فـى بـاب البنـاء مـن حيـث إن للماضـي شـبها بمـاً هـو أصـل فـى الإعـراب[1] حتـى لـم يتـرك علـى

---

(١) ذهــب البصــريون إلــي أن الإعــراب أصــل فــى الأســماء فــرع فــى الأفعــال ، بينمــا ذهــب الكوفيون إلي أن الإعراب أصل فى الأفعال ، والأسماء .

ينظر : شرح ابن عقيل ٣٧/١، المساعد ٢٠/١ ، الهمع ٦٢/١.

ونقــل ضــياء الــدين بــن العلــج أن بعــض النحــاة المتــأخرين ذهــب إلــي أن الإعــراب أصــل فــى الأفعال، فرع فى الأسماء .

ينظــر : شــرح ابــن عقيــل ٣٧/٢ ، حاشــية الشــيخ محمــد الخضــرى (١٢٨٨هــ) علــى شــرح ابــن عقيــل ألفيــة ابــن مالــك – دار إحيــاء الكتــب العربيــة – الناشــر : فيصــل عيســي البــابي الحلبــي – ٣٠/١.

وقال أبو حيان :"وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة" .

ينظر : ارتشاف الضرب ٨٣٤/٢.

وأما مشابهة الفعل الماضي للأسماء فى قول سيبويه :-

" والفــتح فــى الأفعــال التــي لــم تجــر مجــري المضــارعة قــولهم : ضــرب ، وكــذلك كــل بنــاء مــن الفعل كان معناه فعل" .

ينظر : الكتاب ٤/١.

قال السيرافي شارحا :-

" الأفعــال انقســمت ثلاثــة أقســام : فقســم منهــا ضــارع الأســماء مضــارعة تامــة اســتحق بهــا أن يكون معربا ، وهو الأفعال المضارعة التي فى أوائلها الزوائد الأربع .

والضرب الثاني : ماضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، وهو الفعل الماضي .

والضرب الثالث : مالم يضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة ، وهو فعل الأمر .

فــإن قــال قائــل : فمــا المضــارعة التــي بهــا اســتحق الفعــل الماضــي الحركــة ، والمزيــة علــى رتبــة الساكن ؟

قيــل لــه : وقوعــه موقــع الأســماء ، والأفعــال المضــارعة فــى النعــت ، والخبــر ؛ كقولــك :" مــررت برجــل قــام" و" زيــد قــام" وقــع موقــع قولــك :" مــررت برجــل قــائم" ،أو" برجــل يقــوم" ....." اهـ بتصرف .

ينظــر : شــرح كتــاب ســيبويه للســيرافي – حققــه ، وقــدم لــه ، وعلــق عليــه / الــدكتور / – رمضــان عبــد التــواب ، الــدكتور / –محمــود فهمــي حجــازي ، الــدكتور / – محمــد هاشــم عبــد الــدايم ، طبعــة الهيئــة المصــرية العامــة للكتــاب ســنة ١٩٨٦م (١٤٤/١-١٤٦) ، ابــن يعيش (٤/٧).

أصل البناء [١]، وأما الأمر بغير اللام فمختلف فى بنائه [٢]، وإنما لم يقل أولها الحرف ؛ لأن البناء إنما تعرض للجزئيات لا بكلي الطبيعي .

وإنما قال كلها ؛ لأنه لما لم يكن الأمر كذلك[٣] فى البعض منها ؛ كما فى المبهات ؛ قال ها هنا[٤] كلها ؛ لئلا يذهب الوهم فى تجويز ذلك ؛ إذا لم يقرن بالتأكيد[٥] وعلى هذا كان من حقه أن يقول : وثالثها أمثلة الماضي ، والأمر كلها ؛ إذ عدم التعرض لذلك هاهنا[٦] وإنما بنيت الحروف ؛ لأنها بالتركيب لا يتقيد معانيها بقيود لا دلالة لصيغها على ذلك فيحتاج إلي نصب الإعراب ، وكذلك الكلام فى ؛ بناء أمثلة الماضي ، والأمر بغير اللام.

---

(١) قال ابن عصفور :-

" أصل البناء السكون ، ولا يبني على حركة إلا لموجب ، والموجب كون المبني قد كان معربا قبل بنائه كالمنادي ، والفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة ، أو الخفيفة ، وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث لولا حمله على فعلن ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ؛ نحو :" قبل" و" بعد" ، أو كونه يشبه المعرب كالماضي ؛ نحو :" ذهب" فإنه يشبه الاسم المعرب فى وقوعه صفة ؛ كما أن الاسم كذلك ...." اهـ بتصرف .

ينظر : المقرب ٣١٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢-٣٣٢ ، المساعد ٣٢/١-٣٣.

(٢) قال ابن عقيل : والمبني من الأفعال ضربان :-

أحدهما : ما اتفق على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبني على الفتح ؛ نحو :" ضرب ، وانطلق" مالم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فى ساكن .

والثاني : ماختلف فى بنائه ، والراجح أنه مبني ، وهو فعل الأمر ؛ نحو :" اضرب" وهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين" اهـ.

ينظر : شرح ابن عقيل ٣٨/١ .

(٣) فى النسخة (ب) كدلك .

(٤) فى النسخة (ب) هنا .

(٥) فى النسخة (ب) بالتاكيد.

(٦) فى النسخة (ب) هنا.

فإن قلت : قد يتقيد ذلك بوساطة التركيب بالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، ولادلالة لصيغها على هذه المعاني.

قلنا: ذلك بالنظر إلي اللفظ والعبرة بالمعني دون اللفظ.

الأصوات المحكية

(قوله : الأصوات المحكية) هي التي يحكي بها الأصوات ، أو يصوت بها للبهائم(١) ؛ ثم الكلام فيما يحكي بها الأصوات ظاهر ، وذلك أنه لما قصد إلي حكاية الأصوات ، ولم يكن لهم ذلك توسلوا إليه بوضع ما يناسبها من الحروف ، وقيل لها الأصوات المحكية(٢)؛ لأنها كأنها(٣) تلك.

وأما التي يصوت بها للبهائم(٤) من نحو: " نخ "(٥) فليست(٦) كذلك ؛ لأن لأن اللافظ بها لا يقصد إلي حكاية صوت (٧)؛ فكان قول المصنف للجميع

---

(١) فى النسخة (ب) للبهايم .

(٢) قال الرضي :-

"وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة، محركة بحركات صحيحة، وليس المحكي كذلك، لأنه شبه المركب من الحروف، وليس مركبا منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الأنسان، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف، في أثناء كلامهم، أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسر عليهم، أو يتعذر، مثل تلك الأجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الأنس، إلا في النادر، كما في الببغاء، فأخرجوها على أدني ما يمكن من الشبه بين الصوتين"اهـ .

ينظر : الرضي – شرح الكافية ١١٧/٣.

(٣) فى النسخة (ب) كان ها .

(٤) فى النسخة (ب) للبهايم .

(٥) النخ : هو سوق الإبل ، وزجرها ، واستحثاثها ، وقيل : أن تناخ النعم قريبا من المصدق حتي يصدقها .

ينظر : لسان العرب لابن منظور مادة" ن خ خ" ٤٣٤٧/٦.

(٦) فى النسخة (ب) فليس .

(٧) قال الرضي :"وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتي يقال إنها إنها أوامر ، أو نواه – ؛ كما ذهب إليه بعضهم – لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام ..... ؛ بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات

الأصوات المحكية من باب التسامح ، أو من حيث إنه يحكي هذه - أيضا - فى الجملة [(١)].

وإنما بنيت أسماء الأصوات ؛ لأنه لا تعرض لها بالتركيب معني فيحتاج إلي نصب الإعراب ؛ لأن مبني وضعها على قصد الحكاية[(٢)].

لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها ....ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر إما بضربه ، وتأديبه ، وأما بإيناسه ، وإطعامه ... ؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت مايصحبه من الضرب ، أو ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ، ودربة ، وصار الصوت المركب من الحروف كالأمر ، والنهي لذلك الحيوان" اهـ ملخصا .

ينظر : الرضي – شرح الكافية ١١٨/٣.

(١) زاد الرضي نوعا ثالثا من الأصوات ، وهي التي تخرج عن فم الإنسان غير موضوعة وضعا ؛ بل دالة على معان في أنفسهم ، كأف ، وتف .... ؛ إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها نسقوها نسق كلامهم ، وحركوها تحريكه ، وجعلوها لغات مختلفة" اهـ ملخصا .

ينظر : المصدر السابق .

(٢) قال ابن يعيش :-

" واعلم أن الأصوات كلها مبنية محكية ؛ لأن الصوت ليس فيه معني فجري مجري بعض حروف الاسم ، وبعض حروف الاسم مبني" اهـ .

ينظر : ابن يعيش ٧٥/٤.

وقال ابن مالك :" إن علة بناء بعضها سده مسد الحكاية مثل :" مض" المعبر عن صوت معني" لا " .

ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ٢١٥.

وقيل : إن علة بناء أسماء الأصوات لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ، ولا معمولة .

ينظر : أوضح المسالك ٩٢/٤ ، حاشية الصبان ١٥٢/٣ ، التصريح على التوضيح ٢٠٢/٢ ، حاشية الخضري ٩٢/٢.

ويري الرضي :-

أن أسماء الأصوات خارجة من عموم قول النحاة ؛ إن الأصل في الأسماء هو الإعراب ، وأن بناء أسماء الأصوات أصلي ، ولا يحتاج إلي تعليل ؛ لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة ؛ لأنه الم تكن في الأصل كلمات" اهـ .

فإن قلت : قد تعرض لها معني الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة.[١]

قلنا: ذلك بالنظر إلي اللفظ لا إلي المعني ؛ كالحروف ، والأفعال .

وقد مر أن العبرة بالمعني دون اللفظ وأما بناء الأصوات التي يصوت بها للبهائم[٢] من ؛ نحو : (نخ) ؛ فالوجه[٣] في ذلك أن يجعل أسماء للأفعال كـ " رويد " [٤] ؛ لأن المصوت بها يقصد إلي معاني الأفعال فكانت من جملة[٥] أسماء الأفعال .

ينظر : الرضي – شرح الكافية ٢ / ٧٩.

(١) الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو: (الفاعليّة) و (المفعوليّة) و (الإضافة) ؛ فلو لم تُعرب لا لتبست هذه المعاني بعضها ببعض ؛ يدلُّك على ذلك أنّك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا!) لكنتَ متعجِّبًا ، ولو قلتَ: (ما أحسنَ زيدٌ) لكنتَ نافيًا ، ولو قلتَ: (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنتَ مستفهمًا عن أي شيء منه حَسَن ؛ فلو لم تعرب في هذه المواضع لا لتبس التّعجّب بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ، وإزالة الالتباس واجب.

ينظر : أسرار العربيّة ٢٤، ٢٥.

(٢) في النسخة (ب) للبهايم.

(٣) في النسخة (ب) والوجه.

(٤) قال سيبويه :-

" تقول" رويد زيدا ، وأنت تريد :" اروِد زيدا" وقصدهم أن" رويدا" مصغر تصغير الترخيم للمصدر" إرواد" .اهـ .

ينظر : الكتاب ٢٤٣/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفي: ٤٥٨هـ) – المحقق: خليل إبراهم جفال – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م- ٢٥٤/٤ ، ابن يعيش ٤١/٤ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٨٣/٣.

ويري المبرد أن" رويد" ليس بمصدر ، وبني على الفتح ؛ لأنه غير متصرف شأنه شأن أخواته ، وإنما هو اسم فعل .

ينظر : المقتضب ٢٠٨/٣ ، التصريح على التوضيح ١٨٩/٢ ، حاشية الخضري ٩٠/٢.

(٥) في النسخة (ب) حملة .

فإن قلت : لم لا يجوز [١] أن يكون أسماء للمصادر؟.

قلنا : ذلك لا يقتضي بناء.

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون أسماء لمصادر[٢] سادة مسد الأفعال .

قلنا : إذ ذاك يكون أسماء الأفعال لأنا نعني[٣] بكونها أسماء الأفعال سوي ذلك.

فإن قلت : لا يقصد مخاطبة البهائم[٤] .

قلنا : لم لا يجوز[٥] أن يقصد باعتبار ما خطابي تنزيلا لها منزلة[٦] من يفهم ، أو نقول : لم لا يجوز أن يفهم لمجرد[٧] العادة.

والحق عندي : أن ينظم[٨] هذه الأسماء في سلك أسماء الأفعال ، أو لايتعرض لها أصلاً ، أو يجعل بمعزل من أن يكون كلما.

(قوله : فيمن لم يجعلها حروفاً) و قع في كلام بعض المتقدمين أنها حروف [٩] ، وذلك إما لظن منهم أنها حروف ؛ لأنها لما وضعت لمعان هي

---

(١) في النسخة (ب) لا يجور .

(٢) في النسخة (ب) المصادر .

(٣) في النسخة (ب) لا نعني .

(٤) في النسخة (ب) البهايم.

(٥) في النسخة (ب) لا يجور .

(٦) في النسخة (ب) منزلة .

(٧) في النسخة (ب) لمجري .

(٨) في النسخة (ب) ينطم .

(٩) لم أعثر فيما اطلعت عليه من مصادر نسبة هذا الرأي إلي المتقدمين ، أو إلي أحد أحد منهم ، وإنما نص على أنهم جماعة ، قال الصبان :-

" وصرح جماعة أنها ليست أسماء ؛ بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها ؛ لأنه اليست دالة بالوضع على معني لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له ، والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل .

بمعزل عن التركيب الإسنادي ظاهراً ؛ ظن أنها حروف ، وحكم عليه بالحرفية ، وإما لتسامح منهم ، وهو الظاهر.

لأنها لا تدل على معني في غيرها ؛ كما أطلق لفظ الحروف على أسماء البسائط [(١)] [(٢)] على وجه التسامح .

وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متي أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه ، وهذه كذلك ، ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل" اهـ .

ينظر : حاشية الصبان ٢٨٧/٣.

وقد قرر جمهور النحاة أن أسماء الأصوات أسماء ، وليست حروفا ، ومن دلائل الاسمية :-

التنوين : يقول ابن سيدة :"ومنها مايستعمل معرفة ، ولا ينكر ؛ نحو :" عدس ، وتشوء" ، ومنها مايستعمل نكرة فقط ؛ كنحو :" أيها ، وويها" ، ومنها مايستعمل نكرة ، ومعرفة ؛ نحو :" غاقِ ، وغاقٍ" . اهـ ينظر : المخصص لابن سيدة ٢٥٠/٤.

ويقول السيوطي :"وتنكيرها ؛ كما في أسماء الأفعال" . ينظر : همع الهوامع ١١٢/٣.

ويقول ابن يعيش :-

" ومن نون أراد النكرة ، واعلم أن اختلاف هذه اللغات ، ومجيئها منونة ، وغير منونة مما يدل على أنها أصوات ، وليست أفعالا ؛ إذ ليس لها عصمة الأفعال" اهـ . ينظر : ابن يعيش ٧٢/٤.

أما الرضي فقد صرح أن تنوين أسماء الأصوات لا يدل على معني التعريف ، أو التنكير يقول :-

" وليس ماقال بعضهم أن التنوين في" غاق" للتنكير بشيء ؛ إذ لا معني للتعريف ، والتنكير فيه ، ولا مانع في أن نقول في تنوين ؛ نحو :"صه" ، و" إيه" مثل هذا ؛ لما تقدم في أسماء الأفعال أن ؛ نحو :"صه" كان صوتا في الأصل ، ونستريح إذا بما تكلفناه هناك" اهـ . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠/٣.

ومن مقومات الاسمية قوله : " بالجوت" فأدخل عليه الألف ، واللام ، وأبقاه على حالة من الحكاية ، والبناء ؛ لأن إلحاق الألف ، واللام الأسماء المبنية لا يوجب لهما الإعراب. ينظر : ابن يعيش ٨١/٤.

(١) في النسخة (ب) البسايط.

(٢) البسائط جمع بسيطة ، وهذا المصطلح مذكور عند الزمخشري ؛ إذ يقول :-

(**قولـــه : كنحـــو : حـــس**) إلـي (**قولـــه : ونحـــو : طـــيخ**) لـيس ممـا يلـزم حكاية[(١)].

(**وقولـه : ونحـو : طـيخ**) ملتـزم للحكايـة إلـي (**قولـــه : ونحـــو : هـــلا**) و كـان مـن حقـه أن يـذكر نحـو: هـلا [(٢)] إلـي الآخـر فـى سياق قولـه : كنحـو: حـس [(٣)]؛ لأنهـا مـن الأصـوات التـي يصـوت بهـا لا مـن أسـماء الأصـوات ؛ بخـلاف [(٤)] ؛ نحـو : (طـيخ) [(٥)] إلـي قولـه : ونحـو: (هـلا) فإنهـا أسـماء الأصـوات ، وإنمـا فصـل (**قولـه : ونحـو : جـوت**[(٦)]) ؛ لأنـه للـدعاء ، ومـا سـبق مـن (**قولـه : نحـو :هـلا للزجـر**) هـذا ثـم إن المصـنف أورد (**خازبـاز**) [(٧)] فـى سـياق الأصـوات المحكية.

" إن الألفــاظ التـــي يتهجـــي بهـــا أســـماء مســـمياتها الحـــروف المبســـوطة التـــي منهـــا ركبـــت الكلـــم ، فقولك :" ضاد" اسم سمي به الضاد من " ضرب" إذا تهجيته" اهـ .

ينظـــر : الكشـــاف عـــن حقـــائق غـــوامض التنزيـــل لأبـــي القاســـم محمـــود بـــن عمـــرو بـــن أحمـــد، الزمخشـــري جـــار الله (المتـــوفي: ٥٣٨هـــ) – الناشـــر: دار الكتـــاب العربـــي – بيـــروت – الطبعـــة الثالثة – ١٤٠٧ هـ. – ١/٧٦-٧٧.

(١) في النـــسخة (ب) حكايته.

(٢) هي كلمة لزجر الخيل : أي : توسعي ، وتنحي . ينظر : لسان العرب ١١/٧٠٧.

(٣) بفـــتح الحـــاء ، وكســـر الســـين ، وتـــرك التنـــوين : كلمـــة تقـــال عنـــد الألـــم . ينظـــر : المصدر السابق ٦/٥١.

(٤) في النـــسخة (ب) بحلاف.

(٥) هي حكاية صوت الضاحك (حكاه سيبويه) . ينظر : المصدر السابق ٣/٣٨.

(٦) جـــوت: جَـــوْتَ جَـــوْتَ: دُعـــاءُ الإِبـــل إِلـــى المـــاءِ ؛ فـــإِذا أَدخلـــوا عليـــه الأَلـــف ، والـــلَّامَ، تَرَكُـــوهُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا. ينظر : لسان العرب ٢/٢١.

(٧) هـــو ضـــرب مـــن العشـــب ، وذبـــاب أزرق يكـــون فيـــه ، وصـــوت الـــذباب ، وداء يكـــون فـــي اللهزمتين ، وهما عظمان ناتئان تحت الأذن . ينظر : ابن يعيش ٤/١٢٢.

ولم يذكر لـه سيبويه سوي معنيين : الذباب ، والداء . ينظر : الكتاب ٢/٥١.

ومن معانيه : السنور ، قال ابن يعيش : وهو أغربها. ينظر : ابن يعيش ٤/١٢٢.

وذلك غير ظاهر ؛ لأنه لو كان من الأصوات المحكية ؛ لوجب [١] أن يكون من أشد الحروف مناسبة ؛ لما قلت : إن المرجع فى وضع الأصوات المحكية إلي قصد الحكاية للأصوات بوضع ما يناسبها من الحروف ؛ ليوهموا بذلك أنها تلك الأصوات أنفسها ، وليس (خازباز) كذلك[٢] ظاهراً ، والمتقدمون جعلوه من باب المركبات[٣] من نحو : (خمسة[٤] عشر)[٥] ، وذلك

وفيه سبع لغات :" خازباز" ببناء الجزءين على الكسر ،" خازباز" ببنائهما على الفتح ، و" خازباز" بضم الثاني ، وكسر الأول ، وفتحه ، و" خازباز" بإضافة الأول إلي الثاني ، و" خزباز" كقرطاس ، و" خازباء" كقاصعاء .

ينظر : الكتاب ٢/٥١-٥٢ ، المفصل للزمخشري ص ١٧٨ ، ابن يعيش ٤/١٢٠ ، شرح الكافية للرضي ٢/٩٢ .

(١) في النسخة (ب) لوحب .

(٢) في النسخة (ب) كدلك.

(٣) في النسخة (ب) المركنات.

(٤) في النسخة (ب) حمسة.

(٥) تلاعبت العرب في هذه الكلمة" خازباز" :-

فمن قال :" خازباز" بفتح الجزأين ، فقد ركب الاسمين ، وجعلهما اسما واحدا ، وبناهما على فتح الجزأين ؛ تشبيها بالمركب العددي كخمسة عشر .

، ومن قال :" خازباز" بالبناء على الكسر فقد جعلهما اسمين غير مركبين ، وأجراهما مجري الأصوات ؛ نحو : غاق غاق.

ينظر : ابن يعيش ٤/١٢٠.

ويشعر كلام الرضي بأنهما مركبان ، والحال هذه.

ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٩٢.

ومن قال :" خازباز" بكسر الزاي الأولي ، فقد عامله معاملة المركب المزجي ، فأعربه إعراب الممنوع من الصرف على آخره ؛ للعلمية الجنسية ، والتركيب .

ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٩٢.

وكسر أوله ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، وهما الألف ، والزاي التي كانت ساكنة على أصل البناء .

ينظر : ابن يعيش ٤/١٢٠.

[1] غيـر ظـاهر – أيضـا – ؛ لأن مـن شـرط[2] هـذا المركـب أن يكـون أجـزاؤه ممـا يناسـب المركـب مـن جهـة المعنــي ؛ ألا تـري أن معــاني أجــزاء المركبــات[3] مـن نحـو: (خمسـة عشـر) ممـا يناسـب معانيهـا ، ولـيس (خازبـاز) كـذلك ؛ فيكـون عـده من باب خمسة عشر غير[4] ظاهر.

ومــن قــال :" خازبــاز" بإضــافة الأول إلــي الثــاني ؛ فقــد أعــرب الجــزأين ، وعاملهمــا معاملــة المركب المزجي على لغة من يضيف صدره إلي عجزه .

ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٩٢.

(١) في النســخة (ب) ودلك.

(٢) في النســخة (ب) شروط .

(٣) في النســخة (ب) المركنات.

(٤) في النســخة (ب) ساقط

قول السكاكي

وثالثها : أمثلة الماضي ، والأمر - أيضا - عندنا.

ورابعها : أسماء الأفعال ؛ كنحو : رويد زيدا ، ويقال: رويدك ، وهلم ، وهات، والأصح فيه عندي أنه ليس باسم فعل ، وستعرفه.

وهاء فيه لغات، وله استعمالات ، ودونك زيدا ، وعندك عمراً ، وحذرك بكرا ، وحذارك ، وحيهل، وفيه لغات ، وبله ، وعليك الأمر ، وبه ، ونحو : صه ، ومه ، وهيت ، وهلم ، وهل ، وهيك ، وهيل ، وهيا ، وقدك ، وقطلك ، وإليك ، وأمين ، وآمين ، ونحو : هيهات ، وفيه لغات ، وشتان ، وسرعان ، ووشكان ، وأف ، وأوّه، وفيه لغات، وأمثال ذلك دون حسبك فيه ، وكفيك على الظاهر. [(١)]

قول الشارح

أمثلة الماضي والأمر

(قوله : وثالثها أمثلة الماضي) إنما تعرض لذكر الأمثلة ، وهي الجزئيات ؛ لما قلنا: من أن البناء إنما تعرض للجزئيات لا لنفس الماضي.

(قوله : والأمر عندنا) إشارة إلي الخلاف المشهور من أنه معرب عند الكوفيين [(٢)].................................=

---

(١)ينظر : المفتاح صـــ٧٧-٧٨.

(٢)ينظر : إعراب القرآن للفراء ٦٥١/١ ، اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفي: ٣٣٧هـ) - المحقق: مازن المبارك - الناشر: دار الفكر – دمشق - الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م. صـ٩١ .

وقد ذكر رأي الكوفيين كل من المبرد في المقتضب ١٢٩/٢ ، وابن السراج في الأصول في النحو ١٧٤/٢ .

وقد نسبه إليهم عدد كبير من النحويين .

ينظر : مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفي: ٤٣٧هـ) - المحقق: د. حاتم صالح الضامن -مؤسسة الرسالة – بيروت -الطبعة الثانية، ١٤٠٥- ١١/١، شرح اللمع لابن برهان- تحقيق الدكتور / فائز فارس (الكويت- ط: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)- ٣٣٥/٢ ، المفصل للزمخشري صـ٢٥٧ ، أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفي: ٥٤٢هـ) -

= بناء على[1] أن الأصل اللام ؛ لوضعها لطلب الفعل ، ولذلك [2] كان أمر غير المخاطب الفاعل باللام لكنها حذفت[3] ؛ لما أن أمر الفاعل المخاطب[4] مما يكثر ثم حذف حرف المضارعة لما ذكرنا من الكثرة ، والإلباس ، وهذا طريق معتد فيما يكثر ، وقوعه ، ولأن الحمل على ذلك هوالوجه ؛ لمكان الضبط أن تضيق دائرة[5] الوضع.

وقال البصريون[6]: هو طريقة على حدة ، ووضع على حياله ؛=

المحقق: الدكتور / محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م–١١٢/٢، ابن يعيش ٦١/٧ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨/٢ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٣١٠/١ ، رصف المبانى في شرح حروف المعانى – لأحمد بن عبد النور المالقى (٧٠٢هـ) . تح / أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (من دون) . صـ٣٠٢ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفي: ٧٦١هـ) – المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله – الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة السادسة ١٩٨٥– صـ٢٥٠ ، المساعد ١٢٥/٣ ، شفاء العليل للسلسيلي ٩٤٨/٣ ....وغيرها.

(١) في النسخة (ب) ساقط

(٢) في النسخة (ب) فلدلك.

(٣) في النسخة (ب) حدفت.

(٤) في النسخة (ب) المحاطب.

(٥) في النسخة (ب) دايرة.

(٦) ينظر : الكتاب ١٧/١ ، المقتضب ٣/٢ ، اللامات للزجاجي صـ٩١–٩٢ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفي: ٣٣٨هـ) – وضع حواشيه ، وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم – منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ. ١٢٣/١ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه صـ٥٤ ، مشكل إعراب القرآن للقيسي ١١/١ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ ، التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفي : ٦١٦هـ) – المحقق : علي محمد البجاوي – عيسى البابي الحلبي ، وشركاه– ٧/١–٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/٢ ، شرح الرضي ١٦٨/٢ ، توضيح المقاصد للمرادي ٥٩/١ ، المساعد ١٢٤/٣–١٢٥ ......وغيرها .

= لقصد التخفيف[١] ، ولا بعد في أن تكون اللام موضوعة لطلب الفعل ، وتكون هذه الصيغة - أيضا - موضوعة لذلك[٢] المفهوم .

وأما حديث الضبط فلا يقدح في كونه وضعاً على حدة ، وأما اتساع دائرة[٣] الوضع فغير ضار[٤] ولأنه لو حمل على ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لزم لزم مخالفة القياس من جهتين[٥] : وهما حذف اللام ، وحذف[٦] حرف المضارعة ؛ بخلاف ما لو حمل على ما ذهب إليه البصريون ، وقد سبق منا[٧] الإشارة إلي سبب البناء ، وعلي أن يكون منا عود إلي ذلك إذا أفضت النوبة إلي الخاتمة.

أسماء الأفعال

(قوله : أسماء الأفعال) هي ما كان بمعني الأمر أو الماضي أوالمضارع [٨].

---

(١) في النسخة (ب) التحفيف.

(٢) في النسخة (ب) لدلك.

(٣) في النسخة (ب) دايرة.

(٤) في النسخة (ب) ضائر.

(٥) في النسخة (ب) وجهين.

(٦) في النسخة (ب) وحدف.

(٧) في النسخة (أ) ساقط.

(٨) ربط النحاة بين الأفعال ، وأسماء الأفعال ، يقول سيبويه : -

" هذا باب من الفعل سمي به الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ، وموضعها من الكلام الأمر ، والنهي" اهـ . ينظر : الكتاب ١/١٢٢.

وفسر قوله : ذلك قائلا :" هلم زيدا ؛ إنما تريد : هات زيدا ، وحيهل الصلاة ؛ فهذا اسم ائت الصلاة ، وتراكها : اسم اتركها" اهـ . ينظر : الكتاب ١/١٢٦.

وظلت أسماء الأفعال منذ سيبويه إلي ابن السراج لم تخرج عن الكلمات المستعملة في الأمر ، والنهي إلي أن جاء ابن جني فأثبت أسماء ، وسمي بها الفعل في الخبر ؛ نحو : شتان ، وسرعان ، وأف .

ينظر : الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفي: ٣٩٢هـ) - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الرابعة- ٢/٣٠١.

قال صاحب الكشاف [١] : " أف " بمعني أتضجر ، وأوه بمعني أتوجع"[٢].

ولقائل أن يقول : هذه الأسماء إما أن يكون أسماء للألفاظ ، أو لمفهومات تلك الألفاظ[٣] ولا سبيل إلي كل واحد .

أما إلي الأول ؛ فلأنه [٤] (بهيهات زيد) لا يقصد إلي اللفظ ؛ بل إلي

---

(١) الزمخشري هو: محمود بن عمر، أبو القاسم، جار الله: إمامٌ في اللّغة ، والنّحو ، والأدب ، وكان ، واسع العلم، كثير الفضل، غايةً في الذّكاء وجودة القريحة، متفنّنًا في كلّ علم، معتزليًّا ، ومن مصنّفاته: الكشّاف ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصّل ، والأنموذج ؛ توفّي سنة (٥٣٨هـ) .

يُنظر: الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفي: ١٣٩٦هـ) – دار العلم للملايين – الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م–١٧٨/٧، نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور / إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ–٢٩٠، إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقِفْطِيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ.٢٦٥/٣، إشارة التّعيين في تراجم النحاة ، واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور / عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السّعودية، الرياض، ط (١) ١٤٠٦هـ– ٣٤٥ ، و البلغة في تراجم أئمة النّحو ، واللّغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمّد المصريّ، مركز المخطوطات ، والتراث، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.– ٢٢٠ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين ، والنحاة – لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفي: ٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم –المكتبة العصرية – لبنان / صيدا. ٢٧٩/٢.

(٢)ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفي: ٥٣٨هـ) – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧ هـ– ٦٥٧/٢.

(٣) في النسخة (ب) الألفاط.

(٤) في النسخة (ب) فلأن اللافظ.

المعنــي [١]، وأمــا إلــي الثــاني ؛ فلأنــه لــو كانــت موضــوعة لمعــاني تلــك الألفاظ لم يكن أسماء[٢]؛ لأن المرجع فى الاسمية إلي المعني.

فـإن قلـت : هـي أسـماء للمصـادر السـادة مسد الأفعـال ، وإنمـا قيـل لهـا أسماء الأفعال قصرا للمسافة.

قلنـا: يعـود الكـلام السـابق مـن أن لا يخلـو[٣] إمـا أن يكـون أسـماء [٤] للألفاظ أو لمفهوماتها ، ولا سبيل إلي كل واحد منهما[٥]أما إلي الأول فظاهر.

وأمـا إلـي الثـاني فظـاهر - أيضـا - ؛ لأن القصـد بالمصـادر السـادة مسـد الأفعـال ؛ نحـو : (سـقياله) إلـي معـاني الأفعـال ؛ فلـو كانـت موضـوعة لهـا لـم تكن أسماء.

ويمكـن أن يقـال : إنهـا أسـماء لمعـاني المصـادر لكنهـا لـم تسـتعمل إلا سـادة مسد الأفعال .

فـإن قلـت : لـو كـان كـذلك لـم تـبن أسـماء الأفعـال ؛ كمـا لـم يـبن ؛ نحو : (سقياله).

قلنـا: لا نسـلم ، وإنمـا يكـون كـذلك ؛ أن لـو لـم يكـن اسـتعمالها كـذلك لازمـاً ؛ بخـلاف (سـقيا لـه) ؛ إذ يصـح أن يقـال : سـقاه سـقيا [٦] وكـم بـين مـا كـان لازمـاً لازماً ، وما كان غير لازم.

---

(١) وقـد عبـر الرضـي عـن ذلـك بقولـه :" إن المقصـود هـو المعنـي لا اللفـظ" وعليـه فـربط هذه الألفاظ بالحدث ، والزمن لامبرر له . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٨٧.

(٢) في النسـخة (ب) اسما.

(٣) في النسـخة (ب) لا يخ.

(٤) في النسـخة (ب) اسما.

(٥) في النسـخة (ب) زيادة.

(٦) قـال سـيبويه :" هـذا بـاب ماينتصـب مـن المصـادر علـى إضـمار الفعـل غيـر المسـتعمل إظهـاره ، وذلـك قولـك: سـقيا ، ورعيـا..... ، وإنمـا ينتصـب هـذا ، ومـا أشـبهه إذا ذكـر مـذكور ، فـدعوت لـه ، أو عليـه علـى إضـمار الفعـل ؛ ؛ كأنـك قلـت : سـقاك الله سـقيا ، ورعـاك الله رعيا" اهـ باختصار .

فإن قلت : لو كان (أف) بمعني (أتضجر) لم يكن لبنائه[١] وجه[٢].

قلنا: لا نسلم وذلك ؛ لأن الأصل فى الأفعال هو البناء ، وأما المضارع فمتطفل[٣] فى الإعراب ؛ لمكان المضارعة[٤] وتلك المضارعة فائتة[٥] فى صورة (أف) فبقي على الأصل .

ينظر : الكتاب ٣١٢/١ ، المساعد ٤٧١/١ ، التصريح ٣٣٠/١-٣٣١.

(١) في النسخة (ب) لبنايه.

(٢) وممن قال بهذا الرأي الرضي ؛ إذ يقول :" لا نقول إن" أف" بمعني أتضجر ، وأوه بمعني أتوجع ؛ إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ؛ بل هما بمعني : تضجرت ، وتوجعت الإنشائية" اهـ. ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٤٧/١.

(٣) قال الخليل بن أحمد : التطفيل من كلام العرب : أن يؤتي الرجل ، وليمة لم يدع إليه.

ينظر : كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفي: ١٧٠هـ) – المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – الناشر: دار ، ومكتبة الهلال – ٤٢٩/٧.

وقال الأصمعي : هو الذي يدخل على القوم من غير أن يدعوه ، مأخوذ من الطفل ، وهو إقبال الليل على النهار بظلمته . ينظر : لسان العرب ٤٠٤/١١.

(٤) قال الزمخشري :" إن حق الإعراب للاسم في أصله ، والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضارعة" . ينظر : المفصل للزمخشري صـ١٦.

قال الرضي :" لضعف أمر الفعل في البناء يتطفل بعضه ، وهو المضارع على الاسم في الإعراب " . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦/١.

قال الصيمري :"وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة وجوه :-

أحدها : أنه يقع في معناه ؛ كقولك : كان زيد يقوم في معني قائما .

الثاني : أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر إن ؛ كما تدخل على الاسم تقول : إن زيدا ليقوم ؛ كما تقول : إن زيدا لقائم .

الوجه الثالث : أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلي اختصاص بواحد بعينه ؛ كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلي اختصاص واحد بعينه ..." اهـ .

ينظر : التبصرة والتذكرة ٧٧/١.

(٥) في النسخة (ب) فايتة.

(قولــه : والأصــح فيــه عنــدي) وذلـك أن الحكـم عليهـا بأنهـا أسـماء الأفعـال ؛ لمكـان الضـرورة ، وهـو ألا[1] يقـدر[2] علـة البنـاء فـى نحـو: (رويـد) و (هيهـات) و إذا أمكـن بتقـدير[3] آخـر ؛ كـان المصـير إليـه هوالوجـه ؛ كمـا فـى (هـات) ؛ فـإن يصـح أن يكـون أصـله : (آت) ؛ إذ لا بعـد فـى انقـلاب الهمزة هاء [4] ؛ فلذلك كان الأصح هو ما ذهب إليه.

---

(١) في النــسخة (ب) أن لا .

(٢) في النــسخة (ب) يتعذر.

(٣) في النــسخة (ب) تقدير.

(٤) تبـدل الهـاء مـن الهمـزة فـي" إيـاك" وفـي" أرحـت" و" أرقـت" ؛ يقـال : هيـاك ، وهرحـت ، وهرقت .

ينظـر : الإبـدال لأبـي الطيـب اللغـوي – حققـه / عـز الـدين التنـوخي – دمشـق – ١٣٧٩هـ=١٩٦٠م- ٢/٥٦٩-٥٧٠، الممتـع الكبيـر فـي التصـريف لعلـي بـن مـؤمن بـن محمـد، الحَضْـرَمي الإشـبيلي، أبـو الحسـن المعـروف بـابن عصـفور (المتـوفي: ٦٦٩هـ) – الناشـر: مكتبـة لبنـان – الطبعـة الأولـى – ١٩٩٦. ١/١٧١ ، الكتـاب ٤/٢٣٨ ، شـرح الشافية للرضي ٣/٢٢٢.

قـال الزمخشـري :"وقـريء" إيـاك" بتخفيـف اليـاء ، و" أيـاك" بفـتح الهمـزة ، وتشـديد اليـاء ، و" هياك" بقلب الهمزة هاء" .

ينظر : الكشاف ١/٦٢.

وقال بعضهم في" هات يارجل" إن الهاء بدل من همزة أتي يؤتي ، قال الخليل :-

" المهاتـاه : مـن قولـك : هـات ؛ يقـال اشـتقاق مـن هـاتي يهـاتي ، الهـاء فيـه أصـلية ، ويقـال : الهـاء فـي موضـع قطـع الألـف مـن آتـي يـؤاتي ، ولكـن العـرب أمـاتوا كـل شـيء مـن فعلها إلا :" هات" في الأمر .

ينظـر : العـين ٤/٨١ ، وسـر صـناعة الإعـراب لأبـي الفـتح عثمـان بـن جنـي الموصـلي (المتـوفي: ٣٩٢هـ) – دار الكتـب العلميـة بيـروت–لبنـان – الطبعـة الأولـي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م- ٢/٢٠٥.

(قولــه : حــذرك ، وحــذارك) ولقائـل[١] أن يقـول : لـم لا يجـوز أن يكونـا مـن بـاب (سـقيا لـه) لا مـن قبيـل أسـماء الأفعـال بـأن يكونـا مصـدرين سـادين مسـد الفعل [٢] ؛ مثل : (سقياله)؟

(قولــه : ونحــو : صــه) إنمـا فصـل ؛ لأن مـا سـبق مـن أمثلـة المتعـدي، وهذا من قبيل اللازم.

(قولــه: ونحــو : هيهــات) إنمـا فصـل ؛ لأن هـذا مـن أمثلـة الماضـي ؛ بخلاف ما سبق ، وإنما قدم أسماء الأوامر فى الذكر ؛ لأنها أكثر.

(قولــه : دون حســبك ، وكفيــك علــى الظــاهر) أي : الظـاهر أنهمـا ليسـا مـن جملـة أسـماء الأفعـال [٣] بـدليل كونهمـا مضـافين ، ولا شـيء منهـا بمضـاف ،

---

(١) في النســـخة (ب) ولقايل.

(٢) قال سيبويه :" هذا باب من الفعل سمي الفعل به بأسماء مضافة" ثم قال :-
" حـذرك زيـدا ، وحـذارك زيـدا سـمعناهما مـن العـرب" وأمـا مـا لا يتعـدي المـأمور ، والمنهـي فقولك : بعدك ؛ إذا قلت : تأخر ، أو حذرته شيئا من خلفه" .
ينظر : الكتاب ١/٢٤٩.
أما ابن يعيش فعده من باب المصادر فقال :-
" فأمـا حـذرك ، وحـذارك ؛ فـلا أراه مـن هـذا البـاب – يعنـي أسـماء الأفعـال – ، وإنمـا هـو مـن مصـادر مضـافة إلـي مابعـدها فهـي مـن بـاب :" عمـرك الله" وإنمـا أوردهـا هاهنـا ؛ لأن فيهـا تحذيرا كالتحذير في ، وراءك ، وأمامك"اهـ.
ينظر : ابن يعيش ٤/٧٥.
وتابعـه الرضـي فقـال :"والأولـي فـي فرطـك بمعنـي تقـدم ، أو احـذر مـن قـدامك ، وبعـدك ؛ أي : احـذر مـن خلفـك ، وحـذرك عمـرا أن يقـال : إنهـا باقيـة علـى المصـدرية ؛ إذ لـم يقـم دليل على انتقالها إلي أسماء الأفعال" اهـ .
ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٨٥.

(٣) يتـابع سـيبويه هـذه اللفظـة حسـب مجيئهـا فـي التركيـب الكلامـي فقـال :" حسـبك فيهـا معنـي النهـي" وقـال فـي موضـع آحـر :"لايقـع النهـي فـي حسـبك ؛ إلا أن يكـون مبتـدأ".
ينظر : الكتاب ١/٣٣٠ ، ٢/٣٤٧.
وقـال فـي موضـع ثالـث :" هـذا بـاب مـاجري مـن الأسـماء التـي تكـون صـفة مجـري الأسـماء التي لا تكون صفة ، وذلك : أفعل منه ، ومثلك ، وأخواتهما ، وحسبك من رجل .

وبدليل زيادة حرف الجر فى نحو: (بحسبك درهم) و لا شيء [١] من حروف الجر يقع هناك زيادة ؛ ، ولأنهم إنما ذهبوا فى أسماء الأفعال إلي أنها أسماء الأفعال ؛ لئلا يتعذر علة البناء فى نحو: (هيهات) و لا ضرورة هنا[٢] ؛ لكونهما معربين.

فإن قلت : يقصد بكل واحد إلي معني الفعل فيكون من جملة أسماء الأفعال .

قلنا: لا نسلم ذلك لجواز أن يكون ذلك بطريق التجوز؛ ألا تري أنه يقصد باسم الفاعل إلي معني الفعل ، ولا يلزم منه ما ذكرت[٣] ؛ على أن الأصل ألا[٤] يحكم على كلمة بأنها من جملة أسماء الأفعال ، وهناك

ينظر : الكتاب ٢/٢٤.

وقال في موضع رابع :" هذا حسبك من رجل منطلق ، ويدلك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول : هذا رجل حسبك من رجل فهو بمنزلة مثلك"

ينظر : الكتاب ٢/١١١.

وعلي الرغم من كل ماتقدم فقد أورد نصا يلحقها فيه بالخالفة يقول :-

" هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر ، والنهي ؛ لأن فيها معني الأمر ، والنهي فمن تلك الحروف :" حسبك ......تقول : حسبك ينم الناس" .

ينظر : الكتاب ٣/١٠٠.

وقال أبو حيان :" مما فيه خلاف : حسب ، تقول : حسبك درهمان ، فزعم الجرمي أن" حسب" في معني الأمر ، والضمة في الباء ضمة بناء ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب .

وذهب المازني إلي أن" حسبك" مبتدأ ، ودرهمان خبره ، وذهب بعضهم إلي أنه مبتدأ ، ودرهمان معموله ؛ تقديره : ليكفك درهمان ، ولا خبر له ؛ لأنه في معني الأمر" اهـ .

ينظر : ارتشاف الضرب ٥/٢٢٩٩.

(١) في النسخة (ب) شي.

(٢) في النسخة (ب) هناك.

(٣) في النسخة (ب) مادكرت.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

مندوحة لما مر ، ولولا بعد صيغها عن صيغ الأفعال ؛ لحكم عليها أنها أفعال غير متصرفة.

قول السكاكي

وخامسها :المضمرات ، وسادسها : المبهمات، وهي كل ما كان متضمنا للإشارة إلى غير المتكلم ، والمخاطب من دون شرط أن يكون سابقا في الذكر لا محالة، ثم إذا كان مدركا بالبصر ، أو منزلا منزلته بحيث يستغنى عن قصة ؛ كنحو : ذا ، وتا ، وتي ، وته ، وذه ، وأولا بالقصر ، والمدّ، وغير ذلك سميت أسماء الإشارة .

وإن لم يكن مدركا بالبصر ، ولا منزلا منزلته بحيث لا يستغنى عن قصة ؛ كنحو : الذي ، والتي ، وما ، ومن ، وذو الطائية ، وذا في ماذا ، والألف ، واللام في ؛ نحو : الضارب زيدا أمس ، والألى ، وما انخرط في هذا السلك سميت موصولات ، وتلك القصة صلة إلا المثنى منها في أكثر اللغات ، واللائين ، والذين - أيضا - في لغة بني عقيل ، وبني كنانة. قال قائلهم:

نحن اللذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا

وإلا أيهم كاملة الصلة عند سيبويه ، ومن تابعه ، أو على أية حال كانت عند الخليل ، ووجه ترك القصة في ؛ نحو : اللتيا ، واللتي يأتيك في علم المعاني إن شاء الله تعالى. (١)

قول الشارح

المضمرات

(قوله : المضمرات) إنما بنيت (٢) إما ؛ لأن البعض......=

---

(١)ينظر : المفتاح صـــ٧٨.

(٢) نقل ابن الحاجب أن علة بناء الضمائر هي : الشبه الوضعي ، وضابطه: أن يجيء الاسم على أحرف هي أقل من أقل أوزان الاسم ، وأقل أوزان الأسماء ثلاثة أحرف ؛ فإذا وجد اسم على أقل من ذلك خرج إلى شبه الحرف لفظاً ؛ فَأُعْطِيَ حكمه ، وهو البناء ، ولهذا بنيت أكثر المضمرات، كالتاء ، و (نا) وحُمِل عليهما الباقي كـ (نحن) و (أنتم) حتى يجري الباب على سنن واحد.

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٥٧-٤٥٨.

والحق أن الوضع علة للضمائر المتصلة ؛ لأنها الأصل ، ولا يُعْدَلُ عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرها ، وليس في المتصل أكثر من حرفين.

= وضـعه[١] وضـع الحـروف ، وإمـا لأن الـبعض يحتـاج إلـي سـبق الـذكر[٢] وإمـا لأن المتصـلة المرفوعـة ، والمنفصـلة علـى الإطـلاق لا تفتقـر إلـي نصـب الإعـراب لخصوص[٣] الصيغ .

وأمـا المتصـلة المنصـوبة ، والمجـرورة ؛ فلكونهـا بمنزلـة[٤] الحـروف فـى أنها لا تستقل بأنفسها.

(قولـه : المبهمـات ، وهـي كـل مـا كـان متضـمنة[٥] للإشـارة) معنـي[٦] الإشارة[٧] معلوم لكل واحد...............= المبهمات

وأمـا المنفصـلة فعلـة بنائهـا حملهـا علـى المتصـلة بجـامع احتياجهمـا إلـى مـا يعـودان إليـه ، ويكون مفسرًا لها ؛ فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة.

ينظـر : تأصـيل البنـي فـي تعليـل البنـا للزركشـي – تحقيـق /محمـد إبـراهيم حسـنين عبـد الفتـاح صـ٣٣.

ومـنهم مـن علـل بنـاء المضـمرات باسـتغنائها عـن الإعـراب بـاختلاف صـيغها ؛ لا خـتلاف المعـاني ، واختصـاص الرفـع بضـمائرَ ، والنصـبِ بـأخرى ، وإن وقـع اشـتراك بـين المنصـوب ، والمجرور في بعض الصور فالعامل فارق.

ينظـر : سـبك المنظـوم ، وفـك المختـوم للعلامـة ابـن مالـك الجيـاني الطـائي–حققـه ، وقـدم لـه ، وعلـق عليـه /أ.د :عـدنان محمـد سـلمان ، فـاخر جبـر مطـر – الطبعـة الأولـي – ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م – صـ٨١.

(١) في النسـخة (ب) وضعت.

(٢) في النسـخة (ب) الدكر.

(٣) في النسـخة (ب) لحصوص.

(٤) في النسـخة (ب) بمنرلة.

(٥) في النسـخة (ب) متضمنا.

(٦) في النسـخة (ب) ومعني.

(٧) لأن الإشـارة معنـى ، والموضـوع لإفـادة المعـاني الحـروف ؛ فلمـا أفـادت هـذه الأسـماء الإشـارةَ عُلـم أنـه كـان القيـاس يقتضـى أن يكـون لهـا حـرف ؛ فلمـا عَـرِيَ مـن حـرف ظـاهر ، وكـان مـا يـدل عليـه موجـودًا تضـمنه الاسـم فبُنِـيَ ، وذلـك الحـرف ، وإن لـم يكـن ظـاهرًا فـي الاستعمال، لكنه مقدر في النية.

= من غير تجشم [١] كسب[٢] ونظر بدليل أنه ينسبه إلي نفسه إيجابا ، وسلباً ، ولولا علمه به ؛ لما صح منه ذلك وإنما قال متضمنا ؛ لأن الإشارة ليس هو كل المعني ؛ بل جزؤه.

فإن قلت : قوله : كل ما كان متضمنا يقتضي أن يكون المبهمات هي كل فرد.

قلنا: لا نسلم ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو كان مضافاً إلي النكرة ، ولم لا يجوز أن يكون المعني ؛ المبهمات هي جميع الأسماء المتضمنة؟

ولقائل أن يقول : يرد على هذا (الآن) [٣]،

واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة ، ولذلك قيل في حدها: إنه الاسم الموضوع لمسمى ، وإشارة إليه ، وصار هذا نظير التعجب. هذا قول الناظم ، وابن جني ، والسيرافي.

ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١١٦-١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢.

وقال صاحب البسيط: إنه المشهور ، وردَّه الفارسي ، وقال:"لا يبنى بتضمن الإشارة ؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه".

ينظر : الأغفال للفارسي تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج – المجمع الثقافي – الإمارات العربية سنة٢٠٠٣م-١/٤٢٠ .

وجعل الزمخشري علة بناء المبهمات تضمنها شبه معنى الحرف. ينظر : المفصل للزمخشري صـ١٢٥.

وحكى ابن بَرْهان عن أبي الحسن عن عيسى صاحب الجامع أنه قال :-

"إنما بُني المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف ؛ إلا أن حرف التعريف بالألف ، واللام يرجع إلى جنس ، أو معهود ، والتعريف بالإشارة خارج عنهما ؛ لأنك تقول للمخاطب : (هذا) مع الإشارة إليه بجارحة ، أو ما يقوم مقام ذلك من الكلام على غير معنى الجنس ، ولا معني العهد بينك ، وبينه ، وإنما ذلك تعريف لهذا الحاضر".

ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٣٠٢.

(١) في النسخة (ب) تجسم.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) هو قول أبي إسحاق ؛ إذ يقول :" تعرف بالإشارة فتضمنها ، ولذلك بنيت فأصلي الآن ؛ معناه : أصلي في هذا الوقت .

و(حيث) [١]، و(إذ) ؛ لما فيها من معني الإشارة .

ألا تري أنك إذا قلت : " جلست حيث جلس زيد " ، و" رأيته ؛ إذ خرج " كان هناك معني الإشارة .

ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/١٥٢-١٥٣ ، ٣/٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٠-٢٦١ ، شرح الكافية للرضي ٣/٢٢٩ ، ٢/١٢٦ ، الهمع ٢/١٨٤-١٨٦.

(١) قال سيبويه :-

"هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنَّها لا تضاف ولا تصرَّف تصرَّف غيرها، ولا تكون نكرة. وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد. فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبِّهت بالأصوات وبما ليس باسمٍ ولا ظرف. فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حركوا الآخر منهما. وإن كان الحرف الذي قبل الآخر متحرَّكا أسكنوه كما قالوا: هل، وبل، وأجل، ونعم، وقالوا: جير فحركوه لئلا يسكن حرفان." اهـ .

ينظر : الكتاب ٣/٢٨٥-٢٨٦.

وذكر المبرد" حيث" فيما يعرب من الأسماء ، ويبني ؛ قائلا :-

" فمن تلك الأسماء : كم ، وكأين ، وكيف ، ....منها حيث ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ...... حركت بالفتح للياء قبلها أواخرها ، وكذلك حيث فيقول من فتح ، فأما من ضم آخرها فإنما أجراه مجري الغايات" اهـ مختصرا .

ينظر : المقتضب للمبرد ٢/١٧٢-١٧٣.

وقال الصيمري :-

" فبناؤها على الضم ؛ فلأنه كان من حقها أن تضاف للمفرد كسائر أخواتها ؛ كقولك : زيد خلف عمرو ، وأمام بكر ؛ فلما قطع عن الإضافة بني على الضم ......" . أ.هـ

ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري صـ٣١١-٣١٢.

قال ابن يعيش :-

" وإنما بنيت" حيث" لأنها تقع على الجهات الست ، وعلي كل مكان فضاهت بإبهامها في الأمكنة" ؛ إذ" المبهم في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت" ؛ إذ" مضافة إلي جملة توضحها ؛ أوضحت" حيث" بالجملة التي توضح بها" ؛ إذ" ......وحين افتقرت إلي الجملة بعدها أشبهت الذي ، ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلي جملة بعدها توضحها ؛ فبنيت بناء الموصولات" اهـ .

ينظر : ابن يعيش ٤/٩١-٩٢.

وعلى ما ذكر يجب أن يكون (؛ إذ) و (حيث) من قبيل الموصولات لعدم استغنائها[١] عن القصة [٢] ؛ هذا ، ولو جعل المضمرات ، والمبهمات نوعاً واحدا ؛ لمكان الجهة الاتحادية بينهما ، وهي كون الجميع متضمناً للإشارة ؛ كما أنه جعل الماضي ، والأمر نوعا واحدا ؛ لمكان الجهة الاتحادية ، وهي كون كل واحد مبني الأصل بعد اتحادهما في الفعلية ؛ لكان بمحل من القبول.

(**قوله : من دون شرط أن يكون سابقاً**) احترازاً عن ضمير الغائب[٣]

---

(١) في النسخة (ب) استغنايها.

(٢) المقصود بالقصة هنا صلة الموصول ؛ قال ابن يعيش ٣٨٨/٢-٣٨٩ :" ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضميرُ ذلك الموصول ليربِط الجملةَ بالموصول، ويُؤذِنَ بتعلُّقها بالموصول، إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه. فإذا أتيتَ فيها بما يتوقف فهمُه على ما قبله، آذَنَ بتعلُّقها به.

فمِثالُ وَصْلك بالفعل قولُك: "جاءني الذي قام"، فـ "الذِي" الموصولُ، و"قَامَ" الصلةُ، والعائد الفاعل، وهو ضميرُ الموصول، واستتر في الفعل؛ لأنه له. ولو كان لغيره، لم يستتر، نحوَ "الذي قام غلامُه زيدٌ".

وسواءٌ في الفعل الفعلُ اللازم والمتعدي، والحقيقي وغيرُ الحقيقي، نحو"كَانَ"، و"لَيْسَ"، فمثالُ اللازم ما تقدم من قولنا: "جاءني الذي قام، والذي قام غلامُه"، ومثالُ المتعدي "جاءني الذي ضرب زيدًا، والذي أعطَى عمرًا درهمًا، والذي ظَن زيدًا قائمًا، والذي أَعْلَمَ عمرًا زيدًا خيرَ الناس". فَـ "الذِي" هو الموصول، و"ضَرَبَ زيدًا" هو الصلة، والعائدُ الفاعل المستتر في "ضرب". وكذلك الباقي، الصلةُ الفعل وما يتبعُه من الفاعل والمفعولين.

ومثالُ وَصْلك بالفعل غير الحقيقي قولُك: "جاءني الذي كان قائمًا، والذي ليس قائمًا"، فـ "كَانَ" واسمها وخبرها الصلةُ، والعائدُ الاسم المستتر، ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابًا، أو سَلبًا. فمثالُ الإيجاب: "الذي قام زيدٌ"، ومثال السلب: "الذي ما قام زيدٌ". وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: "جاءني الذي أبوه قائمٌ"، فـ "الذي" اسمٌ موصولٌ، و"أبوه قائمَ لما الصلةُ، والعائدُ الهاء في "أبوه". ومثلُه: "جاءني الذي هو قائم"، فقولُك: "هو قائمٌ" صلة، و"هُوَ" العائدُ إلى الموصول، ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك: "جاءني الذي إنْ تَأْتِه يَأتِك عمرو"، فقولك: "إن تأته يأتك عمرو" صلة، والعائدُ الهاء في "تأته".

(٣) في النسخة (ب) الغايب.

فـإن[١] كونـه سـابقاً باعتبـار لا محالـة شـرط هنـاك ؛ بخـلاف ذلـك فـى المبهمـات ، ولا يلـزم مـن هـذا أن يكـون اللاسـابقية شـرطاً ؛ إذ لا يلـزم مـن نفـي شـرطية نقيضـه ؛ لاحتمـال ألا[٢] يكـون شـيء منهـا[٣] شـرطاً ؛ كمـا فيمـا نحـن بصدده.

(**قولــه : بحيــث يســتغني**) جـار مجـري البيـان لقولـه : (**منــزلاً**) يعنـي أن يكـون بحيـث لا يحتـاج [٤] إلـي المعـرف ؛ لأن الصـلة ينـزل مـن الموصـول منزلـة المعـرف ، وكـذا (**قولــه : ولا منــزلا بحيــث لا يســتغني**) يعنـي أن يكـون بحيـث لا يستغني عن المعرف ، وهو القصة.

ولقائـل أن يقـول : كـون المشـار إليـه مسـتغنياً عـن القصـة كـاف فـى كونها[٥] أسماء الإشارة ، وأما اعتبار كونه مدركاً ، أو منزلاً منزلته ؛ فممنوع.

فإن قلت : لو لم يكن كذلك افتقر إلي القصة. قلنا: ممنوع.

فإن قلت : بحكم الاستقراء. قلنا : غير مسلم .

فإن قلت : فى غير صور كونه مدركاً منزلاً منزلته.

قلنـا: هـو أول المسـألة[٦] ولـم لا يجـوز أن يكـون عامـاً فـى المحسوسـة ، وغيرها فى أصل الوضع؟ .

(**قولــه : وغيــر ذلــك**) فـإن قلـت : لا حاجـة إلـي هـذا ؛ لأن قولـه : (**كنحــو: ذا**) يفيد أن ما[٧] وراء ما ذكر من أسماء الإشارة.

---

(١) في النســخة (ب) وإن.

(٢) في النســخة (ب) أن لا .

(٣) في النســخة (ب) منهما.

(٤) في النســخة (ب) [عن المعرف] ساقط ، والصواب مأأثبته.

(٥) في النســخة (أ) كونهما ، والصواب مأأثبته.

(٦) في النســخة (ب) المسلة.

(٧) في النســخة (ب) ساقط.

قلنا: إنما قال ذلك ؛ لئلا يتوهم أنها منحصرة فيما ذكرنا[١] بأن يكون القصد بقوله : كنحو: " ذا " إلي مجرد البيان بالمثال لا أن يكون إشارة إلي غير ذلك .

(**قوله : وذا في ماذا**) ولقائل[٢] أن يقول :لا نسلم أنه من الموصولات [٣] .

---

(١) في النسخة (ب) دكرنا.

(٢) في النسخة (ب) لقايل.

(٣) لـ (ماذا) أحوال :-

أولها : أن تقر" ذا" اسم إشارة ، وما استفهامية ، فينعقد منهما كلام ؛ فتقول : ماذا ؛ أي ؟ (؛ أي شيء هذا ؟) .

ينظر : المساعد ١٤٧/١ ، الأشموني ١٥٩/١، ابن يعيش ١٤٩/٣.

ثانيهما: أن تكون ما استفهامية ، وذا موصولة مذهويا بها مذهب الذي ، وفروعه ؛ فتوصل بما يوصل به الذي .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨، الكتاب ٤١٦/٢-٤١٧ ، التصريح ١٣٩/١.

ثالثهما : أن تركب" ذا" مع" ما" وتجعل" ماذا" كلها استفهاما ، ويكون على مايقتضيه العامل فيه من رفع ، أو نصب ، ولا يعمل فيه ماقبله إلا إذا كان جارا ، أو يتأخر العامل في الجار عن " ماذا" ويدل على هذا التركيب قول العرب : عن ماذا تسأل ؟.

ينظر : التصريح ١٣٩/١ ، أوضح المسالك ١٦٣/١-١٦٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/١.

رابعها : أن تخلع" ما" عن الاستفهام ، و" ذا" من الاشارة ، ويستعمل مجموعهما موصولا .

ينظر : الكتاب ٤١٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٩/٢، شرح الكافية للرضي ٦٥/٣ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية – لأحمد بن الأمين الشنقيطى- إعداد / محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية الطبعة الأولي – ١٩٩٩م – ٦٠/١.

وذهب الفارسي إلي أنها تستعمل نكرة موصوفة ، وأنكر أن تكون " ماذا" بجملتها موصولة.

ينظر : المسائل البغداديات ، تحقيق/ صلاح الدين السنكاوى ، طبعة مطبعة العانى ، بغداد في ١٩٨٣هـ . صـ٢٧٢-٢٧٤ ، شرح التسهيل ١٩٧/١ .

فإن قلت : بدليل أنه يجاب بالرفع إذا قيل: ماذا فعلت؟

قلنا :لا نسلم أنه مما يدل ، ولم لا يجوز أن يكون التقدير :(أي شيء) بالرفع مبتدأ[(١)] .

فإن قلت : فإذن يكون ذا زيادة[(٢)].

قلنا : لا نسلم ، ولم لا يجوز أن يكون (ذا) بمعني شيء[(٣)] ويكون(فعلت) صفة ؟ كأنه قيل : (أي شيء شيء[(٤)] فعلت؟).

(**قوله : الضارب زيد[(٥)] أمس**) إنما قرنه بقوله : (أمس) ؛ إيذانا بأن اللام بمعني الذي [(٦)] ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا[(٧)] كان بمعني الماضي [(٨)] [(٨)]

---

(١) في النسخة (ب) مبتداء.

(٢) في النسخة (ب) زايدة.

(٣) في النسخة (ب) شي.

(٤) في النسخة (ب) شي شي.

(٥) في النسخة (ب) ريدا.

(٦)" ألْ" من الموصولات الحرفية ، وتختص دون سائر أخواتها، بأنها لا توصل إلا باسم الفاعل ، واسم المفعول .

وذهب ابن مالك إلي أن الصفة المشبهة من الصفات التي توصل بها الأسماء ، حيث قال :-

" وتوصل" أل" بصفة محضة"أهـ .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٤.

ثم قال موضحا :" عنيت بالمحضة أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين"أهـ .

ينظر : المصدر السابق .

(٧) في النسخة (ب) إدا.

(٨) قال ابن أبي الربيع :" مثل هذا إذا أريد به المعني ، وجعل في صلة (أل) ، فتقول : هذا الظان زيدا منطلقا أمس" .

ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجى – لابن أبى الربيع (٦٨٨هـ) . تح د / عياد الثبيتى . دار الغرب الإسلامى . ط١ ١٩٨٦ م – ٢/١٠٠٩.

؛ إلا إذا[1] وقع صلة للموصول [2].

(**قولــه : إلا المثنـــى منهمــا**[3]) يعنــي أن المثنــي مـن المبهمـات ؛ سـواء كـان مثنــي الإشــارة أوالموصــول لـيس بمبنــي فــى أكثـر اللغـة [1] ؛ بـدليل كونـه بـالألف حال الرفع ،..............=

أما إذا كانت (أل) في اسم الفاعل ؛ نحو : الضارب فمذاهب :-

أحـــدها : مـــذهب جمهـــور النحـــاة أن (أل) موصـــولة ، ويعمـــل ماضـــيا ، وحـــالا ، ومســـتقبلا ؛ نحو : هذا الضارب زيدا أمس ، أو الآن ، أو غدا .

ينظر : ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥.

الثاني : وذهب قوم منهم الرماني إلي أنه لا يعمل حالا ولا مستقبلا ، وإنما يعمل ماضيا.

ينظر : المساعد ١٩٨/٢.

الثالـــث : وذهـــب الأخفـــش إلـــي أنـــه لا يعمـــل ، وأن (أل) ليســـت موصـــولة ؛ بـــل هـــي معرفـــة كهـــي فـــي الغـــلام ، والرجـــل ، وأن مانتصـــب بعـــده لـــيس مفعـــولا ؛ بـــل هـــو منتصـــب علـــى التشـــبيه بالمفعول به .

ينظـــر : معـــانى القـــرآن لأبـــي الحســـن المجاشـــعي بـــالولاء، البلخـــي ثـــم البصـــري، المعـــروف بـــالأخفش الأوســـط (المتـــوفي: ٢١٥هـــ) - تحقيـــق: الـــدكتورة /هـــدى محمـــود قراعـــة - الناشـــر: مكتبـــة الخـــانجي، القـــاهرة - الطبعـــة الأولـــى ، ١٤١١ هـــ - ١٩٩٠ م - ٩١/١ ، ارتشـــاف الضرب ٢٢٧٣/٥.

(١) في النـــسخة (ب) إدا.

(٢) وصـــل الأســـماء المشـــتقة المعرفـــة ب" أل" ؛ كمـــا يوصـــل الاســـم الموصـــول (الـــذي) هـــو مما انفرد به الكوفيون ؛ يقول الزجاجي :-

" اعلـــم أن الأســـماء المشـــتقة مـــن الأفعـــال ؛ نحـــو : ضـــارب ، وقـــائم ، وذاهـــب ، ومـــا أشـــبه ذلـــك يـــدخل عليـــه الكوفيـــون الألـــف ، والـــلام ، ويجعلونهـــا مـــع الألـــف ، والـــلام بمنزلـــة (الـــذي) ويصـــلونها بمـــا توصـــل بـــه (الـــذي) ، فيقولـــون : القـــائم أكرمـــت عمـــرو ، فيرفعـــون القـــائم بالابتـــداء ، وعمـــرو خبـــره ، وأكرمـــت صـــلته ؛ كـــأنهم قـــالوا : : الـــذي أكرمـــت عمـــرو ؛ قـــالوا : : فـــإن جعلنـــا القـــائم بمعنـــي الـــذي قـــام ؛ قلنـــا : القـــائم أكرمـــت عمـــرا فينصـــب القـــائم بوقـــوع الفعـــل عليـــه ، وعمـــرو بـــدل منـــه ؛ لأن أكرمـــت لا تكـــون صـــلة الألـــف ، والـــلام ، وقـــد جعلـــت القيـــام صلتها ، وهذا الوجه يوافقهم عليه البصريون ، والوجه الأول ينفرد به الكوفيون" اهـ .

ينظر : اللامات للزجاجي صـ٤٥.

(٣) في النـــسخة (ب) منها.

(١) اختلف في حقيقة هذه التثنية على مذهبين:-

الأول : مذهب أكثر النحويين كالفارسي ، وابن جني ، والأنباري ، والعكبري ، وابن الحاجب ، وابن أبي الربيع ، وابن القواس ، وأبي حيان ، والمرادي ، والفاكهي ، والصبان ، والخضري .

وعزاه بعضهم إلي المحققين ؛ أنهما صيغتان مرتجلتان وضعتا للتثنية غير مبنية على الواحد ، وليسا بمثنيين حقيقة ، وإنما جيء بهما على صورة المثنى الحقيقي حفاظا على التثنية ، وهما مبنيان على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا ، وجرا ؛ لمشاكلة إعراب المثنى الحقيقي .

ينظر مذهب الفارسي في المسائل البصريات لأبي على الفارسي ، تح / محمد الشاطر ، ط / مطبعة المدنى ، القاهرة ، الأولى في ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ - ٢/٤٦٦-٤٦٧ ، رأي ابن جني في سرصناعة الإعراب ٢/٤٦٦-٤٦٧ ، علل التثنية لابن جني - تحقيق- د/ صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية - مصر،١٤١٣هـ - ١/٧٦-٧٨ ، رأي الأنباري في الإنصاف ٢/٦٧٠ ، رأي العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) - المحقق: د. عبد الإله النبهان - الناشر: دار الفكر - دمشق -الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م - ١/٤٨٦ ، رأي ابن الحاجب في شرح الكافية ١/٨٤ ، رأي ابن أبي الربيع البسيط ١/٢٤٦ ، رأي ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/٧١٨ ، رأي أبي حيان في التذييل والتكميل ١/٢٢٤ ، رأي المرادي في توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٠٧ ، رأي الفاكهي في مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي- مكتبة ، ومطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر- ١/٢٠٢ ، رأي الصبان في حاشية الصبان ١/١٣٩ ، رأي الخضري في حاشية الخضري ١/٤٠ ، رأي المحققين في توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٠٧.

الثاني : أنهما مثنيان حقيقة ، ويعربان بالألف رفعا ، وبالياء نصبا ، وجرا ، وعليه ابن مالك .

ينظر : شرح التسهيل ١/٢٥٢ ، همع الهوامع ١/١٥٦.

وهو ظاهر قول سيبويه ؛ إذ يقول :-

" وتلك الأسماء : ذا ، وتا ، والذي ، التي ؛ فإذا ثنيت (ذا) قلت : ذان ، وإذا ثنيت (تا) قلت : تان ...... ، وإنما حذفت الياء ، والألف لتفرق بينهما ، وبين ماسواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة ؛ كما فرقوا بينها ، وبين ماسواها في التحقير" اهـ.

ينظر : الكتاب ٣/٤١١.

وهو ظاهر قول المبرد في المقتضب ٤/٢٧٨ ، وابن السراج في الأصول ٢/٥٥٢ ، والزمخشري في المفصل صـ ١٧١.

= ، وبالياء[١] فى حال الجر ، والنصب.

ولقائل[٢] أن يقول : لا نسلم أن ذلك تثنيه ، ولم لا يجوز أن يكون بالألف موضوعاً للمرفوع ، وبالياء[٣] للمجرور ؛ نحو : (أنت) للمرفوع ، و (إياك) للمنصوب؟

وكيف يكون تثنيته ، والتشخيص[٤] من لوازم الإشارة ، وهو مما يمنع التثنية؟ ، أو لأن[٥] المبهمات بمنزلة الحروف ، والحروف مما[٦] لايثني ، وكذا الكلام فى (اللذين)[٧] حيث جاء فى بعض اللغات : (اللذون)[٨] بالواو فى حال الرفع ، وبالياء[٩] فى حال الجر ، والنصب ؛ هذا وللحاكم[١٠] بالإعراب وجه.

والشيخ ياسين في حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ، مكتبة ، ومطبعة مصطفي البابي الحلبي – مصر – الطبعة الثانية –١٣٩٠هـ/١٩٧١م – ٢٠٢/١.

(١) في النسخة (ب) باليا.

(٢) في النسخة (ب) لقايل.

(٣) في النسخة (ب) وباليا.

(٤) في النسخة (ب) التشخص.

(٥) في النسخة (أ) ولأن.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) الذين.

(٨) قال ابن مالك : إعراب الذين مشهور في لغة طيىء.

ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٥٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩١/١ ، المساعد ١٤٢/١ .

ونقل أبو زيد عن بعضهم أنها لغة هذيل ، وبعضهم أنها لغة عقيل فتقول : (اللذون) رفعا.

ينظر : النوادر في اللغة – لأبى زيد الأنصاريّ (٢١٥هـ) – تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق – الطبعة الأولي –١٩٨١م – صـ ٣١٧ ، الكتاب ٤١١/٣.

(٩) في النسخة (ب) وباليا.

(١٠) في النسخة (ب) وللحكم.

(**قولــه : وإلا أيهــم**) قـال الخليـل [1]: هـو معـرب مـن بـين الموصـولات ؛ لمكان الإضافة سواء كان صدر الصلة محذوفاً ، أو لا[2] .

وقال سيبويه [3] : إذا كان محذوفاً كان بمنزلة الغايات ؛ إذ هو محذوف

---

(١) الخليـل هـو: أبـو عبـد الـرحمن الخليـل بـن أحمـد الفراهيـديّ البصـريّ، كـان الغايـة فـي اسـتخراج مسـائل النّحـو ، وأوّل مـن اسـتخرج العـروض ، وهـو أسـتاذ سـيبويه ، ومـن مصنّفاته: كتاب العَيْن ، والعروض ، والنّقط ، والشّكل ؛ توفّي سنة (١٧٥هـ) .

يُنظـر: طبقـات النّحـويّين ، واللّغـويّين، للزبيـدي الأندلسـي، تحقيـق محمّـد أبـو الفضـل إبـراهيم ، دار المعـارف، القـاهرة، ط (٢) ١٩٨٤م- ٤٣ ، ونزهـة الألبّـاء ٤٥ ، وإنبـاه الـرُّواة ١/٣٧٦ ، وإشارة التّعيين ١١٤ ، وبغية الوُعاة ١/٥٥٧.

(٢)" أي" عنـد اسـتعمالها موصـولة فـإن الأصـل فيهـا الإعـراب - أيضـا - ، وإنمـا أعربـت لخروجهـا عـن بقيـة الأسـماء الموصـولة بالإضـافة التـي هـي مـن خصـائص الأسـماء ، فـأيٌّ لا تنفك عن الإضافة ؛ إما لفظاً ، وإما تقديراً.

ينظر : سر صناعة الإعراب ١/٣٥٥-٣٥٦.

فلمـا تحقـق فيهـا مـا هـو مـن خصـائص الأسـماء عـاودت الأصـل فـي الأسـماء ، وهـو الإعـراب ؛ فلـذا كـان مقتضـى هـذا القيـاس وجـوب إعرابهـا مطلقـاً ، وهـو مـذهب جمـع معتبـرٍ مـن أهـل العلـم كالخليـل ، ويـونس ، والجرمـي ، وأبـي بكـر بـن السـراج ، والسـهيلي فضـلاً عـن شهرته مذهباً للكوفيين.

ينظـر : الكتـاب ٢/٣٩٩ ، والأصـول : ٢ / ٣٢٤ ، وشـرح السـيرافي : ٣ / ١٦٩ ، والإنصـاف : ٧٠٩ ، ونتـائج الفكـر فـي النَّحـو للسُّـهَيلي لأبـي القاسـم عبـد الـرحمن بـن عبـد الله بـن أحمـد السـهيلي (المتـوفي: ٥٨١هـ) - الناشـر: دار الكتـب العلميـة - بيـروت - الطبعة الأولى : ١٤١٢ - ١٩٩٢ م - ١٩٩ .

(٣) هـو عمـرو بـن عثمـان بـن قنبـر الحـارثي ، بـالولاء ، أبـو بشـر ، الملقـب سـيبويه ، إمـام إمام النحاة ، أول من بسط علم النحو ، وتوفي سنة ١٨٠هـ .

يُنظـر: طبقـات النّحـويّين ، واللّغـويّين صـ ٦٦ ، ونُزهـة الألبّـاء فـي طبقـات الأدبـاء- صـ ٦٠ ، وإنبـاه الـرّواة ٢/٣٤٦ ، وإشـارة التّعيـين فـي تـراجم النحـاة ، واللغـويين - صـ ٢٤٢ ، وبُغيـة الوُعـاة فـي طبقـات اللّغـويين ، والنحـاة، للسـيّوطيّ، تحقيـق محمّـد أبـو الفضـل إبـراهيم ، المكتبـة العصرية، صيدا ، وبيروت (د. ت) - ٢/٢٢٩.

مراد فبني ؛ كما تبني الغايات [١] ؛ بدليل قوله تعالي[٢]:﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٣].

قال الخليل : رفع على الحكاية بتقدير القول ؛ بأن يكون التقدير: ثم لننزعن الذين قيل[٤] فيهم أيهم أشد ، ومعني الاستفهام هوالإشارة إلي استوائهم فى العتو بحيث لايتبين الفاضل هناك من المفضول [٥].

---

(١) سيبويه ، والمازني ، وجمهور البصريين ، وعامة متأخري النحاة أجازوا بناءها على الضم عندما تضاف ، ويحذف صدر صلتها.

ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، والأصول ٢ / ٣٢٤ ، وشرح السيرافي ٣ / ١٦٩ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ٨٧ ، والتذييل والتكميل: ١ / ٢٢٤ ، ونتائج الفكر : ١٩٩.

(٢) في النسخة (ب) تعلي.

(٣) آية رقم ٦٩ من سورة مريم .

(٤) في النسخة (ب) قتل.

(٥)ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، وأمالي ابن الشجري٣ / ٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٤٦ ، وشرح الكافية ٣ / ٦٢ ، وشرح السيرافي ٣ / ١٧٠.

وقد نصر مذهب الخليل هذا كلٌّ من أبي بكر ابن السراج ، وأبي زيد السُّهيلي – رحمهما الله – ، ولكن على تفسيرين مختلفين.

فذكر أبو بكرٍ أن" أيّاً" في الآية ، وما يماثلها مضافة ، والإضافة تكسب الاسم التمكن في الاسمية فمن ثم يجب أن تعرب ، ولا تبنى ، وهو موجب خلاف من خالف سيبويه فقال :-

((وأنا أستبعد بناء" ؛ أي" مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ؛ كأنه إذا قال : اضرب أيُّهم أفضل ، ؛ فكأنه قال : اضرب رجلاً إذا قيل : أيُّهم أفضل ؟ قيل : هو ، والمحذوفات في كلامهم كثيرة ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسو بعلم المخاطب ما يعنون ، وهذا الذي أَخْتَاره مذهبُ الخليل)).

ينظر : الأصول: ٣ / ٣٢٣ .

فمذهب الخليل يجعلها استفهامية مرفوعة بالابتداء على الحكاية ، وهو ما عليه ابن السراج ، وما يفسره به جميع النحاة فيما أعلم إلا أبا زيدٍ السُّهيلي ، فقد تابع الخليل في أن" أيّاً" استفهامية محكية ، إلا أنه فسَّر الحكاية تفسيرا مختلفا ، فقال :

((، وإنما المختار قول الخليل ، ولكن يحتاج إلى شرح ، وذلك أنه لم يُرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول ، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل

وعندى : أن (أيا) ليس من باب الموصولات ؛ لأنه لو كان موصولاً ؛ لم يصح إضافته لفساد المعنى ، ولأنه لا شيء[(١)] من الموصولات مما يضاف ، وإن ذهبت إلي أن الموصول هوالمجموع ؛ أي : المضاف ، والمضاف إليه لم يستقم ؛ لأنه تصريح هناك أن (أيا) ليس بموصول ، ولأن المجموع ليس بكلمة ، وكل موصول كلمة أنتج من الشكل الثاني ؛ لأن المجموع ليس بموصول.

فإن قلت : معناه فى قولك : (اضرب أيهم أفضل) معنى الموصول[(٢)].

قلنا: لا نسلم ، والحال ما قلنا ؛ بل الجملة الاستفهامية سادة سد الفعل ؛ كما فى قولك : (عرفت أيهم أفضل).

(**قوله : ووجه ترك القصة**) الجواب عن سؤال[(٣)] عسي أن يقال : وهو أنه إذا كان من شأن الموصول أنه لا يستغني عن القصة ؛ فما باله جاء

في" ؛ أي" ؛ كما تحكيه بعد العِلْمِ إذا قلت : قد علمتُ من أخوك ؟ ، وأقامَ زيدٌ أم قعد ؟ فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل ؛ لبقاء معنى الاختصاص ، والتبيين في" ؛ أي" الذي كان موجوداً فيها ، وهي استفهام ؛ لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له استفهاماً كانت ، أو خبراً ؛ كما حكوا لفظ النداءِ في قولهم :"اللهمَّ اغفر لي أيُّها الرجل" و" ارحمنا أيتها العصابة" حَكَى لفظ هذا إشعاراً بالتعيين ، والاختصاص الموجود في حال النداء ، وكذلك هذا حكيت حاله في الاستفهام ، وإن ذهب الاستفهام ؛ كما حكيت حاله في النداء ، وإن ذهب النداء لوجود معنى الاختصاص ، والتعيين فيه)).

ينظر : نتائج الفكر صـ١٩٩.

(١) في النسخة (ب) شي.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٩٨/٢ :-

"وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم : اضربْ أيُّهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب ؛ كما تقول: اضرب الذي أفضلُ ، ؛ لأن أيا في غير الجزاء ، والاستفهام بمنزلة الذي ؛ كما أن من في غير الجزاء ، والاستفهام بمنزلة الذي.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) سوال.

متروك القصة فى قوله : من بعد اللتيا ، والتي[1]؟ فقال وجه ذلك يذكر فى علم المعاني[2].

---

(١) هما الداهية الكبيرة ، والصغيرة ، وكَنَى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحيَّة، فإنها إذا كثر سمها صغرت ؛ لأن السم يأكل جَسَدها ، وقيل: الأصل فيه أن رجلاً من جَدِيس تزوج امرأة قصيرة، فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبر عنها بالتصغير، فتزوج امرأة طويلة، فقاسى منها ضعف ما قاسى من القصيرة ، فطلقها ، وقال: بعد اللَّتَيَّا ، والَّتِي لا أتزوج أبدا، فجرى ذلك على الداهية ، وقيل: إن العرب تصغِّر الشيء العظيم، كالدُّهَيْم ، واللُّهَيْم ، وذلك منهم رَمْز.

ينظر : مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفي: ٥١٨هـ)– المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان– ١/٩٢.

وينظر –أيضا – : زهر الأكم في الأمثال ، والحكم للحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي ، نور الدين اليوسي (المتوفي: ١١٠٢هـ) – المحقق: د / محمد حجي، د / محمد الأخضر – الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م – ١/ ٢١٢ ؛ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفي: ٤٨٧هـ) – المحقق: إحسان عباس – مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان – الطبعة الأولى ، ١٩٧١ م – ص ٣٧٠، الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفي: ٢٢٤هـ) – المحقق: الدكتور / عبد المجيد قطامش – دار المأمون للتراث –الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م – ص ٢٥٦.

وقال الزمخشري في المفصل صـ١٨٣:"وقد جاءت التي في قولهم : بعد اللتيا ، والتي محذوفة الصلة بأسرها.

(٢) ينظر : مفتاح العلوم صـ٢٨٠.

قول السكاكي وسابعها : صدور المركبات من نحو: بعلبك ، وحضرموت، وخمسة عشر ، والحادي عشر، والحادية عشرة، ونحو : ضاربة ، وهاشمي عندي إذا تأملت ، وأمثالها إلا اثني عشر على الأقرب، ونحو : زيد بن عمرو ، وهند ابنة عاصم مما يكون العلم موصوفا بابن مضاف إلى العلم ، ، أو ابنة هي كذلك إلا أن هذا الصدر من بين صدور المركبات التزم فيه اتباعه حركة العجز ، وهو المضاف هذا ما يذكر، ولي فيه نظر.

وثامنها : الغايات، وهي كل ما كان أصل الكلام فيه أن ينطق به مضافا ثم يختزل عنه ما يضاف إليه لفظا لانية ؛ كنحو: أتيتك من قبل مثلا.

وتاسعها : ما يتضمن معنى حرف الاستفهام ، ، أو الجزاء ما عدا أيا ، ، أو معنى غير ذلك ؛ لكن من أعجاز المركبات ؛ كنحو : أحد عشر ، وأخواته.

وكذا حيص بيص ، وكفة كفة ، وصحرة بحرة فيمن لا يضم إليهما نحرة ، وبين بين ، ويوم يوم ، وصباح مساء ، وشغر بغر ، وشذر مذر ، وخذع مذع ، وحيث بيث ، وحاث باث لتضمن الأعجاز فيها كلها معنى حرف العطف ، وكذا جارى بيت بيت لتضمن العجز إما معنى اللام ، ، أو معنى إلى عند أصحابنا.

والأولى عندي أن يضمن معنى حرف غير عامل فيه كفاء العطف لسر تطلع عليه فى خاتمة الكتاب بإذن الله تعالى. (١)

قول الشارح (قوله : وسابعها صدور المركبات ؛ نحو : بعلبك) إنما بنيت ؛ لأنها بالتركيب صارت أجزاء من الكلمات ، ولا شيء (٢) من أجزاء الكلمات

صدور المركبات

---

(١)ينظر : المفتاح صـ ٧٨-٧٩.

(٢) في النسخة (ب) ولا شي.

بمعرب[١] ولم يتعرض لذكر اللغة الأخري في نحو[٢]:(بعلبك) [٣]؛ لعدم الاعتداد[٤].

فإن قلت : الكلام في بيان ما يعرب من الكلم ، وصدور هذه المركبات ليست بكلم ؛ فلا وجه لتعرضها.

---

(١) في النسخة (ب) مما يعرب.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) المركب المزجي إذا كان مختوما بكلمة" ويه" ؛ كسيبويه ، ونفطويه ؛ فإنه يبني على الكسر ، وينون إذا نكر .

ينظر : الكتاب ٢/٥٢-٥٣ .

ونقل عن الجرمي أنه يجيز إعرابه إعراب مالاينصرف للعلمية ، والتركيب .

ينظر : ارتشاف الضرب ١/٤٩٧ ، شرح شذور الذهب صـ٨٩ ، المساعد ١/١٢٨.

وذكر ابن مالك أنها لغة بعض العرب .

ينظر : شرح التسهيل ١/١٧٣.

أما إن كان مختوما بغيرها ؛ كبعلبك ، ومعد يكرب ؛ فالمشهور إعرابه إعراب الممنوع من الصرف على آخره للعلمية ، والتركيب ، ويلزم أوله البناء على الفتح مالم يكن منتهيا بياء.

وفيه لغتان أخريان عن العرب :-

<u>الأولي :</u> معاملته معاملة المركب الإضافي ؛ فتظهر علامات الإعراب على آخر الصدر ، مالم يكن ياء فتسكن ، وتقدر جميع الحركات عليها ، ويلزم آخره الجر بالإضافة مع الصرف ، وعلي هذه اللغة لا توصل الكلمة الأولي بالكلمة الثانية حين الكتابة كأي مركب إضافي ؛ نقول : (هذه بعلبك) ، (دخلت بعلبك) ، (خرجت من بعلبك) .

ينظر : الكتاب ٢/٥٠ ، حاشية الصبان ٣/٢٥٠ ، حاشية الخضري ٢/١٠٢.

<u>اللغة الثانية :</u> معاملته معاملة المركب العددي ؛ فيبني الجزآن على الفتح في كل حال مالم يكن صدره مختوما بياء ؛ كمعد يكرب ، وقالي قلا ، فيلزم السكون .

ينظر : الكتاب ٢/٥٠ ، إصلاح الخلل صـ٢٧٨ -٢٧٩ ،المفصل صـ ١٧٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٥١٨-٥١٩ ، ابن يعيش ٤/٤٢١ ، شرح الجمل ٢/٢٢٧ ، التسهيل صـ ٢٢١-٢٢٢ .

(٤) في النسخة (ب) بزيادة بها.

قلنا: ذلك بالنظر إلي الأصل فإنها مظنة للإعراب من حيث إنها كلمات فى الأصل .

فإن قلت : لا نسلم أن ؛ نحو : خمسة عشر كلمة.

قلنا: لأن الواضع جمع بين الكلمتين ، وعينهما لذلك المفهوم ، وهوالمجموع المستفاد من الخمسة ، والعشرة.

فإن قلت : لو كان كذلك ؛ كان الثاني معرباً لعدم تضمن معني الحرف.

قلنا: لا نسلم ، وذلك أن الأصل أن يجمع بين أسماء الأعداد فى تأدية مفهوماتها ؛ كما فى غير صور المركبات ؛ لكنه ترك الأصل فى أسماء هذه الأعداد ، وجمع[١] بينهما وضعاً لمفهوماتها ؛ فكانت هذه بمنزلة[٢] تلك فى أنه يستفاد من الجمع بينهما[٣] وضعاً ما يستفاد من الجمع بينهما[٤]عطفاً ؛ فكانت متضمنة لمعني الحرف بهذا الاعتبار.

(**قوله : والحادي عشر ، والحادية عشرة**) لما كان استعمالهما باللام هو الكثير الشائع [٥][٦]أوردهما معرفين باللام .

---

(١) في النسخة (ب) وجمع.

(٢) في النسخة (ب) بمنزلة.

(٣) في النسخة (ب) بينها.

(٤) في النسخة (ب) بينها.

(٥) في النسخة (ب) الشايع.

(٦) اختلف النحاة في العدد المركب عند إرادة تعريفه ؛ فذهب البصريون إلي أن تعريفه تعريفه يكون بإدخال الألف ، واللام في أوله دون الثاني . ينظر : حاشية الصبان ١٨٧/١ .

يقول المبرد :-

" وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم .... ، وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظير ...." .

ينظر : المقتضب ١٧٣/٢ .

(**قولـــه : ونحـــو : ضـــاربة**) ؛ لأن تـاء التأنيـث فـى الصـفات بمنزلتهـا فى الأفعال فى أنها تدل على أن [ما نسب إليه] [(1)] الصفات مؤنث[(2)(3)] =

والحجة في ذلك :-

إجمـاع النحـويين علـى أن هـذا لا يجـوز ؛ لأن هـذا العـدد صـار كالاسـم الواحـد ؛ فـلا تـدخل الألـف ، والـلام فـي نصـفه ؛ لأن الألـف ، والـلام تـدل علـى التعريـف ، والتعريـف فـي الاسـم الثاني لا معني له .

ينظر : المقتضب ١٧٣/٢ -١٧٤ ، سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١ .

أما الكوفيون فيرون جواز إدخال الألف ، واللام في الاثنين معا .

ينظـر : معـاني القـرآن للفـراء ٣٣/٢ ، إصـلاح المنطـق لابـن السـكيت - تحقيـق : أحمـد محمـود شـاكر ، وعبـد السـلام هـارون - دار المعـارف - الطبعـة الرابعـة - صـ٣٠٢ ، الأصـول في النحو ٣٢٥/١ .

يقول الفراء :-

" ؛ فـإذا أدخلـت فـي (أحـد عشـر) الألـف ، والـلام أدخلتهمـا فـي أولهـا فقلـت : مافعلـت الخمسـة عشـر ، ويجـوز : مافعلـت الخمسـة العشـر ؛ فأدخلـت عليهمـا الألـف ، والـلام مـرتين ؛ لتوهمهم انفصال ذا في ذا في حال" اهـ .

ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٣/٢.

ويؤيد رأيهم : ماسمع عن العرب : هم الخمسة العشر .

ينظر : الأصول في النحو ٣١٢/٢.

وقد نقله عنهم الأخفش ، و" قبضت الخمسة العشر درهم" .

ينظر : سرصناعة الإعراب ٣٦٥/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٣/١ .

ويظهر - أيضا - فيقول الكسائي :" أجاز أن يقال : مافعلت الأحد العشر الألف الدرهم".

ينظر : إصلاح المنطق صـ٣٠٢

(١) في النسخة (ب) ما نسبت إليه.

(٢) في النسخة (ب) مونث.

(٣) ذكـر أبـو حيـان أن أصـل دخـول التـاء فـي فصـل وصـف المؤنـث مـن وصـف المـذكر ؛ نحو : ضاربة ، وضارب .

ينظـر : ارتشـاف الضـرب ٦٣٧/٢ ، المـذكر ، والمؤنـث لأبـي زكريـا الفـراء ت ٢٠٧ هــ- المحقـق : الـدكتور / رمضـان عبـد التـواب - طبعـة : مكتبـة دار التـراث - القـاهرة- صــ٥٢ ، شـرح جمـل الزجـاجي لابـن عصـفور ٣٧٠/٢ ، شـرح الكافيـة الشـافية لابـن مالـك ١٧٣٤/٤ ، المسـاعد ٢٩٣/٣ ، التصـريح علـى التوضـيح ٢٨٦/٢ ، التكملـة : تـأليف / أبـي علـي

= ، وكما كانت التاء[١] هناك كلمة وجب أن يكون ها هنا[٢] كلمة بالقياس[٣].

وكذا الكلام فى ياء النسبة حيث يدل على المعني ؛ فوجب أن يكون كلمة ، ويكون المجموع من تاء التأنيث[٤] والصفة ، ومن المنسوب إليه ، وياء النسبة [٥] بمنزلة خمسة عشر فيكون الصدر من كل منهما مبنياً.

الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود ، الناشر: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض – الرياض ، سنة ١٤٠١هـ /١٩٨١م. صـ١١٤ ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ – تحقيق ، ودراسة / الدكتور / : عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة –الطبعة الأولي –١٤٠٥-١٩٨٥م. صـ٢٠١.

(١) في النسخة (ب) التا.

(٢) في النسخة (ب) ههنا.

(٣) يقول الرضي :-

" إن قيل : إن في قولك :" مسلمان" و" مسلمون"" و" بصري" وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه ؛ إذ الواو تدل على الجمعية ، والألف على التثنية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة على معني في المضارع ، وعلي حال الفاعل – أيضا – ، وكذا تاء التأنيث في" قائمة" والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث ، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا ، وكذا المعني ؛ فلا يكون كلمة ؛ بل كلمتين .

فالجواب : أن جميع ماذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ؛ فأعرب المركب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ، وكذلك الحركات الإعرابية .

ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع ، وغير الاسم المنسوب إليه .... ؛ فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب إليه ، والمضارع ، وصارتا من تمام بنية الكلمة" اهـ .

ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٥/١.

(٤) في النسخة (ب) التانيث.

(٥) يقول الرضي في توضيحه عمل المنسوب عمل الصفة المشبهة :-

" واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ، ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا إلي المجرد عنها فيدل على ذات غير

ولقائل أن يقول : إن أردت بذلك أن تاء التأنيث[1] تدل مثل دلالة الهمزة فى أفعل على المتكلم ، والياء فى يفعل على الغائب[2] ؛ فمسلم لكن لا يلزم منه أن يكون [مركباً] [3]من كلمتين ، وإن أردت بذلك أنها كلمة على حدة ؛ فممنوع .

وأما حديث القياس فمبناه على ما ذكر ، والحال ما قلنا: لأنه إنما يصح ؛ أن لو كان[التاء] [4] فى الاسم كلمة على حدة فى الأصل [5] كالعجز من خمسة عشر ، وهو ممنوع .

وكذا الكلام فى ياء النسبة ؛ لأنه إن أردت بذلك أنه دال مثل دلالة ياء التصغير ؛ فمسلم لكن لا يثبت الدعوي .

وإن أردت أنه كلمة على حدة فى الأصل ثم جمع بينه ، وبين المنسوب إليه وضعا مثل خمسة عشر ؛ فممنوع.

(**قوله :على الأقرب**) أي :على الوجه الأقرب من الصواب[6]؛ لكونه

معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة إلي المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ...."اهـ .

ينظر : شرح الشافية للرضي ١٣/٢ ، ابن يعيش ١٤٣/٥.

(١) في النسخة (ب) التأنيث.

(٢) في النسخة (ب) الغايب.

(٣) في النسخة (ب) مركنا .

(٤) في النسخة (ب) الذي .

(٥) قال السيوطي :-

" قد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا ، وأحسن حدودها قول مفرد مستقل ، أو منوي معه ..... ، وبالمفرد ، وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب ، وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معني ؛ كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ؛ فليست كلمات لعدم استقلالها" اهـ . ينظر : الهمع (٢٣/١).

(٦) المركب العددي يبني جزآه على الفتح ماعدا اثني عشر ، فصدره معرب إعراب المثني ، ويلزم عجزه البناء على الفتح ؛ كحاله مع الأعداد المركبة الأخري .

بـالألف   فـى حـال الرفـع ، وباليـاء فـى حـال الجـر ، والنصـب [١]، وإنمـا لـم يـبن ؛ لأنـه بمنزلـه المضـاف فـى أنـه حـذف منـه النـون [فلـم يعـرض لـه البنـاء] قضـاء[٢] من [حق] [٣] [الشبة] [٤].

ولقائـل أن يقـول : مـا ذكـرت مـن الاعتبـار [راجـع] [٥] إلـي اللفـظ وشـيء[٦] مبناه على حديث النسبة .

والمرجـع فـى سـبب البنـاء إلـي التحقيـق ؛ لأن الصـدر مـن اثنـي عشـر جـزء الكلمة ، ولا شيء مما يكون [جزءاً] [٧]أن يكون معربا

(**قوله : لكونه بالألف**) قلنا: لم لا يجوز أن يكون علامة [٨] لا أن

ونقـل عـن ابـن كيسـان ، وابـن درسـتويه أن صـدر اثنـي عشـر ، واثنتـي عشـرة مبنـي كسـائر الأعـداد المركبـة ؛ غايـة مـافي الأمـر أنـه وضـع للرفـع اثنـا عشـر ، واثنتـا عشـرة ، وللنصـب ، والجر" اثني عشر"" واثنتي عشرة" .

ينظر : المساعد ٢/٨٠ .

(١) قال سيبويه :-

" وأمـا اثنـا عشـر فـزعم الخليـل أنـه لا يغيـر عـن حالـه قبـل التسـمية ، ولـيس بمنزلـة خمسـة عشـر ، وذلـك أن الإعـراب يقـع علـى الصـدر فيصـير اثنـا فـي الرفـع ، واثنـي فـي النصـب ، والجـر ، وعشر بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة ؛ كما لا يجوز في" مسلمين" . اهـ .

ينظـــر : الكتـــاب ٣/٣٠٧ ، شـــرح الكافيـــة الشـــافية ٣/١٦٧١ ، شـــفاء العليـــل ٢/٥٦٧ ، التصريح ٢/٢٧٥.

(٢) في النسخة (ب) ؛ فلم يتعرض له البناء .

(٣) في النسخة (ب) موجودة بالهامش .

(٤) في النسخة (ب) النسبة .

(٥) في النسخة (ب) الراجع .

(٦) في النسخة (ب) وشي.

(٧) في النسخة (ب) جزا .

(٨) الأصـل فـي المثنـى أن يرفـع بـالألف ، وينصـب ، ويجـر باليـاء ، بَيْـدَ أن بعـض القبائـل العربيـة تثبـت الألـف فـي المثنـى فـي جميـع الحـالات ، سـواء أكـان اسـم إشـارة أم لـم يكـن هـذه اللغـة ليسـت لغـة شـاذة ، أو نـادرة خاصـة بقبيلـة عربيـة واحـدة ، وإنمـا نسـبها الأئمـة اللغويـون

يكون من بين صدور المركبات ؛ التزم فيه اتباعه حركة العجز، وهوالمضاف هذا ما يذكر، ولي فيه نظر.

وأما حديث الشبة فلو اعتبر وجب أن يكون الصدر من خمسة عشر معرباً ؛ لمكان الشبه بوساطة حذف التنوين [1].

فإن قلت : لا اختصاص له بالإضافة .

قلنا : عدم الاختصاص لا يقدح فى الشبه.

(**قوله : مما يكون العلم موصوفا**) قال بعض المتقدمين [2]؛ إذا كان

إلى كثير من القبائل العربية ، أذكر منهم بني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيداً ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومراداً ، وعذرة ، وقبائل من ربيعة.

ينظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) – المحقق: صدقي محمد جميل – الناشر: دار الفكر – بيروت – الطبعة ١٤٢٠ هـ. – ٢٥٥/٦ ، وهمع الهوامع : ١٤٥/١ ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ، ابن جماعة ، دار الطباعة العامرة .: ٢٧٧/١.

وما أحسن ما قاله أبو جعفر النحاس : كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكاها من يُرْتَضَى علمُهُ ، وصدقه ، وأمانته . ينظر : إعراب القرآن النحاس ٣٤٦/٢-٣٤٧ .

وأجاز الزجاج (ت ٣١١ هـ) هذا المذهب في ترك ألف التثنية على حال واحدة ؛ لأن حق الألف أن تدل علي الاثنين ، وكان حقها ألا تتغير ؛ كما لم تتغير ألف رحى ، وعصى ، ولكن نقلها إلى الياء في النصب ، والخفض أبين ، وأفضل للتمييز بين المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور. ينظر : معاني القرآن و إعرابه للزجاج ٢٦٩/٣.

(١) قال ابن مالك :–" إن الاستقراء أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف ، أو للإضافة ، أو لدخول الألف ، واللام ، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلي علم ، أو لملاقاة ساكن ، أو لوقف ، أو لبناء" .اهـ ينظر : شرح التسهيل ٥٨/٢.

(٢) قال ابن جني :– " ومما حذفوا فيه التنوين أن يكون ابن ، وصفا لعلم ، أو كنية ، أو لقب مضافا إلى علم ، أو كنية ، أو لقب فإن التنوين يحذف من الاسم الأول ؛ لكثرة الاستعمال ، ولالتقاء الساكنين ، وتتركب من ذلك تسع مسائل أصول يقاس عليها غيرها.

العلم كذلك[١] عاد مبنياً ؛ لأن ؛ نحو : زيد بن عمرو لما كثر دوره ، واتسع دائرة[٢] استعماله جري [مجري كلمة واحدة] [٣] فبني الصدر بدليل حذف التنوين [٤] واتبعت حركة البناء حركة العجز ؛ كما [اتبعت] [٥] في يا زيد ابن عمرو [٦]، ....=

فالموصوف العلم إذا وصف بابن مضافا إلى علم مثله ؛ نحو : قولك : رأيت زيد بن عمرو ، والكنية ؛ نحو: هذا زيد بن أبي بكر ، واللقب ؛ نحو : مررت بزيد بن بطة ، والموصوف الكنية إذا وصف بابن مضافا إلى كنية ؛ نحو : لقيت أبا بكر بن أبي محمد ، والعلم ؛ نحو : مررت بأبي بكر بن زيد ، واللقب ؛ نحو : هذا أبو بكر بن بطة ، والموصوف اللقب إذا وصف بابن مضافا إلى لقب مثله ؛ نحو : هذا كرز بن بطة ، والعلم ؛ نحو : رأيت كرز بن زيد ، والكنية ؛ نحو : مررت بكرز بن أبي بكر ، وكل موضع حذفت منه التنوين في هذه المسائل التسع ، وما شاكلها ؛ لكثرة الاستعمال" أهـ .

ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جني (٢/ ١٨٢).

(١) في النسخة (ب) كدلك.

(٢) في النسخة (ب) دايرة.

(٣) في النسخة (ب) دون لفظة (كلمة) وهي زيادة من (ب) يقتضيها المعني.

(٤) قال سيبويه :-

" وذلك كل اسم غالب وُصف بابن ثم أضيف إلي اسم غالب ، أو كنية ، أو أم ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ، وذلك قولك :" اضرب ابن زيد ، وأنت تريد الحقيقة.أهـ .

ينظر : الكتاب (٣/ ٥٠٤) .

(٥) في النسخة (ب) اتبعتا .

(٦) ذهب الزمخشري إلى أن المنادى المفرد الموصوف ب(ابن) المضاف إلى علم بعده متصل به يبنى على الفتح فقط ، ولم يجز غيره، يقول :-

(، والوصف ب(ابن) و(ابنة) كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين، فإن وقعا أتبعت حركة الأول حركة الثاني ؛ كما فعلوا في (ابن) و(امرئ) . ينظر : المفصل صـ٦٣.

وعدم ذكره الوجه الآخر يفهم منه تحتم البناء على الفتح ، ولزومه ، وأشار إلى ذلك ابن الحاجب ، والجندي ، ووافقه في الاقتصار على البناء على الفتح ؛ صدر الأفاضل ، والسكاكي ، والإسفراييني ، والكيشي.

= ، وفي [ابنة] [١][٢] ولي فيه نظر وهو أن يقال : كثرة الاستعمال لا يقتضي ؛ بناء [٣] ولا أن يكون الكلمتان كلمة ؛ بل غاية ما في الباب أن يقتضي

ينظر : رأي ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٢٦٩) ورأي الجندي في الإقليد شرح المفصل للجندي، تحقيق ، ودراسة الدكتور / محمود أحمد على أبو كتة الدارويش، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م(٤١٧/١) ورأي صدر الأفاضل في ترشيح العلل في شرح الجمل – تصنيف /صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)-إعداد / عادل محسن سالم العميري – الطبعة الأولي –١٤١٩هـ –١٩٩٨ م. صـ ١٧٣ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير للخوارزمى- تحقيق الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الإسلامى- بيروت- ط: الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩٠م) (١/ ٣٣٥) ورأي الكسائي في مفتاح العلوم صـ١٦٢ ، ورأي الإسفراييني في لباب الإعراب – لتاج الدين الإسفراييني (٦٨٤هـ) . تحقيق/ بهاء الدين عبد الوهاب . دار الرفاعى (الرياض)- الطبعة الأولي -١٩٨٤م – صـ٣٠٤ ، ورأي الكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق الدكتور / عبد الله البركاتي ، والدكتور / محسن بن سالم العميري نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م. صـ٢٧٩.

وقد سبق الزمخشري في الاقتصار على رأي واحد في هذه المسألة ابن السراج ، والفارسي ، والجرجاني .

ينظر : رأي ابن السراج في الموجز في النحو لابن السراج ، حققه ، وقدم له: مصطفي الشويمي ، و بن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة ، والنشر، الطبعة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م-.صـ٤٧ ، ورأي الفارسي في الإيضاح العضدي صـ٢٥٠ ، ورأي الجرجاني في المقتصد (٧٨٥/٢) ، الجمل صـ ٨١.

أما في (الكشاف) فرجع إلى مذهب الجمهور ، وأجاز الوجهين ، البناء على الفتح للإتباع ، والبناء على الضم على أصل إعراب المنادى المفرد.

ينظر : الكشاف (١ / ٦٩٢).

(١) في النسخة (ب) (ابنم) .

(٢) وقع في الوصف بابنة خلاف أجري في النداء ، وغيره إذا وقعت بين علمين مجري (ابن) حكاه ابن كيسان .

ينظر : المساعد (٢ / ٥٠٠) ، الارتشاف (٤ / ٢١٨٩) .

(٣) سيبويه يرجع حذف التنوين إلى كثرة الكلام ، أو ما يسمى كثرة الاستعمال ، ومن ثم يرد حذف التنوين في سائر الأسماء إلى التقاء الساكنين، يقول:"–

[تخفيفاً] [١] وذلك حاصل بحذف التنوين.

(قولــه : أصــل الكــلام أن ينطــق بــه مضــافا) بـأن يكـون معنـاه معقـولاً[٢] بالقيـاس إلـي الغيـر[لـم يختـزل] [٣] بـالرفع لا بالنصـب ؛ [لفسـاد المعنـي] [٤] أي : لـم يحـذف المضـاف إليـه لفظـاً لانيـه ؛ لأنـه لـو كـان محـذوفاً لفظـاً ، ونيـه كـان معرباً[٥] كقوله :-

الغايات

فساغَ لـيَ الشرابُ وكنتُ قَبْلَا أكادُ [أَغَصُّ] [٦]بالماءِ الفراتِ [٧]

وسـائر تنـوين الأسـماء يحـرك إذا كانـت بعـده ألـف موصـولة ؛ لأنهمـا سـاكنان يلتقيـان فيحـرك الأول ؛ كمـا يحـرك السـاكن فـي الأمـر ، والنهـي ، وذلـك قولـك: هـذه هنـد امـرأة زيـد ، وهـذا زيـد امرؤ عمرو ، وهذا عمرو الطويل ؛ إلا أن الأول حذف منه التنوين" أ.هـ

ينظر : الكتاب (٢ / ٢٠٣) .

(١) في النسخة (ب) تحقيقا .

(٢) في النسخة (أ) مفعولا، والصواب ما أثبته.

(٣) في النسخة (ب) ثم يختزل .

(٤) في النسخة (ب) لأنه يفسد المعني .

(٥) يجب إعراب (قبل) و (بعد) في ثلاث صور:-

إحـداها: أن يُصـرَّح بالمضـاف إليـه، كـ (جئتُـك بعـد الظُّهـر) و (قبـل العصـر) و (مـن قبلـه) و (من بعدِه) .

الثّانيـة: أن يُحـذف المضـاف إليـه ، وينـوى ثُبـوت لفظِـه، فيبقـى الإعـراب ، وتـرك التّنـوين ؛ كما لو ذكر المضاف إليه ؛ كقوله : (وَمن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً) أي: ومن قبل ذلك.

الثّالثـة: أن يُحـذف ، ولا ينـوى شـيء، فيبقـى الإعـراب ، ولكـن يرجـع التّنـوين ؛ لـزوال مـا يُعارضه في اللّفظ ، والتّقدير.

ينظر: أوضح المسالك٣/١٣٠-١٣١.

(٦) في النسخة (أ) أغض .

(٧) البيـت مـن بحـر الـوافر ، وهـو لزيـاد بـن هريـر التغلبـي فـي تـاج العـروس (٢٣ /٢٢٨) ، مادة (خطف) .

وهناك رواية ثانية تقول : -

فساغَ لـيَ الشرابُ ، وكنت قبلاً أكاد أغَصُّ بالماء القَراح

البيـت مـن الـوافر، ليزيـد بـن الصـعق ، أو لعبـد الله بـن يعـرب ، أو للنابغـة - ، ويـروى (الحميم) و(الفرات) و(الزلال) مكان (القراح) وكلها بمعنى واحد .

أمـا إذا كـان محـذوفاً لفظـاً لا نيـة كـان معنـي الإضـافة مـراداً فيكـون متضـمناً لمعني الحرف ؛ لمكان معني الحرف فى صور الإضافة[1].

ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أنـه محـذوف لفظـاً ، ونيـه فـى البيـت كيـف ، والمعنـي ، وكنـت قبـل ذلـك ، ولـم لا يجـوز[2] أن يكـون قـد أعـرب ؛ لكـون التنـوين عوضـاً عـن المضـاف إليـه ؛ لأنـه علـى تقـدير التعـويض يكـون كأنـه لـم

ينظـر : ديـوان النابغـة الـذبياني ٢١١ ، وشـرح ابـن يعـيش ٨٨/٤ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ٩٦٥/٢ ، وشـرح التسـهيل ٢٤٧/٣ ، وشـرح الرضـى ١٦٨/٣ ، و الارتشـاف ١٨١٧/٤ ، وشـرح ابـن القـواس ٥٤٧/١ ، وأوضـح المسـالك ١٥٦/٣ ، وشـرح الأشـموني ٢٦٩/٢ ، والخزانة ٤٢٩/١.

ينظـر : المعجـم المفصـل فـي شـواهد اللغـة العربيـة لإميـل يعقـوب – الطبعـة الأولـي – بيـروت – لبنان سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م – ١ / ٥٣٠ .

الشـرح:"سـاغ لـي الشـراب" حـلاً ولان ، وسـهل مـروره فـي الحلـق،"أغـص" مضـارع مـن الغصـص ، وهـو فـي الأصـل انحبـاس الطعـام فـي المـريء ، ووقوفـه فـي الحلـق ، واسـتعمل ههنـا فـي موضـع الشـرق،"المـاء الحمـيم" هـو الـذي تشـتهيه الـنفس ، وفـي غيـر هـذا الموضـع يطلق على الماء الحار.

المعنـى: لمـا أدركـت ثـأري هـدأت نفسـي ، وطـاب خـاطري ، وكنـت قبـل ذلـك أتـألم مـن أسـهل الأشياء ، وألذها.

الشاهد: في"قبلا"، حيث أعرب منونا ؛ لأنه قطع عن الإضافة لفظا ، ومعنى.

(١) الغايـات المقطوعـة عـن الإضـافة ؛ نحـو: (قَبْـلُ ، وبعـدُ ، وأولُ ، وعَـلُ) ومـا حُمـل عليهـا نحـو: (حيـث ، ولـدن) ؛ علـة بنائهـا مـا ذُكـر فـي الموصـولات مـن افتقارهـا إلـى مـا يبـين معناهـا ؛ لأن المضـاف شـديد الافتقـار إلـى المضـاف إليـه، فصـار كتوقـف الحـرف علـى متعلقـه ؛ فـإذا قلـت: (رأيتـه قبـلُ) ؛ فإنـه يحتـاج إلـى مـا يبنيـه ، ولا يُبْنَـي علـى الضـم إلا إذا تقـدم مـا يـدل عليـه ، ونُـوِيَ فيـه المضـاف ؛ كمـا فـي قولـه تعـالى: (لِلَّـهِ الأمـر مـن قَبْـلُ ومـن بَعْـدُ) سـورة الـروم آيـة ٤، أي: (مـن قبـل الغلـب ، ومـن بعـده)، ولـو لـم يتقـدم (غُلِبَـتِ الـرُّومُ) سورة الروم آية ٢ ، ماصح إطلاقه ، وكان المضاف ظاهرًا ، ولو لم يُنْوَ أُعرب.

ينظـر : تأصـيل البنـي فـي تعليـل البنـا للإمـام بـدر الـدين الزركشـي (ت ٧٩٤هــ) – تحقيـق / محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح صـ ٤٩.

(٢) في النسخة (ب) لا يجور.

يحذف فبقي المضاف على حاله من الإعراب ، ولو قال [لم يختزل عنه] [١] ما يضاف إليه ، ولم يعوض عنه التنوين ؛ لكان أولي.

مايتضمن معنى حرف الاستفهام

(**قوله :[ما يتضمن]** [٢][٣]**معني حرف الاستفهام**) [٤] وإنما لم يقل

---

(١) في النسخة (ب) ثم يختزل .

(٢) في النسخة (أ) وما يتضمن .

(٣) جاء في الصحاح مادة (ض م ن) (٦/ ٢١٥٥):"وضمنته الشيء تضمينا فتضمنه عني مثل غرمته ، والمضمن من الشعر : ماضمنته بيتا ، والمضمن من البيت : مالا يتم معناه إلا بالذي يليه ، وفهمت ماتضمنه كتابك ؛ أي : ماشتمل عليه ، وكان في ضمنه".

وفي لسان العرب مادة (ض م ن) (١٣ / ٢٥٧) :" ضمن الشيء الشيء : أودعه إياه ؛ كما تودع الوعاء المتاع ، والميت القبر" .

وفي الاصطلاح : وقوع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه .

(٤) يقصد بكلامه الشبه المعنوي ، وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ، وهي تنتهي إلى خمسين معنى ، وذلك أن المعاني إنما تستفاد بالحروف، كالنفي ، والشرط ، والاستفهام ، والاستثناء ، وجاءت هذه الأسماء مفيدة ما تفيده الحروف، عُلِمَ أن ذلك من حيث وقوعها موقع الحروف.

ينظر : في ضابط الشبه المعنوي: توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٥ – ٤٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٨٥.

وعرف الزركشي (ت ٧٩٤هـ) التضمن : هو أن يَنْوِيَ مع الكلم حرفًا مخصوصًا ، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم ، ويصير الاسم فرعًا لمعنى ذلك الحرف ، ومشتملاً عليه ، ولا يظهر ذلك الحرف لما في ذلك من عدم الفائدة.

ينظر : تأصيل البني في تعليل البنا للإمام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) – تحقيق / محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح صـ ٤٩.

وهو مذهب الأخفش ، والمازني ، والمبرد ، والفارسي ، وأكثر البصريين.

ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٧٤ ، والمقتضب ٤/٣٦٠ ، والأصول ١/٤٦١ – ٤٦٢ ، واللامات ١٠٤–١٠٩ ، و المسائل المنثورة للفارسي (٣٧٧هـ) . تح/ مصطفي الحدرى . مطبوعات مجمع دمشق . دار المعارف بدمشق ١٩٨٦م – ٨٤–٨٥ ، والمسائل العسكريات لأبي علي الفارسي – تحقيق : د / محمد الشاطر أحمد – ط : المدني – الأولى – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢م – ٢٤٤–٢٤٥ ، والإيضاح العضدي ٢٣٩ ، والمقتصد ٢/٧٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٨ ، وشرح ابن القواس ٢/٩٣٧–٩٤٠ ، و

معنى الحرف ؛ لأن الكلام في بيان الأصول التي يرجع إليها في جميع[1] الصور ، وما يتضمن معني الحرف على الإطلاق ليس كذلك ؛ نحو : خرجت[2] يوم الجمعة ؛ فإن الظرف[3] متضمن لمعني في [4]، ونحو : لاغلام رجل ؛ فإن المنفي متضمن لمعني من الاستغراقية على زعمهم [5] =

الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفي: ٧٤٩هـ) –المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م – صـ٢٩١.

(١) في النسخة (ب) حميع.

(٢) في النسخة (ب) حرجت.

(٣) في النسخة (ب) الطرف.

(٤) قال أبو الفتح:-

"سألته عن الظروف المنصوبة فقلتُ: قد قلتَ: إن فيها معنى (في) ؛ فلم لم تبنها لتضمنها معنى الحرف؟ فقال: لم يدخلها معنى الحرف ؛ لأنها ضمنت معناه ، وترك اللفظ به ؛ بل دخلها معنى الحرف قبل حد دخوله ، والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدل على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر ؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: (ضربت زيدًا ، وضربته). قال : فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجرورًا، فقال: لم يُجَرَّ ؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب ؛ كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك: (اخترتُ الرجال زيدًا) وإن كان بمعنى المفعول ، ولا حرف فيه بمعناه ، وفيه الحرف.

ينظر : كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة (١/ ٤٢ -٤٣).

(٥) النكرة مع (لا) ؛ نحو: (لا رَجُلَ) فإن حركتها للبناء على الأصح ، وهو مذهب الأخفش ، والمازني ، والمبرد ، والفارسي ، وأكثر البصريين.

ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٧٤ ، والمقتضب ٤/٣٦٠ ، والأصول ١/٤٦١ – ٤٦٢ ، واللامات ١٠٤-١٠٩ ، والمسائل المنثورة ٨٤-٨٥ ، والمسائل العسكريات ٢٤٤-٢٤٥ ، والإيضاح العضدي ٢٣٩ ، والمقتصد ٢/٧٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٨ ، وشرح ابن القواس ٢/٩٣٧-٩٤٠ ، والجنى الداني في حروف المعاني لأبي

محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفي: ٧٤٩هـ) – المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م – صـ ٢٩١.

خلافًا للزجاج ، والجرمي ، والسيرافي ، والرماني ، وغيرهم ، وهو مذهب الكوفيين أيضًا.

ينظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣.

وكلام سيبويه يحتمل الأمرين ؛ لأنه قال :–

"تعمل (لا) فيما تنصبه بغير تنوين ، وترك التنوين لا زم، لأنها مع ما بعدها كـ (خمسة عشر)، فذكْر النصب يدل على الإعراب ؛ لأنه لقب يختص به في الأعرف ، وذكْر (خمسة عشر) يدل على البناء .

ينظر : الكتاب ٢٧٤/٢ .

وقد اختلف في علة بنائه على أقوال: –

<u>أحدها:</u> أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف، ثم اختلفوا ، فقيل: –

تضمنها معنى اللام المفيدة لاستغراق الجنس ورد بأنه لو كان كذلك ؛ لكان معرفة ، ونُعِتَ بها، كقولك: (أمس الدابر) وقيل: بل معنى (من) الاستغراقية .

ينظر :شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٩٣٨/٢ ، و الارتشاف ١٢٩٦/٣ ، وتخليص الشواهد ، وتلخيص الفوائد –تأليف : ابن هشام الأنصاري– تحقيق: د. عباس مصطفي الصالحي – نشر دار الكتاب العربي – بيروت– ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م– صـ٣٩٦.

وذلك ؛ لأن أصل: (لا رجل عندي): (لا من رجل) ؛ لأنه جواب من يقول: (هل من رجل عندك ؟) على سبيل إثبات واحد من جميع الأفراد التي يَصْدُق عليها أنه رجل ؛ فيجب أن يكون الجواب بحرف الاستغراق الذي هو (من) ليكون مطابقًا للسؤال ، ومتضمنا لنفي ما سأله، ويدل على أن الأصل ذلك وجهان:

أحدهما: ظهوره في بعض المواضع، كقول الحماسي :–

وكيف أنساك لا أيديك واحدةٌ عندي ، ولا بالذي أَوْلَيْتَ من قِدَمِ

ويروى: (لا نعماك واحدة) و (أسديت) بدل (أوليت) .

والمعنى: وكيف أنساك بعد ما أنعمت على بهذه النعم العديدة التي لم يتقادم عهدها.

ينظر : شرح ديوان الحماسة ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفي: ٥٠٢هـ) –دار القلم – بيروت– ٣٨٣/٢.

الثاني: أن (من) تزاد مع النكرة التي في مساق النفي كثيرًا ؛ كقوله تعالى: (مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ) سورة الأعراف من آية ٦٥ ، وهود من آية ٦١.) والمعنى الذي ضمنته

النكـرة هـو العمـوم ؛ لأن قولـك: (لا رجـل فـي الـدار) نفـي عـام ، ولهـذا لا يعطـف عليـه بمـا يناقضه، لا نقول: (بل رجلان).
ينظر :شرح ابن القواس ٩٣٧/٢.
وهـذا القـول صـححه جماعـة مـنهم ابـن عصـفور علـى العلـة الآتيـة التركيبيـة، قـال :"لأن مـا بُنى لتضمنه معنى الحرف أكثر من الذي بنى لتركبه مع الحرف".
ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢.
والأكثـرين قـالوا : : إنـه مبنـي لتضـمنه معنـى الحـرف ، وهـو لام التعريـف ؛ إذ لـيس هـو مُعَرَّفـاً إلا بهـا ، بـدليل وصـفه ممـا فيـه الـلام، كقولـك: (أمـس الـدابر) والصـفة كالموصـوف فـي التعريـف ، والتنكيـر ، ولـيس بِعَلَـمٍ ، ولا مـبهم ، ولا مضـاف ، ولا مضـمر ، ولا بـلام ظـاهرة ؛ فتعـرَّفَ بـذلك ، ورأينـاهم يقولـون: (أَمْـسِ) وهـم يريـدون اليـوم الـذي قبـل يومـك ، ولـيس هنـا تعريفـه بشـيء، دل ذلـك علـى أنـه مضـمن معنـى الألـف ، والـلام ؛ فتعـين تقـديرها ؛ لأن حكـم المعـاني الطارئـة أن تـدل عليهـا الحـروف ؛ فلمـا لـم يوجـد الحـرف ، والمعنـى الـذي يـدل عليـه الحـرف بوجـوده حكمنـا للاسـم بتضـمنه إيـاه ، ولـولا ذلـك لمـا كـان معرفـة ، وهـذا ، ونحـوه ممـا وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح.
الثـاني: أن علـة البنـاء: التركيـب، كـ (خمسـة عشـر) ؛ فهـو مركـب مـع الأول، كـ (عشـر) مـن (خمسـة عشـر) ؛ لأن الأصـل: (خمسـة ، وعشـرة) ؛ كمـا أن أصـل (لا رجـل): (لا مـن رجـل) ونسبه ابن هشام لسيبويه ، والجمهور.
واحتجـوا: بأنـه إذا فُصِـل بينهمـا أعربـوا الاسـم ؛ نحـو: (لا فـي الـدار رجـل ، ولا امـرأة)، قـالوا : وإنمـا بنيـت النكـرة علـى الحركـة ؛ لأنهـا فـي الأصـل منونـة ، وإنمـا عـرض البنـاء بالتركيـب مـع (لا) وبقيـت علـى الفـتح ؛ لأنـه لـو أُعْرِبَـتْ لكانـت منصـوبة ؛ فشـاكلوا بـين الإعـراب ، والبنـاء ، ولأن الكـلام طـال بالتركيـب، فـاختير لـه أخـف الحركـات ، ولأن الكسـر لا سـبيل إليـه ؛ لأن (مـن) مقـدرة مكـان الكسـر، فتُـوهِم الإعـراب ، والضـم لا سـبيل إليـه، لأنهـا كانـت تلتـبس بحركـة الرفع التي تصحب (لا) التي بمعنى (ليس).
ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ٤٤/٢ – ٤٥.
فيجـوز أن يكـون بنـاء ، ويجـوز أن يكـون أسـقط التنـوين مـع إرادتـه ؛ كمـا حكـى: (سـلامُ عليكم) من غير تنوين. حكاه أبو الحسن الأخفش ، وذلك لكثرة استعماله.
ينظـر : التمـام فـي تفسـير أشـعار هـذيل (ممـا أغفلـه أبـو سـعيد السـكري) لأبـي الفـتح عثمـان بـن جنـي (ت ٣٩٢هـ) – تحقيـق: أحمـد نـاجي القيسـي – خديجـة عبـد الـرازق الحـديثي – أحمـد مطلـوب – مراجعـة: د. مصـطفي جـواد – الناشـر: مطبعـة العـاني – بغـداد – الطبعـة الأولى ، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م – صـ١٧.

= ، وكذا[١] أمس الدابر فيمن يعربه لمعني لام التعريف [٢]، وإنما لم يقل ما يتضمن معني الاستفهام[٣] ؛ لأن الاستفهام ليس بمعني الحرف ؛ لأنه لو كان ؛ لكان الحرف اسما ؛ لأن [تقسيم] [٤] الحرفية ، والاسمية باعتبار المعني.

(قوله : ما عدا أيا) ؛ لأن سبب البناء ، وهوالتضمن لمعني الحرف لاقاه غير خال عن المانع ، وهو الإضافة فلم يؤثر [٥].

---

(١) في النسخة (ب) وكدا.

(٢) فإن الأكثرين قالوا : إنه مبني لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام التعريف ؛ إذ ليس هو مُعَرَّفاً إلا بها، بدليل وصفه مما فيه اللام، كقولك: (أمس الدابر) والصفة كالموصوف في التعريف ، والتنكير ، وليس بِعَلَمٍ ، ولا مبهم ، ولا مضاف ، ولا مضمر ، ولا بلام ظاهرة ؛ فتعرَّفَ بذلك ، ورأيناهم يقولون: (أَمْسِ) وهم يريدون اليوم الذي قبل يومك ، وليس هنا تعريفه بشيء، دل ذلك على أنه مضمن معنى الألف ، واللام ؛ فتعين تقديرها ؛ لأن حكم المعاني الطارئة أن تدل عليها الحروف ؛ فلما لم يوجد الحرف ، والمعنى الذي يدل عليه الحرف بوجوده حكمنا للاسم بتضمنه إياه ، ولولا ذلك لما كان معرفة ، وهذا ، ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح.

ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٣٣/١ ، وينظر: الأغفال ٣٢٤/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٢٠/١.

(٣) وذكر الفارسي أن حرف الاستفهام ، والشرط على مذهب سيبويه مقدر مع أسماء الشرط ، والاستفهام ، وحُذِفَ للعلم به.

ينظر : الكتاب ٩٩/١-١٠٠

وعلى هذا فالبناء في الاستفهام ، والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم.

قال صاحب البسيط: وهذا ضعيف ؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء ؛ فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقق علة البناء مع إفادة المعنى. أهـ.

ينظر : تأصيل البني في تعليل البنا للإمام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) – تحقيق / محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح صـ ٣٨.

(٤) زيادة من النسخة (ب) لتوضيح المعني .

(٥) أبطل ابن جني اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة ، وقال:-

(**قولــه : لكــن مــن أعجــاز المركبــات**) بمعنــي أن المتضـمن لغيـر ذلـك[1] مبنــي لا مطلقــاً ؛ لكــن إن كــان ذلــك المتضــمن مــن أعجــاز المركبــات ؛ نحــو : خمســة عشــر ؛ فــإن [العجــز منــه] [2]متضـمن [لمعنــي الــواو] [3][4]علــى مــا مــر بيان ذلك

ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن العجـز هـو المتضـمن ؛ بـل المركـب الـذي هـو ؛ نحـو : خمسـة عشـر ، وذلـك أن الواضـع لمـا جمـع [بـين] [5]الاسـمين

"الإضــافة لا تنــافي البنــاء ؛ بــل لــو جعلهــا جاعــل ســببًا للبنــاء ؛ لكــان أعــذر ممــن يجعلهــا نافيــة لــه ؛ ألا تــرى أن المضــاف بعــض الاســم ، وبعــض الاســم صــوت ، والصــوت ، واجــب بنــاؤه ، وقــد قــالوا : (كــم رجــل قــد رأيــت) فــ (كــم) مبنيــة ، وهــي مضــافة ، وقــالوا أيضًــا: (لأضــر بن أَيُّهم أفضل) وهي مبنية عند سيبويه. انتهى.

ينظر : الخصائص ٢/٣٨-٣٩ ، وينظر : ٢/١٨٥ ، الكتاب ٢/٤٠٠.

ظهــر أن البنــاء لا يمنــع مــن الإضــافة فــي صــور منهــا: أنهــم اختلفــوا فــي المجــرور بــ (كــم) الخبريــة هــل هــو بالإضــافة ، أو بحــرف الجــر المقــدر؟ فعنــد الجمهــور ؛ كمــا قالــه العكبــري فــي شــرح الإيضــاح : أنــه بالإضــافة. قــالوا : والبنــاء لا يمنــع مــن الإضــافة ؛ كمــا فــي (لدن).

ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٣١٦.

ومذهب الجمهور أقوى ؛ لأن حرف الجر ضعيف ؛ فلا يبقى عمله بعد حذفه.

(١) في النسخة (ب) دلك.

(٢) في النسخة (ب) العجز عنه .

(٣) في النسخة (ب) بمعني الواو .

(٤) قال الرضي :-

" أصــل خمســة عشــر ؛ خمســة ، وعشــرة ؛ حــذفت الــواو قصــدا لمــزج الاســمين ، وبنــي الأول ؛ لكونــه محتاجــا إلــي الثــاني فشــابه الحــرف ، وبنــي الثــاني ؛ لتضــمنه الحــرف العــاطف ، وبنيــا علــى الحركــة ؛ للدلالــة علــى عــروض البنــاء ، وأن لهمــا أصــلا فــي الإعــراب ، وعلــي الفــتح ؛ ليخفــف بــه بعــض الثقــل الحاصــل مــن التركيــب" اهــ . ينظــر : شــرح الرضــي ١٣٥/٣.

(٥) زيادة من النسخة (ب) لتوضيح المعني .

، وعينهم[1] لذلك المفهوم استفيد منه ذلك المعني ؛ كما يستفاد منهما لو جمع بينهما بطريق العطف ، ولا معني للتضمن سوي هذا فيكون المركب هوالمتضمن لا العجز منه ، والمركب بتمامه كلمة ؛ فأني يكون العجز متضمناً؟.

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون الأصل [خمسة ، وعشرة] [2] ثم خفف بطرح ذلك لا أن يكون هناك وضع.

قلنا : كيف يكون ، والإعراب ، والعطف بين المفردات إنما يتصور [؛ أن لو كانت] [3] واقعة في [التركيب] [4] .

(**قوله : وكذا [حيص بيص]** [5]) إنما فصل ؛ لأن هذا ليس من جملة الأعداد [6].

(**قوله : وكذا جاري بيت بيت**) إنما فصل ؛ لأن ما تضمنه (بيت بيت) من معني الحرف [7] مما يغاير في الصور السابقة

---

(١) في النسخة (ب) وعينهما.

(٢) في النسخة (ب) دون الواو .

(٣) زيادة (لو) من النسخة (ب) لتوضيح المعني .

(٤) في النسخة (ب) التركيبين .

(٥) في النسخة (ب) حيص ، وبيص بالواو ، وفي مفتاح العلوم دونها .

(٦) (حيص بيص) فيها لغات : بكسر فائهما مع بنائهما على الفتح ، و (حيص بيص) ببنائهما على الكسر ، و (حوص بوص) وقد تنونان ؛ فيقال : (حيصا بيصا) و (حيص بيص) .

ينظر : جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفي: ٣٢١هـ) – المحقق: رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى –١٩٨٧م – صـ ٥٤٥ ، مجمع الأمثال (١ / ٢٢٤) ، ابن يعيش (٤ / ١١٥) ، شرح الكافية للرضي (٢ / ٩٢).

(٧) قال سيبويه :" هذا باب ماينتصب لأنه ليس من اسم قبله ، ولا هو هو ، وذلك قولك قولك : هو ابن عمي دنيا ، وهو جاري بيت بيت ؛ فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها

؛ بناء على [ما ذكر] [1]، وإن التقدير : بيت إلي بيت ؛ أي : منتهي إليه ، أو [بيت لبيت] [2] ؛ أي : ملاصق له.

(قوله : والأولي عندي أن يضمن معني حرف غير عامل فيه)

وذلك أنه لو تضمن معني العامل وجب أن يكون عاملاً [قياسا على مايتضمن معني حرف الشرط .

ولأن مبني العمل على المعني ؛ فلو كان متضمنا لمعني العامل وجب أن يكون عاملا] [3] ؛ قضاء من حق المعني ، ولما لم يكن لمباحث هذه المركبات[4] اختصاص بهذا الكتاب لم يطل القول فيها .

شيء ، وانتصب ؛ لأن هذا الكلام قد عمل فيها ؛ كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علما" . ينظر : الكتاب (٢ / ١١٨) .

واختلف النحاة في هذه المركبات إلي مذهبين :-

<u>الأول :</u> أنها مبنية مركبة تركيب خمسة عشر .

<u>الثاني :</u> أنها مركبة تركيب الإضافة ، وكلا القولين معزوان إلي سيبويه .

ينظر : الكتاب (٣ / ٣٠٤) ، الارتشاف (٣ / ١٦١٢) .

قال ابن هشام :"ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلي مجيئه في الظروف".

ينظر : شرح شذور الذهب صـ٧٢ -٧٦ ، الأصول (٢ / ١٤٠) ، شرح المفصل (٤ / ١١٨).

(١) في النسخة (ب) ماذكروا.

(٢) في النسخة (ب) بيت البيت .

(٣) مابين المعكوفين ساقط من النسخة (ب) .

(٤) في النسخة (ب) المركنات.

وعاشرها : ما كان على فعال إما أمراً ؛ كنحو : حذار ، وتراك، وأنه قياس عند سيبويه في جميع الثلاثيات المجردة . قول السكاكي

وإما بمعنى المصدر المعرفة ، كنحو : فجار للفجرة ، ويسار للميسرة ، وجماد للجمود ، وحماد للمحمدة ، ولا مساس ، ودعني كفاف ، ولا عباب ، ولا إباب ، وبوار ، وبلاء ، وغير ذلك.

وإما معدولة عن الصفة مختصة بالنداء ؛ كنحو : يا رطاب ، ويا خباث ، ويا دفار ، ويا فجار ، ويا لكاع ، وقوله:-

أطوّف ما أطوف ثم آوي ... إلى بيت قعيدته لكاع

شاذ .

ويا فساق ، ويا خضاف ، ويا خزاق ، ويا حباق ، أو غير مختصة به ؛ كنحو : براح ، وكلاح ، وجداع ، وأذام ، وطمار ، وطبار ، ولزام .

وإما معدولة عن فاعلة في الأعلام ؛ كنحو : حذام ، وقطام ، وبهان ، وسجاح ، وكساب ، وسكاب وظفار ، وعرار في لغة أهل الحجاز دون لغة بني تميم في غير ما كان آخره من ذلك راء ؛ إذ في الرائي لا خلاف في البناء.

وحادي عشرها : ما أضيف إلى ياء المتكلم ، ، أو إلى الجمل من أسماء الزمان ؛ كيوم فعل ، ، أو إلى إذ منها ؛ كيومئذ ، وما شاكل ذلك فيمن يبنى فيهما.

وثاني عشرها : ما نودي مفردا معرفة ؛ كنحو : يا زيد.

وثالث عشرها : ما نُفِي نَفْيَ جنس ؛ كنحو : لا رجل.

ورابــع عشــرها : نحــو : يضــربن مــن الأفعــال المضــارعة ، و**ليضــربْنَ** ، أو **ليضــرِبَنَّ مما هــو يقتــرن بنــون جماعــة النســاء** ، أو **نــون التوكيــد** ، و**ههنا نوع خامس عشر ، وهي الجمل.** [١]

ما كان على فعال

(قولــه : مــا كــان علــى فعــال) [٢] إمـا أمـر [٣] فعـال هـذه معدولـة عـن مثـال الأمر [٤] ، وقيل اسم فعل [٥] .

---

(١)ينظر: المفتاح صـــ ٧٩-٨٠.

(٢) وزن" فعــال" بصــفة عامــة يشــمل ألفاظــا لهــا دلالات ، واســتعمالات مختلفــة ، وقــد قســم النحاة هذه الألفاظ إلي خمسة أقسام :-

" أعــلام لإنــاث ؛ كحــذام ، وقطــام ، ورقــاش ، .... ، وأســماء مصــادر ؛ كيســار ، وحمــاد ، وفجــار .... ، أوصــاف ؛ كحــلاق ، ولــزام ،...... ، نــداء ، وســب للإنــاث ؛ كلكــاع ، وخباث ، .... ، وأمر ؛ كنزال ، وتراك ، وحذار.".

ينظر : الكتاب (٣ / ٢٧٧-٢٧٨) ، المقتضب (٣ / ١٦٨) .

(٣) في النسخة (ب) أمرا.

(٤) قيــل عــن هــذه الصــيغة إنهــا معدولــة عــن صــيغة أخــري ، واختلــف النحــاة فــي تحديــدها على مذاهب : -

الأول : رأي سيبويه أنها معدولة عن (افعل) أي : عن فعل الأمر .

ينظر : الكتاب (٣ / ٢٧٧-٢٧٨).

الثاني : رأي المبرد أنها معدولة عن مصدر فعل الأمر .

ينظر : المقتضب (٣ / ٣٦٨).

الثالث : رأي الفراء أن أصل هذه الأشياء كان مصدرا فصرفت عن المصدر إلي الأمر.

ينظر : الكامل ، للمبرد ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعــة الثالثــة -١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م - ٢ / ٦٩ ، النحــو الكــوفي فــي شــرح القصــائد الســبع الجاهليــات لابــن الأنبــاري (ت ٣٢٨ هــ) رســالة مقدمــة مــن الطالــب / محمــد إبــراهيم يوســف شيبة – إشراف الدكتور / أحمد مكي الأنصاري – ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م- صـ ٤٢٠.

(٥) ذهــب ســيبويه إلــي أن اســم الفعــل (فعــال) معــدول عــن فعــل الأمــر (افعــل) وحــرك بالكسر ؛ لأن الكسر مما يؤنث به.

ينظر : (٣ / ٢٧٧-٢٧٨)

وتبعه على ذلك أكثر النحويين .

وقال بعض المتأخرين[(١) (٢)] لو قيل فعل من غير تقدير عدل ؛ لم يبعد .

والظاهر الأول [؛ إذ] [(٣)] الكلام فى أسماء الأفعال ؛ كما علمت مشكل ؛ فلا يصار إليه من غير ضرورة .

[فلو] [(٤)] كان فعلاً من غير أن يكون هناك عدل وجب ، وأن يعامل معاملة مثال الأمر فى إلحاق الضمائر [(٥)(٦)] .

ولأنه لو كان فعلاً من غير تقدير [قلب] [(٧)] واسم فعل تعذر تعليل البناء فى

ينظر : المخصص لابن سيدة (١٧ /٦٣) ، أمالي ابن الشجري (٢ / ١١٠) ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ٥٠٠) .

(١) في النسخة (ب) المتأخرين.

(٢) وهو مذهب الكوفيين . ينظر : الهمع (٣ / ١٠٥) .

وفي ذلك يقول ابن الحاجب :-

" لو قيل على مذهبه – يعني سيبويه – إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر لا اسم فعل لم يكن بعيدا ؛ لأنها جرت من الفعل على صيغة واحدة ؛ كجريان صيغة (افعل) ولكنه لم يقله أحد منهم ؛ لما رأوا أن (فعال) من صيغ الأسماء ، وهذه علة ضعيفة ؛ لأنه لا مانع من اشتراك الأسماء ، والأفعال في صيغة ، ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال حتي زادوا نون الوقاية حذرا منه ، وهذا عذر قريب ، وفتح (فعال) لغة أسدية" . أ هـ ينظر : شرح الكافية (٣ / ١٠٧).

(٣) في النسخة (ب) أن .

(٤) في النسخة (ب) ولو .

(٥) في النسخة (ب) الضماير.

(٦) قال الرضي :" لو كان (فعال) فعلا ؛ لاتصل به الضمائر ؛ كما في سائر الأفعال". ينظر : الرضي (٣ / ١٠٨) .

وذلك في معرض رده على قول سيبويه :"وإنما منعهم أن يضمروا في (فعال) الاثنين ، والجميع ، والمرأة ؛ لأنه ليس بفعل ، وإنما هو اسم في معني الفعل" . ينظر : الكتاب (٣ / ٢٨٠) .

(٧) في النسخة (ب) دون كلمة (قلب) .

[المعدول] [١] عن الصفة ، أو عن فاعلة في الأعلام.

(**قوله : وإنه قياس عند سيبويه**) [٢] والقياسية في نوعنا هذا مبناها ؛ على أن يكون الشيء[٣] من كثرة الوقوع بحيث يفيد الظن بذلك ، ولا بعد في في أن يحصل [للبعض] [٤] بوساطة الاستقراء ظن [بقياسية[٥] شيء[٦]] دون البعض.

---

(١) يقول سيبويه :" واعلم أنَّك إذا قلت: فعال وأنت تأمر امرأة أو رجلاً أو أكثر من ذلك، أنَّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً. ولا يكون ما بعده إلا نصباً؛ لأن معناه افعل كما أنَّ ما بعد افعل لا يكون إلا نصباً. وإنما منعهم أن يضمروا في فعال الاثنين والجميع والمرأة، لأنهَّ ليس بفعل، وإنما هو اسمٌ في معنى الفعل." .

ثم يقول : – " واعلم أن (فعال) ليس بمطرد في الصفات ؛ نحو : حلاق ، ولا في مصدر ؛ نحو : فجار ، وإنما يطرد هذا الباب في النداء ، والأمر" أهـ . ينظر : الكتاب (٣ / ٢٨٠) .

(٢) وقال المبرد :" أما ماكان في معني الأمر فإنما حقه أن يكون موقوفا ؛ لأنه معدول عن مصدر فعل موقوف موضوع في موضعه ، فإنما مجازه مجاز المصادر ؛ إلا أن المصدر مقدر مؤنث على هذا المعني" أهـ .

ينظر : المقتضب (٣ / ٣٦٨).

وقال ابن يعيش :" اعلم أن للنحويين خلافا في هذا القسم المعدول عن لفظ فعل الأمر المأحوذ من لفظه ؛ فمنهم من طرده في كل فعل ثلاثي ؛ لكثرة ماورد منه عنهم ، واستمر ، وهو رأي سيبويه .

ومنهم من يقف عند ماجاء عن العرب منه ؛ فلا يقول (قوام) في معني (قم) ، .... ، وهو القياس ؛ لأن (فعال) اسم وضعته العرب موضع افعل ، وليس لأحد أن يبتدع اسما لم يتكلم به العرب" أهـ.

ينظر : شرح المفصل (٣ / ٥٠) .

(٣) في النسخة (ب) الشي.

(٤) في النسخة (ب) البعض .

(٥) في النسخة (ب) القياسية .

(٦) في النسخة (ب) شي.

(قولـه : وإمـا بمعنـي المصـدر ، والمعرفـة [١] **؛ نحـو : فجـار ، قيـل فجـار علـم للفجـرة)** ، وقيـل : معـدول عنهـا ، وكيـف مـا دارت القصـة كـان بنـاؤه ؛ لتضمنه معني اللام [٢] .

ولقائـل أن يقـول : يجـب علـى هـذا أن يكـون ؛ نحـو : أسـامة مبنيـاً ؛ لتضمنه معني اللام المعرفة تعريف الجنس .

ألا تـري أنـك ؛ إذا[٣] قلـت : أسـامة خيـر مـن ثعالـة كـان بمنزلـة[٤] قولـك قولك الأسد خير من [الثعلب] [٥] ، ويمكن أن يجاب عنه.

وأمـا بنـاء المعدولـة عـن الصـفة ، أو فاعلـة فـى الأعـلام ؛ فلمناسـبتها للمعدولة عن الأمر عدلاً ، وزنة[٦].

---

(١) في النسخة (ب) المعرفة.

(٢) مـذهب سـيبويه : أن اسـم الفعـل (فعـال) معـدول عـن فعـل الأمـر (افعـل) وحـرك بالكسر ؛ لأن الكسر مما يؤنث به ، وتبعه في ذلك أكثر النحويين .

ينظـر : الكتـاب (٣ / ٢٧٧ –٢٧٨) ، المخصـص (١٧ / ٦٣) ، أمـالي ابـن الشـجري (٢ / ١١٠) ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ٥٠٠) .

وقـد فهـم تمثيـل سـيبويه هـذا علـى أنـه علـة البنـاء فقيـل إنـه :" إنمـا بنـي لوقوعـه موقـع المبني". ينظر : الهمع (١ / ٦٦)

ورد ابن يعيش هذا الرأي بقوله : –

" الحق أن علة بنائه تضمنه معني لام الأمر" . ينظر : ابن يعيش (٣/٤٦) .

(٣) في النسخة (ب) إدا.

(٤) في النسخة (ب) بمنرلة.

(٥) في النسخة (ب) ثعلب .

(٦) مـا كـان علـى (فَعَـالِ) عَلمًـا لمؤنـث، كـ (حـذام ، وقَطـامِ ، ورَقَـاشِ) وبابـه يبنـي علـى الكسر ، وذكر في علة بنائه أقوال:–

<u>أحـدها:</u> قـول سـيبويه: مشـابهته لأسـماء الأفعـال ؛ نحـو: (نَـزَالِ)، مـن أربعـة أوجـه: الموازنـة اللفظيـة ، والعـدل ، والتأنيـث ، والتعريـف ، وكلهـن أعـلام ، وضـعن لمسـميات بهـن ، وعلـى هـذا فهـو مسـتفاد مـن تنصيصـه علـى بنـاء أسـماء الأفعـال ؛ لأن هـذا شـبيه بهـا ، وشَـبَهُ شَـبَهِ الحرف شبه للحرف. ينظر : الكتاب ٣/٢٧٧ – ٢٧٨.

(قوله : إذ فى الراءى لا خلاف فى البناء) [1] أطلق القول ، وإن كان

ونظير هذا: الصفة المشبهة فإنها عملت لشبهها اسم الفاعل في قبول علامات الفرعية ، وغيرها ، واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل، مع أنها أعطيت حكم الفعل من نصب المفعول ، وله نظائر كثيرة .

ينظر : التوطئة ٢٦٥–٢٦٦.

الثاني: قول المبرد: إنه لما اجتمع فيه ثلاث علل ، وهي التعريف ، والتأنيث ، والعدل فهي تُمنع الصرف، فلابد للتأنيث من تأثير ، وليس وراء منع الصرف إلا البناء ؛ فَبُني لذلك.

ينظر :المقتضب ٣/٣٧٤.

وتابعه ابن السراج في الأصول (٢/ ٧٩) وابن كيسان في شرح المفصل (٣ / ٥٣) وعبد القاهر الجرجاني في المقتصد (٢ / ١٠٢١) .

والثالث: قول الربعي: إنه متضمن لتاء التأنيث التي في (حاذمة ، وفاطمة)

ينظر : الأمالي لابن الشجري ٢/٣٢٦.

قال ابن الشجري في أماليه:"والقول الأول هو المعتمد ؛ لأن (جَمادِ) مبني ، وهو معدول عن الجمود ، وليس فيه تاء" ، وكذلك الجواب عما كان على (فَعَال) وهو سبٌّ للمؤنث ؛ نحو: (خَبَاثِ ، وفَسَاقِ ، وفَجَارِ).

ينظر : الأمالي لابن الشجري ٢/٣٢٦.

(١) ما كان على (فَعَالِ) عَلمًا لمؤنث، كـ (حذام ، وقَطامِ ، ورَقَاشِ) وبابه في اللغة الحجازية ؛ فإنهم يبنونه على الكسر، قال :–

إذا قالت حَذَامِ فصَدِّقوها فإن القولَ ما قالت حَذَامِ

البيت من الوافر ، وهو لِلُجيم بن صعب في التصريح ٢/ ٢٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦ ، والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣ ، ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش) والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٧٠ ، وله ، أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/ ٩٩ (نصت) وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣١ ، والخصائص ٢/ ١٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧ ، وشرح ذور الذهب ص ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ص٥٨ ، وشرح قطر الندى ص١٤ ، وشرح المفصل ٤/ ٦٤ ، وما ينصرف ، وما لا ينصرف ص٧٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٠.

ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٧/٣٨٢.

فبناها على الكسر في الموضعين ، وهي فاعل فيهما.

ينظر : الأمالي الشجرية ٢/٣٦٠.

وأما بنوتميم فيعربونه إعراب مالا ينصرف.

ينظر : شرح ابن يعيش ٣/٤٦.

القليل منهم يخالفون فى [الرائي] [(١)(٢)]؛ لأنه لم يعتد بذلك ؛ لقلته ، وقد جاء في لغة القليل قوله :-

وَمَرَّ دهرٌ على وبَارِ   فَهَلَكَتْ جهرةً وبَارُ [(٣)]

وكان في بني تميم اعتبروا المناسبة بين المعدولة ، وبين (فعال) أمرا فيما كان داعيا لتجانس الصوت بوساطة الإمالة في الرائي] [(٤)] وذلك [إنما يتأتي] [(٥)] إذا بني على الكسر ؛ لأنه ؛ إذ ذاك [تحقق] [(٦)] سبب الإمالة.

وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله :-

وَمَرَّ دهرٌ على وبَارِ   فَهَلَكَتْ جهرةً وبَارُ

(١) في النسخة (ب) الراءى.

(٢) ذكر السيوطي في الهمع(١/١٠٨-١٠٩) أن بعضهم يعربه - أيضا - على أصله في حذام ، وأن ذلك واقع في كلامهم ، واستشهد عليه ببيت الشاعر الأعشى الذي جمع فيه بين اللغتين .

ينظر : توضيح المقاصد ٤/١٦٠ ، التصريح ٢/٢٢٥ ، شرح الاشموني ، وحاشية الصبان عليه ٣/١٣٣٨ .

(٣) البيت من مخلع البسيط ، وهو للأعشي في ديوانه صـ ١١١ـ شرح الدكتور / يوسف شكري فرحات – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي – ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

اللغة: إرم: مدينة قديمة مندثرة ، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربية قديمة بائدة. أودى بها: أهلكها: وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء ، وكانت أكثر الأرضين خيرًا. جهرة: عيانًا من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حل بإرم ، وعاد ، ووبار.

من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧٨-٢٧٩ :" على إعراب "وبار ، ورفعها ، والمطرد فيما كان في آخره الراء أن يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ، ولغة بني تميم ؛ لأن كسرة الراء توجب إمالة الألف .. ، وأعرب في لغة بني تميم فاضطر الأعشى فرفع ؛ لأن القوافي مرفوعة".

(٤) مابين المعكوفين ساقط من النسخة (ب) .

(٥) في النسخة (ب) يأتي .

(٦) في النسخة (ب) يتحقق .

ولا يلـزم مـن اعتبـار تلـك المناسـبة فـى صـور الـراءي[1] [اعتبارهـا فـى غيـر صـورة الرائـي] [2] ؛ لأن فـى تجـانس نـوع تخفيـف ، ومطلوبيـة التخفيـف فـى الراءي[3] فوق مطلوبيته فى غير الراءي[4].

ولقائـل أن يقـول : كـان مـن حـق المعدولـة عـن الصـفة علـى هـذا أن يكـون أمرها عند بني تميم كذلك بألا يبني إلا فى الراءي[5].

فـإن قلـت : إنمـا عـم البنـاء فـى المعدولـة عـن الصـفة ؛ لمكـان النـداء ، والنداء مظنة التخفيف.

قلنـا : إنمـا يصـح هـذا؛ أن لـو لـم يكـن المعدولـة عـن الصـفة مبنيـه مطلقـاً سـواء[6] كانـت مختصـة[7]؛ علـى أن تعليـل البنـاء فـى المعدولـة عـن فاعلـة فـى الأعـلام إنمـا يصـح ؛ أن لـو أمكـن تقـدير العـدل فـى ؛ نحـو : حـذام ، وبهـان ، وعـرار [8] ، وإنمـا يصـح ؛ أن لـو كانـت هـذه الأسـماء مسـبوقه بوضـع حاذمـة ، وباهنه ، وعارة ، ولم يسمع ذلك رأساً[9] ؛ فكيف يصح تقدير العدل هناك ،

---

(١) في النسخة (ب) الرايي

(٢) في النسخة (ب) اعتبار ذلك في غيرها .

(٣) في النسخة (ب) الرايي.

(٤) في النسخة (ب) الرايي.

(٥) في النسخة (ب) الرايي.

(٦) في النسخة (ب) سوا.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة (، أو غير مختصة).

(٨) العَرُّ: الغلامُ ، والعَرَّةُ: الْجَارِيَةُ.

والعَـرارُ ، والعَـرارة: المُعجَّـلانِ عـن وقْـتِ الْفِطَـامِ ، والمُعْتَـرُّ: الْفَقِيـرُ ، وقِيـلَ: المتعَـرِّضُ لِلْمَعْـرُوفِ من غَيْرِ أَن يَسأَل. ينظر : لسان العرب ٥٥٧/٤.

(٩) قـال ابـن جنـي :" فأمـا قـول مـن قـال : إن الاسـم الـذي اجتمـع فيـه سـببان مـن أسـباب منـع الصـرف فمنعـه إذا انضـم إلـي ذلـك ثالـث امتنـع مـن الإعـراب أصـلا ففاسـد عنـدنا مـن أوجـه - :

أحـدها : أن سـبب البنـاء فـي الاسـم لـيس طريقـه طريـق حـديث الصـرف ، وتـرك الصـرف إنمـا سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير

وهكذا القول فى تقدير العدل فى زفر فى باب منع الصرف.[١]

المضاف إلى ياء المتكلم أو إلى الجمل

(قوله : ما أضيف إلي ياء المتكلم أوإلي الجمل من أسماء الزمان)

كان المناسب أن يقال : ما أضيف إلي ياء المتكلم ؛ نحو : غلامي ، وما أضيف إلي الجمل أوإلي إذ[٢] من أسماء الزمان بأن يجعل من [الزمان [٣] بياناً لما [يضاف] [٤] إلي الجمل [أوإلي ؛ إذ لا لما] [٥] يضاف إلي ياء المتكلم .

هذا ثم إن المصنف أطلق القول بالبناء فى المضاف إلي ياء المتكلم مع أن ؛ نحو : مسلمي مثني ، وجمعاً ليس بمبني بالاتفاق [٦] ؛ تعويلاً على العلم

وأما تعليله لمنع إعراب ؛ نحو: حذام ، ....وغيره فلاحق في الفساد بما قبله ؛ لأن علة منع الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك ، ونزال ..."

ينظر : الخصائص (١ / ١٧٩ – ١٨٠) .

ووافقه ابن الشجري (٢ / ٣٦١ –٣٦٢) والرضي (٣ / ١١٤) وابن عصفور في شرح الجمل (٢ / ٢٤٥) .

(١) قال سيبويه :–" وأما عمر ، وزفر ، فإنما منعهم من صرفهما ، وأشباههما أنه ما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولي بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ؛ فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك ؛ نحو : عامر ، وزافر"اهـ.

ينظر : الكتاب (٣ / ٢٢٣) ، الأصول (٢ / ٨٨) ، شرح الكافية الشافية (٣ / ١٤٤٩) ، المساعد (٣ / ١٧) .

(٢) «إذ» ظرف للزمن الماضي ، ويضاف إلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإلى الاسمية ، والجامع لأمثلتها قوله تعالي : (إلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إذ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إذ هُمَا فِي الْغَارِ إذ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ) سورة التوبة آية رقم ٤٠. ينظر : مغني اللبيب صـ ١١٦ .

(٣) في النسخة (ب) أسماء الزمان ..

(٤) في النسخة (ب) تضاف.

(٥) في النسخة (ب) لما يضاف دون (لا) .

(٦) سبق ذكر الآراء في صفحة

بذلك .

وإنما قيل بالبناء في ؛ نحو : غلامي [1] حيث كان المضاف إليه ضمير متصلاً ومدة ، وكل ذلك مما يقتضي التعلق كان هناك قوة الاتصال من غير وجه ؛ فحكم بالبناء ؛ قضاء من حق ذلك الاتحاد ، وعلى ما قلنا: يلزم ألا[2] يحكم بالبناء[3] في ؛ نحو : عصاي لفوات كون الياء مدة ضربة لازب[4].

---

(١) حكي أبو الحسن الأخفش أن ؛ نحو :" غلامي" معرب ؛ لكثرة استعماله .
ينظر : التمام لابن جني في تفسير أشعار هذيل – تحقيق / أحمد ناجي القيسي ، وآخرين – مطبعة العاني – بغداد – الطبعة الأولي – سنة ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م .
وعلى القول ببنائه فعلة بنائه راجعة إلى ما ذكر ؛ لأنه شبيه بشبيه الحرف ؛ لأنه يشبه (الذي) في أن آخره ياء، فهي كياء (الذي) في كونها بعد كسرة لا زمة ، وصالحة للحرف ، وغير حرف إعراب ، وفي أنه يتغير في التثنية تغيرًا متيقنًا ، وفي الجمع تغيرًا محتملاً ، و(الذي) يشبه الحرف في الافتقار إلى الجمل ، وهذا التعليل ذكر ابن مالك أنه لم يسبق إليه. ينظر : شرح التسهيل ٣/٢٨٠.
وصحح ابن مالك كونه معربا لفظاً في حالة الجر، تقديرًا في حالة الرفع ، والنصب بقوله : –

"لأن حرف الإعراب منه في حالتي الرفع ، والنصب أُشْغِل بالكسرة المجلوبة، توطئة للياء ؛ لتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير ؛ كما فعل في المقصور ، وأما حالة الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير". ينظر : التسهيل ١٦١ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٩ بتصرف يسير في عبارته.
وقيل : حركته ليست للعامل ، ولا للبناء ؛ إذ لا علة فيه توجب البناء ؛ لأن الاسم الذي اتصلت به الياء لم يشبه الحرف ، ولا تضمن معناه . ينظر : الخصائص لابن جني (٢/ ٣٥٨ –٣٥٩) .
(٢) في النسخة (ب) أن لا .
(٣) في النسخة (ب) بالبنا.
(٤) ضربة لا زب : مثل يضرب في الشيء الواجب اللازم . ينظر : مجمع الأمثال (١/٢٩٩).

وإنما بني ما أضيف إلي الجمل من أسماء الزمان تنزيلاً لها منزلة ؛ [إذا وحيث] [١] حيث بنيت بالإضافة إلي الجمل ؛ كما بني ؛ إذا وحيث ؛ لزم البناء [٢] ولما لم يلزم في ؛ نحو : يوم ، وحين لم يلزم البناء [٣] .

---

(١) في النسخة (ب) ؛ إذ ، وحيث .

(٢) [بذلك ، ولما لزم الإضافة في ؛ نحو : إذا ، وحيث] هذه الجملة زائدة في النسخة (ب).

(٣) يرى ابن السراج أنه إذا أضفت اسم الزمان مثل (يوم) إلى معرب، فالأحسن الإعراب فيه ، وأن أضيف إلى اسم مبني جاز فيه الإعراب ، والبناء على الفتح، أما عند الكوفيين فإنها تضاف إلى الأفعال ، وإلى كل كلام تم ، وتفتح في موضع الرفع ، والخفض ، والنصب، فتقول أعجبني يوم يقوم ، ويوم قمتُ ، ويوم زيد قائم ، وساعة قمت ، ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة ؛ إذ ، وإذا)).

ينظر : الأصول في النحو(٢/ ١١-١٢).

وذكر ابن مالك أن أسماء الزمان مثل (حين، يوم، عشية، ليلة..) إذا أضيفت إلى فعل معرب جاز فيها عند البصريين الإعراب دون البناء ، ومن خلال هذا يتبين رأي الطرف الثاني ، وهم الكوفيون، فإنهم يجيزون بناءه مع المعرب، حيث قال ابن مالك عن هذه الأسماء المضافة :-

((فإن صدرت باسم ، أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق ، والبناء خلافاً للبصريين)).

ينظر : تسهيل الفوائد صـ١٥٩.

وأجاز الأعلم البناء والإعراب فيقول النابغة :-

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازعُ

البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٩٣- شرح ، وتقديم/ عباس عبد الساتر – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولي – ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

قال :((وبناء معه على الفتح للعلة التي ذكرناها ، وإعرابها جائز على الأصل)) .

ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري – تحقيق:زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية – سنة ١٤١٥ هـ.- صـ٣٦١

وبين ابن عصفور علة البناء في هذه الأسماء المضافة إلى الفعل عند الفريقين ، وهو يحسب نفسه من البصريين ؛ حيث قال :-

((واسم الزمان المضاف إلى الجملة ؛ فإنه لا يبنى في مذهبنا حتى تكون الجملةصدرها فعل ماض خلافاً لأهل الكوفة ؛ نحو : قوله : (على حين عاتبت..).

ينظر : شرح جمل الزجاجي ابن عصفور: ١/١٠١.

وكذلك الكلام فيما أضيف إلي إذ ؛ لأنها بالإضافة إلي إذ المضافة إلي الجملة صار [نازلا][1] منزلة المضاف ؛ لأن المرجع فى الآخرة إلي بيانها بالجملة.

ولو قيل فى ؛ نحو : يومئذ بأن اليوم مضاف إلي الجملة ؛ على أن يكون التقدير: يوم كان كذا إذا كان كذا[2] فحذف[3] المضاف إليه من الأول ؛ كما فى قوله :-

إلَّا عُلالَةَ [4] أو بُداهَةَ سابح [5]

قال ابن هشام : ((وهذا أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور، فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً ، أو جملة اسمية، فقال البصريون يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءة نافع (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) المائدة: ١١٩، بفتح (يوم) وقراءة غير أبي عمرو ، وابن كثير (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا) الانفطار ١٩ بالفتح

ينظر : مغني اللبيب٦٧٢ ، وينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٣٧ ، وكشف المشكل١/ ٢٤٦- ٢٤٧.

وأوضح أبو حيان حالة الإعراب ، والبناء في أسماء الزمان المضافة، فقال:-

((هذا الظرف إن أضيف إلى جملة الابتداء، فمذهب البصريين، تحتم الإعراب ، ومذهب الكوفيين جواز الإعراب ، والبناء))

ينظر : الارتشاف ٤/١٨٢٨.

(١) في النسخة (أ) نازلة.

(٢) في النسخة (ب) كدا.

(٣) في النسخة (ب) فحدف.

(٤) في النسخة (ب) غلالة.

(٥) الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه، بالمعطوف على المضاف ، ومنه عند الفرّاء، قول الأعشى:-

ولا نُقاتِلُ بالعِصِيْ ... يـ ولا نُرامِي بِالحجارَهْ

إلا عُلالَةَ أو بُدا ... هة سابِح نَهْدِ الجُزارَهْ

البيتان من مجزوء الكامل ، وهما للأعشى في ديوانه ص ١٢٠.

ففصل بين المضاف (علالة) وبين المضاف إليه (سابحٍ) بالمعطوف على المضاف ، وهو (بداهة).
ينظر : ديوان الاعشى: ١٢٠ ، وروايته : (لسنا نقاتل).
، ورواية سيبويه تختلف عن رواية الفرّاء ، وهي:-
ولا نُقاتِلُ بالعِصِيْ ... يـ ولا نُرامِي بِالحجارَهْ
إلا عُلالَةَ أو بُدا ... هة قارح نَهْدِ الجُزارَهْ
والتقدير فيه عند سيبويه، إلا علالة قارحٍ ، أو بداهته، فحذف الضمير ، وقدّم البداهة ، وأضافها إلى قارح ، وبقيت علالة على حالها قبل البداهة ، للضرورة .
ينظر : الكتاب (١ / ١٧٩).
وجعل المبرِّد هذا من باب الحذف ، فقال:"أراد: إلا علالة قارحٍ ، أو بداهة قارحٍ فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني".
ينظر : المقتضب: ٤/ ٢٢٨.
وجعله كقول جرير:-
ياتَيْمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ ... لا يُلْقِيَنكُمُ في سوْءَةٍ عُمَرُ
البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٩.
فإنه أراد: ياتيم عدي ياتيم عدي، فحذف (عدي) الأول لدلالة الثاني عليه .
ينظر : المقتضب: ٢٢٧/٤ .
ووافقه في هذا عبد القاهر الجرجاني أيضاً.
ينظر : المقتصد: ١٤٦/١.
ووافق السيرافيُّ سيبويه فيما ذهب إليه، فقال:"أو بداهةَ" بقي مفتوحاً على ماكان عليه في حال الإضافة غير منون ، وهذا لا يكون إلا في الضرورة ، وأنه ولي (بداهة) اللفظ بـ(قارح) لم يُغيروّه ؛ لأنه قد وليه ماكان يجوز أن يضاف إليه فجعلوا اللفظ على لفظ إضافة البداهة إلى القارح".
ينظر : شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفي: ٣٨٥هـ) - المحقق: الدكتور / محمد علي الريح هاشم - راجعه: طه عبد الرءوف سعد - الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة ، والنشر ، والتوزيع، القاهرة – مصر - عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م- ١١٤/١.
وتابع ابن عصفور الفرّاء فيما ذهب إليه، فجعل هذا من باب حذف المضاف من المضاف (علالةَ) لكن التنوين في المضاف لم يرجع إليه بعد حذف المضاف إليه منه ؛ لأنه كالمضاف ؛ أي بقي على حاله من دون تنوين ؛ كما لو كان المضاف إليه مذكوراً ، وليس ؛ كما ذهب المبرد فقال:-

كان أقرب نظراً إلي جانب المعني .

مانودى مفردا معرفة

(قولـه : نحـو : يـا زيـد) إنمـا بنـي ؛ لكونـه بمنزلـة حـرف الخطـاب[1] فى ذاك فى الإفراد ، والخطاب [2] [3] .

"...فـإن مـذهب أبـي العباس المبـرّد علـى غيـر طريقـة الحـذف ؛ لأنـه لا يحـذف الأول لدلالـة الثـاني عليـه ، وإنمـا يحـذف الثـاني لدلالـة الأول عليـه ، والـدليل علـى فسـاد مذهبـه أنـه لا يخلـو أن تقـدّر إلا عُلالـة قـارح ، أو بداهـة قـارح ، أو نقـدَّر بداهتـه، فـإن قُـدّر ، أو بداهـة قـارح فـلا يجـوز إعـادة الأول بلفظـهِ إلا قلـيلاً ؛ فلـم يبـق ؛ إلا أن نقـدر ، أو بداهتـهِ ؛ فـإذا حـذف قـارح الأول لـم يبـق للضـمير مـايعود عليـه ، وسـيبويه رحمـه الله يحـذف الضـمير مـن بداهة ، وأقحم ، أو بداهة بين المضاف ، والمضاف إليه".

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٩٧.

ويمكن القول :-

إن مـذهب الفـرّاء هـو الأيسـر مـن غيـره ؛ لأنـه جعـل العلالـة مضـافة إلـى سـابح ، أو قـارح- علـى اخـتلاف الروايـة- ، وجعـل (بُدَاهـةَ) مضـافة - أيضـا - ، ولكـن المضـاف حـذف ، وبقيـت بداهـة مضـافة علـى حالهـا ؛ كمـا تضـاف (قبـل) و(بعَـد) وأشـباههما مـن غيـر تنـوين ، إشـارةً إلـى أنهـا مضـافة ، والمضـاف إليـه محـذوف ، ولكنـه مـرادُ فـي المعنـى بـدليل بقـاء المضـاف علـى حالـه قبـل الإضـافة ، وذلـك للضـرورة ، وهـذا ماقصـده الفـرّاء، بقولـه :"ولاتنكـرنَّ أن تضيف قبل ، وبعدَ ، وأشباههما ، وإن لم يظهر فقد قال :-

إلا بُدَاهة أو عُلاَلة ... سابحٍ نَهْد الجُزَاره"

ينظر : معاني القرآن للفرّاء: ٢/٣٢١.

وهذا ما أكّدَه الدكتور / فاضل السامرائي، أيضاً، فقال:-

"قـد يحـذف المضـاف إليـه ، ويبقـى المضـاف علـى حالـه ؛ كمـا لـو كـان المضـاف إليـه مـذكوراً ، وأكثـر مـا يكـون ذلـك إذا اسـتغنى بالمضـاف إليـه المـذكور عـن المحـذوف ، وذلـك نحـو: (أخـذت كتـاب ، وقلـم خالـد) وهـذا يـدلّ علـى أن الكتـاب ، والقلـم همـا لخالـد بخـلاف مـالو قلت : (أخذت كتاباً ، وقلم خالد) فيدلُّ على أن القلم لخالد دون الكتاب ، ونحو هذا كثير".

ينظـر : معـاني النحـو تـأليف / فاضـل صـالح السـامرائي - دار الفكـر للطباعـة ، والنشـر - الأردن - الطبعة الأولي - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ - ٣/ ١٤٠.

(١) في النسخة (ب) الحطاب.

(٢) في النسخة (ب) والحطاب.

(٣) قال ابن الأنباري:" إن قال قائل : لم بني المنادي المفرد المعرفة ؟ قيل لوجهين:-

وما يقال إنه بمنزلة[1] ضمير الخطاب[2] فليس كما ينبغي ؛ لأن الضمير ليس بمبني الأصل .[3]

أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب في الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني ؛ كما أن كاف الخطاب مبنية .

الوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات ؛ لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية فكذلك ماأشبهها .

ينظر : أسرار العربية لابن الأنباري صـ٣٢٤-٣٢٥.

(١) في النسخة (ب) بمنرلة.

(٢) في النسخة (ب) الحطاب.

(٣) وقيل إن علة بنائه: وقوعه موقع المضمر ؛ لأن المنادى مخاطَب ، وحق المخاطَبِ أن يُؤْتَي له بضمير، كـ (ضربت ، وضربتك)، ؛ فكأنه حقه أن يقال: (يا إياك) و (يا أنت)، فوقع (يا زيد) موقعه ، وهذا معنى قولهم : بنى لتضمنه معنى حرف الخطاب ؛ لأنه صار بمعنى (أنت)، فإن كل منادى مخاطب ؛ فلما لا زم محلَّه تضمن معنى الحرف ، ولهذاصار معرفًا ، ولم يقولوا: (يا الحارث) و (يا العباس) ؛ لئلا يجتمع تعريفان، نص عليه الفارسي ، وغيره.

ينظر : المسائل المنثورة ٢٥٢، ٢٥٣ ، وشرح السيرافي ١/١٥١-١٥٦ ، والتبصرة ١/٣٣٨ ، واللباب ١/٣٣١.

وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي.

ينظر : شرح ابن الناظم ٢٩.

وحكى ابن أبي الربيع عن سيبويه أن علة بنائه: شبه الصوت ؛ نحو: (حَوْبِ) زجر للجمل ، و (حَوْبِ) مبني .

وذكر غيره : أنه شَبَهُ ما قُطِعَ عن الإضافة، كـ (قبلُ) و (بَعْدُ) ؛ لأن كُلاًّ منهما يكون متمكنًا في حالة دون أخرى ، وفي أنه صار غاية الصوت، أوصار آخر الكلام بعد أن كان ، وسطاً في حالة الإضافة.

ينظر : الكافي لابن أبي الربيع ١/١٣٦ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) الجزء الأول في كلية اللغة بالقاهرة د/ فيصل الحفيان برقم ٥٧٦٢، بإشراف أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم سنة ١٩٩٩م ، الجزء الثاني في كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ أحمد مهدي السيد/ برقم ٣٠٥٨ – إشراف أ.د/صبحي عبد الحميد ١٩٩٤م.

فإن قلت : ضمير الخطاب بمنزلة[1][حرف][2] فيكون المنادي - أيضا - فى منزلة[3]الحرف.

قلنا : بعد المنع فإذن لا حاجة إلي[4] توسيط ذكر الضمير.

ولقائل أن يقول : كان يجب أن يقال : مفرداً معرفة غير داخل عليه لام الاستغاثة فإنه ليس من قبيل المبني ؛ نحو : يالزيد[5].

فإن قلت : استغني عن ذلك[6] بقوله : كنحو : يا زيد .

قلنا : كان يجب ؛ إذ ذاك أن يستغني[7] عن قوله : مفردا معرفة ؛ كما كما استغني[8] بالمثال فى المنفي نفي الجنس عما هو شرط البناء .

ما نفي نفي جنس

وقيل : إنما بني هذا المنفي ؛ لتضمنه معني من الاستغراقيه[9]،=

---

(١) في النسخة (ب) بمنرلة.

(٢) في النسخة (ب) الحرف .

(٣) في النسخة (ب) منرلة.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة (ذكر).

(٥) وقد علل ابن مالك لإعرابه ، وإن كان مفردا بقوله :-

" ؛ لأن تركيب اللام أعطاه شبها بالمضاف ، والمضاف إليه ، وقيل في تعليله :إن علة البناء في المنادي ضعيفة بمشابهته كاف الخطاب التي تشبه الحرف وضعا فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي للبناء ؛ لضعفه في اقتضاء البناء .

ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٣٣٤).

(٦) في النسخة (ب) دلك.

(٧) في النسخة (ب) يستعني.

(٨) في النسخة (ب) استعني.

(٩) اختلف في علة بنائه" لا رجل" على أقوال:-

أحدها: أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف، ثم اختلفوا، فقيل: تضمنها معنى اللام المفيدة لاستغراق الجنس ورد بأنه لو كان كذلك ؛ لكان معرفة ، ونُعِتَ بها، كقولك: (أمس الدابر) وقيل: بل معنى (من) الاستغراقية ، وذلك ؛ لأن أصل: (لا رجل عندي): (لا من رجل) ؛ لأنه جواب من يقول: (هل من رجل عندك ؟) على سبيل إثبات واحد من جميع الأفراد التي يَصْدُق عليه أنه رجل ؛ فيجب أن يكون الجواب بحرف الاستغراق الذي هو (من) ليكون مطابقًا للسؤال ، ومتضمنا لنفي ما سأله.

أو معني من الإبهامية [(١)].

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه متضمن ؛ بل عرض له ذلك المعني بوساطة النافية نفي الجنس ؛ كما أن التعريف تعرض للاسم بوساطة اللام المعرفة مع أنه ليس هناك [تضمن معني الحرف] [(٢)] والا لزم أن يبني المعرف باللام .

ينظر : شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٢/٩٣٨ ، و الارتشاف ٣/١٢٩٦ ، وتخليص الشواهد ٣٩٦.

وهذا القول صححه جماعة منهم ابن عصفور ، قال :-

"لأن ما بُنى لتضمنه معنى الحرف أكثر من الذي بنى لتركيبه مع الحرف".

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧١ ، وينظر: التصريح ٢/١٢٠.

واعترض عليه بأمرين :-

"أحدهما: أن (لا) هي المتضمنة معنى (من) لا اسمها، فأين المقتضى لبناء الاسم؟

ينظر : التصريح ٢/١٢٠.

قال الزركشي :-

" وهذا فيه نظر ؛ لأن الحرف لا يتضمن معنى الحرف بالمعنى المذكور – هنا – ، والظاهر: أن المجموع من (لا) والاسم هو المتضمن ، وحينئذ فيكون ذلك مقتضيًا للبناء نظر ؛ لأن تضمن معنى الحرف إنما يقتضى البناء في المفردات، أما في المركبات فلا ؛ بدليل الظروف. ينظر : تأصيل البني في تعليل البنا صـ ٥٧.

والثاني: أنا لا نسلم أن الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (من) ؛ بل قد قال سيبويه: إن (لا) تقتضى في النفي عموم النفي ". ينظر : شرح السيرافي ٤/٩-١١.

<u>القول الثاني:</u> أن علة البناء: التركيب، كـ (خمسة عشر) ؛ فهو مركب مع الأول، كـ (عشر) من (خمسة عشر) ؛ لأن الأصل: (خمسة ، وعشرة) ؛ كما أن أصل (لا رجل): (لا من رجل) ونسبه ابن هشام لسيبويه ، والجمهور. ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ٢/٤٤ – ٤٥.

(١) في النسخة (ب) ما الإبهامية .

(٢) في النسخة (ب) تضمن الحرف .

المتصل بنون النسوة والتوكيد

(**قولــه : نحــو : يضــربن**) بنـي [لتنـزل] [١] الكلمتـين منزلـة كلمـة واحـدة لقوة الاتصال [٢] ، وعسي أن يكون منا عود [٣] إلي إعادة هنا[٤] فى الخاتمة

(**قولــه : وهاهنــا[٥]نــوع**) إنمـا فصـل ؛ لأن الكـلام فـى الكلـم التـى لا تعرب ، وليس الجمل منها فلذلك[٦] فصل.

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يصـح (**قولــه : خــامس عشــر**) ؛ أن لـو كـان نوعـاً مما جعله أربعة عشر ، وهى الكلم التى لا تعرب.

بـل كـان مـن حقـه أن يقـول : وهاهنـا[٧] نـوع مـن المبنـى ، وهـى [٨] الجمـل الجمـل ؛ لأن الجملـة قسـم مـن المبنـى مـن حيـث إنــه مبنــى لا قسـم مـن الكلـم التى لا تعرب .

---

(١) في النسخة (ب) لتنزيل .

(٢) الفعـل المضـارع إذا اتصـلت بــه نــون الإنــاث فـالجمهور علــى أنــه مبنــي ؛ خلافـا لابــن درستويه فإنه زعم أنه معرب ، وتبعه السهيلي .

ينظـــر : رأي الجمهـــور فـــي الكتـــاب ١/٢٠-٢١ ، الأصـــول ٢/١٤٦ ، الأشـــموني ١/ ٦١-٦٢ ، شـرح ابــن عقيــل ١/٣٨ ، شـرح الجمــل لابــن عصــفور ٢/٣٢٧ ، ورأي ابــن درســتويه فــي الأشموني ١/ ٦٢ ، ورأي السهيلي في نتائج الفكر صـ٦٩.

أما إذا اتصلت به نون التوكيد فقال ابن عقيل في شرحه لمذهب ابن مالك :-

" ......فعلــم أن مذهبــه أن الفعــل المضــارع لا يبنــي إلا إذا باشــرته نــون التوكيــد ؛ نحــو :" هـل تضـر بـن يازيـد" فـإن لـم تباشـره أعـرب ، وهـذا هـو مـذهب الجمهـور ، وذهـب الأخفـش إلــي أنــه مبنــي مــع نــون التوكيــد ســواء اتصــلت بــه أم لــم تتصــل ، ونقـل عـن بعضــهم أنــه معـرب ، وإن اتصلت به نون التوكيد" .

ينظر : شرح ابن عقيل ١/٣٩ .

(٣) في النسخة (ب) عود.

(٤) في النسخة (ب) هدا.

(٥) في النسخة (ب) ههنا.

(٦) في النسخة (ب) فلدلك.

(٧) في النسخة (ب) ههنا.

(٨) في النسخة (ب) وهو.

قول السكاكي

والقسم الثاني من المبني : إذا ، وإذ ، والآن ، وأمس عند غير الخليل ، وقط ، وفيه لغات ، وعوض بالفتح ، والضم ، وحيث بالحركات الثلاث ، وحوث بمعناه بالضم ، والفتح ، ولدن ، وأخواته جمع إلا في لغة قيس.

ومن ، وما الموصوفتان ، وما غير موصولة ، ولا موصوفة ، وكم الخبرية ، وكأين ، وكأي على مذهب يونس بن حبيب ، ومحمد بن يزيد ، وكيت ، وزيت.

ولهى أبوك ، وأخواته ، وله لا أفعل.

ولات أوان في قوله:-

طلبوا صلحنا ، ولات أوان ... فأجبنا أن ليس حين بقاء

فيمن ليس مجرورا عنده

ولما ، ومذ ، ومنذ ، وعلى ، وعن ، والكاف أسماء ، هذا هو الحاصل[١].أ.هـ

قول الشارح

إذا ، وإذ

(قوله : والقسم الثانى من المبنى ؛ [؛ إذ ، وإذا] [٢]) ولقائل[٣] أن يقول : كان يمكنه أن يجعل ؛ نحو : ؛ إذ ، وإذا ، ولما الحيني[٤]،.....=

---

(١) ينظر : المفتاح صـــــ٨٠.

(٢) في النسخة (ب) إذا ، وإذ .

(٣) في النسخة (ب) ولقايل.

(٤) لما تأتي على ثلاثة أوجه:-

الأول :أن تكون اسماً بمعنى حين تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، وهذا يعنى أنّها تفيد الشرط في الماضي نقيض لوالامتناعية التي انتفت ثانيتهما بانتفاء أولاهما فمعنى : لما جِئْتَني أكرمتك أن إكرامي لك وهو مضمون جواب لما قد تحقّق في الزمن الماضي بسبب مضمون وجود الشرط وهو المجيء.

وبعض يقول بأن لما في هذا الوجه كالوجهين الآخرين وهما الجازمة والاستثنائية حرف ، وليست باسم وعلى هذا تخرج من الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة . ينظر : مغني اللبيب صـ٣٦٧-٣٧٣.

= ، وحيث [١] من القسم الأول بأن يقول : وما يضاف إلى الجمل لزوماً من الظروف وينظم ذلك فى سلك الحادى عشر.

وبنيت هذ الأسماء لاحتياجها فى مفهوماتها إلى الجمل احتياج الموصولات لا فرق سوى أنها لا تفتقر إلى عائد ؛ بخلاف الموصولات.

فإن قلت : لو كانت مفتقرة فى معانيها إلى الجمل ؛ لكانت من قبيل الحروف .

قلنا : قد مر الكلام فى ذلك فى صدر الكتاب فلا نعيده.

(**قوله : والآن**)[٢] للنحويين الآن

الوجهان الآخران هما : لما الجازمة تدخل على المضارع و تجزمه لفظًا و تقلب إثباته نفيا في الماضي ، ولما الاستثنائية فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عليها حَافِظٌ) الطّارق ٤ في قراءة تشديد لما وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو ؛ أنشدك بالله لما فعلت ؛ أي : ما أسألك إلا فعلك . ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٨٢ ، الأشموني ٣/٥٧٧.

(١) قال الرضي:" اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:-

إما واجبة الأضافة إليها بالوضع، وهي ثلاثة لا غير، حيث في المكان، وإذ، وإذا في الزمان، على خلاف في (إذا)، هل مضافة إلى الجملة التي تليها، أو، لا، كما يجيئ، وحيث، وإذ، يضافان إلى الفعلية والاسمية، وأما إذا، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خلاف، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير.

وإما جائزة الأضافة إلى الجملة، ولا تكون إلا زمانا مضافا إلى جملة مستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة، اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف إليه في الدلالة على مطلق الزمان، وإن كان الزمانان مختلفين، وإنما احتيج إلى هذا التناسب، لأن الأضافة إلى الجملة على غير الأصل، إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته نفس الجملة" اهـ . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/١٧١-١٧٢.

(٢) هو الوقت الحاضر جميعه ، أو بعضه ، وهو اسم في أصل ، وضعه ، واستعماله ، وألفه من قلبة عن واو ، وقيل : عن هاء . ينظر : المساعد ١/٥١٥-٥١٦ ، الارتشاف ٣/١٤٢٣.

وزعم الفراء : أنه منقول من الفعل ، وهو (آن) بمعني (حان) .

في[1] بنائها أقوال[2] نذكرها[3] في الخاتمة[4] مع تزييف ما هو مزيف ، والإشارة إلى ما هو بمحل القبول.

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون معرباً لازم الظرفية[5].

فإن قلت : قد جاء من الآن بالفتح مع حرف الجر[6].

ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٦٨-٤٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦١ ، شفاء العليل ١/٤٧٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٨ ، شرح السيرافي ٢/ ١٧٩ -١٨٠، شرح الكافية للرضي ٣/٢٣٠ ، شرح التسهيل ٢/٢٢٠ .

(١) في النسخة (أ) ساقطة ، وهي مذكورة في (ب) وهي موافقة للمعني.

(٢) يري الزجاج أنه تعرف بالإشارة فتضمنها ، ولذلك بني ؛ فأصل الآن ؛ معناه : أصل في هذا الوقت .

ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/١٥٢-١٥٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦٠-٢٦١ ، شرح الكافية للرضي ٢/١٢٦ .

(٣) في النسخة (ب) ندكرها.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم صـ١٤٤.

(٥) زعم ابن مالك أنه جاء مبتدأ ، واستدل بقول رسول الله :" هذا حجر رمي به في النار منذ أربعين خريفا ، فهو يهوي في النار الآن حين انتهي إلي قعرها".

ينظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفي: ٢٤١هـ) – المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون – إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م- ١٤/٤٣٣ ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه ، وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفي: ٢٦١هـ) – المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت- ٤/٢١٨٤.

فأعرب (الآن) مبتدأ ، (، وحين انتهي) خبره .

ينظر : التسهيل صـ٩٥ ، شفاء العليل ١/٩٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٩ .

وقال أبو حيان :"وقد يعرب على رأي ، وقيل : كسرة النون بناء" .

ينظر : الارتشاف (٣ /١٤٢٤) .

(٦) وذلك كقوله : –

أَإلى الْآن لَا يَبينُ ارْعِواءٌ ... لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصابي

قلنا : إنما يعتد ذلك[1] ؛ أن لو كان هذا[2] التركيب مما ، ورد في كلامهم.

وأمس [3]..= أمس

البيت بلا نسبة في الهمع ٢٠٧/١ ، شفاء العليل ٤٧٥/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢ ، المساعد ٥١٦/١ .

ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٣٦٨/١.

، قال الشنقيطي :" استشهد به على إضافة الآن إلي جملة صدرها ماض" .

ينظر : الدرر اللوامع (١٧٤/١) .

(١) في النسخة (ب) دلك.

(٢) في النسخة (ب) هدا.

(٣)" أمْس" اسم زمان معرفة موضوع لليوم الذي يليه الذي أنت فيه ، أو ما هو في حكمه في إفادة القرب ، أو إرادته .

ينظر : ارتشاف الضرب (١٤٢٧/٣) ، المساعد(٥١٩/١) .

وقيل : هو اسم موضوع لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ، أو اليوم المعهود ، وإن بعد ؛ إذ أن كل يوم متقدم على يوم هو أمسه .

ينظر : ابن يعيش ٤/ ١٠٦ ، شرح الكافية للرضي (٣/ ٣٠٥) .

ويستعمل" أمس" ظرفا للزمان ، ويستعمل غير ظرف ، وهذان الاستعمالان مرتبطان بكونه لم يكن معرفة بـ" ألْ" ولا بالإضافة ، ولم يكن منكرا ولا مصغرا – عند من أجاز تصغيره – ، ولا مثنى ، ولا مجموع.

ينظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور (٤٠٠/٢) .

فإن استعمل" أمس" ظرفا من ظروف الزمان – بالقيد السابق – بني على الكسر عند جميع العرب ،(؛ أي :عند الحجازيين ، والتميميين) وذلك ؛ كما في ؛ نحو :" اعتكفتُ أمسِ".

ينظر : همع الهوامع (٢/ ١٨٩) .

وبناؤه – في الأصل – على السكون ؛ إذ أنه أصل البناء ، وإنما بني على الكسر ؛ لأنه الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين ؛ لأن أول الحرفين الساكنين – فيه – ، وهو" الميم" حرف صحيح ، ومن ثم لم يستنكر كسر ثانيهما ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح (١٤٠/١) .

وزعم الزجاج ، والزجاجي : أن" أمس" المستعمل ظرفا يجوز بناؤه على الفتح في كل الأحوال .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور(٢/ ٤٠٠ ، ٤٠١) .
أما إن استعمل" أمس" غير ظرف – بالشروط السابقة – فإن للعرب فيه خمس لغات : –
إحداها : بناؤه على الكسر بلا تنوين مطلقا ؛ كما كان حال استعماله ظرفا ، وهذه هي لغة الحجازيين ، وبها أخذ جمهور النحاة.
ينظر : شرح شذور الذهب صـ١١٦.
اللغة الثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف في الرفع خاصة ؛ للتعريف ، والعدل عن " الأمس" وبناؤه على الكسر في حالتي النصب ، والجر ، وهذه لغة جمهور بني تميم .
ينظر : الكتاب (٣/٢٨٣) ، شرح شذور الذهب صـ ١١٨ .
وعلي هذه اللغة يقال في حالة الرفع:" ذَهَبَ أَمْسٍ بِمَا فيه" .
وقد اختار أصحاب هذه اللغة منع صرف"أمس" في حالة الرفع ؛ باعتبار علميته المقدرة ، واختاروا بناءه على الكسر في حالتي النصب ، والجر ؛ باعتبار علة البناء فيه ؛ كما هو مذهب الحجازيين ، فابتُدِئ باعتبار الإعراب أولا ؛ لكونه أشرف من البناء ، وأولى بالأسماء ، واختِير أسبق الإعراب ، وأشرفه ، وهو الرفع ؛ فصار في حالة الرفع معربا غير منصرف .
ولما كانت الحالتان الباقيتان مستويتين ، أرادو إبقاء" أمس" فيهما على ذلك الاستواء ، فاختير الكسر ؛ لأنه أول ما تبني عليه الكلمة من الحركات بعد السكون ، وليكون" أمس" – في حال البناء – على الحركة التي بني عليها عند الحجازيين . ينظر : شرح الكافية للرضي (٣/٣٠٧) .
اللغة الثالثة : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للتعريف ، والعدل في الأحوال الثلاثة ؛ لأنه علم على اليوم الذي يليه يومك ، ومعدول عن " الأمس" المعرف بالألف ، واللام ، وهذه لغة لبعض بني تميم .
ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٠٠) ، شرح شذور الذهب صـ١١٧ ، المساعد (١/٥٢٠) .
وعلي هذه اللغة يقال في حالة الرفع :" مضي أمسُ" بالضمة بلا تنوين ، وفي حالة النصب :" فضلت أمسَ" بالفتحة بغير تنوين ، وفي حالة الجر : " عجبت من أمسَ" بالفتحة نيابة عن الكسرة .
وقيل : إن" أمساً" – في هذا الرجز – فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه ؛ أي : مذ أمسي هو ؛ أي : المساء .
ورُد هذا المذهب : بأن فيه بُعدا ، فضلا عن أن رسم الكتابة لا يساعد على أن" أمسا" – في الرجز– فعل ماض ؛ لأنه لو كان فعلا ؛ لكُتب بصورة الياء لا الألف ؛ إذ أنه يائي ، وليس واويا ، حيث يقال :" أمْسَيْتُ" لا " أمْسَوْتُ".

= عند غير الخليل ؛ فإن الخليل يرى نظمه فى سلك القسم[1] السابق ؛ بأن يقال : كل ما كان متضمناً لحرف التعريف إما باعتبار المعنى ، أو باعتبار اللفظ كان مبنياً ، ولم يذهب إلى ذلك[2] غيره، وقول الخليل يغني عن الدليل:-

إذا قالت حذام البيت [3].

ينظر : حاشية الألوسي على شرح قطر الندي ، طبعة القدس ، سنة ١٣٢٠هـ- ص ٣١.

اللغة الرابعة : إعراب" أمس" إعراب الاسم المنصرف مطلقا ؛ لاعتقاد التنكير فيه ، فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ، مع تنوينه في الأحوال الثلاثة ، فيقال : على هذه اللغة :" مضي أمسٌ بما فيه"" استحسنت أمساً"" عجبت من أمسٍ" وهذه اللغة عزاها الكسائي لبعض بني تميم .

ينظر : الهمع (١٩٠/٢) .

وعلق ابن يعيش عليها قائلا :"وما قضوا به غريب في الاستعمال دون القياس" .

ينظر : ابن يعيش (١٠٧/٤) .

اللغة الخامسة : بناؤه على الكسر مع تنوينه في الأحوال الثلاثة ، وذلك تشبيها له بـ" غاقٍ" ونحوه من الأصوات ، وعلي هذه اللغة يقال :" ذهب أمسٍ بما فيه"، " عجبت من أمسٍ"" فضلت أمسٍ" وهذه اللغة حكاها الزجاج عن بعض العرب.

ينظر : ماينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تح/ هدي محمود قراعة ، القاهرة ، المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ، سنة ١٣٩١هـ -١٩٧١ م ص٩٤ -٩٥.

وقد اتفق النحاة على إعراب" أمس" أبدا على كل حال إن كان منكرا ، أو كان معرفا بـ" ألْ" ، أو الإضافة ، أو كان مثنى ، أو مجموعا ، أو مصغرا -عند من يجيز تصغيره - ، وذلك لزوال علة البناء عنه على مختلف الأقوال المذكورة .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٤٠١/٢)، شرح التسهيل (٢٢٤/٢) .

(١) في النسخة (ب) ساقطة .

(٢) في النسخة (ب) دلك.

(٣) بيت منقوص ، وتكملته :-

إذا قالت حَذَامِ فصَدِّقوها   فإن القولَ ما قالت حَذَامِ

البيت من بحر الوافر وهو للجيم بن صعب ، أو ديسم بن طارق في أمالي ابن الشجري ١١٥/٢ ، الخصائص لابن جني ١٧٨/٢ ، شرح المفصل٦٤/٤ ، مغني اللبيب ٢٢٠ ، شذور الذهب ٩٥ ، التصريح٢٢٥/٢ .

ينظر : معجم الشواهد العربية صـ٣٧٠.

فـإن قلـت : أنـى يسـلم لـه هـذه [الضـابطة][1]، وفيـه لغتـان مشـهورتان البناء ، والإعراب مع منع الصرف [2] .

قلنـا : يرجـع فـى البنـاء إلـى [مـا ذكـر] [3] الخليـل مـن حـديث التضـمن ، وفى اللغة الأخرى إلى العدل [، والعلمية] [4] ؛ قضاء من حق اللغتين.

، وقـد جـرى مجـرى المثـل ، وصـار يضـرب لكـل مـن يعتـد بكلامـه ، ويتمسـك بمقالـه ، ولا يلتفـت إلـى مـا يقـول غيـره ، وفـي هـذا جـاء بـه الشـارح ، وهـو يريـد أن سـيبويه هـو الرجـل الـذي يعتـد بقوله : ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذي شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد.

المفـردات:" حـذام" اسـم امـرأة، زعـم بعـض أربـاب الحواشـي أنهـا الزبـاء ، وقـال: وقيـل غيرهـا ، ونقـول: الـذي عليـه الأدبـاء أنهـا زرقـاء اليمامـة ، وهـي امـرأة مـن بنـات لقمـان بـن عـاد ، وكانـت ملكـة اليمامـة ، واليمامـة اسـمها، فسـميت البلـد باسـمها، زعمـوا أنهـا كانـت تبصـر مـن مسيرة ثلاثة أيام ، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله : -

واحْكُمْ كحكم فتاةِ الحيَّ إذ نظرَتْ ... إلى حَمَامٍ سِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

قالت: ألا ليتنا هذا الحمام لنا ... إلى حماتنا ونصفه فقدِ

(١) في النسخة (ب) الضوابط .

(٢) حكـم" فعـالِ" مـن ناحيـة الإعـراب ، والبنـاء ، فمـذهب سـيبويه : أنهـا تعـرب إعـراب مـالا ينصـرف ، ويرجـع ذلـك إلـي اجتمـاع العلميـة ، والعـدل فـي لغـة تمـيم ؛ نحـو : حـذامِ ، ورَقَـاشِ فهـي معدولـة عـن " حَاذِمَـة" و" رَاقِشَـة" ؛ كمـا أن"عُمَـر" معـدول عـن "عَـامِر". ينظـر : الكتاب (٣/٢٧٧) .

وخـالف المبـرد فـزعم أنهـا امتنعـت مـن الصـرف ؛ للتأنيـث ، والعلميـة ، ومأخـذ هـذا عنـده السماع. ينظر : المقتضب (٣/٣٧٣-٣٧٤) .

والحجـازيون يـرون بنـاء هـذه الأنـواع علـى الكسـر ، ووافقـهم أكثـر بنـي تمـيم علـى البنـاء فيمـا آخره راء ؛ نحو :"وَبَارِ" و"ظَفَارِ". ينظر : الارتشاف (٢/٨٧١).

قـال سـيبويه :" فأمـا مـا كـان آخـره راء ، فـإن أهـل الحجـاز ، وبنـي تمـيم متفقـون ، ويختـار بنـو تمـيم فيـه لغـة الحجـاز ؛ كمـا اتفقـوا فـي" يَـرَي"، والحجازيـة هـي اللغـة الأولـي القـدمي". ينظر : الكتاب (٣/٢٧٨) ، المقتضب (٣/٣٧٥) .

ونقـل أبـو حيـان عـن الأخفـش ؛ أن بعـض بنـي تمـيم يبنونـه علـى الكسـر(أي : البـاب كلـه). ينظر : الارتشاف (٢/٨٧١) .

(٣) في النسخة (ب) ماذكره .

(٤) في النسخة (ب) ساقطة.

وما يقال من إنه إنما قال عند غير الخليل ؛ لأنه معرب عنده [١] فليس بشئ ؛ لأن كل واحد من البناء ، والإعراب [٢] لغة شائعة[٣] والبناء أشيع.

قط ، وعوض

(**قوله : وقط**) [٤] وبنى ؛ لأنه من لغاته قط مثل قد ، وبنى عوض [٥] ؛ لأنه بمنزلته فى اختصاصه بتأكيد نفى الفعل ؛ بخلاف أبدا فإنه لا اختصاص له بالنفى فلم يحمل عليه فى البناء.

---

(١) وقد ذكر سيبويه أن الخليل أجاز في" لقيته أمسِ" – بالكسر – أن يكون التقدير :" لقيته بالأمسِ" فحذف حرف الجر" الباء" ، وحرف التعريف" ألْ" ومن ثم فإن الكسرة كسرة إعراب لا بناء.

ينظر : الكتاب (٢/١٦٢، ١٦٣).

ورده سيبويه قائلا :" ....ولا يقوي على قول الخليل في" أمسِ" ؛ لأنك تقول :" ذهب أمسِ بما فيه" ......" أهـ.

ينظر : المصدر السابق (٢/١٦٤) .

(٢) في النسخة (ب) الإعراب ، والبناء – بالتقديم ، والتأخير.

(٣) في النسخة (ب) شايعة.

(٤) اسم مبني ، وأصله التشديد ، نقل من القط ، وهو القطع إلي الظرف ، ويبني على حركة ، وهي الضمة ، ويدل على ماتقدم من الزمان .

ينظر : الارتشاف ٣/١٤٢٥ ، المساعد ١/٥١٧.

قال ابن هشام :" قط" على ثلاثة أوجه :-

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق مامضي ، وهذه بفتح القاف ، وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ، وتختص بالنفي .

الثاني : أن يكون بمعني (حسب) وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال : قطي ، وقطك.

الثالث : أن تكون اسم فعل بمعني يكفي ؛ فيقال : قطني بنون الوقاية" أهـ بتصرف.

ينظر : المغني ٢٣٢-٢٣٣.

(٥)" عَوْضُ" اسم زمان من أسماء الدهر ، وهو ظرف زمان لاستغراق الوقت المستقبل عموما مثل" أبَداً" إلا أنه يختص بالنفي ، وذلك ؛ نحو :" عوضُ لا أُفَارِقُكَ ؛ أي : لا أفارقك أبدا .

ينظر : ابن يعيش ٣/ ١٣٩ ، المساعد (١/٥١٧).

وقد تستعمل" عوضُ" للمضي مع النفي في قع موقع" قَطْ" ؛ نحو :" ما رَأَيْتُ مثله عوضُ"

وما يذكر فى ؛ بناء عوض [1] من حديث.........=

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٢١) .

وقد يُستعمل للمضي مع الإثبات – أيضا – إلا أنه يكون إثباتا في اللفظ دون المعني.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٢١) .

(١) وبناؤه مقيد بكونه غير مضاف لفظا ، وغير مضاف إليه ؛ فإن أضيف ، أو أضيف إليه أعرب.

ينظر : ابن يعيش (٣/١٣٩) ، شرح التسهيل (٢/٢٢١)، همع الهوامع (٢/٢١٥) ، الدرر اللوامع (١/٥٠٢)

فإضافته ؛ كما في ؛ نحو :" لا أَفْعَلُهُ عوضُ العائِضِين" ؛ أي : دهر الداهرين.

ينظر : أمثال أبي القاسم بن سلام – تحقيق د. عبدالمجيد قطامش – دمشق –١٩٨٠م – ١٤٠٠هـ ،صـ ٣٨٣ ؛ برقم ١٣٢٤ .

، ومثال الإضافة إليه قول الشاعر :-

وَلَوْلاَ نَبْلُ عوْض فِي ... حظَبّايَ وأَوْصالي

البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني في خزانة الأدب ٧/ ١١٦، ١١٩ ، والدرر٣/ ١٣٢ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٨ ، ولسان العرب ١/ ٣٢٣ (خظب) وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٣.

ينظر :المعجم المفصل في شواهد العربية ٦/٤٠١.

وإنما أعرب" عوضُ" في الحالتين ؛ لزوال علة بنائه بالإضافة ؛ إذ أنها من خصائص الأسماء .

ينظر : همع الهوامع (٢/٢١٥ – ٢١٦) .

أو لأنها ستعمل – حينئذ – لمجرد الزمان ، لا بمعني أبدا .

ينظر : شرح الكافية للرضي (٣/٢٤٣) .

وقيل :أعرب في حال الإضافة إليه ؛ لأنه نُكِّر ؛ إذ قطع عن الإضافة لفظا ، ومعني.

ينظر : الدرر اللوامع (١/٥٠٢) .

وبناء" عوضُ" إما على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، فبناؤه على الضم حملا على " قبلُ" و" بعدُ" ؛ إذ حذف منه المضاف إليه ، وضمن معناه كـ" قبلُ" و" بعدُ" وذلك نحو:" لا أفعله عوضُ" الأصل فيه : لا أفعله عوض العائضين فقطع عن الإضافة لفظا بأن حذف المضاف إليه ، وضُمن معناه.

ينظر : شرح المفصل(٣/١٣٩) ، شرح التسهيل (٢/٢٢٢) .

وقيل : بني على الضم لتكون حركة آخره مجانسة للواو قبله .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٢٢) .

= الإضافة [والتضمن] [١] ؛ فممنوع.

(**قوله : إلا فى لغة قيس)** ؛ فإن بعض لغاته [٢] وهو لدن بفتح   لـــدن

وبناؤه على الفتح طلبا للخفة ، حيث كره اجتماع مستثقلين الضمة ، والواو".

ينظر : شرح المفصل (١٣٩/٣) ، همع الهوامع (٢١٥/٢).

وقيل : بناؤه على الفتح أكثر ، وأفشي . ينظر : لسان العرب (٣١٧١/٤) .

أما بناؤه على الكسر فمراعاة لأصل الساكنين. ينظر : شرح التسهيل (٢٢٢/٢) ، الهمع (٢١٦/٢) .

وعليه : يلحظ أن" عوضُ" المبني فبه ثلاث لغات :" عوضُ" بالضم ، و" عوضَ" بالفتح ، و" عوضِ" بالكسر.

ينظر : الإنصاف (٣٤٣/١) .

أما علة بناء" عوضُ" فعلي أربعة أقوال :-

الأول : إنه بني ؛ لقطعه عن الإضافة ؛ إذ حذف منه المضاف إليه ، وضمن معناه بدليل إعرابه مع المضاف إليه ؛ نحو :" عوضُ العائضين".

ينظر : شرح المفصل (١٣٩/٣) ، الدرر اللوامع (٥٠٢/١) .

الثاني : إنه بني ؛ لتضمنه معني" في" ومعني" من " الاستغراقية على سبيل اللزوم.

ينظر : شرح التسهيل (٢٢٢/٢)

الثالث : إنه بني ؛ لشبه الحروف في الافتقار إلي جملة ، وعدم الصلاحية ؛ لأن يسند ، أو يسند إليه .

ينظر : المصدر السابق .

الرابع : إنه بني ؛ لشبهه الحروف في إبهامه ؛ إذ أنه يقع على كل ما تأخر من الزمان.

ينظر :همع الهوامع (٢١٦/٢)

(١) في النسخة (ب) ، أو التضمن .

(٢) لأول غاية الزمان ، قال سيبويه : -

" وأما (لدن) فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا يدلك على أنه اسم" قولهم : من لدن" .

ينظر : الكتاب (٢٣٣/٤) ، المساعد (١/ ٥٣١) .

وينظر : اللغات في (لدن) في لسان العرب (لدن) ٥ / ٤٠٢٣ ، المساعد ١/ ٥٣٢.

اللام ، وسكون الدال ، وقع معرباً فى لغتهم [(١)] على ما

---

(١) والدليل على ذلك ؛ قوله تعالى: (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا من لَدُنْهُ) من الآية : (٢) سورة الكهف ، بإسكان الدال ، وإشمامها الضم ؛ ليدل على أن أصلها الضم ، وكسر النون ، والهاء ، وهى قراءة أبى بكر عن عاصم.

ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع ، وعللها ، وحججها ، لمكّي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور / محيي الدّين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت- الطبعة الرابعة - ١٤٠٧هـ- ٥٤/٢ ، النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفي : ٨٣٣ هـ) - المحقق : علي محمد الضباع (المتوفي ١٣٨٠ هـ) -المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] - ٣١٠/٢ ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفي: ١١١٧هـ) - المحقق: أنس مهرة - دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.- ٢٠٩/٢ ، المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفي: ٣٨١هـ) - تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي - مجمع اللغة العربية - دمشق - ١٩٨١ م - ص ٢٧٥ ، الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفي: ٥٤٠هـ) -الناشر: دار الصحابة للتراث - ٦٨٨/٢.

وجه الاستشهاد بها :-

استشهد ابن الناظم بهذه القراءة ، على أن (لدن) وإن كان من الظروف المبنية ، فقد جاء معربا في لغة قيس ، وعلى لغتهم ، وردت هذه القراءة ، فقال :-

" (لدن) اسم لأول الغاية : زمانا ، أو مكانا ولا يستعمل إلا ظرفا ، أو مجروراً بـ (من) وهو الغالب فيه ، ... ، وهو مبنى للزوم الظرفية ، وعدم تصرفه ، تصرف غيره من الظروف ، بوقوعه خبرا ، وحالا ، ونعتا ، وصلة ، وأعربه قيس ، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى: (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا من لَدُنْهُ)" .

ينظر: شرح الألفية : ٣٩٨ ـ ٣٩٩ .

و(لدن) من الأسماء الملازمة للإضافة ، وهو اسم لا بتداء الغاية زمانا ؛ نحو : مارأيته من لدن ظهر الخميس ، أو مكانا ؛ كقوله تعالى: (وعَلَّمناهُ من لَدُنَّا عِلْمًا) من الآية : (٦٥) سورة الكهف ، أى : من جهتنا ، ونحونا.

ينظر : الارتشاف : ١٤٥٣/٣ ، والمساعد : ٥٣١/١ .

وهو مبنى عند أكثر العرب ؛ لشبهه بالحرف في لزوم استعمال واحد ، وهو الظرفية ، وابتداء الغاية ، وعدم التصرف ؛ فلا يخبر به ، ولا عنه ، ولايقع حالا ولا نعتا ولا صلة ،

قيل والمرجع فى ذلك[١] إلى الشذوذ[٢] ،

ولا بعد فى ذلك[٣] فكم من كلمة [خارجة] [٤]عن القياس.

من وما الموصوفتان

(قولـه : ومـن ، ومـا الموصـوفتان) لـم ينتظما فـى سلك ما تقدم بهذا[٥] المعنى تعرض لهما بالذكر.

ولايخرج عن الظرفية ، إلا بجره بـ (من) وهو الكثير ، والغالب فيه ، وقيس يعربونه ، تشبيها بـ (عند) وبلغتهم ، وردت القراءة . محل استشهاد ابن الناظم . بكسرالنون، جرا بـ (من) وإشمام الدال الساكنة الضم.

ينظر: ابن الناظم : ٣٩٨- ٣٩٩ ، والارتشاف : ١٤٥٣/٣- ١٤٥٤ ، وابن عقيل : ٦٧/٣ ، والمساعد : ٥٣١/١ – ٥٣٣ .

وزعم أبو على الفارسى أن (لدن) على هذه القراءة مبنية ، وأن كسرة النون للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون ، لأصل البناء الذى تبنى عليه (لدن) ، فكسرة النون عنده ليست بكسرة إعراب ، وإنما هى كسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، حيث سكنت الدال للتخفيف ؛ كما سكنت الباء من (سبع).

ينظر : الحجة ١٢٨/٥ ، ابن الشجرى : ٢٢٣/١ .

وتبعه ابن الشجرى ، فذكر أن (لدن) في جميع أحوالها مبنية .

ينظر : الأمالى : ٢٥٣/٢ ، ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

والظاهر من كلام الفارسى أن إشمام الدال الساكنة الضم ، ليس من جملة اللغات الواردة فـي (لدن) ، فهو غير معول عليه ، وإلا صار كأنه موجود ، فتكون كسرة النون حينئذ كسرة إعراب ، يقول الرضى :"و إعراب (لدن) المشهورة لغة قيسية" .

ينظر: شرح الكافية : ٢٢١/٣ .

فالمعرب عنده (لدن) المشهورة ، وهى مضمومة الدال ، وإعرابها بأن يقال : من لدُنِهِ ، بضم الدال ، وكسر النون.

ينظر : حاشية يس : ٤٦/٢ .

(١) في النسخة (ب) دلك.

(٢) في النسخة (ب) الشذود.

(٣) في النسخة (ب) دلك.

(٤) في النسخة (ب) تقع خارجة عن القياس .

(٥) في النسخة (ب) بهدا.

(قوله : وكأين) [1] ؛ فإن مبنى عندهما ؛.......=

---

(١) اسم يحمل دلالة (كم) الخبرية ، ويزيد عليها بدلالة التفخيم ، والتعظيم ، والتوكيد ، ولذا تصاحبها (من). ينظر : معاني النحو (٢ / ٢٩٨) .

وأما"كأيِّنْ"فكنايةٌ عن عدد كثير .

قال ابن الأنباري :" كأين بمنزلة (كم) في الدلالة على العدد الكثير" .

ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنباري – تحقيق الدكتور / طه عبدالحميد طه ، ومراجعة الأستاذ/ مصطفي السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٥هـ = ١٩٨٠م – (١ / ٢٢٤) .

واختلف العلماء في كونها مركبة أم بسيطة ؛ فذهب أبو حيان إلي أنها بسيطة .

ينظر : الارتشاف ١ / ٣٨٥ ، الهمع ٢ / ٦٠٤ .

أما الخليل ، وسيبويه فقد جعلاها مركبة من (أي) والكاف ؛ قال القرطبي :–

" قال الخليل ، وسيبويه : هي (أي) دخلت عليها كاف التشبيه ، وبنيت معها فصار في الكلام معني (كم) وصورت في المصحف نونا ؛ لأنها كلمة نقلت عن أصلها فغير لفظها لتغير معناها" .

ينظر : الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفي: ٦٧١هـ) – تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش – دار الكتب المصرية – القاهرة – الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م – (٤ / ٢٣٨) .

ولكنها لم تأخذ من الكاف التشبيه ؛ قال ابن عطية :–

" كاف التشبيه دخلت علي (أي) ؛ كما دخلت علي (ذا) في قولك : لفلان كذا ، وكذا ، وكما دخلت علي (أن) ؛ كما في قولك :" كان زيدا أسد" لكن بقي لها معني التشبيه في (كان) وزال عنها ذلك في كذا ، وكذا ، وفي (كأين) وصرفت العرب (كأين) في معني (كم) التي هي للتكثير" .

ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفي: ٥٤٢هـ) – المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي – ١٤٢٢ هـ.– (٣ / ٢٥١) .

ويري ابن عصفور : أن الكاف زائدة لا زمة لا تتعلق بشيء ، وليس فيها معني التشبيه.

قال السيوطي :" ألا تري أنك لا تريد بها معني التشبيه ، قال : وهي مع ذلك لا زمة ؛ كلزوم (ما) الزائدة في (لا سيما) وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد ، و(أي) مجرور بها" .

= لأنــه بمعنــى كـم الخبريــة[1] فـأجرى مجـراه فــى البنــاء ، وعنـد الآخـرين لـيس مـن البنــاء ؛ لأنــه دخـل عليـه حـرف الجـر ثـم اسـتعملا فــى معنــى كـم الخبريــة [2] مـع كونهمـا علـى حالهمـا مثـل فعـل التعجـب؛ نحـو : مـا أحسـن زيـدا ؛ فإنـه اسـتعمل فى إنشاء التعجب [3]......=

ينظر : الهمع (٢ / ٦٠٤) .

أما ابن خروف فله رأي مخالف في تركيبها ؛ فنقل عنه أبو حيان : –

" وأجـاز ابــن خــروف أن تكــون مركبــة مــن (كــاف) التــي هــي اسـم ، ومــن (أيــن) علــى وزن (فيعـل) ولـم يسـتعمل هـذا الاسـم مفـردا ؛ بـل مركبـا مـن كـاف التشـبيه ، وهـو مبنـي على السكون من حيث استعمل في معني (كم)" .

ينظر : الارتشاف (١ / ٣٨٥) .

(١) في النسخة (ب) الحبرية.

(٢) هي كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار، ولذلك جاءت بعد أبواب العدد .

ينظـر : الجنـي الـداني صـ٢٦١ ، شـرح شـذور الـذهب صـ٤٦٠ ، شـرح جمـل الزجـاجي ٢ / ٤٦.

قال سيبويه" : وإذا قال لك رجل : كـــــم مالك ؟ فقد سألك عن عدد ؛ لأن (كـــــم) إنما هى مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول : لعدة مما هو أسماء ، عشرون أوماشاء.".

ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٧ .

وهى نوعان استفهامية وخبرية .

ينظر : مغني اللبيب صـ٢٤٣ .

قال المبرد : اعلم أن(كـــم) اسم يقع على العدد، وله موضعان : تكـــون خبـــرا ، وتكـــون استفهاما.

ينظر : المقتضب ٢/٥٥.

(٣) وذلـك بنـاء علـى أن (أفعـل) فـي (فعـل التعجـب) فعـل أمـر فـي اللفـظ ، والمعنـي ، وهـو مـذهب الفـراء ، والأخفـش ، وابـن كيسـان ، والزجـاج ، وابـن الطـراوة ، والزمخشـري ، وابـن خروف ، وابن طلحة ، وابن الحاجب ، والرضي ، ونسب هذا المذهب إلي الكوفيين.

ينظـر : مـذهب الفـراء فـي شـرح التسـهيل ٣/٣٣ ، توضـيح المقاصـد ٢/٨٨٧ ، ورأي الأخفـش فـي شـرح المقدمـة الكافيـة فـي علـم الإعـراب ، لابـن الحاجـب – تحقيـق د/ جمـال مخيمـر، مكتبـة نـزار مصـطفي البـاز– مكـة المكرمـة– الطبعـة الأولـي–١٤١٨/ ١٩٩٧م – ٩٢٩/٣ ، شـرح كافيـة ابـن الحاجـب لبـدر الـدين ابـن جماعـة المتـوفي ٧٣٣هـ – تحقيـق ، وتعليـق الـدكتور / محمـد محمـد داود – دار المنـار للنشـر ، والتوزيـع– صـ٣٢٢ ، ورأي ابـن كيسـان فـي

[1] كانت [2] نقيضها[3] التركيب قبل النقل ؛ على أنه لو كان قد تحولا كلمة لم يكن لبناء الآخر وجه.

فإن قلت : التزام الحكاية .

قلنا : ذلك لا يقتضى بناء ، وإنما يقتضى ألا[4] يكون إعرابه لفظاً.

الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح لأبي الحسين بن الطراوة – تحقيق الدكتور / عياد الثبيتي –مكتبة دار التراث – مكة المكرمة –الطبعة الأولي – ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م – ص٤٥ ، ورأي الزجاج في شرح المفصل ٤/٤٢٠ ، الجني الداني ص٤٧ ، ورأي ابن الطراوة في الإفصاح ص٤٥ ، ورأي الزمخشري في المفصل ص٢٧٦ ، ورأي ابن خروف في شرح الجمل لابن خروف، تحقيق :د.سلوى محمد عرب، أم القرى، معهد البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، سنة١٤١٩هـ.- ٢/٥٨٥ ، ورأي ابن طلحة في توضيح المقاصد ٢/٨٨٧ ، التصريح ٣/٣٧٣ ، ورأي ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢/١١٠ ، ورأي الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٩٨ ، ورأي الكوفيين في شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٨٤ .

أما البصريون فيرون أنه فعل ماض جاء علي صورة الأمر .

ينظر : المقتضب ٤/١٨٣ ، الأصول ١/١٠١ ، علل النحو ٣١١ ، المسائل البغداديات ١٦٥ ، اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفي: ٣٩٢هـ) – المحقق: فائز فارس – الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت- ص ١٩٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٢٦٧ ، ترشيح العلل في شرح الجمل ص ١١٣ ، شرح الكافية الشافية ١/٤٨٢.

فهم يرون أن أسلوب التعجب خبر لا إنشاء فيقتضي ألا يكون فعل أمر ؛ قال أبوعلي الفارسي :–

" ويدلك على أن أكرم ، ونحوه لا ضمير مخاطب فيه في قولك :" أكرم بعمرو" وأنك قاصد الإخبار عن عمرو بأنه قد كرم ، وأنه كلام محتمل للصدق ، والكذب ؛ كغيره من الأخبار".

ينظر : المسائل البغداديات ١٦٦ ، المرتجل ١٤٨ .

(١) في النسخة (ب) بزيادة (مع بقاء الهيئة).

(٢) في النسخة (ب) كان .

(٣) في النسخة (ب) تقتضيها.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

كـــيت وذيت

(**قولــه : كيــت ، و ذيــت**) [1] لمـا كانتـا كنـايتين عـن الجمـل أجريـا مجراهـا فى البناء [2] .

ولقائـل أن يقـول : الجمـل ليسـت مـن قبيـل المبنـى الأصـل ، والمرجـع فـى بنـاء الأسـماء إلـى أن يناسـب مبنـى الأصـل ، ولأنـه لـو كـان كونهمـا كنـايتين عـن الجمـل ممـا يوجـب بناءهمـا[3] ؛ لوجـب أن يبنـى لفـظ الكـلام ، والجملـة ؛ لكونهما عبارتين عن الجمل.

فـإن قلـت : الكـلام عبـارة عـن المفهـوم الكلـى ، والبنـاء إنمـا يعـرض للجزئيات لا للكلي ؛ فلا يلزم [4] منه أن يكون لهما حكم الجزئيات.

قلنا : لا نسلم ؛ على أنه مشترك الإلزام ، ويمكن أن يجاب عنه.

لـــــــهى

(**قوله : ولهى أبوك ، وأخواته**) من له أبوك بفتح الهاء ، وكسرها [5] .

---

(١) قـــال الزمخشـــري :" كيـــت ، وزيـــت مخففتـــان مـــن كيـــة ، وذيـــة ، وكثيـــر مـــن العـــرب يســـتعملونهما عـــن الأصـــل ، ولا يســـتعملان إلا مكـــررتين ، وقـــد جـــاء منهمـــا الفـــتح ، والكســـر ، والضم ، والوقف عليهما كالوقف على بنت ، وأخت" .

ينظر : المفصل ٧٣.

(٢) قـــال الزمخشـــري :"وكيـــت ، وذيـــت كنايتـــان عـــن الحـــديث ، والخبـــر ؛ كمـــا كنـــي بفـــلان ، وهن عن الأعلام ، والأجناس" .

ينظر : المصدر السابق ٧٢ .

(٣) في النسخة (ب) بناؤهما.

(٤) في النسخة (ب) يلزم.

(٥) ذهـــب الجمهـــور ؛ كالخليـــل ، وســـيبويه ، والزجـــاج ، والســـيرافي ، والفارســـي ، وابـــن الشـــجري إلـــي أن لام الجـــر قـــد حـــذفت مـــن (لا هـ) ؛ حيـــث إن أصـــلها : لله ، وحـــذفت تخفيفا ؛ لكثرة الاستعمال .

ينظـــر : الكتـــاب ١١٥/٢ ، ١٦٣ ، شـــرح الكتـــاب للســـيرافي ٢٣٣/٤ ، الشـــعر (أو شـــرح الأبيـــات المشـــكلة الإعـــراب) – للفارســـي (٣٧٧هـــ) . تـــح ، وشـــرح د/ محمـــود الطنـــاحى . مكتبـــة الخانجى – الطبعة الأولي – ١٩٨٨ – ٤٦/١ ، أمالي ابن الشجري ١٩٥/٢ .

وخالفهم المبرد في هذا ، وزعم أن لام الجر باقية في (لا هـ) .

ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٩ ، ارتشاف الضرب ١٧٦١/٤ ، همع الهوامع ٤٧٨/٢.

ولاه أبوك كثرة التصرف طريق لهم [مقيد] (١) فيما يكثر استعماله .

وقولهم : لله أبوك ، والقسم كل واحد أكثر من أن يحصى ، ولذلك لا يرى باب(٢) أكثر تصرفاً فيه من القسم ، وإنما بنى ذلك لتضمن حرف التعريف.

فإن قلت : اللام فى اسم الله نازل منزلة الجزء ، ومنسلخ عنها معنى التعريف فلم يكن هناك تضمن لمعنى الحرف.

قلنا: إنما يرد هذا ؛ أن لو قلنا بتضمن معناه ؛ بل قلنا بتضمن الحرف ، واللام فى هذا الاسم حرف تعريف(٣) بالاتفاق (٤).

وعورض بأن لام الجر مكسورة مع الظاهر ، ولام (لا هـ) مفتوحة ، وعلل لذلك بأنها فتحت لمجاورة الألف ؛ إذ لو كسرت اللام لقلبت الألف ياء .

ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٣٣.

والذي حمل المبرد على هذا أن حرف الجر عنده لا يحذف ، ويبقي عمله إلا بعوض.

ينظر : المقتضب ٢/٣٣٦ ، ٣٤٨ ، مجالس العلماء للزجاجي – تحقيق/ عبد السلام هارون – القاهرة – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م– صـ٥٧ .

(١) في النسخة (ب) مفيد .

(٢) في النسخة (ب) لا ترى بابا .

(٣) اختلف العلماء في الألف ، واللاّم الّتي في اسم الله تعالى : على قولين:–

<u>القول الأوّل:</u> إنها عِوَضٌ من الهمزة ، والأصل فيه (إلاه) ، فحُذفت الهمزة حذفًا على غير قياس ، وعوّض منها (أل) وهذا قول سيبويه .

<u>القولُ الثّاني:</u> إنّ الأصل (لاه) ثم دخلت (أل) للتّعظيم ، والتّفخيم ، واستدلّ على ذلك بقول بعضهم (لاه أبوك) .

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الألف ، واللاّم في اسم الله للتّفخيم ، والتّعظيم.

ينظر هذه المسألة : معاني الحروف ٦٥، ٦٦ ، وشرح المفصّل ١/٣ ، وشرح الرّضيّ ١/١٣١ ، والجنى الدّاني ٢٠٠.

<u>(٤) اختلف العلماء في آلة التّعريف على أقوال:–</u>

<u>القول الأوّل:</u> أنها (أل) والألف أصل؛ وهو مذهب الخليل؛ وهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد) و (هل) .

واحتَجَّ على ذلك: بأنّ الهمزة همزة قطع أصليّة لكثرة الاستعمال، والهمزة مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، وإنْ فُتحت فلعارِضٍ كهمزة (ايمن الله) فإنّها إنما فتحت لئلاّ ينتقل من كسر

وإن لم يقصد إلى معناه.

ألا ترى أنك ؛ إذا قلت : ضرب فعل ماض لم يخرج عن كونه فعلاً ، وإنما[1] لم يقصد إلى معناه.

لات أوان

(**قوله : ولات أوان**)[2] أي : ليس أوان طلبوا صلحنا

إلى ضمّ دون حاجز حصين. وبأنّ العرب تقف عليها، تقول (أَلي) ثم تتذكّر فتقول (الرجل) ، كما تقول (قدي) ثم تقول (قد فعل) ؛ ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين.

القول الثّاني: أنّها (أل) والألف زائدة؛ وإلى ذلك ذهب سيبويه، وجعلها من الحروف الثنائيّة الوضع.

وحجّته: سقوطها في الدّرج؛ وأمّا فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأمّا ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتدّ بها.

القول الثّالث: أنّها (اللاّم) وحدها، والهمزة قبلها همزة وصلٍ زائدة؛ وإليه ذهب بعض النّحويّين، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه.

القول الرابع: أنّها (الهمزة) وحدها، واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام؛ ونسبه الرّضيّ إلى المبرّد، فقال "وذكر المبرّد في كتاب الشّافي أنّ حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضمّ اللاّم إليها لئلاّ يشتبه التّعريف بالاستفهام"، ونسبه إلى المبرّد – أيضًا – الأزهريّ في التّصريح، لكنّ محقّق المقتضب يرى أنّ حديث المبرّد عن (أل) إنما هو ترديدٌ لِمَا ذكره سيبويه.

وحُجّته: أنّها جاءتْ لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلّة؛ وحُرِّكت لتعذُّر الابتداء بالسّاكن، فصارت همزة كهمزة التكلّم والاستفهام، وأنّ اللاّم تُغَيَّر عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميمًا.

تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ١٤٧/٤، ١٤٨، ٢٢٦، ٣٢٥/٣، والمقتضب ٨٣/١، واللاّمات للزّجّاجيّ ١٧، ١٨، وشرح المفصّل ١٧/٩، وشرح الكافية الشّافية ٣١٩/١، وشرح التّسهيل ٢٥٣/١، وشرح الرّضيّ ١٣٠/٢، ١٣١، والمساعِد ١٩٥/١، ١٩٦، والتّصريح ١٤٨/١، والهمع ٢٧١/١.

(١) في النسخة (ب) وإن لم يقصد إلي معناه .

(٢) يقصد بيت :-

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ ... فأجبنا أن ليس حين بقاء

البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠؛ والدرر ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٩؛

فحذفت الجملة التى هى مضاف إليها ، وعوض عنها التنوين فهو مبنى بوساطة الإضافة إلى الجملة وعلى الكسر ؛ إجراء له مجرى إذ .

(**وقوله : لات أوان**) جملة ابتدائية ، وقعت حالاً ؛ أى : طلبوا الصلح [فى غير أوانه] [(١)] و(لا) بمعنى ليس من غير أن يقدر عامله ؛ لأن إعمالها شاذ ، ولا ضرورة إلى ذلك ، والمبتدأ هو الزمان المضاف إلى الجملة ، ولم يتعرف بإضافته إلى الجملة فيمتنع دخول [لا] [(٢)] التى بمعنى ليس ، والخبر مقدر ، وهو حاصل [، ومعنى] [(٣)] طلبوا صلحنا فى غير أوانه [فأجبنا] [(٤)]بأنه ليس الحين حين الصلح ، وبقائه .

ومن ذهب إلى أنه حرف جر [(٥)] ....=

وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥؛ والخصائص ٢/ ٣٧٠؛ ورصف المباني ص ١٦٩، ٢٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠ (أون)، ١٥/ ٤٦٦ (لا)، ١٥/ ٤٦٨ (لات)؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٦.

اللغة: لات أوان: ليس زمانًا.

المعنى: لقد طلبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

ينظر :المعجم المفصل في شواهد العربية ١/٦٩-٧٠

الشاهد فيه قوله: "ولات أوانٍ"، حيث جاء التنوين في "أوان" عوضًا من المضاف إليه.

(١) في النسخة (ب) لا غير أوانه.

(٢) في النسخة (ب) إلا .

(٣) في النسخة (ب) ومعني البيت .

(٤) في النسخة (ب) وأجبنا.

(٥) مسألة عمل لات للخفض ، أو لغيره محط خلاف ، بين النحاة على أربعة أقوال :-

الأول : إنها لاتعمل إلا النصب ، والرفع شبهوها بليس ، وإن لم تمكن تمكنها، فيضمر معها الاسم غالبا ، ولا يأتي بعدها إلا الحين ، وعلي هذا سيبويه ، والأخفش ، والسيرافي ، وأبوعلي ، والزمخشري.

ينظر : الكتاب ١/٥٧، شرح السيرافي٣/٢٠-٢١، المسائل المنثورة صـ١١٢.

واحتجوا بالقياس ؛ قال سيبويه :-

" وأما أهل الحجاز فيشـــبهونها بليـــس ؛ إذ كان معنـــاه كمعناهـــا كما شبهـــوا بهـــا « لات » في بعـــض المواضع ، وذلـــك مع الحين خاصة ، لا تكـــون « لات » إلا مع الحين تضـــمر فيهـــا مرفوعا ، وتنصـــب الحين ؛ لأنـــه مفعول بـــه ، وقال « وَلا يجـــاوز بهـــا هـــذا الحـــين رفعـــت ، أو نصبت». ينظر : الكتاب ٥٧/١

والأخفـــش يشترط لفـــظ حـــين ، وظاهـــر كلام سيبويـــه أنـــه لا يشترط لفـــظ حـــين ، وإنمـــا اشترط ما يدل على مطلق الزمن . ينظر : معاني القرآن ص ٢٧٣.

ونســـب أبو حيان إلى الفراء اشتراطـــه لفـــظ (حين) وقال : وهو ظاهـــر كلام سيبويـــه . ينظـــر : الارتشاف ٢١١/٢.

الثاني : ما نســـب إلى الأخفـــش من أن « لات »لا تعمل شيئا . ينظـــر : شـــرح الكافيـــة ٢٥٩/٢.

قال السيرافي : قال الأخفـــش « لات » لا تعمل شيئا في القياس لأنهـــا ليســـت بفعل ، واختاره أبو حيان في أحـــد قوليـــه ، وقولـــه عنـــد توجيـــه قوله تعـــالي : ولات حـــين منـــاص » : بعد رفضه أن يكون النصب على إضمار الفعل قال :-

" وإنما نقول إن الحين إذا كان منصوبا كان في موضع خبر مبتـــدأ محـــذوف ؛ إذ الأولى عنـــدي أن «لات » ، وإن كان معناهـــا معنى لا ، لأنهـــا كما ذكرنا لا يحفـــظ الإتيان بعدهـــا باســـم ، وخبر مثبتين لا تعمل شيئا » ، ثـــم قال : وهذا الـــذي اخترنـــاه من أن «لات لا تعمل شيئا هو مروي عن الأخفش. ينظر : التذييل والتكميل ٢٩٣/٤.

وقـــد ضـــعف ذلـــك الرضي ؛ لأن وجوب حـــذف الفعل الناصـــب لـــه مواضع معينة ، وكـــذلك خبر المبتدأ. ينظر: شرح الكافية ٢٥٩/٢

الثالث : ما نســـب إلى الأخفـــش أيضا من أن «لات» تعمل عمل (إن) فتنصـــب الاسم ، وترفع الخبر مثل لا النافية للجنس. ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢١/٤.

وهـــذه لا تمتنع عنـــد الرضـــي بل يقويـــه عنـــده لزوم تنكير ما أضيـــف حين إليـــه. ينظـــر: شـــرح الكافية ٢٦٠/٢.

والذي قاله الأخفش بخلاف ما نسب إليه في القولين السابقين .

قال : وقال« ولات حين مناص » فشبهـــوا لات بلـــيس ، وأضمروا فيهـــا اســـم الفاعل ، ولا تكـــون لات إلا مع حين ، ورفع بعضهم :"ولات حين مناص» فجعلـــه في قولـــه مثل « ليس كأنه قال ليس أحد ، وأضمر الخبر".

ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٩/٢-٣٨٩.

الرابع : أنها تعمل عمل ليس ، ويجوز الخفض بهاهذا مذهب الفراء ، وابن قتيبة.

ينظـــر : معـــاني القـــرآن للفـــراء ٣٧٩/٢-٣٨٩، تأويـــل مشـــكل القـــرآن لابـــن قتيبـــة – تحقيـــق / السيد أحمد صقر – ط : مكتبة دار التراث – الثانية – ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م – ص٥٢٩.

= نظراً إلى ظاهر الحركة ، والتنوين فقد [سهى] [١] ؛ لأن حرف الجر مما يستلزم أن يكون هناك فعل يتعدى به بالاتفاق ، واللازم ؛ كما تعلم هاهنا[٢] منتف.

(قوله:[وعلى ، وعن] [٣]) ولقائل أن يقول : لا نسلم أن على اسم مبنى [٤]. <u>على وعن</u>

وجتهمـا في ذلـك السماع فمن القرآن الكـريم ما جاء في القراءة الشاذة لعيسى بن عمر : (ولات حين مناص) سورة ص ٣ بكسر التاء من لات ، والنون من حين .

ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١٩٢/٢.

ومن الشعر قول أبي زبيد :

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوانٍ فَأَجَبْنا أَنْ ليسَ حِينَ أَوانِ

ولـم يرد ذلـك ابن جني ، وعـده لغة شاذة ، ووافقهمـا في ذلـك المالقي ، والمرادي ، والبغدادي.

ينظر : سر صناعة الإعراب ٥١١/٢ ، الخصائص٣٧٧/٢ ، رصف المباني في شرح حروف المعانى – لأحمد بن عبد النور المالقى (٨٠٢هـ) . تح / أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (من دون) – صـ٢٦٢، الجني الداني ٤٩٠.

قال البغـدادي : وهذا حقٌّ لا شبهـة فيـه فالوجـه كون لات حرف جر ، ومنع ذلـك أكثر البصريين ».

ينظر: خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفي: ١٠٩٣هـ) – تحقيق ، وشرح: عبد السلام محمد هارون – الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م – ١٨٧/٤.

قال الرضي بعـد أن ذكر أن « لات عنـد الكـوفيين حرف جر »: وليـس بشيء ؛ إذ لـو كان لجر غير أوان ، وإختصاص الجار بـبعض المجرورات نادر ، ولـم يسـمع ، ولات حين مناص بجر حين إلا شاذا.

ينظر: شرح الكافية ٢٦١/٢.

(١) في النسخة (ب) سها .

(٢) في النسخة (ب) ههنا.

(٣) في النسخة (ب) عن ، وعلي بالتقديم ، والتأخير .

(٤) تعددت الآراء في على، وعن إذا دخلت عليهما مـن هل ينتقلان إلى الاسمية، أو هما باقيان على حرفيتهما؟

فنسب البغدادي للفراء ومن وافقه من الكوفيين القول بأنهما باقيان علـــــــــى حرفيتهمـــــــــا لـــــــم ينتقلا إلى الاسمية، قال في حديثه عن قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

البيــت مــن الطويــل ، وهــو لمــزاحم العقيلــي فــي ديوانــه ص ١١ ، وأدب الكاتــب ص ٥٠٤ ، والأزهيـــة ص ١٩٤ ، وخزانـــة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠ ، والـــدرر ٤/ ١٨٧ ، و التصـــريح ٢/ ١٩ ، وشــرح شــواهد الإيضــاح ص ٢٣٠ ، وشــرح شــواهد المغنــي ١/ ٤٢٥ ، وشــرح المفصــل ٨/ ٣٨ ، ولســان العــرب ١١/ ٣٨٣ (صــلل)، ١٥/ ٨٨ (عــلا) والمقاصــد النحويــة ٣/ ١٠٣ ، ونــوادر أبــي زيــد ص ١٦٣ ، وتــاج العــروس (صــلل)، (عــلا) وبــلا نســبة فــي أســرار العربيــة ص ١٠٣ ، والأشــباه والنظــائر ٣/ ١٢ ، وأوضــح المســالك ٣/ ٥٨ ، وجمهــرة اللغــة ص ١٣١٤ ، والجنــي الــداني ص ٤٧٥ ، وجــواهر الأدب ص ٣٧٥ ، وخزانـــة الأدب ٦/ ٥٣٥ ، ورصـــف المبــاني ص ٣٧١ ، وشــرح الأشــموني ٢/ ٢٩٦ ، وشــرح ابــن عقيــل ص ٣٦٧ ، والكتــاب ٤/ ٢٣١ ، ومجــالس ثعلــب ص ٣٥٤ ، ومغنــي اللبيــب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢ ، والمقتضــب ٣/ ٥٣ ، والمقرب ١/ ١٩٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

ينظر :المعجم المفصل في شواهد العربية ٥٦٢/٦.ذ

ومذهب سيبويه يرد قولين :أحدهما للفراء ومن تبعه من الكوفيين، وهو أن عن وعلى إذا دخل عليهما من باقيان على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية".

ينظر : الخزانة١٤٨/١٠.

وما نسبه البغدادي هنا للفراء ومن تبعه مــن الكــوفيين ســبقه إليــه أبــو حيــان ، والمرادي ، وعزاه ابن عصفور والسيوطي للكوفيين عامة .

ينظر : الارتشاف ١٧٢٢/٤، الجني الداني ٢٤٢

ومذهب جمهور البصريين أن عن وعلى بعد من اسمان، وهما حينئذ ظرفان بمعنـــــــــــــــى جانب ، أو ناحية وفوق.

ينظر : ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، لبنان – صـ٣٠٧.

قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم" : وأما عن فاسم إذا قلــــت : مـــن عـــن يمينك ؛ لأن من لا تعمل إلا في الأسماء .

ويقول في حديثه عن على : (ويدلك على أنه اسم قول بعــض العــرب : نهــض مــن عليه ، قال الشاعر:

غَدتُ من عليه بعد ما تم خمسها تَصلُّ وعن قيضٍ ببيداء مجهلِ"أ.هـ

ينظر : الكتاب ٢٣١/٤.

فإن قلت : بشبهها[١] بعلى حرفاً.

قلنا: العبرة بالمعنى ، ولو بنى لإفادتها معنى [الاستعلاء] [٢] وجب أن يبنى ؛ نحو : فوق لذلك[٣] – أيضا – .

ويمكن أن يقال : لم لا يجوز أن يكون مبنياً للشبه المعنوى ، والاتحاد اللفظى[٤].

فصريح كلام سيبويه اسمية عن وعلى بعد من في الشعر وفي سعة الكلام، وهو ظاهر ما ذهب إليه غيره من النحاة ممن جاءوا بعده كالمبرد ، وابن السراج ، وابن الشجري ، والزمخشري ، وأبي علي الفارسي ، والسيرافي ، والزجاجي ، والمالقي وأبي حيان ، والرضي ، وابن مالك ، وابن السيد ، وابن الأنباري، والأشموني ، وخالد الأزهري ، وابن عقيل ، والمرادي .

ينظر : المقتضب ٣/٥٣ ، الأصول في النحو٣/١٧٦ ، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبدالمنعم ثائر– الطبعة الأولي – دمشق– دار الفكر– ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م – ص٥٤١ ، الإيضاح ص٢٠٥-٢٠٦ ، المفصل في صنعة الإعراب صـ٣٨٤- ٣٨٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/٥٨٤ ، أسرار العربية صـ ٢٣١ ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي – دار الجيل – بيروت – ١٩٧٣م – ٣/ ٣٣٠ – ٣٣١ ، شرح التسهيل ٣/١٤٠ ، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٢٣ ، الارتشاف ٤/١٧٢٢ ، رصف المباني صـ٤٢٩، شرح التسهيل صـ٧٠١ ، شرح ابن عقيل٣/٢٨ ، التصريح ٢/١٨-١٩، شرح الأشموني ٢/٩٩.

واضطرب ابن عصفور فيما ذهب إليه في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أن استعمال على، وعن اسمين خاص بالضرورة ، ولكنه صرح في موضع آخر أن اسمية على، وعن بعد من غير خاص بالضرورة .

ينظر : ضرائر الشعر صـ٣٠٥-٣٠٧، المقرب لابن عصفور ١/١٩٥.

وهناك مذهب آخر نسب لابن الطراوة، وابن طاهر ، وهو أن على اسم دائما ، ولا تكون حرفا.

ينظر : خزانة الأدب للبغدادي ١٠/١٤٨.

(١) في النسخة (ب) لشبهها.

(٢) في النسخة (ب) الاستغراق .

(٣) في النسخة (ب) لدلك.

(٤) في النسخة (ب) اللفظي.

أنواع المعرب :-

هذا هو الحاصل من مبنيات الكلم ، وما خرج منه فهو معرب ، وأنه نوعان: نوع من الأسماء ، وهو يختص بالرفع ، والنصب ، والجر ، ونوع من الأفعال ، وهو يختص بالرفع ، والنصب ، والجزم.

ثم إن النوع الاسمي صنفان : صنف يقبل الحركات مع التنوين ، ويسمى منصرفا .

وصنف لا يقبلها مع التنوين ، ويسمى غير منصرف ؛ فلا بد من تمييز أحدهما عن الآخر، والوجه في ذلك هو أن ههنا أمورا تسعة ، وتسمى أسباب منع الصرف.

أحدها : التأنيث معنى ، أو لفظا بالتاء ، أو بما يقوم مقامه ؛ كالآخر من المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف ؛ مثل : عناق ، وعقرب ، ومثل : مساجد ، ومصابيح عندي من بين المكسرات للزوم الجمع التكسيري الذي هو كذلك التأنيث ؛ بخلاف ما سوى ذلك إذا اقترن بالعلمية ؛ نحو : سعاد ، وطلحة ، وعناق ، وعقرب ، ومساجد ، ومصابيح أسماء أعلاماً ، أو بالألف مقصورة كانت ؛ كحبلى ، أو ممدودة ؛ كصحراء ، وسيرد في ألف التأنيث كلام في باب العامل.

وثانيها : العجمة ، وهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية ؛ كنحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، ونوح ، ولوط إذا اقترنت بالعلمية.

وثالثها : العدل ، وهو تغير الصيغة بدون تغيير معناها كتغيير ؛ نحو : عامر ، وحاذمة في الأعلام ، وواحد وأحد إلى عشرة عشرة في غيرها إلى عمر ، وحذام ، وإلى موحد ، وأحاد إلى معشر ، أو عشار.

ورابعها : الجمع اللازم ؛ كنحو : مساجد ، ومصابيح ، وفيه تفصيل ، وهو أن ؛ نحو : مساجد مما بعد ألف جمعه حرفان إذا كان ثانيهما ياء حذف في الرفع ، والجر ، ونون إلا فيما لا يعتد به.

وخامسها : وزن الفعل المختص بالأفعال ؛ كنحو : ضرب أو المنزل بمنزلته ، وهو الغالب ؛ كنحو : أفعل.

وسادسها : الألف والنون الزائدتان في باب فعلان فعلى ؛ كنحو : سكران ، أو في الأعلام ؛ كنحو : مروان ، وعثمان.

وسابعها ، وثامنها : الوصف ، والتركيب الظاهر ؛ كنحو : ضارب ، وبعلبك .

وقولي التركيب الظاهر ؛ احتراز عن ؛ نحو : ضاربة ، وهاشمي على ما قدمت.

وتاسعها : العلمية ، وهي كون الاسم موضوعا لشيء بعينه لا يتعداه.

وقد عد بعض النحويين عاشرا ، وهو ألف الإلحاق المقصورة إذا اقترنت بالعلمية ، وعند من لم يعد ألحقها بألف حبلى.

هذه التسعة متى كان في الاسم المعرب منها الجمعية اللازمة أو ألف التأنيث مقصورة ، أو ممدودة .

أو مما سوى ذلك اثنان فصاعدا كان غير منصرف ، وإلا كان منصرفا البتة عندنا خلافا للكوفيين ؛ فهم جوزوا منعه عن الصرف للعلمية وحدها.

وههنا تفصيل لابد منه ، وهو أن الاسم إذا كان ثلاثيا ساكن الحشو فمع الاثنين صرفه أولى.

وأن ؛ نحو : أحمر مما يمتنع من الصرف اسم جنس عند تنكيره عن العلمية إذا كنت نقلته إليها لا يصرفه سيبويه ، ويصرفه الأخفش ، وإن مصغر ؛ نحو : أعشى يعامل معاملة باب جوار. (1)

---

(1)ينظر : المفتاح صـــ 80-82.

قول الشارح

المعرب نوعان

(**قوله : وأنه نوعان) و** إنما قال نوعان ؛ لأنه إشارة إلى أن ما يعرب من [الكلم] [١] ينقسم إلى المعرب الاسمى ، والمعرب الفعلى ، وهما مختلفان [بالحقيقة] [٢]كأنه قيل [الكلم] [٣]المعربة إما اسم ، أو فعل ، ولهذا لما[٤] آل الأمر إلى تقسيم المعرب الاسمى قال صنفان ؛ لأن الاسم نوع سافل ، وليس هناك أنواع.

(**قوله : وهو يختص بالرفع ، والنصب ، والجر**) [على أن] [٥]غيره لا يشاركه فى المجموع من حيث هوالمجموع ؛ يقال هذا يختص بذاك ؛ أى : لا يشاركه الغير .

ولو قال [الرفع] [٦] والنصب ، والجر مما يختص به من حيث [المجموع] [٧] ؛ لكان – أيضا – مستقيماً ؛ كما إذا قلت : الاسم يختص بلام التعريف ؛ أى : لا يشاركه الغير[٨] ؛ لكان مستقيماً فهما متساويان فى العموم لا فى المفهوم .

وإنما اختص بالرفع ، والنصب ، والجر جرياً على أصل القياس ؛ لكونه عرضة للمعانى[الثلاثة] [٩][١٠] .

---

(١) في النسخة (ب) الكلمة .

(٢) في النسخة (ب) زيادة .

(٣) في النسخة (ب) الكلمة .

(٤) في النسخة (ب) ساقطة.

(٥) في النسخة (ب) على أن معني بزيادة (معني) .

(٦) في النسخة (ب) والرفع بزيادة (الواو) .

(٧) في النسخة (ب) هو المجموع بزيادة (هو) .

(٨) في النسخة (ب) بزيادة" ولو قلت : يختص اللام به على أن لا يكون في الغير.

(٩) في النسخة (ب) الثلثة .

(١٠) الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو: (الفاعليّة) و (المفعوليّة) و (الإضافة) ؛ فلو لم تُعرب لا لتبست هذه المعاني بعضها ببعض ؛ يدلُّك على ذلك أنّك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا!) لكنتَ متعجِّبًا ، ولو قلتَ: (ما أحسنَ زيدٌ) لكنتَ نافيًا ، ولو قلتَ: (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنتَ مستفهمًا عن أي شيء منه حَسَن ؛ فلو لم تعرب في هذه المواضع لا لتبس التّعجّب

بخلاف النوع الفعلي فإنه[١] متطفل فحين كان في موقع الاسم[٢] في أقوى الأحوال أعطى الرفع ، وحين كان موقعه بوساطة ما يجعله في تقدير الاسم ، أو ما هو محمول عليه [أوثر عليه] [٣] النصب ؛ نحو : [أن تقوم] [٤] خير لك طلباً للتخفيف[٥] ؛ لمكان الاستطالة ؛ لأنه ؛ إذا[٦] ذلك لا يتم بمرفوعه كلاماً.

بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ، وإزالة الالتباس ، واجب.

ينظر : أسرار العربيّة ٢٤، ٢٥.

(١) في النسخة (ب) بأنه.

(٢) قال السيرافي :" الفعل المضارع شابه الاسم من جهات :-

منها : أنك إذا قلت : (زيد يقوم) فهذا يصلح لأحد زمانين مبهما فيهما ؛ كما أنك إذا قلت : (رأيت رجلا) فهو لواحد من هذا الجنس مبهما فيهم غير متحصل على معين ، ثم يدخل على الفعل المضارع مايقصره على أحدهما ، ويخلصه له ؛ كقولك : (زيد سيقوم) و (سوف يقوم) ؛ كما أنك إذا أدخلت على الواحد المبهم في جنسه من الأسماء الألف ، واللام قصراه على واحد بعينه ، واشتبها بوقوعهما أولا مبهمين ، وتعينهما بحروف تبينها .

الثاني : أن الفعل المضارع إذا وقع خبرا لا تصلح دخول اللام عليه ؛ كقولك : (إن زيدا ليذهب) ؛ كما صلح دخول اللام على الاسم إذا قلت : إن زيدا لذاهب .

الثالث : أن الفعل توصف به النكرات ؛ كقولك : (مررت برجل يقوم) ويكون خبرا ؛ كقولك :" إن زيدا يقوم" و (كان زيد ينطلق) ؛ كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت : (مررت برجل قائم) و (كان زيد منطلقا) .

فاجتمع للفعل المضارع مشابهة الاسم من هذه الوجوه فضل على سائر الأفعال بأن أعرب ، وبقي وجهان :-

المساواه في العدة ، والرتبة ، وأن ألف الوصل لا تدخل على المضارع ؛ كما دخلت على الماضي ، والأمر" .أهـ .

ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٧٣-٧٤.

(٣) في النسخة (ب) أوثر له .

(٤) في النسخة (ب) أن يقوم .

(٥) في النسخة (ب) للتحفيف.

(٦) في النسخة (ب) إدا.

وأما في صورة[1] الجزم ؛ فلما ضعف أمره حيث بعد عن مكان الاسم حتى قال بعضهم بالبناء أؤثر[2] له أضعف الأحوال ، وهو الجزم[3] ؛ قضاء من حق التناسب.

النوع الأول : النوع الاسمي. المنصرف وغير المنصرف

(**قوله : ثم إن النوع الاسمى صنفان**) غرضه من قوله : هذا بيان المنصرف ، وغير المنصرف[4] ولكن فيه نوع تسامح .

---

(١) في النسخة (ب) صور.

(٢) في النسخة (ب) أوثر.

(٣) قال سيبويه :"وليس في الأسماء جزم ؛ لتمكنها ، وإلحاق التنوين بها ؛ فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابه ، وذهاب الحركة" اهـ .

ينظر : الكتاب ١/ ٣ .

وقال في موضع آخر :"وليس في الأفعال المضارعة جر ؛ كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال" أهـ .

ينظر : المصدر السابق .

(٤) هذا مصطلح بصري يقابله الإجراء ، ومعناه : جريان الكلمة على مالها في الأصل من علامات الإعراب ، أوعدم جريانها ، وهو مصطلح كوفي ، وظهر ذلك فيقول الفراء :-

" إذا سميت ماء ، أو ، واديا ، أو جبلا باسم مذكر لا علة فيه أجريته .... ، وربما جعلت العرب : واسط ، وحنين ، وبدرا اسما لبلدته التي هو بها ؛ فلا يُجْرُونَه" اهـ

ينظر : معاني القرآن للفراء (٤٢٩/١) .

وقول ثعلب :"وفُرَادي لا يجري".

ينظر : مجالس ثعلب – لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) . شرح ، وتح/ عبد السلام هارون . دار المعارف – الطبعة الخامسة – ١٩٨٨م – (١٢٨/١)

، وقوله : عن " الْكَأْس" في قوله : تعالي : (إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا)ينظر : آية رقم ٥ في سورة الإنسان ؛ لو كان اسما للعين لم يجر"اهـ. ينظر : مجالس ثعلب (٥٨٥/٢) .

ونسبه ابن يعيش إلي البغداديين حيث قال :"والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب ما لا يجري" اهـ . ينظر : ابن يعيش (١/ ٥٧) .

أما السيوطي فنسبه إلي الكوفيين بقوله :" باب المنصرف ، وغير المنصرف ، واصطلاح الكوفيين المَجْرِي ، وغير المَجْرِي" اهـ . ينظر : الأشباه والنظائر في النحو (٢٨/٢) .

وذلك أن المنصرف [أعم مما يقبل] [1] الحركات الثلاث مع التنوين ، وكان (**قوله : ويسمى منصرفاً**)[2] ظاهر التسامح.

ولا ينافي ما قاله ابن يعيش ، فربما تأثر البغداديون بالمدرسة الكوفية فاستعملوه ، وعلي الرغم من نسبة هذا المصطلح إلي الكوفيين ؛ إلا أن البصريين استعملوه جنبا إلي جنب مع مصطلح" الصرف ، وعدم الصرف" وظهر ذلك في قول سيبويه عند حديثه عن" افعل" مسمي به :-

" قلت : فكيف تصرفه ، وقد قلت : لا تصرفه ؟ قال : ؛ لأن هذا مثال يُمثل به فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن كان اسما ، وليس بوصف جري" اهـ.

ينظر : الكتاب (٣/٢٠٣).

وقد أطلق المبرد على ما ينصرف ، وما لا ينصرف عنوان :" باب ما يجري ، ولا يجري".

ينظر : المقتضب (٣/٣٠٩) .

وربما الذي دفع البصريين إلي استعمال كلا المصطلحين ؛ قربهما من المعني اللغوي ، فصرف الكلمة : إجراؤها بالتنوين ينظر : لسان العرب لابن منظور (٩/١٨٩) مادة"ص ر ف" .

وصرف الاسم : إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب . ينظر : ابن يعيش (١/٥٧) .

<u>ويمكن القول :-</u>

إن مصطلح" الصرف" موفق ؛ لكونه كتب له البقاء إلي الآن ، فضلا عن أن مصطلح" الصرف" الجرس الصوتي له أجمل .

ينظر : أبو زكريا الفراء ، ومذهبه في اللغة ، والنحو صـ ٤٥٣ .

(١) في النسخة (ب) أعم من أن يقبل .

(٢) قال ابن هشام :" الصرف هو التنوين الدال على معني يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعني هو عدم المشابهة للحرف ، والفعل ؛ كزيد ، وفرس ، وقد علم أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين" . ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣ /١٤٠ .

وقال ابن أبي الربيع :-

" اختلف النحويون في السبب الذي قيل في الاسم منصرف لأجله إلي ثلاثة أوجه :-

<u>أحدها :</u> أن الأسماء المنصرفة سميت منصرفة ؛ لأن فيها صوتا زائدا ، وهو النون الساكنة ؛ نحو : زيد ، ومحمد ، .... ، وما أشبه ذلك ، والصريف هو الصوت .

أسباب منع الصرف

(**وقوله : وصنف لا يقبلها مع التنوين**) أعم من غير المنصرف ؛ فكان قوله : ويسمى غير [المنصرف] [(١)] كذلك ، وكان[(٢)] من حقه أن يقول : صنفان [(٣)] صنف منصرف ، وغير منصرف، وغير المنصرف ما فيه اثنان من أمور التسعة [(٤)]أو واحد بمنزلتهما مع اعتبار ما يعتبر في المنع.

ثانيهما : أن الأسماء المنصرفة تخفض بالكسرة ، وكانت في النصب بالفتحة فقد انصرفت في الخفض إلي حالة غير حالة النصب ، والأسماء غير المنصرفة نصبها ، أو خفضها واحد ؛ فلم تنصرف عن حالة النصب إلي حالة الخفض .

ثالثها : أن الأسماء المنصرفة قد انصرفت عن شبه الفعل ، وغير المنصرفة أشبهت الفعل ؛ فلم تنصرف عن شبهه ، والأقوال كلها متقاربة ، والأول أحسنها" . أهـ . ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢١٤ .

(١) في النسخة (ب) غير منصرف .

(٢) في النسخة (ب) فكان.

(٣) قال ابن الحاجب :" ظاهر كلام النحاة أن هذه القسمة في كونه منصرفا ، وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب ، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر ، وذلك أنهم فسروا المنصرف بأنه : الذي تدخله الحركات ، والتنوين ؛ لعدم شبه الفعل ، وغير المنصرف بأنه يختزل عنه الجر ، والتنوين ؛ لشبه الفعل ، ويحرك بالفتح في موضع الجر ، فعلي هذا تبقي أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحدة منهما منها جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا تدخله الحركات ، والتنوين ؛ فلا يكون منصرفا ولا يختزل الجر عنه ، والتنوين ، ولا يحرك بالفتح ؛ فلا يكون غير منصرف .... ، وكذلك جميع ماأعرب بالحروف فإنه لا يدخل فيما ذكر ، فدل أنهم لم يريدوا الحصر ؛ بل أرادوا أن الأسماء المعربة منها كذلك ، ومنها ليست كذلك" أهـ .

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٢٤/١ .

(٤) هي وزن الفعل ، والوصف ، والتعريف ، والتأنيث ، والعجمة ، والعدل ، والألف ، والنون المضارعتان لألفي التأنيث ، والجمع ، وجعل الاسمين اسما واحدا .

ينظر : الإيضاح صـ٢٩٤ ، المقتصد ٢/ ٩٦٣-٩٦٥ ، شرح المفصل ٥٩/١ .

وجاء بعض المتأخرين ، وزاد في موانع الصرف عاشرا ، وهو ألف الإلحاق ، وهو منسوب إلي السيرافي :-

" قال عبدالعزيز بن جمعة الموصلي ، وذهب السيرافي إلي أنها عشرة ؛ فزاد شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث" .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤ ، شرح ألفية ابن معطي ٤٤٠/١ .

التأنيث معنى أو لفظا

(**قوله : أحدها التأنيث معنى**) لو قال التأنيث بالتاء [١] لفظاً[٢] أو تقديراً ؛ لكان أولى [٣] ؛ لأنه يوهم أن المراد كون المسمى مؤنثاً وليس كذلك ؛ لأن ؛ نحو : سقر غير منصرف مع أنه ليس هناك سوى التأنيث بالتاء[٤] تقديراً [٥]

وزاد بعضهم حادي عشر ، وهو شبه مالاينصرف .

ينظر : الملخّص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الرّبيع الإشبيلي–تحقيق /أ. د علي بن سلطان الحكمي– الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ – ١/٦٠٦ .

قال الشاطبي:"وزاد بعضهم ألف التنكير ؛ كقبعثري مسمي بها ، وهذا قليل ؛ فلم يعتبره ، وزيد – أيضا – : شبه العجمة ، وهو الجمع المتناهي مسمي به ، وزيد – أيضا – شبه العلمية ؛ كألفاظ التوكيد".

ينظر : المقاصد الشافية ٥/٥٨٠ –٥٨١.

(١) ويضاف إليها ألف التأنيث المقصورة ، والممدودة ؛ قال سيبويه في المقصورة :–

" هذا باب مالحقته الألف آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة ، والنكرة ، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ، ولم ينصرف في المعرفة ؛ أما مالاينصرف فيهما : حبلي ، وحباري ، وجمزي ، ....وذاك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة ، والألف التي تلحق ماكان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث" أهـ.

ينظر : الكتاب ٣/٢١٠–٢١١ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٥ ، ابن يعيش ١/٥٩ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام صـ٢٩٩ .

وقال في شأن الممدودة :" هذا باب مالحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة ، والمعرفة ، وذلك ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، ...... ، ونفساء ، وعشراء ...فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث" أهـ .

ينظر : الكتاب ٣/٢١٤ ، المساعد ٣/٥ ، المقتضب ٣/٣٨٥ .

(٢) في النسخة (ب) لفظا.

(٣) قال ابن السراج :"والمؤنث على ضربين : ضرب بعلامة ، وضرب بغير علامة ، فأما المؤنث الذي بالعلامة ، فالعلامة للتأنيث علامتان الهاء ، والألف" . ينظر : الأصول ٢/٨٣.

(٤) في النسخة (ب) بالتا.

(٥) قال الصبان :"وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ؛ نحو : زينب ، وسعاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرك الوسط ؛ كسقر ، ولظي ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع" .

ولأن الواجب في باب منع الصرف أن يكون في الاسم سببان ، وكون المسمى مؤنث[1] بمعزل عن ذلك.

(**قوله : أو بما يقوم مقامه**)[2] فإن قلت : إنما يصح هذا ؛ أن لو كان التأنيث[3] فى ؛ نحو : عناق ، وعقرب[4] بالآخر منه ، وهو ممنوع.

قلنا: لو لم يكن كذلك ؛ لوجب[5] صرف ؛ نحو : عقرب ، وسعاد[6]؛ إذا سمى به مذكر.

ينظر : حاشية الصبان ٣/٢٥٣.

(١) في النسخة (ب) مونث.

(٢) قال النيلي :-

" اعلم أن التأنيث المعنوي ينقسم إلي ثلاثي ، وإلي مازاد عليه ، والثلاثي ينقسم إلي ساكن الأوسط ؛ كهند ، وإلي متحرك الأوسط ؛ نحو : حلب ، وسقر ، وهذا لا ينصرف لمضارعة الحركة للحرف الرابع فصار بالحركة كان فيه أربعة أحرف ، ووجه مضارعة الحركة للحرف أن النسب إلي الرباعي المقصور المتحرك العين تحذف ألفه فتقول في (جمزي) جمزي ؛ كما تنسب إلي الخماسي بحذف ألفه ؛ فتقول في النسب إلي جمادي جمادي ، وإذا نسبت إلي الرباعي الساكن العين لم تحذف الألف ....فلولا أن حركة العين في الرباعي بمنزلة الحرف الخامس ؛ لما وجب الحذف ؛ كما وجب في الخماسي.

وأما الرباعي من التأنيث المعنوي فإن الحرف الرابع فيه بمنزلة التاء بدليل أنه إذا صغر لم تدخله تاء التأنيث ؛ تقول في تصغير : زينب ؛ زيينب" أهـ

ينظر : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي- تحقيق- د/ محسن العميري ،مركز البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى— مكة المكرمة- الطبعة الأولي -١٤١٥هـ -١/٣٥٤-٣٥٥.

(٣) في النسخة (ب) التانيث.

(٤) في النسخة (ب) وعقوب.

(٥) في النسخة (ب) لوحب.

(٦) قال سيبويه :" اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف" . ينظر : الكتاب ٢/١٩.

وقال المبرد :" فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ، ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، وذلك ؛ نحو : رجل سميته عقربا ، أو عناقا ، أو عقابا

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون ذلك ؛ لبقاء [التاء مقدرة][١].

قلنا : لو كان كذلك ؛ لزم الاستواء بين ما يسمى بقدم [٢] وبين ما يسمى عقرب في منع الصرف.

فإن قلت : لانسلم أن الآخر من ؛ نحو : عقرب يقوم مقام التاء.

قلنا : بدليل منع الصرف ؛ إذا سمى به [مذكراً] [٣]، والمراد بأن يقوم مقامه أنه يعمل عمله لا أنه بدل منه كيف ، والآخر من ؛ نحو : عقرب مقدم فى باب الاعتبار، وإن ذهبت إلى أنه بدل بدليل أنه لا يثبت مع هذا الزائد[٤] فى التصغير ؛ لم يصح لجواز أن يكون ذلك[٥] ؛ لمكان الاستثقال لا لمعنى البدلية.

فإن قلت : لو لم يكن بدلا ؛ لما صح (قوله : أو بما يقوم مقامه) ؛ لأن التأنيث[٦] لا يحصل بذلك الزائد[٧]

فإنه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة ، وإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء" أهـ .

ينظر : المقتضب ٣/٣٢٠.

(١) في النسخة (ب) التا المقدرة .

(٢) قال الرضي :"وإن كان (أي: الاسم) ثلاثيا ، فإما أن يكون متحرك الأوسط ، أو لا ، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا ؛ ك(قدم) في اسم امرأة ، أو غير حقيقي ؛ كـ (سقر) لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء .....وإن سميت به مذكرا حقيقيا ، أو غير حقيقي ؛ فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر ، وكتاب سميته بقدم" .

ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٣٤-١٣٥.

(٣) في النسخة (ب) مذكر بالرفع .

(٤) في النسخة (ب) الزايد.

(٥) في النسخة (ب) دلك.

(٦) في النسخة (ب) التانيث.

(٧) في النسخة (ب) الزايد.

قلنـا : [لا نسـلم] [١] ؛ إذ المرجـع[٢] فـى ذلـك فـى الاصـطلاح فإنـه ؛ كمـا يحكـم بالتأنيـث مـع [التــاء] [٣]يحكـم بـه مـع هـذا الزائـد[٤] ولا نعنـى بحصـول التأنيث[٥] بكل منهما سوى ثبوت الحكم بذلك مع كل منهما

(**قولــه : ومثــل مســاجد**) [٦]نظـم [صـيغة] [٧]منتهـى الجمـوع فـى سـلك ؛ نحـو : عنـاق، وعقـرب ؛ لكـون تلـك الصـيغة مسـتلزمة [للتكثيـر] [٨] اسـتلزاماً كلياً ؛ بخلاف غيرها من الصيغ [٩].

---

(١) في النسخة (ب) لا نم .

(٢) في النسخة (ب) المرجح.

(٣) في النسخة (ب) التا .

(٤) في النسخة (ب) الزايد.

(٥) في النسخة (ب) التانيث.

(٦) قال سيبويه :" هذا باب ماكان على مثال مفاعل ، ومفاعيل.

اعلـم أنـه لـيس شـيء يكـون علـى هـذا المثـال إلا لـم ينصـرف فـي معرفـة ، ولا نكـرة ، وذلـك أنـه لـيس شـيء يكـون واحـدا يكـون علـى هـذا البنـاء ، والواحـد أشـد تمكنـا ، وهـو الأول ؛ فلمـا لـم يكـن هـذا مـن بنـاء الواحـد الـذي هـو أشـد تمكنـا ، وهـو الأول تركـوا صـرفه ؛ إذ خـرج مـن بناء الذي هو أشد تمكنا" أهـ .

ينظـر : الكتـاب ٣/٢٢٧ ، المسـاعد ٣/٥ ، المقتضـب ٣/٣٢٧ ، شـرح اللمـع لابـن برهـان ٢/٤٥٤ ، شرح الأشموني ٣/٢٤١ ، المقرب ٢/٣٠٧.

(٧) في النسخة (ب) ضيغة .

(٨) في النسخة (ب) التكسير ، وهو الصحيح .

(٩) قـال ابـن مالـك :-" الجمعيـة ليسـت بشـرط ؛ بـل كـل ماكـان علـى هـذين الـوزنين منـع صرفه ، وإن فقدت الجمعية ؛ لكن بشروط :-

ألا يكـون بعـد الألـف يـاء مشـددة لـم توجـد قبـل وجـود الألـف ؛ كــ (جـوار) وأن لا تكـون الألـف عوضـا مـن إحـدي يـاءي النسـب ؛ كــ (يمـان) وأن لا تكـون الكسـرة عارضـة ؛ كــ (تواني)" أهـ .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٣-١٤٤٤.

ولقائل[١] أن يقول : إنما يصح هذا[٢] ؛ أن لو لم يكن منع الصرف فى ؛ نحو : مساجد علماً [٣] للجمعية الأصلية ، وإنما يظهر ما ذهب إليه المصنف إذا ، وجد منصرفاً بعد التنكير [بتأوله] [٤]بواحد من الجماعة

أما إذا[٥] كان غير منصرف بعد التنكير فلا يظهر كون الآخر منه قائماً[٦] مقام التاء ، ولا يلزم من اعتبار الجمعية الأصلية اعتبار المتضادين فى حكم ؛ لأن هذه الجمعية الأصلية بانفرادها كافية فى منع الصرف. [٧]

---

(١) في النسخة (ب) ولقايل.

(٢) في النسخة (ب) هدا.

(٣) يقول المبرد :" إذا سميت رجلا بمساجد ، وقناديل ، فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ، ولا نكرة ، ويجعلون حاله ، وهو اسم الواحد ؛ كحاله في الجمع". ينظر : المقتضب ٣/٣٤٥.

ويقول ابن السراج :" فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلا ؛ نحو : مساجد لم تصرفه ، وقلت : هذا مساجد قد جاء إنما لم يصرف ؛ لأنه معرفة ، وأنه مثال لا يكون في الواحد فأشبه الأعجمي المعرفة" . ينظر : الأصول ٢/٨٩.

وقال الأخفش :" الجمع الذي لا ينصرف إذا سميت به إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضا. ينظر : الأصول ٢ /٨٩ .

وله رأي آخر في هذه المسألة ، وهو الصرف نقله عنه أبو حيان ، والسيوطي . ينظر : الارتشاف ٢/٨٥٣ ، الهمع ١/٩٥.

وينظر – أيضا – : معاني الأخفش ١/٣٥٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٤ ، المقتضب ٣/٣٤٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٠.

(٤) في النسخة (ب) بتأويله .

(٥) في النسخة (ب) إدا.

(٦) في النسخة (ب) قايما.

(٧) يري ابن يعيش أن في جمعه مرتين تكرارا للعلة فكأن في الجمع علتين بدلا من العلة الواحدة ، وكذلك ؛ نحو : مساجد ، و مصابيح ، وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد ، وليس في الجموع جمع إلا ، وله نظير في الآحاد على ماتقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة . ينظر : شرح المفصل ١/٧١.

قال السهيلي :-

(**قولـــه : إذا اقتـــرن بالعلميـــة**) كـــون التأنيـــث[١] [بالتـــاء] [٢]ســـبباً [مشروطاً] [٣]باقتران العلمية [٤] بدليل [منع الصرف] [٥]؛ نحو :=

" وأمـا بـاب مسـاجد ، ودراهـم ، وكـل جمـع علـى عـدة هـذا الجمـع فإنـه جمـع لـيس لـه نظيـر فـي الواحـد فيشـبه بـه فهـو بنـاء مخصـوص بـالجمع ؛ كمـا أن بنيـة الجمـع المسـلم مخصوصـة بـالجمع – أيضـا – ، ونونـه لا تنـون أبـدا كنـون التثنيـة ، فكـان آخـر هـذا الجمـع لا ينـون أبـدا ؛ لأنـه بنـاء مخصـوص بـالجمع فكـان حملـه علـى الجمـع المسـلم فـي تـرك التنـوين أولـي مـن حملـه علـى الواحـد ، وتشـبيهه بـه ، ولاشـك أن تشـبيه جمـع بجمـع أولـي مـن تشـبيه جمـع بمفرد" .

ينظـر : أمـالي السـهيلي فـي النحـو ، والحـديث ، والفقـه – تحقيـق الـدكتور / : محمـد إبـراهيم البنا – مطبعة السعادة بالقاهرة – من دون – صـ٣٨-٣٩.

قـال الصـبان :" اتفقـوا علـى أن إحـدي العلتـين هـي الجمـع ، واختلفـوا فـي العلـة الثانيـة ؛ فقـال أبـوعلي هـي خروجـه عـن صـيغ الآحـاد ، وهـذا الـرأي هـو الـراجح ، وهـو معنـي قـولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقـال قـوم العلـة الثانيـة تكـرار الجمـع تحقيقـا ، أو تقـديرا ، فـالتحقيق ؛ نحـو : أكالـب ، وأراهـط ؛ إذ همـا جمـع أكلـب ، وأرهـط ، والتقـدير ؛ نحـو : منـابر ، ومسـاجد فإنـه ، وإن كـان جمعـا مـن أول وهلـة لكنـه بزنـة ذلـك المكـرر ؛ أعنـي أكالـب ، وأراهـط ؛ فكأنـه – أيضا – جمع جمع ، وهو اختيار ابن الحاجب".

ينظر : حاشية الصبان ٣/٢٤٣.

(١) في النسخة (ب) التانيث.

(٢) في النسخة (ب) بالتا.

(٣) في النسخة (ب) مشروط .

(٤) قـال الزجـاج :" كـل مادخلتـه هـاء التأنيـث ، وكـان معرفـة لـم ينصـرف ، فـإن كـان نكـرة انصـرف ؛ كمـا فـي ؛ نحـو : حمـزة ، وطلحـة ، وجمـرة إذا كـان واحـد مـن هـذه أسـماء لمذكر ، أو مؤنث معروف ؛ فإنه لا ينصرف" .

ينظر : ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج صـ٢٨ .

وقـال المبـرد :" فأمـا ماكانـت فيـه هـاء التأنيـث ، جمعـا كـان ، أو واحـدا ؛ كطلحـة ، ونسـابة ، وأجربـة ، وصـياقلة فقـد أجملنـا القـول فيـه أنـه لا ينصـرف فـي المعرفـة ، وينصـرف فـي النكـرة واحدا كان ، أو جمعا ، قليل العدد كان ، أو كثيرا ، عربيا كان ، أو أعجميا" .

ينظر : المقتضب ٣/٣٤٤.

(٥) في النسخة (ب) بدليل صرف .

= قائمة[١] وصفا [٢].

فإن قلت : لماذا جعل اقتران العلمية شرطاً؟.

قلنا: فى هذه[٣] الأمور التى تسمى أسباب منع الصرف جهة سماعية وجهة قياسية ؛ فكون هذه الأمور بعينها أسباباً مع اعتبار ما يعتبر فى سببيتها هوالجهة السماعية ، والقياسية هو أنه كلما ، وجد فيما يعرب من [الأسماء] [٤]اثنان منها [، أو واحد] [٥] [بمنزلتها] [٦]منع الصرف .

وأما ما يقال من إن التاء[٧] مما لا يلزم بدون العلمية فلا يعتد بها ؛ فممنوع .

فإن قلت : بدليل أنك تقول فى ؛ نحو : قائمة[٨] قائم[٩] [١٠].

---

(١) في النسخة (ب) قايمة.

(٢) قال ابن الحاجب :" بأن معني انتفاء لزومه أنك تقول : (قائم) للذات التي قام بها القيام ؛ كما أن (قائمة) للذات التي قام بها القيام – أيضا – فصارت التاء تذكر ، وتحذف ، والمعني بحاله ؛ فإذا انضمت العلمية إليه لزمت" .

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٢٦/١ .

(٣) في النسخة (ب) هده.

(٤) في النسخة (ب) الاسما.

(٥) في النسخة (ب) ، أو واحد .

(٦) في النسخة (ب) بمنزلتهما .

(٧) في النسخة (ب) التا.

(٨) في النسخة (ب) قايمة.

(٩) في النسخة (ب) قايم.

(١٠) قال الكيلاني :"ولقائل أن يقول : هذا الوجه ليس بحسن ؛ لأنه لو أراد بالمعني معني المشتق من حيث هو ، وهو ذات متصفة بالمشتقة منه فمسلم ؛ لكن التاء لا تدخل عند إرادة هذا المعني ، وإن أراد المعني الذي تدخل التاء عند إرادته ، وتحذف عند عدم إرادته فلانسلم كون المعني بحاله ؛ لأن في أحدهما الذكورية ، وفي الآخر الأنثوية.

وأجيب : بأن الذكورية ، والأنثوية لا مدخل لها في منع الصرف إذا كان التأنيث لفظيا بالتاء ، فحينئذ بطل توجيه كلام ابن الحاجب أن التاء تنزع ، وتثبت في قائمة ، وقائم ،

قلنا : إنما ينتهض ذلك دليلاً ؛ أن لو لم يكن كل واحد وضعاً على حدة ، وهو ممنوع .

ولئن[1] سلمنا ذلك ؛ لكن يجب على ذلك [ألا] [2] يعتد بالعلمية – أيضا – ؛ لأنها مما لا يلزم لطريان التنكير على الأعلام.

العجمة

(**قوله : وهى كون الكلمة من غير أوضاع العربية**) [3]، وإنما لم يقل من أوضاع العجمية ؛ لئلا يتوهم الدور ، وإنما قلنا: بالتوهم ؛ لأن الدور غير لازم على ذلك [التقدير – أيضا –] [4]؛ لأنه فى بيان المفهوم الاصطلاحى بالمفهوم اللغوى فلا دور.

(**قوله : إذا**[5] **اقترنت بالعلمية**) [6] أي فى العجمية ، وإنما=

ويبقي الاسم على حاله ، أعني على وصفيته بخلاف العلم ، فإن نزع التاء ، وإثباته فيه مع بقائه على حاله من العلمية ممتنع ؛ فلذلك الوجه حسن ؛ كما لا يخفي" .أهـ .

ينظر : حاشية الكيلاني علي كافية ابن الحاجب للشيخ محمد بن الحسين الحاذقي المعروف بالصادق الكيلاني المتوفي ٩٧٠هـ دراسة ، وتحقيق– (رسالة ماجستير) للطالب / عائض سعيد القرني– إشراف الدكتور / سعد حمدان الغامدي –١٤٢٠هـ – صـ٧٠–٧١.

(١) في النسخة (ب) ولين.

(٢) في النسخة (ب) أن لا بالفك .

(٣) قال ابن يعيش :"والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات :–

منها : خروجها عن أبنية العرب ؛ نحو : إسماعيل ، وجبريل ، ومنها مقاربة ألفاظ العجم ؛ لأنها غيرت إلي معربة ؛ نحو : إبراهام ؛ إذ قالوا : : إبراهيم على الإخلاص.

ومنها : ترك الصرف ؛ نحو : إبليس ، ولو كان عربيا لانصرف ، ومن زعم أنه من (أبلس) إذا يئس فقد غلط ؛ لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية" .

ينظر : شرح المفصل ١/١٨٦

(٤) في النسخة (ب) ساقطة .

(٥) في النسخة (ب) جعل.

(٦) قسم سيبويه العلم الأعجمي الأصل إلي قسمين ، وذلك أنه قال :–

= جعـل[1] اقتـران العلميـة شـرطاً [2] ؛ لأن الأعجمـى إذا لـم تقتـرن بـه العلميـة كـان عرضـة للتصـرف فيـه فيكـون كأنـه مـن جـنس كلامهـم فيضـعف أمـر العجمية [3].

" اعلـم أن كـل اسـم أعجمـي أعـرب ، وتمكـن فـي الكـلام فدخلتـه الألـف ، والـلام ، وصـار نكـرة ؛ فإنـك إذا سـميت بـه رجـلا صـرفته ؛ إلا أن يمنعـه مـن الصـرف مـايمنع العربـي ، وذلـك ؛ نحو : اللجام ، والديباج" . أهـ .

ينظر : الكتاب ٣/٢٣٤ .

(١) في النسخة (ب) حعل.

(٢) قال النيلي :"ولا يمتنع الاسم الأعجمي من الصرف إلا بشروط :-

أحدها : أن يكون علما .

ثانيهما : أن تكون علميته في اللغة الأعجمية ، وفيه خلاف .

ثالثها : أن يكـون زائـدا علـى ثلاثـة أحـرف عنـد قـوم ، فـإن الثلاثـي عنـدهم مصـروف ، وإن تحرك أوسطه ، أو يكون – إذا كان ثلاثيا – متحرك الأوسط عند قوم" أهـ.

ينظـر : شـرح الألفيـة للنيلـي ١/٣٦٧-٣٦٨ ، الهمـع ١/١١٨ ، شـرح الكافيـة للرضـي ١/١٤٣.

ومـنهم مـن قـال : أو يكـون إن كـان سـاكن الأوسـط فيـه تأنيـث ليـدخل فيـه ؛ نحـو : مـاه ، وجور ؛ ذكر ذلك ابن الخشاب .

ينظر : المرتجل صـ٩٤ .

ومنهم من لا يشترط هذا الشرط ، ونسبه السيوطي إلي الجمهور .

ينظر : الهمع ١/١١٨-١١٩.

(٣) وهـو مـذهب سـيبويه ، والمبـرد ، والزجـاج ، وابـن السـراج ، وعليـه سـار أبـو علـى الفارسـي ، والجرجـاني ، وابـن يعـيش ، وابـن الحاجـب ، وابـن مالـك ، وابـن هشـام ، وكثيـر مـن المتأخرين .

ينظـر : الكتـاب ٣/ ٢٣٥ ، المقتضـب ٣/٣٢٥ ، مـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف صـ٤٥ ، الأصـول ٢/٩٢ ، المقتصـد صـ١٠٣١-١٠٣٣ ، شـرح المفصـل ١/٦٦ ، الإيضـاح فـي شـرح المفصـل ١/١٤٦-١٤٧ ، شـرح المقدمـة الكافيـة ١/ ٢٨٨-٢٨٩ ، شـرح عمـدة الحـافظ ، وعـدة اللافـظ- لابـن مالـك (٦٧٢هـ) . تـح / عـدنان الـدورى . وزارة الأوقـاف العراقيـة . مطبعـة العـانى (بغـداد) ١٩٧٧م – ٢/٨٥٦-٨٥٩ ، التصـريح ٢/٢١٨ ، شـرح اللمـع فـي النحـو للواسـطي صـ٥٧٣ ، شـرح شـذور الـذهب فـي معرفـة كـلام العـرب لشـمس الـدين محمـد بـن عبـد المـنعم بـن محمـد الجَـوجَري القـاهري الشـافعي (المتـوفي: ٨٨٩هـ) – المحقـق: نـواف

ولقائل أن يقول :لا نسلم أنه يضعف ، وإنما يكون كذلك[1] ؛ أن لو كان التصرف من خواص كلامهم ولئن[2] سلمنا ذلك ؛ لكن يجب[3] أن يعتد بها إذا نقل بالتسمية به ؛ لأنه إذ ذاك يتحصن عن التصرف .

فإن قلت : – حينئذ – يكون من أوضاع العربية.

قلنا: نعم لكنه لا يقدح في كونه من غير أوضاع العربية ؛ ألا ترى أن ؛ نحو : إبراهيم إذا كان من أوضاع العربية – أيضا – لم يقدح ذلك في كونه من غير أوضاع العربية [4] بدليل منعه=

بن جزاء الحارثي – الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) – الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م – صـ٦٩٦.

ويقابل هذا المذهب مانقل عن أبي على الشلوبين ، وابن عصفور ، ومن وافقهما من النحويين ؛ من أنهم لا يشترطون كون الاسم علما في لغة العجم .

ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٧٩/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢ ، الارتشاف ٢ / ٨٧٥ ، التصريح ٢١٩/٢ ، الأشموني ٣/ ٢٥٦ .

وإلي مذهبهم مال الرضي ، وجماعة من المتأخرين .

ينظر : شرح الكافية للرضي ١٤٣/١ ، الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب للجامي نور الدين بن عبد الرحمن ت(٨٩٨هـ) ، تح د/ أسامة طاهر الرفاعي وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣- ٢٢٨/١ .

(١) في النسخة (ب) كدلك.

(٢) في النسخة (ب) ولين.

(٣) في النسخة (ب) يحب.

(٤) قال سيبويه :"وأما إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ...... ، وقارون ، وفرعون ، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة ؛ على حد ماكانت في كلام العجم ، ولم تمكن في كلامهم تمكن الأول ، ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من أسمائهم العربية ؛ فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية ؛ كنهشل ، وشعثم". أهـ

ينظر : الكتاب ٣/ ٢٣٥ .

وقال الرضي :" العجمة : شرطها أن تكون علمية في العجمية ، وتحرك الأوسط ، أو زيادة على الثلاثة ؛ فنوح منصرف ، وشتر ، وإبراهيم ممتنع" .

= الصرف فى كلامهم.

بل الحق أن المرجع فى سببية هذه الأمور على ما كانت به أسباباً إلى السماع .

والمصنف لم يذكر شرطاً آخر ، وهو أن يكون ثمة زيادة على [الثلاثة] [1]، أو تحرك الأوسط [2] ؛ كما هو........=

ثم فصل المعني المقصود باشتراط العلمية في العجمية فقال :-

" قوله : علمية في العجمية ؛ أي : كون الاسم علما في اللغة الأعجمية ؛ أي يكون قبل استعمال العرب له علما" .

وعلق على هذا الشرط بقوله :-

" وليس هذا الشرط بلازم ؛ بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه - أيضا - علما ؛ كإبراهيم ، وإسماعيل ، أو لا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم" .

ثم بين السبب في إيجاد هذا الشرط بقوله :-

" وإنما اشترط استعمال العرب له أولا مع العجمية ؛ لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يتصرف تصرف كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم ؛ فإذا وقع أولا فيه مع العلمية ، وهي منافية للام ، والإضافة فامتنعا معها فجاز أن يمتنع مايعاقبهما - أيضا - أعني التنوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت في تبع الكسر التنوين على ماهو عادته ، وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه".

ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٤٣.

(١) في النسخة (ب) الثلثة .

(٢) قال ابن الحاجب :" إن أكثر النحاة يشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة ، وهؤلاء لا يجيزون في (نوح ، ولوط) إلا الصرف ، والأكثر على أنه لا اعتداد بتحرك الوسط ، وبعضهم يعتبره ، وهو الصحيح ، ويدل عليه اعتبار سقر" .

واعترض الأكثر على هذا الدليل بأن التأنيث أقوي من العجمة ؛ لأنه يؤثر مع العلمية متحددة ، ولأن له علامة مخصوصة غالبا ؛ فلا يلزم من ذلك ذلك .

وأجيب عليه :-

بأن قوة التأنيث ملغاة مع تحرك الوسط ، بمعني أن المانع في سقر علميته ، ونفس التأنيث لا قوته ؛ إذ لا حاجة إليها بدليل أن العدل المقدر أضعف العلل ؛ لأنه أمر تقديري متوقف على منع الصرف" .

= رأى[1] أكثر المتقدمين [2] .

فإن كان قد ثبت منع ؛ نحو : لوط ، ونوح فى كلامهم فى الجملة لم يكن ما ذكر شرطاً ، وإلا كان شرطاً ، والمرجع فى ذلك إلى الاستقراء لا إلى القياس .

قال قلت : لو كانت سبباً فى ؛ نحو : إبراهيم ، وشتر ؛ دون ؛ نحو : لوط من الثلاثى الساكن الحشو [3] ؛ لزم تخلف الحكم مع استواء نسبتها إلى الجميع.

قلنا : إنما يرد هذا ؛ أن لو كان أمر هذه الأسباب قياساً.

فإن قلت : لم لا يجوز أن تكون الخفة قادحة فى [شأن] [4] السببية.

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٤٧.

وقال الرضي :"وعند سيبويه ، وأكثر النحويين تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة ؛ ؛ فنحو :" لمك" عندهم منصرف متحتما ، كنوح ، ولوط .... ، وذلك أن تحرك الأوسط من المؤنث ؛ نحو :" سقر" إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث ، أما العجمة ؛ فلا علامة لها حتي يسد مسدها شيء ؛ بل العجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن أوسطه أم تحرك".

ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٤٣.

(١) في النسخة (ب) راي.

(٢) علل الصبان لذلك بقوله :" لضعف فرعية اللفظ فيه ؛ لمجيئه على أصل ماتبني عليه الأسماء العربية" .

ينظر : حاشية الصبان ٣/٢٥٦.

(٣) قال الكيلاني :" فإن قيل : يلزم أن يكون اعتبار العجمة في نوح ، ونحوه مما سكن أوسطه أولي ؛ لأنه اعتبر في ؛ نحو : هند ، والحال أن القوة ؛ أي : قوة التأنيث ملغاة.

قلنا : أجاب عنه المصنف :-

" بأن قوة التأنيث إنما ثبت إلغاؤها في ؛ نحو : هند ، وهو في غاية الخفة ؛ لسكون الوسط الذي يبعده عن شبه الفعل ، ولذلك لم يجيء في باب نوح إلا منصرفا" .أهـ

ينظر : حاشية الكيلاني صـ ٧٦ ، شرح المقدمة الكافية صـ٣٧.

(٤) في النسخة (ب) شان .

قلنا : إنما يرد هذا[1] ؛ أن لو كان مبنى المنع على الثقل ، وهو ممنوع.

العـــدل

(**قوله : وهو**[2] **تغيير الصيغة بدون تغيير**[3]) يرد على هذا...=

---

(١) في النسخة (ب) هدا.

(٢) في النسخة (ب) هو .

(٣) العدل هو مصدر عدل يعدل ، والُمتتبِّع لهذا الجذر في معاجم اللغة يجد أنه يدل على عدة معانٍ هي:-

الأول : الإقساط ؛ فالعدل هو نقيض الجور، يقال: عدل عليه في القضية فهو عادِل ، وقيل :العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم.

ينظر : العين ٣٩/٢، الصحاح١٣١٤/٢ ، اللسان٦١/١٠ ، تاج العروس٩/٨.

الثاني : المساواة ، والمِثْل: يقال: عادلت بين الشيئين ، وعدلْت فلانا بِفلانٍ إذا سويت بينهما ، والتعادل:التساوي.

ينظر : مقاييس اللغة ٢٤٧/٤، المصباح المنير٥٤٢/٢.

قال الزمخشري :"تقول العرب: اللهم لا عدل لك ، أي: لا مِثل لك.. ، وما يعدِلك عندي شيء ، أي : ما يشبِهك".

ينظر : أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفي: ٥٣٨هـ) - تحقيق: محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م-٦٣٨/١.

الثالث: الفدية ؛ قال الزمخشري:"والعدل :الفدية، ؛ لأن الفادي يعدل المفدى بمثله.

ينظر : الكشاف٣٤/٢ ، وذلك في قوله : (ولَا يُقْبَلُ منها عَدْلٌ) سورة البقرة آية ١٢٣، أي :فدية.

ينظر : معاني القرآن للفراء ٧٥/١، معاني القرآن للزجاج ٢٠٤/١.

ويقال: ولا يقبلُ منه صرف ولا عدل ؛ أي : فداء ، وقيل العدل :الفريضة ، أو الجزاء.

ينظر : المصباح المنير٥٤٢/٢.

الرابع : التسوية ، والاستقامة ؛ يقال: عدلت الشيء فاعتدل ؛ أي: سويته فاستوى ، أو أقَمْته فاستَقام ، وعدل الميزان ، والمكيال : سواه .

ينظر : مقاييس اللغة ٢٤٧/٤ ، الكليات صـ٦٤١.

الخامس : الميل ، والانحراف ؛ قال الخليل: "والعدل أن تعدِل الشيء عن وجهه فتميله. عدلته عن كذا ، وعدلت أنا عن الطريق" ، ويقال: عدل عن الطريقِ عدولا ؛ أي: مال ، وانصرف.

ينظر : العين ٢/ ٣٩ ، اللسان١٠/ ٦١ ، تاج العروس٨/ ١١ المصباح المنير٢/ ٥٤٢.

واختلفت أقوال النحاة في تعريف العدل ، وإن كانت كلها تدور حول معنى التغيير ، أو التحويل في بناء اللفظ ، وصرفه إلى لفظ آخر، دون تغيير المعنى.

فقد عرفه ابن السراج بقوله :"ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ، ويغير بناؤه، إما لإ زالة معنى إلى معنى ، وإما ؛ لأن يسمى به".

ينظر : الأصول في النحو٢/ ٨٨.

وفي هذا التعريف نظر ؛ إذ أنه قد يلتبس العدل فيه بالاشتقاق ، وذلك إذا اشتق اسم من اسم ، وغُيِّر بناؤه لإ زالة معنى إلى معنى ؛ كما ذهب إلى ذلك ابن السراج ، ومثَّل له بمَثنى ، وثُلاث ، ورباع، فهي تبعا لمذهبه معدولة في اللفظ ، والمعنى، وهو بذلك على خلاف جمهور النحاة.

ينظر : شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي- تحقيق :د / موسى بناي العليلي- مطبعة الآداب في النجف الأشرف- ١٤٠٠ هـ - صـ١٣٩.

قال الأصفهاني:-

"ولو كان العدل في المعنى صحيحا ؛ لكان المعنى في عمر، غير المعنى في عامرٍ ، والمعنى في زَفر، غير المعنى في زافرٍ ، وفي كون المَعنيِّ بعمر المَعني بعامرٍ دليل على أن العدل إنما يكون في اللفظ دون المعنى

"ينظر : شرح اللمع للأصفهاني ، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ت(٥٤٣هـ) ، تح د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م = ٢/ ٦٩٩ ، تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة- بيروت - الطبعة الأولي-١٤٠٦هـ/١٩٨٦م - صـ١٠٧.

وقال الرعيني :-

"“لو كان في المعنى لأدى إلى اللَّبس ؛ إذ لو عدلت عن معنى إلى آخر ، وأنت تريد الأول، لم يكن في المعدول إليه ما يدل على المعدول عنه، بخلاف العدل عن صيغة إلى أخرى ؛ إذ حروف المعدول عنه موجودة في حروف المعدول إليه فهي دالة عليه “.

ينظر : شرح ألفية ابن معطي للإمام أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان - السودان، إعداد /عبد الله بن محمود المخلافي- ١٤٢٠هـ - ٢/ ٣٧٦.

ينظر : شرح المفصل١/ ٦٢ ، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٤٩ ، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، تحقيق : د /محسن العميري ، مركز البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى— مكة المكرمة- الطبعة الأولى -١٤١٥هـ - ١/ ٣٤٧

، وشرح ابن الناظم صـ٤٥٦، الإيضاح العضدي١/٣١٠ ، اللمع في العربية صـ٢١٧.
ترشيح العلل صـ٤٤.

وعرفه الرضي بتعريف أكثر تفصيلا فقال:"العدل: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، ولا للتخفيف ، ولا للإلحاق ، ولا لمعنى.

فقولنا: بغير القلب ليخرج نحو: أيس في يئس ، وقولنا: ولا للتخفيف، احتراز عن ؛ نحو: مقام ، ومقول ، وفخذ ، وعنق ، وقولنا: ولا للإلحاق ليخرج نحو: كوثر ، وقولنا: ولا لمعنى ليخرج نحو :رجيل ، ورجال" .أ.هـ

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب١/١٠٢، التعريفات للجرجاني صـ١٢٢، شرح الحدود النحوية للفاكهي صـ٢٨٩.

وعرفه بعض النحاة بأنه:"صرف لفظ أولى بالمسمى إلى آخر ، ولذلك سمِّي العدل أحيانا صرَفا ، وذلك عند الكوفيين خاصة.

ينظر : توضيح المقاصد٣/١١٩٥، ارتشاف الضرب ٢/٨٥٥، الهمع ١/٩٧، حاشية الشيخ يس على التصريح٢/٢٧٣.

قال الفراء:-

"وأما قوله : مْثنى ، وُثلاث ، ورباع فإنها حروف لا تجرى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن فوجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة ؛ لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته أن يترك على هيئته مثل لُكع ، وَلكَاعِ" .

ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٤٥.

وقال الشيخ خالد الأزهري :"وأما قول ثعلب ، والفراء ، وغيرهما من الكوفيين مْثنى ، وُثلاث ، ورباع مصروفة، فليس مرادهم الصرف الحقيقي ، وإنما مرادهم بذلك العدل، فإنهم يسمون العدل صرَفا ، ولا مشاحة في الاصطلاح ".

ينظر : التصريح٢/٣٢٩.

وكان سيبويه أحيانا يطلق لفظ"محدود "على الاسم المعدول في قوله :-

"وأما عمر ، و زَفر، فإنما منعهم من صرفهما ، وأشباههما أما ليسا كشيءٍ مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى ما" ، وقال في المعدول من العدد"إنما حده واحدا واحدا ، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه" .

وقال في تصغير أخر:"لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدودٍ عن وجهه ؛ فلما حَقرت غيرت البناء الذي جاء محدودا عن وجهه" ينظر : الكتاب٣/٢٢٣.

وقال ابن الحاجب:"إنما كان العدل فرعا ؛ لأنه لا بد من أصل هو معدول عنه".

ينظر : أمالي ابن الحاجب لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفي: ٦٤٦هـ) – دراسة ، وتحقيق: د. فخر صالح

= غير صورة من صور القلب ، والإعلال ، والحذف .

(قوله :إلي عمر) و لو قال إلى ؛ نحو : عمر ؛ لكان أظهر ، وكذا لو قال: وإلى موحد ، وآحاد بلفظ الواو ؛ لأن كل واحد معدول.

فإن قلت : **(قوله : واحد واحد)** يفيد أن موحد معدول عن واحد واحد مكررا [١] والعدل تغيير الصيغة ، ولا مدخل للتكرار في ذلك ؛ فلا وجه لتكرار الواحد.

قلنا : إنه معدول عن الصيغة المكررة ، ولو لم يحمل على ذلك ؛ لزم ألا[٢] يكون معدولا لتفاوت المعنى ؛ لأن معنى ثلاث غير معنى [الثلاثة] [٣] بدون التكرار.

(قوله : إلى عشرة عشرة) فيه خلاف [٤] ؛ فعند البعض لا=

سليمان قدارة – الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت – عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م – ٢/٨٥١.

وقال النيلي:"ألا ترى أنه يلزم من انتفاء المعدول عنه انتفاء العدل". ينظر : الصفوة الصفية ١/٣٤٤.

(١) من فوائد العدل ؛ الاختصار ، والإيجاز: ففي ألفاظ العدد المعدولة مثلا، تقول:"جاءَ القومُ ثلاث" ليفهم منه العدد ، والتقسيم ، ولا يفهم من "ثلاثة" إلا العدد، فإن أردت التقسيم كررت فقلت:"جاء القوم ثلاثة ثلاثةً".

ينظر : الصفوة الصفية ١/٣٤٤، شرح القواس على كافية ابن الحاجب١/١١٩.

وفي عدل اسم الفعل (نزالِ) مثلا عن فعل الأمر (انزِل) إيجاز ؛ لأنه يستعمل ذا اللفظ المعدول مع جميع المخاطبين من مثنى ، وجمع ، ومذكر ، ومؤنث ؛ فلا تتصل به ضمائر الرفع البارزة. ينظر : الخصائص٣/٤٨، شرح المفصل٤/٥٠.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) الثلثة .

(٤) للعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب:-

<u>المذهب الأول</u>: يقتصر على المسموع من العرب ، ولا يتجاوز ذلك ، وعلى رأس هؤلاء أبو عبيدة معمر بن المثنى الذي ذكر أن العرب لا تجاوز رباع ، وقال بذلك البخاري في صحيحه.

ينظر : مجاز القرآن- لأبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) . تح د/ محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجى ط ١٩٨٨م – ١/١١٥ .

وذكر ابن الحاجب (عشار ، ومعشر) ثم قال في شرح الكافية:"أصحها أنه لم يثبت".

ينظر : شرح الكافية١/٥٥.

وفي شرح الوافية نظم الكافية صـ١٣٩:"والصحيح أنه لا يتعدى ذلك إلى عشرة".

وذهب ابن عصفور إلى أنه موقوف على السماع ، وعَلل لذلك بقوله :"لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس" .

ينظر : المقرب ٢٨/١، شرح جمل الزجاجي٢/٣٤١

وهو مذهب جمهور البصريين، قال السيوطي:-

"وعليه البصريون، ؛ لأن فيه إحداث لفظٍ لم تتكّلم به العرب".

ينظر : همع الهوامع ٩٩/١.

<u>المذهب الثاني</u>: جواز قياس ما لم يسمع على ما سمع.

فقد أجاز المبرد ، والكوفيون: سداس ، ومسدس ، و سباع ، ومسبع ، وثمان ، ومثْمن، وتساع ، ومتسع قياسا على ما سمع من العرب من ُ أحاد ، وموحد ، وثناء ، ومثْنى ، وثلاث ، ومثْلث ، ورباع ، ومربع ، وعشار ، ومعشر ، وخماس ، ومخمس.

ينظر : المقتضب ٣٨١/٣.

وإلى ذلك ذهب الزجاج ، وابن يعيش ، وابن مالك في بعض نسخ التسهيل ، وخالف ذلك في بعضها الآخر ، وقال في شرح عمدة الحافظ(٨٤٩/٢) :-

"ولا أوافقهم إلا في (خماس)، ؛ لأن مخمس مسموع ، ولم يستعمل مفعل في غير الخمسة إلا ، واستعملُ فعال، فجمعت بينهما في الخمسة لوجود أحدهما قياسًا على اجتماعهما في واحد ، واثنين ، وثلاثة ، وأربعة ، وعشرة، بخلاف صوغ مفْعلٍ ، وفُعالٍ مما لم يصغ منه أحدهما".

ينظر : رأي الزجاج في ماينصرف ومالاينصرف صـ٥٩ ، ورأي ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١.

وأبو حيان يذكر سماعهما من العرب في قوله :"وقيل: يقال البناءان ، وهو الصحيح، بسماع ذلك من العرب، فتقول: موحد ، وأحاد إلى معشر ، وعشار ، وحكى البنائين أبو عمر الشيباني ، وحكى أبوحاتم ، ويعقوب من ُ أحاد إلى عشار".

ينظر : الارتشاف ٨٧٤/٢.

والى ذلك ذهب ابن عقيل ؛ إذ قال :"وقد ثبت السماع في اللفظين من واحد إلى عشر".

ينظر : المساعد ٣٤/٣ ، والهمع ٩٩/١-١٠٠ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٤.

<u>المذهب الثالث:</u> القياس على المسموع من فعال ؛ لكثرته دون (مفعل) ؛ لقّلته .

= يقال إلى عشرة عشرة ، والمرجع فى ذلك[1] إلى الاستقراء.

(قوله : إلى عمر ، وحذام) عمر فمعدول[2] تقديراً [3]]=

ينظر : الارتشاف ٨٧٤/٢ ، والهمع ٩٩/١-١٠٠ ، توضيح المقاصد ١٢٩/٤.

وقد أشار الزجاج إلى ذلك بقوله :-

"ولكن مُثنى ، وموحد لم يجئ فيمثل معشر تريد به عشار ، وكذلك متسع تريد به تساع، إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب".

ينظر : ماينصرف ومالاينصرف صـ٦٠.

ويقول ابن جني:"ألا ترى أن فعالا – أيضا – مثال قد يؤلِف العدل نحو: أُحاد ، وثناء ، وثلاث ، ورباع ، وكذلك إلى عشار".

ينظر : الخصائص ١٨١/٣.

(١) في النسخة (ب) دلك.

(٢) في النسخة (ب) معدول.

(٣) قسم أكثر النحاة العدل إلى قسمين: تحقيقي ، وتقديري

فالعدل التحقيقي ، أو المحقق: هو ما ثبتت معرفته صرِف ، أو لم يصرف .

ينظر : شرح الوافية صـ١٣٩.

أو"هو ما يتحّقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه – أيضا – منصرفا ؛ لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا" ، وذلك نحو: مثْنى ، وثلاث ، ورباع.

وذلك أن أسماء الأعداد المستعملة من الواحد إلى العشرة، إنما هي واحد ، واثنان ، وثلاثة... الخ ؛ فلما قيل: أُحاد ، وثناءَ ، وثلاث، علِم أنه قد عدِل عنها ، وكان القياس أن يقال في ثلاث مثلا: ثلاَثةَ ثلاَثة ؛ فلما غيروا الصيغة كان عدلا محقّقا.

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١٠٣/١، شرح القواس ١١٩/١، شرح الرعيني ٣٧٨/٢ ، التعريفات للجرجاني صـ١٢٢.

أما العدل التقديري ، أو المقدر: فهو الذي تتوقف معرفته على منع الصرف فيقدر العدل، لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة ، وهي منع الصرف من غير علتين. ينظر : شرح الوافية صـ١٣٩

وقسم بعض النحاة العدل إلى قسمين آخرين ، وذلك بحسب التعريف ، والتنكير ، وهما:عدل عن النكرة ، وعدل عن المعرفة ينظر : الإيضاح العضدي للفارسي١ / ٣١٠ ، ابن يعيش ١ /٦٢ ، الإقليد ٢٥٦/١

فالأول نحو: مُثنى ، وثلاث ، ورباع، ؛ لأن نكرات يوصف بهن نكرات.

= بحكم منع الصرف ؛ فكذا حذام معدول تقديرا] [1]سواء كان مبنياً ، أو ممنوعاً من الصرف ؛ إذ لولا تقدير العدل ؛ لزم بناؤه من غير علة ،وكذا إذا منع الصرف ؛ لأن ؛ نحو : لصاق علما [للحبل] [2] غير منصرف فلو لم يحكم بالعدل ؛ لزم ما قلنا: وإذا ثبت تقدير العدل هناك ثبت في [الجميع][3] ؛ لأن الباب واحد.

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز [أن يكون] [4]المنع في ؛ نحو : عمر للعلمية وحدها على وجه الشذوذ [، وأن يكون] [5] ؛ بناء ؛ نحو : حذام [6]

والثاني نحو: عمر المعدول عن عامر المعرفة.

وقسمه الأصفهاني إلى قسمين آخرين فقال:"والمعدول على ضربين: معدول على وزن فعل ، ومعدول على غيره" . ينظر : شرح اللمع ٤/٦٩٩

وذهب الخوارزمي إلى تقسيم العدل إلى أربعة أقسام فقال:"العدل على أربعة أقسامٍ:-

الأول: عدل في الأعداد ؛ نحو: جاءني أحادُ ، وموحد ، وثنى ، ومَثنى.

الثاني: عدل في الأعلام ؛ نحو: عمر فإنه كان القياس عامرا.

الثالث: عدل عن اللام معنى ؛ كما في بكْرَة ، وسحر، إذا أريد به بكرَة يومِك ، و سحرَ ليلتِك.

الرابع: عدل عن اللام حكما ؛ كما في أخر..." . ينظر : التخمير ١/١٣٠

وقسمه الصبان باعتبار محّله ، وبنائه إلى أربعة أقسام ؛ إذ قال :-

"ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام، لأنها ما بتغيير الشكل فقط، كجمع عند من قال إنه معدول عن جمع ، أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل ، وهو سحر ، وأمس ، وكذا أخرُ فيقول ، أو بالنقص ، وتغيير الشكل كعمر ، أو بالزيادة ، والنقص ، وتغيير الشكل كحِذامٍ ، ومثْلث" . ينظر : حاشية الصبان ٢/٢٣٧

(١) زيادة في النسخة (ب).

(٢) في النسخة (ب) للجبل .

(٣) في النسخة (ب) الجمع .

(٤) في النسخة (ب) ساقطة .

(٥) زيادة في النسخة (ب).

(٦) اسم امرأة معدولة عن (حاذمة) . ينظر : اللسان ٤/٦٨ ، الصحاح ٢/١٤٠٤ ، القاموس المحيط ١٤١٠ (حذم) ،

بسبب غير ذلك لتضمن[(١)] [معنى التعريف] [(٢)] لا أن يكون هناك عدل ؛ على أن إثبات البناء بوساطة تقدير العدل [(٣)]مما...=

وهي عجل بن لجيم بن صعب بن على بن بكر بن وائل . ينظر : ما بنته العرب على فعال للصاغاني – تحقيق الدكتورة /عزة مصطفي – دمشق – ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م – صـ٨٩.

(١) في النسخة (ب)

(٢) في النسخة (ب) معني حرف التعريف

(٣) في لغة منع الصرف عند تميم مذهبان:–

<u>الأول:</u> أن هذه الأعلام المؤنثة على صيغة (فَعالِ) منعت من الصرف للعلمية ، والعدل عن فاعِلة العلم المنقول عن الصفة إلى (فَعالِ)، فحذَامِ مثلا ممنوع من الصرف للعلمية ، والعدل عن (حاذِمة) العلم المنقول عن الصفة.

وهو مذهب سيبويه ؛ إذ يقول:–

"ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قَطَام ، وهذه حذام، ؛ لأن هذه معدولة عن حاذِمة ، وقطام معدولة عن قاطِمة ، أو قطمة ، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هوعَلم ليس عن صفة ؛ كما أن عمر معدول عن عامِر علما لا صفة". ينظر : الكتاب ٢٧٧/٣.

وَذهب إليه ابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن عقيل.

ينظر : رأي ابن الحاجب في الإيضاح ٥٠١/١ ، ورأي ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢٤٣/٢ ، ورأي ابن مالك في الكافية الشافية٣ /١٤٧٧ ، ورأي ابن عقيل في المساعد ٣٨/٣.

ويرجِّح هذا المذهب أن الأعلام يغلب عليها النقل ، ولا تكون مرتجلة. ينظر : المساعد٣٨/٣ ، الهمع ١ / ١٠٧–١٠٨ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢١

وقال الرضي مخالًفا لهذا المذهب:–

"وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل ، والوصف فبنحو: فساقِ عند النحاة ، والعدل ، والعلمية فبنحو: فَشاشِ ، وفياح ، ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها" .

ينظر : رأي الرضي في الكافية ٤٤١/٤

<u>المذهب الثاني:</u> أن هذه الأعلام ممنوعة من الصرف للعلمية ، والتأنيث المعنوي، كزينب ، وهو رأي المبرد ؛ إذ يقول:–

"وأما بنو تميم ؛ فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يجرونه مجرى غيره من المؤنث، لأنهم لا يذهبون به إلى العدل" .

ينظر : المقتضب ٣٧٥/٢

وأيده الرضي ، والقواس ، والأشموني ، والشيخ خالد الأزهري.

ينظر : رأي الرضي في الكافية ٤٤/٤ ، ورأي ابن القواس في نفس المصدر ١/ ١٢٣ ، ورأي الأشموني ٢٦٩/٣ ، ورأي الشيخ خالد في التصريح ٣٤٥/٢.

قال الأشموني:"وهو أقوى على ما لا يخفي ، ؛ لأن التأنيث متحّقق ؛ فلا حاجة إلى تقدير العدل ؛ لأنه إنما يَقدر إذا لم يتحّقق غيره. .

ينظر : شرح الأشموني٢٦٩/٣.

والراجح هو مذهب سيبويه ؛ لهذه الأسباب :-

الأول : أن في المذهب الثاني مخالفة لما استقر ، وغلب في الأعلام ، وهو أن تكون منقولة لها أصل في النكرات عدِلت عنه بعد أن صيِّرت أعلاما فهي في هذا المذهب تكون مرتجلة لا أصل لها في النكرات ، وهذا قليل في الأعلام.

ينظر : الهمع ١ / ١٠٧-١٠٨ ، شرح ألفية ابن معط للرعيني ٢ / ٤٠٧ ، المساعد لابن عقيل ٣ / ٣٨

الثاني : أن العدل اعتد به سبب با لبناء هذه الأعلام (في لغة البناء) فما المانع من اعتباره سببا لمنع الصرف مع العلمية في لغة المنع من الصرف إذا كان العدل موجودا فيها بلا خلاف؟

ينظر : حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي ٤٦/١.

الثالث : قال ابن مالك:"فإن توهم تذكيرُ قدِّر تأنيث ؛ كما قدر سيبويه مسمى (سفَارِ) - ، وهو ماء -(ماءَة) ومسمى (حضارِ) - ، وهو كوكب- كوكبة".

ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ /١٤٧٧

الرابع : أن التأنيث في هذه الألفاظ يقوم على العدل، فإنما يراد بحذام ما عدل عنه ، وهو حاذمة، قال الصبان:-

"لأن حذام إنما كان مؤنَّثا لأنك أردت به في حالة كونه اسما لأنثى مدلول الأنثى الذي عدل عنه ، وهو حاذمة".

ينظر : حاشية الصبان ٢٩٦/٤.

وهذا الباب مأخذه السماع كباب (عمر)، فإن قالوا : في (فعال) عَلما أنه كَقطامِ ، علِم أن العدل عن مؤنث مسموع في هذا العلم الذي على وزن فعال ، وأن هذا العلم يتبع أحكام مذهبي الحجاز ، وتميم ، وإن قالوا : في فعال عَلما أنه كسحاب علِم أن العدل عن مؤنث غير مسموع في هذا العلم الذي على وزن فعال ، وأن هذا العلم يتبع أحكام العلم عامَّة، كدلال ، وصباح ، وثناء ، وسلام ، وغيرها.

ينظر : الممنوع من الصرف معجم ، ودراسة لآدما طربية ١٩٦.

= يسكب[1] دونه العبرات.

وإنما يصح تقدير العدل ؛ أن لو كان الإفراد فى باب فعال علما للأعيان مسبوقاً كل واحد بفاعلة علما ، وهو ممنوع ؛ إذ لم يسمع فى ؛ نحو : كساب [2] ولا فى ؛ نحو : بهان [3]كاسبة علماً ، ولا باهنة ؛ فكيف يصح [تقدير القول] . [4]

الجمع اللازم

(**قوله : الجمع اللازم) وهو** [أن يكون] [5] غير جمع وأما ؛ نحو : أفعلة من جموع القلة فغير ، وارد ؛ لأنها للقلة فكانت بمنزلة المفرد [6][وكان] [7] أن يقال : ورابعها أن يكون الاسم جمعاً لازماً ؛ لأن الجمع اللازم ليس بسبب [كون] [8] الاسم جمعاً لازما .

ويرى الرضي أن تقدير العدل في هذه الأعلام طردا للباب، قال :-

"وبعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لأنه من باب حضارِ الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة، فقدروه فيه – أيضا – طردا للباب".

ينظر : شرح الكافية ١/١١٩.

(١) في النسخة (ب) تسكب.

(٢) من أسماء الكلاب ، وهو اسم للذئبة – أيضا – .

ينظر : التخمير ٢/٢٤٣ ، مابنته العرب على فعال صـ١٣.

(٣) اسم امرأة ، وهي العظيمة الخلق الناعمة .

ينظر : مقاييس اللغة ٢/١٦١.

(٤) في النسخة (ب) تقدير العدل .

(٥) في النسخة (ب) وهو أن لا يكون صيغته غير جمع .

(٦) قال الرضي :"وأما ؛ نحو : (أكلب) و (أجمال) فإنهما ، وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد ؛ إلا أن كونهما جمعي قلة ، وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه ؛ .... مع أنه نسب إلي سيبويه أن (أفعالا) مفرد .... ، وجاز وصف المفرد به ؛ نحو : برمة أعشار ، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج ، ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع" .

ينظر : شرح الكافية ١/١١١.

(٧) في النسخة (ب) وكان الوجه أن يقال .

(٨) في النسخة (ب) ؛ بل كون الاسم جمعا .

وإنما [يشترط] [١] أن تكون الصيغة كذلك [٢] [٣] ؛ لأنه لو كانت الصيغة مشتركة بين الإفراد ، والجمع[٤] ضعف أمر الجمعية[٥] ؛ لأنه كأنه مفرد.

ولقائل[٦] أن يقول : يجب على هذا[٧] أن يكون العدل لازماً ، وهو أن يكون على صيغة لا تكون غير معدولة إلى آخر ما ذكرت[٨] ؛ بل الوجه [ما قدمناه] [٩]غير مرة من الجهة السماعية.

---

(١) في النسخة (ب) وإنما اشترط .

(٢) في النسخة (ب) كدلك.

(٣) سمي سيبويه هذا الباب بباب" ماكان على مثال مفاعل ، ومفاعيل" .

ينظر : الكتاب ٢/١٥ ، ماينصرف ومالاينصرف للزجاج صـ٤٦.

قال الصبان :"وليس المراد بالمماثلة هنا أن تكون الكلمات التي نسميها (منتهي الجموع) أن تكون جارية على قواعد ، وأسس الميزان الصرفي الذي يراعي فيه عدد الحروف ، وأصليتها ، وزيادتها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع بقاء الحرف الزائد في الميزان ؛ فمثلا (استخرج) نقول في وزنها استفعل فنقابل الزوائد بالزوائد ، والأصول بالأصول .

وإنما المقصود بالمماثلة هنا هو كون الكلمة خماسية ، أو سداسية ثم مشابهتها في أمور أخري ، وهي حركة الحرف الأول سواء كان ميما أم غيره" أهـ .

ينظر : حاشية الصبان ٣/٣٥٥.

وقال في موضع آخر :" يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل ، أو مفاعيل ؛ أي : فيكون أوله مفتوحا ، وثلاثة ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ ، أو مقدر على أول حرفين بعدها ، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به ، وبما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متي كان هذه الصفة كان فيه فرعية بخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعني بالدلالة على الجمعية باستحقاق منع الصرف" .

ينظر : حاشية الصبان ٣/٣٥٥.

(٤) في النسخة (ب) الحمع.

(٥) في النسخة (ب) الحمعية.

(٦) في النسخة (ب) ولقايل.

(٧) في النسخة (ب) هدا.

(٨) في النسخة (ب) ما دكرت.

(٩) في النسخة (ب) ماقدمنا .

(قوله : حذف فى الرفع ، والجر) [1] حذفه فى حال الجر....=

(١) إذا كان الحرف الأخير من صيغة منتهي الجموع حرف علة (ياء) وكان مجردا من (أل) والإضافة فإن الياء تحذف في حالتي الرفع ، والجر ، ويعوض عنها بتنوين العوض.

فقد ذهب سيبويه إلي أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة استثقالا ؛ لأنهم لما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع ، وجفان ؛ لأنه صار على وزنه ، والذي يدل على ذلك أنك إذا عدت إلي النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ، ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع ، والجر ، ودخله التنوين ، وافق المفرد المنقوص ؛ فصار قولك : هذه جوار ، وغواش ، ومررت بجوار ، وغواش ؛ كقولك : هذا قاض ، ومررت بقاض ؛ أرادوا أن يوافقه في النصب ؛ لئلا يختلف حالاهما" .

ينظر : شرح المفصل ١/١٧٩

وأما يونس فكان ينظر إلي كل شيء من هنا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ؛ فإذا كان لا ينصرف لم ينصرف ، يقول :هذا جواري قد جاء ، ومررت بجواري قبل" .

ينظر : الكتاب ٣/٣١٢

وخطأه الخليل بقوله :" هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع ، والجر إذاصار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر ، فيقولوا : مررت بجواري قبل ؛ لأن ترك التنوين في الاسم في المعرفة ، والنكرة على حال واحدة" .

ينظر : الكتاب ٣/٣١٢

وقال أبو العباس رحمه الله : قال أبو عثمان : كان يونس ، وعيسي ، وأبوزيد ، والكسائي ينظرون إلي جوار ، وبابه ، فكل ماكان نظيره من غير المعتل مصروفا صرفوه ، وإلا لم يصرفوه ، وفتحوه في موضع الجر ؛ كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة ، وهو قول أهل بغداد" .

ينظر : الأصول ٢/٩٣ ، ابن يعيش ١/١٧٩

قال سيبويه :" إن التنوين دخل هذا الباب عوضا عن الياء" .

ينظر : مالاينصرف صـ١١٢.

وقال المبرد :" التنوين عندي عوض من حركة لا غير ، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون ساكنة في هذا الباب غير محذوفة" .

ينظر : المقتضب ١/١٤٣.

ومن الذين ذهبوا هذا المذهب أبو إسحاق الزجاج ؛ فقال في قوله : تعالي : (ومن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ) حيث قال : -

= مما يدل ؛ على أنه منصرف ، وإلا لم يحذف ؛ كما لا يحذف في حال النصب ؛ لكون غير المنصرف مما يستوى فيه النصب ، والجر [فلو لم][(١)]يكن منصرفاً ؛ لما خولف بين النصب ، والجر فيه ، ويأتي تحقيق القول في الخاتمة.

(**قوله : إلا فيما لا يعتد به**) من ؛ نحو : قوله :-

فلو أن عبد الله مولى هجرته ولكنّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا [(٢)]

" زعم الخليل ، وسيبويه جميعا أن النون هاهنا عوض من الياء ؛ لأن غواش لا تنصرف ، والأصل فيها (غواشي) بإسكان الياء ؛ فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضا منها.

ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢/٢٧٣-٢٧٤.

(١) في النسخة (ب) ولو لم يكن .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في إنباه الرواة ٢/ ١٠٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥ - ٢٣٩،٥/ ١٤٥ ، والدرر١/ ١٠١ ، وشرح أبيات سيبويه٢/ ٣١١ ، و التصريح ٢/ ٢٢٩ ، وشرح المفصل ١/ ٦٤ ، والكتاب ٣/ ٤١٣، ٣١٥ ، ولسان العرب ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولي) وما ينصرف ، وما لا ينصرف ص١١٤ ، ومراتب النحويين ص٣١ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥ ، والمقتضب ١/ ١٤٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٤٠ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤١ ، وهمع الهوامع١/ ٣٦.

ينظر : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣٥٢/٨.

والمولى: الحليف الذي انضم إلى قوم ليعِزّ بعزِّهم ، ويمتنع ممن ظلمه بنصرهم ، ودفعهم عنه ، والذين ينضم إليهم الحلفاء هم يكونون أعزّ ، وأشرف ممن ينضم إليهم، لأنهم إنما انضموا إليهم لقوتهم ، وعزتهم ، والحليف دون الذي انضم إليه ، وإنْ حالف محالفُ الحليفَ صار مولى مولىً، فهو دون الحليف الأول.

وعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي هو مولى الحضرمي ، وبنو الحضرمي حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف، فهو مولى مولىً.

وسبب هذا الهجاء أن ابن أبي إسحق عاب شيئاً من شعر الفرزدق، فهجاه ، وله معه قصة مشهورة. يقول: أنا لا أهجوه لأنه مولى مولىً، فإنا أرفع نفسي عنه.

والمعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالي لهجوته ، ولكنّه مولى موالٍ ؛ أي أنه خسيس لا يستحق أن أهجوه.

وزن الفعل

(قولـــه : الـــوزن المخـــتص) وهوالـذى لـم يـرد مـن لغـتهم غيـر الفعـل عليـه ؛ كفعل ، و[فعلم] [1] وأما [سلم] [2] ؛ فنادر لا يعتد به[3].

(قولـــه : وهوالغالـــب [4]) قـال بعـض المتـأخرين لا عبـرة بالغالـب بـدليل[منـع الصرف] [5] ؛

والشـــاهد : (مـــولي مواليـــا) حيـــث أثبـــت اليـــاء للاســـم المنقـــوص الممنـــوع مـــن الصـــرف ، وجـــره بالفتحة ، وهذا شاذ .

ينظـــر : شـــرح أبيـــات ســـيبويه ليوســـف بـــن أبـــي ســـعيد الحســـن بـــن عبـــد الله بـــن المرزبـــان أبـــو محمـــد الســـيرافي (المتـــوفي: ٣٨٥هـــ) - المحقـــق: الـــدكتور / محمـــد علـــى الـــريح هاشـــم - راجعـــه: طـــه عبـــد الـــرءوف ســـعد - مكتبـــة الكليـــات الأزهريـــة، دار الفكـــر للطباعـــة ، والنشـــر ، والتوزيع، القاهرة - مصر-١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م- ٢/٢٧١-٢٧٢.

(١) في النسخة (ب) فعل .

(٢) في النسخة (ب) شلم .

(٣) قـــال الفـــراء :" لـــم يـــأت علـــى فعـــل اســـما إلا (بقـــم) و (، وعثـــر) و (نـــدر) وهمـــا موضعان .

ينظر : لسان العرب لابن منظور مادة (شلم) ٢٣١٨.

قـــال الجـــوهري :"ولـــيس فـــي كلامهـــم اســـم علـــى (فعـــل) إلا خمســـة : خضـــم اســـم العنبـــر بـــن عمـــرو بـــن تمـــيم ، وبالفعـــل ســـمي ، وبقـــم هـــذا الصـــبغ ، وشـــلم : موضـــع بالشـــام ، وهمـــا أعجميان ، وبذر اسم ماء من مياه العرب ، وعثر اسم موضع" .

ينظر : الصحاح (بقم) ٥/ ١٨٧٣-١٨٧٤.

(٤) قـــال أبـــو حيـــان :" الـــوزن الغالـــب مـــا أولـــه زيـــادة مـــن حـــروف (نأيـــت) وهـــو منقـــول مـــن فعل ؛ نحو : (يشكر) والغير منقول ؛ نحو : أفكل ، ويرمع .

ينظـــر : الارتشـــاف ٢/٨٥٧ ، الكتـــاب ٣/١٩٤-١٩٧، المســـاعد ٣/١٠ ، شـــرح اللمـــع لابـــن برهان ٢/٤٣٥ ، الأصول ٢/٨٠ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٠.

قـــال الرضـــي :" معنـــي الغلبـــة : أن يكـــون اللفـــظ فـــي أصـــل الوضـــع عامـــا فـــي أشـــياء ثـــم يصـــير بكثـــرة الاســـتعمال فـــي أحـــدها أشـــهر بـــه بحيـــث لا يحتـــاج لـــذلك الشـــيء إلـــي قرينـــة" . ينظـــر : شرح الكافية للرضي ١/١١١.

(٥) في النسخة (ب) بدليل صرف .

نحو : يعمل ، وخاتم إذا سمى به مذكر [1] ؛ بل المعتبر هو المختص[2]، والذى أوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل [للتاء] [3] وهو قول المتقدمين [4] والشبه مما يتحقق بين الاسم ، والفعل ؛ إذا كان الوزن كذلك.

فإن قلت : الوزن من الكلمة بمنزلة [الجزء] [5]الصوري ، والحروف بمنزلة الجزء المادى ؛ فلا يكون الوزن من التفرع فى شئ[6] وهو المرجوع إليه فى باب منع الصرف.

---

(١) قال سيبويه :"وإذا سميت رجلا بفعل في أوله زائدة ؛ لم تصرفه ؛ نحو : يزيد ، و يشكر ، وتغلب ، ويعمر ، وهذا النحو أحري إلا تصرفه ، وإنما أقصي أمره أن يكون كتنضب ، ويرمع" . ينظر : الكتاب ٣/١٩٨.

قال الرضي :"والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان :-

أحدها : أنه رأي (فاعل) في الأفعال أغلب ، ولو سميت بخاتم لا نصرف اتفاقا ؛ فلو كانت الغلبة في الأفعال معتبرة ؛ لم ينصرف ، والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يحصي ، والماضي منه (فاعل) وفاعل الاسمي أقل قليل كـ (خاتم) و (عالم) و (سالم) .

الثاني : أنه رأي أن (أحمد) و (أحمر) لا ينصرف ، وعنده أن الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل ؛ قال : ؛ لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان ، والعيوب يجيء منه (أفعل) التفضيل ، ومنها يجيء (أفعل فعلاء) ؛ كـ (أحمر) و (أعور) وكلاهما اسمان". ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٤٢.

(٢) في النسخة (ب) المحتص.

(٣) في النسخة (ب) للتا .

(٤) قال سيبويه :" ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد ، وتكون على هذا البناء ؛ ألا تري أن (تفعل) و (يفعل) في الأسماء قليل ، وكان هذا البناء إنما هو الأصل للفعل ؛ فلما صار في موضع قد يستثقل فيه التنوين ؛ استثقلوا فيه ماستثقلوا فيما هو أولي بهذا البناء منه" . ينظر : الكتاب ٣/١٩٧ .

فوزن الفعل الغالب ، والمختص بالفعل بشروطه يمنع الصرف ؛ هذا مذهب سيبويه ، والخليل ، والجمهور . ينظر : الهمع ١/١١٢ .

(٥) في النسخة (ب) ساقطة .

(٦) في النسخة (ب) شي.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا يجب[1] أن يكون الوزن سبباً مطلقاً سواء[2] كان مختصاً أو ما ذكر أو غير ذلك ؛ لمكان التفرع.

قلنا: بعد المنع قد مر الجواب غير مرة.

الألف والنون الزائدتان

(**قوله : فى باب فعلان فعلا**) [3] [4]أفعل إشارة منه إلى أن الاعتبار فى الصفات لهذه الهيئة بدليل صرف ؛ نحو : شجعان=

---

(١) في النسخة (ب) لا يحب.

(٢) في النسخة (ب) سوا.

(٣) في النسخة (ب) فعلي بالياء .

(٤) اتفق النحاة على صرف ما كان من الصفات منتهيا بالألف ، والنون الزائدتين إذا كان مؤنثه على وزن،« فعلانة » ؛ نحو : سيفان، وندمان ، وحبلان فإن المؤنث منها: سيفانة، وندمانة، وحبلانة

كما اتفق النحاة –أيضا– على أن ما كان من الصفات منته بالألف ، والنون الزائدتين؛ فإنه يمنع من الصرف؛ إذا كان مؤنثه على فعلى، ولم يأت له مؤنث على فعلانة، نحو: سكران، وظمآن، وعطشان، وغضبان؛ فإن مؤنثاتها: سكري ، وظمأي ، وعطشى ، وغضبى.

ينظر : شرح ابن الناظم ٤٥٣ ، شرح الكافية١/١٦٠ .

وبعد هذا القدر المتفق عليه بين النحاة، اختلفوا في ؛ أي هذين الشرطين :(المعتمد – ، أو المعوَّل – عليه في المنع من الصرف.

ينظر : الأصول٢/٨٥، شرح المفصل ١/٧٦، اللباب ١/٥٠١-٥٠٢، شرح الجمل لابن عصفور٢/٢١٤ ، وشرح الكافية الشافية٣/١٤٣٨-١٤٤٠ ، وشرح الألفية للشاطبي٤/٦٧٥-٦٧٧ .

فقيل : إن علة منع الصفة التي على ، وزن« فَعلان » من الصرف هي انتفاء تأنيثها » بالتاء ؛ فلا يأتي منها المؤنث على (فعلانة) وإلى هذا القول ذهب ابن السَّراج .

ينظر : الأصول٢/٨٥.

الرابع : –أي: مما لا ينصرف– الألف ، والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث: اعلم أنه ما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين زيدا معا ؛ كما زيدت ألفا التأنيث معا، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث ؛ كما لا يدخل على ألفي التأنيث تأنيث ، وذلك نحو: « سكران »« غضبان » ، ولأنك لا تقول« سكرانة » « غضبانة" وإنما تقول: «سكري" و « غضبى » فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث.

ينظر : الأصول في النحو٢/٨٥-٨٦.

وإلــى هــذا القــول –أيضــا– ذهــب متــأخرو النحــاة كــابن مالــك ، وابنـــه ، وابــن الحاجــب ، والرضـــي ، والأشموني ، والشيخ خالد الأزهري.

ينظر : شرح الكافية الشافية ، شرح ابن الناظم ٦٣٥ ، شرح الرضي على الكافية ١٥٩/١.

يقــول ابــن الحاجــب مــا فيـــه ألــف ، ونـــون إن كـــان اســما فشــرطه العلميَّــة كـــ« عمــران » أو صـــفة فانتفـــاء« فعلانــــة ».” وقيـــل: وجـــود فعلـــى ، وعقَّـــب الرضـــي علـــى ذلـــك بقولـــه : « ، والأولىَ أولى » .

ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٥٩/١.

وقيـــل : إن علـــة منـــع الصـــفة التـــي علـــى ، وزن« فعـــلان » مـــن الصـــرف هـــي أن مؤنثهـــا علـــى ، وزن، « فعلى » ؛ فإذا لم يكن للصفة مؤنث على وزن ؛« فعلى » فإنها تصرف.

وإلى هذا ذهب متقدمو النحاة؛ كسيبويه ، والمبرد ، وتبعهم أبو حيان.

ينظر : الكتاب٣١٩/٣ ، المقتضب٣٣٥/٣ .

يقـــول ســـيبويه:” هـــذا بـــاب مالاينصـــرف فـــي المعرفـــة ممـــا ليســـت نونـــه بمنزلـــة الألـــف التـــي فـــي ؛ نحـــو : بشـــري ، ومـــا أشـــبهها ، وذلـــك كـــل نـــون لا يكـــون فـــي مؤنثهـــا فعلـــى ، وهـــي زائـــدة ، وذلـــك نحو: عريان ، وسرحان ، وإنسان.

ينظر : الكتاب٣١٦/٣.

ويقـــول المبـــرد : فـــإن كـــان « فعـــلان » لـــيس لـــه« فعلـــى »، انصـــرف فـــي النكـــرة– يعنـــي: الصـــفة – ، ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عثمان، وعريان، وسرحان.

ينظر : المقتضب٣/.٣٣٥

ويقـــول أبـــو حيـــان : ومنـــع صـــرف« لحيـــان » إذا لـــم يضـــف ، ولـــم تـــدخل« أل » قـــد اختـــاره بعضهم ، والذي نذهب إليه أن صرفه هو الصحيح.

ينظر : حاشية الصبان٣٤١/٣.

<u>أدلة القول الأول:–</u>

احـــتجَّ أصـــحاب القـــول الأول لمـــا ذهبـــوا إليـــه مـــن أن علـــة منـــع« فعـــلان » مـــن الصـــرف هـــي انتفاء« فعلانة » بما يلي:

<u>أولاً :</u> أن مـــا كـــان صـــفة علـــى« فعـــلان” ولـــم يوجـــد لـــه حقيقـــة فـــإن لـــه « فعلـــى » تقـــديرا ؛ إذ لـــو فـــرض لـــه مؤنـــث ؛ لكـــان الأولـــى بـــه أن يكـــون علـــى « فعلـــى» لا فعلانـــة ؛ لأن تأنيـــث فعـــلان علـــى فعلـــي أوســـع ، وأكثـــر مـــن تأنيثـــه علـــى فعلانـــة ، والإلحـــاق بالأوســـع أولـــى ، وإذا ثبـــت أن لـــ« فعـــلان » الـــذي انتفـــت منـــه « فعلانـــة »« فعلـــى » مقـــدرة ثبـــت أنـــه ممنـــوع مـــن الصـــرف ؛ لأن المقـــدَّر فـــي حكـــم الموجـــود ، وظهـــر بـــذلك أنـــه لا يشـــترط فـــي « فعـــلان » لمنعهـــا من الصرف وجود« فعلى » حقيقة، وإنما المعول عليه هو انتفاء« فعلانة».

ينظر : شرح ابن الناظم٤٥٣، شرح الكافية١/١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية٣/١٤٤٠ ، توضيح المقاصد ٤/١٢٢.

يقول ابن مالك : ومن حكم بمنع صرف« لحيان » قال : لحيان ، وإن لم يكن له«فعلى» وجودا فله « فعلى » تقديرا ، وذلك أن معناه غير لا ئق بمؤنث فلو فرض خرق العادة بوجود معناه للمرأة ؛ لكان إلحاقه بباب « سكران » أولى من إلحاقه بباب سيفان ؛ لأن باب سيفان ضيق بقلة النظير ، وباب« سكران » ، واسع فالإلحاق به أولى.

ينظر : شرح الكافية الشافية٣/١٤٤٠.

ويعلل ابن الناظم معللا اختياره لمنع الصرف في « فعلان » الذي لا « فعلى » له في الوجود بأنه : وإن لم يكن له «فعلى » وجودا فله« فعلى » تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان« فعلى » أولى به من « فعلانة » لأنه الأكثر، والمقدَر في حكم الموجود.

ينظر : شرح ابن الناظم صـ٦٣٧.

<u>ثانيا:</u> قياس« فعلان » الذي لا « فعلى » له ، ولا« فعلانة » على أكمر ، وآدر حيث أجمع النحاة على منعهما من الصرف مع أنه لا مؤنث لهما.

ينظر : همع الهوامع ١/١١٦.

ولو فرض لهما مؤنث ؛ لكان من المحتمل أن يكون كمؤنث « أرمل » ، وهو أرملة فيقال : أكمرة ، وآدرة ، أو أن يكون كمؤنث« أحمر » ، وهو حمراء فيقال : كمراء ، وأدراء ، ولو حمِل على مؤنث« أرمل »، لما منع من الصرف ؛ لكنهم لما منعوه الصرف دل ذلك على أنهم حملوه على مؤنث« أحمر » لأنها وسع ، وأكثر فكان الحمل عليه أولى .

ينظر : شرح ابن الناظم ٦٣٧ ، شرح الأشموني٣/١٣٧ ، التصريح ٢/٣٢٣.

<u>أدلة القول الثاني:-</u>

احتج سيبويه ، والمبرَّد ، ومن نحا نحوهما ، في أن علة منع« فعلان » من الصرف هي وجود« فعلى » بما يلي:

<u>أولا :</u> أن الوصف الذي على ، وزن« فعلان » إنما منع من الصرف لشبهه بـ« فعلاء » ، وهذا الشبه من وجهين:-

<u>أحدهما:</u> أن في « فعلان" و « فعلاء » زيادتين قد زيدتا معا ، وأول هاتين الزيادتين ألف ، وقبلها ثلاثة أحرف.

<u>ثانيهما:</u> إن الوزنين كليهما لا تدخله تاء التأنيث، ومؤنث كل منهما على غير لفظ مذكره فـ« فعلان » مؤنثه،« فعلى" و« فعلاء » مذكره.« أفعل » ؛ فإذا لم يكن لـ«فعلان » مؤنث على ، وزن« فعلى » اختلَّ وجه الشبه الثاني فضعفت المشابهة بين« فعلان" و « فعلاء" ويضعف بذلك داعي المنع من الصرف فتصرف.

ينظر : الكتاب٣/٢١٤-٢١٥ ، اللباب ١/٥١٢.

= بضم الشين أوكسرها ، وإنما كان كذلك ؛ لأن الألف ، والنون[1] إنما كانا سبباً بحكم المضارعة ، وإذا كانا فى فعلان بضم الأول ، أو كسره كان بمنزلة الألف الممدودة فى [فعلان] [2]بضم الفاء ، أو كسرها ، والألف

يقول سيبويه :-

" هذا باب ما لحقته نون بعد ألف ؛ فلم ينصرف في معرفة » : ولا نكرة، وذلك نحو،«عجلان » ، و« سكران » ، و« عطشان » : وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الألف كألف« حمراء » لأنها على مثالها في عدة الحروف ، والتحرك ، والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث ؛ كما أن « حمراء » لم تؤنث على بناء المذكر ، ولمؤنث« سكران »، بناء على حدة ؛ كما كان لمذكر« حمراء » بناء على حدة فلما ضارع« فعلاء » هذه المضارعة ، وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها.

ينظر : الكتاب٣/٢١٤-٢١٥.

ثانيا: احتجُّوا - - أيضا - - بأن: الصرف هو الأصل في الأسماء ؛ فإذا انتفي وجود« فعلى» في « فعلان » ينبغي أن يعود الاسم إلى أصله ، وهو الصرف ، وفي هذا يقول أبو حيان:-

ومنع صرف » « لحيان »: إذا لم يضف ، ولم تدخل« أل » قد اختاره بعضهم، والذي نذهب: أن صرفه هو الصحيح لأنا قد جعلنا النقل عن الغريب، وقد ورد عليه شبهان:-

شبه يلحقه بأصل الأسماء من الصرف، وشبه يلحقه بغير أصله من شبه الفعل، فكان إلحاقه بما هو أصل الأسماء أولى بما هو فرع فيها، وهو كون الاسم لا ينصرف.

ينظر : التذييل والتكميل ٣٢٠/٦.

ثالثا: أن ما لا « فعلى » له من « فعلان » لو فرض له مؤنث، لكان« فعلانة » ؛ فلا يمنع من الصرف ، وفي هذا يقول ابن الناظم:-

" وحكي أن من العرب من يصرف« لحيان » حملوه على« ندمان » ، و« سيفان » على أنه لو كان له مؤنث ؛ لكان بالتاء. ينظر : شرح ابن الناظم صـ ٦٣٧.

(١) قال سيبويه :"وإنما تعتبر أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل ، أو الجمع ، أو مصدر ، أو مؤنث ؛ نحو : الضبع ، وأشباه ذلك" .

ينظر : الكتاب ٢١٦/٢.

يقول السيوطي :"وعلامة زيادتها أن يكون قبلهما أكثر من حرفين" .

ينظر : الهمع ١١٦/١.

(٢) في النسخة (ب) فعلاء .

الممدودة [هناك] [1] ليست للتأنيث ؛ فلا تتحقق [له المضارعة] [2] بينهما ، وبين ألفى التأنيث.[3]

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن كونهما سبباً بحكم المضارعة ؛ بل بحكم الأصالة ؛ كما هو رأى الكوفيين.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أنه لا تتحقق المضارعة ؛ إذا كان فى فعلان بضم الصدر ،أو كسره[4] .

وذلك أن وجه المضارعة بزيادتهما معاً فى الآخر ، وعدم قبول التاء ، وذلك حاصل ؛ سواء كان الأول مفتوحاً ، أو غير مفتوح.

---

(١) في النسخة (ب) هنالك .

(٢) في النسخة (ب) ؛ فلا يتحقق المضارعة .

(٣) قال ابن عصفور :" وقال المحققون من أصحابنا : إن هذا النوع لم ينصرف للشبه بفعلاء من ؛ نحو : حمراء ، وبيضاء ، والشبه بينهما من خمسة أوجه :-

منها : أن في آخر فعلان زائدين زيدا معا ؛ كما أن ذلك في آخر فعلاء.

ومنها : أن الزيادة جاءت بعد سلامة الصدر ، وكونه على ثلاثة أحرف .

ومنها : أن علامة التأنيث لا تدخل على كل واحدة منهما ؛ لا يقال : سكرانة ، ولا حمراءة.

ومنها : أن لكل واحد منهما صيغة تخص المذكر ؛ كما له صيغة تخص المؤنث ، فتقول : سكران ، وسكري ، وغضبان ، وغضبي ، ومذكر حمراء ، وصفراء ؛ أحمر ، وأصفر .

ومنها : كون إحدي الزيادتين فيهما حرف مد ، ولين ؛ فلما قوي شبه فعلان بفعلاء من الأوجه المذكورة لم ينصرف ؛ كما لم تنصرف فعلاء" .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٤.

(٤) قال السهيلي :" ؛ فإذا كان فعلان مضموم الأول ، أو فعلان مكسور الأول ؛ كانت مضارعته للواحد الذي آخره ألف ، وبعدها حرف أولي من مضارعته للاثنين ؛ لأنه قد صار على وزنه بانضمام أوله ، أو انكسار أوله ؛ مثل : ثعبان فإنهم ألحقوه بفسطاط ، ومثل سرحان فإنهم ألحقوه بمثل قرطاس ؛ إذ كان على عدة حركاته ، وسكناته ، وكسراته ، وضماته ، فكان إلحاق بما هو واحد مثله أولي من إلحاقه ، وتشبيهه بالتثنية". ينظر : أمالي السهيلي صـ٣٨.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا يلزم مما ذكرت أن يكون الزنة فعلان بسكون العين ؛ بل اللازم ألا [(١)] يكون بضم الأول ، أو كسره مع سكون العين.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن يجب أن يكون ذلك شرطاً فى غير الصفات – أيضا – بألا[(٢)] يكون الألف ، والنون فى ؛ نحو : عثمن [(٣)] [(٤)] سبباً بعين ما ذكرت.

بل الوجه ما مر غير مرة أن المرجع فى هذه الأسباب إلى السماع ، وأما رحمن [(٥)] فمن باب فعلان فعلى من حيث إن جميع الأوصاف التى جاءت على فعلان من باب فعل كسر العين [مؤنثها فعلى] [(٦)] ورحمن من ذلك الباب ، وامتناع فعلى عارض [(٧)] ، ولأن الغرض انتفاء فعلانة ؛ لأنه بذلك يتحقق المضارعة ، ولذلك كان الجمهور على منعه.

---

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) بأن لا .

(٣) في النسخة (ب) عثمان.

(٤) قال ابن السراج :"وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألف ، ونون زائدتان ، زيدا معا فهو غير مصروف ، وذلك ؛ نحو : عثمان : اسم رجل لا تصرفه ؛ لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ، ونون ، وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث ؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك .... ، وكذلك عثمان غير مصروف في المعرفة ، فإن نكرته صرفته ؛ لأنه في نكرته ؛ كعطشان الذي له عطشي ، وكذلك إن سميته بعريان ، وسرحان ، وضبعان لم تصرفه ، فإن نكرته صرفته" . ينظر : الأصول لابن السراج ٢/٨٧.

(٥) قال الرضي :"وقد حصل هذا المقصود في (رحمن) لا بواسطة وجود (رحمي) ؛ بل لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالي ؛ فلم يطلقوه على غيره ، ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه (أعني : بالتاء) ولا من غير لفظه (أعني : فعلي) فيجب أن يكون غير منصرف" . ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٥٩.

(٦) في النسخة (ب) مؤنثها على فعلي .

(٧) قال الرضي :" منع الصرف في (رحمن) أولي ؛ لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن ، وصفا في كلام العرب أكثر من المصروف ، فثبت بهذا – أيضا – أن اشتراط انتفاء التاء أولي من اشتراط وجود (فعلي) .

وللخصم أن يقول : بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب أولا ، أو لا لأنه الأصل"

وأما من ذهب إلى صرفه فظن أنه من باب فعلان فعلانة [١] لعدم فعلى ، وذلك وهم منه من غير تحقيق نظر.

الوصف والتركيب الظاهر

(**قوله : وسابعها ، وثامنها : الوصف ، والتركيب**[٢]) و إنما جمعها فى الذكر ؛ لمكان الاتحاد بينهما ؛ لأن فى الوصف تركيباً بالنظر [٣] إلى المفهوم ؛ لأن الوصف عبارة عن كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هوالمقصود [أبدا] [٤] فلما اتحدا بهذاالاعتبار جمعاً فى الذكر.

فإن قلت : لو كان ؛ نحو : هاشمى مركباً [٥] لمنع الصرف ؛ إذا

ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٥٩.

(١) علة منع فعلان من الصرف إذا كان وصفا ؛ هي وجود« فعلى » منه بأن وجود « فعلى» ليس مقصودا لذاته ؛ بل المطلوب منه انتفاء « فعلانة » ؛ لأن كل ما يجيء منه« فعلى » لا يجيء منه« فعلانة » في لغة جميع العرب إلا عند بعض بني أسد ؛ فإنهم يقولون في كل« فعلان » جاء منه« فعلى » فعلانة - أيضا - ؛ ؛ نحو: «غضبانة » ، و« سكرانة » فيصرفون ، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف ، والنون انتفاء التاء لا وجود« فعلى ».

ينظر: شرح ابن الناظم صـ٦٣٧.

(٢) سماه سيبويه :" باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلي الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز ، وعنتريس" . ينظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

وسماه المبرد :" باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ؛ نحو : حضرموت ، وبعلبك ، ومعد يكرب" . ينظر : المقتضب ٤/١٠ ، الأصول ٢/٩٤.

وضابطه : كل اسمين جعلا اسما واحدا لا باللإضافة ، ولا بالإسناد ، بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ، ومعد يكرب . ينظر : الهمع ١/١١٨ .

(٣) في النسخة (ب) بالنطر.

(٤) في النسخة (ب) ساقطة .

(٥) قال الخفاف :"ولا ياء نسبة ؛ فإن هذا النوع مصروف ؛ لأن ياء النسبة مضاهية لتاء التأنيث بدليل إخراجهم بها الواحد من الجمع ؛ كما يخرج بتاء التأنيث ، وذلك قولهم : رومي ، وروم ، وهندي ، وهند ؛ كما يقولون : سدرة ، وسدر ؛ فإذا ثبت أنها مضاهية لتاء التأنيث ؛ انصرف الاسم معها ؛ كما ينصرف مع تاء التأنيث" .

اقترن بالعلمية[١].

قلنا : لا نسلم وإنما يكون كذلك؛ أن لو كان أمر هذه الأسباب [مناسباً قياساً] [٢] وهو ممنوع ؛ لجواز أن يكون التركيب [٣] الظاهر سببا دون غيره .

ويمكن أن يراد بالتركيب الظاهر هوالتركيب الظاهر على الإطلاق ، ويكون المركب الإسنادى [، والإضافة] [٤]من قبل ما لا ينصرف ، ولم يظهر حكمه فيهما ؛ لمكان الحكاية.

العلمية

(**قوله : لشيء بعينه** [٥]) المراد به التعين الشخصى ؛ بخلاف ؛ نحو : أنت فإنه ليس موضوعاً لهذا المخاطب، وكذلك هذا فإنه ليس موضوعاً لهذا المشار إليه ؛ فلا يرد أمثال ذلك نقضا.

ينظر : المنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف دراسة ، وتحقيق (رسالة دكتوراه) للطالب / أحمد بويا ، ولد الشيخ تقي الله – إشراف الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات –١٤١٢هـ/١٩٩١م – ١/٣٤.

(١) في النسخة (ب) به العلمية.

(٢) في النسخة (ب) (مناسبة) ساقطة .

(٣) قال سيبويه :" هلا صرفوه ؛ إذ جعلوه اسما واحدا ، وهو عربي ؛ فقال : ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسما سمي به واحد إلا لم يصرف ، وإنما استثقلوا صرف هذا ؛ لأنه أصل بناء الأسماء ، يدلك على ذلك قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته مالزمه ؛ فلما لم يكن هذا البناء أصلا ولا متمكنا ؛ كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل ؛ فتركوا صفته ؛ كما تركوا صرف الأعجمي". ينظر : الكتاب ٣/٢٩٧.

(٤) قال النيلي :"وللتركيب أربع شرائط :–

الأول : أن لا يكون تركيب إضافة .

الثاني : أن لا يكون تركيب إسناد كتركيب الجمل .

الثالث : أن لا يتضمن الاسم الثاني معني الحرف كخمسة عشر .

الرابع : أن لا يكون الاسم الثاني صوتا كعمرويه ." ينظر : شرح الألفية للنيلي ١/٣٦٦.

(٥) واعترض السهيلي على ذلك بقوله :–

" وأي مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف ، واللام على مالا ينصرف ، أو أضفته زال شبه الفعل عنه ، وهذان

فـإن قلـت : فعلـى هـذا يلـزم [ألا] [1] يكـون علـم الجـنس علمـاً ؛ لفـوات التعين الشخصي فى أعلام الأجناس .

قلنـا : لا نسـلم ؛ بـل ؛ نحـو : أسـامة موضـوع لهـذه الحقيقـة فيكـون التعـين الشخصى هناك مأخوذا.

فـإن قلـت : فعلـى هـذا يجـب أن يكـون ؛ نحـو : ضـرب ، وقتـل مـن أعـلام الأجناس .

قلنـا : لا نسـلم وإنمـا يكـون كـذلك ؛ أن لـو كـان التعـين الشخصـى مـأخوذا فـى الوضـع ولـو كـان مـأخوذا ؛ لامتنـع ، وصـف ؛ نحـو : ضـرب بـالنكرة ، وعلـى مـا ذكرنـا يكـون قولـه : لا يتعـداه للتأكيـد مـن غيـر أن يكـون ضـرورى الـذكر ؛ لأن كـل مـا كـان موضـوعاً لشـئ بعينـه بـذلك الاعتبـار كـان ممـا لا يتعـداه بـذلك الوضـع.

ألف الالحاق المقصورة

(**قولـه : ألحقهـا بـألف حبلـى**[2]) يعنـي : [ومـن] [3] لـم يعـد عاشـراً رأى أنها للتأنيث[4]

نوعـان مـن التعريـف ؛ فالعلميـة أحـري أن تباعـده مـن شـبه الفعـل ؛ إذ الألـف ، والـلام قـد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر" . ينظر : أمالي السهيلي صـ٢١.

(١) في النسخة (ب) (أن لا) بفك التركيب .

(٢) قـال الزجـاج :" اعلـم أن ماكانـت فيـه ألـف التأنيـث لـم ينصـرف فـي معرفـة ، ولا نكـرة ، وذلـك ؛ نحـو : سـكري ، وغضـبي ، وعطشـي ، وإنمـا لـم ينصـرف هـذا البـاب فـي معرفـة ، ولا نكـرة ؛ لأن فيـه ألـف التأنيـث ، وهـو مـع ذلـك مبنـي علـى الألـف" . ينظـر : ماينصـرف ومـا لا ينصرف للزجاج صـ٢٧.

وقـال ابـن يعـيش :"وإنمـا كـان هـذا التأنيـث وحـده كافيـا فـي منـع الصـرف ؛ لأن الألـف للتأنيـث ، وهـي تزيـد علـى تـاء التأنيـث قـوة ؛ لأنهـا يبنـي معهـا الاسـم ، وتصـير كـبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير" . ينظر : ابن يعيش ١٦٨/١

(٣) في النسخة (ب) يعني ساقطة .

(٤) قال ابن جني :" الألف المقصورة الزائدة تأتي على ثلاثة أضرب :-

<u>الأول :</u> أن تكون زائدة للتأنيث ؛ نحو : حبلي ، وسكري .

لا للإلحـاق [1] وإنمـا [نفيـت] [2] كـون ألـف الإلحـاق [سـببا] [3] ؛ لوقـوع ؛ نحو : عزهى[4] وأرطي[5][1] غير منصرف ؛ إذا سمى به مذكر هذا ولم

الثـاني : أن تكـون زائـدة لإلحـاق الاسـم الـذي تتصـل بـه بـوزن اسـم آخـر ؛ مثـل ألـف (معـزي) الملحق وزن الكلمة بوزن درهم .

الثالـث : أن تكـون زائـدة لغيـر إلحـاق ، ولاتأنيـث ؛ كمـا فـي (قبعثـري) ." ينظـر : سـر صناعة الإعراب لابن جني ٢/٦٩١-٦٩٥.

(١) قـال السـيوطي :" الإلحـاق أن تبنـي مـثلا مـن ذوات الثلاثـة كلمـة علـى بنـاء يكـون ربـاعي الأصـول ، فتجعـل كـل حـرف مقابـل حـرف فتنفـي أصـول الثلاثـي ، فتـأتي بحـرف زائـد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول فيسمي ذلك الحرف الذي زاد حرف الإلحاق".

ينظر : الهمع ١/١١٨.

والإلحـاق عنـد النحـاة هـو زيـادة حـرف علـى أصـول الكلمـة لا لغـرض معنـوي ؛ بـل لتـوازن بهـا كلمـة أخـري ، كـي تجـري الكلمـة الملحقـة فـي تصـريفها علـى مـاتجري عليـه الكلمـة الملحـق بها".

ينظـر : معجـم المصـطلحات النحويـة ، والصـرفية – محمـد سـمير اللبـدي – مؤسسـة الرسـالة – بيروت – دار الفرقان ، لا طبعة – لا تاريخ صـ٢٠١.

(٢) في النسخة (ب) سبب .

(٣) قـال الخفـاف :" إذا سـميت بـ (أرطـي) لـم تصـرف ؛ لعلتـين مختلفتـين ؛ إن أخذتـه مـن أديـم مـأروط ؛ فهمزتـه أصـل ، وألفـه للإلحـاق ؛ فـلا تصـرفه للتعريـف ، وشـبه الألـف بألف التأنيث .

وإن أخذتـه مـن قـولهم : أديـم مرطـي كـان بـوزن أفعـل ؛ فلـم ينصـرف للتعريـف ، ووزن الفعل.

ينظر : المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للخفاف ١/٢٥.

(٤) رَجُـلٌ عِزْهـىً ، وعِزْهـاةٌ ، وعِـزْهٌ ، وعِنْزَهْـوةٌ ، وهـو الَّـذِي لا يُحـدِّثُ النِّسـاءَ ، ولَا يُريـدُهُنَّ ، ولَا يَلْهُو ، وفِيهِ غَفْلَة.

ينظر : لسان العرب ١٣/٥١٥.

(٥) الأَرْطَـى شَـجَرٌ مـن شَـجَرِ الرمْـل ، وهـو فَعْلَـى لأنـك تَقـول : أَديـم مـأْرُوطٌ إذا دُبِـغَ بِـذَلِكَ ، وأَلفه للإِلحاق ، أو بُنِيَ الاسم عليها ، ولَيْسَتْ للتأْنيث ؛ لأن الْوَاحِدَةَ أَرطاةٌ.

ينظر : لسان العرب ٧/٢٥٥.

ينقل إلى ذلك ، ولم أظفر به في كلامهم .

(**قوله : للجمعية اللازمة**) بانفرادها كافية في منع الصرف، وكذلك [٢] ألف التأنيث ؛ لأن لزوم الجمعية، والتأنيث[٣] نزل منزلة جمع ثان ، وتأنيث ثان.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الجمعية لازمة بدليل أنها تزول[٤] بالعلمية.

فإن قلت : عارض.

قلنا : فالعلمية في الأعلام المرتجلة يجب أن تكون بانفرادها كافية [٥] ؛ لأن زوالها عارض.

---

(١) قال الرضي :"وضابط هذه الصيغة : أن يكون أولها مفتوحا ، وثالثها ألفا ، وبعدها حرفان ؛ أدغم أحدهما في الآخر ، أو لا كـ (مساجد) و (دواب) ، أو ثلاثة ساكنة الوسط ؛ فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية" .

ينظر : شرح الكافية للرضي ١٤٦/١ .

(٢) في النسخة (ب) وكدلك.

(٣) في النسخة (ب) التانيث.

(٤) في النسخة (ب) تزول.

(٥) يتفق النحاة جميعا على أن العلمية علة في منع الصرف ؛ لكنهم يختلفون فيما إذا كانت كافية ، أم غير كافية لهذا المنع .

فذهب الكوفيون ، وأبو الحسن الأخفش ، إلي أنها وحدها تمنع الصرف . ينظر : التصريح ٢٢٨/٢.

وعزا عبد القادر البغدادي هذا الرأي إلي عبد الرحمن السهيلي أحد نحاة الأندلس . ينظر : إحياء النحو لإبراهيم مصطفي صـ١٨٠.

وذهب البصريون إلي أن العلمية لا تكفي لمنع الصرف ؛ بل لا بد أن يجتمع معها إحدي العلل السبع التالية : التركيب ، والعدل ، وزيادة الألف ، والنون ، والتأنيث ، والعجمة ، ووزن الفعل ، والاتصال بألف الإلحاق المقصورة .

ينظر : أوضح المسالك ١٢٥/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٢٩/٣-٣٣٨، التصريح ٢١٦/٢-٢٢٦.

قال الأزهري :" أنه جار على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر ؛ فزالت فرعية الاشتقاق ، وما بقي إلا فرعية الافتقار ، وينتج من هذا أن مالاينصرف أشبه الفعل

فإن قلت : الصيغة فى أصل الوضع [لازمة] (١) للجمعية.

قلنا : الصيغة ليست بسبب ، وإنما السبب هو الجمعية ، وهى غير لازمة [، وكذلك] (٢) الصيغة ؛ لصحة نقلها إلى الإفراد بالعلمية.

فإن قلت : عارض.

قلنا : فالعلمية فيما ذكرنا كذلك فيلزم أحد الأمرين ؛ إما كون العلمية بانفرادها كافية ، أو [ألا] (٣) يكون الجمعية (٤) بانفرادها كافية.

بل الحق أن الوظيفة فى هذه الأمور سماعية ، وقد ، وقع مع كل واحد منهما غير منصرف، وفيما عداهما مع الاثنين.

ألا ترى أن اجتماع الاثنين منها ليس بسبب حتما فى الثلاثى الساكن الحشو، و فى غيره سبب [جزماً] (٥)فإن ذهبت إلى حديث الخفة هناك لم يستقم ؛ لأن مبنى المنع ليس على الثقل ؛ بل على الشبه بدليل أن العدل يفيد الخفة مع أنه سبب فى منع الصرف.

(**قوله : وإلا كان منصرفاً**) ولقائل أن يقول : هذه الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون انتفاء ذلك المجموع بانتفاء [واحد واحد] (٦)لا بانتفاء الاثنين.

(**قوله : خلافاً للكوفيين**) فإنهم ذهبوا إلى جواز ذلك فى الشعر جوازاً مطرداً (٧)،

فـي فرعية واحدة ، وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف" . ينظر : التصريح ٣٢٨/٢.

(١) في النسخة (ب) لا زم .

(٢) في النسخة (ب) فكذلك .

(٣) في النسخة (ب) (أن لا) بالتركيب .

(٤) في النسخة (ب) العجمية .

(٥) في النسخة (ب) حتما .

(٦) في النسخة (ب) بانتفاء واحد لا بانتفاء الاثنين .

(٧) قال الرضى ١٠٦/١: قال الأخفش: إن صرف ما لا ينصرف مطلقا ؛ أي في الشعر ، وغيره: لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا، لإقامة الوزن، إلى صرف مالا

ولا يستبعد أن يحصل للبعض بوساطة الاستقراء ظن لقياسية[١] أمر في كلامهم دون البعض.

(**قوله: وها هنا**[٢] **تفصيل**) لما أطلق القول بأنه [٣]غير منصرف، ولم يكن على إطلاقه ؛ لزم الإشارة إلى ما فيه من التفصيل.

(**قوله : فمع الاثنين صرفه أولى**) ؛ بناء منه ذلك على كون ؛ نحو : لوط ، ونوح مصروفاً [٤]...........=

ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار، – أيضا – ، وعليه حمل قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وأَغْلَالًا وسَعِيرًا) ٤ من سورة الدهر.

وقال هو ، والكسائي: إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم، إلا" أفعل منك" ، وأنكره غيرهما ؛ إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو: جاءني أحمد ، وإبراهيم ، ونحو ذلك ، وإما للضرورة ؛ فلا خلاف في جواز صرفه ؛ فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة.

ومنع الكوفيون صرف" أفعل من " في الضرورة، لأن" من " مع مجروره كالمضاف إليه ؛ فلا ينون ما هو كالمضاف ، والأصل الجواز، ؛ لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف ، وما هو كالمضاف.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بقياسية.

(٢) في النسخة (ب) وههنا.

(٣) في النسخة (ب) بأنه كان .

(٤) قال سيبويه :"وأما هود ، ونوح ، ولوط ، فتنصرف على كل حال" . ينظر : الكتاب ٢٣٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ ، شفاء العليل ٨٩٩/٢.

ويقول ابن السراج :" فإن كان الاسم العلم ثلاثيا صرفوه ؛ لخفته ؛ نحو : نوح ، ولوط ، ينصرفان على كل حال" . ينظر : الأصول ٩٤/٢ .

وذهب الزمخشري إلي أن الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط ؛ جاز صرفه ، وترك صرفه مع ترجيح الصرف ؛ فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط – أيضا – ؛ فكيف لا يؤثر مع تحركه ، وليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع ؛ نحو : لوط غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكور – أيضا – يمنعه" . ينظر : شرح الكافية للرضي ١٤٣/١.

= ونحو : ماه ، وجور [1]غير مصروف [2]؛ [، ولذلك] [3] قال بعض المتأخرين [4] [5] لو لم تكن العجمة [سبباً] [6] فى الثلاثى الساكن الحشو [استوى] [7]الجميع فى جواز الصرف.

والحق ما ذهب إليه المتقدمون [8] من أن العجمة ليست بسبب فيه بدليل أنه لم يوجد ؛ نحو : لوط ، ونوح غير منصرف فى كلامهم.

وجاءني نوح رأي آخر أنه منصرف ؛ لأنه خفيف ، وإن كان فيه العجمة ، والتعريف ، وقيل :هو منصرف ؛ لأنه عربي من ناح ينوح . ينظر : البيان في إعراب غريب القرآن ١٢/٢ .

(١) في معجم البلدان (ماه) :" ماه ، وجور اسما بلدتين بأرض فارس .

ينظر : معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفي: ٦٢٦هـ) – دار صادر، بيروت – الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م- (٤٩/٥)

وللنحويين هنا كلام ، وذلك أنهم يقولون :-

إن الاسم إذا كان فيه علتان تمنعان الصرف ، وكان وسطه ساكنا خفيفا ؛ قاومت الخفة إحدي العلتين فيصرفون ، وذلك ؛ نحو : هند ، ونوح ؛ لأن في هند التأنيث ، والعلمية ، وفي نوح العجمة ، والعلمية ؛ فإذا صاروا إلي (ماه ، وجور) وسموا به بلدة ....منعوه من الصرف ، وإن كان أوسطه ساكنا ؛ لأن فيه ثلاث علل ، وهي التأنيث ، والتعريف ، والعجمة ؛ فقاومت خفته بسكون وسطه إحدي العلل الثلاث فبقي فيه علتان منعاه من الصرف" . ينظر : المرتجل صـ٩٤.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/٢ ، المساعد ١٩/٣ ، الارتشاف ٨٧٧/٢.

(٣) في النسخة (ب) فلذلك .

(٤) في النسخة (ب) المتأخرين .

(٥) وهو قول عيسي بن عمر ، وتبعه ابن قتيبة ، وعبد القاهر الجرجاني .

ينظر : رأي عيسي بن عمر في الأشموني ٢٥٧/٣ ، والتصريح ٢١٩/٢ ، المساعد ١٩/٣ ، ورأي ابن قتيبة في أدب الكاتب صـ٢٢١-٢٢٢ ، ورأي الجرجاني في المقتصد ٩٩٤/٢-٩٩٥.

(٦) في النسخة (ب) ساقطة .

(٧) في النسخة (ب) لا ستوي .

(٨) وهو قول السيرافي ، وابن برهان ، وابن خروف .

ينظر : رأي السيرافي في الارتشاف ٨٧٦/٢ ، ورأي ابن برهان في شرح اللمع ٢/ ٤٥٨ ، ورأي ابن خروف في الأشموني ٢٥٧/٣.

وأما ؛ نحو : ماه ، وجور ؛ فلا يرد نقضاً ؛ لجواز أن يكون مقوياً لا أن يكون سبباً [١].

وبهذا تبين أن أمر هذه الأمور ليس بقياسي ، وهو ألا[٢] يكون العجمة سبباً في ذلك، ويكون سبباً في غيره ، وذلك ليس إلا بحكم الاستقراء، وليس [هناك معنى معقول] [٣].

هذا ولو ثبت منع ؛ نحو : لوط ، ونوح في كلامهم ؛ كان القول قول بعض المتأخرين[٤] .

(قوله : اسم جنس) [٥] إنما قيده بذلك ؛ لأنه إذا كان مما ينصرف اسم جنس [، وسمى به] [٦] فعند تنكيره عن العلمية كان مصروفاً بالاتفاق[٧].

---

(١) قال الرضي :"ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف ؛ نحو : (لوط) وجواز منع ؛ نحو : (هند) مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الوسط ، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي ، وأيضا في التأنيث له معني ثبوتي في الأصل ، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات ، وهو تصغير بخلاف العجمة ؛ فإنه لا معني ثبوتي لها ؛ بل معناها أمر عدمي ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامة لها مقدرة ؛ فالتأنيث أقوي منها" . ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٤٤.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) هناك معقول معني – بالتقديم ، والتأخير .

(٤) في النسخة (ب) المتأخرين.

(٥) قال أبو حيان :" الجنسية : مانقلته العرب إلي لسانها نكرة ؛ فتصرفت فيه بإدخال (أل) تارة ، وبالاشتقاق أخري . ينظر : الارتشاف ١/ ٩٦.

(٦) في النسخة (ب) فسمي به .

(٧) للنحاة في (أفعل) أربعة مذاهب :-

<u>الأول :</u> مذهب سيبويه أنه لا ينصرف مطلقا . ينظر : الكتاب ٣/١٩٣.

<u>الثاني :</u> مذهب الأخفش ، والمبرد أنه ينصرف مطلقا ؛ حيث يقول المبرد :-

" أري إذا سمي بأحمر ، ومماأشبهه ، ثم نكر ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ فإذا سمي به فقد أزيل عن باب النعت فصار بمنزلة (أفعل) ؛ لذا لا يكون نعتا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره". ينظر : المقتضب ٣/٣٢١.

علـى أن قولـه : وإن ؛ نحـو : أحمـر مما يغنـى عـن هـذا القيـد ، وكـذلك قوله : عند تنكيره عن العلمية [يغنى] [١]عن قوله : إذا كنت نقلته إليها.

(**قولــه: ويصــرفه أبــو الحســن**) [٢] لأنــه بقــى علــى ســبب واحـد ، وهـو ظاهر [٣] ، وسيبويه يمنعه الصرف قياساً على أسود بعد الاسمية [٤].

الثالـث : مـذهب الفـراء ، وابـن الأنبـاري أنـه ينصـرف إذا سـمي بـه رجـل أسـود ، وإذا سـمي بـه رجل أحمر ؛ لم ينصرف بعد التنكير.

ينظر : أسرار العربية ٣١١-٣١ ، الهمع ١/١٢٨-١٢٩.

وقـال الفـراء :" إن سـمي رجـل أحمـر بـ (أحمـر) لـم يجـر فـي معرفـة ، ولا نكـرة ، وإن سـمي بـه أسود ، أو أبيض بأحمر في المعرفة ، وأجري في النكرة" .

ينظر : الهمع ١/١٢٨-١٢٩ ، الأشموني ٣/٢٧٢.

الرابع : مذهب أبي على الفارسي ، وهو اختيار ابن الخشاب إلي التفصيل .

ينظر : رأي أبي على الفارسي في الهمع ١/ ١٢٨-١٢٩، المرتجل صـ٨.

(١) في النسخة (ب) مما يغني .

(٢) هـو: سـعيد بـن مسـعدة، أبـو الحسـن، الأخفـش الأوسـط: مـن أكـابر النّحـويّين البصـريّين ؛ كـان مـن أعلـم النّـاس بـالكلام ، وأحـذقهم بالجـدل، قـرأ النّحـو علـى سـيبويه ، وقـرأ عليـه الكتـاب أبـو عمـر الجرمـيّ ، والمـازنيّ ، وروى عنـه أبـو حـاتم السّجسـتانيّ ، ومـن مصـنّفاته: معاني القرآن ، والعروض ، والقوافي ؛ توفّي سنة (٢١٥هـ) .

يُنظـر: أخبـار النّحـويّين البصـريّين ٦٦ ، وطبقـات النّحـويّين ، واللّغـويّين ٧٢ ، ونزهـة الألبّـاء ١٠٧ ، وإنباه الرّواة ٢/٣٦ – ٤٣ ، وإشارة التّعيين ١٣١ ، والبلغة ١٠٤.

(٣)ينظـر : معـاني القـرآن للأخفـش ٢/٣٤٦ ، ومابنصـرف ومـا لا ينصـرف للزجـاج صـ٧-٨ ، والمقتصـد ٢/٩٧٩ ، شـرح الرضـي ١/٦٨ ، شـفاء العليـل ٢/٩٠٣ ، التسـهيل صـ٢٢١ ، المقتضب ٣/ ٣١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١١ .

قال أبو حيان :" هو الفصيح ؛ لورود السماع بذلك" .

ينظر : الارتشاف ٢/٨٨٨.

وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٩ :-

أن الأخفـش رجـع عـن مخالفـة سـيبويه ، ووافقـه فـي كتابـه الأوسـط ، وأمـا أكثـر المصـنفين ؛ فلا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولي ؛ لأنها آخر قوليه" .

(٤) يـري النحـاة أن ثمـة ألفاظـا علـى وزن (أفعـل) وضـعت أول نشـأتها أوصـافا أصـلية، ثـم انتقلـت بعـد ذلـك إلـي الاسـمية المجـردة الخاليـة مـن الوصـفية ، والعلميـة ، وبقيـت فيهـا ؛ فاسـتحقت منـع الصـرف بحسـب أصـلها الأول الـذي وضـعت عليـه ، ولكـن يجـوز صـرفها

ولقائل أن يقول : قد مر غير مرة أن أمر هذه الأسباب غير قياسي فيحتمل أن تكون الوصفية الزائلة [(١)(٢)] بالعلمية معتبرة [فى هذا الباب].

(**قوله: وإن مصغرا ؛ نحو : أعشى**) ؛ نحو:[أحمر فبعد] [(٣)] التصغير منصرف [(٤)] اعتبارا للأصل ؛ كما أن مساجد بعد النقل غير منصرف اعتبارا للأصل [(١)].

بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ، ومنها ؛ أدهم ، وأرقم ، وأبطح ، وأسود ، وأبرق.

ينظر : الكتاب ٣/ ٢٠٠-٢٠١ ، المقتضب ٣/ ٣٣٩-٣٤١ ، ماينصرف وما لا ينصرف صـ٢٤-٢٥ .

وعلل سيبويه لذلك بقوله : -

" فما باله لا ينصرف إذا كان صفة ، وهو نكرة ؟ فأجابه : ؛ لأن الصفات أقرب إلي الأفعال ؛ فاستثقلوا التنوين فيه ؛ كما استثقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ؛ إذا كان مثله في البناء ، والزيادة ، وضارعه ؛ نحو :" أخضر ، وأحمر ، وأسود ، وأبيض". ينظر : الكتاب ٣/ ١٣٩.

(١) في النسخة (ب) الزايلة.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة (بالاسمية معتبرة ، وأن لا يكون الوصفية الزائلة).

(٣) في النسخة (ب) أجمر .

(٤) قال سيبويه :" ؛ فإذا حقرت ؛ قلت : أخيضر ، وأحيمر ، فهو على حاله قبل أن تحقره ؛ من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البقاء ثابتة ، وأشبه هذا من الفعل : مأميلح زيدا ؛ كما أشبه أحمر ؛ اذهب" . ينظر : الكتاب ٢/ ٣ .

وقال ابن السراج :" فإن صغرت أحمر - أيضا - لم ينصرف" . ينظر : الموجز صـ٦٨ .

(١) قال سيبويه :" هذا باب ماكان على مثال مفاعل ، ومفاعيل : اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وذلك أن ليس شيء يكون واحدا يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكنا ، وهو الأول ؛ فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنا ، وهو الأول ؛ تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنا" .

ينظر : الكتاب ٣/ ٢٢٧ ، المساعد ٣/ ٥ ، المقتضب ٣/ ٣٢٧ ، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٥٤ ، الأشموني ٣/ ٢٤١ ، المقرب ٢/ ٣٠٧.

والمرجع في ذلك إلى الاستقراء ، وأما ؛ نحو : أعشى [فبعد] [١] التصغير يعامل اللأصل [٢]، والمرجع في ذلك إلى الاستقراء ، وأما ؛ نحو : أعشى [فبعد] [٣] التصغير يعامل معاملة جوار [٤] للوجه الذى ذكر في الخاتمة

---

(١) في النسخة (ب) فعند التصغير.

(٢) قال سيبويه :" هذا باب ماكان على مثال مفاعل ، ومفاعيل : اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وذلك أن ليس شيء يكون واحدا يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكنا ، وهو الأول ؛ فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنا ، وهو الأول ؛ تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنا" .

ينظر : الكتاب ٣/٢٢٧ ، المساعد ٣/٥ ، المقتضب ٣/٣٢٧ ، شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٥٤ ، الأشموني ٣/٢٤١ ، المقرب ٢/٣٠٧.

(٣) في النسخة (ب) فعند التصغير.

(٤) أي : إذا كان الثاني من الحرفين بعد ألف الجمع ياء حذفت في الرفع ، والجر فنقص الاسم عن مثال (مفاعل) ؛ فيصرف لخروجه عن الآحاد ؛ كقولك : جوار .

ينظر : المقتصد ٢/١٠٢٩ .

قال سيبويه :"وسألت الخليل عن رجل يسمي بجوار ؛ فقال : هو في حال الجر ، والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة ؛ لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ؛ لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل".

ينظر : الكتاب ٣/ ٣١٠ .

وقال في موضع آخر :-

" وسألته عن رجل يسمي (أعمي) ؛ فقلت : كيف تصنع به إذا حقرته ؟ فقال : أقول (أعيم) ؛ أصنع به ماصنعت به قبل أن يكون اسما لرجل ؛ لأنه لو كان يمتنع من التنوين ههنا ؛ لا متنع منه في ذلك الموضع قبل أن يكون اسما لرجل. ينظر : المصدر السابق ٣/٣١١.

ووافقه أبو إسحاق ، وأبو عمرو ، والخليل ، وجمهور أهل البصرة .

ينظر : الارتشاف ٢/٨٨٩ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٦ ، المساعد ٣/٣١ ، الارتشاف ٢/٨٩٠.

وجها الإعراب :-

ثم إن المعرب في قبوله الإعراب على وجهين:-

أحدهما : أن يكون بحيث لا يقبله إلا بعد أن يكون غيره قد قبله.

والثاني : أن لا يكون كذلك.

والوجه الأول من النوع الاسمي خمسة أضرب تسمى التوابع ، وهي صفة ، وعطف بيان ، ومعطوف بحرف ، وتأكيد ، وبدل.

فالصفة : هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض أحواله تخصيصا له في المنكرات ، وتوضيحا في المعارف .

وربما جاءت لمجرد الثناء ، والتعظيم كالصفات الجارية على القديم سبحانه وتعالى ، أو لما يضاد ذلك من الذم ، والتحقير ، أو للتأكيد كنحو : أمس الدابر .

ومن شأنها إذا كانت فعلية ، وهي ما يكون مفهومها ثابتا للمتبوع أن تتبعه في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتعريف ، والتنكير ، والتأنيث ، والتذكير ؛ كما تتبعه في الإعراب .

وإذا كانت سببية ، وهي ما يكون مفهومها ثابتا لما بعدها ، وذلك متعلق لمتبوعها أن لا تتبع إلا في الإعراب ، والتعريف ، والتنكير ، أو كانت يستوي فيها المذكر ، والمؤنث ، والواحد ، والاثنان ، والجمع ؛ نحو : فعيل بمعنى مفعول جاريا على الموصوف ، ونحو : فعول ، ونحو : علامة ، وهلباجة ، وربعة ، ويفعة مما يجري مؤنثا على المذكر.

وذهب يونس ، وأبو زيد ، وعيسي ، والكسائي ؛ أن الفتحة تظهر في حالة الجر ؛ كما تظهر في حالة النصب ، ويمنع التنوين مطلقا ؛ فتقول : قام جواري ، ورأيت جواري ، ومررت بجواري .

ينظر : شرح الكافية ٥٩/١ ، شفاء العليل ٩٠٤/٢ ، التسهيل صـ٢٢١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٠٦/٣ ، ماينصرف ومالاينصرف صـ١١٣ ، الأصول ٩١/٢ .

ومن شأن متبوعها أن يكون ملفوظا به ؛ اللهم إلا عند وضوحه فيقتصر ؛ إذ ذاك على التقدير غير واجب مرة ، وواجبا أخرى ؛ كما في قولهم : الفارس ، والراكب ، والصاحب ، والأورق ، والأطلس ، والأبطح ، والأجرع ، ونظائرها. [١]

قول الشارح

المعرب وجهان

(قوله : ثم إن المعرب على وجهين[٢] **قوله : أى أن يكون بحيث إلى آخره)** إشارة منه إلى أن المعرب قسمان قسم بطريق التبعية ، وهو أن يكون بتلك الحيثية ، وهو أن يكون فيه جهة تقتضى أن يكون الإعراب فيه بطريق التبعية، وقسم بحكم الأصالة ، وهو [ألا] [٣] يكون كذلك.

فإن قلت : الخبر فيما يجب تقديم المبتدأ [٤][٥].

---

(١)ينظر: المفتاح صـ٨٢-٨٣.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة لفظة (أحدهما).

(٣) في النسخة (ب) أن لا بفك التركيب .

(٤) في النسخة (ب) زاد جملة : (بتلك الحيثية . قلنا : لا نسلم أن قبول الخبر للإعراب بعد المبتداء لمكان تلك الحيثية ؛ بل لأمر عرض للمبتداء).

(٥) قال ابن الحاجب :" التوابع : كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة" .

ينظر : الكافية في علم النحو لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ) - المحقق: الدكتور / صالح عبد العظيم الشاعر - الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ م - صـ١٢٨.

أما حدها فـ" كل ثان" هو الجنس يشمل التوابع ، وغيرها ، و" بإعراب سابقه" فصل خبر (كان) و (إن) و" من جهة واحدة" فصل خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، والثالث في باب علمت ، وأعطيت ، وأعلمت .

وبيان اتحاد جهة التابع ، والمتبوع ، وتعدد جهات هذه المخرجة أن التابع ، والمتبوع ، يشتركان في الجهة التي نسب إلي المتبوع ؛ فإنك إذا قلت : ضرب زيد الطويل عمرا القصير كانت الصفة مشاركة لمتبوعها في الفاعلية ، والمفعولية .

وأما المبتدأ ، والخبر فمختلفا الجهة ؛ لأن جهة المبتدأ جهة المحكوم عليه وجهة الخبر جهة الحكم .

ينظر : الكتاب ٤٢١/١-٤٤١ ، المقتضب ٣١٥/٤ ، الأصول ١٩/٢-٢٣ ، ابن يعيش ٣٨/٣-٣٩، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٣٥/١-٤٣٨.

ولقائل أن يقول : التابع أعم من أن يكون معرباً ؛ فلا يصح أن يجعل قسماً من المعرب ؛ اللهم إلا أن يراد بالمعرب ما يشمل المبنى.

(**قوله : والوجه الأول خمسة أضرب** [(١)]) فيه تسامح ؛ لأن الوجه على ما ذكر هو كون المعرب ، وليس لكونه بخمسة أضرب ، ومثل هذا التسامح غير عزيز.

الصفة

(**قوله : فالصفة** [(١)]**ما يذكر بعد الشئ**) نازل منزلة الجنس ، (**وقوله : من الدال إلى آخره**) منزلة الفصل ، ولا يرد ؛ نحو : أعجبنى زيد حسنه، ولا الحال، ولا الخبر ؛ لأنها لم تذكر لقصد التخصيص أوالتوضيح ، وكان يجب أن يقول :

---

(١) قال ابن فلاح :"وأما حصرها في خمسة ؛ فيحتمل أمرين :-

أحدهما :أن يقال : لا يخلو التابع إما أن يكون مقصودا بالنسبة مع متبوعه ، أو لا : الأول : عطف النسق ، والثاني : لا يخلو إما أن يقرر أمر المتبوع في النسبة ، والشمول أولا ، الأول : التأكيد ، والثاني : لا يخلو إما أن يدل على معني في متبوعه ، أو لا ، الأول : الصفة ، والثاني : لا يخلو من أن يكون مقصودا بما نسب إلي المتبوع دونه ، أو لا ، الأول : البدل ، والثاني : عطف البيان ؛ لأنه كالصفة في إيضاح المتبوع .

والثاني : أن يقال : لا يخلو التابع إما أن يكون مكملا للأول ، أو لا .الثاني : عطف النسق ، والأول لا يخلو من أن يكون معتمد الحديث ، أو لا ، الأول : البدل ، والثاني : لا يخلو إما أن يفيد تقوية الأول برفع عموم ، أو مجاز ، أو لا ، الأول : التأكيد ، والثاني لا يخلو إما أن يفيد توضيح الأول من جهة الاشتقاق ، أو لا : الأول : الصفة ، والثاني : عطف البيان" .

ينظر : شرح الكافية في النحو للعلامة ابن فلاح اليمني – تحقيقا ، ودراسة (رسالة دكتوراه) للطالب / نضار بن محمد بن حسين – إشراف الدكتور / محسن سالم العميري– ١٤٢١هـ/١٤٢٢هـ – ٢/٨٦٣.

(١) النعت ، والصفة مترادفان عند النحويين ، وقيل : النعت يكون بالحلية ؛ نحو : طويل ، وقصير ، وأسود ، وأبيض ، والصفة بالأفعال ؛ نحو : ضارب ، فيكون الباري تعالي موصوفا ولا يقال له منعوتا ؛ لا متناع الحلية عنه .

ينظر : المقتضب ٤/٣١٥ ، شرح ابن القواس ١/٧٤٥.

وأما المتكلمون فمنهم من قال : الوصف قول الواصف ، والصفة مدلول الوصف ؛ لأنها عبارة عن المعني القائم بالموصوف ، ومنهم من سوي بينهما ، وجعلهما مترادفين ؛ كالنعت ، والوصف . ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٠٤.

[توضيحاً ، أو تخصيصاً] [(١)(٢)]،أو مدحاً ، أو ذما ، أو [تأكيدا] [(١)(٢)] ؛ لئلا تخرج الصفات التى جاءت للمدح أوالذم ، والتأكيد.

(**وقوله : وربما جاءت**) ظاهر فى أنه لم يجعل فى التعريف ، ويرد على هذا عطوفاً فى : " زيد أبوك عطوفاً " فإنه ذكر بعد الشئ دالا على بعض أحواله تأكيداً.

ويمكن أن يقال : المراد بما يذكر بعد الشئ [هو] [(٣)]التابع ؛ فلا يرد ؛ نحو : عطوفاً.

ولقائل أن يقول : ينتقض بنحو : مررت برجل كاتب ، وشاعر ؛ فإن الثانى من قبيل العطف [؛ بناء] [(٤)]على قوله ، وقد دخل فى حد الصفة، وبنحو : مررت بهذا الرجل ؛ فإن الرجل صفة، وليس بدال على بعض أحواله[(٥)]

---

(١) في النسخة (ب) تخصيصا ، أو توضيحا بالتقديم ، والتأخير .

(٢) قال الرضي :" معنى (التخصيص) في اصطلاحهم : تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أن (رجل) في قولك :" جاءني رجل صالح" كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من أفراد هذا النوع ؛ فلما قلت : صالح ، قللت الاشتراك ، والاحتمال .

ومعنى التوضيح : عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أعلاما كانت ، أو لا ؛ نحو : زيد العالم ، و الرجل الفاضل" أهـ.

ينظر : شرح الرضي ٢/٢٨٧

(١) في النسخة (ب) توكيدا .

(٢) قال ابن مالك :"ويكون – أيضا – لرابع ، وهو الترحم ، وزاد – أيضا – أن يكون للتعميم ؛ نحو :" إن الله يحشر الناس الأولين ، والآخرين" وللتفصيل ؛ نحو : مررت برجلين عربي ، وعجمي ، وللإبهام ؛ نحو : تصدقت بصدقة قليلة ، أو كثيرة" .

ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٠٦-٣١٠، شرح الكافية لابن جماعة صـ٢١١، شرح شذور الذهب صـ٥٥٩.

(٣) في النسخة (ب) وهو .

(٤) في النسخة (ب) بنا .

(٥) أجاب ابن الحاجب على ذلك بوجهين : –

وكذا [ياءيها] [١] الرجل.

(**قولــه : ومــن شــأنها أن تتبعــه فــى الإفــراد ، والتثنيــة**) وإنما كـان كذلك ؛ قضـاء مـن حـق المعنـى ، وأمـا ؛ نحـو : رجـال ضـاربة ، أو مضـروبة فإنمـا جـاز ؛ إجـراء لـه مجرى الأفعـال [٢] و فـى الأفعـال يجـوز أن يقتصـر علـى اعتبـار التأنيث وحده ، وأمـا ؛ نحـو : قولـك الاسم [معرفـة] [٣] فإنمـا جـاز ؛ لأنـه فـى الأصل مصدر نقل بالتاء إلى الوصفية فبقى على حاله.

(**قولــه : وإذا كانــت ســببية**) وهــى مـا يكـون [مفهومـاً] [٤]ثابتـاً لمـا بعـدها هــذا إنمــا يسـتقيم ؛ بنــاء علــى الاصــطلاح حيــث [يقــال : مــررت] [٥] برجــل

الأول : الصــفة تطلــق باعتبــارين مختلفــين ، عــام ، وخــاص ، ولا يجمعهمــا حــد واحــد فــ (الرجل) ليس صفة بالاعتبار الأول ؛ بل بالاعتبار الثاني فاعتبر فيه الاعتبارين .

الثــاني : أنــه منــدرج تحــت الحــد الأول ؛ لأن الرجــل لــم يجــيء إلا بعــد تقــدم لفــظ يــدل علــى ذات ثــم يخيــل إبهــام فــي الحقيقــة التــي يتميــز بهــا الــذات فهــو لفــظ يــدل علــى ذات ؛ فلــم يــأت رجــل هنــا إلا لتبــين بــالمعني الــذي تتميــز بــه الــذات فهــو لفــظ يــدل علــى ذات باعتبــار معنــي هــو المقصود ، وهو عين ماذكرناه في الحد العام .

والــذي حســن هــذا الوجــه أنهــم يقولــون :" مــررت بثلاثــة رجــال" فهــو عنــدهم اسـم غيــر صــفة باتفــاق ، ويقولــون :" مــررت برجــال ثلاثــة" فثلاثــة صــفة بــلا خــلاف ؛ ينظــر إلــي الاســم الواحــد كيــف جــاء غيــر صــفة ؛ لمــا قصــد بــه الــذات ، وجــاء صــفة لمــا عرفــت أن الــذات لــم يقصد به إلا المعني" . أهـ .

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٤٢/١.

(١) في النسخة (ب) يايها .

(٢) وعلل ابن فلاح اليمني لذلك بقوله :"وإنما اشترط المطابقة لوجهين :-

الأول : لا فتقارها إلي الموصوف ؛ لأنه الا تقوم إلا به فلذلك تبع لفظها لفظه .

الثــاني : أنهــا عبــارة عــن الموصــوف فــي المعنــي ؛ لأنهــا تنقــل الموصــوف مــن النــوع الأعــم إلي النوع الأخص ؛ بدليل أن رجل ظريف أخص من رجل" .

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح اليمني ٨٨٧/٢.

(٣) في النسخة (ب) الاسم المعرفة .

(٤) في النسخة (ب) مفهومها.

(٥) في النسخة (ب) يقال فيمررت .

ضارب غلامه أن ضارباً صفة ، وليس كذلك فى الحقيقة ؛ لأن الصفة هو ضارب غلامه لا ضارب وحده ؛ كما أن يضرب فى : مررت برجل يضرب غلامه ليس بانفراده صفة .

وإنما أعرب هذه الصفة ، وإن كان مما يستلزم تقديم الحكم على العلة لعدم إمكانه فى الغير [دون إمكانه هنا][١] ولا بعد فى ذلك ؛ ألا ترى أنه فى باب [الاستثناء] [٢] [أعرب الغير] [٣] بإعراب المستثنى.

(**قوله : نحو : فعيل**) [٤]إنما استوى فيه ذلك ؛ للفرق بينه ، وبين فعيل

---

(١) في النسخة (ب) في الغير ، وإمكانه هنا .

(٢) في النسخة (ب) الاستثنا.

(٣) في النسخة (ب) يعرب الغير.

(٤) يقول ابن عقيل : (ينوب (فعيل) عن (مفعول) في الدلالة على معناه ؛ نحو : مررت برجل جريح ، وامرأة جريح ، وفتاة كحيل ، وفتى كحيل ، وامرأة قتيل ، ورجل قتيل ، فناب جريح ، وكحيل ، وقتيل عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول ، ولا ينقاس ذلك في شيء ؛ بل يقتصر فيه على السماع) .

ثم يرد ابن عقيل على ابن المصنف بقوله :-

((وزعم ابن المصنف أن نيابة (فعيل) عن (مفعول) كثيرة ، وليست مقيسة بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ، فقد قال ، والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول :-

وليس مقيسا خلافا لبعضهم ، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا كعليم ، وقال في باب التذكير ، والتأنيث : وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس))

ثم يعتذر ابن عقيل لابن المصنف بقوله : (وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الإجماع على أن فعيلا لا ينوب عن مفعول ، يعني نيابة مطلقة ؛ أي : من كل فعل)).

ينظر : شرح ابن عقيل ٢/١٣٠ ، و١٣١

يقول ابن هشام :-

(وقد ينوب فعيل عن مفعول كـ (دهين ، وكحيل ، وجريح ، وطريح) ، ومرجعه إلى السماع ، وقيل :ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ؛ نحو : قدر ، ورحم لقولهم : قدير ، ورحيم).

ينظر : أوضح المسالك ٣/٢١٧ .

بمعنى فاعل ، ولم يعكس ؛ لأن الثانى هوالشائع الكثير ؛ فلا يعدل به عن الأصل .

(**قوله**[1]:[، **ونحو : فعول**]) إنما فصل ؛ لأن جريانه على الموصوف ليس بشرط.

(**قوله : ونحو : علامة**) إنما فصل ؛ لأنه مما يجرى مؤنثاً على المذكر ؛ بخلاف ما تقدم .

وإنما [يستوى] [2] فى علامة ذلك ؛ لأنه فى الأصل وصف [للجمع] [3] أجرى على الواحد ، والاثنين لغرض المبالغة [4] ؛ فلا يصح فيه التثنية ، والجمع لفوات الغرض، وأما استواء ذلك فيما بنى للمبالغة من نحو: فعول ؛ حملا على ؛ نحو : علامة ؛ لمكان اشتراكهما فى معنى المبالغة

(**قوله : اللهم إلا عند وضوحه**) كلمة اللهم غير واقعة موقعها ؛ لأن وضوحه غير عزيز [5] فى [كلامهم] [6] .

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) استوي .

(٣) في النسخة (ب) الجمع .

(٤) مثل بعض التصريفيين بعلامة لما تجيء فيه التاء للمبالغة .
ينظر : النوادر في اللغة صـ٧ ، التكملة صـ١٢٩، النكت الحسان صـ٢٠٢ ، المقرب لابن عصفور ٢/٧١.
واعترض أبو حيان على هذه الأمثلة ، وقال :" تمثيلهم هذا ليس بجيد ؛ لأن المبالغة استفدناها من صيغة (فعال) والتاء إنما دخلت لتأكيد المبالغة" . ينظر : النكت الحسان صـ٢٠٢.

(٥) قال الزمخشري :"وحق الصفة أن تتبع الموصوف ؛ إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغني عن ذكره ؛ فحينئذ يجوز تركه ، وإقامة الصفة مقامه ، .... ، وهذا باب واسع".
إلي أن قال :"وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأسا ؛ كقولهم :" الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والأورق ، والأطلس" أهـ . ينظر : المفصل ١٩-٢٠.

(٦) في النسخة (ب) الكلام .

(قوله : كما فى قولهم : الفارس إلى آخره) ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا ؛ أن لو لم تكن [هذه] الصفات منخرطة فى سلك الأسماء [١] بحكم الغلبة ، وحينئذ لا يكون هناك تقدير ، ولذا جمع فارس على فوارس [٢].

---

(١) قال أبو حيان :"ومما استعملت العرب الصفات استعمال الأسماء ؛ الأبطح ، والأبرق ، والأجرع للمكان ، والأدهم للقيد ، والأسود للحية ، والأخيل للطائر" .

ينظر : ارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤-١٩٣٩.

(٢) ذكر النحاة أنه لا يجمع على صيغة (فواعل) إلا ما كان صفة المؤنث نحو: (كاتبة) ، فيقال : فيها: (كواتب) ، أو اسماً لمؤنث ؛ نحو : (حائض) و(حوائض)، أوصفة لمذكر ، أو لمؤنث غير عاقل نحو: (صاهل) و(شاهق)، أو كان اسماً على وزن (فوْعَل)، نحو: (جوهر) ، أو (فوْعَلة) نحو: (صومعة)، أو على (فاعل) مثل: (خاتم).

ينظر : الكتاب ٦٣٢/٣، ٦٣٣، والمقتضب ٢٥٨/١، والفوائد ، والقواعد لأبي عمر بن ثابت الثمانيني - تحقيق الدكتور / عبد الوهاب محمود الكحلة - مؤسسة الرسالة للطبع ، والنشر ، والتوزيع - الطبعة الأولي - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م- صـ ٦٧٣، وشرح المفصل صـ٥٢، وشرح الشافية ١٥١/٢، والمزهر ٧٤/٢.

وما جاء بخلاف ما ذكروا حكموا عليه بالضرورة إذا كان في الشعر، أو حكموا عليه بالشذوذ في غير ذلك، وتأولوه، ومن هذا جمع (ناكس) على (نواكس) فيقول الشاعر:

وَإِذا الرِجالُ رَأَوا يَزيدَ رَأَيتَهُم خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبصارِ

البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤.

فقد حكموا عليه بالضرورة .

ينظر :الكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ٢٥٩/١، والكامل ٢٧٢/١.

وهو عند المبرد جائز في الشعر ؛ لأن جمع (فاعل) على (فواعل) أصل ؛ لكنهم خصوا (فواعل) بجمع المؤنث، لئلا يلتبس بجمع المذكر ، وللمذكر أبنية كثيرة ؛ فلا بأس بتخصيص بناء (فواعل) بجمع المؤنث ؛ فإذا جاء في الشعر جمع (فاعل) المذكر عليه ، فهو رد إلى الأصل ، وهو جائز كثير في الشعر خاصة .

ينظر : الكامل ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٥٨/١، ٢٥٩، وشرح الشافية ١٥٣/٢، و الارتشاف ٤٥١/١.

يقول ابن عبد ربه الأندلسي في البيت السابق :-

" قال أبو العبّاس محمد بن يزيد النَّحويّ: في هذا البيت شيء مُسْتطرف عند أهل النَّحو، وذلك أنه جمع فاعل على فواعل ، وإذا كان هكَذا لم يكن بين المُذكر ، والمُؤنث فَرْق ؛

لأنـك تقـول: ضـارية ، وضـوارب ، ولا يقـال فـي المـذكر فواعـل إلا فـي موضـعين ، وذلـك قـولهم : فـوارس ، وهوالـك ، ولكنّـه اضـطر فـي الشّـعر فأخرجـه عـن الأصـل ، ولـولا الضـرورة مـا جـاز لـه".

ينظـر : العقـد الفريـد – لأحمـد بـن عبـد ربـه الأندلسـى (٣٢٨هـ) . تـح أحمـد أمـين ، ورفاقـه – الهيئة العامة لقصور الثقافة – ٤٨٨/٢.

وجمـع (فاعـل) علـى (فواعـل) فـي صـفة المـذكر العاقـل موضـع تناولـه الـبعض بالاسـتدراك ، فقـد قـال ابـن خالويـه:"لـيس فـي كـلام العـرب صـفة جمعـت علـى (فواعـل) إلا أربعـة أحرف:(فـارس) و(فـوارس)، و(هالـك) و(هوالـك) و(خاشـع) و(خواشـع) و(نـاكس) ونواكس)".

ينظـر : لـيس فـي كـلام العـرب للحسـين بـن أحمـد بـن خالويـه، أبـو عبـد الله (المتـوفي: ٣٧٠هـ) – المحقـق: أحمـد عبـد الغفـور عطـار – الطبعـة الثانيـة، مكـة المكرمـة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – صـ ١٤٧.

أمـا ابـن القطـاع فـزاد: (حاجـب) و(حواجب)و(صـاحب) و(صـواحب) و(شـارب) و(شـوارب) و(سـاعد) و(سـواعد)، و(نـاظر)، و(نـواظر) ، و(حـارك) ، و (حـوارك)، و(غـارب) ، و(غوارب) .

ينظـر : أبنيـة الأسـماء ، والأفعـال ، و المصـادر لابـن القطـاع ،تحقيـق : د/ أحمـد عبـد الـدايم ، دار الكتب ، والوثائق القومية ، ١٩٩٩ – صـ ٢٧٣.

وزاد الجـواليقى علـى مـا سـبق: (حـارس) و(حـوارس) و(حاجـب)، و(حواجـب)، قـال : مـن (الحجابـة)، و(حـاجّ) و(حـواج) و(داجّ) و(دواج) مـن قـولهم : (أمـا وحـواج الله ودواجـه) و(خـاطئ) و(خـواطئ) مـن قـولهم : فـي المثـل: (مـع الخـواطئ سـهم صـائب)و(غائب) و(غوائب) و(شاهد) و(شواهد) .

ينظـر : شـرح أدب الكاتـب لابـن الجـواليقي أبـي منصـور موهـوب بـن أحمـد ، دار الكتـاب العربي ، بيروت ، قدم لـه : مصطفي صادق الرافعي – صـ ٢٦، ٢٧.

وفـي القرطبـى:"(فاعـل) لا يجمـع علـى (فواعـل) إلا فـي حـروف مختصـرة لا يقـاس عليهـا، وهى: (فارس) و (فوارس) ، و(هالك) و(هوالك) ، و(خالف) و(خوالف)

ينظـر : الجـامع لأحكـام القـرآن = تفسـير القرطبـي لأبـي عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن أبـي بكـر بـن فـرح الأنصـاري الخزرجـي شـمس الـدين القرطبـي (المتـوفي: ٦٧١هـ) – تحقيـق: أحمـد البردونـي ، وإبـراهيم أطفـيش – دار الكتـب المصـرية – القـاهرة – الطبعـة الثانيـة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م – ٦٢/١٢.

واسـتدرك ابـن مالـك:(دواخـن) و(حـوائج) فـي جمـع (داخنـة) و(حائجـة). ينظـر : التسهيل صـ ٢٧٦.

قول السكاكي

وعطف البيان هو ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض أحواله ؛ لكونه أعرف .

والمعطوف بالحرف : هو ما يذكر بعد غيره بوساطة أحد هذه الحروف الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأم ، وأما على خلاف فيه ، ولا ، وبل ، ولكن على خلاف فيه - أيضا - ، وأي عندي.

ومن شأن المعطوف إذا كان ضميرا متصلا مرفوعا أن يؤكد بالمنفصل ، وإلا لم يجز إلا لضرورة الشعر مع قبح ؛ إلا عند الفصل كنحو : ضربت اليوم وزيد ، وإذا كان ضميرا مجرورا أن يعاد الجار في المعطوف البتة .[1]

قول الشارح

عطف البيان

(قوله : لا على بعض أحواله) ؛ لئلا [2] يرد الصفة التي تذكر للتوضيح ؛ لكن يرد الموضح للمنادى المبهم ؛ نحو : [ياءيها[3] الرجل] [4]

وزاد أبو حيان على ما سبق: (ناشئ) و(نواشئ) . ينظر : الارتشاف ٤٥١/١ .

وجاءني ابن عقيل (سابق) و(سوابق). ينظر : شرح ابن عقيل ٤٦٩/٢.

واشترط سيبويه فقال :"أن كان (فاعل) لغير الآدميين كسر على (فواعل)، وإن كان لمذكر أيضاً ؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو ، والنون" . ينظر : الكتاب ٦٣٣/٣.

قال ابن مالك:-

" وغلط كثير من المتأخرين فحكم على هذه بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع (فاعل)صفة لمذكر عاقل على (فواعل) ، وأما (فاعل) اسماً كـ(عاتق) و(كاهل)، فـ (فواعل) فيه مطرد" .

ومع هذا لم يسلم ابن مالك من هذا (الغلط)، فهو الذى حكم على (دواخن) و(حوائج) بالشذوذ. ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦٥/٤ ، التسهيل صـ ٢٧٦.

ويمكن القول :-

إن هذا الجمع بهذه الصفة جائز ، وإن كان قليلاً، وقد تشبه الصفة بالاسم فتجمع هذا الجمع ؛ كما قال الأصمعي . ينظر : رأى الأصمعي في الارتشاف ٤٥١/١.

(١) ينظر : المفتاح صـ٨٢-٨٣.

(٢) في النسخة (ب) ليلا.

(٣) في النسخة (ب) يايها.

(٤) قال العكبري في عطف البيان :"وهو أن تجْرِي الأسماء الجامدة مجْرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثَّانِي أعرف من الاوَّل ؛ كقولك : مَرَرْت بزيد أبي عبد الله إذا كان

والمعطوف بأى المفسرة[١]على رأيه ، وبدل الكل من الكل من ؛ نحو : قولك جاءنى[٢] أخوك زيد[٣]

المعطوف بالحرف

(وقوله : **لكونه أعرف**) إن عد من التعريف اندفع بعض ما قلنا؛ لكن لقائل أن يقول : جاز أن يتضح الأول [ما يجمع] [٤] بينهما لا أن يكون الأول أعرف ؛ فلا معنى لاشتراط كونه أعرف.

العطف بأما

(**قوله : وأما على خلاف فيه**) لم يعد الفارسى[٥]

بالكنية أعرف ، وبأبي عبد الله زيد إذا كان الاسم أعرف ، ولَيْسَ هُوَ هَهُنَا بِبَدَل لأنه كالموصوف في التَّعْرِيف ، والتنكير ، وجَمِيع مَا ذَكرْنَاهُ في الصفة ، ولَيْسَ الْبَدَل كَذَلِك

وَفِي بعض الْمَوَاضِع يجوز أَن يكون عطف بَيَان ، وأَن يكون بَدَلا ، وفِي بَعْضهَا يتَعَيَّن أحدُهما ؛ كقولك : جَاءَنِي زيد أبو مُحَمَّد يحتملها ، وفي قولك : ياأيَّها الرجل زيد يتَعَيَّن أَن يكون عطف بَيَان" أ . هـ .

ينظر : اللباب ٤٠٩/١

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٤٢٧ :" أي المفسرة: تقول في ؛ نحو : قوله تعالى: (واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الأعراف ١٥٥ ؛ أي من قومه كأنك قلت: تفسيره من قومه ، أو معناه من قومه.

(٢) في النسخة (ب) جاني.

(٣) قال المبرد ٣٤٢/٢ :"وبَلغنِي أَمرك أَنَّك تحب الْخَيْر فَالْمَعْنى معنى الْبَدَل ؛ كأنك قلت : بَلغنِي أَمرك ثمَّ قلت : محبتك الْخَيْر ؛ لأن الْمحبَّة هِيَ الأمر ؛ كما تَقول : جَاءَنِي أَخُوك زيد ؛ لأن الْأَخ هُوَ زيد".أهـ.

(٤) في النسخة"ب" بالجمع بينهما.

(٥) الفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسي ، ومن تصانيفه: الحجج، التذكرة، أبيات الإعراب ، المسائل الحلبية ، وغير ذلك ، وتوفي سنة ٣٧٧هـ.

ينظر: ترجمته في بغية الوعاة ٤٩٦/١ – ٤٩٨، إنباه الرواة ٢٧٣/١ – ٢٧٥، الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفي: ٤٣٨هـ) – المحقق: إبراهيم رمضان – دار المعرفة بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م – ص٦٤، معجم الأدباء ٢٣٢/٧ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢-٨٢.

أمـا[1] مـن حـروف العطـف [2] ؛ لتقـدمها علـى المعطـوف عليـه ، ودخـول حرف العطف عليها.

قـال بعـض المتـأخرين [3] : لـم لا يجـوز أن يكـون الـواو بعضـاً مـن حـروف [العطف] [4]

---

(١) ذكـر ابـن مالـك أن مـذهب يـونس ، وابـن كيسـان ، وأبـي علـى الفارسـي علـى أنهـا ليسـت بحرف عطف ، وأن العطف بالواو لا بـ"إما" إذا قلت: قام إما زيد وإما عمرو.

ينظـر: التسـهيل ص١٧٤، شـفاء العليـل ٧٧٧/٢، شـرح التسـهيل ٣٤٤/٣، المساعد ١٤١/٢ ، المغنـى ٥٩/١، الجنـي الـداني ٥٢٩ ، شـرح الكافيـة الشـافية ١٢٢٦/٢ ، الإيضاح العضدي ٢٨٩، المسائل المنثورة ٤٠-٤١ ، شفاء العليل ٧٧٧/٢.

وذكـر ابـن عصـفور اتفـاق النحـويين علـى أن"إمـا" ليسـت مـن حـروف العطـف لا الأولـى ، ولا الثانية.

ينظر : المقرب ص٢٥١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١.

(٢) حروف العطف على ضربين:-

<u>أحـدهما:</u> مـا يعطَـف مطلَقًـا، أي: يُشـرك فـي الإعـراب ، والمعنـى ، وهـو (الـواو) و (ثُـمّ) و (الفاء) و (حتّى) و (أمّ) و (أو) و (إمّا) .

<u>والثّاني:</u> ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده ، وهو (بل) و (لا) و (لكن).

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٢٠٢/٣ ، وابن النّاظم ٥١٩ ، والأشمونيّ ٩٠/٣.

وقـد ذهـب أكثـر النُّحـاةإلي أنهـا عشـرة ، وذهـب قـومٌ إلـى أنهـا تسـعة ، وأسـقطوا منهـا (إمّـا) وهـو رأيُ أبي على الفارسيّ.

وذهب آخرون إلى أنها ثمانية ، وأسقطوا منها (حتّى) و (إمّا) .

وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير: (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ) .

يُنظـر: الأصـول ٥٥/٢ ، والإيضـاح ٢٢١ ، وشـرح المفصـل ٨٩/٨ ، وابـن النّـاظم ٥١٩ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٧٣/١، ٧٧٤.

(٣) قـال بعـض المتـأخرين: الـواو عطـف إمـا علـى"إمـا" و"إمـا" الثانيـة عطفـت الاسـم علـى الاسـم الـذى بعـد إمـا الأولـى ، وتفسـيرهم هـذا راجـع لقـول سـيبويه ، وأمـا فـي حـروف العطـف. ينظر : الكتاب ص٤٣٥.

(٤) في النسـخة"ب" ساقطة .

والعطـف مـن عبـارات البصـريّين ، والنّسـق مـن عبـارات الكـوفيّين ، ولكـلٍّ مـن الاصـطلاحين توجيه.

يُنظر: معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١ ، واللّمع ١٤٩ ، وشرح الفريد ٣٧٤.

لا أن يكون [حرف عطف] [1]، ولو سلم [ذلك] [2] ؛ فلا بعد أن تكون تكون الواو داخلة [لغرض] [3]الجمع بين المتقدمة ، وبين المتوسطة ، وتكون إما المتوسطة لعطف ما بعدها على الذى بعد المتقدمة.

[ولقائل] [4] أن يقول : على الأول لو كان الواو [بعضاً] [5] لم تكن إما من حروف العطف ؛ بل يكون حرف العطف هو المجموع لا إما وحدها ، ولا [قائل] [6] بذلك.

وعلى الثانى لا وجه لدخول حرف العطف على إما المتوسطة عطفاً على السابقة ؛ لأن العطف بالواو [7] فى المفردات للاشتراك فى معنى ، ولا يتصور ذلك فيما نحن بصدده.

---

(١) في النسخة"ب" العطف.

(٢) في النسخة"ب" بذلك بزيادة الباء.

(٣) في النسخة"ب" لعرض .

(٤) في النسخة (ب) لقايل .

(٥) في النسخة"ب" سقط"منها".

(٦) في النسخة (ب) قايل .

(٧) قال ابن هشام : الواو العاطفة ، ومَعْنَاهَا مُطلق الْجمع فتعطف الشَّيْء على مصاحبة ؛ نحو : (فأنجَيْنَاهُ وأصحاب السَّفِينَةِ وجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ) سورة العنكبوت ١٥ ، وعَلى سابقه ؛ نحو : (ولَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وإِبْرَاهِيمَ وجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ والْكِتَابَ) سورة الحديد ٢٦ ، وعَلى لا حقه ؛ نحو : (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) سورة الشوري ٣.
وقد اجْتمع هَذَانِ فِي (ومنكَ ومن نُوحٍ وإِبْرَاهِيمَ ومُوسَى وعِيسَى ابن مَرْيَمَ وأَخَذْنَا منهمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) سورة الأحزاب ٧ .
وقد تقترن بإما ؛ نحو : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وإما كَفُورًا) الإنسان ٣.
وَالثَّالِث : اقترانها بلا إن سبقت بِنَفْي ، ولم تقصد الْمَعِيَّة ؛ نحو : مَا قَامَ زيد ، ولَا عَمْرو ، ولتفيد أَن الْفِعْل منفي عنهما فِي حالتي الِاجْتِمَاع ، والافتراق ، ومنه (ومَا أَمْوَالُكُمْ ولَا أولادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَي إلا من آمن) سبأ ٣٧ ، والعطف حِينَئِذٍ من عطف الْجمل عند بَعضهم على إضمار الْعَامِل ، والْمَشْهُور أنه من عطف الْمُفْردَات.أ.هـ.
ينظر : مغني اللبيب صـ٤٦٣ بتصرف يسير .

ولو قيل باطراد زيادة الواو مع إما المتوسطة [، أو] [1]لا معنى للواو ، ويكون إما للعطف ؛ لم يبعد .

لكن حرف عطف

(**قوله : ولكن على خلاف فيه**) ذهب بعضهم[2] إلى أنها ليست من حروف العطف ؛ لدخول حرف العطف عليها ؛ لكن هذه يحتمل أن تكون هي المخففة...............=

---

(١) في النسخة (ب) ؛ إذ .

(٢) لكن فيها خمسة مذاهب:-

أحدها: أنها ليست حرف عطف ، وهو مذهب يونس ؛ بل هى حرف استدراك ، والعطف بالواو ، وتقول: ما قام سعد ، ولكن سعيد ، ولا تزر زيداً ، ولكن عمراً.

ينظر: الأشمونى ٨١/٣، الجنى الداني ص ٥٨٨، المغني ٢٩٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١-٢٣٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/٣، شرح الكافية للرضى ٤٢٠/٤، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٣١/٣.

قال المرادي صـ ٦١٥ :" فهو حرف استدراك ، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لا سمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرت عن الأول، بخبر، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلباً ، وإن إيجابياً ، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، ملفوظ به ، أو مقدر ، وقال ، وقال بعضهم: لكن للاستدراك ، والتوكيد.

قال الزمخشري في المفصل صـ٣٩٨ :" هي للاستدراك لتوسطها بين كلامين متغايرين نفياً ، وإيجاباً فيستدرك بها النفي بالإيجاب بالنفي ، وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني ، وجاءني زيد لكن عمراً لم يجيء.

والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولك: فارقني زيد لكن عمراً حاضر ، وجاءني زيد لكن عمراً غائب ، وقوله : عز ، وجل: (وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ) الأنفال ٤٣، على معنى النفي ، وتضمن ما أراكهم كثيراً.

ثانيها: أنها حرف عطف ، وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفة ، ولا تحتاج إلى واو نقول: ما قام زيد لكن عمرو، ما ضربت زيداً لكن عمراً ، وما مررت بزيد لكن عمرو

ينظر: الإيضاح العضدى ص ٢٩٠، المسائل المنثورة ص ٤١، الأشمونى ٩١/٣.

الثالث: أنها عاطفة بنفسها ، ولابد في العطف بها من الواو قبلها ، والواو زائدة قبلها إذا عطفت ، وهو اختيار ابن عصفور.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١

مـن الثقيلـة[١]، وارتفـاع الاسـم بعـدها ، [وانتصـابه] [٢] بالابتـداء ، وبمقـدر بـأن يكـون التقـدير فـى ؛ نحـو : مـا جـاء نـى زيـد [لكـن عمـرو] [٣] جـاءنى ، و فـى : مارأيـت زيـداً لكـن عمـراً رأيـت ، أو بـأن تكـون عاملـة بعـد [التخفيـف] ، وإذا احتمـل ذلـك لـم يثبـت كونهـا للعطـف ؛ علـى أن دخـول حـرف العطـف ممـا [يؤيده] [٤] ما قلنا.

ولـو وقـع مثـل : مـا مـررت بزيـد لكـن عمـرو بجـر [عمـرو] [٥] ثبـت كونهـا للعطف ، ويحكم إذ[ذلك] [٦] عليها بالاشتراك.

(قوله : [وأى] [٧] عندي) [٨] وذلك أن الذى بعدها تابع للذي قبلها

أي حرف عطف

الرابـع: أن العطـف بهـا ، وأنـت مخيـر بـين أن تـأتي بـالواو ، وألا تـأتي بهـا ، وهـو قـول ابـن كيسان ينظر: الجنى الداني ٥٨٨، الأشموني ٩١/٣.

الخـامس: أن العطـف بهـا هـو مـن عطـف الجمـل لا مـن عطـف المفـردات ، والـواو هـى العاطفـة ؛ فـإذا قلـت: مـا قـام سـعد ، ولكـن سـعيد ؛ فالتقـدير: ولكـن قـام سـعيد. ينظـر: ارتشـاف الضـرب ١٩٧٦/٤.

(١) قـال المبـرد فـي المقتضـب ١٠٨/٤ :"ويجـوز فـي الثَّقِيلَـة ، والخفيفـة أَن تسـتدرك بهمـا بعـد الْإِيجَـاب مَـا كَـان مسـتغنياً ؛ نحـو : قولـك : جَـاءَ زيـد فَـأَقُول لَكِـن عمـرا لـم يَـأْتِ ، وتكلـم عَمْرو لَكِن خَالِد سكت.

فَأَمـا الْخَفِيفَـة إذا كانـت عاطفـة اسـما علـى اسـم لـم يجـز أَن تسـتدرك بهَـا إلا بعـد النفـي لا يجوز أَن تَقول : جَاءَنِي عَمْرو لَكِن زيد ، ولَكِن مَا جَاءَنِي عَمْرو لَكِن زيد

فـإن عطفـت بهَـا جملَـة ، وهِـي الْكَـلَام المسـتغنى جَـازَ أَن يكـون ذَلِـك بعـد الْإِيجَـاب ؛ كمـا ذكـرت لَك تَقول : قد جَاءَنِي زيد لَكِن عَمْرو لم يأتني" .

(٢) في النسـخـة (ب) وانصابه .

(٣) في النسـخـة (ب) لكن عمرو مكررة .

(٤) في النسـخـة (ب) يؤيد .

(٥) في النسـخـة (ب) عمروو .

(٦) في النسـخـة (ب) ذاك .

(٧) في النسـخـة (ب) واي

(٨) قـال المـرادي صـ٢٣٤ :"وزاد بعضـهم لــ (أي) قسـماً ثالثـاً ، وهـو أن تكـون حـرف عطـف ، وذلـك إذا وقـع بـين مشـتركين فـي الإعـراب ؛ نحـو: هـذا الغضـفر، أي: الأسـد ، وكونهـا حـرف عطف هو مذهب الكوفيين.

بتوسطه فيكون [حرف عطف] [١] ؛ بالقياس على غيرها من حروف العطف.

وعند المتقدمين[٢] الذى بعدها عطف بيان ، وإنما أتوا (بأى) بين التابع ، والمتبوع ؛ إيذانا من أول الوهلة [بأنه] [٣]عطف بيان لا بدل ، وكلا القولين غير بعيد.

فإن قلت : كيف يكون من حروف العطف ، والمعطوف مما يغاير المعطوف عليه.

قلنا : إن ادعيت ذلك [؛ فممنوع] [٤].

فإن قلت : العطف من حيث هو يقتضى التغاير.

قلنا : لا نسلم بل التغاير ، والاتحاد بحسب معانيها.[فإذا] [٥] كان أى منها وجب الاتحاد ؛ قضاء من حق [التغيير] [٦].

العطف على الضمير

ينظر: المساعد ٤٤٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٧/٣.

(١) في النسخة (ب) حرف العطف .

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤:"والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأصلى للأخفي ، وهو عطف بيان يوافق في التعريف ، والتنكير ما قبله".

وقال السيوطي في الهمع ٢١٨/٣ : والصحِيح أنها حرف تَفْسِير يتبع بعْدهَا الأجلي للأخفي لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دَائِما ولا ملازما لعطف الشَّيْء على مرادفه ، وهَذَا القَوْل نَقله في التسهيل عن صاحب المستوفي قال أبو حَيَّان ، ولَا أَدْرِي من هُوَ قال ، والْعجب نسبته هَذَا الْمَذْهَب إلى كتاب مَجْهُول ، وهو مَذْهَب الْكُوفِيّين.

قال العكبري في قوله تعالى : (واختارَ مُوسَى قومَه سبعينَ رجلا) الأعراف ١٥٥ ، والتَّقْدِير من قومه فإن قيل لم لا يكون الثَّانِي بَدَلا من الأوَّل قيل ؛ لأن الِاخْتِيَار يَقْتَضِي أَن يكون الْمُخْتَار بَعْضًا من كلٍّ ؛ لأن مَا هُوَ واحد في نفسه لا يصحُّ اخْتِيَاره ، وإذا لم يكن بدٌّ من مُخْتَار منه لم يصحّ الْبَدَل.

ينظر : اللباب ٢٩٦/١ .

(٣) في النسخة (ب) بانه .

(٤) في النسخة (ب) مطلقا ؛ فممنوع .

(٥) في النسخة (ب) وإذا .

(٦) في النسخة (ب) التفسير .

(**قولــه : أن [يؤكــد]** [1] **بالمنفصــل)** ؛ لـئلا يلـزم الالتبـاس فـى ؛ نحـو : قولـك زيـد ضـرب ، وعمـرو ، والزيـدان ضـرباً ، وغلامهمـا[2] حيـث لا يعلـم أنـه عطـف علـى الضـمير المتصـل المرفـوع ، ولمـا لـزم ذلـك فـى الجملـة ؛ التزمـوا [تأكيده] [3] بالمنفصل مطلقاً ؛ إجراء للباب على وتيرة الاطراد[4] .

---

(١) في النســخـة (ب) يوكد .

(٢) ذهــب البصــريون إلــى أنــه لا يجــوز إلا بالفصــل بــين المتعــاطفين بتوكيــد بضــمير منفصــل ، أو بغيره.

قــال ســيبويه ٣٧٩/٢ :"واعلــم أنــه قبــيح أن تصــفَ المضــمَر فــي الفعــل بنفســك ، ومــا أشــبهه ، وذلك أنه قبيح أن تقول فعلتَ نفسُك ؛ إلا أن تقول: فعلت أنت نفسُك.

وقــال فــي موضــع آخــر ٣٨١/٢ :"وممــا يقــبح أن يشــركه المظهــر علامــةُ المضــمَر المجــرور ، وذلــك قولــك: مــررتُ بــك ، وزيــدٍ ، وهــذا أبــوك ، وعمــروٍ، كرهــوا أن يشــرك المظهــر مضــمَراً داخــلا فيمــا قبلــه ؛ لأن هــذه العلامــة الداخلــة فيمــا قبلهــا جمعــتْ أنهــا لا يُــتكلّم بهــا إلا معتمــدة علــى مــا قبلهــا ، وأنهــا بــدلٌ مــن اللفــظ بــالتنوين، فصــارت عنــدهم بمنزلــة التنــوين ؛ فلمــا ضــعفتْ عنــدهم كرهــوا أن يُتبعوهــا الاســم ، ولــم يجــز – أيضــا – أن يُتبعوهــا إيــاه ، وإن وصــفوا ؛ لا يحســن لــك أن تقــول مــررت بــك أنــت ، وزيــدٍ ؛ كمــا جــاز فيمــا أضــمرتَ فــي الفعــل ؛ نحــو : قمتَ أنت ، وزيد"

وذهــب الكوفيــون ، وابــن الأنبــاري إلــى أنــه لا يشــترط فــي ذلــك الفصــل ؛ بــل يجــوز فــي الكلام. قمت ، وزيد.

قــال ابــن الســراج ١١٩/٢ :" ربمــا جــاء علــى قبحــه غيــر مؤكــد ، ويحتمــل لضــرورة الشــاعر ، وإنمــا قَــبُحَ أن تقــول: قمــت ، وزيــد ؛ لأن التــاء قــد صــارت كأنهــا جــزء مــن الفعــل ؛ إذ كانــت لا تقوم بنفسها، وقد غير الفعل لها.

وحكي عن أبى على إجازة ذلك من غير فصل.

ينظــر : رأى البصــريين فــي المســاعد ٤٦٩/٢، التصــريح ١٥٠/٢ ، ورأى الكــوفيين فــي ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.

قــال ابــن الحاجــب فــي الكافيــة صـــ٣٠ :"وإذا عطــف علــى الضّــمير المرفــوع المتصــل أكّــد بمنفصــل، مثــل (ضــربت أنــا وزيــد) ؛ إلا أن يقــع فصــل فيجــوز تركــه ؛ نحــو : (ضــربت اليــوم ، وزيد).

(٣) في النســخـة (ب) تاكيده .

(٤) طــرد: الطَّــرْدُ: الشَّــلُّ ؛ طَــرَدَه يَطْــرُدُه طَــرْداً ، وطَــرَداً ، وطَرَّدهــو الطَّرِيــدُ: المَطْــرُودُ مــن النَّــاسِ ، وفِــي الْمُحْكَــمِ المَطْــرُود ، والأُنثــى طَرِيــدٌ ، وطَرِيــدة ، وجَمْعُهُمَــا مَعــاً طَرائِــدُ ، ونَاقَــةٌ

وأما ما يقال من إنه بمنزلة الجزء ، والجزء مما لا يعطف عليه ؛ فمعارض.

بأن يقال : إنه بمنزلة الجزء والجزء مما [لا يؤكد] (١) ؛ على أن [تأكيده] (٢) بالمنفصل مما لا يخرجه عن كونه معطوفاً عليه.

طَرِيدٌ، بِغَيْرِ هَاءٍ: طُرِدَتْ فذهب بِهَا كَذَلِكَ ، وجَمْعُهَا طَرائِدُ ، ويُقَالُ: طَرَدْتُ فُلَانًا فذهب ، ولَا يُقَالُ فاطَّرَدَ. قال الْجَوْهَرِيُّ: لا يُقَالُ مِن هَذَا انْفَعَلَ ، ولَا افْتَعَلَ إلا في لُغَةٍ رَدِيئَةٍ ، والطَّرْدُ: الإبْعَادُ ، وكَذَلِكَ الطَّرَدُ، بِالتَّحْرِيكِ ، والرَّجُلُ مَطْرُودٌ ، وطَرِيدٌ ، ومَرَّ فُلانٌ يَطْرُدُهم ؛ أي يَشُلُّهم ، ويَكْسَؤهُمْ ، وطَرَدْتُ الإبِلَ طَرْداً ، وطَرَداً ؛ أي ضَمَمْتُها مِن نَوَاحِيهَا ، وأَطْرَدْتُها ؛ أي أَمرتُ بِطَرْدِها ، وفلانٌ أَطْرَدَه السُّلْطَانُ إذا أَمر بإِخْراجِه عن بَلَده.

ينظر : لسان العرب ٣/٢٦٨

وقال ابن جني في الخصائص ١/٩٧ :" أصل مواضع"ط ر د" في كلامهم التتابع ، والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة ؛ إذ اتبعتها ، واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضًا ألا ترى أن هناك كرًّا وفرًّا فكل يطرد صاحبه ، ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش ، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح.

(١) فإن كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا فالجيد الكثير.

أن يؤكد قبل العطف بضمير منفصل كقوله تعالى: [(لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ)الأنبياء ٥٤ .

أو يفصل بينه ، وبين العاطف بمفعول ، أو غيره كقوله تعالى: (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ومن صلَحَ من آبَائِهِم)الرعد ٢٣ .

وقد يغني عن الفصل في الجملة المنفية وقوع"لا" بين العاطف ، والمعطوف كقوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنَا) الأنعام ١٤٨.

ولا يمتنع العطف عليه دون فصل ، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم:"مررت برجل سواء ، والعدم".

ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥ .

قال سيبويه ٢/٣١ :"وأما قوله : مررت برجلٍ سواءٍ ، والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو ، والعدمُ، ؛ لأن في سواء اسما مضمَراً مرفوعا ؛ كما تقول مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ بالنية.

(٢) في النسخة (ب) لا يوكد .

(**قولــه : إلا عنــد الفصــل)** [1]اســتثناء مـن الاسـتثناء ؛ أى جـاز مـع قـبح ؛ إلا عنـد الفصـل فإنــه لا يكـون هنـاك جـواز مـع القـبح ، ولـيس المـراد بـه السـلب الكلــى ؛ أى يكـون هنـاك جـواز لا مـع القـبح ، وإنمـا [لـم يلـزم] [2]المنفصـل عنـد الفصل ؛ لئلا يلزم كثرة الفصل بين التابع ، والمتبوع.

(**قولـــه : أن يعــاد [الجــار]** [3]) [4]لمثـل مـا تقـدم ، وهـو أنــه لـو قيـل : مـررت بـك وموسـي بـدون إعـادة الجـار [5]لـم يظهـر أنـه عطـف ، أو مفعـول معـه ،

---

(١) في النســـخــة (ب) تاكيده .

(٢) في النســـخــة (ب) لا يلزم .

(٣) في النســـخــة (ب) زيادة .

(٤) إذا عطفـــت علــــى الضــــمير المجــــرور بغيــــر لــــولا فــــيمن قــــال هــــو ضــــمير جــــر حقيقــــه فمذاهب:-

الأول: جمهور البصريين على المنع إلا بإعادة الجار نحو: مررت بك ، وبزيد.

ينظر : ارتشاف ٢٠١٣/٤.

الثــاني: جــواز ذلــك فــي الكــلام ، ولا يشــترط إعــادة الخــافض ، وهــو مــذهب الكــوفيين ، ويــونس ، والأخفش ، وهو اختيار الأستاذ أبى على.

ينظــر: رأى يــونس فــي شــرح الكافيــة الشــافية لابــن مالــك ١٢٤٦/٣ ، ورأى الأخفــش فــي شــفاء العليــــل ٧٩٣/٢، التســــهيل ص١٧٤، شــــرح التســــهيل لابــــن مالــــك ٣٧٥/٣، الخزانــــة ١٢٤/٥، ٢٠/١٠، الأشمونى ١١٤/٣ ، ورأى أبى على الشلوبين في المساعد ٤٧/٢.

الثالــث: أنـــه إن أكــد الضــمير جــاز نحــو: مــررت بــك أنــت ، وزيــد ، وهــو مــذهب الجرمـــي ، والزيادي.

ينظــــر: مــــذهب الجرمــــي فــــي شــــرح الكافيــــة للرضــــي ٣٣٦/٢، الأشــــمونى ١١٦/٣ ، ورأى الزيادي في المساعد ٤٧٠/٢.

وقال الفراء: يجوز مررت به نفسه ، وزيد ، ومررت به كلهم ، وزيد".

ينظر: رأى الفراء في شرح الأشمونى ١١٦/٣.

(٥) قــال ســيبويه ٣٨١/٢ :"وممــا يقــبح أن يشــركه المظهــر علامــةُ المضــمَر المجــرور ، وذلــك قولــك: مــررتُ بــك ، وزيــدٍ ، وهــذا أبــوك ، وعمــرٍو، كرهــوا أن يشــرك المظهــر مضــمَراً داخــلا فيمــا قبلــه ؛ لأن هــذه العلامــة الداخلــة فيمــا قبلهــا جمعــتْ أنهــا لا يُــتكلّم بهــا إلا معتمــدة علــى مــا قبلهــا ، وأنهــا بــدلٌ مــن اللفــظ بــالتنوين، فصــارت عنــدهم بمنزلــة التنــوين ؛ فلمــا ضــعفتْ عنــدهم كرهــوا أن يُتبعوهــا الاســم ، ولــم يجــز - أيضــا - أن يُتبعوهــا إيــاه ، وإن وصــفوا ؛ لا

وإنمـا لـم يؤكـد بالمنفصـل[بـأن] [١] يقـال : مـررت بـك أنـت ، وزيـد ؛ [؛ لأن] [٢] إعادة الجار أخف فى الجملة.

يحســن لــك أن تقــول مــررت بــك أنــت وزيــدٍ ؛ كمــا جــاز فيمــا أضــمرتَ فــي الفعــل ؛ نحــو : قمتَ أنت وزيد".

(١) في النســـخــة (ب) بان .

(٢) في النســـخــة (ب) ؛ لأن .

قول السكاكي

والتأكيد ، وهو فى عرف أصحابنا ينصرف إلى المؤكد فهو ما يعاد فى الذكر بدون وساطة حرف عطف ؛ لئلا يذهب بالكلام عن ظاهره إعادة ؛ إما بلفظه ؛ كنحو : رأيت زيدا زيدا .

وإما بأحد هذه الألفاظ ، وهي النفس ، والعين ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، وكلا ومؤنثه ، وكل ، وأجمعون ، وما كان من لفظه كأجمع ، وجمعاء ، وجمع.

ومن شأن المؤكد إذا كان ضميرا متصلا مرفوعا ، والتأكيد أحد لفظي النفس ، والعين أن يوسط بينهما ضمير منفصل مرفوع ، وهذا الحكم فى تثنيتهما ، وجمعهما لا يتغير، وإذا كان متصلا منصوبا ، أو مجرورا أن لا يؤكد من الضمائر إلا بالمنفصل المرفوع ؛ كقولك : رأيتني أنا ، ومررت بك أنت، وإذا كان منكرا أن لا يؤكد بكل ، وأجمعين إلا المحدود منه عند الكوفيين كنحو قوله:-

قد صرّت البكرة يوما أجمعا........................ (١)".أ.هـ

قول الشارح

التأكيد

(**قوله : فهو ما يعاد**) اختار المضارع فى بيان التوابع ؛ لئلا يلزم أن يكون الذى حصل له ذلك فى الجملة صفة ، وعطف بيان ، ومعطوفاً [بالحرف] (٢) ، وتأكيداً ، وبدلا.

وإنما قال فى الذكر ؛ لأن ما يعاد فى التصور ليس من قبيل ما نحن بصدده .

وإنما قال بدون [وساطة] (٣) بحرف عطف ؛ لئلا يرد ؛ نحو : [جاءنى] (٤)رجل...........................=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم للسكاكي صـ٨٣ .

(٢) في النسخة (أ) بالجر.

(٣) في النسخة (ب) واسطة .

(٤) في النسخة (ب) جاني .

= فرجـل[1]، وإنمـا قـال لـئلا يعـدل بـالكلام عـن ظـاهره ؛ لـئلا يـرد عطـف البيان[2].

ولقائـل أن يقـول : كـان الوجـه أن يقـال : هـو مـا يعـاد بـدون الفـاء ؛ كمـا فى غيره من التوابع ، وأما تقديرا [ما] [3]فتخصيص من غير وجه .

ويمكـن أن يقـال : لمـا كـان لـه مفهـوم [آخـر] [4] [غيـر] [5]ظـاهر مـن حيـث اللغـة ناسـب أن يؤكـد ذلـك ؛ ليـتمكن فـى الـذهن فضـل تمكـن ، ولا يميـل إلـى

(١) قـال سـيبويه ٣٩٨/١ :"وإن شـئت رفعـتَ فقلـت: دخَلـوا الأوّلُ فـالأوّلُ، جعلـه بـدلا ، وحملـه علـى الفعـل ؛ كأنـه قـال : دخـل الأوّلُ فـالأوّلُ. وإن شـئت قلـت: دخلـوا رجـلٌ فرجـلٌ، تجعلـه بـدلاً ؛ كما قال عزّ ، وجلّ:" بالناصية. ناصية كاذبة".

قـال المبـرد ٢٧١/٣:"وذَلِـكَ قَوْلـك: ادخُلُـوا الأول فَـالْأول ، وادخلـوا رجـلا رجـلا تَأْوِيلـه: ادخُلُـوا واحـدا بعـد واحـد فَأَمـا الأول فإنمَـا انتصـب علـى الْحَـال ، وفِيـه الألـف ، والـلَّام ؛ لأنـه علـى غيـر مَعْهُـود، فجريـا مجْـرى سَـائِر الزَّوَائِـد ألا تـرى أَنَّـك لَـو قلـت: الأول فَـالْأول أتونـا – لـم يجـز ؛ لأنـك لسـت تقصـد إلـى شـئ بِعَيْنِـه ، ولَـو قلـت: الرجـل أتونـا – كـان جيـدا ، وإِن شِـئْت قلـت: دخلُـوا الأول فَـالْأول علـى الْبَـدَل كأنـك قلـت: دخـل الأول فَـالْأول ، وكَـذَلِكَ لَـو قلـت: دخلُـوا رجـل فَرجـل، فأبـدلت النكـرَة مـن الْمعرفَـة ؛ كمـا قـال الله" عـز ، وجـل: (بالناصـية نَاصـيَة كَاذِبَـة خاطئة) سورة العلق آية ١٥.

(٢) قـال الرضـى: قـال المصـنف: يـدخل عطـف البيـان فـي قولنـا: يقـرر أمـر المتبـوع ، ويخـرج في قولنا في النسبة ، أو الشمول.

أقـول: إن كـان معنـي التقريـر مـا ذكـرت: وهـو تحقيـق مـا ثبـت فـي اللفـظ الأول ، ودل عليـه ، فلـيس جميـع مـا هـو عطـف بيـان مـدلولاً عليـه بلفـظ المتبـوع ؛ نحـو : جـاءنى العـالم زيـد ، والفاضـل عمـرو ؛ إذ لا دلالـة للعـالم علـى زيـد بـل ربمـا دل بعـض متبوعاتـه عليـه ، لكـن لا بعينه ، وذلك مع قلة الاشتراك ؛ نحو:

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

إذا فرضنا أنه ليس هناك من سمي بـ"أبي حفص" إلا اثنان ، أو ثلاثة" .أ.هـ

ينظر : شرح الرضى ٣٧٨/٢.

(٣) في النسـخـة (ب) ساقطة .

(٤) في النسـخـة (ب) اخر .

(٥) في النسـخـة (ب) ساقطة .

ذلـك المفهـوم [الآخـر] [١]، وأمـا مـا ذكـر فـى اختيـار المضـارع ؛ فمشـترك الالتزام.

(**وقولـه : فهـو مـا يعـاد**) لـيس ؛ كمـا ينبغـى؛ [؛ لأن] [٢]مـا يعـاد هـو نفس الكلمة ، وليس نفس الكلمة بتابع ، ولا تأكيد ؛ بل الثانية فى الذكر.

و(**بقولـه: لـئلا يـذهب بـالكلام عـن ظـاهره**)[يبقـي] [٣] (قولـه : بـدون وسـاطة حـرف عطـف) مسـتغنى عنـه ، ولا يـدخل فـى الحـد التأكيـد الـذى مبنـاه علـى التقـدير ، وهـو الـذى جـاء فـى الكـلام لغـرض [التقـدير] [٤]؛ [؛ لـئلا] [٥] يذهب بالكلام عن ظاهره ؛ فلا يكون التعريف شاملا.

نوعا التوكيد

(**قوله : إما بلفظه**) [٦] ....=

---

(١) في النســخـة (ب) للآخر .

(٢) في النســخـة (ب) ؛ لأن .

(٣) في النســخـة (ب) بنفي .

(٤) في النســخـة (ب) التقرير .

(٥) في النســخـة (ب) لا لئلا .

(٦) قـال ابـن السـراج :" التوكيـد يجـيء علـى ضـربين، إمـا توكيـد بتكريـر الاسـم ، وإمـا أن يؤكـد بما يحيط به.

الأول: وهـو تكريـر الاسـم: اعلـم أنـه يجـيء علـى ضـربين، ضـرب يعـاد فيـه الاسـم بلفظـه، وضـرب يعـاد معنـاه، فأمـا مـا يعـاد بلفظـه ؛ فنحـو قولـك: رأيـت زيـدًا زيـدًا، ولقيـت عمـرًا عمـرًا، وهـذا زيـدٌ زيـدٌ، ومـررت بزيـدٍ زيـدٍ، وهـذا الضـرب يصـلح فـي الأفعـال ، والحـروف ، والجمـل ، وفـي كـل كـلام تريـد تأكيـده، فأمـا الفعـل فتقـول: قـام عمـرو، قـامَ، وقـم قـمْ، واجلـس اجلـسْ، .... ، وأمـا الحـروف ؛ فنحـو قولـك: فـي الـدار زيـدٌ قـائمٌ فيهـا، فتعيـد فيها"توكيـدًا" ....وأمـا الجمـلُ ؛ فنحـو قولـك: قـام عمـرو قـام عمـرو، وزيـدٌ منطلـق زيـد منطلـق ، والله أكبر الله أكبر ، وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه.

الثـاني: الـذي هـو إعـادة المعنـى بلفـظٍ آخـر ؛ نحـو : قولـك: مـررتُ بزيـدٍ نفسـهِ ، وبكـم أنفسـكم ، وجاءني زيدٌ نفسُه ، ورأيت زيدًا نفسَهُ ، ومررت بهم أنفسِهم. ينظر : الأصول ٢/١٩

وقـال الزمخشـري:" التأكيـد صـريح ، وغيـر صـريح هـو علـى وجهـين تكريـر صـريح ، وغيـر صريح.

فالصريح ؛ نحو : قولك: رأيت زيداً زيدا. ....

[إمـا] [1] [بأحـد] [2] هـذه الألفـاظ هـذا هـو [الشـائع] [3] الكثيـر ، ولـذلك لـم يتعـرض [لغيـره] [4] اسـتغناء بمـا ذكـر فـى بـاب المعطـوف بـالحرف ، وبمـا ذكـر عقيـب هـذا مـن أنـه إذا كـان ضـميراً متصـلا مرفوعـاً ، والتأكيـد أحـد لفظـى النفس ، والعين إن[توسط] [5] بينهما ضمير منفصل مرفوع[6] .

تأكيد الضمير

وإذا كان متصلا منصوباً [ألا] [7] [يؤكد] [8] إلا بالمنفصل المرفوع[9]

وغيـر الصـريح ؛ نحـو : قولـك : فعـل زيـد نفسـه ، وعينـه ، والقـوم أنفسـهم ، وأعيـانهم ، والرجلان كلاهما ، ولقيت قومك كلهم ، والرجال أجمعين ، والنساء جمع.

ينظر : المفصل صـ١٤٥

(١) في النسـخـة (ب) وأما .

(٢) في النسـخـة (ب) باحد .

(٣) في النسـخـة (ب) الشايع .

(٤) في النسـخـة (ب) ، أو نقول : إنما لم يتعرض لغير ذلك .

(٥) في النسـخـة (ب) يوسط .

(٦) إذا أكـد بـالنفس ، والعـين ضـمير رفـع متصـل فالمنصـوص علـى أنـه لا بـد مـن تأكيـد ذلـك الضـمير بمنفصـل مرفـوع نحـو: قـم أنـت نفسـك ، وقـاموا هـم أنفسـهم ، وقمـت أنـت نفسـك.

ينظر: المساعد ٣٨٥/٢، الارتشاف ١٩٤٧/٤.

وذكـر الأخفـش أنـه يجـوز علـى ضـعف: قومـوا أنفسـكم. ينظـر : شـفاء العليـل ٧٣٥/٢، شـرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣.

ووافقـه المبـرد بقولـه :"وكَـذَلِكَ مَـا نَعتـه بِـالنَّفسِ فِـي الْمَرْفُـوع إِنَّمَـا يجـرى علـى توكيـد فـإن لـم تؤكـد جَـازَ علـى قـبح ، وهـو قَوْلـك: قُـم أَنْـت نَفسـك فـإن قلـت : قُـم نَفسـك جَـازَ ، وذَلِـكَ قَوْلـك: رويدك أَنْت نَفسك" . ينظر : المقتضب ٢١٠/٣

(٧) في النسـخـة (ب) أن لا .

(٨) في النسـخـة (ب) يوكد .

(٩) قـال سـيبويه:" فـإن أردت أن تجعـل مضـمَراً بـدلا مـن مضـمَر قلـت: رأيتُـك إيـاك ، ورأيتُـه إياه. ينظر : الكتاب ٣٨٦/٢

وقال الشيخ خالد الأزهري:-

" قـال الشـاطبي: والظـاهر مـذهب البصـريين لمـا ثبـت عـن العـرب أنهـا إذا أرادت التوكيـد أتـت بالضـمير المرفـوع المنفصـل فقالـت: جئـت أنـت ، ورأيتـك أنـت ، ومـررت بـك أنـت ، وإذا أرادت البـدل ، وفقـت بـين التـابع ، والمتبـوع فقالـت: جئـت أنـت ، ورأيتـك إيـاك ، ومـررت بـه بـه فيتحـد لفـظ التوكيـد ، والبـدل فـي المرفـوع ، ويختلـف فـي غيـره، هكـذا نقـل سـيبويه عـن العـرب ، وتلقـاه

حيث يعلم أن التأكيد غير منحصر فيما ذكر.

وإنما وجب [توسيط] (١) [المنفصل] (٢)؛ إذا كان التأكيد أحد لفظى [العين ، والنفس] (٣) ؛ إذ لولا ذلك يلزم الالتباس فى الجملة(٤) ؛ كما فى [نحو] (٥) قولك : زيد حضر عينه ؛ إذ لا يعلم أنه فاعل،أو تأكيد ولما لزم فى بعض الصور التزموه مطلقاً ؛ إجراء للباب على وتيرة واحدة.

وإنما أكد المنصوب بالمرفوع دون المنصوب(٦) ؛ إذ المنصوب يكون بدلا فلو أكد المنصوب بالمنصوب جاء [الإلباس] (١) ولم يعكس ؛ لأن المنصوب

منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون على ما ينقلون، لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ؛ فلا يعارض هذا بقياس، بأن يقال: فإن نسبة المنفصل إلى المتصل.

ينظر : التصريح ١٩٧/٢

(١) في النسخة (ب) توسط .

(٢) في النسخة (ب) الفصل .

(٣) في النسخة (ب) النفس ، والعين – بالتقديم ، والتأخير .

(٤) قال الرضى:"فإن قيل: لم أفردوا النفس ، والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل أولا بالمنفصل قبل التأكيد؟

قلت: ذلك ؛ لأن النفس ، والعين كثيراً ما يليان العامل ، ويقعان غير تأكيد، نحو" طابت نفس فلان" ولقيت عينه" ؛ فلو لم نؤكد معهما أولا بالمنفصل، لا لتبس الفاعل إذا كان غائباً ، أو غائبة بالتأكيد ؛ نحو:"زيد جاءني نفسه" ، و"هند جاءتنى نفسها" ثم طرد الحكم في البواقي، مع أن ضمائرها بارزة، نحو:"ضربتى أنت نفسك" وإن لم يلتبس" أ.هـ.

ينظر : شرح الكافية ٣٥٧/٢

(٥) في النسخة (ب) ساقطة .

(٦) قال الرضى:"وأما المنصوب المتصل فأصله ألا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل ؛ إذ للمنصوب ضمير منفصل، فيقال :"رأيتك إياك، رأيته إياه" ؛ لكنهم ؛ كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأى متصل كان مرفوعاً ، أو منصوبا ، أو مجروراً ، وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل، لقوته ، وأصالته ؛ إذ المرفوع قبل المنصوب ، والمجرور، فتصرف فيه أكثر ، ومن ثم لم يقع الفصل إلا بصيغة المرفوع المنفصل". أ.هـ.

ينظر : شرح الكافية ٣٨١/٢.

(١) في النسخة (ب) الالتباس .

فى باب البدل أولى ؛ لكون البدل فى نية [استئناف] (١) [التعليق] (٢).

وأما[تأكيد] (٣) المجرور بما [يؤكد] (٤) به المنصوب ؛ لأن المجرور منصوب تقديراً .

فإن قلت : [لا نسلم] (٥) أن إياك فى ؛ نحو قولك: [رأيتك إياك] (٦) بدل من المتصل المنصوب(٧) [وهو هو] (٨)، وهل يكون [الشئ] (٩) بدلا عن نفسه ، ولأن البدل هو المقصود دون المبدل [منه] (١٠) فلو حصل بدلا منه ؛ لزم أن يكون [الشئ] (١١) الواحد مقصوداً ، وغير مقصود باعتبار واحد.

قلنا : هو بدل من حيث إنه قصد إليه على نية [الاستئناف] (١) بعد ما قصد إليه ، أو لا ؛ فبالنظر إلى هذه الحيثية بدل ، وبالنظر إلى [حيثية أخرى مبدل] (٢).

---

(١) في النسخة (ب) استيناف .

(٢) في النسخة (ب) التعليق به .

(٣) في النسخة (ب) تاكيد .

(٤) في النسخة (ب) يوكد .

(٥) في النسخة (ب) لا نم .

(٦) في النسخة (ب) رأيت إياك .

(٧) إذا أتبعت الضمير المتصل بمنفصل مثله في الإعراب نحو: قمت أنت ، وأكرمتك إياك جاز في"أنت" أن يكون توكيداً ، وأن يكون بدلاً.

وأما"إياك" فمذهب البصريين أنه بدل من الضمير المتصل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد لا بدل ، واختاره ابن مالك.

ينظر: ارتشاف الضرب ٨٩٦/٤، التسهيل ص١٦٦، شفاء العليل ٧٤٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٣.

(٨) في النسخة (ب) وهو ، وهو .

(٩) في النسخة (ب) الشي .

(١٠) في النسخة (ب) ساقطة .

(١١) في النسخة (ب) الشي .

(١) في النسخة (ب) الاستيناف .

(٢) في النسخة (ب) الحيثية الأخري .

(**[وقوله : هو]** [1] **المقصود دون الأول**) قلنا: إن ادعيت ذلك في جميع صور الإبدال ؛ فممنوع .

ألا ترى [أنك تقول] [2] : ما جاء القوم إلا زيد بإبدال المستثنى[3] كان كل واحد مقصودا.

---

(١) في النسخة (ب) وهو.

(٢) في النسخة (ب) أنك إذا قلت.

(٣) قال ابن السراج ٣٠٣/١ :"وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، وهل قام القوم إلا زيد، فالرفع عند البصريين على البدل" . أ.هـ

وفي ذلك يقول سيبويه :-

" باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أُدخل فيه ، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ ، وما رأيتُ أحدا إلا زيدا، جعلت المستثنى بدلا من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيدا ؛ كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ. فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول" .أهـ ينظر : الكتاب ٣١١/٢ .

وعند الكوفيين على العطف ؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أن"إلا" تكون بمعنى"الواو" واحتجوا بقوله تعالى: (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عليكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا منهمْ) البقرة ١٥٠

أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا تكون لهم حجة أيضا ، ويأبى البصريون هذا. ينظر: الإنصاف٢١٦/١.

والبدل هو ما يذكر بعد الشيء من غير وساطة حرف عطف على نية استئناف التعليق به لما علق بالأول مدلولا على ذلك تارة بإعادة العامل ، وأخرى بقرائن الأحوال .

وهو على أربعة أقسام: بدل الكل من الكل كقوله تعالى : " اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم " ، وبدل البعض من الكل ؛ كقولك : رأيت القوم أكثرهم ، وبدل الاشتمال ؛ كقولك : سلب زيد ثوبه ، وبدل الغلط ؛ كقولك : مررت برجل حمار في كلام لا يصدر عن روية ، وفطانة.

ووجه الحصر عندي : هو أنا نقول البدل إما أن يكون عين المبدل منه أو لاً يكون ؛ فإن كان فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فإما أن يكون أجنبيا عنه أو لاً يكون ؛ فإن كان فهو بدل الغلط، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل ، أو غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال.

وقد سقط بهذا زعم من زعم أن ههنا قسما خامسا أهمله النحويون ، وهو بد ل الكل من البعض كنحو : نظرت إلى القمر فلكه.

ومن شأن البدل أن يراعى فيه رتبة الحكاية ، والخطاب ، والغيبة ، ومن ثم امتنع بي الشريف الاجتهاد ، وعليك الظريف الاعتماد ، ولم يمتنع مررت به ، أو بزيد به ورأيتك إياك ، وإن لا يلزم رعاية رتبة التعريف ، والتنكير خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة . (١)

قول الشارح البدل

(**قوله : على نية [استئناف]** (٢) **التعليق)** بدليل إعادة العامل ، والتصريح به مع البدل ، [وبدليل] [قرائن] (٣) الأحوال من إعرابه ، وبنائه بالنظر إليه لا بالنظر إلى المتبوع ، واستقلاله في ذلك في باب النداء ؛ فلولا

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ٨٣-٨٤.

(٢) في النسخة (ب) استيناف.

(٣) في النسخة (ب) قراين .

تقدير [الاستئناف] [١] لم يكن حكمه [المستقل] [٢] ولما جاء العامل صريحاً معه[٣] قياساً على بقية التوابع .

وقال من غير وساطة حرف عطف ليخرج المعطوف بالحرف[٤]؛ لأنه

---

(١) في النسخة (ب) الاستيناف .

(٢) في النسخة (ب) المستقبل .

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ١٥/١ في قوله : تعالي : (صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ)الفاتحة (٧)

صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم بدل من الصراط المستقيم ، وهو في حكم تكرير العامل ؛ كأنه قيل: (اهْدِنَا الصراطَ الْمُسْتَقِيمَ) ، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؛ كما قال : (الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لمن آمن منهم)الأعراف ٧٥.

فإن قلت : ما فائدة البدل؟ ، وهلا قيل : اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم؟ قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية ، والتكرير

وقال ابن عاشور في التحرير ، والتنوير ١٠٩/٧ :"وقَدْ أَظْهَرَ لام الْجَرِّ فِي الْبَدَلِ ، وشَأْنُ الْبَدَلِ أَنْ لا يَظْهَرَ فيه الْعَامِلُ الَّذِي عَمِلَ فِي الْمُبْدَلِ منه ؛ لأن كَوْنَ الْبَدَلِ تَابِعًا لِلْمُبْدَلِ منه فِي الإعراب منافٍ لِذِكْرِ الْعَامِلِ الَّذِي عَمِلَ فِي الْمَتْبُوعِ ، ولِهَذَا قال النُّحَاةُ: إنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تِكْرَارِ الْعَامِلِ ؛ أي الْعَامِلُ منوي غَيْرُ مصرحٍ بِهِ.

وقَدْ ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْمُفَصلِ» أَنَّ عَامِلَ الْبَدَلِ قَدْ يُصَرَّحُ بِهِ ، وجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أنه منوي فِي الْغَالِبِ ، ولَمْ يُقَيِّدْ ذَلِكَ بِنَوْعٍ من الْعَوَامِلِ ، ومَثَّلَهُ بقوله تعالى: (لَجَعَلْنا لِمن يَكْفُرُ بِالرَّحْمن لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً من فِضَّةٍ) [الزخرف: ٣٣] ، وبقوله : فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ [٧٥] (قال الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمن آمن منهمْ)..

وقال فِي «الْكَشَّافِ» فِي هَذِهِ الْآيَةِ لأَوَّلِنا ، وآخِرِنا بَدَلٌ من لَنَا بِتَكْرِيرِ الْعَامِلِ.

(٤)أشار سيبويه إلى تسمية المعطوف بـ"بل" ، ولكن ، و أو"بدلاً" ، ولكنه ليس باصطلاح نحوي اشتهر ، وإنما هو اعتبار معنوي حين اتفق مع بدل الإضراب في المعني.

ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٩٢/٥.

قال سيبويه في الكتاب ٤٣٩/١:"لما ذكر بدل الغلط ، والنسيان ، والإضراب: قولك: مررت برجل حمار ، ومثل ذلك قولك: لا بل حمار ، ومن ذلك: مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير مررت برجل حمار".

قال: ومن ذلك: ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار، أبدلت الآخر من الأول ، وجعلته مكانه. أ.هـ

فــى نيــة الاســتئناف[1] ؛ بــدليل أن حكمــه حكــم المســتقل كالبــدل فــى ؛ نحــو : قولك يا زيد ، وعمرو[2] لولا تقدير الاستئناف[3] لم يكن كذلك .

ولقائــل أن يقــول : لا نســلم نيــة الاســتئناف[4] فــى المعطــوف بــالحرف ، والبدل.

(قولــه : لــولا ذلــك لــم يكــن حكمهــا حكــم المســتقل) [5] قلنــا: لا نسلم[6] لجـواز أن يكـون ذلـك ؛ لكـون كـل واحـد مقصـوداً ؛ علـى أن المعطـوف بـالحرف لـو كـان فى تقدير الاستئناف[7] ؛ لم يصح أن يقال : غلام زيد وعمرو ، والغلام واحدا. واحدا.

(قوله : ولما جاء العامل صريحاً) قلنا: إنما يصح هذا ؛ أن لو كان

---

(١) في النسخـــــة (ب) الإستيناف .

(٢) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٢/١٨٦ :"وتقــول: يــا زيــدُ ، وعمــرو، لــيس إلا لأنهمــا قــد اشــتركا فــي النــداء فــي قولــه : يــا ، وكــذلك يــا زيــدُ ، وعبــد الله ، ويــا زيــدُ لا عمــرو ، ويــا زيــدُ ، أو عمــرو ؛ لأن هــذه الحــروف تُــدخل الرفــعَ فــي الآخِــر ؛ كمــا تــدخل فــي الأول ، ولــيس مــا بعــدها بصفة ، ولكنه على يا .أ.هـ

(٣) في النسخـــــة (ب)الإستيناف .

(٤) في النسخـــــة (ب)الإستيناف .

(٥) قال الزمخشري في المفصل صـ ١٥٧-١٥٨ :" الغاية منه:-

وهــو الــذي يعتمــد بالحــديث ، وإنمــا يــذكر لنحــو مــن التوطئــة ، وليفــاد بمجموعهمــا فضــل تأكيــد ، وتبييــن لا يكــون فــي الإفــراد. قــال ســيبويه عقيــب ذكــره أمثلــة البــدل أراد رأيــت أكثــر قومــك ، وثلثــي قومــك ، وصــرفت وجــوه أولهــا ، ولكنــه ثنــى الاســم توكيــداً ، وقــولهم إنــه فــي حكــم تنحيــة الأول إيــذان مــنهم باســتقلاله بنفســه ، ومفارقتــه التأكيــد ، والصــفة فــي كونهمــا تمتينــاً لمــا يتبعانــه لا أن يعنــوا إهــدار الأول ، واطراحــه. ألا تــراك تقــول زيــد رأيــت غلامــه رجلاًصــالحاً فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك.

والــذي يــدل علــى كــون مســتقلاً بنفســه أنــه فــي حكــم تكريــر العامــل بــدليل مجــيء ذلــك صــريحاً فــي قولــه : عــز ، وجــل:" الــذين استضــعفوا لمــن آمــن مــنهم" وقولــه :" لجعلنــا لمــن يكفــر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة" ، وهذا من بدل الاشتمال .أ.هـ

(٦) في النسخـــــة (ب) لا نم .

(٧) في النسخـــــة (ب) الإستيناف .

العامل فى التابع

[زيد] [١] بدلا فى صورة إعادة العامل ، ولو كان بدلا ؛ لوجب أن يكون بدلا فى ؛ نحو : قولك [ضربت زيداً] [٢] وضربت غلامه ، ولا قائل به ؛ على أن مجئ الخافض صريحاً مع البدل جاز أن يكون على وجه الزيادة للتأكيد هذا ، وفى باب التوابع أقوال؛ فمنهم من قال بتقدير العامل فى جميعها.

ومنهم من ذهب إلى أنه ليس بمقدر فى شئ منها .

ومنهم من فرق ؛ فقال بتقدير العامل فى المعطوف ، والبدل دون ما سواهما[٣] والمصنف بنى كلامه [على القول الأخير] .

أنواع البدل

(قوله ، ووجه الحصر عندى) [٤]هذا التقسيم بالنظر إلى الأقسام

---

(١) في النسخة (ب) ساقط .

(٢) في النسخة (ب) ساقط .

(٣) اختلف في عامل التابع ؛ فأما النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ فمذهب الجمهور: الجمهور: أن العامل في كل واحد منهما ؛ هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيبويه ، وهذا هو الرأي الراجح.

وذهب الخليل ، والأخفش: إلى أن العامل في كل منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي.

وأما البدل ؛ فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في المبدل منه.

وذهب المبرد: إلى أن عامل البدل ؛ هو العامل في المبدل منه ، وينسب هذا القول إلى سيبويه ، واختاره ابن مالك ، وابن خروف.

وذهب ابن عصفور: إلى أن العامل في البدل ؛ هو العامل في المبدل منه ؛ لكن على أنه نائب عن آخر محذوف، لا على استقلاله بذلك ؛ فهو عامل في المبدل منه استقلالا ، وفي البدل على سبيل النيابة.

وأما عطف النسق ؛ فمذهب الجمهور: أن العمل فيه ؛ هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف، بواسطة الحرف العاطف.

وقال قوم: العامل في عطف النسق ؛ هو حرف العطف ، وقال قوم: العامل فيه محذوف.

ينظر : التصريح: ٢/ ١٠٨.

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨١/١،"والبدل ينقسم ستة أقسام، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها ، وورد بها السماع ، واثنان جائزان في القياس ، ولم يرد بهما

الخارجية بحسب الاصطلاح ، وذلك أن تعلق[1] البدل[2] إن[3] لم يكن

السماع ، وواحد ورد به السماع ؛ إلا أن النحويين اختلفوا فيه، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف".أ.هـ

قال السمين الحلبي في الدر المصون ١/٦٥ :" قوله تعالى: (صِرَاطَ الذين) : بدلٌ منه بدلُ كلٍ من كل ، وهو بدلُ معرفةٍ من معرفة ، والبدلُ سبعة أقسام، على خلافٍ في بعضها، بدلُ كلٍ من كل، بدلُ بعض من كل، بدلُ اشتمال ، بدل غلط، بدل نسيان، بدل بَداء، بدل كل من بعض.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط .

(٢) قال ابن عصفور:"البدل: إعلامُ السّامع بمجموعي الاسمين ، أو الفعلين على جهة البيان ، أو التّأكيد، على أن ينوى بالأوّل منهما الطّرح من جهة المعنى لا من جهة اللّفظ".

ينظر :شرح الجُمل ١/٢٧٩.

ويُنظر: المقرّب ١/٢٤٢ ، وكشف المُشكِل ٢/١٦ ، وشرح المقدّمة المحسبة ٢/٤٢٣ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/٧٩٩.

لأنّه لو نوى بالأوّل الطّرح لفظًا ، ولم يعتدّ به أصلاً لَمَا جاز مثل: (ضربتُ زيدًا يده) ؛ إذ لو لم يعتدّ بـ (زيد) لم يكن للضّمير في (يده) ما يعود عليه .

ينظر : شرح الجُمل ١/٢٨٠.

ويُنظر: شرح المقدِّمة المحسبة ٢/٤٢٣ ، والارتشاف ٢/٦١٩.

من بين المصطلحات البصرية التى قوبلت بمصطلحات كوفية (مصطلح البدل) ويعني به: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، وهو لغة: الخلف من الشئ ، والعوض.

ينظر: المساعد ٢/٤٢٧، شرح شذور الذهب ٥٦٧، شرح ابن عقيل ٣/٢٤٧.

وهذا المصطلح استعمله سيبويه ، والمبرد ، وابن مالك ، والسيوطي ، وغيرهم من البصريين

ينظر: الكتاب ١/١٥٨، المقتضب ٤/٢٩٥، المساعد ٢/٤٢٧، همع الهوامع ٣/١٧٦.

وقد تعددت اصطلاحات الكوفيين المقابلة لمصطلح البدل ، ومن ذلك: الترجمة ، والتكرير.

ينظر: معاني القرآن للفراء (١/١٦٧، ١٦٨)، (٢/١٧٨).

"التَّرجَمَة" : مصطلح كوفي ، يقابله عند البصريين" البدل".

ينظر : الكتاب (١/١٥٠) ، المقتضب للمبرد (٢/١٦٩) ، الهمع (٣/١٧٦) .

(٣)في النسخة (ب) إذا.

بينه ، وبين المبدل منه تعلق ما ؛ سمى ببدل الغلط[١] وإذا كان عين المبدل منه ؛ سمى بدل الكل ، وإذا كان بعضه ؛ سمى بدل البعض[٢] وإذا كان غير ذلك ؛ سمى بدل الاشتمال ، وحينئذ يكون إبدال الكل من البعض[٣] إن وقع ، وإبدال بعض الشئ من[٤] بعضه فى[٥] إبدال ما كان بينه ، وبين المبدل منه تعلق سوى ذلك مندرجاً فى بدل الاشتمال ؛ فيكون البدل منقسماً

---

(١) قال الجرجاني:"وأما بدل الغلط ؛ فلا يكون المبدل منه مراداً بحال ؛ بل (يكون المراد هو البدل ؛ فإذا قال الرجل: مررت برجل حمار) فقد أراد أن يقول: بحمار ، وذكر الرجل سهواً ، أو على سبيل الغلط، فهو يكون ساقطاً بكل وجه.

ينظر: كتاب شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق ، ودراسة _ (رسالة ماجستير) للطالبة / خديجة محمد حسين ، وإشراف الأستاذ الدكتور / محسن سالم العميري-١٤٠٧-١٤٠٨هـ - ص٢٧٠.

وهو النوع لا يكون في قرآن ، ولا شعر.

ينظر: الأصول في النحو ٤٨/٢ ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ٩٨ فما بعدها، الهمع ١٧٨/٣.

(٢) ذكره ابن السراج ٤٨/٢ تحت اسم" ما ابتدلته في الأول ، وهو هو ، وذلك فراراً من إدخال (أل) على لفظ (كل) ؛ لأن بعضهم يمنع ذلك.

وقال الزجاجي ص٢٤:"وإنما قلنا:"البعض" ، أو"الكل" مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة: بدل الشئ من الشيء ، وهو بعضه".

(٣) بدل كل من بعض ؛ نحو : قول القائل: نظرت إلى القمر فلكه ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى بعض النحاة ، واختاره السيوطي.

ينظر: البحر المحيط ٥٨٩/١، الهمع ١٧٩/٣

وقيل: الاقتصار على الأنواع الأربعة السابقة ، وتأويل ما يرد مخالف ذهب إلى هذا القول أبو حيان ، ونسبه هو ، والسيوطي إلى جمهور النحاة.

ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٨٥/٢، البحر المحيط ٥٨٩/١، الهمع ١٧٩/٣، الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفي: ٩١١هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م- ٢٣٧/٣، الخزانة ١٤/٨.

(٤) في النسخة (ب) عن .

(٥) في النسخة (ب) ساقط .

بالقسمة الأولي إلى أربعة أقسام ؛ بناء على هذا الاصطلاح ، ولو وقع الاصطلاح ؛ على أن يسمى ما كان أجنبياً ببدل الغلط ، وما ليس بأجنبى ببدل الاشتمال[1] ؛ كان البدل بالقسمة الأولى قسمين بدل الغلط ، وبدل

(١)المراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه. ينظر: ابن يعيش ٣/٦٤.

قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٦٥ :" بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال ؛ كـ"أعجبني زيد علمه ، أو حسنه" و"سرق زيد ثوبه ، أو فرسه".أ.هـ

أي : إن بدل الاشتمال ، تابع يقصد به، تعيين ، وتوضيح أمر في متبوعه ، وهذا الأمر من الأمور العارضة الطارئة التي ليست جزءا أصيلا من المتبوع ، ويشتمل على هذا الأمر ، ويدل عليه "العامل" في المبدل منه ، ولكن بطريق إجمالية ؛ لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه.

ويرى ابن مالك: أن المشتمل ؛ هو المبدل منه.

وذهب الفارسي: إلى أنه البدل ، وما رآه المؤلف: من أن المشتمل ؛ هو"العامل" جدير بالإتباع .

وهذا الاشتمال ، قد يكون في أمر مكتسب ؛ كالعلم ، والكرم ، والزهد ، أو غير مكتسب ، ولكنه ملازم لصاحبه ؛ كالحسن ، أو غير ملازم ؛ كالكلام ، وقد يكون الاشتمال بطريق التبعية ؛ كالثوب ، والفرس ...

ينظر : التصريح: ٢/ ١٥٧-١٥٨ ، وحاشية الصبان: ٣/ ١٢٤-١٢٥ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك- تأليف/ محمد عبد العزيز النجار- مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٢٠هـ- ٣/ ٢٠٦-٢٠٧.

وقد اشترط أكثر النحاة وجود الضمير في بدل البعض ، وبدل الاشتمال غير أن ابن مالك رأى أن وجوده أكثر ؛ فلم يشترط..

فقد جاءني شرح الكافية الشافية صـ ١٢٧٩: واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض ، والاشتمال ضميراً عائداً على المبدل منه ، والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه.

ينظر : التسهيل ص ١٧٢، حاشية الصبان ٣/ ١٢٤.

وهكذا ذهب ابن عصفور فقد ذكر أنه لا يأتي دون ضمير إلا قليلاً.

ينظر: شرح الجمل ١/٢٨٥.

الاشـتمال ، ولـو جعـل ثلاثـة أقسـام بـدل الكـل ، وبـدل الاشـتمال ، وبـدل الغلـط[١] صح – أيضا – ؛ إذ لا مشاحة فى الاصطلاح .

وكـان وجـه الحصـر ؛ إذ ذاك أن يقـال : لا يخلـو إمـا أن يكـون عينـه ، أو لا ؛ فـإن كـان فهـو بـدل الكـل ، وإن لـم يكـن فهـو إمـا أن يكـون بينهمـا تعلـق ، أو لا ، والثـانى بـدل الغلـط[٢] والأول بـدل الاشـتمال سـواء كـان الثـانى بعضـاً ، أو كـلا ، أو كـان بينهمـا تعلـق بغيـر الكليـة ، والبعضـية ، وإنمـا الكـلام فـإنهم جعلـوه أربعـة أقسام[٣] وسلكوا فى الحصر وجها.........=

فمـن شـواهد الاسـتغناء، قولـه تعـالى: (ولِلَّـهِ عَلَـى النَّـاسِ حِـجُّ الْبَيْـتِ مـن اسْـتَطَاعَ إليـه سَـبِيلا) الآية رقم ٩٧ من سورة آل عمران.

ومـــن شـــواهد بـــدل الاشـــتمال الخـــالي مـــن الـــرابط قولـــه تعـــالى: (قُتِـــلَ أصـــحاب الأُخْـــدُودِ النَّـــارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) الآية رقم ٤، ٥ من سورة البروج.

(١) من النُّحاة من جعل هذا البدل قسمين ؛ كابن النّاظم ، وابن عقيل ، وغيرهما:–

بدل غلط ، ونسيان.

وبدل إضراب ؛ نحو : قولك: (أكلت تمرًا زبيبًا) .

ومنهم من جعله ثلاثة أقسام، كالرّضيّ ، وابن هشام ، وغيرهما:–

بدل إضراب ، ويسمّى أيضًا: (بدل البداء) وهو ما كان قصد كلّ واحد منهما صحيحًا.

وبدل غلط: إن لم يكن مقصودًا البتة ، ولكن سبق إليه اللّسان.

وبدل نسيان: وهو ما كان مقصودًا ، وتبيّن فساد قصده بعد ذكره.

يُنظـــر: ابـــن النّـــاظم ٥٦٦ ، وشـــرح الرّضـــيّ ٣٣٩/١، ٣٤٠ ، وتوضـــيح المقاصـــد ٢٥٢/٣ ، وأوضـــح المســـالك ٣٦٦/٣-٣٦٧ ، وابـــن عقيـــل ٢٢٨/٢ ، والتصـــريح ١٥٨/٢، ١٥٩ ، والأشمونيّ ١٢٥/٣.

(٢) قـال المبـرد فـي المقتضـب ٢٨/١ :"وللبـدل مَوضِـع آخـر ، وهـو الَّـذِي يُقَـال لَـهُ بـدل الْغَلَـط ، وذَلِـكَ قولـك : مَـرَرْت بِرَجُـل حمـارٍ أراد أَن يَقُـول مَـرَرْت بِحِمَـار فإِمَّـا أَن يكـون غلِـط فـي قولـه : مَـرَرْت بِرَجُـل فتـدارك فَوضـع الَّـذِي جـاءَ بِـهِ ، وهـو يُريـدهُ فـي موضـعه ، أو يكـون كأنـه نسِـي فَـذكر فَهَـذَا الْبَـدَل لا يكـون مثلُـه فـي قُـرْآن ، ولَا شـعر ، ولَكِـن إذا وقـع مثلُـه فـي الْكَـلَام غَلطـا ، أو نِسْيانا فَهَكَذَا إعرابه...."أ.هـ

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ ١٥٨ :" أنواع البدل:–

هـو علـى أربعـة أضـرب: بـدل الكـل مـن الكـل ؛ كقولـه تعـالى:" إهـدنا الصـراط المسـتقيم صـراط الـذين أنعمـت علـيهم" ، وبـدل الـبعض مـن الكـل ؛ كقولـك : رأيـت قومـك أكثـرهم ، وثلثـيهم ،

= بقى هناك قسم خامس(١)

وناساً منهم ، وصرفت ، وجوهها أولها ، وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبه ، وأعجبني عمرو حسنه ، وأدبه ، وعلمه، مما هو منه ، أو بمنزلته في التلبس به ، وبدل الغلط ؛ كقولك : مررت برجل حمار، أردت أن تقول بحمار، فسبقك لسانك إلى رجل، ثم تداركته ، وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام ، وما لا يصدر عن روية ، وفطانة.أ.هـ

قال ابن السراج في الأصول ٢/٤٦-٤٨ :" البدل على أربعة أقسام: -

إما أن يكون الثاني هو الأول ، أو بعضه ، أو يكون المعنى مشتملًا عليه أو غلطًا ، وحق البدل ، وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول ، وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه واو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس.

الأول: ما ابتدلته من الأول ، وهو هُو: وذلك ؛ نحو : قولك: مررتُ بعبد الله زيدٍ ، ومررت برجلٍ عبد الله ، وكان أصل الكلام: مررت بعبد الله ، ومررت بزيدٍ ، أو تقول: مررتُ بعبد اللهِ ، وزيدٍ.................

الثاني: ما أبدل من الأول ، وهو بعضه: وذلك ؛ نحو : قولك: ضربتُ زيدًا رأسَهُ ، وأتيتُ قومَكَ بعضَهم ، ورأيتُ قومَكَ أكثَرهم ، ولقيت قومكَ ثلاثَتهم، ورأيت بني عمِّكَ ناسًا منهم، وضربت ، وجوهها أولها قال سيبويه: فهذا يجيء على وجهين:-

على أنه أراد أكثَر قومِكَ ، وثلثي قومكَ ، وضربتُ وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم تأكيدًا ، والوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيتُ قومَكَ ثم يبدو أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلاثتَهم ، أو ناسًا منهم ، ومن هذا قوله : عز وجل: (وللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلًا) آل عمران ٩٧ ، والمستطيعونَ بعضُ الناسِ.

الثالث: ما كان من سبب الأول: وهو مشتمل عليه ؛ نحو: سُلبَ زيدٌ ثوبَهُ ، وسرق زيد مالُه ؛ لأن المعنى: سُلبَ ثوب زيد، وسرق مالُ زيدٍ، ومن ذلك قول الله عز ، وجل: (يَسْأَلونَكَ عن الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فيه) البقرة ٢١٧ ؛ لأن المسألة في المعنى عن القتال في الشهر الحرام ، ومثله: (قُتِلَ أصحاب الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) البروج ٤-٥.

الرابع: وهو بدل الغلط ، والنسيان: وهو البدل الذي لا يقع في قرآن ، ولا شعرٍ ، وذلك ؛ نحو : قولهم : مررتُ برجلٍ حمارٍ ؛ كأنه أراد أن يقول: مررتَ بحمار فغلط فقال: برجلٍ ، أو بشيءٍ.أ.هـ

(١) زاد بعضهم في الإبدال بدل كل من بعض، ذكر النحاة هذا القول ، ولم ينسبوه لقائل.

وقد اختار السيوطي هذا القول في همع الهوامع ٣/١٧٩ ؛ فقال:-

والمختار، خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح) ؛ كقول امرئ القيس:-

كأني غَدَاةَ البَيْنِ يومَ تحمّلوا ... لدى سَمُرات الحي ناقف حنظل

ويمكن ألا[١] يكون المراد بقوله : ووجه الحصر عندى أنهم سلكوا فى الحصر طريقاً غير حاصر ؛ بل قصده التنبيه ؛ على أن بدل الاشتمال عبارة عما ذكر فلا يبقى هناك قسم ؛ لانخراطه[٢] ما ذكروا فى سلك بدل الاشتمال

اللغـة:"غداة البين" الفراق،"لدى" بمعنى عند ،"السمرات" -جمع سمرة- ، وهي شجرة الطلع،"ناقف" -بالنون ، وبعد الألف قاف ثم فاء- ، وناقف الحنظل: الذي يستخرج الهبيد -بفتح الهاء ، وكسر الباء ، وبعدها ياء ، وفي آخره دال- ، وهو حب الحنظل، ويروى:"ترحلوا".

المعنى: إني أبكي كناقف الحنظل ؛ لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته.

البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس في ديوانه ص ٩- تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الرابعة – دار المعارف.

الشاهد فيه:"يوم تحملوا" فإنه بدل كل من بعض من قوله :"غداة البين".

ونفاه الجمهور، وتأولوا البيت بتأويلات منها : -

أن (يوم تحملوا) يتعلق بالبين ؛ لأنه بمعنى الفراق ، و (غداة) متعلق بما في (كأن) من التشبيه ، وكذلك (لدى سمرات الحي) متعلق به أيضا.

ومن وجوه التأويل – أيضا – أن (يوما) هنا ليس اسما للوقت الممتد من الفجر إلى الغروب ، ولكنه اسم للوقت مطلقا، طال ، أو قصر ، وعلى هذا يكون بدل كل من كل ، ومنها – أيضا – أن يكون على حذف مضاف ، والتقدير (كأني غداة البين غداة يوم تحملوا) فهو بدل كل من كل أيضا. ينظر : شرح الأشموني ١٢٦/٣.

قال أبو حيان في البحر المحيط ٦٦٢/١ :-

" فيبقى قوله : مِمن كَتَمَ، مُتَعَلِّقٌ: إِمَّا بِأَظْلَمَ، فيكون ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَدَلِيَّةِ ، ويَكُونُ ؛ إذ ذَاكَ بَدَلَ عَامٍّ من خَاص ، ولَيْسَ هَذَا النَّوْعُ بِثَابِتٍ من لِسَانِ الْعَرَبِ، عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ، وإن كان بَعْضُهُمْ قَدْ زَعَمَ أنه وجد في لِسَانِ الْعَرَبِ بَدَلَ كُلٍّ من بَعْضٍ.

وَقَدْ تَأَوَّلَ الْجُمْهُورُ مَا أَدَّى ظَاهِرُهُ إلى ثُبُوتِ ذَلِكَ ، وجَعَلُوهُ من وضع الْعَامِّ مَوْضِعَ الْخَاص، لِنَدُورِ مَا ورد من ذَلِكَ ، أو يَكُونُ من مُتَعَلِّقِهِ بِمَحْذُوفٍ، فيكون في موضع الْحَالِ ؛ أي كَائِنًا من الْكَاتِمِينَ الشَّهَادَةَ ، وأما من حَيْثُ الْمَدْلُولُ، فإن ثُبُوتَ الْأَظْلَمِيَّةِ لِمن جَرَّ بِمن يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ: أي إنْ كَتَمَهَا ؛ فلا أَحَدَ أَظْلَمُ منه ، وهَذَا كُلُّهُ مَعْنًى لا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، ويُنَزَّهُ كِتَابُ اللَّهِ عن ذَلِكَ.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) لا نحراط .

إبدال الظاهر من الضمير

(**قولـه : أن يراعـى رتبـة الحكايـة**[١] **والخطـاب ، والغيبـة**)[٢]أطلـق القـول ، وإن كـان ذلـك ممـا لا يراعـى فـى بـدل الاشـتمال ، وبـدل الـبعض ؛ نحـو[٣] : أن يقـال : أعجبنـى جنبـك ورأسـك ، وإنمـا أطلـق تعـويلا علـى كـون ذلـك معلومـاً ؛ أى : لا يجـوز إبـدال الغائـب[٤] مـن الحكايـة ، والخطـاب بـدل الكـل ؛ فـلا يقـال : رأيتـك زيـداً ، وزيـد هوالمخاطـب[٥] ؛ لأن البـدل هـو الـذى يعتمـد بالحـديث دون المبدل منه.

---

(١) قال الجرجاني في التعريفات صـ٩١ :" الحكاية عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ، ولا تبديل صيغة.

وقيل: الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل.

وقيل : استعمال الكلمة بنقلها من المكان الأول إلى المكان الآخر، مع استبقاء حالها الأولى ، وصورتها.

(٢) يبدل الظاهر من الضمير كقولك:"مررت به زيد" ولكن لا يكون ذلك إلا في ضمير الغائب. ينظر: الفوائد الضياتية ٦٧/٢.

فأما ضمير المخاطب ، والمتكلم فلا يصح الإبدال منهما بدل كل من كل، أما إذا كان بعضاً ، أو اشتمالاً فيجوز مطلقاً ، وهو مذهب البصريين ، والأخفش .

والكوفيون يجوزون إبدال الظاهر من المضمر الحاضر مخاطباً ، أو متكلماً – قياساً على الغائب.

ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢٥٩/٣، الصفوة الصفية ٧٩٥/٢، شرح الكافية للرضى ٣٤١/١.

وقال سيبويه:"لو قلت:"بي المسكين" كان الأمر مررت فجررت المسكين علي البدل من الياء في"بي" لم يجز" ؛ فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطب ، أو نفسك ؛ فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنك لست تحدث عن غائب.أ.هـ

ينظر: الكتاب ٧٥/٢، ٧٦، شرح المفصل ٦٩/٣، شرح الكافية للرضى ٣٤١/١.

(٣) في النسخة (ب) يجوز.

(٤) في النسخة (ب) الغايب.

(٥) هذه المسألة فصل النُّحاة القول فيها ، وهي: أنّ الضّمير إن كان لغائب أبدل منه الظّاهر مطلَقًا ؛ نحو: (ضربته زيدًا) .

وإن كان لحاضر أُبدل منه بدل البعض ؛ نحو: (أعجبتني وجهك) وبدل الاشتمال ؛ نحو: (أعجبتني كلامك) .

ولا يتصـــور هـــذا فيمـــا إذا كـــان زيـــد هوالمخاطـــب؛ أمـــا[1]إذا لـــم يكـــن هوالمخاطب ؛ فغلط ، ودع ذكر الغلط

فـإن قلـت : فهـذا ممـا يقتضـى ألا[2] يصـح إبـدال الكـل مـن الكـل رأسـاً ؛ لأن البدل هناك غير[3]المبدل منه

قلنـا : لا يـرد هـذا بعـد تحقيـق القـول ، وذلـك أن المـراد بأنـه عـين المبـدل أنـه قصـد هـو بـالأول بـأن كـان عامـاً ؛ كمـا فـى قولـك ، والصـلاة[4] علـى النبـى محمـد ؛ فكـان عـين الأول بهـذا الاعتبـار ؛ بخـلاف مـا إذا كـان الأول جزئيـاً حقيقيـاً ، وفـى صـورة[5] الخطـاب ، والحكايـة قـد تشـخص الأول بوسـاطة الاسـتعمال تشخصـاً ينـافى العمـوم ؛ فـلا يصـح هنـاك ؛ كمـا لا يصـح أن يقـال : والصلاة[6] على موسي محمد عليهما السلام ، وهذا مما لا يخلو[7] عن نظر

ومـا يقـال مـن إنـه لـو أبـدل الغائـب مـن المـتكلم أوالمخاطـب لـزم أن يكـون حـال المقصـود دون مـا لـيس لمقصـود فلـيس كمـا ينبغـى ؛ لأنـه يجـب إذ ذاك أن

وأمّا بدلُ الكلّ: فإمّا أن يُفيد معنى الإحاطة كالتّوكيد ، أو لا ؟

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز ؛ نحو: (جئتم صغيركم ، وكبيركم) وإلاّ فمذاهب:-

أحدها: المنع ، وهو قولُ جمهور البصريّين.

والثّاني: الجواز ، وهو قولُ الأخفش ، والكوفيّين.

والثّالث: أنه يجوز في الاستثناء ؛ نحو: (ما ضربتكم إلا زيدًا) وهو قولُ قُطرُب.

ينظر : شرح المفصل ٣/٦٩، ٧٠ ، وابن النّاظم ٥٥٨ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/٨٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٧ – ٢٦١ ، وأوضح المسالك ٣/٣٦٩ .

(١) في النسخة (ب) وأما .

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) عين .

(٤) في النسخة (ب) و الصلوة .

(٥) في النسخة (ب) صور .

(٦) في النسخة (ب) والصلوة .

(٧) في النسخة (ب) مما يخلو.

يصح إبدال الحكاية من الخطاب ؛ بأن يقال : رأيتك إياى بأن يكون بدلا من ضمير الخطاب.

إبدال النكرة من المعرفة

(**قوله : وألا**[١] **يلزم رعاية رتبة التعريف ، والتنكير**)[٢] ؛ إذ يصح أن يقصد بالمعرف الذهنى أو الجنسي إلى نكرة موصوفة[٣] ؛ فإن ذلك بمنزلة النكرة ؛ بخلاف ما إذا كان جزئياً حقيقياً حيث لا يصح الإبدال بدل الكل .

---

(١) في النسخة (ب) وأن لا .

(٢) قال الجرجاني: اعلم أنهم يبدلون المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة، فالأول كقولك: مررت برجل زيد" .

والثاني: كقولك:"مررت بزيد رجل كريم".

ينظر: الجمل للزجاجي ص٢٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٤/١.

ولا يصح إبدال النكرة من المعرفة حتى تكون مخصصة بصفة، فلو قلت:"مررت بزيد رجل" لم يكن شيئاً.

ينظر: المقتضب ١٦٤/١، شرح الوافية لابن الحاجب ٢٦٩، الصفوة الصفية ٧٩٢/٢، شرح الكافية للرضى ٣٤٠/١.

وهذا مذهب الكوفيين ، والبغداديين.

أما جمهور البصريين فقد أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة ، وليست من لفظ الأول.

ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢٥٤/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، الهمع ١٨١/٣.

(٣)هذا مذهب البغداديّين ، والكوفيّين – ؛ كما ذكر ابن عصفور في شرح الجُمل ٢٨٦/١.

ودليلُهم: أنّ النّكرة لا تُفيد في البدل ؛ إلا أن تكون موصوفة.

وبرأيهم أخذ ابن الحاجب في الكافية ١٣٨ ، والرّضيّ في شرحه على الكافية ٣٤٠/١ ، وبيَّن أنّ ذلك ليس على الإطلاق ؛ بل هو في بدل الكلّ من الكلّ ؛ كما ذهب إليه ابن أبي الرّبيع في الملخّص ٥٦٤/١، والسُّهيليّ. ينظر : الهمع ١٨١/٣.

واشترط البغداديّون في بدل النّكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأوّل.

وردّ ذلك كلّه ابن عصفور ، ووصفه بالفساد. يُنظر: شرح الجُمل ٢٨٦/١، ٢٨٧.

والصحيح: أنه لا يُشترط شيءٌ من ذلك ؛ لوُرود السّماع به.

قال أبو حيّان في الارتشاف ٦٢٠/٢: –

(**قولــه**[1] **: وممــا ذكرنــا)** علـم أن الوجـه أن يكـون قولـك : إيـاك ، وأنـت فـى ضربتك إياك ، وضربتك أنت تأكيداً لا بدلا[2] .

(**قولـــه : ومــن النـــوع الفعلـــى**) أى : المعـرب بطريـق التبعيـة مـن الفعـل منحصـر فـى الثلاثـة[3] لـيس هنـاك[4] عطـف بيـان إمـا ؛ لأنـه بمنزلـة الوصـف فـى كونـه موضـحاً ، والفعـل بـانفراده لمـا لـم يقـع وصـفاً لـم يقـع عطـف بيـان ، وإمـا لأن من شرط عطف البيان أن يكون معرفة ، والفعل بمعزل عن ذلك.

"وسُـــمع بـــدل النّكـــرة مـــن المعرفـــة ، وليســـت مـــن لفـــظ الأوّل ، ولا موصـــوفه ، وهـــذا مـــذهب البصريّين".

ويُنظـــر: الحجّـــة لأبـــي علـــى الفارســـيّ ٣٧٢/٦ ، وشـــرح المفصـــل ٦٨/٣ ، والمقـــرّب ٢٤٤/١، ٢٤٥ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٥/٣، ٢٥٦ ، والهمع ١٨١/٣.

(١) في النسخـــة (أ) ساقط .

(٢) لأنه لا فرق –عندهم– في تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ؛ بين المرفوع ، وغيره.

وذهـب البصـريون إلـى أنـه بـدل ؛ لمـا ثبـت عـن العـرب –كمـا نقـل عـن سـيبويه ؛ إذ يقـول في الكتاب ٣٨٦/٢ :-

" فـإن أردت أن تجعـل مضـمَراً بـدلا مـن مضـمَر قلـت: رأيتُـك إيـاك ، ورأيتُـه إيـاه. فـإن أردت أن تبـدل مـن المرفـوع قلـت: فعلـتَ أنـت ، وفعـل هـو. فأنـت ، وهـو ، وأخواتهمـا نظـائر إيـاه فـي النصب.أ.هـ

وتلقـاه مـن بعـده بـالقبول– أنـك إذا أردت التوكيـد، أتيـت بالضـمير المرفـوع المنفصـل ؛ فتقـول: جئت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت.

فـإذا أردت البدليـة ، وافقـت بـين التـابع ، والمتبـوع ؛ فقلـت: جئـت أنـت ، ورأيتـك إيـاك ، ومـررت به به ؛ فيتحد لفظ التوكيد ، والبدل في المرفوع ، ويختلف في غيره.

وذهـب الكوفيـون: إلـى أن الضـمير الثـاني –فـي حـالتي النصـب ، والجـر– توكيـد لـلأول ؛ كمـا هـو فـي حالـة الرفـع ، ولـو كـان موافقـا لـه ؛ نحـو: رأيتـك إيـاك ، ومـررت بـك بـك ، وبهـذا أخـذ ابن مالك. ينظر : التصريح: ٢/ ١٩٥–١٦٠.

(٣) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صــ٣٧ :"وأمـا التوابـع فهـي رفعهـا ، ونصـبها ، وجرهـا داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابةً واحدة.أ.هـ

(٤) في النسخـــة (ب) هنا .

وعنـدى لا يبعـد أن يلتـزم صـحة وقوعـه عطـف بيـان ، وذلـك أنـه إذا كـان مـراداً[1] فـالأول عـرف منـه بـأن كـان الأول أقـل اسـتعمالا ، أو مشـتركاً ؛ صـح أن يذكر بياناً للأول.

---

(١) في النسخـــة (ب) مراد .

قول السكاكي

ومن النوع الفعلي ثلاثة أضرب المعطوف بالحرف ، والتأكيد بإعادة اللفظ ، أو بغيره مما هو بمعناه بدل لفظي النفس ، والعين ، والبدل فتأمل.

الوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضربا ؛ ستة فى الرفع واحد منها أصل فى ذلك ، وهو أن يكون فاعلا ، والباقية ملحقة به ، وهي أن يكون مبتدأ ، أو خبرا له ، أو خبرا لإن وأخواتها ، أو خبر لا التي لنفي الجنس ، أو اسم ما ، ولا المشبهتين بليس .

وأحد عشر فى النصب واحد منها أصل فى ذلك ، وهو أن يكون مفعولا.

وأنه عندي أربعة أنواع: مفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول به ، والباقية ملحقة به ، وهي أن يكون متعدي إليه بوساطة حرف جر ، أو أن يكون منصوبا بحرف النداء ، أو بالواو بمعنى مع ، أو بالاستثناء ، أو حالاً ، أو تمييزا ، أو خبرا فى باب كان ، أو اسما فى باب إن ، أو منصوبا بلا التي لنفي الجنس ، أو خبرا لما ، ولا المشبهتين بليس .

واثنان فى الجر؛ أحدهما أصل فيه ، وهو أن يكون مضافا إليه.

وثانيهما : كالفرع ، وهو أن يكون مجرورا بحرف جر.

ومن النوع الفعلي ثلاثة أضرب : ما ارتفع ، وانتصب ، وانجزم لغير العطف ، والتأكيد ، والبدل ، وتفصيل القول فى هذه الضروب يستلزم تفصيل القول فى الفاعل فلتضمنه بابه. (١)

قول الشارح

الوجه الثاني : المعرب بالأصالة

(قوله : واحد منها أصل) وهو أن يكون فاعلا(٢) ؛ كان الوجه

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص٨٤-٨٥.

(٢) فالفاعل مرفوع ، وفي ذلك أقوالٌ:-

قال الخليلُ:"الأصل فيما إعرابه الرّفع ؛ الفاعل ، وباقي المرفوعات محمولات عليه ، ومشبَّهاتٌ به".

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/٧٣:"وعليه حُذّاق أصحابنا".

وذكر الزّمخشريّ في المفصل الفاعل أولا ، وحمل عليه المبتدأ ، والخبر ، وذهب إليه – كذلك – ابن الحاجب ، واختاره ابن هشام .

يُنظر: المفصل ١٨ ، والكافية ٦٨ ، وشرحها ١/٢٣، ٧١ ، والبسيط ١/٢٥٩ ، والهمع ١/٣٥٨، شرح الشّذور صـ١٥٢.

وقال سيبويه:"الأصل هو المبتدأ ، والبواقي مشبّهة به".

قال سيبويه في الكتاب ١/٢٣:"واعلم أنّ الاسم أوّلُ أحواله الابتداء".

وفسّره ابن يعيش في شرح المفصل ١/٧٣:"يريد أوّله المبتدأ ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامِل".

وقال سيبويه – أيضا – ١/٢٤:"فالمبتدأ أوّل جزء ؛ كما كان الواحدُ أوّل العدد ، والنّكرة قبل المعرفة" وعزي إلى ابن السّرّاج ؛ لأنه قدّم المبتدأ على الفاعل

وقال السّيوطيّ – بعد أن ذكر هذا الخلاف –:"وقال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة".

ينظر : الهمع ١/٣٥٩.

وينظر: الأصول ١/٥٨ ، وشرح عمدة الحافظ ١/١٥٦ ، وشرح الرّضيّ ١/٢٣ ، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ١/٢٣٣ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٤ ، والصبّان ١/١٨٨.

وقال الأخفش:"كُلُّ واحد منهما أصل بنفسه".

واختارُه الرّضيّ ، ونقله عن الأخفش ، وابن السّرّاج ، ونقل ابن يعيش عن ابن السّرّاج غير هذا.

يُنظر: شرح المفصل ١/٧٣ ، وشرح الرّضيّ ١/٢٣، ٧١ ، والهمع ١/٣٥٩ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٤.

واحتجَّ الخليل عن مَذْهَبِهِ ، وقال:"الفاعل بالرّفع أولى ؛ لأنك إذا قُلْت: (ضرب زَيدْ بَكرْ – بإسكان الكلمتين – لم يُعرف الضّارب من المضروب ، وإذا قُلْتَ: (زَيدْ قَائِمْ) – بإسكانهما – عُلِمَ من نفس اللّفظتين أيّهما المبتدأ ؛ فثبت أنَّ افتقار الفاعل إلى الإعراب أشدُّ ؛ فوجب أنْ يكون هو الأصل".

واحتجَّ سيبويه أنْ قال :"قد ثبت أنّ الجملة الاسمية مُقَدَّمَةٌ على الجملة الفعليّة ؛ فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مُقَدَّمًا على إعراب الجملة الفعليّة".

يُنظر: شرح المفصل ١/٧٣ .

وهناك حُجج أخرى.

ينظر: شرح الشّذور ١٥٢ ، والهمع ١/٣٥٨ ، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ١/٢٣٣.

= أن يقال : وهو الفاعل ، والباقية ملحقة به[١] وهذا على قول من لم يجعل جهة القيام قيداً فى تعريفه .

وأما [٢]على قول من يرى ذلك ؛ فالضروب عشرون اثنان منها أصل الفاعل ، والمفعول [٣] ما لم يسم فاعله[٤]

قال الجرجاني:"هذا ، ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه في جعل العلة جامعة للفاعل ، والمبتدأ ، والخبر جميعاً ، والأول أولى (أن الفاعل أصل الرفع).

ينظر: شرح الجمل في النحو للجرجاني ص٣٠٨-٣٠٩، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ص٢٩، ٦٣، إصلاح الخلل ص ١١٨، البسيط ٥٤١/١، ٥٤٢.

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٣٧ :"وأما المبتدأ ، وخبره ، وخبر إن ، وأخواتها ولا التي لنفي الجنس ، واسم كان ، وأخواتها ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) أما .

(٣) في النسخة (ب) ومفعول .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٠٠/١ :"ولا حاجةَ إلى الاحتراز من ذلك، ؛ لأن الفعل إذا أُسند إلى المفعول، نحوَ:"ضُرِبَ زيدٌ" ، و"أُكْرِمَ بكرٌ"صار ارتفاعه من جهةِ ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه.

وقال الرضي في شرح الكافية ١٨٧/١ :"وبقوله : على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله ، وهو عند عبد القاهر ، والزمخشري ، فاعل اصطلاحا ؛ فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد.

وعند من حد بهذا الحد، ليس بفاعل ، وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل، أو، لا ، وليس خلافا معنويا.

وتمثيله بزيد قائم أبوه، لرفع شبه الفعل للفاعل، ليس نصا فيما قصد، لا حتمال كون" قائم" خبرا مقدما على" أبوه" ، ولو قال : أبواه.

وأكثر البصريين على أنه فاعل ، قال سيبويه في الكتاب ٣٣/١-٣٤ :-

والفاعل ، والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول ؛ كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره ، وفرغته ؛ كما فعلت ذلك بالفاعل.

فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ ، وجَلَسَ عمروٌ.

والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك: ضُربَ زيدٌ ، ويُضْربُ عمرو.

ونحن نشير إلى وجه ذلك هنا[1] وإن كان موضعه الخاتمة فنقول المراد بكونه أصلا أن الواضع عين له الرفع ، ولا يسم للباقية ثانياً بحكم الإلحاق .

وإنما قلنا: ذلك ؛ لأن الفاعل مما يتعلق بالفعل ، وهو مقدم في الاعتبار من حيث إن الإسناد كالجزء الذاتى له ، ومبنى الفائدة على الإسناد[2]

والإسناد مما يستلزم المسند إليه ؛ فيكون الفاعل مقدماً في الاعتبار – أيضا – ؛ فيكون تعيين الرفع له أولاً ، وللباقية ثانياً بحكم الإلحاق ؛ قضاء من حق المناسبة

(**قوله : وأنه عندى أربعة أنواع**)[3] ولو قال أربعة أقسام=

وقال المبرد في المقتضب ٤/٥٠ :" هَذَا بَاب الْمَفْعُول الَّذِي لا يذكر فَاعله ، وهو رفع ؛ نحو : قولك : ضرب زيد ، وظلم عبد الله

وَإِنَّمَا كان رفعا ، وحد الْمَفْعُول أَن يكون نصبا لأنك حذفت الْفَاعِل ، ولَا بُد لكل فعل من فَاعل لأنه لا يكون فعل ، ولَا فَاعل فقد صار الْفِعْل ، والْفَاعِل بِمنزلة شَيْء واحد ؛ إذ كان لا يَسْتَغْنِي كل واحد منهمَا عن صاحبه كالابتداء ، والْخَبَر".أ.هـ

(١) في النسخة (ب)هنى .

(٢) اختلف في رافع الفاعل إلي عدة أقوال هي:-

أحدها : أن العامل المسند إليه من فَعل ، أو ما ضمن معناه.

الثاني: أن رافعه الإسناد، أي: النسبة، فيكون العامل معنويا ، ورد بأنه لا يعدل إلى المعنوي إلا عند تعذر اللفظي ، وهو موجود ...

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله، ورد بأن الشبه المعنوي لا يستقر ...

الرابع: كونه فاعلا في المعنى .. ورد بقولهم :"مات زيد" ... ا. هـ.

ينظر : الهمع ١/ ٥٧٦ بتصرف.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٧ :"وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول أضرب: المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له.

، والحال التمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان ، والاسم في باب إن ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس. ملحقات بالمفعول.أ.هـ

وقال ابن الصائغ في شرح الملحة ١/٣٤٧ :-

"والمفاعيل خمسةٌ ؛ لأن الفاعل لا بُدَّ له من فِعْلٍ به صار فاعلاً ، وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره ، وهو المفعول به ، وهو مقيّدٌ بالباء – ؛ كما تقدَّم – ، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وقْتٍ ، ومَكَانٍ ، وهو المفعول فيه ، ولا بُدَّ

=؛ لكان أظهر ؛ لأن قول المفعول على المفاعيل بالاشتراك اللفظى[1]أو[2] المفعول المطلق اسم لما دل عليه الفعل مجرداً من الزمان ذكر تأكيداً ، أو بياناً ، والمفعول فيه اسم لما وقع فيه الفعل ، والمفعول به اسم لما فعل به الفعل ، والمفعول له اسم للباعث على الفعل ؛ فيكون قول المفعول على كل واحد بالاشتراك اللفظى

فإن قلت : كيف قال ، وأنه عندى أربعة أنواع ، والمفعول معه من أقسام المفعول فى نفس الأمر

لذلك الفاعل من غَرَض فَعَلَ الفِعْلَ لأجله ، وهو المفعول له ، ويحتمل مصاحبًا لِمَا يقتضيه الحال ، وهو المفعول مَعَه ؛ فكلٌّ منها مُقَيَّدٌ بشيء

وقد جُمِعَتْ هذه المفاعيل على التّرتيب في بيت – ، وهو ممّا نظم المؤلِّف (أبو القاسم الحريريّ – رحمه الله – ناظم الملحة)– ، وهو الثّاني منقوله :–

يَا جِيْرَةً قَدْ أَوْحَشُوا لَمَّا نَأَوا ... بَصرِي ، ونَفْسِي دَائِمًا ، والمِسْمَعَا

كَرَّرْتُ تَكْرَارًا هَوَاكُمْ سَحْرَةً .. ، وسَطَ الدِّيَارِ مَحَبَّةً ، والأَدْمُعَا

هذان بيتان من الكامل ، والتّمثيل فيهما: البيت الثّاني ؛ حيث ذكر فيه المفاعيل بالتّمثيل، فـ (تكرارًا) مفعول مطلَق ، و (هواكم) مفعولٌ به ، و (سحرة) مفعول فيه اسم زمان ، و (وسط) مفعولٌ فيه اسم مكان ، و (محبّة) مفعول له ، و (الأدمعا) مفعول معه.

(١) هو اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر، دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة .

واختلف الناس فيه ، والأكثرون على أنه مُمْكنُ الوقوع ؛ لنَقْل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ ، ومن الناس من أوجب وقوعه.

ينظر : الصاحبي في فقه اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) . تح/ السيد أحمد صقر . مكتبة ، ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ١٩٧٨م –صـ ٢٦٩، الإبهاج في شرح المنهاج منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ)) لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي ، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب – دار الكتب العلمية –بيروت – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م– ١/ ٢٤٨، وينظر: المزهر: ١/ ٣٦٩.

(٢) في النسخة (ب) إذا .

قلنا : لم يجعل المفعول على الإطلاق أربعة أنواع ؛ بل المفعول الذى إعرابه بحكم [1]الأصالة ؛ فإن المفعول معه ، وإن كان قسماً من أقسام المفعول ليس قسماً من أقسام المفعول الذى هو أصل.

وعلى ما ذكرنا من كون المفعول مقولا على كل واحد حال [2] بالاشتراك اللفظى ؛ كان الوجه أن يقال: أربعة منها أصل عندى ، وهى كذا ، والباقية ملحقة بها[3] وإنما كان المفاعيل أصلا ؛ لتعلقها بالفعل تعلقاً أوليا[4] ؛ لأن المفعول المطلق ، والمفعول فيه من الزمان مما يدل عليه الفعل ، والمفعول به مما يستلزم[5][6]المتعدى ، وكذا الفعل مما يستلزم[7] له بحكم النقل [8]، وأما

---

(١) في النسخة (ب) ساقط .

(٢) في النسخة (ب) ساقط .

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٣٧ :"والحال التمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان ، والاسم في باب إن ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس. ملحقات بالمفعول.أ.هـ

(٤) قال الجرجاني:"ومما يبين أن النصب الأصلى هو نصب المفعول ، وأن ما عدا الأقسام الخمسة التى هى المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له من المنصوبات فهو فرع على المفعول أنه الذى أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملاً في الاسم هو اقتضاؤه معني فيه .

وأول ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل ؛ لأنه ما من فعل في الدنيا إلا ، وهو يقتضي فاعلاً ، ولا يكون له معني من دونه ثم يلي ذلك اقتضاؤه المفعول به إذا كان متعدياً، ثم اقتضاؤه المصدر متعدياً كان ، أو غير متعد (المفعول المطلق)، ثم اقتضاؤه الزمان الذى يقع فيه ؛ لأنه لا ينفك من زمان، ثم اقتضاؤه المكان إذا كان مبهما (المفعول فيه) ثم اقتضاؤه الغرض الذى له فعل (المفعول لأجله)، ثم يلحق بهذا المفعول معه ، وما عدا هذه الخمسة فإنه لا يكون في الفعل اقتضاء له.

ينظر : شرح الجمل في النحو للجرجاني ص٣٢٧-٣٢٨.

(٥) في النسخة (ب) يستلزمه .

(٦) في النسخة (ب) المفعول المتعدي .

(٧) في النسخة (ب) المفعول له .

(٨) في النسخة (ب) الفعل .

المنصوب من ظرف المكان فلحق بالزمان ، وإنما حذف المفعول معه من البين ؛ لأن الفعل مما لا يدل عليه ، ولا يستلزمه .

فإن قلت : بالاستلزام بواسطة الواو .

قلنا : يلزمك المستثنى في الفعل مما [1]يستلزمه بواسطة إلا ؛ هذا ، ولو جعل المفعول ثلاثة أقسام ؛ لكان أظهر؛ لأن المفعول له ليس مما يقتضيه الفعل [2] .

فإن قلت : بحكم العقل .

قلنا : يلزمك الحال ؛ لأنه مما يستلزم [3]بحكم العقل[4] ؛ على أن استلزام استلزام الفعل للحال أظهر من استلزامه للباعث ؛ لأن صدور كل فعل من الفاعل يكون على هيئة منه ؛ بخلاف المفعول له ، ولهذا ينصب الحال بدون شريطة ؛ بخلاف المفعول له ؛ فلو عد الحال منها مكان المفعول له ؛ لكان أظهر.

(**قوله : وثانيهما كالفرع**) لمكان الواسطة ، وإنما لم يطلق القول بالفرعية ؛ لأن معنى الواسطة يقدر في الأصل .

ولو[5] جعل المضاف إليه لفظاً لا معنى ، والمجرور بزيادة حرف الجر فربما ، وما عدا ذلك ؛ لكان أظهر لا أن بعد المجرور بحرف الجر كالفرع ؛ لأن حرف الجر عامل بنفسه بدون توسط شئ ؛ فلم يناسب أن يجعل كالفرع .

فإن قلت : لابد هنا من معنى الفعل.

قلنا : ذلك لمعنى الحرف لا للعمل[6].

---

(١) في النسخة (ب) ساقط .

(٢) في النسخة (أ) ساقط .

(٣) في النسخة (ب) يستلزمه الحال .

(٤) في النسخة (ب) الفعل .

(٥) في النسخة (ب) فلو .

(٦) في النسخة (ب) الحرف للعمل .

(**قولـــه : فـــى هـــذه الضـــروب)** أى : التســعة عشــر مــن النــوع الاســمى ، والثلاثـة مـن النـوع الفعلـي [1] يسـتلزم تفصـيل القـول فـى العامـل ؛ لأن الأثـر مبنـاه علـى المـؤثر ؛ فكـان الكـلام فيـه يقتضـى سـابقة الكـلام فـى المـؤثر ، ولأن إفـادة هـذه الضـروب علـى الوجـه الكلـى ممـا يتوقـف علـى إفـادة العوامـل ، والوقـوف عليها ؛ فكان الوجه أن يتعرض لها أولاً .

---

(١)في النسخـــــة (أ) العقلي ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في (ب).

الباب الثاني : فى الفاعل.

اعلـم أن العامـل إمـا أن يكـون لفظـا ، أو معنـى ، واللفـظ إمـا أن يكـون اسما ، أو فعلا ، أو حرفا فينحصر العامل فى أربعة أنواع ؛ كما ترى ، ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل فى الألفاظ أصل فى العمل دون الاسم ، والحرف ؛ بناء منهم ذلك ؛ على أن المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر ، والفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة ؛ لكونه أكثر فائدة لدلالته على المصدر ، وعلى الزمان.

وعندهم فى تقريرهم هذا أن الاسم ، والحرف لا يعملان إلا بتقويهما به فيقدمون الفعل فى باب العمل.

ولنا فى تقرير حكمهم هذا طريق غير ما حكينا عنهم فليطلب من كتابنا (شرح الجمل) ، وعسى أن نشير إليه فى خاتمة الكتاب.

وإذ قد ساعدناهم فى تقرير حكمهم هذا فلنساعدهم فى البداءة به فليكن النوع الأول.

اعلم أن الفعل عمله الرفع ، والنصب فقط ؛ أما الرفع فلفاعله ، وهو ما يسند إليه مقدما عليه ، والإسناد هو تركيب الكلمتين ، أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع ؛ كنحو : عرف زيد ، ويسمى هذا جملة فعلية ، أو زيد عارف ، أو زيد أبوه عارف ، ويسمى هذا جملة اسمية ، وإن تكرمني أكرمك ، وإن كان متى زرتك فهو السبب لرؤيتك ؛ فمتى لم أزرك لم أرك، ويسمى هذا جملة شرطية ، أو فى الدار ، أو أمامك بمعنى حصل فيها، ويسمى هذا جملة ظرفية دون ؛ نحو :عارف زيد إذا أضفت ، أو زيد العارف إذا وصفت فإنك لا تفيد .

والعلم بجميع ذلك بديهي ، وهو الذي منع أن نحد الفائدة فيما نحن بصدده.

والأصل فيه أن يلي الفعل فإذا قدم عليه غيره كان فى نية المؤخر ، ومن ثمة جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع عند الجمهور سوى الإمام ابن جني ضرب غلامه زيد ، أو أن لا يخلو الفعل عنه ، ولهذا يقدر فى ؛ نحو : زيد ضرب ضمير ، وإذا احتيج إلى إبرازه إما لجرى الفعل على غير ما هو له فى موضع يلتبس أبرز منفصلا على ؛ نحو :زيد عمرو يضربه هو ، والزيدانّ العمرانّ يضربهما هما، وإما لكونه ضمير غير واحد ، أو واحدة أبرز متصلا على ؛ نحو :الزيدانّ قاما ، والهندان قامتا ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن إلا فى باب نعم ، وبئس ؛ كما ستعرف .

ولهذا - أيضا - أعني لامتناع خلوه عن الفاعل إذا بني للمفعول أقيم المفعول به المنصوب مقام الفاعل إذا ظفر به فى الكلام ، وإلا فالمجرور ، أو المفعول فيه ، أو المطلق على الخيرة لكن يلزم وصف المطلق ، والمفعول فيه إذا كان مبهما استحساناً هذا بعد الاحتراز عن المفعول الثاني فى باب علمت أبداً ، وستحققه ، والثالث فى باب أعلمت فإنه ليس غير ذلك.

وكما يرفع الفاعل الفعل ظاهرا ؛ كما رأيت ؛ يرفعه مقدرا ؛ كما فى قولك : زيد لمن يقول لك من جاء؟ ، وتقدره قائلا ذلك ، وعليه قراءة من قرأ : " كذلك يوحى إليك ربك " ، و " يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال " بفتح الحاء ، والباء ، وكما فى قوله: إن ذو لوثة لانا. (١)

قول الشارح

الباب الثاني : فى الفاعل.

(**قوله : اعلم أن العامل**) لما سبق بيان العامل فى أول الكتاب شرع هنا فى إقامة قوله : إما أن يكون [لفظاً هذا أولى من قولهم : من قولهم : إما أن يكون] (٢) لفظياً ، أو معنوياً

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص٨٦-٨٧.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط .

(**قولــــه : فينحصـــــر**) وذلــك أنــه ينقســم بالقســمة الأولــي إلــى لفــظ ، ومعنــى[(١)] ثــم الأول ينقسـم بالقسـمة الخارجيـة إلــى ثلاثــة[(٢)] فيكـون العامـل أربعـة أقسام بالضرورة ، وإنما قال أربعة أنواع لاختلافها بالحقيقة

---

(١) قــال ابــن جنــي فــي الخصــائص ١/١١١-١١٢ :"وإنمـــا قـــال النحويـــون: عامـــل لفظـــي ، وعامـــل معنـــوي ليـــروك أن بعـــض العمـــل يـــأتي مســـببًا عـــن لفـــظ يصـــحبه كمـــررت بزيـــد ، وليـــت عمـــرًا قـــائم ، وبعضـــه يـــأتي عاريًـــا مـــن مصـــاحبة لفـــظ يتعلـــق بـــه كرفـــع المبتـــدأ بالابتـــداء ، ورفـــع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صحة القول.

فأمـــا فـــي الحقيقـــة ، ومحصـــول الحـــديث فالعمـــل مـــن الرفـــع ، والنصـــب ، والجـــر ، والجـــزم إنمـــا هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.

وإنمـــا قـــالوا : لفظـــي ، ومعنـــوي لمـــا ظهـــرت آثـــار فعـــل المـــتكلم بمضـــامة اللفـــظ للفـــظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح.أ.هـ

(٢) والعامـــل نوعـــان عنـــد النحـــاة: عامـــل معنـــوي ، وعامـــل لفظـــي ، وضـــابط المعنـــوي: مـــا لـــيس للسان فيه حظ ، أو ما لا حظ للسان فيه.

يعنـــي لا يُنطـــق بـــه ، وإنمـــا هـــو أمـــر معنـــوي اعتبـــاري ذهنـــي ، وهـــذا علـــى الصـــحيح مـــن حصـــر فـــي اثنـــين لا ثالـــث لهمـــا ، وثـــمَّ ثالـــث فيـــه نـــوع نـــزاع ، والخـــلاف فيـــه قـــوي ، وهمـــا الابتـــداء ، والتجـــرد، فالابتـــداء: أمـــر معنـــوي، المبتـــدأ: مرفـــوع بالابتـــداء ، والابتـــداء لـــيس شـــيئًا يلفـــظ بـــه، قولـــك: زيـــد قـــائم، مبتـــدأ بـــه، مفتـــتح بـــه فـــي الكـــلام هـــو الـــذي صـــار عـــاملاً فَرَفَـــعَ زيـــدًا علـــى الابتـــداء. حينئـــذٍ نقـــول: هـــذا عامـــل ، وهـــو معنـــوي. هـــل نطقـــت بالابتـــداء؟ هـــل للســـان فيـــه حـــظ؟ الجواب: لا ، هذا يسمى عاملاً معنويًا. الثاني: التجرد: وهذا في باب الفعل المضارع:

اِرفَعْ مُضَارِعًا إذا يُجَرَّدُ ... عن نَاصِبٍ ، وجَازِمٍ كَتَسعَدُ

نحـــو قولـــك: يضـــرب زيـــد عمـــرا فـــي ضـــرب: فعـــل مضـــارع مرفـــوع ، ورفعـــه ضـــمة ظـــاهرة فـــي آخـــره، مـــا العامـــل فيـــه؟ إذا قلـــت : (لـــن يقـــومَ) بالنصـــب، العامـــل هـــو لـــن ، وهـــو ملفـــوظ بـــه. (لـــم يضـــربْ) بـــالجزم ، والعامـــل هـــو لـــم ، وهـــو ملفـــوظ بـــه. (يضـــرب) لـــم يســـبقه لا ناصـــب ، ولا جـــازم، مـــا العامـــل؟ تقـــول: التجـــرد ، والمـــراد بـــالتجرد: التعـــري، كونـــه لـــم يســـبقه ناصـــب ، ولا جـــازم ، وهـــذا أمـــر معنـــوي لأنـــه غيـــر ملفـــوظ بـــه، هـــذا هـــو الصـــحيح أن العامـــل المعنـــوي قســـمان: الابتـــداء ، والتجـــرد فالابتـــداء فـــي المبتـــدأ ، والتجـــرد فـــي الفعـــل المضـــارع إذا لـــم يســـبقه ناصـــب ، ولا جـــازم ، وأمـــا جـــزم المضـــارع لوقوعـــه فـــي جـــواب الطلـــب فـــالنزاع فيـــه قـــوي. نحـــو: (قُـــلْ تَعَـــالَوْا أَتْـــلُ) (الأنعـــام:١٥١) أتـــل: فعـــل مضـــارع مجـــزوم ، والعامـــل فيـــه وقوعـــه فـــي جـــواب الطلـــب ، وهـــو أمـــر معنوي ، ولو قال به قائل ، وثلَّث به لا مانع.

(**قولــه : أن الفعــل فــى الألفــاظ أصــل**) أكثـر البصـريين؛ علـى أن الفعـل أصـل فـى العوامـل اللفظيـة [١] بمعنـى أن كـل واحـد مـن الاسـم ، والحـرف إنمـا يعمـل إن تقـوي بالفعل ، وذلـك لأنـه[٢] يجـب أن يكـون المـؤثر أقـوى مـن المتـأثر ؛ قضـاء مـن حـق المناسـبة ، والفعـل أقـوى ؛ لكونـه مقيـداً زيـادة فائـدة بـالنظر إلـى الاسم ، والحرف

(**قولــه : وعنــدهم أن الاســم ، والحــرف لا يعمــلان إلا بتقويهمــا بالفعــل**)

[٣] أمـا الكـلام فـى الأسـماء المتصـلة ؛ فظـاهر ، وأمـاالحروف فالجازمـة منهـا ملحقـة بـأن المصـدرية ، وأن المصـدرية بـأن المشـبهة ، وأمـا الجـارة ؛ فلمـا لـم تعمل إلا بأن يكون هناك فعل ، أو معنى فعل كان عملها ؛ لمكان التقوى.

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يصـح هـذا أن لـو كـان المـؤثر فيمـا نحـن بصـدده هوالمـؤثر حقيقـة ، والمـؤثر[٤] فـى الحقيقـة هـوالمتكلم أوالواضـع ، ولأنـه لـو كـان

وأمـا العوامـل اللفظيـة فكثيـرة ، وضـابطها: مـا للسـان فيـه حـظ. يعنـي ينطـق ، ويلفـظ بـه. مثـل: الجوازم ، والنواصب، (لم يضربْ) لم: عامل لفظي ملفوظ به.

ينظـر : فـتح رب البريـة فـي شـرح نظـم الآجروميـة (نظـم الآجروميـة لمحمـد بـن أبَّ القـلاوي الشـنقيطي) لأحمـد بـن عمـر بـن مسـاعد الحـازمي - مكتبـة الأسـدي، مكـة المكرمـة - الطبعـة الأولى ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م – صـ١٠٢-١٠٤

(١) قـال السـهيلي فـي نتـائج الفكـر صـ٥٥ :" .... ، ومـن ثـم وجـب أن يكـون عـاملاً فـي الاسـم ؛ كمـا أن الحـرف لمـا دل علـى معنـى فـي غيـره وجـب أن يكـون لـه أثـر فـي لفـظ ذلـك الغير ؛ كما له أثر في معناه .أ.هـ

(٢) في النسخـة (ب) أنه .

(٣) قـال السـهيلي فـي نتـائج الفكـر صـ٥٥ :"وأمـا الـذي لـه معنـى علـى الحقيقـة هـو الاسـم ، ومـن ثـم وجـب أن لا يكـون عـاملاً فـي غيـره علـى الحقيقـة ، ووجـب أن يكـون الحـرف عـاملاً فـي كـل مـا دل علـى معنـى فيـه، ؛ لأن الألفـاظ تابعـة للمعـاني، فكمـا تشـبث الحـرف بمـا دخـل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً ، وذلك هو العمل.

فأصـل كـل حـرف أن يكـون عـاملاً ؛ فـإذا وجـدت حرفـاً غيـر عامـل فسـبيلك أن تسـأل ، وأمـا الفعل ؛ فلا بد أن يكون عاملاً في الاسم...."أ.هـ

(٤) في النسخـة (ب) فالمؤثر .

يلزم فيما نحن فيه أن يكون المؤثر أقوى ؛ لزم ألا[١] يكون الحرف عاملا فى الفعل ، أو لزم أن يكون هو الأصل

(**قوله : لكونه أكثر فائدة**) إنما ينتهض دليلا ؛ أن لو كان المراد بكونه أقوى هو أن يكون أكثر فائدة ، وعلى تقدير ذلك لا يلزم أن يكون هو الأصل ، وإنما يلزم أن لو كان مبنى العمل على ذلك ؛ على أن كونه أكثر فائدة ممنوع.

غاية ما فى الباب أنه يدل على شيئين ، وكم من اسم يدل على أشياء مع أنه بمعزل عن[٢] العمل ، ولو كان مبنى العمل على الدلالة على معان ؛ لكان كل ما كان دالا على أشياء من الأسماء كان الإنسان ثابت القدم فى باب العمل.

ويمكن أن يقال : مبنى العمل على الاقتضاء ، والفعل أدخل فى باب الاقتضاء ؛ لأنه يقتضى الفاعل ، والمفاعيل ، وغير ذلك ؛ فكان له اليد الطولى فى العمل ؛ فكان أصلا.

(**قوله : وعسى أن نشير إليه فى خاتمة الكتاب) وهو** قوله : فى الخاتمة ، وعلى[٣] كون الفعل فى باب العمل أصلا ؛ لظهور كونه داعياً ، أو كون الداعى معه إلى الإعراب

النوع الأول: العامل الفعلي.

(**قوله : اعلم أن الفعل علة الرفع ، والنصب دون الجر**)[٤] ؛ لأن نسبة الإضافة لما كانت مما يمنع من الإضافة مرة ثانية ؛ كانت النسبة الإسنادية مانعة من الإضافة بالقياس.

---

(١)في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) من .

(٣) في النسخة (ب) وعلة .

(٤) قال الجرجاني في الجمل ص١٣ :" بدأنا بالأفعال لأنها الأصل في العمل ، وهي تعمل الرفع ، والنصب في الأسماء ؛ فأما الرفع فهي متساوية فيه، فكل فعل يرفع اسما

(قولــه : أمــا[١] الرفــع[٢] فلفاعلــه)[٣] أى : يرفـع فاعلـه ، وغيـره – أيضـا – مـن التوابـع ، وإنمـا كـان الرفـع لفاعلـه ؛ لأن فـى المفاعيـل تعـدد فـاختير لهـا النصب[٤] ؛ بخلاف الفاعل.

واحـدا بأنـه فاعلـه إذا أسـند إليـه مقـدما عليـه ؛ نحـو : خـرج زيـد ، وطـاب الخبـر ، وذهـب القوم ، فإن لم يكن ظاهرا فمضمر ؛ نحو : اضرب ، التقدير : أنت .أ.هـ

(١) في النسخـــة (ب) ساقط .

(٢) مـن رفـع المنزلـة، لكونـه عَلَمـاً لإعـراب الفاعـلِ الـذي هـو أعلـى المراتـبِ ، وورد أنَّ الرفـعَ أعلـى وجـوه الإعـراب مرتبـةً لا سـتغنائِه عـن النصـبِ ، والجـرِ فـي قولـك:"قـائمٌ زيـدٌ"،"وزيـدٌ منطلـق" ، والنصـبُ ، والجـرُ لا يوجـدانِ حتـى يتقـدمَ الرفـعُ كقولِـك:"ضـربَ زيـدٌ عمـراً مـررت بزيدٍ".

ينظر: شرح ملحة الإعراب ص ٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٢٢٥.

(٣) قـال ابـن يعـيش ١/٧٥:"فـإن قيـل: لـم كـان حـق الفاعـل أن يكـون مرفوعـاً؟ فـالجواب مـن وجهين: –

أحـدهما: أن الفاعـل رفـع للرفـع بينـه ، وبـين المفعـول الـذى لـولا الإعـراب ، لجـاز أن يتـوهم أنـه فاعـل ، وكـان الغـرض اختصـاص كـل واحـد منهمـا بعلامـة مميـزة عـن صـاحبه ، وكـان زمـام هـذا الأمر بيد الواضع.

ثانيهمـا: أن الفاعـل اخـتص بـالرفع لقوتـه ، والمفعـول بالنصـب لضـعفه ، والمعنـي بقـوة الفاعـل تمكنـه بلزومـه الفعـل ، وعـدم اسـتغناء الفعـل عنـه ، ولـيس المفعـول كـذلك ؛ بـل يجـوز سـقوطه ، وحذفـه ثـم إن الضـمة قويـة ، والفتحـة ضـعيفة، فـأعطوا الأقـوى للأقـوى ، والأضـعف للأضعف.

الثالـث: أن الفاعـل أقـل مـن المفعـول ؛ إذ الفعـل لا يكـون لـه إلا فاعـل واحـد ، وقـد يكـون لـه مفعـولات كثيـرة، فـأعطوا الفاعـل الـذى هـو قليـل الرفـع الـذى هـو ثقيـل ، وقـد يكـون لـه مفعـولات كثيرة ، وأعطوا المفعول الذى هو كثير النصب الذى هو ضعيف ، وذلك لوجهين:–

أن يقـل فـي كلامهـم الثقيـل ، وهـو الضـمة ، وأن يسـتوى بـذلك الكـلام، فثقـل الرفـع يـوازى قلـة الفاعل ، وخفة النصب يوازى كثرة المفعول.

(٤) مـن نَصَـبَه المـرضُ: إذا غيَّـره، لكونِـه علمـاً لإعـراب المفعـولِ الـذي يتـأثَّرُ بفعـل الفاعـل ، ولأنـه إعـراب لمـا يُسـتغنى عنـه ، ويُطـرحُ. ينظـر : الغـرَّة المخفيـة ٩٣ ، وشـرح ألفيـة ابـن معـطٍ ١: ٢٢٥ .

(**قوله : وهو ما يسند إليه**) تعريف لفاعله[1] لا الفاعل[2]

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٧ :" هو ما كان المسند إليه، من فعل ، أو شبهه، مقدمًا عليه أبداً ؛ كقولك:"ضرب زيدٌ"، و"زيدٌ ضاربٌ غلامه" و"حسنٌ وجهه" ، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه".

وقال ابن يعيش ١/٢٠٠-٢٠١ شارحا :"واعلم أن الفاعل في عُرْف النحويّين: كل اسم ذكرتَه بعد فعلٍ ، وأسندتَ ، ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم ، ولذلك كان في الإيجاب ، والنفي سَواءً ، وبعضهم يقول في وصفه: كل اسم تَقدَّمه فعلٌ، غيرُ مغيَّر عن بِنْيته ، وأسندتَ ، ونسبتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم .

ويريد بقوله :"غير مغير عن بنيته" الانفصال من فعلِ ما لم يُسَم فاعلُه ، ولا حاجةَ إلى الاحتراز من ذلك، ؛ لأن الفعل إذا أُسند إلى المفعول، نحوَ:"ضُرِبَ زيدٌ" ، و"أُكْرِمَ بكرٌ"صار ارتفاعه من جهةِ ارتفاع الفاعل ؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه.

وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يَجِب تقديمُ خبره لمجرَّدِ كونه خبرًا ؛ كأنه احترز بقوله :"لمجرّد كونه خبرًا" من الخبر إذا تضمن معنَى الاستفهام، من ؛ نحو:"أيْنَ زيدٌ"؟ ، و"كَيْفَ محمَّدٌ"؟ ، و"متى الخروجُ؟" فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارا يجِب تقديمُها، لكن لا لمجرّد كونه خبرًا ؛ بل لِما تضمنه الخبرُ من الاستفهام الذي له صدْرُ الكلام.

وهذا الكلام عندي ليس بمَرْضيّ ؛ لأن خبرَ الفاعل الذي هو الفعلُ، لم يتقدّم لمجرّدِ كونه خبرًا ؛ إذ لو كان الأمر كذلك، لوجب تقديمُ كل خبر من ؛ نحو:"زيد قائمٌ، وعبدُ الله ذاهبٌ" ؛ فلما لم يجب ذلك في كلّ خبر، عُلم أنه إنّما وجب تقديمُ خبرِ الفاعل لأمر وراءَ كونه خبرًا ، وهو كونه عاملًا فيه ، ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونُه عاملًا فيه سببٌ أوجب تقديمه ؛ كما أن تضمن الخبر همزةَ الاستفهام في قولك:"أيْنَ زيدٌ؟" ونظائره سببٌ أوجب تقديمَه، فاعرفه.

وفي الجملة الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمر لفظيٌّ ؛ يدل على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلاً في الصُّوَر المختلفة من النفي ، والإيجاب ، والمستقبَل ، والاستفهام ، ما دام مقدَّمًا عليه ، وذلك نحو:"قَامَ زيدٌ" ، و"سَيَقُومُ زيدٌ" ، و"هَلْ يقوم زيد؟" و"زيدٌ في جميع هذه الصُوَر فاعلٌ، من حيث إن الفعل مسنَدٌ إليه ، ومقدَّمٌ عليه ، سواءٌ فَعَل ، أو لم يفعل ، ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك ، وضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت:"زيدٌ قام"، لم يبق عندك فاعلًا ، وإنمّا يكون مبتدأ ، وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية.أ.هـ

(٢)في النسخة (ب) للفاعل .

مطلقاً [١][٢] ؛ لأن الكلام فى مرفوع الفعل لا فى الفاعل مطلقاً ، وإلا قيل الفاعل مايسند إليه الفعل ، أو ماهو بمنزلته من الأسماء [٣].

يعني أن فاعل الفعل هواللفظ الذي يسند إليه [٤]أو بالنظر إلي معناه ؛ كقولك : ضرب زيد ، وقولك : تركب ضرب من عدة أحرف سواء كان اللفظ من المهملات ؛ كقولك : سمع ديز من وراء الجدار ، أو لم يكن ، وسواء كان ذلك الإسناد بالسلب أو الإيجاب .

فإن قلت : إن أريد بالفعل الاصطلاحي لم[٥] يصح ؛ لأن الاصطلاحي لفظ ، واللفظ لم يسند في[٦] : ضرب زيد ، وإن أريد به غير الاصطلاحي لم يجز؛ لأن الكلام فى معمول الاصطلاحي.

قلنا : أريد به الاصطلاحي ، وأريد بإسناده إسناده باعتبار المعني.

فإن قلت : قوله : ما يسند [٧]إما أن يراد به جزئية الحكم ؛ أي : ما يسند

---

(١) قال المبرد في المقتضب ١/٨ :-

" الْمَرْفُوع هُوَ ذَلِك الْفَاعِل الَّذِي عهدته مَرْفُوعا وحده ، وَأَنَّ الْمَفْعُول الَّذِي لم تعهده مَرْفُوعا ، وكَذَلِكَ إذا قلت : لم يقم زيد ، ولم ينطبق عبد الله ، وسيقوم أَخوك فإن قال قَائِل : إنما رفعت زيدا أولا لأنه فاعِل ؛ فإذا قلت : لم يقم فقد نفيت عنه الفِعْل فَكيف رفعته قيل لَهُ إن النفي إِنَّما يكون على جِهَة مَا كان مُوجبا فإنما أَعلمت السَّامع من الَّذِي نفيت عنه أَن يكون فَاعِلا فَكَذَلِك إذا قلت : لم يضْرب عبدُ الله زيدا عُلم بِهَذَا اللَّفْظ من ذكرنَا.أ.هـ

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/١٨٧ :" فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد: فاعل عند النحاة ، وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالأمور النسبية ؛ نحو: قرب ، ويعد ، وكذا الأفعال المتعدية ؛ نحو : ضرب ، وقتل، ؛ لأن الضرب نسبة بين الضارب ، والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الاخر ؛ بل بهما، لصدوره عن أحدهما ، ووقوعه على الاخر.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة (اللفظ) .

(٤) في النسخة (ب) إليه الفعل .

(٥) في النسخة (ب) ساقط .

(٦) في النسخة (ب) في ؛ نحو : .

(٧) في النسخة (ب) يستند .

إليـه الفعـل بالجملـة ، وإمـا أن يـراد بـه كليـة الحكـم[١] إلـي مـا يسـند إليـه الفعـل دائمـا ، وحينئـذ يلـزم أن لا يكـون زيـد فـى ضـرب زيـد فـاعلا ؛ لأنـه لـيس ممـا يسـند إليه الفعل دائما ، وإن أريد به [٢]أحدهما فكذلك ، وهو ظاهر

قلنـا : المقصـود معلـوم ، وهـو أنـه حينمـا يسـند إليـه الفعـل فاعـل ،ولا مضايقة فى العبارة بعد حصول العلم بالمقصود.

(**قولـه : والإسـناد ، وهـو مركـب الكلمتـين إلـي آخـره**) علـى مـا ذكـر مـن تفسـير الإسـناد خـرج المرفـوع فـى بـاب كـان ؛ فكـان مـن حقـه أن يعـده مـن الملحقات ؛ كما هو رأي البعض[٣] .

ولقائـل أن يقـول : قولـه : مـا يسـند إليـه لا يسـتقيم ظـاهرا ، نظـرا إلـي تفسـير الإسناد ، ويلزم – أيضا – أن لا يكون المرفوع فى : إن ضرب زيد فاعلا

فإن قلت : كون ذلك غير مفيد عارض ؛ فلا يعتد به.

قلنـا : فـإذن يجـب أن يعـد كـل واحـد مـن الشـرط ، والجـزاء جملـة ؛ لأن عـدم الإفـادة عـارض ، ويلـزم – أيضـا – [٤] أن يعـد ؛ نحـو : ضـارب غلمانـه فـى زيـد ضـارب غلمانـه جملـة ، أو لا يعـد ضـرب غلمانـه ؛ فـي: زيـد ضـرب غلمانـه جمله .

ويلـزم – أيضـا – الجملـه القسـمية ؛ لأن الجملتـين فـى بـاب القسـم نزلتـا منزلـة جملـة واحـدة بوسـاطة القسـم فـى بـاب الشـرط ؛ فـإذن[٥] يلـزم أحـد الأمـرين ، ، وهو إما التعرض للجملة القسمية ، أو ترك التعرض للجملة [٦] الشرطية.

---

(١) في النسخـــة (ب) بزيادة يركب .

(٢) في النسخـــة (ب) ساقط .

(٣) قـال النيلـي فـي الصـفوة الصـفية ٣/٣٩٢.:"الفعـل النـاقص لا يسـمي المرفـوع بـه فـاعلاً ؛ إذ لا تتم الفائدة به ؛ نحو: كان وأخواتها"" .أ.هـ

(٤) في النسخـــة (ب) أصلا .

(٥) في النسخـــة (ب) فإن .

(٦) في النسخـــة (ب) ساقط .

(**قولـه : أو زيـدا أبـوه عـارف**) إيذان منه أن الخبـر قـد يكـون جملـة[١] ولا يقـدح فـى كـون ذلـك جملـة اسـمية ، وإنمـا قـال ، أو إن كـان متـي زرتـك تنبيهـا ؛ علـى أن الشـرطية قـد يتركـب ممـا[٢] فـوق[٣] القضـيتين ، واسـم كـان هـو ضـمير الشـأن فـالخبر هوالجملـة الشـرطية ، وإنمـا قـال فهوالسـبب بـالتعريف للحصـر ، وحينئذ يصدق

(**قولــه : فمتــي لــم أزرك لــم أرك**) ؛ لأن الزيـارة إذا كانـت هـي[٤] السـبب [فإذا لم توجد لم توجد الرؤية بالضرورة

ولقائـل أن يقـول : لـم لا يجـوز أن يكـون هـو السـبب علـى تقـدير تحققهـا لا][٥] علـى تقـدير عـدم تحققهـا ، وحينئـذ لايلـزم صـدق القضـية ؛ علـى أن[٦]النظر فى صدق القضية ، وكذبها خارج عن صناعة[٧] هذه .

ولوكـان تـأليف هـذه القضـية فـى مـادة الـلازم سـواء كـان عامـا ، أو مسـاويا ؛ لكـان أظهـر ؛ بـأن يقـال : إن كـان متـي كـان هـذا إنسـانا كـان حيوانـا ؛ فمتـي لـم يكن حيوانا لم يكن إنسانا.

---

(١) قـال ابـن الحاجـب فـي أماليـه ٨٨٢/٢ :" إنمـا لـم يكـن الفاعـل جملـة لأنـه محكـوم عليـه ، والمحكـوم عليـه لا يكـون إلا مفـردا، بخـلاف الأحكـام فإنـه يعبـر عنهـا بـالمفرد تـارة ، والجملـة أخرى ، وإنما كان ذلك لا تساعهم في الأحكام.

ألا تـرى أنهـم وضـعوا جملـة بـاب الأفعـال مشـروطة بـأن تكـون أحكامـا لغـرض الاتسـاع فيهـا ، والاختصـار ، ولـم يوضـع المحطـوم عليـه ذلـك الوضـع ، ومـن ثـم لـم يقـع الفاعـل ، ولا المبتـدأ جملـة إلا إذا قصـد بـه نفـس اللفـظ فيكـون حينئـذ كـالمفرد فـي الحكـم كقولـك: زيـد قـائم، جملـة اسمية ، وما أشبه ذلك.أ.هـ

(٢) في النسخـة (ب) فما .

(٣) في النسخـة (ب) فوت .

(٤) في النسخـة (ب) هو .

(٥) في النسخـة (ب) ما بين المعكوفين ساقط .

(٦) في النسخـة (ب) ساقط .

(٧) في النسخـة (ب) صناعتنا .

(**قولــه : بمعنـــي حصـــل**) لا بمعنـــي حاصـل[1] لـم يكـن كلامـا ؛ لأن الصـــفة مـــع مـــارتفع بهـــا لـــيس بجملـــة فـــى غيـــر صـــور الاعتمـــاد بـــالنفي ، والاستفهام ، والموصول .

ولـو قـال ، أو فـى الـدار ، أو قـدامك فـى[2] زيـد فـى الـدار ، أو قـدامك بإيراد المسند إليه ؛ لكان أظهر.

(**قولــه : والعلــم بجميــع ذلــك**) أي: العلـم بـأن ؛ نحـو : زيـد عـارف ، وعرف زيد مفيد ، والتركيب الإضافي ، والتركيب التوصيفي غير مفيد ضروري.

بيـان ذلـك أنـك إذا قلـت : غـلام زيـدا ، والغـلام الكـريم ؛ كـان منـك إشـارة إلـي المعنـي الحاصـل لا تحصـيل لغيـر الحاصـل ؛ كمـا فـى الـتلفظ فـى المفـردات فى أنه يكون هناك منك إشارة إلي الحاصل.

فـإن قلـت : فعلـي هـذا يلـزم ألا يكـون الكـلام الـذي ألقـي إلـي سـامع يعـرف فائدته ، ولازمها ، وهو أنك تعلم جمله ؛ إذ ليس مشتملا على وجه يفيد

قلنـا : إنمـا يلـزم ذلـك ؛ أن لـو لـم يكـن هنـاك فائـدة سـوي مـاذكر ، وهـو ممنوع .

رتبة الفاعل

(**قولــه : والأصــل أن يلــي الفعــل**)[3] مـن حـق الفعـل أن يكـون مقـدما علـى علـى الفاعـل فـى الـذكر ، وأن يعقبـه الفاعـل[4] وذلـك أن الفعـل لمـا قـدم فـى

---

(١) في النسخـــــة (ب) بزيادة (لأنه إذا كان بمعني حاصل) .

(٢) في النسخـــــة (ب) وزيد .

(٣) قـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صــــ٣٨ :"والأصـــل فيـــه أن يلـــي الفعـــل لأنـــه كـــالجزء منـــه ؛ فـإذا قـدم عليـه غيره كـان فـي النيـة مـؤخراً ، ومـن ثـم جـاز ضـرب غلامـه زيـد ، وامتنـع ضـرب غلامه زيداً.أ.هـ

(٤) ذهـــب الكوفيـــون إلـــى جـــواز تقـــديم الفاعـــل علـــى الفعـــل فـــي ســـياق الكـــلام ، ويســـتدلون علـــى ذلك بقول الزباء:-

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا

ينظر: المساعد ١/٣٨٧، الهمع ١/٥٧٦.

وأجاب ابن عصفور عن ذلك فقال:-

باب الاعتبار من حيث إن الإسناد[1] كالجزء الذاتي له ، وهو مبني الفائدة وجب أن يقدم فى الذكر ؛ قضاء من حق المناسبة ، وأن يعقبه الفاعل ؛ لأن مبني الفائدة علي[2] الإسناد ، والإسناد مما يتوقف على الطرفين ؛ فإن ذكر أحد الطرفين ذكر الآخر .

تقديم المفعول على الفاعل

(**قوله : كان فى نية المؤخر**)[3][4] ولو قيل كان فى النية مؤخرا ؛ أمكن منع الملازمة بأن يقال : لا نسلم[5] أنه إذا قدم عليه غيره كان ذلك الغير مؤخرا فى النية ؛ كيف ، ولو كان القصد إلي تأخيره لم يكن مقدما ؛ بل مؤخرا.

(**قوله : سوي الإمام**)[6] فإنه ....=

"أما قول الزباء مشيها وئيداً، فمشيها بدل من الضمير الذى في الجمال ؛ لأنه في موضع خبر المبتدأ الذى هو"ما". ينظر: شرح الجمل ١/١٦٠.

أما البصريون فيرون أنه يجب تقديم العامل على الفاعل. ينظر: الارتشاف ٣/١٣٢٠

(١) في النسخة (أ) الإنسان ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في (ب) .

(٢) في النسخة (ب) في .

(٣) قال ابن يعيش ١/٢٠٢ :" اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركةُ الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل ؛ لأن وجوده قبل وجود فعله ، لكنه عَرَضَ للفعل إن كان عاملًا في الفاعل ، والمفعولِ، لتعلُّقهما به ، واقتضائه إيّاهما ، وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول ، فقُدّم الفعل عليهما لذلك .

وكان العلمُ باستحقاق تقدُّم الفاعل على فعله من حيث هو مُوجِدُه ثانيًا، فأغنى أَمن اللبْس فيه عن وضع اللفظَ عليه ؛ فلذلك قُدّم الفعل ، وكان الفاعل لا زمًا له، يتنزل منزلة الجُزْء منه، بدليلِ أنه لا يستغني عنه ، ولا يجوز إخلاءُ الفعل عن فاعلِ ، ولذلك إذا اتصل به ضميرُه، أسكن آخِره، نحوَ:"ضَرَبْتُ" ، و"ضَرَبْنَا" ، و"ضَرَبْتُمْ"، ....أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) بزيادة (أي : في حكم المؤخر).

(٥) في النسخة (ب) ساقط .

(٦) يقصد ابن جني عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب ، والنحو ، وله شعر ، ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد عن ؛ نحو : ٦٥ عاما ، وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في" من نسب إلى أمه من الشعراء – خ" و" شرح ديوان المتنبي – ط" و" المبهج – ط" في اشتقاق أسماء

جـوز[١] ؛ نحـو : ضـرب غلامـه زيـدا مستشـهدا بمـا وقـع مـن ؛ نحـو ذلـك فى كلامهم[٢] وبالقياس على ضمير الشأن حيث إن مايعقبه مبين. [٣].

رجـال الحماسـة ، و" المحتسـب – ط" فـي شـواذ القـراآت ، و" سـر الصـناعة – ط" الأول منـه فـي اللغـة ، و" الخصـائص – ط" ثلاثـة أجـزاء فـي اللغـة ، و" اللمـع – خ" فـي النحـو ، وغيرها.

ينظر : الأعلام للزركلي ٤/٢٠٣-٢٠٤.

قـال ابـن جنـي فـي الخصـائص ١/٢٩٥ :"وأجمعـوا علـى أن لـيس بجـائز ضـرب غلامـه زيـدًا لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ، ومعنى ، وقالوا في قول النابغة:

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

إن الهـاء عائـدة علـى مـذكور متقـدم كـل ذلـك لـئلا يتقـدم ضـمير المفعـول عليـه مضـافًا" إلـى الفاعل" فيكون مقدمًا عليه لفظًا ، ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :-

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ

عائدة على"عدي" خلافًا على الجماعة.

(١) في النسخـة (ب) تجوز .

(٢) في النسخـة (ب) غلامهم .

(٣) إن تـأخر المفسـر، نحـو:"ضـرب غلامـه عمـر أجـازه ابـن جنـي ، وقبلـه أبـو عبـد الله الطـوال من أهل الكوفة ، والأخفش من أهل البصرة ، واختاره ابن مالك.

ينظـر: الأشـموني ٢/٥٨-٥٩، الهمـع ١/٢٦٦-٢٦٧، المسـاعد ١/١١٢-١١٣، شـرح الكافية للرضى ٢/٤٧، الخزانة ١/٢٧٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٩-١٦٠.

وقد جاء في الشعر ، وذلك كقول الشاعر:-

كسا حِلْمُهُ ذا الحلم أثواب سؤدد ورقي نداه ذا الندي في ذرى المجد

البيـت مـن الطويـل ، وهـو بـلا نسـبة فـي تخلـيص الشـواهد ص ٤٩٠ ، وتـذكرة النحـاة ص ٣٦٤ ، والـدرر ١/ ٢١٨ ، وشـرح الأشـموني ١/ ١٧٨ ، وشـرح شـواهد المغنـي ٢/ ٨٧٥ ، وشـرح ابـن عقيـل ص ٢٥١ ، ومغنـي اللبيـب ٢/ ٤٩٢ ، والمقاصـد النحويـة ٢/ ٤٩٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٢/٣٦٧.

ينظر: الأشمونى ٢/٥٩، المساعد ١/١١٢.

وقصره أحمد بن جعفر على الشعر دون الكلام . ينظر : الارتشاف ٢/٩٤٤.

إضمار الفاعل

(**قولــه : وألا يخلــو الفعــل عــن الفاعــل**[١])[٢] إذا استعمل لغرض المعني من غير قصد إلي مجرد اللفظ ؛ إذ هو مقتضاه سبب[٣] الإسناد الذي هو من لوازمه ، ولأن مبني الفائدة عليهما.

(**قولــه : ولهــذا يقــدر**)[٤] أي : ولما أنه لابد للفعل من الفاعل يقدر فى ؛ نحو : زيد ضرب ، ولأنه لو حذف من غير تقدير ؛ لوجب أن يحذف فى أنا ضربت ، وأنت ضربت ؛ لمكان الاستواء فى الاقتضاء .

فإن قلت : قد يخلو عن الفاعل ؛ كما فى ؛ نحو : ما ضرب ، وما أكرم[٥] إلا أنا ؛ حيث خلا أحد الفعلين عنه[٦].

وشرط ابن مالك في إجازه ما اختاره أن يكون صاحب الضمير قد شارك في العامل ؛ نحو: ضرب غلامها هنداً فالناصب لصاحب الضمير الذى هو هند هو الرافع لغلامها الذى هو الفاعل ، فلو لم يشارك فقلت: ضرب غلامها جار هند ؛ لم يجز.

ينظر: المساعد ١/١١٣، شفاء العليل ١/٢٠٢، التسهيل ص٢٨.

(١) في النسخة (ب) ساقط .

(٢) في النسخة (ب) بزيادة (؛ أي : الأصل أن لا يخلو الفعل عن الفاعل) .

(٣) في النسخة (ب) بسبب .

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٨ :-

" إضمار الفاعل، ومضمره في الإسناد إليه كمظهره تقول : ضربت ، وضربنا ، وضربوا ، وضربن ، وتقول : زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلاً ، وهو ضمير يرجع إلى زيد شبيه بالتاء الراجعة إلى أنا ، وأنت في أنا ضربت ، وأنت ضربت.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) ما ضرب ، وأكرم .

(٦) قال أبو حيان في الارتشاف ٤/٢١٤٩:-

"وقال بعض أصحابنا: ما قام وقعد إلا أنت، لا يكون من الباب (أى : التنازع) على مذهب سيبويه ؛ لأن الفاعل هنا لا يصح إضماره ، ولا يجيز حذف الفاعل ، ويكون من الباب على مذهبي الكسائى ، والفراء، ففي مذهب الكسائى على الحذف على الفاعل ، وعلى مذهب الفراء لارتفاعه بالفعلين معا" أ.هـ

وقال الرضى ١/١٨٠:"ويلزم البصريين في هذا المقام متابعة الكسائى في مذهبه ؛ لأنهم يوافقونه هاهنا في أن هذا من باب الحذف لا من باب الإضمار ؛ لأنهم حذفوا الفاعل مع"إلا" لدلالة الثاني عليه لأنه هو". أ.هـ

قلنا : لا نسلم ؛ بل هناك مقدر ، وإلا لما صح الاستثناء ، وأما مايقال من إن أنا في إلا أنا فاعل ؛ مبني [1] على العرف لا على التحقيق.

(**قوله : أبرز منفصلا**) على الجواز في صورة الفعل ، وعلي الوجوب في صورة الصفة إذا جرت على غير [2] من هي له ، وعند الكوفيين على الجواز في الصورتين [3].

---

(١) في النسخة (ب) فبني .

(٢) في النسخة (ب) ساقط .

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٣٣ :"ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذّر المتّصل ، وذلك بالتّقديم على عامله ، أو بالفصل لغرض ، أو بالحذف ، أو بكون العامل معنويّا ، أو حرفا ، والضمّير مرفوع ، أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له مثل: (إيّاك ضربت) و (ما ضربك إلا أنا) و (إيّاك ، والشّرّ) و (أنا زيد) و (ما أنت قائما) و (هند زيد ضاربته هي).أ.هـ

وذكر ابن عقيل ٢٠٧/١ :" أنه إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لم يؤمن ؛ فمثال ما أمن فيه اللبس: زيدٌ هندٌ ضَاربها هُو ، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: زيدٌ عمرو ضاربه هو ؛ فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين.

وزاد:-

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ، وهو : زيدٌ هندٌ ضاربها وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: زيدٌ عمرو ضَاربه لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ؛ فلما أتيت بالضمير فقلت: زيدٌ عمرو ضَاربه هو، تعين أن يكون زيدٌ هو الفاعل .أ.هـ

ووافقه ابن هشام ، والأشموني. ينظر : أوضح المسالك ١٩٤/١ ، شرح الأشموني ١٨٨/١.

ونقل السيوطي رأي ابن حيان ؛ إذ يقول في الهمع ٣٦٦/١-٣٦٧ : -

قَالَ أبو حَيَّان ، ولَيْسَ كما ادَّعَاهُ من الْإِجْمَاع فَفِي الإفصاح أجَاز بعض أهل عصرنا أَن تَقول : زيد عَمْرو ضاربه هُوَ فيكون جَارِيا على من هُوَ لَهُ ، وترفع الضَّمِير بِهِ ، أو تَجْعَلهُ توكيدا ، وإِن جرى على غير من هُوَ لَهُ وجب إبرازه سَوَاء خيف اللّبْس ؛ نحو : زيد عَمْرو ضاربه هُوَ أم أَمن نحو : زيد هِنْد ضاربها هُوَ هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين .

فـإن قلـت : لا نسـلم أنـه أبـرز فـى ؛ نحـو : زيـد عمـرو يضـربه هـو ، ولـم لا يجـوز أن يكـون البـارز ضـميرا آخـر جـاء[1] لرفـع الإلبـاس ؛ كمـا فـى صـورة العطـف فـى ؛ نحـو : زيـد ضـرب هـو ، وعمـرو ؛ حيـث يـؤتي بضـمير آخر من غير إبراز للمقدر[2] .

قلنـا : لـو كـان كـذلك ؛ لوجـب أن يقـال : إن [3]العمـران يضـربانهما همـا ، والزيدون العمرون يضربونهم[4]

(**قولـه : وإمـا لكونـه ضـمير غيـر واحـد**) وذلـك أنـه يسـتتر إذا كانـا ضمير واحد ؛ فلو[5] استكن إذا كان [غير ضمير][6] واحد جاء الإلباس.

(**قولـه : إلا فـى بـاب نعـم**) حيث يقـال : نعـم رجلـين أخـواك ، ونعـم رجـالا إخوتك[7].

وَجـوز الْكُوفِيُّـونَ الاسـتتار فـي حَـال الْأَمـن ، وتـبعهم ابـن مَالـك ، واسْـتدلَّ بمـاه حَكَـاهُ الْفـراء عـن الْعَرَب كل ذِي عين ناظرة إِلَيْك ؛ أي هِيَ ، وبِقوله : –

(قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها ، وقد عَلِمَتْ ...)

أَي بانوهـا هـم ، وبقـراءة ابـن أبـي عبلـة (طَعَـامٍ غَيْـرَ نَـاظِرِينَ إِنَـاهُ) الْأَحْـزَاب ٥٣ بجـر غيـر ؛ أي أَنْـتُم ، وبقـراءة (فَظَلَّـتْ أَعْنَـاقُهُمْ لَهَـا خَاضِـعِينَ) الشُّـعَرَاء ٤ ؛ أي هـم ، وتكلـف البصـريون تَأْوِيل ذَلِك ، وأَمْثَاله.أ.هـ

(١) في النسخـة (ب) جاز .

(٢) قـال السـيوطي فـي الهمـع ٣٦٥/١ :" قـال أبـو حَيَّـان : وقـد رد بِأَنَّـهُ لَـو تحمـل ضـميرا لجَـاز الْعَطـف عليـه مؤكـدا فيقـال : هَـذَا أَخُـوك هُـوَ ، وزيـد ؛ كَمَـا تقـول : زيـد قَـائِم هُـوَ ، وعَمْرو.أ.هـ

(٣) في النسخـة (ب) الزيدان .

(٤) في النسخـة (ب) بزيادة (هم) .

(٥) في النسخـة (ب) ولو .

(٦) في النسخـة (ب) ضمير غير .

(٧) الضـمير المرفـوع بـ"نعـم" المفسـر بـالنكرة عنـد سـيبويه ، والبصـريين مفـرد دائمـاً سـواء أكـان مفسـراً بمفـرد أم مثنـى أم مجمـوع. ينظـر: الكتـاب ١٧٥/٢-١٧٦، الارتشـاف ٢٠٢٥/٤،

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن نعم مسندا إلي ضمير غير الواحد[(١)] .

ولم لايجوز أن يكون المقدر مبهم يفسر بالمفرد تارة ، وبغير المفرد أخري بحسب مقتضي المقام ؛ كما في ربت[(٢)] رجلا ، وربت[(٣)] رجلين ،وربت[(٤)] رجالا عند البصريين ؛ حيث لايرون المطابقة[(٥)]

المفعول الذي لم يسم فاعله

(قوله : أقيم المفعول به المنصوب) [(٦)] أي : بدون الواسطة مقام

وأجاز قوم من الكوفيين تثنيتة ، وجمعه مطابقاً للتمييز تقول: أخواك نعماً رجلين ، وقومك نعموا رجالاً ، وروي ذلك الكسائى عن العرب.

ينظر: الارتشاف ٢٠٢٥٦/٤ ، ورواية الكسائى في المسائل البصريات ٤٢٣، أمالى ابن الشجري ١٣٧/٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٠٢/٢، شرح الكافية للرضى ٢٤٢/٤، الأشمونى ٣٢/٣، مجالس ثعلب ٢٧٣/١.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١١١/٢ :"نعم" إذا ذكرت بعد ما يُغنى عن المخصوص لا تتحمل ضميره عند أكثر العرب.

بل تأتي مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو:"الزيدان نعم الرجلان" ، أو"نعم رجلين" و"الزيدون نعم الرجال" ، أو"نعم رجالا"، هذا هو المشهور.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) واحد .

(٢) في النسخة (ب) ربه .

(٣) في النسخة (ب) ربه .

(٤) في النسخة (ب) ربه .

(٥)(رب) تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للإفراد ، والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى" من إفراد ، وتذكير ، وفروعهما ؛ كقولك:"ربه رجلا" ، و"ربه رجلين" ، و"ربه رجالا" ، و"ربه امرأة" ، و"ربه امرأتين" ، و"ربه نساء"، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد ، وهذا مذهب البصريين.

وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظًا ؛ نحو:"ربها امرأة" ، و"ربهما رجلين" ، و"ربهم رجالا" ، و"ربهن نساء".

ينظر : مذهب البصريين ، والكوفيين في الارتشاف ٤/ ١٧٤٧ ، والأزهية في علم الحروف – لعلى بن محمد الهروى (ت٤١٥هـ) . تح / عبد المعين الملوحى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م – ص٢٦١.

(٦) قال الزمخشري في المفصل ص٣٤٣ :" هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه ، وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِل ، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله.أ.هـ

الفاعل ، ولو قال أسند[1] إلي المفعول به المنصوب ؛ لكان أظهر ؛ لأنه ليس هذا موضع الفاعل الذي قام به الفعل ؛ لأن ؛ نحو : ضرب مبنيا للمفعول يستدعي أن يكون ما أسند إليه هو المفعول به لا الفاعل الذي قام به الفعل[2] .

وأما إسناد ؛ نحو : ضرب مبنيا للمفعول إلي الظرف[3] إذا لم يكن ثمة مفعول به ؛ نحو : ضرب يوم الجمعة ، فبأن أجري مجري المفعول به بأن ذهب به عن أن يقدر فيه معني في[4]أو بأن يكون إسنادا مجازيا من غير ؛ إجراء له مجري المفعول به ؛ لمكان التوسع فى الظروف ؛ كما يقال :

ويحذف الفاعل ، ويحلّ محلّه نائبه ؛ لأسبابٍ ، وأغراضٍ كثيرة منها:-

الخوف منه ، أو عليه ، أو الإبهام ، أو إيثارًا لغرض السّامع ، أو لإقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لتقارُب الأسجاع ، وغير ذلك.

يُنظر: شرح المفصّل ٦٩/٧ ، والمقرّب ٨٠/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والأشمونيّ ٦١/٢.

وينوب عنه – كذلك – في وجوب ذكره ، واستحقاقه الاتصال بالعامل ، وكونه كالجزء منه ، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

يُنظر: ابن النّاظم ٢٣١ ، وأوضح المسالك ١١٩/٢-١٢٠ ، والأشمونيّ ٦١/٢ ، والصّبّان ٦١/٢.

(١) في النسخة (ب) لم يسند .

(٢) في النسخة (ب) الفاعل .

(٣) في النسخة (ب) بزيادة (بأن ذهب به عن المقدر فيه معني فيه ، أو بأن يكون إسنادا مجازيا من غير إجراء له مجري المفعول به) .

(٤) أما الظرف ؛ فلا يقبلها إلا بشروط:-

الأول: أن يكون مختصا ؛ فلا يجوز:"سِيرَ ، وقت ، ولا جُلِس مكان".

والثاني: أن يكون متصرفا ؛ فلا يجوز:"جلس عندك" خلافا للأخفش. فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب. ينظر : حاشية الصبان ٢/ ٤٥.

والثالث: أن يكون ملفوظا به، خلافا لابن السراج في إجازته نيابة الظرف المنوي. ينظر : توضيح المقاصد ٢/٦٠٤.

نهاره صائم[(١)] [(٢)]

وإذا أسند إلي المفعول المطلق ؛ نحو : ضرب ضرب[(٣)] كان القصد إلي الإخبار بإحداث نفس الفعل من غير تعرض لذكر من أحدث به الفعل مثل مايقصد إلي ذلك فى المبني للفاعل ؛ نحو : فلان يعطي ، ويمنع .

وإذا قلت : ضرب فى يوم الجمعة ، أو سير فى يوم الجمعة ؛ كان الوجه أن يحمل ذلك علي[(٤)] قوله : -

وَقَدْ حِيلَ [(٥)]بَيْنَ العَيرِ وَالنَّزَوَانِ [(٦)]

---

(١) في النسخة (ب) صام نهاره .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ، وتقول: مُطِرَ قومُك اللَّيلَ ، والنهارَ، على الظَّرف ، وعلى الوجه الآخَر ، وإن شئت رفعته على سَعَةِ الكلام ؛ كما قال :صيدَ عليه اللَّيلُ ، والنهارُ ، وهو نهارُه صائمٌ ، وليلُه قائمٌ...."أ.هـ

(٣) وأما المصدر ؛ فلا يقبلها إلا بشروط:-

الأول: أن يكون متصرفا ؛ فلا يجوز نيابة"سبحان" ونحوه.

والثاني: أن يكون لغير مجرد التوكيد ؛ فلا يجوز:"ضُرب ضُرب" ؛ لعدم الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظا به، أو مدلولا عليه بغير العامل ؛ نحو:"بلى سِير" لمن قال : ما سير سير شديد، فلو دل عليه "العامل" لم ينب، خلافا لبعضهم.

ينظر : توضيح المقاصد ٢/٦٠٤- ٦٠٥.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة ؛ نحو : .

(٥) في النسخة (ب) جعل .

(٦) حيل بَين العير والنزوان يضْرب في منع الرجل مُرَاده.

تقول: حال الشيء بيني ، وبين كذا يحول حيلولة: منعني منه ، وحيل بين زيد ، وبين كذا. قال تعالى : (وحِيلَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ) سبأ ٥٤ ، والعير بالفتح الحمار ، وسيد القوم أيضاً ، والنزوان مصدر قولك: نزا الفحل على الأنثى ينزو عليها نزوا ، ونزوانا.

وأول من قاله صخْر بن عَمْرو أَخُو الخنساء ، وذَلِكَ أنه طعنه ربيعَة الأسدى فَأدْخل حَلقَة من حلقات الدرْع في جَوْفه فَمَرض زَمَانا حَتَّى مِلَّته امْرَأَته فَمر بهَا رجل ، وكَانَ ذَات خلق ، وأوراك فَقَالَ لَهَا كَيفَ مريضكم ؛ فَقَالَت : لا حى فيرجى ، ولَا ميت فينعى ثمَّ قال لَهَا هَل يُبَاع الكفل ؛ فَقَالَت : نعم عَمَّا قَلِيل ، وذَلِكَ بمسمع من صخْر فَقَالَ لَهَا أما ، والله لَئِن قدرت لأقدمنك قبلى فَقَالَ لَهَا ناولينى السَّيْف لينظر : هَل تقله يدى فناولته ؛ فإذا هُوَ لا يقلهُ .

بـأن يكـون القصـد إلـي الإخبـار بإحـداث الفعـل فـى ذلـك الوقـت لاغيـر ؛ كأنه قيل فعل ذلك الفعل(١) فى هذا الوقت .

وعلـي ماقلنـا : لا مـدخل للمفعـول لـه(٢) فـى أن يكـون مسـندا إليـه فيمـا إذا بنـي الفعـل للمفعـول ؛ فـإذا وجـد المفعـول بـه بالواسـطة صـح بنـاؤه للظـرف ؛ نحـو : جلـس بـه يـوم الجمعـة ؛ تحقيقـا للفـرق بينـه(٣) وبـين مـاهو مفعـول بـه بـدون الواسطة .

وأمـا إذا قيـل جلـس بـه فـى يـوم الجمعـة ؛ فالوجـه أن يحكـم علـى المفعـول به بالواسطة بأنه المسند إليه ؛ قضاء من حق المعني. (٤)

ينظـر : المستقصـى فـي أمثـال العـرب – المؤلـف: أبـو القاسـم محمـود بـن عمـرو بـن أحمـد، الزمخشـري جـار الله (المتـوفي: ٥٣٨هـ) – الناشـر: دار الكتـب العلميـة – بيـروت – الطبعـة الثانية، ١٩٨٧م – ٢/٦٩.

وينظـر : – أيضـا – زهـر الأكـم فـي الأمثـال ، والحكـم – المؤلـف: الحسـن بـن مسـعود بـن محمـد، أبـو علـي ، نـور الـدين اليوسـي (المتـوفي: ١١٠٢هـ) – المحقـق: د محمـد حجـي، د محمـد الأخضـر – الناشـر: الشـركة الجديـدة – دار الثقافـة، الـدار البيضـاء – المغـرب – الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م – ٢/١٤٥.

(١) في النسخـة (ب) ساقط .

(٢) علـل ابـن الحاجـب فـي الإيضـاح فـي شـرح المفصـل ٢/٥٧ عـدم إقامـة المفعـول لـه مقـام الفاعل فقال :-

"أما المفعول له فإنه لم يبن لما لم يسم فاعله لأمرين:-

أحـدهما: أنـه فـي المعنـى كأنـه جـواب لسـائل سـأل عـن العلـة، فلـو ذهبـت تقيمـه مقـام الفاعـل لذهب هذا المعني منه.

الثـاني: أنـه مقـدر بـاللام ، وهـى فيـه غالبـاً ، والـلام لهـا معنـى غيـر ذلـك، فلـو ذهبـت تقيمـه هـذا المقام لم يعلم أنه من هذا القبل، فترك لذلك، أ.هـ.

(٣) في النسخـة (ب) ساقط.

(٤) قـال ابـن الصـائغ فـي شـرح الملحـة ١/٣١٩-٣٢٠ :"والأشـياء الّتـي يجـوز أن تقـوم مقـام الفاعل أربعةٌ ، وهي:-

المفعـول بـه، سـواءً كـان مـن جُملـةِ الأفعـال المتعدِّيـة إلـى واحـد ، أو إلـى اثنـين ، أو إلـى ثلاثةٍ.

والمفعول بحرف الجرِّ.

(**قولـــه : لكـــن يلـــزم وصـــف ذلـــك استحســـانا**) [١] أطلــق القــول بالاستحســان[٢] ولـيس كـذلك ؛ لجـواز أن يكـون الوصـف مسـتقيما[٣] أو ممتنعـا ، أو واجبا بحسب مقتضي المقام .

(**قولـه : بعـد أن يحتـرز عـن المفعـول الثـاني أبـدا**) و إنمـا قـال أبـدا ؛ تنبيهـا علـى أن الاحتـراز عـن المفعـول الثـاني فـى بـاب علمـت ، والثالـث فـى باب أعلمت لازم مطلقا [٤] ؛..........=

والظّرف من الزّمان ، والمكان إذا كانا متمكّنين.

والمصـدر إذا كـان مُعرّفًـا ، أو منعوتًـا مُخْتصًّـا ، ومثـال ذلـك: (ضُـرِبَ زَيْـدٌ) و (أُعْطِـيَ عَمْـرٌو دِرْهَمًـا) و (ظُـنَّ زيـدٌ قائمًـا) و (أُعْلِـمَ زَيْـدٌ عَمْـرًا منطلقـا) و (مُـرَّ بزيـدٍ) و (سِـيرَ بِـهِ يومـان) و (مُشِيَ عليه فَرْسَخان) و (قِيلَ في خَالدٍ قَوْلٌ حَسَنٌ) .أ.هـ

(١) قـال أبـو حيـان:" وأجـاز سـيبويه اختصـاص المصـدر بوصـف مقـدر فتقـول: سـير بزيـد سير، إذا أردت نوعاً من السير فحذفت الصفة لفهم المعنى.

قال ابن عصفور: هذا مما انفرد به سيبويه.

ينظـر : رأى أبـي حيـان فـي الارتشـاف ١٣٣٢/٣-١٣٣٣، الكتـاب ٢٢٨/١ ، ورأى ابـن عصفور في المقرب ص٨٧.

ورده المبرد فقال: هذا فيه بعد إذا كنت تريد ضرباً من السير.

ينظر : المقتضب ٥٣/٤.

وقـال سـيبويه: سـير عليـه حثيثـاً ، وشـديداً بالنصـب علـى أنـه حـال قـال : ولا يكـون الرفـع لأنـه لـم يقـع موقـع الأسـماء إذا كـان صـفة، كـذا سـير عليـه طـويلاً ، وحثيثـاً ، وكثيـراً ، وقلـيلاً ، وقديماً بالنصب لاغير .أ.هـ

ينظر : الكتاب ٢٢٧/١.

(٢)الاستحسان: لغة، عد الشيء ، واعتقاده حسنا.

واصـطلاحا، دليـل ينقـدح فـي نفـس المجتهـد تقصـر عنـه عبارتـه ، وقيـل عـدول عـن قيـاس إلـى أقوى منه ، وقيل اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي.

ينظر : التعريفات ص١٨.

(٣) في النسخـة (ب) مستقبحا.

(٤) إن كـان مـن بـاب (أعلـم) فتقـيم الأول فنقـول:"أعلـم زيـد كبشـك سـميناً" ، وأمـا الثـاني: فذهب قوم إلى إجازة إقامته ، وهو اختيار ابن مالك.

ينظر : شفاء العليل ٤١٩/١، التسهيل ص٧٧، شرح التسهيل ١٢٩/٢.

بخلاف ذلك فى المفعول الثاني فى باب أعطيت [1] وفي باب أعلمت حيث يحترز عن ذلك إذا كان ثمة إلباس ، وإلا فلا ، وإنما احترز عن

وذهب ابن هشام إلى اختيار المنع.

ينظر : التصريح ٢٩٣/١، المساعد ٣٩٩/١ ، وابن عصفور في المقرب ص٨٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، ٥٣٩ ، والأبذى في التصريح ٢٩٣/١، المساعد ٣٩٩/١.

أما المفعول الثالث فذكر ابن هشام الاتفاق على أنه لا يجوز إقامته ، ورده أبو حيان.

ينظر : الارتشاف ١٣٣١/٣.

وذكر الزجاجي: جواز ذلك عن بعضهم.

ينظر : الهمع ٥٨٤/١-٥٨٥.

وأجاز ابن مالك جواز إقامة الثاني ، والثالث بشرط أن لا يلبس ، ولم تكن جملة ، ولاشبيها بها.

ينظر : شفاء العليل ٤١٦/١، التسهيل ص٧٧، شرح الكافية الشافية ٦١١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢.

(١) وإذا كان يتعدي إلى أكثر من واحد (أى: من باب أعطي) مما الأول فاعل في المعني: جاز أن يقام الأول قولاً واحدا نحو: كسي زيد جبة.

قال سيبويه في الكتاب ٤١/١ -٤٢ :" هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولٌ ، وذلك قولُك: كُسِيَ عبدُ الله الثوب، وأُعْطَى عبدُ الله المالَ ؛ رفعتَ عبدَ الله ههنا كما رفعتَه في ضُرب حين قلتَ ضُرِبَ عبدُ الله، وشَغلتَ به كُسِيَ وأُعْطِىَ كما شغلت به ضُرِبَ. وانتصَب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تَعدّى إليهما مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل.

وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ كُسىَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِىَ المالَ عبدُ الله كما قلت ضرب زيداً عبدُ الله. فأمره في هذا كأمر الفاعل.أ.هـ

وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، المساعد ٣٩٩/١، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة – تحقيق/ عبد الجليل محمد عبد الجليل- ١٤١١هـ/١٩٩٠م – ٦٦٥/٣، الأشموني ٦٨/٢، الأصول لابن السراج ٧٧/١.

وأما الثاني: فيجوز إقامته على مذهب الجمهور إذا لم يلبس فنقول: أعطى درهم زيداً.

ينظر : شفاء العليل ٤١٩/١، التسهيل ٧٧، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢، المساعد ٣٩٩/١.

ويرى الكوفيون أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل ؛ نحو: أعطي درهم زيداً.

المفعول الثاني فى باب علمت ، والثالث فى باب أعلمت ؛ لئلا يلزم ماليس فى كلامهم ، وهو كون الواحد مسندا إليه حين هو مسند.

حذف الفعل الرافع للفاعل

(قوله : كما فى قولك زيد)[١] لمن قال لك من جاء؟ ولقائل[٢] أن يقول : لا نسلم[٣] أن زيدا مرفوع بالفعل المقدر ؛ بل هو مبتدأ ، والفعل المقدر مع ماتضمنه من الضمير خبر له ، وذلك لأن السؤال عمن له المجيء ؛ فكان الوجه أن يجاب بالجاءي[٤] مع أن السؤال بالجملة الاسمية ؛ فكان المناسب أن يقدر الجواب بما[٥] قلنا؛ تحقيقا للتناسب ، وقد ذكرت وجها لدفع هذا السؤال[٦] فى كتابنا شرح الكافية.

(قوله : وعليه قراءة[٧] من قرأ : ﴿ وكذلك [٨] يوحي إليك ربك﴾) [٩]

كذا وقع فى الكتاب.

ينظر : حاشية الإيضاح العضدى ص٧٢.

(١) يجب حذف الفعل في معرض الاستفهام تقول : زيد ؛ لمن قال : هل جاء أحد؟ ، والتقدير: جاء زيد ، ويجوز أن يرتفع على أنه ضمير حذف مبتدؤه ، والتقدير: الجائى زيد ، وإن كان الأولى: إضمار الفعل.

ينظر : المساعد ١/٣٩٤، الارتشاف ٣/١٣٢٣.

(٢)في النسخة (ب) ولقايل.

(٣) في النسخة (ب) لا نم.

(٤) في النسخة (ب) الجائي.

(٥) في النسخة (ب) ما قلنا.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) قراة.

(٨) في النسخة (ب) كذلك.

(٩) سورة الشورى، الآية: ٣.

قَرَأَ ابن كثير (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ) بِفَتْح الْحَاء على مَا لم يسم فَاعله ، وقَرَأَ الْبَاقُونَ يوحي بِكَسْر الْحَاء

من قال {يُوحى} بِالْفَتْح بني الْفِعْل للْمَفْعُول بِهِ احْتمل أَمريْن جاءني التَّفْسِير أَن حم عسق قد أوحيت لى كل نَبِي قبل مُحَمَّد صلى الله عليه ، وسلم فعلى هَذَا يجوز أَن يكون {يُوحى} إِلَيْك السُّورَة ؛ كما أُوحِي إِلَى الَّذين من قبلك ، ويجوز أَن يكون الْجَار ، والْمَجْرُور

والوجــه أن يثبــت مكانــه ؛ كـذلك يـوحي إليـك ، وإلــي الــذين مــن قبلــك الله ؛ لأن ما فى الكتاب ليس فى المصحف.

يقومـــان مقَـــام الْفَاعِـــل ، وقولـــه : {الله الْعَزِيـــز الْحَكِـــيم} مُبـــين للْفَاعِـــل كَقولـــه : (يُسَـــبِّحُ لَـــهُ فِيهَـــا بِالْغُـــدُوِّ وَالْآصَـــالِ) النـــور ٣٦ ثـــمَّ قـــال {رجـــال} كأنـــه قيـــل : مـــن يســـبح لَـــهُ ؛ فَقيـــل يســـبح لَـــهُ رجال

فَأَمـــا مـــن قَـــرَأَ {يُـــوحى} بِكَسْـــر الْحَـــاء فـــإن اســـم الله يرْتَفَـــع بِفِعْلِـــهِ ، وهـــو {يُـــوحى} ، ومَـــا بعـــده يرْتَفع بِالْوَصفِ ، وحجتهم في بِنَاء الْفِعْل للْفَاعِل

ينظـــر : حجـــة القـــراءات- المؤلـــف: عبـــد الـــرحمن بـــن محمـــد، أبـــو زرعـــة ابـــن زنجلـــة (المتـــوفي: حـــوالي ٤٠٣هــ)- محقـــق الكتـــاب ، ومعلـــق حواشـــيه: ســـعيد الأفغـــاني - الناشـــر: دار الرســـالة – صـــ٦٣٩.

فصل : والفاعل متى كان ضمير مؤنث حقيقيا ، أو غير حقيقي ؛ لزم التاء فى فعله كنحو : هند ضربت ، والشمس طلعت ، ومتى كان مظهراً مؤنثاً لم تلزم ؛ إلا عند الحقيقي المتصل بالفعل كنحو : عرفت المرأة . قول السكاكي

والمؤنث غير الحقيقي هو ما يرجع إلى الاصطلاح فمنه ما فى لفظه شيء يدل على تأنيثه ، وهو أن يكون جمعا مكسرا ، أو أن يكون فى آخره تاء تنقلب هاء فى الوقف ، أو ألف زائدة.

إما مقصورة ، والوزن فعلى بضم الفاء ، وسكون العين ، أو فعلى بضم الفاء ، وفتح العين ، أو فعلى بفتح الفاء ، والعين.

وإما ممدودة ، والوزن غير فعلاء ، وفعلاء بسكون العين ، والفاء غير مفتوح.

ومنه ما ليس كذلك ، ويرجع فيه ؛ إلى أن يسمع فى تصغيره التاء ، أو فى صفته ؛ كنحو : أريضة ، وأرض مبقلة ، وأبقلت الأرض. (١) قول الشارح

(**قوله : والفاعل متي كان ضمير مؤنث**) (٢) لو قال ضمير مؤنث ، أو أو مؤنثين ؛ لكان أولي ، وإنما اختلف الحال بين كونه مسندا إلي ضمير غير تأنيث الفاعل

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٨٧-٨٨.

(٢) يجب تأنيث الفعل للفاعل في مسألتين:-

الأولى: أنْ يكون الفاعل المؤنّث ضميرًا متّصلاً ، ولا فرق في ذلك بين المؤنّث الحقيقيّ ، والمجازيّ ؛ نحو: (هند قامت) و (الشّمس طلعت) .

الثّانية: أنْ يكون الفاعل اسما ظاهرًا، حقيقيّ التّأنيث ؛ نحو: (قامت هند) .

يُنظر: ابن النّاظم ٢٢٤ ، وشرح شذور الذّهب ١٦٣ ، وابن عقيل ٤٣٢/١ .

ويجوز تأنيث الفعل للفاعل في أربع مسائل:-

الأولى: أنْ يكون الفاعل اسما ظاهرًا حقيقيّ التّأنيث، مفصولاً عن الفعل بفاصل غير (إلاّ) ؛ نحو: (حضر القاضي اليوم امرأةٌ) ، و (حضرت القاضي اليوم امرأةٌ) .

الثّانية: أنْ يكون الفاعل اسما ظاهرًا مجازيّ التّأنيث ؛ نحو: (طلع الشّمس) و (طلعت الشّمس) .

الحقيقي ، وبين كونه مسندا إلي ظاهر غير الحقيقي ؛ لأن مطلوبية التاء مع الضمير فوق مطلوبيته مع الظاهر ؛ لأن في الظاهر غير الحقيقي مايدل على التأنيث ؛ بخلاف الضمير[(١)] ولأن ضمير المؤنث ، والمؤنثين مشترك بين المذكر ، والمؤنث ؛ فالتزموا التاء[(٢)] لدفع[(٣)] الإجمال ، ولأن في الظاهر مايشعر بأنه فاعل من الإعراب ؛ بخلاف الضمير .

(**قوله : المتصل بالفعل**)[(٤)] فإن قلت : إذا كان متصلا بالفعل لم يكن هناك [إلي الأشعار حاجة][(٥)] ؛ لمكان الاتصال فكان[(٦)] يجب أن يكون الأمر بالعكس ، وهو أن يلزم مع الفصل ، وألا[(٧)] يلزم مع الاتصال. **المؤنث الحقيقي**

قلنا : إذا ترك الاتصال إلي الانفصال دل ذلك على عدم الاعتبار لشأنه فيضعف أمره ؛ فلا يلزم التاء .

وأما قوله : لم يكن هناك حاجة إلي الأشعار ؛ لمكان الاتصال.

الثّالثة: أنْ يكون الفاعل جمعَ تكسير لمذكّر ، أو مؤنّث ، أو يكون جمع مؤنّث سالم ؛ نحو: (جاء المسلمات) و (جاءت المسلمات) .

الرّابعة: فاعلُ (نعم) و (بئس) وأخواتهما، إذا كان مؤنّثًا جاز في فعله التّأنيث ، والتّذكير ؛ نحو: (نعم المرأة هند) و (نعمت المرأة هند) .

يُنظر: شرح ملحة الإعراب ١٦٠، ١٦١ ، وابن النّاظم ٢٢٤ ، وأوضح المسالك ٩٨/٢ ، وابن عقيل ٤٣٧/١ ، والتصريح ٢٧٩/١.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) التا.

(٣) في النسخة (ب) لرفع .

(٤) قال الرضى٤٨٩/٤:-

"اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أن المؤنث هو المسند إليه دون المسند ؛ للاتصال الذى بين الفعل ، وهو الأصل في الإسناد ، وبين الفاعل ، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل ، وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل" أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) حاجة إلي الأشعار.

(٦) في النسخة (ب) وكان.

(٧) في النسخة (ب) أن لا .

قلنـــا : لا نســلم لجــواز ألا يكــون كونـــه مؤنثـــا معلومـــا ، أو لا يكــون كونــه فــاعلا معلومـــا ؛ كمـــا فـــى حـــال الوقــف ؛ فلــزم التـــاء مطلقـــا ؛ إجــراء للبـــاب مجـري واحـد[١] وتقييـد المصـنف الحقيقـي بالاتصـال بالفعـل إيـذان منـه[٢] ؛ نحـو : حضر القاضي اليوم امرأة مطرد ، وعند البعض مسترذل غير مطرد[٣].

المؤنث غير الحقيقي

(قولــه : وهــو مـــا يرجــع إلـــي الاصــطلاح) بيـان لغيـر الحقيقـي[٤] فـإن[٥] الـذي تسـمي مؤنثـا ، وإن لـم يكـن مؤنثـا فـى نفـس الأمـر ، ولكـن لمـا عومـل

---

(١) تـــاء التأنيــث فـــي الاســـم أصـــل ، ومـــا فـــي الفعــل فرعـــه ، وأصـــل العلامـــة أن تلحـــق كلمـــة هـــي علامـــة لهـــا فلهـــذا كانـــت التـــاء الاســـمية أكثـــر تصـــرفاً ، بتحملهـــا للحركـــات ، وبانقلابهـــا فـــي الوقـــف هاء.

وقـــال الكوفيـــون: الهـــاء أصـــل التـــاء، لمـــا رأوا مشـــابهة الهـــاء للألـــف ، ولـــيس بشـــئ ؛ لأن التـــاء في الوصل ، والهاء في الوقف ، والأصل هو الوصل لا الوقف".

ينظر : شرح الرضى ٣٨٩/٣

(٢) في النسخـــــة (ب) منه أن نحو.

(٣) قـــال ابـــن عصـــفور فـــي المقـــرب ٣٣٠/٢:"إذا أســـند الفعـــل إلـــى مؤنـــث، فـــإن فصـــل بينهمـــا بـــإلا لـــم تلحقـــه علامـــة تأنيـــث ؛ نحـــو : قولـــك:"مـــا قـــام إلا هنـــد" ، ولا يقـــال:"مـــا قامـــت" إلا فـــي ضرورة".

وقـــال أبـــو حيـــان فـــي الارتشـــاف ٧٣٤/٢.:"وإن فصـــل بغيـــر"إلا" كالفصـــل بـــالظرف ، والجـــار ، والمجـــرور ، والمفعـــول ، ومـــا يجـــوز أن يفصـــل بـــه جـــاز لحـــاق التـــاء ، وهـــو أحســـن ، وأن لا تلحق".

وعلل الرضى لجواز إلحاق التاء بقوله :-

"لأن المســـند إليـــه فـــي الحقيقـــة هـــو المرتفـــع فـــي الظـــاهر ، وأمـــا الحـــذف فإنمـــا اغتفـــر لطـــول الكلام ، ولكون الإتيان بالعلامة إذن وعدا بالشيء مع تأخير الموعود" أ.هـ.

ينظر : شرح الرضى ٤٠٧/٣.

(٤) المؤنّـــث الحقيقـــيّ هـــو: مـــا كـــان مـــن الحيـــوان بإزائـــه ذكـــر، كـــ (امـــرأة) و (نعجـــة) و (أتـــان) ، ، ومجازيّ التّأنيث هو ما سوى الحقيقي، كـ (دار) و (نار) و (شمس) .

ينظر :ابن النّاظم ٢٢٤.

(٥) في النسخـــــة (ب) بأنه.

معاملة المؤنث الحقيقي في لحوق تاء التأنيث بما أسند إليه من الأفعال الماضية ؛ سمي مؤنثا ؛ نحو : الظلمة ، والرجال ، والبشري ، والباد. [١][٢]

(**قوله : أو ألف زائدة**) ولقائل أن يقول : لانسلم أن الألف هو الدال على التأنيث ؛ بل مجموع الهيئة ، وأما تسمية تلك الألف ألف التأنيث فإلي الاصطلاح من غير أن يرجع في ذلك إلي معني.

وهذه الألف ؛ لما كانت في أواخر تلك الأوزان المستعملة مؤنثة سميت ألف التأنيث تشبيها بتاء التأنيث من حيث إنها زيادة متأخرة ؛ على أنه لا مشاحة في الاصطلاح.

(**قوله : والوزن غير فعلا ، وفعلاء**) ؛ لأن الألف فيهما ليست للتأنيث ؛ بدليل أن كل واحد منهما ، وقع في كلامهم مصروفا[٣].

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٧ :"والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة أوالناقة، ونحوهما مما بازائه ذكر في الحيوان ، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة ، والنعل ، ونحوهما مما يتعلق بالوضع ، والاصطلاح.

قال ابن يعيش شارحا ٣/٣٥٧-٣٥٨ :-

" اعلم أنّ المؤنّث على ضربَيْن ؛ كما ذكر: حقيقيٌّ ، وغيرُ حقيقيّ، فالمؤنّث الحقيقيُّ التأنيثِ ، والمذكّرُ الحقيقيُّ التذكيرِ معلومان ؛ لأنهما محسوسان ، وذلك ما كان للمذكر منه فَرْجٌ خلافُ فَرْجِ الأُنثى، كالرَّجُل ، والمرأة .

وإن شئت أن تقول: ما كان بإزائه ذَكَرٌ في الحَيَوان، نحو:"امرأة" ، و"رجل" ، و"ناقة" ، و"جَمَل" ، و"أتان" ، و"عَيْر" ، و"رِخْل" ، و"حَمَل" وذلك يكون خِلْقة الله تعالى.

وغيرُ الحقيقي أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ بأن تُقْرَن به علامةُ التأنيث من غير أن يكون تحته معنى، نحو:"البُشْرَى"، و"الذِّكرَى" و"صحْراءَ" ، و"عَذراءَ" ، و"غُرْفَةٍ" ، و"ظُلْمَةٍ".

وذلك يكون بالاصطلاح ، ووَضْع الواضع ، فـ"البشرى" ، و"الذكرى"، مؤنّثان بأن دخل عليهما ألفُ التأنيث المقصورةُ ، و"صحراء" ، و"عذراء" ، ونحوهما مؤنثان بالألف الممدودة ، و"غرفة" ، و"ظلمة"، مؤنّثان بالتاء ، و"نَعْلٌ" ، و"قِدْرٌ" ، ونحوهما من مثل"شَمسٍ" و"فَرَسٍ" ، و"هِنْدٍ" ، و"جُمْل"، علامةُ التأنيث فيها مقدّرةٌ ، يدل على ذلك ظهورُها في التّصغير، نحو:"نُعَيْلَةٍ" ، و"قُدَيْرَةٍ".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) والدار.

(٣) قال ابن يعيش ٣/٣٩٢ :-

فصل : واعلم أنه لا يلتزم فى الفاعل شيء ؛ لكونه مضمرا مفسرا ، أو غير مفسر ، أو مظهرا معرفا باللام ، أو بالإضافة ، أو غير معرف بذلك فى نوع من الأفعال إلا فى أفعال المدح ، والذم ، وهي نعم ، وبئس ، وساء ، وحبذا. قول السكاكي

فالتزم فى نعم ، وهو للمدح العام أن يكون الفاعل إما مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة موضحا باسم معرفة مرفوعة يسمى مخصوصا بالمدح ، وإما مظهرا معرفا بلام الجنس ، أو مضافا إلى معرف بذلك موضحا بالمخصوص .

وقد كان شيخنا الإمام الحاتمي رحمه الله يجوز فى هذه اللام كونها للعهد ، وتحقيق القول فيه وظيفة بيانية نذكره فى علم المعاني ، وذلك ؛ نحو : نعم رجلا زيد ، ونعم الصاحب ، أو صاحب القوم زيد فى المفرد المذكر ، وفي المؤنث : نعمت امرأة هند ، ونعمت ، أو نعم الصاحبة ، أو صاحبة القوم هند ، وفي التثنية ، والجمع نعم رجلين أو الرجلان أخواك ، ونعم رجالا ، أو الرجال إخوتك ، وكذا فى المؤنث.

ويجوز الجمع بين المفسر ، والمظهر ؛ كنحو : نعم الرجل رجلا ، أو رجلا الرجل زيد ، وتقديم المخصوص ؛ كقولك : زيد نعم الرجل .

وحذفه إذا كان معلوما كقوله تعالى : " نعم العبد أنه أواب " ، وحبذا لا يخالف نعم فى جميع ذلك إلا فى جواز أن يقال : حبذا زيد ، وبئس ، وساء فى الذم جاريان فى الاستعمال مجرى نعم. (١)

(قوله : لكونه مضمرا مفسرا(٢)) إنما خص هذه المعاني بالذكر ؛ قول الشارح

" أمّا ما كان على" فِعْلاءٍ" ، و"فُعْلاءٍ" بكسر الأوّل ، وضمّه ، وسكون الثاني منه ؛ فإنه مصروفٌ منون ؛ لأن همزته ليست للتأنيث ، بخلاف الهمزة في نحو :"صَحْراءَ" ، و"بَيْداءَ".أ.هـ

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ٨٨-٨٩.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

لأنه قد التزم ذلك فى بعض الأفعال ، وهي أفعال المدح ، والذم[١].

فصل فى أفعال المدح والذم

(**قولــه**[٢] : **فــالتزم فــى نعــم ، وهــو للمــدح العــام)** [٣]أي : للمدح المطلق من غير تخصيص بخصلة دون خصلة .

ويمكن أن يقال : إنه للمدح العام بجميع مايصلح أن يمدح به من الخصال الحميدة[٤] والحمل على هذا أبلغ ، والمناسب للفظ العام.

فاعل نعم وبئس

(**قولـه : فــالتزم فــى نعـم أن يكــون الفاعـل إمــا مضـمرا مفسـرا** ، و**إمــا مظهـرا معرفـا**) [٥]، وإنما التزم ذلك ؛ لأنه عون[٦] على المعني المقصود فى باب نعم ؛ لما فى ذلك من المبالغة بوساطة ذلك الشيء مرة بعد أخري ؛ أما فى الإضمار ، والتفسير ؛ فظاهر.

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٤٩ :" أفعال المدح ، والذَّمّ: ما وضع لإنشاء مدح ، أو ذمّ، فمنها: (نعم) ، و(بئس).

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٣٦١ :" فعلا المدح ، والذم لفظاهما: هما نعم ، وبئس وضعا للمدح العام ، والذم العام .

وفيهما أربع لغات : فعل بوزن حمد ، وهو أصلها .... ، وفَعْل ، وفِعل بفتح الفاء ، وكسرها ، وسكون العين ، وفعل بكسرهما.

قال سيبويه في الكتاب ١٧٩/٢:"وأصلُ نِعْمَ ، وبِئْسَ: نَعِمَ ، وبَئِسَ ، وهما الأصلان اللّذان وضعا في الرَّداءة ، والصلاح ، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى".أ.هـ

ويُنظر: المقتضب ١٤٠/٢.

(٤) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٨٣/٢ :"وسره أنه لما كان نعم ، وبئس للمدح العام ، والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة ، أو مذمومة، المستبعد تحقيقها، سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال ، والتفصيل لقصد مزيد التقرير، فجاءوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح ، أو الذم حتى يتوجه المدح ، والذم إلى المخصوص به أولا على سبيل التفصيل في حصل من تقوي الحكم ، ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد.

(٥) قال الزمخشري في المفصل صـ ٣٦٢ :" فاعل نعم ، وبئس: وفاعلهما إما مظهر معرف باللام ، أو مضاف إلى المعرف به ، وإما مضمر مميز بنكرة منصوبة .

(٦) في النسخة (ب) أعون.

وأمـا إذا كـان معرفـا بـاللام ؛ سـواء كـان للجـنس أوالعهـد[١] فكـذلك ؛ لأنـه يعقـب بالمخصـوص الـذي هوالمقصـود[٢] ؛ كمـا فـى لا رجـل ، أو لا رجلـين ، أو لا رجال فى نفي الجنس[٣]

وليس المراد بالجنس هو الحقيقة من حيث هي هي ، وإلا لم يصح أن

---

(١) اختلف العلماء في (أل) التّي في فاعل (نعم) و (بئس) على قولين:-

فذهب الجمهور إلى أنها جنسيّة.

وذهب قومٌ إلى أنها عهديّة.

والّذين قالوا : بالجنسيّة اختلفوا على قولين:-

أحـدهما: أنهـا للجـنس حقيقـة ؛ فـالجنس كلّـه ممـدوح ، أو مـذموم ، والمخصـوص منـدرجٌ تحتـه لأنـه فـردٌ مـن أفـراده ؛ ثـمّ نـص عليـه ؛ كمـا يـنص علـى الخـاص بعـد العـامّ الشّـامل لـه ، ولغيره.

والثّـاني: أنهـا للجـنس مجـازًا ؛ لأنـك لـم تقصـد إلا مـدح معـيَّن ، ولكنّـك جعلتـه جميـع الجـنس مبالغة.

واختلف القائلون بالعهد على قولين - أيضا - :-

أحـدهما: أنها لمعهـود ذهنّـي فهـي مشـار بهـا إلـى مـا فـي الأذهـان مـن حقيقـة رجـل ؛ كمـا تقول: (اشتر اللّحم) ولا تريد الجنس ، ولا معهودًا تقدّم.

والثّاني: أنها للعهد في الشّخص الممدوح، كأنك قلت: (زيدٌ نعم هو) .

يُنظـر: الكتـاب ١٧٧/٢ ، والمقتضـب ١٤١/٢، ١٤٢ ، وشـرح المفصـل ١٣٠/٧ ، الارتشاف ١٦/٣ ، وابن عقيل ١٥١/٢ والأشمونيّ ٢٩/٣.

(٢) فـي النسخـة (ب) بزيـادة : (، ولأن فـي ذكـر الشـيء بعـد سـابقة التشـويق تمكينـا لـه في ذهن السامع .

قوله : معرفا بلام الجنس يقع بالجنس جنس المذكور).

(٣) قـال الصـبان فـي حاشـيته ٣/٢ :" لا التـي لنفـي الجـنس:أي لنفـي الخبـر عـن الجـنس الواقـع بعـدها نصـا ، ونفيـه عـن الجـنس يسـتلزم نفيـه عـن جميـع أفـراده ، وتسـمى لا التبرئـة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم ، وتنزيهه الجنس عن الخبر.

والمـراد بكونهـا لنفـي الجـنس نصـا كونهـا لـه فـي الجملـة ؛ لأن لا العاملـة عمـل إن إنمـا تكـون نصـا فـي نفـي الجـنس إذا كـان اسـمها مفـردا فـإن كـان مثنـى ؛ نحـو : لا رجلـين ، أو جمعـا ؛ نحـو : لا رجـال كانـت محتملـة لنفـي الجـنس ، ولنفـي قيـد الاثنينيـة ، أو الجمعيـة ؛ كما أوضحه السعد في مطوله.أ.هـ

يقال : نعم الرجلان أو الرجال [١] .

أل للعهد فى فاعل نعم وبئس

(**قولـه**[٢]: **يجـوز كونهـا للعهـد**) [٣] بـأن ينـزل منزلـة المعهـود الحاضـر فـى الـذهن بحيـث لا يغيـب لجهـة مـن الجهـات الخطابيـة ، وفـي ذلـك تفخـيم لشـأن الممدوح ، وهوالمناسب لباب نعم .

(**قولـه : وتحقيـق القـول فيـه وظيفـة بيانيـة**) ؛ لأن المرجع فـى استفادة العهـد الـذهني أو التعيين الجنسـي إلـي الالتزاميـة ، ولكـن المرجـع فـى اسـتفادة المبالغة المطلوبة فى باب نعم إلي الدلالة العقلية .

وإنمـا ذكـره فـى علـم المعـاني ؛ لأن الكـلام فـى تعريـف المسـند إليـه ، والمسـند جـر إلـي التعـرض لـذلك فـذكره هنـاك ؛ علـى أن البيـان شـعبة مـن المعـاني علـى رأي الشـيخ ؛ فصـح منـه أن يقـول : نـذكره فـى علـم[٤] المعـاني ؛ كمـا

---

(١) قـال الصـبان فـي حاشـيته ٣ /٤٣ :"وحاصـله :– أن القائـل : نعـم الـرجلان ، أو الرجـال ثنـى ، أو جمـع أولا ، ثـم عـرف بـأل الجنسـية فهـي لجـنس الاثنـين فـي ضـمن جميـع أفـراده التي هي مثنيات، ولجنس الجمع الذي في ضمن جميع أفراده التي هي جموع.

وأمـا قـول الـبعض ، ومـا ذكـره لا يظهـر إلا علـى القـول بـأن إفـراد المثنـى ، والجمـع مثنيـات ، وجموع ، وأما على القول بأن إفرادهما آحاد ؛ فلا" أ. هـ.

(٢) في النسخـة (ب) ساقط.

(٣) وذهـب قـوم إلـى أن المقصـود بـالجنس المجـازى لا الحقيقـي ؛ فـإذا قلـت: نعـم الرجـل زيداً، جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا :–

فقيـل المعهـود ذهنـي ؛ كمـا إذا قيـل: اشـتر اللحـم ، ولا تريـد الجـنس ، ولا معهـوداً تقـدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يؤتي بالتفسير تفخيماً للأمر.

وقيل: المعهود هو الشخص الممدوح ؛ فإذا قلت: زيد نعم الرجل فكأنك قلت: زيد نعم هو.

وهـو مـذهب أبـي إسـحاق بـن ملكـون مـن أصـحابنا ، وأبـي منصـور الجـواليقي ، ومحمـد بـن مسعود ، ورجحه أبو على الشلوبين الصغير.

ينظـر: حاشـية الصـبان ٣/ ٣٠ ، ورأى بـن ملكـون ، والجـواليقي فـي التصـريح ٢/٩٥، المساعد ٢/١٢٦ ، ورأى بن مسعود ، والشلوبين في الارتشاف ٤/٢٠٤٣.

(٤) في النسخـة (ب) ساقط.

يصح منك أن تقول هذا البحث مما يتعلق بباب الإمالة ؛ فنذكره فى علم الصرف.

(قوله : نعمت امرأة هند) [1] فإن قلت : نعم مسند إلي مبهم أعم من المذكر ، والمؤنث ، والواحد ، والجمع ؛ بدليل أنه يفسر ذلك لكل واحد ؛ فكان الوجه أن يقال : نعم امرأة بدون التاء للتأنيث.

قلنا: أنث نظرا إلي التمييز الذي هو المقصود ، ويجوز – أيضا – أن يقال : نعم امرأة بدون [تاء التأنيث][2] وإنما جاز نعم الصاحبة بدون إلحاق تاء التأنيث ؛ إما لأن القصد إلي الجنس ، وإما لأنها بمنزلة الحرف ؛ لأنها لإنشاء [3] المدح ، وإما لأنها بمنزلة الاسم لتجردها عن معني[4] الزمان.

الجمع بين الفاعل المظهر والتمييز

(قوله : ويجوز الجمع بين المفسر ، والمظهر) [5] نعم الرجل رجلا زيد.

---

(١) من أحكام فاعل نعم ، وبئس إذا كان ضميرا ؛ أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو: نعمت امرأة هند هكذا .

ينظر : شرح التسهيل ٣/٢١.

وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق ، وإنما يقال: نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ، ونص الخطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : فبها ونعمت.أ.هـ

ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩١٢

(٢) في النسخة (ب)التاء للتأنيث.

(٣) في النسخة (ب) انشاء.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) قال الزمخشري في المفصل ص٣٦٢ :"وقد يجمع بين الفاعل الظاهر ، وبين المميز تأكيداً ؛ فيقال : نعم الرجل رجلاً زيد.

أجاز المبرد ، وابن السراج ، والفارسي الجمع بين الفاعل الظاهر ، والتمييز ؛ نحو: نعم الرجل رجًلاً زيد. ينظر: رأى المبرد في المقتضب ٢/١٤٨.

وينظر أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١١٠٦، شرح الكافية للرضى ٤/٢٤٩، الأشموني ٣/٣٤.

ورأى ابن السراج في الأصول ١/١١٧ ، ورأى الفارسى في المقتصد ١/٣٧٢، الإيضاح العضدى ص٨٨.

ولقائل أن يقول : لانسلم أن فيما ذكر من المثال جمعا بين المفسر ، والمظهر ، ولم لايجوز أن يكون مميزا[١] عن الجملة ؛ كما فى قولنا[٢]: طاب زيد نفسا[٣].

تقديم المخصوص

(**قوله : وتقديم المخصوص**)[٤] ؛ لأن البيان قد يذكر ، أولا ؛ كقولك

وينظر أيضاً: شفاء العليل ٥٨٨/٢، التسهيل ص١٢٧، شرح الكافية للرضى ٢٤٩/٤، الأشموني ٣٤/٣.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ، وبه قال السيرافي ، وجماعه.

ينظر: الكتاب ١٧٦/٢-١٧٧، الارتشاف ٢٠٥١/٤.

واختاره ابن عصفور.

ينظر: المقرب ص٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١.

قال أبو حيان في الارتشاف ٢٠٥١/٤٢:"وفصل بعض أصحابنا فقال: إن أفاد التمييز معني لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما ؛ نحو: نعم الرجل رجلاً فارساً زيد ، ولا يجوز دخول (من) على هذا التمييز ؛ لا يقال: نعم من رجل زيد، فإن جاء فضرورة". أ.هـ

(١) في النسخة (ب) تمييزا.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٣٠١ في تعريف التمييز:" هو رفع الإبهام في جملة ، أو مفرد بالنص على أحد محتملاته.

فمثاله في الجملة : طاب زيد نفساً ، وتصبب الفرس عرقاً ، وتفقأ شحماً ، وأبرحت جاراً ، وامتلآ الإناء ماء ، وفي التنزيل: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) مريم ٤ (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) القمر ١٢، (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ) فصلت ٣٣ ، (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا) النساء ٨٧.

وقال السيوطي الهمع ٣٤٠/٢ :" تَمْيِيز الْجُمْلَة مَا ينْتَصب عَن تَمام الْكَلَام فَتَارَة يكون منقولا من فَاعل ؛ نحو : طَابَ زيد نفسا ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [مَرْيَم: ٤] ، والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرَّأْس

(٤) قال ابن عقيل ١٦٧/٣ :" إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح ، أو الذم أغنى عن ذكره آخرا كقوله تعالى في أيوب (إِنَّا وجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ أنه أَوَّابٌ) ص: ٤٤.أي نعم العبد أيوب فحذف المخصوص بالمدح ، وهو أيوب لدلالة ما قبله عليه .أ.هـ

: علمت من الغاصب[1] ماعذب[2] ؛ لئلا يتشعب ذهن السامع عند ورود المبهم بدون سابقة البيان.

وهذا على رأي من لا يري أنه مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، وأما على زعم من زعم أنه مبتدأ ، والجملة الإنشائية خبره[3] فليس هناك تقديم ؛ بل هو في موقعه[4] .

وإنما ترك الأصل فى نعم الرجل زيد لمعني ؛ فإذا كان المقام خاليا عن ذلك المعني ؛ كان في موضعه الأصلي ، وحينئذ يكون المراد بتقديمه هو التلفظ به[5]أولا ؛ لا أن يكون المراد[6] أن الأصل ذلك فقدم .

حبذا

(**قوله : إلا في[7] جواز حبذا زيد**) [8] يعني أنه لايجوز أن=

---

(١) في النسخة (ب) العاطل.

(٢) في النسخة (ب) ما عدف.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٦٢-٣٦٣ :"وفي ارتفاع المخصوص مذهبان:
أحدهما : أن يكون مبتدأ خبره ماتقدمه من الجملة كان الأصل: زيد نعم الرجل.
والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير: نعم الرجل هو زيد. فالأول على كلام ، والثاني على كلامين.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) موضعه.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة : (حق) بعدها.

(٨) قال الزمخشري صـ ٣٦٥ :"وهذا الاسم فيمثل إبهام الضمير في نعم ، ومن ثم فسر بما فسر به ؛ فقيل : حبذا رجلاً زيد ؛ كما يقال : نعم رجلاً زيد.
غير أن الظاهر فضل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر، فقيل : حبذا زيد ، ولم يقولوا : نعم زيد ، ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم ، وينفصل في حبذا.
هذا ، وقد اختلف النّحويّون في الاسم الواقع بعدها:-
فمنهم من جعل المخصوص بعدها خبرًا ، على أنَّ (حَبَّذا) مبتدأ.
هذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، قال في الكتاب ٢/١٨٠:-

"وزعم الخليل – رحمه الله – أن حبّذا بمنزلة حَبَّ الشيءُ ، ولكن (ذا) و (حَبَّ) بمنزلة كلمة واحدة ؛ نحو : (لَوْلاَ) وهو اسم مرفوعٌ ؛ كما تقول: يا ابن عَمَّ فالعمُّ مجرورٌ ؛ ألا ترى أنّك تقول للمؤنَّث حَبّذا ، ولا تقول حَبَّذِهِ ؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك ، وصار المذكّر هو اللاّزم ؛ لأنه كالمَثَل".أ.هـ

وإلى هذا ذهب المبرّد.

ينظر : المقتضب ١٤٥/٢ ، وابن السّرّاج في الأصول ١١٥/١ ، والزّجّاجيّ في الجمل ١١٠ ، وابن عصفور في المقرّب ٧٠/١ ، وشرح الجمل ٦١٠/١، ٦١١.

ويُنظر: شرح التّسهيل ٢٣/٣ ، وابن النّاظم ٤٧٤ ، والملخّص ٤٤٩/١ ، و الارتشاف ٢٩/٣.

ومنهم من جعله فاعلاً، على أنها فِعْلٌ.

وهذا مذهب الأخفش ، وخطّاب المارِديّ ، وعزاه ابن عقيل في شرح الألفيّة ١٦٠/٢ إلى ابن درستويه.

وعزاه السّيوطيّ في الهمع ٤٠/٣ إلى المبرّد.

ويُنظر: توضيح المقاصد ١٠٨/٢ ، والارتشاف ٢٩/٣ ، والمساعد ١٤١/٢، ١٤٢ ، والتصريح ١٠٠/٢.

أمّا ابن مالكٍ ، وابنه فإنهما يريَان أنّ كِلاَ القولين تكلُّفٌ ، وإخراج اللّفظ عن أصله بلا دليل ، والرّأي عندهما:–

أن (حَبّ) فعل، فاعله: (ذا) ولا يؤنّث ، ولا يُثنَّى ، ولا يُجمع ؛ لأنه بمنزلة المثل ، والأمثال لا تغيّر.

و (زيد) مبتدأ ، وخبره (حبّذا) ، ويجوز أنْ يكون (زيد) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره : (المحبوب زيد) ، أو (هو زيد) .

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢ ، وشرح التّسهيل ٢٢/٣، ٢٣، ٢٦، ٢٧ ، وابن النّاظم ٤٧٥.

وقال ابن خَرُوف بعد أن مَثَّلَ بـ (حَبَّذَا زَيْدٌ) :" (حَبَّ) : فِعْلٌ ، و (ذَا) : فاعله ، و (زَيْدٌ) : مبتدأ ، وخَبَرُه: (حَبَّذَا) وقال: هذا قولُ سيبويه".

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١١١٧/٢ ، وشرح التّسهيل ٢٣/٣ ، وابن النّاظم ٤٧٥ ، وتوضيح المقاصد ١٠٨/٢ ، والمساعد ١٤١/٢.

وهو مذهب أبي على الفارسيّ في البغداديّات ٢٠١، ٢٠٤ ، وابن بَرْهَان ، وابن كيسان ، ونُسب إلى ابن درستويه ، والخليل.

يُنظر: شرح التّسهيل ٢٣/٣ ، و الارتشاف ٢٩/٣ ، والمساعد ١٤٠/٢، ١٤١.

= يقـال : نعـم زيـد[1] بتـرك التمييـز ؛ كمـا فـى حبـذا زيـد ؛ لأن الفاعـل فـى حبـذا[2] ظـاهر ففضـل الظـاهر علـى المضـمر بـأن جـاز معـه تـرك التمييـز ، ولـم يجـز مـع المضـمر ، ولأنـه لـو تـرك التمييـز فـى نعـم جـاء الإلبـاس فـى الجملـة ؛ نحـو : نعـم الأميـر إذا كـان المـراد نعـم رجـلا الأميـر ، وتـرك التمييـز ؛ بخـلاف ذلك فى حبذا حيث لايلتبس.

---

(١) قـال الزمخشـري فـي المفصـل ص٣٦٣ :"وقـد يحـذف المخصـوص إذا كـان معلومـاً للمخاطـب ؛ كقولـه تعـالى: (نِعْـمَ الْعَبْـدُ إِنَّـهُ أَوَّابٌ) ص ٣٠ ؛ أي : نعـم العبـد أيـوب ، وقوله تعالى: (فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) الذاريات ٤٨ ؛ أي : فنعم الماهدون نحن.

(٢) قـال ابـن الصـائغ فـي شـرح الملحـة ٤١٥/١ :" (حَبَّـذَا) : كلمـةٌ مُؤتلفَـةٌ مـن كلمتـين ؛ إحـداهما: (حَـبَّ) والأخـرى: (ذا) ؛ إلا أنـه مـا جُعِـلاَ كالشّـيء الواحـد ، بلفـظٍ واحـد مـع المفـرد المذكّر ، والمؤنّث ، والمثنَّى ، والجمع.

ومـذهب سـيبويه ، والجمهـور أنـه لا يُفهـم منـه التّركيـب ، وذهـب قـومٌ إلـى تركيبهمـا اسـما ، وقومٌ إلى تركيبهما فعلاً ، وآخرون على زيادة (ذا) .

يُنظـر: الكتـاب ١٨٠/٢ ، والمقتضـب ١٤٥/٢ ، واللّبـاب ١٨٨/١ ، وشـرح المفصـل ١٤٠/٧، ١٤١ ، وشرح التّسهيل ٢٣/٣، ٢٦ ، و الارتشاف ٢٩/٣.

وقد اختلف النُّحاة في علّة كونِ (ذا) لا يتغيّر عن الإفراد ، والتّذكير على ثلاثة أقوال:-

<u>القـول الأوّل:</u> إنـه بمنزلـة المثـل ، والأمثـال لا تغيّـر ، ونُسـب إلـى الخليـل ، وسـيبويه ، وبـه قال ابن مالك.

<u>القـول الثّـاني:</u> إنـه علـى حـذف ، والتّقـدير فـي (حبّـذا هنـد) – مـثلاً -: (حبّـذا حُسْـنُ هنـد) و (حبّـذا زيـد) : (حبّـذا أمـره وشـأنُه) ؛ فالمقـدَّر المشـار إليـه مـذكّرٌ مفـرد حُـذف ، وأُقـيم المضـاف إليه مقامه ، وهو قولُ ابن كيسان.

<u>القـول الثّالـث:</u> إنـه علـى إرادة جـنس شـائع ؛ فـالتزم فيـه الإفـراد ؛ كفاعـل (نعـم) ، و(بـئس) المضمر ، ولهذا لا يجامع التّمييز ؛ فيقال : (حبّذ زيدٌ رجلاً) .

يُنظـر: الكتـاب ١٨٠/٢ ، والبغـداديّات ٢٠١ ، وشـرح الكافيـة الشّـافية١١١٧/٢، ١١١٨ ، وابن النّاظم ٤٧٥ ، و الارتشاف ٢٩/٣ ، والأشمونيّ ٤١/٣.

وأما النصب ؛ فلما يتصل به بعد الفاعل من غير التوابع له: أعني : للفاعل ، وهو ثمانية أنواع:-

أحدها : المفعول المطلق ، وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان كنحو : ضربت ضربا، ويسمى هذا مبهما ، وضربة ، وضربتين ، ويسمى هذا مؤقتا ، وضرب زيد ، والضرب الذي تعرف ، والذي ينوب منابه معنى ينتصب انتصابة ؛ كنحو : أنتبه نباتا ، وقعدت جلوسا ، وضربت ثلاث ضربات ، وأنواعا من الضرب ، وسوطا ، ونحو : عبد الله أظنه منطلق بمعنى أظن الظن .

وكما ينصبه الفعل وهو مظهر ، ينصبه وهو مضمر جرى فيه الإظهار كخير مقدم ، ومواعيد عرقوب ، وغضب الخيل على اللجم ، وأخوات لها .

أو لم يجر : كسقيا ، ورعيا ، وخيبة ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وبعدا ، وسحقا ، وحمدا ، وشكرا لا كفرا ، وغفرانك لا كفرانك ، وحنانيك ، ولبيك ، وسعديك ، ودواليك ، وحذاريك ، وهذاذيك ، وسبحان الله ، ومعاذ الله ، وعمرك الله ، وقعدك الله ، ودفرا ، وبهرا ، وافة ، وتفة ، وويحك ، وويسك ، وويلك ، وويبك ، وأمثال لها. (١)

قول الشارح

(**قوله : وأما النصب**) عطف على ماسبق من قوله : أما الرفع.

(**قوله : من غير التوابع**) بيان لما ، أو هو(٢) حال من الضمير المستكن في يتصل ، أو من ما يعني أن الفعل ينصب مايتعلق به سوي الفاعل ، وسوي توابعه ، وقد سبق الإشارة إلي العلة.

المفعول المطلق

(**قوله : أحدها المفعول المطلق**) (٣) إنما قدمه فى الذكر ؛ لقوة

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ٨٩.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) ويسميه سيبويه الحدثان ؛ إذ يقول في الكتاب ١/٣٤-٣٥:-

اتصاله بالفعل[١] ؛ لكونه مما يدل علي[٢] مفهوم الفعل .

وإنما عقبه بذكر المفعول له ؛ لكونه مصدرا ، ومفعولا مطلقا عند البعض [٣] وإنما قدم المفعول فيه على المفعول به ؛ لكون الزمان مما يدل على مفهوم الفعل.

" واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه ؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث.

ألا ترى أنَّ قولك : قد ذَهَبَ بمنزلة قولك : قد كان منه ذَهَابٌ، وإذا قلت : ضربَ عبدُ الله لم يستَبن أنَّ المفعول زيدٌ ، أو عمرو ، ولا يَدلُّ على صنفٍ ؛ كما أنَّ ذهَبَ قد دلّ على صنف ، وهو الذّهاب ، وذلك قولك : ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد ، وقَعَدَ قعدة سَوء ، وقَعدَ قَعدتينِ، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه ، والمرّتينِ ، وما يكون ضرباً منه.

فمن ذلك: قَعَدَ القُرْفُصاءَ ، واشتَمل الصمَّاءَ ، ورَجَعَ القهقَرى ؛ لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه.أ.هـ

قال ابن عصفور في شرح الجمل الكبير ٤٤٩/٢:"اختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً فمنهم من قال :"إنما سمي مفعولً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ، ولا يقيد بصفة بخلاف باقي المفعولات فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد فيقال : مفعول به ، أو فيه ، أو له ، أو من أجله ، أو معه.

ومنهم من قال : إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يصل إليه الفعل بنفسه ، وما عدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير في، حتى في المفعول به قد يقيد بحرف – أيضا – في موضع نحو: مررت ، وليس كالمصدر الذى يصل إليه الفعل بنفسه أبداً". أ.هـ

"والمصدر أعمّ مطلَقًا من المفعول المطلَق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلَقًا ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلَق لا يكون إلا مصدرا ؛ نظرًا إلى أنّ ما يقوم مقامه ممّا يدلّ عليه خلف عنه في ذلك ، وأنه الأصل". ينظر : الأشمونيّ ١٠٩/٢.

(١) قال الرضى في شرح الكافية ٢٩٥/١ : قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ، وفعله ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ؛ لأن ضاربية زيد في قولك: ضرب زيد ضربا ؛ لأجل حصول هذا المصدر منه.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٧: هذا باب: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ، وليس بصفة لما قبله ، ولا منه فانتصب ؛ كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان.أ.هـ

تعريفه

(**قوله : وهو مايدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان)** وإنما قال مجردا ؛ لئلا يرد ؛ نحو : ضرب فإنه يدل على ذلك ، ولكن مقترنا.

ولقائل أن يقول : لايخلو إما أن يراد دلالة المطابقة ، أو لا ؛ فإن أريد الأول وجب ألا يكون ضربتين في : ضربت ضربتين مفعولا مطلقا ؛ إذ لا يدل على مفهوم الفعل لا[1] بالمطابقة .

وإن أريد غير المطابقة ؛ لزم أن يكون ؛ نحو : ضارب ، ومضروب مفعولا مطلقا ؛ لأنه يدل على مفهوم الفعل لا بالمطابقة ، ويرد – أيضا – ؛ نحو : أعجبني ضرب زيد ؛ فإن الكلام فى بيان ما ينتصب من[2] المفعول المطلق.

ولو زاد فى التعريف قيدا آخر ، وهو أنه ذكر بيانا ، أو تأكيدا لم يرد شيء من ذلك.

فإن قلت : ورد[3] إذ ذاك ؛ نحو : نعم نعم[4] رجلا زيد ؛ فإن الثاني يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان ذكر تأكيدا.

قلنا : المراد أن يكون مجردا فى أصل الوضع.

فإن قلت : الفعل لايدل على الموقت ، وإنما يدل على المبهم ؛ فكان يجب أن يعمل فى المبهم لا غير.[5]

قلنا : لما كان للفعل دلالة ، وتعلق بما كان كل واحد من الموقت ، والنوع مشتملا عليه ؛ صح أن يعمل فى ذلك ؛ كما كان يعمل فى المفعول به وظرف الزمان بعينهما مع أن دلالته على المطلق لا على المعني[6].

---

(١) في النسخة (ب) إلا.
(٢) في النسخة (ب) عن .
(٣) في النسخة (ب) يرد.
(٤) في النسخة (ب) ساقط.
(٥) في النسخة (أ) المبهم غير.
(٦) في النسخة (ب) المعين.

ضربا المفعول المطلق

(**قولــــه**[١]**: ويســــمي هـــذا مبهمـــا)**[٢] ؛ لأنــه يحتمــل الواحــد ، والكثيــر ، والمعـين ، واللامعـين ، وإنمـا قـال ، وضـربتين ؛ إيـذانا بـأن الموقـت ممـا يصـح[٣] تثنيته دون المبهم[٤]

---

(١) في النسخــــة (ب) ساقط.

(٢) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صــ٥٥ :"وينقســم إلــى مــبهم ؛ نحــو : ضــربت ضــرباً ، وإلى مؤقت ؛ نحو : ضربت ضربةً ، وضربتين.

قــال ابــن يعــيش شــارحا ٢٧٣/١-٢٧٤ :"وأمــا قولــه : وينقســم إلــى مُــبْهَم، نحــو:"ضــربتُ ضَــرْبًا" ، وإلــى موقَّــت، نحــو:"ضــربتُ ضَــرْبَةً ، وضــربتَيْن". فــالمعنى بــه أنّ المصــدر يُــذْكَر لتأكيــد الفعـل، نحـو:"قُمْـتُ قِيامًـا" ، و"جلسـتُ جُلُوسًـا". فلـيس فـي ذكـر هـذه المصـادر زيـادة علـى مـا دل عليه الفعلُ أكثرُ من أنك أكدت فعلَك.

ألا تــرى أنّــك إذا قلــت:"ضــربتُ" دلّ علــى جــنسِ الضــرب مُبْهَمًــا مــن غيــرِ دلالــة علــى كَمّيّتــه ، أو كَيْفيّته؟ .

فـإذا قلـت:"ضـربتُ ضَـرْبًا"، كـان كـذلك ؛ فصـار بمنزلـة"جـاءني القـومُ كلُّهـم" مـن حيـثُ لـم يكـن فــي"كلّهــم" زيــادةٌ علــى مــا فــي القــوم ، ويُــذْكَر لزيــادة فائــدة علــى مــا فــي الفعــل ؛ نحــو : قولــك:"ضــربتُ ضَــرْبة ، وضــربتَيْن". فالمصــدر هھنــا قــد دلّ علــى الكَمّيّــة ؛ ؛ لأن بــذْكره عرفــت عــددَ الضَّــرَبات ، ولــم يكــن ذلــك معلومًــا مــن الفعــل ، ومثلــه فــي زيــادة الفائــدة:"ضــربتُه ضــربًا شديدًا" ، و"قمتُ قِيامًا طويلًا" أفدتَ أنّ الضرب شديدٌ ، والقيامَ طويلٌ.

وقولــه :"موقَّــت" يعنــي أن لــه مقــدارًا معيَّنًــا ، وإن لــم يتعــيّن هــو فــي نفســه ؛ كمــا تقــول فــي الأَزمنــة:"سِــرْتُ يومًــا ، وليلــةً"، فيكــون لهــا مقــدارٌ معــيَّنٌ ، وإن لــم يتعــيّن اليــومُ ، والليلــةُ ، ومثلــه فــي الأمكِنــة:"ســرتُ فَرْسَــخًا ، ومِــيلًا"، فهــو موقَّــتٌ ؛ لأن لــه مقــدارًا معيَّنًــا ، وإن لــم يتعيّنــا في أنفسهما

(٣) في النسخــــة (ب) ساقط.

(٤) قــال ابــن جنــي فــي اللمــع صـــــ٤٩ :"ولَا يجــوز تَثْنِيَــة المصــدر ، ولَا جمعــه لأنــه اســم الْجِـنْس ، ويَقَــع بِلَفْظِــهِ علــى الْقَلِيــل ، والْكثيــر فَجــرى لــذَلِك مجْــرى المَــاء ، والزَّيْــت ، والتُّــرَاب فــإن اخْتلفت أَنْوَاعه جَازَت تثنيته ، وجمعه تَقول : قُمْت قيامين وقعدت قعودين

وقــال ابــن الــوراق فــي علــل النحوصــــ٢٧٥ :"والمصــدر الْمُــبْهم لا يثنــى ، ولَا يجمــع، فَكَــذَلِك مَــا يــدل عليــه ، وإِنَّمَــا سَــقَطت تَثْنِيَــة المصــدر لأنــه اســم لجــنس الضَّــرْب ، والْأكــل ، ومَــا أشــبههَا ، والْجِــنْس يــدل علــى الْوَاحِــد فَمَــا فَوْقــه ؛ فــلا معنــى للتثنيــة ، والْجمــع ؛ إلا أن تخْتَلــف أَنْوَاعــه، كَقَوْلــك: ضــربت زيــدا ضــربتين، إذا كــان أَحــدهمَا شَــدِيدا ، والْآخــر خَفِيفــا ، وعَلــى هَــذَا قولــه تعالى: (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) الأحزاب ١٠ ؛ أَي: ظنونا مُخْتَلفَة.

ما ينوب منابه

(**قولــه : والــذي ينــوب منابــه معنـــي**) [1] يعنــي أنــه لايجـب أن يكـون المفعول المطلق مصدره ؛ بل الواجب أن يكون في معني المفعول المطلق.

ولقائــل أن يقــول : لا نســلم أن نباتــا فــى قولــك : أنبتــه نباتــا نــاب منابــه معنــي[2] وذلـك أنـه إنمـا يصـح ؛ أن لـو كـان القصـد بالنبـات إلـي معنـي الإنبـات

---

١) ينـــوب عـــن المصـــدر فـــي الانتصـــاب علـــى المفعـــول المطلَـــق ســـتّة عشـــر شـــيئًا ؛ فينـــوب عـــن المصدر المبيّن للنّوع ثلاثة عشر شيئًا ، وعن المصدر المؤكّد ثلاثة أشياء.

يُنظـــر: ابـــن النّـــاظم ٢٦٣ ، وأوضـــح المســـالك ١٨٤/٢ ، والتصـــريح ٣٢٥/١ ، والأشـــمونيّ ١١٢/٢ – ١١٤.

قـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صـــــ٥٥ :" نائـــب المفعـــول المطلـــق: وقـــد يقـــرن بالفعـــل غيـــر مصدره مما هو بمعناه ، وذلك على نوعين:-

مصدر ، وغير المصدر.

فالمصدر على نوعين:-

مـــا يلاقـــي الفعـــل فـــي اشـــتقاقه ؛ كقولـــه تعـــالى: (وَاللَّـــهُ أَنْبَـــتَكُمْ مِـــنَ الْأَرْضِ نَبَاتًـــا) نـــوح ١٧ ، وقوله تعالى: (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) المزمل ٨ .

وما لا يلاقيه فيه ؛ كقولك : قعدت جلوساً ، وحبست منعاً.

وغيـــر المصـــدر ؛ كقولـــك : ضـــربته أنواعـــاً مـــن الضـــرب ، وأي ضـــرب ، وأيمـــا ضـــرب ، ومنـــه رجـــع القهقـــري ، واشـــتمل الصـــماء ، وقعـــد القرفصـــاء، لأنهـــا أنـــواع مـــن الرجـــوع ، والاشـــتمال والقعود ، ومنه ضربته سوطاً.

(٢)إذا كـــان المصـــدر مـــن لفـــظ الفعـــل غيـــر جـــار عليـــه ؛ نحـــو: (وَاللَّـــهُ أَنْبَـــتَكُمْ مِـــنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) نوح ١٧، فمذهب المازني أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر.

ومــذهب المبــرد ، وتبعــه ابــن خــروف أنـــه منصــوب بفعــل ذلــك المصــدر مضــمراً الجــارى عليــه ، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر ، والتقدير: نبت من الأرض نباتاً.

ينظـــر: مـــذهب المـــازني فـــي شـــرح الكافيـــة للرضـــى ١١٦/١، الأشـــموني ١١٢/٢، الهمـــع ٩٨/٢، المســـاعد ٤٦٧/١ ، ومـــذهب المبـــرد فـــي المقتضـــب ٢٠٤/٣ ، وابـــن خـــروف فـــي الارتشاف ١٣٥٤/٣.

وقيـــل إن مـــا ذهـــب إليـــه المبـــرد ، وابـــن خـــروف هـــو مـــذهب ســـيبويه ؛ إذ يقـــول فـــي الكتـــاب ٨١/٤:-

" بـــاب مـــا جـــاء المصـــدر فيـــه علـــى غيـــر الفعـــل ؛ لأن المعنـــى واحـــد ، وذلـــك قولـــك: اجتـــوروا تجـــاوراً تجـــاوروا اجتـــواراً ؛ لأن معنـــى اجتـــوروا ، وتجـــاوروا واحـــد ، ومثـــل ذلـــك: انكســـر كســـراً ، وكسر انكساراً ؛ لأن معنى كسر ، وانكسر واحد.

، وهو ممنوع ؛ بل هو مفعول مطلق لنبت المدلول عليه بأنبت ؛ لأنه مطاوعه ، ولازم له(١).

(**قوله : وسوطا)** (٢) لما قصد به إلي معني الضرب الشديد كان مفعولا مطلقا ، وإن كان فى الأصل اسما للآلة (٣).

وقال الله تبارك ، وتعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ؛ لأنه إذا قال : أنبته ؛ فكأنه قال : قد نبت ، وقال عز ، وجل: (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) ؛ لأنه إذا قال تبتل ؛ فكأنه قال : بتل.أ.هـ

وقال الزجاج : (واللَّهُ أَنْبَتَكُمْ من الْأَرْضِ نَبَاتًا) ، و (نَبَاتًا) محمول في المصدر على المعنى، ؛ لأن معنى" أنبتكم" : جعلكم تنبتون نباتاً ، والمصدر على لفظ أنبتكم إنباتاً ، ونباتاً أبلغ في المعنى.أ.هـ

ينظر : معاني القرآن وإعرابه – المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفي: ٣١١هـ) – المحقق: عبد الجليل عبده شلبي – الناشر: عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م–٢٣٠/٥

وأجاز الأخفش هذين المذهبين فقال: إن غاير معناه معني الفعل ؛ فنصبه بفعله المضمر نحو: نباتاً ، وإن لم يغاير ؛ فنصب بالفعل الظاهر. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢، ٦١/١.

(١)في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قال ابن يعيش ٢٧٧/١ :"وأما"ضربتُه سَوْطًا" فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدرا في الحقيقة ، وإنّما هو آلةٌ للضرب ؛ فكأنّ التقدير: ضربتُه ضَرْبَةً بالسوط ؛ فموضعُ قولك:"بالسوط" نصبُ صفةٍ لضَرْبَةٍ، ثمّ حذفتَ الموصوفَ ، وأقمتَ الصفة مُقامَه، ثمّ حُذف الجرّ، فتَعَدَّى الفعلُ فنَصبَ ، وأفاد العَدُوُ الدلالة على الآلة فاعرفه.

وقال ابن الوراق في علل النحو صـ٣٦٢ :"واعلم أَن إِقَامَة الْآلَة مقَام المصدر جَائِز ، وإِنَّمَا الْغَرَض فيه الِاخْتِصَار ؛ فإذا قلت: (ضربت) زيدا سَوْطًا واحِدًا ، دلّ ذكر السَّوْط على أَن الضَّرْب بِهِ وقع ، ويثنى ، ويجمع، فَتكون تثنيته ، وجمعه دلَالَة على الضَّرْب ؛ فإذا قلت: ضربت زيدا مائَة سَوط ؛ فَالْمَعْنى: مائَة ضَرْبَة بِسَوْط واحد.

(٣)الآلة اسم ما يعالج به ؛ فإنها تجيء على وزن"مِفْعَل ، ومِفْعَال ، ومِفْعَلَة" كالْمِحْلَب ؛ فإنه اسم لما يُحْلَبُ به ، وبالحقيقة اسم لما يُحْلَبُ فيه ؛ لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز إطلاق اسم الآلة عليه ، وكالمِفْتاح اسم لما يُفْتَح به ، والمِكْسَحَة ؛ فإنها اسم لما يُكْسَحُ به.

(**قولــه : أظنــه**) [1] لـو لـم يكـن ضـمير المصـدر ؛ لوجـب أن ينصـب منطلـق ، وإنمـا قـال ظنـي ؛ لأن أظـن يـدل علـى ذلـك ، ولـو قـال أظـن ظنـا صـح – أيضا – ؛ لأنه مدلول الفعل – أيضا –.

حذف عامله

(**قوله : كسقيا**) [2] ؛ كان الوجه أن تذكر هذه المصادر مقرونة باللام

ينظـر : شـرح شـافية ابـن الحاجـب – المؤلـف: حسـن بـن محمـد بـن شـرف شـاه الحسـيني الأسـتراباذي، ركـن الـدين (المتـوفي: ٧١٥هـ) – المحقـق: د. عبـد المقصـود محمـد عبـد المقصـود (رسـالة الـدكتوراة) – الناشـر: مكتبـة الثقافـة الدينيـة – الطبعـة الأولـي ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م– ١/٣١٧–٣١٨.

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٥٧ :" إضمار المفعول المطلق:–

ومـن إضـمار المصـدر قولـك : عبـد الله أظنـه منطلـق ، تجعـل الهـاء ضـمير الظـن ؛ كأنـك قلـت : عبـد الله أظـن ظنـي منطلـق ، ومـا جـاء فـي الـدعوة المرفوعـة :"واجعلـه الـوارث منـا محتمل عندي أن يوجه على هذا.

قـال سـيبويه فـي الكتـاب ١/١٢٥:" قـد يجـوز أن تقـول: عبـدُ الله أظنُّـه منطلـق، تجعـلُ هـذه الهـاء علـى ذاك، كأنـك قلـت: زيـدٌ منطلـق أظـنُّ ذاك، لا تجعـل الهـاء لعبـد الله ، ولكنّـك تجعلُهـا ذاك المصدرَ ؛ كأنه قال : أظنُّ ذاك الظنَّ ، أو أظنُّ ظنّي.

فإنمـا يَضـعُف هـذا إذا ألغيـتَ، ؛ لأن الظـنَّ يُلْغَـى فـي مواضـعِ أَظـنُّ حتـى يكـونَ بـدلاً مـن اللفـظ بـه، فكـرِهَ إظهـارُ المصـدر ههنـا ؛ كمـا قَـبُحَ أن يظهـر مـا انتصـب عليـه سَـقْياً." وسـترى ذلك إن شاء الله مبيَّنا".

ولفظك بذاك أحسن من لفظ بظني.

فـإذا قلـت: أظـنُّ ذاك عاقـلٌ، كـان أحسـنَ مـن قولـك: زيـدٌ أظـنُّ ظنـيَّ عاقـل ذاك أحسـن ؛ لأنـه ليس بمصدر ، وهو اسم مُبْهَمٌ يقع على كل شيء.

ألا تـرى أنَّـك لـو قلـت: زيـدٌ ظنـيَّ منطلـق، لـم يحسُـن ، ولـم يجـز أن تضـع ذاك موضـع ظنّـي ، وتَـرْكُ ذاك فـي أظـنُّ إذا كـان لَغْـواً أقـوى منـه إذا وقـع علـى المصـدر" ؛ لأن ذاك إذا كـان مصـدراً فإنـك لا تجـيء بـه، ؛ لأن المصـدر يقـبح أن تجـيء بـه ههنـا ؛ فـإذا قَـبُحَ المصـدر فمجيئُك بذاك أقبحُ لأنه مصدر".

وإذا ألغيـت فقلـت: عبـد الله أظـنُّ منطلـق، فهـذا أجمـل مـن قولـك: أظنّـه ، وأظـنّ بغيـر هـاءٍ أحسن لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبْينَ في أنه ليس يَعْمَلُ.

(٢) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ١/٣١١ :" بـاب مـا يُنْصـبُ مـن المصـادر علـى إضـمار الفعـل غيـر المسـتعمل ، وإظهـاره ، وذلـك قولـك: سَـقياً ، ورْعيـاً ، ونحـو قولـك: خَيْبـةً ، ودَفْـراً ، وجَـدْعاً

، وعَقْـراً ، وبؤُسـاً ، وأُفَّـةً ، وتُفَّـةً ، وبُعْـداً ، وسُـحْقاً ، ومـن ذلـك قولـك: تَعْسـاً ، وتَبَّـا ، وجُوعـاً" وجُوساً".

وقـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٥٧ :"والمصـادر المنصـوبة بأفعـال مضـمرة علـى ثلاثـة أنـواع: مـا يسـتعمل إظهـار فعلـه ، وإضـماره ، ومـا لا يسـتعمل إظهـار فعلـه ، ومـا لا فعـل لـه أصلاً .

وثلاثتهـا تكـون دعـاء ، وغيـر دعـاءٍ فـالنوع الأول ؛ كقولـك : للقـادم مـن سـفره خيـر مقـدمٍ ، ولمن يقرمط في عداته. مواعيد عرقوب ، وللغضبان غضب الخيل على اللجم.

ومنـه قـولهم : سـقياً ، ورعيـاً ، وخيبـة ، وجـدعاً ، وعقـراً ، وبؤسـاً ، وبعـداً ، وسـحقاً ، وحمـداً ، وشـكراً لا كفـراً ، وعجبـاً ، وافعـل ذلـك ، وكرامـة ، ومسـرة ، ونعـم ، ونعمـة عـين ، ونعـام عـين ، ولا أفعل ذلك ، ولا كيدا ولا هما ، ولأفعلن ذلك ، ورغماً ، وهواناً.

ومنـه إنمـا أنـت سـيراً سـيراً ، ومـا أنـت إلا قـتلاً قـتلاً ، وإلا سـير البريـد ، وإلا ضـرب النـاس ، وإلا شرب الإبل.

قـال ابـن يعـيش شـارحا ١/٢٨٠ :" اعلـم أنّ هـذه المصـادر قـد وردت منصـوبة بإضـمار فعـل ، وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر .

وذلـك قولـك : فـي الـدُّعاء للإنسـان:"سَـقيًا ، ورَعْيًـا" ، والمـراد: سـقاك الله سـقيًا ، ورعـاك اللهُ رعيًا، فانتصبا بالفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بَدَلًا من اللفظ بذلك الفعل.

وذلـك أنهـم قـد اسـتغنوا بـذكرِ المصـدر عـن ذكـرِ الفعـل ؛ كمـا قـالوا :"الحَـذَرَ" ، والمعنـى احْـذَرِ الحَـذَرَ ، ولـم يـذكروا"احْـذَرْ" ؛ فلمـا اسـتغنوا بـذكر هـذه المصـادر عـن ذكـرِ الفعـل، صـار قولُـك:"سَـقْيًا ، ورَعْيًـا" ؛ كقولـك :"سَـقاك الله ، ورعـاك اللهُ"، فلـو أظهـرتَ الفعـلَ صـار كتَكْـرارِ الفعـل ، ومـن ذلـك قولـك : للمَـدْعُوّ عليـه :"خَيْبَـة ، وجَـدْعًا ، وعَقْـرًا ، وبُؤْسًـا ، وبُعْـدًا ، وسُحْقًا".

فقولـك:"خيبـة" يَـدَلّ عـن "خَيَّبَـك اللهُ" وهـو مصـدر منصـوب بـه ، وكـذلك"جَـدْعًا" معنـاه: جَـدَعَكَ اللهُ ، ومثلـه"عقـرًا ، وبؤسًـا ، وبعـدًا ، وسـحقًا" أي: عَقَـرَهُ الله عقـرًا ، وأَبْأَسَـهُ اللهُ بُؤْسًـا ، وأبعدَه اللهُ بعدًا ، وأسحقَه اللهُ سحقًا، على حذفِ الزوائد .

وكـلُّ هـذه المصـادر دُعـاءٌ عليـه أو لـه ، وهـي منصـوبة بفعـل مضـمر متـروكٍ إظهـاره ، لأنهـا صـارت بـدلًا مـن الفعـل ، وبعضـهم يُظهِـر الفعـلَ تأكيـدًا ، فيقـول"سـقاك الله سَـقْيًا ، ورَعـاك الله رَعْيًـا" ولـيس بـالكثير ، ومـنهم مـن يرفـع فيقـول:"سَـقْيٌ لـك ، ورَعْـيٌ" ، والمعنـى مفهومٌ ؛ كما يقال:"سلامٌ عليكم" ، وإنما يُخْرِجه مُخرَجَ ما قد ثَبَتَ.

إلـي (**قولــه : غفرانــك**)[١] ؛ لأنهـا بـدون الـلام ممـا لا يجـب حـذف فعلهـا[٢] ، ولـو جعـل حـذف الـلام[٣] فـى ؛ نحـو : سـقيا مـن بـاب القيـاس بـأن يقـال : كـل ماسد به مسد الفعل ، وكان مقرونا باللام ؛ لزم حذف فعله ؛ لم يبعد .

ولمــا كــان الكــلام فــى هــذه المصــادر ممــا لايخــتص بهــذا الكتــاب ؛ اختصرت القول فيهما[٤]

---

(١) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٣٢٥/١ :"ونظيــر سُــبْحانَ الله فــي البنــاء مــن المصــادر ، والمجــرى لا فــي المعنــى" غُفْــرانَ" ؛ لأن بعــض العــرب يقــول: غُفْرانَــك لا كُفْرانَــك، يريــد : استغفاراً لا كُفْراً.

قــال الســيوطي فــي الهمــع ١١٩/٢-١٢٠ :" (غفرانــك) عــدَّه ابــن مَالــك تبعــا للزجــاجي فيمــا هُــوَ بــدل مــن اللَّفْــظ بِالْفِعْــلِ ، وقيــل : هُــوَ مــن قبيــل مَــا يجــوز إظْهَــار ناصــبه ، واضــطرب كَــلَام ابــن عصفور في ذَلِك فَمرَّة قال بِالْأولِ ، ومرَّة قال بِالثَّانِي

وَاخْتلــف هَــل الْفِعْــل الناصــب لَــهُ بِمَعْنــى الطّلــب ، أو بِمَعْنــى الْخَبَــر فــذهب الزّجــاج إلــى الأول ، وأَن التَّقْدِير : اغفر غفرانك ، وعَزاهُ السجاوندي إلى سِيبَوَيْهٍ .

وذهب الزَّمَخْشَرِيّ إلى الثَّانِي ، وأَن التَّقْدِير : نستغفرك غفرانك

وَذهــب بَعضــهم إلــى أنــه منصــوب علــى الْمَفْعُــول بِــهِ ؛ أي نطلــب ، أو نسْــأَل غفرانــك ، وجوز بَعضهم فيه الرّفْع على الابتداء ، أو إضمار الْخَبَر ؛ أي : غفرانك مطلوبنا

(٢) المصــدر المنصــوب علــى المفعوليّــة المطلَقــة، عاملــه إمّــا مصــدر مثلــه، لفظًــا ، ومعنــى ؛ نحو: (فإن جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا) [الإسراء: ٦٣] .

أو معنــىً لا لفظًــا ؛ نحــو: (يعجبنــي إيمانُــك تصــديقًا) ، أو مــا اشــتقّ منــه مــن فعــل ؛ نحــو: (وَكَلَّــمَ اللهُ مُوسَــى تَكْلِيمًــا) [النّســاء: ١٦٤] ، أو وصــفٍ ؛ نحــو: (والصــافَّاتِ صــفًّا) [الصافّات: ١] .

يُنظر: أوضح المسالك ١٨٢/٢-١٨٣ ، والتصريح ٣٢٥/١.

وهــذه المصــادر منصــوبة بأفعــال محذوفــة وجوبًــا ؛ لكــونهم جعلــوا المصــدر بــدلاً مــن اللّفــظ بذلك الفعل ؛ استغناء بالمصدر عنها.

يُنظــــر: الكتــــاب ٣١١/١، ٣١٢ ، والتّبصــــرة ٢٦١/١ ، وشــــرح المفصــــل ١١٤/١ ، وابــــن النّاظم ٢٦٧ ، و الارتشاف ٢٠٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٨٣/٢ .

(٣) في النسخــــة (ب) الفعل.

(٤) في النسخــــة (ب) فيها.

ومن أراد الإطناب[1] فليرجع[2] إلى شرحنا للكافية ؛ فإن الكلام هناك مبسوط[3].

---

(١) الإطناب في اللُّغة: يدور حول معنى الإطالة ، والإكثار ، والطول ، والكثرة ، والزيادة عن المعتاد.

يقال لغة: أطْنَبَ النهرُ إذا طال مجراه ، وأطنبت الرّيحُ إذا اشتدت مثيرةً غباراً ، وأطنبتِ الدّواب، إذا تَبِعَ بعضُها في السّير ، وطالَ تتابُعُها ، وأطْنَب الْعَدَّاء في عَدْوه، إذا بالَغَ فيه ، وابتعد.

ويقال أيضاً: أطنب الرجل في الكلام ، أو الوصف ، أو الأمر، إذا بالَغَ ، وأكثر ، وزاد في ذلك.

الإطناب في اصطلاح البلاغيين: كَوْنُ الكلام زائداً عمّا يُمْكن أنْ يُؤَدَّى به من المعاني في معتاد الفصحاء ؛ لفائدة تُقْصد.

ويقال للمتحدِّث بالكلام الذي فيه إطناب: أطنب في كلامه ؛ فهو مُطْنِب.

ينظر : البلاغة العربية- المؤلف: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفي: ١٤٢٥هـ) - الناشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م - ٢/٦٠.

(٢) في النسخة (ب) فليراجع.

(٣) في النسخة (ب) مبسوطة.

قول السكاكي

وثانيها : هو المفعول له ، وهو علة الإقدام على الشيء مما يجتمع فيه أن يكون مصدرا ، وفعلا للمقدم ، ومقارنا للمقدم عليه كنحو : أتيتك إكراما لك ، وتركت الشر مخافة كذا.

والأصل فيه اللام فإذا لم يجتمع فيه ما ذكر التزم الأصل إلا في ؛ نحو : زرتك أن تكرمني ، وأنك تحسن إلي. [١]

قول الشارح

المفعول له وتعريفه.

(قوله : وهو علة الإقدام على الشيء)[٢] وإنما لم يقل على الفعل قصرا للمسافة في التجنب عن حديث الفعل بأن المراد به المفهوم اللغوي أم الاصطلاحي.

فإن قلت : لايخلو إما أن يراد به العلة التامة أوالناقصة ، أو مطلق العلة ، ولا سبيل إلي كل واحد ، وذلك ظاهر .

قلنا : المراد بها الباعث على الفعل من حيث الأحداث أو الترك.

فإن قلت : يرد ؛ نحو : ما أقدمت على كذا خوفا ؛ فإنه مفعول له مع أنه

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٨٩.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٨٧ :" هو علة الإقدام على الفعل ، وهو جواب : لمه؟ ، وذلك قولك : فعلت كذا مخافة الشر ، وادخار فلان ، وضربته تأديباً له ، وقعدت عن الحرب جبناً ، وفعلت ذلك أجل كذا ، وفي التنزيل (مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) البقرة ١٩ .

اختلف العلماء في ناصب المفعول له :-

فذهب جمهور البصريين إلى أنّ ناصبه الفعل على تقدير لام العلّة.

وخالفهم الزّجّاج ، والكوفيّون فزعموا أنه مفعولٌ مطلَق ؛ ثم اختلفوا:-

فقال الزّجّاج:"ناصبه فعل مقدَّر من لفظه"، ففي نحو: (جئتك إكرامًا) ، تقدير الفعل: جئتك أكرمك إكرامًا.

وقال الكوفيّون: ناصبه الفعل المتقدِّم عليه ؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى ، وإنْ خالفه في الاشتقاق، مثل: (قعدت جلوسًا) .

ينظر : الكتاب ٣٦٩/١ ، وأسرار العربيّة ١٨٦ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، وشرح الرّضيّ ١٩٢/١ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٨٢/١ ، والتصريح ٣٣٧/١ ، والهمع ٩٩/٢ ، والصبّان ١٢٢/٢.

ليس بعلة للإقدام[١].

قلنا : لايرد ما ذكرت بعد بيان أن المراد به[٢] الباعث على الفعل من حيث الترك أو الأحداث .

ألا تري أنك إذا قلت : ماضربته خوفا ، ولم يكن القصد إلي تسليط النفي على المعلل ؛ بل كان التعليل للنفي كان مفعولا له من حيث إنه باعث على الترك ؛ كأنك قلت : تركت ضربه خوفا.

(**قوله : مما يجتمع فيه**) [٣] لا حاجة إلي هذا ؛ لأنه شرط=

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١/٥٠٨ :" أنه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له ؛ كما في ضربته تأديبا ، وقد يتقدم وجوده عليه ؛ كما في قعدت جبنا، فالمفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل ؛ كما في قعدت جبنا ، أو تأخر عنه ؛ كما في جئتك إصلاحا لحالك .

وذلك ؛ لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع ؛ كما هو مذكور في مظانه ؛ فهي متقدمة من حيث التصور ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود.

فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله ، وليس بمعلول له ؛ كما ظن بعضهم نظرا إلى ظاهر ؛ نحو : قولهم : ضربته تأديبا ، وأن الضرب علة للتأديب.

وإنما قلنا: ذلك ؛ لأنه لا يطرد في نحو : قعدت جبنا ، وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد، ؛ لأن التأديب علة حاملة على الضرب ، ولفظ" المفعول له" يؤذن بكونه علة ؛ لأن اللام في قوله : " له" للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا على المعلل ؛ نحو : فعلت هذا لهذه العلة.

(٢) في النسخة (ب) بها.

٣) وشَرائِطُهُ: أنْ يكون مصدرا من غير جنس فعله، جواب (لِمَ فَعَلْتَ) ، كقولك: (جِئْتُ رَغْبَةً فيكَ) ، فـ (رَغْبَةً) مفعولٌ له ؛ لأنه مصدر مُعَلَّلٌ به المجيء ، وزمانهما ، وفاعلهما واحد.

ومنها – أيضا – :-

١- أنْ يكون فعله محذوفًا.

٢- أنْ يكون معه فعل قد حذف مصدره.

٣- أنْ يكون قلبيًّا ؛ فلا يجوز (جئتك قراءةً للعلم) ولا (قَتْلاً للكافر) .

٤- أنْ يكون مُقدّرًا بلام الغرض ، أو تكون معه ظاهرة.

= لتقدير اللام ؛ لا لكونه مفعولا له[١] بدليل أنه يجوز إدخال اللام مع اجتماع ماذكر ؛ كما يجوز في غير صور الاجتماع ؛ يقال : فعلت كذا لجبن.

فإن قلت : اجتماع ماذكر شرط انتصابه[٢].

قلنا : لا نسلم وإما يكون شرطا ؛ أن لو لم يكن منصوبا بدون ماذكر .

فإن قلت : لايكون منصوبا لفظا.

قلنا : لايقدح ذلك في كونه مفعولا[٣].

ألا تري أنه لو كان مقصورا ؛ لم يكن منصوبا لفظا مع أنه يكون مفعولا له ، ولو جعل شرطا لتقدير اللام[٤]؛ لكان أولي.

يُنظر: كشف المشكِل ٤٤١/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٨٣/١ ، وشرح الكافية الشّافية ٦٧١/٢ ، وأوضح المسالك ١٩٧/٢ ، وابن عقيل ٥٢٠/١ ، والأشمونيّ ١٢٢/٢.

(١) في النسخة (ب) مفعولا.

(٢) قال ابن يعيش ٥٤/٢:"وإنما وجب النصب فيما اجتمع فيه الشرائط الثلاث المذكورة ، وامتنع فيما خرج عنه من قبل أن الفعل لما تضمن المصدر ودل عليه ، وكان موجوداً بوجوده أشبه المصدر الذى يكون من لفظ الفعل ؛ نحو: ضربته ضربة ، وضرباً ؛ فكما نصبت ضربة ، وضرباً بضربت من حيث إن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ، ودالاً عليها فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة ؛ نحو : ضربته تأديباً ، وصار في حكم أدبته تأديباً ، وجرى مجري ما ينتصب به من المصادر إذا كان نوعاً من الأول ، وإن لم يكن من لفظه ؛ نحو: رجع القهقري ، وعدا الجمزى.

فأما إذا فقط شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر ، وجرى مجرى الأسماء الأجنبية ؛ فلم يتعد إليه الفعل اللازم ، والمنتهى في التعدي إلا بحرف جر ، وخص باللام، لأنها تدل على الغرض ، والعلة" أ.هـ.

(٣) في النسخة (ب) مفعولا له.

(٤) قال الرضى ٥١٠/١:"يعني أن تقدير اللام شرط لانتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولا له، ؛ فنحو:"للسمن" ، و"لإكرامك الزائر" في قولك:"جئتك للسمن لإكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حدة ، وهذا ؛ كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير"في" ثم قال :-

ولقائل أن يقول : لايخلو إما أن يكون قوله : مما يجتمع فيه من الحد[١]أو لا[٢].

فإن كان لم يكن جامعا ، وإن لم يكن لم يكن مانعا لدخول ؛ نحو : أكرمت زيدا[٣] حيث أكرمني ، أو إذا[٤] أكرمني ، وكذا ؛ نحو : ضربته ؛ أردت تأديبه على نية[٥] الاستئناف.

شرط نصبه

(قوله : والأصل فيه اللام) [٦] ؛ لأنها هي الموضوعة للتعليل[٧] ، ولأنه لو لم يكن فيه هو الأصل لم يظهر عند وقوع الضمير مقام المفعول له ؛ كما في المفعول به.

"وما ذهب إليه في الموضعين ، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة، لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح:"هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل ، والزمان".

(١) في النسخة (ب) الجد.

(٢) في النسخة (أ) لا .

(٣) في النسخة (ب) لهذا.

(٤) في النسخة (ب) إذ.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) إنما خص اللام بالذكر لأنها الغالب في تعليليلات الأفعال ؛ فلا يقدر غيرها من (من) ، أو الباء ، أو (في) مع أنها من دواخل المفعول له كقوله : تعالي : (لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) الحشر ٢١ ، وقوله : تعالي : (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا) النساء ١٦٠.

ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٥٢-٢٥٣ ، المطالع السعيدة شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو ، والتصريف ، والخط . تحقيق ، وشرح د/ طاهر سليمان حموده . الدار الجامعية (مصر) ط ١٩٨٢م - ١/٢٩٦.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٦٧:"هذا ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب ؛ لأنه مرفوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ، ولا منه".

ولقائل أن يقول : لو كان الأصل هو اللام ؛ لوجب أن يعد من الملحقات على رأيه لما تقدم من قوله : والباقية ملحقة به ، وهي أن يكون متعديا[(١)] إليه بواسطة حرف جر[(٢)].

(قوله : إلا في ؛ نحو : زرتك أن تكرمني) لأن حروف الجر تحذف مع أن ، وإن جوازا مطردا[(٣)] واللام منها ؛ فيكون جائز الحذف[(٤)].

---

(١) في النسخة (ب) متعدي.

(٢) قال ابن الأنبارى أسرار العربية صـ١٨٦:"إن قيل: ماالعامل في المفعول له النصب؟ قيل له: العامل فيه الفعل الذى قبله ؛ نحو: جئتك طمعاً في برك ، وقصدتك ابتغاء معروفك ، وكان الأصل فيه: جئتك للطمع في برك ، وقصدتك للابتغاء في معروفك، إلا أنه حذف في اللام فاتصل الفعل به فنصب.

ثم قال فإن قيل: فلم تعدي إليه الفعل اللازم كالمتعدي؟

قيل: لأن العاقل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلة ، وهو علة للفعل ، وعذر لوقوعه كان الفعل دلالة عليه ؛ فلما كان فيه دلالة عليه تعدي إليه، أ.هـ

(٣) قد تحذف حروف الجر في اللفظ اختصاراً ، واستخفافاً ؛ إذا كان في اللفظ ما يدل عليها. ينظر: ابن يعيش ٥٢/٨.

ولا يجوز حذف حرف الجر إلا سماعاً، إلا إذا كان المجرور (أن) و(إن) فإنه يجوز ذلك قياساً مع مراعاة عدم اللبس. ينظر: شرح ابن عقيل ٥٤١/١.

وذهب البطليوسي إلى أن حذف حرف الجر يعود لأسباب ثلاثة:-

أولا : حذف الحرف تخفيف إذا كثر استعماله ، واتضح غرضه.

ثانيا : أن يحمل الشئ على شئ آخر ، وهو في معناه ، ليتداخل اللفظان داخل المعنيين.

ثالثا : في الضرورة الشعرية.

ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ٣٠٧/٢.

(٤) قال ابن يعيش٥٣/٢:"إن لام المفعول له تحذف كثيراً بخلاف واو المفعول معه ؛ فلا فلا تحذف أبداً ؛ لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه ؛ ذلك ؛ لأن لكل فعل من مفعوله سواء ذكرته ، أو لم تذكره ؛ إذ العاقل لا يفعل فعلا إلا لغرض وعلة ، وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك ، أو مصاحب".أ.هـ

قول السكاكي

وثالثها : المفعول فيه ، وهو الزمان الذي يوجد فيه الفعل مبهما ، أو مؤقتا نكرة ، أو معرفة كيف كان ؛ كنحو : سرت يوما ، أو حينا ، أو الحين الطيب ، أو اليوم الذي تعرف ، أو المكان لكن مبهما فقط ؛ كنحو : جلست مكانا ، أو خلفك ، أو يمينك.

وأصل الباب فى ، فمتى وقع الضمير موقعه التزم الأصل لرد الضمير الشيء إلى أصله، اللهم إذا جرى مجرى المفعول به كقوله:-

ويوم شهدنا سليما وعامراً

وكذا متى لم يكن المكان مبهما التزم الأصل ، وكما ينتصب غير لازم ينتصب لازماً كنحو: سرنا ذات مرة ، وبكرا ، وسحرا ، وسحير ، وضحى ، وعشاء ، وعشية ، وعتمة ، ومساء إذا أردت سحراً بعينه ، وضحى يومك ، وعشاءه ، وعشيته ، وعتمة ليلتك ، ومساءها ، ونحو : عندي ، وسوى ، وسواء ، ووسط الدار.

ولا كلام فى جواز إضمار العامل فى هذا الباب ، وفيما تقدمه عند دلالة الحال. [١]

قول الشارح المفعول فيه ، وتعريفه.

(قوله : وهو الزمان الذي يوجد فيه الفعل) يعني بالفعل مفهوم المصدر[٢].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٨٩-٩٠.

(٢) قال الرضى في شرح الكافية ١/٥٠٧ :-

" قوله :" فعل مذكور" ؛ أي : مضمون الفعل ، وشبهه ، وهو المصدر لما ذكرنا في المفعول فيه، قوله : " مذكور"، احتراز عن قولك : ، وقد شاهدت ضربا لأجل التأديب: أعجبني التأديب، فإن التأديب فعل له الضرب إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه.

فالحق أن نقول في المفعول له: هو ما فعل لأجله مضمون عامله ، وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان ، أو مكان ؛ لئلا ينقض الحدان.......".

ولقائل أن يقول : قوله : يوجد فيه الفعل مما يخرج ؛ نحو [1] قولك : ماضربت يوم الجمعة ، ونحو : قولك : اضرب يوم الجمعة ظاهرا.

وكان الوجه أن يقال : وهو اسم الزمان الذي تعلق به الفعل بمعني فى ابتداء .

وإنما قلنا: ابتداء احترازا عن ؛ نحو :قولك: يوم الجمعة ضربت ؛ فإن يوم الجمعة قد تعلق به الفعل بوساطة قولك فيه ، وإنما كان ذلك هو الوجه ؛ لأن الكلام فى بيان ماينتصب [والذي ينتصب] [2] هوالاسم دون الزمان .

قسما الزمان

(**قولـه : مبهمـا**) الزمان ينقسم إلي مبهم[3] وموقت[4] وكل منهما إلي نكرة ، ومعرفة ؛ فيكون أربعة أقسام بالضرورة ، وقد مثل لكل واحد بمثال.

(**وقوله : وهو الزمان الذي يوجد فيه الفعل**) يشمل صور إظهار فى ؛ نحو : خرجت فى يومي هذا ، وصور التقدير.

(**وقوله : ولمكان لكن مبهما**) يفيد[5] أن المراد ما كان بتقدير فى ، وحينئذ لا يكون الحد شاملا ؛ لأن المفعول فيه مفعول فيه سواء كان فى مقدرا

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) ظرف الزّمان المبهم هو: ما يدلّ على زمن غير محدود ، ولا مقدّر ، ولا يقع جوابًا لـ (متى) و (كم) ؛ نحو: (حين) و (مدّة) و (وقت) ؛ تقول: (سِرْتُ حينًا ، ومدّة ، ووقتًا). يُنظر: التصريح ٣٤١/١ ، والأشمونيّ ١٢٨/٢.

(٤) ظرف الزّمان المختص هو: ما يدلّ على زمن مقدّر ، ويقع جوابًا لـ (متى) ؛ نحو: (يوم الخميس) جوابًا لمن قال : (متى جئتَ؟) ، وهو المعرّف بالعلميّة كـ (صمت رمضان) ، أو بـ (أل) كـ (سِرْتُ اليومَ) ، أو بالإضافة كـ (جئتُ زمن الشّتاء) و (يوم قُدوم زيد) ، أو غير معلوم - ، وهو النّكرة - نحو: (سرتُ يومًا ، أو يومين ، أو أسبوعًا ، أو وقتًا طويلاً). يُنظر: التصريح ٣٤١/١ ، والأشمونيّ ١٢٨/٢.

(٥) في النسخة (ب) مفيد.

، أو صريحا ؛ كما في المفعول له ، ولو قال بعد بيان المفعول فيه ، وشرط تقدير في أن يكون ظرف[1] زمان ، أو ظرف مكان مبهم ؛ لكان أولي.

شرط نصبه

وإنما نصب الفعل ظروف الزمان كلها بتقدير في[2] ؛ لأن للفعل[3] دلالة على الزمان يصح[4] أن يعمل فيه مطلقا [؛ كما كان] [5] يفعل[6] في

---

(١) تسميته بالظرف هو مصطلح البصريين ، وليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً ؛ بل يسميه الفراء محلاً ، والكسائى يسمي الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ينظر: رأى البصريين في الكتاب ١/١٢٦، المقتضب ٤/١٣٦، إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري – تحقيق/ محي الدين رمضان – دمشق –١٣٩٠هـ/١٩٧١م – ٢/٦٦٥، اللسان ٩/٢٢٩"ظرف" حاشية الصبان ٢/١٢٦.

ينظر: رأى الفراء في الأصول ١/٢٠٤، الأشموني ٢/١٢٥، حاشية الخضرى ١/١٩٦.

ينظر: رأى الكسائى في التصريح ١/٣٣٧، الأصول ١/٢٠٤، الأشموني ٢/١٢٥، اللامات للزجاجي صـ٥٢، إصلاح المنطق لابن السكيت ص٨٧.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/٤٨٧ :"وشرط نصبه: تقديره بفي ، وأما إذا ظهر ؛ فلا بد من جره ، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير" في" فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان ، أو مكان فعل فيه فعل مذكور.

وقال ابن الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٤٧٧ في تعدى الفعل إلى ظرف الزمان:–

"اعلم أن الفعل طالب الزمان بحرف الجر ؛ فإذا قلت: جلست يوم الخميس فيوم الخميس وعاء للجلوس ؛ لأنه وقع فيه ، وهو عليه محتو كاحتواء الوعاء على الموعي ؛ لكن العرب أسقطت حرف الجر منه إذا كان ظاهراً، ؛ لأن الفعل يطلب الزمان ببنيته ؛ كما يطلب الحدث بحروفه ، وهو يتعدي إلى المصدر بنفسه ، وينصبه فأرادوا أن يكون تعدي الفعل إلى الزمان كتعدي الفعل إلى المصدر لا شتراكهما في اقتضاء الفعل لهما فنصب الزمان فقالوا: جلست يوم الخميس. أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) الفعل.

(٤) في النسخة (ب) فصح.

(٥) في النسخة (ب) كمان.

(٦) في النسخة (ب) يعمل.

المفعول المطلق مطلقا ، وأما المكان ؛ فلما لم يكن له دلالة عليه لم يعمل بتقدير في إلا في المبهم[1] ؛ تشبيها له بالزمان من حيث التبدل.

(**قوله : جلست مكانا**) تمثيلية هذا المبهم المكان غير ظاهر الصحة[2] ؛ لأنه إن أريد بالمكان المبهم ماكان نكرة شائعة في أمتها وجب أن يقال : جلست مسجدا ، وألا[3] يصح جلست مكان فلان .

وإن أريد بالمبهم ماكان من الجهات لم يستقم ، وهو ظاهر [وإن أريد بالمبهم ماكان من الجهات لم يستقم ، وهو ظاهر] [4] وإن أريد بالمبهم ماله اسم بالقياس إلي شيء غير داخل في مسماه فكذلك ؛ بل إنما عومل لفظ مكان معاملة المبهم لكثرته ؛ لا لكونه من قبيل المكان المبهم.

أصل الظروف

(**قوله : وأصل الباب في**) لأن تعلق الفعل بالظرف[5] بمعني في فيكون هو الأصل ، ولأنه لو لم يكن هو الأصل ؛ لما ثبت فيما إذا وقع

---

(١) في النسخة (ب) المبهم منه.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/٤٩٠ :" قال المصنف (أي : ابن الحاجب) : وكذا حمل لفظ مكان على الجهات، لا لإبهامه، فإن قولك : جلست مكان زيد لا إبهام هنا في لفظ مكان ؛ بل لكثرة استعماله ؛ فحذف" في" منه تخفيفا ، ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار ؛ فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضرب زيد......"أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) وأن لا .

(٤) في النسخة (أ) ما بين المعكوفين مكررة ، وليست كذلك في (ب).

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٣٢: -

"وعلته أن الأصل في الظروف كلها أن يصل إليها الفعل بواسطة"في" ؛ لأن الفعل لا يطلبها إلا على معني الوعاء ، وحرف الوعاء هو في ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بفي .

وأما وصوله إلى الظرف إذا كان ظاهراً دون حرف، أما ظرف الزمان ؛ فلأنه أشبه المصادر.

ووجه الشبه بينهما أن الفعل يدل عليهما فهو يدل على المصدر بحروفه ، ويدل على ظرف الزمان بصيغته، ؛ لأن الفعل ماض ، ومستقبل ، والزمان كذلك .

الضمير موقعه ؛ كما لا يكون حرف الجر إذا وقع الضمير موقع المفعول به فى ؛ نحو : ضربته.

ولقائل أن يقول : لو كان هو الأصل ؛ لوجب أن يكون من الملحقات ؛ بناء على رأي المصنف ؛ كما ذكر فى المفعول له.

(**قوله : لرد الضمير الشيء إلي أصله**) ليس على إطلاقه ؛ لأنه قد يخرجه عن أصله ؛ كما فى ؛ نحو قولك : قلت ، وبعت[1] وكذا إذا اتصل بالي ، وعلي حرفين حيث ينقلب الألف هناك ياء ؛ بل قد يرد الشيء إلي أصله مع الضمير ؛ كما فى المفعول له ، والمفعول فيه إذا كانا ضميرين ؛ لضعف أمر الإشعار بالعلية ، والظرفية ، وكما فى ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾[2] وكما

حركة اللام الجارة

وأما ظرف المكان فقد أشبه ظرف الزمان فتعدي إليه الفعل دون الحرف ؛ كما تعدي إلى أخيه".أ.هـ

(١) قال ابن السراج في الأصول ٣/ ٢٧٨ :"واعلَمْ: أَنَّ كُلَّ كلمةٍ فحقُّها أَن تتركَ على بنائِها الذي بنيتْ عليه ، ولا تُزالُ عنه حركاتُها التي بنيتْ عليها ولا يحولُ إلا"فَعَلْتُ" مِما عينهُ واو ، أو ياءٌ فإنه في الأَصلِ"فَعَلَ" نحو: قَامَ ، وباعَ ؛ فإذا قلتَ: فَعَلْتُ نَقَلْتَ ما كان من بَناتِ الواوِ إلى"فَعُلْتُ" ، وما كان من بَناتِ الياءِ إلى"فَعِلْتُ" ثُمَّ حولتَ الضمةَ في"فَعُلْتُ" من : قلت : إلى الفاءِ ، ومن : بعتُ إلى الفاءِ ، وأَزلْتَ الحركةَ التي كانت لَها في الأَصلِ فقلتَ: قُمْتُ ، وبُعْتُ ، وكانَ التقديرُ: قُوَمتُ ، وبَيعتْ فلمَّا نقلتَ عن العينينِ حركتيهما إلى الفاءِ سكنتا ، وأُسكنتِ اللامُ من أَجلِ التاءِ في"فَعَلْتُ" ؛ فحُذِفتِ العينُ لالتقاء الساكنينِ فصار: قُمْتُ ، وبِعْتُ ؛ فألزموا: فَعُلتُ بَناتِ الواوِ ، وألزموا"فَعِلْتُ" بَناتِ الياءِ شبهوا ما اعتلتْ عينهُ بمَا اعتلتْ لا مهُ ؛ كما أَلزموا: يَغْزُو ، وبابُه"يَفْعُلُ" وأَلزموا"يَرْمي" وبابهُ"يَفْعِلُ" وكلُّ ما كان ماضيهِ علَى"فَعِلَ" فَعَلَى هَذا يجري .

وقَدْ جعلوا ما قبلَ كُلِّ واحدة منهما حركتَها منها ؛ فتقديرُ: قلت : قُوْلَ ، وتقديرُ: بِعْتُ بِيْعَ ، ويدلُّكَ علَى أَنَّ أَصلَ: قُمتُ ، وما أشبهه:"فَعَلْتُ" أنه ليسَ في الكلامِ"فَعُلتهُ" فأَمَّا"طُلْتُ" فإنها"فَعُلْتُ" في الأَصلِ لأنك تقولُ: طويلٌ ، وطُوَالٌ ، ولا يجوزُ: طُلْتهُ ، وليسَ في بَناتِ الياءِ"فَعُلتُ".أ.هـ

(٢) من الآية رقم"٢٨" من سورة"هود" وتمامها: (قال يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ من رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً من عنده فَعُمِّيَتْ عليكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) .

فى اللام الجارة فإنها تكسر مع الظاهر، والأصل الفتح[1]؛ فإذا آل الأمر إلي الضمير عاد إلي الأصل[2].

اجراء الظرف مجرى المفعول به

(قوله : اللهم إلا إذا أجري مجري المفعول به) [3] ؛ كقوله :-

وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُليمًا وعَامِراً [4] [5]

قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٦٤ :" ؛ فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطَباً ، وغائبا، فبدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب ؛ فإن علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيا ، وذلك قوله : أعطيتُكَه ، وقد أعطاكَه ، وقال عز ، وجل: (فَعُمِّيَتْ عليكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ). فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب.

وإنما كان المخاطَب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطَب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطَب ؛ كان المخاطَب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب.أ.هـ

١) حركتها الكسر في المشهور إلا مع المضمر غير الياء ؛ فالفتح عند أكثر العرب ؛ نحو: لنا ، ولك ، وله ، ولها ، ولكما ، ولكم. ينظر: الجني الدانى ص١١١.

وخزاعة تكسر مع المضمر. ينظر: المساعد٢/٢٦٠.

وحكي أبو عمرو ، ويونس ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق.

ينظر: رأى أبى عمرو في الجنى الدانى ص١٨٣ ، ورأى يونس في شرح الكافية للرضى ٤/٣٤٧ ، ورأى أبى عبيدة في الجني الداني ص١٨٣ ، ورأى أبى الحسن في معاني القرآن للأخفش ١/٣٠.

وينظر أيضاً: الخزانة ١٠/٤٣٢، اللامات للهروي – تحقيق/ الدكتور / أحمد عبد المنعم أحمد الرصد– القاهرة – ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م – ص١٣.

(٢) في النسخة (ب) للأصل.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٨١ :"وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعاً في جرى لذلك مجرى المفعول به، فيقال : الذي سرته يوم الجمعة.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) هذا صدر بيت ، وتكملته :-

وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُليمًا وعَامِراً قَلِيلٍ سِوى الطَّعنِ النّهالِ نَوافِلُه

اللغة: اليوم: المعركة.

المعنى: ما أكثر المعارك التي حضرناها بين سليم ، وعامر لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة ؛ لما تقاطر من دماء على الرماح.

ولقائل أن يقول : لانسلم أن المفعول فيه أجري مجري المفعول به ؛ بل المعني على حاله ، وترك الأصل على خلاف القياس ، ولو أجري مجري المفعول به لم يكن في إيراد سليما وجه ، والجواب إلي المنع .

ولو قالوا[1] وقد يجري مجري المفعول به في ترك في[2] ؛ لكان أظهر.

الأسماء اللازمة للظرفية

[(**قوله : إذا أردت سحرا بعينه**)[3] يعني هذه الأسماء لازمة الظرفية

والبيت من الطويل ، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦ ، وشرح المفصل ٢/٤٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨ ، وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/١٧٤ ، ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٣ ، والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، والمقرب ١/ ١٤٧ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٥٢/٦.

والشاهد فيه قوله :"شهدناه" حيث نصب ضمير"اليوم" تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ، ولو جعله ظرفًا ؛ لقال :"شهدنا فيه".

(١) في النسخة (ب) ولو قال .

(٢)في النسخة (ب) في ترك في .

(٣) قال الزمخشري ص ٨١ :"والمستعمل اسماً ، وظرفاً ما جاز أن تعتقب عليه العوامل ، والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب ؛ نحو : قولك : ، وسرنا ذات مرةٍ ، وبكرة ، وسحر ، وسحيراً ، وضحى ، وعشاء ، وعشية ، وعتمة ، ومساء، إذا أردت سحراً بعينه ، وضحى يومك ، وعشيته ، وعشاءه عتمة ليلتك ، ومساءها.أ.هـ

قال ابن السراج ٢٩٢/٢ :"وأما ما يكون ظرفًا ولا يكون اسما ؛ فنحو:"ذاتَ مرةٍ ، وبُعيدات بَين ، وبكرًا ، وسَحَرًا" إذا أردتَ"سَحَرًا" بعينه ، ولم تصرف ، ولَم تُردْ سحرًا من الأسحارِ ، وكذلك ضحيًّا إذا أردت ضُحَى يومِكَ، وعشيةً ، وعتمةً إذا أردتَ عشيةَ يومكَ ، وعتمة ليلتِكَ، لم يستعملنَ على هذا المعنى إلا ظروفًا. أ.هـ

وقال ابن أبى الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/١:-

"إذا كان سحر ليوم بعينه ، وليس فيه ألف ، ولام فهو غير منصرف ، ولا متصرف منعه من الصرف العدل ، والتعريف عدل عن طريقة قياس تعريفه ، وهى الألف ، واللام ، أو الإضافة إلى أن جعل علماً لهذا الوقت المخصوص ؛ كما جعل أسامة علماً لهذا السبع المخصوص، فيه من التصرف العدل ؛ لأن أصل الظروف أن تكون متصرفة لأنها أسماء

عند استعمالها لهذه المعاني بحكم الاستقراء] [١]

[(**قولــه : إذا أردت ســحرا بعينــه**) يعنــي هـذه الأسـماء لازمـة الظرفيـة عنـد استعمالها لهذه المعاني بحكم الاستقراء] [٢]. سحر

(**قولــه : ونحــو : عنــد**) [٣] إنمـا فصـل ؛ لأنهـا ظـروف مكانيـة ؛ بخـلاف ماسبق . عند

والشيخ[٤] لم يعتد بدخول من فى عند ، ووقوع سوي ، وسواء غير

فحكمهــا أن تجــرى علــى حكــم الأســماء ترفــع ، وتنصــب ، وتخفــض ، ومتــى وجــدت الظــروف غير متصرفة علمت أنها خارجة عن أصلها". أ.هـ

(١) قــال الجرجــاني فــي التعريفــات صـــ١٨ :" الاســتقراء: هــو الحكــم علــى كلــيٍّ بوجــوده فــي أكثــر جزئياتــه ، وإنمــا قــال : فــي أكثــر جزئياتــه ؛ لأن الحكــم لــو كــان فــي جميــع جزئياتــه لــم يكــن اســتقراء ؛ بــل قياسًــا مقســمًا ، ويســمى هــذا: اســتقراء ؛ لأن مقدماتــه لا تحصــل إلا بتتبــع الجزئيــات، كقولنــا: كــل حيــوان يحــرك فكــه الأســفل عنــد المضــغ ؛ لأن الإنســان ، والبهــائم ، والســباع كــذلك ، وهــو اســتقراء نــاقص لا يفيــد اليقــين لجــواز وجــود جزئــي لــم يســتقرأ ، ويكــون حكمه مخالفًا لما استقرئ كالتمساح ؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ.

(٢) في النسخــــة (أ) ما بين المعكوفين مكررة.

٣) قــال الســيوطي الهمــع ١٥٧/٢ :"ومنهــا (عِنْــد) وهِــي لبَيَــان كَــون مظروفهــا حَاضِــرا حســا ، أو معنــى ، أو قَرِيبــا حســا ، أو معنــى فَــالْأول نَحْــو: (فَلَمَّــا رَءَاهُ مُســتَقِرًّا عنــدهُ) [النَّمْــل: ٤٠] ، والثَّــانِي نَحْــو: (قــال الَّــذِي عنــده علــم مــن الْكتــاب) [النَّمْــل: ٤٠] ، والثَّالِــث نَحْــو: (عِنْــد سِــدْرَة الْمنتهــى عنــدها جنَّــة المــأوى) [الــنَّجْم ١٤ – ١٥] ، والرَّابِــع نَحْــو: (فِــي مَقْعَــدِ صِــدْقٍ عِنْــدَ مَلِيــكٍ مُقْتَــدِرٍ) [الْقَمَــر: ٥٥] (رَبِّ ابْــنِ لِــي عِنْــدَكَ بَيْتًــا فِــي الْجَنَّــةِ) [التَّحْــرِيم: ١١] (وَإِنَّهُــمْ عِنْــدَنَا لَمِــنَ الْمُصْــطَفَيْنَ الْأَخْيَــارِ) [ص: ٤٧] (مَــا عِنْــدَكُمْ يَنْفَــدُ وَمَــا عِنْــدَ اللَّـــهِ بَــاقٍ وَلَنَجْــزِيَنَّ) [النَّحْــل: ٩٦] ، وقــد تــرد للزمــان ؛ نحــو : الصــبْر عنــد الصــدمة الأولــى ، ولــم تسْــتَعْمل إلا منصــوبة علــى الظَّرْفِيَّــة ؛ كمــا مثــل ، أو مجــرورة بِمــن نحــو : (آتَيْنَــاهُ رَحْمَــةً مِــنْ عِنْــدِنَا) [الْكَهْــف: ٦٥] ، وإِنَّمَــا لــم تتصــرف لشــدَّة توغلهــا فــي الْإِبهــام لأنهــا تصــدق علــى الْجِهَات السِّت ، والْأَشْهر كسر عينهَا ، ومن الْعَرَب من يفتحها ، ومنهم من يضمها.أ.هـ

(٤) يقصد السكاكي.

ظـرف[١] لندرتـه[٢] ؛ فـأطلق القـول[٣] فـى الجميـع بلـزوم الظرفيـة ، وإن كـان للكوفية[٤] خلاف فى لزوم ظرفية سوي ، وسواء .

سوي وسواء

---

(١) في النسخـــة (ب) ظروف.

(٢) ذهـب سـيبويه ، والجمهـور إلـى أنّ (سـوى) ظـرف يلـزم النّصـب غيـر متصـرّف ، وقـالوا: لا تخرُج عن الظّرفيّة إلا في الشّعر.

وأنشد سيبويه ١/٤٠٨:-

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامَة ناقَتِي ... وماقصدتْ من أهْلِها لِسِوائكا

البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٠٠.

وجعله من ضرورات الشعر، ثم قال :"فعلوا ذلك ؛ لأن معني سواء معنى غير".

وقال أيضاً ٣٢/١: جعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء".

وذهـب الرمـاني ، وأبـو البقـاء العبـري ، واختـاره ابـن هشـام إلـى أن سـوى تسـتعمل ظرفـاً كثيـراً ، وغير ظرف بمعني غير قليلاً.

ينظـر: مـذهب الرمـاني ، والعكبـري فـي الهمـع ١٦٠/٢، حاشـية الصـبان ١٦٠/٢ ، وينظـر : مذهب ابن هشام شرح التصريح ٣٦٢/١.

أما ابن مالك فأثبت أن سوى لا تكون إلى اسماً كغيره، كقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْ   وانِ دِنَّاهُمْ كما دَانُوا

البيـت مـن الهـزج ، وهـو للفنـد الزمـاني (شـهل بـن شـيبان) فـي أمـالي القـالي ١/ ٢٦٠ ، وحماسـة البحتـري ص ٥٦ ، وخزانـة الأدب ٣/ ٤٣١ ، والـدرر ٣/ ٩٢ ، وسـمط اللآلـي ص ٩٤٠ ، و التصـريح ١/ ٣٦٢ ، وشـرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي ص ٣٥ ، وشـرح شـواهد المغنـي ٢/ ٩٤٥ ، والمقاصـد النحويَّـة ٣/ ١٢٢ ، وبـلا نسـبة فـي أوضـح المسـالك ٢/ ٢٨١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٣١٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢.

ينظر : المعجم المفصل ١٠٥/٨.

ينظر: شرح التسهيل ٣١٥/٢.

(٣) في النسخـــة (ب) ساقط.

(٤) رأي الكـوفيين ، وتبعهمـا ابـن مالـك أن"سـوى" تسـتعمل ظرفـا ، وتسـتعمل اسـما غيـر ظـرف ، وأن الاسـتعمالين سـواء لـيس أحـدهما أكثـر مـن الثـاني ، ولـيس أحـدهما ضـرورة ، ولا خاصـا بالشعر ، وهذا ، واستدلوا بالآتي:-

أ- أجمع أهل اللغة على أن قول القائل:"قاموا سواك" وقوله :"قاموا غيرك" بمعنى واحد.

(قوله : عند دلالة) (١)

ب- لم يقل واحد من أهل اللغة: إن"سوى" عبارة عن مكان ، أو زمان ؛ حتى تكون ظرفا ، وإنما تأولها البصريون ؛ بمعنى بَدَلَك، ثم جعلوا"بدلك" بمعنى"مكانك"، فحكموا بمقتضى ذلك التأويل بأنها ظرف.

ج- وقوع العدد الكثير من الشواهد الشعرية ، والنثرية التي تخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ؛ حيث جاءت مجرورة بحرف الجر ؛ كما في قوله : -عليه الصلاة ، والسلام:"ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود".

ينظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل٧/٢٣١ ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه ، وسلم ، وسننه ، وأيامه = صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي – المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة (م صورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)- الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ-٨/١١٠، السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفي: ٣٠٣هـ) – حققه ، وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي – أشرف عليه : شعيب الأرناؤوط – قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م- ١٠/١٨٨.

وكما في قول المرار العقيلي:-

لا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ   إذا قَعَدُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

البيت من الطويل ، وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٣/ ٤٣٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤ ، والكتاب ١/ ٣١ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٦ ، ولرجل من الأنصار في الكتاب ١/ ٤٠٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣١٥ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٠.

ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ٨/١٨.

وينظر : في هذه المسألة: ابن عقيل: ٢/ ٢٢٦ ، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٣٤-٢٣٥-١٦٠-١٦١ ، وحاشية يس على التصريح: ١/ ٣٦٢ ، وهمع الهوامع ٢/١٦٠-١٦١.

(١) ناصبُ الظّرف هو اللّفظ الدّالّ على المعنى الواقع فيه، سواءٌ كان اللّفظ الدّال فعلاً، أم اسم فعلٍ، أم وصفًا، أم مصدرا ، ولهذا اللّفظ ثلاث حالات:-

إحداها: أن يكون مذكورًا ؛ نحو: (جلستُ أمام زيْدٍ) وهذا هو الأصل.

<u>والثّانية:</u> أن يكون محذوفًا جوازًا ، وذلك كقولك: (فرسخين) ، أو (يوم الجمعة) جوابًا لمن قال : (كم سِرْتَ؟) ، أو (متى صمْتَ؟) .

<u>والثّالثة:</u> أن يكون محذوفًا وجوبًا ، وذلك في سِتٍّ مسائل:-

القرائن[1] ؛ لكان أولي.

ويمكن أن يقال : المراد بدلالة الحال حال المقام ، وهو أن يكون المقام بحيث يكون الفعل معلوما بما اقترن به من لفظ ، أو غيره.

وهي أن يقع صفة كـ (مررت بطائرٍ فَوْقَ غُصن) ، أو صلة كـ (رأيت الّذي عندك) ، أو حالاً كـ (رأيت الهلالَ بين السّحاب) ، أو خبرًا كـ (زيدٌ عندك) .

والنّاصبُ في الجميع محذوف ، وجوبًا ، تقديره: (استقرّ) ، أو (مستقرّ) ؛ إلا في الصلة فيتعيّن استقرّ.

أو مشتغلاً عنه كـ (يوم الخميس صمْت فيه) فـ (يوم الخميس) منصوب بفعل محذوف ، وجوبًا يفسّره (صمت) المذكور ، والتّقدير: صمت يوم صمت فيه.

أو مسموعًا بالحذف لا غير ؛ كقولهم : (حينئذ الآن) أي: كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ؛ فـ (حين) منصوية لفظًا بفعل محذوف ، وهي مضافة إلى (إذْ) و (الآن) مبنيّ على الفتح في محلّ نصب ، وناصبُه فعلٌ محذوف.

يُنظر: شرح المفصل ٤٧/٢ ، وشرح الكافية الشّافية ٦٨٤/٢ ، وابن النّاظم ٢٧٤ ، وشرح الرّضيّ ١٩١/١ ، وأوضح المسالك ٢٠٨/٢ ، والأشمونيّ ١٢٨/٢.

(١) في النسخة (ب) بزيادة : (الحال لو قال : عند دلالة القرينة).

ورابعها : المفعول به ، وهو ما يتعدى الفعل فاعله إليه ، ويكون واحداً ؛ كنحو : عرفت زيدا ، واثنين إما متغايرين كنحو: أعطيت درهما، وإما غير متغايرين ، وذلك فى سبعة أفعال تسمى أفعال القلوب ، وهي: حسبت ، وخلت وظننت بمعناهما ، وعلمت ورأيت ، ووجدت ، وزعمت إذا كن بمعنى علمت. قول السكاكي

ورفع المفعولين ها هنا إذا توسطهما الفعل ، أو تأخر عنهما جائز ، ويسمى إلغاء، وواجب إذا دخل عليهما لام الابتداء ، أو الاستفهام ، أو حرف النفي ، ويسمى تعليقا ، وذلك ؛ نحو :زيد علمت منطلق ، أو زيد منطلق علمت ، وعلمت لزيد منطلق ، أو أزيد أخوك ، أو ما زيد بقائم ههنا ؛ بخلاف باب أعطيت ذكر المفعولين معاً إلا فى ؛ نحو :علمت أن زيدا منطلق ، وستقف عليه.

أو تركهما معاً ، وجواز الجمع بين ضميري الفاعل ، والمفعول لواحد من رتبة واحدة ؛ كنحو : علمتني قاعداً ، ووجدتك قائماً ، ورآه ماشياً ، وقد ورد هذا فى عدمت ، وفقدت قالوا : عدمتني ، وفقدتني. قال جران العود:-

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ... ، وعما ألاقي منهما متزحزح

وأريت مجهولا ، وكذا أرى ، وترى ، وما ينخرط فى هذا السلك يدخلن فى باب ظننت، فيقال: أريت زيدا منطلقاً ، وأين ترى بشراً مقيماً.

وبنو سليم يجعلون باب قلت فى الاستفهام مثل ظننت ، وثلاثة ، وذلك فى ؛ نحو : أعلمت ، وأريت كنحو : أعلم الله زيدا عمراً فاضلاً ، وأريته إياه خير الناس معدتين بالهمزة.

والأخفش يسلك بأخواتهما هذا المسلك ، وفي خمسة أفعال أجريت مجراهما، وهي: أنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدثت.

وكما ينتصب المفعول به عن العامل مظهراً ينتصب عنه مضمراً سواء لم يلزم إضماره ؛ كقولهم : لرائي الرؤيا : خيراً لنا ، وشراً لعدونا ، أو خيراً

ومـا سـر ، ولمـن قطـع حديثـه حـديثك بإضـمار رأيـت ، وهـات ، وقـولهم : كـاليوم رجلاً بإضمار لم أر ، وأخوات لها .

أو لـزم ؛ كنحـو قـولهم: أهـلا ، وسـهلا ، وكليهمـا وتمـرا ، وكـل شـيء ولا شـتيمة حـر ، وهـذا ولا زعماتـك ، وأمـر أو نفسـه ، وأهلـك والليـل ، وشـأنك والجمع ، ورأسك والحائط ، وعذيرك ، أو عاذرك.

وفـي بـاب التحـذير : إيـاك وعمـراً ، والأسـد الأسـد ، ومـا شـاكل ذلـك، وفـي بـاب الاختصـاص : إنـا معشـر العـرب نفعـل كـذا ، ونحـو: آل فـلان كرمـاء ، وبك الله نرجو الفضل، قال:-

ويأوي إلى نسوة عطل ... وشعثا مراضيع مثل السعالى[(١)]

قول الشارح المفعول به ، وتعريفه.

(قولــه : وهــو مايتعــدي الفعــل فاعلــه إليــه) المـراد بالفعـل مفهـوم المصدر[(٢)] ؛ لئلا يرد أسماء الأفعال ، والمفعولين ، وغير ذلك.

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٩٠-٩١.

٢) قـال المبـرد ١٣٦/٢ :" ألا تـرى أن الْفِعْـل إِنَّمَـا مَفْعُولـه الـلَّازِم لَـهُ إِنَّمَـا هُـوَ المصـدر ؛ لأن قولـك : قـد قَـامَ زيـد بِمنزلـة قولـك : قـد كـان منـه قيـام ، والْقِيَـام هُـوَ النَّـوْع الَّـذِي تعرفـه ، وتفهمـه ، ولَـو قلـت : ضـرب زيـد لعَلِمـت أنـه قـد فعـل ضـربا واصـلا إلـى مَضْـرُوب ؛ إلا أَنَّـك لا تعْـرِف الْمَضْرُوب بقوله : ضرب".

وتعريف المصدر حده الزمخشرى ص٣٤ فقال:-

"هـو الـذى يقـع عليـه فعـل الفاعـل فـي مثـل قولـك: ضـرب زيـد عمـراً ، وبلغـت البلـد ، وهـو الفارق بن المتعدي من الأفعال ، وغير المتعدي".

وقـال ابـن يعـيش فـي شـرح الحـد:"يريـد : يقـع عليـه المصـدر، ؛ لأن المصـدر فعـل الفاعـل ، وذلـك نحـو: ضـرب زيـد عمـراً، أكـرم محمـد خالـداً ، والمعنـي: إحـلال الضـرب ، وهـو المصـدر بزيد ، والإكرام بخالد.

ينظر: ابن يعيش ١٢٥/١.

قـال ابـن السـراج ١٦٩/١ :" تقـدّم قولنـا فـي المفعـول علـى الحقيقـة أنـه المصـدر، ولمـا كانـت هذه تكون على ضربين:-

ضـرب فيهـا يلاقـي شـيئًا ، ويـؤثر فيـه ، وضـرب منـه لا يلاقـي شـيئًا ولا يـؤثر فيـه ؛ فسـمي الفعل الملاقي متعديًا ، وما لا يلاقي غير متعد.أ.هـ

ولقائل أن يقول : إما أن يراد بتعديه إليه ؛ اقتضاؤه له من حيث أن نعقل الفعل المتعدي[(١)] من حيث[(٢)] متعد[(٣)]متوقف عليه ، أو يراد أن اقتضاؤه[(٤)] للفاعل أسبق.

فإن أريد الأول ؛ لزم أن يكون المفعول في ؛ نحو : خرجت من الدار ، ودخلت في الدار مفعولا به ، وإن أريد الثاني ؛ فممنوع ؛ لأن المتعدي مما يقتضي كل واحد من الفاعل ، والمفعول به بتوسط أمر نسبي ، وهو الإسناد ، والتعدي ، وكل منهما كالجزء الذاتي للفعل المتعدي[(٥)] ويمكن أن يجاب عنه.

---

(١) قال الزمخشري صـ٣٤١ :" الفعل المتعدي ، وغير المتعدي حدهما:-
فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة.
فالأول ؛ نحو : قولك : ضربت زيداً .
والثاني : كسوت زيداً جبة ، وعلمت زيداً فاضلاً .
والثالث ؛ نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، وغير المتعدي ضرب واحد ، وهو ما تخصص بالفاعل ؛ كذهب زيد ، ومكث ، وخرج ، ونحو ذلك.
وبين أسباب التعدية بقوله :-
وللتعدية أسباب ثلاثة: وهي الهمزة ، وتثقيل الحشو ، وحرف الجر. تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعدياً ، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين: نحو : قولك : أذهبته ، وفرحته ، وخرجت به ، وأحفرته بئراً ، وعلمته القرآن ، وغصبت عليه الضيعة ، وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثة ؛ نحو : أعلمت.أ.هـ
ذوات التّعدية تنقل الفعل اللاّزم من اللّزوم إلى التّعدّي ، وكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدّي فإنما تزيده مفعولاً ، وإن كان يتعدّى إلى مفعولٍ واحد صار يتعدّى إلى مفعولين ؛ كقولك : في (ضرب زيد عمرًا) أضربتُ زيدًا عمرًا ، وما أشبه ذلك ، وإن كان متعدّيًا إلى مفعولين صار متعدّيًا إلى ثلاثة مفعولين.
يُنظر: أسرار العربيّة ٨٦، ٨٧ ، وكشف المُشْكِل ٣٨٦/١ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٢٠/١.
(٢) في النسخة (ب) حيث أنه .
(٣) في النسخة (ب) متعدي.
(٤) في النسخة (ب) اقتصاوه.
(٥) قال ابن عصفور: "وجد أن الفعل يصل إلى المفعول تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما من الآخر أعني أنه لم يقل: نصحت زيداً أكثر من نصحت لزيد

(**قوله : وظننت بمعناهما**) لا بمعني اتهمت [١]؛ لأنه لفظ مشترك ، وهو بإحدي[٢] المعنيين من هذا الباب دون الآخر ؛ فلذلك قيده (**بقوله : بمعناهما**) و كذلك (**قوله : إذا كن**) أي : رأيت ، ووجدت ، وزعمت[٣]؛ لأن لها معاني[٤] ....=

فيجعل وصوله بنفسه أصلا ، وحرف الجر زائداً فتجعل الأصل المجرور بحرف الجر ثم حذف الحرف في الثاني فلما تساوياً في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلا بنفسه".أ.هـ

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١.

(١) قال سيبويه ١٢٦/١ :"وقد يجوز أن تقول: ظننتُ زيداً، إذا قال : من تظنُّ، أى : من تَتهمُ؟ فتقول: ظننتُ زيداً ؛ كأنه قال : اتَّهَمْتُ زيدا ، وعَلَى هذا قيل: ظَنينٌ" أى : مُتَّهَمٌ" ، ولم يَجْعَلوا ذاك في : حَسِبتُ ، وخِلْتُ ، وأُرَى ؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يَدْخل في مثله.أ.هـ.

ومنه قوله عز وجل: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) التكوير ٢٤ ؛ وقريء (بظنين) قرأ بها ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وابن عباس ، وغيرهم .

ينظر : الإتحاف ص٤٣٤ ، والنشر ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩.

لأن اتهمت تتعدى إلى مفعول واحد ، قال أبو حيان:-

"ومن منع حذف أحد المفعولين في نحو : زيداً ظننت قائماً" قدر فعلا غير ظننت مما يتعدي إلى واحد ؛ فتقول: اتهمت زيداً ظننته قائماً.

ينظر: الارتشاف ٢٠٩٨/٤.

(٢) في النسخة (ب) بأحد.

(٣)أفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام:-

أحدها: ما يُفيد في الخبر يقينًا ، وهو أربعة: وجد ، وألْفي ، وتَعَلَّمْ - بمعنى أعلم - ، ودرى.

والثّاني: ما يُفيد في الخبر رجحانًا ، وهو خمسة: جَعَلَ ، وحَجَا ، وعَدَّ ، وهَبْ ، وزَعَمَ.

والثّالث: ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان: رأى ، وعلم.

والرّابع: ما يرد بهما ، والغالب كونه للرّجحان ، وهو ثلاثة: ظنَّ ، وحَسِبَ ، وخَال.

ينظر: أوضح المسالك ٢٨/٢-٢٩ ، وشرح التّسهيل٧٧/٢ ، وابن النّاظم ١٩٥ ، والتصريح ٢٤٧/١ ، والأشمونيّ ٢٤/٢.

(خال) إن كانت بمعنى تكبّر ، أو ظَلَعَ في قولهم : خال الفرس ؛ أي: ظلع، فهي لا زمة.

يُنظر: شرح التّسهيل ٨١/٢ ، وابن النّاظم ١٩٧ ، والأشمونيّ ٢٠/٢.

(٤) في النسخة (ب) معان.

أخر [١] ليست هي بالنظر إلي تلك المعاني من الباب.

(قولـه : ورفـع المفعـولين هنـا) أي : ورفعهما في باب علمت[٢] دون باب أعطيت[٣]جائز؛ إذا[٤] توسط الفعل ، أو تأخر [٥] . **الإلغاء**

---

(١)(زعم) إن كانت بمعنى كفل ، أو بمعنى رأس ؛ تعدّت لواحد، تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمن ، أو هَزُلَ فهي لا زمة، يقال: زعمت الشاة ؛ بمعنى سمنت ، وبمعنى: هزلت.

يُنظر: شرح التّسهيل ٧٨/٢ ، وابن النّاظم ١٩٨ ، والمساعِد ٣٥٦/٢ ، والأشموني٢٢/٢.

(وجد) إن كانت بمعنى أصاب ؛ تعدّت إلى واحد ، و مصدرها الوجدان ؛ نحو: (وجد فلانٌ ضالّته) ، وإن كانت بمعنى (استغنى) ، أو (حزن) ، أو (حقد) ؛ فهي لا زمة.

يُنظر: شرح التّسهيل٧٨/٢ ، وابن النّاظم ١٩٦ ، والمساعِد ٣٥٧/٢ ، والأشمونيّ ٢١/١.

(رأى) إن كانت بصريّة ، أو من الرّأي ، أو بمعنى أصاب رئته ؛ تعدّت إلى واحد.

يُنظر: شرح التّسهيل ٨١/٢ ، والمساعِد ٣٦١/٢ ، والأشمونيّ ١٩/٢.

قال الزمخشري ص٣٤٦ :"ولها ما خلا حسبت ، وخلت ، وزعمت معان أخر لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً ، وذلك قولك : ظننته من الظنة ، وهي التهمة ، ومنه قوله عز وجل: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) التكوير ٢٤ ، وعلمته ؛ بمعنى : عرفته ، ورأيته بمعني أبصرته ، ووجدت الضالة إذا أصبتها ، وكذلك أريت الشيء بمعنى بصرته ، أو عرفته ، ومنه قوله عز وجل: (وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا) البقرة ١٢٨ ، وأتقول : إن زيداً منطلق ؛ أي : أتفوه بذلك.

(٢) قال ابن جني اللمع ٥٣/١ :" ؛ فإذا تقدّمت هَذِه الْأَفْعَال لم يكن بُد من إعمالها تَقول : ظَنَنْت زيدا كَرِيمًا فإن توسطت بَين الْمُبْتَدَأ ، وخَبره كنت في إعمالها ، وإلغائها مُخَيّرا تَقول : في الإعمال زيدا أَظن قَائِما ، وفِي الإلغاء: زيدٌ أَظن قائمٌ ....فإن تَأَخَّرت اختير إلغاؤها ، وجَاز إعمالها تَقول : زيد قَائِم ظننتٌ ، ولَو قلت : زيدا قَائِما ظَنَنْت جَازَ".أ.هـ

(٣) قال ابن الحاجب ص٤٧ :"ومنها جواز الإلغاء إذا توسّطت ، أو تأخّرت ؛ لاستقلال الجزءين كلاما، بخلاف باب (أعطيت) مثل (زيد–علمت–قائم).

(٤) في النسخة (ب) أو.

(٥)إن للإلغاء في اللغة معنيين هما:–

<u>أولهما:</u> ألغيت الشئ: أبطلته ، وكان ابن عباس رضى الله عنهما يلغى طلاق المكره ؛ أى: يبلطه.

ينظر : لسان العرب (لغا) ٢٥٠/١٥.

ثانيهمـــا: الإلغـــاء: والإســـقاط ؛ قـــال بـــاطلا ، وبابـــه غـــدا ؛ يقـــال: وألغـــى الشـــئ: أبطلـــه ، وألغـــاه مـــن العـــدد ؛ ألقـــاه منـــه ، ومنـــه قولـــه تعـــالى: (لَا تَسْـمَعُ فِيهَـا لَاغِيَـةً) الغاشـية آيـة رقـم ١١ ؛ أى: كلمة ذات لغوا.

ينظر: مختار الصحاح (لغا) ص٣٤٤.

أمـــا تعريـــف الإلغـــاء فـــي الاصـــطلاح ؛ فقـــد اســـتخدمه النحويـــون منـــذ وقـــت مبكـــر ، وخصـــوه بجـــواز إبطـــال عمـــل الأفعـــال القلبيـــة المتصـــرفة الداخلـــة علـــى المبتـــدأ ، أو الخبـــر ، والناصـــبة لكـــل منهما.

ولعل أول من عرف الإلغاء اصطلاحاً أبو على الشلوبين ؛ إذا قال :-

"الإلغـــاء: أن لا يعمـــل العامـــل بشـــرط أن لا يكـــون هنـــاك مـــا يمنعـــه مـــن العمـــل ؛ نحـــو : زيـــد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت" .

ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٤٧/١

وتابعة ابن عصفور فقال:" الإلغاء: هو نزل العمل لغير مانع من ذلك".

ينظر: شرح جمل الزجاجى ١٤٧/١.

وعرفـــه ابـــن النـــاظم: بأنـــه تـــرك إعمـــال الفعـــل ، لضـــعفه بالتـــأخر عـــن المفعـــولين ، أو التوســـط بينهما ، ولابد من عدم اعتبار قوله : (لضعفه....... إلى آخره)

تكملـــه للحـــد ؛ ذلـــك أنـــه علـــى فـــرض صـــحته لـــيس ذاتيـــا للمعـــرف ، مـــع أنـــه لـــيس صـــحيحاً ؛ كما ذكرنا ؛ لأن الإعمال ، والإلغاء ليس مربوطا به ، وإنما هو راجع إلى إرادة المكلف".

ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٧٦.

وعرفـــه ابـــن هشـــام بقولـــه : الإلغـــاء: إبطـــال العمـــل لفظـــا ، ومحـــلاً ؛ لضـــعف العامـــل بتوســـطه ، أو تأخره".

ينظر: أوضح المسالك ٤٨/٢-٤٩

وعرفه الأشمونى فقال:"الإلغاء: هو إبطاله لفظا ، ومحلاً".

ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٦/٢.

وتابعه السيوطى بقوله :" هو ترك العمل لغير مانع لفظا ، ومحلاً".

ينظر: الهمع ٥٥٦/١.

قـــال ابـــن الصـــائغ ٣٣٣/١-٣٣٥ :" فالإلغـــاء هـــو: تـــرك إعمـــال الفعـــل ؛ لضـــعفه بالتّـــأخير ، أو التّوسّـــط بـــين المفعـــولين ؛ كقولـــك : مـــع التّـــأخير: (زَيْـــدٌ عَـــالِمٌ ظننـــت) ومـــع التّوسّـــط: (زَيْـــدٌ ظننـــت عَالِمٌ) .

وقيل في تعريفه: إبطال العمل لفظًا ، ومحلاً ؛ لضعف العامل بتوسُّطِهِ ، أو تأخّره.

يُنظر: أوضح المسالك ٤٨/٢ ، وابن عقيل ٣٩٥/١.

وذلــك أنــه لمــا كانــا مظنــة للتجــرد(١) عــن العوامــل الداخلــة عليهمــا لاسـتقلالهما كلامـا بـدون العوامـل الداخلـة علـى المبتـدأ ، والخبـر؛ أجريـا مجـري المجرد لغرض التوسع فى الاستعمال (٢).

وهـذا ؛ نحـو قولـه تعـالي(٣) : ﴿فَأَصَّــدَّقَ وَأَكُــنْ﴾ (٤)بنصـب الأول ، وجـزم الثاني(٥) ونحو : قولك : مازيد قائما ؛............=

فالمثـال الأوّل: يجـوز فيهمـا الرّفـع ، والنّصـب (الرّفـع علـى الإلغـاء ، والنّصـب علـى الإعمـال) والرّفعُ أجود ؛ لتأخير الفعل عنهما، فعودُهما إلى الابتداء أَوْلى.

والمثـال الثّـاني: يجـوز فيهمـا الرَّفـعُ ، والنّصـب ، والنّصـب أجـود ؛ لعمـل الفعـل فـي بعـض الجملة.

وقيل: الإعمال ، والإلغاء سِيَّان.

يُنظر: أوضح المسالك ٥٠/٢ ، وابن عقيل ٣٩٦/١ ، والأشمونيّ ٢٨/٢.

بقـي صـورة ، وهـي: إذا تقـدّم الفعـل ؛ نحـو: (ظننـت زيـدًا قائمًـا) ، فعنـد البصـريين يمتنـع الإلغاء ؛ فلا تقول: (ظننت زيدٌ قائم) ؛ بل يجب الإعمال.

فـإن جـاء مـن لسـان العـرب مـا يـوهم إلغائهـا مُتقدّمـةً أوّلَ علـى إضـمار ضـمير الشّـأن ؛ ليكـون هـو المفعـول الأوّل ، والجـزءان جملـة فـي موضـع المفعـول الثّـاني ، أو علـى تقـدير لام الابتداء.

وذهب الكوفيّون إلى جواز إلغاء التّقدّم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل.

ينظـر : أوضـح المسـالك ٥١/٢ ، وابـن عقيـل ٣٩٦/١ ، والتصـريح ٢٥٨/١ ، والأشـمونيّ ٢٨/٢.

(١) في النسخـة (ب) التجرد.

(٢) قـال نـاظر الجـيش:"أمـا اختصاصـها بالإلغـاء فلمـا علمـت ممـا تقـدم أن متعلـق هـذه الأفعـال فـي الحقيقـة إنمـا هـو النسـبة الحاصـلة بـين المنتسـبين فكأنهمـا لـم يكـن لهـا تسـلط بحـق الأَصـالة علـى المفعـولين ، وإذا كـان كـذلك سـاغ إبطـال عملهـا إذا توسـطت بـين المفعـولين ، أو تأخرت لضعفها حيث لم تقدم" .أ.هـ

ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ١٤٨٦/٣.

(٣) في النسخـة (ب) ساقط.

(٤) سورة المنافقون آية ١٠ .

(٥) قرأ الجماعة (فأصدق) وأصله : فأتصدق .

وقرأ أبي بن كعب ، وعبدالله بن مسعود ، وابن جبير (فأتصدق)

بل قاعد بالرفع[1]؛ لأن الأول مظنة الرفع هذا إذا كان الفعل متوسطا ، أو متأخرا .

أماإذا تقدم فلا ؛ لأن التقديم آية الاهتمام بشأنه فلم يناسب أن يجعل عند التقديم ؛ كأنه غير موجود.

التعليق

(**قوله : أو الاستفهام**) [2] إنما لم يقل همزة الاستفهام ، أو حرف الاستفهام ليعم مافيه معني الاستفهام بدون الحرف ، وما فيه غير همزة الاستفهام[3] .

ولم يعتد بقول من حصر ذلك فى الاستفهام المقرون بأم المعادلة[4]

قال الزجاج ١٧٨/٥ :"فمن قال (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) المنافقون آية ١٠ . (فَأَصدَّقَ) جواب (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي) ، ومعناه : هلَّا أَخَّرْتَنِي.

وجزم (وَأَكُنْ) على موضع (فَأَصدَّقَ) ؛ لأنه على معنى : إن أَخرتني أصدَّق ، وأكن من الصالحين.

(١) قال ابن السراج ٩٤/١ :"وتقول: ما زيد قائمًا ؛ بل قاعد لا غير ؛ لأن النفي نصبه، ومن أجل النفي شبهت"ما" بليس ؛ فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعًا

قال ابن الوراق صـ٢٦١ :"وتقول: مَا زيد قَائِما ؛ بل قَاعد، ترفع (قَاعِدا) لأنه وقع بعد (بل) ، وبل فيها معنى الإضراب عن الأول ، والْإِثبات لما بعْدهَا، فَصَارَت بِمنزلَة (إِلَّا) ، فَلهَذَا وجب الرّفْع في (قَاعد) .

(٢) قال المرادي الجني الداني صـ٣١-٣٢ :" الهمزة : حرف مهمل، يكون للاستفهام ، وللنداء ، وما عدا هذين من أقسام الهمزة ؛ فليس من حروف المعاني.

فأما همزة الاستفهام ؛ فهي حرف مشترك : يدخل على الأسماء ، والأفعال ؛ لطلب التصديق ؛ نحو: أزيد قائم؟ ، أو تصور ؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو؟.........فالهمزة أعم ، وهي أصل أدوات الاستفهام.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة : (، أو حرف الاستفهام).

(٤) قال المبرد ٢٨٦/٣ :" فَأَما (أم) ؛ فلا تكون إلا استفهاما ، وتَقَع من الاستفهام في موضعين: أَحدهمَا: أَن تقع عديلة للألف على معنى (أى) ، وذَلِكَ قَوْلك: أَزِيد في الدَّار أم عَمْرو؟ ، وكَذَلِكَ: أأعطيت زيدا أم حرمته؟

قال المرادي صـ ٢٠٥ :" أم حرف مهمل له أربعة أقسام: الأول: أم المتصلة ، وهي المعادلة لهمزة التسوية ؛ نحو : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) البقرة٦ ، أو لهمزة الاستفهام، التي يطلب بها ، وبأم ما يطلب بأي. نحو: أقام زيد أم قعد؟

لـذلك[١] ولـم يمثـل بنحـو : علمـت أزيـد عنـدك أم عمـرو ؛ بـل بقولـه : علمـت أزيد أخوك[٢] .

والحــق هـذا ، ولــو قيـل يقصـد بالاسـتفهام فـى مثـل قولـك : علمـت أزيـد أخوك إلي التقرير[٣] [٤] تارة ٬ وإلي الإنكار أخري[٥] بحسب المقام ؛ لم يبعد .

---

(١) في النسخـــة (ب) ولذلك.

(٢) قال سيبويه ٢٣٦/١ :"ومن ذلك: قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك.

فهـذه الــلامُ تمنــع العمــلَ ؛ كمــا تمنــع ألــفُ الاســتفهام، لأنهــا إنَّمــا هــى لام الابتــداء ، وإنمــا أَدخلــتَ عليــه علمــتُ لتُؤكِّــدَ ، وتجعلَــه يقينــاً قــد علمتَــه ، ولا تُحيــلَ علــى علــم غيــرك ؛ كمــا أنَّــك إذا قلــت: قــد علمــتُ أَزيــدٌ ثَــمَّ أم عمــروٌ، أردتَ أن تُخبِــرَ أنّــك قــد علمــت أَيُّهمــا ثَــمَّ ، وأردتَ أن تســوِّيَ عِلْــمَ المخاطَــب فيهمــا ؛ كمــا اســتَوى علمُــك فــي المســألة حــين قلــت: أزيــد ثــم أم عمــرو ، ومثــل ذلــك قولــه عــزّ وجــلّ: (وَلَقَــدْ عَلِمُــوا لَمَــنِ اشْــتَرَاهُ مَــا لَــهُ فِــي الْآخِــرَةِ مِــنْ خَــلَاقٍ) البقــرة ١٠٢.

ولــو لــم تَســتفهم ، ولــم تُــدْخِلْ لام الابتــداء لأعملــت علمــت ؛ كمــا تُعْمِــل عرفــتُ ، ورأيــتُ ، وذلــك قولــك: قــد علمــت زيــداً خيــرا منــك ؛ كمــا قــال تعــالى جــدُّه: (وَلَقَــدْ عَلِمْــتُمُ الَّــذِينَ اعْتَــدَوْا مِــنْكُمْ فِــي السَّــبْتِ) البقــرة ٦٥ ، وكمــا قــال جــلَّ ثنــاؤه: (وَآخَــرِينَ مِــنْ دُونِهِــمْ لَا تَعْلَمُــونَهُمُ اللَّــهُ يَعْلَمُهُــمْ)"الأنفــال ٦١ ؛ كقولــك: لا تَعرِفُــونهم اللهُ يَعــرِفُهم ، وقــال ســبحانه: (وَاللَّــهُ يَعْلَــمُ الْمُفْسِــدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) البقرة ٢٢٠.

قــال الزمخشــري صـــ٣٤٨ :"ومنهــا أنهــا تعلــق ، وذلــك عنــد حــروف الابتــداء ، والاســتفهام ، والنفــي ؛ كقولــك : ظننــت لزيــد منطلــق ، وعلمــت أزيــد عنــدك أم عمــرو ، وأيهــم فــي الــدار؟ ، وعلمت ما زيد بمنطلق ، ولا يكون التعليق في غيرها.

(٣) في النسخـــة (أ) التقدير ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في (ب).

(٤) قــال الصــبان ٦٥/١ :"الاســتفهام التقريــري : حمــل المخاطــب علــى الإقــرار بــالحكم الــذي يعرفــه مــن إثبــات ؛ كمــا فــي (أَلَــمْ نَشْــرَحْ لَــكَ صــدْرَكَ) [الشــرح: ١] (أَلَــيْسَ اللَّــهُ بِكَــافٍ عَبْــدَه) [الزمــر: ٣٦] ، أو نفــي ؛ كمــا فــي (أَأَنْــتَ قلــت لِلنَّــاسِ اتَّخِــذُونِي وأُمِّــيَ إِلَهَــيْنِ مــن دُونِ اللَّه) [المائدة: ١١٦] ، لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلي الهمزة دائمًا.

(٥)الهمــزة تــأتي لِلْإِنْكَــار الإبطــالي ، وهَــذِه تَقْتَضِــي أَن مَــا بعْــدهَا غيــر واقــع ، وإن مدعيــه كَــاذِب ؛ نحــو : (أَفَأَصْــفَاكُمْ رَبُّكُــمْ بِــالْبَنِينَ وَاتَّخَــذَ مِــنَ الْمَلَائِكَــةِ إِنَاثًــا) ســورة الإســراء آيــة ٤٠ (فَاسْــتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّــكَ الْبَنَــاتُ وَلَهُــمُ الْبَنُــونَ) ســورة الصــافات ١٤٩ ، (أَفَسِــحْرٌ هَــذَا أَمْ أَنْــتُمْ لَا تُبْصِــرُونَ) ســورة الطــور١٥ ، ومــن جِهَــة إفــادة هَــذِه الْهمــزَة نفــي مــا بعْــدهَا لــزم ثُبُوتــه إن كــان منفيا ؛ لأن نفي النفي إثبات.......

وإنما وجب ترك الإعمال[١] ؛ قضاء من حق لام الابتداء ، والنفي ،

وقــد تكــون للْإِنْكَــار التــوبيخي فيقتضـــي أَن مَــا بعْــدهَا واقـــع ، وأَن فَاعلــه ملــوم ؛ نحــو : (قَــالَ أَتَعْبُــدُونَ مَــا تَنْحِتُــونَ) ســورة الصــافات ٩٥ ، (أَغَيْــرَ اللَّــهِ تَــدْعُونَ إِنْ كُنْــتُمْ صَــادِقِينَ) ســورة الأنعــام ٤٠ ، (أَئِفْكًــا آلِهَــةً دُونَ اللَّــهِ تُرِيــدُونَ) ســورة الصــافات ٨٦ (أَتَــأْتُونَ الــذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ) سورة الشعراء ١٦٥. ينظر : مغني اللبيب صـ٢٤.

١) التعليــق فــي اللغــة : مصــدر الفعــل علــق ؛ قــال ابــن فــارس:" علــق: العــين ، والــلام ، والقــاف: أصــل كبيــر صــحيح يرجــع إلــى معنــى واحــد ، وهــو أن ينــاط الشــئ بالشــيء العــالى، ثــم يتســع فيــه .... تقــول: علقــت الشــئ أعلقــه تعليقــاً. ينظــر: مقــاييس اللغــة لابــن فــارس مــادة علق ١٢٥/٤.

أمــا التعليــق فــي اصــطلاح النحــويين ؛ فعرفــه ابــن هشــام بقولــه :" هــو إبطــال عمــل الأفعــال القلبيــة لفظــاً لا محــلاً ؛ لاعتــراض مالــه صــدر الكــلام بينهــا ، وبــين معمولهــا". ينظــر: قطــر الندى وبل الصدى ص١٧٦.

والتعليــق: مــأخوذ مــن قــولهم : امــرأة معلقــة ؛ أى: مفقــودة الــزوج تكــون كالشــئ المعلــق ؛ أى: لا مــع الــزوج لفقدانــه ، ولا بــلا زوج لتجويزهــا، فالفعــل المعلــق ممنــوع مــن العامــل لفظــا عامل معنى ، وتقديراً . ينظر: المصدر السابق ، وينظر: معانى النحو ٣٢/٢.

وقد وردت كلمة التعليق في كتاب سيبويه في قوله :-

" قولــك: قــد علمــت إنــه لخيــر منــك ؛ فــإن هنــا مبتــدأة ، وعلمــت هــا هنــا بمنزلتهــا فــي قولــك: لقد علمت أيهم أفضل ؛ معلق في الموضعين جميعاً". ينظر: الكتاب ١٤٧/٣.

وعبر المبرد عن التعليق بالإلغاء ؛ قال :-

" ألا تــرى أنــه لا يــدخل علــى الاســتفهام مــن الأفعــال إلا مــا يجــوز أن يلغــى ؛ لأن الاســتفهام لا يعمــل فيــه مــا قبلــه ، وهــذه الأفعــال هــى التــى يجــوز أن تعمــل خاصــة ، وهــى مــا كــان مــن العلــم ، والشــك، ....، ؛ لأن هــذه الأفعــال تفصــل مــا بعــدها ممــا قبلهــا ؛ تقــول: علمــت لزيد خير منك" . ينظر : المقتضب ٢٩٧/٣.

وقــال ابــن الســراج:"وإذا ولــى" الظــن" حــروف الاســتفهام ، وجوابــات القســم، بطــل فــي اللفــظ عمله ، وعمل في الموضع". ينظر: الأصول لابن السراج ١٨٢/١.

وقــال ابــن هشــام:"وإنمــا هــذا الإهمــال تعليقــا ؛ لأن العامــل فــي ؛ نحــو : قولــك: علمــت مــا زيــد قــائم ؛ عامــل فــي المحــل ، ولــيس عــاملاً فــي اللفــظ ؛ فهــو عامــل لا عامــل، فشــبه بــالمرأة المعلقــة التــى هــى لا مزوجــة ، ولا مطلقــة .. ، والــدليل علــى أن الفعــل عامــل أنــه يجــوز العطف على محل الجملة بالنصب". ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ١٧٨/١.

وقــد اختصــت الأفعــال القلبيــة بخاصــية الإلغــاء ، وهــو تــرك العمــل لفظــا ، ومعنــى لا لمــانع ؛ نحــو: زيــد ظننــت قــائم، فلــيس لظننــت عمــل فــي زيــد قــائم لا فــي المعنــى ، ولا فــي اللفــظ ،

والاستفهام ؛ لما أن لها صدر الكلام[(١)].

حذف أحد المفعولين

(**قولــه : ويلــزم ذكــر المفعــولين**)[(٢)] لفظـا ، أو تقـديرا ؛ فـإن قصـد إلـي أحـد المفعـولين مـع قطـع النظـر عـن الآخـر لـم يجـز[(٣)]؛ لأن مبنـي الفائـدة عليهمـا ، ولا

والإلغـاء يكـون فـي الأفعـال القلبيـة المتصـرفة، أمـا غيـر المتصـرفة ؛ فـلا يكـون فيهـا تعليـق ، ولا إلغـاء ، وكـذلك أفعـال التحويـل ؛ نحـو: صـير ، وأخواتهـا" ينظـر: شـرح لابـن عقيـل ١٥٢/١.

(١) قـال ابـن هشـام:" إبطـال اسـتعمال الأفعـال القلبيـة لفظـا لا محـلا ؛ لا عتـراض مالـه صدر الكلام بينهما ، وبين معمولها" .

ينظر: شرح قطر الندى ، وبل الصدى ١٧٥.

ويقـول الزمخشـرى:"ومـن أصـناف الفعـل: أفعـال القلـوب ، وهـى سـبعه: ظننـت ، وحسـبت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ....

ومـن خصائصـها ؛ ... أنهـا تعلـق ، وذلـك مـن حـروف الابتـداء ، والاسـتفهام ، والنفـي ؛ كقولك : . علمت لزيد منطلق ... ، ولا يكون التعليق في غيرها" .

ينظر: المفصل للزمخشرى ص٢٥٩-٢٦٢.

وقـال ابـن الخشـاب:" إن هـذه الأفعـال لا تخلـو أن تتصـدر علـى مفعوليهـا فـي لـزوم إعمالهـا فيهما ؛ كقولك: علمت زيد قائما .

اللهـم ؛ إلا أن يعتـرض بينهمـا ، وبـين مفعوليهـا حـرف لـه صـدر الكـلام ؛ كـلام الابتـداء ، وهمزة الاستفهام، فإن الحرف حينئذ يعلقها".

ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص١٥٢.

وقـال عبـد القـاهر الجرجـانى:"ويبطـل عملهـا لام الابتـداء ، والاسـتفهام ؛ كقولـك: علمـت لزيد منطلق ، وعلمت أنهم أخوك ، ويسمى هذا تعليقا" .

ينظر: الجمل لعبد القاهر الجرجانى ص٧.

(٢) قـال ابـن الصـائغ :"وهـذا يجـوزُ فيـه ذكـر المفعـولين ؛ كقولـه تعـالى: (إِنَّـا أَعْطَيْنَـاكَ الْكَـوثَر) سـورة الكـوثر، الآيـة: ١ ، والاقتصـار علـى أَحـدِهما، كقولـك: (أعطيـتُ زيـدًا) ولا تـذكر مـا أَعطيـت ، وكقولـه تعـالى: (ولَسَـوْفَ يُعْطِيـكَ رَبُّـكَ فَتَرْضَـى) سـورة الضّـحى، الآيـة: ٥ ، و (أعطيـت درهمًـا) ولا تـذكر مـن أعطيـت ، ولـك أن تقـول: (أعطيـت) بحـذفهما ؛ كقولـه تعـالى: (فَأَمَّا من أَعْطَى واتَّقَى) سورة اللّيل، الآية: ٥.

(٣) حـذف أحـد المفعـولين اقتصـاراً ؛ لا يجـوز أصـلا ، ولا خـلاف فـي منعـه عـن النحـويين ، وعلل سيبويه لذلك بقوله : -

يصــح أن يحمــل علـــى لــزوم ذكرهمــا لفظــا لــورود التقــدير ؛ كقولــه[1] : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ [2]اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [3] ؛ فيمن قرأ باليــاء[4] ؛ حيــث تــرك المفعــول الأول لفظــا ، ولأن تــرك المبتــدأ ، والخبــر لفظــا سايغ[5]عند قيام القرينة[6] ؛ فيكون ترك أحد المفعولين هناك كذلك .

" إنـــك إنمـــا أردت أن تبـــين مـــا اســـتقر عنـــدك مـــن حـــال المفعـــول الأول يقينـــا ، أو شـــكا ، وذكـــرت الأول لـــتعلم الـــذى تضـــيف إليـــه مـــا اســـتقر لـــه عنـــدك مـــن هـــو" .أ.هـ ينظـــر: الكتـــاب ٤٠/١.

وقـــال المبـــرد:"ولا يجـــوز الاقتصـــار علـــى بعـــض مفعولاتهـــا دون بعـــض ؛ لأن المعنـــى يبطـــل العبـــارة عنـــه المفعـــولين ابتـــداء ، وخبـــر ، والمفعـــول الأول ؛ كـــان فـــاعلا فألزمـــه ذلـــك الفعـــل غيره ، وصار كقولك: دخل زيد في الدار ، وأدخلته إياها أنا" ينظر: المقتضب ١٢٢/٣.

أمـــا ابـــن عصـــفور فأجـــاز حـــذف أحـــد المفعـــولين اختصـــاراً ، ولكـــن علـــى قلـــة". ينظـــر: شـــرح جمـــل الزجاجى ٣١١/١.

(١) في النسخة (ب) كقوله تعالى : .

(٢) في النسخة (ب) آتيهم.

(٣) سورة آل عمران آية .

(٤)هـــى قـــراءة نـــافع ، وابـــن كثيـــر ، وأبـــو عمـــرو ، والكســـائى ، وعاصـــم باليـــاء ، وقـــرأ حمـــزة بالتاء.

ينظـــر: كتـــاب الســـبعة فـــي القـــراءات لأحمـــد بـــن موســـى بـــن العبـــاس التميمـــي، أبـــو بكـــر بـــن مجاهـــد البغـــدادي (المتـــوفي: ٣٢٤هــــ) – المحقـــق: شـــوقي ضـــيف – دار المعـــارف – مصـــر – الطبعـــة الثانيـــة، ١٤٠٠هــــ– ص٢١٩– ٢٢٠، الحجـــة فـــي القـــراءات الســـبع للحســـين بـــن أحمـــد بـــن خالويـــه، أبـــو عبـــد الله (المتـــوفي: ٣٧٠هــــ) – المحقـــق: د. عبـــد العـــال ســـالم مكـــرم، الأســـتاذ المســـاعد بكليـــة الآداب – جامعـــة الكويـــت – دار الشـــروق – بيـــروت – الطبعـــة الرابعـــة، ١٤٠١ هـ – ص١٨٢.

(٥) في النسخة (ب) شائع .

(٦) قـــال ابـــن يعـــيش:" اعلـــم أن المبتـــدأ ، والخبـــر جملـــة مفيـــدة تحصـــل الفائـــدة بمجموعهمـــا فالمبتـــدأ معتمـــد الفائـــدة ، والخبـــر محـــل الفائـــدة ؛ فلابـــد منهمـــا ؛ إلا أنـــه قـــد توجـــد قرينـــة لفظيـــة ، أو حاليـــة تغنـــى عـــن النطـــق بأحـــدهما ؛ فيحـــذف لـــدلالتها عليـــه ؛ لأن الألفـــاظ إنمـــا جـــئ بهـــا للدلالـــة علـــى المعنـــى ؛ فـــإذا فهـــم المعنـــى دون اللفـــظ ؛ جـــاز أن لا تـــأتى بـــه ، ويكون مراداً". ينظر : المفصل لابن يعيش ٩٤/١.

حـــذف المفعول

(**قولــه : أو تركهمــا معــا**[1]) بـأن يكـون القصـد إلـي نفـس الفعـل ؛ إجـراء لـه مجري اللازم.

---

(١) حذف المفعول على وجهين: -

الأول: أن يحـذف ، وهـو مـراد ملحـوظ، فيكـون سـقوطه لضـرب مـن التخفيـف ، وهـو فـي حكـم المنطوق به .

الثـاني: أن تحذفـه معرضـا عنـه البتـه ، وذلـك أن يكـون الغـرض الإخبـار بوقـوع الفعـل مـن الفاعـل مـن غيـر تعـرض لمـن وقـع بـه الفعـل ؛ فيصـير مـن قبيـل الأفعـال اللازمـة ؛ نحـو: ظرف ، وقصد .

ينظر: ابن يعيش ٩٣/٢.

ويتفـق النحويـون علـى أن الأفعـال غيـر الناصـبة لمـا أصـله مبتـدأ ، أو خبـر يجـوز حـذف مفعوليها ، وحذف إحداهما ، وإبقاء الآخر حذف اختصار ، وحذف اقتصار .

ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٣٠/١.

أمـا الأفعـال الناصـبة لمـا أصـله مبتـدأ ، وخبـر ؛ فإنـه يجـوز حـذف مفعوليهمـا اختصـاراً ، ومنـه قول الكميت:-

بأيّ كتابٍ أم بأيَّة سُنّةٍ ... تَرى حبّهم عاراً علىّ، وتَحْسِبُ

البيـت مـن الطويـل ، وهـو للكميـت فـي خزانـة الأدب ٩/ ١٣٧ ، والـدرر ١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣ ، و التصـريح ١/ ٢٥٩ ، وشـرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي ص ٦٩٢ ، والمحتسـب ١/ ١٨٣ ، والمقاصـد النحويـة ٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢ ، وبـلا نسـبة فـي أوضـح المسـالك ٢/ ٦٩ ، وشرح الأشموني ص ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

ينظر : المعجم المفصل ٢١٥/١.

يريد: وتحسب حبهم عاراً ؛ فحذف لدلالة ما تقدم .

ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٣٠/١.

أما حذفهما اقتصاراً فذكر ابن عصفور أن فيه ثلاثة مذاهب:-

الأول: مـذهب سـيبويه ؛ حيـث قـال :"وأمـا ظننـت ذاك فإنمـا جـاز السـكون عليـه ؛ لأنـك قـد تقـول: ظننـت، فتقتصـر ؛ كمـا تقـول: ذهبـت، ثـم تعملـه فـي الظـن ؛ كمـا تعمـل ذهبـت فـي الذهاب فذاك هنا هو الظن ؛ كأنك قلت: ظننت ذاك الظن ، وكذلك خلت ، وحسبت"

ينظر: الكتاب ٤٠/١.

ورجحه ابن عصفور .

ينظر: شرح جمل الزجاجى ٣١٢/١.

وقيل : بامتناع ذلك ، وهو أن يكون القصد إلي نفس الفعل في هذا الباب لعدم الفائدة [(١)] ؛ إذ كل أحد لا يخلو عن علم ، أو ظن.

أما تركهما لفظا لاتقديرا عند قيام القرينة من غير أن يكون القصد إلي نفس الفعل ؛ فجائز [(٢)] إجماعا.

الثاني: مذهب الأخفش ، ومن أخذ بمذهبه، قال الجرجاني:"وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل في باب ظننت ، وعلمت ، وحكى الشيخ أبا على كان يحتج له بأنهم قد أجروا هذه الأفعال مجرى القسم ؛ فأجابوها بما يجاب به القسم في ؛ نحو : قوله تعالى : (وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) فصلت ٤٨، فكما أنه لا يجوز أن يقتصر على القسم ، ويسكت المقسم عليه ، فكذلك لا يسوغ أن يذكر الفاعل في هذه الأفعال من غير المفعول فهذا تقريب".

ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٦٠٩/١.

ورد ابن عصفور بأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، وإذا امتنع الحذف بدخول معنى القسم فما يمنع من حذفهما إذا لم يتضمن معنى القسم .

ينظر: شرح جمل الزجاجى ٣١١/١.

الثالث: مذهب الأعلم ، وهو يفرق بين الأفعال ؛ فيجوزه مع ظن ، وما في معناها ، ويمنعه مع علم ، وما في معناها .

وحجة الأعلم ، ومن أخذ بمذهبه: أن كل كلام مبنى على الفائدة ؛ فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به، قال : فإن قلت : ظننت كان مفيداً ، ؛ لأن الإنسان قد يخلو من الظن في قيدنا بقوله : ظننت أنه قد وقع من ظن ، وإذا قلت: علمت كان غير مفيد ؛ لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم ؛ إذا له أشياء يعلمها بالضرورة ؛ كعلمه أن الاثنين أكثر من واحد"

ينظر : المصدر السابق.

ورد ابن عصفور هذا بقوله :"وهذا الذى ذهب إليه فاسد ؛ بل الصحيح أنه يجوز: علمت ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار ؛ لأن الكلام إذا أمكن حمله مع ما فيه فائدة كان أولى ؛ فإن قال : علمت ؛ علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم ؛ إذا حمله على غير ذلك غير مفيد".

ينظر: المصدر السابق .

(١) في النسخة (ب) الفايدة.

(٢) في النسخة (ب) جايز.

الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد من رتبة واحدة.

(**قوله : من رتبة واحدة**)[1] إنما قال ذلك ؛ احترازا عن مثل قولك: تحدثني مخاطبا لنفسك حيث يصح ، وإن كان هناك جمع بين ضميري الفاعل ، والمفعول لواحد ؛ [لأنهما لم يتحدا رتبة][2] والمراد باتحادهما رتبة أن يتحدا خطابا ، أو حكاية ، أو غيبة ، وقد ورد الجمع بين ضميري الفاعل ، والمفعول لواحد في عدمت ، وفقدت[3]علي خلاف القياس.

---

(١)إعمال أفعال القلوب في ضميرى الفاعل ، والمفعول المتصلين مع اتحاد المسمى ؛ نحو: ظننتنى ، وحسبتنى ، وهذا مما تميزت به هذه الأفعال دون غيرها من الأفعال الحسية.

ينظر: الكتاب ٣٨٥/١، معانى القرآن للفراء ١٠٦/٢، المقتضب ٢٧٧/٣

وقد علل العلماء للمنع في غير أفعال القلوب بأمرين: -

الأول: الاستغناء بالنفس عن الضمير .

الثانى: أن الأصل في الفاعل أن يكون مؤثراً ، والمفعول به متأثراً منه ، والمؤثر يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنى ؛ امتنع اتحادهما لفظا .

ينظر: الكتاب ٣٨٥/١، المسائل المنثورة ص١١٠، شرح عيون كتاب سيبويه ص١٧٨، منثور الفوائد ص٣٠، شرح المفصل ٨٨/٧.

ينظر: الأصول ١٢١/٢، المقتصد ٤٩٩/١، المفصل للزمخشرى ص٢٦٢، الأمالى الشجرية ٥٧/١، فاتحة الإعراب ص١٨٧، المساعد ٣٧٢/١، شفاء العليل ٤٠٢/١.

أما عن علة جواز الجمع بين الضميرين في أفعال القلوب فترجع – أيضا – إلى أمرين:-

أحدهما: أنه لما كان المقصود هو المفعول الثانى ؛ لتعلق العلم ، والظن به ؛ لأنه محلهما بقى المفعول الأول كأنه غير موجود ، والأمر يختلف مع غيرها من الأفعال ؛ نحو: ضربتنى ، وضيربتك ؛ لأن المفعول محل الفعل ؛ فلا يتوهم عدمه .

ينظر: منثور الفوائد ٣٠، شرح المفصل ٨٨/٧، فاتحة الإعراب ص١٨٧.

الآخر: أن علم الإنسان ، وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه بأموره غيره ؛ فلما كثر فيها ، وقل في غيرها ؛ حمل على الأكثر؛ فجمع بينهما .

ينظر: شرح الألفية ابن معطى ٥١٧/١

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) قال الزمخشري ص٣٤٨ :"ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل ، والمفعول فتقول : علمتني منطلقاً ، ووجدتك فعلت كذا ، ورآه عظيماً ، وقد أجرت العرب عدمت ، وفقدت مجراها ؛ فقالوا : عدمتني ، وفقدتني.

وقيل : حملا لهما على ماهو نقيض لهما ، وهو وجدت(١).

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا ؛ أن لو كان جواز الجمع فى وجدت باعتبار المعني الذي هو نقيض لهما فيه ، وذلك هو معني المصادمة(٢) لا معني العلم ، وجواز الجمع(٣) بالنظر إلي المعني الثاني لا بالنظر إلي المعني الأول ، وجواز الجمع عطف على ذكر المفعول ، ولا يلزم من لزوم الجواز لزومه(٤).

استعمال أريت
استعمال ظننت

(قوله : وما ينخرط فى هذا السلك) (٥)من الأفعال المشتقة من الأراءة(٦) المبنية للمفعول .

---

(١) قال أبو حيان البحر المحيط ٥٠١/١ : في قوله تعالي: (ولَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَص النَّاسِ عَلى حَياةٍ) البقرة ٩٦: وجد هُنَا مُتَعَدِّيَةٌ إلى مَفْعُولَيْنِ:-

أَحَدُهُمَا: الضَّمِيرُ .

والثَّانِي: أَحْرَص النَّاسِ ، وإِذَا تَعَدَّتْ إلى مَفْعُولَيْنِ كانت بِمَعْنَى عَلِمَ الْمُتَعَدِّيَةِ إلى اثْنَيْنِ ؛ كقوله تعالى: (وإِنْ وجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) الأعراف ١٠٢، وكَوْنُهَا هُنَا تَعَدَّتْ إلى مَفْعُولَيْنِ ؛ هُوَ قَوْلُ من وقَفْنَا عَلَى كَلَامِهِ من الْمُفَسِّرِينَ ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وجد هُنَا بِمَعْنَى لَقِيَ ، وأَصابَ ، ويَكُونَ انتصاب أَحْرَص عَلَى الْحَالِ ؛ لَكِنْ لا يَتِمُّ هَذَا إلا عَلَى مَذْهَبِ من يَرَى أَنَّ إضافة أفعل التَّفْضِيلِ لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ ، وهو قَوْلُ الْفَارِسِيِّ.

(٢) في النسخة (ب) المصادفة.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) لزوم الجمع .

(٥) قال الزمخشري صـ ٣٤٥ :"ويستعمل أريت استعمال ظننت، فيقال : أريت زيداً منطلقاً ، وأرى عمراً ذاهباً ، وأين ترى بشراً جالساً" .

(٦) قال الراغب:" رأى فاؤه راء ، وعنيه همزة ، ولامه ياء المنقلبة ألفا"

ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرءان الكريم ٢٠٧ -٢٠٨.

قال ابن يعيش:" إن رأى من أفعال القلوب إذا قلنا: إنها بمعنى معرفة الشئ على صفته مثل: رأيت أخاك جواداً ، وإنها تعد من الأفعال غير المؤثرة ، ولا واصلة منك إلى غيرك ، وإنما هى أمر واقع على النفس على الرغم من (رأى) بصرية تدرك بالحواس الخمسة ؛ فلابد أن يكون هذا الأمر قطعيا ضروريا ، وأن هذا الفعل مع الأفعال الأخرى على المفعول الثانى الذى هو خبر المبتدأ ، وهو المفعول الأول ، وذلك إذا قلت: رأيت زيداً منطلقاً ؛ فإن (رأى) بمعنى علم فالمخاطب المفعول سواء ؛ فالفائدة في المفعول الثانى ؛ كما

وإنمـا أجريـت مجـري ظننـت ؛ لأن الأراءة سـبب الظـن ، ومبـدؤه[١] فـى الجملـة ، أو لأنهـا مـن الرؤيـة التـي هـي[٢] بمعنـي العلـم فاسـتعملت فـى معنـي الظن ؛ لما بينهما من الجامع .

(قولـه : وكـذا أري أي مجهـولا إلـي آخـره) فـالجميع أحـوال مـن ضـمير يدخلن.

إجراء القول مجرى الظن

(قولـه : وبنـو سـليم[٣] إلـي آخـره) يعنـي : أن جميـع الأفعـال الراجعـة إلـي القول بالاشتقاق ماضية ، ومستقبلة ؛ أجريت مجري ظننت فى نصب

كـان فـي المبتـدأ ، والخبـر ، والفائـدة فـي الخبـر لا فـي المبتـدأ إذا كـان معرفـة الشئ علـى صفة ..... .

وفائـدة الإخبـار الآن اتصـافها بصـفة كـان يجهلهـا ، وذلـك متعلـق فـي قولـه : والضـمير إذا قتـا يعـود علـى الأفعـال التـى ذكرتهـا مـع هـذا الفعـل بأنهـا بمعنـى العلـم ، والمعرفـة ، وهـى: علـم ، ووجد".

ينظر: ابن يعيش ٨١/٧

وتـأتى بمعنـى (علـم) ؛ كمـا فـي قولـه تعـالى: (إِنَّهُـمْ يَرَوْنَـهُ بَعِيـدًا (٦) وَنَـرَاهُ قَرِيبًـا) المعارج ٦-٧

حيث قال الأشمونى: -

"رأى بمعنـى علـم هـو الكثيـر ، وبمعنـى ظـن ، وهـو قليـل ؛ ثـم قـال فـي الآيـة السـابقة: أى: يظنونه ، ونعلمه ؛ فبعيداً ، وقريباً كل منهما مفعول ثان للفعل (رأى).

ينظر: شرح الأشمونى ١٠٥/٢.

(١) في النسخة (ب) ومبدأه .

(٢) في النسخة (ب) ساقط .

(٣) سـليم: قبيلـة مـن قـيس عـيلان ، وهـو سـليم بـن منصـور بـن عكرمـة بـن حفصـة بـن قيس بن عيلان.

ينظـر : جمهـرة أنسـاب العـرب - لأبـي محمـد علـي بـن أحمـد بـن سـعيد بـن حـزم الأندلسـي القرطبـي الظـاهري (المتـوفي: ٤٥٦هـ) - تحقيـق: لجنـة مـن العلمـاء - دار الكتـب العلميـة - بيـروت - الطبعـة الأولـى ، ١٤٠٣/١٩٨٣ -صـ٢٦١ ، و نهايـة الأرب فـي معرفـة أنسـاب العـرب لأبـي العبـاس أحمـد بـن علـي القلقشـندي (المتـوفي: ٨٢١هـ) - المحقـق: إبـراهيم الإبيـاري - دار الكتـاب اللبنـانين، بيـروت - الطبعـة الثانيـة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - صـ٢٩٤-٢٩٥.

الجزءين[1] .

---

(١) جوز بنو سليم إجراء القول مجرى الظن فينصب المبتدأ ، والخبر مفعولين مطلقا.
ينظر : الكتاب ١/١٢٤، شرح الكافية للرضى ٤/١٧٨، الارتشاف ٤/٢١٢٧.
وفي لغة جمهور العرب لا يجوز هذا الإجراء إلا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا متصلا باستفهام ، واغتفر الفصل بالظرف ، أو المجرور ، أو المعمول.
ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣١٧، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٤٦٣، شرح التسهيل ٢/٩٥، شرح الكافية للرضى ٤/١٧٨، شرح الشذور ص٣٥٤.
وزاد ابن مالك شرط آخر ، وهو كون المضارع مقصوداً به الحال .
ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٥.
وبناء على هذا الشرط فإن تعلق الاستفهام بالقول يشترط فيه أن يكون بغير (هل) ، و(متى) ونحوهما مما يخصص المضارع للاستقبال.
ينظر: حاشية الصبان ٢/٣٧ حاشية الخضرى ١/١٥٥.
والذى عليه الأكثرون عدم اشتراط الحالية ؛ فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثرون بقول الشاعر:-
أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ ... فَمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا؟
البيت من الكامل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩ ، وشرح المفصل ٧/ ٧٨،٨٠ ، والكتاب ١/ ١٢٤ ، ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول) والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٤ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، ورصف المباني ص ٨٩ ، و التصريح ١/ ٢٦٢ ، ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)، ١٢/ ٢٦٦ (زعم) والمقتضب ٢/ ٣٤٩.
ينظر : المعجم المفصل ٨/٤١.
حيث أنشده سيبويه بنصب (الدار) على أنها مفعول أول ، وجملة (تجمعنا) في محل نصب مفعول ثان .
ينظر: الكتاب ١/١٢٤.
ووجه الاستدلال: أن (متى) ظرف زمان مستقبل متعلق بالفعل (تقول) وقد عمل القول مع كونه مستقبلا.
ينظر : حاشية الصبان ٢/٣٧.
ورد ابن هشام ، وتبعه الدمامينى هذا الاستدلال ؛ فلم يسلما تعلق الظرف (متى) بالفعل (تقول) ؛ بل عندها متعلق بالفعل (تجمعنا) .

وإنما اختص ذلك بحال الاستفهام ؛ لأن الجملة جاز[1] استعمالها في الاستفهام من غير قصد للحكاية ؛ فكانت بعدها بمنزلة الجملة الواقعة بعد ظننت[2] ....=

ينظر : تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد للدماميني – تحقيق : د /محمد عبد الرحمن المفدي ، دار بساط ، بيروت – الطبعة الأولي– ١٤٠٣هـ/ ١٩٨م– ١٩٨/٤.

ووجها هذا الرد:–

بأن الاستفهام ليس عن وقوع الظن ؛ لأن الظن حالى ، وإنما الاستفهام عن المستقبل ، وهو وقت الجمع، فليس المراد: حتى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا.

ينظر: حاشية يس على التصريح ٢٦٢/١.

واعترض الأزهرى باشتراط كون الاستفهام عن الفعل ، وأجيب عليه : –

بأن ذلك ليس على إطلاقة ، وإنما مقيد بالهمزة ، وهل لكونهما حرفين لا موضع لهما من الإعراب ، وأما كون القول هنا غير مستفهم عنه ؛ فلا يضر في إعماله لكون أداة الاستفهام (متى) اسما ، والأسماء ترتبط بعواملها ، أو معمولاتها ، وذلك هو المسئول عنه.

ينظر: حاشية الصبان ٣٦/٢–٣٧، تعليق الفرائد ١٩٨/٤، حاشية يس على التصريح ٢٦٢/١.

ولذلك ذهب الدماميني ، وغيره إلى أنه لا فرق بين الاستفهام عن الفعل ، أو غيره مما يتعلق به ؛ نحو: أتقول زيداً قائماً؟ ، ومن تقول أخاه قائماً؟ .

ينظر: حاشية يس على التصريح ٢٦٣/١، حاشية الخضرى ١٥٥/١.

(١) في النسخة (ب) جاء.

(٢) وقد اختلف النحاة في معني القول المجري مجري الظن ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب: –

<u>أولا : مذهب سيبويه</u> ، وأكثر النحاة إلى أن القول المجرى، مجرى الظن في العمل معناه معنى الظن ، ولم يصرحوا بمجيئه بمعنى آخر ، ويفهم ذلك من قوله : –

" واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاما ، وقولاً ؛ نحو: قلت: زيد منطلق .. ، وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (ظن) لم يجعلوها كـ (يظن) و (أظن) في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه فإنما جعلت كتظن ؛ كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة أهل المحجاز ما دامت في معناها".

= فانتصب[(١)] الجزآن ؛ كما في باب ظننت[(٢)] ، .....=

ينظر: الكتاب ١/١٢٢-١٢٤، المقتضب ٢/٢٤٩، الجمل في النحو للزجاجي ص٣٢٧، التبصرة والتذكرة ١/١١٧، المفصل ص٢٦٠، التخمير ٣/٢٧٤-٢٧٦، ابن يعيش ٤/٣٢١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٤، شرح التسهيل ٢/٩٣، شرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢، الارتشاف ٤/٢١٢٩، التصريح ٢/٢١١، شرح الأشمونى ٢/٥٠.

ولعل أصحاب هذا المذهب حين لم يشيروا إلى مجئ القول مجرى الظن بمعنى العلم – يرون أنه لا يأتى كذلك ؛ لذا نسبه بعض النحاة إلى الجمهور، فقال أبو حيان:-

"ومذهب الجمهور ، واختيار أبى الفتح أنه لا يعمل عمل الظن حتى يضمن معنى الظن في لغة بنى سليم ، وغيرها ؛ فإن لم يضمن معنى الظن لم يعمل أصلاً" .

ينظر : الارتشاف ٤/٢١٢٩، تعليق الفرائد ٤/٢٠٠.

ثانياً: ذهب السيرافي ، والأعلم ، والأندلسى ، وابن الحاجب ، والرضى ، واللقانى إلى أنه قد يجئ بمعنى العلم أيضا.

ينظر: رأى السيرافي في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٤٠ ، ورأى الأعلم في النكت ١/٢٥٤ ، ورأى الأندلسى في شرح الرضى ٢/١٠٢١، رأى اللقانى في حاشية يس على التصريح ١/٢٦١.

ثالثاً: أن القول قد يجرى مجرى الظن ، وهو باق على معناه ، وهو قول ابن خروف ، وابن أبى الربيع .

ينظر: الارتشاف ٤/٢١٢٩، التصريح ٢/٢١١، الهمع ١/٥٦٦.

قال ابن عصفور:"والصحيح أنه يجرى مجرى القول لفظا ، ومعنى" .

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٤.

(١) في النسخة (ب) وانتصب.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن أصل مفعولي ظن ، وأخواتها مبتدأ ، وخبر ، وذهب السهيلي وحده إلى أن المفعولين هما كمفعولي أعطى ليس أصلهما مبتدأ ، وخبرا.

واستدل بظننت زيدا عمرا ، وهذا قول لا ينكر ، وقولك"زيد عمرو" على أنهما مبتدأ ، وخبر لا يصح إلا على معنى التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، وأجيب بالمنع ، وأن المراد : ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه.

وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال.

واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة ؛ نحو: ظننت زيدا يؤدي واجبه ، ويجيء ظرفا ؛ نحو: ظننت زيدا عندك ، ويجيء جارا ، ومجرورا ؛ نحو: ظننت زيدا على خلق حسن ، وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني

= وإن كان[١] الجملة متعلق الفعل باعتبار النسبة لا باعتبار الجزءين.

ويمكن أن يقال: هذه وقعت موقع المصدر كأنه قيل القول هذا القول .

فلما وقعت موقعه عوملت معاملته فى النفس[٢] ولم يكن أحد الجزءين أولي[٣] بالإعراب من الآخر فانتصبا معا ؛ كما فى قولك : بينت الحساب بابا بابا[٤]؛ فإن[٥] معني الحالية إنما يقوم بالمجموع لابكل واحد مع أنه قد انتصب كل واحد ؛ إذ لا أولوية لأحدهما بقبول الإعراب .

مايجري مجرى أعلمت

وهكذا الكلام فى الأفعال الخمسة حيث حملت على أعلمت[٦] ؛ لمكان المناسبة ، أو وقعت الجملة بعدها موقع المصدر ؛ فعوملت=

يجيء معرفة نحو: ظننت زيدا أخاك ، ويجيء ضميرا: نحو: زيد ظننتكه ، ويجيء جامدا ؛ نحو: ظننت زيدا أسدا ، ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغني الكلام عنه ؛ لأنه لا يتم معنى الكلام دونه ، والحال لا يكون كذلك.

ينظر : المساعد ١/ ٣٥٢ ، و الارتشاف ٣/ ٥٦ ، التصريح ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(١) في النسخة (ب) كانت.

(٢) في النسخة (ب) النصب.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) قال سيبويه ٣٩٢/١ :"ومما يَنتصب لأنه حالٌ وقع فيه الفعلُ قولك: بِعْتُ الشاءَ شاةً ، ودرهماً ، وقامرتُه درهماً في درهمٍ ، وبعتُه دارى ذراعاً بدرهم ، وبعت البر قفيزين بدرهم ، وأخذتُ زكاةَ مالِه درهماً لكلّ أربعين درهما ، وبيّنتُ له حِسابَه باباً باباً ، وتَصدَّقتُ بمالى درهما درهما.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) وإن.

(٦) قال الزمخشري صـ٣٤٢ :"وقد أجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدى تعديته ، وهو خمسة أفعال: أنبأت ، ونبئت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدثت.

قال السيوطي الهمع ٥٧٣/١ :" الْمجمع على تعديته إِلى ثَلَاثَة أعلم ، وأرى ، وزَاد سِيبَوَيْهٍ نبأ".أ.هـ

قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩:"هذا باب الفاعل يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك:"أرى الله بشرا زيدا أباك" و"نبأت زيدا عمرا أبا فلان" و"أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك".

= معاملته فانتصب الجزآن على مامر ؛ نحو : إنباته زيدا عالما[١] .

وما يقال من الجملة بعدها نوع من المصدر ممنوع ؛ بل هي متعلق المصدر لا نوع من المصدر.

هذا ، وكان من حق المفعولين في باب ظننت أن يكونا على الرفع ، ويكون الجملة منصوبة المحل ؛ لأن الجملة باعتبار النسبة متعلق الفعل ؛ لا كل[٢] واحد من الجزأين.

ألا تري أنك إذا قلت : ظننت زيدا منطلقا ؛ كان المظنون هو ثبوت الانطلاق لزيد ؛ لكن هذا الاعتبار قد ترك في الاستعمال في باب علمت ، وكذا في: إن زيدا منطلق ، ونصب للجزءين[٣] ؛ إذ كل واحد من هذه الأفعال يقتضي الجزءين بوساطة اقتضائه للانتصاب[٤] ؛ إذ لا يتصور الانتساب بدونهما ، ولما اقتضاهما بذلك الاعتبار عمل فيهما ؛ لأن مبني العمل على الاقتضاء.

فإن قلت : لا نسلم أن نصب الأفعال الخمسة للجزءين بحكم الأجزاء ، والحمل.

وَزَاد ابن هِشَام اللَّخْمِيّ أنبأ ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى ، وزَاد الْفراء فِي معَانِيه خبر بِالتَّشْدِيد ....

وزَاد الْكُوفِيُّونَ حدث ، وتبعهم الْمتأخرونَ كالزمخشري ، وابن مَالك .

(١) قال الجرجانى:"وأما (نبأت) و(أنبأت) فليس لهما أصل في التعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك لأنه ليس ها هنا"نبأ" متعديا إلى مفعولين:" علم" حتى يجب أن يعدى (أفعل) و" فَعَل" إلى ثلاثة مفعولين ، وإنما الأصل فيهما أن يتعديا إلى مفعول بأنفسهما ، وإلى مفعول ثان بحرف الجر ؛ كقولك: أنبأت زيداً بكذا، نبأته بكذا ؛ مثل: أخبرته بكذا، ثم يتسع في حذف حرف الجر من المفعول الثانى ؛ فيقال: أنبأت زيداً كذا ، ونبأت زيداً كذا"

ينظر: شرح الجمل للجرجانى ص٧٠، المقتصد ٦٢٢/١، المرتجل لابن الخشاب ص١٥٦.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) الجزين.

(٤) في النسخة (ب) للانتساب.

قلنا : لأن الشائع[١] من الاستعماليين أن يقال : اخبره بكذا ، وكذا البواقي ؛ فكان[٢] هكذا[٣] هوالأصل دون الاستعمال الآخر ؛ قضاء من حق المناسبة.

إضمار عامل النصب

(قوله : سواء لم يلزم إضماره) [٤] إنما تعرض لهذا القسم أولاً ؛ لأن الأصل عدم اللزوم.

(قوله:[٥] كاليوم رجلا)[٦] أي: لم أر رجلا كرجل رأيته اليوم فحذف المجرور مع صفته ، وأقيم الظرف مقامه .

---

(١) في النسخة (ب) الشايع.

(٢) في النسخة (ب) مكان.

(٣) في النسخة (ب) هذا.

(٤) قال سيبويه الكتاب ١/ ٢٧٠ :"ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ ، أو يقولَ الرجلُ: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا ، وكذا، فتقول: خيراً ، وما شر ، وخيراً لنا ، وشرًّا لعدوّنا ، وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ ، وخيرٌ لنا ، وشرٌّ لعدوّنا.

أمّا النَّصبُ ؛ فكأنه بناه على قوله : قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ ، وإن لم يُسَمَعْ منه هذا اللفظُ، فإن قدومَه ، ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله : قدمتُ ، وكذلك إن قيل: قَدِم فلانٌ ، وكذلك إذا قال : رأيتُ فيما يرى النائم كذا ، وكذا، فتقول: خيراً لنا ، وشرّا لعدوّنا ؛ فإذا نصبَ فعلى الفعل.

وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ ، أو مبنيّ على مبتدأ ، ولم يرد أن يحمله على الفعل ، ولكنَّهُ قال : هذا خيرُ مَقْدَمٍ ، وهذا خيرٌ لنا ، وشرٌّ لعدوّنا ، وهذا خيرٌ ، وما سَرَّ ، ومن ثَمّ قالوا : مصاحَبٌ مُعانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ؛ كأنه قال : أنت مصاحَبٌ ، وأنت مبرور.

فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذى في نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبت فالذى في نفسك غيرُ ما أظهرتَ ، وهو الفعل ، والذى أظهرت الاسمُ.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) قال المبرد ٢/١٥١ :" فَأَما قولهم : مَا رَأَيْت كَالْيَوْمِ رجلا فَالْمَعْنى مَا رَأَيْت مثل رجل أرَاهُ الْيَوْم رجلا ؛ أي مَا رَأَيْت مثله فِي الرِّجَال ، ولكنه حذف لِكَثْرَة استعمالهم لَهُ ، وأن فيه دَلِيلا ؛ كما قالوا : : لاعليك ؛ أي : لا بأس عليك ، وكما قالوا : افعل هَذَا إِمَّا لا ؛ أي : إن كنت لا تفعل غَيره

قال ابن فلاح اليمنى:"وأما قولهم :" كاليوم رجلا" فيحتمل وجهين: -

وقدم على المفعول فصار على ماتري ، والقرينة هوالاستعمال الشائع فى هذا المعني ، وكاليوم بالجر ، ويروي بالفتح محكيا ، وإنما يصح ؛ أن لو كان واقعا ؛ لأن الحكاية تستدعي سابقة الاستعمال .

المنصوب باللازم إضماره.

(**قوله : أو لزم**) [(١)]المنصوب باللازم إضماره قسمان سماعي ، وقياسي ، والشيخ قدم السماعي ، والوجه تقديم القياسي .

وذكر فى أثناء الأمثلة رأسك والحائط [(٢)]وهو من القياسي الذي هو باب التحذير [(٣)] .

أحدهما: نصب" رجل" على المفعوليه بإضمار: ما رأيت رجلاً كرجل اليوم ؛ فقدم نعت النكرة ، وحذف رجل ؛ فدخلت الكاف على اليوم .

الوجه الثاني: أنه حذف الموصوف ، وهو رجل ، وأقيمت الصفة مقامة ، وحذف مجرور الكاف ؛ فصار (كاليوم) نائبا عن الموصوف المفعول ، ثم فسر برجل تمييزا ؛ لرفع الإبهام".

ينظر: شرح كافيه ابن الحاجب لابن فلاح ٤٨٩/٢، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص٢١٨.

(١) قال سيبويه الكتاب ٢٨٠/١-٢٨١ :" هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل ، وذلك قولك:" هذا ولا زَعَماتِك" ؛ أى: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك .

ومن ذلك قول العرب:" كِلَيْهما وتمراً"، فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم ، واستعمل ، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام ؛ كأنه قال : أَعْطِنى كِلَيْهما ، وتَمْراً.

ومن ذلك قولهم :" كلَّ شيء ولا هذا" و" كل شيء ولا شتيمة حر" ؛ أي : ائت كل شيء ، ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ ؛ فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه ؛ فأُجرى مُجرى: ولا زَعَماتِك .

ومن العرب من يقول:" كِلاهما ، وتمراً" ؛ كأنه قال : كلاهما لي ثابتان ، وزدني تمراً ، و" كل شيء ، ولا شتيمة حر".

كأنه قال : كل شيء أَمَمٌ ، ولا شتيمةَ حُرٍّ ، وتَرك ذكرَ الفعل بعد لا ، لما ذكرتُ لك ، ولأنه يَستدلّ بقوله : كل شيء أنه يَنهاه.

(٢) قال المبرد ٢١٥/٣ :"وقد يحذف الْفِعْل في التكرير ، وفي الْعَطف ، وذَلِكَ قَوْلك: رَأسك والحائط ، ورَأسه والسيف يَا فَتى فإنمَا حذف الْفِعْل للإطالة ، والتكرير ، ودلّ على الْفِعْل الْمَحْذُوف بِمَا يُشَاهد من الْحَال.أ.هـ

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢٧٣/٢ :"وهو" في الأصل مصدر"حذر" بالتشديد ، والمراد به هنا:"تنبيه المخاطب على أمر مكروه لتجتنبه" ، ويكون بثلاثة أشياء:

وكـأن الشـيخ لـم يعـده مـن بـاب التحـذير ؛ بنـاء علـى قـول مـن قـال : إن التحـذير ضـمير منفصـل منصـوب بنحـو : اتـق مقـدرا تحـذيرا ممـا بعـده ، والاسـم مكـرر محـذر منـه ؛ لأنـه الشـائع الكثيـر[1] وإثبـات الضـابطة الكليـة إنمـا يكـون على ذلك ؛ لأن مبني القوانين الكلية في نوعنا هذا على الاستعمال الشائع.

(قولـــه : أو عـــاذرك) لـيس لإيـراده وجـه ؛ لأن مـاهو الواقـع فـى كلامهـم منصـوبا بـاللازم إضـماره[2] هـو قـولهم : عـذيرك غيـر مقـرون بقولـه : أو عـاذرك

بـــ"إياك" وأخواتـــه ، وبمـــا نـــاب عنهـــا مـــن الأســـماء المضـــافة إلـــى ضـــمير المخاطـــب ؛ نحـــو: نفسك ، ويذكر المحذر منه ؛ نحو: الأسد. أ.هـ

(١) قـــال ســـيبويه الكتـــاب ١/ ٢٧٤ :" هـــذا بـــاب مـــا جـــرى منـــه علـــى الأمـــر ، والتحـــذير ، وذلـــك قولك : إذا كنتَ تحذر: إياك.

كأنــك قلــت: إيــاك بــح ، وإيّــاك باعِــدْ ، وإيّــاك اتّــقِ ، ومــا أشــبه ذا ، ومــن ذلــك أن تقــول: نفسَــك يــا فــلانُ، أى : اتّــقِ نفسَــك ؛ إلا أن هــذا لا يجــوز فيــه إظهــارُ مــا أضــمرتَ ، ولكــن ذكرتُــه لأمثــل لك ما لا يُظهَر إضماره.

ومــن ذلــك – أيضــا – قولــك: إيّــاك ، والأســدَ ، وإيّــاىَ ، والشَّــر ؛ كأنــه قــال :إيّــاك فــأتّقِيَنَّ ، والأســدَ ، وكأنــه قــال : إيّــاىَ لأتّقِــيَنَّ ، والشَّــر. فإيَّــاك مُتَّقــىً ، والأســدُ ، والشــرُ مُتَّقَيــانِ، فكلاهمــا مفعول ، ومفعول منه.

ومثلـــه: إيّـــاىَ ، وأَن يَحـــذف أحـــدُكم الأرنَـــبَ ، ومثلـــه: إيـــاك ، وإيـــاه ، وإيّـــاىَ ، وإيّـــاه ؛ كأنـــه قـــال : إيّاك باعِدْ ، وإيّاه ، أو نَحَّ.

وزعم أنَّ بعضهم يقال له: إيّاك ؛ فيقول: إيّاىَ ؛ كأنه قال : إيّاى أَحْفَظُ ، وأَحْذَرُ.

وحـــذفوا الفعـــلَ مـــن إيّـــاك لكثـــرة اســـتعمالهم إيّـــاه فـــي الكـــلام ؛ فصـــار بـــدلاً مـــن الفعـــل ، وحـــذفوا كحـــذفهم: حينئـــذٍ الآن، ؛ فكأنـــه قـــال : احـــذرِ الأســـدَ ، ولكـــن لا بـــدّ مـــن الـــواو لأنـــه اســـم مضـــموم إلى آخَرَ.

(٢) قـــال الزمخشـــري صــــــ٧٣ :"ومـــن المنصـــوب بـــاللازم إضـــماره قولـــك : فـــي التحـــذير إيـــاك ، والأســـد ؛ أي : اتـــق نفســـك أن تتعـــرض للأســـد أن يهلكـــك ، ونحـــوه رأســـك والحـــائط ، ومنـــه : رأســـك والســـيف ، ويقـــال : إيـــاي والشـــر وإيـــاي وأن يحـــذف أحـــدكم الأرنـــب ؛ أي نحنـــي عـــن الشـــر ، ونـــح الشـــر عنـــي ، ونحنـــي عـــن مشـــاهدة حـــذف الأرنـــب ، ونـــح حـــذفها عـــن حضـــرتي ، ومشاهدتي ، والمعنى : النهي عن حذف الأرنب.

ومنـــه : شـــأنك والحـــج ؛ أي : عليـــك شـــأنك مـــع الحـــج ، وامـــرأ ونفســـه ؛ أي : دعـــه مـــع نفسه.

مذهب سيبويه إلى أن المعنى : احضر عذرك ؛ على أن العذير بمعنى المصدر [(١)].

وأهلك والليل ؛ أي : بادرهم قبل الليل ، ومنه : عذيرك ؛ أي: احضر عذرك ، أو عاذرك ، ومنه : هذا ولا زعماتك.

(١) قال سيبويه ٢٧٦/١ :"ومما جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم : الحَذَرَ الحَذَرَ ، والنَّجاءَ النَّجاءَ ، وضَرْباً ضَرْباً.

فإنما انتَصب هذا على الْزَمِ الحَذَرَ ، وعليك النجاءَ ، ولكنّهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَل ، ودخولُ الزم ، وعليك على افعل مُحالٌ.

ومن ثمّ قالوا : وهو لعمرو بن مَعْد يكَرِبَ:-

أُرِيدُ حِبَاءَه ويرُيدُ قَتلى ... عَذِيرَك من خَلِيلك من مُرادِ"أ.هـ

البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٠٧ ، والأغاني ١٠/ ٢٦ ، وحماسة البحتري ص ٧٤ ، والحماسة الشجرية ١/ ٤٠ ، وخزانة الأدب ٦/ ٣٦١، ١٠/ ٢١٠ ، والدرر ٣/ ٨ ، وسمط اللآلي ص ٦٣، ١٣٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٥ ، والكتاب ١/ ٢٧٦ ، وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر) وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٢٦ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٩.

ينظر : المعجم المفصل ٣٢٩/٢.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٥) : الشاهد فيه : أنه نصب (عذيرك) بإضمار فعل لا يجوز إظهاره.

وجمع سيبويه في هذا الباب أشياء من المنصوبات لا يجوز إظهار الفعل العامل معها، فابتدأ في أول ذلك بقوله : إياك ؛ (إياك) لا يظهر الفعل معها ، ثم ذكر: رأسه والحائط ، وما أشبه من المعطوف ؛ نحو: أهلك والليل ، وهذا – أيضا – لا يجوز إظهار الفعل العامل معه.

ثم ذكر المكرر نحو: الحذر الحذر ، وما أشبهه ، وهذا مثل ما تقدم لا يظهر الفعل معه ، ثم ذكر (عذيرك) والفعل الناصب له لا يظهر معه.

ثم ذكر (نعاء) وهو في موضع انع ، ولا يظهر معه فعل.

وهذا الباب يشتمل على أشياء مختلفة يجمعها أنها منصوبات بأفعال لا تظهر ، والعذير: بمعنى المعذرة ؛ إلا أن العذير مصدر لا يتصرف تصرف المعذرة ، وإنما يلزم موضعا واحدا ، وهو يجري مجرى المصادر التي لا تتصرف ؛ نحو : (سبحان) وما أشبهه.

ومعنى قوله : عذيرك من خليلك من مراد: يخاطب نفسه ، ويقول: هات عذرك في صبرك على ما يفعله بك خليلك من مراد.

وقال بعضهم : المعني احضر عاذرك[١] ؛ بناء علي[٢] المصدر على زنة فعيل لا بمعني الصوت غير[٣] عزيز في كلامهم[٤].

فقول المصنف عذيرك أوعاذرك ليس كما ينبغي ، وكان الوجه أن يقتصر علي عذيرك في الإيراد.

التحذير

(**قوله : وفي باب التحذير**) أي : وقولهم في باب التحذير ، وإنما فصل ؛ لأنه باب آخر من القسم القياسي ، ولم يتعرض لبيانه ، واستغني بقوله : وما شاكل ذلك ؛ لأن فيه إشارة إلي تمييزه ، وقيل إنما لزم حذف الفعل مخافة وقوع المحذور منه.

الاختصاص

(**قوله : وفي باب الاختصاص**) [٥] وهو الاسم الذي عدل به عن الإعراب الظاهر إلي النصب ؛ إيذانا بأن القصد إلي الاختصاص.

---

(١) قال السيوطي الهمع ١٩/٢ :"وفِي الْبَسِيط مَا نَصه : ومنها ذكر الدَّار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بِحَذْف الْفَاعِل كَقَوْله : (ديار مية) أي : اذكر ، ومثله ذكر الْأَيَّام ، والمعاهد ، والدمن لِأَنَّهُ يسْتَعْمل عندهم كثيرا ، وأما عذيرك ؛ فَمَعْنَاه : احضر عاذرك.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) بزيادة : (أن).

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤)(فعيل) لنوعين أيضا:-

أحدهما: ما دل على سير نحو: ذَمَل ذميلا ، ورَحَل رحيلا.

والآخر: ما دل على صوت ؛ نحو: صهَل صهيلا ، ونَهَق نهيقا، وذكر ابن عصفور أنه يطرد في الأصوات.

وقد يأتي على (فعال) ؛ نحو: نَعق نُعاقا ، ونبح نباحا ، وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما.

ينظر : توضيح المقاصد ٨٦٤/٢ .

(٥) قال سيبويه الكتاب ٢٣٣/٢ :" هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختُص ؛ كما أن المنادى مختص من بين أمته لأمرك ، ونهيك ، أو خبرك.

فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ؛ كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام ؛ لأنك تسوى فيه ؛ كما تسوى في الاستفهام.

(**قولــــه : وشـــعثا**[1]) [2] ولقائــل أن يقــول : لا نســلم أنـــه مــن بـــاب الاختصاص .

فالتســـوية أجرتْـــه علـــى حـــرف الاســـتفهام ، والاختصـــاص أجـــرى هـــذا علـــى حـــرف النداء.....................

هـذا بـاب مـن الاختصـاص يجـري علـى مـا جـرى عليـه النـداء فيجـيء لفظـه علـى موضـع النـداء نصـبا ؛ لأن موضـــع النـــداء نصـــب ، ولا تجـــري الأســـماء فيـــه مجراهـــا فـــي النـــداء، لأنهـــم لـــم يجروها على حروف النداء ، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء.

وذلـك قولـك: إنـا معشـرَ العـرب نفعـل كـذا ، وكـذا ؛ كأنـه قـال : أعنـي ، ولكنـه فعـلٌ لا يظهـر ، ولا يُســتعمل ؛ كمـــا لـــم يكـــن ذلـــك فـــي النـــداء ؛ لأنهـــم اكتفـــوا بعلـــم المخاطَـــب ، وأنهـــم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمول على أوله.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قـال سـيبويه الكتـاب ٦٦/٢ :"وتُـرك إظهـار الفعـل فيـه حيـث ضـارع هـذا ، وأشـباهه، ؛ لأن إنا بنى فلان ، ونحوه بمنزلة النداء ، وقد ضارعه هذا الباب.

ومن هذا الباب في النكرةِ قول أميةَ بن أبى عائذ:-

ويَأْوِى إلى نِسوة عُطّلٍ .. ، وشُعثاً مراضيعَ مِثْلِ السَّعالِى...."أ.هـ

<u>والمعنـــى :</u> يـــأوي هـــذا الصـــائد إلـــى نســـوة عطـــل مـــن الحلـــى ، يريـــد : أنهـــن فقيـــرات ســـيئات الأحوال.

وشـــعث: جمـــع شـــعثاء ، وهـــي التـــي لا تســـرح رأســـها ولا تدهنـــه ، ولا تغســـله ، والمراضـــيع: جمع مرضع ، والسعالي: الغيلان، الواحدة سعلاة.

كأنـه حيـث قـال : إلـى نسـوة عُطّـل صـرنَ عنـده ممـن علـم أنهـن شُـعثٌ ، ولكنـه ذكـر ذلـك تشـنيعا لهن ، وتشويها.

قـــال الخليـــل: كأنـــه قـــال : وأذكـــرهن شُـــعثاً ؛ إلا أن هـــذا فعـــلٌ لا يُســـتعمل إظهـــارُه ، وإن شـــئت جررت على الصفة.

والبيـــت مـــن المتقـــارب ، وهـــو لا ميـــة بـــن أبـــي عائـــذ الهـــذلي فـــي خزانـــة الأدب ٢/ ٤٢، ٤٣٢، ٥/ ٤٠ ، وشـــرح أبيـــات ســـيبويه ١/ ١٤٦ ، وشـــرح أشـــعار الهـــذليين ٢/ ٥٠٧ ، وشـــرح التصـــريح٢/ ١١٧ ، والكتـــاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٦٦ ، وتـــاج العـــروس (ســـعل) ولأبـــي أميـــة فـــي المقاصـــد النحويـــة ٤/ ٦٣ ، وللهـــذلي فـــي شـــرح المفصـــل ٢/ ١٨ ، ولســـان العـــرب ٨/ ١٢٧ (رضـــع) وبـــلا نســـبة فـــي أمـــالي ابـــن الحاجـــب ١/ ٣٢٢ ، وأوضـــح المســـالك ٣/ ٣١٧ ، ورصـــف المباني ص ٤١٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠ ، والمقرب ١/ ٢٢٥.

ينظر : المعجم المفصل ٤٠٦/٦.

ولم لايجوز أن يكون التقدير : ونسوة شعثا ؛ على أن يكون عطفا على محل المجرور .

ولأن كونه مقرونا بحرف الجر[(١)] يأبي ذلك ؛ لأنه لو حمل على الاختصاص كان فعله الناصب مقرونا به من غير أن يكون هناك جامع ، ولذلك لم يجيء في كلامهم ؛ نحو : جاءني زيد الفاضل الجواد برفع الصفة الأولي ، ونصب الثانية.

---

(١) في النسخة (ب) العطف.

قول السكاكي

وكنحو قولهم : فيما يضمر شريطة أن يفسر إما بلفظه ، ومعناه ؛ نحو : زيدا ضربته ؛ أي : ضربت زيدا ، أو بمعناه ؛ نحو :مررت به ؛ أي : جزته ، أو بلازم معناه ؛ نحو : زيدا لقيت أخاه ؛ أي :لابسته ، أو ضربت غلامه؛ أي : أهنته ، أو أكرمت أخاه ؛ أي : سررته.

وعلى ذا فقس فيمن يترك المختار فى هذه الأمثلة ، وهو الرفع بالابتداء لعدم الحاجة معه إلى الإضمار المحوج إلى التفسير ، أو ؛ نحو : جزت القوم حتى زيدا جزته ، أو مررت به ، أو جزت غلامه ، أو ؛ نحو : زيدا ضربته ، أو ما عمرا لقيته ، أو رجلا كلمته ، أو إذا زيد تلقاه فأكرمه ، أو حيث زيدا تجده فعظمه.

أو ؛ نحو : زيدا اضربه ، أو لا تضربه ، وإن شئت أما زيدا فاضربه ، أو فلا تضربه ، أوزيدا أمرّ الله عليه العيش ، وأما زيدا فجدعا له ، وأما عمراً فسقيا له ، أو ؛ نحو :اللهم زيدا فارحمه فيمن يعمل بالمختار فى هذه الأنواع.

أما فى الأول فلرعاية أن تناسب الجملة المعطوفة المعطوف عليها لعدم أنقطاعها عنها، ؛ بخلاف ما لو قيل : لقيت زيدا ، وأما عمرو فقد مررت به ، وإذا عمرو يكرمه فلان.

فأما ، وإذا المفاجأة يقتطعان الكلام، وعلى الوجه كلام من حيث علم المعاني لتفاوت الجملتين الفعلية ، والاسمية تجددا ، أو عدم تجدد فليتنبه.

وأما فى الثاني فلرعاية حق الاستفهام ، والنفي ، وكلمتي إذا ، وحيث ؛ لكون دخولها فى الفعل أوقع.

وأما فى الثالث فللاحتراز عما لا تصح الجملة بعده ، وهو الرفع بالابتداء غير محتملة للصدق ، والكذب، اللهم إلا بتأويل.

وأما في الرابع فكمثل ذلك مع رعاية حق العاطف ، أو ؛ نحو :أن زيدا تره تضربه ، أو هلا ، أو ألا ، أو لولا ، أو لوما زيدا ضربته فيمن يعمل بالواجب لامتناع هذه الحروف عن غير الأفعال . (١)

قول الشارح

(قوله :وكنحو قولهم : فيما يضمر) بشريطة أن يفسر (٢)؛.....................=

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص٩١-٩١.

(٢) تعددت مصطلحات الاشتغال عند النحاة:-

فأطلقه سيبويه على بناء الفعل على الاسم ؛ إذ يقول:"فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته ، وإنما تريد بقولك: بمبنى عليه الفعل أنه في موضع منطلق ، إذا قلت: عبد الله منطلق ، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) سورة فصلت آية ١٧.

ينظر: الكتاب ٨١/١.

وفي موضع آخر سماه:"المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده ؛ إذ يقول:-

"وإن شئت قلت: زيداً ضربته ، وإنما تنصبه على إضمار فعل هذا يفسره ؛ كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته ؛ إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره".

ينظر: المصدر السابق.

وقد عبر الزمخشرى عن هذا الباب بما أضمر عامله على شريطة التفسير ؛ إذ يقول:-

"ومن المنصوب باللازم إضماره ؛ ما أضمر على شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربته ؛ كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ؛ إلا أنك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره".

ينظر: المفصل للزمخشرى ص٦٥.

وقد استعمل المبرد مصطلح الاشتغال تلميحاً ؛ إذ يقول:-

"واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع ، وقد شغل الفعل عنه ؛ انتصب بالفعل المضمر ؛ لأن الذى بعده تفسيره له ، وذلك قولك:"إن زيداً ترده يكرمك" أ. هـ

ينظر: المقتضب ٧٦/٢.

وكان أول من استخدم مصطلح الاشتغال الزجاجى، قال :-

"باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره بالابتداء ، وصار الفعل خبره، كقولك: زيد ضربته، ترفع"زيداً" بالابتداء ، و"ضربته" خبره ، وقد يجوز نصبه ، وإن اشتغل عنه الفعل بنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر....." أ. هـ

ينظر: الجمل ص٣٩.

وأجمع تعريف للاشتغال في اصطلاح النحويين هو : -

ما يضمر على شريطة التفسير

= إذا أضمر عامل المفعول به[1] [2] بشرط أن يفسر وجب إضماره ؛ لأن مبني الكلام [3]علي قصد الإضمار ، والتفسير ؛ فلو أظهر خرج الكلام عن المعني المقصود ، وإنما يصار إلي ذلك لقصد المبالغة ؛ لأن فى إبهام الشيء أولاً ، والتفسير[4] ثانيا من المبالغة مالايخفي ؛ لأنه يتمكن فى الذهن فضل تمكن ؛ بخلاف ما إذا[5] ألقي إليك مبنيا من غير سابقة الإبهام ؛ إذ ليس فيه تشويق ، ولا تحريك من هزة السامع إلي طلبه.

ولو قال ، وفيما يضمر ؛ كما قال ، وفي باب التحذير ، وفي باب الاختصاص ؛ لكان أولي ، وكان[6] قصده فى ذلك إلي تحقيق الفصل بين

أن يتقدم اسم معرى عن العوامل اللفظية مفتقر لما بعده ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره ، أو ملابسه، بحيث لو تفرغ له هو ، أو مناسبة لنصبه لفظا ، أو محلاً.

ينظر: المقرب لابن عصفور ٨٧/١، شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢١٤، توضيح المقاصد للمرادى ٣٧/٢، شرح ابن عقيل ١٩٢/٢.

(١) في النسخة (ب) المفعول.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن قولهم :"زيدًا ضَرَبْتُهُ" منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه: ضربت زيدًا ضربته.

أما الكوفيون فاتجهوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك ؛ لأن المَكْنِيَّ –الذي هو الهاء العائد– هو الأول في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ؛ كما قالوا : "أكرمت أباك زيدًا ، وضربت أخاك عَمْرًا".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه منصوب بفعل مقدر ، وذلك ؛ لأن في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ؛ كما لو كان متأخرا ، وقبله ما يدل عليه .

ينظر : الإنصاف ٦٩/١ .

(٣) في النسخة (ب) بزيادة (حينئذ).

(٤) في النسخة (ب) وتفسيره.

(٥) في النسخة (ب) ما لو.

(٦) في النسخة (ب) وكأنه.

هذا الباب ، وبين ماسبق ؛ لمكان التفصيل فيه ، وذلك أن النصب قد يكون راجحا ، وقد يكون مرجوحا ، وقد يكون واجبا ؛ فلذلك عاد إلي إعادة.

(قوله: إما بلفظه[١] ومعناه[٢]) لايصح أن يقتصر على أن يفسر بمجرد لفظه ؛ لأن المرجع فى التفسير إلي المعني دون اللفظ.

(قوله : أو بلازم معناه) [٣]بأن يكون المذكور يدل على ذلك المقدر من حيث المعني دلالة ظاهرة بأن يكون بينهما ملازمة بينة ، وهو أن يكون المذكور بحيث ينتقل الذهن منه إلي المقدر ، وإلا لم يكن مفسرا هذا.

ولو قال بشريطة أن يفسر من غير أن يقال : بلفظه ، ومعناه ، أو بلازم[١] ؛ لكان أظهر ؛ لأنه يلزم على ماذكر أن يكون العامل الذي هو أهنت

---

(١) يشترط في هذا الفعل شرطان:-

الأول: أن يصلح للعمل فيما قبله ؛ بأن يكون متصرفا بخلاف غير المتصرف ؛ كفعل التعجب.

الثانى: ألا يفصل بينه ، وبين الاسم السابق ؛ فلا يجوز: زيداً أنت تضربه ؛ للفصل بـ"أنت".

ينظر: شرح التسهيل ١٣٧/٢، ارتشاف الضرب ٢١٦١/٤، شرح الأشمونى ٧٣/٢.

(٢)المقصود بمعناه هنا: اسم الفاعل ، واسم المفعول دون غيرهما كالصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والحرف ؛ لأن هذه الأشياء لا تكون مفسرة ؛ لأنها لا تصلح للعمل فيما قبلها على الراجح.

ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٠٠/١، ارتشاف الضرب ٢١٦١/٤، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٧١/٢.

(٣) ، والمراد به السببى ، ويشمل خمسة أشياء:-

أحدها: المضاف للضمير ؛ نحو: زيداً ضربت أخاه.

الثانى: المشتملة صفته على ضمير الاسم المتقدم ؛ نحو: هنداً ضربت رجلاً يبغضها.

الثالث: المشتملة صلته على ضمير الاسم المتقدم ؛ نحو: زيداً ضربت الذى يهينه.

الرابع: المعطوف عليه عطف بيان ؛ نحو: زيداً ضربت عمراً ، وأخاه.

الخامس: المعطوف عليه عطف نسق بالواو -على المشهور ؛ نحو : زيداً ضربت عمراً ، وأخاه

ينظر: الارتشاف ٢١٦٢/٤، أوضح المسالك ١٤١/٢، شرح ابن عقيل ١٢٩/٢.

أهنت مفسرا بلازم معناه[٢] فى قولك : زيدا ضربت غلامه ، وليس الأمر كذلك.

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة : (معناه).

(٢) إن كان الفعل متعديا بنفسه ، ومشغولاً بضمير الاسم السابق يقدر المفسر من لفظ المفسر ، ومعناه، يقول سيبويه:-

"وإن شئت زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته ؛ إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره ، والاسم هاهنا مبنى على هذا المضمر"أ هـ

ينظر: الكتاب ٤٢/١.

وإن كان المشغول عاملا في ضمير الاسم السابق بواسطة حرف الجر ؛ نحو: خالداً مررت به، ففي هذه الحال يضمر فعل متعد بنفسه من معنى الفعل الظاهر كأن يقال: جاوزت خالداً مررت به ، أو تضمن فعل الملابسة مطلقا.

ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٥٠/١،٤٥١.

وفي ذلك يقول سيبويه:-

"وإن شئت قلت: زيداً مررت به ، تريد أن تفسر به مضمراً ؛ كأنك قلت: إذا مثلت ذلك: جعلت زيداً على طريق مررت به ، وكذلك لا تظهر هذا الأول" أ. هـ

ينظر: الكتاب ٨٣/١.

وقد ذكر الصيمرى العلة في إضمار فعل متعد من معنى الفعل الذى يتعدى بحرف جر في قوله:-

"واعلم أن الفعل الذى يتعدى بحرف جر لا يجوز إضماره ، ولكن يضمر فعل في معناه ؛ كقولك: زيداً مررت به ، وعمراً أحسنت إليه ، والتقدير : جزت زيدا مررت به ، وأكرمت عمراً أحسنت إليه .. .

ومنه قوله تعالى: (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) سورة الإنسان آية ٣١، فتقديره ، والله أعلم:"ويعذب الظالمين أعد لهم عذاباً أليما" .

وإنما لم يجز إضمار الفعل المتعدى بحرف الجر ؛ لأن ذلك يؤدى إلى إضمار حرف الجر ، ولا يجوز إضمار الجار ؛ لأنه مع المجرور كالشئ الواحد ، وهو عامل ضعيف ؛ فلا يجوز أن يتصرف فيه بالإضمار ، والإظهار ؛ كما يتصرف في الفعل" أ.هـ

ينظر: التبصرة والتذكرة ص٣٣٥-٣٣٦.

وإن كان العامل في شئ من سبب الاسم ؛ فإنه يقدر المفسر من لفظ العامل المذكور ، ومعناه إن أمكن ، وإلا من معناه فقط .

(**قوله : وعلي ذا فقس**) أي ، وعلي هذا القياس فقس.

(**قولــه : فــيمن يتــرك المختــار**) إشــارة إلــي[1] أن الرفــع هــو المختــار[2] فــى هـذه الأمثلـة ؛ بنـاء علـى مايـذكر مـن عـدم الاحتيـاج – حينئـذ – إلـي الإضـمار ، والتفسير.

ولقائـل أن يقـول : دعـوي ذلـك[3] مطلقـا ممنوعـة ؛ لجـواز أن يكـون الرفـع هنـاك راجحـا ، ومرجوحـا ، وواجبـا ، وممتنعـا بحسـب المقـام فـأني يصـح دعـوي اختياره مطلقا.

ولــك أن تضــمر فعــل الملابســة مطلقــا ؛ فنحــو: محمــداً أكرمــت أخــاه، تقــديره: أكرمــت محمــداً أكرمــت أخــاه ..... ، أو أن تضــمر فعــل الملابســة فتقــول: لا بســت محمــداً أكرمــت أخــاه ؛ لأنــه إذا وقــع علــى شــئ مــن سـببه، ؛ فكأنــه قــد وقــع بــه ، والــدليل علــى ذلــك أن الرجــل يقــول: أهنــت زيداً بإهانتك أخاه ، وأكرمته بإكرامك أخاه ، وهذا النحو في الكلام كثير.

ينظر: الكتاب ١/٨٣، المقتصد في شرح الإيضاح ٢٣٣، ٢٣٤.

(١) في النسخة (ب) منه.

(٢) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٨١/١ :" ؛ فــإذا بنيــتَ الفعــلَ علــى الاســم قلــتَ: زيــدٌ ضــربته، فلزمتــه الهــاء ، وإنمــا تريــد بقولــك مبنــى عليــه الفعــل أنــه فــي موضــع منطلــق إذا قلــتَ: عبــدُ الله منطلــق، فهــو فــي موضــع هــذا الــذى بُنــى علــى الأول ، وارتَفــع بــه، فإنمــا قلــت : عبــدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ، ورفعتهَ بالابتداء.

ومثــلُ ذلــك قولــه : جــلّ ثنــاؤه:" وَأَمَّــا ثَمُــودُ فَهَــدَيْنَاهُمْ" فصــلت ١٧ ، وإنمــا حَسُــنَ أن يُبْنَــى الفعــلُ علــى الاســم حيــث كــان مُعْمَــلاً فــي المُضْــمَرِ ، وشَــغَلْتَه بــه ، ولــولا ذلــك لــم يحســن ؛ لأنــك لم تشغله بشيء.أ.هـ

قــال ابــن الــوراق فــي علــل النحــو صـــ٣١١ :" اعْلَــم أَنَّــك إذا قلــت: زيــد ضَــربته ، فالاختيــار الرّفْــع في (زيد) والنّصب جَائِز .

وإِنَّمَــا اختيــر الرّفْــع ؛ لأن الرّفْــع بِغَيْــر إضــمار ، والنّصــب بإضــمار، فَكَــانَ تــرك الْإِضــمار أولــى، لأنــه أخــف مؤونــة مــن النصــب ، ولَــيْسَ – أيضــا – فــي الْكَــلَام مَــا يَقْتَضِــي إضــمار فعــل ؛ فَلهَــذَا كان الرّفْع أولى.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

[فإن قلت : دعوي اختياره مطلقا] [١] بالنظر إلي أصل المعني.

قلنا : إنما يصح ذلك ؛ أن لو كان أصل المعني متحدا فى الصورتين ، وهو ممنوع .

مجيء (لا) مع الماضي المكرر.

(قوله : أو لا رجلا كلمته) إشارة منه إلي صحة ، وقوع لا هنا ؛ لكون الماضي مكررا فى التقدير ، ووقوع لا مع الماضي المكرر سائغ[٢] .

---

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط .

(٢) دخول (لا) النافية على الماضى قليل ، وإذا دخلت عليه وجب تكرارها.

ينظر: الجنى الدانى ص ٢٩٧.

قال ابن هشام:"ومثال الفعل الماضى قوله تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) سورة القيامة آية ٣١.. ، ....، وإنما ترك التكرار في لا شلت يداك" ، ولا فض الله فاك.

لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل في المعنى ، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المعنى، إلا أنه ليس دعاء قولك:"والله لا فعلت كذا" أ . هـ .

ينظر: مغنى اللبيب ٤٧٠/١.

ويرى الهروى أن (لا) النافية الداخلة على الفعل الماضى بمعنى (لم) ففي قوله تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) أى: لم يصدق ، ولم يصل ، وكذلك قوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) سورة البلد آية ١١، أى: لم يقتحم العقبة.

ومن هذا قول القائل للنبى:"أرأيت من لاشرب ، ولا أكل ، ولا صاح فاستهل" ؛ أى: من لم يأكل ، ولم يشرب يعنى الجنين.

ينظر: الأزهية للهروى ص ١٦٧.

وورود"لا" مع الفعل الماضى من غير أن تكرر في قوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) عمل النحاة على التقدير ، والتأويل ؛ لدوام إعمال القاعدة التى وصفوها لـ"لا" التى تسبق الماضى ، وذلك بوجوب تكرارها ؛ قال الزمخشرى في تفسير قوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ): -

"فإن قلت: قلما تقع"لا" الداخلة على الماضى إلا مكررة ، ونحو قوله :"فأى أمر سيئ لا فعله" لا يكاد يقع ؛ فما لها لم تكرر في الكلام الأفصح؟

قلت: هى متكررة في المعنى ؛ لأن معنى"فلا اقتحم العقبة" ؛ فلا فك رقبة ، ولا أطعم مسكينا ؛ ألا ترى: أنه فسر اقتحام العقبة بذلك".

ينظر: الكشاف ٢٥٦/٤.

ولقائل أن يقول : إنما يجوز وقوعها مع الماضي المكرر إذا لم يكن الثاني عين الأول ؛ نحو : لاضرب ، ولا أهان .

أما إذا كان على ؛ نحو : لا ضرب ضرب فصحة وقوعها هناك هكذا ممنوعة ؛ إذ ليس مثل ذلك في كلامهم .

(قوله : وإن شئت أما زيد فاضربه) (١) إيذان منه أن الحكم ، وهو

وقال الفراء:"ولم يضم إلى قوله : (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) كلام آخر فيه (لا) ؛ لأن العرب لا تكاد تفرد"لا" في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر ؛ كما قال عز ، وجل: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) سورة القيامة آية ٣١ ، وقوله تعالى: (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)سورة يونس آية ٦٢ .

وهو مما كان في آخره معناه، فاكتفي بواحدة من أخرى ؛ ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بشيئين فقال: (فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) سورة البلد آية ١٣-١٤ ، و قوله : (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا) سورة البلد آية ١٧ فسرها بثلاثة أشياء ؛ فكأنه كان في أول الكلام ؛ فلا فعل ذا ، ولا ذا ، ولا ذا" أ . هـ .

ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٦٤/٣.

قال ابن الصائغ ٤٨٣/١ :"وقد تدخُل (أي : لا) على الفعل الماضي فتحوّل معناه إلى الاستقبال ، وتكون بمعنى (لَمْ) كقوله تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) سورة القيامة، الآية: ٣١.

قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٨٢/١٠ :" قال الْفَرَّاءُ ، والزَّجَّاجُ: ذَكَرَ لا مَرَّةً واحدة ، والْعَرَبُ لا تَكَادُ تُفْرِدُ لا مَعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي حَتَّى تُعِيدَ ؛ كقوله تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) ، وإِنَّمَا أَفْرَدَهَا لِدَلَالَةِ آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ....أ.هـ

(١) قال المبرد المقتضب ٢٧/٣ :" أما الْمَفْتُوحَة فإن فيها معنى المجازاة ، وذَلِكَ قَوْلك: أما زيد فَلهُ دِرْهَم ، وأما زيد فأعطه درهما فالتقدير: مهما يكن من شئ فأعط زيدا درهما، فلزمت الْفَاء الْجَواب، لما فيه من معنى الْجَزَاء ، وهو كَلَام مَعْنَاهُ التَّقْدِيم ، والتَّأْخِير .

ألا ترى أَنَّك تَقول: أما زيدا فَاضْرب، فإن قدمت الْفِعْل لم يجز، ؛ لأن (أما) في معنى: مهما يكن من شئ ، فَهَذَا لا يتَّصل بِهِ فعل ، وإِنَّمَا حد الْفِعْل أن يكون بعد الْفَاء ، ولَكِنَّك تقدم الِاسْم، ليسد مسد الْمَحْذُوف الذى هَذَا مَعْنَاهُ ، ويعمل فيه مَا بعده ، وجُمْلَة هَذَا الْبَاب: أَن الْكَلَام بعد (أما) على حَالَته قبل أَن تدخل إلا أنه لا بد من الْفَاء، لأنها جَوَاب الْجَزَاء، ألا ترَاهُ قال – عز ، وجل – (وأما ثَمُود فهديناهم) كَقَوْلِك: ثَمُود هديناهم ، ومن رأى أَن

اختيار النصب مع وجود أما على حاله ، وإن كانت من قرائن الرفع[١] ؛ لكون الطلب قرينة راجحة عليها هذا ثم إن لفظ الفعل لا يلي أما[٢] فلا يقال : أما خرج فزيد ؛ لأنه لو وليه فإما أن يكون ذلك الفعل مع الفاء أو لا ؛ فإن[٣] كان الأول لم يجز ؛ لأنه لايجمع بين حرفي الشرط ، والجزاء.

وإن كان الثاني فكذلك ؛ لأنه – حينئذ – يلزم أن يكون الفاء فى فاعله ، وهو ممتنع ؛ فلما لزم ذلك فى الجملة رفض أن يليه الفعل مطلقا ، ويحتمل فى قولك : أما زيدا فاضربه أن يكون الفعل مقدرا مع أما[٤]؛ لأنه كم بين التقدير ، والتصريح.

يَقُول: زيدا ضَربته نصب بِهَذَا فَقَالَ: أما زيدا فَاضْرِبْهُ ، وقَالَ: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) فعلى هَذَا فقس هَذَا الْبَاب

(١) قال سيبويه ١/٩٥ :" فإن قلت : لقيتُ زيدا ، وأما عمروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيدا ، وإذا عبدُ الله يَضربهُ عمروٌ فالرفعُ، إلا فيقول من قال : زيداً رأيتهُ ، وزيدا مررتُ به، ؛ لأن أَمَّا ، وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ ، وهما من حروف الابتداء يَصرفان الكلامَ إلى الابتداء ؛ إلا أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصب ، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوّلَ ؛ كما يُحْمَل بثُمَّ ، والفاءِ ؛ ألا ترى أنهم قرءُوا: (وأما ثمود فهديناهم) ، وقبله نصبٌ ، وذلك لأنها تَصرفُ الكلامَ إلى الابتداء ؛ إلا أن يُوقَع بعدَها فعلٌ ؛ نحو : أمّا زيداً فضربتُ.

(٢) فصلوا بين"أما ، والفاء بجزء من الجواب ، وهو واحد من ستة أمور:-

أحدها: المبتدأ ؛ كما مثلنا.

والثاني: الخبر نحو: أما في الدار فزيد.

والثالث: جملة شرط دون جوابه ؛ نحو: (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ) [الواقعة: ٨٨، ٨٩] .

والرابع: اسم منصوب لفظا ، ومحلا نحو: (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) [الضحى: ١٠، ١١] .

والخامس: اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أما زيدًا فاضربه.

والسادس: ظرف نحو: أما اليوم فأضرب زيدًا.

ينظر : التصريح ٢/٤٢٩ .

(٣) في النسخة (ب) وإن.

(٤) قال السمين الحلبي في الدر المصون ٣/٢١٥ :" ؛ لأن «أمَّا» لا يليها إلا المبتدأ ، وإذا لم يَلِها إلا المبتدأُ امتنعَ حَمْلُ الاسم بعدها على إضمار فعلٍ ، ومن جَوَّزَ ذلك تَمَحَّل

(**قوله : أو فلا تضربه**) تنبيه أن النهي بمنزلة الأمر(١).

بأنه يُضْمِرُ الفعلُ متأخراً عن الاسم ، ولا يُضْمِرُه قبلَه، قال : لئلا يَلِيَ «أمَّا» فعلٌ ، وهي لا يَليها الأفعالُ البتة فيقدِّرُ في قولك: «أمَّا زيداً فضَربتُه» : أمَّا زيداً ضربْتُ فضربتُه ، وكذا هنا يُقَدِّرُ: فأمَّا الذين كفروا أعذِّب فأعذِّبهم فيقدِّرُ العاملَ بعد الصلة ، ولا يقدِّرُه قبل الموصولِ لِما ذكرت ، وهذا ينبغي ألا يجوز لعدمِ الحاجةِ إليه مع ارتكاب وجه ضعيفٍ جداً في أفصحِ كلام ، وقد قرأ بعض قراء الشواذ: (وأما ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) [فصلت: ١٧] بنصبِ «ثمود" واستضعفها الناس.أ.هـ

(١) قال الزمخشري صـ ٧٧ :"وأن يقع في الأمر ، والنهي ؛ كقولك : زيداً اضربه ، وخالداً اضرب أباه ، وبشراً لا تشتم أخاه ، وزيداً ليضربه عمرو ، وبشراً ليقتل أباه عمرو ، ومثله أما زيداً فاقتله ، وأما خالداً ؛ فلا تشتم أباه.

فعل الطلب المشغول عن العمل في الاسم السابق، إما أن يكون أمراً صريحاً ؛ نحو: محمداً أكرمه .

وإما أن يكون فعلا مضارعاً مقروناً باللام ، و"لا" الطلبيتين ؛ كقولك: بكراً ليكرمه خالد ، ونحو: صديقك لا تخنه ، وذلك إجراء للأمر"باللام" مجرى الأمر بغيرها ، وإجراء للنهى بـ"لا" مجرى النفي بـ"ما".

ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٦٨/٢.

فالاسم المشغول عنه يجوز فيه وجهان:-

<u>الأول: النصب على المفعولية</u> لفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة بعده تفسير له.

<u>الثانى: الرفع بالابتداء</u> ، والجملة التى بعده خبر ، وهو أمر مرجوح ، وإنما رجح النصب على الرفع ؛ لكون العامل طلباً ، والأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، ولما في الرفع من الإخبار بالجملة الطلبية ، وهذا قليل.

ينظر: شفاء العليل ٢٨٨/١-٢٨٩، الارتشاف ٢١٦٦/٣.

قال سيبويه عن هذه المسألة:"والأمر ، والنهى يختار فيهما النصب في الاسم الذى يبنى عليه الفعل ، ويبنى على الفعل ؛ كما اختير ذلك في باب الاستفهام.. ، والأمر ، والنهى لا يكونان إلا بفعل ، وذلك قولك: زيداً اضربه ، وعمراً امرر به ، وخالداً اضرب أباه ، وزيداً اشتر له ثوباً" أ هـ

ينظر : الكتاب ١٣٧/١-١٣٨،ينظر: ابن يعيش ٣٧/٢.

ثم وضح أن الفعل المضارع المقرون بلام الأمر حكمه حكم الأمر الصريح مع بيان السبب ؛ إذ يقول:"ومنه: زيداً ليضربه عمرو ، وبشراً ليقتل أباه بكر ؛ لأنه أمر للغائب بمنزلة افعل المخاطب" أ هـ.

ينظر: الكتاب ١٣٨/١.

(**قولـــه : أو زيـــدا أمـــر الله عليـــه العـــيش**) إيـذان أن الـدعاء بمنزلـة الأمر [1].

(**قولـه : أمـا زيـدا فجـذعا لـه**) [2] تنبيـه أن الحكم بحالـه مـع أمـا التـي هـي من قرائن[3] الرفع.

ويقول في جواز رفع المشغول عنه الواقع قبل الطلب:-

"وقـد يكـون فـي الأمـر ، والنهـى أن يبنـى الفعـل علـى الاسـم ، وذلـك قولـك: عبـد الله اضـربه، ابتـدأت عبـد الله فرفعتـه بالابتـداء ، ونبهـت المخاطـب لـه لتعرفـه باسـمه، ثـم بنيـت الفعـل عليـه ؛ كما فعلت ذلك في الخبر" أ هـ

ينظر : المصدر السابق.

هذا ، وقد أجمع النحاة على ترجيح النصب في هذه المسألة.

ينظـر: التبصـرة والتـذكرة ص٣٣٢-٣٣٤، المفصـل للزمخشـرى ص٥٢، شـرح ابـن يعـيش ٣٧/٢، شرح الكافية للرضى ٤٥٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٤/١.

وقال ابن بابشاذ ، وابن السيد: يختار الرفع في العموم ، والنصب في الخصوص.

ينظـر: شـرح الجمـل لابـن بابشـاذ ٩٠/١، الحلـل فـي شـرح أبيـات الجمـل – لأبـى محمـد عبـد الله البَطَلْيُوسـى (٥٢٧هـ) تـح د/ مصـطفي إمـام . مكتبـة المتنبـى – الطبعـة الأولـي – ١٩٧٩م – ١٣١/١.

(١) قـال سـيبويه ١٤٢/١ :"واعلـم أنّ الـدعاءَ بمنزلـة الأمـر ، والنهـى ، وإنمـا قيـل: " دعـاءٌ" لأنـه اسـتُعْظِمَ أَنْ يقـال: أمـرٌ ، أو نَهْـىٌ ، وذلـك قولُـك: اللهـمَّ زيـداً فـاغفرْ ذنبَـه ، وزيـدا فأَصـلِحْ شـأنَه ، وعَمْـراً لِيَجْـزِهِ اللهُ خيـراً ، وتقـول: زيـداً قَطـعَ اللهُ يـدَه ، وزيـداً أَمَـرَّ اللهُ عليـه العـيشَ، لأن" معنـاه معنـى" زيـداً لِيَقطـعِ اللهُ يـده .... ، ويجـوز فيـه مـن الرفـع مـا جـاز فـي الأمر ، والنهى ، ويَقبح فيه ما يقبح في الأمر ، والنهى.

قـال الزمخشـري صـ٧٧ :"والـدعاء بمنزلـة الأمـر ، والنهـي ؛ تقـول : اللهـم زيـداً فـاغفر لـه ذنبـه ، وزيداً أمر الله عليه العيش.

(٢) قـال سـيبويه الكتـاب ١٤٢/١ :"وتقـول: أَمّـا زيـداً فَجـدْعاً لـه ، وأمـا عمـراً فسَـقْياً لـه ؛ لأنـك لـو أظهـرتَ الـذى انتَصـبَ عليـه سَـقياً ، وجَـدعا لنصـبتَ زيـداً ، وعمـراً، فإضـماره بمنزلـة إظهاره.

كمـا تقـول: أَمّـا زيـداً فضـرباً ، وتقـول: أمّـا زيـدٌ فسـلامٌ عليـه ، وأمـا الكـافرُ فلعنـةُ الله عليـه ؛ لأن هذا ارتَفَعَ بالابتداء.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) قراين.

(**قولــه : أو ؛ نحــو : اللهــم زيــدا فارحمــه**) إنمـا فصـل ؛ لكـون قرينـة النصــب قـد تقـوي بوجـود العــاطف ؛ لأنــه ممــا يسـتدعي سـابقة المعطـوف عليـه علـى مـا أشـار إلـي ذلـك فـى أكثـر مـاذكر مـن المناسـبات ، ولـو بنـي الفصـل ؛ علـى أن هـذا المثـال ممـا يحتمـل ألا يكـون مـن البـاب ؛ بنـاء علـى مـذهب الكـوفيين بأن يكون التقدير : ياالله أم زيدا بخير[(١)] فارحمه ؛ لكان وجها.

---

(١)علـل الفـراء دخـول المـيم فـي (اللهـم) بأنهـا بقيـة فعـل ضـم إلـى لفـظ الجلالـة ، والأصـل:" يـا الله أمنا بخير ؛ فكثر في الكلام فاختلط.

ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٠٣/١.

ورده ابن الشجرى بما يأتى:

أولا : لـو كانـت المـيم أصـلا مـن الفعـل لـم يحـتج الشـرط إلـى جـواب فـي قولـه تعـالى: (وَإِذْ قَـالُوا اللَّهُـمَّ إِنْ كَـانَ هَـذَا هُـوَ الْحَـقَّ مِـنْ عِنْـدِكَ) سـورة الأنفـال: آيـة ٣٢ ؛ لأن الشـرط إذا تقدمـه الأمـر اسـتغنى بـالأمر عـن جـواب الشـرط ؛ فلمـا افتقـر الشـرط إلـى جـواب ، وأجيـب بالفـاء، دل علـى أن الميم زائدة ، وليست من الفعل.

ينظـر: المسـائل الشـيرازيات لأبـي علـي الفارسـي – تحقيـق/ الـدكتور / : حسـن هنـداوي – كنـوز إشـبيليا – الريـاض – الطبعـة الأولـي- ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م- ١٨٥/١، الإنصـاف ٣٤٤/١، ابـن يعـيش ١٧/٢، توجيـه اللمـع شـرح كتـاب اللمـع لابـن جنـي ، أحمـد بـن الحسـين بـن الخبـاز – دراسـة ، وتحقيـق أ.د. فـايز زكـي محمـد ديـاب ، دار السـلام ، مصـر ، الطبعـة الثانيـة ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م – ص٣٢٩، شـرح الجمـل ١٠٧/٢، شـرح ألفيـة ابـن معـط لابن القواس ١٠٨٢/٢.

ثانيـاً: حصـول التكـرار فـي الكـلام ؛ لأنـه يحسـن أن يقـال: اللهـم أمنـا بخيـر، فلـو كـان الأصـل ؛ كمـا زعـم لقيـل: اللهـم أمنـا أمنـا بخيـر ، وهـو تكـرار مسـتفتح ، وحسـن اسـتوائه دليـل علـى فساد ما قاله الفراء.

ينظـر: الأصـول ٣٣٨/١، المسـائل الشـيرازيات ١٩٢/١، علـل النحـو ص٣٤٤، الإنصـاف ٣٤٤/١، التبيـين مـذاهب النحـويين ص٤٥٠، ابـن يعـيش ١٦/٢، شـرح ألفيـة ابـن معـط لابـن القواس ١٠٨٢/٢، رصف المبانى ص٣٠٦.

ثالثـاً: لـو كـان الأمـر علـى مـا زعـم الفـراء ؛ لكـان "اللهـم" فيـه تركيـب اسـم ، وجملـة وذلـك لا يجوز.

ينظر: المسائل الشيرازيات ١٨٩/١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٨٢/٢.

رابعاً: حصول الفصل بجملتين بين الابتداء ، والخبر في فعل: أنت اللهم الرزاق.

علـي أن لقائـل أن يقـول : علـى قولـه : مـع رعايـة حـق العـاطف لا نسـلم أن ذلـك ممـا يـرجح جانـب النصـب ، وإنمـا يكـون كـذلك ؛ أن لـو كـان ممـا يسـتدعي أن يكـون المعطـوف عليـه مقـدرا مقـدما ، وهـو ممنـوع ؛ لجـواز أن يكـون تقـدير الكـلام : اللهم زيدا ارحمه[١] مع أن حق العاطف مرعي.

(**قولــه : فــيمن يعمــل بالمختــار**) إشــارة إلــي أن النصــب هوالمختــار فــى هذه الصور .

أمــا فــى الصــورة الأولــي فلقصــد التناسـب ؛ لكــون الجملــة الثانيــة غيــر منقطعـة عـن كونهـا مناسـبة للأولـي فـى كونهـا فعليـة[٢] ؛ إذ لـيس هنـاك مايوجـب

ينظر: المسائل الشيرازيات ١/١٨٦، الجامع لأحكام القرآن ٤/٥٨.

خامسـاً: لـو كـان الأصـل: يـا الله أمنـا بخيـر ؛ لكـان يجـب أن يقـال: اللهـم وارحمنـا ؛ فلمـا لم يجز أن يقال إلا: اللهم ارحمنا ، ولم يجز: وارحمنا – دل ذلك على فساد ما زعم الفراء.

ينظر: الإنصاف ١/٣٤٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٠٨٢.

سادسـاً: مـا ذكـره ابـن الشـجرى أنـه لـو كـان أصـل (اللهـم): يـا الله أمنـا بخيـر – كمـا زعـم الفـراء– ؛ لكـان يجـب ألا يسـتعمل هـذا اللفـظ إلا فيمـا يـؤدى إلـى هـذا المعنـى ، ولا شـك أنـه يجوز أن يقال: اللهم العنه، اللهم أهلكه.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٩، أسرار العربية ص٢٣٣، الإنصاف ١/٣٤٤.

وضـعف ابـن عصـفور ، والأنبـارى مـا ذهـب إليـه الفـراء ؛ لأنـه يـؤدى إلـى التنـافر ، وفسـاد المعنـى فـي مثـل قولـه تعـالى: (وَإِذْ قَـالُوا اللَّهُـمَّ إِنْ كَـانَ هَـذَا هُـوَ الْحَـقَّ مِـنْ عِنْـدِكَ)سـورة الأنفال: آية ٣٢، حيث يصبح تقدير الكلام: يا الله أمنا بخير .

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٧، الإنصاف ١/٣٤٤.

ومثـل ابـن الخبـاز لفسـاد المعنـى بآيـة أخـرى ، وهـى قولـه تعـالى: (قُـلِ اللَّهُـمَّ فَـاطِرَ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) سورة الزمر آية ٤٦.

ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٣٣٠.

(١) في النسخة (ب) بزيادة : (فارحمه).

(٢) يجـوز رفـع الاسـم ، ونصـبه إذا عطـف علـى جملـة مصـدرة بفعـل ، ولـم يفصـل مـن العاطف بـ"أما" ، وفي ذلك يقول سيبويه:-

"هـذا مـا يختـار فيـه اسـتعمال الفعـل ممـا يكـون فـي المبتـدأ مبنـى عليـه الفعـل ، وذلـك قولـك: رأيـت زيـداً ، وعمـراً كلمتـه ، ورأيـت عبـد الله ، وزيـداً مـررت بـه ، ولقيـت قيسـاً وبكـرا أخـذت أبـاه ، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوبا" أ هـ

الانقطاع ؛ بخلاف ما إذا قلت : ضربت زيدا ، وأما عمرا فقد أكرمته ، وإذا عمرو يكرمه ؛ فإن أما ، وإذا المفاجأة[1] يوجب أن تكون منقطعة عن أن تكون مناسبة للأول في كونها فعلية.

ينظر: الكتاب ٩٨/١ ، وينظر : -أيضا- المساعد ٤١٦/١.

ثم يعلل سيبويه لرجحان النصب بقوله :-

"وإنما اختير النصب هاهنا ؛ لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ؛ فكان بناء الأمر على الفعل أحسن عندهم ؛ إذ كان يبنى على الفعل ، وليس قبله اسم مبنى على الفعل ؛ ليجرى الآخر على ما جرى عليه الذى يليه قبله ؛ إذ كان لا ينقضى المعنى لو بنيته على الفصل".

ينظر: الكتاب ٨٨/١-٨٩.

وقال ابن السراج:"إذا عطفت جملة على جملة، فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبنى على الفعل، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى ، وذلك نحو: ضربت زيداً ، وعمراً كلمته ، والتقدير: ضربت زيداً ، وكلمت عمراً ، فأضمرت فعلا يفسره -كلمته- ، وكذلك إن اتصل الفعل بشئ من سبب الأول ، تقول: لقيت زيداً ، وعمراً ضربت أخاه ، كأنك قلت: لقيت زيداً ، وأهنت عمراً ضربت أباه ، مضمر مما يليق بما ظهر" أ هـ .

ينظر: الأصول في النحو ٢٤٣/٢.

وقد ذهب إلى ترجيح النصب في هذه المسألة كثير من النحويين.

ينظر: الإيضاح لأبى على الفارسى ٣١/١ ، المقتصد ٢٣٦/١ ، المفصل للزمخشرى ص٥٠ ، وأوضح المسالك ١٤٧/٢-١٤٨ ، الارتشاف ٢١٦٨/٣ ، توضيح المقاصد للمرادى ٤٠/٢ ، البسيط ٦٤٤/٢ ، شرح الكفاية للرضى ١٧٢/١ ، شرح ابن عقيل ١٣٨/٢ ، همع الهوامع ١٣٤/٣-١٣٥ ، شرح المكودى على ألفية ابن مالك- تحقيق الأستاذ/ إبراهيم شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م- ١٣٦/١.

(١) قال المرادي في الجني الداني ص٣٧٣-٣٧٤ :"وأما إذا الحرفية فقسم واحد ، وهي الفجائية ، والفرق بينها ، وبين إذا الشرطية من خمسة أوجه:-

الأول: أن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، وإذا الفجائية لا يليها إلى جملة اسمية.

والثاني: أن إذا الشرطية تحتاج إلى جواب ، وإذا الفجائية لا جواب لها.

والثالث: أن إذا الشرطية للاستقبال ، وإذا الفجائية للحال. قال سيبويه:-

وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ؛ يعني : الفجائية ، وقال الفراء: وقد يتراخى ؛ كقوله تعالى : (ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ) سورة الروم ٢٠ .

أمـا إذا[١] فوقـوع الفعليـة بعـدها ضـعيف جـدا [٢] وأمـا أمـا فـالأمر فيهـا أظهـر من أن يخفي.

ولقائـل أن يقـول : غايـة مـافي البـاب أن أمـا ممـا لايليـه الفعـل لكـن لايلـزم منـه أن يكـون الواقـع بعـدها اسـمية ، أو يكـون [٣]الواقـع اسـمية هـو الأولـي ؛ علـى أن فـى ذلـك مـا ذكرنـا مـن المنـع ، وهـو أن قصـد التناسـب إنمـا يكـون مرجحـا لجانـب النصـب ؛ أن لـو كـان المعنـي متحـدا فـى الصـورتين ، وهـو ممنـوع ، وإذا لـم يتحـد فـالحكم[٤] علـى النصـب بكونـه مختـارا علـى الإطـلاق لـيس كمـا ينبغـي على ماقلنا .

(قولـه : تجـددا ، أو عـدم تجـدد) وهـذا دليـل علـى مـامر مـن أن دعـوي اختيـار الرفـع ، والنصـب هنـاك مطلقـا غيـر مسـلم ؛ لمكـان التفـاوت بـين مفهـومي الجملتين.

والرابـع: أن الجملـة بعـد إذا الشـرطية فـي موضـع خفـض بالإضـافة ، والجملـة بعـد إذا الفجائيـة لا موضع لها.

والخـامس: أن إذا الشـرطية تقـع صـدر الكـلام ، وإذا الفجائيـة لا تقـع صـدراً ، وقـد جمعـت هـذه الفروق في هذه الأبيات:-

الفرق بين إذا لشرط ، والتي ... لفجاءة من أوجه لا تجهل

طلب التي للشرط فعلاً بعدها .. وجوابها ، وأتت لما يستقبل

وتضاف للجمل التي من بعدها .. وتكون في صدر المقالة أول

(١) في النسخة (ب) بزيادة : (إن).

(٢) قـال ابـن هشـام فـي مغنـي اللبيـب صـ٢٣٢ :" يجـوز النصـب علـى الاشـتغال فـي ؛ نحـو : خرجـت فـإذا زيـد يضْـربهُ عَمْـرو مُطلقًـا ، وقيـل : يمْتَنـع مُطلقًـا ، وهـو الظَّـاهِر ؛ لأن إذا الفجائية لا يَليهَا إلا الْجمل الاسمية

وَقَـالَ أبـو الْحسـن ، وتَبعـهُ ابـن عصـفور يجـوز فـي ؛ نحـو : فـإذا زيـد قـد ضـربه عَمْـرو ، ويمْتَنع دون قد .

ووَجهـه عنـدي : أَن التـزام الاسـمية مَـعَ إذا هَـذِه إِنَّمَـا كـان للْفـرق بَينهَـا ، وبَـين الشّـرطِيَّة المختصة بالفعلية ؛ فإذا اقترنت بقد حصل الْفرق بذلك ؛ إذ لا تقترن الشّرطِيَّة بهَا.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) بزيادة : (كون).

(٤) في النسخة (ب) والحكم.

فـإذن لايبعـد أن يكـون أحـدهما هـو الوجـه تـارة بحسـب المقـام ، والآخـر أخـري[1] كـذلك ؛ علـى أن دعـوي التفـاوت مطلقـا غيـر مسـلم ؛ فـإن زيـدا ضـرب ، وضرب زيد لايتفاوتان فى ذلك.

(**قولــه : لكــون دخولهمــا فــى الفعــل أوقــع**) أمـا الاسـتفهام[2] والنفـي ؛ فـلأن المرجـع فيهمـا إلـي مـا لـيس لـه تقـرر ، وتحقـق فـى نفـس الأمـر لا إلـي مالـه

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢)الاسم المشغول عنه إما أن يلى الهمزة (أى: همزة الاستفهام) مباشرة ، أو يفصل عنها ، فإن وليها مباشرة نحو: أمحمداً أكرمته ، أو فصل عنها بظرف ؛ نحو: أعندك خالداً علمته ، أو مجرور مثل: أفي المسجد محمداً قابلته ، جاز في المشغول عنه وجهان:-

أحدهما : الرفع على الابتداء.

ثانيهما: النصب على الاشتغال ، وهو المختار ؛ لورود القرآن بذلك في قوله تعالى: (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) سورة القمر آية ٢٤.

يقول سيبويه في هذه المسألة:-

"تقول: أعبد الله ضربته ، وأزيداً مررت به ، وأعمراً قتلت أخاه ، وأعمراً اشتريت له ثوبا ، ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف ، والاسم فعلا هذا تفسيره ؛ كما فعلت ذلك فيما نصبت في هذه الأحرف في غير الاستفهام.... ؛ فإذا أوقعت عليه الفعل ، أو على شئ من سببه نصبته .

وتفسيره هاهنا هو التفسير الذى فسر في الابتداء: أنك تضمر فعلا هذا تفسيره ؛ إلا أن النصب هو الذى يختار هاهنا ، وهو حد الكلام" أ هـ.

ينظر: الكتاب ١/١٠١ ، ١٠٢.

ثم بين بعد ذلك أن الفعل غير المتصرف كالفعل المتصرف ، وقد نسب ذلك إلى الخليل.

ينظر: المصدر السابق.

ثم يوضح في موضع آخر أن المشغول عنه إذا فصل من الهمزة بظرف ، أو مجرور حكمه كحكمه إذا ولى الهمزة مباشرة في رجحان النصب ؛ إذ يقول :-

" فإن قلت : أكل يوم زيداً تضربه ، فهو نصب كقولك: أزيداً تضربه كل يوم ؛ لأن الظرف لا يفصل في قولك: ما اليوم زيد ذاهباً ، وإن اليوم عمراً منطلق ؛ فلا يحجزها هنا ، كما لا يحجز ثمة". أ.هـ

ينظر: المصدر السابق ١/١٠٤-١٠٥

ثبوت ، وتمكن ؛ فلذلك كان دخولهما على الأفعال أولي ؛ لأنه لا تقرر لها ؛ بخلاف الذوات.

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا ؛ أن لو لم يكن المرجع فيهما إلي النسبة الإسنادية ، وهو ممنوع.

ألا تري أنك إذا قلت : أ زيد غلام ؟ فليس السؤال راجعا إلي نفس الغلام ، ولا إلي نفس زيد ؛ بل إلي ماقلنا : فإذا كان القصد إلي السؤال إلي السؤال عن الإسناد الواقع فى الجملة الاسمية كان دخوله فى الاسمية متعينا ، وإذا كان القصد إلي السؤال عنه فى الفعلية كان دخوله فى الفعلية متعينا .

وكذا الكلام فى النفي فلا معني لاختيار النصب بعدهما ، وإنما كان إذا ، وحيث من قرائن النصب ؛ لما فيهما من شائبة معني الشرط.

(**قوله : لايصح الجملة بعده**) وهو الرفع بالابتداء ؛ لأن الجملة الإنشائية بمعزل من[1] أن يكون خبرا [1] ؛ لمكان المنافاة بين الإنشاء ، والخبر.

وقد حكى السيوطى اتفاق النحويين على أن فصل المشغول عنه بظرف ، أو مجرور عن همزة الاستفهام كلا فصل.

ينظر: همع الهوامع ١٣١/٣.

وقد ذهب إلى رجحان نصب المشغول عنه بعد همزة الاستفهام جمهور النحويين.

ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٣٢/١ ، الأمالى الشجرية ٣٣١/١ ، شرح ابن يعيش ٣٤/٢ ، شرخ الكافية للرضى ٤٥٧/٢-٤٥٨ ، شرح الوافية نظم الكافية ص٢٠٦-٢٠٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣١٢/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣١٢/١ ، أوضح المسالك ١٤٥/٢.

ونقل عن الفراء وجوب رفع الاسم التالى همزة الاستفهام إذا كان العامل في ضميره فعل ظن ؛ لأن من عادة العرب إلغاءها إذا لم يكن فيه الهاء. ينظر: همع الهوامع ١٣٦/٣.

وقال المازنى: وهو - أيضا - القياس عندى ، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا ، لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو في الأصل للفعل. ينظر: مجالس العلماء للزجاجى ص٢٤٨.

(١) في النسخة (ب) عن .

(١) من المعلوم أن الخبر إذا كان جملة اشترط فيها ثلاثة شروط:-

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

الثاني: ألا تكون الجملة ندائية.

الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدره بأحد الحروف ، لكن ، وبل ، وحتى.

ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٣/١.

وزاد بعضهم شرطا آخر ، وهو ألا تكون جملة الخبر إنشائية ، وهو قول بعض الكوفيين.

ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٣٧/١ ، الارتشاف ١١١٥/٣ ، التذييل والتكميل ٢٦/٤ ، المساعد ٢٣٠/١ ، شفاء العليل ٢٨٨/١ ، همع الهوامع ٣٦٨/١.. ، وغيرها.

وتبعهم ابن السراج بقوله :-

"وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة ، أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق ، والتكذيب ، ولا يكون استفهاما ، ولا أمراً ، ولا نهيا ، وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه: صدقت ، ولا كذبت". ينظر: اللباب ١٣٥/١.

ورده ابن عصفور قائلا:"ذلك فاسد ؛ لأنا قد أجمعنا أن خبر المبتدأ يكون مفرداً ، وإن لم يحتمل الصدق ، والكذب ، فكذلك يسوغ في الجمل التى لا تحتمل الصدق ، والكذب ، أن تقع أخباراً للمبتدأ ؛ كما وقع المفرد ، ولا يحتاج إلى تكليف إضمار القول" أ هـ ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١

ومثله في ذلك ابن مالك ؛ إذ يقول:-

"وهذا نظر واه... فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً ؛ نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق ؛ فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب". ينظر: شرح التسهيل ٣١٠/١.

وضعف رأيهم ابن عقيل فقال:-

"وهو ضعيف ؛ لأن لفظ الخبر مشترك بين ما ذكر ، وبين ثانى جزأى الجملة الاسمية ، وقد أجمع على وقوع هذا مفرداً ، وهو لا يحتمل الصدق ، والكذب ؛ نحو: زيد قائم ، وكيف زيد؟ ، والجملة واقعة موقعه ؛ فلا يمتنع كونها مثله". أ هـ ينظر: المساعد ٢٣١/١.

وقال الصبان:"ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية ، أو إنشائية على الصحيح... فإن قلت : زيد اضربه ، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ، وليس حالا من أحوال"زيد" إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه ، ؛ فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه ، أو مستحق ؛ لأن يطلب ضربه ، وبه - أيضا - صح احتمال الكلام للصدق ، والكذب" أهـ ينظر: حاشية الصبان ١٩٥/١.

ولقائل أن يقول : سلمنا أن الجملة الإنشائية لاتكون خبرا لغويا ؛ أي : محتملا للصدق ، والكذب ؛ لكن لا نسلم أنها لايصح أن يقع خبرا اصطلاحيا ؛ فإن مبني الخبر اللغوي على احتمال الصدق ، والكذب .

ومبني الخبر الاصطلاحي على كون المسند مسندا إلي ماتقدم مجردا عن العوامل ؛ فأين[١] أحدهما عن الآخر .

ألا تري أنك تقول : أين خبر فى أين زيد؟[٢] من غير تأويل وإن ذهبت إلي ذلك ركبت شططا ؛ مع أنه بمعزل عن كونه خبرا لغويا.

وإذا تقرر ذلك[٣] فنقول لايجوز[٤] أن يجعل ؛ نحو : اضرب أمرا خبرا اصطلاحيا من غير تأويل ؛ كما أن أين يقع كذلك ، وإذا كان كل واحد من الخبر اللغوي بمعزل .

---

(١) في النسخة (ب) وأين.

(٢) قال ابن الصائغ ٣٠٥/١ :"ويلزم حذف الخبر إذا كان بعد قَسَمٍ مستغنًى عنه بجواب القسم ، كقولك: (لعمرك إنَّ زيدًا صادقٌ) والتّقدير: قَسمي.

وبعد (لولا) ، كقولك: (لولا زيدٌ لزرتُك) والتّقدير: حاضِرٌ.

أو يكون المبتدأ مصدرا ، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر ، وهي لا تصلح أنْ تكون خبرًا في حذف الخبر وجوبًا لسدّ الحال مسدّه ؛ نحو : (ضربي العبد مسيئًا) ، أو أفعل تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور ، وفي المُثُل: (أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا) أي: إذا كان قائمًا.

ويُحذف في غير هذه الثّلاثة توسّعًا إذا دَلَّ عليه الكلام ، وأكثر ما يقع في الاستخبار ، كقولك: (أين زَيْدٌ؟) ، فيقال : (في المسجد) ؛ فالمبتدأ محذوفٌ ، والتّقدير: زيد ، وإذا قيل لك: (من عندك؟) فقلت: (زيد) ؛ فالخبر محذوف ، والتّقدير: زَيْدٌ عندي.

ويبقي موضع رابع ، وهو:-

أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواوٍ هي نص في المعيّة ؛ نحو: (كلّ رجل وضيعته) ، والتّقدير: كلّ رجل وضيعته مقترنان.

يُنظر: شرح عمدة الحافظ ١٧٦/١ ، وابن النّاظم ١٢٣ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١-٢٢٠ ، وابن عقيل ٢٣٥/١.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) لم لا يجوز.

(**قوله : مع رعاية حق العاطف**) قد مر الكلام فى ذلك .

(**قولــه**[١] : **عــن غيــر الأفعــال**) يعنــي أنهـا تقتضــي الأفعـال لفظـا ، أو تقـديرا ؛ نظـرا[٢] إلـي معانيهـا حيـث لا يتصـور إلا فـى الأفعـال ؛ فلـذلك امتنعـت من غيرها .

ولقائـل أن يقـول : معـاني حـروف الشـرط[٣] علـى تعليـق الحكـم بإسـناد الفعـل إيجابـا ، وسـلبا[٤] ؛ نحـو : إن ضـرب زيـد ، وإن[٥] لـم يضـرب زيـد كـان كـذا لكـن ذلك لايقتضي أن يكون الفعل مما يليها.

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (أ) ينظر : والصواب ماأثبته ؛ كما ورد في النسخة (ب).

(٣) ذكـر ابـن هشـام أن علـة جـواز الاشـتغال بعـد"إن" الشـرطية ، هـو عـدم ظهـور عملهـا فـي الشرط التالى لها لكونه إما ماضياً ، أو مجروراً فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره.

ينظر: أوضح المسالك ٢/١٤٢.

ويظهـر ذلـك مـن تمثيـل ابـن عقيـل بقولـه :"إن زيـداً أكرمتـه أكرمـك"حيـث أتـى بشـرط"إن" ماضياً بخلاف"حيثما" فقد جاء به مضارعاً ، ووافقه الأشمونى ، والأزهرى.

ينظر: المساعد ١/٤١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٣ ، التصريح ١/٢٩٨.

وقـد ذكـر ابـن الشـجرى أن نصـب المشـغول عنـه الواقـع بعـد"إن" الشـرطية الجازمـة جـائز علـى ضعف.

ينظر: الأمالى ١/٣٣٢.

ويرى ابن مالك أن ذلك شاذ.

ينظر: المساعد ٣/١٤٤.

وسـيبويه لا يحملـه علـى الضـرورة ؛ إذ يقـول:"تقـول فـي الخبـر ، وغيـره: إن زيـداً تـره تضـرب ، تنصـب"زيـداً" ؛ لأن الفعـل أن يلـى"إن" أولـى ؛ كمـا كـان ذلـك فـي حـروف الاسـتفهام ، وهى أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ" أ هـ .

ينظر: الكتاب ١/١٣٤.

أما السيوطى فإنه يجعل ذلك خاصا بالضرورة ، ولا يجوز في نثر الكلام.

ينظر: همع الهوامع ٣/١٣٥.

(٤) في النسخة (ب) ، أو سلبا.

(٥) في النسخة (ب) إن.

ألا تري أنك إذا قلت : [أن زيدا ضرب][1] ؛ كان المعني مستقيما – أيضا – من غير تقدير الفعل ، وإن ذهبت فى ذلك إلي الاستعمال كان ممنوعا لورود ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [2].

فإن قلت : الفعل المقدر[3].

قلنا : التقدير خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه من غير ضرورة ، وكذا الكلام فى حروف التحضيض[4] [5] .

---

(١) في النسخة (ب) إن ضرب زيد.

(٢)التوبة: ٦ قال السمين الحلبي ٤/٤٦٢ :-

" قوله : {إِنْ أَنتُمْ} «أنتم» مرفوعٌ محذوفٍ يفسِّره ما بعده ، وهي مسألة الاشتغال ، والتقديرُ: إنْ ضَرَبْتُم ؛ فلما حُذِفَ الفعلُ انفصل الضميرُ ، وهذا مذهبُ جمهور البصريين.

وذهب الأخفش منهم ، والكوفيون إلى جواز وقوع المبتدأ بعد «إنْ» الشرطية ؛ كما أجازوه بعد «إذا» أيضاً ، ف «ضربتم» لا محلَّ له عند الجمهور لكونه مفسِّراً ، ومحلُّه الرفعُ عند الكوفيين ، والأخفش لكونه خبراً ، ونحوُه: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) التوبة: ٦ ، (إِذَا الشمس كُوِّرَتْ) [التكوير: ١] .

(٣) في النسخة (ب) مقدر.

(٤) في النسخة (أ) التخصيص ، والصواب مأأثبته ؛ كما ورد في (ب).

(٥) التحضيض المقصود منه: حمل المخاطب على ذلك ؛ لأنه عندك الذى ينبغى أن يفعل.

ينظر: البسيط ص٦٣٦ ، ٦٣٧.

وأدوات التحضيض هى:"ألا" بالتخفيف ، والتشديد ، و"لولا" و"لوما" ، و"هلا".

فإذا ولى الاسم المشغول عنه أداة تحضيض وجب نصبه بعامل محذوف يفسره المذكور ، وإنما وجب تقدير الفعل ؛ لا ختصاص هذه الأدوات بالدخول على الأفعال ، قال سيبويه:-

"....إن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ، ولا يكون الذى يليها غيره مظهراً ، أو مضمراً... مقدماً ، ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء ، فـ"هلا" ، و"لولا" ، و"لوما" ، و"ألا".

ينظر: الكتاب ٩٨/١ ، وينظر –أيضا– ابن يعيش ٣٨/٢.

وقد أوضح الرضى أن ذلك اتفاق بين النحويين ؛ إذ يقول:"وحروف التخضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقا منهم".

قول السكاكي

وخامسها الحال، وهي بيان كيفية وقوع الفعل ؛ كنحو : جاء زيد راكباً ، وضربت اللص مكتوفا ، وجاء زيد والجيش قادم ؛ إذ معناه مقارنا لقدوم الجيش ، وزيد أبوك عطوفا ، وهو الحق بينا ؛ إذ أحق التقديرات : يجيء عطوفا ، ويبدو بينا، ويظهر من هذا أن الأولى فى ؛ نحو :ضربت شديدا ؛ حمل المنصوب على الحال دون الوصف للمصدر ، والحال لا تكون إلا نكرة.

فأما ذو الحال فلا يجوز تنكيره متقدما على الحال إلا إذا كان موصوفا ، ويجوز متأخرا .

ومن شأن الحال إذا كانت جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الأكثر.

وإذا كانت فعلية ، والفعل مثبت ماضيا ، أو مضارعا أن يكون بدون الواو.

وأما فى المنفي فقد جاء الأمران ، ويلزم الماضي قد ظاهره ، أو مقدرة، وفي هذا الباب كلام يأتيك فى علم المعاني ، وأمرها فى جواز إضمار عاملها لازم ، وغير لازم على ؛ نحو :أمر المفعول به.(١)

ينظر: شرح الكافية ١٧٦/١ ، الإيضاح العضدى ٣١٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٩١ ، شرح المكودى على الألفية ١٣٥/١.

وأما ما جاء على خلاف ذلك فقد أوله النحاة.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣ ، ١٦٥٥ تذكرة النحاة ص٧٩ ، خزانة الأدب ٦٠/٣.

بل قيل: إن دخول مثل هذه الأدوات على المبتدأ شاذ لا يقاس عليه . ينظر: رصف المبانى ص٤٧١-٤٧٢ ، خزانة الأدب ٦٠/٣.

وقد أجاز الصيمرى رفع الاسم الواقع بعد أداة التحضيض بالابتداء ، نظراً لأنه لا يوجب النصب بعدها.ينظر: التبصرة والتذكرة ص٣٣٢.

وتابعه في ذلك البطليوسى ، ونص على ترجيح النصب على الرفع. ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص١٥٣.

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٩٢-٩٣.

قول الشارح الحال

(**قوله : وهي بيان كيفية وقوع الفعل**)[1] ؛ كان الوجه أن يقال : هي مايبين كيفية وقوع الفعل ؛ لأنه فى بيان المنصوبات ، والمنصوب هو مايبين لا البيان نفسه .

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا ؛ أن لو كانت الكيفية للوقوع فى قولك : جاء زيد ضاربا ، وهو ممنوع.

غاية ما فى الباب أن وقوع الفعل منه كان مع تلك الكيفية ، وذلك أن الضاربية ليست من كيفيات وقوع الفعل .

وإنما اختار هذا الحد لحكمهم على قولك : والجيش قادم بأنه حال على معني مقارنا لقدوم الجيش ، والمقارنة كيفية وقوع الفعل لا كيفية الفاعل ، والمراد بوقوع الفعل تعلقه إيجابا ، وسلبا[2] ؛ لئلا يرد ؛ نحو : ماجاء زيد ضاربا.

ويمكن أن يقال : إن السلب رفع لذلك الإيجاب ؛ فلا يكون واردا ، ويرد ؛ نحو : ضربت ضربا شديدا ، أو ضرب ضرب شديد ؛ فإنه ، وصف مع أنه مبين لكيفية وقوع الفعل ، ويظهر من هذا أن

(**قوله : ويظهر من هذا إلي آخره**) ليس بظاهر الصحة ؛ لورود ما ذكرنا.

---

(١) قال أبو حيان الارتشاف ١٥٥٧/٣ :" الحال لغة تذكر ، وتؤنث ، واصطلاحا عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف.

قال الزمخشري في المفصل صـ٩٠ :" شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة.

ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل ، أو المفعول ، وذلك قولك : ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت ، وقد تكون منهما ضربةً على الجمع ، والتفريق ؛ كقولك : لقيته راكبين.

(٢) في النسخة (ب) ، أو سلبا.

مجيء المصدر حالا

ويمكن أن يجاب عنه : إنما كان حمل المصدر[1] علي الحال[2] .

---

(١) في النسخة (ب) المنصوب .

(٢) قد جاءت مصادر أحوالاً في القرآن الكريم بكثرة في النكرات ، تستحق النظر ، والتأمل ؛ كقوله تعالى: (وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا) سورة الأعراف آية ٥٦ ، وقوله تعالى: (ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا) سورة نوح آية ٨.

وقول العرب:"قتلته صبراً" وأثيته ركضاً ، ومشياً ، وعدواً ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وطلع بغتة ، وأخذت ذلك عنه سماعاً. ينظر: الهمع ٢٩٨/٢.

وللعلماء في وقوع المصدر المنكر حالاً خلافان:-

<u>الأول:</u> في إعراب المصدر في هذا الأسلوب.

<u>الثاني:</u> في قياسيته.

أما الإعراب فإنه للعلماء فيه سبعة مذاهب كالتالى:-

<u>المذهب الأول:</u> أن هذا المصدر نفسه حال مؤول بالمشتق ؛ نحو:"زيد طلع بغتة ، فـ"بغتة" مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير: زيد طلع باغتاً ، وهو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين.

يقول سيبويه تحت عنوان:"هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك: قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحاً ، ومكافحة .. ، وأخذت ذلك عنه سمعاً ، وسماعاً ... ؛ لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً". ينظر: الكتاب ٣٧٠/١.

وأيده في ذلك الزمخشرى بقوله :-

"وكذلك قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ، وعياناً ، وكفاحاً ، وكلمته مشافهة ، وآتيته ركضاً ، وعدواً ، ومشياً ، وأخذت عنه سماعاً ، أى: مصبوراً ، ومفاجئاً ، ومعاينا ، وكذلك البواقى". ينظر: التخمير للخوارزمى ص٤٢٩.

وحجتهم: أن الخبر أخو الحال ، ووقع النعت مصدراً منكرا في نحو :"هذا ماء غور" ؛ فلا ينكر أن يقع المصدر حالاً ، وأيضا فإن المصدر ، والاسم المشتق يتعارضان فيقع كل منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولاً مطلقاً في الموضع الذى الأصل فيه أن يقع فيه المصدر ؛ نحو : قولهم :"قم قائماً" أى : قم قياماً ، وقالوا: سرت أشد السير ، وأدبت أكمل التأديب. ينظر: ابن يعيش ٥٩/٢.

<u>المذهب الثانى:</u> وهو مذهب الأخفش ، والمبرد ، أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هى التى تقع حالاً ، وتقدير: جاء زيد ركضاً ، أى: جاء زيد يركض ركضاً.

قال المبرد تحت عنوان: هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال"وذلك قولك: جاء زيد مشياً إنما معناه ماشياً ؛ لأن تقديره: جاء زيد يمشى مشياً ، وكذلك: جاء زيد عدواً ، وركضاً ، وقتلته صبراً ؛ لما دخله من المعنى ؛ كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه ، وذلك قولك: قم قائماً ، إنما المعنى: قم قياماً. ينظر: المقتضب للمبرد ٥٣٩/٣.

<u>المذهب الثالث:</u> أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل: جاء زيد ركضاً ، أى: جاء زيد راكضاً ركضاً ، وهو مذهب أبى على الفارسي. ينظر: شرح الرضى ٢١٠/١.

<u>المذهب الرابع:</u> وهو قول الكوفيين –أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل ، أو وصف ، وليس في الكلام حذف ؛ فتأويل: جاء زيد ركضاً ، ركضا زيد ركضاً ؛ كما قيل في نحو :"أحببته مقة" ، وشنئته بغضاً". ينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٩٩/١-٣٠٠.

<u>المذهب الخامس:</u> أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، وأصل : جاء زيد ركضاً ، أى: جاء زيد مجئ ركض. ينظر: حاشية الصبان ١٧٩/١.

<u>المذهب السادس:</u> أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف ، أو مؤول بوصف ؛ فتقدير:"جاء زيد ركضاً" ، جاء زيد صاحب ركض ، أو ذا ركض على ؛ نحو : تأويلهم المصدر الواقع خبراً ، وهذا قول الصبان ؛ لأن الأصل في الحال أن يكون وصفاً مشتقاً ؛ كما يكون الخبر مشتقاً. ينظر: حاشية الصبان ٤٣٦/١.

<u>المذهب السابع:</u> أن المصدر المنكر مفعول مطلق ، وناصب الفعل المذكور ، فهو من باب قعد القرفصاء ، وهو مذهب السيرافي. ينظر: شرح ألفية ابن معط ٥٧٠/١.

وأما الاختلاف الثانى ، وهو في قياسيته ؛ ففيه أربعة مذاهب ، وهى على النحو التالى:-

<u>الأول: وهو قول سيبويه</u> –إنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك على الرغم من كثرة ما سمع منه ؛ إذ الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصلى في الوصف أن يكون مشتقاً ، هو القائل:-

"...وليس كل مصدر ، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب ، يوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ، ولا أتانا رجلة ؛ كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيا ، وحمداً". ينظر: الكتاب ٣٧٠/١-٣٧١.

<u>الثانى: وينسب إلى المبرد</u> – أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقاً ، ونعنى بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعاً من أنواع عامله ؛ نحو :"كلمته مشافهة"

، و"جئتــه ســرعة" ، و"قتلتــه صــبراً" ، وألا يكــون كــذلك نحــو:"جــاء علــى بكــاء". ينظــر: حاشــية الصبان ١/١٧٩.

<u>الثالــث:</u> وهــو المشــهور فيمــا يــروى مــن آراء المبــرد –أنــه يجــوز القيــاس علــى مــا ســمع" مــن ذلــك فيمــا إذا كــان المصــدر نوعــاً مــن أنــواع العامــل ، فأمــا إذا لــم يكــن نوعــاً مــن العامــل فإنه لا يجوز القياس حينئذ. ينظر: المقتضب ٣/١٣٤-١٣٦.

قــال أبــو ســعيد الســيرافي بعــد أن أورد كــلام ســيبويه :" وكــان أبــو العبــاس المبــرد يجيــز فــي كــل شــئ دل عليــه الفعــل فأجــاز أن تقــول: أتانــا ســرعة ، ولا تقــول: آتانــا ضــرباً ، ولا أتانــا ضــحكاً ؛ لأن الضــرب ، والضــحك لــيس مــن ضــروب الإتيــان ، والســرعة ، والرجلــة مــن ضــروب الإتيــان ، ثــم قــال :"وكــان الزجــاج يــذهب إلــى تصــحيح مــذهب ســيبويه ، وهــو الصــواب". ينظــر: شــرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١١١-١١٢.

وقــال ابــن يعــيش:"والصــحيح مــذهب ســيبويه ، وعليــه الزجــاج ؛ لأن قــول القائــل أتانــا مشــياً يصــح أن يكــون جوابــاً لقائــل: كيــف أتــاكم زيــد؟ ، وممــا يــدل علــى صــحة مــذهب ســيبويه ، أنــه لا يجوز أن تقول: أتانا زيد المشى معرفا ...." ينظر: ابن يعيش ٢/٥٩.

وقال الرضى:-

"ثــم اعلــم أنــه لا قيــاس فــي شــئ مــن المصــادر يقــع حــالاً ؛ بــل يقتصــر علــى مــا ســمع منهــا ؛ نحــو: قتلتــه صــبراً ، ولقيتــه فجــأة ، وعيانــاً ، وكلمتــه مشــافهة ... ، والمبــرد يســتعمل القيــاس فــي المصــادر الواقــع حــالاً إذا كــان مــن أنــواع ناصــبه ؛ نحــو: أتانــا رحلــة ، وســرعة ، وبطــأ ، ونحــو ذلــك ، وأمــا مــا لــيس مــن تقســيماته ، وأنواعــه ؛ فــلا خــلاف أنــه لــيس بقيــاس ؛ فــلا يقال جاء ضحكاً ، أو بكاء ، ونحو ذلك ؛ لعدم السماع". ينظر: شرح الرضى ١/٢١٠.

<u>المــذهب الرابــع:</u> أنــه يجــوز القيــاس فــي ثلاثــة مواضــع ورد بهــا الســماع ، وهــو رأى ابــن مالــك ، وابنه بدر الدين.

<u>الموضــع الأول:</u> أن يكــون المصــدر المنصــوب واقعــاً بعــد خبــر مقتــرن بــأل الدالــة علــى الكمــال ، وقــد ســمع مــن هــذا قــولهم :"أنــت الرجــل علمــاً" فيجــوز لــك أن تقــول:"أنــت الرجــل أدبــا ، وحلمــا ، ونــبلا ، وشــجاعة ، وإقــداما ، وأن تقــول:"أنــت العــالم تحقيقــا ، ودقــة نظــر ، وطــول صــبر ، وآناة" .

وورد النصــب عــن الخليــل بــأن المصــدر المنصــوب فــي هــذا المثــال حــال ، وذكــر ثعلــب أنــه مفعول مطلق.

<u>الموضــع الثــاني:</u> أن يكــون المصــدر واقعــاً بعــد خبــر شــبه مبتــدؤه بــه ، وقــد ســمع مــن هــذا النــوع قــولهم :-"هــو زهيــر شــعراً" ، وعلــى جــواز القيــاس لــك أن تقــول: أنــت حــاتم جــوداً ، وأنــت علــى شــجاعة ، وأنــت الســموأل وفــاء ...." ، ومــن النحــاة مــن رأى أن يعــرب المصــدر فــي هــذا النــوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : والتمييز فيه أظهر.

أولــي عنــده ؛ لعــدم الاحتيــاج إلــي تقــدير الموصــوف ، ويلزمــه[1] أن يكــون حال من غير ذي الحال.

(**قولـــه : إذ معنـــاه مقارنـــا**) يعنـــي : لمـــا كـــان معنـــاه ذلـــك كـــان حـــالا بالضرورة ؛ لكونه لكيفية وقوع الفعل.

العامل فى الحال المؤكدة.

(**قولـــه : إذ أحـــق التقـــديرات يجـــيء عطوفـــا**) [2] يعنـــي : أحـــق التقـــديرات التـــي هـــي تقـــدير حصـــل ، وتقـــدير أحقـــه ، وتقـــدير يجـــيء هـــو تقـــدير يجـــيء ؛ أمـــا

الموضـــع الثالـــث: أن يقـــع المصـــدر بعـــد"أمـــا" الشـــرطية التـــى تنـــوب عـــن أداة الشـــرط ، وفعـــل الشرط جميعاً .

وقـــد ســـمع مـــن ذلـــك قـــولهم :"أمـــا علمـــا فعـــالم" ، وعلـــى جـــواز القيـــاس لـــك أن تقـــول:"أمـــا ثـــراء فثرى" ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ..." وهو سيبويه ، وجمهور البصريين.

ينظـــر: تســـهيل الفوائـــد وتكميـــل المقاصـــد ص١٠٩ ، شـــرح الأشـــمونى ٣٠٨/٢ ، حاشـــية الصبان ١٧٩/١.

(١) في النسخة (ب) ويلزم.

(٢) وقـــد اختلـــف النحـــاة فـــي العامـــل فـــي الحـــال المؤكـــدة لمضـــمون الجملـــة ، ولهـــم فـــي ذلـــك أربعـــة مذاهب على النحو التالى: -

أولا : أن العامـــل فيهـــا فعـــل مقـــدر بعـــد الجملـــة الاســـمية ، وإليـــه ذهـــب ســـيبويه ، و الســـيرافي ، والزمخشرى ، والخوارزمى ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وغيرهم .

ينظـــر: رأى ســـيبويه فـــي الكتـــاب ٧٨/٢-٧٩ ، والســـيرافي فـــي شـــرح الســـيرافي ٩٢/٢ ، والزمخشـــرى فـــي المفصـــل ص٦٤ ، والخـــوارزمى فـــي التخميـــر ٤٣٧/١ ، وابـــن يعـــيش فـــي شـــرح المفصـــل ٢٣/٢ ، وابـــن الحاجـــب فـــي الإيضـــاح فـــي شـــرح المفصـــل ٣٤٣/١ ، شـــرح المقدمـــة الكافية ٥١٩/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٣٣٩/١.

وينظـــر : - أيضـــا – شـــرح الألفيـــة لابـــن النـــاظم ص٣٣٦ ، توضـــح المقاصـــد والمســـالك ٧١٧/٢ ، شـــرح ابـــن عقيـــل ٥٥٣/١ ، المســـاعد ٤٣/٢ ، التصـــريح ٦٦٨/٢ ، الهمـــع ٣٠٨/٢-٣٠٩ ، الاشمونى ٢٧٦/٢.

ثانياً: نسب إلى الزجاج أن العامل في الحال هو الخبر مؤولاً بمسمى .

ينظـــر : ابـــن يعـــيش ٢٣/٢ ، شـــرح التســـهيل ٣٨٥/٢ ، شـــرح الرضـــى ٦٨٨/٢ ، شـــرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٦ ، التصريح ٦٦٨/٢ ، الهمع ٣٠٨/٢-٣٠٩.

قـــال ابـــن يعـــيش:" وذهـــب أبـــو إســـحاق الزجـــاج إلـــى أن العامـــل فـــي الحـــال الخبـــر لنيابتـــه عـــن قسمى ، أو مدعو ، ويجعل فيه ذكر من الأول" . ينظر: ابن يعيش ٢٣/٢.

ورد هذا المذهب بما يأتى: –

١– أنـه يـؤدى إلـى فسـاد المعنـى ؛ قـال الرضـى:" وقـال الزجـاج العامـل هـو الخبـر ؛ لكونـه مـؤولا بمسـمى ؛ نحـو: أنـا حـاتم سـخياً ، ولـيس بشـئ ؛ لأنـه لـم يكـن سـخياً ، وقـت تسـميته بحاتم ، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى" ينظر: شرح الكافية للرضى ٦٨٨/٢.

٢– أن هـذا التأويـل لا يطـرد إلا إذا كـان الخبـر علمـا ؛ فـلا يظهـر فـي كـل مثـال ، قـال الرضـى:"وأيضـا لا يطـرد ذلـك فـي نحـو : (هَـذِهِ نَاقَـةُ اللَّـهِ لَكُـمْ آيَـةً) سـورة هـود آيـة ٦٤ ، وقوله تعالى: (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) سورة فاطر آية ٣١

ينظر : ٦٨٨/٢.

٣– أن اسـتلزامه المجـاز يضـعفه ؛ كمـا يقـول ابـن النـاظم . ينظـر: شـرح الألفيـة لابـن الناظم ص٣٣٦.

٤– أن الخبـر جامـد جمـوداً محضـا ، والتأويـل المـذكور بعيـد لا إشـعار للاسـم بـه ؛ كمـا يقول ابن عقيل. ينظر: المساعد ٤٣/٢.

<u>ثالثا:</u> أن العامل في الحال هو المبتدأ مضمنا معنى انتبه ، ونسب ذلك إلى ابن خروف.

ينظـر: شـرح التسـهيل ٣٥٨/٢ ، شـرح الرضـى٦٨٩/٢ ، شـرح الألفيـة لابـن النـاظم ص٣٦٦ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، التصريح ٦٦٨/٢/ الهمع ٣٠٩/٢.

<u>وقد رد هذا المذهب بما يأتى: –</u>

بعـدم النظيـر ؛ قـال الرضـى:" وهـو بعيـد ؛ لأن عمـل المضـمر ، والعلـم فـي نحـو : أنـا زيـد ، وزيد أبوك فما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم" ينظر: شرح الرضى ٦٨٩/٢.

٢–أنـه يقتضـى جـواز تقـديم الحـال علـى الخبـر مـع أن الحـال متـأخر عـن الجملـة وجوبـا ، قـال ابـن النـاظم:"وهـو ضـعيف لا سـتلزام جـواز تقـديم الحـال علـى الخبـر ، وهـو ممتنـع". ينظـر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٦٦.

٣–أنـه ؛ كمـا قـال ابـن عقيـل:" أبعـد مـن قـول الزجـاج ؛ لأن الـذى ضـمن معنـى التنبيـه الحروف الأسماء" ينظر: المساعد ٤٣/٢.

٤–أن هـذا التأويـل إنمـا يظهـر إذا كـان المبتـدأ اسـم إشـارة مقرونـا بحـرف التنبيـه . ينظـر: شرح التصريح ، وبهامشه حاشية يس ٣٨٨/١.

<u>رابعـاً:</u> أن العامـل هـو معنـى الجملـة ، وإليـه ذهـب ابـن الشـجرى ، والرضـى ؛ قـال ابـن الشجرى:–

" ومـن الحـال قـولهم : هـو زيـد معروفـاً ، وفـي التنزيـل: (هُـوَ الْحَـقُّ مُصَـدِّقًا) سـورة غـافر آيـة ٣١ فهذه حال مؤكدة .

والعامـل فـي" معروفـاً" و" مصـدقا" ومـا أشـبهه معنـى الجملـة ، ولهـذا لا يجيـز النحويـون معروفا هو زيد". ينظر: أمالى ابن الشجرى ٢٢/٣ باختصار .

من الأول فلأن قولك: زيد أبوك لا يفيد أنه حين حصل كان عطوفا ، وأما من الثاني ؛ فظاهر من حيث المعني

ولقائل أن يقول : لايخلو إما أن يراد بالتقديرات التقديرات المتصورة فيه أوالتقديرات الحاصلة فيه ؛ فإن أريد الأول فلا نسلم أنه أحق من جميع مايمكن أن يتصور.

وإن أريد الثاني فإنه إنما يصح ؛ أن لو كان ثمة تقدير غير واحد ، ولأن كونه حالا إنما يكون ؛ لكونه [(١)] مبينا[(٢)] لكيفية وقوع الفعل ؛ بناء على حدة لايكون أحق التقديرات ذلك .

فكان الوجه أن يقال : إذ التقدير يجيء عطوفا ، وهو أحق التقديرات .

(قوله : ويبدو بينا) ولقائل أن يقول : كان المعني على هذا التقدير ، ويظهر ظاهرا ، والمعني على ماتري .

وإنما لم يحمل المنصوب فى ؛ نحو : زيد أبوك عطوفا ؛ على أنه خبر كان الناقصة ؛ لأنه مع كثرته فى الاستعمال لم يأت[(٣)] إلا نكرة ، ولو كان خبرا لوقع معرفة فى الجملة.

وقال الرضى:"والأولى عندى ما ذهب إليه ابن مالك من أن العامل معنى الجملة ؛ كما قلنا: في المصدر المؤكد لنفسه ، أو لغيره ؛ كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ، ويرحم مرحوما ، وحق ذلك مصدقا .

وذلك ؛ لأن الجملة ، وإن كان جزآها جامدين جموداً محضا ؛ فلا شك في أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معانى الفعل .

ألا ترى أن معنى" أنا زيد": أنا كائن زيداً ، فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأى الجملة ، ولا على أحدهما لضعفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها". ينظر: شرح الكافية للرضى ٢/٦٨٩.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) مبنيا.

(٣) في النسخة (ب) يات.

مجيء الحال من النكرة

(قوله : إلا كان[1] **موصوفا)** [2] كان الوجه أن يقال : أو واقعا في سياق النفي أوالاستفهام ، وكأن الشيخ لما رأي ذلك هو [الكثير الشائع] [3] ؛ خصه بالذكر.

وقوع الجملة الاسمية حالا.

(قوله : عند الأكثر) [1] الجملة الاسمية إذا وقعت حالا ؛ فالأكثر على أنه يجب الواو .

---

(١) في النسخة (ب) إلا إذا.

(٢) قال أبو حيان الارتشاف ١٥٧٧/٣ :" الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة ، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيرًا قياسًا ، وإن لم تكن بمنزلة الإتباع في القوة ، والقياس قول يونس ، والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب.

قال ابن مالك : لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص يعني بنعت نحو: مررت برجل تميمي راكبًا.

ينظر : التسهيل صـ١٠٩ ، شفاء العليل ٥٢٥/٢ ، المساعد١٧/٢ .

وقال سيبويه: هذا غلام لك ذاهبًا ، وفيه رد على من زعم أن ذلك لا يجوز ؛ إلا أن يكون نكرة موصوفة بوصف ، أو تختص بإضافة ؛ نحو : قوله تعالى: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) فصلت ١٠.

أو بالعمل نحو: مررت بضارب هندًا قائمًا.

، أو يسبقه نفي نحو: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) الحجر ٤ فجملة:"ولها كتاب معلوم" حال من "قرية" ، لكونها مسبوقة بالنفي .

وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية ، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وتابعه صاحب البديع ، وابن هشام الخضراوي ، ورده ابن مالك.

ينظر : التصريح ٣٧٧/١ ، المساعد ١٧/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٧/١ ، الأشموني ١٧٥/٢ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣.

أو شبه نفي ، وهو النهي نحو: لا تعتب على صديق غائبًا ، والاستفهام ؛ نحو: هل وفاك رجل صاحبًا.

أو يتقدم الحال: هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل.

ينظر : الارتشاف ١٥٧٧/٣ ، وينظر : التصريح ٣٧٧/١ ، المساعد ١٧/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٣٧/١ ، الأشموني ١٧٥/٢ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٣) في النسخة (ب) الشايع الكثير.

(١) إذا كانت الجملة الواقعة حالا اسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، أو معطوفه على حال أخرى ؛ امتنع دخول الواو ، ولزم الربط بالضمير وحده .

تنظر: التسهيل ص١١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٩-٣٦٢ ، شرح ابن الناظم ص٢٤٩ ، ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٤-١٦٠٦ ، توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٦٦-١٦٧ ، أوضح المسالك ٢/٢٨٧-٢٨٨ ، التصريح ١/٦١١-٦١٢ ، همع الهوامع ٢/٣٢٥- ٣٢٦ ، الأشموني ٢/٣١-٣٢.

وامتنع دخول الواو على الجملة المؤكدة لمضمون الجملة قبلها ؛ كما امتنع دخولها في التوكيد ؛ نحو: جاء زيد نفسه ؛ لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى ، فلو دخلت الواو ؛ لكان في صورة العطف.

وامتنع دخول الواو على الجملة المعطوفة ؛ كراهة اجتماع حرف عطف في الصورة.

ينظر: التصريح ١/٦١١-٦١٢ ، الهمع ٢/ ٣٢٥-٣٢٦ ، حاشية الصبان ٢/٢٧٩-٢٨٠.

ومثال الأولى قوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) سورة البقرة آية ٢ ، ومثال الثانية قوله تعالى: (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) سورة الأعراف آية ١٤.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة ، ولا معطوفه جاز فيها – عند الجمهور ثلاثة أوجه:-

<u>أحدها: الربط بالواو ، والضمير معا</u> ؛ نحو : قوله تعالى: (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة البقرة آية ٢٢ ، وقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ) سورة البقرة آية ٢٤٣.

<u>ثانيها: الربط بالواو فقط</u> ، وفيه قوله تعالى: (قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) سورة يوسف آية ١٤.

<u>ثالثها: الربط بالضمير فقط</u> ، ومنه قوله تعالى: (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) سورة البقرة آية ٢٨.

ينظر: رأى الجمهور في شرح التسهيل ٢/٣٦١ -٣٦٧ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/٧٦-٨٠ ، شرح ابن الناظم ص٢٤٨ ، الارتشاف ٣/١٦٠٦ ، توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٦٧ ، أوضح المسالك ٢/٢٨٧ ، المساعد ٢/٤٥-٤٦ التصريح ١/٦١٢ ، الأشموني ٢/٣١-٣٢.

قال الزمخشري:"والجملة تقع حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية ، أو فعلية ، فإن كانت اسمية ، أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو ؛ إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسي أن يعثر عليه في الندرة ، وإما لقيته عليه جبة وشى فمعناه: مستقرة عليه جبة وشى".

وقال بعضهم : بل اللازم إما الواو ، أو الضمير.

وجه قول الأكثرين : هو أن وقوع الجملة الاسمية بالواو هو [الكثير الشائع] [(١)] دون الضمير وحدها ؛ فيكون كونها بالواو هو الأصل .

وذلك أن مبني الضوابط التي يرجع إليها في معرفة الأحكام الجزئية في نوعنا هذا على الاستقراء ؛ فكل ما كثر ، وشاع في كلامهم جعل أصلا ، والشائع[(٢)] الكثير هو وقوعها بالواو لا بالضمير وحدها ؛ فيكون ذلك[(١)] هو الأصل .

ينظر: المفصل ص ٦٤

ورد ابن مالك ، وغيره من متأخرى النحاة رأى الفراء ، والزمخشرى ؛ بأن هذا الوجه حكاه سيبويه.

قال ابن مالك:"وروى سيبويه: كلمته فوه إلى في" و" رجع عوده على بدئة" ، وزعم الزمخشرى أن قولهم : كلمته فوه إلى في" نادر ، وهو من المسائل التى حرفته عن الصواب ، وعجزت ناصرة عن الجواب.

وقد تنبه في الكشاف فجعل قوله : تعالي : (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) سورة البقرة ٣٦ في موضع نصب على الحال ، وكذا فعل بـ قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) سورة الرعد آية ٤١ ، فقال:-

هو جملة محلها النصب على الحال ؛ كأنه قيل : والله يحكم نافذا حكمه ؛ كما تقول: جاءني زيد لاعمامة على رأسه ، ولا قلنسوة ، يريد: حاسراً .

وعندى (أى: ابن مالك): أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو ؛ لأن إفراد الضمير وجد في الحال ، وشبهها ، وهما: الخبر ، والنعت ، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال ؛ فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو" أهـ.

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٦٧/٢ ، المساعد ٤٦/٢ ، الأشمونى ١٩٢/٢ ، الكتاب ٣٩١/١ ، الكشاف ٩٣/٢ ، شرح التسهيل ٣٦٥/٢ -٣٦٦.

هذا ، وقد تخلو الجملة من الواو ، والضمير معا عند ظهور الملابسة ، واستحضار الضمير في الذهن ؛ نحو: بعت البر قفيز بدرهم ، وبعت اللحم الرطب بدرهم ؛ أى : قفيز منه بدرهم ، والرطل من بدرهم .

ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٦٠/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٠٦/٣ ، المساعد ٤٦/٢.

(١) في النسخة (ب) الشايع الكثير.

(٢) في النسخة (ب) والشايع.

ومدار قول الآخرين على ذلك - أيضا - ؛ إذ لا يبعد أن يحصل للبعض[2] بالاستقراء من الصور ما يفيدهم الظن بالقياسية.

مجيء الحال جملة فعلية فعلها

وهكذا الكلام إذا وقعت الجملة الفعلية[3] حالا ، والفعل=

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) بالبعض.

(٣)الأصل في الحال الإفراد ، وقد تقع جملة ، وهذه الجملة قد تكون اسمية ، أو فعلية فعلها ماض ، أو مضارع ، وكلتاهما إما تكون مثبتة ، أو منفية .

فإن كانت الجملة الواقعة حالاً فعلية ، وفعلها مضارع مثبت ؛ امتنع دخول الواو عليها ؛ فلا تربط إلا بالضمير ، وهذا بشرط أن يكون هذا الفعل معرى من (قد) نحو: جاء محمد يضحك ، ولا يجوز: جاء محمد ويضحك .

ينظر: المفصل ص٦٤ ، ابن يعيش ٢/٦٥-٦٦ ، التسهيل ص١١٢-١١٣ شرح التسهيل ٢/٣٦٧-٣٦٨ ، شرح الكافية الشافية ٢/٧٦٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/٧٦-٨١ وصف المباني ص٤١٩-٤٢٠ ، الارتشاف ٣/١٦٠٤-١٦٠٧ ، توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٦٥-١٦٦ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٧٩-٢٨٠ ، المساعد ٢/٤٤-٤٦ ، شرح الأشمونى ٢/١٨٧-١٨٨.

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أربعة شروط:-

الأول: أن تكون خبرية .

الثاني: ألا تكون مفتتحة بدليل استقبال كالسين ، أو سوف .

الثالث: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهو الواو ، والضمير معاً ، أو الواو وحدها ، أو الضمير وحده .

الرابع: ألا تكون تعجبية .

ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٤٤٧ ، توضح المقاصد ٢/١٦٤-١٦٥ ، أوضح المسالك ٢/٢٨٥- ٢٨٨ ، همع الهوامع ٢/٣٢٠.

قال ابن خروف:" فإن كان الفعل مضارعاً لم تدخله الواو ، ولزم الضمير ؛ نحو: جاء زيد يضحك ، فإن دخلت الواو كانت على تقدير الجملة ، وصارت الجملة اسمية" .

ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٨٥.

وقال ابن عصفور:"وإن كان مثبتا لا بد من الضمير ، ولا يجوز دخول الواو ؛ إلا أن يشذ فيحفظ ، ولا يقاس عليه ؛ نحو: قوله :" قمت ، وأصل عينه" ، أو في ضرورة ؛ نحو : قوله :

فَلَمَّا خَشيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكَا" أهـ

= مــاض[1] مثبــت ؛ حيــث يجــوز أن يكــون بــالواو ، وبــدون الــواو عنــد البعض.

وعنــد آخــرين[2] الوجــه أن يكــون بــدون الــواو [3] ويــذكر العلــل فــى علــم المعاني إذا أفضت النوبة إلي هذا الباب ، والكلام فيه.

ينظر: المقرب ومعه مثل المقرب ص٢٢٢.

والبيــت مــن المتقــارب ، وهــو لعبــد الله بــن همــام الســلوليّ فــي إصــلاح المنطــق ص ٢٣١ ، ٢٤٩ ، وخزانـــة الأدب ٩/ ٣٦ ، والــــدرر ٤/ ١٥ ، والشـــعر ، والشـــعراء ٢/ ٦٥٥ ، ولســـان العـــرب ١٣/ ١٨٨ (رهـــن) ومعاهـــد التنصـــيص ١/ ٢٨٥ ، والمقاصـــد النحويـــة ٣/ ١٩٠ ، ولهمــام بــن مــرَّة فــي تــاج العــروس (رهــن) وبــلا نســبة فــي الجنــي الــداني ص ١٦٤ ، ورصــف المبـــاني ص ٤٢٠ ، وشـــرح الأشـــموني ١/ ٢٥٦ ، وشـــرح ابـــن عقيـــل ص٣٤٠ ، والمقـــرب ١/ ١٥٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

ينظر : المعجم المفصل ٥/٢٥٨.

(١) في النسخة (أ) ماضر ، والصواب ماأثبته ؛ كما ورد في (ب).

(٢) في النسخة (ب) الآخري.

(٣) تكــون الحــال جملــة اســمية كقولــه تعــالى: (أَلَــمْ تَــرَ إِلَــى الَّــذِينَ خَرَجُــوا مِــنْ دِيَــارِهِمْ وَهُــمْ أُلُــوفٌ حَــذَرَ الْمَــوْتِ) ســورة البقــرة آيــة ٢٤٣ ، وتكــون جملــة فعليــة فعلهــا مضــارع كقولــه تعــالى: (يَــاقَوْمِ لِــمَ تُــؤْذُونَنِي وَقَــدْ تَعْلَمُــونَ) ســورة الصــف آيــة ٥ ، وتكــون جملــة فعليــة فعلهــا ماض ؛ كقوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) سورة النساء آية ٩٠.

وأجمــع البصــريون ، والكوفيــون علــى جــواز مجــئ الفعــل الماضــى حــالاً إذا كانــت معــه (قــد) ، أو كان وصفا لمحذوف ، واختلفوا في جواز ذلك دون (قد).

ينظر: الإنصاف ١/٢٥٢ ، ائتلاف النصرة ص١٢٤.

<u>المــذهب الأول:</u> مــذهب الكــوفيين – ماعــدا الفــراء ، والأخفــش مــن البصــريين جــواز وقــوع الفعل الماضى المثبت حالاً دون (قد) .

ينظر: الإنصاف ١/٢٥٢ ، ائتلاف النصيرة ص١٢٤ ، التبيين ص٣٨٦.

وفي هذه المسألة مذهبان:-

وتبعهم من المتأخرين ابن مالك ، وأبو حيان ، والمرادى ، والسمين الحلبى ، وابن عقيل .

ينظــر: رأى ابــن مالــك فــي شــرح التســهيل ٢/٣٧٢ ، وأبــى حيــان فــي البحــر المحــيط ٣/٣٣٠ ، والمــرادى فــي توضــيح المقاصــد ٢/١٧١ ، والســمين الحلبــى فــي الــدر المصــون ٤/٦٦ ، وابــن عقيل في المساعد ٢/٤٧.

واستدل أصحاب ها المذهب بالسماع ، والقياس: –

فمن السماع: قوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) سورة النساء آية ٩٠.
فإن(حضـرت) فعـل ماضـى ، وهـو فـي موضـع الحـال ، والتقـدير: حصـرة صـدروهم ، ويـدل علـى صـحة هـذا التقـدير :القـراءة الأخـرى:" ، أو جـاءكم حصـرة صـدروهم" فـ" حصـرة" حـال ، وقـد جاء مفرداً ، ورأى المبرد أن هذه القراءة هى الصحيحة ، وكأن غيرها ليس كذلك.
<u>وأما القياس فقال:–</u>
<u>أولا :</u> أن كـل ، وأجـاز أن يكـون صـفة للنكـرة ؛ نحـو: مـررت برجـل قـائم ، جـاز أن يكـون حـالاً للمعرفـة ؛ نحـو: مـررت بالرجـل قائمـا ، والفعـل الماضـى يجـوز أن يكـون صـفة للنكـرة ؛ كقولـك: مـررت برجـل قـام ، فينبغـى أن يجـوز أن يقـع حـالاً للمعرفـة ؛ نحـو: مـررت بالرجـل قـام.
ينظر: ابن يعيش ٦٦/٢–٦٧.
<u>ثانيـاً:</u> إذا جـاز بالإجمـاع أن يقـوم الفعـل الماضـى مقـام المسـتقبل ؛ كقولـه تعـالى: (إِذْ قَـالَ اللَّـهُ يَاعِيسَـى إِنِّـي مُتَوَفِّيـكَ) سـورة المائـدة ١١٠ ، وقولـه تعـالى: (وَيَـوْمَ يُـنْفَخُ فِـي الصُّـورِ فَفَـزِعَ) سورة النمل ٨٧.
كمـا أن المسـتقبل يقـع بمعنـى الماضـى ؛ كقولـه تعـالى : (فَوَجَـدَ فِيهَـا رَجُلَـيْنِ يَقْتَـتِلَانِ هَـذَا مِـنْ شِـيعَتِهِ) سـورة القصـص آيـة ١٥ ، وإذا وقـع كـل منهمـا موقـع الآخـر ، وجـاز مجـئ الحـال مـن أحدهما جاز من الآخر كذلك . ينظر: الإنصاف ٢٤٥/١ ، التبيين ص٣٨٩.
<u>ثالثاً:</u> أنه إذا قيل إن(قد) تدل على التقريب .
قلنـا: دلالتهـا علـى التقريـب مسـتغنى عنهـا بدلالـة سـياق الكـلام علـى الحاليـة ؛ كمـا أغنـى عـن تقـدير السـين ، وسـوف سـياق الكـلام فـي مثـل قولـه تعـالى: (وَكَـذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّـكَ وَيُعَلِّمُـكَ مِـنْ تَأْوِيـلِ الْأَحَادِيـثِ) سـورة يوسـف آيـة رقـم ٦ ؛ بـل كمـا اسـتغنى عـن تقـدير (قـد) مـع الماضـى القريـب الوقـوع إذا وقـع نعتـا ، أو خبـراً . ينظـر: شـرح التسـهيل لابـن مالـك ٣٧٣/٢.
<u>رابعـا:</u> أنـه لـو كـان الماضـى معنـى لا يقـع حـالاً إلا ، وقبله(قـد) مقـدرة ؛ لا متنـع وقـوع المنفـي بـ" لـم" حـالاً ، ولكـان المنفـي بـ" لمـا أولـى منـه بـذلك ؛ لأن (لـم) تنفـي (فعـل) ولمـا تنفي(قد فعل). ينظر: المصدر السابق .
<u>المـذهب الثـانى:</u> مـذهب البصـريين – ماعـدا الأخفـش – ، والفـراء مـن الكـوفيين عـدم جـواز وقوع الفعل الماضى المثبت حالاً دون (قد) ظاهرة ، أو مقدرة
ينظـر: الإنصـاف ٢٥٢/١ ، التبيـين ص٣٨٦ ، ائـتلاف النصـرة ص١٢٤ ، معـاني القـرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢.
وتبعهم أبو على الفارسى ، وعبد القاهر الجرجانى ، وابن يعيش ، والعكبرى
ينظـر: رأى الفارسـى فـي الإيضـاح العضـدى ص٢٨٧ ، والجرجـانى فـي المقتصـد ٩١٤/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٢ ، والعكبرى في التبين ص٣٨٩–٣٩٠.

إضمار عامل الحال

(**قوله : على ؛ نحو : أمر المفعول به**) يعني : يضمر عامل الحال جوازا ؛ كقولك :[1] راشدا للمرتحل[2] ، ولزوما قياسيا[3] ؛ كما في الحال المؤكدة[4] وغير قياسي[5] [6] ؛

واستدلوا على مذاهبهم بما يأتى:-

الأول: أن الفعل الماضى لا يدل على الحال ، فينبغى ألا يقوم مقامه ، فعندما نقول: جاء زيد راكبا ، فالمجئ ماضى ، و"راكبا" حكاية حاله وقت المجئ ، والماضى هنا قد انقضى ، وما كان قد انقضى ، وانقطع لا يكون هيئه للاسم وقت وقوع الاسم منه ، أو به ؛ لأن الحال إما وصف لهيئة الفاعل ، أو هيئة المفعول به ، وما كان غير موجود ، كيف يصح أن يكون هيئة؟. ينظر: التبيين ص٣٨٦.

(١) في النسخة (ب) كقولنا.

(٢) قال سيبويه ١/٢٧١ :"وأما قولهم : راشداً مهدياً ، فإنهم أضمروا اذْهَبْ راشدا مهديّا ، وإن شئتَ رفعتَ ؛ كما رفعت مصاحَبٌ مُعانٌ ، ولكنه كَثُرَ النصبُ في كلامهم ، ؛ لأن راشدا مهديّا بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ كأنه لَفَظَ برشدت ، وهديت.

قال الزمخشري ص ٩٣ :"ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم : للمرتحل راشداً مهدياً ، ومصاحباً ..... ، وللقادم مأجوراً مبروراً ؛ أي رجعت.

وإن أنشدت شعراً ، أو حدثت حديثاً قلت : صادقاً ، بإضمار قال ، وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت : متعرضاً لمعني لم يعنه ؛ أي : دنا منه متعرضاً ، ومنه : أخذته بدرهم فصاعداً ، أو بدرهم فزائداً ؛ أي : فذهب الثمن صاعداً ، أو زائداً ، ومنه : أتميميا مرة ، وقيسياً أخرى ؛ كأنك قلت : أتحول ، ومنه قوله تعالى: (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) ؛ أي : نجمعها قادرين.

(٣) في النسخة (ب) قياسا.

(٤) الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها: وهى ما كانت وصفا ثابتا مذكورا بعد جملة جامدة الجزأين معرفتيهما ، لتوكيد بيان ؛ تعين نحو: هو زيد معلوماً ، أو نحو: هو حاتم جودا ، أو تعظيم نحو: هو فلان جليلاً مهيباً ، أو تحقير ؛ نحو : هو فلان مأخوذا مقهوراً ، أو تصاغر ؛ نحو : أنا عبدك فقيراً إليك ، أو تهديد نحو: هو الحجاج سفاكا للدماء ، أو غير ذلك ؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً. ينظر: شرح الكافية للرضى ٦٨٧/٢.

(٥) في النسخة (ب) قياس.

(٦) قال سيبويه ٢٩٠/١ :"وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعِداً ، وأخذتُه بدرهم فزائدا. حذفوا الفعَل لكثرة استعمالهم إيّاه ، ولأنَّهم أمنوا أن يكونَ على الباء ، لو قلتَ: أخذتُه بصاعد

كما في قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا[1] ؛ كما كان الأمر في عامل المفعول به كذلك.

كان قبيحا ؛ لأنه صفة ، ولا تكون في موضع الاسم ؛ كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعِداً.

ولا يجوز أن تقول: وصاعدٍ ، لأنك لا تريد أن تُخْبِرَ أنّ الدرهم مع صاعدٍ ثمن لشيء ، كقولك: بدرهمٍ ، وزيادةٍ ، ولكنَّك أخبرت بأَدنى الثمن............أ.هـ

(١) ويُحذف في غير هذا في المواضع التّالية:-

١- الحال المؤكّدة لمضمون جملة ؛ نحو: (زيدٌ أبوك عَطُوفًا) .

٢- الحال النّائبة مناب الخبر ؛ نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) .

٣- أن تدلّ الحال على توبيخ ؛ نحو: (أقائمًا ، وقد قعد النّاس؟) أي: أتوجَد؟ ، و (أتميميًّا مرّة ، وقيسيًّا أُخرى؟) أي: أتتحوّل؟.

٤- ، وسماعًا في غير ذلك ؛ نحو: (هنيئًا لك) أي: ثبت لك الخير هنيئًا ، أو أهنأك هنيئًا.

يُنظر: ابن النّاظم ٣٤٤ ، وأوضح المسالك ٢/٢٩٤ ، وابن عقيل ١/٥٩٩ ، والهمع ٢/٣٣٤.

وسادسها : التمييز ، وهو رفع الإبهام في الإسناد ، أو في أحد طرفيه بالنص على ما يراد هناك من بين ما يحتمل ؛ كنحو : طاب زيد نفسا ، وامتلأ الإناء ماء " ، " وفجرنا الأرض عيونا " .

والغالب عليه الإفراد لكن جمعه غير مستهجن، ومن شأنه عندنا لزوم التنكير ، ومن علاماته صحة اقتران من به. (١)

قول الشارح التمييز

(قوله : وهو رفع الإبهام) (٢) ؛ كان الوجه أن يقال : هو مايرفع الإبهام ؛ لأن الرفع ليس من المنصوبات(٣) ويخرج من الحد ؛ نحو : غلام

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٩٣.

(٢) قال العكبري في اللباب ٢٩٦/١ :"وهو تَخْلِيص الْأَجْنَاس بَعْضهَا من بعض ، ويُسمى الْبَيَان ، والتبيين ، والتَّفْسِير ، والممَّيز هُوَ الاسم المحصل لهَذَا الْمَعْنى

قال الزمخشري صـ٩٤-٩٥ :"ويقال له التبيين ، والتفسير هو رفع الإبهام في جملة ، أو مفرد بالنص على أحد محتملاته.

فمثاله في الجملة : طاب زيد نفساً ، وتصبب الفرس عرقاً ، وتفقأ شحماً ، وأبرحت جاراً ، وامتلآ الإناء ماء .

ومثاله في المفرد : عندي راقود خلا ، ورطل زيتاً ، ومنوان عسلاً ، وقفيزان براً ، وعشرون درهماً ، وثلاثون ثوباً ، وامتلأ الإناء عسلاً ، وعلى التمرة مثلها زبداً ، وما في السماء وضع كف سحاباً.أهـ

وسمّي تمييزًا ، وتفسيرًا لأن"المراد به رفع الإبهام ، وإزالة اللّبس ، وذلك نحو: أنْ تخبِر بخبر ، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا فيتردّد المخاطَب فيها ، فتنبّهه على المراد بالنّص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض". ينظر : شرح المفصل ٧٠/٢.

(٣) قال ابن الوراق في علل النحو صـ٣٩٢ :" اعْلَم أَن التَّمْيِيز إِنَّمَا وجب أَن ينصب على التَّشْبِيه بالمفعول ، ؛ لأن مَا قبله تَقْدِير الْفَاعِل على طَرِيق التَّشْبِيه .

وذَلِكَ أَنَّك إذا قلت: عندي عشرُون درهما ، فالنون منعت الدِّرْهَم من الْجَرّ ؛ كما منع الْفَاعِل من الرّفْع ، يَعْنِي من رفع الْمَفْعُول ، فَصَارَت النُّون كالفاعل ، وصارَ التَّمْيِيز كالمفعول.

وَكَذَلِكَ قولهم : خَمْسَة عشر درهما ، وإنَّمَا انتصب الدِّرْهَم ؛ لأن التَّنْوِين فيه مُقَدّر .

وإِنَّمَا حذف لأجل الْبناء ؛ كما يحذف لمنع الصرْف ، وكل تَنْوِين حذف للإضافة ، وللألف ، واللَّام ، فَحكمه مُرَاد ؛ لأنه لم يدْخل على الْكَلِمَة مَا يُعَاقِبهُ ، فَلذَلِك وجب النصب.أ.هـ

عشـرين رجــلا فإنــه تمييــز مــع أنــه لا يرفــع الإبهــام فــى الإســناد ، ولا فــى أحــد طرفيـه ؛ بـل فـى المضـاف إليـه ؛ اللهـم إلا[1] إذا أريـد بأحـد طرفيـه مـاهو أعـم مـن المسـند إليـه ، ومـن المسـند ، وممـا يتعلـق بهمـا ، ويـدخل فـى الحـد مـاليس مـن المحـدود كصـفة المـبهم ؛ نحـو : هـذا الرجـل حاضـر ؛ فـإن صـفة المـبهم ممـا يرفع الإبهام فى أحد طرفيه.

(قولـه : نحـو : طـاب زيـد نفسـا) الظـاهر أن الإبهـام لـيس فـى الإسـناد ، وإنمـا الإبهـام فـى جهـة الإسـناد حيـث لا يعلـم أن نسـبة الطيـب إلـي زيـد مـن أي جهـة مـن[2] جهـة ذاتـه أومـن جهـة أخـري فـإذا أتـي بـالتمييز ظهـر تلـك الجهـة ، وعلم أن نسبة الطيب إلي زيد من تلك الجهة.

مجيء التمييز جمعا

(قوله : والغالب عليه الإفراد لكن جمعه غير مستهجن) [3] أطلق القول ،

---

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) للنحاة في مجئ التمييز جمعا مذهبان:-

المذهب الأول: المنع من مجيئه جمعا ، وهو مذهب الأعلم . ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٠٤/١.

المذهب الثانى: جواز مجئ التمييز جمعا ، وهو مذهب ابن السراج . ينظر: مذهب ابن السراج في الأصول ٢٢٣/١ .

وبه قال سيبويه ، والمبرد ، وابن مالك ، والرضى ، وأبو حيان ، وابن عقيل .

ينظر: رأى سيبويه في الكتاب ٢٠٣/١ ، والمبرد في المقتضب ٣٤/٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٨٤/٢ ، والرضى في شرح الكافية ٦٧/٢-٦٨وأبى حيان في الارتشاف ١٦٢٥/٤-١٦٢٦ ، وابن عقيل في المساعد ٦٤/٢ .

ويؤيده السماع بقوله تعالى: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) سورة الكهف آية ١٠٣.

قال السمين الحلبي في الدر المصون ٤٧٠/٧ :" قوله : (ثَلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ) : قرأ الأخَوان بإضافة «مِئَةِ» إلى سنين ، والباقون بتنوين «مِئَةٍ» .

فأمَّا الأولى فأوقع فيها الجمعَ موقعَ المفردِ كقوله : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) [الكهف: ١٠٣] . قاله الزمخشري ؛ يعني : أنه أوقع «أعمالاً» موقعَ «عَمَلاً» .

وقوله : صلى الله عليه ، وسلم: (إن أحبكم إلى الله وأقربكم منى أحاسنكم أخلاقا).

وليس كما ينبغي ؛ لأنه[1] فى بعض الصور يتعين الإفراد ، وفي بعضها يتعين الجمعية.

(**وقوله : لكن جمعه غير مستهجن**)علي الإطلاق غير مناسب ؛ لأن جمعه في بعض الصور ممتنع ؛ فضلا عن[2] ألا[3] يكون مستهجنا ، وكان الواجب عليه إذا[4] تفصيل القول هناك.

مجيء التمييز نكرة

(**قوله : من[5] شأنه عندنا لزوم التنكير**)[6] ولهذا يحكمون على المنصوب فى : زيد حسن الوجه بأنه ليس بتمييز ؛ بل مشبه بالتمييز.

ينظر: المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي ، أبو القاسم الطبراني (المتوفي: ٣٦٠هـ) – المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة الثانية– ٥٠١/١٣.

(١) في النسخة (ب) لان.

(٢) في النسخة (ب) من .

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

(٤) في النسخة (ب) إذن.

(٥) في النسخة (ب) ومن .

(٦) ذهب جمهور النحاة إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة .

ينظر: الكتاب ٢٠٣/١– ٢٠٥ ، المقتضب ٣٢/٣ ، ٥٦ ، الأصول لابن السراج ٢٢٣/١ ، شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١٤٧/٤ ، التبصرة والتذكرة ٣١٦/١ ، المسائل البصريات ٩١٤/٢ ، أسرار العربية ص١٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢ ، ٣٨٥ ، شرح الكافية للرضى ٧٢/٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجى ١٠٨٣/٢ ، الصفوة الصفية للنيلى ٥٠٣/١ ، اللمحة البدرية ١٨٥/٢ ، خزانة الأدب ٤٧٠/٣

وعلل المبرد لذلك بقوله :" لأنه لما كان الغرض من التمييز هو تبيين نوع الاسم المبهم الذى قبله ، وتوضيحه إذا هو محدد الكمية ، والمقدار مبهم النوع ، أو الجنس ، وكانت النكرة هى الدالة على النوع أو الجنس لا المعرفة – كان تنكير التمييز واجبا ؛ لأنها هى التى تدل على الجنس فموجبة إذا هو دلالة النكرة على الجنس ، بخلاف المعرفة ؛ لأنها مخصوصة. ينظر: المقتضب ٣٢/٣.

ويقول ابن أبى الربيع:" المقصود من بيان ما انبهم من الذوات ، وهذا يحصل من لفظ التنكير ؛ فلا فائدة في التعريف" . ينظر: البسيط ١٠٨٣/٢

ونحو منه قول الرضى:-

وأصل التمييز التنكير ، لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أن المقصود رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهى أصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا" . ينظر: شرح الكافية للرضى (٧٢/٢).

وقد جوز القيسى الأمرين بقوله : " فإذا قلت: زيد حسن الوجه ، ونونت الصفة نصبت الوجه على التمييز ، والتمييز مع هذه الصفة يكون معرفة ، ونكرة ؛ لقوتها عن سائر ما يتعدى إليه" . ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص١٠٠.

شأنه في ذلك شأن الكوفيين إذا أجازوه ، وتبعهم في ذلك ابن الطراوة .

ينظر : رأى الكوفيين في إصلاح المنطق ص٣٠٢ ، الإنصاف ٣١٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٥/٢ ، شرح عمدة الحافظ٤٧٨/١ ، شرح الكافية للرضى ٧٢/٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاج ١٠٨٣/٢ ، الكناش في النحو ، والتصريف لأبي الفداء المتوفي ٧٣٢هـ-دراسة ، وتحقيق/ الدكتور / جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب – الطبعة الثانية -١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م - ١٨٨/١ ، الارتشاف ١٦٣٣/٤ ، شرح الألفية للمرادى ١٧٥/٢ ، اللمحة البدرية ١٨٦/٢ ، المساعد ٦٦/٢ ، شفاء العليل ٥٥٩/٢ ، همع الهوامع ٣٤٥/٢ ، ورأى ابن الطَّراوة في ابن الطَّراوة النحوي تأليف: عياد عيد الثبيتي- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية ، وآدابها ، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة- ١٣٩٩هـ - ص١٤٢.

وقد احتجوا بورود التمييز معرفة في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب فما جاء في القرآن الكريم :-

قوله تعالى: (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) سورة البقرة آية ١٣٠.

وقوله تعالى: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا) سورة القصص آية ٥٨.

وقوله تعالى: (تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) سورة المائدة آية ٨٣.

ومما ورد في كلام العرب قولهم : غبن رأيه ، ووجع بطنه ، وألم رأسه ، ووفق أمره ، وقبضت الأحد العشر الدرهم .

ينظر: إصلاح المنطق ص٣٠٢ ، شرح التسهيل ٣٨٦/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٤٧٨/١ ، شرح الكافية للرضى ٧٢/٢ ، الارتشاف ١٦٣٣/٤ ، اللمحة البدرية ١٦/٢ ، المساعد ٦٦/٢.

وقد تناول الجمهور شواهد المجوزين لتعريفه بالتأويل ، والتوجيه على النحو الآتى: -

<u>أولا :</u> أن المضاف في الشواهد المذكورة على نية الانفصال ، فتكون الكلمة نكرة لا معرفة ، ويحكم بزيادة (أل) فيما جاء معرف بها .

= ، وملحق بالمفعول بواسطة[١] إلحاقه بالتمييز [٢] ، والكوفيون على أنه تمييز [٣] .

ولما كانت مباحث التمييز غير مختصة بهذا الكتاب آثرنا الاختصار ، وأعرضنا عن الإطناب ، ومن أراد ذلك فليرجع إلي كتابنا شرح الكافي

ثانياً: أن هذه الأسماء المضافة منصوبة بالفعل إلى قبلها ، بعد تضمينه فعل متعد .

ثالثا: أن تكون هذه الشواهد منصوبة بإسقاط حرف الجر .

رابعاً: أن تكون منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على المتعدى.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦ ، الارتشاف ٤/١٦٣٣ ، المساعد ٢/٦٥ ، همع الهوامع ٢/٣٤٥.

ورد على الأول بأن الإضافة لا تكون على نية الانفصال إلا إذا كان المضاف صفة عاملة عمل الفعل ، والمضاف إليه معمولها. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٢٧ -٢٢٨ ، شرح الكافية للرضى ٢/٢٢٠.

ورد على الثاني: بأن التضمن على خلاف الأصل ؛ كما أنه لا يكون إلا سماعيا .

ورد على الثالث: أن إسقاط الحرف لا يكون إلا سماعا ، ولا يكون قياسا إلا في مواضع ليس هذا منها. ينظر: أوضح المسالك ٢/١٧٩-١٨٢.

ورد على الرابع: أن الذى ينصب على التشبيه بالمفعول ليس الفعل ، وإنما الوصف اللازم. ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٧ ، المساعد ٢/٦٦.

(١) في النسخة (ب) بوساطة.

(٢) قال ابن عقيل ٣/١٤٢ : يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى ، وهو الرفع ، والنصب ؛ نحو : زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل ، والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن حسنا شبيه بضارب فعمل عمله.أ.هـ

(٣) ذهب الكوفيون ، وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، وورد منه شيء معرفة (بأل) وبالإضافة ، وتأوله البصريون على زيادة (أل) والحكم بانفصال الإضافة ، واعتقاد التنكير.

ينظر : رأى الكوفيين في إصلاح المنطق ص٣٠٢ ، الإنصاف ١/٣١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٨ ، شرح التسهيل ٢/٣٨٥ ، شرح عمدة الحافظ١/٤٧٨ ، شرح الكافية للرضى ٢/٧٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاج ٢/١٠٨٣ ، الكناش ١/١٨٨ ، الارتشاف ٤/١٦٣٣ ، شرح الألفية للمرادى ٢/١٧٥ ، اللمحة البدرية ٢/١٨٦ ، المساعد ٢/٦٦ ، شفاء العليل ٢/٥٥٩ ، شرح التصريح ١/٣٩٤ ، همع الهوامع ٤/٣٤٥ .

قول السكاكي

فصل : واعلم أن ليس لهذه المنصوبات عند اجتماعها ترتيب على حد ملتزم إلا المفعولين فى بابي : أعطيت ، وعلمت.

فهما متى كانا ضميرين فلكونهما ضميرين فى اتصالهما إذا تفاوتا ؛ حكاية ، وخطابا ، وغيبة ، وهو الكثير يجب تقديم المتكلم على غيره ؛ كما يجب تأخير الغائب عن غيره ، وفي انفصال أحدهما ، وهو المختار فى باب علمت يجب تأخير المنفصل كيف كان .

وضمير الشأن فى باب علمت ، وما فيه استفهام كنحو : علمته زيد منطلق ، وعلمت أيهم أخوك لا يجوز تأخيره.

وتقديم هذه الأنواع الستة على الفاعل جائز إذا كان مظهرا ، أو مضمرا منفصلا، ولا ينفصل إلا فى ؛ نحو : ما ضرب إلا هو ، ونحو : زيد عمرو يضربه هو ، وإلا فلا ، وكذا على الفعل إلا التمييز عند سيبويه ؛ لكونه عنده فاعلا فى المعنى ، وإلا المفعول به فى باب التعجب عند الجمهور.(١)

قول الشارح

(قوله: واعلم أن ليس لهذه المنصوبات وضع ، وترتيب معين) يلزم رعايته إلا فى المفعولين فى علمت ، وأعطيت إذا كانا ضميرين متصلين ؛ فإنه يجب تقديم الأعرف على غيره(٢) .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٩٣.

(٢) قال سيبويه الكتاب ٢/٣٦٤ :" ؛ فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطَباً ، وغائبا ، فبدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب ، فإن علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيا ، وذلك قوله : أعطيتُكَه ، وقد أعطاكَه ، وقال عز وجل: (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) سورة هود ٢٨. فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب.

وإنما كان المخاطَب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطَب أقرب إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطَب ، كان المخاطَب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب.

فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوكَ ، فهو في القبح ، وأنه لا يجوز ، بمنزلة الغائب ، والمخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم ، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت : قد أعطاه إياك.

(**قولــه : فهمــا متـــي كـــان**) الفـاء تعليـل للحكـم المسـتفاد مـن الاسـتثناء ، والفـاء فـى (**قولــه : فلكونـهمـا**) جـواب الشـرط ؛ أي : متـي كانـا ضـميرين فـإذا[1] تفاوتـا فـى حـال اتصـالهما يجـب[2] تقـديم الأعـرف ؛ لكونهمـا ضـميرين ، وإلا لـزم تـأخير الأقـوي منهمـا فـى حـال الاتصـال الـذي هـو الكثيـر الشـائع فيلـزم الخـروج عـن المناسـبة بتـأخير الأقـوي ، وتقـديم الأضـعف ؛ بخـلاف مـا إذا كـان أحـدهما منفصــلا فإنــه لايلــزم ممــا[3] ذكرنــا مــن تــرك المناســبة ؛ لأن المنفصــل بمنزلــة الظـاهر فكأنـه لـيس هنـاك ضـميران ، أو لأنـه إذا كـان أحـدهما متصـلا ، والآخـر منفصلا ؛ لزم تأخير المنفصل بحكم الضرورة.

(**قولـه : وضـمير الشـأن**) لايجـوز تـأخيره فـى ؛ نحـو :علمتـه زيـد منطلـق ؛ لأن مبنــي الكــلام علــى الإبهــام أولاً ، والتفسـير ثانيــا ، وبتـأخيره يبطــل الغــرض ، ولأن الاتصــال هوالأصــل ، وبتــأخيره يلــزم تــرك الاتصــال[4] فــلا يصــار إليــه مــن غير ضرورة .

وإنمــا خــص بــاب علمــت بالــذكر ؛ لأن ضــمير الشــأن المنصــوب لايتصــل بغيره لاستلزامه أن يعقبه جملة مبنية ، وذلك لايتصور فى غيره .

<u>تقديم المنصوبات على الفاعل.</u>

(**قولــه : وتقــديم هــذه الأنــواع الســتة**) مـن المنصـوبات التـي عـدها علـى الفاعـل جـائز ولـم يعـد غيرهـا مـن المنصـوبات كالمسـتثني ، والمنـادي ؛ لأنــه فــى تعداد منصوبات الفعل ، وناصب المستثني[5] =

وأمــا قــول النحــويين: قــد أعطــاهوك ، وأعطــاهوني ، فإنمــا هــو شــيء قاســوه لــم تــتكلم بــه العــرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تُكلّم به كان هينا.

(١) في النسخة (ب) وإذا.

(٢) في النسخة (ب) ويجب.

(٣) في النسخة (ب) ما ذكرنا.

(٤) في النسخة (ب) الأصل.

(٥) <u>أولا : المستثني</u>

اختلف النحاة في ناصب المستثنى على ثمانية أقوال:-

<u>القول الأول:</u> إنه منتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول ، وهو قول ابن عصفور.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤.

القول الثاني: إن ناصبه"إلا" وحدها ، وهو مذهب ابن مالك ، وجعله مذهب سيبويه ، والمبرد ، والجرجاني ، وابن هشام ، ونسبه الأنباري إلى المبرد ، والزجاج. ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧١ ، مغنى اللبيب ١/٧٠ ، الإنصاف ١/٢٦١.

واختلف النحاة في أي المذاهب مذهب سيبويه:-

(أ) ذهب الأنباري ، وابن خروف ، والعكبري ، وابن يعيش ، والرضي ، والمالقي إلى أن سيبويه يذهب إلى أن الناصب هو الفعل ، أو معنى الفعل معدى بـ"إلا".

ينظر: الإنصاف ١/٢٦١ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٥٨ ، ابن يعيش ٢/٧٦ ، شرح الكافية للرضى ٢/٨٠ ، رصف المبانى ص٩١.

وقد اعترض على هذا المذهب (مذهب ابن مالك) بما يأتي:-

(١) أن"إلا" غير مختص ؛ لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال ، وغير المختص لا يعمل ، ثم لو كان مختصا ؛ لعمل عملا يختص بالاسم ، وهو الجر.

ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢ ، المقاصد الشافية ١/٣٥١.

(٢)اعترضه ابن عصفور بـ"غير" فهى منصوبة في نحو :"جاء الناس غير محمد" ، وليس قبلها"إلا". ينظر: شرح الجمل ٢/٢٥٢.

القول الثالث: إن انتصابه بالفعل المتقدم بوساطة"إلا" وهو مذهب الفارسي ، وابن بابشاذ ، والجرجاني ، وابن الباذش ، والأنباري ، ونسبه إلى البصريين ، وابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه ، والعكبري ، والرندى ، وابن يعيش ، ونسبه إلى سيبويه ، وابن الحاجب ، ونسبه ابن عصفور ، وابن مالك إلى السيرافي ، والمالقى ، ونسبه إلى سيبويه ، ونسبه ابن عقيل ، والشاطبى ، والسيوطى إلى السيرافي.

ينظر: الإيضاح ص١٧٥ ، والمسائل البصريات ١/٧٢ ، والبغداديات ض٥٩٣ ، همع الهوامع ٢/٢٥٢-٢٥٣ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٦٩٩-٧٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣ ، الإنصاف ١/٢٦١ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٥٨ ، اللباب ١/٣٠٣ ، شرح المفصل ٢/٧٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢ ، شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، رصف المبانى ص٩١ ، المساعد ١/٥٥٦ ، المقاصد الشافية ١/٣٤٩.

واعترض ابن مالك على هذا المذهب:-

بصحة تكرير الاستثناء في نحو : قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهماً إلا ربعاً ؛ إذ لا فعل في الجملة إلا قبضت ؛ فإذا جعل معدى بـ"إلا" لزم أن يتعدى إلى أربعة بمعنى الحط ،

وإلى الدرهم بمعنى الجبر ، وإلى الربع بمعنى الحط ، وذلك حكم بما لا نظير له ، حيث استعمل فعل واحد معدى بحرف واحد إلى معنيين مختلفين.

ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، بتصرف.

القول الرابع: انتصابه بما في"إلا" من معنى الاستثناء ، وهو قول المبرد ، والزجاج ، ويفهم من كلام ابن السراج.

ينظر: رأي المبرد في المقتضب ٣٩٠/٤ ، ورأي الزجاج في شرح السيرافي ١٠٧/٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٢/١ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، اللباب ٣٠٣/١ ، شرح المفصل ٧٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، الجنى الدافي ص٥١٦ ، المساعد ٥٥٦/١ ، ورأي ابن السراج في الأصول ٢٨١/١.

واعترض على هذا المذهب بما يلي:-

١-أنك تقول: أتانى القوم غير على ، فتنصب"غير" ولا يجوز أن تقول:"استثنى".

ينظر: شرح السيرانى ١٠٧/٣ ، الإنصاف ٢٦٣/١ ، اللباب ٣٠٤/١ ، ابن يعيش ٧٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

٢-أن هذا يؤدى إلى القول بإعمال معانى الحروف ، وإعمالها لا يجوز باطراد. ينظر: الإنصاف ٢٦٢/١ ، اللباب ٣٠٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

٣-أنه لو كان العامل"إلا" بمعنى"استثنى" لوجب النصب أبداً ، ولا خلاف في جواز الرفع ، والجر في المنفي نحو : ما جاءنى أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد. ينظر: الإنصاف ٢٦٢/١ ، اللباب ٣٠٤/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١.

٤- أن إعمال"إلا" بمعنى"استثنى" يجعل الكلام جملتين ، وكونه واحدة أولى. ينظر: الإنصاف ٢٦٣/١ ، اللباب ٣٠٤/١.

٥- مردود لمخالفة النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل ، وحرف ، يدل على معناه لا بإضمار ، ولا بإظهار. ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٢-٢٧٩.

القول الخامس: انتصابه بالمخالفة ، وذلك قائم على اختلاف الحكم بين المستثنى منه ، والمستثنى ، وحكى عن الكسائى.

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، ابن يعيش ٧٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٧ ، المقاصد الشافية ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/١-٢٥٣.

واعترض على هذا القول : بأنه لو كان النصب للمخالفة لوجب نصب"عمرو" في نحو : قام زيد لا عمرو.

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦٥/١ ، ابن يعيش ٧٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

القول السادس: انتصابه بـ"أن" مضمرة ، وينسب للكسائى.

ينظر: شرح السيرانى ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، ابن يعيش ٧٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، شرح الكافية للرضى ٨٠/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٦ ، المقاصد الشافية ٣٥/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٢-٢٥٣.

واعترض على هذا القول بما يأتى:-

(١)أن"أن" واسمها ، وخبرها ، تكون في تقدير اسم ، وهذا الاسم يحتاج إلى ناصب ، وفيه وقع الخلاف فيظهر الخلاف من جديد. ينظر : شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦٥/١ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

(٢) أن"أن" لا تضمر. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٦٢/١.

(٣) لو كان الناصب"أن" لوجب النصب أبداً. ينظر: المصدر السابق.

(٤) أنه مبنى على تقدير ما لا دليل عليه . ينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

القول السابع: انتصابه بـ"إلا" لأنها مركبة من "إن" المخففة ، و"لا" ، وعملت عملين: عملت"إن" فنصبت ، وعمل"لا" فجعلوها عطفاً ، وهو قول الفراء.

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، ابن يعيش ٧٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢-٢٥٤ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٧ ، المقاصد الشافية ٣٥/١ ، همع الهوامع ٢٥٢/٢-٢٥٣.

واعترض على مذهب الفراء بما يلى:-

(١)أنه لا خلاف بينهم في قولك: (ما قام إلا زيد) فيرفع ، ولا شئ قبله فيعطف عليه ، ولا هو منصوب فيحمل على"أن".

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣-١٠٩ ، الإنصاف ٢٦٥/١ ، ابن يعيش ٧٦/٢-٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

(٢)أن"إن" الثقيلة إذا خففت لم تعمل خاصة على مذهب الكوفيين. ينظر: الإنصاف ٢٦٤/١.

(٣)أن دعوى التركيب خلاف الأصل ؛ فلا يقال بها إلا بدليل. ينظر: اللباب ٣٠٤/١ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

(٤)أن التركيب لو صح لم يصح العمل الذى قبله ؛ لأن المعنى قد تغير ، وكل تركيب يتغير معه المعنى ، يتغير معه الحكم. ينظر: المصدرين السابقين.

(٥)أن"إن" لا خبر لها. ينظر: اللباب ٣٠٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢.٢٥٣ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

(٦)أن"لا" لا تأتى عاطفة إلا بعد الإثبات ؛ نحو: جاءنى زيد لا عمرو ، وأنت تقول: ما جاءنى القوم إلا زيد. ينظر: شرح الكافية للرضى ٨١/٢.

والمنادي هو الحرف عنده .

ولقائل أن يقول : كان الوجه تأخير هذا الحكم عن الأنواع الثمانية بأن يقال : بعد تعدادها ، وتقديم هذه الأنواع الثمانية إلي آخره.

ويمكن أن يقال : إنما قدم هذا الحكم ؛ لأن فى مرفوع الأفعال الناقصة خلافا فى أنه فاعل ، أو أنه[١] ملحق به[٢] ؛ فلذلك لم ينظم الجميع فى سلك واحد ، وأما المجرور ؛ فلما لم يكن بمنزلة غيره من المنصوبات فى ظهور النصب فى لفظه آخره فى الذكر.

(**قوله : إلا فى ؛ نحو : ماضرب إلا هو**) يشمل قولهم : إنما ضرب هو ، وإنما يضرب هو ؛ لأنه ؛ نحو ذلك.

القول الثامن : انتصابه بالفعل وحده ، وهو مذهب السيرافي ، ونسبه ابن مالك إلى ابن خروف. ينظر: شرح السيرافي ٣/١٠٧ ، شرح التسهيل ٢/٢٧٧.

واعترض على هذا القول بما يأتي:-

(١) أنه ينصب ، ولو لم يتقدمه فعل ؛ نحو: القوم إخوتك إلا زيداً. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢.

(٢) أن المقتضى للمستثنى ، والطالب له"إلا" فكيف يعمل فيه غيرها. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٨.

(٣) أن الفعل لا يصلح أن يعمل في المستثنى في نحو : قام القوم إلا زيداً ؛ لأن الفعل غير متعد ، قاله ابن الضائع. ينظر: شرح الجمل لابن الضائع ٣/٩٥١.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قال ابن الصائغ ٢/٥٦٧ :" إنّ دخولها على المبتدأ ، والخبر على خلاف القياسِ ؛ لأنها أفعال ، وحقّ الأفعال أن تُنسب معانيها إلى المفردات لا الجمل ؛ فإن ذلك للحروف ؛ نحو: (هل جاء زيدٌ) و (ليته عندنا) .

لكنّهم توسّعوا في هذه لكونها لا تتمّ بالفاعل ؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل ، فأدخلوها على المبتدأ ، والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها ؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول ، سواءً تأخّر ، أو تقدّم ؛ نحو: (كان زيد قائمًا) و (كان جوادًا حاتم) ويسمّى المرفوع في هذا الباب اسمها ، والمنصوب خبرها.

(**قولــه : وإلا فــلا**) أي : وإن لـم يكـن الفاعـل ظـاهرا ، ولا منفصـلا لـم يجـب تقـديم شـيء منهـا عليـه وحـده ؛ لكونـه إذ ذاك ضـميرا متصـلا فيمتنـع تقـديم شـيء منها عليه وحده ، وإلا لم يكن متصلا.

تقديم المميز وتأخيره عن عامله

(**قولــه : لكونــه عنــده فــاعلا**) ؛ لمـا كـان فـاعلا مـن حيـث المعنـي فـي الجملـة ؛ نحـو: طـاب زيـد نفسـا ؛ منعـوا عـن تقديمـه مطلقـا[١] ؛ إجـراء للبـاب علـى وتيرة واحدة ؛ فلا يرد ؛ نحو : **(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)** [٢]، وامتلأ الإناء ماء.

(**قولـــه : وإلا المفعـــول بـــه**) لايتصــرف فــى الجملــة التعجبيــة بتقــديم ، ولاتأخير[٣]؛ لأنها بمنزلة المثل .

أو لأنهـا اسـتعملت للتعجـب علـى وضـع معـين فـلا تغيـر ، أو لأن[٤] مـا فيها للاستفهام فى الأصل ؛ فلم يجيزوا التقديم ؛ قضاء من حق الأصل .

---

(١) قــال الزمخشــري صـــ٩٣ :" تقــديم المميــز ، وتــأخيره عــن عاملــه: ولقــد أبــى ســيبويه تقــدم المميز على عامله .

وفــرق أبــو العبــاس بــين النــوعين ؛ فأجــاز : نفســاً طــاب زيــد ، ولــم يجــز : لــي ســمناً منــوان ، وزعم أنه رأي المازني.

(٢) سورة القمر آية ١٢.

(٣) قــال الزمخشــري صــــ٣٦٨ : واختلفــوا فــي مــا فهــي عنــد ســيبويه غيــر موصــولة ، ولا موصــوفة ، وهــي مبتــدأ مــا بعــد خبــره ، وعنــد الأخفــش موصــولة صــلتها مــا بعــدها ، وهــي مبتــدأ محذوف الخبر ، وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل: أي شيء أكرمه.

وقـــال – – أيضـــا – – صـــ٣٦٨" ولا يتصـــرف فـــي الجملـــة التعجبيـــة بتقـــديم ، ولا تـــأخير ، ولا فصــل. ؛ فــلا يقــال : عبــد الله مــا أحســن ، ولا مــا عبــد الله أحســن ، ولا بزيــد أكــرم ، ولا مــا أحســن فــي الــدار زيــد ، ولا أكــرم اليــوم بزيــد ، وقــد أجــاز الجرمــي الفصــل ، وغيــره مــن أصــحابنا ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق.

ويقـال : مــا أحســن زيــداً للدلالــة علــى المضــي ، وقــد حكــي : مــا أصــبح أبردهــا ، ومــا أمســى أدفأها ، والضمير للغداة.

(٤) في النسخة (ب) ولأن.

قول السكاكي

وسابعها : المنصوب في باب كان كنحو : كان زيد منطلقاً ، وأنه نوع غير نوع الحال عندنا خلافا للكوفيين من أن الحال شيء يأتي لزيادة فائدة فى الكلام ، والمنصوب ههنا لنفس الفائدة.

وأما الفرق بينهما في أن تلك يلزمها التنكير ، وهذا يأتي معرفة ، ونكرة فلا يصلح الإلزام الكوفي لإنكاره لزوم تنكير الحال ، وبابه كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، ومازال ، وما برح ، وما فتئ ، وما انفك ، وما دام ، وليس ، وكذا: آض ، وعاد ، وغدا ، وراح ، وكذا جاء ، وقعد.

وتسمى هذه الأفعال ناقصة بمعنى أنها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب، ومن هذا يظهر أن مرفوعها ، وما كان من جنسه يجب أن يعد من الملحقات بالفاعل فتأمل.

ويسمى مرفوعها اسما لها ، ومنصوبها خبرا لها ، وهذه الأفعال تتفاوت معانيها ؛ فكان للدلالة على المضي، فإذا قلت : كان زيد منطلقاً كنت بمنزلة أن تقول فيما مضى زيد منطلق ، وأما ما تكون بمعنى حدث ، أو تكون زائدة ؛ كما فى قوله :-

جياد بني أبي بكر تسامى ... على كان المسومة العراب

وفي قولك : ما كان أحسن زيدا فعن نصب الخبر بمعزل ، وأما التي فيها ضمير الشأن ؛ كنحو : كان زيد منطلق فهي عندي عين الناقصة اسمها الضمير ، وخبرها الجملة.

وصار للدلالة على الانتقال إلى حالة، واستعمالها على وجهين: أحدهما : صار غنيا، والثاني : صار زيد إلى الغنى، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات للدلالة على اقتران فائدة الاسم ، والخبر بالأوقات الخاصة التي هي الصباح ، والمساء ، والضحى ، واليوم ، والليلة ، أو على معنى صار.

وأمـا أصـبح ، وأمسـى ، وأضـحى فـى إفادتهـا معنـى الـدخول فـى أوقاتهـا فبمعـزل عـن البـاب ، ومـازال ، ومـا بـرح ، ومـا فتـئ ، ومـا انفـك لاسـتمرار الفعـل بفاعله في زمانه .

ومـادام توقيـت للفعـل، وإنمـا كـان توقيتـا ؛ لكـون مـا فيهـا مصـدرية ، وحاصـل معناهـا فـى قولـك : اجلـس مـادام زيـد جالسـا ، اجلـس دوام جلـوس زيـد هـي مـدة دوام جلوسـه دون أخواتهـا فهـي هنـاك نافيـة ، ومـا لورودهـا علـى معنـى النفـي ثـم ردهـا إلـى الثبـوت فلـذلك امتنـع : مـازال زيـد إلا منطلقـاً امتنـاع دام ، أو استمر زيد إلا منطلقاً.

ولـيس لنفـي فائـدة الاسـم ، والخبـر فـى الحـال ، وفـي الاسـتقبال – أيضـا – بروايـة الإمـام أبـي الحسـن محمـد بـن عبـد الله بـن الـوراق رحمـه الله، ومعنـى مـا بقـي معنـى صـار ، وتقـديم الخبـر فـى هـذا البـاب علـى الاسـم مطلقـا جـائز إلا فـى ؛ نحـو :كنتـه ، أو كنـت إيـاه ، وهـو المختـار ، وعلـى الأفعـال التـي ليسـت فـى أوائلهـا مـا دون لـيس ففيـه خـلاف جـائز – أيضـا – ، وواجـب – أيضـا – إذا كان فيه معنى استفهام ؛ كنحو : متى كان القتال.

وههنـا أفعـال تتصـل بهـذه النـواقص، وتسـمى أفعـال المقاربـة، وهـي عسـى ، وكـاد ، وكـرب ، وأوشـك ، وجعـل ، وأخـذ ، وطفـق ، واتصـالها بهـا أنهـا مـع المرفـوع بـدون الخبـر لا تفيـد ، وبينهمـا تفـاوت ؛ فخبـر عسـى يـأتي فعـلا مضـارعا مـع أن ، وخبـر كـاد بـدونها ، وتصـريف عسـى تـارة يكـون علـى ؛ نحـو :رمـى ؛ فيقـال : عسـيت عسـينا إلـى عسـين ، وأخـرى علـى ؛ نحـو : لعـل ؛ فيقـال : عساني عسانا إلى عساهن.

وكثيـراً مـا يجعـل أن مـع الفعـل المضـارع فاعلهـا فتسـتغني ؛ إذ ذاك عـن التصـريف ، وتـتم بـه كلامـا ، وهمـا أعنـي : عسـى ، وكـاد قـد تتقارضـان ثبـوت أن ، ولا ثبوتها.

وأوشك تجري مجرى عسى في استعمالها تارة ، ومجرى كاد أخرى، والباقية تجري مجرى كاد.

ولما كان عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء، وكاد لمقاربته على سبيل الحصول لا جرم جعلنا ثبوت أن أصلا مع عسى ، ولا ثبوتها مع كاد.(١)

قول الشارح

(قوله : وسابعها المنصوب في باب كان) و إنما (٢) أخر هذا في الذكر ؛ بناء على تأخير هذا الباب لنقصان هذه الأفعال (٣) .

المنصوب في باب كان

(قوله : كنحو: كان زيد منطلقا) بيان بالمثال ، وكان المناسب أن يقال : كان زيد منطلقا في الناقصة(٤).

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص٩٣-٩٥.

(٢) في النسخة (ب) إنما.

(٣) قال ابن فلاح: وإنما سميت ناقصة لوجهين:-

أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث.

ثانيهما: أنه لا يتم بها مع مرفوعها كلام ، بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع ، والمنصوب ؛ فإنه يتم بها مع مرفوعها كلام" أ هـ

ينظر: ابن فلاح النحوي (ت ٦٨٠هـ) حياته ، وآراؤه ، ومذهبه مع تحقيق كتابه الموسوم بالمغني(رسالة دكتوراه) للطالب / عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي – إشراف / الدكتور / أحمد مكي الأنصاري -١٤٠٤هـ/١٩٨٤م - ٧٤٤/٣.

(٤) قال ابن الصائغ ٥٦٧/٢ :" اعلم أنّ (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً.

قيل: إنّ دخولها على المبتدأ ، والخبر على خلاف القياسِ ؛ لأنها أفعال ، وحقّ الأفعال أن تُنسب معانيها إلى المفردات لا الجمل ؛ فإن ذلك للحروف ؛ نحو: (هل جاء زيدٌ) و (ليته عندنا) .

لكنّهم توسّعوا في هذه لكونها لا تتمّ بالفاعل ؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل ، فأدخلوها على المبتدأ ، والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها ؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول ، سواءً تأخّر ، أو تقدّم ؛ نحو: (كان زيد قائمًا) و (كان جوادًا حاتم) .ويسمّى المرفوع في هذا الباب اسمها ، والمنصوب خبرها.

لأن [لفظ كان] [١] مشترك ؛ فكان المناسب تعيينها بالقرينة ليصح التمثيل بها بيانا لباب كان[٢] الذي سبق الكلام له ، وإن هذا المنصوب غير نوع الحال لزيادة فائدة وهذا لنفس الفائدة.

العامل في اسم كان وخبرها.

ولقائل أن يقول : إنما يصلح هذا الإلزام الكوفي [٣] ؛ أن لو سلم الحال مطلقا لزيادة فائدة ؛ كيف ، وهو ممن يري أن المنصوب[٤] حال[٥]

قال الأزهرى:"وترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ، ويسمى اسمها حقيقة ، وفاعلها مجازاً ، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ، ويسمى خبرها خبرها حقيقة ، ومفعولها مجازاً ؛ لأنها شبهت بالفعل التام المتعدى لواحد ؛ كـ"ضرب زيد عمراً" هذا مذهب البصريين" أ هـ.

ينظر : التصريح ١/٥٨٧ ، حاشية الصبان ١/٢٢٦.

وقال السيوطى:"وكان قياس هذه الأفعال أن لا تعمل شيئا ؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة ؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه ، وإنما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين ؛ نحو: ضرب ، فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه" أ هـ. ينظر: همع الهوامع ١/٤٠٩.

ذهب الفراء إلى أنه ارتفع لشبهه بالفاعل ، وقال غيره من الكوفيين : إنه باق على رفعه الذى كان في الابتداء عليه . ينظر: الارتشاف ٣/١١٤٦.

وقد سمى سيبويه اسم كان ، وخبرها بالفاعل ، والمفعول ، ولذلك يقوم: هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشئ واحد ، فمن ثم ذكر على حدته ، ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل".

ينظر: الكتاب ١/٤٥.

(١) في النسخة (ب) كان لفظ.

(٢) في النسخة (ب) لكان.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(في).

(٤) في النسخة (ب) بزيادة :(في باب كان).

(٥) اختلف النحاة في العامل في اسم كان ، وخبرها على مذهبين: -

المذهب الأول: أن"كان" ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وربما يسمى فاعلا مجازاً ، أو عن طريق الاستعارة التصريحية. ينظر: حاشية يس على التصريح ١/١٨٤.

وأنها تنصب الخبر ، ويسمى خبرها ، وربما يسمى مفعولاً لا مجازاً أيضا لشبهة به ، وهو مذهب جمهور البصريين ، ومنهم سيبويه ، والمبرد ، وعبر سيبويه عن اسمها بالفاعل ، وعن خبرها بالمفعول .

= مع أنها لنفس الفائدة؟ والمنصوب ههنا لنفس الفائدة.

ينظر: الكتاب ٤٥/١ ، التصريح ١٨٤/١ ، همع الهوامع ٤٠٩/١-٤١٠ ، شرح عيون الإعراب ص ٩٤ ، الأصول ٨٢/١ ، التبصرة والتذكرة ١٨٥/١.

<u>المذهب الثاني:</u> أن كان وأخواتها لم تعمل شيئا في المبتدأ ، وأنه باق على رفعه ، وأن الخبر منصوب على الحال ، وهو مذهب جمهور الكوفيين ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أن الاسم ارتفع لشبه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال ؛ إذ يقول :-

فنصب (فئتين) بالفعل ، تقول : مالك قائما ؛ كما قال اللّه تبارك ، وتعالى (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ) سورة المعارج٣٦ ؛ فلا تبال أكان المنصوب معرفة ، أو نكرة يجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا ؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكان ، وأظنّ ، وما أشبههما.

وكل موضع صلحت فيه فعل ، ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه ، والنكرة ؛ كما تنصب كان ، وأظنّ لأنهن نواقص في المعنى ، وإن ظننت أنهن تامّات" أهـ

فإن كان عنده في جمله(كان زيد ضاحكا) مثل: جاء ؛ فكأنه قيل: جاء زيد ضاحكا.

ينظر: الارتشاف ١١٤٦/٣ ، معانى القرآن للفراء ٢٨١/١ ، التصريح ١٨٤/١.

وقد نوقش المذهب الثانى بما يأتى: -

<u>الأول:</u> أن خبر كان ، وأخواتها قد يكون معرفا ، وقد يكون مضمراً ، ولا يقع الحال كذلك .

ينظر: اللباب ٣١٧/١ ، المغنى في النحو لابن فلاح ٥٢/٣.

<u>الثانى:</u> أنه كالحال يسوغ حذفها ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال ؛ لأنه مقصود الجملة ، والدليل على أن خبرها مقصود الجملة ، والدليل على أن خبرها مقصود الجملة: أنه لو قال قائل: أكان زيد قائما ، فأجيب: لا ، كان النفي عائدا إلى القيام المفهوم من الخبر ، لا إلى كان . ينظر: المصادر السابقة .

<u>الثالث:</u> أن الحال تأتى بعد تمام الكلام ، ولا يتم الكلام بكان الناقصة مع مرفوعها . ينظر: المغنى لابن فلاح ٥٢/٣.

وناقش الكوفيون ما ذهب إليه البصريون من (أن) خبر كان منصوب بها تشبيها لها بالفعل بأن قالوا : إن خبر كان يقع جملة ، ويقع ظرفا ، ولا يقع المفعول ظرفا ولا جملة.

وأجيب: بأن ذلك ممنوع ؛ فإن الجملة تقع موقع المفعول ، وذلك مثل جمله مفعول القول في نحو : قال زيد: عمرو فاضل ، ويقع الجار ، والمجرور موقع المفعول في" مررت بزيد" و كذلك الظرف إذا توسع فيه . ينظر:التصريح ١٨٤/١ ، الهمع ٤٠٩/١.

وأما الفرق بينهما فى أن تلك يلزمها التنكير ، وهذا يأتي معرفة ، ونكرة فلا يصلح الإلزام الكوفي ؛ لإنكاره لزوم تنكير الحال[(١)].

تنكير الحال

(قوله : وبابه كان) [باب كان فى عرفهم عبارة][(٢)] عن جميع هذه الأفعال الناقصة[(٣)]..............=

الأفعال الناقصة وتعدادها

---

(١)هذا مذهب الجمهور ، وأجاز يونس ، والبغداديّون تعريفه مطلَقًا بلا تأويل ؛ فأجازوا (جاء زيد الرّاكب) .

وفصل الكوفيّون فقالوا:-

إنْ تضمنت الحال معنى الشّرط صحّ تعريفها لفظًا ؛ نحو: (عبد الله المحسِن أفضل منه المسيء) فـ (المحسن) و (المسيء) حالان ، وصحّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأوّلهما بالشّرط ؛ إذ التّقدير: (عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء) ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشّرط لم يصحّ مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز (جاء زيد الرّاكب) ؛ إذ لا يصحّ (جاء زيد إنْ ركب) . يُنظر: الهمع ٣٠١/٢ ، والأشمونيّ ١٧٢/٢.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين بصيغة :(جات كان عبارة في عرفهم).

(٣) والأفعال الناقصة هى: كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمس ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، ودام ، وزال ، وانفك ، وبرح ، وفتئ .

ينظر: في هذه الأفعال الكتاب ٤٥/١ ، ابن يعيش ٨٩/٧ شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ -٣٧٧ ، شرح اللمع لابن برهان ٥٣/١-٥٥ ، المساعد ٢٤٨/١ ، التصريح ١٨٤/١ ، المقرب ١٠٠/١ ، الأشمونى ٢٢٦/١-٢٢٧ ، الهمع ٤١٢/١-٤١٣.

وزاد بعض البغداديين: ونى . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، الهمع ٤١٣/١.

وزاد ابن مالك: رام. ينظر : ، شفاء العليل ٣٠٦/١ ، التسهيل ص ٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/١.

وبمعنى صار: آض ، وعاد ، وآل ، ورجع ، وصار ، واستحال ، وتحول ، وارتد ، وقعد.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، المساعد ٢٥٧/١ -٢٥٩ ، ابن يعيش ٩٠/٧.

وألحق قوم منهم الزمخشرى ، والجزولى ، وابن عصفور ، والعكبرى: إذا ، وراح بمعنى:"صار" .

ينظر: المفصل ٢٦٣ ، ابن يعيش ٩٠/٧ ، والمقدمة الجزولية في النحو - لأبى موسى عيسى الجزولى (٦٠٧هـ) . تح ، وشرح د/ شعبان عبد الوهاب . مراجعة د/ حامد نيل ، ود/ فتحى جمعة . مطبعة أم القرى (مصر) – الطبعة الأولي - ١٩٨٨م - ص١٠٤ ،

= [التي كان] [(١)] إلي آخرها .

(**قولــــه : آض** [(٢)]) إنمــا فصــل ؛ لأنهــا أفعــال نظمــت فــى ســلك الناقصة[(٣)] آخرا.

والمقـــرب ص١٠١ ، شـــرح الجمـــل لابـــن عصـــفور ٣٧٦/١ ، إعـــراب لا ميـــة الشـــنفري أبـــو البقـــاء عبـــد الله بـــن الحســـين بـــن عبـــد الله العكبـــري البغـــدادي محـــب الـــدين (المتـــوفي: ٦١٦هـــ) - المحقـــق: محمـــد أديـــب عبـــد الواحـــد جمـــران - المكتـــب الإســـلامي - بيـــروت - الطبعـــة الأولـــى ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م - ص٧٩.

وزاد الفـــراء: أســـحر ، وأفجـــر ، وأظهـــر ، ولـــم يـــذكر علـــى ذلـــك شـــاهداً . ينظـــر : شـــفاء العليـــل ٣١٣/١ ، الهمع ٤١٥/١ ، المساعد ٢٦٠/١.

وأدخـــل الكوفيـــون: هـــذا ، وهـــذه إذا أريـــد بهمـــا التقريـــب فـــي هـــذا البـــاب . ينظـــر: شـــرح الجمـــل لابن عصفور ٣٧٦/١-٣٧٧ ، الهمع ٤١٥/١.

قال أبو حيان: -

ويـــدخل فـــي هـــذا البـــاب كـــل فعـــل يجـــئ المنصـــوب بـــه بعـــد المرفـــوع لا يســـتغنى عنـــه ؛ تقـــول: قـــام زيـــد كريمـــا ، وذهـــب زيـــد متحـــدثا ، وعـــاش الفتـــى مجاهـــدا فـــي قومـــه". ينظـــر: الارتشـــاف ١١٤٨/٣.

(١) في النسخة (ب) التي هي؟

(٢)(آض) عدها ابن مالك من أخوات(كان) الناقصة بمعني(صار) .

ينظـــر : التســـهيل ص٥٣ ، شـــفاء العليـــل ٣١١/١ ، شـــرح الكافيـــة الشـــافية ٣٨٨/١-٣٨٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/١ ، المساعد ٢٥٨/١ .

وأخرجهـــا ابـــن عصـــفور مـــن أخـــوات (كـــان) ويجعـــل المنصـــوب بعـــدها حـــالا. ينظـــر: الـــدرر اللوامع ٨٣/١.

(٣) قال ابن فلاح: وإنما سميت ناقصة لوجهين:-

أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث.

ثانيهمـــا: أنـــه لا يـــتم بهـــا مـــع مرفوعهـــا كـــلام ، بخـــلاف الأفعـــال المقتضـــية للمرفـــوع ، والمنصـــوب ؛ فإنـــه يـــتم بهـــا مـــع مرفوعهـــا كـــلام" أ هــــ ينظـــر: المغنـــى لابـــن فـــلاح ٧٤٤/٣ ، وينظر: ابن يعيش ٨٩/٧.

(**قولــه : وكــذا جــاء[١] وقعــد[٢]**) إنمـا فصـل ؛ لأنـه لـم يعـم ، وقوعهـا ناقصتين.

(**قولـه : ومـن هـذا يظهـر أن مرفوعهمـا**) يعنـي لمـا[٣] كانـت لاتفيـد بـدون المنصـوب ؛ نزلـت هـذه الأفعـال منزلـة الحـروف المشـبهة بالأفعـال [٤] فـي أنهـا تدخل على الجملة............=

---

(١) فأمـا"جـاء" ففـي قـولهم :"مـا جـاءت حاجتـك" ، أول مـن قالـه الخـوارج لابـن عبـاس رضى الله عنهما حين أرسله إليهم على ﷺ ، وقدم سيبويه:"بما صارت حاجتك".

ينظـر: الكتـاب ٥٠/١ ، شـرح الكافيـة الشـافية ٣٩١/١ ، ابـن يعـيش ٩٠/٧ ، شـرح جمـل الزجاجى لابن عصفور ٣٧٦/١.

(٢) وأما"قعد" ففي قولهم :"أرهف شفرته حتى قعدت كأنه حربة" ،

ينظـر: شـرح الكافيـة الشـافية ٣٩/١ ، ابـن يعـيش ٩١/٧ ، شـرح جمـل الزجـاجى لابـن عصفور ٣٧٦/١.

وقال الجوهرى:"أرهفت سيفي أى: رققته ؛ فهو مرهف" أ هـ. ينظر: الصحاح ١٣٦٧/٤.

(٣) في النسخة (ب) أنها.

(٤) قـال سـيبويه الكتـاب (١٣١/٢):" هـذا بـاب الحـروف الخمسـة التـي تعمـل فيمـا بعـدها ؛ كعمـل الفعـل فيمـا بعـده ، وهـي مـن الفعـل بمنزلـة عشـرين مـن الأسـماء التـي بمنزلـة الفعـل ، لا تصـرَّف تصـرُّف الأفعـال ؛ كمـا أن عشـرين لا تصـرف تصـرف الأسـماء التـي أخـذت مـن الفعل ، وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أُخذت من الأفعال .

وشُـبهت بهـا فـي هـذا الموضـع ، فنصـبت درهمـا لأنـه لـيس مـن نعتهـا ولا هـي مضـافة إليـه ، ولـم تـرد أن تحمـل الـدرهم علـى مـا حُمـل العشـرون عليـه ، ولكنـه واحـد بـين بـه العـدد فعملـت فيـه كعمـل الضـارب فـي زيـد ، إذا قلـت: هـذا ضـاربٌ زيـدا ، ؛ لأن زيـدا لـيس مـن صـفة الضارب ، ولا محمولا على ما حُمل عليه الضارب.

وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهي : أنّ ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن.أهـ

وهـذا يجرنـا إلـي دلالـة هـذه الأفعـال علـى الحـدث ؛ فقـد اختلـف النحـاة فـي دلالـة(كـان) الناقصـة علـى الحـدث ، فقيـل: هـى دالـة علـى الزمـان المجـرد مـن الحـدث ، وعلـى هـذا فلـيس أفعـال حقيقـة ، وهـذا ظـاهر كـلام سـيبويه . ينظـر: الكتـاب ٢٦٤/١ ، التـذييل والتكميـل ١٣٣/٤.

وتبعه أكثر النحويين كالمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن برهان ، وابن باشاذ ، والجرجانى ، وابن الخشاب ، والشلوبين ، وابن أبى الربيع ، وغيرهم .

ينظر: المقتضب ٣٣/٣ ، ٩٧ ، الأصول٨٢/١ ، المسائل البصريات ٢٣٢/١ ، المسائل العسكرية ص٩٦ ، المسائل المشكلة ص١١٣ ، المسائل المنثورة ص٢٠٧ ، الأشباه والنظائر ١٤٦/٢ ، اللمع ص٨٥ ، شرح اللمع ٤٩/١. المقتصد ٣٩٨/١ ، التوطئة ص٢٤٤ ، شرح المقدمة الجزولية ٢٨٧/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجى ٦٦٤/٢.

وقيل: هى دالة على الحدث ، والزمان كغيرها من الأفعال الأخرى ، وهو رأى ابن خروف ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضى ، وأبى حيان ، وابن هشام ، والدمامينى ، وغيرهم .

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤١٥/١ -٤١٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ ، شرح التسهيل ٣٣٨/١ ، شرح الرضى على الكافية ١٨١/٤ ، التذييل والتكميل ١٣٣/٤ الارتشاف ١١٥١/٣ ، تعليق الفرائد ١٧/٣.

ويرى ابن مالك أن دلالتها على الحدث ، والزمان هو الظاهر من قول سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي .

ينظر: شرح التسهيل ٣٤٠/١.

ويترتب على ما سبق سؤال ؛ هل تعمل كان في الحال؟

ينظر: الأشباه والنظائر ٣٣٧/٣ ، الارتشاف ١١٥٢/٣ ، تعليق الفرائد ١٧٤/٣ ، همع الهوامع ٤١٨/١.

فكل من يرى أن(كان) الناقصة لا دلالة فيها على الحدث فهى لا تعمل عنده في الحال.

ينظر: الارتشاف ١١٥٢/٣ .

وصرح بالمنع الواسطى الضرير ، وابن بابشاذ ، ونسبه للمحققين ، وابن أبى الربيع ، وابن القواس ، وهو الأصح عند السيوطى .

ينظر: شرح اللمع الواسطى ص ٧٣ ، شرح جمل الزجاجى لابن خروف ٤٤٩/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجى ٧٣٧/٢ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس٨٦٥/٢ ، الأشباه والنظائر ١٧٨/٣.

<u>وعله المنع هى:-</u>

أن(كان) الناقصة فعل غير حقيقى ، ولا استدعاء لها للحال ، والعامل مستدع ، وخبرها أغنى في ذلك عنها ، ولأنها إنما تدخل بعد استقلال الجملة لتدل على أن مقتضاها فيما مضى ، فالذى كان ينصب الحال قبل دخولها ينصب بعد دخولها .

ينظر: شرح اللمع للواسطى ص٧٣ ، البسيط في شرح جمل الزجاجى ٧٣٧/٢ ، التذييل والتكميل ٢٥١/٤ ، همع الهوامع ٤١٨/٢-٤١٩.

= لتربية الفائدة[1] ؛ كما[2] كان المرفوع ثمة ملحقا وجب أن يكون هنا[3] كذلك ، وهذا مذهب كثير من النحويين ، وهو أنه ملحق بالفاعل .

ولقائل أن يقول : كان يجب عليه أن يخرجه عن تعريفه الفاعل.

(قوله : وما كان من جنسه) يعني مما لايتم بالمرفوع كلاما ؛ كأفعال[4] المقاربة[5] .

والظاهر عندي : ألا[6] يعد من الملحقات ؛ لأن أصالة الفاعل فى باب الرفع باعتبار ، وكون الفعل مسندا إليه ، وإنما يصح ماذكر ؛ أن لو كان ذلك باعتبار كون ذلك الفعل غير ناقص ، وهو ممنوع .

مجيء (كان) زائدة

(قوله : وفي قولك : ماكان أحسن زيدا) ولقائل أن يقول : لانسلم أنها زائدة[7] ولم لايجوز أن يكون فى قولك هذا...=

وأما من يرى أن (كان) الناقصة تدل على الحدث فهي تعمل عنده في الحال . ينظر: الارتشاف ١١٥٢/٣ .

وقد ذكر الواسطى أن أبا على يجيز انتصاب الحال عن كان . ينظر: شرح اللمع للواسطى ص٧٣.

(١) في النسخة (ب) الفايدة .

(٢) في النسخة (ب) وكما.

(٣) في النسخة (ب) هناك.

(٤) في النسخة (ب) كالأفعال.

(٥) قال ابن مالك الكافية الشافية ٤٥٠/١ :" الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ"كان" وأخواتها في النقصان ، واقتضاء اسم مرفوع ، وخبر منصوب .

(٦) في النسخة (ب) أن لا .

(٧) تختص كان دون أخواتها بجواز زيادتها في اللفظ ، والمعنى ، قال الأهدل:"وتختص"كان" عن أخواتها بأمور:-

بجواز زيادتها لفظا ، ومعنى ؛ فلا تفيد الدلالة على المضى ، ولا يسند إليها فاعل ؛ بل يكون وجودها كعدمها ، كالحرف الزائد ، ويبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله إلا في التأكيد" أ هـ.

ينظر: الكواكب الدرية بشرح متممة الأجرومية ، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، دار الكتب العلمية – ٩٢/١.

= للدلالة على المضي[1] واسمها ضمير........=

وقد تزاد في الوسط ، وفي ذلك يقول ابن مالك: –

"وتختص بجواز زيادتها وسطا باتفاق" أهـ

ينظر: المساعد ١/٢٦٨ ، شرح الكافية الشافية ١/٤١١.

وجوز الفراء زيادتها في الآخر ، وفي ذلك يقول ابن مالك:"وآخراً على رأى" .

وقال ابن عقيل:"فيقال"زيد قائم كان" ؛ كما يقال:"زيداً قائم ظننت" ، وهذا مذهب الفراء ، والصحيح المنع ؛ إذ لم يستعمل ، والزيادة خلاف الأصل ، فيقتصر بها على مواضع استعمالها" أ هـ

ينظر: المساعد ١/٢٦٨ ، الهمع ١/٤٣٧-٤٣٨.

واشترط لزيادتها أمران ، قال السيوطى:–

"تختص –أيضا– بأنها تزاد بشروط: أن تكون بلفظ الماضى ، ومتوسطة بين مسند ، ومسند إليه ؛ نحو: ما كان أحسن زيدا" أ هـ

ينظر: همع الهوامع ١/٤٣٨.

وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع.

ينظر: المصدر السابق ١/٣٨١.

قال ابن يعيش:"اعلم أنه قد تدخل (كان) في باب التعجب زائدة على معنى الفعل عن العمل ، وإرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك ؛ نحو قولك:"ما كان أحسن زيداً" إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى..." أ هـ

ينظر: شرح ابن يعيش ٧/١٥٠.

وذهب السيرافي ، والزجاجى أن"كان" في باب التعجب غير زائدة ، فتكون"كان" وهى خبر"ما" التعجبية.

ينظر: المصدر السابق.

قال ابن يعيش:"ولا يزاد في باب التعجب إلا"كان" وحدها دون غيرها من أخواتها ، وذلك لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل عن معناها. أ هـ

ينظر: المصدر السابق.

(١) ذهب ابن مالك إلى أن(كان) تدل على المعنى من غير دلالة على انقطاع ، أو غيره إلا بوجود قرينة تصرفه إلى ذلك يقول:–

" الأصل في كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأولية ، ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه ؛ كقوله تعالى: (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ) سورة آل عمران آية ١٠٣.

وقد يقصد بها الدوام .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٠.

ورد عليه أبو حيان بقوله :"وما اختاره في (كان) وادعاؤه فيها ، وفي الأفعال أن الفعل الماضى يدل على وقوعه فما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا .

ينظر: التذييل والتكميل لأبى حيان ٢/١١.

وقال ابن عصفور:" قال أصحابنا: اختلف النحاة في(كان) هذه هل تقتضى الانقطاع أولا تقتضيه ؟

فأكثرهم على أنها تقتضى الانقطاع ، وأنك إذا قلت: كان زيد قائما ؛ فإن قيام زيد كان فيما مضى ، وليس الآن قائما .

وهذا هو الصحيح ، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هى موجودة في المتعجب منه في الحال قالت : ما أحسن زيداً ؛ فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى ، وهو الآن ليس كذلك قالت: ما كان أحسن زيداً.

وزعم بعضهم أنها لا تقتضى الانقطاع ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) سورة النساء آية ٩٦-١٥٢ ، سورة الفرقان آية ٧٠ ، وسورة الأحزاب آية ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ ، وسورة الفتح آية ١٤ ، وقوله : (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)

أى: كان ، وهو الآن كذلك ، قالوا : الجواب أنه قد يتصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه بأن غفوراً رحيماً بما مضى ؛ كما هو الآن كذلك ، ومعنى: أنه كان فاحشة أى: كان عندكم فاحشة في الجاهلية ، ولم يتعرض لخلاف ذلك ، فتكون المراد الإخبار عن الزنى كيف كان عندهم في الجاهلية ، والذى تلقيناه من الشيخ أن (كان) تدل على الزمان الماضى المنقطع ، وكذلك سائر الأفعال الماضية .

ومن يعقل حقيقة المعنى لم يشك في الدلالة على الانقطاع ، لكن مثل قوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) ، وإن دل على الماضى المنقطع فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها" أ هـ .

ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤١٢-٤١٣.

ومال الدمامينى إلى رأى ابن مالك بقوله : -" قلت: كذا إذا قصد الاستمرار فلابد من دليل يقام عليه ، والحاصل إن كان لا تدل على أحد الأمرين – الانقطاع ، والاستمرار – ؛ بل ذلك إلى القرينة .... ثم ذكر قول أبى حيان ، واكتفي بقوله : وفيما قاله نظر"

ينظر: تعليق الفرائد ١/١١٨.

= عائد إلي ما ، والفعل مع مرفوعه ، ومنصوبه خبر لها.

فإن قلت : إنما يرد هذا ؛ أن لو كان القصد إلي الدلالة على المضي.

قلنا : هذا المنع إنما يرد ؛ أن لو جاز الإتيان بها من غير قصد إلي الدلاله على المضي ، وهوممنوع ؛ لأن وقوعها في الجملة التعجبية إنما كان[1] للدلالة على المضي ، وزيادتها من غير قصد إلي ذلك المعني لايجوز ؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

(**قوله : فعن نفس[2] الخبر بمعزل**) إنما لم يقل فليست من الباب ؛ لأن لقائل أن يقول : لا نسلم أن الزائدة ليست من الباب ؛ لجواز أن تكون هي الناقصة زيدت هنا ؛ فقال ذلك احترازا عن هذا المنع.

(**قوله : وأما التي فيها ضمير الشأن**) لما كانت هذه تختص[3] بأحكام لايشاركها فيها بقية أقسام الناقصة عدت قسما على حدة[4].

ووافق الرضى – أيضا – ابن مالك بقوله :"وذهب بعضهم إلى أن(كان) تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضى ، وشبهته قوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) سورة النساء آية ٣٤ ، وذهل أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعا بصيراً لا من لفظ (كان) ، ألا ترى أنه يجوز : (كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ)

وإذا قلت: كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار ، وكان قياس ما قال أن يكون" كن" و"يكون" – أيضا – للاستمرار.

وقول ابن الحاجب:" دائما ، أو منقطعا" رد على هذا القائل ؛ يعني أنه يجئ دائما ؛ كما في الآية ، ومنقطعا ؛ كما في قولك:" كان زيد قائما" ولم يدل لفظ كان على أحد الأمرين ؛ بل ذاك إلى القرينة".

ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٩٣/٢.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) نصب.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) بعضُ النُّحاة يفردها بالذِّكر ، ويجعلها قسمًا قائمًا بنفسه ؛ "لأنّ لها أحكامًا تنفرد بها ، وتخالِف فيها النّاقصة ، وذلك أنّ اسم هذه لا يكون إلا مضمَرًا ، وتلك يكون اسمها ظاهرًا ، ومضمَرًا ، والمُضمَر هُنا لا يعود إلى مذكور ، ومن تلك يعود إلى مذكور ، ولا

وإن كانت هي الناقصة منها: أن اسمها لايكون إلا ضميرا ، ومنها أنه لايكون إلا الحديث ، ومنها أنه لايكون إلا مبهما ، ومنها أنه لايكون خبرها إلا الجملة ، ومنها أنه لايكون فيها ضمير عائد[1] إلي الاسم [عامل في الاسم] [2] ؛ فلما كان كذلك عدوها قسما على حدة ، وإن كانت في التحقيق هي الناقصة.

(**قوله : والثاني : صار زيد إلي الغني**) [3] ولقائل أن يقول : مايرفع الاسم ، وينصب الخبر ؛ نحو : صار زيد غنيا يدخل على الجملة لتربية الفائدة ، وهو الدلالة ؛ على أن اتصاف الاسم بالخبر كان مسبوقا بالعدم فيكون من الباب .

يُعطف على هذا الضّمير ، ولا يؤكَّد ، ولا يبدل منه ، بخلاف تلك ، ولا يكون الخبر هنا إلا جملة على المذهب ، وتلك يكون خبرها جملة ، ومفرَدًا ، والجملة في خبر هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبَر عنه ، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد ؛ فلمّا خالفتها في هذه الأحكام جعلت قسمًا قائمًا بنفسه.

وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أنّ هذا القسم من قبيل التّامّة الّتي ليس لها خبر ، ولا تفتقر إلى مرفوع". ينظر : شرح المفصل ١٠١/٧ ، ويُنظر: أسرار العربيّة ١٣٥ ، وابن النّاظم ١٣٩.

(١) في النسخة (ب) يعود.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣)[وَصارَ] ، وهي موضوعة للدلالة على التحول من شيء إلى شيء آخر ، فتدل على التحول ، والانتقال إما من حقيقة إلى حقيقة ، أو من صفة إلى صفة ، فالأول: كأن تقول: صار الطين إبريقاً ، فحقيقة الطين تحولت ، وانتقلت من طين إلى حقيقة أخرى ، وهي كونه إبريقاً ، والثاني نحو: صار زيد غنياً ، فالتحول هنا ليس في حقيقة زيد ؛ بل هو زيد ، ولكن الذي تحول هو صفة زيد. ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية صـ٣٦٢.

قال الزمخشري المفصل صـ٣٥٢ :"ومعنى صار الانتقال ، وهو على ذلك على استعمالين:-

أحدهما : كقولك : صار الفقير غنياً ، والطين خزفاً .

والثاني : صار زيد إلى عمرو ، ومنه كل حي صائر إلى الزوال.أ.هـ

وأما التي تقرن بإلي ؛ نحو : صار زيد إلي مكان كذا أو إلي عمرو ؛ فلا نسلم أنها من الباب[1] ، وإلا كان[2] قولك : انتقل زيد إلي عمرو ، ووصل زيد[3] إلي الغني – أيضا – من الباب .

وكذا كل فعل كان مفعولا[4] بالقياس إلي الغير في[5] ؛ نحو : انتقل زيد فإنه لابد له من المنتقل إليه[6] وليس يعد ذلك من الباب إجماعا ؛ فكذلك يجب ألا يعد : صار زيد إلي عمرو من الباب بالقياس.

(قوله : لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه) أي : في زمانه الذي صلح لذلك الوصف الذي هو للخبر[7] .

ويحتمل أن يراد بالفعل نفس هذه الأفعال ، وباستمراره استمراره باعتبار السلب ، ويحتمل أن يراد بالفعل نفس الخبر ، والأول أظهر ؛ لأن الخبر قد لايكون فعلا بأن يكون اسما جامدا[8] .

---

(١) قال ابن الوراق ص٢٥٦ :"وَاعْلَم أَن (أَمْسَى ، وأصبح ، وأضحى) قد تسْتَعْمل على وجه آخر ، فيقال : صار زيد إلى عَمْرو ، فَلَيْسَتْ هَاهُنَا الدَّاخِلَة على الْمُبْتَدَأ ، والْخَبَر ، لأنك لَو أسقطتها من الْكَلَام ، لم يجز أَن تَقول: عَمْرو إلى زيد ، دون صار فَعلمنا بِهَذَا التَّقْدِير : أنها لَيست الدَّاخِلَة على الابتداء ، والْخَبَر ، ولكنهَا دَاخِلَة لِمَعْنى الِانتقال ، والصيرورة ، ولذَلِك جَازَ فيها هَذَا الِاستعمال ، وصارَ زيد إلى عَمْرو.

(٢) في النسخة (ب) لكان.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) معقولا.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) الخبر.

(٨) قال ابن هشام أوضح المسالك ١٩٣/١ :"والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعل الفعل ؛ فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعل الوصف.

وهو: إما مفرد ، وإما جملة ، والمفرد: إما جامد ؛ فلا يتحمل ضمير المبتدأ ، نحو:"هذا زيد" ؛ إلا أن أُوِّل بالمشتق ، نحو:"زيد أسد" ، إذا أريد به شجاع ، وإما مشتق في تحمل ضميره ، نحو:"زيد قائم" ؛ إلا إن رفع الظاهر ، نحو:"زيد قائم أبواه"". أ .هـ

(**قولـــه : ومـــا دام توقيـــت للفعـــل**[(١)]) فـإن قلـت : إن أريـد بـه الفعـل الاصطلاحي ؛ لم يصح ؛ لأنه لا توقيت فيه للاصطلاحي ، وإن=

---

(١) قـال الزمخشـري ص٣٥٥ : ومـا دام توقيـت للفعـل فـي قولـك : اجلـس مـا دمـت جالسـاً ، كأنـك قلـت: اجلـس دوام جلوسـك ؛ نحـو : قـولهم : آتيـك خفـوق الـنجم ، ومقـدم الحـاج ، ولذلك كان مفتقراً إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لابد له مما يقع فيه.

دام تـأتى تامـة ؛ بمعنـى سـكن ، ومنـه قولـه : صـلى الله عليـه وسـلم" لا يبـولن أحـدكم فـي الماء الدائم".

ينظـر: الجـامع المسـند الصـحيح المختصـر مـن أمـور رسـول الله صـلى الله عليـه ، وسـلم ، وسـننه ، وأيامـه = صـحيح البخـاري لمحمـد بـن إسـماعيل أبـو عبـدالله البخـاري الجعفـي – المحقـق: محمـد زهيـر بـن ناصـر الناصـر – دار طـوق النجـاة (مصـورة عـن السـلطانية بإضـافة تـرقيم تـرقيم محمـد فـؤاد عبـد البـاقي) – الطبعـة الأولـى ، ١٤٢٢هــ – ٥٧/١ ، المسـند الصـحيح المختصـر بنقـل العـدل عـن العـدل إلـى رسـول الله صـلى الله عليـه ، وسـلم لمسـلم بـن الحجـاج أبـو الحسـن القشـيري النيسـابوري (المتـوفي: ٢٦١هــ) – المحقـق: محمـد فـؤاد عبـد البـاقي – دار إحيـاء التـراث العربـي – بيـروت – ٢٣٥/١ ، المجتبـى مـن السـنن = السـنن الصـغرى للنسـائي لأبـي عبـد الـرحمن احمـد بـن شـعيب بـن علـي الخراسـاني ، النسـائي (المتـوفي: ٣٠٣هــ) – تحقيـق: عبـد الفتـاح أبـو غـدة – مكتـب المطبوعـات الإسـلامية – حلـب – الطبعـة الثانيـة ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦ – ٤٩/١ ، نيـل الأوطـار للشـوكانى القـاهرة – دون تاريخ ٣١/١ ، سنن ابن ماجة ١٢٤/١ رقم ٣٤٥.

ويمعنى بقى ؛ تقول: دام ملك فلان.

ينظر: المساعد ٢٥٤/١ ، التصريح ١٩٠/١ ، الكتاب ٢٦/١.

وذهب الفراء إلى أنها لا تتصرف ؛ فلا تستعمل إلا بلفظ الماضى ، قال أبو حيان:–

"وأمـا" دام" ففـي بعـض كتـب المتـأخرين أنهـا إذا كانـت ناقصـة لا تتصـرف ، وهـذا مـذهب الفـراء زعـم الفـراء ، أن(دام) لا يـأتى منهـا المضـارع ؛ فـلا يقـال: لا أفعـل هـذا مـا يـدوم زيـد قائماً" .

وذكـر السـبب فـي ذلـك ؛ أنـه إذا قلـت: افعـل هـذا مـا دام زيـدا قائمـا ؛ كـان مشـبها للشـرط الـذى فعلـه جوابـه ؛ ألا تـرى أن معنـى ذلـك معنـى قولـك: افعـل هـذا إن دام زيـد قائمـا ، والشرط الذى تقدم جوابه عليه لا يكون فعله إلا ماضيا....."

ينظر: التذييل والتكميل ١٤٧/٤بإيجاز.

ووافقه ابن الدهان فقال:"ولا تستعمل في موضع (دام)(يدوم) لأنه جرى كالمثل عندهم.

ينظر: المصدر السابق ١٤٧/٤.

أريد اللغوي لم يستقم[1]؛ لأنك تقول بعدمه مادام يطلبه ، وليس هناك بمفهوم[2] المعني اللغوي ؛ على أنك إذا قلت : لا أجلس مادام زيد جالسا ؛ لم يكن هناك توقيت للفعل.

واعترض عليه الدمامينى بقوله : -

" وهذا الرد غير متجه ؛ لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن (ما) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً ؛ بل فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضى فعلها.

ينظر : تعليق الفرائد ١/١١٤.

ووافقه ابن عصفور بقوله :"وأما(ما دام) فلا تتصرف ، لأنها في معنى مالا تتصرف ، وذلك أنه إذا قلت: افعل هذا ما دام زيد قائما ؛ كان المعنى مثل قولك: افعل هذا إن دام زيد قائما.

ألا ترى أن الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين ؛ فلما كانت في معنى شرط قد تقدم ما يدل على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ؛ لأن الفعل إذا كان لم تكن صيغته للماضى ، تقول العرب: أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول: أنت ظالم إن لم تفعل" .

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٤ ، التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/١٨٩.

(١)[بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ] المراد بالأفعال هنا الأفعال الاصطلاحية ، ؛ لأن الفعل قد يكون المراد به الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الماضي ، والمضارع ، والأمر ، وقد يكون المراد به الفعل اللغوي ، والأفعال اللغوية لا تنحصر ، ؛ لأن الأفعال جمع فِعْل – بكسر الفاء ، وإسكان العين – احترازاً من الفَعْل – بفتح الفاء ، وإسكان العين – ، والفِعْل لغة: الحدث نفس الحدث الذي يُحدثه الفاعل من قيام ، أو قعود ، أو نوم إلى آخره ، كل ما يصدر عن الإنسان من حدثٍ فهو فِعْل .

ولذلك المصدر مدلوله الفِعلُ اللغوي نفس القيام ، ونفس الأكل ، ونفس الشرب ، ونفس الجلوس ، فنفس الأكل هذا حدث اسمه الأكل ، فالأكل فعل الإنسان يأخذ الطعام ، ويُوصله إلى فمه ، ويمضغه الفعل نفسه أخذ الطعام ، وإيصاله إلى الفم هذا حدث اسمه الأكل ، فالأكل مصدر مسماه عين الحدث ، ففرق بين المصدر ، والحدث ، المصدر اسم مسماه الحدث ، فالفعل اللغوي هو عين الحدث نفس الحدث ، والأفعال اللغوية لا يمكن حصرها ، أما الاصطلاحية فهذه محصورة.

ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي– صـ٢٢٥.

(٢) في النسخة (ب) مفهوم.

قلنا : يجوز أن يراد به الاصطلاحي ، وبتوقيته توقيته باعتبار مفهومه ، أو يراد مفهوم المصدر ، والمراد بتوقيته[1] إما باعتبار السلب ، أو باعتبار الإيجاب .

(**قوله : ولورودها**) أي : ولورود جاء[2] بمعني النفي[3] ثمة ؛ أي في أخواتها ردها إلي الإيجاب ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي كان إيجابا ؛ فامتنع أن يقال: مازال[4] زيد إلا عالما[5] ؛ لأن الاستثناء المفرغ لم يأت في الإيجاب........=

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة :(توقيته).

(٢) في النسخة (ب) ما.

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري ١/٢٣٥ :" ما يعمله" ، أي: هذا العمل(وهو رفع الاسم ، ونصب الخبر) ، "بشرط أن يتقدمه نفي" بحرف ، أو اسم ، أو فعل موضوع للنفي ، أو عارض فيه بنقل ، أو استلزام ، "أو نهي ، أو دعاء" بـ"لا" خاصة.

"وهو أربعة: زال ماضي يزال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك" ، وإنما اشترطوا فيها ذلك ؛ لأنها بمعنى النفي ؛ فإذا دخل عليها النفي إثباتا.

(٤) في النسخة (ب) ما زاد.

(٥) قال الزمخشري ص٣٥٣ : والتي أوائلها الحرف النافي في معنى واحد ، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ، ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للإيجاب ، ومن ثم لم يجز ما زال زيد إلا مقيماً

"مازال" يلزمها النفي ؛ إذ دخول النفي فيها على النفي جرت مجرى"كان" في كونها للإثبات".أ.هـ

فيقال:"مازال زيد أميراً" ، وكذلك باقيها ؛ لأن معناها نفي ، فلو استعملت من غير النفي لانقضى المعنى ؛ فلما دخل النفي على النفي صار المعنى الإثبات ، وكان النفي على النفي مقصوداً في إفادته الإثبات ، وأنه ما انتفي ؛ لأنه إذا ثبت ، ولم ينتف استمر ، وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت ؛ فإنه لا يلزم من الاستمرار.

ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩١٢/٣.

وقد منع النحويون أن يجئ الاستثناء المفرغ بعد"مازال" ؛ لأن نفيها إيجاب ، قال ابن الحاجب:-

"ومن ثم لم يجز" مازال زيد إلا عالماً" وعلل لذلك قائلا:-

= إلا في الظروف الزمانية[1].

لأن معنى مازال: ثبت فصار استثناء ، ومفرغ في الواجب ؛ فلا يستقيم المعنى فيه ، ثم لو سلم أنه يجوز الاستثناء المفرغ في الواجب فإنه لا يستقيم هاهنا ؛ لأن وضع (مازال) الإثبات ما انتصب بها ، و"لا" بعد الإثبات للنفي فيما بعدها ، وهو خبر"مازال" فيصير هذا المنصوب مثبتاً ؛ لكونه خبر لـ"مازال" ، منفياً ؛ لوقوعه بعد"إلا" بعد الإثبات ، فيصير منفيا مثبتا في حالة واحدة ، وهو محال".

ينظر : كافية ابن الحاجب ص٤٦.

وقال الرضى:"أى: ومن جهة أن المفرغ إنما يجئ في غير الموجب ، امتنع: مازال زيد إلا عالماً" ؛ لأن"مازال" موجب ؛ إذ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم .... فيكون المعنى: دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم ، وهو محال".

ينظر: شرح الكافية للرضى ١/٢١٧-٢١٨.

وشدد على هذا المحال بمجيئه في القرآن الكريم في قوله تعالى: (لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)" سورة التوبة آية ١١٠.

(١) يرى النحويون أن الاستثناء المفرغ لا يأتى بعد الإيجاب ، وإنما اشترطوا له تقديم نفي ، أو شبهه ، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال ، أو الكذب.

قال الفراء:"ولولا الجحد ... لم تجز دخول (إلا) ؛ كما أنك لا تقول: ضربت إلا أخاك ، ولا ذهب إلا أحدك" ينظر: معانى القرآن للفراء ١/٤٣٣.

وقال المبرد: والاستثناء على وجهين:-

<u>أحدهما:</u> أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، وذلك قولك: ما جاءنى إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد" فإما يجرى هذا على قولك: جاءني زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد".. ، وإنما احتجت إلى النفي ، والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت: جاءنى زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره ؛ فإذا قلت: ما جاءنى إلا زيد" نفيت المجئ كله إلا حجيته ، وكذلك جميع ما ذكرناه ، " . ينظر: المقتضب ٣٨٩/٤ ، الكتاب ٣٦٠/١.

وقال ابن يعيش:"والذى يؤيد ذلك عندك أنك تقول:"ما زيد إلا قائم" نفيت عنه القعود ، والاضطجاع ، وأثبت له القيام ، ولا تقول: زيد إلا قائم فتوجب له كل حال إلا القيام ؛ إذ من المحال اجتماع القعود ، والاضطجاع". ينظر: ابن يعيش ٨٢/٢.

وقال الرضى:"قد تقدم أنك لو قلت: قام إلا زيد ؛ لكان المعنى: قام جميع الناس إلا زيد" وهو بعيد ، وتخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الأغلب ، فامتنع الاستثناء المفرغ في الإيجاب الموجب". ينظر: شرح الكافية للرضى ٢١٧/١.

(قولـه : وفـي الاسـتقبال - أيضـا -) قـال الله تعـالي : ﴿يَـوْمَ يَــأْتِيهِمْ لَـيْسَ مَصْـرُوفًا عَـنْهُمْ﴾ (١) فهـذا نفـي ؛ لكـون العـذاب مصـروفا عـنهم يـوم القيامـة ، وهذه الآية ظاهرة في أنها تكون في الاستقبال - أيضا - (٢).

وقــال الســيوطى:"والجمهــور علــى منعــه ؛ لأنــه يلــزم فيــه الكــذب ؛ إذ تقــديره: ثبــوت القيــام ، والضــرب ، والمــرور بجميــع النــاس إلا زيــداً ، وهــو غيــر جــائز ، بخــلاف النفــي فإنــه جــائز".

ينظر: الهمع ٢٥١/٢.

وخــالف ابــن الحاجــب الجمهــور فــانفرد بــالقول بجــواز مجــئ الاســتثناء المفــرغ بعــد الإيجــاب ، وذلــك فــي الفضــلات بشــرط الإفــادة ، ومثــل لــذلك بقولــه :"قــرأت إلا يــوم كــذا" ويــين الإفــادة بقوله :-

"لأنــه يجــوز أن يقــرأ الأيــام كلهــا إلا يومــاً ؛ بخــلاف:"ضــربنى إلا زيــد" ؛ فإنــه لا يســتقيم أن يضربه كل أحد ، ويستثنى زيد". ينظر: الكافية ص٤٦.

ويـرد علـى ابـن الحاجـب وقوعـه فـي القـرآن الكـريم فـي أكثـر مـن آيـة منهـا قولـه تعـالى: (وَإِنَّهَـا لَكَبِيـرَةٌ إِلَّا عَلَـى الْخَاشِـعِينَ) سـورة البقـرة: آيــة ٤٥ ، وقولــه تعــالى: (وَإِنْ كَانَــتْ لَكَبِيــرَةً إِلَّا عَلَــى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) سورة البقرة آية ١٤٣ ، وغير ذلك من الآيات.

(١) سورة هود آية رقم٨.

قــال الزمخشــري فــي الكشــاف ٣٨١/٢ :"ويَـوْمَ يَــأْتِيهِمْ منصــوب بخبــر لــيس ، ويســتدل بــه مــن يســتجيز تقــديم خبــر لــيس علــى لــيس ، وذلــك أنــه إذا جــاز تقــديم معمــول خبرهــا عليهــا ، كــان ذلــك دلــيلا علــى جــواز تقــديم خبرهــا ؛ إذ المعمــول تــابع للعامــل ؛ فــلا يقــع إلا حيــث يقــع العامل.

(٢) (ليس) عند بعضهم للنفي مطلقا . ينظر : الكتاب ٢٢٣/٤ ، الأصول ٩٧/١

وقيــل :إنهــا تخــتص بــالنفي فــي الاســتقبال ، وهــو رأى المبــرد ، وابــن الســراج ، وابــن درســتويه ، والصيمرى.

ينظــر: رأى المبــرد فــي المقتضــب ٨٧/٤ ، ورأى ابــن الســراج فــي الكافيــة للرضــى ١٩٨/٤ ، ورأى ابــن درســتويه فــي شــفاء العليــل ٣٠٨/١ ، ورأى الصــيمرى فــي التبصــرة والتــذكرة ١٨٨/١.

وذهــب الزمخشــرى إلــى منعــه بقــول:"ولا تقــول: لــيس زيــد قائمــا غــدا" وذهــب أبــو علــى الفارســى إلــى أنهــا لنفــي الحــال فــي الجملــة غيــر المقيــدة بزمــان ، والمقيــدة بزمــان تنفيــه علــى حســب القيد ، وهو الصحيح .

ينظر: التوطئة ص٢٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/١.

مجيء اسم كان ضميرا.

(**قولــه : ومعنــي مــابقي**) يعنـي : ومعنـي الأفعـال التـي بقيـت ، ولـم يـذكر بعد معني صار.

(**قولـــه : إلا فـــى ؛ نحـــو : كنتـــه**[1]) يعنـــي : إذا كـــان الاســـم ضـــميرا متصــلا لــم يكــن ؛ بــل لــم يمكــن تقــديم الخبــر علــى الاســم وحــده[2] ؛ ســواء كــان الخبر ظاهرا ، أو ضميرا متصلا ، أو منفصلا.

(**قوله : وهو المختار**) أي : الانفصال[3] ؛ لأنه فى الأصل=

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ١/٤٥-٤٦ :" الفعـل الـذي يَتعـدّى اسـم الفاعـل إلـى اسـم المفعـول ، واسـمُ الفاعـل ، والمفعـولِ فيـه لشـيء واحـد فمـن ثَـمَّ ذُكِـرَ علـى حِدَتـه ، ولـم يُـذْكَرْ مـع الأول ، ولا يجـوز فيـه الاقتصـار علـى الفاعـل ؛ كمـا لـم يجـز فـي ظَنَنـتُ الاقتصـار علـى المفعـول الأوَّل ، ؛ لأن حالـك فـي الاحتيـاج إلـى الآخـر ههنـا كحالـك فـي الاحتيـاج إليـه ثَمَّـةَ ، وسنبيَّن لك إن شاء الله.

وذلـك قولـك: كـان ، ويكـون ، وصـار ، ومـا دام ، ولـيسَ ، ومـا كـان نحـوهنَّ مـن الفِعـل ممـا لا يَستغني عن الخبر.

تقـول: كـان عبـدُ الله أخـاك ، فإنمـا أردْتَ أن تُخْبِـرَ عـن الأُخـوّة ، وأدخلـتَ كـان لتَجعـلَ ذلـك فيما مضى ، وذكرت الأول ؛ كما ذكرت المفعول الأول في ظننت .

وإن شـئتَ قلـتَ: كـان أخـاك عبـدُ الله ، فقـدّمتَ ، وأخّـرتَ ؛ كمـا فعلـتَ ذلـك فـي ضَـربَ لأنـه فِعْـلٌ مثلُـه ، وحـالُ التقـديم ، والتـأخير فيـه كحالِـه فـي ضـرَبَ ؛ إلا أن اسـم الفاعـل ، والمفعـول فيه لشيءٍ واحد.

وتقـول: كُنَّـاهم ؛ كمـا تقـول ضـربناهم ، وتقـول: إذا لـم نكـنْهم فمـن ذا يكـونُهم ؛ كمـا تقـول إذا لم نَضربُهم فمن يضربهم.أ.هـ

(٣)إذا كان اسم كان ضميرا فللنحاة في اتصاله ، وانفصاله مذهبان: -

<u>المـذهب الأول:</u> أن الانفصـال أرجـح ، وهـو رأى الجمهـور ، ومـذهب سـيبويه ، والمبـرد ، وابـن السـراج ، والسـيرافي ، والصـيمرى ، وصـدر الأفاضـل ، وابـن يعـيش ، وابـن الحاجـب ، وأبـي على الشلوبين ، ابن عصفور ، والرضى ، وابن أبى الربيع ، وأبى حيان ، وابن هشام .

ينظـر: الكتـاب ٢/٣٥٩-٣٥٨ ، المقتضـب ٣/٩٨ ، الأصـول ١/٩١ ، شـرح كتـاب سـيبويه ٣/١٤٠ ، التبصـرة والتـذكرة ١/٥٠٥ ، التخميـر ٢/١٥٧ ، شـرح المفصـل ٣/١٠٧ ، الإيضـاح فـي شـرح المفصـل ١/٤٦٦ ، شـرح المقدمـة الجزوليـة ٢/٦٣٥ ، شـرح جمـل

الزجاجي ٤٠٦/١ ، شرح الكافية ٤٤٢/٢ ، البسيط ٧٧٠/٢ ، التذبيل والتكميل ٢٤١/٢ ، أوضح المسالك ٢٦١/١-٢٦٣.

<u>واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي</u>:-

<u>أولا :</u> أن اتصال الضمير لغة قليلة ، قال ذلك سيبويه .

ينظر : الكتاب ٣٥٨/٢.

<u>ثانياً:</u> أن خبر كان أصله خبر مبتدأ ، والأصل في خبر المبتدأ الانفصال فكذلك خبر كان ، وبه قال ابن السراج .

ينظر: الأصول ٩١/١.

<u>ثالثا:</u> أن فعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلا ، ويتعدى إلى نفسه منفصلا ، ولو قلت: كنتك ، وكانك زيد تعدى فعل الفاعل إلى نفسه متصلا ، وإليه أشار السيرافي.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤١/٣

<u>رابعا:</u> إن كان ضعف عن باب الأفعال ، ووجه ضعفه أن المنصوب بها ليس مفعولا في المعنى ، ولأن أكثر الناس على أنها لا دلالة فيها على الحدث ؛ قاله ابن الحاجب .

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٤٦/١.

<u>خامساً:</u> أن اسم كان في الحقيقة ليس فاعلا ، فهو إذا ليس جزءاً من عامله ، وعليه سيكون بين كان وخبرها حاجز يحول دون وصول الخبر ، وإليه ذهب الرضى .

ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٤٢/٢.

<u>المذهب الثانى:</u> أن الاتصال أرجح ، وإليه ذهب الرمانى ، وابن الطراوة ، وابن مالك ، وابنه.

ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/٢ ، المساعد ١٠٨/١ ، ٢٣٩ ، أوضح المسالك ٢٦١/١ ، الأشمونى ١٣١/١ ، شرح التسهيل ١٥٤/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة – سنة ١٤٠٣هـ – ص٢٧ ، ورأى بدر الدين في شرحه على ألفية ابن مالك ص٦٣.

<u>واستدل أصحاب ها المذهب بما يأتي</u>: –

<u>أولا :</u> من السماع قوله : صلى الله عليه ، وسلم:" إن يكنه فلا تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خيره لك في قتله" ينظر: صحيح البخارى ٩٣/٢ ، وصحيح مسلم ٢٢٤٤/٤.

وقوله : صلى الله عليه ، وسلم:" إياك أن تكونيها يا حميراء" .

ينظر: السنن الصغير للبيهقي لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (المتوفي: ٤٥٨هـ) – المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي – دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي . باكستان – الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م-٨٥/١ ، المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله

تقديم خبر (ليس). الأفعال.

= خبر فاختير الانفصال ؛ قضاء من حق الأصل [1] وأما تقديم أخبارها على الأفعال ؛ فجائز [2] – أيضا – إذا لم تكن مصدرة بما [3]؛ سوي ليس ؛

بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفي: ٤٠٥هـ) – تحقيق: مصطفي عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠ – ١٢٩/٣.

ومنه قول العرب: عليه رجلا ليسنى . ينظر: الكتاب ٢٥٩/٢ ، شرح التسهيل ١٥٥/١.

وقول العرب: كاننى . ينظر: الكتاب ٣٥٩/٢.

ثانياً: أن الاتصال ثابت في النثر ، والنظم بخلاف الانفصال ، فليس بثابت إلا في الشعر ، وإليه أشار ابن مالك . ينظر: شرح التسهيل ١٥٤/١.

ثالثاً: أن خبر كان أشبه المفعول به ؛ لأنه منصوب بفعل ، ولا حاجز بينهما إلا الفاعل ، وهو كالجزء من الفعل ، فصار خبر كان كالمفعول . ينظر: المصدر السابق .

(١) في النسخة (ب) الأصالة.

(٢) في النسخة (ب) فجايز.

(٣) قال ابن جني في اللمع صـ٣٧ :"ويجوز تَقْدِيم أخبار كان ، وأَخَوَاتهَا على أسمائها ، وعَلَيْهَا أَنْفسهَا ؛ تَقول : كان قَائِما زيد ، وقَائِمًا كان زيدُ ، وكَذَلِكَ : لَيْسَ قَائِما زيد ، وقَائِمًا لَيْسَ زيد

قال ابن الصائغ ٥٧٤/٢ :" خبر هذه الأفعال على أربعة أقسام:-

خبرٌ لا يكون إلا مقدّمًا ، وهو إذا كان اسم استفهام ، كقولك: (من كان أخوك؟) و(كيف أصبح زيد؟) و (أين أمسى عمرو؟) .

وخبرٌ لا يكون إلا مؤخّرًا بعد الفعل ، وهو ما كان من الأفعال الّتي تلتزم بتقدّم (ما) عليها غالبًا ، والخبر ههنا لا يجوز تقدمّه على (ما) ؛ لأن لها صدر الكلام.

وخبرٌ في تقديمه خلاف ، وهو خبر (ليس) ؛ لاجرائها مجرى أخواتها في العمل ، ولم يختلفوا في تقديم خبرها على اسمها.

وخبرٌ أنت المخيّر في تقديمه ، وتأخيره ، وتوسّطه ، وهو (كان) وما كان عاريًا من النفي ؛ فتقول: (قائمًا كان زيد) ، ومنه قوله تعالى: (وكَانَ حَقًّا علينَا نَصرُ الْمُؤْمنينَ) من الآية: ٤٧ من سورة الرّوم ، و (مسرورًا ظلّ عمرو) و (أصبح صائمًا خالد) ؛ لأن هذه الأفعال لَمّا تصرّفت في أنفسها تصرّفت في معمولها لعدم المانع ، وكلّ ما كان خبرًا لمبتدأ جاز أنْ يكون خبرًا لهذه الأفعال." أ.هـ

فإن فيها خلافا[1] ؛ فبعضهم قالوا بالجواز بدليل قوله : =

(ولا يجوز ؛ نحو ذلك في (دام) ؛ لأنها لا تعمل إلا مع (ما) المصدريّة ، و (ما) هذه ملتزمة صدر الكلام ، وألاّ يفصل بينها ، وبين صلتها بشيء ؛ فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها ، ولا عليها مع (ما) .

ومثل (دام) في ذلك كلّ فعلٍ قارنه حرف مصدريّ ؛ نحو: (أُريد أن تكون فاضلاً) ، وكذلك المقرون بـ (ما) النّافية ؛ نحو: (ما زال زيد صديقك) ، و (ما برح عمرو أخاك) ؛ فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمُه على (ما) ؛ لأن لها صدر الكلام ، ويجوز توسّطه بين (ما) والفعل ؛ نحو: ما قائمًا كان زيد .

ينظر : ابن النّاظم ١٣٤.

(١) منع تقديم خبر (ليس) الكوفيّون ، وابن السّرّاج ، وأكثر المتأخرين - ، ومنهم ابن مالك -.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وذلك لأن"ليس" فعل غير متصرف ؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف ؛ كما أجريت"كان" مجراه لأنها متصرفة .

ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن ، وكن ؛ كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ، ومضروب ، واضرب ، ولا يكون ذلك في ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه ؛ كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه.

فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف علمه ؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذي يدل على هذا أن"ليس" في معنى ما ؛ لأن ليس تنفي الحال ؛ كما أن ما تنفي الحال ، وكما أن ما لا تتصرف .

ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين من يُغَلِّبُ عليها الحرفية ، ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال :"ليس الطَّيب إلا المسك" فرفع الطيب ، والمسك جميعًا ، وبما حكي أن بعض العرب قيل له: فلان يتهدَّدك ، فقال:"عليه رجلًا ليسي" فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلًا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلًا ؛ لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء ؛ فيقال : في لست"لَيِسْتُ" .

ألا ترى أنك تقول في : صيِد البعيرُ"صيْدَ البعيرُ" فلو أدخلت عليه التاء لقلت"صيِدْتَ" فرددته إلى الأصل ، وهو الكسر ؛ فلما لم يردّ ههنا إلى الأصل -وهو الكسر- دلّ على أن المغلَّبَ عليه الحرفية ، لا الفعلية .

وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها"ما" ؛ فلا يعملون ليس في شيء ، وتكون كحرف من حروف النفي ؛ فيقولون: ليس زيد منطلق ، وعلى كل حال فهذه الأشياء ، وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف ، وهذا ما لا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف ، وأنها موغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر مجحود ؛ فلا يتقدم على الفعل الذي جحده على ما بيَّنَّا.

وجوّزه البصريّون ، والفرّاء ، والفارسيّ ، واختاره ابن بَرْهَان ، والزّمخشريّ ، وابن عصفور.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :-

الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مصروفًا عنهمْ) [هود: ٨] ؛ وجه الدليل من هذه الآية:-

أنه قدَّم معمول خبر ليس على ليس ، فإن قوله : (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلق بمصروف ، وقد قدمه على ليس ، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس ، وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

ألا ترى أنه لم يجز أن تقول :"زيدًا أكرمت" إلا بعد أن جاز"أكرمت زيدًا" ؛ فلو لم يجز تقديم" مصروف" الذي هو خبر ليس على ليس ، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل بدليل إلحاق الضمائر ، وتاء التأنيث الساكنة بها ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة ، والنكرة ، والظاهرة ، والمضمرة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها .

وعلى هذا تخرج"نعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، وعسى" حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما"نعم ، وبئس" فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام ، بخلاف"ليس" فنقصتا عن رتبتها .

وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعُد عن الأفعال ، ومع هذا ؛ فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضمر فيه ، ولا تلحقه – أيضا – تاء التانيث ، بخلاف"ليس" فنقص عن رتبتها ، وأما"عسى" وإن كانت تلحقها الضمائر ، وتاء التأنيث.

ينظر : الأصول ١/ ٩٠ ، والحلبيّات لأبي علي الفارسي – تحقيق : د / حسن هنداوي – ط : دار القلم – دمشق –الطبعة الأولى – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م – ص ٢٨٠ ، و المفصل ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، والإنصاف ١/ ١٦٠ ، والتّبيين ٣١٥ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، وشرح الكافية الشّافية ٣٩٧/١ ، وابن النّاظم ١٣٥ ، وشرح الرّضيّ ٢٩٧/٢ ، وائتلاف النُّصرة ١٢٣ ، والتصريح ٢٢٥/١ ، والهمع ٤٣٠/١ ، والأشمونيّ ٢٣٤/١

= تعالي : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [1] ؛ حيث تقدم معمول معموله فيكون تقديم معموله جائز بالطريق الأولي[2].

وقال بعضهم : بالامتناع ؛ لأنها للنفي ، ومن حق النفي ألا[3] يتقدمه شيء.

---

(١) سورة هود آية ٨ .

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المصون ٦/٢٩٢-٢٩٣ :" قوله : {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} منصوب ب « مصروفاً» الذي هو خبر «ليس" .

وقد استدلَّ به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر ليس عليها ، ووجهُ ذلك :-

أن تقديمَ المعمول يُؤْذن بتقديم العامل ، و يومَ منصوب بمصروفاً ، وقد تقدَّم على ليس ؛ فليَجُزْ تقديمُ الخبرِ بطريق الأولى ؛ لأنه إذا تقدَّم الفرعُ فأولى أن يتقدَّم الأصلُ.

وقد رَدَّ بعضهم هذا الدليلَ بشيئين:-

أحدهما: أن الظرفَ يُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في غيره .

والثاني: أن هذه القاعدةَ منخرمةٌ ؛ إذ لنا مواضعُ يتقدم فيها المعمولُ ، ولا يتقدم فيها العامل ، وأوردَ من ذلك ؛ نحو : قوله تعالى: (فَأَمَّا اليتيم فلا تَقْهَرْ وأما السآئل فلا تَنْهَرْ) [الضحى: ٩-١٠] فاليتيمَ منصوب بتقهرْ ، والسائلَ منصوب بتَنْهَرْ وقد تَقَدَّما على لا الناهية ، ولا يتقدَّمُ العاملُ ، وهو المجزوم على لا ، وللبحث في هذه المسألة موضعٌ هو أليقُ به.

قال الشيخ:" وقد تَتَبَّعْتُ جملةً من دواوين العرب ؛ فلم أظفر بتقديم خبر «ليس» عليها ، ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية...... .

وحكى أبو البقاء عن بعضهم أن العاملَ في «يومَ يأتيهم» محذوف ، تقديره: أي: لا يُصرَفُ عنهم العذابُ يوم يأتيهم ، ودلَّ على هذا المحذوفِ سياق الكلام.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

وابن كيسان[١] يري[٢] ذلك جواز تقديم أخبار الأفعال التي [٣]مصدرة بما غير المصدرية[٤] ولما لم يكن لهذه المباحث نوع اختصاص بهذا الكتاب ؛ خففنا ؛ كما تري.

أفعال المقاربة

(**قوله : وهاهنا**[٥] **أفعال**) لما كانت أفعال المقاربة من جنس أفعال[٦] الناقصة[٧] من حيث إنها لايتم بالمرفوع ؛ لم يجعل منصوبها قسما ثامنا.

---

(١) محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوى أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم ، وكان يحفظ مذهب البصريين في النحو ، والكوفيين ؛ لأنه أخذ عن المبرّد ، وثعلب.

فمن مصنّفاته المشهورة: كتاب المهذّب. كتاب الحقائق. كتاب المختار. كتاب غريب الحديث. كتاب الشادانىّ في النحو ، كتاب المذكّر ، والمؤنّث. كتاب المقصور ، والممدود. كتاب البرهان.........توفي سنة تسع ، وتسعين ، ومائتين في خلافة المقتدر بالله.

ينظر : إنباه الرواة ٣/٥٧-٥٩ .

(٢) في النسخة (ب) يري أيضا.

(٣) في النسخة (ب) التي هي مصدرة.

(٤) ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين ، والفراء" من الكوفيين ؛ لأنها من ذوات الصدور .

"وأجازه بقية الكوفيين" بناء على أنها لا تستحق التصدير ، قياسًا على أخواتها ، وخص ابن كيسان" من الكوفيين المنع بغير"زال" وأخواتها ؛ لأن نفيها إيجاب" ، بدليل أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائمًا ؛ كما لا يجوز: كان زيد إلا قائمًا .

ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع.

وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي .

ينظر : التسهيل ص٥٤ ، الارتشاف ٢/ ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٦ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٥.

(٥) في النسخة (ب) ههنا.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) قال ابن يعيش:"معنى قولهم : أفعال المقاربة ، أى: تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب"كان" في رفع الاسم ، ونصب الخبر ، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ ، والخبر ، وإفادة المعنى في الخبر ؛ ألا ترى

فـإن قلـت : لـيس قـد يقتصـر فـى بعضـها علـى المرفـوع فيقـال: عسـي أن يخرج زيد. [١]

عسى ، وأوشك.

قلنـا : هـذا الاقتصـار علـى ؛ نحـو :اقتصـار ظـن فـى قولـك : ظننـت أن يقـوم زيـد ؛ حيـث كـان مشـتملا علـى المسـند ، والمسـند إليـه[٢] وهـو المقصـود ، ولـو أورد أوشـك[٣] مـع عسـي ، وكـاد مـع كـرب ؛ لكـان أدخـل فـى المناسـبة ؛ لأن

أن"كـان" وأخواتهـا إنمـا دخلـت لإفـادة معنـى الزمـان فـي الخبـر ؛ كمـا أن هـذه الأفعـال دخلـت لإفادة معنى القرب في الخبر" أ هـ.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٤٩/١.

(١) قال الزمخشري ص٣٥٧ : منها عسى ، ولها مذهبان:-

أحـدهما : أن تكـون بمنزلـة قـارب ، فيكـون لهـا مرفـوع ، ومنصـوب ؛ إلا أن منصـوبها مشـروط فيـه أن يكـون أن مـع الفعـل متـأولا بالمصـدر. ؛ كقولـك : عسـى زيـد أن يخـرج فـي معنى قارب زيد الخروج.

والثـاني : أن يكـون بمنزلـة قـرب ؛ فـلا يكـون لهـا إلا مرفـوع ؛ إلا أن مرفوعهـا أن مـع الفعـل في تأويل المصدر كقولك: عسى أن يخرج زيد في معنى قرب خروجه .

(٢) قـال البقـاعي نظـم الـدرر ٤١٥/٨ :" فتقـول: عسـى أن يقـوم زيـد ، واسـتغنى فيهـا – بـأن ، والفعـل – عـن الخبـرين ؛ كمـا اسـتغنى فـي «ظننـت أن يقـوم زيـد» عـن المفعـولين ، وذلـك لا شتماله على مسند ، ومسند إليه ، وهو المقصود بهذه الأفعال ،

(٣)" أوشك" من أفعال المقاربة إذا أنها جرت في اقتران خبرها بـ" أن مجرى"عسى".

ينظـر: شـرح المقدمـة الكافيـة ٩٢٤/٣ ، إرشـاد السـالك إلـى حـل ألفيـة ابـن مالـك لبرهـان الـدين ابـن القـيم الجوزيـه ، تحقيـق :د/محمـد بـن عـوض السـهلي ، أضـواء السـلف ، الطبعـة الأولـي -١٤٢٢/٢٠٠٢م- ٢٢١/١ ، شـرح ابـن طولـون لألفيـة ابـن مالـك ، تحقيـق/ عبدالحميـد الكبيسـي- دار الكتـب العلميـة ، بيـروت ، لبنـان ، الطبعـة الأولـي-١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م - ٢٣٤/١.

فاسـتعمل خبرهـا علـى المـذهبين: الاقتـران غالبـا ، والتجـرد قلـيلا ؛ فيقـال : أوشـك زيـد يفعـل" ، والوجه:" أوشك زيد أن يفعل". ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٤.

وفـي ذلـك يقـول سـيبويه:"وتقـول يوشـك أن تجـئ ، وقـد يجـوز: يوشـك يجـئ بمنزلـة عسـى يجئ . ينظر: الكتاب ١٦٠/٣.

وقـال المبـرد: " يوشـك فـلان أن يفعـل كـذا ، وكـذا ، أى: يقـارب ذلـك ، ويوشـك يفعـل كـذا بطـرح أن كل ذلك جيد". ينظر: الكامل ٩٨/١-٩٩

عسي ، وأوشك لدنو الخبر رجاء ، وكاد لدنوه حصولا ؛ فكان ذكره مع ماهو لدنوه[1] أخذا[2] أولي.

ومن الاقتران قوله : صلى الله عليه ، وسلم:" يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدث بحديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله"

-ينظر: سنن ابن ماجه لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفي: ٢٧٣هـ) – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي– ٦/١ ، سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفي: ٣٨٥هـ) – حققه ، وضبط نصه ، وعلق عليه: شعيب الارنؤوط ، حسن عبد المنعم شلبي ، عبد اللطيف حرز الله ، أحمد برهوم – مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م– ٥١٦/٥.

<u>واختلف النحاة في دلالتها على قولين:</u> –

<u>الأول:</u> إنها تدل على مقاربة الفعل من غير رجاء ، ولا شروع ، وهو قول الجمهور .

ينظر: شرح التسهيل ٣٨٩/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص١٥٣ شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٦/٢ .

<u>الثاني:</u> إنها تدل على مقاربة الفعل في الرجاء ، فتلحق بـ" عسى" في وجوب اقتران خبرها بـ" أن" المصدرية ، وهى قول الشلوبين ، واستظهره ابن غازى المكناسي ، وصححه الشاطبى ، وارتضاه الأزهرى .

ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي ، وزوائد أبي إسحاق لابن غازي المكناسي= تحقيق : حسين بركات– مكتبة الرشد– الرياض– الطبعة الأولي– ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م – ٣٣٧/١ ، التصريح ٦٨٧/١.

واستدل ابن الضائع على ذلك بأنه يقال:" عس زيد أن يحج ، ويوشك زيد أن يحج ، ولم يبرح من بلده ، ولا يقال: كاد زيد يحج إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك ، وهو ببلده . ينظر: التصريح ٦٨٧/١.

وذهب ابن مالك إلى أن الأمرين على السواء . ينظر: شرح التسهيل ٣٩٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٥٤/١ ، إرشاد السالك ٢٢٢/١.

(١) في النسخة (ب) كدنوه.

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية صـ ٤٨ :" أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر رجاء ، أو حصولا ، أو أخذا فيه.

(عسى) بين الفعلية والحرفية

(**قوله**[(١)]**:وتصريف عسي)**[(٢)] تارة يكون على ؛ نحو : رمي يعني ؛ كما يقال: رميت إلي رمينا يقال: عسيت إلي عسينا ، وهو القياس.

فالأوّل : (عسى) وهو غير متصرّف ، تقول: (عسى زيد أن يخرج) و (عسى أن يخرج زيد) ، وقد تحذف (أن).

والثّاني: (كاد) ، تقول: (كاد زيد يجيء) ، وقد تدخل (أن) وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح ، وقيل: يكون للإثبات مطلقا ، وقيل: يكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال ؛ تمسكا بقوله تعالى: (وما كادُوا يَفْعَلُونَ) سورة البقرة آية ٧١.

والثّالث: (طفق) و (كرب) ، و (جعل) ، و (أخذ) ، وهي مثل (كاد) ، و (أوشك) ، وهي مثل (عسى) ، و (كاد) في الاستعمال.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) تعد عسي ، وكاد ، وجعل ، وأخذ ، وطفف ، وكرب من أفعال المقاربة ، وهى ملحقة بـ" كان" في العمل ؛ إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مستقبلا تلزمه (أن) نحو: عسي زيد أن يقوم. ينظر: المقتضب ٦٨/٣ ، اللمع لابن جنى ص٢٠٤ .

وعسى فعل ماض غير متصرف ، وعلل كثر من النحويين عدم تصرفها لشبهها بلعل . ينظر: الخصائص ٣١١/١.

وعلل ابن جنى جمودها بأنها لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصرف ، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة ، كنعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، وعلل بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ؛ فلم يبنوا فيها مستقبلا. ينظر: همع الهوامع ٤٧٤/١-٤٧٥.

وقيل: لأن معناها لا يكون إلا ماضياً ، إذا لا يخبر عن الرجاء إلا بعد أن يستقر في النفس . ينظر: المصدر السابق .

وقيل: لتضمنها ما ليس لها في الأصل .

ينظر : الفصول في العربية لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي- تحقيق الدكتور / : فائز فارس - الناشر: دار الأمل للنشر ، والتوزيع بالأردن مؤسسة الرسالة بيروت- الطبعة الأولي :١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - ص٥٤.

وأما معناها فقد قال سيبويه:" عسي ، ولعل طمع ، وإشفاق" . ينظر: الكتاب ١٣/٢.

وقيل: عسي لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء ، والطمع. ينظر: المفصل للزمخشرى ص٣٥٧.

وذهب الرضى إلى أن(عسى) ليست من أفعال المقاربة ؛ بل كاد ، ومرادفاته ، وقال:-

" لم يثبت في(عسي) معنى المقاربة وضعا ، ولا استعمالاً". ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢١١/٤-٢١٥.

وعدها ابن الأنبارى من المتضاد ؛ فذكر أن لها معنين متضادين ؛ الأول: الشك ، والطمع ، والآخر: اليقين ، وعد فيه قوله تعالى: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) سورة البقرة آية ٢١٦. ينظر: الأضداد ص٢٤.

وتباينت آراء النحويين حول(عسى) إلى ثلاثة مذاهب :-

المذهب الأول: أنها فعل مطلقا ، وقيل: إنه رأى الجمهور .

ينظر : الجنى الدانى ص٤٣٤ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٠٩/١-٣١٠.

وممن قال بها الرأى: المبرد ، وأبو على الفارسي ، وابن جنى ، والجرجانى ، وابن السيد ، والزمخشرى ، وابن الشجرى ، والأنبارى ، والعكبرى ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والرضى ، وأبو حيان ، والمرادى ، وابن هشام .

ينظر: المقتضب ٥٣/٣-٦٨ ، الإيضاح العضدى ص١١٦ ، اللمع ص٢٠٤ ، المقتصد ٣٥٥/١ ، الاقتضاب ١٢٦/٢ ، المفصل ص٣٥٧ ، أمالى ابن الشجرى ١٥٣/٣ ، أسرار العربية ص١٢٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب ص١٩١ ، شرح المفصل ١١٦/٧ ، شرح التسهيل ٣٨٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٢١١/٤ ، النكت الحسان ص٧٢ ، الجنى الدانى ص٤٣٤ ، مغنى اللبيب ص٢٠١.

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يأتى:-

الأول: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها ؛ نحو: عسيت ، وعسيا ، وعسوا ؛ كما تتصل بالأفعال ؛ نحو: قمت ، وقاما ، وقاموا ، فهذا دليل قوى على فعليتها .

الثانى: اتصال تاء التأنيث الساكنة التى تختص بالفعل بها ؛ نحو: عست المرأة ؛ كما تقول: قامت ، قعدت ، فدل هذا على أنها فعل.

ينظر: أسرار العربية ص١٢٦ ، ابن يعيش ١١٦/٧.

المذهب الثانى: أنها حرف مطلقا ، وينسب هذا إلى ثعلب ، وابن قتيبة ، والزجاج ، وابن السراج .

ينظر: همع الهوامع ٣٢٣/١ ، أدب الكاتب ص١٨١ ، الاقتضاب ١٢٦/٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢١٤/٤ ، أسرار العربية ص١٢٦ ، والجنى الدانى ص٤٣٤.

واحتج أصحاب هذا المذهب على حرفيتها بجمودها ، ومشابهة (لعل) ، واعترض الأنبارى على هذا ، وعده قولا شاذا قال : -

" وقد حكى عن ابن السراج أنه حرف ، وهو قول شاذ لا يعرج عليه ، والصحيح أنه فعل.

ينظر: أسرار العربية ص١٢٦.

اتصال (لولا) بالضمير

وقد يقال: عساك إلي عساكن ، وهو القياس[١] فيكون الضمير على صورة المتصل المنصوب ، وقد فعلوا مثل ذلك فى لولا أنت حيث أوقعوا مكان المنفصل[٢] المرفوع صورة المتصل المجرور فقالوا : لولاك إلي آخره [٣].

المذهب الثالث: مذهب سيبويه ، والسيرافي ، ومن وافقهما ، وهو أن عسى مثل (كان).

ينظر: الكتاب ٣٧٥/٢ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣١١/١.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) منفصل.

(٣) تدخل لولا الامتناعية على المصدر الصريح ؛ كما في قوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) سورة البقرة آية ٢٥١ ، وعلى المصدر المؤول ؛ كما في قوله تعالى: (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ (١٤٣) لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) سورة الصافات آية ١٤٣-١٤٤ ، وعلى اسم غير مصدر ؛ كما في قوله تعالى : (وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ) سورة العنكبوت آية ٥٣ ، وعلى الضمير المنفصل ؛ كما في قوله تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) سورة سبأ آية ٣١.

وأما الضمير المتصل فقد دخلت عليه ، فأجازه النحاة إلا المبرد .

ينظر: المقتضب ٧٣/٣ ، الكامل ٢٤٧/٣ ، الأصول ١٢٤/٣ ، الأزهية للهروى ص١٦٦ ، أمالى ابن الشجرى ٢٧٧/١ ، ٥١٢/٢ ، الجنى الدانى ص٦٠٥.

ثم اختلفوا في حكم هذه الأداة ، والضمير المتصل بها ، ولهم في ذلك مذهبان :-

أولا : أن لولا إذا اتصل بها الضمير حرف جر ، فالضمير له محلان ؛ جر بلولا ، ورفع على الابتداء ، وهو مذهب الخليل ، ويونس ، وسيبويه ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وغيرهم.

ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١-٤٧٢ .

وينظر : - أيضا - البسيط ٥٩٥/١ ، والجنى الدانى ص٦٠٣-٦٠٤ ، شرح قطر الندى ص٢٨٠.

ونسب هذا الرأى إلى البصريين ، وإلى الجمهور.

ينظر: الإنصاف ٦٨٧/٢ ، وائتلاف النصرة ص٦٦ ، المغنى ص٢٧٢.

قال سيبويه:" هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولا عن حالته إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك ، لولاك ، ولولاى ، إذا أضمرت فيه الاسم جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت ؛ كما قال الله سبحانه: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

مُــؤْمِنِينَ) ســورة ســبأ آيــة ٣١ ، ولكــنهم جعلــوه مضــمراً مجــروراً ، والــدليل علــى ذلــك أن اليــاء ، والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع .... ، وهذا قول الخليل رحمه الله ، ويونس.

وأمــا قــولهم :" عســاك" فالكــاف منصــوبة ...... ، والــدليل علــى أنهــا منصــوبة أنــك إن عنيــت نفســك كانــت علاقتــك" فــي" .... فهــذان الحرفــان لهمــا فــي الإضــمار هــذا الحــال ؛ كمــا كــان لــ" لــدن" حــال مــع"غــدوة" ليســت مــع غيرهــا ، وكمــا أن" لا ت" إذا لــم تعملهــا فــي الأحيان لم تعملها فيما سواها ؛ فهى معها بمنزلة"ليس" ؛ فإذا جاوزتها فليس لها عمل"

ينظر: الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤.

قال ابن يعيش موضحا احتجاج سيبويه:-

"والمــراد أنــه غيــر مســتنكر أن يكــون للحــرف عمــل فــي حــال لا يكــون لــه فــي حــال أخــرى ، وحاصــلة إبــراز نظيــر ليقــع الاســتئناس بــه ، ومــن ذلــك:"لات" مــن قولــه تعــالى : (وَلَاتَ حِــينَ مَنَــاصٍ) ســورة ص آيــة ٣ ؛ فإنهــا تعمــل فــي الأحيــان عمــل"لــيس" ، ومــع غيرهــا لا يكــون لهــا عمل".

ينظر: ابن يعيش ٢/٣٤٥.

وقد استدل بغير ذلك بما يأتى:-

<u>الأول:</u> أنها أشبهت حرف الجر من حيث وقوع اسم بعدها ، قال الأعلم:-

" واحــتج الزجــاج بــأن خبــر المبتــدأ الــذى بعــد" لــولا" لا يظهــر ؛ فأشــبهت حــروف الجــر بوقــوع اسم واحد بعدها ، وكان المضمر لا يتبين فيه الإعراب فجعل موضع المجرور".

ينظر: النكت ٦٦٥/١ بإيجاز.

<u>الثــانى:</u> أن التغييــر فيــه تغيــر واحــد ، وهــو تغييــر لــولا ، وتغييــر الضــمير بعــدها تبــع لــه ، ولــو كــان التغييــر فــي الضــمير مــن أول الأمــر ؛ للزمــه كثــرة التغييــر لتعــدد الضــمائر ، قــال ابــن الحاجب: -

" ورجــح أن يكــون تغييــراً واحــدا ، و هــو تغييــر الــداخل علــى المضــمر ، وتغييــر المضــمر بعــد ذلك تبع لا يلزم منه إلا تغيير واحد ، ومجئ المضمرات بعد ذلك فيها جار على القياس".

ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٩٨/٢ ، شرح الكافية للموصلى ٣٢٧/١.

<u>الثالــث:</u> أن فــي ذلــك تنبيهــا علــى اســتحقاق" لــولا" لعمــل الجــر ؛ لأنهــا مختصــة بالاســم ؛ قــال ابن مالك: -

" وفــي ذلــك – مــع شــذوذه – اســتبقاء حــق لــ" لــولا" ، وذلــك أنهــا مختصــة بالاســم غيــر مشــابهة للفعــل ، ومقتضــى ذلــك أن يجــر الاســم مطلقــا ؛ لكــن منــع مــن ذلــك شــبهها بمــا اخــتص بالفعــل مــن أدوات الشــرط مــن ربــط جملــة بجملــة ، وأرادوا التنبيــه علــى موجــب العمــل في الأصل ، فجروا بها المضمر المشار إليه .

ينظر : شرح التسهيل ١٨٥/٣.

<u>الرابـــع:</u> أن تغيــر" لــولا" تغيــر معنــوى ، وتغيــر الضــمير بعــدها تبــع لهــا ، ولــو كــان التغيــر فــي الضــمير مــن أول الأمــر ؛ لكــان تغيــراً لفظيــاً ، والتغيــر المعنــوى أيســر مــن التغييــر اللفظــى ؛ قال الموصلى: -

" واحــتج ســيبويه بــأن تغيــر المعمــول لفظــى ، وتغيــر العامــل معنــوى تقــديرى ، وهــو أســهل مــن التغيير اللفظى" .

ينظر: شرح الكافية للموصلى ٣٢٧/١.

<u>الخــامس:</u> إن الخــروج بــالحرف أولــى مــن الخــروج بالاســم ؛ لأن الحــرف أضــعف مــن الاســم ؛ نقله المالقى .

ينظر : رصف المبانى ص٣٦٤.

<u>ثانيــاً:</u> أن لــولا حــرف ابتــداء ؛ كمــا هــى عليــه قبــل اتصــال الضــمير بهــا ، والضــمير المتصــل بهــا فــي موضــع رفــع فقــط ، اســتعير لــه ضــمير الخفــض ، وإليــه ذهــب الفــراء ، والأخفــش ، والرمانى ، وابن الحاجب ، والرضى ، والمالقى ، والزبيدى.

ينظـــر: معـــانى القـــرآن ٨٥/٢ ، المقتضـــب ٧٣/٣ ، الأزهيـــة ص١٧٢ ، وأمـــالى ابـــن الشـــجرى ٢٧٧/١ ، ابـــن يعـــيش ٣٤٦/٢ ، الرمـــانى النحـــوى ص٢٨٨ ، الأمـــالى ٤٩١/٢ ، شـــرح الكافية ١٥٧/١ ، رصف المبانى ص٣٦٤ ، ائتلاف النصرة ص٦٦.

ونسب هذا القول إلى الكوفيين .

ينظـــر: الإنصـــاف ٦٨٧/٢ ، شـــرح التســـهيل ١٨٥/٣ ، شـــرح الكافيـــة للموصـــلى ٣٢٦/١ ، توضيح المقاصد ٧٤١/٢.

قال الفراء مشيراً إلى ذلك بقوله : -

" .... فقــد توضــع الكــاف علــى أنهــا خفــض ، والرفــع فيهــا الصــواب ، وذلــك أنــا لــم نجــد فيهــا حرفــا ظــاهراً خفــض ، فــو كــان ممــا يخفــض ، لأوشــكت أن تــرى ذلــك فــي الشــعر فإنــه الــذى يأتى المستجار .

وإنمــا دعــاهم إلــى أن يقولــوا: لــولاك فــي موضــع الرفــع ؛ لأنهــم يجــدون المكنــى يســتوى لفظــه فــي الخفــض ، والنصــب ، فيقــال : ضــربتك ، ومــررت بــك ، ويجدونــه يســتوى - أيضــا - فــي الرفــع ، والنصــب ، والخفــض ، فيقــال : ضــربنا ، ضــربنا .... فلمــا كــان ذلــك اســتجازوا أن يكون الكاف في موضع" أنت" رفعا ؛ إذا كان إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات"

ينظر: معانى القرآن للفراء ٨٥/٢.

<u>ويضاف إلى قول الفراء:</u> -

<u>الأول:</u> أنــه لــو كــان موضــع الضــمير المتصــل بهــا جــراً ، لكانــت (لــولا) حــرف جــر يتعلــق بشئ ، ولا متعلق له ؛ قال الرمانى: -

والظاهر عندي : أن الضمير في عساك مرفوع على صورة المنصوب[١] المتصل ، وذلك أنك إذا قلت : عساك أن يخرج كان بمنزلة قولك : عسيت أن يخرج في أن المعني واحد.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون الإعراب كذلك ؛ لأن مدار الإعراب على المعني ، وإنما المخالفة في وقوع المنصوب موقع المرفوع ، وكذلك الكلام في لولاك ؛ إذ معني لولا سواء كان الواقع بعدها ظاهرا ، أو مضمرا واحد ، والظاهر مرفوع[٢] إما بالفاعلية ، أو بالابتداء[٣] ؛ فوجب أن يكون المضمر

المرفوع بعد (لولا)

والذى نختاره فيها مذهب الأخفش ؛ لأنه لو كان موضع الكاف جراً ؛ لوجب أن يكون الحرف عاملاً ، ولا يجوز الجر إلا بعامل الجر ، والحرف الذى يعمل الجر لا بد أن يكون فيه معنى الإضافة ، ولابد أن يعمل في موضعه الفعل ، وليس كذلك في لولا...."

ينظر : الرمانى النحوى ص٢٨٨.

الثاني: أن حجتهم فيما نقله ابن الشجرى –" أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم : لقيتك أنت ، وكذلك استعارة للجر في قولهم : مررت بك أنت ، أكدوا المنصوب ، والمجرور بالمرفوع ، وأشد من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم : أنا كأنت ، وأنت كأنا ، فكلما استعارو المرفوع للنصب ، والجر فيما كرت ذلك ، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم : لولاي ، ولولاك ، ولولاه".

ينظر : أمالى ابن الشجرى ٢٧٨/١ ، الأزهية ص١٧٢ ، ابن يعيش ٣٤٦/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧٧/٢.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) (لولا) ، ويقال (لوما) حرف امتناع لوجود ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين.

قال سيبويه في الكتاب ١٢٩/٢ :" باب من الابتداء يُضمَر فيهما يُبنى على الابتداء ، وذلك قولك: لولا عبد الله ؛ لكان كذا ، وكذا.

أما ؛ لكان كذا ، وكذا فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا ، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء ؛ كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك: أزيدٌ أخوك ، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك. غير أن ذلك استخبارٌ ، وهذا خبرٌ.

ووافقه المبرد في المقتضب ٧٦/٣ : بقوله :" اعْلَم أَن الاسم الذى بعد (لَوْلَا) يرْتَفع بِالِابْتِداء ، وخَبره مَحْذُوف لما يدل عليه ، وذَلِكَ قَوْلك: لَوْلَا عبد الله لأكرمتك ف (عبد الله)

كـذلك ؛ قضـاء[1] مـن حـق المعنـي ، ويكـون الإتيـان بالضـمير المتصـل مكـان المنفصل المرفوع هوالخارج عن القياس.

(عسى) بمعنى (لعل)

فإن قلت : عسي مجاز بمعني لعل[2] فى عساك ؛ فيكون منصوبا.

قلنـا : لا نسـلم ولـئن سـلمنا ذلـك ؛ لكـن لايقـدح فيمـا قلنـا: ألـيس فـي[3] ؛ نحـو: ماأحسـن زيـدا منقـولا إلـي إنشـاء التعجـب[4] مـع أن الإعـراب الأصـلي بحاله.

وقال سيبويه : مع عسي منصوب ، ومع لولا مجرور[5]، وإنما ذهب

ارْتَفَـع بِالِابْتِـداء ، وخَبَـره مَحْـذُوف ، والتَّقْـدِير : لَـوْلَا عبـد الله بالحضـرة ، أو لسَـبَب كَـذَا لأكرمتـك فقولك: (لأكرمتك) ، خبر مُعَلّق بِحَدِيث (لَوْلَا).

وبالفاعلية عند الكسائي.

ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/١ ، المساعد ٢٢٤/٣ ، التصريح ٢٦٣/٢ .

(١) في النسخة (ب) قضا.

(٢)(عسـى) بمعنـى (لعـلّ) فـي التّرجّـي ، والإشـفاق ؛ فأجريـت مجراهـا فـي نصـب الاسـم ، ورفـع الخبر ؛ كما أجريت (لعلّ) مجرى (عسى) في اقتران خبرها ب (أن) .

يُنظر: شرح المفصل ٨٥/٨ ، ٨٦ .

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤)قـال الرضـي: معنـى مـا أحسـن زيـدًا فـي الأصـل شـيء مـن الأشـياء جعـل زيـدًا حسـنًا ، ثـم نقـل إلـى إنشـاء التعجـب ، وانمحـى عنـه معنـى الجعـل ، فجـاز اسـتعماله فـي التعجـب مـن شـيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو: ما أقدر الله ، وما أعلمه.

ينظر : حاشية الصبان ٢٥/٣ .

(٥) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٣٧٣/٢ :" هـذا بـاب مـا يكـون مضـمَراً فيـه الاسـم متحـولا عـن حالـه إذا أُظهـر بعـده الاسـم ، وذلـك لـولاك ، ولـولاى ، إذا أضـمرت الاسـم فيـه جُـرّ ، وإذا أظهـرت رُفـع ، ولـو جـاءت علامـة الإضـمار علـى القيـاس ؛ لقلـت لـولا أنـت ؛ كمـا قـال سبحانه: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) سبأ ٣١ ، ولكنهم جعلوه مضمَراً مجرورا.

والـدليل علـى ذلـك أن اليـاء ، والكـاف لا تكونـان علامـةَ مضـمَر مرفوع.............وهـذا قـول الخليل رحمه الله ، ويونس.

وأمـا قـولهم : عسـاك فالكـاف منصـوبة .... ، والـدليل علـى أنهـا منصـوبة أنـك إذا عنيـت نفسـك كانـت علامتُـك نـى....... فلـو كانـت الكـاف مجـرورة ؛ لقـال عسـاى ، ولكـنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع.

إلـي ذلـك ؛ لـئلا [١] يلـزم كثـرة التغييـر باعتبـار الضـمائر [٢] ، وإذا جعـل التغيير فى عسي ، ولعل ؛ لم يكن هناك [تغيير إلا واحد] [٣].

اقتران الفعل المضارع بأن إذا وقع خبرا لـ (عسى)

(قولـه : وكثيـرا مايجعـل أن مـع الفعـل المضـارع) [٤] فاعلهـا لاشـتمال الكلام ؛ إذ ذاك على المسند ، والمسند إليه.

فهـذان الحرفـان لهمـا فـي الإضـمار هـذا الحـال ؛ كمـا كـان للـدُنْ حـالٌ مـع غُـدوة ليسـت مـع غيرهـا ، وكمـا أن لا ت إذا لـم تُعملهـا فـي الأحيـان لـم تعملهـا فيمـا سـواها ، فهـى معهـا بمنزلـة لـيس ؛ فـإذا جاوزتهـا فلـيس لهـا عمـل ، ولا يسـتقيم أن تقـول ، وافـق الرفـعُ الجـرَّ فـي لـولاى ؛ كمـا وافـق النصـبُ الجـرّ حـين قلـت: معـك ، وضـربَك ؛ لأنـك إذا أضـفت إلـى نفسـك اختلفـا ، وكـان الجـر مفارِقـاً للنصـب فـي غيـر الأسـماء ، ولا تقـل: وافـق الرفـعُ النصـبَ فـي عسـاني ؛ كمـا وافـق النصـبُ الجـر فـي ضـرْبَك ، ومعـك ؛ لأنهمـا مختلفـان إذا أضـفت إلـى نفسـك ؛ كمـا ذكرتُ لك.

وزعـم نـاس أن اليـاء فـي لـولاى ، وعسـانى فـي موضـع رفـع ، جعلـوا لـولاى موافقـة للجـر ، ونـى موافقـة للنصـب ؛ كمـا اتفـق الجـر ، والنصـب فـي الهـاء ، والكـاف ، وهـذا وجـه ردىء لمـا ذكرت لك .

ولأنـك لا ينبغـي لـك أن تكسـر البـاب ، وهـو مطـرد ، وأنـت تجـد لـه نظـائر ، وقـد يوجَّـه الشـيء على الشيء البعيد إذا لم يوجَد غيره ، وربما وقع ذلك في كلامهم" أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ليلا.

(٢) في النسخة (ب) الضماير.

(٣) في النسخة (ب) إلا تغيير واحد.

(٤)استـعمل الفعـل المضـارع الواقـع خبـراً لــ"عسـى" علـى مـذهبين: - مقرونـا بــ" أن" المصـدرية ، ومجرداً منها ، وذلك نحو: و" عسى زيدا أن يفعل" ، " عسى زيد يفعل".

فيـري سـيبويه أنـه يجـوز حـذف(أن) مـن خبـر" عسـى" فـي سـعة الكـلام ؛ كمـا جـاز فـي الشعر حيث قال :"واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل يشبهها بـ" كاد يفعل"

ينظر: الكتاب ٣/١٥٨.

وتبعـه طائفـة مـن النحـويين ؛ كـالمبرد حيـث يقـول:"وعسـى" الأجـود فيهـا أن تسـتعمل بــ" أن كقولك: عسى زيد أن يقوم ... ، ويجوز طرح(أن) ، وليس بالوجه الجيد"

ينظر: المقتضب ٣/٧٠ ، الكامل ١/٢٥٤.

كمـا تبعـه - أيضـا - أبـو علـى الفارسـى ، وابـن جنـى ، وابـن الحاجـب ، وابـن مالـك ، وابـن بـدر الدين ، والمرادى ، وابن عقيل .

ينظر: المسائل العسكرية ص١٤٧ ، الارتشاف ١٢٢٥/٣ ، اللمع بشرح ابن الخباز ٣٩٤ ، شرح المقدمة الكافية ٩١٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٥٣/١-٤٥٤ ، شرح التسهيل ٣٩٠ ، شرح ابن الناظم ص١٥٥ ، توضيح المقاصد والمسالك ٥١٦/١ ، شرح ابن عقيل ٣٠١/١.

وعللوا الاقتران فقالوا:-

" إن" عسى" من أفعال الترجي المرجو مستقبل لم يعلم قرب وقوعه ، والأصل في المضارع الذى هو الخبر المرجو الصلاحية للحال ، والاستقبال ، فاحتيج إلى الاقتران بـ" أن" المصدرية التى تمحضت للاستقبال حتى يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجوا الحصول في المستقبل .

ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٨٩/٢ ، شرح المقدمة الكافية٦١٩/٣ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٠/٢ ، الذبيل ، والتكميل ٣٣٦/٤ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٢٠/١ -٢٢١ تعليق الفرائد ٢٨٩/٣ ، حاشية الصبان ٢٦٠/١ ، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ص٢٥٤.

واستدلوا على كلامهم بالسماع ، والقياس ؛ فمن السماع في المضارع المقرون بـ" أن" قوله تعالى: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) سورة المائدة ٥٢ ، وقوله تعالى: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) سورة التوبة آية ١٠٢ ، وقوله تعالى: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) سورة الإسراء آيه٨

ومن شواهدهم السماعية - أيضا - قول الشاعر: -

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسيَتُ فيه ... يكَونُ وراءه فرجٌ قريب

والبيت من الوافر ، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢ ، والدرر ٢/ ١٤٥ ، و التصريح ١/ ٢٠٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣ ، والكتاب ٣/ ١٥٩ ، واللمع ص ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٢٨ ، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦ ، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦ ، والجنى الداني ص ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦ ، والمقرب ١/ ٩٨ ، وشرح المفصل ٧/ ١١٧ ، ١٢١ ، ومغني اللبيب ص ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ٧٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

ينظر : المعجم المفصل ٣٢٣/١.

وقياساً حملوا" عسى" في تجرد خبرها من " أن" على" كاد" ؛ لمشابهتها لها في أصل المقارنة ؛ كما عكسوا ذلك في" كاد" حملاً على"عسى".

إجراء (أوشك) مجرى (عسى) فى اقتران خبرها بـ (أن).

(قولــه : تجـري عســي فــى اســتعمالها) وهـو أن يجعـل لهـا مرفـوع ، وأن مـع المضـارع خبـر لهـا ؛ فيقـال: عسـي زيـد أن يخـرج ، والثـاني أن يجعـل أن مـع المضـارع فـاعلا لهـا فيسـتغني ؛ إذ ذاك عـن المنصـوب فيقـال: أوشـك أن يخـرج زيد .

إجراء (أوشك) مجرى (كاد) فى عدم اقتران خبرها بـ (أن).

(قولــه : ومجـري كــاد) بـأن يجعـل خبرهـا فعـلا مضـارعا بـدون أن[1] فيقـال: أوشك زيد يخرج .

ينظـر : " النكـت فـي تفسـير كتـاب سـيبويه ٧٨٩/٢ ، شـرح المقدمـة الكافيـة ١١٩/٣ ، التذييل والتكميل ٣٤٠/٤ ، تعليق الفرائد ٢٨٩/٣.

وضـعف ابـن عصـفور هـذا الحمـل ؛ لأن كـاد" هـى الأخـرى محمولـة فـي اسـتعمالها بغيـر أن على أفعال الشروع ؛ فهى محمولة على ما هو محمول على غيره .

ينظـر: ضـرائر الشـعر لابـن عصـفور ص١٥٤ ، ونقلـه البغـدادى فـي الخزانـة ٣٢٩/٩ ، والشنقيطى في الدرر ١٤٦/٢-١٤٧ ، واستحسنه

أمـا جمهـور البصـريين ؛ فيـرون أن حـذف" أن" مـن خبرهـا لا يكـون إلا فـي الضـرورة الشعرية .

ينظـر: الارتشـاف ١٢٢٤/٣-١٢٢٥ ، التـذييل والتكميـل ٣٤٠/٤ ، توضـيح المقاصـد ٥١٧/١ ، تعليق الفرائد ٢٩١/٣.

وتبعهم في ذلك ، أبو البركات الأنبارى ، وابن عصفور ، ورده أبو حيان .

ينظـر: الإنصـاف ١٦٢/١ ، شـرح جمـل الزجـاجى لابـن عصـفور ١٧٦/٢ ، المقـرب ومعـه مثل المقرب ص١٥٢ ، البحر المحيط ١٤٣/٢.

(١) قـال القرطبـي:"والْأَجْـوَدُ أَنْ تكـون بِغَيْـرِ" أَنْ" ؛ لأنـه المُقَارَبَـةِ الْحَـالِ ، و" أَنْ" تَصـرِفُ الْكَـلَامَ إلـى الِاسـتقبال ، وهَـذَا مُتَنَـافٍ ، قـال اللَّـهُ عَـزَّ ، وجَـلَّ: (يَكـادُ سَـنا بَرْقِـهِ يَـذْهَبُ بِالْأَبْصـار) [النور: ٤٣].

وَمِـن كَـلَامِ الْعَـرَبِ: كَـادَ النَّعَـامُ يَطِيـرُ ، وكَـادَ الْعَـرُوسُ يَكُـونُ أَمِيـرًا ، لِقُرْبِهِمَـا مِـن تِلْـكَ الْحَـالِ ، وكَـادَ فِعْـلٌ مُتَصـرِّفٌ عَلَـى فَعِـلَ يَفْعَـلُ ، وقَـدْ جـاء خبـره بالاسـم ، وهـو قليـل ، قـال :" ومـا كـدت آئبا".

ويَجْـرِي مَجْـرَى كَـادَ كَـرَبَ ، وجَعَـلَ ، وقَـارَبَ ، وطَفِـقَ ، فيكـون خَبَرِهَـا بِغَيْـرِ" أَنْ" ، قـال اللَّـهُ عَـزَّ ، وجَـلَّ: (وطَفِقـا يَخْصِـفان عليهمـا مِـن ورَقِ الْجَنَّـةِ) [الأعـراف: ٢٢] ؛ لأنهـا كُلَّهَـا بِمَعْنَـى الْحَالِ ، والْمُقَارَبَةِ ، والْحَالُ لا يَكُونُ مَعَهَا" أَنْ"".أ.هـ

(قولــه : ولا ثبوتهــا مــع كــاد) و إنمـا كـان كـذلك تحقيقـا للمناسـبة لأن[1] أن فـى المضـارع للاسـتقبال ، وعسـي أدخـل فـى الاسـتقبال مـن كـاد ؛ فناسـب أن يكون ثبوت أن معها أصلا ، ولا ثبوتها مع كاد أصلا [2].

(كاد) واقتران خبرها بـ (أن).

ينظـر : الجـامع لأحكـام القـرآن = تفسـير القرطبـي لأبـي عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن أبـي بكـر بـن فـرح الأنصـاري الخزرجـي شـمس الـدين القرطبـي (المتـوفي: ٦٧١هـ)- تحقيـق: أحمـد البردونـي ، وإبـراهيم أطفـيش - دار الكتـب المصـرية - القـاهرة - الطبعـة الثانيـة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م- ٢٢٢/١

(١) في النسخة (ب) لا .

(٢)الغالـب فـي خبـر (عسـى) أن يقتـرن بـأنْ المصـدرية ؛ لأنهـا مـن أفعـال الترجـي ، وقـد أوجـب جمهـور البصـريين اقتـران خبرهـا بـأن ، وقـالوا: إن خبرهـا لا يجـرد منهـا إلا لضـرورة ، وحينئـذ يخـرج خبرهـا مـن مجيئـه مقترنـا بـأن إلـى مجيئـه مجـردا مـن أن ، مقترضـا هـذا الحكـم من (كاد) التي يغلب على خبرها أن يكون مجردا من (أن).

أمـا (كـاد) فخبرهـا يـأتي مجـردا مـن أن ؛ لأن المنقـول عـن فصـحاء العـرب إيقـاع أن بعـد عسى ، وإلغاؤها بعد كاد ، والعلة فيه:-

أن كـاد وضـعت لمقاربـة الفعـل ، ولهـذا قـالوا : كـاد النعـام يطيـر ، لوجـود جـزء مـن الطيـران فيـه ، وأن وضـعت لتـدل علـى تراخـي الفعـل ، ووقوعـه فـي الزمـان المسـتقبل ؛ فـإذا وقعـت بعد كاد نافت معناها الدال على اقتراب الفعل ، وحصل في الكلام ضرب من التناقض.

ولـيس كـذلك (عسـى) ؛ لأنهـا وضـعت للتوقيـع الـذي يـدل علـى وضـع (أن) علـى مثلـه ، فوقـوع (أن) بعـدها يفيـد تأكيـد المعنـى ، ويزيـده فضـل تحقيـق ، وقـوة ، وقـد نطقـت العـرب بعـدة أمثـال جـاء فيهـا خبـر (كـاد) مجـردا مـن (أن) علـى الأصـل فقـالوا: كـاد العـروس يكـون ملكـا ، وكـاد المنتقـل يكـون راكبـا ، وكـاد الحـريص يكـون عبـدا ، وكـاد البيـان يكـون سـحرا ، وكـاد النعـام يكون طيرا ، وكاد البخيل يكون كلبا .

وقـد يخـرج خبـر (كـاد) عـن الأصـل ؛ فيـأتي مقترنـا بـأن مقترضـا هـذا الحكـم مـن (عسـى) ومـن أمثلة هذا النوع:-

قوله : صلى الله عليه ، وسلم:"كاد الفقر أن يكون كفرا" .

الحـديث أخرجـه أبـو نعـيم فـي حليـة الأوليـاء ، وطبقـات الأصـفياء لأبـي نعـيم أحمـد بـن عبـد الله بـن أحمـد بـن إسـحاق بـن موسـى بـن مهـران الأصـبهاني (المتـوفي: ٤٣٠هـ) - السـعادة - بجوار محافظة مصر ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - ٥٣/٣ ، ١٠٩/٣.

وقول عمر رضي الله عنه:(وما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب).

ينظر : صحيح البخاري: ١٢٢/١ ، وصحيح مسلم: ١/ ٤٣٨ ، والترمذي ٣٣٧/١.

وثامنهـا : المجـرور بحـرف الجـر:مـررت بزيـد، وانتصـابه لا يظهـر إلا فــى تابعه ؛ كما يقال :- قول السكاكى

يذهبن فى نجد وغورا غائرا

وجواز تقديم هذا على الفاعل ، وعلى الفعل مطلق إلا فى باب التعجب، هذا آخر الكلام فى النوع الفعلي.

أنواع الحروف :-

وأما النـوع الحرفـي فيعمـل الرفـع ، والنصـب ، والجـر ، والجـزم، ولا يترتـب الكلام ههنا إلا بتقسيمات ، وهي :-

إن الحروف ضربان - أيضا - : عاملة ، وغير عاملة.

والعاملة ضربان: عاملة عملا واحداً ، وعاملة عملين .

والعاملـة عمـلا واحـداً ضـربان: عاملـة فـى الأسـماء ، وعاملـة فـى الأفعال.

والعاملة فى الأسماء ضربان: جارة ، وناصبة.

والعاملة فى الأفعال ضربان: جازمة ، وناصبة.

والعاملة عملين ضربان: عاملة نصبا ثم رفعا، وعاملة رفعا ثم نصبا.

فالحاصل من أقسام العاملة ستة: أحدها الجارة.

وقول أنس رضي الله عنه: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا).

ينظر : صحيح البخاري: ٢٩/٢.

وقـول جبيـر بـن مطعـم رضـي الله عنـه: (ثـم رفـع رأسـه فلـم يكـد أن يسـجد ثـم سـجد فلـم يكـد أن يرفع رأسه) .

ينظر : سنن أبي داود ٣١٠/١.

وهكـذا فـإن خبـر (كـاد) قـد يقتـرن بـأن ؛ كمـا أن خبـر (عسـى) قـد يـأتي مجـردا مـن أن ، وذلـك على سبيل المقارضة بينهما.

ينظـر : شـرح ابـن النـاظم: ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، والأشـموني ٢٥٨/١ ، ظـاهرة التقـارض فـي النحـو العربـي للـدكتور/ أحمـد محمـد عبـد الله - مجلـة الجامعـة الإسـلامية بالمدينـة المنـورة- العدد ٥٨صـ٢٤٦.

وثانيها : الناصبة للاسماء.

وثالثها : الجازمة.

ورابعها : الناصبة للأفعال.

وخامسها الناصبة ثم الرافعة.

وسادسها الرافعة ثم الناصبة. [١]

قول الشارح

ثامنها : المجرور بحرف الجر

(قوله : وثامنها) أي : النوع الثامن من منصوبات الفعل المجرور بحرف الجر ، وإنما عد المجرور منها ؛ لأنه منصوب تقديرا بالفعل بدليل ظهور النصب في تابعه ؛ كقولك : مررت بزيد وعمرا[٢] .

(قوله : إلا في باب التعجب) [٣]هذا الاستثناء مما لا يصح على قول سيبويه[٤]؛ لأنه عنده فاعل .

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص٩٧.

(٢) قال ابن السراج ٦٥/٢ :" أن يكون الحرف العامل غير زائد ، وذلك ؛ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ ، وذهبتُ إلى عمرٍو ، ومُرَّ بزيدٍ ، وذهب إلى عمرو ، فتقول: إن موضع"بزيدٍ" في"مررتُ بزيدٍ" منصوب ، وموضع إلى عمرو في: ذهبت إلى عمرو نصب ، وموضع بزيد في"مر بزيدٍ" رفع .

وإنما كان ذلك ؛ لأنك لو جعلت موضع:"مررتُ" ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية ؛ لكان زيد منصوبا نحو: أتيتُ زيدًا، ولو أسقطت الباء في قولك: مررت بزيدٍ لم يجز ؛ لأن الأفعال التي هي غير متعدية في الأصل لا تتعدى إلا بحرف جر ، وقد بينت فيما تقدم صفة الأفعال المتعدية ، والأفعال التي لا تتعدى، فتقول على هذا إذا عطفت على الموضع: مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، وذهبتُ إلى بكرٍ وخالدًا ، ومُرَّ بزيدٍ وعمروٍ ، كأنك قلت: وأتى عمرٌو ، وأتيتُ عمرًا ، ودل"مررتُ" على"أتيتُ" فاستغنيت بها ، وحذفت" .أ.هـ

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٦٨ :"ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ، ولا تأخير ، ولا فصل ؛ فلا يقال : عبد الله ما أحسن ، ولا ما عبد الله أحسن ، ولا بزيد أكرم ، ولا ما أحسن في الدار زيد ، ولا أكرم اليوم بزيد ، وقد أجاز الجرمي الفصل ، وغيره من أصحابنا ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٧٢/١ -٧٣ :" هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ، ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ، ولم يَتمكّن تمكُّنَه ، وذلك قولك : ما أحْسَنَ عبدَ الله.

وإنما لم يجز في باب التعجب ؛ لأن الجملة التعجبية جرت مجري المثل ؛ فلم يجز فيها ماجاز في غيرها من التقديم ، والتأخير[1] .

(**قوله : وأما النوع الحرفي**[2]) [3] إنما قدم هذا النوع على ..=

زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ ، ودَخَلَه معنى التعجُّب ، وهذا تمثيل ، ولم يُتَكلَّم به.

ولا يجوز أن تُقَدَّمَ عبدَ الله ، وتؤخِّرَ ما ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا.

(١) قال ابن الصائغ ١/٥٠٣ :" ولا يجوز تقديم الظّرفين على فعل التّعجُّب ، وتقدّمه على المتعجّب منه فيه خلاف ، والأقيَسُ جوازُه ، وكذلك الجارّ والمجرور".أهـ

لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التّعجّب عليه ؛ فلا تقول: (ما زيدًا أحسن) ، ولا (بزيد أحسن) .

وكذلك لا يُفصل بينهما بغير الظّرف ، والجارّ والمجرور ؛ فلا تقول: (ما أحسن يا عبد الله زيدًا) .

ينظر : المقتضب ٤/١٧٨ ، والتّبصرة ١/٢٦٨ ، وشرح المفصل ٧/١٥٠ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/١٠٩٦ ، وشرح التّسهيل ٣/٤٠ ، وشرح الرّضيّ ٢/٣٠٩ ، وابن النّاظم ٤٦٤ ، و الارتشاف ٣/٣٧ ، ٣٨ ، وتوضيح المقاصد ٣/٧٢ ، والمساعد ٢/١٥٧ .

(٢) في النسخة (ب) الجر في .

(٣)هذا مصطلح البصريين ، والكوفيون يُسَمُّونَها حروفَ الإضافة ، وقد يُسَمُّونها حروفَ الصفاتِ ، لأنها تقعُ صفاتٍ لما قبلها من النكرات.

وسُمِّيتْ كذلك ، لأنها تَجُرُّ معاني الأفعالِ القاصرةِ إلى الأسماء ؛ كما قال ابن الحاجبِ ، أو لأنها أضيفتْ إلى عملِها.

كما يقال: حُروفُ النصبِ ، وحروفُ الجزمِ ، قاله الرضي.

أو ؛ لأن كسرةَ الحرفِ تقرب الحنك الأعلى من الأسفل ، والشفة العليا من السفلى ، فهو من جررتُ الشيءَ إذا سحبته.

وتُسَمَّى - أيضا - حروف الإضافة ، لأنها تضيفُ معاني الأفعالِ إلى الأسماء ، ويُعَبِّرُ عنها الكوفيون بحروفِ الخفضِ كان اللسانَ ينخفضُ ؛ أي : يستفلُ طرفه عند النطقِ بالكسرةِ .

وإنما اختص الجرُ بالأسماء دونَ الأفعالِ ، ؛ لأن الجرَّ أصله أن يكونَ بالإضافة ، والإضافة إلى الفعلِ لا تصحُ لأشياءَ منها:-

= النـوع الاسـمي [(١)] ؛ لأن النـوع الاسـمي فـرع مطلقـا فـى بـاب العمـل ؛ بخـلاف النـوع الحرفـي[(٢)] ؛ فـإن الجـارة ليسـت بفـرع إجماعـا ، ولأن النـوع الحرفـي أدخـل فـى التـأثير باعتبـار استلزامه لجميـع أنـواع الأثـر مـن الرفـع ، والنصـب ، والجر ، والجزم ، والوجه الأول.

أنَّ الإضافة تكون إلى الأعيانِ الثابتةِ ، والأفعالُ ليستْ بأعيانٍ ثابتةٍ ، لأنها أعراضٌ ، والأعراضُ لا يبقى زمانُها ، أو يقلُّ بقاؤُها ، ومنها أنَّ الأفعالَ أدلةٌ ، وليستْ بالمدلولِ عليه .

والإضافة لا تكون إلى الأدلةِ ، وإنما تكون إلى المدلولِ عليه ، نحو:"غلام زيدٍ" ، و"صاحب عمروٍ".

ومنها : أنَّ المضافَ إليه يقومُ مقامَ التنوين ، وليسَ من قوةِ التنوينِ أن يقومَ مقامهَ شيئانِ قويّانِ ، وهما الفعلُ ، والفاعلُ ، ؛ لأن الفاعلَ لا يخلو من فاعلهِ البتة ، مظهراً ، أو مضمراً .

ومنها : أن الإضافة إنَّما دخلتِ الكلامَ لتخصص ، أو تعرف ، والفعلُ لا يُخصص ، ولا يُعرفُ ؛ لأنه لا يكونُ إلا نكرةً ؛ فإذا لم يتخصص في نفسهِ ، ولم يتعرَّفْ كان أحرى ألا يُخصص غيرَه ، ولا يُعَرِّفهَ.

ينظر: شرح عوامل الإعراب للمجاشعيّ ص ٥٦ – ٥٧ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٢٢٥ ، ٣٧٦ ، وشرح المفصل ٨/ ٧ ، والمصطلح النحويّ عوض القوزي ص ١١٨.

(١) وعامل الخفض اثنان لا ثالث لهما: إما حرف، وإما اسم.

الأول : الحرف ؛ مثل قولك: مررت بزيدٍ ، زيد: اسم مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على آخره ، فالذي أحدث الكسرة في زيد هو الباء ، وهي حرف جر ، لأنها تُحْدِثُ الكسرة فقُيِّد اللفظ بعمله ؛ فقيل: حرف الجر ؛ لأنه يعمل الجر ؛ كما قيل حرف نصب ؛ لأنه يعمل النصب ، وأداة جزم لأنها تعمل الجزم ، وهذا من جهة العمل ، وإما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء.

الثاني: الاسم ، وهو المضاف على الصحيح ، إذا قلت: جاء غلامُ زيدٍ ، فغلام: فاعل مرفوع ، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره ، وهو مضاف ، وزيد مضاف إليه مجرور ، وكل مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، أو المقدرة ، أو ما ناب عنها. ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية صـ١٧٥ .

(٢) في النسخة (ب) الجر في .

أنواع الحروف من حيث العمل

(**قوله : ولايترتب الكلام هاهنا**) لأن الحرف بإطلاقه ليس بعامل ، ولأن عمل الفعل مطلقا منحصر في الرفع ، والنصب[1] والحرف ليس كذلك ؛ فوجب أن يكون هاهنا سابقة التقسيم للتنبيه على أنواع الحروف[2] العاملة ، وغير العاملة[3] وعلي أنواع العاملة على التفصيل ؛ ثم إن الشيخ قدم القسم الذي يعمل عملا واحدا في الذكر على ما يعمل عملين لتقدمه على الاثنين ، وإن كان في تقديم[4] مايعمل عملين وجه[5] – أيضا – من حيث إن له زيادة

---

(١) وهو الأصل في الإعمال ؛ كالفعل يعمل الرفع في الفاعل ، وأما عمله النصب في المفعول به ؛ فموضع خلاف بين النحاة

فالبصريون على أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده.

وأما الكوفيون ؛ فيجعلون العامل فيه هو الفعل ، والفاعل معًا.

ورجّح ابن الوراق ، وابن الأنباري ، والآخرون المذهب الأوّل.

ينظر: الكتاب: ١/٢٣-٢٤ ، ٢/١٢٢-١٢٣ ، والمقتضب ٤/١٢٦ ، علل النحو ٢٧٠ ، وأسرار العربية ٦٤-٦٥ ، والإنصاف ١/٧٨-٨٢ ، وشرح الجمل ١/١٦٦.

(٢) في النسخة (ب) الحرف.

(٣) قسم المرادى الحرف من حيث العمل إلى قسمين:-

١-عامل: وهو ما أثر فيما دخل عليه رفعا ، أو نصبا ، أو جرا ، أو جزما ، والعامل قسمان:-

قسم يعمل عملا واحدا ، وقسم يعمل عملين ، فالأول: إما ناصب فقط ، كنواصب الفعل ، وإلا في الاستثناء ، و"واو مع" عند من يراهما عاملين ، وإما جار فقط ، وهو حروف الجر ، وإما جازم فقط ، وهو حروف الجزم.

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط ، خلافا للفراء في قوله : إن"لولا" ترفع الاسم الذى يليه في نحو :"لولا زيد لأكرمتك" ، والقسم يعمل عملين (ينصب ، ويرفع) وهو"إن" وأخواتها ، و"ما" الحجازية ، وأخواتها.

وزاد بعض المتأخرين قسما آخر يجر ، ويرفع ، قال : وهو"لعل" خاصة على لغة بنى عقيل ، وليس كما ذكر ، فإن"لعل" على هذه اللغة جارة فقط ، ولرفع الخبر بعدها وجه غير ذلك.

٢-غابر عامل: ويسمى المهمل" أ هـ ينظر: الجنى الدانى ص٢٧-٢٨ ، بتصرف

(٤) في النسخة (ب) لتقديم.

(٥)هناك تقسيمات أخرى ، وهي: عامل ، هاملٍ ، عامل مرة هامل أخرى.

قوة بالنظر إلي زيادة التأثير.

وقدم ذكر الجارة ؛ لأنها هي العاملة إجماعا[1] ؛ بخلاف الناصبة .

فالعامل على ضربين: عامل في الاسم ، وعامل في الفعل. فالعامل في الاسم على ضربين:-

أحدهما: ما عمل عملا واحدا نحو: من ، وإلى.

والثاني: ما عمل عملين نجو: إن ، وليت .

والعامل في الفعل على ضربين:-

أحدهما: ما عمل الجزم ؛ نحو: لم ، وإن.

والثاني: ما عمل النصب نحو: أن ، ولن.

والهامل على ضربين:-

أحدهما: ما دخل على الاسم ، والفعل ، ولم يختص بأحدهما ؛ نحو: هل ، وبل ، وثم.

والثاني: ما صيغ فيما دخل عليه حتى صار كأحد أجزائه ؛ نحو: لام المعرفة ، وسين الاستئناف ، وسوف ، وقد.

والعامل مرة الهامل أخرى على ضربين:-

أحدهما :"لا" فإنها تعمل في لغة أهل الحجاز ، ولا تعمل في لغة تميم.

والثاني: حتى ، فإنها تعمل إذا كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى مع ، ولا تعمل إذا كانت للتعظيم ، أو للتحقير ، و"لا" فإنها تعمل إن كانت نهيا ، أو نافية للجنس ، ولا تعمل إن كانت جوابا لهل.

ينظر : شرح ألفية ابن معط ١/٢١٦.

(١) قال الزجاجى:"واعلم أن حروف الخفض هذه التى ذكرناها تخفض ما بعدها ، ويرتفع ما بعدها المخفوض بالابتداء ؛ إلا أن يدخل عليه عامل غيره ، تقول من ذلك:"من زيد" ، و" لعمرو مال كثير....". ينظر: الجمل ص٦٢.

وقال الرمانى:"من" وهى من الحروف العوامل ، وعملها الجر...". ينظر: معانى الحروف ص٩٧.

قال المجاشعى:"ويقال: لم عملت هذه الحروف؟

والجواب: أنها اختصت بالأسماء ، وكل حرف اختص بقبيل ؛ فإنه يعمل فيه ، فإن لم يختص بقبيل دون قبيل ؛ فإنه لا يعمل شيئا" أ.هـ

ينظر: شرح عيون الإعراب ص١٨٩ ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلِّي ، د/ إميل يعقوب ، دارالنفائس- بيروت- لبنان-الطبعة الأولي -١٤١٢هـ/١٩٩١م - ص٤٣ ، شرح ابن يعيش ٩/٨.

وإنما قدم الذي يعمل النصب ثم الرفع[1] على ما[2]يعمل بالعكس[3] مايعمل على وجه الضعف ، والشذوذ ؛ فكان المناسب أن يؤخر فى الذكر.

الحروف الجارة

(**قوله : وأنها لازمة للأسماء**)[4] أي : إذا استعملت لإيقاع التعلق بين

وقد تعددت أقوال النحاة في سبب عمل هذه الحروف ، وفي ذلك يقول المجاشعي:"ويقال: فلم عملت هذه الحروف الجر خاصة؟ ، والجواب: إن للعلماء فيها ثلاثة أقوال:-

أحدها: إنها لما اختص بالأسماء عملت الإعراب الذى لا يكون إلا في الأسماء ، وهو الجر.

الثانى: إنها لما كانت تدخل على المرفوع ، والمنصوب في نحو قولك:"ما جاءنى من أحد ، وما رأيت من أحد" اختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب ، والمرفوع ، وتلك الحركة الكسرة ؛ لأنها من الياء من وسط الحلق ، وما يليه من وسط اللسان ، والضمة من الشفتين ؛ لأنها من الواو ، والفتحة من الحلق ؛ لأنها من الألف فصارت الكسرة متوسطة بينهما.

الثالث: إنهم أرادوا أن يفرقوا بين حركة ما يصل إليه الفعل بنفسه ، وحركة ما يصل إليه بوسيطة ، والفعل الواصل بنفسه أسبق ، فسبق إلى الفتحة ، وبقيت الكسرة للواصل بوسيطة ، فأما الضمة فاستولى عليها الفاعل ، وما أشبهه.

ينظر: شرح عيون الإعراب ص١٨٩ ، وينظر : -أيضا- أسرار العربية ص٤٣ ، شرح المفصل ٨/٨.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(لأن فيما يعمل بالعكس).

(٤) قال الزمخشري ص٣٧٩ :" سميت بذلك إن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء ، وهي على ثلاثة أضرب:-

ضرب لا زم للحرفية ، وضرب كائن اسماً ، وحرفاً ، وضرب كائن حرفاً ، وفعلاً.

فالأول تسعة أحرف: من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم ، وتاؤه .

والثاني خمسة أحرف: على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، منذ .

والثالث : ثلاثة أحرف: حاشا ، وخلا ، وعدا.

معني الفعل ، وبين معني[1] مايليها[2] .

أما إذا استعملت لإيقاع التعلق بين ذلك ، وبين مايليها من حيث اللفظ لا من حيث المعني لم يلزم الأسماء ؛ ألا تراك تقول : هو مجزوم بلم ، أو هو[3] مرفوع بقام.

فإن قلت : أليس يقال: نظرت إلي الميشوم[4] مع أن القصد إلي معني مايليه ، وليس باسم.

قلنا : الكلام فيما يعتد به من التركيب ، وماذكرت لاعتداد به.

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قال الصبان ٢/٣٠٢ :"وإنما سميت حروف الجر ؛ إما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ أي : توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال ؛ أي : توصلها إلى الأسماء ، وإما ؛ لأنها تعمل الجر ؛ فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص ؛ كما في قولهم : حروف النصب ، وحروف الجزم" .

وقال الشيخ يس :" إنها تعمل الجر فيما بعدها ظاهرا ، أو مقدرا ، أو محليا ؛ كما قيل: حروف النصب ، والجرم لذلك ، أو لأنها تجر معاني الأفعال ، وشبهها ، وتوصلها إلى ما تجره ، ومن أجل هذا سماها الكوفيون: حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال ، وتربطها بما بعدها.

ينظر : حاشية يس على التصريح: ٢/ ٢.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) لم أقف على المعني اللغوي لكلمة(الميشوم) والراجح : أن تكون محرفة من كلمة(مشئوم).

فالقسم الأول: وهي الجارة تسعة عشر ، وإنها لازمة للأسماء، وهي نوعان: بسائط ، ومركبة، فالبسائط ستة ك ل ب ت م في أحد الاستعمالين عند بعضهم.

فالكاف للتشبيه ؛ كقولك : الذي كزيد أخوك ، وتكون غير زائدة ، وزائدة، إما مع الرفع ؛ كما فى قولك: لي عليه كذا درهما ، أو النصب ؛ كما فى قوله تعالى : " ليس كمثله شيء " ، أو الجر ؛ كما فى قوله: فصيروا مثل:" كعصف مأكول " ، وقد تكون اسما ؛ كما فى قوله:-

يضحكن عن كالبرد المنهم

ولا تدخل على الضمائر عند النحويين سوى المبرد فإنه يجيز ذلك مستشهدا بقوله:-

وأم أو عال كها أو أقربا

ويتصل بها ما الكافة.

واللام للملك ، أو للاختصاص ؛ كقولك : المال لزيد ، والجل للفرس ، وقد جاءت للقسم مع التعجب فى مواضع كثيرة داخلة على اسم الله تعالى، وتكون زائدة ، وغير زائدة مع النصب ؛ كما فى قوله تعالى : " ردف لكم " ، وقولك : يالزيد فمن لا يحمله على تخفيف : يا آل زيد ، ومع الجر ؛ كما فى قوله : يا بؤس للحرب، وقولهم : لا أبا لك ، وقد أضمرت فى قولهم : لاه أبوك ، وإضمار الجار قليل.

التاء للقسم مع التعجب فى الأعرف ، ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وقد روى الأخفش : ترب الكعبة.

والباء للإلصاق ؛ كقولك : به عيب ، ثم يستعمل للقسم ، وللاستعطاف ، وللاستعانة ، وبمعنى عن ؛ كقولك : سألت به ؛ أي : عنه ، وبمعنى فى ، أو مع ؛ كنحو : فلان بالبلد ، ودخلت عليه بثياب السفر لرجوعها كلها إلى معنى الإلصاق.

وتكون غير زائدة ، وزائدة مع الرفع ؛ كنحو : بحسبك زيد ، ومع النصب ؛ كنحو : ليس زيد بقائم ، ومع الجر عند بعضهم ؛ كنحو : قوله:-

فأصبحن لا يسألنه عن بما به

وقد أضمرت فى قولهم: الله لأفعلن.

والميم للقسم ؛ كقولك : م الله لأفعلن بالكسر ، ولا يستعمل إلا مع اسم الله تعالى ، وقد حملت على أنها منقوصة يمين ؛ كما حملت البتة مضمومة فى قولهم : م الله على أنها منقوصة من أيمن لعدم وقوع الضم فى الحروف البسائط.

والواو للقسم ، ولا يدخل على الضمائر.

والمركبة ثلاثة أنواع ثنائية ، وثلاثية ، ورباعية .

فالثنائية خمسة : عن كي عند بعضهم فى من مذ.

فعن للتعدية ، والمجاوزة ؛ كقولك : رميت السهم عن القوس ثم يستعمل بمعنى اللام ؛ كقولك : لقيته كفة عن كفة ؛ أي : لكفة ، وبمعنى على ، وبعد ؛ كما فى قوله:-

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته ... عن السن خيراً لا يزال يزيد

أي : على السن .

وقوله: ومنهل ، وردته عن منهل ؛ أي : بعد منهل هذا على المذهب الظاهر، وقد تكون اسما ؛ كما فى قوله: -

من عن يمين الحبيبا نظرة قبل[1]

(قوله : فى أحد الاستعمالين)[2] [3] وهو ما إذا استعمل بالكسر فإنه

قول الشارح
الحروف البسائط

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٩٧-٩٩.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(عند بعضهم)

(٣) قال المرادي في الجني الداني صـ ٢٩ :" في عدة الحروف :-
ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً .

حرف جر عند البعض.

أما إذا استعمل بالضم فمنقوضة[١] وليس[٢] بحرف إجماعا[٣]، وإنما قال عند بعضهم ؛ لأنها عند البعض منقوضة - أيضا - عن يمين ، وعن[٤] من عند آخرين[٥].

وزاد غيره على ذلك حروفاً أخر ، مختلفاً في حرفية أكثرها ، وذكر بعضهم نيفاً ، وتسعين حرفاً ، وقد وقفت على كلمات أخر مختلف في حرفيتها ، ترتقي بها عدة الحروف على المائة.

وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي ، وثنائي ، وثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فلذلك جعلت لها خمسة أبواب.

الباب الأول : في الأحادي ، وهو أربعة عشر حرفاً:-

الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ، والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والألف ، والياء ، ويجمعها قولك : بكشف سألتمونيها ، ولم يذكر بعضهم الشين ، فعدها ثلاثة عشر.

(١) في النسخة (ب) منقوصة.

(٢) في النسخة (ب) فليس.

(٣) اختصت"من" مكسورة الميم ، ومضمومتها في القسم بـ"رب" ، وفي ذلك يقول ابن مالك:-

"وتختص مكسورة الميم ، ومضمومتها في القسم بالرب" .

وقال ابن عقيل:"فنقول:"من ربي لأفعلن" بكسر الميم ، وضمها ، ولا تضم إلا في القسم ، ولا تجر إلا الرب فيه.

وللنحويين في المضمومة الميم قولان:-

إحداها: حرف ، واختاره المصنف.

الثاني: اسم فقطع من "أيمن" ؛ لأنه لم يثبت ضم ميم"من" حرفاً ، ورجح الأول بدخولها على الرب ، و"أيمن" وما استعمل منها لا تدخل عليها ، وبسكون النون ، ولو كانت بقية (أيمن) لأعرب" أ هـ

ينظر: المساعد ٢/٢٥٣ ، العوامل المائة النحوية ص١٧٠.

(٤) في النسخة (ب) وعند البعض.

(٥) قال في اللسان:" قال الجوهرى: وأيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم ، والنون ، وألفه وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها.

وقال بعضهم مضمومة ، ومكسورة منقوصة عن من[١] وذلك ؛=

قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ، تقول: لأيمن الله ، فتذهب الألف في الوصل ....، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيم الله ، إيم الله أيضا ، بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ،

وربما أبقوا الميم ، وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونا بالباء ، فيقولون: م الله ، وربما قالوا : من الله – بضم الميم ، والنون ، ومن الله – بفتحهما ، ومن الله – بكسرهما.

قال ابن الاثير: أهل الكوفة يقولون: أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح ، وتكسر.

قال ابن سيده: وقالوا: أيمن الله ، وأيم الله ، إيمن الله ، وإيم الله ، وم الله (بضم الميم) ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) .

قال سيبويه: وقالوا: لايم الله ، واستدل بذلك على أن ألفه ألفه وصل.

قال ابن جنى: ما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن ، ولم يستعمل إلا في القسم وحده ؛ فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه ؛ فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف.

وأيضا فقد حكى يونس: إيم الله – بالكسر ، ويؤكد عندك – أيضا – حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به ، فقالوا مرة : م الله ، ومرة : م الله ، ومرة : م الله (بضم الميم ، وفتحها ، وكسرها) ؛ فلما حذفوا هذا الحذف المفرط من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف)

ينظر : الكتاب ٣٢٤/٣ ، ٥٠٣/٣ ، ٤/ ١٤٩ ، ٤ / ٢٢٩ ، المقتضب ٣٣٠/٢ ، اللباب ٣٨١/١ ، لسان العرب ١٣ / ٤٦٢ ، المخصص ٧٥/٤ ، الصحاح ٢٢٢٢/٦.

(١) و(من الله) بضم الميم ، والنون ، وفتحهما ، وكسرهما ، و(م) الله بميم مضمومة ، و(م) الله بميم مكسورة ، حكاهما الكسائي ، والأخفش ، وسئل رجل من بني العنبر ما الدهدران؟ فقال: «م ربي الباطل»

ينظر : الهمع ٤٨١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٨٧٩/٢ ، المساعد ٣١١/٢ .

وحكى الهروي: م الله بفتح الميم .

وقال الأخفش: وهو مبني ؛ لأن الاسم إذا كان على حرف واحد لم يعرب.

ينظر : الارتشاف ١٧٧٢/٤ .

وزعم بعض النحاة: أن (من ، و م) بلغاتهما حرفان ، وليستا بقية (أيمن) ، وبه قال المبرد.

= لأنــه[1] لمــا كثــر فــي[2] بــاب القســم أوقعــوا مكــان البــاء الــواو ، والتــاء[3] [4] ومــن ثــم حــذفوا النــون مــن مــن ؛ لأن الشــيء إذا كثــر[5] فــى كلامهــم أكثــروا التصــرف فيــه ، وتوخــوا[6] ضــروبا مــن الاســتعمال ، وتركــوا الكســر إلــي الضــم لذلك .

وعلــي هــذا الوجــه يجــب ألا[7] يكــون مطلقــا مــن البســائط[8] ؛ إذ لايقــع فــى غيــر بــاب القســم ، وبــاب القســم بــاب تصــرف ، وتغييــر فــلا يصــلح للاستشــهاد ؛ لكونه حرف جر.

الكـــــاف

فالكاف[9] للتشبيه[10] مايذكر من معاني الحروف كالتشبيه ، والإلصاق ،

قــال: تقــول: مــن الله ، ومــن ربــي لأفعلــن إنمــا دخلــت الــلام ، ومــن فــي القســم ، ؛ لأن حــروف الخفــض يبــدل بعضــها مــن بعــض نحــو: فــلان بمكــة ، وفــي مكــة. ينظــر : المقتضــب ٣٢٠/٢ ، ٣٣٠ .

ومــذهب ســيبويه : أن (م) و(أيــم) و(مــن) ، وبقيــة اللغــات أصــلها : أيمــن . ينظــر : الكتــاب ٢٢٩/٤ .

(١) في النسخة (ب) أنه .

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) الفاء.

(٤)قــال ابــن جنــي فــي اللمــع صـــ١٨٣ :" اعْلَــم أَن الْقســم ضــرب مــن الْخَبَــر يــذكر ليؤكــد بِــهِ خبــر آخــر ، والحــروف الَّتِــي يصــل بهَــا الْقســم إلــى الْمقســم بِــهِ ثَلَاثَــة ، وهِــي الْبَــاء ، والْــوَاو ، والتَّاء.أهـ

قــال أبــو حيــان فــي الارتشــاف ١٧٧٢/٤ :"وزعــم بعضــهم أن (م) المفــردة بــدل مــن واو القســم ، وزعم بعضهم أن (الواو) بدل من الباء ، وبعضهم أن (التاء) بدل من الواو.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) توجوا.

(٧) في النسخة (ب) أن لا .

(٨) في النسخة (ب) البسايط.

(٩) في النسخة (ب) والكاف.

(١٠) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ١٧١/٢ :"وإنمــا تجــيء الكــاف للتشــبيه فتصــير ، ومــا بعــدها بمنزلة شيء واحد ؛ من ذلك قولُك: كأن ، أدخلتَ الكاف على أن للتشبيه.

والابتداء هي معانيها الالتزامية ، وإضافة الحروف إليها باعتبار ذلك.

الكاف بين الاسمية والحرفية

ألا تري أن الكاف مما يدل على معني التشبيه في جميع صور استعمالاتها التزاما ؛ لأن التشبيه هو معناها المطابقي ، وإلا كان اسما[١] وكذلك الكلام في سائر الحروف[٢] ؛ فإن الإلصاق لو كان هو مفهوم الباء[٣] المطابقي كان اسما لا حرفا ؛ لأن مدار الاسمية ، والحرفية على المعني.

ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن يكون كل واحد من هذه المعاني معني مطابقيا ، ويكون حرفيتها باعتبار أنها لاتدل عليها بنفسها[٤].

قلنا : بشهادة فحوي الكلام ، وكفي به شاهدا .

ألا تري أنك إذا قلت : خرجت من البصرة ؛ فإن الابتداء [٥]لو فهم فهم

---

(١) قال المرادي في الجني الداني ص٧٩ :" أما كاف الجر: فحرف ملازم لعمل الجر ، والدليل على حرفيته:-

أنه على حرف واحد صدراً ، والاسم لا يكون كذلك ، وأنه يكون زائداً ، والأسماء لا تزاد ، وأنه يقع مع مجروره صلة من غير قبح ؛ نحو: جاء الذي كزيد ، ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لا ستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول ، ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً ، إلا في ضرورة الشعر.

ويرى الأخفش ، والفارسي ، وابن مالك: أن استعمالها اسما قياسي في سعة الكلام ، ولا يختص بضرورة الشعر ، وقد كثر في كلام الفحول من الشعراء ، وإذا صارت اسما كانت بمعنى"مثل" وينظر : مغني اللبيب ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) في النسخة (ب) حروف الجر.

(٣)المعنى الأصلى للباء هو الإلصاق حقيقة ، أو مجازاً ، وفي ذلك يقول سيبويه:-

"وباء الجر إنما هى للإلزاق ، والاختلاط.... ينظر: الكتاب ٤/٢١٧.

قال السيوطى:"ومعنى الإلصاق حقيقة كان ، أو مجازاً ، تعلق أحد المعنيين الآخر" ينظر: الهمع ٢/٤١٦.

(٤) في النسخة (ب) في نفسها.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٤ :"وأما من فتكون لا بتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك: من مكان كذا ، وكذا إلى مكان كذا ، وكذا ، وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها.أ.هـ

التزاما ، وكذا الكلام فى سائر[1] الحروف .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنها حرف[2] فى قولك الذي كزيد أخوك ، ولم لا يجوز أن يكون اسما بمعني مثل[3] .

الكاف اسما بمعني مثل

---

(١) في النسخة (ب) ساير.

(٢) في النسخة (ب) حرف جر.

(٣) وَترد الْكَاف اسما بِمَعْنى (مثل) فيكون لَهَا مَحل من الإعراب ، ويعود عليها الضَّمِير ؛ كما في قوله تعالى: (كَهَيَئَةِ الطير فأنفخ فيه) آل عمران ٤٩ ؛ أي : فانفخ في ذَلِك الشَّيْء المماثل فيصير كَسَائِر الطُّيُور ، وتَكون اسما جارا مرادفا لمثل ، ولَا تكون إلا ضَرُورَة.

ينظر : الكليات معجم في المصطلحات ، والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، أبو البقاء الحنفي (المتوفي: ١٠٩٤هـ)- تحقيق / عدنان درويش – محمد المصري – مؤسسة الرسالة – بيروت صـ٧٥٥ .

اتفق العلماء على مجيء"الكاف" اسما بمعنى"مثل" ، واختلفوا: هل يختص ذلك في ضرورة الشعر ، أو لا ؟ ،

فذهب الأخفش ، والفارسي ، وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وجوزوا في ؛ نحو : قولك:"زيد كالأسد" أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى"مثل" أضيف إلى الأسد. ينظر : مغني اللبيب: ٢٣٨-٢٣٩.

قال السمين الحلبي في الدر المصون ١/١٥٥-١٥٦ :" قوله تعالى: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذي استوقد نَاراً) البقرة ١٧ : «مثلُهم» مبتدأ ، و «كمثل» : جارٌ ومجرور خبره في تعلَّقُ بمحذوف على قاعدةِ الباب .

ولا مبالاة بخلافِ من يقول: إن كافَ التشبيه لا تتعلَّق بشيء ، والتقديرُ : مَثَلُهم مستقر كمثل .

وأجاز أبو البقاء ، وابن عطية أن تكون الكافُ اسماً هي الخبرُ ، ....

وهذا مذهبُ الأخفش: يُجيز أَنْ تكون الكافُ اسماً مطلقاً .

وأما مذهب سيبويه ؛ فلا يُجيز ذلك إلا في شعر ، وأما تنظيرُه بالبيتِ فليس كما قال ، لأنَّا في البيت نضطُّر إلى جَعْلِها اسماً لكونِها فاعلةً ، بخلاف الآية .

والذي ينبغي أن يقال: إنَّ كافَ التشبيه لها ثلاثةُ أحوال:-

حالٌ يتعيَّن فيها أَنْ تكون اسماً ، وهي ما إذا كانت فاعلةً ، أو مجرورةً بحرفٍ ، أو إضافة.

فإن قلت : الصلة[1] تجب أن تكون جملة[2].

قلنا : جملة بتقدير المبتدأ[3].

فإن قلت : التقدير خلاف الأصل .

قلنا : إنما يصح هذا ؛ أن لو سلم ماذهبت إليه من التقدير ؛ على أن الحكم عليه بالحرفية مما يستلزم الاشتراك الذي هو خلاف الأصل ؛ لأن

وحالٌ يتعيَّن أن تكون فيها حرفاً ، وهي: الواقعةُ صلةً ؛ نحو: جاء الذي كزيدٍ ، ؛ لأن جَعْلَها اسماً يستلزمُ حَذْفَ عائدٍ مبتدأ من غير طولِ الصلةِ ، وهو ممتنعٌ عند البصريين .

وحالٌ يجوز فيها الأمران ، وهي ما عدا ذلك نحو: زيد كعمرو.أ.هـ

(١)الصلَة: هِيَ فِي الِاصطلاح مَا هُوَ فِي موقع الْمَفْعُول بِهِ ؛ تقال بالاشتراك عندهم على ثَلَاثَة:-

صلَة الْمَوْصُول: وهِي الَّتِي يسميها سِيبَوَيْهٍ حَشْوًا ، أَي: لَيست أصلا ، وإِنَّمَا هِيَ زِيَادَة يتم بهَا الاسم ، ويوضح مَعْنَاهُ

وَهَذَا الْحَرْف صلَة: أي زَائِدَة

وحرف جر صلَة بِمَعْنى ، وصلَة كَقَوله : (مَرَرْت بزيد) . ينظر : الكليات صـ٥٦٣ .

(٢) قال ابن جني في اللمع صـ ١٨٩ :" جملَة الصلَة : واعلم أَن هَذِه الأسماء لا تتمّ مَعَانِيهَا إلا بصلات توضحها ، وتخصصها ولا تكون صلَاتهَا إلا الْجمل ، أو الظروف ، ولَا بُد فِي الصلَة من ضمير يعود إِلَى الْمَوْصُول ، ولَا يجوز تَقْدِيم الصلَة ، ولَا شَيْء منها على الْمَوْصُول ، ولَا يجوز الفصل بَين الصلَة ، والموصول بالأجنبي ، ولَا تكون الصلَة إلا جملَة خبرية تحْتَمل الصدْق ، والْكذب".أهـ

والموصول الاسم لا تكون صلته إلا جملة صريحة ، ومذهب الجمهور أنها لا تكون طلبية. ينظر : ارتشاف الضرب: ٢/٩٩٦

وأجاز الكسائي أنها تكون جملة أمر ، وجملة نهي فيجيز «الذي اضربه ، أو لا تضربه زيد». ينظر : الأشموني ١/١٦٣ ، الهمع ١/٣٣٤ .

وأجاز المازني أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد ، ويقتضي مذهب الكسائي موافقته ؛ بل هو أحرى بذلك. ينظر : شفاء العليل ١/٢١٩ .

والمشهور عند أصحابنا أنها لا تكون تعجبية ؛ فلا يجوز: مررت بالذي ما أحسنه ، وإن كانت عندهم جملة خبرية ، فمن النحاة من أجاز ذلك ، وهو مذهب ابن خروف. ينظر : الأشموني ١/١٦٤ .

(٣) في النسخة (ب) المبتداء.

الكاف اسم في الجملة فلو كان حرفا ؛ لزم الاشتراك [الذي هو خلاف الأصل] [١] وهو ؛ كما ذكرنا خلاف الأصل ؛ على أن التقدير أكثر من أن يحصي ، وأظهر من أن يخفي.

الكاف بين الزيادة وعدمها

(**قوله : وتكون غير زائدة**) وإنما لم يقل ، وتكون[٢] زائدة مقتصرا على ذكر هذا القسم ؛ لئلا يوهم كونها زائدة مطلقا ؛ على أن الظاهر هو الاختصار [٣] .

(**قوله : أما مع الرفع ؛ كقولك : لي عليه كذا درهما**)[٤]...=

---

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) فتكون.

(٣) في النسخة (ب) الاقتصار .

(٤) قال السيوطي في الهمع ٦٠٦/٢ : (كَذَا اسم مركب) من (كَاف) التَّشْبِيه ، و (ذَا) اسم اسم إِشَارَة ، وهو بعد التَّرْكِيب كِنَايَة عن عدد مُبْهَم (ككم) الخبرية (لَكِن) يفارقها في أنها لَيْسَ لَهَا الصدْر تَقول : قبضت كَذَا ، وكَذَا درهما .

(و) في أنها الْغَالِب في استعمالهَا تكرارها بِالْعَطْف عليها ؛ كالمثال ، وأوجبه ابن خروف فَقَالَ : إنهم لم يَقُولُوا : كَذَا درهما ، ولا كَذَا كَذَا درهما .

وذكر ابن مَالك أنه مسموع ، ولكنه قَلِيل

(وتتصرف) بِوُجُوه الإعراب فَتكون في موضع رفع ، وفي موضع نصب ، وفي موضع جر بِالْإِضَافَة ، والجر ، ولَا تقتصر على إعراب خَاص.

(ولَا تتبع) بتابع لا ينعَت ، ولَا عطف بَيَان لا تَأْكِيد ، ولَا بدل ، ولَا محل لكافها من الإعراب ؛ فلا تتَعَلَّق بِشَيْء ؛ لأن التَّرْكِيب أخرجهَا عن ذَلِك .

ومن النحْويين من حكم على مَوضِع الْكَاف بالإعراب ، وجعلهَا اسما مُبْتَدأ كَمثل .

وثَالِثهَا : هِيَ زَائِدَة لا زمة فِرَارًا من التَّرْكِيب ؛ إذ لا معنى للتشبيه فيها ، وذَا مجرورة بهَا ؛ كما في كَائِن سَوَاء ، وقَائِل ذَلِك فيهما واحد ، وهو ابن عُصفُور.

قال السمين الحلبي في الدر المصون ٤٢١/٣ :" قوله تعالى: (وكَأَيِّن من نَّبِيٍّ) آل عمران ١٤٦ :-

هذه اللفظةُ قيل: مركبةٌ من كافِ التشبيه ، ومن «أيٍّ" وحَدَثَ فيه) بعد التركيب معنى التكثيرِ المفهومُ من «كم» الخبرية ، ومثلُها في التركيب ، وإفهامِ التكثير: «كذا» في قولهم : «له عندي كذا كذا درهماً» ، والأصلُ: كاف التشبيه ، و «ذا» الذي هو اسم إشارةٍ ؛

ولقائل أن يقول : إنما تكون زائدة ؛ أن لو لم تكن الكاف ، وذا نازلتين منزلة كلمة واحدة ، وهو ممنوع.

وذلك أنه لو كان زائدة ؛ لوجب أن يكون قولك : على كذا درهما ؛ بمنزلة قولك : على ذا درهما فى لزوم درهم واحدة ، وفي الأول يلزم أحد عشر دون الثاني.

(**قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾**)[1] ولقائل أن يقول : لانسلم أن الكاف زائدة ، ولم لايجوز أن يكون المثل زائدا ومقحما.

وقيل : ليس شيء منهما زائدا[2] بأن يكون سوق الآية لنفي المثل على وجه برهاني ، وذلك أنه يلزم من نفي مثل المثل ألا[3] يكون له مثل ؛ لأنه لو كان له مثل ؛ لكان لمثله مثل بالضرورة[4] .

فلما رُكِّبا حَدَثَ فيهما معنى التكثير ، وكم الخبريةُ ، و «كأيِّن» ، و «كذا» كلُّها بمعنى واحد".أهـ

(١) سورة الشوري آية ١١.

(٢) في النسخة (ب) زايدا.

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

(٤) ذهب كثير من النحاة كالأخفش ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجى ، والنحاس ، وأبى على الفارسى ، والرمانى ، وابن جنى ، والرضى ، وابن مالك ، والمالقى ، والمرادى ، وابن هشام ، وابن عقيل ، وغيرهم ؛ إلى أن الكاف قد تزاد في الكلام للتوكيد ، واستدلوا بقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ).

وفي ذلك يقول ابن جنى:-

"واعلم أن هذه الكاف التى هى حرف جار ؛ كما كانت غير زائدة فإنها قد تكون زائدة مؤكدة بمنزلة الباء في خبر ليس ، وما ، ومن ، وغير ذلك من حروف الجر ، وذلك في ؛ نحو : قوله : عز ، وجل: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) تقديره - ، والله أعلم - ليس مثله شئ ، فلابد من زيادة الكاف لصلح المعنى ؛ لأنك إن لم تفتقد ذلك أثبت له - عز ، وجل - مثلا فزعمت أن ليس كالذى هو قبله شئ ؛ فيفسد هذا من وجهين: -

<u>أحدهما:</u> ما فيه من إثبات المثل له عز اسمه ، وعلا علوا عظيماً .

<u>والآخر:</u> أن الشئ إذا أثبتت له مثلا فهو مثل مثله ، ؛ لأن الشئ إذا ماثله شئ فهو - أيضا - مماثل لما ماثله ، ولو كان ذلك كذلك على فساد اعتقد معتقده - لما جاز أن

يقال:" ليس كمثله شئ" ؛ لأنه تعالى : مثل مثله ، وهو شئ ؛ لأنه تبارك ، وتعالى قد سمى نفسه شيئا بقوله تعالى: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) الأنعام ١٩ ،وذلك أن(أيا) إذا كانت استفهاماً ؛ فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيفت إليه.

ألا ترى أنك لو قال ذلك قائل: أى طعام أحب إليك ؟ لم يجز أن تقول له: الركوب ، ولا المشى ، ولا يجوز ذلك مما ليس من جنس الطعام ؛ فهذا يؤكد عندك أن الكاف في (كمثله) لا بد أن تكون زائدة" أ.هـ.

ينظر: معانى القرآن ٥٢٣/٢ ، المقتضب ٤١٧/٤-٤١٨ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٥/٤ ، الأصول ٢٩٤/١-٢٩٥ ، حروف المعاني والصفات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم (المتوفي: ٣٣٧هـ) – المحقق: علي توفيق الحمد – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م – ص٤٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٧٤/٤ ، البغداديات ص٤٠٠ ، والعضديات ص٢١٩ ، معانى الحروف ص ٤٨-٥٠ ، سر صناعة الإعراب ٢٩١/١ ، شرح الكافية ٣٢٤/٤-٣٢٥ ، شرح التسهيل ١٧٠/٣ ، رصف المبانى ص٢٧٢ ، الجنى الدانى ص٧٩٠ ، أوضح المسالك ٤٣/٣ ، سر صناعة الإعراب ٢٩١/١.

وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليس زائدة ، ولهم في ذلك أقوال:-

<u>الأول:</u> إن مثلا هى الزائدة .

وهذا القول ضعيف ؛ لأن الأسماء لا يجوز زيادتها إضافة إلى أن التقدير سيكون: " ليس كهو شئ" ، ودخول الكاف على الضمير لا يجوز إلا في الشعر. ينظر: الجنى الدانى ص٨٩-٩١ ، الدر المصون ٥٤٤/٩-٥٤٧.

<u>الثاني:</u> أن" مثلا" بمعنى الذات ؛ أى: ليس كذاته شئ . ينظر : المصدرين السابقين.

<u>الثالث:</u> أن" مثلا" بمعنى الصفة ؛ فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى : شئ من الصفات التى لغيره . ينظر : المصدرين السابقين.

<u>الرابع:</u> أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل ، وهذا من قبيل التوكيد اللفظى .

ينظر: الكشاف للزمخشرى ٣٩٨/٥-٣٩٩ ، الجنى الدانى ص٨٩-٩٠.

<u>الخامس:</u> أن الآية محمولة على المعنى الحقيقى لها ، وذلك أن العرب تقول : (مثلك لا يفعل كذا) يعنون المخاطب نفسه ؛ لأنهم يريدون المبالغة ؛ فينفي الوصف عن المخاطب فينفونها في اللفظ عن مثله في ثبت انتقاؤها عنه بدليلها.

ينظر: الجنى الدانى ص٩٠ ، الدر المصون ٥٤٥/٩-٥٤٦.

وقال ابن قتيبه:" العرب تقيم المثل مقام النفس ، فتقول: مثلى لا يقال له كذا ؛ أى: أنا لا يقال لى".

وقد قلنا[(١)] : ليس لمثله مثل فيلزم نفي مثله بالوجه الذي قلنا.

قلنا[(٢)]: لايصح حمل المعني على ذلك ؛ لأنه يقصد بمثل هذا التركيب إلي نفي أن يكون لمثله مثل سواه بقرينة الإضافة لما[(٣)] يكون التكلم[(٤)] قرينة الإخراج فى قولك : إن دخل داري أحد ؛ حيث يراد غير المتكلم ؛ بل الوجه أن يجعل أحدهما أعني : الكاف ، والمثل[(٥)] زائدا.

(قوله : مثل كعصف مأكول) [(٦)] وما مر من المنع ، وارد هنا أيضا، وهو أن يقال: لم لايجوز أن يكون المثل مقحما.

ينظر: تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفي: ٢٧٦هـ) – المحقق: أحمد صقر – دار الكتب العلمية – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م – ص٣٩١.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) كما.

(٤) في النسخة (ب) المتكلم.

(٥) في النسخة (ب) أو المثل.

(٦) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص١٨١ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٣ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٢ ، ولحميد الأرقط في الدرر ١/ ٣٣٦ ، والكتاب ١/ ٤٠٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٥٢ ، والجنى الداني ص٩٠، وخزانة الأدب ٧/ ٧٣، ورصف المباني ص٢٠١، وسر صناعة الإعراب ص٢٩٦ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٨ ، ولسان العرب ٩/ ٢٤٧"عصف" ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٠ ، والمقتضب ٤/ ١٤١ ، ٣٥٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠ ، وتاج العروس ٢٤/ ١٦١"عصف".

قال سيبويه في الكتاب ٤٠٨/١ :"ومثل ذلك: أنت كعبْدِ الله ؛ كأنه يقول: أنت كعبد الله ، أى : أنت في حال كعبد الله ، فأُجرى مُجرى بعبدِ الله ؛ إلا أن ناسا من العرب إذا اضطرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ. قال الراجز" وهو حُمَيْدٌ الأَرقطُ":-

فصيَّرُوا مِثْلَ كَعَصفٍ مأْكولْ

فعصف هنا مجرورة بالكاف الزائدة ؛ كما أن(من) الزائدة تجر ، وغيرها من حروف الجر التى قد تزاد ، و" مثل" مضافة في المعنى ، والتقدير : فصيروا مثل كعصف مأكول.

مجيء الكاف اسما

(قوله : وقد يكون اسما ؛ كما فى قوله :– يضحكن كالبرد)[(١)].

ينظر: معانى القرآن للأخفش ٥٥٣/٢ ، المقتضب ١٤٠/٤ ، سر صناعة الإعراب ٢٩٦/١-١٩٧.

وسيبويه في هذه المسألة يرى أن الكاف اسما بمعنى مثل مؤكدة لما قبلها .

ينظر: الكتاب ٤٠٨/١.

وقال به – أيضا – الزمخشرى ، والمرادى ، وابن هشام .

ينظر: الكشاف ٣٦٨/٥-٣٩٩ ، الجنى الدانى ، ص٩٠ ، المغنى ص١٨٠

أما ابن السراج فقد وافقهم في أن (الكاف) هنا اسم بمعنى (مثل) ؛ إلا أنه جعلها مضافة لـ"مثل" التى قبلها ، وعلى ذلك أبو على الفارسى.

ينظر: الأصول لابن السراج ٤٣٨/١-٤٣٩ ، وينظر: البغداديات ص٣٩٨.

(١)هذا البيتُ من الرّجز ، وهو للعجّاج ، وقبله:–

وَلَا تلمني الْيَوْم يَا ابْن عمي ... عِنْد أبي الصَّهْبَاء أقْصَى همي

(بيض ثَلَاث كنعاج جم ... يضحكن عَن كَالْبرِدِ المنهم)

تَحت عرانين أنوف شم

و (البَرَد) : حبُّ الغمام ، و (المنهمّ) : الذائب.

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ص٤١٥– قدم له ، وحققه / الدكتور / سعدي ضناوي – دار صادر بيروت – الطبعة الأولي – ١٩٩٧م.

والشّاهد فيه: (عن كالبَرَد) حيث جاءت (الكاف) اسما بمعنى (مثل) ؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليها.

قال ناظر الجيش: " استدلال بعض المصنفين على أن الكاف حرف بأن الموصول يوصل بها ، ومجرورها في السعة ؛ كقولك: جاءني الذى كزيد ، ولو كانت الكاف اسما لم يجر ذلك إلا في قليل من الكلام ، أو في الشعر . أ.هـ

ينظر : – شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش – تحقيق / أ.د. على أحمد فاخر / أ.د. جابر أحمد البراجة / أ.د–إبراهيم جمعة العجمي أ.د. جابر السيد المبارك / أ.د. علي السنوسي محمد / أ.د. محمد راغب نزال – دار السلام للطباعة ، والنشروالتوزيع – الطبعة الأولي – ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م – (٣٠٠٥/٦)

أما سيبويه فذهب إلى أنها لا تكون اسما بمنزلة(مثل) إلا في الضرورة . ينظر : الكتاب ٣٨/١.

وذهب الأخفش إلى أنها تكون اسما في الكلام ، والشعر.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه اسم ، ولم لايجوز أن يكون هناك موصوف مقدر؛ أي : عن ثغر كالبرد ، أو يكون الكاف زائدة [١] ويكون في ذلك من المبالغة مالايخفي.

فإن قلت : التقدير ، والزيادة كل واحدة منهما خلاف الأصل.

قلنا : الحكم عليه بالحرفية تارة ، والاسمية أخري مما يستلزم الاشتراك[٢] وهو خلاف الأصل .

دخول الكاف على الضمائر

(**قوله : ولايدخل على الضمائر**[٣])[٤]؛ لأنه لما لزم من.....=

ينظر: التذييل والتكميل لأبى حيان ٣٢/٤-٣٣ ، شرح الكافية للرضى ٣٢٤/٤ ، الخزانة ١٦٧/١٠ ، الجنى الدانى ص٧٩.

وتبعه الفارسى ، وابن مالك .

ينظر: البغداديات ص٣٩٧-٤٠٠ ، والمقتصد ٨٤٩/٢-٨٥٠ ، المسائل البصريات ٥٣٧ ، المسائل العضديات ٢٧٦ ، الإيضاح العضدى ص٢٦٠ ، شفاء العليل ٦٧١/٢ ، التسهيل ١٤٧ ، شرح الكافية الشافية ٨١٢/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣-١٧١.

(١) في النسخة (ب) زايدة.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(- أيضا -).

(٣) في النسخة (ب) الضماير.

(٤) حروف الجر ثلاثة أقسام:-

الأول: قسم لا يجر إلا المعتمد ، وهو لولا على مذهب سيبويه.

الثاني: قسم لا يجر إلا الظاهر ، وهو هاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وواو رب ، وفاؤها ، ومنذ ، ومنذ ، وكاف التشبيه.

الثالث: قسم يجر الظاهر ، والمضمر ، وهو ماعدا ذلك من حروف الخفض. ينظر: المقرب لابن عصفور ١٩٣/١-١٩٤ ، كشف المشكل في النحو ص٥٧٣.

والأصل في حروف الجر أن لا تدخل إلا على ضمير متصل ، ولا يكون منفصلا البتة ؛ كما يقول ابن الخشاب. ينظر: المرتحل ص٢٨٣.

وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً ؛ لأن المتصل كالجزء الأخير لعامله ، يعنى يجئ العامل أولا ، ثم يجئ الضمير بعده على وجه لا يمكن معه الفصل بينهما ، والمجرور كذلك. ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٠٩/٢.

يقـول الزبيـدى:"وقـد تـدخل عليـه كـاف التشـبيه تقـول:"أنـت كأنـا" ، و"أنـا كأنـت" ؛ حكـى ذلـك عـن العـرب ، وكـاف التشـبيه لا تتصـل بالمضـمر ، إنمـا تتصـل بالظـاهر ، تقـول: (أنـت كزيـد) ولا تقـول: (أنـت كـى) ؛ إلا أن الضـمير المنفصـل عنـدهم كـان بمنزلـة المظهـر ، فلـذلك حسن ، وفارق المتصل"

ينظـر: تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس لمحمّـد بـن محمّـد بـن عبـد الـرزّاق الحسـيني ، أبـو الفـيض ، الملقّـب بمرتضـى ، الزَّبيـدي (المتـوفى: ١٢٠٥هـ) – المحقـق: مجموعـة مـن المحققين – دار الهداية – ٢١٠/٣٤ .

وقـال السـهيلى:"ولـم يـدخلوها علـى ضـمير متصـل أصـلاً ، لا علـى ضـمير مخاطـب ، ولا مـتكلم ، ولا غائب". ينظر: أمالى السهيلى ص٤٠.

وقـد ورد هـذا القـول بنطـق العـرب ؛ فقـد قـالوا : فـي الـدخول علـى ضـمائر المخاطـب المتصـلة (أنا كك ، وأنت كى) وهو من كلام الحسن البصرى.

ينظـر: الضـرائر لابـن عصـفور ص٢٤٠ ، الارتشـاف ١٧١٠/٤ ، المسـاعد ٢٧٦/٢ ، الهمع ٤٤٨/٢ ، الأشمونى ٢٠٩/٢ ، الخزانة ١٩٧/١٠.

وأيضـاً – بمـا قالـه بعـض الفضـلاء لابـن المقفـع:"بسـم الله الـرحمن الـرحيم: نحـن صـالحون فكيف أنتم؟ فرد عليه ابن المقفع بقوله : نحن كك والسلام".

ينظـر: توجيـه اللمـع لابـن الخبـاز ص ٢٣٨ ، الارتشـاف ١٧١١/٤ ، الخزانـة ١٩٧/١٠ ، الضـرائر ، ومـا يسـوغ للشـاعر دون النـاثر للآلوسـي – شـرح محمـد بهجـة الأثـري البغـدادي – المكتبة العربية ببغداد – المكتبة السلفية بمصر – من دون – ص١٩٤.

ومن شواهد دخولها على ضمير المتكلم المفرد ؛ قول الشاعر:

وَإِذا الحرْبُ شَمَّرَتْ لم تكن كِي ... حِين تَدْعُو الكُمَاةُ فِيهَا نَزَال

البيـت مـن الخفيـف ، وهـو بـلا نسـبة فـي خزانـة الأدب ١٠/ ١٩٧ ، ١٩٨ ، وشـرح الأشـموني ٢/ ٢٨٦ ، والمقاصـد النحويـة ٣/ ٢٦٥ ، وهمـع الهوامـع ٢/ ٣١ ، والـدرر ٤/ ١٥٤.

ينظر : المعجم المفصل ٣٩٨/٦.

ومن دخولها على ضمير الغيبة قول العجاج:–

خَلى الذُّناباتِ شمالًا كَثَبَا وأُمَّ أوعالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا

الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه صـ٣٩٠.

وهـذا دليـل علـى جـواز دخـول الكـاف علـى الضـمير المتصـل ، أو دخولهـا علـى المنفصـل ، فلـم ينازع فيه أحد ؛ إلا ابن مالك جعله أقل في (أنت) و(إياك).

ينظـــر: شـــرح التســـهيل ص ١٤٧ ، المســـاعد ١٧٥/٢ ، الهمـــع ٤٤٨/٢ ، الأشـــمونى ٢٠٩/٢ ، الخزانة ١٩٩/١٠.

ولمـا كـان الكـاف حـرف جـر كـان حـق أن يجـر الظـاهر بعـده ، فـإن دخـل علـى مضـمر فحقـه أن يكـون مـن ضـمائر الجـر لكـن الواقـع اللغـوى بخـلاف هـذا ، فقـد دخلـت الكـاف علـى ضـمائر الرفع ، والنصب في النثر ، والشعر.

أما دخولها على ضمائر الرفع المنفصلة في النثر ؛ قولهم:"أنا كأنت ، وأنت كأنا"

ينظـــر: الضـــرائر لابـــن عصـــفور ص ٢٠٥ ، شـــرح التســـهيل ١٦٩/٣ ، الارتشـــاف ١٧١١/٤ ، شرح الرضى ٣٢٧/٤ ، الهمع ٤٤٩/٢.

ومنـــه مـــا حكـــاه ابـــن عصـــفور عـــن الكســـائى مـــن بعـــض العـــرب أنـــه قيـــل لـــه: مـــن تعـــدون الصعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا.

قـــال:"لأن الكـــاف لا تـــدخل فـــي ســـعة الكـــلام علـــى مضـــمر ؛ إلا أن تكـــون صـــيغته صـــيغة ضمير رفع منفصل ؛ نحو : قوله :"ما أنا كأنت" ، "ولا أنت كأنا".

ينظـــر : الضـــرائر لابـــن عصـــفور ص٢٣٩ ، ص٢٠٥ ، الخزانـــة ١٩٦/١٠-١٩٨ ، الضرائر للألوسى ص١٩٤.

وأما دخولها على ضمائر النصب في النثر قولهم :"وأنا كإياك"

ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/٣ ، شرح الأشمونى ٢٠٩/٢.

ودخـــول الكـــاف علـــى ضـــمائر الرفـــع فيـــه إشـــكال ؛ إذ حقهـــا أن تـــدخل علـــى ضـــمائر الجـــر ، وفـــي ذلك يقول الفراء فيما حكاه أبو حيان:-

"لـم تقـل العـرب (أنـت كـى) ، وآثـروا (أنـت كأنـا) ، لـم يقولـوا:"أنـا كـك" ، وآثـروا:"أنـا كأنـت ، وجعلـوا (أنـت) و (أنـا) للخفـض ؛ كمـا جعلـوا هـو للخفـض ، فقـالوا: (أنـا كهـو) ، والرفـع أغلب على (أنا) و (أنت) و"هو". ينظر: الخزانة ١٩٨/١٠.

وإنمـا جـاز هـذا لوقـوع الاسـتعارة بـين الضـمائر ، وهـو أمـر جـائز ؛ كمـا قـالوا: لـولاى ، ولـولاك ، لـولاه بوقـوع ضـمائر النصـب ، والجـر موضـع ضـمائر الرفـع ، خاصـة أن الضـمائر لا يظهـر فيهـا إعـراب ، وإنمـا تعرفـت بالـدلالات ، فلـذلك قـالوا : ضـربتك أنـت ، ومـررت بـك أنـت ، فجعلوا (أنت) للنصب ، والخفض ، وكذلك (هو) و"أنا". ينظر: المصدر السابق.

لكـن أبـا حيـان قـال : إن الكـوفيين ينكـرون دخـول الكـاف علـى ضـمير الرفـع. ينظـر: الارتشاف ١٧١١/٤.

قـال البغـدادى:"وكيـف ينكرونـه ، وهـم الـذين نقلـوه عـن العـرب سـماعاً". ينظـر : الخزانـة ١٩٩/١٠.

وقصر ثعلب دخول الكاف على الضمير المنصوب على الشعر ؛ فقال:"وما رأيت كإياك لم يجئ إلا في الشعر". ينظر: مجالس ثعلب ١٣٣/١.

وإذا كان دخول الكاف على الضمير المرفوع المنفصل بعض إشكال ، لكن الإشكال الأقل في دخولها على الضمير المنصوب لما بين النصب ، والجر من علائق ، ولما حمل النصب على الجر في التثنية ، والجمع الذى على حد التثنية ؛ كذلك حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف"

ينظر: الخصائص ٣٠٧/١ ، الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق الدكتور / حمدى عبدالفتاح مصطفي خليل (الجريسى للكمبيوتر ، والطباعة ، والتصوير – القاهرة – ط: الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م) – ص٦٤.

وظاهر كلام ابن مالك يرى التسوية بينهما ، فقد جعل وصول الكاف على الضمير الغائب المجرور قليلا ، وعلى المرفوع ، والمنصوب أقل. ينظر : التسهيل ص١٤٧ ، الخزانة ١٩٩/١.

<u>وقد تعددت آراء النحاة في الأمثلة السابقة على النحو الآتى:–</u>

ـ منهم من جعل دخول الكاف على الضمير مطلقا ضرورة في الشعر ، ولم يجره في النثر ، قال سيبويه:–

"إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس" ، وقال:"ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه ، قال :"ما أنت كى". ينظر: الكتاب ٣٨٤/٢–٣٨٥.

وقد نسب إليه أبو حيان الجواز مطلقا في السعة. ينظر: الارتشاف ١٧١١/٤ ، الضرائر للألوسى ص١٩٥.

ـ ومنهم من أجاز دخول الكاف على المضمر في السعة ، وهو الأخفش الذى يجيز الإضمار في هذا القياس ؛ لأن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب". ينظر: الخزانة ١٩٦/٥.

ونسب إلى المبرد القول بالجواز في السعة مطلقا. ينظر: المقتضب ٣٩/١ .

ـ ومنهم من جعل ذلك في ضمير الغائب قليلا ، وفي المنفصل المرفوع ، والمنصوب أقل ، وهو ابن مالك. ينظر: التسهيل ص١٤٧.

ـ ومنهم من جعله في الضمير المرفوع المنفصل جائزاً في السعة ، وخصصه في المنفصل المنصوب ، والمخفوض بضرورة الشعر. ينظر: شرح الكافية للرضى ٣٢٧/٤.

ـ ومنهم من سوى بين المنفصل المرفوع ، والمنصوب ، فأجاز دخول الكاف عليهما في السعة ، وفي غيرهما ضرورة ، وهو أبو حيان. ينظر: الارتشاف ١٧١١/٤.

= دخولها اجتماع الكافين ، وهو مستهجن رفضوا ذلك مطلقا ، وكم لهذا من نظائر(١).

اتصالها بـ (ما) الكافة.

(قوله : ويتصل بها ما كافة) (٢) أي : قد يتصل بها ما المزيدة فلا تعمل إذ ذاك ؛ لمكان الفصل .

---

(١) في النسخة (ب) نظير.

(٢)قال المرادي في الجنى الداني صـ٤٨١ :" اعلم أن كما عند التحقيق ، كلمتان ، وهما: كاف التشبيه ، أو التعليل ، وما.

ثم إن ما المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد تكون حرفاً.

فإذا كانت اسماً فلها قسمان:-

الأول: أن تكون موصولة .

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة. كقولك: الذي عندي ؛ كما عندك ، أي : كالذي عندك ؛ فهذا المثال يحتمل الوجهين.

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام: مصدرية ، وكافة ، وزائدة ملغاة.

فالمصدرية نحو: قمت ؛ كما قمت ، أي: كقيامك ؛ فالكاف في ذلك جارة للمصدر المنسبك من ما ، وصلتها.

وجعل بعضهم ما كافة في قوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ) البقرة ١٥١ ، وفي قوله تعالى: (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) سورة البقرة ١٩٨ ، وممن جوز ذلك الزمخشري ، وابن عطية.

قال أبو حيان في البحر المحيط ١٥٧/٥ -١٥٨ :"وما في كما قال الزَّمَخْشَرِيُّ : كَافَّةٌ لِلْكَافِ ، ولِذَلِكَ وقعتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا .

وقال غَيْرُهُ مَوْصولَةٌ حَرْفِيَّةٌ ؛ أي : كما ثَبَتَ لَهُمْ آلِهَةٌ ؛ فَتَكُونُ قَدْ حُذِفَ صلَتُهَا عَلَى حَدِّ مَا قال ابن مَالِكٍ في أنه إذا حُذِفَتْ صلَةُ مَا ؛ فلا بُدَّ من إبْقَاءِ مَعْمُولِهَا ؛ كَقولهم : لا أُكَلِّمُكَ مَا إن في السماء نجما ؛ أي مَا ثَبَتَ أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْمًا ، ويَكُونُ آلِهَةٌ فاعلا بثبت الْمَحْذُوفَةَ.

وقِيلَ: مَوْصولَةٌ اسميَّةٌ ، ولَهُم صلَتُهَا ، والضَّمِيرُ عَائِدٌ عليها مُسْتَكِنٌّ في الْمَجْرُورِ ، والتَّقْدِيرُ كَالَّذِي لَهُمْ ، وآلِهَةٌ بَدَلٌ من ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ.

وقد منع أبو سعيد على بن مسعود الفرخان صاحب المستوفي أن تكون الكاف مكفوفة بما ، ورد عليه بقوله : كما النشوان ، والرجل الحليم.

قيل: وهذا تفريع على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية.

ولقائل أن يقول : لم[١] لايجوز هي المصدرية فى جميع صور[٢] عدها كافة.

فإن قلت : لا أن[٣] معني قولك : خرجت ؛ كما خرج عمرو غير معني قولك : خرجت كخروج عمرو ، ولو كانت مصدرية لاتحد المعنيان .

قلنا : لا نسلم ؛ ألا تري أن أعجبني أن ضرب زيد لاتساوي فى المعني أعجبني ضرب زيد مع أن ذلك لايقدح فى كونها مصدرية.

اللام الجارة.

(**قوله : واللام للملك أو الاختصاص**)[٤] لو اقتصر على ذكر الاختصاص ؛ لكان أولي

أما إذا قلنا: إنها توصل بها ؛ فلا تكون ما كافة ؛ بل مصدرية ، والكاف جارة للمصدر المنسبك من ما ، وصلتها.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) لا ن.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢١٧/٤ :"ولام الإضافة ، ومعناها الملك ، واستحقاق الشيء.
ألا ترى أنك تقول: الغلام لك ، والعبد لك ، فيكون في معنى هو عبدك ، وهو أخٌ له ، فيصير ؛ نحو : هو أخوك ، فيكون مستحقاً لهذا ؛ كما يكون مستحقاً لما يملك ؛ فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم ، وقد بين ذلك – أيضا – في باب النفي .
وقال أبو العباس في المقتضب ٤/ ١٤٣: لام الإضافة تجعل الأول لا صقًا بالثاني ، ويكون المعنى: ما يوجد في الأول تقول: هذا غلام لزيد ، وهذه دار لعبدِ الله.
فأما تسميتهم إياها لام الملك ؛ فليس بشيء إذا قلت: هذا غلام لعبد الله، فإنما دللت على الملك من الثاني للأول .
فإذا قلت: هذا سيد لعبدِ الله دللت بقولك على أن الثاني للأول ، وإذا قلت: هذا أخ لعبدِ الله، فإنما هي مقاربة ، وليس أحدهما فيملك الآخر.
قال الزمخشري في المفصل صـ٢٨٢ :"واللام للاختصاص ؛ كقولك : المال لزيد ، والسرج للدابة ، وجاءني أخ له ، وابن له.
وَالثَّانِي : الِاختصاص ؛ نحو : الْجنَّة للْمُؤْمنين ، وهَذَا الْحَصير لِلْمَسْجِدِ ، والمنبر للخطيب ، والسرج للدابة ، والقميص للْعَبد ، ونَحْو (إن لَهُ أَبًا) سورة يوسف ٧٨ (فإن كان لَهُ إِخْوَة) سورة النساء ١١ .

لأنه معني يشمل صور استعمال اللام أجمع[١] ولو تجاوز إلي ذكر غيره ؛ لوجب ألا[٢] يقتصر على ذلك ؛ لأنها تكون نفس ذلك كالتعليل.

اللام للقسم مع التعجب.

(**قوله : داخلة على اسم الله تعالي**) [٣] إشارة منه إلي أنها تأتي لما ذكر من المعني في هذه الصورة لا مطلقا ، وإنما لم يقل ، وللقسم مع التعجب بينها[٤] ؛ على أنه ، وإن كثر ليس بقياس ؛ حيث لم يكثر تلك الكثرة.

مواضع زيادة اللام

(**قوله : كما في قوله تعالي : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾** [٥]) ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن يكون ردف واردة باللام ، وبغيرها ؛ لا أن تكون زائدة [٦]، وإنما ذكر ؛ نحو: يالزيد دون يالله ؛......=

وقال ابن هشام في المغني صـ٢٧٥ :"وللام الجارة اثْنَان ، وعِشْرُونَ معنى ، وذكر منها -:

وَالثَّالِث : الْملك ؛ نحو : (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَات ومَا فِي الأَرْض) النساء ١٧١ ، وبَعْضهمْ يَسْتَغْنِي بِذكر الِاختصاص عن ذكر الْمَعْنيين الآخرين ، ويمثل لَهُ بالأمثلة الْمَذْكُورَة ، ونَحْوهَا .

ويرجحه : أَن فيه تقليلا للاشتراك ، وأنه إذا قيل : هَذَا المَال لزيد ، والْمَسْجِد لزم القَوْل بِأَنَّهَا للاختصاص مَعَ كَون زيد قَابلا للْملك ؛ لِئَلَّا يلْزم استعمال الْمُشْتَرك في معنييه دفْعَة ، وأَكْثَرهم يمنعهُ" . أ.هـ

(١) في النسخة (ب) جمع.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ :"وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله ، فيجيء باللام ، ولا تجيء ؛ إلا أن يكون فيها معنى التعجب " أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) تنبيها.

(٥) سورة النمل آية ٧٢.

(٦) قال الزجاجي في اللامات صـ١٤٧ :" باب اللام التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها ، وقد يجوز حذفها:-

وذلك قولك : نصحت زيدا ، ونصحت لزيد ، والمعنى واحد ، وكذلك تقول شكرت لزيد ، وشكرته قال الله عز ، وجل: (أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ) لقمان ١٤ ، وقال: (وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) الأعراف ٦٢ .

وكذلك تقول: كلت لزيد الطعام ، وكلته الطعام ، ووزنته ، ووزنت له قال الله تبارك ، وتعالى: (وإِذَا كَالُوهُمْ أو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) المطففين ٣ ، ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ

= ليشير إلي الخلاف الذي ذكر في يالزيد[1] .

عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) النمل ٧٢ ؛ تقديره : ردفكم ، والمعنى واحد ، وأهل التفسير يقولون : معناه دنا لكم .

وهذا ليس بمقيس ؛ أعني إدخال هذه اللام بين المفعول ، والفعل ، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ، ولا يقاس عليها .

ألا ترى أنه غير جائز أن يقال : ضربت لزيد ، وأكرمت لعمرو ، وأنت تريد ضربت زيدا ، وأكرمت عمرا ، ومهما ثبتت به رواية صحيحة ألحق به هذا.أ.هـ

قال المبرد في المقتضب ٣٧/٢ :"وهذه اللَّام تدخل على الْمَفْعُول ؛ فلا تغير مَعْنَاهُ لأنه الام إضافة ، والْفِعْل مَعهَا يجْرِي مجْرى مصدره ؛ كما يجْرِي المصدر مجْرَاه في الرّفْع ، والنّصب لما بعده ؛ لأن المصدر اسم الْفِعْل قال الله عز وجل (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) يوسف ٤٣ .

وَقَالَ بعض الْمُفَسّرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) مَعْنَاهُ : رِدِفَكُمْ ، وتقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدمت الْمَفْعُول لتشغل اللَّام مَا وقعت عليه ؛ فإن أَخَّرته فَالْأَحْسَن ألا تدْخلهَا ؛ إلا أن يكون الْمَعْنى مَا قال الْمُفَسِّرُونَ فيكون حسنا ، وحذفه أحسن ؛ لأن جَمِيع الْقُرْآن عليه .أ.هـ

(١)اختلف النحاة في لام المستغاث به على مذهبين:–

<u>المذهب الأول:</u> أنها زائدة ، ولا تحتاج إلى شئ تتعلق به ، وهو مذهب ابن خروف ، وأبى حيان. ينظر: شرح الجمل ٧٤٣/٢ ، الهمع ٧٠/٢.

<u>واستند أصحاب هذا المذهب بما يأتي:</u>–

(أ) صحة سقوط اللام. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٤٣/٣.

(ب) معاقبة اللام للألف. ينظر: همع الهوامع ٧٠/٢.

(ج) أن الفعل المضمر يتعدى بنفسه ؛ فلا يحتاج إلى اللام. ينظر: المساعد ٥٢٦/٢.

واعترض على هذا المذهب بأن الأصل عدم الزيادة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٢٥/٣.

<u>المذهب الثالث:</u> أنها غير زائدة .

<u>واختلفوا فيما تتعلق به على قولين:</u>–

<u>القول الأول:</u> إنها تتعلق بفعل النداء ، والمحذوف ، وهو مذهب ابن عصفور. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢.

والوجه ألا يحمل؛ نحو : سأله ، وسأل عنه من غير أن تكون عن زائدة ياآل زيد ؛ لأنه لما تردد بين التقديرين وأحدهما متعين في ياالله وجب أن يحمل عليه في موضع التردد.

فإن قلت : الأصل عدم الزيادة .

قلنا : الأصل عدم إقحام المضاف مع أن فيه من التصرف الخارج عن القياس.

(**قوله : يابؤس للحرب**) [(١)] ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن يكون المضاف إليه مقدرا ؛ أي : يابؤس القوم للحرب ، ويكون المضاف باقيا على

ونسبه أبو حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشمونى ، والسيوطى إلى سيبويه القول بأنها تتعلق بالفعل المحذوف. ينظر: الارتشاف ٢٢١١/٤ ، المساعد ٥٢٦/٢ ، شرح الأشمونى ٥١/٣ ، همع الهوامع ٧٠/٢.

واستند أصحاب هذا المذهب : إلى أن حرف النداء فيه معنى الفعل. ينظر: الخصائص ٢٧٨/٢ ، حاشية الصبان ٢٤٣/٣ ، همع الهوامع ٧٠/٢.

القول الثاني: إنها تتعلق بما في"يا" من معنى الفعل ، وهو قول السيرافي ، وابن جنى ، والعبكرى.

ينظر: رأى السيرافي في شرح السيرافي ٥٢/٣ ، ورأى ابن جنى في الخصائص ٢٧٨/٢ ، ورأى العكبرى في اللباب ٣٣٩/١.

ويمكن القول:-

إن المذهب الثانى هو الأقرب إلى الصواب لما يأتى:-

(أ)أن الفعل المتعدى يجوز أن يتعدى بحرف الجر ؛ كقوله تعالى: (قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) سورة النمل آية رقم(٧٢) قليلا مع ظهور الفعل ؛ فإذا كان الفعل مضمراً كان أقوى. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ بتصرف.

(ب)أن الفعل المضمر ضمن معنى (ألتجئ) في نحو : يا لزيد ، ومعنى (أتعجب) في نحو : يا للماء. ينظر: حاشية الصبان ١٢٥/٣.

(١)هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل، وهو بتمامه:-

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي   وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

اللغة: وضعتهم: صغرت مكانتهم، ذلّتهم. الأراهط: جمع أرهط، وأرهط: جمع (رهط)، ورهط الرجل: قومه (الرجال دون النساء).

حاله بعد حذف المضاف إليه ؛ كما في:-

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىًّ (1)

علي أحد القولين ؛ لأن الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه غير مسلم ثبوته(2).

والمعنى: بئس القوم الذين أذلّتهم الحرب، فاستكانوا إلى الخمول والراحة، ولم ينهضوا لاستعادة عزّهم وكرامتهم.

وهو من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب ٤٦٨/١ ، ٤٧٣ ، شرح شواهد المغنى ص٥٨٢ ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، المؤتلف ، والمختلف ص١٣٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠٧/٤ ، أمالى ابن الحاج ص٣٢٦ ، الجنى الدانى ص١٠٧ ، جواهر الأدب ص٢٤٣ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، رصف المبانى ص٢٤٤ ، لسان العرب (رهط) ٣٠٥/٧ ، المحتسب ٩٣/٢ ، مغنى اللبيب ٢١٦/١.

ينظر: المعجم المفصل لإميل يعقوب ٧٩/٢.

وشاهده:"يابؤس للحرب" حيث زيدت اللام بين المضاف ، والمضاف إليه.

(١)البيت من البسيط ، وهو بتمامه: -

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىًّ لا أبا لكمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءة عمر

البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص٢١٢ ، والأزهية ص٢٣٨ ، والأغانى ٣٤٩/٢١ ، خزانة الأدب ٢٩٨/٢ ، الخصائص ٣٤٥/١ ، الدرر ٢٩/٦ ، شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، شرح شواهد المغنى ٨٥٥/٢ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، نوادر أبى زيد ص١٣٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٤/٤ ، أمالى ابن الحاجب ٧٢٥/٢ ، جواهر الأدب ص١٩٩ ، رصف المبانى ص٢٤٥ ، شرح الأشمونى ٤٥٤/٢ ، شرح ابن عقيل ص٥٢٢ ، مغنى اللبيب ٤٥٧/٢.

ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل يعقوب ٣٠٧/٣.

والشاهد فيه قوله: "يا تيم تيم عديّ" حيث كرّر المنادى في حال الإضافة، فجاز فيه وجهان: الأول نصب الاسمين معًا، والثاني ضم الأول منهما.

(٢)ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بغير الظرف ، وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف ، وحرف الجر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: ذلك ؛ لأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها ، قال الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوص أبي مَزَادَهْ

وأما ؛ نحو: لا أبا لك(١) ....=

التخـــريج: البيـــت بـــلا نســـبة فـــي تخلـــيص الشـــواهد ص٨٢ ، وخزانـــة الأدب ٤/ ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، والخصـــــــائص ٢/ ٤٠٦ ، وشـــــــرح المفصـــــــل ٣/ ١٨٩ ، والكتـــاب ١/ ١٧٦ ، ومجـــالس ثعلـــب ص١٥٢ ، والمقاصـــد النحويـــة ٣/ ٤٦٨ ، والمقـــرب ١/ ٥٤.

اللغـة: زججتهـا: طعنتهـا بـالزج ، والـزج: الحديـدة التـي تركـب فـي أسـفل الـرمح. المزجـة: الـرمح القصير. القلوص. الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.

المعنى: فطعنتها بأسفل الرمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

الشـاهد فيـه : قولـه :"زج القلـوص أبـي مـزادة" حيـث فصـل بـين المضـاف الـذي هـو قولـه :"زج" ، والمضـاف إليـه الـذي هـو قولـه : "أبـي مـزادة" بمفعـول المضـاف الـذي هـو قولـه :"القلوص".

والتقـدير: زج أبـي مَـزَادَةَ القَلُـوص ، ففصـل بـين المضـاف ، والمضـاف إليـه بـالقلوص ، وهـو مفعول ، وليس بظرف ، ولا حرف خفض........

وقـد حكـى الكسـائي عـن العـرب: هـذا غـلام ، والله زيـد ، وحكـى أبـو عبيـدة قـال : سـمعت بعـض العـرب يقـول: إن الشـاة لَتَجْتَـرُّ فتسـمع صـوت ، والله رَبِّهَـا ، ففصـل بـين المضـاف ، والمضـاف إليه بقوله : "والله" .

وإذا جـاء هـذا فـي الكـلام ففـي الشـعر أولـى ، وقـد قـال ابـن عـامر أحـد القـراء السـبعة (وَكَـذَلِكَ زَيَّـنَ لِكَثِيـرٍ مِـنَ الْمُشْـرِكِينَ قَتْـلَ أولا دِهِـمْ شُـرَكَاؤُهُمْ) الأنعـام ١٣٧ بنصـب"أولادهـم" وجـر"شـركائهم" ففصـل بـين المضـاف ، والمضـاف إليـه بقولـه : "أولادهـم" والتقـدير فيـه: قتـلُ شـركائِهم أولادَهـم ، ولهـذا كـان منصـوبا فـي هـذه القـراءة ، وإذا جـاء فـي القـرآن ففـي الشـعر أولى.

وأمـا البصـريون فـاحتجوا بـأن قـالوا : إنمـا قلنـا: إنـه لا يجـوز ذلـك ؛ لأن المضـاف ، والمضـاف إليـه بمنزلـة شـيء واحـد ؛ فـلا يجـوز أن يفصـل بينهمـا ، وإنمـا جـاز الفصـل بينهمـا بالظرف ، وحرف الجر...."أ.هـ

ينظر : الإنصاف ٢/٣٤٩ –٣٥٧.

(١) قـال أبـو العبـاس فـي الكامـل ٣/١٥٩: وهـذه كلمـة فيهـا جفـاء ، والعـرب تسـتعملها عنـد الحـث علـى أخـذ الحـق ، والإغـراء ، وربمـا اسـتعملتها الجفـاة مـن الأعـراب عنـد المسـألة ، والطلـب ، فيقـول القائـل للأميـر ، والخليفـة ينظـر فـي أمـر رعيتـك لا أبالـك! ، وسـمع سـليمان بن عبد الملك رجلاً من الأعراب في سنة جدبة يقول:–

رب العباد مالنا ومالكا ... قد كنت تسقينا فما بدا لكا

أنزل علينا الغيث لا أبالكا

فالشيخ ابن الحاجب(١) قد منع كونه مضافا ،

فأخرجه سليمان أحسن مخرج ، فقال: أشهد أنه لا أبا له ، ولا ولد ، ولا صاحبة ، وأشهد أن الخلق جميعاً عباده.

قال الميداني في مجمع الأمثال ٢/٢٤٢ :" قال أبو الهيثم: لا أم لك عندنا في مذهب ليس لك أم حُرَّة ، وهذا هو الشتم الصحيح ؛ لأن بني الإماء عند العرب ليسوا بمحمودين ، ولاَ لاحقين بما يلحق به غيرهم من أبناء الحرائر ، فأما إذا قال:"لاَ أبا لك" ؛ فلم يترك له من الشَّتيمة شيئا ، حكي جميعَ هذا عن أبى سعيد الضرير.

قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٦ :" باب المنفي المضاف بلام الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك ؛ كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيد ، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك ، ولا غلامَيْ لك ، ولا مُسلمَيْ لك.

وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في معنى لا أبالك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام ؛ لكان التنوين ساقطا ؛ كسقوطه في لا مثل زيد فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام ؛ إذ كان المعنى واحدا" .أ.هـ

قال ابن جني في الخصائص ١/٣٤٤ :"وذلك أن قولهم :"لا أبا لك" كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت : هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ؛ أي : أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه. كذا فسره أبو علي ، وكذلك هو لمتأمله ؛ ....

ولم يقل: لا أخت لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم" لا أبا لك" ،"ولا أخا لك" قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر فجرى هذا نحوًا من قولهم : لكل أحد من ذكر ، وأنثى ، واثنين ، وجماعة"الصيف ضيعت اللبن" على التأنيث لأنه كذا جرى أوله ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم :"لا أبا لك" إنما فيه تعادي ظاهره"واجتماع"صورتي الفصل ، والوصل ، والتعريف ، والتنكير لفظًا لا معنى.

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي ، من كبار المعلماء بالعربية.

من تصانيفه" الكافية – ط" في النحو ، و" الشافية – ط" في الصرف ، و" مختصر الفقه – خ" ، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب.......وغيرها .

ينظر : الأعلام ٤/٢١١ .

وإن كون اللام زائدة [1] ولما كان ذلك غير ظاهر الوقوع ، وتقدير المضاف إليه ، وإبقاء المضاف على حاله غير عزيز ؛ نحو :-

إلا عُلالَةَ أو بُدا ... هة سابِحٍ [2]

بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ[3]

---

(١) وذهب الجمهور في مثل: لا أبا لك ، ولا أخا لك إلى أن أبا اسم لا النافية للجنس ، واللام في لك زائدة ، وأبا مضاف إلى الكاف ، ومثلها أخا ، والخبر محذوف.

وذهب هشام من الكوفيين ، وابن كيسان من البغداديين إلى أن أبا ، وأخا غير مضافين ، ولكنهما عُوملا معاملة المضاف في الإعراب ، ولك في موضع الصفة لهما ، والخبر محذوف.

بينما ذهب الفارسي إلى أن أبا ، وأخا في العبارتين جاءتا على لغة القصر ، وإلزام الأب والأخ الألف ، ولك هي الخبر.

ينظر : الخصائص ١/ ٣٣٨ ، والهمع ١/ ٥٢٥.

(3) البيت من بحر الكامل ، وقد رواه سيبويه ١٧٩/١ هكذا :-

ولا نقاتل بالعص ... ي ولا نرامي بالحجاره

إلا علالة أو بدا ... هة قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، ٦/ ٥٠٠؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨؛ وشرح آيات سيبويه ١/ ١١٤؛ والشعر والشعراء ١/ ١٦٣؛ والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ١٣٥ (جزر)، ١٣/ ٤٧٥ (بده)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٤٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٦؛ ورصف المباني ص ٣٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٨؛ والمقرب ١/ ١٨٠.

اللغة: العُلالَة بضم العين: البقية. والبُداهة: أول جرى الفرس. السابح: الفرس السريع. نَهْد: مرتفع. الجُزارة: الرأس واليدان والرجلان، وهذه الأمور يأخذها الجزار لقاء ذبحه الناقة.

المعنى: يريد أنه إذا واجه عدوه، فليس لهذا العدو منه ومن قرمه إلا صولة فَرس هذه صفاته.

والشاهد فيه: أن المضاف إليه الأول يحذف استغناءً عنه بالثاني، فـ "عُلالة" مضاف إلى المجرور الظاهر، و"بُداهة"، في الأصل مضاف إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بُدَاهته، ثم حذف الضمير، وجعل "بُدَاهة"، دين المتضايفين.

(٣) هذا عجز بيت ، وهو بتمامه:-

يا مَن رأى عارضًا أسَرُّ به ... بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ

فالحمل عليه هو الوجه ، وقد استقصينا الكلام فى كتابنا شرح الكافية فى تحقيق القول فى قولك : لا أبالك ، واختيار ماهو الحق عندنا من كونه مضافا ، واللام زائدة ، ومن كونه غير مضاف ؛ بل مشبها به.

(**قوله : لاه أبوك**) أي لله أبوك ؛ فلما كثر هذا فى كلامهم أكثروا التصرف فيه ؛ فمن ذلك إضمار اللام؛ كما أضمر الباء فى قولهم : الله لأفعلن(١) ؛ لكثرة القسم فى كلامهم . **لاه أبوك**

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق، ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرحَ وتفرحوا لأن هذا يعني المطر والخصب.

وهو للفرزدق في ديوانه ص٢١٥" ، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩ ، ٤/ ٤٠٤ ، ٥/ ٢٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٢١ ، والكتاب ١/ ١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠ ، ٢/ ٢٦٤ ، ٣٩٠ ، وتخليص الشواهد ص٨٧ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧ ، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والدرر ١/ ٩٩ ، ورصف المباني ص٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ص٢٩٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٠ ، ٦٢١.

ينظر : المعجم المفصل ٢/٣٩٦.

الشاهد: في"ذراعي ، وجبهة الأسد"، حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف ، والتقدير: بين ذراعي الأسد ، وجبهة الأسد.

(١) دار خلاف بين النحويين في جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسياً ، أو عدم جوازه ، وحكم بقاء عملها بعد الحذف.

فذهب جمهور البصريين إلى أن حروف الجر غير"رب"... لا يجوز إضمارها ، وإبقاء عملها قياساً بغير عوض ، وهذا ما قرره المغاربة.

ينظر: الكتاب ١١٥/٢ ، المقتضب ٣٣٥/٢ ، المسائل العسكرية ١٦٤ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨٣/١ ، المقرب ومعه مثل المقرب ص٢٧٠-٢٧١ ، شرح الكافية للرضى ٢٩٦/٤ ، الارتشاف ١٧٥٧/٤ ، توضيح المقاصد ٧٨١/٢ ، المساعد ٢٩٩/٢.

قال المبرد:"ومحال أن يحذف حرف لخفض ، ولا يأتى منه بدل". ينظر: المقتضب ٢/٣٣٥.

وضعف ابن الشجرى الإضمار فقال:"إن إضمار الجار ، وإعماله بغير عوض ضعيف". ينظر: أمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢.

وعللوا عدم جواز إضمار الجار ، وبقاء عمله بما يلى:-

<u>أولا :</u> أن الحروف عوامل ضعيفة ؛ فلا يتصرف فيها بالإضمار ، والإظهار ؛ كما يتصرف في الفعل. ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٦٦/٣.

<u>ثانيا:</u> أن أصل العمل للأفعال ، فحروف الجر لا تعمل إلا بوساطة الفعل ، أو ما في معناه ؛ فلما احتاجت إلى غيرها كان عملها ضعيفاً". ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨٣/١-٣٨٤.

وما جاء ظاهره كذلك في الاختيار ؛ كقول العرب:"لاه أبوك" ، و"لاه أنت" ؛ يريدون: لله أبوك ، ولله أنت... ؛ فشاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتد به.

ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٩٩/٤ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨٣/١ ، المقاصد الشافية ٢٩٥/٢ ، الهمع ٤٧٢/٢.

وذلك ؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً إلا على سبيل الشذوذ. ينظر: أمالى ابن الشجرى ٣٥٥/٢.

واستثنوا من ذلك موضعين في بابين مختلفين:-

<u>الأول:</u> جر لفظ الجلالة"الله" في باب القسم ؛ نحو:"الله لأفعلن" على إضمار حرف الجر الباء ، حكاه سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، وابن السراج.

ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٣٢/١ ، الارتشاف ١٧٦٧/٤ ، الأصول ٤٣٣/١ ، المقتضب ٣٣٥/٢.

قال سيبويه:"أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا ، وهم ينوونه". ينظر: الكتاب ٤٩٨/٣.

وهذا قليل لم يستعمله البصريون في غير لفظ الجلالة ؛ لأنه اختص به ، وقاس عليه الكوفيون سائر ألفاظ المقسم به ؛ نحو:"المصحف لأفعلن".

ينظر: أمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢ ، شرح الكافية للرضى ٢٩٦/٤.

ومنه ابن عصفور ؛ لأن إضمار الجار ، وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع. ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٣٢/١.

<u>الثانى:</u> جر تمييز"كم" الاستفهامية بـ"من" مضمرة إذا دخل عليها حرف جر ، نحو:"بكم درهم اشتريت ثوبا؟ على خلاف بين الخليل ، والزجاج.

(**قولــــه : فـــى الأعـــرف**) أي : الأكثـر الشـائع اسـتعماله فـى صـور التعجب ، وقد يستعمل فى غيره[1].

(**قوله : وقد روي الأخفش: ترب الكعبة**[2]) الأصل هو..=

ينظــر: أمــالى ابــن الشــجرى ١٣٢/٢ ، الارتشــاف ٧٧٨/٢-٧٧٩ ، وتوضــيح المقاصــد ٧٨١/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٣٧٨ ،

حيـث ذهـب الخليـل إلـى أن مميـز"كـم" مجـرور ب"مـن" مقـدرة ، وذهـب الزجـاجى إلـى أن الجـر بالإضافة ، وضعف هذا القول ابن الناظم. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٢٧٨.

(١) قـال المـرادي فـي الجنـي الـداني صـ ٥٧ :" فأمـا تـاء القسـم: فهـي مـن حـروف الجـر ، ولا تدخل إلا على اسم الله ؛ نحو : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) يوسف ٨٥.

قـال أبـو حيـان فـي البحـر المحـيط ٣٠٤/٦ :"وَلَا تَـدْخُلُ التَّـاءُ فـي الْقَسَـمِ إلا فـي الْمَكْتُوبَـةِ مـن بَيْنِ أسماء اللَّهِ تعالى : وغَيْرِ ذَلِكَ لا تَقُولُ: تَالرَّحْمن ، ولَا تَالرَّحِيمِ انْتَهَى.

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صــ٣٨٣ :واو القسـم مبدلـة عـن البـاء الإلصـاقية في"أقسمت بالله" أبدلت عنها عند حذف الفعل.

ثم التاء مبدلة عن الواو في"تالله" خاصة. وقد روى الأخفش"ترب الكعبة".

ذهـب جمهـور النحـويين إلـى أن التـاء بـدل مـن الـواو ، وليسـت بـدلا مـن البـاء ، ولا أصـلا بنفسـها فـي ؛ نحـو : قولـه تعـالى: (قَـالُوا تَاللَّـهِ إِنَّـكَ لَفِـي ضَـلَالِكَ الْقَـدِيمِ) سـورة يوسـف آيـة ٩٥ ، وقولـه تعـالى: (وَتَاللَّـهِ لَأَكِيـدَنَّ أَصْـنَامَكُمْ بَعْـدَ أَنْ تُوَلُّـوا مُـدْبِرِينَ) سـورة الأنبيـاء آيـة ٥٧ ، وذلك لما يلى:-

أولا : أنهـا لا تـدخل إلا علـى لفـظ الجلالـة (الله) خاصـة دون غيـره مـن الأسـماء ، إلا مـا حكـى الأخفـش مـن دخولهـا علـى رب الكعبـة فـي قـولهم :"تـرب الكعبـة" ، والـواو تـدخل علـى الأسـماء الظـاهرة كلهـا ولا تـدخل علـى المضـمرة ، والبـاء تـدخل علـى مقسـم بـه مـن الأسـماء الظـاهرة ، والمضـمرات ؛ فعلـم بهـذا أن لهـا مرتبـة ثالثـة ، فهـى ثالثـة عـن البـاء ثانيـة عـن الواو.

ثانيـا: أنهـا بـدل مـن الـواو فـي بعـض المواضـع وجوبـاً ، مثـل:"اتعـد" و"اتـزن" مـن "اوتعـد" ، "اوتـزن" ، وسـبب إبـدالها مـن الـواو دون غيرهـا ؛ لشـبهها بهـا مـن جهـة اتسـاع المخـرج ، وهـى مـن الحـروف المهموسـة ، فناسـب همسـها لـين حـروف اللـين ، ومنهـا الـواو ، ولـم يثبـت إبدال التاء من الباء في موضع.

ثالثـا: أن الـواو مفتوحـة ، والتـاء مفتوحـة ، والبـاء مكسـورة ، فهـى أقـرب إلـى الـواو بهـذا الشـبه منها إلى الباء.

= الباء الإلصاقية فى باب القسم[1].

وجميع مايستعمل من الحروف فى القسم يستعمل لا بطريق الأصالة .

ينظر: المقتضب ٣٢٠/٢ ، الأصول في النحو ٤٢٣/١ ، الجمل للزجاجى ص٧٢ ، الإيضاح العضدى ٢٦٨ ، معانى الحروف ٤١ ، سر صناعة الإعراب ١٤٦/١ ، اللمع ٢٤١ ، المقتصد ٤٣٨/٢ ، المفصل ٨٧ ، الفصول الخمسون لابن معطي ص٢١٤ ، أسرار العربية ٢٧٧ ، شرح ابن يعيش ٣٢/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٣/١-٣٢٥ ، رصف المبانى ٢٤٦-٢٤٧ ، شرح الجمل لابن هشام ص١٦٠ ، البسيط في شرح الجمل الزجاجى ٨٧٢/٢ ، ٩٢٧.

وقد خالف جمهور النحويين جماعة منهم قطرب ، والسهيلى ، فهم يرون أن التاء أصلية ليست مبدلة من الواو ؛ إذ لم يقم دليل على صحته.

ينظر: الجنى الدانى ص١١٧ ، همع الهوامع ١٢/٣ ، البسيط ٩٢٦/٢ ، البحر المحيط ٣٣٠/٥ ، الدر المصون ٥٢٦/٦.

ووافقهم أبو حيان ؛ إذ يقول:-

"وأما أن التاء بدل من واو القسم الذى أبدل من باء القسم ، فشئ قاله كثير من النحاة ، ولا يقوم على ذلك دليل ، وقد رد هذا القول السهيلى ، والذى يقتضب النظر أنه ليس شئ منها أصلا للآخر".

ينظر: البحر المحيط ٣٢٢/٦.

(١)أدوات القسم هى: الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن بضم الميم ، وكسرها ، والأصل في حروف القسم الباء لأمرين:-

<u>أحدهما:</u> أن فعل القسم إنما هو"أقسم" ، أو"أحلف" ، وهما لا يتعديان إلا بالباء ، قال تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ) سورة النحل آية ٣٨.

<u>الثانى:</u> أنها تدخل على المضمر ؛ كما تدخل على المظهر ، فتقول: الله لأقومن ، وبه لأفعل ، ثم أبدلوا الواو من الباء ؛ توسعاً في اللغة ، ولأنها أخف من الباء ، وحركتها أخف من حركة الباء ، وإنما خصت الواو بذلك لأمرين:-

<u>إحداها:</u> أنه من مخرج واحد ، وهو الشفتان.

<u>الثانى:</u> أن الباء معناها الإلصاق ، والواو معناها الاجتماع ، والشئ إذا لا صق الشئ فقد جامعه.

ينظر: الإيضاح العضدى ٢٦٨ ، المسائل العسكرية ص١٠ ، معانى الحروف ص٤١ ، أسرار العربية ٢٧٦-٢٧٧ ، ابن يعيش ٣٢/٨-٣٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٤/١-٥٢٥.

وذلك أن باء القسم لما كثر دوره أكثروا طرق الاستعمال فأوقعوا مكان الباء الواو ، والتاء ، واللام ، والميم ، وبعض هذه الحروف مما يختص باسم الله تعالي وقوعا ؛ لأن اسم الله تعالي أشيع في باب القسم ، وكان طرق الاستعمال فيه أكثر ، ولو قدم في الذكر الباء الإلصاقية(١)علي البسائط التي تستعمل للقسم ؛ لكان أدخل في المناسبة

---

(١) الباء من حروف الجر ، ولهذا الحرف معان كثيرة ، أهمها الإلصاق ، وقد اختلف النحاة في جعل هذا المعنى هو الأصل ، والأساس في هذا الحرف.

فنرى سيبويه اقتصر على هذا المعنى ؛ إذ يقول:-

"وباء الجر إنما هى للإلزاق ، والاختلاط ، وذلك قولك: خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط ، ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله" أ هـ ينظر: الكتاب ٤/٢١٧.

وتبعه في ذلك المبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن جنى ، والزمخشرى ، والأنبارى ، والجزولى ، والعكبرى ، وابن يعيش.

ينظر: المقتضب ٤/١٤٢ ، الأصول ١/٤١٢ ، حروف المعانى ص٤٧ ، اللمع في العربية ص١٢٩ ، المفصل ص٣٣٩ ، أسرار العربية ص١٩٥ ، المقدمة الجزولية ص١٢٧ ، اللباب ١/٣٦١ ، شرح المفصل ٨/٢٢.

وابن أبى الربيع تحدث عن هذا الحرف بقوله :"إنما وضع للإلصاق ، وكل ما جاء زائداً على الالتصاق فهو عارض لم توضح الباء له". ينظر: البسيط ٢/٨٥٧.

ووافقه أبو حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والسيوطى ، وغيرهم.

ينظر: الارتشاف ٤/١٦٩٥ ، مغنى اللبيب ص١٣٧ ، المساعد ٢/٢٦١ ، همع الهوامع ٢/٤١٨.

وينظر : – أيضا– الصفوة الصفية للنيلى ١/٢٩٥ ، الجنى الدانى ص٣٦ ، التصريح ١/٦٤٧ ، شرح الأشمونى ٢/٨٩ ، حاشية الدسوقى على المغنى ١/١٠٨.

وذكر المالقى أنه أكثر المعانى استعمالاً ، وشيوعاً ؛ إلا أنه استبعد كونها الأصل ؛ إذ يقول:-

"إن بعض النحويين قد ردوا أكثر معانى الباء إليه ، وإن كان على بعد ، والصحيح التنويع"أ هـ ينظر: رصف المبانى ص١٤٤.

الباء للاستعطاف

(قولـه : والاسـتعطاف) نحـو: بحياتـك أخبرنـي[1] البـاء هنـا للاسـتعانة[2] ؛ لكـن لمـا انضـم إليـه معنـي الاسـتعطاف ؛ قيـل يسـتعمل لـه ؛ كمـا فـى جميـع الحروف إذا انضم إلي المعني العام معني آخر نسبت إلي المعني الآخر.

الباء بمعنى عن

(وقوله : بمعني عن) [3]يغني عنه **(قوله : أي عنه).**

---

(١) والبـاء إمّـا للإلصـاق ، أو للسـببية ، أو للقسـم الاسـتعطافي ، أو الحقيقـي........ ؛ لأن الباء في القسم للسؤال ؛ مثل : بحياتك أجرني.

ينظـر : حَاشِـيةُ الشِّـهَابِ عَلَـى تفْسِـيرِ البَيضَـاوِي ، الْمُسَـمَّاة: عنايـةُ القَاضِـى ، وكِفَايـةُ الرَّاضِـى عَلَـى تفْسِـيرِ البَيضَـاوي لشـهاب الـدين أحمـد بـن محمـد بـن عمـر الخفـاجي المصـري الحنفي (المتوفي: ١٠٦٩هـ)- دار صادر – بيروت- ٢٠٨/٤ .

(٢)البـاء للاسـتعانة يطلـق ابـن فـارس عليهـا معنـى الاعتمـال ، وقـال إن ناسـاً يـدخلونها بالإلصاق. ينظر: الصاحبى لابن فارس ص١٠٥.

وشرح ابن عصفور معنى الاستعانة فقال:-

"ومثـال كونهـا للاسـتعانة: كتبـت بـالقلم ، وبريـت بالسـكين ، وكـذلك كـل مـا يـدخل علـى الأدوات الموصلة إلى الفعل.

ألا تـرى أن مـا بعـد"البـاء" هـو الـذى وصـل بـه الفاعـل إلـى إيقـاع الفعـل بـالمفعول ، والقلـم هـو الـذى وصـل بـه الفاعـل إلـى إيقـاع الكتابـة بالقرطـاس ، والسـكين هـو الـذى وصـل بـه الفاعـل إلـى إيقاع البري بالقلم" أ هـ

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٥/١ ، رصف المبانى ص١٤٣.

ويـدخل الزمخشـرى فـي هـذا المعنـى مـا لـيس آلـة حسـية ؛ بـل لعلـه أدخـل فـي السـببية مـن ذلك قوله : وبتوفيق الله حججت . ينظر: المفصل ص٢٨٥.

وذكـر المـرادى أن مـن ذلـك أشـهر الـوجهين فـي (بسـم الله الـرحمن الـرحيم) ؛ أى: بأنهـا للاستعانة. ينظر: الجنى الدانى ص٣٨-٣٩.

ونقـل سـبب ابـن مالـك ، وهـو إيثـاره للسـببية مـن أجـل الأفعـال المنسـوبة إلـى الله ؛ إذ اسـتعمال السـببية فيهـا يجـوز ، واسـتعمال الاسـتعانة لا يجـوز. ينظـر: المصـدر السـابق ص٣٩.

(٣) المعنى الأصلى للباء هو الإلصاق حقيقة ، أو مجازاً ، وفي ذلك يقول سيبويه:-

"وباء الجر إنما هى للإلزاق ، والاختلاط.... ينظر: الكتاب ٢١٧/٤.

قـال السـيوطى:"ومعنـى الإلصـاق حقيقـة كـان ، أو مجـازاً تعلـق أحـد المعنيـين الآخـر" ينظـر: الهمع ٤١٦/٢.

(**قولــه : لرجوعهــا كلهــا إلــي معنـــي الإلصــاق)** [1] يعنـي : إنمـا اسـتعملت فى هذه المعاني ؛ لمكان معني الإلصاق فى جميعها=

وقـد تخـرج عـن هـذا المعنـى ، وتكـون بمعنـى"عـن" ، وذلـك كثيـر بعـد السـؤال ، وقليـل بعـد غيره".

ينظر: الجنى الدانى ص١٠٥ ، وجواهر الأدب ص٧٢.

ومنـه قولـه تعـالى: (سَـأَلَ سَـائِلٌ بِعَـذَابٍ وَاقِـعٍ) سـورة المعـارج آيـة ١ ؛ أى: عـن عـذاب واقـع ، ومثله قوله تعالى: (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا)سورة الفرقان آية ٥٩ .

ويـرى ابـن عصـفور أن هـذه البـاء بـاء السـبب. ينظـر: شـرح الجمـل لابـن عصـفور ٤٩٧/١.

(١)هـذا يـدفعنا إلـى الحـديث عـن قضـية تنـاوب حـروف الجـر فيمـا بينهـا ، فالنحـاة انقسـموا إلى فريقين:-

<u>الأول:</u> جواز تناوب حروف الجر فيما بينها ، وهو مذهب الكوفيين.

ينظر: الاقتضاب ٢٦٢/٢ ، المساعد ٣٦٥/١.

وممـن أخـذ بهـذا الـرأى يـونس بـن حبيـب ، والفـراء ، وأبـو عبيـدة معمـر بـن المثنـى ، والأخفـش ، والأصـمعى ، وابـن الإعرابـى ، وابـن قتيبـة ، والمبـرد ، والطبـرى ، والزجـاج ، وابـن السـراج ، والزجـاجى ، والفارسـى ، والرمـانى ، وابـن فـارس ، والحـوفي ، والهـروى ، وأبـو منصـور الجـواليقى ، وعبـد القـاهر الجرجـانى ، وأبـو البركـات الأنبـارى ، وابـن الحاجـب ، وابـن مالـك ، وابنه بدر الدين ، والرضى ، والمالقى ، والمرادى ، وابن هشام.

ينظـر: معـانى القـرآن للأخفـش ٤٦/١ ، الجنـى الـدانى ٣١٨-٣١٩ ، مغنـى اللبيـب ٣٢١/١ ، معـانى القـرآن للفـراء ٢١٨/١ ، مجـاز القـرآن ١٤/١ ، ورأى الأخفـش فـي معـانى القـرآن للأخفـش ٢٩٦/١ ، الارتشـاف ٤٢٧/٢ ، حاشـية الصـبان ١٤٩/١ ، أدب الكاتـب ص٥٠٦ ، وتأويـل مشـكل القـرآن ٥٦٥ ، ٥٧٨ ، المقتضـب ٣١٩/٢ ، جـامع البيـان ٧٩/٧ ، معـانى القـرآن وإعرابـه للزجـاج ٧٣/٤ ، الأصـول ٤١٤/١ ، حـروف المعـانى ص١٢ ، الجنـى الـدانى ص١٠٦ ، معـانى الحـروف ص٩٥ ، الصـاحبى ص١٣٢ ، البحـر المحـيط ٤١٩/٤ ، الأزهيـة ص٢٧٧-٣٠٠ ، شـرح أدب الكاتـب ص٢٥٦ ، المقتصـد ٨٢٤/٢ ، العوامـل المائـة النحويـة ٩٩-١٠١ ، البيـان فـي غريـب إعـراب القـرآن ٤٣٨/٢ ، شـرح الوافيـة نظـم الكافيـة ٣٨٢-٣٨٤ ، شـرح التسـهيل ١٤١/٣-١٤٦ ، شـرح ابـن النـاظم ص٣٦٧ ، شرح الكافية ٣٢١/٢ ، رصف المبانى ص٢٢٢ ، الجنى الدانى ١٠٤-١٠٥ .

<u>المـذهب الثـانى:</u> منـع إنابـة حـروف الجـر ، وإبقـاء الحـرف علـى معنـاه الأول ، وهـو مـذهب جمهور البصريين ، وهو ظاهر كلام سيبويه.

ألا تري أنك إذا قلت : سألت به كيف جعلته موضع سؤالك ، وألصقت السؤال به ، وكذا الكلام في الجميع.

زيادة الباء

(**قوله : عند بعضهم**) [(١)] ؛ لأن الزائد عند البعض هو عن لا الباء .

والوجه أن يحمل الباء على الزيادة دون عن ؛ لأن زيادة الباء كثيرة [(٢)] ؛ بخلاف زيادة عن فإنها غير معلومة ؛ فالوجه أن يحمل الباء على الزيادة دون عن.

ينظر: الاقتضاب ٢٦٢/٢ ، الجنى الدانى ٢٦٨ ، الكتاب ٢١٧/٤.

وممن ذهب إلى هذا المذهب الأخفش الأصغر ، والصيمرى ، وابن بابشاذ ، والزمخشرى ، وابن الشجرى ، والسهيلى ، والعكبرى ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والقرطبى ، والرضى ، واختاره أبو حيان.

ينظر: الجنى الدانى ص٣٢٠ ، التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١-٢٨٦ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ – تحقيق : د / محمد أبو الفتوح – شريف – طبعة : الجهاز المركزي للكتب الجامعية ، والمدرسية ، والوسائل التعليمية – ١٩٧٨م – ٢٣٦/١-٢٣٩ ، الكشاف ٤٥٨/١ ، المفصل ص٢٨٤ ، في الأمالى ٢٦٧/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٩٧/١ ، شرح المفصل ١٠/٨-٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٠٦/١ ، شرح الكافية ٣٣٧/٢ ، البحر المحيط ٣٢٤/١.

(١) وَقَالَ الْفراء في معاني القرآن ٢٢٠/٣ -٢٢١ في آخر تَفْسِير سُورَة الْإِنْسَان: قَرَأَ عبد الله: (والظالمين أعد لَهُم) الإنسان ٣١ ، فكرر اللَّام في الظَّالِمين ، وفِي لَهُم ، ورُبمَا فعلت الْعَرَب ذَلِك.

(فأَصبحْنَ لا يسأَلْنَهُ عن بِمَا بِهِ ... أصَعَّدَ في عُلْو الهوى أم تَصَوَّبا).....

فكرر الْبَاء مرَّتَيْنِ ، ولَو قَال : لا يسألنه عَمَّا بِهِ ؛ لكان أبين ، وأجود ، ولَكِن الشَّاعِر رُبمَا زَاد ، أو نقص ليكمل الشّعْر. انْتهى.

(٢) ذهب النحاة إلى أن الباء تزاد في ستة مواضع هذه المواضع هى :-

أ – الفاعل ؛ نحو: أكرم بمحمد ، ومنه قوله تعالى : (وكَفَي بِاللَّهِ شَهِيدًا) [الفتح / ٢٨] .

ب – المفعول به كقوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ).

جـ – المبتدأ ؛ نحو: بحسبك درهم .

د – الخبر ؛ نحو: قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) [الزمر / ٣٦] ، وقوله (جل شأنه): (ومَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ) [فصلت/ ٤٦] .

م الله ، وأصلها.

(**قولـه : كمـا حملـت البتـة مضـمومة**) علـى أنهـا منقوصـة مـن أيمـن[١] ممنـوع ؛ لأن الـبعض علـى أنهـا منقوصـة مـن بضـم المـيم ، ومـن هـذه أصـلها مـن بكسر الميم[٢]، وإنما.........=

هـ - الداخلة على النفس ، والعين ؛ نحو: جاء محمد بنفسه ، أو بعينه .

و - الداخلة على الحال المنفي عاملها لأنّها شبيهةٌ بالخبر .

ينظر: معاني الحروف (٣٦ــ ٣٨) و المفصل(٢٨٥) و ابن يعيش (٨/٢٣ــ ٢٥) وشرح الجمل لابن عصفور(١/ ٤٩٢ ، ٤٩٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك(٣/ ١٤٩ــ ١٥٤) ورصف المباني (١٤٧ــ ١٥٠) و ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٠٠ــ ١٧٠٥) والجنى الداني (٤٨ــ ٥٥) ومغني اللبيب (١١٥ــ ١٢٠) وأوضح المسالك (١/ ٢٨١-٢٨٣) والمساعد (٢/ ٢٦٤) والتصريح (٢/ ١٣).

(١)اختلف البصريون ، والكوفيّون في (أيمن) في القسم:-

فذهب الكوفيّون إلى أنها جمع (يمين) ، وأنّ ألِفها ألفُ قطع في الأصل ، وحُذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال.

وذهب البصريون إلى أنّ (أيمن) ليس جمع يمين ، وإنّما هو اسم مفرَدٌ مشتقّ من (اليُمن) وأنّ همزته همزة وصلٍ.

وفيها لغاتٌ كثيرة وصلت إلى عشرين لغة.

يُنظر: الكتاب ٥٠٣/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، وشرح الكافية الشّافية ٨٧٨/٢ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٢٧/١ ، والجنى الدّاني ٥٣٨ ، ٥٤١ ، والهمع ٤٨١/٢-٤٨٢.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٩/٤ :"واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلن ، يريد: أيم الله ، فحذف حتى صيرها على حرف ، حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده ، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف ؛ كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء.

ويقول ابن جني: ويقولون:"أيمن الله ، وأيم الله ، ومُ الله ، ومِ الله" يريدون:"أيمن الله"، وقال قوم:"إن مُ الله ، ومِ الله" محذوفة من قولهم :"من اللهِ" والأول هو الوجه.

وكان أبو العباس ينكر أن يكون جمع يمين ، قال : لوصلهم الألف ، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، ومعرفة الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم :"مُ اللهِ ، ومِ اللهِ".

= صير إلي ضمها في القسم ؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم أكثروا التصرف فيه ، وهل باب أكثر دورا من القسم في كلامهم .

(**قوله : لعدم وقوع الضم في البسائط**) إنما يصلح هذه الاستشهاد ؛ أن لو كان هذا الضم أصلا ، ولم لا يجوز أن يكون الأصل هو الكسر.

الحروف الجارة المركبة : (كي).

(**قوله : كي عند بعضهم**) قال البصريون كي حرف جر ، وقال الكوفيون هي من نواصب الفعل[1].

ينظر : المنصف لابن جني ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفي: ٣٩٢هـ)- دار إحياء التراث القديم - الطبعةالأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م- ١/ ٦١

قال الفارسي :"واعلم أن ما ذهب إليه ؛ من أن قولهم : م الله ، إنما هو محذوف من : أيمن الله ، يتجه على أن الياء قد حذفت ؛ كما حذفت الواو ؛ لأنهما يتفقان في الإعلال في مواضع ؛ فلما حذفت سقطت همزة الوصل ، وحذفت النون ؛ كما حذفت في دد ؛ لأنها توافق حروف الاعتلال في أشياء كثيرة ، وجاز الحذفان ؛ لأنهما ليسا على التوالي فيكره ، وهذا في الاسم مثل عه ، وشه ، فبقي الاسم على حرف واحد.

ووجه بقائه على حرف واحد ، أن الإضافة تلزمه ، ولا يستعمل وحده ، فجاز لذلك ؛ كما جاز عند الجميع بقاء الاسم على حرفين أحدهما حرف لين من أجل الإضافة ، أو علامة التأنيث في نحو : شاة ، ولاة.

فلما جاز عند الجميع بقاء الاسم على حرفين أحدهما حرف لين من أجل الإضافة ، وإن لم يكن ذلك في الإفراد ، كذلك جاز بقاؤه على حرف واحد من أجل الإضافة.

ألا ترى أن كون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ في أنه غير موجود إلا في الإضافة ، أو ما في حكمها كبقاء الاسم على حرف واحد ؛ في أنه ليس إلا في الإضافة.

وما ذهب إليه من ذلك أولى من قول من قال إنه محذوف من من الجارة ؛ ألا ترى أن الحروف لا تحذف" .أ.هـ

ينظر : كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل ، أبو على (المتوفي: ٣٧٧هـ)- تحقيق ، وشرح: الدكتور / محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م- ص١١٢.

(١) ذهب الكوفيون إلى أن"كي" لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

والحق أنها حرف جر ؛ بدليل قولك : كيمه ، ولولا أنها حرف جر لما حذفت الألف [(١)] .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر. ينظر : الإنصاف ٢/٤٦٥-٤٦٧.

ويمكن القول :-

إن رأي البصريين هو الراجح ؛ لأن مذهب الكوفيين - فضلا عن التكلف الغريب الظاهر- أربعة أمور ، لا يجيزها جمهور النحاة ، وهي:-

أ- في تأويلهم تخريجهم حذف صلة الحرف المصدري مع بقاء معمولها ، فالحرف المصدري"كي" ، وصلته: المضارع الذي التزموا تقديره ، ومعمول الصلة: ما الاستفهامية ، وهذا غير جائز.

فينصب اسم الاستفهام بعامل تقدم عليه ، ومعلوم أن الأسماء الاستفهام لها الصدارة ؛ فلا يتقدم عليه العامل فيه.

ج- في حذف ألف"ما" الاستفهامية في غير الجر ، وقد علم أن ألفها ، لا تحذف إلا في حالة الجر.

د- في حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وهذا لا نظير له في لغة العرب.

وينظر: الجنى الداني: ٢٦٢ ، رصف المباني : ٢١٥ ، والمقتضب: ٢/ ٦.

(١) قال الشيخ خالد الأزهري ١/١٦٣ :" لأن"ما" الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) [النبأ: ١] ؛ فرقا بين"ما" الاستفهامية ، والموصولة ؛ نحو : قوله تعالى: (سُبْحَانَهُ وتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ) [الإسراء: ٤٣] ، وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف ، وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف ؛ لأن الصلة ، والموصول بمنزلة الاسم الواحد

قال الطبري : وقوله : (فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) سورة النمل ٣٥ تقول: فينظر بأيّ شيء من خبره ، وفعله في هديتي التي أرسلها إليه ترجع رسلي ، أبقبول ، وانصراف عنا ، أم بردّ الهدية ، والثبات على مطالبتنا بإتباعه على دينه؟ .

وأسقطت الألف من "ما" في قوله : (بِمَ) وأصله: بما ، ؛ لأن العرب إذا كانت"ما" بمعنى: أي ثم وصلوها بحرف خافض أسقطوا ألفها تفريقا بين الاستفهام ، وغيره ؛ كما قال جلّ ثناؤه : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ، و (قالوا فيمَ كُنْتُمْ) ، وربما أثبتوا فيها الألف" .

ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري (المتوفي: ٣١٠هـ) - تحقيق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

ولما قيل كيمه بإدخال كي على ما ، وإدخال هاء السكت ؛ كما لايفعل مثل ذلك في غيرها من نواصب الفعل ، وأما قولك : كي تفعل[1] ؛ فمثل قولك ليفعل ؛ على أن الفعل منصوب بأن المقدرة[2].

وقال ابن عاشور :"ولَفْظُ عَمَّ مُرَكَّبٌ من كَلِمَتَيْنِ هُمَا حَرْفُ (عَنْ) الْجَارُّ ، و (مَا) الَّتِي هِيَ اسم استفهام بِمَعْنَى: أي ، ويَتَعَلَّقُ عَمَّ بِفِعْلِ يَتَسَاءَلُونَ فَهَذَا مُرَكَّبٌ ، وأَصلُ تَرْتِيبِهِ: يَتَسَاءَلُونَ عن مَا ، فَقُدِّمَ اسم الاستفهام لأنه لا يَقَعُ إلا في صدرِ الْكَلَامِ الْمُسْتَفْهَمِ بِهِ ، وإِذْ قَدْ كان اسْمُ الاستفهام مُقْتَرِنًا بِحَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي تَعَدَّى بِهِ الْفِعْلُ إلى اسم الاستفهام ، وكَانَ الْحَرْفُ لا يَنْفصل عن مَجْرُورِهِ قُدِّمَا مَعًا فَصارَ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ.

وَقَدْ جَرَى الِاستعمال الْفَصِيحُ عَلَى أَنَّ (مَا) الاستفهاميَّة إذا دَخَلَ عليها حَرْفُ الْجَرِّ يُحْذَفُ الألف الْمَخْتُومَةُ هِيَ بِهِ تَفْرِقَةً بَيْنَهَا ، وبَيْنَ (مَا) الْمَوْصولَةِ.

وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى استعمال نُطْقِهِمْ ؛ فلما كَتَبُوا المصاحِفَ جَرَوْا عَلَى تِلْكَ التَّفْرِقَةِ في النُّطْقِ فَكَتَبُوا (مَا) الاستفهاميَّةَ دون أَلِفٍ حَيْثُمَا وقعتْ ؛ مِثْلَ قوله تعالى: (فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْراها) [النازعات: ٤٣] (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [الْحجر: ٥٤] (لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ) [التَّوْبَة: ٤٣] (عَمَّ يَتَساءَلُونَ) (مِمَّ خُلِقَ) [الطارق: ٥] ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقْرَأْهَا أَحَدٌ بِإثبات الألف إلا في الشَّاذِّ.

ينظر : التحرير ، والتنوير «تحرير المعنى السديد ، وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»- لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفي : ١٣٩٣هـ) - الدار التونسية للنشر – تونس – سنة: ١٩٨٤ هـ –٣٠ /٧.

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ٧٣٨/٢ :" أما"كي" فتجر ثلاثة أشياء:-

<u>الأول:</u>"ما" الاستفهامية ؛ كقولهم في السؤال عن علة الشيء: كَيْمَهْ؟ بمعنى: لِمَهْ؟

<u>الثاني:</u>"أن" المصدرية مع صلتها في نحو :"جئت كي تفعل" في أحد الوجهين.

قال الأشموني ٢ /٢٨٣:"إذا قدرت أن بعدها فأن ، والفعل في تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أن بعدها ظهورها في الضرورة..........

<u>الثالث:</u>"ما" المصدرية مع صلتها ....، وهو نادر.آ.هـ

(٢) قال ابن الصائغ ٨٢٧/٢-٨٢٨ :"وأما (كي) فتكونُ في موضع ناصبةً بنفسها ، وفي موضع ناصبةً بغيرها.

فإذا دَخَلَتْ عليها لام الجرّ ؛ كقوله تعالى: (لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) الحديد ٢٣ كان النّصب بها بنفسها ، ولم تكن حرف جرّ ؛ لأن حَرْفَ الجَرِّ لا يدخُل على مثله غالبًا ؛ فإذا قلتَ: (جئتُ لكيْ أُكرمَك) فالتّقديرُ: ؛ لأن أُكرِمَك.

وإظهارُ اللاّم بعدها تنبيهٌ على أنّ النّصب بـ (أنْ) مضمَرة ؛ فالموضع الّذي تنصب فيه بإضمار (أن) هو الموضع الّذي تكون فيه كاللاّم ، كقولك:(جئتُ كَيْ أُكلِّمَك) ؛ فهي هُنا

فإن قلت : لم لايجوز أن تكون مشتركا بين أن تكون ناصبة ، وجارة[1].

قلنا : لأن مثل ذلك ليس فى كلامهم وفاقا ، وعلي ما ذكرنا يكون **(قوله : ولا تدخل إلا على ما)** [2] ممنوعا ؛ لأنها هي الجارة بعينها فى قولك : كي تفعل.

فإن قلت : فما تقول فى قولهم : لكي تفعل حيث يجمعهن بين اللام ، وبين كي ، ولو كانت جارة لما جامعها اللام.

قلنا : لا نسلم لجواز أن تكون اللام زائدة.

فإن قلت : زيادة اللام خلاف الأصل .

قلنا : التزام ذلك أولي لثبوت زيادة اللام ؛ بخلاف كون حرف الجر جارا ، أو ناصبا للفعل.

معاني (عن) الجارة

(قوله : فعن للتعدية ، والمجاوزة) [3] ولو اقتصر على ذكر المجاوزة ؛ لكان أولي ؛ إذ لا فائدة فى ذكر التعدية.

بمنزلة لام الجرّ ، كأنك قلتَ: (جئتُ لأكلّمَك) ؛ فإن جئتَ باللاّم كان النّصب بإضمار (أنْ) لا باللاّم ؛ لأنها حرف جرّ.

فهي حرف وضع لمعنى العلّة ، والغَرض لوُقوع ذلك الفعل ؛ ففيها شبَه من المفعول له.

(١) في (كي) ثلاثة مذاهب:-

١- أنها حرفُ جرٍّ دائمًا ، وهو مذهبُ الأخفش.

٢- أنها ناصبة للفعل دائمًا ، وهو مذهب الكوفيّين.

٣- أنها حرفُ جرٍّ تارة ، وناصبةُ للفعل تارةً ، وهو مذهب البصريّين.

يُنظر: معاني الحُروف للرّمّانيّ ١٠٠ ، والإنصاف ٢/٥٧٠ ، وشرح الرّضيّ ٢/٢٣٩ ، والجنى الدّاني ٢٦٤ ، والمغني ٢٤٢ ، وشرح الفريد ٢٢١ ، والأشمونيّ ٣/٢٨٠.

(٢) قال ابن الصائغ ٢/٨٢٨ :"ويجوز إدخال (ما) و (لا) عليها مع (اللاّم) وبغير اللاّم ؛ تقول: زُرْتُك لتُكرِمني ، وكيما ، ولكيما تُكرِمني ، وجئتُك كيلاَ تغضَب ، ولكيلاَ تغضب.

(٣) المجاوزة: هي ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله ؛ فالأول ؛ نحو: رميت السهم عن القوس ، والثاني: نحو : رضي الله عنك ؛ أي : جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ، والمجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين .

ولو قال فعن للبعدية ليدخل مثل قولك : أديت عنه الدين ؛ فإنه ليس ثمة معني المجاوزة ؛ بل معني البعد حيث يبعد عنه الدين ، ولا يتجاوز إلي الغير.

ولو قال إنها للابتداء مثل من ؛ لم يبعد ثم استعمل بمعني اللام[(١)].

ولقائل أن يقول : لا مناسبة بين معني عن ، وبين معني اللام حيث يستعمل فى معناها.

والحق أنها على أصلها ؛ كما فى قوله : ليغنه كفة عن كفة[(٢)] ؛ أي : صادرة عن كفة ، ومتجاوزة عنها ؛ لأن كل واحدة من الكفتين مصدر الأخري ؛ فصح إيقاع عن هناك بهذا الاعتبار .

وقد تكون مجازية إذا كانت في المعاني ؛ نحو: أخذت الفقه عن عالم متمكن ؛ أي أن الفقه جاوزه بسبب الأخذ منه ، والمجاوزة أظهر معاني (عن) وأكثرها استعمالا ، ولم يذكر البصريون سواه.

المعنى الاصلى لـ"عن" المجاوزة ، قال سيبويه:-

"وأما "عن" فلما عدا الشئ ، وذلك قولك : أطعمه عن جوع ، جعل الجوع منصرفاً تاركا له قد جاوزه ، وقد سقاه عن الفتحة ، والعيمة: قهوة اللبن" أ هـ ينظر : الكتاب ٤/٢٢٦.

(١) زعم ابن مالك أن"عن" تكون بمعنى اللام ، وأورد على ذلك قوله تعالى: (إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ) سورة التوبة آية ١١٤ ، وقوله تعالى: (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ) سورة هود آية ٥٣. ينظر: شفاء العليل ٢/٦٦٥ ، التسهيل ١٤٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٠.

(٢) من أمثلة سيبويه ؛ إذ يقول في الكتاب ٣/٣٠٤ :-

" وزعم يونس: أن كفة كفّةٍ كذلك ، تقول: لقيته كفة كفّةٍ ، وكفة كفة ، والدليل على أنَّ الآخر مجرور ليس كعشر من خمسة ، أنَّ يونس زعم أن رؤبة كان يقول: لقيته كفةً عن كفّةٍ يا فتى.أ.هـ

وقولهم لَقِيته كفةً لكفةٍ : أي مُوَاجهَة ، ولَا يُقَال كفة في شيء من الْكَلَام إلا في هَذَا الْموضع ، وفي قولهم : كففته عن الشيء كفةً واحدة فَأَما كفة الْمِيزَان فبالكسر ، وكفة الثَّوْب مَا يجمع ، ويخاط من أَطْرَافه

وأصل الْكَلِمَة من الْإِحَاطَة ، وفِي حَدِيث الْحسن أن رجلا كان بِهِ خراجٌ فَسَأَلَهُ كَيفَ يتَوَضَّأ فَقَالَ : كَفه بخرقةٍ ؛ أي : اجْعَلْهَا حوله.

ينظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفي: نحو : ٣٩٥هـ) – دار الفكر – بيروت– ٢/٢٠٩ .

وهكذا الكلام فى (**قوله : وبمعني على**)[1] ....=

---

(١) ذهب الكوفيون ، وابن قتيبة ، وتبعهم ابن مالك أنها تكون بمعنى"على" ، وذلك كقول الشاعر:

لاهِ ابن عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَب عني ولاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُوني

البيت من بحر البسيط ، وهو منسوب لذى الأصبع العدوانى في شواهد المغنى للسيوطى ٤٣٠/١ ، جمرة اللغة ٥٩٦/١ ، التصريح ١٥/٢ ، مقاييس اللغة ١٧٩/٢ ، خزانة الأدب ١٧٣/٧ ، المغنى ١٤٧/١ ، أمالى القالى ٣٩/١ ، أدب الكاتب ٤٠٤ ، الاقتضاب ٣٦١/٣ ، شرح جمل الزجاجى ٤٧١/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٩٧ ، أمالى ابن الشجرى ١٣/٢ ، الإنصاف ٣٩٤/١ ، المقرب ص٢١٦ ، شفاء العليل ٦٦٥/٢... ، وغيرها.

ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية ٢٣٩/٨.

وشاهده : مجئ"عن" بمعنى"على".

ينظر: الارتشاف ١٧٢٧/٤ ، أدب الكاتب ص٤٠٤ ، شفاء العليل ٦٦٥/٢ ، التسهيل ص١٤٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، المساعد ٢٦٦/٢.

ولو قيل إنها بمعني في[1] هناك .

أي: في(**قوله : ورج الفتي)** [2] يقال: رجاه يرجيه بمعني رجاه يرجوه ؛ أي : وجه لإصابة الخير ؛ إذا رأيته ممن يريد خيرا

(**وقوله : عن السن**) ظرف مستقر ، وقع حالا ؛ أي : كائنا على ازدياد السن .

(وقوله : لايزال) حال أخري من المفعول المقيد بالحال الأولي ، وإذا كان الرؤية بمعني معرفة الشيء بصفة ؛ كان قوله : عن السن حالا ، وقوله : لايزال يزيد خيرا هو المفعول الثاني في قوله : عن السن ؛ لكان ظاهر الصحة - أيضا - .

---

(١) تأتى"عن" بمعنى"في" ، وذلك كقول الشاعر:-

وآس سرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعة وانيا

البيت من بحر الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ٣٢١.

قال الدمامينى: وأريد ذلك بقوله تعالى: (اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي) سورة طه آية ٤٢ ، هذا قول الكوفيين ، وقال بعض النحويين: تعدية"ونى" بعن ثابته.

ينظر: الدرر اللوامع ٢/٦٤-٦٥.

(٢) يقصد :-

ورجّ الفتى للخَيْر ما إنْ رأيْتَهُ ... على السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

المعنى: يريد أنّك إذا رأيت الفتى يزداد خيرًا كلّما عَلَتْ به السّنّ ، فترقّب منه الخير الوافر ، وأمِّل فيه الأمل البعيد.

والبيت للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني ص٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٥"أنن" ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢ ، والجنى الداني ص٢١١ ، وجواهر الأدب ص٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣ ، والخصائص ١/ ١١٠ ، والدرر ١/ ٢٧٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨ ، وشرح المفصل ٨/ ١٣٠ ، والكتاب ٤/ ٢٢٢ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٥ ، والمقرب ١/ ٩٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧١ ، و الارتشاف ٣/ ٢٨٣.

والشّاهد فيه: (عن السّنّ) حيث جاءت (عن) بمعنى (على) أي: على السّنّ.

(**قولــه : هــذا علــى الظــاهر**) [1] أي ماقلنــا : مـن إنهـا بمعنــي الــلام ، وبمعني على ، وبعد ؛ بناء على الظاهر لكنها في التحقيق على أصلها.

(قوله : وقد يكون اسما[2] ؛ كما في قوله :-

(عن) اسما.

---

(١)"عن" جاءت بمعنى"بعد" ؛ كقوله تعالى: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) سورة الانشقاق ١٩.

ينظر: الجنى الدانى ص٢٤٧.

قال السمين الحلبي في الدر المصون ١٠ / ٧٤٠ :" قوله : (عَن طَبَقٍ) في «عن" وجهان:-

أحدُهما: أنها على بابها .

والثاني: أنها بمعنى «بَعْدَ».

وفي محلِّها وجهان:-

أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من فال «تَرْكَبُنَّ» .

والثاني: أنها صفةٌ ل «طَبَقا».

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ما محلُّ» عن طبَق «؟ قلت: النصبُ على أنه صفةٌ لطبقا أي: طبقاً مجاوزاً لطبق ، أو حالٌ من الضمير أي: لتركبن طبقاً مجاوزِيْن لطبَق ، أو مجاوزاً ، أو مجاوزةً على حَسَبِ القراءة».

وقال أبو البقاء: «وعن بمعنى بَعْدَ ، والصحيح أنها على بابِها ، وهي صفةٌ ، أي: طبقاً حاصلاً عن طَبق ، أي: حالاً عن حال ، وقيل: جيلاً عن جيل» انتهى.

يعني الخلافَ المتقدِّمَ في الطبق ما المرادُ به؟ هل هو الحالُ ، أو الجيلُ ، أو الأمةُ؟ ؛ كما تقدَّم نَقْلُه ، وحينئذٍ ؛ فلا يُعْرَبُ «طَبَقاً» مفعولاً به ؛ بل حالاً ؛ كما تقدَّم ، لكنه لم يَذْكُرْ في «طبقاً» غيرَ المفعولِ به .

وفيه نظرٌ لِما تقدَّم من استحالتِه معنى ؛ إذ يصير التقديرُ: لتركَبن أمةً بعد أمَّةٍ ، فتكون الأمةُ مركوبةً لهم ، وإن كان يَصِحُّ على تأويلٍ بعيدٍ جداً ، وهو حَذْفُ مضافٍ ، أي: لَتركبن سَنَنَ ، أو طريقةَ طبقٍ بعد طبقٍ.اهـ

قال الفراء: أى: لتركبن السماء حالا بعد حال.

ينظر: معانى القرآن ٢/٢٥١

وقال ابن عصفور:"و"عن" ، و"بعد" متقاربان في المعنى ، و"عن" تكون لما عدا الشئ ، وتجاوزه ، و"بعد" لما تبعه ، وعاقبه".

ينظر: ضرائر الشعر ص٢٣٥.

(٢)عن" اسم بمعنى"جانب"، ونسب إلي سيبويه ؛ يقول أبو حيان في البحر المحيط ٧/٢٥٤ :-

من عن يمين الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ) [(١)]

ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن تكون من زائدة ؛ لأن ثبوت زيادة من شائع ؛ فالمصير إليه أولي من الاشتراك.

" إنَّ عن ، وعَلَى لَيْسَا حَرْفَيْنِ ، وإِنَّمَا هُمَا اسمانِ ظَرْفان ، وهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ ؛ لأن عن ، وعَلَى قَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُمَا اسميْنِ في قوله :-

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ ... من عن يَمِينِ الحُبَيّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

والبيت من البسيط ، وهو للقطامي في ديوانه ص ٢٨ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٤١ ، ولسان العرب ١٣/ ٢٩٥ ، ٢٩٦ (عنن) ، ١٤/ ١٦٣ (حبا) والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٧ ، وتاج العروس (عنن) وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٥٥ ، والجني الداني ص ٢٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٢ ، ورصف المباني ص ٣٦٧ ، والمقرب ١/ ١٩٥.

ينظر : المعجم المفصل ٦/١٨٦.

وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ زَعَمَ أَنَّ عَلَى لا تكون حَرْفًا البتة ، وأَنَّهَا اسم في كُلِّ مَوَارِدِهَا ، ونُسِبَ إلى سِيبَوَيْهِ" .

وهذا متعين في ثلاثة مواضع:-

أحدها: أن يدخل عليها"من" ؛ كما في قوله :"من علي يمين" أي: من جانب يمين.

والثاني: أن يدخل عليها"على" وذلك نادر.

الثالث: أن يكون مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد ، قاله الأخفش.

ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٣١ ، ٢/ ١٢١ ، والسيوطي في الهمع ٢/ ٤٤١.

(١)عجز بيت قائله القطامي، واسمه عمير بن شييم التغلبي ، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهي من البسيط.

وتمامه:-

فقلتُ للرَّكْب لمّا أنْ عَلَا بهِمِ ... من عن يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

الحبيا: قرية الحسانيين: بني حسان الزهيريين."

الشرح:"للركب" جمع راكب،"علا بهم" يروى: علا لهم ، والمعنى علت لهم أي: جعلتهم يعلون،"الحبيا" -بضم الحاء ، وفتح الباء ، وتشديد الياء- موضع بالشام،"قبل" -بفتح القاف ، والباء- يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.

والمعنى: من جانب يمين الحبيا ، وهذا كثير في الكلام.

الشاهد: في"من عن يمين"، فعن اسم مجرور بمن ، وتكون عن بمعنى جانب.

قول السكاكي

وكي للغرض في قولهم : كيمه ، ولا تدخل إلا على ما.

وفي للظرفية ؛ كنحو : المال في الكيس، ثم تستعمل بمعنى على كنحو : قوله تعالى " ، ولأصلبنكم في جذوع النخل " لرجوعها إلى معنى الظرف .

ومن لابتداء الغاية، ثم تستعمل للتبعيض ، وللتبيين ؛ كنحو : أخذت من الدراهم ، وعندي عشرون منها لرجوعها إلى معنى الابتداء ، وقد جاءت للقسم تارة بكسر الميم ، وأخرى بضمها.

قالوا : من ربي لأفعلن ، ومن ، وعند بعضهم أنهما منقوصتا يمين ، وأيمن ، وتكون غير زائدة ، وزائدة مع المنفي المرفوع ، والمنصوب ؛ كنحو : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من أحد ، ومع المستفهم المرفوع ؛ كنحو : " هل من خالق غير الله " ، ومع المثبت عن الأخفش ؛ كما في قوله تعالى: " يغفر لكم من ذنوبكم ".

ومذ لابتداء الغاية في الزمان، ولا تدخل على الضمائر ، وقد تكسر ميمها. (١)

قول الشارح

معاني (في) الجارة

(قوله : ثم يستعمل بمعني على) (٢) ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا ؛ أن لو كان ثم تعل فحسب.

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص٩٩.

(٢)الأصل في"في" الظرفية مجازاً ؛ نحو : قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) سورة البقرة آية ١٧٩ ، أو حقيقة ؛ نحو : قوله تعالى: (فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ) سورة البقرة آية ٢٠٣ ، أو تقديراً ، نحو:"نظرت في الكتاب".

ينظر: الجنى الدانى ص٢٦٨ ، ورصف المبانى ص٤٥١ .

وإن كان بعضهم جعل الظرفية تقديراً من باب المجاز.

ينظر: العوامل المائة ص١٧٤ ، لباب الإعراب ص٤٣٦ ، رصف المبانى ص٤٥٠.

ومذهب سيبويه ، والمحققين أن"في" لا تكون إلا ظرفية حقيقة ، أو مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه.

ينظر: الكتاب ٢٢٦/٤ ، رصف المبانى ص٤٥١ ، الجنى الدانى ص٢٦٨.

قوله : ما إذا كان يمكن مع التعلي كان ذلك الموضع موضعا لكل واحد من حرفي في ، وعلي بالنظر إلي التمكن ، والتعلي ، وذلك أنه إذا كان الموضع موضع الإحاطة تعين لكلمة في ، وإذا كان موضع التعلي فحسب كان موضع على ، وإذا كان موضع التمكن من غير الإحاطة كان موضعا لكل واحد منهما .

ومبني التبعيض ، والبيان على القصد ، والإرادة ، والشيخ أورد لكل واحد منهما مثالا مناسبا.

في بمعني علي

(**قوله : لرجوعها**) يعني :أن في صور التبعيض[1]=

وقد تخرج من هذا المعنى إلى أن تكون بمعنى"على" وذلك على قلة ، وهو مذهب الكوفيين.

ينظر: معانى الحروف للرمانى ص٩٦ ، جواهر الأدب ص٢٨٠.

ومن أمثلته قوله تعالى: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) سورة طه آية ٧١ ، أى: على جذوع النخل.

وذهب البصريون إلى أنها على بابها ، والآية السابقة على بابها على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب من الجذوع تمكن الكائن في الظرف ، ويكون المعنى:"لأجعلنكم ثابتين في الجذوع ثبوتكم في أمكنتكم من الأرض".

ينظر: معانى الحروف للرمانى ص٩٦ ، جواهر الأدب ص٢٨٠ ، وينظر: العوامل المائة ص١٧٥ ، الكشاف للزمخشرى ٤٤١/٢ ، شرح الكافية ٣٢٧/٢.

(١) قال البغدادي في خزانة الأدب ٥٦٨/٩ :"ونَظِيره صِحَة قَوْلك: أخذت من الدَّرَاهِم فعديت الْفِعْل بِمن لإفادة معنى التَّبْعِيض ، وإن كان يتَعَدَّى بِنَفسِهِ.

قال الرماني :"ومن على أَرْبَعَة أوجه:-

١ – ابتداء الْغَايَة ؛ نحو : خرجت من بَغْدَاد إلى الْكُوفَة عنيت أَن بَغْدَاد ابتداء الْخُرُوج ، والكوفة انتهاؤه ، وكَذَلِكَ : كتبت من الْعرَاق إلى مصر ، ومن فلَان إلى فلَان فمن لابتداء الْأَفْعَال

٢– وتبعيض ؛ نحو : أخذت من الدَّرَاهِم درهما ، ومن الثِّيَاب ثوبا ، وخذ منها مَا شِئْت ؛ كأنك قلت : خُذ بَعْضهَا ؛ أي بعض الَّذِي شِئْت

٣ – وتجنيس ؛ نحو : قوله جلّ وعز (فَاجْتَنبُوا الرجس من الْأَوْثَان) الحج ٣٠ ؛ كأنه يَقُول : اجتنبوا الَّذِي هُوَ وثن ؛ فجيء بمن لتقوم مقَام الصفة.

= ، والبيان[1].

---

٤ - وزائدة ؛ نحو : مَا جَاءَنِي مِن أحد ؛ بِمَعْنى : مَا جَاءَنِي أحد ، وكَذَلِكَ قوله تعالى : (مَا لكم من إِلَه غَيره) المؤمنون ٢٣ ؛ كأنه قيل : مَا لكم إِلَه غَيره.

ينظر : رسالة منازل الحروف لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفي: ٣٨٤هـ) - تحقيق: إبراهيم السامرائي - دار الفكر - عمان- صـ٥٠

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ١/١٨٥ :"وكَوْنُ من لِلْبَيَانِ لَيْسَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ من أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ بل تَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ من أَثْبَتَ ذَلِكَ .

ولَوْ فَرَضْنَا مَجِيءَ من لِلْبَيَانِ ، لَمَا صحَّ تَقْدِيرُهَا لِلْبَيَانِ هُنَا ، ؛ لأن الْقَائِلِينَ بِأَنَّ من لِلْبَيَانِ قَدَّرُوهَا بِمُضْمَرٍ ، وجَعَلُوهُ صدْرًا لِمَوْصولِ صفَةٍ ، إن كان قَبْلَهَا مَعْرِفَةٌ ؛ نحو: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الْأَوْثَانِ ؛ أي الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ ، وإن كان قَبْلَهَا نَكِرَةٌ ، فَهُوَ يَعُودُ عَلَى تِلْكَ النَّكِرَةِ نَحْوَ: من يَضْرِبُ من رَجُلٍ ؛ أي هُوَ رجل ، ومن هذِهِ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَصلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لَهُ ، لا نَكِرَةً ، ولَا مَعْرِفَةً ؛ إلا إن كان يَتَمَحَّلُ لِذَلِكَ أنها بَيَانٌ لِمَا بَعْدَهَا ، وأَنَّ التَّقْدِيرَ: كُلَّمَا رُزِقُوا منها رِزْقًا من ثَمَرَةٍ ، فَتَكُونُ من مُبَيِّنَةً لِرِزْقًا ، أَيْ: رِزْقًا هُوَ ثَمَرَةٌ ، فيكون في الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ ، وتَأْخِيرٌ.

من البيانية: هى التى تبين جنسا مبهما قبلها ٠

وأكثر ما تقع"من" المبينة للجنس بعد"ما" ، و"مهما" ؛ لإفراطهما في الإبهام

ينظر: مغنى اللبيب (٣١٣) وهمع الهوامع (٢/ ٤٦٢) وعدة السالك (٣/ ٢١) ٠

ومن ذلك قوله تعالى : (مَا نَنسَخْ من آيَةٍ أو نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِهَا) البقرة / ١٠٦ ، وقوله : (جل شأنه): (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ من رَّحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ لَهَا) فاطر / ٢ ، وقوله : (عزوجل): (وقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ من آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمنينَ) الأعراف / ١٣٢ ٠

فـ"من" في قوله تعالى : (من آية) في الآيتين الأولى ، والثالثة ، وقوله تعالى:(من رحمة) في الآية الثانية مبينة للجنس ، وهى ، وما دخلت عليه في موضع نصب على الحال .

ينظر: مغنى اللبيب (٣١٣) .

وقد تقع"من" البيانية بعد غير"ما" و"مهما" ؛ نحو: عندى ثوب من خز ، وخاتم من ذهب ، ومن ذلك قوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَانِ) الحج / ٣٠ ، وقوله : (عزوجل): (يُحَلَّوْنَ فيها من أَسَاوِرَ من ذَهَبٍ ويَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا من سُندُسٍ وإِسْتَبْرَقٍ) الكهف / ٣١ ، فـ"من" في (من الأوثان) و(من ذهب) و(ومن سندس) مبينة للجنس.

ينظر: معانى الحروف (٩٧) و المفصل(٢٨٣) وشرح الجمل لابن خروف (١/ ٤٧٣ ، ٤٧٤) وابن يعيش (٨/ ١٢) وشرح التسهيل (٣/ ١٣٤) والجنى الدانى (٣٠٩) وتوضيح

المقاصد والمسالك (٢/ ٢٠١) وأوضح المسالك (٣/ ١٨-١٩) والمساعد (٢/ ٢٤٧) وشرح ابن عقيل (٣/ ١٥) والتصريح (١/ ٤٦٠) وهمع الهوامع (٢/ ٤٦٢) وشرح الأشمونى (٢/ ٧٠) ٠

وينظر – أيضا – : إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٥٥) و(٣ / ٩٦) والكشاف (٢/ ٦٧٣) و(٣/ ١٥٦) وتفسير البيضاوى (٣٩١) ٠

وعلامة"من" البيانية: صحة وقوع"الذى" موقعها٠

ينظر : ابن يعيش (٨/ ١٢) والجنى الدانى (٣١٠) وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/٢٠١) والتصريح (١/ ٤٦٠) وشرح الأشمونى (٢/ ٧٠) ٠

فقوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَانِ) معناه: فاجتنبوا الرجس الذى هو ، وثن

ينظر: ابن يعيش (٨/ ١٢) والجنى الدانى (٣١٠) والتصريح (١/ ٤٦٠)

وأنكر جماعة من النحاة مجئ"من" لبيان الجنس ، وقالوا: هى في قوله تعالى : (من الأوثان) للابتداء ، وفي قوله تعالى: (من ذهب) و(من سندس) للتبعيض .

ومن هؤلاء : ابن عصفور ، وابن أبى الربيع ٠

ينظر رأيهم في : ارتشاف الضرب (٤/ ١٧١٩) والجنى الدانى (٣١٠) وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/٢٠٢) ومغنى اللبيب (٤٢٠) والمساعد (٢/ ٢٤٧) وهمع الهوامع (٢/ ٤٦٢) وعدة السالك (٣/ ٢١) ٠

قال ابن عصفور :"والذى زعم أن"من" لتبيين الجنس استدل على ذلك بقوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَانِ) .

ألا ترى أن الأوثان كلها رجس ، وإنما أتيت بـ"من" ليبين ما بعدها الجنس الذى قبلها ، فكأنك قلت: اجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان ، أى: اجتنبوا الرجس الوثنى ، واستدل – أيضا – بقوله تعالى: (وعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمنوا منكمْ) النور / ٥٥ ؛ لأن المعنى عنده: وعد الله الذين آمنوا الذين هم أنتم ؛ لأن الخطاب إنما هو للمؤمنين ، فلذلك لم يتصور أن تكون "من" تبعيضية ٠

وكقوله : (ويُنَزِّلُ من السَّمَاء من جِبَالٍ فيها من بَرَدٍ)النور / ٤٣ أى: من جبال هى برد ؛ لأن الجبال هى البرد.

ولا حجة لهم في شئ من ذلك ؛ أما قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَانِ) فهو يتخرج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ؛ فكأنه قال : فاجتنبوا من الأوثان الرجس الذى هو العبادة ؛ لأن المحرم من الأوثان إنما هو عبادتها... ، وكذلك قوله تعالى : (وعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمنوا منكمْ) قد تكون "من" مبعضة ، ويقدر الخطاب عاما للمؤمنين ، وغيرهم ، وكذلك قوله تعالى: (ويُنَزِّلُ من السَّمَاء من جِبَالٍ فيها من بَرَدٍ) قد يتصور أن تكون "من" فيه مبعضة ، ويكون المعنى مثله إذا جعلت"من" لتبيين الجنس

= معني الابتداء [(١)] ؛ فصح استعمالهما فيهما.

... ؛ فإذا أمكن أن يخرج جميع ما أوردوه على ما ثبت ، واستقر في"من" كان أولى من أن يثبت ، لها معنى لم يستقر فيها ، وهو التبيين"٠

ينظر : شرح الجمل (١/ ٤٩١ ، ٤٩٢)

وقال ابن أبى الربيع :"ومن الناس من ذهب إلى أن"من" توجد لبيان الجنس ، واستدل بقوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأَوْثَانِ) ، وهذا القول لا يثبت .

ألا ترى أنك لا تقول : مررت برجل من زيد ، تريد: الذى هو زيد ، وكذلك لا تقول : مررت بزيد من أخيك ، على معنى: الذى هو أخوك ؛ فإذا صح ما ذكرته فـ"من" في الآية للتبعيض ؛ لأن الرجس من الوثن: عبادته ، وتعظيمه ، وإلا فيجوز أن ينتفع به بحرقه ، وغير ذلك ، فالذى منعنا منه عبادة الوثن ، وتعظيمه ، وذلك بعض أحوال الوثن"٠

ينظر : البسيط (٢/ ٨٤٦)

ورد عليهم بأن ما قالوه فيه بعد ، وتكلف ٠

قال ابن هشام:"وأنكر مجئ"من" لبيان الجنس قوم ، وقالوا: هى في (من ذهب) و(من سندس) للتبعيض ، وفي (من الأوثان) للابتداء ، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجس ، وهو عبادتها ، وهذا تكلف"

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ٢٦٩) ، ومغنى اللبيب (٤٢٠) ، والمساعد (٢/ ٢٤٧) ٠

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ٧٤٩/٢ :" لم يختلفوا في أن من تكون لا بتداء الغاية ، واختلفوا في التبعيض ، والتبيين".

أما التبعيض ؛ فذهب إليه الجمهور ، وصححه ابن عصفور ، ونفاه المبرد ، والأخفش الأصغر ، وابن السراج ، وطائفة من الحذاق ، والسهيلي ، وقالوا: إنما هي لا بتداء الغاية ، وإن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى.

اتفق النحاةعلى مجئ"من" لا بتداء الغاية في المكان ؛ نحو: خرجت من البصرة ، وسافرت من مكة إلى المدينة ، ومنه قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً من الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلى الْمَسْجِدِ الأَقْصى) الإسراء / ١ ، أو فيما نزل منزلة المكان ؛ نحو: من فلان إلى فلان .

ينظر: حروف المعانى(٥٠) ، ومعانى الحروف(٩٧) ، والمفصل(٢٨٣) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧١٨) ، والجنى الدانى (٣٠٨) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٢٠١) ومغنى اللبيب (٣١٣) ، وأوضح المسالك (٣/١٨-١٩) ، والتصريح (٢/ ٢٠١) ، وشرح الأشمونى (٢/ ٢١١).

وقد اختلف النحاة في مجئ"من" جاره للزمان على مذهبين:-

المـــذهب الأول: جـــواز مجيئهـــا جـــارة للزمـــان ، وهـــو مـــذهب الكـــوفيين ، والأخفـــش ، والمبـــرد ، وابـــن الســـراج ، وابـــن درســـتويه مـــن البصـــريين ، وابـــن مالـــك ، والرضـــى ، وأبـــى حيـــان ، والمرادى ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشمونى ، والأزهرى.

ينظـــر: الإنصـــاف ٣٧٠/١ ، شـــرح الجمـــل لابـــن خـــروف ٦٦٢/٢ ، ابـــن يعـــيش ١١/٨ ، الإيضـــاح فـــي شـــرح المفصـــل ١٥٨/٢ ، شـــرح الجمـــل لابـــن عصـــفور ٤٨٨/١ ، شـــرح الكافيـــة الشـــافية ٧٩٧/٢ ، شـــرح الكافيـــة للرضـــى ٢٦٤/٤ ، رصـــف المبـــانى ص٣٢١ ، الجنـــى الـــدانى ص٣٠٨ ، المســـاعد ٢٤٦/٢ ، خزانـــة الأدب ٤٣٩/٩ ، معـــانى القـــرآن ٣٣٧/٢ ، شـــرح التســـهيل ١٣١/٣ ، ورأى المبـــرد فـــي المقتضـــب ٤٤/١ ، الأصـــول ٤١١/١ شواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٩-١٣٢ ، همع الهوامع ٤٦٠/٢ .

المـــذهب الثـــانى: التوقـــف فـــي مجيئهـــا للزمـــان ، فـــإن كثـــر قيـــل فيـــه ، وإن لـــم يكثـــر لـــم يقـــل بـــه ، وهو مذهب أبى على الفارسى .

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٨٩/١ .

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلى:-

قـــول ابـــن عصـــفور:"والصـــحيح أن هـــذا لـــم يكثـــر كثـــرة توجـــب القيـــاس عليـــه ؛ بـــل لـــم يجـــئ مـــن ذلك إلا هذا الذى ذكرناه ؛ إذ لا بال له ، إن كان قد شذ.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١.

-أن"مـــن" فـــي المكـــان نظيـــر"مـــذ" فـــي الزمـــان ، وكمـــا لا يجـــوز أن تقـــول: ســـرت مـــذ بغـــداد إلـــى الكوفة ؛ فلا يجوز أن تقول: ما رأيت من يوم الجمعة.

ينظر: الإنصاف ٣٧١/١-٣٧٢.

-أن كثير كلام العرب لم تأت فيه"من" جارة للزمان .

ينظـــر: الإنصـــاف ٣٧٢/١ ، شـــرح الجمـــل لابـــن خـــروف ٦٦٢/٢ ، شـــرح ابـــن يعـــيش ١١/٨ ، رصف المبانى ص٣٢٠ ، الجنى الدانى ص٣٠٩ .

-أن"قبـــل" ، و"بعـــد" ليســـا بظـــرفين فـــي الأصـــل ، وإنمـــا همـــا صـــفتان ؛ فـــإذا قلـــت: ســـرت قبلـــك ، أو سرت بعدك ، فكأنك قلت: سرت زمانا قبل ، وزماناً بعدك.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٠/١.

من الجارة للقسم – بكسر الميم ، وأخري بضمها

(**قولــه : وأخـري بضـمها**) الأصـل الكسـر لكـن الميـم ضـمت حيـث كثـر بـاب القسـم ؛ فكثـر التصـرف فيـه فيكـون علـى هـذا ضـمة المـيم عارضـة[(١)] وهـذا مما ينافي قوله : كما حملت البتة مضمومة على أنها منقوصة من أيمن.

(من) زائدة مع المنفي

(**قولــه : وزائــدة مـع النفـي**) [(٢)] المرفـوع عنـد سـيبويه إنمـا يـزاد فـى غيـر الإيجاب.

---

(١)إن الاصـل فـي"مـن""منـا" بـالألف ، ذهـب إلـى الكسـائى ، والفـراء ، ثـم حـذفت الألـف لكثرة الاستعمال.

وذهـب البصـريون إلـى أنهـا ثنائيـة وضـعا ، ولا تقـع"مـن" إلا حرفـا ، وميمـه مكسـورة ، ويجـوز ضمها في القسم خاصة.

ومـن النحـويين مـن عـدها مـن الحـروف المشـتركة بـين الكلمـات الثلاثـة ، فجعلهـا اسـما بعضا من أحرف"أيمن" ، وفعل أمر من "ما" يمين" أى: كذب.

ينظر: جواهر الأدب ص٢٦٨ ، المساعد ٢/٢٤٥.

(٢) تأتى"من" زائدة لتفيد أحد شيئين:-

١ – التنصـيص علـى العمـوم : وتسـمى: الزائـدة لاسـتغراق نفـي الجـنس ، وهـى: الداخلـة علـى نكـرة لا تخـتص بـالنفي ؛ نحـو :"مـا جـاءنى مـن رجـل" فـ"رجـل" نكـرة غيـر مختصـة بـالنفي ، ولـو قلنـا:"مـا جـاءنى رجـل" بغيـر"مـن" ؛ لا حتمـل أن يكـون نفيـا للجـنس علـى سـبيل العمـوم ، أو نفيـا للوحـدة ، أى: نفيـا لواحـد مـن هـذا الجـنس دون مـا فـوق الواحـد ، ولهـذا يجـوز أن يقـال : مـا جـاءنى رجـل ؛ بـل رجـلان ؛ فلمـا زيـدت"مـن" صـار نصـا فـي العموم ، وزال الاحتمال.

ينظـر : رصـف المبـانى (٣٢٤ ، ٣٢٥) ، والجنـى الـدانى (٣١٦ ، ٣١٧) ، ومغنـى اللبيـب (٣١٦ ، ٣١٧) ، وعدة السالك (٣/ ٢٤) .

ولكون"من" الزائدة تفيد هذين المعنيين ؛ فقد نفي المبرد أن تكون زائدة ، ولهذا قال :-

"وأمـا قـولهم : أنهـا تكـون زائـدة فلسـت أرى هـذا ؛ كمـا قـالوا : ، وذاك أن كـل كلمـة إذا وقعـت وقـع معهـا معنـى فإنمـا حـدثت لـذلك المعنـى ، وليسـت بزائـدة ؛ فـذلك قـولهم : مـا جـاءنى مـن أحـد ، ومـا رأيـت مـن رجـل ، فـذكروا أنهـا زائـدة ، وأن المعنـى: مـا رأيـت رجـلا ، ومـا جـاءنى أحـد ، ولـيس كمـا قـالوا : وذلـك لأنهـا إذا لـم تـدخل جـاز أن يقـع النفـي بواحـد دون سائر جنسه ، تقول:"ما جاءنى رجل ، وما جاءنى عبدالله" إنما نفيت مجئ واحد .

وإذا قلـت:"مـا جـاءنى مـن رجـل" فقـد نفيـت الجـنس كلـه ، ألا تـرى أنـك لـو قلـت:"مـا جـاءنى من عبدالله" لم يجز ؛ لأن"عبدالله" معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد".

ينظر :المقتضب(١ / ١٨٣) ٠

٢ – توكيد العموم : وتسمى : الزائدة لتوكيد استغراق نفي الجنس ، وهي: الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم ، وهي : كل نكرة مختصة بالنفي ، كـ"أحد" ، و"ديار" نحو:"ما قام من أحد" ، و"ما جاءني من ديار" ، فـ"من" مزيدة هنا لمجرد التوكيد ؛ لأن دخولها في الكلام كخروجها ، فـ"ما قام من أحد" ، و"ما قام أحد" سيان في إفهام العموم دون احتمال.

ينظر : رصف المباني(٣٢٤ ، ٣٢٥) ، والجنى الداني (٣١٧) ، ومغنى اللبيب (٣١٧).

واختلف النحاة في الشروط التي يجب تحققها لزيادة"من" في النوعين السابقين ، على النحو التالي :–

ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أنه يشترط لزيادة"من" شرطان ، وهما:–

١ – أن يتقدمها نفي ، أو نهى ، أو استفهام بـ"هل"٠

٢ – أن يكون مجرورها نكرة ٠

ينظر : الكتاب (٤/ ٢٢٥) والمقتضب (٤/ ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٤٢٠) وابن يعيش (١٢/٨ ، ١٣) وشرح الجمل لابن عصفور(١/ ٤٨٤) و ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣) والجنى الداني (٣١٧) ومغنى اللبيب (٣١٧) .

وزاد ابن هشام شرطا ثالثا ، وهو: أن يكون مجرورها الذى تزاد فيه فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مبتدأ ٠

ينظر : مغني اللبيب (٣١٧) وأوضح المسالك (٣/ ٢٢-٢٣) ، التصريح (٢/ ٨ ، ٩) وهمع الهوامع (٢/ ٣٨٠) ٠

قال سيبويه في حديثه عن "من" :–

"وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة"ما" ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك: ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت"من" كان الكلام حسنا ، ولكنه أكد بـ"من" ؛ لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال ، والناس".

ينظر : الكتاب(٤ / ٢٢٥).

وزاد المبرد الأمر وضوحا ، فقال:"وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءنى من أحد ، وما كلمت من أحد ، وكقول الله (عزوجل) : (أَن يُنَزَّلَ عليكم من خَيْرٍ من رَّبِّكُمْ) البقرة / ١٠٥ إنما هو"خير" ولكنها توكيد .... ؛ فهذا موضع زيادتها ، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف.

ألا ترى أنك تقول :"ما جاءنى من رجل" ، ولا تقول : ما جاءنى من زيد ؛ لأن"رجلا" في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموقع ؛ لأنه شئ قد عرفته بعينه".

ينظر : المقتضب(٤/ ١٣٧ ، ١٣٨).

وقال أيضا:"هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أبدل إلا على الموضع ، لا متناع اللفظ فيه ، وذلك قولك:"ما جاءنى من أحد إلا زيد" على البدل ؛ لأن"من" زائدة ، وإنما تزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ...."٠

ينظر : المصدر السابق (٤/ ٤٢٠)

ووافق أبو البقاء البصريين ، ومن ثم قال :"لا تجوز زيادة"من" في الواجب......"

ينظر : اللباب (١/ ٣٥٥)

وتزاد"من" في المواضع الآتية :-

١ - <u>في الفاعل</u> ؛ نحو: ما جاءنى من رجل ، ومنه قول الله (عزوجل) : (مَا يَأْتِيهِم من ذِكْرٍ من رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إلا اسْتَمَعُوهُ وهُمْ يَلْعَبُونَ) الأنبياء / ٢ ، ونحو : لا يقم من أحد ، ونحو: هل جاء من رجل ٠

٢ - <u>في النائب عن الفاعل</u> ؛ نحو: ما أكل من طعام إلا الفاكهة ، ومنه الآية الكريمة التى استشهد بها المبرد ، وهى قول الله (عزوجل): (مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ من أَهْلِ الْكِتَابِ ولاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عليكم من خَيْرٍ من رَّبِّكُمْ) البقرة / ١٠٥

٣ - <u>في المبتدأ</u> ؛ نحو: هل في الدار من أحد ، ومنه قوله تعالى: (هَلْ من خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم من السَّمَاء والأَرْضِ) فاطر / ٣ ، ونحو: مالك من حول ولا قوة ٠

٤ - <u>في اسم"كان"</u> ؛ نحو: هل كان لك من عذر في إخلافك موعدنا ، وما كان من زاد عندنا ، ومنه قوله : (عز وجل): (مَّا كان عَلَى النَّبِيِّ من حَرَجٍ فيما فَرَضَ اللَّهُ لَهُ)٠الأحزاب / ٣٨

٥ - <u>في المفعول به</u> ؛ نحو: لا تظلم من أحد ، وما رأيت من أسد ، ونحو: قوله : جل شأنه: (هَلْ تُحِسُّ منهم من أَحَدٍ أو تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا) مريم / ٩٨ ، وقوله تعالى:(هَلْ تَرَى من فُطُورٍ) الملك / ٣

٦ - <u>في المفعول الأول من مفعولى"ظن" وأخواتها</u> ؛ نحو: ما ظننت من أحد يقول بما قلت : به ٠

٧ - <u>في المفعول الأول من مفعولات"أعلم" وأخواتها</u> ؛ نحو: ما أعلمت من أحد أنك مسافر ٠

٨ - <u>في المفعول الأول ، أو الثانى من مفعولى"أعطى" وأخواتها</u> ؛ نحو: ما أعطيت من أحد درهما ، وما أعطيت أحدا من درهم ٠

ينظر: معانى الحروف (٩٧) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٨٧) ، ورصف المبانى (٣٢٤ ، ٣٢٥) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣) ، والجنى الدانى (٣١٩ ، ٣٢٠) ، ومغنى اللبيب (٣١٧) ، وعدة السالك (٣/ ٢٤ ، ٢٥) ٠

وذهب الأخفش ، والكسائى ، وهشام إلى جواز زيادة"من" دون الشرطين السابقين ، فتزاد عندهم في الإيجاب ، ومدخولها معرفة٠

واستشهدوا لذلك بكثير من الشواهد النثرية ، والشعرية ، ومنها:-

قوله تعالى: (فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ ويُكَفِّرُ عنكم من سَيِّئَاتِكُمْ) البقرة / ٢٧١ ، وقوله جل شأنه : (ولَقَدْ جَاءكَ من نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ) الأنعام / ٣٤ ، وقوله عز وجل: (يُحَلَّوْنَ فيها من أَسَاوِرَ) الكهف / ٣١ ، وقوله سبحانه وتعالى: (يَغْفِرْ لَكُم من ذُنُوبِكُمْ) الأحقاف / ٣١

ينظر رأى الأخفش ، ومن وافقه في معانى القرآن له (١/ ١٠٥ ، ١٩٤) ، و(٢/ ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٧) ، واللباب (١/ ٣٥٥) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٨٥) ، وابن يعيش (٨/ ١٣) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣) ، والجنى الدانى (٣١٨) ، ومغنى اللبيب (٣١٨) ، والتصريح (٢/ ٩) ، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧٩) ، وشرح الأشمونى (٢/ ٢١٢) ، وعدة السالك (٣/ ٢٦)٠

قال الأخفش:" وقال : (ولَقَدْ جَاءكَ من نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ) ؛ كما تقول :"قد أصابنا من مطر" .

ينظر: رصف المبانى (٣٢٥) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣) ، ومغنى اللبيب (٣١٩) ، والتصريح (٢/ ٩) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٨٥) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣) ، معانى القرآن (١/ ٢٩٨) ٠

وقال في إعرابه لقول الله عز وجل: (ومن الْبَقَرِ والْغَنَمِ حَرَّمنا عليهم شُحُومَهُمَا)الأنعام / ١٤٦ :"(وَمن الْبَقَرِ والْغَنَمِ) أى: والبقر ، والغنم حرمنا عليهم ، ولكنه أدخل فيها"من" والعرب تقول :"قد كان من حديث" يريدون: قد كان حديث......"

ينظر : معانى القرآن (١/ ٣١٦) ٠

ووافق ابن مالك الأخفش ، فأجاز زيادة"من" في المبتدأ ، أو الفاعل ، أو المفعول به ، وإن لم يتحقق الشرطان السابقان ، ومن ثم قال :" ... ، وتزاد لتنصيص العموم ، أو لمجرد التوكيد بعد نفي ، أو شبهه ، جارة نكرة مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، ولا يمتنع تعريفه ، ولا خلوه من نفي ، أو شبهه ، وفاقا للأخفش"

ينظر : التسهيل (١٤٤) ، وينظر : شرح التسهيل (٣/ ١٣٨) ٠

وذهب غير الكسائى ، وهشام من الكوفيين إلى جواز زيادة"من" في المبتدأ ، أو الفاعل ، أو المفعول به ، بشرط واحد فقط ، وهو: تنكير مجرورها ، فتزاد عندهم في الإيجاب ، ومن ذلك قولهم :" قد أصابنا من مطر" ، وقولهم :"قد كان من حديث" ٠

ينظر: رصف المبانى (٣٢٥) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣) ، والجنى الدانى (٣١٨) ، ومغنى اللبيب (٣١٩) ، وشرح ابن عقيل (٣/ ١٧) ، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧٩) ، وشرح الأشمونى (٢/ ٢١٢) ٠

وعند الأخفش في الإيجاب – أيضا – لقوله تعالي : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [1] والقول قول سيبويه[2]؛ إذا قالت حذام فصدقوها .....البيت .

زيادة من في الإيجاب

وذلك أن الضوابط الكلية في نوعنا هذا مما لايثبت بالمحتملات ، ومن في الآية مما يحتمل أن تكون للتبعيض[3] ؛ بأن يكون المراد بقوله تعالي : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [4] غير من أريد بقوله : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ، ومع هذا الاحتمال لايجوز الحكم على جواز زيادتها لمثله.

---

(١) سورة الأحقاف آية ٣١.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ ٣٧٩-٣٨٠ : ومزيدة في ؛ نحو : ما جاءني من أحد راجع إلى هذا ، ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي ، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب.

(٣) قال ابن عطية :"وقوله تعالى: من ذُنُوبِكُمْ قال قوم من زائدة ، وهذا نحو كوفي ، وأما الخليل ، وسيبويه ؛ فلا يجوز عندهم زيادتها في الواجب.

وقال قوم: هي لبيان الجنس ، وهذا ضعيف لأنه ليس هنا جنس يبين.

وقال آخرون : هي بمعنى «عن» ، وهذا غير معروف في أحكام «من » .

وقال آخرون: هي لا بتداء الغاية ؛ كأنه يقول : يبتدئ الغفران من هذه الذنوب العظام التي لهم.

وقال آخرون: هي للتبعيض ، وهذا عندي أبين الأقوال ، وذلك أنه لو قال : «يغفر لكم ذنوبكم» لعم هذا اللفظ ما تقدم من الذنوب ، وما تأخر عن إيمانهم ، والإسلام إنما يجبّ ما قبله ، فهي بعض من ذنوبهم ، فالمعنى يغفر لكم ذنوبكم.

وقال بعض المفسرين: أراد يَغْفِرْ لَكُمْ من ذُنُوبِكُمْ المهم الموبق الكبير لأنها هم عليهم ، وبه ربما كان اليأس عن الله قد وقع لهم ، وهذا قول مضمنه أن من للتبعيض ، والله تعالى الموفق.

ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفي: ٥٤٢هـ) – تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ- ٣٧٢/٥.

(٤) سورة الزمر ٥٣.

(مذ) ودخولها على الضمائر

(قوله : ولايدخل على الضمائر) لأدائه إلي الاستثقال ؛ لأن الأصل منذ[(١)] بالضم ؛ فلو دخلت عليها لقيل منذه بالضم لرد الضمير.........=

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية ص٥٢ :" (مذ) و (منذ) للابتداء في الزّمان الماضي ، والظّرفية في الحاضر ؛ نحو : (ما رأيته مذ شهرنا) و (منذ يومنا).

قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥٠ :"وفي النهاية: قالوا : (مذ) و(منذ) حرفان ، وفي هذا نظر .

إذ قالوا : أصل مذ: منذ حتى لو صغر (مذ) اسم رجل قالوا : فيه: منيذ ، ولو جمعوه ؛ لقالوا: أمناذ ، ويلزم على قولهم : أن تكون (أن) المخففة من أن ، وإن حرفان ، وأن (رب) باعتبار لغاتها عشرة أحرف ، وأن يكون ددًا ، ودد ، ودد ثلاثة أسماء ، ولا يدعى أن أصل (مذ): منذ إلا بعد تقدم العلم ، أن المحذوف من (مذ) العين ، وأنها نون ، وقد استدل لذلك بالتوافق في أكثر الحروف ، وفي المعنى.

وتقول بعض العرب: (مذ) بضم الذال ، وتقرر أن الكلمة الثنائية اللازمة البناء لا تحرك نحو: (من) و (إن) فلولا أنهم نحوا بها أصلاً ما حركوها.

وما هذه الضمة إلا عودًا للأصل ؛ كما قالوا : ذهبتم الآن ، فضموا ميم الكلمة ، وذهب بعض المتأخرين: إلى أن المحذوف من (مذ) لام الكلمة ، فلو سميت به لقلت في تصغيره: مذي ، وفي تكسيره أمذاء انتهى.

قال العكبري في اللباب ١/ ٣٧٠-٣٧١ :"وتدْخل (منذ) على الزَّمن الْحَاضِر فتجرُّه ؛ كقولك : أَنْت عندنا منذ الْيَوْم ، وتقدَّر ب (فِي) وتكون حرف جرّ فتتعلَّق بِالْفِعْلِ الَّذِي قبلهَا الْمظهر ، أو المقدَّر ، ويكون الْكَلَام جملَة واحدة

فأمَّا دُخُولهَا على الْمَاضِي لا بتداء الْغَايَة ، أو تَقْدِير المدَّة فقليل في الِاستعمال ، ولكنْ هُوَ جَائِز في الْقيَاس .

وأمَّا (مُذْ) فَتدخل على الْمَاضِي لا بتداء مدَّة الزَّمَان ، أو بَيَان جملَة المدَّة فيرتفع مَا بعْدهَا ، وتدْخل على الْحَاضِر فتجرّه لأنها اسم فَكَانَ حكُمها أوسع من حكم الْحَرْف ، وجرَّهَا الْجَمِيع جَائِز مثل (منذ) لأنها تكون حرفا أَيْضا" .أهـ

<u>وقد تكلم النحويون في ((منذ)) و ((مذ)) :</u>-

فقال الكسائي: إذا رفعت فمعناه : من إذ مضى شهران.

وأما قول الفراء، فحكى لي أبو بكرٍ بن شقير أن للفراء فيها قولين:-

<u>أحدهما :</u> إنها ((من)) و ((ذو)) ؛ فإذا قلت: منذ شهران ؛ فالتقدير عنده : من ذو شهران، أي: من ذو هو شهران .

= الشيء إلي أصله[1]؛ نحو: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾ [2] وجاء الاستثقال.

والقـــول الآخـــر: إن معنـــاه: مـــن إذ تـــم شـــهران اســـتحقوا، ثـــم قـــالوا : منـــذ ، ومـــذ ، وغيـــروه إلـــى الضم لما أزيل عن الأصل ؛ فإذا قالوا : منذ، أجروه على أصله.

قال الفراء: يقال: منذ ، ومنذ ، ومذ ، ومذ.

لا يعـــرف البصـــريون إلا مـــذ ، ومنـــذ ، و ((منـــذ)) ، الأصـــل عنـــدهم، واســـتدلوا علـــى ذلـــك بـــأن ((مـــذ)) تصـــغر ((منيـــذاً)) ، فالأصـــل عنـــدهم إذا قلـــت: مـــا رأيتـــه مـــذ يومـــان محمـــولٌ علـــى المعنـــى، أي: مده بيني ، وبينه يومان ، والخفض على أنها حرف خفضٍ.

ينظـــر : عمـــدة الكتـــاب لأبـــي جعفـــر النَّحَّـــاس أحمـــد بـــن محمـــد بـــن إســـماعيل بـــن يـــونس المـــرادي النحـــوي (المتـــوفي: ٣٣٨هـــ)- تحقيـــق: بســـام عبـــد الوهـــاب الجـــابي - دار ابـــن حـــزم - الجفـــان ، والجابي للطباعة ، والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م-صـ٢٦٤-٢٦٥.

(١) قـــال الســـيوطي فـــي الهمـــع ٢/٢٢٧ :"ومـــذ ، ومنـــذ لا يجـــران إلا الظَّـــاهِر مـــن اســـم الزَّمَـــان ، أو المصدر على مَا بَين .

وأَجَـــازَ الْمبـــرد أَن يجـــرا مُضْـــمر الزَّمَـــان ؛ نحـــو : يَـــوْم الْخَمِـــيس مَـــا رَأَيْتـــه منـــذه ، أو مـــذه ، ورد بِأَن الْعَرَب لم تقله.

(٢) سورة هود آية ٢٨ .

والثلاثية ستة إلى ، على ، عدا ، خلا ، رب عند الأكثر ، منذ.

قول السكاكي

فعلى لانتهاء الغاية، ثم يستعمل بمعنى مع ؛ كما فى قوله تعالى " (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، وعلى للاستعلاء ، ويكون اسما ؛ كما فى قوله:-

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها

وفعلاً ، وألفها حرفاً واسماً، وكذلك ألف إلى تقلبان مع الضمير ياء إلا فى لغة قليلة يقول أهلها : إلاه ، وعلاه.

وعدا ، وخلا للاستثناء ، ولا تدخلان على الضمائر ، ويكونان فعلين ناصبين، فإذا دخلت صدرهما ما لزمتا النصب إلا فى رواية ابن البناء عن الأخفش ؛ احترازا عن زيادة ما مع أمر كان أخذه مصدريا لأصل سيمهد إن شاء الله تعالى أن الغرض من وضع الحروف الاختصار ، والزيادة تنافيه، ولهذا متى حكمنا على حرف بزيادة لم نرد سوى أن أصل المعنى بدونه لا يختل ، وإلا فلا بد من أن تثبت له فائدة.

ورب للتقليل ، والأظهر فيه عندي ما ذهب إليه الأخفش من كونه اسما لعدم لازم حرف الجر عنده ، وهو التعدية ، ولكونه فى مقابلة كم فليتأمل ، ويختص بالنكرات، ولهذا قالوا فى ؛ نحو: ربه رجلا إن الضمير مجهول ، ونبهوا على ذلك باستلزامه التمييز ، ولا يتأخر عن فعله ، ويستلزم فيه المضي عندنا ، وقوله تعالى " ربما يودّ " مؤوّل يطلعك على ذلك علم المعاني.

ويتصل بآخره ما كافة ملغاة مفتوحة ، وفيه تسع لغات أخر: رب : الراء مضمومة ، والباء مخففة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مسكنة، وربَ : الراء مفتوحة ، والباء كذلك مشددة ، أو مخففة، وربت بالتاء مفتوحة ، والباء كذلك مشددة ، أو مخففة ، ويضمر بعد الواو كثيراً ، وقد جاء إضماره بعد الفاء فى قوله:-

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وبعد (بل) فى قوله:-

بل بلد ذي صعد وأصاب

ومنذ كمذ إلا أن المبرد يدخلها على الضمير.

وقد يكونان اسمين مبتدأين مرفوعا ما بعدهما على الخبرية معرفا فى معناهما ابتداء الغاية لتقدير وقوعه فى جواب (متى) منكراً دالاً على العدد فى معناهما مجموع المدة لتقدير وقوعه فى جواب كم. [١]

(قوله : ويكون اسما) [٢]**................................=** (على) اسما.

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم صـ٩٩-١٠٠.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٣١ : أما على فاستعلاء الشيء ؛ تقول: هذا على ظهر الجبل ، وهي على رأسه ، ويكون أن يطوي - أيضا - مستعلياً كقولك: مر الماء عليه ، وأمررت يدي عليه ، وأما مررت على فلانٍ فجرى هذا كالمثل ، وعلينا أميرٌ كذلك ، وعليه مالٌ أيضاً ، وهذا لأنه شيءٌ اعتلاه ، ويكون: مررت عليه ، أن يريد : مروره على مكانه ، ولكنه اتسع ، وتقول: عليه مالٌ ، وهذا كالمثل ؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه ؛ فقد يتسع هذا في الكلام ، ويجيء كالمثل.

وهو اسم لا يكون إلا ظرفا ، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه" .أ.هـ

وذهب ابن طاهر ، وابن خروف ، وابن الطراوة ، والزبيدي ، والشلوبين في أحد قوليه ، إلى أنها اسم ، ولا تكون حرفاً ، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه.

ينظر : الجني الداني صـ٤٧٣ .

قال البغدادي في خزانة الأدب ١٠ /١٤٧ :"وصريح كَلَام سِيبَوَيْهٍ أَن اسميتها إذا دخلت عليها من غير مُخْتَص بِالضَّرُورَة.

وَهُوَ ظَاهر كَلَام غَيره - أيضا - خلافًا لابن عصفور فإنه زعم أَن على في هَذَا الْبَيْت ، وفِي أَبْيَات أخر أوردهَا اسْتعْملت اسما للضَّرُورَة إجْرَاء لَهَا مجْرى مَا هِيَ في معناه ، وهو فَوق ، ولم أر من قال إنه ضَرُورَة غَيره.آ.هـ

وتردد المبرد فقال في المقتضب ١/ ٤٦:-

وقد يكون اللفظ واحدا ، ويدل على اسم ، وفعل ؛ نحو : قولك: زيد على الجبل يا فتى ، وزيد علا الجبل ، فيكون"علا" فعلًا ، ويكون حرفًا خافضًا ، والمعنى قريب.

وقال في ٣/ ٥٣:-

فأما"على" ؛ فلا تصلح إمالتها ؛ لأنها من علوت ، وهي اسم ، يدلك على ذلك قولهم : جئت من عليه ، أي: من فوقه.

قال البغدادي خزانة الأدب ١٠ /١٤٨-١٤٩ :"ومذهب سِيبَوَيْهٍ يرد قوليه:-

أحدهَا: للفراء ، ومن تبعه من الْكُوفِيّين ، وهو أَن: عن ، وعَلى إذا دخل عليهما من باقيان على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية ، وزَعَمُوا أَن من تدخل على حُرُوف الْجَرّ كلهَا سوى مذ ، واللَّام ، والْبَاء ، وفِي.

وَثَانِيهمَا: لجَماعَة من البصريين ، وهو ابن الطراوة ، وابن طَاهِر ، وابن خروف ، وأَبُو على الرندي ، وأَبُو الْحجَّاج بن معزوز ، والأستاذ أبو على في أحد قوليه زَعَمُوا أَن على اسم دَائِما ولا تكون حرفا.

وَزَاد الأخفش على سِيبَوَيْهٍ موضعا آخر من اسميتها ، وذَلِكَ: إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد .

قَالَ أبو حَيَّان: ولَا يدل على اسميتها مَا ذكره الأخفش فقد جَاءَ: (وهزي إِلَيْك) سورة مريم ٢٥ ، (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) سورة القصص ٣٢ ، ولَا نعلم أحدا ذهب إلى أَن إلى اسم.

ينظر : البحر المحيط ٢٥٤/٧ .

وَقَالَ ابن هِشَام: وفِيمَا قاله الأخفش نظر ؛ لأنه لو كانت اسما في هَذِه الْمَوَاضِع لصحَّ حُلُول فَوق محلهَا ، ولأنَّهَا لَو لَزِمت اسميتها لما ذكر ؛ لزم الحكم باسمية إلى في نحو : (فصرهن إِلَيْك) سورة البقرة ٢٦٠ ، وهَذَا كُله يتَخَرَّج إِمَّا على التَّعْلِيق بِمَحْذُوف ؛ كما قيل: في سقيا لَك ، وأما على حذف مُضَاف أَي: هون على نَفسك ، واضمم إلى نَفسك.

ينظر : مغني اللبيب صـ١٩٤ .

وَلَا يحسن تَخْرِيج هَذَا على ظَاهره ؛ لأن بَابه الشّعْر ، ولَا على قَول ابن الْأَنْبَارِي: إن إلى ترد اسما يُقَال: انصرفت من إِلَيْك ؛ كما تَقول: غَدَوْت من عليك لأنه إن كان ثَابتا فَفِي غَايَة الشذوذ.

وَلَا على قَول ابن عُصفُور: إن إِلَيْك إغراء ، والْمعْنَى: خُذ جناحك أَي: عصاك ؛ لأن إلى لا تكون بِمَعْنى خُذ عند البصريين ، ولِأَن الْجنَاح لَيْسَ بِمَعْنى الْعَصا إلا عند الْفراء ، وشذوذ من الْمُفَسّرين.أ.هـ

قال المرادي في الجني الداني صـ٤٧٣-٤٧٤ :"وقد تحصل في على الجارة مما ذكرته ، أقوال :-

أحدها: إنها حرف في كل موضع ، وهو قول الفراء.

والثاني: إنها اسم في كل موضع ، وهو قول ابن طاهر ، ومن وافقه.

والثالث: إنها حرف ، إلا في موضع واحد.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنها تكون حرفا ، واسما دائما[١] ؛ بل هي اسم بمعني فوق من غير أن يكون حرفا ؛ على أن الحكم عليها بالحرفية ، والاسمية مما يستلزم الاشتراك الذي هو خلاف الأصل.

مجيء (على) فعلا.

(**قوله : وفعلا**) قال بعض المتأخرين الحكم على أن على يكون فعلا غير مستقيم ؛ لمكان الاختلاف تقديرا ؛ إذ ألفها عن الواو[٢] ؛ إذ ذاك ؛ لأنه أصل ؛ بخلاف ما إذا كان حرفا ، أو اسما غير متمكن ، وعلي هذا يجب ألا يحكم على خلا ، وعدا للاستثناء بأن ألفها عن الواو[٣] وإلا لزم ما ذكرنا من المحذور ، وهوالاختلاف تقديرا.

عدا وخلا

والرابع: إنها حرف إلا في موضعين ، وبه جزم ابن عصفور ، وهو قول الأخفش.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) دايما.

(٢) قال الصبان في حاشيته على الأشموني٣٣٩/٢ :"واستعملت على فعلًا ماضيًا ، تقول علا يعلو علوًّا ، وعلى يعلى علاء كبقي يبقى بقاء .

ولم يتعرض له لشهرته ، ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية ؛ لأنها ترسم بالألف ؛ لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء .

ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء ، وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلى أما إذا كانت من علا يعلو ، فكتابتها بالألف ؛ لأنها حينئذٍ ، واوية لكن يكفي في ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظًا ، ورسمًا على أحد الوجهين بخلاف الفعلية ، فإنها لا توافق الحرفية رسمًا في وجه أصلًا فاعرفه.أ.هـ

ونسبه الأزهري في التصريح ٦٦١/١ إلي ابن خالويه فقال :"وقد تكون "على" فعلًا ماضيًا ، تقول: علا يعلوا علوا ، وعلى يعلي علاء ، قاله ابن خالويه في الطارقية.أ.هـ

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤٢٦/٤ :"وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا ، وذَلِكَ قولك : جَاءَنِي الْقَوْم عدا زيدا لأنه لما قال جَاءَ الْقَوْم وقع عند السَّامع أَن بَعضهم زيدا فَقَالَ عدا زيدا ؛ أي : جَاوز بَعضهم زيدا فَهَذِهِ تَقْدِيره ؛ إلا أن عدا فيها معنى الِاستثناء ، وكَذَلِكَ خلا ؛ فَمَعْنَى عدا جَاوز من قولك : لا يعدونك هَذَا ؛ أي : لا يجاوزنك.

وخلا من قولهم : خلا يَخْلُو ، وقد تكون خلا حرف خفض ؛ فَتَقول : جَاءَنِي الْقَوْم خلا زيد مثل سوى زيد.

فإن قلت : فَكيف يكون حرف خفض ، وفعلا على لفظ واحد فإن ذَلِك كثير منه حاشا ، وقد مضى تَفْسِيرهَا

عدا وخلا بين الاسمية والفعلية

وإن اعتبر اتحاد المعني في الحكم بالحرفية ، والاسمية ، والفعلية مع قطع النظر عن ذلك الاختلاف ؛ لم يبعد أن يحكم على ألف عدا ، وخلا للاستثناء بأنها من الواو ؛ لأن معناهما إذا كانا حرفين معناهما إذا كانا فعلين ، وهوالاستثناء.

فإن قلت : كيف يصح الحكم على عدا ، وخلا للاستثناء بالحرفية تارة ، وبالفعلية أخري[1] مع اتحاد المعني.

وَمِثْل ذَلِك على تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد دِرْهَم ، وتَكون فعلا ؛ نحو : قولك : علا زيد الدَّابَّة ، وعَلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والْمعْنَى قريب.أ.هـ

قال السمين الحلبي في الدر المصون ٧٠/١ :"وزعم بعضُهم أنَّ «على» مترددة بين الاسم ، والفعل ، والحرف:-

أمَّا الاسم ، والحرفُ فقد تقدَّما ، وأما الفعلُ قال : فإنك تقول: «علا زيدٌ» ؛ أي ارتفع ، وفي هذا نظرٌ.

؛ لأن «على» إذا كان فعلاً مشتقٌ من العلوِّ ، وإذا كان اسماً ، أو حرفاً ؛ فلا اشتقاق له فليس هو ذاك ؛ إلا أن هذا القائلَ يَرُدُّ هذا النظرَ بقولهم : إن خَلاَ ، وعدا مترددان بين الفعلية ، والحرفية ، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر.أ.هـ

(١) أداتا الاستثناء"خلا" و"عدا" العارتيان من "ما" مترددتان بين الفعلية ، والحرفية ، فيقال : قام القوم خلا زيداً ، وخلا زيد ، وقاموا عدا زيداً ، وعدا زيد.

ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي – تحقيق الدكتور / طه محسن – مطبعة الإرشاد– بغداد– ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م – ص٣٤ ، شرح ألفية ابن معط ٦١٣/١ ، الفوائد الضيائية ٤١٧/١.

قال الزمخشري في المفصل صـ٩٦ :"وبعضهم يجر بخلا ، وقيل بهما ، ولم يورد هذا القول سيبويه ، ولا المبرد.

فإن اقترنتا بـ"ما" تمحضتا للفعلية ، ولزم نصب المستثنى بهما ، وجوابا على أنه مفعول به.

ينظر: المقتضب ٤٢٧/٤ ، المرتجل ص١٨٩ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٨٩/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٦١٣/١ ، الارتشاف ١٥٣٤/٣ ، شرح القطر ص٣٤٩ ، شرح اللمحة البدرية ٢٣١/٢ ، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ص٣٥ ، شرح الكفراوى على متن الأجرومية ص١٠٧.

ومن ذلك قال الشاعر:-

قلنــا : نظــرا إلــي الأصــل ثــم نقــلا إلــي معنــي الاســتثناء[1] ؛ فيكــون اتحــاد المعني عارضا .

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ"... وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

اللغة : لا محالة: لابد ، زائل: فان.

المعنـــي : يقـــول: كـــل شـــيء فـــي هـــذا الوجـــود مـــاض إلـــى زوال إلا وجـــه ربـــك ذي الجـــلال ، والإكرام.

والبيــت مــن الطويــل ، وهــو للبيــد بــن ربيعــة فــي ديوانــه ١٣٢- دار صــادر بيــروت – لا تــاريخ – لا طبعة.

وفي البيت شاهدان :-

<u>أولهمــا :</u> قولــه :"مــا خــلا الله" حيــث ورد بنصــب لفــظ الجلالــة بعــد"خــلا" ؛ فــدل ذلــك علــى أن الاســم الواقــع بعــد"مــا خــلا" يكــون منصــوبا ، وذلــك لأن"مــا" هــذه مصــدرية ، ومــا المصــدرية لا يكــون بعــدها إلا فعــل ، ولــذلك يجــب نصــب مــا بعــدها علــى أنــه مفعــول بــه ، وإنمــا يجــوز جــره إذا كانت حرفا ، وهي لا تكون حرفا متى سبقها الحرف المصدري.

<u>وثانيهمــا :</u> توســط المســتثنى بــين جــزأي الكــلام فــي قولــه :"ألا كــل شــيء مــا خــلا الله باطــل" يريد: إلا كل شيء باطل ما خلا الله.

والواجــب عنــد ســيبويه ، وجمهــور النحــويين أن"مــا" الداخلــة عليهمــا مصــدرية لا ختصاصــها بالدخول على الأفعال غالبا ، وخلا ، وعدا صلتها في موضع نصب بلا خلاف.

ينظــر: المقتضــب ٤٢٧/٤ ، المرتجــل ص١٨٩ ، شــرح جمــل الزجــاجى لابــن عصــفور ٢٦٠/٢ ، شــرح الكافيــة للرضــى ٨٩/٢ ، شــرح ألفيــة ابــن معــط ٦١٣/١ ، الارتشــاف ١٥٣٤/٣ ، شرح اللمحة البدرية ٢٣١/٢.

ويفهــم مــن كــلام ســيبويه أن"مــا" ومــا بعــدها فــي تأويــل مصــدر مســبوك ، بيــد أن هــذا المصدر لا يسبك من "ما" وصلتها ؛ لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما.

ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية ص١٢١.

وأكــد المبــرد بقولــه :"فــإذا قلــت: ماعــدا ، ومــاخلا لــم يكــن إلا النصــب ، وذلــك لأن"مــا" اســم ؛ فــلا توصــل إلا بالفعــل ؛ نحــو: بلغنــى مــا صــنعت ، أى: صــنيعك إذا أردت بهــا المصــدر فصلتها بالفعل لا غير ، وكأنه قال : مجاوزتهم زيداً ..." .

ينظر: المقتضب ٤٢٧/٤.

(١)قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٣٤٨/٢ :"وأمــا عــدا ، وخــلا ؛ فــلا يكونــان صــفة ، ولكــن فيهمــا إضــمار ؛ كمــا كــان فــي لــيس ، ولا يكــون ، وهــو إضــمار قصــته فيهمــا قصــته فــي لا يكــون ، ولــيس ، وذلــك قولــك: مــا أتــاني أحــدٌ خــلا زيــدا ، وأتــاني القــومُ عــدا عمــرا ، كأنــك قلــت: جــاوز

وعلي هذا لايكون الاختلاف التقديري الذي ذكره بعض المتأخرين قادحا فى الحكم بكون الكلمة حرفا ، وفعلا مع الاختلاف التقديري.

وأيا ماكان لا وجه للحكم على على بالحرفية ، والفعلية ؛ لعدم اتحاد المعني بين ما إذا كان فعلا ، وبين ما إذا كان غير فعل.

فإن قلت : هلا حكموا على خلا ، وعدا للاستثناء بأنهما حرفان عملهما الجر تارة ، والنصب أخري ، وما حملهم حين هما للاستثناء على الحكم عليهما بالحرفية ، والفعلية مع اتحاد المعني.

قلنا : لأن مثل ذلك لم يتحقق ، وهو أن يكون الحرف جارا تارة ، وناصبا أخري ؛ بخلاف الفعل فإنه شائع كثير (١).

بعضُهم زيدا ؛ إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرت جاوز لا مثل لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع.

وقال المبرد في المقتضب ٤/٤٢٦-٤٢٧ :"وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا ، وذَلِكَ قولك : جَاءَنِي الْقَوْم عدا زيدا لأنه لما قال جَاءَ الْقَوْم وقع عند السَّامع أَن بَعضهم زيدا فَقَالَ عدا زيدا ؛ أي جَاوز بَعضهم زيدا

فَهَذِهِ تَقْدِيره ؛ إلا أن عدا فيها معنى الِاستثناء ، وكَذَلِكَ خلا................

فَإذا قلت : مَا عدا ، ومَا خلا لم يكن إلا النصب ، وذَاكَ ؛ لأن مَا اسم ؛ فلا توصل إلا بِالْفِعْلِ ؛ نحو : بَلغنِي مَا صنعت ؛ أي : صنيعك إذا أردْت بهَا المصدر فَصلتهَا الْفِعْل لا غير ، وكَأَنَّهُ قال مجاوزتهم زيدا ؛ إلا أن في عدا ، وخلا معنى الِاستثناء" .أ.هـ

(١) وذلك ؛ نحو : قولهم : هَذَا ضَارب زيد تخْفض زيدا بإضافة ضَارب زيد إليه ؛ فإذا أدخلت التَّنْوِين على ضَارب خَالَفت الإضافة ، وصارَ كالمفعول بِهِ فَنصبت زيدا بِخِلَاف الْمُضَاف ، وعَلى أنه كان مَفْعُولا تَقول : من ذَلِك هَذَا ضَارب زيدا ، ومكلم مُحَمَّدًا فَلَمَّا أدخلت التَّنْوِين نصبت.

وَمثله قَول الله جلّ اسمه (ونَزَعْنَا مَا فِي صدُورهمْ من غل إخْوَانًا) الحجر ٤٧ نصب إخْوَانًا للتنوين ، ومجازه من غل إخْوَان ، وكَذَلِكَ (فِي أَرْبَعَة أَيَّام سَوَاء) فصلت ١٠ نصب سَوَاء لمجيئه بعد التَّنْوِين ، وإن قلت : نصبت على الِاستغناء جَازَ.

ينظر : الجمل في النحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفي: ١٧٠هـ) – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – الطبعة الخامسة ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م–صـ٩٨ .

اتصال خلا وعدا بالضمائر

(**قوله : فلا** [١] **يدخلان على الضمائر**[٢])[٣]؛ لأنهم لو أدخلوهما على الضمائر[٤] لزمهم مخالفة القياس [باعتبار، وذلك ؛ لأنه - حينئذ - إما أن يغيروا ألفها ، أو لا ؛ فإن كان الأول ؛ لزم مخالفة القياس باعتبار التغيير، وإن كان الثاني ؛ لزمهم] [٥] مخالفة القياس بالنظر إلي أخواتها من الحروف التي أواخرها ألفات.

اتصال (ما) فى صدر خلا وعدا

(**قوله : لزمتا**[٦] **النصب**) [٧]؛ لأنهما لو كانتا جارتين مع دخول..........=

---

(١) في النسخة(ب) ولا.

(٢) في النسخة (ب) الضماير.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤٢٨/٤ : (هَذَا بَاب الِاستثناء بليس ، ولَا يكون) اعْلَم أنه مَا لا يكونَانِ استثناء إلا ، وفِيهِمَا ضمير ؛ كما وصفت لَك في عدا ، وخلا ، وذَلِكَ قولك : جَاءَنِي الْقَوْم لا يكون زيدا ، وجَاءَنِي الْقَوْم لَيْسَ زيدا كأنه قال لَيْسَ بَعضهم ، ولَا يكون بَعضهم.أ.هـ

وقال ابن السراج في الأصول ٢٨٧/١ :"وأما"عدا" و"خلا" ؛ فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار ؛ كما كان في"ليس" ، ولا"يكون" ، وذلك قولُك: ما أتاني أحد خلا زيدًا ، وأتاني القوم عدا عمرًا.

فإن أدخلت"ما" على عدا ، وخلا ، وقلت: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأتي ما خلا زيدًا"فما" هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له، قال : ولا توصل إلا بفعل. أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) الضماير.

(٥) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٦) في النسخة (ب) لزمتها.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٩/٢ :"وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدا ، وأتَوني ما خلا زيدا ؛ فما هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضُهم زيدا ، وما هم فيها عدا زيدا ؛ كأنه قال : ما هم فيها ما جوز بعضُهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثّلتَ ما خلا ، وما عدا فجعلتَه اسما غير موصول قلت: أتوني مجاوزتَهم زيدا ، مثّلتَه بمصدر ما هو في معناه ؛ كما فعلتَه فيما مضى. ؛ إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء. أ.هـ

قال المبرد في المقتضب ٤٢٧/٤ :" ؛ فإذا قلت : مَا عدا ، ومَا خلا لم يكن إلا النصب ، وذَاكَ ؛ لأن مَا اسم ؛ فلا توصل إلا بِالْفِعْلِ ؛ نحو : بَلغنِي مَا صنعت ؛ أي : صنيعك

ما كانت زائدة والأصل ألا[١] يزاد الحرف أصلا على ماسيتمهد[٢] إن شاء الله تعالي[٣] ونحن على أن نقرر ذلك إذا أفضت النوبة إليه.

وإذا أمكن أن تكون مصدرية[٤] فلا يصار إلي أخذها زائدة ؛ بناء على ماقلنا .

إذا أردْت بهَا المصدر فَصلتهَا الْفِعْل لا غير ، وكَأَنَّهُ قال : مجاوزتهم زيدا ؛ إلا أن في عدا ، وخلا معنى الِاستثناء

وحكى الجرميّ الجرّ مع (ما) عن بعض العرب. أ.هـ

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ٧٢٢/٢ ، وابن النّاظم ٣٠٨ .

قال أبو حيان في الارتشاف ١٥٣٥/٣ :"وذهب الكسائي ، والجرمي ، والفارسي في كتاب الشعر له ، والربعي إلى إجازة الجر بعد (ما عدا ، وما خلا) ، فتكون (ما) زائدة ، وحكاه الجرمي عن العرب في باب الجر من كتاب الفرخ. أ.هـ

ينظر : مغني اللبيب صـ١٧٩ ، الجنى الداني صـ٤٣٦ ، الأشموني ١٦٤/٢ ، رصف المباني صـ١٨٦ ، المسائل البصريات صـ٨٧٤ ، شرح الكافية للرضي ٩٠/٢ ، شفاء العليل ٥١٠/١ ، شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ ، كتاب الشعر للفارسي ٢٥/١ .

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) يستمهد.

(٣) في النسخة (ب) تع.

(٤)عندما تأتي"عدا ، وخلا" مقرونتين بـ"ما" فلمحلهما ثلاثة أوجه من الإعراب :-

الأول: أن"ما" المصدرية ، ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله: مضاف إليه للفظ"وقت" فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ ففي قولهم :"قام القوم عدا زيدا" ، يكون التقدير: قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا.

الثاني: أن"ما" وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، ويكون تقدير المثال السابق: قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أي: مجاوزين زيدا ، وهذا ؛ كما قدر المصدر الصريح -حين وقع حالا- باسم الفاعل ؛ نحو : قولك: جاء زيد ركضا ؛ أي: راكضا.

الثالث: أن"ما عدا زيدا" منصوب على الاستثناء مثل انتصاب"غير" في قولهم : قام القوم غير زيد .

والتقدير الثاني للسيرافي ، والثالث لابن خروف ، والرأي الأرجح هو الأول ؛ لأن"ما عدا" في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة ؛ كما في قولهم : أزورك طلوع الشمس ، وأحبك مجيء الحاج.

(رب) للتقليل

(رب) بين الاسمية والحرفية.

ولذلك جاء كونهما ناصبتين شائعا[(١)] كثيرا مع ما[(٢)] ؛ بخلاف كونهما جارتين لاستلزام [(٣)] أن تكون ما زائدة [(٤)].

(قوله : لعدم لازم حرف الجر عنده) وهو التعدية ، وذلك أنه لو كان[(٥)] حرف جر ؛ لوجب ألا[(٦)] يتعلق معني الفعل بالذي يلي رب إلا بواسطتها[(٧)] [(٨)] ؛ كما فى قولك من البصرة ؛ فإن الخروج .....=

فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج إلى التأويل –على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا ؛ إنما يكون في المصدر الصريح لا المؤول ، وأما النصب على الاستثناء ، ففيه من التكلف ما لا يخفي.

ينظر : التصريح ١/ ٣٦٥ ، والمغني: ١٧٨-١٧٩.

(١) في النسخة (ب) شايعا.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة : (ذلك).

(٤) في النسخة (ب) زايدة.

(٥) في النسخة (ب) كانت .

(٦) في النسخة (ب) أن لا .

(٧) في النسخة (ب) بوساطتها.

(٨) قال ابن السراج في الأصول ٤١٦/١ :" رُبَّ: حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلًا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل ، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلا في نكرة ؛ فصار مقابلًا"لكم" إذا كانت خبرًا فجعل له صدر الكلام ؛ كما جعل"لكم" وآخر الفعل ، والفاعل، فموضع رُبَّ ، وما عملت فيه نصبٌ ؛ كما أن موضع الباء ، ومن ، وما عملت فيه نصب إذا قلت: مررت بزيد ، وأخذت من ماله. أ.هـ

اختلف النحويون البصريون ، والكوفيون في نوع"رب" ؛ نظراً لأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال عند البصريين ، فهى عندهم حرف لهذا ، ولا يحسن فيها ما يحسن في حروف الجر عند الكوفيين ، فهى عندهم اسم لهذا.

ينظر: توجيه اللمع ص٢٣٢ ، الإنصاف ٨٣٣/٢ ، شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، ائتلاف النصرة ص١٤٤ ، الهمع ٤٣١/٢.

قال السيوطى:"فالعلة عند البصريين ، والكوفيين علة عدمية" .

ينظر : الاقتراح للسيوطى ص٨٠.

غيـر أن"رب" عنـد البصـريين فيهـا شـئ مـن علامـات الحـروف ؛ إذ أنهـا قـد جـاءت لمعنـى فـي غيرها ، كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه ؛ نحو: (رب رجل يفهم) أى: ذلك قليل.
ينظر: الإنصاف ٨٣٣/٢ ، شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، ائتلاف النصرة ص١٤٤.
وفيهـا شـئ مـن علامـات الأسـماء عنـد الكـوفيين ؛ إذ صـح الإسـناد إليهـا فـى قـولهم :"رب رجل ظريف".
ينظر: الأصول ٤١٨/١ ، ابن يعيش ٢٧/٨.

وقد تعددت آراء النحاة في نوع (رب) إلى ثلاثة مذاهب:-
المـذهب الأول: أن (رب) اسـم ، وإليـه ذهـب الكوفيـون ، ومـنهم الكسـائى ، والفـراء ، وابـن الطراوة ، وارتضاه السهيلى ، والرضى.
ينظـر: الأصـول ٤١٨/١ ، أمـالى السـهيلى ص٧٢ ، ابـن يعـيش ٢٧/٨ ، الارتشـاف ١٧٣٧/٤ ، البسـيط ٨٦٠/٢ ، والجنـى الـدانى ص٤٣٩ ، والمسـاعد ٢٨٤/٢ ، والهمـع ٤٣١/٢ ، الكافية للرضى ٢٩٠/٤.

واستدل أصحاب هذا المذهب بالإسناد إليها شعراً ، ونثراً عن الشعر قوله :-
إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ ... عاراً عَلَيْك ورُبَّ قتل عارُ
البيـت مـن الكامـل، وهـو لثابـت بـن قطنـة فـي ديوانـه ص ٤٩؛ والحماسـة الشـجرية ١/ ٣٣٠؛ وخزانـة الأدب ٩/ ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧؛ والـدرر ٢/ ١٢، وشـرح شـواهد المغنـي ١/ ٨٩، ٣٩٣؛ والشـعر والشـعراء ٢/ ٦٣٥؛ وبـلا نسـبة فـي الأزهيـة ص ٢٦٠؛ وتخلـيص الشـواهد ص ١٦٠؛ والجنـي الـداني ص ٤٣٩؛ وجـواهر الأدب ص ٢٠٥، ٣٦٥؛ وخزانـة الأدب ٩/ ٧٩؛ وشـرح التصـريح ٢/ ١١٢؛ والمقتضـب ٣/ ٦٦؛ والمقـرب ١/ ٢٢٠؛ وهمـع الهوامـع ١/ ٩٧، ٢/ ٢٥.
ينظـر: المقتضـب ٦٦/٣ ، كتـاب الشـعر ٣١٨/١ ، الأزهيـة ص٢٦٠ ، أمـالى ابـن الشـجرى ٤٦/٣ ، اللبـاب ٣٦٤/١ ، شـرح التسـهيل ١٧٥/٣ ، شـرح الكافيـة للرضـى ٢٩٨/٤.
ومن النثر – قوله : ﷺ:"يا رب كاسيات في الدنيا عاريات في الآخرة".
ينظـر: مسـند الإمـام أحمـد بـن حنبـل لأبـي عبـد الله أحمـد بـن محمـد بـن حنبـل بـن هـلال بـن أسـد الشـيباني (المتـوفي: ٢٤١هـ) – المحقـق: شـعيب الأرنـؤوط – عـادل مرشـد ، وآخـرون – إشـراف: د عبـد الله بـن عبـد المحسـن التركـي – مؤسسـة الرسـالة – الطبعـة الأولـى ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م–١٦٨/٤٤.
ومنه قول العرب فيما حكاه الكسائى:"رب رجل ظريف".

ينظر: الأصول ٤١٨/١ ، ابن يعيش ٢٧/٨.
ومنه ما جاء عن العرب:"رب كلام أقطع من حسام" ، "رب قول أنفذ من صول".
ينظر: العقد الفريد ٨١/٣ ، مجمع الأمثال ٢٩٠/١.
وقولهم – أيضاً:"رب عجلة تعقب ريثا".
ينظر: العقد الفريد ٧٨/٣ ، جمرة خطب العرب ١٣٨/١.
وقد رد البصريون هذه الشواهد ؛ فقالوا في البيت السابق:–
إن الرواية الصحيحة:"وبعض قتل عار" وإن صحت الرواية فإن (عار) خبر مبتدأ محذوف تقديره"هو" ، والجملة في موضع صفة لـ"قتل" ، والتقدير: ورب قتل هو عار.
ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١ ، شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، الخزانة ٥٧٦/٩.
أو أن تكون الجملة خبراً لـ"قتل" ؛ إذ هو في موضع مبتدأ ، و"رب" حرف جر زائد لا يتعلق بشئ ، وما فيها من معنى التكثير هو المخصص لابتدائية (قتل).
ينظر: الخزانة ٥٧٦/٩ ، حاشية المقتضب ٦٥/٣.
وكما تأول البصريون البيت السابق تأولوا الحديث ، قال العكبرى:"وإن قدر الرفع ، وهو عندنا على تقدير حذف مبتدأ ؛ أى: هن عاريات".
ينظر: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث – لمحب الدين أبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (٦١٦هـ) . تح / محمد إبراهيم سليم . مكتبة ابن سينا (مصر) ١٩٩٠م – ص٢٢٦.
ورد ابن السراج قول العرب:"رب رجل ظريف" بأن هذا إنما يجئ على الغلط ، والتشبيه.
ينظر: الأصول لابن السراج ٤١٨/١ ، ابن يعيش ٢٧/٨.
قال ابن هشام:"قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ؛ فيقولون:"إنهم أجمعين ذاهبون" و"إنك ، وزيد ذاهبان" ، ومراده بالغلط هنا ما عبر عنه بغيره بالتوهم ، وتوهم ابن مالك أنه أراد الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن تثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر أن قائله غلط".
ينظر: الكتاب ١٥٥/٢ ، مغنى اللبيب ص٤٥٤.
وقد استدل الكوفيون – أيضا – على اسمية (رب) بالقياس على"كم" وهى نقيضها ؛ إذ قالوا : "كم" للعدد ، والتكثير ، و"رب" للعدد ، والتقليل فكما أن (كم) اسم فكذلك (رب) حملاً عليها ، والشئ يحمل على نقيضه ؛ كما يحمل على نظيره.
ينظر: اللباب ٣٦٣/١ ، ائتلاف النصرة ص١٤٤.
ورده الأصفهانى بقوله :"الذى ذكروه باطل ؛ لأنا لم نحكم على"كم" مكونه اسما لم ذكروه ، وإنما حكمنا باسميته ؛ لأنه يدخل عليه حرف الجر ، كقولك: بكم رجل ممرت ، وتخبر

عنــه ؛ كقولــك: كــم مالــك؟ ، و"كــم" مبتــدأ ، و"مالــك" خبــره ، وهــذا المعنــى معــدوم فــي"رب" فيكون حرفاً ، ولا يكون اسما".

ينظر: شرح اللمع للأصفهانى ٥١١/٢.

أما اسمية"كم" فثابته لم يخالف فيها.

ينظر: المقتضب ٧٥/٣ ، الأصول ٤١٦/١ ، المقتصد ١٤٨/١ ، البسيط ٨٦١/٢.

وأما وجه الشبه بين"كم" و"رب" فكلاهما يختص بالنكرة ، وكلاهما له صدر الكلام.

ينظــر: ابــن يعــيش ١٢٦/٤ ، شــرح الجمــل لابــن عصــفور ٥٠٧/١ ، الجنــى الــدانى ص٤٤٧.

وما قالوه نازع فيه البصريون ، وهو حق ؛ لأمرين ؛ كما يقول العكبرى:-

أولهمــا: أن الاســمية لا تثبــت بالإلحــاق فــي المعنــى ، فــ"مــن" للتبعــيض ، ولا يقــال هــى اســم ؛ لأنهــا فــي معنــى التبعــيض ، وكــذلك معنــى (مــا) النفــي ، وهــى حــرف ، وهــو اســم ، فعــرف أن الاسمية تعرف من وجه آخر.

الثــانى: أن (كــم) اســم لعــدد ، ولــذلك يخبــر عنهــا ، وتــدخل عليهــا حــروف الجــر ، ولــو جعــل مكانها عدد كثير أغنى عنها ؛ كقولك: (مائة رجل) ، أو (ألف رجل).

ينظر: اللباب ٣٦٣/١.

وممــا قالــه البصــريون: إن العــرب فرقــت بــين (كــم) و(رب) ، فحــذفت مخفــوض (كــم) فتقــول: (كم عند ى؟) و (كم ضربت زيداً) ولا تقول: (رب عندى).

ينظر : البسيط ٨٦١/٢.

وقــال أبــو علــى: ومــن الــدليل علــى أنهــا حــرف أنهــم لــم يفصــلوا بينهــا ، وبــين المجــرور ؛ كمــا فصلوا بين (كم) وما تعمل فيه".

ينظر: الهمع ٤٣١/٢.

ومما استند إليه الكوفيون جواز التخفيف في (رب) قالوا :-

والــذى يــدل علــى دلالــة ظــاهرة علــى أنــه لــيس بحــرف أنــه يدخلــه الحــذف ، فيقــال : فــي (رب) ، (رب) ؛ قــال الله تعــالى: (رُبَمَــا يَــوَدُّ الَّــذِينَ كَفَــرُوا لَــوْ كَــانُوا مُسْــلِمِينَ) ســورة الحجــر: آيــة ٢ ؛ فدل على أنها ليست بحرف".

ينظر: الإنصاف ٨٣٣/٢ ملخصاً.

وقــول الكــوفيين لــيس بحجــة فــي اســمية (رب) فــإن الحــرف يدخلــه الحــرف ؛ كمــا يــدخل الاســم ، وذلــك كتخفيــف (إن) ، ومنــه الحــذف فــي (ســوف) ؛ كمــا حكــاه ثعلــب ؛ فــإنهم قــالوا : (ســف أفعل) و(سو أفعل).

ينظــــر: الإنصــــاف ٨٣٤/٢ ، ائــــتلاف النصــــرة ص١٤٥ ، مجــــالس ثعلــــب ٣١٥/١ ، البغداديات ص٤١٧ ، البصريات ٤١٧/١ ، الجنى الدانى ص٤٥٨ ، الخزانة ١٠٦/٧.

قال ابن جني:"وإذا جاز أن تخفف الحروف الثقال مع كونها صحاحا ، وخفافا ، فتضعيف الضعيف الثقيل أحرى ، وأولى.

ينظر: المحتسب ١/٤١-٤٢ ، البغداديات ص٣٨٨.

<u>وقد وجه البصريون عدة اعتراضات إلى القول باسمية (رب) فيها</u>:-

<u>أولا :</u> لو كان (رب) اسما لكانت معربة ، ولكنها مبنية من غير عارض عرض.

ينظر: ابن يعيش ٨/٢٧ ، الجنى الدانى ص٤٣٩.

وأجاب البغدادى على ذلك بقوله :"إن الموجب لبنائها تضمن معنى الإنشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف كالاستفهام ، والأمر ، والنهى"

ينظر : خزانة الأدب ٩/٥٣٥.

<u>ثانياً:</u> لو كانت (رب) اسماً لصح أن يليها الفعل ، وهو غير صحيح.

ينظر: الأصول ١/٤١٦ ، ابن يعيش ٨/٢٧.

<u>ثالثاً:</u> لو كانت (رب) اسماً ؛ لدخلها نواسخ الابتداء ، ورده الرضى بقوله :-

"لتضمنه معنى النفي الذى له صدر الكلام ، فكذا لا تدخل على (رب) ؛ لأن القلة عندهم تجرى مجرى النفي ".

ينظر: شرح الكافية للرضى ٤/٢٩٠-٢٩١.

<u>رابعاً:</u> لو كانت (رب) اسماً ؛ لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر ؛ فيقال : (برب رجل عالم مررت) ، ولجاز أن يدخلها حرف الجر ؛ كما يدخل (كم).

ينظر: الهمع ٢/٤٣٠.

<u>المذهب الثاني:</u> رأى البصريين ، وعندهم أن (رب) حرف جر ، وقد استندوا في رأيهم إلى معنى الحرف ، فـ (رب) مثلها مثل بقية الحروف قد جاءت لمعنى في غيرها ، وهو تكثير ما دخلت عليه ، أو تقليله على اختلاف بينهم.

ينظر: ابن يعيش٨/٢٧ ، شرح التسهيل ٣/١٧٥ ، الإنصاف ٢/٨٣٣ ، ائتلاف النصرة ص١٤٤.

قال ابن أبى الربيع:"إن العرب حكمت لها بأحكام الأسماء فأدخلت عليها حرف الجر ، ووجد الكلام يستقل مع الاسم ، فقالوا: (كم رجل قائل هذا) .. ، و(رب) لم تستعمل هكذا ، فعلمنا بهذا كله أن العرب فرقت بين (رب) و"كم" وتركت (رب) على ما يقضى القياس فيها ، وأن (كم) خرجت عن قياسها".

ينظر: البسيط ٢/٨٦١ ملخصا.

وقد علل ابن مالك ، والمرادى لاسمية (كم) مع ما فيها من دلالة على معنى في غيرها ، وحرفية (رب) مع أنها تشترك مع (كم) في دلالتها على معنى في غيرها بأن مساواتها

الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسها بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام ، والشرط ؛ فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها.

ينظر: شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، الجنى الداني ص ٤٣٨.

قال الرضي:"لكن يمكن أن تكون (رب) تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها ، فإن معنى (رب رجل) قليل ، أو كثير في هذا الجنس ، على خلاف بينهم في معنى (رب).

ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٠/٤.

كما استدل البصريون على صحة مذهبهم بأن ما بعد (رب) مجرور أبداً ، ولا معنى للإضافة فيها.

ينظر: اللباب ٣٦٣/١.

كما استدل البصريون بأنها تتعلق أبداً بفعل ، وهذا هو حكم حرف الجر.

ينظر: المصدر السابق.

قال الرضي:"ولتضمنها معنى النفي ؛ كان القياس ألا يجئ وصف مجرورها إلا فعليه ؛ كما في (أقل رجل) المتضمن معنى النفي ، وذلك ؛ لأن النفي يطلب الفعل ؛ إلا أن (رب) لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها ؛ جاز وقوع نعت مجرورها اسمية ......".

ينظر: شرح الكافية ٢٩١/٤.

ولو سلمنا بصحة ما قاله البصريون فإن (رب) إذا كانت تشابه حروف الجر في تعلقها أبداً بفعل ؛ كما قالوا : فإنها تخالف في وجوب حذف الفعل الذى تتعلق به عندهم فتعارضا فتساقطا.

ينظر: الإنصاف ٨٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٨/٨-٢٩ ، ائتلاف النصرة ص١٤٤.

بل قال ابن هشام إنها لا تتعلق أصلاً ، وإنما تدخل لإفادة التقليل ، أو التكثير.

ينظر: مغنى اللبيب صـ٤٢٣ ، خزانة الأدب ٥٦٦/٩.

وقد وجه الكوفيون عدة اعتراضات على حرفية (رب) فيها:-

<u>أولا :</u> أن (رب) لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام.

<u>ثانياً:</u> أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة ، والمعرفة.

ينظر: ابن يعيش ٢٧/٨ ، الإنصاف ٨٣٢/٢.

وقد أجاب البصريون على هذين الاعتراضين :-

بأنه كان هذا ؛ لأنها التقليل ، وتقليل الشئ يقارب نفيه ، فأشبهت حروف النفي ، وحرف النفي له صدر الكلام ، وأنها لما كان معناها التقليل ، والنكرة تدل على الكثرة وجب ألا تدخل إلا على النكرة التى تدل على الكثرة ، ليصح فيها معنى التقليل.

لايتعلـق بالبصـرة ذلـك التعلـق إلا بواسـطة[١] مـن ؛ فكـذلك رب لـو كانـت حـرف جـر ؛ لوجـب ألا[٢] يتعلـق فعلهـا بالـذي يليهـا إلا بواسـتطها[٣] والمـراد بالبعدية[٤] التعلق الذي يحصل للفعل بواسطة[٥]حرف الجر.

(**قولــه : عنــده**) أي لـيس عنـد رب لازم حـرف الجـر؛ فـلا يكـون حـرف جر ، وإعادة الضمير إلي الأخفش وهم[٦] ؛ لأن انتفاء اللازم فى نفس الأمر

ينظـر: المقتضـب ٤/١٣٩-١٤٠ ، الأصـول ٤١٦/١ ، الشـعر ص١١٠ ، شـرح المقدمـة النحويـة ص١٨٤ ، الإنصـاف ٨٣٢/٢ ، اللبـاب ٣٦٣/١ ، ابـن يعـيش ٢٧/٨ ، شـرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١.

<u>ثالثـا:</u> أن حـروف الجـر تعمـل فـي النكـرة الموصـوفة ، وغيرهـا ، و (رب) لا تعمـل إلا فـي النكـرة الموصوفة ؛ فليست (رب) من جنسها.

وأجـاب البصـريون عليـه : بـأنهم جعلـوا ذلـك عوضـا فـي (رب) عـن حـذف الفعـل الـذى تتعلـق به ، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر.

ينظر: الإنصاف ٨٣٤/٢ ، ائتلاف النصرة ص١٤٥.

<u>المـذهب الثالـث ، والأخيـر:</u> أن (رب) حـرف جـر ، وقـد تسـتعمل اسـما للضـرورة ؛ كمـا تستعمل (عن) اسماً ، وهو رأى ابن أبى الربيع ، والألوسى.

ينظر: البسيط ٨٦١/١ ، الضرائر للألوسى ص٢٤٠.

(١) في النسخة (ب) بوساطة.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) بوساطتها.

(٤) في النسخة (ب) التعدية.

(٥) في النسخة (ب) بوساطة.

(٦) قال البغدادي في خزانة الأدب ٥٧٦/٩ : -

" (إن يَقْتُلُوك فإن قَتلك لم يكن ... عاراً عليك ورب قتل عَار)

على أن الأخفش اسْتدلَّ بِهِ على اسمية رب فَهِيَ مُبْتَدأ ، وعار خَبَرهَا.

وَأَقُـول: مَفْهُـوم أنـه يجـوز علـى خـلاف الأولـى مَـا ذكـره الأخفـش ، وهـو خـلاف مَـا اخْتَـار فيهـا من أنها مُبْتَدأ لا خبر لَهُ فَكَانَ الظَّاهِر على مذْهبه أَن لا يذكر الأولى.أ.هـ

قـال المـرادي فـي الجنـي الـداني صـ ٤٣٩ :"وذهـب الكوفيـون ، والأخفـش فـي أحـد قوليـه ، إلـى أنهـا اسـم يحكـم علـى موضـعه بـالإعراب ، ووافقهـم ابـن الطـراوة ، واسـتدلوا علـى اسـميتها ، بالإخبار عنها.

هو المنتج للمطلوب[١]لاانتفاؤه[٢]عنده .

ولقائل أن يقول : لانسلم انتفاء اللازم .

فإن قلت : إن[٣] تعلق الفعل بدونها حاصل .

قلنا : إنما يصح هذا ؛ أن لو كان هذا التعلق عين ذلك التعلق ، وهو ممنوع .

ولئن سلمنا ذلك لكن إنما يكون انتفاء اللازم منتجا للمطلوب[٤] إذا كان شاملا غير مفارق ، وهو ممنوع.

(**قوله : و لكونها فى مقابلة كم**) قلنا: إنما ينتهض هذا دليلا ؛ أن لو كان كونها فى مقابلة كم مما يستلزم ذلك ، وهو ممنوع.

ولأنه لو كان اسما ؛ لصح أن يقال: برب رجل كريم مررت ، وإلي رب رجل جواد[٥] نظرت.

علي أن الحق فيه عندي ماذهب إليه الأخفش ، وذلك أنك إذا قلت : رب رجل كريم رأيت[٦]..................=

---

(١) في النسخة(أ) المط ، والصواب مأأثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٢) في النسخة (ب) انتفاوه.

(٣) في النسخة (ب) لا ن.

(٤) في النسخة(أ) المط ، والصواب مأأثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٥) في النسخة (ب) جوار.

(٦) وَرُبَّ حرف جر شبيه بالزائد ، واختلف في معناها فقيل: للتقليل ، وقيل: للتكثير ، والأصح أنها للتقليل قليل ، وللتكثير كثير ، ولكنها لا تجر كل اسم ، وإنما تجر بخمسة شروط:-

أولها: أن تكون في صدر الكلام يعني لا يجر بها إلا في أول الكلام ؛ تقول: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته.

ثانيها: أن يكون مجرورها نكرة ؛ فتختص بالنكرات ، ولذلك من علامات النكرة دخول رُبَّ عليها.

ثالثها: أن تكون النكرة موصوفة تقول: رب رجل كريم.

رابعها: أن يكون عاملها مؤخرا رب رجل كريم لقيته.

[كان المعني على إيقاع الرؤية[1] على إيقاع قليل[2] من ذلك النوع ؛ كماإذا

(كم) للتكثير

خامسها: أن يكون متعلَّق رب فعلاً ماضيًا ، وهذه الشروط مجتمعة في قولك: (رب رجل كريم لقيته) (رب) جاءت مصدرة ، ورجل نكرة فمدخولها نكرة ، ثم وصفت النكرة بكريم ، والفعل متأخر ، وهو لقيته ، وهو فعل ماض.

ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي–ص٦٠.

(١) في النسخة (ب) الروية.

(٢) ومذهب البصريين أنها للتقليل ، قال أصحابنا في جنس الشيء ، أو في نظيره.

وزعم صاحب كتاب العين أنها للتكثير ، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل. ينظر : الجني الداني صـ٤٤٠.

ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه. ينظر : المساعد ٢/٢٨٥ ، الهمع ٢/٤٣١

وذهب الكوفيون ، والفارسي في كتاب الحروف له ؛ أنها تكون تقليلاً ، وتكثيرًا. ينظر : الجني الداني صـ٤٤٠.

وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة ، والافتخار ، وهو رأي الأعلم ، وابن السيد . ينظر : الهمع ٢/٤٣١ .

وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ، ولا لتكثير ؛ بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، واختاره أبو حيان. ينظر : ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٣٧

وفي البسيط: ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل ، وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، والأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والسيرافي ، والرماني ، وابن جني ، وجملة الكوفيين كالكسائي ، والفراء ، وهشام ، وابن سعدان ، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين ؛ فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل.

ينظر : الكتاب ٣/١١٥ ، المساعد ٢/٢٨٥ ، الهمع ٢/٤٣١ ، المقتضب ٤/١٣٩ ، معاني القرآن للزجاج ٣/١٧٢–١٧٣ ، الأصول ١/٤١٦ ، حروف المعاني للزجاجي صـ١٤ ، البغداديات ص٢٩٣ ، المقتصد ٢/٨٢٨ ، الإيضاح العضدي صـ٢٥١ ، شرح السيرافي ١/١٣٧–١٣٨ ، اللمع لابن جني صـ١٥٧ ، المساعد ٢/٢٨٥ .

وقيل: إنها للتكثير ، وقال به جماعة منهم صاحب العين ، وابن درستويه. ينظر : الجني الداني صـ٤٤٠.

وقال أبو نصر الفارابي في كتاب الحروف له ؛ أكثر ما تكون للتقليل. ينظر : ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٣٨

زمن العامل في (رب)

قلت : كم رجل كريم رأيت] [١] كان القصد إلي إيقاع الرؤية[٢] على كثير[٣] من ذلك النوع ، وإذا كان المعني ذلك كان اسما بشهادة ذلك المعني ، وكفي به شاهدا أنه[٤] – حينئذ – يكون مفعولا.

(قوله : ويستلزم فيه المضي[٥])[٦] ....=

---

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) الروية.

(٣) قال ابن الصائغ ٢٨٩/١ :" (كَمْ) : اسم موضوع لعدد مُبْهَمٍ جِنْسًا ، ومِقْدارًا ، ولها موضعان: الخبر ، والاستفهام .

فالخبرُ يقترن بالتّكثير ، والعددُ مجرورٌ بها ، ولزمت صدر الكلام لأنها في الخبر بمنزلة (رُبَّ) ؛ لأن الشّيءَ يحمل على نقيضه ؛ فلم يتقدّم عليها شيءٌ سِوى حرف الجرِّ ؛ لأن الجارّ والمجرور كالشّيء الواحد ، ويحكم على موضعها بالرّفع تارةً ، وبالنّصب أُخرى ، وبالجرّ تارةً على ما يقتضيه العامل.أ.هـ

قيل: لأنها إن كانت استفهاميّة فالاستفهام له صدرُ الكلام ، وإن كانت خبريّة فهي نقيضة (رُبّ) و (رُبّ) معناها: التّقليل ، والتّقليل مضارِعٌ للنفي ، والنفي له صدرُ الكلام كالاستفهام.

يُنظر: أسرار العربيّة ٢١٤ ، وشرح الرّضيّ ٩٧/٢ .

وقال البغدادي في خزانة الأدب ٤٨٠/٦ :"ولأبي على في الْمسَائِل المنثورة كلامٌ جيد في كم أَحْبَبْت إيراده هُنَا.

قَالَ: إذا كانت كم خبراً جَازَ فيهما بعْدهَا الْجَرّ ، والرَّفْع ، والنّصب ، وإِنَّمَا جررته بكم ؛ لأن كم نقيضة رب ، ولهم حمل الشَّيْء على نقيضه ؛ ألا ترى أن رب للقلة ، وكم للكثرة فَلَمَّا كانت بِهَذِهِ الْمنزلة أجريت مجْرى رب.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) لأنه .

(٥) في النسخة (أ) المعني ، والصواب مأأثبته ؛ كما جاءني النسخة (ب) .

(٦) ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد ، والفارسي أن العامل يجب أن يكون ماضيًا.

ينظر : الأشموني ٢٣١/٢ ، المقتصد ٨٣٤/٢ ، الإيضاح العضدي ص٢٥٣-٢٥١

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً ، ومنع أن يكون مستقبلاً ؛ إذ يقول ٤٢٠/١ :-

ولا يجوز: رُبَّ رجل سيقوم، وليقومن غدًا ؛ إلا أن تريد: رُبّ رجل يوصف بهذا ؛ تقول: رب رجل مسيء اليوم ، ومحسن غدًا ؛ أي: يوصف بهذا ، ويجوز: ربما رجل عندك فتجعل"مَا" صلة ملغاة.أ. هـ

والصحيح أن العامل يكون ماضيًا في الأكثر ؛ قاله أبو حيان . ينظر : ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٤٢

ويجوز أن يكون حالاً ، ومستقبلاً . ينظر : المصدر السابق .

قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٤٢ :" وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع (رب) على أمر مستقبل ، وهذا قليل في كلامهم ، وإنما يوقعونها عن الماضي ، ثم استعذب عن قوله تعالى: (ربما يود) سورة الحجر آية ٢.

ثم قال ، ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام: إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه ؛ ربما يندم ، وربما يتمنى أن لا يكون فعل ، وهذا كلام عربي حسن ، ومثله قال الفراء ، والمبرد. انتهى."أ.هـ

قال الرازي :" اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ «رُبَّ» مُخْتَصَةٌ بِالدُّخُولِ عَلَى الْمَاضِي ؛ كما يُقَالُ: رُبَّمَا قَصدَنِي عَبْدُ اللَّهِ ، ولَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ الْمُسْتَقْبَلُ بَعْدَهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ الأمر كَذَلِكَ ، وهَذَا الِاستدلال ضَعِيفٌ ، لأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ كَلِمَةَ «رُبَّ» في هَذَا الْبَيْتِ دَاخِلَةٌ عَلَى الاسم ، وكَلَامنا في أنها إذا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ وجب كَوْنُ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَاضِيًا ، فَأَيْنَ أَحَدُهُمَا من الْآخَرِ؟

إلا أَنِّي أَقُولُ قَوْلَ هَؤُلَاءِ الْأُدَبَاءِ أنه لا يَجُوزُ دُخُولُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ لا يُمْكِنُ تَصحِيحُهُ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ ، وإِنَّمَا الرُّجُوعُ فيه إلى النَّقْلِ ، والِاستعمال ، ولَوْ أنهم وجَدُوا بَيْتًا مُشْتَمِلًا عَلَى هَذَا الِاستعمال ؛ لقالوا إنه جَائِزٌ صحِيحٌ ، وكَلَامُ اللَّهِ أَقْوَى ، وأَجَلُّ ، وأَشْرَفُ ؛ فلم لَمْ يَتَمَسَّكُوا بِوُرُودِهِ في هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَوَازِهِ ، وصحَّتِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ الْأُدَبَاءَ أَجَابُوا عن هَذَا السُّؤَالِ من وجهيْنِ:-

الْأَوَّلُ: قالوا : إِنَّ الْمُتَرَقَّبَ في إخبار اللَّهِ تعالى ؛ بِمنزلة الْمَاضِي الْمَقْطُوعِ بِهِ في تَحَقُّقِهِ ، ؛ فكأنه قِيلَ: رُبَّمَا ودُّوا.

الثَّانِي: أَنَّ كَلِمَةَ «مَا» في قوله : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) اسم ، ويود صفَةٌ لَهُ ، والتَّقْدِيرُ: رُبَّ شَيْءٍ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا.

قال الزَّجَّاجُ : ومن زعَمَ أَنَّ الْآيَةَ عَلَى إضمار كان ، وتَقْدِيرُهُ : رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كفَرُوا فَقَدْ خَرَجَ بِذَلِكَ عن قَوْلِ سِيبَوَيْهِ .

ألا ترى إن كان لا تُضْمَرُ عنده ، ولَمْ يُجِزْ عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْبُولَ ، وأَنْتَ تُرِيدُ : كان عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْبُولَ." أ.هـ

ينظر : مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفي: ٦٠٦هـ) - الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٢٠ هـ-

= ، وذلك بحكم الوضع ؛ لأن الاستعمال على ذلك ؛ فوجب أن يكون من حيث الوضع ، وإلا لزم أن يكون بطريق المجاز ، وهو ؛ كما تعلم خلاف الأصل .

ضمير المجهول في (رب)

(**قوله : أن**[1]**الضمير مجهول**[2]) الضمير في ربه رجلا....=

ورده أبو حيان في البحر المحيط ٦/٤٦٤ :"وقَوْلُ أبي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ: إنهم اتفقُوا عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ رُبَّ مُخْتَصةٌ بِالدُّخُولِ عَلَى الْمَاضِي لا يَصِحُّ ، فَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ يَوَدُّ مُحْتَاجًا إلى تَأْوِيلٍ .

وأما من تَأَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى إضمار كان ؛ أَيْ: رُبَّمَا كان يَوَدُّ ؛ فَقوله : ضَعِيفٌ ، ولَيْسَ هَذَا من مَوَاضِعِ إضمار كان".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) إلي.

(٢)" ضمير المجهول" مصطلح كوفي ، يقابله" ضمير الشأن"عند البصريين.

ينظر : الكتاب (١٧٦/٢) ، المقتضب للمبرد (٩٩/٤) .

وقد استعمل الفراء هذا المصطلح في قوله :-

"ومن نصب قال : كان من عادة العرب مرفوع ، ومنصوب فأضمروا في"كان" اسما مجهولا ، وذلك جائز في" كان "، و" ليس" ، و" لَمْ يَزَلْ" ، وفي" ظَنَّ" وأخواتها ؛ أن تقول :" أظُنُّ زَيْدٌ أَخُوكَ" ، و" أظُنُّ فيها زَيْدٌ" ، ويجوز في" إنَّ" وأخواتها ؛ كقوله تبارك وتعالي : (إنها إنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ) ...." أهـ .ينظر: آية رقم ١٦ في سورة لقمان . ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٨٦/٢) .

وثعلب في قوله :" العرب تقول :" إنَّ فيكَ يَرْغَبُ زَيْدٌ" ، ولا يحتاج إلي إضمار الأمر ؛ لأن المجهول لا يُحذَفْ" أهـ .

وقوله : في موضع آخر :"ومنه" من هُوَ قَائِمٌ جَارِيَتُكَ"" من هُوَ يقومُ جَارِيتُكَ جيد ، ولا يقطع منه ، ولا يُنْسق عليه ، ويسمي مجهولاَ" أهـ . ينظر: مجالس ثعلب (٢٧٢/١) .

وقد نسب ابن السراج هذا المصطلح إلي الكوفيين بقوله :" تقول :" ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ" تريد الأمر ، والخبر ، وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول" أهـ . ينظر : الأصول في النحو (١٨٢/١).

وإنما سموه مجهولا ؛ لأنه لا يُدْري عندهم ما يعود عليه . ينظر : ابن يعيش(١١٤/٢) ، همع الهوامع(٢٣٢/١) .

<u>ويمكن القول :-</u>

إن رأي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الذي رجَّح ما يُعرف به عند البصريين بضمير الشأن معللا ترجيحه بقوله : -

الضمير في (رب) بين المطابقة وعدمها

= يرمي به من غير قصد إلي مايفسره عند البصريين ؛ فلا يثني ، ولا يجمع ، وإن كان التمييز مثني، أومجموعا .

وقال الكوفيون يقصد به إلي مايفسره ؛ فوجب أن يطابقه في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث[1] [2].

إضمار (رب)

عامل الجر بين الواو ، ورب

(**قوله : ويضمر بعد الواو كثيرا**) هذا ظاهر مذهب البصريين حيث يجعلون العامل هي رب مضمرة ، وقال الكوفيون العامل هي[3] الواو لنيابتها عن رب[4] ، وكلا القولين غير بعيد.

" وتسمية البصريين أقرب ؛ لأنهم سموه باعتبار معناه : الشأن ، أو القصة ، والكوفيون لا يخالفون في أن معناه ذلك ، وإنما سموه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولا ، ولكن على ما يفسره ثانيا ، فتسميته باسم معناه أولي ، ولا يخالف البصريون في أنه مجهول" أهـ . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٤٧١ -٤٧٢) .

(١) في النسخة (ب) التانيث.

(٢) اختلف النحويون في الضمير"رب" على مذاهب:-

<u>المذهب الأول:</u> مذهب البصريين ، وهو التزام التذكير في الضمير ، والإفراد على كل حال سواء أكان التمييز مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعا مذكرا أم مؤنثا.

ينظر: الأزهية ص٢٦١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، شرح الكافية ٣١٥/٢.

<u>المذهب الثاني:</u> أن الضمير يطابق التمييز في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث قياسا ، وسماعاً فإنهم يقولون:"ربه رجلا" ، "وربهما رجلين ، وربهم رجلا ، وربها امرأة ، وربهما امرأتين".

قال ابن السراج : وحكى الكوفيون: ربه رجلًا قد رأيت ، وربهما رجلين ، وربهم رجالًا، وربه رجالًا، وربهن نساء ، وربَه نساء من وحَد ؛ فلأنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحد فلأنه رد كلام كأنه قال له ما لك جوار؟ فقال: ربهن جوار قد ملكت.

ينظر: رأى الكوفيين في المساعد ٢٩٠/٢-٢٩١ ، وينظر : - أيضا- الأصول ٤٢٢/١ ، أمالى ابن الشجرى ٤٧/٣ ، الهمع ٤٣٤/٢-٤٣٥ ، وينظر: رصف المبانى ص٢٦٨.

(٣) في النسخة (ب) هو.

(٤) ذهب جمهور البصريين إلى أن الجار هو"رب" المضمرة بعدها ، والواو دالة عليها.

ينظر: الكتاب ١٦٣/٢ ، توضيح المقاصد للمرادى ٢٣٤/٢ ، المساعد لابن عقيل ٢٩٧/٢.

وذهب الكوفيون إلى أن ما بعد الواو مجرور بالواو نفسها ، ومن نسبته إليهم قول عبد الرحمن الأنبارى:"ذهب الكوفيون إلى أن واو "رب" تعمل في النكرة الخفض بنفسها".

ينظر: الإنصاف ٣٧٦/١ ، شرح الرضى ٣٣٣/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٤١٠/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ٢٣٤/٢ ، الجنى الدانى ص١٨٥ ، المساعد لابن عقيل ٢٩٧/٢ ، البرهان للزركشى ٤٣٥/٤ ، شرح الأشمونى ٢٣٩/٢ ، حاشية الخضرى ٢٣٥/١.

وحجتهم على ذلك : أنها لما نابت عن "رب" ، وهى تعمل الخفض عملت عملها ؛ كما أن واو القسم لما نابت عن الباء عملت عملها ، وأنها لو كانت عاطفة لما جاز الابتداء بها في أول القصائد ، كقول رؤبة: -

وبلدٍ عامِيَة أعماؤهُ

الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣ ، ولسان العرب ١٥/ ٩٨ (عمي) ومقاييس اللغة ٤/ ١٣٤ ، وتاج العروس ٩/ ٤٨٧ (نفذ) وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣/ ٢٤٧ ، والمخصص ١٠/ ١١٧.

ينظر : المعجم المفصل ١٠/٩

وينظر: الإنصاف ٣٧٦/١-٣٧٧ ، المساعد لابن عقيل ٢٩٧/٢.

وروت نيابتها عن "رب" بورود الاسم مجروراً بغير عوض في نحو : -

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِن جَلَلِه

البيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٨٩- حققه ، وقدم له / فوزي عطوي – دار صعب – بيروت .

ينظر: الإنصاف ٣٧٨/١.

قال ابن الأنبارى (ت ٣٢٨هـ):"أراد: ورب رسم ، فأسقط"رب" ، وأسقط الواو".

ينظر: شرح القصائد السبع الطوال – لابن الأنبارى (٣٢٨هـ) . تحقيق ، وتعليق / عبد السلام هارون . دار المعارف- الطبعة الخامسة – ١٩٩٣م – ص٣٩-٤٠.

ورد إخراجها عن العطف لورودها أول القصائد بأنه يحتمل أن يكون الراوى أسقط شيئا من أولها ، أو أن الشاعر عطف بها على شئ في نفسه.

ينظر: الجنى الدانى ص١٨٥ ، المساعد لابن عقيل ٢٩٧/٢ ، الدرر اللوامع ٣٩/٢.

وبأنها لو كانت جارة لدخلت عليها واو العطف ؛ كما دخلت على واو القسم.

ينظر: خزانة الأدب ٣٩/١.

(منذ) كـ (مذ).

(**قوله : يدخلها على الضمير**) لعدم المانع ، وهو توالي الضمائر [(١)] .

راقع الزمان بعد (منذ)، و(مذ)

(**قولـه : مبتـدأين مرفوعـا مابعـدهما علـى الخبريـة**) ؛ نحـو : مارأيتـه منذ يوم الجمعة[(٢)].

وقـد علـل الكوفيـون امتنـاع ذلـك بـأن هـذه الـواو كانـت حـرف عطـف قياسـا علـى الفـاء ، و"بـل" ، ولما كانت بمعنى"رب" امتنع دخول العطف عليها بناء على أصلها.

ينظر: شرح الرضى للكافية ٢/٣٣٤.

ويؤخـذ علـيهم تخصيصـها دون الفـاء ، و"كـل" وكلاهمـا حـرف نسـق مثلهـا ، وقـد ورد بعـدها الاسم مجرورا ؛ كما ورد بعدها.

ينظر: الإنصاف ١/٣٧٩-٣٨٠.

وممـن أخـذ بمـذهبهم المبـرد فـي قولـه : علـى مـن احـتج بإضـمار"رب" بعـد"الـواو""لـيس ؛ كما قالوا ؛ لأن الواو بدل من "رب".

ينظـر: المقتضـب ٢/٣٤٧ ، المسـائل البصـريات ١/٦٩٩ ، شـرح ألفيـة ابـن معـط ١/٤١٠ ، الجنى الدانى ص١٨٢.

<u>ويمكن القول:-</u>

إن العامـل فـي المجـرور بعـدها الـواو هـو"رب" المحذوفـة ؛ كمـا ذهـب إليـه جمهـور البصـريين ؛ لجواز ظهورها بعد الواو ؛ إذ أنها لو كانت عوضاً عنها ؛ لما جاز الجمع بينهما.

ينظر: الإنصاف ١/٣٨١ ، خزانة الأدب ١/٣٩.

ويؤيـد هـذا الـرأى: اتفـاق الكـوفيين ، وجمهـور البصـريين علـى أن مـا بعـد الفـاء ، و"كـل" مجرور بإضمار"رب".

ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٨٢١.

(١) في النسخة (ب) الضمات.

(٢)اختلفت النحاة في رافع الزمان الواقع بعد"منذ" ، أو (مذ) على أربعة مذاهب:-

<u>المـذهب الأول:</u> أنـه فاعـل بعامـل محـذوف ، وهـو مـذهب الكـوفيين ، والكسـائى ، واختـاره السـهيلى ، وابـن مضـاء ، وابـن مالـك ، ونسـبه ابـن مالـك ، وابـن عقيـل إلـى محققـى الكـوفيين ، ونسبه الرضى إلى بعض الكوفيين ، ونسبه ابن هشام ، والسيوطى إلى أكثرهم.

ينظـر: الإنصـاف ١/٣٨٢ ، اللبـاب ١/٣٧٢ ، الارتشـاف ٣/١٤١٨ ، الجنـى الـدانى ص ٥٠٢ ، المسـاعد ١/٥١٣ ، شـرح الجمـل لابـن عصـفور٢/٦٠ ، الهمـع ٢/٢٢٥-٢٢٦ ، شرح التسهيل ٢/٢١٧.

واستدل الكوفيون بأن (مذ) و (منذ) مركبتان من (من) و (إذ) بدليل قول بعض العرب: منذ – بكسير الميم– ، وإذا كانتا مركبتين ، كان الرفع أحسن ؛ لأن (إذ) يحسن بعدها الفعل.

ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١ ، شرح المفصل ٩٥/٤ ، شرح الكافية للرضى ٢٠٩/٣ ، همع الهوامع ١٦٦/٢.

المذهب الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف ، وهو قول بعض الكوفيين ، والفراء.

ينظر: اللباب ٣٧٢/١ ، الارتشاف ١٤١٨/٣ ، الجني الداني ص٥٠٢ ، معنى اللبيب ٣٣٥/١ ، همع الهوامع ١٦٦/٢ ، الإنصاف ٣٨٢/١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، شرح الكافية للرضى ٢٠٩/٣.

واحتج الفراء ، ومن تابعه من الكوفيين بأن (منذ) و(مذ) مركبتان من (من) و(ذو) الموصولة ، وحذفت الواو من (ذو) اجتزاء عنها بالضمة ، والموصول يحتاج إلى صلة ، وعائد.

ينظر: الإنصاف ٣٨٣/١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، شرح الكافية للرضى ٢٠٩/٣ ، همع الهوامع ١٦٦/٢.

المذهب الثالث: أنه خبر لـ"منذ" و"مذ" وهما مبتدآن ، وهو قول البصريين ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأبى البركات ، وابن خروف ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، ونسبه العكبرى إلى أكثر البصريين ، ونسبه ابن مالك إلى الأكثرين دون تقييد ، ونسبه الرضى إلى جمهور البصريين.

ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١ ، واللباب ٣٧٢/١ ، المقتضب ٣٠/٣ ، الأصول ١٣٧/٢ ، الإيضاح ص ٢٠٨ ، شرح الجمل ٦٦١/٢ ، شرح المفصل ٩٤/٤–٩٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢–٦١ .

واستدل البصريون بأن (منذ) و (مذ) واقعة موقع الأمد ، وهما على مذهبهم اسمان.

ينظر: الإنصاف ٣٩١/١ ، شرح المفصل ٩٤/٤ ، الإيضاح ص٢٠٧.

المذهب الرابع: أنه مبتدأ ، و"منذ" ، أو"مذ" الخبر ، وهو مذهب الأخفش ، والزجاج ، والزجاجى ، وطائفة من البصريين.

ينظر: الارتشاف ١٤١٩/٣ ، الجنى الداني ص٥٠٢ ، مغنى اللبيب ٣٣٥/١ ، همع الهوامع ١٦٦/٢ ، الجمل ص١٤.

وقال بهذا الرأى أبو حيان ، لكنه جعل (مذ) و (منذ) منصوبين على الظرفية ، والزمان خبر ، مبتدؤه محذوف.

ينظر: الارتشاف ١٤١٦/٣.

واحتج الزجاجى ، ومن تابعه بأن (منذ) و(مذ) ظرفان.

ولقائل أن يقول : إذا كان منذ مبتدأ ، ويوم الجمعة خبرا وجب أن يكون منذ من المعارف ، وليس منها بشهادة السير[١] ؛ فوجب ألا[٢] يكون الأمر كذلك.

ويمكن أن يقال: إنها منها بتقدير الإضافة ؛ أي : أول ذلك يوم الجمعة لكنه التزم ترك الإضافة ؛ فلم يقولوا : مدة يوم الجمعة ، أو مذ ذلك يوم الجمعة بمعني أول ذلك ؛ كما قال البعض في بعض ألفاظ التأكيد[٣] بتقدير الإضافة.

(**قوله : مرفوعا مابعدهما**) صفة سببية لمبتدأين.

(**قوله**[٤] **: معرفا**) حال عن كلمة مايعني أن مابعدهما يكون معرفا في أحد معانيها[٥] وهو ابتداء[٦] الغاية ، وفي معني[٧] الآخر، وهو جميع المدة المدة يكون منكرا دالا على العدد[٨] ؛ إذ المقصود يحصل به ؛ فلو عرف وقع التعريف لغوا.

ينظر: الارتشاف ١٤١٩/٣.

(١) في النسخة (ب) السر.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) التاكيد.

(٤) في النسخة (ب) وقوله : .

(٥) في النسخة (ب) معنييها.

(٦) في النسخة (ب) ابتدا.

(٧) في النسخة (ب) المعني.

(٨) قال العكبري في اللباب ١/ ٣٧١ :"وإِذا كانت للابتداء كان معرفَة ؛ كقولك : مَا رَأَيْته مذ يَوْم الْجُمُعَة لأنه جَوَاب مَتى ، وإِذا كانت لتقدير المدَّة كان مَا بعْدهَا عددا نكرَة ؛ كقولك : مَا رَأَيْته منذ يَوْمَانِ

فإن قيل فَمَا الفرقُ بَينهمَا في الْمَعْنى قيل لَهُ الَّتِي للابتداء لا يمْتَنع مَعهَا أَن تقع الرُّؤْيَة في بعض الْيَوْم الْمَذْكُور ؛ لأن اللُّزُوم أنْ تكون الرُّؤْيَة قد انْقَطَعت فيه ، واستمرَّ الانقطاع إلى حِين الْإخبار بِهِ ، والَّتِي تقدَّر بعْدهَا المدَّة لا يجوز أَن تكون الرُّؤْيَة ، وجدت في بَعْضهَا ؛ لأن الْعدَد جَوَاب (كم) فكأنَّك قلت : كم زمن انقطاع الرُّؤْيَة فَقَالَ يَوْمَانِ .

(**قوله : ابتداء**[1] **الغاية)** [2] بدل عن قوله : معناهما ؛ فكان مجرورا.

---

(١) في النسخة (ب) ابتدا.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٦/٤ :"وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام ، والأحيان ؛ كما كانت من فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها ، وذلك قولك: ما لقيت مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غدوة إلى الساعة ، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه ؛ فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في بابها ؛ كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا.

وتقول: ما رأيته مذ يومين ، فجعلتها غايةً ؛ كما قلت: أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد منتهىً. أ.هـ

قال المبرد في المقتضب ٣١/٣ :" فَأَما (منذ) فمعناها – جررت بهَا ، أو رفعت – واحد ، وبابها الْجَرّ ؛ لأنها في الْأَزمنة لا بتداء الْغَايَة بِمنزلة (من) في سَائِر الأسماء تَقول: لم أرك منذ يَوْم الْجُمُعَة ، أى: هَذَا ابتداء الْغَايَة ؛ كما تَقول: من عبد الله إلى زيد ، ومن الْكُوفَة سرت فإن رفعت فعلى أَنَّك جعلت (منذ) اسما ، وذَهَبت إلى أنها (مذ) في الْحَقِيقَة ، وذَلِكَ قَلِيل ؛ لأنها في الْأَزمنة بِمنزلة (من) في الْأَيَّام

ولذلك بنيت ، وعلّة البناء ؛ أمّا في حال رفع ما بعده فلما يجئ من كون المضاف إليه جملة ؛ كما في (حيث) .

وأمّا في حال جرّه فلتضمنه معنى الحرف ؛ لأن معنى (مُذْ يوم الجمعة) : من حَدٍّ يوم الجمعة ، ومن تاريخه ؛ فهما بمعنى الحدّ المضاف إلى الزّمان متضمنا معنى (من) .

يُنظر: شرح الرّضيّ ١١٨/٢.

قول السكاكي

والرباعية اثنان : حاشا وحتى.

فحاشا للاستثناء بمعنى التنزيه ، ويكون فعلا ناصبا، وحتى بمعنى إلى إلا أنه يجب أن يكون ما بعدها آخر جزء من الشيء ، أو ما يلاقيه ، وأن يكون داخلا في حكم ما قبلها ، وأن يكون فعلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فلا يجوز دخولها على الضمائر إلا المبرد.

فصل : وحذف هذه الحروف ، ونصب الفعل ؛ إذ ذاك لمعمولها كثير ، وهو من بين المواضع مع أن ، وإن قياس.

وأما تقديم معمولها عليها فممتنع ، ومن شأنها أن لا تنفك عن الأفعال ظاهرة ، أو مقدرة ، وأن يحذف معها الألف عن ما الاستفهامية على الأعرف ؛ نحو : لمه فيمه كيمه. (١)

قول الشارح

(حاشا) للاستثناء بمعنى التنزيه

(قوله : للاستثناء(٢) **بمعني التنزيه**(٣)**)** يعني : أنها لاتستعمل

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص١٠١.

(٢) في النسخة (ب) للاستثنا.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص ٣٨٦ : " وحاشا معناها التنزيه.....".

وقال ابن يعيش شارحا ٤/٥١٠ : "حَاشَا" عند سيبويه حرفٌ يجرّ ما بعده كما يجرّ "حتى" ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، فهو من حروف الإضافة يدخل في باب الاستثناء لمضارَعةِ "إلَّا" بما فيه من معنى النفي، إذ كان معناه التنزيه والبراءة.

ألا ترى أنك إذا قلت: "قام القوم حاشا زيدٍ"، فالمراد أن زيدًا لم يقم، فأُدْخِل حرف الجرّ هنا في باب الاستثناء، إذ كان معناه النفي، كما أُدخل "لَيْسَ" و"لا يَكُونُ"، و"خَلا"، و"عَدا" لِما فيها من معنى النفي، فتقوله: "أتاني القوم حاشا زيدٍ"، بمعنى: "إلَّا زيدًا"، فموضعُ "حاشا" ها هنا نصبٌ بما قبله من الفعل، يدل على ذلك أنه لو وقع موقعه اسمٌ؛ كان منصوبًا، نحو: "غَير".

والفرقُ بينها إذا كانت استثناءَ، وبينها إذا كانت حرف إضافة غيرَ استثناء، أنها إذا كانت استثناء منضمنةً لجملةٍ تُخرِج منها بعضًا، وإذا كانت حرف إضافة، فليست كذلك، تقول: "حاشا زيدٍ أن ينالَه السُّوءُ"، كأنك قلت: حاشاه نَيلُ السوء ومَسُّ السوء. وفيه معنى الاستقرار على طريق النفي، كأنّه قال: "حاشاه أن يستقرّ له مسُّ السوء"، إلَّا أنه لكثرة الاستعمال كالمَثَل الذي لا يُغيَّر عن وجهه.أ.هـ

للاستثناء مطلقا ؛ بل للاستثناء الذي فيه معني التنزيه بأن يستثني بهما[١] في المواضع التي تشتمل على عيب ، ونقيصة ؛ فيحصل التنزيه عن ذلك العيب ، والنقيصة .

(حتى) بمعنى (إلى)

(**قوله : آخر جزء من الشيء**) لأن وصفها[٢] ؛ لأن يدل على أن الفعل المتعدي[٣] بها استغرق ماتعلق[٤] به حتي أتي على جميعه ؛ فكان من حق مجروره أن يكون داخلا ، وآخر جزء من الشيء ، أو ملاقيا له ؛ قضاء من حق الوضع.

حذف حروف الجر

(**قوله : وهو من بين المواضع**) أي : حذف هذه الحروف مع أن ، وإن قياس ، وإنما كثر الحذف معهما حتي رآه[٥] قياسا ؛ لمكان الاستطالة ؛ لأنهما بصلتهما نزلا منزلة المفرد ؛ فكانا[٦] مظنة تخفيف.

محل (أن)و (أن) بعد حذف حرف الجر

(**قوله : وهو مع أن ، وإن**) أي : الحذف ظاهر على مذهب سيبويه ؛ لأنهما بتقدير النصب عنده .

والأخفش يقول : إنهما بتقدير الجر ؛ فيكون الجار مضمرا لا محذوفا[٧] .

---

(١) في النسخة (ب) بها.

(٢) في النسخة (ب) وضعها.

(٣) في النسخة (ب) المعدي.

(٤) في النسخة (ب) ما تعقل.

(٥) في النسخة (ب) رأوه.

(٦) في النسخة (ب) وكانا.

(٧) ذهب الخليل ، والأخفش ، والمبرد أن موضعها نصب.

ينظر: الكتاب ٣/١٢٧-١٢٨ ، معانى القرآن للأخفش ١/١٤٤ ، المقتضب للمبرد ٢/٣٤٦-٣٤٧.

وهو – أيضاً- يفهم من كلام سيبويه ، حيث قاس حذف حرف الجر هنا على حذفه من المفعول لأجله. ينظر: الكتاب ٢/١٢٦.

واختلف الكسائى ، والفراء في محل"أن" بعد حذف حرف الجر ، فذهب الكسائى إلى أنها في محل جر بذلك المحذوف.

وذهب الفراء إلى أنها في محل نصب بعد نزع الخافض ، وهو بذلك يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه. ينظر: إيضاح الوقف لابن الأنبارى ٢/٦٨١-٨١٨ ، الزاهر ١/١٩٨.

ورأى الكسائى يشمل"أن" ، و"أن" قال الفراء في قوله تعالى: (وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ) سورة المؤمنون آية ٦٠: (وجلة من أنهم) ؛ فإذا ألقيت"من" نصبت ، وكل شئ في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائى كان يقول: هو خفض على حاله".

ينظر: معانى القرآن للفراء ٢/٢٣٨.

وقال:"وقوله تعالى: (سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) سورة النساء آية ١٧١ ، يصلح في"أن""من" و"عن" ؛ فإذا ألقيتا كانت"أن" في موضع نصب ، وكان الكسائى يقول: هى في موضع خفض في كثير من أشباهها".

ينظر: معانى القرآن للفراء ١/٢٩٦ ، إيضاح الوقف لأبى بكر ٢/٦٤٧ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٧ ، مشكل إعراب القرآن للقيسى ١/٩٧.

وقال السيوطى ذاكراً حجة الكسائى:-

"ومحلها (أى: أن ، وأن) بعد الحذف فيه خلاف ، قال الخليل ، والأكثر: نصب .

وقال الكسائى: جر ؛ لظهوره في المعطوف عليه في قوله :-

وَمَا زُرْتُ ليلى أَن تكون حَبيبةً ... إليّ وَلَا دَيْن بهَا أَنا طالِبُهْ

ينظر: الهمع ٣/٩.

والبيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤ – دار صادر بيروت – لا تاريخ – لا طبعة.

ونسب إليه ذلك جماعة من النحويين ؛ لكنهم أدخلوا معه الخليل بن أحمد.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٤٦ ، شرح الرضى ٢/٢٧٣ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٣٤ ، المساعد لابن عقيل ٢/٤٣٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٩٧ ، المقاصد النحوية للعينى ٢/٥٥٩.

ورده سيبويه حين ذكر هذا الرأى نص على أن قول الخليل هو الأول. ينظر: الكتاب ٣/١٢٧-١٢٨.

وذكر ابن عقيل نسبة النصب إلى الكسائى ، والجر إلى الأخفش ، فقال:-

"واختلف في محل"أن" و"أن" بعد حذف حرف الجر ، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما في محل نصب". ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٨٠.

وذلك سهو منه ؛ لأنه صرح بأنهما في محل جر عند الكسائى في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٣٠.

<u>ويمكن القول:-</u>

إن الراجح هو قول الكسائى لعدة أسباب:-

ويجوز أن يراد بالحذف ألا[١] يكون مذكورا لفظا ، وقد مر الكلام في ذلك فلا نعيده .

(**قوله : ومن شأنها ألا[٢] ينفك عن الفعل[٣]**) يعني بالأفعال مايدل على مفهوم المصدر من الفعل ، وما يتصل به من الأسماء ، وإنما كانت لاينفك عنها ؛ لأن وصفها[٤] ؛ على أن يفضي بمعاني[٥] الأفعال إلي مايليها[٦].

الأول: أنه علل لحذفها بطول الصلة ، وما حذف للطول فهو مراد ، كحذف العائد المنصوب من الصلة. ينظر: ابن يعيش ٥١/٨-٥٢ .

الثاني: ظهور الجار مع المصدر الصريح مثل: عجبت أنك ذاهب ، وعجبت من ذهابك ، ولا يجوز: عجبت ذهابك بالنصب. ينظر: ابن يعيش ٥١/٨ ، شرح الكافية الشافية ٦٣٣/٢.

الثالث: ورود السماع بحذف حرف الجر مع بقاء عمله ، ومنه:-

(أ) قول الفراء سمعناهم يقولون :"الله لتفعلن" ؛ فيقول المجيب: الله لأفعلن. ينظر: معانى القرآن للفراء ٤١٣/٢ ، الكتاب ٤٩٨/٣ ، سر صناعة الإعراب ١٣٢/١.

(ب) قولهم : له أبوك يريدون: لله أبوك. ينظر: ابن يعيش ٥٣/٨ ، الكتاب ١٢٨/٣.

(ج) قولهم : إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال : خير عافاك الله ، فخفض: يريد: بخير. ينظر: معانى القرآن للفراء ١٦٩/١ ، المساعد لابن عقيل ٢٩٩/٢.

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) أن.

(٣) في النسخة (ب) الأفعال.

(٤) في النسخة (ب) وضعها.

(٥) في النسخة (ب) لمعاني.

(٦) تسمى هذه الحروف حروف الإضافة ؛ لإضافتها معانى الافعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ؛ أى: تخفضها ، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفاتا لما قبلها من النكرات.

ينظر: ابن يعيش ٧/٨ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢٦٤/٤ ، المساعد ٢٤٥/٢ ، التصريح ٧/٣ ، حاشية الصبان ٢٠٣/٢ ، حاشية الخضرى ٢٢٦/١.

(قوله : وإذ[١] يحذف[٢] معها الألف) [٣]؛

قال الزجاجي:"واعلم أن حروف الخفض هذه التى ذكرناها تخفض ما بعدها ، ويرتفع ما بعدها المخفوض بالابتداء ؛ إلا أن يدخل عليه عامل غيره ، تقول من ذلك:"من زيد" ، و"لعمرو مال كثير....". ينظر: الجمل ص٦٢.

وقال الرمانى:"من" وهى من الحروف العوامل ، وعملها الجر..." ينظر: معانى الحروف ص٩٧.

قال المجاشعى:"ويقال: لم عملت هذه الحروف؟

والجواب: أنها اختصت بالأسماء ، وكل حرف اختص بقبيل ؛ فإنه يعمل فيه ، فإن لم يختص بقبيل دون قبيل ؛ فإنه لا يعمل شيئا" ا هـ . ينظر: شرح عيون الإعراب ص١٨٩ ، وجواهر الأدب ص٤٣ ، ابن يعيش ٩/٨.

وقد تعددت أقوال النحاة في سبب عمل هذه الحروف ، وفي ذلك يقول المجاشعى:"ويقال: فلم عملت هذه الحروف الجر خاصة؟

والجواب: إن للعلماء فيها ثلاثة أقوال:-

أحدها: أنها لما اختص بالأسماء عملت الإعراب الذى لا يكون إلا في الأسماء ، وهو الجر.

الثانى: أنها لما كانت تدخل على المرفوع ، والمنصوب في ؛ نحو : قولك:"ما جاءنى من أحد ، وما رأيت من أحد" اختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب ، والمرفوع ، وتلك الحركة الكسرة ؛ لأنها من الياء من وسط الحلق ، وما يليه من وسط اللسان ، والضمة من الشفتين ؛ لأنها من الواو ، والفتحة من الحلق ؛ لأنها من الألف فصارت الكسرة متوسطة بينهما.

الثالث: أنهم أرادوا أن يفرقوا بين حركة ما يصل إليه الفعل بنفسه ، وحركة ما يصل إليه بوسيطة ، والفعل الواصل بنفسه أسبق ، فسبق إلى الفتحة ، وبقيت الكسرة للواصل بوسيطة ، فأما الضمة فاستولى عليها الفاعل ، وما أشبهه. ينظر: شرح عيون الإعراب ص١٨٩ ، أسرار العربية ص٤٣ ، شرح المفصل ٨/٨.

(١) في النسخة (ب) وإن .

(٢) في النسخة (ب) عرف.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٣٦٩/٢ :" قد تقرر من لِسَان الْعَرَب أَن (مَا) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الْجَرّ حذفت ألفها ؛ نحو : بِمَ ، ولم ، وفيم ، وعم ؛ فإذا وقف عليها جَازَ أَن تلحقها هَاء السكت أ.هـ

لأنهم نزلوها[١] منزلة كلمة واحدة رعاية لحق الاستفهام ؛ بأن يكون كأنه لم يتقدمه شيء فحذفت الألف تخفيفا[٢] .

(قوله : على الأعرف[٣]) أي : الشائع[٤] الكثير هو الحذف ، وقل إثباتها[٥].

قَالَ الزمخشري في الْكَشَّافِ: (لِمَ) : هِيَ لام الإضافة دَاخِلَةٌ عَلَى مَا الاستفهاميَّةِ ؛ كما دَخَلَ عليها غَيْرُهَا من حُرُوفِ الْجَرِّ في قولك: بِمَ ، وفِيمَ ، وعَمَّ ، ومِمَّ ، وإِنَّمَا حُذِفَتِ الألف ؛ لأن (مَا) والْحَرْفَ كَشَيْءٍ واحد .

وقَدْ وقع استعمالها في كَلَامِ الْمُسْتَفْهِمِ ، ولَوْ كان كَذَلِكَ ؛ لكان مَعْنَى الاستفهام ، واقِعًا في قوله تَعَالي (لِمَ تَقُولُونَ مَالا تَفْعَلُونَ) سورة الصف ٢ ، والاستفهام من اللَّه تعالى : مُحَالٌ ، وهو عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، فَنَقُولُ: هَذَا إذا كان الْمُرَادُ من الاستفهام طَلَبَ الْفَهْمِ ، أَمَّا إذا كان الْمُرَادُ إلزام من أَعْرَضَ عن الوفاء ما وعَدَ ، أو أَنْكَرَ الْحَقَّ ، وأصرَّ عَلَى الْبَاطِلِ فلا. أ.هـ

(١) في النسخة (ب) نزلوهما.

(٢) في النسخة (ب) تحفيفا.

(٣) في النسخة (ب) الأعراف.

(٤) في النسخة (ب) الشايع.

(٥) قال الرازي ١٤ /٢١٢ :" قال بَعْضُهُمْ: (مَا) في قوله : (فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي) سورة الأعراف ١٦ لِلاستفهام ؛ كأنه قِيلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَغْوَيْتَنِي ثُمَّ ابْتَدأَ ، وقَالَ: لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ، وفِيهِ إشكال ، وهو أَنَّ إثبات الألف إذا أُدْخِلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى «مَا» الاستفهاميَّةِ قَلِيلٌ.

قَالَ الزمخشري في الْكَشَّافِ ٢/٩٢ : وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على «ما» الاستفهامية ، قليل شاذ

قال أبو حيان في البحر المحيط ٥/٢٠ :"وضَعُفَ بِإثبات الألف في (ما) الاستفهاميَّةِ ، وذَلِكَ شَاذٌّ ، أو ضَرُورَةٌ ؛ نحو : قولهم : عَمَّا تَسْأَلُ فَهَذَا شَاذٌّ"

قول السكاكي

والقسم الثاني ، وهي الناصبة للأسماء ثمانية أحرف، وهي ضربان :-

ضرب ينصب أينما وقع ، وهو ستة أحرف ، وهي : يا ، وأيا ، وهيا لنداء البعيد حقيقة ؛ كنحو : يا عبد الله إذا كان بعيدا عنك ، أو تقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما ؛ كنحو : يا إله الخلق ، أو لما هو بمنزلة البعيد من نائم أوساه تحقيقا ، أو بالنسبة إلى جد الأمر الذي ينادى له كنداء الله سبحانه لنبيه بيا.

وأي ، والهمزة لنداء القريب ، وقد ينظم في جملته يا ، ووا للندبة خاصة.

ولا يندب غير المعروف ، وكثيراً ما يلحق آخر المندوب ألف ، وهاء بعدها للوقف ؛ كنحو : وازيداَه ، واغلام عمراَه ، وامن حفر بئر زمزماه ، أو آخر صفته عند يونس دون الخليل ؛ كنحو : و ازيد الظريفاه.

هذه الستة تنصب المنادى لفظا إذا كان نكرة ؛ نحو : يا رجلا ، أو مضافا لفظا ؛ نحو : يا غلام زيد ، أو تقديرا فيمن يقول : يا غلام غلام زيد إذا كرر المنادى في حال الإضافة ، ولم يُنْو الإفراد ، أو مضارعا للمضاف ، وهو كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه كنحو : يا ضاربا زيدا ، أو يا مضروبا غلامه ، ويا خيراً من زيد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، أو تقديراً ؛ نحو : يا لزيد في الاستغاثة على قول من يقول في اللام إنها حرف جر لكن فتحت مع المنادى الواقع موقع الضمير فتحها مع نفس الضمير، وكذا في : يا للماء إذا تعجبت ، ونحو : يا زيدا في الندبة ، ونحو : يا غلام مما هو مفرد مقصود ، أو يا غلام غلام زيد فيمن ينوي الإفراد فإنه يضم، وكذا إذا كان من الأعلام المفردة ؛ نحو : يا زيد ، ويا هند إذا لم يكن موصوفا بابن مضاف على علم ، أو ابنة هي كذلك فإنه عند الوصف بذلك يفتح.

، وأما ؛ نحو :يا الغلام مما يجمع فيه بين الضم ، وحرف التعريف فلا يجوز ؛ إلا عند الكوفيين ، والألف واللام فى قولهم : يا آلله ليستا حرف تعريف استدلالا بانتفاء اللازم ، وهو قطع الهمزة على انتفاء الملزوم .

وقد كان من حق الهمزة فى اللهم على قولنا القطع لكن لقصور العوض عن بلوغ درجة المعوض عنه لم يقطع ، والضمة فى هذا النوع لما استمرت بحيث لم تترك حال الاضطرار على التنوين كقوله:-

سلام الله يا مطر عليها

بخلاف فتحة غير المنصرف أشبهت الحركة الإعرابية التي من شأنها الاستمرار فى أنواعها فحملت التوابع مفردة سوى البدل ، ونحو : زيد ، وعمرو من المعطوفات تارة على اللفظ ، وأخرى على المحل فى غير المبهم.

وفي المبهم - أيضا - ، وهو أي ، واسم الإشارة لكن ما عدا الصفة فإنها عند غير المازني لا تكون إلا بالضم ، أو مضافة فعلى المحل البتة .

ووصف أي لا يجوز إلا بما فيه الألف ، واللام ، أو باسم الإشارة ؛ نحو :يا أيها الرجل ، ويا أي هذا.

ووصف اسم الإشارة لا يكون إلا بما فيه الألف ، واللام ؛ نحو : يا هذا الرجل ، ويا هؤلاء الرجال.

ومن شأن المنادى إذا أضيف إلى المتكلم أن يقال فى الأغلب ياغلامي ، وفي غيره : يا غلامي يا غلاما.

وقالوا يا أبت ، ويا أمت معوضين تاء التأنيث بدليل انقلابها هاء فى الوقف عن ضمير المتكلم .

وعاملوا ابن أمي ، وابن عمي فى النداء تارة معاملة غلامي ، وأخرى معاملة ابن غلامي. (١)

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص١٠١-١٠٢.

قول الشارح

أدوات النداء بين الاسمية والحرفية.

(**قوله : ضرب ينصب أينما وقع ، وهو ستة أحرف**[١]) اختار المصنف أنها حروف ، والعمل لها ، وقال[٢] بعضهم أسماء أفعال[٣] وقال بعضهم حروف ، والعمل للفعل المقدر [٤].

---

(١) حروف النّداء خمسة ، وهي: (يا) و (أيا) و (أي) و (هيا) و (الهمزة) .

نص عليها سيبويه ٢٢٩/٢ ؛ إذ يقول :" فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وبالألف ؛ نحو : قولك: أحار بن عمرو ؛ إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أو للإنسان المعرض عنهم ، الذين يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ... يُنظر: المقتضب ٢٣٣/٤ ، والأصول ٣٢٩/١.

وزاد الكوفيّون: (آ) و (آيْ). يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٢٨٩/٣ ، وابن النّاظم ٥٦٥.

(٢) في النسخة (ب) فقال.

(٣) في النسخة (ب) الأفعال.

(٤)هناك ثلاثة مذاهب حول"يا":-

المذهب الأول: أنها حرف ، وهذا مذهب الجمهور ، وقيل: جمهور البصريين ، وقيل: مذهب الأكثرين.

المذهب الثانى: اسم فعل ، وهى الناصبة للمنادى ، فهى بمعنى (أدعوا) كـ"أف" بمعنى أتضجر ، ونسب للكوفيين ، ولأبى على الفارسى.

المذهب الثالث: أنها فعل متحملة لضمير مستكنا فيها ، وهذا قول ابن جنى.

ينظر: الخصائص ٢٧٧/٢ ، الجنى الدانى ص٣٤٩ ، شرح الكافية للرضى ٣١٢/١ ، توضيح المقاصد ١٦٢/٢ ، المساعد ٤٨٠/٢ ، ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٣١ ، همع الهوامع ٣٢/٣.

وبالرجوع إلى المذهب الأول نجد أنهم يرون أن"يا" حرف نداء ، والمنادى بعدها منصوب بـ"أدعوا" ، أو"أنادى" واجب الحذف ؛ لئلا يجمع بين العوض ، والمعوض ، وأصل: يازيد عندهم أى : أدعو زيداً ، وحذف الفعل حذفاً لا زماً لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته. ينظر: شرح الاشمونى ١٤٢/٢.

قال سيبويه:"ومما ينتصب في غير الأمر ، والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله ، والنداء كله .... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار"يا" بدلا من اللفظ بالفعل ؛ كأنه قال : ياأريد عبد الله ، فحذف (أريد) وصارت"يا" بدلا منها ؛ لأنك إذا قلت: يا فلان ، علم أنك تريده". ينظر: الكتاب ٢٩١/١.

واعترض ابن مالك على من يقول بأن"يا" عوض محض من أدعو ، وأنادى ، قال :-

"ومن زعم أن حرف النداء عوض محض ، رد عليه بجواز حذفه ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض ، والمعوض منه ؛ نحو: ما ، وكان في"أما أنت ذا نفر" ونحوها ، وواو القسم فيها الله". ينظر: شرح التسهيل ٣٨٥/٣.

وذكر الكيشى رأيا آخر لمعنى العوض ، والمعوض ، قال : قوله :-

"يا" عوض ، قلنا: بمعنى أنه دال عليه ؛ كما أقيم الظرف ، والحال مقام الخبر ؛ لأنهما يدلان عليه ، ولو أظهر الخبر معهما لجاز ، والممنوع أن يعوض حرف جر ثم يجمع بينهما ؛ كما ذكر في الإبدال". ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٣٢.

وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، وارتضاه الرضى. ينظر: شرح الكافية للرضى ٣١٢/١.

ونسب هذا القول للمبرد ، ابن يعيش ، والرضى ، والجامي ، والأشمونى ، والخضرى.

ينظر: ابن يعيش ١٢٧/١ ، شرح الكافية ٣١٢/١ ، الفوائد الضيائية ٣٢٤/١ ، شرح الأشمونى ١٤٢/٢ ، حاشية الخضرى ١٧٠/٢.

ونسب أبو حيان هذا القول لأبى على الفارسى. ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤-٢١٨٠.

وذكر الواسطى الضرير:"أن العامل في المنادى"يا" وأخواتها ، وأخواتها على الخلف من الفعل ، وتعديتهم لها تارة باللام ، وأخرى بغير لام ، وكل هذا يختص بالفعل". ينظر: شرح اللمع في النحو ص١٤٠.

وقد ذكر الأنبارى أن للبصريين رأيين:-

<u>الرأى الأول:</u> أن"يا" قامت مقام"أدعو" فعملت عمله ، واستدل على هذا بحجتين:-

<u>الأولى:</u> أن"يا" تمال كل الأفعال بخلاف سائر الحروف ، والإمالة لا تكون إلا باسم ، والفعل ؛ فلما جاز فيها الإمالة دل ذلك على أنها قامت مقام الفعل.

<u>الثانية:</u> أنها يتعلق بها حرف الجر في قولك:"يا لزيد" ؛ كما يتعلق بالفعل ، فلو لم تقم مقام الفعل لم يجر ذلك ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدل ذلك على أنها قامت مقام الفعل ، ولذا ظن بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل. ينظر: الإنصاف ٣٢٦/١ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٣١.

<u>وزاد أبو البقاء العكبرى:-</u>

(١)أن معناها معنى الفعل ؛ بل أقوى من حيث إن لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقى ، كقولك: اضرب ، و"يا" هى العمل نفسه ، وتعبر عنه بـ"نادى".

(٢)أنهم نصبوا بها الحال ؛ فقالوا: يا زيد راكبا. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/١ ، التبيين ص٤٤٢.

الـرأى الثـانى: أن"يـا" لـم تقـم مقـام"أدعـو" وأن العامـل فـي الاسـم المنـادى ، أدعـوا لمقـدر ، دون"يا" ، قال : والذى عليه الأكثرون هو الأول .

واحـتج هـؤلاء : بـأن الأصـل فـي العمـل للأفعـال ، والحـرف ينـوب علـى ذلـك الفعـل ، لا أنـه يعمل.

ألا تـرى أن أدوات الشـرط إذا حـذف عنهـا الفعـل أعربـت بفعـل محـذوف دل عليـه الحـرف ، فكـذلك هنـا ؛ إلا أن الفـرق بينهمـا أن العامـل هنـا لا يظهـر ؛ لأنـه لـو ظهـر لصـار خبـراً ، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار.

ورد علـى هـذا: بـأن"يـا" فيهـا معنـى الفعـل ، وزيـادة ، وهـو التنبيـه فصـارت كالفعـل. ينظـر: التبيين ص٤٤٣.

وأمـا المـذهب الثـانى: فقـد نسـب إلـى الكـوفيين ، ولـم يـذكره الأنبـارى عنـد مناقشـته لناصـب المنـادى عنـد الكـوفيين ؛ بـل ذكـر أن المنـادى عنـدهم لا فاعـل ، ولا مفعـول ، وقـالوا فـي احتجاجهم:-

إنمـا قلنـا: ذلـك لأنـا وجـدناه لا معـرب لـه يصـحبه مـن رافـع ، ولا ناصـب ، ولا خـافض ، ووجـدناه مفعـول المعنـى ، ولـم يجـر لـئلا يشـبه المضـاف ، ولـم ينصـب لـئلا يشـبه مـا ينصـرف. ينظر: الإنصاف ٣٢٣/١.

وقـد نسـبه المـرادى إلـى الكـوفيين بصـيغة التعـريض ، قـال : ونقـل عـن الكـوفيين ، ولـم ينسـبه لأحد. ينظر: الجنى الدانى ص٣٤٩.

ونسبه إلى أبى على الفارسى: ابن يعيش ، والرضى ، والجامي.

ينظـر: شـرح المفصـل ١٢٧/١ ، شـرح الكافيـة للرضـى ٣١٢/١ ، الفوائـد الضـيائية ٣٢٥/١.

قـال أبـو علـى الفارسـى:"ويـدلك علـى أن هـذه الكلـم أسـماء ، وليسـت بحـروف أن الاسـم ، والحـرف لا يسـتقل بهمـا كـلام إلا فـي نـداء ، ولـيس ذلـك بنـداء". ينظـر: الإيضـاح العضـدى ص١٩١.

وفهم الجرجانى من ذلك الكلام أن"ما" حرف ، قال :-

"إن قولـك: رويـداً زيـداً ، لا يصـح أن يجعـل بمنزلـة"عبـد الله" فـي أنـه حـرف مـع الاسـم ؛ لأن هـذا لـيس بنـداء ، ولـيس بـذاك الواضـح ، والمقصـود مـا ذكرنـا مـن أن الكـلام يسـتقل بواحـد مـن هذا". ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٧٤/١.

وتبعـه فـي ذلـك الفهـم ابـن الطـراوة فقـد رد علـى قولـه : إن"يـا" حـرف بمنزلـة : مـن ، وهـل ، ولم". ينظر: الإفصاح لابن الطراوة ١٥-١٦.

<u>وقد رد هذا المذهب بأمور منها:-</u>

وإنمـا اختـار ذلـك ؛ لأنهـم قـالوا العمـل فـى ؛ نحـو : فـى الـدار زيـد للظرف بالإجماع[1] .

---

(١) أن أسـماء الأفعـال لا تكـون علـى أقـل مـن حـرفين ، والهمـزة مـن أدوات النـداء ، ويمكـن أن يقـال: إنهـا خالفـت أخواتهـا لكثـرة الاسـتعمال ؛ كمـا جـوز التـرخيم فـي النـداء لكثـرة الاستعمال. ينظر: شرح الكافية للرضى ١/٣١٥.

(٢)أن الضـمير فيـه يكـون لغائـب ؛ لعـدم تقـدم ذكـره ، ولا لمـتكلم ؛ لأن اسـم الفعـل لا يضمر فيه ضمير المتكلم. ينظر: المصدر السابق ١/٣١٣.

(٣) لـو كـان "يـا" اسـم فعـل ؛ لـتم مـن دون المنـادى لكونـه جملـة ، ولا كتفـي بهـا دون المنصوب ؛ لأنه فضلة.

ورد بأنـه قـد يعـرض للجملـة مـا لا تسـتقل كلامـاً إلا بوجـوده ، كالجملـة القسـمية ، والشـرطية ، والنداء لا بد له من منادى . ينظر: المصدر السابق ١/٣١٣.

(٤) لـو كـان "يـا" اسـم فعـل لتحملـت الضـمير ، ولجـاز إتباعـه ؛ كمـا سـمع فـي سـائر أسـماء الأفعال. ينظر: همع الهوامع ٣/٣٤.

والمذهب الثالث: يمثله ابن جنى ؛ إذ يقول:-

"وذلـك أن"يـا" نفسـها هـى العامـل الواقـع علـى"زيـد" ، وحالهـا فـي ذلـك حـال أدعـو ، أو أنـادى فيكون كل واحد منهما هو العامل في المفعول... ، و"يا" نفسها في المعنى كـ"أدعو".

ألا تـرى أنـك إنمـا تـذكر بعـد"يـا" اسـما واحـداً ؛ كمـا تـذكره بعـد الفعـل المسـتقل بفاعلـه إذا كـان متعـديا إلـى مفعـول واحـد ، كضـربت زيـداً ، ولقيـت قاسـماً ، ولـيس كـذلك حـرف الاسـتفهام ، وحـرف النهـى ، وإنمـا تـدخلهما علـى الجمـل المسـتقلة ؛ فتقـول: مـا قـام زيـد ، وهـل قـام أخـوك؟ فلمـا قويـت"يـا" فـي نفسـها ، وأوغلـت فـي شـبه الفعـل تولـت بنفسـها العمـل". ينظـر: الخصائص ٢/٢٧٧.

ورد: بأنـه كـان يلـزم اتصـال الضـمائر معهـا ؛ كمـا يتصـل بسـائر العوامـل ، وقـد قـالوا : يـا إيـاك منفصـلا ، ولـم يقولـوا: إيـاك ، فـدل علـى أن العامـل محـذوف. ينظـر: همـع الهوامـع ٣/٣٤.

ولـه رأى آخـر يوافـق فيـه سـيبويه فيقـول:"وأمـا النكـرة فمنصـوبة بيـا ؛ لأنـه نـاب عـن الفعـل ؛ ألا ترى أن معناه: أدعو زيداً ، أو أنادى زيداً". ينظر: اللمع في العربية ص ١٦٩.

(١)اختلف النُّحاة في عامل النّصب في الظّرف الواقع خبرًا:-

فـذهب الكوفيّـون إلـى أنّ الظّـرف ينتصـب علـى الخـلاف إذا وقـع خبـرًا للمبتـدأ ؛ نحـو: (زيـدٌ أمامك) وما أشبه ذلك.

فـإذا جعلـوا العمـل للظـرف لنيابتـة عـن الفعـل وجـب أن يجعـل لحـرف النداء(١) – أيضا – ؛ لمكان النيابة.

وذهـب ثعلـب مـن الكـوفيّين إلـى أنـه ينتصـب ؛ لأن الأصـل فـي قولـك: (أمامـك زيـد) : حـلَّ أمامـك ؛ فحـذف الفعـل ، وهـو غيـر مطلـوب ، واكتفـي بـالظّرف منـه ، فبقـي منصـوبا علـى مـا كان عليه مع الفعل.

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر.

ثم اختلفوا في هذا المقدّر هل هو اسم ، أو فعل؟

فـذهب الفارسـيّ ، والزّمخشـريّ ، وابـن الحاجـب إلـى أنـه فعـل ، وأنـه مـن حيّـز الجملـة ، وتقديره: زيدٌ استقرّ في الدّار ، أو حلّ في الدّار ، ويدلّ على ذلك أمران:–

أحـدهما: جـوازُ وقوعـه صـلةً ؛ نحـو : قولـك: (الّـذي فـي الـدّار زيـدٌ) ، والصـلة لا تكـون إلا جملة.

والثّـاني: أنّ الظّـرف ، والجـارّ والمجـرور لا بـدّ لهمـا مـن متعلّـق بـه ، والأصـل أن يتعلّـق بالفعـل ، وإنمـا يتعلّـق بالاسـم إذا كـان فـي معنـى الفعـل ، ومـن لفظـه ، ولا شـكّ أنّ تقـدير الأصل الّذي هو الفعل أولى.

وذهـب ابـن السّـرّاج ، وابـن جنّـي – ، واختـاره ابـن مالـك – إلـى أنّ المحـذوف المقـدّر اسـم ، وأنّ الإخبـار بـالظّرف مـن قبيـل المفـردات ؛ إذ كـان يتعلّـق بمفـرَد ؛ فتقـديرُه: مسـتقرّ ، أو كائن ، ونحوهما.

والحُجّـة فـي ذلـك: أنّ أصـل الخبـر أن يكـون مفـردًا ، والجملـة واقعـة موقعـه ، ولا شـكّ أنّ إضمار الأصل أولى.

ووجـهٌ ثـانٍ: أنّـك إذا قـدّرت فعـلاً كـان جملـة ، وإذا قـدّرت اسـما كـان مفـرَدًا ، وكلّمـا قـلّ الإضمار ، والتّقدير كان أولى.

ينظـر : الأصـول ٦٣/١ ، واللّمـع ٧٥ ، والمقتصـد ٢٧٥/١ ، والإنصـاف ٢٤٥/١ ، والتّبيين ٢٤٩ ، وشـرح المفصـل ٩٠/١ ، وشـرح الكافيـة الشّـافية ٣٤٩/١ ، وشـرح الرّضـيّ ٩٣/١ .

(١) النداء في اللغة: الصوت.

ينظر: الصحاح ٢٥٠٥/٦ ، القاموس المحيط ٣٩٤/٤.

وفي اصطلاح النحويين: هو الدعاء بحروف مخصوصة.

ينظـر: حاشـية ابـن حمـدون علـى شـرح المكـودى علـى ألفيـة ابـن مالـك (دار الفكـر بيـروت . الطبعـة الأولـى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) – ص٥٠٠ ، حاشـية الصـبان ١٣٣/٣ ، حاشـية الخضرى ٧١/٢.

وليس بأسماء الأفعال [١] ؛ لأن منها ماهو [٢] بسيط ، وليس فى أسماء الأفعال بسيط فلو حكم باسميتها ؛ لزم ماليس فى كلامهم

فإن قلت : هلا حكموا [٣] بالحرفية من غير تقدير فعل ، والتقدير خلاف الأصل .

ناصب المنادي

قلت : بدليل معني الكلام ؛ فإنك إذا قلت : ياعبد الله كان المعني على أنادي أو [٤] أدعو [٥] .

قال الإربلى:"يا" وضعت لطلب إقبال المنادى إما حقيقة ، نحو:"يا زيد" ، أو مجازاً ؛ كقوله تعالى: (يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) سورة سبأ آية ١٠ ، وجعلت عوضا عن "أدعو".

ينظر: جواهر الأدب ص٢٨٨ ، المقرب ١/١٧٥ ، رصف المبانى ص٥١٣

(١) في النسخة (ب) أفعال.

(٢) في النسخة (ب) (ما) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(عليها).

(٤) في النسخة (ب) و بدل(، أو).

(٥)اختلف النحاة في ناصب المنادى على ثلاثة مذاهب: –

المذهب الأول: أنه منصوب بفعل مقدر ، تقديره"أنادى" ، أو"أدعو" ، أو أشبهها ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن خروف ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والسيوطى ، وهو مذهب الجمهور.

ينظر: الكتاب ١/٩١ ، المقتضب ٤/٢٠٢ ، الأصول ١/٣٣٣ ، اللمع ص١٩٢ ، التبصرة والتذكرة ١/٣٤٠ ، المفصل ص٣٥ ، ورأى ابن خروف في شرح الجمل ٢/٦٨٣ ، شرح المفصل ١/١٢٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩ ، شرح المقدمة الجزولية ١/٢٨١ ، ورأى ابن عصفور في شرح الجمل ١/٨٣ ، والمقرب ١/١٧٥ ، شرح التسهيل ٣/٣٨٢ ، المساعد ٢/٨٤٠ ، همع الهوامع ٢/٢٥ ، ٢٦ ، الارتشاف ٤/١٧٩ .

واستند أصحاب هذا المذهب إلى ما يلى:

(أ) قول العرب: يا إياك ، فوقوع ضمير النصب موقع المنادى دليل على أنه منصوب .

ينظر: الكتاب ١/٢٩١ ، ابن يعيش ١/١٢٧ ، شرح المقدمة الجزولية ١/٢٨٢ ، شرح التسهيل ٣/٣٨٧ ، المساعد ٢/٤٨٠.

(ب) نصب العرب المنادى المضاف ، ونصبهم نعت المنادى العلم.

ينظر: شرح السيرافي ٣/٤٣ ، ابن يعيش ١/١٢٧ ، شرح المقدمة الجزولية ١/٢٨٢.

(ج) رد المذهب القائل بأن الناصب له حرف النداء نفسه بأمرين:–

الأول : أن أدوات النداء حروف ، والأصل في الحرف عدم العمل ؛ إلا إذا أشبه الفعل ، وشبه أدوات النداء بالفعل ضعيف ، لقلة حروفها ، ولاسيما الهمزة.

ينظر: اللباب ١/٣٢٩.

الثاني : أن الجملة هى التى تتركب من كلمتين ، مسندة إحداهما إلى الأخرى ، وأداة النداء حرف ، ولم يوضع الحرف ليكون مسنداً ، أو مسنداً إليه. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٠.

(د)أن القول بأنها أسماء أفعال لا يستقيم لأمرين:-

الأول : أن أسماء الأفعال تحتاج إلى مرفوع ، وليس لها مرفوع في باب النداء.

الثاني : أن أسماء الأفعال لا تكون أقل من حرفين ، وأدوات النداء فيها الهمزة ، وهى على حرف واحد ، وإذا لم تكن الهمزة اسم فعل ، فكذلك أخواتها ؛ إذ لا فرق بينهما. ينظر: المصدر السابق ١/٢٥٠.

(هـ) رد الاعتراض على تقدير الفعل بأن النداء يدل على الإنشاء ، والفعل المقدر يدل على الخبر ، وهما مختلفان ، بأن الفعل المقدر يدل على الإنشاء لا على الخبر في نحو : أقسم بالله لأفعلن. ينظر: الارتشاف ٤/٢١٧٩ ، المساعد ٢/٤٨٠.

المذهب الثانى: أنه منصوب بحرف النداء ، ثم اختلفوا في تفسير ذلك على ثلاثة أقوال:-

الأول: إنه منصوب بالحرف نفسه. ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١/٢٨٢ ، الارتشاف ٤/٢١٧٩.

الثانى: إنه منصوب بها ؛ لأنها نابت عن "أدعو" ، و"أنادى" وهو مذهب أبى على الفارسى ، وأبى البركات الأنبارى. ينظر: الارتشاف ٤/٢١٨٠ ، أسرار العربية ص١٢٧.

الثالث: إنه منصوب بها ؛ لأنها أسماء أفعال ، وهو مذهب الكوفيين ، وأبى على الفارسى.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩ ، الجنى الدانى ص٣٥٥ ، شرح الكافية للرضى ١/٣٤٦ ، شرح المفصل ١/١٢٧.

الرابع: إنه منصوب بها ؛ لأنها أفعال. ينظر: همع الهوامع ٢/٢٦.

واستند أصحاب هذا المذهب بما يأتى:-

الأول : أن أدوات النداء فيها ما يمال ، وهذا دليل شبهها بالفعل.

الثاني : أن حرف الجر يعلق بها في قولك: يالزيد ، وحرف الجر لا يتعلق إلا بالفعل. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٢٩.

المذهب الثالث: أن المنادى منصوب بالمعنى. ينظر: همع الهوامع ٢/٢٥.

قلنا : لا نسلم ، ولم لايجوز أن يكون ذلك المعني الذي هوالنداء[١] مستفادا من حرف[٢] النداء إلا [٣] أن يكون هناك فعل مقدر.

فالجواب : أنه لما[٤] ذهبوا إلي ذلك أنه[٥] ليس فى كلامهم كلام من غير إسناد ؛ فلو لم يقولوا بتقدير الفعل ؛ لزم ماليس فى كلامهم ؛ بخلاف التقدير فإنه غير عزيز [فى كلامهم] [٦] ؛ فالمصير إليه أولي.

(**قوله : هضما**) أي :عن استحقاقه لاستجابة دعائه ؛ فهو بهذا الاعتبار بعيد لا بالنظر إلي نفس الأمر.

استعمال حروف النداء

(**قوله : أو لما هو بمنزلة البعيد**) [٧]أي : هذه الثلاثة

---

(١) في النسخة (ب) النداا.

(٢) في النسخة (ب) حروف.

(٣) في النسخة (ب) لا أن.

(٤) في النسخة (ب) إنما .

(٥) في النسخة (ب) لأنه .

(٦) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين(ساقط).

(٧)إن حروف النداء (يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، والهمزة ، ووا) كلها لتنبيه المدعو. ينظر: اللمع ص١٧٠ .

وجعل"يا" و"أيا" و"هيا" لنداء البعيد ، و"أى" ، والهمزة لنداء القريب ، وإنما كان كذلك من قبل أن البعيد ، والمتراخى ، والنائم ، والمستثقل ، والساهى يفتقر في دعائهم إلى رفع صوت ، ومده ، و"يا" ، و"أيا" ، و"هيا" أواخرهن ألفات ، والألفات ملازمة للمد.

أما الياء في"أى" فليست مدة ؛ لأن ما قبلها مفتوحاً ، و"الهمزة" ليست من حروف المد فاستعملا للقريب. ينظر: التبصرة ٣٣٧/١ ، شرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣.

قال الزمخشري في المفصل ص ٤١٣ :"وهي يا ، وايا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، ووا. فالثلاثة الأول لنداء البعيد ، أو من هو بمنزلته من نائم ، أو ساه ؛ فإذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادى على إقبالا لمدعو عليه ، وأي الهمزة للقريب ، ووا للندبة خاصة. أ.هـ

قال ابن عاشور في التحرير والتنوير ٣٢٤/١ :"و (يَا) حَرْفٌ لِلنِّدَاءِ ، وهو أَكْثَرُ حُرُوفِ النِّدَاءِ استعمالا فَهُوَ أصل حُرُوفِ النِّدَاءِ ، ولِذَلِكَ لا يُقَدَّرُ غَيْرُهُ عند حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ ، ولِكَوْنِهِ أَصلًا كان مُشْتَرَكًا لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ ، والْبَعِيدِ ؛ كما في «الْقَامُوسِ» .

لنداء البعيد حقيقة ، أو تقديرا ، أو لما هو بمنزلة البعيد ، ولو جعل ؛ نحو : نائم ، أو ساه من البعيد تقديرا[1] ؛ لم يبعد .

لكن لما كان بينهما من التفاوت ماتري لم يجعل **(قوله : أو ساه تحقيقا ، أو بالنسبة)** يعني ساه تحقيقا ، أو تقديرا بالنسبة إلي حد الأمر ، وذلك أن ينزل غير الساهي منزلة الساهي ؛ إيذانا بأن الأمر بحيث يحتاج إلي زيادة اهتمام بشأنه ؛ فإنه ، وإن لم يكن من المنادي نوع تغافل[2] لكنه لفرط الاحتياج إلي اهتمام منه ، واشتغال بذلك الأمر الذي ينادي له نزل كأنه ساه.

(قوله : وقد ينظم) أي : قال بعضهم: أي لنداء البعيد ، وقيل: الثلاثة الأول لنداء البعيد ، والهمزة لنداء القريب ، وأي لنداء المتوسط.

(قوله : ووا للندبة خاصة) [3]، وأما يا ؛

(وا) للندبة

قَالَ الرَّضِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» : إنَّ استعمال يَا فِي الْقَرِيبِ ، والْبَعِيدِ عَلَى السَّوَاءِ ، ودَعْوَى الْمَجَازِ فِي أَحَدِهِمَا ، أو التَّأْوِيلِ خِلَافُ الْأَصلِ ، وهو يُرِيدُ بِذَلِكَ الرَّدَّ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ ؛ إذ قال في «الْكَشَّافِ» : «وَيَا حَرْفٌ وضع في أصله لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ ثُمَّ اسْتُعْمِلَ في منادَاةِ من سَهَا ، أو غَفَلَ ، وإِنْ قَرُبَ تَنْزِيلًا لَهُ منزلة من بَعُدَ" وكَذَلِكَ فَعَلَ في كتاب «الْمفصل».أ.هـ

وذهب المبرد إلى أن"أيا" و"هيا" للقريب ، و"أى" للمتوسط ، و"يا" للجميع.

ينظر: حاشية الصبان ٣/١٣٤.

وفي المقتضب ٤/٢٥٨ : أنها للقريب كالهمزة.

(١) في النسخة (ب) بتقدير.

(٢) في النسخة (ب) تعاقل.

(٣) قال ابن الأنبارى:"فإن قيل: ما علامة الندبة؟

قيل:"وا" ، أو"يا" في أول الاسم ، وألف ، وهاء في آخره ، وإنما زيدت"ياء" ، أو"وا" ، أو"يا" وألف ، وهاء في آخره ليمد بها الصوت ؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدين ، وزيدت الهاء بعد الألف ؛ لأن الألف خفية ، والوقف عليها يزيدها خفاء ، فزيدت الهاء عليها في الوقف ؛ لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف" أ. هـ. ينظر: أسرار العربية ص٢٤٣.

قال ابن يعيش موضحاً:-

فمشترك بينها[١] وبين النداء[٢] .

وعندي : أن يا للنداء فى الأصل ، وفي الندبة مجاز ؛ لأن استعماله فى النداء هو الشائع الكثير فيكون ذلك هو الأصل ، ولأن التزام المجاز أولي من الاشتراك ؛ لأن باب المجاز أشيع ، وإنما استعمل [فى الندبة] [٣] [٤] ؛ لمكان التناسب ؛.........=

" لما كان المندوب مدعوا بحيث لا يسمع ، أتوا في أوله بـ"يا" ، أو"وا" لمد الصوت ؛ كما يأتون بها في القوافي المطلقة ، وخصوا الألف دون الواو ، والياء ؛ لأن المد فيها أمكن من أختيها" أ. هـ

ينظر: ابن يعيش ٢/١٣.

(١) في النسخة (ب) بينهما.

(٢)-"يا" هى أم الباب ؛ لأنها أكثر أخواتها استعمالا ، قال الرمانى:""يا" وهى من حروف النداء ، وهى أم حروفه".

ينظر: معانى الحروف ٩٢ ، وينظر: شرح عيون الإعراب ص٢٧٥ ، رصف المبانى ص٥١٣ ، همع الهوامع ٢/٢٧.

وقال الإربلى:"و"يا" أعم حروف النداء"

ينظر: جواهر الأدب ص٢٩١ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٥٣ ، العوامل المائة ص٣٣٨ ، حاشية الصبان ٣/١٣٤ ،

وقال ابن يعيش:"وأصل حروف النداء"يا" ؛ لأنها دائرة في جميع وجوده".

ينظر: شرح ابن يعيش ٨/١١٨

وقد تستعمل في الندبة معاقبة لـ"وا" ، قال ابن يعيش:-

"ويكون في الاستغاثة ، والتعجب ، وقد تدخل في الندبة بدلا من "وا" فلما كانت تدور فيه هذا الدوران كانت لأجل ذلك أم الباب ، والأصل في حروف النداء...".

ينظر: المصدر السابق ٨/١١٨ ، وينظر : -أيضا- المقرب ١/١٧٥ ، الأشباه والنظائر ٢/١٣٠.

(٣) في النسخة (ب) للندبة.

(٤)الندبة عرفها ابن الأنبارى فقال: إن قال قائل: ما الندبة؟

قيل: تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب ، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب. ينظر: أسرار العربية ص٢٤٣.

وعرفها ابن عصفور فقال: الندبة: نداء الهالك ، وهو الميت ، أو نداء ما هو منه بسبب ؛ فمثال الأول: وازيداه ، ومثال الثاني: وامصيبتاه.

لأن المندوب لقصد[(١)] قصده بدليل أنه يعامل معاملة المنادي في البناء ، والإعراب.

لا يندب غير المعروف

(**قوله : ولا يندب غير المعروف**)[(٢)] أي :غير المشهور كالعلم........=

ينظر: شرح الجمل ٢/٢٧.

وعرفها ابن مالك فقال: الندبة نداء ما هو مفقود ، أو ما هو في حكم المفقود.

ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/٢٨٩.

قال سيبويه:-

"اعلم أن المندوب مدعو ، ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق ؛ كما لم تلحق في النداء" .

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٠.

قال ابن السراج في الأصول ١/٣٥٨ :" وقال الأخفش: الندبة لا يعرفها كل العرب ، وإنما هي من كلام النساء ؛ فإذا أرادوا السجع ، وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف الندبة على كلام يريدون أن يسكتوا عليه ، وألحقوا الهاء لا يبالون أي كلام كان . أ.هـ

قال ابن يعيش: واعلم: أن الندبة لما كانت بكاء ، ونوحا بتعداد مآثر المندوب ، وفضائله ، وإظهار ذلك ضعف ، وخور ، ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال ، وقلة صبرهن وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب ، وأعرفها لكي يعرفه السامعون.

ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٤.

(١) في النسخة(ب) يقصد.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة ، والموصلات.

واحتجوا على مذهبهم بأن قالوا : إنما قلنا: إنه يجوز ندبه النكرة ، والأسماء الموصولة ، وذلك ؛ لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة ، نحو:"واراكباه" ، فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ؛ كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام ؛ نحو: زيد ، وعمرو ، فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ، ويقرب منها .

والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم :"وامن حفر بئر زمزماه" ، وما أشبه ذلك.

ينظر: الإنصاف ١/٣٦٢-٣٦٤ ، التصريح ٢/٢٣٩ ، شرح الأشمونى ٣/١٤٤ ، شرح ابن يعيش ٢/١٥ ، شرح الرضى على الكافية ١/١٤٤.

ندبة النكرة والموصولات

= ، أو الذي ينزل[1] منزلة العلم ؛ كالموصول ؛ نحو قولهم : وامن حفر بئر[2] زمزماه ؛ لأنه بمنزلة : واعبد المطلباه[3] [4] ؛ لمكان الشهرة.

وقال ابن عصفور:"واعلم أنك لا تندب النكرة ؛ لأن المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ؛ ليكون عذرا للمتفجع عليه ؛ فإذا قلت: يا أبتاه ، ويا أختاه ، فقد علم أنك تفجعت على من هو منك بسبب ، وإذا قلت: يا رجلاه لم يعلم من المتفجع عليه فصرت كمن قال : يا من لا يعنيني أمره ، وكذلك زعم سيبويه ثم قال : -

" ولا يجوز أن تندب مضمراً ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون غائبا ، وهو لا ينادى لمناقضته النداء ، أو متكلما ، وهو لا يتصور ؛ لأن المتكلم حي ، والمندوب ميت ، أو مخاطبا ، وهو عزيز لا يجوز نداؤه إلا في ضرورة الشعر ، فكذلك لا يندب" أ. هـ ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٢.

وإليه ذهب جمهور البصريين ؛ إذ يرون أنه لا يجوز ذلك ؛ محتجين بقولهم :-

"لأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدا بعينه ، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ؛ ليساعد في تفجعه فيحصل التأسي بذلك فيخف ما به من المصيبة ، وذلك إنما يحصل بندبه المعرفة لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها -أيضا- مبهمة فأشبهت النكرة فوجب ألا تجوز ندبتها كالنكرة".

ينظر: الإنصاف ١/٣٦٣-٣٦٤ ، التصريح ٢/٢٣٩ ، شرح الأشمونى ٣/١٤٤ ، شرح ابن يعيش ٢/١٥ ، شرح الرضى على الكافية ١/١٤٤.

(١) في النسخة (ب) نزل.

(٢) في النسخة (ب) بير.

(٣) في النسخة (ب) عبد المطلب.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٢٨ :-

" وزعم أنه لا يستقبح ، وامن حفر بئر زَمزماه ؛ لأن هذا معروف بعينه ، وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع ؛ فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب.

ولو قلت هذا لقلت : وامن لا يعنين أمرُه ؛ فإذا كان ذا تُرك لأنه لا يُعذر على أن يُتفجّع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجع ، ويُبهم ؛ كما لا يُعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره. أ.هـ

قال الزمخشري في المفصل ص ٦٨ :"ولا يندب إلا الاسم المعروف ؛ فلا يقال : وارجلاه ، ولم يستقبح ، وامن حفر بئر زمزماه لأنه بمنزلة ؛ واعبد المطلباه. أ.هـ

والكوفيون يجوزون ندبة النكرات ، والموصولات سواء كانت نازلة منزلة الأعلام ، أو لا .

والسبب فى ذلك هو أن القصد بذكر المندوب أن يعذر بالتحزن عليه ، أو ليساعد فى ذلك فيخف[1] أمر التحزن ، وبغير المعروف ، والمشهور من الأسماء لايحصل هذا الغرض ؛ فلا يجوز.

مايلحق آخر المندوب

(**قوله : وكثيرا ما يلحق آخر المندوب**)[2] مثل المصنف له بنحو : واغلام عمراه ، ووامن حفر بئر زمزماه[3]، وإن لم يلحق آخر المندوب ؛ بل لحق آخر ماأضيف إليه المندوب ، وآخر صلته ؛ إيذانا بقوة الاتصال ، وبأنه كان آخره ، ولما آل الأمر إلي الصفة ؛ قال أواخر صفته[4] فنبه أن تعلق الصفة ليس بتلك المثابة ، وذلك أن الندبة لغلام عمرو لا للغلام.

---

(١) في النسخة (ب) فتخفف.

(٢)المندوب له استعمالان:-

أحدهما: أنّ المندوب إذا لم يلحقه الألف فإنه يبنى على الضّمّ إن كان مفرَدًا ، ويُنصب إن كان مُضافًا ؛ كما يفعل بالمنادى ، وإذا اضطّر إلى تنوينه جاز نصبُه ، وضمُّه ؛ كما يجوز ذلك في المنادى.

والثّاني: أن يلحق آخر ما تمّ به ألِف. يُنظر: شرح الكافية الشّافية ٣/١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، وابن النّاظم ٥٩١ ، ٥٩٢.

(٣) تطّرد زيادة الهاء في ثلاثة مواضع:-

أحدها: في فعل الأمر الوارد على حرفٍ لبيان الحركة ؛ نحو : (فِهْ) و (عِهْ) ، أو حرفين ؛ نحو : (ارْمِه) و (اغْزِهِ).

وثانيها: في الوقف على ما الاستفهاميّة ، إن جُرّتْ بحرفٍ ؛ نحو : (لِمَهْ) .

وثالثها: في النُّدْبَةِ ، والاستغَاثَةِ عند الوقف ؛ نحو : (وا زيداه) و (وا من حَفَرَ بِئرَ زَمْزَمَاه) و (وا مُعْتَصِمَاه) .

ينظر: جواهر الأدب١٦٠ ، تداخل الأصول اللغوية ، وأثره في بناء المعجم لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي – عمادة البحث العلمي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م– ١/٢١٤ .

(٤)إذا كان المندوب موصوفا مثل: زيد الظريف ، هل توضع علامة الندبة على الموصوف أم على الصفة؟

ذكر أبو البركات هذه المسألة فقال:-
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ؛ نحو : قولك: وازيد الظريفاه ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى ، وابن كيسان ، والفراء ، وابن مالك.
ينظر: الكتاب ٢٢٦/٢ ، المسائل البصريات ص٦٨٠ ، المقتضب ٢٧٥/٤ ، شرح الكافية للرضى ١٥٩/١ ، التسهيل ص١٨٥ ، الأصول ٣٥٨/١ ، شرح الأشمونى ١٦٩/٣ ، المساعد ٥٣٧/٢ ، وشفاء العليل ٨٢١/٢ ، الارتشاف ٢٢١٦/٥ ، شرح التسهيل ٤١٦/٣.
واحتج الكوفيون فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه ؛ نحو : قولك: واغلام زيداه ؛ فكذلك هنا الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ؛ فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة ، والذى يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان ؛ فقال: (واجمجمتى الشاميتيناه) نسبة إلى الشام ، وألقى علامة الندبة على الصفة فدل على ما قلناه. ينظر: الإنصاف ٣٦٤/١.
ورد ابن عصفور هذا المذهب فقال:-
"وهذا الذى قالوا : خطأ ؛ لأن قولهم : يا غلام زيداه ، إنما جاز ؛ لأن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه ، ألا ترى أنهم لا يحتملون الفصل بينهما ، وليست الصفة مع موصوفها كذلك ، ألا ترى أنهم يفصلون بموصوف آخر ، وقد تقدم أن المضاف إليه يحكم له في هذا الباب بحكم التنوين ، فيقولون: يا غلام ، ويحذفون المضاف إليه ؛ كما يحذفون التنوين ، ولما اشتد اتصاله لحق آخر ما يلحق آخر غير المضاف إليه" أ. هـ.
ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢.
أما البصريون فيرون أنه لا يجوز ، ووافقهم ابن عصفور ، وأبو حيان.
ينظر: الإنصاف ٣٦٣/١ ، ورأى ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٩/٢ ، الارتشاف ٢٢١٦/٥.
واحتجوا بقولهم : ؛ لأن علاقة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وليس موجودا في الصفة ؛ لأنه لا يلزم ذكرها مع الموصوف ، فوجب ألا يجوز.
ينظر: الإنصاف ٣٦٣/١.
وختم ابن الأنباى فقال:"وأما ما روى عن بعض العرب من قولهم : واجمجمتى الشاميتياه" فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لا يعبأ به ، ولا يقاس عليه ".
ينظر: المصدر السابق.

دخول علامة الندبة على ...

؛ بخلاف يازيد الظريفاه [١] ؛ فإن الندبة لزيد بعينه ، وإنما جاء الصفة للإيضاح لا للتقييد ؛ بخلاف الإضافة فإنها للتقييد فإذن[٢] القول قول الخليل[٣].

وقال سيبويه:"وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول: وازيد الظريفاه .. ، وزعم الخليل أن هذا خطأ".

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٦.

(١) قال العكبري في اللباب ١/٣٤٤-٣٤٥ :" لا يجوز أَن تلْحق عَلامَة الندبة الصفة ؛ نحو : (وازيد الظريفاه) وأَجَازَهُ الكوفيَّون ، ويُونُس

وَوجه الْمَذْهَب الأوَّل من وجهيْن :-

أحدُهما : أنَّ الصفة غير مندُوبَة ، ولَا لا زِمَة للمندوب ؛ فلم تلحقها عَلامَة الندبة بِخِلَاف الْمُضَاف إليه لأنه من تتمَّة الْمُضَاف .

والثَّاني : أنَّ الصفة اسم مُعرب مُفْرد ؛ فلا تلحقها عَلامَة الندبة كالنكرة ، وعلَّة ذَلِك ألا يصير مبنيّاً

واحتجَّ الْآخرُونَ من وجهيْن :-

أحدُهما : مَا سمع من عربيّ فصيح ضَاعَ منه قدحان من خشب فندبهما ، واجمجمتيّ الشاميّتيناه .

وَالثَّانِي : أنَّ الصفة في بعض الْمَوَاضِع تلْزم كصفة (أيّ) في بَاب النداء وصفة (مَن) و (مَا) النكرتين فَجرى مجْرى الْمُضَاف إليه ، ولأنَّها توضحّ ؛ كما يوضحّ.

(٢) في النسخة (ب) فإذا.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٢٥ -٢٢٦ :" هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ ، والظريفَ.

وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت: وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ ؛ لأن هذا غير منادى ؛ كما أن ذلك غير نداء.

وليس هذا كقولك: وأميرَ المؤمنيناه ، ولا مثل: واعبدَ قيساه ؛ من قبل أن المضاف ، والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد من فرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ، ومقتضاه ، ومن الاسم.

ألا ترى أنك لو قلت : عبدا ، أو أميرا ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ، ولو قلت : هذا زيد كنتَ في الصفة بالخيار ، إن شئت وصفتَ ، وإن شئت لم تصف ، ولستَ في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التنوين.

(قوله : ينصب المنادي لفظا إذا كان نكرة إلي آخره) [(١)] ..=

ويدلك على ذلك : أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه ؛ كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألفُ الندبة عليه لا على الوصف.

وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول: وازيدُ الظريفاه ، واجُمجمتيّ الشّاميّتيْناه.

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ.

(١) ينصب المنادى في ثلاث مسائل:-

إحداها: أن يكون مضافا كـ"يا عبد الله" ، و"يا رسول الله" ، ومنه عند سيبويه: قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) سورة الزمر آية ٤٦.

ينظر: الكتاب ١٩٦/٢-١٩٧.

وزعم المبرد أنه صفة للجلالة.

ينظر: المقتضب ٢٣٩/٤.

قال الزجاجي:"فأما المضاف ، والنكرة فمن صوبان ؛ كقولك:"يا غلام زيد" ، ويا أخانا ... قال الله عز وجل: (يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ) سورة يوسف ٣٩ ، ٤١ ، و (قَالُوا يَاأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ) سورة يوسف آية ١١ ، وتقول في النكرة: يا ذاهبا مسرعا..."

ينظر: الجمل ص١٤٧ ، معاني الحروف ص٩٣ ، والتبصرة ٣٣٩/١ ، شرح عيون الإعراب ص٢٥٩ ، حاشية ابن حمدون ص٥٠٥ ، شرح الكافية الشافية ١٢٩٦/٣ ، حاشية الصبان١٣٩/٣.

الثاني: أن يكون شبيها بالمضاف ، وفي ذلك يقول ابن جني:"وكذلك المشابه المضاف من أجل طوله...".

ينظر: اللمع ص١٦٩.

وينظر: شرح عيون الإعراب ص٢٦٥ ، المقرب ١٧٥/١ ، المساعد ٤٨٠/٢.

وقال الأزهري:"الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه ، إما بعمل ، أو عطف قبل النداء ، والعمل إما في فاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، فالأول نحو:"يا حسنا وجهه" .. ، والثاني ، نحو:"يا طالعا جبلا"... ، والثالث: نحو:"يا رفيقا بالعباد" .

والمعطوف نحو:"يا ثلاثة وثلاثين فيمن سيمته بذلك ... أما نصب"ثلاثة" فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول ؛ لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف".

ينظر: التصريح ٢٢/٤ ، حاشية الصبان ١٤٠/٣.

وقال الرضى:"فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما ، أو لا ، وإذا لم تجعله علماً جاز أن يتعرف بالقصد ؛ كما في"يا رجل" ، أو لا يتعرف لعدم القصد كـ"يا رجلا" ... إلى

أن قال :"فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: يا حليما لا يعجل مضارعا للمضاف مع قصد التعريف أيضا" أ هـ.

ينظر: شرح الكافية للرضى ١/١٣٥.

وعلل ابن عصفور لنصب الشبيه بالمضاف بقوله :-

"ولم يبن المضاف ؛ لأنه قد تمكن بالإضافة ، ولا المطول (يقصد: الشبيه بالمضاف) لشبهه بالمضاف ، وأيضاً فإنه يضعف حملها مع حرف النداء كالشئ الواحد".

ينظر: شرح الجمل ٢/٨٨.

<u>الثالث:</u> النكرة غير المقصودة ، وذلك كقول الأعمى:"يا رجلا خذ بيدى".

ومنه قول الشاعر:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ندَامَايَ من نَجْرانَ أَنْ لا تَلَاقِيَا

والبيت من الطويل ، وهو لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٤٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، وشرح اختيارات المفضّل ص٧٦٧ ، و التصريح ٢/ ١٦٧ ، وشرح المفصل ١/ ١٢٨ ، والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩ ، والكتاب ٢/ ٢٠٠ ، ولسان العرب ٧/ ١٧٣ (عرض) والمقاصد النحويَّة ٤/ ٢٠٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤١٣ ، ٩/ ٢٢٣ ، ورصف المباني ص١٣٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥ ، وشرح شذور الذهب ص١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ص٥١٥ ، وشرح قطر الندى ص٢٠٣ ، والمقتضب ٤/ ٢٠٤.

ينظر : المعجم المفصل ٨/٣٤١.

قال ابن يعيش:-

"الشاهد فيه: نصب"راكبا" ؛ لأنه منادى منكور إذا لم يقصد راكبا بعينه ، وإنما أراد: راكبا من الناس يبلغ خبره ، ولو أراد راكبا بعينه ؛ لبناه على الضم ، وإنما قال هذا ؛ لأنه كان أسيراً".

وأنكر المازنى من البصريين ، والكسائى ، والفراء من الكوفيين نداء النكرة غير المقصودة ، وحجتهم:-

أن العامل لا ينادى إلا من يقبل عليه ، ويذهب إليه ، أما أن ينادى شائعا فهو لا يجوز ، وخرجوا شواهد نداء النكرة غير المقصودة المنصوبة بأن ذلك من النكرة المقصودة ، وهى ، وإن كان حكمها البناء على الضم ، إلا أنها نونت ، ونصبت للضرورة.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٥.

ينظر: خزانة الأدب ٢/١٩٤ ، وينظر: شرح الكافية للرضى ١/٣٥٧ ، الهمع ٢/٣٧ ، المساعد ٢/٤٩٢ ، شرح الأشمونى ٣/١٣٨-١٤٠.

=يرد[1] على هذا ؛ نحو : يافتي لغير معين ؛ فإن قيل المراد أنه لايبني[2] المنادي ؛ إذ ذاك للنداء لم يستقم.

دخول لام الاستغاثة على المنادى

(**قوله : آخرا ، أو تقديرا**) ؛ نحو : يالزيد[3] فإنه من البناء بمعزل[4] ؛ فكان يجب أن ينظم في سلك اللفظي بما ذكرت من العناية .

(**قوله : أو تقديرا**) إذا لم ينو الإفراد صح ؛ [5] إذا كان القصد إلي كون الأول مضافا إلي زيد المقدر ، وإنما حذف من الأول استغناء عنه بذكره مع الثاني ؛ نحو : ياغلام غلام زيد هذا إنما يستقيم على قول من يراه مضافا إلي المقدر[6].

ورده ابن عصفور بقوله :"من النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها ، وزعم أنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال ، وتأول جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك ... ثم قال :-

"وهذا كله من نداء النكرة غير المقبل عليها ؛ إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه ؛ كما يقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدى ، ولا من يقصد من الناس أحداً ؛ بل من أجابه فهو مراده ، وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن حمل هذه الأبيات عليها أولى من حملها على الضرورة" أ. هـ ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٣-٥٨.

وعلل الأنبارى لنصب المضاف ، والنكرة بقوله :" ؛ لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا ؛ لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقى ما سواه على الأصل" .أ. هـ

ينظر: أسرار العربية ص٢٢٦.

(١) في النسخة (ب) فرد.

(٢) في النسخة (ب) لا يري.

(٣) في النسخة (ب) قايم.

(٤)إنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة ؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف ، واللام المجرورة من خواص الاسم ، فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه. ينظر: الفوائد الضيائية ١/٣٢٧ .

(٥) في النسخة (ب) بزيادة :(يعني).

(٦)اختلف النحاة في تخريج نحو: يا غلام غلام زيد – إذا كان الأول منصوبا- على خمسة مذاهب:-

المـــذهب الأول: أن"غـــلام" الأول هـــو المضـــاف ، والثـــانى مقحـــم بـــين المضـــاف ، والمضـــاف إليـــه ، وهـــو قـــول الخليـــل ، وســـيبويه ، والزجـــاجى ، وابـــن الشـــجرى ، وابـــن خـــروف ، واختـــاره ابـــن الضائع.

ينظـــر: الإيضـــاح فـــي شـــرح المفصـــل ٢٧٦/١ ، الكتـــاب ٢٠٦/٢ ، ورأى الزجـــاجى فـــي الجمـــل ص١٥٧ ، الأمالى ٣٠٧/٢ ، ورأى ابن خروف في شرح الجمل ٧١٧/٢.

واختلف النحاة في مذهب سيبويه على قولين:

الأول: أن مـــراد ســـيبويه إقحـــام الثـــانى بـــين المضـــاف ، والمضـــاف إليـــه ، ومعنـــى ذلـــك أن الثـــانى زائـــد ، وهـــو مـــذهب المبـــرد ، والزجـــاجى ، والســـيرافي ، والصـــيمرى ، وابـــن يعـــيش ، وابـــن الحاجـــب ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن هشام.

ينظـــر: المقتضـــب ٢٢٧/٤ ، ورأى الزجـــاجى فـــي الجمـــل ص١٥٧ ، شـــرح الســـيرافي ٤٧/٣ ، التبصـــرة والتـــذكرة ٣٤٢/١ ، شـــرح المفصـــل ١٠/٢ ، الإيضـــاح فـــي شـــرح المفصـــل ٢٧٦/١ ، التوطئة ٢٩٣ ، شرح التسهيل ٤٠٥/٣ ، أوضح المسالك ١٩/٤-٢٠.

الثـــانى: أن مـــذهب ســـيبويه علـــى حـــذف المضـــاف إليـــه ، وهـــو قـــول ابـــن عصـــفور ، وأبـــى حيـــان ، وابن عقيل.

ينظـــر: رأى ابـــن عصـــفور فـــي شـــرح الجمـــل ٩٦/٢ ، الارتشـــاف ٢٢٠٤/٤-٢٢٠٥ ، المساعد ٥١٨/٢.

واعترض على هذا المذهب بأمور منها:-

أولا : أن فيـــه فصـــلا بـــين المضـــاف ، والمضـــاف إليـــه فـــي الســـعة ، وهـــو لا يجـــوز إلا فـــي الضرورة ؛ إذا كان الفاصل ظرفا.

ثانيا : أن فيه زيادة الاسم ، والأصل عدم زيادته.

ينظر: المصادر السابقة.

المذهب الثانى: أن الأول ، والثانى مضافإن إلى زيد ، وهو مذهب الفراء.

ينظر: أوضح المسالك ٢٠/٤ ، التصريح ١٧١/٢ ، همع الهوامع ٤٤/٢.

واعترض على هذا المذهب : بأن فيه اجتماع عاملين على معمول واحد.

ينظر: التصريح ١٧١/٢.

المذهب الثالث: جواز الوجهين فيه ، وهما:-

الأول: مذهب سيبويه.

الثـــانى: أن يكـــون المضـــاف هـــو"غـــلام" الثـــانى ، والأول مضـــاف إلـــى محـــذوف ، وهـــذا مـــذهب المبرد ، والصيمرى ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والشلوبين ، ورجح الرضى القول الثانى.

ينظـــر: المقتضـــب ٢٢٧/٤ ، التبصـــرة والتـــذكرة ٣٤٢/١-٣٤٣ ، شـــرح المفصـــل ١٠/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٦/١ ، التوطئة ص٢٩٣ ، شرح الكافية ٣٨٨/١.

= أما على قول من يراه مضافا إلي المذكور آخرا[1] فلا.

وقد نسب إلى المبرد – أيضا – أن"الثانى" هو المضاف ، والأول مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو قول السيرافي ، والأعلم ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابنه ، والرضى ، وأبى حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشمونى ، والأزهرى ، والسيوطى.

ينظر: شرح السيرافي ٤٧/٣ ، النكت ٥٥٥/١ ، شرح المفصل ١٠/٢ ، شرح الجمل ٩٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣ ، شرح الألفية ص٥٧٩ ، شرح الكافية ٣٨٧/١ ، الارتشاف ٢٢٠٥/٤ ، أوضح المسالك ٢٠/٤ ، المساعد ٥١٨/٢ ، شرح الأشمونى ١١٨/٣ ، التصريح ١٧١/٢.

واعترض على هذا المذهب بما يلى:–

<u>أولا :</u> أن المعتاد أن يدل المتقدم على حذف المتأخر ، وفي هذا القول انقلب الأمر.

<u>ثانيا :</u> عدم تنوين المضاف الثانى بعد حذف المضاف إليه.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ ، شرح الأشمونى ١١٨/٣ ، التصريح ١٧١/٢.

<u>المذهب الرابع:</u> أن الفتحة التى في"الأول" حركة إتباع لحركة آخر الثانى ، وهو مذهب السيرافي ، والأعلم.

ينظر: شرح السيرافي ٤٧/٣ ، النكت ٥٥٥/١.

ونسب إلى الأعلم أن نحو:"يا غلام غلام زيد" مركب مثل : خمسة عشر ، وهو قول أبى حيان ، وابن عقيل ، والأشمونى ، والأزهرى ، والسيوطى.

ينظر: الارتشاف ٢٢٠٥/٤ ، المساعد ٥١٨/٢ ، شرح الأشمونى ١١٨/٣ ، التصريح ١٧١/٢.

<u>المذهب الخامس:</u> أن فيه ثلاثة أوجه ؛ الأول ، والثانى من المذاهب السابقة ، والثالث: أن يكون غلام غلام مركب مثل: خمسة عشر ، وهذا مذهب ابن عصفور ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وأبى حيان ، والأشمونى.

ينظر: رأى ابن عصفور في شرح الجمل ٩٦/٢ ، شرح التسهيل ٤٠٥/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣–١٣٢٢ ، شرح الألفية ابن الناظم ٥٧٩ ، الارتشاف ٢٢٠٤/٤ ، ورأى شرح الأشمونى ١١٨/٣.

واعترض على هذا المذهب ، بأن فيه تكلف تركيب ثلاثة ألفاظ.

ينظر: التصريح ١٧١/٢.

(١) في النسخة (ب) آخران.

والمصنف لم يعتد بذلك القول ؛ لبعده عن الصواب لاستلزامه الفصل[١] بين المضاف ، والمضاف إليه من غير ضرورة.

الشبيه بالمضاف

(**قوله : هو من تمام معناه**) بأن[٢] يكون من مقتضياته ، أو جزء[٣] منه ؛ كما في [ثلاثة ، وثلاثين][٤] في اسم رجل ؛ فإن ؛ نحو : ضارب مما يقتضي مضروبا ، وكذلك ؛ نحو : مضروب يقتضي من وقع عليه الضرب[٥] .

وكذا[٦] اسم التفضيل يقتضي مفضلا عليه ؛ بخلاف يازيد الطويل[٧] ؛ =

---

(١) في النسخة (ب) الفضل.

(٢) في النسخة (ب) فإن.

(٣) في النسخة (ب) جزاء.

(٤) في النسخة (ب) يا ثلاثة ، وثلثين.

(٥)الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ ، وهو الَّذِي يُسَمَّى الْمُطَوَّلَ ، ويُسَمَّى الْمَمْطُولَ ، وهو ما له عمل فيما بعده ؛ نحو: يا ضاربا رجلا ، ويا خيرا من زيد ، ويا عشرين رجلا ...

ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٢/٣ .

قال العكبري في اللباب ٢٣٢/١ :"والمشابه للمضاف من أجل طوله مَا كان عَاملا فيما بعده ، وكَانَ مَا بعده من تَمام مَعْنَاهُ ؛ كقولك : لا ضَارِبًا زيدا ولا حَسَناً وجهه قَائِم ، ولَا خيرا من زيد لنا ، ووجه مشابهته للمضاف من وجهيْن :-

أَحدهمَا : أنه عَامل فيما بعده ؛ كما يعْمل الْمُضَاف فيه الْمُضَاف إليه

وَالثَّانِي : أنَّ مَا بعده مفتقر إليه كافتقار الْمُضَاف إليه إلى الْمُضَاف ، وعَلى هَذَا إذا قلت : لا مروراً بزيدٍ ، وعلقَّت الْبَاء بالمصدر نصبت ، ونوَّنت لأنه عاملٌ فيما بعده ، والْخَبَر مَحْذُوف ، وإِنْ جعلت (بزيد) الْخَبَر لم تنوِّن المصدر لأنه غير عَامل هَهُنَا ، وكَذَلِكَ لا آمر بِالْمَعْرُوفِ يَوْم الْجُمُعَة إن أعملت آمراً نوَّنته ، وإِن لم تعمله لم تنوِّنه ، ولَا يكون (يَوْم الْجُمُعَة) خَبرا ؛ لأن ظرف الزَّمَان لا يُخبَر بِهِ عن الجثث ، والنفي على هَذَا التَّقْدِير : خاص بِبَعْض الآمرين ، وإِن جعلت الْبَاء الْخَبَر كان النفي عامّاً.أ.ه

(٦) في النسخة (ب) وكذلك.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١٨٢/٢-١٨٣ :" هذا باب النداء :-

اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ، والمفرد رفعٌ ، وهو في موضع اسم منصوب .

= فإن الوصف ليس مما يقتضيه معني[١] زيد.

(**قولــه : وأمــا ياثلاثـــة وثلاثـــين[٢]**) فــي اسـم رجـل فهمـا جريـا بعـد التركيـب مجراهمـا قبـل التركيـب ؛ مثـل : يـا[٣]عبـد الله علمـا ، وعـوملا معاملتـه ؛ فوجب أن ينصب[٤] ثلاثة[٥] ؛

وزعـم الخليــل رحمــه الله أنهـم نصـبوا المضــافَ ؛ نحــو : يــا عبـدَ الله ، ويــا أخانــا ، والنكـرة حين قالوا : يا رجلا صالحا ، حين طال الكلام ؛ كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك.

ورفعــوا المفــردَ ؛ كمــا رفعــوا قبــلُ ، وبعــدُ ، وموضــعهما واحــد ، وذلــك قولــك: يــا زيــدُ ، ويــا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ؛ كما تركوه في قبلُ.

قلــت: أرأيــتَ قــولهم : يــا زيــدُ الطويــلَ عــلامَ نصــبوا الطويــل؟ قــال : نُصــب لأنــه صــفةٌ لمنصــوب ، وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني.

فقلت: أرأيتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟ قال : هو صفةٌ لمرفوع.أ.هـ

(١) في النـــسخة (أ) معنا ، والصواب مأأثبته ؛ كما ورد في (ب).

(٢) في النـــسخة (ب) ثلثين.

(٣) في النـــسخة (ب) ساقط.

(٤) في النـــسخة (ب) ينصبا.

(٥) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٢٢٨/٢ :" بــاب يكــون الاســمان فيــه بمنزلــة اســم واحــد ممطــول ، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو.

وذلــك قولــك: واثلاثـــة ، وثلاثينـــاه ، وإن لـــم تنـــدب قلـــت: يـــا ثلاثـــة ، وثلاثـــين ، ؛ كأنـــك قلـــت : يا ضاربا رجلا.

ولــيس هــذا بمنزلــة قولــك : يــا زيــدُ وعمــرو ، لأنــك حــين قلــت : يــا زيــدُ ، وعمــرو جمعــت بــين اســمين كــلُ واحــد منهمــا مفــرد يُتــوهّم علــى حيالــه ، وإذا قلــت : يــا ثلاثــة وثلاثــين ؛ فلــم تُفــرد الثلاثة من الثلاثين لتُتوهّم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة.

ألا تــرى أنــك تقــول يــا زيــدُ ، ويــا عمــرو ، ولا تقــول يــا ثلاثــة ، ويــا ثلاثــون ، لأنــك لــم تــرد أن تجعــل كــل واحــد منهمــا علــى حيالــه ، فصــار بمنزلــة قولــك : ثلاثــة عشــر ، لأنــك لــم تــرد أن تفصــل ثلاثـــة مـــن العشـــرة ليتوهموهـــا علـــى حيالهـــا ، ولزمهـــا النصـــب ؛ كمـــا لـــزم : يـــا ضـــاريا رجلا ، حين طال الكلام.

وفصـــل الأخفـــش فقـــال: إن أريـــد بـــذلك جماعـــة مبلغهـــا هـــذا العـــدد ؛ فـــلا يجـــوز إلا نصـــب الاسمين ؛ لأنهما ؛ إذ ذاك وقعا على مسمى واحد.

وإن"كـــان" الثلاثـــة علـــى حـــدة ، والثلاثـــون علـــى حـــدة ، حكـــم لهمـــا بحكـــم المعطـــوف"والمعطـــوف عليه .

لأنــه قــد تعلــق بــه شــيء [١] مــن تمــام معنــاه مــن حيــث إنــه لايــتم معنــاه إلا بــالمجموع ؛ إذ المجمــوع صــار علمــا ؛ فلــذلك وجــب نصــب[٢] الأول ، وكــذا نصــب الثاني ؛ إجراء [٣] له مجراه قبل الفعل[٤].

لام المستغاث به

(**قولــه : علــى قــول مــن يقــول : فــى الــلام إنهــا حــرف جــر**) أمــا علــى قــول من يحمله على تخفيف : ياآل زيد[٥] وعمر [٦] فمن قبيل=

قيــل: وينبغــي أن يفصــل فيمــا إذا كــان كــل منهمــا علــى حــدة بــين أن يكــون كــل منهمــا مقصــودا بالنداء ، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبا معا.أ.هـ

ينظر : توضيح المقاصد ٢/١٠٦٢ .

(١) في النـــــسخة (ب) بزيادة :(هو).

(٢) في النـــــسخة (ب) ساقط.

(٣) في النـــــسخة (ب) اجرا.

(٤) في النـــــسخة (ب) النقل.

(٥) في النـــــسخة (ب) ساقط.

(٦)اختلف النحاة في لام المستغاث به على مذهبين: -

<u>المــذهب الأول:</u> أنهــا زائــدة ، ولا تحتــاج إلــى شــئ تتعلــق بــه ، وهــو مــذهب ابــن خــروف ، وأبــى حيــان. ينظــر: رأى ابــن خــروف فــي شــرح الجمــل ٢/٧٤٣ ، ورأى أبــى حيــان فــي الهمــع ٢/٧٠.

<u>واستند أصحاب هذا المذهب بما يأتي:-</u>

(أ) صحة سقوط اللام. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/١٢٥.

(ب) معاقبة اللام للألف. ينظر: همع الهوامع ٢/٧٠.

(ج) أن الفعل المضمر يتعدى بنفسه ؛ فلا يحتاج إلى اللام. ينظر: المساعد ٢/٥٢٦.

واعترض على هذا المذهب بأن الأصل عدم الزيادة.

ينظــر: شــرح الجمــل لابــن عصــفور ٢/١٠٩ ، حاشــية الصــبان علــى شــرح الأشــمونى ٣/١٢٥. <u>المذهب الثاني:</u> أنها غير زائدة ، واختلفوا فيما تتعلق به على قولين:-

<u>القــول الأول:</u> إنهــا تتعلــق بفعــل النــداء ، والمحــذوف ، وهــو مــذهب ابــن عصــفور. ينظــر: شــرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٩.

ونســبه أبــو حيــان ، وابــن هشــام ، وابــن عقيــل ، والأشــمونى ، والســيوطى إلــى ســيبويه القــول بأنها تتعلق بالفعل المحذوف.

= المضاف المنتصب لفظا.

مايجب نصبه: النكرة غير المقصودة

(**قوله : مقصودا**) بأن قصد إليه بعينه ، وإلا كان منصوبا لفظا ؛ نحو : يارجلا خذ بيدي[(١)] .

نداء مافيه (أل)

(**قوله : وأما ؛ نحو : ياالغلام**) [(٢)] وإنما قال ، وأما ؛ نحو :=

ينظر: الارتشاف ٢٢١١/٤ ، المساعد ٥٢٦/٢ ، شرح الأشمونى ١٢٥/٣ ، همع الهوامع ٧٠/٢.

واستند أصحاب هذا المذهب أن حرف النداء فيه معنى الفعل. ينظر: الخصائص ٢٧٨/٢ ، حاشية الصبان ١٢٥/٣ ، همع الهوامع ٧٠/٢.

القول الثانى: إنها تتعلق بما في"يا" من معنى الفعل ، وهو قول السيرافي ، وابن جنى ، والعكبري. ينظر: شرح السيرافي ٥٢/٣ ، الخصائص ٢٧٨/٢ ، اللباب ٣٣٩/١.

واعترض على هذا القول: بأن معانى الحروف لا تعمل في المجرورات ، ولا في الظروف. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢.

ويمكن القول:-

إن المذهب الثانى هو الأقرب إلى الصواب لما يأتى: -

(أ)أن الفعل المتعدى يجوز أن يتعدى بحرف الجر ؛ كقوله تعالى: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) سورة النمل آية رقم(٧٢) قليلا مع ظهور الفعل ؛ فإذا كان الفعل مضمراً كان أقوى. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ ، بتصرف.

(ب)أن الفعل المضمر ضمن معنى (ألتجئ) في نحو : يا لزيد ، ومعنى (أتعجب) في نحو : يا للماء. ينظر: حاشية الصبان ١٢٥/٣.

(١) ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع منها :-

النكرة غير المقصودة : (أي: الباقية على إبهامها ، وشيوعها ، ولا تدل على فرد معين مقصود بالمناداة ، وتسمى: اسم الجنس غير المعين) ؛ كقول الواعظ:"يا غافلا والموت يطلبه" ، وقول الأعمى:"يا رجلا خذ بيدي"................" ينظر : أوضح المسالك ١٣/٤ .

وقد ادعى المازني أن النداء معناه: طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورةً ، أو شاذًّا. ينظر : التصريح: ٢/ ١٦٧.

(٢) قال ابن جني في اللمع صـ ١١٢ :"واعلم أَنَّك لا تنادي اسما فيه الألف ، واللَّام لا تَقول : يَا الرجل ، ويَا الْغُلَام ؛ لأن الألف ، واللَّام للتعريف ، ويَا تحدث في الاسم ضربا من التَّخْصِيص ؛ فلم يجتمعا لذَلِك

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف ، واللام ؛ نحو :"يا الرجل ، ويا الغلام" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر:

فَيَا الغُلَامَان اللّذَانِ فَرَّا ... إيَّاكُمَا أن تَكْسِبَانِا شَرًّا

والرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠ ، والإنصاف ١/ ٣٣٦ ، والدرر ٣/ ٣٠ ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٩ ، واللامات ص ٥٣ ، واللمع في العربية ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٤٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤ ، وتاج العروس (الياء).

ينظر : المعجم المفصل ٨١/١٠.

<u>والشّاهد فيهما:</u> (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النّداء ، و (أل) في غير اسم الله تعالى ، وما سُمّي به من الجمل المحكيّة ، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشّعر.

قال الأنباري :" ....والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء"يا الله اغفر لنا" والألف ، واللام فيه زائدان ، فدلَّ على صحة ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :-

إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الألف ، واللام تفيد التعريف ، و"يا" تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء ، وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم ؛ نحو :"يا زيد" ؛ بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ، ويُعَرَّف بالنداء ؛ لئلا يُجْمَع بين تعريف النداء ، وتعريف العلمية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء ، وتعريف العلمية فَلأنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء ، وتعريف الألف ، واللام أَوْلَى ، وذلك ؛ لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف ، واللام بعلامة لفظية ؛ كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء ، وتعريف العلمية وأحدهُما بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية فَلأنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء ، وتعريف الألف ، واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى.

ينظر : الإنصاف ٢٧٤/١-٢٧٦ .

والبغداديّون يقيسون على هذا فيجِيزُون (يا الرَّجل) ويقولون: لم نر مَوضِعًا يدخله التّنوين يمتنع من الألف ، واللّام.

يُنظر: شرح الكافية الشّافية ١٣٠٨/٣ ، وابن النّاظم ٥٧٢ ، وأوضح المسالك ٢٤/٤ ، والتصريح ١٧٣ ، والهمع ٤٨/٢.

يـاالغلام ؛ بنـاء علـى مـايرد مـن السـؤال[١] علـى قولـه : وكـذا إذا كـان مـن الأعـلام حيـث خـص ذكـر الأعـلام مـع ورود المنـادي بـاللام ؛ فقـال ، وأمـا ؛ نحو : ياالغلام ؛ فلا يجوز.

نداء لفظ الجلالة

وأمـا ماجـاء بـاللام فضـعيف ثـم أجـاب عـن قـولهم : يـاالله[٢] بـأن الألـف ، والـلام فيـه ليسـا حـرف تعريـف ؛ اسـتدلالا بانتفـاء الـلازم ، وهـو قطـع الهمـزة [علـي انتفـاء الملـزوم][٣] وانتفـاء الـلازم لـيس هـو بقطـع الهمـزة ؛ بـل هـو مـن لـوازم

---

(١) في النســخة (ب) السوال.

(٢)"ولا يجـوز نـداء مـا فيـه: أل" ؛ لأن النـداء يفيـد التعريـف ، و"أل" تفيـد التعريـف ، ولا يجمـع بين معرفين ؛ فلا يقال: يا الرجل عند البصريين ، "إلا في أربع صور منها :-

اسـم الله تعـالى ، أجمعـوا علـى ذلـك ، تقـول: يـا الله ، بإثبـات الألفـين" ألـف"يـا" وألف"الله""ويلله ، بحذفهما" معًا"ويا لله ، بحذف الثانية فقط" وإبقاء الأولى.

وعلـل سـيبويه جـواز نـداء الجلالـة بـأن"أل" لا تفارقهـا ، وهـي عـوض همـزة إلـه ، فصـارت بذلك كأنها من نفس الكلمة. انتهى.

وهـذا التعليـل يناسـب إثبـات ألـف الجلالـة فـي النـداء ؛ كمـا أن الفعـل المبـدوء بهمـزة الوصـل إذا سـمي بـه قطعـت همزتـه ، تقـول: جـاءني انصـر ، واضـرب ، بضـم الهمـزة فـي الأول ، وكسرها في الثاني.

ووجـه حـذفها فـي الوصـل النظـر إلـى أصـلها ، ووجـه حـذف ألـف"يـا" ؛ أن إثباتهـا يـؤدي إلـى التقـاء السـاكنين علـى غيـر حـده لكونهمـا مـن كلمتـين ، ووجـه إثباتهـا مـع حـذف الثانيـة إجـراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة.

ينظر : التصريح ٢/٢٢٣.

قال العكبري في اللباب ١/٣٣٦ :"وأما اسم الله تعالى : فَتدخل عليه لثَلَاثَة أوجه:-

أحـدُها : أنَّ الألـف ، والـلَّام فيـه لغيـر التَّعْرِيـف لأنـه سُـبْحَانَهُ واحـد لا يتعـدَّد فيحْتَـاج إلـى التَّعْيِين ، ودخُول (يَا) عليه للخطاب .

والثَّـانِي : أَن الألـف ، والـلَّام عـوض مـن همـزَة (إِلَـه) ، وذَلِـكَ أنَّ الأَصـل فيـه (الْإِلَـه) فحـذفت الْهمـزَة حـذفا عنـد قـوم ، وعنـد آخَـرين ألقيـت حركتهـا علـى (الـلَّام) ، ثُـم أدغمـت إحْـدَاهمَا فـي الْأُخْرَى فنابت اللَّام عن الْهمزَة فاجتمعت مَعَ (يَا) من هَذَا الْوَجْه .

والثَّالِث : أنه كثر استعمالهم هَذِه الْكَلِمَة فخفَّ عليهم إدخال (يَا) عليها.أ.هـ

(٣) في النســخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

القطع ، ولا مشاحة في ذلك ؛ إذ مثل هذه المساهلة غير عزيزة في كلامهم ؛ إذ هو[١] لايقدح في إثبات المطلوب[٢] .

(**قوله : استدلالا[٣] بانتفاء اللازم**) ولقائل[٤] أن يقول : إنما يصح هذا الاستدلال ؛ أن لو كان فصل[٥] الهمزة من لوازم ذلك مطلقا ، وهو ممنوع ؛ لجواز أن يكون من لوازمه إذا لم يكن عوضا ، ولم يكن امتداد الصوت الذي يتوصل[٦] إليه بقطع الهمزة مطلوبا ؛ كما في : يا الله فإنه عوض ، وامتداد ذلك الصوت هو المناسب لمقام الجواز فيكون مطلوبا .

أصل الألف واللام في لفظ الجلالة

علي أن قوله : الألف ، واللام فيه ليسا[٧] حرف تعريف إن أريد بذلك أنه انسلخ عنهما معني التعريف فمسلم ، وإن أريد به غير ذلك ؛ فممنوع .

دخول (يا) على (اللهم)

(**قوله : على قولنا**) فإن الميم عوض من[٨] حرف النداء عند البصريين ؛ خلافا للكوفيين[٩] ....=

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة(أ) المط.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) ولقايل.

(٥) في النسخة (ب) وصل.

(٦) في النسخة(أ) يتوسل ، والصواب ماأثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٧) في النسخة (ب) ليستا.

(٨) في النسخة (ب) عن .

(٩) اختلف النحاة في دخول"يا" على"اللهم" ، وكان لهم فيه مذهبان:-

المذهب الأول: أن دخول"يا" عليه لا يجوز ، وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاجى ، والسيرافي ، والصيمرى ، وابن جنى ، والزمخشرى ، وابن الشجرى ، وأبى البركات ، وابن خروف ، والعكبرى ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضى ، وأبى حيان ، وابن هشام ، والأزهرى ، والسيوطى ، وهو مذهب البصريين ، واختاره ابن الضائع.

ينظر: الكتاب ٢٥/١ ، ١٩٦/٢ ، المقتضب ٢٣٩/٤ ، الأصول ٣٣٨/١ ، ورأى الزجاجى في الجمل ١٦٤ ، شرح السيرافي ٩٩/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٦/١ ، اللمع ١٩٧ ، المفصل ٤٥ ، الأمالى ٣٤٠/٢ ، الإنصاف ٣٤١/١-٣٤٥ ، أسرار العربية ١٣١

، شرح الجمل لابن خروف ٧٣٨/٢ ، اللباب ٣٣٨/١ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٩/١ ، التوطئة ٢٨٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢ ، شرح التسهيل ٤٠١/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ ، شرح الكافية ٣٨٣/١ ، الارتشاف ٢١٩١/٤ ، أوضح المسالك ٢٢/٤ ، التصريح ١٧٢/٢ ، الهمع ٦٣/٢-٦٤ .

واستند أصحاب هذا المذهب بما يأتى:-

(أ) أن الجمع بين"يا" ، والميم المشددة لم يرد في الاختيار ، وإنما ورد في شعر ، وهو فيه محمول على الضرورة.

ينظر: شرح السيرافي ٤٣/٣ اللباب ٣٣٨/١.

(ب) أن الميم المشددة لو لم تكن عوضا ؛ لكثر في كلام العرب الجمع بينهما ، ولم يقتصر اجتماعهما على الضرورة.

ينظر: اللباب ٣٣٨/١.

(ج) أن الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى به عن الجواب ؛ نحو: اضرب زيداً إن قام ، فقد استغنى الشرط بالأمر المتقدم عن الجواب ، ولذلك لا يقال: اضرب زيداً إن قام فاضربه.

ينظر: أمالى ابن الشجرى ٣٤٠/٢ ، الإنصاف ٣٤٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.

(د) أن هذا اللفظ يستخدم في مواضع لا يصلح معها تقدير :"أمنا بخير" ؛ نحو : اللهم أهلك الطغاة.

ينظر: شرح السيرافي ٩٩/١ ، أمالى ابن الشجرى ٣٤١/٢ ، الإنصاف ٣٤٤/١ ، شرح ابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢ ، شرح الكافية للرضى ٣٨٤/١.

(هـ) أن ما ادعاه الفراء حذف على غير قياس.

ينظر: التصريح ١٧٢/٢.

<u>المذهب الأخير</u> : أن دخول"يا" عليه جائز ، وهو مذهب الفراء ، وهو منسوب إلى الكوفيين.

ينظر: معانى القرآن ٢٠٣/١ ، الأصول ٣٣٨/١ ، شرح السيرافي ٤٣/٣ ، أمالى ابن الشجرى ٣٤٠/٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٧٣٨/٢ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢ ، شرح الكافية للرضى ٣٨٤/١ ، الإنصاف ٣٤١/١ ، أسرار العربية ص١٣٠ ، اللباب ٣٣٨/١ ، الارتشاف ٢١٩١/٤ ، المساعد ٥١١/٢ ، شرح الأشمونى ١١٢/٣.

<u>وقد اختلف النحاة في نسبة المذهب الأخير على قولين:-</u>

<u>الأول:</u> أن صاحبه الفراء ، وهذا عند السيرافي ، والصيمرى ، وابن الشجرى ، وابن خروف ، وابن عصفور ، والرضى.

وإذا كان قطع الهمزة من لوازم حرف النداء وجب أن يكون من لوازم ماهو عوض عن حرف النداء.

ينظر: شرح السيرافي ٩٩/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٦/١ ، الأمالى ٣٤٠/٢ ، ورأى ابن خروف في شرح الجمل ٧٣٨/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢ ، شرح الكافية ٣٨٤/١.

الثانى: أن القائل به الكوفيون عامة ، وهو قول أبى البركات ، والعكبرى ، وابن يعيش ، وأبى حيان ، وابن عقيل ، والأشمونى ، والأزهرى ، والسيوطى.

ينظر: الإنصاف ٣٤١/١ ، أسرار العربية ١٣٠ ، اللباب ٣٣٨/١ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، الارتشاف ٢١٩١/٤ ، المساعد ٥١١/٢ ، شرح الأشمونى ١١٢/٣ ، التصريح ١٧٢/٢ ، همع الهوامع ٤٨/٢.

واستند أصحاب هذا الرأى إلى ما يأتى:-

(٩)السماع ، ومنه قول الشاعر:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا   أَقُولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/ ٤١ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٦ ، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢ ، والإنصاف ص ٣٤١ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣١ ، وجواهر الأدب ص ٩٦ ، ورصف المباني ص ٣٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩ ، ٢/ ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٠ ، ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩ (أله) واللمع في العربية ص ١٩٧ ، والمحتسب ٢/ ٢٣٨ ، والمقتضب ٤/ ٢٤٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٧٨ ، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٢٦ ، والمخصص ١/ ١٣٧.

ينظر : المعجم المفصل ٨٢/١٢-٨٣.

(ب) الميم ليست عوضا من "يا" ؛ لأنه لو كانت عوضا لم تجتمع مع"يا" ؛ لأن العوض ، والمعوض لا يجتمعان.

ينظر: شرح الشيرافي ٤٣/٣ ، أمالى ابن الشجرى ٣٤٠/٢ ، الإنصاف ٣٤٣/١ ، المساعد ٥١١/٢ ، شرح الأشمونى ١١٢/٣ ، همع الهوامع ٤٨/٢.

(ج) أن العرب لم تزد هذه الميم إلا مخففة ؛ نحو: الفم ، وهو هنا مشددة.

ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٠٣/١.

(د) أن الحذف جاء في كلام العرب ؛ كقولهم : هلم ، ويلمه ، وأيش.

ينظر: المصدر السابق ، الإنصاف ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٦/٢.

فأجاب بأنه لايلزم من كون الشيء لازما[1] لما هو عوض عنه ، وفرع عليه ؛ لجواز أن يكون لازم الشيء ملازما[2] له من حيث هو هو ، أو لازما له لأمر يخصه ، وحينئذ لا يلزم من ذلك أن يكون لازما لما هو عوض عن ذلك الشيء.

المنادى المبنى إذا نون ضرورة

(قوله : والضمة فى هذا النوع[3]) [4] أي : الضمة ، أو ما=

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة(لشيء أن يكون لا زما).

(٢) في النسخة (ب) لا زما.

(٣) في النسخة (ب) النهج.

(٤)اختلف النحاة في المنادى المبنى – إذا نون ضرورة– على خمسة مذاهب: –

المذهب الأول: الأولى تنوين الضمة ، وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والفراء ، والمازنى ، والزجاجى ، والشلوبين ، والرضى .

ينظر: المقتضب ٤/٢١٢–٢١٣ ، الجمل ص١٥٤ ، أمالى الزجاجى ص٨٣ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٠٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٧ ، شرح التسهيل ٣/٣٩٦ ، الارتشاف ٤/٢١٩٠ ، أوضح المسالك ٤/٢٠ ، المساعد ٢/٥٠١ ، شرح الأشمونى ٣/١١١ ، التصريح ٢/١٧١ ، همع الهوامع ٢/٣١ ، خزانة الأدب ٢/١٥٠ ، الكتاب ٢/٢٠٢–٢٠٣ ، ورأى الفراء في معانى القرآن ٢/٣٢١ ، ورأى الرضى في شرح الكافية ١/٣٥١ .

واستند أصحاب هذا المذهب بالآتى:

(أ) قول الشاعر:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

يقول: هذه المرأة ، حرام عليك يا مطر تزوجك إياها ، وقوله : فإن نكاحها مطرا حرام: (مطرا) منصوب بـ (نكاحها) و (حرام) خبر (إن) والضمير المضاف إليه المصدر في معنى فاعل ، وإن كان مجرورا بالإضافة ، ويجوز أن تقول: فإن نكاحها مطر حرام ، ويكون (مطر) فاعلا للمصدر ، والضمير المؤنث في معنى مفعول ، ومثله: ضربك زيدا قبيح ، وضريك زيد قبيح ، والمعنى واضح.

ينظر : شرح أبيات سيبويه ٢/٢٠ .

والبيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩.

والشاهد فيه : أنه نون (مطرا) في النداء لما احتاج إلى تنوينه ، وترك الضمير فيه.

(ب) أن النصب لم يسمع ، حكى ذلك سيبويه.

ينظر: الكتاب ٢٠٣/٢.

(ج) حمل المنادى المبنى على الممنوع من الصرف –إذا نون اضطراراً– ، وهو مرفوع.

ينظر: الكتاب ٢٠٣/٢ ، المقتضب ٢١٣/٤ ، الأصول ٣٤٤/١ ، أمالى ابن الشجرى ٩٦/٢ ، شرح الجمل ٩٥/٢.

<u>المذهب الثانى:</u> الأول أن يكون تنوينه نصباً ، وهو مذهب عيسى بن عمر ، وأبى عمرو ، ويونس ، والجرمى ، والمبرد ، وأبى البركات.

ينظر: الكتاب ٢٠٣/٢ ، المقتضب ٢١٢/٤–٢١٣ ، الأصول ٣٤٤/١ ، أمالى الزجاجى ٨٣ ، النكت ٥٥٢/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٧/١ ، شرح التسهيل ٣٩٦/٣ ، الارتشاف ٢١٩٠/٤ ، أوضح المسالك ٢٢/٤ ، المساعد ٥٠١/٢ ، شرح الأشمونى ١١١/٣ ، التصريح ١٧٢/٢ ، همع الهوامع ٣٢/٢ ، والإنصاف ٣١١/١.

واستند أصحاب هذا المذهب بالآتى:

(أ) قول الشاعر:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

بالنصب.

ينظر: الجمل ١٥٥ ، أمالى الزجاجى ٨٣ ، الإنصاف ٣١١/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٧٠٦/٢.

(ب) حمل المنادى المبنى على الممنوع من الصرف ، إذا كان مجروراً ، ونون ضرورة ؛ إذ يعود إلى أصله ، وهو الجر.

ينظر: المقتضب ٢١٣/٤ ، أمالى الزجاجى ٨٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/٢.

(ج) حمل التنوين على الإضافة فيردها المنادى إلى أصله ، وهو النصب.

ينظر: النكت ٥٥٢/١.

<u>المذهب الثالث:</u> أن يكون الأولى مع المفرد العلم تنوين رفع ، ومع النكرة المقصودة تنوين نصب ، وهو مذهب ابن مالك ، وابنه.

ينظر: شرح التسهيل ٣٩٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣٠٣/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٩.

واستند أصحاب هذا المذهب إلى الآتى:–

(أ) أن نصب العرب العلم المضطر إلى تنوينه قليل ، ونصبهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٠٣/٣.

(ب) أن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعين.

=هـو بمنزلتهـا[1] مـن الألـف ، والـواو فـى التثنيـة ، والجمـع السـالم ؛ لشـبه الحركة الإعرابية فى الاطراد.

بيـان ذلـك أنـك تقـول كـل ماأسـند إليـه الفعـل فمرفـوع ، وكـذلك تقـول كـل ماكـان منـادي مفـردا معرفـة فمضـموم ؛ فلمـا شـابه[2] فـى ذلـك أجـري مجـراه فـى جـواز حمـل[3] التوابـع عليـه ، وكـذلك حـرف النـداء أشـبه الرافـع حيـث يتقـوم بـه حركة[4] تشبه الحركة الإعرابية التي هي الرفع فلذلك كان رافعا للتوابع .

(**قولـه : بخـلاف فتحـة غيـر المنصـرف**) [يعنـي لايجـوز ؛ إجـراء التوابـع علـى فتحـة غيـر المنصـرف] [5] ؛ فـلا يقـال: مـررت بأحمـد الكـريم بفـتح الكـريم حيـث لـم يشـبه فتحـة غيـر المنصـرف الحركـة الإعرابيـة ؛ إذ لـم يسـتمر ذلـك الاستمرار حيث يترك فتحة غير المنصرف حالة الاضطرار.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٣.

المـذهب الرابـع: أن يكـون الأولـى مـع الفـرد العلـم تنـوين نصـب ، ومـع النكـرة المقصـودة تنـوين ضم ، وهو مذهب السيوطى.

ينظر: همع الهوامع ٢/٣١.

واسـتند أصـحاب هـذا المـذهب باختيـار النصـب فـي العلـم ؛ لأنـه لا يلتـبس بغيـره مـن أنـواع المنادى ، واختيار الرفع في النكرة المقصودة ؛ لأنها تلتبس بالنكرة غير المقصودة.

ينظر: المصدر السابق.

المـذهب الخـامس: مـن يسـوى بـين المـذهبين ، وهـو مـذهب الصـيمرى ، وابـن الشـجرى ، وابـن خروف ، وابن مالك ، وابن هشام.

ينظـر: التبصـرة والتـذكرة ١/٣٥٤ ، أمـالى ابـن الشـجرى ٢/٩٦ ، فـي شـرح الجمـل لابـن خروف ٢/٧٠٦ ، أوضح المسالك ٤/٢٤.

(١) في النسخة (ب) بمنزلة الضمة.

(٢) في النسخة (ب) شبهه.

(٣) في النسخة (أ) فحمل ، والصواب ماأثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٤) في النسخة (ب) حركته.

(٥) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

ولقائل أن يقول : لا وجه لقوله : بخلاف فتحة غير المنصرف ؛ إذ فتحة غير المنصرف إعرابية ؛ لأن غير المنصرف جره بالفتح فيكون[١] مجرورا.

فإذا تبعه التابع كان مجرورا ؛ فإن كان التابع إنما [٢] يكون جره بالفتح كان مفتوحا ، وإن كان بالياء[٣] كان كذلك ، وإن كان جره بالكسر كان مكسورا ؛ بخلاف ضمة المنادي فإنها بنائية[٤][٥].

إجراء المنسوق العارى من "أل" مجرى المقرون بهما

(**قوله : ونحو : زيد ، وعمرو**) [٦] أي : مما ليس فيه لام التعريف بخلاف ؛ نحو : الرجل فإنه يحمل على لفظ المنادي تارة ، وعلي محله أخري.

---

(١) في النسخة (ب) ويكون.

(٢) في النسخة (ب) بما.

(٣) في النسخة (ب) باليا.

(٤) في النسخة (ب) بنايية.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفَرَّاء من الكوفيين إلى أنه مبنيّ على الضم ، وليس بفاعل ، ولا مفعول ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول.

وإنما وجب أن يكون مبنيًا على الضم لوجهين:-

أحدهما : أنه لا يخلو: إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح ، وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنه بني على الضم فرقًا بينه ، وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافًا إلى النفس كان مكسورًا ، وإن كان مضافًا إلى غيرك كان منصوبا ؛ فبني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف.

ينظر : الإنصاف ١/٢٦٥-٢٦٧ .

(٦) يقول سيبويه في الكتاب ١٨٦/٢ :" وتقول: يا زيدُ ، وعمرو ، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله : يا ، وكذلك يا زيدُ ، وعبد الله ، ويا زيدُ لا عمرو ، ويا زيدُ ، أو عمرو ؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخِر ؛ كما تدخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على يا. أ.هـ

(قوله : وفي المبهم – أيضا –) [1] إنما فصله ؛ لأن..=

وقال المبرد:"واعلم أن المعطوف على الشئ يحل محله ؛ لأنه شريكه في العامل... فعلى هذا تقول: يا زيد ، وعمرو أقبلا ، ويا زيد ، وعبد الله أقبلا... لا يكون إلا ذلك لما ذكرت لك".

ينظر: المقتضب ٢١١/٤.

قال ناظر الجيش:"وأجاز المازنى ، والكوفيون إجراء المنسوق العارى من "أل" مجرى المقرون بهما ؛ فيقولون: يا زيد ، وعمر" ، وعمراً ؛ كما يقال بإجماع:"يا زيد ، والحارث" ، "والحارث" ، وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو حرف النداء ، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ؛ كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ؛ نحو: حسبت زيداً ، وعمراً حاضرين ، وكأن مهداً ، وخالداً أسدان" أ. هـ.

ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٦٨/٧ ، شرح الأشمونى ١٤٩/٣ ، شرح الكافية للرضى ١٣٨/١ ، المقتضب ١٢١/١.

(١) اختلف النحاة في نعت"أى" على مذهبين:-

<u>المذهب الأول:</u> أن نعت"أى" لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجى ، والفارسى ، والصيمرى ، وابن جنى ، وعبد القاهر ، وابن الشجرى ، وأبى البركات ، وابن الحاجب ، والشلوبين ، وابن مالك ، والرضى ، وابن الناظم ، وأبى حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشمونى ، والسيوطى .

ينظر: الكتاب ١٨٨/٢ ، المقتضب ١٦٦/٤ ، معانى القرآن وإعرابه ٩٨/١ ، ٢٢٨ ، الأصول ٣٣٧/١ ، ورأى الزجاجى في الجمل ص١٥٠ ، الإيضاح ص١٨٩ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، اللمع ص١٩٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٨/٢ ، أمالى ابن الشجرى ٤٤/٣ ، أسرار العربية ص١٢٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١ ، التوطئة ص٢٨٩-٢٩٠ ، شرح التسهيل ٣٩٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣ ، شرح الكافية ٣٧٥/١ ، شرح الألفية ابن الناظم ص٥٧٧ ، الارتشاف ٢١٩٤/٤ ، أوضح المسالك ٢٦/٤ ، المساعد ٥٠٦/٢ ، شرح الأشمونى ١١٥/٣ ، همع الهوامع ٣٨/٢ .

واستند أصحاب هذا المذهب إلى ما يلى:-

<u>الأول :</u> أن السماع لم يأت بغير الرفع.

ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٩٩/١ ، ٢٢٩ ، أسرار العربية ص١٢٨ ، شرح الكافية للرضى ٣٧٥/١ ، المساعد ٥٠٦/٢.

<u>الثاني :</u> أن"أى" في نحو : يا أيها الرجل ، لا يصلح السكوت عليها ؛ لأنها مبهمة ، فهى محتاجة إلى تفسير ، فصارت مع مفسرها"الرجل" ككلمة واحدة ، فكأن"الرجل" هو المنادى.

= الحكم بجواز الحمل على اللفظ ، وعلي المحل مطلق فى التوابع كلها سوي البدل ، ونحو : زيد ، وعمرو من المعطوفات إلا فى باب المبهم فإنه ليس كذلك .

ينظر: الكتاب ١٨٨/٢ ، الأصول ٣٣٧/٢ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٨/٢ ، أمالى ابن الشجرى ٤٤/٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١.

المذهب الثاني: جواز نصبه ، وهو مذهب المازنى.

ينظر: معانى القرآن و إعرابه ٩٨/١ ، ٢٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٨/٢ ، أمالى ابن الشجرى ٤٤/٣ ، أسرار العربية ١٢٨ ، اللباب ٣٣٧/١ ، ابن يعيش ٨/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١ ، شرح التسهيل ٣٩٨/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣ ، شرح الكافية للرضى ٣٧٥/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٥٧٧ ، الارتشاف ٢١٩٤/٤ ، المساعد ٥٠٦/٢ ، شرح الأشمونى ١١٥/٣ ، همع الهوامع ٣٨/٢.

واستند أصحاب هذا المذهب إلى ما يلى:-

(أ)القياس: حيث حمل المازنى تابع"أى" على تابع المنادى المفرد في نحو : يا زيد الظريف ، فأجاز في تابعها الرفع ، والنصب.

ينظر: معانى القرآن للزجاج ٩٨/١ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٨/٢ ، أمالى ابن الشجرى ٤٤/٣ ، أسرار العربية ص١٢٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/١ ، شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣ ، شرح الكافية للرضى ٣٧٥/١ ، شرح الأشمونى ١١٥/٣ ، همع الهوامع ٣٨/٢.

(ب) سماعه عن بعض العرب ، ذكر ذلك ابن الباذش. ينظر: الارتشاف ٢١٩٤/٤ ، المساعد ٥٠٦/٢.

ويمكن القول:-

إن الراجح هو ما ذهب إليه جماهير النحاة لما يأتى:-

(أ)أن الحمل على الموضع يكون بعد تمام الكلام ، وهو لم يتم بـ"يا أيها" ؛ فلم يجز الحمل على موضع"أى". ينظر: همع الهوامع ٣٨/٢.

(ب)أن الرجل في نحو :"يا أيها الرجل" هو المنادى في الحقيقة ، وإنما جئ بـ"أى" ؛ لكى يجوز نداء ما فيه"أل".

ينظر: المقتضب ٢١٦/٤ ، معانى القرآن للزجاج ٩٩/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، المقتصد ٧٧٨/٢ ، أسرار العربية ص١٢٨ ، همع الهوامع ٣٨/٢.

فـإن حمـل الوصـف علـى اللفـظ ملتـزم ؛ لأنـه المقصـود ، والمـبهم وصـلة إليـه فجعلـوا حركـة الوصـف هـي[1] الحركـة الإعرابيـة[2] التـي تكـون لـه لـو كـان هـو المنـادي ، ولأن صـفة المـبهم بمنزلـة تتمتـه بـدليل جـواز : مـررت بزيـد فـى الـدار الكـريم ، وامتنـاع : مـررت بهـذا فـى الـدار الكـريم ؛ فصـار كأنـه منتهـي الاسـم فجعلوا حركته هي الحركة التي له لو كان منتهي الاسم حقيقة.

وأجـاز المـازني[3] النصـب – أيضـا – فـى وصـف المـبهم ؛ حمـلا علـى المحل قياسا على غيره من التوابع ، والفرق بين.

(**قولـه : وصـف**[4] **أي)** لايجـوز إلا بمـا فيـه الألـف ، والـلام قيـل ؛ لأنـه مـبهم ؛ فوجـب أن يوصـف باسـم الجـنس ، وكـان المـبهم معرفـة ؛ فوجـب أن [5]يعرف الوصف ، واللام موضوعة للتعريف ؛ فوجب أن يعرف بذلك .

وإنمـا صـح ، وصـفه باسـم الإشـارة ؛ لأنـه مبـين – أيضـا – إمـا بنفسـه ، أو بوساطة[6] كونه مبينا[7] بالوصف باسم الجنس فيكون المقصود حاصلا

ولقائـل أن يقـول : سـلمنا أن المـبهم مـبهم الـذات ؛ فوجـب أن يبـين لكـن لايلزم أن يكون بيانه بالوصف.

---

(١) في النسخة (ب) هو.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، أبو عثمان المازني ، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها.

له تصانيف منها كتاب (ما تلحن فيه العامة) و (الألف ، واللام) و (التصريف) و (العروض) و (الديباج) .

ينظر : الأعلام ٢/٦٩.

(٤) في النسخة (ب) ووصف.

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

(٦) في النسخة (ب) بوساطة.

(٧) في النسخة (أ) مبنيا ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في(ب)

المنادي المضاف إلى ياء المتكلم

ولم لايجوز أن يكون بالبدل ، أو بعطف البيان سلمنا كون الوصف معرفة ، ولكن[1] لايلزم أن يكون باللام ، ولم لايجوز أن يكون بالإضافة .

(**قوله : فى الأغلب ياغلام**)[2] أن ما كان هو الأكثر ؛ لأنه=

---

(١) في النسخة (ب) لكن.

(٢)المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو:"يا غلامى" ، فقد ذكر أن فيه خمس لغات:-

اللغة الأولى: حذف الياء ، والاكتفاء بالكسرة عنها فيقال : يا غلام ، وهذه اللغة أفصح اللغات .

اللغة الثانية: إثبات الياء ساكنة تقول: يا غلامى ، ومن أمثلة هذه اللغة: قراءة ابن عامر ، ونافع ، وأبو عمرو ، وإثبات الياء الساكنة في قوله تعالى: (يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) سورة الزخرف آية ٦٨.

ينظر: الحجة لأبى على الفارسى ١٥٧/٦.

يقول سيبويه:"واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف ، والوصل ، تقول: يا غلامى أقبل ، وكذلك إذا وقفوا ، وكان أبو عمرو يقول:"يا عبادى فاتقون" أ. هـ. ينظر: الكتاب ٢١٠/٢.

وعلل أبو على الفارسى لذلك بقوله :"وجه من أثبت الياء في المنادى أنها علامة إضمار كالهاء في"غلامه" ، والكاف في"غلامك" فكما لا تحذف هاتان العلامتان ، كذلك لا تحذف هذه الياء". ينظر: الحجة لأبى على الفارسى ١٥٨/٦.

اللغة الثالثة: إثبات الياء متحركة ، تقول: يا غلامى ، وفي القرآن: (قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ) سورة الزمر آية ٥٣ ، قال ابن يعيش معلقا:-

" فتح ياء المتكلم هو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك ، وأبوك ، والإسكان فيها ضرب من التخفيف". ينظر: ابن يعيش ١١/٢.

اللغة الرابعة: قلب كسرة ما قبل ياء المتكلم فتحة لتنقلب الياء بعد ذلك ألفا ، فتقول: يا غلاما ، وعلل ابن عصفور لذلك بقوله :-

" كره حذف حرف لمعنى ، وكره الثقل ، وهو الكسرة مع الياء ، وقد كان في لغة طيئ فاشيا قلب كل ياء قبلها كسرة ألفا ، فيقولون في الناصية ، الناصاه ، وفي رضى رضا ، فعزموا هنا على القلب". ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩٩/٢.

اللغة الخامسة: حذف ياء المتكلم ثم معاملة الاسم بعد الحذف كأنه منادى مفرد ، تقول: يا غلام ، قال ابن يعيش:-

= حذف من غير تعويض ، والتخفيف[1] مما يناسب باب النداء لكثرته ، وهذا الحكم ليس من شأن[2] المنادي على الإطلاق ؛ بل من شأن المنادي الذي هو[3] ياغلامي بخلاف ؛ نحو : يافتاي ، ومسلماي ، ومسلمي .

أبت وأمت أسماء لازمت النداء سماعا

(**قوله : معوضين[4] تاء التأنيث[5]**) قال الكوفيون ياء الإضافة مقدرة بعده كأنه قيل : ياأبتي ، وليس[6] الياء[7] بعوض.

وقال البصريون عوض[8] قيل ؛ لأنه لو لم يكن عوضا ، وكانت ياء الإضافة مقدرة بعده..........=

"وإنما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة ؛ لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر ، أو إلى مضمر غير المتكلم ، علم أنها مضافة إلى المتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الذى هو الياء قد يحذف" ينظر: ابن يعيش ١١/٢.

(١) في النسخة (ب) والتحفيف.

(٢) في النسخة (ب) شان.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(نحو).

(٤) في النسخة (ب) معوضية.

(٥) في النسخة (ب) التانيث.

(٦) في النسخة (ب) وليست.

(٧) في النسخة (ب) اليا.

(٨)"أبت" ، "أمت" أسماء لا زمت النداء سماعاً ، وأصلها:"الأب" ، و"الأم" مضافين إلى ياء المتكلم ، وحين يضافان إلى ياء المتكلم تأتى فيهما اللغات الخمس الواردة في المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذه التاء للتأنيث ، قال ناظر الجيش:-

"ابن عمرون قال : قولهم :"يا أبت" التاء للمبالغة في معنى الأبوة ، و"يا أمت" الأم مؤنثة ، والتاء فيهما تاء تأنيث عوضت عن الياء ، الياء كونها للتأنيث ؛ فلأنهم يبدلونها هاء في الوقف ، وأما كونها عوضاً عن الياء ؛ فلأنه لا يجمع بينهما .

وقال الكوفيون: ليست عوضاً من الياء ، ولو كان ؛ كما زعموا ؛ لكانت التاء حشواً ، وإذا كانت تاء التأنيث حشواً لاتقلب في الوقف هاء" أ.هـ.

ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٨٦/٧.

وقال سيبويه:-

"إنما يلتزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء ، وأرادوا أن لا يخلو بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء ، وأنهم لا يكادون

كانت تاء التأنيث متوسطة تقديرا ؛ فوجب ألا[1] تنقلب هاء[2] في الوقف

يقولون: يا أباه ، ويا أماه ، وهي قليلة ؛ فكأن"أبت" اسم لمؤنث يقع على المذكر ؛ لأنهما والدان ؛ كما تقع العين للمؤنث ، والمذكر ؛ لأنهما شخصان ، وكأنهم إنما قالوا : أبوان ؛ لأنهم جمعوا بين أب ، وأبت ؛ إلا أن"أبت" لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عنيت المذكر". ينظر: الكتاب ٢/٢١١-٢١٢.

وهذه التاء عوض من ياء الإضافة عند البصريين ؛ فلا يجتمعان إلا في ضرورة. ينظر: الأشمونى ١٥٨/٣ ، المساعد ٢٢٥/٢.

وكثير من الكوفيين أجاز الجمع بينهما في الكلام. ينظر: الارتشاف ٢٢٠٨/٤.

فإذا وصلت"يا أبت" بما بعده جاز الكسر، والفتح ، قال ناظر الجيش:-

" والكسر هو المختار ؛ لأن الكسرة من الياء فبينها ، وبين الياء المحذوفة مناسبة فكانت أولى.

وقيل: الكسرة التى قبل الياء تقلب إلى التاء ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، فحولوا الكسرة إلى التاء ، و"ياأبتا ، ويا أمتا" بألف بعد التاء فيه جمع بين عوضين ، وهو أسهل من الجمع بين العوض ، والمعوض منه". ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٨٦/٧.

ثم علل لجواز الفتح فقال:"وجاز – أيضا – فتح التاء ، وفيه وجهان:-

<u>أحدهما:</u> أنه حذف الألف تخفيفا من " يا أبتا".

<u>ثانيهما:</u> أن يكون شبه هذه الهاء بهاء"طلحة" فحذفوها للترخيم ، ثم ردها ، وحركها بالفتح ؛ كما فعل في"يا طلحة" إذا فتحت"تاؤها".

وقيل: فتحت ؛ لأن ياء الإضافة تفتح في إحدى اللغتين ، ولما كانت عوضا منها أعطيت حركتها.

وقالوا : يا أم شبه التاء ؛ كما ذكرنا بتاء"طلحة" لما رآها متحركة فحذفها للترخيم ، وإن كانت عوضا من المضاف إليه ، وهي في موضع خفض ، والمضاف لا يرخم ، ولا يجوز في غير"الأم" نص عليه سيبويه" أ. هـ. ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٨٦/٧-٣٥٨٧ ، الكتاب ٢١٣/٢.

<u>واختلفوا في ضم هذه التاء:-</u>

فأجازه الفراء ، وأبو جعفر النحاس ، ولم يجزه الزجاج. ينظر: الأشمونى ١٥٨/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٢-٣١١ ، المساعد ٥٢٢/٢.

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) ها.

، ولأنه لو لم يكن عوضا لجاز أن يجمع بينهما ؛ فيقال: ياأبتي.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه يجب ؛ إذ ذاك ألا[1] تنقلب هاء[2] وإنما يكون كذلك ؛ أن لو لم يكن آخرا لفظا ، وكذلك الملازمة الثانية ممنوعة ؛ لجواز أن يكون ثمة مانع آخر من جواز الجمع بينهما سوي العوضية كمطلوبية التخفيف فيما يكثر استعماله ؛ على أن امتناع الجواز ممنوع .

معاملة (ابن أمي) معاملة المضاف إلى ياء المتكلم

(**قوله : وعاملوا ابن أمي**) أي : عاملوها[3] معاملة المضاف إلي ياء المتكلم[4]............=

---

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) ها.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(في النداء).

(٤) أجاز العرب في كلمتى"ابن أمى" و"ابن عمى" وما يتفرع عنهما اللغات الخمس الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:-

اللغة الأولى ، والثانية: إثبات الياء ساكنة ، أو متحركة ، فمثال إثباتها ساكنة قول الشاعر:-

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أنتَ خلَّفتَني لدَهْرٍ شَدِيدِ

البيت من الخفيف ، وهو لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ٥/ ٥٧ ، و التصريح ٢/ ١٧٩ ، والكتاب ٢/ ٢١٣ ، ولسان العرب ١٠/ ١٨٢ (شقق) والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٧ ، وشرح قطر الندي ص ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢/ ١٢ ، والمقتضب ٤/ ٢٥٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

ينظر : المعجم المفصل ٢/٤٧١.

اللغة: شقيّق: تصغير شقيق وهو الأخ. خلّفتني: تركتني خلفك.

والشاهد : إثبات الياء في نداء"يا بن أم" ضرورة ، وإن كان ذلك هو الأصل.

اللغة الثالثة: قلب الياء ألفاً ، ومنه قول الشاعر:-

كُنْ لِي لا عَلَيَّ يا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزَيْنِ وَنُكْفَ الْهَمَّا

الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ٢٥٠.

ينظر : المعجم المفصل ١٢/٨٢.

وشاهده: إثبات ياء المتكلم ، والاكتفاء بالكسرة قبلها ، وهى أفصح اللغات ، فقد ، وردت في القرآن الكريم ، ومنها:

١ –قوله تعالى: (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي) سورة الأعراف آية ١٥٠ .

نوع الفتحة فى : (يا ابن أمى)

= بأن حذفوا الياء ، واقتصروا على الكسرة ، وأبدلوا[1] من الياء ألفا ؛ كما فعلوا ذلك فى المضاف إلي الياء ، وقد نقل الفتح فيهما – أيضا – [2] .

---

٢ –قوله تعالى: (قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي) سورة طه آية ٩٤.

حيث قرئ بالكسر فيهما ، وهى قراءة حمزة ، والكسائى ، وابن عامر ، وأبو بكر.

ينظر: الحجة لأبى على الفارسى ٤/٨٩.

اللغة الخامسة: حذف الياء ثم معاملة المضاف إليها معاملة المنادى المفرد ، ومن أمثلة هذه اللغة قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحفص عن عاصم ، بفتح الميم فيهما في الاثنين السابقين.

ينظر: الحجة لأبى على الفارسى ٤/٨٩ ، البحر المحيط ٥/١٨٢.

(١) في النسخة (ب) فأبدلوا.

(٢) اختلف النحاة في نوع الفتحة في"يا ابن أم" إلى مذهبين:–

المذهب الأول: أن هذه الفتحة فتحة إعراب ، وأن الأصل: يا ابن أمى ، فقلبت الكسرة فتحة ، وقلبت ألفا ثم حذفت الألف ، فالاسم معرب ، وإليه ذهب الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢٨٢.

المذهب الثانى: أن هذه الفتحة فتحة بناء ، وأن الاسمين قد جعلا اسما واحدا مركبا ، ثم بنيا على الفتح ؛ تشبيها بـ"بعلبك" ، وفي ذلك يقول سيبويه:–

"وقالوا:"يا ابن أم" ، و"يا ابن عم" ؛ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من "يا ابن أمى" ، و"يا غلام غلامى".

ينظر: الكتاب ٢/١٠٤.

وفي ذلك يقول ابن عصفور:–

"يا ابن أم ؛ كما تقول:"بعلبك" ، ويا ابن أما ؛ كما تقول:"يا غلام" ، وهذا لما كثر استعماله في كلامهم ، وصار (يا ابن أم) شيئا يعرف به هذا المسمى فصار كالشئ الواحد حذفوا ياءه تارة ، وخففوه أخرى بقلبها ألفا ، وبقلب الكسرة فتحة ، وجعلوا الاسمين بمنزلة"بعلبك" ، وسلبوا من كل واحد منهما معناه ؛ فبنوه على الفتح ، وفتحوا آخر الاسم الأول.

ثم قال :"هذا وجه"يا ابن أم" ، لا ما يقوله الأخفش في"يا غلام" من حذف الألف ؛ لأنا لا نجيزه ، ولا مستند له إلا قوله : بلهف ، وقد تأولناه" أ. هـ.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٤.

ولقائل أن يقول : لاحاجة إلي **(قوله : وأخري معاملة ابن غلامي)** وذلك أنه لما قال معاملة غلامي علم من ذلك كل واحد من إثبات الياء[1] والحذف ، والإبدال ؛ لأن كلا من ذلك ثابت فى ياغلامي.

ويمكن أن يقال: إثبات الياء فى ياغلامي قليل ؛ بخلافه فى يا ابن عمي ؛ فلذلك قال : وأخري معاملة ابن غلامي.

---

(١) في النسخة (ب) اليا.

قول السكاكى

فصل : واعلم أن الترخيم عندنا من خصائص المنادى لا يجوز فى غيره إلا لضرورة الشعر .

وأن حذف حرف النداء إنما يجوز فى غير أسماء الإشارة ، وغير ما لا يمتنع عن لام التعريف إذا لم يكن مستغاثا ، ولا مندوبا، ونحو : أطرق كرى ، وجارى لا تستنكري عذيري من الشواذ.

وأن حذف المنادى ؛ كنحو : يا بؤس لزيد ، وألا يا سلمي جائز.(١)

قول الشارح

الترخيم

(قوله : واعلم أن الترخيم(٢)**عندنا من خصائص المنادي)** وهو حذف فى آخر الاسم لمجرد التخفيف ؛ لا لمكان حرف العلة ؛ نحو : القاضي(٣) فيمن يحذف الياء.

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٣.

(٢)التّرخيم في اللّغة: ترقيقُ الصوت ، وتليينُه.

وهو عند النّحويّين: حذفُ بعض الكلمة على وجه مخصوص

يُنظر: اللّسان (رخم) ٢٣٤/١٢ ، ابن النّاظم ٥٩٦.

قال سيبويه في الكتاب ٢٣٩/٢ :"والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا ؛ كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا"أ.هـ

ومن شروط ترخيم المنادى:-

أن يكون مفرَدًا ، عَلَمًا ، زائدًا على ثلاثة أحرُف.

ألاّ يكون مضافًا ؛ لأنه لو حُذف من الأوّل لبقي التّرخيم في وسط الكلمة من حيث المعنى ، والثّاني لا يمكن الحذف منه ؛ لأنه ليس منادى ؛ لأن الّذي وقع عليه النّداء لفظًا هو الأوّل.

ولا مستغاثًا مجرورًا باللاّم ؛ لعدم ظهور أثر النّداء فيه ، والتّرخيم من خصائص المنادى.

ولا مستغاثًا في آخره زيادة ، ولا مندوبًا ؛ لأن المقصود بهما امتدادُ الصوت ، والتّرخيم يضادّ ذلك.

يُنظر: أمالي ابن الشّجريّ ٣١٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨/١ ، وشرح المفصل ١٩/٢ ، وشرح الرّضيّ ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، والفوائد الضّيائيّة ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، والأشمونيّ ١٧٥/٣ ، ١٧٦.

(٣) في النسخة (ب) القاض.

ولقائل أن يقول : لو كان الترخيم ذلك ؛ لوجب أن يعد الحذف في ؛ نحو : حر[1] وست[2] ترخيما ، ولا تسمعهم يقولون إن ذلك ترخيم ، ولو قيل الترخيم حذف في آخر المنادي حين هو منادي ؛ لم يصح.

---

(١) حذف الحاء في نحو : حِرٍ ، أصله: حِرْح .

ينظر : سيبويه ٣/ ٣٢١-٣٢٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٨ .

والحِر: فَرْج المرأة.

ودليل حذف حائه ؛ أنك تقول في تحقيره: حرَيْح ، وفي تكسيره: أحْراح.

ينظر : شرح التصريف لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ) – المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي – مكتبة الرشد – الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م – صـ٤٢٦.

وقال سيبويه في الكتاب ٣/٣٢١-٣٢٢ :" فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء ؛ كما حذفتها من عه حين جعلتها اسماً .

فإذا صارت اسماً صارت من بنات الثلاثة ؛ لأنه ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ، ولكنَّهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً ، وهو الأصل له ، ويردونه في التحقير ، والجمع ، وذلك قولهم : في دمً: دميٌ ، وفي حرٍ: حريحٌ ، وفي شفة: شفيهةٌ ، وفي عدة: وعيدةٌ. أ.هـ

(٢) قال ابن منظور في لسان العرب ١٣ /٤٩٦ :" قال النَّحْوِيُّونَ: أصل الإِسْتِ سَتْهٌ ، فَاسْتَثْقَلُوا الْهَاءَ لِسُكُونِ التَّاءِ ؛ فلما حَذَفُوا الْهَاءَ سَكَنَتِ السِّينُ فَاحْتِيجَ إِلى أَلف الْوَصلِ ؛ كما فُعِلَ بالاسْمِ ، والابن ؛ فَقِيلَ : الإِسْتُ.

قال : ومن الْعَرَبِ من يَقُولُ السَّهْ ، بِالْهَاءِ عند الْوَقْفِ يَجْعَلُ التَّاءَ هِيَ السَّاقِطَةُ ، ومنهمْ من يَجْعَلُهَا هَاءً عند الْوَقْفِ ، وتَاءً عند الإدراج ؛ فإذا جَمَعُوا ، أو صغَّروا رَدُّوا الْكَلِمَةَ إِلى أَصلها ؛ فَقَالُوا في الْجَمْعِ أَسْتاهٌ ، وفِي التَّصغِيرِ سُتَيْهة ، وفِي الْفِعْلِ سَتِهَ يَسْتَهُ فَهُوَ أَسْتَهُ.

وقال في موضع آخر ١٣ /٤٩٥ :" قال ابن خَالَوَيْهِ: فيها ثَلَاثُ لُغَاتٍ: سَهٌ ، وسَتٌ ، واسْتٌ.

وقد علق أبو حيان في حاشية"المهاباذيّ في شرح اللمع: أمَّا است فالأصل ستهة ، فالمحذوف الهاء التي هي لا م ، لقولهم : أستاهٌ ، وسُتاهيّ ، وسُتهُم، وامرأة سَتهاء. فكأنهم استثقلوا الهاء ، لدخول تاء التأنيث عليها ، وانقلابها في الوقف هاء ، فيصير كاجتماع هاءين. فصار ستهة في الاستثقال بمثابة اجتماع المثلين ، وتعذَّر الإدغام فهربوا إلى الحذف هنا ؛ كما يهربون إليه ، ثمَّ حذفوا اللام ؛ لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى ،

(قوله: إلا لضرورة الشعر) [1] ؛ إذ لا يكون ذلك ترخيما علي..=

وتبعت التاءُ الأصلَ في الحذف ، لئلَّا يُظنّ أنها عوض كالتاء في بُرة ، وسَنة. فلمَّا بقي"ست" عوَّضوا الهمزة فقالوا: است ، ومن العرب من لايعوِّض فيقول : ستْ.

ينظر : الممتع صـ٣٩٧ .

(١) اختلف النحاة في ترخيم غير المنادى على لغة من نوى المحذوف ، وهو مذهب سيبويه ، والسيرافي ، والصيمرى ، والأعلم ، وابن الشجرى ، وابن خروف ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبى حيان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأشمونى ، وخالد الأزهرى ، والسيوطى.

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٩-٢٧٢ ، شرح السيرافي ٣/٨١ ، التبصرة والتذكرة ١/٣٢٧ ، النكت ١/٥٩٥ ، الأمالى ١/١٩٥-١٩٦ ، ورأى ابن خروف في شرح الجمل ٢/٧٧٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٥-٢٩٦ ، ورأى ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٢٥-١٢٦ ، والمقرب ١/١٨٨ ، شرح التسهيل ٣/٤٣٠ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧١ ، الارتشاف ٥/٢٢٤٥ ، أوضح المسالك ٤/٦٢-٦٥ .

واستند أصحاب هذا المذهب بما يأتي:-

(ا)السماع: ومن ذلك قول الشاعر:-

خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا ... أواصِرنَا والرَّحْمُ بالغَيْب يُذْكَرُ

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع آصرة وهي كلّ ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظّكم من مودّتنا- يا آل عكرمة- وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤ ، وأسرار العربية ص ٢٣٩ ، والإنصاف ١/ ٣٤٧ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، والدرر ٣/ ٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٠ ، والكتاب ٢/ ٢٧١ ، ولسان العرب ٣/ ٣٣٣ (فرد) ، ٤/ ٥٤٩ (عذر) والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠ ، ولسان العرب ١٢/ ٢٣٣ (رحم) ، ١٢/ ٤١٦ (عكرم) وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

ينظر : المعجم المفصل ٣/٢٩٤.

وشاهده : فقد رخم"عكرمة" في غير النداء ، على لغة من ينتظر المحذوف ، ولو أراد المحذوف ؛ ؛ لقال :"عكرم" لإضافة"آل" إليه.

ينظر: شرح السيرافي ٣/٨١.

= هـذا التفسـير ؛ إذ لـيس بمنـادي ، ولـو زيـد فـى ذلـك التعريـف إذا وقـع فى التركيب ؛ لم يرد شيء[1] من ذلك.

حذف حرف النداء

(**قوله[2]: فى غير أسماء الإشارة**) وغير مالايمتنع عن لام التعريف

(ب) القيـاس: حيـث حمـل التـرخيم فـي غيـر النـداء ، علـى التـرخيم فـي النـداء ، ويؤيـد هـذا أن التـرخيم فـي غيـر النـداء ، لا يجـوز إلا فيمـا اجتمعـت فيـه شـروط التـرخيم فـي النـداء ؛ كـأن يكون زائداً على الثلاثة ، إن لم تكن فيه تاء التأنيث.

ينظـر: شـرح الجمـل لابـن عصـفور ١٢٥/٢ ، الارتشـاف ٢٢٤٣/٥ ، وأوضـح المسـالك ٦٢/٤.

(ج) أن الحـذف مـع بقـاء مـا يـدل علـى المحـذوف أحـق بـالجواز مـن الحـذف دون دليـل علـى المحذوف.

ينظر: شرح التسهيل ٤٣٠/٣.

<u>المذهب الثاني:</u> عدم جواز ترخيم غير المنادى على لغة من نوى ، وهو مذهب المبرد.

ينظـر: شـرح السـيرافي ٨٠/٣ ، النكـت ٥٩٥/١ ، أمـالى ابـن الشـجرى ١٩٣/١ ، شـرح الجمـل لابـن خـروف ٧٧٣/٢ ، الإيضـاح فـي شـرح المفصـل ٢٩٥/١-٢٩٦ ، شـرح الجمـل لابـن عصـفور ١٢٥/٢ ، شـرح التسـهيل ٤٣٠/٣ ، شـرح الكافيـة الشـافية ١٣٧١/٣ ، شـرح الكافيـة للرضـى ٣٩٥/١ ، الارتشـاف ٢٢٤٥/٤ ، أوضـح المسـالك ٦٤/٤ ، المسـاعد ٥٦١/٢ ، شـرح الأشـمونى ١٣٩/٣ ، التصـريح ١٩٠/٢ ، همـع الهوامع ٥٨/٢.

<u>واستند أصحاب هذا المذهب:-</u>

بـأن هـذا حـذف فـي غيـر النـداء ، فيكـون بمنزلـة مـا حـذف مـن الأسـماء علـى غيـر قيـاس كـ (يد ، ودم) فيجب أن يكون الإعراب على الباقى.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢.

وقـد ردوا البيـت السـابق: بـأن المبـرد جعـل"عكـرم" قبيلـة ؛ فلـم تصـرف ، لاجتمـاع التعريـف ، والتأنيث.

ينظر: شرح السيرافي ٨١/٣ ، أمالى ابن الشجرى ١٩٤/١.

هذا ، وقد اتفق النحاة على الترخيم في غير النداء ، على لغة من لم ينتظر المحذوف.

ينظر: أمالى ابن الشجرى ١٩٠/١.

(١) في النـسخة (ب) شي.

(٢) في النـسخة (ب) ساقط.

مـــالايمتنع عــن لام التعريــف هـــي[1] أســماء الأجنـــاس ، وإنمـــا لـــم يجـــز حذف حرف النداء [2] عن أسماء الأجناس ، وعن أسماء الإشارة .

---

(١) في النسخة (ب) فهي.

(٢)الأصل في حرف النداء أن يكون مذكوراً ، وهو القياس ، وقد يؤتى بالمنادى عاريا من حرف النداء ، اكتفاء بتضمن المنادى معنى الخطاب ، واستثنى اتفاقا من ذلك المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، ولفظ الجلالة (الله).

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٦.

أما حذفه مع المنادى إذا كان اسم إشارة ، أو اسم جنس معين ، وهو ما يسميه النحاة بالنكرة المقصودة فموضع الخلاف بين البصريين ، والكوفيين: -

فذهب البصريون ، وعلى رأسهم سيبويه ، وتبعهم ابن هشام إلى عدم جواز حذف حرف النداء"يا" مع اسم الإشارة ، واسم الجنس المعين.

ينظر: المقتضب ٢٥٨/٤ ، اللمع ٣٢٠ ، الأصول ٣٢٩/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٧/١-٣٥٨ ، المفصل ص٦٠ ، أسرار العربية ١٧٣ ، ابن يعيش ١٥/٢-١٦ ، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٥٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٨٨/٢-٨٩ ، الملخص ٤٧٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦ ، شرح الكافية للرضى ٤٢٦/١ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥ ، ائتلاف النصرة ص٥٧ ، شرح ألفية ابن معط ١٠٤١/٢.

وينظر: -أيضا- الكتاب ٢٣٠/٢-٢٣١ ، أوضح المسالك ١٠/٤-١٤ ، شرح الجمل لابن هشام ص٣٣٧ ، مغنى اللبيب ٧٣٨/٢.

وحمل ما ورد على الشذوذ ، والضرورة ، قال سيبويه:-

"ولا يحسن أن تقول: هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد: يا هذا ، ويا رجل ، ولا يجوز لك في المبهم ؛ لأن الحرف الذى ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من "أى" حين حذفته ؛ فلم تقل: يا أيها الرجل" ولا يا أيهذا ..."

ينظر: الكتاب ٢٣٠/٢.

ووضع المبرد ضابطا لذلك فقال:"فجملة هذا أن كل شئ من المعرفة يجوز أن يكون نعتا لشئ فدعوته أن حذف"يا" منه غير جائز..."

ينظر: المقتضب ٢٥٨/٤.

وعلل هؤلاء المنع بما يلى:-

١-أن الأصل فيهما النداء بـ"أى" فيقعان وصفا لها تقول:"يا أيها الرجل" ، و"يا أيهذا" فلما حذفوا"أيا" والألف ، واللام ؛ كرهوا حذف حرف النداء ؛ لئلا يؤدى إلى الإجحاف بالاسم في جتمع عليه حذف الموصوف ، وحذف حرف النداء.

ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٥٧-٣٥٨ ، أسرار العربية ١٧٣ ، توجيه اللمع ٣٢٠ ، ابن يعيش ٢/١٥-١٦.

٢-أن حرف النداء مع اسم الجنس المعين كالعوض من أداة التعريف ، فحقه ألا يحذف ؛ كما لا تحذف الأداة ؛ لأنه بدل من "أى" المحذوفة ؛ في قولك:"يا أيها الرجل" ، و"يا أيهذا".

بل ذهب الرضى إلى أن حرف النداء أولى من الأداة بعدم الحذف ؛ لأنه أفاد مع التعريف التنبيه ، والخطاب ، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فيجرى مجراه.

ينظر: شرح الكافية للرضى ١/٤٢٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٦.

٣-أن اسم الإشارة يدل في أصل الوضع على الإشارة المطلقة ؛ فإذا نودى خرج عن أصله ، ودل على اقتران الإشارة بحرف النداء ، وحذف حرف النداء منه يؤدى إلى التباس النداء بغيره ، فالإشارة المطلقة إنما يشار بها إلى غير المخاطب ؛ فإذا ناديت بها المخاطب لزمك"الياء" ؛ ليعلم المخاطب بها أنك تشير إليه.

ينظر: شرح ابن يعيش ٢/١٥-١٦ ، شرح الكافية للرضى ١/٤٢٦ ، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٤١.

٤-أن في اسم الإشارة إبهاماً يمنع من ذلك ؛ لأنك إذا قلت: (هذا) ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٩.

أما الكوفيون فأجازوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، واسم الجنس المعين ، وعدوا ذلك قياسا مطرداً ، ووافقهم ابن مالك.

ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/٧١٥ ، ابن يعيش ٢/١٦ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٣٩١ ، شرح التسهيل ٣/٣٨٦-٣٨٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٦ ، شرح الكافية للرضى ١/٤٢٦ ، توضيح المقاصد ٢/١٠٥٤ ، ائتلاف النصرة ص٥٧ ، ورأى ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ ، شرح التسهيل ٣/٣٨٦-٣٨٧.

واحتجوا لصحة مذهبهم بالسماع ، والقياس:-

-أما السماع فكقوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) سورة البقرة آية ٨٥ ؛ أى: يا هؤلاء.

-ومن السماع في جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين ، قوله :"ثوبى حجر" في صحيح البخارى رقم (٣٢٢٣) ٣/٢٤٩.

ولأن [١] الأصل في أسماء الأجناس أن يكون باللام في النداء ، وبواسطة أي ؛ لأن القصد فيها إلي معين – حينئذ – ، والحرف الموضوع

وقوله :"اشتدى أزمة تنفرجى" في الجامع الصغير للسيوطى ، وضعفه ، ورقمه (١٠٤٧) ٢٢٩/١.

ومنه قولهم : في الأمثال:"افتد مخنوق".

ينظر: مجمع الأمثال ٤٥١/٢ ، المستقصى في أمثال العرب ٢٠٠/١ ، ويضرب في الليلة الشديدة التى يطول فيها الشر.

ومثله:"أصبح ليل". ينظر: مجمع الأمثال ٢٣٢/٢ ، جمرة الأمثال ١٥٧/١ ، المستقصى في أمثال العرب ٢٠٠/١ ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر.

ومثله:"أطرق كرا". ينظر: مجمع الأمثال ٢٨٥/٢ ، جمرة الأمثال ١٥٨/١ ، المستقصى في أمثال العرب ٢٢١/١ ، ويضرب لمن تكبر ، وقد تواضع غيره ممن هو أشرف منه.

-أما القياس: فبقياس نداء اسم الإشارة على نداء العلم باعتبار كونه معرفة مثل النداء. ينظر: شرح ألفية ابن معط ١٠٤٢/٢.

وتأول البصريون شواهد الكوفيين ، فوصفوا شواهد النظم بالشذوذ ، والضرورة ، وردوا شواهد النثر. ينظر: همع الهوامع ٤٤/٣.

أما الآية فذهب الرضى إلى أنه لا دليل فيها ؛ لأن"هؤلاء" خبر المبتدأ"أنتم" ، وهناك تخريجات أخر. ينظر: شرح الكافية للرضى ٤٢٦/١ ، شرح ألفية ابن معط ١٠٤١/٢.

كما ردوا الاستدلال بالحديث ، فقالوا: لم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ ، ويؤيده: ورود حديث:"ثوبى حجر" في بعض طرقه بلفظ"يا حجر". ينظر: همع الهوامع ٤٤/٣.

وأما الأمثال: فلا يقاس عليها لكونها قليلة لا ينبني عليها حكم ، ولا تقوم بها قاعدة ، وإنما جوز الحذف فيها كثرة الاستعمال لها ، ويستجاز فيها ما يستجاز في الشعر.

ينظر: الكتاب ٢٣٠/٢-٢٣١ ، المقتضب ٢٥٨/٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٦٩/١.

ورد القياس بأنه لا وجه له ، وذلك للفرق بين العلم ، والإشارة. ينظر : شرح ألفية ابن معط ١٠٤٢/٢.

<u>ويمكن القول:-</u>

إن الراجح هو قول المرادى ؛ إذ يقول:"والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ، ونثراً ، وقصر اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر". ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٥٦/٢.

(١) في النسخة (ب) لان.

لإفـادة التعيـين[١] هـو الـلام ؛ فوجـب أن يكـون بـاللام ، وبواسـطة أي[٢] ؛ فيقـال: يـا أيهـا[٣] الرجـل ؛ فلمـا حـذفت[٤] الـلام ، والواسـطة كرهـوا أن يحـذفوا حـرف النـداء ؛ لـئلا [٥] يجمعـوا بـين ، وجـوه الحـذف ، ولـذلك [٦] كـان الوجـه أن يتوصـل إلـي اسـم الإشـارة بنحـو[٧] : أي فـى النـداء ؛ لـئلا يسـلطوا مايفيـد التعريـف علـى المعرفة التي لاتقع منكرا بحال بخلاف ؛ نحو : زيد .

حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب

(**قولــه : إذا لــم يكــن مســتغاثا ، ولا منــدوبا**) [٨] ؛ لأن كـلا مـن الاسـتغاثة ، والندبة من مظان الزيادة لا من مواضع الحذف.

---

(١) في النـسخة (ب) التعين.

(٢) في النـسخة (ب) ساقط.

(٣) في النـسخة (ب) يايها.

(٤) في النـسخة (ب) حذف.

(٥) في النـسخة (ب) ليلا.

(٦) في النـسخة (ب) وكذلك.

(٧) في النـسخة (ب) وبنحو.

(٨)لا يجوز حذف النداء من المستغاث ، وفي ذلك يقول سيبويه:-

"وأمـا المسـتغاث بـه فـ"يـا" لا زمـة لـه ؛ لأنـه يجتهـد ؛ فكـذلك المتعجـب منـه ، وذلـك: يـا للنـاس ، ويـا للمـاء ، وإنمـا اجتهـد ؛ لأن المسـتغاث عنـدهم متـراخ ، أو غافـل ، والتعجـب كذلك". ينظر: الكتاب ٢/٢٣١.

وضرب لا ينصب أينما وقع ؛ بل ينصب فى موضع ، ولا ينصب فى آخر ، ويجوز فيه الأمران فى ثالث ، وهو حرفان الواو بمعنى مع ، وإلا فى الاستثناء.

فإن الواو إذا تقدمها فعل ، أو معناه ، ولم يحسن حملها على العطف نصبت كنحو : ما صنعت وأباك ، وما شأنك وعمراً ، وإذا لم يتقدم ذلك لم تنصب ؛ نحو : كيف أنت وزيد فيمن لا يؤوله على : كيف تكون أنت ، وهم الأكثرون ، وعلى مذهب القليل جاء ما أنا والسير فى متلف.

وإذا تقدم مع حسن العطف جاز الأمران ، وإن افتر العطف عن الرجحان هذا كله عند من لا يقصر النصب بالواو على السماع ، ويسمى هذا المنصوب مفعولا معه . (١)

قول الشارح

المفعول معه وعامل النصب فيه

(قوله : الواو بمعني مع) (٢) قد اختلف فى ذلك ؛ فقيل العامل ماتقدمها من فعل ، أو معناه.

وقيل هي الواو (٣) وإليه ذهب المصنف ، وذلك أن المقتضي للإعراب إنما يتحصل بها ؛ لأن الاسم إنما يكون مفعولا معه بواسطة الواو فيكون العمل لها.

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٣.

(٢) قال الزّمخشريّ في المفصل ٥٦: " المفعول معه:"هو المنصوب بعد الواو الكائنةِ بمعنى مع".

قال ابن السراج في الأصول ٢٠٩/١ :" اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى"مع" لأنها لا تكون في العطف بمعنى"مع" ، وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى"مع" ألزمت ذلك ، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض. أ.هـ

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك ؛ نحو : قولهم :"استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطَّيَالِسَة".

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو.

وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير: ولابَسَ الخشبَةَ ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول ، وبينهما الواو.

ووجه القول الأول إن الأمر لما تردد بينهما فإضافة العمل إلي الفعل أولي ؛ لأنه[1] الأصل فى باب العمل .

ولقائل أن يقول : على الأول لا نسلم[2] أن المقتضي يتقوم بها ؛ بل بالمجموع من الفعل ، ومن الواو ، وعلي الثاني أن هذا قول من غير تحقيق

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب"مع" في ؛ نحو :"جئتُ مَعَه".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال"استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء ، واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةٌ فتستوي ؛ فلما لم يحسن تكرير الفعل ؛ كما يحسن في"جاء زيدٌ ، وعمرو" فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف ؛ كما بيَّنَّا في الظرف نحو:"زيد خلفك" ، وما أشبه ذلك.

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أنَّ ؛ نحو : استوى ، وجاء فعلٌ لازمٌ ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إن العامل هو الفعل ، وذلك ؛ لأن هذا الفعل ، وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه ؛ كما عُدِّيَ بالهمزة في ؛ نحو :"أخرجتُ زيدًا" وكما عُدِّيَ بالتضعيف ؛ نحو :"خرَّجت المتَاعَ" وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو:"خَرَجْتُ به" ؛ إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ؛ فلما وضعت موضع"مع" خُلِعَتْ عنها دلالة العطف ، وأخلصت للجمع ؛ كما أن فاء العطف فيها معنيان: العطف ، والإتباع ؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف ، وأخلصت للإتباع ، وكذلك همزة الخطاب في"هَاءَ يا رجلُ" فإنها إذا ألحقتَهَا الكاف جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها في الكاف .

ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبُهُمْ الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية"إلا" فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، على ما بيَّنَّا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين.

ينظر : الكتاب ٢٩٧/١ ، والإنصاف ٢٤٨/١ ، والتّبيين ٣٧٩ ، وشرح الرّضيّ ١٩٥/١ ، والجنى الدّاني ١٥٥ .

(١) في النسخة (ب) لان.

(٢) في النسخة (ب) لا نم.

معني العامل ، وذلك أنه يجب أولاً أن يبين معني العامل ثم يحكم على مافيه ذلك المعني بأنه العامل

العطف على الضمير المرفوع المتصل

(قوله : ولم يحسن) ؛ كما في صور[1] الضمير المتصل المرفوع[2].

---

(١) في النسخة (ب) الصور.

(٢) مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان ، أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير فصل ، أو وجود فاصل ، ويجوز في الشعر على قبح ، وهو مذهب سيبويه ، وعامة البصريين غير المبرد فظاهر كلامه إجازته في الاختيار على قبح.

ينظر: الكتاب ٤٦/١ ، ٣٧٨/٢.

وقال به النحاس ، وابن جني ، والصيمري ، والجرجاني ، والزمخشري ، والأنباري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضى ، وغيرهم.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/٤ ، اللمع ص٧٣ ، التبصرة والتذكرة ص٦٠ ، المقتصد ٩٥٧/٢ ، المفصل ص١٥١ ، البيان ٣٩٧/٢ ، شرح المفصل ٧٦/٣ ، في شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١ ، والرضى في شرح الكافية ٦٣/٣ ، المشكل لمكى ٢٣٤/٢ ، توجيه اللمع ص٩٣ ، التبيان ١١٨٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٢١٧/٢.

واحتجوا بالقياس فقالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون مقدراً في الفعل ، أو ملفوظاً به ، فإن كان مقدرا فيه ؛ نحو : قام ، وزيد ؛ فكأنه قد عطف اسما على فعل ، وإن كان ملفوظا به نحو: قمت ، وزيد ، فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطف عليه ؛ لكان – أيضا– بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز.

ينظر: الكتاب ٣٨٧/٢ ، المقتصد ٩٥٨/٢ ، الإنصاف ٣٩٠/٢ ، شرح الكافية ٦٣/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/١.

<u>الثاني:</u> أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان ، أو مستتراً في الاختيار بلا ضعف ، ولا قبح ، وهذا مذهب الفراء ، والكوفيين ، وعليه ثعلب ، ووافقهم الطبرى.

ينظر: معانى القرآن للفراء ٩٥/٣ ، البيان ٣٩٧/٢ ، الدر المصون ٨٥/١٠ ، مجالس ثعلب ١٤٦/١ ، تفسير الطبرى ٤٣/٢٧.

وحجتهم في ذلك السماع ، والقياس:–

أما السماع فقوله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) سورة النجم آية ٦ ، ٧.

فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ، ومحمد بالأفق ، وهو مطلع الشمس. ينظر: البحر المحيط ٢٢٣/٦.

عطف الظاهر على المضمر المخفوض

= من غير تأكيد[1] ولا فصل ، وفي صور[2] الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار[3].

ومنه قول على الله عنه ، وكرم الله:"كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت ، وأبو بكر وعمر".

ينظر: صحيح البخارى كتاب فضائل الصحابة ، الباب رقم (٥) ورقم الحديث: ٣٤٧٤. ٩/٥.

وقول عمر ﷺ:"كنت وجار لى من الأنصار".

ينظر: صحيح البخارى في كتاب المظالم ، رقم الحديث ٢٣٣٦- ٣/١٣٣

وقد علق ابن مالك على هذين الأثرين بقوله :"إنها أحسن ما استشهد به على هذا"

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

قال ابن هشام:"وهو فاش في الشعر". ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٥١.

وكذلك فإن حجة البصريين بأنه لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم ، أمر فيه نظر.

لأن هذا ليس على إطلاقه فقد يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم بشروط معينة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٧.

فضلا عن أن كثيراً من البصريين لا يتشددون في المنع ؛ بل أجازوه في الشعر. ينظر: الكتاب ٢/٣٧٨ ، الأصول ٢/٢٨ ، اللمع ص٧٣.

(١) في النسخة (ب) تاكيد.

(٢) في النسخة (ب) الصور.

(٣)عطف الظاهر على المضمر المخفوض ، من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة ، والكوفة ، وللنحاة فيها ثلاثة أقوال:-

__الأول:__ أنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، ويجوز من غير إعادة الجار في ضرورة الشعر ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، وجمهور البصريين.

ينظر: الإنصاف ٢/٣٧٨ ، ائتلاف النصرة ص٦٢ ، البحر المحيط ٣/٢٢٣ ، الكتاب ٢/٣٨١-٣٨٢.

وتبعهم في ذلك كثير من النحاة كالأخفش ، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاجى ، وابن جنى ، وعبد القاهر الجرجانى ، والزمخشرى ، وابن الشجرى.

ينظر: معانى القرآن للأخفش ص١٥١ ، المقتضب ٤/١٥٢ ، الأصول ٢/١١٩ ، مجالس العلماء ص٢٤٥ ، اللمع ص٧٤ ، المقتصد ٢/٩٥٩ ، المفصل ص١٥٢ ، الكشاف ص٢١٥ ، الأمالى ٢/١٠٣.

وقد عد أبو على عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ضعيفا في القياس ، وقليلا في الاستعمال ، ورأى أن ما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. ينظر: الحجة ٦٢/٢.

وحجتهم في ذلك القياس: فالجار مع المجرور بمنزلة شئ واحد ؛ فإذا عطفت على الضمير المجرور ، فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ، وأيضا ؛ لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغى أن لا يجوز العطف عليه ؛ كما لا يجوز العطف على التنوين. ينظر: الإنصاف ٣٧٨/٢.

وأيضاً- ؛ كما أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ؛ فلا يجوز أن يقال: مررت بزيد ، وك ، فكذلك ينبغى ألا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف فما لا يجوز أن يكون معطوفا لا يكون معطوفا عليه ، ونسب هذا إلى المازنى. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، أمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢ .

ووافقهم في ذلك ؛ الأنبارى ، والعكبرى ، وابن الخباز ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وغيرهم.

ينظر: البيان ٢٤٠/١ ، والإنصاف ٣٨٢/٢ ، التبيان ٤٠٨/١ ، توجيه اللمع ص٢٩٤ ، ورأى ابن يعيش ٧٨/٣ ، ورأى ابن عصفور في شرح الجمل ١٠٣/١.

<u>الثانى:</u> جواز عطف الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض بشرط تأكيد الضمير المخفوض بالضمير المنفصل المرفوع ؛ نحو: مررت بك أنت وزيد ، ونسب ذلك إلى الجرمى ، والزيادى.

ينظر: شرح الكافية ٦٧/٣ ، الدر المصون ٣٩٤/٢ .

وقد رد سيبويه هذا الرأى بقوله :-

"ولم يجز – أيضا- أن يتبعوها إياه ، وإن وصفوا ، لا يحسن أن تقول: مررت بك أنت وزيد ؛ كما جاز لك فيما أضمرت في الفعل ، ونحو : قمت أنت وزيد ؛ لأن ذلك ، وإن كان قد نزل منزلة آخر الفعل ؛ فليس من الفعل ، ولا من تمامه .. ، وهذا يكون من تمام الاسم ، وهو بدل من الزيادة التى في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله من فرداً". ينظر: الكتاب ٣٨١/٢.

وقد نعت الرضى قول الجرمى بأنه ليس بشئ ثم علل ذلك بأنه لم يسمع ، وكذلك فإن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب ، وأخف. ينظر: شرح الكافية للرضى ٦٧/٣.

<u>الثالث:</u> جواز عطف الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض ، وهو قول الكوفيين ، والكسائى ، والفراء ، وابن خالويه.

ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١٨٣/١ ، حاشية الخضرى ١٠٥/٢ ، أمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢ ، معانى القرآن للفراء ١٠٧/١ .

وقد نسبه بعضهم إلى يونس ، والأخفش من البصريين.

ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، البحر المحيط ٢٣٨/٢ ، الدر المصون ٣٩٤/٢ ، الهمع ٢٢١/٣.

ووافقهم من المتأخرين: ابن مالك ، وأبو حيان ، والسمين ، وابن هشام ، والزبيدى ، وابن عقيل.

ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، البحر المحيط ٢٣٩/٢ ، الدر المصون ٣٩٤/٢ ، أوضح المسالك ٣٥٣/٣ ، ائتلاف النصرة ص٦٣٠ ، شرح ابن عقيل ٢٢٠/٢.

وحجتهم في ذلك السماع:-

من القرآن الكريم قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) سورة النساء آية (١) بالخفض ، وهى قراءة أحد القراء السبعة.

ينظر: السبعة ص٢٢٦ ، النشر ١٨٩/٢.

وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعى ، وقتادة ، والأعمش. ينظر: البحر المحيط ٢٢١/٣

ومن منثور العرب: ما نسب إلى قطرب من حكايته لقول بعضهم"ما فيها غيره وفرسه" بجر"فرسه" عطفا على الهاء في غيره. ينظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ، ائتلاف النصرة ص٦٣.

قال الأشمونى:"وهو كثير في الشعر".

ينظر: الإنصاف ٣٨٢/٢ ، شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ، البحر المحيط ٢٣٨/٢-٢٣٩ ، شرح الأشمونى ١٧٩/٣.

ومنع ذلك جمهور البصريين ، أجابوا على ما احتج به الفراء ، والكوفيون ، ومن وافقهم بما يأتى.

ينظر: الخصائص ٢٨٥/١ ، الكشاف ص٢١٥ ، أمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢ ، ابن يعيش ٧٨/٣-٧٩ ، شرح جمل الزجاجى ١٠٤/١.

وردوا قراء حمزة في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا).." النساء آية (١) من عدة ، وجوه:-

<u>الوجه الأول:</u> أن قوله : "والأرحام" ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) سورة النساء آية (١).

<u>الوجه الثانى:</u> أن قوله : "والأرحام" مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، والتقدير: وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها.

= ؛ فإن الحذف[1] قد جاء هناك، وإن لم يحسن ؛ نحو :-

إذْ أَقْبَلَتْ وزُهرْ تَهادَى[2] .

الوجه الثالث: أن هذه قراءة ضعيفة ؛ بل نسب إلى بعض البصريين ردها ، وعدها لحنا لا تحل القراءة به ، وكان المبرد لا يجيزها. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، ابن يعيش ٧٨/٣ ، الكامل ٣٩/٣.

وقال الرضى:"والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع". ينظر: شرح الكافية ٦٧/٣.

وما حكى عن بعض العرب ، وما أنشد من شواهد شعرية ؛ فقد خرجها جمهور البصريين على القسم ، أو على إضمار الجار ، أو على أنها ضرورة ، أو شاذة ، وبعضهم استسهلها ؛ كما قال ابن عطية يشير إلى أبى على الذى جعلها قليلة لا شاذة. ينظر: المحرر الوجيز ٥/٢ ، الحجة ٢٦/٢.

وقد عد كثير من أهل العلم ردود المانعين متكلفة ، ولا تخلو من تعسف ؛ بل أوهي من بيت العنكبوت.

ينظر: التفسير الكبير للرازى ١٣٣/٩ ، تفسير القرطبى ٥/٤ ، شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، الخزانة ١٢٧/٥.

وقال ابن جنى في هذه الآية:"ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد ، والفحش ، والشناعة ، والضعف على ما رآه فيها ، وذهب إليه المبرد ؛ بل الأمر فيها دون ذلك ، وأقرب ، وأخف ، وألطف". ينظر: الكامل ٣٩/٣ ، ابن يعيش ٧٨/٣ ، الخصائص ٢٨٥/١.

ويقول أبو حيان :"ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقل الكوفيون". ينظر: البحر المحيط ٢٢٣/٣.

(١) في النسخة (ب) العطف.

(٢) هذا صدر البيت ، وتمامه :-

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهرْ تَهادَى ... كنِعاجِ الفلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

اللغة: الزهر: ج الزهراء ، وهي البيضاء المشرقة. تهادى: تتهادى ؛ أي تتمشى. النعاج: بقر الوحش. تعسفن: سرن على غير هدى. الفلا: الفلاة ؛ أي الأرض الواسعة.

والبيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٧٦ ، واللمع ص ١٨٤ ، والمقاصد النحوئة ٤/ ١٦١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٩ ، والخصائص ٢/ ٣٨٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١ ، والكتاب ٢/ ٣٧٩.

ينظر : المعجم المفصل ١١٧/٦ .

وقوله تعالي : [1]﴿ تَسَاءَلُونَ [2]بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [3] ؛ فيمن قرأ[4]بالجر [5].

فإن قلت : لا نسلم أنه فى البيت بدون الفصل .

قلنا: لأن الضمير المقدر بعد تاء التأنيث[6] بدليل ضربنا.

(**وقوله : لم[7] يحسن**) من غير بيان المواضع التي لايحسن العطف هناك[8] فيها ليس كما ينبغي ؛ إذ لا يحصل العلم بضابطة يرجع إليها فى معرفة كيفية التركيب ، وكأنه إنما لم يتعرض لبيانها[9] هاهنا[10] ؛ لحصول[11] العلم بهذا[12] فى غير هذا المرجع[13] .

الشاهد: قوله :"أقبلت ، وزهر" حيث عطف"زهر" على الضمير المستتر في"أقبلت" من غير فصل ، والوجه فيه أن يقال:"أقبلت هي ، وزهر" ، لتأكيد الضمير المستتر.

(١) في النسخة (ب) تعلي.

(٢) في النسخة (ب) تسئلون.

(٣) من الآية رقم"١" من سورة"النساء".

(٤) في النسخة (ب) قراء.

(٥) قرأ حمزة بخفض الميم عطفا على الضمير المجرور في"به" على مذهب الكوفيين ، أو على إعادة الجار ، وحذفه للعلم به ، وجر على القسم تعظيما للأرحام حثا على صلتها.

وقرأ باقي السبعة بالنصب على العطف على لفظ الجلالة ، أو على محل به ، وهو من عطف الخاص على العام ؛ إذ المعنى:-

اتقوا مخالفته ، وقطع الأرحام مندرج فيها فنبه سبحانه وتعالى بذلك ، وقرنها باسمه تعالى على أن صلتها بمكان منه.

وقرأ"وبالأرحام" ابن مسعود ، والأعمش.

ينظر : المحتسب ١/ ١٧٩ ، مختصر شواذ القرآن لابن خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة - دون تاريخ- صـ ٢٤ ، إتحاف فضلاء البشر ١٨٥".

(٦) في النسخة (ب) تا التانيث.

(٧) في النسخة (ب) ولم.

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

(٩) في النسخة (ب) لسانها.

(١٠) في النسخة (ب) ههنا.

(١١) في النسخة (ب) بحصول.

(١٢) في النسخة (ب) بها.

(١٣) في النسخة (ب) الموضع.

(**قولــه : فــيمن لايؤولــه**[١]) ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن ذلـك ؛ بنـاء على عدم التأويل بل[٢] ؛ على أن الواو ليس بمعني مع.

ولا نسـلم أن النصـب فيـه علـى التأويـل؛ بـل[٣]علـي أن الـواو فيـه بمعنـي مع[٤] وقد سبقه معني الفعل ؛ كما في قولهم : ماشأنك ، وعمرا[٥] [٦] .

---

(١) في النســخة (ب) لا يأوله.

(٢) في النســخة (ب) ساقط.

(٣) في النســخة (ب) ساقط.

(٤) في النســخة (ب) ساقط.

(٥) في النســخة (ب) وعمروا.

(٦) قـال ابـن الحاجـب:"فـإن كـان الفعـل لفظـاً ، وجـاز العطـف فالوجهـان" ثـم أعقبـه الرضـى بالشرح قائلاً:-

"هـذا أولـى ممـا قالـه عبـد القـاهر فـي نحـو : قـام زيـد وعمـرو أنـه لا يجـوز فيـه إلا العطـف ، ولعلـه قـال ذلـك ؛ لأنـه مخالفـة للأصـل الـذى هـو العطـف لا لـداع ، وهـو ممنـوع ؛ لأن هنـا داعياً ، وهو النص على المصاحبة".

ينظــر: شــرح الكافيــة للرضــى ٥٩٩/١ ، المقتصــد ٦٦١/١ ، رصــف المبــانى ص٤٢٠-٤٢١ ، التصريح ٣٤٤/١-٣٤٥ ، الأشمونى ١٣٨/٢.

قـال السـيرافي:"فـإن قـال قائـل: نحـن متـى عطفنـا شـيئاً علـى شـئ بـالواو ، ودخـل الثـانى فيمـا دخـل فيـه الأول اشـتركا فـي المعنـى ، وكانـت الـواو بمعنـى مـع ؛ لا شـتراك المعطـوف ، والمعطـوف عليـه ؛ كقولنـا: (قـام زيـد وعمـرو) ؛ فكيـف اختصصـتم هـذا البـاب ، ومـا قبلـه بمعنى (مع)؟

قيـل لـه: نحـن فـي عطفنـا شـيئاً علـى شـئ بـالواو دخـل فـي معنـاه ، ولـم يكـن بـين المعطـوف ، والمعطـوف عليـه فـرق فـي وقـوع ذلـك المعنـى لكـل واحـد منهمـا ، ولـيس أحـدهما ملابسـا للآخر .

وإذا قلنـا: مـا صـنعت؟ ، أو قلنـا: فـي البـاب الثـانى: (مـا أنـت والفخـر؟) فإنمـا يـراد: (مـا صـنعت مـع أبيـك) وأيـن بلغـت فيمـا فعلتـه بـه ، أو فعلـه بـك؟ ، ومـا أنـت مـع الفخـر فـي افتخـارك ، وتحققـك بـه؟ فالمعنيـان مختلفـان ، غيـر أن اللفـظ فـي قولـك: (مـا أنـت والفخـر؟) ؛ كقولك:"أنت وزيد قائمان" ، أو"أنت وزيد في الدار" .. .

ويـدلك علـى صـحة المعنـى الـذى ذكرتـه أن قـائلاً لـو قـال : (زيـد وعمـرو) وهـو يريـد: (زيـد ، وعمـرو قائمـان ، أو خارجـان) ، أو مـا أشـبه لـم يجـز حـذف الخبـر ؛ لأنـه بمنزلـة قولـك:"زيـد معـرى مـن الخبـر" ، ويجـوز أن تقـول: (كـل رجـل أنـت وشـأنك) و (كـل رجـل

وضـيعته ، وكـل امـرئ وصـنعته) فيكتفـون بـذلك ؛ لأن معنـى الـواو معنـى (مـع) ؛ كـأنهم قـالوا : (كل رجل مع ضيعته) و (أنت مع شأنك) وهذا كلام مكتف" أ.هـ.

ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٤/٥ ملخصاً.

وأجاز الصيمرى في نحو :"كل رجل وضيعته" العدول عن العطف إلى النصب.

ينظـر: التبصـرة والتـذكرة ٢٥٧/١ ، شـرح الجمـل لابـن عصـفور ٤٥٢/٢ ، شـرح الرضـى ٥٢٥/١ ، الارتشـاف ١٤٨٣/٣ ، أوضـح المسـالك ٢١٢/٢ ، التصـريح ٣٤٣/١ ، الهمع ٢٤٢/٢-٢٤٣.

وبينمـا أوجـب سـيبويه ، وغيـره فـي نحـو :"أنـت وشـأنك" العطـف ، وأجـاز إذا تقـدم نفـي ، أو اسـتفهام نحـو:"مـا أنـت وزيـد" ، و"كيـف أنـت وزيـد؟" العـدول عـن العطـف إلـى النصـب ، وإن كان قليلاً.

ينظـر: الكتـاب ٣٠٣/١-٣٠٦ ، التوطئـة ص٣٠٩ ، الرضـى ٥٢٥/١ ، الهمـع ٢٤٢/٢-٢٤٣.

ومـع تجـويز النصـب إلا أنهـم رجحـوا عليـه العطـف ، ولهـذا منـع ابـن الحاجـب النصـب فـي مثـل هذا ، وأوجب العطف في"ما أنت وزيد" ، و"كيف أنت وزيد".

ينظر: شرح الكافية للرضى ٥٢١/١ ، الهمع ٢٤٢/٢-٢٤٣.

وإن كـان النصـب قلـيلاً فـي الكـلام ؛ كمـا ذهـب سـيبويه ؛ إلا أن المبـرد ذهـب إلـى جـوازه ، وحسنه.

ينظر : الكتاب ٣٠٣/١ ، الكامل للمبرد ٢٧٢/١.

أمـا ابـن عصـفور فيـري تـرجيح العطـف عنـد إرادة الجمـع ؛ بـل كـان يوجـب النصـب ؛ فـإذا عطـف ، فيكـون التقـدير: (كيـف أنـت ، وكيـف زيـد) فيكـون سـؤالاً عـن كـل واحـد منهمـا علـى الانفراد في تغير المعنى.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/٢ ، الارتشاف ١٤٨٩/٣.

لكـن الرضـى خـالف فـي ذلـك فاختـار تـرجيح العطـف ، وإن قصـدت المصـاحبة ، وعلـل لـذلك بعـدم الناصـب ، وضـعف الـدال عليـه ، وهـو (مـا) الاسـتفهامية ، و (كيـف) وذلـك لكثـرة دخولهمـا فـي غير الفعلية.

ينظر: شرح الكافية للرضى ٥٢٤/١.

وهـذا فيـه نظـر ، فـإن الكـلام بـالعطف مـع الاسـتفهام إنمـا يكـون إذا أريـد التحقيـر ، أو التعظـيم فـي تـالى الـواو ؛ فـإذا قيـل: (مـا أنـت وزيـد) ، أو (كيـف أنـت وزيـد) بـالعطف ، فإنمـا يقـال ذلك في المنع من التعرض له.

ينظر: الكتاب ٣٠٣/١ ، اللباب ٢٨٣/١.

(**قولــه : وإذا[1] فتــر العطــف عــن الرجحــان**) ؛ لأنهـا للعطـف فـى الأصـل ، وإلا[2]لـزم الاشـتراك الـذي هـو خـلاف الأصـل ، وقـد مـر غيـر مـرة أن التزام المجاز أولي من الاشتراك.

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يكـون العطـف راجحـا ؛ أن لـو كـان المعنـي إذا كـان[3] للعطـف هـو المعنـي إذا كانـت بمعنـي مـع ، وهـو ممنـوع ؛ بـل العطـف أو النصب أيهما قصد فى الكلام كان متعينا.

ويمكــن أن يقــال: يصــح العطــف مــع كونهــا[4] بمعنــي مــع بــدليل قولهم : كل رجل وضيعته[5] ؛ فإنها للعطف مع كونها بمعني مع .

ولقائـل أن يقـول : كـان مـن حقهـا إذا كـان القصـد إلـي معـين[6] مـع أن ينصـب لتعيـين[7] المعنـي المـراد ؛ فإنـك إذا قلـت : ضـربت أنـا ، وزيـدا تعـين ، وإذا عطفت مع أن القصد إلي معني مع لم يتعين.

المفعول معه قياسي أم سماعي

(**قولــه : هــذا كلــه**) يعنـي أن مـا ذكرنـا مـن حـديث إنمـا هـو علـى رأي[8] من يري الباب قياسا لا على قول من يقصره على السماع[9] .

---

(١) في النـــسخة (ب) وإن.

(٢) في النـــسخة (ب) وإن لا .

(٣) في النـــسخة (ب) كانت.

(٤) في النـــسخة (ب) كونهما.

(٥)المـراد بالمعيـة هنـا مشـاركة مـا بعـد الـواو لمـا قبلهـا ، بحيـث يجتمعـان فيـه ، ولا يفترقـان ، وعلامـة الـواو التـي تفيـد الأمـرين معـا: العطـف ، والمعيـة ، وتكـون نصـا فـي المعيـة ، إن صـح حـذفها ، ووضـعت كلمـة"مـع" مكانهـا ، ولا يتغيـر المعنـى ؛ بـل يتضـح ، وهـي غيـر التـي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه. ينظر : الأشموني مع الصبان: ١/ ٢١٧.

(٦) في النـــسخة (ب) معني .

(٧) في النـــسخة (ب) فتتعين.

(٨) في النـــسخة (ب) راي.

(٩)اختلف النحاة في المفعول معه: هل هو قياسى ، أو سماعى على قولين:-

القول الأول: إنه قياسى.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٥/٣ ، البصريات ٧٠١/١ ، المفصل ص٥٩ ، ابن يعيش ٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٩٣/٢ ، شرح اللمحة البدرية ١٩٥/٢ ، توضيح المقاصد ٦٦٣/١ ، همع الهوامع ٢٣٥/٣.

ونسبه ابن يعيش ، والرضى إلى الأخفش ، ونسبه العلائى إلى أكثر البصريين ، ونسبه الرضى إلى أبى على الفارسى ، وهو ما صححه أبو حيان ، والسيوطى ، والعلائى ، والأشمونى ، وذكر أنه مقتضى إيراد ابن مالك للمفعول معه في نظمه ؛ لأنه قد بوب له مع الأبواب القياسية ، ولم ينبه على أنه سماعى.

ينظر: ابن يعيش ٥٢/٢ ، شرح الكافية للرضى ١٩٨/١ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي تحقيق: حسن موسى الشاعر- دار البشير- عمان- الطبعة الأولي-١٩٩٠م - ص٢٠١ ، والرضى في شرح الكافية ١٩٨/١ ، شرح الأشمونى ١٤١/٣ ، حاشية الصبان ١٤١/٢.

كما نقل السيوطى القياس في هذا الباب عن المبرد ، والسيرافي.

ينظر: رأى المبرد في الكامل ٨٣٣/٢ ، والسيرافي في شرح كتاب سيبويه ٦٥/٣.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتى:-

أولا : أنه يجرى مجرى المصدر ، والظرف ، ونحوهما لصحة معناه ، وصحة عامل النصب فيه. ينظر: الفصول ص ٢٠٢.

ثانيا: كثرة مجئ المفعول معه في كلام العرب. ينظر: ابن يعيش ٢٥٢/٢.

فمن وروده في القرآن الكريم ، قوله تعالى: (فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ) (سورة هود: آية ١١٢) فإن"من" في موضع نصب على أنها مفعول معه ، والتقدير: فاستقم كما أمرت مع من تاب معك. ينظر: التبيان ٤٧/٢.

ومنه قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ) (سورة البينة: آية ١)

قال ابن يعيش الصنعانى:"ولا يجوز أن يكون (والمشركين) عطفا على (أهل) ؛ لأنه لو كان عطفاً ؛ لكان التقدير: من أهل الكتاب ، ومن المشركين ، وذلك لا يجوز ؛ لأن المشركين كلهم كفار ، و"من" تقتضى التبعيض ، فلهذا امتنع العطف".

ينظر: التبيان ٢٩١/٢ ، التهذيب الوسيط لأحكام القرآن للقرطبى ٤٠/٢٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٥.

وعلى النصب حملا على المفعول معه -أيضاً- وجهت قراءة من قرأ"وشركاءكم" بالنصب. ينظر: الكشاف ٣٢٧/٢ ، البحر المحيط ١٥٣/٥ .

القول الثاني: إن المفعول معه سماعى ، يقتصر فيه على ما ورد عن العرب ، ولا يقاس غيره عليه ، وإليه ذهب فريق من النحاة.

ينظر: المفصل للزمخشرى ص٥٩ ، شرح الكافية للرضى ١٩٨/١ ، همع الهوامع ٢٣٧/٣ ، شرح الأشمونى ١٤١/٢.

ونسبه الأشمونى ، والزجاجى إلى الأخفش ، ونسبه أبو حيان إلى الأكثرين. ينظر: شرح الأشمونى ١٤١/٢ ، البسيط ٤٦٨/١ .

واستدل أصحاب هذا الرأى بما يأتى:-

أن المفعول معه شئ وقع موقع غيره ، فينبغى ألا يصار إليه إلا بسماع من العرب ، ويوقف عند هذا السماع. ينظر: ابن يعيش ٥٢/٢.

وتوضيح ذلك:-

أن النصب على المفعول معه يتضمن وضع الواو في غير موضعها ؛ لأن أصل الواو العطف ، وهى في المفعول معه تجعل بمعنى (مع) اتساعاً ، ويكون النصب بعدها بالعامل الذى قبلها ، وكل ذلك خروج عن القياس ، فينبغى أن يقتصر على السماع. ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٠٢.

واختلف أصحاب الرأى الأول في إطلاق القياسية ، وتقييدها ببعض الشروط ، ففريق من النحاة ذهب إلى أن القياس في هذا الباب في كل شيء ، حيث يراد بالواو معنى العطف المحض ؛ كما في"قام زيد وعمرو" ، أو حيث لا يتصور العطف البتة ؛ كما في (قعدت وطلوع الشمس) ونسب السيوطى ذلك إلى ابن مالك.

ينظر: الكامل ٨٣٣/٢ ، البصريات ٧٠١/١ ، شرح كتاب سيبويه ٦٥/٣ ، ابن يعيش ٥٢/٢ ، توضيح المقاصد ٦٦٣/١ ، البسيط في شرح جمل الزجاجى ٤٦٨/١ ، شرح التسهيل ٢٦٣/٢.

ونسب أبو حيان إلى الجمهور أنهم خصوا القياس في هذا الباب بما صلح فيه معنى العطف ، ومعنى المفعول معه ، ومن ثم لم يجيزوا القياس حيث لا يتصور معنى العطف ؛ لقياس الأدلة على أن واو المعية عطف في الأصل ؛ لأن دخول معنى المفعول معه هو الذى سوغ خروجه بما يقتضيه العطف من المشاكل التى تؤثرها العرف على غيرها إلى النصب. ينظر: التذييل والتكميل ٤٨٥/٣ .

ولا فرق عند هؤلاء في صحة القياس بين أن تكون صلاحية العطف من باب الحقيقة ؛ كما في (جاء البرد والطيالسة) ؛ إذ يصح المجئ منها جميعا ، أو من باب المجاز ؛ كما في (سار زيد والنيل) ؛ لأن النيل يسير مع (زيد) مجازاً من جهة أنه لا يفارقه في حال سيره ؛ كما لا يفارقه من يسير معه ممن يوجد منه السير حقيقة. ينظر: همع الهوامع ٢٣٦/٣.

وخص المبرد ، والسيرافي القياس في هذا الباب بما كان فيه الثانى أثراً للأول ، وكان الأول سببا له ؛ كما في"جاء البرد والطيالسة" فإن البرد سبب لاستعمال الطيالسة ، فيقول القائل:"جئت وزيداً" ، إذا كان سببا في مجيئه.

ينظر: الكامل للمبرد ٨٣٣/٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٥/٣.

وذهب ابن هشام الخضراوى إلى أن القياس في هذا الباب يختص بالألفاظ التى سمعته عن العرب ؛ كلفظ الاستواء ، والمجيء ، والصنع .. ، وما في معنى هذه الألفاظ ؛ فيقاس "وصل" على "جاء" و "وافق" على "استوى" ، و "فعلت" على "صنعت" .. ، وأما ما ليس في معنى ما سموا من الألفاظ ؛ فلا يتأتى القياس فيه.

ينظر: همع الهوامع ٢٣٦/٣-٢٣٧ ، التذييل والتكميل ٤٨٥/٣.

وإلا إذا تقدمها كلام عار عن النفي ، والنهي ، والاستفهام ، ويسمى موجبا ، وفيه المستثنى منه ، ويسمى تاما .

والموجب فى الاستثناء لا يكون إلا كذلك نصبت ؛ كنحو : جاءني القوم إلا زيدا .

وغير الموجب فى هذا الباب إذا تنزل منزلة الموجب أخذ حكمه.

ولذلك تراهم فى تثنية المستثنى قائلين : ما أتاني إلا عمرو إلا زيدا ' أو إلا زيدا إلا عمرو بالنصب لغير المسند إليه البتة لتنزيل (ما أتاني) مع مرفوعه منزلة : تركني القوم لا غير .

ولا يثنون الاستثناء إلا على ما ترى من التقدير ؛ فإذا لم يتم لم تنصب ؛ بل كان حكم ما بعدها فى الإعراب كحكمه قبل دخول إلا ؛ كنحو : ما جاءني إلا زيد ، وما رأيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، وكذا ما جاء زيد إلا راكباً .

فإذا تم فى غير الموجب ، ولم يكن ما بعدها جملة مثلها فى : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، ونشدتك بالله ، أو أقسمت عليك ، أو عزمت عليك إلا فعلت كذا ؛ إذ مرادهم بما قبل إلا ههنا النفي ، وهو ما أطلب منك ؛ جاز أن تنصب وأن تشرك المستثنى فى إعراب المستثنى منه ، ويسمى هذا بدلا ، ويكون هو المختار ؛ كنحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ، وإلا زيد.

اللهم إلا عند الانقطاع فى اللغة الحجازية ، أو تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه عند بعض ، أو تقديمه على نفس المستثنى منه عند الجمهور ؛ فالبدل يمتنع ؛ كنحو : ما جاءني أحد إلا حمارا ، وما جاءني أحد إلا زيدا ظريف.

واختيار سيبويه هنا هو البدل ، وما جاءني إلا زيدا أحد ، ويراعى فى البدل أن لا يكون الفاعل فى المبدل منه يمتنع عمله فى المبدل.

ولهذا كان البدل فى ؛ نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ولا أحد عندك إلا عمرو ؛ بالرفع ، وفيما رأيت من أحد إلا زيد ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً حقيرا ؛ بالنصب، وفي ما زيد بشيء إلا شيء حقير بالرفع. (١)

الاستثناء ، والعامل فى المستثنى

(**قوله : وإلا إذا تقدمها كلام عار**) قد اختلف فى عامل المستثني(٢) ؛

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٠٣-١٠٤.

(٢) يقول ابن منظور ١٢٤/١٤ :"وحلفه غير ذات مثنوية ؛ أى: غير محللة ، يقال: حلف فلان يمينا ثنيا ، ولا ينوى ، ولا ثنية ، ولا مثنوية ، والاستثناء كله واحد.

وأصل هذا كله من الثنى ، والكف ، والرد ؛ لأن الحالف إذا قال : والله لا أفعل كذا ، وكذا ؛ إلا أن يشاء الله غيره ، فقد رد ما قاله بمشيئة الله غيره .

والثنوه: الاستثناء ، والثنيان: الاسم من الاستثناء ، وكذلك الثنوى بالفتح ، والثنيا ، والثنوى ما استثنيه".

وهذا المصطلح هو السبب في تحول سيبويه إلى حلقات الخليل بن أحمد الفراهيدى طلبا لعلم النحو: يقول أبو على البغدادى:-

"ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز يقال لها: البيضاء من عمل فارس ، ثم قدم البصرة ليكتب الحديث فلزم حلقة حماد بن سلمة فبينما هو يستملى على حماد قول النبى ﷺ:"ليس من أصحابى إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء وظنه اسم ليس ، فقال حمد: كنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما"ليس هاهنا استثناء ، فقال: سأطلب علما لا تلحننى به ، فلزم الخليل فبرع. ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص٦٦.

وقد ورد هذا المصطلح (أى: الاستثناء) عند سيبويه ، والمبرد ، والفراء ، والأخفش.

ينظر: الكتاب ٣٣٠/٢ ، المقتضب ٣٨٩/٤ ، معانى القرآن للفراء ٢٧٧/٢ ، معانى القرآن للأخفش ٥٧/١.

لكن هناك بعض النحاة قد درسوه تحت عنوان (المستثنى) ولم يفرقوا في الدلالة بينه ، وبين الاستثناء ، فهذا ابن السراج يقول:-

"المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل عن الفاعل ، وبعد تمام الكلام ، تقول: جاءنى القوم إلا زيداً ، فجاءنى القوم كلام تام ، وهو فعل ، وفاعل ، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً ، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شئ آخر ؛ فلما توسطت"إلا" حدث معنى الاستثناء". أ.هـ

ينظر: الأصول لابن السراج ٢٨١/١.

فقيل : هو[1] الفعل ، وقيل : المستثني منه ، وقيل : إلا[2] =

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢)اختلف النحاة في ناصب المستثنى على ثمانية أقوال:-

القول الأول: إنه منتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول ، وهو قول ابن عصفور.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤.

القول الثاني: إن ناصبه"إلا" وحدها ، وهو مذهب ابن مالك ، وجعله مذهب سيبويه ، والمبرد ، والجرجاني ، وابن هشام ، ونسبه الأنبارى إلى المبرد ، والزجاج.

ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧١ ، مغنى اللبيب ١/٧٠ ، الإنصاف ١/٢٦١.

واختلف النحاة في أى المذاهب مذهب سيبويه: -

(أ) ذهب الأنبارى ، وابن خروف ، والعكبرى ، وابن يعيش ، والرضى ، والمالقى إلى أن سيبويه يذهب إلى أن الناصب هو الفعل ، أو معنى الفعل معدى بـ"إلا".

ينظر: الإنصاف ١/٢٦١ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٥٨ ، ابن يعيش ٢/٧٦ ، شرح الكافية للرضى ٢/٨٠ ، رصف المبانى ص٩١.

وقد اعترض على هذا المذهب (مذهب ابن مالك) بما يأتى:-

(١)أن"إلا" غير مختص ؛ لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال ، وغير المختص لا يعمل ، ثم لو كان مختصا ؛ لعمل عملا يختص بالاسم ، وهو الجر.

ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢ ، المقاصد الشافية ١/٣٥١.

(٢)اعترضه ابن عصفور بـ"غير" فهى منصوبة في نحو :"جاء الناس غير محمد" ، وليس قبلها"إلا".

ينظر: شرح الجمل ٢/٢٥٢.

القول الثالث: إن انتصابه بالفعل المتقدم بوساطة"إلا" وهو مذهب الفارسى ، وابن بابشاذ ، والجرجانى ، وابن الباذش ، والأنبارى ، ونسبه إلى البصريين ، وابن خروف ، ونسبه إلى سيبويه ، والعكبرى ، والرندى ، وابن يعيش ، ونسبه إلى سيبويه ، وابن الحاجب ، ونسبه ابن عصفور ، وابن مالك إلى السيرافي ، والمالقى ، ونسبه إلى سيبويه ، ونسبه ابن عقيل ، والشاطبى ، والسيوطى إلى السيرافي.

ينظر: الإيضاح ص١٧٥ ، والمسائل البصريات ١/٧٢ ، والبغداديات ض٥٩٣ ، همع الهوامع ٢/١٨٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٦٩٩-٧٠٠ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٣ ، الإنصاف ١/٢٦١ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٥٨ ، اللباب ١/٣٠٣ ، شرح المفصل ٢/٧٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢ ، شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، رصف المبانى ص٩١ ، المساعد ١/٥٥٦ ، المقاصد الشافية ١/٣٤٩.

واعترض ابن مالك على هذا المذهب:-

بصحة تكرير الاستثناء في نحو : قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهماً إلا ربعاً ؛ إذ لا فعل في الجملة إلا قبضت ؛ فإذا جعل معدى بـ"إلا" لزم أن يتعدى إلى أربعة بمعنى الحط ، وإلى الدرهم بمعنى الجبر ، وإلى الربع بمعنى الحط ، وذلك حكم بما لا نظير له ، حيث استعمل فعل واحد معدى بحرف واحد إلى معنيين مختلفين.

ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، بتصرف.

<u>القول الرابع:</u> انتصابه بما في"إلا" من معنى الاستثناء ، وهو قول المبرد ، والزجاج ، ويفهم من كلام ابن السراج.

ينظر: المقتضب ٣٩٠/٤ ، شرح السيرافي ١٠٧/٣ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٢/١ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، اللباب ٣٠٣/١ ، شرح المفضل ٧٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، الجنى الداني ص٥١٦ ، المساعد ٥٥٦/١ ، الأصول ٢٨١/١.

<u>واعترض على هذا المذهب بما يلى:-</u>

١-أنك تقول: أتانى القوم غير على ، فتنصب"غير" ولا يجوز أن تقول:"استثنى".

ينظر: شرح السيرافى ١٠٧/٣ ، الإنصاف ٢٦٣/١ ، اللباب ٣٠٤/١ ، ابن يعيش ٧٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

٢-أن هذا يؤدى إلى القول بإعمال معانى الحروف ، وإعمالها لا يجوز باطراد.

ينظر: الإنصاف ٢٦٢/١ ، اللباب ٣٠٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

٣-أنه لو كان العامل"إلا" بمعنى"استثنى" لوجب النصب أبداً ، ولا خلاف في جواز الرفع ، والجر في المنفي نحو : ما جاءنى أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد.

ينظر: الإنصاف ٢٦٢/١ ، اللباب ٣٠٤/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١.

٤- أن إعمال"إلا" بمعنى"استثنى" يجعل الكلام جملتين ، وكونه واحدة أولى.

ينظر: الإنصاف ٢٦٣/١ ، اللباب ٣٠٤/١.

٥- مردود لمخالفة النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل ، وحرف يدل على معناه لا بإضمار ، ولا بإظهار.

ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٢-٢٧٩.

<u>القول الخامس:</u> انتصابه بالمخالفة ، وذلك قائم على اختلاف الحكم بين المستثنى منه ، والمستثنى ، وحكى عن الكسائى.

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، ابن يعيش ٧٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٧ ، المقاصد الشافية ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ١٨٨/١.

واعترض على هذا القول : بأنه لو كان النصب للمخالفة ؛ لوجب نصب"عمرو" في نحو : قام زيد لا عمرو.

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦٥/١ ، ابن يعيش ٧٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

القول السادس: انتصابه بـ"أن" مضمرة ، وينسب للكسائى.

ينظر: شرح السيرافى ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، ابن يعيش ٧٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، شرح الكافية للرضى ٨٠/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٦ ، المقاصد الشافية ٣٥/١ ، همع الهوامع ١٨٨/٢.

واعترض على هذا القول بما يأتى:-

(١)أن"أن" واسمها ، وخبرها تكون في تقدير اسم ، وهذا الاسم يحتاج إلى ناصب ، وفيه وقع الخلاف فيظهر الخلاف من جديد.

ينظر : شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦٥/١ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

(٢) أن"أن" لا تضمر. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١.

(٣) لو كان الناصب"أن" لوجب النصب أبداً. ينظر: المصدر السابق.

(٤)أنه مبنى على تقدير ما لا دليل عليه ينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

القول السابع: انتصابه بـ"إلا" ؛ لأنها مركبة من "إن" المخففة ، و"لا" ، وعملت عملين: عمل"إن" فنصبت ، وعمل"لا" فجعلوها عطفاً ، وهو قول الفراء.

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، ابن يعيش ٧٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢-٢٥٤ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، الجنى الدانى ص٥١٧ ، المقاصد الشافية ٣٥/١ ، همع الهوامع ١٨٨/٢.

واعترض على مذهب الفراء بما يلى:-

(١)أنه لا خلاف بينهم في قولك: (ما قام إلا زيد) فيرفع ، ولا شئ قبله فيعطف عليه ، ولا هو منصوب فيحمل على"أن".

ينظر: شرح السيرافي ١٠٨/٣-١٠٩ ، الإنصاف ٢٦٥/١ ، ابن يعيش ٧٦/٢-٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

(٢)أن"إن" الثقيلة إذا خففت لم تعمل خاصة على مذهب الكوفيين.

ينظر: الإنصاف ٢٦٤/١.

(٣)أن دعوى التركيب خلاف الأصل ؛ فلا يقال بها إلا بدليل.

ينظر: اللباب ٣٠٤/١ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

(٤)أن التركيب لو صح لم يصح العمل الذى قبله ؛ لأن المعنى قد تغير ، وكل تركيب يتغير معه المعنى ، يتغير معه الحكم.

ينظر: المصدرين السابقين.

(٥)أن"إن" لا خبر لها.

ينظر: اللباب ٣٠٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢.٢٥٣ ، شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

(٦)أن"لا" لا تأتى عاطفة إلا بعد الإثبات ؛ نحو: جاءنى زيد لا عمرو ، وأنت تقول: ما جاءنى القوم إلا زيد.

= وذهب المصنف إلي هذا ؛ لأن كون الاسم مستثني إنما هو بـإلا[1] ؛ فوجب أن يكون هوالعامل ؛ لأن العامل هو[2] مابه يتقوم المعني المقتضي.

فإن قلت : لو كان هو العامل ؛ لوجب [3] أن يتصل بها[4] الضمير بأن يقال: ضربت القوم إلاك موضع إلا إياك .

قلنا : لا نسلم وإنما يكون[5] ذلك أن لوكان جواز اتصال الضمائر [6] بالحروف العاملة على الإطلاق ، وهو ممنوع.

ألا تري أن ما ، ولا لايتصل بهما ضمير ، وإن كانتا عاملتين.

ولقائل أن يقول : غير المرفوع مما يتصل بالعامل من الحروف ؛ فلو كان [7]عاملا لوجب أن يتصل به بالقياس على غيره.

وما قيل من أن المقتضي مما[8] يتقوم به هو ممنوع ؛ بل من المجموع من المستثني منه ، وإلا.

ينظر: شرح الكافية للرضى ٢/٨١.

<u>القول الثامن :</u> انتصابه بالفعل وحده ، وهو مذهب السيرافي ، ونسبه ابن مالك إلى ابن خروف.

ينظر: شرح السيرافي ٣/١٠٧ ، شرح التسهيل ٢/٢٧٧.

واعترض على هذا القول بما يأتى: -

(١)إنه ينصب ، ولو لم يتقدمه فعل ؛ نحو: القوم إخوتك إلا زيداً.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٢.

(٢)إن المقتضى للمستثنى ، والطالب له"إلا" فكيف يعمل فيه غيرها.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٨.

(١) في النسخة (ب) بإن لا .

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) لجاز.

(٤) في النسخة (ب) به.

(٥) في النسخة (ب) يلزم.

(٦) في النسخة (ب) الضماير.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة :(هو).

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

ولـو قيـل بـأن المسـتثني منـه ممـا يقتضـي المسـتثني بواسـطة الأداة ، وهـو إلا فيكون عاملا.

وعلـي قـول مـن يجعـل الفعـل العامـل فـى المسـتثني يـرد[1] ؛ نحـو : قولـك القـوم إلا زيـدا أصـحابك حيـث لافعـل هنـاك ؛ اللهـم إلا أن يقيـد[2] ذلـك فـى صـورة وجود الفعل.

حكم الاستثناء التام الموجب

(**قولـه : لايكـون إلا كـذلك**) أي: لايكون إلا تامـا ؛ فـلا يقـال: جـاء إلا زيـد ؛ لأنه لايفيد.

والمصـنف أطلـق القـول فـى ذلـك ، وإن كـان قـد جـاء غيـر تـام فـى الأوقـات ؛ نحـو: قولـك يختـزل[3] مـن غيـر المنصـرف الجـر ، والتنـوين ؛ إلا إذا أضيف فإنه غير تام ، ونحو هذا شائع[4] كثير .

وإنمـا وجـب أن ينتصـب[5] فـى الموجـب ، ولـم يجـز الإبـدال ؛ لأن المبـدل منـه بمنزلـة السـاقط ، ولمـا لـم يجـز إسـقاط المسـتثني منـه فـى الموجـب لـم يجز الإبدال منه ؛ لأنه بمنزلة الإسقاط[6].

تثنية المستثنى

(**قولـه : وكـذلك تـراهم فـى تثنيـة المسـتثني[7]إلـي آخـره**) ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أنهـم ينصـبون غيـر المسـند إليـه البتـه باعتبـار أنـه ينـزل منزلـة الموجـب [بـل مـن حيـث إن أحـدهما ارتفـع بالإسـناد إليـه فبقـي الآخـر منصـوبا

---

(١) في النسخة (ب) يزد.

(٢) في النسخة (ب) يعتد.

(٣) في النسخة (ب) يحتمل.

(٤) في النسخة (ب) شايع.

(٥) في النسخة (ب) ينصب.

(٦) في النسخة (ب) الساقط.

(٧) قـال ابـن الحاجـب:"يعنـى بتثنيـة المسـتثنى تكريـر المسـتنى" لا علـى الاصـطلاح ؛ لأن حكـم المسـتثنى المثنـى ، وغيـره سـواء ثـم مثـل بقـول:"مـا أتـانى إلا زيـد إلا عمـراً ، وإلا عمـراً إلا زيد". ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٥/٢.

بالإسناد ، ولأنه لو كان نصبه البتة باعتبار أنه ينزل منزلة الموجب] [١] ؛ لوجب أن ينتصب[٢] البتة في ؛ نحو : ماجاءني[٣] القوم إلا زيدا [٤]؛ لأنه بمنزلة : تركني[٥] القوم .

(**قوله : ولا يثنون الاستثناء)** [٦]إلا على ماتري من تقدير تنزيله منزلة الموجب.

---

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ينصب.

(٣) في النسخة (ب) جاني.

(٤) قال ابن الوراق في علل النحو صـ ٣٩٥ :" إن قال قَائِل: لم وجب أَن ينصب الْمُسْتَثْنى من الْمُوجب ؛ نحو: جَاءَنِي الْقَوْم إلا زيدا ، ولم يجز الْبَدَل منه ؛ كما جَازَ في النفي ؛ نحو: مَا جَاءَنِي أحد إلا زيد؟

فَالْجَوَاب في ذَلِك: أَن الْبَدَل مُسْتَحِيل ، وذَلِكَ أَن الْمُبدل منه يجوز أَن يقدر كأنه لَيْسَ في الْكَلَام ، وإِذا قَدرنَا على هَذَا ، صار اللَّفْظ: جَاءَنِي إلا زيد ؛ لأنه يُوجب مَجِيء الْعَالم بأجمعهم إليه سوى زيد ، ولَيْسَ يَسْتَحِيل هَذَا في النفي ، لأنك إذا قلت: مَا جَاءَنِي أحد إلا زيد ، فَالْكَلَام صحِيح ؛ لأنه يجوز أَن ينفي مجِيء الْعَالم سوى مَجِيء زيد ، فَلذَلِك لم يجز الْبَدَل في الْإِيجَاب.

فإن قال قَائِل: فلم صار الْبَدَل في النفي أَجود من النصب على الِاستثناء؟

فَفِي ذَلِك جوابان:-

أَحدهمَا: أَن الْبَدَل مُطَابق للفظ مَا قبله ، ومَعْنَاهُ ومعنى الِاستثناء سَوَاء ؛ فلما كان الْمَعْنى واحِدًا ، كانت مُطَابقَة اللَّفْظ أولى من اخْتِلَاف يُوجب تَغْيِير حكم ، فَلذَلِك كان الْبَدَل أَجود.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن الْبَدَل يجْرِي في تعلق الْعَامِل بِهِ كمجراه في سَائِر الْكَلَام ، ويعْمل فيه من غير تَشْبِيه ، فَغَيره ، والمنصوب على الِاستثناء يشبه بالمفعول بِهِ ؛ فكان مَا يجْرِي على الأَصل أقوى من الْمُشبه.

(٥) في النسخة(أ) تكني ، والصواب ما أثبته ؛ كما جاءني(ب).

(٦) أجاز الأبذى في المستثنيات كلها الإتباع على الصفة ، والنصب على الاسثناء ؛ إذ يقول:"إذا تكررت المستثنيات ؛ فلا يخلو إما أن تتكرر في كلام موجب ، أو منفي ، فإن تكررت في كلام موجب كان حكم كل واحد من الأسماء الواقعة بعد"إلا" من الإعراب ، كحكمه لو انفرد تقول: قام القوم إلا زيد إلا عمرو" فترفعهما نعتا للقوم على الصفة ، ونصبت الآخر على الاستثناء.

ولقائل أن يقول : هذا على ماتري من المنع بأن يقال: لا نسلم أن تكرار الاستثناء[١] مبناه على ذلك التقدير ؛ بل على قصد معناه .

(**قوله : وكذا ما[٢] زيد إلا راكبا[٣]**) إنما فصل باعتبار أن المستثني من الملحقات.

الاستثناء التام غير الموجب

(**قوله: وإذا تم فى غير الموجب ولم يكن مابعدها جملة**)[٤] =

وإن تكررت في كلام منفي كان – أيضا– حكم كل واحد من الأسماء الواقعة فيه (إلا) كحكمه لو انفرد فيرفعهما على البدل ، أو الصفة إذا كان الموصوف مرفوعا ، والبدل أحسن ، أو ترفع أحدهما على البدل ، وتنصب الآخر على الاستثناء ، ولك بعد الرفع على البدل ، أو الصفة النصب على الاستثناء ، أو تنصب على الاستثناء ثم ترفع على الصفة ، أو البدل ، والبدل أحسن" أ. هـ

ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١٩١ ، ١٩٢.

ويقول سيبويه:"هذا باب تثنية المستثنى ؛ نحو : قولك: ما أتانى إلا زيد إلا عمراً ، ولا يجوز الرفع في"عمرو" من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى .

وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شئ قد دخل فيه الآخر ، وإن شئت قلت: ما أتانى إلا زيداً إلا عمرو فتجعل الإثبات لـ"عمرو" ويكون"زيداً" منتصبا من حيث انتصب"عمرو" فإنت في ذا الخيار ، إن شئت نصبت الأول ، ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ، ورفعت الأول" أ هـ

ينظر: الكتاب ٢/٣٣٨.

وزعم ابن السيد أنه يجوز في هذا أربعة أوجه:-

الأول: النصب على الاستثناء.

الثاني: النصب على الحال.

الثالث: أن يجعل الأول حالاً ، والباقى على الاستثناء.

الرابع: أن يكون السابق على الاستثناء ، والباقى حالا. ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ص٣١٧ ، المساعد ١/٥٧٥.

(١) في النسخة (ب) الاستثنا.

(٢) في النسخة (ب) جاء.

(٣) في النسخة (ب) راكب.

(٤) إذا كان الاستثناء تاما غير موجب نحو: ما قام الطلاب إلا على ، جاز في المستثنى وجهان:-

النصب على الاستثناء ، والرفع على الإثبات ، واختلفوا في الإتباع على مذهبين:-

المذهب الأول: أنه بدل بعض من كل ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، والزجاجي ، وأبي علي الفارسي ، والزمخشري ، وابن خروف ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام ، والشاطبي ، والسيوطي ، وهو مذهب البصريين.

ينظر: الكتاب ٣١١/٢ ، المقتضب ٣٩٤/٤ ، ورأى الزجاجي في الجمل ص٢٣٠ ، الإيضاح ص١٧٥ ، المفصل ص٦٨ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٥٧/٢ ، شرح المفصل ٨٢/٢ ، شرح الجمل ٢٥٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٢٥/٢ ، المقاصد الشافية ٣٥٩/١ ، همع الهوامع ١٨٨/٢ ، الأصول ٣٠٣/١ ، الارتشاف ١٥٠٧/٣ .

واعترض على هذا المذهب بأمرين:-

الأول : أن قولك: ما جاء الناس إلا زيد ، لا يصلح أن يكون بدل بعض ؛ إذ لا ضمير في البدل يعود على المبدل منه ؛ لأنك تقول في البدل: أكلت الرغيف ثلثه.

ينظر: شرح الكافية للرضى ٩٧/٢ ، المساعد ٥٦٠/١ .

الثاني : أن البدل مخالف للمبدل منه ، فهو مثبت ، والمبدل منه منفي ، وهذا ما اعترض به ثعلب.

ينظر: شرح السيرافي ١٠١/٣ ، ابن يعيش ٨٢/٢ ، شرح الكافية للرضى ٩٧/٢ ، مغنى اللبيب ٧٠/١.

المذهب الثاني: أنه عطف نسق ، وهو مذهب الكسائي ، والفراء ، وهو مذهب الكوفيين.

ينظر: شرح السيرافي ١٠١/٣ ، شرح ابن يعيش ٨٢/٢ ، شرح الكافية للرضى ٩٦/٢ ، الأصول ٣٠٣/١ ، شرح التسهيل ٣٨٢/٢ ، الارتشاف ١٥٠٧/٣ ، أوضح المسالك ٢٢٥/٢ ، مغنى اللبيب ٧٠/١ ، المساعد ٥٦٠/١ ، المقاصد الشافية ٣٥٩/١ ، همع الهوامع ١٨٨/٢ .

واعترض على مذهب الكوفيين بأمرين: -

أولا : أن"إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل ؛ نحو: ما قام إلا زيد ؛ لأن أحرف العطف لا تلى العامل. ينظر: مغنى اللبيب ٧٠/١ ، المساعد ٥٦١/١ ،

ثانيا : أن الواو للجمع بين المعطوف ، والمعطوف عليه في الحكم. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٩/١.

ويمكن القول:-

إن الأقرب ترجيح البدل على عطف النسق في إعراب المستثنى إذا كان الاستثناء تاما غير موجب ، لما يأتي:-

الأول : أن اعتراض الكوفيين على قول البصريين بأن الضمير يجب في البدل ، أجاب الرضى عن ذلك بقوله :-

ولقائل أن يقول : لاحاجة إلي قوله : ولم يكن مابعدها جملة لأنه إنما يكون به احتياج ؛ أن لو كان تاما فيما إذا كان مابعدها جملة فى الجملة ، وهو ممنوع.

فإن قلت : أليس ؛ نحو قولك : مامررت بأحد إلا زيد منه خير[1] منه[2] تاما.

قلنا : ليس بتام ؛ فإن الاستثناء من الأوصاف لا من أحد على ما سيحقق[3] ذلك فى القسم الثالث إن شاء[4]الله تعالي.

(**قوله : إذ مرادهم**) يعني : أن نشدت ، وأقسمت ، وعزمت غير موجب ؛ إذ المراد بذلك النفي[5] .

"والجواب: أنه بدل البعض ، لم يحتج إلى الضمير ؛ لقرينة الاستثناء المتصل ؛ لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه". ينظر: شرح الكافية للرضى ٩٧/٢ ، المساعد ٥٦٠/١.

الثاني : أن الواو للجمع بين المتعاطفين ، و"إلا" تخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها ، فكيف تكون إلا عاطفة. ينظر: الإنصاف ٢٦٩/١.

(١) في النسخة (ب) غير.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٢/٢ :" هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا ، وذلك قولك: ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت: مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررتَ به.

ولو قال : مررتُ بناس زيدٌ خيرٌ منهم ، لجاز أن يكون قد مر بناس آخرين هم خيرٌ من زيد ، فإنما قال : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ليخبر أنه لم يمر بأحدٍ يفضل زيدا. أ.هـ

قال الزمخشري في المفصل ص ١٠١ :"وإذا قلت : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية ، واقعة صفة لأحد ، وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيداً خيراً من جميع من مررت بهم. أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) يتحقق.

(٤) في النسخة (ب) شا.

(٥) قال ابن الحاجب:"وقد أقع الفعل موقع الاسم المستثنى في ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف للاختصار ؛ كقولك: نشدتك بالله ؛ معناه: ما أطلب ، وقوله :"ألا فعلت" معناه: فعلك ، وجاز ذلك ؛ لأن باب القسم باب اتسع فيه في الاختصار ؛ لكثرته في الكلام ، فجاز فيه ما لا يجوز في غيره". أ.هـ

(**قولــه : ويكــون هــو المختــار**) [1] ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم ؛ بـل كـان واحد من النصب على الاستثناء[2] والبدل متعين بحسب مقتضي المقام .

فـإن قلـت : إنمـا كـان مختـارا ؛ لأنـه يكـون - حينئـذ - هوالمقصـود دون الأول .

قلنـا : معـارض ؛ لأنـه يكـون الأول مقصـودا دون هـذا ؛ علـى أن مـاذكرت لايقتضـي أن يكـون هوالمختـار ؛ بـل إمـا واجبـا ، أو ممتنعـا بحسـب مقتضـي المقام.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٨/١.

(١) يقـول ابـن عصـفور:"إذا كـان الاسـتثناء منفيـا غيـر مفـرغ جـاز فيمـا بعـد إلا وجهـان: أحسـنهما أن يكـون مبـدلا مـن الاسـم الـذى قبلـه علـى حسـب إعرابـه مـن رفـع ، أو نصـب ، أو خفـض ؛ لأن فيـه مجانسـة الاسـم الـذى بعـد (إلا) لمـا قبلهـا مـن الإعـراب ، والمجانسـة ممـا تلحظها العرب ، وتؤثرها".

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢.

ويقـول الأبـذى: وإنمـا كـان البـدل هاهنـا أحسـن لأجـل صـحة المعنـى ، والمشـاكلة ؛ إذ معنـى البدل ، والاستثناء واحد فآثروا المشاكلة.

ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١٥٣.

ويقـول ابـن يعـيش:"وإنمـا كـان البـدل هـو الوجـه ؛ لأن البـدل ، والنصـب علـى الاسـتثناء مـن حيـث هـو إخـراج واحـد فـي المعنـى ، وفـي البـدل فضـل مشـاكلة مـا بعـد (إلا) لمـا قبلهـا فكـان أولى".

ينظر: شرح المفصل ٨٢/٢.

قال ابن الأنبارى:"فلم جاز البدل في النفي ، ولم يجز في الإيجاب"؟

قيـل: ؛ لأن البـدل فـي الإيجـاب يـؤدى إلـى محـال ، وذلـك ؛ لأن المبـدل فيـه يجـوز أن يقـدر كـان لـيس فـي الكـلام ؛ فـإذا قـدرنا هـذا فـي الإيجـاب صـار محـالا ؛ لأنـه يصـير التقـدير: جـاءنى إلا زيـد ؛ فصـار المعنـى أن جميـع النـاس جـاءونى غيـر زيـد ، وهـذا لا يسـتحيل فـي النفـي ؛ كما يستحيل في الإيجاب ؛ لأنه لا يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد" أ. هـ

ينظر: أسرار العربية ص٢٠٦.

(٢) في النسـخة (ب) الاستثنا.

حكم تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه

(**قوله : أو تقديم المستثني**) المستثني إذا قدم[1] علي صفة[2] المستثني منه وجب نصبه[3].

لأنه لو أبدل من ذلك الموصوف ؛ لزم منه ألا[4] يكون المتبوع بتمامه مقدما.

---

(١) في النسخة (ب) قدم.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال ابن يعيش:"وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم ؛ لأنه قبل تقدمه كان فيه وجهان:-

البدل ، والنصب ، فالبدل هو الوجه المختار ، والنصب جائز على أصل الباب ؛ فلما قدمته امتنع البدل الذى هو الوجه الراجح ؛ لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع ، كالنعت ، والتأكيد ، وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذى هو المرجوح للضرورة". أ هـ.

ينظر: ابن يعيش ٧٩/٢.

وقال السيرافي:"قولهم :"ما فيها إلا أباك أحد ، ومالى إلا أباك صديق" زعم الخليل: أنهم إنما حملهم على نصبه أن المستثنى إنما وجه عندهم أن يكون بدلا ، ولا يكون مبدلا منه ؛ لأنك تأتى به بعد النفي فتبدله مما تقدم ؛ فلما تعذر جعله بدلا لتقديمه ؛ لأن البدل لا يتقدم على مبدله حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرته ، وهو النصب ؛ كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل في نعت النكرة إذا تقدم عليها ؛ حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت الصفة ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف" أ هـ.

ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٢٢١.

وقد يجعل على حسب العامل الذى قبله ، ويجعل ما بعده بدلا منه ، وأصل ذلك ما ذكره سيبويه ؛ إذ يقول:-

"حدثنا يونس: أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا أبوك أحد" فيجعلون أحداً بدلاً ؛ كما قالوا : ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلا.

ينظر: الكتاب ٢٣٧/٢.

وقال ابن الضائع تعليقاً على هذا القول:-

"مالى إلا أبوك أحد" أحد بدل من "إلا" مع الاسم مجموعين ، وهو شبيه ببدل الشئ من الشئ ؛ لأن ما قام إلا أبوك في قوة ما قام غير أبيك أحد ؛ فيصح إطلاقه عليه ".

ينظر: همع الهوامع ٢٢٥/١.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

وسيبويه يختار الإبدال مع تقدمه على صفة المستثني منه[(١)] ؛ لأن المتبوع هو الموصوف ، وكل واحد من الصفة ، والبدل تابع ؛ فلا يمتنع تقديم أحدهما على الآخر.

(**قوله : ولا أحد عندي إلا عمرو بالرفع**) والحق عندي أنه يجوز فيه النصب – أيضا – ؛ حملا على اللفظ ؛ لأن هذه الفتحة أشبهت الحركة[(٢)] الإعرابية فى الاطراد فجاز الحمل عليها.

ولا يجوز نصبه ؛ حملا على النصب التقديري ؛ لأن ذلك[(٣)] باعتبار كون لا ناصبة من جهة النفي ، وقد انتقض[(٤)] النفي بإلا .

بخلاف ما إذا حملت على اللفظ فإنها لاتكون ناصبة للبدل باعتبار النفي ؛ بل باعتبار أنها أشبهت الناصبة[(٥)] فى [أنها لاتتقوم] [(٦)] فتحة اطرادية ؛ كما أن حرف النداء[(٧)] يرفع توابع المنادي ؛ كقولك : يازيد الظريف برفع الصفة

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٢:-

"فإن قلت:"ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد" و"ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد" ، و"ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد" كان الرفع ، والجر جائزين ، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع ، والجار ، ثم أبدلته من المرفوع ، والمجرور ، ثم وصفت بعد ذلك. أ.هـ

قال الزمخشري في المفصل صـ ١٠١ :" حكم تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه: وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان:-

أحدهما : وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة ، وتحمله على البدل.

والثاني : أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف ، وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيد ، أو تقول إلا أباك ، وإلا عمراً. أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) ذاك.

(٤) في النسخة (ب) انتقص.

(٥) في النسخة (ب) الناصب.

(٦) في النسخة (ب) أن تتقوم به.

(٧) في النسخة (ب) الندا.

باعتبار أنه [١] يتحصل به ضمة اطرادية ؛ لا باعتبار أنه نائب[٢] عن فعل النداء.

(قوله : وفي ما زيد بشيء[٣]إلا شيء[٤]حقير) بالرفع يجوز فيه النصب بالاستثناء ، وإنما قال بالرفع ؛ لأن الكلام فى البدل[٥] .

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة :(أشبه الرفع في أنه).

(٢) في النسخة (ب) نايب.

(٣) في النسخة (ب) شي.

(٤) في النسخة (ب) شي.

(٥) اختلف النحاة في المستثنى إذا تأخرت عنه صفة المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي على ثلاثة مذاهب: -

المذهب الأول: تقدم البدل على النصب على الاستثناء ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والسيوطى.

ينظر: رأى سيبويه في الكتاب ٣٣٦/٢.

وقال الرضى:"وحكى أن سيبويه يختار النصب على الاستثناء"

ينظر : شرح الكافية للرضى ٩٩/٢ ، المقتضب ٣٩٩/٤ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٤/١-٣٧٥ ، شرح الجمل ٢٦٤/٢ ، شرح التسهيل ٢٨٤/٢ ، المساعد ٥٦٢/١ ، همع الهوامع ١٩٢/٢.

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتى:-

الأول : أن الوصف فضلة مستغنى عنه ؛ فلا اعتداد بالتقدم عليها.

ينظر: المقتضب ٣٩٩/٤ ، شرح السيرافي ١١٩/٣ ، المسائل المنثورة ص٦٣ ، ابن يعيش ٩٢/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٥/١ ، شرح التسهيل ٢٨٤/٢ ، المساعد ٥٦٢/١.

الثاني : أن الإتباع فيه مشاكلة لما قبل المستثنى ، ولما بعده ، والمشاكلة مرعية في كلامهم ، وذلك نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ، فالمستثنى قد شاكل المستثنى منه وصفته المتأخرة.

ينظر: شرح التسهيل ٢٨٤/٢.

الثالث : أن النصب يلزم منه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء ، والفصل لا يجوز إلا في الضرورة.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢.

الرابع : أن البدل مبين كالنعت ، فالفصل به أسهل من الفصل بالاستثناء ؛ لأن الاستثناء لا يشبه النعت.

ينظر: المساعد ٥٦٢/١.

المذهب الثانى: تقديم النصب على البدل ، وهو مذهب المازنى.

ينظر: المقتضب ٣٩٩/٤ ، شرح السيرافي ١١٩/٣ ، ابن يعيش ٩٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٨٤/٢ ، شرح الكافية للرضى ٩٩/٢ ، أوضح المسالك ٢٢٨/٢ ، المساعد ٥٦١/١ ، شرح الأشمونى ١٥٢/٢.

ونسب إليه – أيضا – اختيار البدل .

ينظر: الارتشاف ١٠٥٩/٣ ، همع الهوامع ١٩٢/٢.

كما نسب إليه – أيضا– وجوب النصب.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢ ، الارتشاف ١٥٠٩/٣ ، المساعد ٥٦١/١ ، همع الهوامع ١٩٢/٢.

واستدل المازنى على مذهبه بما يأتى:–

أولا : أن المبدل منه في حكم المطروح ، ولا ينعت المطروح.

ينظر: المقتضب ٣٩٩/٤ ، شرح السيرافي ١١٩/٣ ، شرح الكافية للرضى ٩٩/٢.

ثانيا : أن الصفة من تمام الموصوف ، ولا يبدل من الشئ قبل تمامه.

ينظر: المسائل المنثورة ص٦٣.

ثالثا :أن الصفة ، والموصوف كالشئ الواحد ، فتقديم المستثنى على الصفة ، كتقديمه على الموصوف ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه.

ينظر: ابن يعيش ٢٩/٢ ، شرح الكافية للرضى ٩٩/٢ ، الارتشاف ٥٠٩/٣ ، أوضح المسالك ٢٣١/٢.

رابعا : أن البدل فيه فصل بين الموصوف وصفته ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة. ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢.

خامسا : أن حق الصفة التقدم إذا اجتمعت مع البدل. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢.

المذهب الثالث: استواء البدل ، والنصب على الاستثناء ، وهو مذهب ابن مالك. ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢–٧٠٧.

فصل : واعلم أن إلا قد تستعمل بمعنى غير ؛ فتستحق إذ ذاك إعراب المتبوع مع امتناعها عنه فيعطى ما بعدها ، وعليه قول النبي صلى الله عليه وسلم " الناس كلهم موتى إلا العالمون ". قول السكاكي

كما يستعمل غير بمعنى إلا ؛ فيستحق ما بعده إعراب مع بعد إلا مع امتناعه عنه ؛ لانجراره بكونه مضافا إليه فيعطى غيرا ؛ فيكون حكمه في الإعراب حكم ما بعد إلا سواء بسواء ، ولا يكون إلا بمعنى غير إلا والمتبوع مذكور حطاً لدرجتها. (١)

قول الشارح

إلا تستعمل بمعنى غير

(قوله : واعلم أن إلا قد تستعمل بمعني غير) ؛ كما يستعمل غير بمعني إلا [إلا أن] (٢) استعمال غير بمعني إلا أكثر ، وأشيع ؛ فلذلك جعل مقيسا عليه(٣) .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٤.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) قال الرضى:"حمل "غير" على "إلا" أكثر من العكس ؛ لأن "غير" اسم ، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فوقع "غير" في جميع مواقع "إلا" في المفرغ ، وغير الموجب ، وغيره ، والمنقطع ، وغيره مؤخراً عن المستثنى منه ، ومقدما عليه ، وبالجملة في جميع محاله ، ولم يحمل "إلا" على "غير" إلا بشروط.

ثم قال الرضى:"فإذا دخل "إلا" على "غير" و"إلا" في الأصل حرف لا يتحمل الإعراب جعل إعرابها على ما بعدها عارية ، وإذا دخل غير على "إلا" (وقعت استثناء) وأصل "غير" من حيث كونه اسما جواز تحمل الإعراب ، وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل "غير" على إلا مشغول بالجر ؛ لكونه مضافاً إليه جعل إعرابه الذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفس غير عارية" أ هـ ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٤٥/١ بتصرف.

قال سيبويه:"وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ"إلا" جاز بـ"غير" ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد"إلا" ؛ لأنه اسم بمنزلته ، وفيه معنى"إلا". ينظر: الكتاب ٣٤٣/٢.

قال الشيخ خالد الأزهرى:"وتفارق"غير""إلا" في خمس مسائل: -

<u>أحداها:</u> أن يقع بعدها الجمل دون غير.

<u>الثانية:</u> أنه يجوز أن يقال: عندى درهم غير جيد على الصفة ، ويمتنع : عندى درهم إلا جيد.

<u>الثالثة:</u> أنه يجوز أن يقال : قام غير زيد ، ولا يجوز : قام إلا زيد.

(غير) فى الاستثناء من ناحية الإعراب والبناء

(**قولــه : مــع امتناعهــا عنــه**) لأنهـا حـرف ، والحـرف بمعـزل عـن قبـول الإعراب[1] .

الرابعـة: أنـه يجـوز أن يقـال: مـا قـام القـوم غيـر زيـد ، وعمـرو ، بجـر"عمـرو" علـى لفـظ"زيـد" ورفعه حملا على المعنى ، ومع"إلا" لا يجوز إلا مراعاة اللفظ.

الخامسـة: أنـه يجـوز أن يقـال: مـا جئتـك إلا ابتغـاء معروفـك بالنصـب ، ولا يجـوز مـع غيـر إلا بالجر" أ هـ .

ينظر: التصريح ١/٣٦١-٣٦٢.

(١) حكـم"غيـر" فـي الاسـتثناء مـن ناحيـة البنـاء والإعـراب ، هـى مسـألة خـلاف بـين نحـاة البصرة ، والكوفة. ينظر: الإنصاف ١/٣٣ ، التبيين ص٤١٦.

ولهم في ذلك قولان:-

الأول: ذهـب البصـريون ، وعلـى رأسـهم سـيبويه ، والمبـرد ، وابـن السـراج إلـى أن"غيـر" تعـرب إعراب الاسم الواقع بعد"إلا" ولا يجوز بناؤها إلا إذا أضيفت إلى غير متمكن.

ينظـــر: الكتـــاب ٢/٣٣ ، ٣٤٤ ، المقتضـــب ٣/٢٨١ ، ٤/٤٢٢ ، الأصـــول ١/٢٧٥-٢٧٦.

وقد حكى سيبويه عن العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً.

قال الشاعر: -

لم يَمنَعِ الشرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَت ... حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ

البيـت مـن البسـيط ، وهـو لأبـي قـيس بـن الأسـلت فـي ديوانـه ص ٨٥ ، وجمهـرة اللغـة ص ١٣١٦ ، وخزانـة الأدب ٣/ ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، والـدرر ٣/ ١٥٠ ، ولأبـي قـيس بـن رفاعـة فـي شـرح أبيـات سـيبويه ٢/ ١٨٠ ، وشـرح شـواهد المغنـي ١/ ٤٥٨ ، وشـرح المفصـل ٣/ ٨٠ ، وبـلا نسـبة فـي الأشـباه والنظـائر ٤/ ٦٥ ، ٢١٤ ، ٥/ ٢٩٦ ، والإنصـاف ١/ ٢٨٧ ، وخزانـة الأدب ٦/ ٥٣٢ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، وسـر صـناعة الإعـراب ٢/ ٥٠٧ ، و التصـريح ١/ ١٥ ، وشـرح المفصـل ٣/ ٨١ ، ٨/ ١٣٥ ، والكتـاب ٢/ ٣٢٩ ، ولسـان العـرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق) ، ١١/ ٧٣٤ (وقل) ومغني اللبيب ١/ ١٥٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

ينظر : المعجم المفصل ٦/٤١٦.

اللغة: الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنـى: لـم يمنـع الشـاربين مـن ورود المـاء سـوى حمامـة صـوّتت علـى غصـون الشـجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

حيـث قـال سـيبويه:"زعمـوا أن ناسـا مـن العـرب ينصـبون هـذا الـذى فـي موضـع رفـع ، فقـال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع فكذلك"غير" .

ينظر: الكتاب ٢/٣٣٠.

فإن قلت : إن أريد امتناعها من حيث اللفظ فمسلم ، وإن أريد مطلقا ؛ فممنوع ؛ لأنها إذا كانت بمعني غير لم يمتنع عن تقدير الإعراب .

قلنا : لا نسلم وذلك أن الحرف إذا استعمل في غير معناه مجازا لم يخرج عن كونه حرفا ، وكونه حرفا هو سبب امتناعه عن الإعراب.

قال الأعلم: الشاهد فيه بناء"غير" على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن ، وإن كانت في موضع رفع". ينظر: تحصيل عين الذهب ص٣٦٦.

واحتجوا: بأن"غير" اسم معرب ، فتبقى على إعرابها ، كبقية الأسماء المعربة ، فلو أضيفت إلى متمكن لم يجز بناؤها ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى غير متمكن ؛ فإنه يجوز فيها الإعراب ، والبناء ؛ لأن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه فلما كان المضاف إليه مبني ، جاز أن يتعدى البناء إلى المضاف فما يلاقيه المضاف من المضاف إليه يجعله كأنه المضاف إليه.

ينظر: البغداديات ص٣٣٨ ، تحصيل عين الذهب ص٣٦٦ ، الإنصاف ٢٣٤/١ ، التبيين ص٤١٦.

ووافقهم أبو علي ، وابن جني ، والشنتمرى ، والزمخشرى ، وابن الشجرى ، والأنبارى ، والعكبرى ، وابن يعيش ، والشلوبين.

ينظر: البغداديات ص٣٣٨ ، سر الصناعة ٥٠٧/٢ ، التحصيل ص٣٦٦ ، المفصل ص١٥٣ ، الأمالى ٦٠٣/٢ ، الإنصاف ٢٣٣/٢ ، التبيين ص٤١٦ ، وابن يعيش ٢٨٨/٢ ، ١٣٦/٨ ، التوطئة ص٣٠٩.

وقد وافقهم من المتأخرين القرافي ، والرضي ، وأبو حيان ، والشيخ خالد الأزهرى ، وإليه ذهب ابن مالك.

ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٦١ ، شرح الكافية ص١٨١ ، التصريح ٥٧٨/٢ ، شرح التسهيل ٣١٢/٢-٣١٣.

<u>الثاني:</u> ذهب الكوفيون ، وعلى رأسهم الفراء إلى جواز بناء"غير" مطلقاً.

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١.٣٦٦/٢ ، الإنصاف ٢٣٣/١ ، التبيين ص٤١٦.

وحجتهم : أن"غير" هنا وقعت موقع"إلا" ، و"إلا" حرف استثناء ، والأسماء إذا وقعت موقع الحروف وجب أن تبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن ، أو غير متمكن ، وسواء كان الكلام قبل"غير" تاماً ، أو ناقصاً. ينظر: المصادر السابقة.

ورد ذلك البصريون ، فقال الرضى:"ومنعه البصريون ؛ لأن ذلك عارض غير لا زم . ينظر: شرح الكافية ١٨١/٢.

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو لم يكن امتناع الحرف عن الإعراب من حيث إنه ليس بعرضة للمعني المقتضي للإعراب ؛ أما إذا كان فلا نسلم أنه يمتنع.

فإن قلت : يمتنع(١) إلا عن الإعراب لفظا.

قلنا : كم من اسم يمتنع(٢) ولا يعطي إعرابه غيره ؛ بل كان من حقها أن(٣) يقدر فيها الإعراب – حينئذ – ، ويكون مابعدها مجرورا بالإضافة ؛ قضاء من حق المعني.

ويمكن أن يقال: لو انجر مابعدها بالإضافة ؛ لزم إضافة الحرف ، والحرف مما لا يضاف ، وإن استعمل في معني الاسم مجازا اعتبارا للأصل.

(قوله : إلا العالمون) (٤) وإنما حسن تأخيره ،

---

(١) في النسخة (ب) ممتنع.

(٢) في النسخة (ب) ممتنع.

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

(٤) قال الرازي ٢/٤١٠ :" أنه عليه الصلاةُ ، والسَّلَامُ كان يُحَدِّثُ إِنْسَانًا فَأَوْحَى اللَّهُ إليه أنه لَمْ يَبْقَ من عُمُرِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي تُحَدِّثُهُ إلا سَاعَةٌ ، وكَانَ هَذَا ، وقْتَ الْعَصرِ ، فَأَخْبَرَهُ الرَّسُولُ بِذَلِكَ فَاضْطَرَبَ الرَّجُلُ ، وقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دُلَّنِي عَلَى أَوْفَقِ عَمَلٍ لِي فِي هَذِهِ السَّاعَةِ ، قال اشْتَغِلْ بِالتَّعَلُّمِ فَاشْتَغَلَ بِالتَّعَلُّمِ ، وقُبِضَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، قَالَ الرَّاوِي: فَلَوْ كان شَيْءٌ أَفْضَلَ من الْعِلْمِ ، لأمرهُ النَّبِيُّ صلَّى اللَّهُ عليه ، وسَلَّمَ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. قال عليه الصلاةُ ، والسَّلَامُ: «النَّاسُ كُلُّهُمْ مَوْتَى إلا الْعَالِمُونَ».أ.هـ

وهو حديث(موضوع) أورده الصنعاني ، وقال ، وهذا الحديث مفترى ، وملحون ، والصواب في الإعراب العالمين ، والعملين ، والمخلصين

قال سهل بن عبد الله التستري الناس كلهم سكارى إلا العلماء ، والعلماء كلهم حيارى إلا من عمل بعلمه

رواه الخطيب في اقتضاء العلم ، والعمل ثم روي من طريق أخرى عنه قال الدنيا جهل ، وموات إلا العلم ، والعلم كله حجة إلا العمل به ، والعمل كله هباء إلا الإخلاص ، والإخلاص على خطر عظيم حتى يختم به ، وهذا أقرب إلى هذا الحديث .أ.هـ

ينظر : السلسلة الضعيفة لمحمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف – الرياض – ١/١٧٤.

وإن كان وصفا للمبتدأ [١] وقد فصل بينهما بالخبر ؛ لأنه يفيد فائدة الاستثناء ، والاستثناء مما يقع مؤخرا ؛ فحسن تأخيره لذلك .

غير تأخذ حكم ما بعد (إلا)

وأما قول بعض المتأخرين إن إلا بمعني غير ضعيف فى غير صور الجمع المنكر [٢]

وينظر : شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (المتوفي: ٤٥٨هـ)- حققه ، وراجع نصوصه ، وخرج أحاديثه: الدكتور / عبد العلي عبد الحميد حامد – أشرف على تحقيقه ، وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي ، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند – مكتبة الرشد للنشر ، والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند – الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م- ١٨١/٩.

ونصه :" سَمِعْتُ ذَا النُّونِ الْمصريَّ ، يَقُولُ:" النَّاسُ كُلُّهُمْ مَوْتَى إلا الْعُلَمَاءَ ، والْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ نِيَامٌ إلا الْعَامِلُونَ ، والْعَامِلُونَ كُلُّهُمْ يَغْتَرُّونَ إلا الْمُخْلَصِينَ ، والْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ".

(١) في النسخة (ب) للمبتداء.

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية ص ٢٦ :"وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلاّ) على التفصيل ، و (غير) صفة حملت على (إلاّ) في الاستثناء ؛ كما حملت (إلاّ) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور ؛ لتعذّر الاستثناء ؛ نحو : (لَوْ كان فيهما آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا) الأنبياء ٢٢ ، وضعف في غيره.

قال ابن هشام في مغني اللبيب صـ٩٩ :" الثَّانِي : أَن تكون صفة بِمنزلة غير فيوصف بهَا ، ويتاليها جمع منكر ، أو شبهه

فمثال الْجمع المنكر : (لَوْ كان فيهما آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا) ؛ فلا يجوز في إلا هَذِه أَن تكون للاستثناء من جِهَة الْمَعْنى ؛ إذ التَّقْدِير : حِينَئِذٍ لَو كان فيهما آلِهَة لَيْسَ فيهم الله لفسدتا ، وذَلِكَ يَقْتَضِي بمفهومه أنه لَو كان فيهما آلِهَة فيهم الله لم تفسدا ، ولَيْسَ ذَلِك المُرَاد ، ولَا من جِهَة اللَّفْظ ؛ لأن آلِهَة جمع منكر في الْإثبات ؛ فلا عُمُوم لَهُ ؛ فلا يَصح الِاستثناء منه فَلَو قلت : قَامَ رجال إلا زيدا لم يَصح اتفاقا.

وزعم الْمبرد أَن إلا في هَذِه الْآيَة للاستثناء ، وأَن مَا بعْدهَا بدل محتجا بِأَن لَو تدل على الِامْتِنَاع ، وامْتِنَاع الشَّيْء انتفاؤه ، وزعم أَن التفريغ بعْدهَا جَائِز ، وأَن ؛ نحو : لَو كان مَعنا إلا زيد أَجود كَلَام.

ويَردهُ :-

غير [١] مسلم .

(قوله : فيعطي غيرا فيكون حكمه حكم مابعد إلا) [٢]....=

أنهم لا يَقُولُونَ : لَو جَاءَنِي ديار أكرمته ، ولَا لَو جَاءَنِي من أحد أكرمته ، ولَو كانت بِمنزلة النَّافِي لجَاز ذَلِك ؛ كما يجوز : مَا فيها ديار ، ومَا جَاءَنِي من أحد ، ولما لم يجز ذَلِك دلّ على أَن الصوَاب قَول سِيبَوَيْهٍ إِن إلا ، ومَا بعْدهَا صفة

قَالَ الشلوبين ، وابن الضائع ، ولَا يَصح الْمَعْنى حَتَّى تكون إلا بِمَعْنى غير الَّتِي يُرَاد بهَا الْبَدَل ، والعوض قالا ، وهَذَا هُوَ الْمَعْنى فِي الْمِثَال الَّذِي ذكره سِيبَوَيْهٍ تَوْطِئَة للمسألة ، وهو لَو كان مَعنا رجل إلا زيد لغلبنا ؛ أي : رجل مَكَان زيد ، أو عوضا من زيد انْتهى

(١) في النسخة(ب) فغير.

(٢) وأما حكم غير ، وسوى فإنها تأخذ حكم ما بعد إلا ، وما بعد إلا قد يكون واجب النصب ، وقد يكون جائزَ النصب ، وقد يكون بحسب العوامل فحكم الذي يقع بعد إلا هو الذي يعطى للفظة غير ، وسوى .

فإذا قلت: قام القوم غيرَ زيد ، نقول: يجب نصب غير هنا ، ؛ لأن الكلام تام موجب ، وإذا كان الكلام تامًّا موجبًا فما بعد إلا يكون منصوبا ، حينئذ نقول: قام القوم غيرَ .. بالنصب ، وحكم نصب غير هنا ، واجب ، لأننا نقابلها بما بعد إلا فلو قلت: قام القوم إلا زيداً ، فحكم زيد هنا ، واجب النصب ، إذا تأخذ هذا الحكم ، وتعطيه لغير ، إذا كان الكلام تامًّا موجباً ، فتقول: قام القوم غيرَ زيدٍ.

وإذا قلت: ما قام القوم غيرَ زيدٍ ، وغيرُ زيدٍ ، يصح الوجهان ، ؛ لأن الكلام إذا كان تاما منفيا فما بعد إلا له وجهان إذا كان الاستثناء متصلا:-

إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع لما قبله على أنه بدل بعض من كل ، فحينئذٍ إذا وقعت غير في كلام تام غير موجب جاز فيها الوجهان ، فتقول: ما قام القوم غيرَ زيد بالنصب على الحالية ، وما قام القوم غيرُ بالرفع على البدلية فيجوز فيه الوجهان ، وتقول: ما قام القوم غيرَ حمارٍ ، بالوجهين – أيضا – على مذهب التميميين ، وعلى مذهب الحجازيين غيرَ بالنصب وجوبًا.

وإذا قلت: ما قام غيرُ زيدٍ ، فيجب رفع غير ؛ لأنك تقول: ما قام إلا زيدٌ ، فيجب رفع زيد ، وما رأيت غيرَ زيدٍ فيجب نصب غير ، وما مررت بغيرِ زيد ، يتعين الجر بحرف الجر.

<u>والحاصل:-</u>

أن حكم غير في الإعراب حكم ما بعد إلا ، وحكم ما بعد إلا له ثلاثة أحوال:-

وجوب النصب ، وجواز النصب ، وعلى حسب العوامل ، تنظر للفظة غير فنعطيها حكم ما بعد إلا ، وإعرابها إذا نصبْتها فالأصح أنك تعربها حال ، وجوَّز بعضهم النصب على الاستثناء ، وإذا رفعت تعربها بدل بعض من كل.

= ولقائـل أن يقـول : إعطـاء الإعـراب لغيـر مايسـتحقه خـلاف الأصـل ؛ فكـان مـن حـق مابعـد غيـر فـى الاسـتثناء أن يكـون مجـرورا لفظـا ومنصـوبا تقـديرا ؛ كقولك : عجبت [١] من ضرب اللص.

ويمكـن أن يقـال: لـو صـاروا إلـي ذلـك لوقـع غيـر ، وهـو اسـم مـتمكن فـى التركيـب الإسـنادي بغيـر إعـراب ، وهـو لـيس فـى كلامهـم ، وأمـا نقـل الإعـراب ؛ فثابت.

ألا تـري أن [٢]عبـد الله علمـا ممـا يجعـل إعرابـه فـى الجـزء الأول حيـث كان[٣] مشغولا بالكسرة المحكية ؛ فكذا هذا ؛ لانجراره بالإضافة .

(**قوله : سواء بسواء**) قد مر القول فى إعرابه فلا نعيده.

ولا نمثـل بسـوى ؛ لأن الإعـراب لا يظهـر علـى سـوى ، وحكـم سـوى حكـم غيـر فتأخـذ حكمهـا على الأصح على ما عليه الجمهور.

ينظـر : فـتح رب البريـة فـي شـرح نظـم الآجروميـة (نظـم الآجروميـة لمحمـد بـن أبَّ القـلاوي الشـنقيطي) لأحمـد بـن عمـر بـن مسـاعد الحـازمي – مكتبـة الأسـدي ، مكـة المكرمـة – الطبعة الأولى ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

(١) في النسخة(أ) عجبته ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(؛ نحو :).

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(آخره).

قول السكاكي

فصل : وههنا كلمات استثنائية ، وهي ليس ، ولا يكون ، وبله – أيضا – عند الأخفش ، وتنصب ما بعدها البتة .

وسوى ، وسواء ، ويجر ما بعدهما البتة .

ولا سيما ، ويرفع ما بعده تارة بوساطة أخذ ما موصولة ، ويجر أخرى بأخذ ما مزيدة ، وقد ينصب بوجه بعيد. [(١)]

قول الشارح

ليس ولا يكون وبله عند الأخفش

(**قوله : فصل ، وهاهنا**[(٢)] **كلمات**) إنما فصل ؛ لأن إلا[(٣)] أصل[(٤)] في باب الاستثناء[(٥)] بحكم الوضع ، وهذه الكلمات ليست بأصل فيه ، وإنما استعملت للاستثناء بحكم النقل لا أن تكون موضوعة[(٦)(٧)] .

(**قوله : وينصب مابعدها البتة**) اعتبارا للأصل ؛ لأن الكلمة إذا استعملت في غير معناها مجازا كان حكمها للأصلي بحاله ؛ كقولك في باب التعجب : ماأحسن زيدا ؛ بنصب زيدا [(٨)] البتة ،=

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٠٤.

(٢) في النسخة (ب) ههنا.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) الأصل.

(٥) في النسخة (ب) الاستثنا.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة :(له).

(٧) اختلف النحاة في عدد هذه الأدوات ، فمهم من عدها ثمان أدوات ، وهى:"إلا" ، و"غير" ، و"سوى" ، و"خلا" ، و"عدا" ، و"ليس" ، و"حاشا" ، و"لا يكون". ينظر: الكتاب ٢/٣٠٩ ، المقتضب ٤/٣٩١ ، اللمع ص١٢١.

وبعضهم رآها ثلاث عشرة أداة ؛ أى: بزيادة خمس ، وهى:"إلا" ، و"غير" ، و"سوى" ، و"سوى" و"سواء" ، و"ما خلا" ، و"ماعدا" ، و"ليس" ، و"لا يكون" ، و"حاشا" ، و"خلا" ، و"بله" ، و"لاسيما". ينظر: كشف المشكل ص٥٠١.

(٨) قال الخليل بن أحمد:" قولهم : مَا أحسن زيدا ، ومَا أكْرم عمرا هُوَ في المثال بِمنزلة الْفَاعِل ، والْمَفْعُول بِهِ كأنه قال : شَيْء حسن زيدا ، وحد التَّعَجُّب مَا يجده الْإِنْسَان من نَفسه عند خُرُوج الشَّيْء من عَادَته

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هَذَا لا يُقَاس عليه ؛ لأن قولهم : مَا أعظم الله لا يجوز أن تَقول : شَيْء عظم الله فَرد عليهم قولهم .

= وإن كان مما لايوجب[1] أن ينصب بالنظر إلي معني التعجب.

(**قوله : وسوي**)[2] بغير التنوين ، وسواء بغير التنوين ،=

وقـال البصـريون لا يـذهب الْقِيَـاس بِحـرف واحـد ، وقَـالُوا : لا يَجْعَـل فَاعلـه مَفْعُـولا ولا مَفْعُولـه فَـاعِلا ، ومـن شَـأْن الْعَـرَب الوسـع فـي كـل شَـيْء ، ومعنـى مَـا أعظـم الله مَـا خلق الله ، ومَا أحسن مَا خلق"أ.هـ

ينظر : الجمل في النحو صـ ٧٨.

(١) في النسخة (ب) لا يجب.

(٢) فـي الكتـاب ١/ ٣٧٧ :"وأمـا أتـاني القـوم سـواك ، فـزعم الخليـل: أن هـذا كقولـك: أتـاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ؛ إلا أن في سواك معنى الاستثناء.

وقـال المبـرد ٤/ ٣٤٩: وممـا لا يكـون إلا ظرفـا ، ويقـبح أن يكـون اسـما سـوى ، وسـواء ممدودة بمعنى"سوى".

وقد اختلف النحاة في تمكن"سوى" على أربعة مذاهب: -

المـذهب الأول: أنهـا ملازمـة للنصـب علـى الظرفيـة ، وغيـر متمكنـة ؛ فـلا تقـع مبتـدأ ، ولا ترفـع علـى الفاعليـة ، ولا تجـر بالإضـافة ، فهـى عنـدهم مـن الظـروف غيـر المتصـرفة ، وهـو مـذهب سـيبويه ، والفـراء ، والمبـرد ، والفارسـى ، والصـيمرى ، وابـن الشـجرى ، والزمخشـرى ، وابن خروف ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والشلوبين ، وابن عصفور .

ينظـر: الكتـاب ١/٣١-٣٢ ، الارتشـاف ١٥٤٧/٣ ، المقتضـب ٣٤٩/٤ ، الإيضـاح ص١٧٦-١٧٧ ، التبصـرة والتـذكرة ٣٨٣/١ ، أمـالى ابـن الشـجرى ٣٥٩/١ ، المفصـل ص٥٥ ، ورأى ابـن خـروف فـي شـرح الجمـل ٩٦٥/٢ ، ابـن يعـيش ٨٣/٢ ، الإيضـاح فـي شـرح المفصـل ٣٢٠/١ ، شـرح المقدمـة الجزوليـة الكبيـر ٧٢٤/٢ ، شـرح الجمـل ٢٥٩/٢ ، همـع الهوامـع ١١٨/٢ ، الإنصـاف ٢٩٤/١ ، شـرح الكافيـة للرضـى ١٣٢/٢ ، المقاصـد الشافية ٤٠٠/١ .

المـذهب الثـانى: أنهـا تكـون اسـما ، وظرفـاً ، ومعنـى ذلـك أنهـا تخـرج عـن الظرفيـة فتسـتعمل مبتدأ ، وفاعلاً ، فتقول: سواك صابر ، وجاءنى سواك ، وهو مذهب الكوفيين.

ينظـر: أمـالى ابـن الشـجرى ٣٧٢/٢ ، الإنصـاف ٢٩٤/١ ، شـرح المفصـل ٨٤/٢ ، شـرح الكافية للرضى ١٣٢/٢ ، ومعنى اللبيب ١٤١/١ ، المقاصد الشافية ٣٩٨/١.

المـذهب الثالـث: أنهـا كـ"غيـر" فـي المعنـى ، والتصـرف ، وليسـت بظـرف ، وهـو مـذهب الزجاجى ، وابن مالك.

ينظـر: مغنـى اللبيـب ١٤١/١ ، أوضـح المسـالك ٢٤٠/٢ ، التصـريح ٣٦٢/١ ، همـع الهوامـع ١١٨/٢ ، شـرح التسـهيل ٣١٤/٢-٣١٦ ، شـرح الكافيـة الشـافية لابـن مالـك ٧١٦/٢-٧٢٠.

= ، وبالنصب على الحكاية ، وبالتنوين ، وهو[1] رفع سواء بترك الحكاية.

لا سيما

(**قوله : بأخذ ما[2]موصولة**) أي : لاشيء[3] الذي هو زيد رفعه[4] لايجب أن يكون بواسطة أخذ ما موصولة ؛ لجواز أن تكون بأخذها موصوفة بأن يكون التقدير : لاشيء شيء[5]هو زيد ، ويختلف التقدير بحسب اختلاف المقام .

مذاهب النحاة في (لا سيما)

(**قوله : وقد ينصب**) فيقال: لاسيما[6]..........=

المذهب الرابع: أنها تكون ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، وهو مذهب الرمانى ، وأبى البقاء العكبرى.

ينظر: أوضح المسالك ٢٤١/٢ ، المساعد ٥٩٤/١ ، شرح الأشمونى ١٦٤/٢ ، التصريح ٣٦٢/١ ، همع الهوامع ١١٨/٢ ، اللباب ٣٠٩/١ ، أوضح المسالك ٢٤١/٢ .

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) لا شي.

(٤) وجوزوا في"لا سيما زيد" برفع زيد أن تكون "ما" موصولة ، وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سي الذي هو زيد ، فحذف العائد الذي هو المبتدأ هو وجوبا .

وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير ؛ أي ، وجوبا، ولم تطل الصلة ، وهو مقيس ، وليس بشاذ. ا. هـ.

ينظر : ابن عقيل ١/ ٩٥.

يحذف فيها المبتدأ ، وجوبا منها:-

أ- بعد"لا سيما" إذا رفع الاسم الواقع بعده ، نحو:"لا سيما زيد" ، فالتقدير: لا سي الذي هو زيد ، ففيه حذف المبتدأ وجوبا ؛ لأنه لم يجر الاستعمال بذكره ، وفيه حذف صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير"أي". ينظر : شرح التصريح:١/ ١٧٧.

(٥) في النسخة (ب) لا شي شي.

(٦) للنحاة في"لاسيما" مذهبان:-

المذهب الأول: أنها من أدوات الاستثناء ، وهو مذهب الأخفش ، وأبى حاتم. ينظر: الارتشاف ١٥٤٩/٣ ، همع الهوامع ٣١٦/٢.

وتبعهما الزجاج ، والنحاس ، وأبى على الفارسى ، والزمخشرى ، وابن يعيش ، والجزولى ، وأبى على الشلوبين ، ونسبه ابن عقيل ، والسيوطى إلى الكوفيين.

ينظر: المساعد ٥٩٦/١ ، الارتشاف ١٥٤٩/٣ ، همع الهوامع ٢٨٦/٢ ، الإيضاح للفارسي ص١٧٦-١٧٧ ، والبغداديات ص٣١٧ ، المفصل ص٦٨ ، ابن يعيش ٥٨/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٩٩٧/٣ ، المقدمة الجزولية ٩٩٨/٣ ، المساعد ٥٩٦/١.

<u>المذهب الثانى:</u> أنها ليست من أدوات الاستثناء ، وهو مذهب ابن الحاجب ، وأبى على الشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضى ، وأبى حيان ، وابن عقيل ، والسيوطى.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٨/١ ، التوطئة ص٣٠٩ ، شرح الجمل ٢٦٢/٢ ، شرح التسهيل ٣١٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢ ، شرح الكافية ١٣٤/٢ ، الارتشاف ١٥٥٠/٣ ، المساعد ٥٩٦/١ ، همع الهوامع ٢٨٥/٢-٢٨٦.

قال ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية ٧٢٤/٢:-

"وجرت عادة النّحويّين أنْ يذكُروا (لا سيّما) مع أدوات الاستثناء مع أنَّ الّذي بعدها منبَّهٌ على أَوْلَوِيَّته بما نُسِبَ إلى ما قبلها". أ.هـ

وقال في شرح التّسهيل ٣١٨/٢:-

"ومن النحويين من جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء ، وذلك عندي غيرُ صحيح ؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو (إلاّ) ؛ فما وقع موقعه ، وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منها ، ومعلومٌ أنّ (إلاّ) تقع موقع (حاشا) و (عدا) و (خلا) و (ليس) و(لا يكون) و (غير) و (سِوى) وغير ذلك ممّا لم يختلف في الاستثناء به ؛ فوجب الاعتراف بأنّه من أدواته ، و (لا سيّما) بخلاف ذلك ؛ فلا يعدّ من أدواته ؛ بل هو مضادٌّ لها ؛ فإن الذي يلي (لاسيّما) داخلٌ فيما قبله ، ومشهودٌ له بأنّه أحقّ بذلك من غيره".

و (لا سِيَّمَا) بتشديد الياء ، ودخول (لا) عليها ، ودخول الواو على (لا) واجب ، ويجوز أن تخفّف ، وأن يُحذف الواو.

ومال إلى هذا المذهب سيبويه حيث لم يذكر"لاسيما" في باب الاستثناء ، وإنما ذكرها في باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

ينظر: الكتاب ٢٨٦/٢.

<u>ويمكن القول:</u>

إن المذهب الثانى هو الراجح لعدة أمور منها: -

<u>الأول:</u> أن معنى"لاسيما" ليس استثناء ، وإنما هو زيادة في تأكيد الحكم الذى قبلها لما بعدها.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٦٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/٢ ، شرح التسهيل ٣١٨/٢ ، شرح الكافية للرضى ١٣٤/٢ ، المساعد ٥٩٦/١ ، همع الهوامع ٢١٧/٢.

<u>الثانى:</u> أن"لاسيما" تدخل عليها الواو ؛ نحو: جاء الناس ، ولاسيما ، والواو لا تدخل على أدوات الاستثناء.

الاسم الواقع بعد (سيما).

= زيدا[١] [٢]بأن يكون ....=

ينظر: المساعد ٥٩٦/١ ، همع الهوامع ٢١٧/٢.

الثالث: أن"إلا" لا تصلح مكانها.

ينظر: المصدرين السابقين.

(١) في النسخة (ب)

(٢)اختلف موقف النحاة من الاسم الواقع بعد"سيما" على قولين:-

القول الأول: عدم الترجيح بين الأوجه ، وهم الخليل ، وسيبويه ، والجرجانى ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وأبو حيان ، وابن عقيل ، والسيوطى.

ينظر: الكتاب ٢٨٦/٢ ، المقتصد ٧١٣/٢ ، ابن يعيش ٨٥/٢ ، شرح التسهيل ٣١٩/٢-٣١٨ شرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢ ، الارتشاف ١٥٥٠/٣-١٥٥١ ، المساعد ٥٩٧/١ ، الهمع ٢٨٦/٢.

القول الثانى: ترجيح الجر على غيره من الأوجه ، وذهب إليه ابن النحاس ، والجزولى ، وابن الحاجب ، والرضى ، وابن هشام ، والأشمونى ، والبغدادى.

ينظر: شرح القصائد المشهورات ص٩ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٩٧/٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٨/١ ، شرح الكافية ١٣٥/٢ ، مغنى اللبيب ١٤٠/١ ، شرح الأشمونى ١٧٢/٢ ، خزانة الأدب ٤٤٥/٣.

ويمكن القول:-

إن القول الثانى هو الراجح ، لعدة أمور:-

الأول: أن الرفع فيه ضعف من جهة أنه قائم على حذف العائد المرفوع ؛ إذ تقدير الكلام في نحو :"جاء القوم لا سيما محمد" جاء القوم لا سى الذى هو قائم.

قال ابن النحاس عن الرفع:"وهذا قبيح جداً ؛ لأنه حذف اسماً منفصلاً من الصلة ، وليس هو بمنزلة قولك: الذى أكلت خبز ؛ لأن الهاء متصلة فحسن حذفها".

ينظر: شرح القصائد المشهورات ص٨.

وقال ابن مالك:"وإن عاد على غير"أى" ولم يكن خبره جملة ، ولا ظرفاً ، .... ، لم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه ؛ إلا إذا طالت الصلة".

ينظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١.

الثانى: أن النصب مع المعرفة أنكره الجمهور ، وقال عنه ابن الدهان:"لا أعرف له وجها".

ينظر: مغنى اللبيب ١٤٠/١ ، الخزانة ٤٤٦/٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٩٩٨/٣ ، شرح التسهيل ٣١٩/٢ ، شرح الكافية للرضى ١٣٥/٢ ، الارتشاف ١٥٥٠/٣ ، المساعد ٥٩٧/١ ، شرح الأشمونى ١٧٢/٢ ، همع الهوامع ٢١٧/٢.

الثالث: أن النصب مع النكرة ضعفه ابن الضائع ، وقال:"وهو أضعف الوجوه ؛ لأنه ليس من مواضع التمييز.

= التقـدير : أعنـي : زيـدا ، ومـا بمعنـي شـيء مـن غيـر [صـفة ، ولا صـلة][1] ويكـون قولـك أعنـي : جملـة استئنافية[2]، وإنمـا قـال بوجـه بعيـد ؛ لأن كونهـا بمعنـي شـيء[3] مـن غيـر صـلة ، ولاصـفة قليـل ، وكـذلك فـى الجملـة الاستئنافية[4].

وقال عنه الرضى:"وليس نصب الاسم بعد"لاسيما" بقياس".

وجعله ابن الحاجب أقل الوجوه.

ينظـر: الإيضـاح فـي شـرح المفصـل لابـن الحاجـب ٣٦٨/١ ، شـرح الكافيـة للرضـى ١٣٥/٢.

(١) في النسخة (ب) صلة ، ولا صفة.

(٢) في النسخة (ب) استينافية.

(٣) في النسخة (ب) شي.

(٤) في النسخة (ب) الاستينافية.

قول السكاكي

والقسم الثالث : وهي الجازمة خمسة أحرف ، وهي ضربان: ضرب يلزم المضارع، وهي أربعة :-

لم ، وهي لنفي فعل تدخل على المضارع فتنفيه ، وتقلب معناه على المضي ، وأصله عند الفراء رحمه الله (لا) جعلت الألف ميماً ، ويجوز زيدا لم أضرب.

ولما ، وهي لنفي قد فعل ؛ تدخل على المضارع فتصنع صنيع لم مع إفادة الامتداد ، وأصله عند النحويين لم ما ، ويسكت عليه عند الدلالة دون لم ؛ فيقال : خرجت ولما ، ولا للنهى ، ولام الأمر.

وضرب يجري مجرى اللازم للمضارع ، وهو إن للشرط ، والجزاء تقول : إن تضرب أضرب ، وإن ضربت ضربت ، وإن ضربت أضرب بالجزم تارة ، وأضرب بالرفع أخرى توصلا إليه ببعده عن الجازم مع فوات عمل ذلك فى القريب منه ظاهرا ، وإن كان للضرورة.

وإن فى الاستعمال تظهر مرة كما ذكرت ، وتضمر أخرى ، وذلك فى خمسة مواضع لدلالتها عليه ، وهي ما بعد الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض فيجزم الفعل فيها إذا لم يلزم شرط الإضمار ، وهو أن يكون المضمر من جنس المظهر تناف فى الكلام ؛ أما إذا لزم ؛ كنحو : لا تدن من الأسد يأكلك ، فلا وليس لأحد أن يظن بالنفي دلالة على الشرط فى موضع الانعقاد للتنافي بينهما بالجزم دائما من حيث لزوم عدم الشك النفي ، وثبوته الشرط ، ولذلك استقبحوا : إن احمر البسر كان كذا ، وإن طلعت الشمس أنك إلا فى يوم المغيم ، وبنوا صحة قولهم : إن مات فلان كان كذا على استلزامه الشك فى أي وقت عين له ؛ هذا إذا ذكر الفعل فيها لمعنى الجزاء أما إذا ذكر على سبيل التعديد من حيث الظاهر ، ويسمى قطعا ، واستئنافا ، أو لإثبات معناه لمنكر فيها ، ويسمى صفة ، أو لمعرف ، ويسمى حالاً فليس إلا الرفع .

والمعطوف على المجزوم ، أو على ما هو في موضعه بالفاء ، أو بالواو ، أو بثم من ؛ نحو : إن تكرمني أكرمك فاخلع عليك ، وإن تشتمني فلاترك لك ، وأضربك ، أو ثم أضربك إن حمل على الابتداء على معنى : فأنا أخلع عليك ، وأنا أضربك ثم أنا أضربك رفع. (١)

الحروف الجازمة (لم)

(قوله : ضرب(٢) **يلزم المضارع)**(٣) أما لم(٤) ولما فإنما لزما المضارع بحكم الوضع ؛ لأن وضعهما لنفي المضارع مع قلبه=

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) حروف الجزم الأصليّة خمسة ؛ (لم) و (لَمَّا) و (لام الأمر) و (لا) في النّهي ، والخامس: (إنْ) في المجازاة.

يُنظر: اللّمع ١٩٢ ، وشرح المفصل ٧/٤٠ ، ولباب الإعراب ٤٤٩.

وقال سيبويه في الكتاب ٣/٨ :" باب ما يعمل في الأفعال في جزمها....

وذلك: لم ، ولما ، واللام التي في الأمر ، وذلك قولك: ليفعل ، ولا في النهي ، وذلك قولك : لا تفعل ؛ فإنما هما بمنزلة لم.أ.هـ

(٤) لَمْ" لنفي الماضي مطلقاً ، لأنها تقلبُ معنى المضارعِ إلى المضي ، وهو مذهبُ المبردِ.

وقيل: تَقلبُ لفظَ الماضي إلى المضارع دون معناه ، وهو مذهبُ سيبويه ، وكأنَّ سيبويه رأى أن تغييرَ اللفظِ أسهلُ من تغييرِ المعنى ، والأول هو الأعرفُ.

وأمَّا"لَمَّا" فتشاركُ"لَمْ" في النفي ، والقلب ، وتفارقُها من أربعةِ أوجهٍ:-

١- أنَّ"لَمْ" لنفي الماضي مطلقاً ؛ أي بغيرِ قيدٍ ، "ولَمَّا" لنفي الماضي المقترنِ بقد ؛ فإذا قيلَ:"قامَ زيدٌ" ، فنفيهُ:"لم يقمْ زيدٌ" ، وإذا قيل:"قد قامَ زيدٌ" ، فنفيه:"لمَّا يقم زيدٌ".

٢- أنَّ" لَمْ" مفردة ، "ولَمَّا" مركّبة ؛ لأن أصلَها"لم" ، زِيدتْ عليها ما النافية ليكونَ فيها زيادةُ المعنى ، وفيه نظرٌ ، لجوازِ أن تكون الصيغةُ بكمالِها تدلُّ على المعنى المقصود.

٣- أنه قد يحذفُ الفعلُ بعد"لَمَّا" ويُكتفي بها في الجواب ، اختصاراً ؛ فإذا قيل:"أقد قام زيدٌ؟" قلتَ:"جئتُ ، ولَمَّا" أي: ولمّا يقمْ ، وأما"لم" ؛ فلا يحذفُ الفعلُ بعدَها إلا في الضرورة.

٤- أن" لَمَّا" تفيدُ اتصال النفي إلى زمن الإخبار بخلاف"لم" ، فإن النفي بها منقطع ، وإنما عملا الجزمَ أعني"لَمْ ، ولَمَّا" ، حملاً لهما على حرفِ الشرطِ ، لمشاركتِها له ، فينقلِ الفعلِ من زمانٍ إلى زمانٍ ، لأنهما ينقلانه إلى الماضي ، وحرف الشرطِ إلى

إلـــي المضـــي[١] بـــدليل اســـتعمالهما كـــذلك[٢] ولا يلـــزم المجـــاز الـــذي هـــو خـــلاف الأصل .

وعند البعض المضارع مبني مع هذه الحروف[٣] ؛ لأن أصل=

المســـتقبل ، ولأَنَّهمـــا لمَّـــا نَقَـــلا معنـــى المضـــارعَ إلـــى الماضـــي ازدادَ ثِقَـــلاً بقلـــبِ معنـــاه علـــى كونِـــه فعلاً فَخُفِّف بالحذف.

ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٣١٥ – ٣١٧ ، والنكت الحسان لأبي حيان ص ١٤٩ .

وذكـــر ابـــن مالـــك فـــي التّســـهيل أنهـــا تُحمـــل علـــى (لا) ، وذكـــر فـــي شـــرح الكافيـــة الشّـــافية أنهـــا تُحمل على (ما) وهو أحسن ؛ لأن (ما) ينفي بها الماضي كثيرًا ، بخلاف (لا).

يُنظـــر: التّســـهيل ٢٣٦ ، وشـــرح الكافيـــة الشّـــافية ١٥٩١/٣ ، وشـــرح عمـــدة الحـــافظ ٣٧٦/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/٤ ، والأشمونيّ ٥/٤.

(١) قـــال ابـــن الحاجـــب فـــي الكافيـــة صـــ٤٦ :" فـ (لـــم) لقلـــب المضـــارع ماضـــيا ، ونفيـــه ، و (لمّـــا) مثلها ، وتختص بالاستغراق ، وجواز حذف الفعل.

وقـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صـــ٤٠٦ :"و"لـــم"، و"لمـــا" لقلـــب معنـــى المضـــارع إلـــى الماضـــي ، ونفيـــه ؛ إلا أن بينهمـــا فرقـــاً، وهـــو أن"لـــم يفعـــل" نفـــيُ"فَعَـــلَ" ، و"لمـــا يفعـــل" نفـــي"قـــد فَعَـــلَ" ، وهـــي"لـــمْ" ضـــمت إليهـــا"مـــا"، فـــازدادت فـــي معناهـــا أن تضـــمنت معنـــى التوقـــع ، والانتظـــار، واستطال زمان فعلها..............." .

قال ابن يعيش شارحا ٢٦٣/٤ :-

"وأمـــا"لَـــمْ" ، و"لَمَّـــا" ، فإنهمـــا يـــنقلان الفعـــل الحاضـــر إلـــى الماضـــي علـــى حـــدّ لا يكـــون فـــي الاســـم، ؛ لأن الحـــدّ الـــذي يكـــون فـــي الاســـم إنمـــا يكـــون بقرينـــة الوقـــت ، كقولـــك:"زيـــدٌ ضـــاربٌ أمـــسِ" ، ولا يجـــوز"زيـــدٌ يضـــرب أمـــس" ، فتنقـــل الفعـــل المضـــارع إلـــى المُضـــيّ بقرينـــة ؛ كمـــا فعلـــتَ فـــي الاســـم ، ويجـــوز"لـــم يضـــرب أمـــس" ؛ فلمـــا نقلتْـــه علـــى حـــدّ لا يجـــوز فـــي الاســـم ، عملتْ فيه إعرابا لا يكون في الاسم ، فلذلك كانت جازمة.أ.هـ

(٢) في النســـخـــة (ب) لذلك.

(٣) قـــال الرضـــي فـــي شـــرح الكافيـــة ٦/٤-٧ ": ....واخـــتص الجـــوازم بالأفعـــال ؛ لأنـــه لا جـــزم فـــي الأســـماء ؛ كمـــا ذكرنـــا أنهـــم وفـــوا الأســـماء ، لأصـــالتها فـــي الإعـــراب الحركـــات الـــثلاث ، ونقصوا الفعل ، لفرعيته على الأسماء في الإعراب : ما لا يكون من عمله ، وهو الجر .

فلمـــا نقـــص الجـــر ، لـــم يحـــرك بشـــئ بـــدل الجـــر ، فبقـــي مجزومـــا ؛ أي : ســـاكنا ، ولـــولا كراهـــة الخـــروج مـــن إجمـــاع النحـــاة ، لحســـن ادعـــاء كـــون المضـــارع المســـمى مجزومـــا مبنيـــا علـــى الســـكون ، ؛ لأن عمـــل مـــا ســـمي جازمـــا ، لـــم يظهـــر فيـــه ، لا لفظـــا ولا تقـــديرا ، وذلـــك ؛ لأن أصـــل كـــل كلمـــة ، اســـما كانـــت ، أو فعـــلا ، أو حرفـــا أن تكـــون ســـاكنة الآخـــر ، ومـــن ثـــم لا تطلب العلة للبناء على السكون.أ.هـ

= المضــارع البنــاء ، وإنمــا أعـرب للشـبه ، وقـد زال بوقوعـه موقعـا لا يصـلح للاسم بوجه[1] فعاد مبنيا .

ويمكـن أن يقـال: لانسـلم أن الشـبه قـد زال ، ولأنـه لـو كـان البنـاء بسـبب أن الموضــع لايصــلح للاســم ؛ لوجــب أن يكــون الجــزاء مرفوعــا ؛ لأن الجــزاء مــن مظان الاسم.

أصل (لم)

(**قولــه : وأصــله عنــد الفــراء**) لا[2] قـول الفـراء أقـرب مـن القبـول ؛ لمكـان الضبط – حينئذ – ؛ بخلاف ما إذا جعل أصلا مستأنفا

فـإن قلـت : لـو كـان أصـله لا ؛ لوجـب أن يمتنـع زيـدا لـم أضـرب ؛ كمـا لايجوز زيد لا[3] اضرب ؛ قضاء من حق الأصل.

قلنا : لا نسلم ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو لم يكن هذا وضعا على حدة.

ألا تـري أن أصـل ضـرب هـو المصـدر ، ولا يقـدح ذلـك فـى كونـه وضـعا على حدة ، ولا فى أن يكون له حكم ليس للأصل.

وإنمـا قـال ، ويجـوز : زيـدا لـم أضـرب ؛ لـئلا يتـوهم أنـه لا يجـوز ؛ كمـا لا يجـوز زيـدا لا[4] اضـرب ، وإنمـا جـاز زيـدا لـم أضـرب[5] ولـم يجـز زيـدا لا[6] اضـرب ؛ لأن لـم باختصاصـه بالمضـارع نـزل منـه[1] منزلـة الجـزء فصـار[2] التقـديم عليه جائز ؛ بخلاف لا فإنه من الاختصاص بمعزل.

---

(١) في النســخــة (ب) ساقط.

(٢) قــال الأزهــري فــي التصــريح ٣٩٨/٢ :"ومــن ثــم قــال الفــراء: أصــل لــم:"لا" فأبــدلت الألــف ميمًا ؛ كما قال في"لن" ، أصلها"لا" فأبدلت الألف نونًا..."أ.هـ

(٣) في النســخــة (أ) إلا ، والصواب ماأثبته.

(٤) في النســخــة (أ) إلا ، والصواب ماأثبته.

(٥) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ١٣٥/١ :" إذا قلــت: زيــداً لَــمْ أضــربْ ، أو زيــداً لــن أضــربَ ، لــم يكــن فيــه إلا النصــبُ ، لأنــك لــم توقِــع بعــد لَــمْ ، ولَــنْ شــيئاً يجــوز لــك أن تقدَّمَــه قبلهمــا فيكــون على غير حاله بعدهما" ؛ كما كان ذلك في الجزاء".أ.هـ

(٦) في النســخــة (أ) إلا ، والصواب ماأثبته.

(١) في النســخــة (ب) ساقط.

(٢) في النســخــة (ب) فجاز.

ضرب يجري مجرى اللازم

(**قولـه : وضـرب[١] يجـري مجـري الـلازم للمضـارع**) أو هـو[٢] إن[٣] وإنما قال يجري مجري اللازم باعتبار وقوعه معها غالبا ؛ لأن الأصل أن تدخل على المستقبل ؛ لأنها للاستقبال[٤] ولا يترك المضارع معها إلي الماضي إلا لنكتة ؛ كما سيتحقق[١] ذلك فى القسم الثالث من الكتاب .

---

(١) في النسخة (ب) وصوت.

(٢) في النسخة (ب) وهو.

(٣) قال الزجاجي في حروف المعاني والصفات صـ٥٧ :" تكون جَزَاء ؛ كقولك : إنْ تكرمني أكرمك

قال سيبويه في الكتاب ٦٣/٣ :"وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء ، فسألته: لم قلت : ذلك؟ فقال: من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ، ومنها ما يفارقه ما ؛ فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة.

وقال المبرد في المقتضب ٥٠/٢ :"وإِنَّمَا قلنا: إنَّ إنْ أصل الْجَزَاء لأنك تجازي بهَا في كل ضرب منه تَقول : إن تأتني آتِك ، وإن تركب حمارا أركبه ثمَّ تصرفها منه في كل شَيْء ، ولَيْسَ هَكَذَا سائرها.

(٤) قال ابن السراج في الأصول ١٥٨/٢ :"وحَقُّ"إن" في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل ؛ لأنك إنما تشرط فيما يأتي أنْ يقعَ شيءٌ لوقوع غيره، وإنْ وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: إنْ قمتَ قمتُ، إنما المعنى: إنْ تَقمْ أقم"فإن" تجعل الماضي مستقبلًا ؛ كما أنَّ"لَمْ" إذا ، وليها المستقبل جعلته ماضيًا، تقول: لم يقمْ زيدٌ أمسِ ، والمعنى: ما قام

وقال ابن يعيش ١١٣/٥ :"إنّ" في الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل إلا فيما كان مشكوكًا في وجوده ، ولذلك كان بالأفعال المستقبلة ؛ لأن الأفعال المستقبلة قد توجَد ، وقد لا توجَد ، ولذلك لا تقع المجازاةُ بـ"إذا" وإن كانت للاستقبال ؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر ، كقولك:"إذا طلعت الشمسُ فأتِني".

ولو قلت:"إن طلعت الشمس فأتني" ، لم يحسن إلا في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغَيمُ فيه ، وتطلع الشمسُ ، ويجوز أن يتأخّر ، فقولُك:"إذا طلعت" فيه اعترافٌ بأنّها ستطلع لا محالةَ.

وحَقُّ ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون ، فعلى هذا تقول:"إذا أحمرّ البُسْرُ فأتني" ، وقبُح"إن احمرّ البسر" ؛ لأن احمرار البسر كائنٌ.

(١) في النسخة (ب) يستحق.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الأصل أن يدخل على المضارع ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو لم يكن وضعها[١] لتخصيص[٢] الفعل[٣] بزمان[٤] الاستقبال سواء[٥] كان مضارعا ، أو ماضيا .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أن استعمال المضارع معها أكثر، وإنما يكون كذلك ؛ إذ[٦] لو لم يكثر مايقتضي ترك المضارع إلي الماضي من الجهات ، وهو ممنوع .

(**قوله :[٧] وإن تضرب ضربت)** مثل هذا التركيب ، وهو أن يكون الشرط مضارعا ، والجزاء[٨]ماضيا قليل الاستعمال [٩] .

---

(١) في النسخة(أ) وصفها ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٢) في النسخة (ب) التخصيص.

(٣) في النسخة (ب) بالفعل.

(٤) في النسخة (ب) لزمان.

(٥) في النسخة (ب) سوا.

(٦) في النسخة (ب) أن .

(٧) في النسخة(أ) ساقطة.

(٨) في النسخة (ب) والجزا.

(٩) وأكثرُ النّحويِّين يخصّون هذا النّوع بالضّرورة ، وذهب إليه الفرّاء ، وابن مالك ، وابنه بدر الدّين.

يُنظر: معاني القرآن ٢/٢٧٦ ، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٨٦ ، وابن النّاظم ٦٩٨.

قال ابن الصائغ في شرح اللمحة ٢/٨٧٣ :" وليس بصحيح ؛ بدليل ما رواه البخاريّ من قول النّبي – صلّى الله عليه ، وسلّم:"من يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ".أ.هـ

قال ابن الوراق في علل النحو صـ٤٣٩ :"واعلم أن الأَصْل في بَاب الشُّرُوط ، والْجَزَاء أَن يَكُونَا مضارعين ، كَقَوْلِك: إن تضرب أضْرب ، ؛ لأن حَقِيقَة الشَّرْط بالاستقبال ، فَوَجَبَ أَن يكون اللَّفْظ على ذَلِك ، ويجوز أَن يقعا ماضيين ، ؛ لأن الْمَاضِي أخف من الْمُضَارع ، فاستعملوه لخفته ، وأمنوا اللّبْس ؛ إذ كانت حُرُوف الشَّرْط تدل على الِاسْتقبال.

ويجوز أَن يكون الأول مَاضِيا ، والْجَوَاب مضارعاً ، ولَيْسَ كحسن الْأَوَّلين ، لأنك خَالَفت بَين الشَّرْط ، والْجَوَاب ، وهما متساويان في الحكم.

لأن فيه خروجا عن[1] حد المناسبة ، وذلك أن الجزاء[2] يتوقف على الشرط ؛ فإذا كان الشرط مستقبلا كان الجزاء كذلك بالطريق الأولي ؛ فإيراد الشرط بلفظ الاستقبال ، والجزاء بلفظ الماضي خروج عن المناسبة ؛ فلذلك[3] قل وروده[4].

رفع جواب الشرط

(قوله : يبعده عن[5] الجازم مع فوات عمل ذلك فى القريب) [6] يعني لما لم يعمل فى الشرط الذي هو أقرب لفظا لم يعملوها فى الجزاء الذي هو

وَأما إن جعلت الشَّرْط مضارعاً ، والْجَوَاب مَاضِيا ، فَهُوَ قَبِيح ، والفصل بينهمَا: أَن الشَّرْط إذا كان مضارعاً ، وقد عملت فيه (إن) ، فقبيح أَن يَأْتِي لفظ الْجَواب مُخَالفا لما أوجبه الْحَرْف الْعَامِل.أ.هـ

ينظر : اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي ، أبو عبد الله ، شمس الدين ، المعروف بابن الصائغ (المتوفي: ٧٢٠هـ) – المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي – الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

(١) في النسخة (ب) من .

(٢) في النسخة (ب) الجزا.

(٣) في النسخة (ب) ولذلك .

(٤) في النسخة (ب) دوره.

(٥) في النسخة (ب) من .

(٦) اتّفق العلماء على أنّ الشّرط مجزوم بأدوات الشّرط ، واختلفوا في جازم الجواب على عدّة أقوال:-

<u>القولُ الأوّل:</u> إنّ أدوات الشّرط هي الجازمة له ، وهو مذهب المحقّقين من البصريّين ، وعزاهُ السّيرافيّ إلى سيبويه.

<u>القولُ الثّاني:</u> إنه مجزومٌ بفعل الشّرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره ابن مالكٍ في التّسهيل.

<u>القول الثّالث:</u> إنه مجزوم بالأَداة ، وفعل الشّرط معًا ، ونُسب إلى سيبويه ، والخليل ، والأخفش ، والمبرّد.

<u>القولُ الرّابع:</u> إنه مجزوم على الجوار ، وهو مذهب الكوفيّين.

<u>القولُ الخامس:</u> إنّ الشّرط ، والجزاء مبنيّان لعدم وقوعهما موقع الاسم ، ولعدم وقوعهما مُشتركين ثم مختصين ، ولعدم دُخول لام الابتداء عليهما ، وهو مذهب المازنيّ.

أبعد ، وإن كان رفعه ، وترك إعمالها[١] فيه ليس بقياس ؛ بل إنما هو في ضرورة الشعر[٢].

إضمار (إن) الشرطية

(**قوله : ويضمر[٣] في خمسة مواضع لدلالتها عليه**)[٤]، وذلك أن الإنسان إذا أمر بشيء تبادر[١] الفهم إلي أنه جعل[٢] ذريعة ، وسببا أمر ، وهذا

ينظر : الكتاب ٦٣/٣ ، والمقتضب ٤٩/٢ ، والإيضاح للزّجّاجيّ ١٤٠ ، وشرح الكتاب للسّيرافيّ جـ٢/ ٢٥٥ ، والإنصاف ٦٠٢/٢ ، وشرح المفصل ٤١/٧ ، ٤٢ ، وشرح الرّضيّ ٢٥٤/٢ ، والتّسهيل ٢٣٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٤ ، وائتلاف النّصرة ١٢٨ .

(١) في النسخة (ب) إعماله.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٧/٣ :" ولا يحسن إن تأتني آتيك ، من قبل أن إن هي العاملة ، وقد جاءني الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أَقْرَعُ بن حابسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أي : إنك تصرع إن يصرع أخوك.أ.هـ

وقال الشيخ خالد :" ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط ؛ فكان القياس عملها في الجواب.

وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم ، والتأخير ، أو إضمار الفاء ، والأول عنده أولى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور.

والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما. ؛ لأن ما يحل محلا يمكن أن يكون له ، لا ينوي به غيره.

وهذان التخريجان ضعيفان ، ؛ لأن التقديم ، والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه ، وجعل المذكور دليله خلاف الأصل ، وخلاف فرض المسألة ؛ لأن الغرض أنه الجواب ، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة..أ.هـ

ينظر : التصريح ٤٠٣/٢

(٣) في النسخة (ب) ويصير.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٣٣ :"ويجزم بأن مضمرة إذا وقع جواباً لأمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو تمن ، أو عرض ؛ نحو : قولك : أكرمني أكرمك ، ولا تفعل يكن خيراً لك ، وألا تأتني أحدثك ، وأين بيتك أزرك ، وألا ماء أشربه ، وليته عندنا يحدثنا ، وألا تنزل تصب خيراً ، وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها.

قال الخليل إن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بادر .

(٢) في النسخة (ب) جعله.

معنـــي الشـــرط فيكـــون[١] بـــه[٢] دلالـــة علـــى معنـــي إن ؛ بخـــلاف [٣] الخبـــر فإنـــه لايتبـــادر الفهـــم إليـــه ؛ إذ[٤] القصـــد فيـــه إلـــي تحصـــيل أمـــر ؛ فلـــم يكـــن فيـــه دلالـــة فلـــذلك لـــم يصـــح الإضـــمار فـــى النفـــي مطلقـــا ؛ لكونـــه خبـــرا ، وهكـــذا[٥] الكـــلام فـــى بقية المواضع من النهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض.

(قولـــه : وإذا[٦] لـــم يلـــزم شـــرط الإضـــمار) وهـــو أن يكـــون المضـــمر مـــن جـــنس المظهـــر[٧] ؛ فـــإن كـــان المظهـــر منفيـــا كـــان المضـــمر منفيـــا ، وإن كـــان مثبتـــا كـــان مثبتـــا فيقـــدر فـــى قولـــك : ادن مـــن الأســـد إن تـــدن ، وفـــي لاتـــدن إن لـــم تـــدن ؛ يعنـــي يضـــمر إذا لـــم يلـــزم مـــن رعايـــة شـــرطه[٨] فســـاد المعنـــي ؛ كمـــا فـــى قولـــك : لاتـــدن مـــن الأســـد يأكلـــك [٩]؛ لأنـــه لـــو أضـــمرت فيـــه كـــان التقـــدير: إن لـــم تـــدن لمـــا ذكرنـــا أن[١] مـــن شـــرط الإضـــمار أن يكـــون المضـــمر موافقـــا للظـــاهر فـــى الإيجاب ، والسلب .

وإنمـــا اشـــترط أن يكـــون المضـــمر مـــن جـــنس المظهـــر ؛ لأن كـــل واحـــد مـــن الإيجاب ، والسلب ليس به دلالة على الآخر .

---

(١) في النســـخـة (ب) ويكون .

(٢) في النســـخـة (ب) ساقط.

(٣) في النســـخـة (ب) الخلاف.

(٤) في النســـخـة (ب) أن .

(٥) في النســـخـة (ب) وهذا .

(٦) في النســـخـة (ب) إذا.

(٧) قـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صـــــ٣٣٣-٣٣٤ :"وحـــق المضـــمر أن يكـــون مـــن جـــنس المظهـــر. ؛ فـــلا يجـــوز أن تقـــول: لا تـــدن مـــن الأســـد يأكلـــك ، بـــالجزم ، ؛ لأن النفـــي لا يدل على الإثبات......."أ.هـ

(٨) في النســـخـة (ب) شرط.

(٩) قـــال ابـــن يعـــيش فـــي شـــرح المفصـــل ٢٧٧/٤ :" قـــال النحويـــون: أنـــه لا يجـــوز أن تقـــول"لا تَـــدْنُ مـــن الأســـد يَأْكُلْـــك" بـــالجزم ؛ لأن التقـــدير عنـــدهم أن يُعـــاد لفـــظ الأمـــر ، والنهـــي فـــي جْعَـــل شـــرطًا جوابُـــه مـــا ذُكـــر بعـــد الأمـــر ، والنهـــي ، فيصـــير التقـــدير: إن لا تـــدن مـــن الأســـد يأكْلك ، وهذا محال.أ.هـ

(١) في النســـخـة (ب) ساقط.

(**قولــه : تنــاف فــى الكــلام**) وهـو أن يكـون الجـزاء ممـا ينـافي الشـرط ؛ كمـا فـى قولـك: إن لـم تـدن مـن الأسـد يأكلـك ؛ فـإن الأكـل ممـا يسـتلزم الـدنو فيكون منافيا لنقيضه ؛ فإن مستلزم الشيء مما ينافي نقيض ذلك الشيء.

(**قولــه : فــلا**) أي : فـلا يضـمر – حينئـذ – ؛ كمـا فـى قولـك : لاتـدن من الأسد يأكلك ؛ بل يجب أن يرفع على الاستئناف[1] [2].

(**قولــه : ولـيس لأحـد[3] أن يظـن بـالنفي[4]**) دلالـة علـى الشـرط ، وذلـك أن عـدم الشـك الشـرطي[5] مـن لـوازم النفـي الـذي هـو إخبـار ، والشـك مـن لـوازم الشـرط فيكـون بـين الشـرط ،والشـك[1] منافـاة [2]؛ لأن المنافـاة فـى اللـوازم ممـا يفيـد

---

(١) في النســخـة (ب) الاستيناف.

(٢) قــال المبــرد فـــي المقتضـــب ٨٣/٢ :"ولَـو قلــت : لا تَعْصِــي الله يــدْخلك الْجنَّـــة كــان جيــدا ؛ لأنــك إِنَّمَــا أضـــمرت مثــل مَــا أظهــرت ؛ فكأنــك قلــت : فإنــك إِن لا تعصــه يــدْخلك الْجنَّـــة ، واعتبــره بِالْفِعْلِ الَّذِي يظْهر في معناه.

ألا تــرى إِنَّــك لَــو وضــعت فعــلا بِغَيْــر نهــي فــي موضــع لا تعصــى الله ؛ لكــان أطــع الله ، ولَــو قلت : لا تَعْصِي الله يدْخلك النَّار كان محالا ؛ لأن مَعْنَاهُ أطع الله .

وقولــك أطــع الله يــدْخلك النَّــار محَــال ، وكَــذَلِكَ : لا تــدنُ مــن الْأسـد يَأْكُلـك لا يجــوز لأنــك إذا قلــت : لا تدن فإنمَا تُرِيدُ تبَاعد .

ولَــو قلــت : تبَاعــد مــن الْأســد يَأْكُلــك كــان محــالا ؛ لأن تباعــده منــه لا يُوجــب أكلــه إِيَّــاه ، ولَكِــن لَو رفعت كان جيدا تُرِيدُ فإنه مِمَّا يَأْكُلك....أ.هـ

(٣) في النســخـة (ب) لا لأحد.

(٤) في النســخـة (ب) لطف النفي .

(٥) في النســخـة (ب) ساقط.

(١) في النســخـة (ب) النفي ، والشرط.

(٢) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صــ٤٤٠ :" لا تُســتعمل"إن" إلا فــي المعــاني المحتملـــة المشــكوك فــي كونهــا، ولــذلك قــبح"إن احمــر البســر كــان كــذا" ، و"إن طلعــت الشــمس آتــك" إلا فــي اليــوم المغــيم، وتقــول:"إن مــات فــلان كــان كــذا" ، وإن كــان موتــه لا شُــبهة فيــه ؛ إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حسّن فيه.أ.هـ

قــال ابــن يعــيش شــارحا ١١٣/٥: قــد تقــدّم القــول: إنّ"إنّ" فــي الجــزاء مبهمــةٌ لا تُســتعمل إلا فيمــا كــان مشــكوكًا فــي وجــوده ، ولــذلك كــان بالأفعــال المســتقبلة ؛ لأن الأفعــال المســتقبلة قــد

المنافاة فى الملزومات ، وإذا[١] كان بينهما منافاة لم يكن بأحدهما دلالة على الآخر ؛ فلم يصح الإضمار فى النفي مطلقا.

ولقائل أن يقول : إن أريد أن عدم الشك من لوازم النفي من حيث إنه نفي ، وإخبار ؛ فمسلم لكنه غير مفيد ؛ لأن عدم الشك على هذا التفسير – أيضا – من لوازم الشرط من حيث إنه شرط ، وإن أريد أنه قطعي الوقوع ؛ فممنوع ؛ لكونه خبرا ، والخبر من حيث هو هو يحتمل الصدق ، والكذب.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أنه ليس به دلالة لجواز أن يكون لأحد المتنافيين فى الخارج دلالة على الآخر بحكم[١] اللزوم الذهني .

(**قوله : هذا إذا ذكر**) يعني أن إضمارها فى هذه المواضع ليس بلازم ؛ بل إن قصد إلي المجازاة[٢] أضمرت ، وإلا فلا ؛ بل ذكر الفعل على سبيل

توجَد ، وقد لا توجَد ، ولذلك لا تقع المجازاةُ بـ"إذا" وإن كانت للاستقبال ؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر ، كقولك:"إذا طلعت الشمسُ فأتِني".

ولو قلت:"إن طلعت الشمس فأتني" ، لم يحسن إلا في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغَيمُ فيه ، وتطلع الشمسُ ، ويجوز أن يتأخّر ، فقولُك:"إذا طلعت" فيه اعترافٌ بأنّها ستطلع لا محالةَ.

وحَقُّ ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون ، فعلى هذا تقول:"إذا احمرّ البُسْرُ فأتني" ، وقبُح"إن احمرّ البسر" ؛ لأن احمرار البسر كائنٌ.أ.هـ

وقال سيبويه في(إذا) ٣/٦٠ :"وسألته عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟

فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول ؛ فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى .

ويبيّن هذا أنّ إذا تجيء وقتاً معلوماً ؛ ألا ترى أنك لو قلت: أتيك إذا احمر البسر كان حسناً ، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر ، كان قبيحاً.

فإن أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء ، وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) وإن.

(١) في النسخة (ب) لحكم.

(٢) في النسخة(أ) المجازات.

التقدير من حيث الظاهر كترك[1] العطف ؛ لأنه إخبار ، والأول إنشاء ، وليس بتقدير في التحقيق ؛ لأنه جواب[2] سؤال مقدر.

(**قوله:[3] يسمي قطعا ، واستئنافا**) ، وقيل : يسمي الفصل استئنافا ؛ إذا كان بناء على سؤال مقدر ، والاسمي [4] قطعا.

(**قوله : [5] لإثبات معناه[6] لمنكر**[7]) ؛ نحو قوله تعالي : ﴿**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي**﴾ [8].

(**قوله : أو لمعرف**[1]) ؛ نحو[2] قوله تعالي : ﴿**ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾ [3] إن لم يحمل ذلك علي[4] الاستئناف.

---

(١) في النسخة (ب) ترك.

(٢) في النسخة (ب) عن سوال(بزيادة : عن).

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) الاسم.

(٥) في النسخة (ب) ، أو لا ثبات.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) منكر .

(٨) سورة مريم آية ٥-٦. في قراءة الرفع ، وقرأ الكسائي ، والأعمش ، وابن محيصن ، وغيرهم بالجزم.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٤ ، والكشاف٢/ ٥٠٣ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٧ ، ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣١.

قال ابن يعيش ٢٧٩/٤ :" قُرىء بالجزم ، والرفع ، فالجزمُ على الجواب ، والرفع على الصفة ، أي: هب لي من لدنك وليا وارثًا ، والرفع هنا أحسن من الجزم ، وذلك من جهة المعنى ، والإعراب.

أمّا المعنى ؛ فلأنه إذا رفع فقد سأل وليا وارثًا ؛ لأن من الأولياء من لا يرث ، وإذا جزم كان المعنى إن وهبته لي ورثني ، فكيف يُخْبِر الله سبحانه بما هو أعلمُ به منه.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) المعرف.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) سورة الأنعام آية ٩١ .

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(**وقولــه : علـــى ســبيل التقـــدير**) أو لإثبــات معنــاه لمنكــر ، أو لمعـرف ظاهر في الانحصار في ذلك.

المعطوف على المجزوم

(**قولــه : والمعطــوف علـــى المجــزوم**) [١] إن حمـل علـى الابتـداء رفـع ؛ نحــو : إن أكرمتنــي[٢] فأكرمـك بـالرفع ؛ علــى أن يكـون التقـدير فأنـا أكرمـك ، أو علـى مـاهو فـي موضـع المجـزوم ؛ نحـو : إن أكرمتنـي فـلا تـرك لـك فأضـربك بالرفع على معني فأنا أضربك .

وإنمـا قـال[٣] بجـواز رفـع المعطـوف ؛ بنـاء علـى ذلـك التقـدير لـورود الرفـع فـي المعطـوف شـائعا كثيـرا ، ولـولا ذلـك فـي كلامهـم ؛ لكـان الجـزم هوالوجـه ؛ لأن حملـه علـى الابتـداء مما يستلزم التقـدير فـلا يصـار إليـه مـن غيـر ضـرورة ، وإنما سببه ما[٤] ذكرنا من[٥] وروده كثيرا.

(**قوله : بالفاء أو[١] بالواو أو[٢] بثم**) [٣] يوهم أن ذلك منحصر في

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٣٦ :" تقول:"إن تأتني آتك فأحدثك" بالجزم ، ويجوز الرفع على الابتداء ، وكذلك الواو، وثم ، قال الله تعالى: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) الأعراف: ١٨٦ ، وقرىء: (ويذرهم) ، وقال: (وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) محمَّد: ٣٨ .أ.هـ

والقراءة السابقة هي قراءة حمزة ، والكسائي ، والأعمش ، وخلف ، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣ ، والكشاف ٢/ ١٠٦ ، والنشر في القراءات العشر ١/ ٢٧٣ ، ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٢٦.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(آتيك) بعدها.

(٣) في النسخة (ب) قالوا : .

(٤) في النسخة (ب) ساقط .

(٥) في النسخة (ب) ساقط .

(١) في النسخة (ب) وبالواو.

(٢) في النسخة (ب) وبثم.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣ : وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك ، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ، ولا بثم.

هـذه الحـروف ، ولـيس كـذلك ؛ لجـواز أن تقـول : إن تـذرني أكـرم[(١)] قومـك حتي أكرم غلامك بالرفع ؛ حملا على معني حتي[(٢)][أكرم غلامك][(٣)].

ألا تـرى أن الرجـل يقـول : افعـل كـذا ، وكـذا فتقـول: فـإذن يكـون كـذا ، وكـذا ، ويقـول: لـم أغـث أمـس ، فتقـول: فقـد أتـاك الغـوث اليـوم ، ولـو أدخلـت الـواو ، وثـم فـي هـذا الموضـع تريـد الجواب لم يجز.أ.هـ

(١) في النسـخـة (ب) أكرمك .

(٢) في النسـخـة (ب) بزيادة :(أنا) بعدها.

(٣) في النسـخـة (ب) مكان المعكوفين(أكرمك).

قول السكاكي

فصل : ومن شأنه استلزام الفاء فى الجزاء إذا كان أمراً ، أو نهيا ، أو ماضيا لا فى معنى الاستقبال ، أو جملة اسمية ، أو محمولة على الابتداء ؛ كما سبق آنفا ، أو بدل الفاء إذا ؛ اللهم إلا فى ضرورة الشعر مع ندرة ؛ كنحو:-

من يفعل الحسنات الله يشكرها

ومن شأنه أن يليه الفعل لا محالة ظاهرا ، أو تقديرا ، وأن لا يتقدم عليه شيء مما فى حيزه ، ولهذا قالوا فى : آتيك إن تأتني إن الجزاء محذوف ، وآتيك قبله كلام وارد على سبيل الإخبار، وامتناعهم انجزامه منبه على ذلك قوى. (١)

قول الشارح

وقوع الفاء فى جواب الشرط

(قوله(٢)**: ومن شأنه استلزام الفاء فى الجزاء)** إذا كان الجزاء أمرا أو(٣) نهيا ، أو ماضيا لا فى معني المستقبل وجب الفاء.(٤)

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٦.

(٢) في النسخة (أ) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) لا .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٦٣/٣ :"واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل ، أو بالفاء ؛ فأما الجواب بالفعل ؛ فنحو قولك: إن تأتني آتك ، وإن تضرب أضرب ، ونحو ذلك.

وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك......"أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص٤٤٠ :"وإن كان الجزاء أمراً ، أو نهياً ، أو ماضياً صريحاً ، أو مبتدأ ، وخبراً ؛ فلا بد من الفاء ؛ كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه ، وإن ضربك ؛ فلا تضربه ، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس ، وإن جئتني فأنت مكرم.أ.هـ

وقال ابن الحاجب في أماليه ٧٣١/٢ :" كل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالا وجب دخول الفاء فيه ، وكل موضع يفيد فيه استقبالا لم يجز دخولها فيه ، وكل موضع يحتمل الأمرين جاز الوجهان.

فمثال الأول: إن تكرمني فأنا أكرمك ، وإن تكرمني فلن أكرمك ، أو فسوف أكرمك ، ومثال الثاني: إن تكرمني أكرمتك ، ومثال الثالث: إن تكرمني لا أكرمك.أ.هـ

وإنما لم يقل ماضيا معني ليدخل ؛ نحو :عسي ، وليس ؛ فإن كل واحد مما يجب معه الفاء ، وإن لم يكن ماضيا معني ؛ فأما[١] عسي فلأنها للإنشاء[٢]، وأما ليس فإنها للحال[٣].

ولقائل أن يقول : إن أريد الماضي لفظا لم يدخل ؛ نحو : لم يضرب ، وإن أريد الماضي معني ؛ لم يكن بحاجه إلي قوله : لا في معني الاستقبال .

---

(١) في النسخة (ب) أما.

(٢) من أنواع الإنشاء الطلبي التّرجّي:-

وهو طلبُ أمْرٍ محبوبٍ ، أو مَرْغُوبٍ فيه ، ممّا يَرَى طالِبُهُ أنه مطموعٌ فيه ، وهو يترقَّبُ الظفر به ، أو الحصول عليه ، وقد ترد صيغته لمجرّدالتوقع ، ولو كان توقُّعَ أمْرٍ محذورٍ منه ، ويسمَّى حينئذٍ إشفاقاً ؛ مثل : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) الشوري ١٧.

ويستعمل في الترجّي كلمتان هما:"لَعَلَّ" و"عَسَى".

ينظر : البلاغة العربية لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفي: ١٤٢٥هـ) - دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت - الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م - ١/٢٥١-٢٥٢ .

(٣) لَيْسَ : موضوعة لنفي الحال عند التجرد عن القرينة ؛ نحو: ليس زيدٌ قائماً ؛ أي الآن فالنفي للحال .

وإذا أريد غير الدلالة على نفي الحال ؛ فلا بد من التقييد ؛ نحو: ليس زيد قائماً غداً ، أما إذا أطلقت عن القرينة ، وجردت فهي لنفي الحال.

ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للحازمي صـ٣٦٢.

وقال ابن الوراق في علل النحو صـ٢٤٦ :-

فإن قال قَائِل: فلأي زمَان تسْتَعْمل؟

قيل لَهُ: لنفي الْحَال ، والاستقبال ؛ كَقَوْلك: لَيْسَ زيد قَائِما أمس.

فإن قيل: لم خصت بِنَفْي الْحَال دون الْمَاضِي؟

قيل: لما كان الأَصْل فيها أَن تتصرف في جَمِيع الْأَزمنة الثَّلَاثَة وضعت مَا تستحقه من التَّصَرُّف ، لشبه الْحَرْف وجب أَن يبْقى لَهَا أَكثر حكمهَا ، ولَا يزيلها الشّبَه من أَكثر حكمهَا ، فَجعلت لنفي زمانين ، ومنعت زَمَانا واحدا ، وهو الْمَاضِي ، ؛ لأن لفظ زمَان الْحَال ، والاستقبال واحد ، لما تضمن من كَثْرَة الْفَائِدَة ، ويجوز أَن تكون لما بقيت لنفي الْحَال ، والاستقبال اللَّذين يدل عليهما لفظ الْمَاضِي ، استغني عن أَن يسْتَعْمل منها لفظ الْمُضَارع.أ.هـ

ويمكن أن يقال : أريد ماهو ماض معني في الأصل غير مستقبل حين هو جزاء بخلاف ؛ نحو : إن أكرمتني أكرمتك ، أو لم أهنك ؛ فإن كل واحد ماض معني في الأصل ؛ لكنه صار في معني[(١)] المستقبل بواسطة الشرط[(٢)] وكان يجب أن يذكر المواضع التي ليس[(٣)] فيها لزوما .

وحرف التنفيس ؛ لأنها من صور وجوب الفاء[(٤)] تقول : إن كان كذا فلن أخرج ، أو مما أخرج ، أو فسوف أخرج.

---

(١) في النسخة (ب) حتي أكرمتني.

(٢) قال ابن الحاجب في أماليه ١١٤/١ :" إذا قلت: إن أكرمتني أكرمتك ؛ لا يجوز دخول الفاء لما تقرر من أن حرف الشرط إذا أفاد في الجزاء استقبالاً لم يجز دخول الفاء ، وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالاً أنه يجب دخول الفاء ، وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان.أ.هـ

وقال في الإيضاح في شرح المفصل / ٢٤٨ :"وأما الجائز فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعاً مثبتاً ، أو منفيا بلا ؛ كقولك: إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني فأكرمك ، وإن أكرمتني لا أكرمك ، وإن أكرمتني فلا أكرمك ؛ إلا أن حذف الفاء أكثر ، وهو في المثبت أولى".أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٦/٤ :"وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط ، وتعلق أداته به لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط ، وذلك إذا كان جملة طلبية ؛ كقوله تعالى: (قل إن كنتم تحبُّون الله فاتبعوني) آل عمران ٣١ ، أو شرطية نحو: إن تأتني فإن تحدثْني أكرمْك ، أو اسمية نحو: إن تقم فزيد قائم ، أو فعلية مصدرة بفعل غير متصرف نحو: (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ) الكهف ٤٠ ، أو ماض مقرون بقد لفظا نحو: (قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) يوسف ٧٧ ، أو تقديرا ، وذلك إذا كان الفعل ماضي المعنى ؛ كقوله تعالى: (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) يوسف ٢٦ ، أو مقرون بحرف نفي نحو: إن قام زيد فما قام عمرو ، أو مضارع مقرون بقد ، أو حرف تنفيس ، أو نفي بغير لا ، أو لم نحو: إن تقم فقد أقوم ، أو فسوف أقوم ، أو فما أقوم ، أو فلن أقوم.

فالفاء في أمثال كل هذا واجبة الذكر ، لا يجوز أن تقام الواو ، وغيرها مقامها ، ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة..."أ.هـ

وإنما وجب الفاء فى جميع هذه المواضع ؛ لأن كلا منها غير ظاهر [١] فى معني الجزائية[٢] بحسب المعني ؛ فالتزموا الفاء[٣] تنبيها على أنه الجزاء[٤].

(قوله : أو[٥] محمولة على الابتداء) [٦] ؛ كما إذا كان مضارعا مثبتا ، وحمل على تقدير المبتدأ ؛ كقولك : إن أكرمتني فأكرمك على معني فأنا أكرمك.

ولقائل أن يقول : لاحاجة إلي قوله : أو[٧] محمولة على الابتداء ؛ لأن قوله : أو جملة اسمية مما[٨] يشتمل[٩] هذه الصورة.

ويمكن أن يقال : إنما عده على حده ؛ لأنه ليس هناك سوي المضارع المثبت ، ولو بين موضع الجواز ، وهو ما إذا كان منفيا بلا[١٠] ...=

---

(١) في النسخة (ب) غيظاهر.

(٢) في النسخة (ب) الجوابية.

(٣) في النسخة (ب) الفا.

(٤) في النسخة (ب) جزاء.

(٥) في النسخة (ب) ومحمولة.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٦٩/٣ :"وقال: إن تأتني فأكرمك ؛ أي : فأنا أكرمك ؛ فلابد من رفع فأكرمك إذا سكت عليه ؛ لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ.
ومثل ذلك قوله : عز وجل (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) المائدة ٩٥ ، ومثله: (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا) البقرة ١٢٦ ، ومثله: (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) طه ١٣ .أ.هـ

(٧) في النسخة (ب) ومحمولة.

(٨) في النسخة (ب) ما.

(٩) في النسخة (ب) يشمل .

(١٠) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل / ٢٤٨ :"وأما الجائز فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعاً مثبتاً ، أو منفيا بلا كقولك: إن أكرمتني أكرمتك ، وإن أكرمتني فأكرمك ، وإن أكرمتني لا أكرمك ، وإن أكرمتني فلا أكرمك. ؛ إلا أن حذف الفاء أكثر ، وهو في المثبت أولى".أ.هـ

يجوز [١] : إن أكرمتني لا أهنك ، أو فلا أهنك.

أما الفاء[٢] فلأنها للاستقبال فلا يظهر معني الجزائية ، وأما ترك الفاء فلأنها مستعمل[٣] لغير[٤] الاستقبال ؛ فيكون الجزاء مستقبلا باعتبار الجزائية ؛ فلا حاجة إلي الفاء.

<u>وقوع إذا الفجائية فى جواب الشرط بدل الفاء</u>

(**قوله : أو بدل الفاء إذا**) للمفاجأة [٥] ولا تقع إذا هذه فى موضع الفاء إلا[٦] فى الخبر ؛ لأن معني المفاجأة لا يتصور فى الإنشاء ، ويختص بالاسمية ليتميز عن إذا الشرطية.

(**قوله : أن يليه الفعل ظاهرا ، أو تقديرا**) [٧] وذلك أن معني الشرط

---

(١) في النسخة (ب) ؛ نحو : .

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) تستعمل.

(٤) في النسخة (ب) بغير.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣-٦٤ :"وسألت الخليل عن قوله : جل وعز: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) الروم ٣٦ ؛ فقال: هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول ؛ كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأول ، وهذا ها هنا في موضع قنطوا ؛ كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل.

قال : ونظير ذلك قوله : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) الأعراف ١٩٣ بمنزلة أم صمتم.

ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجئ مبتدأة ؛ كما أنّ الفاء لا تجئ مبتدأةً.

وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيحٌ ، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ؛ فهذا قد استغنى عن الفاء ؛ كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت إذا هاهنا جوابا ؛ كما صارت الفاء جوابا.أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) لا .

(٧) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٤٣ :"ولا بد من أن يليهما الفعل ، ونحو قوله تعالى: (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) الإسراء ١٠٠ ، وقوله : (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ) المائدة ١٧٦ على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر.

ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ، ولا إن عمرو خارج.

مما[1] يقتضي الفعل ؛ لأن معناه تعليق الحكم بالفعل إيجابا ، أو سلبا.

ولقائل أن يقول : لابد من الفعل هناك ؛ قضاء من حق الشرط ، ولكن لا نسلم أنه يلزم من ذلك أن يليه.

ألا تري أنك إذا قلت : إن زيد ضرب صح المعني ؛ كما إذا قلت : إن ضرب زيد فإذن لاحاجة إلي تقدير الفعل فى ؛ نحو قوله تعالي[2] : ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ**﴾ [3].

(**قوله : وألا** [4] **يتقدم عليه شيء**) [5] لأنه مقصود فى الكلام ؛ كالاستفهام .

ولطلبهما الفعل وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً ؛ كقولك: لو أن زيداً جاءني لأكرمته ، وقال الله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا) النساء ٦٦ ، ولو قلت : لو أن زيداً حاضري لأكرمته لم يجز.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ما.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) سورة الإسراء: ١٠٠.

قال المبرد في المقتضب ٧٧/٣ :"و (لَو) لا تقع إلا على فعل فإن قدمت الاسم قبل الْفِعْل فيها كان على فعل مُضْمر ، وذَلِكَ كَقولِه عز وجل: (قل لَو أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِن رَحْمَة رَبِّي) إِنَّمَا (أَنْتُم) رفع بِفعل يفسره مَا بعده ، وكَذَلِكَ

قال ابن يعيش ١٢٣/٥-١٢٤ :"وأما"لَوْ" ؛ فإذا وقع بعدها الاسم ، وبعده الفعلُ ، فالاسمُ محمولٌ على فعلٍ قبله مضمر يفسّره الظاهرُ ، وذلك لا قتضائها الفعلَ دون الاسم ؛ كما كان في"إنْ" كذلك.

وهذا محقَّق لها شَبَهًا بأداة الشرط ، فحكمُها في هذا حكمُ (إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) الانشقاق: ١ ، و (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) النساء: ٧٦. قال الله تعالى: (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) ، فقوله :"أنتم" فاعلُ فعل دلّ عليه "تملكون" هذا الظاهرُ ، والتقديرُ:"لو تملكون خزائن تملكون" ، وكان هذا الضمير متصلًا ؛ فلما حُذف الفعل ، فصل الضمير منه ، وأُتي بالمنفصل الذي هو"أنتم" ، وأجري مُجْرَى الظاهر.

(٤) في النسخة (ب) وأن لا .

(٥) قال الزمخشري في المفصل ص٤٤١ :"والشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه، ونحو قولك:"آتيك إن تأتني" ، و"قد سألتك لو أعطيتني" ليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً ، ولكن كلاماً ، وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوفٌ.

ولقائل أن يقول : إن[١] النفي – أيضا – مقصود مع أنه يجوز ؛ نحو : زيدا لم أضرب ، ولأنك إذا قلت : أنت طالق إن دخلت الدار كان تعليقا[٢] ولو لم يكن جزاء كان تنجيزا[٣].

فإن قلت : لو كان ماتقدم جزاء[٤] ؛ لوجب الجزم في قولك : أضرب إن ضربت.

قلنا : لا نسلم ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو كان حال العامل مع التأخر كحاله مع التقدم ، وهو ممنوع.

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢)التَّعْلِيق: هُوَ مَأْخُوذ من قولهم : (امْرَأَة معلقَة) أَي: مفقودة الزَّوْج ، فَتكون كالشيء الْمُعَلق ، لا مَعَ الزَّوْج لفقدانه ، ولَا بِلَا زوج لتجويزها وجوده ؛ فلا تقدر على التَّزَوُّج

وَالتَّعْلِيق: ربط حُصول مَضْمُون جملَة بِحُصول مَضْمُون جملَة أُخْرَى.

وَالشّرط: تَعْلِيق حُصول مَضْمُون جملَة بِحُصول مَضْمُون جملَة أُخْرَى.

وَشرط صِحَة التَّعْلِيق كَون الشَّرْط مَعْدُوما على خطر الْوُجُود ؛ فالتعليق بكائن تَنْجِيز ، وبالمستحيل بَاطِل.

ووظيفة التَّعْلِيق : هِيَ أَن يكون الشَّيْء الَّذِي سيوجد بَدَلا عن ضِدّه ، لا أَن يكون المُرَاد حَال اجتماعه مَعَ ضِدّه ، كَقَوْلِك: (إِن دخلت الدَّار فأنت طَالِق) مَعْنَاهُ: إِن باشرت الدُّخُول بَدَلا عن الْخُرُوج ، كَقَوْلِك: إِن باشرت الدُّخُول حَالَة الْخُرُوج ، وكَذَا في كل تَعْلِيق

ينظر : الكليات معجم في المصطلحات ، والفروق اللغوية – المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، أبو البقاء الحنفي (المتوفي: ١٠٩٤هـ) – المحقق: عدنان درويش – محمد المصري – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت– صـ٢٥٥ .

(٣) التَّنْجِيزُ يُبْطِلُ التَّعْلِيقَ عند أصحابنَا الثَّلَاثَةِ هُوَ تَفْعِيلٌ من قولهم : نَاجِزٌ بِنَاجِزٍ ؛ أي: نَقْدٌ بِنَقْدٍ خِلَافَ الْكَالِئِ بِالْكَالِئِ ؛ أي : النَّسِيئَةِ بِالنَّسِيئَةِ ، وأَصلُهُ التَّعْجِيلُ يُقَالُ : نَجَزَ الْوَعْدُ من حَدِّ دَخَلَ ، وأَنْجَزَهُ الْوَاعِدُ ، ونَجَزَ الْمَالُ ؛ أي : صارَ نَقْدًا ، والمناجَزَةُ في الْحَرْبِ الْمُبَارَزَةُ ، والْمُعَاجَلَةُ إلى الْعَدُوِّ من ذَلِكَ.

ينظر : طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية –المؤلف: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل ، أبو حفص ، نجم الدين النسفي (المتوفي: ٥٣٧هـ) – الناشر: المطبعة العامرة ، مكتبة المثنى ببغداد – الطبعة دون طبعة – تاريخ النشر: ١٣١١هـ – صـ٥٨.

(٤) في النسخة (ب) جزا .

ألا تـري أنـه يجـوز أن يقـال: لزيـد ضـربت ؛ مـع امتنـاع أن يقـال: ضـربت لزيد[١].

فـإن قلـت : لـو جـاز تقـديم ذلـك ، وهـو جـزاء ؛ لجـاز أن يقـال: زيـدا إن تضرب أضرب .

قلنـا : لا نسـلم وإنمـا يكـون كـذلك أن لـو لـم يكـن فيمـا ذكـرت تنـافر قولـه : منبه قوي.

قلنا : لا نسلم لجواز ألا[٢] يعمل بالتأخر.

ألا تـري أن إذن تعمـل فـى حـال التقـدم[٣] وإذا زال ذلـك ؛ كمـا فـى قولـك : أنا إذن أكرمك لم يعمل[٤] ؛..........=

(١) وهـذه الـلام تسـمى لام التقويـة ، زيـدت الـلام ؛ لأن العامـل لمـا تـأخر عـن معمولـه ضـعف تسـلطه عليـه ؛ فـلا بـد مـن واسـطة تقـوي عملـه ، ولـذلك قولـك: ضـربت زيـداً ، فعـل ، وفاعـل ، ومفعول به .

ولا يصـح أن يقـال: ضـربت لزيـد ، علـى أن الـلام هـذه تقويـة للعامـل ليصـل إلـى المعمـول هـذا ، وإن سمع في لغة العرب لكنه ليس بقياس في حفظ ، ولا يقاس عليه .

أمـا إذا تقـدم المفعـول بـه علـى العامـل يجـوز حينئـذٍ زيـادة الـلام ، وهـذا جـائز قياسـاً مطـرداً ، فتقول: لزيد ضربت.

ينظـر : فـتح رب البريـة فـي شـرح نظـم الآجروميـة (نظـم الآجروميـة لمحمـد بـن أبَّ القـلاوي الشـنقيطي)- المؤلـف (مؤلـف الشـرح): أحمـد بـن عمـر بـن مسـاعد الحـازمي - الناشـر: مكتبـة الأسـدي ، مكـة المكرمـة - الطبعـة الأولـى ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م-ص-٣٩٨-٣٩٩.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) التقديم.

(٤) قـال ابـن يعـيش ٤/٢٢٧ :" فـإذن تقـع متوسّـطة لا محالـةَ ، معتمِـدًا مـا بعـدها علـى مـا قبلهـا ، أو كـان الفعـل فعـلَ حـال غيـرِ مسـتقبل ، وذلـك فـي جـواب مـن قـال :"أنـا أزورك":"أنـا إذن أكرمُك" ، فترفع هنا ؛ لأن الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو"أنا".

وكـذلك لـو قلـت:"إن تكرمنـي إذن أكرمْـك" ، فتجـزم ؛ لأن الفعـل بعـد"إذن" معتمـد علـى حـرف الشرط .

فظهر أن للعامل مع التقدم شأناً[1] ليس له مع التأخر.

وإنما أُلغيتْ في هذه الأحوال ؛ لأن ما بعد"إذن" معتمد على ما قبلها ، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها ، وهي لا تعمل إلا مبتدأة ، ولا يصح أن تُقدَّر مبتدأةً ؛ لاعتمادِ ما بعدها على ما قبلها ، وكانت ممّا قد يُلْغَى في حال ، فأُلغيت هنا.....أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بياناً.

قول السكاكي

والقسم الرابع : وهي الناصبة للفعل أربعة عند سيبويه ، ومن تابعه: -

أحدها : إن ، وهو يفيد معنى المصدر ، ويخصص المضارع بالاستقبال ، وأنه فى الاستعمال يظهر تارة ، ويضمر أخرى.

أما واجبا ، وذلك بعد خمسة أشياء:-

لام تأكيد النفي ؛ كما فى قوله تعالى : (وما كان الله ليعذبهم) ، وفاء جواب الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ؛ كنحو : ائتني فأكرمك ، ولا تشتمني فأشتمك ، وما تأتينا فتحدثنا ؛ بمعنى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ أي : لا إتيان ، ولا حديث كنحو:-

ولا ترى الضب بها ينجحر

أي : لا ضب ، ولا انجحار ، أو ما تأتينا للحديث؛ أي : منك إتيان ولكن لا حديث ، وأين بيتك فأزورك ، وليت لي مالا فأنفق ، ألا تنزل فتصيب خيرا.

وواو الجمع ؛ كنحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وتسمى واو الصرف ؛ أي : تصرف إعراب الثاني عن الأول.

وأو بمعنى إلا ، أو إلى ؛ كنحو : لألزمنك أو تعطيني حقي.

وحتى ؛ كنحو : سرت حتى أدخلها.

وأما جائزا قياسيا ، وذلك بعد لام الغرض ؛ كنحو : أتيتك لتكرمني مما إذا لم يكن هناك لا ؛ فإن كان وجب الإظهار ؛ كنحو : لئلا تكرمني ، أو غير قياسي ، وذلك فيما عداه.

وأما حذفه ؛ كنحو : قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ؛ فغير ممتنع ، وقد جاء ترك إعمالها فى قوله:-

أن تقرآن على أسماء ويحكما

وفي قراءة مجاهد : (أن يتم الرضاعة).[1]

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٦-١٠٧.

نواصب الفعل

(قولــه : أربعـة عنـد سـيبويه ، وعنـد الخليـل ثلاثـة) [1] لـم يعـد كـي[2] منهـا ، وقد مر الكلام فى ذلك فى الحروف الجارة.

قول الشارح

وجوب إضمار (أن)

(قولـــــه : ويضــــمر[3] أخـــري) مــذهب البصــريين أن الفعــل ينتصــب[4] بإضـمار أن فـى هـذه المواضـع ، وقـال الكوفيـون ينتصـب[5] بهـذه الحـروف أنفسها .

لام تأكيد النفي

(قولــــه[6] : لام تأكيــد النفـــي) [7] قــالوا الــلام فــى ؛ نحــو : قولــك : ماكان زيد ليضرب زيادة لتأكيد النفي.

---

(١) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٢/٨١٨ :"وجُملة الحروف الّتي تَنصب تسعة.

فمنها: ماينصب بنفسه ، وهي: (أنْ) و (لَنْ) و (كَيْ) و (إِذَنْ) .

ومنهـا: مـا ينصـب بإضـمار حـرف بعـده مقـدّر ، وهـي: (حتَّـى) و (الفـاء) و (الـواو) و (لام تأكيـد النفي).

ومنها: ما ينصب بنفسه تارةً ، وبإضمار حرفٍ تارة ، وهي: (لام الإيجاب) .

(٢) في (كي) ثلاثة مذاهب:-

أولا : أنها حرفُ جرٍّ دائمًا ، وهو مذهبُ الأخفش.

ثانيا : أنها ناصبة للفعل دائمًا ، وهو مذهب الكوفيّين.

ثالثا : أنها حرفُ جرٍّ تارة ، وناصبةُ للفعل تارةً ، وهو مذهب البصريّين.

يُنظـر: معـاني الحُـروف للرّمّـانيّ ١٠٠ ، والإنصـاف ٢/٥٧٠ ، وشـرح الرّضـيّ ٢/٢٣٩ ، والجنى الدّاني ٢٦٤ ، والمغني ٢٤٢ ، وشرح الفريد ٢٢١ .

(٣) في النسخة (ب) ويفيد.

(٤) في النسخة (ب) نهضت.

(٥) في النسخة (ب) نهضت.

(٦) في النسخة (ب) قول الامام.

(٧) قـال ابـن الحاجـب صـ٤٥ :"ولام الجحـود: لام تأكيـد بعـد النفـي لـ (كـان) ، مثـل: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) الأنفال/٣٣.

قـال ابـن هشـام فـي المغنـي ٢٧٨-٢٧٩ :": ويسـميها أَكْثَـرهم لام الْجُحُـود لملازمتهـا للجحـد ؛ أي : النفي.

قـال النّحـاس ، والصـوَاب تَسْـمِيَتهَا لام النفـي ؛ لأن الْجحْـد فـي اللُّغَـة إنْكَـار مَـا تعرفـه لا مُطلـق الإنكار

وَوجـه التوكيـد فيهـا عنـد الْكُـوفِيّين : أَن أصـل مَـا كـان ليفعـل مَـا كـان يفعـل ثـمَّ أدخلـت الـلَّام زِيَادَة لتقوية النفي ؛ كما أدخلت الْبَاء في : ما زيد بقائم لذَلِك.

ويمكن ألا[1] يعد زيادة بأن يقال: إذا ثبت[2] ماكان زيد للضرب[3] لم يعد للزيادة ؛ [؛ فوجب ألا يعد زيادة] [4] إذا قلت : ماكان زيد ليضرب ؛ لأنه مقدر بذلك ، ولأن الأصل عدم الزيادة .

فإن قلت : لم لا يجوز أن تكون هي الناصبة للفعل من غير إضمار أن[5].

قلنا : الإضمار شائع[6] كثير في الجملة ؛ بخلاف كون الحرف جارا ناصبا للفعل ؛ فلما تردد حمل على ماهو ثابت قطعا.

فإن قلت : لم لا يجوز أن تكون اللام من قبيل المشترك ؛ فيكون جارا بالنظر إلي معني ، وناصبا للفعل باعتبار المعني الآخر.

قلنا : لاتحاد المعني ، ومبني الاشتراك على تعدده.

فاء جواب الأمر

(**قوله : وفاء جواب الأمر**)[7] وإنما قيل بإضمار أن بعد هذه=

فعندهم أنها حرف زَائِد مُؤَكد غير جَار ، ولكنه ناصب ، ولَو كان جارا لم يتَعَلَّق عندهم بِشَيْء لزيادته فَكيف بِهِ ، وهو غير جَار .

ووَجهه عند البصريين أَن الأَصل مَا كان قَاصدا للْفِعْل ، ونفي الْقَصد أبلغ من نَفْيه........". اهـ

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) قلت : .

(٣) في النسخة (ب) ليضرب.

(٤) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٥) مذهبُ البصريين تُنصب بإضمار (أَنْ) وذهب الكوفيّون إلى أنّ اللاّم ناصبة بنفسها.

وذهب ثعلبٌ إلى أنّ اللاّم ناصبة بنفسها لقيامِها مقام (أَنْ) .

يُنظرُ: الإنصاف ٥٩٣/١ ، وشرح المفصل ١٩/٧ ، ٢٠ ، وتوضيح المقاصد ١٩٧/٤ .

(٦) في النسخة (ب) شايع.

(٧) قال ابن الحاجب في الكافية ص ٤٥ :"والفاء بشرطين:-

أحدهما: السّببيّة.

والثّاني: أن يكون قبلها أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو نفي ، أو تمن ، أو عرض.أ.هـ

وقال الرضي في شرحه على الكافية٢٤٤/٢: ترك التحضيض ، وهو من جملة الأشياء المذكورة ؛ نحو: (لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا) الآية ٧ سورة الفرقان ، و: (لَوْلَا

= الفاء ؛ لأنها للعطف فى الأصل ، ولا شيء من حروف العطف مما تنصب الفعل ، وإضمار أن ثابت فى الجملة قطعا ؛ بدليل جواز إظهارها فى البعض.

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن تكون هذه الفاء غير الفاء العاطفة بأن تكون هذه للسببية ، وتلك للعطف ، وتكون هذه ناصبة للفعل(١) دون العاطفة .

فإن قلت : يلزم الاشتراك الذي هو خلاف الأصل .

قلنا : يلزم - أيضا - فيما ذكرت إضمار الحرف ،(٢) وهو خلاف الأصل .

(**قوله : أي : لا إتيان ولا حديث**)(٣) وذلك أنه

أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ) الآية ٤٧ سورة القصص ، وترك الترجي أيضا ، قال الله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى) الآيتان ٣ ، ٤ سورة عبس ، على قراءة النصب ، وقال الله تعالى: (ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) الآية ٣٦ سورة غافر ثم قال : (فأطلع) بالنصب على قراءة حفص.

وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر ، والنهي عند النحاة ، لا عند الأصوليين......"أ.هـ

(١) مذهب البصريين أنّ النّاصب (أَنْ) مضمَرة.

ويرى الكسائيّ ، والجرميّ أنّ النّاصب هو الفاء نفسها.

ومذهبُ الكوفيّين أنّ النّاصب الخلاف ، ويسمّونه الصرف - أيضا - أي: أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها ، فينصب بمخالفة الأوّل.

يُنظر: الكتاب ٢٨/٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٢/١ ، والإنصاف ٥٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ، ٢٧ ، ورصف المباني ٤٤٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤ ، والجنى الدّاني ٧٤ .

(٢) في النسخة (ب) الذي هو .

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ ٣٢٥:"ولقولك : ما تأتينا فتحدثنا معنيان :-

أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ أي لو أتيتنا لحدثتنا .

والآخر : ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا ؛ أي منك إتيان كثير ، ولا حديث منك ، وهذا تفسير سيبويه.

قال ابن يعيش شارحا ٢٤١/٤-٢٤٢ :" إذا قلت:"ما تأتينا فتُحدِّثَنا" فيجوز في الفعل الثاني النصب ، والرفع ، فالنصب يشتمل على معنيَيْن يجمعهما أن الثاني مخالف للأوّل.

إنما [1] ينتصب الفعل بعدها إذا قصد إلي السببية بأن يجعل[2] الإتيان سببا للحديث ، ويقصد بنفيه إلي نفي الحديث ، وأما تشبيهه بنحو :-

وَلا تَرَى الضبَّ بهَا يَنْجَحِرْ [3]

فأحدُ المعنيين: ما تأتينا مُحدّثًا ، أي: ما تأتينا إلا لم تُحدّثْنا ، أي: قد يكون منك إتيان ، ولا يكون منك حديث.

والوجه الآخر: ما تاتينا ، فكيف تحدّثنا؟ فهذا معنى غير المعنى الأوّل، ؛ لأن معناه: لو زُرْتَنا ، لَحدّثتَنا ، فأنت الآنَ نافٍ للزيارة ، ومُعْلِمٌ أن الزيارة لو كانت ؛ لكان الحديثُ.

وأما الرفع ، فعلى وجهين أيضًا:-

أحدهما: أن يكون الفعل الآخِر شريكًا للأول داخلاً معه في النفي ، كأنك قلت: ما تأتينا ، وما تحدّثُنا ، فهما جملتان منفيتان.

والوجه الثاني: أن يكون معنى:"ما تأتينا فتحدّثُنا" ، أي: ما تأتينا فإنت تحدّثُنا ، كقولك:"ما تُعْطِيني ، فأشكرُك" ، أي: ما تعطيني ، فأنا أشكرك على كلّ حال. أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بما .

(٢) في النسخة (ب) يحصل.

(٣) هذا عجز بيت ، وهو بتمامه:-

لا تُفْزِعِ الأرْنَبَ أهْوالُها وَلا تَرَى الضبَّ بهَا يَنْجَحِرْ

اللغة : الإفزاع: الإخافة ، والأرنب: مفعول مقدم ، وأهوالها: فَاعل يفزع ، والضَّمير للمفازة ، والفلاة ، وهِي جمع هول ، وهِي الشدائد الَّتِي تفزع ، والهول: مصدر هاله الشَّيْء أَي: أفزعه.

والضب: حَيَوَان مَعْرُوف ، والانجحار بِتَقْدِيم الْجِيم على الْحَاء الْمُهْملَة: الدُّخُول فِي الْجُحر بِضَم الْجِيم ، وهو مَا حفره الْهَوَام السبَاع لا نفسها.

وَفِي أساس البلاغة: جحرت الضباب فانجحرت أَي: دخلت في جحرتها.

المعنى : يَقُول: لا تفزع أهوال تِلْكَ الْمَفَازَة الأرنب لأنه لا أرنب حَتَّى تفزع من أهوالها لأنه لا يُمكنهَا السّكُون فيها لشدَّة أهوالها ولا تشاهد الضَّب فيها منجحراً لأنه لا ضَب فيها فينجحر.

والبيت من السريع ، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٦٧ ، وأمالي المرتضي ١/ ٢٢٩ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣١٣ ، والخصائص ٣/ ١٦٥ ، ٣٢١.

ينظر : المعجم المفصل ٣/١٤.

باعتبـار أنــه يتوسـل إلــي نفــي الانحجــار بوســاطة[١] نفــي الضــب ؛ لأن وجود الضب مما[٢] لاينفك عن الانحجار .

(**قولــه : أي : منـك إتيـان ولكـن لاحـديث**) بـألا[٣] يكـون النفـي مسلطا علـى مطلـق الإتيـان ؛ بـل علـى الإتيـان الـذي يتسـبب للحـديث[٤] ولا يلـزم مـن نفـي المقيـد نفـي المطلـق ، وأمـا إفـادة التركيـب لوجـود الإتيـان فلـيس[٥] لنفسـه ؛ بـل باعتبـار خطـابي ؛ كمــا إذا قلــت : مارأيــت أصــغر أخويــك[٦] أفـاد رؤيــة[٧] الأكبــر ، أو باعتبار الاستعمال لهذا التركيب فى هذا المعني.

(**قوله : وواو[٨] الجمع**) [٩] سميت بذلك إما ؛......= واو الجمع

الشــــاهد :"ولَا تـــرى الضَّــب بهَـــا ينجحـــر" علـــى أَن قولــه تعــالى: (لَــيْسَ كمثلــه شَــيْء) النفـــي فيــه منصــب علــى مثــل مثلــه ، وعَلــى مثلــه جَمِيعًــا فَلَــيْسَ لله سُــبْحَانَهُ ، وتَعَــالَى مثــل حَتَّــى يكــون لمثله شَيْء يماثله ؛ فالمنفي الْمثل ، ومثل الْمثل جَمِيعًا

وَقــد أوردهُ صــاحب الْكَشَّــاف عنــد قولــه تعــالى: (سَــنُلْقِي فِـــي قُلُـــوبِ الَّـــذِينَ كَفَـــرُوا الرُّعْـــبَ بِمَـــا أَشْـــرَكُوا بِاللَّـــهِ مَـــا لَـــمْ يُنَـــزِّلْ بِـــهِ سُـــلْطَانًا) آل عمـــران ١٥١ الْآيَـــة. علـــى أَن المُـــرَاد نفـــي السُّـــلْطَان يَعْنِي الْحجَّة ، والنُّزُول جَمِيعًا لا نفي التَّنْزِيل فَقَط بِأَن يكون ثمَّة سُلْطَان لكنه لم ينزل.

كَمَـــا أَن المنفِـــيّ فِـــي الْبَيْـــت الضَّـــب ، والانجحـــار جَمِيعًـــا لا الانجحـــار فَقَـــط ؛ إذ المُـــرَاد وصـــف هَذِه الْمَفَازَة بِكَثْرَة الْأَهْوَال بِحَيْثُ لا يُمكن أَن يسكنهَا حَيَوَان.

(١) في النـــسخة (ب) بواسطة .

(٢) في النـــسخة (ب) ما.

(٣) في النـــسخة (ب) بأن لا .

(٤) في النـــسخة (ب) الحديث.

(٥) في النـــسخة (ب) وليس.

(٦) في النـــسخة (ب) إخوتك.

(٧) في النـــسخة (ب) روية.

(٨) في النـــسخة (ب) واو.

(٩) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٣/٤١ :" اعلــم أن الــواو ينتصــب مــا بعــدها فــي غيــر الواجــب مــن حيــث انتصــب مــا بعــد الفــاء ، وأنهــا قــد تشــرك بــين الأول ، والآخــر ؛ كمــا تشــرك الفــاء ، وأنهــا يســتقبح فيهــا أن تشــرك بــين الأول ، والآخــر ؛ كمــا اســتقبح ذلــك فــي الفــاء ، وأنهــا يجــئ مــا بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول ؛ كما جاء ما بعد الفاء.أ.هـ

ومذهب البصريين النصب بإضمار(أن) .

لأنها هي[١] العاطفة ، وهي للجمع[٢] وإما لأن الغرض النهي عن الجمع لا عن الجميع فى ؛ نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن[٣] .

والمناسب بالنظر إلي هذا المعني أن تكون الواو للحال أي : لاتأكل السمك ، وشرب اللبن حاصل ؛ لأنها لو كانت للعطف كان مفيدا للنهي عن الجميع لا عن الجمع بينهما[٤] ؛ فكان المناسب أن تجعل للحال[٥] لا للعطف.

ويمكن أن يقال: ماذكرت من معني التركيب هو الأصل لكن نقل[٦] إلي هذا المعني ، وهو[٧]عن الجمع بينهما .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ النّاصب الصرف.

وذهب الكسائيّ إلى أنّ (الواو) هي النّاصبة بنفسها.

يُنظر: الكتاب ٤١/٣ ، وما بعدها ، والإنصاف ٥٥٥/١ ، وشرح المفصل ٢١/٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٠٨/٤ ، ٢١٠ ، والجنى الدّاني ١٥٧ .

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) الجمع.

٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٢/٣-٤٣ :"وتقول: لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن ، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى ، وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع. .... ، ومنعك أن ينجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن ، والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ ، ويشرب اللبن على حدةٍ ؛ فإذا جزم ؛ فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال ، أو يشرب اللبن على كل حال.

وفي هذا المِثال يجوز فيه ثلاثة أوجُهٍ:-

الجزم: على التّشريك بين الفعلين في النّهي.

والنّصب: على النّهي عن الجمع.

والرّفع: على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير: لا تأكل السّمك ، وأنت تشربُ اللّبن.

يُنظر: ابن النّاظم ٦٨٣.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة :(بحكم العطف لكون الشرب ؛ إذ ذاك داخلا في النهي ، وليس العرض عن الجميع ؛ بل عن الجمع بينهما).

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) يقال.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة :(النهي)،.

أو بمعنى إلا أو إلى

(**قولــه : وأو بمعنـــي إلـــي أو**[١] **إلا**) والحـق أنهـا علـى معناهـا الأصـلي[٢] فـى ؛ نحـو قولـك : لألزمنـك أو تعطينـي حقـي[١] وهـو الإخبـار عـن تحقـق أحـد الأمـرين إمـا الملازمـة أو الإعطـاء علـى منـع الجمـع أو[٢] الخلـو ، ومـا ذكـروا مـن المعني الالتزامي بحسب المقام.

جواز الإضمار قياسا بعد لام الغرض

(**قوله : وإما جائز**[٣]) [٤] وإنما وجب فيما تقدم لكثرة وقوع ذلك ، وجاز

---

(١) في النســخة (ب) وإلا.

(٢) في النســخة (ب) الأصل.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٤٦-٤٧ :-

" اعلـم أن مـا انتصـب بعـد أو فإنـه ينتصـب علـى إضـمار أن ؛ كمـا انتصـب فـي الفـاء ، والـواو علـى إضـمارها ، ولا يسـتعمل إظهارهـا ؛ كمـا لـم يسـتعمل فـي الفـاء ، والـواو ، والتمثيـل هاهنـا مثلـه ، ثـم تقـول إذا قـال : لألزمنـك أو تعطينـي ؛ كأنـه يقـول: ليكـونن اللـزوم ، أو أن تعطيني.

واعلـم أن معنـى مـا انتصـب بعـد ، أو علـى إلا أن ؛ كمـا كـان معنـى مـا انتصـب بعـد الفـاء علـى غيـر معنـى التمثيـل تقـول: لألزمنـك ، أو تقضـيني ، ولأضـربنك ، أو تسـبقني ؛ فـالمعنى لألزمنك ؛ إلا أن تقضيني ، ولأضربنك ؛ إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب.

وقال المبرد في المقتضب ٢/٢٨ : -

" وهِـي تكـون للْعَطْـف فتجـري مَـا بعْـدهَا علـى مَـا قبلهَـا ؛ كمـا كـان ذَلِـك فـي الاسـم إذا قلـت : ضـربت زيـدا ، أو عمـرا ، ويكـون مضـمرا بعْـدهَا (أَن) إذا كـان الْمَعْنـى إلا أن يكـون ، وحَتَّـى يكـون ، وذَلِـكَ قولـك : أَنْـت تضـرب زيـدا ، أو تكـرم عمـرا علـى الْعَطـف ، وقـال الله عـز وجـل (سَـتُدْعَوْنَ إِلَـى قَـوْمٍ أُولِـي بَـأْسٍ شَـدِيدٍ تُقَـاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْـلِمُونَ) الفـتح ١٦ ؛ أي يكـون هَـذَا ، أو يكون هَذَا .

فَأَمـا الْموضـع الَّـذِي تنصـب فيـه بإضـمار أَن فقولـك : لألزَمنـكَ أو تُقضـيني ؛ أي : إلا أن تقضـيني ، وحَتَّـى تقضـيني ، وفِـي مصـحف أبـي : (تُقَـاتِلونَهُمْ أو يُسْـلِموا) علـى معنـى ؛ إلا أن يسلمُوا ، وحَتَّى يسلمُوا...."أ.هـ

(٢) في النســخة (ب) والخلو.

(٣) في النســخة (ب) جايزا.

(٤) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٣/٧ :"وأمـا الـلام فـي قولـك: جئتـك لتفعـل ، فبمنزلـة إن فـي قولـك: إن خيـراً فخيـر ، وإن شـراً فشـر ؛ إن شـئت أظهـرت الفعـل ههنـا ، وإن شـئت خزلتـه ، وأضمرته ، وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته.أ.هـ

هنا ؛ تحقيقا للفرق بينها ، وبين لام الجحد ، ولم يعكس الأمر ؛ لأن تلك زيادة فكان[(١)] مطلوبية التخفيف هناك فوق مطلوبيته هاهنا[(٢)] وإنما وجب الإظهار مع لا[(٣)] كراهة أن يجمع بين اللامين.

الإضمار غير القياسي

(**قوله : وذلك فيما عداها**[(٤)]) و بعضهم يري ذلك قياسا في ؛ نحو : أحب قيامك ، ويخرج النصب[(٥)] بإضمار أن.

حذف (أن)الناصبة

(**قوله : وأما حذفه**) [(٦)] وإنما قال: وأما ؛ لأن هذا الحكم كان مظنة للسؤال هو[(٧)] أن يقال: سلمنا الإضمار، وإنما الشأن في الحذف ؛ هل هو ثابت أم لا ؟

فقال: وأما حذفه فغير ممتنع ، ولو قال فقد جاء ؛ لكان أولي ؛ لأن (**قوله : فغير ممتنع**) ظاهر في كونه قياسا كذلك[(٨)].

ولقائل أن يقول : لانسلم أنها محذوفة في قولهم: تسمع بالمعيدي [خير من أن تراه][(٩)][(١٠)] .

---

(١) في النسخة (ب) وكان.

(٢) في النسخة (ب) ههنا.

(٣) قال في المقدمة الكافية ٣/ ٨٧٧ :"وأما وجوب الإظهار مع لا في اللام فلأنهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي ؛ فلو لم يظهروا (أن) هاهنا لوليت لام الجر(لا) في النفي ".أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) عداه.

(٥) في النسخة (ب) بالنصب.

(٦) ولا ينصب بـ"أن" مضمرة في غير هذه المواضع العشرة ؛ إلا شاذا ، كقول بعضهم:"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" ، وقول آخر:"خذ اللص قبل يأخذك".

ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م- ٤/ ٣٥.

(٧) في النسخة (ب) وهو.

(٨) في النسخة (ب) وليس كذلك .

(٩) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(١٠)هذا مثَلٌ يُضرب لمن يكون خبره ، والحديث عنه أفضل من مَرْآه ، وأوّل من قاله هو: المنذر بن ماء السّماء.

ولم لايجوز أن يكون هذا القول مثل قوله تعالى: [1]﴿سَوَاءٌ [2]عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [3] في تنزيل الفعل منزلة المصدر من غير أن يكون هناك إضمار أن [4].

و (تسمع) مبتدأ ، وهو في تأويل سماعك ، وقبله (أَنْ) مقدّرة ، ويروى: (لأَنْ تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ) و (أَنْ تَسْمَعَ) .

والمُعيدي: تصغير مَعَدي على غير قياس. يُضرب لمن خَبَرُه خيرٌ من مِرآته.

يُنظر هذا المِثل في كتاب الأمثال لأبي عُبيد ٩٧ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١.

(١) في النسخة (ب) تعلي.

(٢) في النسخة (ب) سوا.

(٣) من الآية رقم"٦" من سورة"البقرة.

(٤) قال ابن يعيش ٢٣٦/١-٢٣٧ :" الفعل هاهنا في تأويل المصدر ، والمعنى: سواءٌ عليهم الإنذار ، وعدم الإنذار ، فـ"الإنذار" وما عطف عليه مبتدأ في المعنى ، و"سواءٌ" الخبرُ ، وقد تقدّم ، و"سواءٌ" مصدر في معنى اسم الفاعل ، والتقدير: مستَوِيان على ما تقدّم.

ألا ترى أنّ موضع الفائدة الخبرُ ، والشكُّ إنّما وقع في استواء الإنذار ، وعدمه ، لا في نفس الإنذار ، وعدمه ، ولفظُ الاستفهام لا يمنع من ذلك ؛ إذ المعنى على التَّعْيين ، والتحقيق ، لا على الاستفهام ، وإنّما الهمزةُ هاهنا مستعارةٌ للتسوِية ، وليس المرادُ منها الاستفهام .

وإنّما جاز استعارتُها للتسوية ، لا شتراكهما في معنى التسوية ، ألا ترى أنّك تقول في الاستفهام:"أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟"و"أزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ؟" والشيئان اللذان يُسْأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ، ثمّ تقول في التسوية:"ما أُبالي أفعل أم لم يفعلْ". فأنتَ غيرُ مستفهم ، وإن كان اللفظ الاستفهام ، وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأن"معنى ما أُبالِي أفعل أم لم يفعل" أي: هما مستوِيان في عِلْمي ؛ كما قال في الاستفهام كذلك.

هذا هو التحقيقُ من جهة المعنى ، وأما إعراب اللفظ ، فقالوا:"سواءٌ" مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر ؛ لأن بهما تَمامَ الكلام ، وحُصولَ الفائدة ، فكأنّهم أرادوا إصلاح اللفظ ، وتَوْفِيَتَهُ حَقَّهُ.

عدم إعمال (أن) قياسا على (ما)

(**قولــه : وقـد جـاء تـرك إعمالهـا**)[١] ؛ إجـراء[٢] لهـا مجـري مـا المصـدرية ؛ لأنها مثلها فى الاختصاص بالفعل.

فإن قلت : ماوجه إعمال أن دون ما.

قلـت[٣] : أن أن أعملـت لقـوة الشـبه بـأن المشـددة ، وذلـك مـن جهـة اللفظ[٤] والحكم ؛ بخلاف ما لفوات ذلك الشبه[٥].

---

(١) قـال الزمخشـري فـي المفصـل ص٤٢٩ :"وبعـض العـرب يرفـع الفعـل بعـد أن تشـبيها بمـا قال الشاعر:-

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام ، وأن لا تشعرا أحدا....أ.هـ

(٢) في النسـخة (ب) اجرا.

(٣) في النسـخة(ب) قلنا.

(٤) في النسـخة (ب) بزيادة :(ومن جهة) بعدها.

(٥) قـال ابـن يعـيش ٤/٢٢٤-٢٢٥ :"وأمـا عمـل النصـب خاصـة فلشَـبَه"أنِ" الخفيفـة بـ"أنَّ" الثقيلة الناصبة للاسم ، ووجهُ المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ ، والمعنى: -

فأمّـا اللفـظ فهمـا مـثلان ، وإن كـان لفـظ هـذه أنقـص مـن تلـك ، ولـذلك يسـتقبحون الجمـع بينهمـا ؛ كمـا يسـتقبحون الجمـع بـين الثقيلتَـين ؛ فـلا يحسـن عنـدهم"إنّ أنْ تقـوم خيـرٌ لـك" ؛ كما يستقبحون"إنّ أنَّ زيدًا قائم يُعجِبني" في معنى"إن قيام زيد يعجبني".

وأمّـا المعنـى فمـن قبـل أنّ"أن" ومـا بعـدها مـن الفعـل فـي تأويـل المصـدر ؛ كمـا أنَّ"إنّ" المشـدّدة ، ومـا بعـدها مـن الاسـم ، والخبـر بمنزلـة اسـم واحـد ، فكمـا كانـت المشـدّدة ناصـبة للاسم ، جُعلت هذه ناصبة للفعل.

فـإن قيـل: فهـلّا ينصـبون بـ"مَا" المصـدريّة فـي قولـك:"يعجبنـى مـا تصـنع" ، وهـي مـع مـا بعـدها مصدر ؛ كما كانت"أنَّ" كذلك؟ فالجواب أنَّ الفرق بينهما من وجهين:-

أحـدهما: أنّ"أنْ" نصـبت لمشـابهةِ"أنَّ" الثقيلـة بعـد اسـتحقاق العمـل بالاختصـاص ؛ فأمّـا"مَـا" ؛ فلم تستحق به العملَ، لأنه لا اختصاص لها بالفعل.

ألا تـرى أنـه يقـع بعـدها الفعـل ، والاسـم ، فكمـا يُقـال:"يعجبنـي مـا تصـنع" بمعنـى صـنِيعُك ، فكـذلك يُقـال:"يعجبنـي مـا أنـت صـانعٌ" فـي معنـى صـنيعك أيضًـا ؛ فلمـا لـم يكـن لهـا اختصـاص ، واستحقاق لنفس العمل ، لم يؤثر فيها شَبَهُ"أنْ"

والوجـه الثـاني: أنَّ"أن" المخفّفـة أشـبهت"أنّ" الثقيلـة مـن وجهـين: مـن جهـة اللفـظ ، ومـن جهة المعنى على ما تقدّم.

وأمـا"مَـا" فإنهـا أشـبهت مـن جهـة واحـدة ، وهـي كونهـا مـع مـا بعـدها مصـدرا ؛ كمـا أنَّ تلـك كذلك ؛ فلم تستحقّ العملَ من جهة واحدة....".أ.هـ

قول السكاكي

فصل : ولا قتضاء أن مع المضارع الاستقبال إذا أريد الحال في موضع مما ذكر امتنع تقديره هناك.

ثم إذا ساغ الاستئناف ، والاشتراك ؛ أعني : العطف على مرفوع ؛ كان الرفع ، والعطف أينما ساغ استلزم حكمه ، وهو الاشتراك في الإعراب كيف كان فتأمل جميع ذلك . [١]

قول الشارح

(**قوله : إذا أريد الحال**) في موضع من مواضع الفاء ، والواو ، وأو ، وحتي[٢] امتنع تقدير أن ؛ لمكان المنافاة بينها ، وبين معني الحال ؛ لأنها للاستقبال في المضارع ؛ كما في قولهم : شربت الإبل حتي يجيء البعير بحر[٣] بطنه[٤] ؛ فإن المعني على إرادة الحال فامتنع تقدير أن ، ولايصح إرادة الحال مع اللام ؛ لأنه لو أريد الحال كان حرف الجر داخلا على المضارع بدون تقدير أن.

امتناع تقدير (أن) في الحال

(١)ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٧.

(٢) في النسخة (ب) (حتي) بلا ، واو.

(٣) في النسخة (ب) الحر.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص٣٢٦ :"وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنك قلت: حتى أنا أدخلها الآن ، ومنه قولهم : مرض حتى لا يرجونه ، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ، أو تقضى.أ.هـ

قال ابن يعيش ٤/٢٤٧ :"وقالوا:"شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجرّ بطنه" ، أي: وجد الشرب فيما مضى ، وهو الآن يجرّ بطنه ، فهو منقطع من الأول ، ووجودُه إنما هو في الحال ؛ كما ذكرت لك بأنهما يرجعان إلى شيء واحد.

فإن قيل: فكيف يرجعان إلى شيء واحد ، والفعل الواقع بعد"حتى" في الوجه الأول ماضٍ ، وفي الثاني حالٌ؟

قيل: وإن كان ماضيًا متقضّيًا ، إلا أنك تحكي الحال التي كان عليها ، فصار ، وإن كان قد تَقضّي في حكم الحال.

وقولُنا:"إنهما يرجعان إلى شيء واحد" نعني به : أن الفعل الذي قبل"حتى" موجِبٌ ما بعدها ، والفعل الذي بعدها حالٌ ، أو في حكم الحال على ما بيّنّا ؛ فإذا نصبتْ ، كانت بمعنى الغاية ، أو بمعنى"كَيْ" ، وإذا رفعتْ كان ما قبلها موجبًا لِما بعدها.

(**قولـه : ثـم إذا سـاغ**[1] **الاسـتئناف**) و هـو أن يقـدر مـا بعـد حـرف العطـف جملـة علـى حـدة[2] ؛ كمـا فـى قولـك : ماتـأتني فتحـدثني[3] بـأن يعطـف المضـارع علـى المضـارع ، وينظم فـى سلك النفـي ؛ كأنـك[4] قلـت : ماتـأتي فمـا تحـدث ، أو همـا جميعـا ؛ أي : الاسـتئناف والاشـتراك ؛ كمـا فـى قولـه تعـالي[5]:﴿ **تُقَـاتِلُونَـهُمْ أَوْ يُسْـلِمُونَ** ﴾[6] ؛ فالاسـتئناف[1] بتقـدير عطـف الجملـة ، وهـو قولـه

---

(١) في النسـخة (ب) شاع.

(٢) فـي النسـخة (ب) بزيـادة :(؛ كقولـك : فأكرمـك ؛ أي : فأنـا ممـن يكرمـك ، وقولـه : " أو الاشتراك" وهو ألا يقدر ما بعد حرف العطف جملة على حدة).

(٣) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٣٠/٣ :"وتقـول: مـا تـأتيني فتحـدثني ، فالنصـب علـى وجهـين من المعاني:-

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني ؛ أي : لو أتيتني لحدثتني.

وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ؛ أي :منك إتيان كثيرٌ ، ولا حديثٌ منك.

وإن شـئت أشـركت بـين الأول ، والآخـر ، فـدخل الآخـر فيمـا دخـل فيـه الأول ؛ فتقـول: مـا تأتيني فتحدثني كأنك قلت: ما تأتيني ، وما تحدثني.أ.هـ

وقـال الفارسـي :" قـال أبـو علـي : الفصـل بـين قولـك: (لا تـأتيني فتُحَـدِّثُني) إذا أشـركته مـع الفعـل الأول ، أو حملتـه علـى أنـه خبـر مبتـدأ ، وبـين قولـك : (مـا تـأتيني فتُحـدّثَني) أنـك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة ، وإذا رَفَعْت فالكلام جملتان.

ألا تـرى أنـك إذا قلـت: (مـا تـأتيني فتحـدّثُني) فكأنـك قلـت: لـم يكـن إتيـان فحـديث ، وإذا رفعـت نفيـت كـل واحـدة مـن الجملتـين علـى حـدة ؛ إلا أن الجملـة الثانيـة إذا جعلتهـا خبـرًا لمبتـدأ محـذوف كـان جملـة مـن مبتـدأ ، وخبـر ، والخبـر فعـل ، وفاعـل ، وفاعـل إذا أشـركته مـع الأول كـان جملة من فعل ، وفاعل.

ينظـر : التعليقـة علـى كتـاب سـيبويه للحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار الفارسـيّ الأصـل ، أبـو علـى (المتـوفي: ٣٧٧هــ) - المحقـق: د. عـوض بـن حمـد القـوزي (الأسـتاذ المشـارك بكليـة الآداب) - الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - ١٥٠/٢.

(٤) في النسـخة (ب) لأنك.

(٥) في النسـخة (ب) ساقط.

(٦) سـورة الفـتح: ١٦ ؛ قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٤٧/٣: وقـال جـل ، وعـز: (سَـتُدْعَوْنَ إِلَـى قَـوْمٍ أُولِـي بَـأْسٍ شَـدِيدٍ تُقَـاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْـلِمُونَ) ، إن شـئت كـان علـى الإشـراك ، وإن شـئت كـان على : أو هم يسلمون.أ.هـ

(١) في النسـخة (ب) الاستيناف.

: يسلمون على الجملة السابقة ؛ كأنه قيل : أو هم يسلمون ، والاشتراك بتقدير العطف بين المضارعين[1].

(**قوله : والعطف أينما ساغ[2] استلزم حكمه**) ضابطة كلية جارية مجري التعليل لما سبق ، والمراد به العطف على ماله إعراب ؛ فإن العطف مطلقا لايستلزم الاشتراك في الإعراب لجواز [3] عطف جملة على جملة ليس لها محل من الإعراب .

<u>**قول السكاكي**</u>

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٣٢٦ :"وقريء قوله تعالى: (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) بالنصب على إضمار أن ، والرفع على الاشتراك بين يسلمون ، وتقاتلونهم ، أو على الابتداء كأنه قيل : أو هم يسلمون.أ.هـ

قال ابن يعيش شارحا ٢٤٩/٤ :" فأما قوله تعالى: (سَتُدْعَوْنَ إلى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمُونَ) ، فالثاني فيه عطفٌ على الأول ، والذي يقع من ذلك أحدُ الأمرين: إمّا القتال ، وأما الإسلام ، فهو خبرٌ بوجود أحدهما من غير تعيين.

وقال الزجّاج: هو استئناف ، أي: هو خبرُ مبتدأ محذوف ، تقديره: أو هم يسلمون ، فهو عطف جملة على جملة. أ.هـ

وحكى سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٧ : أنه رأى في بعض المصاحف:"أو يسلموا" ، وقيل: هي قراءةٌ لأبَيٍّ ؛ فـ"يسلموا" هذا ينتصب على معنَى"إلَّا أن" ؛ فيجوز أن يقع القتال ، ثمّ يرتفع بالإسلام.

وقال الكسائيّ: معناه: حتى يسلموا ، وعلى هذا يكون خبرًا بوقوع القتال ، والإسلام ، ويكون القتال سببًا للإسلام ، أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتالُ عند وجوده.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) شاع.

(٣) في النسخة (ب) لجواز عطف.

والثاني ، والثالث من الأربعة : كي للغرض ، ويقال : لكي ، وكيما ، ولكيما.

ويأتي فى الشعر إظهار أن بعد ذلك ؛ قال حميد:-

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وقال الآخر:-

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع

ولا ينصب عند الخليل كي إلا بإضمار أن.

ولن ، وهو لنفي سيفعل ، وأنه لتأكيد النفي فى الاستقبال ، وقد أشير ؛ إلى أنه لنفي الأبد .

وأصله عند الخليل لا أن فخفف ، وعند الفراء لا فجعل الألف نونا ، ويجوز فيه : زيدا لن أضرب.[١]

قول الشارح ناصب المضارع بعد (كى)

(قوله : والثاني ، والثالث) إنما جمع بينهما فى الذكر ؛ لأنه قد ذكر الثاني ، وهي[٢] كي فى الجارة فذكر الثالث عقيبه ؛ لأنه كأنه لم يذكر الثاني هنا[٣]أو لأنه لم يعتد[٤] بقول[٥] من عدها من نواصب الأفعال فبادر إلي ذكر الثالث .

ولهذا قال ، ويأتي فى الشعر إظهار أن بعد ذلك[٦] وإلا كان[٧] المناسب أن يقال: وقد يقع فى الشعر أن بعدها[١].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) في النسخة (ب) وهو.

(٣) في النسخة (ب) هناك .

(٤) في النسخة (ب) يعتمد.

(٥) في النسخة (ب) لقول.

(٦) قال الزمخشري في المفصل ص٤٤٥ :"وقد جاءت كي مظهرة بعدها أن فيقول جميل:-

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصْبَحْتَ مانِحا ... لسانَك كيما أنْ تَغُر وتخدعا...."أ.هـ

(٧) في النسخة (ب) لكان.

(١) في النسخة (ب) بعددها.

(**قوله : ولا ينصب عند الخليل**) إلا بإضمار أن[1] وهو...=

---

(١)اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد"كى" على ثلاثة مذاهب:-

المذهب الأول: أن ناصبه دائما"أن" مضمرة بعد"كى" وهو مذهب الخليل ، والأخفش.

ينظر: المقتضب ٦/٢ ، ابن يعيش ١٧/٧ ، شرح الكافية للرضى ٥٠/٤ ، الارتشاف ١٦٤٥/٤ ، الجنى الدانى ص٢٦٤ ، مغنى اللبيب ١٨٣/١ ، شرح الأشمونى ٢١١/٣.

واستند أصحاب هذا المذهب على السماع: ومن ذلك قول الشاعر:-

أَرَدْتَ لِكَيْما أنْ تَطيرَ بِقُرْبَتي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبيْداءَ بَلْقَعِ

اللغة: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتخذ للماء. الشَّنّ: القربة البالية. البلقع: الخالي.

المعنى: لقد ذهبت بقربتي بعيدًا وتركتها ممزّقة بالية في صحراء خالية من الناس.

البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٥ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ١/ ١٦ ، ٨/ ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ورصف المباني ص ٢١٦ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٩ ، و التصريح ٢/ ٢٣١ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨ ، وشرح المفصّل ٧/ ١٩ ، ٩/ ١٦ ، ومغني اللبيب ١/ ١٨٢ ، والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤٠٥.

ينظر: المعجم المفصل ٤٠١/٤

والشاهد فيه قوله: "لكيما أنْ" حيث ظهرت "أن" بعد "كي" ضرورة. وقيل: إن "أن" زائدة.

المذهب الثاني: أن ناصبه دائما"كى" وهو مذهب الكوفيين ، وابن السراج ، والصيمرى ، وابن الحاجب.

ينظر: الإنصاف ٥٧٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٥٠/٤ ، الارتشاف ١٦٤٥/٤ ، الجنى الدانى ص٢٦٤ ، مغنى اللبيب ١٨٣/١ ، المساعد ٧٠/٣ ، الأصول ١٤٧/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٧/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢.

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلى: -

١-أن"كى" لم تثبت حرف جر. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢.

٢-أن"كى" في قولهم :"كيمه" شبهت باللام ، وقد يشبهون الشئ بالشئ ، وهو بعيد عنه. ينظر: الأصول ١٤٧/٢.

٣-أن"كى" من عوامل الأفعال ، فكيف تكون من عوامل الأسماء؟ ينظر: الإنصاف ٥٧٠/٢.

٤-دخول اللام عليها في نحو : جئتك لكى تفعل هذا ، واللام حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على مثله. ينظر: المصدر السابق.

المذهب الثالث: التفصيل ، فإن كانت اللام مصاحبة لـ"كى" فالناصب"كى" وجوبا ، وإن لم تصاحبها اللام فيحتمل أن يكون الناصب"كى" ويحتمل أن يكون"أن" مضمرة ، وهو مذهب

(كى) حرف جر أم نصب

= قول جمهور البصريين ؛ لأنه حرف جر عندهم[1] وإنما خص الخليل بالذكر ؛ ....=

سيبويه ، والمبرد ، والفارسى ، والزمخشرى ، وأبى البركات ، وابن خروف ، والعكبرى ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والمرادى ، وابن هشام .

ينظر: الكتاب ٦/٣ ، المقتضب ٨/٢ ، الإيضاح ص٢٤١-٢٤٢ ، المفصل ص٣٢٤-٣٢٥ ، أسرار العربية ص١٧١ ، ورأى ابن خروف في شرح الجمل ٧٨٩/٢ ، اللباب ٣٣/٢-٣٤ ، شرح المفصل ١٧/٧ ، التوطئة ص١٤٧ ، شرح الجمل ابن عصفور ١٤٢/٢ ، الجنى الدانى ص٢٦٤ ، مغنى اللبيب ١٨٣/١.

وينظر : – أيضا– الإنصاف ٥٧٠/٢ ، شرح الكافية للرضى ٥٠/٤ ، شرح الأشمونى ٢١١/٣ ، الارتشاف ١٦٤٥/٤ ، المساعد ٧٠/٣.

واستند أصحاب هذا المذهب بدخول"كى" على"ما" الاستفهامية في قولهم :"كيمة"؟ ، وحذف ألفها ، وهى لا تحذف إلا مع الجار.

ينظر: الكتاب ٢٦/٣ ، المقتضب ٩/٢ ، الإيضاح العضدى ٢٤٢ ، النكت ٢٩٣/١ ، الإنصاف ٥٧٢/٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٧٨٩/٢ ، شرح المفصل ١٨/٧ ، الارتشاف ١٦٤٦/٤ ، الجني الدانى ص٢٦٣ ، مغنى اللبيب ١٨٣/١.

(١) من حروف المعانى التى اختلف فيها النحاة"كى" ولهم فيها ثلاثة مذاهب:-

المذهب الأول: أنها حرف جر دائما ، وانتصاب الفعل بعدها على إضمار"أن" ، ونسب هذا الرأى للخليل ، والأخفش.

ينظر: ابن يعيش ١٨/٧ ، شرح الكافية للرضى ٢٣٩/٢ ، شرح المرادى ١٧٨/٤ ، الجنى الدانى ص٢٦٤ ، التصريح ٢٣٠/٢ ، شرح الأشمونى ٢٨١/٣.

المذهب الثانى: أنها حرف نصب دائما ، ولا تكون حرف جر ، ونسب إلى الكوفيين ؛ كما نسب إلى الزمخشرى.

ينظر: الإنصاف ٥٧٠/٢ ، شرح ابن يعيش ١٥/٩ ، شرح الكافية ٢٣٩/٢ ، شرح المرادى ١٧٨/٤ ، الجنى الدانى ص٢٦٤ ، المساعد ٧٠/٣ ، ائتلاف النصرة ص١٥٠.

المذهب الثالث: أنها حرف مشترك ، فتارة تكون حرف جر ، وتارة تكون حرف نصب ، ونسب لسيبويه ، وجمهور البصريين.

ينظر: المصادر السابقة.

والرأى الذى أكثر ما ينسب إلى الأخفش لم يرض جمهور النحويين من بصريين ، وكوفيين ، وذلك لورود"كى" الناصبة في كلام العرب شعراً ، ونثراً ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة ، أو أريدت ، كقولك: جئتك لكى أكرمك ، المعنى: ؛ لأن أكرمك ، و"كى" هنا بمعنى"أن" وهى ، وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض باللام ، والتقدير: ؛ لأن أكرمك".

ينظر: رصف المبانى ص٢٩٠.

ومن ذلك قوله تعالى: (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) سورة الحديد آية ٢٣ ، حيث نصب الفعل"تأسوا" بنفس"كى" لا بتقدير"أن" بعدها ؛ لأن اللام ههنا حرف جر ، وقد دخلت على"كى" ؛ فلا يجوز أن تكون "كى" ههنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر".

ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٤/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٢١٠/٢.

و"كى" الجارة ذكر النحاة لها ثلاثة مواضع تقطع بثبوتها:-

الأول: دخولها على"ما" الاستفهامية ، وذلك ؛ نحو : قولهم :"كيمه؟ بمعنى: لمه؟ فأدخل"كى" على"ما" الاستفهامية ؛ كما يدخل عليها حروف الجر ؛ نحو: لم ، وبم ، وعم ، فحذف الألف ؛ كما يحذفها مع حروف الجر ، وأدخل عليها هاء السكت في الوقف ، فقال: كيمه؟ ؛ كما يقال: فيمه؟ ، وعمه؟

ينظر: شرح ابن يعيش ١٨/٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٤٨٢/٢.

الثانى : دخولها على"ما" المصدرية ، وذلك كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفعْ فَضُرّ فإنما ... يُرَجَّى الفتى كيما يضُرُّ ويَنْفَعُ

المعنى: إذا لم يكن في مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون، فضر من يستحق الضرر والإيذاء؛ فإن الإنسان لا يقصد منه في الحياة غير هذين العملين.

ينظر: البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٠٦- جمعه ، وحققه ، وشرحه / الدكتور / : واضح الصمد - دار صادر بيروت - الطبعة الأولي - ١٩٩٨م.

فجعل"ما" مصدرية ، وأدخل عليها"كى" ؛ كما تدخل عليها اللام ، والمعنى: إنما يراد الفتى للضر ، والنفع".

ينظر: شرح ابن الناظم ص٦٦٦.

الثالث: مجئ اللام بعدها ، وذلك كقول الشاعر:

كي لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ ما ... وَعَدَتْنِي غيرَ مُخْتَلَسِ

البيت من المديد ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٠- تحقيق ، وشرح / محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة ، والنشر بيروت - ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

فـ"كى" في البيت تعين كونها جارة ، واللام مؤكدة لها ، والنصب بـ"أن" مضمرة ، ولا يجوز كون"كى" ناصبة ، للفصل بينها ، وبين الفعل باللام ، ولا يفصل بين الناصب ، والمنصوب بحرف الجر ، ولا بغيره ، وهذا الترتيب نادر".

ينظر: المساعد ٦٩/٣ ، شرح المرادى ١٧٦/٤.

= ؛ لأن القول قول الخليل : إذا قالت حذام[1] [2] وقد مر الكلام عليها فى الجارة.

(لن) لنفى الأبد

(**قوله : لنفي الأبد**)[3] وصحة قولك : لن أفعل كذا إلي وقت كذا مما يدفع ذلك.

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة :(البيت).

(٢) القَوْلُ مَا قالت حِذَامِ

أي : القولُ السديدُ المعتدُّ به ما قالته ، وإلا فالصدقَ ، والكذبُ يستويان في أن كلا منهما قولٌ.

يضرب في التصديق.

قَال ابن الكلبي: إن المثل لُلجَيْم بن صعْب والدِ حنيفة ، وعِجْلٍ ، وكانت حَذَامِ امرأته ، فَقَال فيها زَوجها لجيم:-

إذَا قالت حَذَامِ فَصدِّقُوها ... فإن القَوْلَ مَا قالت حَذَامِ . ينظر : مجمع الأمثال ١٠٦/٢ .

(٣) المشهور عند النحويين أن"لن" لنفي المستقبل ، قال سيبويه:-

" و"لن أضرب" نفي لقوله : "سأضرب" ؛ كما أن"لا تضرب" نفي لقوله :"اضرب" ، و"لم أضرب" نفي لـ"ضربت" أ هـ . ينظر: الكتاب ١٣٥/١-١٣٦.

وقال المبرد:"ومن هذه الحروف"لن" وهى نفي قولك: سأفعل ، تقول:"لن يقوم زيد" ، "لن يذهب عبد الله" أ هـ . ينظر: المقتضب ٦/٢.

وقد ذهب الزمخشرى إلى أنها تفيد التأكيد ، حيث قال :"و"لن" لتأكيد ما تعطيه"لا" من نفي المستقبل". ينظر: المفصل ص٣٠٧.

وقال في موضع آخر:"و"لن" نظيرة"لا" في نفس المستقبل ، ولكن على التأكيد" أ هـ ينظر: الأنمودج ص١٠٢.

وقد نسب قوم إليه القول بأنها تفيد لتأبيد الذى هو أقوى من التأكيد.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣ ، شرح التسهيل ١٤/٤ ، شرح ألفية ابن معط ٢٢٩/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٧٣/٤ ، شرح العوامل المائة النحوية ٢٠٤ ، حاشية الصبان ٢٠٩/٣.

ولكن بالنظر في كتبه نراه لم يصرح بهذا المعنى ، وإن كان يلحظ من المعنى ، فيقول :-

"لن" أخت"لا" في نفي المستقبل ؛ إلا أن"لن" تنفيه نفيا مؤكداً ، وتأكيده ههنا للدلالة على أن خلق الذباب مستحيل مناف لأحوالهم ؛ كأنه قال :"محال أن يخلقوا". أ هـ

ينظر: الكشاف ٢٢/٣ ، البحر المحيط ٣٩٠/٦.

وقد رفض ما ذهب إليه الزمخشرى من أن"لن" تفيد معنى التأبيد جماعة من النحويين منهم ابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والرضى ، وابن جمعة الموصلى ، والمرادى ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأزهرى ، والأشمونى.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣ ، شرح التسهيل ١٤/٤ ، شرح الكافية للرضى ٢٣٥/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٣٣٩/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٧٣/٤ ، مغنى اللبيب ٢٨٤/١ ، المساعد ٦٧/٣ ، التصريح ٢٢٩/٢ ، شرح العوامل المائة ص٢٠٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٠٩/٣.

ويرى ابن يعيش أن القول بأن"لن" تفيد النفي الأبدى لا يدل على نفي الرؤية في قوله تعالى: (لن ترانى) سورة الأعراف آية ١٤٣ ؛ لأن المراد : (إنك لن ترانى في الدنيا) ؛ لأن السؤال وقع في الدنيا ، والنفي على حسب الإثبات" أ هـ ينظر: ابن يعيش ١١٢/٨.

وذهب أبو حيان إلى أنها لنفي المستقبل. ينظر: النكت الحسان ص١٤٣ ، التذييل والتكميل ٨٩/٥.

كما ذهب إلى أنها تفيد التأكيد في النفي ، فمثلا عند قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) سورة البقرة آية ٢٤ ، قال :-

"الأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشرى أولا من أن فيها توكيدا ، وتشديدا ؛ لأنها تنفي ما هو مستقبل بالأداة ، بخلاف"لا" فإنها تنفي المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له ، ولأن"لا" قد ينفي بها الحال قليلا" أ هـ ينظر: البحر المحيط ١٠٧/١.

<u>اختلف النحويون في ناصب المضارع مع"لن" على مذهبين:-</u>

<u>المذهب الأول:</u> أن الناصب له"أن" ؛ لأن"لن" مركبة من "لا" ، و"أن" وهو مذهب الخليل ، والكسائى.

ينظر: الكتاب ٥/٣ ، المقتضب ٧/٢-٨ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٠/١-١٦١ ، الأصول ١٤٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/١ ، شرح السيرافي ١٨٧/٣-١٨٩ ، المسائل الحلبيات ٤٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٠/٢ ، النكت ٦٩٢/١ ، إصلاح الخلل ص٥٠ ، أسرار العربية ١٧٠ ، نتائج الفكر ١٣٠ ، اللباب ٣٢/٢ ، شرح ابن يعيش ١٥/٧ ، شرح الكافية للرضى ٣٨/٤ ، رصف المبانى ٢٨٥ ، الارتشاف ١٦٤٣/٤ ، الجنى الدانى ص٢٧١ ، مغنى اللبيب ٢٨٤/١ ، المساعد ٦٧/٣ ، شرح الأشمونى ٢١٠/٣ ، التصريح ٢٣٠/٢ ، خزانة الأدب ٤٤١/٨.

<u>المذهب الثانى:</u> أن الناصب"لن" وهى بسيطة ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، والجرجانى ، والأعلم ، والعكبرى ، والشلوبين ، وابن مالك ، والمالقى ، وابن هشام ، والأشمونى ، والسيوطى ، وهو مذهب جمهور النحويين.

(لن) بين البساطة والتركيب

(**قولـــه : وأصـــله لا أن**)[1] فخفـف ، وجعـلا كلمـة واحـدة بالوضـع ، وإنمـا ذهب إلـي ذلك للضبط ، وكونـه وضـعا علـى حدة لايقدح فـى كـون ذلـك أصـلا لـه ، وقد مر غير مرة تقرير ذلك .

ينظـــر: الكتـــاب ٥/٣ ، المقتضـــب ٨/٢ ، الأصـــول ١٤٧/٢ ، شـــرح الســـيرافي ١٨٩/٣ ، المقتصـــد فـــي شـــرح الإيضـــاح ١٠٥١/٢ ، النكـــت ٦٩٢/١ ، اللبـــاب ٣٢/٢-٣٣ ، التوطئـــة ص١٤٥ ، رصف المبانى ص٢٨٦ ، شرح الأشمونى ٢١٠/٣.

واستند أصحاب هذا المذهب بما يلى:

الأول : جـواز تقـديم معمـول معمـول"لـن" عليهـا ، نحـو:"أمـا زيـداً فلـن أضـرب" ، ولـو كانـت مركبة من "لا أن" لم يجز تقدم"زيداً" ؛ لأن معمول معمول"لن" لا يتقدم عليها.

ينظـر: الكتـاب ٥/٣ ، المقتضـب ٨/٣ ، الأصـول ١٤٧/٢ ، المقتصـد فـي شـرح الإيضـاح ١٠٥٠/٢ ، النكـت ٦٩٢/١ ، أسـرار العربيـة ١٧٠ ، نتـائج الفكـر ١٣٠ ، اللبـاب ٣٣/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، مغنى اللبيب ٢٤٨/١.

الثـاني : أن"لـن" تخـالف"لا أن" مـن جهـة اللفـظ ، والمعنـى ، أمـا مـن ناحيـة اللفـظ فواضـح الاخـتلاف ، وأمـا مـن جهـة المعنـى ، فـإن قولـك:"لـن يقـوم زيـد" لـيس كقولـك: لا أن يقـوم زيد.

وبيـان ذلـك: أن المثـال الأول كـلام تـام ، والآخـر كـلام نـاقص ؛ لأن تقـديره: لا قيـام زيـد ، فهـو مبتدأ ، يحتاج إلى خبره ، ولأن"لا" إذا دخلت على المعرفة لزم أن تتكرر.

ينظـر: شـرح السـيرافي ١٨٩/٣ ، المقتصـد فـي شـرح الإيضـاح ١٠٥٠/٢-١٠٥١ ، النكت ٦٩٢/١ ، اللباب ٣٣/٢ ، رصف المبانى ٢٨٦ ، الجنى الدانى ٢٧١.

الثالث : أن الأصل عدم التركيب ، ولا يقال بخلاف ذلك إلا بدليل قاطع.

ينظر: المصادر السابقة.

(١)اختلف النحويون في"لن" أهى بسيطة أم مركبة؟

فـذهب الخليـل فـي أحـد قوليـه ، والكسـائى ، وتبعهمـا السـهيلى ، إلـى أن"لـن" مركبـة مـن "لا" النافيـة ، و"أن" الناصـبة محذوفـة الهمـزة ، لكثـرة الاسـتعمال فبقيـت النـون سـاكنة ، فحـذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فالنصب مستفاد من "أن" ، والنفي مستفاد من "لا".

ينظـر: شـرح التسـهيل ١٥/٤ ، التـذييل والتكميـل ٩٠/٥ ، الجنـى الـدانى ٢٨٤ ، التصريح ٢٣٠/٢ ، حاشية الصبان ٢١٠/٣ ، نتائج الفكر ١٣٠-١٣٣.

قـال سـيبويه:"فأمـا الخليـل فـزعم أنهـا"لا أن" ، ولكـنهم حـذفوا ؛ لكثرتـه فـي كلامهـم ؛ كمـا قـالوا :"ويلمـه" يريـدون:" وي لا مـه" ، وكمـا قـالوا :"يومئـذ" ، وجعلـت بمنزلـة حـرف واحـد ؛ كما جعلوا"هلا" بمنزلة حرف واحد ، فإنما هى"هل" ، و"لا" أ هـ .

ينظر: الكتاب ٥/٣.

وذهب الفراء إلى أن أصل"لن" فجعلت ألفها نونا ، ونفي بها المستقبل ، وحجته:-
أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، و"لا" أكثر استعمالا ، فأبدلت ألفها نونا ؛ كما تبدل النون ألفا في الوقت في نحو : (لنسفعاً) سورة العلق آية ١٥ ، وفي نحو: زيداً".
ينظر: المفصل ٣٠٧ ، الكشاف ٢٤٨/١ ، ابن يعيش ١٦/٧ ، شرح التسهيل ١٦/٤ ، شرح الكافية للرضى ٢٣٥/٢ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٥ ، شرح ألفية ابن معط ٣٤٠/١ ، رصف المبانى ٣٥٥ ، الجنى الدانى ٢٨٥ ، شرح التصريح ٢٣٠/٢.
وذهب الجمهور منهم سيبويه ، والمبرد ، والرمانى ، والسيرافي ، والجرجانى ، والأعلم الشنتمرى ، والزمخشرى ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن الناظم ، والكيشى ، وابن جمعة الموصلى ، والمالقى ، والإربلى ، والمرادى ، وابن هشام ، والأزهرى ، والأشمونى إلى أنها بسيطة غير مركبة.
ينظر: الكتاب ٥/٣ ، المقتضب ٨/٢ ، معانى الحروف ص١٠٠ ، شرح التسهيل ١٥/٤ ، المقتصد ١٠٥١/٢-١٠٥٢ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٩٢/١ ، المفصل ص ٣٠٧ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، التوطئة ص١٤٥ ، التسهيل ص٢٢٩ ، شرح التسهيل ١٥/٤ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ص٤٤٥ ، ورأى ابن معط في شرحه ٣٤٠/١ ، رصف المبانى ص ٣٥٥ ، جواهر الأدب ص ٣٢١ ، الجنى الدانى ص ٢٨٥ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٧٣/٤-١٧٤ ، التصريح ٢٣٠/٢ .
وفي ذلك يقول سيبويه:"وأما غيره فزعم أنه ليس في"لن" زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة"كم" في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفيين زائداً" أ هـ . ينظر: الكتاب ٥/٣.
واختار أبو حيان إلى أنها بسيطة غير مركبة ، حيث قال :-
"لن" حرف نفي ثنائى الوضع بسيط لا مركب من "لا أن" خلافا لخليل في أحد قوليه ، ولا نونها بدل من ألف فيكون أصلها"لا" خلافا للفراء" أ هـ. ينظر: البحر المحيط ١٠٢/١.
وأبطل مذهب الفراء بوجوه:-
<u>أحدها:</u> أنه لو كان أصلها"لا" وأبدل من ألفها نون لما كانت مختصة بالمضارع ، فهذا دليل على أنها ليس أصلها"لا".
<u>ثانيهما:</u> أنها عملت النصب في المضارع في أشهر اللغات ، والجزم في بعض اللغات ، و"لا" النافية للمضارع لا تعمل نصباً ، ولا جزماً ، ولا يقال: إنه لما أبدل ألفها نونا عملت ؛ لأن بدل حرف من حرف لا يغير الحرف عن كونه عاملاً ، أو غير عامل.
ألا ترى أن"إن" الشرطية ، و"أن" الناصبة للاسم ، والرافعة للخبر حين أبدل من همزتها هاء بقيا على عملها.
<u>الثالث:</u> أنه لم يعهد في لسان العرب إبدال الألف نوناً ، وإنما عهد عكس ذلك في نحو : رأيت زيداً ، و"إذاً". ينظر: التذييل والتكميل ٩٠/٥ ، والنكت الحسان ١٤٣.

(قولــه : أصــله لا) فجعـل الألـف نونـا ، وقـد مـر توجيـه ذلـك فـى لـم [1] الجازمة .

---

(١) في النـسـخة (ب) بزيادة :(في).

قول السكاكي

والرابع إذن ، وهو جواب ، وجزاء ، وله ثلاثة أوجه:-

وجه ينصب فيه البتة ، وهو إذا كان جوابا مستأنفا داخلا على مستقبل غير معتمد على مبتدأ قبله ، ولا شرط ، ولا قسم ؛ كنحو : إذن أكرمك فى جواب : أنا آتيك.

ووجه لا ينصب فيه البتة ، وهو أن يكون الفعل للحال ، أو معتمدا على شيء مما ذكر ؛ كنحو : أنا إذن أراعيك ، وإن تكرمني إذن أرض عنك ، ووالله إذن لا أرمي.

ووجه يجوز فيه الأمران ، وهو أن يقع بعد واو العطف ، وفائه ، وبين الفعل.

قول الشارح

وعند بعضهم : أن أصله إذ أن ، وفي الكوفيين من يقول إنه اسم منون. (١)

أوجه (إذن) ، وناصب المضارع بعدها

(**قوله : مستأنفا**) أي : من غير أن يكون واقعا فى سياق الجواب بواسطة العطف ، وإنما(٢) عملت البتة ؛ إجراء لها مجري أن(٣)...=

---

(١)ينظر : مفتاح العلوم صـــ١٠٨.

(٢) في النسخة (ب) وأما.

(٣)اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد"إذن" على ثلاثة مذاهب:-

المذهب الأول: أن الناصب له"أن" مضمرة بعد"لإذن" وهو قول الخليل ، والزجاج ، والفارسى.

ينظر: الكتاب ١٦/٣ ، المقتضب ٧/٢ ، معانى القرآن للزجاج ٦٣/٢ ، شرح السيرافي ١٩٧/٣ ، شرح الكافية للرضى ٤٦/٤ ، رصف المبانى ٦٩ ، الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، الجنى الدانى ٣٦٣-٣٦٤ ، المساعد ٧٤/٣.

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلي:

(أ)-أن رفع المضارع لمشابهته الاسم ، فنصب كذلك ، ونصب المضارع يشبه نصب الاسم بـ"أن" ؛ نحو :"يعجبنى أنك ناجح" ؛ لأن كلا من المضارع المنصوب ، والاسم المنصوب يقدران بمصدر. ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٦٣/٢-٦٤.

(ب)–أن"إذن" خالفت ما ينصب المضارع بنفسه ، وذلك أنها دخلت على الحال ، والاستقبال – وإن كانت لا تعمل في الحال– بخلاف بقية أخواتها التى اختصت بالاستقبال. ينظر: شرح السيرافي ١٩٧/٣.

(ج)– أنها لا تختص بالدخول على الأفعال ؛ بل تدخل على الجملة الابتدائية. ينظر: المساعد ٧٤/٣.

<u>المذهب الثانى:</u> أن الناصب له"إذن" وهو مذهب الخليل ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسى ، والصيمرى ، والقاسم الضرير ، والجرجانى ، والزمخشرى ، وابن خروف ، والعكبرى ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والمالقى ، وابن حيان ، والمرادى ، وابن هشام ، والأشمونى ، والأزهرى ، وهو مذهب أكثر النحويين.

ينظر: الكتاب ١٦/٣ ، شرح السيرافي ١٩٧/٣ ، معانى القرآن للفراء ٢٧٣/١ ، المقتضب ١٠/٢–١٢ ، الأصول ١٤٨/٢ ، شرح السيرافي ١٩٧/٣ ، الإيضاح ص٢٤١ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٥/١ ، شرح اللمع ص١٦٦–١٦٧ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٤/٢ ، المفصل ص٢٤٦ ، شرح الجمل ٧٨٩/٢ ، اللباب ٣٤/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، التوطئة ص١٤٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/٢ ، رصف المبانى ص٧٠ ، النكت الحسان ص١٤٤ ، الجنى الدانى ص٣٦٤ ، مغنى اللبيب ٢٠/١ ، شرح الأشمونى ٢١٨/٣ ، التصريح ٢٣٤/٢.

<u>واستند أصحاب هذا المذهب بما يلى :</u>

(أ)اعتراض دليل الزجاج بأمور منها:–

<u>أولها :</u> أن المشابهة علة إعراب المضارع ، وليست علة رفعه. ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢.

<u>ثانيها :</u> أن علة رفع المضارع فيها ثلاثة مذاهب:–

<u>الأول:</u> أن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وهو مذهب البصريين.

<u>الثانى:</u> أن رافعه حرف المضارعة ، وهو مذهب الكسائى.

<u>الثالث:</u> أن رافعه تجرده من الناصب ، والجازم ، وهو مذهب الفراء ، وأكثر الكوفيين. ينظر: اللباب ٢٥/٢.

<u>ثالثها :</u> أن الشبه الذى أراد الزجاج أن يحمل المضارع المنصوب بسببه على الاسم المنصوب ، وهو أن كليهما يقدر بمصدر ضعيف ؛ لأنه حمل شيئا على غير نظيره ؛ لأن"أن" مختصة بالاسم ، و"أن" مختصة بالفعل ، ووجه الاقتران هذا أولى بالرعاية من وجه الاتفاق البعيد.

(ب) اعتراض دليل الزجاج الثانى بأن مخالفتها لأخواتها بنفسها لا يبطل عملها ؛ لأن في كلام العرب ما يعمل في حال ، ويبطل في حال ؛ ك"ما" في لغة الحجازيين ، فإن عملها يبطل ، إذا تقدم خبرها ، أو دخل حرف الاستثناء. ينظر: شرح السيرافي ١٩٧/٣.

= إذا استعملت للاستقبال [١] .

شروط إعمال (إذن)

[هذا ، ومن] [٢] ظن بعضهم أنها مركبة من إذ ، وإن مع عدم المانع من

(ج) اعتراض الدليل الثالث بأن"أن" لا يضمر إلا بعد حرف عطف ، أو جر ، و"إذن" ليس من هذين. ينظر: المساعد ٧٤/٣.

(د) لم يقم دليل صريح على أن النصب بإضمار"أن" . ينظر: شرح الجمل ١٤٠/٢ ،

(هـ) اعتراض المذهب الأخير بثلاثة أمور:-

الأول : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يقال بالتركيب إلا بدليل قاطع. ينظر: رصف المباني ص٧٠.

الثاني : أنه لو كانت أصلها"إذ أن" لعملت في كل حال. ينظر: المصدر السابق.

المذهب الثالث: أن الناصب له"أن" لكنها مظهرة ؛ لأن أصلها:"إذ أن" ، ونقلت حركة الهمزة الثانية إلى الذال ، فحذفت الهمزة ، وهو مذهب الخليل ، وبعض الكوفيين.

ينظر: اللباب ٣٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٤٦/٤ ، الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، المساعد ٧٤/٣ ، رصف المباني ص٦٩.

(١) تدل على أمرين: الجواب ، والجزاء ، ولهذا قال سيبويه:-

" معناها الجواب ، والجزاء ، وقد حمله بعض النحاة على ظاهره ، فقال الشلوبين: دائماً في كل موضع لا تنفك عنهما ، وقد تكلف في تخريج ما خفي فيه ذلك.

وقال أبو على الفارسي:-

" غالباً في أكثر المواضع ؛ أي : أن الجواب يلزمها ، أما الجزاء فيكثر منها ، وقد تتجرد عنه ، وذلك ؛ كقولك : لمن قال : أزورك إذن أكرمَك ؛ فقد أجبتَه ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته ؛ أي: إن تزرني أكرمْتُك.

وقد تأتي للجواب دون الجزاء ؛ نحو : أن يقول لك قائل: أحبك ، فتقول: إذن أظنك صادقاً ؛ فلا مجازاة هنا. ينظر : توضيح المقاصد ١٢٤١/٣.

قال الرضي ٢٣٧/٢: ؛ لأن الشرط ، والجزاء إما في الاستقبال ، أو في الماضي ، ولا مدخل في الحال .

والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام لآخر ملفوظ ، أو مقدر سواء أوقعت في صدره ، أو في حشوه ، أو في آخره .

والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ، ويتكلف الشلوبين في جعل ذلك جزاء ؛ أي: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) ومنهذا.

إعمالها ، وهو أن يكون مسبوقا بشيء يتعلق هو به كالمبتدأ[١] والشرط ، والقسم ، وإنما [٢] لم يعمل إذا كان فعلها معتمدا[٣] بشيء من ذلك ؛ لأنها[٤] – حينئذ – تكون بمنزلة العدم لبقاء المعني الأصلي بدونها فضعف أمرها فلم يجروها مجري أن فى الإعمال ؛ قضاء من حق المناسبة .

وإذا وقعت بعد [الواو ، والفاء][٥] لم[٦] يكن الفعل الذي [٧] بمنزلة الخبر ، والشرط ، والقسم فى التعلق فجاز الوجهان الإعمال ، وتركه[٨].

---

(١) في النسخة (ب) كالمبتداء.

(٢) في النسخة (ب) إنما.

(٣) في النسخة (ب) يعتمد.

(٤) في النسخة (ب) لا أنها.

(٥) في النسخة (ب) الفاء ، والواو.

(٦) في النسخة (ب) ولم.

(٧) في النسخة (ب) الذي بعدها.

(٨) إن توسطت ، ولم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقاراً لا بد منه ، وذلك بأن يتقدمها حرف عطف ، وكان ما بعدها معطوفا على ما له محل من الإعراب ؛ فلا عمل بها ؛ نحو: زيد يقوم ، وإذن يكرمك. ينظر: الجنى الدانى ص٣٦١ ، المساعد ٣/٧٣.

وإن تقدم عليها فاء ، أو واو جاز أن تعمل ، وأن لا تعمل ، وفي ذلك يقول سيبويه:-

"واعلم أن"إذن" إذا كانت بين الفاء ، والواو ، وبين الفصل ؛ فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها ؛ كإعمالك"أرى" ، و"حسبت" إذا كانت واحدة منهما بين اسمين" أ هـ.

ينظر: الكتاب ٣/١٣-١٤ ، وينظر : – أيضا– المساعد ٣/٧٥.

والأكثر ألا تعمل ، قاله أبو حيان ، ومثل له بقوله تعالى: (فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) سورة النساء آية ٥٣ ، وقوله تعالى: (وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) سورة الإسراء آية ٧٦. ينظر : الارتشاف ٤/١٦٥١-١٦٥٢.

فإذا وقعت بين شئ الفعل معتمد عليه ، فإنها ملغاة ، قال سيبويه: –

"واعلم أن"إذن" إذا كانت بين شئ الفعل معتمد عليه ، فإنها ملغاة لا تنصب البتة ؛ كما لا تنصب"أرى" إذا كانت بين الفعل ، والاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً" أ هـ . ينظر: الكتاب ٣/١٤.

أصل (إذن)

(قولــه : اســم منــون) [1] فيـه تعسـف ؛ لأنـه لـو كـان كـذلك ؛ لوجـب أن يكـون لـه وجـه[2] مـن[3] الإعـراب لوقوعـه[4] فـى أثنـاء التركيـب ، ولا يتصـور ذلـك فيـه[5].

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أنها يوقف عليها بالألف ، لشبهها بالمنون المنصوب ، وفي هذه الحالة لا تفرق بينها ، وبين إذا الشرطية ، أو الفجائية ، وذهب بعض النحاة إلى أنها يوقف عليها بالنون ؛ لأنها بمنزلة (أنْ) و(لنْ). ينظر : الجني الداني: ٣٦٥ .

وقد اختلف النحاة في كتابتها اختلافهم في الوقوف عليها ، وذلك على مذاهب:-

الأول : أنها تكتب بالألف ، وعلى هذا رسمت في المصاحف (إذاً) وعليه أكثر النحاة ، ونُسب هذا القول للمازني ، وفيه نظر ؛ لأنه يرى الوقوف عليها بالنون ؛ فلا ينبغي أن يكتبها بالألف ، وهذا ما اختاره البصريون. ينظر : الجني الداني: ٣٦٦

الثاني : أنها تكتب بالنون ، وهذا اختيار الكوفيين ، وهذا ما ذهب إليه المبرد قال :- " أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف ؛ لأنها مثل (أنْ) و(لنْ) ولا يدخل التنوين الحروف. ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس: ١/٤٦٣.

الثالث : التفصيل ، وذلك إذا ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإذا عملت كتبت بالنون . ينظر : الجني الداني: ٣٦٦ ، حاشية الصبان: ٣/٢٩١ ، وحاشية الخضري: ٢/١١٢.

(٢) في النسخة (ب) وجوه.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) منه.

الجـــزء الثاني

ويبدأمن الحروف المشبهة بالأفعال إلى نهاية المخطوط وما يليه من فهارس عامة

وَالْقِسْمُ الْخامسُ ، وَهُوَ مَا ينْصِب ثُمَّ يَرْفَعُ سَبْعَةُ أُحْرُفٍ :-

ستَّةٌ تُسَمَّى مُشَبَّهَةً بِالْأَفْعَالِ لِإنْعقَادِ الشبهِ بَيْنَهَا ، وَبَيْنَ الْمَاضِيَةِ مِنْهَا خُصُوصًا بِلُزُومِ الْأَسْماءِ ، وَانْفِتاحِ الأواخر ، وَكَونهَا عَلَى أَكْثَر مِنْ حَرْفَيْنِ يَمُدُّ ذَلِكَ ، وَهِي إِنَّ بِالْكَسْرِ لِتَحْقِيقِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ ، وَأَنَّ بِالْفَتْحِ ، وَقَيْسٌ ، وَتَمِيمٌ يَقُولُونَ عَنْ لِلتَّحْقِيقِ مَعَ قَلْبِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ إِلَى مَعْنَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ ، وَهُوَ الْحاصِلُ مِنْ إضافَةِ مَصْدَرٍ مُنْتَزَعٍ مِنْ مَعْنِي خَبَرِ تِلْكَ الْجُمْلَةِ عَلَى اِسْمِهَا ؛ كَنَحْوِ قَوْلِكَ فِي : بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ ؛ بلغَنِي اِنْطِلاقُ زَيْدٍ .

وَلِتَفَاوت الْمَكْسُورِ ، وَالْمَفْتُوحِ جُمْلَةً ، وَمُفْرَدًا تَفَاوَتَ مَوَاقِعُهُمَا فَاخْتُصَّ الْمَكْسُورُ بِالْإِبْتِداءِ ، وَبِمَا بَعْدَ قَالَ ، وَمَا كَانَ مِنْه ، وَالْمَفْتُوحُ بِمَكَانِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولُ خَارِجُ بَابِ قَالَ ، وَالْمَجْرُورُ ، وَبِمَا بَعْدَ لَوْ ، وَلَوْلَا ، وَفُتِحَ فِي بَابِ عَلِمْتُ بِدونِ اللّامِ ، وَكُسِرَ فِيه مَعَهَا ؛ كَنَحْوِ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ ، وَأَنَّ زَيْدًا لفَاضِل ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ فَتْحٌ ، وَكَسْرٌ بِحَسْبَ اِعْتِبارِ الْجُمْلَةِ، وَالْمُفْرَدِ .

وَمِنْ شَأْنِ الْمَفْتُوحِ أَنْ لا يصدر بِهِ الْبَتَّةَ ؛ فَلَا يُقَالُ : أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقُ حَقٌّ ؛ بَلْ يُقَدِّمَ الْخَبَرَ خِيفَةَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمَفْتُوحِ الْمَكْسُورِ فَيَتَوَالَى حَرْفَانِ لِمعنى وَاحِدٍ مُخْتَلِفَانِ بِظاهِرِهِمَا مُحْتَمَلَانِ اِخْتِلاَفِ الْمعنى .

بِخِلاَفِ إِنَّ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ مَكْسُورَتَيْنِ فَيُوَرِّثُ وَهم اِخْتِلاَفهمَا فِي الْمعنى ظاهِرًا مِنْ حَيْثُ اِعْتِقادِكَ بِالْحُروفِ ؛ إِنَّ الْغَرَضَ مِنْ وَضْعِهَا الْإِخْتِصَارُ نَظَرًا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَيْثُ يَنُوبُ عَمَّا لَا يُؤَدِّي مَعنَاهُ إلّا بِطُول.

وَجَمَعَهُمَا عَلَى اِخْتِلاَفِهُمَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْكَلاَمِ ؛ بِخِلاَفِ ذَلِكَ الْغَرَضِ ، وَلَا ضَرُورَةَ فِي اِرْتِكَابِهِ ، وَهَذَا مُلَخَّصُ كَلاَمِ مُحَصِّلِي أَصْحَابِنَا هَهُنَا رَحِمَهُمْ اللّٰهُ تَعَالَى[1].

(١) ينظر : المفتاح صـ١٠٨-١٠٩ .

قول الشارح

الحروف المشبهة بالأفعال

(**قولـه : سـته**[١][٢] **تسـمي مشـبهة بالأفعـال**) إنمـا صـاروا إلـي التشـبيه ؛ توصلا بذلك إلي إعمالها ، وذلك [٣] أنه إنما عملت ؛ لمكان الشبه بالأفعال[٤].

ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن عملهـا بواسـطة الشـبه ، ولـم لا يجـوز أن تكون عاملة بنفسها ؛لاقتضائها[٥] الحرف[٦] من المسند إليه ، والمسند.

ولـئن[٧] سلمنا ذلك ؛ لكن إنمـا يصـح أن لـو كـان تشبيها بالأفعال مـن حيـث إنها عاملة ، وهو ممنوع.

---

(١) في النسخة (ب) شبه .

(٢)عـدّ سيبويه هـذه الحـروف خمسـة – ؛ لأنـه أسـقط (أنَّ) المفتوحـة ؛ لأن أصـلها (إنَّ) المكسورة – فقال ٢/١٣١:-

" هـذا بـاب الحـروف الخمسـة الّتـي تعمـل فيمـا بعـدها كعمـل الفعـل فيمـا بعـده ، وهـي: (إنّ) ، و(لكنَّ) ، و(ليتَ) ، و(لَعَلَّ) ، و(كأَنَّ) ".

(٣) في النسخة (ب) وذكر .

(٤) قـال سـيبويه: وأمـا أن فهـي ؛ بمنزلـة الفعـل لا يعمـل فيهـا مـا يعمـل فـي "أن" ؛ كمـا لا يعمـل في الفعل ما يعمل في الأسماء.

ينظر : الكتاب ١/ ٤٦١

وقال المبرد في المقتضب ٤/١٠٨ : –

" فهـذه الْحُـرُوف مشـبهة بالأفعـال ، وإِنَّمَـا أشـبهتها ؛ لأنهـا لا تقـع إلا علـى الأسـماء ، وفيهَـا المعَـانِي مـن الترجـي ، والتَّمنـي ، والتشـبيه الَّتِـي عباراتهـا الْأَفْعَـال ، وهـي فـي الْقُـوَّة دون الْأَفْعَـال ، ولـذَلِك بنيـت أواخرهـا علـى الْفَـتْح كبنـاء الْوَاجِـب الماضِـي ، وهـي تنصـب الأسـماء ، وترفع الأخبار فتشبه من الْفِعْل مَا قدم مَفْعُوله ؛ نحو : ضرب زيدا عَمْرو".أ.هـ

وقال الحريريّ في شرحه على الملحة ٢٣٦:-

"وهـذه الأحـرُف السّـتّة لمـا أشـبهت الأفعـال الماضـية فـي البنـاء علـى الفـتح ، وفـي اتصـال ضـمير المـتكلم بهـا بنـون ، وبيـاء ؛ كمـا يتّصـل الفعـل ، أُجرِيَـت مجـرى الفعـل المتعـدّي الّـذي يرفـع ، وينصـب بفعليّتـه ؛ إلا أنهـا تجـري مجـرى الفعـل الّـذي تقـدّم مفعولـه ، وتـأخّر فاعلـه". أ.هـ .

(٥) في النسخة (ب) لا قتضايها .

(٦) في النسخة (ب) الجر .

(٧) في النسخة (ب) ولين .

شبهها بالأفعال الماضية

(**قولــه : الماضــية**[١]**منهــا**) إنمـا قـال خصوصـا[٢] ؛ لأن مـاذكر مـن الشـبه إنمـا هـو بينهـا ، وبـين الماضـية خاصـة[٣] وإنمـا قـال يمـد[٤] ذلـك ؛ إيـذانا بـأن مــاذكر مــن المناســبة كــاف فــي الإعمــال ؛ علــى أنهــم لــو بنــوا التشــبيه علــى انفتــاح[٥] الأواخـر ، وإن فيهـا معنـي الأفعـال مـن التأكيـد ، والتشـبيه ، والاسـتدراك ، والتمني ، والترجي [٦]

---

(١) في النـــسخة (ب) الناصبة

(٢) في النـــسخة (ب) مخصوصا .

(٣) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٢/٥٤٣ :-

" فهـذه الحـروف عملـت لمـا أشـبهت الأفعـال الماضـية فـي البنـاء علـى الفـتح ، ولتضـمنها مـا تضمنت من معانيها ، وباتصالها بنون الوقاية الّتي تقي الفعل من الكسر...."أ.هـ

قال ابن الأنباري في أسرار العربية صـ١٢٢ :-

إن قـال قائـل: لـم أعملـت هـذه الأحـرف؟ قيـل: لأنهـا أشـبهت الفعـل ، ووجـه الشّـبه بينهمـا مـن خمسة أوجه:-

الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح ؛ كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف ؛ كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء ؛ كما أن الفعل يلزم الأسماء.

والوجـه الرابـع: أنهـا تـدخل عليهـا نـون الوقايـة ؛ كمـا تـدخل علـى الفعـل؛ نحـو : إننـي ، وكـأنني ، ولكنني.

والوجـه الخـامس: أن فيهـا معـاني الأفعـال ، فمعنـى إن ، وأن: حققـت ، ومعنـى "كـأن": شـبَّهت ، ومعنـى "لكـن": اسـتدركت ، ومعنـى "ليـت": تمنيـت ، ومعنـى "لعـل": ترجيـت ؛ فلمـا أشـبهت هـذه الحـروف الفعـل مـن هـذه الأوجـه الخمسـة ؛ وجـب أن تعمـل عملـه ، وإنمـا عملـت فـي شيئين ؛ لأنها عبارة عن الجمل ، لا عن المفردات ؛ كما بيّنا في "كان".

(٤) في النـــسخة (ب) عدد.

(٥) في النـــسخة (ب) الانفتاح .

(٦)أنهـا تـدل علـى معنـى الفعـل ، فــ "إن" ، و"أن" تفيـدان معنـى "أكـدت" ، و"كـأن" تـدل علـى معنـى "شـبهت" ، و"ليـت" تـدل علـى معنـى "تمنيـت" ، ولعـل" تـدل علـى معنـى "رجـوت" ؛ فلمـا كانت الأحرف المشبهة تتضمن تلك المعاني ، عملت عمل الأفعال.

ينظر : أوضح المسالك: ١/ ٣١٣.

قال السمين الحلبي في الدر المصـون ٧/١٦٠ :-

جعلوا[١] لزومها للأسماء بواسطة ذلك[٢] الشبه ، ولهذا إذا زيدت في أواخرها ما بعدت عن الأفعال فلا يلزم الأسماء [٣] ؛ بل يدخل على الجملتين الفعلية ، والاسمية ؛ حيث زيدت في أواخرها مالايزاد في أواخر الأفعال .

(**قوله : لتحقيق[٤]مضمون الجملة**) يعني بمضمونها[٥]النسبة[٦]الإسنادية .

(**قوله : وأن بالفتح[٧] كذلك**) يؤكد تلك [٨] النسبة مع أن الجملة معها لاتبقي على استقلالها بفائدتها[٩]بل يحتاج إلي جزء آخر حتي يتم كلاما. (أن) بالفتح

" وقياسُ ما ذكروه في ليت ، وكأنَّ ، ولعلَّ من أخواتها من عملِها في الحال ؛ لأنها بمعنى تَمنيْتُ ، وشَبَّهْتُ ، وترجَّيْتُ: أن تعمل فيها «إنَّ» أيضاً ؛ لأنها بمعنى: أكَّدْتُ ، ولذلك عَمِلَتْ عَمَلَ الفعلِ ، وهي أصل الباب.

(١) في النسخة (ب) وجعلوا .

(٢) في النسخة (ب) ذكر .

(٣) في النسخة (ب) الأسما.

(٤) في النسخة (ب) لتحقيق .

(٥) في النسخة (ب) بمضمون .

(٦) في النسخة (ب) السنية .

(٧) قال الزمخشري في المفصل صـ ٣٩٠ : "إن"، و"أن"، هما تؤكدان مضمون الجملة ، وتحققانه.أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ٥٥٦/٤ : " فأمّا فائدتهما فالتأكيدُ لمضمون الجملة ، فإن قول القائل: "إنّ زيدًا قائمٌ" ناب مناب تكرير الجملة مرتَيْن ؛ إلا أن قولك: "إن زيدًا قائمٌ" أو جَزُ من قولك: "زيدٌ قائمٌ زيدُ قائمٌ" مع حصول الغرض من التأكيد.

فإن أدخلتَ اللام ، وقلت: "إنّ زيدًا لَقائمٌ" ، ازداد معنى التأكيد ، وكأنّه ؛ بمنزلة تكرار اللفظ ثلاثَ مرّات.

وكذلك "أنَّ" المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة ؛ إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، ولذلك يحسن السكوت عليها ؛ لأن الجملة عبارةٌ عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه مفيدٍ لمعناه ؛ فلا فرق بين قولك: "إنّ زيدًا قائمٌ" ، وبين قولك: "زيدٌ قائمٌ" إلا معنى التأكيد.أ.هـ

(٨) في النسخة (ب) ساقط .

(٩) في النسخة (ب) بفايدتها .

معناهما

(قولـه : مـع قلـب مضـمون الجملـة إلـي معنـي مـاهو فـي حكـم المفـرد)

[1] ولقائـل أن يقـول : إن أريـد بمضـمون الجملـة ما ذكرنـا فمسـلم ؛ لكـن لانسـلم أن تلك النسبة انقلبت إلي معني ماذكر .

ألا تـري أنـك إذا قلـت : يعجبنـي أنـك خرجـت لـم يكـن فـي معنـي يعجبنـي خروجـك ، وإن أريـد غيـر ذلـك فلابـد مـن[2] إفادتـه لننظـر فـي صـحة دعـوي قلبـه إلـي مـاذكر ، ولـو قـال : إلـي معنـي مـاهو مفـرد ، وهـو الحاصـل مـن مصـدر مضاف منتزع[3] ؛ لكان أظهر.

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٩٠-٣٩١ : "والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد.

قال ابن يعيش شارحا ٤/٥٢٦-٥٢٧ :-

" وليسـت "أنَّ" المفتوحـةُ كـذلك ؛ بـل تقلـب معنـى الجملـة إلـى الإفـراد ، وتصـير فـي مـذهب المصـدر المؤكَّـد ؛ لـولا إرادة التأكيـد؛ لكـان المصـدر أحـقَّ بالموضـع ، وكنـت تقـول : مكـان "بَلَغَني أن زيدًا قائمٌ": "بلغني قيام زيد".

والـذي يـدلّك علـى أنّ "أنَّ" المفتوحـة فـي معنـى المصـدر ، وأنّهـا تقـع موقـع المفـردات إنهـا تفتقـر فـي انعقادهـا جملـةً إلـى شـيء يكـون معهـا ، ويُضَـمّ إليهـا ؛ لأنهـا مـع مـا بعـدها مـن منصـوبها ، ومرفوعهـا ؛ بمنزلـة الاسـم الموصـول ؛ فـلا يكـون كلامًـا مـع الصـلة إلا بشـيء آخـر مـن خبرٍ يأتي به ، أو نحو ذلك.

فكـذلك "أنَّ" المفتوحـة ؛ لأنهـا فـي مـذهب الموصـول ؛ إلا أنهـا نفسـها ليسـت اسـما ؛ كمـا كانت "الّذِي" كذلك.

ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائدٍ ؛ كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك؟

وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد ، فهي تقع فاعلة ، ومفعولة ، ومبتدأةً ، ومجرورة.

مثـالُ كونهـا فاعلـةً قولـك: "بلغنـي أنّ زيـدًا قـائمٌ" ، فموضـعُ "أنَّ" ومـا بعـدها رفـعٌ بأنّـه فاعـلٌ كأنك قلت: "بلغني قيامُ زيد" .

ومثالُ كونها مفعولة قولك: "كرهتُ أنّك خارجٌ" ، أي: خروجَك .

ومثـال كونهـا مبتـدأة قولـك: "عنـدي أنّـك خـارجٌ" ، أي: عنـدي خروجُـك ؛ كمـا تقـول: "عنـدي غلامُك" .

وتقـول فـي المجـرورة "عجبـت مـن أنّـك قـادمٌ" ، أي: مـن قـدومك ؛ فلـذلك قـال : "تعاملهـا معاملة المصدر حيث تُوقِعها فاعلةً ، ومفعولةً ، ومضافًا إليها".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) ساقط .

(٣) في النسخة (ب) متبوع .

مواضعهما

(**قولــــه : ولتفـــاوت المكســــور)** [١] يعنـــي : [٢]أن المكســورة ، والمفتوحــة يتفاوتـان فـي أن المكسـورة تكـون الجملـة معهـا علـى اسـتقلالها بفائـدتها[٣][مـن غيـر احتيـاج فـي ذلـك إلـي جـزء آخـر ، والمفتوحـة لاتبقـي الجملـة معهـا علـى اسـتقلالها[٤]بفائـدتها[٥]][٦] ؛ بـل تكـون معهـا فـي قـوة المفـرد فيحتـاج إلـي أن يـتم كلاما إلـي جـزء آخـر ؛ فـإذا كـان الموضـع ممـا يسـتدعي الجملـة ؛ تعـين المكسـورة هناك بحكم الضرورة.

مواضع المكسورة

وإن كــان ممــا يقتضـــي الإفــراد ؛ تعــين فيــه المفتوحــة ؛ قضــاء مــن حــق المفتوحـة ؛ فلـذلك وجـب أن تكـون فـي ابتـداء الكـلام المكسـورة ؛ لأنـه لـيس هنـاك مــا[٧] يقتضـــي أن تكــون الجملــة فـــي حكــم المفــرد ؛ فتعــين ذلــك الموضــع للمكسورة[٨].

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٩٠-٣٩١ :-

" أن ، وإن همــا تؤكــدان مضــمون الجملــة ، وتحققانــه ؛ إلا أن المكســورة الجملــة معهــا علــى اســتقلالها بفائــدتها ، ....والــذي يميــز بــين موقعيهمــا أن مــا كــان مظنــة للجملــة وقعــت فيــه المكســورة ؛ كقولــك مفتتحــاً : إن زيــداً منطلــق ، وبعــد قــال ؛ لأن الجمــل تحكــى بعــده ، وبعد الموصول ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة .

ومــا كــان مظنــة للمفــرد وقعــت فيــه المفتوحــة ؛ نحــو : مكــان الفاعــل ، والمجــرور ، ومــا بعــد لــولا ؛ لأن المفــرد ملتــزم فيــه فــي الاســتعمال ، ومــا بعــد لــو لأن تقــدير: لــو أنــك منطلــق لانطلقــت لــو وقــع أنــك منطلــق ؛ أي : لــو وقــع انطلاقــك ، وكــذلك : ظننــت أنــك ذاهــب علــى حذف ثاني المفعولين ، والأصل ظننت ذهابك حاصلاً.أ.هـ

(٢) في النســخة (ب) بمعني .

(٣) في النســخة (ب) بفايدتها .

(٤) في النســخة (ب) حالها .

(٥) في النســخة (ب) بفايدتها .

(٦) في النســخة (ب) جملة مكررة .

(٧) في النســخة (ب) بما .

(٨) وهُناك مواضع أُخرى يجب فيها كسر همزة (إنَّ) ؛ منها:-

أن تقع تالية ل (حيث) ؛ نحو : (جلستُ حيث إن زيدًا جالس) .

أول (إذ) ؛ نحو : (جئتك إذ إنّ زيدًا أميرٌ) .

ولقائل أن يقول : إن أريد بالابتداء المبتدأ[(١)] فغير[(٢)]صحيح ، وذلك ظاهر ، وإن أريد ابتداء الكلام فهو مما يحتمل المكسورة ، والمفتوحة.

ألا تري أنك تقول : ابتدأ[(٣)] أن زيدا منطلق في حكم المفرد[(٤)].

ويمكن أن يقال : المراد ابتداء[(٥)] الكلام أي : يختص المكسورة بالابتداء[(٦)]إذا قصدت[(٧)]إلي مفهوم التركيب لا إلي مجرد اللفظ .

(**قوله : وبما بعد قال**) [(٨)][أي : من قال ، ولو قال،=

أوتقع صفة لا سم عين ؛ نحو : (مررت برجلٍ إنه فاضل) .

أوخبرًا عن اسم ذات ؛ نحو : (زيد إنه فاضل) .

ينظر : أوضح المسالك ١/٣٢٠-٣٢١ ، والتصريح ١/٢١٥ ، ٢١٦ ، والهمع ١/٤٩٨ ، والأشمونيّ ١/٢٧٤.

(١) في النسخة (ب) المبتدأء .

(٢) في النسخة (ب) غير .

(٣) في النسخة (ب) ابتداء .

(٤)الابتداء: إما أن يكون حقيقيا بأن تقع "إن" في أول الكلام لا يسبقها شيء ؛ كالآية الأولى .

وإما أن يكون حكميا ، وذلك إذا وقعت في أول الجملة ، وسبقها حرف لا يغير الابتداء مثل "ألا" الاستفتاحية ، كالآية الثانية ، و"أما" ، وبعد "كلا" التي تفيد الاستفتاح -على قول- في نحو : (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى) سورة العلق ٦ ، وبعد "حتى" الابتدائية.

ينظر : حاشية يس على التصريح ١/ ٢١٥.

(٥) في النسخة (ب) ابتدا .

(٦) في النسخة (ب) بالابتدا .

(٧) في النسخة (ب) قصد .

(٨) قال أبو حيان في الارتشاف ٣/١٢٥٦ : "ومحكية بالقول في لغة من لا يفتحها بعده قال الله تعالى: (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ) المائدة ١١٥.

وينظر : المقتضب ٢/٣٤٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٠ ، المساعد١/٣١٥.

قال سيبويه في الكتاب ٣/١٤٢ :-

" تقول: قال عمرو إن زيداً خيرٌ منك ، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله : ولا يجوز أن تعمل قال في إنَّ ؛ كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد ، وأشباهه إذا قلت: قال زيدٌ عمروخير الناس ، فإن لا تعمل فيها قال ؛ كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أنَّ؛ لأن أنَّ

= وبما بعد القول][1] وما كان مشتقا منه القول ؛ لكان أولي ، وإنما اختص بما بعد القول ؛ لأن الجمل تحكي بعده.

ولقائل أن يقول : معناه مما يستدعي الحكاية ، وأما أن ذلك جملة أوغير جملة فمما[2] لامدخل له في ذلك.

ألا تري أنك[3] تقول : قلت : إن زيدا منطلق في حكم المفرد فيحتاج في أن يتم كلاما إلي جزء آخر فوقع المفتوحة هناك[4].

مواضع المفتوحة

(قوله : ووجب أن تكون المفتوحة في مواضع الفاعل ، والمفعول ، والمجرور) [5] ؛ لأنها من =

تجعل الكلام شأنا ، وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقماً ؛ كما تقول: زعم الشأن متفاقماً. فهذه الأشياء بعد قال حكايةٌ.

ومثل ذلك: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً) البقرة ٦٧ ، وقال أيضا: (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ) المائدة ١١٥. ، وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وسألت يونس عن قوله : متى تقول : أنه منطلق؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية ، وجعلت تقول : مثل تظنُّ ، قلت: متى تقول : أنَّك ذاهبٌ ، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول : إنك ذاهبٌ.

(١) مابين المعقوفين ساقط في النسخة(أ) .

(٢) في النسخة (ب) ما .

(٣) في النسخة (ب) بأنك .

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص٣٩٠ : " أن ، وإن هما تؤكدان مضمون الجملة ، وتحققانه ؛ إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد.

تقول : إن زيداً منطلق ، وتسكت ؛ كما تسكت على زيد منطلق ، وتقول : بلغني أن زيداً منطلق ، وحق أن زيداً منطلق ؛ فلا تجد بداً من هذا الضميم ؛ كما لا تجده مع الانطلاق ، ونحوه.

٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/٣٢٤-٣٢٦ : -

" يتعين فتح همزة "أن" في تسعة مواضع ، وهي:-

١- أن تقع فاعلة ؛ نحو : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ) العنكبوت ٥١.

= مواضع[١] يقتضي الإفراد فيتعين المفتوحة هناك.

فإن قلت : لا نسلم أن المفتوحة[٢] متعين في هذه المواضع.

ألا تري أنك تقول : ظهر لي أن زيدا منطلق جملة مستقلة ، وتبينت أن زيدا منطلق جملة تامة ، وحروف أن زيدا منطلق كذا.

قلت[٣] : المراد أن المفتوحة تختص بهذه المواضع إذا قصد إلي مفهوم التركيب لا إلي مجرد اللفظ.

(**قوله : خارج باب**) قلت : في معني الاستثناء[٤] ؛ فإن الواقع هناك هي المكسورة ، وإن كان مِنْ قَبِيلِ المفعول

٢- ، أو مفعولة غير محكية ؛ نحو : (ولا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم) سورة الأنعام ٨١.

- أو نائبة عن الفاعل ؛ نحو : (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) الجن١.

٤- ، أو مبتدأ ؛ نحو : (ومن آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ) فصلت ٣٩ ، (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ) الصافات١٤٣ .

٥- ، أو خبرا عن اسم معنى غير قولٍ ، ولا صادقٍ عليه خبرها ؛ نحو : "اعتقادي أنه فاضل" ، بخلاف: "قولي أنه فاضل" ، و"اعتقاد زيد أنه حق".

٦- ، أو مجرورة بالحرف ؛ نحو : (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّه هو الْحَق).الحج ٦

٧- ، أو مجرورة بالإضافة ؛ نحو : (إنه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) الذاريات ٢٣

٨- ، أو معطوفة على شيء من ذلك ؛ نحو : (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عليكم وأَنِّي فَضَّلْتُكُم).البقرة ٤٠

٩- ، أو مبدلة من شيء من ذلك ؛ نحو : (وإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أنها لَكُم).الأنفال ٧

ينظر : شرح المفصل ٥٩/٨ ، وشرح التّسهيل ٢١/٢ ، والتصريح ٢١٦/١ ، والأشمونيّ ٢٧٣/١.

(١) في النسخة (ب) موضع .

(٢) في النسخة (ب) المفتوح .

(٣) في النسخة (ب) قلنا: .

(٤) في النسخة (ب) الاستثنا .

(**قولــه**[1]: **وبمــا** [2]**بعــد لــو ، ولــولا)** [3] [أمــا مــع لـو][4] فلأنــه مكـان الفاعل ، وأما مع لولا ؛ فكذلك[5]عند الكوفيين[6] .

---

(١) في النــسـخة (ب) ساقط .

(٢) في النــسـخة (ب) وما .

(٣) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٣٩١ : "ومـــا كـــان مظنـــة للمفـرد وقعـت فيـه المفتوحـة ؛ نحــو : مكــان الفاعــل ، والمجــرور ، ومــا بعــد "لــولا" ؛ لأن المفــرد ملتــزم فيــه فــي الاســتعمال ، ومــا بعــد "لــو"؛ لأن تقــدير "لــو أنــك منطلــق لا نطلقــت": "لــو وقــع أنــك منطلــق"، أي: لــو وقــع انطلاقك

قــال ابــن يعــيش شـــارحا ٥٢٨/٤ : " ؛ فــإذا وقعــت "أنَّ" بعــد "لــولا"؛ كانــت المفتوحــة مــن ؛ نحــو : قوله تعالى: (فلولَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ) الصافات: ١٤٣.

وذلــك أن الموضــع ، وإن كــان جملــة مــن حيــث كــان مبتــدأ ، وخبــرًا ، فــإن الخبــر لمــا لــم يظهــر عنـــد ســـيبويه ، صـــار كـــان الموضـــع للمفـــرد مـــن جهـــة اللفـــظ ، والاســـتعمال ، وإن كـــان فـــي الحكـــم ، والتقـــدير : جملـــةً، ؛ لأن "أنَّ" واســـمها ، وخبرهـــا اســـم مبتـــدأ ، والخبـــر محـــذوفٌ ؛ كمــا كــان الاســم بعــد "لَــوْلا" مــن ؛ نحــو : "لــولا زيــدٌ لأتيتُــك" ، والمــراد: لــولا زيــدٌ عنــدك ، أو نحــو ذلــك لأتيتُــك ، وأمــا علــى مــذهبٍ مــن يــرى أنــه مرفــوعٌ بتقــدير فعــلٍ ، فــالأمرُ ظــاهرٌ مــن حيــث كان مفردًا معمولًا.

وأمــا إذا وقعــت بعــد "لَــوْ" ، فتكــون مفتوحــة أيضًــا ؛ نحــو : قولــه تعــالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ) البقــرة: ١٠٣ ، وقولــه : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) الحجـرات: ٥ ، فعلــى مــذهب أبــي العبّــاس محمّــد بــن يزيــد ؛ فإنهــا فاعلــةٌ فــي موضــع مرفــوع بفعــل محــذوف ؛ فــإذا قــال : "لــو أنّ زيدًا جاء لأكرمتُه" ، فتقديره: "لو وقع مجيءُ زيد لأكرمتُه"

وكــان الســيرافيّ يقــول: لا حاجــة هنــا إلــى تقــدير فعــل ، ويجعلهــا مبتــدأ ، وقــد نابــت عــن الفعــل ؛ إذ كان خبرها فعلًا ، وأجاز: "لو أنّ زيدًا جاءني" ، ومنع "لو أنّ زيدًا جاءٍ".أ.هـ

(٤) مابين المعقوفين ساقط في النــسـخة(أ) .

(٥) في النــسـخة (ب) فلذلك .

(٦) قـــال أبـــو حيـــان فـــي ارتشـــاف الضـــرب: ١٢٥٦/٣: "وإذا لـــزم التأويـــل بالمصـــدر فتحـــت ، وذلك بعد (لو) نحو : لو أنك قائم لقمت ، التقدير: لو قيامك.

ومـــذهب البصـــريين قيـــل أو جمهـــورهم علـــى أنـــه فـــي موضـــع رفـــع علـــى الابتـــداء ، والخبـــر ، واجـــب الحـــذف ، وعـــن البصـــريين – أيضـــا – لا خبـــر لـــه ؛ لجريـــان المســـند ، والمســـند إليـــه فـــي الذكر.

وأما عند البصريين ؛ فإن الخبر ملتزم[(١)] الحذف [(٢)]معها ؛ فكان مظنة الإفراد بحكم الالتزام ؛ فتعين المفتوحة .

وإنما تعرض لباب علمت ، وإن كان مِنْ قَبِيلِ المفعول ؛ لئلا يظن أن مابعد باب علمت من مظان المكسورة ؛ لأن باب علمت مما يقتضي المسند ، والمسند إليه ؛ فقال ، وفتح في باب علمت رفعا[(٣)] للتوهم ، ولاحاجة إلي تقدير مفعول ثان بشهادة المعني ؛ لحصول مقتضاه في سياق أن ، وكسرت مع لام الابتداء ؛ فقيل : علمت إن زيدا لمنطلق[(٤)] ؛ قضاء من

، وقال الكوفيون ، والمبرد ، والزجاج ، وتبعهم الزمخشري ، وجماعة: هو في موضع رفع على الفاعلية ؛ أي : لو ثبت قيامك ، .... ، وبعد لولا قال تعالى: (**فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ**)أ.هـ

ينظر : المساعد ٣١٦/١ ، المقتضب ٧٦/٣-٧٧ ، شرح الكافية للرضي ٤٥٢/٢ ، الهمع ٤٩٩/١-٥٠٠.

(١) في النسخة (ب) ملزم .

(٢) يلزم حذف الخبر إذا كان بعد قَسَمٍ مستغنًى عنه بجواب القسم ؛ كقولك: (لعمرك إنَّ زيدًا صادقٌ) ، والتقدير: قَسمي.

وبعد (لولا) ؛ كقولك: (لولا زيدٌ لزرتُك) ، والتقدير : حاضِرٌ.

وفي المثُل: (أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا) أي: إذا كان قائمًا.

أو أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو هي نص في المعيّة ؛ نحو : (كلّ رجل وضيعته) ، والتقدير : كلّ رجل وضيعته مقترنان.

ويُحذف في غير ذلك توسّعًا إذا دَلَّ عليه الكلام ، وأكثر ما يقع في الاستخبار ؛ كقولك: (أين زَيْدٌ؟) ؛ فيقال : (في المسجد) ؛ فالمبتدأ محذوفٌ ، والتقدير : زيد ، وإذا قيل لك: (من عندك؟) فقلت: (زيد) ؛ فالخبر محذوف ، والتقدير : زَيْدٌ عندي.

ينظر : شرح عمدة الحافظ ١٧٦/١ ، وابن النّاظم ١٢٣ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١-٢١٨ ، وابن عقيل ٢٣٥/١.

(٣) في النسخة (ب) دفعا .

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٩٣ : "وتقول علمت أن زيداً قائم ؛ فإذا جئت باللام كسرت ، وعلقت الفعل قال الله تعالى: (**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**) [المنافقون: ١].

حقها مما[1] يظهر من صور[2] الجملة المستأنفة[3].

جواز الفتح والكسر

(**قولـه : وفيمـا سـوي ذلـك**) كسـر ، وفـتح بحسـب اعتبـار الجملـة ، والمفـرد ؛ كقولك : أول مأقول أني[4] أحمد الله بالفتح[5] [6] علي أن يجعل خبرا ؛ =

وقـال الشـيخ خالـد الأزهـري فـي التصـريح ١/ ٣٠٢ : " ، أو تقـع بعـد عامـل علـق" عـن عملـه فيهـا "بـاللام" الابتدائيـة ، "نحـو(واللَّـهُ يَعْلَـم إنَّـكَ لَرَسُـولُهُ واللَّـهُ يَشْـهَدُ إنَّ المنـافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) [المنافقون: ١]

لأنهـا لـو فتحـت لـزم تسـليط العامـل عليهـا ، ولام الابتـداء لهـا صـدر الكـلام ، ومـا لـه صـدر الكـلام يمنـع مـا قبلـه أن يعمـل فيمـا بعـده ، وهـذه الـلام ، وإن كانـت متـأخرة فـي اللفـظ فرتبتهـا التقـديم علـى "إنّ"، وإنمـا أخـرت لـئلا يـدخل حـرف توكيـد علـى مثلـه ، ولـم تـؤخر "إن" لقوتهـا بالعمـل ، وإنمـا فتحـت فـي نحـو : علمـت أن زيـدًا لقعـد؛ لأن الـلام ليسـت للابتـداء لـدخولها علـى الفعل الماضي ، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع "قد" ظاهرة ، أو مقدرة.

(١) في النسخة (ب) إنما .

(٢) في النسخة (ب) صورة .

(٣) في النسخة (ب) المستانفة .

(٤) في النسخة (ب) لا ني .

(٥) في النسخة (ب) بفتح .

(٦) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صــ٣٩١ : "ومـن المواضـع مـا يحتمـل المفـرد ، والجملـة فيجـوز فيـه إيقـاع أيتهمـا شـئت ؛ نحـو قولـك : أول مـا أقـول أنـي أحمـد الله إن جعلتهـا خبـراً للمبتدأ فتحت ؛ كأنك قلت : أول مقولي حمد الله ، وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكيا.

قال ابن يعيش شارحا ٤/٥٢٩-٥٣٠ :-

" إنَّ شئت فتحتَ ألفَ "أنّي" وإن شئت كسرتَ.

فـإن فتحـتَ؛ كـان الكـلّام تامًـا غيـر مفتقـر إلـى تقـديرِ محـذوفِ ، فـالكلّام مبتـدأ ، وخبـرٌ ، فالمبتـدأ "أوّل" ومـا بعـده إلـى "أقـول" مـن تمامـه ، وهـو حَـدَثٌ ؛ لأن "أفْعَـلَ" بعـضُ مـا يُضـاف إليـه ، وقـد أضـيف إلـى المصـدر ، فكـان فـي حكـم المصـدر ، و"أنَّ" المفتوحـه ، واسـمها ، وخبرهـا فـي حكـم الحـدث ؛ إذ هـي ، واسـمها ، وخبرهـا فـي تأويـلِ مصـدر مـن لفـظ خبرهـا مضافٍ إلى اسمها ؛ فكأنّك قلت: "أوَّلُ قولي: الحمدُ لله".

وإذا كسـرت كـان الخبـر محـذوفًا ، ويكـون "أوّل" مبتـدأ ، ومـا بعـده إلـى قولـه : "اللهَ"مـن تمامـه ؛ لأن قولـه : "إنّـي أحمـد اللهَ" جملـةٌ محكيّـةٌ بـالقول ، فهـي فـي موضـع نصـب بـه ؛ فيكـون مـن تمـام الكـلام الأوّل ، والخبـرُ محـذوف ، والتقـدير : "أوَّلُ قـولي كـذا ثابـتٌ ، أو حاضرٌ" ، والقول يعني المقُول ، والمراد: أول مَقالي.

= أي : أول أقـوالي حمـد الله تعـالي[١]؛ ، وتكسـر علـى أن يكـون القصـد إلـي إيقاع اللفظ خبرا ؛ أي : أول أقوالي هذا القول ، وهو أني أحمد الله.[٢]

وقـال بعـض المتـأخرين[٣]: لـو جعـل الكسـر ؛ بنـاء علـى أن الجملـة ممـا يحكي بعد القول كان خطأ[٤] ؛ لفساد المعني .

ولقائـل أن يقـول : لانسـلم لجـواز أن يجعـل مـا مصـدرية ، ويقـدر هنـاك مضاف ؛ كما في قولك : أخطب مايكون الأمير قائما[٥] [٦].

وقال سيبويه في الكتاب ١٣٢/٣ :-

" وتقـول: أول مـا أقـول أنـي أحمـد اللّـه كأنـك قلـت: أول مـا أقـول الحمـد للّـه ، وأنَّ فـي موضعه ، وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله.أ.هـ

وقـال أبـو حيـان فـي الارتشـاف ١٢٥٨/٣ : "وإذا لـم يلـزم التأويـل بالمصـدر جـاز الفـتح ، والكسـر مـن ذلـك مـا ذكـره سـيبويه: أول مـا أقـول أنـي أحمـد الله ، فمـن فـتح أن قـدرها بالمصـدر ؛ كأنـه قـال : أول مـا أقـول حمـد الله ، فـأول مبتـدأ ، وأنـي أحمـد الله فـي موضـع الخبـر ، ومـا مصـدرية ، فـإن جعلـت (مـا) موصـولة بمعنـى الـذي ، أو نكـرة موصـوفة ، فأجـاز ذلك ابن خروف ، والصحيح منعه.أ.هـ

ومـن كسـر ، فمـذهب الجمهـور أنـه خبـر عـن أول قـولي ، وتكـون الجملـة مقولـة ، وهـو المـتفهم مـن كـلام سـيبويه ، أو خبـر عـن قـول مضـمرة ، والجملـة معمولـة لـه التقـدير: أو مـا أقـول قـولي : إنـي أحمـد الله ، .... ، أو معمـول لأول مـا أقـول ، والخبـر محـذوف ، وهـو قول الأستاذ أبي علي ، أو أول مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، وهو قول بعض أصحابنا.

ينظـر : شـرح الجمـل لابـن عصـفور ٤٦٤/١ ، المسـاعد ٣١٧/١ ، المقتصـد ٤٧٩/١ ، كتاب الشعر للفارسي ٣٣١-٣٣٢ ، المسائل النثورة ١٨٨ .

(١) في النسـخة (ب) ساقط .

(٢) ضـابطُ مـا يجـوز فيـه الوجهـان مـن هـذا النّـوع: أن تقـع خبـرًا عـن قـول ، ومخبـرًا عنهـا بقول ، والقائل واحد.

ينظر : شرح الكافية الشّافية ٤٨٨/١ ، وابن النّاظم ١٦٧ ، وأوضح المسالك ٣٣١/١.

(٣) في النسـخة (ب) المتأخرين .

(٤) في النسـخة (ب) خطاء .

(٥) في النسـخة (ب) قايما .

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢٨١/١ :-

= وإنما[١] قال أول أحوال[٢] قولي[٣] من إحضار القلب ، والاهتمام بشأنه والإعراض عما[٤]سواه لأجله حاصل.

(**قوله : وفيما سوي ذلك**) [٥] يدخل فيه

" واعلم أنه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى " ما " المصدرية الموصولة بكان ، أو يكون ؛ نحو : أخطب ما يكون الأمير قائم ، هذا عند الأخفش ، والمبرد.

ومنعه سيبويه ، والأولى جوازه ، لأنك جعلت ذلك الكون أخطب ، مجازا ، فجاز جعله قائما ، أيضا.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة ؛ فلا نقول: ضربي زيدا قائم ؛ إذ لا مجاز في أول الكلام ، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى " ما يكون " بخلاف نحو : أكثر شربي السويق ، وضربي زيدا ، وذلك لكثرة وقوع " ما " المصدرية مقام الظرف ؛ نحو قولك: ما ذر شارق ؛ فيكون التقدير: أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم ؛ أي : أوقات كون الأمير ، فتكون قد جعلت الوقت أخطب ، وقائما ؛ كما يقال: نهاره صائم ، وليله قائم ، ويرجح هذا التقدير : أنه سمع أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ، وأيضا كثرة وقوع " ما " المصدرية زمانا ، وكثرة وقوع الزمان مسندا إليه الواقع فيه....." أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ؛ أي :أول .

(٢) في النسخة (ب) أحوالي .

(٣) في النسخة (ب) قول .

(٤) في النسخة (ب) فما .

(٥) وهُناك مواضع أُخرى يجوز فيها الوجهان؛ منها:-

أنْ تقع بعد فاء الجزاء ؛ نحو : (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام: ٥٤] ؛ فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم ، والفتح على معنى فالغفران ، والرّحمة حاصلان ، أو فالحاصل الغفران ، والرّحمة.

وأن تقع بعد واومسبوقةٍ بمفرد صالح للعطف عليه ؛ نحو : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى (١١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) [طه:١١٨] قرأ نافعٌ ، وأبوبكر بالكسر إمّا على الاستئناف ، أو بالعطف على جملة (إنّ) الأولى ، والباقون بالفتح بالعطف على { أَلَّا تَجُوعَ }.

مابعـد الموصـول[1] ، ولـيس هنـاك إلا الكسـر[2] ؛ لأن الصـلة لاتكـون إلا جملة.

(**قولــه : إذ[3] لايصــدر بــه البتــة**) المفتوحـة لاتقـع فـي صـدر الكـلام[4]؛ لئلا تقع عرضة لدخول المكسورة فيتوالي حرفان لمعني واحد فيتوهم اختلافهما

ينظـر : شـرح الكافيـة الشّـافية ٤٨٥/١ ، وابـن النّـاظم ١٦٥ ، وأوضـح المسـالك ٣٣١/١-٣٣٢ ، والتصريح ٢١٨/١ ، والأشمونيّ ٢٧٥/١.

(١) في النسـخة (ب) الموصوف .

(٢) قـال ابـن هشـام فـي أوضـح المسـالك ٣٢٢/١ : " ، أو لموصـول ؛ نحـو : {مَـا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ} سورة القصص ، الآية: ٧٦.

أي: أو تقـع تاليـة لموصـول بـأن تكـون فـي بـدء جملـة الصـلة ؛ لأن صـلة غيـر "أل" لا تكـون إلا جملة.

وينظر : التصريح ١/ ٢١٥ ، وحاشية الصبان: ١/ ٢٧٤.

بخـلاف الواقعـة فـي حشـو الصـلة ؛ نحـو : "جـاء الـذي عنـدي أنـه فاضـل" ، وقـولهم : "لا أفعله ما أن حراء مكانه" ؛ إذا التقدير : ما ثبت ذلك ، فليست في التقدير تالية للموصول.

(٣) في النسـخة (ب) إن .

(٤) قـال الزمخشـري فـي المفصـل ص٣٩٠-٣٩١ : "ولا تصـدر بهـا الجملـة ؛ كمـا تصـدر بأختهـا ؛ بـل إذا وقعـت فـي موضـع المبتـدأ ؛ التـزم تقـديم الخبـر عليهـا ؛ فـلا يقـال : أن زيـداً قائم حق ، ولكن حق أن زيداً قائم.

قـال ابـن يعـيش شـارحا ٥٢٧/٤ : "وقولـه : "لا تُصـدَّر بهـا الجملـة" ، يريـد أنهـا إذا وقعـت مبتـدأةً ؛ فـلا بـد مـن تقـديم الخبـر عليهـا ، ولا تُصـدّر بالمبتـدأة علـى قاعـدة المبتـدأت ؛ فـلا تقـول: "أنّـك منطلـق عنـدي" ، وكـذلك لـو كانـت مفعولـة ؛ فإنـك لا تُقـدّمها ، تقـول: "أنّـك منطلـق عرفتُ" ، تريد: عرفت أنّك منطلق ، وإن كان يجوز "انطلاقك عرفتُ".

وإنّما لم تصدّر بها الجملة لأمريْن:-

<u>أحـدهما:</u> لأن "إنَّ" المكسـورة ، و"أنَّ" المفتوحـة مجراهمـا فـي التأكيـد واحـد ؛ إلا أن المفتوحـة تكـون عاملـة ، ومعمـولًا فيهـا ، فـأُخّرت للإيـذان بتعلُّقهـا بمـا قبلهـا ، ومُفارَقتِهـا المكسـورةَ التـي هـي عاملـةٌ غيـرُ معمـول فيهـا ، وجـوّزوا تقـديم المكسـورة ؛ لأنهـا تتنـزّل عنـدهم منزلـة الفعـل الملغى ؛ نحو : "أشهدُ لَزيدٌ قائمٌ" ، و"اعلم لمحمّدٌ منطلق".

<u>والأمـر الآخـر:</u> أنهـا إذا تقـدّمت ؛ كانـت مبتـدأةً ، والمبتـدأ مُعَـرَّضُ لـدخولِ "إنَّ" عليـه ، وكـان يلـزم أن تقـول: "إنَّ أنَّ زيـدًا قـائمٌ بلغنـي" ، فتجمـع بـين حـرفَيْن مؤكِّـدَيْن ، وإذا كـانوا منعـوا مـن

معني ؛ فلم يفعلوا ذلك سدا لطريق التوهم[١].

وإنما قلنا: يتوهم اختلافهما معني من حيث إن الغرض من وضع الحروف الاختصار[٢] ؛ بدليل أن كلا منها يقوم مقامما لايؤدي معناه إلا بطول.

ألا تري أنك إذا قلت : خرجت من البصرة كان بمنزلة أن تقول : خرجت ، ومبدأ[٣]الخروج البصرة[٤] ؛

الجمع بين اللام ، و"إنَّ" لكونهما بمعنى واحد ، وإن اختلف لفظُهما؛ فإن يمنعوا الجمعَ بين "إنَّ" ، و"أنَّ" ، وهما بلفظ واحد كان ذلك أولى.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢/٢٧٥-٢٧٦ : " أخبرنا أبو علي – رحمه الله- قال : قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس.

قال : وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به. تمت الحكاية.

تفسير قوله : "إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار" هو أنك إذا قلت: ما قام زيد ؛ فقد أغنت "ما " عن "أنفي " ، وهي جملة فعل ، وفاعل ، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا ؛ فقد نابت "إلا " عن "أستثني "، وهي فعل ، وفاعل ، وإذا قلت: قام زيد ، وعمرو ؛ فقد نابت الواو عن "أعطف"، وإذا قلت: ليت لي مالًا ؛ فقد نابت "ليت" عن "أتمنى".

وإذا قلت: هل قام أخوك ؛ فقد نابت " هل " عن "أستفهم" ، وإذا قلت: ليس زيد بقائم ؛ فقد نابت الباء عن "حقًّا" و"البتة" ، و"غير ذي شك".

وإذا قلت: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) النساء ١٥٥ ؛ فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم، فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقًّا ، أو يقينًا.

وإذا قلت: أمسكت بالحبل ؛ فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرًا له ، وملاصقة يدي له .

وإذا قلت: أكلت من الطعام ؛ فقد نابت "من " عن البعض ، أي: أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقية ما لم نسمه.

(٣) في النسخة (ب) ومبداء .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٤ : –

فلو جمع بينهما كان مظنة التوهم أنه لو كان[1] المعني واحدا لما جمع بينهما ؛ لأنه مفوت لما ذكرنا من غرض[2] الاختصاص[3].

ولقائل أن يقول : قوله : مختلفان بظاهرهما[4] إلي قوله : مكسورتين مما لاحاجة إليه في إثبات المدعي ؛ فكان مستغني عنه.

والوجه الظاهر في امتناع تصدير الجملة ؛ إنما هو إرادة الفرق بينهما[5] وبين التي بمعني لعل.

" وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك: من مكان كذا ، وكذا إلى مكان كذا ، وكذا ، وتقول : إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان ؛ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها.أ.هـ

قال الزمخشري في المفصل ص٣٧٩ : "فـ "من " معناها ابتداء الغاية ؛ كقولك: "سرت من البصرة".

(١) في النسخة (ب) كانا لمعني .

(٢) في النسخة (ب) عرض .

(٣) في النسخة (ب) الاختصار .

(٤) في النسخة (ب) نظائرهما .

(٥) في النسخة (ب) بينها .

فَصْلٌ : وَقَدْ يَأْتِي الْمَفْتُوحُ بِمَعْنَى لَعَلَّ ، وَأَمَّا الْمَكْسُورُ بِمَعْنَى نَعَمْ فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ .

وَالثَّالِثُ مِنَ السِّتَّةِ : لَكِنَّ ، وَهُوَ لِلِاسْتِدْرَاكِ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ يَتَغَايَرَانِ نَفْيًا ، وَإِيجَابًا إِمَّا لَفْظًا ؛ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِيءْ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَإِمَّا مَعْنًى ؛ كَنَحْوِ : حَضَرَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا غَائِبٌ ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنَّه مُرَكَّبٌ .

وَالرَّابِعُ كَأَنَّ ، وَهُوَ لِلتَّشْبِيهِ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي : كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ ؛ أَنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ فَقُدِّمَ حَرْفُ التَّشْبِيهِ ، وَفُتِحَ لَهُ الْمَكْسُورَ. [1]

قول الشارح (**قوله : وقد يأتي المفتوحة**[2] **بمعني لعل)** [3] يعني : أن المفتوحة مِنْ قَبِيلِ المشترك ، وقد ذكر هذا مرة أخري ؛ حيث عدها من لغات لعل[4] ولو اقتصر على ذكره هناك لكفي .

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٠٩. .

(٢) في النسخة (ب) المفتوح .

(٣) قال الزجاجي في اللامات صـ١٣٧ : "وأما مجيء أن مفتوحة مشددة بمعنى لعل فلغة مشهورة معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى ، وكلام الفصحاء من العرب.أ.هـ

قال سيبويه قلت : للخليل ما تأويل من قرأ : (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) الأنعام ١٠٩ بالفتح ؛ قال : تأويله لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، ولا يجوز أن تكون منصوبة بإيقاع يشعركم عليها ؛ لأنه يصير عذرا للقوم في طلبهم الآيات.

قال : والعرب تقول : امض إلى السوق أنا نشتري غلاما ؛ يريدون : لعلنا نشتري غلاما ....

وزاد الفراء في معنى فتح أن في هذه الآية وجها آخر ؛ قال :-

يجوز أن يكون تأويله : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، أو لا يؤمنون فيكون في الكلام حذف يدل عليهما قبله ، وتكونان منصوبة بما قبلها ، وأكثر القراء على كسر إن على الابتداء ، والقطع مما قبله ، وهو الوجه المختار.

ينظر : الكتاب ١٢٣/٣ ، والأصول ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٨.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٠٠ : "وفيها لغات لعل ، وعل ، وعن ، وأن ، ولأن ، ولعن ، ولغن.

وقد أو صلها السّيوطيّ في الهمع ٤٨٩/١ إلى ثلاث عشرة لغة.

(إن) المكسورة بمعنى نعم

(**قولــه : فلــيس مــن البــاب**)[1] أي : لـيس ممـا ينصـب الاسـم ، ويرفـع الخبر .

لكن

(**قولــه : بــين كلامــين يتغــايران**) [2] وذلـك أن وضـعها لقلـب وهـم مـن يتـوهم أن غيـر المـذكور داخـل فـي الحكـم السـابق ؛ فلـزم مـن ذلـك التغـاير بِالضَّرُورَةِ .

وينظـر : معـاني الحـروف للرّمّـانيّ ١٢٤ ، والإنصـاف ١/ ٢٢٤ ، وشـرح المفصـل ٨/ ٨٧ ، وشـرح الرّضـيّ ٢/ ٣٦١ ، وشـرح الكافيـة الشّـافية ١/ ٤٧٠ ٤٧٢ ، والبسـيط ٢/ ٧٦٣ ، والجنى الدّاني ٥٨٢ ، وجواهر الأدب ٤٠٢.

(١) وقد أنكر أبو عُبيد أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) .

ينظـر : غريـب الحـديث لأبـي عُبيـد- دار الكتـب العلميـة- بيـروت- الطبعـة الأولـي – ١٤٠٦هـ – ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، والجنى الدّاني ٣٩٨ ، والمغني ٥٦.

(٢) المعنـي الأصـلي لهـا الاسـتدراك ، وهـو تعقيـب الكـلام بنفـي يتـوهم ثبوتـه ، أو إثبـات مـا يتـوهم نفيـه ، وهـذا يسـتلزم أن يسـبقها كـلام لـه صـلة بمعموليهـا ، وأن يكـون مـا بعـدها مخالفـا لمـا قبلهـا فـي المعنـى ، ومغـايرا لـه ، وتقـع بعـد النفـي ، والإثبـات ، واسـتعمال "لكـن" فـي الاسـتدراك هـو الغالـب فيهـا ، وقـد تسـتعمل لتأكيـد النسـبة ، وتقويتهـا فـي ذهـن السـامع ، إيجابية كانت ، أو سلبية.أ.هـ

التصريح: ١/ ٢١١.

قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٣٩٨ : " هـي للاسـتدراك لتوسـطها بـين كلامـين متغـايرين نفيـاً ، وإيجابـاً ؛ فيسـتدرك بهـا النفـي بالإيجـاب بـالنفي ، وذلـك قولـك: مـا جـاءني زيـد لكـن عمراً جاءني ، وجاءني زيد لكن عمراً لم يجيء.

والتغـاير فـي المعنـى بمنزلتـه فـي اللفـظ كقولـك: فـارقني زيـد لكـن عمـراً حاضـر ، وجـاءني زيـد لكـن عمـراً غائـب ، وقولـه عـز وجـل: (**وَلَـوْ أَرَاكَهُـمْ كَثِيـرًا لَفَشِـلْتُمْ وَلَتَنَـازَعْتُمْ فِـي الْأَمْـرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ**) الأنفال ٤٣ على معنى النفي ، وتضمن ما أراكهم كثيراً.

وقـال الرضـي فـي شـرح الكافيـة ٤/ ٣٧٢ : " قولـه : (بـين كلامـين متغـايرين معنـى) ، أي: فـي النفـي ، والإثبـات ، والمقصـود: التغـاير المعنـوي لا اللفظـي ، فـإن اللفظـي قـد يكـون نحـو : جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ.

وقـد لا يكـون ؛ كقولـه تعـالى: (**وَلَـوْ أَرَاكَهُـمْ**) إلـى قولـه : (**وَلَكِـنَّ اللَّـهَ سَـلَّمَ**) ، أي: ولكـن الله لـم يـركهم كثيـرا ، وتقـول: زيـد حاضـر ، لكـن عمـرا مسـافر ، ولا يلـزم التضـاد بينهمـا تضـادا حقيقيـا ؛ بـل يكفـي تنافيهمـا بوجـه مـا ، قـال تعـالى: (**إِنَّ اللَّـهَ لَـذُو فَضْـلٍ عَلَـى النَّـاسِ**

لأنه إنما يقال : لكن زيدا حاضر ؛ إذا كان مظنة أن يتوهم السامع أنه غاب – أيضا – ؛ حين قال غاب عمرو

لكن بين البساطة والتركيب

(**قوله : إنه مركب)** في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف[١] ؛ قال بعض الكوفيين لكن مركب من لا ، وكن [٢] وهو غير مناسب.

وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ) البقرة ٢٤٣ ، فإن عدم الشكر غير مناسب للإفضال ؛ بل اللائق به أن يشكر المفضل ، ومثله كثير

(١) هو كتاب يحوي مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين" الذي صنفه الإمام الحجة ، والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي ، المولود في سنة ٥٣١ ، والمتوفي في سنة ٥٧٧ من الهجرة.

(٢) ذهب البصريون ، ومن تبعهم من المتأخرين إلي أن "لكنَّ" بسيطة غير مركبة.

ينظر : وجواهر الأدب ٥٢٨ ، والجني الداني ٥٥٩ ، والفوائد الضيائية ٣٥١/٢ ، والهمع ٤٨٥/١ ، شرح الكافية ٣٦٠/٢ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب – ضبطه ، وصححه ، ووضع حواشيه ، عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولي– ١٤٢١هـ – ٢٩٣/١ .

وذهب الكوفيون ، وتبعهم أبو القاسم السهيلي ، إلي أنها مركبة.

ينظر : الإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وشرح الكافية ٣٦٠/٢ ، وجواهر الأدب ٥٢٨ ، والجني الداني ٥٥٩ ، نتائج الفكر ٢٥٥.

وقد اختلفوا من أي شئ ركبت ؟

فذهب الكوفيون إلي أنها مركبة من "لا" و"إنَّ" ، والكاف الزائدة غير التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفا ، والأصل فيها "إن" .

قال الفراء : " لأن أصلها : (إن عبد الله قائم) فزيدت على (إن) لام ، وكاف ، فصارتا جميعا حرفا واحدا" . ينظر : معاني القرآن ٤٦٥/١ .

أما أبو القاسم السهيلي فيري : أنها مركبة من "لا" ، و"إن" وكاف التشبيه ، قال رحمه الله:–

"وأما (لكن) فأصح القولين فيها إنها مركبة من "لا" و"إن" والكاف ، والكاف التي هي للخطاب – في قول الكوفيون – ما أراها إلا كاف التشبيه ؛ لأن المعني يدل عليها ، إذا قلت :(ذهب زيد لكن عمرا مقيم) ، تريد(لا كفعل عمرو) ، فـ "لا" لتوكيد النفي عن الأول ، و"إن" لإيجاب الفعل الثاني ، وهو المنفي عن الأول ؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه ؛ فلا تقع "لكن" إلا بين كلامين متنافيين ؛ فلذلك تركبت من "لا"

والكـــاف ، و"إن" ؛ إلا أنهـــم لمـــا حـــذفوا الهمـــزه المكســـورة كســـروا الكـــاف إشـــعارا بهـــا " . ينظـــر : نتائج الفكر ٢٥٥.

وقد تبعهم ابن يعيش ، حيث قال بعد حكاية مذهبهم: –

"و هو قول حسن ". ينظر : شرح المفصل ٧٩/٨ .

وقد استدل الكوفيون ، ومن تبعهم على تركيبها بما يلي :–

الأول : دخـــول الـــلام فـــي خبرهـــا ، ولـــم تـــدخل الـــلام إلا ؛ لأن أصـــلها "إن" زيـــدت عليهـــا "لا" والكاف ، وذلك كقول الشاعر :

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنَّني مِن حُبّها لَعَمِيدُ

اللغة: العواذل: ج العاذل ، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

البيـــت مـــن الطويـــل ، وهـــو بـــلا نســـبة فـــي الأشـــباه والنظـــائر ٤/ ٣٨ ، والإنصـــاف ١/ ٢٠٩ ، وتخلـــيص الشـــواهد ص ٣٥٧ ، والجنـــى الـــداني ص ١٣٢ ، ٦١٨ ، وجـــواهر الأدب ص ٨٧ ، وخزانـــة الأدب ١/ ١٦ ، ١٠/ ٣٦١ ، ٣٦٣ ، والـــدرر ٢/ ١٨٥ ، ورصـــف المبـــاني ص ٢٣٥ ، ٢٧٩ ، وســـر صـــناعة الإعـــراب ١/ ٣٨٠ ، وشـــرح الأشـــموني ١/ ١٤١ ، وشـــرح شـــواهد المغنـــي ٢/ ٦٠٥ ، وشـــرح ابـــن عقيـــل ص ١٨٤ ، وشـــرح المفصـــل ٨/ ٦٢ ، ٦٤ ، وكتـــاب اللامـــات ص ١٥٨ ، ولســـان العـــرب ١٣/ ٣٩١ (لكـــن) ومغنـــي اللبيـــب ١/ ٢٣٣ ، ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

ينظر : المعجم المفصل ٣١٦/٢.

والشـــاهد فيـــه قولـــه: "ولكنّنـــي مـــن حبّهـــا لعميـــد" حيـــث دخلـــت الـــلام علـــى خبـــر "لكـــن" علـــى أن الأصل: لكن إنّني. ويجيز الكوفيّون دخول اللام على خبر "لكنّ".

وينظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والإنصاف ٢٠٩/١ .

ثانيا : أن زيادة "لا" والكاف على "إن " كزيادة اللام ، والهاء في قول الشاعر :

لهنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٌ ... على هَنَوَاتٍ كاذِبٌ مَنْ يَقُولُها

والبيـــت مـــن الطويـــل ، وهـــو بـــلا نســـبة فـــي الإنصـــاف ١/ ٢٠٩ ، وخزانـــة الأدب ١٠/ ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، والـــدرر ٢/ ١٩٠ ، ولســـان العـــرب ١٢/ ٦٣٦ (وســـم) ، ١٣/ ٩٨ (جـــنن) ، ١٣/ ٣٩٣ (لهـــن) ، ١٣/ ٤٦٧ (ألـــه) ، ١٥/ ٣٦٧ (هـــا) وهمـــع الهوامـــع ١/ ١١٤ ، وتاج العروس (لهن).

ينظر : المعجم المفصل ٣١٣/٦.

وينظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١ ، والانصاف ٢٠٩/١ .

أن الحـــرف قـــد يوصـــل فـــي الأول ، والآخـــر ، فممـــا وصـــل فـــي أولـــه " هـــذا " ؛ إذ أصـــله "ذا" زيـــدت فـــي أولـــه هـــاء التنبيـــه ، وممـــا وصـــل فـــي الآخـــر "إمـــا" فـــي مثـــل قولـــه تعـــالي (فَإِمَّـــا تَـــرَيِنَّ مِـــنَ الْبَشَـــرِ أَحَـــدًا) ســـورة مـــريم مـــن الآيـــة ٢٦ ، إذ أصـــله "إن" زيـــدت فـــي آخرهـــا "مـــا" وكـــذلك

ولو قيل : إنه مركب من لكن ، وإن فخففت[1] وجعلا كلمة واحدة[2] بالوضع لم يبعد ؛ لمكان الضبط.

"كم" في مثل قول العرب : "كم مالك" ؛ الأصل أنها "ما" زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها .

وقد ورد عن بعض العرب دعوي من غير دليل من لفظ ، أو معني ، ولا يخفي أثر التكلف فيه ، وهو نوع من علم الغيب ، والأصل عدم التركيب.

ينظر : الإنصاف ٢١٤/١ ، والتبيين ٣٥٨ ، وشرح الكافية ٣٦٠/٢ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٩٣/١ .

أما قولهم : إن الهاء في قول الشاعر : "لهنك" زائدة فهذا لا يسلم لهم ؛ بل هي مبدلة من همزة "إن" فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم ؛ يقال : "هرقت الماء " ، وأصله : "أرقت الماء " و"هرحت الدابة" وأصله "أرحت الدابة" .

ينظر : الإنصاف ٢١٤/١-٢١٥ .

أما أبو حيان فقد اختار أنها بسيطة ، واستغرب قول من قال بتركيبها ، وعد قوله : فاسدا ، حيث قال :" ومن غريب ما قيل في "لكن" إنها مركبة من كلم ثلاث ، " لا " للنفي ، والكاف للخطاب ، و"أنَّ" التي للإثبات والتحقيق ، وأن الهمزة حذفت للاستثقال ، وهذا قول فاسد ، والصحيح أنها بسيطة ".

ينظر : البحر المحيط ٣٢٧/١ .

وقد رد البصريون ، ومن تبعهم مذهب الكوفيين بما يلي :-

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنّني مِن حُبّها لَعَمِيدُ

شاذ لا يؤخذ به لقلته ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب ، وأشعارهم ، و لو كان ما ذهبوا إليه من تركيب "لكن" من "إنَّ" لكان ينبغي أن يكثر دخول اللام في خبرها في كلامهم ، وأشعارهم ؛ كما جاء في خبر "إنَّ" ، وفي عدم ذلك دليل على أن البيت شاذ لا يقاس عليه ، وأن ما ادعوه من التركيب باطل لا يقاس عليه .

ينظر : الإنصاف ٢١٤/١ ، شرح التسهيل ٢٩/٢ .

(١) في النسخة (ب) فحففت.

(٢) في النسخة (ب) حدة .

(كأن) بين البساطة والتركيب

(قوله : إن الأصل إن زيدا كالأسد فقدم الكاف[١] **وفتح له المكسور)**[٢] ظاهر في أن كأن [ليس بكلمة][٣] وليس ذاك[٤] بمستقيم ؛ لأنه لو كان كذلك لاحتاج في[٥] أن يتم كلاما إلي جزء آخر ؛ كما إذا قلت[٦] : بأن زيدا الأسد .

فإن قلت : جاز أن يكون المعني على الكسر.

قلنا : لو كان كذلك لما صح دخول حرف[٧] الجر عليها ، وذلك ظاهر.

بل الوجه أن يقال : إنها كلمة برأسها ، أو كلمة مركبة من كاف التشبيه ،

---

(١) وزعم الزجاج أن الكاف فيها جارة غير زائدة ، أي: بالإضافة ، فقال: إنها اسم ؛ بمنزلة مثل ، وقدرها مبتدأ محذوف الخبر ، وما بعدها في تقدير مصدر مضاف إليها ، فمثل كان محمدا أخوك تقديره عنده: مثل أخوة محمد إياك موجودة.

ينظر : المغني ص٢٠٩.

(٢) الذي قال بتركيب "كأن" هو الخليل ، قال سيبويه:–

" وسألت الخليل عن "كأن" فزعم: أنها "أن" لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع "أن" ؛ بمنزلة كلمة واحدة ، وكذلك يراها سيبويه مركبة أيضا.

قال وهو يتحدث عن زيادة اللام في "لعل" ، وكذلك : كان دخلت الكاف فيها للتشبيه ، ومثل ذلك: "كأن ، وكذا" .

ينظر : الكتاب ١/ ٢٨٧ ، و٢/ ٦٧.

وقال الزمخشري في المفصل صـ٣٩٨ : " هي للتشبيه ركبت الكاف مع أن ؛ كما ركبت مع ذا ، وأي في كذا ، وكأين ، وأصل قولك : كأن زيد الأسد ؛ أن زيداً كالأسد ؛ فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظاً ، والمعنى على الكسر ، والفصل بينه وبين الأصل إنك ههنا بأن كلامك على التشبيه من أول الأمر ، وثم بعد مضي صدره على الإثبات.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) فليس ذلك.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) قلن.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

وأن المفتوحة[١]؛ ولا بعد في التزام ذلك تجنبا[٢] عن الانتشار [٣] في باب الوضع.

---

(١) قال المرادي في الجني الداني ص٥٧٠- ٥٧١ : " كان " حرف ينصب الاسم ، ويرفع الخبر من أخوات إن ، ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه ، وإن.

فأصل الكلام عندهم: إن زيداً كالأسد. ثم قدما الكاف ، اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت إن ؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر.

قال الزمخشري: والفصل بينه وبين الأصل ؛ أنك ههنا بأن كلامك على التشبيه من أول الأمر ، وثم بعد مضي صدره على الإثبات..........................

وذهب بعضهم إلى أن كأن بسيطة غير مركبة ، واختاره صاحب رصف المباني ، ونسبه إلى أكثرهم ، واستدل له بأوجه:-

منها : أن الأصل البساطة ، والتركيب طارئ.

ومنها : أنه لو كان مركباً ؛ لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها ما تتعلق به ؛ إذ ليست بزائدة.

ومنها : أن الكاف إذا كانت داخلة على أن ؛ لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة ؛ فيكون التقدير : في كأن زيداً قائم كقيام زيد ؛ فيحتاج إلى ما يتم الجملة ، وكأن زيداً قائم كلام قائم بنفسه لا محاله.

ومنها : أنه لا يتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ؛ فتقول: كأن زيداً قام ، وكأن زيداً في الدار ، وكأن زيداً عندك ، وكأن زيداً أبوه قائم.

قلت: ، وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر ؛ فإن الظاهر أن الأكثر يقولون : بالتركيب.

ولعدم اشتهار القول بالبساطة ، قال ابن هشام: لا خلاف في أن كأن مركبة من أن ، وكاف التشبيه.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) تجنيبا.

(٣) في النسخة (ب) الانتسار.

فصل : وتخفف هذه الأربعة ؛ فيبطل عملها في الاستعمال الشائع لازما المكسور اللام ؛ إذ ذاك على وجه سيتضح لك. قول السكاكي

ولا تمتنع عن الدخول على الفعل لكن يراعى في المكسور عندنا أن يكون الفعل من باب كان ، أو علمت .

وفي المفتوح أن يكون مع فعله قد ، أو سوف ، أو أختها السين ، أو حرف نفي.

والخامس: ليت ، وهو للتمني.

والسادس : لعل ، وهو لتوقع مرجو ، أو مخوف ، وقد يشم معنى التمني ، وهما يدخلان على أن يقال : ليت أن زيدا حاضر ، وكذا عند الأخفش : لعل أن زيدا قائم فأشبه لعل ليت ، وفيه لغات أخر عل ، وعن ، ولعن ، ولغن ، وعند المبرد أن أصله عل ، واللام لام الابتداء . (١)

(**قوله : وتخفف**(٢) **هذه الأربعة إلي آخره**) إعمال المكسورة مخففة كثير ، وإعمال المفتوحة(٣) لم يجيء في الظاهر إلا شاذا(٤). قول الشارح

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٠٩-١١٠ .

(٢) في النسخة (ب) وتحفف.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة مخففة.

(٤) اختلف النحاة في إعمال "إنْ " المخففة عمل الثقيلة على مذهبين :-

الأول : مذهب جماهير النحاة أنها تعمل قليلا ، ومنهم سيبويه ، أبو الحسن الأخفش ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن النحاس ، والزجاجي ، وأبوسعيد السيرافي ، والفارسي ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وأبوالبركات ، وابن خروف ، والعكبري ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، والمالقي ، وأبوحيان ، والمرادي ، وابنهشام ، والدماميني ، والسيوطي.

ينظر : الكتاب :٤٠/٢ ، معاني القرآن : ٣٥٩/٢ .المقتضب : ١٨٩/١ ، ٣٦٠/٢ . الأصول ٢٣٥/١، ٢٣٧/١ . إعراب القرآن : ٣٠٥/٢ . اللامات : ١١٦ . شرح السيرافي : ٨/٣ ، الحجة : ٣٨٦/٤ ، والعضديات : ٧١ ، ٧٠ . المفصل : ٢٩٧ . أمالي ابن الشجري :١٤٦/٣ . الإنصاف ١٩٥/١ ٢٤ . شرح الجمل ٤٦٤/١ . اللباب ٢٢٢/١ . الإيضاح شرح المفصل ١٨٨/٢ . شرح الجمل ٤٣٧/١ . شرح التسهيل ٣٣/٢ . شرح

الكافية ٣٦٦/٤ . رصف المباني١٠٨ . الارتشاف ١٢٧١/٣ . الجني الداني٣٩٤.
تعليق الفرائد ٤/ ٦٠ ، ٥٩ .همع الهوامع ٤٥١/١.

المذهب الأخير : إلغاء عمل "إنْ" عند تخفيفها ، وهو مذهب الكسائي ، ويفهم من كلام الفراء ، وعزاه النحاة للكوفيين.

ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٥/٢ ، معاني الفراء ٢٩/٢ ، الإنصاف ١٩٥/١ ، شرح المفصل ٧٤/٨ ، اللباب ٢٢٢/١ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٤ ، شرح الكافية للرضي ٣٦٦/٤ ، الارتشاف ١٢٧١/٣ ، المساعد ٣٢٨/١ ، تعليق الفرائد ٦٠/٤ .

وللنحاة الذين أجازوا عمل "إنْ " آراء مختلفة في الحكم على هذا العمل :-

فذهب الفارسي إلي ضعفه حيث قال : "وهذا ضعيف " . ينظر : :المسائل المنثورة ٧١.

وذهب الزجاجي ، والسيرافي ، وابن الشجري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والرضي ، وابنهشام ، إلي أن الإلغاء أكثر .

ينظر : اللامات ١١٣ . شرح السيرافي ٣/ ٨ أمالي ابن الشجري ١٤٦/٣ . شرح المفصل ٧١/٨ . شرح التسهيل ٣٣/٢ . شرح الكافية ٣٦٥/٤ .

قال الزجاجي : "ويبطل عملها في أكثر اللغات " . ينظر : اللامات ١١٣ .

وذهب ابن الحاجب إلي أن الإعمال كثير . ينظر : الإيضاح شرح المفصل ١٨٨/٢ .

وذهب المالقي إلي أن الإلغاء هو القياس . ينظر : رصف المباني ١٠٨ .

<u>أدلة المذهب الأول : وتتكون من السماع ، والقياس :</u>

<u>أولا – السماع</u> :-

قراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي بكر (وإنْ كلاً لما ليوفينّهُمْ ربُّكَ أعمالهُمْ). هو د ١١١

قال سيبويه : "وأ هل المدينة يقرؤون (وإنْ كُلاً لما لَيُوَفِّينّهُمْ ربُّكَ أعمالهُمْ) يخففون ، وينصبون ، وذلك ؛ لأن الحرف ؛ بمنزلة الفعل ؛ فلما حذف من نفسه شئ لم يغير عمله". ينظر : الكتاب ٤٠/٢

<u>ثانيا – القياس</u> :-

حيث قاسوا "إنْ" المخففة على "يك" في ؛ نحو : لم يك زيد قائما ، الذي ذهب بعضه ، وبقي عاملا .

ينظر : الكتاب ٤٠/٢ ، والمقتضب ١٨٩/١ ، والأصول ٢٣٥/١ ، وشرح السيرافي ٨/٣.

قال ابن النحاس ناقلا رأى الكسائي :"وأنكر الكسائي أن تخفف "إن" وتعمل ، وقال : ما أدري على أي شئ قرأ (وإنْ كلا) ". ينظر : إعراب القرآن ٣٠٥/٢ .

قال الفراء :"وأما الذين خففوا "إنْ" فإنهم نصبوا "كلا" بـ "ليوفينهم" وقالوا : كأنا قلنا : وإن ليوفينهم كلا ، وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأن اللام (لا) يقع الفعل الذي بعدها على شئ قبله " . ينظر : معاني القرآن ٣٠,٢٩/٢ .

وإنما أعملوها[١] في ضمير شأن مقدر ؛ لئلا يلزم الخروج عن المناسبة في كلامهم ، وهو إعمالهم[٢] الأضعف دون إعمال الأقوي ، وذلك أن المفتوحة أقوي في شبه الفعل[٣] ولم يجيء عملها في الظاهر ؛ فلو لم يعملوها في مقدر – أيضا – لزم ما ذكرنا.

إعمال (كأن) مع التخفيف

وإعمال كأن مخففة كثير ، وإلغاؤها[٤] وأما لكن فبعد=

أدلة المذهب الأخير : أدلة الكوفيين قائمة على القياس ، وهي :-

أولا : أنها عملت لشبهها بالفعل ، وقد ذهب شبهها به بالتخفيف ، فينبغي أن تهمل.

ثانيا : أن "إنْ" مختصة بجزم الفعل ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء. ينظر : الإنصاف ١/١٩٥ .

(١) في النسخة (ب) لا عملوها.

(٢) في النسخة (ب) إعمال.

(٣) في النسخة (ب) شبهها بالفعل.

(٤) اختلف النحويون في إعمال (كأن) بعد تخفيفها ، فذهب الكوفيون إلي عدم جواز إعمالها مخففة .

ينظر : الدر المصون ٤/٣٠ ، همع الهوامع ١/١٤٣ .

وتبعهم الزمخشري حيث قال :-

"وتخفف فيبطل عملها" ، ولكن حمل كلامه هذا ابن يعيش على معني إبطال عملها ظاهرا ، وإعمالها في ضمير الشأن.

ينظر : المفصل ٣٠١ ، شرح المفصل ٨/٨٢ .

وذهب البصريون ، ومن تبعهم إلي جواز إعمالها ، لكن اختلفوا فيما بينهم في جواز إعمالها في الظاهر .

فذهب طائفة منهم إلي جواز إعمالها مطلقاَ في الظاهر ، والمضمر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ حيث قال :-

"وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرا لمنطلق ، وأ هل المدينة يقرؤون (وإنْ كُلاً لما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) يخففون ، وينصبون ؛ كما قالوا : {كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ } "

ينظر : الكتاب ٢/١٤٠.

وذلك ؛ لأن الحرف ؛ بمنزلة الفعل ؛ فلما حذف من نفسه شئ لم يغير عمله ؛ كما لم يغير عمل (لم يك) ، و(لم أبل) حين حذف .

= التخفيف لم يجز[1] عملها[2] أصلا ؛ فالحكم على الجميع =

فظاهر تشبيه سيبويه (إنْ عمرا لمنطلق) بقوله : (كأنْ ثدييه حقان) جواز ذلك في الكلام ، وأنه لا يختص بالشعر.

ينظر : البحر المحيط ٢٩٢/٣ ، الدر المصون ٣٠/٤ .

وقد تبعه في رأيه هذا الرماني ، وابن الناظم ، والرضي ، والمالقي ، والمرادي ، وابنهشام ، والدماميني ، والجامي ، والأزهري ، والأشموني.

ينظر : معاني الحروف ١٢١/١٢٢. شرح الألفية لابن الناظم ١٨٣. شرح الكافية ٣٦٠/٢. رصف المباني ٢٨٦. الجني الداني ٥٢٣ . أوضح المسالك ٣٦٢/١-٣٦٥. تعليق الفرائد ٧٥/٤. الفوائدالضيائية ٣٥٠/٢. التصريح ٢٣٤/١. شرح الأشموني ٣٠٢/١ .

وذهب طائفة إلي أن إعمال (كأن) المخففه في الظاهر خاص بالشعر ، وممنيري هذا ابن عصفور ، وابن عقيل.

ينظر : المقرب ١١٠/١ ، والخزانة ٣٥٧/٤ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣٩١/١ .

(١) في النسخة (ب) يجيء.

(٢) (لكن) من أخوات (إن) وهي تنصب المبتد ويسمي اسمها ، وترفع الخبر ، ويسمي خبرها ، لكن إذا خففت ، فذهب جمهور النحويين إلي إهمالها ، وعدم إعمالها ، قال سيبويه:-

" هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأفعال ، وهي (لكنْ) ، و(إنما) ، و(كأنما) ، و(إذ) ونحو ذلك ؛ لأنها حروف لا تعمل شيئاً ، فتركت الأسماء بعدها على حالها ؛ كأنه لم يذكر قبلها شئ ؛ فلم يجاوز ذا بها ؛ إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه ، فيجعلوا الاسم أولي بها من الفعل " .

ينظر : الكتاب ١١٦/٣.

ومن الجمهور الفراء ، والزجاج ، وأبوجعفر النحاس ، والرماني ، والزمخشري ، والسهيلي ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، والمالقي ، وغيرهم.

ينظر : معاني القرآن ٤٦٤/١ . معاني القرآن وإعرابه ١٨٣/١ . إعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/١ . معاني الحروف ١٣٣. المفصل ٣٠٠. نتائج الفكر ٢٥٦. التبيان في إعراب القرآن ٩٩/١ . شرح المفصل ٨٠/٨. شرح الجمل ٤٣٦/١. التسهيل ٦٥ ، وشرحه ٣٨/٢. شرح الكافية ٣٥٩/٢ . رصف المباني ٣٤٨ . الدر المصون ٩٢/٢ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٠/١ ، أوضح المسالك ٣٦٦/١ ، المساعد ٣٢٨/١ ، تعليق الفرائد ٦٦/٤ ، الفوائد الضيائية ٣٥١/٢ .

= ببطلان العمل في الاستعمال [(١)] الشائع[(٢)] بالإطلاق من غير تفصيل بينها ليس ؛ كما ينبغي.

(قوله : لكن يراعي) يعني : أن المكسورة بعد التخفيف لاتدخل من الأفعال إلا على مايقتضي الجملة الاسمية عند البصريين لتكون الجملة الاسمية ، واقعة في حيزها ؛ قضاء من حقها[(٣)] في الأصل .

وعند[(٤)] الكوفيين لا يجب أن يكون ذلك ؛ لأنه إنما وجب دخولها على الاسمية ؛ لمكان الشبه ، وقد زال ذلك الشبه بالتخفيف.

قالوا : لأنها مع التخفيف يزول اختصاصها بواحد من الأسماء ، والأفعال ، ولا يعمل إلا ما يختص ، فأنت تقول : ما قام زيد لكنْ عمرو قائم ، وما يقوم زيد لكنْ يقوم عمرو.

ينظر : الكتاب ٣/١١٦ ، رصف المباني ٣٤٨ .

ولأنه ليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب ، ولا يعرف لهم شاهد استدلوا به على جواز إعمالهم مخففة ، ولأن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل ؛ فلذلك لما خففت ، وسكن آخرها بطل عملها .

ينظر : رصف المباني ٣٤٨.

وقد خالف الجمهور يونس ، والأخفش ، وظاهر كلام المبرد ، حيث ذهبوا إلي جواز إعمالها مخففة ، وشبهوها بـ (إن)و(أن)و(كأن)مخففة ، حيث شبه الأخفش (إلا) ب(لكن) المخففة ، وأعمله فيما نقله عن يونس : ما أشتكي إلا خيرا .

ينظر : نتائج الفكر ٢٥٧ ، والتسهيل ٦٥ ، شرح الكافية ٢/٣٦٠ ، البحر المحيط ١/٦٢ ، معاني القرآن للأخفش ١/١٥٢.

وقال المبرد: "وقولك (لكن) ؛ بمنزلة (إن) في تخفيفها ، وتثقيلها في النصب ، والرفع ، وما يختار فيهما ؛ لأنها على الابتداء داخلة " أ.هـ.

ينظر : المقتضب ١/٥١.

وقال – أيضا – : "و(لكن) للاستدراك ، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مخففة" . أ.هـ

ينظر : المصدر السابق ٤/١٠٧ .

(١) في النسخة (ب) للاستعمال .

(٢) في النسخة (ب) الشايع.

(٣) في النسخة (ب) حقهما.

(٤) في النسخة (ب) ويتمثل.

(**قولــه : مــع فعلــه قــد أوســوف أوالســين)** للتنبيــه علــى أنهــا هــي المخففــة دون الناصــبة للأفعــال ، ولمــا لــم يمكــن[١] الجمــع بينهــا ، وبــين حــرف النفــي ؛ تركــوا ذلــك ، أو لأنــه لايحتــاج إلــي التنبيــه مــع بعــض حــروف النفــي فــأجروا[٢] الجميع مجرا[٣] واحدا في ترك التنبيه على ذلك .

ليت ومعناها

(**قولــه : لتوقــع مرجــو أومخــوف)** [٤] يقــال : توقــع الشــيء ، واســتوقعه[٥] أي : انتظــر ، وقوعــه ، وذلــك إمــا بالقيــاس إلــي حــال المــتكلم ، وإمــا بالقيــاس إلــي حال المخاطب.

ليت تفيد التمني

(**قوله : يشم[٦] معني التمني)**[٧] أي : يلزمه ؛ لأن التمني من لوازم

---

(١) في النسخة (ب) يكن .

(٢) في النسخة (ب) فأجري.

(٣) في النسخة (ب) مجرا.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٤٨/٢ : "وإذا قلت : لعل فأنت ترجوه ، أو تخافه في حال ذهاب.

قال الزمخشري في المفصل صـ٤٠٠ : " لعل: هي لتوقع مرجو ، أو مخوف ، وقوله عز وجل(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) .... ، وكذلك قوله عز وجل: (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) طه ٤٤ ، ومعناه : اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون.

(٥) في النسخة (ب) ، أو استوقعه.

(٦) في النسخة (ب) يسم.

(٧) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٠٠ : وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فأطلع بالنصب ، وهي في حرف عاصم.

قال ابن يعيش شارحا ٥٧٠/٤-٥٧١ :-

" قد قُرئت هذه الآية: {فَاطَّلَعَ} بالرفع عطفًا على {أَبْلُغَ} ، وبالنصب ؛ كأنه جوابُ "لَعَلَّ" ؛ إذ كانت في معنى التمني ؛ كأنه شبّه الترجّي بالتمني ؛ إذ كان كلّ واحد منهما مطلوبَ الحصول مع الشكّ فيه.

والفرقُ بينهما أنّ الترجّي توقُّعُ أمر مشكوك فيه ، أو مظنونٍ ، والتمني طلبُ أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيلَ الحصول ؛ نحو : قوله تعالى: (يَالَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ) الحاقة ٢٧ ، و(يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا) مريم ٢٣ ، وهذا طلبُ مستحيل ؛ إذ كان الواقع بخلافه.

توقـع المرجـو ، وقـد لمـح ذلـك المعنـي الالتزامـي[1] مـن قـرأ[2]﴿فـأطلع﴾ بالنصب[3].

فـإن قلـت : لـم لا يجـوز أن يكـون ذلـك المعنـي[4] للاشـتراك[5] ، أو التجـوز[6] بـأن يكـون لعـل مِـنْ قَبِيـلِ المشـترك ، أو المجـاز فـي قـراءة[7] مـن قرأ[8]﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب.

قلنا : كل واحد خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ، وفي الكلام مندوحة.

وقال الفراء في معاني القرآن ٣/ ٩:-

و"قوله تعالى: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ) غافر ٣٧-بالرفع- يرده على قوله : "أبلغ".

ومن جعله جوابا لـ "لعلي" نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء.

وينظر : حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي ، المسَمَّاة: عنايةُ القَاضِى ، وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ٢/ ٢٢ .

(١) في النسخة (ب) إلزامي.

(٢) في النسخة (ب) قراء.

(٣) قرأ العشرة إلا عاصمًا في رواية حفص برفع {فَأَطَّلِعُ} عطفًا على {أَبْلُغُ} .

وقرأ حفص بالنّصب على أنه جواب للتمني تشبيهًا لـ (لعلّ) بـ (ليْت) ؛ لأن (ليت) في التمني أخت (لعلّ) في التّرجِّي.

ينظر : السّبعة ٥٧٠ ، والمبسوط ٣٩٠ ، وحجّة القراءات ٦٣١ ، والكشف ٢/ ٢٤٤ ، والتّيسير في القراءات السبع لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفي: ٤٤٤هـ) – المحقق: أو توتريزل – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م – صـ١٩١ ، والإتحاف ٢/ ٤٣٧.

(٤) في النسخة (ب) بمعني.

(٥) في النسخة (ب) الاشتراك.

(٦) في النسخة (أ) التجور.

(٧) في النسخة (ب) قرائة.

(٨) في النسخة (ب) قراه.

دخول (ليت) ، و (لعل) على (أن (

(**قولــه : يــدخلان علــى أن**)[(١)] ؛ فيقال : ليت أن زيدا حاضر ، ولعل أن زيدا قائم ، وإنما قال ، وكذا عند الأخفش ؛ إيذانا بأن دخول لعل على أن ؛ إنما هو عند الأخفش [(٢)].

(**قولــه : قاســه علــى ليــت**)[(٣)]ممنوع ؛ لجواز أن يكون قد ظفر به في كلام من[(٤)] يوثق بعربيته[(٥)] ؛ لأن اللغة لا تثبت قياسا.

---

(١) قال الصبان ٣٩٦/١ : "وتختص ليت - أيضا - بجواز اتصال معموليها بها سادة مسد معموليها ؛ نحو : ليت أنك قائم ، وقيل: الخبر محذوف تقديره : حاصل مثلًا

(١٠) قال الزمخشري في المفصل ص٤٠٠ : "وقد أجاز الأخفش لعل أن زيداً قائم. قاسها على ليت ، وقد جاء في الشعر:-

لَعَلَّكَ يَوْما أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ... عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا "أ.هـ

اللغة : (الإلمام) : النّزول ، والملمة: البليّة النّازلة ، و(الأجدع) : المقطوع الأنف ، والأذن ، ويُستعمل في الذّليل ، وهو المرادهنا.

والمعنى: أيُّها الشّامتُ لا تكن فرحا بموت أخي ، عسى أن تنزل عليك بليّةٌ من البليّات اللاّتي يتركنك ذليلاً خاضعا.

البيت من الطويل من كلمة رثى فيها الشاعر أخاه مالكا ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩ ، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧ ، ٦٩٥ ، ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١ ، وشرح المفصل ٨/ ٨٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٨ ، والمقتضب ٣/ ٧٤.

ينظر : المعجم المفصل ٢٠٢/٤

والشّاهد فيه: (لعلّك يوما أن تُلم) حيث جاء خبر (لَعَلّ) مضارِعا مقرونا ب (أن) حملاً لها على (عسى) .

(١) قال المرادي في الجني الداني ص٤٠٨ : "وأجاز الأخفش ذلك في لعل ، قياساً على ليت.

وأيده ابن مالك بقوله : في شرح التسهيل ٤٠/٢ : "وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت في الدخول على أنّ بلا فاصل ، ؛ فيقال : لعل أنّ الله يرحمنا.

(٤) في النسخة (ب) ممن .

(٥) في النسخة (ب) لعربيته

لغات (لعل)

(قولـــه : وفيـــه لغـــات)[1] يمكـن أن يكـون الأصـل لعـل ؛ فحيـث كثـر فـي الاستعمال كثر التصرف فيه .

(قولـــه : والـــلام لام الابتـــداء) [2] هـذا بعيـد ؛ لأن لام الابتـداء لاتسـتعمل في الإنشاء ، ولأنه قول من غير ثبت.

---

(١) قـال ابـن مالـك فـي تسـهيل الفوائـد ٦٦/١ : "وقـد يقـال فـي " لعـل ": " عَـلّ " و" لَعَـنّ " و"عَـنّ" و"لأنّ" و"أنّ" و" رَعَـنّ " و" رَغَـنَّ " و" لَغَـنَّ " و"لعلَّـت " ، وقـد يقـع خبرهـا " ان يفعـل " بعـد اسـم عـين حمـلا علـى " عسـى " والجـرُّ بـ" لعـلَّ " ثابتـةَ الاولِ ، أو محذوفتَـهُ مفتوحـة الآخر ، أو مكسورة لُغةٌ عقيليةٌ.

وينظـر : هـذه اللّغـات فـي : معـاني الحـروف للرّمّـانيّ ١٢٤ ، والإنصـاف ٢٢٤/١ ، وشـرح المفصـل ٨٧/٨ ، وشـرح الرّضـيّ ٣٦١/٢ ، وشـرح الكافيـة الشّـافية ٤٧٠/١ ٤٧٢ ، والبسـيط ٧٦٣/٢ ، والجنى الدّاني ٥٨٢ ، وجواهر الأدب ٤٠٢.

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل ص٤٠١ : "وعـن أبـي العبـاس أن أصـلها : عـل زيـدت عليها لام الابتداء.

وقـال المبـرد فـي المقتضـب ٧٣/٣ : "ومـن هـذه الْحُـرُوف (لَعَـلَّ) تَقـول: لَعَـلَّ زيـدا يقـوم ، و(لَعَـلَّ) حـرف جَـاءَ لمعْنـى مشـبه بِالْفِعْـلِ كـان مَعْنَـاهُ التوقـع لمحبـوب ، أو مَكْـرُوه ، وأَصـله : (عل) وَاللَّام زَائِدَة .

فـإذا قلـت: لَعَـلَّ زيـدا يأتينـا بِخَيـر ، ولَعَـلَّ عمـرا يزورنـا – فإنمَـا مجَـاز هـذا الْكَـلَام مـن الْقَائِـل إنه لا يَأْمن أَن يكون هذا كَذَا ، والْخَبَر يكون اسما ؛ لأنها ؛ بمنزلة (إن)

فصل : وتلحق أواخر هذه الستة ما كافة ، وملغاة إلا أن الإلغاء مع كأن ، وليت ، ولعل أكثر لقوة قربها من معنى الفعل ، وهو السبب في أنها تعمل في الحال ، وفي اتصالها بضمير الحكاية تارة ؛ يقال : إنني إننا إلى الآخر ، وتارة يقال : إني إلى الآخر ، ولكن يقال : ليتي ، وأنا إلى الآخر دون ليت ، ولعل فإنه لا يقال : ليتا ، ولعلا. (١) قول السكاكي

(**قوله : ما كافة**)(٢)هذه الحروف إذا زيدت ما في أواخرها ؛ بطل عملها ؛ لبعدها عن شبه الفعل(٣) بزيادة ما لايزيد(٤) في أواخر الأفعال . قول الشارح

(**قوله : وملغاة**) (٥) أي : تعمل مع زيادة ما ، ويجعل كأن ليس فيها اعتبارا للأصل ، وقوله : هذا يفيد قياسية(٦) الإعمال في الجميع ، وهو ممنوع ؛ إذ لم يسمع إنما زيدا منطلق(٧). حكم اعمالها مع اتصالها بـ (ما)

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١١٠.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـــ٣٩٠ : "وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل ، ويبتدأ بعدها الكلام.

قال الله تعالى: (أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) الكهف ١١٠ ، وقال: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ) الممتحنة ٩ .... ، ومنهم من يجعل ما مزيدة ، ويعملها ؛ إلا أن الإعمال في كأنما ، ولعلما ، وليتما أكثر منه في إنما ، وأنما ، ولكنما.

(٣) في النسخة (ب) الأفعال.

(٤) في النسخة (ب) ما لا يزاد.

(٥) قال ابن مالك في الكافية الشافية ٤٧٩/١ : " لما كان عملهذه الحروف العمل المخصوص ، لأجل شبهها بـ"كان" في الاختصاص بالمتبدأ ، والخبر.

وكان الاختصاص مفقودًا بتركيبها مع "ما" فتصير جائزةِ الدخول على الفعل ، والاسم؛ بطل عملها لشبهها حينئذ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها.

(٦) في النسخة (ب) قياسة .

(٧) وروى ابن بَرْهَان: "أَنَّ الأخفش رَوَى: إنَّما زَيْدًا قَائِمٌ ، وعزاه إلى الكسائيّ".ينظر : شرح اللمع ٧٥/١.

وقال ابن عقيل: ((وأمّا ما حكاه الأخفش ، والكسائيّ فشاذّ)) .ينظر : شرح الألفيّة ٣٤٣/١.

(قولــه : إلا أن الإلغــاء مــع كــأن ، وليــت ، ولعــل أكثــر) [١] يفيـد أن الإعمـال فـي إنمـا ، وأنمـا ، ولكنمـا كثيـر [٢] ؛ لكنـه هنـا أكثـر ، ولـيس كـذلك ؛ لأنـه لم يكثر الإعمال في شيء من هذه المواضع [٣] مع زيادة ما في آخره .

---

(١)(مـا) تـدخُل علـى هـذه الحـروف فتكفّهـا عـن العمـل؛ فهـي إمّـا الكافّـة ، وإمـا الزّائـدة ، ومنـه قوله تعالى: (إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ واحد).

و هي إذا كانت مَعَ (إنّ) و(أنَّ) و(لَكِنَّ) فالأحسن الأقيس إبطال عملها ، وجعل (ما) كافّة.

وقـد أجـاز أبـو القاسـم الزّجّـاجيّ ، ووافقـه الزّمخشـريّ ، وابـن مالـكٍ أنْ تكـون (مـا) معهـنّ زائـدة؛ فأجـاز أن تقـول: (إنّمـا زيـدًا قـائمٌ) و(لكنّمـا عمـرًا شـاخص) لأنهـنّ كلّهـنّ أخـوات ، فيجـرين فـي اللّفظ مجرى واحداً.

ينظـر : الجمـل ٣٠٤ ، والمفصـل٤٢٤ ، وشـرح المفصـل ١٣٣/٨ ، وشـرح الجمـل ٤٣٣/١ ، وشرح التّسهيل ٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٢/٢ ، والملخّص ٢٤٥ .

واختيـر الرّفـع فـي هـذه الثّلاثـة؛ لأن معنـى الابتـداء لا يتغيّـر فيهـا ، ويتغيّـر فـي الثّلاثـة الآخـر ؛لأنه يستحيل الكلام في (كأنّما) إلى تشبيه ، وفي (ليتما) إلى تمن ، وفي (لعلما) إلى ترجّ.

ينظر : شرح الملحة ٢٤٠.

فـإن دخلـت علـى (ليـت) و(لعـلّ) و(كـأنّ) كـان الأقـيس إعمـال هـذه الحـروف ، وجعـل (مـا) زائـدة ، وهـذا مـذهب الزّجّـاج ، وابـن السّـرّاج ، وابـن أبـي الرّبيـع ، وهـو أنـه يجـوز فـي هـذه الثّلاثة خاصة.

ينظـر : الأصـول ٢٣٢/١ ، وشـرح الجمـل ٤٣٣/١ ، وشـرح التّسـهيل ٣٨/٢ ، وشـرح عمـدة الحافظ ٢٣٣/١ ، والملخّص ٢٤٤ .

وقيـل: إنّ الإعمـال يجـوز لـ (ليـت) دون أخواتهـا ، ونسـب أبـو حيّـان هـذا القـولَ فـي الارتشـاف إلى سيبويه ، والأخفش ، والفرّاء ، وعقّبه بقوله : ((وصحّحه أكثرُ أصحابنا)) .

ينظر : الارتشاف ١٥٧/٢.

والعلّـة فـي ذلـك: أنّ اتصـال (مـا) بهـا لـم يـزل اختصاصـها بالأسـماء ، بخـلاف أخواتهـا؛ فـإن اتصـال (مـا) بهـا أزال اختصاصـها بالأسـماء ، فاسـتحقّت (ليتمـا) بقـاء العمـل دون (إنّمـا) و(كأنّما) و(لكنّما) و(لعلما) .

ينظـر : الكتـاب ١٣٧/٢ ، ١٢٩/٣ ، ٢٢١/٤ ، ومعـاني القـرآن للفـرّاء ١٨٦/٢ ، وشـرح الجمل ٤٣٤/١ ، وشرح التّسهيل ٣٨/٢ ، وابن النّاظم ١٧٣ ، وابن عقيل ٣٤٢/١ .

(٢) في النسـخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسـخة (ب) الحروف.

اتصالها بضمير الحكاية

(**قولــه : وفــي اتصــالها بضـميري الحكايــة تــارة)** [١] يقال : إنني بزيادة نون العماد[٢] ؛ لأنها بمنزلة الأفعال للشبه المذكور [٣] [٤] وتارة أتي بحذفها.......................................=

---

(١) الضمائر نوعان: ضمائر شخصية ، ضمائر غير شخصية.
وهذا الضمير يطلق عليه ضمير الأمر ، وضمير القصة ، وضمير الحكاية إلى آخر هذه الأسماء التي أطلقها عليه النحاة ، وهو ضمير غير شخصي ؛ أي : لا يدل على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وإنما يدل على معنى الشأن ، أو الأمر ، أو القصة ، ويقع في صدر الجملة ، ويكون مبتدأ لها ، وتكون الجملة مفسرة له ، وتقع خبرا عنه ، فأنت حين تقول: هو "أو هي" الدهر قلب.
فإن معنى قولك : هو أن الأمر ، أو الموضوع ، أو الحكاية أن الدهر قُلَّب.
ينظر : التطبيق النحوي للدكتور عبده الراجحي– مكتبة المعارف للنشر ، والتوزيع– الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩مص٤٩.
(٤) قال ابن هشام في المغني صـ٤٥٠ : " نون الْوِقَايَة ، وتسَمى نون الْعِمَاد – أيضا – ، وتلحق قبل يَاء المتكَلم المنتصبة بِوَاحِد من ثَلَاثَة :-
<u>أَحدهَا :</u> الْفِعْل متصرفا كان ؛ نحو : أكرمني ، أو جَامِدا ؛ نحو : عساني ، وقَامُوا مَا خلاني ، ومَا عداني ، وحاشاني إن قدرت فعلا ....
<u>الثَّانِي :</u> اسم الْفِعْل ؛ نحو : دراكني ، وتراكني ، وعليكني ؛ بِمَعْنى : أدركني ، واتركني ، والزمني
<u>الثَّالِث :</u> الْحَرْف ؛ نحو : إِنَّنِي ، وهي جَائِزَة الْحَذف مَعَ إن ، وأَن ، ولَكِن ، وكَأن ، وغالبة الْحَذف مَعَ لَعَلَّ ، وقليله مَعَ لَيْت
وتلحق – أيضا – قبل الْيَاء المخفوضة بِمن ، وعَن إلا في الضَّرُورَة ، وقبل المضَاف إليها لدن ، أو قد ، أو قطّ إلا في قَلِيل من الْكَلَام ، وقد تلْحق في غير ذَلِك شذوذا كَقَولهم : بجلني بِمَعْنى حسبي......" أ.هـ
(٣) في النسخة (ب) المذكورة.
(٤) قال الرازي ٢/٢٨٠ : " اعلم أن إنَّ حَرْفٌ ، والْحَرْفُ لا أصل لَهُ في الْعَمَلِ ، لَكِنَّ هذا الْحَرْفَ أشبه الْفِعْلَ صورَةً ومَعْنًى ، وتِلْكَ المشَابَهَةُ تَقْتَضِي كونهَا عَامِلَةً ، وفِيهِ مُقَدِّمَاتٌ:-
<u>المقَدِّمَةُ الأولى:</u> في بَيَانِ المشَابَهَةِ ، واعلم أن هذه المشَابَهَةَ حَاصلَةٌ في اللَّفْظِ ، والمعْنَى ، أَمَّا في اللَّفْظِ ؛ فَلِأَنَّهَا تَرَكَّبَتْ من ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، وانْفَتَحَ آخِرُهَا ، ولَزِمَتِ الأسماء كَالْأَفْعَالِ ، ويَدْخُلُهَا نُونُ الْوِقَايَةِ ؛ نحو : إِنَّنِي ، وكَأَنَّنِي ؛ كما يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ نحو : أَعْطَانِي ،

= كراهة اجتماع النونات[1] وإنما ضعف حذف نون العماد....=

وأَكْرَمنــي ، وأمــا المعْنَــى ؛ فَلِأَنَّهــا تُفِيــدُ حُصــولَ مَعْنًــى فــي الاســم ، وهــو تَأَكُّــدُ مَوْصــوفِيَّتِهِ بِــالْخَبَرِ ؛ كما أَنَّكَ إذا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ ، فَقَوْلُكَ قَامَ أَفَادَ حُصولَ مَعْنًى في الاسم

<u>المقدِّمَــةَ الثَّانِيَــةُ:</u> أنهــا لمــا أشــبهتِ الْأَفْعَــالَ ؛ وجــب أن تُشْــبِهَهَا فــي الْعَمَــلِ ، وذَلِــكَ ظَــاهِرٌ بِنَــاءً عَلَى الدَّوَرَانِ.

<u>المقدِّمَةُ الثَّالِثَةُ:</u> في أنها لم نَصبَتِ الاسم ، ورَفَعَتِ الْخَبَرَ؟ ، وتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ:-

إِنَّهَــا لمــا صــارَتْ عَامِلَــةً فَإِمَّــا أَنْ تَرْفَــعَ المبتــدأ ، والْخَبَــرَ مَعًــا ، أو تَنْصــبَهُمَا مَعًــا ، أو تَرْفَــعَ المبتــدأ ، وتَنْصــبَ الْخَبَــرَ ، وبِــالْعَكْسِ ، والْأَوَّلُ بَاطِــلٌ ؛ لأن المبتــدأ ، والْخَبَــرَ كانــا قَبْــلَ دُخُــولِ إنَّ عليهمــا مَرْفُــوعَيْنِ ، فلــو بَقِيَــا كَــذَلِكَ بَعْــدَ دُخُولِهَــا عليهمــا لمــا ظَهَــرَ لَــهُ أَثَــرٌ البتــة ، ولِأَنَّهَــا أُعْطِيَــتْ عَمَــلَ الْفِعْــلِ ، والْفِعْــلُ لا يرفــع الاســمين ؛ فــلا معنــى للاشــتراك ، والفــزع لا يَكُــونُ أَقْــوَى من الْأَصلِ.

وَالْقِسْــمُ الثَّــانِي: - أيضــا - بَاطِــلٌ ؛ لأن هــذا - أيضــا - مُخَــالِفٌ لِعَمَــلِ الْفِعْــلِ ؛ لأن الْفِعْــلَ لا يَنْصبُ شَيْئًا مَعَ خُلُوِّهِ عَمَّا يَرْفَعُهُ.

وَالْقِسْــمُ الثَّالِــثُ: - أيضــا - بَاطِــلٌ ؛ لأنــه يُــؤَدِّي إلــى التَّسْــوِيَةِ بَــيْنَ الْأَصــلِ ، والْفَــرْعِ ، فــإن الْفِعْــلَ يَكُــونُ عَمَلُــهُ فــي الْفَاعِــلِ أولا بِــالرَّفْعِ ثُــمَّ فــي المفْعُــولِ بِالنَّصــبِ ، فلــو جُعِــلَ الحــرف هاهنــا كَــذَلِكَ لَحَصلَتِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصلِ ، والْفَرْعِ ، ولما بَطَلَتِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ تَعَيَّنَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ:-

و هــو أنهــا تَنْصــبُ الاســم ، وتَرْفَــعُ الْخَبَــرَ ، وهــذا مِمَّــا يُنَبِّــهُ عَلَــى أَنَّ هــذه الْحُــرُوفَ دَخِيلَــةٌ فــي الْعَمَــلِ لا أَصــلِيَّةٌ ؛ لأن تَقْــدِيمَ المنصــوب عَلَــى المرْفُــوعِ فــي بَــابِ الْفِعْــلِ عُــدُولٌ عــن الْأَصــلِ فــذلك يــدل هاهنــا عَلَــى أَنَّ الْعَمَــلَ لهــذه الْحُــرُوفِ لَــيْسَ بِثَابِــتٍ بِطَرِيــقِ الْأَصــالَةِ ؛ بــل بِطَرِيــقٍ عَارِضٍ.أ.هـ

(١) قــال الحريــريّ فــي شــرحه علــى الملحــة ٢٣٦: "وهــذه الأحــرُف السّــتّة لمــا أشــبهت الأفعــال الماضــية فــي البنــاء علــى الفــتح ، وفــي اتصــال ضــمير المــتكلم بهــا بنــون ، وبيــاء ؛ كمــا يتّصــل الفعــل ، أُجرِيَــت مجــرى الفعــل المتعــدّي الّــذي يرفــع ، وينصــب بفعليّتــه ؛ إلا أنهــا تجــري مجــرى الفعل الّذي تقدّم مفعوله ، وتأخّر فاعله".

قــال ابــن الصــائغ فــي اللمحــة فــي شــرح الملحــة صــ٥٤٧ : " ضــربٌ منهــا يســتوي فيــه إثبــات النّــون ، وحــذفها ، وذلــك مــع (إنّ) و(أنّ) و(لكــنّ) ، تقــول: (إنّــي قــائم) و(إنّنــي) ومنــه قولــه تعــالى: (إِنَّنِــي أَنَــا اللَّــهُ) طــه ١٤ ، و(إِنِّــي أَنَــا رَبُّــكَ) طــه ١٢ ؛ فحجّــة مــن أثبــت تمسُّكه بالأصل ، وحجّة الحذف اجتماع الأمثال من النّون ، فاستُغْنِيَ ببعضها عن البعض.أ.هـ

"وقيــل : لأنهــا حــروف أشــبهت الأفعــال ، وأجريــت فــي العمــل مجراهــا ، فلزمهــا مــن علامــة الضّمير ما يلزم الفعل".

ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٣.

= مع ليت [1]؛ لئلا يلزم توالي الكسرات.

(**قولــه : وأنــا إلــي الاخــر**[2]) أي : يقـال : أن ، وأنـا ، وكأنـا ، ولكنـا ، وإنمـا قـال دون ليتـا ، ولعـلا [3] ؛ لـئلا يتـوهم أن يقـال : ليتـا ، ولعـلا نظـرا إلـي ظـاهر

وينظـــــر : شـــــرح الرّضـــــيّ ٢٣/٢ ، والبســـيط ٧٦٥/٢ ، والتصـــريح ١١٢/١ ، والأشـــمونيّ ١٢٤/١.

وقال ابن يعيش:-

"وإنّمــا ســاغ حــذف النّــون منهــا ؛ لأنــه قــد كثُــر اســتعمالها فــي كلامهــم ، واجتمعــت فــي آخرهــا نونــات ، وهــم يســتثقلون التّضــعيف ، ولــم تكــن أصــلاً فــي لحــاق هــذه النّــون لهــا ، وإنّمــا ذلــك بالحمل على الأفعال؛ فلاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذفها".

ينظر : شرح المفصل ٣٤٨/٢.

(١) قـال ابـن الصـائغ فـي اللمحـة فـي شـرح الملحـة صــ٥٤٧ : " مـا الأقـيس فيـه حـذف النّـون ، والأحسـن إثباتهـا ، وهـي (ليـت) ؛ كقولـه تعـالى: (يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ مَعَهُـمْ فَـأَفُوزَ فَـوْزًا عَظِيمـا) النسـاء ٧٣ ؛ لأنـه لـم يجتمـع فيـه الأمثـال ، ولا المتقاربـة ؛ فلـم يـأت الحـذف إلا فـي الشّـعر ، وهذا نادر .أ.هـ

وعند سيبويه ، وغيره ضرورة ، وعند الفرّاء يجوز (ليتي) و(ليتني) .

ينظـــر : الكتـــاب ٣٧٠/٢ ، شـــرح المفصـــل ٣٤٨/٢، وابـــن النّـــاظم ٦٨ ، وشـــرح الرّضـــيّ ٢٣/٢ ، والارتشاف ٤٧١/١ ، وأوضح المسالك ٥٤٦/٢-٥٤٧ .

قـال ابـن النّـاظم ٦٩: "واسـتأثرت (ليـت) بلزومهـا فـي الغالـب إلحـاق النّـون قبـل يـاء المـتكلم تنبيهـا علـى مزيّتهـا علـى أخواتهـا فـي الشّـبه بالفعـل ؛ إذ كانـت تغيّـر معنـى الابتـداء ، ولا يتعلّـق ما بعدها بما قبلها".

وينظـــر : شـــرح المفصـــل ٣٤٨/٢، وشـــرح التّســـهيل ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، وشـــرح الرّضـــيّ ٢٣/٢ ، والبسيط ٧٦٥/٢ .

(٢) في النــسخة (ب) ساقطة.

(٣) قال ابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة صـ٥٤٧ :-

" مــا الأقــيسُ فيــه ثبــات النّــون ، والأحســنُ حــذفها ، وهــي (لَعَــلَّ) ؛ لأن القُــرآن العظــيم جــاء بحــذفها مــن ؛ نحــو : قولــه تعــالى: (لَعَلِّــي أَبْلُــغُ الأَسْــبَابَ) غــافر ٣٦ ، وقــد أُلحقــت النّــون في ضرورة الشّعر. أ.هـ

قال الرّضيّ في شرح الكافية ٢٣/٢ معلّلاً ذلك:-

"لاجتمــاع اللاّمــات فيــه ، وهــي مشــابهة للنّــون ، قريبــة منهــا فــي المخْــرَج ، ولــيس بــين الأولــى ، والأخيرتين إلا حرفٌ واحد - أعني العين - ، ولأن من لغاتها: لعنّ".

المحذوف من النونين

(**قولــه : وأنــا إلــي الآخــر**)[1] وإنمـا قـالوا : أنـا تحـرزا عـن اجتمـاع النونـات ، والمحـذوف هـو نـون الحـرف[2] لا نـون الضـمير ؛ لأن الحـذف[3] مـن الآخـر أولي.

وفي التصريح ١/١١١: "لأنّها شبيهة بحروف الجرّ في تعليق ما بعدها بما قبلها ؛ كما في قولك: تُبْ لعلّك تُفلح".

وينظر : شرح المفصل ٣٤٨/٢، وشرح التّسهيل ١٣٧/١ ، وابن النّاظم ٦٩ ، والملخّص ٢٣٦ ، والأشمونيّ ١٢٤/١.

أمّا ابن مالك ، والأكثرون فيرون أنّ الأكثر (لعلّي) بلا نون ، والأقلّ (لعلّني) .

ينظر : شرح التّسهيل ١٣٧/١ ، وابن النّاظم ٦٩ ، وأوضح المسالك ٥٤٥/٢ ، والتصريح ١١١/١ ، والأشمونيّ ١٢٣/١ ، ١٢٤.

(١) في النسخة (ب) آخره.

(٢) واختُلف في المحذوفة:-

فقيل : هي الأولى ؛ لأنها لما اعتلّت بالسّكون اعتلّت بالحذف.

وقيل: إنها الوُسطى ؛ لأنها في محلّ اللاّمات الّتي يلحقها التّغيير غالبا.

وقيل: هي الأخيرة ؛ لأنها الّتي تناهى بها الثّقل ، وهذا قولُ الأكثرين من البصريين ، والكوفيّين ؛ كما نص على ذلك أبو حيّان .

ينظر : شرح الجمل لابن با بشاذ ١/ ٥٦ ، وحاشية يس على التصريح ١١٢/١ .

(٣) في النسخة (ب) الحدف.

قول السكاكي

فصل : ويمتنع تقديم الخبر في هذا الباب على العامل البتة ، وعلى الاسم إذا لم يكن ظرفا: أعني : اسما معه حرف جر ظاهرا ، أو تقديرا فالظرف خبرا كان ، أو متعلقا بالخبر لا يمتنع ؛ كنحو : إن في يوم الجمعة القتال ، أو يوم الجمعة ، ونحو : إن في يوم الجمعة القتال حاصل ، أو يوم الجمعة ؛ هذا على المذهب الظاهر ، وأما حذفه فأوجب في قولهم : ليت شعري ، وجوز عند الدلالة فيما عداه. [١]

قول الشارح

تقديم الخبر إذا كان ظرفا

(قوله : ويمتنع تقديم الخبر على العامل) [٢] لايجوز تقديم المعمول مطلقا في هذا الباب على العامل ؛ حطا لدرجته عن[٣] رتبة الأصل ، وهو الفعل ، ولا تقديم الخبر على الاسم [٤] لذلك – أيضا – ؛ إلا إذا كان ظرفا ؛ نحو : إن في....... =

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١١٠.

(٢) هذه الحروف لا يجوز تقديم أخبارها ، ولا أسمائها عليها ؛ لأنها لما لم تتصرّف في أنفسها لم تتصرّف في عملها ؛ فلذلك لا يجوز: (زيدًا إنّ قائم) ولا (قائم إنّ زيدًا) ؛ فإن أتيت بضميره جاز ؛ كقولك: (زيدٌ إنه قائم) ؛ لأنها فرع عن الأفعال في العمل ، والفرع أحط رتبة من الأصل.

ينظر : همع الهوامع١/١٣٥.

وقال ابن الوراق في علل النحو ص ٢٣٨ : " فإن قيل: فَمَا الَّذِي منع من التَّقْدِيم ، والتَّأْخِير؟ قيل لَهُ: ضعفها فِي أَنْفسهَا ؛ إذ كانت حروفا لا تتصرف فِي أَنْفسهَا ، فإنمَا عملت بالتشبيه بِهِ فألزمت وجها واحدًا .

(٣) في النسخة (ب) عند .

(٤) قال ابن جني في اللمع ص٤١ : "وأخبار إن ، وأَخَوَاتهَا كأخبار المبتدأ من المفْرد ، والْجُمْلَة ، والظرف .

وَلَا يجوز تَقْدِيم أخبارها على أسمائها ؛ إلا أن يكون الْخَبَر ظرفا ، أو حرف جر تقول : إن فِي الدَّار زيدا ، ولَعَلَّ عندك عمرا".أ.هـ

قال سيبويه في الكتاب ١٣١/٢ : " ؛ إلا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبدَ الله ، تريد كان عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمَر فيها المرفوع ؛ كما يضمَر في كان .

= يوم الجمعة القتال ، أو يوم الجمعة القتال[١] سواء[٢] كان حرف الجر ملفوظا أومقدرا ، وكذلك يجوز تقديم الظرف على الاسم إذا كان من متعلقات الخبر [٣]؛ نحو : إن في يوم الجمعة القتال حاصل.

فمن ثم فرقوا بينهما ؛ كما فرقوا بين ليس ، وما ؛ فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي ؛ بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال.أ.هـ

وقال المبرد في المقتضب ١٠٩/٤ : " فَأَما التَّقْدِيم ، والتَّأْخِير ؛ نحو : إن منطلق زيدا ؛ فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد لا تقول : فيه فعل ، ولَا فَاعل ؛ كما كنت تقول في كان يكون ، وهو كَائِن ، وغير هذا من الْأَمْثِلَة

(١) قال ابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة صـ٥٦٠-٥٦١ :-

" وأخبارها لم تقدّم على أسمائها ؛ إلا أن تكون ظروفا ، أو جارًا ، ومجرورًا؛ فإنه يجوز التّقديم ، والتّأخيرُ ما لم يمنع مانع ، وقيل: إنّ ذلك لا يخلومن ثلاث مسائل:-

<u>الأولى:</u> لا يكون الظّرف فيها إلا مقدّما ؛ مثل: (إنَّ قدّام زيد أباه) حتى لا يعود الضّمير على متأخر لفظا ، ورُتبة ، لكون الاسم متّصلاً بضمير يعود على شيءٍ في الخبر ، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً) المزمل ١٢.

<u>الثّانية:</u> لا يكون الظّرف فيها إلا مؤخّرًا ؛ مثل: (إنّ زيدًا لقدّامك) . ؛ لوجود لام الابتداء ، وشرطُها في الخبر: أن يتأخّر عن الاسم.

ينظر : التصريح ٢٢٢/١.

<u>الثّالثة:</u> يجوز فيها الأمران؛ نحو : (إنَّ عندك زيدًا) ، و(إنَّ زَيْدًا عندك) ، وتقديم الظّرف أجود.

وكذلك الجارّ والمجرور ؛ نحو : (إنَّ زيدًا لفي الدّار) ، و(إنَّ في الدّار لزيدًا) .

<u>وعلّة جواز تقديم ذلك:</u> أنّ العرب قد اتّسعت في الظّروف ، وحروف الجرّ اتّساعًا لم تتّسع مثله في غيرها ؛ بدليل أنهم فصلوا بهما بين المضاف ، والمضاف إليه.

وإذا ثبت هذا كان في باب (إنَّ) وأخواتها المشبّهات بالأفعال أحرى؛ فلذلك جاز: (إنَّ عندك زيدًا) و(لعلّ له عُذرًا) ؛ إلا أن ههنا سرًّا ، وهو أنّ الاستقرار العامل في الظّرف مقدّر في مثل هذا آخِرًا لا أولا ؛ فهذا أوجه الاتّساع المقدّر في الظّرف.

وينظر : ابن النّاظم ١٦٢ ، والتصريح ١٧٥/١ ، ٢١٤ ، ٢٢٢.

(٢) في النسخة (ب) سوا.

(٣) قال السهيلي في نتائج الفكر صـ٣٢٦ : " فلذلك قبح:" فيه أجمعون الزيدون " ؛ لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد ، ولذلك صح تقديم خبر " إن " على اسمها إذا كان ظرفا ؛ لأن الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة إنما هو متعلق بالخبر.أ.هـ

تقديم متعلق الخبر على الاسم

(**قوله : هذا على المذهب الظاهر**) يعني : أن جواز تقديم متعلق الخبر على الاسم هو المذهب الظاهر(١) .

وإن كان من حقه أن يمتنع ؛ لأنه مما يمتنع تقديم عامله فامتناع تقديمه أولي ، ولأنه يلزم الفصل بين العامل ، والمعمول بأجنبي ، وهو الاسم لكن

---

(١) قال الأشموني في شرحه ٢٩٨/١ : " حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفا ، أو جارا ، ومجرورا ؛ نحو : "إن عندك زيدا مقيم" ، و"إن فيك عمرا راغب" ، ومنه قوله : "من الطويل":-

فَلا تَلْحَنِي فيها فإن بِحُبهَا ... أخَاكَ مصابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ......"أ.هـ

هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

ينظر : كتاب سيبويه ٢ /١٣٣ .

اللغة: " لا تلحني " – من باب فتح – أي: لا تلمني ، ولا تعذلني " جم " كثير ، عظيم " بلابله " ؛ أي : ، وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن ، واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه " يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفني عنها .

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١ ، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، والدرر ٢/ ١٧٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩ ، وشرح ابن عقيل ص ١٧٨ ، والكتاب ٢/ ١٣٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٣ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٩ ، والمقرب ١/ ١٠٨ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٥.

ينظر : المعجم المفصل ١٧٨/٦.

والشاهد فيه: تقديم معمول خبر " إن " وهو قوله : " بحبها " على اسمها ، وهو قوله : " أخاك " وخبرها ، وهو قوله : " مصاب القلب " .

وأصل الكلام : إن أخاك مصاب القلب بحبها " فقدم الجار ، والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن ، واسمها مع بقاء الاسم مقدما على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة.

ينظر : الكتاب ١ / ٢٨٠.

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم.أ.هـ

قال السيوطي في الهمع ٤٩٤/١ : "ومنع الأخفش قِيَاس ذَلِك ، وقصره على السماع

المذهب على الجواز ؛ لمكان الاتساع في الظروف [1].

(**قولـه : وأمـا حذفـه)**[2] وإنما قال ، وأما ؛ لأنه لما ذكر حال التقديم كان مظنة السؤال عن حال حذفه ؛ فقال : وأما حذفه فمما يجب في قولهم

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٢/٢ : " فإن كان الخبر ظرفا ، أو مجرورا جاز تقديمه ؛ لأنه في الحقيقة معمول الخبر ، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم ؛ كما لا يتقدم الخبر ؛ إلا أن الظرف ، والجار ، والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ؛ فلذلك فصل بهما بين المضاف ، والمضاف إليه ، وبين كان واسمها ، وخبرها ، وبين الاستفهام ، والقول الجاري مجرى الظن ؛ نحو : أغدا تقول زيدا قائما ، ولم يبطل عمل "ما" تقديمهما على اسمها ؛ نحو : ما غدا زيد راحلا .

واغتفر تقديمهما على العامل المعنوي ؛ نحو : أكل يوم لك درهم ، وعلى المنفي بما ؛ نحو : قول الصحابة رضي الله عنهم :" ونحن عن فضلك ما استغنينا " ولو عومل غيرهما معاملتهما في ذلك لم يجز.

والأصل في الظرف الذي يلي إنّ ، أو إحدى أخواتها أن يكون ملغًى ؛ أي : غير قائم مقام الخبر ؛ نحو : إنّ عندك زيدا مقيم ، .... فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها ، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل.

٢) قال سيبويه١/٢٨٣ : هذا باب ما يحسن السكوت عليه في هذه الأحرف الخمسة : وذلك: إن مالا ، وإن ولدا ، وإن عددا ؛ أي : إن لهم مالا ، فالذي أضمرت لهم ، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس ألب عليكم فيقول: إن زيدا ، وإن عمرا ؛ أي : إن لنا.أ.هـ

وفي المقتضب:٤/١٣٠-١٣١:" والمعرفة ، والنكرة هاهنا واحد ، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبرا ، أو يجري القول على لسانه ؛ كما وصفت لك.أ.هـ

وفي شرح الكافية للرضي:٢/٣٣٦-٣٣٧:" وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الخبر معرفة ، أو نكرة ، والكوفيون يشترطون تنكير الاسم ، لكثرة ما جاء كذلك. ، والفراء يشترط في جواز حذف أخبارها تكرير إن.أ.هـ

وفي الخصائص٢/٣٧٤: " والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله :

خلا أن حيا من قريش تفضلوا.......على الناس أو أن الأكارم نهشلا

أي : أو أن الأكارم تفضلوا قال أبو علي : وهذا لا يلزمهم ؛ لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع [إن] المكسورة ، فأما مع [أن] المفتوحة فلن نمنعه..».

وفي التسهيل ص ٦٢: وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا خلافا لمن اشترط تنكير الاسم.

: ليت شعري[1].

وبعضهم لم يعد ذلك مِنْ قَبِيلِ الحذف [2] ؛ لقيام الجملة الاستفهامية مقامه ؛ إذ لايقال : ليت شعري بدون الجملة الاستفهامية ، وكما لا يحكم بالحذف في ؛ نحو : إن زيدا في الدار [3] ....=

ومن أمثلة حذفه في القرآن قوله تعالي : (**إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٤٠) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**) فصلت ٤٠-٤١.

وفي البحر:٧/٥٠٠:" ، وقال الكسائي: دل عليهما قبله : (**أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ**).

قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أن الخبر مذكور ، وحذف منه العائد ، وهو قوله : (لا يأتيه الباطل) ، أو أل عوض عن الضمير ، أو الخبر : ما يقال لك ، وفيه حذف العائد أيضا». أ.هـ

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦/٢ : "والتزمت العرب حذف خبر ليت في قولهم : ليت شِعْري ؛ لأنه بمعنى: ليتني أشعر ، ولا بد معه من استفهام يسد مسد المحذوف ، متصلا بشعري ، أو منفصلا باعتراض ...." .

قال الصبان في حاشيته ٣٩٦/١ : "والتزم حذف الخبر في : ليت شعري مردفًا باستفهام ؛ نحو : ليت شعري هل قام زيد ؛ أي : ليت شعري جواب ، أو بجواب هذا الاستفهام حاصل. أ.هـ

قال الدماميني: إذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب ، وللسماع، والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام ......".

ينظر : توضيح المقاصد للمرادي ١٢٧/١ .

(٢) وقيل: جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير مضاف ؛ أي : ليت مشعوري جواب هذا الاستفهام.

قال ابن قاسم: وإنما ؛ التزم الحذف؛ لأن الاستفهام يسد مسد الخبر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب شعري.

ينظر : المصدرين السابقين .

(٣) قال الخليل بن أحمد في كتاب الجمل صـ١٠٦-١٠٧ : "والنّصب على الاِستغناء ، وتَمام الْكَلَام ؛ مثل قَول الله تعالى : (**وَالطُّورِ (١) وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ (٢) فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ (٣)**

= لايحكم هنا – أيضا – [1] ؛ لوقوع الساد مسد الخبر في الموضعين.

وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ) إلى قوله : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ (١٧) فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ) نصب فاكهين على الاستغناء ، وتَمام الْكَلَام ، وفي سُورَة الذاريات (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (١٥) آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ) ، ومثله {فارهين} ، و{خَالِدين}

كلهذا نصب فنصب آخذين على الاستغناء وتَمام الْكَلَام لأنك إذا قلت : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) ثمَّ سكت فقد تمّ الْكَلَام ، واسْتغْنى عَمَّا يَجِيء بعده فنصب مَا يَجِيء بعده .

وإذا قلت : إن زيدا في الدَّار ، وسكت كان كلَاما تَاما ؛ فلما اسْتَغْنَيْت عن الْقَائِم نصبت فَقلت قَائِماً.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقطة.

قول السكاكي

فصل : واعلم أن في المعطوف على اسم إن ، ولكن بعد مضي الجملة جواز الرفع ، وفي الصفة – أيضا – عند الزجاج.

وأما السابع : فهو لا لنفي الجنس ، وهو ملحق بإن إلحاق النقيض بالنقيض مع اشتراكهما في الاختصاص بالاسم .

وحق منصوبه إلا فيما ستعرف التنكر البتة ، والبناء – أيضا – إذا لم يكن مضافا ، ولا مضارعا له ، ولذلك اختلف في ؛ نحو : قوله :-

ألا رجلا جزاه الله خيرا

فحمل التنوين على ضرورة الشعر يونس ، وأخرجه الخليل عن الباب بحمله إياه على : ألا ترونني رجلا.

وأما قولهم : لا أبا لك فمضاف من وجه نظرا إلى المعنى ، وغير مضاف من وجه نظرا إلى اللفظ فللأول أثبت الألف ، وللثاني جعل اسم لا.

ونظيره : لا غلامي لك ، ولا ناصري لك ؛ فإذا بطل الوجه الأول بتبديل اللام بحرف لا يلائم الإضافة ، أو بزيادة فصل كيف كان عند سيبويه ، وعند يونس غير ظرف لم يبق إلا الاستعمال الآخر : وهو لا أب ، ولا غلامين ، ولا ناصرين. (١)

قول الشارح

حكم المعطوف على اسم (إن) ، و(لكن)

(قوله : واعلم أن في المعطوف على اسم إن ، ولكن جواز الرفع) حملا على المحل ؛ نحو : إن زيدا قائم ، وعمرو(٢)؛=

---

(١) ينظر : المفتاح ص ١١١.

(٢) اتفق النحاة على جواز النصب ، والرفع في نعت اسم " إن " الآتى بعد خبرها ؛ نحو : إن محمدا قائم الكريم ، والكريم .

ثم اختلفوا بعد ذلك في توجيه الرفع ، هل هو على موضع اسم "إن" ، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو بدل من المضمر في الخبر ، وإليك بيان ذلك :-

أجاز الفراء ، والجرمى ، والزجاج ف ينعت اسم "إن" بالرفع بعد مجئ الخبر أن يكون مرفوعا حملا على موضع اسم "إن".

عبر المتأخرون عن ذلك بقولهم : محمول على موضع اسم (إن) وهو الأصح ؛ لأن اسم (إن) هو الذى كان مرفوعا في الأصل على الابتداء.

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥) ، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٧٨) وشرح التسهيل (٢/ ٤٧) ٠

وعبر المتقدمون بقولهم : محمول على موضع (إن) ٠

ينظر : الكتاب (٢/ ١٤٤) والمقتضب (٤/ ١١١ ، ٣٧١ ، والأصول في النحو(١/ ٢٤٠) والجمل للزجاجى (٥٥) ٠

وقيل : محمول على موضع (إن) واسمها ٠ ينظر : ارتشاف الضرب(٣ / ١٢٨٩) ٠

وجعلوا من ذلك الآية الكريمة التى نتحدث عنها ، وهى قوله : (جل شأنه) : (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ المتِينُ) الذاريات / ٥٨ ، وقوله تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ) سبأ / ٤٨.

قال الفراء: "وقرأ الناس (المتين) رفع من صفة الله تبارك وتعالى". ينظر : معانى القرآن (٣/ ٩٠)

قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ يحيى بن وثاب ، والأعمش (المتين) بالجر ٠

ينظر : مختصر شواذ القرآن (١٤٦) والمحتسب (٢/ ٢٨٩) ومعجم القراءات القرآنية للأستاذ / أحمد مختار عمر ، والدكتور / عبدالعال سالم مكرم (٤ / ٤٩٠) – عالم الكتب بيروت . دون تاريخ .

وقال – أيضا – : "وقوله : (عَلامُ الْغُيُوبِ) رفعت (علام) وهو الوجه؛ لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في "إن" ، يقولون : : إن أخاك قائم الظريف .

ولونصبوا لكان وجها ، ومثله : (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ) ص / ٦٤ لو قرئ نصبا كان صوابا ؛ إلا أن القراءة الجيدة الرفع ينظر : معانى القرآن (٢/ ٣٦٤)

قرأ ابن أبى عبلة بنصب(تخاصم) وجر(أ هل) . ينظر : البحر المحيط(٧ / ٤٠٧) ٠

وقال الزجاج: " ... ، والقراءة الرفع ، وهو في العربية أحسن بكون رفع (المتين) صفة لله عزوجل" ينظر : ٠معانى القرآن وإعرابه (٥/ ٥٩) ٠

وقال أيضا: " ... ، ومن رفع (عَلامُ الْغُيُوبِ) ؛ فعلى وجهين :–

<u>أحدهما:</u> أن يكون صفة على موضع (إن ربى)؛ لأن تأويله : قل إن ربى علام الغيوب يقذف بالحق ، و"إن" مؤكدة .

ويجوز الرفع على البدل مما في (يقذف) ، المعنى: قل إن ربى يقذف هو بالحق علام الغيوب".

ينظر : المصدر السابق(٤ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) ٠

وقد تبع على بن سليمان الحيدرة ، والرضى الفراء ، والجرمى ، والزجاج فأجازوا حمل النعت ، وغيره من التوابع على موضع اسم "إن" كعطف النسق٠

قال الحيدرة: "وأما الجائز فإنك متى نعت اسم "إن" ، أو أبدلت منه ، أو أكدته ، أو عطفت عليه بعد الخبر ، أو قبله جاز لك أبدا وجهان :-

النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ... "٠ ينظر : كشف المشكل (١ / ٣٥٣) ٠

وقال – أيضا – : " ... فإن أتبعت بعد الخبر جاز الرفع ، والنصب أيضا ، فتقول : إن زيدا قائم الظريف ، والظريف ، وإن زيدا قائم أخاك ، وأخوك ، ونفسه ، ونفسه ، وإن زيدا قائم وعمرا ، وعمرو ، والنصب في جميع ذلك على لفظ اسم "إن" ، والرفع على موضعها ؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء ؛ بل زادته تأكيدا". ينظر : المصدر السابق(١ / ٣٥٥) ٠

وقال الرضى: " ... ، والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى ، والزجاج ، والفراء في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم ذلك لا منعا ، ولا إجازة ، والأصل الجواز ؛ إذ لا فارق ... ، ولم يذكروا البدل ، والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع ، تقول: إن الزيدين استحسنتهما شمائلهما ... ".

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب(٤ / ١٦٩ ، ١٧٠) ٠

وقد وافقهم أيضا: النحاس ، ومكى ، والزمخشرى ، وتبعهم العكبرى ، والقرطبى ، والسمين

قال النحاس: " (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) الذاريات / ٥٨ ، والرفع قراءة الجمهور ؛ بالرفع قرأ من تقوم بقراءته الحجة على أنه نعت لـ(الرزاق) ، أو : لذى القوة ، أو : على أنه خبر بعد خبر ، أو : على إضمار مبتدأ ، أو : نعت لا سم "إن" على الموضع . ينظر : إعراب القرآن (٤ / ٢٥٢) ٠

ونقل عنه مكى ، والقرطبى ، والسمين هذه الأوجه ، ومنها : النعت لا سم "إن" على الموضع ٠

ينظر : مشكل إعراب القرآن(٢ / ٦٨٩) تفسير القرطبى(١٧ / ٥٦) الدر المصون(١٠ / ٦٠) ٠

وكذلك فقد أجاز الشيخ الزمخشرى هذا الوجه في آية سبأ حيث قال : " (عَلامُ الْغُيُوبِ) رفع محمول على محل "إن" واسمها ، أو على المستكن في (يقذف) ، أو هو خبر مبتدأ محذوف"٠ ينظر : الكشاف(٣ / ٦٠٠) ٠

وأما في آية الذاريات فجعل (المتين) بالرفع صفة لـ(ذو) . ينظر : المصدر السابق(٤ / ٤٠٩) ٠

وكذلك تبعهم شيخنا أبو البقاء فأجاز هذا الوجه في الآيتين المباركتين ، ومن ثم قال في سبأ :-

" قوله تعالى: (علام الغيوب) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ثان ، أو بدل من الضمير في (يقذف) ، أو صفة على الموضع ... ينظر : التبيان(٢ / ١٩٨)٠

فـإن قلـت : إنمـا يصـح هـذا أن لـو كـان مرفوعـا[1] محـلا ، وهـو ممنـوع ؛ إذ من شرط ذلك التجرد من العوامل[2].

وقـال فـي آيـة الـذاريات : " قولـه تعـالى : (المتـين) بـالرفع علـى النعـت لله سـبحانه ، وقيـل: هـو خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو المتين ... " ينظر : المصدر السابق(٢ / ٢٤٥) .

وجـاء فـي المقتضـب : "وتقـول : إن زيـدا منطلـق الظريـف ، وإن زيـد يقـوم العاقـل الرفـع ، والنصب فيما بعد الخبر جائزان ، فالرفع من وجهين :-

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمر في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع ، وابتداء .

والنصب من وجهين :-

أحدهما: أن تتبعه زيدا .

والثـاني: أن تنصـبه بفعـل مضـمر علـى جهـة المـدح ... ، والآيـة تقـرأ علـى وجهـين : (قـل إن ربـي يقـذف بـالحق عـلام الغيـوب) بالنصـب ، والرفـع . ينظـر : المقتضـب(٤/ ١١٣ ، ١١٤) .

هـذا .... ، ونسـب إلـى المحققـين مـن أهـل البصـرة أنـه لا يجـوز عنـدهم فـي غيـر عطـف النسـق مـن التوابـع إلا النصـب علـى اللفـظ ؛ إلا أن يسـمع الرفـع فـيحفظ ، ولا يقـاس عليه

ينظـر : شـرح الجمـل لابـن عصـفور(١ / ٤٥٨) والمسـاعد (١/ ٣٣٨) وتعليـق الفرائـد (٤/ ٩٠) .

ومنعه أكثر النحاة المتأخرين .

ينظـر : التخميـر(٤ / ٥٢) و ابـن يعـيش(٨ / ٦٨) والإيضـاح فـي شـرح المفصـل (٢/١٨٠ ، ١٨١) وشـرح الجمـل لابـن عصـفور (١/ ٤٥٨) والبحـر المحـيط (٧/ ٢٩٢) وهمـع الهوامـع (٣/ ٢٠٧) وحاشـية يـس علـى التصـريح (١/ ٢٢٦) وحاشـية الخضـرى علـى ابن عقيل (١/ ١٣٦)

(١) في النسخة (ب) موضوعا.

(٢) في النسخة (ب) العامل.

قلنا : هو مِنْ قَبِيلِ قوله تعالي : [1]﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي ﴾[2]..........الآية.

ولقائل أن يقول : لانسلم أنه مما يعطف على المحل ، ولم لا يجوز أن تكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة لا أن يكون المفرد معطوفا .

فإن قلت : لأن القصد إلي نظم الثانية في سلك التأكيد.

---

(١) في النسخة (ب) تع.

(٢) وممّا حمل على عطف التّوهم في القرآن الكريم ، قوله تعالى: (فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) سورة المنافقون آية ١٠.

قرأ أبو عمروبالنَّصب ، وإثبات الواو ، وقرأ الباقون بالجزم.

ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ، وعللها ، وحججها ، ط٤ ، تحقيق: محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ٣٢٢/٢.

وينظر : الحجة ٤٤/٤ ، الدر المصون ٣٤٤/١ ، معجم القراءات القرآنيّة ، ٢١٧/٢.

وذكر سيبويه أنّ الخليل حمل جزم (أكُنْ) على العطف على التَّوهم ؛ أي : توهَّم جزم أصدق ، وسقوط الفاء ، وقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   ولا سَابِقٍ شَيْئَاً إذا كان جَائِيَا

فإنما جرّوا هذا (سابقٍ) ؛ لأن الأول يدخله الباء ، فجاء الثاني ، وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنّهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهَّموا هذا .

ينظر : الكتاب ١٠٠/٣.

وقد حمل سيبويه هذا البيت الذي قاس عليه الخليل الآية على الغلط. ينظر : الكتاب ١٦٠/٤.

وحملها على التَّوهم الزمخشري الذي اكتفي بذكر رأي الخليل ، وسيبويه . ينظر : المفصل ص٣٠٥-٣٠٦.

أمّا المبرّد فذهب إلى حملها على العطف على الموضع ، والتقدير : إن أخّرتني أصدقْ ، وأكنْ. ينظر : المقتضب ٣٣٩/٢.

وهذا مذهب ابن عطية ، وأبي علي الفارسي ، وبه أخذ أبو حيّان ، والسمين الحلبي ، وهو اختيار مكي.

و هو الأولى؛ لأن العطف على الموضع قياسي بإجماع النحاة.

ينظر : البحر المحيط ٢٧٥/٨ ، الدرّ المصون ٣٤٤/١٠. الكشف٣٢٣/٢. الإنصاف ٣٣١/١.

قلنا : لا نسلم ؛ بل إذا نصب كان القصد إلي ذلك ، وإلا فلا ، وإذا احتمل ذلك احتمالا ظاهرا ؛ لم يصح إثبات الأصل بذلك ؛ لأن الأصول لاتثبت بالمحتملات[١].

ألا تري أن الزجاج[٢] ذهب إلي مثل ذلك في الصفة مستدلا بقوله تعالي : [٣]﴿إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [٤] [٥]

---

(١) في النسخة (ب) بالمحتلات.

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو ، واللغة ولد ، ومات في بغداد.

كان في فتوته يخرط الزجاج ، ومال إلى النحو فعلمه المبرد ؛ من كتبه : (معاني القرآن – خ) و(الاشتقاق) و(خلق الإنسان – ط) و(الأمالي) في الأدب ، واللغة ، و(فعلت ، وأفعلت – ط) في تصريف الألفاظ ، و(المثلث – خ) في اللغة ، مهيأ للنشر في بغداد ، و(إعراب القرآن – ط) ثلاثة أجزاء ، ويلاحظ أن في خزانة الرباط (٣٣٣ أو قاف) مخطوطة. ينظر : الأعلام ١/٤٠ .

(٣) في النسخة (ب) تع.

(٤) في النسخة (ب) العيوب.

(٥) سورة سبأ آية ٤٨

وما ذهب إليه الفراء ، والجرمى ، والزجاج من جواز رفع نعت اسم "إن" بعد مجئ الخبر حملا على الموضع ، قالوا :-

لأن الغرض من النعت بيان المنعوت ؛ ليصح الإخبار عنه ، فحقه أن يكون قبل الخبر ، فإن جاء بعده فعلى نية التقديم ، والتأخير ، والحمل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام . ينظر : حاشية يس على التصريح (١/ ٢٢٦) ٠

قال ابن يعيش : "وقوله : "وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف" يريد: صفة الاسم المنصوب بـ"إن" ، وذلك أن سيبويه ، ومن يرى رأيه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع ، ولا يجوز ذلك في الصفة ... .

وقد أجاز ذلك الزجاج ، وغيره من النحويين ، وقاسه على العطف ، وحمل عليه قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ) سبأ / ٤٨ ٠

والمذهب الأول ، فأما قوله تعالى: (عَلامُ الْغُيُوبِ) فهو محمول على البدل من المضمر في (يقذف) ، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى: هو علام الغيوب ، أو خبر بعد خبر ... " . ينظر : شرح المفصل(٨ / ٦٨) ٠٠

بأن علام الغيوب][1] صفة لاسم إن محمولة على المحل.

وزيف بأنه يحتمل أن يكون خبرا بعد خبر ، أو خبرا لمبتدأ[2]محذوف ، أو بدلا من ضمير يقذف ، وبمثله لاتثبت الأصول ؛ فكذا [3] يجب[4] هنا ألا[5] تثبت بمثل قولهم : إن زيدا قائم ، وعمرو[6] ؛ لما ذكرنا من الاحتمال ، وهو أن يكون مِنْ قَبِيلِ عطف الجملة على الجملة.

وقال ابن الحاجب: "وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى العطف ، وحمل عليه قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ) يعني: أنه جعل ارتفاع (علام الغيوب) على أن يكون صفة لـ (ربي) المنصوب بـ إن ، باعتبار التأويلين المذكورين أولا ، وهذا الذى صار إليه الزجاج ليس بشئ؛ فإنه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره ، وهو أن يكون (علام الغيوب) خبرا بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو بدلا من الضمير في (يقذف) ، أو فاعلا لـ(يقذف) ... ، وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا ، فحمله على وجه لم يثبت إلا بتقدير ليس بمستقيم؛ لأن الأصول لا تثبت إلا بثبت ، فثبت أن قول الزجاج ليس بشئ . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل(٢ / ١٨٠ ، ١٨١) .

(١) في النسخة (ب) ساقطة .

(٢) في النسخة (ب) مبتدأء .

(٣) في النسخة (ب) وكدا.

(٤) في النسخة (ب) لا يجب .

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

(٦) قال ابن هشام في مغني اللبيب صـ٦١٧: "والثَّانِيَة : إن زيدا قَائِم وعَمْرو ؛ إذا قدرت عمرا مَعْطُوفًا على المحل لا مبتدأ ، وأَجَازَ هذه بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا المحرز .

وإِنَّمَا منعوا الأولى لمانع آخر ، وهو توارد عاملين إن ، والابتداء على مَعْمُول واحد ، وهو الْخَبَر .

وأجازه ما الْكُوفِيُّونَ لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن إن لم تعْمل عندهم في الْخَبَر شَيْئا ؛ بل هو مَرْفُوع بِمَا كان مَرْفُوعا بِهِ قبل دُخُولهَا ، ولَكِن شَرط الْفراء لصِحَّة الرّفْع قبل مَجِيء الْخَبَر خَفَاء إعراب الاسم لِئَلَّا يتنافر اللَّفْظ ، ولم يَشْترِطه الْكسَائي ؛ كما أنه لَيْسَ بِشَرْط بالِاتفاق في سَائِر مَوَاضِع الْعَطف على اللَّفْظ " أ.هـ

(**قولــه : بعـد مضــي الجملــة)** [١] يعنــي : لفظـا أوتقـديرا ؛ فـلا يجـوز إن زيـدا ، وعمــرا[٢] قائمــان[٣] [٤] ؛ لأنـــه يبقـــي إن بـــلا خبـــر ؛ لأن مقتضـــاها المفـــرد ، أو لأنــه يلــزم أن يكــون قائمــان[٥] مرفوعــا بــلا رافــع ، وذلــك أن مقتضــي كــل واحــد المفرد ؛ فلا يكون بواحد منهما مرفوعا فيلزم ماقلنا.

(**قوله : وأما السابع)** إنما أورد أما لبعد المسافة عن[٦] ذكرها إجمالا ؛ **(لا) النافية للجنس**

---

(١) قــال ابــن الحاجــب فــي الكافيــة صـــ٥٢ : "ويشـــترط مضـــيّ الخبـــر لفظـــا ، أو حكمـــا ، خلافـــا للكوفيّين.

(٢) في النـــسخة (ب) وعمرو

(٣) في النـــسخة (ب) قايمان.

(٤) قــال ابــن عــادل الحنبلــي : " إذا كــان اســم «إنَّ» بحيــث لا يَظْهَــرُ فيــه أثَــرُ الإعــراب ، فالَّــذِي يُعْطَــفُ عليــه يجُــوز النَّصــبُ فيــه علــى إعمــال هــذا الحَــرْفِ ، والرَّفْــعُ علــى إسْــقَاطِ عَمَلِــه ؛ فــلا يَجُــوز أن يُقَــال: «إنَّ زيــداً ، وعَمْــراً قَائِمَــان» ؛ لأن زيْــداً ظهــر فيهــا أثَــرُ الإعــراب ، ويجُــوزُ أن يُقَال: «إنَّهؤلاءِ إخْوتكَ يُكْرِمُونَنَا ، وإنَّ قَطَامَ ، وهِنْد عند نَا» .

والسَّــبَبُ فــي جَــوَازِ ذلــك أنَّ كَلمــة «إنَّ» كانــت فــي الأصــلِ ضــعيفَةُ العَمَــل ؛ فــإذا صــارت بِحَيْــثُ لا يَظْهَــرُ لَهَــا أثَــرٌ فــي اســمهَا صــارَتْ فــي غايــة الضَّــعفِ ، فجــاز الرَّفْــعُ بِمُقْتَضَــى الحُكْــم الثَّابِــتِ قبــل دخولهــذا الحَــرْفِ عليــه ، وهــو كَونُــهُ مبتــدأ ، فهــذا تَقْرِيــر قــول الفــرَّاء ، وهــو مــذهب حَسَــنٌ ، وأولى من مذهَبِ البصريِّين.

؛ لأن الَّــذي قــالوه يَقْتَضِــي أنَّ كــلام الله علــى التَّرْتِيــب الَّــذِي ورد عليــه لــيس بصــحيح ، وإنَّمَــا تَحصــل الصــحَّة عنــد تَفْكِيــكِ هــذا الــنَّظْمِ ، وعلــى قــوْلِ الفــرَّاءِ ؛ فــلا حاجَــةَ إليــه ، فكَــانَ ذلــك أولى.

ينظــر : اللبــاب فــي علــوم الكتــاب لأبــي حفــص ســراج الــدين عمــر بــن علــى بــن عــادل الحنبلــي الدمشـــقي النعمـــاني (المتـــوفي: ٧٧٥هـــ)- تحقيـــق - الشـــيخ عـــادل أحمـــد عبـــد الموجـــود ، والشـــيخ علـــى محمـــد معـــوض - دار الكتـــب العلميـــة - بيـــروت / لبنـــان - الطبعـــة الأولـــى ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م - ٤٤٨/٧-٤٤٧

(٥) في النـــسخة (ب) قايمان.

(٦) في النـــسخة (ب) ساقطة .

فكان[١] مظنة[٢] الطلب فذكره على وجه التأكيد ؛لأن أما تفيد التأكيد [٣] ؛ لأنه يدل على ثبوت الحكم على جميع التقادير.

الشبه بين (لا) النافية للجنس و (إن)

(**قوله : مع اشتراكهما[٤] في الاختصاص)** يعني:إن (لا)[٥] نقيض[٦] من وجه نظير[٧] من وجه ، وهو الاختصاص بالاسم ؛ فحمل عليه في العمل[٨] ووجه حمل النقيض على النقيض قد ذكر في القسم الأول.

---

(١) في النسخة (ب) وكان.

(٢) في النسخة (ب) مطنة.

(٣) قال ابن هشام في المغني صـ٨٢ : "وأما التوكيد فَقل من ذكره ، ولم أر من أحكم شَرحه غير الزَّمَخْشَرِيّ فإنه قال :-

فَائِدَة أما في الْكَلَام أَن تعطيه فضل توكيد تقول : زيد ذَاهِب ؛ فإذا قصدت توكيد ذَلِك ، وأنه لا محَالة ذَاهِب ، وأنه بصدد الذّهاب ، وأنه منه عَزِيمَة قلت : أما زيد فذاهب ، ولِذَلِك قال سِيبَوَيْهٍ في تَفْسِيره مهما يكن من شَيْء فزيد ذَاهِب ، وهذا التَّفْسِير مدل بفائدتين بَيَان كَونه توكيدا ، وأنه في معنى الشَّرْط انْتهى

(٤) في النسخة (ب) اشتراكها.

(٥) في النسخة (أ) ألا ، والصواب ماأثبته.

(٦) قال الرماني في رسالة الحدود صـ٧٢ : " النقيض هو المنافِي لما نافاه بِأَنَّهمَا لا يَجْتَمِعَانِ في الصحَّة ، وهو على وجهيْن :-

<u>أَحدهمَا :</u> على طَرِيق الْإِيجَاب .

<u>والآخر :</u> على طَرِيق السَّلب ؛ نحو : مَوْجُود مَعْدُوم ، واللاحي مَوْجُود لَيْسَ بموجود

ينظر : رسالة الحدود: لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفي: ٣٨٤هـ) – المحقق: إبراهيم السامرائي – دار الفكر – عمان.

(٧) قال الرماني في رسالة الحدود صـ٧٢ : " النظير هو الشبيه بِمَا لَهُ مثل مَعْنَاهُ ، وإن كان من غير جنسه كالفعل المتَعَدِّي نَظِير الْفِعْل الَّذِي لا يتَعَدَّى في لُزُوم الْفَاعِل ، وفي الإشتقاق من المصدر ، وغير ذَلِك من الْوُجُوه ؛ نحو : استتار الضَّمِير ، وعَمله في الظّرْف ، والمصدر ، والْحَال

(٨) أعملت "لا" النافية للجنس عمل "إن" ؛ لأنها تشبهها في أربعة أمور ، هي:-

أ- كلتاهما تختص بالدخول على الجمل الاسمية.

ب- كلتاهما تفيد التأكيد؛ فـ "إن" لتأكيد الإثبات ، و"لا" لتأكيد النفي .

ج- كلتاهما تقع في صدر الكلام ، ولا تقع حشوا.

د- "لا" نقيضة "إن" والشيء يحمل على نقيضه ؛ كما يحمل على مماثله.

وقيل : إنما يحمل النقيض على النقيض ؛ لأن كلا منهما في قوة صاحبه بحكم المقابلة

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن لا نقيض لإن ، وإنما يكون كذلك أن لو كانت إن للإيجاب ، وهو ممنوع ؛ بل إنها [1] لتأكيد النسبة إيجابية كانت ، أو سلبية [2] .

ينظر : شرح التصريح: ١/ ٢٣٥

قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٢ : -

وشرطها: أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي الجنس ، وأن يكون نفيه نصا ، وتسمى: "لا" النافية للجنس؛ أي : لكل فرد من أفراد الجنس ، وتسمى كذلك "لا" التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها.

ويقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله ، لا لنفي الوحدة ، وإلا أعملت عمل "ليس".

وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلا بها ، وأن يكون خبرها - أيضا - نكرة ؛ نحو : "لا غلام سفر حاضر." .

(١) في النسخة (ب) فلأنها.

(٢) يقال: أَكِّدْ بِإِنَّ أَنَّ ؛ أي : لتأكيد الخبر ، وتقريره ، إذا أردت أن تؤكد الخبر فأكده بإن ، وأن ، ولم يتعرض لغيرها من المؤكدات ؛ لأن المقام مقام بحث في باب إن ، فحينئذٍ ذكر إن من المؤكدات مع كثرة المؤكدات ، فإن ، وأن للتأكيد ؛ أي : تأكيد النسبة ؛ لأن إن لتأكيد الجمل ، وليست لتأكيد المفردات ، فحينئذٍ إذا قيل: إن زيداً عالم ، فإن ليست لتأكيد زيد الذي هو اسم فقط، ولا لتأكيد عالم الذي هو خبر فقط ؛ بل لتأكيد النسبة التي هي ثبوت العلم لزيد ؛ لأن عندنا في الجملة أربعة أشياء - قبل دخول إن - إذا قيل: زيدٌ قائم:-

<u>الأول:</u> تصور الموضوع الذي هو زيد المبتدأ ؛ أي : إدراك معناه ؛ لأنه محكوم عليه ، والحُكم على الشيء فرع عن تصوره.

<u>والثاني:</u> تصور المحمول الذي هو قائمٌ الخبر ؛ أي : إدراك معناه ؛ إذ كيف تحكم بشيء ، وأنت لا تعرفه؟!.

<u>والثالث:</u> تصور النسبة بين الموضوع ، والمحمول الذي هو مضمون الجملة ، هل يمكن أن يتصف زيد بالقيام أولا ؟ ؛ أي : ارتباط: القيام بزيد يسمى تصور النسبة الحُكمية.

<u>والرابع:</u> تصور الوقوع ، واللا وقوع ، وهذه النسبة الحكميةهل هي واقعة بالفعل ، أوليست بواقعة؟ يعني : هل زيد قائم بالفعل ، أولم يقم؟.

ولا نسلم أنهما[1] يشتركان في الاختصاص ؛ فإن المكسورة تدخل على الجملة الفعلية [في الجملة][2] ؛ تقول : إنما خرج زيد.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لما كان المرجع في حمل النقيض[3] إلي المشابهة كان حمله على ليس أولي ؛ لمكان المشابهة من جهة النفي ، والاختصاص ؛ لأنه أصل في باب العمل لكونه فعلا[4]

هذه أربعة أشياء ، ثم التصور الرابع هو الذي تدخل عليه إن لتوكيده بمعنى ثبوت القيام لزيد في الخارج هو المؤكد ، وليس زيداً فقط ، ولا قائماً فقط ، ولا النسبة الحكمية ، وإنما التصور الرابع الذي يُعبر عنه المناطقة بالتصديق.

وإن ، وأن يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ، ونفي الشك عنه ، والإنكار له ، ولذلك اتفق البيانيون على أن خالي الذهن لا يؤكد له الحكم ، ولويمؤكد واحد

ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) صـ٣٧٩-٣٨٠ .

(١) في النسخة (ب) أنها.

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة (على النقيض).

(٤) إنّ أول ما تخالف به ليس غيرها من أفعال العربية الجمود ، فهي فعل غير متصرف عند من قال بفعليتها ، وقد صرّح سيبويه بجمودها ، وفي ذلك يقول:-

((فأما " ليس " فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وضعت موضعاً واحدا ، ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخر)) ينظر : الكتاب١ / ٨٥٠

وتأكيداً على فعليتها يقول مشيراً إلى الإضمار فيها:-

"ولولا أنها فعل لما جاز"

ويمثل لذلك فيقول:-

" فلو لا أنَّ فيها إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل" ينظر : الكتاب ١١٧/١٠

وخالف ذلك الفارسي المتوفي سنة (٣٧٧هـ) في أحد قوليه ، فقال:-

" ليس وإن كانت قد رفعت ، ونصبت فليست فعلاً على الحقيقة ثم علل ؛ ألا ترى أنَّ الفعل لا يخلو من أحد أمرين:-

إما أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة ، وإما أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث ، فإذ لم يخل الفعل من أحد هذين القسمين ، ولم تكن "ليس" من واحد منهما ثبت أنه ليس بفعل ، وإن كان فيه بعض الشبه منه...

اسم (لا) لا يكون إلا نكرة

(قوله : وحق منصوبه) التنكير[1] [2]؛ لأنه لنفي الجنس الذي يقابل

فإن قال قائل: أنه قد اتصل به الضمير على ؛ نحو : ما يتصل بالفعل ؛ كقولهم "ليسوا" و"لستم".

قيل: إنَّ اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنه فعل.

؛ ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم ، وذلك قول بعضهم "هاءا" و"هاؤوا" ؛ كما تقول : للمخاطب "افعلا" و"افعلوا" وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال. ينظر : المسائل الحلبيات صـ ٢١٠ ، ٢١١.

ونُسب إلى ابن السرَّاج المتوفي سنة (٣١٦هـ) والذي في أصوله:-

" لأن "ليس" لا تتصرف ، ولا يبنى منها فاعل ، ... ، وهي فعل ، أصلها "لَيِسَ" مثل "صيِد البعير" وألزمت الإسكان "إذ كانت غير متصرفة". ينظر : الأصول ٢/ ٢٩٠.

أما القول الثاني لأبي على ؛ فذهب فيه إلى أن " ليس" فعل ، فقال:-

((فإن أضمرت في " ليس " جازت المسألة ، ولا يجوز مع " ما " ؛ لأنها ليست بفعل فيضمر فيها ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد ليس منطلقاً ، ولا تقول : عمرو ما منطلقاً)) ينظر : الإيضاح العضدي ١/١٤٧.

وقضية الإضمار هذه هي التي ذكرها سيبويه تأكيداً على فعلية ليس.

وجعلها الفارسي أصلاً في العمل ، وجعل " ما " فرعاً عليها ، وجارية مجراها. ينظر : الإيضاح العضدي ١/١٤٥.

وذكر العكبري المتوفي سنة (٦١٦هـ) أدلة حرفيتها لدى القائلين بها ، وهي: -

أولا : نفي الحال.

ثانياً : عدم الدلالة على حدث ، أو زمان.

ثالثاً: عدم دخول قد عليها.

رابعاً : الجمود. ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ١٤١.

(١) في النسخة (ب) التنكر .

(٢) قال سيبويه ٢/٢٧٥ : " ؛ فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد ، أو جارية؟ فصار الجواب نكرة ؛ كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

وقال في موضع آخر ٢/٢٧٤-٢٧٥ :" ؛ فلا لا تعمل إلا في نكرة ؛ كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم لا تعمل في الخبر ، والاستفهام إلا في النكرة ، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئا بعينه ؛ كما لا تذكر ذلك بعد رب ، وذلك ؛ لأن رب إنما هى للعدة ؛ بمنزلة كم ، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها ؛ كما خولف بأيُّهم حين خالفت الذي ، وكما قالوا : يا الله حين خالفت ما فيه الألف واللام..........." .

اسم (لا) النافية للجنس معرفة

النكرة[١] ؛ فكان من حقه أن يكون نكرة ، وإنما لم يقل وحق اسمه إلا فيما ستعرف التنكير [٢] ؛ احترازا عن ؛ نحو :قولك : لا زيد في الدار ، ولاعمرو.

ولقائل أن يقول : لانسلم أن هذه هي لا لنفي الجنس ، ولم لا يجوز أن تكون بمعني ليس.

فإن قلت : لأن لا بمعني ليس لاتدخل على المعرفة

قلنا : هو أول المسألة[٣] وإنما تثبت ذلك أن لو لم يكن هذه بمعني ليس ؛ على أنه لما تردد فحملها على أنها بمعني ليس أولي ؛ لأن لا[٤] لنفي الجنس أبعد من المعرفة بحكم المعني.

وقال الزمخشري في المفصل صـ١٠٥ :" وحقُّه أن يكون نكرةً..........." .

قال ابن يعيش شارحا ٢/٩٧ : "وحقّه أن يكون نكرةً ، يعني الاسم الذي تعمل فيه "لا" ، فإنه لا يكون إلا نكرة من حيثُ كانت تنفي نفيًا عامًّا مستغرِقًا ؛ فلا يكون بعدها معيَّنٌ ، فـ "لا" في هذا المعنى نظيرةُ "رُبَّ" و"كَمْ" في الاختصاص بالنكرة، ؛ لأن "رُبَّ" للتقليل ، و"كَمْ" للتكثير ، وهذا الإبهام أولى بها.

(١) في النسخة (ب) المعرفة .

(٢) في النسخة (ب) التنكر.

(٣) في النسخة (ب) المسلة.

(٤) في النسخة (ب) ساقطة .

(٥) قال ابن حجر في فتح الباري ١٩ / ٣٩٦ : قوله :(لا أَبَا لَك) بِفَتْحِ الْهَمْزَة ، وهي كَلمة تُقَال عند الْحَثّ عَلَى الشَّيْء .

والأصل فيه أَنَّ الْإِنْسَان إذا وقع في شِدَّة عَاوَنَهُ أبوه ؛ فإذا قِيلَ : لا أَبَا لَك ؛ فَمَعْنَاهُ لَيْسَ لَك أَبٌ ، جِدَّ في الأمر جِدَّ من لَيْسَ لَهُ مُعَاوِنٌ ، ثُمَّ أُطْلِقَ في الِاستعمال في موضع اِسْتِبْعَاد مَا يَصدُر من المخَاطَب من قَوْل ، أو فِعْل.

وفي شرح النووي على مسلم : (١/ ٢٦٨) وقوله :(لا أَبَا لَك) قال صاحِب التَّحْرِير : هذه كَلمة تَذْكُرهَا الْعَرَب لِلْحَثّ عَلَى الشَّيْء ، ومَعْنَاهَا أَنَّ الْإِنْسَان إذا كان لَهُ أَب ، وحَزَبَهُ أَمْر ، ووَقَعَ في شِدَّة عَاوَنَهُ أبوه ، ورَفَعَ عنه بَعْض الْكُلّ ؛ فلا يَحْتَاج من الْجِدّ ، والِاهْتِمَام إلى مَا يَحْتَاج إليه الِانفراد ، وعَدَم الْأَب المعَاوِن .

فإذا قِيلَ لا أَبَا لَك فَمَعْنَاهُ جِدَّ في هذا الأمر ، وشَمِّرْ ، وتَأَهَّبْ تَأَهُّب من لَيْسَ لَهُ مُعَاوِن ، والله أعلم

القول فى (لا أبا لك)

(**قولـه : إلا فيمـا سـتعرف)** إشارة إلي قولهم : لاأبا لك[١]، ولاغلامي لك ، ولا ناصري لك ؛ فإن ذلك منصوب مع كونه معرفة عند الجميع[٢] ؛ إلا عند بعض المتأخرين.

اسم (لا) النافية للجنس بين الاعراب والبناء

(قولـه : والبنـاء - أيضـا -) وإنما لم يقل التنكير[٣] والبناء البتة [٤] ؛ لئلا يتوهم أن (**قولـه : البتـة**) راجع إلي البناء فحسب ، وإنما كان من حق منصوبه البناء إذا لم يكن مضافا ، ولا مضارعا ؛ لتضمنه لمعني الحرف مع عدم المانع من[٥] البناء ، وهو كونه مضافا أومضارعا .

فإن قلت : لا نسلم أنه متضمن[٦] ؛ بل ذلك المعني مستفاد[١] من لفظ الحرف ؛ لا أن يكون هناك تضمن[٢].

وقال ابن منظور في لسان العرب ١٥ / ٤١٧: قولهم : "لا أَبا لَك "كلام جَرى مَجْرى المثل ، وذلك: أَنك إذا قلت : هذا فإِنك لا تَنْفي في الحقيقة أَباهُ ، وإِنما تُخْرِجُه مُخْرَجَ الدُّعاء عليه ؛ أي : أَنت عندي ممن يستحقُّ أَن يُدْعى عليه بفقد أَبيه ، وأَنشد توكيداً لما أَراد من هذا المعنى قوله : "ويترك أُخرى فَرْدَةً لا أَخا لَها ".

ولم يقل لا أُخْتَ لها ، ولكن لما جرى هذا الكلام على أَفْواهِهم لا أَبا لَك ، ولا أَخا لَك قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر فجرى هذا نحواً من قولهم : لكل أَحد من ذكر ، وأُنثى ، أو اثنين ، أو جماعة "الصيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبن" على التأْنيث ؛ لأَنه كذا جرى أوله ، وإِذا كان الأمر كذلك علم أَن قولهم : لا أَبا لَك إنما فيه تَفادي ظاهِره من اجتماع صورَتي الفصل ، والوَصلِ ، والتعريف ، والتنكير لفظاً لا معنى.

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرتُه في الشعر ، وأَنه يقال لمن له أَب ، ولمن لا أَبَ له ؛ لأَنه إذا كان لا أَبَ له لم يجُزْ أَن يُدْعى عليه بما هو فيه لا مَحالة.

ألا ترى أَنك لا تقول : للفقير أَفْقَرَه الله ؟ فكما لا تقول : لمن لا أَبَ له أَفقدك الله أَباك كذلك تعلم أَن قولهم : لمن لا أَبَ له لا أَبا لَك لا حقيقة لمعناه مُطابِقة للفظه ، وإِنما هي خارجة مَخْرَج المثل على ما فسره أبو على ...."أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) الحميع.

(٣) في النسخة (ب) التنكر .

(٤) في النسخة (ب) ساقطة .

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) مضمر

قلنا : بدليل البناء ؛ لأنه لو لم يكن متضمنا لما كان مبنيا ؛ إذ لاوجه للبناء سوي ما ذكرنا[3] بحكم السبر[4] وإلا لزم ماليس[5] في كلامهم من البناء من غير سبب.

إعراب (لا أبا لك) **(قوله[6] : وأما قولهم : لا أبالك)** قالوا : إنه مضاف معني لاصورة[7] ؛ فبالنظر إلي[8] أنه مضاف لم يبن .

وبالنظر إلي[9] أنه ليس بمضاف جعل اسم لا ؛ أي من غير رفع ،

---

(١) في النسخة (ب) ؛ بل ذكر من لفظ الظرف.

(٢) في النسخة (ب) متضمن .

(٣) في النسخة (ب) مادكر.

(٤) في النسخة (ب) بالحكم البين

(٥) في النسخة (ب) ما في ليس.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في هذه المسألة مذاهب :-

أحدها: مذهب هشام ، وابن كيسان ، واختاره ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها في تعلق بمحذوف ، وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد ، والنون من المثنى ، والمجموع.

والثاني : ما ذهب إليه الجمهور من أنها أسماء أضيفت إلى المجرور باللام ، واللام مقحمة لا اعتداد بها ، ولا تتعلق بشيء البتة ، والخبر على هذين المذهبين محذوف.

والثالث: ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه ، وأبو الحجاج بن يسعون ، وابن الطراوة أن قول العرب : لا أبا لك ، ولا أخا لك ، وشبههما أسماء مفردة ، جاءت على لغة من قصر الأب ، والأخ ، والأحوال كلها ، والمجرور باللام في موضع الخبر.

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٦ ، المسائل الحلبيات ٣١١ ، المساعد ١/٣٤٣.

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

(٩) في النسخة (ب) ساقط.

وتكرير ؛ فإن المضاف إلي المعرفة بجعل[1] اسم لا ، ولكن مع الرفع ، والتكرار.

فإن قلت : لا نسلم أنه مضاف ، ولو كان مضافا ؛ لكان معرفة ، ولو كان معرفة وجب الرفع ، والتكرير[2].

قلنا : لا نسلم ولم لا يجوز أن يكون قد نزل الرفع ، والتكرار لكونه جاريا مجري النكرة صورة ؛ على أن زيادة اللام في الجملة ثابت .

بخلاف حذف[3] النون من التثنية ، ومن مثل هذا الجمع من غير إضافة ؛ فالحمل على زيادة اللام أولي.

فإن قلت : معني قولك : لا أبالك مثل قولك : لاأب لك ؛ فلا يكون مضافا معني.

قلنا: لا نسلم ؛ بل معني الأول [على التعريف][4] ومعني الثاني على التنكير[5].

والحق أن العبرة بالمعني المقصود ؛ بقولهم : لا أبالك ؛ فإن كان القصد إلي أبيه بعينه ؛ فالقول قول المتقدمين إنه مضاف معني[6] .

(١) في النسخة (ب) جعل.
(٢) في النسخة (ب) والتكرار.
(٣) في النسخة (ب) ساقط.
(٤) في النسخة (ب) ساقطة .
(٥) في النسخة (ب) التنكر .
(٦) هو مذهب الخليل ، وسيبويه ، وتبعه جمهور البصريين .
قال سيبويه ٢/٢٧٦-٢٧٧ :-

" باب المنفي المضاف بلام الإضافة : اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك ؛ كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيد ، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك ، ولا غلامَيْ لك ، ولا مُسلميْ لك.

وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإن كان القصد إلي أنه المخاطب[١] على الإطلاق ؛ فالقول قول المتأخرين[٢]، وهو[٣] أنه ليس بمضاف ؛ بل شبه به[٤] ؛ فظهر مما ذكرنا أن المرجع في تحقيق[٥] ذلك إلي استكشاف[٦] المعني منهم ، وتبين المراد من قبلهم[٧].

الفصل بين اسم (لا) النافية والخبر

(**قوله : فإذا بطل الوجه الأول**) وهو كونه مضافا معني بتبديل[٨] اللام بحرف لايلائم الإضافة بأن يجعل مكان اللام في ، أو علي ، أو من ؛ نحو : لا أب فيها أو[٩] لا رقيبين عليها ، ولا ناصرين منها ، أو بزيادة الفصل[١٠] ؛ كقولك : لا أب فيها لك[١١] ؛ تعين الاستعمال الآخر ، وهو البناء.

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في معنى لا أبالك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام ؛ لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد ؛ فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام.........".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) للمحاطب.

(٢) منهم ابن الحاجب ، والزمخشري.

قال ابن الحاجب في الكافية صـ٢٧ : "ومثل (لا أبا له) و(لا غلامى له) جائز؛ تشبيها له بالمضاف ، لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثمّ لم يجز (لا أبا فيها) وليس بمضاف؛ لفساد المعنى....".أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل صـ١٠٧ : "وأما قولهم : لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا ناصري لك فمشبه في الشذوذ بالملامح ، والمذاكير ، ولدن غدوة....."أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) مشبه به.

(٥) في النسخة (ب) تحقق.

(٦) في النسخة (ب) استكساف.

(٧) في النسخة (ب) قولهم : وهو الصواب ، والمناسب للمعني.

(٨) في النسخة (ب) بتنزيل.

(٩) في النسخة (ب) ولا رقيبين.

(١٠) في النسخة (ب) الفضل.

(١١) قال سيبويه في الكتاب ٢٧٩/٢ : "وتقول: لا يَدَينِ بها لك ، ولا يدينِ اليوم لك ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت: لا يَدَيْ لك ، ولا أبا لك ، فالاسمُ ؛ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء؛ نحو : لا مِثل زيد؛ فكما قبح أن تقول : لا

وقال يونس[1] [2] مع الفصل[3] بالظرف لاتبطل الوجه الأول ؛ بل يجوز أن يقال : لا أبا فيها لك ؛ لمكان التوسع في الظروف[4][5].

مثل بها زيد فتفصل ، قبح أن تقول : لا يَدَي بها لك ، ولكن تقول: لا يَدَين بها لك ، ولا أبَ يوم الجمعة لك كأنك قلت: لا يدين بها ، ولا أبَ يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرا ؛ فرارا من القبح.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص١٠٧-١٠٨ : "وقصدهم فيه إلى الإضافة ، وإثبات الألف ، وحذف النون لذلك ، وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة.

ألا تراهم يقولون : لا أبا فيها ، ولا رقيبا عليها ، ولا مجيري منها ، وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال ، وقد شبهت في أنها مزيلة ، ومؤكدة بتيم الثاني في : يا تيم تيم عدي ، والفرق بين المنفي في هذه اللغة ، وبينه وبين الأولى أنه في هذا معرب ، وفي تلك مبني......"أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) يونس هو يونس بن حبيب البصريّ: كان إمامًا في النّحو ، واللّغة من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عنه سيبويه ، وسمع منه الكسائيّ ، والفرّاء؛ كانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم؛ توفّي سنة (١٨٣هـ) .

ينظر : أخبار النّحويّين البصريّين ٥١ ، لأبي سعيد السّيرافيّ- تحقيق الدكتور / محمّد إبراهيم البنّا- دار الاعتصام- القاهرة- الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ص٥١ ، ونزهة الألبّاء ٤٧ ، وإشارة التّعيين ٣٩٦ ، وبُغية الوُعاة ٢/٣٦٥.

(٣) في النسخة (ب) الفضل.

(٤) في النسخة (ب) الطروف.

(٥) قال سيبويه في الكتاب٢/-٢٧٩-٢٨٠ : "وترك النون في لا يَديْ بها لك ، قول يونس ، واحتج بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت : كم بها رجلٍ.

والذي يستغنى به الكلام ، وما لا يستغنى به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار ، والمجرور.

ألا ترى أن قبح كم بها رجلٍ مصاب ، كقبح رُبّ فيها رجل ، فلو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسُن بالذي يستغنى به ؛ كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل ، والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت ، وذلك قولك: إن بها زيدا مصابٌ ، وإن فيها زيدا قائمٌ ، وكان بها زيد مصابا ، وكان فيها زيدٌ مصابا ، وإنما يفرَق بين الذي يحسُن عليه السكوت ، وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا .أ.هـ

ولقائل أن يقول : لاحاجة إلي قوله : لايلائم[1] الإضافة ؛ لأن ذلك الوجه إنما ثبت مع اللام على خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه غيره من الحروف سواء كان ملائما[2] أوغير ملائم.

فنري أن يونس فرق بين الظرف الناقص ، فأجاز الفصل في فصيح الكلام ، ولم يجزه بالظرف التام. ينظر : الارتشاف ١٣٠٤/٣

أجاز يونس ذلك في الاختيار أطلقه ابن مالك . ينظر : شفاء العليل ٣٨٣/١ ، التسهيل ٦٨ ، شرح التسهيل ٦٢/٢.

(١) في النسخة (ب) يلايم .

(٢) في النسخة (ب) ملايما.

قول السكاكي

فصل : وإذا وصف المبني على ؛ نحو : لا رجل ظريف جاز فتح الوصف ؛ كما ترى ، ونصبه ، ورفعه.

أما إذا فصلت على ؛ نحو : لا رجل عندي ظريفا ، أو ظريف ؛ بطل البناء .

وحكم الوصف الزائد ، والمعطوف حكم المفصول ، وكذا حكم المكرر ؛ كنحو : لا ماء ماء بارد ، وقد جوز فيه ترك التنوين.

ومن شأن المنفي في هذا الباب إذا فصل بينه وبين لا ، أو عرف ؛ وجوب الرفع ، والتكرار مع حرف النفي عند سيبويه ، وإذا كرر مع حرف النفي لا لذلك جواز الرفع. [١]

قول الشارح

وصف اسم (لا) النافية للجنس

(قوله : نحو : لارجل) أي : بأن يليه من غير أن يكون مضافا ، وإنما جاز البناء[٢] ؛ لمكان الاتحاد ؛ فإذا فصل بينهما زال ذلك الاتحاد ؛=

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١١١ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـــ١٠٨ : "وفي صفة المفرد وجهان:-

أحدهما : أن يبنى معه على الفتح ؛ كقولك : لا رجل ظريف فيها .

والثاني : أن تعرب محمولة على لفظه ، أو محله ؛ كقولك : لا رجل ظريفاً فيها ، أو ظريف......."أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ١٠٦/٢ :-

" فإذا وصفت المنفي المفرد ، جاز لك في الصفة وجهان:-

أحدُهما: أن تبني الصفةَ ، والموصوفَ ، وتجعلهما اسما واحدا على "خمسةَ عشرَ" ، وذلك ؛ لأن الموضعُ موضعُ بناءٍ ، وتركيبٍ ، وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم ؛ نحو : "خمسةَ عشرَ" ، وبابِه ، وهو "جاري بَيْتَ بَيتَ" ، ونحوِه ، فكأنّ الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما، ولم يجز تركيبُه معهما أيضًا، ؛ لأنه ليس من العَدْل جعلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدا.

والوجه الثاني: أن تُعرِبه ، ولك في إعرابه وجهان:-

أحدهما : أن تُتْبِعه اللفظَ ، فتنصبه ، وتُنوِّنه ، فتقول: "لا رجلَ ظريفًا عندك ". فإن قلت : كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ ، والأوّلُ مبنيٌّ ، والثاني معربٌ؟

قيل: لما اطّرد البناءُ ههنا في كلّ نكرة تقع هذا الموقعَ ، أشبهتْ حركتُه حركةَ المعرب ، فجاز أن يوصَف على لفظه ، ويُعْطَف عليه ، وإن كان مبنيًّا ، ومثلُه الحمل على حركةِ

= فلم يخرج[١] – حينئذ – بناؤه.

ولقائل أن يقول : ليس القصد إلي نفي رجل على الإطلاق ، ولا إلي نفي الوصف كذلك ؛ بل إلي ذلك المجموع ؛ فكان المتضمن لمعني الحرف هو المجموع ؛ فكان يجب أن يكون كل واحد مبنيا ؛ كما أن المجموع في قولك : تبينت له الحساب بابا بابا يفيد معني الحالية [٢] ؛ فكان[٣] كل واحد معربا.

ويمكن أن يقال : إنما صاروا إلي إعرابه قضاء[٤] من حق التبعية ؛ لأن مبني التابع على الإعراب ؛ فإن التابع هو الذي يكون معربا[٥] بإعراب سابقه

البناء في المنادى العَلَم ؛ نحو قولك: "يا زيدُ الظريفُ" بالرفع حملًا على اللفظ ، وإن كان مبنيًّا، وليس لك حركةُ بَناء تُشْبِه حركةَ الإعراب مشابهةً تامّةً إلا الفتحةُ في قولك: "لا رجلَ في الدار" ، والضمّةُ في المنادى ؛ نحو قولك: "يا زيدُ".أ.هـ

وجعله سيبويه الأكثر ؛ إذ يقول ٢/٢٨٨:-

" اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفةَ المنفي ، وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك: لا غلام ظريفا لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك.أ.هـ

وأجاز ابن جني في اللمع صـ٤٦ ثلاثة أوجه فيه قائلا : " فإن وصف اسم لا كان لَك فيه ثَلَاثَة أوجه :-

النصب بِالتَّنْوِينِ تقول : لا رجل ظريفاً عندك ، وبِغير التَّنْوِين تقول : لا رجل ظريفَ عندك ، والرَّفْع بِالتَّنْوِينِ لا غير تقول : لا غلامَ ظريفُ عندك ....."أ.هـ

(١) في النسخة (ب) يجز .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٩٢ : "ومما يَنتصب ؛ لأنه حالٌ وقع فيه الفعلُ قولك: بِعْتُ الشاءَ شاةً ، ودرهماً ، وقامرتُه درهماً في درهمٍ ، وبعتُه دارى ذراعاً بدرهم ، وبعت البر قفيزين بدرهم ، وأخذتُ زكاةَ مالِه درهماً لكلّ أربعين درهما ، وبيّنتُ له حِسابَه باباً باباً ، وتَصدَّقتُ بمالى درهما درهما.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) وكان .

(٤) في النسخة (ب) قضا .

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

مــن جهــة واحــدة ، والــذي[1] يمســه الإعــراب علــى ســبيل التبعيــة لغيــره بحســب ماذكر من تفسير[2] ؛ فكذلك[3] كان من حقه أن يعرب .

وأما بناؤه فبناء على الاتحاد ، وذلك الاتحاد إنما يقوي إذا ، وليه من غير فصل بينهما.

الفصل بين اسم (لا) والصفة

(**قوله ، وأما إذا فصلت ؛ نحو[4]: لا رجل عندي ظريفا[5]**) ؛ كان الوجه أن يقال : وأما إذا فصلت ؛ نحو : لارجل عندي ظريفا[6] ؛ لأن ذلك يوهم أن الفصل على قسمين.

فإذا كان الفصل على ؛ نحو :هذا ؛ بطل البتة [7] وإلا فلا ، وليس الأمر كذلك ؛ فإن الفصل مطلقا مما يبطل جواز البناء سواء كان ظرفا ، أو غيره.

حكم الوصف الزائد والمعطوف

(**قوله : وحكم الوصف الزائد حكم المفصول**)[8] يفيد أن ماذكر من المثال من قوله : لارجل عندي ظريفا ليس مشتملا على الوصف الزائد ، وإن

---

(١) في النسخة (ب) ، أو الذي.

(٢) في النسخة (ب) تفسيره.

(٣) في النسخة (ب) ولذلك.

(٤) في النسخة (ب) علي ؛ نحو :

(٥) في النسخة (ب) طريفا.

(٦) في النسخة (ب) طريفا.

(٧) قال الزمخشري في المفصل صـ١٠٨ : " .... ، وإن فصلت بينهما أعربت.أ.هـ

قال ابن يعيش شارحا ١٠٧/٢ : "واعلم أنه إذا فصل بين المنفيّ وصفته بظرف ، أو جارّ ، ومجرور ؛ نحو : "لا رجلَ اليومَ ظريفًا" ، و"لا رجلَ فيك راغبًا" ، امتنع البناءُ، ؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم ، والصفةَ ؛ بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلتَ بينهما ؛ كما لا يجوز لك أن تفصِل بين "عشرَ" ، و"خمسةَ" في "خمسةَ عشرَ".

ووجهُ الإعراب ، والتنوينِ إمّا بالنصب ، وإما بالرفع ؛ نحو قولك: "لا رجلَ ظريفًا عندك" ، و"لا رجلَ ظريفٌ عندك " فالنصبُ على اللفظ ، والرفعُ على المحلّ.أ.هـ

(٨) قال الزمخشري في المفصل صـ١٠٨ : " .... ، وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب ...."أ.هـ

عندي خبر لا نعت ، وحينئذ يلزم الفصل بين الصفة ، والموصوف بأجنبي ، وهو الخبر ، وفيه من التنافر ما[(١)] لايخفي ؛ لكون المحكوم به مسبوقا ببعض المحكوم عليه ، وسابقا على بعضه .

ولو قال : وأما إذا فصلت على ؛ نحو : لا رجل رجلا[(٢)] ظريفا ؛ بطل البناء ، وكذا حكم الوصف الزائد ، والمعطوف[(٣)] حكم المفصول ؛ لكان [(٤)] أظهر ، وكأنه أشار[(٥)] بذلك إلي جواز تقديم الظرف ؛ لما في الظرف[(٦)] من الاتساع .

وقال ابن يعيش شارحا ١٠٧/٢ : " فإن أتيتَ بصفةٍ زائدةٍ ؛ نحو : "لا غلامَ ظريفَ عاقلًا عندك " ، كنتَ في الوصف الأوّل بالخِيار: إن شئت بنيتَه ، ومنعتَه التنوينَ .
وإن شئت أعربتَه ، ونوّنتَه ، ولا يكون الثاني إلا منونا معربًا ، إمّا بالنصب ، وإما بالرفع ، ولا يجوز فيه البناءُ، لأنك لا تجعل ثلاثةَ أشياءَ شيئًا واحدا.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص ١٠٨ : " .... ، وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء.أ.هـ
وقال ابن يعيش شارحا ١٠٩/٢ : " حكمُ المعطوف كحكم الصفة ؛ لأنهما من التوابع إلا في البناء ، فإنه لا يجوز بناءُ المعطوف ، وجعلُه مع ما عُطف عليه شيئًا واحدا ؛ لأنه قد تَخلّل بينهما حرفُ العطف ، فمنع ذلك من البناء ، والتركيب ؛ كما منع الفصلُ بين الصفة ، والموصوف ، إذا قلت: "لا رجلَ عندك ظريفًا" ، ولأنّه يؤدّي إلى جعلِ ثلاثةِ أشياءَ: الاسم المعطوفِ ، والمعطوفِ عليه ، وحرفِ العطف شيئًا واحدا ، وذلك إجحافٌ.
وما عدا البناءَ ممّا كان جائزًا في الصفة ، فهو جائزٌ ههنا من الإعراب ، والتنوينِ ، وهما شيئان:-
النصبُ ، والرفعُ ، فالنصبُ بالحمل على لفظ المنفيّ، ؛ لأن الفتحة مشبَّهةٌ بحركة الإعراب على ما ذكرنا ، والثاني بالحمل على موضع المنفيّ ؛ لأن موضعه نصبٌ بـ "لا" ، ولولا البناءُ كان منونا ، والأمر الثاني الرفعُ بالحملَ على موضع المنفيّ ، والنافي ، وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر في الصفة....."أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) لمكان.

(٥) في النسخة (ب) وكان سار.

(٦) في النسخة (ب) الحروف.

(قولـــه : حكـــم المفصـــول) وهـو عـدم جـواز البنـاء[١] ولقائـل أن يقـول : لمـا كـان المعطـوف حكمـه حكـم المنـادي ؛ لأنــه منـادي ثـان ؛ نحـو : يازيـد[٢] وعمـرو بالضـم لاغيـر [٣] وجـب أن يكـون المعطـوف فـي هـذا البـاب كـذلك بـأن يكـون حكمـه حكـم المنفـي ، أو لا يكـون المعطـوف فـي بـاب النـداء حكمـه حكـم المنـادي ؛ نحـو : يازيد ، وعمرو[٤].

تكرار المنفي بـ (لا)

(قوله[٥] : وكذا حكم المكرر) [٦] إنما فصل ؛ لأن فيه جواز البناء[٧] [٨]

---

(١) في النســخة (ب) النداء.

(٢) في النســخة (ب) ياعمرو.

(٣) في النســخة (ب) لا عند .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٨٦ :-

" وتقـول: يـا زيـدُ وعمـرو لـيس إلا ؛ لأنهمـا قـد اشـتركا فـي النـداء فـي قولـه : يـا ، وكـذلك يـا زيـدُ ، وعبـد الله ، ويـا زيـدُ لا عمـرو ، ويـا زيـدُ ، أو عمـرو؛ لأن هـذه الحـروف تُـدخل الرفـعَ فـي الآخر ؛ كما تدخل في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على يا.أ.هـ

(٥) في النســخة (ب) ساقط.

(٦) إذا كــررت اســم (لا) المفــرد ، دون فصــل جــاز تركيبهمــا مبنيــين نحــو : لا مــاء مــاء بــاردًا ، ونصــب الثــاني لا مــاء مــاءً بــاردًا ، ورفعــه: لا مــاء مــاءٌ بــاردًا ، صــار تكريــر الاســم ؛ بمنزلــة الوصف.

أمــا (بــاردًا) ؛ فــلا بــد مــن تنوينــه ؛ لأنــه وصــف ثــان ، وتكــررت النكــرة توطئــة للنعــت ؛ فيــراد بها التأكيد.

قــال الزمخشــري فــي المفصــل صــــ١٠٨ : " ....فــإن كــررت المنفــي جــاز فــي الثــاني الإعــراب ، والبناء ، وذلك قولك : لا ماء ماءً بارداً ، وإن شئت لم تنون.أ.هـ

(٧) في النســخة (ب) النداء.

(٨) قال سيبويه في الكتاب٢/٢٨٩:-

" وإن كــررتَ الاســم فصــار وصــفا فأنــت فيــه بالخيــار ؛ إن شــئت نوّنــتَ ، وإن شــئت لــم تنــون ، وذلــك قولــك: لا مــاءَ مــاءَ بــاردا ، ولا مــاءَ مــاءَ بــاردا ، ولا يكــون بــاردا إلا منونــاً ؛ لأنــه وصف ثانٍ.أ.هـ

وقــال الفارســي فــي التعليقــة ٢/٣٥ : " لا يكــون قولــك: (بــاردًا) فــي قولــك: (لا مــاءً بــاردًا) إلا منونــا ؛ لأن ثلاثــة أشــياء لا تكــون اســما واحــدا ؛ كمــا لــم يكــن (عــاقلاً) فــي قولــك: (لا غــلامَ ظريفَ عاقلاً) إلا منونا لهذه العلة بعينها.أ.هـ

وإنما قال ، وكذا ؛ لأن ذلك قليل فكأنه[١] مثله ، وإنما جاز بناء[٢] المكرر ؛ لأنه هو ، وإنما أعرب ؛ لأنه تابع ، والتابع إنما يعتبر أمره بالنظر إلي إعراب سابقه لا بالنظر إلي البناء[٣].

جواز الرفع مع التكرار والفصل بينه وبين (لا) ، وكونه معرفة

(**قوله : ومن شأن المنفي في هذا الباب إلي آخره**) قد أشرنا فيما سبق أنه إنما يصح هذا أن لو كان[٤] لا في قولك : [لارجل فيها ، ولا امرأة][٥] وفي وفي قولك : لازيد فيها ، ولا عمرو ، وهي [٦]التي لنفي الجنس[٧] وهو ممنوع .

.

(**قوله : مع حرف النفي**) عند سيبويه يجب تكرار حرف النفي عنده[٨]

---

(١) في النسخة (ب) فكانه.

(٢) في النسخة (ب) نداء.

(٣) في النسخة (ب) النداء.

(٤) في النسخة (ب) كانا.

(٥) في النسخة (ب) لا فيها رجل ، ولا امرأة.

(٦) في النسخة (ب) وهي لا التي.

(٧) قال الزمخشري في المفصل ص ١١٠ : " فإن جاء مفصولاً بينه وبين لا ، أو معرفة معرفة وجب الرفع ، والتكرير ؛ كقولك : لا فيها رجل ولا امرأة ، ولا زيد فيها ولا عمرو.أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ١١٢/٢ : " فإن فصلت بين المنفيّ ، والنافي ؛ نحو : "لا لك غلامٌ ، ولا في بيتك جاريةٌ" ، لم يجز أن تجعلهما معًا اسما واحدا، ؛ لأن الاسم لا يُفصَل بين بعضه ، وبين بعضٍ .

ولا يجوز أن يُنصب بها مع الفصل ؛ لأن "لا" لا تعمل لضُعْفها إلا فيما يَلِيها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل ، تَعيَّن أن يُرفع ما بعدها بالابتداء ، والخبر ، ولزم تكريرُها لما ذكرناه.

قال الله تعالى: (لا فيها غَوْلٌ ولَاهُمْ عنها يُنْزَفُونَ) الصافات: ٤٧ ، وكذلك إذا كان المنفي معرفة ، لم يجز فيه إلا الرفعُ، ؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة ، فلزم التكريرُ ؛ نحو قولك: "لا زيدٌ عندي" ، و"لا عمرٌو" ؛ فاعرفه.أ.هـ

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٢٩٨/٢ :-

" واعلم أنك إذا فصلت بين لا ، وبين الاسم بحشو لم يحسن ؛ إلا أن تعيد لا الثانية ؛ لأنه جُعل جواب: إذا عندك أم ذا؟ ، ولم تُجعل لا في هذا الموضع ؛ بمنزلة ليس ، وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعتْ مثلها إذا نصبتْ ؛ لا تفصل ؛ لأنها ليست بفعل.

، وعند غيره لايجب (1) .

(**قوله : وإنما وجب الرفع ، والتكرار**) ؛ لأنه إما يفصل(2) أويقع الاسم معرفا إذا خرج مخرج الجواب لسؤال(3) مشتمل على الفصل مع التعداد(4) أومعرفة متعددة ؛ ، وإلا لم يصح ذلك ؛ لأن الأصل أن يكون اسمه معرفة ، وألا(5) يفصل بين اسمه ، وبين لا حطا لدرجتهما(6) عن درجة إن .

وإذا خرج مخرج الجواب لذلك وجب الرفع ، والتكرار (7) ؛ تحقيقا للتناسب ؛ مثل أن يقال : في الدار رجل أو امرأة ، أو(8) أزيد فيها أم(9) عمرو ؛ فيقول :

فمما فُصل بينه وبين لا بحشو ؛ قوله جل ثناؤه: (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ).

ولا يجوز لا فيها أحد إلا ضعيفا ، ولا يحسن لا فيك خيرٌ؛ فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا؛ لأن لا لا تعمل إذا فُصل بينها ، وبين الاسم رافعة ، ولا ناصبة لما ذكرت لك.أ.هـ

و هو منقول – أيضا – عن الأخفش . ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٦/١.

(1) وهو مذهب المبرد ؛ إذ يقول ٣٥٩/٤ –٣٦٠ : " ....وَكَذَلِكَ إِن جَعلتهَا جَوَابا لِقَوْلِك رجل فِي الدَّار ، أو أهل رجل فِي الدَّار قلت : لا رجل فِي الدَّار

وهذا أقل الأقاويل ؛ لأنها لا تخلص لمعْرِفَة دون نكرَة ، ولا نكرة دون معرفَة ؛ إذ كان التكرير ، والْبناء أغلب ؛ فالتكرير: لا زيد فِي الدَّار ، ولَا عَمْرو ، ولَا رجل فِي الدَّار ، ولَا امْرَأَة

وَالْبناء : لا رجل فِي الدَّار ، ولَا امْرَأَة ؛ على جَوَاب من قال هل من رجل ، أو امْرَأَة فِي الدَّار؟.."أ.هـ

وتبعه ابن كيسان .

ينظر : شرح التسهيل ٦٦/٢ .

وقال أبو حيان في الارتشاف ١٣٠٩/٣ : "وذلك عندنا لا يكون إلا ضرورة.

(2) في النسخة (ب) إنما فصل .

(3) في النسخة (ب) بسوال.

(4) في النسخة (ب) التعدد.

(5) في النسخة (ب) وأن لا .

(6) في النسخة (ب) لدرجتها.

(7) في النسخة (ب) والتكرير.

(8) في النسخة (ب) ساقطة.

(9) في النسخة (ب) أو .

لافيهـا رجـل ، ولا امـرأة ، ولا زيـد فيهـا ، ولا عمـرو مـع[١] أن فـي[٢] تكريـر[٣] المعرفـة شـيئا[٤] مـن [قضـاء حـق][٥] المنفـي بمـا يظهـر مـن صـورة التكثيـر ، والتعدد.

الأوجه الاعرابية في (لا حول ولا قوة إلا بالله)

(قولـه : وإذاكـرر مـع حـرف النفـي لالـذلك) أي : لا للفصـل ، ولا لكـون الاسـم معرفـة جـواز[٦] الرفـع هـذا إشـارة إلـي ؛ نحـو :قولـك : لاحـول ولا قـوة ، والمسألة مشهورة[٧].

---

(١) في النسخة (ب) ومع.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) تكرار.

(٤) في النسخة (ب) شيا.

(٥) في النسخة (ب) حق قضاء.

(٦) في النسخة (ب) جوار.

(٧) قال الزمخشري في المفصل ص ١١١: ، وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه: أن أن تفتحهما ، وأن تنصب الثاني ، وأن ترفعه ، وأن ترفعهما ، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس ، أو على مذهب أبي العباس ، وتفتح الثاني ، وأن تعكس هذا .أ.هـ

قول السكاكي

فصل : وقد حذف منفيه في قولهم : لا عليك ؛ أي : لا بأس عليك ، وأما مرفوع الباب ؛ أعني : الخبر فتميم علي تركه البتة ، وأهل الحجاز على تركه إن شئت. [١]

قول الشارح

حذف خبر (لا) النافية للجنس

(قوله : فتميم على تركه البتة) [٢] لأن ؛ نحو : قولك : لا رجل إنما يكون ؛ حيث يقوم قرينة على الخبر[٣] وأما ، وجوب الحذف[٤] فللتخفيف[٥] ؛ حيث تكثر مثل هذا في كلامهم .

وأما ما يقال من أن النفي أغني[٦] عن الخبر[٧][٨] ؛ لأنك إذا قلت : لاقيام كان كأنك قلت : انتفي القيام فأجري مجراه في أنه لايحتاج معه إلي جزء

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١١٢.

(٢) إنْ عُلم ؛ التزم حذفه بنو تميم ، والطّائيّون ، وأجاز حذفه ، وإثباته الحجازيّون.

ينظر : المفصّل ٥٢ ، وشرح المفصّل ١٠٧/١ ، وشرح الكافية الشّافية ٥٣٥/١ – ٥٣٧ ، وأوضح المسالك ٢٦/٢ ، وابن عقيل٣٧٧/١ ، والتّصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونيّ ١٧/٢.

قال الزمخشري في المفصل صـــ ٥٢:" ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهل ، ولا مال ، ولا بأس ، ولا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار ، ومنه كلمة الشهادة ، ومعناها لا إله في الوجود إلا الله ، وبنوتميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً.أ.هـ

وقال ابن عصفور : " بنوتميم يلتزمون حذفه إذا كان اسما يظهر فيه الرفع".

وقال أيضًا: إن كان ظرفًا ، أو مجرورًا فالحذف ، والإثبات ، أو غير ذلك: فبنوتميم يلتزمون الحذف ، وأ هل الحجاز يجيزون الحذف ، والإثبات.

ينظر : المقرب ٢٠٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢ .

وقال سيبويه في الكتاب٢٧٥/٢ :-

" والذي يُبنى عليه في زمان ، أو في مكان ، ولكنك تضمره ، وإن شئت أظهرته ، وكذلك لا رجل ، ولا شيء إنما تريد : لا رجل في مكان ، ولا شيء في زمان.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) الحبر.

(٤) في النسخة (ب) الحدف.

(٥) في النسخة (ب) فلتحفيف.

(٦) في النسخة (ب) أعني.

(٧) في النسخة (ب) الحبر.

(٨) قال ابن يعيش ٢٦٦/١ : " فإن قيل لم جاز اطرادُه في المنفيّ ؛ نحو : "لا رجلَ ، ولا غلامَ ، ولا مَلْجَأ" ، ولم يطرِد في الإثبات ؛ نحو : "إنّ مالاً ، وإنّ إبلًا؟ "

آخر فليس ؛ كما ينبغي ؛ لأنه إنما يصح هذا أن لو كان القصد في جميع المواد إلي نفي ، وجوده .

وأما إذا كان القصد إلي نفي شيء آخر[1] غير الوجود[2] ؛ مثل أن يكون القصد إلي نفي كرمه لم يصح ذلك ، وهو أنه بمنزلة قولك :انتفي القيام.

فالجوابُ: إنّ عُمومَ النفي ينّبىء عن معنى الخبر ، وليس للإثبات عمومٌ كعمومِ النفي ، فإن أردت خبرًا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكْره ؛ نحو : "لا رجل في الدار"، ؛ لأن عموم النفي لا يدلّ على الخبر الخاصّ ، فإن وقع النفي في جواب " هل من رجل في الدار؟ " مصرحًا به ، فقلتَ في جوابه: "لا رجلَ" ، ومعناه: في الدار ، جاز ، وإن لم تذكره لتقدُّمِ ذكره ، ودلالةِ ما سبق عليه .أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) الوحود.

قول السكاكي

والقسم السادس : وهو ما يرفع ثم ينصب حرفان: ما ، ولا للنفي في لغة أهل الحجاز شبهوهما بليس في النفي ، والدخول على الاسم والخبر فرفعوا بهما الاسم ، ونصبوا الخبر حيث لم يقدموا الخبر على الاسم ، ولا نقضوا النفي بالا ، أو بلكن ، ولزيادة شبه ما بليس لكونه لنفي الحال أعملوه في المنكر ، والمعرف ، ولم يعملوا إلا في المنكر ، وأدخلوا الباء في الخبر ؛ إذ نصبوا توكيدا للنفي ؛ فقالوا : ما زيد بقائم ؛ دون : ما بقائم زيد ، وكذا دون ما زيد إلا بقائم هو الأعرف .

وإلا فليس إدخال الباء على المرفوع بممتنع برواية الإمام عبد القاهر عن سيبويه.[1]

قول الشارح

(ما) ، (لا) المشبهتان بـ (ليس) عند أهل الحجاز

(قوله : شبهوهما بليس) أي : اعتبروا مشابهتهما[2] فأعملوهما ؛ على أن ذلك لغة أهل الحجاز[3] من غير حديث التشبيه ، واعتباره ؛ فإن ذلك من

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١١٢ .

(٢) في النسخة (ب) مسابهتها.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٥٧ :-

" ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يَصيرُ إلى أصله ، وذلك الحرفُ " ما " ؛ تقول: ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً.

وأمّا بنوتميم فيجرونها مجرى أما ، وهل ؛ أي : لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بلَيْسَ ؛ إذ كان معناها كمعناها.."أ.هـ

وقال الرضي في شرح الكافية ١/٦٦ : " قوله : (و هي حجازية) ؛ أي : هذه اللغة ، وهي إعمال (ما) و(لا) عمل (ليس) وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد ، لا عن الحجازيين ، ولا عن غيرهم رفع اسم (لا) ونصب خبرها في موضع ، فاللغة الحجازية إذن ، إعمال (ما) وحدها دون (لا) عمل ليس...".أ.هـ

وحكي عن الفراء ، والكسائي أنها لغة نجد .

ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٤٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٨ .

وقال الزمخشري في المفصل صـ٥٣ موضحا أوجه الشبه :-

المناسبات التي استحدثها أهل الصناعة[١] وأما بنو تميم ؛ فلم يعتبروا ذلك ؛ حيث لم يكن لهما[٢] اختصاص بقبيل الأسماء [٣] ؛ بخلاف ليس ؛ فضعف أمر الشبه.

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو كان الداخلتان على الأفعال هما اللتان بمعني ليس ، وهو ممنوع .

ويمكن أن يقال : الداخلتان على الأفعال مما ينفي الفعل عن الفاعل فحسب ؛ فناسب أن يحكم عليهما بأنهما[٤]

" اسم ما ولا المشبهتين بليس : " هو في قولك : ما زيد منطلقا ، ولا رجل أفضل منك ، وشبههما بليس في النفي ، والدخول على المبتدأ والخبر ؛ إلا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال...."أ.هـ

(١) قال حاجي خليفة في مقدمة كشف الظنون ١/٤١-٤٢:-

المنظر الثالث في أن العلم من جملة الصنائع لكنه اشرفها ، واعلم أن الحذاقة ، والتفنن في العلم ، والاستيلاء عليه إنما هو بحصوله الملكة في الإحاطة بمبادئه ، وقواعده ، والوقوف على مسائله ، واستنباط فروعه من أصوله ، وهذه الملكة هي غير الفهم ، والملكات كلها جسمانية ، والجسمانيات كلها محسوسة فتفتقر إلى التعليم فيكون صناعيا ، ولذلك كان السند فيه معتبرا.

وجميع ما يسمونه علما ، أو صناعة فهو عبارة عن ملكة نفسانية يقتدر بها صاحبها على النظر في الأحوال العارضة لموضوع ما من جهة ما بحيث يؤدي إلى الغرض فالعلم إذا ما اختص في الجنان ، واللسان ، والصناعة إذا ما احتاجت إلى عمل بالبنان كالخياطة.

وقد قيل إن المعلومات الحاصلة لصاحب هذه الملكة لا تخلو إما أن تحصل على الاستقراء ، والتتبع كالنحو ، وصنائع الفصاحة ، والبديع ، أو تحصل عن النظر ، والاستدلال كعلم الكلام فالأول يسمى الصناعة ، والثاني العلم......أهـ

(٢) في النسخة (ب) لها.

(٣) لأن (ما) حرف غير مختصّ؛ لدخوله على الاسم ؛ نحو : (ما زيدٌ قائم) ، وعلى الفعل ؛ نحو : (ما يقوم زيد) ، وما لا يختصّ فحقّه ألا يعمل.

ينظر : ابن عقيل ١/٢٧٩.

(٤) في النسخة (ب) بأنها.

هما[1] ؛ لئلا يلزم الاشتراك[2] الذي هو خلاف الأصل .

وأما التي لنفي الجنس ففيها زيادة معني ؛ فلم يناسب أن يحكم عليها بالاتحاد ؛ بل حكم عليها بالاختصاص بالأسماء ؛ حتي قيل : بإعمالها مطلقا.

شروط إعمالهما

(قوله : ولا نقضوا النفي بإلا ، أو لكن[3]) يعني : إذا انتقض النفي بإلا ، أو بحرف موجب ؛ بطل العمل [4] ؛ نحو : ما زيد إلا قائم ، وما زيد قائما لكن قاعد.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنهم مارفعوا الاسم ، ومانصبوا الخبر فيما ذكرت من الصور [5].

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) الاستراك.

(٣) في النسخة (ب) ولكن.

(٤) يُشترط لعملها عمل (ليس) عند الحجازيّين ثلاثة شروط:-

١- أنْ يكون اسمها ، وخبرها نكرتين ؛ نحو : (لا رجلٌ أفضلَ منك) .

٢- أن لا يتقدّم خبرها على اسمها ؛ فلا نقول: (لا قائمًا رجلٌ) .

٣- ألا ينتقض النفي بـ (إلاَّ) ؛ فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) ؛ بل يجب رفعُه.

ينظر: شرح المفصّل ١٠٩/٢ ، وشرح الكافية الشّافية ٤٤٠/١ ، وابن النّاظم ١٥٠ ، وشرح الرّضيّ ٢٧٠/١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ٨٩٤/٢ ، ٨٩٥ .

قال سيبويه في الكتاب ٥٩/١ : " .... ، وتقول: ما زيدٌ إلا منطلق ، تَستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل: (قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) يس ١٥ ؛ لما تَقْوما حيثُ نقضْتَ معنى ليس ؛ كما لو تَقْو حين قدّمتَ الخبرَ .أ.هـ

وقال الرضي ٢٦٧/١ : " ..... ، ونقل عن يونس أنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بالا ، وأنشد في ذلك :-

وَمَا الْدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

وأجيب : بأن المضاف محذوف من الأول ، أي: دوران منجنون ، وكذا (معذبا) مصدر؛ كقوله تعالى : (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) الآية ١٩ من سورة سبأ......"أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) الصورتين.

أمـا فـي صـورة [1] الاسـتثناء[2] فإنـه إنمـا يصـح دعـوي ذلـك أن لـو لـم يكـن الخبر الذي هو المستثني منه منصوبا ، وأما في صورة لكن ؛ فظاهر .

ويمكـن أن يقـال : المسـتثني لمـا قـام مقـام الخبـر؛ قيـل : [3]ونصـبوا الخبـر إذا لـم ينقضـوا النفـي بـإلا ، ولـو قيـل : وإذا انتفـي النفـي بـإلا[4] ؛ بطـل العمـل ؛ لكان أظهر.

(لا) المشبهة بليس تختص بالنكرة

(قولـه : ولـم يعملـوا لا إلا فـي المنكـر) [5]وإنمـا خصـوها بـالنكرة ؛ لمشـابهتها لا التـي لنفـي الجـنس ، وتلـك تخـتص بـالنكرة فخصـوا هـذه بـالنكرة – أيضا – ، ولم يدخلوها على المعرفة رأسا.

وإن كـان يلـزم[6] مـن عـدم الإعمـال عـدم الـدخول ؛ لكـن لمـا ألحقوهـا بـلا التي لنفي الجنس بلا[7] اعتبار ؛ امتنعوا عن دخولها[8] على النكرة أصلا.

دخول الباء في الخبر

(قولـه : إذا[9] نصـبوا) أي : يـدخلون البـاء[10] حـين ينصـبون حتـي إذا قدموا الخبر على الاسم ؛ لم يدخلوا الباء [11].

---

(١) في النسخة (ب) الصورة .

(٢) في النسخة (ب) الاستثنا.

(٣) في النسخة (ب) فقيل : .

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) قال المبرد في المقتضب ٣٨٢/٤ : "وَقد تجْعَل لا ؛ بمنزلة لَيْسَ ؛ لاجتماعها في الْمعْنى ، ولَا تعْمل إلا في النكرَة فَتَقول : لا رجل أفضل منك.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل صـ٥٣: "ولم تدخل لا إلا على النكرة ؛ فقيل : لا رجل أفضل منك ، وامتنع : لا زيد منطلقاً.أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) لا يلزم.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

(٨) في النسخة (ب) إدخالها.

(٩) في النسخة (ب) إذ.

(١٠) في النسخة (ب) البا.

(١١) قال الزمخشري في المفصل صـ١١٢ : "ودخول الباء في الخبر ؛ نحو قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ؛ لأنك لا تقول : زيد بمنطلق.أ.هـ

وذلك أنهم إذا لم يعملوها كان الاسم ، والخبر على حالهما في الابتداء ؛ فلم يدخلوا الباء تنبيها[(١)] على أنهما على حالهما بالامتناع عن دخول[(٢)] الباء وهو المذهب الظاهر ، والقول المشهور.

وفي رواية عن سيبويه ؛ لأنه[(٣)] يصح دخول الباء عند عدم الإعمال ؛ لأن المصحح للدخول هو النفي ، وذلك باق فيصح دخول الباء سواء عملت ، أو لم تعمل.

ولقائل أن يقول : لو كان المصحح للدخول هو النفي ؛ لصح [(٤)] دخولها على خبر لا التي لنفي الجنس ، وخبر لا التي بمعني ليس ، وخبر ما إذا تقدم الخبر على الاسم ؛ بل جاز أن يكون دخولها منحصرا[(٥)] في صورة إجرائها مجري ليس .

قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٩٥-٥٩٦ : "ويجوز دخول الباء على الخبر ، وفي دخولها خلاف .

فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير ، وذلك حيث ينصب الخبر ، ولا يجيز دخولها مع التقديم ،

ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم ، والتأخير في اللغتين معا ، وهو الصحيح ...."أ.هـ

وينظر : شرح عيون الإعراب ١٠١-١٠٢.

(١) في النسخة (ب) بينها.

(٢) في النسخة (ب) إدخال

(٣) في النسخة (ب) أنه .

(٤) في النسخة (ب) صح.

(٥) في النسخة (أ) منحصر، والصواب ماأثبته.

قول السكاكي

فصل : وكثيراً ما يتبع لا هذا بالتاء الموقوف عليها عند طائفة بالتاء ؛ إجراء لها مجرى ليست ، وعند أخرى بالهاء ؛ إجراء لها مجرى ثمة ، وربة .

ويقصر دخوله على حين ؛ فيقال : لات حين كذا بالنصب على حذف الاسم ، وعند الأخفش أنه لا النافي للجنس ، وفيه من يقول : إنه فعل ، وهو تعسف ؛ كقول من زعم التاء من حين كالحاء منه لغة فيه. [١]

قول الشارح

الحاق التاء بـ (لا) المشبهة بـ (ليس)

(قوله : وكثيرا ما يتبع[٢] لا هذه بالتاء[٣]) [٤] أي : ...=

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١١٢.

(٢) في النسخة (ب) مايتبع.

(٣) في النسخة (ب) بالتا.

(٤) وقد تُزاد التّاء مع (لا) لتأنيث اللّفظ ، والمبالغة في معناه ؛ فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان لا غير ؛ نحو : (حينٍ) ، و(ساعةٍ) ، و(أوان) وهو مذهب الأخفش ، والجمهور.

وقيل: إنها مركَّبةٌ من (لا) والتّاء؛ فلو سمّيت بها حكيتْ.

وذهب أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، وابن الطّراوة إلى أنها كلمة ، وبعضُ أخرى ، أصلُها: (لا تحين) التّاء متّصلة بـ (حين) .

وذهب ابن أبي الرّبيع إلى أن الأصل في (لات) : (ليس) ، فقُلِبَتْ ياؤها ألِفًا ، وأُبدلت سينُها تاءً كراهةَ أن تلتبس بحرف التمني.

الملخّص ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ ، والبسيط ٧٥٣/٢.

وينظر : هذه المسألة في : الإنصاف ١٠٨/١ ، وشرح الرّضيّ ٢٧١/١ ، والجنى الدّاني ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، والمغني ٣٣٤ ، والتصريح ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، والهمع ٤٥٨/١.

وما ذكر من أنها تعمل في أسماء الأحيان لا غير ؛ نحو : (حينٍ) و(ساعةٍ) و(أوان) هو مذهب ابن مالكٍ ، وابنه.

ينظر : شرح التّسهيل ٣٧٧/١ ، وشرح الكافية الشّافية ٤٤٣/١ ، وابن النّاظم ١٥١.

وذهب سيبويه ، والجمهور إلى أنها تعمل العمل المذكور ، وهو عمل (ليس) في لفظ (الحين) خاصة.

ينظر : الكتاب ٥٧/١.

وقيل: إنها لا تعمل شيئًا؛ فإن وليَها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمعمول لفعلٍ محذوف ، وهذا أحدُ قولي الأخفش.

والقول الثّاني: إنها تعمل عمل (إنّ) ، وهي للنفي العامّ.

= كثـر [١] مجيئهـا بالتـاء؛ نحـو : ﴿وَلَاتَ حِـينَ مَنَـاصٍ﴾ [٢] وقـال الكوفيـون هـي [٣]التي لنفي الجنس ، وبه قال الأخفش منا [٤].

وجـه قـول البصـريين أنـه[٥] لمـا[٦] تـرددت بـين أن تكـون لنفـي الجـنس ، وبـين أن تكـون المشـبهة بلـيس ؛ كـان حملهـا علـى أنهـا هـي التـي بمعنـي لـيس أولـي ؛ لأن لـيس ممـا يلحقـه البـاء[٧] وأجريـت[٨] هـذه مجـري لـيس فـي لحـوق التـاء ، وأمـا التـي لنفـي الجـنس فملحقـة بـأن ، وهـي عـن لحـاق التـاء بمعـزل ؛ فكـذا ماكـان ملحقا بها ، ولهذا وقف[٩] عليها بالتاء؛ كما في ليست .

وأمـا مـن وقـف عليهـا بالهـاء فأجراهـا مجـري ثمـت ، وربـت ؛ فإنهـا حـرف مثلهـا ، ويوقـف علـى ذلـك بالهـاء ؛ فيقـال مـن الحـروف ثمـة ، وربـة[١٠] ؛ فكـذا هـذا وقف في ثمت[١١] وربت بالهاء ؛ لأن تاءهما تاء لاحقة بآخر الكلمة ؛ كتاء

وقيل: إنها حرف جرّ تخفض أسماء الزّمان ؛ قاله الفرّاء.
ينظـر : معـاني القـرآن ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ ، وينظـر : شـرح الرّضـيّ ٢٧١/١ ، والجنـى الـدّاني ٤٨٨ ، والمغني ٣٣٥ ، والتصريح ٢٠٠/١.

(١) في النسـخة (ب) كثير .
(٢) من الآية رقم ٣ من سورة ص.
(٣) في النسـخة (ب) هي (لا) .
(٤) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣٢١/٤ ، الجنى الداني ٤٨٨ ، الهمع ٤٦١/١.
(٥) في النسـخة (ب) أنها .
(٦) في النسـخة (ب) ساقطة.
(٧) قـال ابـن جنـي فـي اللمـع صـ٣٩ : "وتـزاد الْبَـاء فـي خبـر لَـيْسَ مُؤَكـدَة ؛ فيقـال : لَـيْسَ زيد بقائم ، وولَيْسَ مُحَمَّد بمنطلق ؛ أي : لَيْسَ مُحَمَّد منطلقا.أ.هـ
(٨) في النسـخة (ب) فأجريت .
(٩) في النسـخة (ب) يوقف.
(١٠) في النسـخة (ب) ساقطة.
(١١) في النسـخة (ب) ساقطة.

التأنيث ؛ فأجريت[(١)] مجراها [في الوقف عليها][(٢)][(٣)]

فإن قلت : فهلا ، وقف عليها بالتاء[(٤)] ؛ كما في تاء التأنيث[(٥)] في الفعل ؛ نحو : ضربت .

قلنا : لأن تاء التأنيث[(٦)] في الفعل لا تكون إلا للتأنيث[(٧)] ؛ بخلاف تاء التأنيث في الأسماء [(٨)] والتاء اللاحقة في ثمت ، وربت ليست للتأنيث[(٩)] في إلحاقها[(١٠)] بتاء ؛ نحو : ظلمة أولي ؛ لأنها ليست للتأنيث أيضا .

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن تكون لات لغة مرادفة للا ؛ لا أن تكون هي لا في الأصل ثم لحقها التاء [(١١)].

---

(١) في النسخة (ب) وأجريت.

(٢) في النسخة (ب) أن ، وقف عليها بالهاء.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٣/١٢١٠ : "ووقف جمهور القراء عليها بالتاء اتباعًا للرسم ، وعن الكسائي الوقف بالتاء ، وبالهاء.."أ.هـ

وينظر : معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢٠ ، الجني الداني ٤٨٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥١-٤٥٢.

(٤) في النسخة (ب) بالهاء.

(٥) في النسخة (ب) التنيث.

(٦) في النسخة (ب) التنيث.

(٧) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٥٣ : " تاء التأنيث الساكنة : وهي التاء في ؛ نحو : ضربت ، ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث.أ.هـ

(٨) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٧ : "والتأنيث على ضربين:-

حقيقي ؛ كتأنيث المرأة أو الناقة ، ونحوهما مما بازائه ذكر في الحيوان ، وغير حقيقي ؛ كتأنيث الظلمة ، والنعل ، ونحوهما مما يتعلق بالوضع ، والاصطلاح.

قال ابن يعيش شارحا ٣/٣٥٧ ٣٥٨ : "وغيرُ الحقيقي أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ بأن تُقْرَن به علامةُ التأنيث من غير أن يكون تحته معنى ؛ نحو : "البُشْرَى" ، و"الذِّكرَى" و"صحْرَاءَ" ، و"عَذراءَ" ، و"غُرْفَةٍ" ، و"ظُلْمةٍ".

(٩) قال الزبيدي في تاج العروس ٤٠/٤١٣ : " (ورُبَّما وصلَتْ بثُمَّ ، ورُبَّ) يقلُ ثَمَّتَ ، وربَّتَ ، (والأكْثَرُ تَحْرِيكُها مَعَهُما بالفتحِ) يقالُ ثَمَّتَ ، ورَبَّتَ".

(١٠) في النسخة (ب) فإلحاقها.

(١١) في النسخة (ب) لحقه الهاء.

ويمكن أن يقال : لو كان كذلك لما اختلفت[1] في الوقف عليها ؛ كما لا يختلف في الوقف على ثمت ، وربت ، أو لقلة هذه[2] وكثرة ذلك في الاستعمال ، وذلك أن لات إنما جاء مع لفظة حين ، أو ماجري[3] مجراه ؛ نحو :-

لات[4] هنا حنت[5]

؛ فلما قل استعمال لات حكم عليها بالفرعية ، وعلي لا بالأصالة .

وهذا هو السبب في أن حملها الأخفش على أنها هي التي لنفي الجنس ملحقة بها التاء ؛ لأنها أشيع ، وأكثر استعمالا من التي بمعني ليس ؛ فتكون هذه هي الأصل دون المشبهة بليس.

(لات) فعل **(قوله : وفيهم من يقول : إنه فعل)** [6] وذلك أنه لما كان معناه معني ليس ، وصورته صورة الفعل ؛ كان الوجه أن يحكم عليه بالفعلية ؛ لأن العدول

---

(١) في النسخة (ب) اختلف.

(٢) في النسخة (ب) هذا .

(٣) في النسخة (ب) مأجري.

(٤) في النسخة (ب) ولات .

(٥) هذا صدر بيت وتكملته :-

حَنّتْ نَوار ولاتَ هَنا حَنتِ ... وبدا الذي كانت نُوارُ أَجَنَّتِ

التخريج: البيت من بحر الكامل وهو لشبيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢؛ ولهما معًا في خزانة الأدب ٤/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجنى الداني ص ٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٦، ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ١٢٦.

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك.

والشاهد فيه قوله: "لات هنّا حنّت" حيثْ أضاف اسم الزمان "هَنا" إلى الفعل "حنَّت".

(٦) ذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى نقص ، نفي بها ؛ كما نفي بليس ، ذكره الخشني في شرحه لكتاب سيبويه.أ.هـ

ينظر : المغني لابنهشام ٢٥٣/١ .

عنه مما يستلزم مخالفة القياس الذي هو لحاق التاء التي[1] هي[2] تصرف في الحروف.

(**قوله : وفيه تعسف**) من حيث إنه يستلزم ماليس[3] في كلامهم ، وهو ترك الفاعل مطلقا.

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون مقدرا ، وما يجري في حيزه مفسرا ؛ نحو : ﴿**ولات حين مناص**﴾ ؛ أي : ليس الحين حين مناص[4] وقد لزم طريقة واحدة ؛ ، ولا بعد في ذلك ؛ كباب نعم حيث التزم فيه أن يكون الفاعل معرفا باللام ، أو مضافا إليه ، أو مضمرا مفسرا.

(**قوله : قوله : كقول من زعم**) أي[5] : القول بالفعلية[6] والقول بأن

---

(١) في النسخة (ب) الذي.

(٢) في النسخة (ب) هو .

(٣) في النسخة (ب) مما ليس.

(٤) وقد قرئ شذوذًا: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) برفع (الحين) على أنه اسم (لات) والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناص كائنًا لهم.

وقُرئ – أيضا – : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بخفض (حين) ؛ فزعم الفرّاء أنّ (لات) تستعمل حرفا جارًّا لاسم الزّمان خاصة.

فتحصل في (حين) ثلاثُ قراءات: الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، وفي الرّفع ثلاثة أقوال:-

إما على الابتداء ، أو على الاسمية لـ (لات) إن كانت عاملة عمل ليس ، أو على الخبريّة لها إن كانت عاملةً عمل (إنّ) .

وفي النّصب ثلاثةُ أقوال – أيضا – :-

إما على الاسمية لـ (لات) إن كانت عاملة عمل (إنّ) ، أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل (ليس) ، أو على أنه مفعولٌ بفعلٍ محذوف ؛ تقديرُه: لا أرى حين مناص .

وفي الخفض وجه واحد.

ينظر : مختصر في شواذ القرآن ١٣٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/٣٩٧ ، ٣٩٨ ، وشرح الكافية الشّافية ١/٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٥) في النسخة (ب) يعني أن .

(٦) في النسخة (ب) بفعليته.

تحين بالتاء سيان[(١)] في التعسف .

وذلك أنه لم يجيء في كلامهم تحين بمعني حين[(٢)] ولأنه قد جاءت[(٣)] ولات هنا حنت .

(قوله : لغة) تمييز عن قوله : كالحاء أي : مثل الحاء لغة .

---

(١) في النسخة (ب) سان .

(٢) ذكره أبو عُبيد القاسمُ بن سَلَّام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين ، وأوان ، والآن؛ فيقولون: "فعلت هذا تَحِينَ كذا ، وتأوان كذا ، وتالآنَ" أي: حين كذا ، وأوان كذا ، والآن.

ينظر : مجاز القرآن ٢/١٧٦ .

ونسبه الزجاجي في حروف المعاني والصفات صـ٧٠ فقال :-

" قال بعض البغداديين التَّاء تزاد في أول حِين ، وفي أول أوان ، وفي أول الآن ، والدَّلِيل أنهم يقولون : : تحين من غير تقدم لا ".

(٣) في النسخة (ب) جا.

وغير العاملة ، وذكرها استطراد ، وإلا فهو وظيفة لغوية ضربان : مفردة ، ومركبة ، والمفردة ضربان : بسائط ، وغير بسائط ، وغير البسائط ، إما ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية ، والمركبة ضربان : ضرب يلزمه التركيب في معناه ، وضرب لا يلزمه ذلك ؛ فالحاصل منها إذن ستة أضرب : أربعة من المفردة ؛ وهي بسائط ثنائية ثلاثية رباعية ، واثنان من المركبة لازم التركيب غير لازم التركيب

فالضرب الأول ثلاثة عشر حرفا : ء ا هـ ك ى ش ل ن ت س ف م و.

فالهمزة للاستفهام ، ويتفرع منه معان بحسب المواقع ، وقرائن الأحوال كالأمر في ؛ نحو :(ءأسلمتم) ، والاستبطاء في ؛ نحو : (ألم يأن للدين آمنوا) ، والتنبيه في ؛ نحو : (ألم يجدك يتيما) ، والتحضيض في ؛ نحو : (ألا تقاتلون قوما) ، والتوبيخ في ؛ نحو : (أكذبتم بآياتي) ، والوعيد في (ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخرين) ، والتقرير في ؛ نحو : (أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) ، والتسوية في ؛ نحو : (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ، والتعجب في ؛ نحو : (ألم تر على ربك كيف مد الظل) ، وما شاكل ذلك ، وسيطلعك على أمثال هذه المعاني علم المعاني بإذن الله تعالى.

وتستعمل ظاهرة مرة ؛ كما ترى ، ومقدرة أخرى ؛ كنحو : قوله:-

بسبع رمين الجمر أم بثمان

وتدخل على الواو ، والفاء ، وثم ؛ نحو : (أو كلما عاهدوا) (أفمن كان على بينة) ، (أثم إذا ما وقع) ، وتدخل على الاسم ، والفعل إلا أنها بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام لما كان طلب فهم الشيء استدعى في المطلوب ، وهو فهم الشيء لا حصوله ، وهو الجهل به لامتناع طلب الحاصل فما كان سبب الجهل به ، وهو كعدم الاستمرار أمكن فيه كان باستفهام أولا ، والفعل ؛ لتضمنه للزمان الذي هو أبدا في التجدد كذلك .

ومن شأن الاستفهام لكونه أهم أن يصدر به الكلام ، وأن لا يتقدم عليه شيء مما في حيز ، وللخطاب في ها بمعنى خذ ؛ إذا قيل : هاء هاؤما هاؤم.[١]

قول الشارح **(قوله : ذكر**[٢] **استطرادا**[٣]**)** وذلك أن نظر النحوي موقوف على التتبع للهيئات[٤] التي تعرض لأواخر الكلم بواسطة[٥] العوامل ؛ فكان قصاري أمره الاعتناء بشأن الهيئات ، وبشأن العوامل ، وبيان مايقبل تلك الهيئات ، وبيان مالا يقبل ، وتمييز البعض عن البعض ؛ فكان ذكر البعض[٦] بغير[٧] العوامل استطراديا ، وغير[٨] مقصود ابتداء .

لكن لما تعرض لذكر العوامل من الحروف تعرض لغير العوامل لقلتها ؛ بخلاف غير العوامل من الأسماء ؛ إذ في ذلك كثرة فلا يلزم من تعرض هذا تعرض ذلك .

(قوله : ضرب يلزمه التركيب في معناه) إذا أخذنا في تحقيق[٩] هذا الضرب كشفنا عنك[١٠] الغطاء عن معني هذا الكلام هنالك.

(قوله : ثلاثة عشر حرفا) ذكر هذه الحروف على ترتيب المخارج ؛

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١١٢-١١٤ .
(٢) في النسخة (ب) وذكرها.
(٣) في النسخة (ب) استطراد.
(٤) في النسخة (ب) الهيات.
(٥) في النسخة (ب) بوساطة.
(٦) في النسخة (ب) التعرض.
(٧) في النسخة (ب) لغير.
(٨) في النسخة (ب) غير.
(٩) في النسخة (ب) تحقق.
(١٠) في النسخة (ب) ساقط.

ممـا[١] كـان مـن مبـدأ[٢] الحلـق ابتـدأ بـه إلـي أن أتمهـا[٣] بالشـفوي الـذي هـو الواو .

ثـم فـي تفصـيل هـذه الحـروف ذكـر الـبعض عنـد الـبعض إذا كـان بينهمـا مشـاركة فـي الحكـم ؛ كـذكر اليـاء ، والـواو مـع الألـف [فـي تفصـيل هـذه الحـروف][٤] ؛ لمـا شـاركاه فـي الإطـلاق ، ثـم أورد الـواو علـى حـدة - أيضـا - ؛ لمـا انفردت بحكم ، وكذلك الحكم في بقية الحروف .

الهمزة ومعانيها

(قولــــه : فـــالهمزة للاســـتفهام ، ويتفـــرع منــــه[٥])[٦] أي : ويتولـد مـن الاسـتفهام[٧] معـان[٨][٩] ؛ يعنـي إذا امتنـع إجـراء الاسـتفهام علـى ظـاهره فـي

---

(١) في النســـــخة (ب) فما.

(٢) في النســـــخة (ب) هذا .

(٣) في النســـــخة (ب) تمها.

(٤) في النســـــخة (ب) ساقطة.

(٥) في النســـــخة (ب) عنه.

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ ٤٣٧ : " حرفا الاستفهام:
وهمـا الهمـزة ، "وهـل" فـي ؛ نحـو قولـك: "أزيـدٌ قـائمٌ؟ "، و"أقـام زيـدٌ؟ "، و" هـل عمـرو خـارجٌ؟ "، و" هل خرج عمرو؟ " .
والهمـزة أعـم تصـرفاً فـي بابهـا مـن أختهـا ؛ تقـول : "أزيـدٌ عنـدك أم عمـرو؟ " و"أزيـداً ضـربت؟ " و"أتضـرب زيـداً ، وهـو أخـوك؟ " ، وتقـول : لمـن قـال لـك: "مـررت بزيـد": "أبزيـد؟ " ، وتوقعهـا قبـل الـواو ، والفـاء، و"ثـم". قـال الله تعـالى: (أَوَكُلَّمَـا عَاهَـدُوا عَهْـدًا نَبَـذَهُ فَرِيـقٌ مِـنْهُمْ) البقـرة ١٠٠ ، وقـال: (أَفَمَـنْ كَـانَ عَلَـى بَيِّنَـةٍ مِـنْ رَبِّـهِ) هـو د ١٧ ، وقـال تعـالى: (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) يونس ٥١ ، ولا تقع "هل" في هذه المواقع.

(٧) قـال ابـن يعـيش ١٠٢/٥ : " الاسـتفهام ، والاسـتعلام ، والاسـتخبار بمعنـى واحـد. فالاسـتفهام: مصـدر "اسـتفهمتُ" ، أي: طلبـتُ الفَهْـمَ ، وهـذه السـينُ تفيـد الطلـبَ ، وكـذلك الاسـتعلامُ ، والاسـتخبارُ مصـدرا "اسـتعلمتُ" و"اسـتخبرتُ" ، ولمـا كـان الاسـتفهام معنـى مـن المعاني؛ لم يكن بدٌّ من أدواتٍ تدل عليه ؛ إذ الحروف هي الموضوعةُ لإفادة المعاني.

(٨) في النســـــخة (ب) معاني.

(٩) قـال المـرادي فـي الجنـي الـداني صـ٣١-٣٢ : " ثـم إن همـزة الاسـتفهام قـد تـرد لمعـان أخر ، بحسب المقام ، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام.

موضع حمل على مايناسب المقام ؛ كما إذا قلت : لمن تريد منه الذهاب أذهبت ، والحال أنه بمرأي[1] منك ؛ امتنع أن يحمل الاستفهام على السؤال والحال ماقلنا : بل على الأمر ، والحث.

والشيخ قد تعرض لبيان تولد هذه المعاني في قانون الطلب في القسم الثالث من الكتاب

فإن قلت : لا نسلم أن هذه المعاني متفرعة ، ولم لا يجوز أن تكون الهمزة مشتركة بين هذه المعاني.

الأول: التسوية: نحو : " سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ".البقرة ٦ ؛ قال بعض النحويين: لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود ، والعدم ، وكذا المسوي ، جرت التسوية بلفظ الاستفهام ، وتقع همزة التسوية بعد سواء ، وليت شعري ، وما أبالي ، وما أدري.

الثاني: التقرير: وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته ، أو نفيه ؛ نحو : قوله تعالى : " أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي ".

الثالث: التوبيخ: نحو : " أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ". سورة الأحقاف ٢٠.

وقد اجتمع التقرير ، والتوبيخ في قوله تعالى : " قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ". سورة الشعراء ١٨

الرابع: التحقيق........

الخامس: التذكير: نحو : " أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ". سورة الضحي ٦

السادس: التهديد: نحو : " أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ". سورة المرسلات ١٦.

السابع: التنبيه: نحو : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ". سورة الحج ٦٣

الثامن : التعجب: نحو : " أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ". سورة المجادلة ١٤

التاسع: الاستبطاء: نحو : " أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ". سورة الحديد ١٦

العاشر: الإنكار: نحو : " أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ". سورة الصافات ١٥٣

الحادي عشر: التهكم: نحو : " قَالُوا يَاشُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ ". سورة هو د ٨٧

الثاني عشر: معاقبة حرف القسم ؛ كقولك: آلله لقد كان كذا ؛ فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم ، وينبغي أن تكون عوضاً من الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم.

(١) في النسخة (ب) بمري.

قلنا : لو كان مشتركا كان معني الاستفهام مساويا لغيره من المعاني ، وتوقف فهمه على قرينة كغيره من المعاني ؛ على أن اللفظ لما[1] تردد بين المجاز[2] والاشتراك[3] فالمجاز أولي ؛ لأنه أكثر ، وأشيع .

فإن قلت : ماالمناسبة بين الاستفهام ، وبين هذه المعاني حتي استعمل حرف الاستفهام في هذه المعاني .

قلنا : الوجه ظاهر لمن له قلب ، أو أذن وعية ، وقليل ماهم ؛ على أن فيما ضرب من الأمثلة .

وقال إن الغرض من الاستفهام كذا ؛ منعا في الأكثر بأن يقال : لانسلم أن الغرض ما ذكرت ، ولم لا يجوز أن يكون الغرض عند ذلك.

---

(١) في النسخة (ب) إذا.

(٢) المجاز: اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما ؛ كتسمية الشجاع أسدا من جاز إذا تعدى ؛ كالمولى بمعنى الوالي سمي به ؛ لأنه متعد من محل الحقيقة إلى محل المجاز ، وينقسم إلي :-

المجاز العقلي: ويسمى مجازا حكميا ، ومجازا في الإثبات ، وإسنادا مجازيا: وهو إسناد الفعل ، أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له ؛ أي : غير الملابس الذي ذلك الفعل ، أو معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل ، وغير المفعول فيما بني للمفعول.

المجاز اللغوي: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب به مع قرينة مانعة عن إرادته ؛ أي : عن إرادة معناها في ذلك الاصطلاح.

المجاز المركب: اللفظ المركب المستعمل فيما يشبه معناه الأصلى.

ينظر : التعريفات ، ص٢١٥.٢١٤.

(٣) الِاشْتِرَاك: هو إِمَّا لَفْظِي ، أو معنوي

فاللفظي: عبارَة عن الَّذِي وضع لمعان مُتعَدِّدَة كَالْعَيْنِ

والمعنوي: عبارَة عن الَّذِي كان وجودا في محَال مُتعَدِّدَة كالحيوان

وَالْحَاصِل أن المعْنَوِيّ يَكْفِي فِيهِ الْوَضع الْوَاحِد دون اللَّفْظِيّ ؛ لأنه يَقْتَضِي الأوضاع المتعددة.

ينظر : الكليات صـ١١٩ .

استعمال الهمزة ظاهرة ومقدرة

(قوله : وتستعمل ظاهرة ، ومقدرة)[1]وذلك أن الهمزة أخف ؛ فكان أعم تصرفا ، وأكثر استعمالا .

فإن قلت : لا نسلم أن الهمزة هي المقدرة دون هل في قوله :-

بسبع[2] رمين الجمر أم بثمان[3]

قلنا: لأن الإضمار من باب التصرف ، والهمزة أعم تصرفا ؛ فالحمل عليها أولي .

ولأن المرجع في الاستفهام هنا إلي التصور[4] دون

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/١٧٤ : "ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ، ويحذف الألف.

وقال الزمخشري في المفصل ص٤٣٨ : "وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل..........".

(٢) في النسخة (ب) بسبيع.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، وتكملته :-

لَعَمْرُك ما أدَرِي وإنْ كنتُ دارياً ... بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بَثْمانِ ؟

التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

المعنى: من شدّة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها: أسبع أم ثمان؟

والبيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٩٩- دار صادر بيروت – لا تاريخ – لا طبعة .

<u>والشاهد فيه قوله</u> :"بسبع ... أم بثمان" حيث حذف الهمزة ؛ لوجود قرينة دالة على معناها ، وتقدير الكلام: "أبسبع".

(٤) التصور: حصول صورة الشيء في العقل.

وقيل : هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي ، أو إثبات. ينظر : التعريفات ص٥٩.

التصـــديق[١] [٢] وهـل لطلـب[٣] التصــديق[٤] لا لطلــب التصــور بحكـم الوضــع ؛ فكانت الهمزة مقدرة دون هل .

وإنمــا قلنــا: إنهــا موضــوعة لطلــب التصــديق ؛ لأنهــا[٥] لاتســتعمل فــي غيــر طلب التصديق .

(قوله : وتدخل على الواو إلي آخره دون هل)[٦] لأن = **مواضعها**

---

(١) في النســـخة (ب) التصريق.

(٢) التصديق: هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر. ينظر : التعريفات ص٥٩.

(٣) في النســـخة (ب) بطلب.

(٤) قــال المــرادي فــي الجنـــي الـــداني صــ٣٤١ : " هــل : حــرف اســتفهام تــدخل علــى الأســماء ، والأفعــال لطلـــب التصـــديق الموجـــب ، لا غيـــر ؛ نحـــو : هـــل قـــام زيـــد؟ ، وهـــل زيـــد قـــائم؟ فتساوي الهمزة في ذلك.

(٥) في النســـخة (ب) بدليل أنها.

(٦) قـــال ســـيبويه فـــي الكتـــاب ١٨٨/٣-١٨٩ : "وهـــذه الـــواو التـــي دخلـــت عليهـــا ألـــف الاســتفهام كثيــرةٌ فــي القــرآن ؛ قــال الله تعــالى جــده: " أَفَــأَمِنَ أَهْــلُ الْقُــرَى أَنْ يَــأْتِيَهُمْ بَأْسُــنَا بَيَاتًــا وَهُــمْ نَــائِمُونَ (٩٧) أَوَأَمِــنَ أَهْــلُ الْقُــرَى أَنْ يَــأْتِيَهُمْ بَأْسُــنَا ضُــحًى وَهُــمْ يَلْعَبُــونَ ". سورة الأعراف ٩٧-٩٨.

فهــذه الــواو ؛ بمنزلــة الفــاء فــي قولــه تعــالى: " أَفَــأَمِنُوا مَكْــرَ اللَّــهِ "ســورة الأعــراف ٩٩ ، وقــال عــز وجــل: " أَإِذَا مِتْنَــا وَكُنَّــا تُرَابًــا وَعِظَامًــا أَإِنَّــا لَمَبْعُوثُــونَ (١٦) أَوَآبَاؤُنَــا الْأَوَّلُــونَ " سورة الصافات ١٦-١٧ ، وقال: " أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ". سورة البقرة ١٠٠

وقــال الزمخشــري فــي المفصــل صــ٤٣٧ : " وتوقعهــا قبــل الــواو ، والفــاء، و"ثــم". قــال الله تعــالى: { أَوَكُلَّمَــا عَاهَــدُوا عَهْــدًا } ســورة البقــرة ١٠٠ ، وقــال: { أَفَمَــنْ كَــانَ عَلَــى بَيِّنَــةٍ مِــنْ رَبِّــهِ } ســورةهود ١٧ ، وقــال تعــالى: { أَثُــمَّ إِذَا مَــا وَقَــعَ آمَنْــتُمْ بِــهِ } ســورة يــونس ٥١ ، ولا تقع "هل" في هذه المواقع.

وقــال الطبــري : " اختلــف أهــل العربيــة فــي حكم"الــواو" التــي فــي قولــه : (أَوَكُلَّمَــا عَاهَــدُوا عَهْــدًا) . فقــال بعــض نحــويي البصــريين : هــي"واو" تجعــل مــع حــروف الاســتفهام ، وهــي مثل"الفــاء" فــي قولــه : (أَفَكُلَّمَــا جَــاءَكُمْ رَسُــولٌ بِمَــا لَا تَهْــوَى أَنْفُسُــكُمُ اسْــتَكْبَرْتُمْ) [البقــرة: ٨٧] ، قــال : وهمــا زائــدتان فــي هــذا الوجــه ، وهــي مثل"الفــاء" التــي فــي قولــه : فــالله لتصــنعن

الهمزة أخف ؛ فكان أعم ، وأكثر استعمالا .

(**قوله : إلا أنها بالفعل أولي**)[1] وذلك أن الاستفهام عن الشيء يقتضي[2] سابقة الجهل به بحكم الضرورة ؛ فما كان سبب الجهل به أظهر ؛ كان بالاستفهام أولي ، والفعل لايقدر له ؛ لأنه لايزال على التقضي ، وإذا لم يكن قار الذات كان أبعد عن العلم به من الاسم ؛ فكان[3] بالاستفهام أولي.

كذا ، وكذا ، وكقولك للرجل: "أفلا تقوم"؟ ، وإن شئت جعلت"الفاء" و"الواو" هاهنا حرف عطف.

وقال بعض نحويي الكوفيين: هي حرف عطف أدخل عليها حرف الاستفهام.

والصواب في ذلك عندي من القول : إنها"واو" عطف ، أدخلت عليها"ألف" الاستفهام ؛ كأنه قال جل ثناؤه: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا) ، ثم أدخل"ألف" الاستفهام على"وكلما" ؛ فقال: (قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا)

وقد بينا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له ، فأغنى ذلك عن إعادة البيان على فساد قول من زعم أن"الواو" و"الفاء" من قوله : (أوكلما) و(أفكلما) زائدتان لا معنى لهما.

ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري (المتوفي: ٣١٠هـ) - تحقيق : أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م ، ٢/٣٩٩-٤٠٠ .

(١) قال ابن يعيش ٩٩/٥ : "وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الأسماء ، وتارة على الأفعال ، وذلك قولك في الاسم: "أزيدٌ قائم؟ " ، وفي الفعل: "أقام زيد؟ " ، وتقول في "هل": " هل زيدٌ قائمٌ؟ "، و" هل قام زيد؟ ".

ولدخولهما على الأسماء ، والأفعال ، وعدم اختصاصهما بأحدهما ، لم يجز أن يعملا في لفظِ أحدِ القبيلَيْن ؛ بل إذا دخلا على جمَلة خبريّة ، غيرا معناها إلى الاستفهام ، ونقلاها عن الخبر.

(٢) في النسخة (ب) يستدعي .

(٣) في النسخة (ب) وكان.

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو لم يكن الاستفهام بالهمزة ، وهل راجعا إلي النسبة الإسنادية[1] ، أو إلي المتصف بالفعل ، وهو ممنوع .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن[2] كيف يصح دعوي الأولية مطلقا ؛ لجواز أن يكون مقتضي المقام هو السؤال عن مفهوم الجملة الاسمية ، وحينئذ يمتنع دخولها على الفعل ؛ فضلا من أن يكون أولي.

ولئن سلمنا ذلك لا نسلم أن الزمان داخل في مفهوم الفعل ؛ فإنك إذا قلت : اضرب دل على الزمان التزاما لا تضمنا.

ولئن سلمنا ذلك؛ لكن إنما يصح أن لو لم يكن لنفس الزمان وهو المفهوم

---

(١) النِّسْبَة: الـرَّبْط ، وهي تَامَّة خبرية ، وإنشائية ، وغير تَامَّة كالنسبة التقييدية ؛ أي : الإضافية ، والتوصيفية –

وأَرَادَ الْفَاضِل الْكَامِل الْعَارِف النامي الشَّيْخ نور الدّين عبد الرحمن الجامي. قدس سره السَّامِي. بِالنِّسْبَةِ فيقول جمال الْعَرَب جمال الدّين الشَّيْخ ابن الْحَاجِب رَحمَه الله في الكافية :-

المركبات كل اسم ركب من كَلمتَيْنِ لَيْسَ بَينهمَا نِسْبَة النِّسْبَة المفهومة من ظَاهرهيْئَة التَّرْكِيب لِئَلَّا يخرج ؛ نحو : خَمْسَة عشر عن حد المركب.

وَطعن على الْفَاضِل الْهِنْدِيّ رَحمَه الله تعالى : لما عين النِّسْبَة بِالنِّسْبَةِ الإسنادية ، والإضافية ، والتوصيفية ، والتعليقية الَّتِي تكون بَين الْفِعْل ، والمفْعُول لآخراج ؛ نحو : خَمْسَة عشر مِمَّا بَين جزئه نِسْبَة الْعَطف قبل التَّرْكِيب حَيْثُ قال :-

وتَعْيِين النِّسْبَة على وجه يخرج منها هذه النِّسْبَة أصعب من خرط القتاد ؛ لأن النِّسْبَة في القَوْل الْمَذْكُور نكرَة تَحت النفي فهي صرِيح ، ونَص في استغراق إفرادها فإرادة بعض دون بعض بِلَا قرينَة تَرْجِيح بِلأمرجّح.

ينظر : دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفي: ق ١٢هـ)- عرب عباراته الفارسية: حسنهاني فحص – الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م- ٢٧٥/٣ .

(٢) في النسخة (ب) ساقطة .

الطبيعي ثبوت دائما من حيث إن الخارج لايخلو عن أجزاء الزمان ، وإن كانت غير قارة .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أن سبب الجهل به[1] أمكن ، وأظهر في الفعل ، وإنما يكون كذلك أن لو كان[2] سبب الجهل منحصرا فيما ذكر من عدم الاستمرار لجواز أن يكون هناك أسباب أخر بعضها أمكن في الاسم.

الاستفهام له الصدارة

(**قوله : لكونه أهم**)[3] ؛ لأن[4] المقصود من الكلام المشتمل على الاستفهام ؛ هو[5] طلب الفهم فيكون أهم ، وقدم العلة لأن الحكم إذا كان مسبوقا بالعلة ؛ كان أثلج[6] للصدر[7] وأمكن في النفس.

(**قوله : وألا[8] يتقدم عليه شيء**)[9]، وإنما[10] ذكر تأكيدا وإلا لاستغني

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) كانت.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٣٨ : "وللاستفهام صدر الكلام..........." .

(٤) في النسخة (ب) ولأن.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) أنتج.

(٧) في النسخة (ب) للصدور.

(٨) في النسخة (ب) وأن لا .

(٩) قال ابن يعيش ١٠٤/٥ : " قد تقدّم أنّ الاستفهام له صدرُ الكلام من قِبَل أنه حرفٌ دخل على جملة تامّة خبريّة ، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار ، فوجب أن يكون متقدّمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها ؛ كما كانت "ما" النافيةُ كذلك ، حيث دخلت على جملة إيجابية ، فنقلت معناها إلى السلب.

فكما لا يتقدّم على "ما" ما كان من جملة المنفيّ ، كذلك لا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهَم عنها ؛ فلا تقول: "ضربتَ أزيدًا". هكذا مثّله صاحبُ الكتاب .

والجيدُ أن تقول: "زيدًا أضربتَ؟ " فتُقدِّم المعمول على الهمزة ؛ لأنك إذا قدّمتَ شيئًا من الجملة. خرج عن حكم الاستفهام ، ومن تمام الجملة.

وقوله : "ما كان في حيّزها" يريد ما كان متعلّقًا بالاستفهام ، ومن تمام الجملة ، ومنه قولهم : "حَيزُ الدار" وهو ما يُضَمّ إليها من مَرافقها ، فاعرفه.

(١٠) في النسخة (ب) إنما.

عنه ؛ لأنه لو لم[1] يقدم عليه شيء من الكلام ؛ لم يكن الكلام مصدرا بالاستفهام.

الهمزة للخطاب

(قوله : [2] وللخطاب في هاء بمعني[3] خذ) [4] ؛ يقال : هاء هاؤما هاؤم للدلالة على أحوال المخاطب من الإفراد ، والتثنية ،=

---

(١) في النسخة (ب) ساقطة.

(٢) في النسخة (ب) ، وفي الخطاب.

(٣) في النسخة (ب) لمعني.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ١٩٤ : "ها:ها بمعنى خذ ، فتلحق الكاف ؛ فيقال :هاك ، وتصرف مع المخاطب في أحواله ، وتوضع الهمزة موضع الكاف ؛ فيقال : هاء ، وتصرف تصريفها.

ويجمع بينهما ؛ فيقال :هاءك الهمزة على الفتح ، وتصريف الكاف ، ومنهم من يقول هاء كرام ، ويصرفه تصريفه ، ومنهم من يقول هاء بوزن هب ، ويصرفه تصريفه.

قال العكبري ٨٩/٢ ، ومن أسماء الْفِعْل ها بِمَعْنى خُذْ ، وفيهَا لغاتٌ :-

إِحْدَاهَا : هاء بهمزةٍ مفتوحةٍ للمذكر ، وفي المؤَنَّث هاء ، وفي التَّثْنِيَة هاءا ، وفي الْجمع هاؤوا ، ومنه قوله : {هَاؤُمُ اقرَءوا}.أ.هـ

قال السمين الحلبي في الدر المصون ١٠ /٤٣٢ في قوله تعالي : " فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ (١٩)

قوله : {هَآؤُمُ} : أي: خُذُوا ، وفيها لغاتٌ ، وذلك أنها تكون فِعْلاً صريحاً ، وتكونُ اسم فعلٍ ، ومعناها في الحالَيْنِ خُذْ. فإن كانت اسم فعلٍ ، وهي المذكورةُ في الآيةِ الكريمةِ ففيها لغتان: المدُّ ، والقَصرُ تقول:ها درهماً يا زيدُ ، و هاء درهماً ، ويكونان كذلك في الأحوالِ كلِّها من إفراد ، وتثنيةٍ ، وجمعٍ ، وتذكيرٍ ، وتأنيثٍ ، وتتصلُ بهما كافُ الخطابِ اتصالها باسمِ الإشارةِ ، فَتُطابِقُ مخاطبَك بحسب الواقع ، مطابَقَتَها ، وهي ضميرُهُ ؛ نحو : هاكَ هاءكَ ، هاكِ هاءَكِ إلى آخرِه ، وتَخْلُفُ كافَ الخطابِ همزةُ «هاء» مصرفةً تصرُّفَ كافِ الخطابِ ، فتقول: هاء يا زيدُ ، و هاء ياهندُ ، هاؤُما ، هاؤُم ، هاؤُنَّ ، وهي لغةُ القرآن.

وإذا كانت فِعْلاً صريحاً لاتصالِ الضمائر البارزةِ المرفوعةِ بها كان فيها ثلاثُ لغاتٍ ، إحداها: أَنْ تكون مثلَ: عاطى يُعاطي. ؛ فيقال : هاء يا زيدُ ، هائِي ياهندُ ، هائِيا يا زيدان ، أو ياهندان ، هاؤُوا يا زيدون ، هائِيْنَ ياهنداتُ.

الثانيةُ: أَنْ تكون مثلَ «هَبْ» فتقول: هأْ ، هئِي ، هآ ، هؤُوا ، هأْنَ ؛ مثلَ : هبْ ، هبِي ، هبا ، هبُوا ، هبْنَ.

= ، والجمع ؛ لأن هاء[١] بالقصر موضوع للمخاطب مطلقا ؛ كهلم[٢] في لغة.

الثالثة: أَنْ يكونَ مثلَ: خَفْ أمراً من الخوفِ ؛ فيقال :هأْ ، هائي ، هاءا ، هاؤوا ، هأْنَ ، مثلَ: خَفْ ، خافِي ، خافا ، خافُوا ، خَفْنَ.أ.هـ

قال الرازي ٣٠ /٦٢٧ : " هاء صوْتٌ يُصوَّتُ بِهِ في فَهْمُ منه مَعْنَى خُذْ ؛ كَأُفٍّ ، وحَسٍّ ، وقال أبو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ ، وفِيهِ لُغَاتٌ ، وأَجْوَدُهَا مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عن الْعَرَبِ فَقَالَ: ومما يؤمر به من المبنيات قولهم : هاء يَا فَتَى ، ومَعْنَاهُ تَنَاوَلْ ، ويَفْتَحُونَ الهمزة ، ويجعلون فتحها على المذَكَّرِ ؛ كما قالوا :هاكَ يَا فَتَى ، فَتُجْعَلُ فَتْحَةُ الْكَافِ عَلَامَةَ المذَكَّرِ ، ويُقَالُ لِلاِثْنَيْنِ : هاؤُمَا ، وللجمع هاؤموا ، وهَاؤُمْ ، والميمُ في هذا الموْضِعِ كَالميمِ في أَنْتُمَا ، وأَنْتُمْ ، وهذه الضَّمَّةُ الَّتِي تَوَلَّدَتْ في همْزَةِ هاؤُمْ إِنَّمَا هي ضَمَّةُ مِيمِ الْجَمْعِ ؛ لأن الأصل فيه : هاؤمو ، وأنتمو فَأَشْبَعُوا الضَّمَّةَ ، وحَكَمُوا لِلاِثْنَيْنِ بِحُكْمِ الْجَمْعِ ؛ لأن الاِثْنَيْنِ عندهم في حُكْمِ الْجَمْعِ في كَثِيرٍ من الْأَحْكَامِ.أ.هـ

واللُّغةُ الثَّانيةُ :ها بِغَيْر همزٍ في كلّ حَال

واللُّغةُ الثَّانِيَة :ها بِغَيْر همز في كل حَال

والثَّالثة :هاكَ فيجْعَلُ مكانَ الهمزةِ كافاً ، وبُنِيت لوقوعِها موقعَ الْأَمر أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ها.

(٢) قال العكبري ٢/٨٨في هلم قَوْلَانِ:-

أَحدهمَا : هي اسم للفعلِ ؛ فلا يظْهر فيه علم التثنيةِ ، والْجمع ، والتأنيث ، وبهَا جَاءَ القرآنُ قال الله عز وجل { هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ } الأنعام ١٥٠ ، وفي آيَة أُخْرَى (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) الأحزاب ١٨.

قال الرازي ١٧٦/١٣ : "هلم كَلمةُ دَعْوَةٍ إلى الشَّيْءِ ، والمعْنَى:هاتُوا شُهَدَاءَكُمْ ، وفِيهِ قَوْلَانِ:-

الْأَوَّلُ: أنه يَسْتَوِي فيه الْوَاحِدُ ، والاِثْنَانِ ، والْجَمْعُ ، والذَّكَرُ ، والْأُنْثَى قال تعالى: (قُلْ هلم شُهداءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ) الأحزاب ١٨ ، وقَالَ: (وَالْقائِلِينَ لإِخْوانِهِمْ هلم إِلَيْنا) [الْأَحْزَابِ: ١٨] .

واللُّغَةُ الثَّانِيَةُ :يُقَالُ لِلاِثْنَيْنِ:هلما ، ولِلْجَمْعِ:هلموا ، ولِلمرْأَةِ:هلمي ، ولِلاِثْنَيْنِ:هلما ، وللجمع:هلمن ، والْأَوَّلُ أَفْصحُ.

المسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: في أصل هذه الْكَلمةِ قَوْلَانِ: قال الْخَلِيلُ ، وسِيبَوَيْهِ : إنها «هَا» ضُمَّتْ إليها «لم» ؛ أي : جَمِّعْ ، وتَكُونُ بِمَعْنَى ادْنُ يُقَالُ: لِفُلان لمةٌ ؛ أي : دُنُو ثُمَّ جُعِلَتَا كَالْكَلمةِ الْوَاحِدَةِ ، والْفَائِدَةُ في قولنا : «هَا» اسْتِعْطَافُ المأْمُورِ ، واسْتِدْعَاءُ إقبالهِ عَلَى الأمر ؛ إلا أنه لما كَثُرَ استعمالهُ حُذِفَ عنه الألف عَلَى سَبِيلِ التَّخْفِيفِ ؛ كَقَوْلِكَ: لم أُبَلِ ،

=الحجاز [1] وتلحق هذه الزيادات للدلالة.

ولم أَر ، ولم تَكُ ، وقال الْفَرَّاءُ: أَصلُهَا : هَلْ ، أُمَّ أَرَادُوا «بِهَلْ» حَرْفَ الاستفهام ، وبِقَوْلِنَا: «أُمَّ» ؛ أي : اقصد؟ ، والتقدير : هل قَصدَ؟ ، والمقْصودُ من هذا الاستفهام الأمر بِالْقَصدِ كأنك تَقُولُ: اقْصدْ .

وفِيهِ وجه آخَرُ ، وهو أَنْ يُقَالَ: كان الْأَصلُ أَنْ قالوا : هل لَكَ في الطَّعَامِ أَمٌّ ؛ أي : قَصدٌ؟ ثُمَّ شَاعَ في الْكُلِّ ؛ كما أَنَّ كَلمةَ «تَعَالَى» كانت مَخْصوصةً بِصورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ عَمَّتْ.

وَالْقَوْل الثَّانِي : هي فعلٌ تظهر فيه علامةُ التثنيةِ ، والجمعِ ، والتأنيث ؛ نحو : هلما وهلموا ، وهلمي ، وأما جمَاعَة النسْوَة فالجيد فيهاهلممن ، وقد قيلَ غيرُ ذَلِك ، ولَا يُعرّج عليه

فَإذا جُعلت اسما للْفِعْل : فمعناها : احضُروا ، أو أَقبلُوا ، وهي مركَّبة إذا كانت فعلا من ها ، ولم فأصلها : هاالمم فحذفت ألفُها ، وهمزةُ الْوَصل ، فلزِم الْإِدْغَام لما تحركت اللَّام ، وبُنيت إذا كانت اسما لوقوعها موقع المبنيّ ، وفتحت لطول الْكَلمة ، وثُقّلَ الضمُّ للإدغام

قال الزجاجي ص٧٤:"هلم بِمَعْنى تعال ، وأ هل الْحجاز لا يثنونها ولا يجمعونها ، وأ هل نجد يجعلونها من هلممن فيثنونها ، ويجمعونها ، وينونون

وتوصل بِاللَّامِ فَتَقول :هلم لَك ، وهلم لَكمَا ،

قَالَ الْخَلِيل : أَصلهَا لم ثمَّ زيدت الهاء في أولهَا

وَخَالفهُ الْفراء فَقَالَ : أَصلهَا هل ضم إليها أم ، والرفعة الَّتِي في اللَّام همزَة أم لما تركت نقلت إلى مَا قبلهَا

(١) قال المبرد ٢٥/٣(هذا بَاب مَالا يجوز أَن تدخله النُّون خَفِيفَة ، ولَا ثَقيلَة ، وذَلِكَ مَا كان مِمَّا يوضع مَوضِع الْفِعْل ، ولَيْسَ بِفعل)

فَمن ذلِك قوله : (صه) و(مَه) و(إيه) يَا فَتى: إذا أردْت أَن يزيدك من الحَدِيث ، و(إيها) يَا فَتى ، إذا كففته ، و(ويها) يَا فَتى: إذا أغريته ، وكَذَلِكَ (عَلَيْك) زيدا ، و(دُونك) زيدا ، و(وَرَاءَك أو سع لَك) و(عنْدك) يَا فَتى: إذا حذرته شَيْئا بِقُرْبِهِ فَكل هذه لا تدْخلهَا نون ؛ لأنها لَيست بِأَفْعَال ، وإِنَّمَاهى أسماء للْفِعْل ، ومن ذلِك (هَلم) في لُغَة أهل الْحجاز ، لأنهم يقولون : :هلم للْوَاحِد ، وللاثنين ، والْجَمَاعَة على لفظ واحد

وَأما على مَذْهَب بنى تَمِيم فإِن النُّون تدْخلهَا ، لأنهم يقولون : للْوَاحِد:هلم ، وللاثنين:هلما ، وللجماعة:هلموا ، ولجماعة النسْوَة:هلممن ، وللواحدة:هلمى ، وإِنَّمَاهى (لم) لحقتها الْهَاء ؛ فعلى هذا تَقول : هلمن يا رجلهلمن يا إمرأة ، وهلممنان يَا نسْوَة ؛ فيكون ؛ بمنزلة سَائِر الْأَفْعَال

وقال سيبويه٢٥٢/١: "واعلم أن ناسا من العرب يَجعلون هلم ؛ بمنزلة الأمثلة التى أُخِذَتْ من الفعل ، يقولون : :هلم ، وهَلمى ، وهَلما ، وهَلموا.

وقال في موضع آخر٥٢٩/٣:باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ، ولا ثقيلة

ولقائل أن يقول : لاحاجة إلي قوله : بمعني[١] خذ ؛ لأنها بالمد لا تكون إلا بمعني[٢] خذ.

(وقوله : إذا قيل)[ليس ؛ كما ينبغي ؛ بل الوجه أن يقال : إذ قيل : كما هو في بعض النسخ ؛ أي : لما] [٣]قيل : هاء هاؤما هاؤم ؛ كما[٤] قالوا : هاك [هاكما هاكم على أنها] [٥] بمنزلة الكاف في أنها للخطاب[٦][٧].

وذلك الحروف التي للأمر ، والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو : إيهٍ ، وصه ، ومه ، وأشباهها ، وهلم في لغة أهل الحجاز كذلك.

ألا تراهم جعلوها للواحد ، والاثنين ، والجميع ، والذَّكر ، والأنثى سواء ، وزعم أنها لم ألحقتها هاء التنبيه في اللغتين.

وقد تدخل الخفيفة ، والثقيلة في هلم في لغة بني تميم ؛ لأنها عندهم ؛ بمنزلة ردَّ ، وردّاً ، وردِّي ، واردُن ؛ كما تقول :هلم ، وهلما ، وهلمي ، وهلممن ، والهاء فضلٌ إنما هي ها التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.

(١) في النسخة (ب) لمعني.

(٢) في النسخة (ب) لمعني.

(٣) في النسخة (ب) ساقطة.

(٤) في النسخة (ب) ساقطة.

(٥) في النسخة (ب) ساقطة.

(٦) في النسخة (ب) الحطاب.

(٧) قال ابن يعيش ٣/٣٢-٣٣ : "وتلحقه كاف الخطاب ، ؛ فيقال : "هَاكَ يا رجلُ" ، و"هاكُمَا يا رجلان" ، و"هَاكُمْ يا رجالُ" ، و"هَاكِ يا امرأةُ" ، و"هاكُمَا يا امرأتان" كالمذكرَيْن ، و"هاكُن يا نسوةُ".

فالاسم "هَا" ، وفيه ضمير بحسبِ المخاطبين إن كان واحدا ، ففيه ضميرُ واحد ، وإن كان اثنين ، ففيه ضميرُ اثنين ، وإن كان جماعة ، ففيه ضميرُ جماعة ؛ إلا أنه لا يظهر ذلك الضمير.

والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الإعراب ، وتختلف بحسب اختلاف المخاطبين في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، فتفتحها إذا كان المخاطب مذكرا ، وتكسرها إذا كان مؤنّثًا ، وتُثنيها ، وتجمعها إذا كان المخاطب مثنى ، أو مجموعًا.

والألف للعوض عن التنوين ، ونون التأكيد ، ونون إذن في الوقف ، وعندي أن قولهم : بينا زيد قائم ؛ إذ كان كذا ، أو إذا أصله بين أوقات زيد قائم ، ثم بينا زيد قائم بالتنوين عوضا عن المضاف إليه ، ثم بينا بالألف بإجراء الوصل مجرى الوقف لازما ، وفيه دليل على صحة مذهب الأصمعي : في أن الصواب هو بيننا زيد قائم كان كذا بطرح ؛ إذ ، وإذا ، ولبيان التفجع في الندبة ؛ كما سبق ذلك كله ، وهي ، وكذا الياء ، والواو للإطلاق ؛ كنحو :-

قول السكاكي

أقلى اللوم عاذل والعتابا

وكقول الآخر:-

وإذا دارت رحى الحرب الزبون ... ، وسقيت الغيث أيتها الخيامو

وللإنكار ؛ كنحو : قولك: زيد قدماه ، أو يقدموه ، ومررت بحذاميه ، أو بحذاميه لمن قال : زيد قدم ، أو يقدم ، ومررت بحذام منكرا لذلك عليه ، أو لخلاف أن يكون كذلك للتذكير ؛ نحو : زيد قالا ، أو يقولوا ؛ إذا تذكرت المقول ، ومن العامي إلا أن الألف ، ولواو لا يحرك لهما ساكن ؛ بخلاف الياء ؛ كنحو: وكأن قدي ، وآلت حلفه لم تحللي في الإطلاق ، وكذا ؛ نحو :قدي ، وعلى إذا تذكرت قد قام ، والغلام مثلا ، ونحو : أزيدنيه في زيد بالتنوين ، أو زيدانيه بزيادة أن إذا تذكرت ، أو أنكرت ، وجميع ذلك أشياء وقفية فاعلم. [1]

قول الشارح الألف للعوض

(قوله[2] : والألف للعوض)[3] ولقائل أن يقول :

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١١٤-١١٥ .

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣)عقد ابن جني في سر صناعة الإعراب ، ٢: ٦٧٥ بابًا لإبدال الألف عن النون الساكنة ، وذكر أنّ ذلك يكون في ثلاثة مواضع:-

أحدها : أن تكون الألف بدلاً من التنوين اللاحق الأسماء المنصرفة نحو : رأيت زيدا ، وقرأت كتابا ، قال : « فكل اسم منصرف ، وقفت عليه في النصب أبدلت من تنوينه ألفا».

الكلام في البسائط[1] التي هي كلمات ، ولا نسلم أن الألف في إدخال الوقف كلمة ، وإنما تكون كلمة أن لو كان موضوعا لشيء ، وهو ممنوع.

ولا يلزم من تبديل الحرف[2] الذي هو كلمة بحرف[3] آخر أن يكون ذلك الحرف الآخر كلمة ؛ لجواز ألا يكون موضوعا لشيء فضلا أن يلزم من تبديل الحرف الذي هو ليس بكلمة بحرف آخر أن يكون ذلك الآخر كلمة ، وإنما ذكرنا المنع في إذا ؛ لكونه أظهر هناك لا أن يكون مختصا به[4].

الأصل في (بينا)

(قوله[5] : وعندي [بينا زيد قائم) [6] ....=

أما الموضع الثاني : فإبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ، ووُقف عليها.

قال الأخفش: «وقال {وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}[٣٢-يوسف] فالوقف عليها (وَلِيَكُونا) ؛ لأن النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها فوقفت عليها جعلتها ألفًا ساكنة ؛ بمنزلة قولك: رَأَيْتُ زيدا ، ومثله {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}[١٥-العلق] الوقف عليها (لَنَسْفَعا)».

وأما الموضع الثالث : فهو «إبدال الألف من نون (إذنْ) وذلك – أيضا – في الوقف ، تقول: أنا أزورك إذا. تريد (إذن) وإذا ، وقفت على قوله عز وجل { أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا }[٥٣-النساء] قلت : فإذا.أ.هـ

ينظر : معاني القرآن الأخفش ٣٩٧/١.

(١) في النسخة (ب) البسايط.

(٢) في النسخة (ب) الطرف.

(٣) في النسخة (ب) وطرف.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦)أصل (بينا) بينَ ، فأُشبِعَتِ الفتحةُ فصارت ألفًا : يُقال: بينا ، وبينما ، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة ، ويُضافان إلى جملة فعلية ، أو اسمية ، ويحتاجان إلى جوابٍ يتم به المعنى؛ لأن فيهما معنى الشرط.

وأصل (بينَ) أنها ظرفٌ للمكان ، بمعنى (وَسْط) ؛ فلما لحقَتْها (ما) والألف ؛ صارت للزمان بمعنى الظرف (إذْ) .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢ ، والمساعد ٥٠٣/١.

ونقل السيوطي في الهمع ٢٠٦/٢ : " أنّ بعض النحويين يذهب إلى أن الألف للتأنيث في الوجهين ، وهي فَعْلَى ، بوزن شَرْوَى.

بينا][1] بدل من التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه[2].

فإذا قلت : بينا زيد قائم ؛ كان الأصل : بين أوقات زيد قائم[3] فحذف[4] المضاف إليه من بين ثم عوض عن التنوين الألف [5] ؛ فصار بينا زيد قائم ،

وأنكر ذلك ابن عقيل ، وأَكَّدَ أنّ ألفَ (بينا) للإشباع. ينظر : المساعد ٥٠٣/١.

(١) مابين المعكوفين في النسخة (ب) ساقط ، ونصه : "وعندي : يعني أن الألف في بينا .

(٢) قال البغدادي في خزانة الأدب(٦١/٧) : أشبع الفتحة في بينا فحدث بعدها ألف. .... ، وزعم الفراء أن أصل بينا بينما فحذفت الميم.

قال أبو علي : هذا لا يعرف إلا بوحي ، أو خبر نبي. كذا نقل ابن جني في شرح هذا البيت

وقال زين العرب في أول شرح المصابيح: وقول الجوهري : نشأت الألف من إشباع الفتحة ففيه نظر ، وهو أن الألف إنما تتولد من الفتحة في القافية.

والحق : أن بينا أصله بيناً بالتنوين ، والتنوين فيه للعوض عن المضاف إليه المحذوف ، وهو الأوقات ، ثم أبدل الألف من التنوين في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف ، فثبتت الألف ثبوتها في الوقف بدل التنوين .

وأما بينما فما فيه بمعنى الزمان ؛ فلا حذف فيه ، أو ما فيه زائدة بين المضاف ، والمضاف إليه. انتهى.

وعلى هذا فألف بينا عوض العوض ، ومثله غير معروف ، ويقتضي – أيضا – أن يكون بينا غير مضاف إلى الجملة.

وقول الشارح المحقق: " لما قصد إلى إضافة بين إلى جملة زادوا عليهما الكافة ، أو أشبعوا الفتحة ".

يريد : أن ما ، والألف كفتا بين عن الإضافة إلى المفرد ، وهيآها للإضافة إلى جملة.

وهذا شيءٌ غريب ، والمشهور أن الألف من إشباع الفتحة ، وبين مضافة إلى الجملة من غير تعرض لكف ، وتهيئة.

وذهب بعضهم إلى أن الألف زائدة من غير إشباع ، وهي كافة لبين عن الإضافة ؛ كذا نقل ابن هشام في الألف اللينة من المغني.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) قايم.

(٤) في النسخة (أ) محذوف ، والصواب ماأثبته.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

ثم عوض عنه[١] الألف ؛ فصار بينا زيد قائم .

وإنما حمله على ذلك ؛ لأن[٢] إبدال التنوين عن المضاف إليه ثابت ، وإبدال الألف من التنوين - أيضا - ثابت ؛ فيحمل على ماثبت في كلامهم.

بخلاف الألف فإنه لم يثبت كونها عوضا عن المضاف إليه ؛ فلم يحمل[٣] كونها عوضا عن المضاف إليه ؛ بل عن التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه[٤] ؛ إذ جميع ما ذكر من إجراء الوصل مجري الوقف[٥] وتعويض التنوين ، وتعويض الألف عن التنوين جميع ذلك ثابت ؛ بخلاف كون الألف عوضا عن المضاف إليه .

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون الألف في بينا زيد قائم[٦] للإشباع[٧] ، وذلك - أيضا - مما ثبت في كلامهم.

---

(١) في النسخة (ب) عن التنوين.

(٢) في النسخة (ب) أن .

(٣) في النسخة (ب) على كونها.

(٤) ما كان عوضا عن المضاف إليه إذا كان مفردا ، كتنوين « كل "، و« بعض » إذا قطعا عن الإضافه ؛ كما في قوله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) سورة يس ٤٠؛ أي : وكل أحد .

ومما يدخل في هذا القسم « ؛ أي :» في قوله تعالي: (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) سورة الإسراء ١١٠ ، وما كان عوضا عن المضاف إليه إذا كان جملة ، كتنوين « إذ » في ؛ نحو : « يومئذ» وتقديره : « يوم إذ كان . . . . » ثم حذفت الجملة المضاف إليها « ؛ إذ » ، وعوض عنها التنوين ، وعند التقاء الساكنين في الذال ، والتنوين كسرت الذال ، وكذلك التنوين في « حينئذ » ، و« ساعتئذ » ، و « عامئذ » ، وكل أسماء الزمان إذا أضيفت إلى « إذ».

ينظر : جواهر الأدب ص ٧٢ .

(٥) قال ابن يعيش ٥/٢٣٢ : " قد يجرى الوصل مجرى الوقف ، وبابُه الشعرُ ، ولا يكون في حال الاختيار؛ من ذلك قولهم : "السَّبْسَبَّا" ، و"الكَلْكَلاًّ".

(٦) في النسخة (ب) قايم.

(٧)[الإشباع]: أشبعه فشبع.

قلنا : لأن ذهاب الشيء[1] مع العوض أدخل في المناسبة من ذهابه لا مع العوض ، وفيما ذهب إليه المصنف ، واختاره ذهاب الشيء مع العوض[2].

(**قوله[3] : وفيه دليل**) يعني : فيما ذكرنا من أن الأصل : بين أوقات زيد قائم دليل علي[4] أن الصواب ماذ هب إليه الأصمعي[5] من طرح ؛ إذ ،

وأشبع الثوب صبغاً: إذا أكثر صبغه حتى انتهى.

وإِشباع الحرف: توفيره نقيض الاختلاس ، وكلُّ مُوَفَّر: مُشْبَع.

والمشبع من ألقاب أجزاء العروض: ما زيد على سببه الآخر حرفٌ ليس من الجزء الذي زيد فيه من الأجزاء التي أواخرها أسباب ، مثل (فاعلاتن) يصير (فاعليتان)

ومنهم من يسميه: المسَبَّغ ، بالسين غير معجمة ، والغين معجمة.

والإشباع في علم الرَّوِيّ: حركة الدخيل في الشعر المطلَق.

ينظر : شمس العلوم ، ودواء كلام العرب من الكلوم – تأليف /نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفي: ٥٧٣هـ) – المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن على الإرياني – د يوسف محمد عبد الله – الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان) ، دار الفكر (دمشق – سورية) – الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م – ٣٣٦٧/٦.

يقول ابن جني في سر صناعة الإعراب ٣٨/١- ٣٩ : ((إن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف ، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء ، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها الواو ...." .أ.هـ

(١) في النسخة (ب) الشي.

(٢) في النسخة (ب) بعوض.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) هو عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب ، واحد أئمة العلم باللغة ، والشعر ، والبلدان. نسبته إلى جده أصمع ، ومولده ، ووفاته في البصرة.

وتصانيفه كثيرة منها " الإبل – ط " و" الأضداد – ط " مشكوك في أنه من تأليفه ، و" خلق الإنسان – ط " و" المترادف – خ " و" الفرق – ط " ؛ أي : الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان ، والحيوان ، و" الخليل – ط " و" الشاء – ط " و" الدارات – ط " و" شرح ديوان ذي الرمة – خ " في ٤٥ ورقة في خزانة الرباط (١٠٠٢ د) و" الوحوش وصفاتها – خ " في مكتبة الدراسات العليا ببغداد (٩٩٢ / ٢) و" النبات ، والشجر – ط".

واذ ا[١] ؛ لمكان الاستغناء عنهما[٢] ؛ إذ المعني المقصود يتم بدونها ، وإن لا[٣]يلزم أن يكون للزمان ظرف زمان[٤].

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو لم يكن لهما فائدة

وهو الدلالة على المفاجأة[٥] ، أو التوسع في الاستعمال ؛ فلا يلزم أن يكون[٦] الصواب ذلك ؛لجواز أن يكون كل واحد من الاستعمالين صوابا.

وأما كون الزمان ظرفا للزمان ؛ فلا بعد في ذلك ؛ إذ هو باعتبار أن يكون من جملة أوقات القيام ؛ مثل كون العشرة ظرفا[٧] للواحد.

الألف لبيان التفجع في الندبة

(**قوله : ولبيان التفجع)** [٨] ولقائل أن يقول : لانسلم أن زيادتها لذلك

ينظر : الأعلام للزركلي ١٦٢/٤ ، مراتب النّحويّين لأبي الطّيّب اللّغوي ، تحقيق / محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط (٢) ١٣٩٤هـ. ٨٠ - ١٠٥ ، وأخبار النّحويّين البصريّين ٧٢ - ٨٠ ، وطبقات النّحويّين ، واللّغويّين ، للزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية - ١٩٨٤م - صـ١٦٧ ، ونزهة الألبّاء ٩٠ ، وإنباه الرُّواة ١٩٧/٢.

(١) في النسخة (ب) وإدا.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٣ :-

" كان الأصمعي لا يرى إلا طَرْحَ "إذْ" من جواب "بَيْنَا" و"بَيْنَمَا" ، ويستضعِف الإتيان بها ، وذلك من قِبَل أن "بَيْنَا" هي "بَيْنَ" ، والألف إشباعٌ عن فتحة النون ، وهي متعلقة بالجواب ؛ فإذا أتيتَ بـ "إذ" ، وأضفتَها إلى الجواب ، لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه ، والذي أجازه لأجل أنه ظرفٌ ، والظروف يُتسع فيها.

(٣) في النسخة (ب) ولئلا.

(٤) في النسخة (ب) زماني.

(٥) في النسخة (ب) المفاجاه.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) طرفا.

(٨) قال سيبويه ٢٢١/٢ : " اعلم أن المندوب مدعو ، ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تُلحق ؛ كما لم تلحق في النداء.

وقال ابن يعيش في المفصل ٣٥٨/١ : " اعلم أن المندوب مدعو ، ولذلك ذُكر مع فُصول النداء ، لكنّه على سبيل التفجّع ، فأنت تدعوه ، وإن كنتَ تعلم أنه لا يستجيب ؛ كما

؛ بل ليتوصل[1] به إلي امتداد الصوت ، وفيه مامر من المنع ، وهو أنه لانسلم أنها كلمة ، وإنما يكون كذلك أن لو كان موضوعا لمعني ، وهو ممنوع.

الألف ، والواو ، والياء للإطلاق

وهكذا الكلام في **(قوله : وهي)** أي : الألف ، والواو ، والياء للإطلاق[2].

الألف للإنكار

(قوله : وللإنكار) [3] أي : هذه الثلاثة تكون للإنكار بحسب حركة الآخر ؛ فإن كانت فتحة فالألف ، وإن كانت ضمة فالواو ، وإن كانت كسرة

تدعوالمستغاثَ به ، وإن كان بحَيْثُ لا يسمع ؛ كأنه تعُدّه حاضرًا ، وأكثرُ ما يقع في كلام النساء لضُعْفِ احتمالهنّ ، وقلةِ صبْرهنّ.

ولما كان مدعوًّا بحيث لا يسمع أتوا في أوله بـ "يَا" ، أو "وَا" لمدِّ الصوت ، ولما كان يُسْلَك في الندبة ، والنوْحِ مذهبُ التطريب ، زادوا الألف آخِرًا للترنّم ؛ كما يأتون بها في القَوافي المطلَقةِ ، وخصوها بالألف دون الواو ، والياء ؛ لأن المدّ فيها أمكنُ من أُخْتَيْها.

(١) في النسخة (أ) ليتوسل.

(٢) قال سيبويه ٤/ ٢٠٤-٢٠٦ : " باب وجوه القوافي في الإنشاد

أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو ما ينون ، وما لا ينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت ، .... ، وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي ؛ لأن الشعر وضع للغناء ، والترنم ، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه.أ.هـ

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٤٦٥ : "و هو زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين:-

أحدهما : أن تلحق وحدها بلا فاصل ؛ كقولك: "أزيدنيه؟ "

والثاني : أن تفصل بينها ، وبين الحرف الذي قبلها "إن" مزيدة ؛ كالتي في قولهم : "ما إن فعل" ؛ فيقال : "أزيدٌانيه؟ " أ.هـ

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٨١/٥ : " اعلم أن هذه الزيادة أُتي بها عَلما على الإنكار ، وهو حرفٌ من حروف المدّ كالزيادة اللاحقة للنُّدبة ، وذلك على معنيين:-

أحدُهما : أن تنْكِر وجود ما ذُكر وجوده ، وتبطِله ، كرجلٍ قال : "أتاك زيدٌ" ، وزيدٌ ممتنعٌ إتيانه ، فينكِر لبطلانه عنده .

والوجه الآخر : أن تنكِر أن يكون على خلافِ ما ذُكر ؛ كقولك :"أتاك زيدٌ" ، فتُنكِر سؤالَه عن ذلك ، وزيدٌ من عادته أن يأتيه.

فالياء[1].

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٤٦٥ : "ولا يخلو الحرف الذي تقع بعده من أن يكون متحركاً، أو ساكناً.

فإن كان متحركاً تبعته في حركته، فتكون ألفاً ، وواواً ، وياء بعد المفتوح ، والمضموم ، والمكسور ؛ كقولك في " هذا عمر": "أعمروه؟ " ، وفي "رأيت عثمان": "أعثماناه"، ، وفي "مررت بحذام": "أحذاميه؟ .

وإن كان ساكناً حرك بالكسر، ثم تبعته كقولك: "أزيدنيه؟ " و"أزيدّانيه؟ ".

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٨٣/٥ : " هذه الزيادة مدّةٌ تتبع حركةَ ما قبلها إن كان متحرّكًا، ولم يكن بينهما فاصلٌ.

فإن كان مضمومًا كانت الزيادة ، واوًا ؛ نحو قولك في جواب من قال : " هذا عُمَرُ" منكرًا: "أعُمَرُوهْ؟ ".

وإن كان مفتوحًا كانت الزيادة ألفًا ؛ نحو قولك في جواب من قال : "رأيت عثمانَ": "أعثمانَاه؟ .

وإن كان مكسورًا كانت ياءً ؛ نحو قولك في جوابِ من قال : "مررت بحَذامِ": "أحَذامِيه؟ " على حدِّ ما يُفْعل بزيادة النُّدبة.

وإن كان ما قبل الزيادة ساكنًا ، قدّرت الزيادة ساكنةً ، ثمّ كسرت الساكنَ الأوّل لالتقاء الساكنين ، وجعلتَ الزيادة ياءً من جنس الكسرة ؛ نحو قولك في جوابِ من قال : " هذا زيدٌ": "أزيدُنيه؟ " فالدال مضمومة محكيّة ، وحركتُها إعراب ، والتنوينُ متحرّك بالكسر ، وحركتُها بناءٌ لالتقاء الساكنين .

وكذلك النصب ، والجرّ ؛ نحو قولك في "ضربتُ زيدًا": "أزيدَنِيهْ؟ " بفتح الدال ، وفي "مررت بزيدٍ": "أزيدِنِيهْ؟ " بكسر الدال ، والتنوينُ مكسور لالتقاء الساكنين ، والمدة بعدها ياءٌ للكسرة قبلها .

وكذلك يُفْعَل مع الإنكار بـ "إنْ" ؛ نحو قولك في جواب من قال : " هذا زيدٌ": "أزيدانِيهْ؟ " وفيمن قال : "ضربتُ زيدًا" ، "أزيدانِيه؟ " ، وفي الجَرّ: "أزيدانيهْ؟ " فاعرفه.

قال الرضي في شرح الكافية ٥٠٤/٤ : "وإن كان متحركا فمدة الإنكار على وفق تلك الحركة ، بنائية كانت ، أو إعرابية ، فتكون بعد الضمة واوا ، وبعد الفتحة ألفا ، وبعد الكسرة ياء ؛ نحو : أزيدوناه ، وأزيدينيه ، والأميراه ، فليس مدة الإنكار إذن ، كعلامة الندبة ؛ لأن تلك يجب كونها ألفا إلا عند اللبس.

الفصل بين الآخر وحرف الانكار بـ(أن)

ولما كان[1] زيادتها لإنكار مضمون الكلام ، أو لإنكار خلاف مضمونه ناسب أن تكون متأخرة[2] ؛ لأن الإنكار اعتبار متأخر[3] ، وقد يفصل بين الآخر ، وبين حرف الإنكار بأن [4] محافظة على
سكون الآخر ؛ فتكون[5] الياء[6] ؛ إذ ذاك متعينا ؛ لأن السكون يترك إلي

---

(١) في النسخة (ب) كانت.

(٢) في النسخة (ب) متأخرة.

(٣) في النسخة (ب) متأخر.

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥/١٨١ : "ومن العرب من يزيد بين الأوّل ، وهذه الزيادة زيادةٌ تفصل بينهما ، وتلك الزيادةُ "إن" التي تزاد للتأكيد .... ؛ كأنهم أرادوا زيادةَ علم الإنكار للبيان ، والإيضاح ، فزادوا "إنْ" – أيضا – توكيدًا لذلك المعنى ، وذلك قولك في جواب "ضربتُ زيدًا": "زيدانِيهْ" ، بقّيت الاسم على حاله من الإعراب ، وزدتَ بعده "إن" لما ذكَرناه ، ثُمّ كسرتَ النون لالتقاء الساكنين على حدّ الكسر في التنوين ، فحرفُ المدّ زائدٌ للإنكار ، و"إن" لتأكيده ، والهاء لبيان حرف المدّ ، وحرفُ المدّ في الأوّل للإنكار ، والهاء للوقف ؛ فلذلك قال صاحب الكتاب: هذه الزيادة على طريقين ، فاعرفه.

قال الرضي في شرح الكافية ٤/٥٠٤ –٥٠٥ : "ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بأن مزيدة بعد المذكور مدخلا في أوله همزة الاستفهام ؛ فلا تكون المدة إذن إلا ياء ، لأنك تكسر نون (إن) للساكنين ، وزيادة (إن) للبيان ، والإيضاح ؛ لأن حرف المد ، والهاء ، خفيان ، فهي زائدة.

كما في : ما إن فعل ، قال المصنف: الظاهر أنهم لم يزيدوا (إن) إلا فيما آخره ساكن محافظة على ذلك الساكن ؛ لأنه إن لم تزد (إن) تحرك الساكن إن كان صحيحا ، وسقط إن كان مدة.

ورد قوله : بمجيئها بعد المتحرك في أأنا إنيه ؛ لأن نون (أنا) متحركة ، وأجاب بأن الزيادة إنما تكون في حال الوقف ، والوقف على (أنا) بالألف ، فصار وإن لم يكن فيه ألف ، لمجيئ (إن) بعده في حكم الموقوف عليه بالألف ، ولو لم تزد (إن) لقيل: أأناه بحذف إحدى الألفين.

وقياس ما قاله أن قال : المعلى انيه ، والقاضي انية ، وأيغزو انيه إن أريد ، وهذا الذي قال من تخصيص (إن) بالساكن آخره ، قياس منه لم يأت في كلام النحاة.

(٥) في النسخة (ب) وتكون .

(٦) في النسخة (ب) اليا.

الكسر ؛ فلذلك كان الياء متعينا ، ويراد هذه الحروف الثلاثة للذكر.[(١)](٢)

وذلك إذا نسي[(٣)] ماكان يقصد أداؤه[(٤)] من المعني ، أو لم يقع في خاطره ما يعبر عن ذلك المعني[(٥)] والحال أنه لم يرد أن يقطع الكلام فيزيد[(٦)] هذه الحروف ؛ ليتمكن من مد الصوت رجاء أن يتذكر[(٧)] مايقصده في أثناء ذلك ،

---

(١) في النسخة (ب) للتذكر.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٤٦٧ : "و هو أن يقول الرجل في نحو : "قال"، و"يقول"، و"من العام": "قالا" ، فيمد فتحة اللام، و"يقولو" و"من العامي"، إذا تذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامه.

قال سيبويه في الكتاب ٢١٦/٤ : "ويقول الرجل إذا تذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامه: قالا: فيمد قال ، ويقولوا ، فيمد يقول ، ومن العامي فيمد العام؛ سمعناهم يتكلمون به في الكلام ، ويجعلونه علامة ما يتذكر به ، ولم يقطع كلامه.

فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا. سمعناهم يقولون: إنه قدي في قد ، ويقولون: إلي في الألف واللام ، يتذكر الحارث ، ونحوه.

وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيفني ، يريد سيفٌ ، ولكنه تذكر بعد كلاماً ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ؛ لأن التنوين حرف ساكن فيكسر ؛ كما تكسر دال قد.

قال الرضي في شرح الكافية ٥٠٤/٤ –٥٠٥ : "وأما حرف التذكير ، فليس في كلام فصيح ، وإنما يكون ذلك إذا نطق من يتذكر ، بكلمة ، ولا يريد أن يقف ، ويقطع كلامه ، فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها إن كان متحركا ؛ كما تقول : ؛ فيقال : ويقول .

ومن العام: قالا ، فتمد فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيت ، وتصله به ، ويقولو ، ومن العامي ، وتصله بياء ساكنة إن كان الآخر ساكنا صحيحا ، تنوينا كان ، أو غيره ؛ نحو : هذا سيفني ؛ إذا أردت: سيف من صفته كيت ، وكيت ، وتقول في قد فعل ، وفي الألف واللام في نحو : الحارث مثلا: قدي.......".

(٣) في النسخة (ب) الشي.

(٤) في النسخة (ب) أداه.

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٨٥/٥ : " اعلم أن هذه المدّة قد تزاد بعد الكلمة ، أو الحرف إذا أريد اللفظُ بما بعده ، ونُسي ذلك المراد فيقف متذكّرًا ، ولا يقطع كلامه ؛لأنه لم ينته كلامه ؛ إذ غايتُه ما يتوقعه بعده فيطوّل وقوفَه.

(٦) في النسخة (ب) فزيد.

(٧) في النسخة (ب) يذكر.

والياء[١] متعين إذا كان مايلحقه ساكن الآخر ؛ لما قلنا: في فصل الإنكار من أن السكون يترك إلي الكسر .

(قوله : وجميع ذلك وقفية) أي : زيادة هذه الحروف ، وزيادة أن ، وكون الألف ، والواو مما لايتحرك[٢] له [ساكن، وكون الياء مما يحرك له][٣] أمور موقوفة على السماع.

والمرجع فيها إلي اللغة لامدخل للقياس فيها ، وجميع[٤] ذلك مما يختص بحال الوقف ، ولا يكون في الدرج سوي زيادة التذكر ، ولهذا لايلحقه هاء[٥] الوقف[٦] .

وإنما قال ، وجميع[٧] ذلك ؛ لأن زيادة التذكر إنما يكون في حال عدم الوصل بكلمة أخري ؛ فنزل منزلة مايختص بالوقف ؛ فقيل : وجميع ذلك وقفية.

زيادة (أن) مع حرف التذكر

(قوله : بزيادة أن إذا تذكرت) ظاهر في زيادة أن مع حرف التذكر ، والأعرف[٨] أنه لايزاد معه.

---

(١) في النسخة (ب) واليا.
(٢) في النسخة (ب) لا يحرك.
(٣) في النسخة (ب) ساقط.
(٤) في النسخة (ب) ، أو جميع.
(٥) في النسخة (ب) هذا .
(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٥٠٤/٤ –٥٠٥ : "وإن كان آخره ساكنا حرف مد ؛ نحو : القاضي ، والعصا ، ويغزو ، مددت ذلك الحرف إلى أن تتذكر ، ولا تجتلب مدة أخرى.
ويجوز أن يقال: إنك تجتلبها ، وتحذف الأولى ؛ كما قيل في مدة الإنكار ، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ؛ لأن هذه إنما تزاد إذا لم تقصد الوقف.
(٧) في النسخة (ب) جميع.
(٨) في النسخة (ب) والأعراف.

قول السكاكى

والهـاء للدلالـة علـى الغيبـة فـي إيـاه عنـد الأخفـش كالكـاف ، واليـاء فيـه للخطاب ، والحكاية عنده .

وللوقـف كالشـين المعجمـة بعـد كـاف المؤنـث فـي تمـيم ، وغيـر المعجمـة بعـده فـي بكـر ، ومـدار الكـلام فـي حرفيتهـا: أعنـي : الهـاء ، والكـاف ، واليـاء على بيان تعدد كونها مجرورة ، أو منصوبة. (١)

قول الشارح

الهاء للدلالة على الغيبة

(**قولـه : والهـاء للدلالـة علـى الغيبـة**)(٢) الحـروف اللواحـق بأيـا (٣) مـن ؛ نحـو : الهـاء ، والكـاف ، واليـاء ؛ للدلالـة علـى أحـوال المرجـوع(٤) إليـه ، وهـو مذهب المتأخرين (٥) .

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١١٥

(٢) قال ابن هشام في المغني صـ٤٥٤ : " الهاء المفردة على خَمْسَة أوجه منها :-

أَحـدهَا : أَن تكـون ضـميرا للْغَائِـب ، وتسـتعمل فـي موضـعي الْجَـرّ ، والنّصـب ؛ نحـو : { قَـالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ } الكهف ٣٤.

وَالثَّـانِي : أَن تكـون حرفـا للغيبـة ، وهـي الهـاء فـي إِيَّـاه ، والتَّحْقِيـق أنهـا حـرف لمجَـرّد معنـى الْغَيْبَة ، وأَن الضَّمِير إيا وحدهَا...."أ.هـ

(٣) " إيـا " ضـمير نصـب منفصـل تلحقـه يـاء المـتكلم ، وكـاف المخاطـب ، و هـاء الغائـب ، وفروعهـا ، فنقـول مـع المـتكلم: إيـاي ، وإيانـا ، ومـع المخاطـب : إيـاكَ ، إيـاكِ ، إياكمـا ، إيـاكم ، إياكنَّ ، وللغائب: إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن ".

ينظـر : البحـر المحـيط ١/ ١٣٩ـــ ارتشـاف الضـرب ٢/ ٩٣٠ـــ همـع الهوامـع ١/ ٢٠٥، ٢٠٦ ـ شرح ابن عقيل ١/٩٦ ـ التصريح على التوضيح ١/١٠٣

(٤) في النسـخة (ب) المرفوع.

(٥) و هو مذهب سيبويه ، وعزي إلي الأخفش ، واختاره الفارسي

ينظر : الكتاب ٢/٣٥٦ ، التسهيل ص ٢٦ .

قـال المـرادي فـي الجنـي الـداني صـ٥٣٦-٥٣٧ : " إيـا فـي إيـاك ، وأخواتـه للنحـويين فيهـا مذاهب: -

<u>الأول:</u> أن إيـا اسـم مضـمر ، ولواحقـه – أعنـي اليـاء ، والكـاف ، والهـاء – حـروف تبـين أحـوال الضـمير مـن تكلـم ، وخطـاب ، وغيبـة ، وهـو مـذهب سـيبويه ، واختـاره الفارسـي ، وابـن جنـي ، ونسبه صاحب البديع إلى الأخفش.

وقال بعضهم : إيا ضمير مضاف ، وهو مذهب الخليل[(١)] [(٢)] ويلزم[(٣)] أن يكون الضمير مما يلزم الإضافة ، وليس ذلك في كلامهم .

وقال بعضهم : هو[(٤)] اسم ظاهر أضيف إلي الضمائر [(٥)] ولو كان

الثاني: أن إيا اسم مضمر ، ولواحقه ضمائر ، وهو مضاف إليها ، ولا يعلم ضمير أضيف غيره ، وهذا مذهب الخليل ، والمازني ، واختاره ابن مالك ، ونسبه إليهما ، وإلى الأخفش.

الثالث: أن إيا اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها ، وهو مذهب الزجاج.

الرابع: أن إياك بكماله اسم واحد مضمر ، ونسب للكوفيين.

الخامس: أن إياك بكماله اسم واحد ظاهر مبهم حكاه بعضهم ، وهو غريب.

السادس: أن إيا دعامة تعتمد عليها اللواحق لتفصل عن المتصل ، وهو مذهب الفراء ، ولم يصرحوا بأن هذه الدعامة عند الفراء اسم ، أو حرف ، ولكنهم ردوا عليه بما يدل على أنها اسم.

فإنهم قالوا : إن جعل أيا دعامة فاسد ؛ لأن الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) الجليل.

(٢) قال الأنباري في الإنصاف ٢/٥٧٠ : "وذهب الخليل بن أحمد إلى أن "إيا" اسم مضمر أضيف إلى الكاف ، والهاء ، والياء ؛لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، بخلاف غيره من المضمرات ؛ فخص بالإضافة عوضًا عما منعه ، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره.

وقال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٢/٩٣٠] : "وذهب الخليل ، والأخفش ، والمازني فيما نقل ابن مالك ، واختاره إلى: أن (إيا) ضمير ، وأن اللواحق ضمائر أضيفت إليها إيا.

وذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور إلى أن (إيا) اسم ظاهر ، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا) ، فهن في موضع خفض بالإضافة.

(٣) في النسخة (ب) ويلزمه.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) وذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور إلى أن (إيا) اسم ظاهر ، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيا) ، فهن في موضع خفض بالإضافة.

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢ .

وأسنده المرادي صـ٥٣٦ إلي الزجاج فقال : إن إيا اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها ، وهو مذهب الزجاج.

كـذلك لوقـع بـدون الإضـافة إلـي الضـمائر[١] بالقيـاس علـي[٢] غيرهـا مـن الأسـماء [٣] الظـاهرة ، ولأنـه يلزمـه أن يكـون الاسـم الظـاهر لازم الإضـافة إلـي الضمائر وليس هذا[٤] في كلامهم .

وقـال بعضـهم: [٥] هـي ضـمائر وأياعمـدة يتوصـل بهـا إلـي إيرادهـا متقدمـة على العامل ، ومنفصلة عنه[٦].

ولقائـل أن يقـول : لـو كـان القصـد إلـي العمـدة ؛ لوجـب الاقتصـار علـى أقـل مـايمكن أن يتوصـل[٧] ؛ لأنـه بـذلك ينـدفع الضـرورة فالمصـير إلـي الاكثـر[٨] خروج عن المناسبة.

ومنهم من يقول : إياك بكماله هو الضمير[٩].

فـإن قلـت : الغـرض مـن وضـع الضـمير[١٠] الاختصـار ؛ فـلا وجـه للحكـم على المجموع بكونه ضميرا .

وتبعـه الأنبـاري فـي الإنصـاف ٥٧٠/٢ بقولـه : "وذهـب أبـو إسـحاق الزجـاج إلـى أنـه اسـم مظهر خُص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها في موضع جر بالإضافة.

(١) في النسخة (ب) الضماير.

(٢) في النسخة (ب) إلي .

(٣) في النسخة (ب) الأسما.

(٤) في النسخة (ب) ذلك.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) وقـال أبـو حيـان فـي [ارتشـاف الضـرب: ٩٣٠/٢] : وذهـب الفـراء إلـى أن هـذه اللواحـق هي الضمائر ، وإيا دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر

وأسـنده الأنبـاري فـي الإنصـاف ٥٧٠/٢ إلـي الكـوفيين فقـال : " ذهـب الكوفيـون إلـى أن الكـاف ، والهـاء ، واليـاء مـن "إيَّـاك ، وإيَّـاه ، وإيـاي" هـي الضـمائر المنصـوبة ، وأن "إيـا" عمـاد ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

(٨) في النسخة (ب) الأكبر.

(٩) قـال الأنبـاري فـي الإنصـاف ٥٧٠/٢ : "وذهـب بعضـهم إلـى أن "إيـاك" بكمالـه هـو الضمير".

(١٠) في النسخة (ب) الضماير.

قلنـا : لا نسـلم أن الغـرض[١] ذلكـولئن سـلمنا ذلـك فـي المتصـلة ؛ فـلا نسـلم أن الأمر كذلك في المنفصلة .

وقـال بعـض المتـأخرين[٢] مـا ذكـر فـي الكتـاب[٣] هـو الصـحيح ؛ لأنهـا ألفـاظ اتصـلت بأيـا[٤] مبينـة لمـا لفظـه واحـد يتبـين بهـا مـن يرجـع إليـه الضـمير ؛ فيجـب أن يكون حروفا لحقت للبيان[٥]؛ كتاء التأنيث ، وياء النسب .

ولقائـل أن يقـول : لانسـلم أنهـا ألفـاظ اتصـلت مبنيـة ، ولـم لا يجـوز أن يكـون المجمـوع بكمالـه ضـميرا ، ولأنـه لـو كـان أيـا ضـميرا لـزم الاشـتراك إن كـان موضوعا لكل واحد من الغائب[٦] والمخاطب ، والمتكلم ، وهو خلاف الأصل.

وإن كـان موضـوعا للـبعض دون الـبعض ؛ لـزم المجـاز الـذي[٧] هـو خـلاف الأصل أيضا.

وإن كـان موضـوعا لأحـدهما مـن غيـر تعيـين ؛ لـزم الإبهـام فـي أصـل الوضـع فـي بـاب الضـمائر[٨] ؛ فـلا يكـون أيـا إذ ذاك مـن المعـارف ؛ علـى أن

---

(١) في النســخة (ب) بزيادة(من وضع الضماير).

(٢) في النســخة (ب) المتاخرين.

(٣) يقصد كتاب سيبويه ، وفيه إشارة إلي رأي سيبويه ٣٥٦/٢ ؛ إذ يقول:-

" فمـن ذلـك قـولهم : إيـاك رأيـتُ ، وإيـاك أعنـي ، فإنمـا اسـتعلمت إيـاك هاهنـا مـن قبـل أنـك لا تقـدر علـى الكـاف ، وقـال الله عـز وجـل: "وَإِنَّـا أَوْ إِيَّـاكُمْ لَعَلَـى هُـدًى أَوْ فِـي ضَـلَالٍ مُبِـينٍ " سـبأ ٣٤ مـن قبـل أنـك لا تقـدر علـى كُـم ههنـا ، وتقـول: إنـى وإيـاك منطلقـان ، لأنـك لا تقـدر علـى الكـاف ، ونظيـر ذلـك قولـه تعـالى جـده : " ضَـلَّ مَـنْ تَـدْعُونَ إِلَّا إِيَّـاهُ " الإسـراء ٦٧.أ.هـ

(٤) في النســخة (ب) بايا.

(٥) في النســخة (ب) للسان .

(٦) في النســخة (ب) الغايب.

(٧) في النســخة (ب) ساقط.

(٨) في النســخة (ب) الضماير.

ادعاء كونه موضوعا لأحدهما[١] من حيث هو أحدها مما لايصار إلي ذلك في اللغة ؛ فإذن ادعاء كون المجموع بكماله ضميرا هو الأظهر عندي .

(قوله : مجرورة ، أو منصوبة) وإنما لم يتعرض بحال[٢] الرفع ؛ لأنها لاتقع حيث يكون احتمال الرفع.

يعني : أنها تقع في التركيب ؛ فلو كانت أسماء[٣] ؛ لكان لها إعراب لكن ليس لها ذلك بحكم السبر[٤].

فإن قلت : لم لايجوز أن تكون الهاء[٥] بدلا عن إيا .

قلنا: لو كان بدلا لم يتصل به ؛ لأن التابع لايتصل بالمتبوع.

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن تكون منصوبة ، أو[٦] مجرورة بأن تكون أيا[٧] عمدة .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لايلزم من تعذر تقدير الإعراب أن يقول : مِنْ

---

(١) في النسخة (ب) لأحدها.

(٢) في النسخة (ب) لحال.

(٣) في النسخة (ب) اسما.

(٤) قال ابن منظور في لسان العرب مادة (س ب ر) ٣٤٠/٤ : " سبر: السَّبْرُ: التَّجْرِبَةُ ، وسَبَرَ الشيءَ سَبْراً: حَزَره ، وخَبَرهُ ، واسْبُرْ لِي مَا عنده ؛ أي : اعلمه ، والسَّبْر: اسْتِخْراجُ كُنْهِ الأمر ، والسَّبْر: مصدر سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُه ، ويَسْبِرُه سَبْراً نَظَر مِقْدارَه ، وقاسَه لِيَعْرِفَ غَوْرَه ، ومَسْبُرَتُهُ: نِهايَتُه.

السبر: بفتح السين ، وسكون الموحدة ، لغة: الاختبار ، والتجربة ، واصطلاحا: حصر الأوصاف في الأصل ، وإبطال ما لا يصلح ليتعين ما بقي.

وقال ابن الكمال: السبر ، والتقسيم واحد ، وهو إيراد أو صاف الأصل ؛ أي : المقيس عليه ، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية.

(٥) في النسخة (ب) الها.

(٦) في النسخة (ب) ومجرورة.

(٧) في النسخة (ب) ساقطة.

قَبِيـــلِ الحـــروف[1] التـــي نحـــن بصـــددها ؛ لجـــواز أن تكـــون زوائـــد[2] ؛ كزوائد[3] التثنية ، والجمع ، والتصغير ؛ لا أن يكون كلما .

---

(١) في النـــسـخة (ب) الطروف.

(٢) في النـــسـخة (ب) زوايد.

(٣) في النـــسـخة (ب) كزوايد.

والـلام يـأتي فـي جواب لـو ، ولـولا لزيـادة الـربط غيـر واجـب ، وفـي جـواب القسـم ؛ نحو : والله لزيد قائم ، أو ليقومن ، أو لقد قام واجباعلى الأعرف. قول السكاكى

وفــي الشــرط يتقدمـــه توطئـــة لـــه ؛ نحـــو : والله لـــئن أكرمتنـــي لأكرمتـــك غيرواجب ، وتسمى الموطئة للقسم.

وتــأتي لتأكيـد مضـمون الجملــة الاسـمية ؛ نحـو : لزيـد منطلــق ، وتسـمى لام الابتداء .

وهــي تجـامع أن علــى أربعـة أوجــه : أن تـدخل علــى اسـم إن مفصـولا بينــه ، وبينهـا ؛ كنحـو : إن فـي الـدار لزيـدا ، أو علـى مـا يجـري مجـراه مـن الضـمير المتوسـط بينــه ، وبـين الخبـر فصـلا كـان ؛ كنحـو : إن زيـداً لهـو المنطلـق ، أو أفضـل منـك ، أو خيـر منـك ، أو ينطلـق ، أو غيـر فصـل ؛ كنحـو : إن زيـدا لهـو منطلــق ، أو علـــى الخبــر ؛ كنحــو : إن زيـــدا لآكـــل ، أو ليأكـــل ، وتخصـــص المضــارع بالحــال ، أو علــى متعلــق الخبـر إذا كــان متقـدما ؛ كنحــو : إن زيــدا لطعامك آكل.

ومــن شــأنها إذا خففـت إن ، ولــم تعمـل أن تلــزم فرقــا بينهــا ، وبــين أن النافيـــة ، وتســمى ؛ إذ ذاك الفارقـــة ؛ نحـــو :إن زيـــد لمنطلـــق ، وكـــذا : إن كـــان زيـــد لمنطلقـــاً ، وإن ظننـــت لزيـــد منطلـــق ، وكـــذا عنـــد الكـــوفيين نحـــو: إن تزينـــك لنفسك ، وإن تشينك لهيه ، وعندنا أن هذا الكلام مما لا يقاس عليه.

وقـد جامعهـا علـى وجـه خـامس ؛ حيـث قـالوا : لهنـك كـذا ، ولكـذا علـى قـول مـن لا يجعـل الأصـل ، والله إنـك ، وعلـى مـذهب سـيبويه تـأتي للتعريـف ؛ نحـو :الغـلام ، والهمـزة عنـده للوصـل ، ولـذلك لا تثبـت فيـه ؛ بخـلاف الخليـل ؛ فـإن سـقوطها عنـده لمجـرد التخفيـف لكثـرة دورهـا ، والتعريـف بهـا إمـا أن يكـون للجـنس ، وهـو أن تقصـد بهـا نفـس الحقيقـة معينـا لهـا ؛ كنحـو : الـدينار خيـر مـن الـدرهم ، أو للعهـد ، وهـو أن تقصـد بهـا الحقيقـة مـع قيـد الوحـدة ، أو مـا ينافيهـا معينـا لـذلك ؛ كنحـو : جـاءني الرجـل ، أو الـرجلان ، أو الرجـال ، وقـد

ظهر من هذا أن لا وجه لاعتبار الاستغراق في تعريف الجنس إلا ما سيأتيك في علم المعاني. [(١)]

قول الشارح
اللام لزيادة الربط في جواب لو ولولا

(قوله : لزيادة الربط) [(٢)] أي : لتأكيد الملازمة ، ولذلك كان غير ، واجب بحسب مقتضي المقام ؛ فإن كان المقام مما يقتضي مزيد الربط ثبت ، وإلا فلا .

ولقائل[(٣)] أن يقول : لانسلم [(٤)] أن مجيئها[(٥)] لما ذكر ؛ بل للإيذان بأن[(٦)] مادخل عليه هو اللازم[(٧)]......................=

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١١٥-١١٦ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٥١ : "ولام جواب لو ، ولولا ؛ نحو : قوله تعالى: " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا "الأنبياء ٢٢ ، وقوله تعالى: "وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا "النساء ٨٣.

ودخولها لتأكيد ارتباط: إحدى الجملتين بالآخرى.

ويجوز حذفها كقوله تعالى: " لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ".

ويجوز حذف الجواب أصلاً ؛ كقولك : لو كان لي مال ، وتسكت ؛ أي : لأنفقت ، وفعلت .

(٣) في النسخة (ب) ولقايل.

(٤) في النسخة (ب) لا نم .

(٥) في النسخة (ب) مجها.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) قال الزجاجي في اللامات صـ٧٨ : "وهذه اللام لشدة توكيدها ، وتحقيقها ما تدخل عليه يقدر بعض الناس قبلها قسما فيقول هي لام القسم كان تقدير قوله : لزيد قائم ، والله لزيد قائم فأضمر القسم ، ودلت عليه اللام ، وغير منكر أن يكون مثل هذا قسما ؛ لأن هذه اللام مفتوحة ؛ كما أن لام القسم مفتوحة ، ولأنها تدخل على الجمل ؛ كما تدخل لام القسم ، ولأنها مؤكدة محققة كتحقيق لام القسم ، ولكنها ربما كانت لام قسم ، وربما كانت لام ابتداء ، واللفظ بهما سواء ، ولكن بالمعنى يستدل على القصد.

ألا ترى أن من قال : لزيد قائم محققا لخبره ؛ لم يقل له حنثت إن كان زيد غير قائم ، ولكن إذا وقع بعدها المستقبل ، ومعه النون الثقيلة ، أو الخفيفة فهي لام القسم ذكر القسم قبلها ، أولم يذكر ؛ كقولك: لأخرجن ، ولتنطلقن يا زيد ، وكقوله تعالى: (لَتُبْلَوُنَّ في

= ؛ نحـــو[1]: والله لزيـــد قـــائم[2]؛ يعنـــي : إذا كـــان الجـــواب جملـــة[3] موجبـــة ؛ سواء[4] كانت اسمية ، أو فعلية[5] ؛

أَمْـــوَالِكُمْ وأَنفُسِـــكُمْ ولَتَسْـــمَعُنَّ مِـــن الَّـــذِينَ أو تُـــواْ الْكِتَـــابَ) آل عمـــران ١٨٦ ، وكقولـــه تعـــالى: (لَتَـــرَوُنَّ الْجَحِـــيمَ ثُـــمَّ لَتَرَوُنَّهَـــا عَـــيْنَ الْيَقِـــينِ ثُـــمَّ لَتُسْـــأَلُنَّ يَوْمَئِـــذٍ عـــن النَّعِـــيمِ) التكاثر٨ ؛ اللام في هذا كله للقسم ، وليس قبله قسم ظاهر إلا في النية.

وإنمـــا حكمنـــا عليهـــا بـــذلك ؛ لأن القســـم لـــو ظهـــر لـــم يجـــز أن يقـــع الفعـــل المســـتقبل محققـــا إلا بـــاللام ، والنـــون ؛ كمـــا ذكرنـــا فأمـــا قولـــه تعـــالى: (وَإِذْ أَخَـــذَ اللهُ مِيثَـــاقَ النَّبِيِّـــيْنَ لمـــا آتَيْـــتُكُم مِـــن كِتَـــابٍ وحِكْمَـــةٍ ثُـــمَّ جَـــاءكُمْ رَسُـــولٌ مصـــدِّقٌ لمـــا مَعَكُـــمْ لَتُـــؤْمِن نَّ بِـــهِ ولَتَنصـــرُنَّهُ) آل عمـــران ٨١ ، فهـــذا يؤيـــد مـــا ذكرنـــا ؛ لأنـــه قـــد ذكـــر أخـــذ الميثـــاق ثـــم أتـــى بـــاللام ، والنـــون مـــع الفعـــل فـــدل علـــى أنهـــا لام القســـم ، وكـــذلك كـــل مـــا كـــان عليـــه دليـــل مـــن هـــذا النـــوع حمـــل علـــى القســـم ، ومـــا لـــم يكـــن فيـــه دليـــل فـــاللام فيـــه لام الابتـــداء ، والمعنـــى بينهمـــا قريـــب لا جتماعهمـــا في التوكيد ، والتحقيق.

(١) في النســخة (ب) قوله : نحو : .

(٢) في النســخة (ب) قايم.

(٣) في النســخة (ب) حملة.

(٤) في النســخة (ب) سوا.

٥) قـــال الزمخشـــري ص٤٥٠ : "ولام جـــواب القســـم ؛ نحـــو قولـــك: والله لأفعلـــن ، وتـــدخل علـــى الماضـــي ؛ كقولـــك: والله لكـــذب ، ...... ، والأكثـــر أن تـــدخل عليـــه مـــع قـــد ؛ كقولـــك : والله لقـــد خرج.أ.هـ

وقـــال المـــرادي ص١٣٥ : " فأمـــا الـــلام التـــي هـــي جـــواب القســـم ؛ فتـــدخل علـــى الجملـــة الاســـمية ، والفعليـــة ؛ نحـــو : والله لزيـــد قـــائم ، " وَتَاللَّـــهِ لَأَكِيـــدَنَّ أَصْـــنَامَكُمْ " الأنبيـــاء ٥٧ ، و" قَـــالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا "يوسف ٩١.

والأكثـــر فـــي الماضـــي المتصـــرف ، إذا وقـــع جوابـــاً ، اقترانـــه بقـــد مـــع الـــلام ، وقـــد يســـتغنى عـــن قـــد ....

وذهب قوم إلى أنه لابد في ذلك من قد ظاهرة ، أو مقدرة ، وقال ابن عصفور:-

إن كـــان الفعـــل قريبـــاً مـــن زمـــان الحـــال أدخلـــت عليـــه الـــلام ، وقـــد ؛ لأن قـــد تقربـــه مـــن الحـــال ، وإن كان بعيداً منه أتيت باللام وحدها ، ومنه قوله : لناموا.أ.هـ

دخول اللام فى جواب القسم

إذا لم يكن القسم للاستعطاف[١] وإنما وجب ؛ لأن جواب القسم من مظان التأكيد[٢] ؛ فلزم[٣] اللام ، ولذلك كان طرح نون التأكيد[٤] ضعيفا ، وكذا طرح قد ؛ لأن في ذلك خروجا من المناسبة[٥].

ولقائل أن يقول : إنما يستقيم هذا أن لو كان كل موضع مما يقتضي مزيد التأكيد[٦] وهو ممنوع .

---

(١) قال ابن يعيش في خصائص الباء ٥/٢٥٨ : " إنك قد تحلف على إنسان ، وذلك بأن تأتي بها للاستعطاف ، والتقرّب إلى المخاطب ، فتقول: "بالله إلا فعلتَ" ، ولا تقول: "واللهِ" ، ولا: "تاللهِ"؛ لأن ذلك إنما يكون في القسم ، وليس هذا بقسم.

ألا ترى أنه لو كان قسمًا ، لا فتقر إلى مُقْسَم عليه ، وأن يجاب بما يجاب به الأقسامُ.

(٢) في النسخة (ب) التاكيد.

(٣) في النسخة (ب) في لزم.

(٤) في النسخة (ب) التاكيد.

(٥) ، والمناسبة في اللغة : المشَاكَلَةُ ، والمقاربة ، يقالُ: " بين الشَّيْئَيْن مناسبةٌ ، وتَنَاسُبٌ: أي :مُشَاكَلَةٌ ، وتَشَاكُلٌ ، وكذا قولهم : لا نِسْبَةَ بينَهمَا ، وبينهما نِسْبَةٌ قَرِيبةٌ".

ينظر : تاج العروس (نسب) ٤/٢٦٥.

و هي في استعمالات اللغويين ، والنحاة تطلق على موافقة لفظ للفظ في الحكم لما بينهما من التجانس أو التشابه أو التجاور.

ودرسها علماء اللغة المعاصرون تحت ما يسمى بالمماثلة الصوتية ، وهي تعني عندهم : اجتماع صوتين في الكلمة يتصف كل منهما بصفة تناقض صفة الآخر كالجهر ، والهمس ، أو الإطباق ، والفتح ، ويترتب على تحقيق الصفتين المتناقضتين ثقل في النطق فتخلع صفة أحدهما على الآخر توفيرًا للجهد ، وتحقيقًا للانسجام الصوتي " .

ينظر : المعجم المفصل في علوم اللغة لمحمد التونجي ، مراجعة د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت – ط١ – ١٩٩٣. ٢/٦٢٤

وقيل : " هي صوت أكثر قوة يؤثر على صوت أكثر ضعفًا في حيله شبيهًا به ".

ينظر : أثر القراءات القرآنية في الأصوات ، والنحو العربي للدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي – ط١ ، ١٩٨٧– صـ ٢٣٢

(٦) في النسخة (ب) التاكيد.

ألا تـري أنـه يقـال : زيـد قـائم[١] ، وإن زيـدا قـائم[٢] ، وإن زيـدا لقـائم[٣] ووالله إن زيدا لقائم ؛ فظهر أن[٤] ذلك مما يتفاوت بحسب تفاوت المقامات.

ويمكـن أن يقـال : الـلام إنمـا تـأتي للتنبيـه ؛ علـى أنـه المقسم عليـه ، وإنمـا التـزم فـي جـواب القسـم دون جـواب لـو ، ولـولا ؛ لأن القسـم مـن مظـان التأكيـد[٥] ؛ دون لـو ، ولـولا ؛ فكـان التـزام الـلام فـي القسـم أدخـل فـي المناسـبة مـن[٦] التزامهـا في جواب لو ، ولولا[٧].

فـإن قلـت : إنمـا يصـح هـذا أن لـو كـان مزيـد التأكيـد[٨] مطلوبـا فـي جميـع صور القسم ، وهو ممنوع .

قلنـا : إنمـا يـرد هـذا أن لـو كـان الـلام مفيـدا للتأكيـد[٩] فـي جميـع مواردهـا ، وهو ممنوع .

---

(١) في النسخة (ب) قايم.

(٢) في النسخة (ب) قايم.

(٣) في النسخة (ب) لقايم.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) التاكيد.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صــ٤٥١ :" ولام جـواب لـو ، ولـولا ؛ نحـو : قولـه تعـالى: " لَـوْ كَـانَ فِيهِمَـا آلِهَـةٌ إِلَّا اللَّـهُ لَفَسَـدَتَا " الأنبياء ٢٢ ، وقوله تعالى: "وَلَـوْلَا فَضْـلُ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ " ، ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالآخرى.

وذهب ابـن يعـيش إلـي أنهـا لا القسـم بقولـه : ١٤٢/٥ : " بعضـهم يجعـل هـذا الـلام قِسـمًا قائمًـا برأسـه ، وقعـت فـي جـوابِ "لَـوْ" ، و"لَـوْلا" لتأكيـد ارتبـاط الجملـة الثانيـة بـالأولى ، والمحقّقـون علـى أنهـا الـلامُ التـي تقـع فـي جـواب القسـم ؛ فـإذا قلـت: "لـو جئتَنـي لأكرمتُـك" ، فتقـديرُه: واللهِ لـو جئتنـي لأكرمتُـك ، وكـذلك الـلامُ فـي جـوابِ "لَـوْلا" ، إذا قلـت: "لـولا زيـدٌ لأكرمتُك" ، فتقديره: واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك.

(٨) في النسخة (ب) التاكيد.

(٩) في النسخة (ب) للتاكيد.

اللام الموطئة للقسم

(قولــه : وفــي الشــرط يتقدمــه) [١] أي : يـدخل الـلام علـى الشـرط بعـد تقـدم القسـم لفظـا أو تقـديرا ؛ توطئـة للقسـم[٢]؛ أي : تمهيـدا أن الجـواب لـه لا للشـرط ؛ نحو : والله إن أكرمتني لأكرمنك .

ولقائـل أن يقـول : لـم لا يجـوز أن تكـون الجملـة الشـرطية هـي جـواب القسـم ، ويكون مبني القسم على تأكيد الملازمة ، ويكون ثبوت اللام الثانية للتأكيد.

ويمكــن أن يقــال : لــو كــان مجمــوع الشــرط ، والجــزاء جوابــا[٣] للقســم ؛ لجــاز: إن ، والله إن تكرمنــي أكرمــك ؛ بــل المرجــع فــي تأكيــد القســم فــي ؛ نحــو :هذا التركيب إلي الخبر المقيد بقيد[٤] الشرط.

---

(١) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صــ٤٥٠ :" والموطئــة للقســم هــي التــي فــي قولــك: والله لئن أكرمتني لأكرمنك.

قــال ابــن يعــيش ١٤١/٥ : " هــذه الــلام يســمّيها بعضــهم لام الشــرط؛ لــدخولها علــى حــرف الشــرط ، وبعضُــهم يســمّيها الموَطِّئــة ؛ لأنهــا يَتعقّبهــا جــوابُ القســم كــان توطئــةً لــذكر الجــواب ، وليســت جوابًــا للقســم ، وإن كــان ذلــك أصــلَها، ؛ لأن القســم لا يجــاب بالشــرط ؛ كمــا لا يجــاب بالقســم؛ لأن الشــرط يجــري مجــرى القســم لمــا بينهمــا مــن المناســبة مــن جهــةِ احتيــاج كــلّ واحد منهما إلى جواب.

قــال ابــن مالــك فــي شــرح التســهيل ٢١٧/٣ : "وتقــارن أداة الشــرط المســبوقة بقســم لام مفتوحــة تسمّى الموطئة.

وأكثــر مــا يكــون ذلــك مــع إنّ كقولــه تعــالى: (وَأَقْسَــمُوا بِاللَّــهِ جَهْــدَ أَيْمَــانِهِمْ لَــئِنْ جَــاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا) الأنعام ١٠٩.

وقــد يكتفــي بنيتهــا عــن لفظهــا كقولــه تعــالى: (وَإِنْ لَــمْ تَغْفِــرْ لَنَــا وَتَرْحَمْنَــا لَنَكُــونَنَّ مِــنَ الْخَاسِــرِينَ) الأعــراف ٢٣ ، والأصــل : ولــئن لــم تغفــر ، ولــولا ذلــك لــم يقــل فــي الجــواب لنكــوننّ ؛ بــل كــان يقــال : وإن لــم تغفــر لنــا ، وترحمنــا نكــن مــن الخاســرين ؛ كمــا قيــل: (وَإِلَّا تَغْفِــرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) هو د ٤٧.

(٢) في النســخة (ب) القسم.

(٣) في النســخة (ب) هو جوابا.

(٤) في النســخة (ب) مقيد.

مواضع اجتماع لام الابتداء مع (إن)

(قولــه : فصــلا [١] **كــان ؛ كنحــو : إن زيــدا لهــو المنطلــق)** كونـه فصـلا لا يتعين في هذا المثال ، وإنما يتعين إذا قيل: كان زيد لهو المنطلق بالنصب[٢].

(قولــه : أو ينطلــق) [٣] إشـارة إلـي أنـه يتوسـط الفصـل فيمـا إذا كـان الخبـر فعلا مضارعا ؛ لمضارعته المعرفة في امتناع دخول [٤] التعريف عليه .

ولقائـل أن يقـول : لـو صـح القـول بتوسـط الفصـل فيمـا إذا كـان الخبـر فعـلا مضـارعا ؛ لصـح القـول بتوسـطه فيمـا إذا كـان فعـلا ماضـيا بحكـم اتحـاد العلـة[٥]

لام الابتداء تخصص المضارع بالحال

(١) وهـو المسـمى عنـد الكـوفيين عمـادا ؛لأنـه يعتمـد عليـه فـي تأديـة المعنـى ، وضـمير فصـل عنـد البصـريين ؛لأنـه يفصـل بـه بـين الخبـر ، والنعـت ، وإنمـا دخلـه الـلام ؛ لأنـه مقـو للخبـر؛ لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر.

وقال ابن عصفور: لأنه اسم أن في المعنى.

وقـال ابـن عقيـل: وشـرط ضـمير الفصـل أن يتوسـط بـين المبتـدأ ، والخبـر ، أو مـا أصـله المبتدأ ، والخبر.

ينظر : شرح التصريح: ١/ ٢٢٤ ، والأشموني مع حاشية الصبان: ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٤٥١-٤٥٢ : "ولام الابتـداء هـي الـلام المفتوحـة فـي قولـك : لزيـد منطلـق ، ولا تـدخل إلا علـى الاسـم ، والفعـل المضـارع ؛ كقولـه عـز وجـل: " لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً " و" وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ "النحل ١٢٤.

(٣) لام الابتـداء تـدخل علـى الفعـل المضـارِع فـي خبـر (إنّ) ؛ كمـا تـدخل علـى الاسـم ، تقـول: (إنّ زيدًا ليقوم) ؛ كما تقول: (إنّ زيدًا لقائم) .

ولا تدخلهـذه الـلاّم علـى الفعـل الماضـي ، والأمـر؛ لبُعـد مـا بينهمـا ، وبـين الاسـم ؛ فـلا تقـول: (إنّ زيدًا لقام) و(وَلأَكرِمْ زيدًا يا عمرو) .

ينظـر : التّبصـرة ٧٦/١ ، ٧٧ ، وأسـرار العربيّـة ٢٦ ، واللّبـاب ٢٠/٢ ، وشـرح المفصـل ٦/٧.

(٤) في النسخة (ب) دخول حرف.

(٥) قـال ابـن السـراج فـي الأصـول ٢٤١/١ : "وإذا كـان خبـر إن فعـلًا ماضـيًا لـم يجـز أن تـدخل عليـه الـلام التـي تـدخل علـى خبرهـا إذا كـان اسـما ؛ تقـول: إنّ عمـرًا لقـائم ، وإنّ بكـرًا لأخـوك، ولا يجـوز أن تقـيم "قـام" مقـام "قـائم" فتقـول: إن زيـدًا لقـامَ، وأنـت تريـد هـذه الـلام، ؛ لأن هذه اللام لام الابتداء.

وهو[1] مضارعته للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه ؛ بل الحق أن يصار إلي ذلك فيما ثبت قطعا ؛ لأن الأصول لاتثبت بالمحتملات .

(قوله : ويخصص المضارع بالحال) [2] أي : تعين أحد مدلوليه[3] ؛ إذ هو مشترك بين الحال ، والاستقبال على القول الصحيح[4]؛ فيكون قرينة يتعين بها المراد هذا[5] هو[6]مذهب الكوفيين[7] .

---

(١) في النسخة (ب) ويقي.

(٢) قال ابن يعيش ١٤٧/٥ : واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبرِ "إنّ":-

فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهمًا ، واستدل على ذلك بقول سيبويه الكتاب ١/ ١٥:-

حتى كأنك قلت: "لَحاكِمٌ فيها" ، يريد من المعنى ، وأنت إذا قلت: "إن زيدًا لَحاكمٌ" فهو للحال.

وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانَيْن ؛ بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} النحل ١٢٤.

فلو كانت اللامِ تقصره للحال كان مُحالاً ، وهو الاختيار عندنا ؛ فعلى هذا يجوز أن تقول: "إن زيدًا لَسَوْف يقوم".

وعلى القول الأول -و هو رأيُ الكوفيين- لا يجوز ذلك ؛ كما لا يجوز أن تقول: "إن زيدًا لسوف يقوم الآنَ"؛ لأن اللام تدل على الحال ؛ كما يدل عليه "الآنَ".

(٣) في النسخة (ب) مولوليه.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٢/١ :-

"وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع.أ.هـ

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٨/١: " لما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود ، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا"أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) وهذا .

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٦/٢ : " كون اللام مخلصة للحال هو مذهب الكوفيين ".أ.هـ

وقال البصريون إنها للتأكيد لا للحال[1]؛ بدليل قوله تعالي : [2] (لَسَوْفَ [3]أُخْرَجُ حَيًّا) [4] ، و(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ) [5] ولا ضرورة في ارتكاب التجوز فلا يصار إليه ؛ إذ الأصل في الكلام هو الحقيقة .

وأجاز ابن مالك مجيئها للاستقبال فقال في شرح التسهيل ١/ ٢٢ :-

"وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم ، وليس كما ظنوا ؛ بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) النحل ١٢٤، و(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) يوسف ١٣ فيحزن مقرون بلام الابتداء ، وهو مستقبل ؛ لأن فاعله الذهاب ، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بيحزن غير موجود ، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال.أ.هـ

(١) قال الزمخشري الكشاف ٢/ ٥١٧: "فإن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) تعلي.

(٣) في النسخة (ب) ولسوف.

(٤) سورة مريم آية ٦٦.

قال الزمخشري في الكشاف ٣/٣١ : " فإن قلت : بم انتصب إذا ، وانتصابه بأخرج ممتنع لأجل اللام ، لا تقول: اليوم لزيد قائم؟ قلت: بفعل مضمر يدل عليه المذكور.

فإن قلت : لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطى معنى الحال ، فكيف جامعت حرف الاستقبال؟

قلت: لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد ؛ كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض ، واضمحل عنها معنى التعريف ، و«ما» في إذا ما للتوكيد أيضا ، فكأنهم قالوا : أحقا أنا سنخرج أحياء حين يتمكن فينا الموت ، والهلاك؟ على وجه الاستنكار ، والاستبعاد.

وقال ابن الحاجب في أماليه ١/٢٧٧-٢٧٨ : " وقال - أيضا - مملياً على قوله تعالى: { وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا } مريم ٦٦ :اللام في (لسوف) لام تأكيد ، وليست لام الابتداء ؛ لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء.أ.هـ

(٥) سورة الضحي آية ٥.

قال الزمخشري في الكشاف ٧٦٧/٤ : " فإن قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة ، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك ؛ كما ذكرنا في لا أقسم إن المعنى: لأنا أقسم ، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم ، أو ابتداء ، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد ، فبقي أن

اللام الفارقة

(قولــه : ولــم يعمــل) ؛ لأنهـا إذا عملـت ؛ تعين أنهـا هـي المخففـة فـلا يحتـاج ؛ إذ ذاك إلي اللام الفارقة[1]؛ لحصول ذلك بوساطة العمل .

(قولــه : وكــذا إن كــان زيــد لمنطلقــا) يعنــي : أن الـلام الفارقـة مما يلزمهـا – أيضـا – [2]؛ إذا دخلـت علـى الجملـة الفعليـة بعـد التخفيـف ؛ لمـا ذكـر [3] مـن طلب الفرق بينها[4] وبين النافية[5].

تكـون لام ابتـداء ، ولام الابتـداء لا تـدخل إلا علـى الجملـة مـن المبتـدأ ، والخبـر ؛ فـلا بـد مـن تقدير مبتدأ ، وخبر ، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك.

فـإن قلـت : مـا معنـى الجمـع بـين حرفـي التوكيـد ، والتـأخير؟ قلـت: معنـاه أن العطـاء كـائن لا محالة ، وإن تأخر لما في التأخير من المصلحة.

(١) قـال المـرادي فـي الجنـي الـداني ص١٣٣: " الـلام الفارقـة ، وهـي الواقعـة بعـد أن المخففـة فـي ؛ نحـو : "وَإِنْ كَانَـتْ لَكَبِيـرَةً "البقـرة ١٤٣ ، فارقـة بـين إن المـذكورة ، وإن النافيـة ؛ فـإذا قلت: إن زيد لقائم ، فإن مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها فارقة؛ هذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن إن نافية ، واللام بمعنى إلا.

قـال الزمخشـري ، وغيـره: هـذه الـلام لا زمـة فـي خبـر إن ، إذا خففـت. قلـت: إنمـا تلـزم إذا ألغيت إن ، ولم يكن في الكلام قرينة.

فإن أعملت ؛ نحو : : إن زيداً قائم ، أو دل دليل على المراد ، لم تلزم لعدم الحاجة إليها.

واختلف في هذه اللام الفارقة:-

فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء ؛ منهم الفارسي.

وذهـب قـوم إلـى أنهـا هـي لام الابتـداء ، الداخلـة علـى خبـر إن لزمـت للفـرق ، وهـو مـذهب سـيبويه ، واختـاره ابـن مالـك ، واسـتدل الشـلوبين علـى أنهـا لام أخـرى ، يعمـل الفعـل قبلهـا فيمـا بعدها ، وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع.

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٤٥٢ : "والـلام الفارقـة فـي ؛ نحـو : قولـه تعـالى: " إِنْ كُـلُّ نَفْـسٍ لَمَّـا عَلَيْهَـا حَـافِظٌ " الطـارق ٤ ، وقولـه تعـالى: "وَإِنْ كُنَّـا عَـنْ دِرَاسَـتِهِمْ لَغَافِلِينَ " الأنعام ١٥٦ ، وهي لازمة لخبر إن إذا خففت.

(٣) في النسـخة (ب) دكر.

(٤) في النسـخة (ب) بينهما.

(٥) قـال المـرادي فـي توضـيح المقاصـد والمسـالك ١/٥٣٦ : "وتلـزم الـلام إذا مـا تهمـل ، وعلـة لزومها الفرق بين "إنْ" المخففة ، و"إن" النافية ، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإن قلت:هل هي لام الابتداء أم غيرها؟

(**قوله : وكذا عند الكوفيين**) نحو: إن تزينك لنفسك[1] ..=

قلت: مذهب سيبويه أنها لام الابتداء ألزمت للفرق ، وهو اختيار المصنف (؛ أي : ابن مالك) وهو مفهوم من قوله : هنا "وتلزم اللام" يعني اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.أ.هـ

قال سيبويه ١ /٢٧٣: "فاعلم أنهم يقولون : : "إن زيد لذاهب ، وإن عمرو لخير "منك" لما خففها جعلها ؛ بمنزلة "لكن" حين خففه ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي ؛ بمنزلة "ما" التي ينفي بها ، ومثل ذلك: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لما عليها حَافِظٌ} الطارق ٤.١.هـ.

وذهب الفارسي إلى أنها غيرها ؛ قال ابن عقيل ١/ ٢١٧: "فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق". ا.هـ.

(١) نسب ابن مالك للأخفش جواز القياس على مجيء خبر (إنْ) فعلا غير ناسخ فأجاز نحو : ((إن قام لأنا)) و((إن قعد لأنت))

وجاءت هذه الرواية بوجه آخر ، وهو ((إن قعد لأ نا)) ، ((وإن قام لنحن)). منسوبة للأخفش ، والكوفيين.

ينظر : ارتشاف الضرب٢/٩٣٣- ٩٣٤.

وتابعه في هذه النسبة فريق من النحاة. ينظر : المساعد ١/ ٣٢٧- ٣٢٨

قال في متن التسهيل: (ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخُ للابتداء ، ويقاس على نحو : ((إن قتلت لمسلمات)) وفاقا للكوفين ، والأخفش ، ولا تعمل عندهم ، ولا تؤكد ؛ بل تفيد النفي ، واللام للإيجاب). ينظر : تسهيل الفوائد ٦٥

وقال في شرحه:(وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد لأنا ، وإن كان صالحاً لزيدُ ، وإن ضرب زيد لعمرا ، وإن ظننت عمر لصالحا ، صرح بذلك كله في كتاب المسائل ، وبقوله : أقول لصحة الشواهد على ذلك نظاماً ، ونثراً). ينظر : شرح التسهيل :٢/ ٣٧

وهذه القراءة قد ذكرها الأخفش في المعاني جاء عند قوله تعالى: {إن لبثتم إلا قليلا} المؤمنون (١١٤): (أي: ما لبثتم إلا قليلا ، وفي حرف ابن مسعود: ((إن لبثتم إلا قليلا)) وهذا المذهب هو مذهب جمهور الكوفيين.

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠) ، ابن يعيش (٨/ ٧٦) ، شرح الرضي (٣٦٦/٤) ، ارتشاف الضرب (٩٣٣/٢- ٩٣٤) ، شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩) ، المساعد (٣٢٧/١- ٣٢٨) ، خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣).

لأن (إن) التي تدخل على الأفعال عندهم نافية لا مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها بمعنى ((إلا)) ومن ثم أجازوا دخولها على سائر الأفعال

ينظر : ينظر : كتاب اللامات (١١٩) ، الجنى الداني (٢٠٩) ، شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩) ، خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣) .

فإذا قلت: إنْ زيدُ لقائم فإن معناه: ما زيدٌ إلا قائمٌ . ينظر : شفاء العليل (١/ ٣٦٨-٣٦٩)

ومن ثم فرق الكسائي بين دخولها على الاسم ، والفعل فهي مخففة إن دخلت على اسم ، ونافية إن دخلت على فعل. ينظر : خزانة الأدب (٣٧٣/١٠).

ومعتمدهم في ذلك القياس على بعض الأمثلة المسموعة عن العرب منها قولهم : إن تزينك لنفسك ، وإن تشينك لهيه

ينظر : المفصل(٣٩٥) ، ابن يعيش (٧٦/٨) ، مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥) ، شرح الرضي (٤/ ٣٦٦) ، شفاء العليل (٣٦٨/١- ٣٦٩) ، المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨) ، شرح التصريح (١/ ٢٣٢

ومذهب البصريين منع إيلاء (إن) المخففة الفعل سوى ما كان من باب النواسخ ؛ حتى لا تخرج ((إن)) بالتخفيف عن أصلها بالكلية.

ينظر : ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٣- ٩٣٤) ، المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨) ، تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥) ، شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩ ، شرح الرضي (٤/ ٣٦٦)

وما جاء بخلاف ذلك فهو شاذٌ ينظر : شرح الرضي (٤/ ٣٦٦) خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣)

وقيل: قليل لا يقاس عليه .

ينظر : شرح جمل شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٤٣٨) ، مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥) ، المساعد (٣٢٧- ٣٢٨) .

وحجتهم في منع ذلك مخالفة للقياس والسماع ؛لأنه لم يأت في القرآن الماضي غير الناسخ بعد أن ، ولا في كلام فصيح.

الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠- ١٩١) .

حيث خرجوا البيت ، والحكاية على الشذوذ.

ينظر : ابن يعيش (٨ /٧٦)

أو على تنزيل الجمل الخبرية الفعلية مجرى الاسمية ؛ كما أجروا : إنما قام زيدٌ مجرى إنما زيدٌ قائمُ ، وكما أجروا : علمتُ ما قام زيدٌ مجرى علمتُ ما زيدٌ قائمٌ.

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠- ١٩١)

أو على إضمار اسم إن ، وزيادة اللام ؛ لأن مجيء اسم إن مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر ، ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ ، أو ما هو المبتدأ في المعنى ، وهو الخبر ، وأما المفعول المحض ؛ فلا سبيل إلى دخول اللام عليه ؛ إلا أن تكون زائدة.

ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٤٣٨)

= بعد بطلان عملها بالتخفيف ؛ يقصر البصريون[1] دخولها على الأفعال الداخلة على الجملة الابتدائية[2]؛ قضاء[3]من حقها في الأصل بأن تكون الجملة الاسمية ، واقعة في حيزها.

واستشهد الكوفيون[4] في جواز ذلك ؛ بنحو : إن تزينك لنفسك ، وإن تشينك لهية ، ونحو : هذا شاذ عند البصريين ؛ فلا يعتد به[5] ، وإنما جاء الضمير منفصلا ؛ أعني : لهية ؛ لمكان الفصل .

ويمكن أن يقال : هي تأكيد للمتصل[6] واللام إنما دخلت على التابع لا على الفاعل.

(قوله : لهنك كذا) [7] قال بعضهم : والأصل[8]: إنك ، والهاء[9] أبدلت لهنك

(١) ينظر : ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٣- ٩٣٤) ، المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨) ، تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥) ، شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩) ، شرح الرضي (٤/ ٣٦٦)

(٢) في النسخة (ب) الابتداية.

(٣) في النسخة (ب) قضا.

(٤) في النسخة (ب) الكوفيين.

(٥) ينظر : المفصل (٣٩٥) ، ابن يعيش (٨/٧٦) شرح الرضي (٤/ ٣٦٦) ، شفاء العليل (١/٣٦٨- ٣٦٩) ، المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨) .

(٦) في النسخة (ب) للمنفصل.

(٧) قال سيبويه ٣/١٥٠ : "وهذه كلمةٌ تكلم بها العرب في حال اليمين ، وليس كلُّ العرب تتكلم بها ، تقول: لهنَّك لرجل صدق فهي إنَّ ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : هرقت ، ولحقت هذه اللام إنَّ ؛ كما لحقت ما حين قلت: إن زيدا لما لينطلقنَّ ، فلحقت إنَّ اللام في اليمين ؛ كما لحقت ما فاللام الأولى في لهنك لام اليمين ، والثانية لام إنَّ ، وفي لما لينطلقنَّ اللام الأولى ؛ لأن ، والثانية لليمين ، والدليل على ذلك النون التي معها ؛ كما أنَّ اللام الثانية في قولك: إن زيدا لما ليفعلنَّ لام اليمن .

وقد يجوز في الشعر: أشهد إن زيدا ذاهبٌ ، يشبهها بقوله : واّلله أنه ذاهبٌ؛ لأن معناها معنى اليمين.

(٨) في النسخة (ب) الأصل.

(٩) في النسخة (ب) والها.

من الهمزة ثم بعد الإبدال جاء معها[(١)] لام الابتداء [(٢)][(٣)] ؛ حيث لم تبق على حالها ؛ فكأنها[(٤)] ليست هي المؤكدة [(٥)].

والسبب في أن لام الابتداء [(٦)] لاتجامع ماذكره[(٧)] في امتناع مجامعة المكسورة المفتوحة .

وبعضهم : على أن الأصل : والله إنك[(٨)] ولما كان القسم مما يكثر خففوه من غير وجه ، وليس ذلك مختصا بهذه الصورة فإذن الظاهر هو القول الآخر من أن الأصل : والله إنك مخففا[(٩)] من غير وجه .

---

(١) في النسخة (ب) جامعتها.

(٢) في النسخة (ب) الابتدا.

(٣) قال ابن يعيش ٥٣٣/٤ : "والثاني أنّ العرب قد نطقت بها نُطْقًا ، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في ؛ نحو قولك: "لَهِنَّك قائمٌ" ؛ إنما أصلُه: "لإنّك قائم" ؛ لكنهم أبدلوا الهمزة هاء ؛ كما أبدلوها في نحو : "هَرَقْتُ الماءَ" ، و"هَنَرْتُ الثوْبَ".

فلما زال لفظُ الهمزة ، دخلت مكانها الهاء ، وبتغيُّر لفظِ "إنَّ" ، صارت كأنها حرف آخر ، فس هل الجمعُ بينهما.

(٤) في النسخة (ب) فكانها.

(٥) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ١٢٦٨/٣] : وقالت العرب: لهنك لقائم ، فذهب سيبويه ، وابن السراج ، وجماعة ، وقد نسب إلى الفارسي: أن اللام في لهنك لام اليمين ، والثانية التي في الخبر هي لام إن.

وذهب أبو الفتح ، وبعض النحويين ، واختاره ابن مالك إلى أنها لام الابتداء لما أبدلت همزة (إن) هاء فتغير لفظها ، جاز الجمع بين حرفي توكيد قال أبو الفتح: واللام الثانية زائدة نحو : لهنك لرجل صدق.

(٦) في النسخة (ب) الابتدا.

(٧) في النسخة (ب) أن ماذكر .

(٨) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ١٢٦٨/٣] : وذهب قطرب ، والفراء ، والمفضل بن سلمة ، والفارسي ، واختاره ابن عصفور إلى أن الأصل: له إنك فهما جملتان ، ومعنى له ، والله ، وإن جواب القسم فحذفت همزة (إن) تخفيفًا ، فصار لهنك.

(٩) في النسخة (ب) فحفف.

(**قولــه : أو لكــذا)** إشـارة إلـي أنـه يـأتي مـع الـلام - أيضـا - [١] وهـذا دليـل علـى أن الـلام السـابقة ليسـت لام الابتـداء ، وإلا لـزم إعـادة لام الابتـداء فـي كـلام واحد ، وليس ذلك في كلامهم.

اللام للتعريف

(**قولــه : وعلــي مــذهب سـيبويه يـأتي للتعريــف)** [٢] قـال سـيبويه الـلام ، وحـــدها للتعريــف ، والهمــزة للوصــل ، وذلــك أن للتنكيــر حرفاواحـــدا ، وهـــو التنــوين[٣] ؛ فكـان الوجـه أن يكـون لمـا يقابلـه مـن التعريـف حـرف واحـد ، وهـو الـلام ، وحـدها تحقيقـا للتقابـل ، ولـذلك كـان أحـدهما فـي الآخـر ، والآخـر فـي الأول .

---

(١) قـال أبـو علـى الفارسـي فـي التعليقـة علـى كتـاب سـيبويه ٢٦٣/٢ : " تقـول: لهِنـك لَرَجُـلُ صدْقٍ.

قـال أبـو علـي : تقـدير القـيم فـي (لَهِنَّـكَ) أنْ يقـع قبـل الـلامِ ؛ كأنـه قـال : واللهِ لأنـك رَجُـلُ صـدْقٍ ؛ فلـذلك صـارت الـلامُ الأولـى للقَسَـمِ ، والثانيـة ؛ لأن ، وتقـديرُ القَسَـم فـي إنَّ زيـدًا لمـا لَيَـنْطَلِقَنَّ أن يكـونَ قبـلَ الـلاّمِ التـي فـي (لَيَـنْطَلِقَنَّ) ؛ كأنـه قـال : إنَّ زيـدًا لمـا ، واللهِ لَيَـنْطَلِقنّ هـي التـي تلقّت القَسَم ، وإنّما دَخَلَت النّونُ عليها ؛ لأنها للاستقبال.

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٤٤٩ : "وهـذه الـلام وحـدها هـي حـرف التعريـف عنـد سـيبويه ، والهمـزة قبلهـا همـزة وصـل مجلوبـة للابتـداء بهـا ؛ كهمـزة ابـن ، واسـم ، وعنـد الخليـل إن حرف التعريف أل ؛ كهل ، وبل ، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة.

قـال ابـن يعـيش ١٧/٩: "والـلاّم هـي حـرف التّعريـف وحـدها ، والهمـزة وصـلة إلـى النّطـق بهـا ساكنة ؛ هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين ، والكوفيّين ما عدا الخليل".

قـال سـيبويه فـي الكتـاب ١٤٧/٤ : "وتكـون موصـولة فـي الحـرف الـذي تعـرف بـه الأسـماء ، والحـرف الـذي تعـرف بـه الأسـماء هـو الحـرف الـذي فـي قولـك: القـوم ، والرجـل ، والنـاس ، وإنماهما حرفٌ ؛ بمنزلة قولك : قد ، وسوف.

(٣) ، وهـو اللاحـق لـبعض الأسـماء المبنيـة فرقـا بـين معرفتهـا ، ونكرتهـا ، ويقـع سـماعا فـي بـاب اسـم الفعـل كـ « صـه » بمعنـى : اسـكت سـكوتا مـا فـي وقـت مـا غيـر معـين ، وإذا خـلا عـن التنوين صار بمعنى : اسكت السكوت الحالي ، وكذلك في باب أسماء الاصوات

وقياسـا فـي المختـوم بـ « ويْـه » كسـيبويه ؛ فيكـون المـراد حينئـذ : شخصـا ممـن سـمي بهـذا الاسـم ، وإذا حـذف منـه صـار معرفـة علمـا علـى المشـهور بـين النحـاة . ينظـر : الكواكـب الدرية ١ / ٨ .

وإنما كان حرف التنكير في الآخر ، وحرف التعريف في الأول ؛ لأن التنكير هو الأصل ، وكون التنوين متأخرا[(١)] هو الأصل ؛لكونه دالا[(٢)] على معني متأخر[(٣)] ؛ فتعين الآخر للتنوين[(٤)]، ثم تعين الأول للام ؛ قضاء من حق التقابل .

وقال[(٥)] اللام ، وحدها ليست للتعريف؛ لأنه لو كان ، وحدها للتعريف لما بنيت على السكون ؛ لأنها مما يتصل بالأول ، وكل مايتصل بالأول من الحروف مما لايبني على السكون ؛ فلو حكم على الأول[(٦)] وحدها بأنها للتعريف ؛ لزم ماليس في كلامهم .

تعريف الجنس

(قوله : وهو أن يقصد بها إلي[(٧)] نفس الحقيقة) [(١)] يعني : أن تعريف

---

(١) في النسخة (ب) متأخرا.

(٢) في النسخة (ب) دالة.

(٣) في النسخة (ب) متأخر.

(٤) التّنوين لغةً: مصدر نوّنت الحرف ، أي: ألحقته نونًا ، ويُطلق على التّصويت.

واصطلاحا: هو نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد.

ينظر : نتائج الفكر ٨٦ ، واللّسان (نون) ٤٢٩/١٣ ، وأوضحُ المسالِك ٣٧/١-٣٨ ، والصبّان ٣٠/١.

تنوين التّنكير هو اللاّحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ، ونكرتها ؛ كما مثَّل.

ينظر : أوضح المسالك ٣٨/١ ، وابن عقيل ٢٢/١ ، والتصريح ٣٢/١.

(٥) يقصد الخليل ؛ إذ يقول سيبويه في الكتاب ٣٢٤/٣ :-

"وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الآخرى ؛ كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أأريد ، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله ، وهي موصولة ؛ كما أن ألف أيمٍ موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو ، وهو رأيه.

(٦) في النسخة (ب) اللام.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

(١) قال الصبان في حاشيته ٢٦٠/١ : " فالأداة في هذا لتعريف الجنس" ؛ أي : نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الإفراد ، وتسمى لام الحقيقة ، والماهية ، والطبيعة شرح الجامع.

تعريف العهد

الجنس هو الإشارة إلي نفس الماهية بعينها لابشرط شيء من غير التعرض للوحدة ، واللاوحدة ، ، والتجرد ، واللا تجرد ، وإن تعريف العهد[١] هو الإشارة إلي الحقيقة مع اعتبار الوحدة ، أو ما يقابلها .

(قوله : وقد ظهر من هذا) أي : من بيان التعريفين تعريف الجنس ، وتعريف العهد ؛ إذ[٢] لا وجه لاعتبار الاستغراق[٣] في تعريف الجنس .

---

(١) قال الزمخشري ص٤٤٩ : " فأما لام التعريف فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه تعريف جنس كقولك: أهلك الناس الدينار ، والدرهم ، والرجل خير من المرأة ؛ أي : هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار ، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه.

أوتعريف عهد كقولك: ما فعل الرجل ، وأنفقت الدرهم لرجل ، ودرهم معهودين بينك ، وبين مخاطبك.

قال ابن السراج في الأصول ١/١٥٠ : "وأما ما فيه الألف واللام، فإن الألف واللام يدخلان على الأسماء النكرات على ضربين:-

إمّا إشارة إلى واحد معهود بعينه ، أو إشارة إلى الجنس، فأما الواحد المعهود: فإن يذكر شيء فتعود لذكره فتقول: الرجل ، وكذلك الدار، والحمار ، وما أشبهه، كأن قائلًا قال : كان عندي رجل من أمره ، ومن قصته، فإن أردت أَنْ يعود إلى ذكره ؛ قلت: ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك ، وبين المخاطب من ذكره.

وأما دخولها للجنس فأن تقول: أهلك الناس الدينار ، والدرهم ، لا تريد دينارًا بعينه ، ولا درهمًا بعينه ، ولكن كقوله عز وجل: { **إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍإلا الَّذِينَ آمنوا**} العصر ٢-٣.

(٢) في النسخة (ب) أن .

(٣) قال ابن يعيش ١/٥٦-٥٧ : "وأما الفرق بين لام العهد ، ولام الجنس فمن جهة المعنى ، وأما اللفظُ فشيءٌ واحد ، وذلك أنّك إذا قلت: "الرجلُ" ، وأردتَ العَهْدَ ، فإنه يخص واحدا بعينه .

ومعنى العهد أن تكون مع إنسانٍ في حديث ثالثٍ غائبٍ ، ثم يُقْبِل الرجلُ فتقول: "وافي الرجلُ" ؛ أي : الذي كنّا في حديثه ، وذِكْره قد وافي ، وإن أردتَ تعريفَ الجنس ، فإنه يدّل على العُموم ، والكثرة ، ولا يكون مُخْبِرًا عن إحاطةٍ بجميع الجنس، ؛ لأن ذلك متعذِّرٌ غيرُ مُمْكِنٍ .

ولقائـل أن يقـول : لانسـلم أن تعريـف الجـنس مـا ذكـر ؛ بـل تعريـف الجـنس هو الإشارة إلي جميع أفراد الطبيعة .

ولـئن سـلمنا ذلـك ؛ لكـن لا نسـلم أنـه لاوجـه لاعتبـار الاسـتغراق – حينئـذ – ؛ كيـف ، ونفس الطبيعـة موجـود[1]فـي جميـع أفرادهـا ؛ فـلا نسـلم أنـه بهـذا الاعتبـار لايصح اعتبار الاستغراق.

فـإذا قلـت: "العَسَـلُ حُلْـو ، والخَـلُّ حـامضٌ" ، فإنمـا معنـاه: العسـلُ الشـائعُ فـي الـدنيا ، المعـروفُ بالعقل ، دون حاسّة المشاهَدةِ حلو ، وكذلك الخَلّ .

والـذي يـدل علـى أنّ الألـف والـلام إذا أُريـد بهمـا الجـنس تعُمّـان ؛ قولـه تعـالى: {إِنَّ الْإِنْسَـانَ لَفِي خُسْرٍ إلا الَّذِينَ آمنوا وعَمِلُوا الصالِحَاتِ} العصر ٢-٣.

(١) في النـسـخـة (ب) موجودة.

قول السكاكى

والنون تأتي للصرف ؛ كنحو : زيد ، وللتنكير ؛ كنحو : صه.

وعوضا عن المضاف إليه ؛ نحو :– حينئذ – ، ومررت بكل ، وجئتك من قبل عندي ، وكذا كل غاية إذا نونت فليتأمل .

ونائبا مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم ؛ كنحو : –

أقلى اللوم عاذل والعتابن

وقولي ، وغالبا ؛ كنحو : –

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

مشتبه الأعلام ، ويسمى في جميع ذلك تنوينا ، ويلزمه السكون ؛ إلا عند ملاقاة ساكن فإنه يكسر ، أو يضم – حينئذ – على تفصيل فيه ؛ كنحو : (وعذاب أركض) ، وربما حذف ؛ كنحو : قراءة من قرأ – " (قل هو الله أحد الله الصمد) " –.

وتأتي للتأكيد ؛ كما سبق ، ولا يؤكد به إلا الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ، والشرط المؤكد حرفه بما ؛ كنحو : (فإما ترين) ، ونحو : إن تفعلن بدون ما لا يقع إلا في ضرورة الشعر ، وقالوا بجهد ما تبلغن ، وبعين ما أرينك ، وربما تقولن ذاك ، وقلما تقولن ذاك ، وكثر ما تقولن.

وطرح هذه النون سائغ إلا في القسم ؛ كنحو : والله ليقوم فإنه ضعيف ، ومن شأنه أن يحذف إذا لقي ساكنا بعده. (١)

النون للصرف

(قوله : والنون تأتي للصرف) (٢) وإنما لم يقل ،..........=

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١١٦–١١٧.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـــ٤٥٥ :" التنوين : وهو على خمسة أضرب: الدال على المكانة في ؛ نحو : زيد ، ورجل........................" .

قال ابن يعيش شارحا ١٥٤/٥ : " أن يأتي للفرق بين ما ينصرف ، وما لا ينصرف ، وهو الدالّ على المكانة ، أي: أنه باقٍ على مكانه من الاسمية لم يخرج إلى شَبَه الحرف ؛ فيكون مبنيًّا ؛ نحو : "الَّذِي" و"الَّتِي" ، ولا إلى شبه الفعل ، فيمتنعَ من الصوف ؛ نحو :

= والتنوين يأتي للصرف ؛ ليعقب هذا بقوله : ويسمي في جميع ذلك تنوينا[١] ؛ لما في ذلك من التنبيه أنه اسم مشترك.

ولقائل أن يقول : لانسلم أن النون[٢] في ؛ نحو : زيد كلمة ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو كان موضوعا[٣].

وأما معني الصرف[٤] فلا نسلم أن أهل اللغة يعرفونه ، ويقصدونه في تركيبهم.....................=

"أحمَدَ" ، و"إبراهيم " ، وذلك ؛ نحو : تنوين "رَجُلٍ" ، و"فَرَسٍ" ، و"زيدٍ" ، و"عمرو" ، و"أحمدٍ" ، و"إبراهيم " ، إذا أردت بهما النكرة ؛ فإذا قلت: "لقيتُ أحمدًا" ، فقد اعلم تَه أنّك مررت بواحد ممن اسمه "أحمدُ" ، وإذا قلت: "أحمدَ" بغير تنوين ، فأنت تُعْلمه أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد ، وبينك وبينه عهدٌ فيه ، وتواضعٌ ، والتنوينُ هو الدالّ على ذلك.

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٣٨ : " تنوين التمكين ، كزيد ، ورجل ، وفائدته الدلالة على خفة الاسم ، وتمكنه في باب الاسمية؛ لِكونه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

ويسمى أيضا: تنوين الصرف ، وتنوين الأمكنية ، وهو الذي يلحق أغلب الأسماء المعربة المتصرفة ، معرفة كانت أم نكرة ؛ كما مثل المصنف؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة منونة ، وهذا النوع أقوى أنواع التنوين في الدلالة على الاسمية ، وهو المقصود عند الإطلاق.

(٢) في النسخة (ب) التنوين.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(لمعني في).

(٤) والصرْفُ قيل: هو مَأخوذٌ من صرِيْفِ البَكْرَةِ ، أو من صريف ناب البعير؛ لأن التّنوين قريب من ذلك.

الصريف: صوت الأنياب ، والأبواب ، وناقةٌ صروف: بَيِّنة الصريف ، وصريف الفحل: تهدّرُه ، وما في فمه صارفٌ ، أي: ناب ، وصريف القعو صوتُه. ينظر : اللّسان (صرف) ١٩١/٩.

وذهب الزّجّاج ، وابن السّرّاج ، والرّمّانيّ ، والسّيرافيّ إلي أن الصرف الجر ، والتنوين.

و هو مبنيّ على أنّ الصرف هو التّصرّف في جميع المجاري.

ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ، ٤ ، والأُصول ٧٩/٢ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٤٣٨/١ .

ومذهب المحقّقين أنه التّنوين وحده.

= ؛ نحو : جاء[1] زيد ؛ بل هذا معني اعتبره أصحاب الاصطلاح ؛لامعني يقصد[2] أصحاب العربية.

التنوين للتنكير

(قوله : وللتنكير في ؛ نحو : صه) [3] يقال : معني صه بغير التنوين : افعل السكوت ، وبالتنوين : افعل[4] سكوتا[5] وعلي هذا يلزم أن تكون الكلمة عند اتصال التنوين مجازا ؛إذ[6] لم يبق معناه[7] الموضوع هي له .

وهذا مبنيّ على أنّ الصرف هو ما في الاسم من الصوت أخذًا من الصريف ، وهو الصوت الضّعيف.

ينظر : أسرار العربيّة ٣٦ ، واللُّباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١ ، ومسائل خلافيّة في النّحو ، المسألة الحادية عشرة ، ١٠٣ ، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤ .

(١) في النسخة (ب) جا.

(٢) في النسخة (ب) يقصده.

(٣) قال ابن مالك ٣/ ١٤٢١ : " فتنوين التنكير: كتنوين "صه"؛ فإن "صه" -بلا تنوين- بمعنى: اسكت السكوت ، وبالتنوين بمعنى: اسكت سكوتا

قال سيبويه ٣ / ٣٠٢ : "وزعم الخليل: أن الذين قالوا : صهٍ ذاك أرادوا النكرة كأنهم قالوا : سكوتاً: إيهٍ ، وإيهاً ، وويهٍ ، وويهاً ، إذا وقفت قلت: ويهاً ، ولا يقول: إيهٍ في الوقف ، وإيهاً ، وأخواته نكرةٌ عندهم ، وهو صوتٌ.

قال العكبري ٤٧/١ : "وتنوين الصرْف ، والتنوين الْفَارِق بَين المعرفَة والنكرة ؛ نحو : (صه) من خَصائِص الأسماء ؛ لأن مَا دخلا لَهُ يخْتَص بالأسماء ، وهو الصرْف ، وتمييز المعرفَة من النكرَة

وقال الإسفرايني في حاشيته على الفوائد الضيائية ما لفظه : وقال في « ص » تنوين « صه » للفرق بين الوصل ، والوقف ، فعند الوصل تنون ، وقيل للفرق بين المعرفة ، والنكرة ، فمقتضى كلامه ثبوت قسم للتنوين هو الفارق بين الوصل ، والوقف .

ينظر : الفوائد الضيائية : ٢٩١.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) قال ابن الشجري في الأمالي ١٧٦/٢ : "ومثله: صه ، وصه ، ومه ، ومه ، فمن نوّن ، فكأنه قال : افعل سكوتا ، وكفّا ، ومن لم ينوّن ، فكأنه قال : افعل السكوت ، والكفّ.

(٦) في النسخة (ب) إذا.

(٧) في النسخة (ب) على معناها.

التنوين عوض عن المضاف إليه

(قولــه : مــن قبــل عنــدي) قــال النحويــون إذا لــم ينــو الإضــافة أعربــت[1] والتنوين للصرف[2] ؛ نحو قوله : –

فساغَ [3] لِيَ الشَرابُ وكنتُ قَبْلا أكاد أغَص بالماءِ الفُراتِ [4]

وقال المصنف التنوين في مثل ذلك عوض[5] ولا معني لقطع النظر عن

---

(١) في النــسـخــة (ب) أعرب.

(٢) قــال الزمخشــري فــي المفصــل ص٢١٠ : "وإنمــا يبنــين إذا نــوي فــيهن المضــاف إليــه ، وإن لم ينو فالإعراب .

يجب إعراب (قبل) و(بعد) في ثلاث صور:–

إحــداها: أن يُصــرَّح بالمضــاف إليــه ، كــ (جئتُــك بعــد الظُّهــر) و(قبـل العصــر) و(مــن قبلــه) و(مــن بعدِه) .

الثَّانيــة: أن يُحــذف المضــاف إليــه ، وينــوى ثُبــوت لفظِــه فــي بقــى الإعــراب ، وتــرك التّنــوين ؛ كمــا لو ذكر المضاف إليه؛ كقوله : (وَمن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً) أي: ومن قبل ذلك.

الثّالثــة: أن يُحــذف ، ولا ينــوى شــيء ، فيبقــى الإعــراب ، ولكــن يرجــع التّنــوين؛ لــزوال مــا يُعارضه في اللّفظ ، والتقدير : . ينظر : أوضح المسالك ٣/١٣٠-١٣١.

(٣) في النــسـخــة (ب) فساع.

٤) اللغة ، وشرح المفردات:–

ســاغ الشــراب: ســهل مــروره فــي الحلــق. غــص بالطعــام ، أو الشــراب: تعــذر بلعــه فمنعــه عــن التنفس. الماء الفرات: الماء العذب.

المعنــى: يقول:هنــؤ عيشــه ، وطــاب شــرابه بعــد أن أدرك هدفــه ، ونــال مبتغــاه ، وقــد كــان مــن قبل لا يستسيغ الماء العذب.

البيــت ليزيــد بــن الصــعق فــي خزانــة الأدب ١/ ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ولعبــد الله بــن يعــرب فــي الــدرر ٣/ ١١٢ ، والمقاصــد النحويــة ٣/ ٤٣٥ ، وبــلا نســبة فــي أوضــح المســالك ٣/ ١٥٦ ، وتــذكرة النحــاة ص٥٢٧ ، وخزانــة الأدب ٦/ ٥٠٥ ، ٥١٠ ، وشــرح التصــريح ٢/ ٥٠ ، وشــرح ابــن عقيــل ص٣٩٧ ، وشــرح المفصــل ٤/ ٨٨ ، ولســان العــرب ١٢/ ١٥٤ "حمــم" ، وتــاج العــروس "حمــم" ، وهمــع الهوامــع ١/ ٢١٠ ، ويــروى "الحمــيم" مكــان "الفــرات". ينظــر : المعجم المفصل ٧/٤٤٩.

الشاهد فيه قوله : "قبلًا" حيث نونها الشاعر ليقطعها عن الإضافة لفظًا ، ومعنى.

(٥) قال المرادي ص١٤٥ : " تنوين العوض ، وهو نوعان:–

الإضافة ؛ إذ لايستقيم المعني بدون ذلك ؛ بل إنما أعرب مثل هذا ؛ لأنه كان المضاف إليه مذكورا[(١)] ؛ لكون التنوين عوضا عن المضاف إليه[(٢)].

وما ذهب إليه المصنف هو الظاهر[(٣)] ؛ لأن المعني مساعد ، وإنما يستقيم قول النحويين أن لو كان ؛ نحو : قبل بالتنوين مما لم يقصد به إلي ماوضع له من المعني النسبي ، وذلك غير معلوم ؛ فلذلك كان قول المصنف هو الظاهر .

التنوين ينوب مناب حرف الاطلاق

(قوله : ونائبا[(٤)]) وإنما قال ، ونائبا[(٥)] ولم يقل ، وعوضا عن حرف الإطلاق[(٦)] إشارة إلي أنه يحصل بهذه النون من الغنة التي هي مدة في

عوض عن مضاف إليه: إما جملة ؛ نحو : يومئذ ، وإما مفرد ؛ نحو : كل ، وبعض ، وأي ، وعوض من حرف ؛ نحو : جوار ، وغواش. فالتنوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة بحركتها عند سيبويه.

وقال المبرد ، والزجاجي: هو عوض من حركة الياء فقط.

وقال الأخفش: هو تنوين الصرف.

(١) في النسخة (ب) مذكور.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ١٣٨ : "وقد حذف المضاف إليه في قولهم : كان ذلك ؛ إذ ، وحينئذ ، ومررت بكل قائماً ، وقال الله تعالى: "وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا " الأنبياء ٧٩ ، وقال تعالى: "وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ "الزخرف ٣٢ ، وقال: " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ "الروم ٤ ، وفعلته أول ؛ يريدون إذ كان كذا ، وكلهم ، وبعضهم ، وقبل كل شيء ، وبعده ، وأول كل شيء.

(٣) في النسخة (ب) الطاهر.

(٤) في النسخة (ب) ونايبا.

(٥) في النسخة (ب) ونايبا.

(٦) قال الزمخشري مبينا أقسام التنوين صـ٤٥٥ : "والنائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم في نحو قول جرير:-

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ...."أ.هـ

البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روى).

ينظر : المعجم المفصل ٤/٨.

الخيشوم(١)؛ مثل مايحصل بحرف الإطلاق من المدة.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الثابت كلمة ، وإنما يكون كذلك ؛أن لو كان موضوعا لمعني ، وهو ممنوع.

وكذا الكلام في الغالي(٢)(٣) وإنما قال وقولي :-

ومشتبه(٤) الأعلام(٥)

وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم: "وَاللَّيْلِ إذا يَسْرٍ" ، بالتنوين. هي قراءة أبي الدينار الأعرابي ، ينظر : البحر المحيط ٨/ ٤٦٧ ، والكشاف ٤/ ٢٤٩.

(١) في النسخة (ب) الحيسوم.

(٢) في النسخة (ب) العالي.

(٣)الغالي من الغلو ، وهو الزيادة قال الأشموني ١/١٢: "ويسمى التنوين الغالي ، زاد الأخفش ، وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن.

وزعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين -الغالي ، والترنم- مجاز ؛ فلا يردان على الناظم" ، "والمجاز ؛ أي : بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل ، والصورة". ا.هـ.

ينظر : حاشية الصبان ١/٣١.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) هذا جزء من بيت وتكملته :-

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ ... مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

وهو لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيح ، والقيصوم ، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان في عصر بني أمية .

اللغة: " القاتم " كالأقتم: الذي تعلوه القتمة ، وهي لو ن فيه غبرة ، وحمرة ، و" أعماق " جمع عمق – بفتح العين ، وتضم – ، وهو ما بعد من أطراف الصحراء.

و" الخاوى " الخالى ، و" المخترق " مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ، ومر فيها ، و" الأعلام " علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها واحدها علم بفتح العين ، واللام جميعا ، و" الخفق " اضطراب السراب ، وهو الذي تراه نصف النهار ؛ كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضرورة.

= إشارة إلي[1] أن المصراع الثاني[2] مشتمل على هذا التنوين أيضا.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها ، وخفائها قد أعملت فيها ناقتي ، وسرت فيها ، يريد : أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

والرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤ ، والأغاني ١٠/ ١٥٨ ، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥ ، والخصائص ٢/ ٢٢٨ ، والدرر ٤/ ١٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه٢/ ٣٥٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٦ ، ٧٨٢ ، ومقاييس اللغة ٢/ ١٧٢ ، ٥/ ٥٨ ، وأساس البلاغة (قتم) ولسان العرب ١٠/ ٨٠ (خفق) ، ٢٧١ (عمق) ، ١٥/ ١٣٣ (غلا) ومغني اللبيب ١/ ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨ ، والمنصف ٢/ ٣ ، ٣٠٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦ ، وتهذيب اللغة ١/ ٢٩٠ ، ٩/ ٦٦ ، وتاج العروس ٤/ ٣٩٢ (هرجب) ، ٢٥/ ٢٤٣ (خفق) ، (عمق) ، (كلل) وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٠ ، ٣٢٠ ، ورصف المباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الآشموني ١/ ١٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، وشرح المفصل ٢/ ١١٨ ، والعقد الفريد ٥/ ٥٠٦ ، والكتاب ٤/ ١١٠ ، ولسان العرب ١/ ٧٨٤ (هرجب) ، ٣/ ٣٧٣ (قيد) ، ١٢/ ٤٦١ (قتم) ، ١٣/ ٥٥٩ (وجه) وهمع الهوامع ٢/ ٨٠ ، وكتاب العين ١/ ١٨٨: وتاج العروس (وجه).

ينظر : المعجم المفصل ١١/١٥٠

الشاهد فيه: قوله : " المخترقن “ و" الخفقن " حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا ؛ كما هنا تسمى القافية حينئذ " قافية مقيدة ".

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قال ابن منظور في اللسان ١٩٩/٨ : " قال أبو إسحاق: المصراعانِ بَابَا الْقَصِيدَةِ ؛ بمنزلة المصراعَيْنِ اللَّذَيْنِهمَا بَابَا الْبَيْتِ ، قال : واشتقاقهما من الصرْعَيْنِ ، وهُمَا نِصفَا النَّهَارِ ، قال : فمن غُدْوةٍ إلى انْتِصافِ النَّهَارِ صرْعٌ ، ومن انْتِصافِ النَّهَارِ إلى سُقُوطِ القُرْص صرْع.

قَالَ الأَزهري: والمصراعانِ من الشعْر مَا كان فيه قَافِيَتَانِ في بَيْتٍ واحد ، ومن الأَبواب مَا لَهُ بَابَانِ منصوبانِ ينضَمّان جَمِيعًا مَدْخَلُهما بَيْنَهُمَا في وسَطِ المصراعَيْنِ ، وبيتٌ من الشعْر مصرعٌ لَهُ مصراعانِ ، وكَذَلِكَ بَابٌ مصرعٌ.

الأصل في التنوين السكون إلا أن يليه ساكن فيحرك

(قولــه : علــى تفصــيل فيــه) وذلـك أنـه إذا كـان بعـد السـاكن الـذي يليـه ضـمة أصـلية ؛ضـمت إتباعـا ، وإلا كسـرت ، وهـو الأصـل فـي تحريـك الساكن[١].

(قوله[٢] : كما سبق)[٣] في آخر القسم الأول من الكتاب.

النون للتأكيد

(قولـه : ولا يؤكـد بـه إلا [٤] الأمـر)[٥] خصوا هذه النون بتأكيد الجملة الإنشائية بحكم الوضع .

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٤٥٦ : "والتنوين ساكن أبداً ؛ إلا أن يلاقي ساكناً آخر، في كسَر ، أو يضم، كقوله تعالى: {وَعَذَابٍ ارْكُضْ} ص ٤١-٤٢ ، وقرىء بالضم " ؛ هي قراءة ابن عامر ، والكسائي ، وابن كثير ، ونافع.

ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٣٧٢ ، ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٦٧.

قال ابن يعيش شارحا ٥/١٥٩ : " اعلم أن التنوين نونٌ ساكنةٌ تلحق آخِرَ الاسم ، وإنما كان ساكنًا ؛لأنه حرفٌ جاء لمعنى في آخِر الكلمة ؛ نحو : نون التثنية ، والجمع الذي على حدّ التثنية ، وألف النُّدْبة ، و هاء تبيين الحركة ، ولم يقع أولا فتمسَّ الحاجة إلى تحريكه ؛ نحو : واوالعطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ونحو ذلك ممّا قد يُبتدأ به ، ولا يمكن الابتداء بالساكن.

فإذا لَقِيَه ساكنٌ بعده ، حُرّك لالتقاء الساكنين ، وقضيّتُه أن يُحرَّك بالكسرة ؛لأنه الأصل في كلّ ساكنَيْن التقيا ، وذلك قولك: " هذا زَيدُنِ العاقلُ" ، و"رأيت زيدَنِ العاقلَ" ، و"مررت بزيدِنِ العاقلِ". قال الله تعالى: {مُرِيبٍ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ} ق ٢٥-٢٦ ، وقال: {عَذَابٍ ارْكُضْ} ص ٤١-٤٢ ، قُرئت بالضمّ ، والكسر.

فمن كسر فعلى الأصل ، ومن ضم اتبع الضمَّ الضمَّ كراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ ، ومثلُه {وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا} الحجر ٤٥-٤٦، جاءت مكسورةً ، ومضمومةً.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(؛ أي :)

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٩ : " فمن مواضعها الفعل الذي للأمر ، والنهي ، وذلك قولك: لا تفعلنَّ ذاك ، واضربن زيدا؛ فهذه الثقيلة ، وإن خففت قلت: ذاك ، ولا تضربن زيدا.

قال الزمخشري في المفصل ص٤٥٧ : "ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ، وذلك في ما كان قسماً ، أو أمراً ، أو نهياً ، أو استفهاماً ، أو عرضاً ، أو تمنياً

وإنما أكد الخبرية الواقعة جوابا للقسم ؛إلحاقا بالإنشائية الواقعة جوابا للقسم الاستعطافي ، وإنما أكد الشرط المؤكد حرفه بما[1] ؛ لئلا يلزم الخروج عن المناسبة ، وهو أن[2] يكون هو مجردا[3] عن التأكيد وحرفه مؤكدا.

والمرجع في تأكيد حرف الشرط إلي الملازمة ، وكذا في الشرط وذلك أنك إذا قلت : إما تذهبن[4]؛ كان كأنك قلت : على أي : وجه كان منك الذهاب ، أو في[5] ذلك نوع [6] تأكيد للملازمة.

فإن قلت : كيف يصح قوله : ولا يؤكد به إلا الأمر على طريق الحصر

كقولك: بالله لأفعلن ، وأقسمت عليك ألا تفعلن ، ولما تفعلن ، واضربن ، ولا تخرجن ، وهل تذهبين ، وألا تنزلن ، وليتك تخرجن.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥١٤-٥١٥ : "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها ، وبين الفعل ما للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره ؛ كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون ؛ كما أنَّك إن شئت لم تجيء بها.

فأما اللام فهي لا زمةٌ في اليمين ، فشبّهوا ما هذه ؛ إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون.

فمن ذلك قولك: إما تأتيني آتك ، وأيُّهم ما يقولنَّ ذاك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل: "وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ "الإسراء ٢٨.

وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء ، وذلك قليلٌ في الشعر ، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب.

(٢) في النسخة (ب) بأن.

(٣) في النسخة (أ) مجرد والصواب ماأثبته.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٥٧ : "وقال: " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " الزخرف ٤١؛ فلتشبيه ما بلام القسم في كونها مؤكدة.

قال ابن يعيش شارحا ٥/١٦٩ : " فإنما دخلت النونُ حين دخلت "ما" ، و"ما" مُشبَّهةٌ باللام في "لَتفعلنّ" ، ووجهُ الشبَه بينهما أنها حرفٌ للتأكيد.

(٥) في النسخة (ب) وفي.

(٦) في النسخة (ب) نوع من .

، وقد جاء : بجهد مايبلغن[١].

قلت : نزل مثل ذلك منزلة العدم ؛ لقلته .

(قوله : وطرح هذه النون شائع[٢] في جميع ماذكر من الصور) [٣] إلا في المضارع المثبت ، واقعا جوابا للقسم ؛ فإنه فيه ضعيف[٤]؛ لم يأت في كلام

حذف نون التوكيد

---

(١) قال سيبويه في الكتاب٣/٥١٧ : "ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: بجهدٍ ما تبلغنَّ ، وأشباهه.

قال الزمخشري في المفصل ص٤٥٧ : "وأما قولهم : في الجزاء المؤكد حرفه بما: إما تفعلن قال الله تعالى: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي " مريم ٢٦ ، وقال: " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " الزخرف ٤١. فلتشبيه ما بلام القسم في كونها مؤكدة ، وكذلك قولهم : حيثما تكون نآتك ، وبجهد ما تبلغن ، وبعين ما أرينك.

(٢) في النسخة (ب) شايع.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٤٥٨ : "وطرح هذه النون سائغ في كل موضع إلا في القسم فإنه فيه ضعيف ، وذلك قولك: والله ليقوم زيد.

(٤) قال ابن يعيش ١٧١/٥ : " قد ذكرنا دخول هذه النون ، والحاجةَ إليها ، وهي في كلِّ ذلك على ثلاثة أضرب:-

ضربٌ يلزم دخولُ النون فيه ، ولا يجوز سقوطها ، وضربٌ تدخل ولا تلزم ، وضربٌ لا تدخل فيه إلا على سبيل الضرورة.

فأمّا الأوَّل الذي تلزم فيه : فهو أن يكون الفعل في أوله اللامُ لجواب القَسَم ؛ كقولك: "واللهِ لأقومن " ، واللامُ لا زمة لليمين ، والنون لا زمةُ اللام لا يجوز طرحُها ، فاللام لازمة للتوكيد ، ولو لم تلزم التبس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل ، ولزمت النونُ لما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال ، والاستقبال .

وذهب أبو على أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعلَ ، قال : ولَحاقُها أكثر ، وزعم أنه رأيُ سيبويه، والمنصوص عنه خلافُ ذلك.

وأمّا الضرب الثاني: وهو الذي يجوز دخولُها فيه ، وخروجُها منه ، فالأمرُ ، والنهي ، والاستفهام ؛ نحو قولك: "اضرِبن زيدًا" ، و"لا تخرجنّ يا عمرُو" ، و" هل يقومن ؟ " فإن أثبتَّها فللتأكيد ، ولَكَ أن لا تأتي بها.

وأمّا الضرب الثالث: وهو ما لا يجوز دخولها فيه ، فالخبرُ ، لا يجوز "أنت تخرجنّ" إلا في ضرورة شاعر ، فاعرفه.

الفصحاء ، وإنما ساغ حذفها؛ لتفاوت الأحوال في اقتضاء[(١)] التوكيد[(٢)] وعدمه ، وكون المضارعة مصدرا بالتأكيد دليل على إرادة التأكيد؛ فضعف[(٣)] حذف حرف التأكيد لذلك ، وفيه نظر.

حذف نون التوكيد الخفيفة إذا لقيها ساكن

(**قوله : ومن شأنه[(٤)] أن يحذف**) [(٥)] إنما لم يقيد ذلك بالخفيفة ؛ لأن

---

(١) في النسخة (ب) اقتضا.

(٢) في النسخة (ب) التاكيد.

(٣) في النسخة (ب) وضعف.

(٤) في النسخة (ب) شانه.

(٥) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٥٨ : "وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها، حذفت حذفاً، ولم تحرك ؛ كما حرك التنوين، فتقول: "لا تضرب ابنك".

قال ابن يعيش شارحا ٥/١٧٢-١٧٣ : " اعلم أن أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم؛ لأن مجراهما واحد؛ لأن النون تُمكِّن الفعلَ كتمكين التنوين الاسمَ.

ألا ترى أنّ حكمهما واحد في الوقف ، فإن كان ما قبل النون مفتوحًا ، قلبتَها ألفًا في الوقف ، وذلك قولك في "اضرِبَنْ": "اضربَا" ، وفي "لَيَضرِبَن": "لَيَضربَا".

فإن كان ما قبلها مضمومًا ، أو مكسورًا حذفتها ، ولم تُبدِل ؛ كما تفعل بالتنوين ، فتقول في الوقف على " هل تضربُن": " هل تضربُون" ، وفْي الوقف على " هل تضربِن": " هل تضربِين". لما وقفتَ ، حذفتَ النون الخفيفة ، ولم تبدل منها ؛ كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنك تقول في الأسماء: "رأيتُ زيدًا" ، فتُبدِل الألف في النصب من التنوين ، وتقول في الرفع: " هذا زيدُ" ، وفي الجرّ": "مررت بزيدِ" ؛ فلا يُبدلون ، وإنّما يحذفوها حذفا ، كذلك هذه النون ، وإذا حُذفت ، عاد الفعلُ إلى إعرابه ، فالنونُ نظيرهُ التنوين ، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال ، وبين التنوين في الأسماء ؛ إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أُخرى ، والتنوين يُحرَّك لالتقاء الساكنين.

وقد يجوز حذفها في الشعر ، وفي قلّة من الكلام ، فتقول إذا أردت النون الخفيفة: "اضربَ الرجلَ"................

وهذا أمرُ هذه النون ، وإنّما حُذفت ، وخالفت التنوينَ؛ لأن ما يلحق الأفعالَ أضعفُ ممّا يلحق الأسماء، ؛ لأن الأسماء هي الأوّلُ ، والأفعالُ فروعٌ دَواخِلُ عليها، ولأنّك مخيَّرٌ في النون: إن شئت أتيت بها ، وإن شئت لا إلا ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم ، والأسماء كلُّها ما ينصرف منها فالتنوينُ لا زمٌ لها ، فاعرفه.

الكلام في البسائط[1] من الحروف.

والظاهر أن كل واحد[2] من الخفيفة والثقيلة حرف على حدة[3] على رأيه.

ولهذا ذكر نون[4] الثقيلة في الثنائية[5] وذكر أنه يجري فيها الحذف ولو جعل الثقيلة أصلا ، والخفيفة فرعا بأن يحذف إحدي النونين ؛ لم يبعد.

---

(١) في النسخة (ب) البسايط.

(٢) في النسخة (ب) واحدة.

(٣) ذهب جمهور البصريين: إلى أن كل واحد منهما أصل ، وليس أحدهما فرعًا من الآخر ، وذلك لتخالف بعض أحكامهما؛ كإبدال الخفيفة ألفًا؛ في نحو : {وَلْيَكُونًا} ، وحذفها ؛ وكلاهما ممتنع في الثقيلة؛ قاله سيبويه.

وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانا ، وقد قال سيبويه نفسه؛ في "أن" المفتوحة: إنها فرع المكسورة ، ولها إذا خففت أحكام تخصها.

ومذهب الكوفيين: أن الخفيفة فرع الثقيلة.

وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة ، ويدل له قوله تعالى: {لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا} يوسف ٣٢ ؛ فإن امرأة العزيز؛ كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا.

ينظر : التصريح: ٢/ ٢٠٣ ، والمغني: ٤٤٣ ، والجنى الداني: ١٤١ ، ورصف المباني: ٣٣٤.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) الثانية.

والتاء للخطاب في أنت ، وأنت على مذهب الأخفش ، وللإيذان بأن الفاعل مؤنث في ؛ نحو : جاء ت هند ، وللفرق بين المذكر ، والمؤنث في الاسم كإنسان ، ورجل ، وغلامة ، وحمارة ، وبرذونة ، وأسدة ، وهو قليل. قول السكاكى

وللفرق بينهما في صفة المؤنث كضاربة ، ومضروبة ، وحائضة ، وطامثة ، وطالقة ، ونظائرها حال إرادة الحدوث.

وأما قولهم : حائض ، وطامث ، وطالق حال إرادة الثبوت فعند الكوفيين أنها غير مشترك فيها بين المذكر والمؤنث ، وعند الخليل أنها ليست صفات ؛ بل هي أسماء فيها معنى النسب كتامر ، ولابن ، ودارع ، وعند سيبويه أن موصوفها غير مؤنث ، وهو إنسان ، أو شخص.

وللدلالة على الوحدة ؛ كتمرة ، وجوزة ، وضربة ، ومنعة.

وعلى الكثرة ؛ كقولهم : البصرية ، والكوفية ، والمروانية بتأويل الأمة ، أو الجماعة ، وقولهم علامة ، ونسابة ، وراوية ، وفروقة ، وما شاكل ذلكوارد عندي على ذا ، وهو السبب عندي في إفادة المبالغة ؛ إذا قيل : فلان علامة ، وهو الجهة في امتناع أن يقال في ؛ نحو :علام الغيوب علامتها.

ولتأكيد التأنيث في المفرد ؛ كنعجة ، وناقة في الجماعة كحجارة ، وصقورة ، وصياقلة .

وللدلالة على النسب في الجماعة ؛ كالمهالبة ، والأشاعثة.

وعلى التعريف ؛ كالجوارية ، والموازجة .

وللنفي نص فيها كالفرازنة ، والجحاجحة. (١)

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١١٧ .

قول الشارح
التاء للخطاب

(**قوله : والتاء للخطاب**) [١] في أنت[٢] وأنت على مذهب الأخفش [٣]؛ كالكاف في إياك .

والظاهر عندي : أن المجموع ضمير لما فيما ذهب إليه من لزوم كون الضمير مشتركا ، أو نكرة شائعة على مامر تقرير ذلك.

ويمكن أن يقال : لما قيل : أنت أنتما [٤]؛ عومل به معاملة كاف الخطاب من ذاك ذاكما ذاكم .

وقيل : بكونه حرف خطاب ؛ كما قيل : بكون الكاف هناك حرف خطاب ، وقيل : إن اللواحق بأن حروف إجماعا[٥].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢١٨/٤ : "وقد تكون الكاف غير اسم ، ولكنها تجيء للمخاطبة ، وذلك ؛ نحو : كاف ذاك ، فالكاف في هذا ؛ بمنزلة التاء في قولك: فعلت فلانة ، ونحو ذلك.

والتاء تكون بمنزلتها ، وهي التي في أنت.

(٢) في النسخة (ب) أبت.

٣) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٩٢٧/٢] : "وتلى (أن) في الخطاب تاء فتقول: أنت أنت أنتما أنتم أنتن ، والتاء ، وما بعدها حرف خطاب عند البصريين: فأنت عندهم مركب من اسم ، وهو (أن) وحرف ، وهو التاء ، فلو سمي به حكوه.

وذهب الفراء إلى أنه بكماله هو الاسم.

وذهب ابن كيسان إلى أن (التاء) وما بعدها هي الاسم ، وهي التاء التي في فعلت ، وكثرت (بأن) هذا الذي اختاره.

ومن أسخف الأقوال: ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أن (أنت) مركب من ألف أقوم ، ونون نقوم ، وتاء تقوم ، وأن (أنا) مركب من ألف أقوم ، ونون نقوم ، مبني على الضم ، وهو موضوع هكذا ، وليس أصله نحن بضم الحاء ، وسكون النون خلافًا لهشام.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(أنتم)

(٥) في النسخة (ب) اجماعه.

التاء للفرق بين المذكر والمؤنث

(قولــه : وللفــرق بــين المــذكر والمؤنــث [(١)]) [(٢)] ولقائـل أن يقـول : لانسـلم أن التـاء فـي ؛ نحـو : رجلـة كلمـة ، ولـم لايجـوز أن يكـون كـل واحـد مـن : رجـل ،

---

(١) في النســخـة (ب) بزيادة(في الاسم).

(٢) قـال أبـو حيـان فـي ارتشـاف الضـرب ٦٣٧/٢ : " أصـل دخولهـا فـي فصـل وصـف المؤنـث مـن وصـف المـذكر نحـو : ضـاربة ، وضـارب ، وفـي فصـل الآحـاد المخلوقـة مـن أجناسـها نحـو : درة ، ودر ، وتمـرة ، وتمـر ، وبقـرة ، وبقـر ، وكـون الأنثـى مـن ؛ نحـو : بقـرة بالهـاء ، والمـذكر بطرحهـا ذهـب إليـه الكوفيـون: وحكـوا: رأيـت نعامًـا علـى نعامـة ، وحمامًـا علـى حمامـة ، وهـو عنـد البصـريين شـاذ لا يقـاس عليـه ، وقـالوا: كمـأة ، وكـمء علـى القيـاس ، وقـال بعـض العرب: كمء للواحد ، وكمأة للجنس.

وقـد تـأتي لفصـل الأسـماء الجامـدة نحـو : امـرؤ ، وامـرأة ، ورجـل ، ورجلـة ، وغـلام ، وغلامـة ، وأسـد ، وأسـدة ، وإنسـان ، وإنسـانة ، وحمـار ، وحمـارة ، وبـرذون ، وبرذونـة ، وهـو قليـل لا ينقاس.

وقـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٢٤٨-٢٤٩ : "وجـوه دخـول تـاء التأنيـث علـى الكلمـة] : ودخولهـا علـى وجـوه: للفـرق بـين المـذكر والمؤنـث فـي الصـفة كضـاربة ، ومضـروبة ، وجميلـة ، وهـو الكثيـر الشـائع، وللفـرق بينهمـا فـي الاسـم كـامرأة ، وشـيخة ، وإنسـانة ، وغلامـة ، ورجلة ، وحمارة ، وأسدة ، وبرذونة، وهو قليل

قـال ابـن يعـيش شـارحا ٣٦٥/٣-٣٦٧ : " للفـرق بـين المـذكّر والمؤنّـث فـي الجـنس ؛ نحـو : "امْـرِىءٍ" و"امـرأةٍ" ، و"مَـرْءٍ" ، و"مَـرْأَةٍ" ، قـال الله تعـالى: {إِنِ امْـرُؤٌ هلَـكَ} المائـدة ١٧٦ وقال: {امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا} يوسف ٣٠ وقالوا: "شَيْخٌ" ، و"شَيْخَةٌ".

وقـالوا: "غُـلامٌ" ، و"غلامـةٌ" وقـالوا "رَجُـلٌ" ، و"رَجُلَـةٌ" ، وكانـت عائشَـةُ ، رضـي الله عنهـا ، "رَجُلَةَ الرَّأْيِ" ، حكاه أبو زيد.

وقـالوا: "حِمـارٌ" ، و"الأتَـانُ": حِمـارَةٌ ، واشـتقاقه مـن الحُمْـرَة ؛ لأن الغَالـب علـى حُمُـر الـوحش الحُمْرَةُ ، وقالوا: "أَسَدٌ" ، و"اللَّبُوَةُ": أَسَدَةٌ ، حكاه أبو زيد.

وقـالوا: "بِـرْذَوْنٌ" للدابّـة ، قـال الكِسـائيّ: الأُنثـى بِرذَوْنَـةٌ ، ....وذلـك قليـل؛ لأن الأنثـى لهـا اسـم تنفـرد بـه ، ومـن ذلـك دخولُهـا فـي العـدد مـن ؛ نحـو : "ثلاثـة" ، و"أربعـة" ، للفـرق بـين المذكّر والمؤنّث في الجنس ؛ إلا أنه على نقيض تلك الطريقة؛ لما ذكرناه في باب العدد.

قال ابن الناظم ص٥٣٤: "وهو في الأسماء قليل ؛ نحو : رجل ، ورجلة ... ".

ورجلة وضعا على حده ؛ على أنه لو كانت[1] التاء في ؛ نحو : رجلة كلمة ؛لزم المجاز ، وخروج الكلمة عن أصلها ، وهو خلاف الأصل .

ويمكن أن يقال : لما كانت الصفات المشتقة بمنزلة الأفعال ، وكانت التاء اللاحقة بها بمنزلة التاء اللاحقة بالأفعال في كونها دالة على أن من قام بالفعل[2] مؤنث وجب أن يعد كلمة ؛ كما في الأفعال .

وأما إلحاق التاء الفاصلة بين المذكر ، والمؤنث في ؛ نحو : رجلة ، وإنسانة ؛ فلإجراء الأسماء مجري الصفات .

للفرق بينهما فى صفة المؤنث

(قوله : وكحائضة) [3] إنما فصل ؛ لمكان الفرق بين ماسبق من الصفات ، وبين هذه فإنها صفة غير مشتركة فيها .

ولقائل أن يقول : إنما يصح قوله : وللفرق أن لو كان[4] هذه الصفة مشتركا فيها.

ويمكن أن يقال : أرادوا أن يكون في نفس اللفظ قرينة دالة على ذلك مع قيام القرينة الخارجية[5] ؛ على أنه لو قيل : وللفرق بين الصفة التي قصد بها الحدوث ، وبين التي لم يقصد ، وكان إيراد التاء[6] مع التي قصد بها الحدوث

---

(١) في النسخة (ب) كان .

(٢) في النسخة (ب) به الفعل.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٢٤٨-٢٤٩ : "وللبصريين في ؛ نحو : حائض ، وطامث ، وطالق مذهبان:-

فعند الخليل أنها على معنى النسب كلابن ، وتامر ؛ كأنه قيل ذات حيض ، وذات طمث ، وعند سيبويه أنه متأول بإنسان ، أو شيء حائض كقولهم : غلام ربعة ، ويفعة على تأويل نفس ، وسلعة.

وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة ، فأما الحادثة ؛ فلا بد لها من علامة التأنيث ، تقول : حائضة ، وطالقة الآن ، أو غدا.

ومذهب الكوفيين يبطله جري الضامر على الناقة ، والجمل ، والعاشق على المرأة ، والرجل.

(٤) في النسخة (ب) كانت.

(٥) في النسخة (ب) الخارجة.

(٦) في النسخة (ب) التا.

أولـي ؛ لكونهـا بمنزلـة الفعـل[١] ؛ بخـلاف التـي قصـد بهـا الثبـوت ؛ فإنـه جـار مجري الأسماء .

(قولـه ، وأمـا قـولهم : حـائض[٢]) هـذا ممـا يـرد سـؤالا[٣] علـى مـاذكر مـن أن التـاء[٤] [٥]ثبـت للفـرق فـي صـفة المؤنـث[٦] ؛ كحائضـة[٧] ، وهـو أنـه لـو كـان كذلك لم يأت[٨] ؛ نحو : حائض[٩]مجردا عن التاء[١٠][١١].

---

(١) قـال الشـيخ خالـد فـي التصـريح ٢/٤٨٩ : "وفـي الصـفات التـي تنـزل علـى مقصـدين ، وهـي الصـفات المختصـة بالمؤنـث كـ: حـائض ، وطامـث ، فـإن قصـد بهـا الحـدوث فـي أحـد الأزمنـة ، لحقتهـا التـاء فقيـل : حائضـة ، وطامثـة ، وإن لـم يقصـد بهـا ذلـك لـم تلحقهـا فيقـال : حائض ، وطامث ، بمعنى: ذات أهلية للحيض ، والطمث.

(٢) في النسـخة (ب) حايض.

(٣) في النسـخة (ب) سوالا.

(٤) في النسـخة (ب) التا.

(٥) في النسـخة (ب) إنما ثبت.

(٦) في النسـخة (ب) المونث.

(٧) في النسـخة (ب) كحايضة.

(٨) في النسـخة (ب) يات.

(٩) في النسـخة (ب) حايض.

(١٠) في النسـخة (ب) التا.

١١) قـال الأنبـاري فـي الإنصـاف ٢/٦٢٦ : " ذهـب الكوفيـون إلـى أن علامـة التأنيـث إنمـا حُذِفَتْ من ؛ نحو : "طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل" لاختصاص المؤنث به.

وذهـب البصـريون إلـى أنـه إنمـا حـذفت منـه علامـة التأنيـث لأنهـم قصـدوا بـه النسـب ، ولـم يُجْـرُوهُ علـى الفعـل ، وذهـب بعضـهم إلـى أنهـم إنمـا حـذفوا علامـة التأنيـث منـه لأنهـم حملـوه على المعنى كأنهم قالوا : "شيء حائض".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :-

إنمـا قلنـا ذلـك ؛ لأن علامـة التأنيـث إنمـا دخلـت فـي الأصـل للفصـل بـين المـذكر والمؤنـث ، ولا اشـتراك بـين المؤنـث ، والمـذكر فـي هـذه الأوصـاف مـن الطـلاق ، والطمـث ، والحـيض ، والحمـل ، وإذا لـم يقـع الاشـتراك لـم يفتقـر إلـى إدخـال علامـة التأنيـث ؛ لأن الفصـل بـين شـيئين لا اشتراك بينهما بحال محال.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :-

فأجاب الكوفيون : بأنه لاحاجة إلي الفرق ؛ لكون الصفة غير مشترك[١] فيها.

ولقائل أن يقول : لو كان هذا موجبا لعدم التاء ، ومجوزا[٢] ؛ لكانت الصفات التي يقصد بها الحدوث بدون التاء وجوبا ، أو جوازا.

وقال الخليل : هي أسماء ، والكلام في الصفات[٣]

إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو ؛ لأن قولهم : "طالق ، وطامث ، وحائص ، وحامل" في معنى ذات طلاق ، وطمث ، وحيض ، وحمل على معنى النسب ، أي: قد عرفت بذلك ؛ كما يقال: رجل رامح ، ونابل ؛ أي : ذو رمح ، ونبل ، وليس محمولا على الفعل ، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ؛ نحو : ضربت المرأة تضرب فهي ضاربة ؛ فإذا وضع على النسب لم يكن جاريا على الفعل ، ولا متبعا له ؛ فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار ؛ بمنزلة قولهم : "امرأة مِعْطَار ، ومِذْكَار ، ومِئْنَاث ، ومِئْشِير ، ومِعْطِير ، وصبُور ، وشكور ، وخَوْد ، وضَنَاك ، وصنَاع ، وحَصان ، ورزَان"

ينظر : الأصول ٣/٨٤ ، والتبصرة ١/٦٢٦-٦٢٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٦ ، والمفصل٢٤٠ ، وابن يعيش ٥/١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٣٠

(١) في النسخة (ب) مشتركة.

(٢) في النسخة (ب) ، أو مجوزا.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤ : " باب ما يكون مذكَّرا يوصف المؤنَّث

وذلك قولك: امرأةٌ حائضٌ ، وهذه طامثٌ ؛ كما قالوا : ناقةٌ ضامرٌ ، يوصف به المؤنَّث ، وهو مذكر.

فإنما الحائض ، وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائضٌ ، ثمَّ وصفوا به المؤنَّث ؛ كما وصفوا المذكر بالمؤنَّث فقالوا: رجلٌ نكحةٌ.

فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائضٌ فإنه لم يخرجه على الفعل ؛ كما أنه حين قال : دارع لم يخرجه على فعل ، وكأنَّه قال : درعيٌّ. فإنما أراد ذات حيضٍ ، ولم يجيء على الفعل.

وكذلك قولهم : مرضعٌ ، إذا أراد ذات رضاعٍ ، ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع ؛ فإذا أراد ذلك قال : مرضعةٌ ، وتقول: هي خائضة غداً لا يكون إلا ذلك ، لأنك إنَّما أجريتها على الفعل على هي تحيض غداً ؛ هذا وجه ما لم يجر على فعله في ما زعم الخليل ، مما ذكرنا في هذا الباب.

وذهب المبرد في المقتضب ٣/١٦٤ مذهب الخليل ورد على الكوفيين بقوله :-

وثبوت التاء[1] في الأسماء للفرق غير قياس ؛ فلا يرد نقضا ، وإنما يكون واردا أن لو كان قياسا .

وقال سيبويه : هو مادل[2] بموصوف مذكر ؛ نحو : إنسان حائض.

فإن قلت : لو كان ذلك لتقدير جريه[3] على المذكر[4] ؛ لوجب أن يتجرد الصفات الحادثة عن التاء ؛ بناء على تقدير جريها على المذكر[5].

قلنا : إنما يصار إليه[6] ؛ لمكان الضرورة ، ولا ضرورة ثمة.

ولقائل أن يقول : لو كان ذلك ؛ لمكان الضرورة لما كان قياسا ، وذلك قياس في الصفات التي يقصد بها الثبوت ؛ فلابد من سر وراء ذلك .

ولقائل أن يقول : على قول الخليل[7]؛ لانسلم أنها أسماء ، وإن أريد بقوله : فيها معني النسب ؛ أن المعني : ذو كذا ؛ فمسلم لكن ذلك مما لايخرج الصفة عن كونه صفة ، وإلا لزم أن يكون ؛ نحو : جالس ؛ إذا كان معناه ذا جلوس اسما لاصفة ، وهو ممنوع.

وإن أريد معني غير ذلك فلابد من إفادته ؛ بل الحق أن التاء[8] في ؛ نحو : حائض[9] إنما هو للفرق بين الحدوث ، والثبوت .

"فأما قول بعض النحويين: إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى الفصل ، فليس بشيء ، لأنك تقول: رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقة ضامر ، وبكر ضامر"

ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر الأنباري في المذكر والمؤنث ١/١٧٣-٢٠٣.

(١) في النسخة (ب) التا.

(٢) في النسخة (ب) مودل.

(٣) في النسخة (ب) حرنه.

(٤) في النسخة (ب) المدكر .

(٥) في النسخة (ب) المدكر.

(٦) في النسخة (ب) إلي دلك.

(٧) في النسخة (ب) الحليل.

(٨) في النسخة (ب) التا.

(٩) في النسخة (ب) حايض.

التاء للدلالة على الوحدة

(قوله : وللدلالة على الوحدة ؛ كتمرة وضربة) [1] وفيه مامر من المنع .

وهو أن يقال : لم لا يجوز أن يكون كل واحد وصفا[2] على حدة.

فإن قلت : للضبط .

قلنا : كون كل واحد وصفا[3] على حده لايقدح في حديث الضبط ؛ أليست الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق موضوعا كل منها مع حصول الضبط .

---

(١) قال سيبويه ٣/٥٨٢ : " باب ما كان واحدا يقع للجميع.

ويكون واحده على بنائه من لفظه ؛ إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع.

فأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان فَعلاً فهو ؛ نحو : طَلْحٍ ، والواحدة طَلْحةٌ ، وتمرٍ ، والواحدة تَمرةٌ ، ونخلٍ ، ونخلةٍ ، وصخرٍ ، وصخرةٍ ؛ فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء ، وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ، ولم تكسر الواحد على بناء آخر .

وربما جاءت الفَعلةُ من هذا الباب على فِعالٍ ، وذلك قولك : سَخلةٌ ، وسِخالٌ ، وبَهمةٌ ، وبِهامٌ ، وطلحةٌ ، وطلاحٌ ، وطلحٌ شبهوه بالقصاع ، وقد قال بعضهم صخرةٌ ، وصخورٌ ، فجُعلت ؛ بمنزلة بَدرةٍ ، وبُدورٍ ، ومأنةٍ ، ومؤونٍ ، والمأنةُ: تحت الكِركِرة.

وقال الزمخشري في المفصل ص٢٤٩ : "وللفرق بين اسم الجنس ، والواحد منه ، كتمرة ، وشعيرة ، وضربة ، وقتلة

قال ابن يعيش شارحا ٣/٣٦٧ : " أن تأتي للفرق بين الجنس ، والواحد ؛ نحو : "تَمْرَةٍ" و"تَمْرٍ" ، و"شَعِيرَةٍ" ، و"شعير".

وقد تقدّم القول إنّ بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات ، ومن ذلك "ضَرْبَةٌ" ، و"ضَرْبٌ" ، و"قَتْلَةٌ" ، و"قَتْلٌ"؛ لأن الضرب جنسٌ يعُمّ القليلَ ، والكثيرَ ، و"ضَرْبَةٌ" للمرّة الواحدة.

ومن ذلك "بَطَّةٌ" ، و"بَطٌّ" ، و"حَمامَةٌ" ، و"حَمامٌ" ، وذكر أبو بكر بن السَّرّاج هذا القسمَ مُفرَدًا ؛لأنه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد ، والجمع ، وهو داخلٌ في هذا الباب من هذه الجهة ، وينفصل منه ؛ لأنه في الحيوان لا يراد له الفرقُ بين المذكّر والمؤنّث في الجنس ، كـ "مَرْءٍ" ، و"مَرْأَةٍ".

(٢) في النسخة (ب) وضعا.

(٣) في النسخة (ب) وضعا.

التاء للدلالة على الكثرة

(قوله : وعلي الكثرة ؛ كقولهم : البصرية ، والكوفية) [1]

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٩ : " مجيء تاء التأنيث للجمع ، وقولهم : "جمالة" في جمع "جمال" بمعنى جماعة جمالة ، وكذلك بغالة ، وحمارة ، وشاربة ، وواردة ، وسابلة، ومن ذلك البصرية ، والكوفية ، والمروانية ، والزبيرية ، ومنه الحلوية ، والقتوية ، والركوبة. قال الله تعالى: { فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ } يس٧٢ ، وقرئ: "ركوبتهم" .

و هي قراءة عائشة ، وهشام بن عروة ، وأبيّ بن كعب ، وغيرهم.

ينظر : البحر المحيط ٧/ ٣٤٧ ، وتفسير القرطبي ١٥/ ٥٦ ، والكشاف ٣/ ٣٣٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٢٢.

قال ابن يعيش شارحا ٣/ ٣٧٠ -٣٧١ : " اعلم أن هذه الصفات فيها ضربٌ من النَّسَب ، وإن لم يكن فيها ياء النسب ، فقالوا لصاحب الجِمال: "جَمَّالٌ" ، ولصاحب البِغال: "بَغّالٌ" ، ولصاحب الحُمُر: "حَمّارٌ" وهو الذي يعمل عليها ، ويُباشِرها ، وإن لم يكن مالِكَها ، وذلك كثيرٌ في ما كان صنعة تكثُر مُعالَجتُها ؛ نحو : "صرّافٍ" ، و"عَوّاجٍ" ، للذي يُكْثِر الصرْف ، وبَيْعَ العاج ؛ لأن "فَعالاً" للتكثير ، وصاحبُ الصنعة مُلازِمٌ لصنعتة مُداوِمٌ عليها؛ فجُعل له البناءُ الدالُّ على التكثير كـ "البَزّاز" ، و"العَطّار" ؛ فإذا أرادوا الجمع ، ألحقوها التاء ، فقالوا: "جَمّالة" ، و"بغّالة" ، و"حمّارة" ، فأنثوا لفظه على إرادة الجماعة؛ لأن الجماعة مؤنّثة ، فكأنّهم قالوا : "جماعة جمّالة ، وبغّالة ، وحمّارة" ، ومثلُه "شارِبة" ، و"وارِدة" ، و"سابِلة" ، فالشارِبةُ: الجماعة على ضَفَّة النهر ، ولهم ماؤُه ، والواردةُ ، والسابلةُ: أبناء السبيل ، والتأنيثُ على إرادة: الجماعة الشاربة ، والواردة ، والسابلة.

وكذلك المنسوب قد يؤنَّث على إرادة الجماعة ، كـ "البصريّة" ، و"المرْوانيّة" في المنسوب إلى مَرْوانَ بن الحَكَم ، و"الزُّبَيْريّة" في المنسوب إلى الزُّبَيْر ، ومثلُه "الحَلُوبة" ، و"القَتُوبة" ، و"الركُوبة".

فإن الباب في ما كان على "فَعُولٍ" أن لا يُؤتَى فيه بعلامةِ تأنيث ؛لأنه ليس بجارٍ على الفعل ، ويستوي فيه الذّكَر والأُنثى ، فيقال : "رجل صبُورٌ" ، و"امرأةٌ صبورٌ" ، و"رجلٌ غدورٌ" ، و"امرأةٌ غدور" ؛ إلا أنهم قالوا : "رجل مَلُولَةٌ" وهو الكثيرُ الملَل ، وهو السآمَة ، و"امرأةٌ ملولةٌ" ، وقالوا: "رجل فَرُوقَةٌ ، وامرأة فروقة" على معنى المبالغة ؛ كما قالوا : "نَسّابة" ، و"عَلّامة" ، وقالوا: "حَمُولةٌ" ، و"قتوبةٌ" ، و"ركوبةٌ" ، يريدون أنها ممّا يُحْمَل عليها ، وتُقْتَب ، وتُرْكَب ، فهي متّخَذةٌ لذلك ، وإن لم يقع بها الفعلُ ، فهي كـ "الذّبِيحَة" ، و"الضَّحِيَّة" في أنها مُعَدَّةٌ لذلك.

وقال أبو الحسن: إنّما قالوا : "حمولةٌ" حيث أرادوا التكثير ؛ كما قالوا : "نَسّابةٌ" ، و"راوِيةٌ" ، ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة ، فاعرفه.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الكثرة مما يستفاد من التاء ؛ بل من كونه صفة جارية على الأمة ، والجماعة ، أو من كون ذلك ما ، ولا بما ذكره ؛ على أن دلالة التاء[1] على الوحدة ، والكثرة ممنوعة ، وإنما يكون دالا أن لو كان مختصا ، وهو ممنوع.

(**قوله : وارد عندي على ذا**)[2] يعني[3] التاء[4] في ؛ نحو : علامة ؛ للكثرة بوساطة[5] تأويل الأمة ، والجماعة ، ومبني المبالغة على ذلك ، وهو أنه إذا قيل : لواحد[6] علامة ؛ أفاد المبالغة من حيث إنه نزل منزلة الأمة .

ولقائل أن يقول : لانسلم أن المرجع في إفادة المبالغة في ؛ نحو : علامة[7] إلي ماذكر من تقدير جريه على الأمة ، ولم لا يجوز أن يكون ذلك ؛ لمكان التاء[8].

(**قوله : وهو الجهة**) في امتناع أن يقال في ؛ نحو : **(علام الغيوب)**[9] ؛ علامتها.

---

(١) في النسخة (ب) التا.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٩ : "وللمبالغة في الوصف كعلامة ، ونسابة ، وراوية ، وفروقة ، وملولة.........." .

قال ابن يعيش شارحا ٣/٣٦٨ : " أن تدخل للمبالغة في الصفة؛ مثل: "عَلّامَةٍ" ، و"نَسّابَةٍ" للكثيرِ العِلم ، والعالم بالأَنْساب ، وقالوا: "راوِيَةٌ" للكثيرِ الرواية ، يقال: "رجل راويةُ الشعْر" ، ومن ذلك "بعيرٌ راويةٌ" ، و"بَغْلٌ راويةٌ" ، أي: يُكثَرُ الاستقاء عليه ، ومنه "فَرُوقَةٌ" ، يقال: "رجلٌ فَرُوقَةٌ" للكثير الفَرَق ، وهو الخَوْف..........".

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(أن).

(٤) في النسخة (ب) التا.

(٥) في النسخة (ب) بواسطة.

(٦) في النسخة (ب) لو احده.

(٧) في النسخة (ب) غلامة.

(٨) في النسخة (ب) التا.

(٩) قال الرازي في تفسيره ١٦ / ١١٠ : "وأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، والْعَلَّامُ مُبَالَغَةٌ في الْعَالم ، والْغَيْبُ مَا كان غَائِبًا عن الْخَلْقِ .

قلنا: لا نسلم ولم لا يجوز أن يكون ذلك لعدم الإذن الشرعي ، أو لكونه مقرونا بعلامة التأنيث[١].

التاء لتأكيد التأنيث في المفرد

(قوله : ولتأكيد التأنيث في المفرد ؛ كنعجة) [٢] وذلك أن الاسم مختص بالمؤنث بحكم الوضع ؛ فيكون دالا على التأنيث ثم لحقه التاء[٣] الدالة على التأنيث؛ فأفاد تأكيد التأنيث[٤].

والمـرَادُ أنه تعالى : ذَاتُهُ الْعِلم بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ. فَوَجَبَ أَنْ يَحْصلَ لَهُ الْعِلم بِجَمِيعِ المعْلُومَاتِ ، فيجِبُ كَوْنُهُ عَالما بِمَا في الضَّمَائِرِ ، والسَّرَائِرِ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ الْإِخْفَاءُ منه؟ ، ونَظِيرُ لفظ علام الغيوب هاهنا قَوْلُ عِيسَى عليه السَّلَامُ: (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [المائِدَةِ: ١١٦] فَأَمَّا وصف اللَّهِ بِالْعَلَّامَةِ فإنه لا يَجُوزُ ؛ لأنه مُشْعِرٌ بِنَوْعِ تَكَلُّفٍ فيها يعلم ، والتكلف في حق الله محال.

وقال الزمخشري في الكشاف ٢/٤١ : " فإن قلت : ما وجه التذكير في قوله : هذا رَبِّي ، والإشارة للشمس؟

قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ، كقولهم : ما جاءت حاجتك ، ومن كانت أمك ، لم تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ؛ إلا أن قالوا : وكان اختيار هذه الطريقة ، واجبا لصيانة الرب عن شبهة التأنيث.

ألا تراهم قالوا : في صفة الله «علام" ، ولم يقولوا «علامة" ، وإن كان العلامة أبلغ ، احترازا من علامة التأنيث.

(١) في النسخة (ب) التانيث.

٢) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٩ : "ولتأكيد التأنيث كناقة ، ونعجة.

قال ابن يعيش شارحا ٣/٣٦٨ : " أن تاتي لتأكيد التأنيث ، وهو قليل ؛ نحو : "ناقةٍ" ، و"نَعْجَةٍ" ، وذلك أنّ الناقة مؤنّثةً من جهة المعنى ؛ لأنها في مقابلةِ "جَمَلٍ" ، وكذلك "نعجةٌ" في مقابلة "كَبْشٍ" ، فهو ؛ بمنزلة "عَناقٍ" و"أَتانٍ" ؛ فلم يكن محتاجًا إلى عَلم التأنيث ، وصار دخولُ العَلم على سبيل التأكيد ؛ لأنه كان حاصلاً قبل دخوله.

قال الأزهري ٢/ ٤٩٢ : "و" تأتي التاء "لتأكيد التأنيث كـ: نعجة" ؛ لأن انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كـ: عجوز ، وأتان ، فكان يكفي أن يقال: نعج ؛ لأنه يفيد التأنيث بنفسه ، فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث.

(٣) في النسخة (ب) التا.

(٤) في النسخة (ب) التانيث.

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا لو كان نعج بدون التاء[1] كلمة[2] ؛ بل النعجة بالتاء[3] موضوعة ؛ فلا معنى لعد[4] التاء[5] فيها كلمة لاحقة لتأكيد[6] التأنيث[7] وكذلك الكلام في التاء[8] في الحجارة ، والمهالبة ، والجوارية [9].

---

(١) في النسخة (ب) التا.

(٢) في النسخة (ب) بكلمة.

(٣) في النسخة (ب) بالتا.

(٤) في النسخة (ب) بعد.

(٥) في النسخة (ب) التا.

(٦) في النسخة (ب) لتاكيد.

(٧) في النسخة (ب) التانيث.

(٨) في النسخة (ب) التا.

(٩) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٩ : "ولتأكيد معنى الجمع، كحجارة ، وذكارة ، وصقورة ، وخؤولة ، وصياقلة ، وقشاعمة ، وللدلالة على النسب كالمهالبة ، والأشاعثة ، وللدلالة على التعريب، كموازجة ، وجوارية.

قال ابن يعيش شارحا ٣٦٨/٣ : " أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأن التكسير يُحْدِث في الاسم تأنيثًا ، ولذلك يُؤنَّث فِعْلُه ؛ نحو : { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا } الحجرات ١٤ ، فدخلت لتأكيده ؛ نحو : "حجارَةٍ" ، و"ذِكارَةٍ" ، و"صقُورَةٍ" ، و"خُؤُولَةٍ" ، و"عُمُومَةٍ" ، و"صياقِلَةٍ" ، و"قَشاعِمَةٍ".

أن تدخل في معنى النَّسَب ، مثل: "المهالِبة" ، و"الأشاعِثة" ، و"المسامِعة" ، الأصلُ: "مُهَلَّبِيّ" ، و"أَشْعَثِيّ" ، و"مِسْمَعِيّ" ؛ فلما لم يأتوا بياء النسب؛ أتوا بالتاء عوضًا منها ، فأفادت النسبَ ؛ كما كانت تُفيده الياء في "مهلَّبيّ" ، ونحوه.

أن تدخل الأعجميّة للدلالة على التعريب ؛ نحو : "جَوارِبَةٍ" ، و"مَوازِجَةٍ" ؛ لأن "الجَوْرَب" أعجميّ ، و"الموازجةُ" جمع "مَوْزَجٍ" وهو كـ"الجورب" وهو معرَّب ، وأصلُه بالفارسيّة "مُوزَه".

قال السيوطي في الهمع ٣/ ٣٣٠ : " (وَالنّسَب) ؛ أي :الدّلَالَة عليه ؛ نحو : المهالبة ، والأشاعثة ، والأزارقة في النّسَب إلى المهلب ، والأشعث ، والأزرق ؛ أي : الْأَشْخَاص المنسوبون إلى مَا ذكر دلّت على أنه جمع بطريق نسب لا جمع بطريق الاسم كَسَائِر الجموع ، وعبر بَعضهم عن ذَلِك بِأَنَّهَا عوض من يائه

التاء للتعويض

(**قوله : وللتعويض**[(١)]) [(٢)] لما كان في المفرد ؛ ججحاجا[(٣)] بألف رابعة ؛ كان الوجه أن يقال : جحاجيح بياء[(٤)] خامسة ؛ قياسا على غير ذلك من الصور ، ولما لم يكن كذلك ؛ بل ورد مع التاء[(٥)] آخرا بدون [(٦)] الياء الخامسة[(٧)] وجب أن يحكم على التاء[(٨)] بالعوضية ؛ قضاء[(٩)] من حق المناسبة .

---

(١) في النسخة (ب) وللتبعيض.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٢٤٩ : "وللتعويض كفرازنة ، وجحاجحة.

قال ابن يعيش شارحا ٣٦٨/٣ : " إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنة "مَفاعِيلَ" ؛ نحو : "فَرازِنَةٍ" ، و"جَحاجِحَةٍ" في جمع "فِرْزانٍ" و"جَحْجاحٍ" وقياسُه: "فَرازِينُ" و"جَحاجِيحُ" ؛ فلما حذفوا الياء ، وليست ممّا يُحذف؛ عوّضوا التاء منها.

(٣) الجَحْجاح: السيِّد الكريم. ينظر : لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (ججحج).

(٤) في النسخة (ب) بيا.

(٥) في النسخة (ب) التا.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة(تلك).

(٧) في النسخة (ب) الحامسة.

(٨) في النسخة (ب) اليا.

(٩) في النسخة (ب) قضا.

قول السكاكى

والسين للاستقبال في ؛ نحو : سيضرب ، والوقف ؛ كما سبق

والفاء للتعقيب في العطف ، ونحو : قوله تعالى " وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا " ، وقوله : -

يمشي فيقعس أو يكب فيعثر

محمول على حذف المعطوف بتقدير ؛ فحكم بمجيء البأس ، وبالعثور فيحكم ، أو على كونه من باب : عرضت الناقة على الحوض .

والتعقيب في الجزاء لازما على ما تقدم ، وفي خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط بكونه موصولا ، أو موصوفا ، والصلة ، أو الصفة جملة فعلية ، أو ظرفية غير لازم ، والأخفش رحمه الله ؛ دون سيبويه رحمه الله لا يغير هذا الحكم بدخول أن عليه ؛ لقوله تعالى : " إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم " ، وأمثال له".[١]

قول الشارح
الفاء للتعقيب فى العطف

(قوله : والفاء[٢] للتعقيب في العطف) [٣] وإنما[٤] قال في العطف ؛ لأنه إذا كان للتعليل لم يكن هناك للتعقيب[٥] ؛ لأن العلة تكون[٦] متأخرة[٧].

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١١٧-١١٨ .

(٢) في النسخة (ب) والفا.

(٣) قال السهيلي في نتائج الفكر صـ١٩٦ : "وأما " الفاء " فهي موضوعة للتعقيب ، وقد تكون للتسبيب ، والترتيب ، وهما راجعان إلى معنى التعقيب ؛ لأن الثاني بعدهما أبداً إنما يجيء في عقب الأول.

(٤) في النسخة (ب) إنما.

(٥) قال ابن هشام صـ٢١٤ : " التعقيب ، وهو في كل شَيْء بِحَسبِهِ ؛ ألا ترى أنه يُقَال تزوج فلان فولد لَهُ إذا لم يكن بَينهمَا إلا مُدَّة الْحمل ، وإن كانت متطاولة ، ودخلت الْبَصرَة فبغداد إذا لم تقم في الْبَصرَة ، ولَا بَين البلدين

قال ابن يعيش ١٣/٥ : "ولهذا من المعنى وقع ما قبلها علّة ، وسببًا لما بعدها ؛ نحو قولك: "أعطيتُه فشكر" ، و"ضربته فبكى" ، فالإعطاءُ سبب الشكر ، والضرب سبب البكاء ، والمسبَّبُ يقع ثانيَ السبب ، وبعده متصلاً به ؛ فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء ، فاعرفه.

(٦) في النسخة (ب) لا تكون .

(٧) في النسخة (ب) متأخرة.

(**قولــه : فجاءهــا[1] بأســـنا)** [2] ولقائـل أن يقـول : لـم لا يجـوز أن يكـون المراد بالبأس؛ مايلحقهم من النقمة ، والعذاب بعد الإهلاك.

ويجوز أن يحمل على الإرادة ؛ أي : وكم من قرية أردنا إهلاكها ؛

---

(١) في النســـخـة (ب) فجاها.

(٢) ونُقـل عـن الفـرّاء أنهـا لا تفيـد التّرتيـب مطلقًـا ، واحـتجّ بقولـه تعـالى: {وَكَـم مِـن قَرْيَـةٍ أَهْلَكْنَاهَـا فَجَاءَهَـا بَأْسُـنَا بَيَاتًـا أوهـمْ قَـائِلُونَ} [الأعـراف: ٣] ، وأُجيـب: بـأنّ المعنـى أردنـا إهلاكها.

وقال الجرميّ: إنّ الفاء لا تُفيد التّرتيب في البِقاع ، والأمصار.

ينظر : معاني القرآن ٣٧١/١ ، والجنى الدّاني ٦٢ ، والمغني ٢١٤ ، والتصريح ١٣٨/٢.

قـال الـرازي فـي تفسـيره ١٩٨/١٤ -١٩٩ : " لقَائِـلٍ أَنْ يَقُـولَ: قولـه : وكَـمْ مِـن قَرْيَـةٍ أَهْلَكْناهـا فَجاءَهـا بَأْسُـنا يَقْتَضِـي أَنْ يَكُـونَ الْإِهْـلَاكُ مُتَقَـدِّمًا عَلَـى مجـيء البـأس ، ولَـيْسَ الأمـر كَذَلِكَ فإن مَجِيءَ الْبَأْسِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِهْلَاكِ ، والْعُلماءُ أَجَابُوا عن هذا السُّؤَالِ من وجُوهٍ:-

<u>الْأَوَّلُ:</u> المرَادُ بِقوله: أَهْلَكْناها ؛ أي : حكمنا بِهلَاكِهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا.

<u>وَثَانِيهَـا:</u> كَـمْ مِـن قَرْيَـةٍ أَرَدْنَـا إهْلَاكَهَـا فَجَاءَهَـا بَأْسُـنَا كَقولـه تعـالى: (إذا قُمْـتُمْ إلـى الصـلاةِ فَاغْسِلُوا وجُوهَكُمْ) [المائِدَةِ: ٦]

<u>وَثَالِثُهَـا:</u> أنـه لـو قـال ، وكَـمْ مِـن قَرْيَـةٍ أَهْلَكْنَاهَـا فَجَـاءَهُمْ إهْلَاكُنَـا لـم يَكُـنِ السُّـؤَالُ وارِدًا فكـذا هاهنا ؛ لأنه تعالى عَبَّرَ عن ذَلِكَ الْإِهْلَاكِ بِلَفْظِ الْبَأْسِ.

فـإن قـالوا : السُّـؤَالُ بَـاقٍ ؛ لأن الْفَـاءَ فـي قولـه : فَجاءَهـا بَأْسُـنا فَـاءُ التَّعْقِيـبِ ، وهـو يُوجِـبُ المغَايَرَةَ.

فَنَقُولُ: الْفَاءُ قَدْ تَجِيءُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ

كَقولـه : عليـه الصـلَاةُ والسَّـلَامُ: «لَا يَقْبَـلُ اللَّـهُ صـلَاةَ أَحَـدِكُمْ حَتَّـى يَضَـعَ الطَّهـورَ مَوَاضِـعَهُ فـي غَسِلُ وجههُ ويَدَيْهِ»

فَالْفَـاءُ فـي قولـه : فـي غَسِـلُ لِلتَّفْسِـيرِ ؛ لأن غَسْـلَ الْوَجْـهِ ، والْيَـدَيْنِ كَالتَّفْسِـيرِ لوضْـعِ الطهـور مواضـعه فكـذلك هاهنـا الْبَـأْسُ جَـارٍ مَجْـرَى التَّفْسِـيرِ لِـذَلِكَ الْإِهْـلَاكِ ؛ لأن الْإِهْـلَاكَ قَـدْ يَكُـونُ بِـالموْتِ المعْتَـادِ ، وقَـدْ يَكُـونُ بِتَسْـلِيطِ الْبَـأْسِ ، والْـبَلَاءِ علـيهم فَكَـانَ ذِكْـرُ الْبَـأْسِ تَفْسِـيرًا لِـذَلِكَ الْإِهْلَاكِ.

<u>الرَّابِـعُ:</u> قـال الْفَـرَّاءُ: لا يَبْعُـدُ أن يقـال الْبَـأْسُ ، والْهَـلَاكُ يَقَعَـانِ مَعًـا ؛ كمـا يُقَـالُ: أَعْطَيْتَنِـي فَأَحْسَنْتَ ، ومَا كان الْإِحْسَانُ بَعْدَ الْإِعْطَاءِ ، ولَا قَبْلَهُ ، وإِنَّمَا وقعا مَعًا فكذا هاهنا

مثل قوله تعالي : [(١)](فَإِذَا [(٢)]قَرَأْتَ [(٣)]الْقُرْآنَ [(٤)]فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) [(٥)].

(**قولــه : محمــول علــى حــذف المعطــوف**) ولقائـل[(٦)] أن يقـول : لا نسـلم [(٧)] أن المعطـوف محـذوف ، ولـو كـان محمـولا علـى مـاذكر ؛ لبقـي قولـه : يعثـر[(٨)] [(٩)] من غير ارتباط معنوي.

---

(١) في النســخـة (ب) تعلي.

(٢) في النســخـة (ب) ؛ فإذا.

(٣) في النســخـة (ب) قرات.

(٤) في النســخـة (ب) القران.

(٥) قـال السـهيلي صـ١٩٧ : "وأمـا قولـه تعـالى: (فَـإِذَا قَـرَأْتَ الْقُـرْآنَ فَاسْـتَعِذْ بِاللَّـهِ مِـنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) النحل ٩٨.

فالفـاء علـى أصـلها مـن التعقيـب ، وإن كانـت الاسـتعاذة قبـل القـراءة ؛ إلا أن العـرب تخبـر بالفعـل عـن ابتدائـه تـارة ، وتعبـر بـه عـن انتهائـه ، والفـراغ منـه أخـرى ، فعلـى هـذا يكـون معنى (قرأت) في الآية: أي : شرعت في القراءة وأخذت في أسبابها.

وقـال ابـن جنـي ٣/١٧٦ : " فمـن ذلـك قـول الله تعـالى: {فَـإِذَا قَـرَأْتَ الْقُـرْآنَ فَاسْـتَعِذْ بِـالله} النحـل ٩٨ ، وتأويلـه -والله أعلـم : فـإذا أردت قـراءة القـرآن؛ فـاكتفي بالمسـبب الـذي هـو القـراءة مـن السـبب الـذي هـو الإرادة ، وهـذا أولـى مـن تـأول مـن ذهـب إلـى أنـه أراد: فـإذا اسـتعدت فـاقرأ؛ لأن فيـه قلبـا لا ضـرورة بـك إليـه ، وأيضـا فإنـه لـيس كـل مسـتعيذ بـالله واجبـة عليه القراءة

(٦) في النســخـة (ب) ولقايل.

(٧) في النســخـة (ب) لا نم.

(٨) في النســخـة (ب) تعش.

(٩) البيت من الكامل ، وهو لمساور بن هند العبسي ، والبيت :-

ورأين شيخا قد تحني صلبه يمشي فيقعس أو يكب فيعثر

ينظـر : شـرح ديـوان الحماسـة لأبـي علـى أحمـد بـن محمـد بـن الحسـن المرزوقـي الأصـفهاني (المتـوفي: ٤٢١هــ) - المحقـق: غريـد الشـيخ - وضـع فهارسـه العامـة: إبـراهيم شـمس الـدين - دار الكتـب العلميـة ، بيـروت - لبنـان - الطبعـة الأولـى ، ١٤٢٤هــ - ٢٠٠٣ م- ١١١٣/٢.

ولـو قيـل : بـالتجوز لابالحـذف بـأن يـذهب إلـي[1] أن المـراد بـالعثور الحكـم بذلك ؛ لا أن يكون المعطوف محذوفا كان أظهر.

الفاء للتعقيب فى الجزاء

(قولــه : وللتعقيــب فــي الجــزاء لازمــا) دخـول الفـاء فـي الجـزاء مطلقـا لـيس بـلازم ؛ فإنـه إذا كـان مضـارعا منفيـا جـاز دخـول الفـاء مـن غيـر لـزوم ؛ اللهـم إلا أن يقال : المراد بذلك كونه لازما فيما عدد من الصور .

ولقائـل أن يقـول : لانسـلم أنهـا للتعقيـب فـي الجـزاء ؛ بـل للدلالـة علـى كونـه جـزاء ، وذلـك أن التعقيـب حاصـل بدونـه ؛ لأن الجـزاء ممـا يعقـب الشـرط ؛ فـلا يكون دخول الفاء في[2] الجزاء لإفادة معني التعقيب[3].

(قولــه : وإذاكــان المبتـدأ متضـمنا لمعنــي الشـرط) ولقائـل أن يقـول : لانسـلم أن المتضـمن هـو المبتـدأ ؛ بـل معنـي الشـرط مقـدر فـي الفعـل ، أو الظـرف بشـهادة المعني.

(**قولـــه : غيـــر لازم**[4]) قلنـا: لا نسـلم أن دخـول الفـاء هاهنـا[5] غيـر لازم ؛ بـل هـو أثبـت قـدما فـي اللـزوم هنـا ؛ لأن الاحتيـاج إلـي[6] الدلالـة علـى المجـازاة هنا فوق الاحتياج هناك ؛ لأن معني الشرط هناك غير ظاهر .

وأمـا ماجـاء[7] فـي كـلام المتقـدمين مـن قـولهم : إذا تضـمن المبتـدأ معنــي الشرط ؛ جاز دخول الفاء[8](9)؛

---

(١) في النســخــة (ب) ساقط.

(٢) في النســخــة (ب) الجزا.

(٣) في النســخــة (ب) التركيب.

(٤) في النســخــة (ب) اللازم.

(٥) في النســخــة (ب)هنا.

(٦) في النســخــة (ب) علي .

(٧) في النســخــة (ب) ما جا.

(٨) في النســخــة (ب) الفا.

(٩) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صــ٤٧ : "دخــول الفــاء علــى الخبــر : إذا تضــمن المبتــدأ معنــى الشــرط جــاز دخــول الفــاء علــى خبــره ، وذلــك علــى نــوعين الاســم الموصــول ، والنكــرة

فمثل[(١)]قولهم : غير المنصرف يجوز صرفه[(٢)] للضرورة [(٣)] ؛ مع أنه واجب.

ووجه ذلك هو أن إيراد[(٤)] الجواز[(٥)] هو الإمكان العام الذي يصدق في مادة الوجوب.

(**قوله : وأمثال له**) يفيد أن ذلك كثير شائع [(٦)] وفيه دليل على أن

الموصوفة إذا كانت الصلة ، أو الصفة فعلاً ، أو ظرفاً كقوله تعالى: " الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " البقرة ٢٧٤ ، وقوله : " وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ " النحل ٥٣ ، وقولك كل رجل يأتيني ، أو في الدار فله درهم.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) كمثل.

(٢) في النسخة (ب) حدفه.

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية صـ١٢ : "ويجوز صرفه للضّرورة ، أو للتّناسب مثل: {سَلاسِلَ وأَغْلالاً} الإنسان ٤......

وقال سيبويه في الكتاب ٣/٣١٢ : "ويقول يونس للمرأة تسمَّى بقاضٍ: مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيمي منك.

فقال الخليل: لو قالوا : هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر ، والرفع ؛ كما قالوا : حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل....." .

وتبعه المبرد بقوله : في المقتضب ١/١٤٢ : "ويجوز لَهُ صرف مَا لا ينْصرف ؛ لأن الأَصل في الأَشياءِ أَن تَنْصرِف ؛ فإذا اضْطر إلى الياءِ المكسور مَا قبلهَا أَن يعربها في الرّفْع ، والخفض فعل ذَلِك ؛ لأنها لأَصل....." .

وقال الرضى: قال الأخفش: إن صرف ما لا ينصرف مطلقا ؛ أي : في الشعر وغيره لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار – أيضا – ، وعليه حمل قوله تعالى : سلاسلا ، وأغلالا ، وقواريرا " .

(٤) في النسخة (ب) يراد.

(٥) في النسخة (ب) بالجوار.

(٦) قال الأشموني ١/٢١٦ : "وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن "إن" ، أو "أن" ، أو "لكن" بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ "إن" و"أن" و"لكن" جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في "إن" و"أن" سيبويه.

القول قول الأخفش.

و هو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به؛ كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ قَالوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فلا خَوْفٌ عليهم ولاهمْ يَحْزَنُونَ} الأحقاف ١٣ ، {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ومَاتُوا وهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ من أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} آل عمران ٩١ ، {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بآيَاتِ اللَّهِ ويَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ويَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ من النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} آل عمران ٢١ ، { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ } الأنفال ٤١ ، {قُلْ إِنَّ الموْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ منه فإنه مُلاقِيكُمْ} الجمعة ٨.

قول السكاكى

والميم للتعريف في لغة أهل اليمن ، وعليه قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس من امبر امصيام في امسفر " .

الواو لصرف الثاني عن إعراب الأول

والواو للجمع المطلق في العطف ، وللحال ، ولصرف الثاني عن إعراب الأول ؛ كما مضيا.[١]

قول الشارح

(قوله : ولصرف[٢] الثاني) [٣] ....=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١١٨ .

(٢) في النسخة (ب) والضرب.

(٣) الواو ، والفاء ، وأو من حروف العطف ، وحروف العطف تجمع بين المتعاطفين في حركة الإعراب ، وفي المعنى ؛ فيقول سيبويه في الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨:-

"فإن قلت: مررت برجل ، وامرأة" فقد أشركت الواو بينهما في الباء فجريا عليه " وكذلك إن قلت: "مررت برجل فامرأة" ، أو "مررت برجل ، أو امرأة" فأو أشركت بينهما في الجر ، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسوت بينهما في الدعوى".

أما في الفعل المضارع المنصوب بعد ما يعرف بـ "واو المعية" ؛ فلا يشير سيبويه إلى الجمع بين الفعلين ؛ بل إلى اختلافهما في حركة الآخر ، وفي المعنى يقول في الجملة المشهورة التي تداولتها كتب النحاة:

لا تأكل السمك وتشرب اللبن

"ومنعك أن ينجزم في الأول ؛ لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن ، والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة ؛ فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال ، أو يشرب اللبن على كل حال"

ينظر : الكتاب ، ٣/٤٢-٤٣.

ويقول في تفسير انتصاب الفعل المضارع في مثل: "لا تأتيني فتحدثني:"لم ترد أن تدخل الآخر في ما دخل فيه الأول ، فتقول: لا تأتيني ، ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم

ينظر : الكتاب ، ٣/٢٨.

فسيبويه يفسر للنصب في هذه المواضيع برغبة المتكلم في ألا يشرك بين الأول ، والآخر ، فهو يحول معنى الآخر فيخرجه من معنى الأول.

إن تعليل سيبويه للنصب في هذه الأفعال المضارعة يقوم على التمييز بين العطف الذي يشرك الآخر في ما دخل فيه الأول ، والتحويل الذي يخرج الآخر مما دخل فيه الأول ، فيحول المعنى بتحويل حركة الفعل المضارع من الرفع ، أو الجزم إلى النصب.

= ؛ نحو : لاتأكل[1] السمك ، وتشرب اللبن[2] وقد مر تقرير [3] ذلك.

إن هذا التعليل نفسه هو تعليل الفراء للصرف. فقد حده حين ذكره لأول مرة في كتابه فقال في معاني القرآن ، ١/٣٣- ٣٤:-

"فإن قلت: "وما الصرف؟" قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ؛ فإذا كان ذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله" فلذلك سمي صرفاً ؛ إذ كان معطوفاً ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله".

وقال في موضع آخر في معاني القرآن ، ١/٢٣٦:-

"والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم ، أو الفاء ، أو "أو" ، وفي أوله جحد ، أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد ، أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرَّ في العطف ، فذلك الصرف ؛ يقولون : لا يسعني شيءٌ ، ويضيق عنك ، ولا تكرُّ "لا" في "يضيق". فهذا تفسير الصرف".

وَذهب الْكُوفِيُّونَ ، ومن تَبِعَهُمْ من البغداديين إلى أن النصب في هذه الْأَمَاكِن بِالْخِلَافِ ، ويسمونه الصرْف .

وتسَمى هَذه الواو عندهم واو الصرْف ، وذَلِكَ أَن معنى الثَّانِي لما كان مُخَالفا لمعْنى الأول فإن الثَّانِي واجِب ، والْأول غير واجِب خُولِفَ بَينهمَا في الإعراب فصرف إعراب الثَّانِي عن إعراب الأول فنصب الثَّانِي على الْخلاف.

إذن فهو مصطلح كوفي

ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة – تأليف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفي: ٧٦١هـ) – تحقيق : حسن موسى الشاعر – الناشر: دار البشير – عمان – الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م- صـ٢١٨

.

(١) في النسخة (ب) لا تاكل.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٤/١٨ : "ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف ، وجزمه دليل على كونها للعطف.

وقال في موضع آخر ٤/٥٤ : "وقولهم في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن إنه نصب على الصرف بمعنى قولهم : نصب على الخلاف سواء.

(٣) في النسخة (ب) تقدير.

قول السكاكى

والضرب الثاني: سبعة عشر حرفاً : أي ، إي ، إن ، أن ، أم ، أو ، أها ، هل ، قد ، الياء المشددة ، لا ، لو ، النون الثقيلة ، سف ، سو ؛ بل ، ما.

فأي للتفسير في العطف عندي ؛ كنحو : جاءني أخوك أي زيد ، ورأيت أخاك أي زيدا ، ومررت بأخيك أي زيد. [١]

قول الشارح

(أي) للتفسير فى العطف

(قوله : فأي للتفسير[٢] في العطف عندي) [٣] لما كان يتوسط بين المتبوع ، والتابع في الإعراب عدها المصنف من حروف العطف[٤].

والمتقدمون لم يعدوها[٥] ؛ لأن التابع......................=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١١٨ .

(٢) في النسخة (ب) التفسير.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٢٧ : " حرفا التفسير ...أي المفسرة: تقول في ؛ نحو : قوله تعالى: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا " الأعراف ١٥٥؛ أي : من قومه كأنك قلت: تفسيره من قومه ، أو معناه من قومه.

قال ابن يعيش شارحا ٥/٨٢ : " فأمّا "أي" ، فتكون تفسيرًا لما قبلها ، وعبارةً عنه ، وشرطُها أن يكون ما قبلها جملة تامّةً مستغنيةً بنفسها ، يقع بعدها جملةٌ أُخرى تامّةٌ أيضًا ، تكون الثانيةُ هي الأولى في المعنى مفسّرة لها ، فتقع "أيْ" بين جملتَين ، وذلك قولك: "ركب بسيفه ، أي: وسيفُه معه" ، و"خرج بثيابه ، أي: وثيابُه عليه ". "وسيفه معه" هو في المعنى: بسيفه ، وكذلك "خرج بثيابه" وهو في المعنى: وثيابُه عليه . لابد أن تكون الجملة الثانية في المعنى الأولى ، وإلا فلا تكون تفسيرًا لها.

وتقول: "رميتُه من يدي ، أي: ألقيتُه" ، فقدلك: "ألقيته" بمعنى "رميتُه من يدي" ، وكذلك قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} الأعراف ١٥٥ ، أي: من قومه ، فحصلت الجملة الثانية مفسّرة للأولى ، والمخالَفةُ بينهما من حيث إن في الثانية "من" وهي مرادةٌ في الأولى ، وليست في لفظها ، ولذلك صحّ أن تكون تفسيرًا لها.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(قياسا على غيره من حروف العطف).

(٥) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٢] : "وتفيد التفسير غالبًا (أي) فتكون تفسيرًا لصريح القول ، ومضمنة ، ولغيرها ، وللجملة ، وللمفرد نحو : قال زيد قولاً ؛ أي : اضرب زيدًا ، وكتبت إليه ؛ أي : قم ، ورأيت رجلاً ؛ أي : تميمًا.

= يتوسط الحرف[(١)] مما يغاير المتبوع في جميع صور العطف ، وهذا مما يحتمل أن يكون عطف بيان.

وورود أي : للدلالة من أول الوهلة أن مايعقبه عطف بيان لابدل ؛ فلما كان فيه هذا الاحتمال مع ماقلنا من حديث المغايرة ؛ لم ينظموها في سلك حروف العطف ؛ بل عدوا التابع عطف بيان ، وهذا الحرف لمجرد[(٢)] التنبيه ، وإيراد حروف العطف في هذا الضرب ، وفي غيره ؛ لتفسير معانيها ، وفيما سبق لحصرها[(٣)].

وإن وقعت بين مترادفين ، فالثاني هو الأشهر نحو : هذا الغضنفر ؛ أي : الأسد ، وهي ؛ إذ ذاك حرف عطف عند الكوفيين ، وتبعهم صاحب المستوفي ، وصاحب المفتاح ، وخرج بعض أصحابنا ذلك على أنه عطف بيان....".

قال المرادي في الجني الداني صـ٢٣٤ : " وزاد بعضهم لأي قسماً ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عطف ، وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب ؛ نحو : هذا الغضفر ، أي: الأسد.

وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين.

وتبعهم ابن السكاكي الخوارزمي من أهل الشرق ، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب ، والصحيح أنها التفسيرية ، وما بعدها عطف بيان.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) الحروف.

(٢) في النسخة (ب) المجرد.

(٣) في النسخة (ب) بحصرها.

قول السكاكى

وأي للإيجاب ؛ يقول المستخبر هل كان كذا ؛ فيقول : إي والله ، وأي لعمري ، ولا تستعمل إلا مع القسم ؛ كما ترى .

وقد تضمر واو القسم ، ويقال ؛ إذ ذاك : أي الله بفتح الياء تارة ، وأخرى : أي الله بتسكينها ، وثالثة : الله بحذفها ، وقد يقال : أي ها الله ذا ؛ بتعويض ها عن الواو.(1)

إضمار واو القسم

قول الشارح

(قوله : وقد يضمر واو القسم) (2) لما كثر هذا في كلامهم طلبوا ضروبا من الاستعمال ؛ فمنها فتح الياء ؛ أي : من أي ، والحذف هو الأصل ؛ لاجتماع الساكنين وأحدهما مدة ، ومنها الجمع بين الساكنين الياء واللام.(3)

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١١٨ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ١/٤٣٣ : "وتقول: أي : اللَه لأفعلنّ، ومنهم من يقول: أي :اللَه لأفعلن فيحرك ؛ أي :بالفتح لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يدعها على سكونها ، ولا يحذفونها ؛ لأن الساكن الذي بعدها مدغم.

والضرب الثاني: وهو إضمار حرفِ الجر ، وهو قول بعضِ العرب: الله لأفعلن.

قال سيبويه الكتاب ٢/ ١٤٤-١٤٥: جازَ حيثُ كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفًا ؛ كما حذف رُبَّ قال : وحذفوا الواو ؛ كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة ، واللام الآخرى ليخفوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون قال .

وقال بعضهم: لهي أبوك فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة إذا صارت مكان العين ؛ كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا ؛ كما تركوا آخر "أين" مفتوحًا ، وإنما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم، فغيروا إعرابه ؛ كما غيروه.

وقال ابن عطية : "وقوله : ؛ أي : هي لفظة تتقدم القسم ، وهي بمعنى نعم ويجيء بعدها حرف القسم ، وقد لا يجيء ، تقول: أي : ، ورَبِّي ، وإي ربي......" .

ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – تأليف : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفي: ٥٤٢هـ) – تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ- ٣/١٢٥

(٣) قال الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٦-٧ : " قال أبو العباس: منهم من يقول: (إيَ اللهِ) ، فيحرك ياء (إيَ) بالفتح لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يدعُها على

وإنما جاز هذا ؛ لأنه لما كثر استعمالها هكذا ؛ جريا مجري كلمةواحدة فجاء[١] الجمع بينهما ؛ كما في ؛ نحو : دابة[٢] و الأصل ماقلنا.

ومنها : تعويضها عن الواو[٣] وإنما خص حرف التنبيه ؛ لأن التنبيه مما يناسب موضع القسم.

سكونها ؛ لأن الساكن الذي بعدها مُدغم ، فمن حرَّكها فلالتقاء الساكنين ، وامتناعهم من تحريكها بالكسر من أجل الياء.

(١) في النسخة (ب) فجاز.

(٢) قال المبرد في المقتضب ١/ ١٦١ : "وأما الألف فإن الإدغام فيها محَال ، وهي تحْتَمل أَن تكون الْهمزَة بعْدهَا بَيْنَ بَيْنَ ؛ كما احتملت السَّاكِن المدغم في قولك : دابّة ، وشابّة ؛ لأن المدّة قد صارَت خلَفًا من الْحَرَكَة فساغ ذَلِك للقائل ، ولَوْلَا المدّ لَكَانَ جمع الساكنين مُمْتَنعا في اللَّفْظ فَتَقول – إذا أَردت اتبعا أَمره فخفَّفت – اتبعا أمْرَهْ فتجعلها بيْنَ بَيْنَ ، وكَذَلِكَ مضى إبراهيم ، وجزى أُمّه ؛ لأن الألف لا تكون إلا سَاكِنة فلو طرحت عليها الْحَرَكَة لَخَرَجت من صورتهَا ، وصارَت حرفا آخر

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٤٨٨ : "وتحذف الواو ، ويعوض عنها حرف التنبيه في قولهم : لاه الله ذا

قال ابن يعيش شارحا ٥/٢٦١ : "وقالوا "إيها الله" ، والمراد: أي : واللهِ ، فحذفوا الواو ، وعوّضوا منه هاء التنبيه ، والدليلُ على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما ؛ فلا يقال: "إيها ، والله" ، ولا "إيها بالله" ؛لأنه لا يجتمع العوضُ ، والمعوَّضُ منه ، وهو هاهنا أسهل منه في ما تقدّم؛ ؛ لوجود العوض عن المحذوف.

وقال ابن جني في اللمع صـ١٨٥ : "وتقول ؛ أي :هالله ذَا فتجر الاسم بهَا ؛ لأنها صارَت بَدَلا من الواو

قال السيوطي في الهمع ٤٧٨/٢ : " فإن كان المقسم بِهِ الله ، وعوض عن حذف الْبَاء هاء محذوفة الألف لالتقاء الساكنين ، أو ثَابِتَة ؛ لأن الثَّانِي مشدد فَنزل منزلة دَابَّة مَعَ وصل أَلفه ، وقطعها ؛ نحو : هَا الله هَا أَلله هأَلله هالله.

قول السكاكى

وأن تأتي مفسرة بعد فعل في معنى القول ؛ كنحو : ناديته أن قم ، وأمرته أن اسع ، وكتبت إليه أن احضر .

وصلة ؛ كنحو : (فلما أن جاء البشير) ، و: أما والله أن لو جئتني لأكرمتك.

ومخففة من الثقيلة ؛ كما مضى. (١)

قول الشارح
(ان) مفسره

(قوله : بعد فعل في معني القول) (٢) وإنما اختص بذلك ؛ لأن وضعه لبيان مايقصد بفعل في معني القول ؛ ....=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١١٨-١١٩ .

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٥٤ : " (أي) و(أن) ؛ فـ (أن) مختصة بما في معنى القول.

قال سيبويه في الكتاب ٣/١٦٢ : " باب ما تكون فيه أن ؛ بمنزلة ؛ أي : وذلك قوله عز وجل: (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا) ص ٦

زعم الخليل أنه ؛ بمنزلة أي ، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا ، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي ، ومثل ذلك: (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) المائدة ١١٧ ، وهذا تفسير الخليل ، ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما قوله : كتبت إليه أن افعل ، وأمرته أن قم ؛ فيكون على وجهين: على أن تكون أن التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرف الأمر ، والنهي ؛ كما تصل الذي بتفعل إذا خاطبت حين تقول : أنت الذي تفعل ، فوصلت أن بقم ؛ لأنه في موضع أمر ؛ كما وصلت الذي بتقول ، وأشباهها إذا خاطبت.

والدليل على أنها تكون أن التي تنصب إنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل ، فلو كانت ؛ أي :لم تدخلها الباء ؛ كما تدخلها الباء ؛ كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون ؛ بمنزلة ؛ أي ؛ كما كانت ؛ بمنزلة ؛ أي في الأول.

وقال الزمخشري في المفصل ص٤٢٨ : "وأما أن المفسرة ؛ فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول ؛ كقولك : ناديته أن قم ، وأمرته أن اقعد ، وكتبت إليه أن ارجع.

وبذلك فسر قوله عز وجل: "وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا " ص ٦ ، وقوله تعالى: "وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ " الصافات ١٠٤.

قال ابن يعيش شارحا ٨٢/٥ : "ولـ"أنْ" هذه إذا كانت تفسيرًا ثلاثُ شرائط:-

أوّلُها: أن يكون الفعل الذي تُفسِّره ، وتُعبِّر عنه فيه معنى القول ، وليس بقول.

= فيكون مختصا به[١] بحكم الوضع ، والمراد بكونه في معني القول أن يكون مغنيا غناءه[٢]؛ ، وإلا فإن كتب ليس بمعني قال مطابقة ، ولا تضمنا ، ولا التزاما ، ويمكن أن يمنع عدم الالتزام في [٣] قولك : كتبت إليه أن احضر.

وإنما قلنا: وضع كذلك[٤] ؛ لأنه لايقع إلا كذلك ؛ فوجب أن يكون بطريق الوضع ، وإلا لزم المجاز الذي هو خلاف الأصل.

(وقوله : وأمرت[٥] أن اسع) يحتمل ألا[٦] يكون أن فيه مفسرة ؛ لجواز أن تكون مصدرية[٧].

الثاني: أن لا يتّصل بـ "أنْ" شيءٌ من صلة الفعل الذي تفسّره ، ؛ لأنه إذا اتصل بها شيءٌ من ذلك صارت من جملته ، ولم تكن تفسيرًا له ، وذلك ؛ نحو قولك: "أوْعزتُ إليه بأنْ قُمْ" ، و"كتبتُ إليه بان قُم"؛ لأن الباء هاهنا متعلّقة بالفعل ، وإذا كانت متعلّقة به ، صارت من جملته ، والتفسيرُ إنما يكون بجملة غير الأولى.

والثالثُ: أن يكون ما قبلها كلامًا تامًّا؛ لما ذكرناه من أنها ، وما بعدها جملة مفسّرةٌ جملةً قبلها ، ولذلك قالوا : في قوله تعالى: {أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالمينَ} يونس ١٠: إن "أنْ" فيه مخفّفة من الثقيلة ، والمعنى: أنه الحمدُ لله ، ولا تكون تفسيرًا ؛لأنه ليس قبلها جملةٌ تامّة.

ألا ترى أنك لو وقفتَ على قوله : و{وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ} يونس ١٠ لم يكن كلامًا؟ وأما قوله : { وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ } الصافات ١٠٤ "أنْ" فيه بمعنى "أيْ"؛ لأن النداء قول ، و"ناديناه" كلامٌ تامٌّ.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) غناء.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة كلمة(؛ نحو :).

(٤) في النسخة (ب) لذلك.

(٥) في النسخة (ب) وأمرته.

(٦) في النسخة (ب) أن لا .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٣/١٦٢ : "والدليل على أنها تكون أن التي تنصب إنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل ، فلو كانت ؛ أي :لم تدخلها الباء ؛ كما تدخلها الباء ؛ كما تدخل في الأسماء.

(أن) مخففة من الثقيلة

(قولــه : ومخففــة[١] مــن الثقيلــة) [٢]ولقائـل[٣] أن يقـول : إنـه علـى عـد الحروف الثنائية[٤]الموضوعة[٥] والمخففة[٦] ليست منها ؛ [لأنها موضوعة][٧]

وقال السمين الحلبي في الدر المصون ٢١/٤: " قوله تعالى: { أَنِ اقْتُلُوا } النساء ٦٦: «أن» فيها وجهان:-

أحدُهما: أنها المفسرةُ ؛ لأنها أتت بعد ما هو بمعنى القولِ لا حروفِه ، وهذا أَظْهَرُ.

والثاني: أنها مصدريةٌ ، وما بعدها من فعل الأمر صلتُها ، وفيه إشكال من حيث إنه إذا سُبِكَ منها ، ومِمَّا بعدها مصدر فاتت الدلالة على الأمر.

ألا ترى أنك إذا قلت: «كتبت إليه أنْ قم» فيه من الدلالة على طلبِ القيامِ بطريقِ الأمر ما لا في قولك: «كتبت إليه القيامَ" ولكنهم جَوَّزوا ذلك ، واستدلُّوا بقولهم «كتبت إليه بأَنْ قم" ووجهُ الدلالةِ أنَّ حرفَ الجَرِّ لا يُعَلَّق.....".

(١) في النسخة (ب) ومحففة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٦٥/٣ -١٦٦ : " باب آخر تكون أن فيه مخففة

وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذاك ، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك ؛ كأنه قال : إنه لا يقول ، وأنَّك لا تفعل.

ونظير ذلك قوله عز وجل: " عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى " المزمل ٢٠ ، وقوله : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا " طه ٨٩ ، وقال أيضاً: " لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ "الحديد ٢٩.

وزعموا أنها في مصحف أبي : أنهم لا يقدرون ، وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ؛ لأن ذا موضع يقين ، وإيجابٍ.

قال ابن هشام في المغني ص٤٦ : " الْوَجْه الثَّانِي : أَن تكون مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة فَتَقَع بعد فعل الْيَقِين ، أو مَا نزل منزلته ؛ نحو : {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا } طه ٨٩ { عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى } المزمل ٢٠ { وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ } المائدة ٧١ في من رفع تكون .

(٣) في النسخة (ب) ولقايل.

(٤) في النسخة (ب) الثنايية.

(٥) في النسخة (ب) ساقطة.

(٦) في النسخة (ب) والمحففة.

(٧) في النسخة (ب) ساقطة.

تخفيف الثقيلة ؛ لا أنها[1] موضوعة.

(١) في النسخة (ب) ؛ لأنها .

قول السكاكى

وإن تأتي نافية بمنزلة ما ؛ كنحو : إن يقوم زيد ، وإن زيد قائم ، وقد جوز المبرد رحمه الله إعمالها عمل ليس ، وصلة ؛ كنحو : ما إن رأيت عندنا ، ونحو : انتظرني ما إن جلس القاضي ، ومخففة من الثقيلة على ما عرفت. (١)

(إن) مخففة وعملها عمل ليس

قول الشارح

(**قوله**(٢) : **وقد جوز المبرد**(٣) **إعمالها**)(٤)؛ قيل : جوز ذلك ؛ قياسا على ما لاتحادهما معني .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١١٩ .

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) المراد.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صــ٤٠٧ : "وإن ؛ بمنزلة ما في نفي الحال ، وتدخل على الجملتين الفعلية ، والإسمية كقولك: إن يقوم زيد ، وإن قائم ، ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه ، وأجازه المبرد.

وهذا موضع خلاف بين النحاة :-

فـ(إن) النافية أجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائي ، وأكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني.

ومنع من ذلك الفراء ، وأكثر البصريين.

واختلفوا على سيبويه ، والمبرد ، فنقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها ، وأن المبرد منع من ذلك ، ونقل النحاس عكس هذا ، قال : سيبويه ، والفراء يرفعان ، والكسائي ينصب ، وهو مذهب أبي العباس.

ونقل النحاس هو الصحيح ؛ إذ يقول المبرد في المقتضب ٢/٣٦٢ :-

"وتَكون في معنى مَا تقول : عن أَن زيد منطلق ؛ أي : مَا زيد منطلق ، وكَانَ سِيبَوَيْهٍ لا يرى فيها إلا رفع الْخَبَر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء ، وخَبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام ؛ فلا تغيره ، وذَلِكَ لمذْهَب بني تَمِيم في مَا .

وغَيره يُجِيز نصب الْخَبَر على تَشْبِيه بلِيس ؛ كما فعل ذَلِك في مَا ، وهذا هو القَوْل ؛ لأنه لا فصل بَينهَا ، وبَين مَا في المعْنى ، وذَلِكَ قوله عز وجل {إِنِ الكَافِرونَ إلا في غُرورِ} الملك ٢٠ ، وقال { إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا } الكهف ٥ ؛ فهذان موضعان ".أ.هـ

وقال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ١٢٠٧/٣] ، والصحيح جواز إعمالها؛ إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرًا ، ونظمًا ، ومن النثر «إن ذلك نافعك ولا ضارك» ، «وإن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية».

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه جوز ذلك قياسا ؛ بل يكون [1] مسموعا من الثقة ، ولا نسلم صحة[2] القياس فيما نحن بصدده ؛ لأن المرجع فيه إلي إثبات اللغة قياسا ، وهو مما لا يصح ، ولأنه إنما كان يصح أن لو كان مبني العاملية في ما على علة محققة ، ومايذكر في عملها ؛ فمناسبات استخرجها أهل الصناعة بعد ثبوت ذلك بالوضع .

(قوله : ؛ كنحو : ما إن رأيته[3] عندنا) [4]وقع في الكتاب لفظة عندنا ، ، وهو مستغني عنه في التمثيل .

قلنا : إنما يكون كذلك أن لو كان زيادتها قياسا ، وهو ممنوع ؛ لجواز أن يكون ذلك مسموعا في هذا المثال .

والفراء على أنهما حرفا نفي ترادفا للتأكيد[5]؛ إذ الأصل....=

ينظر : الكتاب ٣/١٥٢ ، شفاء العليل ١/٣٣١ ، المساعد ١/٢٨١ ، شرح التسهيل ١/٣٧٥ ، المغني ١/٢٣ ، الخزانة ٤/١٦٧ ، الجني الداني ٢٠٩ ، الأشموني ١/٢٥٥ ، الهمع ١/٤٥٣ ، التصريح ١/٢٠١ .

(١) في النسخة (ب) لكونه.

(٢) في النسخة (ب) أن صحة.

(٣) في النسخة (ب) ما رأيت.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٣٢ : " حروف الصلة – ألفاظها :-

إن ، وأن ، وما ، ولا ، ومن ، والباء.

إن ، وأن: في ؛ نحو قولك: ما أن رأيت زيداً ، والأصل : ما رأيت زيداً ، ودخول أن صلة أكدت معنى النفي . قال دريد:-

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ... كَاليَوْمِ هانىءَ أيْنُقٍ جُرْبِ............"أ.هـ

والبيت من الكامل ، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٣٤.

ينظر : ديوان دريد بن الصمة قدم له الدكتور / شاكر الفحام جمع ، وتحقيق ، وشرح / محمد خير البقاعي – ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٥) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٣٢ : "وعند الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا ؛ كترادف حرفي التوكيد في أن زيداً لقائم ، وقد يقال : انتظرني ما أن جلس القاضي ؛ أي : ما جلس بمعنى مدة جلوسه.

= عدم الزيادة ؛ فلا يصار إليها من غير ضرورة .

قلنا : حملها على أنها صلة(١) أولي ، وذلك أن الجمع بين =

قال ابن يعيش ٦٤/٥ : "وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائدَ لغيرِ معنى ؛ إذ ذلك يكون كالعَبَث ، والتنزيلُ منزه عن مثل ذلك ، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة ، أو لما ذكروه من المعنى.

فإن كان الأوّلُ ، فقد جاء منه في التنزيل ، والشعر ما لا يُحصى على ما سنذكره في كل حرف منها ، وإن كان الثاني ، فليس كما ظنّوا؛ لأن قولنا: "زائدٌ" ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة ؛ بل يزاد لضرب من التأكيد ، والتأكيدُ معنى صحيح.

(١)" الصلة " حرف يصل به اللام ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعني.

ينظر : الأشباه والنظائر (٢٠٩/١) .

وقد استعمله الفراء تعليقا على " ما " في قوله : – عز وجل ﴿ جُنْدٌ مَاهنَالِكَ مَهْزُومٌ من الْأَحْزَابِ ﴾ آية رقم ١١ في سورة ص .

حيث قال : "و" ما " هاهنا صلة ، والعرب تجعل " ما " صلة في المواضع التي دخولها ، وخروجها فيها سواء " أهـ .

ينظر : معاني القرآن للفراء(٣٩٩/٢) .

وقوله : في موضع آخر : "ولوجعلت " ما " على جهة الحشو ؛ كما تقول : " عَمَّا قَلِيلٍ أَتَيْتُكَ " ؛ جاز فيه التأنيث ، والجمع فقلت : " بِئْسَمَا رَجُلَيْنِ أَنْتُمَا " أهـ .

ينظر : المصدر السابق (٥٨/١) .

إلا أن الفراء – مع استعماله لهذين المصطلحين – يرى أن هذه الحروف معتبر فيه معانيها التي وضعت لها ، وإنما كررت تأكيدا فهي عنده من التأكيد اللفظي.

ينظر : الأشباه والنظائر (٢١٠/١) وفيه : أنها عند سيبويه تأكيد للمعني .

وأبطله السيرافي (ت٣٦٨هـ) بقوله : –

" أنه لا يطرد في كل الحروف إلا تري أن " من " في قولك : " مَا جَاءَنِى من أَحَدٍ " ليست حرف نفي ، وقد أكدت النفي ، وجعلته عاما " أهـ .

ينظر : الأشباه والنظائر (٢١٠/١) .

واستعمله ثعلب حيث يقول: " إذا كانت" ما " صلة ؛ أدخلوا معها النون الخفيفة ، والثقيلة ؛ تقول : " اِذْهَبْ نَمْ عَيْنًا مَا أَرَيَنَّكَ" أهـ .

ينظر : مجالس ثعلب(٥٥١/٢) .

إذا فهو مصطلح كوفي ، قال ابن يعيش : –

" الزيادة ، والإلغاء من عبارات البصريين ، والصلة ، والحشو من عبارات الكوفيين" .

حرفين لمعني[1] واحد من غير فصل ليس في كلامهم[2]؛ فلو...=

ينظر : ابن يعيش (١٢٨/٨) .

وقال السيوطي : " أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين " .

ينظر : الأشباه والنظائر (٢٠٩/١) .

ويقابله عند البصريين الزيادة.

ينظر : الكتاب(٤١/١ ، ١٦١) ، المقتضب(١٨٦/١ ، ١٨٩) .

وقد استعمل سيبويه مصطلح الحشو في أكثر من موضع منها قوله : –

" فكما أن " الَّذي " لا يكون إلا معرفة لا يكون " مَا " و" من " إذا كان الذي بعدهما حشوا ، وهو الصلة إلا معرفة " أهـ .

ويُلحظ أنه قصد بالحشو؛ الكلام الواقع بين الحرف ، وما عمل فيه .

وممن استعمل مصطلح " الصلة " بمعني الزيادة ، ابن قتيبة ، وابن فارس(ت٣٩٥هـ) والزمخشري ، وابن خالويه .

ينظر : أدب الكاتب لابن قتيبه ، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ ، صـ ١٩٤ ، ١٩٥ ، الصاحبي لابن فارس ، تح/ السيد أحمد صقر ، القاهرة ، عيسي البابي الحلبي ، سنة ١٩٧٧ مصـ ٢٧٠ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه صـ ٣٣ .

<u>ويمكن القول :–</u>

إن ما يُعرف بحروف الزيادة ، أو الصلة يمكن أن يُطلق عليها حروف التوكيد ؛ كما ورد استعماله كذلك على لسان الخليل ، وسيبويه ، وترك المصطلحات الآخري ؛ لئلا يُظَن أنها دخلت لغير معني في كلام الفصحاء ، ولاسيما كلام الباري جل جلاله ، وهي قد دخلت للتوكيد ، والتوكيد معني صحِّح .

ينظر : الكتاب (٢٦/٢) ، الأشباه والنظائر(٢٠٩/١) ، ابن يعيش (١٢٨/٨).

(١) في النسخة (ب) بمعني.

(٢) امتناع الجمع بين أداتى نفي ؛ فلا يقال مثلاً : ليس لا ، أو ليس ما ؛ إلا أن يكون الثاني توكيداً لمعنى جملة الكلام.

ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩/٣.

وعلى ذلك خرج النحاة ما ورد فيه الجمع بين حرفي نفي ، كقول جميل بثينة: –

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

البيت من الكامل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٩ ، والدرر ٦/ ٤٧ ، والتصريح ٢/ ١٢٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٨ ، وشرح

الأشموني ٢/ ٤١١ ، وشرح قطر الندي ص ٢٩١ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١١٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥.

ينظر : المعجم المفصل ٢١٦/٢.

وقوله : -

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤ ، وتخليص الشواهد ص٢٧٧ ، والجني الداني ص٣٢٨ ، وجواهر الأدب ص٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩ ، والدرر ٢/ ١٠١ ، وشرح الأشموني ١/ ١٢١ ، والتصريح ١/ ١٩٧ ، وشرح شذور الذهب ص٢٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٤ ، وشرح قطر الندى ص١٤٣ ، ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف) ومغني اللبيب ١/ ٢٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٣ ، وتاج العروس ٢٤/ ١٥ (صرف).

ينظر : المعجم المفصل ٣٩/٥

وشاهده :بنصب (ذهبا ، وصريفا) على أن (ما) عاملة عمل (ليس) و(إن) نافية مؤكدة لـ(ما) وهو مذهب الكوفيين .

ينظر : شرح التسهيل : ٣٧١/١.

حيث نسب الزمخشري للفراء أن (ما) و(إن) عنده حرفا نفي ، ترادفا كترادف حرفي التوكيد في (إن زيدا لقائم).

ينظر : المفصل صـ٤٣٢

بل إن الفراء قد غالى في ذلك ، فقال :-

"وربما جمعوا بين (ما ، ولا ، وإن) التى على معنى الجحد أنشدنى الكسائى في بعض البيوت : (لا ما إن رأيت مثلك) فجمع بين ثلاثة أحرف".

ينظر : معانى القرآن : ٢٦٢/١.

وذهب البصريون إلى زيادة (إنْ) وكفها لـ(ما) عن العمل ، ورووا البيت برفع (ذهبا) و(صريفا)

ينظر : الإنصاف : ٦٣٦/٢ - ٦٤٠ ، وجواهر الأدب : ٢٥١

ورد ابن مالك مذهب الكوفين بوجهين-

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة ، لم تغير العمل ؛ كما لا يتغير لتكرير (ما) إذا قيل : ما ما زيد قائماً .

حمل علي أنهما حرفا نفي ترادفا للتأكيد[١]؛ لزم ماليس في كلامهم ؛ بخلاف [٢] وقوع أن صلة.

فإن قلت : لم لا يجوز أن تكون ما صلة ، وإن للنفي.

قلنا : وقوع الحرف في غير الأول صلة أكثر ؛ فكان الحكم على أن بالزيادة أولي.

(قوله : ومخففة[٣] من الثقيلة) [٤] وفيه مامر من المنع في أن بالفتح مخففة. مخففة من الثقيلة

الآخر : أن العرب قد استعملت (إن) زائدة بعد (ما) التى بمعنى (الذى) ، وبعد (ما) المصدرية التوقيتية ، لشبههما في اللفظ بـ(ما) النافية ، فلو لم تكن زائدةً المقترنة بـ(ما) النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ."

ينظر : شرح التسهيل : ١/٣٧١.

والذى نرجحه أن الحرف الأول هو الذى أفاد معنى النفي ، وما بعده لتأكيد جملة الكلام ، وهذا ما قرره ابن جنى ، ونص عليه في تعليقه على قول أمية: –

طعامهم لَئِن أكلُوا معدٌ ... وَمَا إِن لَا تحاك لَهُم ثِيَاب

البيت من الوافر ، وهو لأمية (؟) في الخصائص ٢/ ٢٨٢ ، وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٠ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٧ ، وخزانة الأدب ١١/ ١٤١ ، والخصائص ٣/ ١٠٨ ، والدرر ٦/ ٢٥٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٨.

ينظر : المعجم المفصل ١/١٦٨.

فقال ما نصه : "فإن (ما) وحدها – أيضا – للنفي ، و(إن) ، و(لا) جميعاً للتوكيد ، ولا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام.

ينظر : الخصائص : ٣/١١١.

(١) في النسخة (ب) للتاكيد.

(٢) في النسخة (ب) بحلاف.

(٣) في النسخة (ب) ومحففة.

(٤) قال ابن السراج في الأصول ١/٢٣٧ : " أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به، وعلى هذا قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لما عليها حَافِظٌ} الطارق ٤ ، وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام ؛ إلا أن تدخلها توكيدًا ؛ كما تدخلها في "إن" الثقيلة ؛ لأن اللبس قد زال.

قول السكاكي

وأم للاستفهام ، وطلب الجواب عن أحد ما يذكر على التعيين في العطف ؛ كنحو : أزيد عندك أم عمر؟ ، ولذا لا يصح في جوابها إلا زيدا وعمرو أيهما كان.

وتأتى ، ولها مدخل في معنى أي تارة ، وتسمى متصلة ، وعلامتها إفراد ما بعدها ، وأخرى في معنى : بل ، وتسمى منقطعة ، وعلامتها كون ما بعدها جملة ، أو ورودها في الخبر ؛ كنحو : " إنها لإبل أم شاء".(١)

(أم) للاستفهام

(**قوله : وأم للاستفهام)** (٢) ولذلك لايقع في الأمر ، وطلب الجواب عن أحد مايذكر على التعيين ؛ فلا يصلح الجواب [بلا ، أو نعم ؛ إذا قيل : أزيد عندك أم عمرو(٣) والاستفهام ، وطلب الجواب] (٤)إنما يستفاد من المجموع من الهمزة ، وأم لا من أم ، وحدها .

قول الشارح

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١١٩ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صــ٤٠٤ : وأم لا يقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة ، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً. تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عمرو؟ ، وفي الخبر إنها لإبل أم شاء.

وقال سيبويه في الكتاب ٣/١٦٩ : " باب أم إذا كان الكلام بها ؛ بمنزلة أيهما ، وأيهم ، وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو ، وأزيداً لقيت أم بشراً؟

فأنت الآن مدَّع أنَّ عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت: أيهما عندك ، وأيَّهما لقيت. فأنت مدّعٍ أن المسئول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ؛ إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو .

والدليل على أن قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو ؛ بمنزلة قولك: أيهما عندك؟ إنك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشرٌ فقال المسئول: لا كان محالاً ؛ كما أنه إذا قال : أيهما عندك ، فقال: لا فقد أحال.

(٣) قال ابن يعيش ١٧/٥ : "والجواب عن هذا السؤال إن كان قد فعل واحدا منهما التعيينُ ؛ لأن الكلام ؛ بمنزلة "أيهما" ، و"أيهم" ، ولا يكون "لا" ، ولا "نَعَمْ"؛ لأن المتكلم مُدعٍ أن أحد الأمرَين قد وقع ، ولا يدري ؛ أي الأمرين هو ، ولا يعرفه بعينه ، فهو يسأل عنه من يعتقد أن عِلم ذلك عنده ليُعرفه إياه عينًا.

فإن كان الأمرعلى غير دَعْواه؛ كان الجواب: "لم افعل واحدا منهما".

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

ولكن لما كان لها مدخل في ذلك ؛ قال : وأم للاستفهام ، وطلب الجواب على التعيين.

(**قوله : أيهما**[١] **كان**) مما لاحاجة إليه؛ لأن ذلك إنما يعتبر في حذف[٢] الجواب ؛ لا في كون الجواب جوابا.

(أم) المتصلة

(**قوله : ويأتي ، ولها مدخل في [معني أي]**[٣])[٤] : هذا الحكم قد علم مما سبق من قوله : وأم للاستفهام ، وطلب الجواب إلي آخره ؛ فلا حاجة إلي إعادته ، وكأنه[٥] إنما أعاده ؛ لأنه فهم ضمنا لاصريحا.

علامة المتصلة

(**قوله : وعلامتها إفراد مابعدها**)[٦] قد يكون مابعد......=

---

(١) في النسخة (ب) إنما.

(٢) في النسخة (ب) حدفه.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) قال ابن عصفور: "والمتصلة لا يتقدمها إلا الهمزة ، ولا يقع بعدها إلا المفرد ، أو ما هو في تقديره ، وتقدر مع الهمزة بـ أى ، وجوابها أحد الشيئين ، أو الأشياء ، ومثالها: "أقام زيد أم عمرو" ، فـ(أم) هذه قد تقدمتها الهمزة ، ووقع بعدها "عمرو" وهو مفرد ، وتقدر مع الهمزة بـ أى ؛ كأنه قال : أيهما قام زيد أم عمرو؟ .

وجوابها أحد الشيئين ، وهو : زيد ، أو عمرو ، أو الأشياء إن قلت: "أقام زيد أم عمر وأم جعفر أم خالد؟ ، ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها : " أقام زيد أم قعد؟ تريد: أيهما فعل ، القيام أم القعود؟ ، فوقع "أم قعد" موقع القعود في المعنى".

ينظر : شرح الجمل (١/ ٢٣٧) وينظر : المقرب ومعه مثل المقرب (٣٠٨) .

(٥) في النسخة (ب) وكانه.

(٦)(أم) المتصلة ، وهى نوعان :-

الأول:المتقدمة عليها همزة التسوية ؛ نحو : قوله تعالى:(سَوَاء علينَآ أَجَزِعْنَآ أَم صَبَرْنَا) إبراهيم ٢١ ، وقوله تعالى: (سَوَاء عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لم تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) المنافقون ٦.

همزة التسوية تقع بعد (سواء ، وما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى) ؛ نحو : سواء على أقمت أم قعدت ، وما أبالى أمحمد عندك أم على ، وما أدرى أقام محمد أم قعد ، وليت شعرى أمحمد عندك أم على .

المنقطعة مفردا [1] ؛ فلا يكون الإفراد من علامات المتصلة ، وقد يكون مابعد

ينظر : الكتاب(٣/ ١٧٠ ، ١٧١) والمقتضب(٢/ ٥٢) و(٣/ ٢٨٧) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/٢٠٦) .

الثانى : المتقدمة عليها همزة يطلب بها ، وبـ(أم) التعيين ، أى: يطلب بهما ما يطلب بـ أى ؛ نحو : أزيد في الدار أم عمرو.

جاء في الكتاب (٣/ ١٦٩) :-

" هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها ؛ بمنزلة أيهما ، وأيهم ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو؟ ، وأزيدا لقيت أم بشرا ؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما؛ لأنك إذا قلت : أيهما عندك ، وأيهما لقيت ، فأنت مدع أن المسئول قد لقى أحدهما ؛ إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدرى أيهما هو ..."٠

وينظر : المقتضب (٣/ ٢٨٦ــ ٢٨٨) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٩) وشرح ابن الناظم (٣٧٦) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٠٦) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٢٠٢) والجنى الدانى (٢٠٥) .

وسميت متصلة في هذين النوعين ؛ لأن ما قبلها ، وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

ينظر : شرح التسهيل (٣/ ٣٥٩) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٠٤) ومغنى اللبيب (٥٣) وشرح شذور الذهب (٥٨٢) .

(١) أم" المنقطعة هى التى تدل على الإضراب مع الاستفهام ، أو على الإضراب فقط ، وهى ثلاثة أنواع :-

أ – مسبوقة بالخبر المحض ؛ نحو : قوله تعالى : (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فيه من رَّبِّ الْعَالمينَ ۞ أَمْ يقولون افْتَرَاهُ) [السجدة / ٢ ، ٣] ٠

ب – مسبوقة بهمزة لغير استفهام ؛ نحو : قوله تعالى : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بها) [الأعراف / ١٩٥] ، فالهمزة للإنكار ، فهى ؛ بمنزلة النفي ، و"أم" المتصلة لا تقع بعده ٠

جـ – مسبوقة باستفهام بغير الهمزة ؛ نحو : قوله تعالى : (قُلْ هل يَسْتَوِي الأَعْمَى والْبَصيرُ أَمْ هل تَسْتَوِي الظُّلماتُ والنُّورُ) [الرعد / ١٦] ٠

ينظر : الجنى الدانى(٢٠٥ ، ٢٠٦) ومغنى اللبيب(٥٦) ٠

وقد تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ؛ نحو : (أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاء) النازعات / ٢٧

المتصلة جملة ؛ نحو : أغاب زيد أم حضر عمرو ، وإذا كان السؤال[1] عن إحدي النسبتين على التعيين ؛ فلا يكون[2] مابعدها [3]من علامات المنقطعة.

وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان – أيضا – فعليتين ، واسميتين ، وبين المختلفتين ؛ نحو : (أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ) الواقعة / ٥٩ ، وذلك – أيضا – على الأرجح من كون (أنتم) فاعلا"٠

ورجح كون (أنتم) فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور (تخلقونه)؛ لأن الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم .

وقد يقال : إن الأمرين في هذه الآية الكريمة مستويان ؛ لأنه كما أن للفعلية مرجحا ، وهو كثرة إيلاء الفعل للهمزة ، فإن للاسمية مرجحا – أيضا – ، وهو تناسب المتعاطفين.

ينظر : حاشية الدمامينى على مغنى اللبيب (١/ ٩٠) ، وحاشية يس على التصريح (٢/ ١٤٣) ، مغنى اللبيب(٥٣ ، ٥٤) .

(١) في النسخة (ب) السوال.

(٢) في النسخة (ب) كون.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة كلمة(جملة).

وأو في الخبر للشك ، وفي الأمر للتخيير ، وهو الامتناع عن الجمع ، أو الإباحة ، وهي تجويز الجمع ، وفي الاستفهام لأحد ما يذكر لا على التعيين ، وجوابها نعم ، أو لا ، وجميع ذلك في العطف. قول السكاكى

وها للتنبيه ، وأكثر ما يدخل على أسماء الإشارة للضمائر.[1]

قول الشارح الحبر

(**قوله : وأو في الخبر**) للشك[2] ، أو التشكيك ؛ لكان أولي ؛ لجواز أن يكون ألا يكون شاكا ، وإنما قال ذلك لإيقاع المخاطب في الشك ، وما ذكر من الشك ، والتشكيك ، والتخيير ، والاباحة معان التزامية ؛ لا أن تلك معانيها الموضوعة هي لها.

(أو) للتخيير فى الأمر

(**قوله : وهو الامتناع عن الجمع**) لو قال هو المنع عن الجمع[3] ؛ لكان أظهر.

(**قوله : وجميع ذلك في العطف**) احتراز عن ؛ نحو : قولك[4] لألزمنك أوتعطيني حقي ؛ فإنها بمعني إلا ، أو إلي[5] [6].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ١١٩ .

(٢) في النسخة (ب) بزيادة (لو قال)

(٣) في النسخة (ب) الجميع.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) إلي ، أو إلا.

(٦) قال سيبويه ٣/٤٦-٤٧ : " هذا باب أو : اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن ؛ كما انتصب في الفاء ، والواو على إضمارها ، ولا يستعمل إظهارها ؛ كما لم يستعمل في الفاء ، والواو ، والتمثيل هاهنا مثله ثم. تقول : إذا قال لألزمنك أو تعطيني ؛ كأنه يقول: ليكونن اللزوم ، أو أن تعطيني.

واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن ؛ كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنك أو تقضيني ، ولأضربنك ، أو تسبقني؛ فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني ، ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب.

قال ابن يعيش ٤/٢٣٤ : "ومن النحويين من يقدّر "أوْ" هذه بـ"إلَى" ، ويجعل ما بعد "أوْ" غايةً لما قبلها ، وإيّاه اختار صاحب هذا الكتاب.

(ها) للتنبيه **(قولــه : وأكثــر مايــدخل علــى أســماء الإشــارة)** [1]؛ لأن التنبيــه عنــد الإشارة مما يناسب ، وكذا عند الضمائر [2] [3]؛ لأنها بمنزلة أسماء[4].

(١) قــال الزمخشــري فــي المفصــل ص١٨١ : "وتــدخلها التــي للتنبيــه علــى أوائلهــا فيقــال هــذا ، وها ذاك ، وهذان ، وهاتا ، وهاتي ، وهذي ، وهاتيك ، وهؤلاء.

ومــن ذلــك قــولهم: إذا أشــاروا إلــى القريــب مــن الأمكنــة هنــا ، وإلــى البعيــد هنــا ، وقــد حكــي فيــه الكسر ، وثم.

قــال ابــن يعــيش ٣٦٦/٢ : "هَــا" كلمــةُ تنبيــهٍ ، وهــي علــى حــرفَيْن كــ"لاَ" ، و"مَــا" ؛ فــإذا أرادوا تعظــيمَ الأمــر ، والمبالغــةَ فــي إيضــاحِ المقصــود ، جمعــوا بــين التنبيــه ، والإشــارة ، وقــالوا: " هذا " ، و" هذه " ، و"هاتِهِ" ، و"هاتَا" ، و"هاتِي".

(٢) في النــســخــة (ب) الضماير.

(٣) قال ابن هشام صــ٤٥٦ : " أَن تكون للتَّنْبِيه فَتدخل على أَرْبَعَة :-

أَحدهَا : الْإِشَارَة غير المختصة بالبعيد ؛ نحو : هذا بِخِلَاف ثمَّ ، وهنا بِالتَّشْدِيدِ ، وهنالك.

وَالثَّــانِي ضــمير الرّفْــع المخبــر عنــه باســم إشَــارَة ؛ نحــو : {هَــا أَنْــتُم أولاء} آل عمــران ١١٩ ، وقيــل : إِنَّمَــا كانــت دَاخِلَــة علــى الْإِشَــارَة فَقــدمت فَــرد بِنَحْــو{هَــا أَنْــتُم هــؤُلَاءِ} آل عمــران ٦٦ فَأُجِيب بِأَنَّهَا أُعِيدَت توكيدا

وَالثَّالِــث نعــت ؛ أي : فــي النــداء ؛ نحــو : يَــا أَيهَــا الرجــل ، وهــي فــي هــذا واجبــة للتَّنْبِيــه علــى أنــه المقْصــود بالنــداء قيــل ، وللتعــويض عَمَّــا تُضَــاف إليــه ؛ أي : ويجــوز فــي هــذه فــي لُغَــة بني أَسد أَن تحذف ألفها ، وأَن تضم هاؤها إتباعا

وَالرَّابِــع : اســم الله تعــالى فــي الْقســم عنــد حــذف الْحَــرْف يُقَــال هــا الله بِقطــع الْهمــزَة ، ووَصــلهَا ، وكِلَاهُمَا مَعَ إِثبات ألفها ، وحذفها.

(٤) في النــســخــة (ب) اسما.

قول السكاكى

وهل للاستفهام كالهمزة إلا فيما كان يتفرع من الاستفهام ، ثم ، وفي الدخول على الواو ، والفاء ، وثم ، وعند سيبويه رحمه الله إنها بمعنى قد ، وإفادتها معنى الاستفهام لتقدير الهمزة على ؛ نحو : ما قال :-

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

ويؤنس لقول سيبويه قلة تصرفها في الكلام. [1]

قول الشارح

(هل) للاستفهام

(**قوله : إلا فيما يتفرع**) أي : هل ؛ كالهمزة في الاستفهام[2] لا فيما يتولد من الاستفهام ثمة ؛ أي : أي في فصل الهمزة ؛ فإن=

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١١٩ .

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية صــــ٥٥ : " [حرفا الاستفهام]:الهمزة ، و(هل).لهما صدر الكلام ، تقول: (أزيد قائم؟) و(أقام زيد؟) وكذلك (هل) والهمزة أعمّ تصرّفا ، تقول: (أزيدا ضربت؟) و(أتضرب زيدا ، وهو أخوك؟) و(أزيد عندك أم عمرو) ..... ، دون (هل).أ.هـ بتصرف يسير.

وقال الزمخشري في المفصل صـــ٤٣٧: " حرفا الاستفهام ، وهما الهمزة ، وهل في ؛ نحو قولك : أزيد قائم؟ ، وأقام زيد؟ ، وهل عمرو خارج؟ ، وهل خرج عمرو؟ ، والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها.

تقول : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيداً ضربت؟ ، وأتضرب زيداً ، وهو أخوك؟ ، وتقول : لمن قال لك مررت بزيد: أبزيد .

وتوقعها قبل الواو ، والفاء ، وثم؛ قال الله تعالى: "أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا " البقرة ١٠٠ ، وقال: " أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ " هود ١٧ ، وقال تعالى: " أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ " يونس ٥١.

قال ابن يعيش شارحا ٩٩/٥ : " الاستفهام ، والاستعلام ، والاستخبار بمعنى واحد. فالاستفهام: مصدر "استفهمتُ" ، أي: طلبتُ الفَهْمَ ، وهذه السينُ تفيد الطلبَ ، وكذلك الاستعلامُ ، والاستخبارُ مصدرا "استعلمتُ" و"استخبرتُ" ، ولما كان الاستفهام معنى من المعاني؛ لم يكن بدٌّ من أدواتٍ تدل عليه ؛ إذ الحروف هي الموضوعةُ لإفادة المعاني.

وحروفه ثلاثةٌ: الهمزة ، و"هَلْ" ، و"أمْ" ، ولم يذكر الشيخ "أمْ"هنا ؛ لأنه قد تقدّم ذكرُها في حروف العطف ؛ لأنها لا تَخلُص للاستفهام ؛ إذ كانت عاطفةً مع ما فيها من الاستفهام ؛ فلذلك اقتصر على الهمزة ، و"هل".

وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الأسماء ، وتارة على الأفعال ، وذلك قولك في الاسم:

= هل لاتستعمل في تلك المعاني التي يتولد من الاستفهام بالهمزة[1].

"أزيدٌ قائم؟ " ، وفي الفعل: "أقام زيد؟ " ، وتقول في "هل": " هل زيدٌ قائمٌ؟ " و" هل قام زيد؟ ".

ولدخولهما على الأسماء ، والأفعال ، وعدم اختصاصهما بأحدهما ، لم يجز أن يعملا في لفظِ أحدِ القبيلَيْن ؛ بل إذا دخلا على جمَلة خبريّة ، غيرا معناها إلى الاستفهام ، ونقلاها عن الخبر.

١) قال ابن السراج : " قولك: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ، وأنت تريد: أيهما في الدار ؛ لأن "أَمْ" عديلة الألف ، ولا تقع "هَلْ" موقع الألف مع "أَمْ" ، وقد تدخل "أَمْ" على "هلْ".

ينظر : الأصول في النحو٢/ ٥٩

قال المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني صـ٣٤١:-

هل : حرف استفهام تدخل على الأسماء ، والأفعال لطلب التصديق الموجب لا غير ؛ نحو : : هل قام زيد؟ ، وهل زيد قائم؟

فتساوي الهمزة في ذلك وتنفرد الهمزة ، بأنها ترد لطلب التصور ؛ نحو : أزيد في الدار أم عمرو؟ ، ولذلك انفردت بمعادلة أم المتصلة ؛ لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين ، وهل لا يطلب بها ذلك.

وانفردت الهمزة – أيضا – بأنها تدل على المنفي ؛ نحو : " أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ " الزمر ٣٦ ، " أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ " الشرح ١ ، ولا تدخل هل على منفي .

<u>وتفارق الهمزة هل في أمور أخر:-</u>

<u>الأول:</u> أن الهمزة ترد للإنكار ، والتوبيخ ، والتعجب ، بخلاف هل.

<u>والثاني:</u> أن هل قد يراد بالاستفهام بها النفي ؛ نحو قولك : هل يقدر على هذا غيري ، أي: ما يقدر ، ويعين ذلك دخول إلا ؛ نحو : (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ) سبأ ١٧.

<u>والثالث:</u> أن الهمزة تتقدم على فاء العطف ، وواوه ، وثم ، بخلاف هل ، وقد تقدم ذكر هذا في الباب الأول.

<u>والرابع:</u> أن الهمزة لا تعاد بعد أم ، وهل يجوز أن تعاد ، وألا تعاد ، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) الرعد ١٦.

<u>والخامس:</u> أن الهمزة تدخل على إن؛ كقوله تعالى : " قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ " يوسف ٩٠ ، بخلاف هل.

<u>والسادس:</u> أن الهمزة قد يليها اسم ، بعده فعل في الاختيار. نحو : أزيد قام؟ ، وأزيداً ضربت؟ ، وإن كان الأولى أن يليها الفعل بخلاف هل فإنها لا يتقدم الاسم بعدها على

(قولــه : علــى ؛ نحــو : ماقــال أهــل[١] رأونــا ؟) [٢] ولقائـل[٣] أن يقـول : (هل) بمعنى (قد

قوله : أهل رأونا[٤]؟ لاينتهض دليلا على أنها بمعني قد[٥]؛...........=

الفعل إلا في الشعر ولذلك وجب النصب في نحو : هي زيداً ضربته؟ في باب الاشتغال ، وترجح بعد الهمزة ، ولم يجب.

والسابع: زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة ، وهل أن الهمزة لا يستفهم بها إلا ، وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه ، بخلاف هل فإنه لا يترجح عنده لا النفي ، ولا الإثبات.أ.هـ

(١) في النسخة (ب)هل.

(٢) جزء من بيت شعري ، وتمامه :-

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بشدَّتِنا ... أَهَلْ رأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكَمِ

اللغة: سائل: أمر بالمساءلة بمعنى: اسأل. يربوع: حي من اليمن . القاع: الأرض المنبسطة ، الأكم: جمع أكمة ، وهي التل ، أو المرتفع من الأرض.

المعنى: اسأل شجعان بني يربوع عن حملتنا عليهم ، وقوتنا ، وشجاعتنا: أبصرونا بسفح الجبل كيف فعلنا بهم ما فعلنا من القتل ، والتشريد.

التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥ ، والجنى الداني ص ٣٤٤ ، والدرر ٥/ ١٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧ ، ٧/ ٥٥ ، وتذكرة النحاة ص ٧٨ ، وجوا هو الأدب ص ٢٨١ ، وخزانة الأدب ١١/ ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، والخصائص ٢/ ٤٦٣ ، ورصف المباني ص ٤٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨ ، واللمع ص ٣١٧ ، والمقتضب ١/ ٤٤ ، ٣/ ٢٩١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٧٧ ، ١٣٣.

ينظر : المعجم المفصل ٣٩٦/٧.

والشاهد فيه قوله : "أهل" حيث جاءت "هل" بمعنى "قد".

(٣) في النسخة (ب) رونا.

(٤) في النسخة (ب) ولقايل.

(٥) قال الزمخشري ص٤٣٧ : "وعند سيبويه أن هل بمعنى قد ؛ إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام.

قال سيبويه ١٨٩/٣ :" وكذلك هل إنمَّا تكون ؛ بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف ؛ إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام.

وقد اختلف النُّحاة في (هَلْ) هل تأتي بمعنى (قَدْ) ، أولا ؟ على عدّة أقوال:-

= لاحتمال أن يكون الجمع بينهما[1]؛ كالجمع بين حرفي النفي ؛ نحو : قولك : ماإن .... =

القولُ الأوّل: إنّ (هَلْ) أبدًا بمعنى (قَدْ) وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفادٌ من همزة مقدَّرة ، وهو مذهب الزّمخشريّ ، ونقله في المفصل عن سيبويه.

القولُ الثّاني: إنّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) دون استفهام مقدّر ، وهو مذهب الفرّاء ، والمبرِّد ، والكسائيّ.

القولُ الثّالث: إنها تتعيّن لمعنى (قَدْ) إنْ دخلتْ عليهاهمزة الاستفهام ، وإن لم تدخُل فقد تكون بمعنى (قد) وقد تكون للاستفهام ، وهو مذهب ابن مالك.

القولُ الرّابع: إنها لا تأتي بمعنى (قد) وإنّما هي للاستفهام ، وهو مذهب ابن هشام.

ينظر : الكتاب ١٨٩/٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢١٣/٣ ، والمقتضب ٤٣/١ ، ٢٨٩/٣ ، وحروف المعاني ٢ ، والمفصل٣١٩ ، وشرح المفصل ١٥٢/٨ ، والتّسهيل ٢٤٣ ، والجنى الدّاني ٣٤٤ ، والمغني ٤٦٠ ، والخزانة ٢٦١/١١ – ٢٦٨.

(١) حروف الاستفهام ثلاثة : الهمزة ، وهل ، وأم

ينظر : ابن يعيش ١٥٠/٨

ويمتنع الجمع بين حرفين من هذه الأحرف ، وهما باقيان على معنى الاستفهام ؛ لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، وإنما يخرُج أحدهما عن معناه إلى معنى آخر ، ومن ذلك قول علقمة الفحل -:

هل ما عَلمتَ وما استُودعْتَ مكتومُ ... أمْ حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ؟

اللغة : العبرة : الدمعة ، ومشكوم : مجازى.

البيت من البسيط ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٥٠ ، ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أمم) وتاج العروس (أمم).

ينظر : المعجم المفصل ٢١٠/٧.

فـ(أم) في قوله : (أم هل كبير بكى) بمعنى (بل) وليست للاستفهام ؛ لأن (هل) بعدها تفيد الاستفهام ، وعلى ذلك ورد استشهاد سيبويه بالبيتين .

وقال ابن جنى : " هذا هو الموضع الذى يقول أصحابنا فيه : إن (أم) المنقطعة بمعنى (بل) ...... إلخ "

ينظر : المحتسب ٢٩١/٢.

ثم استشهد بالبيتين ، وقال : "ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام ، وهو (هل) في قوله: (أم) هل كبير بكى ؛ كأنه قال : بل هل كبير ؟ ترك الكلام الأول ، وأخذ في استفهام مستأنف

= رأيت[1] ؛ فلا يصح الحكم عليها بأنها بمعني قد ؛ اللهم إلا إذا ثبت كونها بمعني قد بغير ذلك من الصور .

ينظر : المحتسب ٢/٢٩١.

وجعل الصيمرى (أم) حرف عطف ، دخلت على (هل) الاستفهامية ، والتقدير : وهل كبير بكى؟.

ينظر : التبصرة والتذكرة : ٤٦٨/١.

وذكر ابن يعيش أن (هل)هى التى خلع منها معنى الاستفهام ، وعلل ذلك بقوله :-

"وإنما حكمنا على خلع دليل الاستفهام من (هل) دون (أم) ؛ لأن (هل) قد استعمل غير استفهام ؛ نحو : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) من الآية : (١) سورة الإنسان.أى : قد أتى .... ، فكان اعتقاد نزع الاستفهام منها أسهل من اعتقاد نزعه من (أم)

والصحيح أن (أم) منقطعة بمعنى (بل) و(هل) باقية على معنى الاستفهام ، ولا يصح تقدير هاهنا بـ(قد) لو قوع الجملة الابتدائية بعدها ، أو تقدر (هل) زائدة ؛ لو قوعها حشوا ، والأغلب أن لا يكون الزائد أولا .

ينظر : ابن الشجرى : ٣٣٤/٢ – ٣٣٥.

وفي قوله تعالى : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) من الآية : (١٦) سورة الرعد تكون (أم) من قطعة ، و(هل) للاستفهام.

ينظر : حاشية الجمل (الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين) تأليف / سليمان بن عمر العجيلى ، ط/ دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى الحلبى ، وشركاه بمصر – دون. : ٤٩٨/٢.

وتقدر (هل) بـ(قد) إذا لم تدخل عليها أداة الاستفهام ؛ كقوله تعالى : (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) ، أو تدخل عليهاهمزة الاستفهام ، كقول زيد الخيل:

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بشدَّتِنا ... أَهَلْ رأَوْنا بسَفْح القاع ذِي الأَكَم

فـ(هل)هنا بمعنى (قد) "ولا يجوز أن تجعل استفهاماً ؛ لأن الهمزة للاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام .

ينظر : أسرار العربية : ٣٨٦ ، وينظر : الخصائص : ٤٦٥/٢ ، وابن الشجرى : ٣٣٤/٢ .

(١) وقال الرازي في تفسيره ٦٨/٢٢ : " جَازَ إدخال حَرْفِ النفي عَلَى حَرْفِ النفي في قوله :-

مَا إن رَأَيْت وَلَا سَمِعت بِمثْلِهِ ... كَالْيَوْمِ هانىء أينق جرب

(قولـــه : ويـــؤنس بقـــول ســـيبويه) [١] يعنـــي : نظـرا إلـــي قلـــة تصـــرفها لايستبعد الإنسان [**(قولـه : بسـهولة]** [٢] ؛ **بـل يسـتأنس بـه)** وذلـك أنـه لـو كـان أصـلا فـي الاسـتفهام مثـل الهمـزة ؛ لكـان فـي الاسـتعمال مثلهـا بحكـم الأصـالة ، وللتوسع في الكلام .

وإنمـا قـال ، ويـؤنس ؛ لأن ذلـك لـيس بـدليل قطعـي ؛ لاحتمـال ألا[٣] يكـون مثل الهمزة ، وإن كان[٤] أصلا في الاستفهام ؛ لكونه أثقل من الهمزة .

وَالْغَرَضُ بِهِ تَأْكِيدُ النفي .....".

__اللغة:__ الهانىء: الذي يطلي النوق بالقطران. الأينق: ج ناقة.

__المعنى:__ ما رأيت أقبح منه إنه كطالي القطران ، وأقبح.

وتخريج البيت السابق : البيت لدريد بن الصمّة في ديوانه ص ٣٤ ، والأغاني ١٠/ ٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٢٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨ ، ١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٥٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨ ، وجمهرة اللغة ص ٣٧٤.

__والشاهد فيه قوله__ : (ما إن رأيت) فقد جاءت إن زائدة لتوكيد النفي ، وليست بنافية ، وإلا كان الكلام إيجابًا على القاعدة القائلة: نفي النفي إثبات.

(١) قال سيبويه ٣/١٨٩ :" وكذلك هل إنمَّا تكون ؛ بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف ؛ إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام.

(٢) في النسخة (ب) قول سيبويه.

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

قول السكاكى

وقد مع الماضي لتقريبه من الحال ، ومع المضارع لتقلله ، وفي كونها للتكثير حيناً لاتكون إلا نظيرة ربما في قوله:-

فإن تمس مهجور الفناء فربما ... أقام به بعد الوفود وفود

ويجوز حذف فعله قال:-

لما تزل برحالنا وكأن قد

والفصل بينهما بالقسم ؛ نحو : قد والله أحسنت . (١)

قول الشارح

(قد) نظيرة (ربما)

(قوله : لايكون إلا نظيرة ربما)(٢) (٣) وذلك أنه لما تردد بين المجاز ، والاشتراك ؛ فالمصير إلي المجاز أولي ؛ لأن باب المجاز أشيع من الاشتراك .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٠.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـــ٤٣٣ : "وتكون للتقليل ؛ بمنزلة ربما إذا دخلت على المضارع كقولهم : إن الكذوب قد يصدق.

قال ابن يعيش شارحا ٩٣/٥ : " قد تستعمل "قَدْ" للتقليل مع المضارع ، فهي لتقليل المضارع ، وتقريبِ الماضي ، فهي تجري مع المضارع مجرى "رُبَّمَا".

تقول: "قد يصدق الكذوب" ، و"قد يَعْثُر الجَوادُ" ، تريد أن ذلك قد يكون منه على قلّةٍ ، وندرةٍ ؛ كما تقول: "ربّما صدق الكذوبُ ، وعثر الجوادُ".

وذلك لما بين التقليل ، والتقريب من المناسبة ، وذلك أنّ كلّ تقريب تقليلٌ؛ لأن فيه تقليلَ المسافة.

قال سيبويه ٢٢٤/٤ : "وتكون قد ؛ بمنزلة ربما ، وقال الشاعر الهذلي:-

قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه ... كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ

كأنه قال : ربما.أ.هـ

والبيت – السابق – من البسيط ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤ – دار صادر للطباعة ، والنشر – بيروت – ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

قال السيرافي ٣١٨/٢ : يريد: ربما تركت القرن مقتولاً ، قد اصفرت أنامله لما خرجت منه الروح ، والفرصاد: ماء التوت.

يريد أن الدم الذي على ثيابه ؛ بمنزلة ماء التوت ، ومُجَّت: صب عليها ؛ كما يُصب الماء من الفم ، ويقال: الفرصاد: التوت نفسه ، وتقديره على هذا القول: كان أثوابه مجت بماء الفرصاد.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(يعني أنها تكون مجازا في ذلك المعني مثل ربما).

الفصل بين (قد) والفعل بالقسم

(قولــه : والفصــل) وإنمـا فصـل بينـه ، وبـين الفعـل بالقسـم[1] ؛ لمكـان التوسـع في باب القسم .

---

(١) قـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صـــ٤٣٣ : "ويجـــوز الفصـــل بينـــه وبـــين الفعـــل بالقســـم كقولك: قد والله أحسنت ، وقد لعمري بت ساهراً.

قـــال ابـــن يعـــيش شـــارحا ٩٤/٥ : " اعلـــم أن "قَـــدْ" مـــن الحـــروف المختصـــة بالأفعـــال ، ولا يحســـن إيـــلاءُ الاســـم إيّـــاه ، وهـــو فـــي ذلـــك كالســـين ، و"سَـــوْفَ" ، ومنزلـــة هـــذه الحـــروف مـــن الفعـــل منزلـــة الألـــف والـــلام مـــن الاســـم، ؛ لأن الســـين ، و"ســـوف" يقصـــران الفعـــل علـــى زمـــان دون زمان ، وهي ؛ بمنزلة الألف واللام التي للتعريف .

وقَـــدْ توجِـــب أن يكـــون الفعـــل متوقَّعًـــا ، وهـــو يُشْـــبِه التعريـــفَ أيضًـــا ، فكمـــا أنّ الألـــف والـــلام اللتـــين للتعريـــف لا يُفصـــل بينهمـــا ، وبـــين التعريـــف أيضًـــا كـــان هـــذا مثلَـــه ؛ إلا أن "قَـــدْ" اتّســـعت العـــربُ فيهـــا ؛ لأنهـــا لتوقّـــعِ فعـــل ، وهـــي منفصـــلة ممّـــا بعـــدها فيجـــوز الفصـــل بينهـــا ، وبـــين الفعـــل بالقَسَـــم؛ لأن القســـم لا يفيـــد معنـــى زائـــدًا ، وإنّمـــا هـــو لتأكيـــد معنـــى الجملـــة ، فكـــان كأحـــد حروفهـــا ، وقـــال: "قـــد ، واللهِ أحســـنتَ" ، و"قـــد لَعَمْـــري بِـــتُّ ســـاهرًا". هكـــذا الروايـــةُ "أحســـنتَ" بفـــتح التـــاء ، و"بِتُّ" بضمّ التاء.

قول السكاكى

والياء المشددة ؛ كنحو : هاشمي في النسبة ، ومن شأنها تصيير غير الصفة صفة ، والمعرفة نكرة ؛ إذا لم تكن لفظية مثلها في : كرسي ، وبردى. [١]

قول الشارح
ياء النسبة

(**قوله : والياء[٢] المشددة**)[٣][٤]؛ نحو : هاشمي في النسبة فيه مامر من المنع ، وهو أنه لانسلم أن الياء[٥] كلمة ؛ فضلا[٦] أن يكون حرفا.

وإنما يكون كذلك أن لو كان موضوعا لمعني ؛ بل المجموع موضوع لذلك المعني المستفاد منه مع أنه يقتضي أن يكون الياء في ؛ نحو : كرسي كلمة ، والكرسي كلمة .

فإن قلت : قوله[٧] : ؛ كنحو : هاشمي مما يخرج ذلك.

قلنا : أن[٨] لو كان المراد أنها حرف في ؛ نحو : هاشمي=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٠ .

(٢) في النسخة (ب) والهاء.

(٣) النسب هو إضافة شيء إلى شيء آخر بقصد النسب إليه سواء أكان إلى بلد أم قبيلة أم حرفة أم غيرها ، ويكون النسب إلى الاسم بأن تلحقه ياء الإضافة المشددة تفيد معنى النسبة .

قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٥ : "اعلم أنك إذا أضفت (رجلاً) إلى (رجلٍ) فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت (ياءي) الإضافة" ، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت (ياءي) الإضافة" كذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حيٍّ ، أو قبيلةٍ.

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ) في المقتضب٣/١٣٣ : "اعلم أنك إذا نسبت (رجلاً) إلى (حيّ) ، أو بلد ، أو غير ذلك- ألحقت الاسم الذي نسبته إليه مشددة ، ولم تخففها ؛ لئلاّ يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم ، وذلك قولك: هذا رجل قيسيّ ، وبكريّ ، وكذلك كلّ مانسبته إليه".

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(في).

(٥) في النسخة (ب) الهاء.

(٦) في النسخة (ب) فصلا.

(٧) في النسخة (ب) فقوله : .

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

= دون غيره ؛ فلم[1] يحتج إلي قوله : إذا لم تكن لفظية[2].

(الياء المشددة) تصير غير الصفة صفة

(قوله : ومن شأنها[3] أن يصير غير الصفة صفة) [4] ولقائل أن يقول يقول : لانسلم أن غير الصفة يصير صفة ؛ بل المجموع صفة ، والمجرد

---

(١) في النسخة (ب) لم.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٣٣ : "وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي ، وغير حقيقي فكذلك النَّسَبُ، فالحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب ؛ نحو : "كرسي"، و"بردي".

قال ابن يعيش شارحا ٣/٤٤٠: " النسبُ قد يكون حقيقيًّا ، وغير حقيقيّ ، فالحقيقيّ ما كان مُؤثرًا ، أي: دالا على نسبه إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب ، والبلدة ، والصناعة ؛ نحو : "هاشِميّ" ، و"بَصريّ" ، و"مُلحَميّ" ، وغيرُ الحقيقيّ ما لا يدلّ على نسبه إلى شيء ممّا ذُكر ؛ بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادةُ النسب ، كقولنا: "كُرسِيٌّ" ، و"بَرْديٌّ" ، و"قُمْريّ" ، و"بُختيّ".

؛ ألا ترى أنّ "كُرْسًا" من "كُرْسيٍّ" ليس بأبٍ ، ولا بلدةٍ ، ولا شيء ممّا يُنسَب إليه ، وإنّما هو شيءٌ تَعلّق باللفظ.

ويؤيد ذلك عندك أنّ "كرسيًّا" ، و"برديًّا" اسمان ؛ كما ترى ، ولو كانا منسوبين حقيقةً؛ لخرجا إلى حيّز الصفة ؛ كمآ خرج "هاشِمٌ" و"قَيْسٌ" إلى حيّز الصفة في قولك: "رجلٌ هاشميّ ، وقيسيّ".

(٣) في النسخة (ب) شانها.

(٤) قال ابن الصائغ ٢/٦٧٧ : "ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علما ، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل ، وارتفع به الاسم الظّاهر ؛ كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه) وكقولك: (مررت برجلٍ قائم أخوه) .

قال ابن يعيش ٣/٤٤١ : " اعلم أن النسب يُحْدِث في الاسم المنسوب تغييراتٍ منها زيادةُ ياءي النسب في آخره ، وكسرُ ما قبلها ، وجعلُ الياءين منتهى الاسم ، وحرف الإعراب . فهذا أول تغييرٍ تَطرّق إلى اللفظ بسبب النسب ، وإنّما تَطرّق التغييرُ إلى اللفظ لتغيير المعنى.

ألا ترى أنّك إذا نسبت إلى عَلم استحال نكرةً بحيث تدخله أداةُ التعريف كالتثنيةُ ، والجمع ، وصار صفةً ؛ بمنزلة المشتقّ بعد الجُمود ، ويرفع فاعلاً بعده ، إمّا مظهرًا ، وأما مضمَرًا ، تقول: "مررت برجل تَمِيمِيٍّ أبوه ، وآخَرَ هاشِميّ أخوه".

فهذا قد جَمَعَ التغييراتِ الثلاث: التنكيرَ بكونه قد صار صفة للنكرة ، والصفةَ ؛ بجريانه على ما قبله جَرْيَ الصفة ، ورَفْعَه الظاهرَ بعده ، فهو كـ"الحَسَن الوَجهُ" في أحكامه.

عن الياء[1] غير الصفة ، وكذلك[2] الكلام في المعرفة.

وقوله : "لانتقاله من معنى إلى معنى" إشارةٌ إلى ما ذكرناه من تنكيره ، وخروجه إلى الوصفيّة ، وقوله : "من حال إلى حال" إشارةٌ إلى تغيير اللفظ.

(١) في النسخة (ب) من التا.

(٢) في النسخة (ب) وكذا.

ولا تــأتي نافيــة فــي العطــف لمــا وجــب لــلأول ؛ كنحــو : جــاءني زيــد لا عمـرو ، وتـدخل علـى المضـارع فتنفيـه اسـتقبالياً ، وتحـذف منـه علـى السـعة فـي جواب القسم ؛ كنحو : (تالله تفتأ) ، ونحو:– قول السكاكى

فقلت يمين الله أبرح قاعداً

وفي غير جواب القسم إذا كان من أخوات كان ؛ كنحو:–

تزال حبالي مبرمات أعدها

ونحو :–

تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه

وقـد نفـي بهـا الماضـي مكـرراً ؛ كنحـو : (لا صـدق ولا صـلى) ، أو فـي معنـى المكـرر ؛ كنحـو : قولـه تعـالى : (فـلا اقـتحم العقبـة) " لتفسـير الاقتحـام بفـك الرقبـة ، والإطعـام ، والتكـرار مـع الماضـي ملتـزم عنـد قـوم غيـر ملتـزم عنـد آخرين .

وأمـا قـول الجميـع : لا رعـاك الله فـي الـدعاء ، ووالله لا فعلـت فـي جـواب القسم فلتنزل الماضي فيهما منزلة المستقبل .

وتـأتي نقيضـة لـنعم ، وذلـك ؛ إذ قلتهـا فـي جـواب مـن قـال : جـاء زيـد ، أو هـل جـاء؟ مثـل لا والله ، ولبلـى ، وذلـك إذا قلتهـا فـي جـواب مـن أدخـل النفـي في الكلامين .

وبمعنـــى غيـــر ؛ كنحـــو : أخذتـــه بـــلا ذنـــب ، وغضـــبت مـــن لا شـــيء ، وذهبت بلا عناد ، وجئت بلا شيء.

وصلة ؛ نحو :ما جاءني زيد ، ولا عمرو ، (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة) ، ونحو : (فلا أقسم بمواقع النجوم) ، (ولئلا يعلم أهل الكتاب) على الأقرب.(١)

قول الشارح (لا) نافية فى العطف

(قوله : ولا تأتي نافية(٢) في العطف) (٣) وإنما قال

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٢٠-١٢١ .

(٢) في النسخة (ب) بزيادة(فيه).

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٠٥ : " ؛ فلا تنفي ما وجب للأول كقولك: جاءني زيد لا عمرو.

قال ابن يعيش شارحا ٣/٤٤٠: " فأما "لا" فتُخْرِج الثاني ممّا دخل فيه الأوّل ، وذلك قولك: "ضربت زيدًا لا عمرًا" ، و"مررت برجل لا امرأةٍ" ، و"جاءني زيدُ لا عمرو" ، ولا تقع بعد نفي ؛ فلا تقول: "ما قام زيدُ لا عمرو" ؛ لأنها لإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأوَّلُ ، والأولُ لم يدخل في شيء ؛ فإذا قلت: " هذا زيدٌ لا عمرو" ، فقد حققت الأولَ ، وأبطلت الثاني..............

واعلم أنها إذا خَلَتْ من واو داخلةٍ عليها كانت عاطفةً نافيةً ؛ كقولك: "جاء زيدٌ لا عمرٌو" ؛ فإذا دخلت عليها الواو ؛ نحو : قوله تعالى: { فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ} الطارق١٠ ، وقوله : سبحانه: { فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ } الشعراء ١٠١ ، تجردت للنفي ، واستبدّت الواو بالعطف ؛ لأنها مشتركة تارةً تكون نفيًا ، وتارةً مؤكدةً للنفي .

ووجهُ الحاجة إلى تأكيد النفي أنها قد تُوقِع إبهاما بدخولها لما سبق إلى النفس في قولك: "ما جاء زيدٌ ، وعمرو" من غير ذكرِ "لا".

وذلك أنك دللت بها حين دخلتِ الكلامَ على انتفاء المجيء منهما على كل حال مصطحبَين ، ومفترقَيْن ، ومع عدمها كان الكلام يُوهِم أن المجيء انتفي عنهما مصطحبين ، فإنه يجوز أن يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع ، فالواو مستبِدّةٌ بالعطف ؛لأنه لا يجوز دخول حرف العطف على مثله ؛ إذ من المحال عطفُ العاطف.

قال السهيلي في نتائج الفكر صـ٢٠٢ : "ولا تكون " لا " عاطفة إلا بعد إيجاب ، وشرط آخر ، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها ؛ كقولك: جاءني رجل لا امرأة ، ورجل عالم لا جاهل.

في العطف[1] ؛ لأنها في غير صور العطف لاينفي عن الثاني ما وجب للأول .

حذف (لا) النافية في جواب القسم

(قوله : ويحذف منه) أي : من المضارع جاء[2] حذفها كثيرا[3] شائعا[4] في جواب القسم[5] ؛ لأنه مظنة التخفيف وفي غير جواب القسم إذا كان من الأفعال الناقصة [6] وإنما حذف في القسم بقرينة

ولو قلت: مررت برجل لا زيد ، لم يجز ، وكذلك: مررت برجل لا عاقل ؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني ، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) جا.

(٣) في النسخة (ب) كثير .

(٤) في النسخة (ب) شايع.

(٥) قال ابن هشام في المغني صـ٨٣٤ : حذف لا النافية ، وغَيرهَا يطرد ذَلِك فِي جَوَاب الْقسم إذا كان المنفي مضارعا ؛ نحو : { تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ } يوسف ٨٥ .... ، ويقل مَعَ الماضِي ، ويسهله تقدم لا على الْقسم ؛ .....".أ.هـ بتصرف

قال الكرماني في قوله : (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) يوسف ٨٥ .أي : لا تفتؤ ، وجاز حذفه ؛ لأن اليمين في الإثبات يجاب باللام أو بإن ، وفي النفي يجاب بما ، أو بلا ، وإذا خلا من علامة الإثبات فالنفي لا غير ؛ نحو : أن تقول: والله اضرب زيداً ، يكون تقديره: لا أضرب ، ومثله:(وَلَا يَأْتَلِ أولو الْفَضْلِ منكمْ والسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا) النور ٢٢ ؛ أي :لا يؤتوا.

ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل – المؤلف: محمود بن حمزة بن نصر ، أبو القاسم برهان الدين الكرماني ، ويعرف بتاج القراء (المتوفي: نحو : ٥٠٥هـ) – دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة ، مؤسسة علوم القرآن – بيروت– ٥٨٤/١

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٥٤ : "وتجيء محذوفًا منها حرف النفي .

قال ابن يعيش شارحا ٣٦٣/٤-٣٦٤: " هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرفُ الجحد ؛ نحو : "ما زال" ، و"لم يزل" ، و"لا يزال" ، وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر ، واستمراره.

وذلك إنما يكون مع مقارنَة حرف النفي ؛ لأن استعمالها مجرّدة من حرف النفي يُنافي هذا الغرض، ؛ لأنها إذا عرِيَتْ من حرف النفي ، لم تفد الإثبات ، والغرضُ منها إثبات الخبر.

كونه خاليا عن اللام ، ونون التأكيد [1] نحو :-

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ [2].

ولا يكـون الإيجـاب إلا مـع حـرف النفـي علـى مـا تقـدّم ؛ إلا أن حـرف النفـي قـد يحـذف فـي بعـض المواضـع ، وهـو مـرادٌ ، وإنمـا يسـوغ حذفـه إذا وقـع فـي جـواب القَسَـم ، وذلـك لأمـن اللـبس ، وزوال الإشكال. ....

ودل علـى إرادة القسـمَ حـذفُ حـرف النفـي ، فلـو لا القسـم لمـا سـاغ الحـذف ، ولا يجـوز أن يحـذف مـن هـذه الحـروف غيـرُ "لا" ؛ نحـو : و"الله أقـومُ" ، والمـراد: لا أقـوم ، وإنمـا لـم يجـز حـذفُ غيرهـا ؛لأنـه لا يجـوز حـذف "لـم" ، و"مـا"؛ لأن "لـم" عاملـة فـي مـا بعـدها ، والحـرف لا يجوز أن يحذف ، ويعمل.

(١) قـال سـيبويه ٤٩٧/٣ : " وقـال الخليـل: إنّمـا تجـيْ بهـذه الحـروف؛ لأنـك تضـيف حلفـك إلـى المحلـوف بـه ؛ كمـا تضـيف مـررت بـه بالبـاء ؛ إلا أن الفعـل يجـيء مضـمراً فـي هـذا البـاب ، والحلف توكيد.

وقد تقول: تالله! ، وفيها معنى التعجب.

وبعـض العـرب يقـول فـي هـذا المعنـى: لله فيجـيء بـاللام ، ولا تجـيء ؛ إلا أن يكـون فيهـا ، معنى التعجب.

(٢) هذا بيتٌ من البسيط ، وتمامه :-

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

التخـريج: البيـت لأبـي ذؤيـب الهـذلي فـي شـرح شـواهد الإيضـاح ص ٥٤٤ ، وشـرح شـواهد المغنـي ٢/ ٥٧٤ ، ولسـان العـرب ١٣/ ٢٧٥ (ظـين) ولأميَّـة بـن أبـي عائـذ فـي الكتـاب ٣/ ٤٩٧ ، ولمالـك بـن خالـد الخنـاعي فـي جمهـرة اللغـة ص ٥٧ ، وشـرح أبيـات سـيبويه ١/ ٤٩٩ ، وشـرح أشـعار الهـذليين ١/ ٤٣٩ ، وشـرح شـواهد الإيضـاح ص ٣٠٤ ، ولسـان العـرب ٣/ ١٥٨ (حيـد) ، ٦/ ١٧٣ (قـرنس) ، ١٥/ ٢٦ (ظيـا) ولأبـي ذؤيـب ، أولمالـك فـي شـرح أشـعار الهـذليين ١/ ٢٢٧ ، ولأبـي ذؤيـب ، أولمالـك ، أولا ميّـة فـي خزانـة الأدب ١٠/ ٩٥ ، ولأبـي ذؤيـب ، أولمالـك ، أولا ميّـة ، أولعبـد مـن اف الهـذليّ ، أو للفَضْـل بـن عبـاس ، أولأبـي زبيـد الطـائي فـي خزانـة الأدب ٥/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ولأبـي ذؤيـب ، أولمالـك ، أولا ميّـة ، أولعبـد مـن اف فـي الـدرر ٤/ ١٦٢ ، ١٦٥ ، وللهـذليّ فـي جمهـرة اللغـة ص ٢٣٨ ، وبـلا نسـبة فـي الأشـباه والنظـائر ٦/ ٢٣ ، والجنـى الـداني ص ٩٨ ، وجـواهر الأدب ص ٧٢ ، والـدرر ٤/ ٢١٥ ، ورصـف المبـاني ص ١١٨ ، ١٧١ ، وشـرح الأشـموني ٢/ ٢٩٠ ، والصـاحبي فـي فقـه اللغـة ص ١١٤ ، واللامـات ص ٨١ ، والمقتضـب ٢/ ٣٢٤ ، وهمـع الهوامع ٢/ ٣٢ ، ٣٩.

، وحذف من ؛ نحو : أبرح ، وتنفك [1]؛ لأن ؛ نحو: ذلك لايستعمل إلا مع حرف النفي ؛ فكان[2] قرينة .

ولقائل أن يقول : لانسلم أن المحذوف هو لا ؛ كما[3] في قوله : **(تالله تفتأ)** [4] [5]

ينظر : المعجم المفصل ٢/٣٣٣.

من شواهد سيبويه ٢/ ١٤٤: على دخول اللام على اسم "الله" في القسم بمعنى التعجب ، والحيد -بفتح الحاء- مصدر: وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل .

ويروى -بكسر الحاء- ، وفسر بأنه جمع حيدة ، وهي العقدة في قرن الوعل ، وقيل: هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركه للضرورة ، ومعناه الروغان.

وروي: ذو جيد بالجيم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل: يريد به الظبي ، والمشمخر: الجبل الشامخ العالي ، والباء بمعنى "في" والظيان: ياسمين البر ، والآس: نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة.

(١) قال ابن جني ٢/٢٨٦ : " فأمَّا عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع؛ ؛ ألا ترى إلى "قول امرئ القيس ":-

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا

لأنه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأن "أبرح" هذه لا تستعمل في الواجب ؛ فلا بُدَّ من أن يكون أراد: لا أبرح ، ويكفي من هذا قولهم : رب إشارة أبلغ من عبارة.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) مكان.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) يوسف: ٨٥. قال ابن يعيش ٥/٢٥٢ : "وأما حذفُ "لا" في جواب القسم ؛ فنحو قولك: "واللَّهِ يقوم زيدٌ" ، والمراد: لا يقوم، ؛ لأنه تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا ؛ إذ لو كان إيجابًا ، لكان بحروفه اللازمة له من اللام ، ونون التوكيد ، وفي التنزيل: **{قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}** يوسف ٨٥ ، أي: لا تفتأ تذكر.

قال الزجاج: "وإنما جاز إضمار " لا " في قوله : **(تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)** يوسف ٨٥ ؛ لأنه لا يجوز في القسم تاللّه تفعل حتى تقول : لتفعلن ، أو لاتفعل.

ينظر : معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج (المتوفي: ٣١١هـ) - تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي- الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م ٣ /١٢٦

(٥) في النسخة (ب) ، وفي قوله : تنفك.

تنفك تسمع[1] ؛ بل هو كلمة ما[2]؛ اللهم إلا أن يقال : أن مضارع تلك الأفعال لاتستعمل إلا مع كلمة لا ؛ فيكون المحذوف – حينئذ – هو كلمة لا.

(قوله : وقد نفي بها الماضي مكررا) [3] ....=

---

(١) هذا بيتٌ من مجزوء الكامل ، وهو لخليفة بن براز ، وبعده:-

وَالمرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَا ... ءَ مُؤَمِّلاً والموْتُ دُونَهُ

وكان أبو بكر الصدّيق – رضي الله عنه – كثيرًا ما يتمثّل بهما.

و(هالك) : ميّت.

والمعنى: لا تزال تسمع مات فلان وفلان حتى تكون أنت الميّت.

ينظر : هذا البيت في المفصل ٣٥٥ ، والإنصاف ٢/٨٢٤ ، وشرح المفصل٧/١٠٩ ، ١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ١/١٩٨ ، وشرح الرّضيّ ٢/٢٩٥ ، وابن النّاظم ١٣٠ ، وتخليص الشّواهد ٢٣٣ ، والمقاصد النّحويّة ٢/٧٥ ، والهمع ٢/٦٦ ، والخزانة ٩/٢٤٢.

ينظر : المعجم المفصل ٨/٥٠.

والشّاهد فيه: (تنفكّ) حيث حذف النّافي فيه؛ إذ أصلُه: لا تنفكّ.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) دخول (لا) النافية على الماضى قليل ، وإذا دخلت عليه وجب تكرارها.

ينظر : الجنى الدانى ص ٢٩٧.

قال ابن هشام: "ومثال الفعل الماضى قوله تعالى: " فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى " سورة القيامة آية ٣١.. ، وقول المهذلى: "كيف أعزم من لا شرب ، ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل" ، وإنما ترك التكرار في (لا شلت يداك" ، ولا فض الله فاك).

.... ؛ لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل في المعنى ، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المعنى ؛ إلا أنه ليس دعاء قولك: "والله لا فعلت كذا" أ .هـ.

ينظر : مغنى اللبيب ١/٤٧٠.

ويرى الهروى أن (لا) النافية الداخلة على الفعل الماضى بمعنى (لم) ففي قوله تعالى: " فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى أى: لم يصدق ، ولم يصل ، وكذلك قوله تعالى: " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ " سورة البلد آية ١١ ، أى: لم يقتحم العقبة.

ومن هذا قول القائل للنبى ﷺ: "أرأيت من لا شرب ، ولا أكل ، ولا صاح فاستهل" أى: من لم يأكل ، ولم يشرب يعنى الجنين. ينظر : الأزهية للهروى ص ١٦٧.

وورود "لا" مع الفعل الماضى من غير أن تكرار في قوله تعالى: " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ " البلد آية ١١ عمل النحاة على التقدير والتأويل ؛ لدوام إعمام القاعدة التى وصفوها لـ "لا"

= كان الوجه ألا[1] ينفي بها الماضي ؛ لأنها لنفي الاستقبال إلا أنه لما قصد إلي نفي[2] المكرر ؛ جاز دخولها على الماضي المكرر ؛ إجراء لها مجري لا في قولك : لاحول ولاقوة [3].

وبعضهم قالوا بجواز دخولها على الماضي بدون التكرار ؛ لمكان التوسع في الكلام .

التى تسبق الماضى ، وذلك بوجوب تكرارها ، قال الزمخشرى في تفسير قوله تعالى: " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ":-

"فإن قلت: قلما تقع "لا" الداخلة على الماضى إلا مكررة ، ونحو قوله : "فأى أمر سيئ لا فعله" لا يكاد يقع؛ فما لها لم تكرر في الكلام الأفصح؟

قلت : هى متكررة في المعنى؛ لأن معنى " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ " ؛ فلا فك رقبة ، ولا أطعم مسكينا؛ ألا ترى: أنه فسر اقتحام العقبة بذلك".

ينظر : الكشاف ٤/٢٥٦.

وقال الفراء: "ولم يضم إلى قوله : " فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ " كلام آخر فيه (لا) ؛ لأن العرب لا تكاد تفرد "لا" في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر ؛ كما قال عز وجل: " فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى " سورة القيامة آية ٣١ ، وقوله تعالى: " أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " سورة يونس آية ٦٢ ، وهو مما كان في آخره معناه ، فاكتفي بواحدة من أخرى.

ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بشيئين فقال: " فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ " سورة البلد آية ١٣-١٤ ، وقوله : " ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا..." سورة البلد آية ١٧ فسرها بثلاثة أشياء فكأنه كان في أول الكلام ؛ فلا فعل ذا ، ولا ذا ، ولا ذا" أ.هـ .

ينظر : معانى القرآن للفراء ٣/٢٦٤.

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) النفي .

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ١١١ : " إعراب لا حول ولا قوة إلا بالله: ، وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه:-

أن تفتحهما ، وأن تنصب الثاني ، وأن ترفعه ، وأن ترفعهما ، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس ، أو على مذهب أبي العباس ، وتفتح الثاني ، وأن تعكس هذا .

(قولــه : فلتنــزل الماضــي منزلــة المســتقبل) أمـا فـي الـدعاء[1] [2]؛ فظـاهر[3] ، وأمــا فــي القســم فقــد نــزل منزلــة المســتقبل [4] ويقصــد بــه معنــي الاســتقبال إرادة التوسع لكثرة القسم ؛ كقوله :-

فوالله لا أكرهت جنبي بعدها   على السر حتي تستشار المدامع[5]

(لا) نقيضة لبلي

(قولـــه : ونقيضـــه لبلـــي[6]) مـن حيـث إنهـا تفيـد السـلب إذا خـرج فـي جـواب النفــي ، وبلــي[7] تفيــد الإيجــاب [8] هنــاك فكانــت نقيضــة لهــا ، وهــو الــذي أشــار

---

(١) في النســـخــة (ب) الدعا.

(٢) قــال الزمخشــري فـــي المفصــل صــ٤٠٦ : "ولنفـــي الأمـــر فـــي قولـــك : لا نفعـــل ، ويســـمى النهي ، والدعاء في قولك : لا رعاك الله.

قــال ابــن يعــيش شــارحا ٣٤/٥ : "وقــد تكــون دعــاءً فــي ؛ نحــو قولــك: "لا رعــاك اللهُ" ، و"لا قــام زيــدٌ ، ولا قعــد" ، يريــد الــدعاء عليــه ، وهــو مَجــاز مــن قبــل وضــع الماضــي موضــعَ المضــارع ، وحقُّ هذا الكلام أن تكون نفيًا لقيامه وقعوده.

(٣) في النســـخــة (ب) فطاهر.

(٤) قــال ســيبويه فـــي الكتــاب ١٠٨/٣ : "وســألته عــن قولــه عــز وجــل: "وَلَــئِنْ أَرْسَــلْنَا رِيحًــا فَــرَأَوْهُ مُصْــفَرًّا لَظَلُّــوا مِــنْ بَعْــدِهِ يَكْفُــرُونَ "الــروم ٥١ ؛ فقــال : هــي فــي معنــى لــيفعلنَّ ؛ كأنه قال ليظلَّن ؛ كما تقول: واللَّه لا فعلت ذاك أبداً ، تريد معنى لا أفعل.

قــال ابــن الســراج فــي الأصــول ٤٠٠/١ : "ويقــع بعــدها فــي القســم الفعــل الماضــي فــي معنــى المســتقبل ، وذلــك قولــك: والله لا فعلــت، إنمــا المعنـــى: لا أفعــل؛ لأن قولــك فــي القســم: لا أفعــل إنمــا هــو لمــا يقــع، فأمــا قــولهم : لا أفعــل نفــي لقولــك: لأفعلــن ، ولــذلك يجــوز أن تحــذف "لا" وأنــت تريــد النفــي ، وجــائز أن تقــول: لا قــام زيــد ، ولا قعــد عمــرو تريــد الــدعاء عليــه ، وهــذا مجاز.

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت .

(٦) في النســـخــة(أ) لنعم ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٧) في النســـخــة (ب) وبلي.

(٨) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٢٣٤/٤ : "وأمــا بلــى فتوجــب بــه بعــد النفــي ، وأمــا نعــم فعــدةٌ ، وتصــديقٌ ، تقــول: قــد كــان كــذا ، وكــذا فيقــول: نعــم ، وليســا اســمين ، وقبالــة اســم يكــون ظرفــا ؛ فــإذا اســتفهمت فقلــت أتفعــل؟ أجبــت بــنعم ؛ فــإذا قلــت: ألســت تفعــل؟ قــال : بلــى يجريــان مجراهما قبل أن تجيء الألف.

إليه[1] بقوله : في جواب من أدخل النفي في الكلامين السابقين ، وهما : جاء زيد أو[2] هل جاء ؟

قال الزمخشري في المفصل ص٤١٥ : "وبلى إيجاب لما بعد النفي . تقول : لمن قال لم يقم زيداً ، أو ألم يقم؟ بلى قد قام ، وقال الله تعالى: " **بلَى قَادِرين** "القيامة ٤ ؛ أي : نجمعها .

قال ابن يعيش شارحا ٥٤/٥ : "وأما "بلى" فيوجب بها بعد النفي ، فهي توقع النفي ، وتُبطِله ، وإذا رفعته ؛ فقد أوجبت نقيضَه ، وهي أبدًا تُوجِب نقيض ذلك المنفي المتقدّم ، ولا يصح أن تُوجِب إلا بعد رفعِ النفي ، وإبطالهِ.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) وهل .

قول السكاكى

ولو لنحو الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الأول ؛ كقولك : لو جاء زيد ، أو يجيء لأكرمته ، وحذف جوابها عند الدلالة سائغ ، وقد يجيء في معنى التمني ؛ كنحو : لو تأتيني فتحدثني ، وزعم الفراء رحمه الله أنها تستعمل في الاستقبال كان ، ولمعنى الشرط فيها حكمها في استدعاء الفعل ، وامتناع تقديم جوابها عليها حكم إن.[(١)]

قول الشارح

(لو) للشرط في الماضي

(**قوله : ولو لنحو**[(٢)] **الشرط**)[(٣)] [(٤)] وإنما قال لنحو[(٥)] الشرط ؛ لأن الشرط[(٦)] هو تعليق الحكم في المستقبل بأمر ، وهو المتعارف الذي يتبادر [(٧)]

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٢١.

(٢) في النسخة (ب) كنحو.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ ٤١٥ : "ولو تجعله للمضي ، وإن كان مستقبلاً كقوله تعالى: " لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم " الحجرات ٧ ، وزعم الفراء أن لو يستعمل في الاستقبال كان .

قال ابن يعيش شارحا ٥/١٠٥ : " سيبويه رحمه الله في الكتاب ٣/ ٥٦ إنّما ذكر"إنّ" و"إذْمَا" ، وعدّ "إذما" في حيّز الحروف ، ولم يذكر "لَوْ"؛ لأن "لَوْ" معناها المضِيُّ ، والشرط إنما يكونا بالمستقبل، ؛ لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوفُ دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ، ولا يكون هذا المعنى في ما مضى ، وإنمّا يذكرها من يذكرها في حروف الشرط ؛ لأنها كانت شرطًا في ما مضى ؛ إذ كان وجود الثاني موقوفًا على وجود الأول.

قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٨]: "وعند المحققين: أنه لا يليها إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي ، أو المضارع قال تعالى: «أن لو نشاء أصبناهم» الأعراف ١٠٠ ، أو منفي بـ(لم).

وزعم قوم أن استعمالها في المضي غالب ، وأنها تستعمل بمعنى (إن) للشرط في المستقبل

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٤/٩٣ : " لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه ، واستعمالها في المضي غالبا

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(في الماضي).

(٥) في النسخة (ب) كنحو.

(٦) في النسخة (ب) السرط.

(٧) في النسخة (ب) يتبادره.

الفهم إليه عند إطلاقه علي أنه لو قال : ولو للشرط[1] في الماضي من غير إقحام لفظ[2] نحو؛ لكان أظهر.

(لو) دالة على الامتناع

(قوله : على امتناع الثاني) [3] أي : دالا عليه بحكم الاستعمال .

---

(١) في النسخة (ب) للسرط.

(٢) في النسخة (ب) لفظ.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٤ : "وأما لو ؛ فلما كان سيقع لو قوع غيره.

قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٨]: " (لو) حرف امتناع لا متناع هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم.

وعبارة سيبويه «لما كان سيقع لو قوع غيره» يعني أنه يقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع.

قال الأستاذ أبو علي : (لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع ؛ بل مدلولها ما نص عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها الشرط فقط. انتهى.

قال المرادي في الجني الداني ص٢٧٣-٢٧٤ : "وعبارة أكثرهم: لو حرف امتناع لامتناع. أي: تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول.

وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة ؛ لأنها تقتضي كون جواب لو ممتنعاً غير ثابت دائماً ، وذلك غير لا زم ؛ لأن جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع ؛ كقولك : لطائر: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً. فإنسانيته محكوم ربه لا عطاه. فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال .

والمعنى : أن عطاءه حاصل مع ترك السؤال. فكيف مع السؤال؟ ، وكذا قول عمر في صهيب ، رضي الله عنهما : (لو لم يخف الله لم يعصه) فعدم المعصية محكوم بثبوته ؛ لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف ، فالحكم بثبوته على تقدير الخوف أولى.

وكذلك قوله تعالى : "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ " لقمان ٢٧.

فعدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر ، وسبعة أمثاله. فثبوت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى.

فهذه الأمثلة ، ونحوها ، تدل على فساد قولهم : لو حرف امتناع لا متناع.

والتحقيق في ذلك : إن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل في ما مضى. فيلزم من تقدير حصول شرطها ، حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه ؛ إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب لو جوب ، وتخرج عن كونها للتعليق في الماضي.

وذلـك أن لـو يسـتعمل فـي أن الثـاني امتنـع لامتنـاع الأول ، وإن كـان فـي الأصـل موضـوعا لإفـادة الملازمـة فحسـب[١] مـن غيـر تعـرض لا لوضـع الملـزوم ، ولا لرفع اللازم .

وإنمـا نشـأ[٢] ذلـك مـن عـرف الاسـتعمال ، وقـد يقصـد بـذلك إلـي ثبـوت الأمـر قطعـا فيبنـي علـى أبعـد التقـديرين ؛ لمجـيء[٣] ثبوتـه علـى خـلاف[٤] ذلـك التقـدير بالطريق الأولي ؛ كقولك : فلان لو أسأت[٥] إليه أحسن إليك.

---

(١) في النسخة (ب) بحسب.

(٢) في النسخة (ب) نشا.

(٣) في النسخة (ب) ليجي.

(٤) في النسخة (ب) حلاف.

(٥) في النسخة (ب) أسات.

قول السكاكى

والنون الثقيلة في التأكيد كالخفيفة فيه إلا في الحذف للساكن ، وسف ، وسو لغتان في سوف غير مشهورتين. [١]

قول الشارح
النون الثقيلة للتأكيد

(قوله : كالخفيفة) وفي الثقيلة زيادة تأكيد [٢] ؛ بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى .

وهذا إذا كانت كل واحدة من الخفيفة[٣] والثقيلة كلمة على حدة ؛ أما[٤] إذا كانت الثقيلة هي[٥] الأصل ، والخفيفة[٦] فرعا[٧] فلا .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٢١ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ ٤٥٧ : وهي على ضربين: ثقيلةٌ، وخفيفةٌ. فالخفيفة تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين، وفعل جماعة المؤنث، تقول: اضرِبَنَّ، و"اضرِبُنَّ"، و"اضرِبِنَّ"، و"اضرِبَنْ" و"اضرِبُنْ" و"اضرِبِنْ"، وتقول: اضربانِّ ، واضربنانِّ، ولا تقول: "اضربانْ" ولا "اضربنان"، إلا عند يونس.

قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٠٧-٥٠٩ : " اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ؛ كما أن كلَّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة.

وزعم الخليل أنهما توكيد ؛ كما التي تكون فضلاً ؛ فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا.

وقال ابن جني في اللمع صـ ١٩٨ : "وهما خَفِيفَة ، وثقيلة فالثقيلة أَشد توكيدا من الْخَفِيفَة

وقال ابن يعيش ٥/١٦٣ : " المشدّدةُ أبلغُ في التأكيد من المخفّفة، ؛ لأن تكرير النون ؛ بمنزلة تكرير التأكيد ، فقولُك: "اضرِبُن" خَفيفةَ النون ؛ بمنزلة قولك: "اضْرِبوا كلُّكم" ، وقولُك: "اضْرِبُنّ" مشدّدةَ النون ؛ بمنزلة "اضربوا كلّكم أجمعون".

(٣) في النسخة (ب) الحفيفة.

(٤) في النسخة (ب) وأما.

(٥) في النسخة (ب) هو .

(٦) في النسخة (ب) والحفيفة.

(٧) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٣]: "وليست الخفيفة مخففة منها ؛ بل هي نون على حدتها خلافًا للكوفيين؛ إذ زعموا أنها مخففة منها.

قول السكاكى

وبل للإضراب في العطف عن الأول موجبا ، أو منفيا ؛ كنحو : جاءني زيد بل عمرو بإفادة مجيء عمرو ، وما جاءني بكر ؛ بل خالد بإفادة مجئ خالد تارة ، ولا مجيئة أخرى. (١)

(بل) للاضراب فى العطف

قول الشارح

(قوله : بل للإضراب عن الأول)(٢) ؛ بل في الكلام ......=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ١٢١ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٥٧ : و"بل" للإضراب عن الأول منفيا ، أو موجباً، كقولك: جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكر بل خالد

قال ابن يعيش شارحا ٥/٢٦-٢٧ : "وأما "بَل" ، فللإضراب عن الأول ، وإثبات الحكم للثاني ، سواءٌ كان ذلك الحكم إيجابًا ، أو سَلْبًا ، تقول في الإيجاب: "قام زيدٌ بل عمرو" ، وتقول في النفي : "ما قام زيد بل عمروٌ" كأنك أردت الإخبار عن عمرو ، فغلطتَ ، وسبق لسانُك إلى ذكر "زيد" ، فأتيت بـ "بَل" مُضْرِبًا عن زيد ، ومُثْبِتًا ذلك الحكم لعمرو.

قال أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد: إذا قلت: "ما رأيتُ زيدًا بل عمرا" ، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا ، لأنك أضربت عن موجب إلى موجب ، وكذلك تُضْرِب عن منفي إلى منفي .

وتحقيقُ ذلك أن الإضراب تارةً يكون عن المحدَّث عنه ، فتأتى بعد "بَلْ" بمحدّث عنه ؛ نحو : "ضربتُ زيدًا بل عمرا" ، و"ما ضربت زيدًا بل عمرا" ، وتارةً عن الحديث ، فتأتي بعد "بَلْ" بالحديث المقصود إليه ؛ نحو : "ضربت زيدًا بل أكرمتُه" كأنك أردت أن تقول: "أكرمت زيدًا" ، فسبق لسانُك إلى "ضربت" ، فأضربتَ عنه إلى المقصود ، وهو "أكرمته".

وتارةً تُضْرِب عن الجميع ، وتأتي بعد "بَل" بالمقصود من الحديث ، والمحدَّث عنه ، وذلك نحو : "ضربتُ زيدًا بل أكرمتُ خالدًا" كأنك أردت من الأول أن تقول: "أكرمت خالدًا" ، فسبق لسانك إلى غيره ، فأضربت عنه بـ "بَل" ، وأتيتَ بعدها بالمقصود.

هذا هو القياس ، وقولُ النحويين: إنك تُضرِب بعد النفي إلى الإيجاب ، فإنما ذلك بالحمل على "لكِنْ" ، لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللفظ ،

ومن قال من النحويين أن "بَل" يُستدرك بها بعد النفي كـ "لكِنْ" ، واقتصر على ذلك ، فالاستعمال يشهد بخلافه.أ.هـ

أما العطفُ بـ (بل) بعد الإيجاب جوّزه البصريّون ، ومنعه الكوفيّون. ينظر : الإنصاف ٢/٤٨٤ ، والمغني ١٥٣ ، والأشمونيّ ٣/١١٣.

(بل) إن كانت بعد نفي ، أو ن هي فهي لتقرير حكم ما قبلها ، وجعل ضدّه لما بعدها. ينظر : ابن النّاظم ٥٤٠.

وإن لم يكن قبلها نفيٌ ، أو ن هي فهي لإ زالة حكم ما قبلها ، وجعله لما بعدها. ينظر : شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٣٣.

= الموجب[1] يفيد ثبوت ذلك الحكم السابق بعينه ، ويكون بيانا أن الأول غلط ؛ نحو : جاءني[2] زيد بل عمرو ؛ أي : جاء[3] عمرو ، وفي النفي ؛ نحو : ما جاء زيد بل عمرو ، وقد يقصد به إثبات ذلك الحكم السلبي بعينه ، وحينئذ يكون بيانا أن الأول غلط ؛ كما في صور الإيجاب ، وقد يقصد به إلي إثبات الحكم الإيجابي من غير أن يكون الأول غلط.

والمرجع في ذلك كله إلي اللغة[4]؛ بأن يكون بل موضوعة لإثبات الحكم السابق بعينه في الإيجاب ، وفي السلب إثبات ذلك الحكم بعينه ، أو لإثبات الحكم الإيجابي.

---

(١) في النسخة (ب) الموحب.

(٢) في النسخة (ب) جاني.

(٣) في النسخة (ب) جا.

(٤) في النسخة (ب) اللعة.

قول السكاكي

وما لمعنى المصدر ؛ كنحو : أعجبني ما صنعت ، أو ما تصنع ؛ أي : صنعك ، ولنفي الحال مع المضارع ، ومع الماضي لنفيه مقربا من الحال ، ولا يقدم عليها شيء مما في حيزها ، ونحو : قوله:-

إذا هِيَ قامتْ حاسِرًا مُشْمَعِلَّةً ... نَخِيبَ الفُؤادِ رأسُها ما يُقَنَّع

مع شذوذه يحتمل عندي أن يكون من باب النصب على شريطة التفسير ، وتأتي صلة إما كافة ؛ كنحو : ربما قام ، وإنما الله إله واحد ، وما شاكل ذلك ، أو مؤكدة ؛ كنحو : أما تفعل أفعل ، أو زائدة في الإبهام ؛ كنحو : متى تزرني أزرك ، أو مسلطة ؛ كنحو : إذما تخرج أخرج ، وحيثما تكن أكن ، وفيها شمة من العمل ، وعوضا عن المضاف إليه في بينما على ؛ نحو : بينا ؛ كما سبق ، وعن غير المضاف إليه ؛ كما سيأتيك في الضرب الخامس. (١)

قول الشارح

(قوله(٢) : ولا يقدم عليها شيء مما في حيزها) (٣) ؛...=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢١-١٢٢ .

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) يقصد ما النافية ....قال الأنباري في الإنصاف ١/ ١٤٠ : " ذهب الكوفيون إلى أنه أنه يجوز "طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِلًا" .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه؛ فإن كانت "ما" ردًا لخبر كانت ؛ بمنزلة لم ، ولا يجوز التقديم ؛ كما تقول : لمن قال في الخبر "زيد أكل طعامك" فترد عليه نافيًا "ما زيد آكلًا طعامك" فمن هذا الوجه يجوز التقديم؛ فتقول "طعامك ما زيد آكلًا" فإن كان جوابًا للقسم إذا قال "والله ما زيد بآكل طعامك" كانت ؛ بمنزلة اللام في جواب القسم؛ فلا يجوز التقديم.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك ؛ لأن ما ؛ بمنزلة لم ، ولن ، ولا ؛ لأنها نافية ؛ كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ؛ نحو : "زيدًا لم أضرب ، وعمرا لن أُكْرِم ، وبشرًا لا أُخْرِجُ" ؛ فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما.

= بخلاف لم ؛ فإنه يقال : زيدا لم أضرب[١] وذلك أن لم مما يختص بالفعل ، ويلزمه ؛ فجري منه مجري الجزء ؛ بخلاف مافاتها من الاختصاص بمعزل ؛ فكان التقديم ثمة ؛ كأنه تقديم على الفعل ، والتقديم على الفعل مما يجوز ؛ تقول : مازيدا ضربت[٢].

(**قوله : مع شذوذه**) يعني : شاذ ؛ فلا[٣] يعتد به ، ويحتمل ألا[٤] يكون من باب التقدير[٥] ؛ بل من إضمار العامل على شريطة التفسير ؛ بأن يكون التقدير : ماتقنع رأسها[٦] ....=

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن "ما" معناها النفي ، ويليها الاسم ، والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله ، فكذلك ههنا: "ما" لا يعمل ما بعدها في ما قبلها.

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/١٣٥ : "وإذا قلت: زيداً لم أضربْ ، أو زيداً لن أضربَ ، لم يكن فيه إلا النصبُ ، لأنك لم توقِع بعد لم ، ولَنْ شيئاً يجوز لك أن تقدِّمَه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما " ؛ كما كان ذلك في الجزاء ".

(٢) قال العكبري في اللباب ١/٤٦٨-٤٦٩ : "وأما النفي فإن كان بمَا قدَّمته ؛ كقولك : مَا ضربت زيدا ، أو مَا زيدا ضربت ، أو ضَربته ، ولَا تقول : زيدا مَا ضَربته ، وإن كانت لا ، أو لم يلْزم التَّقْدِيم تقول : زيدا لا اضربه ، ولم أضربه ، والْفرق بَينهمَا من وجهيْن :-

أحدُهما : أنَّ مَا أمّ بَاب النفي فأُقِرَّتْ في موضعهَا

وَالثَّانِي : أنَّ مَا غير عاملة في الْفِعْل ، ولم عاملة ، ولَا قد تعْمل فيه في النّهي فَكَانَ جعلهَا إلى جنب مَا تعْمل فيه أولى تقول : لا زيدا ضَربته فتقدّمها ، وتضمر الْفِعْل لاقْتِضَائه إيَّاه

(٣) في النسخة (ب) ولا.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

(٥) في النسخة (ب) التقديم.

(٦) هي أبيات قالها الأعرج الطائي في فرسه الورد:-

أرى أمّ سهل ما تزال تفجّع ... تلوم وما أدري علام توجّع

تلوم على أن أعطي الورد لقحة ... ، وما تستوي والورد ساعة تفزع

إذا هي قامت حاسرا مشمعلّة ...نخيب الفؤاد رأسها ما تقنّع

وقمت إليه باللجام ميسّرا ...هنالك يجزيني الذي كنت أصنع

ينظر : أسماء خيل العرب ، وأنسابها ، وذكر فرسانها - المؤلف: الحسن بن أحمد بن محمد الإعرابي ، أبو محمد الأسود الغندجاني (المتوفي: نحو : ٤٣٠هـ) - المحقق:

= مايقنعه ، والمفعول مقدر مع الثاني ، وتقدير المفعول كثير (١) ؛ فالحمل عليه هو الوجه .

الأستاذ الدكتور / محمّد علي سلطاني أستاذ علوم اللّغة العربيّة – الناشر: دار العصماء ، دمشق – الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧ مصـ١٩.

قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة صـ٢٥٤-٢٥٥ : " هذا بيان الحال ساعة الفزع ، وموضع إذا نصبٌ على أنه بدلٌ من ساعة تفزع ، ويكون على ذلك قوله : "هنالك يجزيني الذي كنت أصنع " من البيت الذي يليه منقطعاً ، وإن كان بيان علة إيثاره باللبن ، وانتفاء المساواة بينه وبين المرأة.

والمعنى: وما تساوي هذه المرأة الفرس إذا هي قامت بلا قناعٍ جادةً في العدو منخوبة القلب ، طائرة اللب ، لا خمار عليها ولا قناع ، لدهشها في احتمارها ، وذهابها عن عادتها ، وإلفها.

وقوله : " مشمعلةً " ؛ أي : جادةً في العدو.

وانتصب " رأسها " ؛ لأنه مفعولٌ مقدمٌ ، ويجوز أن يكون " إذا هي قامت " استئناف كلامٍ ، وحينئذٍ يكون جواب إذا قوله : هنالك يجزيني الذي كنت أصنع.

ينظر : شرح ديوان الحماسة – المؤلف: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفي: ٤٢١هـ) – المحقق: غريد الشيخ – وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين – الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٧٩ : وحذف المفعول به به كثير.

و هو في ذلك على نوعين:-

أحدهما : أن يحذف لفظاً ، ويراد معنى ، وتقديراً.

والثاني : أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كان فعله من جنس الأفعال غير المتعدية ؛ كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به.

فمن الأول قوله عز وجل " اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ " الرعد ٢٦ ، وقوله تعالى: " لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ "هود ٤٣. ؛ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته ؛ مثل ما ترى في قوله تعالى: " الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ " البقرة ٢٧٥ ، وقرئ قوله تعالى: "وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ " يس ٣٥ ، وما عملت.

ومن الثاني قولهم : فلان يعطي ، ويمنع ، ويصل ، ويقطع ، ومنه قوله عز وجل: "وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي " الأحقاف ١٥ .

(ما) صلة

(قولــه : ويــأتي[١] صــلة) أي: زائـدة[٢] ثـم إن زيادتهـا علـى وجـوه ؛ إمـا أن يكـون ممـا يمتنـع العامـل عـن العمـل ؛نحـو : إنمـا[٣] زيـد قـائم [٤] ، أو تكـون مؤكـدة [٥] ،

ومن حذف المفعول به حذف المنادي يقال : يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد.

(١) في النسخة (ب) وياتي .

(٢) في النسخة (ب) زايدة.

(٣) في النسخة (ب) إما.

(٤) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٥٦٣/٢ : " (ما) تدخُل على هذه الحروف فتكفّها عن العمل؛ فهي إمّا الكافّة ، وأما الزّائدة ، ومنه قوله تعالى: {إِنَّمَا اللهُ إِلَـهُ واحد} النساء ١٧١.

و هي إذا كانت مَعَ (إنّ) و(أنَّ) و(لَكِنَّ) فالأحسن الأقيس إبطال عملها ، وجعل (ما) كافّة ، واختير الرّفع في هذه الثّلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغيّر فيها ، ويتغيّر في الثّلاثة الآخر.

وقد أجاز أبو القاسم الزّجّاجيّ ، ووافقه الزّمخشريّ ، وابن مالكٍ أنْ تكون (ما) معهنّ زائدة؛ فأجاز أن تقول: (إنّما زيدًا قائمٌ) و(لكنّما عمرًا شاخص) لأنهنّ كلّهنّ أخوات فيجرين في اللّفظ مجرى واحداً.

فإن دخلت على (ليت) و(لعلّ) و(كأنّ) كان الأقيس إعمال هذه الحروف ، وجعل (ما) زائدة؛ لأن هذه الحروف لما" أ.هـ

وهذا مذهب الزّجّاج ، وابن السّرّاج ، وابن أبي الرّبيع ، وهو أنه يجوز في هذه الثّلاثة خاصة.

وينظر : الجمل ٣٠٤ ، والمفصل٤٢٤ ، وشرح المفصل ١٣٣/٨ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، وشرح التّسهيل ٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٢/٢ ، والملخّص ٢٤٥ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٠٨/٣ : "وإنما كثر هذا التوكيد بعد "ما" الزائدة لشبهها بلام القسم.

قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٥٣. -بعد تمثيله بـ"ربما تقولن ذلك" و"كثر ما تقولن ذلك":"ولا يقع بعد هذه الحروف إلا ، وما لا زمة ، فأشبهت عندهم لام القسم".

ولا يلزم هذا التوكيد إلا بعد القسم.

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٠٩/٣ : "ثم بينت أن الفعل بعد "إما" يقل وقوعه بلا نون ، ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلا مؤكدا كقوله تعالى: {وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى} الأنعام ٦٨.

وكونها مؤكدة[١] لا يخرجها عن كونها زائدة[٢] ؛ إذ المراد بذلك أنه[٣] لايختل[٤] أصل المعني بدونها ، أو تكون مبينة[٥] بزيد في الإبهام ؛ نحو : متي ما تزرني[٦] ؛ فإنه أدخل في الإبهام من : متي تزرني.

(ما) زائدة فى الابهام

ألا تري أنك إذا قلت : متي ما تزرني من غير تخصيص لبعض الأوقات صح ، وإلا فلا ؛ بخلاف [٧] ما إذا قلت : متي تزرني فإنه يصح مطلقا ؛ سواء سواء خص البعض منها ، أو لم يخص ، أو تكون مسلطة[٨].

(ما) مسلطة

وزعم بعضهم أن ذلك لا زم ، وأن نحو: "إما تفعل أفعل" غير جائز، وليس بصحيح ؛ بل هو جائز قليل " أ.هـ

(١) في النسخة (ب) موكدة.

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) أن.

(٤) في النسخة (ب) يخل.

(٥) في النسخة (ب) مما يزيد.

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ٢١٦ : "ويتصل بهما "ما" المزيدة فتزيدهما إبهاماً.

وقال سيبويه في الكتاب ٤/٢٢١ : "وتكون توكيداً لغواً ، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك ، وقولك: غضبت من غير ما جرمٍ.

وقال الله عز وجل: " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ " النساء ١٥٥ ، وهي لغو في أنها لم تحدث ؛ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيدٌ للكلام.

قال الزجاجي في حروف المعاني والصفات صـ٥٩ : " مَتى لَهَا وجهان :-

تكون استفهاماً عن الزَّمَان ؛ كقولك : مَتى تخرج

وَتكون جَزَاء ؛ كقولك : مَتى تزرني أكرمك

وَقد تزاد فيها مَا في الْجَزَاء ؛ فيقال : مَتى مَا تزرني أقصدك.

(٧) في النسخة (ب) بحلاف.

(٨) قال المرادي في الجني الداني صـ٣٣٦ : "والآخر: أن تكون مسلطة. ذكر هذا القسم أبو محمد بن السيد. قال : وهي ضد الكافة ، وهي التي تلحق حيث ، وإذ؛ فيجب لهما بها العمل.

قلت: قد تقدم أن ما في حيثما ، وإذ ما عوض من الإضافة ، ولما كان لحاقها لحيث ، وإذ شرطاً في الجزم بهما سماها مسلطة.

أي : تكون الكلمة عند زيادتها عاملة ؛ نحو : إذا ما تخرج أخرج ؛ فإن إذ لاتعمل ؛ فإذا زيدت ما صارت عاملة[1] ولهذا المعني تسمي مسلطة.

ولقائل أن يقول : لانسلم أن ما في : إذما زائدة[2] [3] وإنما يكون كذلك أن لو اتحد أصل المعني ، وهو ممنوع .

وذلك أن معني ؛ إذ الزمان الماضي المجرد عن الشرط[4]

---

(١) قال الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه ٢/١٧١-١٧٢ : " قال : ومِمّا يُجازَى به من الظُّروفِ: أي : حين.

قال أبو علي : (أي) اسم ممّا تُضيفُه إليه إنْ ظرفًا فظرفٌ ، وإنْ اسما فاسمٌ.

قال: وإنّما منع (حيثُ) أنْ يُجازى بها أنَّك تقول:-

قال أبو علي : (حيثُ) ظرفٌ من المكان شُبِّهَ (بحين) من ظرفِ الزَّمانِ فأضيف إلى الجُمَل ؛ كما أضيف (حين).

(وإذْ) ظرفٌ من الزَّمان ، يُضاف إلى الجُمل ، وكل واحد من "حيثُ ، وإذْ ، وإذا" أضيف إلى الجُمل صار موضعُ الجملة جَرًّا بالإضافة ؛ فإذا وقع الفعل بعدهما وقع في موضع اسم مجرور ، والفعلُ متى وقع موقع اسم لم يجز فيه إلا الرفعُ.

فلو جُوزِيَ بحيثُ ، وإذْ ، ولم يضُمَّ إليهما (ما) لم تجز المجازاةُ بهما لأنك إذا جازيت جزمْتَ ، وهذا موضعٌ لا يكون فيه الفعلُ إلا مرتفعًا ، لو قوعه موقع الاسمِ ؛ فلما امْتَنَعَتْ المجازاةُ بهما لما ذكرنا ، ضُمَّ إليهما (ما) الكافَّةُ فمنعتهما الإضافة ؛ كما أنَّك ضَمَمْتَها إلى سائرِ الحروف ، والأسماء الجارّة فكفَفْتَها عن الإضافة.أ.هـ

وقال المرادي في توضيح المقاصد ١٢٧٦/٣ : "وأجاز الفراء الجزم بإذ ، وحيث دون ما.......".

(٢) في النسخة (ب) زيادة.

(٣) ذهب المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ إلى أنها اسم ظرف زمان ، وأصلُها: إذ التي هي ظرفٌ لما مضى ، فزيد عليها (ما) وجوبًا في الشّرط ، فجُزم بها.

ينظر : الكتاب ٥٦/٣ ، ٥٧ ، والمقتضب ٤٦/٢ ، ٤٧ ، والكامل ٣٧٩/١ ، والأُصول ١٥٩/٢ ، والإيضاح ٢٥٢ ، وشرح المفصل ٤٦/٧ ، ٤٧ ، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤ ، وشرح الكافية الشّافية ١٦٢٠/٣- ١٦٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤ ، والجنى الدّاني ١٩١ .

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٢١٣ : " ؛ إذ لما مضى من الدهر ، وإذا لما يستقبل يستقبل منه.

ومعني إذما الزمان المستقبل المتضمن لمعني الشرط[١]؛ فأين[٢] أحدهما عن الآخر ؛ فأني يصح الحكم عليها بالزيادة .

بل الحق أن يحكم على المجموع بأنه كلمة واحدة[٣] ، أو بأن ما غير زائدة [٤] لحقت لقلب[٥] ذلك إلي هذا المعني ؛ كما أن لم في المضارع كذلك [٦].

(**قوله**[٧] : **وفيها شمة من العمل)** أي : لها مدخل في ذلك ؛ من حيث

قال ابن يعيش شارحا ٣/١٢٠-١٢١ : " فأما "إذْ" فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمةً فيها، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض ، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ، ويكشِف عن معناها ، وإيضاحُها يكون بجملة بعدها ، فصارت ؛ بمنزلة بعض الاسم ، وضارعتْ "الّذِي" ، والأسماء الناقصةَ المحتاجةَ إلى الصلات، ؛ لأن الأسماء موضوعةٌ للدلالة على المسميات ، والتمييزِ بين بعضها ، وبعض ؛ فإذا وجد منها ما يتوقّف معناه على ما بعده حل مع ما بعده من تَمامه محل الاسم الواحد ، وصار هو بنفسه ؛ بمنزلة بعض الاسم ، وبعضُ الاسم مبنيّ ؛ لأن بعض الاسم لا يُوضَع للدلالة على المعنى.

(١) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٢] : "وأدوات الشرط ، وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة ، وتكون الأولى سببًا ، والثانية متسببًا ، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) بأين.

(٣) في النسخة (ب) على حدة.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٦-٥٧ : "ولا يكون الجزاء في حيث ، ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما ؛ فتصير إذ مع ما ؛ بمنزلة إنما ، وكأنما ، وليست ما فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع ما ؛ بمنزلة حرف واحد.

(٥) في النسخة (ب) لقب.

(٦) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٥٩] : " (لم ، ولما): .... ، ومذهب سيبويه: أنهما يصرفان لفظا الماضي إلى المضارع دون معناه ، ومذهب المبرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

إن إذ بانفرادها لاتعمل [١].

(ما) عوض عن المضاف إليه

(قولــه[٢] : وعوضــا عــن المضــاف إليــه فــي بينمــا) [٣] ؛ إذ أصـل : بينمـا زيـد قـائم؛ بـين أوقـات زيـد قـائم فحـذف المضـاف إليـه ، وعـوض عنـه مـا[٤] وإنمـا حمـل علـى التعـويض ؛ لأن ذهـاب الشـيء[٥] مـع العـوض أدخـل فـي المناسـبة مـن من ذهابه لا مع العوض.

---

(١) قــال المبــرد فــي المقتضــب ٤٧/٢ : "والمجــازاة بإذمــا قولــك : إذمــا تــأتني آتِــك .... ، ولَا يكــون الْجَـزَاء فــي إذ ، ولَا فــي حَيْــثُ بِغَيْــر مَــا لأنهمــا ظرفــإن يضــافان إلــى الْأَفْعَــال ، وإِذا زِدْت على كل واحد منهمَا مَا منعتا الإضافة فعملتا"أ.هـ

(٢) في النــســخــة (ب) ساقط.

(٣) قــال الصــبان فــي حاشــيته ٣٨٢/٢ : "وإضــافة بينمــا ، أو بينــا فــي الحقيقــة إلــى زمــان مضــاف إلــى الجملــة فحــذف الزمــان المضــاف ، والتقــدير : بــين أوقــات زيــد قــائم ؛ أي : بــين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي.

(٤) (وبــين) فــي الأصــل ظــرف مكــان تتخلــل بــين شــيئين ، أو أشــياء ، أو مــا فــي تقــدير ذلــك ، ولما لحقتها (ما) ، أو الألف استعملت للزمان

وقال بعض أصحابنا هي ظرف زمان بمعنى (إذ).

وزعــم بعــض النحــاة: أنهــا لا تضــاف إلا إلــى الجملــة الابتدائيــة ، وإذا جــاء فعــل كــان علــى حــذف المبتدأ ، وفي هذه الجملة مذاهب:-

أحدها: أنهما مضافان إليها نفسها دون حذف.

والثــاني: ذهــب الفارســي ، وابــن جنــي إلــى حــذف زمــان ، والتقــدير : بينــا أو قــات زيــد قــائم جــاء عمرو.

والثالث: أن (ما) والألف كافان ، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب .

الرابــع: أن (مــا) كافــة ، والجملــة لا موضــع لهــا مــن الإعــراب . فــإن وليهــا مفــرد ؛ فــلا يكــون إلا مصدرا مخفوضًا ، فإن ولى بعد الألف ، فالألف إشباع ، والجملة في موضع خفض.

ينظر : حاشية الصبان ٢٥٣/٢ .

والــذي يــري ذلــك هــو ابــن جنــي فــي الخصــائص ١٢٢/٣. وينظــر : المســاعد ٥٠٣/١ ، الخصائص ١٢٢/٣ .

قــال أبــو حيــان فــي [ارتشــاف الضــرب: ١٤٠٧/٣]: وزعــم بعضــهم أن ألــف (بينــا) للتأنيــث لا إشباعًا ، وزعم بعض النحاة أن (بينا) محذوفة من بينما.

(٥) في النــســخــة (ب) الشي.

قول السكاكى

والضرب الثالث سبعة أحرف : أجل ، أن ، جير ، نعم ، سوف ، ثم ، بلى ؛ فأجل للتصديق في الخبر خاصة ؛ يقال : أتاك فلان فتقول أجل ، وإن كذلك قال:-

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

ولا يمتنع عندي أن تكون إن في البيت هي المشبهة ، والهاء اسمها لا للوقف بمعنى إنه كذلك .

وجير بكسر الراء ، وقد تفتح نظير أجل ، ويقال : جير لأفعلن ؛ بمعنى : حقا ، ونعم للتصديق في الخبر ، ولتحقيق في الاستفهام مثبتين كانا ، أو منفيين ، وكنانة تكسر العين منها.

وسوف للاستقبال كالسين ، وعند أصحابنا أن فيها زيادة تنفيس ؛ بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى ، والمراد زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحد ، وأصل كذلك ، ويدخل عليهما عندنا لام الابتداء .

وثم في للعطف للترتيب مع التراخي زمانا ، أو مرتبة ، وقد يقال : ثمت.

وبلى للإيجاب لما بعد النفي مستفهما ، أو غير مستفهم. [١]

قول الشارح
الضرب الثالث

(قوله : ولايمتنع عندي إلي آخره) ولقائل أن يقول : عملها[٢] على أنها هي المؤكدة[٣] في البيت[٤]؛ مما يأباه المقام ،

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٢ .

(٢) في النسخة (ب) حملها.

(٣) في النسخة (ب) الموكدة.

(٤) يقصد بيت ابن قيس الرقيات :-

وَيقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... ك وقد كَبِرْتَ، فقلتُ: إنَّهْ

اللغة: العواذل: جمع عاذل ، وعاذلة ، وهم اللوّام. الصبوح: شراب الصباح.

وذلك أن الكلام على[1] من ليس بمظنة[2] للإنكار بوجه ما ؛ فكان[3] القول بأنها هي المؤكدة [4] على ماتري من الامتناع .

(قوله : ويقال جير[5] لأفعلن ؛ بمعني حقا) [6] وهو منصوب ؛ على أنه مصدر مؤكد ؛ أي : والله لأفعلن حقا مقدر[7] وسد به مسد القسم ، والقسم مقدر. جير

ويمكن أن يقال : لما كان يفيد من التأكيد مايفيد[8] القسم ؛ عومل به

المعنى: جاءتني اللائمات مبكرين ، فلمنني ، وعتبن علي ، وعاتبتهن فيقلن لي: لقد كبرت ، وصار شعرك مبيضًّا ، فأقول لهن: نعم لقد صدقتن.

والبيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦.

والشاهد فيه قوله : "إنه" حيث اعتبرها حرف جواب بمعنى "أَجَلْ".

(١) في النسخة (ب) مع.

(٢) في النسخة (ب) بمنطة.

(٣) في النسخة (ب) وكان .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٥١/٣ : "وأما قول العرب في الجواب إنه ، فهو ؛ بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت : إنَّ يا فتى ، وهي التي ؛ بمنزلة أجل.

وقال الزمخشري في المفصل صـ٣٩٧ : "وتخرج إن المكسورة إلى المعنى أجل.

قال ابن يعيش شارحا ٥٥٦/٤ : "وقد تستعمل "إنَّ" في الجواب بمعنى "أَجَلْ" ، فتقول في جوابِ من قال : "أجاءك زيدٌ": "إنَّهْ" ، أي: نَعَمْ قد جاءني.

والهاء للسكت أُتي بها لبيان الحركة ، وليست ضميرًا إنما تريد: "إنَّ" إلا أنّك ألحقتَها الهاء في الوقف ، والمعنى بمعنى "أَجَلْ".

والذي يدلّ على ذلك أنها لو كانت للإضمار ، لَثَبتت في الوصل ؛ كما تثبت في الوقف ، وأنت إنما تقول: "إنَّ يا فَتى" ؛ كما تقول: "أَجَلْ يا فتى".أ.هـ

وقد أنكر أبو عُبيد أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) .

ينظر : غريب الحديث ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، والجنى الدّاني ٣٩٨ ، والمغني ٥٦.

(٥) في النسخة (ب) خير.

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ٤١٦ : "ويقال : جير لأفعلن بمعنى حقاً.

(٧) في النسخة (ب) فقدم.

(٨) في النسخة (ب) ما يفيده.

معاملته ؛ بأن أجيب[١] بما[٢] يجاب به القسم .

فإن قلت : إذا كان بمعني حقا ؛ فما بالها مبنية[٣].

قلنا : لاتحادها بصورة غلبت عليها الحرفية ، وهي جير[٤] التي للتصديق[٥].

ويمكن أن يقال : استعمل في معني حقا بطريق التجوز ، وإلا كان معربا.

(نعم) للتحقيق في الاستفهام

(قوله : وللتحقيق في الاستفهام)[٦] أي : لإثبات ما في حيز الاستفهام الاستفهام مثبتا كان أومنفيا .

---

(١) في النسخة (ب) يجيب.

(٢) في النسخة (ب) مما.

(٣)(جير) فيها خلاف:-

منهم من قال : إنها حرفُ جوابٍ بمعنى (نعم) .

ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى (حقًّا) .

ينظر : معاني الحروف للرّمّانيّ ١٠٦ ، وشرح الملحة ٣٦٦ ، وشرح المفصل ١٢٤/٨ ، وشرح الكافية الشّافية ٨٨٣/٢ ، ورصف المباني ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، والجنى الدّاني ٤٣٣ ، والمغني ١٦٢ .

(٤) في النسخة (ب) حير.

(٥) قال ابن يعيش ١٢٤/٨: "وأمّا جير فحرفٌ معناه: (أجل) و(نعم) ؛ .. ، وأكثرُ ما يُستعمَلُ مع القَسَم".

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢١٩/٣ : "وزعم قوم أن "جير" اسم بمعنى حقا.

والصحيح : أنها حرف بمعنى نعم ؛ لأن كل موضع وقعت فيه "جير" يصلح أن تقع فيه "نعم" ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه حقّا ؛ فإلحاقها بنعم أولى.

وأيضا فإنها أشبه بنعم في الاستعمال ، ولذلك بُنيتْ.

ولو وافقت حقّا في الاسمية لأعربتْ ، ولجاز أن تصحبها الألف واللام ؛ كما أن حقا كذلك.أ.هـ

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ٤١٥ : " فأما نعم فمصدقة لما سبقها من كلام منفي منفي ، أو مثبت.

تقول : إذا قال قام زيد ، أو لم يقم: نعم تصديقاً لقوله : فكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال : أقام زيد ، أو ألم يقم؟ فقلت: نعم. فقد حققت ما بعد الهمزة.

وعبارة سيبويه في الكتاب ٢٣٤/٤.حيث قال : "وأمّا (نَعَمْ) فَعِدَةٌ ، وتصديقٌ".

فإذا قلت : نعم ؛ في جواب : هل قام زيد ؟ أفاد أنه قام[(١)] وفي جواب : ألم يقم زيد ؟ أفاد أنه لم يقم.

(قوله : يرجعان إلي معني واحد) [(٢)]؛ احترازا[(٣)] عن ؛ نحو : كتاب ، وكتب ؛ فإنهما لايتحدان معني ؛ فإن [(٤)]أحدهما مفرد ، ومعني الآخر جمع.

قال بعض النّحويين: "يعني: أنها إن كان قبلها طلبٌ فهي عِدَة لا غير ، وإن كان قبلَها خبرٌ فهي تصديق لا غير".

ينظر : رصف المباني ٤٢٦ ، والجنى الدّاني ٥٠٦.

وقال المرادي في الجني الداني صـ٥٠٥-٥٠٦ : "وفيها ثلاث لغات: نعم ، بفتح العين ، ونعم بكسرها ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي ، ونحم بإبدال عينها حاء ؛ حكاها النضر بن شميل ، وبها قرأ ابن مسعود.

(١) في النسخة (ب) بزيادة(فإذا قلته).

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٣٥ : "وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس ، ومنه سوفته ؛ كما قيل من آمين أمن .

(سوف) أشدّ تراخيًا في الاستقبال من السّين ، وأبلغ تنفيسًا.

ينظر : شرح المفصل ١٤٨/٨ ، والجنى الدّاني ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، والمغني ١٨٤.

قال ابن هشام في المغني صـ١٨٥ : " سوف : مرادفة للسين ، أو أوسع منها على الْخلاف ، وكَأن الْقَائِل بذلك نظر إلى أن كَثْرَة الْحُرُوف تدل على كَثْرَة المعْنى ، ولَيْسَ بمطرد.أ.هـ

والأكثر في السّين الوعد؛ نحو : قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمنوا وعَمِلُوا الصالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمن ودّاً} [مريم: ٩٦] ، وتأتي للوعيد؛ نحو : قوله تعالى: {وَسَيَعْلَم الَّذِيْنَ ظَلَموا أي منقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشّعراء: ٢٢٧] .

أمّا سوف فتُستعمل كثيرًا في الوعيد ، والتّهديد ، وقد تُستعمل في الوعد؛ مثال الوعيد: {وَسَوْفَ يَعْلمونَ حِينَ يَرَوْنَ العَذَابَ مَن أَضَلُّ سَبِيْلاً} [الفرقان: ٤٢] ، ومثال الوعد: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضّحى: ٥] .

ينظر : البرهان في علوم القرآن ، للزّركشي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار التّراث ، القاهرة ، (د. ت) . ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣ ، والإتقان في علوم القرآن ، للسيوطيّ ، دار المعرفة ، بيروت ، (د. ت) ٢١٢/١ .

(٣) في النسخة (ب) احترارا.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(معني).

ونعني بذلك أن يكون معني أحدهما هو المعني الآخر ؛ بزيادة[1] وصف في أحدهما.

(**وقوله : وأصل كذلك**)[2]؛ احترازا عن ؛ نحو : أسد وضرغام ، والمراد برجوعهما إلي أصل واحد أن يكونا متحدين في الأصل من الحروف.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن السين ، وسوف يرجعان إلي أصل واحد ، وإنما يصح ذلك أن لو كان السين ، وحدها هي[3] الأصل ، وهو ممنوع.

ويمكن أن يقال : جاز أن يجعل السين ، وحدها من حيث هي[4] السين ؛

---

(١) في النسخة (ب) بريادة.

(٢) قال الأنباري في الإنصاف ٥٣٢/٢ : " ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل ؛ نحو : سأفعل أصلُها سوف.

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: ذلك ؛ لأن "سوف" كَثُرَ استعمالها في كلامهم ، وجَرْيُها على ألسنتهم ، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : "لا أدْرِ ، ولم أَبَلْ ، ولم يَكُ ، وخُذْ ، وكُلْ" وأشباه ذلك ، والأصل لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع ، وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ههنا: لما كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو ، والفاء تخفيفا.

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : في سوف افعل "سو أفعل" فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال "سف أفعل" فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة ، والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ؛ فلما شابهتها في اللفظ ، والمعنى دلَّ على أنها مأخوذة منها ، وفرع عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: ذلك ؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلًا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه ، لا مأخوذًا من غيره.

(٣) في النسخة (ب) هو .

(٤) في النسخة (ب) هو .

لا مع اعتبار الهيئة[1] هو الأصل للضبط ؛ بأن ينظم الحروف في سلك الاشتقاق[2] وفي ذلك نظر.

دخول (لام الابتداء) على سوف

(**قوله : عندنا**) لأنها عند البصريين[3] لمجرد[4] التأكيد؛ فيجوز دخولها على سوف إذا قصد التأكيد وعند الكوفيين[5] لايجوز دخولها عليها[6] ؛ لأنها للحال ، وسوف للاستقبال ؛ فلا يجوز الجمع بينهما ؛ إلا إذا استعمل اللام[7] مجازا في مجرد التأكيد[8]؛ نحو :قوله تعالي : [9]**(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)** [10] [10] [11].

---

(١) في النسخة (ب) الهية.

(٢) في النسخة (ب) الاستقبال.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٤٥٢ : "ويجوز عندنا إن زيداً لسوف يقوم ، ولا يجوزه الكوفيون.

قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٧٨/٤ : " ، أو بمستقبل مقرون بحرف التنفيس ، وهو سوف فاللام نحو قوله تعالى : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ" الضّحى: ٥ ، أو السين ، واللام – أيضا – نحو : والله لسيقوم زيد ، هذا مذهب البصريين ، قاسوا السين على سوف ، ولم يسمع ، ولا يجيز ذلك الفراء".أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) بمجرد.

(٥) قال السيوطي في الهمع ٥٠٧/١ : "ومنع الْكُوفِيُّونَ دُخُولهَا على حرف التَّنْفِيس ، وغلطهم البصريون لو روده في قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ } الضُّحَى ٥

وَقَالَ بعض المغاربة امْتنعت الْعَرَب من إدخال اللَّام على السِّين كَرَاهَة توالى الحركات في سيتدحرج ، وطرد الْبَاقِي".أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) الكلام.

(٨) في النسخة (ب) بزيادة(على قولهم :).

(٩) في النسخة (ب) ساقط.

(١٠) في النسخة (ب) ساقط.

(١١) سورة الضحي آية ٥ .

قال الزمخشري في الكشاف ٧٦٧/٤ : " فإن قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة ، والمبتدأ محذوف. تقديره: ولأنت سوف يعطيك ؛ كما ذكرنا في :لا أقسم إن المعنى: لأنا أقسم ، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون

(ثم) للترتيب مع التراخي

(قولــه : زمانــا ، أو مرتبــة) [1] مبنـي التراخـي فـي الزمـان علـى العـرف ؛ فقد بعد فـي بعض الأمـور فيما بينهما تـراخ[2] ولا يعد ذلك في غيرها ؛ بنـاء علـى العرف ، وكذلك الكلام في التراخي الرتبي.

ولـو قـال : وثـم مـن غيـر تقييـده بقولـه : فـي العطـف ؛ لكـان أولـي ؛ لأنـه يوهم أنه جاء في غير العطف.

(بلى) للايجاب

(قولــه : وبلـي للإيجـاب لمـا بعـد النفـي) [3] أي : للإثبـات الـذي بعـد النفـي ؛ سواء كان ثمة استفهام .

لام قسـم ، أو ابتـداء ، فـلام القسـم لا تـدخل علـى المضـارع إلا مـع نـون التأكيـد ، فبقـى أن تكـون لام ابتـداء ، ولام الابتـداء لا تـدخل إلا علـى الجملـة مـن المبتـدأ ، والخبـر ؛ فـلا بـد مـن تقدير مبتدأ ، وخبر ، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك.

فـإن قلـت: مـا معنـى الجمـع بـين حرفـي التوكيـد ، والتـأخير؟ قلـت: معنـاه أن العطـاء كـائن لا محالة ، وإن تأخر لما في التأخير من المصلحة.

(١) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٤٣٨/١ : "ومـن ذلـك " قولـك " : مـررت بزيـد فعمـرو ، ومـررت برجل فامرأة. فالفاء أشركت بينهما في المرور ، وجَعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به.

ومـن ذلـك: مـررتُ برجـلٍ ثُـمّ امـرأةٍ ، فـالمرورُ هھنـا مُـروران ، وجَعلَـتْ ثُـمّ الأوّلَ مبـدوءاً بـه ، وأَشركتْ بينهما في الجرّ.

وقـال فـي موضـع آخـر ٤٢٩/١ : "ومنـه: مـررتُ برجـلٍ راكـب ثـمّ ذاهـبٍ ، فبـيَّن أنَّ الـذهاب بعـده ، وأنّ بينهما مُهلةً ، وجعله غيرَ متّصلٍ به فصيَّره على حِدةٍ.

وقـال الزمخشـري فـي المفصـل ص٤٠٤ : "والفـاء ، وثـم ، وحتـى تقتضـي الترتيـب ؛ إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة ، وثم توجبه بمهلة.

وقـد تـرد "ثـم" للترتيـب الـذكري الإخبـاري؛ الـذي يقصـد بـه مجـرد الإخبـار ، وسـرد المعطوفـات مـن غير ملاحظة ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي.

ينظر : ضياء السالك: ٣/ ١٧٢-١٧٣.

(٢) في النـسـخـة (ب) تراخي.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢٣٤/٤ : "وأما بلى فتوجب به بعد النفي ".

وقـال الزمخشـري فـي المفصـل ص٤١٥ : "وبلـى إيجـاب لمـا بعـد النفـي . تقـول : لمـن قـال لـم يقـم زيـداً ، أو ألـم يقـم؟ بلـى. قـد قـام ، وقـال الله تعـالى: " بلَـى قَـادِرِين " القيامـة ٤؛ أي : نجمعهما.

كما إذا قلت : بلي في جواب : ألم يقم زيدا ، ولم يكن ثمة استفهام .

كما إذا قلت[١] في جواب : ماقام [فإنه يفيد في الصورتين أنه قام].[٢][٣]

(وقولــه[٤] : مسـتفهما) [حال عن الموصول ، وعن ضميره المقدر في الظرف ؛ أي : واقعا في حيز الاستفهام ، ويجوز أن يكون حالا عن النفي ؛ لصحة وقوع الحال عن المضاف إليه ، ويكون قوله : مستفهما][٥] محذوف الصلة على الوجهين.

---

(١) في النسخة (ب) قلته.

(٢) في النسخة (ب) في الصورتين يفيد أنه قام).

(٣) قال المبرد في المقتضب ٢/٣٣٢ : " إِنَّمَا الفصل بَين بلَى ، ونعم أَن نعم تكون جَوَابا لكل كَلَام لا نفي فيه ، وبلى لا تكون جَوَابا إلا لكَلَام فيه نفي لو قال لَك قَائِل أَنْت زيد لَكَانَ الْجَواب نعم ، وكَذَلِكَ هل جَاءَك زيد؟ ، وكَذَلِكَ من يَأْتِيك تأته فَتَقول نعم ، ولَا يَصح هاهنا بلَى فإن نفي فَقَالَ أما لقِيت زيدا كان الْجَواب بلَى ، وكَذَلِكَ أَلَسْت قد ذهبت إلى زيد ، ومَا أخذت منه درهما ، وأَنت لا تُعْطِي شَيْئا فجواب هذا كُله بلَى".أ.هـ

وقال المرادي في الجنى الداني ص٤٢٠-٤٢١ : " بلى : حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وليس أصلها ؛ بل التي للعطف فدخلت الألف للإيجاب ، أو للإضراب ، والرد ، أو للتأنيث ، كالتاء في ربت ، وثمت ، خلافاً لزاعمي ذلك ، وهي حرف جواب.

و هي مختصة بالنفي ؛ فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ ، أو في المعنى ، وتكون رداً له ، سواء اقترنت به أداة استفهام ، أو لا .أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) قوله : .

(٥) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

قول السكاكى

والضرب الرابع : ستة أحرف: أما ، أما ، حتى ، كلا ، لما ، لكن.

فأما فيها معنى الشرط ؛ فقولك : أما زيد فمنطلق بمنزلة : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، ولها عند سيبويه رحمه الله خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ؛ فيجوز : أما هندا فإن عمرا ضارب تجويز الخليل ، ومن تابعه أما يوم الجمعة فإنك منطلق بالكسر ، والخليل ، ومن تابعه رحمهم الله لا يرون ذلك ؛ فلا يصح عندهم من هذا الجنس إلا ما يصح نصبه بمعنى الفعل ؛ كالظرف فاعلم . (1)

(قوله : فيها معني الشرط) (2)........................=

قول الشارح
(أما) فيها معنى الشرط

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٢-١٢٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٣٥/٤ : "وأما أما ففيها معنى الجزاء ؛ كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ. ؛ ألا ترى أن الفاء لا زمة لها أبداً.

قال الزمخشري في المفصل صـ٤٤٣ : " أما لها معنى الشرط، وأما فيها معنى الشرك.

قال ابن يعيش شارحا ١٢٥/٥ : "وفيها معنى الشرط ، يدل على ذلك دخولُ الفاء في جوابها ، وذلك أنّك إذا قلت: "أمّا زيدٌ فمنطلقٌ" معناه: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق ، وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ ؛ كما تكون في الجزاء كذلك من ؛ نحو قولك: "إن تُحْسِنْ إلي فالله يجازيك".

وإنمّا أُخرت إلى الخبر مع "أمَّا" لضرب من إصلاح اللفظ ، وذلك أن "أمّا" فيها معنى الشرط ، وأداةُ الشرط يقع بعدها فعلُ الشرط ، ثُمّ الجزاءُ بعده ؛ فلما حُذف فعل الشرط هنا ، وأداته ، وتضمنت "أمّا" معناهما ، كرهوا أن يليها الجزاءُ من غيرِ واسطة بينهما ، فقدّموا أحد جُزئي الجواب ، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط.

وقال السمين الحلبي في الدر المصون ٢٢٦/١-٢٢٧ : " «أمَّا» : حرفٌ ضُمن معنى اسم شرطٍ ، وفِعْله ، كذا قدَّره سيبويه ، قال : «أمَّا» ؛ بمنزلة مهما يَكُ من شيءٍ «.

وقال الزمخشري: وفائدتُه في الكلامِ أن يُعْطيه فَضْلَ توكيدٍ ، تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ ؛ فإذا قَصدْتَ توكيدَ ذلك ، وأنه لا محالةَ ذاهبٌ قلت: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ ، وذَكَر كلاماً حسناً بليغاً كعادتِه في ذلك.

وقال بعضُهم:» أمَّا : حرفُ تفصيلٍ لما أَجْمَلَه المتكلم ، وادَّعاه المخاطبُ ، ولا يليها إلا المبتدأ ، وتَلْزَمُ الفاءُ في جوابها ، ولا تُحْذَفُ إلا مع قولٍ ظاهرٍ ، أو مقدَّرٍ كقوله : {فَأَمَّا

= ، وحذف الفعل [١] لقيام القرينة ، وهو أنه لايستعمل إلا بتقدير فعل الكون ، والحصول ، وإنما التزم حذفه لسد شيء[٢] ما[٣] في حيز الجواب مسده.

(**قوله ، ولها خاصية عند سيبويه**) وذلك أنهم يريدون[٤] بها تفصيل الأفراد فأوقعوا عندها ماقصدوا إلي تفصيله ؛ ليعلم أنه المقصود بالتفصيل ، ولذلك صح معها تقديم مايمتنع تقديمه ؛ نحو :قولك : أما زيدا فإني ضارب إذا كان المراد تفصيل الأشخاص ، وأما اليوم فإني ضارب إذا كان القصد إلي تفصيل الأيام.

(**قوله : فيجوز إما هندا**) [٥] يعني : يعمل عمل اسم الفاعل ، وإن كان ، واقعا في حيز أن في المفعول به مقدما ؛ تجويز الخليل ذلك في الظرف .

الذين اسودت وجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أَكَفَرْتُمْ ، وقد تُحْذَفُ حيث لا قولٌ....."أ.هـ

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨٩٣/٤ : " وقال بعض أصحابنا: حرف إخبار يتضمن معنى الشرط

فإذا قلت: أما زيد فمنطلق ، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق ، حذفت أداة الشرط ، وفعل الشرط ، وأنيبت مناب ذلك (أما) ،

وذهب ثعلب إلى أن (أما) جزاء ، وهي (أن ما) ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره..."أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) شي.

(٣) في النسخة (ب) مما.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(يدل عن المصنف يقصدون).

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٦٨-٤٦٩: "وإذا قلت: أما حقا فإنك قائم ، وأما أكبر ظني فإنك منطلق فعلى الفعل لا على الظرف، لأنك لم تضطر إلى أن تجعلها ظرفًا إذا كانت "أما" إنما وضعت على التقديم لما بعد الفاء فصار التقدير: مهما يكن من شيء فإنك ذاهب حقا".أ.هـ

قال ابن السراج في الأصول ٢٨٠/١ : "وفيما قال نظر وشغب ، ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هندًا فإن عمرًا ضارب ؛ لأن تقدير الاسم الذي يلي "أما" أن يلي الفاء ملاصقًا لهما.

(**قولـه : فإنـك بالكسـر**) [١] وإنمـا قـال بالكسـر ؛ لأنـه إذا كـان بـالفتح لـم يكـن مـن هـذا البـاب ؛ لأنـه – حينئـذ – يكـون مـع صـلته مبتـدأ[٢] تقـدم خبـره ، وهـو الظـرف المقـدم ، ويكـون العامـل فيـه إذا [٣] هـو الفعـل المقـدر ؛ كمـا فـي نحـو[٤] قولك : يوم الجمعة الخروج .

فمـا جـاز أن يلاصـق الفـاء جـاز أن يلـي "أمـا" ومـا لـم يجـز أن يلاصـقها لـم يجـز أن يلـي "أمـا" ؛ فـلا يجـوز أن تقـول: مهمـا يكـن مـن شـيء فـإن هنـدًا عمـرًا ضـارب فتنصـب هنـدًا بضـارب ، ويجـوز أن تقـول: مهمـا يكـن مـن شـيء فـإن أكبـر ظنـي عمـرًا ذاهـب فيكـون: أكبـر ظنـي ظرفًـا "لذاهب"

وهـذا إنمـا أجـازه مـع إمـا لأنهـم وضـعوها فـي أول أحوالهـا علـى التقـديم ، والتـأخير صـار حكمهـا حكـم مـا لا تـأخير فيـه ، ولـو كـان موضـع يجـوز أن يقـدم فيـه ، ولا يقـدم لـم يجـز أن يعمـل مـا بعد "أن" في ما قبلها ، وعلى ذلك ففيه نظر كثير .

والأقـيس فـي قولـك: أمـا حقـا فإنـك قـائم: أن تعمـل معنـى "أمـا" فـي "حقـا" كأنـك قلـت: مهمـا يكـن من شيء حقا فإنك قائم ، وأحسبه قول المازني.

(١) قـال سـيبويه فـي الكتـاب٣/١٣٧ : "وسـألته عـن قـولهم : أمـا حقـاً فإنـك ذاهـبٌ ، فقـال: هذا جيد ، وهذا الموضع من مواضع إنَّ.

ألا تـرى أنَّـك تقـول: أمـا يـوم الجمعـة فإنـك ذاهـبٌ ، وأمـا فيهـا فإنـك داخـلٌ ؛ فإنمـا جـاز هـذا فـي أماً ؛ لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهبٌ.

وقـال ابـن السـراج فـي الأصـول ١/٢٧٤ : " قـال أبـو العبـاس: سـألت أبـا عثمـان لـم لا تقـول: يـوم الجمعـة أنـك منطلـق قـال : هـذا يجيـزه قـوم –وهـم قليـل– علـى التقـديم ، والتـأخير، يجيـزون: أنـك منطلـق يـوم الجمعـة، وإنمـا كـان الوجـه: يـوم الجمعـة أنـك منطلـق لأنهـم يريدون: في يوم الجمعة انطلاقك

قلـت: فلـم أجـازوا: أمـا يـوم الجمعـة فإنـك منطلـق ؛ قـال : لأن مـا بعـد الفـاء مبتـدأ ، ونصـب "يـومَ الجمعـة" بـالمعنى الـذي أحدثتـه إمـا كأنـه قـال : مهمـا يكـن مـن شـيء يـوم الجمعـة فإنـك منطلـق ، وهـو ؛ نحـو قولـك: زيـد فـي الـدار "اليـوم" نصـبت اليـوم بمعنـى الاسـتقرار فـي قولـك: فـي الـدار، قلـت: أتجيـز كيـف إنـك صـانع علـى قولـك: كيـف أنـت صـانع؟ قـال : مـن أجـازه فـي يوم الجمعة أجازه ههنا.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) مبتدأ.

(٣) في النسخة (ب) إذن.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(قولـــه : كـــالظرف) إنمـا قـال كـالظرف لينـدرج فـي ذلـك الحـال ؛ لأنـه كالظرف معني[١].

ألا تري أنك إذا قلت : جاء[٢] زيد راكبا كان في معني قولك : جاء[٣] زيد في حال الركوب ؛ نحو : قوله : أما بادئ بدء[٤] فإني أحمد الله تعالي[٥] [٦] .

وإنما جاز ذلك في الظروف ، أو ماهو بمنزلتها ؛ لما في الظروف من التوسع .

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٨٩ : "ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعولٌ فيها

قال ابن يعيش شارحا ٢/٤-٥ : "وقوله : "ولها بالظرف شَبَهٌ خاص" يعني أنّ الحال تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العُموم من الجهات التي ذكرناها ، ولا تخُص مفعولًا دون مفعول ، ولها شَبَهٌ خاص بالمفعول فيه ، وخُصوصا ظرفِ الزمان.

وذلك ؛ لأنها تُقدَّر بـ "في" ؛ كما يُقدَّر الظرفُ بـ "فِي" ؛ فإذا قلت: "جاء زيدٌ راكبًا" كان تقديرُه: في حالِ الركوب ؛ كما أنّك إذا قلت: "جاء زيدٌ اليوم" كان تقديرُه: جاء زيدٌ في اليوم ، وخص الشَّبَهُ بظرف الزمان ؛ لأن الحال لا تبقَى ؛ بل تنتقِل إلى حالٍ أُخْرَى ؛ كما أنّ الزمان منقَضٍ لا يبقى ، ويخلُفُه غيره.

ولذلك لا يجوز أن تكون الحالُ خِلْقَةً ؛ فلا يجوز "جاءني زيدٌ أحْمَرَ ، ولا أحْوَلَ ، ولا طويلًا" ؛ فإذا قلت: "متحاولا ، أو متطاولا " جاز، ؛ لأن ذلك شيءٌ يفعله ، وليس بخُلْقَةٍ فيجوز انتقاله.

(٢) في النسخة (ب) جا.

(٣) في النسخة (ب) جا.

(٤) في النسخة (ب) بديء.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ٢٢٣: " افعل هذا بادي بدي ، وبادي بدا ؛ أصله بادئ بدء ، وبادي بداء فخفف بطرح الهمزة ، والإسكان ، وانتصابه على الحال ، ومعناه مبتدئاً به قبل كل شيء.

قول السكاكى

وأما عند سيبويه رحمه الله من العواطف ، ومعناها معنى أو لا فرق ؛ إلا أن أول كلامك مع أو على اليقين ، ومع أما على الشك ، والأظهر أنها ليست من العواطف ؛ كما ذهب إليه أبو على الفارسي.[١]

قول الشارح
(إما) معناها معنى (أو)

(قوله : ومعناها معني أو) [٢] وإذا اتحدا معني وجب أن يتحدا حكما ، وهو العطف ؛ فإن مدار الأحكام على المعاني.

فإن قلت : لو كان[٣] للعطف ؛ لما دخل عليها حرف العطف[٤].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٢٣ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٠٥: "ويقال في ، أو ، وأما في الخبر أنهما للشك ، وفي الأمر أنهما للتخيير ، والإباحة.

فالتخيير ؛ كقولك : اضرب زيداً ، أو عمراً ، وخذ إما هذا ، وإما ذلك ، والإباحة كقولك: جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، وتعلم إما الفقه ، وإما النحو.

وقال ابن الصائغ في شرح الملحة ٢/٦٩٦ : " (إمَّا) معناها كمعنى (أَوْ) في الأقسام الأربعة(أي : التّخيير ، والإباحة ، والإبهام ، والشّكّ) ؛إلا أنها أقعد في المعنى من (أَوْ) ؛ من قِبَل أنّ الكلام من أول وهْلَة يبنى على الشّكّ ، أو للإباحة ، أو للتّخيير مع (إمّا).

ولا يُعطف بها إلا ، وهي مكرّرة ، مثل: (قام إمّا زيد وأما عمرو).أ.هـ

بخلاف (أَوْ) فإن الكلام معها قد يفتتح على الجزم ثم يطرأ الشّكّ ، أو غيره ، ولهذا وجب تكرار (إمّا) في غير نُدُور.

وهُناك فرقٌ ثالث بين (إمّا) و(أَو) وهو أنّ (أَوْ) قد تكون بمعنى الواو ، وبمعنى (بل) عند بعض النُّحاة ، و(إمّا) لا تكون كذلك.

ينظر : الجنى الدّاني ٥٣١.

(٣) في النسخة (ب) كانت.

(٤) ، وأما (إما) وهي التي تدخل عليها الواو ، فذكر ابن مالك: أن مذهب يونس ، وابن كيسان ، وأبي علي : على أنها ليست بحرف عطف ، وأن العطف بالواو لا بـ(إما) إذا قلت: قام إما زيد وإما عمرو.

ينظر : التسهيل صـ١٧٤ ، شفاء العليل ٢/٧٧٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٤ ، المغني ١/٥٩ ، الجني الداني صـ٥٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/١٢٢٦ ، الإيضاح العضدي ـ٢٨٩ ، المسائل المنثورة صـ٤٠-٤١ .

وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على أن (إما) ليست من حروف العطف لا الأولى ، ولا الثانية انتهى.

قلنا : لا نسلم دخول حرف العطف ، ولم لا يجوز أن يكون داخلا على المجموع من أما ، وما عطف بها ، ومعني الواو الجمع بين الأول ، والثاني في أن كلا منهما ليس بمحكوم عليه بالتعيين.

فإن قلت : لم لا يجوز أن تكون الثانية زيادة .

قلنا : الأصل عدم الزيادة ، ولأن الثاني بدون إما ليس بمظنة للعطف بالواو.

فإن قلت : لو كان[1] الواو لعطف المجموع ؛ لصح دخولها - أيضا - على ، أو لعطف المجموع .

قلنا : لا نسلم الملازمة ، وهي أنه لو صح هناك ؛ لصح هاهنا[2]؛ لجواز ألا[3] يصح تحقيقا للفرق بين مايقتضي أن تكون مسبوقة بأما البتة ،

ينظر : المقرب صـ٢٥١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٣ .

وقد عد سيبويه (وإما) في حروف العطف حيث قال :-

واعلم أن بل ، ولا ؛ بل ، ولكِنْ ، يُشْرِكْنَ بين النعتينِ فيجريان على المنعوت ؛ كما أشركَتْ بينهما الواو ، والفاءُ ، وثمّ ، وأو ، ولا ، وأما ، وما أشبه ذلك.أ.هـ

ينظر : الكتاب ١/٤٣٥

وقال بعض المتأخرين: الواو عطف إما على (إما) وأما (الثانية) عطفت الاسم على الاسم الذي بعد (إما) الأولى.

ينظر : [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٧٦]

وقال الرماني (إما) الثانية حرف عطف ، وتأول بعض النحاة كلام سيبويه بأنه لما كانت صاحبة المعنى ، ومخرجة للواو عن الجمع ، والتابع يليها سماها عاطفة مجازًا

ينظر : معاني الحروف للرماني صـ١٣١ ، وينظر : الجني الداني صـ٥٢٩ ، المساعد ٢/٤٤١ .

(١) في النسخة (ب) كانت.

(٢) في النسخة (ب)ههنا.

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

وبــين مــالا يقتضـــي ، أو لجــواز ألا[1] يصـــح تحــرزا عــن الاســتثقال[2] البــين إذا دخل واو العطف.

---

(١) في النـــســخــة (ب) أن لا .

(٢) في النـــســخــة (ب) الاستقبال.

قول السكاكي

وحتى تأتي عاطفة ، ومبتدأ ما بعدها كقوله :-

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

ومعناها ، وحكمها ههنا عين ما سبق فيها جارة. [١]

قول الشارح

(حتى) عاطفة

(قولــه : ومبتــدأ[٢] مابعــدها) [٣] أي : يكـون مابعـدها[٤] جملـة مسـتقلة ، ولا يجـب أن تكـون اسـمية ؛ بـدليل قـولهم: شـربت الإبـل حتـي يجـيء[٥] البعيـر بحر [٦]بطنه[٧]؛

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صــــ ١٢٣.

(٢) في النـــســخــة (ب) ومبتدأء.

(٣) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٣٨٠ : "وتكــون عاطفــة ، ومبتــدأ مــا بعــدهما فــي ؛ نحــو : قول امريء القيس [من الطويل]:

سَرَيتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأرْسانِ" أ.هـ

والبيت – السابق – من الطويل ، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ص ٩٣.

قــال الفارســي فــي التعليقــة علــى كتــاب ســيبويه ١٤٩/٢ معلقــا علــى البيــت الســابق : " فهــذه الآخرة هي التي تَرْفَعُ

قولــه : هــي التــي ترفــع ، يريــد التــي يرتفــع الفعــل بعــدها ؛ كمــا يرتفــع الاســم فــي قولــك: حتّــى كُلَيْبٌ ؛ لأنه ؛ بمنزلة حرف من حروف الابتداء.

وقــال ابــن يعــيش شــارحا كــلام الزمخشــري ٤٦٨/٤ : "وأمــا القســم الثالــث: فــأن تكــون حرفًــا مــن حــروف الابتــداء ليســتأنف بعــدها الكــلامُ ، ويُقْطَــعَ عمّــا قبلــه ؛ كمــا يســتأنف بعــد "أمَّــا" ، و"إذا" التــي للمفاجــأة ، و"إنَّمَــا" ، و"كَأنَّمَــا" ، ونحوهــا مــن حــروف الابتــداء فيقــع بعــدها المبتــدأ ، والخبــر ، والفعــل ، والفاعــل مــن نحــو قولــك: "ســرّحتُ القــومَ حتــى زيــدٌ مُسَــرَّحٌ " و"أجلســت القــومَ حتى زيدٌ جالسٌ ".

(٤) في النـــســخــة (ب) بعدها.

(٥) في النـــســخــة (ب) يجي.

(٦) في النـــســخــة (ب) بجر.

(٧) قــال ســيبويه ١٨/٣ : "واعلــم أن حتــى يرفــع الفعــل بعــدها علــى وجهــين: تقــول: ســرت حتــى أدخلهــا ، تعنــي أنــه كــان دخــولٌ متصــلٌ بالســير كاتصــاله بــه بالفــاء إذا قلــت: ســرت فأدخلهــا ، فأدخلهــا ههنــا علــى قولــك : هــو يــدخل ، وهــو يضــرب ، إذا كنــت تخبــر أنــه فــي عملــه ، وأن عملــه لــم ينقطــع ؛ فــإذا قــال حتــى أدخلهــا فكأنــه يقــول: ســرت فــإذا أنــا فــي حــال دخول ، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء.

فحتي هذه هي[١] الابتدائية من غير أن يكون مبتدأ مابعدها.

فإن قلت : مبتدأ لغة .

قلنا : لا نسلم وكيف ، ومن شرط الابتدائية من غير [٢] أن يكون مابعدها مسببا عما قبلها ؛ فلا يكون هناك ابتداء لا لغة ، ولا اصطلاحا.

(قوله : هاهنا[٣] عين ماسبق) فيها جارة ، ومعناها ، وحكمها في الجر[٤] بيان الانتهاء ، ودخول مابعدها في الحكم السابق ؛ فكذا هاهنا[٥].

ألا تري[٦] أنك إذا قلت : أكلت السمكة حتي رأسها بالعطف ؛ أفاد جميع ذلك ، وكذا إذا قلت : حتي رأسها[٧] بالرفع[٨].

فحتى صارت ههنا ؛ بمنزلة إذا ، وما أشبهها من حروف الابتداء ؛ لأنها لم تجئ على معنى إلى أن ، ولا معنى كي فخرجت من حروف النصب ؛ كما خرجت إذن منها في قولك: إذن أظنك.

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان ، وما أشبهه ، ويكون الدخول ، وما أشبهه الآن ، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع ؛ أي : حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت ، ومثل ذلك قول الرجل: لقد رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء ، ولقد مرض حتى لا يرجونه ، والرفع ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم....................ومثل ذلك: شربت حتى يجئ البعير يجر بطنه ؛ أي : حتى إن البعير ليجئ يجر بطنه.

(١) في النسخة (ب) حتي.

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب)ههنا.

(٤) في النسخة (ب) الجزئيات.

(٥) في النسخة (ب)ههنا.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) راسها.

(٨) قال ابن يعيش ٤٧١/٤ : " مثله مسألة "السمكة" إذا قلت: "أكلتُ السمكة حتى رأسها" ، جاز في "الرأس" ثلاثة أوجه:-

الجرّ على الغاية ، والنصب على العطف ، والرفع على الابتداء ، وفي الأوجه الثلاثة: الرأسُ مأكولٌ.

أمّا في الجرّ ؛ فلأن ما بعد "حتّى" في الغاية يكون داخلًا في حكم الأوّل.

ولقائـل أن يقـول :لا نسـلم أن الحكـم متحـد ؛ فـإن مـن حكـم الجـارة جـواز كـون[1] مجرورهـا جـزءا[2] ملاقيـا[3] [4]؛ بخـلاف [5] العاطفـة فإنـه يجـب أن يكـون جزءا[6] [7]؛ فلا يجوز أن يقال: =

وأمّا النصب ، فلأنّه معطوف على "السمكة" ، وهي مأكولةٌ ، فكان مأكولًا مثلَها.

وأمّـا الرفـع فعلـى الابتـداء ، والخبـرُ محـذوف ، والتقـدير : رأسُـها مـأكولٌ ، وسـاغ حذفُـه لدلالـةِ "أكلتُ" عليه .أ.هـ

(١) في النـسـخـة (ب) ساقط.

(٢) في النـسـخـة (ب) جزاء.

(٣) في النـسـخـة (ب) وملاقيا.

(٤) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٣٨٠ : "وحتـى فـي معناهـا ؛ إلا أنهـا تفارقهـا فـي أن مجرورهـا يجـب أن يكـون آخـر جـزء مـن الشـيء ، أو يلاقـي آخـر جـزء منـه ؛ لأن الفعـل المعـدى بهـا ، الغـرض فيـه أن يتقضـى مـا تعلـق بـه شـيئاً فشـيئاً حتـى يـأتي عليـه ، وذلـك قولـك : أكلـت السـمكة حتـى رأسـها ، ونمـت البارحـة حتـى الصـباح ، ولا تقـول : حتـى نصـفها ، أو ثلثها ؛ كما تقول : إلى نصفها ، وإلى ثلثها.

وقـال ابـن يعـيش معلـلا ٤/٤٦٥ -٤٦٦ : "وإنّمـا ؛ وجـب أن يكـون مـا بعـدها جـزءًا ممّـا قبلهـا مـن قبـل أن معناهـا أن تسـتعمل لا ختصـاص مـا تقـع عليـه : إمّـا لرِفْعتـه ، أو دَناءتِـهِ ؛ كقولـك: "ضـربت القـومَ" ، فـالقوم عنـد مـن تخاطبـه معروفـون ، وفـيهم رفيـعٌ ، ودَنِـيءٌ ؛ فـإذا قلـت: "ضـربت القـومَ حتـى زيـد" ؛ فـلا بـد مـن أن يكـون "زيـد" إمّـا أرفعَهـم ، أو أدنـاهم ، لتـدلّ بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرُّفعاء ، أو الوضعاء.

فـإن لـم يكـن زيـدٌ هـذه صـفتُه ، لـم يكـن لـذكره فائـدةٌ ، إذ كـان قولـك: "ضـربت القـوم" يشـتمل علـى "زيـد" وغيـره ؛ فلمـا كـان ذِكْـرُ "زيـد" يفيـد مـا ذكرنـاه ؛ وجـب أن يكـون داخـلًا فـي حكـم مـا قبلـه ، وأن يكـون بعضًـا ممّـا قبلـه فـي سـتدلّ بـذكره أن الفعـل قـد عـمّ الجميـعَ ، ولـذلكَ لا تقـول: "ضـربت الرجـالَ حتـى النسـاء"؛ لأن النسـاء ليسـت مـن جـنس الرجـال ؛ فـلا يُتـوهّم دخـولهنّ مـع الرجال.

وإنمـا يـذكر بعـد "حَتـى" مـا يشـتمل عليـه لفـظُ الأول ، ويجـوز أن لا يقـع فيـه الفعـلُ لرفعتـه ، أو دناءته في نبَّه بـ "حَتَّى" أنه قد انتهى الأمر إليه.

(٥) في النـسـخـة (ب) بحلاف.

(٦) في النـسـخـة (ب) جزاء.

(٧) يعتبر بعضا من المعطوف عليه بالتحقيق ثلاثة أمور هي:-

<u>الأول:</u> أن يكون جزءا من كل؛ نحو : أكلت السمكة حتى رأسها.

= [(١)]نمت البارحة حتي الصباح بالعطف.

ولا نسلم أن الحكم متحد بين الجارة ، وبين الابتدائية ؛ فإن حكم الجارة هو أن يكون الحكم السابق متناولا لما بعدها ، وما بعدها داخلا[(٢)] في حكم ماقبلها ؛ بخلاف [(٣)] الابتدائية ؛ فإن مابعدها ليس بداخل في الحكم السابق ؛ اللهم إلا أن يقال : قوله : وحكمها ليس على إطلاقه حتي يلزم الاتحاد مطلقا .

<u>الثاني:</u> أن يكون فردا من جمع؛ نحو : قولهم : قدم الحجاج حتى المشاة.

<u>الثالث:</u> أن يكون نوعا من جنس؛ نحو : أعجبني التمر حتى البرين.

ينظر : التصريح: ٢/ ١٤١.

وقال ابن يعيش ٤/٤٦٦ : "وربّما استُعملت غايةً ، ينت هي الأمر عندها ؛ كما تكون "إلى" كذلك ، وذلك ؛ نحو قولك: "إن فلانًا ليصوم الأيامَ حتى يومِ الفِطْر" ، والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر ، ولا يجوز فيه على هذا إلا الجرّ؛ لأن معنى العطف قد زال؛ لا ستعمالها استعمال "إلى" ، و"إلى" لا تكون عاطفة ؛ فلا يجوز أن ينتصب "يوم الفطر" ؛ لأنه لم يَصمْهُ ؛ فلا يعمل الفعل في ما لم يفعله ، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها ؛ نحو قولك: "قام القوم حتى الليل" ، والتأويل: قام القوم اليومَ حتى الليل ، فعلى هذا إذا قلت: "نِمْتُ البارحةَ حتى الصباحِ" ، لم يلزمه نومُ الصباح ؛ لأنه ليس من جنسه ، ولا جزءًا منه.

(١) في النسخة (ب) يقول.

(٢) في النسخة (ب) داخل.

(٣) في النسخة (ب) بحلاف.

قول السكاكى **وكلا للردع ، والتنبيه ، ولما بمعنى إلا في ؛ نحو : أقسمت عليك لما فعلت ، و (إن كل نفس لما عليها حافظ).** [١]

قول الشارح (كلا) للردع **(قوله : وكلا للردع)** [٢]ولو عد كلا ، وحروف[٣] التنبيه[٤] من أسماء الأفعال ؛ لم يبعد .

(لما) بمعنى (إلا) **(قوله : نحو : أقسمت عليك)** [٥] هذه الجملة القسمية قد اتسع فيها ؛ لأنها من باب القسم فأجريت مجري الجملة المنفية ، =

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ١٢٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٣٥/٤: "وأما كلا فردعٌ ، وزجرٌ.

وقال الزمخشري في المفصل ص٤٤٧ : " حرف الردع : وهو كلا.

قال سيبويه : هو ردع ، وزجر ، وقال الزجاج : كلا ردع ، وتنبيه ، وذلك قولك: كلا لمن قال شيئاً تنكره ؛ نحو : فلان يبغضك ، وشبهه ؛ أي : ارتدع عن هذا ، وتنبه عن الخطأ فيه. قال الله تعالى : بعد قوله : " فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ (١٦) كَلَّا ". الفجر ١٦.

أي : ليس الأمر كذلك ؛ لأنه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار ، وقد يضيق على الأنبياء ، والصالحين للاستصلاح.

قال المرادي في الجني الداني ص٥٧٧ : "وذهب الكسائي ، وتلميذه نصير بن يوسف ، ومحمد بن أحمد بن واصل إلى أنها تكون بمعنى حقاً ، ومذهب النضر بن شميل أنها بمعنى نعم.

وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً. قال في التسهيل كلا حرف ردع ، وزجر ، وقد تؤول بحقاً ، وتساوي أي معنى ، واستعمالاً.

(٣) في النسخة (ب) حروف.

(٤) في النسخة (ب) التثنية.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١٠٥/٣: "وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ، ولما فعلت ، لم جاز هذا في هذا الموضع ، وإنما أقسمت هاهنا ؛ كقولك: والَّله؟

فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ هاهنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله ؛ إذ كان فيه معنى الطلب ، وسألته عن قوله : إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنما جاءت على نيَّة اليمين ، وإن لم يتكلم بالمحلوف به.أ.هـ

و(لما) الّتي بمعنى (إلاّ) لها موضعان:-

<u>أحدُهما:</u> بعد القسَم ؛ نحو : (نشدتّك بالله لما فعلت) و(عزمتُ عليك لما ضربت كاتبَكَ سوطًا).

= ، ونزل[1] الفعل معها منزلة[2] المصدر [3].

ألا تري أنك إذا قلت : أقسمت عليك إلا ضربت زيدا ؛ كان المعني : ما أطلب[4] إلا ضربك لزيد ، وإنما يقرن بكلمة على ؛ نظرا إلي معني الإيجاب ؛ كأنك قلت[5] : ما أوجبت عليك إلا ضربك له.

والثّاني: بعد النفي ، ومنه قراءة عاصم ، وحمزة: {وَإِنْ كُلٌّ لما جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} [يس: ٣٢] أي: ما كلّ ذلك إلا جميع.

ينظر : الأزهيّة ١٩٨ ، وشرح الكافية الشّافية ١٦٤٥/٣ ، والجنى الدّاني ٥٩٣.

وابن الصائغ في شرح الملحة ٨٥٥/٢ :-

أتى بمعنى جديد لـ (لما) الّتي بمعنى (إلاّ) وهو التّحضيض ؛ نحو : (عَزَمْتُ عليك لما فَعَلْتَ) أي: إلا فعلت.

قال المرادي في الجني الداني صـ٥٩٤ : "ولما التي بمعنى إلا حكاها الخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، وهي قليلة الدور في كلام العرب. فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه.

(١) في النسخة (ب) ونون.

(٢) في النسخة (ب) بمنزلة.

(٣) قال ابن يعيش ٨٠/٢ : " قد أو قع الفعل موقع المصدر المستثنى ، لدلالة الفعل على المصدر ، فقالوا: "نشدتُك اللهَ إلا فعلتَ" ، والمراد: فَعْلَك.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(منك).

(٥) في النسخة (ب) ساقطة.

قول السكاكى

ولكن للاستدراك بعد النفي في عطف المفرد ؛ كنحو : ما جاءني زيد لكن عمرو ، وفي عطف الجملة بعد النفي ، وبعد الإثبات ؛ كنحو : ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء ، وجاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وقد أخرجها عن العواطف بعضهم ؛ لصحة دخول العاطف عليها.[١]

قول الشارح

(لكن) للاستدراك بعد النفي

(قوله : ولكن للاستدراك بعد النفي في عطف المفرد)[٢] وإنماوجب[٣] في عطف المفرد أن يكون لكن[٤] بعد النفي ؛ لأن مبني الاستدراك على المغايرة بين المعطوف ، والمعطوف عليه في النفي ، والإثبات ، وفي عطف المفرد بعد الإثبات لاتتحقق المغايرة ؛ لأن معني النفي لايحصل[٥] في عطف المفردات ؛ فلذلك وجب أن يكون مسبوقا بالنفي[٦].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٤٣٥ : "ومثله: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، أَبدلتَ الآخر من الأوّل فجرى مجراه في بَلْ.

فإن قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ ، فهو مُحالٌ ؛ لأن لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفي.

وإن شئت رفعتَ فابتدأتَ فقلتَ: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ ؛ لأنها من الحروف التى يُبْتَدأُ بها.

وقال الزمخشري في المفصل ص٤٠٥ : "ولكن إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة كقولك: ما رأين زيداً لكن عمراً.

وأما في عطف الجملتين فنظيرة ؛ بل في مجيئها بعد النفي ، والإيجاب. تقول : جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ، وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء.

(٣) في النسخة (ب) وحب.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) لا يتحصل.

(٦) قال المرادي في الجني الداني صـــ٥٩١ : "واعلم أن لكن لا يعطف بها إلا بعد نفي ؛ ؛ نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، أو نهي ؛ نحو : لا تضرب زيداً لكن عمراً ، والمعطوف بها محكوم له بالثبوت ، بعد النفي ، والنهي.

ولا تقع في لإيجاب عند البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب ؛ نحو : أتاني زيد لكن عمرو.

ولقائل أن يقول : النفي ، والإثبات لايتصوران في المفردات ؛ بل ذلك إنما يحصل بوساطة لكن ؛ لأنه يقتضي الإثبات بعد النفي ، والنفي بعد الإثبات.

فكان الوجه أن يكون الحكم على السوية في عطف المفرد ، وفي عطف الجملة ؛ اللهم إلا أن أضاف[1] ذلك إلي الاستقراء بأنه لم يأت لكن بعد

وقال ابن يعيش ٥/٢٨ -٢٩ : "وإنما تعطف عندهم بعد النفي ؛ كقولك: "ما جاء زيدٌ لكن عمرو" ، و"ما رأيت بكرًا لكن بشرًا ، و"ما مررت بمحمدٍ لكن عبدِ الله" ، فتُوجب بها بعد النفي .

ولا يجوز: "جاءني زيدٌ لكن عمرو" ؛لأنه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول ؛ فإذا قلت: "جاءني زيدُ" ، فهو إيجابُ ؛ فإذا وصلته ، فقلت: "لكن عمرو" ، صار إيجابًا – أيضا – ، وفسد الكلام ، ولكن تقول في مثل هذا : "جاءني زيد لكن عمرو لم يأتِ" حتى يصير ما بعدها نفيًا ، والذي قبل إيجابًا لتحقيق الاستدراك.

ولو قلت : في هذا : "لكن لم يقم زيدٌ" ، أو "لكن ما قام عمرو" ، لأدَّيْتَ المعنى ، لكن الاستعمال له يقِل لتَنَافُره ؛ لأن الأول عطف جملة على جملة في صورة عطف مفرد على مفرد؛ لأن الاسم الذي بعدها يلي الاسم الذي قبلها.

ولو قلت: "تكلم زيد لكن عمروسكت" جاز ، لمخالفة الثاني الأوّلَ في المعنى ، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات ، وذلك أن "لكِنْ" إنما تُستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخولَ ما بعد "لكِنْ" في الخبر الذي قبلها ، إمّا لكونه تبَعًا له ، وإذا لمخالَطةِ موجب ذلك ، فتقول: "ما جاءني زيدٌ لكن عمرو" ، فتخرجِ الشك من قبل المخاطب ؛ إذ جاز أَن يعتقد أن عمرًا لم يأتِ مع ذلك ؛ فإذا لم يكن بين "عمرو" وبين "زيد" عُلْقَةٌ تجوِّز المشاركةَ؛ لم يجز استعمال "لكِنْ"؛ لأن الاستدراك إنما يقع في ما يُتوهم أنه داخل في الخبر في ستدرك المتكلم إخراجَ المستدرَك منه.

فإن قيل: فلم لا يجوز: "جاءنى زيد لكن عمرو" على معنى النفي ؟ قيل: لأن النفي لا يكون إلا بعلامةِ حرف النفي ، وليس الإيجابُ كذلك ، فاستغنيت في الإيجاب عن الحرف ، ولم تستغنِ في النفي عن الحرف لما بيّنّا ، وقياسُه كقياسِ "زيدٌ في الدار" ، و"ما زيدٌ في الدار" ، فهو في النفي بحرف ، وفي الإيجاب بغير حرف.

(١) في النسخة (ب) يضاف.

الإثبات في عطف المفرد. [١]

(قولـه : وقـد أخرجهـا عـن العواطـف) لـم يعـد بعضـهم لكـن مـن حـروف العطـف[٢] ؛ لأنـه لـو كـان لمـا دخـل حـرف العطـف عليهـا ، وهـو الـواو ؛ لمكـان الاستغناء ، أو لمكان المنافاة بينهما معني[٣].

(لكن) حرف عطف أم لا

ويمكـن أن يقـال : لـو لـم يكـن للعطـف لـزم فـي ؛ نحـو :قولـك : مـامررت بزيـد لكن عمرو إضمار الجار ، وتقديم[٤] الفعل ،

---

(١) قـال أبـو حيـان فـي البحـر المحـيط ٥٢٤/١ : "وأمـا مَـا يُوجَـدُ فـي كُتُـبِ النَّحْـوِيِّينَ مـن قـولهم : مَـا قَـامَ زَيْـدٌ لَكِـنْ عَمْـرٌو ، ومَـا ضَـرَبْتُ زَيْـدًا لَكِـنْ عَمْـرًا ، ومَـا مَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ لَكِـنْ عَمْـرٍو ، فَهو من تَمْثِيلِهِمْ ، لا أنه مَسْمُوعٌ من الْعَرَبِ.

(٢)ذهـب يـونس إلـى أن (لكـنْ) حـرف اسـتدراك ، وليسـت بعاطفـة ، والـواو قبلهـا عاطفـة لمـا بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد.

فإنهـا -عنـده- مخففـة مـن الثقيلـة ، ومعناهـا: الاسـتدراك ، ومـا بعـدها معمـول بمحـذوف يـدل عليه المذكور قبلها ، وإذا ذكرت معها الواو فالعطف بالواو لا بها.

وارْتضى ذلك ابن مالكٍ في التّسهيل.

ثم القائلون بأنّها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال:-

أحـدها: أنهـا لا تكـون عاطفـةً إلا إذا لـم تـدخُل عليهـا الـواو ، وهـو مـذهب الفارسـيّ ، وأكثـر النّحويّين.

الثّاني: أنها عاطفة ، ولا تُستعمَل إلا بالواو الزّائدة قبلها لُزومًا ، وصحّحه ابن عصفور.

الثّالث: أنها عاطفة تقدّمتها الواو ، أو لم تتقدّمها ، وهو مذهب ابن كيسان.

ينظـر : شـرح المفصـل ١٠٩/٨ ، وشـرح الجُمـل ٢٤١/١ ، والتّسـهيل ١٧٤ ، وأوضـح المسالك ٣١٨/٣ ، والتصريح ١٣٥/٢ ، والأشمونيّ ٩١/٣.

(٣) قـال السـمين الحلبـي فـي الـدر المصـون ١٢٨/٩ : " قولـه : {ولكـن رَّسُـولَ اللّه} الأحـزاب ٤٠ : العامَّـةُ علـى تخفيـف «لكـن» ، ونصـبِ رسـول ، ونصـبُه: إمَّـا علـى إضـمار «كان» لدلالة «كان» السابقة عليها أي: ولكن كان ، وأما بالعطفِ على «أبا أَحَدٍ» .

والأولُ أليـقُ ؛ لأن «لكـن» ليسـت عاطفـةً لأجـل الـواو ، فـالأليقُ بهـا أن تـدخلَ علـى الجمـلِ كمثل التي لَيَستْ بعاطفةٍ.

(٤) في النـسـخـة (ب) وتقدير.

والفاعل [١] ؛ فكان عد الواو زيادة أولي ؛ كما في قوله :-

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا [٢]هذا مَهَاهٌ   ولَيْسَتْ دَارُنَا الدُّنيا بِدَارِ[٣]

حيث ابتدأ[٤] بالواو ، وهو أول القصيدة.

---

(١) قال المرادي في الجنى الداني ص ٥٩٠ : "وإذا قال : ما مررت بزيد لكن عمرو ، فعمرو مخفوض بباء محذوفة ، وفي لكن ضمير القصة - أيضا - ، والجار ، والمجرور يتعلق بفعل محذوف دل عليه الظاهر ؛ كأنه قال : لكنه مررت بعمرو. انتهى ، وفيه نظر.

(٢) في النسخة (ب) لغيشنا.

(٣) التخريج: البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٢١ ، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٦ ، والكتاب ٣/ ٤٨٨ ، ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه) والمقتضب ٢/ ٢٨٨ ، ٤/ ٢٧٧.

اللغة: المهاه: الصفاء ، والرونق : الجميل.

المعنى: ليس لحياة المرء رونق بهي ، وليس باقيًا فيها ؛ بل لا بد من نهايتها ، وانتقاله إلى الدار الآخرة.

(٤) في النسخة (ب) ابتداء.

قول السكاكى

والضرب الخامس: عدة أحرف ألا للتنبيه ؛ كها ، وأما كذلك ، وفيها استعمالات : أم ، وهما ، وهم ، وعما ، وعم ، وهلا ، وألا بقلب الهاء همزة.

ولولا ، ولوما للتحضيض ، وهي تختص بالفعل ، وسيأتيك تحقيق الكلام فيها في علم المعاني ؛ فإذا رفع اسم بعدها ، أو نصب كان بإضمار فعل.

ولولا ، ولوما يكونان لامتناع الثاني لوجود الأول فيما مضى ، ويلتزم بعدهما الاسم مرفوعا إما على الابتداء عند أكثر أصحابنا ، والخبر محذوف ، وإما على الفاعلية ، والفعل مضمر عند الكوفيين ، وابن الأنباري منا ، وهو المختار عندي .

والضمير بعد لولا إما أن يكون منفصلا مرفوعا ؛ كنحو : لولا أنا ، ولولا أنت ، وهو القياس ، وإما أن يكون متصلا غير مرفوع ؛ كنحو : لولاي ، ولولاك.

وأما أما في قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت فقريب من هذا النوع ؛ إذ أصله عند بعضهم : لأن كنت منطلقاً انطلقت فحذف كان ، وعوض عنها ما ، وانفصل الضمير المتصل .

وعند آخرين إن كنت بالكسر ففعل بكنت ما تقدم ثم فتحت الهمزة لأجل الاسم ، وهو الضمير محافظة على الصورة ، وقد جاء على الأصل في قولهم : إفعل هذا إما لا . [1]

قول الشارح

(قوله : والضرب الخامس) وهو الضرب الذي يلزمه التركيب في معناه ؛ أي : في تأديته ، وإفادته فإنه لايفيد ذلك المعني بدون التركيب ؛ نحو : ألا للتنبيه[2] ،=

الضرب الخامس مايلزمه التركيب فى معناه

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٣-١٢٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٣٥ : "وأما ألا فتنبيه ، تقول: إلا أنه ذاهبٌ.

، وهـلا للتحضـيض[1] ولـولا للامتنـاع [2] ؛ بخـلاف إمـا فـي قولـه : **(فَإِمَّـا تَرَيِنَّ)** [3]؛ فإنه بدون التركيب يفيد ذلك المعني ؛ فيكون من الضرب السادس ،

قال الزمخشري في المفصل صـ٤٠٩ : " حروف التنبيه : ألفاظها ها ، ألا ، أما ؛ تقول :ها أن زيداً منطلق ، وها افعل كذا ، وألا إن عمراً بالباب ، وأما إنك خارج ، وألا لا تفعل كذا ، وأما ، والله لأفعلن

قال ابن يعيش شارحا ٤٣/٥ : "وأما "ألا" ، فحرفٌ معناه التنبيه أيضًا ؛ نحو قولك: "ألَا زيدٌ قائم" ، و"ألا إن زيدًا قائم". قال الله تعالى: {أَلَا إِنَّ أولِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عليهم ولَاهُمْ يَحْزَنُونَ}.يونس ٦٢ .... ، وهي مركّبة من الهمزة ، و"لا" النافية ، مغيَّرةً عن معناها الأولِ إلى التنبيه

(١) قال ابن الصائغ ٨٣٢/٢ : "وحرُوف التّحضيض أربعة ، وهي: (هَلاَّ) و(أَلاَ) و(لَوْلاَ) و(لَوْمَا) .

قال الزمخشري ص٤٣١ : " حروف التحضيض ألفاظها ، وهي لولا ، ولوما ، وهلا ، وألا.

تقول: لولا فعلت كذا ، ولوما ضربت زيداً ، وهلا مررت به ، وألا قمت تريد استبطاء ، وحثه على الفعل.

قال المرادي في الجني الداني صـ٦١٤ : "وهلا أكثر استعمالاً في التحضيض من ألا.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٤٣٢ : "وللولا ، ولوما معنى آخر ، وهو امتناع الشيء ؛ لوجود غيره.أ.هـ

وقال ابن يعيش ٩٠/٥: "و"لَوْما" على وجهيْن:-

<u>أحدهما</u> : هذا .

<u>والثاني :</u> أن تكونا لامتناع الشيء ؛ لوجود غيره ، ويقع بعدهما المبتدأ ، وتختصّان بذلك ، ويكون جوابُهما سادًا مَسَدَّ خبر المبتدأ لطُوله ، وذلك ؛ نحو قولك: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" ، و"لوما خالدٌ لزُرْتُك" ، فقد امتنع الإكرامُ ، والزيارةُ ؛ لوجود زيد ، وخالد.أ.هـ

(٣) سورة مريم: من الآية٢٦

قال الزمخشري في المفصل صـ٤٥٧ : "وأما قولهم : في الجزاء المؤكد حرفه بما: إما تفعلن قال الله تعالى: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي " مريم ٢٦ ، وقال: " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " الزخرف ٤١؛ فلتشبيه ما بلام القسم في كونها مؤكدة.أ.هـ

وكذا لكنما[١].

فإن قلت : إنما يصح ذلك أن لو كان كل واحد من إما ، ولكنما كلمة على حدة [٢] ؛ لأن الكلام في أقسام الحرف[٣].

قلنا : كل واحد كلمة ، وزيادة [ما كزيادة] [٤] الألف في : زمن ؛ حتي قيل : زمان.

وأما قولهم : إنها كافة ؛ كقولهم [٥] الهمزة للمتكلم في المضارع ؛ حيث لم تعمل مع هذه الزيادة.

(لولا ، ولوما) للتحضيض

(قوله : للتحضيض) [٦] وقد أشار في علم المعاني أنها ؛ لإنشاء التمني ،

---

(١) أجاز أبو القاسم الزّجّاجيّ ، ووافقه الزّمخشريّ ، وابن مالكٍ أنْ تكون (ما) معهنّ زائدة؛ فأجاز أن تقول: (إنّما زيدًا قائمٌ) و(لكنّما عمرًا شاخصٌ) لأنهنّ كلّهنّ أخوات فيجرين في اللّفظ مجرى واحداً.

ينظر : الجمل ٣٠٤ ، والمفصّل ٤٢٤ ، وشرح المفصّل ١٣٣/٨ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، وشرح التّسهيل ٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٢/٢ ، والملخّص ٢٤٥ ، والارتشاف ١٥٧/٢ ، والتّصريح ٢٢٥/١.

(٢) في النسخة (ب) واحدة.

(٣) في النسخة (ب) الحروف.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) فكقولهم .

(٦)التحضيض هو طلب فعل الشئ بحث ، وإزعاج ، مبالغة في الترغيب في فعله .وهو عكس العرض الذى هو طلب فعل الشئ بلين ، ورفق .

وأدوات التحضيض: "هلا ، وألا ، ولولا ، ولوما " .

وأمثلة ذلك :هلا أحسنت إلى ، والديك ، وألا أخلصت في عملك ، ونحو قوله تعالى : (فَلَوْلا تَشْكُرُونَ) [الواقعة / ٧٠] ، وقوله : (جل شأنه) : (لَو مَا تَأْتِينَا بِالملائِكَةِ إِن كُنتَ من الصادِقِينَ) [الحجر / ٧] .

ينظر : المفصل (٣١٥) و ابن يعيش (٨/ ١٤٤) وشرح التسهيل (٤/ ١١٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٥٢ـــ ١٦٥٥) وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٤/ ٤٧٥) وشرح ابن الناظم (٥١٠ ، ٥١١) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٧٠ ، ٢٣٧١) وتوضيح المقاصد والمسالك (٤/ ٢٨٨ ، ٢٨٩) ومغنى اللبيب (٢٧٣) والمساعد (٣/ ٢١٩) .

والتحضيض على سبيل التوليد[١] [٢].

استعمالات (أما)

(قوله : وفيها استعمالات) والأصل إما ؛ لأنه الكثير الشائع[٣] وأما سائر التصرفات ؛ فللتوسع فيما يكثر.

اختصاص (لولا ، ولوما) بالفعل

(قوله : كان بإضمار فعل) ؛ لأنها تقتضي الفعل ؛ لأنها للتحضيض على الأفعال ؛ فكانت بمنزلة حرف شرط[٤] في اقتضاء الفعل.

(قوله : وهو المختار) عندنا[٥] ؛ لما في ذلك من معني الشرط ؛ فكان مقدرا بالفعل ؛ قضاء من حق الشرط .

والحق : أن يحقق ذلك المقدر على التعيين مبناه على تحقق معني[٦] قولهم : لولا زيد ، وتبين المراد من قولهم . [٧]

---

(١) في النسخة (ب) التولد.

(٢) قال السكاكي في بغية الإيضاح ٢/٢٥٠ : "وكأن حروف التنديم ، والتحضيض:هلَّا ، وألّا بقلب الهاءهمزة ، و"لولا ، ولوما" مأخوذة منهما مركبتين مع "لا" و"ما" المزيدتين؛ لتضمينهما معنى التمني؛ ليتولد منه في الماضي التنديم ؛ نحو : "هلا أكرمت زيدا"

وفي المنهاج الواضح للبلاغة ٢/١١٠ : " اعلم أن "هل" قد يزاد عليها حرف "لا" فيقال : "هلا" بالتشديد، وقد تقلب الهاء همزة فيقال : "ألا"، كذلك "لو" قد يضم حرف "لا" ، أو "ما" فيقال : "لولا ، ولوما"، وب هذا يتكون حروف أربعة ، تصلح للتمني بها ، هدى،هلا ، وألا ، ولولا، ولوما ، وإنما ركبت " هل ، ولو" هذا التركيب ليزول احتمال معنى الاستفهام في هل ، ومعنى الشرط في لو ، ويتعين معنى "التمنى" ؛ فإذا دخلت إحداهما على الفعل الماضي حينئذ أفادت معنى "التنديم" ؛ أي : جعل المخاطب نادمًا ، وإن دخلت على المضارع أفادت معنى "التحضيض ، والحث" ؛ أي : حض المخاطب ، وحثه على الفعل، تقول في الأول: "هلا سافرت" ، أو "لولا سافرت" على معنى: "هلا تخلص في عملك" ، أو "لوما" تصدق في قولك: على معنى: ليتك تخلص ، أوليتك تصدق ، تريد حضه على الإخلاص ، أو الصدق. ا.هـ.

(٣) في النسخة (ب) الشايع.

(٤) في النسخة (ب) الشرط.

(٥) في النسخة (ب) عندي.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) قبلهم.

الاسم المرفوع بعد (لولا)

فـإن كـان مـرادهم ، وقصـدهم إلـي أنـه لـولا زيـد حاضـرا ، وموجـود كـان مبتـدأ[١] وإن كـان مـرادهم ، وقصـدهم إلـي أنـه لـولا حضـر ، أو ، وجـد كـان فاعلا[٢].

والحق : هو التقدير بحسب مقتضي المقام ، وإنما يصح القول بالإطلاق ؛ أن لو كان المعني على التقديرين واحدا.

فإن قلت : لو كان مبتدأ[٣]؛ [لقيل : لولا إن زيدا بالكسر.

قلنا: لا نسلم ، وإنما يكون كذلك ؛ أن لو لم يكن مع مافي حيزها في موضع المبتدأ.

---

(١) في النسخة (ب) مبتدأء.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها ؛ نحو : "لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ" ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنها ترفع الاسم بعدها ؛ لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم؛ لأن التقدير : في قولك : "لولا زيد لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ؛ إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا ، وزادوا "لا" على" لو " فصار ؛ بمنزلة حرفٍ واحد ، وصار هذا ؛ بمنزلة قولهم : "أما أنت منطلقا انطلقتُ معك" ، والتقدير فيه: إن كنت منطلقا انطلقت معك

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا" وذلك ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل ؛ بل قد تدخل على الفعل ؛ كما تدخل على الاسم.........

والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعْطَفَ عليها بـوَلَا؛ لأن الجَحْدَ يعطف عليه بـوَلَا ، قال الله تعالي: { وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ (٢١) وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ } [فاطر: ١٩-٢٢] .

فلما لم يجز أن يقال "لولا أخوك ، ولا أبوك" دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

(٣) في النسخة (ب) مبتدأء.

الضمير الواقع بعد(لولا)

(قولـه : وهـو القيـاس) سـواء كـان مبتـدأ] [1] أوفـاعلا أمـا إذا كـان مبتـدأ[2] ؛ فظاهر ، وأما إذا كان فاعلا ؛ فلكون فعله مقدرا.

(قولـه : وأمـا مـا فـي قـولهم) وإنمـا قـال ، وأمـا لأن أمـا فـي قـولهم : إمـا أنـت منطلقـا انطلقـت[3]؛ كـان مظنـة للسـؤال عـن حالهـا فـذكرها علـى وجـه التأكيـد ؛ فقال : وأما إما فقريب من هذا النوع.

ويمكـن أن يقـال : لمـا كـان مظنـة أنـه مـن هـذا النـوع نفـي ذلـك بقولـه : وقريـب منـه ، وأشـار إلـي الـدليل (بقولـه : إذا أصـله هكـذا[4]) [5] ؛ لأنـه إذا كـان

---

(١) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) مبتدأء.

(٣) وليست "أمَّا" هذه جزاءً.

قال سيبويه الكتاب ٣/ ١٠١: وسألتُه – يعني الخليل: "أمّا أنت منطلقا أنطلِقُ معك" فَرَفَعَ ، وهو قولُ أبي عمرو ، ويونسَ ، و لو كان جزاءً لجزمه.

قال المرادي في الجني الداني ص٣٣٣ : " أن تكون عوضاً ، وهي ضربان: عوض من فعل ، وعوض من الإضافة ، فالأول كقولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت.

والأصل: لأن كنت منطلقاً انطلقت. فحذفت لام التعليل ، وحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ، وجيء بما عوضاً من كان ."

قال الشيخ خالد في التصريح ٢٥٧/١ : " أن تحذف وحدها" ويبقى اسمها ، وخبرها ، "وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية" الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل ، "في مثل" قولهم : "أما أنت منطلقا انطلقت" ، فـ"انطلقت" معلول ، وما قبله علة له مقدمة عليه ، "وأصل انطلقت: لأن كنت منطلقا ، ثم قدمت اللام" التعليلية "وما بعدها" ، المجرور بها ، "على انطلقت للاختصاص" عند النحويين ، أو الاهتمام بالفعل عند البيانيين ، فصار: لأن كنت منطلقا انطلقت ، "ثم حذفت: "كان": لذلك" الاختصار "فانفصل الضمير" الذي هو اسم "كان" فصار: أن أنت منطلقا ، "ثم زيد "ما" للتعويض" من "كان" فصار: أن ما أنت ، "ثم أدغمت النون" من "أن" "في الميم" من "ما" "للتقارب" في المخرج ، فصار: أما أنت.

(٤) في النسخة (ب) كذا.

(٥) قال الزمخشري في المفصل صـ١٠٣ : "ومنه أما أنت منطلقاً انطلقت ، والمعنى ؛ لأن كنت منطلقاً ، وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر.

الأصل ماذكر لم يكن مما لزمه التركيب[١] في معناه ؛ لأنه مما[٢] يفيد ذلك المعني بدون التركيب سواء[٣] كان الأصل كان ، أو إن ، وإنما كان قريبا من حيث إنه أكثر[٤] استعماله هكذا ؛ فجري مجري الضرب الخامس[٥].

(قوله : وعند آخرين[٦] بالكسر) [٧]وهو الصواب ؛ بدليل أنه يجاب بالفاء ؛ نحو :قوله :-

أَبَا [٨]خُرَاشَةَ [٩]أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الْضَّبُعُ[١٠]

---

(١) قال الزجاجي ص٦٤ : "وتَكون حرفا مركبا من حرفين في بعض كَلَامهم ؛ كقولك : أما أَنْت منطلقا فأنطلق مَعَك مَعْنَاهُ : لأن كنت منطلقا فأنطلق مَعَك

وقال ابن الشجري في الأمالي ٣/١٣٤ : " من مواضع «أمّا» استعمالها مركّبة من «أن ، وما» في قولهم : أمّا أنت منطلقا انطلقت معك ، وهى من مسائل سيبويه ، .... ، وأصلها: أن كنت منطلقا ، فحذفوا «كان" وعوّضوا منها «ما" وأدغموا نون «أن» في ميم «ما" ووضعوا «أنت» في موضع التاء ، وأعملوا «كان» محذوفة ، وموضع «أن» مع صلتها نصب ؛لأنه مفعول له ، والتقدير : لأجل أن كنت منطلقا انطلقت معك ، ....".

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) سوا.

(٤) في النسخة (ب) كثر.

(٥) في النسخة (ب) الحامس.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة(إن) .

٧) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ١٠٠: "وزعم الكوفيون أن "أن" هذه المفتوحة الهمزة الهمزة أداة شرط كـ"إن" المكسورة ، وجاز حذف الفعل في المذهبين للعلم بأن "أن" لا يقع بعدها إلا الأفعال ، واتفقوا على أنه إذا حذفت "ما" وأتي بالفعل كانت "إن" مكسورة ، وهي عند البصريين غير "أن" المفتوحة".

(٨) في النسخة (ب) أنا.

(٩) في النسخة (ب) خراشته.

(١٠) <u>المفردات الغريبة:</u> أبو خراشة: كنية شاعر صحابي ، اسمه: خفاف بن ندبة ، أحد فرسان قيس ، وندبة: اسم أمه. نفر: أي : جماعة يعتز بهم ، والنفر: الرجال من ثلاثة إلى تسعة. الضبع: أصله الحيوان المعروف ، والمراد هنا : السنوات المجدبة.

ثم فتحت الهمزة لأجل الاسم ، وهو الضمير محافظة على الصورة ، ولو كان الأصل ؛ لإن كنت لم يكن لإثبات الفاء وجه .

وقوله : -

المعنى: لا تفخر على أبآخراشة بكثرة قومك الذين تعتز بهم ، وبشجاعتهم؛ لأنني أفاخر بقومي أصحاب القوة ، والمنعة ، الذين لم تأكلهم السنوات المجدبة ، ولم تؤثر فيهم الأرزاء ، والأزمات.

والشاعر يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وخفاف هذا شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية ، وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة.

والبيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣ ، والاشتقاق ص ٣١٣ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٥/ ٤٤٥ ، ٦/ ٥٣٢ ، ١١/ ٦٢ ، والدرر ٢/ ٩١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦ ، ١٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٠ ، ولجرير في ديوانه ١/ ٣٤٩ ، والخصائص ٢/ ٣٨١ ، وشرح المفصل ٢/ ٩٩ ، ٨/ ١٣٢ ، والشعر ، والشعراء ١/ ٣٤١ ، والكتاب ١/ ٢٩٣ ، ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ (خرش) ، ٨/ ٢١٧ (ضبع) والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٧ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ١/ ٧١ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥ ، وتاج العروس (ما) وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، وجواهر الأدب ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١؛ وصف المباني ص٩٩ ، ١٠١ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٩ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ، ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما) ومغني اللبيب ١/ ٣٥ ، والمنصف ٣/ ١١٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

ينظر : المعجم المفصل ٢٦٦/٤ .

<u>موطن الشاهد:</u> "أما أنت ذا نفر" ووجه الاستشهاد:-

حذف "كان" الناقصة وحدها ، والتعويض عنها بـ "ما" الزائدة ، المدغمة في نون "أن" المصدرية ، وبقاء اسمها ، وهو الضمير المنفصل "أنت" ، وكذا خبرها: "ذا نفر" ، والبصريون يقدرون: "فخرت علي ؛ لأن كنت ذا نفر" ، فحذفت لام التعليل ، ومتعلقها ، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت "كان" لكثرة الاستعمال ابتغاء التخفيف ، فانفصل الضمير ، الذي كان متصلا بها ؛لأنه لم يبين في الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن "كان" بـ "ما" الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان ، نون "أن" المصدرية ، وميم "ما" الزائدة ، فأدغما فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

شرح التصريح: ١/ ١٩٥.

إما أَقَمْتَ وأَمّا أنت مُرتَحِلاً   فاللهُ يَكْلأُ [1]ما تَأْتِي[2] وما تَذَرُ [3]

(قولـه : ثـم فتحـت الهمـزة) فقيل : أما أنت بالفتح[4] لأجل الاسم الذي هو الضمير المنفصل المرفوع بعده ؛ لأن وقوع ذلك مع أما للتفصيل شائع كثير ؛ ففتح [5]من حق المشابهة[6] صورة.

ولو قال : [7] فتحت الهمزة تحقيقا[8] ؛ لكان أولي ؛ لأن قوله : محافظة على الصورة ؛ معارض بأن يقال : كان الوجه ألا[9] يصح محافظة على

---

(١) في النسخة (ب) يكلا.

(٢) في النسخة (ب) ما تاتي.

(٣) اللغة: أقمت: ضدّ ارتحلت ، وسافرت. يكلأ: يحفظ. ما تذر: ما تترك.

المعنى: إن الله – جلّ ، وعلا- يحفظ ما تأتي به ، وما تتركه على الحالين: إن كنت مسافرًا ، أو مقيمًا.

والبيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٠ ، ٤١١ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٩ ، ٢٠/ ٢١ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١١٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٩٨ ، ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما) ومغني اللبيب ١/ ٣٧.

ينظر : المعجم المفصل ٣/٢٤٨.

قال صاحب الخزانة ٢/ ٨٣: هذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ، ولا تتمته ، والله أعلم به.

ورواية الأصل "ما يأتي ، وما يذر" –بالمثناة التحتية.

٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣ : وإذا كانت (إن) مكسورة ، لم يجز عدم الفعل ، ووجود (ما) ؛ كما لم يجز إظهاره ، ووجود ما مع المفتوحة ، قاله سيبويه.

وقال – أيضا – سيبويه: أما زيد ذاهبًا ذهبت معه؛ «أي إن كان زيد ذاهبًا» ، أتى بالاسم ظاهرًا ، والمحفوظ المسموع أن يكون ضميرًا لمخاطب ، والقياس عليه في ضمير المتكلم ، والغائب ، والاسم الظاهر جائز ، والأحوط التوقف مع المسموع.

(٥) في النسخة (ب) بزيادة(قضاء).

(٦) في النسخة (ب) المناسبة.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة(ثم).

(٨) في النسخة (ب) تحفيفا.

(٩) في النسخة (ب) أن لا .

الأصل ، أو تحرزا[١] عن الالتباس[٢].

(قوله : وقد جاء على الأصل في قولهم : افعل هذا أما لا) [٣] أي : افعل هذا إن لم يفعل غيره .

ولقائل أن يقول :لا نسلم أن هذه هي التي نحن بصددها ، وذلك أن الكلام في التي حذف[٤] معها كان ، وعوض عنها ما[٥] والمحذوف في قولهم : : افعل هذا إما لا فعل غير كان مقدر بعد لا ؛ فأين أحدهما عن الآخر.

ويمكن أن يقال : هنا – أيضا – فعل محذوف[٦] قد[٧] زيدت ما عوضا عوضا

---

(١) في النسخة(أ) تحررا.

(٢) في النسخة (ب) الالباس.

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ومثل ذلك: "إمّا لا " ؛ كأنه قال : "افعل هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرهُ" ، وإنما هي "لا" أميلت في هذا الموضع ؛ لأنها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد، فصارت كانها ألفٌ رابعةٌ، فأميلتْ لِذاكَ

قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٦/١ : "ومثال إضمار كان معوضا منها "ما" بعد "إنْ" قول العرب: افعل هذا إما لا ، أي: إن كنتَ لا تفعل غيره.

(٤) في النسخة (ب) حدف.

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٦/١ : "ومثال إضمار كان معوضا منها "ما" بعد "إنْ" قول العرب: افعل هذا إما لا ، أي: إن كنتَ لا تفعل غيره.

..... ، وأمثال: أمّا أنت ذا نفر ، كثيرة ، بخلاف "إما لا " فإن استعماله قليل ؛ لأن الحذف فيه أكثر.

وقال الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه ١٩١/١ : " قال : ومثل ذلك قولهم : إمّا لا .

قال أبو علي : (إمّا لا) تُستعمل في جواب من قال : أفعل كذا ، ولا أفعل كذا ؛ فيقال : افعل كذا إمّا لا ؛ أي : الفعل ما ذكرت أنك تفعلُه إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت (كنت) و(تفعلُ غيره) واستُغني بما أبقى عمّا حُذِف.

و(ما) في قولك: (إمّا لا) عِوَضٌ من (كنتَ).

(٦) في النسخة (ب) محدوف.

(٧) في النسخة (ب) قدر.

عنه ؛ لأن ذهاب الشيء[1] مع العوض أدخل في المناسبة ، ولا يجب أن يكون العوض مكان المعوض عنه ؛ فلذلك قال : وقد جاء على الأصل .

ولقائل أن يقول :لا نسلم أن ما عوض ؛ كيف ، وكلمة لا عوض عنه ؛ بدليل جواز إمالتها[2] ذلك ، ويمكن أن يجاب عنه[3].

---

(١) في النسخة (ب) الشي.

(٢) قال ابن يعيش ٢٠٦/٥ : "ومن ذلك قولهم : "إمَّا لا " تمال ، وذلك أنهم أرادوا: "افعل هذا إن كنتَ لا تفعل غيرَه" ، ولكنّهم حذفوا الفعل لكثرته في الكلام ، فـ "ما" في "إمّا" هاهنا ؛ كما كانت في "أَمَّا أنت منطلقا" عوضٌ من الفعل.

يدلّ على ذلك أنه لا يظهر معها الفعلُ ، ولما كان أصل هذه الكلمة ما ذكرنا ، حُذفت منها هذه الأشياء ، فغُيّرت – أيضا – بالإمالة "لا" منها ، و"لا" حرفٌ لا يمال في غير هذا الموضع إذا كان منفردًا ، وقد حكى قُطْرُبٌ إمالتَها ، ووجهُ ذلك أنها قد تقع جوابًا ، ويُكتفي بها في الجواب فيقال في جواب: "زيدٌ عندك ": "لا" ؛ فلما استقلّت بنفسها ، أمالوها.

(٣) قال الأزهري في التصريح ٦٥١/٢ : "وأما إمالتهم: أنى ، ومتى" من الأسماء المبنية المبنية ، "وبلى" من أحرف الجواب "ولا " النافية "في قولهم : افعل هذا إما لا ، فشاذ من وجهين:-

عدم التمكن" لكونها مبنية ، "وانتفاء السبب" المجوز للإمالة ؛ لأن الألف في غير المتمكن أصل غير من قلبة عن شيء فضلا عن أن تكون من قلبة عن ياء، ولا ترجع إلى الياء ، ولا قبلها كسرة ، والذي سهل إمالتها نيابتها عن الجمل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها.

وأما الضرب السادس ؛ فمضمونه قد تقدم في أثناء ما تلي عليك من الحروف ، وليكن هذا آخر الكلام في باب الحرف. [١] قول السكاكى

قول الشارح **(قوله : وأما الضرب السادس)** نزل منزلة مالا يتعرض[٢] له بالذكر[٣] إذا كان مما يجوز أن يطوي ذكره[٤]؛ لمضي أمثلته فيما[٥] تقدم ؛ فكان ذلك مظنة للسؤال عنه ؛ فقال : وأما الضرب السادس ، وهو الضرب الذي لايلزمه[٦] التركيب في معناه ، وقد ظهر هذا القسم مما سبق من الكلام في مقابله ، وهو الذي يلزمه التركيب في معناه.

(قوله : فمضمونه قد تقدم) إشارة إلي مامر[٧] من[٨] الحروف التي قيل قيل بالتركيب فيها كأما ، وأما بالفتح ، والكسر فإنه قيل : بأن الأصل : أن ما ، وإن ما نظر[٩] إلي جانب الضبط ، ولو قال : وأما الضرب السادس فقد تقدم تقدم بترك لفظ المضمون ؛ لكان أظهر.

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٤ .

(٢) في النسخة (ب) ما لا يعوض.

(٣) في النسخة (ب) بالدكر.

(٤) في النسخة (ب) دكره.

(٥) في النسخة (ب) في ما.

(٦) في النسخة (ب) يلزمه.

(٧) في النسخة (ب) ماتقدم.

(٨) في النسخة (ب) ومن .

(٩) في النسخة (ب) نظرا.

قول السكاكى

وأما النوع الاسمي فهو - أيضا - يعمل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، أما الرفع ، والنصب ؛ فلما يرتفع عن الفعل ، وينتصب عنه ليس إلا ، وأنهما لا يكونان إلا للمصدر ، واسمي الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الفعل سوى نصب التمييز فهو غير مقصور على ما ذكر ، وهذه جملة لابد من تفصيلها فنقول:-

المصدر يعمل عمل فعله ؛ تقول : أعجبني ضرب زيد عمراً ، وعمرو ، ولك أن تضيف في الصورتين لغير ضرورة ، وإن تعرف باللام للضرورة ، ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه عليه ؛ كما لا يصح تقديم منصوبه على المرفوع تقديرا في الضمائر من ؛ نحو : ضربتك ، أو إياك ، وهو المختار.[1]

المختار.[1]

قول الشارح النوع الاسمي

(**قوله : وأما النوع الاسمي**) وإنما قدم النوع الحرفي ؛ لأن من الأسماء مايعمل بواسطة التقوي بالحرف ؛ كالأسماء المتضمنة لمعني ، وكالمضافات على رأي ؛ لنزولها[2] منزلة الحرف.

(**قوله : سوي نصب التمييز**) ولو نظم ذكر[3] الحال في سلك التمييز[4] التمييز[4] ؛ لكان أظهر ؛ لأن الاسم ؛ نحو :هذا مما ينصبه.

فإن قلت : يتضمن[5] معناه .

قلت : فإذن كان الوجه[6] ذكر ذلك في أثناء ذكر الناصب ، والرافع.

(قوله : أما الرفع ، والنصب ؛ فلما ترتفع عن الفعل ، وينتصب عنه)

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٢٤.

(٢) في النسخة (ب) لنزوله.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) التمبير.

(٥) في النسخة (ب) لتضمن .

(٦) في النسخة (ب) الوجه.

يعني : هذا النوع رافع لما[١] يرفعه الفعل ، وناصب لما[٢] ينصبه الفعل ، ولايرد المستثني ؛ لأنه[٣] إنما كان يرد أن لو جعل المستثني منه عاملا.

(**قوله**[٤] : **ولا يكونان**) [٥] أي[٦] : لايكون الرفع ، والنصب إلا للمصدر للمصدر إلي آخره ؛ أي : لايكون الرافع ، والناصب من النوع الاسمي سوي هذه الاشياء.

فإن قلت : أليس الاسم المنسوب[٧] مما يرفع ، وينصب ؛ كقولك : زيد هاشمي[٨] غلامه ، أو هاشمي خلقا مع أنه ليس منها.

قلنا : هو منتظم في سلكها من حيث إنه بمنزلة اسم المفعول.

(**قوله : غير متصور على ماذكر**) يعني : أن غيرها من الأسماء مما ينصبه – أيضا – ؛ كالاسم التام ؛ نحو : لي منوان سمنا[٩].

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) إلي.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة كلمة(قوله :).

(٥) في النسخة (ب) يكون.

(٦) في النسخة (ب) بأي.

(٧) في النسخة (ب) المنصوب.

(٨) في النسخة (ب)هاسمي.

(٩) قال أبو حيان في [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٢٩] : "وتمام الاسم إما بالإضافة نحو : : لله دره فارسًا ، وإما تنوين ظاهر نحو : رطل زيتا قالوا : أو مقدار نحو : أحد عشر رجلاً ، أو نون تثنية نحو : لي منوان سمنا.

قال ابن مالك: أو نون جمع ، ومثل: « قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا » الكهف ١٠٣ ، فجعله من هذا القبيل ، وهو عند أصحابنا من المنتصب عن تمام الكلام ، أو شبه نون الجمع نحو : ثلاثين ليلة ، وينصبه مميزه ؛ فإذا قلت: عشرون درهمًا ، أو فقيز برًا ، أو رطل سمنا ، أو ذراع ثوبا ، فالناصب للتمييز ما قبله من عشرين ، وقفيز ، ورطل ، وذراع ، وكذا أحد عشر ، وأخواته يتنزل منزلة عشرين ؛ إذ الاسم الثاني صار كالنون في عشرين.أ.هـ

اعمال المصدر عمل فعله

(قوله : المصدر[1] يعمل عمل فعله)................=

(١) المصدر هو الاسم الدال على مجرد الحدث ، الجارى على الفعل كالضرب ، والإكرام.
ويسمّيه سيبويه الحدث:"والأحداث ؛ نحو : الضرب ، والقتل ، والحمد". ينظر : الكتاب ٤٠/١ .
وقال ابن السرّاج:" المصادر الأصول ، والأفعال مشتقة منها". ينظر : الأصول ٨٥/٣.
وعرّفه الحيدرة اليمني المتوفي سنة (٥٩٩هـ) بـ:"والمصدر اسم الفعل". ينظر : كشف المشكل ٤٣١/١.
وعرّفه ابن الحاجب بـ:"المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل". ينظر : شرح الكافية ١٩١/٢.
ويختلف عن الأفعال في دلالته على حدث دون زمن ، ويختلف عن الأوصاف العاملة عمل الفعل في دلالته على حدث دون صاحبه. ينظر : الكتاب ٢٤٩/١ ، شرح الكافية ١٩٢/٢ .
وقال ابن مالك:"المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بالفاعل". ينظر : المساعد ٤٦٣/١.
ويعمل المصدر عمل فعله لا زما ، ومتعديا بنفسه ، أو بحرف الجر ، وإلى واحد ، أو أكثر نحو : أعجبنى قيام محمد ، وسرنى أداء محمد واجبه ، وأعجبنى إعطاؤك عليا درهما ، وسرنى إحسانك إلى والديك.
ينظر : أوضح المسالك (٣/ ١٧٠-١٧١) وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٦٥) ، توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٣) .
وذهب جمهور النحاة إلى أنه يشترط في المصدر لكى يعمل عمل فعله عدة شروط ، وهذه الشروط هى :-
أ - أن يكون مظهرا ؛ فلا يعمل مضمرا خلافا للكوفيين ؛ فلا يقال: ضربى بكرا حسن ، وهو عمرا قبيح.
ب - أن يكون مكبرا ؛ فلا يقال: أغضبنى ضريبك بكرا.
جـ - أن يكون مفردا ؛ فلا يقال: غضبت من ضربيك بكرا.
د - أن يكون غير محدود بتاء الوحدة ؛ فلا يقال: غضبت من ضربتك بكرا.
هـ - ألا يكون محذوفا ؛ فلا يقال في "مالك وزيدا" إن التقدير: وملابستك زيدا.
و- ألا يكون مؤخرا ؛ فلا يقال: أغضبنى زيدا ضربك.
ز - ألا يفصل بينه وبين معموله بتابع ، أو أجنبى.

ينظر : التسهيل (١٤٢) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٦ـ ٢٢٥٨) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٥ـ ٨) وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٦٥ـ ٢٧١) ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل (٢/ ٢٢) ٠

ومنها: أن يكون على إحدى حالين:-

الأولى: أن يكون نائبا عن الفعل في المعنى ؛ نحو : "ضربا زيدا" ، بمعنى: اضرب زيدا٠

الثانية: أن يكون مقدرا بـ"أن" والفعل ، أو "ما" والفعل فيقدر بـ"أن" والفعل إذا أريد المضى ، أو الاستقبال ؛ نحو : سررت من إكرامك محمدا أمس ، أو غدا ، أى: من أن أكرمت محمدا أمس ، أو من أن تكرمه غدا ، ويقدر بـ"ما" والفعل إذا أريد الحال ؛ نحو : سررت من إكرامك محمد الآن ، أى: مما تكرمه

ينظر : المقتضب (٤/ ١٥٧) وابن يعيش (٦/ ٦٠) ، المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور- تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م - صـ١٩٤ ، وشرح التسهيل (٣/ ١٠٦ ، ١٠٩) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٦) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٥) وأوضح المسالك (٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٣) وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٦٥) .

قال أبو البقاء: "كل مصدر صح تقديره بـ"أن" والفعل عمل عمل فعله المشتق منه ، وإنما كان كذلك ؛لأنه يشبه الفعل في أن حروفه فيه ، وأنه يشاركه في الدلالة على الحدث ، وأنه يكون للأزمنة الثلاثة ، فإن لم يحسن تقديره بـ"أن" والفعل لم يعمل ؛ لأن الأصل في العمل للفعل ، وإذا لم يصح تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه به ، والذى لا يقدر بـ"أن" والفعل المصدر المؤكد ؛ نحو : ضربت ضربا .." .

ينظر : اللباب (١/ ٤٤٨) ٠

وقال ابن الناظم: " ... ، وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن المصدر يصح فيه أن يعمل عمل فعله في رفع الفاعل ، وينصب المفعول ، بشرط : أن يقصد به قصد فعله من الحدوث ، والنسبة إلى مخبر عنه ، وعلامة ذلك:-

صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فيقدر بـ"أن" والفعل إن كان ماضيا ، أو مستقبلا ، وبـ"ما" والفعل إن كان حالا ؛ لأن فعل الحال لا يدخل عليه "أن" ، ولو لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدرى لم يسغ عمله ، ومن ثم كان ؛ نحو : قولهم : "مررت بزيد ؛ فإذا له صوت صوت حمار" النصب فيه بإضمار فعل ، لا بـ"صوت" المذكور ؛لأنه لا يصح تقدير: " أن يصوت " مكانه ، فلو قلت: "مررت ؛ فإذا له أن يصوت" لم يحسن؛ لأن "أن يصوت" فيه معنى التجدد ، والحدوث ، وأنت لا تريد أنه جدد الصوت في حال المرور ، وإنما تريد: أنك مررت فوجدت الصوت بتلك الصفة"٠

ينظر : شرح الألفية (٢٩٦) ٠

= ؛ لأنه بمنزلة فعله المقرون بأن ، أو لأنه بمنزلة[1] الفعل في الاقتضاء ؛ لكان عاملا مثله[2].

المصدر المضاف وأحواله

(**قوله : ولك أن تضيف في الصورتين**) إشارة إلي جواز إضافته إلي الفاعل ، وترك المفعول منصوبا ، أو بالعكس[3].

وقال المرادى: "شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله : أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدرى ... " .

ينظر : توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ٥) .

وذهب ابن مالك إلى أن هذا الشرط غالب ، لا لا زم ، ومن ثم قال : "والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله . تقديره به بعد "أن" المخففة ، أو المصدرية ، أو "ما" أختها".

ينظر : التسهيل(١٤٢) .

(١) في النسخة (ب) بمنزلته.

(٢) يعمل المصدر عند سيبويه ؛ لأنه جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ، ومعناه ، وليس كاسم الفاعل فيجريه على الفعل المضارع باحتياجه إلى فاعل ، ومفعول ، ولم تحتج إليه في " هذا ضاربٌ زيدًا". ينظر : الكتاب ٢٤٩/١.

وعلّله ابن السرّاج باشتقاق الفعل فيه ، وبنائه مثله للأزمنة الثلاثة. ينظر : الأصول ١٣٧/١.

وذهب الحيدرة اليمني إلى أن المصدر هو الفعل الحقيقي ؛ لأن القيام فعل القائم ، والضرب فعل الضارب ، والمصدر حدث ، والحدث فعل في الحقيقة ؛ فلا يشارك الاسم في أخص علاماته إلا بوضعه اسما للأشياء المختلفة. ينظر : كشف المشكل ٤٣١/١ ، ٤٣٢.

وذكر الصبّان ما يقرب من ذلك ، وهو أنّ المصدر أصل الفعل.ينظر : حاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

وقيل إن عمل المصدر بسبب قوة المشابهة للفعل. ينظر : المصدر السابق .

وذكر الرضي أنّ مشابهته للفعل ضعيفة ؛ لأنه يسد مسد الفعل بضميمة ، بينما يسد اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، واسم الفعل ، والظرف ، وأخوه مسد الفعل من غير حاجة إلى ضميمة. ينظر : شرح الكافية ١٥/٢ ، ١٦.

(٣) للمصدر المضاف خمسة أحوال:-

الأولي والثانية : يضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول ، فمن الأول قوله تعالى: (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ) الحج ٤٠ ، قوله تعالى: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤْمنون بِنَصرِ اللَّهِ) الروم ٤-٥ ، أو إلى المفعول ؛ كما في قوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ ص ٢٤.

(**قولـه : لغيـر**[١] **ضـرورة**) أي : ذلـك جـائز[٢] فـي سـعة الكـلام مـن غيـر ضرورة الشعر.

المصدر المعرف باللام

(**قوله : وإن تعرف باللام**)[٣] [٤] يفيد أنه يجوز أن يقال: الضرب زيد

والثّالثة: أنْ يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ؛ نحو : {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إبراهيم } [التّوبة: ١١٤]

والرّابعة: أنْ يُضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل ؛ نحو : {لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ} [فصلت: ٤٩] ؛

والخامسة: أنْ يضاف إلى الظّرف ثمّ يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ؛ نحو : (عجبتُ من ضرب اليومِ زيدٌ عمرًا) .

ينظر : شرح التّسهيل ١١٨/٣ ، وابن النّاظم ٤١٩ ، وأوضح المسالك ٢٤٤/٢ ، وابن عقيل ٩٦/٢ ، والتصريح ٦٤/٢ ، والأشمونيّ ٢٨٩/٢.

وعمله أكثر من عمله غير مضاف ، وهو متّفق عليه ، وكثرة عمله في هذه الصورة ؛ لأن الإضافة جعلت المضاف إليه كجزء من المضاف ، وجعلت المضاف كالفعل في عدم قبول أل ، والتنوين ، فقويت به مناسبة المصدر للفعل . ينظر : شرح التسهيل ١١٥/٣.

(١) في النسخة (ب) بغير.

(٢) في النسخة (ب) جايز.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة كلمة(للضرورة).

(٤) من أنواع المصدر العامل : المعرّف بأل ، وعمله قليل في السماع ، ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه ، وهو أقلّ من إعماله منونا؛ لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالنّون الخفيفة ، وإعماله منوناً أقيس.

فضعف العمل ؛ لأن المصدر متلبّس بما هو من خصائص الأسماء ، مما جعل عمله مشكلاً ، فذهب قوم إلى أن العمل بعده بفعل مضمر.

ينظر : شرح التّسهيل ١١٥/٣ ، وابن الناظم ٤١٧ ، وأوضح المسالك ٢٤١/٢.

وفي هذا النوع أربعة مذاهب على النحو التالي:-

الأوّل: لا يجوز إعماله ، وعليه الكوفيون ، والبغداديون ، ووافقهم جماعة من البصريين ، ومنهم ابن السرّاج .

ينظر : شرح التصريح ٦/٢. الأصول ١٣٧/١.

الثاني: يجوز إعماله ، كالمصدر المنوّن ، وهو مذهب سيبويه.

ينظر : الكتاب ٢٥٣/١.

عمـرا(١) فــي ضــرورة الشــعر بإضــافته معرفــا بــاللام إلــي الفاعــل ، ويتــرك المفعـول منصـوبا ، أو بـالعكس ، ولـم يـأت(٢) مثـل ذلـك فـي كلامهـم ، وإنمـا ورد مثل(٣) قوله :-

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه (٤) يَخالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجلْ (٥)

الثالــث: يجــوز إعمالــه علــى قــبح ، وهــو مــذهب الفارســي ، المتــوفي ســنة (٣٧٧هـــ) وجماعــة من البصريين.

ينظر : الإيضاح العضدي١٨٦ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦١.

الرابــع: التفصــيل ، فــإن عاقــب الضــمير "أل" جــاز الإعمــال ، وإن لــم يعاقــب لــم يجــز ، وهــو مذهب ابن الطراوة المتوفي سنة (٥٢٨هـ) وأبي بكر بن طلحة ، المتوفي سنة (٦١٨هـ).

ينظر : المساعد ٢/٢٣٥.

(١) في النــســخــة (ب) عمرو.

(٢) في النــســخــة (ب) يات .

(٣) في النــســخــة (ب) نحو : .

(٤) في النــســخــة (ب) أعدائه.

(٥) اللغة: النكاية: إغضاب الغير ، وقهره. الفرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت.

المعنى: أنه جبان لا يقهر الأعداء ، ويعتمد على الهرب ظنًّا منه بأنّه يبعد الموت.

والبيــت مــن المتقــارب ، وهــو بــلا نســبة فــي أوضــح المســالك ٣/ ٢٠٨ ، وخزانــة الأدب ٨/ ١٢٧ ، والــدرر ٥/ ٢٥٢ ، وشــرح أبيــات ســيبويه ١/ ٣٩٤ ، وشــرح الأشــموني ١/ ٣٣٣ ، والتصــريح ٢/ ٦٣ ، وشــرح شــذور الــذهب ص ٤٩٦ ، وشــرح شــواهد الإيضــاح ص ١٣٦ ، وشــرح ابــن عقيــل ص ٤١١ ، وشــرح المفصــل ٦/ ٥٩ ، ٦٤ ، والكتــاب ١/ ١٩٢ ، والمقــرب ١/ ١٣١ ، والمنصف ٣/ ٧١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

ينظر : المعجم المفصل ٦/٩.

والشــاهد فيــه قولــه : "النكايــة أعــداءه" حيــث نصــب المصــدر المقتــرن بــ"أل" وهــو قولــه : "النكاية" ، مفعولًا به ، وهو قوله : "أعداءه".

وقــال ابــن يعــيش ٤/٨٠ : " إن إعمــال المصــدر ، وفيــه الألــف والــلام ضــعيف ، ولــذلك ذهــب بعضــهم إلــى أنّــك إذا قلــت: "أردتُ الضــرب زيــدًا"؛ فإنمــا تنصــبه بإضــمار فعــل لا بــ" الضــرب" ، وبعضُــهم يقــدّره بمصــدر لــيس فيــه ألــف ولام ؛ كأنــه قــال : "ضــعيفُ النكايــةِ نكايــة أعــداءه" ، والصــوابُ : أنــه منصــوب بالمصــدر المــذكور علــى ضَــعْفه ، وذلــك ؛ لأن الألــف والــلام ؛ بمنزلة التنوين ، فعمِل ، وفيه الألف واللام ؛ كما يعمل ، وفيه التنوين ، فاعرفه.

فـإن قلـت : كمـا أنـه بـاللام يبعـد عـن الفعـل كـذلك بالإضـافة ؛ فكـان يجـب ألا[1] يجوز إعماله مضافا إلا للضرورة [2].

قلنـا : الفـرق بـين بينهمـا ؛ فـإن إضـافته كـلا إضـافة ؛ لأنهـا[3] إضـافة لفظـا لا معني .

تقديم معمول المصدر عليه

(قوله : ولا يصح تقديم شيء[4] مما في حيزه) [5] ؛ لأنه=

---

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) وذهب ابن عصفور المتوفي سنة (٦٦٩هـ) إلى أن إعمال المعرّف بأل أقوى من إعمال المضاف في القياس. ينظر : المقرّب ١٤٤.

قال السيوطيُّ:"قال أبو حيان: وترك إعمال المضاف ، وذي أل عندي هو القياس ؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم ، فكان قياسه ألا يعمل ، فكذلك المنوّن ؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل ؛ فإذا تعلّق اسم باسم ، فالأصل الجر بالإضافة" . ينظر : همع الهوامع ٥/٧٣.

وذكر ابن الخشّاب أنّ إعمال المصدر المحلّى بأل معدوم في الفصيح ، أو كالمعدوم ؛ لأنه يبعد من شبه الفعل في الحكم ، فالفعل لا يتعرّف البتة . ينظر : المرتجل ٢٤٦ .

وقال الفارسي: "ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل". ينظر : الإيضاح ١/١٨٦ ، وينظر : شرح الكافية ١/١٨٢.

وسوّى ابن يعيش المتوفي سنة (٦٤٣هـ) بين الألف واللام ، والتنوين في المصدر ، فعمله في أحدهما كعمله في الآخر.

ينظر : شرح المفصل٦/٦٥.

(٣) في النسخة (ب) ؛ لأنها .

(٤) في النسخة (ب) شي.

(٥) من شروط إعمال المصدر : أن لا يتقدّم معموله عليه ؛ لأنه غير متصرّف في نفسه فأحرى أن لا يتصرّف في معموله.

ولأنه كالموصول ، ومعموله كالصلة ، والصلة لا تتقدّم على الموصول.

ينظر : الأصول ١/١٣٧ ، كشف المشكل ١/٤٤١.

أمّا القائلون بأنّ علّة المنع أنه كالصلة ، فإنهم لا يمنعون تقدُّم معمول المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، فجوَّز بعضهم تأخّر المصدر عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله ؛ نحو : "زيدًا ضربًا" ، أو كان المعمول ظرفًا ، أو شبهه ؛ نحو : "اللهم

ارزقنـــي مـــن عـــدوك البـــراءة ، وإليـــك الفـــرار" ، وقولـــه تعـــالى: (بَلَـــغَ مَعَـــهُ السَّـــعْيَ) الصـــافات ١٠٢.

ينظر : المقتضب: ١٥٧/٤ ، شرح الكافية ١٩٥/٢ .

وأجـــاز المبـــرد التقـــديم فقـــال فـــي المقتضـــب ١٥٧/٤ : "ومثـــل ذَلِـــك مـــن المصـــادر أعجبنـــي الْيَـــوْم ضرب زيدا عمرا إن جعلت الْيَوْم نصبا بأعجبني فَهو جيد

وَإِن نصـــبته بِالضَّـــرْبِ كـــان محـــالا ، وذَلِـــكَ ؛ لأن الضَّـــرْب فـــي معنـــى أَن فعـــل ، وأَن يفعـــل فمحـــال أَن ينصـــب مَـــا قبلـــه ؛ لأن مَـــا بعـــده فـــي صـــلته ، ولَا يعْمـــل إلا فـــي مَـــا كـــان مـــن تَمَامـــه فيصـــير بعض الاسم ، ولَا يقدم بعض الاسم على أوله

فـــإن لـــم يكـــن فـــي معنـــى أَن ، وصـــلتها أعملتـــه عمـــل الْفِعْـــل ؛ إذ كـــان نكـــرَة مثلـــه فَقـــدمت فيـــه ، وأخـــرت ، وذَلِـــكَ قولـــك : ضـــربا زيـــدا ، وإِن شِـــئْت قلـــت : زيـــدا ضـــربا ؛ لأنـــه لَـــيْسَ فـــي معنـــى أَن إِنَّمَـــا هـــو أَمـــر فقولـــك ضـــربا زيـــدا ينْتَصـــب بِـــالْأَمر ؛ كأنـــك قلـــت : اضْـــرِب ؛ إلا أنـــه صـــار بَـــدَلا مـــن الْفِعْل لما حذفته

وتبعـــه ابـــن الســـراج فقـــال فـــي الأصـــول ١٣٩/١ : "وتقـــول: أعجبنـــي اليـــوم ضـــرب زيـــد عمـــرًا، "إن جعلـــت اليـــوم" نصـــبًا بـــأعجبني فهـــو جيـــد، وإن نصـــبته بالضـــرب كـــان خطـــأ، وذلـــك ؛ لأن الضـــرب فـــي معنـــى "أن ضـــرب" وزيـــد ، وعمـــرو مـــن صـــلته ؛ فـــإذا كـــان المصـــدر فـــي معنـــى "إن فعـــل" ، أو "أن يفعـــل" ؛ فـــلا يجـــوز أن ينصـــب مـــا قبلـــه، ولا يعمـــل إلا فـــي مـــا كـــان مـــن تمامـــه فيـــؤخر بعـــض الاســـم، ولا يقـــدم بعـــض الاســـم علـــى أولـــه، فـــإن لـــم يكـــن فـــي معنـــى "إن فعـــل" وصـــلتها أعملتـــه عمـــل الفعـــل إذا كـــان نكـــرة مثلـــه، فقـــدمت فيـــه ، وأخـــرت ، وذلـــك قولـــك : ضـــربًا زيـــدًا، وإن شئت: زيدًا ضربًا ؛لأنه ليس فيه معنى "أن" إنما هو أمر" أ.هـ

قال أبو حيان في الارتشاف ٢٢٥٥/٥ : "واختلف في العامل في المعمول:-

فـــذهب ســـيبويه ، والأخفـــش ، والفـــراء ، والزجـــاج ، والفارســـي إلـــى أن العامـــل فـــي المعمـــول ، والناصـــب لـــه هـــو المصـــدر نفســـه ، وذهـــب المبـــرد ، والســـيرافي ، وجماعـــة إلـــى أن النصـــب فـــي المعمول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمصدر.

وانبنى على هذا الاختلاف ، الاختلاف في جواز تقديم هذا المعمول على المصدر:-

فمـــن رأى أنـــه منصـــوب بـــ(اضرب) المضـــمرة ، أجـــاز التقـــديم فتقـــول: زيـــدًا ضـــربًا ، وبـــه قـــال المبرد ، وابن السراج ، وعبد الدايم القيرواني ، وقد تأول ذلك على سيبويه.

ومـــن جعـــل العمـــل للمصـــدر ، اختلفـــوا هـــل يجـــوز التقـــديم ، فنقـــل ابـــن أصـــبغ عـــن الأخفـــش جـــواز ذلك ، ونقل غيره عن الأخفش المنع.

والأحوط أن لا يقدم على التقديم إلا بسماع.

ومـــن جعـــل ضـــربًا زيـــدًا منصـــوبا بـــالتزم مضـــمرة فـــ(ضربًا) ينحـــل لحـــرف مصـــدري ، والفعـــل ؛ فـــلا يجوز تقديم معموله عليه

= مقدر بالفعل مع أن ؛ فكما [١] لا يصح هناك لا يصح هاهنا[٢].

قال بعض المتأخرين: هذا شيء أباه النحويون ، وقد رضيه وضاع الكلام .

تقديم منصوب المصدر على مرفوعه

(قوله : كما لا يصح تقديم منصوبه على المرفوع تقديرا) إنما قال تقديرا ؛ لأنه ليس هناك رفع ، ولا نصب لفظا .

وإنما امتنع تقديم المنصوب في ؛ نحو : ضربيك ، أو ضربي إياك ؛ لما في تقديمه من الاستثقال[٣] البين بفوات المدة الساذجة التي هي الياء .

وإنما كان الانفصال هو الاختيار [٤] ؛ لمكان الفصل بالإضافة فإنه ،

---

(١) في النسخة (ب) وكما.

(٢) في النسخة (ب)ههنا.

(٣) في النسخة (ب) الاستقبال.

(٤) قال ابن يعيش ٢/ ٣٢٠ : وإنّما كان المنفصل هنا هو المختارَ بخلاف الفعل ، لوجهَيْن:-

أحدُهما : أن "ضَرْبًا" اسم ، ولا يستحكِم فيه علاماتُ الإضمار استحكامَها في الأفعال ؛ إذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوع ، لا تتّصل به ، ولا بما اتصل به ، وإنّما يتّصل به علامةُ ضميرِ المجرور ، والذي يُشارِكه في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى فعل ؛ نحو : "غُلامي" ، و"غلامك" ، و"غلامه".

ولا يتّصل بالضمير المضاف إليه "الغلامُ" ضميرٌ آخرُ متّصلٌ ، فكان المصدرُ الذي هو نظيرُه كذلك.

والوجه الثاني: أن الضمير المضافَ إليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوين ، ونحن لو نَوَّنّا المصدرَ لما وليه ضميرٌ متْصلٌ ، وإنّما يَلِيه المنفصل ؛ نحو قولك: "عجبتُ من ضَرْب إيّاك ، ومن ضرب إيّاه ، ومن ضرب إيّايَ".

ولذلك كان الأجودُ المختارُ أن تأتي بالمنفصل مع المصدر ، ويجوز أن تأتي بالمتصل معه جوازًا حسنًا ، وليس بالمختار.أ.هـ

وقال ابن السراج في الأصول ٢/ ١١٧ : "وأما قولهم : عجبتُ من ضربيكَ، وضربيه فالأصل من ضربي إياك ، وضربي إياه، وأقل العرب من يقول: ضَربيهُ ، وإنما وقع هذا مع المصدر ؛لأنه لم تستحكم علامات الإضمار معه.

وإن كان فاعلا مضاف إليه لفظا ؛ بخلاف[١] ذلك في الفعل ؛ نحو : ضربيك فإنه ليس هناك إضافة ، ولأن الفعل مستدع[٢] للفاعل بالذات ؛ لأن الإسناد مأخوذ في مفهومه ؛ بخلاف المصدر فلم يقولونه[٣] بمنزلة الجزء في صورة المصدر ، ولهذا لايضمر[٤] فيه ؛ فكان الانفصال لذلك هو[٥] الاختيار.

ألا ترى أنهم لا يقولون : عجبت من ضربكني ، إذا بدأت بالمخاطب قبل المتكلم ، ولا من ضربهيك إذا بدأت بالبعيد قبل القريب، وقالوا: عجبت من ضربيك ، وضربكه، و لو كان هذا موضعًا يصلح فيه المتصل لجاز فيه جميع هذا .

ألا ترى أنك تقول: ضَربيكَ إذا جئت بالفعل ضربته، وموضع ضربكه ضربته، وكان الذين قالوا : ضربيه قالوا : ذلك اختصارًا ؛ لأن المصدر اسم ؛ فإذا أضفته إلى مضمر فحقه إن عديته لمعنى الفعل أن تعديه إلى ظاهر ، أو ما أشبه الظاهر من المضمر المتصل ، وكان حق المضمر المتصل أن لا يصلح أن يقع موقع المنفصل، والأصل في هذا : عجبتُ من ضربي إياك ؛ كما تقول: من ضربي زيدًا ، ومن ضربك إياه ؛ كما تقول: من ضربك عمرًا".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بحلاف.

(٢) في النسخة (ب) مستدعي.

(٣) في النسخة (ب) يقل كونه.

(٤) في النسخة (ب) لا يضمن .

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

واسم الفاعل كيف كان مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا جمع تكسير ، أو تصحيح نكرة في جميع ذلك ، أو معرفة ظاهرا ، أو مقدرا مقدما ، أو مؤخرا يعمل عمل فعله المبني للفاعل إذا كان على أحد زماني ما يجري هو عليه ، وهو المضارع دون المضي ، أو الاستمرار عندنا . قول السكاكى

وكان مع ذلك على الأعرف معتمدا على موصوف ، أو مبتدأ ، أو ذي حال ، أو حرف نفي ، أو حرف استفهام ، ونحو : قوله تعالى " (وكلبهم باسط ذراعيه) وارد على سبيل حكاية الحال .

وقولهم الضارب عمراً أمس حكمه حكم الذي ضرب ، وينبه على هذا امتناعهم من ؛ نحو :عمراً الضارب من تقديم المنصوب امتناعهم عن ذلك في الذي ضرب. (١)

(قوله : أو مقدر) (٢) ؛ كما تقول : زيدا في جواب من قال لمن هو ضارب غدا . قول الشارح

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٢٤-١٢٥.

(٢) اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.

وصيغته من الثلاثي على فاعل ، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع ، بميم مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر. ينظر : شرح الكافية ١٩٨/٢.

وقيل: الصفة الدّالة على فاعل جارية في التذكير ، والتأنيث على المضارع من أفعالها. ينظر : المساعد ١٨٨/٢.

يدل اسم الفاعل على حدث ، وصاحبه ، قال سيبويه: "لأنّك إذا قلت: " هذا ضاربٌ" فقد جئت بالفاعل ، وذكرته". ينظر : :الكتاب ١٨٩/١.

وقال:" ولم تحتج حين قلت: " هذا ضاربٌ زيدًا" إلى فاعل ظاهر ؛ لأن المضمر في "ضارب" هو الفاعل". ينظر : الكتاب ١٨٩/١.

فالمشتق هنا فاعل موصوف ، والمعنى فيه متجدّد حادث ، لا مستقر ثابت. ينظر : المساعد ١٨٨/٢.

وإنما اشترط في إعماله[1] أن يكون على أحد زماني مايجري عليه ؛ ليقوي أمر الشبه ، وذلك أن الشبه متعذر بينهما بواسطة الجريان ؛ فإذا انضم إلي ذلك إرادة أحد الزمانين تقوي أمر[2] الشبه ، وإلي ذلك أشار بقوله :

---

(١) يعمل اسم الفاعل عمل فعله لا زما ، ومتعديا بنفسه ، أو بحرف الجر ، وإلى واحد ، أو أكثر ؛ نحو : أقائم محمد ، أضارب محمد عليا ، وأمعط محمد عليا درهما ، وأمحسن محمد إلى والديه.

ينظر : معانى القرآن للفراء (٢/ ٧٩ ، ٨٠) وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٤) .

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله مقترنا بـ"أل" ، ومجردا منها ، فإن كان مقترنا بـ"أل" عمل عمل فعله مطلقا ، سواء أكان بمعنى الحال ، أو الاستقبال ؛ نحو : هذا الضارب محمدا الآن ، أو غدا ، أو أمس.

ينظر : المقرب ومعه مثل المقرب (١٨٧) وشرح كافية ابن الحاجب للرضى (٣/ ٤٨٨) وشرح ابن الناظم (٣٠٢) .

واسم الفاعل ليس عريقًا في العمل ، ولا أصلاً فيه على اعتباره اسما ، والعمل فيه بحق الشبه لا بحق الأصل ، قال سيبويه:-

" لأن "ضاربًا" اسم ، وإن كان فيه معنى الفعل".

ينظر : الكتاب ١/١٠١.

وإن كان أصلاً في العمل بالنظر إلى بعض أسماء العربية العاملة ؛ كأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة ، فهنّ لا حقات به ؛ قال سيبويه:-

"فأمّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فـ"فاعل".

ينظر : الكتاب ١/١٦٤.

وقال الفارسي:"إنّما وصف بالمصادر النكرة ، وهو قولك: "مررت برجل حسبك ، وكفيك ، وما شئت من رجل" ؛ لأن المصدر مشبّه باسم الفاعل ؛ لأنه يعمل ؛ كما يعمل".

ينظر : المسائل المنثورة صـ٤٤.

وشبه اسم الفاعل بالفعل المضارع أنه جارٍ عليه في حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه ، وهذا شبه لفظي ، وهو في معناه ، وهذا شبه معنوي.

ينظر : شرح المفصل ٦/٧٦.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

شروط اعمال اسم الفاعل عمل فعله

مـايجري هـو عليـه ، وكـذلك الكـلام فـي اشـتراط[١] الاعتمـاد [٢] ؛ لأنـه حـين مـاهو معتمـد يمتنـع أن يكـون محكومـا عليـه ؛ كمـا أن الفعـل يحتمـل[٣] أن يكـون محكوما عليه فيقوي أمر الشبه بهذا الاعتبار.

وإنمـا قـال علـى الأعـرف ؛ لأن الأخفـش منـا لايـري ذلـك[٤] فـي إعمـال اسـم الفاعـل المصـدر بـاللام التـي[٥] بمعنـي الموصـول[٦] ؛ لأن ، وقوعـه صـلة

---

(١) في النسخة (ب) اشتراطه.

(٢) اشترط البصريون في اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل الاعتماد على نفي صريح ؛ نحو : "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا" ، أو مؤول ؛ نحو : "غيرُ مضيع نفسه عاقل" ، أو استفهام ، أو على موصوف ؛ نحو : "مررت برجل ضارب عمرًا" ولو تقديرًا ؛ نحو : "يا طالعًا جبلاً" ، أو على ذي خبر ؛ نحو : " هذا ضارب زيدًا" و"كان ضاربًا عمرًا" و"إنّ زيدًا ضاربٌ عمرًا" و"ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا" ، أو على ذي حال ؛ نحو : "جاء زيدٌ راكبًا أبوه فرسًا" ، أو موصول ، وذلك إذا وقع صلة لـ"أل" ، ويحرف النداء عند ابن مالك.

ينظر : شرح ابن عقيل ٢/١٠١.

وردّه عليه ابنه ، فالمعتمد عليه تقريب الوصف من الفعل ، والنداء من علامات الأسماء ، ومختص بها.

ينظر : شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٠١.

والكوفيون ، والأخفش يعملونه مطلقًا بلا اعتماد ؛ نحو : "ضاربٌ زيدًا عندنا" وعلّة الاعتماد:-

"وذلك من قبل أنّ هذه الأماكن للأفعال ، والأسماء فيها في تقدير الأفعال ؛ ألا ترى أنّ الخبر حقيقة إنّما يكون بالفعل ؛لأنه هو الذي يجهله المخاطب ، أو مما يجوز أن يجهل مثله ؛ لأن الأفعال حادثة من قضية ، وكذلك الصفة ، والحال ، لأنك إنّما تحكيه بفعل ، أو ما يرجع إلى فعل ، وأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال ، لأنك إنّما تسأل عمّا تشك فيه ، وأنت إذا قلت: "أزيد قائم" فإنما تشك في "قيام زيد" لا في ذاته ؛ لأن ذاته معلومة معروفة ، وكذلك النفي إنّما يكون للأفعال".

ينظر : شرح المفصل ٦/٧٩.

(٣) في النسخة (ب) يمتنع.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(، وإنما لم يشترط في ذلك).

(٥) في النسخة (ب) الذي.

(٦) قال ابن يعيش ٤/٤١٤ : " فإن قيل: إذا زعمتم أن هذه همزةُ التعدية ، وهمزةُ التعدية أبدًا تزيد مفعولًا ، وأنتَ في التعجّب إذا قلت: "ما أضربَ زيدًا" ، فما زاد تعدية ؛لأنه بعد

للموصول مما يقتضي كونه في تقدير الفعل حتي يتم بمرفوعه جملة ؛ ، وإلا لم يصح ، وقوعه صلة .

وإنما أبرز على لفظ اسم الفاعل ، أو المفعول قضاء(١) من حق الصورة ؛ فلا حاجة إلي أمر سوي ذلك مما يقوي الشبه .

النقل يتعدّى إلى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل ؛ بل إذا قلت: "ما أعلم زيدًا! " فإنه ينقص بهذا التعدّي ؛لأنه قبل التعجّب قد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولَيْن ، وفي التعجّب صار يتعدّى إلى مفعول واحد لا غير ، فما بالُ ذلك كذلك؟

فالجواب : أن التعجّب بابُ مبالغةِ مدحٍ ، أو ذمٍّ ، وذلك لا يكون إلا بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة ، والغريزة ، فحينئذ تنقله في التقدير : إلى "فَعُلَ" بالضم في صير "ضَرُبَ" ، و"عَلُم" ؛ كما قالوا : "قَضُو الرجلُ" ، و"رَمُوَ" حين أرادوا المدح ، والمبالغة ، وهذا البناء لا يكون متعدّيًا ؛ فإذا أُريد التعجّب منه ، نقلوه بالهمزة فيتعدّى حينئذ إلى مفعول واحد ؛ لأنه قبل النقل كان غير متعدّ.

فإن قيل: ولم لا يكون هذا النقل إلا من فعل ثلاثي ، ولا يكون ممّا زاد على الثلاثي؟ قيل: النقل في التعجّب كالنقل في غير التعجّب بزيادة الهمزة في أول الثلاثي ؛ نحو : "دخل زيد الدارَ" ، و"أدْخَلَهُ غيرُه" ، و"حسُن زيد" ، و"أحسنه اللهُ" ، فجروا في ذلك على عادة استعمالهم ، وأيضًا فإن فعل التعجّب محمول على "أفْعَلَ" في التفضيل ؛ لأن مجراهما واحد في المبالغة ، والتفضيل ، و"أفْعَل" هذا لا يكون إلا من الثلاثة ؛ نحو قولك: "زيدٌ أفضل ، وأكرم ، واعلم ".

ولذلك قال صاحب الكتاب: "لا يُبْنَى إلا ممّا يبنى منه أفعل التفضيل".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) قضا.

قول السكاكي

واسم المفعول في جميع ذلك ؛ كاسم الفاعل إلا أنه يعمل عمل فعله المبني للمفعول.

والصفة المشبهة معتمدة تعمل عمل فعلها ؛ كنحو : زيد كريم أبواه.

وأما أفعل التفضيل فلا ينصب مفعولا به البتة ، والسبب في ذلك عندي ؛ ما نبهت عليه في القسم الأول من أن بناءه من باب أفعال الطبائع ، وقد عرفت أنه لا يتعدى ، وفي رفعه للمظهر دون المضمر للأكثر منع ، وقد روي على الممنوع قوله صلى الله عليه وسلم : (ما من أيام أحب على الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة) بفتح أحب ، وقولهم : ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد بنصب أحسن. [1]

قول الشارح

[(قوله : مانبهت عليه)] [2] وإنما قال مانبهت عليه ، ولم يقل ، والسبب مامر ذكره في القسم الأول ؛ لأنه إنما ذكر ذلك في التعجب من أن أفعل[3] التعجب يؤخذ[4] من الثلاثي[5] بعد نقله إلي فعل الطبيعة.

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٢٥.

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) فعل.

(٤) في النسخة (ب) يوخذ.

(٥) ويُصاغ أفعل التّفضيل ضيغ ممّا صيغ منه فعلا التَّعَجُّب ، وهو كلّ فعلٍ ، ثلاثيّ ، متصرّف ، تامّ ، مثبت ، قابل للتّفاضُل ، مبنيّ للفاعل ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، ومن غير ملازم للنفي .

ينظر : شرح التّسهيل ٥٠/٣ ، وشرح الكافية الشّافية ١١٢١/٢ ، وابن عقيل١٤٥/٢.

وقد اختلف النّحاة في التّعجّب من الرّباعيّ إذا كان بزوائد نحو : (أَكْرَمَ) :-

فقيل : يجوز مطلَقًا ، وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالكٍ.

ينظر : الكتاب ٩٩/٤ ، ٧٢/١ ، ٧٣ ، وشرح التّسهيل ٤٦/٣.

وقيل: يمتنع مطلَقًا ، وهو مذهب المازنيّ ، والأخفش ، والمبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ.

ينظر : الأصول ١٠٣/١ـــ ١٠٥ ، والإيضاح ١١٦ ، وشرح المفصل ١٤٤/٧ ، وشرح الجمل ٥٧٩/١ ، ٥٨٠ ، وشرح الرّضيّ ٣٠٨/٢ ، والارتشاف ٤٢/٣ .

= ، وهو فعل بالضم تحصيلا للمبالغة(١).

وأفعل التفضيل(٢) بمنزلة فعل التعجب في أن المرجع في كل منهما إلى المبالغة ، ....=

وقيل: بالتّفصيل؛ فيمتنع إن كانت همزته للنّقل ؛ نحو : (أذهب) ويجوز إن كانت لغيره ؛ نحو : (ما أظلم اللّيل) و(ما أقفر هذا المكان) وما شذّ مخالِفًا يُحفظ ، ولا يقاسُ عليه ، وهذا قولُ ابن عصفور.

ينظر : المقرّب ٧٣/١.

(١) قال ابن يعيش ٤١٤/٤ : " فإن قيل: إذا زعمتم أن هذه همزةُ التعدية ، وهمزةُ التعدية أبدًا تزيد مفعولًا ، وأنتَ في التعجّب إذا قلت: "ما أضربَ زيدًا" ، فما زاد تعدية ؛لأنه بعد النقل يتعدّى إلى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل ؛ بل إذا قلت: "ما أعلم زيدًا! " فإنه ينقص بهذا التعدّي ؛لأنه قبل التعجّب قد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولَيْن ، وفي التعجّب صار يتعدّى إلى مفعول واحد لا غير ، فما بالُ ذلك كذلك؟

فالجواب : أن التعجّب بابُ مبالغةِ مدحٍ ، أو ذمٍّ ، وذلك لا يكون إلا بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة ، والغريزة ، فحينئذ تنقله في التقدير : إلى "فَعُلَ" بالضم في صير "ضَرُبَ" ، و"عَلم" ؛ كما قالوا : "قَضُو الرجلُ" ، و"رَمُوَ" حين أرادوا المدح ، والمبالغة ، وهذا البناء لا يكون متعدّيًا ؛ فإذا أُريد التعجّب منه ، نقلوه بالهمزة في تعدّى حينئذ إلى مفعول واحد ؛لأنه قبل النقل كان غير متعدّ.

فإن قيل: ولم لا يكون هذا النقل إلا من فعل ثلاثي ، ولا يكون ممّا زاد على الثلاثي؟ قيل: النقل في التعجّب كالنقل في غير التعجّب بزيادة الهمزة في أول الثلاثي ؛ نحو : "دخل زيد الدارَ" ، و"أدْخَلَهُ غيرُه" ، و"حسُن زيد" ، و"أحسنه اللهُ" ، فجروا في ذلك على عادة استعمالهم ، وأيضًا فإن فعل التعجّب محمول على "أفْعَلَ" في التفضيل؛ لأن مجراهما واحد في المبالغة ، والتفضيل ، و"أفْعَل" هذا لا يكون إلا من الثلاثة ؛ نحو قولك: "زيدٌ أفضل ، وأكرم ، وأعلم ".

ولذلك قال صاحب الكتاب: "لا يُبْنَى إلا ممّا يبنى منه أفعل التفضيل".أ.هـ

(٢) هو الوصف المبنيُّ على "أفعل" لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل.

ينظر : شرح التصريح ٩٢/٢.

أفعل التفضيل يشبه أفعل التعجّب في اللفظ ، والمعنى ، ولكنّه يفارقه في الإجماع على اسميته ، وفي عملها يقول سيبويه:-

"فإن جئت بـ"خير منك" ، أو "عشرين" رفعت ؛ لأنها ملحقة بالأسماء ، لا تعمل عمل الفعل ؛ فلم تقو قوّة المشبهة ؛ كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل.

= ، وفي أن كلا منهما يؤخذ[(١)] ويشتق مما يشتق منه الآخر ، ويمتنع مايمتنع منه الآخر ؛ فوجب [(٢)]أن يكونا متحدين في النقل إلي فعل الطبيعة ؛ لانجذابهما[(٣)] إلي عرق واحد ، ولما لم يصرح بذلك قال مانبهت عليه ، وقد مر الكلام في ذلك ؛ فلا نعيده .

أفعل التفضيل لاينصب مفعولا به

(**قوله : لاينصب مفعولا به البتة**) [(٤)] تخصيصه هذا يفيد أنه ينصب غيره من المفاعيل ....=

ينظر : الكتاب ٢٦٦/١.

ووجه الشبه بينه وبين الفعل أنه ؛ بمنزلة الفعل ؛ إذ كان عبارة عنه ، ودالاً على المصدر ، والزيادة كدلالة الفعل على المصدر ، والزمان ، فمنع التعريف ؛ كما لا يكون الفعل مُعرَّفًا ، ومنع التثنية ، والجمع كالفعل – أيضا – ، ولا يجوز تأنيثه ، فتقول "هند أفضل منك"على تقدير "يزيد فضلها عن فضلك".

ينظر : شرح المفصل ٩٦/٦

فالصفة المشبّهة عملت تطفُّلاً على اسم الفاعل ، بكونها مثله في التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، أمّا أفعل التفضيل فأصل استعماله أن يكون معه "من" ولا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنَّث.

ينظر : الكتاب ٢٦٥/١ ، وينظر : شرح الكافية ٢٠٦/٢.

وقال ابن الحاجب:"لم يعمل ؛ لأن المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة إنّما كانت تعمل لما أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها ، فتعمل عمل ذلك الفعل ، وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ، ويقوم مقامه".

ينظر : شرح الكافية ٢٠٦/٢.

(١) في النسخة (ب) يوخد.

(٢) في النسخة (ب) فيجب.

(٣) في النسخة (ب) لا نجدابها.

(٤) ولا ينصب مفعولاً به على الأصح ؛ فلا يقال: "زيد أضرب من عمرو ، وبكرًا" بنصب "بكر" بـ"أضرب" ، ويتعدّى باللام ؛ نحو : "زيد أبذل للمعروف" ، أو بالباء ؛ نحو : "زيد أعلم بالفقه" وتتعلّق به حروف الجر كتعلّقها بفعل التعجّب ؛ نحو : "زيد أحبُّ إلي من عمرو".

ولا ينصب شبه المفعول به ؛ نحو : "الحسن الوجه" ؛ لأنه لا ينصب المفعول به ؛ فلا ينصب شبهه.

= وكذا ماذ كر من الدليل على ذلك يدل على ماقلنا.

والظاهر أنه ينصب الظرف والحال ، والمفعول معه ، [والمفعول له][1].

[أما الظرف فلمكان التوسع ، والحال ملحق به ، وأما المفعول له] [2] والمفعول معه ؛ فلأن أفعل التفضيل يقوي على العمل بتوسط الحرف ؛ أما في المفعول معه فظاهر وأما المفعول له فمقدر .

فإن قلت : لو كان السبب في امتناع نصبه للمفعول به ماذكر [من أن فعل الطبيعة لايتعدي] [3] ؛ لوجب أن يرفع الفاعل مظهرا.

قلنا : لا نسلم لجواز أن يكون ثمة جهة أخري يمنع عن ذلك ، وإنما لم يرفع الفاعل الظاهر ؛ لبعده عن معني الفعل[4] أو[5] ليس هناك فعل يحمل هو عليه في المعني ، وأما عمله في المستكن فكلا عمل ؛ لأن المتضمن له [كالخالي منه فاغتفر أمره لذلك .

إعماله فى الظاهر

(قوله : للأكثر) منع الأكثر على منع إعماله في الفاعل الظاهر] [6]مطلقا ، وقال بعضهم بالجواز [7] مطلقا

وينصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل ، والحال لمشابهته له ؛ نحو : "زيدٌ أحسن منك اليوم راكبًا".

والتمييز ؛ نحو : "أحسن منك وجها" ؛ لأنه يُنصب بما يخلو من معنى الفعل أيضًا ؛ نحو : "راقود خلاً".

ينظر : الكتاب ٢/٢٨ ، ٢٦٦ ، شرح الكافية ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ ، المساعد ٢/١٨٤-١٨٧.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) الفاعل.

(٥) في النسخة (ب) إد.

(٦) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٧) وأما الظاهر ففي رفعه "به" لغتان:-

إحداهما: أنه يرفع الظاهر مطلقا ، فتقول: "مررت برجل أكرمَ منه أبوه" حكاه سيبويه.

مستشهدا بقوله عليه[(١)] : (**مامن أيام**) [(٢)] إلي آخره .

إذ يقول في الكتاب ٣٢/٢ : "ومما يدلك على أنه على أوله ينبغي أن يكون إن الابتداء فيه مُحال: أنك لو قلت: أبغضُ إليه منه الشرُّ لم يجز ، ولو قلت: خيرٌ منه أبوه جاز.

ووصفها بالرداءة في موضع آخر بالرداءة فقال ٣٤/٢:-

"وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا ، وما أشبهه ، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه ، وهي لغةٌ رديئة.

<u>والأخرى:</u> وهي لغة جمهور العرب: أنه لا يرفع الظاهر إلا إذا ، ولي نفيا ، وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو : "ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد" ففي هذه الصورة ، ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب.

قال سيبويه في الكتاب ٣١/٢ : "وأنت في قولك: أحسن في عينه الكحلُ منه في عينه ، لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من .

ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا ، وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت: ما رأيت رجلا عاملا في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا إليه الشرُّ ؛ كما بُغِّض إلى زيد.

(١) في النسخة (ب) بزيادة(السلام).

(٢) ينظر : سنن ابن ماجه لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفي: ٢٧٣هـ) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - ٥٥١/١ ، سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك ، الترمذي ، أبو عيسى (المتوفي: ٢٧٩هـ) - تحقيق ، وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١ ، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤ ، ٥) ، شركة مكتبة ، ومطبعة مصطفي البابي الحلبي – مصر - الطبعة الثانية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م- ١٢١/٣ ، سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفي: ٢٧٥هـ) - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت - ٣٢٥/٢ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ ، التميمي ، أبو حاتم ، الدارمي ، البُستي (المتوفي: ٣٥٤هـ) - المحقق: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة الثانية ، ١٤١٤ – ١٩٩٣-٣٠/٢.

وقال[١] بعضهم : على أنه إذا كان جاريا على غير من هو له مفضل[٢] ومفضل [٣]عليه باعتبارين ، وواقعا في سياق النفي كان عاملا[٤] ؛ نحو : مارأيت رجلا أحسن إلي آخره [٥].

وقيل : إنما كان عاملا إذا كان كذلك ؛ لأنه بمنزلة الفعل[٦].

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) مفضلا.

(٣) في النسخة (ب) ومفضلا.

(٤) اشْتُرِطَ في رفع اسم التّفضيلِ للظّاهرِ الجريُ على غيرِ ما هو له ، وأنْ يكونَ منفياً ، والمقصودُ من هذين الشّرطين تقريبُ أفعل التّفضيل ضيلِ من مَعْنى الفِعْلِ.

قال الجامي في الفوائد الضّيائيّة ٢/ ٢٢١: "وإنّما اشْتُرِطَ أنْ يَكُونَ اسم التّفضيلِ منفيا ؛ إذ عند كونِه منفيا يَكُونُ بِمَعْنى الفِعْلِ ، ويَعْمَلُ عَملَه ".

وقد ورد في رَفْعِه الظّاهِرَ بلا نَفي رواية عن سيبويه ، والفَرّاء ، فروى سيبَويه: (مررتُ بِعبدِ الله خيراً منه أبوه) وعَدّها سيبويه لُغَةً رديئة.

ينظر : الكِتاب٢/ ٣٤ ، وإيضاح الفارسي ١٧٧ ، والارتشاف ٥/ ٢٣٣٥ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٦١

ولا يجيزُ الزّمخشري أنْ يعملَ اسم التّفضيلِ عَمَلَ الفعْلِ ، وتابَعَه الخوارزمي.

ينظر : المفصل٢٣٧ ، والتّخمير ٣/ ١٣٤.

(٥) في هذه المسألةِ المفَضّلُ ، والمفَضّلُ عليه واحد ، فهُما مُتّحدان في لفظٍ واحد ، وهو (الكُحلُ) في المثالِ المشهور : (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عين زيدٍ) فالكحلُ مُفضّلٌ عند اعتبار الأوّلِ ، وهو (رجلاً) ومفضّلٌ عليه عند اعتبار الثّاني ، وهو (زيدٌ)

قال الرّضي في شرحه على الكافية ٣/ ٤٦٧ : "والمرادُ في مثل هذا المثالِ أنه باعتبار الثّانِي فَاضِلٌ ، وباعتبار الأوّل مَفضولٌ فالكُحلُ الذي في عين زيدٍ يفضُلُ الكُحْلَ الّذي في أعيُنِ جميع الرّجال "

(٦) لم يعمل أفعل التفضيل في ظاهر إلا في ما ذكر النّحاة من مسألة الكحل ، وعلّة ذلك.

"وليس هذا ؛ بمنزلة "خيرٌ منه أبوه" ؛ لأنه مفضّل لـ"الأب" على الاسم في "من " وأنت في قولك: "أحسن في عينه الكحل منه في عينه" لا تريد أن تفضّل "الكحل" على الاسم الذي في "من " ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن لـ"الكحل" ههنا عملاً ، وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت: "ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد" .

ألا تري أنك إذا قلت : ما رأيت رجلا أحسن[1] في عينه الكحل حسنه في عين زيد أفاد ماأفاده ذلك القول ، وإذا كان بمنزلة الفعل ؛ صح أن يرفع الظاهر .

(**قوله : بفتح أحب**) وإنما لم يقل بنصب أحب ؛ لأنه مجرور صفة محمولة على اللفظ لكنه غير منصرف ؛ فكان جره بالفتحة فلو قيل : بنصب أحب لم يكن من الصحة في شيء.[2]

وإنما قال بفتح أحب ؛ لأنه إذا كان مرفوعا لم يتعين كونه رافعا ؛ لاحتمال أن يكون خبرا مقدما على مبتدئه[3] والجملة صفة لأيامه[4] ؛ على أنه لو كان مرفوعا ؛ لكان حمله[5] على الإعمال أولي ؛ لئلا يلزم نوع تنافر[6] في التركيب بوساطة الفصل بين العامل ، والمعمول بالأجنبي .

ينظر : الكتاب ٢/٢٨.

وذكر ابن الحاجب أنّ عمله في هذه المسألة بأنّ له في هذا المكان فعلاً بمعناه .

ينظر : شرح الكافية ٢/٢٢١.

(١) في النسخة (ب) حسن.

(٢) في النسخة (ب) شي.

(٣) في النسخة (ب) مبتدأئه.

(٤) في النسخة (ب) للأيام.

(٥) في النسخة (ب) جمله.

(٦) في النسخة (ب) تنافي.

قول السكاكى

وشأن اسم الفعل في باب الرفع ، والنصب شأن مسماه ، وتقديم المرفوع على الرافع في جميع ذلك ممتنع ، وكذا حذفه اللهم ؛ إلا عند المصدر كقوله تعالى : (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) ، ولا يقال : لعله مضمر ؛ إذ لو كان يضمر للزم أن يصح ؛ نحو : أعجبني من هذا الأمر ظهور كله على ؛ نحو :إن ظهر كله ، وليس يصح .

ومن شأنه إذا كان ضميرا مستكناً ، ولا يستكن في المصدر أن يبرز البتة إذا جرى متضمنه على غير ما هو له ؛ سواء كان الموضع موضع التباس ؛ كنحو : زيد عمرو ضاربه هو أولم يكن ؛ كنحو : زيد هند ضاربها هو ، أو زيد الفرس راكبه هو. [1]

قول الشارح

إعمال اسم الفعل عمل فعله

(قوله : وشأن[2] **اسم الفعل)** [3] يعني : أن عمله بحسب عمل الفعل الذي هوفي معناه ؛ فإن كان ذلك متعديا رفع ، ونصب المفعول به ، وإلا اقتصر على رفع الفاعل[4].

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ .

(٢) في النسخة (ب) وسان.

(٣) أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى ، واستعمالاً. ينظر : المساعد ٢/٣٦٩.

(٤) تدل أسماء الأفعال على الحدث ، والزمن ، فهي بذلك كالفعل ، مما جعل البصريين يعملونها ، والكوفيين يذهبون إلى أنها أفعال. ينظر : شرح المفصل٤/٢٩١ ، المساعد ٢/٦٤١ .

وهل دلالتها على حدث ، وزمان كدلالة الأفعال أم مباينة لها؟ قال ابن يعيش:-

"وأمّا دلالتها على ما تدلُّ عليه الأفعال من الأمر ، والنّهي ، والزمان الخاص فإنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها ؛ فإذا قلت: "صه" دلّ ذلك على "اسكت" والأمر مفهوم منه ؛ أي : من المسمّى الذي هو "اسكت" و"هيهات" اسم ، ومسمّاه لفظ آخر ، وهو "بَعُد" فالزمان معلوم من المسمّى لا من الاسم". ينظر : شرح المفصل ٤/٢٩١.

وقد ثبت لأسماء الأفعال عمل أفعالها ، مرتجلة ، ومشتقة ، ومنقولة. ينظر : الكتاب ١/٢٩٨-٣٠٠.

وأشار الرضيُّ إلى أن اسم الفعل الذي يكون على وزن "فعالِ" معدول عن الأمر:-

(**قولــه : وتقــديم المرفــوع**) يعنــي : أن تقـديم الفاعـل فـي جميـع هـذه الأسـماء ممتنــع ؛ كمــا فــي الأفعــال ، وكـذا حذفــه ممتنــع(١)؛ [لأنهــا مقتضــية لــه مــن جهــة المعنــي كالأفعــال فــامتنع حذفــه] (٢) ؛ كمــا يمتنــع فــي الأفعــال ؛ اللهــم إلا عنــد المصدر ؛ فإن حذفه عنده غير ممتنع(٣).

"واعلــم أن مــذهب النّحــاة أنّ فعــال هــذه معدولــة عــن الأمــر الفعلــي للمبالغــة ، وهــذه الصــيغة للمبالغــة فــي الأمــر كفعّــال ، وفعــول مبالغــة فاعــل ، وكــذا قــالوا : فــي "شــتّان" و"وشــكان" و"ســرعان" إنهــا معدولــة ، والفتحــة فيهــا هــي الفتحــة التــي كانــت فــي الفعــل المعــدول عنــه". ينظر : شرح الكافية ٢/٧٦.

(١) في النــســخــة (ب) مما يمتنع.

(٢) في النــســخــة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ١/١٨٩ : "وذلــك قولــك: عَجِبــتُ مــن ضَــرْبٍ زيــدا ، " فمعنــاه أنــه يَضــرب زيــدا ، وتقــول: عجبــتُ مــن ضَــرْبٍ زيــداً " بكــرٌ ، ومــن ضَــرْبٍ زيــدٌ عمــراً ، إذا كــان هــو الفاعل ؛ كأنه قال : عجبتُ من أنه يَضرب زيدٌ عمراً ، ويَضرب عمراً زيدٌ.

وإنَّمــا خالَفهــذا الاســم الــذى جــرى مَجــرى الفعــل المضــارعِ فــي أَنَّ فيــه فــاعِلاً ، ومفعــولا ، لأنــك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل ، وذكرتَه .

وإذا قلــت: عجبــتُ مــن ضــربٍ فإنــك لــم تــذكر الفاعــلَ ، فالمصــدر لــيس بالفاعــل ، وإن كــان فيــه دليــلٌ علــى الفاعــل ، " فلــذلك احتجــتَ فيــه إلــى فاعــل ، ومفعــول ، ولــم تحــتج حــين قلــت: هــذا ضاربٌ زيدا إلى فاعل ظاهر ؛ لأن المضمر في ضارب هو الفاعل ".

فممــا جــاء مــن هــذا قولــه عــز وجــل: "**أَوْ إِطْعَــامٌ فِــي يَــوْمٍ ذِي مَسْــغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًــا ذَا مَقْرَبَةٍ**" البلد ١٤.

قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٢٨١ : "ويجــوز تــرك ذكــر الفاعــل ، والمفعــول فــي الإفــراد ، والإضــافة ؛ كقولــك : عجبــت مــن ضــرب زيــداً ، ونحــو قولــه تعــالى: "**أَوْ إِطْعَــامٌ فِــي يَــوْمٍ ذِي مَسْــغَبَةٍ**" البلــد ١٤ ، ومــن ضــرب عمــرو ، ومــن ضــرب زيــد ؛ أي : مــن ضــرب زيــد ، أو ضــرب ، ونحــوه قولــه تعــالى: "**فِــي أَدْنَــى الْأَرْضِ وَهُــمْ مِــنْ بَعْــدِ غَلَــبِهِمْ سَــيَغْلِبُونَ**" الــروم ٣.أ.هـ

ولقائل أن يقول : ليس هذا موضع إيراد اللهم ؛ لأن حذف الفاعل جائز في جميع صور ، وجود المصدر ؛ فكأنه بني الكلام على ، وجود الحذف لا على ، وجود[1] الجواز ؛ فقال اللهم.

وإنما جاز الحذف عند المصدر ؛ لأن مفهومه لايقتضي الفاعل ؛ لأنه اسم لنفس الحقيقة من غير تعرض لمن قام به [تلك الطبيعة ؛ بخلاف الصفة فإنها اسم لذات من قام به الفعل ؛ فكان فيها اقتضاء لمن قام به] [2] ؛ فلم يجز حذفه معها ؛ كما لايجوز مع الفعل لما فيه من الاقتضاء له بوساطة الإسناد الذي هو في مفهومه .

(قوله : أعجبني من هذا الأمر) ولو ترك من استقام[3] التمثيل به[4] – أيضا – ، وكان ظهور كله من باب بدل الاشتمال.

(قوله : وليس يصح) فإن قلت : لا نسلم أن مثل[5] هذا التركيب مما لايجوز .

قلنا: لو جاز لوقع في كلامهم في الجملة ، ومثل هذا الاستدلال مما يصار إليه في نوعنا هذا استدل[6] سيبويه على امتناع دخول اللام على ؛

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) في النسخة (ب) استفهام.

(٤) في النسخة (ب) له.

(٥) في النسخة (ب) فعل.

(٦) في النسخة (ب) استدلال.

نحو : أم قشعم [١][٢] بأن قال: لو جاز لوقع مع اللام في الجملة .

ولقائل أن يقول : قوله : وليس يصح[٣] أن لو[٤] لم يكن كله[٥] مما يصح يصح أن يقع فاعلا ، وهو ممنوع ؛ لجواز أن يكون كله[٦] فاعلا لا تأكيدا.

فإن قلت : المراد للزوم أن يصح ؛ على أن يكون تأكيدا وليس يصح.

قلنا: لا نسلم أنه لا يصح – حينئذ – .

فإن قلت : لعدم الضمير .

قلنا : مصادرة على المطلوب.

(قوله : ولا يستكن في المصدر) [٧] مستغني عنه ؛ حيث علم مما سبق سبق آنفا .

---

(١) قال ابن منظور ٤٨٥/١٢ : "وأُمُّ قَشْعَم: الحَرب ، وقِيلَ: المنيَّة ، وقِيلَ: الضَّبُعُ ، وقِيلَ: الْعَنْكَبُوتُ ، وقِيلَ: الذِّلَّة.

الأزهري: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ يُقَالُ لَهُ قَشْعم ، الْقَافُ مَفْتُوحَةٌ ، والميمُ خَفِيفَةٌ ؛ فإذا ثُقِّلَتِ الميمُ كُسِرَتِ الْقَافُ ، وكَذَلِكَ بِنَاءُ الرُّبَاعِيِّ المنبَسِطِ إذا ثُقل آخِرُهُ كُسِر أوله.

قَالَ ابن سِيدَهْ: القِشْعَمُّ مِثْلُ القَشْعم ، وقَشْعَم: من أسماء الأَسد ؛ ثُمَّ أوقعوا القَشْعم عَلَى الْقَبِيلَةِ.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٩٦/٢ : "ويدلك على أن ابن عرس ، وأم حُبين ، وسامَّ أبرص ، وابن مَطَر معرفة إنك لا تدخل في الذي أُضِفن إليه الألف واللام ، فصار ؛ بمنزلة زيد ، وعمرو.

؛ ألا ترى أنك لا تقول : أبو الجُخادب ، وهو قول أبى عمرو ، حدثنا به يونس عن أبى عمرو.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(إنما يصح)

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(كان).

(٥) في النسخة (ب) كلمة.

(٦) في النسخة (ب) كلمة.

(٧) قال السيوطي في الهمع ٦١/٣-٦٢ : "والمصدر لا يتَّصل بِهِ ضمير فَاعل ؛ فلم تكن نِسْبَة فَاعله منه نِسْبَة الْجُزْء من الْكَلمة .

(وَقَالَ الكوفية) : لا يحذف بل (يضمر) في المصدر ؛ كما يضمر في الصِّفَات ، والظرف.

(قولــه : إذا [(١)] جــري [(٢)] متضــمنه [(٣)] علــى [(٤)] مــاهو لــه) يعنــي: أن يقـع صـفة للغير ، أو خبرا ، أو حالا ، أو صفة ، وفي المعني ليس له .

وإنمــا وجــب الإبــراز فــي الصــفات دون الأفعــال ؛ تحصــيلا للفــرق بينهــا ، وبــين الأفعــال فــي تحمــل الضــمائر [(٥)] ولــم يعكــس ؛ لأن الفعــل أولــي بــالتخفيف وذلــك باستكنان الضمير فيه .

(و) قــال أبــو الْقَاسِــم خلــف بــن فرتــون (ابــن الأبــرش ينــوى) إلــى حَيْــثُ المصــدر قــال : ولَا يجــوز أن يقــال إنـــه مَحْـــذُوف ؛ لأن الْفَاعِـــل لا يحـــذف ، ولَا يضـــمر ؛ لأن المصـــدر لا يضـــمر فيـــه ؛ لأنه ؛ بمنزلة اسم الْجِنْس.."أ.هـ

(١) في النـــسخــة (ب) أو .

(٢) في النـــسخــة (ب) أجري.

(٣) في النـــسخــة (ب) ساقطة.

(٤) في النـــسخــة (ب) بزيادة(غير) .

(٥) في النـــسخــة (ب) الضماير.

التمييز .

قول السكاكى

أما ما ينصب التمييز من غير ذلك ؛ فهو كل اسم يكون محلا للإبهام ، وهو ضمير ؛ كنحو : ويحه رجلا ، ولله دره فارسا ، وحسبك به ناصرا ، وربه كريما ، وغير ذلك .

وصحة اقتران من بما ذكرنا تنفي وهم كونها أحوالا ، أو مضافا ؛ كنحو : ما في السماء موضع كف سحابا ، ولي ملء الإناء ماء ، ومثل التمرة زبدا .

أو فيه نون جمع ، أو تثنية كعشرون درهما ، ومنوان سمنا ، أو تنون ظاهرا ؛ كنحو : عندي راقود خلا ، ورطل زيتا ، وكأي رجلا ، أو تقديرا كأحد عشر درهما ، وكم رجلا؟ في الاستفهام ، وكم في الدار رجلا في الخير إذا فصلت ، وكذا وكذا دينارا ، وتقديم المنصوب هنا على الناصب ممتنع. [١]

قول الشارح
ما ينصب التمييز

(قوله ، وأما ماينصب التمييز[٢][٣]**)** ذكر أولا أن نصب التمييز[٤] غير مقصود على ماذكر[٥] ؛ بل غير ذلك مما ينصبه - أيضا - ؛ فهذاشروع منه في بيان ذلك الغير .

(قوله : محلا للإبهام) فيه إبهام ؛ لأن كل اسم نكرة فيه إبهام ؛ فأشار إلي بيانه .

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٢٦.

(٢) في النسخة (ب) التمييز.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٧٤ : "وذلك قولك: ويحَه رجلا ، ولله درُّه رجلا ، وحسبُك به رجلا ، وما أشبه ذلك.

وإن شئت قلت: ويحَه من رجلٍ ، وحسبُك به من رجل ، ولله درُّه من رجل ، فتدخل من ههنا كدخولها في كم توكيدا ، وانتصب الرجل ؛ لأنه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت الهاء ؛ بمنزلة التنوين.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) التمييز.

(٥) في النسخة (ب) مادكر.

(**بقولــه : وهــو ضــمير**) [1] ؛ نحـو : كـذا ، أو مضـاف ؛ نحـو : كـذا ، أو اسـم فيـه نـون ؛ نحـو : كـذا ، أو تنـوين ؛ نحـو : كـذا ؛ كأنـه قيـل : كـل اسـم[2] دالا علـى كميـة ؛ نحـو : عشـرين[3] ، أو هيئـة[4] ؛ نحـو : خـاتم[5] مـن غيـر دلالـة دلالــة علــى الجــنس ؛ فيجمــع بينــه ، وبــين التمييــز ليحصــل الــدلالتان[6] ، أو ضـمير أخـرج عـن أصـله ؛ كالضـمير فـي ربـه رجـلا[7] فإنـه مـبهم يرمـي بـه مـن

---

(١) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ١٧٥/٢ : " بــاب مــا لا يعمــل فــي المعــروف إلا مضــمَرا ، وذلــك لأنهــم بــدءوا بالإضــمار لأنهــم شــرطوا التفســير ، وذلــك نــووا ، فجــرى ذلــك فــي كلامهــم هكــذا ؛ كمــا جــرتْ إن ؛ بمنزلــة الفعــل الــذي تقــدم مفعولُــه قبــل الفاعــل ، فلــزم هــذا هــذه الطريقــة فــي كلامهم ؛ كما لزمتْ إن هذه الطريقة في كلامهم.

ومــا انتصــب فــي هــذا البــاب فإنــه ينتصــب كانتصــاب مــا انتصــب فــي بــاب حســبُك بــه ، وويحــه ، وذلــك قــولهم : نِعــمَ رجــلا عبــدُ الله كأنــك قلــت: حســبُك بــه رجــلا عبــدُ الله؛ لأن المعنــى واحد.أ.هـ

(٢) في النســخة (ب) بزيادة(يكون).

(٣) في النســخة (ب) عشرون.

(٤) في النســخة (ب)هية.

(٥) في النســخة (ب) حاتم.

(٦) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صــــ٩٤ : "ولا ينتصــب المميــز عــن مفــرد إلا عــن تــام ، والــذي يــتم بــه أربعــة أشــياء التنــوين ، ونــون التثنيــة ، ونــون الجمــع ، والإضــافة ، وذلــك علــى ضربين زائل ، ولازم.

فالزائل التمام بالتنوين ، ونون التثنية لأنك تقول : عندي رطل زيتٍ ، ومنوان سمن .

والــلازم التمــام بنــون الجمــع ، والإضــافة لأنــك لا تقــول : كــلأ عســل ، ولا مثــل زبــد ، ولا عشــرو درهم.أ.هـ

(٧) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ١٧٦/٢ : "ومثــل ذلــك: رُبّــه رجــلا كأنــك قلــت: ويحــه رجــلا فــي أنه عمل في ما بعده ؛ كما عمل ، ويحه في ما بعده لا في المعنى.

وحسـبُك بــه رجــلا مثــل نِعــم رجــلا فــي العمــل ، وفــي المعنــى ، وذلــك لأنهمــا ثنــاء فــي اســتيجابهما المنزلة الرفيعة.أ.هـ

وقــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٣٤٠ : "والضــمير فــي قــولهم : "ربــه رجــلاً" نكــرة مــبهم يرمــي به من غير قصد إلى مضمر له ، ثم يفسر العدد المبهم في قولك: "عشرون درهماً".

غيـر قصـد إلـي معـين ثـم يعـين بقصـد[1] المبالغـة ؛ لأن الشـيء[2] إذا أبهـم أولا ثـم بين ثانيا كان فيه من المبالغة مالا يخفي .

وإنمـا نصـب مثـل هـذا الاسـم ؛ لأنـه لإبهامـه يقتضـي تمييـزا فينصـبه ؛ لأن مبني العمل على الاقتضاء.

ألا تـري أن المتعـدي يقتضـي المفعـول بـه فينصـبه ، والـلازم لاينصـبه لعـدم الاقتضاء .

ولقائـل أن يقـول : **(قولـه : وهـو ضـمير)** ؛ نحـو : ويحـه رجـلا ، ولله دره فارسـا ، وحسـبك بـه ناصـرا ؛ إنمـا يصـح التمثيـل بمـا ذكـر أن لـو[3] يكـن التمييـز رافعا للإبهام في الإضافة ؛ كما في : أعجبني طيبه خلقا.[4]

قـال ابـن يعـيش شـارحا ٢/ ٣٤٠ : " هـذا الضـمير كالضـمير المتقـدّم فـي احتياجـه إلـى مـا يُفسِّـره ؛ إلا أن ذلـك الضـمير يُفسَّـر بجملـةٍ ، والضـميرَ فـي "رُبَّ" يفسـر بمفـردٍ ، وإنّمـا دخلـتْ "رُبَّ" علـى هـذا المضـمر ، و"رُبَّ" مختصـةٌ بـالنكرات مـن حيـث كـان ضـميرًا لـم يتقدمـه ذكـر ، فكان مبهما لًا يحتاج إلى ما يُفسره ، ويُبيِّنه ، فأشبه النكراتِ ، فساغ دخولُها عليه لذلك.

وصـار كالعـدد إذا قلـت: "عشـرون" ، أو "ثلاثـون" مَـثَلًا ، فإنـه يُفيـد مقـدارًا معلومًـا مـن غيـرِ أن يدل على نوعِ المعدود ، فهو مبهمٌ ، ولذلك فُسّر بالواحد ، ليدل على نوع المعدود.

(١) في النسـخـة (ب) لقصد.

(٢) في النسـخـة (ب) الشي.

(٣) في النسـخـة (ب) بزيادة(لم).

(٤) قـال ابـن هشـام : فـإن قلـت : يُمكـن أنْ يكـون مـن تَمْيِيـز النِّسْـبَة بِـأَن يُقَـدَّر قبلـه مُضَـاف أيْ: (أعجبنـي طيبُـهُ أَبَـا) ، فـإن كَـون (أَبَـا) تمييـزاً إنّمـا هـو بِاعتبـار قولـك : (طيبُـهُ) لا بِاعتبـار الْجُمْلَة كلهَا.

قلـتُ: تَمْيِيـز النِّسْـبَة الْوَاقِـع بعـد المتضـايفين لا يكـون إلا فَـاعِلا فـي المعْنـى ، ثـمَّ قـد يكـون مَـعَ ذَلِـك فَـاعِلا فـي الصـنَاعَة بِاعتبـار الأَصـل فيكـون محـولاً عـن المضَـاف إليـه نحـو : (أعجبنـي طيبُ زيدٍ أَبَا) إذا كان المرَاد الثَّنَاء على أبِ زيد ، فإن أَصله: أعجبني طيبُ أبِ زيدٍ.

ينظـر : المسـائل السـفرية فـي النحـو- المؤلـف: عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله ابـن يوسـف ، أبـو محمـد ، جمـال الـدين ، ابـن هشـام (المتـوفي: ٧٦١هـ) - المحقـق: د. حـاتم صـالح الضـامن - الناشـر: مؤسسـة الرسـالة - بيـروت - الطبعـة الأولـى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م- صـ٢٤-٢٥.

ألا تـري أنـك تقـول : ويحـك رجـلا مكـان ، ويحـه رجـلا[١] والمعنـي بحالـه مـع أنــه لا إبهـام فــي الضــمير ؛ فظهــر أن الإبهــام الرافــع ايــاه التمييــز هــو الإبهــام الكائن[٢] في الإضافة ، وإلا لما انتصب عنه التمييز.

وكـذا[٣] الكـلام فــي لله دره فارسـا ، وحسـبك[٤] ناصـرا ؛ حيـث تقـول[٥]: لله درك فارسـا ، وحسـبك بـي ناصـرا ؛ كيـف ، والمعنـي الـدعاء مـن حيـث إنـه رجـل ، والتعجـب مـن حيـث إنـه فـارس ، والإخبـار بأنـه كـان[٦] مـن حيـث [كـان مـن ؛ حيـث] [٧]النصـرة ؛ فكأنـه قيـل : حسـبك بنصـرته ؛ فـلا يكـون الضـمير هـو الاسم الناصب للتمييز.

(قولــه : وصــحة اقتــران[٨] مــن) [٩] قـال بعضـهم بجـواز كونهـا أحـوالا[١٠] فأشار إلي أن ؛ نحو : تحرير ذلك وهم ؛ بدليل صحة اقتران[١١] من بها .

---

(١) في النســخـة (ب) ساقط.

(٢) في النســخـة (ب) الكاين.

(٣) في النســخـة (ب) و هكذا .

(٤) في النســخـة (ب) بزيادة(به).

(٥) في النســخـة (ب) ساقط.

(٦) في النســخـة (ب) كاف.

(٧) في النســخـة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٨) في النســخـة (ب) اقران.

(٩) قـال المبـرد فـي المقتضـب ٣/ ٣٥: ومـن التمييـز: ويحـه رجـلا ، لله دره فارسـا ، وحسـبك بـه شـجاعا ؛ إلا أنـه إذا كـان فـي الأول ذكـر منـه حسـن أن تـدخل "مـن " توكيـدا لـذلك الـذكر ، فتقـول: ويحـه مـن رجـل ، ولله دره مـن فـارس ، وحسـبك بـه مـن شـجاع ، ولا يجـوز: عشرون من درهم ، ولا هو أفرههم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول.

(١٠) وذهـب ابـن الطـراوة ، وتلميـذه السـهيلي إلـى أن تصـبب زيـد عرقًـا ، وتفقـأ زيـد شـحمًا انتصب على الحال لا على التمييز.

ينظر : الارتشاف ١٦٢٢/٤.

(١١) في النســخـة (ب) اقران.

ولقائل أن يقول : إنما ينفي ذلك أن لو كان معناها مع من هو معناها بدون من .

وكيف يسلم(١) صحة اقتران(٢) من(٣) من يذهب إلي أن فارسا ، وناصرا وناصرا مِنْ قَبِيلِ الأحوال ، واقتران من مما يقدح في معني الحالية (٤).

---

(١) في النسخة (ب) نسلم.

(٢) في النسخة (ب) الاقتران.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص ٩٤ : "وقد يقع في ما ليس إياها ؛ نحو قولهم : "ويحه رجلاً" ، و"لله دره فارساً"، و"حسبك به ناصراً"".

قال ابن يعيش شارحا ٤١/٢ : "وأما قوله : "وقد يقع في ما ليس إيّاها" فيريد أنّ التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارًا من المقادير المذكورة ؛ نحو قولهم : "وَيْحَهُ رجلًا" ، "ولله دَرُّه فارسًا" ، و"حَسْبُك به ناصرًا" ، فـ "ويحه" من المصادر التي لم يُنطَق لها بفعل ، ومعناه الترحْمُ ، و"لله درُّه فارسًا" جملةٌ اسميةٌ ، ومعناها المدْحُ ، والمراد: لله عَمَلُه ، ومثلُه "حسبُك به ناصرًا".

فهذه الأشياءُ مبهَمةٌ، ؛ لأنه لم يُعلم المدحُ من أىّ جهة ، فالنكرةُ فيها منصوبة على التمييز ، وهي الممدوحةُ في المعنى ، ونحوهُ: " هو أشجعُ الناس فارسًا" إذا أردتَ أنه هو الممدوح بالشَّجاعة ، والمضافُ إليه المجرورُ ههنا ؛ بمنزلة النون في "عشرين" ، والتنوينِ في "رطل" في منعه الإضافة إلى المميّزِ ؛ كما منعت النونُ في "عشرين" ، والتنوينُ في "رطل" من ذلك ، والتقدير : ويْحَه من رجلٍ ، ولله درُّه من فارسٍ ، وحسبُك به من ناصرٍ.

فإن قيل: "كيف جاز دخولُ "من " ههنا على النكرة المنصوبةِ مع بقائها على إفرادها ، فقلت: "من رجلٍ" ، و"من فارسٍ" ، و"من ناصرٍ" ، وحسُن ذلك ، وأنت لا تقول: " هو أَفْرَهُ منك من عبدٍ" ، ولا "عندي عشرون من درهم" ؛ بل تَرُدّه عند ظهورِ "من " إلى الجمع ؛ نحو : "من العَبِيد" ، و"من الدراهم"؟

فالجوابُ : أنّ هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييزُ بالحال ، فأتوا بـ "من " لتخلصه للتمييز.

ألا ترى أنّك إذا قلت: "ويحه رجلًا" ، و"لله درُّه فارسًا" ، و"حسبُك به ناصرًا" جاز أنّ تَعْنِيَ في هذه الحالَ؛ فلما كان قد يقع فيه لبسُ مشتبِهَيْن ، فصل بينهما بدخول "من ".

(**قولــه : مــافي الســماء موضــع كــف ســحابا**)[١] أي : لـيس فـي السـماء مايسـاوي الكـف فـي المقـدار ، ثـم ذكرالتمييـز بيانـا لــه ، ولـيس المـراد بالوضـع المفهوم اللغوي ، ولا نفس المقدار .

أمـا الأول فظـاهر[٢] لفسـاد المعنـي ، وأمـا الثـاني فكـذلك[٣] ؛ لأن السـحاب ليس بمقدار مخصوص[٤] حتي يقع بيانا لذلك.

بـل المـراد ماقلنـا : أنـه لـيس فـي السـماء مايسـاوي الكـف فـي المقدار ، وهـو مبهم فبين بالسحاب ؛ كما في قولك : لي ملؤه ماءا مايملأ الإناء ، وهو مبهم

---

(١) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ١٧٢/٢ : " هــذا بــاب مــا ينصــب نصــب كــم إذا كانــت منونــة فــي الخبر ، والاستفهام

وذلــك مــا كــان مــن المقــادير ، وذلــك قولــك: مــا فــي الســماء موضــع كــف ســحابا ، ولــى مثلُــه عبدا ، وما في الناس مثلُه فارسا ، وعليها مثلُها زُبداً.

وذلــك أنــك أردت أن تقــول: لــي مثلُــه مــن العبيــد ، ولــى مِلــؤه مــن العســل ، ومــا فــي الســماء موضــع كــف مــن الســحاب ، فحــذف ذلــك تخفيفــا ؛ كمــا حذفــه مــن عشــرين حــين قــال : عشــرون درهمــا ، وصــارت الأســماء المضــافُ إليهــا المجــرورةُ ؛ بمنزلــة التنــوين ، ولــم يكــن مــا بعــدها مــن صــفتها ولا محمــولا علــى مــا حُملــت عليــه ، فانتصــب بمــلءِ كــف ، ومثلِــه ؛ كمــا انتصــب الــدرهم بالعشــرين؛ لأن مثــل ؛ بمنزلــة عشــرين ، والمجــرور ؛ بمنزلــة التنــوين ؛ لأنــه قــد منع الإضافة ؛ كما منع التنوين.

وزعــم الخليــل رحمــه الله أن المجــرور بــدلٌ مــن التنــوين ، ومــع ذلــك أنــك إذا قلــت : لــي مثلُــه فقــد أبهمــتَ ؛ كمــا أنــك إذا قلــت : لــي عشــرون فقــد أبهمــت الأنــواع ؛ فــإذا قلــت : درهمــا فقــد اختصصتَ نوعا ، وبه يُعرَفُ من ؛ أي : نوع ذلك العدد.أ.هـ

يعنــى أنــه إذا أضــيف الــدّالّ علــى مقــدار إلــى غيــر التّمييــز وجــب نصــبُ التّمييــز ؛ نحــو : (مــا في السّماء قَدْرُ راحةٍ سَحابًا) .

ابن عقيل ٦٠٣/١.

(٢) في النــســخــة (ب) فطاهر.

(٣) في النــســخــة (ب) فكدلك.

(٤) في النــســخــة (ب) محصوص.

فبين بالماء ، وكذا لي مثله زيدا [١]؛ أي : لي مايماثله ثم بين[٢] بالزيد.

(**قوله : كعشرون**) لما عومل معاملة الجمع ؛ قيل : جمع[٣].

(كأي) بين البساطة والتركيب

(**قولـــه : كـــأي رجـــلا**) [٤] كـأي كلمـة مركبـة مـن ثـلاث كلمـات حـرف التشـبيه[٥] وأي ، والتنـوين[٦] وأجـري بعـد النقـل مجـراه قبـل النقـل ؛ فلـم يصـح إضافته اعتبارا للأصل ، وإن كان التنوين نازلا منه منزلة الدال من زيد .

---

(١) قـال ابـن السـراج فـي الأصـول ١/٣٠٧-٣٠٨ : " فأمـا قـولهم : لـي مثلـه رجـلًا فمشـبه بـذلك ؛ لأن المثـل مقـدار فـذلك الأصـل ، ولكـنهم يتسـعون فـي الكـلام فيقولـون: لـي مثلـه رجـلًا ، وهم يريدون: في شجاعته ، وغنائه ، أو غير ذلك.

فـإذا قلـت: لـي مثلـه زيـدًا فـذلك علـى بابـه إنمـا يريـد: مثـل شـيء فـي وزنـه ، وقـدره ، والهـاء فـي مثله حالت بين مثل ، وبين زيد أن تضيفه إليه.أ.هـ

(٢) في النسـخة (ب) بزيادة(ذلك).

(٣) عشـرون إلـى تسـعين ملحـق بجمـع المـذكّر السّـالم ؛لأنـه لا واحـد لـه مـن لفظـه ؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ.

وقيـل:" لأن العـدد لمـا كـان يقـع علـى مـن يعقـل نحـو : (عشـرين رجـلاً) وعلـى مـا لا يعقـل ؛ نحو : (عشرين ثوبًا) وكذلك إلى التّسعين ، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل".

ينظر : أسرار العربيّة ٥٧. وتوضيح المقاصد ١/٩٥ .

(٤) قـال ابـن يعـيش ٣/١٨١ : "و هـي تنصـب مـا بعـدها ، فتقـول: "كـأيٍّ رجـلًا رأيـت" ، فتكـون "كـأيّ" فـي موضـعِ منصـوب بـ "رأيـت" نَصـبَ المفعـول بـه ؛ كمـا أنّـك إذا قلـت: "رأيـت كـذا ، وكـذا رجلًا" كان "كَذَا" في موضعِ نصب بـ "رأيت".

وتقـول: "كـأيٍّ أتـانى رجـلاً" ، فتكـون "كـأيّ" فـي موضـع مبتـدأ ، و"أتـاني" الخبـرُ ؛ كمـا تكـون "كم" كذلك.

وإنّمـا نصـبوا بهـا للـزوم التنـوين لهـا ، والتنـوين مـانعٌ مـن الإضـافة ، فعُـدل إلـى النصـب ؛ لأنهـا للتكثير ؛ بمنزلة "كم" في الخبر ، تخفض مميِّزَها عند قومٍ ، وتنصبه عند آخرين.أ.هـ

(٥) في النسـخة (ب) التنبيه.

(٦) وأمـا "كـأيِّنْ فكنايـةٌ عـن عـدد كثيـر ، فهـي مثـل: "كـم" الخبريـة فـي ذلـك ، ويجـوز إثبـات نونهـا ، وحـذفها فـي الكتابـة ، والحـذف هـو الأصـل؛ لأن نونهـا نـون تنـوين ، وهـو المشـهور فيهـا ، ونـون التنـوين لا تثبـت فـي الكتابـة ، ووضـح ابـن هشـام فـي "المغنـي" ، (ص: ٢٠٣) وجه إثبات نونها.

(قولــه : أو تقـديرا ؛ كأحـد عشـر) [١] وذلـك أنـه لمـا كـان الأصـل : أحـد ، وعشرة [٢]

وذهـب أبـو حيَّـان فـي "البحـر المحـيط" ، (٧٣/٣) إلـى أن النـون مـن بنيـة الكلمـة ، وليسـت تنوينًـا ، وعلـى هـذا لا بُـدَّ مـن إثبـات نونهـا فـي الكتابـة ؛ لـذا كتبتهـا بـالنون؛ لاحتمالهـا هـذا القول .

وهي مركَّبة من "كاف" التشبيه ، و"أيٍّ" المنوَّنة.

ينظـر : "الكامـل" ، للمبـرد ، (٣٢١/٣) ، "المسـائل المشـكلة" ، (ص: ٣٩٣) ، "سـر صـناعة الإعـراب " ، (ص: ٣٠٧) ، "النكـت فـي تفسـير كتـاب سـيبويه" ، (ص: ٥٣٢) ، "شـرح الإيضاح" للعكبري ، (ص: ١٠٩٧) ، "مغني اللبيب" ، (ص: ٢٠٣).

وقيل: يحتمل أن تكون بسيطة." ينظر : ارتشاف الضَّرَب" (٣٨٥/١).

وفيهـا لغـات : وهـي "كـأيِّن" "وكـائن" علـى وزن "كـاعٍ" ، و"كَـئِن" علـى وزن "كَـعٍ" ، و"كَـأْيٍ" بوزن (كَعْيٍ) و(كَيْءٍ) بوزن (كَيْعٍ).

ينظـر : "سـر صـناعة الإعـراب " (ص: ٣٠٨) ، "النكـت" ، (ص: ٥٣٢) ، "المفصـل" (ص: ١٨٣) ، "شـرح الإيضـاح" للعكبـري (ص: ١٠٩٨ – ١١٠٣) ، "شـرح الإيضـاح" (٥٢/٢) ، البحر المحيط (٤٢٢/٣ – ٤٢٣).

(١) قـال ابـن يعـيش ٨/٤ : "وأمـا مـا يفسّـر بنكـرةٍ منصـوبة ، فبعـدَ المركّبـات ، وذلـك مـن "أحـد عشـر" إلـى "تسـعة عشـر" وبعـد "العشـرين" إلـى "التسـعين" ؛ نحـو قولـك: "عنـدي أحـدَ عشـرَ درهمًا ، واثنَا عشرَ دينارًا ، وعشرون عبدًا ، وثلاثون جاريةً" ، ونحو ذلك.

فأمـا نصـبُ الاسـم بعـد "أحـد عشـر" ، و"خمسـة عشـر" إلـى "تسـعة عشـر"؛ فلأنّـه عـددٌ فيـه نيّـةُ التنـوين ؛ إلا أنـه مبنـيٌّ ، فكـان بنـاؤه مانعًـا مـن ظهـور التنـوين ، كمنـع مـا لا ينصـرف ؛ نحـو قولـك: "هـؤلاء حَـواجُّ بيـتَ الله ، وضـواربُ زيـدًا". ؛ فلمـا كـان فـي نيّـة منـون؛ امتنعـت لـذلك إضافتُه ، ووجب نصبُ مميّزه.أ.هـ

(٢) قـال ابـن الصـائغ فـي شـرح الملحـة ٩٠٨/٢ : "والعـدد المركّـب هـو مـن أحـد عشـر إلـى تسـعة عشـر؛ الأصـل: أن يُعطـف الآخـر علـى الأوّل فيقـال : (عنـدي أحـد وعشـر) ؛ فلمـا حُـذف حـرف العطـف ، وجُعـل الاسـمان ؛ بمنزلـة اسـم واحـد بُنيـا للتّركيـب ، واختِيـر لهمـا الفـتح طلَبًا للخِفّة.أ.هـ

واعلـم أَنَّـك إذا جَـاوَزت الْعشْـرَة بنيـت النيـف ، والْعشـرَة إلـى تِسْـعَة عشـر فجعلتهـا اسـما واحِـدًا ؛ كقولك: أحد عشر ، وتِسْعَة عشر: وفتحت الاسم الأول.

وَالَّـذِي أوجـب بناءهمـا أَن مَعْنَـاهُ: أحـد ، وعشـرَة ، وتِسْـعَة ، وعشـرَة ، فنزعـت الـواو ، وهـي مقـدرَة ، والْعـدَد مُتَضَـمن لمعناهـا فبنيـا لتضـمنهما معنـى الـواو ، وجعـلا كاسـم واحـد ، فـاختير

والمعنـي بعـد التركيـب علـى ماكـان حكمـه[١] بالتقـدير ؛ نظـرا إلـي المعنـي ، وفيه نظر .

(كم) الاستفهامية

وأمـا كـم الاسـتفهامية فالأصـل فيهـا[٢] الصـرف[٣] ؛ لأنهـا اسـم والأصـل فـي الأسـماء الصـرف[٤] ؛ فلمـا منـع مـن التنـوين مـانع تـرك ظـاهرا اعتبـارا للمـانع ، وقدر قضاء من حق الأصل .

الْفَـتْح لَهمـا ؛ لأن الثَّـانِي حِـين ضـم إلـى الأول صـار ؛ بمنزلـة تَـاء التَّأْنِيـث يفـتح مَـا قبلهَـا ، وفـتح الثَّـانِي ؛ لأن الْفَـتْح أخـف الحركـات ، ولأن يكـون مثـل الأول لأنهمـا اسـمان جعـلا اسـما واحِدًا ؛ فلم يكن لأحدهمَا على الآخر مزية ، فجريا مجْرى واحدا في الْفَتْح .

وقـد قُلْنَـا: إن الَّـذِي أوجـب فـتح الأول هـو ضـم الثَّـانِي إليـه ، وإجـراء الثَّـانِي مجْـرَاه ؛ لأنـه لَـيْسَ أَحـدهمَا أولـى بِشَـيْء مـن الحركـات مـن الآخـر ، وانتصـب مَـا بعـدهمَا مـن قبـل أَن فيهمـا تَقْـدِير التَّنْـوين ، ولَا يَصـح إلا كَـذَلِك ؛ إذ تَقْـدِيره : خَمْسَـة وعشـرَة ، فالخمسـة لَـيْسَ بعْـدهَا شَـيْء أضيفت إليه فَوَجَبَ أَن تكون منونة ، والْعشرَة محلهَا مَحل الْخَمْسَة فَكَانَت منونة مثلهَا.

ينظـر : كتـاب العـدد فـي اللغـة – المؤلـف: أبـو الحسـن علـى بـن إسـماعيل بـن سـيده المرسـي (المتـوفي: ٤٥٨هــ) – المحقـق: عبـد الله بـن الحسـين الناصـر / عـدنان بـن محمـد الظـاهر – الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م–ص٢٦ .

(١) في النسـخة (ب) حكم.

(٢) في النسـخة (ب) فيه.

(٣) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ١٥٧/٢ : " أمـا كـم فـي الاسـتفهام إذا أُعملـت فـي مـا بعـدها فهـي ؛ بمنزلـة اسـم يتصـرف فـي الكـلام منـون قـد عمـل فـي مـا بعـده ؛ لأنـه لـيس مـن صـفته ، ولا محمـولا علـى مـا حُمـل عليـه ، وذلـك الاسـم عشـرون ، ومـا أشـبهها ؛ نحـو : ثلاثـين ، وأربعين.

وإذا قـال لـك رجـل: كـم لـك؟ فقـد سـألك عـن عـدد؛ لأن كـمْ إنمـا هـي مسـألة عـن عـدد ههنـا ، فعلـى المجيـب أن يقـول: عشـرون ، أو مـا شـاء ممـا هـو أسـماء لعـدة ؛ فـإذا قـال لـك: كـم لـك درهمـا؟ ، أو كـم درهمـا لـك؟ ففسـر مـا يسـأل عنـه قلـت : عشـرون درهمـا ، فعملـت كـم فـي الـدرهم عمل العشرين في الدرهم ، ولك مبنية على كم.أ.هـ

(٤) قـال ابـن الـوراق فـي علـل النحـو صـ٤٥٦ : " إن قـال قَائِـل: مـن أَيْـن زعمـتم أَن أصـل الأسماء الصرْف؟

فَـالْجَوَاب فـي ذَلِـك: أَن الأسـماء كلهَـا نـوع واحـد ، وإِنَّمَـا منـع الصـرْف بَعْضـهَا بشـبهها فـي الْفِعْـل ، والْفِعْـل حَـادث ؛ لأنـه مُشْـتَقّ مـن الِاسْـم ؛ فـإذا اسْـتَقر التَّنْـوِين لـبَعض الأسـماء ؛ وجـب

علـي أن الأظهـر هـو ألا[١] يصـار إلـي التقـدير ؛ إذ لاضـرورة فـي ذلـك؛ بـل إنما نصب في الاستفهامية[٢]؛ فرقا بينها وبين الخبرية [٣].

(كم) الخبرية

واختير الجر في الخبرية [٤] [٥] ؛

أن يكـون لجميعهـا ، لا شـتراكها فـي الاسـمية ، وصـارَ مَـا منـع التَّنْـوِين إنَّمَـا هـو مـن أجـل شبهه بِالْفِعْلِ الْحَادِث.أ.هـ

(١) في النـسخـة (ب) أن لا .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٢٢٤ : "وكم على وجهين:-

اسـتفهامية ، وخبريـة. فالاسـتفهامية تنصـب مميزهـا مفـرداً كمميـز أحـد عشـر ، تقـول : كـم رجلاً عندك ؟ ؛ كما تقول : عشر رجلاً.أ.هـ

أمّـا الإفـراد فـلازمٌ عنـد البصـريّين ، وأجـاز الكوفيّـون كونـه جمعًـا مطلَقًـا ، وفصـل بعضـهم فقـال: إن كـان السّـؤال عـن الجماعـات - ؛ نحـو : (كـم غلامانًـا لـك) إذا أردتّ أصـنافًا مـن الغلمـان - جاز ، وإلاّ فلا ، وهو مذهب الأخفش.

وأمّا نصبه ففيه ثلاثة مذاهب:-

أحدها: أنه لا زمٌ ، ولا يجوز جرّه مطلَقًا ، وهو مذهب بعض النّحويّين.

والثّـاني: أنـه لـيس بـلازم ؛ بـل يجـوز جـرّه مطلَقًـا حمـلاً علـى الخبريّـة ، وإليـه ذهـب الفـرّاء ، والزّجّاج ، والفارسيّ.

والثّالـث: أنـه يجـوز جـرّه بـ (مـن) مضـمَرةً جـوازًا إنْ جـرّت (كـم) بحـرف ؛ نحـو : (بكـم درهـم اشـتريت ثوبـك؟) ؛ هـذا هـو المشـهور ، ولـم يـذكر سـيبويه جـرّه إلا إذا دخـل علـى (كـم) حـرفُ جـرٍّ ليكـون حـرف الجـرّ الـدّاخل علـى (كـم) عوضًـا مـن اللّفـظ بـ (مـن) المضـمَرة ، وهـو مـذهب الخليل ، وسيبويه ، وجماعة .

وذهـب الزّجّـاج إلـى أن جـرّ التّمييـز إنّمـا هـو بإضـافة (كـم) إليـه. ينظـر : الكتـاب ١٥٩/٢ ، ١٦٠ ، والمقتضب ٥٦/٣ ، وشرح الرّضيّ ٩٦/٢ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٥٦/٢ : " اعلم أن لكَم موضعين:-

فأحدهما : الاستفهام ، وهو الحرف المستفهَم به ؛ بمنزلة كيف ، وأين .

والموضع الآخر: الخبر ، ومعناها معنى رُبّ.أ.هـ

(٤) في النـسخـة (ب) الحبرية.

(٥) تمييـز (كـم الخبريّـة) مجـرورٌ ، ويكـون مفـرَدًا ، وجمعًـا ، والجـرُّ هنـا بإضـافة (كـم) علـى الصـحيح ؛ إذ لا مـانع منهـا ، وقـال الفـرّاء: "إنّـه بمـن مقـدّرة" ، ونُقـل عـن الكـوفيّين. ينظـر : الهمع ٣٥١/٢ ، والأشمونيّ ٨١/٤.

لأن التمييز[1] في العدد الكثير ؛ كالمئة[2] والألف يكون مجرورا[3] ، وإنما انتصب بعد كذا في قولك : عندي كذا درهما[4] ؛ لأنه دائر[5] بين الكثير ، والقليل ؛ فأعطي حكم المتوسط ، وهو النصب ، والإفراد ؛ فقيل : عندي كذا درهما ؛ أي : عندي ما ينخرط في سلك التعداد ثم بين ذلك ؛ حيث كان مبهم (كذا)

قال ابن يعيش ٣/١٦٨ : " فإن قلت : ولم خُصت الخبرية بالخفض ، والاستفهاميّة بالنصب؟

فالجوابُ : أنّ التي في الخبر تُضارع "رُبَّ" ، وهي حرفُ خفض ، فخفضوا بـ "كَمْ" في الخبر حملاً على "رُبَّ".

ولما وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها "رُبَّ" وجب للأخرى النصبُ؛ لأن العدد يعمل إمّا خفضًا ، وإما نصبًا ، ويُؤيِّد ذلك أنّ الاستفهام يقتضي الفعلَ ، والفعلُ عملُه النصب ، والقياسُ في "كَمْ" أن تُبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير ، والكثيرُ من العدد ، يُبين بالواحد ؛ نحو : "مائةُ ثوب" و"ألف دينارٍ" ، فاعرفه.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) التميير.

(٢) في النسخة (ب) كالماية.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص٢٢٤ : "والخبرية تجره مفرداً ، أو مجموعاً كمميز "الثلاثة" و"المائة".

تقول: "كم رجل عندي"، و"كم رجال" ؛ كما تقول : "ثلاثة أثواب"، و"مائة ثوب".

(٤) قولهم : كذا: كناية عن الشئ. تقول: فعلت كذا ، وكذا تكون كناية عن العدد فتنصب ما بعدها على التمييز ، تقول: له عندي كذا درهما ؛ كما تقول : له عندي عشرون درهما. ينظر : الصحاح ٦/٢٤٧٢

وقال النحاس في إعراب القرآن ٣/١٧٧ : "ومثل ذلك في الإبهام: له كذا ، وكذا درهما ؛ أي : له كالعدد المذكور ، أو المشار إليه ثم كثر استعمالهم لذلك حتى قالوا : له كذا ، وإن لم يتقدّم شي ، ولم يشر إلى شيء .

فإذا قلت: له عندي كذا درهما وجب له عند الكوفيين أحد عشر درهما ؛ فإذا قلت: له عندي كذا ، وكذا درهما وجب له أحد وعشرون درهما .

وإذا قلت: له عندي كذا درهم كانت مائة ، وإذا قلت: كذا دراهم كانت ثلاثة ، ولا يجوز عند البصريين الخفض بوجه..."أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) داير.

الجنس ؛ إذ مايقع في التعداد غير معلوم الجنس ؛ فكان بمنزلة أسماء العدد في الإبهام.

ويمكن أن يقال : إنما انتصب التمييز بعد كذا ؛ حملا له على الأعداد المركبة ؛ لكونه مركبا .

<u>تقديم المنصوب على الناصب في التمييز</u>

(قوله : وتقديم المنصوب هنا) أي : في قبيل الأسماء ممتنع إجماعا ، وذلك أن التمييز متأخر طبعا ؛ فكان من حقه أن يكون متأخر وضعا ، ولأن مبني التمييز على قصد المبالغة بالإبهام أولا ، والتفسير ثانيا ، والتقديم مما[١] يخل بهذا الغرض[٢]؛ فيمتنع ، وهذا[٣] ما[٤] يقتضي امتناع تقديمه على الفعل - أيضا.

وبعضهم قالوا بجواز التقديم على الفعل[٥]؛ طلبا للفرق بين ما هو

---

(١) في النسخة (ب) مايخل.

(٢) في النسخة (ب) العرض.

(٣) في النسخة (ب) فهذا.

(٤) في النسخة (ب) مما.

(٥) أجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا.

ينظر : المقتضب ٣٦/٣ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣.

وتبعهم ابن مالك قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح.

ينظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، والتسهيل ١١٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٥٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢.

وهذا عند الجمهور ، وسيبويه غير جائز.

ينظر : الكتاب ١٠٥/١ ، وشرح ابن عصفور ٨٤/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٥٥٢/١.

وإذا لم يكن العامل فعلاً متصرفًا ؛ فلا يجوز تقديم التمييز عليه ، يقول ابن مالك:-

"فإن كان عامل التمييز غير فعل ، أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع".

ينظر : شرح التسهيل ٣٩٠/٢.

واعترضه الشيخ خالد ، فقال:-

أصل في العمل ، وبين ما ليس كذلك[(١)] وتمسكا بما جاء من قوله :-

وما كان نفسا بالفراق تطيب[(٢)]

أي : ما كان[(١)] الشأن[(٢)] والقصة من أن سلمى تطيب نفسا

"دعوى المصنف الإجماع يقدح فيها إجازة الفراء التقديم في ما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول ؛ نحو : (زيد القمر حسنًا) ، فتقول: (زيد حسنًا القمر) بشرط أن يكون المشبه به خبرًا ، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم".

ينظر : النبيل إلي نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري، الجزء الأول، دراسة شاملة مع تحقيقه، رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة للدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، بإشراف الأستاذ الدكتور / فايز زكي دياب. ٧٣٣/١.

وقد سبقه أبو حيان إلى هذا الاعتراض ، فذكر أن الفراء أجاز تقديم التمييز على المشبه به إذا انتصب بعد اسم شبه به الأول ، لا بلفظ (مثل) ؛ نحو قولك: (زيد القمر حسنًا) و(ثوبك السلق خضرةً)؛ فيجوز عنده أن تقول: (زيدٌ حسنًا القمر) و(ثوبك خضرةً السلق) على أن يكون (زيد) و(ثوبك) مبتدأين ، و(القمر) و(السلق) خبرين ، فإن عكست لم يجز التقديم؛ لأن المشبه به ليس بخبر.

ينظر : الارتشاف ١٦٣٥/٤– ١٦٣٦ ، وينظر : – أيضا – في المساعد ٦٧/٢ ، وشفاء العليل ٥٦٠/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٣٩٦/٥– ٢٣٩٧ .

(١) في النسخة (ب) كذلك.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره بتمامه :-

أتَهْجُرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبها ... ومَا كانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ

المعنى: يقول: إذا هجرت ليلى حبيبها ، وتباعدت عنه ، فإن هذا التباعد لا يطيب لها ، ولن ترضى به.

وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٠ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، ولسان العرب ١/ ٢٩٠ "حبب" ، وللمخبل السعدي ، أو لأعشى همدان ، أولقيس بن الملوح في الدرر ٤/ ٣٦ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥ ، وللمخبل السعدي ، أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص١٨٨ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٩٧ ، والإنصاف ص٨٢٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٣٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٧٤ ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، ٣٧ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢.

ينظر : المعجم المفصل ٣٣٤/١

والشاهد فيه قوله : "نفسًا" حيث ، وردت تمييزًا متقدمًا على عامله "تطيب" ، والأصل: "تطيب نفسًا" ، وقد جوّزه بعضهم ، واعتبره بعضهم الآخر ضرورة.

ولقائل أن يقول : إنما يصح طلب الفرق بذلك [أن لو لم] [٣] يكن ثمة مانع ما وأما الاستشهاد بالبيت ؛ فإنما يصح أن لو كانت الرواية ؛ كما ذكرت[٤].

ولئن [٥] سلمنا [٦]؛ لكن إنما يصح أن لو لم يكن شاذا ، أو خارجا عن استعمال الفصحاء ، وهو ممنوع

---

(١) في النسخة (ب) كاد.

(٢) في النسخة (ب) السان.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) ما دكرت.

(٥) في النسخة (ب) ولين.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة(ذلك) .

واعلم أن الأسماء الناصبة للمميز تتفاوت في اقتضاء زيادة ؛ حكم له على النصب ، وعدم الاقتضاء فالأعداد مفردة ؛ كعشرون ، وثلاثون إلى تسعون ؛ تقتضي في المنصوب الإفراد حتما.

ومركبة تقتضي فيه ذلك مع التذكير إذا كانت على ؛ نحو : أحد عشر على تسعة عشر ، ومع التأنيث إذا كانت على ؛ نحو : إحدى عشرة بكون الشين ، أو كسرها اثنتا عشرة ، أو ثنتا ، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، ونحو قوله: (اثنتي عشرة أسباطا) محمول على البدل .

ولا يجوز إضافتها إلى المميز ، وكذا حكم كم الاستفهامية ، وكأي بدون من ؛ فإنها تصحبه في الأغلب ، وكذا حكم عشرون ، والضمير ، والمضاف ، وكم الخبرية عند الفصل بغير الظرف نظائر : عشرون إلا في لزوم الإفراد للمميز .

والظاهر من حكم جميع ما عدا ذلك الخيرة بين الإفراد ، وتركه ، وجواز الإضافة - أيضا - إذا لم يكن الناصب اسم فعل ، ولا من باب التفضيل من ؛ نحو :هو أصلب من فلان نبعا ، وخير منه طبعا.(١)

قول الشارح
الأعداد المركبة

(قوله : فالأعداد) يعني : أن الأعداد المركبة ، وما يتجرى(٢) مجراها من المفرد ؛ نحو : عشرون يقتضى أن يكون التمييز(٣) مفردا(٤)؛......................=

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٢٦-١٢٧.

(٢) في النسخة (ب) يجري.

(٣) في النسخة (ب) التميير.

(٤) قال ابن الحاجب في الكافية صـ ٣٨ : "ومميّز (أحد عشر) إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل صـ ٢٦٨ : "والمنصوب مميز أحد عشر إلى تسعة ، وتسعين ، ولا يكون إلا مفرداً.أ.هـ

= إذ التركيب[١] مما يناسب التخفيف[٢] والأصل أن يكون التمييز فيها جمعا ؛ لامتناع أن يكون ؛ نحو : عشرون واحدا .

ألا ترى أنك إذا قلت : عشرون رجالا[٣]؛ كان[٤] كأنك حكمت أن العشرين رجل واحد ؛ لكن ترك الأصل بأن[٥] جرد اسم الجنس عن[٦] الإفراد ؛ لقصد التخفيف ؛ فكان ؛ نحو : رجل مجازا ، والقرينة ، وقوعه تمييزا وبيانا لكثير.

وإنما قلت[٧] : إن ؛ نحو : عشرون جار مجرى المركبة ؛ من حيث إن الوو ، والنون فيه[٨] بمنزلة كلمة واحدة[١][٢]؛ لقيامهما مقام الواو ، والنون في ؛

؛

وقال ابن يعيش شارحا ٨/٤ : "وأما ما يفسّر بنكرةٍ منصوبة ، فبعدَ المركّبات ، وذلك من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" وبعد "العشرين" إلى "التسعين" ؛ نحو قولك: "عندي أحدَ عشرَ درهمًا ، واثنَا عشرَ دينارًا ، وعشرون عبدًا ، وثلاثون جاريةً" ، ونحو ذلك.

فأما نصبُ الاسم بعد "أحد عشر" ، و"خمسة عشر" إلى "تسعة عشر"؛ فلأنّه عددٌ فيه نيّةُ التنوين ؛ إلا أنه مبنيٌّ ، فكان بناؤه مانعًا من ظهور التنوين ، كمنع ما لا ينصرف ؛ نحو قولك: "هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله ، وضواربُ زيدًا". ؛ فلما كان في نيّة منون؛ امتنعت لذلك إضافتُه ، ووجب نصبُ مميِّزه.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) التركيب.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٦/١ : " ؛ فإذا زدتَ على العشَرَة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يُجعَل مع الأوّل اسماً واحدا استخفافاً ، ويكونُ في موضع " اسم " منون ، وذلك قولك: أَحَدَ عَشَرَ درهماً ، واثناَ عَشَرَ درهماً وإحدى عشر جاريةً.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) رجلا.

(٤) في النسخة (ب) كاد.

(٥) في النسخة (ب) بأن.

(٦) في النسخة (ب) في .

(٧) في النسخة (ب) قلنا.

(٨) في النسخة (ب) منه.

نحو : مسلمون[٣].

(قوله : يقتضى فيه ذلك مع التذكير) أي : لا يقتضى الإفراد على الإنفراد ؛ بل يقتضى كونه مذكر[٤] – أيضا – ؛ إذا كان[الثانى مذكرا – أيضا – ؛ إذا كان الثانى] [٥]مجردا عن تاء[٦] التانيث ؛ تقول : ثلاثة[٧] عشر رجلا ، ويقتضي تأنيث الضمير[٨] – أيضا – ؛ إن كان الثلاث[٩] مقرونا بتاء التأنيث ، وإلى ذلك الشأن[١٠] بقوله : إذا كانت على ؛ نحو : أحد عشر ، وبقوله : إذا كانت على ؛ نحو : إحدى عشرة. [١١]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٦/١ : " يُجْرَى ذلك الاسم مُجرى الواحدِ الذى لحقتْه الزيَّادةُ للجمع ؛ كما لحقتْه الزيادةُ للتثنية ، ويكون حرف الإعراب الواو ، والياء ، وبعدهما النونُ ، وذلك قولك: عِشْرُونَ درهماً.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) على حدة.

(٣)عشرون إلى تسعين ملحق بجمع المذكّر السّالم ؛لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ.

وقيل:" لأن العدد لما كان يقع على من يعقل ؛ نحو : (عشرين رجلاً) وعلى ما لا يعقل ؛ نحو : (عشرين ثوبًا) وكذلك إلى التّسعين ، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل". أسرار العربيّة ٥٧. وينظر : توضيح المقاصد ٩٥/١ ، وابن عقيل ٦٤/١.

(٤) في النسخة (ب) مدكرا.

(٥) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٦) في النسخة (ب) تا.

(٧) في النسخة (ب) ثلثة.

(٨) في النسخة (ب) الضمير.

(٩) في النسخة (ب) الثاني.

(١٠) في النسخة (ب) أشار.

(١١) قال الزمخشري في المفصل صـ٢١٥: "وتقول في تأنيث هذه المركبات: إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، أو ثنتا عشرة ، وثلاث عشرة ، وثماني عشرة ، تثبت علامة التأنيث في أحد الشطرين؛ لتنزلهما منزلة شيء واحد........"أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ١٦/٤: " تأنيث المركّبات من العدد يجري على منهاج المفرد فيثبت الهاء في "الثلاثة" و"الأربعة" إذا كان مركّبًا مع "العشرة" في المذكّر ، فتقول: "ثلاثة عشرَ رجلاً" ، و"أربعةَ عشرَ غلامًا".

وذلـك أن أسماء العـدد مـن الثلاثـة تكـون بالتـاء مـع المـذكر ، وبـدونها مـع المؤنـث [١] ؛ فـإذا وقعـت فـي التركيـب كـان مـن حقهـا أن تكـون علـى مـا كانـت حالـة الإفـراد ؛ لكـنهم لما ألحقـوا التـاء بـالأول إذا كـان المعـدود مـذكرا ؛ جريـا علـى سـننها المسـلوك كرهـوا أن يلحقوهـا بالثـانى ؛ لـئلا يجمعـوا بـين التـاءين[٢] فيمـا هـو كالكلمة الواحدة .

وإنمـا[٣] لـم يلحقـوا التـاء بالثـانى فـي أحـد عشـر ، واثنـي عشـر ؛ لكـون البـاب واحـداً ، ولمـا [٤] آل الأمـر إلـى المؤنـث ؛ جـردوا الأول عـن التـاء سـلوكاً للطريقـة المألوفـة فيهـا ، وكرهـوا أن يجـردوا الثـانى ؛ لـئلا يجمعـوا بـين علامتـى[٥] التأنيـث فيمـا هـو كالكلمـة الواحـدة ؛ لأن التجريـد فيمـا نحـن بصـدده علامـة التأنيـث ، وإنمـا لم يجردوا الثانى في احدى عشرة واثنتا عشرة عن التاء ؛ لأن الباب واحد.

حركة (الشين) فى إحدى عشرة

(قوله : بسكون الشين ، و[٦]كسرها) [١] إنما ترك الفتحة إلى الكسر

تُثبِـت الهـاء فـي النَّيِّـف ؛ كمـا تثبتهـا إذا لـم يكـن نيّفًـا ، وتنزعهـا مـن "العشـرة" كراهيـةَ أن يجمعوا بين تأنيثَيْن من جنس واحد في كلمة واحدة .

فـإذا أردت المؤنّـث ، نزعتهـا مـن الاسـم الأول ، وأثبتهـا فـي آخِـر الاسـم الثـاني ، فكـان نزعُهـا مـن الاسـم الأول دلـيلًا علـى الفصـل بـين المـذكّر والمؤنّـث ، وتثبـت التـاء فـي الاسـم الثـاني بحكم الأصل ، ولم يوجد ما يوجب حذفَها ، فتثبت لذلك.أ.هـ

(١) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٣/٥٥٧ : " اعلـم أن مـا جـاوز الاثنـين إلـى العشـرة ممـا واحـده مـذكرٌ فـإن الأسـماء التـي تبـين بهـا عدتـه مؤنَّثـة فيهـا الهـاء التـي هـي علامـة التأنيـث ، وذلـك قولـك: لـه ثلاثـة بنـين ، وأربعـة أجمـالٍ ، وخمسـة أفـراسٍ إذا كـان الواحـد مـذكَّراً ، وسـتَّة أحمـرةٍ ، وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة.

وإن كـان الواحـد مؤنثـاً فإنـك تخـرج هـذه الهـاءات مـن هـذه الأسـماء ، وتكـون مؤنَّثـة ليسـت فيهـا علامـة التأنيـث ، وذلـك قولـك: ثـلاث بنـاتٍ ، وأربـع نسـوةٍ ، وخمـس أينـقٍ ، وسـتُّ لـبن ، وسبع تمراتٍ ، وثماني بغلاتٍ ، وكذلك جميع هذا حتَّى تبلغ العشر.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) التاين.

(٣) في النسخة (ب) وإنما.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(آل).

(٥) في النسخة (ب) علامة.

(٦) في النسخة (ب) ، أو .

، والسكون[٢]؛ تحرزا عن توالى الأمثال في كلمة واحدة .

(قوله : محمول على البدل) [٣] لئلا يلزم مخالفة القياس في ترك إفراد التمييز.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٥٥٨/٣ : "وإن جاوز المؤنَّث العشر فزاد واحدا قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم كان ما قلت: إحدى نبقة ، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عشرة كان ما قلت: إحدى تمرة ، وهما حرفان جعلا اسماً واحدا ضمُّوا إحدى إلى عشرة ، ولم يغيروا إحدى عن حالها من فردةً حين قلت: له إحدى وعشرون سنةً.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص ٢٧٠ : "وشين العشرة يسكنها أهل الحجاز ، ويكسرها بنوتميم....."أ.هـ

وقال ابن يعيش معللا : " فأمّا "عشرة" من "اثنتي عشرة" ، ففي شينها لغتان:-

كسرُ الشين ، وإسكانُها ، فبنو تميم يفتحون العين ، ويكسرون الشين ، ويجعلونها ؛ بمنزلة "كَلمةٍ" ، و"نَفِنَةٍ" ، وأهل الحجاز يسكنون الشين ، ويجعلونها ؛ بمنزلة "ضَرْبَةٍ".

وهذا عكسُ ما عليه لغةُ أهل الحجاز ، وبني تميم؛ لأن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني ، وبنو تميم يسكّنون في قول الحجازيون: "نَبِقَةٌ" ، و"نَفِنَةٌ" ، ويقول التميميون: "نَبْقَةٌ" ، و"نَفْنَةٌ" بالسكون ؛ فلما رُكب الاسمان في العدد؛ استحال الوضعُ ، فقال بنو تميم: "إحدى عَشِرَةَ ، وثنتا عَشِرَةَ" إلى "تسع عشرة" .

وقال أهل الحجاز: "عَشْرة" بسكونها ، وذلك أنّ العدد قد نُقضت في كثير منه العاداتُ من ذلك قولهم : في "الواحد": "وَاحِدٌ" ، و"أَحَدٌ" ؛ فلما صاروا منه إلى العدد؛ قالوا : "إحدى عشرة" ، فبنوه على "فِعْلَى" ، ومنه قولهم : "عَشْرٌ" ، و"عَشَرَةٌ" ؛ فلما صاغوا منه اسما للعدد ؛ بمنزلة "ثلاثين" ، و"أربعين"؛ قالوا : "عِشْرون" بكسر أوله ، ومنه اقتصارهم من "ثلاثمائة" إلى "تسعمائة" على أن أضافوه إلى الواحد ، ولم يقولوا: "ثلاثمِئات" ، ولا "أربعمِئِينَ" إلا شاذًّا.

فإن قيل: فمن أين جاءت الكسرة في الشين حين قلت: "ثلاثَ عَشِرَةَ"؟

فالجواب : إن "عشر" من قولك: "عَشْرُ نسوةٍ" مؤنّثةُ الصيغة ؛ فلم يصحّ دخول الهاء عليها ، فاختاروا لفظةً أخرى يصحّ دخول الهاء عليها ، فقالوا: "عَشِرَة" بكسر الشين ، فخفّف أهل الحجاز ذلك على ما قلناه ، وقرأ الأَعْمَش {فانفَجَرَتْ منه اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} البقرة: ٦٠ ، ففتح الشينَ على الأصل ، والقياسُ عليه الجماعة ، وهو المسموع.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) ، أو السكون.

(٣) نصب "أسباطًا" على البدل ، هذا رأيُ أبي إسحاق الزجّاج. ينظر : ابن يعيش ١٤/٤.

وإن قلت[1] : إن فيه رجوعا إلى الأصل إذ الأصل أن يكون جمعاً على ما سبقت إليه الإشارة .

قلت : لا نسلم أن الأصل ذلك في الأعداد المركبة ، والتركيب مما يقتضى التخفيف ، وذلك بإفراد التمييز.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن إنما يصح ، أن لو كان الرجوع إلى الأصل جائز في الأعداد المركبة ، وهو ممنوع.

إضافة الأعداد المركبة

(**قوله : ولا يجوز إضافتها إلى المميز**[2]) أي : ولا يجوز إضافة الأعداد المركبة ، وما يجرى مجراها من ؛ نحو : عشرين لما قلنا: إن المركبة بتقدير التنوين ؛ فلا يصح الإضافة.

وفي معاني القرآن للفراء ١:٣٩٧: « فقال اثنتي عشرة ، والسبط مذكر ؛ لأن بعده أمماً ، فذهب التأنيث إلى الأمم ، ولو كان اثني عشر لتذكير السبط كان جائزاً.أ.هـ

وفي البيان ١:٣٧٦: «إنما أنث اثنتي عشرة على تقدير أمة ، وأسباطاً منصوب على البدل من اثنتي عشرة ، ولا يجوز أن يكون أسباطاً منصوبا على التمييز ؛ لأنه جمع ، والتمييز في هذا النحو إنما يكون مفرداً. أ.هـ

وفي معاني القرآن للزجاج ٢:٤٢٣: «المعنى: قطعناهم اثنتي عشرة فرقة ، أسباطاً بدل من اثنتي عشرة ، وهو الوجه. أ.هـ

وفي الكشاف ٢:١٦٨- ١٦٩: «فإن قلت: مميز ما عدا العشرة مفردة ، فما وجه مجيئه مجموعاً؟

وهلا قيل: اثني عشر سبطاً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً ؛ لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة ، وكل قبيلة أسباط لا سبط. أ.هـ

وفي البحر المحيط ٤:٤٠٧: «وتمييز اثنتي عشرة محذوف لفهم المعنى ، تقديره: اثنتي عشرة فرقة ، و(أسباطاً) بدل من اثنتي عشرة أمماً.

قال أبو البقاء: نعت لأسباط ، أو بدل بعد بدل. أ.هـ

(١) في النسخة (ب) فقلت.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٢٧٠ : " واحد عشر إلى تسعة عشر مبني إلا "اثني عشر" .

وحكم آخر شطريه حكم نون التثنية ، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته ؛ فلا يقال: " هذه اثنا عشرك" ؛ كما قيل: " هذه أحد عشرك".أ.هـ

أو تقول : إن الثانى من المركبة بمنزلة التنوين ، والواو ، والنون في ؛ نحو : عشرون بمنزلة الواو ، والنون في ؛ نحو : مسلمون ؛ فلا يجوز الجمع بينهما ، وبين الإضافة لاستلزامه الخروج عن المناسبة ؛ فلا يضاف[1] إليه من غير ضرورة.

(**قوله : وحكم كم[2] الاستفهامية**) أي : حكم كذا ، وكأى ، وكم الاستفهامية حكم عشرون في كون مميزها مفردا منصوبا[3] وقد أشير إلى الجهة فيما سبق .

وقال ابن يعيش ٩/٤ : " لا يقول: " هذه اثنَا عشرَك" فيضيف، ؛ لأن "عشر" فيه قد قام مقام النون ، والإضافة تَحْذِف النونَ ؛ فلم يجز أن تُجامِع ما قام مقامَها ، ولا يجوز حذفُ "عشر" فيقال : "اثْناك" ؛لأنه يُلْبِس بإضافة "الاثنين" ؛ فلا يُعلم أمُركّبًا أضفتَ ، أم مفردًا.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) يصار.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٥٧/٢-١٥٨ : "وإذا قال لك رجل: كم لك ، فقد سألك عن عدد؛ لأن كمْ إنما هي مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول: عشرون ، أو ما شاء ، مما هو أسماء لعدة ؛ فإذا قال لك: كم لك درهما؟ أو كم درهما لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت : عشرون درهما ، فعملت كم في الدرهم عمل العشرين في الدرهم ، ولك مبنية على كم.

واعلم أن كمْ تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ؛ فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم؛ لأن العشرين عددٌ منون ، وكذلك كمْ هو منون عندهم ؛ كما أن خمسةَ عشر عندهم ؛ بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسةَ عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه ؛ كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كمْ موضعها موضع اسم منون ، وذهبتْ منها الحركة ؛ كما ذهبت من إذ؛ لأنهما غيرُ متمكنين في الكلام.أ.هـ

وعلّل ابن النّاظم ٧٣٩ النصب : بالحمل على مميّز العدد المركّب ، وما جرى مجراه؛ إذ كانت فرعًا على (كم) الخبريّة ؛ كما أنّ العدد المركّب فرعٌ على المفرد.

وقال ابن السراج في الأصول ٣١٥/١ : " اعلم : أن لـ"كم" موضعين:-

تكون في أحدهما استفهاما ، وفي الآخر خبرًا، فأما إذا كانت استفهاما فهي فيه بمنزلة: عشرين ، وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها، تقول: كم درهمًا لك؟ ؛

(قولـه : بـدون مـن) فإنها إذا كانت بمن ؛ نحو : **(وَكَـمْ** [(١)] **مِـنْ مَلَـكٍ)** [(٢)]؛ لـم يكن حكمها حكم عشرين في نصب التمييز.

(قولــه : نظــائر عشــرون) فـي ، وجوب نصـب التمييـز ، وامتنـاع الإضـافة ، وذلك أن الضمير مما لا يضاف .

فـإن قلـت : إنمـا يمتنـع إضـافته أن لـو كـان باقيـا علـى معنـاه .قلنـا : لا يصـح ، وإن أخـرج عـن أصـله ، واسـتعمل مجـازا اقتضـاء[(٣)] مـن حـق الأصـل ، وكـذا المضاف لا يضاف ؛ لأنه لو أضيف مرة أخرى ؛ لزم ما ليس في كلامهم .

وكـذا الخبريـة – أيضـا – [(٤)] لا تضـاف عنـد الفصـل[(٥)] وإلا لـزم الفصـل بـين المضـاف ، والمضـاف إليـه بغيـر الظـرف ، وذلـك ممـا لـيس فـي كلامهـم ؛ نحـو : كم والله درهما عندى.

كمـا تقـول: أعشـرون درهمًـا لـك؟ ، أثلاثـون درهمًـا لـك؟ ، فينتصـب الـدرهم بعـد "كـم" ؛ كمـا انتصـب بعـد عشـرين ، وثلاثـين؛ لأن "كـم" اسـم ينـتظمُ العـدد كلـهُ ، وخـص الاسـتفهام بالنصـب ليكون فرقًا بينه وبين الخبر ؛ لأن العدد على ضربين:-

منـه مـا يضـاف إلـى المعـدود، ومنـه مـا لا يضـاف ؛ كمـا ذكرنـا، فجعلـت "كـم" فـي الاسـتفهام ؛ بمنزلـة مـا لا يضـاف منـه ، وذلـك نحـو : خمسـة عشـر، وعشـرين ، فخمسـة عشـر – أيضـا – ؛ بمنزلة اسم منون.

ألا تـرى أنـه لا يضـاف إلـى مـا يفسـره ؛ فـإذا قلـت: كـم درهمًـا لـك فإنمـا أردت: كـم لـك مـن الـدراهم ؛ كمـا أنـك لمـا قلـت: عشـرون درهمًـا إنمـا أردت: عشـرون مـن الـدراهم ، ولكـنهم حـذفوا "مـن " اسـتخفافًا ؛ كمـا قـالوا : هـذا أول فـارس فـي النـاس، وإنمـا يريـدون: هـذا أول الفرسان.أ.هـ

(١) في النسـخـة (ب) كان .

(٢) الآية ٢٦من سورة النجم .

(٣) في النسـخـة (ب) قضاء.

(٤) في النسـخـة (ب) ساقط.

(٥) ذهـب الكوفيّـون إلـى أنـه إذا فصـل بـين (كـم) فـي الخبـر ، وبـين الاسـم بـالظّرف ، وحـرف الجرّ كان مخفوضًا ؛ نحو : (كم عندك رجل) و(كم في الدّار غلام) .

وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ ، ويجب أن يكون منصوبا.

(**قولــه : إلا فــي لــزوم الإفــراد**) يعنــي هــذه الثلاثــة بمنزلــة عشــرون فــي لــزوم نصــب التمييــز؛ لا فــي لــزوم الإفــراد ، ولصــحة[1] أن يقــال : ربــت رجــلا ، أو رجلــين ، أو رجــالاً بحســب القصــد ، والإرادة ، ولصــحة أن يقــال : لــى[2] مــلء[3] البيت دراهم[4] ولى[5] مثله غلمانا.

(**قولــه : والظــاهر مــن حكــم جميــع**) مــا عــدا ذلــك فيمــا[6] ينصــب التمييــز الخيــرة بــين إفــراد تمييــزه[7] وتــرك الإفــراد ، وجــواز الإضــافة إلــى التمييــز؛ نحــو : لى منوان تمورا ، ورقود[8] تمورا إذا قصد إلى أنواع التمر .

(**قولــــه : إذا لــــم يكــــن الناصــــب اســــم فعــــل**) فإنــه بمعــزل[9]مــن[10] صــحة الإضافة ؛ لأنه بمنزلة[11] الفعل ؛

ينظـــــر : الكتـــــاب ١٦٤/٢ ، والمقتضـــــب ٦٠/٣ ، والأصـــــول ٣١٩/١ ، والإنصـــــاف المســـــألة الحاديـــة والأربعـــون ، ٣٠٣/١ ، والتّبيـــين المســـألة الرّابعـــة والسّـــبعون ، ٤٢٩ ، وشـــرح المفصّـــل ١٣١/٤ ، وشرح الرّضيّ ٩٧/٢ ، وابن النّاظم ٧٤٢ .

(١) في النــســخــة (ب) لصحة.

(٢) في النــســخــة (ب) في .

(٣) في النــســخــة (ب) ملاء.

(٤) في النــســخــة (ب) درهم.

(٥) في النــســخــة (ب) وفي.

(٦) في النــســخــة (ب) مما.

(٧) في النــســخــة (ب) غيره.

(٨) الرّاقــود: دَنَّ طويــل الأســفل كهيئــة الإرْدِبَّــة ، يُسَــيَّعُ باطنــه بالقــار ، وجمعــه: الرَّواقيــد؛ معــرَّب .

وقال ابن دُريد: "لا أحسبه عربيًّا" ، وقيل: الرّاقود: إناء خزف مستطيل مقيّر.

ينظـــر : المعـــرّب ، للجـــواليقي ، تحقيـــق الـــدكتور / فتحـــي عبـــد الـــرحيم ، دار القلـــم ، دمشـــق ، وبيروت ، الطبعة الأولي – ١٤١٠هـ– صـــ ٣٢٨ ، واللّسان (رقد) ١٨٣/٣.

(٩) في النــســخــة (ب) بمعول.

(١٠) في النــســخــة (ب) عن .

(١١) في النــســخــة (ب) بمنرلة.

فلا يصح أن يقال[1] في زيد هيهات ذاكرا ؛ هيهات ذكر بالإضافة .

(**قوله : ولا من باب أفعل التفضيل)** لمكان الإلباس ؛ لأن النكرة لا تضاف إلى نكرة يراد بها تفضيل الواحد على جميع جنسه فردا فردا ؛ فلو جوزا إضافته إلى التمييز[2]؛ جاء[3] الإلباس .

ألا ترى أنك إذا قلت : هو أفضل غلام لم يعلم - حينئذ - أن المراد تفضيله على الجميع فردا فردا أم تفضيله ؛ من حيث إنه غلام .

ولقائل أن يقول : إنما يكون هناك إلباس أن لو لم يكن مقرونا بمن التفضيلية .

ويمكن أن يقال : لو أضيف إلى التمييز فإما أن يضاف إليه مع الفصل بالمفضل عليه ، أو لا ، وأياما كان يلزم خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه من غير ضرورة .

بيان ذلك : أنه إن كان مع الفصل فظاهر[4] ؛ إذ الأصل ألا[5] يفصل يفصل بين المضاف ، والمضاف إليه ، وإن كان لا مع الفصل ؛ لزم الفصل بالتمييز بين أفعل التفضيل ، وبين ما هو كالجزء منه ، وهو من التفضيلية على أنه لا حاجة إلى قوله : وإذا لم يكن الناصب اسم فعل ؛ لأن الكلام فيما ينصب التمييز من غير ذلك.

---

(١) في النسخة (ب) يقول.
(٢) في النسخة (ب) التميير.
(٣) في النسخة (ب) جا.
(٤) في النسخة (ب) فظاهر.
(٥) في النسخة (ب) أن لا .

قول السكاكى

وأما الجر ؛ فلما يضاف هو إليه ؛ كنحو : غلام زيد ، وخاتم فضة ، وضارب عمرو ، وحسن الوجه.

والإضافة على ضربين: لفظية ، وهي إضافة الصفة على فاعلها ، أو مفعولها ، والمراد بالصفة أسماء الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، ويندرج فيها المنسوب ؛ كهاشمي ، وأفعل التفضيل في معنى الزيادة ، وهي لا تفيد زيادة فائدة على فصلها معنى لكن المطلوب ههنا التخفيف في اللفظ ، وهو حذف ما يحذف لها من التنوين ، ونوني التثنية ، والجمع ، ولذلك لم يجز عندنا ؛ نحو :الضارب زيد.

وأما ؛ نحو :الضاربك ، والضارباتك فجوز لكونه بمنزلة غير المضاف ؛ لقيام الضمير في هذا الباب مقام التنوين في ؛ نحو : ضاربك ، والنون في : ضارباك ، وضاربوك ، والضارباك ، والضاربوك ؛ لامتناعهم عن الجمع بينه ، وبين ذلك ، وكون قوله:-

هم الآمرون الخير والفاعلونه

شاذا لا يحمل عليه البتة عند غير أبي العباس ، وأما ؛ نحو :الضارب الرجل فإنما جوز ؛ تشبيها بالحسن الوجه الذي هو بمنزلة غير المضاف - أيضا - ، وهو الحسن وجهه. [١]

باب الإضافة

(قوله ، وأما الجر فلما[٢] يضاف هو إليه[٣]) [٤] واختلفوا =

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٢٧.

(٢) في النسخة (ب) فلا.

(٣) قال الرضي ٢/٢٠٢ : " .... إذا أطلق لفظ المضاف إليه ، أريد به: ما انجر بإضافة اسم إليه ، بحذف التنوين من الأول للإضافة .

وأما من حيث اللغة ؛ فلا شك أن (زيدا) في قولك: مررت بزيد: مضاف إليه ؛ إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر...."أ.هـ

(٤) الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد.

وقيل : الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ، ونسبته إليه

= فــي الجــار للمضــاف إليــه [١] ؛ فقــال بعضــهم بأنــه المضــاف ، وقــال بعضــهم إلــى أنــه معنــي حــرف حــرف الجـر تقـديراً ، وبعضــهم علــى أنــه معنــى حــرف الجـر ، والمصــنف اختــار القــول الأول ، وذلــك أن تقــدير حــرف الجــر ، ومعنــاه[٢] غيــر مسلم .

وإن سلم ذلـك فـي المعنويـة ؛ فهـو غيـر مسـلم فـي اللفظيـة [٣] ؛ نحـو : زيـد ضــارب عمــرو ، وحســن وجــه بالإضــافة ؛ كيــف[٤] والإضــافة ، والانفصــال ســيان معنى .

وفــي الاصــطلاح هــي: إســناد اســم إلــى غيــره علــى تنزيــل الثّــاني مــن الأوّل منزلــة تنوينــه ، أو ما يقوم مقام تنوينه. ينظر : شرح الشّذور ٣٠٦.

وقيل: نسبة تقييديّة بين اسمين توجِب لثانيهما الجرّ.

والمــراد بالنســب: الإســناد ، والحكــم ، ومعنــى كونهــا تقييديــة: أنهــا نســبة جزئيــة؛ الغــرض منهــا تقييــد المضــاف بالمضــاف إليــه ، وإيجــاد نــوع مــن القصــر ، والتحديــد لــه بعــد أن كــان عامــا مطلقا. ينظر : التصريح ٢/ ٢٣-٢٤ ، الهمع ٢/٥٠٠ ، والصبّان ٢/٢٣٧.

(١) حكم المضاف إليه الجرّ دائمًا ، وقد اختُلف في عامل الجرّ فيه:-

فذهب سيبويه ، والجمهور إلى أنه مجرورٌ بالمضاف.

وذهب الزّجّاج إلى أنه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر.

وقيل: هو مجرورٌ بالإضافة.

وقيل: هو مجرورٌ بحرف مقدّر ناب عنه المضاف.

ينظــر : الكتــاب ٤١٩/١ ، والبســيط ٨٨٦/٢ ، وشــرح ألفيّــة ابــن معــطٍ ٧٣١/٢ ، وأوضــح المسالك ١٦٧/٢ .

(٢) في النــسـخــة (ب) ، أو معناه.

(٣) قــال الرضــي ٢٧٢/١ : "واعلــم أن المضــاف إليــه إضــافة لفظيــة خــارج عــن هــذا الحــد ؛ إذ لــيس (الوجــه) فــي قولنــا : زيــد حســن الوجــه ، مضــافا إليــه (حســن) بتقــدير حــرف الجــر ، بــل:هو هــو ، وكــذا فــي ضــارب زيــد ؛ لأن (ضــارب) وإن كــان مضــافا إلــى (زيــد) لكنــه بنفســه لا بحــرف الجــر ؛ كمــا كــان مضــافا إليــه مــن حيــث المعنــى حيــث نصــبه - أيضــا - ، ولــم يحــتج فــي إضــافته إليــه ، لا فــي حــال الإضــافة ، ولا قبلهــا إلــى حــرف جــر ، بلــى قــد يــدعم اسم الفاعــل بحــرف جــر فــي بعــض المواضــع ، وإن كــان مــن فعــل متعــد بنفســه ؛ نحــو : أنــا ضــارب لزيــد ، لكونه أضعف عملا من الفعل".أ.هـ

(٤) في النــسـخــة (ب) ساقط.

الإضافة المعنوية

ولو[(١)] سلم ذلك ؛ فإن لكل واحد من المضاف ، والحرف المقدر ، أو معناه مدخلا في تحقيق المقتضى للإعراب ، وتحصيله فإضافة العاملية إلى الملفوظ أولى ؛ لاستوائهما في تحقيق المقتضى .

الإضافة اللفظية

ولم يمثل للإضافة لمعنى[(٢)] في بناء[(٣)] على رأيه من أنه لا إضافة بمعنى في[(٤)] ولا تخرج الإضافة المعنوية عن اللامية ، والمنية[(٥)] على ما أشار إليه عقيب هذا ....=

---

(١) في النسخة (ب) ولين.

(٢) في النسخة (ب) بمعني.

(٣) في النسخة (ب) بنا.

(٤) للنحاة في معنى الإضافة عدة مذاهب منها:-

أ- ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ، ليست على معنى حرف أصلا ، ولا هي على نية حرف.

ب- وذهب أبو إسحاق الزجاج ، وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة ، تكون على معنى اللام فقط.

ج- وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في .

د- ورأى ابن مالك - تبعا لطائفة من النحاة- ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم ابن هشام الأنصاري أن الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة ، وهي اللام ، ومن ، وفي.

ينظر : التصريح ٢/ ٢٥-٢٦.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٢١ : "وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ؛ كقوله تعالى : (وهو أَلَدُّ الخِصامِ) البقرة ٢٠٤ وكقوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) البقرة ٢٢٦ وقوله تعالى : (يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ) يوسف ٣٩ وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) سبأ ٣٣.

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة" ، وقول العرب: شهيد الدار ، وقتيل الكربلاء.أ.هـ

(٥) يقول ابن السراج في الأصول ٢/٥ : الإضافة على ضربين: إضافة محضة ، وإضافة غيرُ محضة.

والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين:-

ومثل بمثالين للفظية وهما إضافة الصفة إلى فاعلها ، وإضافة الصفة إلى مفعولها[١] بناء[٢] أن اللفظية منحصرة في ذلك ؛ حيث قال : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها ، ومفعولها[٣] ولمانع أن يمنع الانحصار بأن إضافة المصدر إلى الفاعل ، وإلى المفعول بتقدير الانفصال ؛ فلا تكون منحصرة فيما ذكر.

فإن قلت : قد ذكر أن إضافة أفعل التفضيل بمعنى الزيادة مِنْ قَبِيلِ اللفظية [٤] مع أنها ليست مِنْ قَبِيلِ الإضافة إلى الفاعل ، ولا إلى المفعول .

إضافة اسم إلى اسم غيرِهِ بمعنى اللام ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضُه بمعنى "من ".

أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء ، والظروف.................

الثاني: المضاف بمعنى "من " وذلك قولك: هذا بابُ ساجٍ ، وثوبُ خَزٍّ ، وكساءُ صوف ، وماءُ بحرٍ ، بمعنى: هذا بابٌ من ساجٍ ، وكساءٌ من صوفٍ.أ.هـ بتصرف.

(١) قال الرضي ١/٢٧٧ : " قوله : (مضافة إلى معمولها) ؛ أي :إلى مرفوعها ، أو منصوبها ، وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها ؛ نحو : مصارع مصر ، وخالق السموات ، وزيد مضروب عمرو ، فإن جميعها مضافة لا إلى معمولها ، فإضافتها محضة....."أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) بنا.

(٣) في النسخة (ب) ، أو مفعولها.

(٤) ذهب سيبويه ، والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة.

يقول سيبويه ١:٢٠٤ : "وإنَّما أَثبتوا الألف واللام في قولهم : أفضلُ الناس ؛ لأن الأولَ قد يصير به معرفةً ، فأثبتوا الألف واللام ، وبناء الجميع ، ولم ينَّونْ ، وفرَقوا بترك النون ، والتنوين بين معنيين.أ.هـ

وذهب الكوفيون ، والفارسي إلى أنها غير محضة.

ينظر : المقتصد ٢/٨٨٤ ، الإيضاح العضدي ٢٦٩-٢٧٠.

وقال ابن السراج إن أضيفت على معنى (من) فتكون في حكم الانفصال ، ولا تتعرف ، أو على غير (من) فتتعرف.

فيقول في الأصول ٢/٨ : "وإذا قلت: زيد الأفضل ، استغنى عن "من " والإضافة ، وعلم أنه قد بانَ بالفضل ، فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى "من " نكرةٌ ، وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف على معنى اللام معرفةٌ ، وفي قول البصريين هو معرفةٌ بالإضافة على كل حال ؛ إلا أن يضاف إلى نكرة.أ.هـ

قلنـا : لا نسـلم أنهـا ليسـت مِـنْ قَبِيـلِ [1]إضـافة الصـفة إلـى المفعـول ؛ إذ المفعـول أعـم مـن أن يكـون بواسـطة حـرف الجـر مطلقـا ، أو بغيـر واسـطة ، ولهـذا كان منصوبا تقديراً .

(**قولــه : وينــدرج فيهــا**) [2] وإنمـا لـم يـذكر الجميـع[3] فـي حيـز الإرادة ؛ بـأن يقـال : المـراد بالصـفة اسـما[4] الفاعـل ، والمفعـول ، والصـفة المشـبهة ، والمنسـوب[5] وأفعـل[6] التفضـيل [بمعنـى الزيـادة مـع أن فـي ذلـك نـوع اختصـار تمهيداً للمتقدمين العذر في ترك ذكر المنسوب] [7]وأفعل التفضيل .

ووجـه الانـدراج أمـا المنسـوب[8] فإنـه بمعنـى اسـم المفعـول ؛ فإنـك إذا قلـت : هاشـمي ؛ كـان كأنـك قلـت : منسـوب إلـى ذلـك ، وبمعنـى اسـم الفاعـل ؛ كأنـك قلت : منتسب إلى ذلك.

وينظر : – أيضا – الموجز في النحو صـ٦٠.

(١) في النـــســخــة (ب) بزيادة(ذلك).

(٢) قال الرضي في شرح الكافية : "والمتفق عليه من الإضافة اللفظية ، ثلاثة أشياء:- اسـم الفاعـل المضـاف إلـى فاعلـه ، أو مفعولـه ؛ كمـا يجيـئ ، واسـم المفعـول المضـاف إلـى مفعـول مـا لـم يسـم فاعلـه ، أو إلـى المنصـوب المفعـول ، والصـفة المشـبهة المضـافة إلـى مـا هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيئ في بابها...."أ.هـ

(٣) في النـــســخــة (ب) الجمع.

(٤) في النـــســخــة (ب) أسماء.

(٥) في النـــســخــة (ب) ساقط.

(٦) في النـــســخــة (ب) وفعل.

(٧) في النـــســخــة (ب) ما بين المعكوفين(ساقط).

(٨) قـال الرضـي فـي شـرح الشـافية ١٣/٢ : " اعلـم أن علامـة النسـبة يـاء مشـددة فـي آخـر الاسـم المنسـوب إلـى المجـرد عنهـا فيـدل علـى ذات غيـر معينـة موصـوفة بصـفة معينـة ، وهـي النسـبة إلـى المجـرد عنهـا ؛ فيكـون كسـائر الصـفات: مـن اسـم الفاعـل ، واسـم المفعـول ، والصـفة المشـبهة ، فـإن كـلاً منهـا ذات غيـر معينـة موصـوفة بصـفة معينـة فيحتـاج إلـى موصـوف يخصـص تلـك الـذات إمـا هـو ، أو متعلقـه نحـو : مـررت برجـل تميمـي ، وبرجـل مصـري حمـاره فيرفـع فـي الأول ضـمير الموصـوف ، وفـي الثـاني متعلقـه مثـل سـائر الصـفات المـذكورة ، ولا يعمـل فـي المفعـول بـه ؛ إذ هـو بمعنـى الـلازم ؛ أي : منتَسِـب ، أو منسـوب ،

وأما أفعل التفضيل فإنه بمنزلة اسم الفاعل ؛ لأنه اسم لذات من قام به الفعل ؛ مثل اسم الفاعل سوى أن فيه وصف بالزيادة[(١)(٢)]

فإن قلت : كان يجب على هذا الاقتصار[(٣)] على ذكر اسم[(٤)] الفاعل ، والمفعول ؛ لمكان اندراج الصفة المشبهة ؛ من حيث [(٥)]إنها اسم لمن قام به الفعل مثل اسم الفاعل ؛ فإذن كان الوجه هو الاقتصار على ذلك ، أو تعداد الجميع .

قلت : قد مر الجواب من أنه إنما لم يذكر الجميع ، وتعرض[(٦)] لحديث[(٧)] الاندراج لتمهيد العذر ؛ فلا يرد ما قلنا .

(**قوله : معنى تمييز**) أي : لا يفيد زيادة فائدة من جهة المعنى ؛ أي : الإضافة ، والانفصال سيان من حيث المعنى.

ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصِّص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهراً ؛ كما في " برجل مصريّ حمارُهُ " ، أو مضمراً ؛ كما في " برجل تميمي "أ.هـ

(١) عرفه ابن الحاجب في الكافية ص٤٢ : " اسم التّفضيل: ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو (أفعل).أ.هـ

قال الرضي ٣/٤٤٧ : ينتقض بنحو فاضل ، وزائد ، وغالب ، ولو احترز عن مثله بأن قال : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه ؛ أي : في الفعل المشتق منه ، لا نتقض بنحو : طائل ؛ أي : زائد في الطول على غيره ، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة .

والأولى أن يقال: هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل ؛ أي : في الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه: خير ، وشر ، لكونهما في الأصل: أخير ، وأشر ، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعمل لأن على القياس".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) وصف الريادة.

(٣) في النسخة (ب) الاختصار.

(٤) في النسخة (ب) اسمي.

(٥) في النسخة (ب) بزيادة(أنها).

(٦) في النسخة (ب) ويفرد.

(٧) في النسخة (ب) لحديث.

(قولــه : وهــو حــذف مــا يحــذف[1]) [2] لــو قــال ، وهــو بحـذف مـا يحـذف ؛ لكان أولى ؛ لأن التخفيف من لوازم الحذف لا أنه نفس الحذف . **مايحذف للإضافة**

ولقائـل أن يقـول : لـو كـان المطلـوب مـن هـذه الإضـافة هـو التخفيـف فـي اللفـظ وجـب [3] ألا[4] يضـاف أفعـل التفضـيل بمعنـى الزيـادة ، ولا ؛ نحـو : ضوارب على معنى الانفصال[5] .

فإن قلت : بتقدير التنوين .

قلنا : لا نسلم أن التنوين مقدر .

---

(١) في النسخة (ب) مايحدف.

(٢) يحذف من الاسم المراد إضافته ثلاثة أشياء:-

١- التنوين الظاهر من الاسم المنصرف ؛ نحو : "ثوب خالد" ، والتنوين المقدر في الاسم الممنوع من الصرف ؛ نحو : دراهم زيد.

٢- النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك في المثنى ، تقول في عصوان: عصواك ، وجمع المذكر السالم ، فتقول في "مستوطنون" مستوطنو مصر.

٤-"أل" المعرفة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقا فتقول في إضافة الدرهم: درهمك ، ولا تقول: الدرهمك.

وأما الإضافة غير المحضة ، فإن كان المضاف مثنى ، أو جمع مذكر سالما ، أو لم يكن واحدا منهما لكن كان المضاف إليه مقترنا بأل صح أن تبقى أل في المضاف نحو : المستوطنا عدن ، والضاربو زيد ، والضارب الرجل.

فأما إذا كان المضاف مفردا ، والمضاف إليه غير مقترن بأل فيجب حذف أل من المضاف ، فتقول في إضافة "الساكن": ساكن مصر ، ولا تقول: الساكن مصر.

ويجوز حذف تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس؛ نحو : عدة ، وإقامة ، يجوز أن تقول: عدتك ، وإقامتك -بذكر التاء- ، وقد حذفت التاء في قوله تعالى: {وَأَقَامَ الصلاةَ} البقرة ١٧٧. ينظر : حاشية يس على التصريح: ٢/ ٢٤ ، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٣٧.

(٣) في النسخة (ب) وحب.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

(٥) يقول المبرد في المقتضب ٤/٣٠ : " ؛ فإذا قلت : هذه خَمْسَة عشركم ذهب منه معنى التَّنْوين ، وصارَ في الْوَجْهَيْنِ ؛ بمنزلة قولك : هذه عشرُون درهما ، وهذه عشروك ، وعشرو عبد الله فَهو بِالنِّيَّةِ هكذا ؛ كما تقول :هؤُلَاءِ ضوارب زيد ؛ إذا أردْت الماضِي ، وإِسْقَاط التَّنْوين من المسْتَقْبل ، وهؤُلَاء ضوارب زيدا ؛ إذا أردْت معنى التَّنْوين.أ.هـ

فإن قلت : لا ؛ لأن[1] الأصل في الأسماء الصرف[2].

قلنا: إذا دعيت ذلك مطلقا ؛ فممنوع ، وإن ادعيته مع عدم سبب منع الصرف ، والبناء ؛ فمسلم .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن إنما يصح ما ذكرت ؛ من حيث التقدير أن لو كان ترك التقدير مفيدا للتخفيف لفظا.

(قوله : وكذلك[3] لم يجز عندنا) ؛ نحو : الضارب زيد[4] أن[5] لا يحصل [6] تخفيف بواسطة[7] الإضافة .

وأجاز ذلك الفراء ؛ حملا على ضارب زيد[8]؛

---

(١) في النسخة (ب) إن.

(٢) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر ٢ / ٤١: "الأصل في الأسماء الصرف ، لذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية"

(٣) في النسخة (ب) ولذك.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص١١٥ : "ولا تقول : الضارب زيد ، لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة ؛ كما أفدتها في المثنى ، والمجموع ، وقد أجازه الفراء".أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ٢/١٢٣ : " فأمّا "الضاربُ زيدٍ" فإنه لا يجوز، ؛ لأن الألف واللام إذا لحِقتِ اسم الفاعل ؛ كانت بمعنَى "الَّذِي" ، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيثُ هو صلةٌ له في لزمُ إعماله في ما بعده ، ولا فَرْقَ بين الماضي في ذلكَ وغيره ؛ إذ كان التقدير : في "الضارب": الَّذِي ضَرَبَ ؛ فلذلك عمِل عَمَلَه.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) إذ.

(٦) في النسخة (ب) لا تحصيل.

(٧) في النسخة (ب) بوساطة.

(٨) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٢٢٥-٢٢٦ " وقوله : والمقِيمِي الصَّلاةِ خفضت (الصَّلاةِ) لما حذفت النون ، وهى في قراءة عبد اللّه (والمقيمين الصلاة) ولو نصبت (الصلاة) وقد حذفت النون كان صوابا.

وإنما جاز النصب مع حذف النون ؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب. فيقولون : هو الآخذ حقّه فينصبون الحقّ ، لا يقولون : إلا ذلك ، والنون مفقودة ، فبنوا الاثنين ، والجميع على الواحد ، فنصبوا بحذف النون ، والوجه في الاثنين ، والجمع الخفض ؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت ، وتحذف إذا شئت ، وهى في الواحد لا تظهر. فلذلك نصبوا.

كما[١] حمل الضاربك على ضاربك[٢] وهو ظاهر في التعليل .

(قولـــه : وأمـــا ؛ نحـــو : الضـــاربك) هـذا ممـا يـرد[٣] اعتراضـا علـى قـول سيبويه إنه مضاف[٤]؛ فقال : وأما ؛ نحو: الضاربك=

ولـوخفض فـي الواحـد لجـاز ذلـك ، ولـم أسـمعه إلا فـي قـولهم : هـو الضـارب الرجـل ، فـإنهم يخفضـون الرجـل ، وينصـبونه فمـن خفضـه شـبّهه بمـذهب قـولهم : مـررت بالحسـن الوجـه ؛ فـإذا أضـافوه إلـى مكنـيّ قـالوا : أنـت الضـاربه ، وأنتمـا الضـارباه ، وأنـتم الضـاربوه ، والهـاء فـي القضاء عليها خفض في الواحد ، والاثنين ، والجمع.أ.هـ

(١) في النـسـخـة (ب) ساقط.

(٢) قـال ابـن السـراج فـي الأصـول ٢/ ١٤ : "وتقـول: "عبـد اللهِ الضـاربُ زيـدًا" جميـع النحـويين علـى أن هـذا فـي تقـدير: الـذي ضـرب زيـدًا ، ولـم يجيـزوا الإضـافة ، وزعـم الفـراء: أنـه جـائز في القياس على أن يكون بتأويل: "الذي هو ضارب زيدٍ"....".أ.هـ

(٣) في النـسـخـة (ب) يرد.

(٤) قـال سـيبويه فـي الكتـاب ١/ ١٨٧ : "وإذا قلـت:هم الضـاربوك ، وهمـا الضـارباك ، فالوجـه فيه الجرّ ، لأنك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماء في المظر كان الوجهُ الجرَّ..."أ.هـ

وقيـل : ينسـب هـذا القـول إلـي الرمـاني ، والمبـرد فـي أحـد قوليـه ، ونسـبه صـاحب التصـريح إلي الرماني ، والمبرد ، والمازني ، والجرمي.

يقـول ابـن مالـك فـي الكافيـة الشـافية ٢/ ٩١٣-٩١٤ : " ....فلـو كـان المضـاف غيـر مثنـى ، ولا مجمـوع علـى حـد المثنـى لـم يضـف مقرونـا بـالألف والـلام إلـى عـار منهمـا إلا علـى مذهب الفراء.

ولا إلى ضمير على مذهب الرماني ، والمبرد -في أحد قوليه- ، وبذلك قال الزمخشري.

فعنـدهم أن الكـاف ، والهـاء ، واليـاء مـن قولـك: "زيـد المكرمـك ، وأنـت المكرمـه ، والمكرمـي" في موضع جر.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص١١٥ في مبحث الإضافة اللفظية:-

"وإذا كـان المضـاف إليـه ضـميرا متصـلا جـاء مـا فيـه تنـوين ، أو نـون ومـا عـدم واحـد منهمـا شـرطا فـي صـحة الإضـافة ؛ لأنهـم لمـا رفضـوا فـي مـا يوجـد فيـه التنـوين ، أو النـون أن يجمعـوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعا فقالوا:-

الضـاربك ، والضـاربانك ، والضـاربي ، والضـارباتي ؛ كمـا قـالوا : ضـاربك ، والضـارباك ، والضاربوك ، والضاربي ، والضاربي".

قال ابن يعيش ٢/ ١٣٥ معقبا على ذلك:-

= فجوز[١]؛ لكونه بمنزلة غير المضاف لقيام الضمير المتصل في باب الصفات مقام التنوين ؛ لمعاقبته إياه[٢] وإذا كان بمنزلة التنوين كان كأنه غير مضاف ؛ لأنه كان منون.

ولقائل أن يقول : قوله : قائم مقام التنوين لامتناعهم عن الجمع بينه ، وبين ذلك يلزمه أن يجيز ؛ نحو : الضارب زيد ؛ لأن لام التعريف قائم مقام التنوين[٣] لامتناعهم عن الجمع بينهما إلي آخر ما ذكر؛ ولأن المضاف إليه قائم مقام التنوين لامتناعهم عن الجمع بينهما إلى آخر ما ذكر ، وللمستدل على ذلك أن يقول : الضمير المتصل ؛ من حيث إنه ضمير متصل قائم مقام التنوين .

"فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور ، ولا أعرفهذا المذهب ، وقيل إنه رأي لسيبويه ، وقد حكاه الرماني في شرح الأصول.

والمشهور من مذهب سيبويه ما حكاه السيرافي في الشرح من أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول: الكاف في "ضاربوك" في موضع مجرور لا غير؛ لأنك تقول : ضاربو زيد بالخفض لا غير ، والكاف في "الضارباك" و"الضاربوك" يجوز أن تكون في موضع جر ، وأن تكون في موضع نصب... ، وإذا قلت : "الضاربك" كانت في موضع نصب لا غير ... ".

ثم قال ابن يعيش:-

"وكان أبو الحسن الأخفش في ما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) يجوز.

(٢) قال ابن يعيش ١٣٦/٢ : "وإنّما لزم حذفُ التنوين ، والنونِ مع علامةِ المضمر المتّصِل، ؛ لأن علامةَ المضمر غيرُ منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ، ولا يُتكلم بها وحدها ، وهي زائدةٌ ، ومحلُّها آخِرُ الكلمة ؛ كما أنّ النون ، والتنوين كذلك.

فلما كان بينهما هذه المقارَبةُ تَعاقَبا ؛ فلم يُجمَع بينهما لذلك.أ.هـ

(٣) قال ابن الوراق في علل النحو ص٣٠٤ : "وأما قَوْلك: هذا الضَّارِب زيدا ، فالألف واللام قد قَامَت مقَام التَّنْوِين ؛ فلم يكن في الاسم شَيْء يحذف منه لأجل الْإِضَافَة ، فَلهذا لم يجز الْجَرّ فيه.

ومـن حيـث إنـه مضـاف إليـه قـائم مقـام التنـوين فكأنـه بمنزلـة[1] المنـون باعتبـارين ؛ فجـاز ؛ نحـو : الضـاربك ، ولـم يحـز ؛ نحـو : الضـارب زيـد ؛ لأنـه ليس[2] بمنزلة النون باعتبارين.

علـى أن الأولـى عنـدى أن الحكـم[3] علـى المتصـل فـي[4] ؛ نحـو : الضاربك بأنه منصوب[5].

(**قولـه : وبـين ذلـك**) إشـارة إلـى شـيئين[6]؛ التنـوين ، والنـون باعتبـار المذكور.

(**قوله : وكون هم الآمرون الخير**) [7] [8]، [ولو قال ، وأما قولهم :

---

(١) في النسخة (ب) بمنزلة.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) يحكم.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) وهو قول الأخفش ، والمبرد في أحد قوليه

فيقول المبرد في المقتضب ٢٦٣/١ : "..... ، وكَذَلِكَ تقول : هذا الضاربي ، والياءُ في مَوضِع نصب ".أ.هـ

وقال ابن يعيش ١٣٥/٢ : " كان أبو الحسن الأخفش في ما حكاه أبو عثمان الزِّياديّ يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كلِّ حال ، ويقول: إنّ اتصال الكناية قد عاقبتِ النونَ ، والتنوينَ ؛ فلا تقول: "ضارِبُنْكَ" بالتنوين ، ولا "هما ضاربانك" ، ولا "هم ضارِبُونَك" ؛ كما تقول: " هو ضاربٌ زيدًا" ، و"هما ضاربان زيدًا" ، و"هم ضاربون زيدًا".

فلما امتنع التنوينُ ، والنونُ لا تّصالِ الكناية ، صار ؛ بمنزلة ما لا ينصرف ، وهو يعمل من غيرِ تنوين ؛ نحو قولك : للنساء: "هنّ ضَوارِبُ زيدًا".أ.هـ

(٦) قال الرضي في شرحه على الكافية ٢٢٧/٢ : "وأما قياسه على: الضارب الرجل ، فليس بوجه ، وذلك أن الضارب الرجل ، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة ؛ إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف ، ومشبه به ، وذلك هو الحسن الوجه.........".أ.هـ

(٧) في النسخة (ب) الحير.

(٨) هذا صدرُ بيتٍ من الطّويل ، وتمامه:-

هُمُ الآمِرون الخَيْرَ والفاعِلونه ... إذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظِمَا

هم الآمرون للخير] [١] ؛ لكان أولى .

(**قولــه : بمنزلــه غيــر المضــاف أيضــا**) [٢] [يعنــى : أنــه ؛ كمــا جــاز ؛ نحــو : الضــاربك لكونــه بمنزلــة غيــر المضــاف[٣] جــاز هــذا ؛ لأنــه بمنزلــة غيــر المضاف] [٤] – أيضا –

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنـــى: أنهــم يــأمرون بــالخير ويفعلونــه ، حينمــا يكــون النــاس بحاجــة ماســة لهــم واقعــين فــي الكرب لا يقدرون على دفعه.

والبيــت مــن الطويــل ، وهــو بــلا نســبة فــي أمــالي ابــن الحاجــب ١/ ٣٩١ ، وخزانــة الأدب ٤/ ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والـــــدرر ٦/ ٢٣٥ ، وشـــــرح المفصـــــل ٢/ ١٢٥ ، والكتـــــاب ١/ ١٨٨ ، ولســـان العـــرب ٨/ ٢٣٦ (طلـــع) ، ١٣/ ١٣٥ (حـــين) ، ١٥/ ٤٨٠ (هـــا) وفيـــه ((مفظعـــا)) مكان ((معظما)) ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

ينظر : المعجم المفصل ٧/٨٤.

والشـــاهد فيـــه قولـــه : "الفاعلونـــه" حيـــث جمـــع النـــون ، والضـــمير ضـــرورةً ، والقيـــاس: الفـــاعلوه ، وزعم سيبويه أن البيت مصنوع.

(١) في النـــســـخـــة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) قـــال ســـيبويه فـــي الكتـــاب ١٨٢/١ : "وقـــد قـــال قـــومٌ مـــن العـــرب تُرضـــىَ عـــربيَّتُهم: هـــذا الضـــاربُ الرجـــلِ ، شـــبّهوه بالحَسَـــنِ الوجـــهِ ، وإن كـــان لـــيس مثلَـــه فـــي المعنـــى ، ولا فـــي أَحوالـــه ؛ إلا أنه اسم ، وقد يَجُرُّ ؛ كما يجر ويَنْصِبُ – أيضا – ؛ كما يَنْصِبُ..."أ.هـ

(٣) قـــال المبـــرد فـــي المقتضـــب ١٦١/٤ : "ومـــن قـــال الضَّـــارِب الرجـــل يَقُـــول تَشْـــبِيها بالْحســـنِ الْوَجْه ، ولَا يجوز الضَّارِب زيد ؛ كما لا تقول : الْحسن وجه

وَإِنَّمَـــا يجـــوز إذا كـــان فـــي الثَّـــانِي ألـــف ولَام ، وذَلِـــكَ لأنـــك تقـــول : هـــذا حســـن الْوَجْـــه فيكـــون نكـــرَة .

فـــإذا أردْت تعرفـــه أدخلـــت فـــي الْحســـن الألـــف والـــلام ، ولـــم تعاقبـــا الإضـــافة ؛ إذ كانـــت الإضـــافة هاهنـــا علـــى خـــلاف المضَـــاف ؛ لأن هاهنـــا نِيَّـــة التَّنْـــوين فَلـــذَلِك لـــم تعـــرف الأول ، وكَـــانَ ؛ كقولـــك : الْحسن وجهه..."أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص١١٥ : "وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه.أ.هـ

(٤) في النـــســـخـــة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

، وذلك نحو[١]: الحسن وجهه[٢][٣]

وقال بعضهم إنما جازت الإضافة في ؛ نحو : الحسن الوجه ؛ لأنها مفيدة للتخفيف إذ الأصل : الحسن وجهه ؛ فعدل إلى الإضافة للتخفيف.

والمصنف لما قال مبنى الإضافة اللفظية على التخفيف بحذف التنوين ، والنون[٤] ، وذلك فايت[٥] هنا ؛ فوجب ألا[٦] يصح الإضافة في ؛ نحو : الحسن الوجه ؛ فلذلك ذكر وجها آخر بأن يقال : إنما جاز ؛ لأنه بمنزلة غير المضاف - أيضا - ؛ لأن لام التعريف في الوجه[٧]قائم[٨] مقام الضمير المتصل به[٩] ؛ لامتناع الجمع بينهما ؛ فكان كأنه غير مضاف.

---

(١) في النسخة (ب) ساقطة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٨٢/١ : "وقد قال قومٌ من العرب تُرضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ ، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ، ولا في أحوالِه ؛ إلا أنه اسم ، وقد يَجُرُّ ؛ كما يجر ، ويَنْصِبُ - أيضا - ؛ كما يَنْصِبُ..."أ.هـ

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٢/٢-١٣٣ : " فأمّا قولهم : "الضاربُ الرجلِ" ، فإنما ساغت إضافتُه ، وإن لم تستفِد بالإضافة تعريفًا ولا خِفَّةً ؛ أمّا التعريف فلأن إضافته لفظيّةٌ لا تكسِب المضافَ تعريفًا ، وأما الخفّة ؛ فلم يكن فيه تنوينٌ ، ولا نونٌ فيسقُطا بالإضافة.

فقضيّة الدليل أن لا تصحّ إضافتُه ؛ كما لا تقول: "الضاربُ زيد".

وذلك من قِبَل أنه محمولٌ على "الحَسَنِ الوجهِ" ، ومشبَّهٌ به من جهةِ أنّ "الضارب"صفةٌ ؛ كما أنّ "الحسن"صفةٌ ، وما بعده يكون مجرورًا ، أو منصوبا ، فتقول: " هذا ضاربٌ زيدًا ، وضاربُ زيدٍ" ؛ كما تقول: "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجها ، وحسنِ الوجهِ".

فلما أشبهه ، جاز إدخال الألف واللام عليه مع أنه مضافٌ ، إذا أُريد تعريفُه ؛ كما كان كذلك في "الحسن الوجهِ" ، وإن لم يكن مثلَه من كلِّ وجه.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) ، أو النون.

(٥) في النسخة (أ) فابت ، والصحيح ما أثبته ؛ كما ورد في النسخة(ب).

(٦) في النسخة (ب) أن لا .

(٧) في النسخة (ب) الوحه.

(٨) في النسخة (ب) قايم.

(٩) قال المرادي في الجنى الداني ص١٩٨-١٩٩ : "..... أن تكون عوضاً من الضمير. الضمير. هذا القسم قال به الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك.

فإن قلت : إنما يصح ذلك[1] أن لو كان الضمير المتصل بالوجه ، والإضافة مما يجتمعان[2] وهو ممنوع .

قلنا : ذلك مما لا يجتمعان فيما نحن بصدده ؛ إذ لا يصح أن يقال : الحسن وجهه بالإضافة ، ولذا[3] اختار [4] المصنف هذا الوجه .

لأن لقائل أن يقول : على قولهم : الأصل الحسن وجهه ؛ لأنا[5] لا نسلم أن الأصل ذلك .

فإن قلت : إن[6] المراد ليس هو الوجه المطلق ؛ بل وجهه .

قلنا : لم لا يجوز أن تكون الإشارة إلي ذلك باللام ؛ لا أن يكون ذلك هو الأصل .

فإن قلت : لأنه غير معهود ؛ لعدم سبق ذكره.

ومن أمثلته قوله تعالى : " جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ " ص ٥٠ ، وقوله تعالى : " فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى " النازعات ٤١ ؛ أي: أبوابها ، وهي مأواه.

ومذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف ، والتقدير : مفتحة لهم الأبواب منها أولها ، وهي المأوى له ، وكذلك يقولون : في نحو : مررت برجل حسن الوجه ، أي: منه أوله.أ.هـ

وقال الرضي ٢/٢٢٧-٢٢٨ : " ذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن وجهه بالرفع ، قصدا للتخفيف ، حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجئ باللام في المضاف إليه ، ليتعرف الوجه باللام ؛ كما كان متعرفا بالضمير المضاف إليه ، واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا عند الكوفيين ، .... ، والأولى أنه يقوم مقامه في ما لم يشترط فيه الضمير ؛ كما في البيت المذكور ، أما في الصلة ، أو الصفة إذا كانت جملة ، وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير ، فلا......"أ.هـ

(١) في النسخة (ب) دلك.

(٢) في النسخة (ب) مما لا يجتمعان.

(٣) في النسخة (ب) وإنما

(٤) في النسخة (ب) احتار.

(٥) في النسخة (ب) ساقطة.

(٦) في النسخة (ب) لا ن.

قلنـــا : إذا ادعيـــت أن ذلـــك لـــيس المعهـــود[1] باعتبـــار مـــا ؛ فممنـــوع ، وإن ادعيت من وجه دون وجه ؛ فمسلم ؛ لكن لا يصح دليلا على ذلك.

---

(١) في النـــســـخـــة (ب) بمعهود.

قول السكاكي

وفي استعمال الحسن مع الوجه وما انخرط في سلك ذلك خمسة عشر وجها : ثمانية مع تعرية الحسن عن اللام ، وهي : وجهه بالرفع علي الفاعلية ، وبالجر علي الإضافة ، وبالنصب علي التشبيه بالمفعول به، والوجه بالرفع على البدل عن الضمير ، وهو قول على بن عيسى ، وبالجر ، والنصب ، ووجه بالجر ، وبالنصب على التمييز .

وسبعة مع تعريفه باللام هي بأسرها سوى وجهه بالجر ، وأما الحسن وجه بالجر فهو ، وإن كان لا يجوز عندنا من أجل وروده على خلاف مبني الإضافة ؛ فقد جوزه الفراء ذاهبا فيه إلى أنه في معنى المعرفة ؛ إذ لا يلتبس أن المراد به وجه الموصوف.[1]

قول الشارح

(قوله : وما انخرط في سلك ذلك) من ؛ نحو : جائل[2] الوشاح[3] ومعمور الدار إذا كان اسم الفاعل لازما ، واسم المفعول [4]من فعل لا يتعدى إلا إلى واحد[5] ؛ فإن هذه الوجوه[6]

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٢٧-١٢٨ .

(٢) في النسخة (ب) جايل.

(٣) قال الزبيدي في تاج العروس ٢٣٥/٢٨ : "ووِشاحٌ جائِلٌ ، وجالٌ: أي :سَلِسٌ ، كلّ ذَلِك عن ابن عَبّاد ، وقال الأزهريُّ: وشاحٌ جائِلٌ ، ويطانٌ جائِل: أي :سَلِسٌ ، ويُقَال: وشاحٌ جالٌ ؛ كما يُقال: كَبشٌ صائِفٌ ، وصافٌ. ....وَامْرَأَة جائلَةُ الوِشاحَينْ:هيفاءُ ، وهو مَجازٌ ، نَقَله الزَّمخشريُّ. أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) الفاعل.

(٥) قال الزمخشري في المفصل صـ٢٩٣ : " .... ، وتضاف إلى فاعلها كقولك: كريم الحسب ، وحسن الوجه ، وأسماء الفاعل ، والمفعول يجريان مجراها في ذلك فيقال : ضامر البطن ، وجائلة الوشاح ، ومعمور الدار ، ومؤدب الخُدّام.أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ١٠٩/٤ : "وقالوا: "امرأة جائلةُ الوِشاحِ" ، والمراد: جائلٌ ، وشاحُها ، أي: يضطرب لـو فوره ، والوشاح: كالقِلادة من أَدَم فيه جوهرٌ ، وقالوا: "طاهرُ الذيْلِ" إذا وصفوه بالعِفّة ، وقالوا في المفعول: "فلان معمّورُ الدار" ، والمراد: معمورة دارُه ، و"مؤدَّبُ الخُدّامِ" ، أي: مُؤدَّبٌ خدّامُه ، أجروه مجرى "حسنُ الوجهِ".أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) الوجه.

الخمســة عشــر[١] ممــا يجــرى هنــاك ؛ بخــلاف ؛ نحــو : ضــارب ، ومعــط[٢] فليس فيهما ذلك ؛ لمكان الإلباس[٣].

(**قولــه : ثمانيــة بحســب الخــارج**) فإنهــا بــالنظر إلــى العقـل[٤] تسـعة ، وذلـك وذلــك أن الصــفة إذا كانــت معــراة عــن الــلام فمعمولهــا إمــا مضــاف ؛ نحــو : وجهــه ، أو بــاللام ؛ نحــو : الوجــه ، أو مجــردة[٥] عــن الــلام ، والإضــافة ؛ نحــو : وجه .

وكــل منهــا إمــا مرفــوع ، أو منصــوب ، أو مجــرور ؛ فيكــون تســعة تــرك واحــد منهــا ، وهــو حســن وجهــه فبقــى ثمانيــة ، وهــذه الثمانيــة ثابتــة مــع الصــفة إذا كانــت محــلاة[٦] بــاللام ســوى الحســن وجهــه بالإضــافة فبقــى[٧] ســبعة ؛ فهــذه هــى الوجوه الخمسة عشر[٨][٩].

---

(١) قــال ابــن الحاجــب فــي الكافيــة صــ٤١ : " تقســيم مســائلها أن تكــون الصّــفة بــاللاّم ، أو مجرّدة عنها ، ومعمولها مضافا ، أو باللاّم ، أو مجردا عنهما ، فهذه ستّة.
والمعمول في كلّ واحد منها مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور صارت ثمانية عشر.أ.هـ

(٢) في النــســخــة (ب) معطي.

(٣) قــال الرضــي فــي شــرحه علــى الكافيــة ٢/٢٣٥ : " .. ، وأمــا إذا كانــا متعــديين ؛ نحــو : زيــد ضــارب غلامــه عمــرا ، ومعطــى أخــوه درهمــا ، أو معطــى عمــرو ثوبــه ، فــإن حــذفت المفعــول ، لــم يجــز نصــب الفاعــل ، وجــره اتفاقــا ، لــئلا يشــتبه بــالمفعول بخــلاف الصــفة المشــبهة ، واســمي الفاعــل ، والمفعــول اللازمــين ، فإنــه لا مفعــول لهــا حتــى يشــتبه المنصــوب ، والمجــرور بــه ، وإن ذكــرت المفعــول منصــويا بعــد الفاعــل فــإن أمــن التبــاس المنصــوب ، أو المجــرور بــالمفعول ، لــم يمتنــع عنــد أبــي علــي ، نصــب الفاعــل ، أو جــره ، إجــراء لــه مجــرى: حســن الوجه ، ومنعه غيره....."أ.هـ

(٤) في النــســخــة (ب) الفعل.

(٥) في النــســخــة (ب) مجردا.

(٦) في النــســخــة (ب) ساقط.

(٧) في النــســخــة (ب) فبقي.

(٨) في النــســخــة (ب) حمسة عسر.

(٩) قــال الرضــي ٢/٢٠٦ -٢٠٧: " اعلــم أن الصــفة المشــبهة إمــا أن تكــون بــاللام ، أو مجردة عنها ، وهذه قسمة حاصرة .

(**قولــه : وهـــى وجهـــه)** شـروع فـي بيـان الثمانيـة ، والصـفة معـراة عـن اللام.

(**قولــه : بــالرفع علــى الفاعليــة)** [١] قلنـا: أوعلـى البـدل مـن الضـمير فـي الصفة[٢] ؛ كما قيل بالبدلية في ؛ نحو : زيد الحسن الوجه بالرفع .

(**قولــه : وبالنصــب علــى التشــبيه بــالمفعول)** [٣] فـإن قلـت : قـد اتسـعت دائـرة الملحقـاة[٤] بـالمفعول [؛ فـإن هـذا المنصـوب لـيس مـن جملـة مـا يعـد مـن الملحقات بالمفعول] [٥].

وإنمـا لـم يقسـمها بحسـب إعرابهـا فـي نفسـها ؛ لأن ذلـك مـن أحكـام إعـراب الصـفات ، وقـد تقـدم ذلـك فـي بـاب النعـت ، والكـلام ههنـا فـي عملهـا ، لا فـي إيرادهـا فـي نفسـها ، ثـم معمولهـا المـذكور بعـدها ، إمـا أن يكـون مضـافا ، أو مـع الـلام ، أو مجـردا عنهمـا ، وهـذه ، أيضـا قسـمة حاصـرة صـارت سـتة أقسـام ، الصـفة بـاللام مـع الثلاثـة مـن أقسـام المعمـول ، والصـفة مجردة مع تلك الثلاثة..........".أ.هـ

(١) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٤٢ : " فالرّفع على الفاعليّة ، ....".

(٢) وهــو اختيــارُ أبــي علــى الفارســي حيــث يــري أن تكــون الصــفة مســندة إلــى ضــمير الموصــوف ؛ فيكــون علــى هــذا فــي "مفتّحــة" ضــميرُ "الجنّــات"، ؛ لأنــه يقــال: "فُتحــت الجنّــات" ، إذا فُتحت أبوابُها.

وفــي التنزيــل: { وفُتِحَــتِ السَّــمَاءُ فَكَانَــتْ أبوابًــا } النبــأ: ١٩ ، وتكــون "الأبــواب" مرتفعــة علــى البــدل مــن الضــمير فــي "مفتّحــة" بــدلِ الــبعض مــن الكــلّ ، ؛ بمنزلــة قولــه تعــالى: { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ من اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلًا } آل عمران: ٩٧.

ينظر : الإيضاح العضدي ص١٥٤.

(٣) قــال ابــن الحاجــب فــي الكافيــة صــ٤٢ : " ..... ، والنّصــب علــى التّشــبيه بــالمفعول فــي المعرفة ، وعلى التّمييز في النّكرة ، والجرّ على الإضافة.أ.هـ

وهو مذهب جمهور النحويين .

(٤) في النــســخــة (ب) الملحقات.

(٥) في النــســخــة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

قلنا : هو منخرط في سلك التمييز [١]؛ من حيث إنه بمنزلته في إفادة البيان .

(**قوله : والوجه بالرفع على البدل)** قلنا: أو على الفاعلية.

فإن قلت : لا يجوز ؛ لأن الصفة تبقى بغير ارتباط بما تجري هي عليه.

قلنا : لا نسلم وإنما يكون كذلك أن لو لم يكن اللام عوضا عن المضاف إليه ، ولم[٢] يكن معلوما أن المراد القصد إلى وجه الموصوف ؛ لا إلى الوجه على الإطلاق ، وإلا لم يصح البدل – أيضا – .

(**قوله : ووجه بالجر ، والنصب)** بحذف الرفع ، ومن حقه الإثبات ؛ لأنه بمنزلة قوله[٣] : زيد حسن الوجه بالرفع في أن يكون وجه بالرفع بدلا عن الضمير في الصفة .

فإن قلت : يلزم إبدال النكرة من المعرفة.

قلنا : لا نسلم وإنما يكون كذلك أن لو لم يكن في[٤] التنوين عوضا عن المضاف إليه ، أو نقول إنه ، وإن كان نكرة لا يلتبس أن المراد وجه الموصوف لا [٥]وجه على[٦] الإطلاق ؛ فكان بمنزلة المعرفة ، أو فاعلا على أن يكون التنوين عوضا عن المضاف إليه ؛ فلا معنى لحذف ؛ نحو : حسن وجه بالرفع ، وإثبات ؛ نحو : حسن الوجه بالرفع.

فإن قلت : إنما أورد ذلك ، ولم يورد هذا ؛ لأن الكلام في الاستعمال ، وإنما استعمل ذلك لا هذا .

---

(١) في النسخة (ب) التمييز.
(٢) في النسخة (ب) ، أولم .
(٣) في النسخة (ب) قولك.
(٤) في النسخة (ب) ساقط.
(٥) في النسخة (ب) لا على وجه.
(٦) في النسخة (ب) ساقط.

قلنا : هذا مما يسمع أن[1] لو كان ذلك مجموعا إلا[2] هذا .

(**قولــه : ســوى وجهـــه**)لا يجـوز أن يقـال : الحسـن وجهـه بالإضـافة [3]؛ لفوات التخفيف .

(**قوله : من أجل وروده**) على خلاف مبنى الإضافة .

ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن ذلـك لا يجـوز مـن تلـك الحيثيـة ؛ لا مـن حيـث إن الإضافة فيه لم تفد ذلك التخفيف .

(**قولــه : ذاهبــا إلــى أنــه فــي معنــى المعرفــة**) قلنـا: إنمـا يصـح هـذا ؛ أن لـو كان كونه معرفة مطلقا مصححا للإضافة ، وهو ممنوع.

ألا تـري أنــه لا يصــح أن يقـال : الحســن وجهــه بالإضــافة مــع أنــه معرفـة ، ولو قال : ذاهبا إلى أنه في معنى المعرف باللام ؛ لكان أولى .

---

(١) في النــســخــة (ب) وأن.

(٢) في النــســخــة (ب) لا .

(٣) قــال الرضـــي : "وذلــك ؛ لأنهــا لــم تفــد الإضــافة فيهــا خفــة ، والمطلــوب مــن الإضــافة اللفظية ذلك .

وإنمــا قلنــا بعــدم حصــول الخفــة ؛ لأن الخفــة تحصــل فــي إضــافة الصــفة المشــبهة ، إمــا بحــذف ضــمير الموصــوف مــن فاعـل الصــفة ، أو ممــا أضــيف إليــه الفاعــل ، واســتتاره فــي الصــفة ، كالحســن الوجــه ، والحســن وجــه الغــلام ، والحســن وجــه أبــي الغــلام ، وإمــا بحــذف التنــوين مــن الصــفة ، كحســن وجهــه ، وإمــا بهمــا معــا ، كحســن الوجــه ، ولــم يحصــل بإضــافة الحســن إلــى (وجهــه) أحــدهما ؛ إذ التنــوين لــم يكــن فــي الصــفة ، بســبب الــلام حتــى يحــذف ، والضــمير فــي (وجهه) باق لم يحذف"أ.هـ

قول السكاكي

ومعنوية ، وهي ما عداها ، ومن حكم أصحابنا أنها في الأمر العام تارة تكون بمعنى من ؛ كنحو : خاتم فضة .

وعلامتها : صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف الذي لا يجانسه في اللفظ بالموضع الواحد ، وقولي : لا يجانسه احترازا عن ؛ نحو :غلام غلام زيد ، وقولي : بالموضع الواحد احترازا عن ؛ نحو :غلام زيد إذا اتفق أن يكون اسم الغلام زيدا، وأخرى بمعنى اللام ؛ كنحو : ثوب رجل ، ويده ، ورجله ، وعلامتها : بعد أن لا تكون بمعنى في ؛ كنحو : قتلى الطف ، وثابت الغدر انتفاء تلك الصحة ، وعندي : أنها لا تخرج عن النوعين ، ونحو : قتلى الطف من بابه اللامية بطريق قوله : –

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

وقوله : –

لتغني عني ذا إنائك أجمعا

مما تجري فيه الإضافة بأدنى الملابسة ، ونحو : ثابت الغدر من باب اللفظية .

وهذه ؛ أعني : المعنوية إذا كان المضاف إليه نكرة أفادت تخصيصا ، وإلا فتعريفا لا محالة ، ولذلك قلنا: في ؛ نحو : ثلاث الأثواب تعريف الثلاثة باللام مستغنى عنه ؛ إلا في نحو :غير ، وشبه ؛ اللهم إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه ؛ كقوله عز وجل : (غير المغضوب عليهم) ، أو مماثلته ؛ لاستلزام الإضافة بالإطلاق إفادة التخصيص ، أو التعريف البتة ، اللهم إلا في الأعلام فإنها في ؛ نحو :عبد الله اسما علما بمعزل عن ذلك .

وامتناع أن يتعرف الشيء بنفسه ، أو يتخصص لم يصح ؛ نحو : ليث أسد ، وحبس منع ، وصح ؛ نحو :قيس قفة ، وزيد بطة على الظاهر.

ووجه امتناع إضافة الموصوف إلى صفته ، أو الصفة إلى موصوفها راجع إلى ذلك فليتأمل .

وقولي : إلى صفته ، وإلى موصوفها احترازا عن ؛ نحو : دار الآخرة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء ، ونحو : سحق عمامة ، وجرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، وجائبة خبر ، ومغربة خبر.[١]

قول الشارح

(**قوله : ومن حكم أصحابنا**) رأى المصنف على خلاف قول الأصحاب ؛ لأنهم يرون أن المعنوية غير منحصرة في اللامية ، والمنية[٢] وإن كان ذلك هو الكثير الشائع[٣] ؛ كما أشار إليه بقوله : في الأمر العام ، والمصنف على أنها منحصرة في القسمين ، ولذلك قال : وعندى أنها لا تخرج عن القسمين[٤].

وذهب إلى أن الإضافة في ؛ نحو : قتلى الطف[٥] بمعنى اللام بوساطة أدنى الملابسة ، وإلى أن الإضافة في ثابت=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص١٢٨-١٢٩.

(٢) قال ابن مالك في الكافية الشافية ٩٠٦/٢ : "وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح.....".أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) الشايع.

(٤) قال ابن السراج في الأصول ٥/٢ : " الإضافة على ضربين: إضافة محضة ، وإضافة غيرُ محضة.

والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيرِهِ بمعنى اللام ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضُه بمعنى "من "......".أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص١١٣ : "ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام ، كقولك: "مال زيد" و"أرضه"، و"أبوه" و"ابنه" و"سيده" و"عبده" ، أو بمعنى "من " ،كقولك: "خاتم فضة"، و"سوار ذهب" و"باب ساج"".أ.هـ

(٥) الطّفّ – بفتح أوله ، وتشديد ثانيه : هو بناحية العراق من أرض الكوفة ، والصحيح أنه على فرسخين من البصر.

= الغدر [١][٢] لفظية ؛ فلا يرد .

فإن قلت : لو لم تكن الإضافة في ؛ نحو ذلك مِنْ قَبِيلِ الإضافة بمعنى في لزم التجوز الذي هو خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

قلنا: لا نسلم لزوم التجوز .

ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أنه مما لا يصار إليه ، والإضافة بأدنى الملابسة أشيع من أن تخفي ، وأكثر من أن تحصى ؛ فلما تردد ما ذكرت من الصور ؛ كان الوجه أن يحمل على ما كثر ، وشاع .

وأما ثابت الغدر[٣] فإنما ينتهض دليلا ؛ إذ[٤] لو سلم أنها مِنْ قَبِيلِ المعنوية ، وهو ممنوع .

ولقائل أن يقول : لو[٥] لم يذهب إلى أنها منحصرة في اللامية بناء[٦]

وهناك الموضع المعروف بكربلاء ، الذي قتل فيه الحسين بن عليّ رضي الله عنه ، قال ابن رمح الخزاعيّ يذكر مقتله:-

وإنّ قتيل الطّفّ من آل هاشم ... أذلّ رقاب المسلمين فذلّت

وبالطّفّ كان قصر أنس بن مالك ، وفيه مات رحمه الله سنة ٩٣ ، وهو ابن مئة عام ، وثلاثة أعوام.

ينظر : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفي: ٤٨٧هـ) - عالم الكتب ، بيروت - الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ- ٣/ ٨٩١ .

(١) قال الميداني في مجمع الأمثال ١/ ١٥٤ : " ثَبْتُ الغَدَرِ- يقال: رجل ثَبْتٌ ؛ أي : ثابت ، والغَدَر: اللَّخَاقِيق في الأرض مثل جِحَرَةِ اليَرَابِيع ، وأشباهها ، ومعناه ثبت في الغدر ؛ أي : ثابت في قتال ، أو كلام لا يزِلُّ في موضع الزلل.

(٢) في النسخة(أ) القدر ، والصواب ماأثبته.

(٣) في النسخة(أ) القدر.

(٤) في النسخة (ب) أن.

(٥) في النسخة (ب) لم.

(٦) في النسخة (ب) بنا.

على [١]ما ذهب إليه في ؛ نحو : قتلى الطف بأن يكون ؛ نحو : خاتم فضة من باب اللامية [٢] على طريق قوله :-

إذا [٣] كَوكَبُ الخَرقاءِ [٤]

ويمكن أن يقال : لا يلزم من رد ما هو غير شائع[٥] ولا كثير من ؛ نحو

---

(١) في النسخة (ب)

(٢) قال ابن السراج في الأصول ١/ ٥٦ ، وما بعدها:"......... أما الإضافة بمعنى "من " فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه ؛ نحو قولك : "ثوب خز" و"باب حديد" تريد ثوبا من خز ، وباب من حديد. فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه.

وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير "من " وبين إضافته بـ"من " ، وإنما حذفوا "من "هنا استخفافا".

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٤ : " فمواضع "من " مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كـ"ثوب خز" و"خاتم فضة" فـ"الثوب" بعض الخز ، ويصح إطلاق اسمه عليه .

و"الخاتم" بعض الفضة ، ويصح إطلاق اسمها عليه . أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) إدا.

(٤) هذا صدر بيت ، وهو بتمامه :-

إذا كَوكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بسُحرَةٍ ... سُهَيل أَذاعَت غَزلَها في القَرائِبِ

<u>اللغة</u>: الخرقاء: الحمقاء التي لا تحسن عملًا. لا ح: ظهر ، بدا. السحرة: آخر الليل قبيل الفجر. أذاعت: نشرت. الغزل: النسيج. القرائب: ج قريبة.

<u>المعنى</u>: إن الحمقاء من تترك عملها صيفا ، وتجتهد إذا ما أقبل الشتاء ، فتراها تجدّ في نسج غزلها ، وتحاول نشره بين قريباتها طالبة منهن المساعدة في نسجه.

البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٣ ، وخزانة الأدب ٣/ ١١٢ ، ٩/ ١٢٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٨ ، ولسان العرب ١/ ٦٣٩ (غرب) والمحتسب ٢/ ٢٢٨ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٩ ، والمقرب ١/ ٢١٣.

ينظر : المعجم المفصل ١/٣٤٦.

<u>والشاهد فيه قوله</u> : "كوكب الخرقاء" حيث أضاف "كوكب" إلى "الخرقاء" لأدنى ملابسة بينهما ، وهي أنها كانت تجتهد في العمل عند طلوعه.

(٥) في النسخة (ب) شايع.

: فتلـى الطـف إلـى اللاميـة ، وهـى المنيـة رد مـا هـو بمنزلـة اللاميـة فـي الكثرة ، والشياع إليها.

(**قولـه: وعلامتهـا**[(١)] **صـحة إطـلاق اسـم المضـاف إليهـا**)[قولـه : وعلامتهـا صـحة إطـلاق اسـم المضـاف اليـه] [(٢)] يشـكل هـذا بمثـل غـلام غـلام[(٣)] رجـل ، وبنحـو غـلام عبـد زيـد فـإن اسـم المضـاف إليـه يصـح إطلاقـه علـى المضـاف بوضع واحد مع كونه مما لا يجانسه في اللفظ.

(**قولـه : غـلام غـلام زيـد**) وإنما لم يقل غلام الغلام قصرا للحديث من أنـه لا يصح هنا – أيضا – ؛ لأنه معرفة ؛ فلا يصح إطلاقه على النكرة .

(**قولــه : أفــادت تخصيصــا ، وإلا فتعريفــا**) [(٤)] وذلـك أن طريـق الإضـافة إنما يسلك إذا كان [المضاف متخصصا ، ومتعينا بواسطة النسبة الإضافية.

كمـا أنـه لا يقـال : الغـلام إلا إذا كـان] [(٥)] متعينـا معهـودا بينـك ، وبـين مخاطبـك ، وإلا كـان ذلـك خطـأ[(٦)] مـن حيـث اللغـة ؛ فكـذلك لا يقـال : غـلام زيـد إلا إذا كان متعينا عند مخاطبك بوساطة خصوصية النسبة.

---

(١) في النسخة (ب) وعلاقتها

(٢) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص١١٣ : " فالمعنوية ما أفاد تعريفاً ، كقولك:"دار عمرو" ، أو تخصيصاً ، كقولك: "غلام رجل".أ.هـ

وقال الرضي في شرح الكافية ٢٧٤/١ : "وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة ؛ لأن وضعها لتفيد أن لو احد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت: غلام زيد راكب ، ولزيد غلمان كثيرون ؛ فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلماته ، له مزيد خصوصية بزيد ، إما بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو بكونه غلاما معهودا بينك ، وبين المخاطب ، وبالجملة ، بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان......"أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٦) في النسخة (ب) خطاء.

وقد سلك في ؛ نحو : غير ، ومثل طريق الإضافة إلى المعرفة[1] بمجرد التخصيص بأن يكون القصد إلى مغاير له لا بعينه ؛ اللهم إلا إذا اشتهر المضاف بالمغايرة ؛ أو بالمماثلة[2] فإنه يقصد إلى مغاير له بعينه ، والمرجع في استفادة جميع ذلك إلى اللغة .

(**قوله : ولاستلزام الإضافة بالإطلاق**) أي : الإضافة المعنوية في غير صور الأعلام مما يستلزم إحداهما[3] إما التخصيص ، أو التعريف ، وإنما قيد الاستلزام بالإطلاق ؛ لأن امتناع اللازم في بعض الصور إنما يفيد امتناع اللازم المفيد لامتناع الملزوم ثمة.

(**قوله : وصح ؛ نحو : قيس قفة**[4]) ليس بعطف على (**قوله : لم**

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ١١٦-١١٧ : " كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات ، وإن أضيفت إلى المعارف ، وهي ؛ نحو : غير ، ومثل ، وشبه.أ.هـ

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ١١٧ : " اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل: " غير المغضوب عليهم " الفاتحة ٧ ، أو بمماثلته.

قال ابن يعيش شارحا ١٣٩/٢ : "وقد يكون لهذه الأشياءُ مَعارفَ إذا شُهر المضاف بمُغايرة المضاف إليه ، أو بمُماثَلته ؛ فيكون اللفظُ بحالِه ، والتقدير : مختلِفٌ ؛ فإذا قال القائلُ: "مررت برجلٍ مثلِك ، أو شِبْهِك" وأراد النكرةَ ، فمعناه: بمُشابِهك ، أو مُماثِلك في ضربٍ من ضروب المماثَلة ، والمشابَهةِ ، وهي كثيرةٌ غيرُ محصورة.

وإذا أراد المعرفةَ قال : "مررتُ بعبد الله مثلِك" ، فكان معناه: المعروف بشَبَهك ، أي: الغالب عليه ذلك.

ونحوه قوله تعالى: { اهْدِنَا الصِّرَاطَ المسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغْضُوبِ عليهم } الفاتحة: ٦ - ٧. لأن المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون ، والمغضوبُ عليهم الكُفّارُ ، فهما مختلفان ، ونحوُه: "مررت بالمتحرِّك غيرِ الساكن ، والقائِم غيرِ القاعد".أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) أحدهما.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٩٧/٢ : "وقيسُ قُفّة لقب ، والألقاب ، والكُنى ؛ بمنزلة الأسماء ؛ نحو : زيد وعمرو ، ولكنه أراد في قيس قُفة ما أراد في قوله : هذا عُثمان آخر

يصح ؛ **نحو : ليث أسد**[١]) ؛ لأنه لا يلزم من الاستلزام الكلى بين الإضافة ، وبين أحد الأمرين ، ومن امتناع التعريف صحة الإضافة بين قيس قفة ، وذلك ظاهر .

ويمكن أن يجعل معطوفا عليه من غير أن ينظم في سلك التعليل ؛ بأن يكون التعليل للحكم السلبى خاصة .

(**قوله : اللهم إلا في الأعلام**) فإن قلت : الكلام في الإضافة المعنوية أنها [٢]تستلزم أحدهما ، وهي في الأعلام ليست بثابتة أصلا ؛ فكيف يقال[٣]: إلا في الأعلام.

قلنا: قوله : هذا في قوة قولك : هذه الإضافة مما تستلزم إحداهما[٤] ولا تستلزم ثمة ، ولا يلزم من صدق هذه السالبة ثبوت الإضافة ثمة حتى يتوجه المنع.

فإن قلت : قوله : فإنها في ؛ نحو : عبد الله علما بمعزل عن الاستلزام فعند ثبوت الإضافة ثمة .

؛ فلم يكن له بد من أن يُجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة ؛ لأنه لا يكون الاسم نكرة ، وهو مضاف إلى معرفة.أ.هـ

وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٢٢/٢ : " العرب إذا لقبت الاسم العلم أضافته إلى لقبه بعد أن تسلبه ما كان فيه من التعريف ، وتبرزه إياه ، وتنقله إلى اللقب لتعرف به الاسم الملقب به ، وهو الذي كان علما قبل السلب ، وذلك قولهم : "قيس قفة" ، و"سعيد كرز" ، وإنما أصل هذين الاسمين قيس ، وسعيد ، ثم لقب "قيس" بقفة ، و"سعيد" بكرز ، فسلبوهما تعريفهما ، وأن يكونا بعد الإضافة معرفتين ؛ كما كانا قبلها معرفتين ، وإن اختلفت جهتا التعريف؛ فكان الأول تعريفًا علميًا ، والآخر تعريفًا إضافيًا.أ.هـ

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ١٢٢ : "والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الأسمين المعلقين على عين ، أو معنى واحد كالليث ، والأسد ، وزيد ، وأبي عبد الله ، والحبس ، والمنع ، ونظائرهن فتضيف أحدهما إلى الآخر فذلك بمكان من الإحالة.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) مما يستلزم.

(٣) في النسخة (ب) قال .

(٤) في النسخة (ب) أحدهما.

قلنا : كيف يفيد ، ومعني الكلام أنها لا تستلزم في ؛ نحو : عبد الله علما ، ولا يقتضى سلب الاستلزام ثبوت[1] الإضافة ؛ هذا ، والظاهر أن المصنف إنما تعرض للاستثناء[2] لثبوت الإضافة المحكية [3]فيها.

(**قوله : على الظاهر**) أي : بناء[4] على القول الظاهر المشهور من أنها معنوية لا لفظية ؛ كما هو رأى البعض.

أو على التأويل [5] الظاهر المشهور من أن المراد بالأول المسمى ، وبالثانى مجرد الاسم.

(**قوله : راجع إلى ذلك فليتأمل**)[6] وذلك أنك إذا قلت : رجل صالح ، أو الرجل الصالح لم يكن القصد إلى مفهوم صالح على الإطلاق ، ولا إلى

---

(١) في النسخة (ب) وثبوت .

(٢) في النسخة (ب) للاستثنا.

(٣) في النسخة (ب) الحكمية.

(٤) في النسخة (ب) بنا.

(٥) في النسخة (ب) التاويل.

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـ ١٢٢: "... ، ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا الصفة إلى موصوفها......".أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ٢/١٦٧-١٦٨ : " الصفة والموصوف شيءٌ واحد ، لأنهما لعَين واحدة ، فهذا قلت: "جاءني زيدٌ العاقلُ" ، فـ "العاقلُ" هو زيدٌ ، و"زيدٌ" هو العاقلُ.

ألا ترى أنك إذا سُئلتَ عن كل واحد منهما ، جاز أن تُفسره بالآخر ، فتقول في جوابِ "من العاقلُ": "زيدٌ" ، وفي جوابِ "من زيدُ": "العاقلُ" ؛ فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدا ، لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر ؛ فلا تقول: " هذا زيدُ العاقِل" ، و" هذا عاقلُ زيدٍ" بالإضافة وأحدهما هو الآخر.

وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرُها من إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفةِ إلى موصوفها ، والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك. فمن ذلك قولهم : "صلاةُ الأولى" ، و"مَسْجدُ الجامِع" ، و"جانبُ الغَرْبي" ، و"بَقْلَةُ الحَمقاءِ" ، فهذه الأشياءُ حقها أن تكون صفة للأول ؛ إذ الصلاة هي الأولى ، والمسجد هو الجامعُ ، وإنما أُزيل عن الصفة ، وأضيف الاسم إليه على تأويلِ أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، والتقدير : صلاة الساعةِ الأولى ، يعني من الزوال ،

معنى الرجل كذلك ؛ بل إلى ما هو عبارة عن الرجل ، وإلى ذلك الرجل الذى الوصف عبارة عنه ؛ فلو صير إلى الإضافة بينهما ؛ لزم تخصيص الشئ بنفسه ، أو تعريفه بها.

وإنما قال فليتأمل ؛ لأن ؛ نحو : صالح ؛ من حيث هو هو أعم من الرجل ، وكذلك الرجل أعم من الصالح ؛ فلا يكون تخصيص شئ بنفسه ، ولا تعريفه به [(١)]؛ فلما كان مظنة لتوهم[(٢)] أن امتناع الإضافة بينهما ليس براجع إلى ذلك الرجل ، وهي بالتأمل.

(**قوله**[(٣)] : [(٤)] **احتراز عن ؛ نحو : دار الآخرة)** ؛ لأنه ، وإن كان مضافا إلى الصفة فليس بمضاف إلى صفته .

وكذا ؛ نحو : سحق عمامة[(٥)] ؛ فإن الوصف ، وإن كان مضافا [إلى الموصوف][(٦)] ؛

ومسجدُ الوَقْت الجامع ، أو اليوم الجامع ، وجانبُ المكان الغَرْبي ، وبَقْلَةُ الحَبة الحَمقاءِ ، سُقيت حمقاءَ ؛ لأنها تنبُت في مجارِي السَّيْل ، فتجرُفُها السُّيُولُ.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بها.

(٢) في النسخة (ب) للوهم.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(فليس).

(٥) قال ابن منظور في لسان العرب ١٠/١٥٣ : "والسَّحْق: الثَّوْبُ الخلَق الْبَالِي؛ وَجَمْعُهُ سُحوق؛ ...... وَالْفِعْلُ: الانْسِحاق ، وانْسَحَق الثوبُ ، وأسْحَق إذا سَقَطَ زِئْبِرُه ، وهو جديد ، وسَحَقَه البِلى سَحْقاً.......وَقَدْ سَحَقَه البِلى ، ودَعْكُ اللُّبْس ، وثَوْبٌ سَحْق: وهو الخلَق ، وقال غَيْرُهُ: هو الَّذِي انْسَحَق ، ولأن ، وفي حَدِيثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه إنه قال : من زافَت عليه دَراهِمُه فَلْيَأْت بِهَا السُّوقَ ، ولْيَشْتَرِ بِهَا ثَوْبَ سَحْقٍ ، ولَا يُحالفِ الناسَ أنها جِيادٌ السَّحْق: الثَّوْبُ الخلَق الَّذِي انْسَحَق ، وبَلِيَ ؛ كأنه بَعُدَ من الِانْتِفَاعِ بِهِ ، وانْسَحَقَ الثوبُ ؛ أي : خلَق..."أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

فليس بمضاف إلى موصوفه[(١)] وإنما يكون مضافا إلى موصوفه أن لو كان الأصل : عمامة سحق ، وهو ممنوع ؛ بل الوصف عام فأضيف إلي البيان.

(١) قال ابن يعيش ١٦٩/٢ : "وقالوا: "عليه سَحقُ عمامةٍ ، وجَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وأَخلاقُ ثِياب ، وهل عندك جائبَةُ خَبَرٍ ، ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ" ، فهذا ظاهرُه عَكسُ ما تقدّم، ؛ لأن ما تقدّم فيه إضافة الموصوف إلىصفته ، وهذا فيه إضافة الصفة إلى موصوفها.

؛ ألا ترى أن المعنى: عليه عمامةٌ سَحْقٌ ، وهي الباليةُ ، وقطيفةٌ جَرْدٌ ، وهي الخَلَقُ ، وثيابٌ أخلاق ، أي: باليةُ ، فقدم هذه الصفاتِ ، وأزالها عن الوصفية ، وأضافها إلى الاسم إضافة البعض إلى الكل على مذهب "خاتَمُ ذَهَبٍ" .

والمرادُ: من ذهب ، و"سوارُ فِضةٍ" ، أي: من فضة ؛ كأنه سَحْقٌ من عمامة ، جَعَل السحق بعضَ العمامة ، وكذلك "جَرْدُ قطيفة" أي: من قطيفة ، وأَخْلاقٌ من ثياب.أ.هـ

فصل : وكما تكون الإضافة إلى الاسم تكون إلى الجملة الفعلية ، وذلك في أسماء الزمان ؛ كنحو : جئتك يوم جاء زيد ، وآتيك إذا احمر البسر ، وما رأيتك مذ دخل الشتاء ، ومنذ قدم فلان . قول السكاكي

وفي آية قال :-

بآية يقدمون الخيل شعثا

وذي يقال : اذهب بذي تسلم ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، وفي حيث ؛ كنحو : اجلس حيث جلس زيد ، وعلى الاسمية ؛ كنحو : رأيتك زمن فلان أمير ، وإذا الخليفة فلان ، واجلس حيث زيد جالس.[1]

(**قوله : وذلك في أسماء**[2] **الزمان**) [3] ؛ لصحة المعنى عند إضافتها إلى الجملة ؛ نحو : خرجت يوم خروج[4] زيد ، ولا ضرورة إلى تأويل ذلك بالمصدر[5] ،..................= قول الشارح

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص١٢٩.

(٢) في النسخة (ب) اسما.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/١١٧ في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء : " يضاف إليها أسماء الدهر ، وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيدٌ ، وآتيك يوم يقول ذاك ، وقال اللَّه عز وجل: " هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ "المرسلات ٣٥ ، (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) المائدة ١١٩.

وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ؛ كما جاز للفعل أن يكون صفةً ، وتوسَّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ؛ فلم يخرجوا الفعل من هذا ؛ كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل ؛ نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل ، وتصريفه.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل صـ ١٢٨: "وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل ، قال الله تعالى: { هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} المائدة: ١١٩ ، وتقول: "جئتُك ؛ إذ جاء زيدٌ" ، و"آتِيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ" ، و"ما رأيتُك منذ دَخَلَ الشتاء، ومُذْ قَدِمَ فلانٌ".أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) خرج.

(٥) قال ابن يعيش ٢/١٨٠ : "وذهب قومٌ إلى أن الإضافة إنّما إلى الجملة نفسِها ، لا إلى الفعل وحده ، فأضافوا الزمانَ إلى الجملة من الفعل ، والفاعل ؛ كما أضافوه إلى الجملة

= ولاستقامة[١] المعنى بدونه ، ولأنه لو كان بتقدير المصدر ؛ لصح أن يقال : افعل هذا يوم جاء زيد ؛ كما يصح أن يقال : افعله يوم مجيئه[٢].

(قوله : وفي آية) [٣] تضاف آية ؛ لصحة المعنى عند إضافتها إلى

من المبتدأ ، والخبر ، فقالوا: " هذا يوم يقومُ زيدٌ" ؛ كما قالوا : "رأيتُ يومَ زيدٌ أميرٌ ، وزمن أبوك غائبٌ".

وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة ، والمرادُ المصدرُ.

فهذا قلت: " هذا يومُ يقوم زيدٌ ، أو يومُ زيدٌ قائمٌ" ، فإنما تريد: يومُ قيام زيدٍ ، فكأنه أضاف إلى مدلولاتِ الجمل ، ومدلولاتُها معانٍ ، وإن كانت تتركبُ من الأعيان ، والمعاني......".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) لا ستقامة.

(٢) في النسخة (ب) مجئه.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١١٧/٣ : "ومما يضاف إلى الفعل – أيضا – قولك: ما رأيته منذ كان عندي ، ومذ جاءني ، ومنه – أيضا – " آية ".أ.هـ

قال ابن يعيش ١٨٤/٢ : " قد أضيف إلى الفعل غيرُ الزمان ممّا هو جارٍ مجراه ، ومُشْبِهٍ له.

قالوا : "أتيتَني بآيَةِ قام زيدٌ" ، فأضافوا "آيَة" إلى الجملة من الفعل ، والفاعل ؛ لأنها ؛ بمنزلة الوقت ، وذلك أن "الآية" العلامةُ ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعْرِفة الحوادث ، وترتيبِها في كونها ما يتقدم منها ، وما يتأخر ، وما يقترِن وجوده بوجودِ غيره ، والمقدار الذي بين وجود المتقدّم منها ، والمتأخر ، فصار ذكرُ الوقت عَلما له.

ألا ترى أنها تكون علامات لحلولِ الدُيون ، وغيرِها؟ فصح إضافة "الآية" إلى الفعل ؛ كما تُضيف الوقتَ؛ لأنهما في التحصيل يَؤُو لأن إلى شيء واحد " أ.هـ

ومذهب سيبويه: أن إضافة (آية) إلى الفعل يطرد في الكلام ، وفي الشعر

ومذهب المبرد أن ذلك لا يطرد ؛ يقول : " هذا من الشواذ ، قالوا : ...... ، وآية يقوم زيد ، فأما آية فهي علامة ، والعلامة تقع بالفعل ، وبالاسم ، وإنما هي إشارة إلى الشيء فجعله لك علما لتوقّع فعلك بوقوعه...."أ.هـ

ينظر : الأصول ١٢/٢.

وقال ابن مالك: تضاف إلى الفعل المتصرف مجردًا ، أو مقرونًا بـ(ما) المصدرية ، وبما النافية.

ينظر : شفاء العليل ٧١٨/٢ ، شرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢-٩٤٧.

الجملة بأن يكون مضمون الجملة آية فتضاف الآية [١] للبيان إليها ؛ فيقال اذهب إلي فلان بآية تحب كذا.

ولقائل أن يقول : لو كان جواز الإضافة ؛ بناء على ما ذكرت لما انحصر جواز الإضافة في لفظ الآية ، ولصح[٢] أن يقال : اذهب إليه بعلامة تحب كذا بإضافة العلامة إلى الجملة ؛ بل جواز الإضافة في ذلك إلى السماع.

(**قوله : وذى)** [٣] وإنما لم يقل ، وفي ذى بإعادة في ؛ لأنهما متحدان من حيث إنهما[٤] يستعملان[٥] بباء[٦] المصاحبة ؛ فيقال بذى كذا ؛ كما يقال : اذهب بذي تسلم بإضافة ذى إلى الجملة[٧] من حيث الظاهر ؛ لأنه هو الذي يتوصل به إلى الوصف باسم الجنس ؛ كأنه قيل : اذهب بأمر ذي سلامة لك فالمضاف إليه جملة صورة لا معنى بشهادة المعنى .

---

(١) في النسخة (ب) إليها للبيان.

(٢) في النسخة (ب) ويصح.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/١١٨ : "ومما يضاف إلى الفعل قوله : لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تسلمون ، المعنى: لا أفعل بسلامتك ، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله ؛ كأنه قال : لا أفعل بذي سلامتك. فذو ههنا الأمر الذي يسلمك ، وصاحب سلامتك.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) أنها.

(٥) في النسخة (ب) مستعملان.

(٦) في النسخة (ب) بتاء.

(٧) قال الزمخشري صـ١٣٠ : "ومما يضاف إلى الفعل..........وذو في قولهم : اذهب اذهب بذي تسلم ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ؛ أي : بذي سلامتك ، والمعنى بالأمر الذي يسلمك.

قال ابن السراج ٢/١٥ : " وقال الأخفش: في قول العرب: اذهبْ بذي تَسلم ، وإنما هو اذهب لسلامتِكَ أي: اذهب وأنت سالم ؛ كما تقول: قام بحمقة ، وقام بغصة ، وخرج بطلعته ؛ أي : خرج ، وهو هكذا ، وهذا في موضع حال ، قال : وإن شئت قلت: معناه معنى سلمكَ اللهُ

ولقائـل أن يقـول : لـم لا يجـوز ذى هـذه مِـنْ قَبِيـلِ الموصـولات[١]؛ بـأن يكون المعنى : اذهب بالذى تسلم له.

فإن قلت : ذلك غير معلوم.

قلنـا: هـذا أيضـاغير معلـوم ، وهـو أن يكـون ذو[٢] الـذي بمعنـى الصـاحب مضافا إلى الجملة بتأويل[٣] المصدر.

فإن قلت : إضافة الاسم إلى الجملة في الجملة ثابت ؛ فيحمل عليه .

قلنـا : معـارض بمثلـه ؛ فـإن كـون الاسـم موصـولا ثابـت فـي الجملـة ؛ فيحمـل عليه.

(**قولـه : وفـي حيـث**) يفيـد أنـه لـم يضـف[٤] مـن أسـماء[٥] المكـان إلا هذا[٦]؛

---

(١) وهو قول ابن الطراوة ؛ يقول أبو حيان في الارتشاف ١٨٣٥/٤ :-
" إنهـا موصـولة علـى لغـة طيـئ ، وأعربـت فـي لغـة بعضـهم ، و(تسـلم) صـلة لـذي ، والمعنـى اذهـب فـي الوقـت الـذي تسـلم فيـه ثـم اتسـع ، فحـذف الجـار ، فصـار تسـلم ثـم حـذف الضـمير ؛ فلا إضافة في (ذي) ولا شذوذ وإلى ؛ نحو : هذا ذهب ابن الطراوة...."أ.هـ

(٢) في النسـخة (ب) ذوي.

(٣) في النسـخة (ب) بتاويل.

(٤) في النسـخة (ب) يصف.

(٥) في النسـخة (ب) اسما.

(٦) قـال الزمخشـري صـ١٢٩ : " ...... ، وقـد أضـيف المكـان إليهمـا فـي قـولهم : اجلـس حيث جلس زيد ، وحيث زيد جالس.

قـال العكبـري فـي اللبـاب ٧٨/٢ : "و هـي ظـرف مَكَـان ، وقـال الأخفـش تكـون زَمَانـا أَيْضـا.......... ، وهـي مبهمـةٌ يبيِّنُهـا مَـا بعْـدهَا ولا تكـادُ الْعَـرَب تُوقِـعُ بعْـدهَا المفـردَ ؛ بـل تبيِّنُهـا بِالْجُمْلَـةِ ، وذَلِـكَ لشـدَّة إبهامهـا ، وإرَادَة تعيّنهـا بإضـافتها إلـى المعـيّن ، وذَلِـكَ لأنـك لـو قلـت : جلسـتُ حيـثُ الجلـوسِ ، أو حيـثُ زيـدٍ لـم يكـن فـي ذَلِـك إيضـاحٌ تـامٌ لاحتمالِـه ؛ فـإذا قلـت : حيثُ جلسَ زيدٌ لم يبقَ فيه احتمال " أ.هـ

وقـال ابـن الـوراق فـي علـل النحـو صـ ٤٤٥ : "وأمـا (حَيْـثُ) فَجَـاز إضـافتها إلـى الْجمـل ؛ لأنهـا ضـارعت (إِذْ) بِسَـبَب أَنَّهَـا مُبْهمَـة فـي المكَـان ، كإبهـام (إِذْ) فـي الزَّمَـان الماضِـي ، فَكَمَـا ؛ وجـب أن تُضَاف (إِذْ) إلى الْجمل أوجبوا إضافة (حَيْثُ) إليها ، للشبه الَّذِي بَينهمَا ، والمضارعة.

علـــى أن الوجــه ألا[١] تصــح الإضـــافة فـــي جميـــع أســماء المكـــان إذا اســتقام المعنى ؛ فيقال : اجلس مكان جلس زيد ؛ اللهم إلا أن يحال على الاستقراء.

(١) في النـــســخـــة (ب) أن لا .

قول السكاكي

فصل : ولا يجوز إضافة المضاف ثانية ، ولا تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا الفصل بينهما بغير الظرف ، ونحو : قوله : -

بين ذراعي وجبهة الأسد

محمول على حذف المضاف إليه من الأول ، ونحو : قراءة من قرأ : (قتل أولادهم شركائهم) ، و(مخلف وعده رسله) لاستنادها إلى الثقاة ، وكثرة نظائرها من الأشعار .

ومن أرادها فعليه بخصائص الإمام ابن جني محمولة عندي على حذف المضاف إليه من الأول على نحو ما سبق ، وإضمار المضاف مع الثاني على ؛ نحو : قراءة من قرأ : (والله يريد الآخرة) بالجر بإضمار المضاف على تقدير : عرض الآخرة ، ونحو : قول أبي داود:-

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ، ونار توقد بالليل نارا

بإضماره - أيضا - على تقدير: وكل نار ، وقول العرب : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة عند سيبويه دون الأخفش في أحد الروايتين ؛ تفاديا بذلك عن العطف بالحرف الواحد على عاملين ، وما ذكرت ، وإن كان فيه نوع من البعد فتخطئة الثقاة ، والفصحاء أبعد[(١)].

قول الشارح

(قوله : ولا يجوز إضافة المضاف مرة ثانية) بأن يقال : غلام زيد أخيك بإضافة الغلام إليهما[(٢)] إذا كان يلبس ؛ حيث لا يعلم أن المقصود إضافته مرة ثانية ، أو أن[(٣)] الثانى[(٤)] بدل من الأول ، أو عطف بيان فترك

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٢٩-١٣٠.

(٢) في النسخة (ب) إليها.

(٣) في النسخة (ب) بأن.

(٤) في النسخة (ب) الثانية.

ذلك الطريق ؛ فإذا قصد إلى ذلك المعنى توسل[1] بواسطة[2] حرف العطف ؛ فيقال غلام زيد ، وأخيك.

ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ؛ لأنه قائم مقام التنوين ، أو لأنه بمنزلة الجزء منه ؛ لأنه من تتمته.

ولا يجوز الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه[3] ؛ لما قلنا: وإنما جاز بالظرف ؛ لمكان التوسع في الظروف.

وسيبويه لا يقصر جواز الفصل على الظرف ؛ بل يجيز الفصل بغير الظرف[4] – أيضا – ؛ إذا كان الفاصل.........=

---

(١) في النسخة (ب) توسل إليه.

(٢) في النسخة (ب) بوساطة.

(٣) الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل التي دار فيها الخلاف بين النحويين :-

فذهب الكوفيون إلى الجواز مطلقًا ، وهو المشهور من مذهبهم ، وعزا إليهم أبو البركات الأنباري أنهم يجيزون ذلك في الشعر ضرورة.

وتبعهم في جواز ذلك مطلقًا : ابن مالك ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والسيوطي.

ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٢٧ ، ائتلاف النصرة صـ٣٤ ، الإرشاد إلى علم الإعراب صـ٣٣٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٩-٩٩٢ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٢ ، أوضح المسالك ٣/١٧٧-١٨٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ ، /٣٧٢-٣٧٣ .

وذهب البصريون متقدموهم ، ومتأخروهم ، وتبعهم الفراء ، والفارسي ، والزمخشري ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي ، والكيشي إلى المنع ، وقصروا الجواز بالظرف ، وحرف الجر في الضرورة الشعرية.

ينظر : البحر المحيط ٤/٢٣١ ، معاني القرآن للفراء١/٣٥٧-٣٥٨ ، الكشاف ٢/٦٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٢٧ ، التبيان في إعراب القرآن ١/٥٤١ ، شرح المفصل٣/٢٠-٢٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٦٠٥-٦٠٦ ، شرح الكافية للرضي٢/٢٦١.

(٤) قال البغدادي في خزانة الأدب٤/٤١٦ في قول الشاعر :-

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

= والمضاف مشتركين[1] في الإضافة إلى شئ واحد نحو :-

إلاّ عُلالةَ أو بُدَا ... هَةَ سابح[2]

مستشهدا به على أنه فصل بَين المضَاف ، وهو زجّ ، وبَين المضَاف إليه ، وهو أبي مزاده بالمفعول ، وهو القلوص.

وهذا الْبَيْت لم يعْتَمد عليه متقنو كتاب سِيبَوَيْهٍ حَتَّى قال السيرافيّ:-

لم يُثبتهُ أحدٌ من أهل الرِّوَايَة ، وهو من زيادات أبي الْحسن الأخفش في حَوَاشِي كتاب سِيبَوَيْهٍ فَأَدْخلهُ بعض النّسّاخ في بعض النّسخ حتّى شَرحه الأعلم ، وابن خلف في جملَة أبياته.

والأخفش هذا هو أبو الْحسن سعيد بن مسْعدَة صاحب سِيبَوَيْهٍ لا الأخفش أبو الخطّاب فإنه شيخ سِيبَوَيْهٍ.

قَالَ الزمخشريّ في مفصله ، ومَا يَقع في بعض نسخ الْكتاب من قوله : فزججتها بمزجة الْبَيْت: فسيبويه بَرِيء من عهدته.

أَرَادَ أَن سِيبَوَيْهٍ لم يُورد هذا الْبَيْت في كِتَابه ؛ بل زَاده غَيره في كِتَابه ، وإنّما برّأ سِيبَوَيْهٍ من هذا ؛ لأن سِيبَوَيْهٍ لا يرى الفصل بِغَيْر الظّرْف ، وإِذا كان هذا مذْهبه فَكيف يُورد بَيْتا على خلاف مذْهبه.

وَمنه يظْهر لَك سُقُوط قَول الجعبريّ في شرح الشاطبيّة فإنه بعد أن زعم أَن الْبَيْت من أَبْيَات الْكتاب.

قال : فإن قلت : فَمَا معنى قَول المفصل: بَرِيء من عهدته.

قلت: مَعْنَاهُ من عُهْدَة هذه الرِّوَايَة ؛ لأنه يرويه: زجّ القلوص أبو مزاده بجرّ القلوص بِالْإِضافة ، ورفع أبو مزاده فَاعل المصدر. هذا كَلَامه.

(١) في النسخة (ب) المشتركين.

(٢) التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٠ ، وتمامه :-

إلاّ عُلالةَ أو بُدَا ... هَةَ سابح نَهْدِ الجُزَارَهْ

<u>اللغة:</u> العُلالَة بضم العين: البقية ، والبُداهة: أول جرى الفرس. السابح: الفرس السريع. نَهْد: مرتفع. الجُزارة: الرأس ، واليدان ، والرجلان ، وهذه الأمور يأخذها الجزار لقاء ذبحه الناقة.

<u>المعنى:</u> يريد أنه إذا واجه عدوه ، فليس لهذا العدو منه ، ومن قرمه إلا صولة فَرس هذه صفاته.

رعاية لجهة التناسب ، وذلك أن للدال[١] على الشئ تقدما ؛ باعتبار ، ولتأخره وجها من المناسبة ؛ من حيث إنه بيان ، ومن ؛ حيث إنه ساد مسد المحذوف ؛ فقال بالحذف من الثانى ، وبتأخير[٢] ما أضيف إليه الأول ؛ قضاء من حق التناسب[٣].

واختار[٤] المصنف القول بالحذف من الأول ؛ لما يلزم من الفصل بغير الظرف من غير ضرورة في قول سيبويه ، والأصل عدم الفصل .

(قوله : محمولة عندى) وذهب البعض إلى أن مثل ذلك مردود ، والمصنف قال بأن مثل ذلك كثير شائع ومنقول من الثقة ؛ فلا وجه لرده.

بل الوجه أن يحمل على حذف المضاف إليه من الأول ، وإضمار المضاف مع الثانى ، وإنما لم يقل ، وحذف المضاف مع الثانى لبقاء أثره ، وهو الجر فكان[٥] مضمرا لا محذوفاعلى أن إطلاق لفظ الحذف جائز – أيضا – .

(قوله : عند سيبويه) اعلم أن سيبويه لا يرى العطف على معمولى عاملين مطلقا ، وفي إحدى الروايتين عن الأخفش لا يجوز مثل ذلك العطف – أيضا – [٦]؛ لاستبعاد أن........=

<u>والشاهد فيه</u>: أن المضاف إليه الأول يحذف استغناء عنه بالثاني ، فـ "عُلالة" مضاف إلى المجرور الظاهر ، و"بُداهة" في الأصل مضاف إلى ضميره ، والتقدير : إلا علالة سابح ، أو بُدَاهته ثم حذف الضمير ، وجعل "بُدَاهة" دين المتضايفين.

(١) في النسخة (ب) للدلالة.

(٢) في النسخة (ب) وبتأخر.

(٣) في النسخة (ب) المناسبة.

(٤) في النسخة (ب) فاختار.

(٥) في النسخة (ب) مكان.

(٦) اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين ؛ نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمرو ، وبيان ذلك كالتالي:-

= يقوى الحرف[1] الواحد بأن يقوم مقام عاملين ؛ فيكون قوله : ونار مجرورا[2] بمضاف[3] مقدر ؛ أي : وكل نار .

فإذا[4] ثبت أن المضاف مما يقدر ، والمضاف إليه مما يحذف لما سبق من قوله محمول على حذف المضاف إليه .

فالوجه أن يحمل قراءة من قرأ : (**قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**)[5] بنصب أولادهم ، وجر شركائهم على حذف المضاف إليه من الأول ، وإضمار

أجاز الكسائي ، والفراء ، والأخفش ، والزجاج ، وابن مضاء ، وأبو بكر بن طلحة ، العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ومنعه سيبويه ، وجمهور النحويين .

ينظر : الكافية ١٣٤ ، ولباب الإعراب ٤١٠ ، والمغني ٢/٤٨٦ ، والمساعد ٢/٤٧١ ، المقتضب ٤/١٩٥ ، والأصول ٢/٦٩ ، والانتصار ٥٦ ، والنكت ١/٢٠١ ، والكشاف ٣/٤٣٦ ، وشرح المفصل ٣/٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٥٦ ، معاني القرآن ٤/٤٣٢.

فقد قال السيرافي :-

" اعلم أن سيبويه لا يجيز: ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرٌو ؛ لأنه لا يرى العطف على عاملين ، ومتى أجاز ذلك كان عطفاً على عاملين .

ومعنى ذلك : أنك إذا قلت: ليس زيدٌ بقاعدٍ ، فـ(زيد) مرتفع بـ(ليس) و(قاعد) ، مجرور بالباء ، والباء ، و(ليس) عاملان ، أحدهما عمل الرفع ، والآخر عمل الجر ؛ فإذا قلت: ولا قائمٍ عمروٌ ، فقد عطفت(قائماً) على(قاعد) وعامله الباء ، وعطف(عمرو) على اسم(ليس) وعامله(ليس) ، فقد عطفت على شيئين مختلفين " .

ينظر : شرح السيرافي ١/١٧٤ ، المقتضب ٤/١٩٥ ، والأصول ٢/٧١.

ونقل النحاس عن سيبويه الجواز ، وأجاز العطفَ الاعلم أن تقدم المجرور في المتعاطفين لتساوي الجملتين ، ووافقه ابن الحاجب .

ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٠-١٤١ ، والمساعد ٢/٤٧١ ، تحصيل عين الذهب ٩٠ ، وشرح المقدمة الكافية ٢/٦٤٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٢٧.

(١) في النسخة (ب) الطرف.

(٢) في النسخة (ب) مجرور.

(٣) في النسخة (ب) المضاف.

(٤) في النسخة (ب) وإذا.

(٥) سورة الأنعام: ١٣٧

المضاف مع الثاني ؛ لأن ذلك ثابت دون الفصل بغير الظرف مطلقا بالظرف مع سعة الكلام .

وإنما خص سيبويه بالذكر ؛ لأن البعض على تجويز العطف على معمولي عاملين مطلقا ؛ فلا تكون في ؛ نحو قوله :-

ونارٍ تَوَقَّدَ بالليلِ نارَا (١)

---

(١) هذا عجز بيت من المتقارب ، وتتمته :-

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدَ بالليلِ نارَا

<u>المفردات الغريبة:</u> تحسبين: تظنين. توقد: تتوقد ، وتشتعل.

<u>المعنى:</u> أتظنين كل شخص جديرا بأن يسمى رجلا؟

وكل نار تشتعل تسمى نارا إنما الخليق باسم الرجل هو من اكتملت فيه صفات الرجولة الكريمة ، والنار الجديرة بهذا الاسم ، هي النار التي توقد للخير ، والقرى.

البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣ ، والأصمعيات ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤ ، ٢٩٧ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢ ، ١٠/ ٤٨١ ، والدرر ٥/ ٣٩ ، والتصريح ٢/ ٥٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٦ ، والكتاب ١/ ٦٦ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥ ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩ ، والإنصاف ٢/ ٤٧٣ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧ ، ٧/ ١٨٠ ، ورصف المباني ص ٣٤٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٧٩ ، ١٤٢ ، ٨/ ٥٢ ، ٩/ ١٠٥ ، والمحتسب ١/ ٢٨١ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠ ، والمقرب ١/ ٢٣٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

ينظر : المعجم المفصل ٣/٨٦-٨٧.

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٣ أراد: "وكل نار" فحذف لما جرى من ذكر كل مع تقديمه المجرورين ، وحصول الرتبة في آخر الكلام ، واتصال المجرور بحرف العطف لفظًا ، ومعنى ...

فسيبويه يحمله على حذف مضاف تقديره: وكل نار ؛ إلا أنه حذف ، ويقدرها موجودة ، والأخفش يحمله على العطف على عاملين فيخفض نارًا بالعطف على امرئ المخفوض بكل ، وينصب نارًا بالعطف على الخبر.

تقدير مضاف على رأى ذلك البعض ، وبعضهم على تجويز هذا العطف في ؛ نحو : في الدار زيد ، والحجرة عمرو دون ما سواه.

والحق أن مدار تجويز هذه الأحكام في نوعنا هذا على ، وجود صور جزئية جمة[١] على وجه واحد ، وهل مبني الضوابط الكلية إلا على ذلك .

وأما المناسبات التى تذكر فإنما هى بعد الظفر بالأحكام من[٢] قبيل استعمالهم ثم إنه لما كثر ؛ نحو : في الدار زيد ، والحجرة عمرو[٣] وهو أن يتقدم مجرور ، ويتأخر عنه مرفوع ، ومنصوب[٤] ثم يؤتي بمعطوفين على هذا الترتيب ؛ كان الوجه أن يقتصر تجويز العطف على معمولى عاملين على ؛ نحو ذلك ، ويمنع فيما سواه.

(قوله : وإن كان فيه نوع بعد) لما في ذلك من حذف أشياء[٥] شتي ، وإضمار المضاف إليه الذى هو بمنزلة إضمار الجار.

---

(١) في النسخة (ب) خمسة.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال الأشموني في شرحه ٢/٤٠٨ : "وإن كان الجار مقدمًا ؛ نحو : "في الدار زيد والحجرة عمرو" ، أو "وعمرو الحجرة" ؛ فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد ، وابن السراج ، وهشام .

وعن الأخفش الإجازة به قال الكسائي ، والفراء ، والزجاج.

وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولي المخفوض العاطف جاز ، وإلا امتنع ، والله أعلم أ.هـ.

(٤) في النسخة (ب) أو .

(٥) في النسخة (ب) الأشياء.

قول السكاكي

فصل : ويجوز حذف المضاف ، وهو تركه ، وإجراء حقه في الإعراب على المضاف إليه ؛ كقوله تعالى : (واسأل القرية) ، وقد جاء إجراء حقه في غير الإعراب عليه - أيضا - قال:

يسقون من ورد البريص عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل

فذكر الضمير في يصفق ؛ حيث أراد : ماء بردى ، وقال الله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) ، وحذف المضاف إليه ؛ كما سبق ، وحذفهما معا ؛ كنحو:-

وقد جعلتني من حزيمة أصبعا

واسأل البحار فانتحى للعقيق ؛ على ما قدر أبو على الفارسي من ذا مسافة أصبع ، وسقيا سحابة [1].

قول الشارح

(**قوله : وهو تركه ، وإجراء حقه في الإعراب**)[2] إذا ترك المضاف ، وأعطى المضاف إليه إعرابه ؛ قيل محذوف ، وإن لم يعط ، وترك على إعرابه ؛ قيل مضمر ، وذلك باصطلاح منهم.

(**قوله : وقد جاء إجراء حقه في[3] غير الإعراب**) وإنما قال : وقد جاء ؛ لأن ترك المضاف ، وإعطاء إعرابه للمضاف إليه كثير شائع[4] ؛ بخلاف غير هذا الحكم[5] ؛ فلما كان مظنة التردد هل هو ثابت أم لا؟

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٣٠ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ١٣٤-١٣٥ : "وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف ، وأقاموا المضاف إليه مقامه ، وأعربوه بإعرابه ، والعلم فيه قوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ " يوسف ٨٢ ؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي.أ.هـ

(٣) في النسخة (أ) بدونها.

(٤) في النسخة (ب) سايع.

(٥) في النسخة (ب) التحكم.

قال: وقد جاء ؛ كما يقال : وقد[١] ركب الأمير لمن ينتظر ، وقوعه ، ويتردد في ذلك.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن المضاف متروك في قوله : (**واسأل**[٢] **القرية**)[٣] ولم لا يجوز أن تكون نسبة السؤال [٤] إلى القرية مجاز[٥] بقرينة[٦] سل ، أو تكون القرية مجازا عن الأهل ، أو تكون القرية هي المسئول عنها[٧]؛ لا أن يكون هناك تقدير المضاف ، وحذفه إذ الخطاب لله[٨] لله[٨] ؛ فلا يستبعد [٩] في حقه ، ولا نسلم أنه جاء إجراء حقه في غير الإعراب في صورة ما .

فإن قلت : بدليل قوله : (**يصفق**) [١٠] بتذكير الضمير.

---

(١) في النسخة (ب) قد.

(٢) في النسخة (ب) واسل.

(٣) قال سيبويه ٢١٢/١ : "ومما جاء على اتّساع الكلام ، والاختصارِ قوله تعالى : جدّه: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا " يوسف ٨٢ إنّما يريد: أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كم كان عاملاً في الأ هل لو كان هاهنا.

قال ابن السراج ٢٥٥/٢ : " فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف ؛ فنحو قوله : { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ } يوسف ٨٢ تريد: أهل القرية ، وقول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريقِ ، وقوله : { وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ } البقرة ١٧٧ إنما هو بر من آمن بالله

(٤) في النسخة (ب) السوال.

(٥) في النسخة (ب) لمجاز.

(٦) في النسخة (ب) القرينة.

(٧) في النسخة (ب) لا أن يكون عنها.

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

(٩) في النسخة (ب) يستبعد ذلك.

(١٠) التخريج: يقصد بيت حسان بن ثابت:-

يَسْقُون مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمِ ... بَرَدَى يُصفَّق بالرَّحِيق السَّلْسَلِ

اللغة: ورد:هنا جاء. البريص: اسم موضع ، وقيل: اسم نهر. بردى: اسم نهر. يصفق: يخلط الرحيق: الخمر البيضاء ، وقيل: هي أجود أنواع الخمر. السلسل: السائغ الشراب.

قلنا: إنما يصلح للاستشهاد أن لو لم يكن راجعا إلى المقدر ؛ بل إلى بردى ، وهو ممنوع ؛ حيث أراد : ماء[1] بردى .

وكذلك الكلام في قوله تعالي : [2]**(أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)** [3][4] بجواز[5] أن يكون راجعاً إلى المقدر بشهادة المعنى.

(**قوله : كما سبق**) إشارة إلى ما مر في قوله :-

بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ [6]

المعنى: يقول: إنهم كرام يقدمون للوافدين عليهم أجود أنواع الخمر ، أو الشارب الممزوج بالماء العذب.

البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٢- تحقيق الدكتور / سيد حنفي حسنين – طبعة دار المعارف.

الشاهد فيه قوله : "بردى يصفق" حيث حذف المضاف ، وهو "ماء بردى" وأبقى المضاف إليه "بردى" وأقامه مكانه من حيث الإعراب ، فأصبح مفعولًا به .

والدليل على ذلك هو أن "بردى" اسم مؤنث لفظي ، ومن حق الضمير العائد إليه أن يكون مؤنثًا ، ولكنه عاد إليه مذكرًا لقوله : "يصفق" ، ولو أراد التأنيث ؛ لقال : "تصفق". فنائب الفاعل لـ"يصفق عائد إلى "ماء بردى" ، والتقدير : "يسقون ماء بردى".

(١) في النسخة (ب) ما.

(٢) في النسخة (ب) تعلي.

(٣) سورة الأعراف آية ٤ .

(٤) في النسخة (ب) قايلون.

(٥) في النسخة (ب) لجواز.

(٦) عجز بيت للفرزدق ، وهو من المنسرح ، وتمامه :-

يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به   بَينَ ذِراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوي) وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩ ، ٤/ ٤٠٤ ، ٥/ ٢٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩ ، وشرح المفصل ٣/ ٢١ ، والكتاب ١/ ١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠ ، ٢/ ٢٦٤ ، ٣٩٠ ، وتخليص الشواهد ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧ ، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، ورصف المباني ص ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ، ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد) ، ١٥/ ٤٩٢ (يا) ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٠ ، ٦٢١.

(**قولـه : علـى مـا قـدر أبـو علـى الفارسـي)** [1] أي : همـا محـذوفان ؛ بنـاء على تقديره[2].

وإنمـا قـال ذلـك ؛ لجـواز ألا[3] يكـون ثمـة حـذف أصـلا بـأن يكـون الإسـناد في اسأل إلى ضمير البرق بطريق التجوز ، وبأن يكون معنى قوله :-

وقَد جَعَلَتْني من حَزِيمةَ [4]إصْبَعَا [5]

ينظر : المعجم المفصل ٢/٣٩٦.

يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ، ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد.

<u>الشرح:</u> "عارضـا" أي: سـحابا ، "أسـر بـه" أفـرح بـه ، ويـروى: "أكفكفـه" يكفكـف دمعـه: يمسـحه مرة بعد أخرى ليرده ، ويروى: "أرقت له" بمعنى سهرت لأجله، "بين ذراعي"

أراد بـذراعي ، وجبهـة الأسـد الكـوكبين اللـذين يـد لأن علـى المطـر عنـد طلوعهمـا ، وذراعـا الأسد ، وجبهة الأسد منز لأن من منازل القمر ، والذراع ، والجبهة من أنواء الأسد.

الشـاهد: فـي "ذراعـي ، وجبهـة الأسـد"، حيـث حـذف المضـاف إليـه ، وأبقـى المضـاف ، والتقـدير : بين ذراعي الأسد ، وجبهة الأسد.

(١) قـال الزمخشـري فـي المفصـل ص١٣٨ : "وقـد جـاءا محـذوفين معـاً فـي ؛ نحـو : قـول أبي دؤاد يصف البرق:

أسال البحار فإنتحى للعقيق

وقول الأسود:

وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

قال الفسوي ؛ أي : أسال سقياً سحابه ، وذا مسافة إصبع.أ.هـ

(٢) في النسـخـة (ب) ماقدره.

(٣) في النسـخـة (ب) أن لا .

(٤) في النسـخـة (ب) حريمة.

(٥) هذا عجز بيت ، وهو بتمامه :-

فأَدْرك إبقاءَ العرادَةِ ظَلَعُها ... وقَد جَعَلَتْني من حَزِيمةَ إصْبَعَا

<u>اللغة:</u> الإبقاء: ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم رجل.

<u>المعنـى:</u> أن فرسـي أصـيبت بـالعرج ؛ فلـم أسـتطع أسـر حزيمـة ، فقـد بقـي بينـي وبينـه مسـافة إصبع ، وإلا كنت أسرته.

البيـت مـن الطويـل ، وهـو للكلحبـة اليربـوعي فـي خزانـة الأدب ٤/ ٤٠١ ، وشـرح اختيـارات المفضـل ص ١٤٦ ، ولسـان العـرب ١٢/ ١٢٧ (حـرم) ، ١٤/ ٨١ (بقـي) وتـاج العـروس

أي : قريبا بأن يكون الأصبع مجازا عن ذلك ، وإنما لم يقل ، وحذفهما[(١)] معا ؛ كما سبق ، وإن كان المضاف ، والمضاف إليه محذوفين في[(٢)] [قراءة[(٣)] من قرأ[(٤)] (أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) [(٥)] بنصب أولادهم ، وجر شركائهم[(٦)] ؛ لأن التقدير : قتل شركائهم أولادهم ؛ لأنه لم[(٧)] يصرح بأن المضاف ، والمضاف إليه محذوفان ثمة ، أو لأن غيره[(٨)] لم يذهب إلى ذلك ؛ فلذلك لم يقل ؛ كما سبق.

(حرم) ، (بقي) وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٦٨ ، وشرح المفصل ١/ ٣١ ، وللأسود ، أو للكلحبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢ ، ولرؤية في مغني اللبيب ٢/ ٢٦٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٥.

ينظر : المعجم المفصل ٤/١٩٧.

والشاهد فيه قوله : "إصبعا" فقد حذف المضاف والمضاف إليه ، والتقدير : هذا مسافة إصبع".

(١) في النسخة (ب) وحذفها.

(٢) في النسخة (ب) في قوله : .

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) قراء.

(٥) سورة الأنعام آية ١٣٧.

(٦) هي قراءة ابن عامر .

ينظر : النشر ١/٢٦٣ ، الكشف ١/٤٥٣ ، الإتحاف ص٣٢ ، الاقناع ٢/٦٤٤ ، السبعة صـ٢٧٠ ، الحجة لابن خالويه ص١٥١.

(٧) في النسخة (ب) ثم .

(٨) في النسخة (ب) وغيره.

قول السكاكي

فصل : واعلم أن الأسماء في الإضافة بعد استوائها في اقتضاء الجر للمضاف إليه تتفاوت في اقتضاء زيادة حالة كالإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتعريف ، والتنكير ، والتأنيث ، والتذكير ، وغير ذلك ، وعدم اقتضائها فلنذكر من ذلك.

اعلم أن الأعداد من المائة ، والألف ، وما يتضاعف منهما تقتضي الإفراد في المضاف إليه ، ومن الثلاثة إلى العشرة ثمانيتها ؛ الجمع ، ونحو : ثلثمائة إلى تسعمائة ليس بقياس إنما القياس قول من قال:-

ثلاث مئين للملوك وفي بها.

لكنه متروك في الاستعمال ، ثم هي مع التاء تقتضي التذكير في المضاف إليه ، وبدونها التأنيث ، والمراد تذكير الأفراد ، وتأنيثها ، وقد ينصب مجرور هذه الأعداد ؛ كنحو : ثلاثة أثوابا ، ومائتان عاما. قال:-

إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وقوله تعالى : (ثلاثمائة سنين) غير مضاف مضافا على القراءتين مفتقر على التخريج[1].

قول الشارح

(**قوله : اعلم أن الأعداد إلى آخره**) يعنى : أن المائة ، والألف ، وما يتضاعف منهما ؛ كالتثنية ، والجمع مما يضاف إلى المفرد[2] والأسماء الثمانية الثمانية ؛ أعني : الثلاثة إلي العشرة =

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٣٠-١٣١ .

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٣٨ : "ومميّز مئة ، وألف ، وتثنيتهما ، وجمعه مخفوض مفرد.أ.هـ

وقال ابن السراج في الأصول ٣١٢/١ : " ؛ فإذا ضاعفت أدنى العقود ، وهو عشرة كان له اسم من لفظه ، ولحقته الواو ، والنون ، والياء ، والنون، نحو : عشرون ، وثلاثون إلى تسعين .

= يضاف إلي الجمع[١].

أما إضافه هذه الثمانية إلى الجمع فهو الأصل ؛ لكون المعنى على ذلك.

وأما إضافة المائة ، والألف إلى المفرد ؛ فلكون كل واحد منهما جمع كثرة معنى ؛ فترك[٢] الجمع إلى المفرد للتخفيف.

وإنما لم يقل : ومن[٣] الثلاثة إلى العشرة ؛ بدون أن يقال : ثمانيتها إذا[٤] كان لا يتعين المراد – حينئذ – ؛ لاحتمال ألا[٥] يكون الغاية داخلا ؛ فلدفع هذا الاحتمال قال ثمانيتها على أن شهرة أمرها كان مما يغنى عن التصريح بالثمانية.

(**قوله : ثم[٦] هى مع التاء**) أى هذه أسماء[٧] الثمانية تقتضى أن

والذي يبين به هذه العقود لا يكون إلا واحدا نكرة، تقول: عشرون ثوبًا ، وتسعون غلامًا ؛ فإذا بلغت المائة تركت التنوين ، وأضفت المائة إلى واحد مفسر ، ووجب ذلك في المائة ؛ لأنها تشبه عشرة ، وعشرين.

أما شبهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة ، وأما شبهها بعشرين ، وتسعين فلأنها العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكون مميزها واحدا، فأضيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت .

لأن الأول يكون به معرفة ، وكذلك ألفَ حكمهُ حكمُ مائة ، وتثنيتها فتقول: مائة درهم ، وألفا درهم....." .أ.هـ

(١) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٣٨ : "ومميّز الثّلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظا ، أو معنى....".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) فكثرة.

(٣) في النسخة (ب) ، أو من .

(٤) في النسخة (ب) إذ.

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) الأسما.

يكون المضاف إليه مذكرا ؛ إذا كانت[1] مع التاء [2].

فإن قلت : لا نسلم أنها تقتضى ذلك ؛ بل تذكير المضاف يقتضى أن يكون مع التاء.

قلنا : المراد بالاقتضاء هو الاستلزام ، وإلا فالمقتضى هو[3] العلة التى تذكر ؛ لكونها مقرونة بالتاء إذا كان المعدود مذكراً ، ومجردا [4]عن التاء ؛ إذا لم يكن مذكراً.

(**قوله : والمراد تذكير الأفراد)** [5] جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن

---

(١) في النسخة (ب) كان .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٥٥٧/٣ : " اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكرٌ فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنَّثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث ، وذلك قولك: له ثلاثة بنين ، وأربعة أجمالٍ ، وخمسة أفراسٍ إذا كان الواحد مذكَّراً ، وستَّة أحمرةٍ ، وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة.

وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء ، وتكون مؤنَّثة ليست فيها علامة التأنيث ، وذلك قولك: ثلاث بناتٍ ، وأربع نسوةٍ ، وخمس أينقٍ ، وستُّ لبن ، وسبع تمراتٍ ، وثماني بغلاتٍ ، وكذلك جميع هذا حتَّى تبلغ العشر.أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص٢٦٧ : "وقد سلك سبيل قياس التذكير ، والتأنيث في الواحد ، والأثنين فقيل : واحدة ، واثنتان ، أو ثنتان ، وخولف عنه في الثلاثة إلى العشرة فألحقت التاء بالمذكر ، وطرحت عن المؤنث ، فقيل : ثمانية رجال ، وثماني نسوة ، وعشرة رجال ، وعشر نسوة.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) هذه .

(٤) في النسخة (ب) أو مجردا.

(٥) اختلف النحويون في تذكير العدد ، وتأنيثه مع الجمع على مذهبين:-

المذهب الأول : أن يراعى مفرد الجمع ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والصيمري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان ، وابنهشام ، وابن عقيل ، والأشموني ، والسيوطي

ينظر : الكتاب:٥٦٣/٣ ، المقتضب:١٨٥/٢ ، الأصول:٤٢٨/٢ ، التبصرة والتذكرة:٤٨٨/١ ، شرح المفصل:١٩/٦ ، شرح الجمل:٤٣/٢ ، شرح التسهيل:٣٩٨/٢ ، شرح الكافية:٢٩١/٣ ، رأي ابن عقيل في المساعد ٧٤٠/٢ ، شرح الأشموني٤٤/٤ ، همع الهوامع:٢١٩/٣.

المعـدود فـي قولـك : ثلاثـة رجـال مؤنـث[١] ؛ حيـث كـان جميـع تكسـير[٢] ؛ فكـان ذلـك بمنزلـة بـرام فـي جمـع برمـة[٣] فـي أن كـل واحـد منهـا[٤] جمـع مكسـر ؛ فكـان[٥] يجـب الاسـتواء بينهمـا فـي الحكـم ، وهـو أن يكـون اسـم العـدد مجـرداً عـن تـاء التأنيـث[٦]؛ لكـون المعـدود مؤنثـاً فـي الصـورتين ؛ فأجـاب بـأن المـراد تـذكير الأفراد.

وإنمـا كـان المرجـع فـي الاعتبـار إلـي ذلـك ؛ تحقيقـا للفـرق بـين مـا هـو جمـع مذكر ، وبين ما هو جمع مؤنث .

(**قولـه**[٧]: **وقـد ينصـب مجـرور هـذه الأعـداد)** [٨] لـو قـال ، وقـد جـاء ثلاثـة أبوابـا[٩] ، أو مائتـان عامـا؛ لكـان أولـي ؛ لأن نصـب التمييـز فـي جميـع هذه الأعداد غير معلوم ؛ فكان الوجه ما ذكرنا.

(**قوله : مفتقراً**[١٠] **إلي التخريج)**[١١]يعني لابد من توجيه..=

المذهب الثاني : أن يراعى الجمع نفسه ، وهو مذهب الكوفيين ، والبغداديين ، والكسائي

ينظـر : شـرح الجمـل لابـن عصـفور٢/٤٣ ، والارتشـاف ٢/٧٥١ ، وهمـع الهوامـع ٣/٢١٩ ، والتصريح ٢/٢٧١ ، وشرح الأشموني ٤/٤٤.

(١) في النسخة (ب) مونث.

(٢) في النسخة (ب) تكثير.

(٣) قال ابن منظور في لسان العرب ١٢/٤٥ : " البُرْمَة: القِدْرُ مُطْلَقًا ، وهي في الأَصل المتَّخَذَة من الحَجر المعْرُوفِ بِالْحِجَازِ ، واليَمن .

(٤) في النسخة (ب) منهما.

(٥) في النسخة (ب) وكان.

(٦) في النسخة (ب) تا التانيث.

(٧) في النسخة(أ) ساقط.

(٨) شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، ...... ، ولا يقاس عليه عند الجمهور ، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة ، والألف فتقول: "المائة دينارا ، والألف درهما".

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٢٤.

(٩) في النسخة (ب) أبويا.

(١٠) في النسخة (ب) مفتقر.

(١١) اختلف النحويون في تخريج قراءة (ثلثمائة سنين) بالتنوين والنصب على مذهبين:-

= لـذلك ، وإلا لـزم شـذوذ ، وشـذوذان ؛ لأنـه لـو حمـل علـى أنـه تمييـز منصـوب كـان هنـاك شـذوذان ؛ [لأنـه لـو حمـل علـى أنـه تمييـز منصـوب كـان هنـاك شـذوذان] [(١)] وهمـا تـرك الجـر إلـي النصـب ، وتـرك الإفـراد إلـي الجمـع ، وعلـى تقدير كونه مجروراً يكون هناك شذوذ واحد ، وهو ترك الإفراد.

فـإذن الوجـه أن يحمـل علـى أنـه بـدل علـى تقـدير كونـه منصـوبا ؛ لـئلا يلـزم مـا ذكرنـا مـن الشـذوذين ، وأن يقـال علـى تقـدير كونـه مجـرورا إنمـا كـان كـذلك ؛ اعتبـارا لجانـب الـثلاث[(٢)] ؛ لأن ثلثمائـة[(٣)] جـري مجـري كلمـة واحـدة ، وتمييـز[(٤)] الثلاثة[(٥)] جمع فلذلك جاء جمعا ؛ نظراً إلي ذلك.

المذهب الأول : أن" سنين "تمييز ، وهو مذهب الفراء. ينظر : معاني القرآن ١٣٨/١ .

المذهب الثاني : أن" سنين "بدل من " ثلاث ، وهو مذهب الأخفش

والمبرد ، والزجاج ، وابن النحاس ، والفارسي ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي ، وأبي حيان.

ينظر : معاني القرآن ٣٩٥/٢ ، المقتضب:١٦٨/٢ ، معاني القرآن وإعرابه:٢٧٨/٣ ، إعراب القرآن:٤٥٣/٢ ، الحجة للقراء السبعة:١٣٦/٥ ، شرح المفصل: ٢٥/٦ ، الإيضاح في شرح المفصل:٦١١/١ ، شرح الكافية:٣٠٥/٣ .

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلي :-

أولا : أن المائة يلزم أن تكون غير منونة ، ولم تأت منونة منصوبا مابعدها إلا في الشعر.

ينظر : الكتاب ٢٠٨/١ ، والتوطئة ص٢٨١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١ ، والأصول ٣١٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣ ، والمقرب ٣٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور٣٦/٢ .

ثانيا : أن جعل سنين تمييز ، يلزم منه محظور آخر غير الأول ، وهو مجيء تمييز "المائة "جمعا ، ولم يأت إلا مفردا

ينظر : الكتاب ٢٠٨/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١ ، والإيضاح١٨٢ ، والمفصل ٢١٣.

(١) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (أ) الثلث ، والصواب مأثبته ؛ كما ورد في (ب).

(٣) في النسخة (ب) الثلاث ، وإن.

(٤) في النسخة (ب) ومميز.

(٥) في النسخة (ب) الثلاث.

قول السكاكي

وأي يـأبى الإفـراد فـي المضـاف إليـه معرفـة ، ويقبلـه فيـه نكـرة ، وقـولهم: أيـي ، وأيـك كـان شـرا فـأخزاه الله ؛ بمنزلـة أخـزى الله الكـاذب منـى ، ومنـك ، وهو بيني وبينك.

والمعنــى : أينــا ، ومنــا ، وبيننــا ، وأنــه لا ينفـك عــن الإضــافة ، وإذا سـمعتهم يقولـون : أيـا رأيـت ؛ عنـوا : أيهـم ، ولـذا يفتقـر إلـى الـذكر البتـة افتقار أيهم.

وقـالوا فـي حـرف التنبيـه معـه ؛ فـي : يـا أيهـا إنـه عـوض عـن المضـاف إليه صورة. [١]

قول الشارح

(قولـه : وأي يـأبي الإفـراد فـي المضـاف إليـه معرفـة) [٢] يعنـي أن أيـا لا يضـاف إلـي الواحـد المعـين ؛ لعـدم صـحة المعنـي ؛ فـلا يقـال : أيـك[٣] جـاء ، ولا أي زيـد ؛ إلا إذا[٤] أجـري مجـري النكـرة بـأن يكـون المعنـي ؛ أي زيـد مـن الزيدين[٥].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ص ١٣١.

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ١١٨: "و"أيٌّ" إضـافته إلـى اثنـين فصـاعدًا، إذا أضـيف إلـى المعرفـة كقولـك: أي :الـرجلين ، وأي الرجـال عنـدك ، وأيهمـا ، وأيهـم، وأي مـن رأيـت أفضـل ، وأي الـذين لقيـت أكـرم ، وأمـا قـولهم : أيـي ، وأيـك كـان شـرًا فـأخزاه الله ، فكقولـك : أخزي الله الكاذب مني ، ومنك ، وهو بين وبينك ، والمعنى : أينا ، ومنا ، وبيننا.

وقـال ابـن يعـيش شـارحا ٢/١٥٠-١٥١ : " ؛ فـإذا أضـيفت إلـى المعرفـة ؛ وجـب أن تكـون تلـك المعرفـةُ ممّـا يتـبعّضُ ، وذلـك بـأن تكـون المعرفـة: إمّـا تثنيـةً ، أو جمعًـا ؛ نحـو قولـك: "أيُّ الرجلَيْن عندك " ، و"أيُّ الرّجال" ، و"أيَّهما رأيتَ" ، و"أيُّهم مررتَ به".أ.هـ

(٣) في النـسـخـة (ب) إنك.

(٤) في النـسـخـة (ب) إذ.

(٥) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ١١٨: "وإذا أضـيف إلـى النكـرة أضـيف إلـى الواحـد ، والاثنـين ، والجماعـة كقولـك: أي رجـل ، وأي رجلـين ، وأي رجـال ، ولا تقـول: أيـا ضـربت ، وبـأي مـررت إلا حيـث جـرى ذكـر مـا هـو بعـض منـه كقولـه عـز وجـل: { أيامّـا تـدعوا فلـه الأسماء الحسنى} الكهف ١١٠ . أ.هـ

ويصح[(١)] إضافته إلي المثني ، والجمع المعرفتين ؛ لصحة المعني ؛ تقول : أيكما ، وأيكم حضر[(٢)] ؛ لأن المسئول[(٣)] عنه أحدهما ، أو أحدهم[(٤)] وذلك غير معين ؛ فيصح السؤال بأي بخلاف ما إذا كان واحدا معينا .

(**قوله : وأنه لا ينفك عن الإضافة**)[(٥)] ؛ لأن معناها بدون الإضافة لا لا يتم .

(**قوله : عنوا أيهم**)[(٦)] ليس على إطلاقه ؛ لأنهم قد يعنون ؛ أي رجل رأيت بحسب مقتضى المقام ، وذلك أنهم إذا قالوا : أيا في سؤال من قال : رأيت رجلاً ؛ لم يكونوا عنوا [أيهم ؛ بل عنوا أي :][(٧)]: رجل رأيت.

(**قوله : ولذا يفتقر في الذكر**) أي من ؛ حيث إن أيا بمنزلة أيهم ؛ كان مفتقراً إلي سبق ما يكون هو بعضاً منه البتة افتقار[(٨)]أيهم.

وهذا إنما يصح أن لو سلمت تلك الملازمة ، وهي قوله : وإذا سمعتم ، أو أريد الملازمة الجزئية ، وبالافتقار الاحتياج في بعض الأوقات ؛ لا دائماً[(٩)].

---

(١) في النسخة (ب) وصح.

(٢) في النسخة (ب) حصر.

(٣) في النسخة (ب) المسول.

(٤) في النسخة(أ) ، أو حدهم.

(٥) قال ابن الحاجب في أماليه ٣٩٣/١ : " قال : "وأي إضافته إلى اثنين فصاعداً إذا أضيف إلى المعرفة".

"أي" يقتضي الإضافة ؛ لأن الغرض به تفصيل المتعدد ، فالمتعدد ما يوضعه ، وهو في الاستفهام معناه السؤال عن تعيين جزء المتعدد باعتبار نُسب إليه ؛ فإذا قلت: أي :الرجلين عندك ؟ فمعناه السؤال عن تعيين الرجلين الذي استقر عنده.أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) أنهم.

(٧) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٨) في النسخة (ب) افتقر.

(٩) في النسخة (ب) دايما.

(**قولــه : عــوض عــن المضــاف إليــه صــورة)** [1] أي : مـن حيـث الصـورة عـوض باعتبـار أنـه يعقبـه ؛ كالمضـاف إليـه ، وإنمـا قـال صـورة لفـوات المعنـي المقتضـي للإضـافة ؛ لأن أيـا فـي ياأيهـا مسلوب الدلالـة علـى معناهـا الأصـلي ، ومبنـي الإضـافة علـى ذلـك المعنـي ، وذلـك ثابـت ؛ فـلا يكـون هنـاك مضـاف إليـه أصـلاً لمـا قلنـا: مـن فـوات[2] المعنـي المقتضـي للإضـافة ؛ فـلا معنـي للعوضية إلا من ؛ حيث الصورة.

علـى أن لقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن حـرف التنبيـة عـوض عـن المضـاف إليـه صـورة فـي : ياأيهـا ، وإنمـا يكـون كـذلك أن لـو كـان المضـاف إليـه هنـاك متصـوراً ؛ كيـف ، والمعنـي لـيس علـى ذلـك ؛ فـلا معنـي للقـول بالعوضـية ؛ لا صورة ، ولا معني ، ولهذا المنع قال : وقالوا بتصريح نسبة هذا القول إليهم .

(**قولـه : أيامـا**) هـي كنايـة عنـه إشـارة إلـي العلـة ، وذلـك أن المضـاف إليـه فـي العـدد الكثيـر إمـا جمـع ؛ كمـا فـي الثلاثـة إلـي العشـرة ، وإمـا مفـرد ؛ كمـا فـي المائـة[3] والألـف ، وكـم الخبريـة كنايـة عـن الكثيـر[4] فـأجري مجـراه[5] بـأن كـان مـا ما يضاف هو إليه تارة جمعاً ، وأخري مفرداً[6].

---

(١) قال الزمخشري في المفصل ص١١٨: "ولإستجابة الإضافة عوضوا منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء".أ.هـ

وقال ابن يعيش ١٥٣/٢ : "ولغَلَبَةِ الإضافة عليه لما جاؤوا بـ "أيّ" وصْلةً إلى نداءِ ما فيه الألف واللام غيرَ مضافة؛ عوّضوه من الإضافة هاء التنبيه بعده قبلَ صفته ؛ نحو : "يا أَيُّهَا الناسُ" ، و"يا أيّها الرجلُ".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) فرايت.

(٣) في النسخة (ب) الماية.

(٤) في النسخة (ب) الكثار.

(٥) في النسخة (ب) مجري ذلك.

(٦) قال الزمخشري في المفصل ص٢٢٤ : "والخبرية تجره مفرداً ، أو مجموعاً كمميز الثلاثة ، والمائة ، تقول : كم رجل عندي ، وكم رجال ؛ كما تقول : ثلاثة أثواب ، ومائة ثوب.أ.هـ

فإن قلت : ما بالهم لم ينصبوا التمييز تارة أخري ؛ لأنه كناية – أيضا – ينتصب عنه ، وهو [من باب] (١) عشرين إلي تسعين ؛ قضاء من حق الجهات.

قلنا: إنما ترك ذلك ؛ ليحصل الفرق بينها ، وبين الاستفهامية.(٢)

فتمييز (كم الخبريّة) مجرورٌ ، ويكون مفردًا ، وجمعًا ، والجرُّ هنا بإضافة (كم) على الصّحيح ؛ إذ لا مانع منها ، وقال الفرّاء: "إنّه بمن مقدّرة" ، ونُقل عن الكوفيّين.

ينظر : الهمع ٦٠٣/٢ ، والأشمونيّ ٨١/٤.

قال ابن يعيش ١٦٨/٣ : " فإن قلت : ولم خُصّت الخبرية بالخفض ، والاستفهاميّة بالنصب؟

فالجوابُ : أنّ التي في الخبر تُضارع "رُبَّ" ، وهي حرفُ خفض ، فخفضوا بـ "كَمْ" في الخبر حملاً على "رُبَّ" ، ولما وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها "رُبَّ" وجب للأخرى النصبُ؛ لأن العدد يعمل إمّا خفضًا ، وإما نصبًا .

ويُؤيِّد ذلك : أنّ الاستفهام يقتضي الفعلَ ، والفعلُ عملُه النصب ، والقياسُ في "كَمْ" أن تُبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير ، والكثيرُ من العدد ، يُبين بالواحد ؛ نحو : "مائةُ ثوب" و"ألف دينارٍ" ، فاعرفه.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) كم الخبرية تشبه الاستفهاميّة من وجوه ، وتخالِفها من وجوهٍ ، وتوجيه المشابهة:-

أنّهما يشتركان في لفظ الكميَّةِ ، ويلزمان صدر الكلام ، وأنّهما يشتركان في البِناء لتَضمنهمَا معنى الحرف ، وأنّهما يشتركان في احتياجهما إلى مُفَسِّرٍ لأجل إبهامهما ، ويشتركان في جواز الحمل على اللّفظ ، وتارةً على المعنى في الإفراد ، والجمع ، والتّذكير ، والتّأنيث.

ووجوه المخالَفة:-

منها: أنَّ الاستفهاميّة ؛ بمنزلة عَددٍ منون ؛ نحو : (عشرين دِرْهمًا) والخبريّة ؛ بمنزلة عَددٍ مُضافٍ ، ويدلّ على ذلك انتصاب مميّز الاستفهاميَّة ، وانجرار مميّز الخبريّة.

ومنها: أنّ مميّز الاستفهاميّة فردٌ منصوب ، ومميّز الخبريّة جمع مجرور.

ومنها: أنَّ الاستفهاميّة تقتضي جوابًا ، وجوابها: إعرابه يكون بحسب موضعها ؛ فإذا قُلْتَ:(كم مالك؟) فجوابه: (عشرون) والخبريّة لا تقتضي جوابًا؛ لأن المتكلم بها يُخْبِرُ عن نفسه.

ينظر : التّصريح ٢٧٩/٢ ، شرح المفصّل ١٣٢/٤ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١١٢٣/٢.

ولو قال : أيا ما هي كناية عنه ، وهو من باب المائة[1] والألف ؛ لكان أولي ؛ لأن باب الثلاثة إلي العشرة باب قلة ، [وباب] كم الخبرية لا للقلة .

فإن قلت : لو كان كذلك ؛ لوجب ألا[2] يقال : كم رجال ؛ كما لا يقال : مائة[3] رجال ، ولا ألف رجال .

قلنا : لا نسلم لجواز أن يكون ذلك ؛ لمكان التفاوت بينهما في الاستعمال قلة ، وكثرة ؛ بأن يكون استعمالها أكثر من استعمال كم ؛ فيجوز الأصل الذي هو الجمع[4] معها ، ولا يجوز مع المائة[5] والألف ؛ لأن[6] مجال ذلك على الاستعمال بأنه يكني بها عن الثلاثة إلي العشرة - أيضا[7].

---

(١) في النسخة (ب) المابة.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) مابة.

(٤) في النسخة (ب) الحمع.

(٥) في النسخة (ب) المابة.

(٦) في النسخة (ب) إلا أن.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

قول السكاكي

وكم الخبرية : تأبى فيه التثنية إباء ما هي كناية عنه من باب الثلاثة تارة ، وباب المائة أخرى ، والغالب عليها استعمالها مع من ؛ كقوله تعالى : (وكم من قرية) .

وكل : تقتضي فيه الكثرة ظاهرا ، أو تقديرا إذا كان معرفة ؛ كنحو : كل الأجزاء ، وكل المجموع ، والأصح فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع .

وأجمع : نظير كل ، ولا يضاف إلى غير المعرفة .

وكلا ، وكلتا : تقتضيان فيه التثنية ، والتعريف بعد التذكير ، والتأنيث ، وقوله:-

إن للخير والشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل

نظير قوله تعالى عز قائلا : (عوان بين ذلك) .[1]

قول الشارح

(قوله : والغالب[2] استعمالها[3] مع من)[4]؛ لأن القصد في التعبير[5] عن الكثير بطريق الكناية إلى ضرب من المبالغة[6] ، وإيرادها

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٣١-١٣٢.

(٢) في النسخة (ب) العالب.

(٣) في النسخة (ب) استعمالهما.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص٢٢٧ : " الخبرية مضافة إلى مميزها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه ؛ فإذا وقعت بعدها من ، وذلك كثير من استعمالهم منه قوله تعالى: "وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ " الأعراف: ٤ ، "وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ " النجم: ٢٦ كانت منونة في التقدير : كقولك : كثير من القرى ، ومن الملائكة.أ.هـ

وقال الرضي ٩٧/٣ : " أما في الخبرية فكثير نحو : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ) الأعراف: ٤ و(وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ) النجم: ٢٦ ، وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم) وأما مميز (كم) الاستفهامية ؛ فلم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ، ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ماصحته..........".أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) التعيير.

(٦) في النسخة (ب) المبالعة.

مقطوعة عن الإضافة أعون على المعني المقصود ؛ لما في ذلك من الإبهام أولا ، والبيان ثانياً.

(**قوله : وكل يقتضي فيه الكثرة**)[1] وذلك أنها وضعت لتأكيد[2] الجمع ظاهراً [3]؛ نحو : كل الرجال ، أو تقديراً ؛ نحو : اشتريت العبد كله ؛ أي : جميع أجزائه[4] لا نصفه ، ولا ثلثه إلي غير ذلك من الاحتمالات ؛ كما أن كلا موضوع لتأكيد[5] المثني[6].

ومن حق ذلك أن يكون معرفة[7] ؛ لأن الاهتمام بمعرفة...=

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية صـ٣١ : "ولا يؤكّد بـ (كلّ) و(أجمع) إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسّا ، أو حكما ؛ نحو : (أكرمت القوم كلّهم) و(اشتريت العبد كلّه) ، بخلاف (جاءني زيد كلّه).أ.هـ

وقال الزمخشري في المفصل ص١٤٧: " متى أكدت بكل ، وأجمع غير جمع ؛ فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه ؛ كقولك : قرأت الكتاب كله ، وسرت النهار كله ، وأجمع ، وسرت الليلة كلها ، وجمعاء.أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ٢/٢٢٦ : " .....”كُلاًّ“ و"أجمع" معناهما الإحاطةُ ، والعمومُ ؛ فلا يؤكَّد بهما إلا ما يتبعّضُ ، ويصحّ تَجْزِئَتُه ، فتقول: "قرأتُ الكتابَ كلَّه" ؛لأنه يُمكِن قِراءةُ بعضه ، و"سرتُ النهارَ أجمعَ" ، لإمكانِ سَيْرِ جُزْءٍ منه ، و"تبحرتُ الأرضَ" ، أي: توسّعتُ فيها ، و"سرتُ الليلةَ جَمْعاءَ". كلهذه الأشياء يجوز تأكيدُها بـ"كل" و"أجمع"؛ لا مكانِ تجزئتها ، وتبعُّضِها.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) لتاكيد.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(كان)

(٤) في النسخة (ب) أجزايه.

(٥) في النسخة (ب) تاكيد.

(٦) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٢/٧٠٧ : "و(كِلاَ) و(كِلْتَا) : يؤكَّد بهما المثنّى؛ نحو نحو : (جاء الزّيدان كلاهُما) (الهندان كلتاهما) .أ.هـ

وقال ابن يعيش ٢/١٥٤ : " ....إنّهما مفردةٌ معناها التثنيةُ ، وهي موضوعةٌ لتأكيدِ التثنية ؛ كما أنّ "كُلاًّ" ، و"أَجْمَعَ" لتأكيدِ الجمع......".إ.هـ

(٧) قال الزمخشري في المفصل صـ١١٩ : "وحق ما يضاف إليه كلا أن يكون معرفة ، ومثنى ، أو ما هو في معنى المثنى .....".أ.هـ

= الـذات قبـل الاهتمـام بشـأن[1] التأكيـد[2] وأمـا جـواز كـل رجـل ؛ فلأنـه بمنزلـة قولك : جميع الرجال[3] .

وأمـا (**قولـه : صـح فيـه الإفـراد ، والتثنيـة**) ففيـه نظـر ؛ لأن التثنيـه ممـا لا يقع بعدها ؛ لما قلنا: إنها الجمع.

(**قولـه : ولا يضـاف إلـي غيـر المعرفـة**)[4] ؛ لأنـه لا يسـتعمل إلا تابعـا ؛ فلم يصح أن يقال : أجمع رجل ؛ كما يقال : كل رجل.

وقـال ابـن يعـيش معلـلا ٢/١٥٤ : "......و هـي مـن الألفـاظ المضـافة ، التـي يُؤكَّـد بهـا المعـارفُ ، وكـلُّ لفـظ مضـاف يُؤكَّـد بـه المعنـى يكـون مضـافًا إلـى ضـميرِ ذلـك المؤكَّـدِ ؛ نحـو : "جاءني زيدٌ نفسُه وعينُه" ، و"أكلتُ الرَّغِيفَ كلَّه".

وإنّمـا كـان كـذلك لـيُعلم أنـه لـه ، ومُمكّـنٌ لمعنـاه ؛ فلـذلك ؛ وجـب أن تكـون "كِـلا" مضـافةً إلـى معرفـةٍ ، ومثنَّـى، ؛ لأنـه لا يؤكَّـد بهـا إلا مـا هـذه سـبيلُه ، وإن خـرج عـن سَـنَن التأكيـد بـأن يكـون مبتـدأ ؛ نحـو : "كِـلاَ أخوَيْـك جـاءني" ، أو فـاعلًا ؛ نحـو : "جـاءني كـلا أَخَوَيْـك" ، فلـن يخرجَ عن حكم التأكيد ، ومعناه.

ومُجـازُ ذلـك علـى إقامـةِ التأكيـد مُقـامَ المؤكَّـد ؛ كمـا تُقـام الصـفة مقـامَ الموصَـوف ؛ فـإذا قـال : "جـاءني كِـلاَ أخوَيْـك" ، فأصـلُه: "جـاءني أخـواك كلاهمـا" إلا أنّـك وضـعت التأكيـد موضـعَ المؤكَّـد مبالغـةً ، ثـمّ أضـفتَه إلـى لفـظِ المؤكَّـد للبَيـان ؛ فلـذلك لـزم أن يضـاف إلـى المثنّـى ، ولا يضـاف إلا إلى معرفةٍ، ؛ لأنه لا يكون تأكيدًا إلا لمعرفة.أ.هـ

(١) في النسـخة (ب) لبيان.

(٢) في النسـخة (ب) التاكيد.

(٣) قـال ابـن الحاجـب فـي أماليـه ٢/٧٨٠ : "وإذا أضـافوه إلـى جـنس كـان نكـرة. فتقـول: اضرب كل الرجال ، واضرب كل رجل.

وكـان الأصـل أن يضـاف إلـى المتعـدد المعرفـة ؛ كمـا فـي "كـلا" ، ولكـنهم قصـدوا إلـى إيقـاع اسـم الجنس موقعه.

فلما استغنوا عن لفظ التعدد استغنوا عن تعريفه ، ولأنه كان يكون موهما من غير فائدة.

فأمـا إذا قلـت: اضـرب كـل رجـال ، فهـو مـن بـاب قولـك: اضـرب كـل رجـل إلا أنـك جعلـت الجمـع جنسا ، وقدرت أن واحده رجال.أ.هـ

(٤) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ١٤٧ : "ولا يقـع كـل ، وأجمعـون تأكيـدين للنكـرات. لا تقول : رأيت قوماً كلهم ، ولا أجمعين

وقد أجاز ذلك الكوفيون في ما كان محدوداً كقوله :-

(**قولــه : وكــلا ، وكلتــا**) فكـلا[١] لتأكيـد المثنـي مـذكراً وكلتـا لتأكيـده مؤنثـاً ويجـب أن يكـون ذلـك معرفـة ؛ لمـا قلنـا ؛ لأنـه لا يصـار إلـي تأكيـد الشــيء[٢] بعـد معرفته ،أو نقول تأكيد الشيء[٣] يستدعي سابقة العلم به.

ولـو قيـل : إن كـل واحـد منهمـا موضـوع لتأكيـد[٤] المعرفـة فـي المثنـي صـح – أيضــا – ؛ بــدليل أنــه لا يســتعمل إلا فــي تأكيــد[٥] المعرفــة ؛ فيكــون بحكــم الوضـع.

وأمـا (**قولــه : وكــلا ذلــك**) فإنمـا يصـح ؛ لنزولـه[٦] منزلـة المثنـى ؛ أي : كلا الأمرين ؛ كما أن بين[٧] لا يصح إضافته إلى الواحد .

قد صرت البكرة يوماً أجمعاً...."أ.هـ

قـــال ابـــن يعـــيش شـــارحا ٢/٢٢٧ : " النكـــراتِ لا تُؤكَّـــد بالتأكيـــد المعنـــويّ ، وإنّمـــا تؤكـــد بالتأكيـــد اللفظـــيّ لا غيـــرُ ، لـــو قلـــت: "أكلـــتُ رغيفًـــا كلَّـــه" ، أو "قـــرأتُ كتابًـــا أجمـــعَ" ، لـــم يجـــز ، وإنَّمـــا تقـــول: "أكلت رغيفًا رغيفًا" ، أو "قرأت كتابًا كتابًا".

وإنَّمـــا لـــم تؤكَّـــد النكـــرات بالتأكيـــد المعنـــويّ ؛ لأن النكـــرة لـــم يثبُـــت لهـــا حقيقـــةٌ ، والتأكيـــدُ المعنـــوي إنّما هو لتمكينِ معنَى الاسم ، وتقريرِ حقيقته ، وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ.

فأمّـــا التوكيـــدُ اللفظـــي ، فهـــو أمـــرٌ راجـــعٌ إلـــى اللفـــظ ، وتمكينِـــه مـــن ذِهْـــنِ المخاطـــب ، وسَـــمْعِه خَوْفًا من توهُّمِ المجاز ، أو توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه.

فـــاللفظُ هـــو المقصـــود فـــي التأكيـــد اللفظـــيّ ، فأمّـــا المعنـــوي ، فإنمـــا المـــرادُ منـــه الحقيقـــةُ ، ولـــذلك أُعيد المعنى في غيرِ ذلك اللفظ.

وأمـــرٌ آخـــرُ أنّ الألفـــاظ التـــي يُؤكَّـــد بهـــا فـــي المعنـــى مَعـــارفُ ؛ فـــلا تتبَـــع النكـــراتِ توكيـــدًا لهـــا؛ لأن التوكيد كالصفة.........."أ.هـ

(١) في النـــســـخـــة (ب) وكلا.

(٢) في النـــســـخـــة (ب) السي.

(٣) في النـــســـخـــة (ب) السي.

(٤) في النـــســـخـــة (ب) لتاكيد.

(٥) في النـــســـخـــة (ب) تاكيد.

(٦) في النـــســـخـــة (ب) لنروله.

(٧) في قوله تعالي : " عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ " سورة البقرة آية ٨٦.

ويصح أن يقال : بين ذلك إذا أشير به إلي شيئين ، أو أشياء ، وإنما صح الإشارة بذلك إلى أكثر من واحد ؛ بناء على تأويل[1] المذكور.

قال الزمخشري في المفصل صـ١٢٠ : " ..... ، ونظيره " عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ " سورة البقرة آية ٨٦..

وقال ابن يعيش معلقا ٢/١٥٥ : " .... ، ومثلُ ذلك في أنّ المراد به التثنيةُ قوله تعالى: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} سورة البقرة آية ٨٦ ، أي: بين الفُروض ، والبَكارة ، فجاز إضافة "كلا" إليه ؛ كما جاز إضافة "بَيْنَ" إليه ؛ إلا أن "بَيْنَ" يضاف إلى اثنين فصاعدًا ، و"كلا" يضاف إلى اثنين فقط.أ.هـ

وقال أبو حيان في البحر المحيط ١/٤٠٥-٤٠٦ : " .....بَيْنَ ذلِكَ: يَقْتَضِي بَيْنَ أَنْ تكون تَدْخُلُ عَلَى مَا يُمْكِنُ التَّثْنِيَةُ فيه ، ولم يَأْتِ بَعْدَهَا إلا اسم إشَارَةٍ مُفْرَدٌ ، فقيل : أُشِيرَ بِذَلِكَ إلى مُفْرَدٍ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: عَوَانٌ بَيْنَ مَا ذُكِرَ ، فَصُورَتُهُ صورَةُ المفْرَدِ ، وهو في المعْنَى مُثَنًّى ؛ لأن تَثْنِيَةَ اسم الْإِشَارَةِ ، وجَمْعَهُ لَيْسَ تَثْنِيَةً ، ولَا جَمْعًا حَقِيقَةً ؛ بل كان الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اسم الْإِشَارَةِ لا يُثَنَّى ، ولَا يُجْمَعُ ، ولَا يُؤَنَّثُ ، قالوا : وقَدْ أُجْرِيَ الضَّمِيرُ مُجْرَى اسم الْإِشَارَةِ.....................

وقال لَبِيدٌ:-

إنَّ لِلْخَيْرِ ولِلشَّرِّ مَدًى .. وكِلَا ذَلِكَ وجه وقبل

قيل: أرادوا كلا ذَيْنِكَ ، فَأَطْلَقَ المفْرَدَ ، وأَرَادَ بِهِ المثَنَّى فيحْتَمَلُ أَنْ تكون الْآيَةُ من ذَلِكَ ؛ فيكون أَطْلَقَ ذَلِكَ ، ويُرِيدُ بِهِ ذَيْنِكَ ، وهذا مُجْمَلٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ. أ.هـ بتصرف يسير.

ثم قال :-

" والَّذِي أَذْهَبُ إليه غَيْرُ مَا ذَكَرُوا ، وهو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا حُذِفَ منه المعْطُوفُ ؛ لِدَلَالَةِ المعْنَى عليه ، التَّقْدِيرُ: عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ، وهذا ؛ أي : بَيْنَ الْفَارِضِ ، والْبِكْرِ.........".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) تاويل.

قول السكاكي

وأفعل التفضيل في معنى الزيادة إذا شرط التقابل اقتضى فيه التنكير ، وحكم موصوفه فيه من الإفراد ، والتثنية ، والجمع ؛ كقولك : هو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال ، وإلا أبى التنكير فيه ، والإفراد .

ومن شأن أفعل التفضيل إذا كان مضافا بمعنى الزيادة لا بشرط التقابل أن يكون موصوفه في جملة المضاف إليه ، ولذلك نهى في إضافته هذه من نحو أن يقال : يوسف أحسن إخوته بإضافة الإخوة إلى ضمير يوسف لمنافاتها حكم أفعل ؛ لاقتضائها أن لا يكون يوسف في الإخوة .

وذو وما يتصل به من المؤنث ، وغيره يقتضي فيه الجنسية ؛ كنحو : ذو مال ، وذات جمال ، ونحو قوله:-

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ ... أبارَ ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهَا

معدود في الشواذ. [١]

قول الشارح

(قوله : إذا شرط التقابل) والمراد بالتقابل هو أن يكون القصد إلى تفصيل[٢] الفرد على جميع الجنس فردا فردا[٣] ، أو إلى تفصيل[٤] الفردين على جميع الجنس فردين فردين ، أو إلى تفضيل[٥] الجمع على الجميع جماعة جماعة[٦].

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٣٢ .

(٢) في النسخة (ب) تفصيل.

(٣) في النسخة (ب) فرذا.

(٤) في النسخة (ب) تفصيل.

(٥) في النسخة (ب) تفصيل.

(٦) قال الزمخشري في المفصل صـــ١٢٠ : "وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي ، تقول : هو أفضل الرجلين ، وأفضل القوم ، وتقول : هو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال ، والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً ، واثنين اثنين ، وجماعة جماعة.أ.هـ

فإذا قلت : زيدا أفضل رجل كان معنا ، وهو أفضل من الجميع ، ولكن بالنظر إلى كل واحد ممن يصدق عليه اسم رجل ، وكذلك الكلام في قولك : الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال.

وإذا كان معناه ذلك كان المناسب أن يكون نكرة شائعة[١] في أمته ؛ فيقال : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، ولأنه لو كان معرفة ؛ جاء الإلباس في الجملة.

ألا ترى أنك إذا قلت : الزيدون أفضل الرجال لم يعلم أنه مِنْ قَبِيلِ الإضافة بشرط التقابل ، أو مِنْ قَبِيلِ الإضافة لا بشرط التقابل ؛ فلما جاء الإلباس في الجملة رفضوه رأسا[٢]؛ ليكون الباب على نهج واحد.

ويمكن أن يقال : إذا قلت : هو أفضل رجل على قصد التفضيل في معنى التمييز ؛ فوجب [٣] أن يكون في حكمه ؛ قضاء من حق المناسبة.

(قوله : في جملة المضاف إليه) [٤] وذلك أنه إنما يقال : زيد أفضل الناس بمعنى الزيادة إذا كان من بينهم ، ومعدودا في جملتهم[٥] وذلك بحكم اللغة ، والاستعمال . [٦]

---

(١) في النسخة (ب) شايعة.

(٢) في النسخة (ب) راسا.

(٣) في النسخة (ب) موجب.

(٤) قال المبرد في المقتضب ٣٨/٣ : " فأَما قَوْلك: أَنْت أفره عبد في النَّاس – فإنمَا مَعْنَاهُ: مَعْنَاهُ: أَنْت أحد هؤُلَاءِ الَّذين فضلتهم ، ولَا يُضَاف (أفعل) إلى شئ إلا وهو بعضه ؛ كَقَوْلِك: الْخَلِيفَة أفضل بنى هاشم ، ولو قلت: الْخَلِيفَة أفضل بنى تَمِيم كان محالا ؛لأنه لَيْسَ منهم...".أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) حملتهم.

(٦) وذهب الرضي إلي أن ذلك من باب التناقض فيقول في شرحه على الكافية ٢١٦/٢ : : "- ... ، وليس قوله : على من أضيف إليه بمرضي ؛ لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه ، وليس مفضلا على كل من أضيف إليه ، وكيف ذلك ، وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه......".أ.هـ

فـإذا قلـت : زيـد أحسـن أخوتـه لـم يجـز[١] ؛ لامتنـاع [٢] أن يكـون فـي جملـة المضـــاف إليـــه ؛ حيـث أخـــرج بإضـــافته[٣] ذلـــك إلـــى ضـــميره ؛ إذ مـــن شـــرط المضاف إليه ؛ ألا[٤] يكون من جملة المضاف.

ألا تـرى أنـك إذا قلـت : هـؤلاء غلمـان[٥] زيـد ؛ لـم يصـح إلا ، وزيـد لـيس مـن جملـة الغلمـان ، ولا معـدود فـي زمـرتهم ؛ لأنـه إذا كـان مـن جملـتهم لـزم إضـافة الشئ[٦] إلى نفسه.

بيانـه : أنـك إذا قلـت : هـؤلاء أخـوة زيـد فقـد نسـبت كـل واحـد مـنهم[٧] إلـى زيـد بحكـم الإضـافة ؛ فلـو كـان زيـد مـن جملـتهم لـزم إضـافته إلـى نفسـه بحكـم الضرورة[٨].

---

(١) قـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صـــ١٢١ : " .....لا يجـــوز أن تقـــول : يوســـف أحســـن أخوتـــه ، لأنـــك لمـــا أضـــفت الأخـــوة إلـــى ضـــميره فقـــد أخرجتـــه مـــن جملـــتهم مـــن قبـــل أن المضـــاف حقه أن يكون غير المضاف إليه.

ألا تـــرى أنـــك إذا قلـــت : هـــؤلاء إخـــوة زيـــد فـــي عـــداد المضـــافين إليـــه ، وإذا خـــرج مـــن جملـــتهم لـــم يجـــز إضـــافة افعـــل الـــذي هـــو هـــو إلـــيهم ؛ لأن مـــن شـــرطه إضـــافته إلـــى جملـــة هـــو بعضها......"أ.هـ

(٢) في النـــســـخـــة (ب) لا متناغ.

(٣) في النـــســـخـــة (ب) بإضافة.

(٤) في النـــســـخـــة (ب) أن لا .

(٥) في النـــســـخـــة (ب) علمان.

(٦) في النـــســـخـــة (ب) السي.

(٧) في النـــســـخـــة (ب) عنهم.

(٨) قـــال ابـــن يعـــيش ٢/١٦١ : " ......قـــد عُلـــم أن "أفعـــل" إنمـــا يضـــاف إلـــى مـــا هـــو بعضُـــه ، فَلْـــيُعْلم أنـــه لا يجـــوز أن تقـــول: "يوســـف أحســـنُ إخْوَتِـــه" وذلـــك أنـــك إذا أضـــفت "الإخـــوة" إلـــى "ضـــميره" خـــرج مـــن جملـــتهم ، وإذا كـــان خارجًـــا مـــنهم صـــار غيـــرَهم ، وإذا صـــار غيـــرَهم ، لـــم يجـــز أن تقـــول: "يوســـف أحســـن إخوتـــه" ؛ كمـــا لا يجـــوز أن تقـــول: "اليـــاقُوتُ أفضـــلُ الزَّجـــاج" ؛لأنه ليس من الزجاج.

فحينئذٍ يلزم من المسألة أحدُ أمرَين ، كل واحد منهما ممتنعٌ :-

<u>أحدُهما :</u> ما ذكرناه من إضافة "أفعل" إلى غيره ؛ إذ إخوةُ زيدٍ غيرُ زيد.

(**قولــه : يقتضــى الجنســية)** يعنــى : يقتضــى أن يكـون مـا أضـيف هـو إليـه اسـم جـنس[1] ؛ نحـو : هـو ذو فـرس ؛لأنــه إنمـا وضـع ليكـون وصـفا متقيـدا[2] بالإضــافة إلــى اســم الجــنس ؛ بــدليل أنـــه لا يســتعمل إلا كــذلك فيكــون بحكــم الوضع.

وأمـا مـا يقـال : مـن إنـه إنمـا وضـع وصـلة إلـى الوصـف باسـم الجـنس[3] ؛ فمـن بـاب التسـامح إذ لا يصـير اسـم الجـنس وصـفا فـي ؛ نحـو : قولـك : زيـد ذو فرس.

والأمــرُ الثــاني : إضــافة الشــيء إلــى نفســه ، وذلــك أنّــا إذا قلنــا: إن زيــدًا مــن جملــةِ الأخــوة نَظَــرًا إلــى مقتضَــى إضــافة "أفعــلَ" ، ثــم أضــفتَ "الأخــوةَ" إلــى ضــميرِ "زيــد" وهــو مــن جملــتهم ، كنــت قد أضفتَه إلى نفسه بإضافتك إياه إلى ضميره ، وذلك فاسدٌ.أ.هـ

(١) قــال ابــن يعــيش ١٥٦/١ : "وأمــا "ذومــالٍ" فأصــلُ "ذو" فيــه "ذَوًا" ، مثــلُ "عَصًــا" ، و"قَفًــا" ، يــدلّ علــى ذلــك قولــه تعــالى: { ذَوَاتَــا أَفْنَــانٍ} الــرحمن ٤٨ ، وأن تكــون لامــه يــاءً أمثــلُ مــن أن تكــون واوًا ، وذلــك ؛ لأن القضــاء عليهــا بــالواو يُصــيِّرها مــن بــاب "القُــوَّة" ، و"الهــوة" ، ممّــا عينــه ، ولامــه مــن واد واحــد ، والقضــاءُ عليهــا باليــاء يصــيّرها مــن بــابِ "شَــوَيْتُ" ، و"لَوَيْــتُ" وهو أكثر من الأوّل ، والعملُ إنّما هو على الأكثر.

وأمّــا "ذُو" ؛ فــلا تُســتعمل إلا مضــافةً ، ولا تضــاف إلا إلــى اســم جــنس مــن ؛ نحــو : "مــال" و"عَقْل" ، ونحوهما.أ.هـ

(٢) في النــســخــة (ب) مقيدا.

(٣) ورد فــي لســان العــرب ٤٥٨/١٥ : " قــال ابــن بَــرِّيّ: إذا خرجَــتْ ذُو عــن أَن تكــون وصْــلةً إلــى الوَصْــف بأســماء الأَجنــاس لــم يَمْتَنِــعْ أَن تَــدْخُلَ عَلَــى الأَعــلام ، والمضْــمرات كَقــولهم : ذُو الخَلَصَــةِ ، والخَلَصَــةُ: اســم عَلــم لصَــنَمٍ ، وذُو كنايــةٌ عــن بَيْتِــهِ ، ومِثْلُــهُ قــولهم : ذُو رُعَــيْنٍ ، وذُو جَدَنٍ ، وذُو يَزَنَ ، وهذه كُلُّهَا أَعلام ، وكَذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَى المضْمَرِ أَيضاً......".أ.هـ

قول السكاكي

فصل : وكما اتفق في قبيل عوامل الأفعال ما قد تفرد بأحكام راجعه إليه كذلك اتفق ههنا من ذلك أفعل التفضيل فإنه متفرد بأن يكون استعماله إما معرفا باللام ، وإما مضافا ، وإما مصحوبا بمن .

ويلزمه في الأول التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، وفي الثالث ترك ذلك ، ولا يكون إلا منكرا فيه ، وفي الثالث ترك ذلك ، ولا يكون إلا منكرا فيه ، وفي الثاني الخيرة لم يخرج من هذا الحكم إلا آخر فإنه التزم فيه حذف من لم يستو فيه ما استوى في أخواته ؛ حيث قالوا : مررت بآخرين ، وآخرين ، وأخرى ، وأخريين ، وأخر ، وأخريات .

وإلا دنيا في مؤنثه فإنها استعملت بغير حرف التعريف. قال العجاج:-

في سعي دنيا طالما قدمت رجلي - أيضا - . [1]

قول الشارح

(قوله : ما قد تفرد بأحكام راجعة إليه) ؛ كأفعال القلوب[2] فإن لها من الأحكام ما ليس لغيرها ؛ كالإلغاء ، والتعليق[3] ونحو : نعم فإنه يجبأن يكون فاعله ؛ إما معرفا باللام ، أو مضافا إليه أومضمرا مميزا بنكرة[4]

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٣٣.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٤٥ : " ....عددها سبعة: وهي سبعة: ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ، إذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة ؛ كقولك : علمت أخاك كريماً ، ووجدت زيداً ذا الحافظ ، ورأيته جواداً ، تدخل على الجملة من المبتدأ ، والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك ، أو اليقين ، فتنصب الجزئين على المفعولين ، وهما على شرائطهما ، وأحوالهما في أصلهما .أ.هـ

(٣) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٣٣٨/١ : " فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب ، وكُلُّ ما جاز أنْ يكون خبرًا لمبتدأ يجوز أنْ يكون المفعول الثّاني لهذه الأفعال.

وتختصّ هذه الأفعالُ - سِوَى (هَبْ) و(تَعَلم) - بالإلغاء ، والتّعليق.أ.هـ

وإنّما لم يدخل التّعليق ، والإلغاء (هب) و(تعلم) وإن كانا قلبيّين؛ لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر.

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٦٢ : " ....وفاعلهما إما مظهر معرف باللام ، أو مضاف إلى المعرف به ، وأما مضمر مميز بنكرة منصوبة ، وبعد ذلك اسم مرفوع هو

وذلك غير ملتزم في سائر الأفعال .

(**قوله : وإما مصحوبا بمن)** [١] وإنما وجب أن يكون استعماله على أحد هذه الوجوه ؛ لأن الأصل أن يكون بمن ؛ لأن معنى أفعل التفضيل يقتضي ذلك .

وإذا كان المفضل عليه[٢] معهودا ترك من إلى اللام ؛ فقيل : زيد الأفضل[٣] وكذا يترك لفظا إلى الإضافة للتوسع ، ولهذا قيل بتقدير : من ، وتكون الإضافة لفظية.

ويجوز أن يعامل[٤] أفعل[٥] التفضيل مضافا بمعنى الزيادة معاملته إذا

المخصوص بالذم ، أو المدح ، وذلك قولك: نعم الصاحب ، أو نعم صاحبا القوم زيد ، وبئس الغلام ، أو بئس غلام الرجل بشر ، ونعم صاحبا زيد ، وبئس غلاماً بشر.أ.هـ

(١) اختلف العلماء في معنى (من) هذه :-

فذهب سيبويه ، والمبرّد إلى أنها لابتداء الارتفاع في نحو : (أفضل منه) وابتداء الانحطاط في ؛ نحو : (شر منه).

وأشار سيبويه إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التّبعيض ، فقال:-

((هو أفضلُ من زيد إنما أراد أن يفضّله على بعض ، ولا يَعُمَّ ، وجعل زيدًا الموضع الّذي ارتفع منه ، أو سَفَلَ منه في قولك: شَرٌّ من زيد)) .

ينظر : الكتاب ٤/٢٢٥ ، المقتضب ١/٤٤.

وذهب ابن مالكٍ في شرح التّسهيل ٣/١٣٤ ، ١٣٥ إلى أنها بمعنى المجاوزة ؛ فإن القائل: (زيدٌ أفضل من عمرو) ؛ كأنه قال : جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل.

وينظر : هذه المسألة في : المغني ٤٢٣ ، والتّصريح ٢/١٠٢ ، والأشمونيّ ٣/٤٥.

(٢) في النسخة (ب) عنه.

(٣) قال ابن السراج في الأصول ٢/٨ : " .... ، وإذا قلت: زيد الأفضل ، استغنى عن "من " والإضافة ، وعلم أنه قد بانَ بالفضل ، فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى "من " نكرةٌ ، وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف على معنى اللام معرفةٌ .

وفي قول البصريين هو معرفةٌ بالإضافة على كل حال ؛ إلا أن يضاف إلى نكرة.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) تعليل.

(٥) في النسخة (ب) بأفعل .

كـان بمـن ؛ فيقـال[١]: الزيـدون أفضـلهم ؛ كمـا يقـال : الزيـدون أفضـل مـنهم بترك المطابقة وجوبا.[٢]

وإنمـا لـزم تـرك المطابقـة إذا كـان بمـن ؛ لأنـه بمنزلـة فعـل التعجـب [٣] فـي إفادة المبالغة ؛ فكان في حكمه في ترك التثنية ، والجمع ، والتأنيث[٤] .

ولأن مـن التفضـيلية بمنزلـة الجـزء منـه ؛ فلـو [٥] لحقـت علامـات التثنيـة ، والجمـع فإمـا أن يلحـق قبلهـا ، أو بعـدها فـإن لحقـت قبلهـا ؛ لـزم أن يكـون فـي الوسط باعتبار.

وإن لحقـت بعـدها لـزم أن يكـون فـي غيـر الاسـم ؛ فلمـا لـزم مـن[٦] ذلـك مـا قلنا من الخروج عن المناسبة ؛ رفضوا ذلك.

---

(١) في النـسخـة (ب) يقال .

(٢) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٢٩٨ : " ..... ، ومـا دام مصـحوباً بمـن اسـتوى فيـه الذكر ، والأنثى ، والاثنان ، والجمع.

فـإذا عـرف بـاللام أنـث ، وثنـي ، وجمـع ، وإذا أضـيف سـاغ فيـه الأمـران. قـال الله تعـالى: " **أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** " الأنعام ١٢٣ وقـال: "**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ** " البقرة ٩٦....."أ.هـ

وقال ابن الحاجب في الكافية صـ٤٢-٤٣ : " ...ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه:-

مضـافا ، أو بـ (مـن) ، أو معرّفـا بـاللاّم............. ، ويجـوز فـي الأوّل الإفـراد ، والمطابقـة لمن هو له.

وأمّا الثّاني ، والمعرّف باللاّم ؛ فلا بدّ من المطابقة.

والذي بـ (من) مفرد مذكّر لا غير.أ.هـ

(٣) قـال الرضـي فـي شـرح الكافيـة ٣/٤٥٩ : "وقيـل: إنمـا لـم يتصـرف فـي الـذي بمـن ، لمشـابهته لفظـا ومعنـى ، لأفعـل التعجـب الفعلـي غيـر المتصـرف ، أمـا لفظـا فظـاهر ، وأمـا معنى فلأنه لا يتعجب من شئ إلا وهو مفضل ، فلهذا يبنيان من أصل واحد....."أ.هـ

(٤) في النـسخـة (ب) التانيث.

(٥) في النـسخـة (ب) هو .

(٦) في النـسخـة (ب) أمن .

فـإن قلـت : لـو كـان تـرك المطابقـة ؛ لكونـه بمنزلـة الفعـل لمـا ذكـرت ؛ لوجـب أن يترك إذا كان مضافا بمعنى الزيادة ؛ لبقاء المعنى الموجبلترك المطابقة.

قلنـا : لا نسـلم وإنمـا يكـون كـذلك أن لـو لـم يكـن لـه نـوع بعـد مـن الفعـل عارضا[1] بواسطة الإضافة .

ولقائـل أن يقـول : علـى الوجـه الثـانى لـو كـان تـرك المطابقـة ؛ لمكـان امتنـاع العلامات ؛ لوجب ألا[2] يترك في جانب التأنيث.

(**قولــه : إلا منكــرا)** [3] ؛ لأنـه إنمـا يكـون بمـن إذا لـم يكـن المفضـل عليـه معلوما .

وإذا كــان معلومــا كــان بــاللام فيكــون بينــه ، وبــين الــلام منافــاة ؛ لمكــان المنافاة بين لازميها.

(**قولــه[4] : وفــي الثــانى الخيــرة)** بـين أن يكـون مطابقـا لمـا يجـرى هـو عليـه ، وبـين ألا يكـون ؛ لأن مـن ثابـت تقـديرا غيـر ثابـت لفظـا ؛ فجـاز المطابقـة ، واللامطابقة ؛ قضاء من حق الجهتين.

ولقائــل أن يقــول : أطلــق القــول فــي الثــانى ، ولــيس علــى إطلاقــه ؛ لأن المضــاف ، وإن كــان [5]بمعنــى الزيــادة علــى المضــاف إليــه فــي الوصــف المشــترك ؛ لم يجز[6] إلا المطابقة.

---

(١) في النــســخــة (ب) عارصا.

(٢) في النــســخــة (ب) أن لا .

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٢٩٨ : " .... ، وتعتوره حالتان متضادتان:- لــزوم التنكيــر عنــد مصــاحبة مــن ، ولــزوم التعريــف عنــد مفارقهــا ؛ فــلا يقــال : زيــد الأفضــل مــن عمرو ، ولا زيد أفضل.أ.هـ

(٤) في النــســخــة (ب) زائدة.

(٥) في النــســخــة (ب) بزيادة(لا).

(٦) في النــســخــة (ب) يكن.

(**قولــه : الآخــر)** فإنــه ، وإن كـان اسـم تفضـيل فـي الأصـل بـدليل تأنيثـه وجمعـه[1] جـرى مجـرى غيـره[2] بحكـم الاسـتعمال ؛ فلـم يسـتو فيـه مـا اسـتوى فـي غيره من أسماء[3] التفضيل.

(قولــه : وإلا[4] دنيــا فــي مؤنــث[5] أفعـل التفضــيل)[6] أي : لـم يخـرج مـن من هذا الحكم شيء من أسماء التفضيل ؛ إلا الآخر ، وإلا دنيا .

---

(١) قــال ابــن مالــك فــي شــرح التســهيل ٣/٦٤ : "وأجــرت العــرب "آخــر" مجــرى أفعــل التفضــيل فــي الوصــفية ، والتأنيــث ، والتصــحيح ، والتكســير ؛ فقــالوا : الآخــر ، والأخــرى ، والآخــرون ، والأواخــر ، والآخريــات ، والآخــر ؛ كمــا قــالوا : الأكبــر ، والكُبــرى ، والأكبــران ، والكبريــان ، والأكبرون ، والأكابر ، والكبريات......."أ.هـ

وقــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٢٩٩ : "ولآخــر شــأن لــيس لأخواتــه، وهــو أنــه ؛ التــزم فيــه حــذف "مــن " فــي حــال التنكيــر ، تقــول: "جــاءني زيــدٌ آخــر" ، و"مــررت بــه ، وبــآخر"، ولــم يســتو فيــه مــا اســتوى فــي أخواتــه حيــث قــالوا : "مــررت بــآخرَين، وآخــرِين، وأُخــرى، وأخــريين، وأُخــر ، وأخريات".أ.هـ

(٢) في النــســخــة (أ) غير ، والصواب ماأثبته ؛ كما ورد في النسخة(ب).

(٣) في النــســخــة (ب) اسما.

(٤) في النــســخــة (ب) وإلا.

(٥) في النــســخــة (ب) مونث.

(٦) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٢٣٠-٢٩٩ : "وقــد اســتعملت دنيــا بغيــر ألــف ، ولام قال العجاج:-

في سعي دنيا قد مدت

لأنها قد غلبت فاختلطت بالأسماء....."أ.هـ

وقــال ابــن يعــيش فــي شــرح المفصــل صـــ ٤/١٣٨ : " القيــاس فــي "دُنْيَــا" أن يكــون بــالألف والــلام، ؛ لأنــه صــفة فــي الأصــل علــى زنــةِ "فُعلَــى" ومــذكّره "الأدنَــى" ، مثــلُ "الأكبــر" و"الكبــرى" وهــو مــن "دَنَــوْتُ" ، فقلبــت الــواو فــي "الأدنــى" ألفًــا؛ لتحرّكهــا ، وانفتــاح مــا قبلهــا ، وذلــك بعــد قلبها ياء لو قوعها رابعة.

وقــد تقــدَّم أن الألــف والــلام تلــزم هــذه الصــفة ؛ إلا أنهــم اســتعملوا "دنيــا" اســتعمال الأســماء ؛ فــلا يكــادون يــذكرون معــه الموصــوف ، ولــذلك قلبــوا الــلام منــه يــاء لضــرب مــن التعــادل ، والعــوض ؛ كــأنهم أرادوا بــذلك الفــرق بــين الاســم ، والصــفة ؛ فلمــا غلــب عليهــا حكــمُ الأســماء ؛

ولو قال : أولا من ذلك اسم التفضيل مكان قوله : من ذلك أفعل التفضيل ؛ لكان أظهر للوهم ؛ لأن ما ذكر من الأحكام مما لا اختصاص له بأن يكون اسم التفضيل على صيغة أفعل [1]بدليل الأفضل ، والأفاضل ، والفضلى ، والفضل.

(قوله : وجلى - أيضا -) [2] أي : وجلى مؤنث[3] الأفعل خرج من هذا الحكم ؛ حيث انتظم[4] في سلك الأسماء بحكم الغلبة على الخطة ؛ كقوله -:

وإن دَعَوْتِ إلى جُلَّى [5]ومَكْرُمَةٍ يومًا سَرَاةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا[6]

أجروها مجرى الأسماء ، وكانت الألف واللام لا تلزم الاسم ، فاستعملوها بغير ألف ، ولام كسائر الأسماء.أ.هـ

(١) يُصاغ أفعل التّفضيل ممّا صيغ منه فعلا التَّعَجُّب ، وهو كلّ فعلٍ ثلاثيّ متصرّف تامّ مثبت قابل للتّفاضُل مبنيّ للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، ومن غير ملازم للنفي .

ينظر : شرح التّسهيل ٣/ ٥٠ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/ ١١٢١ ، وابن عقيل٢/١٤٥ ، والتّصريح ٢/ ١٠١ ، والأشمونيّ ٣/ ٢١.

(٢) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٠٠ : " ....ونحوها جلى في قوله :-

وإن دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ....."أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) مونث.

(٤) في النسخة (ب) انتطم.

(٥) في النسخة (ب) حلي.

(٦) <u>اللغة</u>: الجُلَّى: الجليلة ، أي: الأمر الهام. المكرمة: فعل الخير. السَّراة: اسم مفرد بمعنى الرئيس ، وقيل: اسم جمع ، وقيل: جمع سريّ ، وهو الشريف.

<u>المعنى</u>: يطلب إليها إن دعت كرام الناس إلى أمر خطير ، أو إلى ملمة ألمتْ إن تدعوهم لأنهم من هؤلاء الكرام

والبيت من البسيط ، وهو لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٨/ ٣٠١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠١ ، وعيون الإخبار ١/ ٣٨٧ ، ولسان العرب ١١/ ١١٧ (جلل) وله ، أو لبعض بني قيس بن ثعلبة في شرح المفصل ٦/ ١٠١ ، وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٣.

فـإن قلـت : لـم لا يجـوز أن يكـون هـو فـي الأصـل مصـدرا ؛ كـالرجعى[١] صار اسما بالغلبة .

قلنا : ذلك مما لم يسمع في كلامهم ؛ فلا وجه للمصير إليه.

ينظر : المعجم المفصل ٧٩/٨

والشـاهد فيـه: أن "الجُلّـى" قـد جُـرّدت مـن الألـف الـلام ، والإضـافة ؛ لكونهـا بمعنـى الخطَّـة العظيمة ؛ إذ ليس فيها معنى التفضيل.

(١) قـال ابـن يعـيش فـي شـرح المفصـل ١٣٨/٤ : " "جُلَّـى" مـن غيـر ألـف ولام ، ولا إضـافه ، فالجيـد أن يكـون مصـدرا ، كـ "الرُّجعَـى" بمعنـى الرجـوع ، و"البُشْـرَى" بمعنـى البِشـارة ، ولـيس بتأنيـث "الأجـلّ" علـى حـد "الأكبـر" ، و"الكبـرى" ؛لأنـه إذا كـان مصـدرا ، جـاز تعريفـه ، وتنكيـره ، فتقـول: "بشـرته بُشـرَى ، والبشـرى" ، و"رجعتُـه رُجعَـى ، والرُّجعَـى" ؛ فلـذلك حملنـاه علـى المصـدر ، ولم نحمله على الصفة.أ.هـ

قول السكاكي

ومن ذلك : هلم في لغة بني تميم ؛ فإنهم يقولون : هلما هلموا هلمي هلممن .

والظاهر من حكم أسماء الأفعال امتناع ذلك ، وعليه أهل الحجاز فيه ، ولذلك حيث قالوا : هاتيا هاتوا هاتي هاتين اخترنا منع اسمية هات على ارتكاب نوع من الخفاء في اشتقاقه.[١]

قول الشارح

(قوله : ومن ذلك هلم) [٢] فإنه تفرد[٣] باتصال الضمائر به في لغة بني تميم[٤] دون غيره من أسماء الأفعال ؛ حيث يقولون : هلما هلموا ،

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٣٣ .

(٢)هلم: كلمةُ دعوةٍ إلى شَيْء.

ينظر : العين ٤/٥٦.

(٣) في النسخة (ب) لفرد.

٤) قال سيبويه في الكتاب ٢٥٢/١ : "واعلم أن ناسا من العرب يَجعلون هلم ؛ بمنزلة الأمثلة التى أُخِذَتْ من الفعل ، يقولون : هلم ، وهَلمى ، وهَلما ، وهَلموا.أ.هـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٣٠-٣١ : " "وفيها مذهبان:-

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد ، والاثنين ، والجماعة ، والمذكر والمؤنث ؛ نحو : "هَلم يا رجلُ" ، و"هلم يا رجلان" ، و"هلم يا رجالُ" ، و"هلم يا امرأة" ، و"هلم يا امرأتان" ، و"هلم يا نسوةُ".

يستوي في اللفظ الواحدُ ، والجمعُ ؛ كما كان كذلك في "صَهْ" ، و"مَهْ" ونحوهما ، وهو القياس ، وبه ورد التنزيل. قال الله تعالى: {وَالْقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هلم إِلَيْنَا} الأحزاب: ١٨ ، أَفرد ، والمخاطبون جماعة........

وإنما كان هذا هو القياسَ ؛لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم ، وليس القياس في الأسماء أن تتّصل بها علامةُ الضمير المرفوع إنما ذلك للأفعال. ....

والمذهب الثاني: وهو مذهب بني تميم ، اعتبار الفعل ، وهو "لم" ، وتغليبُ جانبه في ثنون ، ويجمعون ؛ نحو : قولهم : "هلم يا رجلُ" ، و"هلما يا رجلان" ، و"هَلموا يا رجالُ" ، و"هَلمي يا امرأةُ" ، و"هَلممن يا نسوةُ". ....

واعلم أن بني تميم ، وإن كانوا يُجرونها مُجْرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدّةِ شَبَهها بالفعل ، وإفادتِها فائدةَ الفعل ، فهي عندهم - أيضا - اسم للفعل ، وليست مُبقّاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب ، والضمِّ.أ.هـ بتصرف

وكأنهم اعتبروا الأصل ؛ لأنها مأخوذة ، ومركبة من حروف[١] التنبية[٢] مع لم عندنا أصحابنا[٣] .

ومن هل مع أم عند الكوفيين[٤] وإنما لم يقل ، ويمتنع ذلك في غيره من أسماء الأفعال ؛ بل قال : والظاهر امتناع ذلك فبقى[٥] الأمر على الظاهر ؛ لأن المرجع في ذلك إلى الاستقراء ، ومن للمستقريء بذلك .

وإنما كان أسماء الأفعال بمعزل عن اتصال الضمائر ؛ تحقيقا للعرف بينها ، وبين ما هو أصلى في استدعاء الفاعل ، وهى [٦] الأفعال [٧] ؛ لأن الإسناد مأخوذ في معناها في أصل الوضع ؛ بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإن ذلك قد عرض لها بحكم الاستعمال ، وقد سبق تقرير ذلك ؛ فلا نعيده.

(**قوله : ولذلك اخترنا**) أي : ولأن الظاهر في أسماء[٨] الأفعال

---

(١) في النسخة (ب) حرف.

(٢) في النسخة (ب) التثنية.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٢٩ : "وقد تدخل الخفيفة ، والثقيلة في هلم في لغة بني تميم ؛ لأنها عندهم ؛ بمنزلة ردَّ ، وردّاً ، وردِّي ، واردِدن ؛ كما تقول : كهلم ، وهلما ، وهلمي ، وهلممن ، والهاء فضلٌ إنماهي ها التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.أ.هـ

(٤) قال الزمخشري في المفصل صـ١٩٣ : "هلم: مركبة من حرف التنبيه مع لم محذوفة منها ألفها عند أصحابنا .

وعند الكوفيين من هل مع أم محذوفة همزتها ، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، وبنوتميم يقولون : هلما هلموا هلمي هلممن .أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) فبين.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة(، وصح ألفا).

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٨٠ : "واعلم أنَّك إذا قلت: فعال ، وأنت تأمر امرأة ، أو رجلاً ، أو أكثر من ذلك أنه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً ، ولا يكون ما بعده إلا نصباً؛ لأن معناه : افعل ؛ كما أنَّ ما بعد افعل لا يكون إلا نصباً ، وإنما منعهم أن يضمروا في فعال الاثنين ، والجميع ، والمرأة ؛ لأنه ليس بفعل ، وإنما هو اسم في معنى الفعل.أ.هـ

(٨) في النسخة (ب) اسما .

أن يمنع عن اتصال الضمائر [١].

قلنا : بأن هات ليس باسم فعل ؛ بل فعل[٢] مع في اشتقاقه[٣] نوعا من من الخفاء[٤] ؛ حيث لم يكن هاتى مستعملا[٥]

---

(١) في النسخة (ب) الضماير.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٩ : " من النحويين من جعل من أسماء الأفعال "هات" و"تعال" ، وإنما هما فعلا غير متصرفين.

والدليل على فعليتهما :-

وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ؛ كقولك : للأنثى: "هاتي" و"تعالي" ، وللاثنين ، والثنتين: هاتيا ، وتعاليا ، وللجماعتين:هاتوا ، وتعالوا ، وهاتين ، وتعالين.

فعوملا هذه المعاملة الخاصة بالأفعال مع أنهما على وزنين مختصين بالأفعال ، ومدلولها كمدلولات الأفعال.

فهما بالفعلية أحق من "عسى" و"ليس"؛ لأن مدلوليهما كمدلولي: "لعل" و"ما".

وقد ألحقا بالأفعال لاتصال الضمائر بهما.

على أن بعض العرب يصرف "هات" فيقول:هاتى ، يهاتي ، مهاتاة ، ذكر ذلك الجوهري.أ.هـ

والقائل بهذا الرأي هو الزمخشري ، وحجته :-

استعمالهما بلفظ واحد للمفرد ، والمثنى ، والجمع ، وإبراز الضمير معهما؛ لِشدة شبههما بالفعل ، والصحيح أن "هات" بكسر التاء فعل أمر بمعنى ناول ، وتعال -بفتح اللام- أمر بمعنى أقبل؛ لِقبولهما ياء المخاطبة ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة.

ينظر : التصريح: ١/ ٤١.

(٣) في النسخة (ب) استقاقه.

(٤) في النسخة (ب) الحفا.

(٥) قال الخليل في كتاب العين ٤/٨٠ : "هتى: المهاتاةُ من قولك :هات ، يقال: اشتقاقه من (هاتَي يُهاتِي) الهاء فيه أصلية .

ويقال: بل الهاء في موضع قطعِ الألف من آتى يؤاتي ، ولكن العرب أماتوا كل شيء من فعلها إلا (هاتِ) في الأمر .أ.هـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٩-١٠ : "ومن ذلك: "هَاتِ الشيءَ" ، أي: أعْطِنِيه ، وهو اسم لـ "أعْطِني" و"نَاوِلْني" ، ونحوهما ، وهو مبنِي لو قوعه موقعَ الأمر ، وكُسر لالتقاء الساكنين: الألف ، والتاء ، وكأنه من لفظِ "هَيْتُ" ومعناه.

وقال بعضهم: هو من "آتَى يُوَآتِي" ، والهاء فيه بدل من الهمزة ، ويُعزَى هذا القول إلى الخليل ، واستدل على ذلك بتَصْرِيفه ؛ ويُلحِقونه ضميرَ التثنية ، والجمع لقوة شَبَهِ الفعل.

ولا قلب الهمزة[1] هاء[2] مطردا ، وإنما اختاره ؛ لأن في باب الإبدال اتساعا ؛ فالمصير إليه أولي

قال الله تعالى: {هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُم صادِقِينَ} البقرة: ١١١ ، وفي الحديث: "هاتوا رُبعَ عُشورِ أموالكم".أ.هـ

(١) في النسخة (ب) الهمرة.

(٢) في النسخة (ب)ها.

قول السكاكي **ومن ذلك ها : فإنه تلحق آخره همزة للخطاب ، ويصرف مع المخاطب في أحواله تصريف كاف الخطاب ، والظاهر من هذا الاستعمال فيما عداه العدم.** [١]

قول الشارح (**قوله : همزة الخطاب**) [٢] وإنما قيل : إنها للخطاب بدليل أنها تصرف تصريف كاف الخطاب [٣].

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنها للخطاب ، ولم لا يجوز أن يكون لحاق الهمزة ، وتصريفها للدلالة على أحوال المخاطب من الإفراد ، والتثنيه ، والجمع والتذكير والتأنيث؛ لا أن يكون للخطاب ؛ كالحروف اللاحقة آخر [٤] أيا.

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٣٣.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٣/٣٢ : "هَا" بمعنَى "خُذْ" ، وتُلحَق الكافُ فيقال : "هَاكَ" ، فتُصرَّف مع المخاطب في أحواله ، وتوضَع الهمزة موضعَ الكاف فيقال :"هاءَ" ، وتُصرَّف تصريفَها ، ويُجمَع بينهما فيقال : "هاءَكَ" ، بإقرارِ الهمزة على الفتح ، وتصريفِ الكاف.أ.هـ

(٣) قال ابن السراج في الأصول ٢/١٣١-١٣٢ : "ومن هذا الباب قولهم : هاء يا فتى، ويثنى فيقول هائِمَا ، وهائم للجميع ؛ كما قال : {هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ} الحاقة: ١٩ ، وللمؤنث هاء بلا ياءٍ مثل هاكَ ، والتثنية هاؤما مثل المذكرين ، وهاؤن تقوم الهمزة في جميع ذا مقام الكاف، ولك أن تقول: هاء يا قوم ؛ كما قال عز وجل: {ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ} المجادلة: ١٢.

وأصل الكلام "ذلكم" هذا في الخطاب يجوز؛ لأن كل واحد منهم يخاطب ، وقال : هاكَ ، وهاكما ، وهاكم ، والمؤنث هاكِ، وأما ما كان على مثالِ فَعالِ مكسورِ الآخر فهو على أربعةِ أضربٍ ، والأصل واحد.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) بآخر.

قول السكاكي

وأما الجزم فللفعل إذا أفاد فيه معنى الشرط ، والجزاء ، والأسماء التي تفيد ذلك هي من ؛ نحو : من يكرمني أكرمه ، وأي ؛ نحو : أيهم يأتني أكرمه ، وأنى ؛ نحو :-

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها

وإذ ما ؛ نحو : وإذ ما تخرج أخرج ، وحيثما ؛ نحو : حيثما تجلس أجلس ، وأين ؛ نحو : أين تكن أكن ، ومتى ؛ نحو : متى تركب أركب .

وتدخل عليهما ما لزيادة الإبهام ؛ فيقال : أينما ، ومتى ما ، وما ؛ نحو : ما تصنع أصنع ، وتدخل عليها عند قوم ما الإبهامية فتصير ماما فتستبشع فيجعل مهما .

وعند آخرين تدخل على إذ ، وإذا في الشعر ، وإذما ، وبسط الكلام في معاني هذه الأسماء موضعه علم المعاني .

ولمعنى الشرط في إذا دون إذ حمل الرفع في ؛ نحو : (إذا السماء انشقت) على ؛ نحو : ما حمل في :-

إن ذو لوثة لانا

، ونظائره .

ولنقتصر من النوع الاسمي على هذا القدر ، وإلا ؛ فإن خيط الكلام فيه مما لا يكاد ينقطع. [١]

قول الشارح

(**قوله : وأما الجزم فللفعل إذا أفاد فيه معنى الشرط**) يعنى : أن النوع الاسمى إنما يجزم الفعل إذا أفاد شرطية الفعل بأن يكون متضمنا لمعنى[٢] المجازاة ؛ نحو : متى ، وأين يدخل عليهما ما ؛ فيقال : أين ما[٣]

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٣٣ .

(٢) في النسخة (ب) بمعني.

(٣) في النسخة (ب) أينما.

ومتى ما[1] لزيادة الإبهام[2] ؛ ذلك أنه عند دخولها يمتنع تخصيص بعض الأحيان[3] وبعض الأوقات ؛ بخلاف ما إذا لم يكن هناك ما.

(**قوله : ويدخل عليهما عند قوم**) قد اختلف في مهما[4]؛ فقيل : هو ما الشرطية دخلت عليها ما ؛ كما دخلت على أين ، ومتى ؛ فصارت[5] ما ما ثم

---

(١) في النسخة (ب) متيما.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص : "و"متى" و"أين"، وهما يتضمنان معنى الاستفهام ، ومعنى الشرط ، تقول: "متى كان ذاك؟ " و"متى تأتني أكرمك" و"أين كنت؟ " و"أين تجلس أجلس" ، ويتصل بهما "ما" المزيدة فتزيدهما إبهاماً.أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ١٣٤/٣ : " ... ، وفيهما معنى المجازاة لإبهامهما ، ووقوعِهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء.

ألا ترى أنك إذا قلت: "متى تَقُمْ أَقُمْ" كان معناه: "إنْ تقم يومَ الجمعة ، أقم فيه إن تقم يومَ السبْت أقم فيه"؟ ، وكذلك إذا قلت: "أيْنَ بيتُك آتِه" معناه: أين بيتُك إن أعرفه آتِه ، و"أين تكن أكن" معناه: إن تكن في المسجد ، أكن فيه إن تكن في السوق ، أكن فيه.

فلما كانت "مَتَى" و"أَيْنَ" يشتمِ لأن على كل اسم من أسماء الزمان ، والمكان ، ويقع الجوابُ عنهما معرفة ، ونكرة ، ولم يكونا مضافَيْن إلى ما بعدهما كـ"إذْ" و"إذا" ، جازت المجازاةُ بهما.

وقد تدخل "ما" "أَيْنَ" و"مَتَى" للجزاء زائدة مُؤكدة ؛ نحو : "متى ما تَقُمْ أَقُمْ" ، و"أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك". ....فإذا دخلت عليهما "مَا" ، زادتْهما إبهاما، وازدادت المجازاةُ بهما حُسْنًا.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) الأحبار.

(٤) قولُ الجمهور إنها اسم ، وذهب ابن يسعون ، والسّهيليّ إلى أنها حرف.

ينظر : توضيح المقاصد ٢٤٠/٤ ، والجنى الدّاني ٦١١ ، والمغني ٤٣٥ .

وقيل: إنها بسيطة وزنها (فَعْلَى) وألِفُها إمّا للتّأنيث ، أو الإلحاق.

وقيل: إنها مركّبةٌ.

ينظر : كتاب حروف المعاني ٢٠ ، وشرح المفصّل ٤٢/٧ ، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤ ، والمغني ٤٣٦ .

(٥) في النسخة (ب) فصار.

مهما[(١)] [(٢)].

وقيل : هو مه متصلة بها ما[(٣)] والظاهر الأول ؛ لوقوع ما الإبهاميه في مثلها من أسماء الشرط ؛ نحو : أينما ، ومتى ما[(٤)].

(**قوله : وإذا في الشعر**) يعني : أن إذا جاءت جازمة في الشعر[(٥)]؛ نحو :-

وإذا تُصِبْك خَصاصةٌ فتَجَمَّل [(٦)]

---

(١) في النسخة (ب) بينهما.

(٢) قال سيبويه ٥٩/٣ : " قال : وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت عليها(ما) لغوا ؛ بمنزلة (ما) مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتك.أ.هـ

قال الفارسي في التعليقة ١٧٣/٢-١٧٤ : "قال أبو علي : لما اسْتُعْمِلَ (ما) في الجزاء ؛ كما اسْتُعْمل في الاستفهام فجُوزِيَ به ؛ كما استُفْهِمَ به ضُمَّ إليها في الجزاء ؛ كما ضُمَّ إلى (أيّ) في قوله عز وجل "أيا ما تدعو" ؛ إلا أن (ما) لما ضُمَّ إليها (ما) الزائدةُ قُلِبَتْ ألفُها هاء لتقارُب المخرجين ، وكراهة اجتماع اللفظين.أ.هـ

(٣) ، وهو مذهب الأخفش ، والزّجّاج ، والبغداديّين.

ينظر : معاني القرآن للزّجّاج ٣٦٩/٢ ، وشرح المفصّل ٤٣/٧ ، وشرح الرّضيّ ٢٥٣/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٤ ، والجنى الدّاني ٦١٢ ، والهمع ٥٤٥/٢ ، والأشمونيّ ١٢/٤.

(٤) في النسخة (ب) متيما.

(٥) المشهور أنه لا يجزم بـ (إذا) إلا في الشّعر.

ينظر : شرح الكافية الشّافية ١٥٨٣/٣ ، والجنى الدّاني ٣٦٧ ، والمغني ١٢٧ .

٦) وهذا البيتُ من الكامل ، وهو لعبد القيس بن خفاف البرجميّ ، وقيل: لحارثة ابن بدر الغدّانيّ.

وصدره :-

استغنِ ما أغناكَ ربُّك بالغنى .. وإذا تُصِبْك خَصاصةٌ فتَجَمَّل

البيت من الكامل ، وهو لعبد قيس بن خفات في الدرر ٣/ ١٠٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧١ ، ولسان العرب ١/ ٧١٢ (كرب) والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٣ ، ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ١/ ٣٨٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٤ ، ومغني اللبيب ١/ ٩٣ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

ينظر : المعجم المفصل ٥٥٢/٦.

وذلك غير لازم[١] ؛ بدليل قوله :-

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهةٌ أُدْعَى لَهَا [٢]　　　وَإِذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ[٣]

والشّاهدُ فيه: (وإذا تصبك) حيث جزم بـ (إذا) وهذا خاص بالشّعر.

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٩٧.: "ولا يجازي بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها ، وتعيين زمانها ؛ فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) بها.

(٣) اللغة : الحيس: تمر يخلط بسمن ، وأقط ، والحيس: الخلط.

المعنى: هذا الشاعر ممن يبر أمه ، ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له عليه يقال له جندب فعجب من ذلك ، ومن صبره عليه ".

البيت من بحر الكامل ، وهو لابن أحمر الكنانيّ في الأزهية ص ١٨٥ ، ولسان العرب ٦/ ٦١ (حيس) وتاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيس) وبلا نسبة شرح المفصل ٢/ ١١٠ ، وكتاب اللامات ص ١٠٦ ، وتاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيس)

ينظر : المعجم المفصل ١٨٨/١.

وقبله :-

يا ضمر أخبرني ، ولست بمخبري .. ، وأخوك نافعك الذي لا يكذب
هل في القضيّة إن إذا استغنيتم .. ، وأمنتم فإنا البعيد الأجنب
وإذا الشدائد بالشدائد مرّة ... أشجينكم فإنا المحبّ الأقرب
عجبا لتلك قضيّة وإقامتي ... في كم على تلك القضية أعجب
ولما لكم طيب البلاد ورعيها .. ولي الثّماد ورعيهن المجدب

و هي لرجل من بني عبد مناة بن كنانة

ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفي: ق ٦هـ) – دراسة ، وتحقيق: الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني – دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧ م – ٢٧٨/١ ، عيون الإخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفي: ٢٧٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٨هـ– ٢٤/٣ ، البخلاء لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء ، الليثي ، أبو عثمان ، الشهير بالجاحظ (المتوفي: ٢٥٥هـ) – دار ، ومكتبة الهلال ، بيروت – الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ – صـ٢٩٢ ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي [هو كتاب شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ نسخه ، وصححه ، وحقق ما فيه ، وخرجه ، وأضاف إليه عبد العزيز الميمني] – لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفي: ٤٨٧هـ) – نسخه ، وصححه ، ونقحه ، وحقق ما فيه ، واستخرجه

وإنمـا ضـعف أمرهـا فـي العمـل ؛ لأن تضـمنها لمعنـى الشـرط غيـر لازم ، وإن اسـتعمالها إنمـا هـو فـي المعـانى التـى لا يشـك فـي وقوعهـا ؛ بخـلاف إن التـى هـى الأصـل فـي البـاب[١] ؛ فلـم يعلموهـا إلا[٢] فـي الشـعر ؛ حطـا لـدرجتها عـن غيرها مما يتضمن معنى إن.

(**قولــه : موضــوعه**[٣]**علــم المعــانى)** ؛ لأن المطلـوب هنـاك تطبيـق الكـلام علـى مقتضـى المقـام ؛ فلابـد مـن الوقـوف علـى هـذه الأسـماء علـى التفصـيل حتـى يتأتى[٤]إيراد كل واحد من هذه الكلمات على مقتضى المقام .

(**قولـــه : علـــى هـــذا القـــدر)** مـن تعـداد الجزئيـات[٥]؛ ، وإلا ففيهـا كثـرة ؛ يقضى إرخاء العنان في مقدارها[٦]برمتها لو أمكن إلى السآمة.

مــن بطــون دواويــن العلــم: عبــد العزيــز الميمنــي – دار الكتــب العلميــة ، بيــروت – لبنــان – ٢٨٨/١.

والشاهد : وقوع (إذا) غير جازمة.

(١) قــال ســيبويه ٦٣/٣ : "وزعــم الخليــل أن إن هــي أم حــروف الجــزاء ، فســألته: لــم قلــت : ذلك؟

فقـال: مــن قبـل أنــى أرى حـروف الجـزاء قـد يتصـرفن فـيكن اسـتفهاما ، ومنهـا مـا يفارقـه مـا ؛ فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة.أ.هـ

(٢) في النســخة (ب) لا .

(٣) في النســخة (ب) موضعه.

(٤) في النســخة (ب) ياتي.

(٥) في النســخة (ب) الجزيات.

(٦) في النســخة (ب) تعدادها.

وأما النوع المعنوي ، وهو الرابع ؛ فإنه صنفان:-

قول السكاكي

أحدهما : التزامي ، وذلك أن تأخذ معنى فعل من غير الفعل لدلالة له عليه ، وأنه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية ، ومعتمدة على أحد الأشياء الخمسة ؛ كنحو : هل في الدار أحد ، وما عندنا شيء و (أو كصيب من السماء فيه ظلمات) ، ولقيته عليه جبة وشي ، وزيد له فرس هو الأعرف .

وإن لم تكن معتمدة ، أو لم يكن المأخوذ منه جملة ظرفية لم يصلح إلا لنصب المفعول المطلق ، أو ما يقوم مقامه ؛ كنحو : على لفلان ألف درهم عرفا ، والله أكبر دعوة الحق:-

وإني لأمنحك الصدود ، وإنني ... قسما إليك مع الصدود لأميل

ونحو : هذا عبد الله حقا ، والحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول ، أو المفعول فيه ؛ كنحو : في الدار زيد أبدا ، ولك غلامي يوم الجمعة ، أو الحال ؛ كنحو : مالك قائما ، و ما شأنك واقفا ، وهذا بعلي شيخا لا ينصب إلا ، وهو متقدم على المعمول في الأقوى.[1]

قول الشارح

(**قوله : وهو الرابع**) إنما قال هذا طلبا منك لتصور ما سبق ، واستحضاره ، وتنبيها أن هذا القسم هو الذى يتم به الأقسام الأربعة في الإيراد.

(**قوله : أحدهما التزامي**) إنما سماه التزاميا إما لأنه مفهوم التزامي ، وهو الظاهر؛ لقوله[2] : وثانيهما ليس بالتزامي .

وإما لأنه التزم[3] أنه هو العامل ، وغيره على أن العامل هو الظرف الساد مسد المقدر ، والفعل المقدر نفسه في ؛ نحو : عرفا ، وقسما ، وحقا ، وغير

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٣٤.

(٢) في النسخة (ب) بقوله : .

(٣) في النسخة (ب) التزام.

مـا تقـول[1] فيمـا ضـرب مـن الأمثلـة ، ولا مشـاحة فـي الاصـطلاح ، وإن كـان مستحدثا .

وإنمـا التـزم ذلـك ، وذهـب إليـه ؛ لأن مـدار المقتضـى للإعـراب علـى هـذا المعنى فيكون هو العامل.

(**قولـه : وذلـك أن تأخـذ**) فيـه نـوع تسـامح ، وكـان الوجـه أن يقـال : وذلـك معنى الفعل [2] المستفاد من غير الفعل ؛ لدلالته عليه.

---

(١) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صــ٥٦ : "والمصـادر المنصـوبة بأفعـال مضـمرة علـى ثلاثـة أنواع:-

مـا يسـتعمل إظهـار فعلـه ، وإضـماره ، ومـا لا يسـتعمل إظهـار فعلـه ، ومـا لا فعـل لـه أصـلاً............ ، ومنـه مـا يكـون توكيـداً إمـا لغيـره ؛ كقولـك : هـذا عبـد الله حقـاً ، والحـق لا الباطـل ، وهـذا زيـد غيـر مـا تقـول : وهـذا القـول لا قولـك : وأجـدك لا تفعـل كـذا ، أولنفسـه ؛ كقولك : له على ألف درهم عرفاً"أ.هـ

(٢) ذهـب ثعلـب مـن الكـوفيّين إلـى أنـه ينتصـب؛ لأن الأصـل فـي قولـك: (أمامـك زيـد) : حـلَّ أمامـك؛ فحـذف الفعـل ، وهـو غيـر مطلـوب ، واكتفـي بـالظّرف منـه ، فبقـي منصـوبا علـى مـا كـان عليه مع الفعل.

وذهب البصريّون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر.

ثم اختلفوا في هذا المقدّر هل هو اسم ، أو فعل؟

ذهـب الفارسـيّ ، والزّمخشـريّ ، وابـن الحاجـب إلـى أنـه فعـل ، وأنـه مـن حيّـز الجملـة ، وتقديره: زيدٌ استقرّ في الدّار ، أو حلّ في الدّار ، ويدلّ على ذلك أمران:-

<u>أحدهما:</u> جوازُ وقوعه صلةً ؛ نحو قولك: (الّذي في الدّار زيدٌ) والصّلة لا تكون إلا جملة.

<u>والثّـاني:</u> أنّ الظّـرف ، والجـارّ والمجـرور لا بـدّ لهمـا مـن متعلّـق بـه ، والأصـل أن يتعلّـق بالفعـل ، وإنمـا يتعلّـق بالاسـم إذا كـان فـي معنـى الفعـل ، ومـن لفظـه ، ولا شـكّ أنّ تقـدير الأصـل الـذي هو الفعل أولى.

وذهـب ابـن السّـرّاج ، وابـن جنّـي - ، واختـاره ابـن مالـك - إلـى أن المحـذوف المقـدّر اسـم ، وأنّ الإخبـار بـالظّرف مـن قبيـل المفـردات ؛ إذ كـان يتعلّـق بمفـرَد ؛ فتقـديرُه: مسـتقرّ ، أو كـائن ، ونحوهما.

<u>والحُجّة في ذلك:-</u>

أنّ أصل الخبر أن يكون مفردًا ، والجملة واقعة موقعه ، ولا شكّ أنّ إضمار الأصل أولى.

<u>ووجهٌ ثانٍ:-</u>

(**قولــه : ومعتمــدة علــى أحــد الأســماء** [١] **الخمســة**) وإنما لم يتعرض لذكر الموصول ؛ نظما له في سلك الموصوف ؛ نحو : جاءنى الذى في الدار غلامه. [٢]

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن المأخوذ منه في ؛ نحو قولك: زيد في الدار غلامه جملة[٣] وإنما يكون كذلك أن لو لم يكن المأخوذ منه هو الظرف وحده ، وهو ممنوع .

وله أن يقول – أيضا – ؛ لو كان معنى الفعل عاملاً لم يكن لاشتراط الاعتماد معنى.

(**قولــه : وهــو الأعــرف**) يعنى : أن اشتراط الاعتماد هو الأعرف ؛ لأن جميع البصريين سوى الأخفش منهم على أن الاعتماد شرطه[٤] [٥].

أنّك إذا قدّرت فعلاً كان جملة ، وإذا قدّرت اسما كان مفرَدًا ، وكلما قلّ الإضمار ، والتقدير : كان أولى.

ينظر: الأصول ٦٣/١ ، واللمع ٧٥ ، والمقتصد ٢٧٥/١ ، والإنصاف ٢٤٥/١ ، والتّبيين ٢٤٩ ، وشرح المفصّل ٩٠/١ ، وشرح الكافية الشّافية ٣٤٩/١ ، وشرح الرّضيّ ٩٣/١ ، والتّصريح ١٦٦/١ ، والأشمونيّ ٢٠٠/١.

(١) في النسخة (ب) الأشيا.

(٢) قال أبو على في التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٩/١ : والدليلُ على أن (الَّذي) وضع لما قال : إنه لا يوصل إلا بالجمل فأما وصْلُهم إياه بالظرف ، فالظرف يَؤول في المعنى إلى أنه جُملة من فعل ، وفاعل.

ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني الذي في الدار ، فمعناه : الذي استقرَّ في الدّار؟.

قال: وتقول: هذا من أعْرِفِ منطلق ، فتجعل (أعْرِفُ) صفة ، وتقول: هذا من أعْرِفُ منطلقا فتجعل (أعْرِفُ) صلةً.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) حملة.

(٤) في النسخة (ب) شرط.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمُّون الظرف المحلّ ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك ؛ نحو قولك : "أمامك زيد ، وفي الدار عمرو" وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحَدِ قَوليه ، وأبُو العباس محمد بن يزيد المبَرِّد من البصريين .

وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء.
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: ذلك ؛ لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد ، وفي الدار عمرو" حلّ أمَامَكَ زيد ، وحلّ في الدار عمرو ، فحذف الفعل ، واكتفي بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به ؛ كما يرتفع بالفعل .
والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالًا لذي حال ، أو صلةً لموصول ، أو معتمدًا على همزة الاستفهام ، أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده "أنَّ" التي في تقدير المصدر؛ فالخبر كقوله تعالى: {فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ} [سبأ: ٣٧] فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفة ؛ كقولك : "مررت برجل صالح في الدار أبوه" ، والحال ؛ كقولك : "مررت بزيد في الدار أبوه" وعلى ذلك قوله تعالى: { وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فيه هدىً ونُورٌ} "فهدى ، ونور" مرفوعان بالظرف ؛ لأنه حال من الإنجيل .
ويدل عليه قوله تعالى : { وَمصدِّقًا لما بَيْنَ يَدَيْهِ } [المائدة: ٤٦] فعطف "مصدقا" على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف ، والصلة كقوله تعالى: {وَمن عنده عِلم الْكِتَابِ} [الرعد: ٤٣] ، والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ} [إبراهيم : ١٠] ، وحرف النفي كقولك: "ما في الدار أحدٌ" ، وأنَّ كقوله تعالى: {وَمِن آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ} [فصلت: ٣٩] فإن ، وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك في موقع الخلاف فيه.
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: أن الاسم بعده يرتفع بالابتداء ؛ لأنه قد تعرَّى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ ههنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح ههنا أن يكون عاملا لو جهين:-
<u>أحدهما:</u> أن الأصل في الظرف أن لا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان ههنا عاملًا لقيامه مقام الفعل ما جاز أن تدخل على العوامل فتقول "إن أمامك زيدًا ، وظننت خلفك عمرًا" ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملًا لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعًا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ، ويُبْطِلُ عمله ؛ كما لا يجوز أن تقول : "إنَّ يقوم عمرًا ، وظننت ينطلق بكرًا" ؛ فلما تعدّاه العامل إلى الاسم ؛ كما قال تعالى: { إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وجَحِيمًا } [المزمل: ١٢] ، ولم يُرْوَ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه.
<u>والثاني:</u> أنه لو كان عاملا لوجب أن يُرْفَعَ به الاسم في قولك : "بك زيد مأخوذ" وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك. ينظر : الإنصاف ١/٤٤-٤٥.

وأما سيبويه ؛ فيقول بالاشتراط إذا كان الواقع بعد الظرف غير حدث ، وبعدم[1] الاشتراط إذا كان حدثا[2].

ولقائل أن يقول : القول باشتراط الاعتماد [3] مطلقا ، أو بعدم[4] اشتراطه[5] كذلك ؛ ليس على ما[6] ينبغى .

وذلك أن الظرف إذا كان مقدرا باسم الفاعل ؛ كان الوجه أن يقال بالاشتراط ؛ كما في اسم الفاعل ، وإن كان مقدراً بالفعل ؛ كان الوجه ألا[7] يقال بالاشتراط .

وتقديره باسم الفاعل ، أو بالفعل بحسب مقتضى المقام ؛ فكان القول بكل واحد من الاشتراط ، وعدم الاشتراط على الإطلاق غير مرضى.

(**قوله : وإن لم تكن معتمدة)** ؛ نحو : على ألف درهم [8] ولم يكن

---

(١) في النسخة (ب) ويقدم.

(٢) وإذا تقدم الظرف ، والمجرور الهمزة ، أو حرف النفي نحو : أفي الدار زيد ، وما في الدار زيد.

فالأخفش يجيز أن يرفع الظرف ، والمجرور ؛ كما يجيز أن يرفع دون اعتماد .

وسيبويه لا يجيز رفعه إذا اعتمد على الهمزة ، أو (ما) ويجيز رفعه إذا اعتمد بكونه وقع خبرًا ، أو صفة ، أو حالاً.

وقال ابن هشام: إذا اعتمد الظرف ، والمجرور ، فالأكثرون على أن ما بعدهما مرتفع بهما ارتفاع الفاعل لا غير ، ومنهم من أجاز الوجهين ؛ كما يرى أبو الحسن إذا لم يعتمد انتهى. ينظر : ارتشاف الضرب ١٠٨٣/٣.

(٣) في النسخة (ب) الاشتراط.

(٤) في النسخة (ب) ، أولعدم.

(٥) في النسخة (ب) الاشتراط.

(٦) في النسخة (ب) كما.

(٧) في النسخة (ب) أن لا .

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٣٨٠/١ : " هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً

وذلك قولك: له علَّى أَلْفُ درهمٍ عُرْفاً. .... ، وإنَّما صار توكيداً لنفسه ؛ لأنه حين قال : له علىّ ، فقد أقرَّ ، واعتَرف ، وحين قال : لأمْيَلُ ، عُلم أنه بعد حَلِفٍ ، ولكنه قال : عُرْفاً

المأخوذ منه جملة ظرفية ؛ نحو : الله أكبر [1].

وهذا الكلام كان أنصار الحق مما يتداعون به ، وكان متعلقاً في ذلك ؛ فكان معنى الفعل مستفاداً منه بحكم [2] العرف ؛ فينصب دعوة الحق ؛ كما نصب عرفا ؛ في قولك : على ألف درهم عرفا.

(قوله : أو ما يقوم مقامه) ؛ نحو : هذا زيد غير ما تقول [3] ؛ فإن

، وقَسَماً ، وتوكيداً ؛ كما " أنه إذا " قال : سِيرَ عليه فقد عُلم أنه كان سَيْرٌ ، ثم قال : سَيْراً توكيداً .أ.هـ

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٨١-٣٨٢ : " فأمّا المضاف فقول الله تبارك وتعالى: "وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ " النمل ٨٨ ، وقال الله تبارك وتعالى: "وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ " الروم ٥-٦ ، وقال جلّ وعزّ: " الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ " السجدة ٧ ، وقال جل ثناؤه: "وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ " النساء ٢٤ .

ومن ذلك: اللهُ أَكبرُ دَعْوةَ الحَقَّ ؛لأنه لما قال جلّ وعزّ: " مر السحاب " ، وقال: " أحسن كل شيء " ، عُلم أنه خَلْقٌ ، وصُنعٌ ، ولكنّه ، وكّد ، وثَبّت للعباد ، ولما قال : " حرمت عليكم أمهاتكم " حتّى انقضى الكلام ، علم الخاطبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم ، مثَبّت عليهم ، وقال: كِتَابَ اللهِ ، توكيداً ؛ كما قال : صُنْعَ اللهِ ، وكذلك : وعْدَ اللهِ ؛ لأن الكلام الذى قبله ، وعد ، وصُنعٌ ، فكأنّه قال جلّ ، وعزّ: وعْداً ، وصُنعا ، وخَلْقا ، وكِتابا ، وكذلك: دَعْوةَ الحَقَّ ؛لأنه قد عُلم أنَّ قولك: اللهُ أكبرُ ، دُعاءُ الحقَّ ، ولكنّه توكيدٌ ؛ كأنه قال : دعاءً حقًّا .أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) حكم.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ٥٦ : " .... ، ومنه ما يكون توكيداً؛ إما لغيره كقولك: " هذا عبد الله حقاً ، والحق لا الباطل" ، و" هذا زيدٌ غير ما تقول" ، و" هذا القول لا قولك" ، و"أجدَّك لا تفعل كذا"..."أ.هـ

وقال سيبويه في الكتاب ٣٧٨/١ : " ما يَنتصب من المصادر توكيداً لما قبله ، وذلك قولك: هذا عبدُ الله حَقًّا ، وهذا زيد الحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول.

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قوله : هذا القولُ لا قولَك إنما نصبهُ كنصبِ غيرَ ما تقول : لأن " لا قولك : " في ذلك المعنى.

غير ماتقول[١] نازل منزلة المصدر ؛ أي : قولا غير ذلك[٢].

(قوله : إنى[٣] لأمنحك الصدود إلى آخره) [٤] وقبله:-

يا دار عاتكة التى اتعزل[٥] خوف العدى وبها الفؤاد[٦]موكل[٧]

ألا ترى أنَّك تقول: هذا القولُ لا ما تقول ، فهذا في موضعِ نصبٍ ؛ فإذا قلتَ: لا قولَك ، فهو في موضع لا ما تقول.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) مكررة.

(٢) في النسخة (ب) غير قولك.

(٣) في النسخة (ب) وإني.

(٤) هذا صدر بيت ، وتمامه :-

إنّى لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّنى............ قَسَماً إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ

اللغة: الصدُود: الإعراض.

المعنى: أيها البيت أقسم إنني لأتظاهر بالإعراض عنك اتقاء ألسنة الناس ، وإنني مع هذا الإعراض لميَّال إليك متعلق بك.

البيت من الكامل ، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٦٦- شعر الأحوص الأنصاري جمعه ، وحققه/عادل سليمان ، وقدم له/ شوقي ضيف – الهيئة المصرية العامة للتأليف ، والنشر ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

من شواهد سيبويه ١/ ١٩٠ على نصب "قسمًا" على المصدر المؤكد لما قبله ، وابن السراج جعله توكيدًا على جهة الاعتراض.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/١٨٥ : " أنه جعل (قسما) تأكيدا لقوله : وإنني لأميل ؛ لأن قوله : إنني إليك لأميل ، جواب قسم ، فجعل (قسما) توكيدا لكلام هو (أقسم) والقسم الذي هذا جوابه محذوف ؛ كأنه قال : أصبحت أمنحك الصدود ، ووالله إني إليك لأميل ، وهم يحذفون اليمين ، وهم يريدونها ، ويبقون جوابها ، ومثله: لتقومن

وقوله : أصبحت أمنحك الصدود؛ يريد أنه يظهر هجر هذا البيت ، ومنفيه ، وهو محب لهم خوفا من أعدائه ، وأتعزل: عنه ، وبه الفؤاد موكل: يريد بمحبته الفؤاد موكل ، والمعنى واضح.

(٥) في النسخة (ب) الذي اتعول.

(٦) في النسخة (ب) لعواد.

(٧) لهذا البيت خبر طريف يدخل في باب التعريض اللطيف ، واللحن الخفيّ الظريف ، وذلك أن المنصور أبا جعفر لما أتى البصرة اختار رجلاً من أهلها أديباً فصيحاً عالماً بأهلها ، وأخبارهم ليقفه على دور إشراف أهل البصرة ، ويعلمه أخبارهم ، فكان يركب معه

ويروى : يا بنت[١]عاتكه التى[٢]اتعزل[٣] [٤].

وعلى الروايتين جاء فتح الكاف ، وكسرها في قوله : إني لامنحك الصدود[٥].

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن معنى الفعل مستفادا أصلا ؛ فضلا من أن يكون مستفادا من الجملة غير الظرفية في البيت.

ويمكن أن يقال : إن معنى البيت[٦] فعل القسم مما يستفاد من الكلام المشتمل على قوله : قسما في البيت ، وهكذا الكلام في ؛ نحو قولك : هذا عبدالله حقا ، وهذا زيد غير [٧] ما تقول.

البصريّ ليلاً ؛ فإذا مرّ المنصور بدار فسأل عن صاحبها قال : يا أمير المؤمنين هذه دار فلان ، وكان من خبره كذا ، وكذا ، وكان من أمره كذا ، وكان البصري لأدبه لا يبدؤه بلفظ حتى يكون جواباً لسؤاله ، فأمر له المنصور في بعض تلك الليالي بصلة فتعقّب عليها فيها المأمور بها ، وهو الربيع بن يونس ، وقال لا بدّ من معاودته فأمسك البصريّ عن ذلك ، وتمادى على حاله من مسايرة المنصور ، ومسامرته.

فمرّ في بعض تلك الليالي بدار عاتكة. فقال مبتدئاً: يا أمير المؤمنين ، وهذه دار عاتكة التي يقول فيها الأحوص:

يا دار عاتكة التي أتعزّل

وسلم ، وانصرف.

ينظر : سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ١/٢٥٩-٢٦٠.

(١) في النسخة (ب) يابيث.

(٢) في النسخة (ب) الذي.

(٣) في النسخة (ب) اتعول.

(٤) ينظر : هذه الرواية في : ثمار القلوب في المضاف ، والمنسوب لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو من صور الثعالبي (المتوفي: ٤٢٩هـ) - دار المعارف – القاهرة- ص٣١٦.

(٥) في النسخة (ب) ساقطة.

(٦) في النسخة (ب) ساقطة.

(٧) في النسخة (ب) عير.

(قولــه : مالــك قائمــا) [١] تمثيلـه بهـذا المثـال ؛ لـيس كمـا ينبغـى ؛ لأن المأخوذ منه في هذا المثال جملة ظرفية ، ومعتمدة على الابتداء [٢].

(قولــه : وهـذا المعنــى لا ينصــب إلا ، وهــو متقـدم علــى المعمــول فــي الاســتعمال الأقــوى) أي : لا يجـوز تقـديم معمولـه فـي اللغـة الفصـحى[٣] علـى مـا ما هو مستفاد منه.

أطلـق القـول فـي أن المصـدر ، والمفعـول فيـه ، والحـال مسـتوية الأقـدام فـي امتنـاع التقـدم[٤] فـي الأقـوي ، والظـرف لـيس كـذلك ؛ لاسـتواء تقديمـه ، وتـأخيره في الاستعمال لمكان التوسع في الظروف.

ولقائـل أن يقـول : يلزمـه أحـد الأمـرين ، وهـو إمـا القـول بعامليـة معنـى الفعل في جميع صور كونه مرادا ، ولفظ[٥] الفعل غير مذكور ؛ كما في ؛ نحو

نحو

---

(١) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صــ٩٠: "والعامـل فيهـا إمـا فعـل ، وشـبهه مـن الصـفات، أو معنـى فعـل، كقولـك: "فيهـا زيـد مقيمـاً" ، وهـذا عمـرو منطلقـاً ، ومـا شـأنك قائمـاً ، ومـا لـك واقفاً .أ.هـ

وقـال ابـن يعـيش شـارحا ٢/١٠ : "وأمـا قـولهم : "مـا شـأنُك قائمًـا؟ " ، و"مـا لـك واقِفًـا؟ " ، فَـ "مـا" اسـتفهام ، وهـو فـي موضـعِ رفـع بالابتـداء ، و"شـأنُك" الخبـرُ ، أو يكـون "شـأنُك" مبتـدأ ، و"مَـا" الخبـرَ قـد تقـدّم ، و"قائمًـا" حـالًا ، والناصـبُ لــ "قائمًـا" "شـأنُك" ؛ لأنـه فـي معنَـى "مـا تَصْـنَعُ" ، أو "مـا تُلابِـسُ فـي هـذه الحـال" ، وكأنّـه شـيءٌ عَرَفَـه المـتكلم مـن المسـؤول الـذي هـو الكـافُ فـي "شـأنُك" ، فسَـألَه عـن شـأنه فـي هـذه الحـال ، وقـد يكـون فيـه إنكـار لقِيامـه ، ويسأله عن السبب الذي أدّى إليه ، فكأنّه قال : "لم قمت".أ.هـ

(٢) في النسـخة (ب) الابتدائية.

(٣) في النسـخة (ب) الفصحاء.

(٤) في النسـخة (ب) التقديم.

(٥) في النسـخة (ب) ، أولفظ.

قولك : زيد[1] في جواب من قال : من ضربت؟[2] ، أو القول بعامليه الفعل المقدر ، أو الساد مسده من الألفاظ [3] والتزام الفرق دونه حرق[4] القتاد[5].

---

(١) في النسخة (ب) زيدا.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٥/٢ : " يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه ، أو سببه ، أو مقارنه ، أو الوعد ، أو السؤال عنه بلفظه (أومعناه) وعن متعلقه ، وبطلبه ، وبالرد على نافيه ، أو الناهي عنه ، أو على مثبته ، أو الأمر به.

فإن كان الاقتصار في مثل ، أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لا زم ، وقد يجعل المنصوب مبتدأ ، أو خبرا فيلزم حذف ثاني الجزءين.

والمقصود هنا التنبيه على حذف الفعل ، وفاعله ، والاقتصار على المفعول به ؛ لأن الباب له ، لكني ذكرت لفظا صالحا للمفعول به ، وغيره من منصوبات الفعل ؛ لأنها كلها متساوية في صحة النصب بفعل محذوف كقولك: زيدا ، لمن قال : من ضربت؟ ، وكقولك: حين ظلم ، لمن قال : متى ، وكقولك: ضربا يردعه ، لمن قال ؛ أي : ضرب ضربته ، وكقولك تأديبا لمن قال : لم ضربته؟ وكقولك مكتوفا ، لمن قال كيف ضربته؟ ، ولغير المفعول به مواضع يستوفي فيها بعون الله بيان ما يحتاج إليه.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) الألفاظ.

(٤) في النسخة (ب) حرق.

(٥) وقوله : ومن دون ذلك خرط القتاد

فهذا مثل من أمثال العرب ، الخَرْطُ: قَشْرُكَ الوَرَقَ عن الشجرة اجتذاباً بكَفِّك ، القتاد: شجيرة شاكة غليظة أصول الشوك ؛ فلذلك يضرب خرطه مثلاً في الأمر الشديد ؛ لأنه غاية الجهد. ينظر : مجمع الأمثال ٢٦٥/١.

النوع الثاني من العامل المعنوي

وثانيهما : ليس بالتزامي ، وأنه عند سيبويه يرفع لا غير ، وعند الأخفش من أصحابنا في مذهبه في الصفة يتخطى الرفع ، وكذا عند خلف الأحمر من الكوفيين في مذهبه في الفاعل ، والمفعول ، ووضع كتابنا هذا حيث أفاد الغرض الأصلي من الكلام في الصفة ، والفاعل ، والمفعول ، وهو معرفة إعرابها أغنى عن التعرض لغير مذهب سيبويه فنسوق الكلام بإذن الله تعالى على مذهبه. (١)

قول الشارح

(**قوله : وثانيهما**) أي : والثانى من صنفي المعنوى ولقائل أن يقول : إنما يكون ذلك صنفين أن لو كان الفاعل المعنوى نوعا حقيقيا ، وكل منهما هو ذلك النوع بقيد .

ويمكن أن يقال : المراد بذلك أنه قسمان ، وإنما قال ليس بالتزامى ؛ لأنه لا يفهم التزاما .

(**قوله : برفع لا غير**) يعنى : أن عمله منحصر في الرفع ، وعند الأخفش غير منحصر ؛ لأنه يرى أن العامل في الصفة هو كونه صفة لمرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ؛ فيكون عمله غير منحصر في الرفع على مذهبه(٢).

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٣٤ .

(٢) قال ابن الأنباري في أسرار العربية صـــ٢١٥ : فإن قيل: فما العامل في الصفة؟

قيل: هو العامل في الموصوف ؛ فإذا قلت: "جاءني زيد الظَّريفُ" كان العامل فيه: جاءني ، وإذا قلت: "رأيت زيدًا الظريفَ" كان العامل فيه: رأيت ، وإذا قلت: "مررت بزيدٍ الظريفِ" كان العامل فيه: الباء؛ هذا مذهب سيبويه.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع ، أوجب له الرفع ، وإلى أنَّ كونه صفة لمنصوب ، أوجب له النصب ، وإلى أنَّ كونه صفة لمجرورٍ ، أوجب له الجر ، والذي عليه الأكثرون هو الأول ، وهو مذهب سيبويه ؛ فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.أ.هـ

وكـذا عنـد خلـف الاحمـر[١] ؛ لأن مذهبـه أن رافـع الفاعـل[٢] الفاعليـة[٣] وناصب المفعول المفعولية[٤] ؛ فيكون غير منحصر في الرفع على مذهبه.

---

(١) خلـف الأحمـر: هـو خلـف بـن حسـان ، ويكنـى أبـا محمـد ، وأبـا محـرز كـان مـولى لبنـي بـردة بـن موسـى الأشـعري ، أعتقـه ، وأبويـه ، وكانـا فرغـانين. كـان أعلـم النـاس بالشـعر ، وكـان شـاعرا وضـع علـى شـعراء عبـد القـيس شـعرا كثيـرا. أخـذ عنـه عيسـى بـن عمـر ، وأبـي عمرو بن العلاء ، وكان يضرب به المثل في عسل الشعر. مات سنة ١٨٠هـ.

ترجمتـه فـي : مراتـب النحـويين ٢٦-٤٧ ، وأخبـار النحـويين ٤٠ ، والأمـالي لأبـي علـي القـالي ، إسـماعيل بـن القاسـم بـن عيـذون بـن هـارون بـن عيسـى بـن محمـد بـن سـلمان (المتـوفى: ٣٥٦هـ) - عنـي بوضـعها وترتيبهـا: محمـد عبـد الجـواد الأصـمعي - دار الكتـب المصـرية - الطبعـة: الثانيـة ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م ١/ ١٥٦ ، والشـعراء والشـعراء ، لابـن قتيبـة ، تحقيـق الـدّكتور مفيـد قميحـة ، دار الكتـب العلميّـة ، بيـروت ، ط (٢) ١٤٠٥هـ- ٧٦٣ ، وطبقات الزبيدي ١١٣ ، ومعجم الأدباء ١١/ ٦٦.

(٢) في النسـخة (ب) الفعل.

(٣) قال ابن النحاس:اختلف الناس في رافع الفاعل ماذا ؟:-

فذهب المحققون من النحاة أن الرافع له ما أسند إليه من الفعل ، أو ما قام مقامه .

ونقـل عـن جماعـة مـن المغاربـة أن مـذهب طائفـة مـن الكـوفيين أن الفاعـل يرتفـع بإحـداث الفعل.

ونقـل ابـن عمـرون رحمـه الله أن مـذهب خلـف الأحمـر -رحمـه الله- أن العامـل فـي الفاعـل معنى الفاعلية .

ونقـل ابـن الـدهان رحمـه الله فـي شـرح الإيضـاح لـه أن مـذهب عيسـى بـن عمـر ، وهشـام ، والكسـائي ، وسـعدان أن الفاعـل يرتفـع بالوصـف ، والمفعـول ينتصـب بخروجـه عـن الوصـف ..

ونقـل غيـرهم أن مـذهب هشـام رحمـه الله أن الفاعـل يرتفـع بالإسـناد ، وهـو الـذي يشـير إليـه كلام ابن جني رحمه الله في اللمع حيث قال :وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه......"أ.هـ

ينظـر : التعليقـة علـى المقـرب - شـرح ابـن النحـاس علـى مقـرب ابـن عصـفور فـي علـم النحـو تحقيـق : د . جميـل عبـد الله عويضـة - وزارة الثقافـة ، عمّـان / الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤ م- صـ٨٠-٨٢.

(٤) ذهـب الكوفيـون إلـى أن العامـل فـي المفعـول النصـب الفعـلُ ، والفاعـلُ جميعًـا ؛ نحـو : "ضرب زيدٌ عمرًا".

فإن قلت : إنما يصح قوله : يتخطى الرفع أن لو كان المعنى الذى يرفع هو بعينه ينصب ، أو يجر.

قلنا: إنما قال يتخطى باعتبار جزئياته[1].

فإن قلت : إنما يصح هذا أن لو كان ذلك المعنى مشتركا بالاشتراك المعنوى ، وهو ممنوع .

قلنا : مشترك بذلك الاشتراك ، وهو ظاهر.

ومذهب سيبويه أن العامل في الموصوف هو العامل في الصفة[2] وذلك أن معنى العامل يتعلق بهما دفعة .

ألا تري أنك إذا قلت : جاءنى[3] رجل كريم لم تصرف[4] المجئ إلى رجل على الإطلاق ؛ بل إلى رجل كريم ؛ فوجب أن يكون عمل العامل منصبا على القبيلين قضاء من حق المعنى .

وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : "ظننت زيدًا قائمًا" تنصب زيدًا بالتاء ، وقائمًا بالظن.

وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل ، والمفعول جميعًا.

ينظر : الإنصاف ٦٦/١.

(١) في النسخة (ب) جريانه.

(٢) قال الرضي ٢٧٢/٢ : " أما الصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، ففيها ثلاثة أقوال:-

قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع ، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي ؛ كما في المبتدأ ، أو الخبر ، وهو كونها تابعة .

وقال بعضهم: إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ، ومذهب سيبويه أولى ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه....أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) جاني.

(٤) في النسخة (ب) يصف.

ومذهب خلف الأحمر من الكوفيين بناء[1] على تفسيره للعامل بأنه هو الذى دعا الواضع إلى ذلك الأثر ، وكان معه داعية ؛ لأن الفاعلية ، والمفعولية كل منهما مما لا يقتضى[2] الإعراب ؛ فيكون عاملا بناء[3] على تفسيره .

(**قوله : ووضع كتابنا حيث أفاد**) يعنى : [4] أن الغرض ، وهو الوقوف على الكيفية التى عليها التركيب لتأدية أصل المعنى مطلقا ، وقد[5]حصل مما سبق ؛ فلا حاجة بنا إلى التعرض لتفصيل[6] أقوال[7] النحويين ، ومذاهبهم .

فإن قلت : لما كان المقصود حاصلا لزمه أن يتعرض لذلك جريا على سننهم .

وسيبويه هو المشهود له في إحراز قصبات السبق في مضمار هذه الصناعة فساق الكلام في البحث عنه على مذهبه ، وكأنهم إنما صاروا إلى تسمية بعض الأشياء[8] عاملا في نوعنا هذا ؛ لأنه طريق صالح لإثبات الضوابط الكلية[9] في هذه الصناعة – أيضا – .

(**قوله : فيما نحن فيه**) من سوق الكلام على مذهب سيبويه من غير تعرض لمذهب غيره .

---

(١) في النسخة (ب) بنا.
(٢) في النسخة (ب) مما يقتضي.
(٣) في النسخة (ب) بنا.
(٤) في النسخة (ب) معني.
(٥) في النسخة (ب) قد.
(٦) في النسخة (ب) لتحصيل.
(٧) في النسخة (ب) أحوال.
(٨) في النسخة (ب) الأشيا.
(٩) في النسخة (ب) الكلمة.

المبتدأ والخبر.

قول السكاكي

اعلم أن المعنى العامل فيما عرفته عند سيبويه ، ومن تابعه من الأئمة شيئان:-

أحدهما :الابتداء ، وأنه يرفع المبتدأ .

والخبر .

ويعنون بالابتداء تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد ؛ كنحو : زيد منطلق ، وحسبك عمرو ، وهل أحد قائم؟ ، ويسمى المسند إليه مبتدأ ، والمسند خبرا .

والمراد عندهم بالعوامل اللفظية ما عملت كأن ، وإن ، وأخواتهما .

ومن شأن المبتدأ إذا كان ضمير الشأن أن يجب تقديمه ؛ كنحو : هو زيد منطلق ، وجوب تقديم الخبر إذا كان فيه معنى استفهام ؛ كنحو : أين زيد؟ ، أو كان ظرفا ، والمبتدأ نكرة غير مقدر : في الدار رجل ، وأن يرتفع الوجوب في الجانبين فيما سوى ذلك .

ولا كلام في جواز الحذف لأيهما شئت عند الدلالة ، ولذا يحمل قوله تعالى : (فصبر جميل) على حذف المبتدأ تارة ، وحذف الخبر أخرى .

وقد جاء حذف الخبر ملتزما في مواضع:-

منها قولهم : ضربي قائما ، وأكثر شربي السويق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما ، وكل رجل وضيعته ، وقولهم : أقائم الزيدان؟ باعتبار ، وقولهم : لولا زيد على أحد المذهبين.(١)

قول الشارح

(قوله : أحدهما الابتداء) (٢) وإنما كان..........=

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٣٥ .

(٢) اختلف العلماء في الابتداء:-

فقيل : هو التعرية من العوامِل اللّفظيّة.

وقيل: هو جعل الاسم أولا ليُخبر عنه.

= هذا عاملا[1] ؛..........................=

وقيل: هو عبارة عن مجموع وصفينهما التّجرّد ، والإسناد.

وقيل: هو علّة ذاتُ أوصاف ثلاثة التّجرّد من العوامل اللّفظيّة لفظًا ، أو تقديرًا ، والتّعرّض لدخولها ، والإسناد.

ينظر : الكتاب ٢/١٢٧ ، والمقتضب ٤/١٢٦ ، والتّبصرة ١/٩٩ ، والمفصل٢٤ ، وأسرار العربيّة ٦٧ ، ٧٦ ، والإنصاف ١/٤٤ ، والتّبيين ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، وشرح المفصل ١/٨٤ ، ٨٥ ، وابن النّاظم ١٠٧ ، ١٠٨ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢/٨١٤ ، ٨١٦ ، وابن عقيل ١/١٨٨ ، ١٨٩ ، والهمع ١/٣٦٣ ، والأشمونيّ ١/١٩٣ ، والصبّان ١/١٩٣.

(١)اختلف العلماء في رافع المبتدأ:-

فذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أنه مرفوعٌ بالابتداء.

وذهب الجرميّ ، والسّيرافيّ ، وكثيرٌ من البصريين إلى أن عامله التّعرّي من العوامِل اللّفظيّة.

وذهب الزّجّاج إلى أن المبتدأ يرتفع بما في النّفس من معنى الإخبار.

وذهب آخرون إلى أن المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه.

وذهب الكوفيّون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، واختاره ابن جِنّي ، وأبو حيّان ، والسّيوطيّ.

وقيل: إنه يرتفع بالعائد من الخبر ، وهو مذهب آخرٌ للكوفيّين.

وقال ابن عقيل بعد ذكر الخلاف: "وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه".

واختلفوا في رافع الخبر:-

فذهب سيبويه ، وأكثرُ البصريين إلى أنه مرفوعٌ بالمبتدأ ، وهو أحدُ قولي المبرّد في المقتضب ٤/١٢.

ونُسب إلى أبي على الفارسيّ ، وابن جِنّي ، واختاره ابن مالكٍ في التّسهيل.

وذهب الأخفش ، وابن السّرّاج ، والزّمخشريّ ، والسّيوطيّ إلى أنه مرفوع بالابتداء.

وقيل: إنّ الخبر يرتفع بالابتداء ، والمبتدأ معًا ، وهو أحدُ قولي المبرّد .

ينظر : المقتضب ٢/٤٩ ، ٤/١٢٦.

وهو مذهب ابن السّرّاج الذي قرره في كتابه الأصول ١/٥٨.

وكذلك ابن جنّي الّذي قرّره في كتابه الخصائص ٢/٣٨٥.

وقال عنه ابن يعيش ١/٢٢٣:-

"وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريّين".

وذهب الكوفيّون إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ ، وهو اختيار ابن جنّي ، وأبي حيّان ، والسيوطي.

وقال ابن عقيل – بعد ذكر الخلاف –: "وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه".

لأن[1] مما يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب ، وهو كون الاسم مسندا إليه ، أو مسندا[؛ لكون الإسناد مأخوذا فيه] [2] ؛ فيكون عاملا لأنا لا نعني بالعوامل سوي هذا .

ولقائل أن يقول إنما يكون الابتداء على تفسيرهم عاملا أن لو كان مما دعا الواضع إلي ذلك للأبد ، وكان معه داعية .

فإن قلت :يحصل معه الداعي ، وهو كون الاسم مسندا إليه ، أو مسندا] [3] ؛ لكون الإسناد مأخوذ فيه.

قلنا : إنما يصح[4] هذا أن لو لزم من تجريد الاسم لأجل الإسناد تحقق الإسناد .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن الإسناد معنى نسبى ؛ فإذا قلت : زيد ؛ قيل : المصير إلى الخبر لم يتحقق الإسناد ؛ لأنه لا يتحقق بدون الطرفين ، وإذا لم يتحقق وجب ألا[5] يرتفع[6] الخبر فلا يصح[7] القول بعاملية هذا المعنى .

ينظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ١٢٦/٤ ، والتّبصرة ٩٩/١ ، والمفصل ٢٤ ، وأسرار العربيّة ٦٧ ، ٧٦ ، والإنصاف ٤٤/١ ، والتّبيين ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، وشرح المفصل ٨٤/١ ، ٨٥ ، وابن النّاظم ١٠٧ ، ١٠٨ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٨١٤/٢ ، ٨١٦ ، وابن عقيل ١٨٨/١ ، ١٨٩ ، والهمع ٣٦٣/١ ، والأشمونيّ ١٩٣/١ ، والصبّان ١٩٣/١.

(١) في النسخة (ب) ؛ لأنه .

(٢) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٣) في النسخة (أ) مابين المعكوفين ساقط.

(٤) في النسخة (ب) صح.

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

(٦) في النسخة (ب) بزيادة : (المبتدأ ، وإذا صرت إلي الخبر كان المبتدأ معلوما ؛ فلا يتحقق الإسناد لما قلنا: فوجب أن لا يرتفع المبتدأ).

(٧) في النسخة (ب) ؛ فلا يصح.

وإنما قيل : تجريد الاسم ؛ بناء على تجويز [١] أن يكون الاسم[٢] مقرونا بشئ من العوامل ، وهل هذا إلا من باب التجوز[٣] ؛ لأنه نزل التجويز منزلة الحصول ؛ حتى قيل : بالتجريد على أن الابتداء على تفسيرهم لا يشتمل ؛ نحو قولك : ديز لفظ مهمل ، ونحو : قولك : ضرب زيد يوم الجمعة جملة ؛ لأن كلا منهما ليس باسم مع أنه مبتدأ[٤].

(قوله : ؛ كنحو : زيد منطلق) مثل بثلاث[٥] أمثلة ؛ إيذانا بأن الخبر يكون مشتقا ، وغيره ، وواقعا في حيز[٦] الإنشاء.

(قوله : والمراد بالعوامل اللفظية[٧]: علمت) ولقائل أن يقول : يجب على هذا ألا[٨] يكون المبتدأ[٩] في قولك : علمت لزيد منطلق مرفوعا ؛ لعدم التجريد.

فإن قلت : مجردا[١٠] ؛ إذ لا عمل له.

قلنا : إن أردت أنه لا عمل له لفظا فمسلم ، وإن أردت أنه لا عمل له مطلقا ؛ فممنوع.

---

(١) في النسخة (ب) يجوز.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(بناء على تجويز أن يكون الاسم).

(٣) في النسخة (ب) التجويز.

(٤) في النسخة (ب) مبتدأء.

(٥) في النسخة (ب) بثلاثة.

(٦) في النسخة (ب) خبر.

٧) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٣٠١/١ : " الّذي يُغَيِّرُ المبتدأ عن حاله ثلاثة ، وهي:-
العوامِل اللفظيّة؛ فمنها: ما ينصب المبتدأ ، وهي: (إنّ) وأخواتهَا ، ومنها: ما ينصبُ الخبر ، وهي: (كان) وأخواتها ، ومنها: ما ينصبهما مَعًا ، وهي: (ظننت) وأخواتها.أ.هـ

(٨) في النسخة (ب) أن لا .

(٩) في النسخة (ب) المبتدأء.

(١٠) في النسخة (ب) مجرد.

وله أن يقول : يجب أن يكون زيد في : ضرب زيد مبتدأ[١] ؛ لأنه مجرد عن[٢] تلك العوامل مع الإسناد ، والجواب عن البعض ظاهر.

(**قوله : وأخواتهن**) مما[٣] كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ ، والخبر.

(**قوله : أن يجب تقديمه**) [٤] ؛ لأن تأخيره يخل[٥] بالغرض ، وهو الإبهام أولا ، والتفسير [٦] آخرا.

(**قوله : معنى الاستفهام**[٧]) [٨] ؛ لأن الاستفهام آية الاعتناء بالشيء ، ، والاهتمام به ؛ فكان الوجه أن يكون مقدما في الكلام .

---

(١) في النسخة (ب) مبتدأ.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) ما.

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٩٩ : "ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن ؛ كقولك: هو زيد منطلق ؛ لأنه لو قدم خبره عليه ؛ فقيل : زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن ، ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن في الخبر.

(٥) في النسخة (ب) يحل.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة :(أن يكون مقدما في الكلام اجراء).

(٧) في النسخة (ب) استفهام.

(٨) قال ابن السراج في الأصول ١/٦٠-٦١ : " فأما قولك: كيف أنت، وأين زيد ، وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء "فأنت ، وزيد" مرتفعان بالابتداء "وكيف ، وأين" خبران.

فالمعنى في كيف أنت، على أي حال أنت ، وفي: "أين زيد" في أي مكان ، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام ، وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه.

؛ ألا ترى أنك إذا سئلت: كيف أنت؟ فقلت: صالح، إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر.

وكذلك إذا قال : أين زيد، فقلت: في داري، فإنما أخبرت بما اقتضته أين، ولكن جميع هذا ، وإن كان خبرًا ؛ فلا يكون إلا مبدوءًا به........" .

وقال ابن يعيش ١/٢٣٧ : "وأما قوله : "وفي قولهم : "أَيْنَ زيدٌ ؟" ، و"كَيْفَ عمرٌو؟" ، و"متى القتالُ" في ريد أنه قد ؛ التزم هاهنا تقديم الخبر – أيضا – ، وإنّما قُدّم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام .

(**قولــه : أو كــان الخبــر ظرفــا ، والمبتــدأ**[١] **نكــرة)** [٢] ذكـر[٣] المصـنف وجـه التـزام التقـديم[٤] فـي القسـم الثالـث ؛ فـنحن نـذكر هنـاك مـا عنـدنا[٥] إذا أفضـت النوبة إليه .

(**قولــه :** [٦]**مصــدرا)** احتـراز عـن قولـك : سـلام عليـك ، وويـل لـك ، ومـا أشبههما من المصادر المدعو بها[٧].

وذلــك أنـــك إذا قلـــت: "أَيْـــنَ زيـــدٌ؟" ، فأصـــله: أزيـــدٌ عنـــدك؟ ، فحـــذفوا الظـــرفَ ، وأتـــوا بـــ "أَيْـــنَ" مشـــتمِلةً علـــى الأمكنـــة كلِّهـــا ، وضـــمنوها معنـــى همـــزة الاســـتفهام ، فقـــدّموها لتضـــمنها الاســـتفهام ، لا لكونها خبرًا.

وكذلك إذا قلت: "كَيْفَ زيدٌ؟" معناه: على أي حالٍ زيدٌ.

وينظر : المقتصد ١/٢٢٤ ، وشرح عيون الإعراب ٩٦ ، وكشف المشكِل ١/٣١٦ .

(١) في النـــســـخـــة (ب) والمبتدأء.

(٢) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٤٤ : "وقــد ؛ التــزم تقديمــه فــي مــا وقــع فيــه المبتــدأ نكــرةً ، والخبر ظرفاً ، وذلك قولك في الدار رجل.

(٣) في النـــســـخـــة (ب) ذكره.

(٤) في النـــســـخـــة (ب) التقدم.

(٥) في النـــســـخـــة (ب) فاعتنينا.

(٦) في النـــســـخـــة (ب) بزيادة :(غير).

(٧) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٤٤ : "وأمــا ســلامٌ عليــك ، وويــل لــك، ومــا أشــبههما مــن الأدعية فمتروكةٌ على حالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل

قــال ابــن يعــيش شــارحا ١/٢٣٧ : " لمــا تقــدّم مــن كلامــه أنــه قــد ؛ التــزم تقــديمُ الخبــر إذا وقــع المبتــدأ نكــرةً ، والخبــر ظرفًــا ، أورد علــى نفســه إشــكالا ، وهــو قــولهم : "ســلامٌ عليــك" ، و"وَيْــلٌ لـــه" ، فـــإن المبتـــدأ نكـــرةٌ ، والخبـــرُ جـــارٌ ومجـــرورٌ ، ولـــم يتقـــدّم علـــى المبتـــدأ ، ثـــم أجـــاب بـــأن المبتـــدأ فـــي قولـــك: "لـــك مـــالٌ" ، و"تَحْتَـــك بِســـاطٌ" إنّمـــا ؛ التـــزم تقـــديمُ الخبـــر هنـــاك خوفًـــا مـــن التباسِ الخبر بالصفة ، وهاهنا لا يُلْبَس ؛ لأنه دعاءٌ ، ومعناه ظاهرٌ.

ألا تــرى إنّــك إذا قلــت: "ســلامٌ عليــك" و"ويــلٌ لــه" بــالرفع كــان معنــاه كمعنــاه منصــوبا ، وإذا كــان منصــوبا كــان منــزلًا منزلــة الفعــل ، فقولُــك: "ســلامًا عليــك" ، و"ويــلًا لــك" بمنزلــة: "سَــلَم الله عليــك" ، و"عَــذَّبَكَ الله" ؛ فلمــا كــان المعنــى فيــه ينــزع إلــى معنــى الفعــل ، لــم يُغيــرَّ عــن حالــه ؛ لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدَّمًا.

(**قولــه : فيمــا ســوى ذلــك)** أطلـق القـول بارتفـاع الوجـوب فيمـا سـوى ذلـك ، ولــيس كــذلك ؛ لمكــان وجــوب تقــديم الخبــر فــي ؛ نحــو :قولــك : فــي الــدار صــاحبها[1] ووجــوب تقــديم المبتــدأ فيمــا كانــا متســاويين تعريفــا ، أو تخصيصــا ، أو كـان الخبـر فعـلا لـه ؛ نحـو : زيـد أخـوك ، وأفضـل منـك أفضـل منـى ، وزيـد ضرب[2].

(**قولـــه : ولـــذا**) أي : ولجـواز حـذف كـل منهمـا عنـد الدلالـة ؛ قيـل : بحذف المبتدأ تارة ، وبحذف الخبر أخرى[3]؛ في قوله تعالى: [4] **(فَصَبْرٌ**

---

(١) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٤٤ : "وقــد ؛ التــزم تقديمــه فــي مــا وقــع فيــه المبتــدأ نكــرةً ، والخبر ظرفاً ، وذلك قولك في الدار رجل.أ.هـ

وقــال ابــن الحاجــب فــي الكافيــة صـــ١٦ : "وإذا تضــمن الخبــر المفــرد مــا لــه صــدر الكــلام مثــل: (أيــن زيــد؟) ، أو كــان مصــحّحا لــه مثــل: (فــي الــدّار رجــل) ، أو لمتعلّقــه ضــمير فــي المبتــدأ مثــل: (علـــى التّمـــرة مثلهـــا زبـــدا) ، أو كـــان خبـــرا عـــن (أنّ) مثـــل: (عنـــدي أنـــك قـــائم) وجـــب تقديمه.أ.هـ

(٢) قــال ابــن الحاجــب صـــــ١٦: "وإذا كــان المبتــدأ مشــتملا علــى مــا لــه صــدر الكــلام مثــل: (مــن أبــوك؟) ، أو كانــا معــرفتين مثــل: (زيــد القــائم) ، أو متســاويين مثــل: (أفضــل منــك أفضــل مني) ، أو كان الخبر فعلا له مثل: (زيد قام) وجب تقديمه.أ.هـ

(٣) قــال ابــن جنــي فــي اللمــع صـــ٣٠ : "واعلــم أَن المبتــدأ قــد يحــذف تَــارَة ، ويحــذف الْخَبَــر أُخْرَى ، وَذَلِكَ إِذا كَانَ فِي الْكَلَام دلَالَة على المحْذُوف .

فــإِذا قَــال لَــك الْقَائِــل : مــن عنــدك؟ قلــت : زيــدٌ ؛ أَي : زيــد عنــدي ، فحــذفت عنــدي ، وَهــو الْخَبَــر ، وَإِذا قَــال لَــك كَيــفَ أَنْــت قلــت : صــالحٌ ؛ أَي : أَنــا صَــالح فحــذفت أَنَــا ، وَهــو المبتــدأ قَــال الله سُــبْحَانَهُ { طَاعَــة وقَــول مَعْــرُوف } محمــد ٢١ ؛ أَي : طَاعَــة وقَــول مَعْــرُوف أمثــل من غَيرهمَا ، وَإِن شِئْت كَانَ التَّقْدِير : أمرنَا طَاعَة وَقَول مَعْرُوف........"أ.هـ

وقــال ابــن الحاجــب صـــــ١٧-١٦: "وقــد يحــذف المبتــدأ لقيــام قرينــة جــوازا ، كقــول المســتهلّ: (الهلال والله!).

والخبر جوازا ، مثل (خرجت فإذا السّبع).

ووجوبــا فــي مــا ؛ التــزم فــي موضــعه غيــره ، مثــل: (لــولا زيــد لكــان كــذا) و(ضــربي زيــدا قائمــا) و(كلّ رجل وضيعته) و(لعمرك لأفعلن كذا).أ.هـ

(٤) في النـــســـخـــة (ب) تع.

جَمِيـــلٌ)[١] ممــا[٢] يحتمــل الــوجهين[٣] [٤] ؛ بــل كــان مــا هــو المحــذوف فيــه متعينا.

ويمكــن أن يقــال : كــان متعينــا[٥] ، أو أن المقاولــة[٦] بقــرائن الأحــوال ؛ لكــن بعــد النقــل إلــى الغيــر لــم يبــق متعينــا لفــوات تلــك الأحــوال الدالــة ؛ فلــذلك قيــل : باحتمال الوجهين .

(**قوله : ضربي زيداً قائما**) [٧] قال أكثر البصريين تقديره : ضربي زيدا زيدا

---

(١) سورة يوسف آية : ١٨ ، ٨٣.

(٢) في النـــســـخـــة (ب) ساقط.

(٣) في النـــســـخـــة (ب) الأمرين.

(٤) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٤٦ : "ومنـــه قولـــه تعـــالى: " **فَصَـــبْرٌ جَمِيـــلٌ** " يوســـف ١٨ يحتمل الأمرين ؛ أي : فأمري صبر جميل ، أو فصبر جميل أجمل.

قـــال ابـــن يعـــيش شـــارحا ٢٤٠/١ : "وقولـــه تعـــالى: {**فَصَـــبْرٌ جَمِيـــلٌ**} يوســـف ١٨ احتمـــل الأمـــرين ، وذلـــك أن يكـــون "صـــبرٌ" مبتـــدأ ، والخبـــر محـــذوف ، والمعنـــى: فصـــبرٌ جميـــلٌ أجمـــلُ مـــن غيره ، أو فعندي صبرٌ جميلٌ.

وجـــاز الابتـــداء بقولـــه : صـــبرٌ جميـــلٌ ، وهـــو نكـــرةٌ، ؛ لأنهـــا قـــد وصـــفت ، والنكـــرةُ إذا وصـــفت جاز الابتداء بها ، وقد تقدّم بيانُ ذلك .

ويجـــوز أن يكـــون "صـــبرٌ جميـــلٌ" خبـــرًا ، والمبتـــدأ محـــذوفٌ ، والتقـــدير : فـــأمري صـــبرٌ جميـــلٌ ، أو صنْعي صبرٌ جميلٌ.

(٥) في النـــســـخـــة (ب) متعين.

(٦) في النـــســـخـــة (ب) المعادلة.

(٧) قــال الزمخشــري فــي المفصــل صـــ٤٦ : " "وقــد التــزم حــذف الخبــر فــي قــولهم : "لــولا زيــد لكان كذا" لسد الجواب مسدة.

وممـــا حـــذف فيـــه الخبـــر لســـد غيـــره مســـدَّه قـــولهم : "أقـــائمٌ الزيـــدان" ، و"ضـــربي زيـــداً قائمـــاً" ، و"أكثـــر شـــربي الســـويق ملتوتـــاً" ، و"أخطـــب مـــا يكـــون الأميـــر قائمـــاً" وقـــولهم : "كـــل رجـــل وضيعته"".

حاصل[(١)] [(٢)] إذا كان قائما ؛ فحذف[(٣)] حاصل [ثم إذا كان لدلالة قائما على الظرف.

وقال أكثر الكوفيين تقديره : ضربي زيدا إذا كان قائما حاصل[(٤)]][(٥)].

وقال بعضهم : لا حذف في الكلام أصلا ؛ لأن المصدر قام مقام الفعل ؛ كأنه قيل : ضربت زيدا قائما [(٦)] .

وقال بعض المتأخرين[(١)] التقدير هو الأول ؛ لأن المقصود هو الحكم على ضرب زيد على الإطلاق ؛ فيكون إذا كان من قيود الخبر لا من قيود المبتدأ[(٢)]؛ ولأنه لو كان المصدر [(٣)] مقام الفعل ؛

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) ذهب سيبويه ، وجمهور البصريين: على أنه زمان مضاف إلى فعله تقديره: إن كان الضرب لم يقع إذا كان ، وإن كان قد وقع يقدر إذا كان ، وكان هذه المقدرة تامة لا ناقصة ، والحال من الضمير المستكن في كان ، والعامل فيها كان .

ومذهب الأخفش ، والفراء ، والمبرد أن العامل فيها المصدر ، فلو كانت الحال من زيد عمل فيها ما عمل فيه ، وهو ضربي ، ولا تغني الحال عن الخبر؛ بل كنت تقول: ضربي زيدًا قائمًا شديد.

ينظر : ارتشاف الضرب٣/١٠٩٣.

وزعم ابن عصفور: أن هذا الخبر الذي قدره البصريون مما يجب حذفه.

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) وقال أبو حيان في الارتشاف ١٠٩٣/٣ : " وقال الكوفيون في ما نقل عنهم ابن السيد ، وابن هشام: الخبر محذوف بعد الحال تقديره: واقع ، أو يقع ، أو ثابت.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٦) ذهب ابن درستويه ، والأخفش الأصغر: إلى أنه لا خبر له؛ إذ هو واقع موقع ضربت ، أو اضرب ، وهو نظير : أقائم الزيدان؟.

ينظر : ارتشاف الضرب: ١٠٩٢/٣.

وزاد الرضي في شرح الكافية للرضي ١٠٥/١: " ذهب ابن درستويه ، وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل ؛ كما قلنا ، فمعنى : ضربي زيدا قائما: اضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان عندهما؟.."أ.هـ

(١) قال الرضي ١/١٠٦-١٠٧ : "والدليل على بط لأن مذهب الكوفية أن كلهم متفقون على أن معنى : ضربي زيدا قائما: ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية ، والأخفش ، وبيانه مبني على مقدمة ، وهي أن اسم الجنس ، أعني الذي يقع على القليل ، والكثير بلفظ الواحد ، إذا استعمل ، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه ، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس ، أخذا من استقراء كلامهم ، ....

فإذا تقرر هذا قلنا: إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه ؛ بل الحال عندهم قيد في الخبر في بقى الجنس على العموم ؛ فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام ، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه ، أعني ما أضرب زيدا إلا قائما.

وأما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى: ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل ، وهو غير مطابق للمعني المتفق عليه ؛ لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام ، حصول الضرب المقيد بالقعود ، أيضا في وقت آخر ، فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه ، وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه أيضا ؛ لأنه لا حصر في قولك: أضرب زيدا قائما.

وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ إنه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ؛ لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ .

وكذا نقول في قولهم : (أكثر شربي السويق ملتوتا) إن معناه أن شربي له ملتوتا أكثر من شربه غير ملتوت ، فلو قدرناه على مذهب الكوفية: أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل ، لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه .

إذ يجوز أن تقول : هذا اللفظ ، وتريد إذن من شربه ملتوتا عشر مرات ، وغير ملتوت ألف مرة ، وتريد بأكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا ، فإنه أكثر شربه ملتوتا.

ويرد على مذهب الأخفش :-

حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع ؛ إذ هو بتقدير " أن " الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف ؛ إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه ؛ فلا بأس بحذفه ؛ كما قال سيبويه في باب المفعول معه إن تقدير: مالك ، وزيدا ، مالك ، وملابستك زيدا...."أ.هـ بتصرف يسير.

(٢) في النسخة (ب) المبتدأء.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(قام).

لاستقل[١] بفاعله كلاما ، ولأنه ليس بمعنى[٢]: ضربت زيدا قائما.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن المعنى المقصود بهذا الكلام هو الحكم على : ضرب زيد على الإطلاق في كلامهم ، وكيف يقول بأن المعنى ذلك من يقول : بأن الظرف من قيود المبتدأ[٣] وكذلك من يقول : بأن معناه : ضربت زيدا قائما .

(**قوله**[٤] : **لا ستقل بفاعله كلاما**) لكن لا يستقل .

قلنا: لا نسلم أنه لا يستقل.

والحق أن المرجع في[٥] تحقيق ذلك إلى المعنى المراد بهذا التركيب في كلامهم ؛ فإن تعدد المراد بحسب المقام تعدد[٦] التقدير ، وإن لم يتعدد [لم يتعدد] [٧] التقدير[٨] وكان المرجع في تحقق[٩] ذلك إلى مظان[١٠] استعمالهم .

.

(**قوله : وأخطب ما يكون الأمير قائما**) [١١] [١٢] من باب الإسناد المجازى ؛ أي : أخطب أحوال وجوده حاصل إذا كان قائما.

---

(١) في النسخة (ب) لا يستقل.

(٢) في النسخة (ب) معني.

(٣) في النسخة (ب) المبتدأء.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) تعدده.

(٧) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٨) في النسخة (ب) التقرير.

(٩) في النسخة (ب) تحقيق.

(١٠) في النسخة (ب) مكان.

(١١) في النسخة (ب) قايما.

(١٢) قال ابن يعيش ١/٢٤٤ –٢٤٥ : "وأما المسألة الثالثة: وهي "أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا" ، فهي في تقديرِ حذفِ الخبر كالمسألة الأولى ؛ إلا أن فيها اتساعًا أكثرَ من الأولى ، وذلك أنّ فيها وجهيْن من التقدير:-

والأظهر أن يجعل إذا كان خبرا ؛ بأن يكون التقدير : أخطب أوقات وجوده ؛ إذ[١] تقدير الأوقات هو الشائع[٢] الكثير في باب المصادر ؛ نحو : خفوق النجم[٣] [٤].

أحدُهما : نحو : المسألة قبلها ؛ فقولُك: "أخطبُ ما يكون الأمير" بمعنَى"أخطبُ كَوْنِ الأمير" ؛ لأن "مَا" مع الفعل بتأويلِ المصدر...................

وكذلك مَا يَكُونُ بمعنَى الكون ، والمرادُ بكونه وجوده ، والتقدير : أخْطَبُ وجود الأمير إذا كان قائمًا ، جُعل وجوده خطيبًا مبالغة ، ويكون "إذًا" الخبرَ ، وهو في موضع نصبٍ بالاستقرار على ما تقدَّم ، يدلّ على ذلك أنه قد حُكي عن بعضِ العرب: "أخطبُ ما يكون الأمير يومَ الجمعة" بنصبِ "يوم" ، فدلّ ذلك على أنّ "إذا" في موضعِ نصب ؛ كما تقول: "زيد عندك " وفيه ضميرٌ ، والظرفُ ، والضميرُ في موضعِ رفع ؛ لأنه الخبرُ.

الوجه الثاني : أن يكون قوله : "أخطب ما يكون" بمعنى الزمان ؛ لأن "مَا" تكون بمعنى الزمان ؛ لأنها في تأويل المصدر ، والمصدر يُستعار للزمان على تقديرِ حذفِ مضاف ، كأنه قال : "أخطبُ أوقاتِ كونِ الأمير" ؛ كما يُقال: "مَقْدَمَ الحاجّ" ، و"خُفُوقَ النجْم" ، أي: زمن مقدمِ الحاج ، وزمن خفوقِ النجم.

ويكون الخبرُ "إذا كان قائمًا" على ما تقدّم ؛ إلا أن "إذًا" على هذا في موضع رفع خبرًا عن الأوّل ؛ كما تقول: "وقتُ القِتال يومُ الجُمْعة".

فكأنّه قال : "أخطبُ الأوْقات الّتي يكون الأمير فيها خطيبًا إذا كان قائمًا.."أ.هـ

(١) في النسخة (ب) أو .

(٢) في النسخة (ب) السايع.

(٣) في النسخة (ب) صوف الحم.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص٨١: "وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام، فيقال : "كان ذلك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر"، ومنه "سير عليه ترويحتين" ، و"انتظر به نحر جزورين".

وقال سيبويه في الكتاب ٢٢٢/١ : " هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِيناً لسعة الكلام ، والاختصار ، وذلك قولك: مَتَى سير عليه ؟ في قول الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاةَ العَصر. فإنما هو زمن مَقْدمِ الحاجَّ ، وحينَ خُفوقِ النجم ، ولكنَّه على سعة الكلام ، والاختصار.

(**قولــه : وكـل رجـل وضـيعته)** [1] فـإن قلـت : لـم لا يجـوز أن تكـون الـواو التى بمعنى مع خبرا [2].

قلنـا : لأنهـا حـرف ، واسـتعمال الكلمـة مجـازا لا يخرجهـا عـن حكمهـا الأصلى ؛ فلم يصح الحكم عليها بالخبرية .

(**قوله : أقائم الزيدان ؟**) [3]باعتبار ذلك أن يكون مقدرا بالمصدر

---

(١) وهـو أن يكـون المبتـدأ معطوفًـا عليـه اسـم بـواو هـي نـص فـي المعيّـة ؛ نحـو : (كـلّ رجـل ، وضيعته) ، والتقدير : كلّ رجل ، وضيعته مقترنان.

ينظـر : شـرح عمـدة الحـافظ ١/١٧٦ ، وابـن النّـاظم ١٢٣ ، وأوضـح المسـالك ١/٢٢٠ ، وابـن عقيل ١/١٤٥.

قـال ابـن يعـيش ١/٢٤٦ :" وأمـا قـولهم : "كـلُّ رجـل ، وضَـيْعَتَهُ" فـالمرادُ كـلُّ رجـل ، وضـيعتُه مقرونـان إلا أنّـك حـذفت الخبـرَ ، واكتفيـتَ بـالمعطوف، ؛ لأن معنـى الـواو هنـا كمعنّـى "مَـعَ" ، فقولُـك: "كـل رجـل ، وضـيعته" بمعنَـى: مـع ضـيعته ، وهـذا كـلامٌ مكتـفٍ فـالواو ههنـا كـالواوفي قولـك: "اسـتوى المـاءُ ، والخَشَـبَةَ" ؛ إلا أن قولنـا: "اسـتوى المـاء ، والخشـبة" أولـه فعـلٌ يعمـل فيـه ، ولـيس ههنـا فعـلٌ ، وإنّمـا هـو اسـم عُطـف علـى اسـم بـالواو التـي معناهـا معنَـى "مَـعَ" ، فعُطفتْ لفظًا ، والمعنى معنى الملابَسة.

واعلـم أن الـواو التـي بمعنَـى "مَـعَ" لا بـدّ فيهـا مـن معنَـى الملابسـة ، والـواو التـي لمطْلَـقِ العطـفِ قـد تخلـومن ذلـك ؛ ألا تـرى أنّـك إذا قلـت: "مـا صـنعتَ ، وأبـاك" المعنـى: مـا صـنعت مـع أبيـك ، ومـا صـنع أبـوك معـك ، وكـذلك إذا قلـت: "كـلّ رجـلٍ ، وضـيعتَه" ؛ لأن معنـاه مـع ضـيعته ، ولـو قلـت: "زيـدٌ ، وعمـرٌو خارجـان" لـم يجـز حـذفُ الخبـر ؛ لأنـه لـيس فـي اللفـظ مـا يـدلّ عليـه ، ولـيس كـذلك "كـل رجـلٌ ، وضـيعته"، ؛ لأن معنـاه: مـع ضـيعته ، و"مَـعَ" تـدلّ علـى المقارَنـة فاعرفه.

(٢) قـال ابـن عقيـل ١ /١٤٥: "وقيـل: لا يحتـاج إلـى تقـدير الخبـر؛ لأن معنـى "كـل رجـل ، وضـيعته" كـل رجـل مـع ضـيعته ، وهـذا الكـلام تـام لا يحتـاج إلـى تقـدير خبـر ، واختـاره ابـن عصفور في شرح الإيضاح". ا.هـ.

قـال ابـن هشـام فـي أوضـح المسـالك ١/٢٢١ : "وزعـم الكوفيـون ، والأخفـش أن نحـو : "كـل رجل وضيعته" مستغنٍ عن تقدير الخبر؛ لأن معناه مع ضيعته.

(٣) قـال ابـن يعـيش ١/٢٤٣ : " "ومـن ذلـك قـولهم : أقـائمٌ الزيـدان" يعنـي أنـه حُـذف الخبـر لِسَـدّ لفاعـل مَسَـدَّه ، واعلـم أن قـولهم : "أقـائمٌ الزيـدان" إنّمـا أفـاد نَظَـرًا إلـى المعنـى ؛ إذ المعنـى: أيقـوم الزيـدان؟ فـتَمَّ الكـلامُ ، ؛ لأنـه فعـلٌ ، وفاعـلٌ ، و"قائمٌ"هنـا اسـم مـن جهـةِ اللفـظ ،

بـأن يكـون التقـدير : أقيـام[١] الزيـدين حاصـل ؛ مثـل مـا يقـع الفعـل مبتـدأ[٢] بتقـدير المصـدر ؛ نحـو : **(تسـمع بالمعيـدي خيـر مـن أن تـراه)** [٣] ، وذلـك

وفعـلٌ مـن جهـةِ المعنـى ؛ فلمـا كـان الكـلام تامًّـا مـن جهـة المعنـى أرادوا إصـلاح اللفـظ ، فقـالوا: "أقـائمٌ" مبتـدأ ، و"الزيـدان" مرتفـعٌ بـه ، وقـد سـد مسـدَّ الخبـر مـن حيـث إن الكـلام تَـمَّ بـه ، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة.

ولـو قلـت: "قـائم الزيـدان" مـن غيـرِ اسـتفهام ، لـم يجـز عنـد الأكثـر ، وقـد أجـازه ابـن السـرَّاج ، وهـو مـذهب سـيبويه لتضـمنه معنًـى الفعـل ، وإن كـان فيـه قُـبْحٌ، ؛ لأن اسـم الفاعـل لا يعمـل عمـلَ الفعـل حتّـى يعتمـد علـى كـلام قبلـه مـن مبتـدأ ؛ نحـو : "زيـدٌ ضـاربٌ أبـوه" ، أو موصـوفٍ ؛ نحـو : "مـررتُ برجـلٍ ضـارب أبـوه" ، أو ذي حـالٍ ؛ نحـو : " هـذا زيـدٌ ضـاربًا أبـوه" ، أو علـى اسـتفهام ، أو نفـي بخِـلافِ الفعـل ، فإنـه يعمـل معتمِـدًا ، وغيـرَ معتمـد ، وسـنذكُر أحكامَـه مستقصى في فصل اسم الفاعل.

(١) في النسـخة (ب) أقايم.

(٢) في النسـخة (ب) مبتدأء.

(٣) والمعيـدي: تصـغير معـدي علـى غيـر قيـاس ، وروي فـي قصـة هـذا المثـل أن رجـلا مـن بنـي تمـيم كـان يغيـر علـى مسـالح النعمـان بـن المنـذر حتـى إذا عيـل صـبر النعمـان كتـب إليـه أن ادخـل فـي طـاعتي ، ولـك مئـة مـن الإبـل ، فقبلهـا ، وأتـاه ؛ فلمـا نظـر إليـه ازدراه ، وكـان ضمرة ذميما ، فقال النعمان هذا المثل.

قالـه النعمـان بـن المنـذر للصـقعب بـن عمـرو النهـدي ، وقيـل: قائلـه المنـذر بـن مـاء السـماء لشـقة بـن ضـمرة التميمـي. هـذا مثَـلٌ يُضـرب لمـن يكـون خبـره ، والحـديث عنـه أفضـل مـن مَرْآه.

قـال أبـو عبيـد: "كـان الكسـائي يـدخل فيـه "أن" والعامـة لا تـذكر "أن" ووجـه الكـلام مـا قـال الكسائي".

وقال ابن درستويه: "والعامة تقول: تسمع بالمعادي خير من أن تراه".

ينظـر : أمثـال العـرب للمفضـل بـن محمـد بـن يعلـى بـن سـالم الضـبي (المتـوفى: نحـو ١٦٨هـ) – المحقـق: إحسـان عبـاس – دار الرائـد العربـي ، بيـروت – لبنـان – الطبعـة: الأولـى ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م– ص٥٥ ، والأمثـال لأبـي عبيـد ٩٧ ، والفـاخر المفضـل بـن سـلمة بـن عاصـم ، أبـو طالـب (المتـوفى: نحـو ٢٩٠هـ) – تحقيـق: عبـد العلـيم الطحـاوي – مراجعـة: محمـد علـي النجـار –دار إحيـاء الكتـب العربيـة ، عيسـى البـابي الحلبـي – الطبعـة: الأولـى ، ١٣٨٠ هـ– ص ٦٥ ، والزاهـر ٢٤٧/٢ ، وجمهـرة الأمثـال ٢١٥/١ ، ومجمـع الأمثـال ٢٢٧/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١.

لأنــه[١] لـو لـم يقـدر ذلـك التقـدير وجـب ألا[٢] يحكـم عليـه بالابتـداء ؛ لأنــه بمعنــى الفعـل ، والفعـل بمعـزل[٣] عـن الابتـداء ، وباعتبـار لـيس مِـنْ قَبِيـلِ مـا حـذف فيـه[٤] الخبـر ؛ لأنـه قـد تـم بفاعلـه كلامـا ، ولا ضـرورة إلـى تقـديره بالمصـدر ؛ لأنـه اسـم واسـتعمال الكلمـة مجـازا لا يخرجهـا عـن أصـله[٥]؛ فيصـح[٦] أن [٧]يحكـم عليـه عليه بالابتدائية من[٨] غير تقدير ؛ على أن الكلام في ذلك إلى الاصطلاح.

---

(١) في النسخة (ب) أن.

(٢) في النسخة (ب) أن لا .

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) منه.

(٥) في النسخة (ب) أصلها.

(٦) في النسخة (ب) فصح.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة(لا).

(٨) في النسخة (ب) عن .

قول السكاكي

وثانيهما : صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم فإنها ترفعه ؛ كنحو : زيد يضرب ، وكذا يضرب الزيدانّ ، ولا بد من تفسير الصحة بعدم الاستحالة ، أو القول عند خلوص الداعي بعدم الوجوب ؛ حتى يتمشى كلامهم إذا تأملته.

واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ، ومعنوي إلا ويظهر عمل اللفظي ، ويقدر عمل المعنوي ؛ كنحو : بحسبك عمر ، وهل من أحد قائم؟ ، ولا لفظيان إلا ويظهر عمل الأقرب لا محالة عندنا ؛ كنحو : ليس زيد بقائم ، وما جاءني من رجل ، وأكرمني وأكرمت زيداً .

وأما الكوفيون فإنهم يظهرون في ؛ نحو :أكرمني وأكرمت عمل الأول ، ويقولون : أكرمني وأكرمت ، أو أكرمته زيد ، وكذا إذا قدمت ، وأخرت ؛ يقولون : أكرمت وأكرمني زيداً ، وعلى هذا فقس ، ولنكتف من هذا النوع بما ذكر منتقلين إلى الباب الثالث فقد حان أن نفعل. [١]

قول الشارح

(قوله : وثانيهما[٢] صحة وقوع المضارع موقع[٣] الاسم) قال جمهور جمهور الكوفيين ارتفاعه بالتعرى[٤] عن العوامل ، وقال الكسائي[٥] [٦] بأحرف

بأحرف

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٣٥-١٣٦ .

(٢) في النسخة (ب) وبينهما.

(٣) في النسخة (ب) موضع.

(٤) في النسخة (ب) بالتقوي.

(٥) في النسخة (ب) السكاكي.

(٦) هو علي بن حمزة ، أبو الحسن ، الكِسائيّ ، مولى بني أسد: إمام الكوفيّين في النّحو النّحو ، واللّغة ، وأحد القُرّاء السّبعة المشهورين؛ من مصنّفاته: معاني القرآن ، وما تلحن فيه العامّة؛ توفّي سنة (١٨٩هـ) .

ينظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ١٢٧ ، ونزهة الألبّاء ٥٨ ، وإنباه الرُّواة ٢/٢٥٦ ، وإشارة التّعيين ٢١٧ ، وبُغية الوُعاة ٢/١٦٢.

المضارعة [1].

ولقائل أن يقول : تعريه عن النواصب ، والجوازم ؛ مما لا يدعو إلى ذلك الأثر ، ولا معه الداعى إلى ذلك الاثر ؛ فلا يكون عاملا .

وأما حرف المضارعة ؛ فإنه بعض الكلمة [،. ولا شئ مما هو بعض الكلمة] [2] بعامل في كلامهم .

فإن قلت : حرف المضارعة مما يتقوم به المقتضى ، وهو المضارعة.

قلنا : لا نسلم أنها تتقوم بحرف المضارعة ؛ فإن المضارعة التى هى سبب الإعراب إنما تتقوم بأمور شتى.

---

(١) اختلف النُّحاة في الرّافع للمضارع على عدّة أقوال ، أوصلَها أبو حيّان إلى سبعة أقوال ، وهي:-

١- أنه ارتفع بالتّعرّي من العوامِل اللّفظيّة مطلَقًا ، وهو مذهب جماعة من البصريّين.

٢- أنه ارتفع بالتّجرّد من النّاصب ، والجازِم ، وهو مذهب الفرّاء ، والكوفيّين.

٣- أنه ارتفع بالإهمال ، وهو قولُ الأعلم الشّنتمريّ.

٤- أنه ارتفع بوُقوعه موقع الاسم ، وهو مذهب جمهور البصريّين.

٥- أنه ارتفع بنفس المضارعة ، وهو مذهب ثعلب.

٦- أنه ارتفع بالسّبب الّذي أو جَب له الإعراب ؛ لأن الرّفع نوعٌ من الإعراب .

٧- أنه ارتفع بحروف المضارعة ، وهو مذهب الكسائيّ.

ثم قال أبو حيّان بعد ذكر هذه المذاهب:-

"الكلامُ على هذه المذاهِب بالاحتجاج لها ، والإبطال يستدعي ضياع الزّمان في ما ليس فيه كبيرُ جدْوى؛ لأن الخِلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقيّ ، والخلافُ إذا لم ينشأ عنه حكم نطقيّ ينبغي ألا يُتشاغَل به"

ينظر : التذييل والتكميل ٨/ ١١٠.

ينظر : الكتاب ٣/ ٩ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ٥٣ ، والمقتضب ٢/ ٥ ، ٤/ ٨٠ ، والنّكت ١/ ٦٩٦ ، والإنصاف ٢/ ٥٥٠ ، وأسرارُ العربيّة ٢٨ ، وشرح المفصل ٧/ ١٢ ، وشرح الرّضيّ ٢/ ٢٣١ ، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٥١٩ ، وابن النّاظم ٦٦٤ ، والتذييل والتكميل جـ٨/ ١٠٩ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٧٢ ، والتصريح ٢/ ٢٢٩ ، والهمع ١/ ٥٩١ ، والأشمونيّ ٣/ ٢٧٧.

(٢) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

وقال البصريون ارتفاعه بوقوعه موقعا[1] [يصح فيه وقوع] [2] الاسم ؛ لأن مبدأ الكلام موضع خبره فيصح فيه وقوع الاسم - أيضا - ، وزيف ؛ بنحو: يضرب الزيدان ؛ فقيل بوقوعه موقعا يصح فيه وقوع الاسم ؛ لأن مبدأ الكلام موضع خبره فيصح هناك وقوع الاسم - أيضا - ، وزيف بنحو : سيضرب ، **(لَوْ يُطِيعُكُمْ)**[3] ؛ فقيل : ارتفاعه بصحة وقوعه موقع الاسم .

(قوله : ولابد من تفسير الصحة) وذلك أنه مما يفهم منه الإمكان الخاص لغة وقوع[4] المضارع موقع الاسم مما يجب عند خلوص الداعى عن الموانع مع أنه مرفوع ؛ فلزم على من قال بصحة الوقوع أحد الأمرين ، وهو إما أن يفسر الصحة بالمكان العام ؛ حتى يشمل صور[5] الوجوب .

وإما أن يقول : بعدم[6] الوجوب عند خلوص الداعي عن الموانع ؛ كما هو رأى بعض المتكلمين أن الفعل يصير أولى ، ولا ينتهى إلى حد الوجوب ؛ تحرزا عن الخبر حتى يتمشي كلام من قال بأن العامل هو صحة وقوعه موقع الاسم .

فإن قلت : قد يمتنع وقوعه موقع الاسم مع أنه مرفوع.

قلنا : إنما يرد هذا أن لو فسرها بعدم الاستحالة دائما[7] ، أو نقول إنما يرد هذا ، أن لو لم يكن المراد بعدم الاستحالة هو عدم الاستحالة من حيث هو هو.

---

(١) في النسخة (ب) موضع.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) سورة الحجرات: ٧.

(٤) في النسخة (ب) ووقوع.

(٥) في النسخة(أ) صدر ، والصواب ما أثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٦) في النسخة (ب) لعدم.

(٧) في النسخة (ب) وإنما.

علـى أن الحـق هـو[1] أن كـل ممكـن لا يخلـو عـن إحـدى الصـورتين ، وذلـك أنه إذا تحققت العلة التامة وجب ، وإلا امتنع .

فكـان[2] الوجـه أن يقتصـر علـى تفسـير الصـحة بعـدم الاسـتحالة مـن حيـث هو هو.

(**قولـه : لا محالـة عنـدنا**) [3] أطلـق القـول بـالوجوب فـي جميـع مثـل ذلـك ، ، ولـيس كـذلك ؛ فـإن إعمـال الأقـرب فـي بـاب التنـازع[4] ممـا لايجـب عنـد البصريين ، والكوفيين[5] على [6] المختار هو إعمال الأول.

وجـه قـول[7] البصـريين[8] أنـه إذا كـان إعمـال الأقـرب ممـا يظهر..............=

---

(١) في النسـخة (ب) وهو .

(٢) في النسـخة (ب) وكان.

(٣) في النسـخة (ب) لا محالة قوله : عند نا.

٤) هـو مصـدر علـى زنـة (تَفَاعَـلَ) والتنـازع: التخاصـم ، والتجـاذب ، وتنـازع القـوم فـي الشـيء: الشيء: اختصموا ، وبينهم نزاعة ؛ أي : خصومة في حق.

ينظر : مختار الصحاح صـ٣٠٨ ، تاج العروس ٢٤٧/٢٢.

أما في الاصطلاح فعرفه سيبويه بقوله : حيث قال ٧٣/١:-

" هـذا بـاب الفـاعلَين ، والمفعـولَين اللَّـذَيْنِ كـل واحـد منهمـا يفعـل بفاعلـه مثـل الـذي يفعـل بـه ، وما كان نحو ذلك.

وهـو قولـك: ضَـرَبْتُ ، وضَـرَبَنِيْ زيـدٌ ، وضَـرَبَنِيْ ، وضَـرَبْتُ زيـدًا ، تحمـل الاسـم علـى الفعـل الـذي يليه ..."أ.هـ

(٥) ذهـب الكوفيـون فـي إعمـال الفعلـين ؛ نحـو : "أَكْرَمنـي ، وأكرمـتُ زيـدًا ، وأكرمـتُ ، وأكرمنـي وأكرمنـي زيـدٌ" إلـى أن إعمـال الفعـل الأول أولـى ، وذهـب البصـريون إلـى أن إعمـال الفعـل الثاني أولى.

ينظر : الإنصاف ٧١/١.

(٦) في النسـخة (ب) بزيادة :(أن).

(٧) في النسـخة (ب) ساقط.

(٨) احتجّ الكوفيون بالنقل ، والقياس على أن إعمال الأول أولى.

أما النقل فلمجيئه في كلامهم كثيرًا.

أمـــا القيـــاس فـــلأن المتقـــدمَ أولـــى بالإعمـــال لاعتنـــاء العـــرب بـــه ، وجعلـــه فـــي أول الكـــلام ، وممـــا يقـــوّي مـــذهبهم أن يقولـــوا : قـــد وجـــدنا مـــن كـــلام العـــرب أنـــه متـــى اجتمـــع طالبـــان ، وتـــأخر عنهما مطلوب ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإن التأثير للمتقدم منهما.

دليـــل ذلـــك القَسَـــم ، والشـــرط إذا اجتمعـــا فـــإن العـــرب تبنـــي الجـــواب علـــى الأول منهمـــا ، وتحـــذف جـــواب الثـــاني لدلالـــة جـــواب الأول عليـــه تقـــول: (إنْ قَـــامَ زيـــدٌ واللّـــهِ يَقُـــمْ عمـــرو ، واللّـــهِ إنْ قَـــامَ زيدٌ ليقُوْمن عمرُو) ، فكذلك أن يكونَ الاختيار إعمال الأول".

ينظر : شرح الجمل ابن عصفور ١/ ٦١٥-٦١٣.

ودليـــل آخـــر : أنـــه لا يجـــوز إلغـــاء (ظننـــت) إذا وقعـــت مبتـــدأة ؛ نحـــو : ظننـــت زيـــدًا قائمًـــا ، بخـــلاف مـــا إذا وقعـــت متوســـطة ، أو متـــأخرة ؛ نحـــو : (زيـــدٌ ظننـــت قـــائم ، وزيـــدٌ قـــائمٌ ظننـــتُ) وكـــذلك لا يجـــوز إلغـــاء (كـــان) إذا وقعـــت مبتـــدأة ؛ نحـــو : (كـــان زيـــدٌ قائمـــا) بخـــلاف مـــا إذا كانـــت متوسطة ؛ نحو : (زيدٌ كان قائمٌ) فدلّ على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.

واحتجّـــوا بـــأن إعمـــال الثـــاني يـــؤدي إلـــى الإضـــمار قبـــل الـــذكر ، والإضـــمار قبـــل الـــذكر لا يجـــوز فـــي كلامهم. ينظر : الإنصاف ٧٣/١

ودليـــل آخـــر: " أنّـــا رأينـــا العـــربَ تراعـــي المتقـــدم فـــي قـــولهم :(عنـــدي ثلاثـــة ذكـــور مـــن الـــبط) و(عنـــدي ثـــلاث مـــن الـــبط ذكـــور) ، فـــأتوا بالتـــاء مـــع ثلاثـــة لمـــا تقـــدّم لفـــظ ذكـــور ، وحـــذفوها لمـــا تقدم لفظ البط ، فدلّ ذلك على مراعاتهم المتقدم". ينظر : تذكرة النحاة ٣٤٨.

" <u>وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا</u> :-

الدليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل ، والقياس.

أمـــا النقـــل فقـــد جـــاء كثيـــرًا ، قـــال تعـــالى: { آتُـــوْنِيْ أُفْـــرِغْ عليـــه قِطْـــرًا } [الكهـــف: ٩٦]؛ فأعمـــل الفعـــل الثـــاني ، وهـــو أفـــرغ ، ولـــو أعمـــل الفعـــل الأول ؛ لقـــال أفرغـــه عليـــه ، وقـــال - أيضـــا - {هـــاؤُمُ اقْـــرَءُوْا كِتَابِـــيَهْ} [الحاقـــة:١٩]؛ فأعمـــل الثـــاني ، وهـــو (اقـــرءوا) ولـــو أعمـــل الأول ؛ لقال : اقرءوه. ينظر : الإنصاف ٧٤/١-٧٦

" وأمـــا القيـــاسُ فهـــو أن الفعـــل الثـــاني أقـــرب إلـــى الاســـم مـــن الفعـــل الأول ، ولـــيس فـــي إعمالـــه دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى.

ألا تـــرى أنهـــم قـــالوا :(خشـــنت بصـــدرِهِ وصـــدرِ زيـــدٍ) فيختـــارون إعمـــال البـــاء فـــي المعطـــوف ، ولا يختـــارون إعمـــال الفعـــل فيـــه ؛ لأنهـــا أقـــرب إليـــه منـــه ، ولـــيس فـــي إعمالهـــا نقـــض معنـــى ، فكـــان إعمالها أولى.

والـــذي يـــدل علـــى أن للقـــرب أثـــرًا أنـــه قـــد حملهـــم القـــرب ، والجـــوار حتـــى قـــالوا : (جُحْـــرُ ضـــبٍ خـــربٍ) فـــأجروا (خـــربٍ) علـــى (ضـــب) وهـــو فـــي الحقيقـــة صـــفة للجحـــر؛ لأن الضـــب لا يوصـــف بالخراب". ينظر : المصدر السابق ٧٧/١

=في ؛ نحو : ليس زيد بقائم[1] مع كونه زيادة ؛ كان الوجه أن يظهر إعمال الأقرب في باب التنازع[2] بالطريق الأولى .

" ودليل آخر أن إعمال الأول يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بجملة قطعًا ، والفصل بين العامل ، ومعموله بجملة قطعًا لا نظيرَ له إلا في الاعتراض ، والاعتراض لا اعتبار له لقلته.

ودليل آخر : وهو أن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بدليل قول سيبويه: -

"ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت ، وضربوني قومك ، وإنما كلامهم: ضربت ، وضربني قومك". ينظر : الكتاب ١/ ٧٦.

فهذا الكلام يقتضي أن العرب لا تعمل إلا الثاني ؛ لأنه ذكره بلفظ (إنما) التي للحصر ، فلو اقتصر عليه لما كان عن عمل الثاني عدول ، ولكنه قال بعد بأسطار " وقد يجوز: ضربت ، وضربني زيدًا؛ لأن بعضهم يقول: متى رأيت ، أو قلت : زيدًا منطلقا ...". ينظر : الكتاب ١/ ٧٩.

فذكره في الأول بلفظ (إنما) ؛ كما تقدم ، وقوله : في الثاني ؛ لأن بعضهم يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير ، وإعمال الأول قليل ، وهذا إنما قاله سيبويه نقلاً عن العرب ، بدليل قوله : "وإنما كلامهم" والحملُ على ما كثر في كلام العرب أولى من الحمل على ما قلّ". ينظر : تذكرة النحاة ص ٣٤٨.

(١) في النسخة (ب) بقايم.

(٢) لم يذكر سيبويه التنازع باسمه ، قال :-

" هذا باب الفاعلين ، والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك".

ينظر : الكتاب ٧٣/١.

وكذا المبرد ؛ إذ قال : " هذا باب من إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر".

ينظر : المقتضب ٧٢/٤.

وكان قد أشار إلى هذا ، وعرض لعدد من الأمثلة ، وقال:-

"وهذه المسائل تدلُّ على ما بعدها ، وتجري على منهاجها في ما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول".

ينظر : المقتضب ١٢٤/٣.

أما ابن هشام فقال: " هذا باب التنازع في العمل ، ويسمى - أيضا - باب الإعمال".

ينظر : أوضح المسالك /١٨٦

وإنما جاز إعمال الأول للتوسع في الكلام ، وإن كان غير مختار عند البصريين .

(**قوله : وأكرمت أو**[1] **أكرمته**[2]) إشارة إلى جواز حذف المفعول ، وإثباته ، والإضمار هو الأحسن ؛ لأن حذف ضمير المفعول إنما يستحسن في

إذاً لم يحدد القدماء مصطلح التنازع ؛ بل تركوه في عناوين عامة حتى وصل تحديده إلى علماء القرون التالية فسمّي التنازع ، أو الإعمال.

أما ابن مضاء في سميه التعليق يقول: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علّقت ، ولا أقول: أعملت".

ينظر : الردّ على النحاة ٩٤.

وحافظ المصطلح على حدوده حتى وقتنا هذا ، فقال ابن الحاجب: "وإذا تنازع الفعلان ظاهراً.."

ينظر : شرح الرضي ٢٠١/١.

وقال ابن هشام في خلال حديثه عن الشاهد:-

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

على أنّ الباء زائدة في الفاعل ، ويحتمل أنّ (يأتي) و(تنمي) تنازعا (ما)".

ينظر : مغني اللبيب ٥٠٦.

ثم ذكر هذا في مكان آخر فقال: العاملان في باب التنازع

ينظر : مغني اللبيب ٦٦٠.

وأما صاحب الخزانة فيعرض للتنازع في خلال حديثه عن بيتي امرئ القيس :-

فلو أن ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ

وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثالِي

ويقول: "على أنه ليس من التنازع ، وقد بيّنه الشارح المحقق ، وأصله من إيضاح ابن الحاجب".

ينظر : خزانة الأدب للبغدادي ٣٢٧/١.

(١) في النسخة (ب) و.

(٢) في النسخة (ب) أكرمت.

خبر المبتدأ[١] ، أو الموصوف[٢] ، أو الموصول[٣].

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٣٧٠/١ : " يجوز حذف المنصوب بِفعل تَامّ متصرف بقلة ، وعَلِيهِ ابن أبي الرّبيع كَقِرَاءَة ابن عَامر { وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى } [النِّسَاء: ٩٥] ؛ أي : ، وعده.أ.هـ

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٨٨/١ : "وذلك قولُك: هذا رجلٌ ضربتهُ ، والناسُ رجلانِ: رجلٌ أكرمته ، ورجلٌ أهنتهُ ؛ كأنه قال : هذا رجلٌ مضروبٌ ، والناسُ رجلانِ: رجلٌ مُكْرَمٌ ، ورجلٌ مُهان.

فإن حذفتَ الهاء جاز ، وكان أَقْوَى ممّا يكون خبراً.أ.هـ

(٣) قال ابن يعيش ٣٩١/٢ : " اعلم أنهم قد حذفوا الرَّواجع من الصلة ، وكثُر ذلك عندهم حتى صار قياسًا ، وليس حذفُها دون إثباتها في الحُسْن ، وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى ؛ نحو قوله : { أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا } الفرقان: ٤١ ، والمراد: بَعَثَهُ ، وقال في موضع آخر: { الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ } البقرة: ٢٧٥ ، فأتى بالعائد ، وهو الهاء .

وإنما حذفوا العائد من الصلة ؛ لأن "الذِي" ، وما بعده من الفعل ، والفاعل ، والمفعول جميعًا كاسم واحد ، وكذلك كل موصول يكون هو ، وصِلَتُه كاسم واحد ، فكأنهم استطالوا الاسم ، وأن يكون أربعةُ أشياء كشيء واحد ، فكرهوا طُولَه ؛ كما كرهوا طولَ "اشْهِيبَاب" ، و"احْمِيرار" ، فخفّفوه بحذف الياء ، وقالوا: "اشْهِباب" ، و"احْمِرار". كذلك لما استطالوا الاسم بصلته ، حذفوا من صلته العائدَ تخفيفًا.

وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة ؛ إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول ؛ لأنه هو الاسم ، ولا إلى حذف الفعل ؛ لأنه هو الصلةُ ، ولا إلى حذف الفاعل، ؛ لأن الفعل لا يَستغني عنه ، فحذفوا الراجع.أ.هـ

الباب الثالث : في الأثر ، وهو الإعراب .

اعلم أنه يتفاوت بحسب تفاوت القابل ، فإذا كان آخر المعرب ألفا لم يقبل الرفع ، والنصب ، والجر إلا مقدرة ، وإذا كان ياء مكسورا ما قبله لم يقبل الرفع ، والجر إلا مقدرين، هذا هو القياس ، وقد جاء في الشعر ظاهرين على سبيل الشذوذ ؛ كما جاء النصب فيه مقدرا كذلك إلا أنه دون الأول كغير القبيح . قول السكاكي

وإذا كان أعني : المعرب أحد هذه الأسماء ، وهي : فم ، أب ، أخ ، حم ، ذو ، هن – أيضا – سادسا عند أكثر الأئمة كان الرفع ، والنصب ، والجر حال الإضافة بالواو ، والألف ، والياء على الأعرف ؛ كنحو : فوه ، فاه ، فيه ، ذو مال ، ذا مال ، ذي مال .

وإذا كان مثنى كان رفعه بالألف ؛ كنحو : مسلمان ، ونصبه ، وجره بالياء ؛ كنحو : مسلمين .

وإذا كان أحد لفظي كلا ، وكلتا كان في حال الإضافة إلى الضمير كالمثنى ، ومن العرب من يلزم الألف فيهما ، وفي المثنى في جميع الأحوال.

وإذا كان جمعا على حد التثنية ؛ كان رفعه بالواو ؛ كنحو : مسلمون ، وأخواه (أي : النصب والجر) بالياء ؛ كنحو : مسلمين .

وإذا كان جمعا بالألف ، والتاء ؛ كنحو : مسلمات لم يقبل النصب إلا على صورة الجر .

وإذا كان غير منصرف ، ولم يكن مضافا ، ولا معرفا باللام لم يقبل الجر إلا على صورة النصب إلا في ضرورة الشعر ، وليس كذلك يقبح .

وإذا كان المعرب مضارع لم يقبل الرفع حال اعتلال الآخر إلا مقدرا ، وكان جزمه بسقوط المعتل ، ونصبه فيما دون الألف ؛ بالتحريك إلا ما شذ في الشعر من الثبوت هناك ، ومن التسكين ههنا، هذا إذا لم يكن أعني :

المضارع متصلا بألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو الذكور ، أو ياء المؤنث المخاطب، فإذا كان متصلا كان رفعه بالنون بعد الضمير ، وجزمه ، ونصبه بعدمه ، وإذا كان المعرب غير جميع ذلك كان رفعه ، ونصبه ، وجره ، وجزمه على ما هو المعتاد. (١)

قول الشارح **(قوله : يتفاوت بحسب تفاوت القابل)** الأصل في الأسماء (٢) القابلة(٣) للإعراب أن يكون إعرابها بالحركات(٤) الثلاث لفظاً ثم هي في ذلك(٥) قسمان قسم يجرى على الأصل ، وقسم خرج عن الأصل .

أما من جهة الحركة ، أو من جهة أن إعرابه ليس بالحركات الثلاث ، أو من جهة اللفظ ، وكذلك الأصل في الأفعال القابلة للإعراب أن يكون إعرابها بالضمة ، والفتحة لفظاً ، والسكون(٦) ثم هي في ذلك على قسمين: قسم يجرى على الأصل ، وقسم خرج على الأصل.

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٣٧-١٣٨ .

(٢) في النسخة (ب) للاسما.

(٣) في النسخة (ب) القابل.

(٤) إنّما كان الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه:-

أحدها: أنّ الإعراب دالٌّ على معنىً عارِضٍ في الكلمة؛ فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التّناسب.

والثّاني: أنّ الحركة أيسر من الحرف ، وهي كافية في الدّلالة على الإعراب ، وإذا حصل الغرض بالأيسر لم يُصَرْ إلى غيره.

والثّالث: أنّ الحرف من جملة الصّيغة الدّالّة على معنى الكلمة اللاّزم لها؛ فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يدلّ الشّيء الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يُخصّ كلّ معنى بدليل.

ينظر : اللّباب ١/٥٤ ، ٥٥.

(٥) في النسخة (ب) قولك.

(٦) قال ابن جني في اللمع صـ١٠ : " الإعراب أَرْبَعَة أضْرب رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم فالرفع ، والنّصب يشْتَرك فيهما الاسم ، والْفِعْل ، والجر يخْتَص بالأسماء ، ولَا يدْخل الْأَفْعَال ، والجزم يخْتَص بالأفعال ، ولَا يدْخل الأسماء.أ.هـ

ولابـد مـن تعيـين كـل مـن ذلـك تـوفيراً عليـه مقتضـاه مـن الإعـراب الـذى يسـتحقه ، ويتعـين أحـدهما فـي كـل واحـد مـن البـابين بتعـين الآخـر ، والخـارج مـن الأصل أقرب إلى الضبط ؛ فلذلك شرع في بيان مواضع التقدير.

ولـم يتعـرض لمـا يتوقـف عليـه ، وإن كـان إعرابـه تقـديراً ؛ نحـو : جـاءنى[(١)] الرجل بالوقف استغناء بما سبق من الكلام في[(٢)] القسم الأول.

(قولــه : إلا مقــدرة) ؛ لأن الألـف [(٣)] لـذاتها[(٤)] لا يقبـل الحركـة ؛ لمكـان المنافاة بين الحركة ، والمدة.

(قوله : إلا مقدرين) ؛ لمكان الاستثقال.

(قوله : وقد جاء في الشعر ظاهرين) ؛ نحو : قوله:-

مَوَالِيٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ[(٥)] سُحَّاحُ [(٦)] [(٧)]

وإنّمـا لـم يـدخل الجـرّ الأفعـال؛ لأن الجـرَّ لا يكـون إلا بـأدوات مـن الحـروف ، والأسـماء يسـتحيل دخولهـا علـى الفعـل؛ لقلّـة الفائـدة فـي ذلـك؛ ؛ ألا تـرى أنـه لا فائـدة فـي قولـك: (غُـلامُ يـذهب) بالإضـافة ، ولا فـي (مـررت بيقـوم) والكـلام وضـع للفائـدة ؛ فلمـا لـم يكـن فـي دخـول أدوات الجـرّ على الأفعال فائدة تُرِك جَرُّها أصلاً.

<u>ووجـهٌ آخـر :</u> وهـو أنّ الفعـل ، والفاعـلَ كالشّـيء الواحـد ، والمجـرور يقـوم مـن الاسـم الجـارّ مقـامَ التّنـوين؛ فلـم يجـز أن يقـوم الفعـل ، والفاعـل- ، وهمـا شـيئان قَوِيَّـان- مقـام التّنـوين ، وهو حرف ضعيف".

ينظـر : التّبصـرة ١/٨٠ ، شـرح عيـون الإعـراب ٥٦ ، وكشـف المشـكِل١/٢٣١ ، وشـرح المفصّل٧/١٠ ، ١١.

(١) في النسخة (ب) جاني.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(في ذلك).

(٣) في النسخة (ب) الألفاظ.

(٤) في النسخة (ب) لدلالتها.

(٥) في النسخة (ب) العرش.

(٦) في النسخة (ب) شحاح.

(٧) هذا عجز بيت ، وتمامه :-

قد كاد يَذْهَبُ بالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا .... مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

وقوله:-

فَيومًــا يُجَــازِينَ الهَــوى غَيْــرَ مَاضِــيٍ ويَومًا ترَى مِنْهنَّ غُوْلًا[1] تَغَوَّلُ [2]

ماض

(وقوله : كما جاء فيه النصب مقدراً) [3] ؛

اللغة: العوس: ضرب من الغنم مفردها: عوسي ، وهي كباش بيض. سحاح: سمان مفرده ساحة ، وساح.

المعنى: إن هؤلاء الموالي الذين دخلوا الحياة الجديدة بدخولهم الإسلام يكادون يذهبون ببهجة الحياة بسبب ما يقدمون عليه من إساءات.

البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٢.

ينظر : المعجم المفصل ٢/٧٨.

والشاهد فيه قوله : "مواليّ" حيث ضمَّ الياء ، ونوّنها ضرورةً ، والقياس تسكينها.

(١) في النسخة (ب) عدل.

(٢) اللغة: يجازين: يكافئن. غير ماضٍ: غير نافذ. الغول: كلّ ما يغتال الإنسان ، أو يهلكه ، وقد وصفه العرب بصفات غريبة ، وهم لا يعرفونه. تغوّل: أي : تتغوّل ، وتغوّلت الغول: تلوّنت.

وكذلك: يروي يوافيني الهوي بدلا من "يجازين".

والغول: يقال: غالته غول إذا نابته نائبة تذهب به ، وتهلكه.

البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٣٦- دار صادر بيروت للطباعة ، والنشر - بيروت - ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

من شواهد الكتاب ٢/ ٥٩ على تحريك الياء من "ماضي" أي: يوافيني الهوى منهن ، ولا أصبوا ولا آتي ما لا يحل.

٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٠٦ : "وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ، وذلك قولك: رأيت معد يكرب ، واحتملوا أيادي سباً؟

فقال: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرّوها من الرفع ، والجر ، فكما عروا الألف منهما عرّوها من النصب أيضاً ، فقالت الشعراء حيث اضطرّوا ، ....

وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً ، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ، ويشبهونها بياء زائدة ساكنةٍ ؛ نحو : ياء دردبيس ، ومفاتيح ، ولم يحركوها كتحريك الراء في شغر لاعتلالها ؛ كما لم تحرك قبل الإضافة ، وحركت نظائرها من غير الياءات ؛ لأن للياء ، والواو حالاً ستراها إن شاء الله ،

نحو: قوله[1] (**اعط القوس باريها**) [2] .

(**وقولـــه**[3] **: دون الأول**) يعنـــى : أن تقـدير النصـب فــي اليـاء[4]؛ دون ظهور الرفع ، والجر في الشذوذ[5].

(**قولــه : كغيــر القبــيح**[6]) يعنــى : أن تقـدير النصـب فـي اليـاء؛ لا يقـبح قبح ظهور الرفع ، والجر فيها.

(**قولــه : وهــن**[7]**أيضــا** [8] **سادســاً**) وهـو حـال ممـا استكن مـن الضـمير فـي منها .

فألزموهـا الإسـكان فــي الإضــافة ههنــا ؛ إذ كانــت قـد تسـكن فـي مــا لا يكـون ، ومــا بعـده ؛ بمنزلـة اسم واحد في الشعر .أ.هـ

(١) في النـــســخــة (ب) قولهم .

(٢) ورد المثـــل فـــي جمهـــرة الأمثـــال ١/ ٧٦ ، وخزانـــة الأدب ٨/ ٣٤٩ ، والعقـــد الفريـــد ٣/ ١٠٩ ، والفـــاخر ص ٣٠٤ ، وفصـــل المقـــال ص ٢٩٨ ، وكتـــاب الأمثـــال ص ٢٠٤ ، ومجمـــع الأمثال ٢/ ١٩ ، والمستقصى ١/ ٢٤٧.

(٣) في النـــســخــة (ب) ساقط.

(٤) في النـــســخــة (ب) اليا.

٥) قـــال الزمخشـــري فـــي المفصـــل صــــ ٥٣٦ : "وهمـــا فـــي حـــال الرفـــع ســـاكنان ، وقـــد شـــذ التحريك في قوله :-

موالي ككباش العوس سحاح

ولا يقـــع فـــي المجـــرور إلا اليـــاء ؛ لأنـــه لـــيس فـــي الأســـماء المتمكنـــة مـــا آخـره واو قبلهـــا حركـــة ، وحكم الياء في الجر حكمهما في الرفع.

(٦) في النـــســخــة (ب) الفتح.

(٧) الـهَنُ: كلمةٌ يكنّى بها عن أسماء الأجناس ، كرجل ، وفرس ، وغيرهما.

وقيل: يُطلق على الشّيء المستهجن الذّكر من العورة ، والفعل القبيح.

وقيل: عن الفرج خاصة.

ينظـــر : اللّســـان (هنـــا) ١٥/٣٦٥ – ٣٦٩ ، وشـــرح قطـــر النّـــدى ٥٤ ، والتصـــريح ٦٤/١ ، والأشمونيّ ٦٩/١.

(٨) في النـــســخــة (ب) بزيادة :(أي: وهن منها أيضا).

وإنما قال عند أكثر الأئمة ؛ لأن بعضهم على جواز إعرابه بالحركات الثلاث[١] حال الإضافة جوازاً متسعاً[٢].

(**قوله : على الأعرف)** [٣] أي : على الاستعمال الشائع[٤] وهذا بإطلاقه بإطلاقه ؛ ليس كما ينبغي ؛ لأن قوله : وإذا كان المعرب أحد هذه الأسماء كان إعرابه بالحروف[٥] على الأعرف يقتضي أن يكون كل منها وارداً على غير الأعرف.

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٦٠ : "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، ويقول: هنوان فيجريه مجرى الأب.

فمن فعل ذا قال :هنواتٌ ، يردُّه في التثنية ، والجمع بالتاء ، وسنةٌ ، وسنوات ، وضعة ، وهو نبتٌ ، ويقول: ضعواتٌ ؛ فإذا أضفت قلت: سنويٌّ ، وهنويٌّ.أ.هـ

ولقلّة الإتمام في (هن) أنكر الفرّاء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجّةٌ على من لم يحفظ.

وقد جرت عادة أكثر النّحويّين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء؛ فيوهم ذلك مساواته لهنّ في الاستعمال ، وليس كذلك.

فقد قال ابن مالك في شرح التّسهيل ١/٤٤: "ومن العرب من يقول: (هذا هنُوك) و(رأيت هنَاك) و(مررت بهنيك) وهو قليل ؛ فمن لم ينبّه على قلّته فليس بمصيب ، وإنْ حظي من الفضائل بأوفر نصيب".

وينظر : توضيح المقاصد ١/٧٢ ، ٧٣ ، وشرح قطر النّدى ٥٤ ، وابن عقيل ١/٥١ ، والأشمونيّ ١/٦٩.

(٣) قال الزمخشري في المفصل صـ ٣٣ : "واختلافه لفظًا بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة، وذلك نحو : "جاءني أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذومال"، ورأيت أباه"، و"مررت بأبيه"، وكذلك الباقية

(٤) في النسخة (ب) الشايع.

٥) ذكر النُّحاةُ في إعراب الأسماء السّتّة أقوالاً كثيرة ، أوصلها السّيوطيّ إلى اثني عشر قولاً ؛ من أشهر تلك الأقوال:-

إنّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

<u>وقيل:</u> إنها معربة بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

<u>وقيل:</u> إنها معربة من مكانين بالحركات ، والحروف معًا.

ولـيس كـذلك ؛ لأن ذو لا يسـتعمل إلا كـذلك[1] وإنمـا مثـل بفـوه ، وذو مـال ؛ لأنـه حـين عـدها[2] جملـة أورد لفـظ فـم [3] فمثـل بـه ؛ لـئلا يتـوهم[4] أنـه يلحـق[5] واوا[6] أخرى[7].

ينظـــــر : الكتــــــاب ٣٥٩/٣ ، ٣٦٠ ، ٤١٢ ، والمقتضـــــب ١٥٤/٢ ، ١٥٥ ، والمرتجــــل ٥٤ ، والإنصـــاف ١٧/١ ، والتّبيـــين ١٩٣ ، وشـــرح المفصـــل ٥١/١ ، ٥٢ ، وشـــرح الرّضـــيّ ٢٧/١ ، وشـــرح التّســـهيل ٤٣/١ ، وتوضـــيح المقاصـــد ٦٨/١ – ٧٠ ، وائـــتلاف النُّصـــرة ٢٨ ، والهمع ١٣٧/١–١٣٨.

(١) ويُشـترط فـي (ذو) أن تكـون بمعنـى صـاحب ؛ نحـو : (جـاءني ذُو مـالٍ) أي: صـاحبُ مـالٍ ، احترازًا من (ذو) الموصولة في لغة طيء ؛ فإنها مبنيّة على الأعرف.

ينظر : توضيح المقاصد ٧١/١ ، وابن عقيل ٤٨/١ ، والهمع ١٦٤/١.

(٢) في النـسـخـة (ب) غيرها.

(٣) يُشـترط فـي إعـراب الفـم بهـذه الأحـرف زَوَالُ المـيم منـه ؛ نحـو : (هـذا فُـوهُ) و(رأيـتُ فـاهُ) و(نظرتُ إلى فيه) .

ينظر : ابن عقيل ٥٠/١ ، والهمع ١٣٥/١.

تسـتعمل كلمـة "فـم" بـالميم مضـافة ؛ نحـو : قولـه : صـلى الله عليـه ، وسـلم: "لخلـوف فـم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

ينظر : صحيح البخاري ٢٤/٣.

وتسـتعمل مقطوعـة عـن الإضـافة كقـولهم : "هنـد أطيـب النـاس فَمَـا" ، ووجـه الدلالـة أنـه لـو كان صحيح الآخر ، لكان بضم الميم.

ينظر : التصريح: ١/ ٦٤ .

وفي (فم) عشر لغات ذكرها العلماء.

ينظـــر : شـــرح التّســـهيل ٤٧/١ ، ٤٨ ، وتوضـــيح المقاصـــد ٧١/١ ، والهمـــع ١٤١/١ ، والأشمونيّ ٦٩/١.

(٤) فـي النـسـخـة (ب) بزيـادة :(أنـه هـو الـذي يعـرف بـالحروف ، وأمـا ذو فحـين عدها أورد ذو فمثل به لئلا يتوهم.....).

(٥) في النـسـخـة (ب) للحق.

(٦) في النـسـخـة (ب) وإذا.

(٧) قـال أبـو علـى الفارسـي فـي التعليقـة علـى كتـاب سـيبويه ٢٥٢/٣ : " هـذا بـاب مـا يتغيّـر في الإضافة إلى الاسم : " قال : ففُوكَ: لم يُغيَّر له فمٌ في الإضافة.

(**قولــه : وإذا كــان مضــارعاً**) يعنــى : إذا كــان معتـل الآخـر ؛ نحـو : يغـزو ، ويرمي ، ويخشى كان رفعه تقديراً[١].

أما في الواو ، والياء[٢]؛ فلمكان الاستثقال[٣] .

قــال أبــو علــي : لــم حــذفت المــيم مــن (فــم) لتــردّ الــواو ، وإنّمــا حــذفت المــيم فــي الإضــافة لمــا أُمــن مــن التنــوين ، وأن يبقــى الاســم للحــاق التنــوين بــه علــى حــرف واحــد (فِ) ؛ فــإذا أضــفت لــم يلحقــه التنــوينُ للإضــافة ، وصــار ؛ بمنزلــة (ذو) فــي قولــك: (ذُومــال) فــي أنَّ الفــاء تكــون على الحركة المجانسة للحرف الذي تنقلب إليه العين.

فكمــا أنــك لــو ســمَّيت رجــلاً (ذو) ، قلــت: (ذَوًا) ؛ فــإذا أضــفته قلــت: (ذَواكَ) ولــم تقــل: ذُوكَ ، كذلك تقول: فَمُكَ ، ولا تقول: فوك ؛ لأن الميم هنا ؛ بمنزلة ردّ العين ، واللام في (ذُو).

(١) قــال ابــن الســراج فــي الأصــول ٤٨/١ : " فأمــا المعتــل فهــو الــذي آخــره يــاء ، أو واو ، أو ألــف، فــإن الإعــراب يمتنــع مــن الــدخول عليــه إلا النصــب، فإنــه يــدخل علــى مــا لامــه واو ، أو يــاء خاصــة دون الألــف ؛ لأن الألــف لا يمكــن تحركهــا، تقــول فــي مــا كــان معــتلًا مــن ذوات الــواو فــي الرفــع: هــو يغــزو ، فتســكن الــواو ، ، وتقــول فــي النصــب: لــن يغــزو فتحــرك الــواو ، وتسقط في الجزم، فتقول: لم يغز ، ولم يغد.

وكــذلك مــا لا مــه يــاء نحــو : يقضــي ، ويرمــي ، تكــون فــي الرفــع يــاوه ســاكنة فتقــول: هــو يقضي ، ويرمي ، وتفتحها في النصب، فتقول: لن يقضي ، ولن يرمي ، وتسقط في الجزم.

وأمــا مــا لامــه ألــف ؛ فنحــو : يخشــى، ويخفــي، تقــول فــي الرفــع: هــو يخشــى ، ويخفــي ، وفــي النصب: لن يخشى ، ولن يخفي ، وتسقط في الجزم فتقول فيه : لم يخشَ ، ولم يخف.أ.هـ

(٢) في النســخة (ب) واليا.

(٣) قــال المبــرد فــي المقتضــب ١٣٤/١ : " اعلــم أن كــلَّ مَــا كــان مــن هــذا علــى (فَعَــلَ) فَكَــانَ مــن الــواو فــإن مجْــرى بَابــه (يَفْعُــل) لا يجــوز إلا ذَلِــك لتســلم الــواو ؛ كمــا ذكــرت لَــك فــي بَــاب مَــا اعتلت عينه ، وذَلِكَ قولك : غزا يَغْزُو ، وعدا يعدو ، ولها يلهو

فــإن كــان مــن اليــاءِ كــان علــى (يَفْعِــل) ؛ لأن تَسْــلم اليــاءُ ؛ كمــا ذكــرت لَــك فــي بَــاب الْعــين ، وذَلِكَ ؛ نحو : رمى يَرْمِي ، وقضى يقْضِي ، ومَشى يمشي

وتعتــلّ الــلَّام فتســكن فــي مَوضِــع الرّفْــع منهمَــا ؛ كمــا تقــول : هــذا قــاضٍ فَــاعلم ؛ لأن الضــمّة ، والكســرة مســتثقلتان فــي الْحُــرُوف المعتلّــة فأَمّــا فــي النصــب فتحــرّك اليــاءُ لمــا قــد تقــدّمنا بِــذكرِهِ فــي الفتحــة ، وذَلِــكَ ؛ كقولــك : أُريــد أَن ترْمــيَ يَــا فَتــى ، وأَنْ تغــزو فَــاعلم ؛ كمــا تقــول : رأَيــت قَاضِيا ، وغازياً.هـ

وأما في الألف ؛ فلمكان الامتناع لما قلنا: إن الألف لذاتها لا تقبل الحركة[١] وكان جزمه بسقوط المعتل ؛ لأن الجازم ما[٢] يسقط الحركة[٣] وهذه الحروف بمنزلة الحركة فأسقطها.

فإن قلت : الوقف ما يسقط الحركة ؛ فكان يجب أن يسقطها - أيضا - لما قلت : إنها بمنزلة الحركة ؛ بالقياس على الجزم .

قلنا : الفرق واضح ، وذلك أن سقوط الحركة في باب الجزم لازم مطلقاً[٤]؛ بخلاف سقوط الحركة في باب الوقف ؛ فإنه لم يلزم لزومه في [٥] الجزم[٦]؛ فافترق البابان.

---

١) قال ابن الصائغ في اللمحة في شرح الملحة ٢/٨٤٤ : " فإن كان آخِر الفعل المستقبل ، واوًا ، كـ (يدعو) ، أو (يغزو) ، أو ياء ، كـ (يرمي) حَرَّكْتَها بالفتح في حال النّصب ، فتقول: إنّ زيدًا لن يدعو ، ولن يرميَ.

فأن كان آخرُه ألفًا أَبْقَيْتَهَا على سُكونِها ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكُه ، فتقول: لن يرضى زيد ، ولن يخشى؛ فآخر هذين الفعلين الألف ، وإن كتبا بالياء.

(٢) في النسخة (ب) مما.

(٣) قال الجوجري: "وجزمه بحذف الآخر الذي هو حرف العلة ؛ نحو : لم يغْزُ ، ولم يخْشَ ، ولم يرمِ ؛ لأن حروف العلة قد ضعفت ، وقربت بسكونها من الحركات ؛ فلذلك تسلّطَ عليها الجازم تسلّطه على الحركات ، فحذفها ؛ كما يحذف الحركات.

ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفي: ٨٨٩هـ) - تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي- نشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)- الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م - ١/٢١١

(٤) قال المبرد في المقتضب ١/١٣٥ : " فإن لحق شَيْئا من هذه الأَفْعال الْجَزْم فآية جزمها حذف الْحَرْف السَّاكِن ؛ لأن الْجَزْم حذف ؛ فإذا كان آخر الْفِعْل متحرّكا حذفت الْحَرَكَة ، وإِذا كان سَاكِنا حذف الْحَرْف السَّاكِن تقول : لم يغزُ ، ولم يرْمِ ؛ كما تفعل بالألف إذا قلت : لم يخشَ" .أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) بزيادة :(باب).

(٦) قال ابن يعيش ٥/٢٢٥ : " فأمّا الوقف على المجزوم من ذلك ، فلك فيه وجهان:-

(**[قولــه : ونصــبه]**[١] **فيمـــا دون الألـــف**) أي : ونصـب المضـارع فـي الواو ، والياء[٢] بالتحريك ؛ نحو : لن يغزو ، ولن يرمى[٣].

(قولـه : إلا مـا شـذ فـي الشـعر) مـن ثبـوت الـواو ، واليـاء[٤] والألـف في الجزم[٥] ؛ نحو : قوله:-

---

أجودُهمـا أنّ تقـف بالهـاء ، فتقـول: "لـم يَغْـزُهْ" ، و"لـم يَرْمِـهْ" ، و"لـم يَخْشَـهْ" ، وكـذلك فـي الأمـر المبنـيّ ؛ نحـو : "اغْـزُهْ" ، و"ارْمِـهْ" ، و"اخْشَـهْ" ، والأصـلُ: "لـم يَغْـزُ" ، و"لـم يَـرْمِ" ، و"لـم يَخْـشَ" ؛ حُـذفت لا ماتهـا للجـزم ، وبقيـت الحركـاتُ قبلهـا تـدلّ علـى المحـذوف ، فالضـمّةُ فـي "لـم يَغْـزُ" دليـلٌ علـى الـواو المحذوفـة ، والفتحـةُ فـي "لـم يَخْـشَ" دليـل علـى الألـف المحذوفـة ، والكسـرة فـي "لم يَرْمِ" دليل على الياء المحذوفة.

وكـذلك فـي الأمـر المبنـيّ ؛ نحـو : "اغْـزُ" ، و"ارْمِ" ، و"اخْـشَ" ؛ فـإذا وقـف عليـه ، لـزم حـذفُ الحركـات ؛ إذ الوقـفُ إنّمـا يكـون بالسـكون لا علـى حركـة ، فشـحّوا علـى الحركـات أنّ يُـذْهِبها الوقـفُ فـي ذهـبَ الـدالُّ ، والمـدلولُ عليـه ، فألحقوهـا هـاء السـكت ليقـع الوقـفُ عليهـا بالسـكون ، وتسلم الحركاتُ ، وكذلك "ارْمِهْ" ، و"اغْزُهْ" ، و"اخْشَهْ".

والوجـه الثـاني : أن تقـف بـلا هـاء بالإسـكان ، فتقـول: "لـم يَـرْمْ" ، و"لـم يَغْـزْ" ، و"لـم يَخْـشْ" ، و"اغْـزْ" ، و"ارْمْ" ، و"اخْـشْ" ، ووَجْهُـه : أنّ الوقـف عـارضٌ ، وإنّمـا الاعتبـار بحـال الوصـل ؛ قال ابن السرّاج : وهذه اللغةُ أقَلُّ اللغتَيْن. أ.هـ

(١) في النـسـخـة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النـسـخـة (ب) واليا.

(٣) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب ص٨٧ : "ويظْهر فيهما شيئان:-

أَحدهمَا : النصب بالفتحة ، وذَلِكَ لخفتها ؛ نحو : لن يَدْعُو ، ولنْ يَرْمِي .

الثَّانِي : الْجَزْم بِحَذْف الآخر ؛ نحو : لم يدع ، ولم يرم أ.هـ بتصرف

(٤) في النـسـخـة (ب) اليا.

(٥) قـال الزمخشـري فـي المفصـل صـ٥٣٨ : "ويسـقطان فـي الجـزم سـقوط الحركـة ، وقـد ثبتتـا في قوله :-

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

قـال ابـن يعـيش ٤٨٨/٥ : " اعلـم أن الـواو ، واليـاء تسـقطان فـي الجـزم ، لأنهمـا قـد نزلتـا منزلـة الضـمّة مـن حيـث كـان سـكونهما علامـةً للرفـع ، فحـذفوهما للجـزم ؛ كمـا تحـذف الضـمّة ، وربما أثبتوهما في موضع الجزم.......

هَجَوْتَ زَبَّانَ [(١)] ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا [(٢)] مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ [(٣)] لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ [(٤)]

[مختومًا بالألف] [(٥)].

وقوله:-

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ [(٦)]

ووجهُ ذلك : أنه قدّر في الرفع ضمّةً منويّةً ، فحذفها وأسكن الواو ؛ كما يفعل في الصحيح ، وهو في الياء أسهل منه في الواو ، ؛ لأن الواو المضمومة أثقلُ من الياء المضمومة.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ريان.

(٢) في النسخة (ب) مقتدرا.

(٣) في النسخة (ب) ريان.

(٤) الشرح: "زبان" -بفتح الزاي ، وتشديد الباء الموحدة- اسم رجل ، واشتقاقه من الزبب ، وهو طول الشعر ، وكثرته.

المعنى: لقد شتمت زبّان ثم اعتذرت له ؛ فكأنّك لم تشتمه ، ولم تتركه سالما.

التخريج: البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١/ ١٥٨ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٥٩ ، والدرر ١/ ١٦٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠ ، وشرح التصريح ١/ ٨٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، ولسان العرب ١٥/ ٤٩٢ (يا) والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٤ ، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧ ، والمنصف ٢/ ١١٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

والشاهد فيه قوله : "تهجو" حيث لم يحذف حرف العلّة ، وذلك للضرورة الشعريّة.

(٥) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٦) البيت أول مقطوعة للشاعر ، يقولها في الربيع بن زياد العبسي ، وذلك أن قيسا كان عنده درع ، فساومه فيها الربيعي ، ثم اهتبل فرصة ، وأخذ الدرع ثم انطلق يعدو به فرسه فتعرض قيس لأم الربيع ، وأراد أن يأسرها ثم عدل عن ذلك ، واستاق نَعَم بني زياد فقدم مكة ، فباعها من عبد الله بن جدعان التيمي معاوضة بأدراع ، وأسياف .

البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والدرر ١/ ١٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠ ، ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتي) وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠ ، والإنصاف ١/ ٣٠ ، وأوضح المسالك ١/ ٦ ، والجنى الداني ص ٥٠ ، وجواهر الأدب ص ٥٠ ، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤ ، والخصائص ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٧ ،

وقوله:–

كَأَنْ لَمْ تَر قَبْلِي [(١)]أَسِيْرًا [(٢)] يَمَانِيًّا [(٣)]

ورصف المباني ص ١٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧ ، ٢/ ٦٣١ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٢٤ ، ١٠/ ١٠٤ ، والكتاب ٣/ ٣١٦ ، ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر) ، ١٤/ ٣٢٤ (رضي) ، ١٤/ ٤٣٤ (شظي) ، ١٥/ ٤٩٢ (يا) والمحتسب ١/ ٦٧ ، ٢١٥ ، ومغني اللبيب ١/ ١٠٨ ، ٢/ ٣٨٧ ، والمقرب ١/ ٥٠ ، ٢٠٣ ، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧ ، والمنصف ٢/ ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

ينظر : المعجم المفصل ٢/٣٥٧.

<u>المفردات الغريبة:</u> الأنباء: جمع نبأ ، وهو الخبر ، وقيل: الخبر أعم منه؛ لأن النبأ خاص بما كان ذا شأن من الإخبار. تنمي: تزيد ، وتكثر. لبون –بفتح اللام ، وضم الباء مخففة: وهي الإبل ذات اللبن. بنوزياد:هم: الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ، بنوزياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.

<u>المعنى:</u> ألم يبلغك –والأخبار سرعان ما تنشر وتشيع بين الناس– ما حدث لنياق بني زياد ، حيث أخذتها رغما عنهم ، وهم الأبطاء الذين يخافهم الناس ، ويرهبونهم؟!

من شواهد سيبويه ٢/ ٥٩ على إسكان الياء في يأتيك في حال الجزم حملا لها على الصحيح ، وهي لغة بعض العرب ، يجرون المعتل مجري السالم في جميع أحواله فاستعملها ضرورة.

<u>والشّاهدُ فيه:–</u>

(ألم يأتيك) حيث أثبت الياء ، وهي حرفُ علّة في آخر الفعل – ، وهو يأتيك – للضّرورة الشّعريّة.

وقيل: الياء في (يأتيك) نشأت عن إشباع الكسرة ، والياءُ الأصليّة محذوفة للجزم.

وقيل: الفعل مجزومٌ بحذف الحركة.

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) أسير.

(٣) هذا عجز بيت ، وتمامه :–

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَر قَبْلِي أَسِيْرًا يَمَانِيًّا

<u>اللغة:</u> شيخة: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل عبد شمس. يمانيًا: نسبة إلى اليمن .

(**قولــه : ومــن التســكين** [١] **هاهنــا)** [٢] أي : وإلا مـا شـذ مـن تسكين الـواو ، والياء[٣] في النصب ؛ نحو : قوله :-

أَبَى اللَّهُ [٤] **أَنْ أَسْمُو بِأُم ولاَ أَبِ** [٥]

وقوله:-

المعنــى: تضــحك ســاخرة منــي امــرأة عجــوز مــن بنــي عبــد شــمس ، وكــأنني الأسـير الأول مــن اليمن في قومها.

التخـــريج: البيــت لعبــد يغــوث بــن وقــاص الحــارثي فــي الأغــاني ١٦/ ٢٥٨ ، وخزانـــة الأدب ٢/ ١٩٦ ، ٢٠٢ ، وســـرّ صـــناعة الإعـــراب ١/ ٧٦ ، وشـــرح اختيـــارات المفضـــل ص ٧٦٨ ، وشـــرح شـــواهد الإيضـــاح ص ٤١٤ ، وشـــرح شـــواهد المغنـــي ٢/ ٦٧٥ ، ولســـان العـــرب ٣/ ٥١٧ (هـــذذ) ، ٥/ ٧٥ (قـــدر) ، ٦/ ١١٥ (شـــمس) وبـــلا نســـبة فـــي الأشـــباه والنظـــائر ٢/ ١٥ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٦ ، والمحتسب ١/ ٦٩.

ينظر : المعجم المفصل ٣٥٨/٨

والشاهد فيه قوله :-

"لــم تــرى" فمــنهم مــن رأى أن إثبــات الألــف هــو ضــرورة شــعرية ، بينمــا رأى آخــرون أن أصــل الفعل "ترأى" فحذفت الهمزة ، وأبقيت الألف بعد الجزم.

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٥٣٤ : "وقد جاء الإسكان.........."

وقــال ابــن يعــيش ٤٨٤/٥ : " اعلــم أن مــن العــرب مــن يُشــبِّه اليــاء ، والــواو بــالألف لقُرْبهمــا منها فيسكِنهما في حال النصب ، ويستوي لفظُ المرفوع ، والمنصوب

(٢) في النـــســخــة (ب)ههنا.

(٣) في النـــســخــة (ب) واليا.

(٤) في النـــســخــة (أ) بزيادة إلا .

(٥) هذا عجز بيت ، وتمامه :-

فما سوَّدتني عامرٌ عن وراثةٍ........... أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُم ولاَ أَبِ

اللغة: سودتني: جعلتني سيّدًا. سما: ارتفع.

المعنــى: لــم أصــل إلــى المجــد بالوراثــة عــن آبــائي وجــدودي ؛ بــل بمــا زدت علــيهم مــن ســعيي في طلب مكارم الأخلاق ، والفروسية.

والبيــت مــن الطويــل ، وهــو لعــامر بــن الطفيــل فــي ديوانــه – دار صــادر للطباعــة ، والنشــر – بيروت – ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م- صــ٢٨.

والشاهد فيه قوله : "أن اسمو" حيث لم تظهر الفتحة على "أسمو" للضرورة الشعرية.

فآليت[١] لَا أرثِي لَهَا من كلالة وَلَا من حفى حَتَّى تلاقي مُحَمَّدًا [٢]

(قولــه : هــذا إذا لــم يكــن متصــلاً بــألف الاثنــين)غيبــة ، أو خطابــاً ، أو الاثنين غيبة ، أو خطاباً[٣].

(قوله : أما إذا كان متصلاً كان[٤] رفعه بالنون) [٥]وذلك أنه لما

---

(١) في النســخــة (ب) قالت.

(٢) اللغة: آليت: حلفت. الكلالة: التعب. الحفي: ضد الانتعال.

والبيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٩.

والشــاهد فيــه قولــه : "حتــى تلاقــي" حيــث أســكن اليــاء ، وحقهــا الفــتح ؛ لأن الفعــل منصــوب بـ "أن" مضمرة.

(٣) يقصــد الأمثلــة الخمســة ، وهــي: كــل فعــل مضــارع اتصــل بــه ألــف اثنــين ؛ نحــو : تفعــلان ، ويفعلان ، أو واو جمع ؛ نحو : تفعلون ، ويفعلون ، أو ياء مخاطبة ؛ نحو : تفعلين

وســميت بــذلك ؛ لأنهــا ليســت ألفــاظ أفعــال معلومــة ، وإنمــا يكنــى بهــا عــن كــل فعــل مضــارع اتصــل بــه ألــف الاثنــين ، أو واو الجماعــة ، أو يــاء المخاطبــة ، وقــالوا: الأســماء الســتة ؛ لأنها ألفاظ معلومة ، وهي الأب ، والأخ ... إلخ ،

وســميت خمســة علــى إدراج المخــاطبتين تحــت المخــاطبين فالمضــارع المســند إلــى ألــف الاثنــين يتنوع إلى نوعين:-

الأول : أن يكون الاثنان مذكرين نحو : "أنتما تكتبان يا زيدان" ونحو"الزيدان يكتبان".

والثــاني : أن يكــون الاثنــان مــؤنثين نحــو : "أنتمــا ياهنــدان تكتبــان" ونحو"الهنــدان تكتبــان" ، أو واو جمــع بالتــاء للمخــاطبين ؛ نحــو : أنــتم تفعلــون ، وباليــاء للغــائبين نحــو : هــم يفعلــون ، أو يــاء مخاطبــة ؛ نحــو : أنــت تفعلــين ، فالأمثلــة ســتة علــى التفصــيل ، وخمســة علــى الإجمــال؛ لِلــذي يجعــل الاثنــين نوعــا واحــدا. ينظــر : شــرح التصــريح: ١/ ٨٥ ، ٨٦ حاشــية الصــبان ، ١/ ٩٨ ، ابن عقيل: ١/ ٦٦.

(٤) في النســخــة (ب) ساقط.

(٥) هذا مذهب الجمهور ، وهو الصحيح.

وقيــل: إن الإعــراب بــالألف ، والــواو ، واليــاء قياســا علــى المثنــى ، والجمــع ، ورده العلمــاء بأنــه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

وعــن الأخفــش أن الإعــراب بحركــات مقــدرة قبــل الأحــرف الثلاثــة ، والنــون دليــل عليهــا ، وبسكون مقدر في حالة الجزم. ينظر : الارتشاف ١/٤٢٠ ، وهمع الهوامع ١/٥١.

اتصلت[١] بـه هـذه المدات ، ونزلت منزلة الجزء[٢] منه ؛ ناسب أن يكون إعرابه بعد المدة قضية من قوة الاتصال ، ولما[٣] لم يمكن[٤] ذلك بالحركة ، ولا بحرف المدة أعرب بالنون التى هى بمنزلة حروف[٥] المدة .

فإن قلت : كان من[٦] حقه أن يبنى لما ذكرت من قوة الاتصال ؛ كما بنى عند اتصال ضمير جماعة المؤنث .

قلنا : إنما لم يبن ؛ لأنه عارض[٧] ما[٨] ذكرت من جهة البناء جهة أخرى تقتضى إعرابه ، وهو أنه باتصال هذه المدات [به نزل منزلة] [٩] المثنى المثنى ، والجمع فأعرب لذلك ؛ ترجيحاً لجانب الأصل.

(قوله[١٠] : وإذا كان المعرب غير جميع ذلك) يعنى : أن المعرب الاسمى إذا كان غير ما ذكر ؛ كان رفعه ، ونصبه ، وجره بالحركات الثلاث لفظاً ، وأن المعرب الفعلى إذا كان غير ما ذكر ؛ كان رفعه ، ونصبه ، وجزمه بالضمة ، والفتحة لفظاً ، والسكون ، وإلى ذلك أشار بقوله : على ما هو المعتاد[١١].

---

(١) في النسخة (ب) يتصلن.
(٢) في النسخة (ب) الجر.
(٣) في النسخة (ب) ساقط.
(٤) في النسخة (ب) يكن.
(٥) في النسخة (ب) حرف.
(٦) في النسخة (ب) ساقط.
(٧) في النسخة (ب) عرض.
(٨) في النسخة (ب) مما.
(٩) في النسخة (ب) نزل به منزلة.
(١٠) في النسخة (ب) ساقط.
(١١) في النسخة (ب) معتاد.

فصل : في خاتمة الكتاب

وإذ قد وفينا الكلام في باب الضبط لما افتقر إليه حقه مجتهدين في التجنب عن غايتي اختصار يخل ، وتلخيص يمل فلا علينا أن نختمه لمن أراد بما يأنس به أولو الفطن من إملاء بعض مناسبات لما هو إلى التعرض له أسبق ؛ كنحو : التعرض لعلة وقوع الإعراب في الكلم ، وعلة كونه في الآخر لا محالة عندنا ، وعلة كونه بالحركات أصلا ، وعلة عدم استكنانه أصلا ، وعلة كونه في الأسماء دون الأفعال أصلا ، وعلة كون الصرف في الأسماء أصلا ، وعلة كون البناء لغير الأسماء أصلا ، وعلة كون السكون للبناء أصلا . كلام السكاكي

وعلة كون الفعل في باب العمل أصلا ، ونحو : التعرض ؛ لكون الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه مقدمة في الاعتبار ، وعلة توزيع الرفع ، والنصب ، والجر عليها على ما وزعت ، ونحو : التعرض لعلة ما ورد على غير هذا الإضمار على ما ورد ، والكلام في ذلك كله مبني على تقرير مقدمتين ، وتحرير عشرة فصول. (١)

(**قوله : خاتمة الكتاب**) ما يتعلق بالمقصود تعلقاً غير أولى(٢)؛ يسمي خاتمة ، وتتمة مثل ما يذكر من المناسبات في نوعنا هذا . كلام الشارح

فإن المقصود هو إفادة الضوابط التى يحترز (٣) بها عن الخطأ(٤) في الكيفية التى عليها التركيب لتأدية أصل المعنى ؛ نحو : قولنا : كل ما كان فاعلاً فهو مرفوع ، وكل ما كان مفعولاً فهومنصوب إلى(٥) غير ذلك من القوانين .

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٣٩ .

(٢) في النسخة (ب) أول.

(٣) في النسخة (ب) يحرز.

(٤) في النسخة (ب) الخطاء.

(٥) في النسخة (ب) أي.

وإنما يتعرض للمناسبات ؛ لأنها إذا حصلت مع المناسبات تمكنت في الذهن فضل تمكن ، ولذلك قال بما يأنس به أولو[1] الفطن ؛ لأن صاحب النفس اليقظى[2] ؛ إذا ألقى إليه ذلك من غير تعرض لبيان ما يذكر من المناسبات بقى متردداً طالباً ؛ فإذا ظفر بها استأنس .

(**قوله : وفينا الكلام**) أي : وفينا الكلام[3] في تقرير القواعد ، والأصول ما يستحقه من الضبط بحسب مقتضى المقام مع الاحتراز عن نهاية الاختصار[4] المخل بالغرض ، وعن نهاية البيان المفضى[5] إلى الإطناب الممل سالكين فيما بين[6] ذلك سبيلاً .

(**قوله : فلا علينا**) إنما أتي بحرف الفاء ؛ لأن قوله : وإذ قد وفينا يستعمل في معنى الاستلزام مع الإشارة إلى تحقق الملزوم ؛ فأجرى مجرى إن في إفادة الملازمة ؛ فصح دخول الفاء في جوابه.

(**قوله : لمن أراد**) كأنه إشارة إلى أنه كان من طمع في ذلك منه .

(**قوله : ؛ كنحو : التعرض لعلة وقوع الإعراب**) بيان لقوله : من إملاء بعض المناسبات، ولو قال كوقوع الإعراب في الكلم بياناً لما ؛ لكان[7] أظهر.

(**قوله : لا محالة عندنا**) خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم يزعمون أن الحركة فيما

---

(١) في النسخة (ب) أولولا .

(٢) في النسخة (ب) اليعطي.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (أ) لا ختصاص ، والصواب ماأثبته ؛ ليستقيم المعني.

(٥) في النسخة (ب) المقتضي.

(٦) في النسخة (ب) نحن.

(٧) في النسخة (ب) كان .

قبل الآخر في ؛ نحو : جاءني امرؤ(1) وابنم إعرابية(2).

---

(1) في النسخة (ب) امرو.

(2) قال المرادي في توضيح المقاصد ٣/١٥٥٤ : "وأما "ابنم": فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ؛ كما زيدت في زرقم.

وأما "امرؤ": فهو اسم تام لم يحذف منه شيء ؛ إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام ؛ نحو : المرء أعلوه لذلك ، ولكثرة استعماله.

(ابنم) هي ابن ، والميم زائدة ، وقيل: هي بدل عن الواو التي في الأصل أعني (بنو) والنون ، والراء في ابنم ، وامرئ تتبع حركتهما حركة الإعراب رفعا ، ونصبا ، وجرا.

ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥٢ ، ولسان العرب ١٤/ ٩٢ (بنو) .

وقال السيوطي في الهمع ١/١٤٣ : "قَيل إنهما معربان من مكانين فإن الْحَرَكَة في الرَّاء ، والنُّون حَرَكَة إعراب لا إتباع

وَفِيهِمَا لُغَة أُخْرَى فتح الرَّاء ، والنُّون في الْأَحْوَال الثَّلَاثَة ، وفي امْرِئ ثَالِثَة ضم الرَّاء على كل حَال ، وفي مرء فتح الميم مُطلقًا ، وبهَا جَاءَ الْقُرْآن

وثالثة كسرهَا مُطلقًا

ورابعة ضمهَا ملطقا ، وقُرِئَ بهما { بَين المرْء وقَلبه } الْأَنْفَال ٢٤

قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٣ : " هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه ؛ بمنزلة اسم واحد ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف ، وهو ابْنُمٌ ، وامروٌ.

فإن جررت قلت: في ابنِمٍ ، وامرِئٍ ، وإن نصبت قلت: ابنَماً ، وامرَأً ، وإن رفعت قلت: هذا ابنُمٌ ، وامرُؤٌ.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٤٨ : ، وفي امرئ ، وابنم – أيضا – لغتان:–

<u>إحداهما :</u> فتح راء امرأ ، ونون ابنم مطلقًا .

<u>والثانية :</u> إتباعهما الهمزة ، والميم في حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين.

قال السمين الحلبي ١٠/٤٨ : "وأمَّا ما أنشدَه من قوله : «وأكرِمْ بنا ابنَما» فليس هذا من الباب ؛ لأن هذا «ابن» زِيْدَتْ عليه الميم ، وإذا زِيْدَتْ عليه الميمُ جُعِلَتِ النونُ تابعةً للميم في الحركاتِ على الفصيح ، فتقول: هذا ابنمٌ ، ورأيت ابنَماً ، ومررت بابنِمٍ ، فتُجْري حركاتِ الإعراب على الميم ، وتَتْبَعُها النونُ. «وابنما» في البيت منصوب على التمييز ، فالفتحُ لأجل النصبِ لا للبناءِ ، وليس هذه «ما» الزائدةَ ؛ بل الميمُ وحدها زائدةٌ ، والألف بدلٌ من التنوين.أ.هـ

وإنما كان الكلام في إعراب الكلم على الوجه الذى هو عليه مقدماً في باب الاعتبار ؛ لأن الغرض هو معرفة الهيئات[١] الإعرابية ، ولهذا يسمى علم الإعراب فكانت أسبق في الاعتناء[٢] بشأنها ، والكلام في الأثر الذى هو الإعراب ، وإن كان مما يستدعى الكلام في المؤثر[٣] ؛ لكن لما مر الكلام فيه من جهة البيان ، والتقسيم؛ لم يتعرض له ، ولكن سبق منه الوعد بالإشارة إلى جهة كون الفعل أصلا في باب العمل ؛ فلزم[٤] الوفاء[٥] به .

ولقائل أن يقول : الغرض هو معرفة الكيفية التى عليها التركيب الذى لتأدية أصل المعنى ، وتلك الكيفية على ما فسر هى تقديم[٦] بعض الكلم[٧] على بعض [الهيئات الإعرابية .

وكان يجب أن يتعرض لذكر مناسبات لتقديم بعض الكلم على بعض] [٨] ؛ كتقديم المضاف على المضاف إليه ، وتقديم الموصوف على صفته ، وتقديم الفعل على الفاعل[٩] وإن كان الفعل وصفاً في الفاعل .

(**قوله : مقدمة**[١٠] **في باب الاعتبار)** يعنى : أن الواضع عين الرفع للفاعل أولاً[١١]، ثم لباقى المرفوعات آخرا ، وكذلك الكلام في المفعول.

---

(١) في النسخة (ب) الهيات.

(٢) في النسخة (ب) الاعتبار.

(٣) في النسخة (ب) الموثر.

(٤) في النسخة (ب) فلزمه.

(٥) في النسخة (ب) الوفا.

(٦) في النسخة (ب) يتقدم.

(٧) في النسخة (ب) الكلام.

(٨) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٩) في النسخة (ب) فاعل.

(١٠) في النسخة (ب) متقدمة.

(١١) قال الحريري البصري :" إنما أُختير للفاعل الرفع ، وللمفعول به النصب ؛ لأن الضمة ثقيلة ، والفتحة خفيفة ، والفعل لا يُرفع به إلا فاعل واحد ، ويُنصب به عدّة

مفاعيل كالمصدر ، والظرفين ، فجعل الرَّفع المستثقل ما قلَّ ، والفتح المستحق إعراب ما كثر في مثل : ضربَ زيدٌ عمروا ."

ينظر : شرح مُلحة الإعراب لأبي محمد القاسم ابن علي بن محمد الحريري البصري- ت : بركات يوسف هبود . ط١ . المكتبة العصرية . بيروت . ١٤١٨هـ-١٩٩٧م . ص ١٥١.

قال الأنباري في أسرار العربية ص٧٨-٧٩ : فإن قيل: فلم كان إعرابه الرفع؟

قيل: فرقًا بينه وبين المفعول.

فإن قيل: فهلا عكسوا ، وكان الفرق واقعًا ؟

قيل: لخمسة أوجه:-

الوجه الأول: وهو أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ؛ فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد ، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء ، وهي: المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول له ، والحال ، وليس له إلا فاعل واحد .

وكذلك كل فعل لا زم يتعدى إلى هذه الخمسة ، وليس له - أيضًا- إلا فاعل واحد ؛ فإذا ثبت هذا ، وأن الفاعل أقل من المفعول ، فالرّفع أثقل ، والفتح أخف ، فأعطوا الأقل الأثقل ، والأكثر الأخف ؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل ، وخفة الفتح موزاية لكثرة المفعول.

والوجه الثاني: أن الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه بينهما:-

أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ؛ كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ؛ فلما ثبت للمبتدأ الرفع ؛ حمل الفاعل عليه .

والوجه الثالث: أن الفعل أقوى من المفعول ؛ فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى ، وهو الرّفع ، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعفُ الأضعفَ ، وهو النصب.

والوجه الرابع: أن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر ، والنصب آخر؛ فأعطي الأوّلُ الأوّلَ ، والآخر الآخر.

والوجه الخامس: أن هذا السؤال لا يلزم ؛لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق ، وقد حصل وبان أن هذا السؤال لا يلزم ؛ لأنَّا لو عكسنا على ما أورده السائل ، فنصبنا على الفاعل ، ورفعنا المفعول؛ لقال الآخر: فهلا عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردودًا؟

وهذا الوجه ينبغي أن يكون مُقدَّمًا من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد ، وإنما أخرناه ؛لأنه بعيد من التحقيق.

فـإن قلـت : فمـا معنـى تقـدم المضـاف إليـه فـي بـاب الاعتبـار ، وإنمـا يكون[1] كذلك أن لو كان ثمة مجرور بحكم الإلحاق .

قلنـا: إنمـا نظـم المضـاف إليـه فـي سـلكهما[2] ؛ بنـاء منـه[3] ذلـك أن المجرور بحرف الجر كالرفع ، وقد سبق الكلام في ذلك ؛ فلا نعيده.

---

(١) في النسخة (ب) كان .

(٢) في النسخة (ب) سلكها.

(٣) في النسخة (ب) فيه.

كلام السكاكي

أمـا المقدمـة الأولـى ؛ فهـي : أن اعتبـار أواخـر الكلـم سـاكنة مـا لـم يعـرف عـن السـكون مـانع أقـرب لخفـة السـكون بشـهادة الحـس ، وكـون الخفـة مطلوبـة بشـهادة العـرف ، ولكـون السـكون - أيضـا - أقـرب حصـولا لتوقفـه علـى اعتبـار واحـد ، وهـو جنسـه دون الحركـة لتوقفهـا علـى اعتبـارين : جنسـها ، ونوعها فتأمل فهو في اللفظ اختصار.

فإذا منع عنه مانع ترك على الحركة ، وأنه نوعان :-

حسـي ، وهـو مجامعتـه لسكون آخـر ؛ ألا تـراك : كيـف تحـس فـي ؛ نحـو :اضـرب اضـرب إذا رمـت الجمـع بـين البـاء ، والضـاد سـاكنين بشـيء مـن الكلفـة ، وربما تعذر أصلا على بعض .

وأمـا السـكون الـوقفي ؛ نحـو : بكـر غـلام فقـد هـون الخطـب فيـه كونـه طارئا لا يلزم ، وعقلي ، وهو ردوده ، وأنه شيء لا نوع له ؛ كما تعلم.

وحيـث تـردد شـيء ذي أنـواع مطلـوب مثـل أن تكـون الكلمـة دالـة علـى مسـمى مـن حيـث ذلـك المسـمى فقـط ، ثـم تقـع فـي التركيـب ، وتقيـد مسـماها بقيـد مطلـوب المعلوميـة فيحتـاج إلـى دلالـة عليـه ، وأنـت تعلـم أن التركيـب السـاذج ، وهـو ورود كلمـة بعـد أخـرى لكونـه مشـترك الدلالـة لمجيئـه تـارة ، وأخـرى لمجـرد التعديـد لا يصـلح دلـيلا علـى ذلـك فيلـزم - حينئـذ - بعـد الهـرب عـن وضـع شـيء مفـارق للكلمـة يـدل علـى قيـد غيـر مفـارق لمعناهـا لخروجـه عـن حـد التناسـب مـع أمـر كـان رعايتـه التصرف فيهـا إمـا بزيـادة ، أو نقصـان ، أو تبـديل لامتنـاع اعتبـار رابـع هنـا بشـهادة التأمـل بعـد الهـرب عـن الجمـع بـين اثنـين منهـا ، أو أكثـر تقلـيلا للتصـرف لكـن لـزوم الثقـل لـلأول ، وعـدم المناسـبة للثـاني ، وهـو نقصـان الكلمـة لازديـاد المعنـى مـانع عـن ذاك ، وعلـى امتناعـه فيمـا إذا كـان علـى حـرف واحـد مـع الظفـر بمـا هـو عـارض جميـع ذلـك ، هـو تبـديل حالـة مـن الأحـوال الأربـع : الحركـات ، والسـكون ؛ لمـا فـي غيـر هـذا التبـديل ، وهـو ؛ إذ ذاك بعد رعاية أن يقع التصرف في الكلمة ما ذكرنا .

وإنما يقع فيها إذا لم تبطل بالكلية ليس إلا بتبديل حرف منه بحرف ، أو مكان لذلك بمكان أعني : القلب لا غير بشهادة الاستقراء الصحيح بعد الهرب عن الجمع بين اثنين من الخروج عن المناسبة ، وهو ترك الأقرب على الأبعد لا لموجب معلوم ؛ إذ الحركات أبعاض حروف المد ؛ بدليل أن حروف المد قابلة للزيادة ، والنقصان في باب الامتداد بشهادة الحس .

وكل ما كان كذلك فله طرفان بشهادة العقل ، ولا طرف في النقصان إلا هذه الحركات بشهادة الوجدان ، وكم بين الشيء كلا ، وبعضا في باب القرب مع امتناعه حيث كان يمتنع النقصان ، ومختار الآخر لهذا التبديل لكونه أقبل للتغيير لاحتماله الأحوال الأربع من غير كلفة دون الصدر ، ولا مدخل للوسط في الاعتبار ؛ إذ هو شيء لا يوجد كثيراً ؛ كما في ؛ نحو :غد ، ويد ، ولا يتعين ؛ كما في ؛ نحو :مكرم ، ومستخرج ، ولكون التناسب بين الدليل على هذا الوجه ، وبين مدلوله ، وهو قيد مسمى الكلمة المتأخر في الاعتبار مرعيا في كونهما متأخرين[١] .

كلام الشارح

(**قوله : أما المقدمة الأولى إلى آخره**) الأصل في البناء[٢] ؛ إذا كانت[٣] لفوات موجب الإعراب أن يكون بالسكون[٤]؛ لخفة السكون ، ولكون

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــــ .

(٢) في النسخة (ب) البنا.

(٣) في النسخة (ب) كان .

(٤) إنّما كان الأصل في البناء السّكون لو جهين:-

أحدهما: أنه ضدُّ الإعراب ، والإعراب يكون بالحركات ، فضدّه يكون بالسّكون.

والثّاني: أنّ الحركة زِيدَتْ على المعرب للحاجة إليها ، ولا حاجة إلى الحركة في المبنيّ ؛ إذ لا تدلّ على معنى. ينظر : اللّباب ٦٦/١.

وقد رأى ابن مالك أن أنواع البناء أربعة : -

أحدها : السكون ، وهو الاصل ، ويسمى - أيضا - وقفاً لخفته دخل في الكلم الثلاث ؛ نحو : هل ، وقد ، وكم). ينظر : أوضح المسالك ٦٣/١.

السكون أقرب حصولاً من الحركة ؛ فلا يترك من غير ضرورة سيان[١] في ذلك الوقف ، والوصل .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد عمرو بكر على وجه التعداد كان حكمها حكمها[٢] ؛ إذا لم يقع في سياق الوصل .

وإنما اغتفر اجتماع الساكنين فيها وقفاً ، ووصلاً إيقاعاً للمخالفة بين ما بنى لفوات موجب الإعراب ، وبين ما بنى لوجود المانع ؛ لكن إذا لقى ذلك ساكن من كلمة أخرى ؛ نحو قولك : زيداً ابنم اثنان على وجه التعداد حرك الآخر ؛ لأنه أقبل[٣] للتغيير[٤] وبما قلنا: علم أن قوله : وهو مجامعته لسكون آخر ؛ ليس على إطلاقه.

(**قوله : بشهادة الحس)** أى : بشهادة الوجدان ، وهو الحس الباطن.[٥]

(**قوله : بشهادة العرف)** وذلك أن قولنا : الخفة مطلوبة من القضايا المسلمة في عرفنا هذا ، ولم يقل بشهادة العقل[٦]؛ لأن العقل[٧] لا يحكم عليها عليها بالقبول مطلقاً .

(**قوله : لتوقفه على اعتبار واحد)** وذلك أن السكون لا نوع له ؛ إذ

---

(١) في النسخة (ب) سان.

(٢) في النسخة (ب) حكما.

(٣) في النسخة (ب) أصل.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/٥٣٢-٥٣٣ : " باب اختلاف العرب في تحريك الآخر:.......... اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله ، فإن كان مفتوحا فتحوه ، وإن كان مضموما ضمَّوه ، وإن كان مكسوراً كسروه.............

ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال إلا في الألف واللام ، والألف الخفيفة.أ.هـ بتصرف

(٥) في النسخة (ب) الباطني.

(٦) في النسخة (ب) الفعل.

(٧) في النسخة (ب) الفعل.

ليس منقسماً إلى[1] أشياء مختلفة الحقائق[2] فلا يتوقف حصوله في الخارج على ما ينوعه من الفصل ؛ بخلاف الحركة ؛ فإن حصوله في الخارج بوساطة النوع فيكون متوقفاً على الجنس ، وعلى ما ينوعه من الفصل فيكون متوقفا على اعتبارين[3] بِالضَّرُورَةِ ؛ بخلاف السكون .

فإن قلت : لا نسلم أن السكون يتوقف على اعتبار واحد ؛ بل يتوقف على اعتبارين جنسه ، وما يشخصه .

قلنا : هذا مشترك الإلزام ؛ لأن التشخص مما لابد لكل واحد ، وراء الجنس ، والفصل .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن السكون يتوقف على اعتبار واحد ، وإنما يكون كذلك أن لو لم يكن نوعاً إضافياً مندرجاً تحت الهيئة[4]

ولئن[5] سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أن الحركة تتوقف على اعتبارين ، وإنما يكون كذلك أن لو لم يكن إطلاق اسم الحركة على الجميع بوساطة الاشتراك اللفظى ، وهو ممنوع .

(**قوله : وهو مجامعته لسكون آخر)** فيه نوع[6] تسامح ، وذلك أن المانع هو ما يحس[7] به من الكلفة عند اجتماع الساكنين لا مجامعته لسكون آخر ؛ فإنه مستلزم للسكون ؛ فلا يكون مانعاً .

---

(١) في النسخة (ب) علي .

(٢) في النسخة (ب) الحقايق.

(٣) في النسخة (ب) اعتبار.

(٤) في النسخة (ب) إذنه.

(٥) في النسخة (ب) ولين.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) ما يحتفر.

ولقائل أن يقول : على[1] تقدير تسليم ذلك مجامعته مانع لاجتماع الساكنين لا لسكون[2] الآخر على التعيين ؛ لأن مبنى الكلفة على الاجتماع.

وإنما عين الآخر ؛ لأنه أقبل للتغيير على أنه ليس بمانع على الإطلاق ؛ فإن اجتماع الساكنين فيما إذا قلت : زيد عمرو بكر على وجه التعداد[3]؛ مفتقر مفتقر وقفاً ، ووصلاً ؛ كما قلنا .

(**قوله : طارئاً لا يلزم**) وإنما قال لا يلزم ؛ لأنه يراد بالطارئ ما كان عرضياً ، والعرضى قد يكون لازماً ، وقد لا يكون.

ولقائل أن يقول : إذا أريد أن ذلك طارئ مع فوات موجب الإعراب ؛ فممنوع .

وإن قيل طارئ مع موجب الإعراب ؛ فلا يعتد به.

قلنا : مجامعته لسكون آخر في ؛ نحو : اضرب اضرب طارئ غير لازم ؛ فوجب ألا[4] يعتد به.

(**قوله : وعقلى**) وهو ورود السكون فيه مساهلة ؛ لأن ورود السكون مستلزم له ؛ فلا يكون مانعاً .

وكان الوجه أن يقال : وعقلى ، وهو مطلوبية شيء ذي أنواع ؛ لأنه[5] إذا كان القصد إلى شئ ذى أنواع امتنع السكون هناك ؛ إذ ليس له نوع .

(**قوله : مثل أن يكون)** أى : بيانه مثل أن يكون قوله : من حيث ذلك المسمى ؛ نحو :زيد ، ؛ فإنه يدل على مسماه لا من حيث إنه فاعل ، أو مفعول.

---

(١) في النسخة (ب) عما.

(٢) في النسخة (ب) لا بسكون .

(٣) في النسخة (ب) التقدير.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

(٥) في النسخة (ب) ؛ لأن به.

(**قولــه : معـط**) ؛ بخـلاف إيـاك ، وإذا كـان دالاً علـى المسـمى فحسـب ، وتقيـد بقيـد مطلـوب المعلوميـة بوسـاطة التركيـب ؛ كالفاعليـة ، والمفعوليـة احتـيج إلـى نصـب العلامـة ؛ لأن مطلـق التركيـب ، وهـو الجمـع بـين الكلمتـين لا يـدل علـى ذلـك ؛ لأنـه قـد يكـون علـى وجـه التعـداد ، وقـد لا يكـون ؛ فـلا ينـتهض دلـيلاً على ذلك.

(**قولــه : لكونــه مشــترك الدلالــة**) ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن التركيـب السـاذج ؛ أى : الخـالى عـن الهيئـات[(١)] الإعرابيـة دال[(٢)] أصـلا ؛ فضـلاً أن يكـون مشترك الدلالة.

(**قولــه**[(٣)] **: فيلــزم التصــرف فــي الكلمــة للدلالــة علــى ذلــك**) وإنمـا لـزم التصـرف فيهـا ؛ لأن وضـع شـئ مفـارق للكلمـة[(٤)] للدلالـة علـى قيـد غيـر مفـارق ممـا لا يناسـب ، وذلـك أن كـل واحـد مـن الفاعليـة ، والمفعوليـة قيـد عـارض للكلمـة غيـر مفـارق ؛ فناسـب أن يكـون التصـرف فيهـا للدلالـة ؛ قضـاء مـن حـق التناسب.

(**قولــه : لامتنــاع اعتبــار رابــع**)علـى التوصـيف لا علـى الإضـافة ؛ لأنـه لـيس ثمـة وجـه رابـع يمتنـع اعتبـاره ؛ بـل المـراد أنـه علـى تقـدير الهـرب عـن الجمـع لـيس ثمـة وجـه رابـع ، وأمـا إذا صـرت[(٥)] إلـى الجمـع فلاعتبـارات سـبع تعـرف بالتأمل[(٦)] .

(**قولــه : علــى امتناعــه**) أى مـع امتنـاع النقصـان فيمـا ؛ إذا كانـت الكلمـة على حرف واحد ؛ لأنه – حينئذ – يكون إعداماً بالكلية لا نقصانا فيها.

---

(١) في النســخة (ب) الهيات.
(٢) في النســخة (ب) دلالة.
(٣) في النســخة (ب) ساقط.
(٤) في النســخة (ب) الكلمة.
(٥) في النســخة (ب) صير.
(٦) في النســخة (ب) بالتامل.

(**قولــه : وهــو تبــديل حالــة بحالــة**) ولـو قـال ، وهـو تبـديل سـكون[١] الآخـر بشــئ ذى أنــواع ، وهــو الحركــة ؛ لأن هــذا التبــديل تصــرف فــي آخــر الكلمــة ، والغــرض الدلالــة علــى معنــى متــأخر ؛ كالفاعليــة ، والمفعوليــة فيكــون مناســباً ، ولأن[٢] سكون الآخر هو المطرد وجودا .

وأمــا[٣] تبديلــه بالحركــة ؛ فلأنــه أقــرب ، أو لأن تبديلــه لغيــر الحركــة ممــا يفضى إلى الإلباس ؛ فلا يصلح للدلالة ثم له المطرد[٤] من غير إطالة.

(**قولــه : لمــا فــي غيــر هــذا التبــديل مــن الخــروج عــن المناســبة)** وهـو ؛ إذ ذاك ؛ أى : وغيــر هــذا التبــديل ؛ إذا لــم يــذهب إلــى تبــديل حالــة بحالــة لــيس إلا تبــديل حــرف بحــرف ، أو مكــان بمكــان ، ولكــن بشــرط أن يكــون التصــرف فــي الكلمــة ؛ وإلا لــم يكــن غيــر هــذا التبــديل منحصــراً فيمــا ذكــر ؛ لجــواز أن يكــون تبديل كلمة بكلمة .

ولقائــل أن يقــول : لا نســلم أنــه ؛ إذ ذاك لــيس إلا تبــديل حــرف بحــرف ، أو مكــان بمكــان ؛ لجــواز أن يكــون تبــديل حالــة بحــرف ، أو علــى العكــس ؛ فــلا يكــون منحصراً فيما ذكر .

(قولــه : لــيس إلا تبــديل حــرف منــه) فـي أعـم النسـخ منـه بتـذكير الضـمير ؛ على تأويل[٥] المذكور.

(**قولــــه : وهـــو تـــرك الأقـــرب)** وذلـك أن تبـديل الحـرف بـالحرف ، والمكـان بالمكان تصرف في الحرف ، وتتبديل إلى التبديل الحرفي[٦]

---

(١) في النســـخــة (ب) فيكون.

(٢) في النســـخــة (ب) ولا .

(٣) في النســـخــة (ب) وما.

(٤) في النســـخــة (ب) المطلوب.

(٥) في النســـخــة (ب) تاويل.

(٦) قــال ابــن يعــيش فــي شــرح المفصــل ٣٤٧/٥ : " البَـدَل أن تقـيم حرفًـا مُقـامَ حـرف ، إمّـا ضروروةً ، وأما صَنْعَةً ، واستحسانًا.

، أو المكانى[(١)] ؛ لزم ترك الأقرب إلى الأبعد من غير ضرورة ، وهذا التعليل ظاهر في التبديل الحرفي لا في التبديل المكانى.

(قوله : إلا هذه الحركات بشهادة الوجدان) ولقائل أن يقول : ما يحكم به الوجدان هو أن هذه الحروف من حيث إنها مدات تقتضى أن تكون مسبوقة بهذه[(٢)] الحركات ، ولا يلزم من ذلك أن تكون أبعاضاً ؛ لجواز أن تكون شروطاً.[(٣)]

وربّما فرقوا بين البدل ، والعِوَض ، فقالوا: البدلُ أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض ، ولذلك يقع موقعه ؛ نحو : تاء "تُخْمَةٍ" ، و"تكَأَةٍ" ، وهاء "هَرَقْتُ".

فهذا ، ونحوه يقال له: "بدلٌ" ، ولا يقال له: "عوضٌ"؛ لأن العوض أن تقيم حرفًا مقام حرف في غير موضعه ؛ نحو : تاء "عِدَةٍ" و"زِنَةٍ" ، وهمزة "ابْنٍ" و"اسْم" ، ولا يقال في ذلك: "بدلٌ" إلا تجوّزًا مع قلّته.

والبدلُ على ضربين:-

بدلٌ هو إقامةُ حرف مقام حوف غيره ؛ نحو : تاء "تخمة" و"تكأة".

وبدلٌ هو قلبُ الحرف نفسِه إلى لفظِ غيره على معنى إحالته إليه ، وهذا إنّما يكون في حروف العلّة التي هي الواو ، والياء ، والألف ، وفي الهمزة - أيضا - لمقاربتها إيّاها ، وكثرة تغيّرها ، وذلك نحو : "قَامَ" ، أصله "قَوَمَ" ، فالألف واو في الأصل ، و"مُوسِرٌ" أصله الياء ، و"رَاسٌ" و"آدَم" أصل الألف الهمزةُ ، وإنّما لُيّنت نَبرتها ، فاستحالت ألفًا، فكلّ قلب بدلٌ ، وليس كلّ بدل قلبًا.أ.هـ

(١) قال احمد بن فارس : ومن سنن العرب القلبُ ، وذلك يَكون في الكلمة ، ويكون في القِصَّة:

فأمّا الكلمة فقولهم : "جَذَبَ ، وجبَذَ" و"بكل ، ولبَكَ" وهو كثير ، وقد صنّفه علماء اللغة ، وليس من هذا في ما أظن من كتاب الله جلّ ثناؤه شيءٌ.

وأما الذي في غير الكلمات فقولهم :-

كما عُصِبَ العِلْباءُ بالعودِ...."أ.هـ

ينظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ومسائلها ، وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، أبو الحسين (المتوفي: ٣٩٥هـ) - الناشر: محمد علي بيضون - الطبعة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م- صـ١٥٣.

(٢) في النسخة (ب) بهذا .

(٣) في النسخة (ب) شرطا.

(**قولــه : مــع امتناعــه**) أى : مـع امتنـاع التبـديل سـواء كـان بـالحرف[١] ، أو بالمكان فيما ؛ إذا كانت الكلمة على حرف واحد.

أمـا الأول ؛ فلأنـه[٢] يلـزم منـه إبطـال الكلمـة بالكليـة ، وأمـا الثـانى ، وهـو تبديل[٣] المكاني ؛ فلأنه لا يتصور فيما ؛ إذا كانت على حرفواحد.

(**قولــه : مــن غيــر كلفــة**) دون الصـدر ؛ فـإن الصـدر[٤] لا يحتمـل السـكون إلا بكلفة ، وربما تعذر على البعض على ما ذكر في القسم الأول من الكتاب.

(**قولـــه : ولكـــون التناســـب مرعيـــاً**) لأن ذلـك القيـد معنـى عـارض للكلمـة فيكــون متــأخراً طبعــاً ؛ فناســب أن يكــون التصــرف فــي آخــر الكلمــة ؛ تحقيقــاً للتناسب بين الدليل ، والمدلول.

---

(١) في النـــسـخــة (ب) بالحروف.

(٢) في النـــسـخــة (ب) فلا.

(٣) في النـــسـخــة (ب) التبديل.

(٤) في النـــسـخــة (ب) المصدر.

كلام السكاكي

وأما الثانية : فهي أن الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا لفائدة ، وامتناع الفائدة فيها غير مركبة ؛ لامتناع استعمالها من أجل إفادتها المسميات لاستلزام الدور لتوقف إفادتها لها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة إليها ، وإلى غيرها لاستحالة ترجح أحد المتساويين على الآخر .

وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء مع امتناع عد ما سبق إلى الفهم عند التلفظ بها مجرد القصد على مسمياتها فائدة بشهادة الوجدان .

والأصل في التركيب هو نوع الخبر لكثرته ، وقلة ما سواه بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء ، وتنزيل الأكثر منزلة الكل بحكم العرف لعدم انفكاك حقيقته عن الخبر ، يجعل أصلا في باب الخبر ؛ فيظهر من هذا تمام انصباب الغرض من الوضع إلى اعتبار الفعل. [١]

كلام الشارح

(قوله : وأما الثانية فهى أن الغرض الأصلى هو التركيب) وإنما وصفه بالأصالة لكون التركيب مبنى[٢] الإفادة ؛ على أنه لو لم[٣] يقيده بذلك ؛ لكان أظهر ؛ لأن الغرض الأصلى هو الإفادة ، والتركيب مقصود بالغرض حيث يتوصل به إليه .

(قوله : هو التركيب) أى : المفيد يعنى : أن الغرض الأصلى هو التركيب ؛ لأن مبنى الإفادة عليه[٤] ؛ لأنها بدون التركيب مما لا يفيد ؛ فإذا كان كذلك كان هو المرجوع إليه في الإفادة .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ .

(٢) في النسخة (ب) معني.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) لا يحصل التّركيب الّذي ينعقد به الكلام ، وتحصل منه الفائدة إلا من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا : (زيدٌ ذاهب) ، أو من اسم ، وفعل مُسند إلى الاسم ، كإسناد (فاز) إلى (التّائب) في قولنا : (فاز التّائب) .

وإنما قلنا: إنها لا تفيد بدون التركيب[1] لامتناع إفادتها المسميات لتوقف ذلك على العلم باختصاصها بالمسميات ، وتوقف العلم بالاختصاص على العلم بالمسميات ؛ فلو استفيد العلم بالمسميات لزم الدور [2] .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن لواضع[3] الكلم غرضاً ؛ فضلاً أن يكون غرضه هذا.

ف (زيد ذاهب) وشِبْهه جُملةٌ اسميّة لتصديرها باسم.

و(فاز التّائب) وشبهه جملةٌ فعليّة لتصديرها بفعل.

ينظر : شرح الكافية الشّافية ١/١٥٩ ، وشرح المفصّل ١/ ٢٠ ، وشرح ألفيّة ابن معط ١/١٩٢ ، وأوضح المسالك ١/ ١١.

(١) قال السيوطي: " ليس الغرضُ من الوَضْع إفادة المعاني المفردة ؛ بل الغرضُ إفادة المركَّبَات ، والنسب بين المفردات كالفاعليَّة ، والمفعولية ، وغيرهما ، وإلا لَزِم الدَّور ، وذلك ؛ لأن إفادة الألفاظِ المفردة لمعانيها موقوفةٌ على العِلم بكونها موضوعة لتلك المسميات ، والعلم بذلك موقوفٌ على العلم بتلك المسميات فيكون العلم بالمعاني متقدما على العِلم بالوَضْع فلو استَفَدْنا العلم بالمعاني من الوَضع لكان العلم بها متأخرا عن العلم بالوَضْع ، وهو دَوْرٌ.

فإن قِيل هذا بَعْينِهِ قائمٌ في المركَّبَاتِ ؛ لأن المركَّبَ لا يفيدُ مدلولَه إلا عند العلم بكونه موضوعا لذلك المدلول ، والعلم به يَسْتدعي سبقَ العلم بذلك المدلول فلو استفدنا العلم بذلك المدلول من ذلك المركَّب لزِم الدَّوْر.

فالجواب : أنَّا لا نُسَلم أن إفادة المركب لمدلوله تتوقَّفُ على العلم بكوْنه موضوعا له ؛ بل على العلم بكون الألفاظ المفردة موضوعة للمعاني المفردة حتى إذا تُلِيَت الألفاظ المفردةُ عُلمتْ مفردات المعاني منها ، والتناسبُ بينهما من حركاتِ تلك الألفاظ فظَهرَ الفرق.أ.هـ

ينظر : المزهر في علوم اللغة ، وأنواعها لعبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (المتوفي: ٩١١هـ) – المحقق: فؤاد على من صور – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م– ١/٣٦.

(٢) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى: الدور المصرح ؛ كما يتوقف "أ" على "ب" ، وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمى: الدور المضمر ؛ كما يتوقف"أ" على "ب" ، و"ب" على "ج" ، و"ج" على "أ" ، والفرق بين الدور ، وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحًا ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. ينظر : التعريفات صـ١٠٥.

(٣) في النسخة (ب) الواضع.

ولئن[١] سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم أن امتناع استعمالها لما ذكر يقتضي ألا[٢] تكون مفيدة أصلاً ؛ لأن نفي الإفادة المعنية لا يستلزم نفي الإفادة مطلقاً .

ولئن[٣] سلمنا ذلك ؛ لكن لا نسلم لزوم الدور ، وإنما يلزم ؛ إذ لو كانت الجهة متحدة لاحتمال أن تكون مفيدة للعلم بالمسميات لا من حيث كانت معلومة[٤] وحينئذ لايلزم الدور على أن ما ذكر من[٥] لزوم الدور لازم في التركيب - أيضا - ، وذلك أن إفادة التركيب لمعناه يتوقف على العلم باختصاصه بذلك إلى آخره .

ويمكن أن يقال : لا نسلم أن إفادة التركيب لمعناه يتوقف على العلم باختصاصه به ، ولم لا يجوز ألا[٦] يكون بالوضع ، وتحصل الفائدة[٧] بوساطة انتقال الذهن من أجزاء التركيب الموضوعة إلى ذلك المفهوم ، وحينئذ لايكون هناك دور .

(قوله : مع امتناع عد ماسبق) يتعلق بقوله : لامتناع استعمالها ، وكأنه جواب عن المستند ، وذلك أن يقال : لا نسلم أنها لاتكون مفيدة بدون التركيب .

---

(١) في النسخة (ب) ولين.
(٢) في النسخة (ب) أن لا .
(٣) في النسخة (ب) ولين.
(٤) في النسخة (ب) معلوم.
(٥) في النسخة (ب) ساقطة.
(٦) في النسخة (ب) أن لا .
(٧) في النسخة (ب) الفايدة.

ألـيس يفهـم منهـا القصـد إلـي المسـمي ، والإحضـار فـي ذهـن السـامع ؛ فقـال مجيبـا مـع امتنـاع عـد ذلـك فائـدة[١] بشـهادة الوجـدان ، وهـو فـي التحقيـق بحـث في المستند .

(**قولـه : والأصـل فـي التركيـب هـو نـوع الخبـر**) هـذا شـروع فـي بيـان أن اهتمـام الواضـع بوضـع الفعـل أقـوي مـن حيـث إنـه وضـع بحيـث لاينفـك معنـاه عـن الإسناد المستلزم ؛ للتركيب[٢] الذي هو مبني الفائدة[٣].

(**قولـــه**[٤]: **لكثرتـــه**) وقلــة ماســواه بالنســبة إليــه ولقائــل أن يقــول : لا نسـلم[٥] قلـة ماسـواه بالنسـبة إليـه ؛ بـل الأمـر بـالعكس ؛ لقلـة الخبـر بالنسـبة إلـي أنــواع التراكيــب[٦] الإنشــائية[٧] ولــو ضــم إليهــا اعتبــار التراكيــب[٨] الإضــافي ، والتوصيفي ازداد[٩] ماسواه سعة.

---

(١) في النســخـة (ب) فايدة.

(٢) في النســخـة (ب) وللتركيب.

(٣) في النســخـة (ب) الفايدة.

(٤) في النســخـة (ب) ساقط.

(٥) في النســخـة (ب) لا نم.

(٦) في النســخـة (ب) التركيب.

(٧) الإنشــاء: قــد يقــال علــى الكــلام الــذي لــيس لنســبته خــارجٌ تطابقــه ، أو لا تطابقــه ، وقــد يقــال علــى فعـل المـتكلم ، أعنــي إلقــاء الكــلام الإنشــائي ، والإنشــاء - أيضــا - إيجــاد الشــيء الذي يكون مسبوقًا بمادة ، ومدة.

ينظر : التعريفات صـــ٣٨.

(٨) في النســخـة (ب) التركيب.

(٩) في النســخـة (ب) بزيادة :(دايرة).

(**قولـه : والفعل لعـدم انفكـاك حقيقتـه عـن الخبـر مـع أنهـا أفعـال)** ولـو قـال عـن الإسـناد ؛ لكـان أولـي ؛ لأن الفعـل علـى الإطـلاق لـيس كـذلك ؛ لأن بـاب الأوامر بمعزل عن الخبرية مع أنها أفعال[١] .

ولـو قـال ، والأصـل فـي التركيـب هـو التركيـب الإسـنادي[٢] والفعـل لعـدم انفكـاك معنـاه عـن الإسـناد يجعـل أصـلا فـي بـاب التركيـب ؛ فيظهـر مـن هـذا إتمـام انصباب الغرض من وضع الكلم إلي اعتبار الفعل ؛ لكان أولي.

والمـراد بتمـام انصـباب الغـرض هـو أن اهتمـام الواضـع بشـأن الفعـل فـوق اهتمامه بغيره[٣] حيث وضعه بحيث لاينفك معناه عن الغرض.

---

(١) الأمـر: مـن أنـواع الإنشـاء ، والأظهـر أن صـيغته – مـن المقترنـة بـاللام ؛ نحـو : " ليحضـر زيـد" وغيرهـا ؛ نحـو : "أكـرم عمـرا" و"رويـد بكـرا"– موضـوعة لطلـب الفعـل اسـتعلاء؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك ، وتوقف ما سواه على القرينة.

ينظـر : بغيـة الإيضـاح لتلخـيص المفتـاح فـي علـوم البلاغـة لعبـد المتعـال الصـعيدي (المتـوفي: ١٣٩١هـ) – الناشـر: مكتبـة الآداب – الطبعـة السـابعة عشـر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م- ٢٦٩/٢ ، الإيضـاح فـي علـوم البلاغـة لمحمـد بـن عبـد الـرحمن بـن عمـر ، أبـو المعـالي ، جـلال الـدين القزوينـي الشـافعي ، المعـروف بخطيـب دمشـق (المتـوفي: ٧٣٩هـ) – المحقـق: محمد عبد المنعم خفاجي –الناشر: دار الجيل – بيروت – الطبعة الثالثة– ٥٢/٣.

(٢) وهـو مـا رُكِّـب مـن مُسـنَد ، ومُسـنَد إليـه ، سـواء كـان المسـنَد اسـما أمْ فعـلاً ، فهـو عَلـم منقول من جملةٍ اسميَّة ، أو فعلية ، ولذلك سمَّاه بعضُهم:-

"المركَّـبَ الجُمْلِـيَّ ، والمنقـول عـن العـرب التَّسـمية بالجمـل الفعليَّـة كـ"شابَ قَرْناهـا ، و"تـأبَّط شـرًّا ، و"بَـرقَ نَحْـرُه" ، ويُقـاس عليـه التَّسـمية بالجمـل الاسـمية كـ"محمَّد قـائمٌ" ، و" أحمـد كـريم" ، و"عليٌّ سعيدٌ . ينظر : الأشباه والنظائر ٢٢٩/١ ، أوضح المسالك ١٢٤/١.

(٣) في النسـخة (ب) يعني.

كلام السكاكي

وإذا تقرر هذ أن المقدمتان على هذا الوجه بنينا على الأولى منهما الكلام في علة وقوع الإعراب في الكلم ، وعلة كونه في الآخر ، وعلة كونه بالحركات ، وعلة عدم استكنانه لخروجه ؛ إذ ذاك عن الدلالة ، وعلة كونه في الأسماء دون الأفعال لظهور كون الأسماء مقتضية لذلك من جهة المناسبة لحصول كونها ، ومتقيدة بما يحتاج عنده في الدلالة عليه ، وهو : معنى الفاعلية ، والمفعولية ، وكونها مضافا إليها ، وعلة كون الصرف في الأسماء أصلا لتقيدها بما يقتضي الجر كفاه تقيدها بما يقتضي أخويه ، واستدعاء دخول الجر فيها عدم منع التنوين منها ؛ كما ستقف عليه.

وعلة كون البناء لغير الأسماء ، وكونه على السكون أصلا ؛ لانتفاء موجب التحريك جريا على الظاهر ، وعلة كون الفعل في باب العمل أصلا ؛ لظهور كونه داعيا ، أو كون الداعي معه إلى الإعراب لتقيد الاسم معه في ؛ نحو :عرف زيد عمراً بالفاعلية ، والمفعولية ، والاسم ، وإن كان يتقيد معه في ؛ نحو :غلام زيد بالسكون مضافا إليه لا يلزم مع الفعل فيقرن لقلة التقيد معه بالنسبة إلى الفعل .

وعلى الثانية الكلام في تقدم الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه في الاعتبار ، وتوزيع الرفع ، والنصب ، والجر عليها على ما وزعت لما أن الفعل المتقدم في الاعتبار حيث لم يقم ، وحده في باب الخبر بالفائدة .

واستتبع فاعله ، ومفعوله ؛ إذ هما أقرب شيئين إليه تقدم الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه في الاعتبار ، وحيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه ، والمفعول أضعف لكونه ؛ بخلافه ، والمتضاف إليه بين بين لشموله إياهما ، وشهد الحس للضم بكونه أقوى الحركات ، وللفتح بكونه أضعفها ، وللكسر بكونه بين بين ؛ جعل الرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه اعتبارا للتناسب.

وأما الفصول ؛ فأحدها : في علة بناء ما بني من الأسماء ، وما يتصل بالبناء من اختلافه سكونا ، وحركة فتحة ، وضمة ، وكسرة.

وثانيها : في علة امتناع ما يمنع من الصرف ، وما يتصل بذلك.

وثالثها : في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف مضافة.

ورابعها : في علة إعراب المثنى والمجموع على ما هو عليه.

وخامسها : في علة إعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير على ما هو عليه.

وسادسها : في علة إعراب ؛ نحو : مسلمات على ما هو عليه.

وسابعها : في علة إعراب ما أعرب من الأفعال ، ووقوع الجزم في إعرابه موقع الجر في الأسماء ، وكيفية تفاوته ظهورا ، واستكنانا ، وزيادة ، ونقصانا.

وثامنها : في علة عمل الحروف العاملة ، وكيفية اختلافها في ذلك.

وتاسعها : في علة عمل الأسماء غير الجر ، وكيفية اختلافها في ذلك.

وعاشرها : في علة عمل المعنى الرفع للمبتدأ والخبر ، والفعل المضارع ، وبه نختم الكلام في هذا القسم بإذن الله تعالى.

وقبل أن نشرع في هذه الفصول يجب أن يكون مقرراً عندك أن كلام الفرقتين في هذه المناسباتوارد على مساق قياس الشبه في الغالب.[١]

كلام الشارح

(قوله : وإذا تقررت هاتان المقدمتان[٢] على الوجه الذي قررنا بنينا على الأولي) الكلام في بيان علة وقوع الإعراب في الكلم[٣].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٤١-١٤٢ .

(٢) في النسخة (ب) المقررتان.

(٣) الإعراب دخل الْكَلَام ليفرق بَين المعَانِي من الفاعلية ، والمفعولية ، والْإِضافة ، ونحو ذلك.

وقال قطرب ، واسْمه مُحَمَّد بن المستنير: لم يدْخل لعِلَّة ، وإنما دخل تَخْفِيفًا على اللِّسَان.

وَحجَّة الْأَوَّلين : أَن الْكَلَام لَو لم يعرب لا لتبست المعَانِي ؛ ؛ ألا ترى أَنَّك إذا قلت: ضرب زيد عَمْرو ، وكلم أبوك أَخُوك ؛ لم يعلم الْفَاعِل من المفْعُول ، وكَذَلِكَ قَولهم : مَا أحسن زيد ، ولَو أهملته عن حَرَكَة مَخْصُوصَة لم يعلم مَعْنَاهُ ؛ لأن الصِّيغَة تحْتَمل التَّعَجُّب ، والاستفهام ، والنفي ، والفارق بَينهَا هو الحركات.

فإن قيل: الْفرق يحصل بِلُزُوم الرُّتْبَة ، وهو تقدم الْفَاعِل على المفْعُول. ثمَّ هو بَاطِل ، فإن كثيرا من الموَاضِع لا يلتبس ، ومَعَ هذا لزم الإعراب ؛ كقولك: قَامَ زيد ، ولم يقم عَمْرو ، وركب زيد الْحمار ، فإن مثل هذا لا يلتبس ، وكَذَلِكَ: كسر مُوسَى الْعَصَا.

وَالْجَوَاب:-

أما لُزُوم الرُّتْبَة ؛ فلا يَصح لثَلَاثَة أوجه:-

أَحدهَا : أَن فِي ذَلِك تضييقا على المتَكَلم ، وإخلالا بمقصود النّظم ، والسجع مع مَسِيس الْحَاجة إليه ، والإعراب لا يلْزم فيه ذَلِك ، فإن أَمر الْحَرَكَة لا يخْتَلف بالتقديم ، والتَّأْخِير.

وَالثَّانِي: أَن التَّقْدِيم ، والتَّأْخِير قد لا يَصح فِي كثير من المواضِع ؛ ؛ ألا ترى أَنَّك لا تَقول: ضرب غُلَامه زيدا ؛ إذ يلْزم الْإِضمار قبل الذّكر لفظا ، وتقديرا ، فتدعو الْحَاجة إلى تَقْدِيم ، وكَذَلِكَ قَوْلك: مَا أحسن زيدا ، ف (مَا) في الأصل فَاعل ، ولَا يَصح تَقْدِيم الْفِعْل عليه .

فَأَما مَا لا يلتبس فإنه بِالنِّسْبَةِ إلى مَا يلتبس قَلِيل جدا ، فَحمل على الأَصْل المعَلل ليطرد الْبَاب ؛ كما طردوا الْبَاب في أعد ، ونعد ، وتعد ، حملا على: يعد ، وله نَظَائِر كَثِيرَة ، ولأن الَّذِي لا يلتبس في مَوضِع قد يلتبس بِعَيْنِه في مَوضِع آخر ؛ فإذا جعلت الْحَرَكَة فارقة اطردت في الملتبس ، وغَيره .

وهذا لا يمنع أَن يحصل الْفرق بالإعراب ، وتعين الظّرْف لا سَبِيل إليه ؛ بل إذا وجد عن الْعَرَب طَرِيق مُعَلل وجب إثباته ، وإِن صَحَّ أَن يحصل المعْنى بِغَيْرِهِ ، ومثل ذَلِك قد وقع في الأسماء المخْتَلفَة الألفاظ ، والمعاني ، وان كل واحد منها وضع على معنى يَخُصُّهُ ، ليفهم المعْنى على التَّعْيين.

وَلَا يُقَال: هلا وضعُوا اسما واحدا على معَان مُتعَدِّدَة ، ويقف الْفرق على قرينَة أُخْرَى ؛ كما وقع في الأسماء المشْتَركَة ؛ بل قيل: إن الِاشْتِرَاك على خلاف الأَصْل.

<u>وَاحْتج الآخرونَ من وجهيْن:-</u>

<u>أَحدهمَا:</u> أَن الْفِعْل المضَارع مُعرب لا يحصل ب إعرابه فرق ، فَكَذَلِك الأسماء.

<u>وَالثَّانِي:</u> أَن الفاعلية ، والمفعولية تدْرك بِالمعْنَى ؛ ؛ ألا ترى أَن الأسماء المقْصُورَة لا يظْهر فيها إعراب ، ومعانيها مدركة ، وإِنَّمَا أعربت الْعَرَب الْكَلَام لما يلْزم المتَكَلم من ثقل السّكُون ؛ لأن الْحَرْف يقطع عن حركاته فيشق على اللِّسَان.

وذلك أنها إذا كانت دالة على المسميات فحسب ثم يتقيد بالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وليس لها دلالة على ذلك احتيج إلي نصب الإعراب .

(**قوله : وعلة كونه في الآخر)** وهو كون التناسب مرعيا[(١)] بين الدليل ، والمدلول حينئذ. [(٢)]

قَالُوا: ويدل على صِحَة مَا ذَكرْنَاهُ أَن حركات الإعراب تتفق مَعَ اخْتِلَاف المعْنى ، وتختلف مَعَ اتفاق المعْنى ؛ ألا ترى أَن قَوْلك: هل زيد نَائِم مثل قَوْلك: زيد نَائِم فِي اللَّفْظ مَع اخْتِلَاف المعْنى ، وقولك: زيد قَائِم ، مثل قَوْلك: إن زيدا قَائِم فِي المعْنى ؛ إذ كِلَاهُمَا إثبات ، والإعراب مُخْتَلف......".أ.ه بتصرف.

ينظر : مسائل خلافية في النحولأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري صـ٩٣-٩٦.

(١) في النسخة (ب) في عبارتين.

(٢) اخْتلفُوا فِي جعل الإعراب فِي آخر ، فَقَالَ بَعضهم : إنمَا كان ؛ لأن الإعراب دَال على معنى عَارض فِي الْكَلمة فيجب أَن تستوفي الصِّيغَة الموْضُوعَة لمعناها اللَّازِم ، ثمَّ يُؤْتى بعد ذَلِك بالعارض كتاء التَّأْنِيث ، وياء النّسَب.

وَقَالَ آخَرُونَ: إنَّمَا جعل أخيرا ؛ لأن الإعراب يثبت فِي الْوَصْل دون الْوَقْف ، فَكَانَ فِي مَوضِع يَتَأَتَّى الْوَقْف عليه ، وهو الْأَخير.

وَقَالَ قطرب: إنَّمَا جعل أخيرا لتعذر جعله وسطا ؛ إذ لو كان وسطا لا ختلطت الأبنية ، ورُبمَا أفْضى إلى الْجمع بَين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن ، وكل ذَلِك خطأ لا يُوجد مثله في مَا إذا جعل أخيرا.

قَالَ قطرب: والمذهب الأول فَاسد ؛ لأن كثيرا من المعَانِي الْعَارِضَة تدخل فِي أول الْكَلمة ، ووسطها قبل اسْتِيفَاء الصِّيغَة ؛ نحو : الْجمع ، والتصغير ، وهو معنى عَارض.

<u>وَالْجَوَاب:-</u>

أن الْعِلَل المذْكُورَة كلهَا صَحِيحَة ، وأمتنها عند النّظر الصَّحِيح هو الأول ، وأما مَا نقض بِهِ من التصغير ، والْجمع ؛ فلا يَصح لو جْهَيْن:-

<u>أَحدهمَا:</u> أَن التصغير ، والْجمع مَعْنيانِ يحدثان فِي نفس المسَمّى ، وهما التكثير ، والتحقير ؛ فلذلك كانت علاماتهما فِي نفس الْكَلمة ؛ لأن التكثير مَعْنَاهُ ضم اسم إلى اسم ، وهو مسَاو لَهُ فِي الدّلَالَة على المعْنى ، فَكَانَ الدَّال على الْكَثْرَة دَاخِلا فِي الصِّيغَة ؛ كما أَن إضافة أَحدهمَا إلى الآخر دَاخل في المعْنى.

ولَيْسَ كَذَلِك المعْنى الَّذِي يدل عليه الإعراب ، فإن كَونه فَاعِلا لا يحدث فِي المسَمّى معنى في ذَاته ؛ بل هو معنى عَارض أو جبه عَامل عَارض.

(**قولــه : وعلــة عــدم اســتكنانه)** أي : وعلـة عـدم اسـتكنانه أصـلا ، وإنمـا ترك للعلم به.

(**قولـــه : وعلـــة كونـــه)** أي : وعلـة كونـه مـن[1] الأسـماء [2] أصـلا دون الأفعال [3]؛ لظهور كون الأسماء [4] مقتضية للإعراب ؛ بخلاف الأفعال.

وَالْوَجْــه الثَّــانِي: أَن التصـــغير ، والْجمـــع مـــن قبيـــل المعَـــانِي الَّتِـــي يقْصـــد إثباتهَـــا فـــي نفـــس السَّـــامع فيجـــب أَن يبْـــدَأ بهَـــا ، أو تقـــرن بالصـــيغة ، لتثبـــت فـــي نفـــس السَّـــامع مَعْنَاهَـــا قبـــل تَمـــام المعْنى الْأَصْلِيّ بِدُونِهَا.

وهــذا ؛ كمــا جعــل الاســتفهام ، والنفــي فــي أول الْكَــلَام ليســتقر مَعْنَــاهُ فــي الــنَّفس ، ولَــوأخر لثبــت فــي الــنَّفس معنـــى ثـــمَّ أزيـــل ، ولَـــيْسَ كَـــذَلِك الإعـــراب ؛ لأن الصِّـــيغَة المجَـــرَّدَة عـــن الإعـــراب لا تَنْفي كون الاسم فَاعِلا ، أو مَفْعُولا حتى إذا جَاءَ الإعراب بعد ذَلِك أَزَال المعْنى الأول.

وَكَـــذَلِكَ الألـــف والـــلام جعلـــت أولا ليثبـــت التَّخْصِـــيص فـــي المسَـــمّى ، ولَا يُـــؤْتى بهَـــا أخيـــرا لِـــئَلَّا يحدث التَّخْصِيص بعد الشياع.

واحْـــتج الآخـــرونَ الَّـــذين قـــالوا : بِـــأَن الإعـــراب لا يَنْبَغِـــي أَن يكـــون مَوْضِـــعه أخيـــرا بِأَنَّـــهُ دَال علـــى معنـــى فـــي الْكَلمـــة ، فَوَجَـــبَ أَن يكـــون فـــي أَصْـــلهَا ، كالتصـــغير ، والْجمـــع ، والتعريـــف ، والنفـــي ، والاستفهام ، وغير ذَلِك ، وإِنَّمَا عدل إلى الاخير لما ذَكرْنَاهُ من اخْتِلَاط الْأَبْنِيَة.أ.هـ

ينظـــر : التبيـــين عـــن مـــذاهب النحـــويين البصـــريين والكـــوفيين لأبـــي البقـــاء عبـــد الله بـــن الحســـين بـــن عبـــد الله العكبـــري البغـــدادي محـــب الـــدين (المتـــوفي: ٦١٦هــــ) – المحقـــق: د. عبـــد الـــرحمن العثيمـــــين – الناشـــــر: دار الغـــــرب الإســـــلامي – الطبعـــــة الأولـــــى ، ١٤٠٦هـــــ – ١٩٨٦م- صــــ١٥٦-١٦٤.

(١) في النـــسخـــة (ب) في .

(٢) في النـــسخـــة (ب) الأسما.

(٣) مـــذهب البصـــريين أن الإعـــراب أصـــل فـــي الأســـماء فـــرع فـــي الأفعـــال فالأصـــل فـــي الفعـــل البنـــاء عندهم

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء ، وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح

ونقـــل ضـــياء الـــدين بـــن العلـــج فـــي البســـيط أن بعـــض النحـــويين ذهـــب إلـــى أن الإعـــراب أصـــل فـــي الأفعال فرع في الأسماء.

ينظـــر : الإيضـــاح فـــي علـــل النّحـــو٧٧ – ٨٢ ، وأســـرار العربيّـــة ٢٤ ، والتّبيـــين ١٥٣ ، وابـــن عقيـــل ١/٣٩ ، ٤٠ ، والمســـاعِد ١/٢٠ ، والهمـــع ١/٦٢ ، وشـــرح ملحـــة الإعـــراب للحريـــريّ ص ٧٥ ، والمرتجل لابن الخشّاب ص ٣٤.

(٤) في النـــسخـــة (ب) الأسما.

فإن قلت : الاقتضاء ثابت في الأفعال المضارعة ؛ لأنك إذا قلت : سرت حتي أدخل بالنصب ؛ كان معناه غيره إذا قلته بالرفع[1] ؛ فكان مساس الحاجة إلي نصب الإعراب فيها مثله في الأسماء .

قلنا : ذلك لمكان اشتراك المضارع ؛ لا أنه[2] قد عرض له معني بوساطة[3] التركيب ؛ فلم يكن الأفعال مثل الأسماء [4] في الاقتضاء لذلك ، ولظهور كون الأسماء [5] مقتضية ، ولأن معني الاشتراك مشترك الإلزام ؛ لأن من الأسماء ماهو مشترك ، والواضع لم ينصب دليلا هناك .

(**قوله : لحصول كونها متقيدة**) لو قال لتقيدها ؛ لكان أولي ؛ لأن لفظ الحصول مستغني عنه.

(**قوله : في الدلالة**) أي : يحتاج إلي نصب الإعراب في باب الدلالة.

(**قوله : وكونها مضافا إليها**) وإنما لم يقل ، والإضافة ؛ لأن الإضافة تقتضي أن يكون أحد[6] الشيئين[7] مضافا ، والآخر مضافا إليه ، والمتقيد بأحد الاعتبارين غير المتقيد بالآخر ، ولم ينصب دليل على كون الشيء

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٢٦ : "وليس بحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع ؛ بل للعدول به إلى غير ذلك معنى وجهة من الإعراب مساغ ، فله بعد "حتى" حالتان :-

هو في إحديهما مستقبل ، أو في حكم المستقبل ، فينصب ، وفي الأخرى حال ، أو في حكم الحال فيرفع ، وذلك قولك: "سرت حتى أدخلها" ، و"حتى أدخلها".

تنصب إذا كان دخولك مترقبًا لما يوجد ؛ كأنك قلت : "سرت كي أدخلها" ، ومنه قولهم : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وكلمته حتى يأمر لي بشيء" ، أو كان مقتضيًا ؛ إلا أنه في حكم المستقبل من حيث إنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقبًا.

(٢) في النسخة (ب) ؛ لأنه .

(٣) في النسخة (ب) بواسطة.

(٤) في النسخة (ب) الأسما.

(٥) في النسخة (ب) الأسما.

(٦) في النسخة (ب) آخر.

(٧) في النسخة (ب) الشين.

متقيدا[١] بكونه مضافا ، وإن كان هذا - أيضا - معني عارضا له بواسطة التركيب استغناء بنصب العلامة في الثاني[٢] ؛ إذ بها تحصل الدلالة على الأول ، ولم يعكس ؛ لأن الأول عرضة لمعان أخر.

(**قوله : لتقييدها[٣] بما يقتضي الجر)** يعني : أن الصرف هو الأصل الأصل [٤] ؛ لأن الاسم ؛ كما هو عرضة للمعني المقتضي للرفع ، والنصب ؛ ؛ كذلك يكون عرضة للمعني المقتضي للجر ، ودخول الجر مما يقتضي ألا[٥] ألا[٥] يمنع التنوين ؛ كما ستقف على ذلك فيكون الانصراف هو الأصل .

وإنما لم يقل ، واستدعاء دخول الجر التنوين ؛ بناء على ما ذكر من أن منع التنوين في باب غير المنصرف مما يستدعي منع دخول الجر ؛ فيكون دخول الجر مستدعيا لعدم منع التنوين ؛ لأن نقيض اللازم مما يستدعي نقيض الملزوم .

---

(١) في النسخة (ب) مقيدا.

(٢) في النسخة (ب) الثانية.

(٣) في النسخة (ب) ليقدمها.

(٤) الاسم أصله الصَّرْفُ ، وهو الجرّ ، والتّنوين ، هذا قولُ الزّجّاج ، وابن السّرّاج ، والرّمّانيّ ، والسّيرافيّ.

وهو مبنيّ على أنّ الصّرف هو التّصرّف في جميع المجاري.

ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ، ٤ ، والأُصول ٢/٧٩ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٣٨ ، والتّصريح ٢/٢١٠ ، والهمع ١/٩٢.

قال ابن الوراق في علل النحو صـ٤٥٦ : " إن قال قَائِل: من أَيْن زعمتم أَن أصل الأسماء الصّرْف؟

فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الأسماء كلهَا نوع واحد ، وإِنَّمَا منع الصّرْف بَعْضهَا بشبهها فِي الْفِعْل ، والْفِعْل حَادث ؛ لأنه مُشْتَقّ من الِاسْم ؛ فإذا اسْتَقر التَّنْوين لبَعض الأسماء ؛ وجب أن يكون لجميعها ، لاشتراكها في الاسمية ، وصَارَ مَا منع التَّنْوِين إِنَّمَا هو من أجل شبهه بِالْفِعْلِ الْحَادِث.

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

ولقائل أن يقول : إنما يصح قوله : واستدعاء دخول الجر أن لو لزم من تقييدها بما يقتضي الجر دخول الجر الذي هو جزء الكسرة ، وهو ممنوع.

ويمكن أن يقال : المراد أن الأسماء عرضة للمعاني المستدعية للحركات الثلاث[١] ؛ ليكون كل منها دالا على كل واحد من المعاني الثلاثة ؛ فيكون الصرف هو الأصل ؛ بناء على ذلك.

(**قوله : وعلة كون البناء لغير الأسماء أصلا**) ؛ بناء على الظاهر من فوات المعاني المستدعية للإعراب.

(**قوله : لانتفاء موجب التحريك**) جريا على الظاهر من أن السكون أخف ؛ فلا يعدل عنه إلا لضرورة [فيكون هو الأصل .

ولقائل أن يقول : سواء أريد ؛ بناء غير الأسماء ، أو البناء مطلقا ؛ ليصح (**قوله : لانتفاء موجب التحريك**)علي الإطلاق.

وكان الوجه أن يقال: وكونه على السكون أصلا ؛ بناء على الظاهر من أن السكون أخف ؛ فلا يعدل عنه إلا لضرورة][٢].

(**قوله : وعلة كون الفعل أصلا في العمل لظهور كونه داعيا ، أو كون الداعي معه**) أي : الفعل أصل في العمل لظهور كونه عاملا ؛ لأن مايستدعي أن يكون عاملا فيه أكثر منه في غيره ؛ لمكان التقيد معه بشيئين[٣] الفاعلية ، والمفعولية ؛ بخلاف غيره ؛ فإن التقيد مع الغير بالإضافة لاغير .

فإن قلت : لا نسلم أن التقيد مع غير الفعل دون التقيد مع الفعل ؛ بل الأمر بالعكس فإنه يتقيد مع الاسم بالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ؛ نحو : زيد ضارب غلمانه عمرا ، ونحو[٤] : ضارب عمرو بالإضافة .

---

(١) في النسخة (ب) الثلاثة.

(٢) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٣) في النسخة (ب) بشيين.

(٤) في النسخة (ب) ، أو نحو : .

قلنـا : لمـا كـان ذلـك بوسـاطة[١] حملـه علـى الفعـل ؛ لـم ينـتهض دلـيلا علـى ماقلت ؛ بل على كون الفعل أصلا.

(**قولـه : أو كـون الـداعي معـه إلـي الإعـراب**) قـد مـر الكـلام فـي ذلـك ؛ فلا نعيده .

(**قولــه : والاســم ، وإن كــان**) يعنــي ، والاسـم ، وإن كـان يحصـل تقييـد[٢] الاسـم الآخـر معـه[٣] بالإضـافة [٤] بواسـطة لايجعـل أصـلا فـي بـاب العمـل ؛ لقلـة[٥] التقيـد معـه بالنسـبة إلـي الفعـل ؛ لأن التقيـد مـع الفعـل بـالأمرين ، وهنـا بأمر واحد على ما ذكر.

ولقائـل أن يقـول : لـو كـان كونـه أصـلا باعتبـار كثـرة التقيـد معـه ؛ لـزم ألا[٦] يكـون الـلازم مـن الأفعـال أصـلا بقلـة التقيـد معـه بـالنظر إلـي المتعـدي ، وليس كذلك.

(**قولــه : وعلـــي الثانيـــة**) الكــلام فــي تقـدم الفاعـل المـراد بتقـدمها فــي الاعتبار [٧] أن الإعراب عين لها ، ولغيرها ثانيا بحكم الإلحاق .

وذلـك أن كـلا[٨] منهـا لمـا كـان مـن متعلقـات الفعـل المتقـدم فـي بـاب الوضـع الوضـع علــى مــاتقرر ؛ كــان الوجــه أن يصــار إلــي تعيــين الإعــراب لهــا قبــل المصير إلي تعيين الإعراب لغيرها .

---

(١) في النســخـة (ب) بواسطة.

(٢) في النســخـة (ب) تقيد.

(٣) في النســخـة (ب) ساقط.

(٤) في النســخـة (ب) الاضافية.

(٥) في النســخـة (ب) لعلة.

(٦) في النســخـة (ب) أن لا .

(٧) في النســخـة (ب) الاعتبارات.

(٨) في النســخـة (ب) كان .

(**قولـه : حيـث لـم يقـم وحـده فـي بـاب الخبـر)** لـو قـال حيث لـم يقم وحده بالفائدة بترك قوله : في باب الخبر ؛ لكان أولي.

(**قولــه : إذ همــا**[١] **أقــرب شــيئين إليـــه**) جـواب عـن[٢] سـؤال مقـدر ، وهـو أن فـي متعلقـات الفعـل كثيـرة[٣] ؛ فقـال همـا أكثـر[٤] شـيئين[٥] إليـه ؛ فـلا يلـزم يلزم من اعتبارهما أولا اعتبار غيرهما كذلك .

أمـا الفاعـل ؛ فلأنــه لابـد منـه بـالنظر إلـي الإفـادة ، وبـالنظر إلـي الإسـناد الـذي هـو مـن الفعـل بمنزلـة الجـزء الـذاتي ؛ فكـان الفاعـل مـن مقتضـيات الفعـل بِالضَّرُورَةِ[٦].

وأمـا المفعـول فكـذلك ؛ لأنــه إمـا مفهومـه التضـمني[٧]؛ كـالمفعول المطلـق ، وظـرف الزمـان[٨] ؛ لأن الفعـل مركـب منهمـا علـى قـولهم : أو مسـتلزم مدلولـه ؛ لأنــه لابـد لـه مـن المكـان ، أو مسـتدعاه ؛ لأن الفعـل يسـتدعي الباعـث ، وهـو المفعــول لـــه ، أو المصــاحب لمعمولــه[٩] الــواو ، ويســتدعي المفعــول بــه بوساطة[١٠] التعدي ؛

(١) في النــســخــة (ب) ، أوها.

(٢) في النــســخــة (ب) إلي.

(٣) في النــســخــة (ب) كثرة .

(٤) في النــســخــة (ب) أقرب.

(٥) في النــســخــة (ب) وسيين.

(٦)"الفاعـل كـالجزء مـن الفعـل؛ فلـذلك كـان حقّـه أنْ يتّصـل بالفعـل ، وحـقّ المفعـول الانفصـال الانفصال عنه ؛ نحو : (ضربَ زيدٌ عمرًا) ". ينظر : ابن النّاظم صـ ٢٢٧.

(٧) في النــســخــة (ب) التضمين.

(٨) قـال العكبـري فـي علـل البنـاء والإعـراب ٢٧١/١: "وسَّـميت بـذلك ؛ لأن الْأَفْعَـال تقـع فيهـا فيهـا ، وتحلُّهـا ولا تـؤثّر فيهـا فهـي كالإنـاء ، والحـالُ فيـه غيـرُه ، ولـذَلِك سـمَّاها بَعضـهم (أوعيةً) وبَعْضهمْ (محالَّ).أ.هـ

(٩) في النــســخــة (ب) بزيادة :(بواسطة).

(١٠) في النــســخــة (ب) بواسطة.

فكان المفعول أقرب شيء [١] بناء[٢] على ماقلنا.

ولقائل أن يقول : لانسلم أن الفعل مما يستلزم المكان ؛ ، وإلا لم يصدق أن يقال : خلق الله العالم.

فإن قلت : إنما يرد هذا أن لو كان في المراد هو الاستلزام الكلي.

قلنا: يجب على هذا أن يكون الحال من المنصوبات بالأصالة ؛ لمكان الاستلزام الجزئي.[٣]

فإن قلت : إنما يرد هذا أن لو كان الاستلزام في فصل الحال لزوميا.

قلنا : هذا مشترك الإلزام[٤] [؛ لأن استلزامه للمكان استلزاما لزوميا ممنوع] [٥].

(**قوله**[٦] : **ويستدعي الباعث**) قلنا: لا نسلم وإنما يكون كذلك أن لو كان صدور كل فعل متوقفا على الباعث ، وهو ممنوع.

فإن قلت : إنما يرد هذا أن لو كان المراد هو الاستدعاء[٧] الكلي.

قلنا : ينتقض – حينئذ – بالحال ؛ لمكان الاستدعاء[٨] الجزئي.[٩]

فإن قلت : لا نسلم هذا.

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة : (إليه).

(٢) في النسخة (ب) بنا.

(٣) في النسخة (ب) الجرئي.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة :(ممنوع).

(٥) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٦) في النسخة (ب) فإن قلت : .

(٧) في النسخة (ب) الاستدعا.

(٨) في النسخة (ب) الاستدعا.

(٩) في النسخة (ب) الجرئي.

قلنا : هذا مشترك الإلزام[١] ، وذلك أن يقال: لانسلم[٢] أن الفعل من حيث حيث إنه فعل مما يستدعي الباعث في الجملة .

(**قوله : ويستدعي المصاحب**) قلنا: إن أريد أنه يستدعيه بدون الواسطة ؛ فممنوع .

وإن أريد أنه يستدعيه بالواسطة وجب أن يكون المستثني في : جاء[٣] القوم إلا زيدا من المنصوبات بالأصالة ؛ لمكان الاستدعاء بواسطة إلا.

(**قوله : تقدم الفاعل ، والمفعول [، والمضاف إليه في الاعتبار**) أما تقدم الفاعل ، والمفعول] [٤] في ذلك ؛ فظاهر لما مر.

وأما تقديم المضاف إليه ؛ فلأنه قد يكون فاعلا ، وقد يكون مفعولا ؛ نحو : ضرب زيد ، وحسن الوجه وضارب الغلام.

(**قوله : وحيث كان الفاعل أقوي**) يعني : أن لكل واحد تقدما[٥] في باب الاعتبار؛ لكن للفاعل[٦] مزيد[٧] اعتبار من حيث إن الفائدة لاتتحقق بدونه بدونه ؛ بخلاف المفعول ، وأما المضاف إليه فبين بين ؛ بناء على ماقلنا .

(**قوله : وشهد الحس**) يعني : أن[٨] الضم أقوي الحركات[٩]؛ يعني شهد شهد الوجدان أنه يحتاج في إحداثه إلي مزيد قوة.

---

(١) في النسخة (ب) الالتزام.

(٢) في النسخة (ب) لا نم.

(٣) في النسخة (ب) جا.

(٤) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٥) في النسخة (ب) تقدم.

(٦) في النسخة (ب) الفاعل.

(٧) في النسخة (ب) مزيدا.

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤/٣٣٥-٣٣٦ : " ...وإنما خفت الألفهذه الخفة ؛ لأنه ليس منها علاج على اللسان ، والشفة ، ولا تحرك أبداً ، فإنما هي ؛ بمنزلة النفس ، فمن ثم لم تثقل ثقل الواو عليهم ، ولا الياء لما ذكرت لك من خفة مؤنها.أ.هـ

(**قولــه : اعتبــارا للتناســب)** ولقائـل[١] أن يقـول : إنمـا يكـون هنـاك اعتبـار التناسـب أن لـو كـان المرجـع فـي إطـلاق لفـظ القـوة فـي الموضـعين إلـي اعتبـار واحد ؛ بل ليس هناك إلي مجرد[٢] اشتراك في إطلاق لفظ القوة.

ولـو قيـل : الفاعـل واحـد ، والمفعـول متعـدد ؛ فعـين الفـتح الـذي هـو أخـف للمفعـول الـذي هـو متعـدد ، والضـم الـذي هـو أثقـل للفاعـل الـذي هـو واحـد ، والكسر الذي هو[٣] بين بين للمضاف إليه الذي هو بين بين على ماقلنا.

فـإن قلـت : لانسـلم أن توزيـع[٤] الرفـع ، والنصـب ، والجـر ؛ نحـو مـا وزعـت مبني على المقدمة الثانية[٥].

قلنـا : اسـتحقاق الفاعـل ، والمفعـول ، والمضـاف إليـه للإعـراب سـابقا مبنـي عليهـا ، واسـتحقاقها للمطلـق منهـا[٦] ممـا يسـتتبع المعـين ؛ لأن حصـول المطلـق فـي ضـمن المقيـد ؛ فلـزم مـن بنـاء المطلـق علـى المقدمـة الثانيـة ؛ بنـاء[٧] المقيـد عليها ضمنا.

وروي السـيوطي أن رجـلاً قـال للخليـل بـن أحمـد:" لا أجـد بـين الحركـات فرقـاً ، فقـال لـه الخليـل: مـا أقـل مـن يميـز أفعالـه ، أخبرنـي بـأخف الأفعـال عليـك ، فقـال: لا أدري ، قـال أخـف الأفعـال عليـك السـمع لأنـك لا تحتـاج فيـه إلـى اسـتعمال جارحـة إنمـا تسـمعه مـن الصـوت ، وأنـت تتكلـف فـي إخـراج الضـمة إلـى تحريـك الشـفتين مـع إخـراج الصـوت ، وفـي تحريـك الفتحـة إلـى تحريـك وسـط الفـم مـع إخـراج الصـوت ، فمـا عمـل فيـه عضـوان أثقـل ممـا عمـل فيـه عضـو واحد". ينظر : الأشباه والنظائر ٢/٤٣.

(١) في النسخة (ب) ولقايل.

(٢) في النسخة (ب) إلا بمجرد.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(واحد).

(٤) في النسخة (ب) لو رفع.

(٥) في النسخة (ب) الباقية.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) بنا.

(**قولــه : مــن اختلافــه ســكونا**[(١)]) المـراد[(٢)] بالبنـاء هيئـة[(٣)] الآخـر عنـد فـوات موجـب الإعـراب ، أو عنـد المـانع عنـه ، وتلـك الهيئـة[(٤)] تختلـف باعتبـار كونها تارة سكونا[(٥)] وتارة حركة فتحة ، وإنما ذكر الفتحة أولا ؛ لأنها أكثر .

وهكـذا الأمـر فـي تقـديم الضـمة علـى الكسـرة ، وكفـي ببنـاء[(٦)] الغايـات[(٧)] ، ، والمنادي[(٨)] المفرد المعرفة شاهدا.[(٩)]

فإن قلت : الأصل الكسر ؛ فكان الوجه أن يقدم في الذكر.

---

(١) في النسخة (ب) بسكون.

(٢) في النسخة (ب) الواو .

(٣) في النسخة (ب)هية.

(٤) في النسخة (ب) الهية.

(٥) في النسخة (ب) سكون.

(٦) في النسخة (ب) ببنا.

(٧) في النسخة (ب) الغائيات.

(٨) في النسخة (ب) والحباري.

(٩) وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات ؛ لأن الأصل فيها أن تكون مضافة ، وغاية الكلمة المضافة ، ونهايتها آخر المضاف إليه ؛لأنه تتمته إذا به تعريفه ؛ فإذا حذف المضاف إليه ، وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته ، قاله الدماميني. ينظر : التصريح ١/٧٢٠.

أما في النداء ؛ فقال الأنباري في أسرار العربية صـ٥١ :"فإن قيل: فلم كانت الحركة ضمة؟ قيل: لثلاثة أوجه:-

الوجه الأول: أنه لو بُني على الفتح ؛ لا لتبس بما لا ينصرف ، ولو بُني على الكسرِ؛ لا لتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح ؛ تعين بناؤه على الضم.

والوجه الثاني: أنه بُني على الضَّمِّ فرقًا بينه وبين المضاف ؛ لأنها كان المضاف مضافًا إلى النفس كان مكسورًا ، وإن كان مضافًا إلى غيرك كان مفتوحًا ، فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأن الضَّمَّ ، لا يدخل المضاف.

والوجه الثالث: أنه بُني على الضم ؛لأنه لما كان غاية يتمّ بها الكلام ، وينقطع عندها ، أشبه "قبلُ ، وبعدُ" فبنوه على الضَّمِّ ؛ كما بنوهما على الضَّمِّ.أ.هـ

قلنا : الكسرة هي الأصل في تحريك الساكن ؛ لا أنه أصل مطلقا.[١]

(**قوله : وما يتصل به)** إنما لم يتعرض لتفصيل مايتصل به من حيث إن الكلام في تفصيل ذلك قد سبق ، أو لأن في تفصيل ذلك نوع إطناب.

(**قوله : ووقوع الجزم مكان الجر)** [٢] أي : وعلة إعرابه بالجزم ، وكان وكان من حقه أن يعرب[٣] بالرفع ، والنصب ، والجر لكن أعرب بالجزم بدل الجر .

لكن الشيخ ذكر في الفصل السابع علة ذلك ، وعلة كيفية التفاوت ، وتلك الكيفية هي ظهور الإعراب ، واستكنانه.

فإن قلت : ظهور الإعراب ، واستكنانه كيفية الإعراب لا كيفية التفاوت.

قلنا: يصح الإضافة بأدني الملابسة.

(**قوله : غير الجر)** قد سبق التعرض له ؛ فلا وجه لتعرضه ثانيا.

(**قوله : للمبتدأ ، والخبر ، والمضارع**) هذا على مذهب سيبويه حيث يقصر عامليته فيما ذكر[٤]، وأما على مذهب الأخفش فإنه يتخطي

---

(١) قال ابن يعيش ٢٨٩/٢ : "أصلُ حركةِ التقاء الساكنين الكسرة ، وإنّما يُعدَل عنها لضربٍ من الاستحسان من قِبَلِ أنّا رأينا الكسرةَ لا تكون إعرابا إلا باقترانِ التنوين بها ، أو ما يقوم مقامَه ، وقد تكون الضمّةُ ، والفتحةُ إعرابيْن من غيرِ تنوين يصحَبُهما، ولا شيء يقوم مقامَ التنوين ؛ نحو : ما لا ينصرِف ، والأفعالِ المضارِعة ؛ فإذا اضطُررنا إلى تحريكِ الساكن ، حرّكناه بحركةٍ لا تُوهم فيه الإعراب ، وهي الكسرةُ.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٩/١ : "ووافَق النصبُ الجزمَ في الحذف ؛ كما وافَق النصبُ النصبُ الجرَّ في الأسماء ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيبٌ ؛ كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) يقرب.

(٤) فيقول في العامل في المبتدأ ٨٨/٢ : -

"وذلك قولك: فيها عبد الله قائما ، وعبد الله فيها قائما. فعبد الله ارتفع بالابتداء ؛ لأن الذي ذكرت قبله ، وبعده ليس به ، وإنما هو موضعٌ له ، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله.أ.هـ

ويقول في موضع آخر ١٢٧/١ :-

ذلك[1].

(**قوله : وبه نختم[2] الكلام كالمستغني عنه)** ؛ لأن الكلام في خاتمة الكتاب ، وقد أشار إلي أنها مشتملة على مقدمتين ، وعشرة فصول ؛ فعلم من ذلك أنه مما يختم به هذا القسم .

(**قوله : وارد على مساق قياس الشبه)** يعني : أن كلام البصريين ، والكوفيين في ذكر المناسبات مبناه على حديث الشبه لا على التحقيق.

"وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه ، وعبدُ الله هل لقيتَه ، وعمروهلاّ لِقيتَه ، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام ؛ فالعاملُ فيه الابتداء ؛ كما أنّك لو قلت: أَرأيتَ زيداً هل لقيتَه كان علمتُ هو العامل ، فكذلك هذا ؛ فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره.أ.هـ

ويقول في رافع المضارع ٣/٩-١٠ :- " باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء:-

اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍ على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور ، أو منصوب ؛ فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ؛ كما أن ما يعمل في الأفعال في نصبها ، أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها ؛ كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ.أ.هـ

(١) وهو الْعَامِل فِي الصّفة هو الْعَامِل فِي الموْصُوف ؛ لأنها هِيَ هو فِي المعْنى ، ولِذَلِك جَازَ أَن يحذف الموْصُوف ، ويولى الْعَامِل الصّفة فَتَقول مَرَرْت بالظريف ، ولَا تكَرر الْعَامِل مَعهَا ؛ فلا تقول : مَرَرْت بزيد بالظريف.

وقال الأخفش الْعَامِل فيها معنويّ ، وهو كَونهَا تَابِعَة ، وهذا إن بِهِ أنها تَابِعَة للموصوف في الْحَقِيقَة فَذَلِك لا يَقْتَضِي الْعَمَل ، وإن أَرَادَ أنها تَابِعَة لَهُ في الإعراب فَلَيْسَ ذَلِك بَيَانا لِلْعَامِلِ ، وهو مذهب الْجَمِيع .

وإنَّما الْخلاف فِي الْعَامِل فِي هذا التَّابِع مَا هو ؛ لأن التّبعِيَّة معنى واحد ، والشَّيْء الْوَاحِد لا يعْمل إعمالا مُخْتَلفَة في مَعْمُول واحد.

ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٠٦.

(٢) في النسخة (ب) يحطم.

ألا تـري أنـك إذا قلـت : إنمـا عملـت إن وأخواتهـا ؛ لمشـابهتها الأفعـال [(١)] الماضـية فـي انفتـاح الآخـر[(٢)] ولـزوم الأسـماء [(٣)(٤)] كـان المرجـع فـي ذلـك إلـي الشـبه[(٥)] لا إلـي التحقيـق ، وإنمـا يكـون كـذلك أن لـو كـان عامليـة الفعـل الماضـي من تلك الحيثية من غير اعتبار آخر.

(**قولـه : علـى مسـاق قيـاس الشـبه**)[، ولمـا كـان مبنـي ذلـك علـى الشـبه قيـل لـه قيـاس الشـبه] [(٦)] ؛ أي : علـى طريـق حمـل الـبعض علـى الـبعض فـي الحكـم بواسـطة الشـبه[(٧)] وإلحـاق الـبعض بـالبعض فـي الحكـم بواسـطة الشـبه[(٨)] يسمي قياس الشبه ، ولما كان مبني ذلك على الشبه ؛ قيل له قياس الشبه .

---

(١) فـي النسخـة (ب) بزيـادة: (مبنـاه علـى حـديث الشـبه لا علـى التحقيـق ؛ إلا تـري أنك إذا قلت : ...).

(٢) في النسخة (ب) الأواخر .

(٣) في النسخة (ب) الأسما.

(٤) قال الأنباري: إن قال قائل: لم أعملت هذه الأحرف؟

قيل: لأنها أشبهت الفعل ، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه:-

<u>الوجه الأول:</u> أنها مبنية على الفتح ؛ كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

<u>والوجه الثاني:</u> أنها على ثلاثة أحرف ؛ كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

<u>والوجه الثالث:</u> أنها تلزم الأسماء ؛ كما أن الفعل يلزم الأسماء.

<u>والوجه الرابع:</u> أنها تدخل عليها نون الوقاية ؛ كما تدخل على الفعل؛ نحو : إنني ، وكأنني ، ولكنني.

<u>والوجه الخامس:</u> أن فيها معاني الأفعال ، فمعنى إن ، وأن: حققت ، ومعنى "كأن": شبَّهت ، ومعنى "لكن": استدركت ، ومعنى "ليت": تمنيت ، ومعنى "لعل": ترجيت .

فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة ؛ وجب أن تعمل عمله ، وإنما عملت في شيئين ؛ لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات ؛ كما بيّنا في "كان".

ينظر : أسرار العربية صـ١٢٢.

(٥) في النسخة (ب) النسبة.

(٦) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٧) في النسخة (ب) التثنية.

(٨) في النسخة (ب) التشبيه.

(**قولــه : فــي الغالــب)** [١] ؛ كمـا يسـمع ذلـك فـي المبنيـات مـن الأسـماء ، وفـي بـاب منـع[٢] الصـرف ، وفـي إعـراب كـلا ، وكلتـا علـى مـاهو عليـه ، وإعـراب وإعــراب ؛ نحــو : مســلمات ، وإعــراب المضــارع ، وفــي نحــو عامليــة بعــض الحروف ، وعاملية الأسماء [٣] غير الجر [٤].

وإنمـا قـال فـي الغالـب ؛ لأنـه قـد لا يرجـع فـي إثبـات بعـض الأحكـام إلـي الشـبه[٥] ؛ كمـا فـي عامليـة الفعـل ، وعامليـة المعنـي ، وبنـاء[٦] الكلـم عنـد فـوات الموجب .

---

(١) في النــســخــة (ب) العالب.

(٢) في النــســخــة (ب) مبني.

(٣) في النــســخــة (ب) الأسما.

(٤) في النــســخــة (ب) الحبر.

(٥) في النــســخــة (ب) الشبيه.

(٦) في النــســخــة (ب) وبنا.

كلام السكاكي

الفصل الأول : في علة بناء ما بنى من الأسماء ، وما يتصل بالبناء من اختلافه سكونا ، وحركة فتحة وضمة ، وكسرة .

اعلم أن البناء في الأسماء تارة يكون ؛ لفوات موجب الإعراب الذي قررنا ، وأخرى ؛ لوجود مانع ، وثالثة ؛ لكلا الاعتبارين.

فمن القسم الأول : أسماء الأفعال ، ويندرج فيها فعال بمعنى الأمر ، والمنفصلة من الضمائر ، والمتصلة المرفوعة ، وأما ما سوى المرفوعة بعد التزام أن يكون المجرور ، والمنصوب على صورة واحدة ؛ لتآخيهما في كونهما فضلتين في الكلام مع جهات آخر تجاريه. [١]

كلام الشارح

(**قوله : اعلم أن البناء**[٢] **في الأسماء** [٣] **تارة يكون لفوات موجب الإعراب**) الذي قررناه[٤] وهو أن تكون الكلمة دالة على معني من حيث ذلك المعني فحسب ، ثم يتقيد معناها بقيد مطلوب[٥] المعلومية بواسطة التركيب ؛ فيصار إلي نصب الإعراب للدلالة .

وإنما قلنا: من حيث ذلك المعني فحسب ؛ احترازا[٦] عن المنفصلة من الضمائر[٧] والمتصلة المرفوعة[٨] ؛ لأنها ليست كذلك على ماسيجيء بيانه .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــــ١٤٣.

(٢) في النسخة (ب) البنا.

(٣) في النسخة (ب) الأسما.

(٤) في النسخة(أ) قدرناه ، والصواب مأأثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٥) في النسخة (ب) مطلوبا.

(٦) في النسخة (ب) احترار .

(٧) في النسخة (ب) الضماير.

(٨) كُلُّ مُضْمَرٍ" متصلاً كان ، أو منفصلاً "لَهُ الْبِنَا يَجِبْ" باتفاق النحاة ، واختلف في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف.

وذكر لبنائها أربعة أسباب:-

(**قولـه : وثالثـة لكلـي الاعتبـارين)** مـايبني مـن الأسـماء إن كـان موجـب البنـاء مـأخوذا[١] فيـه فـي أصـل الوضـع ؛ كـان بنـاؤه للمـانع[٢]؛ نحـو : كيـف ، وأيـن[٣]، وإن لـم يكـن مـأخوذا[٤] ؛ كـان بنـاؤه إمـا لفـوات الموجـب ؛ كقولـك : رجـل غـلام مـن غيـر قصـد إلـي تركيـب ، وإمـا لوجـود المـانع ؛ نحـو : لا رجـل ،

الأول: مشـابهة الحـرف فـي الوضـع؛ لأن أكثرهـا علـى حـرف ، أو حـرفين ، وحمـل البـاقي علـى الأكثر.

والثـاني: مشـابهته فـي الافتقـار؛ لأن المضـمر لا تـتم دلالتـه علـى مسـماه إلا بضـميمه مـن مشاهدة ، أو غيرها.

والثالـث: مشـابهته لـه فـي الجمـود ؛ فـلا يتصـرف فـي لفظـه بوجـه مـن الوجـوه حتـى بالتصـغير ، ولا بأن يوصف ، أو يوصف به.

الرابع: الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لا ختلاف المعاني.

ينظر : شرح الأشموني ٨٨/١.

(١) في النسـخـة (ب) ماخود.

(٢) في النسـخـة (ب) للمنافع.

(٣) قـال ابـن الـوراق فـي علـل النحوص٢٢٣-٢٢٤ : "وأمـا (أَيْـن) : فسـؤال عـن المكَـان ، ؛ بمنزلـة (مَتـى) فـي السُـؤَال عـن الزَّمَـان ، وهـي متضـمنة لحـرف الاسـتفهام ، والْجَـزَاء علـى مَـا شـرحنا فـي (مَتـى) ، فاسـتحقت الْبنـاء ؛ لأنهـا لـم تقـع إلا متضـمنة لمعْنـى الْحَـرْف ؛ وجـب أن تبنى على السّكُون ؛ إلا أنه التقى في آخرهَا ساكنان ، وهي الْيَاء ، والنُّون .

ولَا يجـوز الْجمـع بَينهمَـا ، فحركـت النُّـون بِـالْفَتْح ، فَكَـانَ الْفَـتْح أولـى ، وإن كـان الْكسـر الأَصْـل ؛ لأن الْكسـر بعـد الْيَـاء مسـتثقل ، فَسـقط لا سـتثقاله ، والضَّـم أثقـل منـه ؛ فلـم يبْـق إلا الْفَـتْح ، وهـو مَـعَ ذَلِـك أخـف الحركـات ، ولـم يجـز تَحْرِيـك الْيَـاء ؛ لأنهـا لـو حركـت انقلبـت ألفـا لتحركهـا ، وانفتـاح مَـا قبلهَـا ، وذَلِـكَ يُـؤَدِّي إلـى الْجمـع بَـين سـاكنين ؛ لأن الألـف لا تكـون إلا سَـاكِنة ؛ فلما كان تَحْرِيك الْيَاء لا يسلم لَهَا سقط حكمه ، ووَجَب تَحْرِيك مَا ذَكرْنَاهُ.

وَأمـا (كَيـفَ) : فسـؤال عـن حَـال ، وهـو ينُـوب عـن حـرف الاسـتفهام ، ويتضـمن معنـى حـرف الشَّرْط ، وإن لم تجزم ك (مَتى ، وأَيْنَ) لعِلَّة سنذكرها.

فَلما تضمن معنى الْحَرْف ؛ وجب أن يبْنى على السّكُون ك (أَيْن) وعلة تحريكه كعلة (أَيْن).

وكيـف: بُنِيَـتْ علـى السُّـكون فـالتقى فـي آخرهـا سـاكنان ، وهمـا اليـاء ، والفـاء ، فحرّكـوا الفـاء بـالفتح اسـتثقالاً للكسـرة بعـد اليـاء ، والعـربُ يجيـزون الخِفّـة فـي مـا يكثُـر اسـتعماله. أ.هـ ينظـر : شرح المفصّل ١٠٩/٤.

(٤) في النسـخـة (ب) ماخود.

ويـاغلام ؛ فـلا يكـون البنـاء[١] ثالثـة لكلـي الاعتبـارين علـى أن (**قولــه : لكلـــي الاعتبارين)** يفيد إضافة الحكم الواحد إلي علتين مستقلتين.

فـإن قلـت : جـاز أن يكـون هـذا إشـارة إلـي جـواز اجتماعهمـا فـي بعـض الصـور ؛ كمـا فـي أسـماء الأفعـال لفـوات الموجـب ، ووجـود المـانع ؛ لأن[٢] الحكم ثابت [بكل واحدة] [٣].

قلنـا : لـو كـان المـراد مـا ذكـرت ؛ كـان الوجـه أن يقـال : فمـن القسـم الثالـث أسماء الأفعال .

فإن قلت : لم يجوز أن يكون هذا إشارة [٤] البناء للمجموع .

قلنـا : – حينئـذ – لـم يكـن إيـراد لفـظ كـلا[٥] مناسـبا[٦] وكـان الوجـه أن يقـال : فمن القسم الثالث أسماء الأفعال .

(**قولــه[٧] : فمــن القســم الأول أســماء[٨] الأفعــال**) لفـوات موجـب الإعـراب ، وذلـك أنهـا لاتـدل علـى المعـاني فحسـب ؛ بـل يفيـد الإسـناد ؛ فيكـون موجب الإعراب [فيها فائتا .

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يصـح هـذا أن لـو كـان موجـب الإعـراب [٩] منحصـرا فيمـا ذكـر مـن تقيـد مسـمي الكلمـة بقيـد مطلـوب المعلوميـة ؛ لجـواز أن يتقيـد[١٠] اللفـظ بقيـد مطلـوب المعلوميـة ؛ نحـو : زيـد علـم ؛ فكـان الموجـب للإعـراب أعـم

---

(١) في النـــسـخــة (ب) البنا.

(٢) في النـــسـخــة (ب) لا أن.

(٣) في النـــسـخــة (ب) لكل واحد.

(٤) في النـــسـخــة (ب) بزيادة :(إلي).

(٥) في النـــسـخــة (ب) كلامنا.

(٦) في النـــسـخــة (ب) مناسب.

(٧) في النـــسـخــة (ب) ساقطة.

(٨) في النـــسـخــة (ب) اسما.

(٩) في النـــسـخــة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(١٠) في النـــسـخــة (ب) ينعقد.

مما ذكر ؛ فكان الحكم على أسماء الأفعال بأنها من القسم الأول على الإطلاق ليس كما ينبغي ؛ لأن بناءها[(١)] قد يكون للمانع ؛ كما إذا قلت : صه صه اسم فعل ؛ نحو : قولك : زيد اسم عين لا لفوات الموجب .

(**قوله : ويندرج فيها فعال**) إنما أفرده بالذكر ؛ لأن النحويين لاينظمونه في سلك أسماء الأفعال [(٢)]؛ فنبه بذلك أنها منها ، ونبه أن قولهم : إنها معدولة عن الأمر[(٣)] فغير صحيح ؛ لأنها لو كانت معدولة عن الأمر لم يكن اسما ؛ بل فعلا ؛ لأن العدل لايخرج الكلمة عن أصلها .

---

(١) في النسخة (ب) بنايها.

(٢) كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين: أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء.

وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث ، والزمان ؛ بل تدل على ما يدل على الحدث ، والزمان ؛ كما أفهمه كلامه.

وقيل: إنها تدل على الحدث ، والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة.

وقيل: مدلولها المصادر.

وقيل: ما سبق استعماله في ظرف ، أو مصدر باق على اسميته ؛ كرويد زيدًا ، ودونك زيدًا ، وما عداه فعل كنزال ، وصهْ ، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل.

ينظر : الأشموني ٣/٩١ ، الهمع ٣/١٠٢-١٠٥.

وأصل هذه المسألة ماذكره ابن الحاجب ٣/١٠٧ : " لو قيل على مذهبه: إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر ، لا اسم فعل ، لم يكن بعيدا ؛ لأنها جرت من الفعل على صيغة واحدة ، كجريان صيغة (افعل)".أ.هـ

وقد رد نفسه بقوله :-

" قال : ولكنه لم يقله أحد منهم لما رأوا أن (فعال) من صيغ الأسماء ، وهذه علة ضعيفة ؛ لأنه لا منع من اشتراك الأسماء ، والأفعال في صيغة .

قال : ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه".أ.هـ

(٣) رأي سيبويه أنها معدولة عن (افعل)؛ أي : عن فعل الأمر ؛ إذ يقول ٣/٢٧٢ :-

" فالحد في جميع هذا افعل ، ولكنه معدول عن حده ، وحرك آخره ؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرّك بالكسر إن الكسر مما يؤنث به.أ.هـ

وذهب المبرد إلي أنها معدولة عن مصدر فعل الأمر ؛ إذ يقول ٣/٣٦٨ :-

وعنـدي : أنـه لـو حكـم علـى أسـماء[١] الأفعـال بأنهـا غيـر متفرقـة[٢] كـان أظهر ؛ لأنه يفهم من ؛ نحو : صه مايفهم من ؛ نحو: اسكت .

فإن قلت : إنها أسماء[٣] للمصادر السادة مسد الأفعال .

وقيل لها أسماء الأفعال ؛ قصرا للمسافة[٤].

قلنـا : ذلـك لا يوجـب بنـاء[٥] ؛ بـدليل إعـراب ؛ نحـو : سـقيا لـك ؛ فلـو كـان ؛ نحـو : رويـد اسـما للمصـدر السـاد مسـد الفعـل ؛ لمـا بنـي ؛ كمـا لـم يـبن ؛ نحـو : سقيا لك[٦].

" أمـا مَـا كـان فـي معنـى الأمـر فإنمَـا كـان حَقـه أَن يكـون مَوْقُوفـا ؛لأنـه معـدول عـن مصـدر فعـل مَوْقُـوف مَوْضُـوع فـي موسـعه ، فإنمَـا مجـازه مجَـاز المصـادر ؛ إلا أنهـا المصـادر الَّتِـى يُؤمر بهَا....."أ.هـ

ورأي الفـراء : أنـه كـان الأصـل فـي هـذه الأشـياء مصـدرا فصـرفت عـن المصـدر إلـي الأمـر؛ ففـتح أولهـا ليفـرق بـين الأمـر ، والمصـدر ، وكسـر آخرهـا ؛ لأن المجـزوم إذا حـرك حـرك إلـى الخفض.

ينظـر : شـرح القصـائد السـبع الطـوال الجاهليـات لأبـي بكـر محمـد بـن القاسـم بـن بشـار الأنبـاري (ت ٣٢٨هـ) – تحقيـق: عبـد السـلام محمـدهارون – الناشـر: دار المعـارف – الطبعة الخامسة – صـ١١.

ورأي الرضـي فـي شـرح الكافيـة ٢/٨٨ : " أنهـا كانـت فـي الأصـل مصـادر ؛ لأنـه قـام دليـل قطعـي علـى كونهـا منقولـة إلـى معـاني الأفعـال عـن أصـل ، وأشـبه مـا يكـون أصـلها: المصـادر ، للمناسبة بينهما وزنا ، ولإلحاقها بأخواتها من ؛ نحو : رويد ، ويله ، وفداء....."أ.هـ

(١) في النسخة (ب) الأسماء.

(٢) في النسخة (ب) متصرفة.

(٣) في النسخة (ب) اسما.

(٤) في النسخة (ب) للمسافاة.

(٥) في النسخة (ب) بنا.

(٦) وخرج بذلك شيئان:-

المصـادر ؛ نحـو : (ضـربًا زيـدًا) ، والأوصـاف فـي نحـو : (جـاء الضـارب زيـدًا) و(أقـائم الزيـدان؟) ؛ فإنهـا وإن نابـت عـن الفعـل ، لكنهـا متـأثرة بالعوامـل ؛ فلـم يسـتحكم الشـبه. ينظـر : التصريح ١/١٩٠-١٩١.

(**قولــه : والمنفصــلة)** عطـف علـى أسـماء[١] الأفعـال الكـلام فـي عـدها مـن القسـم الأول علـى الإطـلاق ؛ كـالكلام فـي عـد أسـماء[٢] الأفعـال مـن القسـم الأول على الإطلاق .

(**قولـه ، وأمـا مـا سـوي المرفوعـة)** لـو قـال ، وأمـا ماسـوي ذلـك إشـارة إلـي المجمـوع لكـان أولـي ؛ لأنـه قـد ذكـر حكـم المنفصـلة مطلقـا ، وحكـم المتصـلة المرفوعـة ، ونفـي حكـم مـا ، وراءهمـا ؛ فكـان المناسـب أن يقـال : وأمـا ماسـوي ذلك فمن القسم الثاني .

وإنمـا كانـت المنفصـلة [، والمتصـلة المرفوعـة] [٣] مـن القسـم الأول ؛ لأن نفس الصيغ وضعت[٤] على وجه مخصوص من الإعراب .

ولـذلك قيـل لـه إعـراب غيـر صـحيح[٥] ؛ فلمـا كـان فـي نفـس الصـيغ دلالـة كـان الموجـب الـذي قـدر مفقـودا ؛ بخـلاف المتصـلة غيـر المرفوعـة ؛ لأنهـا غيـر لـم يوضـع علـى وجـه مخصـوص مـن الإعـراب ، وكانـت دالـة علـى المفهومـات مـن حيـث تلـك المفهومـات فحسـب ، وعـرض[٦] لهـا ذلـك التقيـد بوسـاطة[٧] التركيـب التركيب ؛ فكان هناك موجب للإعراب ؛ فكان البناء[٨]

---

(١) في النــســخــة (ب) اسما.

(٢) في النــســخــة (ب) اسما.

(٣) في النــســخــة (ب) والمرفوعة المتصلة.

(٤) في النــســخــة (ب) وصنعت.

(٥) في النــســخــة (ب) غير صريح.

(٦) في النــســخــة (ب) وعوض.

(٧) في النــســخــة (ب) بواسطة.

(٨) إذا جـاء الاسـم علـى أحـرف هـي أقـل مـن أقـل أوزان الاسـم ، وأقـل أوزان الأسـماء ثلاثـة أحـرف ؛ فـإذا وجـد اسـم علـى أقـل مـن ذلـك خـرج إلـى شـبه الحـرف لفظـاً ؛ فَـأُعْطِيَ حكمـه ، وهـو البنـاء ، ولهـذا بنيـت أكثـر المضـمرات ، كالتـاء ، و(نـا) وحُمِـل عليهمـا البـاقي كـ (نحـن) و(أنـتم) حتى يجري الباب على سنن واحد ، كذا نُقِل عن ابن الحاجب.

ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٧-٤٥٨.

لمانع[١].

(**قولــه : وأمــا ماســوي المرفوعــة فمــن القســم الثــاني)** لمـا ذكـر حكـم المنفصـلة ، والمتصـلة المرفوعـة عقبهـا ذكـر ماسـواهما ؛ لأن الجميـع مـن بـاب واحد .

(**قولـه : بعـد التـزام أن يكـون المجـرور ، والمنصـوب علـى صـورة واحـدة)** لمـا كانـا علـى صـورة واحـدة ، ولـم يكـن وضـعهما[٢] علـى وجـه مخصـوص مـن الإعـراب ؛ كمـا فـي المنفصـلة ، والمتصـلة المرفوعـة لـم يكـن بناؤهمـا[٣] لفـوات [الموجب][٤] ؛ بل لوجود المانع .

(**قولــه : لتآخيهمــا**) يعنــي : أنــه إنمـا اتحـدا صـورة لاتحـاد [المجـرور ، والمنصـوب][٥] فـي كونهمـا فضـلتين ، وفـي أنهمـا بـالفتح فـي بـاب مـالا ينصـرف ، وبالكسر في الجمع بالألف ، والتاء ، وبالياء في التثنية ، والجمع على حدها .

وذهـب ابـن مالـك إلـي أن علـة بنـاء المضـمرات باسـتغنائها عـن الإعـراب بـاختلاف صـيغها ؛ لاخـتلاف المعـاني ، واختصـاص الرفـع بضـمائرَ ، والنصـبِ بـأخرى ، وإن وقـع اشـتراك بـين المنصـوب ، والمجـرور فـي بعـض الصـور فالعامـل فـارق . ينظـر : سـبك المنظـوم وفـك المختـوم ص٨١.

وقـال الزركشـي : والحـق أن الوضـع علـة للضـمائر المتصـلة ؛ لأنهـا الأصـل ، ولا يُعْـدَلُ عنهـا إلى المنفصل إلا عند تعذرها ، وليس في المتصل أكثر من حرفين.

وأمـا المنفصـلة فعلـة بنائهـا حملهـا علـى المتصـلة بجـامع احتياجهمـا إلـى مـا يعـودان إليـه ، ويكون مفسرًا لها؛ فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة .

ينظـر : تأصـيل البنـي فـي تعليـل البِنَـا للإمـام بـدر الـدين محمـد بـن عبـد الله الزركشـي دراسـةً ، وتحقيقًا – حققـه ، وعلق عليـه : محـمد إبراهيم حسـنين عـبد الفتـاح – صـ٣٣.

(١) في النسخة (ب) لما بقي.

(٢) في النسخة (ب) وضعهما.

(٣) في النسخة (ب) بناوها.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) المنصوب ، والمجرور.

فلمـا كـان بينهمـا ذلـك الاتحـاد اتحـدا فـي بـاب الضـمائر[1] ؛ قضـاء مـن حـق ذلك الاتحاد ؛ لئلا يكون للإعراب غير الصريح مزية[2] على الصريح.

(١) في النسخة (ب) الضماير.

(٢) في النسخة (ب) مرية.

فمن القسم الثاني : وكذا صدور المركبات ، ولك أن تدخلها في القسم الأول ؛ لعدم تقيدها بعد التركيب بما أوجب الإعراب فيها .

كلام السكاكي

ويندرج فيها : المضاف إلى ياء المتكلم لقوة الاتصال بينهما من الجانبين ، وكذا : نوعا يضربن بنون جماعة النساء ، وليضربن بالنون الثقيلة ، أو الخفيفة .

ومن الثاني : الأصوات لوضعها على سبيل الحكاية المراد بها تأدية الهيئة من غير تصرف فيها ، والمتضمنة لمعاني الحروف غير العاملة فيها ؛ لتوخي التنبيه ببنائها على المتضمن الذي لا عمل له ؛ فينبه بذلك عليه .

وقد اندرج فيها : أمس ؛ لتضمنه معنى لام التعريف ، وبيان ذلك بشيئين:-

أحدهما : أنه معرفة ، ويدل على ذلك تعريفهم وصفه في قولهم : أمس الدابر ، وأمس الأحدث .

وثانيهما : بأن تعرفه باللام ، ويدل عليه تقسيم المعارف إلى خمسة أنواع للإجماع ، وهي المضمرات ، والمبهمات ، والمضافات ، والأعلام ، والداخلة فيها اللام ، وسبرها بأن ليس من المضمرات ، والمبهمات ، والمضافات ؛ كما لا يخفى ، ولا من الأعلام - أيضا - لدخول معنى الجنس فيه ، وهو كل يوم سبق يومك بليلة ، وامتناع ذلك في الأعلام .

وفعال - أيضا - بمعنى المصدر المعرفة ، والمنفي نفي الجنس ؛ لتضمنه معنى ما الإبهامية عندي .

والغايات - أيضا - إذا تمت ؛ فإنها متضمنة معنى الإضافة ، وأنها من معاني الحروف ، ولا يقال يشكل بنفس لفظ الإضافة ؛ فإن المراد بمعنى الإضافة ههنا لازم معناها كلاميتها ، أو ميميتها .

ولا تنس قولي غير العاملة فيها ، وهنا ، وثم لتضمنها لمعنى الإشارة ، وأسماء الإشارة لشبهها بالحروف في أنها لا تقوم بأنفسها في الدلالة على المعاني في الظاهر .

وأما ما يذكر من أنها لا تلزمه المسميات ، والأصل في الأسماء لزومها إياها فحيث خالفتها في الحكم، فلو كانت عند تلخيص مسمياتها غير لازمة لها ؛ كما يقال ؛ لكان شيئاً . [١]

كلام الشارح

(**قوله : وكذا صدور المركبات)** إنما تعرض لذكر صدور المركبات ، وإن كان الكلام في القسم الأول لجواز نظمها في سلك الأول ، والمراد بالمركبات على ماذكر ؛ نحو : بعلبك ، وحضرموت ، وخمسة عشر ، والحادي عشر ، ونحو : ضاربة ، وهاشمي .

ولقائل أن يقول : صدور هذه المركبات إن كانت كلما بعد التركيب ؛ كان من القسم الثاني لا من الأول .

وإن لم يكن كلما ؛ بل أجزاء من الكلم بوساطة[٢] التركيب فلا وجه لإيرادها ؛ لأن الكلام في بناء مابني من الأسماء .

ويمكن أن يقال : إنما ذكرت إيذانا بأن هذه الكلمات لما عرض[٣] لها أن صارت أجزاء من الكلم بوساطة[٤] التركيب ؛ صارت مبنية بحكم ذلك العارض ، وعلي هذا تكون داخلة في القسم الأول ، وهو الظاهر.

(**قوله : ويندرج فيها المضاف إلي ياء[٥] المتكلم)[٦]** ليس=

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــــ ١٤٣-١٤٤.

(٢) في النسخة (ب) بواسطة.

(٣) في النسخة (ب) عوض.

(٤) في النسخة (ب) بواسطة.

(٥) في النسخة (ب) يا.

(٦) ذهب قوم إلى أن المضَاف إلى يَاء المتكلم غير مبنيّ ؛ إذ لا علة فيه توجب الْبناء ، وغير مُعرب ؛ إذ لا يُمكن ظهور الإعراب فيه مَعَ صحَّة حرف إعرابه ، وسمَّوْه (خصيّاً).

= على إطلاقه ؛ لأن ؛ نحو : غلاماي ، ومسلمي معرب بالاتفاق.

أي : ويندرج في صدور المركبات المضاف إلي ياء المتكلم ؛ فيكون بناؤه[(١)] للمانع .

(**قوله : لقوة الاتصال من الجانبين**) وذلك أن المضاف من حيث إنه مضاف مما يقتضي الاتصال ، وكذلك المتصل من حيث إنه متصل مما يقتضي الاتصال ، وكون الياء[(٢)] في ؛ نحو : غلامي مدة من حيث إنها مدة مما يقتضي الاتصال ؛ فلما كان بينهما ذلك الاتصال نزل المضاف في ؛ نحو : غلامي منزلة صدر المركب ، ولا يرد ؛ نحو : غلاماي لفوات كونها مدة .

(**قوله : وكذلك نوعا يضربن**) وإنما فصل ؛ لأن الكلام في الأسماء ، وإيراد المضاف ، ونوعي يضربن استطرادي .

لأن الكلام في القسم الأول ، وفيما بني من الأسماء [(٣)] ؛ على أنه لو أطلق الكلام في البناء[(٤)] ولم يخصه بالأسماء ليندرج الأفعال ، والحروف ؛ لمكان البناء ؛ لكان أولي .

ويمكن أن يقال : إن المضاف ، ونوعي يضربن مندرجة في صدور المركبات من حيث إن بناءها[(٥)] ؛ لمكان المانع ، ومن حيث إنه يجوز ذلك[(٦)] أن يدخلها في القسم الأول ؛ لأن المتقيد في : جاء غلامي بالفاعلية

والَّذِي ذَهَبُوا إليه فَاسد ؛لأنه مُعرب عند قوم مبنيٌّ عند آخَرين ، وسنبين ذَلِك على أنَّ تسميتهم إيَّاه (خصيّاً) خطأ ؛ لأن الخصيَّ ذكر حَقِيقَة ، وأَحْكَام الذُّكُور ثَابِتَة لَهُ ، وكَانَ الْأَشبه بِمَا ذَهَبُوا إليه أَن يسمُّوه (خُنْثَى مُشكلا). ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١.

(١) في النسخة (ب) بقاوه.

(٢) في النسخة (ب) اليا.

(٣) في النسخة (ب) الأسما.

(٤) في النسخة (ب) البنا.

(٥) في النسخة (ب) بناها.

(٦) في النسخة (ب) لك.

ليس هو الأول مطلقا ؛ بل المقيد بالإضافة ، والقول هو الأول ، وإنما بني نوعا يضربن[(١)]؛ لقوة الاتصال .

فإن قلت : فعلي هذا يجب أن يبني ؛ نحو : يضربان ، ويضربون بالطريق الأولي ؛ لكون الضمير فيهما[(٢)] مدة ممدة ؛ لقوة الاتصال .

قلنا : قد عارض ذلك جهة أخري تقتضي الإعراب ، وهي مشابهة المثني ، والجمع ؛ لأن يضربان بمنزلة ضاربان ، ويضربون بمنزلة ضاربون ؛ فلم يلزم من [(٣)] بناء ؛ نحو : يضربن[(٤)] ؛ بناء ؛ نحو : يضربان ، ويضربون ؛ لما قلنا قلنا من حديث الشبه .

(**قوله : ومن الثاني الأصوات لوضعها على سبيل الحكاية**) قوله : لوضعها على سبيل الحكاية ، وذلك أنهم لما قصدوا إلي حكاية أصوات الحيوانات ، والجمادات ، ولم يمكنهم الإتيان بتلك الأصوات أنفسها توسلوا إلي ذلك باختراع أسماء من حروف مناسبة لتلك الأصوات ، وسلك بها مسلك الأسماء المحكية ؛ إذا كان الغرض من وضعها ذلك .

(**قوله : المراد بها صفة للحكاية**) جارية مجري الكشف للحكاية .

(**قوله : من غير[(٥)] تصرف فيها**) ذكر تأكيدا ، وإلا فهو مستغني عنه.

وإنما قلنا: وضعت على سبيل الحكاية ؛ لأنها لاتستعمل إلا كذلك فيكون بحكم .

---

(١) في النسخة (ب) لضرب.

(٢) في النسخة (ب) فيها.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(بها).

(٤) في النسخة (ب) يضرب.

(٥) في النسخة (ب) ساقطة.

ولقائل أن يقول : إنما تكون الأصوات من القسم الثاني أن لو كان وضعها على سبيل الحكاية مانعا من نفس الإعراب ، وهو ممنوع ؛ بل غاية مافي الباب أنه مما يمنع إعرابها لفظا ، ولا يلزم من ذلك بناؤه .

(**قوله : والمتضمن**[(١)] **لمعاني الحروف غير العاملة فيهما**[(٢)])[(٣)]رأي : المصنف أن المضاف إليه مما يتضمن معني الحرف ، ومع ذلك معرب[(٤)] فذهب إلي أن من شرط ذلك ألا[(٥)] يكون عاملا في المتضمن له .

ولا ترد الأسماء المتضمنه لمعني إن الشرطية فإنها ، وإن كانت عاملة لايعمل فيها ؛ على أن تضمن المضاف إليه لمعني الحرف[(٦)] ممنوع.

(**قوله**[(٧)] **: لتوخي التنبيه**) أي : إذا كان الاسم متضمنا لمعني حرف[(٨)]

حرف[(٨)]

---

(١) في النسخة (ب) والمتضمنه.

(٢) في النسخة (ب) فيها.

(٣) المهْمَلُ هو ما لا يختصّ بالأسماء ، ولا بالأفعال؛ فلا يعمل شيئًا ، كحرف الاستفهام ، وحرف العطف. ينظر : الجنى الدّاني ٢٧ .

(٤) نحو : (غلام زيد) فذهب سيبويه ، والجمهور إلى أنه مجرورٌ بالمضاف ، وذهب الزّجّاج إلى أنه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر.

وقيل: هو مجرورٌ بالإضافة .

وقيل: هو مجرورٌ بحرف مقدّر ناب عنه المضاف.

ينظر : الكتاب ٤١٩/١ ، والبسيط ٨٨٦/٢ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٧/٢ ، والتّصريح ٢٤/٢ ، ٢٥.

قال الزركشي : والجواب: أن حرف الجر في التقدير داخل في المضاف إليه؛ فهو أولى بالتضمن ، وعلى كل تقدير لا يجوز أن يُبْنَى واحد منهما ؛ لأن الإضافة تنافي البناء.

ينظر : تأصيل البني في تعليل البِنَا للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي صـ٤٢.

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

(٦) في النسخة (ب) الحروف.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

(٨) في النسخة (ب) بزيادة :(غير).

عامل[١] فيه لم يبن ؛ لأن مؤثرية[٢] الحرف فيه من لوازمه ؛ فلا يكون التضمن بدون ذلك ، وإلا لزم تحقق الملزوم بدون اللازم .

ولقائل أن يقول : لانسلم أن بناء[٣] المتضمنة لتوخي التنبيه ؛ بل لمكان المناسبة بينهما ، وبين مبني الأصل .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن إنما يصح توخي التنبيه[٤] ببنائها[٥] ؛ أن لو كان سبب البناء منحصرا في ذلك ؛ لجواز أن يكون بناؤها[٦] لأمر سوي ذلك.

(قوله : فينبه بذلك عليه) مستغني عنه .

(قوله : وقد اندرج فيها أمس) [٧] قد أطلق القول باندراج أمس ، ولم ولم يقل فيمن يبنيه[٨] ؛ إما لأن غيره لغة ضعيفة فلم يعتد به ، وإما لأنه

---

(١) ما يختصّ بالأسماء فيعمل فيها كـ (في) وما يختصّ بالأفعال فيعمل فيها كـ (لم).
ينظر : الجنى الدّاني ٢٧ ، وأوضح المسالك ١/٢٠.

(٢) في النسخة (ب) مويرية.

(٣) في النسخة (ب) بنا.

(٤) في النسخة (ب) التثنية.

(٥) في النسخة (ب) ببنهايها.

(٦) في النسخة (ب) بناها.

(٧) (أمس) مبنية على المشهور إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك مع أنها لم تشبه الحرف .
وجوابه: أن للعرب فيها مذهبين: منهم من يعربها إعراب مالا ينصرف ، وهم بنو تميم ، وعلى هذا ؛ فلا كلام.
انظر: الارتشاف ٣/١٤٧٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٠ ، وشرح التسهيل ٢/٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٨٠ ، والمساعد ١/٥٢٠..
ومنهم من يبنيها ، وهم أهل الحجاز يبنونه على الكسر ، تقول: (ذهب أمس بما فيه ، وأحييت أمس ، وما رأيتك منذ أمس).
وعلى هذا فعلة بنائها: تضمنها معنى الحرف. انظر: الارتشاف ٣/١٤٢٨.

(٨) في النسخة (ب) عنه.

يحتمل ألا[١] يكون ذلك إعرابا بأن يكون مانقل فيه من الضم ، والفتح بناء[٢] لا إعرابا .

(**قوله : ويدل عليه تقسيم المعارف ، وسبرها**) يراد بالتقسيم ، والسبر[٣] أن يحكم على شيء بأحد أمرين ، أو أمور ليتعين الواحد منهما عند النفي لما عدا ذلك ، وأنه يفيد التعيين في صورة[٤]الانحصار .

بيان ذلك : أن يقال : أمس معرفة ، وليس مِنْ قَبِيلِ المضمرات ، ولا من المبهمات ، ولا من المضافات ، ولا من الأعلام[٥] فتعين أن يكون تعرفه[٦] باللام ؛ ، وإلا لم تكن المعارف منحصرة[٧] في الخمسة والمعارف في في غير باب التأكيد ، والنداء منحصرة فيها بالإجماع.

(**قوله : ومن الأعلام – أيضا –**) إنما فصل ؛ لأن كونه أن ليس من الأعلام غير ظاهر ؛ بخلاف كونه أن ليس من بقية المعارف .

(**قوله : لدخول معني الجنس فيه**) [ولقائل أن يقول : إن أريد بدخول معني الجنس فيه] [٨] أنه وضع لفرد لا بعينه ؛ فهو ممنوع .

وإن أريد أنه يصح إطلاقه على كل يوم سبق يومك بليلة ؛ فمسلم ؛ لكن لايلزم منه ألا[٩] يكون علما ؛ لجواز أن يكون من أعلام الأجناس ؛ فلذا

---

(١) في النسخة (ب) أن لا .
(٢) في النسخة (ب) بنا.
(٣) في النسخة (ب) والسبو.
(٤) في النسخة (ب) صور.
(٥) في النسخة (ب) الأعداد.
(٦) في النسخة (ب) معرفة.
(٧) في النسخة (ب) من حصر.
(٨) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.
(٩) في النسخة (ب) أن لا .

يصح إطلاقه على كل فرد ليتحقق[1] معناه في ذلك ؛ كما يصح إطلاقه ؛ نحو : ضرب على جميع أفراده .

ويمكن أن يقال : لو لم يكن متضمنا لمعنى اللام ، وكان تعريفه بالعلمية لم يكن مبنيا ؛ كما لم يبين ؛ نحو : أسامة ؛ لأن تعريفه ؛ إذ ذاك يكون بالقصد لا بالأداة ؛ فلا يكون متضمنا لمعنى اللام .

(**قوله : وفعال)**[2] عطف على أمس في سبب بنائه خلاف[3]؛ فقيل : هو مشابهتة لنزال عدلا ، وزنة ، وما ذهب إليه ظاهر ، لأنه بمعنى الفجرة ؛ فكان متضمنا لمعنى اللام .

---

(١) في النسخة (ب) لتحقق.

(٢) صيغة (فَعَالِ) ممّا اختصّ به المؤنّث ، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته.

ينظر : شرح المفصّل ٨/٥٠.

(٣) في علة بناء" أمس" ظرفا كان ،أو غير ظرف ،عدة أقوال :-

الأول : أنه بني ؛ لتضمنه معني غير حرف التعريف" ألْ" فالاسم إذا تضمن معني الحرف بني.

ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح (١/١٤١) ، أسرار العربية صـ ٣٨ .

وهذا مذهب الجمهور .

واحتجوا لكون" أمس" معرفة في المعني بتقدير"أل" وصفها بالمعرفة ؛ نحو : :" لقيته أمسَ الأحدث"" اعتكفت أمسَ الدابر" فلولا أن" أمس" معرفة بتقدير" ألْ" لما وصف بالمعرفة ؛ لأنه لم يكن من المعارف ؛ إذ أنه ليس بعلم ، ولا مضمر ، ولا اسم إشارة ، ولا اسم موصول ، وليس معرفا بـ" ألْ" ظاهرة ، ولا بالإضافة ، فثبت بذلك أن" أمس" تضمن معني حرف التعريف ، ومن ثم وجب أن يبني .

ينظر : ابن يعيش (٤/١٠٦ –١٠٧) ، شرح الكافية للرضي (٣/٣٠٦)

الثاني : أنه بني ؛ لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه ؛ إذ أنه اسم مبهم لا يخص يوما بعينه ، ووقع في أول أحواله معرفة .

ينظر : الهمع (٢/١٨٧) .

ويدل على أنه لا يخص يوما بعينه أنه إذا قال قائل :" اعتكفت أمسَ" فإنما يعني اليوم الذي يليه يومك ؛ فإذا انتقل عن يومه انتقل اسم"أمس" عن ذلك اليوم ، فشابه بذلك الحروف في انتقال معناها ، ولذلك بني ، وذلك مذهب المبرد ، وابن السراج.

ينظر : المقتضب (٣/١٧٣) . الأصول لابن السراج (٢/١٤٢–١٤٣) .

وما قيل من أن سبب بنائه المشابهة في ذلك ؛ فدون[1] إثباته[2] خرط القتاد .

لأنه يحتاج في ذلك إلى إثبات العدل ((فعال)) هذه ، وفي التى بمعنى الأمر ، وذلك غير ظاهر؛ فكان الوجه هو المصير إلى ما ذهب إليه المصنف .

(**قوله : والمنفي نفي الجنس**) ذكره تنبيها على ما ذهب إليه من تضمنه لمعنى[3] حرف غير عامل ، وهو ما الإبهاميه .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن المنفي نفي الجنس متضمن ؛ بل ذلك المعنى مستفاد من ((لا)) لنفي الجنس .

فإن قلت : لو كان ذلك معناه ؛ لم يصح استعماله في الأعلام ؛ لكنه يستعمل مع التكرار بالاتفاق[4]،

الثالث : أنه بني ؛ لشبهه الحرف في الافتقار اللازم إلي ما يتمم معناه ؛ إذ أن" أمس" افتقر في الدلالة على ما وضع له إلي اليوم الذي أنت فيه ينظر : الهمع (١٨٧/٢).

الرابع : أنه بني ؛ لشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ، وكون حضور مسماه من إطلاق لفظه عليه ، وهو قول ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (٢٢٤/٢) .

الخامس : أن" أمس" في معني الفعل الماضي ؛ فلما كان الفعل الماضي مبنيا بني" أمس" ؛ لكونه في معناه بدليل أن لفظ" غد" معرب ؛ لكونه في معني المستقبل ، وهو معرب ، ويعزي هذا القول إلي ابن كيسان . ينظر : الهمع (١٨٧/٢) ، حاشية الألوسي على شرح قطر الندي صـ ٣٠ .

(١) في النسخة (ب) بدون.

(٢) في النسخة (ب) إتيانه.

(٣) في النسخة (ب) بمعني.

(٤) إذا انفصل مصحوب (لا) ، أو كان معرفة لم يلحظ فيها التنكير ، لزم تكرار (لا) كقوله تعالى: « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » الصافات آية ٤٧ ، ولا زيد في الدار ولا بكر ، وهو منقول عن الأخفش. ينظر : ارتشاف الضرب ١٣٠٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٢٦/١.

وبدون التكرار عند البعض[١] .

قلنا : لو لم يكن ذلك المعنى له في أصل الوضع لم يختلف أمره ؛ بأن يقال تارة :لاغلام برفع الغلام ، وتارة : لاغلام بفتحه ، ، واختلاف اللوازم مما يدل على اختلاف الملزومات ، وهل المرجع في انتاج[٢] الشكل الثالث إلا إلى هذا .

وأما ما ذكر من أنه لو كان كذلك لم يصح استعماله في الأعلام .

قلنا : لا نسلم لجواز أن يستعمل بطريقة التأويل ، أو على ترك الأصل.

فإن قلت : ذلك خلاف الأصل .

قلنا: قد يصار إليه لمكان[٣] الضرورة ، وهو ما ذكرنا من تفاوت اللوازم ؛ على أن كون[٤] ما الإبهاميه حرفا ممنوع ؛ فإن بعضهم على أنها صفة للنكرة الشائعة[٥].

(قوله : والغايات إذا تأملت) وإنما قال إذا تأملت ؛ لأن تضمنها لمعنى الحرف غير ظاهر ؛ لاحتمال أن يكون معنى الإضافة مستفادا من المضاف إليه المنوى ، وكذا المراد من معنى الإضافة غير الظاهر .

---

(١) وهو قول المبرد؛ إذ يقول ٤/٣٥٩-٣٦٠:-

لِأَنَّهَا لا تخلص لمعْرِفَة دون نكرَة ، ولا نكرة دون معرفَة ؛ إذ كان التكرير ، والْبناء أغلب فالتكرير لا زيد في الدَّار ، ولَا عَمْرو ولَا رجل في الدَّار ولَا امْرَأَة

وَالْبناء لا رجل في الدَّار ولَا امْرَأَة على جَوَاب من قال هل من رجل ، أو امْرَأَة في الدَّار...."أ.هـ

وتبعه ابن كيسان ؛ فإنهما يجيزان أن لا تتكرر. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢.

وقال أبو حيان في الارتشاف ١٣٠٩/٣ : "وذلك عندنا لا يكون إلا ضرورة.

(٢) في النسخة (ب) ايتاح.

(٣) في النسخة (ب) بمكان.

(٤) في النسخة (ب) يكون.

(٥) في النسخة (ب) السابقة.

وإنما صاروا إلى قوله بالتضمن ؛ لمكان البناء[١] بأن يكون القصد بلفظ المضاف ، وحده إلى معنى المضاف ، والمضاف إليه ، وإلى هذا إشارة بقوله فإنها متضمنة.

وإذا كان معربا قيل بأن المضاف إليه منوى ؛ توفيرا على كل واحد من الحكمين البناء[٢] والاعراب مقتضاه .

(قوله :وإنه من معانى الحروف) ؛ لأن حروف الجر وضعت لإضافة معانى الأفعال إلى ما يليها فتكون الإضافة من معانيها[٣] .

---

(١) في النسخة (ب) البنا.

(٢) في النسخة (ب) البنا.

(٣) هذا مصطلح البصريين ، والكوفيون يُسَمُّونَها حروفَ الإضافة ، وقد يُسَمُّونها حروفَ الصفاتِ ؛ لأنها تقعُصفاتٍ لما قبلها من النكرات.

وسُمِّيتْ كذلك ؛ لأنها تَجُرُّ معاني الأفعالِ القاصرةِ إلى الأسماء ؛ كما قال ابن الحاجبِ ، أو ؛ لأنها أضيفتْ إلى عملِها ؛ كما يقال: حُروفُ النصبِ ، وحروفُ الجزمِ ، قاله الرضي.

أو ؛ لأن كسرةَ الحرفِ تقرب الحنك الأعلى من الأسفل ، والشفة العليا من السفلى ، فهو من جررتُ الشيءَ إذا سحبته.

وتُسَمَّى - أيضا - حروف الإضافة ؛ لأنها تضيفُ معاني الأفعالِ إلى الأسماء ، ويُعَبِّرُ عنها الكوفيون بحروفِ الخفضِ كان اللسانَ ينخفضُ .

أي : يستفلُ طرفه عند النطقِ بالكسرةِ ، وإنما اختصَ الجرُ بالأسماء دونَ الأفعالِ ؛ لأن الجرَّ أصله أن يكونَ بالإضافة ، والإضافة إلى الفعلِ لا تصحُ لأشياءَ منها أنَّ الإضافة تكون إلى الأعيانِ الثابتةِ ، والأفعالُ ليستْ بأعيانٍ ثابتةٍ ؛ لأنها أعراضٌ ، والأعراضُ لا يبقى زمانُها ، أو يقلُّ بقاؤُها.

ومنها : أنَّ الأفعالَ أدلةٌ ، وليستْ بالمدلولِ عليه .

والإضافة لا تكون إلى الأدلةِ ، وإنما تكون إلى المدلولِ عليه ؛ نحو : "غلام زيدٍ" ، و"صاحب عمروٍ".

ومنها : أنَّ المضافَ إليه يقومُ مقامَ التنوين ، وليسَ من قوةِ التنوينِ أن يقومَ مقامهَ شيئانِ قويّانِ ، وهما الفعلُ والفاعلُ ؛ لأن الفاعلَ لا يخلو من فاعلهِ البتة ، مظهراً ، أو مضمراً.

(**قولــه : ولا يشــكل**[١] **بــنفس لفــظ الإضــافة**) أي : لا يقـال : إذا كـان المتضـمن لمعنـى الإضـافة مبنيـا وجـب أن يكـون لفـظ الإضـافة مبنيـا بالطريقـة الأولى .

لأن المـراد لازم معنـى الإضـافة ، وهـو أن يكـون بمعنـى الـلام ، ، أو بمعنـى (من) ؛ فإن الإضافة المعنوية لا تخرج عن النوعين عند المصنف.

فـإذا تحققـت تحقـق معنـى الـلام ، أو معنـى مـن فتكـون الغايـات متضـمنة لمعنى الحرف ، وإلا[٢] تحقق الملزوم بدون اللازم .

(**قولـه : ولا تـنس**[٣] **قـولي غيـر العاملـة فيهـا**) إشـارة إلـى جـواب عـن[٤] سـؤال[٥] مقـد ، وهـو أنـه إذا كانـت الغايـات متضـمنة لمعنـى الإضـافة ، وهـو مـن معـانى حـروف الجـر ؛ فـلا يكـون مِـنْ قَبِيـلِ المتضـمنة لمعـانى الحـروف غيـر العاملــة ، وذلــك الجــواب هــو أن[٦] الــلازم ألا[٧] تكــون عاملــة الأســماء المتضمنة لا ألا[٨] يكون عاملا أصلا .

((**قولــه ، وهنــا ، وهنــا ، وثمــة بحكــم العطــف علــى الغايــات مندرجــة الأســماء المتضــمنة لمعــانى الحــروف**)) وإنمـا أفـرد هـذه الأسـماء بالـذكر ، وإن

ومنهــا : أن الإضــافة إنَّمــا دخلــتِ الكــلامَ لتخصــص ، أو تعــرف ، والفعــلُ لا يُخصــصُ ، ولا يُعــرفُ ؛ لأنــه لا يكــونُ إلأنكــرةً ؛ فــإذا لــم يتخصــصْ فــي نفســهِ ، ولــم يتعــرَّفْ كــان أحــرى ألا يُخصصَ غيرَه ، ولا يُعَرِّفهَ.

ينظــر : شــرح عوامــل الإعــراب للمجاشــعيّ ص ٥٦ – ٥٧ ، وشــرح ألفيــة ابــن معــطٍ ١/ ٢٢٥ ، ٣٧٦ ، وشرح المفصل ٤/ ٧٤. ٨/ ٧ ، والمصطلح النحويّ عوض القوزي ص ١١٨.

(١) في النســخة (ب) يسكل.

(٢) في النســخة (ب) ولا.

(٣) في النســخة (ب) تتبين.

(٤) في النســخة(أ) ساقطة ، والصواب ماأثبته ؛ كما جاء في(ب).

(٥) في النســخة (ب) سوال.

(٦) في النســخة(أ) ساقطة ، والصواب ماأثبته ؛ كما جاء في(ب).

(٧) في النســخة (ب) أن لا

(٨) في النســخة (ب) لا أن .

كانت من جملة أسماء الإشارة ؛ لأن ما ذكر من العلة هناك غير شامل لهذه الأسماء [1] ؛ أعني : هنا ، وهنا ، وثمة ؛ فلذلك أفردها بالذكر .

فإن قلت : فهلا لم يعد الجميع من جملة الأسماء ، والمندرجة في المتضمنة .

قلنا : تنبيها على العلتين ، ولأن القصد أن يشير إلى العلة المشهورة في بناء أسماء الإشارة.

فإن قلت : لا نسلم أن معنى الإشارة من معنى الحروف.[2]

---

(١) في النسخة (ب) الأسما.

"هنا" من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان ، وقد تلحقه "ها" التنبيه ؛ فيقال : "ههنا" وكلاهما للقريب أعني: المجرد ، والمقرون "بها" التنبيه..... ؛ فإذا أريد بها البعيد جيء بالكاف فيقال : هناك "وهاهناك".

ويشار - أيضا - للمكان "البعيد" "بثم ، وهنا ، وهنا" بفتح الهاء ، وكسرها ، وقد يقال: "هنت" موضع "هنا" وقد يقال:"هناك ، وهناك" بكاف الخطاب.

وقد يراد "بهنا" الزمان . ينظر : توضيح المقاصد ٤١٣/١-٤١٥.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥٢/١ : "والضمير من قولي "لتضمن معناها" عائد عائد على الإشارة ، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه ؛ كما وضع للتنبيه ، والاستفتاح ، وغيرهما من المعاني الزائدة على مدلولات الأسماء ، والأفعال ، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمن أسماء لمعناها ، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه: الدال بالوضع على مسمى ، والإشارة إليه.

واستحق البناء لتضمنه معنى من المعاني الحرفية ، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام ، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق ، وأولى.أ.هـ

وقيل : أسماء الإشارة دالة على معنى لا يُعْقل إلا بين شخصين: مشير ، ومشار إليه ؛ فوجب بناؤها لمشابهتها لحرف الخطاب ، كتاء (أنت) وكاف (ذلك)؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين .

وقد عُلم بذلك أنْ لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أن يكون قد وضع له حرف كـ (متى) ، أو لا يكون كأسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ؛ إذ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ؛ فلما أفادت هذه الأسماء الإشارةَ عُلم أنه كان القياس يقتضى أن يكون لها حرف ؛ فلما عَرِىَ من حرف ظاهر ، وكان ما

قلنا : أليس ؛ نحو :الكاف ؛ في : ذاك بحرف مع أن معناه الإشارة إلى المخاطب ولا يشكل[1] بنفس لفظ الإشارة ؛ فإن المراد ما يستلزم الإشارة.

[2](**قوله : لا تقوم بأنفسها**) يعني : تحتاج في الدلالة إلى ما يقترن[3] بها من الوصف .

وإنما قال في الظاهر ، إما لأنه قد يقتصر عليها ، ولكن لما كان ذلك هو الشائع[4] الكثير قال في الظاهر .

وإما لأن ذلك ليس بناء على التحقيق ؛ لأنها في نفسها تقوم بالدلالة ؛ فلذلك قال في الظاهر .

ولقائل أن يقول : لو كان ذلك سببا للبناء وجب أن يبنى الأعلام[5] ؛ لاحتياجها في الدلالة إلى ما يقترن[6] بها من الأوصاف .

ألا ترى أنك إذا قلت : فخر لم يتضح ، ولم يتعين إلا بما يقترن[7] به من الوصف ؛ فكانت بهذا الاعتبار مما لاتقوم بأنفسها في الدلالة ؛ فوجب أن تبنى كأسماء الإشارة .

يدل عليه موجودًا تضمنه الاسم فبُنِيَ ، وذلك الحرف ، وإن لم يكن ظاهرًا في الاستعمال ، لكنه مقدر في النية.

ينظر : الأغفال للفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج – المجمع الثقافي – الإمارات العربية سنة٢٠٠٣م– ١/٣٠٢-٣٠٣ ، ٣٠٦.

(١) في النسخة (ب) يسكل.

(٢) في النسخة (ب) قبلها :(قوله : وأسماء الإشارة عطف على قوله : والمتضمنة لمعاني الحروف ؛ أي : ومن القسم الثاني تلك الأسماء ، وهذه الأسماء).

(٣) في النسخة (ب) ما يفرد.

(٤) في النسخة (ب) السايع.

(٥) في النسخة (ب) أعلام.

(٦) في النسخة (ب) ما يفرد.

(٧) في النسخة (ب) يعنون.

فإن قلت : أنى يكون مثل أسماء الإشارة ، وأسماء الإشارة مِنْ قَبِيلِ المبهمات؟ .

قلنا : ذلك إلى الاصطلاح ، ولا مشاحة فيه ؛ كيف ، وأكثرهم على أن أسماء الإشارة أعرف من الأعلام(١).

هذا ، ولو جعل جميع أسماء(٢) الإشارة من جملة [ما انخرط في](٣)

---

(١) ذهب سيبويه ، والجمهور إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمَر ؛لأنه لا يُضمر إلا وقد عُرف ، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف.

وأعرف الضّمائر ضمير المتكلم ؛لأنه لا يشاركه فيه أحدٌ غيره ؛ فلا يقع فيه التباس ، بخلاف غيره من سائر المعارف ؛ ثم ضمير المخاطب ، ثم ضمير الغائب.

ينظر : الكتاب ٦/٢ ، ١١ ، والمقتضب ٢٨١/٤ ، والإنصاف ٧٠٧/٢ ، وأسرار العربيّة ٣٤٥ ، واللّباب ٤٩٤/١ .

وذهب البعض كأبي سعيد السيرافي إلي أن العلم أعرف المعارف ؛ لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك ؛ إذ كان علامة توضَع على المسمّى يُعرف بها دون غيره ، ويميّز من سائر الأشخاص.

ينظر : الإنصاف ٧٠٧/٢ ، وأسرار العربيّة ٣٤٦ ، واللّباب ٤٩٤/١ .

وأسماء الإشارة ، وهي المبهمة ؛ نحو : (هذا) و(ذاك) و(هذه) و(تلك) و(ذان) و(تان) و(أولى) وهذه عند ابن السّرَّاج أعرف المعارف ؛ لأنها تتعرّف بالقلب والعين ، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير؛ فكان ما يتعرّف بشيئين أعرف ممّا يتعرّف بشيء واحد.

ينظر : الإنصاف ٧٠٨/٢.

وينظر : شرح المقدّمة المحسبة ١٦٩/١ ، ١٧٠ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩٣/١ ، والإنصاف ٧٠٨/٢ ، وأسرار العربيّة ٣٤٥ ، واللّباب ٤٩٤/١ .

ولكن في الأصول ٣١٣/٢ ما يخالف هذا النّقل؛ فنجده يصرّح بأنّ الضمير أعرف المعارف ؛ فهو موافق للجمهور.

وذهب الكوفيّون إلى أن الاسم المبهمَ نحو : هذا ، وذاك أعرف من الاسم العلم ؛ نحو : زيد ، وعمرو ، وإلى هذا أشار الزجّاجيّ في الجمل ، ونسبه إلى الفرّاء.

ينظر : الجمل ١٧٨ ، والإنصاف ٧٠٧/٢.

(٢) في النسخة (ب) اسما.

(٣) في النسخة (ب) من حرد من .

سلك المتضمنة ، واقتصر على ما ذكر من التعليل في هنا ، وهنا ، وثمة في جميعها ؛ لكان أظهر .

(**قوله : وأما ما يذكر من أنها لا تلزم المسميات**) لعموم استعمالها في مواضع[(١)] شتى ، والأصل في الأسماء لزومها بدليل الاستعمال ؛ فلما خالفت الأسماء في ذلك خالفها في الحكم ، وهو الإعراب ؛ تحقيقا للتناسب.

(**قوله : فلو كانت عند تلخيص[(٢)] مسمياتها**) يعني : أنها لازمة [لمسمياتها .

ألا ترى أن ذا لازم لمسماه ، وهو ما تشخص بالإشارة ، ولا يقترح في ذلك عموم استعمالها لجميع جزئياته ؛ نحو : رجل في استعمالها في جميع أفراده على سبيل البدل ، وذلك لا يقترح في لزوم المسمى] [(٣)].

[(٤)] ولقائل أن يقول : لا نسلم صدق الملازمة ، وإنما يصدق أن لو [كانت تلك المخالفة][(٥)(٦)] مما يقتضي مخالفتها[(٧)] في هذا الحكم ؛ دون ماسواه في صحة وقوعها فاعلة ، أو مفعولة إلي غير ذلك ؛ فظهر أن هذه[(٨)] هذه[(٨)] الملازمة غير ظاهرة التسليم.

---

(١) في النسخة (ب) موضع.

(٢) في النسخة (ب) التلخيص.

(٣) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٤) في النسخة (ب) قبلها : (قوله : و لو كانت عند تلخيص مسمياتها كذلك لكان سببا).

(٥) في النسخة (ب) كان مخالفتها.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة :(الأسماء في هذا الأصل).

(٧) في النسخة (ب) بزيادة :(في حكم ما ، ولين سلمنا ذلك لكن إنما مصدق أن لو كانت تلك المخالفة مما يقتضي مخالفتها.....).

(٨) في النسخة (ب) هذا .

ويندرج فيها : الآن في قول أبي العباس المبرد رحمه الله تعالى لوضعها من أول أحوالها مع لام التعريف ؛ بخلاف ما عليه الأسماء.

والموصولات ؛ لشبهها بالحروف - أيضا - بافتقارها في تفهم المعنى المراد منها إلى الصلات ، ولك أن تدخلها في حكم صدور المركبات لذلك .

والمنادى المضموم ؛ لنزوله منزلة الضمير لاتحادهما خطابا ، وتعريفا ، وإفرادا ، وفعال في الباقي مما ذكر من أنواعه لمعنى الاتحاد .

ولما ، ومذ ، ومنذ ، وعلى ، وعن ، والكاف أسماء لاتحادها بصور غلبت عليها الحرفية ، ومن ، وما الموصوفتان ، وما غير الموصولة ، والموصوفة ، وكم الخبرية لاتحادها بصور غلب عليها البناء.

ويقرب من الاندراج في باب الاتحاد : المضاف إلى المبني إذا لزمت إضافته إليه كإذ ، وإذا ، وحيث في إضافتها إلى الجمل ضربة لازب ، وأما نحو قوله:-

أما ترى حيث سهيل طالعا.

وقوله: حيث لي العمائم ؛ فشاذ لا يقاس عليه ، أو نزلت منزلة اللازم لكثرتها ؛ كأسماء الزمان في إضافتها إلى الجمل ، أو إلى إذ المبني المحرك بالكسر ؛ لملاقاته الساكن ، وهو التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه.

وحم حول البقية على نحو ما ترى ، وليكن من قانونك في شيء يبقى على الأصل خارجا مما مهدته ؛ إذ قل أنه بقي تنبيها على الأصل. [1]

كلام الشارح

((قوله : ويندرج فيها الآن)) أي : ويندرج في أسماء[2] الإشارة

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ١٤٤.

(٢) في النسخة (ب) الأسما.

الآن في قول المبرد ؛ من[١] حيث إن بناء[٢] ((الآن)) عنده من جهته خالفت الأسماء من حيث إنها وضعت من أول الوهلة بالألف واللام ؛ بخلاف سائر[٣] الأسماء ؛ فلما خالفتها في ذلك خالفتها في الحكم. [٤]

وعند أكثر البصريين سبب بنائه[٥] ؛ أنه بمنزلة اسم الإشارة من جهة المعنى .

وعند سيبويه ، ومن تابعه سبب بنائه[٦] أنه حذف منه الألف ، واللام وضمن معناه[٧] وزيد فيه آخران فكان[٨] بناؤه[٩] ؛ لمكان التضمين[١٠][١١].

---

(١) في النسخة (ب) ساقطة.

(٢) في النسخة (ب) بنا.

(٣) في النسخة (ب) ساير.

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/٣ : فذهب قوم إلى أنه بُني ؛لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام ، وحكمُ الأسماء أن تكون منكورةً شائعةً في الجنس ، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة ، وألف ولام ؛ فلما خالفت أخواتِها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعًا واحدا ، بُنيت لذلك؛ لأن لزومها بهذا الموضع ، ألحقها بشَبَه الحروف ، وذلك أنّ الحروف لا زمة لمواضعها التي وضعت لها غيرُ زائلة عنها ، وهذا رأيُ أبي العباس المبرد.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) بنايه.

(٦) في النسخة (ب) بنايه.

(٧) في النسخة (ب) معناها.

(٨) في النسخة (ب) وكان.

(٩) في النسخة (ب) بناوه.

(١٠) في النسخة (ب) التضمن .

١١) وهو ظاهر كلام سيبويه أنه بني ؛ لمخالفته لنظائره ، وأخواته ؛ إذ يقول ٤٠٠/٢:-

" وأرى قولهم : اضربْ أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة ؛ بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا : من الآن إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا ، واستُعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفا.أ.هـ

وعنـد الكـوفيين : فعـل مـاض فـي الأصـل ؛ فبنـاؤه[(١)] هـو البنـاء[(٢)] الأصل[(٣)] .

ولقائـل أن يقـول : لـم لايجـوز أن يكـون معربـا[(٤)] مِـنْ قَبِيـلِ الأسـماء اللازمة للظرفية .

ولا نسـلم أنهـا وضـعت مـن أول أحوالهـا بـالألف والـلام ، ولـم لايجـوز أن تكون موضوعة[(٥)] بدون اللام ، ويكون استعمالها معها.

(قولـه : بافتقارهـا فـي تفهـم المعنـى المـراد) فـإن قلـت : لـو كانـت مفتقـرة في ذلك إلى الصلات[(٦)]؛ وجب أن يحكم عليها بالحرفية ،

---

(١) في النـسـخـة (ب) فبناوه.

(٢) في النـسـخـة (ب) البنا.

(٣) علّة بناء (الآن) من مواضع الخلاف بين البصريّين ، والكوفيّين:-

فـذهب الكوفيّـون إلـى أن (الآن) مبنـيّ؛ لأن الألـف والـلام دخلتـا علـى فعـل مـاضٍ مـن قـولهم : (آن يئين) أي: حان ، وبقي الفعل على فتحته.

وذهب البصريّون إلى أنه مبنيّ ؛لأنه شابه اسم الإشارة.

وذهب الفراء إلي أن بناءها على جهة الحكاية ؛ إذ يقول في معاني القرآن ٤٦٨/١ : -

" فمثـل (الآن) بأنهـا كانـت منصـوبة قبـل أن تـدخل عليهـا الألـف والـلام ، ثُـمَّ أدخلتهمـا ؛ فلـم يغيراها.

وأصـل الآن إنمـا كـان (أوان) حـذفت منهـا الألـف ، وغيِّـرت ، واوهـا إلـى الألـف ؛ كمـا قـالوا : فـي الـراح: الرَيَـاح .... ؛ فجعـل الريـاح ، والأوان عَلَـى جهـة فَعَـل ، ومـرة عَلَـى جهة فعال ؛ كما قالوا : زمن ، وزمان.

وإن شـئت جعلـت (الآن) أصـلها مـن قولـك: آن لـك أن تفعـل ، أدخلـت عليهـا الألـف والـلام ، ثُـمَّ تركتها عَلَى مذهب فَعَلَ فأتاها النصبُ من نصب فَعل ، وهو وجه جيِّد....".أ.هـ

ينظـر : معـاني القـرآن للزّجّـاج ١٥٣/١ ، وأمـالي ابـن الشّـجريّ ٥٩٦/٢ ، ٥٩٧ ، والمفصّـل ١٧٣ ، وشرح المفصّل ١٠٣/٤ ، ١٠٤ ، واللّسان (أين) ٤١/١٣ ، والهمع ١٨٥/٢.

(٤) في النـسـخـة (ب) معها.

(٥) في النـسـخـة (ب) موضعه.

(٦) في النـسـخـة (ب) الصلاة.

لانخراطها[1] ؛ إذ ذاك في حد الحرف .

قلنا : لا نسلم وإنما يكون كذلك أن لو كان ذلك الافتقار من حيث الوضع ، والكلام في ذلك مبسوط في شرحنا للكافية في النحو.

(قوله : ولك أن تدخلها في حكم صدور المركبات ، لقوة الاتحاد بين الموصول ، والصلة) ؛ لأن الموصول لايتم[2] جزءا[3] من الكلام إلا بالصلة ؛ فلما كان بينهما ذلك الاتحاد نزل الموصول من الصلة منزلة صدر الكلمة فكان[4] مبنيا ؛ لأن الإعراب لا يكون في صدر[5] الكلمة ؛ فصح[6] أن يعد الموصولات من كل واحد من القسمين باعتبارين مختلفين.

(قوله : والمنادى المضموم) ولو قال ، والمنادى المبني بواسطة النداء[7] ؛ لكان أولى ؛ لأنه قد يكون بالفتح ، وغيره .

(قوله : لنزوله منزلة الضمير) [8] فإن قلت : كان الوجه أن يقول :

---

(١) في النسخة (ب) لا يجوز اظهار.

(٢) في النسخة (ب) لا يكون.

(٣) في النسخة (ب) جرا.

(٤) في النسخة (ب) وكان.

(٥) في النسخة (ب) صدور .

(٦) في النسخة (ب) في صح.

(٧) في النسخة (ب) ساقطة.

(٨) المنادي المفرد العلم ؛ نحو : (يازيد) يُبني على الضم ، وعلة بنائه:- وقوعه موقع المضمر؛ لأن المنادى مخاطَب ، وحق المخاطَبِ أن يُؤْتَي له بضمير ، كـ (ضربت ، وضربتك) ، فكأنه حقه أن يقال:(يا إياك) و(يا أنت) ، فوقع (يا زيد) موقعه ، وهذا معنى قولهم : بنى لتضمنه معنى حرف الخطاب ؛لأنه صار بمعنى (أنت) ، فإن كل منادى مخاطب ؛ فلما لا زم محلَّه تضمن معنى الحرف ، ولهذا صار معرفًا ، ولم يقولوا: (يا الحارث) و(يا العباس)؛ لئلا يجتمع تعريفان ، نص عليه الفارسي ، وغيره.

انظر: المسائل المنثورة ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وشرح السيرافي ١/١٥١-١٥٦ ، والتبصرة ١/٣٣٨ ، واللباب ١/٣٣١.

وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي. ينظر : شرح ابن الناظم ٢٩.

لنزوله منزلة الحرف الذى في ذاك[١] .

قلنا : لا نسلم وإنما يكون كذلك أن لو كان المانع من الإعراب منحصرا في المناسبة لمبنى الأصل ، وهو ممنوع .

ألا ترى أنهم عدوا صدور المركبات من القسم الثانى ، وجعلوا المانع كونها نازلة منزلة الصدر من الكلمة ، وكان إلحاق المنادى المبنى بالضم[٢] أولي ؛ قضاء[٣] من حق المعنى .

(**قوله : (وفعال) في الباقى مما ذكر من أنواعه**) ما ذكر هو فعال بمعنى الأمر، وفعال [٤] المصدر المعرفة[٥]؛ يعنى : والباقى من أنواعه التى لم

وحكى ابن أبي الربيع عن سيبويه أن علة بنائه: شبه الصوت ؛ نحو : (حَوْبِ) زجر للجمل لمعنى ، و(حَوْبِ) مبني.

وذكر غيره أنه شَبَهُ ما قُطِعَ عن الإضافة ، كـ (قبلُ) و(بَعْدُ)؛ لأن كُلاً منهما يكون متمكنًا في حالة دون أخرى ، وفي أنه صار غاية الصوت ، أو صار آخر الكلام بعد أن كان وسطاً في حالة الإضافة.

ينظر : :الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع – الجزء الثاني (د) في كلية اللغة العربية بالقاهرة د/ أحمد مهدي السيد/ برقم ٣٠٥٨ – إشراف أ.د/ صبحي عبد الحميد ١٩٩٤م – ١٣٦/١.

(١) في النسخة (ب) ذلك.

(٢) في النسخة (ب) بالضمير.

(٣) في النسخة (ب) قضا.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة :(بمعني).

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٧٧/٣-٢٧٨ : " كذلك كل فعال إذا كانت معدولة عن غير افعل إذا جعلتها اسماً ، لأنك إذا جعلتها علماً فأنت لا تريد ذلك المعنى.

وذلك ؛ نحو : حلاق التي هي معدولة عن الحالقة ، وفجار التي هي معدولة عن الفجرة ، وما أشبه هذا .

؛ ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون : هذه قطام ، وهذه حذام؛ لأن هذه معدولة عن حاذمة ، وقطام معدولة عن قاطمة ، أو قطمة ، وإنَّما كل واحدة منهما معدولةٌع ن الاسم هو علم ليس عن صفة ؛ كما أن عمر معدول عن عامرٍ علماً لا صفةً. لولا ذلك لقلت: هذا العمر ، تريد: العامر.

يتعـرض لوجـه[١] سـبب بنائـه[٢] هـو الاتحـاد بمـا ذكـر مـن فعـال الـذى بمعنـى الأمـر ، وفعـال الـذى بمعنـي المصـدر المعرفـة[٣]، وذلـك كلـى حاصـل فـي ضمن[٤] الباقى ، وفي ضمن المذكور ؛ فصح أن يقال في الباقى .

فإن قلت : البناء[٥] وإنما تعرض للجزئيات ؛ لا لذلك الكلى.

قلنـا : صـح باعتبـار جزئياتـه[٦][؛ كمـا يقـال الفعـل الماضـى مبنـى ، والحروف مبنية من أن كل واحد كلى يحكم عليه بالبناء باعتبار][٧].

وأمـا أهـل الحجـاز ؛ فلمـا رأوه اسـماً لمؤنـث ، ورأوا ذلـك البنـاء علـى حالـه لـم يغيِّـروه ؛ لأن البنـاء واحـد ، وهـو ههنـا اسـم للمؤنـث ؛ كمـا كـان ثـمَّ اسـماً للمؤنـث ، وهـو ههنـا معرفـة ؛ كمـا كان ثمَّ ، ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء.

فأمـا مـا كـان آخـره راءً فـإن أهـل الحجـاز ، وبنـي تمـيم فيـه متفقـون ، ويختـار بنـو تمـيم فيـه لغة أهل الحجاز ؛ كما اتفقوا في يرى ، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى."أ.هـ

وينظـر : المقتضـب ٣٧٣/٣ ، ومـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف ١٠١ ، والمخصّـص ٦٦/١٧ ، والمفصّـل ١٥٩ ، وأمـالي ابـن الشّـجريّ ٣٦٠/٢ ، وشـرح المفصّـل ٦٤/٤ ، والتّصـريح ٢٢٥/٢.

(١) في النسـخة (ب) بزيادة :(بنايه).

(٢) في النسـخة (ب) بنايه.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص ١٩٧-٢٠٠ : " فعال على أربعة أضرب:-

التـي فـي معنـى الأمـر كنـزال ، وتـراك ، وبـراك ، ودراك ، ونظـار ، وبـداد ؛ أي : ليأخـذ كـل منكم قرنه.

والتـي فـي معنـى المصـدر ، والمعرفـة ؛ كفجـار للفجـرة ، ويسـار للميسـرة ، وجمـاد للجمـود ، وحماد للمحمدة.

والمعدولـة عـن الصـفة كقـولهم فـي النـداء : يـا فسـاق ، ويـا خبـاث ، ويـا لكـاع ، ويـا رطـاب ، ويا دفار ، ويا خضاف ، ويا خزاق ، ويا حباق.

وفي غير النداء ؛ نحو : حلاق ، وجباذ للمنية......"أ.هـ

(٤) في النسـخة (ب) ضمير.

(٥) في النسـخة (ب) البنا.

(٦) في النسـخة (ب) جزياته.

(٧) في النسـخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(**قولـــه : بمعنـــى**[١] **الاتحـــاد**) يعنـى : أن ؛ نحـو : حـذام علـى مـذهب البناء ، ونحو : لكان مبنى لاتحادهما ؛ نحو : (نزال) وفجار زنة.

ولقائـل أن يقـول : لا يخلـو إمـا أن يـراد بـه الاتحـاد مـن حيـث الهيئـة[٢] فحسب ، أو من حيث الهيئة[٣] والعدل .

فـإن أريـد الأول لـم يصـح لانتقاضـه بصـور شـتى ؛ لمكـان الاتحـاد الصورى ؛ نحو : كمال ، وجمال.

وإن أريـد الثـانى ؛ فـذلك بنـاء علـى مـا ذكـر مـن أن ؛ نحـو : نـزال منـدرج فـي أسـماء الأفعـال ، وإذا كـان مِـنْ قَبِيـلِ أسـماء الأفعـال ؛ لـم يكـن هنـاك عدل ، وإلا كان فعلا لا اسما .

فـإن قلـت : جـاز أن يكـون المـراد هـو الاتحـاد ؛ بنحـو : فجـار ، وحـده عـدلا ، وزنة .

قلنـا : العـدل خـلاف الأصـل ؛ فـلا يصـار إليـه فـي ؛ نحـو : فجـار مـن غيـر ضرورة .

ولأن قولـه فـي البـاقى ممـا ذكـر لمعنـى[٤] الاتحـاد يفيـد أن سـبب البنـاء فـي البـاقى هـو الاتحـاد بمـا ذكـر ، ومـا ذكـر هـو الـذى بمعنـى الأمـر ، والـذى بمعنـى المصدر المعرفة ؛ لا الذى المعنى المصدر المعرفة وحده.

ويمكـن أن يقـال : جـاز أن يكـون ذلـك منـه ؛ بنـاء علـى قـول الـبعض أن نـزال ، وفجـار معـدول ، ولا بعـد[٥] فـي ذلـك ؛ لجـواز أن يكـون قـد اختـار ذلـك فيما سبق ، وفيما نحن بصدده هذا القول.

---

(١) في النسـخـة (ب) لمعني.
(٢) في النسـخـة (ب) الهية.
(٣) في النسـخـة (ب) الهية.
(٤) في النسـخـة (ب) بمعني.
(٥) في النسـخـة (ب) ويعد .

(**قولــه : ولمــا ، ومنــذ ، ومــذ**) كـان الوجـه أن يـذكر فـي أثنـاء هـذه الكلمات ما الموصوفة ، والتى بمعنى شئ[١]من غير [صفة ، ولا صلة][٢].

فإن قلت : هناك سبب[٣] آخر وراء هذا.

قلنـا : لا يقـدح ذلـك فيمـا قلنـا ؛ لأن فيمـا عـدد مـن الكلمـات سـببا آخـر للبنـاء – أيضا – سوى حديث الاتحاد.

فإن قلت : إنما يرد ذلك أن لو كانت الحرفية غالبة[٤] على لفظة[٥] ما.

قلنـا: هـذا المنـع مشـترك الإلـزام ، وذلـك أنـا لا نسـلم أن الحرفيـة ممـا تغلـب[٦] على لما[٧] ؛ فإن استعمالها بمعنى الحين أكثر من استعمالها بمعنى النفي .

والمـراد باتحادهـا بصـور[٨]غلبـت[٩]عليهـا[١٠] الحرفيـة أن هـذه الألفـاظ بعينهـا وضــعت للمعنــى الاســمى ، والمعنــى الحرفــي ، ولا يــرد ؛ نحــو : إلــى بمعنــى

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) صلة ، ولا صفة.

(٣) في النسخة (ب) سبر.

(٤) في النسخة (ب) عالية.

(٥) في النسخة (ب) لفظ.

(٦) في النسخة (ب) يقلب.

(٧) القولُ باسميّتها ظرفًا لابن السّرّاج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وجماعة ، والجواب عاملٌ فيها ، والجُملة بعدها في موضع جرّ بها.
والمشهور كونها حرف وجود لو جود.
ينظر : الكتاب ٩٨/١ ، ٢٣٤/٤ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، ١٧٩/٣ ، والأزهيّة ١٩٩ ، والتّسهيل ٢٤١ ، وشرح الكافية الشّافية ١٦٤٣/٣ ، ١٦٤٤ ، ورصف المباني ٣٥٤ ، والجنى الدّاني ٥٩٤ ، والمغني ٣٦٩.

(٨) في النسخة (ب) بالصور.

(٩) في النسخة (ب) غلب.

(١٠) في النسخة (ب) ساقطة.

النعمة[1] ؛ لأن ألفها ليست بأصل ؛ بخلاف ألف إلى حرفا ؛ فلا يكون هناك اتحاد في الحقيقة .

فإن قلت : لا نسلم أن لما الحينى مبنى .

قلنا : لاشبهة في بنائه[2]؛ لأنها مِنْ قَبِيلِ ما يلزم إضافته إلى الجملة ؛ كإذ ، وإذا[3] وحيث فيكون مبنيا ، وإنما الشأن في بناء هذه الكلمات لمكان الاتحاد ، أو لجهة أخرى .

فإن قلت : لو كان ذلك مما يوجب البناء[4] ؛ لوجب أن يبنى ؛ نحو : رب اسما[5] ؛ لمكان الاتحاد بصورة غلبت عليها الحرفية[6].

قلنا : لا نسلم ، وإنما يكون كذلك أن لو كان رب التى هى نقيضة كم الخبرية[7]حرفا ؛ كيف ، وإلا ظهر أنها اسم على ما ذكر.

---

١) قال السيوطي في الهمع ٢/٤٦٨ : ترد (إِلَى) – أيضا – اسما بِمَعْنَى النِّعْمَة ، وجمعه الآلاء.

(٢) في النسخة (ب) بنايه.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/١٣٦ : "وأما "لما" فظرف زمان إذا وقع بعده الماضي ؛ نحو قولك: "جئت لما جئتَ" ، ومعناه معنى "حينَ" وهو الزمان المبهم.

وهو مبني لإبهامه ، واحتياجِه إلى جملة بعده ، كبناءِ "إذْ" و"إذَا" ، وهو مركب من "لم" النافية ، و"ما" ، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها ، وهو الظرفية ، وخرجتْ بذلك إلى حيّز الأسماء ، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية ؛ كما استحالت "إذ" بدخول "مَا" عليها من الاسمية إلى الحرفية ، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) البنا.

(٥) في النسخة (ب) اسم.

(٦) (رُبَّ) : حَرْفُ جرٍّ؛ معناه: التّقليل ، ويختصّ بدخوله على الظّاهر ، وبالنّكرات دون المعارِف هذا قولُ البصريّين.

وذهب الكوفيّون إلى أن (رُبَّ) اسم. ينظر : الإنصاف ٢/٨٣٢ ، وائتلاف النّصرة ١٤٤.

(٧)اختلف النّحويّون في معنى (رُبّ) على أقوال:-

<u>القول الأوّل:</u> إنها للتّقليل دائما ، وهو مذهب الجمهور.

<u>القول الثّاني:</u> إنها للتّكثير دائما.

(**قولــــه بصــــورة غلبـــت**[١] **عليهـــا البنـــاء**[٢]) إن أريـد بهـا مـن ، ومـا الاسـتفهاميتين[٣] ، أو شـرطيتين ، وكـم اسـتفهامية ؛ فالوجـه أن يقـال : بصـور يلزمهـا البنـاء ، وإن أريـد بهـا الصـور التـى تكـون علـى أقـل مـن ثلاثـة أحـرف بحسب الوضع[٤].

فالوجـه أن يقـال : يلزمهـا البنـاء – أيضـا – ، وإن أريـد كيـف مـا كانـت بحسـب الوضـع ، أو لا بحسـب الوضـع ؛ فـلا نسـلم أن البنـاء ممـا يغلـب[٥] عليهـا ؛ فإن ؛ نحو : يد ، ودم أكثر من أن يحصى.

(**قولــه : ويقــرب مــن الانــدراج** [٦]) وإنمـا قـال ، ويقـرب ؛ لأن المرجـع فـي الاتحـاد فيمـا سـبق إمـا إلـي اللفـظ ، أو إلـي المعنـى ؛ كمـا بـين المنـادى المبنـى ، والضمير فإنهما اتحدا خطابا ، وتعريفا ، وإفرادا على ما ذكر .

وذلك فائت[٧] في المضاف إلى المبنى ، ولكن لما كان المضاف ،

القول الثّالث: إنها تكون للتّقليل ، والتّكثير.

القول الرّابع: إنها أكثر ما تكون للتّقليل ، والتّكثير بها نادر.

القول الخامس: إنها أكثر ما تكون للتّكثير ، والتّقليل بها نادر.

القــول السّــادس: إنهــا حــرفُ إثبــات لــم يوضــع لتقليــل ، ولا تكثيــر ؛ بــل ذلــك مســتَفادٌ مــن السِّياق.

القول السّابع: إنها للتّكثير في موضع المباهاة ، والافتخار.

القول الثّامن : إنها لمبْهَم العدد تكون تقليلاً ، وتكثيرًا. ينظر : الجنى الدّاني ٤٣٩.

(١) في النــسـخـة (ب) ساقطة.

(٢) في النــسـخـة (ب) البنا.

(٣) في النــسـخـة (ب) استفهاميتين.

(٤) في النــسـخـة (ب) الوجه.

(٥) في النــسـخـة (ب) يقلب.

(٦) في النــسـخـة (ب) الانداح.

(٧) في النــسـخـة (ب) فايت.

والمضاف إليه كشئ[1] واحد ؛ كيف ، والإضافة لازمة قبل ، ويقرب من الاندراج بذلك الاعتبار .

ولقائل أن يقول : لا يخلوا إما أن يريد أن سبب بنائه هو كون المضاف بمنزلة صدر المركب للزوم إضافته ، أو أريد أن سبب بنائه[2] هو أنه بمنزلة المضاف إليه ؛ فبنى لبنائه[3] لقوة الاتحاد ، أو يريد أمرا وراء ذلك .

فإن كان الأول وجب أن يبنى كل ما لزمت إضافته سواء كان إلى المبنى ، أو إلى غيره ؛ إذ[4] لا تأثير ؛ لكون المضاف إليه مبنيا في ذلك .

وإن أريد الثانى لم يصح ؛ لأن لزوم الإضافة إلى المبنى مما لا يقتضى بناء المضاف بسبب بناء[5] المضاف إليه ؛ كيف ، والإضافة مما تخل بالبناء[6] عند البعض في ؛ نحو : أحد عشرك ، وإن أريد[7] أمرا سوى ذلك ؛ فلابد من إفادته لينظر فيه .

(قوله : كإذ ، وإذا ، وحيث في إضافتها) كلمة في [8] هاهنا[9] بمنزلتها في قولك : زيد كالأسد في قوته .

(قوله : أو نزلت منزلة اللازم بكثرة إضافتها[10] ؛ كأسماء[11] الزمان)

---

(١) في النسخة (ب) كسي.

(٢) في النسخة (ب) بنايه.

(٣) في النسخة (ب) لبنايه.

(٤) في النسخة (ب) أو .

(٥) في النسخة (ب) الباء.

(٦) في النسخة (ب) بالبنا.

(٧) في النسخة (ب) ساقطة.

(٨) في النسخة (ب) بزيادة :(هنا).

(٩) في النسخة (ب)ههنا.

(١٠) في النسخة (ب) إضافته.

(١١) في النسخة (ب) كاسما.

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يصـح هـذا أن لـو لـم يكـن تـرك إضـافة أسـماء[(١)] الزمـان إلـى الجمـل أكثـر ؛ بـألا[(٢)] يضـاف أصـلا ، أو يضـاف إلـى غيـر الجمـل ، وهو ممنوع .

ولـو ذكـر المصـنف هـذه الأسـماء ؛ أعنـى إذ ، وإذا ، وحيـث فـي سـياق ذكـر الموصـولات ؛ لكـان أولـى لأنهـا بمنزلتهـا فـي افتقارهـا إلـى الصـلات[(٣)] وكـذلك لـو ذهـب فـي أسـماء الزمـان إذا أضـيفت فـي مـذهب البنـاء[(٤)] إلـى الجمـل علـى تلـك الأسماء .

(قولــه: أو إلــى إذ المبنــى[(٥)]؛ نحــو : يومئــذ) [(٦)] ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أن اليوم مضاف إلى إذ.

---

(١) في النسخة (ب) اسما.

(٢) في النسخة (ب) بأن لا .

(٣) قال ابن يعيش ٣/١٢٠-١٢١ : "إذْ" ، و"إذا" ظرفان من ظروف الأزمنة ، فـ "إذْ" ظرفٌ لما مضى منها ، و"إذَا" لما يُستقبل ، وهما مبنيان على السكون.

والذي أوجب لهما البناءَ شَبَهُهما بالموصولات ، وتنزلُ كل واحد منهما منزلة بعض الاسم.

فأما "إذْ" فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمةً فيها، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض ، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ، ويكشِف عن معناها ، وإيضاحُها يكون بجملة بعدها ، فصارت ؛ بمنزلة بعض الاسم ، وضارعتْ "الّذِي" ، والأسماء الناقصةَ المحتاجةَ إلى الصلات، ؛ لأن الأسماء موضوعةٌ للدلالة على المسميات ، والتمييزِ بين بعضها ، وبعض.

فإذا وجد منها ما يتوقّف معناه على ما بعده حل مع ما بعده من تَمامه محل الاسم الواحد ، وصار هو بنفسه ؛ بمنزلة بعض الاسم ، وبعضُ الاسم مبنيّ ؛ لأن بعض الاسم لا يُوضَع للدلالة على المعنى ، وبُنيت على السكون على أصل البناء.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) البنا.

(٥) في النسخة (ب) المعني.

(٦) المضاف إلى غير متمكن من الظروف ، والأسماء المبهمة ، كـ (يومئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ) ، قال تعالى: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾ سورة المعارج من آية ١١. فيمن قرأ بفتح الميم.

ألا تـرى أنـه إذا قيـل : جـاء زيـد[1]؛ فقلـت : رأيتـه يومئـذ كـان المعنـى : رأيتـه يـوم جـاء ؛ فيكـون اليـوم[2] مضـافا إلـى تلـك الجملـة بشـهادة المعنـى ؛ كأنـك قلـت : رأيته يوم جاء إذا جاء ، وتكرار[3] الإضافة لغرض التأكيد .

فإن قلت : لما لا يجوز أن يكون مضافا إلى إذ على وجه الإقحام .

قلنـا: لا يضـاف إلـى ذلـك ، وفـي الكـلام مندوحـة ، وإنمـا قـال المبنـى المحرك ؛ لئلا يذهب الوهم إلى أنه معرب[4] مجرور .

(قولـه : وحـم حـول البقيـة) أي : وحـم حـول الـذى بقـى ، ولـم يـذكر سـبب بنائه على ؛ نحو :ما مر من المناسبات .

ولقائـل أن يقـول : أي : علـى قـول مـن يقـول ببنائـه[5] ؛ إذا كانـت صـلته محذوفة الصدر لا يحام حوله على ؛ نحو :ما مر من الجهات.

و هي قراءة نافع ، والكسائي.

ينظـر : السـبعة فـي القـراءات لأحمـد بـن موسـى بـن العبـاس التميمـي ، أبـو بكـر بـن مجاهـد البغـدادي (المتـوفي: ٣٢٤هـ) – المحقـق: شـوقي ضـيف – الناشـر: دار المعـارف – مصـر – الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ– صـ ٣٣٦.

لإضـافته إلـى (إذ) وهـي مبنيـة ، و(يـوم) مجـرور لإضـافة (عـذاب) إليـه ، وكـذلك (مثـل ، وغيـر ، ودون ، وبـين) إذا أضـفن إلـى مبنـى؛ لأن المضـاف يكتسـب مـن المضـاف إليـه كثيـرًا مـن أحكامه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

ينظـر : الحجـة للقـراء السـبعة للحسـن بـن أحمـد بـن عبـد الغفـار الفارسـيّ الأصـل ، أبـو علـى (المتـوفي: ٣٧٧هـ) – المحقـق: بـدر الـدين ق هـو جـي – بشـير جويجـابي – راجعـه ، ودققـه: عبـد العزيـز ربـاح – أحمـد يوسـف الـدقاق – دار المـأمون للتـراث – دمشـق / بيـروت – الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م–٢٨٣/٣ ، ٣٤٩/٤ ، ٢١٧/٦–٢١٨.

(١) في النسخة (ب) جا زيد.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(هنا).

(٣) في النسخة (ب) وبكذا.

(٤) في النسخة (ب) مقرب.

(٥) في النسخة (ب) ساقة.

(قولـه : ولـيكن) اسـمه (أنــه بقــى) ، وخبـره (مـن قانونـك) أي : ولـيكن هـذا الأصـل عنـدك مـع مـا ذكـر مـن القـوانين حتـى يرجـع إليـه فـي بعـض مـا ، وقـع[١][٢] خارجـا مـن[٣] تلـك القـوانين ؛ نحـو[٤] : أي اسـتفهاما فإنـه معـرب[٥] مـع أنه متضمن لمعنى الحرف[٦].

ولقائـل أن يقـول إنمـا يكـون هـذا قانونـا ؛ إذ لـو كـان بقـاء مثلـه علـى الأصـل ؛ بنـاء[٧] علـى حـديث التنبيـه[٨]؛ لجـواز أن يكـون ذلـك للـزوم إضـافته ؛ فإن جهة البناء مما يضعف لذلك.

---

(١) في النسخة (ب) ما رفع.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(جاز).

(٣) في النسخة (ب) عن .

(٤) في النسخة (ب) ساقطة.

(٥) في النسخة (ب) مقرب.

(٦) قال ابن جني في اللمع صـ٢٣٠-٢٣١ : "وجَمِيع الأسماء ، والظروف المستفهم بهَا مَبْنِيّ لتَضَمنه معنى حرف الاستفهام إلا أيا وحدها فإنها معربة حملا على الْبَعْض ، أو الْكل ، وحركت الْفَاء في كَيفَ ، والنُّون من أَيَّانَ ، ومن أَيْن لسكونهما ، وسُكُون مَا قبلهمَا"أ.هـ

(٧) في النسخة (ب) بنا.

(٨) في النسخة (ب) البنية.

كلام السكاكي

وأما اختلاف البناء سكونا ، وحركة فلأن السكون هو الأصل ، وقد عرف ، ثم يمنع عنه مانع فيترك إلى الحركة ، والمانع إما لزوم الجمع بين ساكنين ؛ كنحو : حيث ، وأمس ، وأين ، ونحو : اضربن ، واضربن لو أجريت على السكون ، أو الابتداء بالساكن إما لفظا ، أو حكماً ؛ كزيدك ، وغلامك لو أسكن الكافان ، أو عروض البناء لما هو أصل في الإعراب ؛ كنحو : يا عمر.

وقولي لما هو أصل في الإعراب احتراز عن ؛ نحو : يضربن في جماعة النساء ، أو مشابهة المعرب كالأفعال الماضية ؛ فإنها عند أصحابنا حركت ؛ لمشابهتها المضارع في الدخول في الشرط ، والجزاء ، ودخول قد عليها ، والوقوع صفة للمنكر بعد اتحادهما في الفعلية ، والمصير إلى أصل واحد .

وأما اختلاف الحركة فتحة ، وضمة ، وكسرة فالاعتبارات مختلفة ههنا ، والكلية منها دون الجزئية هي أن الفتحة خفيفة قريبة بخفتها من السكون ؛ فيقع في الاختيار للمواضع الكثيرة الدوران المرددة ثقلا بغيرها ، وإن الضمة قوية فتقع في الاختيار للمواضع المعتنى بشأنها ، أو الممتنعة عن أختيها كالمنادى . (١)

كلام الشارح

(قوله فلأن السكون) أى(٢) : قوله فيترك إلى الحركة بيان لسبب اختلاف البناء.

(قوله(٣) : والمانع(٤) إما لزوم الجمع بين الساكنين) فإن قلت : كيف يكون لزوم الجمع مانعا ، وهو من لوازمه.

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٤٤-١٤٥.

(٢) في النسخة (ب) إلي.

(٣) في النسخة (أ) ساقطة ، والصواب مأأثبته .

(٤) قال العكبري في اللباب ٧٥/٢ : "وإنَّما يُحرّكُ المبنيّ لأمرين : -

قلنا: هو مانع باعتبار أن مثل هذا الجمع مرفوض ؛ فيكون البناء[1] على السكون مرفوضا ؛ فإن انتفاء [2] اللازم مما يمنع تحقق الملزوم ؛ فيكون المرجع في المانعية إلى انتقائه .

(قوله : إما لفظا) [3] ؛ كما في كاف التشبيه ؛ نحو : كزيد أخوك ، أو حكما ؛ كما في كاف الضمير ؛ نحو : غلامك ؛ فإن الكاف في حكم ما يقع أولا .

فلو بنى على السكون لزم الابتداء بالساكن[4] من حيث[5] إنه في حكم ما يصح تقديمه .

أَحدهمَا : التقاء الساكنين .

والآخر : شَبهَه بالمعرب.

وإنَّ ، وإنَّمَا احْتِيجَ إلى تَحْرِيك الثَّانِي لالتقاء الساكنين لأنك إذا نطقت بالسَّاكن الأوَّلصار كالموقوف عليه ؛ فإذا أردتَ النطقَ بِالثَّانِي كنتَ كالمبتدئ بِهِ ، والابتداء بالساكن ممتنعٌ أ.هـ

(١) في النسخة (ب) البنا.

(٢) في النسخة (ب) انتفا.

(٣) قال الزمخشري في المفصل ص١٦٥ : "والبناءُ على السكون هو القياسُ ، والعدول عنه إلى الحركة ، لأحد ثلاثةِ أسباب:-

للهَرَب من التقاء الساكنَين في ؛ نحو : "هؤُلاءِ" ، ولئلاّ يُبتدأ بساكن لفظًا ، أو حُكْمًا كالكافَيْن: التي بمعنَى "مِثْلٍ" ، والتي هي ضميرٌ ، ولعُروضِ البناء ، وذلك في نحو : "يا حَكَمُ" و"لا رجلَ في الدار" ، و{مِن قَبْلُ ، ومن بَعْدُ} ، و{خمسةَ عَشَرَ}.أ.هـ

قال ابن يعيش شارحا ٢/٢٨٩ : "وقوله : "لفظًا ، أو حكمًا" ، فالمراد باللفظ ما ذكرناه من ؛ نحو : واو العطف ، وألِف الاستفهام ، وكافِ التشبيه في نحو : "زيدٌ كالأسد" ، فهذه الحروف ، ونظائرُها لا تكون أبدًا إلا مفتوحةً ؛ لو قوعها أولا لفظًا ، وأما كونُها أولا في الحكم ؛ فنحوكاف ضميرِ المفعول من نحو : "ضَرَبَكَ" ، و"أَكْرَمَك" فهذه الكافُ منفصلة في الحكم ، يُبْدَأُ بها في التقدير.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) بالسكون.

(٥) في النسخة (ب) ؛ نحو : يت.

ولقائل أن يقول لا نسلم أنه يلزم الابتداء [١] بالساكن ، وذلك أنه كم من اسم ساكن الأول ؛ كالأسماء العشرة[٢] والمصادر من ؛ نحو : الأفدان ، والانطلاق[٣] ولا يلزم الابتداء بالساكن ، وكذا اللام وحدها للتعريف عند ثبوته[٤] وهى ساكنة ، ولا يلزم ما ذكر من الابتداء بالساكن .

---

(١) في النسخة (ب) الابتدا.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص٤٩٧ : "وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين:-

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي: "ابنٌ"، و"ابنة" و"ابنُم" و"اثنان" و"اثنتان" و"امرؤٌ" و"امرأة" و"اسم" و"است" و"ايمن الله" و"ايم الله".

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري ٦٨٢/٢ -٦٨٣ :-

مصادر" الفعل "الخماسي ، والسداسي" تبعًا لا فعالهما، وضابطها:-

كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدًا ، ومجموع ذلك أحد عشر بناء:

<u>الأول:</u> الانفعال "كـ: الانطلاق".

<u>والثاني:</u> الافتعال كـ"الاكتساب".

<u>والرابع:</u> الافعيلال كـ"الاحميرار".

<u>والخامس:</u> الاستفعال نحو : "الاستخراج".

<u>والسادس:</u> الافعيعال كـ"الاعشيشاب".

<u>والسابع:</u> الافعوال كـ"الاجلواذ".

<u>والثامن :</u> الافعنلال كـ"الاقعنساس".

<u>والتاسع:</u> الافعنلاء كـ"الاسلنقاء".

<u>والعاشر:</u> الافعنلال كـ"الاحرنجام".

<u>والحادي عشر:</u> الافعلال كـ "الاقشعرار".

(٤) قال ابن يعيش ١٧/٩: "واللاّم هي حرف التّعريف وحدها ، والهمزة وصلة إلى النّطق بها ساكنة ؛ هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريّين ، والكوفيّين ما عدا الخليل".

واختلف العلماء في آلة التّعريف على أقوال:-

<u>القول الأوّل:</u> إنها (أل) والألف أصل ، وهو مذهب الخليل ، وهي حرف ثنائي الوضع ؛ بمنزلة (قد) و(هل) .

<u>واحتَجَّ على ذلك:-</u>

بأنّ الهمزة همزة قطع أصليّة لكثرة الاستعمال ، والهمزة مفتوحة ، وهمزة الوصل مكسورة ، وإنْ فُتحت فلعارِضٍ كهمزة (أيمن الله) فإنها إنما فتحت ؛ لئلاّ ينتقل من كسر إلى ضمّ دون

وقيل[1] في كاف الضمير لو بنى على السكون ؛ لزم الجمع بين ساكنين في مواضع شتى ؛ نحو : عصاك يترك إلى الحركة .

(قوله : أو عروض البناء[2]) [3] يبنى العرض على الحركة تفصيلا

حاجز حصين ، وبأنّ العرب تقف عليها ، تقول : (ألي) ثم تتذكّر فتقول (الرجل) ؛ كما تقول : (قدي) ثم تقول : (قد فعل) ولا يوقف إلا ما كان على حرفين.

القول الثّاني: إنها (أل) والألف زائدة ، وإلى ذلك ذهب سيبويه ، وجعلها من الحروف الثنائيّة الوضع.

وحجّته:-

سقوطها في الدّرج ، وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة ؛ فلا يعتدّ بها.

القول الثّالث: إنها (اللاّم) وحدها ، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة ، وإليه ذهب بعض النّحويّين ، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه.

القول الرابع: إنها (الهمزة) وحدها ، واللاّم زائدة للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام ، ونسبه الرّضيّ إلى المبرّد ، فقال :-

"وذكر المبرّد في كتاب الشّافي أنّ حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضمّ اللاّم إليها ؛ لئلاّ يشتبه التّعريف بالاستفهام" .

ونسبه إلى المبرّد - أيضا - الأزهريّ في التّصريح ، لكنّ محقّق المقتضب يرى أنّ حديث المبرّد عن (أل) إنما هو ترديدٌ لما ذكره سيبويه.

وحُجّته: أنها جاءتْ لمعنى ، وأولى الحروف بذلك حرف العلّة ، وحُرِّكت لتعذُّر الابتداء بالسّاكن ، فصارت همزة كهمزة التكلم ، والاستفهام ، وأنّ اللاّم تُغَيَّر عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميمًا.

ينظر : الكتاب ١٤٧/٤ ، ١٤٨ ، ٢٢٦ ، ٣٢٥/٣ ، والمقتضب ٨٣/١ ، واللاّمات للزّجّاجيّ ١٧ ، ١٨ ، وشرح المفصّل ١٧/٩ ، وشرح الكافية الشّافية ٣١٩/١ ، وشرح التّسهيل ٢٥٣/١ ، وشرح الرّضيّ ١٣٠/٢ ، ١٣١ ، والمساعِد ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، والتّصريح ١٤٨/١.

(١) في النسخة (ب) ولوقيل.

(٢) في النسخة (ب) البنا.

(٣) قال ابن يعيش ٢٩٠/٢ : "وأما عُروضُ البناء ، فإن المبنيّ من الأسماء يكون على ضربَيْن:-

للازم[1] على العارض .

(قوله : احترازا عن ؛ نحو[2]: يضربن) وذلك أن المضارع يبنى على السكون مع ضمير جماعة النساء[3] ولو كان البناء عارضا ؛ لأن المضارع متطفل[4] في الإعراب على الاسم

ضربٌ له حالةٌ يكون مُعرَبًا فيها ، وإنّما يعرض له البناء في بعضِ الأحوال ؛ نحو : "يا زيدُ" في النداء ، وما كان مثله ، فإنه يكون في غير النداء معربًا ، وإنّما عرض البناء في النداء ، ومثلُه: "لا رجلَ" في النفي ، فإن البناء عرض له في حالِ النفي ، وفي غير النفي يكون معربًا ؛ نحو : " هذا رجلٌ" ، و"رأيت رجلًا" ، و"مررت برجلٍ" ، وكذلك { لِلَّهِ الأمر من قَبْلُ ، ومن بَعْدُ } الروم: ٤ ، ونحوهما من الغايات ، وكالأعداد المركَّبةِ من نحو : "خمسةَ عشرَ" إلى "تسعة عشرَ" ، فإنه قبل التركيب كان معربًا.

وضربٌ آخرُ لم يكن له حالةُ تمكن البتة ؛ بل لا يكون قط إلا مبنيًا ، فجُعل لكلِّ واحد منهما مَرْتبةٌ غيرُ مرتبةِ الآخر ، ولما كان السكونُ أنقصَ من الحركة ، بَنَيْنَا عليهما لم يكن له حَظ في التمكّن ، وبنينا على حركةٍ ما كان له حظٌ في التمكّن ، ليكونَ له بذلك فضيلةٌ على المبنيّ الآخر فاعرفه.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) للزام.

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ؛ فنحو : "يرضعن" أشبه "أرضعن" .

وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرَب على ما استقر له من الإعراب .

ينظر : التصريح: ١/ ٥٦ .

(٤) قال الخليل بن أحمد المتوفي سنة (١٧٥هـ):-

"التطفيل من كلام العرب: أن يأتي الرجل وليمة أو صنيعًا لم يدع إليه" ورجل طفليل: يدخل مع القوم في أكل طعامهم من غير أن يُدعى إليها. ينظر : العين ٥٧٢.

قال الأصمعي المتوفي سنة (٢١٥هـ):-

" هو الذي يدخل على القوم من غير أن يدعوه" ، مأخوذ من الطّفل ، وهو إقبال الليل على النهار بظلمته. ينظر : لسان العرب ٤٠٤/١١.

وقال الزمخشري : "إن حقّ الإعراب للاسم في أصله ، والفعل إنّما تطفّل عليه بسبب المضارعة". ينظر : المفصل ١٦.

وقال الرضي :"لضعف أمر الفعل في البناء يتطفّل بعضه ، وهو المضارع على الاسم في الإعراب ". ينظر : شرح الكافية ٣٦/١.

بحكم المضارعة[1] غير أصيل.

فإن قلت : لا نسلم عروض البناء في ؛ نحو : يضربن ؛ بل العارض هو الإعراب ؛ لأن الأصل في الأفعال هو البناء [2].

قلنا : المراد بعروض البناء هو ألا[3] يكون ملازما .

(قوله : فإنها عند أصحابنا حركت لمشاركتها[4] المضارع) وقال الكوفيون لو بنيت على السكون ؛ لأدى[5] إلى الإلباس في الجملة ؛ نحو : تتفعل إذا حذف إحدى التاءين[6] [7] .

---

(١) في النسخة (ب) المضارع.

(٢) أصلُ الاسم الإعراب ، وذلك لدلالته بصِيغةٍ واحدة على مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فاحتيج إلى إعرابه ، لتبيين تلك المعاني ، والبناءُ فيه فَرْعٌ ، والفعل أصله البناءُ ؛ لدلالته بالصِّيغ المختلفة على المعاني المختلفةِ ؛ فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه ، والإعراب فيه فَرْعٌ هذا مذهب البصريّين .

وذهب الكوفيّون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء ، والأفعال .

وقيل: هو أصل في الفعل ، فرعٌ في الاسم.

ينظر : الإيضاح في علل النّحو٧٧ – ٨٢ ، وأسرار العربيّة ٢٤ ، والتّبيين ١٥٣ ، وابن عقيل ٣٩/١ ، ٤٠ ، والمساعِد ٢٠/١ ، والهمع ٦٢/١.

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

(٤) في النسخة (ب) لمشابهتها.

(٥) في النسخة (ب) أدي.

(٦) في النسخة (ب) التاين.

(٧)إذا اجتمع في أول المضارع تاء المضارعة ، وتاء أصلية ؛ يقول سيبويه: " إن شئت أثبتهما إن شئت حذفت إحداهما " ثم قال : "وكانت الثانية أولي بالحذف ". ينظر : الكتاب ٤٧٦/٤.

ويلحظ أن سيبويه لم يمنع حذف الأولي ، وإنما جعله خلاف الأولي ، واتفق الفراء مع سيبويه في جواز حذف التاء الأولي ، أو التاء الثانية ؛ لأن حركتهما متفقة. ينظر : شرح القصائد السبع الجاهليات صـ١٤٢-١٤٣.

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاء المضارعة ، وتاء أصلية ؛ نحو : تتناول ، وتتلون فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، قاله الأنباري(ت٥٧٧هـ). ينظر : الإنصاف ١٨٢/٢.

ونسب ابن مالك(ت٦٧٢هـ) حذف الأولي لهشام بن معاوية (ت ٢٠٩هـ) فقال : "والمحذوفة الثانية لا الأولي خلافا لهشام ". ينظر : المساعد ٢٧٩/٤ .

وذكر الأنباري هذين الرأيين في معرض حديثه عن قول عمرو بن الأهتم :-

تَأَلَّقُ في عَيْنٍ منَ المُزْنِ وادِقٍ لهُ هَيْدَبٌ دَانِي السَّحَابِ دَفُوقُ

ينظر : المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ) – تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – القاهرة – الطبعة: السادسة– صـ١٢٦.

والبيت من بحر الطويل.

<u>اللغة :</u>" تألق " تلمع يعنى البروق ، " القين " مطر أيام لا يقلع ، " المزن " السحاب الأبيض ، " الوادق " الدانى من الأرض ، " هيدب " شئ يتدلي من السحاب مثل الهدب من ريه.

حيث قال : " قال هشام : أراد : تتألق فاجمع حرفان من جنس واحد متحركان فأدغم ثم أسقط الساكن منهما ، وهو الأول.

وقال غيره : الساقط هو الثانى " أهـ.

ينظر : شرح ديوان المفضليات للأنباري ص٢٤٨ ..

<u>فقد أورد الأنباري رأيين:-</u>

<u>الأول :</u> لهشام بن معاوية ، وهو أن المحذوفة الأولي ، ثم ذكر علة حذفها ؛ بأنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فأدعم ثم أسقط الساكن منهما.

<u>الثانى :</u> لم ينسبه لأحد ، وهو أن المحذوفة الثانية ، وهو قول البصريين.

ينظر : الكتاب ٤٧٦/٤ ، الإنصاف ١٨٢/٢ .

<u>والراجح :</u> أن حذف إحداهما جائز ، وقد صرح به سيبويه ، واستدل لاجتماع التاءين ؛ بقوله تعالى: ﴿ تَتَنَزَّلُ عليهم الملَائِكَةُ ﴾ الآية رقم ٣٠ في سورة فصلت .

وقد احتج الكوفيون على حذف التاء الأولي أنها زائدة ، والزائد أضعف من الأصلي ، وأن للثانية معنى كالمطاوعة ، وحذفها يخل به.

ينظر : الإنصاف ١٨٢/٣ حاشية الخضري ٢١٢/٢.

<u>وأجيب عن الأول :-</u>

بأنه ليس كل زائد ضعيفا ؛ لأن الزائد الضعيف هو الذى لم يكن له معنى ، أما التاء الأولي فقد جاءت لمعنى ، وهو المضارعة ، وفي حذفها إسقاط لهذا المعنى ، وأن لذلك نظائر منها: ثبوت التنوين ، وحذف الياء من المنقوص ، والألف من المقصور ؛ لأن التنوين جاء لمعنى ، ومنها حذف النون ، والتاء عند دخول ياء التصغير في ؛ نحو : منطلق ، ومغتسل ".

وإنما ذهب البصريون إلى المشابهة[١] التى بينها ، وبين المضارع لا إلى ما بينها ، وبين الاسم ؛ لأن مشابهتها[٢] للمضارع من جهات أكبر مما بينها ، وبين الاسم .

(قوله : فلاعتبارات مختلفة) فمن مناسبة تقتضى الفتح ، ومناسبة تقتضى الكسر ، ومناسبة تقتضى الضم ، واذا[٣] اختلفت الجهات اختلفت الحركات بِالضَّرُورَةِ .

(قوله : هنا[٤] ظرف مستقر صفة بعد صفة) أى : الاعتبارات هنا مثل الاعتبارات التى تقدمت في تنوع الحركة الإعرابية .

ينظر : الإنصاف ٢/١٨٣.

أما الثانى فأجيب عنه :-

بأن الأولى جاءت لمعنى ، وهو المضارعة ، وأن الثقل لم يحصل بسببها ، وإنما حصل بسبب الثانية فكانت هى التى يجوز حذفها.

ينظر : حاشية يس على التصريح ٢/٤٠١ ، حاشية الخضري ٢/٢١٢.

ويمكن القول :-

إن رأى البصرين هو الراجح ، وأن التاء المحذوفة هى الثانية ؛ لأمرين:-

الأول: أن المثلين إذا التقيا إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما.

ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧ ، ٢١٨٨.

الثانى: أنه قد حذف ثانى المثلين ؛ كما في قراءة بعضهم : ﴿ ونُزِّلَ الملَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ الآية ٢٥ في سورة الفرقان ، قال ابن جنى عنها :-

" إنها رويت عن ابن كثير ، وأهل مكة ، ورواها خارجة عن أبي عمر ..... ينظر : المحتسب ٢/١٢٠.

قال ابن مالك :وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفه من تاءى تنزل إنما هى الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى " ونزل " – في القراءة المذكورة – إنما هى الثانية. ينظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٧

(١) في النسخة (ب) المناسبة.

(٢) في النسخة (ب) مشابهتهما.

(٣) في النسخة (ب) ؛ فإذا.

(٤) في النسخة (ب)ههنا.

(**قولـــه : والكليـــة منهـــا**[(١)]) لـم يتعـرض المصـنف لـذكر مـن الضـبط بمعزل .

وإمـا لأن تعرضــها ممـا يفضــي إلـى الإطنـاب ، وإنمـا تعـرض للكليــة لكونهـا المرجـوع إليهـا[(٢)] فـي مـواد مختلفـة ، ومواضـع شـتى ؛ بخـلاف الجزئيـة[(٣)] ؛ نحـو : مـا يقـال فـي اختيـار الضـم فـي حيـث[(٤)] وأى فمـن يـرى بنـاءه[(٥)] إذا كـان صـدر صلته[(٦)] محذوفا .

(**قولـــه فيقـــع فـــي الاختيـــار**) أي : تختـار الفـتح مـن بـين الحركـات للمواضع الكثيرة[(٧)] الدور ؛ نحو : يا زيد ابن عمرو ، ونحو : أين ، وكيف.

---

(١) في النســخـة (ب) عنها.

(٢) في النســخـة (ب) ساقط.

(٣) في النســخـة (ب) الجرية.

(٤)(حَيْـثُ) تُسـتعمل ظرفًـا مـن ؛ نحـو : (أكـون حيـث تكـون) وتُسـتعمَل اسـما؛ كقولـه تعـالى: { اللَّـهُ أَعْلَـمُ حَيْـثُ يَجْعَـلُ رِسَـالَتَهُ } مـن الآيـة: ١٢٤ مـن سـورة الأنعـام؛ فليسـت (حيـث) هنـا ظرفًـا ؛ لأن القـديم– سـبحانه – لا يكـون أعلـم فـي مكـان ، ولا جهـة مـن الجهـات دون جهة ، ولا دون مكان ؛ لخُروجه عن حيّز المحدودات ، والمجسَّمات؛ فثبت أنها اسم.

وهي مبنيّة على الضّمّ من أنها أشبهت الغايات من حيث ملازمتها الإضافة.

ويُقـال: (حَيْـثُ) و(حَيْـثَ) معًـا ، والكسـائيّ حكـى كسـرَها ، وقيـل فيهـا: (حَـوْث) معًـا ، وأشـهر لغاتها الضّمّ.

و(حيث) استعملوها في الأحوال الثّلاثة بالواو ؛ فقالوا: (حَوْثَ) و(حَوْثُ) و(حَوْثِ) .

ينظـر : لغـات حيـث ، وحكايـة الكسـائيّ فـي المفصّـل ١٦٩ ، وأمـالي ابـن الشّـجريّ ٢/٥٩٩ ، وشرح المفصّل ٤/٩١ ، والمغني ١٧٦.

(٥) في النســخـة (ب) بناوه.

(٦) في النســخـة (ب) صيته.

(٧) في النســخـة (ب) الكبيرة.

(**قولــه : أو**[١] **المــزدادة ثقــلا لغيرهــا)** [٢] [إن كانـت الـلام فيـه بمعنـى التـى ؛ بـأن يكـون المعنـى للموانـع التـى يـزداد ثقـلا لغيرهـا] [٣] كـان الضـمير فـي غيرهـا عائد[٤] إلى الفتحة .

وإن لـم يكـن كـذلك كـان الضـمير راجعـا إلـى المواضـع المـزدادة ثقـلا[٥]؛ أى : تختــار الفتحــة للمواضــع المــزدادة ، أو التــى ازدادت ثقــلا بغيــر أنفســها بــأن اســتتبعت[٦] أشـياء ؛ كالأفعـال الماضـية فلـو اختيـرت الضـمة ، أو الكسـرة لهـا كانت كأنها[٧] أمدت بها[٨].

(**قولــه للمواضــع المعتنــى بشــأنها)** ؛ كالغايـات فإنهـا يسـتفاد منهـا غيـر معنى .

ويمكن أن ينظم في سلكها ؛ نحو : [٩] من[١٠] حيث إنه عام للمذكر ،

---

(١) في النــســخــة (ب) ساقط.

(٢) في النــســخــة (ب) بغيرها.

(٣) في النــســخــة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٤) في النــســخــة (ب) عايدا.

(٥) في النــســخــة (ب) ساقط.

(٦) في النــســخــة (ب) استنفعت.

(٧) في النــســخــة (ب) ساقط.

(٨) في النــســخــة (ب) بهاء.

(٩) في النــســخــة (ب) ساقط.

(١٠) في النــســخــة (ب) ساقط.

والمؤنث مما فوق الواحد بالغا ما بلغ ، وكذا قط[(١)] لما[(٢)] فيه من معنى المبالغة .

(**قوله : والممتنعة عن أختها**) ؛ نحو :المنادى المفرد المعرفة[(٣)] فإنه لو بنى على الكسر ؛ جاء الإلباس .

وكذا لو بنى على الفتح ؛ نحو : أحمر[(٤)] حيث لم يعلم أمعرب منع التنوين لمنع[(٥)] الصرف ، أم مبنى على الفتح .

وكذا في : يا رجلين من حيث لم يكن معلوما أنه معرب ، أو مبنى .

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٢٣٣: "قط: تكون ظرف زمانٍ لاستغراق ما مضى ، وتختصّ بالنفي ؛ يُقال: ما فعلته قط ، والعامّة يقولون : لا أفعله قط ، وهو لحن.

واشتقاقه من (قَطَطْتُه) أي: قطعتُه ، فمعنى ما فعلتُه قط: ما فعلتُه في ما انقطع من عمري؛ لأن الماضي مستَقطَعٌ عن الحال ، والاستقبال".أ.هـ

وأفصح لغات هذه الكلمة: فتح القاف ، وتشديد الطّاء مع الضّمّ.

وقد تُكسر على أصل التقاء السّاكنَيْن.

وقد تتبع قافُه طاءَهُ في الضّمّ.

وقد تُخفَّف طاؤه مع ضمِّها ، أو إسكانِها. ينظر : المغني ٢٣٣.

وينظر : الصّحاح (قطط) ١١٥٣/٣ ، ودرّة الغوّاص ١٦ ، ١٧ ، والمفصّل ١٧٤ ، وشرح المفصّل ١٠٨/٤.

(٢) في النسخة (ب) بما.

(٣) قال العكبري في اللباب ٣٣١/١ : "وإنَّما بني على حَرَكَة ؛ لأن بناءه عَارض فحرَّك لينفصل عمَّا بِنَاؤُه لازم ، وحرَّك بالضمَّ لثَلَاثَة أوجه:-

<u>أحدُها :</u> أنه قوي بذلك زِيَادَة في التَّنْبِيه على تمكّنه .

<u>والثَّاني :</u> أنَّ المنادى يكسر إذا أضيف إلى الْيَاء ، ويفتح إذا أضيف إلى غَيرهَا فضُمَّ في الْإفراد لتكمل لَهُ الحركات ؛ كما فعلوا ذَلِك في قبلُ ، وبعدُ .

<u>والثَّالِث :</u> أنهم لو فتحوه ، أو كسروه لا لتبس بالمضاف فصاروا إلى مَا لا لَبْس فيه.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) ياأحمر.

(٥) في النسخة (ب) بمنع.

فـإن قلـت : كـان يجـب علـى هـذا ألا[١] يبنـى اسـم لا لنفـي الجـنس علـى الفتح ؛ نحو : أحمر[٢] ؛ لمكان الإلباس على ؛ نحو ما مر .

قلنـا : إنمـا يـرد ذلـك أن لـو كـان دائـرا[٣] بـين أن يعـرب ، وبـين[٤] ألا[٥] يعرب ، وهو ممنوع ؛ فلا يكون[٦] إلباس .

---

(١) في النـسخـة (ب) أن لا .

(٢) في النـسخـة (ب) لا أحمر.

(٣) في النـسخـة (ب) دايرا.

(٤) في النـسخـة (ب) ساقط.

(٥) في النـسخـة (ب) أن لا .

(٦) في النـسخـة (ب) بزيادة :(هناك).

كلام السكاكي

وأن الكسرة أصل تحريك الساكن ؛ فتقع في الاختيار لمواضع تعرى عما ذكر ، وإن كانت أصل تحريك الساكن ؛ لكونها أكثر فائدة من أختيها في أصل الاعتبار ، وذلك أن اجتماع الساكنين حيث كان محوجا إلى التحريك .

وقد شهد لوقوعه الاستقراء بالكثرة ، وإن للأفعال منها المعلى ، وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر ، وما ينجزم منها بأنواع الجوازم ، وطالما تلى عليك للأكثر حكم الكل فتقدمت في الاعتبار ، وإفادة الكسرة .

والحال هذه بعد إتقانك أن لا مدخل للجر في الأفعال الخلاص من اجتماع الساكنين ، وكونها طارئة ؛ كما قرعت سمعك.[١]

كلام الشارح

(قوله : وإن الكسرة أصل تحريك الساكن فيصار إليها إن لم يكن ثمة ما يقتضى اختيار الفتحة ، والضمة) وإنما كانت الكسرة أصل تحريك الساكن[٢]؛ لكونها أكثر فائدة في أصل الاعتبار ، وهو اعتبارها في باب الأفعال ؛ لأن اجتماع الساكنين في باب الأفعال كثير جدا[٣] ؛ بخلاف غيره من الأفعال فإنه بمنزلة غير الواقع بالقياس إليها .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــــ١٤٥ .

(٢) قال العكبري في اللباب ٢/٧٥-٧٦ : "والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسرُ لأربعة أوجه:-

<u>أَحدهَا :</u> أَنَّ الكسرة علامةُ الْجَرّ ، والسكونَ علامةُ الْجَزْم ، والجرُّ ، والجزمُ نظيران ؛ إذ الجرُّ مختصٌّ بالأسماء ، والجزمُ بالأفعال فَعِنْدَ الْحَاجة إلى تَحْرِيك المجزوم حُرِّك بحركة نَظِيره ثمَّ حُمِل بقيّةُ السواكن عليه لا تّفاقهما في السّكُون

<u>وَالثَّانِي</u>: أنَّ الكسرةَ أقلُّ من الضمَّةِ ، والفتحة ؛ لأنهما يكونَانِ في الأسماء ، والْأَفْعَال إعرابا ، وبِنَاء ، ولَا كسر فِي الْأَفْعَال ، ولَا فِي مَا لا ينصرفُ من الأسماء ، والحملُ على الأقلّ عند الْحَاجة أولى

<u>والثالثُ :</u> أنَّ الضمةَ ثقيلةٌ جدا ، والفتحة قريبَة من السّكُون جدا ، والكسرُ ، وسطٌ بَينهمَا

<u>وَالرَّابِع :</u> أنَّ الفعلَ يدْخلهُ الضمُّ ، والفتحُ مَعَ الِاخْتِيَار فكُسِر عند الِاضْطِرَار لتكمّل لَهُ الحركات.أ.هـ

(٣) وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء ، وللأفعال منه القدح المعلى ، وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر ، وما ينجز منها بأنواع الجوازم .

وذلك أن اجتماع الساكنين مما يقع في نوعى الأوامر ، والأفعال المشددة الأواخر قياسا مطردا ، وكذا في نوع المضارعة من تلك الأفعال إذا انضمت إليها الجوازم[(١)] .

وإذا كانت الأفعال متقدمة[(٢)] في الاعتبار ، وهو اعتبار التحريك فيها ، والكسرة مما يفيد هناك الخلاص من الاجتماع مع دلالتها على أنها طارئة ؛ لأن الكسرة ليست في الأفعال إلا[(٣)] في أصل الوضع ، ولاعتبار الإعراب ، وهو الذى أشار إليه[(٤)] (**بقوله بعد[(٥)] إتقانك[(٦)] ألا[(٧)] مدخل للجر في**

وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال في اعتبار اجتماع الساكنين ، والاحتياج إلى التحريك .

ومعلوم أن لا مدخل للجر في الأفعال فأفادت الكسر الخلاص من اجتماع الساكنين ، وذلك ظاهر ، وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختيها؛ فإنهما يفيدان الخلاص فقط ، والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلا ، فالكسرة أصل في تحريك الساكن.

ينظر : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ، أو دنقوز (المتوفي: ٨٥٥هـ) – شركة مكتبة ، ومطبعة مصطفي البابي الحلبي ، وأولاده بمصر – الطبعة الثالثة ، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩ م–ص٥٥.

(١) قال الزمخشري في المفصل ص٤٩٤ : "وقد حركوا في ؛ نحو : رد ، ولم يرد بالحركات الثلاث ، ولزموا الضم عند ضمير الغائب ، والفتح عند ضمير الغائبة فقالوا رده ، وردها .

وسمع الأخفش ناساً من بني عقيل يقولون : مده ، وعضه بالكسر ، ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه فقالوا : رد القوم ، ومنهم من فتح ، وهم بنو أسد".أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) مستقدمة.

(٣) في النسخة (ب) لا .

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) نعد.

(٦) في النسخة (ب) القايك.

(٧) في النسخة (ب) أن لا .

الأفعـــال[١]) ولـو قـال أن لا مـدخل للكسـر[٢] ؛ لكـان أولـى فيكـون الكسـرة أكثـر فائدة[٣] في[٤] أصل الاعتبار.

(**قوله : أفادت**) جواب لقوله[٥]: (**حيث كان محوجا**[٦]) .

(**وقولـــه : وإن الأفعـــال**) عطـف علـى قولـه : (**بـــالكثرة**) ؛ أي :شـــهد[٧] بـالكثرة[٨] وبـأن للأفعـال[٩] القـدح المعلـى منهـا ، والجملـة أعنـى : حيـث [كـان مـع جوابـه ، وهـو قولـه : أفـادت خبـر إن ، ولـو لـم يكـن القصـد إلـى إيقـاع هـذه] [١٠] الجملـة خبـرا لقـال[١١] ، وذلـك أن اجتمـاع السـاكنين محـوج[١٢] هـذا ، ولـو جعـل

---

(١) "إنّمـــا لـــم يـــدخل الجـــرّ الأفعـــال؛ لأن الجـــرَّ لا يكـــون إلا بـــأدوات مـــن الحـــروف ، والأســـماء يستحيل دخولها على الفعل؛ لقلّة الفائدة في ذلك.

ألا تـرى أنـــه لا فائـــدة فـــي قولـــك: (غُـــلامُ يـــذهب) بالإضـــافة ، ولا فـــي (مـــررت بيقـــوم) والكـــلام وضـــع للفائدة ؛ فلما لم يكن في دخول أدوات الجرّ على الأفعال فائدة تُرِك جَرُّها أصلاً.

ووجـــهٌ آخـــر ، وهـــو أنّ الفعـــل ، والفاعـــلَ كالشّـــيء الواحـــد ، والمجـــرور يقـــوم مـــن الاســـم الجـــارّ مقـــامَ التّنـــوين؛ فلـــم يجـــز أن يقـــوم الفعـــل ، والفاعـــل- ، وهمـــا شـــيئان قَوِيَّـــان- مقـــام التّنـــوين ، وهو حرف ضعيف".

ينظـــر : التّبصـــرة ١/٨٠ ، شـــرح عيـــون الإعـــراب ٥٦ ، وكشـــف المشـــكِل١/٢٣١ ، وشـــرح المفصّل٧/١٠ ، ١١.

(٢) في النــســخــة (ب) لكسره.

(٣) في النــســخــة (ب) فايدة .

(٤) في النــســخــة (ب) منه.

(٥) في النــســخــة (ب) كقوله : .

(٦) في النــســخــة (ب) محرجا.

(٧) في النــســخــة (ب) شهدنا.

(٨) في النــســخــة (ب) لكثرة.

(٩) في النــســخــة (ب) الأفعال.

(١٠) في النــســخــة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(١١) في النــســخــة (ب) القايل.

(١٢) في النــســخــة (ب) محرج.

حيث كان بانفراده خبر من غير أن ينظم الجواب في سلك الخبر كان لإيراد الواو ، والفاء مع إفادة[(١)] وجه ؛ كما وقع ذلك في بعض النسخ.

لكن الوجه[(٢)] أن يكون قوله أفادت ؛ جواب لقوله حيث كان ، ومجردا عن حرف العطف الواو ، والفاء بشهادة المعنى ، وكفي به شاهدا.

(قوله : وناهيك نوعا الأوامر) ، والمضارعة التى يجزم[(٣)] بأنواع الجوازم من الأفعال المشددة .

ولقائل[(٤)] أن يقول: لا وجه لتخصيص ما ذكر من الأفعال دون الماضية ؛ لأن اجتماع الساكنين مما يشتمل الأفعال الماضية المشددة الأواخر – أيضا – بوساطة[(٥)] اتصال الضمائر[(٦)] المتحركة المرفوعة بها.

فإن قلت : لا يصار في الماضية إلى التحريك بالكسر ؛ بل إلى رد العين لحركتها .

قلنا : ليس الكلام في ذلك ، وإنما الكلام في أن للأفعال القدح المعلى من الكسرة [(٧)].

وله – أيضا – أن يقول : لا نسلم أن الكسرة أكثر فائدة[(٨)] بعد تسليم جميع ذلك ، وإنما يكون كذلك أن لو لم تكن الفتحة مفيدة لفائدتين[(٩)] الخلاص

---

(١) في النسخة(أ) إفادت.

(٢) في النسخة (ب) والوجه.

(٣) في النسخة (ب) يتحرم.

(٤) في النسخة (ب) ولقايل.

(٥) في النسخة (ب) بواسطة.

(٦) في النسخة (ب) الضماير.

(٧) في النسخة (ب) الكثرة.

(٨) في النسخة (ب) فايدة.

(٩) في النسخة (ب) لفايدتين.

، والخفــة – أيضــا – ؛ علــى أن [فائــدة الكســر][1] كونهــا طارئــة[2] ممنــوع ؛ فإنما[3] يكون كذلك[4] أن لو لم يكن ذلك معلوما بغير ، وهو ممنوع .

ومســتند[5] المنــع أن التحريـك إذا كـان لمكـان اجتمـاع السـاكنين ؛ كـان كـون كون الحركة طارئه[6] معلوما بذلك .

---

(١) في النســخة (ب) إفادة الكثير.

(٢) في النســخة (ب) طارية.

(٣) في النســخة (ب) وإنما .

(٤) في النســخة (ب) لذلك.

(٥) في النســخة (ب) ومسند.

(٦) في النســخة (ب) طارية.

كلام السكاكي

الفصل الثاني : في علة امتناع ما يمتنع من الصرف ، وما يتصل بذلك

ونحن نسوق الكلام فيه ؛ على أن المقصود من منع الصرف إنما هو منع التنوين ؛ لا لمعارضة حرف التعريف ، والإضافة ، وإن منع الجر إنما هو لمنع التنوين على الوجه المذكور لارتضاعهما ضرعا واحداً ، وهو الاختصاص بالاسم ، والتناوب في ؛ نحو : راقود خلا بالتنوين لا مع جر الخل ، وراقود خل لا بالتنوين مع جر الخل .

وأن تحريكه حال منع الجر للهرب عما هو أصل البناء ، وبالفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا ؛ لا لاعتبار التآخي بينه ، وبين الجر .

وإذ قد وقفت على هذا ؛ فنقول : العلة في منع الاسم عن الصرف ؛ هو تحقيق الشبه بينه ، وبين الفعل على وجه يستلزم الخفة ، وذاك أن كل فعل مما لا يتمحل في فعليته من ؛ نحو : ضرب ، ومنع ؛ لتضمن مفهومه لا محالة شيئين : الزمان ، والمصدر متقيدا أحدهما بالآخر ؛ كما لا يخفى فهو متصف بكونه ثانيا للغير ، وهو الاسم باعتبارين ، وكل واحد من أسباب منع الصرف ثان لغير . (١)

كلام الشارح

(قوله(٢) **: الفصل الثانى في بيان علة امتناع ما يمتنع)** وما يتعلق بذلك من الكلام في تحقيق الأسباب ، وبيان شرائطها ، والإشارة إلى تفاوت الامتناع وجوبا ، وجوازا .

(قوله : ونحن نسوق الكلام فيه) على أن المقصود من منع الصرف إنما هو منع التنوين(٣).

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٤٥-١٤٦ .

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال الزمخشري في الأحاجي النحوية صـ٦١ : "......التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لاينصرف ، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك

يفيد أنه في هذا الفصل بنى كلامه في شئ من المواضع [على أن المقصود هو منع التنوين ، وفي هذا الفصل لم يبن كلامه في شيء من] (١) المواضع على ذلك .

(قوله : إنما هو منع(٢) **التنوين)** قد اختلف في ذلك ؛ فقال بعضهم المقصود من التنوين ، وذهاب الجر معا(٣).

وبعضهم على أن كل واحد مقصود في المنع ، واختيار المصنف هو الأول .

وذلك أن الكلام في التنوين الدال على إمكانية المعرب من الأسماء (٤)

أنهما جميعا لا يكونان في الأفعال ، ويختصان بالأسماء ؛ فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط ، فالتنوين أصل فيه ، والجر تبع ......" أ.هـ

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) مع.

(٣) هذا قولُ الزّجّاج ، وابن السّرّاج ، والرّمّانيّ ، والسّيرافيّ.

و هو مبنيّ على أنّ الصّرف هو التّصرّف في جميع المجاري.

ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ، ٤ ، والأُصول ٢/٧٩ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٣٨ ، والتّصريح ٢/٢١٠ ، والهمع ١/٩٢.

ومذهب المحقّقين أنه التّنوين وحده.

وهذا مبنيّ على أنّ الصّرف هو ما في الاسم من الصّوت أخذًا من الصّريف ، وهو الصّوت الضّعيف.

ينظر : أسرار العربيّة ٣٦ ، واللُّباب في علل البناء والإعراب ١/٧٢ ، ومسائل خلافيّة في النّحو ١٠٣ ، وتوضيح المقاصد ٤/١١٩ ، والتّصريح ٢/٢١٠ ، والأشمونيّ ٣/٢٢٨.

(٤) الاسم ضربان: متمكّن – ، وهو المعرب ، وغير متمكّن – ، وهو المبني.

والمتمكّن ضربان: متمكّن أمكن ، وهو المنصرف ، كـ (زيدٍ) و(عمرو) .

ومتمكّن غير أمكن ، وهو غير المنصرف ، كـ (أحمدَ) و(مساجد) .

ينظر : التّبصرة ١/٨١ ، وشرح التّسهيل ١/٣٩ ، والمساعِد ١/٢٢ ، وابن عقيل ١/٣٨.

وهو أنه لم يشبه الفعل بتلك المشابهة التى نحن بصددها[(١)] لا في التنوين مطلقا ، وإذا تحققت المشابهة بينه ، وبين الفعل بواسطة اجتماع العلتين من التسع[(٢)]؛ وجب أن يمتنع[(٣)] التنويين الدال على الأمكنية .

---

(١) قال ابن يعيش ١٦٧/١ : " الأسباب المانعةُ من الصرف تسعة ، وهي: العَلميّة ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والتركيب ، والعُجْمة ، والألف ، والنون الزوائد.

فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثنتان في اسم ، أو واحد يقوم مقامَ سببَيْن ، امتنع من الصرف ؛ فلم يدخله جرٌّ ، ولا تنوينٌ ، ويكون في موضع الجرّ مفتوحًا ، وذلك قولك: " هذا أحمد ، وعمرُ" ، و"مررت بأحمدَ ، وعمرَ" .

وإنّما كان كذلك لشَبَهه بالفعل لا جتماع السببَيْن فيه ، وذلك أن كل واحد فرعٌ على غيره ؛ فإذا اجتمع في الاسم سببان ، فقد اجتمع فيه فرعان ، فصار فرعًا من جهتَيْن:-

أحدهما: أنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى اسم يكون معه ، والاسم لا يفتقر إلى فعل ، فكان فرعًا عليه .

والآخر: أنه مشتقّ من المصدر الذي هو ضربٌ من الأسماء ؛ فلما أشبهه في الفرعية ، امتنع منه الجرُّ والتنوينُ ؛ كما امتنعا من الفعل ، والتعريفُ فرعٌ على التنكير، ؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ ، وافتقار إلى وضع لنقْله عن الأصل؛ كنقلِ "جَعْفَرٍ" عن اسم النهر الذي هو نكرةٌ شائعٌ إلى واحد بعينه. فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهةِ أنه متضمن فيه من غير علامةٍ تدخل عليه ، وهو تعريف العلمية.أ.هـ

(٢) وموانع الصّرف هذه ذكرها أبي سعيد الأنباريّ النّحويّ بقوله : -

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلما اجْتَمَعَتْ ... ثِنْتَانِ منها فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

شَيْئَانِ من تِسْعَةٍ في اسم إذا اجْتَمَعَا ... لم يَصْرِفَاهُ ويَعْضُ الْقَوْلِ تَهْذِيبُ

عَدْلٌ ووَصْفٌ وتَأْنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ .. وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةً من قَبْلِهَا أَلِفٌ .. ووَزْنُ فِعْلٍ ، وهذا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

ينظر : أسرار العربيّة ٣٠٧ ، والكافية ٦٢ ، وشرح الرّضيّ ٣٥/١ ، وابن عقيل ٢٩٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٦١/٣ ، والأشمونيّ ٢٣٠/٣ .

(٣) في النسخة (ب) يمنع.

فإن قلت: الكسرة الإعرابية من خواص الاسم ؛ فلما شابه الفعل [١] منه قضاء قطع[٢] من حق المشابهة .

قلنا : كم للاسم من خواص ؛ فلا وجه لتخصيص هذا من بينها ، ولا[٣] يلزم الترجيح بلا مرجح ؛ بل الاختيار ما اختاره[٤] المصنف .

(**قوله : لا لمعارضيه**[٥]) لأنه لو كان منع التنوين لمعارضية[٦] لم يتبعه الجر ، وإلى هذا أشار بقوله .

وإن منع الجر إنما هو يمنع التنوين على الوجه المذكور ، وهو ألا[٧] يكون لمعارضيه[٨]؛ لأنه إذا كان منع التنوين لحرف التعريف ، أو الإضافة لم يتبعه الكسرة الإعرابية ؛ لأن حرف التعريف ، والإضافة مما يعاقب التنوين ؛ فكان بمنزلة البدل فكان[٩] التنوين ثابت ؛ فلذلك لم يتبعه في صورة الإضافة ، وحرف التعريف.

فإن قلت : كان يجب ألا[١٠] يتبعه في صور المشابهة التى بواسطة السببين[١١] ؛ لمكان التعاقب بينهما ، وبين التنوين ؛ كما بين الإضافة ، والتنوين .

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة :(قطع).
(٢) في النسخة (ب) ساقط.
(٣) في النسخة (ب) وألا.
(٤) في النسخة (ب) ما اختياره.
(٥) في النسخة (ب) لا لمعارضه.
(٦) في النسخة (ب) بمعارضته.
(٧) في النسخة (ب) أن لا .
(٨) في النسخة (ب) لمعارضته.
(٩) في النسخة (ب) وكان.
(١٠) في النسخة (ب) أن لا .
(١١) في النسخة (ب) الشين.

قلنا : الفرق بين ، وذلك أن التنوين مما يجامع هذه المشابهة في الجملة ؛ كما في صور التناسب ، والضرورة[١]؛ فلم يكن التعاقب بين التنوين ، والمتشابه ؛ مثل التعاقب بين التنوين ، والإضافة.

(**قوله : وهو الاختصاص بالاسم ، والتناوب**[٢]) لم يجعل الاختصاص[٣] سببا ، وحده لذهاب الكسرة تبعا ؛ لأنه كم من مختص بالاسم .

ولا يذهب الجر بذهابه ؛ بل جعل المجموع ؛ أعنى الاختصاص ، والتناوب سببا .

ولقائل أن يقول : لايصح اعتبار التناوب[٤] ؛ لأن التعاقب مما يقتضى ثبوت الجر عند ذهابه .

ويمكن أن يقال : التعاقب مما يفيد أنه بمنزلة التنوين ، ومبنى الباب على منع التنوين ؛ فكان الوجه أن يمنع ؛ كما يمنع التنوين ؛ لأنه بمنزلة التنوين بحكم التعاقب .

ولو قال التناوب[٥] وارتضاعهما ثديا واحدا ، وهو الاختصاص بالاسم ؛ لكان أظهر .

(**قوله : للهرب عما هو أصل البناء**[٦]) لأنه معرب فلو جعل إعرابه بما هو أصل البناء لزم الخروج عن المناسبة ؛ لمكان التقابل بين المعرب ، والمبنى .

---

(١) في النسخة (ب) والصورة.
(٢) في النسخة (ب) التفاوت.
(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(هذه).
(٤) في النسخة (ب) التفاوت.
(٥) في النسخة (ب) للتناوب.
(٦) في النسخة (ب) البنا.

(**قوله : على الخصوص هنا**) ؛ لأن المبنى على تحقق الشبه على وجه يقتضى الخفة ، وذلك أن المرجع في الشبه إلى اجتماع أمرين من الأمور التسعة[(١)].

فإذا كان المرجع إلى اجتماعهما كان هذا الباب مظنة[(٢)] لطلب التخفيف.

(**قوله : لا للتآخى**[(٣)]) وهو اشتراكهما في ثبوتهما فيما يكون فضلة في الكلام ؛ نحو : مررت بزيد ، ورأيت زيدا ؛ لأنه لو كان تحريكه بالفتح للتآخى ؛ كان كأنه ثابت ، والقصد إلى نفيه فلم يناسب أن يذهب إلى هذا التعليل[(٤)] مع[(٥)] الاستغناء[(٦)] عنه بغيره.

(**قوله : وهو تحقيق الشبه على وجه يستلزم الخفة ، وذلك بوساطة اجتماع أمرين من التسعة**) وإنما قال يستلزم الخفة ؛ لأن فيه[(٧)] اقتضاء للتخفيف بسبب اجتماع السببين[(٨)] ولهذا كان هناك خفة بأن يكون ثلاثيا ساكن الوسط[(٩)] ؛ لم يجب منعه[(١٠)].

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ٣٥ : "والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ، أو تكرر واحد منها ، وهي :-
العلمية ، والتأنيث اللازم لفظاً ، أو معنى في ؛ نحو : سعاد ، وطلحة ، ووزن الفعل الذي يغلبه في ؛ نحو : أفعل......".أ.هـ
(٢) في النسخة (ب) من طة.
(٣) في النسخة (ب) لا للتالي.
(٤) في النسخة (ب) التفصيل.
(٥) في النسخة (ب) ساقط.
(٦) في النسخة (ب) الاستغنا.
(٧) في النسخة (ب) بزيادة :(بوساطة).
(٨) في النسخة (ب) السين.
(٩) في النسخة (ب) الأوسط.
(١٠) فيجوز فيه الوجهان بشرط أن يكون ساكن الوسط. ينظر : ابن النّاظم ٦٥١ ، والتّصريح ٢/٢١٩ ، والأشمونيّ ٣/٢٥٧.

فإن قلت : لو كان هو تحقيق النسبة[١] على وجه يستلزم الخفة ؛ لوجب أن يمنع الصرف من الأسماء ؛ لكان متضمنا لأمرين ، وراء التسعة مما هو ثان ؛ كالتصغير ، والإعلال ؛ فإن كل واحد منهما ثان لتحقق الشبه على وجه يستلزم الخفة بوساطة اجتماعهما .

قلنا: إنما يراد بهذا أن لو كان المرجع في علية[٢] هذه الأسباب إلى القياس ، وهو ممنوع .

(**قوله مما لايتمحل لفعليته**) احترازا عن[٣] ؛ نحو : نعم ، وبئس[٤]

وعند سيبويه ، والخليل ، وجميع البصريّين لا يصرف ؛ قال سيبويه – رحمه الله –:-

"اعلم أن كل مؤنّث سمّيته بثلاثة أحرُف متوالٍ منها حرفان بالتّحرّك لا ينصرف ، فإن سمّيته بثلاثة أحرُف فكان الأوسط منها ساكنًا ، وكانت شيئًا مؤنّثًا ، أو اسما الغالِب عليه المؤنّث ، كـ (سُعاد) فأنت بالخيار: إنْ شئتَ صرفته ، وإنْ شئت لم تصرفه ، وتركُ الصّرف أجود". ينظر : الكتاب ٣/٢٤٠.

وينظر : المقتضب ٣/٣٥٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧ ، وشرح المفصّل ١/٧٠ ، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٤٩١ ، وابن النّاظم ٦٥١ ، والتّصريح ٢/٢١٨.

وقال في موضع آخر ٣/٢٣٥ : "وأما نوحٌ ، وهو دٌ ، ولوطٌ فتنصرف على كل حال ، لخفتها.أ.هـ

وقال الفارسي في التعليقة ٣/٥٨-٥٩ : " قال أبو علي : أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة ، وإن كان ثلاثيًا ، وأوسطه ساكن ، وكذلك هند ، وقال:-

لأنه فيهما علّتين ، إحداهما العجمة ، والآخرى التعريف ، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه نوحٌ ، ولوطٌ ، وقد صرفا في التنزيل ، ونوحٌ ، ولوطٌ ، وهند ، وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الخفّة التي فيها إحدى العلّتين فكأنّه بقي علّة واحدة فانصرف....." أ.هـ

(١) في النسخة (ب) الشبه.

(٢) في النسخة (ب) علته.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) وبيس.

ولـيس[١] ؛ لأن مفهـوم ؛ نحـو :هـذه الأفعـال غيـر ظـاهر التضـمن ، ولـيس ذلك مما يهمه الآن فتركه إلى ماهو ظاهر التضمن .

ولـو أطلـق القـول ؛ لكـان أولـى ؛ لأنـه ؛ كمـا يتمحـل لفعليتـه يتمحـل ؛ لتضمنه لسببين[٢]؛ فلا وجه للاحتراز عنه .

(**قولـه : الزمـان ، والمصـدر**) بنـاء[٣] علـى قـولهم : إن الزمـان داخـل فـي مفهوم الفعل .

فـإن قلـت : مفهـوم الفعـل لـيس سـوى المصـدر ، والزمـان ؛ فكيـف يكـون مفهومه متضمنا لهما .

قلنا : لا نسلم أن مفهومه ليس سوى ذلك .

ألا تـرى أنـك إذا قلـت : ضـرب ، أو يضـرب ، أو ضـرب لـم يفهـم مجـرد المصدر ، والزمان.

---

(١) نِعْـمَ ، وبِـئْسَ فِعْـلان غَيْـرُ مُتَصَـرِّفَيْنِ وضـعا للمـدح العـامّ ، والـذّمّ العـامّ ، هـذا مـذهب البصريّين ، والكسائيّ من الكوفيّين ، والدّليل على فعليّتهما:-

<u>الأول :</u> جوازُ دخول تاء التّأنيث السّاكنة عليهما ؛ كقولك: نعمت هند ، وبئست الجارية.

<u>الثـاني:</u> أن الضـمير يتصـل بهمـا علـى حـدّ اتصـاله بالأفعـال؛ فـإنهم قـالوا : (نعمـا رجلـين) و(نعموا رجالاً) ؛ كما قالوا : (قاما) و(قاموا) .

<u>الثالـث:</u> أنهمـا مبنيّـان علـى الفـتح كالأفعـال الماضـية ، ولـو كانـا اسـمين لمـا بنيـا علـى الفـتح من غير علّة.

ومذهب الكوفيّين أنهما اسمان.

ينظـر : المقتضـب ٢/١٤١ ، والأصـول ١/١٣٠ ، وأمـالي ابـن الشّـجريّ ٢/٤٠٤ ، والإنصـاف١/٩٧ ، وأسـرار العربيّـة ٩٦ ، والتّبيـين٢٧٤ ، واللّبـاب ١/١٨٠ ، وشـرح المفصّـل ٧/١٢٧ ، وائتلاف النّصرة ١١٥.

(٢) في النـسخـة (ب) لشيين.

(٣) في النـسخـة (ب) بنا.

ولئن[1] سلمنا أن[2] مفهومه ذلك ؛ لكن المجموع مما يتضمن كل واحد ؛ على أن دخول[3] الزمان في مفهوم الفعل ؛ ممنوع ؛ فإن فهم فهم التزاما .

(**قوله : ثابتا للغير**) وهو الاسم ؛ فإن قلت : إنما يصح قوله ، وهو الاسم أن لو كان ما كان ثابتا[4] للمقيد ثابتا[5] للمطلق.

قلنا : إنما يرد هذا أن لو كان ، وهو كل اسم ، أو قال : وهو الاسم من حيث هو الاسم ، وإنما قال متقيدا أحدهما بالآخر ؛ تحقيقا لمعنى الفعل.

(**قوله : باعتبارين**) باعتبار هذا الجزء ، وباعتبار ذلك الجزء الآخر.

ويمكن أن يقال : ثان بالنظر إلى الجزئين[6] وثان بالنظر إلى تقيد أحدهما بالآخر.

---

(١) في النسخة (ب) ولين.

(٢) في النسخة (ب) أو .

(٣) في النسخة (ب) وصول.

(٤) في النسخة (ب) ثباتا.

(٥) في النسخة (ب) ثباتا.

(٦) في النسخة (ب) الحرين.

كلام السكاكي

فالتأنيث ثان للتذكير، يدلك على ذلك أنك متى ظفرت بمؤنث في كلامهم ، وجدته في الأمر العام مع زيادة ، واستقراؤك الأسماء لا سيما قبيل الصفات منها ينبئك عليه بخلافه في المذكر ؛ هذا في اللغة الشائعة ؛ فأما على لغة من يقول : إنسانة ، ورجلة ، وغلامة ، وحمارة ، وأسدة ؛ فيفضل الاستقراء.

ومعلوم عندك أن الزيادة إذا ، وجدت في شيء يطرأ عليه أمران ؛ دلالة على أحدهما ؛ كان وجودها عند المتصف بتأخر أدخل في القياس منه عند غير المتصف بذلك ؛ من حيث إن الزيادة معلوم علما قطعيا اتصافها بالتأخر عن المزيد عليه ؛ فمتى كانت مجلوبة لما له حظ في الاتصاف بالتأخر كان أقيس.

فوجودك الزيادة مع التأنيث دون التذكير في لغتهم المبنية على رعاية هذه المناسبات ؛ كما لا يخفى شاهد على تأخره عنه ، وهذا معنى قول أصحابنا – رحمهم الله تعالى – لا يجوز أن ينقل الاسم بالزيادة من التأنيث على التذكير ، وفي كلامنا هذا ما يدلك على حكمهم أن سكران ، وسكرى صيغتان ليست إحداهما من الأخرى ، ونحو : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة عن النقص ؛ إذا تأملت بمعزل ، وذلك أن رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا على الأفراد ، وقد كان أنثها التكسير فأنث العدد ثم لما انتهى الأمر إلى اعتبار النسوة ، واستهجن إلغاء الفرق ، ومنع عن زيادة التاء الأخرى امتناع اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف التاء.

وأمر آخر : وهو لفظ الشيء يقع على كل مذكر ، ومؤنث ثم إنه لا يستعمل إلا مذكرا ؛ فلولا أن التذكير أصل ؛ لوقع التغليب للفرع ، ولخرج عن القياس. (١)

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ١٤٦-١٤٧ .

كلام الشارح

(**قوله في الأمر العام**) احترازا عن ؛ نحو : عطشى ، والفضلى .

(**قولـه : بخلافـه فـي المـذكر ، والضـمير**[1] ؛ **لمـا تقـدم مـن الحكـم**) أى : بخلاف ذلك الحكم للحكم[2] في المذكر من كونه مجردا من الزيادة .

(**قولـه : هـذا فـي اللغـة الشـائعة**)[3] وهـو أن يكـون المؤنـث[4] مـع الزيـادة ، والمذكر لا معهما ، وهو الشائع الكثير في كلامهم بحكم الاستقراء.

فأمـا علـى لغـة مـن يقـول : إنسـانة فتـزداد دائـرة[5] الاسـتقراء اتسـاعا ؛ علـى أن قولـه هـذا فـي اللغـة الشـائعة[6]؛ أى[7]: فيفضـل الاسـتقراء ممـا يسـتغنى عنـه ؛ بقوله : واستقراؤك[8] الأسماء لاسيما قبيل الصفات مما ينبئك[9] عليه .

(**قولــه : فــي شــئ يطـرأ**[10] **عليــه**) مـن أن ؛ نحـو : ضـارب ؛ فـإن معنـاه شئ له ضرب ثم يطرأ[11] عليه اعتباره التذكير ، والتأنيث.

فـإذا قصـد إلـي التأنيـث ؛ قيـل : ضـاربة بزيـادة التـاء لتـدل علـى ذلـك ، وإذا قصـد إلـي التـذكير كـان مجـردا عـن الزيـادة ؛ فيكـون التأنيـث متـأخرا باعتبـار مـا[12].

ولهذا قال يتأخر بالتنكير[13] وإلا لزم الخروج عن المناسبة ، وهو أن

---

(١) في النسخة (ب) الضمير.

(٢) في النسخة (ب) المحكم.

(٣) في النسخة (ب) السابقة.

(٤) في النسخة (ب) المونث.

(٥) في النسخة (ب) دايرة.

(٦) في النسخة (ب) السابقة.

(٧) في النسخة (ب) إلي.

(٨) في النسخة (ب) واستقراوك.

(٩) في النسخة (ب) ينبيك.

(١٠) في النسخة (ب) يطراء.

(١١) في النسخة (ب) يطراء.

(١٢) في النسخة (ب) باعتبار.

(١٣) في النسخة (ب) بالتنكر.

تكون الزيادة مع غير المتصف[1] بالتأخر .

فإن قلت : لو كان ، وجود الزيادة مع المتصف بالتأخر أدخل في القياس ؛ لكان أولى[2] في ؛ نحو : كتاب ، وكتب على العكس من ذلك بأن يكون الجمع مع زيادة دون المفرد .

قلنا: إنما يرد ذلك أن لو قلنا ، وجود الزيادة مع المتأخر أدخل في القياس مطلقا ؛ بل قلنا: إذا ، وجدت الزيادة في شئ[3] يطرأ[4][5] أمران ليدل على أحدهما ؛ فوجودها عند المتصف[6] بتأخر أدخل في القياس ؛ فلا يرد[7] ؛ نحو : كتاب ، وكتب نقضا .

ولقائل[8] أن يقول : لو كان ما ذكرت من حديث المناسبة مما يقتضي أن يكون الزيادة مع المتأخر ؛ لوجب[9] أن يكون الأمر كذلك في باب الوضع بأن تكون[10] الكلمة المزيد فيها للمتأخر ، والمجرد لغير المتأخر قضاء من حق المناسبة ، ويكون ؛ نحو : سكران بالألف ، والنون للمؤنث ، وما هو بالألف ، وحدها للمذكر .

وإن كانتا[11] صيغتين ليست أحدهما من الأخرى رعاية للتناسب[12] ولأن

---

(١) في النسخة (ب) المنصف.

(٢) في النسخة (ب) الأمر.

(٣) في النسخة (ب) ساقطة.

(٤) في النسخة (ب) نطراء.

(٥) في النسخة (ب) بزيادة :(عليه).

(٦) في النسخة (ب) المصنف.

(٧) في النسخة (ب) بزيادة :(على).

(٨) في النسخة (ب) ولقايل.

(٩) في النسخة (ب) يوجب.

(١٠) في النسخة (ب) ساقطة.

(١١) في النسخة (ب) كانا.

(١٢) في النسخة (ب) لتناسب.

تعيين ما هو أكثر زيادة للمؤنث داخل[١] في المناسبة .

(**قولـه : وفـي كلامنـا هـذا**) وهو أن وجود الزيادة في شئ يطرأ[٢] عليه أمران للدلالة على أحدهما مع أن المتأخر أدخل في القياس ؛ دليل على أن ؛ نحو : سكران ليس أصله سكرى ثم نقل بزيادة النون إلى المذكر ؛ لأنه لو كان لزم الخروج عن المناسبة.

ولزم ألا[٣] تكون الألف للتأنيث ؛ بل كل واحد منهما صيغة على حدة لم تبن إحداهما[٤]على الأخرى .

(**قولـه : نظـرا إلـى الإفـراد**) يعنـي : أن ؛ نحـو :رجال مقدم على ؛ نحـو : نسوة لأن رجال مبني على ما هو مقدم ، وهو المفرد المذكر؛ بخلاف [٥] النسوة فإنه مبني على ماهو متأخر[٦] وهو المفرد المؤنث فيكون رجال مقدما في الاعتبار لكونه مبنيا على المقدم ، ونحو : نسوة مؤخرا[٧] ؛ لكونه مبنيا على المؤخر[٨][٩].

ولما كان رجال مقدما في الاعتبار ، وقد أنثها التكسير فأنث[١٠] العدد ؛ فقيل : ثلاثة رجال ، ولما انتهى الأمر إلى مكسر[١١]؛ لزم حذف التاء لما ذكر.

---

(١) في النسخة (ب) أدخل.

(٢) في النسخة (ب) يطرا.

(٣) في النسخة (ب) أن لا .

(٤) في النسخة (ب) أحدهما.

(٥) في النسخة (ب) بخلاف.

(٦) في النسخة (ب) موخرا.

(٧) في النسخة (ب) موخرا.

(٨) في النسخة (ب) الموخر.

(٩) في النسخة (ب) بزيادة :(لكونه).

(١٠) في النسخة (ب) فايت.

(١١) في النسخة (ب) مكسور المونث.

ولقائـل أن يقـول : لـو كـان تأنيـث العـدد باعتبـار التكسـير قـد أنثـه وجـب ألا[١] يؤنث العدد إذا لم يكن مكسرا[٢].

ولـئن[٣] سـلمنا ذلـك ؛ لكـن مكسـر المؤنـث متـأخر بالاعتبـارين ؛ باعتبـار المفـرد ، وباعتبـار التكسـير ، ومكسـر المـذكر متـأخرا باعتبـار واحـد ؛ فكـان[٤] تأنيث العدد مع ماهو أعرف في باب التأخر أدخل في باب[٥] القياس .

(**قولـــه : وأمـــر آخـــر**) عطـف علـى قولـه[٦] إنـك متـى ظفـرت ؛ أي : ويـدلك[٧] أمـر آخـر ، وهـو أن لفـظ شـيء مسـتوى النسـبة[٨] إلـى المـذكر ، والمؤنـث ؛ لأنـه موضـوع لمـا هـو أعـم منهمـا[٩]؛ فصـح إطلاقـه علـى كـل واحـد منهمـا مـن حيـث إنـه شـئ ، أو لمـا كـان مسـتوى النسـبة ، ولـم يسـتعمل إلا مـذكرا دل ذلـك أن التـذكير أصـل ، وإلا لـزم تغليـب غيـر الأصـل ، ولـزم الخـروج عـن القياس ، أو القياس تغليب الأصل لا تغليب غير الأصل .

ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أنـه لـو لـم يكـن التـذكير أصـلا لـزم تغليـب الفـرع ؛ لجواز ألا يكون أصلا ؛ بل لاستلزامه التخفيف .

ألا ترى أنك إذا قلت شئ خفيف كان أخف من قولك شئ خفيفة.

---

(١) في النـسـخـة (ب) أن لا .
(٢) في النـسـخـة (ب) مكسورا.
(٣) في النـسـخـة (ب) ولين.
(٤) في النـسـخـة (ب) وكان.
(٥) في النـسـخـة (ب) ساقط.
(٦) في النـسـخـة (ب) ساقط.
(٧) في النـسـخـة (ب) ويذلك.
(٨) في النـسـخـة (ب) النسبا.
(٩) في النـسـخـة (ب) فيها.

كلام السكاكي

والعجمة : ثانية للغتهم العربية ؛ لطروئها عليها ، والطارئ على الشيء بعد المطروء عليه في بابه ، والعدل ثان للمعدول عنه ، وأمره ظاهر .

والجمع ثان للجنس من حيث إن الجمعية قيد للجنس ، ووجود الشيء من حيث هو مطلقا قبل وجوده من حيث هو مقيدا في باب الاعتبار .

والفعل الذي هو ثان للاسم ؛ لا بد من أن يكون وزنه المختص به ثانيا لوزن الاسم.

وأما الألف ، والنون الزائدتان ، وألف الإلحاق فالأمر فيهما أبين ، والوصف ، والتركيب ، والعلمية أمرها على نحو أمر الجمع ؛ فمتى اجتمع في الاسم منها ما لا يقصر به عن أن يصير ثانيا باعتبارين ، وذلك بحصول اثنين منها ، أو الجمع ، أو ألف التأنيث ، وستعرف السر أشبه الفعل فيمنع منه التنوين لما ذكرنا.

ولهذا ينتظر في منعه الخفيف من الأسماء خاصة ؛ كالثلاثي الساكن الحشو تقوي الشبه بازدياده مما يكسوه ذلك في اللغة الفصحى .

وإذا علمت أن العلة في منع الصرف هي ما ذكرنا ؛ تنبهت للمعنى في جواز صرفه للشاعر المضطر ، وتنبهت - أيضا - للمعنى الذي لأجله شرطت منها اللائي عددنا بما شرطت ، وهو اكتسابها به قوة حال ، أو زيادة ظهور ، أو تحققا.

ألا ترى أن المؤنث بالتاء إذا لم يكن علما ؛ كان للتاء من احتمال الانفصال ما لا يكون لها بعد العلمية ، وكم بين الشيء لازما ، وغير لازم ، ومن هذا تتبين أن ألف التأنيث أقوى حالاً من التاء ؛ لأنها لا تنفصل عن الكلمة بحال ، وهو السبب عند أصحابنا رحمهم الله في أن أقيمت مقام اثنين. (١)

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٤٧ .

كلام الشارح

(**قولـــه**[1]: **فـــي بابـــه**) أي : فـي بـاب المطـروء عليـه ؛ أي :فـي الاعتبـار الـذي هـو مطـروء عليـه فـي ذلـك[2] الاعتبـار ؛ فـإن الطـاريء[3] مـن حيـث [إنـه طاريء ثان ، والمطروء عليه] [4] من حيث إنه مطروء عليه أول.

(**قولـه ، والجمـع ثـان**) لـو كـان الجمعيـة[5] ، أو كـون الاسم جمعـا ؛ لكـان أظهـر ؛ لأن الجمـع لـيس بسـبب ؛ إلا أن يـراد بـالجمع مفهـوم المصـدر مـن جمـع مبنيا للمفعول .

(**قولـه : فيـه للجـنس**) المـراد بـالجنس مفهـوم المفـرد مجـردا عـن قيـد الإفـراد ؛ لأنــه مـع قيـد الإفـراد لا يتقيـد بقيـد الجمعيـة ؛ لمكـان المنافـاة[6] وإذا كـان[7] قيـدا له كان متأخرا ، وثانيا بحكم الطبع .

(**قولـه : ووجـود الشـئ مـن حيـث هـو مطلقـا قبـل ، وجـوده مـن حيـث هـو مقيـد**) بيـان ، وتقريـر ؛ لكـون ذلـك القيـد [متـأخرا ؛ لأن القيـد إذا كـان ، وجـوده باعتبار القيد متأخرا كان ذلك القيد] [8] متأخرا بِالضَّرُورَةِ.

ولقائل أن يقول : إنما يصح قوله هذا أن لو كان للشئ مطلقا وجود .

ولـئن[9] سـلمناه لكـن لـو ، وجـد مطلقـا قبـل ، وجـوده مقيـدا يلـزم عنـد ، وجـود المقيـد أن يكـون المطلـق [موجـودا بوجـودين ؛ لأن كـل مقيـد مشـتمل علـى المطلق .

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.
(٢) في النسخة (ب) بذلك.
(٣) في النسخة (ب) الطاري.
(٤) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.
(٥) في النسخة (ب) والجمعية.
(٦) في النسخة (ب) المنافات.
(٧) في النسخة (ب) كانت.
(٨) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.
(٩) في النسخة (ب) ولين.

فإن قلت : المراد بالإطلاق هو الإطلاق] [١] لا بشرط شئ .

قلنا: إنما يفيد هذا أن لو كان المطلق بهذا الاعتبار مما يصح ، وجوده معرى عن القيود .

(**قوله : في باب الاعتبار**) أى : في الاعتبار بحسب العقل.

فإن قلت : يجب أن يكون الإفراد سببا لكونه ثانيا من حيث إنه قيد للجنس .

قلنا : إنما يلزم ذلك أن لو كان كل ما كان ثانيا سببا ، وهو ممنوع ؛ فإن المرجع في ذلك إلى السماع .

(**قوله : ثانيا لوزن الاسم**) ؛ لأن ما يتعلق بالمتقدم متقدم على ما يتعلق بالمتأخر ؛ فيكون ، وزن الفعل المختص به متأخرا ، وثانيا لتأخر الفعل عن الاسم .

(**قوله: والأمر[٢] فيهما أبين من أن[٣] يخفي)** [٤] ؛ كما يقال هو أظهر من أن يخفي ، وأكثر من أن يحصى ، أو أبين مما سبق ؛ لأن الزيادة مما تؤذن[٥] بالتأخير[٦] إيذانا صريحا .

(**قوله : على ؛ نحو :أمر الجميع)** من حيث إن الوصف ، والعلمية ، والتركيب كل منهما قيد للشئ الذى يعرض له .

(**قوله : ما لا يقصر**) يعنى : أن المعتبر في منع الاسم ألا[٧] يقصر

---

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) فالأمر.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) الحفي.

(٥) في النسخة (ب) تونن.

(٦) في النسخة (ب) بالتاخر.

(٧) في النسخة (ب) أن لا .

؛ لا ألا[١] يزيد .

(**قوله : وذلك بحصول اثنين منها**) إشارة إلى ما تضمن .

(**قوله : لا يقصر ، أو لئن**) وليس بإشارة إلى ما لفساد المعنى ، ولو قال : فمتى[٢] وجد في الاسم ؛ لكان أولى ؛ لأن قوله : فمتى اجتمع مما لا يتناول ألف التأنيث لفوات معنى الاجتماع ؛ فلا يصح قوله ، وذلك بحصول اثنين ، والجمع[٣] ، أو ألف التأنيث .

(**قوله : وستعرف السر**) أي : سبب كل منهما ؛ يقال سببين .

(**قوله : لما ذكرنا من أن علة منع الصرف**) هي تحقيق النسبة على وجه يستلزم الخفة ، وذلك بحذف التنوين .

وإذا كان مبنى منع التنوين على الشبه المقتضى للتخفيف[٤] لم يكن مطلوبية الخفة في الثلاثى الساكن الحشو مثلها في غيره ، ولذلك انقسم أمره إلى الصرف ، ومنعه ؛ إلا إذا تقوى الشبه بانضمام سبب ثالث إلى ذلك ؛ نحو : ماه ، وجور[٥] وهذا معنى قوله : ولهذا ينتظر تقوى الشبه في منع التنوين

---

(١) في النسخة (ب) أن لا .

(٢) في النسخة (ب) متي.

(٣) في النسخة (ب) ، أو الجمع.

(٤) في النسخة (ب) للتحفيف.

٥) ماه ، وجور: علمان على بلدتين بأرض فارس.

ينظر : معجم البُلدان ٢/١٨١ ، ٥/٤٩ ، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة ، والبقاع لعبد المؤمن بن عبد الحق ، ابن شمائل القطيعي البغدادي ، الحنبلي ، صفيّ الدين (المتوفي: ٧٣٩هـ) – دار الجيل ، بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ – ٣/١٢٢٣ .

قال الزمخشري في المفصل ص٣٦ : "وأما ما فيه سببٌ زائدٌ، كـ "ماه" ، و"جور"، فإن فيهما ما في "نوحٍ" مع زيادة التأنيث ؛ فلا مقال في امتناع صرفه".أ.هـ

وقال ابن يعيش شارحا ١/١٩٤-١٩٥ : " أمّا "مَاهُ" ، و"جُورُ" إذا سُمّي بهما امرأتان ؛ فلا كلامَ في منع صرفهما ؛لأنه قد اجتمع فيه ثلاثةُ أسباب: التعريف ، والتسمية ، والتأنيث ، والعجمة ، ولذلك لو سمّيت امرأةَ بـ "دُكَّ" ، أو "حُشَّ" ، لكان غيرَ مصروف لما ذكرناه ، ولوسمّيت بهما رجلاً ، لكان حكمهما حكمَ "نُوحٍ" ، و"لُوطٍ".أ.هـ

الخفيف من الأسماء .

[فإن قلت : لا نسلم ؛ بل مطلق المشابهة على المنع .

قلنا: لو كان كذلك ؛ لزم منع الخفيف من الأسماء .] [١]

فإن قلت : لو كانت العلة ما ذكرت لم يكن العدل سببا ؛ لأنه مدخل له[٢] في اقتضاء التخفيف.

[قلنا: لا نسلم ؛ كيف ، وهو اعتبار زائد فمن هذه الحيثية يقتضى تخفيفا] [٣].

(**قوله : بازدياده**) أى: بازدياد الشبه مما يفيد الثلاثى ؛ ازدياد الشبه من السبب الزائد على اثنين[٤].

(**قوله : وإذا علمت أن العلة ما ذكرنا تنبهت للمعنى**) وذلك أنه إذا علم أن العلة هى المشابهة علم أن الصرف هو الأصل ، وإنما عرض له ذلك بحكم المشابهة ، وإذا كان هو الأصل جاز أن يصار إليه عند الضرورة .

وإنما قلنا: الأصل الصرف لأنه عرضة الكسر[٥]؛ كما هو عرضة لأخويه ، ووجود الكسر مما يقتضى ألا[٦] يمتنع[٧] التنوين ؛ لأنه إذا كان عدم التنوين لا لمعارضيه[٨] مما يقتضى عدم الكسر ، ويستلزمه إذا كان ، وجود الكسرة مقتضيا التنوين ، ومستلزما له فيكون[٩] هو الأصل .

---

(١) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين ساقط.

(٤) في النسخة (ب) الاثنين.

(٥) في النسخة (ب) للكسرة.

(٦) في النسخة (ب) أن لا .

(٧) في النسخة (ب) يمنع.

(٨) في النسخة (ب) لا معارضيه.

(٩) في النسخة (ب) بزيادة :(الصرف).

(**قولــه : وتنبهــت - أيضــا -**) أى[١]: وتنبهـت بسـبب[٢] الاشـتراط ، وذلـك أن كـل مـا هـو مشـروط بـأمر لـو لـم يكـن مشـروطا بـذلك ؛ كـان كأنـه[٣] ليس بمتحقق بدون ذلك الأمر ؛ فلا يعتد به .

(**قولــه : أو زيــادة ظهــور**) ؛ كمـا فـي العجمـة لا يظهـر ظهورهـا بـدون العلمية .

(، **وقولــه : أو زيــادة ظهــور**[٤]) علـى منـع الخلـو دون الجمـع ؛ فـإن العجمة يقوى حالها ، ويزداد ظهورها[٥] باقتران العلمية.

(**قولـه : أو تحققـا ؛ كمـا فـي ، وزن الفعـل**) فإنـه إنمـا يكـون ، وزنـه إذا اخـتص بـه ، ولأن الـوزن غيـر المخـتص لا يكـون ثانيـا لـوزن الاسـم ؛ فـلا يكـون سببا .

(**قولــه : ألا تــرى أن المؤنــث[٦] بالتــاء إلــى آخــره**) وقـد[٧] استقصـينا الكلام هاهنا[٨] في كتابنا شرح الكافية فليطلب هناك[٩].

---

(١) في النسـخـة (ب) ساقط.

(٢) في النسـخـة (ب) لسبب.

(٣) في النسـخـة (ب) ساقط.

(٤) في النسـخـة (ب) ساقط.

(٥) في النسـخـة (ب) ظهور.

(٦) في النسـخـة (ب) المونث.

(٧) في النسـخـة (ب) قد.

(٨) في النسـخـة (ب)ههنا.

(٩) في النسـخـة (ب) ساقط.

كلام السكاكي

وأما نحو آخر : عناق ، وعقرب ؛ فإنما سلك به مسلك التاء تفاديا مما في غير ذلك من ارتكاب خلاف قياس ، وهو جعل الفرع أقوى من الأصل ؛ لأنه فرع على التاء ، وإذا كانوا لا يسوغون التسوية بينه ، وبين التاء في ؛ نحو : بصرى ، وعناق كانوا أن لا يسوغوا تفضيله عليها في الجملة أجدر .

وأما المؤنث بالمعنى ؛ نحو : سعاد ؛ فلأنه إذا تعرى عن العلمية جرى مجرى مسماه ، وقد عرفت الحال . [١]

كلام الشارح

(قوله : وأما ؛ نحو : اخر عناق) فهو جواب عن سؤال[٢] مقدر ، وهو أنه لو كان اشتراط العلمية لغرض[٣] اللزوم وجب ألا تشترط العلمية في ؛ نحو : عناق[٤] ؛ لأن آخره مما يلزم ، وذلك أنه لو لم يشترط لزم ترجيح الفرع على الأصل ، وهو التاء ليست[٥] كذلك فيلزم رجحان الفرع .

وإذا كانوا لا يجوزون التسوية بين آخر عناق ، وبين التاء في النسبة حيث يحذفون التاء ، ولا يحذفون آخر عناق فلأن لايجوزوا تفضيله[٦] بالطريق الأولى .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٤٧-١٤٨.

(٢) في النسخة (ب) سوال.

(٣) في النسخة (ب) لعرض.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٣٥ – ٢٣٦ : " هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث : اعلم أن كل مذكّر سّميته مؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف.

وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ، وهو شكله ، والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ؛ كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر ، وتركوا صرفه ؛ كما تركوا صرف الأعجمي.

فمن ذلك: عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت ، وأشباه ذلك.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) ليس.

(٦) في النسخة (ب) تفصيله.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن آخر عناق فرع على التاء ، وقائم[(١)] مقامها ، وأما امتناع الجمع بين آخر عناق ، وبين تاء التأنيث في التصغير ؛ فلا ينتهض دليلا على أنه قائم مقام التاء لاحتمال أن يكون امتناع الجمع ؛ لمكان الثقل لا لكونه قائما[(٢)] مقام تاء التأنيث.

ولا نسلم أن العلمية شرط لآخر عناق ؛ بل للتاء المقدرة .

ويمكن أن يقال : لو لم يكن آخر[(٣)] عناق قائما[(٤)] مقام [(٥)] التأنيث [لما منع الصرف] [(٦)]؛ نحو : عناق إذا سمى به مذكر.

فإن قلت : لا نسلم ؛ لجواز أن تكون التاء مقدرة لبعد[(٧)] الثقل.

قلنا : لو كان كذلك لزم أن يمنع ؛ نحو : قدم إذا سمى به مذكر ، وليس كذلك[(٨)]؛ فثبت أن الرابع قائم[(٩)] مقام تاء التأنيث[(١٠)].

---

(١) في النسخة (ب) وقايم.

(٢) في النسخة (ب) قايما.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة :(نحو).

(٤) في النسخة (ب) قايما.

(٥) في النسخة (ب) بزيادة : (تاء).

(٦) في النسخة (ب) لا لكونه لمانع الصرف.

(٧) في النسخة (ب) بعد.

(٨) قال سيبويه ٢٤٠/٣ : " هذا باب تسمية المؤنث : اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف.أ.هـ

وقال الرضي ٥١/١ : "وان سميت به مذكرا حقيقيا ، أو غير حقيقي ؛ فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر ، وكتاب سميته بقدم .

وإنما لم يقدر لطران التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه في الوضع الاول ، فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل: سقير ، وأما أذينه لرجل فسمي بهما بعد التصغير.أ.هـ

(٩) في النسخة (ب) قايم.

(١٠) قال الفارسي في التعليقة ١٧٩/٣ : "ومما عادلت فيه الحركة الحرف – أيضا – الحركة في قَدمٍ اسم امرأة ، عادلت الباء من زَيْنَبَ ؛ فلم يصرف اسم امرأة ؛ كما لم يصرف زَيْنَبُ اسما لها.أ.هـ

(**قولــه : وأمــا المؤنــث بــالمعنى**) [١] جـواب [٢] سـؤال مقـدر ، وهـو أن يقـال : لـو كـان اشـتراط العلميـة لغـرض اللـزوم وجـب ألا[٣] يشـترط العلميـة فـي ؛ نحـو : سعاد لحصوله بدون العلمية[٤].

فأجــاب بأنــه إذا تعــرى عــن العمليــة جــرى مجــرى مســماه ؛ لأن تنكيــر [٥] العلميـة[٦] بهـذا التأويـل[٧] وإذا جـرى مجـرى مسـماه لـم يعتـد بتأنيثـه بـدون العلميـة ؛ كما في ؛ نحو :مسماه .

وقــال الرضــي فــي شــرح الكافيــة ١/٥٠ : "والأول إن ســميت بــه مؤنثــا حقيقيــا كقــدم فــي اســم امراة ، أو غير حقيقي كسقر ، لجهنم.

فجميــع النحــويين علــى منــع صــرفه للتــاء المقــدرة ، ولقيــام تحــرك الوســط مقــام الحــرف الرابــع القائم مقام التاء .

والــدليل علــى قيــام حركــة الوســط مقــام الحــرف الرابــع أنــك تقــول فــي حبلــى: حبلــي ، وحبلــوي ، ولا تقول في جمزى إلا جمزي ؛ كما لا تقول في جمادى إلا جمادي.أ.هـ

(١) قــال الرضــي ١/٤٩ : " أن يكــون التــاء مقــدرا ، وهــو الــذي ســماه المصــنف بــالمعنوي ، سواء كان حقيقيا ، كهند ، وزينب ، أو غير حقيقي كحلب ، ومصر.أ.هـ

(٢) في النســخة (ب) بزيادة :(عن).

(٣) في النســخة (ب) أن لا .

(٤) قــال ابــن يعــيش ١/١٦٩ : "ويريــد بــالمعنى: أن يكــون مســمّاه مؤنّثًــا ، وإن لــم يكــن فيــه علامــةُ تأنيــث ظــاهرةً ، وإنمّــا يقــدَّر فيــه علامــةُ التأنيــث تقــديرًا ؛ نحــو : "هِنْــدَ" ، و"جُمَــلَ" ، و"سُعادَ" ، و"زَيْنَبَ" .

والــذي يــدل أنّ علــم التأنيــث مقــدَّرٌ أنــه يظهــر فــي التصــغيرِ؛ فتقــول: "هُنَيْــدَةُ" ، و"جُمَيْلَــةُ" ، فتظهر التاءُ.

فأمّــا "زينــب" ، و"ســعاد" ، فــإن تــاء التأنيــث لا تظهــر فــي تصــغيرهما، ؛ لأن الحــرف الزائــد علــى الثلاثــة يتنــزّل منزلــة علــم التأنيــث ، ولوســمّيت رجــلًا بــ "زينــب ، وســعاد" ، لــم تصــرفهما أيضًــا ، لغلبــةِ التأنيــث علــى الاســم ، فكــذلك لــو ســمّيته بــ "عَنَــاق" ، لكــان حكمُــه حكــمَ "ســعاد" فــي غلبــة التأنيث ؛ فلا ينصرف.أ.هـ

(٥) في النســخة (ب) تنكر.

(٦) في النســخة (ب) العلم.

(٧) في النســخة (ب) التاويل.

فـإن قلـت : لا نسـلم أن تنكيـر العلـم بـذلك التأويـل ، ولـم لا يجـوز أن يكـون بواسطة الشركة الاتفاقية .

قلنــا : لأن الشــركة الاتفاقيــة لاتنــافي العلميــة ؛ لأن العلميــة هــى كــون اللفـظ موضــوعا لشــئ بعينــه ، والشــركة الاتفاقيــة لا تحــل بــذلك ؛ فــلا يكــون ممــا يخــل بالعلمية .

ويمكـن أن يقـال : العلميـة شـرط لتـاء التأنيـث مطلقـا سـواء كـان مقـدرا ؛ كمـا فــي ؛ نحــو : ســعاد ، أو ملفوظــا ؛ لأن تــاء التأنيــث بــدون العلميــة ممــا لايلــزم فــي الجملة ؛ بخلاف ما إذا اقترن بالعلمية فإنه مما يلزم مطلقا فيعتد به .

وإن[١] قلنــا: إن التــاء مقــدرة[٢] فــي ؛ نحــو : ســعاد بنــاء[٣] علــى قــولهم : المؤنث ما فيه علامة[٤] التأنيث[٥] ؛ فإن لم يكن ظاهرا[٦] فمقدر .

---

(١) في النــــســخــة (ب) وإنما.

(٢) في النــــســخــة (ب) مقدر.

(٣) في النــــســخــة (ب) بنا.

(٤) في النــــســخــة (ب) عامة.

(٥) في النــــســخــة (ب) تانيث.

(٦) في النــــســخــة (ب) طاهرا.

كلام السكاكي

ثم ، وإن الاسم الأعجمي إذا اقترنت به العلمية منقولا ، ومنقولا عنه ؛ كانت عجمته أدخل في التحصن منها ؛ إذا لم تكن كذلك ؛ فتكون أقوى ، وأظهر.

ألا تراهم كيف يتصرفون في ؛ نحو : إبريسم ، وديباج ، وفرند ، وسخت تصرفهم في كلمهم ؛ تارة بإدخال اللام عليها ، أو التنوين إدخالهم إياها في ؛ نحو :رجل ، وفرس ، وأخرى باشتقاقهم منها على نحو اشتقاقهم من كلمهم. قال رؤبة:-

هل ينفعني حلف سختيت ... أو فضة أو ذهب كبريت

فاشتق سختيتا من السخت اشتقاق نحرير من النحر ، وكم له من نظير. (١)

كلام الشارح

(**قوله : منقولا ، أو منقولا عنه**) يعني : أن العلمية إذا اقترنت به قبل النقل ، وبعده قوي أمر العجمة(٢)(٣)؛ لتحصنها عن التغيير بواسطة العلمية

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٤٨.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) قال ابن يعيش ١٨٥/١ : "وأما العُجْمَة ؛ فإنها من الأسباب المانعة من الصرف، ؛ لأن المعجمة دخيلةٌ على كلام العرب ؛ لأنها تكون أولا في كلام العجم ، ثمّ تُعرَّب ، فهي ثانيةٌ له ، وفرعٌ عليه .

واعلم أن قولهم : "العجمة" ، ليس المراد منه لغة فارِسَ لا غيرُ ؛ بل كلَّ ما كان خارجًا عن كلام العرب من رُومٍ ، ويُونانَ ، وغيرهم.

وتنقسم العجمةُ إلى قسمين:-

أحدهما: ما عُرّب من أسماء الأجناس ، فنُقل إلى العربي جنسًا شائعًا ، واستُعمل استعمال الأجناس ، فجرى مجرى العربيّ ؛ فلا يكون من أسباب منع الصرف ، واعتباره بدخول الألف واللام عليه ، وذلك كـ "الإبْرِيسَم" ، و"الديباج" ، و"الفِرِنْد" ، و"اللجام" ، و"الإستبْرَق" ، فهذا النوعُ من الأعجميّ جارٍ مجرى العربيّ ، يمنعه من الصرف ما يمنعه ، ويُوجبه له ما يوجبه.

والثاني: من المعرَّب ما نُقل عَلما ؛ نحو : "إسحاق" ، و"يَعْقُوبَ" ، و"فِرْعَوْنَ" ، و"هَامَانَ" ، و"خُتْلُخَ" ، و"تَكِينَ"؛ فهذه في لغتها الأعجميّة أعلامٌ ، والأعلامُ معارفُ ، والمعرفةُ أحدُ الأسباب المانعة من الصرف ، وقد عُرّبت بالنقل ، فزادها ذلك ثِقَلًا.أ.هـ

سـواء كانـت العلميـة المقترنـة منقـولا هـى المقترنـة بـه منقـولا عنـه ، أو لـم يكـن ؛ بـدليل أنهـم لـو سـموا ، ولـدهم بـإبراهيم[١] منعـوه الصـرف ؛ لمكـان الاتحـاد النـوعى ، وهو أن[٢] اتحادهما في نفس[٣] العلمية [٤].

فإن قلت : كيف يصح[٥] قوله منقولا ، ومنقولا عنه ، واللفظواحد.

قلنـا: الواقـع فـي لغـة العجـم إذا نقـل إلـى لغـتهم كـان مـن حيـث إنـه وقـع[٦] فـي لغــة العجــم ، واســتعمالهم منقــولا عنــه ، وبــالنظر إلــى لغــتهم ، واســتعمالهم منقولا فصح وصفه بكونه منقولا ، ومنقولا عنه باعتبارين مختلفين.

فـإن قلـت: المقيـد المتحصـن هـو العلميـة المقترنـة بـه منقـولا ؛ فـلا معنـى لاشتراط العلمية له منقولا عنه.

---

(١) في النـــســـخـــة(أ) إبرهيم ، والصواب مأأثبته ؛ كما ورد في(ب).

(٢) في النـــســـخـــة (ب) ساقط.

(٣) في النـــســـخـــة (ب) نسف.

(٤) قال ابن الحاجب: " العجمة شرطها علمية في العجمية.....".أ.هـ

قـــال الرضـــى ٥٣/١ :" .... ، ولـــيس هـــذا الشـــرط بـــلازم ؛ بـــل الواجـــب إلا يســـتعمل فـــي كـــلام العـــرب أولا إلا مـــع العلميـــة ســـواء كـــان قبـــل اســـتعماله فيـــه ، - أيضـــا - علمـــا ، كـــإبراهيم ، وإســـماعيل ، أو لا ، كقـــالون ، فإنـــه الجيـــد بلســـان الـــروم ســـمى بـــه نـــافع راويـــة عيســـى ، لجودة قراءته.

وإنمـــا اشـــترط اســـتعمال العـــرب لـــه أولا مـــع العلميـــة ؛ لأن العجمـــة فـــي الأعجمـــي تقتضـــي ألا يتصـــرف فيـــه تصـــرف كـــلام العـــرب ، ووقوعـــه فـــي كلامهـــم يقتضـــي أن يتصـــرف فيـــه تصـــرف كلامهـــم ؛ فـــإذا وقـــع أولا فيـــه مـــع العلميـــة ، وهـــي منافيـــة لـــلام ، والإضـــافة فامتنعـــا معهـــا ، جـــاز أن يمتنـــع مـــا يعاقبهمـــا أيضـــا ، أعنـــي التنـــوين رعايـــة لحـــق العجمـــة حـــين أمكنـــت فـــي تبـــع الكســـر التنـــوين علـــى مـــا هـــو عادتـــه ، ويبقـــي الاســـم بعـــد ذلـــك قـــابلا لســـائر تصـــرفات كلامهـــم علـــى مـــا يقتضـــيه وقوعـــه فيـــه لمـــا تقـــرر أن الطـــارئ يزيـــل حكـــم المطـــروء عليـــه فـــي قبـــل الإعـــراب ، ويـــاء النســـبة ، ويـــاء التصـــغير ، ويخفـــف مـــا يســـتثقل فيـــه بحـــذف بعـــض الحـــروف ، وقلـــب بعضـــها نحـــو : جرجان ، وآذربيجان في كركان ، وآذربايجان ، ونحو ذلك.أ.هـ

(٥) في النـــســـخـــة (ب) صح.

(٦) في النـــســـخـــة (ب) واقع.

قلنا: لو لم تقترن به العلمية منقولا عنه توجه إليه التصرف بالنظر إلى المفهوم الجنسى ؛ لصحة[1] استعماله بالنظر إلى ذلك ؛ فلا يكون متحصنا تحصنه[2] إذا اقترنت به منقولا ، ومنقولا عنه ، ولأنه إذا نقل من الجنسية إلى العلمية خرج من أن يكون [أعجميا][3].

فإن قلت : إذا نقل من العلمية إلى علمية أخرى وجب ألا[4] يعتد[5] به – أيضا – .

قلنا : قد سبق أن الثانية كأنها هى الأولى ؛ لمكان الاتحاد النوعى ؛ بخلاف ما إذا نقل من الجنسية إلى العلمية .

فإن قلت : لا نسلم أنه يكون – حينئذ – أدخل في التحصن ، وذلك أنه مما يعرض له بعض التصرفات من التصغير ، والترخيم .

قلنا : ذلك مشترك الإلزام ، وإذا كان جنسا انضم إلى ذلك تصرفات أخر ؛ كالتشبيه ، والجمع ؛ فيكون اقتران العلمية مانعا عن ذلك فيكون أدخل في التحصن لهذا الاعتبار .

فإن قلت : إنما يستقيم قوله أدخل في التحصن أن لو كان ثمة تحصنه ، وليس كذلك لعدم التحصن أصلا .

قلنا : لا نسلم أليس الترخيم[6] [من جملة التصرفات ، وهو غير جار هناك .

---

(١) في النسخة (ب) بصحة.

(٢) في النسخة (ب) لصحته.

(٣) في النسخة (ب) ما بين المعكوفين مكرر .

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

(٥) في النسخة (ب) يقيد.

(٦) التّرخيم في اللّغة: ترقيقُ الصّوت ، وتليينُه.

و هو عند النّحويّين: حذفُ بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وكذلك قيل: هو تخفيف اللّفظ ، وتسهيلُه . ينظر : اللّسان (رخم) ٢٣٤/١٢ ، ابن النّاظم ٥٩٦.

(**قولــــه : وأخــــرى باشـــــتقاقهم منهـــا**) أى : مــن هــذه الأســماء] [1] الأعجمية.

(**قولــه : قــال رؤبــة**[2]) [3] تقرير ، وتحقيق لـذلك حيث اشتق من السخت ، وكم له ؛ أى : للسخت ، أو للسختيت[4] [5]

---

(١) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) روية.

(٣) هو رُؤْبَة بن العجّاج التّميميّ السّعديّ ، يكنى بأبي الجحّاف؛ راجز من الفصحاء المشهورينمن مخضرمي الدّولتين الأمويّة ، والعبّاسيّة؛ كان أكثر مقامه في البصرة ، وكانوا يحتجّون بشعره؛ توفّي سنة (١٤٥هـ) .

ينظر : طبقات فحول الشعراء ، لابن سلّام ، قرأه ، وشرحه محمود شاكر ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ - ٧٦١/٢ ، الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق الدكتور / مفيد قميحة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط (٢) ١٤٠٥هـ- ٣٩٤ ، المؤتلف والمختلف ، للآمدي ، تحقيق عبد السّتّار فرّاج دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٨١هـ - ص ١٧٥ ، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢.

(٤) في النسخة (ب) للتسخيت.

(٥) السُّخْتُ: أول مَا يَخْرُجُ من بَطْنِ ذِي الخُفِّ ساعةَ تَضَعُه أُمُّه قَبْلَ أَن يَأْكُلَ ، والعِقْيُ من الصَّبِيِّ سَاعَةَ يولَدُ ، وهو من الْحَافِرِ الرَّدَجُ.

والسُّخْتُ من السَّلِيل: ؛ بمنزلة الرَّدَجِ يَخْرُجُ أَصْفَر في عِظَمِ النَّعْل.

واسْخاتَّ الجُرْحُ اسْخِيتاتاً: سَكَنَ ، ورَمُه ، وشَيْءٌ سَخْتٌ ، وسِخْتِيتٌ:صلْبٌ دقيقٌ ، وأَصله فَارِسِيٌّ.

والسِّخْتِيتُ: دُقاقُ التُّرَابِ ، وهو الغُبار الشديدُ الارْتِفَاعِ.

وَقِيلَ: هو دُقاق السَّويق ، وقِيلَ: هو السَّويقُ الَّذِي لا يُلَتُّ بالأُدْم.

الأَصمعي: يُسَمَّى السَّويقُ الدُّقاقُ السِّخْتِيتَ ، وكَذَلِكَ الدَّقِيقُ الحُوَّارى: سِخْتِيتٌ ، وكَذِبٌ سِخْتِيتٌ: خَالِصٌ؛ قال رؤبة:-

هل يُنْجِيَنِّي كَذِبٌ سِخْتِيتُ ، .. ، أو فِضَّةٌ أو ذَهَبٌ كِبْرِيتُ؟

أَبو عَمْرٍو ، وابن الإعرابي: سِخْتِيتٌ ، بِالْكَسْرِ ؛ أي : شَدِيدٌ ، وأَنشد لرؤْبة:-

هل يُنْجِيَنِّي حَلِفٌ سِخْتِيتُ

قَالَ أبو علي : سِخْتِيتٌ من السَّخْتِ ، كزِحْلِيلٍ من الزَّحْلِ ، والسَّخْتُ: الشَّدِيدُ. اللِّحْيَانِيُّ: يُقَال هذا حَرٌّ سَخْتٌ لَخْتٌ ؛ أي : شَدِيدٌ ، وهو مَعْرُوفٌ في كَلَامِ الْعَرَبِ ، وهم ربما استعملوا بَعْضَ كَلَامِ الْعَجَمِ أبو عَمْرٍو السِّخْتِيتُ الدَّقِيقُ من كُلِّ شَيْءٍ.

باعتبــار مطلــق الاشــتقاق[1] فــإن التثنيــة ، والجمــع مــن أبــواب[2] الاشــتقاق[3] ولا باعتبار هذا الوزن المتعين ؛ فإنه عزيز الوقوع.

ينظر : لسان العرب٢/٤٢ .

(١) الِاشْتقاق : هو أَخذ شقّ الشَّيْء ، والْأَخْذ في الْكَلَام ، وفي الْخُصُومَة يَمِينا ، وشمَالًا.

وَفِي الِاصطلاح : هو اقتطاع فرع من أصل يَدُور في تصاريفه حُرُوف ذَلِك الأَصْل.

وَقيل: هو أَخذ كلمة من أُخْرَى بتغيير مَا مَعَ التناسب في المعْنى.

وَقيل: هو رد كلمة إِلى أُخْرَى لتناسبهما في اللَّفْظ ، والمعْنَى.

وَ هو من أصل خَواص كَلَام الْعَرَب ، فإنهم أطبقوا على أَن التَّفْرِقَة بَين اللَّفْظ الْعَرَبِيّ ، والعجمي بِصِحَّة الِاشتقاق. ينظر : الكليات صـ١١٧ .

(٢) في النسخة (ب) أو زان.

(٣) في النسخة (ب) الاستقاق.

وأن الجمع إذا كان على الوصف المذكور كان أقوى حالاً لأنه ؛ إذ ذاك يتعين للجمعية ؛ فلا يرد على زنة واحدة من أسماء الأجناس . كلام السكاكي

ولا يعامل معاملة المفرد ؛ فيصغر ، ويجمع ، ويكون جمع جمع ؛ كأكالب ، وأناعم ، ولا تستبعد لمجموع ذلك ؛ قيامه مقام اثنين ، وأما ؛ نحو قولهم : حضاجر فعلم لها ، وهو جمع حضجر في الأجناس :-

حضجر كأم التوأمين توكأت ... على مرفقيها مستهلة عاشر[١]

(**قوله : فلا يرد**) تعليل لقوله يتعين للجمعية[٢]؛ حيث لم يرد مفرد على هذه الصيغة . كلام الشارح

(**قوله : في أسماء[٣] الأجناس**) احترازا عن ؛ نحو : مساجد إذا سمى به[٤] حيث لا يعتد به ؛ لكونه في الأصل جمعا.

(**قوله : ولا يعامل**) عطف على يتعين للجمعية ، وقد احترز به عن ؛ نحو : أفعال ؛ فإنه ، وإن كان متعينا يعامل معاملة المفرد ؛ فكأنه مفرد[٥].

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٤٨.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة :(؛ أي : يتعين للجمعية).

(٣) في النسخة (ب) الأسماء.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٨ : "واعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجد ، ثم حقَّرته صرفته؛ لأنك قد حوّلت هذا البناء.أ.هـ

(٥) قال المرادي في توضيح المقاصد ٣/١٤١٧ : " أفعالا وزن نادر في المفردات كقولهم : "برمة أعشار" هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ، ويجعل قولهم : "برمة أعشار" من وصف المفرد بالجمع.

وقال المبرد في المقتضب ٣/٣٢٩ : " فَأَما مَا كَانَ من الْجمع على مِثَال (أَفعَال) و(فعول) ؛ نحو : أجمال ، وفلوس فمنصرف في المعرفَة ، والنكرة ؛لأنه على مِثَال يكون للْوَاحِد ، وهو جمع مضارع للْوَاحِد ؛لأنه لأدنى الْعدَد أعنى أفعالا ، وفعول .

وإن كان لأكْثر الْعدَد فمضارعته للْوَاحِد ؛لأنه يجمع ؛ كما يجمع الْوَاحِد فَأَما (أَفعَال) فَمَا يكون منه على مِثَال الْوَاحِد قولهم : برمة أعشار ، وحبل أرمام ، وأقطاع ، وثوب أكياش: متمزق ، ويجمع ؛ كما يجمع الْوَاحِد ، وذَلِكَ قَوْلك: أنعام ، وأناعيم ، و إعراب ، وأعاريب

(قولــه: ويكــون جمــع جمــع) [١] عطـف علــى ، ولا يعامـل لا أقـول[٢] على يعامل أطلق ؛ لأن ما كان على مثالهما من الجموع ملحق بذلك .

(قولـه : ولا يسـتبعد لمجمـوع ذلـك مـن كونـه متعينـا للجمعيـة ، ومـن كونـه بحيـث لا يعامـل معاملـة المفـرد ، ومـن كونـه جمـع جمـع) أي : ولا يبعد من هذه الأمور أن يقوم مقام سببين[٣] ؛ لأن كل واحد منهما ما يقوى أمر الجمعية .

أمـا الأول ، والثـانى فظـاهران ، وأمـا الثالـث فلأنـه كأنـه[٤] يتكـرر السـبب ؛ فكـان ذكـر الأولـين ممـا يكفـي فـي تقـوى أمـر الجمـع ، وإنمـا أضـاف إليهمـا الثالـث لكونه مناسبا ؛ لأن يقوم مقام السببين .

(قولــه : حضــاجر) [٥] جـواب عـن سـؤال مقـدر، وهـو أنـه لا نسـلم أنـه لا يرد على زنته واحد[٦] أليس ؛ نحو : حضاجر مفردا ، وقد ورد على زنته.

فأجاب بأنه جمع في الأصل جعل علما لها ؛

---

(١) قــال ابــن يعــيش موضــحا ضــابطها ١/١٧٨ : "وأمــا الجمــع المــانع مــن الصــرف ، فهــو كــلُّ جمــع يكــون ثالثُــه ألفًــا ، وبعــدها حرفــان ، أو ثلاثــةُ أحــرف أوسَــطُها ســاكنٌ ، كـــ "دَوَابَّ" ، و"مَخَــادَّ" ، و"مَســاجِدَ" ، و"منــابِرَ" ، و"دَنــانِيرَ" ، و"مَفَــاتِيحَ". فكــلُّ مــا كــان هــذا النــوع ، فإنــه لا ينصرف نكرةً ، ولا معرفة.أ.هـ

(٢) في النـــســخــة (ب) لا أقوي.

(٣) قــال ابــن الســراج فــي الأصــول ٢/٩٠ : " الجمــع الــذي لا ينصــرف وهــو الــذي ينتهــي إليــه الجموع ، ولا يجوز أن يجمع ، وإنما منع الصرف ؛ لأنه جمعُ جمع ، لا جمع بعده.

ألا تــرى أن أكلُبًــا جمــع كَلْــبٍ ، فــإن جمــع أَكلُبًــا قلــت: أكالــبُ فهــذا قــد جمــع مــرتين ، فكــل مــا كــان مــن هــذا النــوع مــن الجمــوع التــي تشــبه التصــغير ، وثالثــهُ ألــفٌ زائــدةٌ ؛ كمــا أن ثالــث التصــغير يــاءٌ زائــدة ، ومــا بعــده مكســور ؛ كمــا أن مــا بعــد ثالــث التصــغير مكســور فهــو غيــر منصرف....." أ.هـ

(٤) في النـــســخــة (ب) ساقط.

(٥) قــال ســيبويه فــي الكتــاب ٣/٢٢٩ : "وإن ســميته حضــاجر ثــم حقَّرتــه صــرفته ؛ لأنهــا إنمــا سِّــميت بجمــع الحضــجر؛ ســمعنا العــرب يقولــون : أوطــبٌ حضــاجر ، وإنَّماجعــل هــذا اســما للضَّبع لسعة بطنها.

(٦) في النـــســخــة (ب) واحد.

أي : للضبع[١][٢] ويجوز الإضمار بدون سابقة الذكر إذا كان متقررا في النفوس .

فإن قلت : لا نسلم أنه علم.

قلنا: بدليل امتناع اللام ، ولأنه لما تردد بين أن يكون اسم جنس ، وبين أن يكون علما منقولا ، وليس مثل هذا في أسماء[٣] الأجناس حمل على كونه منقولا ؛ لأن النقل غير عزيز.

---

(١) في النسخة (ب) للصيع.

(٢) حضجر: الحِضَجْرُ: الْعَظِيمُ الْبَطْنِ الواسِعُهُ.

وحَضاجِرُ: اسم لِلذَّكَرِ ، والأُنثى من الضِّباعِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِسِعَةِ بَطْنِهَا ، وعِظَمِهِ؛ .... ، وحَضاجِرُ مَعْرِفَةٌ ، ولَا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ ، ولا نكرة ؛ لأنه اسم لِلْوَاحِدِ عَلَى بِنْيَةِ الْجَمْعِ لأنهم يقولون : وطْبٌ حِضَجْرٌ ، وأَوْطُبٌ حَضاجِرُ ، يَعْنِي : واسِعَةً عَظِيمَةً ؛ قال السِّيرَافِيُّ: وإنما جُعِلَ اسما لَهَا عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ إرادة لِلمبَالَغَةِ...."أ.هـ

ينظر : اللسان(حضجر) ٢٠٢/٤.

قال سيبويه في الكتاب ٩٣/٢ : "وللضّبُع: أم عامر ، وحَضاجر ، وجَعار ، وجيْأل ، وأم عنثل ، وقَثَام ، ويقال للضِّبعان قُثَم.أ.هـ

قال الرضي ٥٥/١ :(حضاجر) ..... علما للضبع ، والضبع لا يطلق إلا على الأنثى ، والذكر ضبعان.أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) الأسما.

كلام السكاكي

وأما سراويل ؛ فعند سيبويه ، وكثير من النحويين أنه أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه ؛ بناء ما لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة فأجرى مجرى ذلك .

وعند ناس منهم : أنه جمع على سروالة ؛ قال:-

عليه من اللؤم سروالة .

وأما ؛ نحو : جوار فالأقرب عندي أن يقال : بعد حمل ؛ نحو : ثمان ، ورباع على غير الإفراد ، وشذوذ قول من قال : -

يحدو ثماني مولعا بلقاحها

على جميع الأقاويل مع ورودها على زنة جوار ورودا خاصا ، ولمثل هذا من التأثير ما لا يخفى اقتضى صرفه ؛ لكن قربه من باب مساجد ؛ منع أن يحرم امتناع الصرف البتة ؛ فوفق بين الاعتبارين ، وجعلت الصورة الواحدة لغير الصرف أن لا يلزم من عكسه تغليب الفرع على الأصل في الجملة ، وجعلت النصب دون أحد أخويه أن لا يفقد حصول الخفة في صورة من الصورتين بحذف الياء على طريق معبد(١)

كلام الشارح

(**قوله : وأما سراويل**) ؛ فلا يرد نقضا(٢) إما لأنه أعجمي ليس من جنس كلامهم ؛ بناء على قول سيبويه ، ومن تابعه.

وإما لأنه جمع سروالة في الأصل ؛ كما هو رأى الآخرين(٣).

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٤٨-١٤٩.

(٢) في النسخة (ب) بعضا.

(٣) اختلف النحاة في "سراويل "على مذهبين:-

المذهب الأول: أنه مفرد أعجمي جاء على صورة الجمع ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن هشام ، والأشموني.

والقول قول سيبويه ؛ لأنه ليس في كلامهم نقل الجمع إلى معنى مفرد في الجنسية مع ترك استعماله في معناه رأسا ؛ فكان[1] القول قوله.

(**وقوله : وأما ؛ نحو : جوار فالأقرب فيه**) قد اختلف في ؛ نحو : جوار[2]؛ فبعضهم على أنه غير منصرف في حال النصب[3] فحسب.

ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ ، والمقتضب ٣٢٦/٣ ، ٣٤٥ ، وشرح المفصّل ٦٤/١ ، وشرح الجُمل ٢١٦/٢ ، وابن النّاظم ٦٤٩ ، وشرح الرّضيّ ٥٧/١ ، والتّصريح ٢١٢/٢ ، والأشمونيّ ٢٤٦/٣.

<u>المذهب الأخير:</u> أنه جمع عربي مفرده "سراولة ، وهو مذهب المبرد ، والزمخشري ، والأزهري ونسب إلى المبرد مخالفة سيبويه .

ينظر : المقتضب ٣٤٥/٣- ٣٤٦ ، شرح التصريح ٢١٢/٢ ، المفصل ١٧ ،

قال المبرد في المقتضب ٣٢٦/٣:" وكذلك "سراويل" لا ينصرف عند النحاة في معرفة ، ولا نكرة؛ لا أوقعت على مثال من العربية ، لا يدخله الصرف ؛ نحو : قناديل

وهذا النقل يدل على أن المبرد يذهب مذهب سيبويه.

وقال المبرد- أيضا – ٣٤٥/٣ :" وأما "سراويل" ، فكان يقول يقصد الأخفش فيها العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب.

ومستند المذهب الأخير:-

حكاية الأخفش عن العرب : سراولة

وحكاية أبي حاتم عن العرب : سراول

وحكاية الفراء أن تصغيره على : سرييلات ، وهي تدل على أنّ سراويل" جمع سروالة"؛ لأن تصغير جمع الكثرة يكون برده إلى مفرده ، ثمّ يجمع جمع مؤنث سالما إن كان لغير العاقل.

ينظر : المقتضب ٣٤٥/٣- ٣٤٦ ، الارتشاف ٨٥٥/٢ ، شرح الأشموني ١٨٦/٣ ، شرح التصريح ٢١٢/٢ ،

(١) في النسخة (ب) وكان.

(٢) في النسخة (ب) جرار.

(٣) وهو قول سيبويه فيقول في الكتاب ٣٠٨/٣ : "واعلم أن كل شيء من بنات الياء ، والواو كان على الصفة فإنه ينصرف في حال الجر ، والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم ، فصار التنوين عوضاً ، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت: فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفا صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنك تتم في حال النصب ؛ كما تتم غير بنات الياء ، والواو ، وإذا كانت الياء زائدة ، وكانت حرف

وقـــال[(١)] بعضـــهم : إنـــه جـــر منصـــرف فـــي جميـــع الأحـــوال[(٢)] واختيـــار[(٣)] المصنف هو[(٤)] القول الأول.

(**قولـه : بعـد حمـل ؛ نحـو : ثمـان**) يعنـي : أن تكـون هـذه الأسـماء مِـنْ قَبِيلِ المفردات مع ورودها على هيئة[(٥)] الجواري ، واقتضاء صرفه .

الإعـراب ، وكـان الحـرف الـذي قبلهـا كسـراً فإنهـا ؛ بمنزلـة اليـاء التـي مـن نفـس الحـرف ؛ إذ كانت حرف الإعراب .

وكـذلك الـواو تبـدل كسـرةً إذا كـان قبلهـا حـرف مضـموم ، وكانـت حـرف الإعـراب ، وهـي زائـدة: تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف ، وهي حرف الإعراب .

فمـن اليـاءات ، والـووات اللـواتي مـا قبلهـا مكسـورٌ قولـك: هـذا قـاضٍ ، وهـذا غـازٍ ، وهـذه مغـاز ، وهؤلاء جوارٍ. أ.هـ

ويقـول فـي موضـع آخـر ٣ / ٣١٠ : "وسـألت الخليـل عـن رجـل يسـمى بجـوارٍ ، فقـال: هـو فـي حـال الجـر ، والرفـع بمنزلتـه قبـل أن يكـون اسـماً ، و لـو كـان مـن شـأنهم أن يـدعوا صـرفه فـي المعرفـة لتركـوا صـرفه قبـل أن يكـون معرفـة ؛ لأنـه لـيس شـيء مـن الانصـراف بأبعـد مـن مفاعـل ، فلـو امتنـع مـن الانصـراف فـي شـيء لامتنـع إذا كـان مفاعـل ، وفواعـل ، ونحـو ذلك.

قلـت: فـإن جعلتـه اسـم امـرأة؟ قـال : أصـرفها ؛ لأن هـذا التنـوين جعـل عوضـاً فيثبـت إذا كـان عوضاً ؛ كما ثبتت التنوينة في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين.أ.هـ

(١) في النـسـخـة (ب) ساقط.

(٢) نسب هذا القول إلي المبرد ، والزجاج يقول المبرد في المقتضب ١/١٤٣ :-

" فإنمـا انْصَـرف بَـاب جـوارٍ فـي الرّفْـع ، والخفـض ؛ لأنهـا نقـص مـن بَـاب ضـوارب فـي هـذَيْن الموْضِـعَيْن ، وكَـذَلِكَ قـاضٍ فَـاعلم لـو سـمّيت بِـهِ امـرَأَة لانصـرف فـي الرّفْـع ، والخفـض ؛ لأن التَّنْوِين يدْخل عوضا ممّا حذف منه.

فأَمّـا فـي النصـب ؛ فـلا يُجْـرَى ؛ لأنـه يـتمّ فيصـير ؛ بمنزلـة غَيـره مّمـا لا علـة فيـه فـإن احْتَـاجَ الشَّـاعِر إلـى مثـل جـوارٍ فحقُّـه إذا حـرّك آخِـره فـي الرّفْـع ، والخفـض ألا يُجْرِيَـه ، ولكنَّـه يَقُـول مَرَرْت بجوارِيَ.أ.هـ

(٣) في النـسـخـة (ب) واختار.

(٤) في النـسـخـة (ب) ساقط.

(٥) في النـسـخـة (ب)هية.

والمراد بالورود الخاص أن نسبة هذه الأسماء إلى ؛ نحو : الجواري فوق نسبتها إلى ؛ نحو : مساجد لكن قربه من باب المساجد من حيث إنه بعد ألفه حرفان ؛ مثل مساجد اقتضى منعه ؛ فانقسم أمر ؛ نحو : جوارى إلى الصرف[١] ،ومنعه[٢]؛ توفيرا على اعتبار[٣] حقها.

فإن قلت : لا نسلم أن ما ذكر من ؛ نحو : شناح[٤][٥] ورباع ، وثمان يبعد أن يكون جموعا.

قلنا : أما بعد الشناحى[٦] والرباعي ؛ فظاهر بشهادة المعنى ، وأما

---

(١) في النسخة (ب) صرف.

(٢) قال سيبويه الكتاب ٣/ ٣٠٨.: "واعلم أن كل شيء من بنات الياء ، والواو كان على هذه الصفة فإنه يتصرف في حال الجر ، والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضاً ، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت ؛ فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفاً صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه ، لأنك تتم في حال النصب ؛ كما تتم غير بنات الياء ، والواو ".

والذي يظهر من كلام سيبويه أن التنوين عوض من الياء.

وقد وقع الخلاف في فهم عبارة سيبويه. فمنهم من فسرها أن منع الصرف مقدم على الإعلال ، ومنهم من فسرها أن الإعلال مقدم على منع الصرف.

ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢/٤٨٤ ، والرضي ١/ ٥٨.

ومذهب أبي إسحاق الزجاج أن التنوين في جوار ، وغواش ، ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع ، والجر لثقلهما.

ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢.

(٣) في النسخة (ب) اعتبارين.

(٤) في النسخة (ب) سناح.

(٥) الشَّناحُ ، والشَّناحِي ، والشَّناحِيَةُ من الْإِبِل: الطَّوِيل الْجِسْم ، والْأُنْثَى شَناحيةٌ لا غير ، ورجل شَنَاحٍ ، وشَنَاحِيَةٌ طَوِيل.

وصقر شانحٌ ، متطاول في طيرانه عن الزجاجي قال : ومنه اشتقاق الطَّوِيل

ينظر : المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن على بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] – المحقق: عبد الحميدهنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م– ٣/١١١.

(٦) في النسخة (ب) السناحي.

ثمان[١]؛ فلأنه منحصر في أفراد[٢] محصورة ؛ مثل السبعة ، والعشرة ، ولا شئ من الجموع كذلك .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون جمعا متروك المفرد شاذ الانحصار.

قلنا : لو كان كذلك ؛ لم يكن قوله : يحد ، وثمان معدودان في الشواذ[٣] مع أن جميع ذلك خلاف الظاهر ؛ فلا يصار إليه من غير ضرورة.

ولقائل أن يقول : لايخلو إما أن[٤] يعتد بورود هذه الأسماء ، أو لا .

فإن كان الأول لزم القدح في باب مساجد ؛ لورود الوجدان من أسماء على زنته .

وإن كان الثانى وجب ألا[٥] يصرف ؛ نحو : جوارى ، وأما حديث ورود الخاص ؛ فلا يقدح في ورودها على زنته ؛ بل تحققه ؛ فإن الخاص مما يحقق العام.

---

(١) قال سيبويه ٢٢٧/٣ -٢٢٨ : " قلت: فما بال ثمانٍ لم يشبه صحارى ، وعذارى؟ قال : الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فعالٍ ؛ كما أدخلتها على يمانٍ ، وشآمٍ ، فصرفت الاسم ؛ إذ خفَّفت ؛ كما إذ ثقلت يمانيٌّ ، وشآميٌّ ، وكذلك: رباعٍ ، فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة.أ.هـ

وقال الفارسي في التعليقة ٥٣/٣ : " قال أبو علي : صحاري على وزن (فَعَالِل) ، فأما ثمانٍ فالألف فيه ليست بألف جمع إنما هي عوض من إحدى ياءي النسب ؛ كما أنها في (شَآم) عوض منها ، وكذلك في (شَآم ، ويَمانٍ).

؛ ألا ترى أنه لا ألف في واحد منهما إنما هو (يَمن ، وشامٌ) ويدلك على أن الألف عوض من إحدى الياءين لأنك إذا ثَقَّلْتَ الياء قلت: شاميٌّ فحذفت الألف ؛ فلم تثبت الألف مع هذين الياءين في الكلام فثَمانٍ مثل ذلك.

قال أبو علي : كأنه منسوب إلى (ثَمن)....."أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) إفراده.

(٣) في النسخة (ب) السواد.

(٤) في النسخة (ب) لا ن.

(٥) في النسخة (ب) أن لا .

(**قولــه : وجعلــت الصــورة**[(١)] **الواحــدة بغيــر**[(٢)] **الصــرف**) وذلـك أنـه لمـا لـزم توزيـع الصـور الـثلاث ، ولـم يكـن تقسـيمها علـى السـوية جعلـت واحـدة منهـا بغيـر[(٣)] الصـرف ؛ لأنـه لـو جعـل صـورتان[(٤)] لـه لـزم تـرجيح الفـرع علـى الأصـل الـذى هو الصرف .

وجعلـت تلـك الصـورة[(٥)] الواحـدة النصـب دون[(٦)] الرفـع ، والجـر لأنـه لـو كـان غيـر منصـرف فـي الرفـع ، والجـر لـم يكـن إلـى حـذف التـاء سـبيل فيفـوت الخفـة التـى تحصـل بحـذف التـاء بوسـاطة التنـوين ، وإليـه ، وقعـت الإشـارة بقولـه على طريق معتد.

---

(١) في النسخة (ب) الضرورة.

(٢) في النسخة (ب) لغير.

(٣) في النسخة (ب) لغير.

(٤) في النسخة (ب) ضرورتان.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

كلام السكاكي

وحمل باب أعيش عليه في القول الأعرف ؛ لاتحادهما في عدة أمور:-

أحدهما : عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات .

وثانيها : كون الثالث حرفا معتلا مزيد المعنى مفتوحا ما قبله مجامعا الساكن ؛ كدواب ، وأصيم .

وثالثها : كون الآخر ياء مكسورا ما قبله كسرا لا لأجل الياء .

ورابعها : خروجهما على معنى التأخر بذلك خروجا ظاهرا ، وأن الوزن لا يظهر حاله في معناه حتى يختص بالفعل ، أو يجري مجرى المختص به ، وأن الألف والنون الزائدتين على ما ذكر تكونان ممتنعتين عن دخول تاء التأنيث عليهما ؛ فتكتسبان شبها بألفي التأنيث في ؛ نحو :حمراء ؛ فيزداد حالهما في معناهما قوة ، وكذا ألف الإلحاق عند اقتران العلمية بها ، والله الموفق للصواب.(١)

كلام الشارح

(**قوله : وحمل باب أعيش**(٢)) يعني : أن مصغر أفعل معتل اللام مطلقا ؛ مثل : جوارى في القول الأعرف ، وهو أن يكون منونا في الحالتين في الرفع ، والجر ، ومنصوبا بغير التنوين في حال النصب .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم للسكاكي صـــ١٤٩.

(٢) اختلف النحاة في "أفعل" الوصف إذا كان معتل العين واللام ، وهو مصغر على مذهبين -:

<u>المذهب الأول :</u> منع صرفه ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن الحاجب ، والرضي.

قال سيبويه في الكتاب ٣٥٣/١ : "واعلم أن كل واو ، وياء أبدل الألف مكانها ، ولم يكن الحرف الذي الألف بعده واوا ولا ياءً ؛ فإنها ترجع ياءً ، وتحذف الألف ؛ لأن مابعد ياء التصغير مكسوراً أبداً؛ فإذا كسروا الذي بعده الألف لم يكن للألف ثبات مع الكسرة ، وليست بألف تأنيث فتثبت ، ولاتكسر الذي قبلها ، وذلك قولك في أعمى: أعيمٍ ، وفي ملهًى: مليهٍ ؛ كما ترى ، وفي أعشى: أعيشٍ ؛ كما ترى....."أ.هـ

ينظر : المقتضب ٢٤٤/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥٧٨/١ ، شرح الكافية ١٥٥/١.

<u>المذهب الثاني :</u> صرفه ، وهو مذهب عيسى بن عمر.

ينظر : المقتضب ٢٤٤/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥٧٨/١ ، شرح الكافية ١٥٥/١.

وأما أنه غير منصرف في حال الرفع ، والجر ، ومنصرف فقد اختلف في ذلك ، والقول غير[1] الأعرف هو [2] صرفه في جميع الأحوال ، وهو قول عيسي[3] بن عمرو[4].

وأشار المصنف بقوله : وحمل باب أعيش إلى أنه غير منصرف في النصب ، ومنصرف في الرفع ، والجر ؛ حملا له على جوارى ؛ لاتحادهما من غير وجه .

(**قوله : فزيد[5] المعنى**) ؛ فإن حروف[6] العلة في الجمع اللازم زيدت[7] للدلالة على التكثير ؛..................=

---

(١) في النسخة (ب) قول.

(٢) في النسخة (ب) هو حرفه.

(٣) في النسخة (أ) علي .

(٤) هو عيسى بن عمر الثقفي ، أبو عمر مولى خالد بن الوليد:نزل في ثقيف فنسب إليهم ، عالم بالنحو ، والعربية ، والقراءة مشهور بذلك ، أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ومات عيسى بن عمر سنة تسع ، وأربعين ، ومائة في خلافة المنصور قبل أبي عمرو بن العلاء بخمس سنين ، أو ستّ.

ينظر : معجم الأدباء ٥/٢١٤١.

ورأيه في التعليقة على كتاب سيبويه ٣/١٢٠ ؛ يقول الفارسي :-

وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال : كان عيسى بن عُمر ، ويونس ، وأبوزيد ، والكسائي ينظر : ون إلى باب (جَوارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه ، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوّنوه ، فكانوا يقولون : هؤلاء جَواري ، ومَرَرْتُ بجواري ؛ فلا يحذفون الياء ، ولا يُنوِّنون ؛ لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوَّنُ.أ.هـ

(٥) في النسخة (ب) مريد.

(٦) في النسخة (ب) حرف.

(٧) تدخل الياء في الجمع على وجهين:-

أحدهما: أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف ، ورابعه حرف مد ، ولين في قلب ياء في الجمع، إذا كان ألفاً ، أو واواً، فيقال في: (صندوق) :(صناديق) و(قنديل) :(قناديل)، وفي(مفتاح):(مفاتيح).

= كما أنه[1] زيد في المصغر للدلالة على التحقير .

فإن قلت: لو كان زيادته لمعنى لم يكن المصغر[2] اسما ؛ لكون جزئه[3] دالا على جزء معناه ، وكذا الجمع اللازم .

قلنا : إنما يكون كذلك أن لو لم يكن نسبته إلى المعنى مثل نسبة[4] الهمزة إلى المعنى في قولنا : الهمزة[5] للمتكلم [وحده ، والنون له مع غيره .

فإن الغرض ليس هناك أن الهمزة وضعت للمتكلم] [6] ؛ بل المراد أنه

والآخر: أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف ، أو أكثر، وليس رابعه حرفاً من حروف المد ، واللين، في حذف من الواحد حرف، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف ثم يجمع ؛ فإذا جمع جاز التعويض عن المحذوف بياء قبل الآخر، مثل(سفرجل) ، و(سفاريج) .

ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/٢، ١٢٩، و ثمار الصناعة لهبة الله الدينوري – تحقيق الدكتور : محمد بن خالد الفاضل – منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – ط١ – ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م – صـ ٤٩٣، ٤٩٤، وشرح الجمل٥٥٧/٢ ، والارتشاف ٤٦٤/١.

وغير هذا لا يجوز فيه زيادة الياء عند البصريين إلا في ضرورة الشعر، وأيضاً لا يجوز حذفها إذا كانت واجبة الدخول.

أما عند الكوفيين فيجوز زيادة الياء في غير ما ذكر، وإن كان في سعة الكلام ؛ كما يجوز حذفها عندهم كذلك .

ينظر : ضرائر الشعر لابن عصفور صـ٢٨، والارتشاف ٤٦٥/١، ٢٣٩١/٥، والأشمونى ١٥١/٤.

ويبقى أن العلة الحقيقية لزيادة الياء في الجمع هى إشباع الكسرة ؛ كما أشار إليه ابن جنى "وذلك أنه موضع تلزمه الكسرة فتشبع فتصير ياء" .

ينظر : سر الصناعة ٢٩١/٢ ، الكامل ٢١١/١، المقتضب ٢٥٦/٢.

(١) في النسخة (ب) ؛ لأنه .

(٢) في النسخة (ب) المصعر.

(٣) في النسخة (ب) جريه.

(٤) في النسخة (ب) نسبت.

(٥) في النسخة (ب) بزيادة(في المضارع).

(٦) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

مـع الهمـزة وضـع لـذلك المفهـوم ، ومـع النـون لغيـره ؛ وإلا لـم يكـن الفعـل فعلا ؛ فلما كان لتلك الزيادة نوع اختصاص بذلك المعنى نسبت إليه .

(**قولــه : مجامعــا للســاكن فــي الجملــة**) ؛ كمـا فـي ؛ نحـو : دواب[١] ، وأصيم[٢] تصغير [٣] أصم[٤]؛ لا دائما ؛ نحو : مساجد ، وأصيم[٥].

(**قولــه : كســرا لا لأجــل اليــاء**) ؛ لأن مبنـى الجمـع الـلازم علـى أن يكـون الحـرف الـذى يعقـب الثالـث مكسورا مـن غيـر نظـر إلـى مـا يعقـب الرابـع سـواء كـان ياء ، أو غيره ، وكذلك الحكم في تصغير[٦] الأسماء ذوات الأربع[٧].

---

(١) في النســـــخة (ب) دوات.

(٢) في النســـــخة (ب) وأصم.

(٣) في النســـــخة (ب) تصعيرا.

(٤) قــال سـيبويه فــي الكتــاب ٤١٨/٣ : " بــاب تصــغير المضــاعف الــذي قــد أدغــم أحــد الحــرفين منـــه فـــي الآخـــر ، وذلـــك قولـــك فـــي مـــدقٍّ: مـــديقٌّ ، وفـــي أصـــمَّ: أصـــيمٌّ ، ولاتغيِّـــر الإدغـــام عـــن حالــه ؛ كمــا أنَّــك إذا كسَّــرت مــدقًّا للجمــع قلــت: مــداقُّ ، ولوكســرت أصــم علــى عــدَّة حروفــه ؛ كمــا تكسر أجدلاً فتقول: أجادل لقلت: أصامُّ.

فإنمــا أجريــت التحقيــر علــى ذلــك ، وجــاز أن يكــون الحــرف الــدغم بعــد اليــاء الســاكنة ؛ كمــا كــان ذلك بعد الألف التي في الجمع.أ.هـ

(٥) في النســـــخة (ب) أحيمر.

(٦) في النســـــخة (ب) تصعير.

(٧) قــال ابــن يعــيش ١٧٨/١ : " فهــذا الجمــع ، ومــا كــان مثلــه ممّــا فيــه شَــبَهٌ بالتصــغير ، ووجهُ الشبه بينهما :-

أنّ ثالِثَــه حــرفٌ لــين زائــدٌ ، وبعــد الثالــث مكســورٌ ؛ كمــا أنــه فــي التصــغير كــذلك ، فــ "دَراهِــمُ" فــي الجمــع كـــ "دُرَيْهِــم" ، و"دَنَــانِيرُ" كـــ "دُنَيْنِيــرٍ" ، لــيس بينهمــا فــرقٌ إلا ضَــمُّ أول الاســم المصــغّر ، وفتحُ أول هذا الجمع.

وهــو غيــرُ مصــروف ، والــذي منعــه مــن الصــرف كونُــه جمعًــا لا نظيــر لــه فــي الآحــاد ، فصــار بعــدمِ النظيــر ؛ كأنــه جُمــع مــرّتَيْن ، وذلــك أن كــل جمــع لــه نظيــرٌ مــن الواحــد ، فحكمُــه فــي التكسير ، والصرف كحكم نظيره....."أ.هـ

(**قولــه : إلــى معنــى التــأخير**[١] **لــذلك**) أي ؛ لكـون ذلـك الحـرف مزيـد المعنى خروجا ظاهرا لا حاجة إلى بنائه[٢].

(**قولــه : وإن الــوزن لا يظهــر حالــه فــي معنــاه**) أي : لا يظهـر حالـه فـي كونــه ، وزنــه ؛ إلا إذا كــان مختصــا ؛ لأن الاختصــاص مــن لــوازم الإضــافة المعنوية[٣] .

وإذا لـم يكـن مختصـا لـم يكـن ، وزنـه ، أو لا يظهـر حالـه فـي كونـه سـببا إلا إذا كان مختصا بالفعل ؛ لأن الوزن المطلق ليس بيان لوزن[٤] الاسم .

(**قولــه : وإن الألــف ، والنــون الزائــدتين**[٥] **إذا كانــا فــي فعــلان فعلــى**[٦] **ازداد حالهما قوة في معناهما**) أي : بالنظر إلى المعنى الذى عليه مبنى[٧]

---

(١) في النســـــخة (ب) التاخر.

(٢) في النســـــخة (ب) بيانه.

(٣) قــال ابــن يعــيش ١٢٦/٢ : " الإضــافة المعنويّــة؛ فــإن تجمــع فــي الاســم مــع الإضــافة اللفظيّــةِ إضــافة معنويّــةً ، وذلــك بــأن يكــون ثــمَّ حــرفُ إضــافة مقــدَّرٌ يوصِــل معنــى مــا قبلــه إلــى مــا بعده.

وهــذه الإضــافة هــي التــي تُفيــد التعريــفَ ، والتخصــيص ، وتُســمّى المحْضَــةَ ، أي: الخالصــةَ بكونِ المعنى فيها موافِقًا للّفظ.

وإذا أضــفتَه إلــى معرفــةٍ تَعــرَّف ، وذلــك ؛ نحــو قولــك: "غــلامُ زيــدٍ" ، فــ "غــلامٌ" نكــرةٌ ، ولمــا أضــفتَه إلى "زيد" اكتسب منه تعريفًا ، وصار معرفةً بالإضافة.

وإذا أضــفتَه إلــى نكــرةٍ ، اكتســب تخصيصًــا ، وخــرج بالإضــافة عــن إطلاقــه ، ؛ لأن "غلامًــا" يكون أَعَمَّ من "غلامِ رجل" ؛ ؛ ألا ترى أنّ كلَّ غلامِ رجل غلامٌ ، وليس كلُّ غلامٍ غلامَ رجل؟

وقــال الســيوطي فــي الهمــع ٥٠٣/٢ : "وإنَّمَــا الإضــافة تفِيــد الِاخْتِصــاص وجهاتــه مُتعَــدِّدَة بَــين كــل جِهَــة منهــا الِاســتعمال ؛ فــإذا قلــت : غُــلَام زيــد ، ودَار عَمْــرو فالإضــافة للملــك ، أو ســرج الدَّابَّة فاللاستحقاق ، أو شيخ أَخِيك فلمطلق الِاختصاص.

(٤) في النســـــخة (ب) مكررة.

(٥) في النســـــخة (ب) الزايدتين.

(٦) في النســـــخة (ب) فعلا.

(٧) في النســـــخة (ب) معني.

التشبيه ، وهو المضارعة[(١)].

ولو قال : وإن الألف ، والنون على الوصف المذكور[(٢)] يكونان ممتنعين عن كذا ، ويكتسبان[(٣)] مزيد شبه بألفي التأنيث[(٤)] ؛ لكان أظهر .

لأن الشبه بدون ذلك حاصل إلا أنه إذا كانا في فعلان فعلى كان هناك مزيد شبه .

(**قوله : وكذا ألف الإلحاق**) تزداد[(٥)] شبها بألف التأنيث[(٦)] عند اقتران العلمية به ؛ لأنه يمتنع عن دخول تاء التأنيث[(٧)] ؛ كما أن الألف ، والنون

---

(١) قال سيبويه ٣/٢١٥ : " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف ؛ فلم ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وذلك نحو : عطشان ، وسكران ، وعج لأن ، وأشباهها ، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ؛ لأنها على مثالها في عدَّة الحروف ، والتحرك ، والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث ؛ كما أن حمراء لم تؤنَّث على بناء المذكَّر ، ولمؤنث سكران بناءٌ على حدةٍ ؛ كما كان لمذكَّر حمراء بناءٌ على حدة.

فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة ، وأشبهها في ما ذكرت لك أجري مجراها.أ.هـ

وذهب في موضع آخر إلي أنها بدل من ألف حمراء فيقول ٣/٤٢٠ : "…….كذلك فعلان الذي له فعلى عندهم ؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكَّر صار ؛ بمنزلة الهمزة التي في حمراء ؛ لأنها بدلٌ من الألف.

ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف ؛ كما كان يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التي هي بدلٌ منها.أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) المدكور.

(٣) في النسخة (ب) في كتسبان.

(٤) في النسخة (ب) التانيث.

(٥) في النسخة (ب) يرداد.

(٦) في النسخة (ب) التانيث.

(٧) قال الفارسي في التعليقة ٣/١٥ : "وأما أرْطَى فوزنه فَعْلَل ليس بأفْعَل ، لقولهم : مأروطٌ ، فهو مُلحقٌ بجعفر .

ولوسميت به رجلاً لم تصرفه ، فإن قلت : لم هو مثل جعفر؟ فلأن الألف لما امتنع دخول تاء التأنيث عليه لحظر التسمية ، شابَهَ ألف التأنيث.

فعـــلان فعلـــي يكونـــان ممتنعـــين عـــن التـــاء ؛ فيقـــوى أمـــر الشـــبه بـــألف التأنيث[(١)].

ألا تـرى أن تـاء التأنيـث لا تدخلـه فـي هـذه الحـال؟ ؛ كمـا لا تـدخل علـى ذِفْـرَى فيقـول مـن لـم يُنَـوِّن ، وحُبْلـى ، ومـا أشـبهه فقـد اجتمـع الألفـان مـن أرْطَـى ، وحُبْلـى فـي أنّ كـل واحـد منهمـا يمتنع دخول تاء التأنيث عليه ، فامتنع من الانصراف لذلك ، والتعريف.أ.هـ

وقـال ابـن يعـيش ١٦٩/١ : " فأمّـا الألـف الزائـدة للإلحـاق ؛ نحـو : "أرْطًـى" ، و"حَبَنْطًـى" ، ومـا أشـبه ذلـك مـن الأسـماء المـذكرة التـي فـي آخرهـا ألـفٌ زائـدةٌ ، فهـي تنصـرف فـي النكـرة ؛ نحـو : " هذا أرْطًى" ، و"رأيت أرطًى" ، و"مررت بأرطًى". فتنوينُه دليل على تذكيره ، وصرفِه.

فـإن سـمّيت بـه رجـلًا ، لـم ينصـرف للتعريـف ، وشَـبَهِ ألفِـه بـألف التأنيـث مـن حيـث إنهـا زائـدةٌ ، وإنهـا لا تـدخل عليهـا تـاءُ التأنيـث؛ لأن العلميـة تحظـر الزيـادةَ ؛ كمـا تحظـر الـنقصَ ، فتقـول: " هذا أرطَى مُقْبلًا"من غير تنوين.أ.هـ

(١) في النســـخة (ب) التانيث.

الفصل الثالث : في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف مضافة.

كلام السكاكي **وهي إظهار الاجتناب بألطف وجه ، وأقربه عن أن يقوى خلاف قياس فيها ، بيان ذلك : أن فوه ، وذو مال لو أعربا بترك إشباع الحركات ؛ لكانا قد بقيا على حرف واحد ، وكان حذف العين ، واللام منهما ، واقعاً في غاية خلاف القياس .**

وأبوه ، وأخوه ، وحموها لو تركت على حرفين بإعرابها بالحركات ؛ لكان خلاف القياس في حذف الثالث منها أقوى في ؛ نحو : غد ، ويد ؛ لكون التكميل في أسماء العقلاء أدخل في الطلب منه في غيرها ، وقد مهد هذه القاعدة الإمام عبد القاهر في مقتصده فليطلب هناك .

وأما هن ؛ فلكونه كناية عن أسماء الأجناس اندرج بحكم التغليب بعد تنزيل الكناية منزلة المكنى عنه بحكم العرف في أسماء العقلاء .

والسبب في ترك ذلك في الإفراد ؛ هو امتناع إظهاره في الأغلب بشهادة اعتبار ؛ نحو :أبون أبان أبين في المنون ، ونحو : الأبو الكريم الأبا الكريم الأبي الكريم في غير المنون. (١)

كلام الشارح (**قوله : في علة إعراب الأسماء الستة**(٢) **بالحروف**) قد اختلف في ذلك ؛ فمنهم من قال إن هذه الحروف ليست بإعراب لكنها علامات ، والإعراب مقدر فيها.

ومنهم من ذهب إلى أن الحركات التى قبلها هى الإعراب ، وهذه حروف إشباع.

والكوفيون على أنها معربة بالحروف ، وبالحركات التى قبلها – أيضا

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٤٩-١٥٠.

(٢) في النســـخة (ب) ساقطة.

– ، وبعض العرب يأتي بها بالألف في الأحوال كلها ؛ كالعصا[١] ومنه قول أبى حنيفة[٢] : لا ولو رماه باب قبيس[٣].

---

(١) ذكر النُّحاةُ في إعراب الأسماء السّتّة أقوالاً كثيرة ، أوصلها السّيوطيّ إلى اثني عشر قولاً؛ من أشهر تلك الأقوال:–

إنّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

وقيل: إنها معربة بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

وقيل: إنها معربة من مكانين بالحركات ، والحروف معًا.

ينظر : الكتاب ٣٥٩/٣ ، ٣٦٠ ، ٤١٢ ، والمقتضب ١٥٤/٢ ، ١٥٥ ، والمرتجل ٥٤ ، والإنصاف ١٧/١ ، والتّبيين١٩٣ ، وشرح المفصّل ٥١/١ ، ٥٢ ، وشرح الرّضيّ ٢٧/١ ، وشرح التّسهيل ٤٣/١ ، وتوضيح المقاصد ٦٨/١ – ٧٠ ، وائتلاف النُّصرة٢٨ ، والهمع ١٣٨/١.

(٢) أبوحنيفة النعمان بن ثابت الكوفيّ فقيه ، وعالم مسلم ، وأول الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، والجماعة ، وصاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي .

ويُعد أبو حنيفة من التابعين ، فقد لقي عدداً من الصحابة منهم أنس بن مالك ، وكان معروفاً بالورع ، وكثرة العبادة ، والوقار ، والإخلاص ، وقوة الشخصية. كان أبو حنيفة يعتمد في فقهه على ستة مصادرهي :القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والإجماع ، والقياس ، والاستحسان ، والعُرف ، والعادة.

وُلد أبو حنيفة بالكوفة ، ونشأ فيها ، وتوفي في بغداد سنة١٥٠هـ ، ودُفن في مقبرة الخيزران في بغداد ، وبني بجوار قبره جامع الإمام الأعظم عام٣٧٥هـ.

تنظر ترجمته في تاريخ بغداد ، وذيوله لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفي: ٤٦٣هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – دراسة ، وتحقيق: مصطفي عبد القادر عطا – الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ـ٣٢٤/١٣ ، سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفي : ٧٤٨هـ) – المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م – ٣٩٠/٦ ، تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفي: ٨٥٢هـ) – مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند – الطبعة الأولى ، ١٣٢٦هـ–٤٤٩/١٠.

(٣) هذا النصُّ من كلام الإمام الفقيه أبي حنيفة النعمان ، إمام المذهب الحنفي ، ويرد في قصةٍ له مع أبي عمرو بن العلاء ، أوردها الزجاجي في "مجالس العلماء حيث قال في المجلس رقم (١١٠) ص١٨١:–

(**قولــه**[(١)] : **وهــى إظهــار الاجتنــاب**) وإنمـا جعـل مبنـى العلـة هـى الإظهـار ؛ لأنـه لـو كـان الاجتنـاب[(٢)] نفسـه علـة لإعرابهـا بـالحروف ؛ لكانـت معربـة بهـا فـي حالتى الإضافة ، والإفراد لحصول الاجتناب[(٣)] ؛ إذ ذاك [إما ظاهرا ، وتقديرا.

وإنمـا قـال بـألطف وجـه ، وأقربـه مـن المناسـبة ؛ لأن فـي ذلـك][(٤)] تـوفيرا علـى مقتضـى الإعـراب حقـه ، وقضـاء مـن حـق مـا تقتضـيه الأسـماء مـن ثبـوت هـذه الحـروف ، ولأنـه لـم يـذهب إلـى أن[(٥)] مـا قبلهـا إعـراب ، وأن هـذه الحـروف زيـادات[(٦)] نشـأت[(٧)] إشـباعا ؛ لأن فـي ذلـك مخالفـة القيـاس ؛ فكـان مـا ذهـب إليـه ألطف وجه ، وأقربه من المناسبة .

فإن قلت : إعرابه[(٨)] بالحروف مما يستلزم مخالفة القياس باعتبارين .

وذلـك أن هـذه الحـروف إن كانـت مـن نفس الكلمـة ؛ لـزم مخالفـة[(٩)] القيـاس مـن حيـث إنهـا أعربـت بـالحروف دون الحركـات[(١٠)] ومـن حيـث إعرابهـا يكـون –

"حـدثنا عبـدالله بـن سـليمان بـن عمـر بـن شـبَّة عـن يزيـد بـن خـلاَّد الأرقـط عـن أبـي عمـرو بـن العـلاء أنــه سـمع أبـا حنيفـة يبطـل القـود إلا مـا كــان قـتلاً بحديـد ، فقـال لـه أبـو عمـرو أرأيـت إن ضـربه بكـذا ، أرأيـت إن ضـربه بكـذا؟ قـال : لـو ضـربه بـأبو قبـيس لـم يكـن عليـه قَـوَد ، فقال أبو عمرو هذا كلام شنع ؛ قال : وما الشنع؟ قال : ولا تعرف الشنع أيضًا!

ينظـر : مجـالس العلمـاء – لأبـى القاسـم الزجـاجى (٣٤٠هــ) . تحقيـق/ عبـد السـلام هـارون– مكتبة الخانجى – ط٣ – ١٩٩٩م – ص١٨١ .

(١) في النــــــسخة (ب) ساقطة.

(٢) في النــــــسخة (ب) الاحتاب.

(٣) في النــــــسخة (ب) الاحتاب.

(٤) في النــــــسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٥) في النــــــسخة (ب) ساقط.

(٦) في النــــــسخة (ب) ياداب.

(٧) في النــــــسخة (ب) نساب.

(٨) في النــــــسخة (ب) إعرابها.

(٩) في النــــــسخة (ب) مخالفية.

(١٠) في النــــــسخة (ب) الحكاية.

حينئذ – بعض الكلمة ؛ لزم الأمر الأول مع فوات ما ذكر ، وذلك أنه – حينئذ – يكون في فوه[١][٢] ، وذو مال[٣] حرف واحد من الأصول ، ولا يحصل تكميل الأسماء الباقية ؛ لكون هذه الحروف زيادة .

قلنا : لا نسلم فوات ما ذكر ؛ لجواز ألا[٤] يكون من نفس الكلمة ، ويكون بدلا من المحذوف .

(**قوله : خلاف قياس**) وإنما قال [قياس[٥] بالتنكير ليعم[٦] ؛ لأن تقوى خلاف القياس في فصل فوه[٧] وذو مال عند تقوى خلاف القياس في سائر الأسماء ؛ فكأنه[٨] قال ؛ أي[٩] قياس كان (قوله لو أعرب) بترك إشباع

---

(١) في النسخة (ب) بزيادة(قوة).

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٦٥ : "وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله فوهٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم ؛ بمنزلة العين ؛ نحو : ميم دمٍ ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر ، والنصب ، والإضافة ، والتثنية.

فمن ترك دمٌ على حاله إذا إضاف ، ترك فمٌ على حاله ، ومن ردَّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام ؛ كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ.أ.هـ

ويُشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زَوَالُ الميم منه ؛ نحو : (هذا فُوهُ) و(رأيتُ فاهُ) و(نظرتُ إلى فيه) . ينظر : ابن عقيل ١/٥٠ ، والهمع ١/١٣٥.

وفي (فم) عشر لغات ذكرها العلماء.

ينظر : شرح التّسهيل ١/٤٧ ، ٤٨ ، وتوضيح المقاصد ١/٧١ ، والهمع ١/١٤١ ، والأشمونيّ ١/٦٩.

(٣) ، ويُشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب ؛ نحو : (جاءني ذُو مالٍ) أي:صاحبُ مالٍ ، احترازًا من (ذو) الموصولة في لغة طيء ؛ فإنها مبنيّة على الأعرف.

ينظر : توضيح المقاصِد ١/٧١ ، وابن عقيل ١/٤٨ ، والهمع ١/١٣٥.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) لنعم.

(٧) في النسخة (ب) قوة.

(٨) في النسخة (ب) وكانه.

(٩) في النسخة (ب) إنما.

الحركات بقيا على حرف واحد ؛ بناء هذه الحروف بدليل اختلافها بحسب اختلاف العوامل ؛ فلو أعربت بالحركات مكان هذه الحروف بقيا على حرف واحد بِالضَّرُورَةِ ، وذلك في غاية[1] خلاف القياس ؛ إذ ليس يكون اسم متمكن على حرف واحد .

(**قوله : وأبوه ، وأخوه ، وحموها**) لو تركت على حرفين بواسطة إعرابها بالحركات مكان الحرف ؛ كان خلاف القياس في حذف الآخر[2] منها أقوى [3] في غيرها ؛ لأن مطلوبية التكميل في هذه الأسماء بأن يكون على ثلاثة أحرف فوق مطلوبيته في ؛ نحو[4] : غد ، وذلك أن هذه الأسماء أسماء العقلاء ؛ فكان المناسب تكميلها من حق التناسب بين الاسم ، والمسمى .

(**قوله : وإما هن**) يعني : أن هن[5] كناية عن اسم الجنس ، وفي الجنس العاقل ، وغير العاقل ينظم في سلك أسماء العقلاء ؛ تغليبا[6] للعاقل على غيره ، وأجرى مجرى أخ ، وأب ، وحم[7] في الإعراب بالحروف ؛ كما أعربت بها .

---

(١) في النسخة (ب) غايت.

(٢) في النسخة (ب) الأواخر.

(٣) في النسخة (ب) بزيادة(منه).

(٤) في النسخة (ب) ساقطة.

(٥) الهَنُ: كلمةٌ يكنّى بها عن أسماء الأجناس ، كرجل ، وفرس ، وغيرهما.

وقيل: يُطلق على الشّيء المستهجن الذّكر من العورة ، والفعل القبيح.

وقيل: عن الفرج خاصّة.

ينظر : اللّسان (هنا) ١٥/٣٦٥ - ٣٦٩ ، وشرح قطر النّدى ٥٤ ، والتّصريح ١/٦٤ ، والأشمونيّ ١/٦٩.

(٦) في النسخة (ب) تعليبا.

(٧) حمو المرأة: أبو زوجها ، وأخو زوجها ، وكلّ من ولي الزّوج من قرابته فهم أحماء المرأة.

وحمو الرّجل: أبو امرأته ، أو أخوها ، أو عمّها.

(**قولـه : بعـد تنزيـل الكنايـة**) هـذا جـواب عمـا يـرد ، وهـو أن يقـال : إنمـا يصـح نظمـه فـي سـلك أسـماء العقـلاء بحكـم التغليـب ؛ أن لـو لـم يكـن كنايـة عـن الاسـم ؛ بـل عـن الجـنس ؛ فقـال بعـد مـا ينـزل[١] منزلـة ذلـك الاسـم المكنـى عنـه بحكـم العـرف ؛ لأنـه يكنـى بـه عـن الأجنـاس فـي عـرف اللغـة ، وإن كـان فـي الأصـل كنايـة عـن أسمائها كـان مـن أسـماء الأجنـاس بحكـم التنزيـل ثـم جعـل من أسماء العقلاء بحكم التغليب.

(**قولـــه : فـــي الأغلـــب**) لأنهـا [٢] بـالتنوين ، وغيـره ؛ كـلام التعريـف ، وغيـر ذلـك ممـا يعقبهـا ؛ فيكـون إظهـار الاجتنـاب ممتنعـا فـي الأغلـب فـي حـال الإفـراد دون حـال الإضـافة ؛ قـال سـقوطها بـالتنوين غيـر متصـور ؛ لمكـان الإضافة .

ولقائـل أن يقـول : لا نسـلم أنـه[٣] لـو أعربـا بتـرك إشـباع الحركـات ؛ لكانـا قـد بقيا على حرف واحد ؛ لجواز أن يكون بالألف في جميع الأحوال .

فإن قلت : المراد أنه لو أعربا ترك هذه الحروف جمع .

قلنـا : لا نسـلم وإنمـا يكـون كـذلك أن لـو لـم يكـن مكانهـا بـدل ؛ مثـل أن يقـال : فمه إذا ترك الإشباع .

ولا نسـلم أن مـا ذكـر مـن حـديث التناسـب ممـا يقتضـى إثبـات هـذه الحـروف ، ولو اقتضى لما حذفت ابتداء[٤].

ينظـــر : شـــرح التّســـهيل ١/٤٤ ، واللّســـان (حمـــا) ١٤/١٩٧ ، وتوضـــيح المقاصـــد ١/٧٢ ، وشرح قطر النّدى ٥٤.

وفـــي (الحمـــو) ســـتّ لغـــات ذكرهـــا العلمـــاء. ينظـــر : التّوطئـــة ١٢٤ ، وشـــرح التّســـهيل ١/٤٤ ، ٤٥ ، والبســـــيط ١/١٩٦ ، واللّســـــان (حمـــــا) ١٤/١٩٧ ، وتوضـــــيح المقاصـــــد ١/٧٧ ، والأشمونيّ ١/٧١.

(١) في النســخة (ب) مانزل.

(٢) في النســخة (ب) بزيادة(يسقط).

(٣) في النســخة (ب) ساقط.

(٤) في النســخة (ب) أبدلا.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لانسلم أنه مما يقتضى أن يكون إعراب هذه الأسماء بالحروف .

ويمكن أن يقال : زيدت هذه الأسماء بالحروف ، ويمكن أن يقال : زيدت هذه الحروف في حال الإضافة دون حال الإفراد لما ذكر ، وجعلت إعرابا لقصد التخفيف[١] ؛ إذ لايحتاج إذ ذاك إلى أمر سوى ذلك ؛ فيحصل هناك اعتبار الإعراب مع اعتبار التناسب.

(**قوله : [وإنما هن]** [٢])؛ فلكونه كناية عن أسماء الأجناس.

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنها كناية عن الأسماء ؛ بل عن الأشياء[٣] المستهجن[٤] ذكرها ؛ ألا ترى أنه يقال ؛ قد بدا هنها[٥] ، أو هنه ، ولا يراد الاسم .

فإن قلت : جاز أن يكون كناية عن الاسم في الأصل ثم منزلة ذلك الاسم في عرف اللغة .

قلنا : المصير إلى ذلك خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه من غير ضرورة ؛ على أن المرجع في هذا البحث إلى اللغة .

(**قوله : بحكم التغليب**[٦]) ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو كان موضوعا وضعا عاما بحيث يشمل جنس العقلاء ، وغيره .

أما إذا كان موضوعا وضعا خاصا بأن يكون كناية عن الأجناس [٧]

---

(١) في النسخة (ب) التحقيق.

(٢) في النسخة (ب) وأما هو .

(٣) في النسخة (ب) الأشيا.

(٤) في النسخة (ب) المتهجن.

(٥) في النسخة (ب)هها.

(٦) في النسخة (ب) التعليب.

(٧) في النسخة (ب) الأحناس.

المستقبح ذكرها سوى جنس العقلاء ؛ فلا ، والمرجع[1] في ذلك إلى اللغة – أيضا – .

(١) في النسخة (ب) ولا لمرجع.

الفصل الرابع : في علة إعراب المثنى ، والمجموع على ما هو عليه

كلام السكاكي

الكلام في ذلك على الوجه المستقصى مذكور في كتابنا شرح الجمل للإمام عبد القاهر رحمة الله عليه ، ولكنا نورد من ذلك ههنا ما هو شرط الموضع.

اعلم أن التثنية ، والجمع إذا أريد وضع طريقة لهما ؛ لزم اعتبار تغيير ، وأن يكون ذلك في الاسم ، وأن يكون في آخره ، وأن يكون بالزيادة ، ولأخذ الإعراب التبديل ، وأن تكون واحدة ؛ بناء لجميع ذلك على المقدمة الأولى .

وأن تكون من حروف المد ؛ لكونها خفيفة لذواتها قريبة الوقوع ؛ لكثرة دورها إما بأنفسها ، أو بأبعاضها ، وقد مرنت لذلك بها الألسن ، واستأنست المسامع ، وألفتها الطباع ، ومالت إليها النفوس ، وأن يكون فيها دليل الإعراب محافظة عليه ، وحسن نظر له لامتناع المدات عن التحريك ، وجمعا بين الغرضين.

لكن استلزام المحافظة عليه في أحواله الثلاث : حالتي التثنية ، والجمع بالمدات الثلاث ؛ الاشتراك في كل واحدة منهن المخالف للقياس أوجب إلغاءها في بعض الأحوال ؛ تقليلا للاشتراك في الحروف .

وحين آل الأمر إلى جعل بعض الحروف مشتركا دون بعض تعينت الياء التي من شأنها استواء النسبة إلى الخفة ، والثقل ، وإلى مخرجي أختيها للاشتراك الذي من شأنه استواء النسبة إلى المعنيين ، وانقسمت أختاها على التثنية ، والجمع لجهتي التقدم ، والتأخر ، ثم لما قدم الرفع في الاعتبار كونه حصة الفاعل المتقدم فيه ؛ كما سبق ؛ تعينت له ، ثم تعينت الياء لأخويه فيهما ، وأصلا للجر منهما ؛ لما بينهما وبينه من النسب ما ليس بينها وبين النصب ؛ فحصل إعراب المثنى ، والمجموع على ما ترى .

وأما النون فالأقرب فيه أنه لما اعتبر الإعراب الذي هو للاسم بحكم الأصالة في التثنية ، والجمع على حدها للجهة المذكورة .

واستهجن إلغاؤه فيهما لمناسبات تآخذت في ذلك امتنع بحكم رعاية ذلك ؛ بناء المثنى ، والمجموع جمع السلامة ، ولذلك اختلف في ؛ نحو : ذان ، واللذان ، واللذون ، والذين بين أن يحكم فيها بالتثنية ، والجمع ، وبين أن لا يحكم فتنظم في سلك أبانان ، وعمايتان ، وعشرون ، وثلاثون ، وما شاكل ذلك . (١)

كلام الشارح

(**قوله : في علة**(٢) **إعراب المثنى ، والمجموع على ما هو عليه**) من كونه بالحروف فيهما ، أو بالحركات تقديرا ، والحروف دالة على خصوصية الإعراب ؛ بناء على ما يحمله لفظ الكتاب ؛ كما يظهر لك عن قريب .

(**قوله : ما هو شرط الموضع**) أي : لا يتعرض لشرح الأحوال(٣) وبيان ، وجوهها ، ولكنا نقتصر على ذكر ما نحن متعرضون(٤) له من غير تذييل(٥).

(**قوله : إذا أريد وضع طريقة لها**(٦)) هذا إشارة منه إلى ملازمة(٧) وإلى ثبوت ملزومها ، وكل واحد من الملازمة ، وثبوت الملزوم بين .

وذلك أنه إذا أريد وضع طريقة لهما وجب تغيير ما ؛ ليحصل الفرق بين المفرد ، وبين التثنيه ، والجمع ، ولأنه لو سلك لهما(٨) طريقة مستأنفة

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ ١٥٠-١٥١.
(٢) في النسخة (ب) علم.
(٣) في النسخة (ب) الأقوال.
(٤) في النسخة (ب) متعوضون.
(٥) في النسخة (ب) بدليل.
(٦) في النسخة (ب) مهما.
(٧) في النسخة (ب) الملازمة.
(٨) في النسخة (ب) مما مهما.

من غير تغيير في المفرد ؛ لزم الانتشار[١].

ولقائل أن يقول : كان الوجه أن يقال : إذا أريد وضع طريقة لكل منهما ؛ لمكان الاختلاف بين مفهومى التثنيه ، والجمع ، ويجوز أن يكون ذلك مرادا بقوله لهما ؛ على أن يكون القصد إلى المجموع[٢] العددى .

(**قوله : وأن يكون ذلك في الاسم**) أى : ذلك التغيير في نفس الاسم[٣] ؛ لا أن يكون منفصلا عنه ؛ لأن التثنيه ، والجمع قيد غير مفارق ، واعتبار بالاسم لاحق ؛ فوجب أن يكون في نفسه ؛ قضاء من حق التناسب .

ولو قال لزم اعتبار تغيير في الاسم ، واستغنى عن قوله ، وأن يكون ذلك في الاسم ؛ لكان أولى ؛ لمكان الاختصار.

(**قوله : وأن يكون ذلك في آخر الاسم**) ؛ لأن كل واحد من التثنيه ، والجمع اعتبار متأخر ؛ فناسب أن يكون التغييرالدال على ذلك مرعيا[٤].

(**قوله : وأن يكون واحده**) لأن في المصير إلى الأكثر خروجا من المناسبة ، وهى [٥] ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة .

(**قوله: نبأ[٦] لجميع ذلك على المقدمة الأولى)** ؛ كما أشرنا إلى جميع ذلك [شيئا فشيئا][٧] .

---

(١) في النسخة (ب) الانشاء.

(٢) في النسخة (ب) الجموع.

(٣) المثنّى لما كان لا يصلح إلا لو جه واحد ؛ فلم يكن (مسلمان) لا كثر من اثنين ، فكان ما يعقل ، وما لا يعقل واحد في المثنّى ، ولم يحتج إلى الفرق بين الصّيغتين ، بخلاف الجمع فإنه يحتمل القِلّة ، والكثرة فلهذا افترقت صيَغُ الجمع. ينظر : حاشية يس على التّصريح ٦٦/١.

(٤) في النسخة (ب) متأخرا.

(٥) في النسخة (ب) وهو .

(٦) في النسخة (ب) بناء.

(٧) في النسخة (ب) شيا فشيا.

ولقائل أن يقول: كان من حق جمع[1] المكسر أن يكون[2] بالتغيير[3] بواسطة الزيادة في آخر الاسم ؛ بناء على ما ذكر .

لأن الجمعية مطلقا قيد متأخر ، ومعنى زائد[4]؛ فكان[5] من حقه ذلك.

---

(١) في النسخة (ب) حميع.

(٢) في النسخة (ب) يقول .

(٣) التّغيير الّذي يقع فيه على ثلاثة أَضْرُبٍ:-

أَحَدُهَا: بزيادة؛ كقولك : في جمع (ثَوْبٍ) : أَثْواب.

الثّاني: بنقصان؛ كقولك : في جمع (كتاب) و(إزارٍ) : كُتُب ، وأُزُر.

الثّالث: أَن يأتي على عَددِ حُرُوفهِ مع تغيير الحركة ، والسّكون؛ كقولك : في جمع (رَهْنٍ) و(سَقْفٍ) : رُهُن ، وسُقُف.

ينظر : شرح الملحة ٢٠٦/١.

وتغيير نظم الواحد ، وبناؤه يكون لفظًا ، أو تقديرًا؛ نحو : (فُلْك) فإنه يُطلق على الواحد ، وعلى الجمع ، وفاؤها مضمومة.

لكنّ التقدير : مختلف؛ أمّا الواحد فكقوله تعالى: {فِي الْفُلْكِ المشْحُونِ} [الشّعراء: ١١٩] ، وضمّة الفاء حينئذ ؛ بمنزلة ضمّ الفاء في (قُفْل).

وأما الجمع فكقوله تعالى: {حَتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وجَرَيْنَ} [يونس:٢٢] ، والضّمّة ؛ بمنزلة ضمّة الجمع في (حُمْر) .

ينظر : أسرار العربيّة ٦٤ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٢/١.

وبعضهم قَسَّم التّغيير اللّفظي إلى ستّة أقسام:-

لأنه إمّا بزيادة ، كـ (صِنْو) و(صِنْوان) ، أو بنقص ، كـ (تُخْمَة) و(تُخَم) ، أو تبديل شكل ، كـ (أَسَد) و(أُسْد) ، أو بزيادة ، وتبديل شكل ، كـ (رجل) و(رِجال) ، أو بنقص ، وتبديل شكل ، كـ (رَسُول) و(رُسُل) ، أو بهنّ ، كـ (غُلام) و(غِلمان) .

ينظر : أوضح المسالك ٢٥٤/٣ ، والتّصريح ٣٠٠/٢ ، والأشمونيّ ١١٩/٤.

وإنّما أُعرب بالحركات؛ لأن الغرض - ، وهو الفرق بين المعاني - يحصل بها ، وإذا حصل الغرض بالأخفّ ؛ فلا يعدل عنه إلى غيره ، ولأن بناءه لما كان مخترعًا كبناء الواحد أُعرب ك إعرابه".

ينظر : شرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٩٢/١.

(٤) في النسخة (ب) زايد.

(٥) في النسخة (ب) وكان.

ويمكن أن يقال : بأن[١] الكسر موضوع لما فوق الاثنين بالغا ما بلغ ؛ فكثر استعماله بسبب كثرة جزئياته[٢] ولما كثر وضعوا له طرقا شتى ؛ لأن الشئ إذا كثر في كلامهم أكثروا طرق الاستعمال [فيه] [٣] وحمل مكسر القلة على مكسر الكثرة ؛ لاتحادهما[٤] في التكسير[٥].

(**قوله : خفيفة لذواتها**) ؛ لأن السكون لحروف المد[٦] خفيفة من حيث إنها لاتغيب عن الأذهان ؛ فإذا احتيج إلى زيادة عينت لها لحضور[٧] هذه

---

(١) في النسخة (ب) باب.

(٢) في النسخة (ب) جريانه.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) لا تحادها.

(٥) قال ابن الصائغ في شرح الملحة ٢٠٧/١ : "ويُسْتَعْمَلُ كُلٌّ منها في موضع الآخر مجازًا.أ.هـ

قال الصبان ١٢٠/٤: "أي: إن كان للمفرد الجمعان؛ أمّا إذا لم يكن له إلا جمع قلّة ، أو جمع كثرة ؛ فلا تَجَوّز ؛لأنه حينئذٍ من قبيل المشترك". أ.هـ

(٦) في النسخة (ب) بزيادة :(لذواتها ولا ن حروف المد).

وحروف العلّة إن كانت متحرّكة لا تسمّى حروف المدّ ، واللّين؛ لا نتفائهما فيها ، وهذا في غير الألف ، وإن كانت ساكنةً تسمّى حروفَ اللّين لما فيها من اللّين لا تّساع مخرجها ؛ لأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللّسان ، وحينئذ إن كانت حركاتُ ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضمومًا ، والألف مفتوحًا ، والياء مكسورًا ، تُسمّى حروف المدّ أيضًا لما فيها من اللّين ، والامتداد ؛ نحو : (قال ، يقول) و(باع ، يبيع) وإلاّ تُسمّى حروف اللّين لا المدّ لا نتفائه فيها؛ هذا في الواو ، والياء.

وأمّا الألف فيكون حرف مدّ أبدًا.

وقيل: سمّيت حروف المدّ ، واللّين ؛ لأنها تخرج في لين من غير كُلْفة على اللّسان ، وذلك لا تّساع مخرجها؛ فإن المخرَج إذا اتّسع انتشر الصّوت ، وامتدّ ، ولأن ، وإذا ضاق انضغط فيه الصّوت ، وصَلُبَ.

ينظر : شرح مختصر التصريف العزّي في فنّ الصّرف ، للتفتازاني ، تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرّم ، ذات السّلاسل ، الكويت ، ط (١) ١٩٨٣م – ص ١٠٦.

(٧) في النسخة (ب) لحصول.

دون مـا سـواها ؛ لكـون كـل كـلام ممـا لايخلـوا عنهـا ، أو عـن أبعاضـها ، وهى الحركات على ما سبق.

(قوله : وقد رنت[١] **لذلك بها الألسن)** جملة استئنافية[٢].

فـإن قلـت : كيـف يكـون كثـرة الـدور سـببا لاسـتئناس[٣] السـامع[٤] وميـل[٥] النفوس إليها ، وهى مجبولة[٦]على كراهة المعاد.

قلنـا: يـأتى الكـلام علـى ذلـك فـي القسـم الثالـث مـن الكتـاب إن شـاء الله تعالى[٧].

(قولـه : وأن يكـون فيهـا دليـل الإعـراب) قـال أكثـر البصـريين الأحـرف الثلاثـة فـي التثنيـه ، والجمـع أحـرف إعـراب بمنزلـة الـدال مـن زيـد[٨] والكوفيونـإعراب ، والأخفـش ، والمـازنى[٩] والمبـرد دلائـل الإعـراب ، والجرمـى[١٠] انقلابها إعراب.

---

(١) في النسخة (ب) مرت.

(٢) في النسخة (ب) حملة استينافية.

(٣) في النسخة (ب) لا ستيناس.

(٤) في النسخة (ب) المسامع.

(٥) في النسخة (ب) ومثل.

(٦) في النسخة (ب) محبولة.

(٧) في النسخة (ب) تع.

(٨) في النسخة (ب) أمر.

(٩) في النسخة (ب) والمارني.

(١٠) الجرمـيّ هـو صـالح بـن إسـحاق ، أبـو عمـر الجرمـيّ: نحـويّ ، بصـريّ ، ممـن اجتمـع لـه صـحّة المـذهب ، وصـحّة الاعتقـاد؛ أخـذ عـن الأخفـش ، ويـونس ، ومـن مصـنّفاته: كتـاب الفرخ ، وكتاب غريب سيبويه؛ توفّي سنة (٢٢٥هـ) .

ينظـر : أخبـار النّحـويّين البصـريّين ٨٤ ، ٨٥ ، وطبقـات النّحـويّين واللّغـويّين ٧٤ ، ٧٥ ، ونزهـة الألبّـاء ١١٤ ، وإنبـاه الـرّواة ٢/ ٨٠ – ٨٢ ، وإشـارة التّعيـين ١٤٥ ، وبُغيـة الوُعـاة ٢/ ٨ ، ٩.

والزجاج[١] مبنيان[٢] وهذا خلاف الإجماع لم يقل به غيره[٣].

وقول المصنف به[٤] ظاهر في أنها دلائل الإعراب لا نفس الإعراب ؛ كما هو رأى الأخفش ؛ إذ لو كان المراد ذلك لقيل ، وأن[٥] يكون نفس الإعراب .

فإن قلت : إنما يكون مؤذنا بذلك ؛ أن لو قال : وأن يكون دلائل الإعراب ، وكم بين قولك [٦] وأن يكون فيها دلائل الإعراب.

قلنا : لو[٧] كان خصوصية الزيادة مما يدل على خصوصية الإعراب ، وخصوصية الزيادة فيها ؛ صح منه أن يقول فيها دليل الإعراب .

---

(١) الزّجّاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل ، النّحويّ ، البصريّ: لزم المبرّد ، ومن مصنفّاته: معاني القرآن ، وفعلت ، وأفْعَلت ، وما ينصرف ، وما لا ينصرف؛ توفّي سنة (٣١١هـ) .

ينظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ١١١ ، ونزهة الألبّاء ١٨٣ ، وإنباه الرّواة ١/١٩٤ ، وإشارة التّعيين ١٢ ، وبُغية الوُعاة ١/٤١١.

(٢) اختلف النّحويّون في حرف الإعراب في التّثنية ، والجمع:-

فذهب سيبويه إلى أن الألف ، والواو ، والياء هي حروف الإعراب

وذهب أبو الحسن الأخفش ، والمبرّد إلى أنها تدلّ على الإعراب ، وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب .

وذهب أبو عمر الجرميّ إلى أن انقلابها هو الإعراب .

وذهب قُطْرُب ، والفرّاء ، والزّياديّ إلى أنها هي الإعراب .

ينظر : الكتاب ١/١٧ ، والمقتضب ٢/١٥٣ ، ١٥٤ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٩٥ ، وأسرار العربيّة ٥١ ، ٥٢ ، والإنصاف١/٣٣ - ٣٩ ، وكشف المشْكِل ١/٢٦١ ، والتّبيين ٢٠٣ ، واللّباب ١/١٠٣ ، وشرح التّسهيل ١/٧٤ ، وائتلاف النُّصرة ٢٩ ، والأشمونيّ ١/٨٨.

(٣) في النسخة (ب) غير قول.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

(٥) في النسخة (ب) أن.

(٦) في النسخة (ب) بزيادة :(، وأن يكون فيها دليل الإعراب).

(٧) في النسخة (ب) لما.

فـإن قلـت : كيـف يلـزم مـن القـول بأنهـا دلائـل الإعـراب المحافظـة عليـه ، وجنس[١] النظر له .

قلنـا : لمـا مـر[٢] ذلـك مـن رعايـة جانـب الإعـراب من حيـث إن الغـرض[٣] مـن الإعـراب ، وهـو الإشـعار ممـا يحصـل بجعـل هـذه الحـروف دلائـل ؛ فيحصـل المحافظة عليه باعتبار حصول الغرض[٤].

(**قولـــه**[٥] : **لامتنــــاع المــــدات**) تعليـل لمقـدار[٦] وهـو أن يقـال : لمـاذا يحـافظ [٧] بجعـل هـذه الحـروف دلائـل ؛ فقيـل لأنـه لمـا امتنـع المحافظـة عليـه بواسطة التحريك حوفظ عليه بجعل هذه الحروف دلائل.

فإن قلت : هلا[٨] زعمت أنها نفس الإعراب ؛ كما هو قول الكوفيين .

قلنـا : لأنهـا مـن نفـس الكلمـة ، ولأنهـا متوسـطة ، أو بمنزلـة المتوسـطة[٩] والأصـل فـي الإعـراب ألا[١٠] يكـون كـذلك ؛ علـى أن قولـه بعـد هـذا تعينـت الألـف ، والـواو للرفـع ، واليـاء للجـر ظـاهر فـي أن هـذه الحـروف إعـراب ؛ فلـو حملـت كـلام المصـنف علـى قـول الأخفـش ؛ كـان المـراد بتعـين الألـف ، والـواو للرفـع تعينها له بحسب دلالتها عليه .

---

(١) في النســـخة (ب) وحسن .

(٢) في النســـخة (ب) في .

(٣) في النســـخة (ب) العوض.

(٤) في النســـخة (ب) العرض.

(٥) في النســـخة (ب) ساقطة.

(٦) في النســـخة (ب) المقدر.

(٧) في النســـخة (ب) بزيادة :(عليه باعتبار).

(٨) في النســـخة (ب) هذا .

(٩) في النســـخة (ب) المتوسط.

(١٠) في النســـخة (ب) أن لا .

وإن ذهبت في ذلك إلى قول الكوفيين ؛ لزم تأويل[١] كلام المصنف ، وهو قوله ، وأن يكون فيها دليل الإعراب إن أمكن .

فإن قلت : إنما يصح قوله لامتناع المدات عن التحريك ؛ أن لو كانت حروف التثنية ، والجمع كلها مدات لكن ليس كذلك ؛ فإن الياء في التثنية ليست هذه فهى قابلة للحركة .

قلنا : الأصل أن تكون مدة لما ذكر لكن أخرجت عن الأصل ؛ للفرق بين التثنية ، والجمع فتركت على سكونها اعتبارا للأصل .

(**قوله**[٢] **: لكن استلزام**[٣] **المحافظة**) [٤] على ، وجوه الإعراب كلها بالمدات في التثنية ، وفي الجمع مما يستلزم الاشتراك في كل واحد منهما ، والاشتراك خلاف الأصل ؛ لأنه[٥] لإفضائه[٦] إلى الإلباس وجب إلغاء المحافظة على الإعراب في بعض أحواله ؛ تقليلا للاشتراك .

ولما لزم أن يكون بعض الحروف مشتركا ، وبعضها غير مشترك ناسب أن يجعل الياء مشتركا ؛ لكون الياء مناسبة للاشتراك الذى من شأنه[٧] اشتراك النسبة إلى المعانى ؛ لأنها مستوية النسبة إلى الخفة ، والنقل ، وإلى مخرجى الواو ، والألف ؛ لأن الواو شفوى ، والألف حلقى ، والياء ما بينتى .

---

(١) في النسخة (ب) تاويل.

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣) في النسخة (ب) استلزم.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة :(يعني لما كان المحافظة)

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) لا فضايه.

(٧) في النسخة (ب) صانه.

(**قولـه : وانقسـمت الألـف ، والـواو علـى التثنيـة ، والجمـع باعتبـار التقـدم ، والتــأخر)** يعنــى : أن التثنيــة مقدمــة[١] فاســتأثر بــالأخف ، وهــو[٢] الألـف ، وبقـى الواو فتعين للجمع[٣] بِالضَّرُورَةِ .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه انقسم أختاها[٤] بجهتى التقدم ، والتأخر.

ولا نسـلم أن تقـدم التثنيــة ممــا يقتضــى اختصــاص الألــف بالتثنيــة ، ولا[٥] يجـوز أن يكـون ذلـك بجهتـى الكثـرة ، والقلــة[٦] ؛ فـإن التثنيــة عــام فــي جميــع الأســماء المتمكنــة ؛ بخــلاف الجمــع الــذى علــى حــدها ، ولمــا كثــر اســتأثر بــالأخف الــذى هــو الألــف بحكــم الكثــرة ، أو يكــون اختصــاص الألــف بالتثنيــة باعتبــار التقـدم ، والكسـرة جمعـا[٧] لا باعتبــار التقـدم ، وحـده ، ولأنــه لـو قيـل بـأن ذلك باعتبار التقدم ، وحده ؛ صح أن يقال : على وجه المعارضة ما ذكرت.

وإن أفــاد اختصــاص الألــف بالتثنيــة لكــن هنــا مــا يقتضــى اختصاصــه بالجمع ، وذلك أن الألف أخف ؛ فكان تخصيصة بما هو أثقل أولى .

(**قولــه : تعيينــا لــه**) أمــا تعـين الـواو فلأنــه يناسـب الرفـع ؛ لأن الـواو بمنزلـة الضـمة ، ولمـا تعـين الـواو للرفـع تعـين الألـف [٨] فـي التثنيـة ؛ لأن الألـف فـي التثنيـة بمنزلـة الـواو فـي الجمـع من حيث الاختصـاص ، ولـزم مـن تعـين الـواو ، والألــف للرفــع فــي كــل واحــد مــن التثنيــة ، والجمــع ؛ تعــين اليــاء للجــر ،

---

(١) في النـــــسخة (ب) متقدم.

(٢) في النـــــسخة (ب) وهو .

(٣) في النـــــسخة (ب) الجمع.

(٤) في النـــــسخة (ب) أحتاها.

(٥) في النـــــسخة (ب) ولم لا يجوز.

(٦) في النـــــسخة (ب) والثقلة.

(٧) في النـــــسخة (ب) جميعا.

(٨) في النـــــسخة (ب) بزيادة(له).

والنصب في [كل][1] واحد منهما ؛ على أن يكون أصلا للجر ؛ قضاء من حق التناسب.

(**قوله : وأصلا**) منصوب بكان[2] مقدرة ، وتقدير كان غير عزيز في كلامهم ، ومنصوب على أنه تمييز ، أو حال .

(، **وقوله : لما بينهما**[3] **إلى آخره**) تعليل لكونهما[4] له بطريق الأصالة ، وما هذه زائدة ؛ كما في قولك : خرجت ؛ كما خرج زيد ، وتسمى كافة[5].

(**قوله : وأما النون**)[6]، والأقرب[7] فيه في النون غير قوله ، والشيخ ذهب إلى هذا ، ورآه[8] أقرب[9] من غيره[10] .

---

(١) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٢) في النسخة (ب) لكان.

(٣) في النسخة (ب) بينها.

(٤) في النسخة (ب) لكونها.

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٥ : " قد زيدت "ما" في الكلام على ضربين: كافةً ، وغير كافة ، ومعنى الكافة : أن تكف ما تدخل عليه عما كان يُحدِث فيه قبل دخولها من العمل ، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرفِ ، والاسم ، والفعلِ.أ.هـ

(٦) النّون: دخلت المثنّى عِوَضًا من الحركات ، والتّنوين هذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب بعضُ النّحويّين إلى أنها عوضٌ من التّنوين وحده ؛ نحو : (رحيان) و(وعصوان) .

وقيل: إنها التّنوين نفسه.

وقال آخرون: إنها عوض من الحركة وحدها ؛ نحو : (الرّجلان) و(الفرسان) .

وذهب الفرّاء إلى أنها زيدت للفرق بين التّثنية ، والواحد المنصوب في ؛ نحو قولك: (رأيت زيدًا) . ينظر : أسرار العربيّة ٥٤ ، والتّبيين ٢١١ ، واللّباب ١٠٥/١ ، ١٠٦ ، وشرح التّسهيل ٧٥/١ ، والبسيط ٢٥٦/١.

(٧) في النسخة (ب) فالأقرب.

(٨) في النسخة (ب) وراءه.

(٩) في النسخة (ب) قرب.

(١٠) في النسخة (ب) غير.

ونحن[١] على أن نقرر هذا القول [٢]اختاره من غير تعرض لتقرير الغير من الأقوال ؛ تحرزا[٣] من الإسهاب[٤] فنقول المثنى يجب أن يكون معربا ، ومنصرفا لأن[٥] تثنية الاسم مما لا يوجب بناء ، ولا منع [الصرف] [٦].

وإذا كان كذلك لزم أن يحكم بنون التثنية بأنها تنوين حركت لاجتماع الساكنين[٧] ؛ قضاء من حق الانصراف .

---

(١) في النسخة (ب) ونحر.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة(الذي).

(٣) في النسخة (ب) تحوزا.

(٤) في النسخة (ب) الإطناب.

والإسْهاب: أسهب الرجل في الكلام: أي :أكثر.

قال أبو علي : إذآخرف الرجلُ ، وكثر كلامه قالوا : أسهب بفتح الهمزة فهو مُسْهَب ، بفتح الهاء ، وإذا أكثر في الصواب قالوا : أسهب بفتح الهمزة ، ومُسْهِب ، بكسر الهاء.

فالأول على غير قياس في اللفظ ، وهو قياس في المعنى ؛ لأن الفعل جاء شاذّاً في اللفظ ثم جاء الاسم على المعنى ؛ لأنه فُعِل به ذلك ، وهو له كاره.

والثاني طلبَ الإسهابَ ، وأراده.

وحكى بعضهم: أُسهب ، بضم الهمزة فهو مُسْهَبٌ على الأصل.

ينظر : شمس العلوم ، ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفي: ٥٧٣هـ) – المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن على الإرياني – د يوسف محمد عبد الله- دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان) ، دار الفكر (دمشق – سورية) – الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م- ٣٢٤٩/٥.

(٥) في النسخة (ب) ؛ لأنه .

(٦) في النسخة (ب) مابين المعكوفين مكرر.

(٧) وكُسِرَتْ نون التثنية على الأصل في التقاء السّاكنَيْن. ينظر : شرح المفصّل ١٩٠/٣.

وقيل: إنهم كسروا نون التّثنية ، وفتحوا نون الجمع ؛ للفرق بينهما. ينظر : سرّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢ ، وأسرار العربيّة ٥٥ .

وحَكَى الفرّاءُ فتحها ، وقال:" هي لغة بعض العرب" ؛ قيل : بني أسد في نقل الفرّاء ، وبني زياد بن فقعس في نقل الكسائيّ.

ينظر : التذييل والتكميل ٢٣٨/١ ، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدّكتور عبّاس مصطفى الصّالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط (١) ١٤٠٦هـ- ٧٨.

ولقائل أن يقول : إن أريد باعتبار الإعراب في التثنية ، والجمع أنهما[١] مما يجب أن يكون قابلا للإعراب إن وقع في التركيب الموجب له ؛ فمسلم ؛ لكن لا يكون هناك عذر[٢] في إثبات هذه النون بدون التركيب [الموجب للإعراب ، وإن أريد باعتبار الإعراب فيها أنهما يعربان بدون ذلك التركيب] [٣] ؛ فممنوع .

(**قوله : الإعراب**) الذى هو الاسم بحكم الأصالة إنما قيده بهذا إشارة إلى أن الإعراب الذى للاسم من حيث إنه يجب أن يكون للتثنية – أيضا – لكونه اسما ؛ بل بطريق[٤] الأولى.

(**قوله : للجهة المذكورة**) من المحافظة عليه .

(**قوله**[٥]**: واستهجن إلغاؤه**[٦]) لمناسبات منها أن التثنية عرضة[٧] للمعانى المقتضية للإعراب ؛ فوجب اعتبار الإعراب فيها ؛ كما في المفرد.

ومنها أنه يلزم من إلغاء الإعراب فيها الافتراق[٨] في الحكم مع الاتحاد في العلة .

ومنها أن تثنية الاسم آية[٩] كون الاسم بحيث لم يقرب[١٠] من الحرف.

فلو قيل بترك الإعراب فيها لزم الخروج عن المناسبة ، وهو الحكم بالبناء

---

(١) في النسخة (ب) لأنهما.

(٢) في النسخة (ب) عند ر.

(٣) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٤) في النسخة (ب) بالطريق.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) الغاوه.

(٧) في النسخة (ب) عرضت.

(٨) في النسخة (ب) الاقتران.

(٩) في النسخة (ب) أنه .

(١٠) في النسخة (ب) يعرب.

مــع أقــوى مقــتض[١] للإعــراب ، وإنمــا قــال [تــأخرت] [٢]؛ لتفــاوت هــذه الجهات .

ولقائــل أن يقــول : كيــف يصــح قولــه : واســتهجن إلغــاؤه[٣] مــع أن تــرك الإعراب مما لاسبيل إليه ، وإنما يقال : استهجن الشئ إذا كان له وجه .

ويمكـن أن يقـال : إنمـا قـال ذلـك حيـث كـان يحتمـل ألا[٤] يكـون ثمـة إعـراب ؛ استغناء بجعل هذ الحروف دلائل.

(**قولــه : ولــذلك**) أي : ولامتنــاع بنــاء المثنــى ، والمجمــوع اختلــف فــي ؛ نحــو : ذان ، واللــذان ، واللــذون بــين أن يحكــم فيهــا بالتثنيــة ، والإعــراب ، وبــين ألا[٥] يحكم[٦] بل يحكم عليها[٧] بأنها أوضاع على حدة ، وبالبناء[٨].

---

(١) في النســـــخة (ب) مقتضي.

(٢) في النســـــخة (ب) تاء حذفت.

(٣) في النســـــخة (ب) الغاوه.

(٤) في النســـــخة (ب) أن لا .

(٥) في النســـــخة (ب) أن لا .

(٦) في النســـــخة (ب) بزيادة(عليها).

(٧) في النســـــخة (ب) ساقطة.

(٨) فــإن آخرهــا حــذف فــي التّثنيــة ، تقــول فــي تثنيــة (ذا) و(تــا) و(الّــذي) و(الّتــي) : ذان ، وتان ، واللّذان ، واللّتان؛ إذ من شروط التّثنية الإعراب .

وأمّــا (ذان) و(اللّــذان) ونحوهمــا فصــيَغٌ وضــعت للمثنّــى ، وليســت مــن المثنّــى الحقيقــي عنــد المحقِّقين.

وكان القياس في تثنيتها: ذيان ، وتيان ، واللّذيان ، واللّتيان ، بإثبات (الياء) .

لكــنّهم فرّقــوا بــين تثنيــة المبنــيّ كــ (الّــذي) و(ذا) وتثنيــة المعــرب كــ (القاضــي) و(فتــى) فحــذفوا الحــرف الأخيــر ، وهــو (اليــاء) مــن (الّــذي) و(الّتــي) و(الألــف) مــن (ذا) و(تــا) وأثبتــوه فــي (القاضي) و(فتى) ؛ ففرّقوا بين المعرب ، والمبنيّ.

وقيــل: إنّ (الّــذي) و(الّتــي) لــم يكــن ليائهمــا حــظٌ فــي التّحريــك لبنائهمــا ، فاجتمعــت ســاكنة مــع العلامة فحذفت لالتقاء السّاكنين.

كلام السكاكي

ولم يكن الاسم يدخل بالتثنية ، والجمع على حدهما في باب ما لا ينصرف لم يصادفوا في ترك التنوين عذرا يعتبر فأتى به ، وحرك محافظة على الساكن قبله ؛ إذ كان دأبهم تحريكه لنوع من العذر ؛ كنحو : غلام اكتهل ، وكسر بعد الألف ؛ على أصل تحريك الساكن ، وفتح بعد أختيها ؛ تفاديا من الجمع بينهما ، وبين الكسر لأصول مقررة .

وحيث استمرت الحركة عليه صار بمنزلة غير التنوين ؛ فلم يحذف في الوقف ، ولا مع نفي الجنس ، ولا مع الألف ، واللام ، ولا مع النداء على الضم .

وإنما بنيت الكلام على الحذف ؛ لامتناع تأخير التثنية ، والجمع في ذلك كله ؛ لاستلزامه تحصيل الممتنع.

أما في الوقف فلاستلزامه الوصل في الوقف ، وأما في نفي الجنس فلاستلزامه طلب الزيادة حيث لا مزيد.

وأما في المعرف ، وهو الداخل عليه اللام ، أو المضموم في النداء ؛ فلاستلزامه تحصيل التثنية ، والجمع لامع الصحة.

ألا ترى أن التثنية ، والجمع طريقان ليتناول الاسم بهما أكثر مما هو متناوله ؛ فيستلزم تحصيلهما بحكم الضرورة ؛ صحة تناول المزيد المنافية للاختصاص بما سوى المزيد الممتنع انتفاؤه مع اللام ، والضم ؛ فمتى أريدت التثنية ، والجمع ، والحال هذه لزم ما ذكرنا .

ومدار حكم أصحابنا رحمهم الله في تنكر العلم إذا ثني ، أو جمع على ما ذكرت ؛ فاستوضح. (١)

ينظر : الملخّص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي ، تحقيق أ. د عليّ بن سلطان الحكمي ، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١١٥ ، والبسيط١/٢٤٦ ، وتوضيح المقاصِد١/٨٢ ، ٢٠٧ ، والتّصريح١/٦٧ ، ١٣١ ، والأشمونيّ١/١٤٧ ، والصّبّان١/٧٦.

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٥١-١٥٢.

كلام الشارح

(قولـه : ولـم يكـن الاسـم) مـدخل لـم يصـادفوا[١] جملتـان انخرطتـا فـي سـلك الشـرط بحكـم العطـف ؛ كأنـه قيـل ، ولمـا لـم يكـن الاسـم يـدخل فـي[٢] التثنيـة فـي بـاب مـا لا ينصـرف لـم يصـادفوا ؛ مثـل مـا يقـول ؛ لمـا أكرمتنـى أكرمتـك ، وأهنتنـى أهنتك .

(قولـه : محافظـة علـى السـاكن[٣] قبلـه) إنمـا قـال ذلـك ؛ لأن الأصـل أن يحـذف المـدة ؛ بنـاء علـى مـا تقـرر أنـه كلمـا اجتمـع سـاكنان علـى غيـر حـدة وأحـدهما مـدة حـذفت ، ولـم يحـذف هنـا فأشـار إلـى العلـة ، وهـو قولـه محافظـة على الساكن قبله ؛ لأن حذفه يفضى[٤] إلى الإلباس ، أو الاستثقال الظاهر.

وذلـك أنـك إذا حـذفت المـدة مـن ؛ نحـو : عصـوان لـم يخـل مـن أن يتـرك الواو على حالها أولا .

فـإن كـان الأول لـزم الاسـتثقال ، وإن كـان الثـانى بـأن سـلك سـبيل الإعـلال لـزم الإلبـاس فـي مواضـع لا تضـبط[٥] أكثـره[٦] ؛ فلمـا كـان حـذف التثنيـة ممـا يقتضى إلى ذلك ؛ لم يحذف ، وحرك التنوين.

(قولـه : إذا كـان دأبهـم تحريـك النـون[٧] لنـوع مـن العـذر ؛ نحـو : غـلام اكتهـل) ؛ فـإن ملاقـاة السـاكن فيـه غيـر لازم ، وإذا كـان ممـا[٨] يحـرك لمثـل ذلـك ؛ فـلأن يحـرك فـي ؛ نحـو : غلامـان أولـى ؛ لكـون السـاكن الـذى هـو الألـف لازم ؛ فعلى هذا يكون تنكير نوع من العذر للتحقير.

---

(١) في النـــــسخة (ب) يصادف مرا.
(٢) في النـــــسخة (ب) ساقطة.
(٣) في النـــــسخة (ب) ساكن.
(٤) في النـــــسخة (ب) يقتضي.
(٥) في النـــــسخة (ب) لا تضبطه.
(٦) في النـــــسخة (ب) كثرة.
(٧) في النـــــسخة (ب) التنوين.
(٨) في النـــــسخة (ب) لما.

ولو قيل : بأن الضمير في تحريكه يعود إلى الساكن كان التنكير في نوع ليعم ، والقول الأول.

(**قوله : وكسر بعد الألف ، وفتح بعد أختيها**[1]) [2]ولو قيل : وكسر في التثنية ، وفتح في الجمع ؛ لكان أولى .

فإن قلت : لا نسلم أنهم لم يصادفوا عذرا ، ولم لا يجوز أن يكون كونه غير مسبوق بالحركة عذرا ؛ لأن التنوين حقه أن يتبع الحركة .

قلنا : لا نسلم أنه غير مسبوق بالحركة ؛ لجواز أن تكون هذه الحروف دلائل وتكون الحركات مقدرة .

ولئن[3] سلمنا أنها نفس الإعراب ؛ لكن لا نسلم أن التنوين إنما يتبع الحركة إن ادعيت ذلك مطلقا ؛ فممنوع .

(**قوله : وإنما بنيت الكلام على الحذف دون زيادة**) حيث لم أقل ، وإنما زيد في الوقف ، ومع نفي الجنس إلى آخره ؛ لأنه إنما يصح فلم يصح ؛ بناء الكلام على الزيادة ؛ إذ لو صح التثنية هناك لكن لا يصح فلم يصح ؛ بناء الكلام على الزيادة .

أما في الوقف ؛ فلأن الموقوف عليه من حيث هو موقوف عليه مما يمتنع تثنيته ، وإلا لزم استلزام الشئ لنقيضه ، وهو أن يكون الوقف مستلزما اللاوقف .

وأما مع نفي الجنس ؛ فلأن مبنى التثنية على أن يتناول الاسم أكثر مما هو متناوله ، وذلك غير متصور مع نفي الجنس ؛ فلا يتصور التثنية هناك .

---

(١) في النسخة (ب) أحتيها.

(٢) قيل: إنّ التّثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء السّاكنَيْن الكسر؛ فحُرِّكت نون التّثنية بما وجب لها في الأصل ، وفُتحت نون الجمع ؛ لأن الفتح أخفّ من الضمّ.
وقيل: إنّ الجمع أثقل من التّثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخف الأثقل ، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما. ينظر : أسرار العربيّة ٥٦ ، واللّباب ١/١٠٩ ، ١١٠.

(٣) في النسخة (ب) ولين.

وأمـا مـع المعـرف بـاللام ؛ فـإن تثنيتـة ممـا يمتنـع ؛ سـواء كـان[١] الـلام لتعريف [العهد ، أو الحقيقة] [٢].

أمـا إذا كانـت للحقيقـة ؛ فظـاهر ، وأمـا إذا كانـت للعهـد فكـذلك ؛ لأنـه – حينئـذ – يكـون معنـاه هـو المشـخص بعينـه ؛ فـلا يكـون للتثنيـة[٣] إليـه سـبيل ؛ كما في الأعلام.

وكـذلك الكـلام فـي المنـادى المبنـى ؛ نحـو : يـا رجـل حيـث يقصـد إلـى مشـخص بعينـه ؛ فيكـون مثـل العلـم فيفـوت المعنـى المصـحح لتثنيتـه ، وإذا كـان بنـاء الكـلام علـى الزيـادة مسـتلزم لمـا يمتنـع ، وهـو تـأخير التثنيـة فـي ذلـك كلـه كـان ممتنعا بِالضَّرُورَةِ ؛ قضاء من [حق][٤] الاستلزام .

(**قولـه : المنافيـة للاختصـاص**) أى[٥]: عـدم الاختصـاص مـن لـوازم صـحة التنـاول التـى مـن لـوازم كـل واحـد مـن التثنيـة ، والجمـع ، والـلازم ، وهـو عدم الاختصاص منتف ؛ فيكون كل واحد من الطرفين ممتنعا .

(**قوله : بما سوى المزيد**) وهو المجرد عن الزيادة .

(**قولـه**[٦] **: فمتـى أريـدت**) التثنيـة ، والجمـع ، والحـال مـا ذكرنـا مـن أنهمـا طريقـان لتنـاول[٧] الاسـم أكثـر ممـا هـو متناولـه[٨]لـزم ماذكرنـا مـن اسـتلزامهما ؛ لعدم[٩] الاختصاص الممتنع عدمه .

---

(١) في النـــــسخة (ب) كانت.
(٢) في النـــــسخة (ب) الحقيقة ، أو للعهد.
(٣) في النـــــسخة (ب) التثنية.
(٤) في النـــــسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.
(٥) في النـــــسخة (ب) إلي.
(٦) في النـــــسخة (ب) ساقط.
(٧) في النـــــسخة (ب) لتتناول.
(٨) في النـــــسخة (ب) متناول.
(٩) في النـــــسخة (ب) بعدم.

(**قولــه : ومــدار حكــم أصــحابنا**) فـي تنكـر العلـم علـى ذلـك مـن حيـث إن العلميــة ممــا تسـتلزم الاختصــاص ، والتثنيــة ممــا ينافيــه فــلا يجمــع بــين التثنيــة ، والعلمية[١] ؛ لمكان المنافاة بين لوازمهما .

فـإذا أريـد تثنيـة العلـم وجـب إجـراؤه مجـرى رجـل بواسـطة التأويـل حتـى يصـح تثنيته ؛ وإلا لم يصح لما عرفت .

ولقائـل أن يقـول : لـو كـان النـون فـي التثنيـة ، والجمـع هـو التنـوين لـم يكـن لتنوينــه فيمـا عـدد مـن الصـور وجـه ، وذلـك أن ثبوتـه إمـا أن يكـون قبـل التركيـب ، وبعده ، ولا سبيل إليه على كلا التقديرين.

أمــا علــى الأول فظــاهر ؛ لأن التنــوين لا يثبــت بــدون التركيــب ، وأمــا علــى الثانى فكذلك ؛ لأن هذا التركيب مما لايقتضى ثبوته ؛ بل يستلزم عدمه .

فكـان[٢] الأقـرب أن يقـال : النـون فـي التثنيـة ، والجمـع مـأخوذ[٣] فـي أصـل الوضــع ، واســتغنى بهــا عــن النــون الــذى هــو التنــوين كراهــة أن يجمــع[٤] بــين النـونين ؛ فصـارت هـذه[٥] النـون كـالعوض مـن التنـوين ، وحـروف الاعـتلال إعرابـا جمعا بين العوضين ، أو دلائل الإعراب على خلاف في ذلك.

علـى أن قولـه لتنـاول[٦] الاسـم بهمـا أكثـر ممـا هـو متناولـه ؛ إنمـا يصـح أن لـو لـم يكـن كـل واحـد مـن المفـرد ، والمثنـى اسـما علـى حـدة ، وأمـا دعـوى امتنـاع [المعرب] باللام ؛ فممنوع لأنه كلى فيصح تثنيته .

---

(١) ؛ لأن العلـم إذا ثُنِّـي نُكِّـر؛ بـدليل دخـول الألـف والـلام عليـه بعـد التّثنيـة ، وامتناعهمـا قبل التّثنية. ينظر : الملخّص ١١٦ ، والبسيط ١/٢٤٦.

(٢) في النـسخة (ب) وكان.

(٣) في النـسخة (ب) ماحود.

(٤) في النـسخة (ب) يحمع.

(٥) في النـسخة (ب)هده.

(٦) في النـسخة (ب) ليتناول.

وأمـا صـحة إطلاقـه علـى المشـخص بعينـه ؛ فـلا يقـدح فـي جـواز تثنيتـه ، أو لا يخرجه ذلك عن كونه كليا .

كلام السكاكي

الفصل الخامس : في علة إعراب كلا ، وكلتا مضافين إلى الضمير على ما هو عليه

اختلفت الفرقتان في ذلك ، وتشعبت آراء أصحابنا رحمهم الله ، وأنا أذكر بإذن الله تعالى ما هو بالقبول أجدر بعد التنبيه على ما لا بد في ذلك منه ، وهو أن كل واحد من كلا ، وكلتا عندنا مثنى معنى مفرد لفظا ؛ فالألف فيهما غير ألف التثنية ؛ خلافا للكوفيين رحمهم الله ؛ بدليل عود الضمير إليهما تارة مثنى ؛ حملا على المعنى ؛ كقوله:-

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا

وكما حكى عن بعض العرب من قوله : كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتهما ، وأخرى كثيراً مفردا ؛ حملا على اللفظ ؛ كقوله:-

كلا أخوينا ذو رحال كأنهم

وقول الآخر:

أكاشره وأعلم أن كلانا ... على ما ساء صاحبه حريص

وقول الآخر :-

كلا ثقلينا واثق بغنيمة

وقول الآخر:-

كلانا يزيد بحب ليلى

وكقوله عز من قائل : (كلتا الجنتين آتت أكلها) ، وأمثال لها .

وإذا ثبت لنا هذا قلنا: العلة في انقلاب الألف فيهما على الياء في الجر ، والنصب عند الإضافة إلى الضمير حصول أمرين يدعوان على ذلك.

أحدهما : شبهها معنى ألف التثنية المنقلبة ياء في الجر ، والنصب.

وثانيهما : شبهها بلزوم الاتصال بالاسم ، وانجرار ذلك بعدها لألف على ، وإلى المنقلبة عند الضمير .

ولعل من يقول : مررت بكلاهما ، ورأيت كلاهما ؛ ممن يقول قائلهم:-

طاروا علاهن فطر علاها

أو ممن لغتهم على الأصح ؛ قوله تعالى : (إن هذان لساحران).[١]

(قوله : اختلفت الفرقتان)[٢] في ذلك ؛ فقال الكوفيون : كلا[٣] مثنى ، وأصله كل مخفف[٤] بطرح إحدى اللامين ، وألفه ألف[٥] التثنية. كلام الشارح

وقال البصريون : مفرد لفظا ، ومثنى معنى[٦] .

ثم هؤلاء اختلفوا في إعرابهما ؛ فبعضهم على أن إعرابهما ؛ كإعراب عصا[٧] مطلقا .

وقال بعضهم بإعرابهما بالحروف عند الإضافة إلى الضمير.

وذهب بعضهم إلى أن الإعراب مقدر حال الإضافة إلى الضمير ، والألف ، والياء دليل على الإعراب لا إعراب .

(قوله[٨] **: وإنا ما ذكر من المناسبة ما هو بالقبول أجدر)** مما ذهب إليه الغير بعد التثنية على ما لابد منه في بيان تلك الجهة ، والمناسبة.

---

(١) ينظر : المفتاح صـ١٥٢-١٥٣ .

(٢) في النسخة (ب) الفريقان.

(٣) في النسخة (ب) كلي.

(٤) في النسخة (ب) حففت.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أن "كلا ، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ، ومعنوية ، وأصل كلا "كل" فخفّفت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في "الزيدان" ، والعمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيًّا ، وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف في "عصًا ، ورحًا". ينظر : الإنصاف ٢/٣٥٩ .

(٧) في النسخة (ب) العصا.

(٨) في النسخة (ب) ساقط.

وذلك أن القصد هو بيان أن كلا مضافا إلى الضمير يعرب إعراب المثنى[١] وذلك مما يتوقف على بيان أنه مثنى معنى لا لفظا ؛ فلزم التعرض له أولا لتوقف المطلوب على ذلك .

(**قوله : حملا على اللفظ**)[٢]؛ كقوله : ذو مال[٣] وهذا على مذهب الكوفيين ظاهر ؛ فإن الخبر مما يتضمن الضمير مطلقا ؛ سواء كان مشتقا ، أو غيره[٤].

فإن قلت : هو في معنى المشتق ؛ فيكون متضمنا .

---

(١) قال الزمخشري في المفصل صـ ٣٤ : "وفي كلا مضافاً إلى مضمر تقول: جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما.أ.هـ

فإذا أضيف إلى ظاهر كان بالألف على كل حال في اللغة المشهورة فيقال : "جاء كلا أخويك" و"رأيت كلا أخويك" و"مررت بكلا أخويك".

وهي لغة حكاها الفراء منسوبة إلى كنانة.

فيقول في معاني القرآن ٢/ ١٨٤:-

وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في "كلا الرجلين" في الرفع ، والنصب ، والخفض إلا بني كنانة ، فإنهم يقولون : "رأيت كلي الرجلين" و"مررت بكلي الرجلين" ، وهي قبيحة قليلة ، مضوا على القياس.أ.هـ

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٦٧/١ : "وأما كلا ، وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى ، واعتبار اللفظ في خبرهما ، وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) الكهف: ٣٣ ، ولواعتبر المعنى ؛ لقال : "آتتا"..."أ.هـ

(٣) في النسخة (ب) ذورجال.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضًا يتضمن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ ؛ نحو : "زيد أخوك ، وعمرو غُلَامُكَ".

وإليه ذهب على بن عيسى الرُّمَّانِيّ من البصريين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرًا.

وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضميرَ ؛ نحو : "زيد قائمٌ ، وعمرو حسنٌ" وما أشبه ذلك.

ينظر : الإنصاف ٤٨/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين ٢٣٧.

قلنا : لا نسلم؛ لجواز أن يكون اللفظ مستعملا[١] معتبرا في تضمن الضمير .

ألا ترى أن المصدر مما يعمل ؛ فإذا وضع الضمير مكانه لم يعمل ، وإن كان بمعناه[٢] [٣].

ولو قال بدليل أنه يعامل معاملة المثنى تارة ، وأخرى معاملة المفرد ؛ لكان أظهر .

(**قوله : وأمثال لها**) وإنما قال ذلك ؛ لئلا يتوهم أن ما ورد مِنْ قَبِيلِ الشواذ[٤]؛ فلا ينتهض حجة على الكوفيين .

(**قوله : وإذا ثبت أنه مثنى معنى لا لفظا**) قلنا: انقلبت ألفها[٥]عند الإضافة إلى الضمير ؛ لمكان مشابهة ألفها[٦]؛ لأن[٧] التثنية من حيث إنها ألف في آخر الاسم المثنى معنى ؛ كما أن ألف التثنية كذلك .

---

(١) في النسخة (ب) ساقط.

(٢) في النسخة (ب) معناه.

٣) قال ابن السراج في الأصول ١٦٢/١ : تقول: ضربته عبد الله، تضمر الضرب، تعني: ضربت الضرب عبد الله ، ولو قلت : ضربت عبد الله ضربًا ، وضربته زيدًا، ما كان به بأس على أن تضمر المصدر.

واعلم : أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر، لا تقول: سرني ضربك عمرًا ، وهو زيدًا، وأنت تريد: وضربك زيدًا، ؛ لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه.

؛ ألا ترى أن "ضرب" مشتق من الضرب فإنما يعمل الضرب ، وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهرًا غير مضمر، وإنما يعمل لشبهه بالفعل، فكما أن الفعل لا يضمر، فكذلك المصدر، لا يجوز أن يقع موقع الفعل ، وهو مضمر، وإنما جاز إضمار المصدر ؛ لأنه معنى واحد، ولم يجز إضمار الفعل ؛ لأنه معنى ، وزمان، ولو أُضمر لصار اسما.أ.هـ

(٤) في النسخة (ب) السواد.

(٥) في النسخة (ب) ألفهما.

(٦) في النسخة (ب) ألفهما.

(٧) في النسخة (ب) لألف.

وهو المراد لشبهها معنى ، ولألف على ، وإلى[1] بوساطة [2]كون ألفهما في آخر[3] الاسم[4] لازم الاتصال باسم ينجر ذلك الاسم بعده ؛ كما أن ألف على ، وإلى كذلك .

فلما حصل لألف كلا ، وكلتا شبه بألف التثنية ، وبألف [إلى ، وعلى][5] ؛ عومل معاملة ألف المثنى[6]؛ فصارت ياء في حالتى النصب ، والجر ؛ قضاء من حق المناسبة .

ولقائل أن يقول : هذا الفصل في بيان علة إعرابهما على ما هو عليه.

والمصنف لم يتعرض فيه لبيان علة إعرابهما ؛ بل تعرض لسبب انقلاب ألفهما ياء عند الإضافة إلى الضمير .

ويمكن أن يقال : بما ذكر من أنهما جاريان مجرى المثنى علم أن[7] سبب إعرابهما على ما هو عليه لتقدم[8] إعراب المثنى ، والجمع على حدة .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/١٦١ : "وإنّما قلبوها في هذه الحال تشبيهًا بـ "عَلَيْكَ" ، و"إلَيْكَ" ، و"لَدَيْكَ" ، ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ آخِرَها ألفٌ ، كأواخِرِ هذه الكلم ، وهي ملازِمةٌ للإضافة ؛ كما أنّ تلك كذلك ، وليس لها تصرّفُ غيرها ، ممّا يُستعمل مفردًا ، ومضافًا ، فجرت مجرى الأدَوات ؛ نحو : "عَلَى" ، و"إلَى" ، والظروفِ غير المتمكّنة ؛ نحو : "لَدَى" ، فقلبوا ألفها لذلك ياءً ؛ كما قلبوا الألف في "عليك" ، و"إليك" ، و"لديك" ، ولم يقلبوها في الرفع ياءً فيقولوا: "قام الرج لأن كليهما" ؛ لأنها بعُدت برفعها عن شَبَهِ "عليك" ، و"إليك" ، و"لديك"؛ إذ كُنَّ لاحَظَّ لهنّ في الرفع.

فهذه الألف ، وإن فُهم من اختلافها الإعراب ، فليس الاختلافُ في الحقيقة لأجل الإعراب ؛ بل لما ذكرتُ لك. أ.هـ

(٢) في النسخة (ب) بواسطة.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) اسم.

(٥) في النسخة (ب) على ، وإلي.

(٦) في النسخة (ب) المبني.

(٧) في النسخة (ب) ساقط.

(٨) في النسخة (ب) بزيادة(الكلام في علة).

(**قولــه : ولعـل مــن يقــول هــذا**) جـواب[1] عـن سـؤال[2] وهـو أنـه لـو كـان ألفهمـا بمنزلـة ألـف التثنيـة للشـبه المـذكور ؛ لمـا قيـل : مـررت بكلاهمـا ؛ فأجـاب بمنع الملازمة ؛ لجواز أن يكون ذلك من لغة من يقول :-

طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا [3]

أو ممن لغته[4] إقرار ألف التثنية في جميع الأحوال .

(**قولــه : علــى الأصــح**) إنمـا قـال علـى الأصـح ؛ لأن فيـه أقـوالا منهـا أنـه مبنى[5].

ومنهـا : أنـه معـرب ؛ لكـن جـاء علـى لغـة مـن يقـرأ التثنيـة علـى الألـف فـي جميع الاحوال[6] .

---

(١) في النسخة (ب) حواب.

(٢) في النسخة (ب) سوال.

(٣) هذا صدر بيت ، وتكملته:

طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا .. ، واشدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

اللغة: طاروا علاهن: أي :نفروا على النوق مسرعين ، وطِرْ علاها: مثله. الحَقَب: حَبل يُشدُّ به الرحل إلى بطن البعير. المثنَى: مصدر ميمي من ثنيت الشيء ثنيًا ، ومثنى إذا عطفته. حَقواها: مثنى حَقو ، وهو الخصر ، ومشدُّ الإزار.

المعنى: يريد أن القوم نفروا مسرعين على هذه القلاص ، ويطلب من مخاطبه أن ينفر عليها هو أيضًا ؛ كما يطلب إليه أن يشدَّ بالحبل خاصرتها.

والرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٨٩ (علا) وتاج العروس ١٨/ ١٢٠ (قلص) وخزانة الأدب ٧/ ١١٣.

والشاهد فيه قوله : "علاهن فطر علاها" حيث بقيت ألف "على" ، ولم تقلب ياء ، والشائع المعروف: "عليهن فطر عليها".

(٤) في النسخة (ب) لعته.

(٥) في النسخة (ب) مثني.

(٦) وهي لغة بلحارث بن كعب ، وبطونٌ من ربيعة ، وقبائل أخرى ، وأنكرها المبرّد ، وهو محجوج بنقل الأئمّة.

ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٨٤ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٩٠ ، وشرح الشّذور ٤٨ ، والأشمونيّ ١/ ٧٩.

ومنها : أن هذه التى بمعنى نعم ، وهذان مبتدأ[1] [2] =

وهي الآية: ٦٣ من سورة طه.

و هـــي قـــراءة نـــافع ، وابـــن عـــامر ، وحمـــزة ، والكِســـائيّ ، وأبـــي جعفـــر ، ويعقـــوب ، وخلـــف العاشر.

ينظـر : كتـاب السـبعة فـي القـراءات لأحمـد بـن موسـى بـن العبـاس التميمـي ، أبـو بكـر بـن مجاهـد البغـدادي (المتـوفي: ٣٢٤هــ) - المحقـق: شـوقي ضـيف - دار المعـارف - مصـر - الطبعـة الثانيـة ، ١٤٠٠هــ.- صــ ٤١٩ ، والحجـة فـي القـراءات السـبع للحسـين بـن أحمـد بـن خالويـه ، أبـو عبـد الله (المتـوفي: ٣٧٠هــ) - المحقـق: د. عبـد العـال سـالم مكـرم ، الأسـتاذ المسـاعد بكليـة الآداب - جامعـة الكويـت - دار الشـروق - بيـروت - الطبعـة الرابعـة ، ١٤٠١هـ .صــ ٢٤٢ ، والمبسـوط فـي القـراءات العشـر لأحمـد بـن الحسـين بـن مِهْـران النيسـابوريّ ، أبـو بكـر (المتـوفي: ٣٨١هــ) - تحقيـق: سـبيع حمـزة حـاكيمي - مجمـع اللغـة العربيـة - دمشـق - ١٩٨١ م - صــ٢٩٦ ، وحجـة القـراءات- المؤلـف: عبـد الـرحمن بـن محمـد ، أبـو زرعـة ابـن زنجلـة (المتـوفي: حـوالي ٤٠٣هــ)- محقـق الكتـاب ، ومعلـق حواشـيه: سـعيد الأفغـاني - الناشـر: دار الرسـالة - صــ ٤٥٤ ، والكشـف عـن وجـوه القـراءات السّـبع ، وعللهـا ، وحججهـا ، لمكّـي بـن أبـي طالـب ، تحقيـق الـدكتور / محـي الـدّين رمضـان ، مؤسسـة الرّسـالة ، بيـروت- الطبعـة الرابعـة - ١٤٠٧هــ.٩٩/٢ ، والتيسـير - ١٢٣ ، ٢٤٢ ، والمهـذّب فـي القـراءات العشـر للـدّكتور محمّـد سـالم محيسـن ، مكتبـة الكليّـات الأزهريـة ، مصر ، الطبعة الثانية - ١٣٨٩هـ.-٢٠/٢.

(١) في النســخة (ب) مبتدأء.

٢) خـرّج فريـق آخـر هـذه القـراءة علـى أنّ " إنَّ" بمعنـى " نعـم " فقـد حكـى الكسـائي عـن عاصـم ، قـال :" العـرب تـأتي بـ (إنَّ) بمعنـى نعـم " ، وحكـى سـيبويه أن " إنَّ " تـأتي بمعنـى "أجـل" ، فقـال :"وأمَّـا قـول العـرب فـي الجـواب أنـه ، فهـو ؛ بمنزلـة أجـل ، وإذا ، وصـلت قلـت: إنّ ، وهي التي ؛ بمنزلة أَجَل". ينظر : إعراب القرآن للنحاس٤٤/٣.

والـذي ذهـب إلـى أن " إنَّ " فـي الآيـة الكريمـة بمعنـى " نعـم " هـو أبـو إسـحاق الزجـاج ، وكـان عـرض هـذا القـول علـى شـيخه المبـرد ، وعلـى إسـماعيل بـن إسـحاق بـن حمـاد ، فقـبلاه ، واستحسناه ، قال عندما تحدث عن هذه الآية الكريمة: -

" والـذي عنـدي - والله أعلـم - ، وكنـت عرضـته علـى عالمينـا: محمـد بـن يزيـد ، وإسـماعيل بـن إسـحاق بـن حمـاد بـن زيـد القاضـي ، فقـبلاه ، وذكـرا أنـه أجـود مـا سـمعاه فـي هـذا ، وهـو أنَّ " إنَّ " قـد وقعـت موقـع " نعـم " وأن الـلام وقعـت موقعهـا ، وأن المعنـى " نعـم هذان لهما ساحران". ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣.

= والشيخ[١] يرى أن الأصح أنه جاء على لغة من يقرأ التثنية على الألف في الأحوال الثلاث ؛ فلذلك قال على الأصح .

غير أن أبا الفتح عثمان ابن جني ، لم يرض هذا القول الذي جاء به الزجاج ، ويردّ قوله : فيقول:-

" واعلم أن هذا الذي رآه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح ، وأنا أذكره لتقف منه على ما في قوله : ووجه الخطأ فيه أن "هما" المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء ، لم تحذف إلا بعد العلم بها ، والمعرفة بموضعها ، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به ، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الج هل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب ، وإذا كان معروفا ، فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام.

ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكِّد ، وتترك المؤكَّد ؛ فلا تأتي به ؛ ؛ ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب ، والإسهاب ، والحذف من مواضع الاكتفاء ، والاختصار ، فهما إذا ؛ كما ذكرت لك ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد الكلام ، ويزيد ذلك ، وضوحا امتناع أصحابنا من تأكيد المضمر المحذوف العائد على المبتدأ في نحو : (زيد ضربت) في من أجازه ؛ فلا يجيزون (زيد ضربت نفسه) على أن تجعل النفس توكيدا للهاء المرادة في ضربته ؛ لأن الحذف لا يكون إلا بعد العلم ، وإذا كان ذلك كذلك فقد استغنى عن تأكيده".

ينظر : سرّ صناعة الإعراب ، لابن جنّي ، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط (١) - ١٤٠٥هـ - ١/٢٨٠-٢٨١.

ويحتج ابن جني لما ذهب إليه بأن نحاة البصرة عدوا دخول اللام على خبر المبتدأ ضرورة ، ولو كان قول الزجاج مستساغاً لديهم جائزاً عندهم لما عدلوا عنه ، ولما حملوا الكلام على الضرورة.

يقول ابن جني :" ويؤكد عندك ما ذكرت لك أن أبا عثمان ، وغيره من النحويين حملوا قول الشاعر :-

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه

على أن الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة ، و لو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهاً جائزاً لما عدل عنه النحويون ، ولا حملوا الكلام على الاضطرار ، إذا وجدوا له وجهاً ظاهراً قوياً". ينظر : سر الصناعة ١/٣٨١.

(١) يقصد بالشيخ : السكاكي.

ولو قال ، أو ممن لغته[1] إبقاء[2] التثنية على الألف في الأحوال كلها ؛ لكان أظهر.

ولو أخذت في تحقيق كل الأقوال ، وبمشبه كل واحد منها ، وبيان ما هو الأصح عندى لم يكد سلك الكلام ينقطع ؛ فاستصوبت طى الكلام مخافة[3] الإطناب .

(١) في النسخة (ب) لعته.

(٢) في النسخة (ب) ابقا.

(٣) في النسخة (ب) محافة.

كلام السكاكي

الفصل السادس : في علة إعراب ؛ نحو : مسلمات على ما هو عليه.

وهي أن جمع المذكر لما سوّى فيه بين الجر ، والنصب لما تقدم اتبعه في ذلك جمع المؤنث طلبا للتناسب من حيث إنهما جمعا تصحيح ، وأن المؤنث فرع على المذكر ؛ كما سبق .

ومعلوم عندك أن اتباع الفرع الأصل في حكم مما له عرف في التناسب ، وأن المؤنث نقيض المذكر ، وقد عرفت الوجه في حمل النقيض على النقيض في القسم الأول من الكتاب. (١)

كلام الشارح

(**قوله : لما سوى فيه بين الجر ، والنصب لما تقدم**) مما يدل أن الإعراب بالحروف(٢) في التثنية ، والجمع الذى على حدها دلالة على ظاهرة .

وعلى هذا كان(٣) قوله في الفصل الرابع ، وأن يكون فيها دليل الإعراب غير مناسب ، وكان الوجه أن يقال : وأن يكون إعرابا .

(**قوله : من حيث إنهما جمعا تصحيح**(٤)) (٥) ولقائل أن يقول : لا نسلم أن جمع المؤنث بالألف ، والتاء جمع تصحيح ؛ بل هو جمع تكسير ؛ بدليل قوله. تعالى :(**إِذَا** (٦)**جَاءَكَ** (٧) **الْمُؤْمِنَاتُ**) (٨) بالتذكير .

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٥٣ .

(٢) في النســـخة (ب) بالحرف.

(٣) في النســـخة (ب) لكان.

(٤) في النســـخة (ب) التصحيح.

٥) لأنّه لما وجب حملُ النّصب على الجرّ في جمع المذكّر الذي هو الأصل وجب – أيضا – حملُ النّصب على الجرّ في جمع المؤنّث الذي هو الفرع؛ حملاً للفرع على الأصل ، وإذا كانوا قدْ حملوا: (أعد) و(نعد) و(تعد) على (يعد) في الاعتدال ، وإنْ لم يكن فرعًا عليه ، فَلأن يُحمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر ، وهو فرعٌ عليه كان ذلك من طريق الأولى". ينظر : أسرار العربيّة ٦٢.

(٦) في النســـخة (ب) وإذا.

(٧) في النســـخة (ب) جاك.

(٨) سورة الممتحنة آية رقم ١٢.

والمرجع في إطلاق اسم [1]التصحيح عليه إلى الاصطلاح لا أنه في نفسه جمع تصحيح ؛ كيف ، ونظم مفرده[2] مما يتغير تغيرا[3] ظاهرا على وجه الاطراد في مواضع شتى ، ولو قال من حيث إنهما متحدان في عدة أمور ؛ لكان أظهر .

ولقائل أن يقول : ما ذكر ، وإن اقتضى إتباع [4]المؤنث السالم لجميع المذكر السالم ؛ لكن الأصل أن يكون جاريا على ، وجوه الإعراب كلها لكونه عرضة للمعانى الثلاثه من الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ؛ ليكون كل منها علما لكل منها فترك المعنى المقصود لمجرد التناسب مما يستلزم الخروج عن المناسبة ؛ فترك الأصل من غير ضرورة .

(قوله[5] : وكيفية تفاوته) فإن قلت : إنما يصح قوله : ونقصانا أن لو كان الإعراب متحققا في صور النقصان ، وهو ممنوع .

قال الأشموني ١/٤٠١ : " حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ؛ إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أو جبت التذكير في نحو : "قام الزيدون" ، والتأنيث في نحو : "قامت الهندات".

وخالف الكوفيون؛ فجوزوا فيهما الوجهان ، ووافقهم في الثاني أبو على الفارسي ، واحتجوا بقوله : { آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ } يونس: ٩٠ { إِذَا جَاءَكَ المؤْمناتُ } .أ.هـ

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/١١٣-١١٤ : " ...... ، وأما قوله تعالى: (جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ) فمن أجل الفصل بالمفعول مع أن مؤمن اتصلة الألف واللام ، والألف واللام بمعنى التي ، وهي اسم جمع ، والفعل مسند إليه ؛ فلا تلزم التاء.أ.هـ

(١) في النسخة (ب) بزيادة كلمة(جمع).

(٢) في النسخة (ب) مفرد.

(٣) في النسخة (ب) تغييرا.

(٤) في النسخة (ب) بزيادة(جمع)

(٥) في النسخة(أ) ساقطة.

قلنـا : إعـراب[١] الفعـل قـد يكـون بالحركـة [٢]لفظـا ، أو تقـديرا[٣] وقـد يكـون بزيـادة الحـرف ، وبنقصـانه ؛ فيكـون الإعـراب حاصـلا فـي صـور النقصـان ضـرورة حصول الكلى في ضمن الجزئى .

---

(١) في النســخة (ب) الإعراب .

(٢) في النســخة (ب) بزيادة(إما).

(٣) في النســخة (ب) تقريرا.

كلام السكاكي

الفصل السابع : في علة إعراب ما أعرب من الأفعال ، ووقوع الجزم في إعرابه موقع الجر في الأسماء ، وكيفية تفاوته ظهورا ، واستكنانا ، وزيادة ، ونقصانا

اعلم أن علة إعراب المضارع عند أصحابنا رحمهم الله ؛ خلافا للكوفيين رحمهم الله ؛ هي مضارعته الاسم بعدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ؛ كنحو : يضرب وضارب ، وبدخول لام الابتداء عليه .

ويتبادر الفهم منه إلى الحال في ؛ نحو : مررت برجل يكتب تبادره إليها من الاسم إذا قلت : مررت برجل كاتب ، وباحتمال أمرين ، وقبول أن يختص ، والأمران هنا : الحال ، والاستقبال ، وهناك التعريف ، والتنكير. [1]

كلام الشارح

(قوله : هي مضارعة الاسم) يعني : لما ضارعه من جهات شتي أعرب من حق التثنية[2].

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٥٣-١٥٤.

(٢) أُعرب الفعل المضارِع لمشابهته الاسم ، وتوجيه ذلك:-

أنه يكون مُبْهما زمني الحال ، والاستقبال ؛ كما يكون الاسم مُبْهما في حال تنكيره.

ويكون مُخْتَصا بدخول حرف التَّنفيس عليه ؛ كما يختصّ الاسم بدخول حرف التّعريف عليه.

وتدخلُه لام الابتداء ؛ كقولك: (لزيدٌ قائم).

فلام الابتداء تدخل على الفعل المضارِع في خبر (إنّ) ؛ كما تدخل على الاسم ، تقول: (إنّ زيدًا ليقوم) ؛ كما تقول: (إنّ زيدًا لقائم) .

ولا تدخلهذه اللاّم على الفعل الماضي ، والأمر؛ لبُعد ما بينهما ، وبين الاسم ؛ فلا تقول: (إنّ زيدًا لقام) و(وَلأَكرِمْ زيدًا يا عمرو) .

وهو جَارٍ على حركات الاسم ، وسَكَنَاته ، وعدد حروفه في قولك: (هو يَضْرِبُ) ، (زَيْدٌ ضَارِبٌ) ؛ فلما شابه المعْرَبَ أُعْرِبَ.

ومنها : أنّ هذا الفعل يشترك فيه الحال ، والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة ؛ كالعين ينطلق على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى غير ذلك.

ومنها : أن يكون صفة ؛ كما يكون الاسم كذلك ، تقول: (مررت برجل يضرب) ؛ كما تقول: (مررت برجل ضارب) ، فقد قام (يضرب) مقام (ضارب) . ينظر : أسرار العربيّة ٢٧.

وقال الكوفيون أعرب ؛ لمكان المعانى المختلفة من الحال ، والاستقبال.

ولقائل أن يقول : لو كان ذلك علة ؛ لوجب أن يعرب الماضى من ؛ نحو: ضرب ؛ لمكان المعانى المختلفة بحكم الاشتراك .

فإن قلت : لما كان باب المضارع مطلقا مما يشترك فيه الحال ، والاستقبال أعرب ليدل على المعنى[(١)] المراد في قولك : سرت حتى أدخل بالرفع تارة ، وبالنصب أخرى ؛ بخلاف باب الماضى[(٢)].

قلنا : إعراب المضارع لو كان مبناه على غرض[(٣)] الدلالة ؛ لوجب ألا[(٤)] يتحقق بدونه ، وكثيرا[(٥)] ما يعرب المضارع من غير دلالة على أحد الزمانين .

ولقائل أن يقول : على قول البصريين ؛ كيف يصح أن يكون مضارعة الاسم علة ، والاسمية نفسها ليست بعلة ؛ فكيف يكون مضارعته الاسم علة[(٦)].

ويمكن أن يقال : المراد بيان سبب كونه جاريا مجرى الاسم في قبول الإعراب ، وذلك أنه لما كان بمنزلة الاسم من عدة جهات أخرى ؛ أجرى مجرى

وينظر : التّبصرة ٧٦/١ ، ٧٧ ، وأسرار العربيّة ٢٦ ، واللّباب ٢٠/٢ ، وشرح المفصّل ٦/٧ ، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٢٤١/١.

(١) في النسخة (ب) المعاني.

(٢) الفعل الماضي مبنيّ ؛ لأن البناء هو الأصل في الفعل ، والأصل في البناء السُّكون ، وإنّما بُني على حركةٍ ؛ لأنها شبه الفعل المضارع المعرب في ، وقوعه صفة ، وصِلةً ، وخبرًا ، وحالاً ، وشرْطًا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات.

وكذلك بُني على حركة لتكون له مزيّة على فعل الأمر الّذي لم يشبه الاسم ، ولم يقع موقع الفعل المضارِع.

ينظر : التّبصرة ٧٨/١ ، وأسرار العربيّة ٣١٥ ، وكشف المشْكِل ٢٥٤/١ ، وشرح المفصّل ٤/٧ ، ٥ ، والتّصريح ٥٤/١.

(٣) في النسخة (ب) عرض.

(٤) في النسخة (ب) أن لا .

(٥) في النسخة (ب) وكثير.

(٦) في النسخة (ب) عادة.

الاسم في قبول الإعراب ؛ قضاء من حق تلك المناسبة[١].

(١) في النســـــخة (ب) المشابهة.

كلام السكاكي

وأما وقوع الجزم موقع الجر ؛ فلأن إعرابه لما كان فرعا على إعراب الاسم ، واقتضى العرف حطه ، ولم يكن للجر من التعلق بالفعل ما كان لأخويه حيث انتظما في عمله دونه ؛ تعين للحط سادا الجزم مسده.

وأما ظهور إعرابه ؛ فلأنه الأصل في الإعراب ؛ كما سبق.

وأما استكنانه فالعلة فيه ؛ إما الضرورة ، وذلك في رفعه ، ونصبه عند الألف ؛ كنحو : يخشاك ؛ لامتناع الألف عن التحريك ، وأما الاجتناب عن تضاعف الثقل ، وذلك في رفعه عند الواو ، والياء ؛ كنحو : يغزو ، ويرمي على ما عرف في علم الصرف. [1]

كلام الشارح

(قوله : تعين للحط) [2] [لما لزم][3] حط إعراب المضارع من إعراب الاسم لكونه غير أصيل في الإعراب حذفوا الجر [4] ؛ إذ ليس له تعلق بالفعل ؛ بخلاف الرفع ، والنصب فإنهما من لوازم الفعل ؛ فلما لم يكن للجر من التعلق به مثل [5]الرفع ، والنصب اختاروا حذفه سادين بالجزم مكانه لغرض التخفيف.

ولقائل أن يقول : إنما يصح هذا أن لو كان مضارعته للاسم علة لأن يعرب بالفعل ، وهو ممنوع .

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٥٤.

(٢) في النسخة (ب) بزيادة(يعني)

(٣) في النسخة (ب) مابين المعكوفين مكرر.

(٤)"إنّما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأن الجرَّ لا يكون إلا بأدوات من الحروف ، والأسماء يستحيل دخولها على الفعل؛ لقلّة الفائدة في ذلك.

ألا ترى أنه لا فائدة في قولك: (غُلامُ يذهب) بالإضافة ، ولا في (مررت بيقوم) والكلام وضع للفائدة ؛ فلما لم يكن في دخول أدوات الجرّ على الأفعال فائدة تُرِك جَرُّها أصلاً.

ووجهٌ آخر ، وهو أنّ الفعل ، والفاعلَ كالشّيء الواحد ، والمجرور يقوم من الاسم الجارّ مقامَ التّنوين؛ فلم يجز أن يقوم الفعل ، والفاعل- ، وهما شيئان قَوِيَّان- مقام التّنوين ، وهو حرف ضعيف".

ينظر : التّبصرة ١/ ٨٠ ، وشرح عيون الإعراب ٥٦ ، وكشف المشكِل١/ ٢٣١ ، وشرح المفصّل٧/ ١٠ ، ١١.

(٥) في النسخة (ب) بزيادة(ما).

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن لم لا يجوز أن يكون ذلك لعدم عامل الجر في قبيل الأفعال ؛ لا لما ذكره[1] من حديث الحط .

(**قوله : أما الضرورة**) ؛ كما في الألف ؛ لأنها لا تقبل الحركة لذاته ، وأما تضاعف النقل ؛ كما في ؛ نحو : يغزو[2] باعتبار اجتماع الضمات ، وكما في يرى باعتبار الضمة على الياء المكسور ما قبلها .

---

(١) في النسخة (ب) ذكر.

(٢) في النسخة (ب) يعدو.

كلام السكاكي

وقد اندرج في هذا استكنان الرفع ، والجر في الأسماء في ؛ نحو : القاضي ، وأما الزيادة ، وذلك في رفعه بعد ألف الضمير ، وواوه ، ويائه ؛ فلما قدمنا أن الفعل المضارع لمضارعته استحق الإعراب .

ومعلوم أن مضارعته بلحوق هذه الضمائر إياه لا تزول ، وحيث كانت ؛ أعني هذه الضمائر حروفا ميتة لا تتحرك ، ومدات ماسا جارية لذلك مجرى النفس الساذج غير عارض لها ذلك ؛ فقصرت عن بلوغ حد النون في : يضربن ، ولم تنته إلى درجة ياء الإضافة في الأسماء لا أقل ؛ فلم يثبت لها حكم جانب لم تدخل في باب المنع ؛ فبقيت له اليد الطولى في اكتساء الإعراب ؛ لكن إعرابه بغير الحرف حيث كان يغصب في الرفع ، والنصب حق المدات في القرار على هيآتها ؛ لوجوب اتباع المدة حركة ما قبلها . [١]

كلام الشارح

(**قوله : وقد اندرج**) يعني : أن ؛ نحو : القاضي[٢]إنما أعرب بالرفع تقديرا ، وبالجر كذلك ؛ [تحرزا من][٣] تضاعف الثقل ؛ كما في نحو: يرمى.

---

(١) ينظر : المفتاح صـ ١٥٤.

(٢) المنقوص: كُلُّ اسم آخِره ياءٌ خَفِيْفَةٌ قبلها كَسْرَةٌ ، كـ (القَاضِي) و(المقتضي) و(المستقضي) .

وهذا يسكن ياؤه في رفعه ، وجرّه ، ويقدّر على حرفإعرابه في حال رفعه ضَمَّةٌ ، وفي حال جرّه كسرةٌ ، والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: الاستثقال ، ويظهرُ فيه بحال نصبه الفتحةُ؛ لخفّتها؛ فتقول: (جاءني القَاضِي) و(مررتُ بالقاضِي) و(رأيتُ القَاضيَ) ؛ فتَنْقُصُ من إعرابه حركتان؛ فلذلك سُمِّيَ منقُوصًا.

وقيل: سُمِّي منقوصًا "لأنّه نقص الرّفع ، والجرّ ، تقول: (هذا قاض) و(مررت بقاضٍ) والأصل: (هذا قاضِيٌ) و(مررت بقاضيٍ) ؛ إلا أنهم استثقلوا الضّمّة ، والكسرة على الياء فحذفوهما ، فبقيت الياء ساكنة ، والتّنوين ساكنًا ، فحذفوا الياء لالتقاء السّاكنين". ينظر : أسرار العربيّة ٣٧ ، اللّباب ١/٨١.

وقيل:"لأنّه نقص شيئين حركة ، وحرفًا؛ فالحركة هي الضّمّة ، أو الكسرة ، حذفت للثّقل ، والحرف هو الياء حذف لالتقاء السّاكنين حين يخلومن الألف واللام". ينظر : شرح المفصّل ١/٥٦.

(٣) في النسخة (ب) تجوزا عن .

(**قولــه : نحــو :نخشــاك**) إنمـا مثـل بـه مـا[١]متصـلا بالضـمير ؛ ليظهـر الألـف خطـا ، ولهـذا لـم يمثـل ؛ بنحـو : يغـزو[٢] ويرمـى متصـلين بالضـمير ؛ لثبوت الواو ، والياء خطا .

(**قولـه : وأمـا الزيـادة إلـى آخـره**) أعرب المضـارع فـي هذه الصـور بـالنون ؛ لأنه استحق الإعراب بسبب المضارعة ، وذلك بعد باق ؛ فوجب أن يعرب .

ولـو أعـرب بالحركـة مـع هـذه الضـمائر خرجـت عـن أصـلها فـأعرب بـالحرف محافظـة عليهـا ، ولمـا امتنـع أن يكـون مـن حـروف المـد لامتنـاع اجتمـاع المـدين جعل النون لقربها منها ، وهذه الضمائر بمنزلة الجزء[٣] فوقعت النون بعدها .

(**قولـه : وحيـث كانـت**) جـواب عـن سؤال مقـدر ، وهـو أن يقـال : كـان مـن حقـه أن يبنـى مـع هـذه الضـمائر؛ لقوة الاتصـال بينهـا ، وبـين المضـارع ؛ كمـا بنـى مـع ضـمير جماعـة المؤنـث؛ نحـو : [يضـربن][٤] وكمـا بنـى الاسـم نفسـه مـع ضمير المتكلم ؛ نحو : غلامى على قول[٥].

---

(١) في النســـــخة (ب) ساقط.

(٢) في النســـــخة (ب) يعدو.

(٣) في النســـــخة (ب) الجر.

(٤) في النســـــخة (ب) مكررة.

٥) قـــال ابـــن الســـراج فـــي الأصـــول ٢/١٢٤ : " ....ألا تــرى أنـــك تقـــول: هـــذا غلامُـــه فتصـرف ؛ فـإذا أضـفت غلامًـا إلـى نفسـك قلـت: هـذا غلامـي فـذهب الإعـراب ، وإنمـا فعلـوا ذلـك؛ لأن الضـم قبلهـا لا يصـلح ؛ فلمـا غيـر لهـا الرفـع ، وهـو أول غيـر لهـا النصـب إذا كـان ثانيًـا ، وألزمت حالًا واحدا ، فقلت: رأيت غلامي.أ.هـ

وذهـب الرضـي إلـي إعرابـه فقـال فـي شـرحه علـى الكافيـة ١/٣٥ : "واعلـم أن مـذهب النحـاة أن بــاب " غلامــي " مبنــي لإضــافته إلــى المبنــى ، وخــالفهم المصــنف ؛ كمــا رأيــت ؛ لأنــه عــده مــن قســم المعــرب المقــدر إعرابــه ، وهــو الحــق ، بــدليل إعــراب ؛ نحــو : غلامــه ، وغلامــك ، وغلاماي.أ.هـ

فأجاب : بأن هذه الضمائر حروف ميته لا تتحرك ، ومدات خفيفة جاء به[١]؛ لكونها ميتة لا تتحرك لذاتها ، ومدات خفيفة من حيث هى هى مجرى النفس الخالى[٢] [عن الحروف فقصرت عن درجة النون ؛ لأنها قريبة بالحركة

(**قوله : غير عارض**) حال] [٣]عما استكن في جارية من الضمير ؛ أى : هذا الوصف ، وهو كونها ميته لا تتحرك لذاتها ، ومداتها ؛ فلما وصف ذاتى لهذه الضمائر لا وصف طارئ[٤]؛ فيجرى هذه مجرى النون.

وإنما قال فقصرت بالفاء ؛ لأنه مسبب عما سبق ، وإنما قال ، ولم ينته إلى درجة الياء لا أقل ؛ لأن ياء[٥] المتكلم تتحرك في ؛ نحو : غلامى جوازا ، وفي بعض الصور ، وجوبا .

فلما قصر أمر[٦] هذه الضمائر [من الياء ، والنون] [٧] لم يلزم من البناء ثمة البناء هنا ؛ لمكان الفرق بين الصورتين .

وإلى هذا أشار (**بقوله : فلم يثبت لها حكم جانب**[٨]) وإنما قال فلم يثبت بالفاء ؛ لكونه مسببا عما قبله .

(**قوله : لم يدخل**) جواب لقوله حيث كانت ؛ أى : لما جرت مجرى النفس الساذج[٩] لم تكن مانعة من الإعراب بأن تكون سببا لفاء المضارع ؛ كنون جماعة المؤنث.

---

(١) في النسخة (ب) جارية.

(٢) في النسخة (ب) الحالي.

(٣) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٤) في النسخة (ب) طاري.

(٥) في النسخة (ب) يا.

(٦) في النسخة (ب) أمن .

(٧) في النسخة (ب) عن النون ، والياء.

(٨) في النسخة (ب) حايز.

(٩) في النسخة (ب) السادح.

(**قولــه : لكــون**[١] **إعرابــه بغيــر الحــرف**) جـواب عـن سـؤال مقـدر ، وهـو أن يقال : فلم يعرب بالحركات [حين لم يزل استحقاقه للإعراب .

فأجـاب بأنـه لـو أعـرب بالحركـات] [٢] لـم يكـن للمـدات ثبـات ، وذلـك أنـه لـو أعـرب ؛ نحـو : تضـربين بالحركـة انقلبـت اليـاء واوا ، وكـذلك الألـف فـي ؛ نحـو : يضربان ، وكذلك الواو ، والفاء في حال النصب .

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يلـزم هـذا أن لـو أعـرب بالحركـات لفظـا ؛ أمـا لـو أعرب تقديرا لم يلزم ذلك .

فإن قلت : الأصل أن يكون لفظا .

قلنا : إنما يكون كذلك أن لو لم يكن ثمة مانع .

فإن قلت : فيما ذهبنا إليك رعاية للجانبين .

قلنا : يجب أن يكون الأمر كذلك في جميع صور التقدم[٣].

ويمكــن أن يقــال : لــو أعــرب[٤] بالحركــة تقــديرا لأوهــم البنــاء؛ فــأعرب بـالحرف[٥] مكـان الحركـة دفعـا للتـوهم ؛ بخـلاف صـور[٦] التقـديم[٧] فـي الاسـم ، ونحــو : يغـزو ، ويرمـى ، ونخشــاك ؛ علــى أنــه لـو أعـرب ؛ نحـو : [٨] يغـزو ، ويرمى بالنون [على ؛ نحو : يغزون ، ويرمين مثلا] [٩] جاء الإلباس .

---

(١) في النـــــسخة (ب) لكن.

(٢) في النـــــسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٣) في النـــــسخة (ب) التقرير.

(٤) في النـــــسخة (ب) إعراب .

(٥) في النـــــسخة (ب) بالحروف.

(٦) في النـــــسخة(أ) صدر

(٧) في النـــــسخة (ب) التقدير.

(٨) في النـــــسخة (ب) ساقط.

(٩) في النـــــسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

كلام السكاكي

وفـي الجـزم حقهـا فـي الثبـوت ؛ لامتنـاع سـكون مـا قبـل المـدة جعـل بـالحرف ؛ تحاشـيا عـن ذلـك ، ثـم لمـا امتنـع الحـرف أن يكـون مـدة علـى أصـل القيـاس فـي بـاب الزيـادة : لامتنـاع اجتمـاع المـدتين جعـل النـون لقربـه منهـا باحتمال المدة ، واللين ، والخفاء ، واعتباره غنة يشهد لذلك .

ولاتحـاد المـدات بالفعـل ؛ اقتضـى القيـاس تـأخيره ، ولحصـول الصـورة ؛ إذ ذاك علـى شـكل المثنـى ، والمجمـوع ؛ اختيـر الكسـر للنـون بعـد الألـف مـع العمـل بأصـل تحريـك السـاكن ، والفـتح لـه بعـد أختيهـا مـع الاجتنـاب عـن الجمـع بـين الكسـر وبينهمـا ، وحيـث كـان يجـب اعتبـار الرفـع ابتـداء علـى مـا سـبق عـين لـه. [١]

كلام الشارح

(**قولـه : ولاتحـاد المـدات**) إشـارة إلـى جهـة إيـراد النـون التـى هـى إعـراب بعـد هـذه الضـمائر[٢] وهـو أن هـذه الضـمائر[٣] لقـوة الاتصـال جـرت مجـرى الآخـر من الفعل ؛ فأثبت النون بعدها .

(**قولـه : وحيـث كـان**) يعنـى : لمـا كـان اعتبـار الرفـع مقـدما مـن حيـث إنـه حصـة الفاعـل المقـدم فـي بـاب الاعتبـار علـى مـا عـرف عـين لـه النـون بـأن كـان رفعه بالنون .

ثـم لمـا كـان اعتبـار الجـزم[٤] مقـدما علـى اعتبـار النصـب ؛ لأنـه فـي الأفعـال منزلـة الجـر فـي الأسـماء مـن حيـث الاختصـاص[٥] والجـر مقـدم هنـاك فـي بـاب الاعتبـار ، وهـو بمنزلـة الجـر فيكـون مقـدما ، وهـو أى الجـزم[٦] لـيس فـي

---

(١) ينظر : المفتاح صـــــ ١٥٤-١٥٥.

(٢) في النـــــسخة (ب) الضماير.

(٣) في النـــــسخة (ب) الضماير.

(٤) في النـــــسخة (ب) الجرم.

(٥) في النـــــسخة (ب) الاحتصاص.

(٦) في النـــــسخة (ب) الجرم.

إعراب الاسم الذى هو أصل في ذلك ، والفعل متطفل بسبب المضارعة ؛ جعل كأنه ليس بإعراب .

فما أتوا بحرف تقوم مقامه عند فوات الرفع الذى بالنون ؛ لئلا[1] يلزم التسوية بينه ، وبين الرفع مع قيام ما ذكرنا من الفرق ؛ على أن حق الجزم ترك الحركة فوفي حقه بترك ما قام مقامها ، ولما ، وفي حقه لم يحتج إلى حرف آخر يقوم مقامه .

ولقائل أن يقول : إذا أردت بذلك أن ترك الحركة من لوازم الجزم ؛ فمسلم.

لكن لا نسلم أنه بذلك قد وفي حقه ، وإن أردت أنه ترك الحركة ؛ فممنوع ؛ بل هو إسكان الآخر ، والسكون هيئة[2] الحرف ؛ مثل الحركة ؛ فكيف يكون الجزم قد ، وفي بذلك حقه على هذا التقدير .

---

(١) في النسخة (ب) ليلا.

(٢) في النسخة (ب)هية.

كلام السكاكي

وأما الجزم ؛ فلما لم يكن في إعراب أصله الذي هو متطفل عليه بحكم المضارعة ؛ جعل كأنه ليس بإعراب ؛ فلم يتكلف له عند فواته حرف يقوم مقامه هذا ؛ على أن حقه هو الترك فوفيه بذلك.

ثم لما كان الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وكانت لهذه الأمثلة صورة التثنية ، والجمع ؛ أتبعه النصب هنا إتباعه الجر هناك ؛ طلبا للتشاكل بين الأصل ، والفرع.

وأما النقصان ، وذلك في جزمه عند اعتلال الآخر ؛ فمن حيث إن الجزم لما تقدم النصب في الاعتبار ؛ كما سبق آنفا لم يكن وروده إلا على المرفوع ، وقد عرفت أن الفعل حال اعتلال الآخر في الرفع لا يكون متحركا .

وإذا ورده ، ومن شأنه حذف الحركة ؛ ثم لا يجد حركة يحذفها حذف المعتل لما بينه ، وبينها من الاتحاد. (١)

كلام الشارح

(قوله : ثم لما كان الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء) من حيث الاختصاص ، والنصب قد حمل على الجار في ؛ نحو : ضاربان وضاربون وجب أن يحمل النصب - أيضا - على الجزم(٢) في ؛ نحو : يضربان ، ويضربون تحقيقا للتناسب بين الأصل الذى هو الاسم ، وبين الفرع الذى هو الفعل ، ولئلا يكون للفرع مزية(٣) على الأصل في باب الإعراب .

(قوله : وأما النقصان إلى آخره) يعنى : أن الجازم إذا دخل على المعتل الآخر من المضارع(٤) ومن شأنه حذف الحركة،=

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ ١٥٥ .

(٢) في النسخة (ب) الجرم.

(٣) في النسخة (ب) قربة.

(٤) قال المبرد في المقتضب ١/١٣٤-١٣٥ : " فإن لحق شَيْئا من هذه الأَفعال الْجَزْم فآية جزمها حذف الْحَرْف السَّاكِن ؛ لأن الْجَزْم حذف .

= ولم يجد[١] حركة يحذفها حذف ما هو بمنزلة الحركة من حروف المد[٢].

(**قولــه : فمــن حيــث إن الجــزم إلــى آخــره**) جـواب سـؤال[٣] مقـدر ، وهـو أن يقـال : إنمـا يصـح هـذا [أن][٤] لـو لـم يكـن الجـزم واردا علـى المنصـوب[٥] وهـو ممنوع .

فأجــاب : بــأن الجــزم مقــدم علــى النصــب ؛ فــلا يكــون وروده إلا علــى المرفـوع علـى أنـه لا حاجـة إلـى هـذا التكلـف[٦] ؛ لأن المـتكلم إذا قصـد إلـى تركيـب الجـازم مـع المضـارع لـم يكـن لحـديث الرفـع ، والنصـب هنـاك مجـال حتـى يكـون لتقـدير[٧] السـؤال[٨] وجـه ، ولأنـه لـو لـم يكـن وروده إلا علـى المرفـوع كـان متحركـا تقديرا ؛ فكان مما يحذف[٩] حركة بحذفها .

ولقائـل أن يقـول : كـان الـلازم علـى هـذا أن [١٠]يحـذف المعتـل – أيضـا – في الوقف .

وذلـك أن مـن شـأنه أن يحـذف الحركـة ؛ فـإذا لـم يكـن هنـاك حركـة يحـذفها لزم أن يحذف الحرف الذى بمنزلة الحركة من حروف المد .

فـإذا كـان آخـر الْفِعْـل متحرّكـا حـذفت الْحَرَكَـة ، وإِذا كـان سَـاكِنا حـذف الْحَـرْف السَّـاكِن لا تقـول : لم يغزُ ، ولم يرْمِ ؛ كما تفعل بالألف إذا قلت : لم يخشَ..."أ.هـ

(١) في النســخة (ب) يجر.

(٢) في النســخة (ب) حذف المد.

(٣) في النســخة (ب) سوال.

(٤) في النســخة (ب) مابين المعكوفين مكرر.

(٥) في النســخة (ب) النصب.

(٦) في النســخة (ب) التكليف.

(٧) في النســخة (ب) التقدير.

(٨) في النســخة (ب) السوال.

(٩) في النســخة (ب) يحد.

(١٠) في النســخة (ب) بزيادة(يحذف الحركة).

ويمكن أن يقال : الفرق واضح ، وذلك أن الجزم مما يستلزم حذف الحركة استلزاما كليا ؛ بخلاف الوقف فلا يلزم [من][1] حذف المعتل هناك حذفه في صور الوقف ؛ لمكان الفارق.

---

(١) في النسخة (ب) ساقطة.

كلام السكاكي

الفصل الثامن : في علة عمل الحروف العاملة ، وكيفية اختلافها في ذلك

ونحن على أن نختصر الكلام ؛ فنقول : أما الجارة فإنما عملت في الأسماء للزومها إياها ؛ فكل ما لزم شيئاً ، وهو خارج عن حقيقته أثر فيه ، وغيره غالبا بشهادة الاستقراء .

وكان عملها الجر اللازم للأسماء ؛ ليدخل وصف العمل في وصف العامل بحكم المناسبة ، وهو بعينه الكلام في التي تجزم المضارع .

وأما العذر عن حرف التعريف ، وحرفي الاستقبال فالأقرب هو أن الاسم لشدة احتياجه إلى التعريف لامتناع خروجه في الاستعمال عن التعريف ، والتنكير ؛ جرى حرف التعريف منه مجرى بعض أجزائه ، وعلى هذا حرفا الاستقبال ، ومدار كلام أبي سعيد السيرافي رحمه الله في هذا على ما ذكرت.[1]

كلام الشارح

(**قوله : أما الجارة فإنما عملت في الأسماء**) ؛ لأنها مما يلزم الأسماء فكل[2] ما لزم شيئا ، وهو خارج عنه أثر فيه بشهادة العقل[3] والاستقراء.

ألا ترى أن الماء[4] مع غاية لطافته إذا استمر ، وقوعه على الحجر الصلب أثر فيه هذه المقدمة ، وهى قولنا كل ما لزم شئ ، وكثر وروده عليه أثر فيه مقدمة مشهورة ، ولكان من التسليم بمعزل ، ومن للمستقريء باستقراء مقبول الشهادة .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــ ١٥٥.

(٢) في النسخة (ب) وكل.

(٣) في النسخة (ب) ساقطة.

(٤) في النسخة (ب) المانع.

ولقائل أن يقول : مبنى عمل العامل في نوعنا هذا على أن يكون داعيا للواضع إلى ذلك الأثر ، أو يكون معه الداع لا على حديث الملازمة ؛ على أن ملازمتها للأسماء ممنوعة .

أما بحسب اللفظ فظاهر ؛ لأنه يصح أن يقال : زيد مرفوع بقام ، ومجرور بمن[(١)] ويتصل - أيضا - بما هو ليس بكلمة رأسا فضلا أن يكون اسما.

وأما بحسب المعنى ؛ فلا نسلم أنها مما يلزم الأسماء ، والاسم إنما يأتى بعد ما ينمحى أثر الحرف ؛ فكيف يلزمه ، وقد عدم .

ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أنها تلزم الأسماء ؛ بل هى واسطة بين الأسماء ، والأفعال فلا اختصاص لهما[(٢)] بأحد القبيلين.

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن يجب أن تكون الأسماء عاملة فيها - أيضا - ؛ لأن اللزوم يكون من الجانبين .

ولئن سلمنا ذلك ؛ لكن ينتقض بلا[(٣)] الشرطية ، وحروف التحضيض[(٤)].

بل الوجه أن يقال : هذه الحروف مما يتحصل بالمعنى الداع للواضع إلى ذلك الأثر فتكون عاملة ؛ لأنها[(٥)] لا تعنى بالعامل في نوعنا هذا سوى ذلك.

(قوله : وكان عملها الجر) أى : إنما عملت الجر دون الرفع ، والنصب ؛ لأنها لما كانت من خواص الأسماء كان عملها الجر المختص بها - أيضا - ؛ تحقيقا للتناسب بينها .

---

(١) في النسخة (ب) عن .

(٢) في النسخة (ب) لها.

(٣) في النسخة (ب) هو .

(٤) في النسخة (ب) التخصيص.

(٥) في النسخة (ب) لا نا.

وإلى هذا أشار[1] بقوله : ليدخل وصف العمل في وصف العامل ، وهو الاختصاص.

(قوله : جرى حرف التعريف منه مجرى بعض أخواته[2]) ؛ لأن الاسم مما يحتاج إلى التعريف ؛ لأنه لا يكون إلا مع أحدهما .

فإذا لم يكن مع التنكير تعين احتياجه إلى التعريف قطعا بحكم الاستعمال فيكون محتاجا إليه في الجملة ، أو نقول يحتاج إلى أحدهما ، والتعريف أحدهما فيكون محتاجا إليه من حيث إنه أحدهما .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه مما يحتاج إليه ؛ بل المحتاج إلى ذلك هو المستعمل[3] ؛ إلا أن الاسم من حيث إنه [4] اسم مما يحتاج إليه .

ولئن[5] سلمنا ذلك ؛ لكن لا يلزم من امتناع ما ذكر شدة الاحتياج إلى التعريف .

---

(١) في النسخة (ب) إشارة.

(٢) في النسخة (ب) أجزايه.

(٣) في النسخة (ب) الاستعمال.

(٤) في النسخة (ب) هو .

(٥) في النسخة (ب) ولين.

كلام السكاكي

وأما الناصبة للأسماء فعملت لمعنى اللزوم ، والنصب لتقويها على إفادة معنى المفعولية قريبة من ؛ أنادي ، وأصاحب ، وأستثني .

ولذلك ترى الواو لا يعمل حيث يبطل لزومه بكونه عاطفا ؛ لأنه في العطف لا يلزم الاسم ، وكذا إلا حيث يبطل لزومه ؛ بكونه في الكلام الناقص ؛ لصحة : ما طلع البدر إلا وقد ذكرت هندا ، وما جرى مجراه ، أو بكونه في التام غير الموجب على وجه البدل ؛ لتنزيل البدل والمبدل منه ؛ منزلة المنحى غير المذكور ، ورجوع الكلام إلى النقصان ؛ إذ ذاك حكماً ، ومما ينبهك على أن حكم البدل ما ذكرنا ؛ امتناعهم عنه في الموجب امتناعهم عن النقصان فيه ، وأنها لمظان تأمل منك فلا تفرط. [١]

كلام الشارح

(قوله : لتقويها على إفادة معنى المفعولية) يقال : قوى على كذا ، ويقوى عليه ؛ إذا أطاقه ؛ أي : لإفادتها معنى المفعولية.

ولو قال ، وأما الناصبة فعملت النصب لتقويها على إفادة معنى المفعولية ؛ لكان أولى لما في ذلك من الإشارة إلى وجه العمل ، ووجه الاختصاص .

(قوله : ولذلك ترى الواو) وإنما خص الواو بالذكر بين حروف العطف ؛ لأن الكلام في الواو التى تنصب بمعنى مع على رأيه[٢] ؛ فقال : ولذلك ترى الواو لا تعمل إذا كانت للعطف[٣]؛ لبطلان اللزوم .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـــــ١٥٥-١٥٦ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ١٥٤/٣ : " الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعلِ ، والفعلِ، وأردت عطفَ الفعلِ على مصدر الفعلِ الذي قبلَها ؛ كما كان في الفاء ، وأضمرت "أنْ" وتكون الواو في جميع هذا بمعنى "مَع" فقط ، وذلك قولك: لا تأكلِ السمكَ ، وتشربَ اللبنَ ، أي: لا تجمعْ بين أكلِ السمكِ ، وشربِ اللبنِ، فإن نهاه عن كل واحد منهما على حالٍ قال : ولاَ تشربِ اللبن على حالٍ........"أ.هـ

(٣) قال ابن يعيش ٢٣٢/٤ : " حروف العطف ، فـ"أوْ" ، و"الواو" ، و"الفاء" ، فهذه الحروف – أيضا – ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أنْ" ، وليست هي الناصبة عند سيبويه ، وذلك من قبل أنها حروف عطف ، وحروف العطف تدخل على الأسماء ، والأفعال .

ولقائـل أن يقـول : إنمـا يصـح هـذ أن لـو كـان عـدم عامليـة حـروف العطـف لـذلك ؛ لجـواز أن يكـون ذلـك لمكـان العطـف ؛ لأن حـروف العطـف لـو عملـت لـزم الجمـع بـين إعـراب بطريـق التبعيـة ، وبـين إعـراب لا بطريـق التبعيـة ، وذلـك ممـا ليس في كلامهم ، والجواب ظاهر.

(قولـه : لصـحة مـا طلـع البـدر إلا ، وقـد ذكـرت هنـدا[١]) يعنـى : ألا[٢] يـزول اختصاصـه[٣] بالأسـماء فـي الكـلام النـاقص بـدليل صـحة قولـك : مـا طلـع البدر وقد ذكرت هندا[٤] ؛ فإن المستثنى جملة فعلية[٥] ، وقد وقع[٦] مستثنى.

وكـلُّ حـرف يـدخل علـى الأسـماء ، والأفعـال لا يعمـل فـي أحـدهما ؛ فلـذلك ؛ وجـب أن يقـدّر "أنْ" بعدها ليصحّ نصب الفعل ؛ إذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوز أن يعمل في الأفعال. أ.هـ

(١) في النـــــسخة (ب) هذا .

(٢) في النـــــسخة (ب) أن لا .

(٣) في النـــــسخة (ب) احتصاصه.

(٤) في النـــــسخة (ب) هذا .

(٥) قـال سـيبويه ٣٢٦/٢ : "ومثـل ذلـك – أيضـا – مـن الكـلام فـي مـا حـدثنا أبـو الخطـاب: ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر.

فمـا مـع الفعـل ؛ بمنزلـة اسـم ؛ نحـو : النقصـان ، والضـرر ؛ كمـا أنـك إذا قلـت: مـا أحسـنَ مـا كلـم زيـدا ، فهـو مـا أحسـنَ كـلامَ زيـدا ، ولـولا مـا لـم يجـز الفعـل بعـدُ إلا فـي ذا الموضـع ؛ كمـا لا يجوز بعد ما أحسنَ بغير ما ؛ كأنه قال : ولكنه ضر ، وقال: ولكنه نقص. هذا معناه.أ.هـ

وقـال ابـن يعـيش٧٩/٢ : "....... ، ولا تقـع الجملـةِ فـي هـذه المواضـع ؛ إلا أن تكـون اسـميّة مـن مبتـدأ ، وخبـر ، ولا تكـون فعليّـة، ؛ لأن "إلّا" موضـوعة لإخـراج بعـض مـن كـل ؛ فـإذا تقـدّم "إلّا" الاسـم ؛ فـلا يكـون بعـدها إلا الاسـم لأنهمـا جـنسٌ واحـد فيصـحُّ أنّ يكـون بعضًـا له.

فلـو قلـت: "مـا زيـدٌ إلا قَـامَ" علـى أنّ تجعـل "قـام" خبـرًا ، و"مـا أتـاني أحـدٌ إلا قـام أخـوه " ونحـو ذلك ، لم يجز لما ذكرتُ لك .

ولـو قلـت: "مـا زيـدٌ إلا يقـوم" ، أو "مـا أتـاني أحـدٌ إلا يضـحَك" ، لكـان جيّـدًا ؛ لأن الفعـل المضارع مشابةٌ للاسم ، فكان له حكمُه.أ.هـ

(٦) في النـــــسخة (ب) وقعت.

فــإن قلـــت : لا نســلم أنـــه نـــاقص ، [ولمـــا لا يجـــوز][1] أن يكـــون الفاعـــل مستثنى منه .

قلنـا : لعـدم تعـدده ، وعـدم اتحـاد المسـتثنى بـه [جنسـا ، ووصـفا][2] أمـا عـدم التعدد ، وعدم الاتحاد الجنسى ؛ فظاهر .

وأمـا عـدم الاتحـاد الوصـفي فكـذلك ؛ لأن أحـدهما فاعـل ، والآخـر حـال ؛ فـأين أحـدهما عـن الآخـر ؛ بـل تقـدير الكـلام : مـا طلـع البـدر فـي[3] حـال مـن الأحوال إلا على حال ذكرى فيكون ناقصا ؛ لكون المستثنى منه مطوى الذكر .

(قولـه : أو بكونـه فـي التـام غيـر الموجـب علـى وجـه البـدل[4]) ؛ لأن الكـلام مـع الإبـدال يكـون بمنزلـة النـاقص حكمـا ؛ بـدليل أنهـم يمتنعـون عـن

---

(١) في النســـــخة (ب) ولم لا يجوز.

(٢) في النســـــخة (ب) جنسا ، أو وصفا.

(٣) في النســـــخة (ب) علي .

(٤) هذا مذهب البصريّين.

وذهب الكوفيّون إلى أن (إلاّ) حرفُ عطفٌ بمعنى الواو ، وما بعده معطوفٌ على ما قبله.

وردّه البصـريّون بـأنّ (إلاّ) موضـوعة لمخالفـة مـا بعـدها لمـا قبلهـا ، أمّـا الـواو فهـي موضـوعة لمشاركة ما بعدها لما قبلها.

واحـتجّ الكوفيّـون بنحوقولـه تعـالى: {لِـئَلاَّ يَكُـونَ لِلنَّـاسِ علـيكُمْ حُجَّـةٌ إلا الَّـذِينَ ظَلَمـوا} البقـرة: ١٥٠ ، وتأوّله البصريّون بمعنى (لكن) .

ينظـــر : الكتـــاب ٣١١/٢ ، والمقتضـــب ٣٩٠/٤ ، ٣٩٤ ، والأصـــول ٣٠٣/١ ، والإنصـــاف ٢٦٦/١ ، والتّبيين٤٠٣ ، والتّصريح ٣٤٩/١ ، والأشمونيّ ١٤٥/٢.

فتقـول: مـا قـام أحـدٌ إلا زيـدٌ ، ومـا ضـربتُ أحـدًا إلا زيـدًا ، ومـا مـررتُ بأحـدٍ إلا زيـدٍ علـى البـدل ، ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل ، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيدًا.

قـال سـيبويه فـي الكتـاب ٣١٩/٢: " هـذا بـابُ النّصـب فـي مـا يكـون مسـتثنىً مبـدلاً؛ حـدّثنا بـذلك يـونس ، وعيسـى جميعًـا أنّ بعـضَ العـرب الموثـوق بعربيّتـه يقـول: مـا مـررتُ بأحـدٍ إلا زيـدًا ، ومـا أتـاني أحـدٌ إلا زيـدًا ، وعلـى هـذا : مـا رأيـتُ أحـدًا إلا زيـدًا فـي نصـب (زيـدًا) علـى غيـر (رأيـتُ) وذلـك أنّـك لـم تجعـل الآخـر بـدلاً مـن الأوّل ، ولكنّـك جعلتـه منقطعًـا ممّـا عمـل فـي الأوّل".أ.هـ

الإبدال في الموجب[١]؛ كما يمتنعون فيه عن النقصان ؛ فلولا أنه بمنزلة الناقص ؛ لما امتنع الإبدال .

وإنما امتنع النقصان في الموجب ؛ لأنه لا يبقى مفيدا ؛ إذ ذاك.

ألا ترى أنك إذا قلت : جاء إلا زيد ؛ لم يفد .

ولقائل أن يقول: لا نسلم أنه يبطل لزومه في التام غير الموجب على وجه الإبدال .

وأما كونه بمنزلة الناقص حكما ؛ فلا يلزم منه بطلان اللزوم ، وإنما يلزم أن لو وقع هناك غير الاسم[٢] مستثنى ، وهو ممنوع ؛ بل إنما بطل عمل إلا في صورة الإبدال ؛ لأن الإبدال مما يقتضي أن يكون إعراب ما بعد إلا على سبيل[٣] التبعية .

فلو أعملت إلا مع ذلك لزم ما ليس في كلامهم ، وهو الجمع بين إعرابين [تبعى ، وغير تبعى][٤] .

(**قوله : وإنها**) أى : وإن ما[٥] ذكر من صحة ما طلع البدر إلا ، وقد ذكرت هندا[٦] ومن أن غير الموجب التام على وجه البدل بمنزلة الناقص.

---

(١) وإنَّمَا لم يجز الْبَدَل في الموجب لفساد مَعْنَاهُ ، وذَلِكَ انَّ (إلاّ) يُخَالف مَا بعْدهَا مَا قبلهَا .

وإذا قلت : قَامَ الْقَوْم إلا زيد كان ؛ كقولك : قَامَ إلا زيد ف (زيد) إنْ جعلته في المعْنى قَائِمًا لم يكن ل (إلاّ) معنى ، وإنْ نفيت عنه الْقيام احتجت إلى تَقْدِير فَاعل ، ولَا يَصح ؛ لأنه يصير قَامَ كلّ واحد ، وهذا محَال.

ينظر : اللباب للعكبري ١/٣٠٥.

(٢) في النسخة (ب) ساقط.

(٣) في النسخة (ب) ساقط.

(٤) في النسخة (ب) يبقي ، وغير يبقي.

(٥) في النسخة (ب) وإنما.

(٦) في النسخة (ب) هذا .

ومــن أن امتنــاعهم عــن الإبــدال فــي الموجــب ؛ مثــل امتنــاعهم فيــه عــن النقصان دليل أن الإبدال مما[1] ينزل المبدل منه منزلة غير المذكور[2].

(١) في النـــــسخة (ب) بما.

(٢) في النـــــسخة (ب) المدلول.

وأما الناصبة للأفعال ؛ فالأصل فيها أن عند الخليل قدس الله روحه ، وقول الخليل يغني عن الدليل:- كلام السكاكي

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وإنما نصبت أن لمشابهتها أن معنى ؛ لاشتراكهما في رد الكلام إلى معنى المصدر ، وصورة - أيضا - إذا خففت ، وأعملت.[1]

كلام الشارح **(قوله : و الأصل فيها أن)** بدليل أنها تعمل تارة ظاهرة ، وأخري مقدرة ، وغيرها من الحروف الناصبة محمول عليها بحكم الاشتراك في معنى الاستقبال .

ألا ترى أن (إذن) لا تعمل عند إرادة معنى الحال[2] وأما القول بأن لن أصلها : لا ، أو لا أن[3] وأن إذن[4] أصلها إذ أن[5] فبعيد من جهة المعنى.

---

(١) ينظر : المفتاح صـــــ .

(٢) سبق تفصيل المسألة ١/.

(٣) سبق تفصيل المسألة ١/.

(٤) في النسخة (ب) وإذن .

(٥)(إِذَنْ) مفرَدة عند سيبويه ، ومركّبة عند الخليل من (إِذْ) و (أَنْ).

يقول سيبويه ٣/١٣-١٢ : " اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل رأى في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئك ، وإذن آتيك.

ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك. والقسم ههنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً.

ولا تفصل بين شئ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ؛ لأن إذن أشبهت أرى ، فهي في الأفعال ؛ بمنزلة أرى في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر ؛ فلما تصرّفت هذا التصرّف اجتروا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.

ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء ، نحو ضربت وقتلت ؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو ضربت وقتلت ، ولا تكون إلا في أوّل الكلام لاؤمة لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرف جامدٌ.أ.هـ

وهو مذهب الجمهور.

كلام السكاكي **وأما الحروف المشبهة ؛ فعملها لمشابهتها الأفعال ، وعندنا أنها لما كانت في العمل فرعا على الفعل ، وكانت في الشبه بالأفعال دون شبه ما ، ولا بليس ؛ اختير لها حطا لدرجتها أدنى مرتبتي الفعل ، وهي : ضرب عمراً زيد ، ومن هذا يظهر سبب امتناع تقديم الخبر على الاسم البتة ، وهو الترقي إلى أعلى مرتبتي الفعل في أدنى درجتها.**

وأما قولهم : إن في الدار زيدا ؛ فالوجه ما اختار جار الله العلامة ، وارتضاه شيخنا الحاتمي تغمدها الله برضوانه ؛ أنه ليس من تقديم الخبر ؛ إذ الخبر مدلول في الدار لا نفس في الدار ، وتقدم ذاك غير مسلم ؛ هذا ولكنه يشكل بقولهم ؛ حيث لا يصح وقوع العامل لا يصح وقوع المعمول فيه فليتأمل.

وأما علة انتظام لا النافية للجنس في سلكها ، وعلة عمل ما ، ولا المشبهتين بليس فمذكورتان. (١)

كلام الشارح **(قوله : وعندنا)** إنما قال ، وعندنا ؛ لأن ما ذكر من الوجه ؛ بناء على كونها ناصبة ثم(٢) رافعة .

والكوفيون لا يرون ذلك(٣) ؛ فلا يتمشى هذا الوجه على زعمهم.

ينظر : الكتاب ٣/١٢ ، والجنى الدّاني ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠ ، والمغني ٣٠ ، والتّصريح ٢/٢٣٤ ، والأشمونيّ ٣/٢٩٠.

وذهب قومٌ إلى أنّها ظرف؛ وأصلها (إذْ) الظّرفيّة لحقها التّنوين عِوَضًا من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائيّة.

ينظر : شرح الرّضيّ ٢/٢٣٥ ، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠ ، والأشمونيّ ٣/٢٩٠.

(١) ينظر : المفتاح صـ١٥٦ .

(٢) في النسخة (ب) ساقطة.

(٣)ذهب الكوفيون إلى أن "إنَّ" وأخواتها لا ترفع الخبر ؛ نحو : "إنَّ زيدًا قائم" وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته ؛ لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت ؛ لأنها أشبهت الفعل

وذلك الوجه [١] أن شبه ما ، ولا بليس أقوى من شبه هذه الحروف بالأفعال من جهة المعنى فاختير لهذه الحروف أدنى [مرتبتى الأفعال] [٢] وهى أن يكون منصوبا قبل المرفوع حطا لدرجتها عن درجة ما ، ولا .

فهي فَرْعٌ عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر ، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناه عَمَلَه لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها.

والذي يدل على ذلك – أيضا – أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها ، واكتفي به ، كقولهم "إن بك يَكْفُلُ زيدٌ" كانها رضيت بالصفة لضعفها ، وقد روي أن ناسًا قالوا : "إن بك زيد مأخوذٌ" ؛ فلم تعمل "أن" لضعفها؛ فدلَّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا: إن هذه الأحرف تعمل في الخبر ، وذلك ؛ لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظًا ، ومعنًى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:-

الأول: أنها على وزن الفعل.

والثاني: أنها مبنية على الفتح ؛ كما أن الفعل مبنيّ على الفتح.

والثالث: أنها تقضي الاسم ؛ كما أن الفعل يقتضي الاسم.

والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية ؛ نحو : "إنني ، وكأنني" ؛ كما تدخل على الفعل ؛ نحو : "أعطاني ، وأكرمني" وما أشبه ذلك.

والخامس: أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى "إن ، وأن" حَقَّقْتَ ، ومعنى "كأن" شبهت ، ومعنى "لكن" استدركت ، ومعنى "ليت" تمنيت ، ومعنى "لعل" ترجيت ؛ فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه ؛ وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ، ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ، ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل ، والمنصوب مشبهًا بالمفعول ؛ إلا أن المنصوب ههنا قُدِّم على المرفوع ؛ لأن عمل "إنَّ" فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع.

أو ؛ لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ، ومعنًى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالًا ، وعدم التصرف في ما لا يدل على الحرفية؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف؛ نحو : "نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا" ينظر : الإنصاف ١/١٤٤-١٤٥.

(١) في النسخة (ب) هو أن

(٢) في النسخة (ب) من سنن الأفعال.

فلو قدم مرفوع هذه الحروف على منصوبها لزم تراقى هذه الحروف إلى أعلى مرتبتى الأفعال ، وهى أن يكون مرفوعها قبل المنصوب مع ، وقوعها في أدنى درجة [1] المشابهة لما قلنا: من أن مشابهة هذه الحروف دون مشابهة ما ، ولا بليس ، ولزوم الخروج عن المناسبة ، وهى[2] التسوية بين هذه الحروف ، وبين ما ، ولا في المرتبة مع عدم الاستواء في درجة المشابهة.

وقد وقع في بعض نسخ[3] الكتاب في أدنى درجتها بإفراد الدرجة ، وليس بصحيح ؛ إذ لا يصح أن يقال : هذا أفضل غلام زيد بإفراد الغلام[4].

(**قوله ، وأما قولهم : إلى آخره**) ولقائل أن يقول : لو لم يحمل ؛ قولك : إن في الدار زيدا على تقديم الخبر لزم الفصل بين الخبر ، وبين معموله[5] بالمبتدأ[6] وهو غير مختار [7] ولا مرضى

---

(١) في النسخة (ب) درجتي.

(٢) في النسخة (ب) وهو .

(٣) في النسخة (ب) النسخ.

(٤) في النسخة (ب) العلام.

(٥) في النسخة (ب) معلومه.

(٦) في النسخة (ب) بالمبتدأء.

(٧) قال المبرد في المقتضب٤/١٠٩ : " أَما التَّقْدِيم ، والتَّأْخِير ؛ نحو : إن منطلق زيدا ؛ فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد لا تقول : فيه فعل ، ولَا فَاعل ؛ كما كنت تقول في كان يكون ، وهو كَائِن ، وغير هذا من الْأَمْثِلَة ، ولَكِن إن كان الَّذِي يَليهَا ظرفا فَكَانَ خَبرا ، أو غير خبر جَازَ ، وذَلِكَ إن في الدَّار زيدا ، وإن في الدَّار زيدا قَائِم ، وإِنَّمَا جَازَ ذَلِك ؛ لأن الظروف لَيْسَ مِمَّا تعْمل فيه إن لو قُوع غَيرهَا فيه

وَإِن قَالَ قَائِل فَقل إن يقوم زيدا ؛ لأن يقوم لَيْسَ مِمَّا تعْمل فيه إن فإن هذا محَال من وجهيْن :-

أَحدهمَا : أَن إن مشبهة بِالْفِعْلِ ؛ فلا يجوز أَن تلِي الْفِعْل ؛ كما لا يَلِي فعل فعلا ، ولَيْسَ فيها ضمير فيكون ؛ بمنزلة كَاد يقوم زيد ؛ لأن في كَاد ضميرا حَائِلا بَينهمَا ، وبَين الْفِعْل

والجِهة الأخرى : أَن يقوم في مَوضِع قَائِم ؛ فلا يجوز أَن يفصل بهَا بَين إن ، واسْمهَا ؛ كما لا يجوز أَن يفصل بقائم

فإن قال قَائِل فَقل إن قَامَ زيدا..."أ.هـ

؛ لمكـان التنـافر [١]؛ لكـون[٢] بعـض الخبـر مقـدما، وبعضـه مـؤخرا[٣] ؛ إذ ذاك؛ وللزوم الفصل بين العامل ، والمعمول بأجنبي ، وهو المبتدأ .

(**قولـه : ولكنـه يشـكل**) ولقائـل أن يقـول إنمـا يشـكل ؛ أن لـو كـان ذلـك القول مجرى على إطلاقه ، وهو ممنوع .

لـيس يصـح أن يقـال : زيـدا لـم أضـرب [بتقـديم الفعـل] [٤] علـى الجـازم[٥] مـع امتنـاع تقـديم [٦]الفعـل عليـه[٧] وإنمـا يشـكل أن لـو لـم يكـن مـن قـولهم : إن فـي الظروف من الاتساع ما ليس في غيرها .

---

(١) في النسخة (ب) التنافي.

(٢) في النسخة (ب) بكون.

(٣) في النسخة (ب) موخرا.

(٤) في النسخة (ب) معمول الفعل.

(٥) في النسخة (ب) المحازم.

(٦) في النسخة (ب) ذلك الفعل.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١/١٣٥ : "وإذا قلت: زيداً لم أضربْ ، أو زيداً لن أضربَ ، لم يكن فيه إلا النصبُ ، لأنك لم توقِع بعد لم ، ولَنْ شيئاً يجوز لك أن تقدَّمَه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما " ؛ كما كان ذلك في الجزاء ".أ.هـ

وقال ابن يعيش ٥/٣٥ : " ...."لم" مختصة بالفعل غير داخلة على غيره ، صارت كأحد حروفه ، ولذلك لم يجز الفصل بينها ، وبين مجزومها بشيء ، وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورة .

ويؤيد شدّةَ اتصالها بما بعدها أنهم أجازوا: "زيدًا لم أضْرِبْ" ؛ كما يجوز "زيدًا أضرب" ، وقد عُلم أنه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل.أ.هـ

كلام السكاكي

الفصل التاسع : في علة الأسماء غير الجر ، وكيفية اختلافها

أما علة رفعها ، ونصبها نازلة منزلة الفعل ؛ ككون الاسم مصدرا ، أو اسم فاعل ، وهو للحال ، أو الاستقبال ، ومعتمد فإنه في الاعتماد يزداد قربا من الفعل بتنحية عن موضع الاسم المخبر عنه ، وهو افتتاح الكلام ، وعن الإخبار عنه - أيضا - ، أو اسم مفعول على ؛ نحو :اسم الفاعل ، أو صفة مشبهة معتمدة ، ولذلك حيث ضعف اسم التفضيل عن ذلك رأيت حاله في العمل كيف فترت ، أو اسم فعل .

وكذا علة جزمها نازلة منزلة حرف الشرط بإفادتها معناه فالكلام فيها جلى.

وأما علة نصبها في غير ذلك ؛ فالوجه فيها أنها أشبهت الفعل في حال كونه ناصبا باستدعائها التمييز فضلة في الكلام لا محالة مع امتناع أن تجره .

وقول أصحابنا رحمهم الله التمييز ؛ إما أن يكون عن الجملة ، أو عن المفرد ؛ معناه : أن محل إبهامه إما أن يكون الإسناد ، أو أحد طرفيه لا أنه يكون فضلة في الكلام. [١]

كلام الشارح

(**قوله : غير الجر**) إنما لم يتعرض لبيان علة عملها الجر[٢]؛ لأنه قد أشار إلى ذلك في البناء[٣] على المقدمة الأولى فاستغنى به[٤] عن التعرض له ها هنا[٥].

(**قوله : وأما علة رفعها ، ونصبها**) نازلة منزلة الفعل، وكذا علة

---

(١) ينظر : المفتاح صـــ١٥٧ .

(٢) في النـــــسخة (ب) ساقط.

(٣) في النـــــسخة (ب) ذلك البناء.

(٤) في النـــــسخة (ب) منه.

(٥) في النـــــسخة (ب)ههنا.

جزمها[1] نازلة منزلة حرف[2] الشرط ؛ فالكلام[3] فيها جلي على مثل[4] قولك : زيد ، وكذا عمرو كريم.

وإنما دخل الفاء بينها ؛ لكون صدر الكلام مسبوقا بأما ، وإنما كان الكلام فيها جليا ؛ لكونها بمنزلة الفعل ، أو بمنزلة إن في إفادتها لمعناها[5]؛ فتكون عاملة عمل ما هى بمنزلته .

(**قوله : وهو للحال ، ومعتمد**) ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان على أحد الزمانين ، ومعتمد على أحد الأشياء الخمسة ؛ النهى[6] ، والنفي ، والاستفهام ، والموصوف ، والمبتدأ ، وذلك الحال يقوى[7] كونه بمنزلة الفعل[8].

---

(١) في النسخة (ب) حرفها.

(٢) في النسخة (ب) حروف.

(٣) في النسخة (ب) والكلام.

(٤) في النسخة (ب) على هذا .

(٥) في النسخة (ب) بمعناها.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) فقوي.

(٨) لا يعمل اسم الفاعل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله من مبتدأ ؛ كقولك: (هذا ضارب زيدًا) .

أو يكون على موصوف ؛ كقولك: (مَرَرت برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا) ، أو على صاحب الحال ؛ كقولك: (هذا عمرٌ ضاربًا زيدًا) ، أو على همزة الاستفهام ؛ كقولك: (أضاربٌ صاحبك زيدًا؟) ، أو على (ما) النّافية ؛ كقولك: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا).

هذه شروط إعمال اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (أل) وبقي شرطان آخران ، وهما:-

ألا يكون مصغرا ، وألا يكون موصوفًا ، وخالف الكسائيّ فيهما جميعًا.

وإذا وقع اسم الفاعل صلة لـ (أل) عمل مطلقًا ، سواء كان ماضيًا ، أو مستقبَلاً ، أو حالاً؛ لـو قوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذ حَقُّ الصّلة أنْ تكون جملة؛ فتقول: (هذا الضّارب زَيْدًا الآنَ ، أو غدًا ، أو أمس) .

ينظر : ابن النّاظم ٤٢٣/١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢ ، وابن عقيل ١٠٠/١- ١٠٤ ، والتّصريح ٦٥/٢ ، ٦٦ ، والأشمونيّ ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤.

لأنه إذا كان معتمدا امتنع الإخبار عنه ، وينحى عن[١] موضع الاسم المخبر عنه ، وهو افتتاح الكلام ؛ لأن الأصل أن يكون المخبر عنه [في الجملة الاسمية في أول الكلام] [٢]؛ فيزداد قربا من الفعل بهذا الاعتبار.

[(قوله : وهو افتتاح الكلام)] [٣] ولقائل أن يقول : قوله هذا إنما يتمشى ، إذا كان معتمدا على غير الاستفهام ، والنفي.

وأما في صور الاعتماد عليها[٤] فلا ؛ إذ ليس افتتاح الكلام متعينا للمخبر عنه في أول الكلام ، [وقد لا يكون] [٥]؛ نحو : ضرب زيد

(قوله : وعن الإخبار عنه) إنما يصح هذا في غير صور الاعتماد على الاستفهام ، والنفي ، وأما في صور الاعتماد عليها ؛ فلا يتنحى عن الإخبار عنه ؛ يقول : [ما أفضل منك أفضل منى] [٦] وأقائم الزيدان ؛ فإن البعض على أنه مبتدأ[٧][٨] .

---

(١) في النسخة (ب) عنه.

(٢) في النسخة (ب) جملة مكررة.

(٣) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٤) في النسخة (ب) عليهما.

(٥) في النسخة (ب) ساقط.

(٦) في النسخة (ب) ساقط.

(٧) في النسخة (ب) مبتدأء.

(٨) المبتدأ الذى له مرفوع أغنى عن الخبر هو : كل وصف اعتمد على استفهام ، أو نفي ، والوصف يشمل : اسم الفاعل ؛ نحو : أقائم المحمدان؟ ، واسم المفعول ؛ نحو : أمضروب المحمدان ؟ ، والصفة المشبهة ؛ نحو : هل حسن الوجهان؟ ، واسم التفضيل ؛ نحو : هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ؟ ، والمنسوب ؛ نحو : ما قرشى العمران

ينظر : شرح التسهيل (١/ ٢٦٨) ، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٠) ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل (١/ ٨٨ ، ٨٩) .

هذا والفاعل المغنى عن الخبر يكون اسما ظاهرا ؛ كما مثل ، ويكون ضميرا منفصلا ؛ نحو : أمسافر أنتما؟

وإذا ذهبت إلى أنه ليس هناك إخبار ورد صور النفي .

(**قوله : ولذلك حيث ضعف**) أى : ولما مر من اشتراط أحد الزمانين ؛ ضعف اسم التفضيل عن العمل ؛ لعدم دلالته على أحدهما .

(**قوله : وأما علة نصبها في غير ذلك**) أى : في غير صور نزولها منزلة الفعل ، أو في غير ما ذكرنا من الأسماء التى عدها ؛ فهى أنها أشبهت الفعل من حيث إنها تقتضى التمييز فضلة.

وهذا هو مذهب البصريين ، ومنه عندهم قوله تعالى: (أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إبراهيم) [مريم / ٤٦] ٠

ومنعه الكوفيون ، والزمخشرى ، وابن الحاجب ٠

ينظر : شرح التسهيل (١/ ٢٦٨) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٢) ، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٠ ، ١٠٨١) ، وشرح شذور الذهب (٢٣٩) ، وشرح ابن عقيل (١/ ١٩١)

وما تقدم من اشتراط اعتماد الوصف على استفهام ، أو نفي هو مذهب البصريين إلا الأخفش .

ينظر : ارتشاف الضرب (١٠٨٢/٣) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢٧١/١) ، والمساعد(٢٠٧/١) ، وشرح ابن عقيل (١٩٢/١) ، وائتلاف النصرة (٧٩) ، وحاشية الصبان (١/ ١٩٢) ، وحاشية الخضرى (٩٠/١)٠

وذهب الأخفش ، والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده مغن عن الخبر من غير أن يعتمد على استفهام ، أو نفي دون ضعف ، أو قبح ؛ لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل ؛ نحو : قائم المحمدان

ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٣٥) .

ونسبه للاخفش فقط ، ثم ضعفه بأن اسم الفاعل فرع في العمل على الفعل؛ فلم يعمل إلا بما يقويه.

ينظر : شرح التسهيل (١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤) وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٣) ونسبه للأخفش فقط ،

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى(١٩٨/١) ، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٢ ، ١٠٨٣) ، وأوضح المسالك (١/ ١٩١) ، وشرح ابن عقيل (١/ ١٩٢) ، والمساعد (١/ ٢٠٨) ، وشفاء العليل (١/ ٢٨٣) ، وائتلاف النصرة (٧٩)٠

كما أن الفعل يقتضى المفعول فضله مع امتناع أن يجره ؛ كما أن الفعل يمتنع أن يجره ، وإنما يمتنع أن يجره إذا كانت مقرونة بالتنوين ، وما يقوم مقامه من النون ، أو الإضافة .

(قوله : فضلة في الكلام لا محالة) إنما قال هذا إيذانا بأن التمييز سواء كان عن نسبة ، أو عن أحد طرفيه فضلة لا يتفاوت حاله[١].

(قوله : وقول أصحابنا) إنما ذهب إلى تفسير معنى قول الأصحاب ؛ لئلا[٢] يتوهم أن مرادهم أنه لا يكون فضله – حينئذ – ؛لأن المخبر[٣] قد يكون جزءا[٤].

---

(١) في النسخة (ب) عالة

(٢) في النسخة (ب) ليلا.

(٣) في النسخة (ب) المهر.

(٤) في النسخة (ب) جرا.

الفصل العاشر : في علة عمل المعنى الرفع للمبتدأ ، والخبر ، والفعل المضارع كلام السكاكي

وهي أنه أشبه الفعل في حال كونه رافعا، أما في حق الخبر ، والمبتدأ ؛ فباستدعائه هذا مسندا إليه ، وهذا جزءا ثانيا في الجملة .

وأما في حق الفعل المضارع ؛ فبخروج المضارع معه عن المناسبة بأن لا يعتبر تقديم تحريكه بالرفع.

بيان ذلك : أنه متى وقع الاسم في الكلام ناسب أن يجري عليه ما للاسم من الرفع ، أو النصب ، أو الجر ؛ لكن امتناع إجراء الجر عليه ؛ يستتبع امتناع إجراء النصب بحكم التآخي فيبقى الرفع مع وجوب تقديمه في الاعتبار على ما عرفت.

واعلم أنك إذا تلقيت ما أمليت عليك بحسن التفهم ، واستوضحت لطائفة بعين التأمل ، وجذبت بضبعك في مداحضه الاختصاريه استقامه طبع ، وأطلعك على رموزه للتقصي عن المضايق لطافة تمييز ؛ ثم استعرضت معاجم الأوائل في هذا الفن بعد التتبع لمآخذها ، والعثور على مجاريها ؛ مستطلعا طلع المقاصد في المبادىء والغايات ، عسى أن تتمسح للعلى بدعاء يستجاب ، وللملى بثناء يستطاب. (١)

(**قوله : وهي أنه أشبه**(٢) **الفعل**) بيان لسبب كون المعنى عاملا للرفع على التغيير لا لكونه عاملا على الإطلاق . كلام الشارح

يعنى : أنه إنما عمل هذا المعنى الرفع لأنه أشبه الفعل في أنه يستدعى هذا ؛ أى : المبتدأ مبتدأ إليه(٣) ويستدعى هذا(٤) جزءا ثانيا ؛ لأن الإسناد

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم صـ١٥٧-١٥٨.

(٢) في النسخة (ب) شبه.

(٣) في النسخة (ب) مستندا إليه.

(٤) في النسخة (ب) ساقط.

لايتصور بدون المسند إليه[١] ومسند ؛ أى : يستدعى أن يكون ذلك مسندا إليه ، وهذا مسندا ؛ كما أن الفعل الرافع لذلك يستدعى مرفوعه مسندا إليه ؛ لأنه مسند ، والمسند من حيث إنه مسند مما يستدعى المسند إليه ؛ فيكون الفعل مستدعيا للمسند إليه ، ويستدعى مرفوعه جزءا ثانيا في الكلام ؛ أى : يستدعى أن يكون المسند إليه الذى يقتضيه[٢] الفعل جزءا[٣] ثانيا في الكلام ؛ لأن الذهن ينتقل من الفعل إليه فيكون في الدرجة الثانية من التعقل ؛ فناسب أن يؤخر [٤] في الذكر .

وهذا إنما يتم إذا كان الصفة في قولهم : أقائم[٥] الزيدان؟ مسندا إليه أما إذا كان مسندا من غير تقدير هناك لم يتم له هذه المناسبة

(**قوله : وأما في حق المضارعة**[٦]) هذا شروع في بيان سبب كونه عاملا للرفع على التعيين لا لكونه عاملا على الإطلاق.

وذلك أنه لما[٧] جرى مجرى الاسم باعتبار صحة ، وقوعه موقعه مع ماله من الشبه بالاسم ناسب أن يكون له وجه من ، وجوه إعراب الاسم لكنه امتنع الجر ؛ لوقوع الجزم مكان الجر في الأفعال لما تقدم فلو عين له الجر لزم الخروج عن المناسبة .

ولما امتنع الجر ؛ امتنع النصب[١] [قضاء من حق] [٢] التآخى بينهما لما مر من غير مرة ، وإلا لزم الخروج عن المناسبة ، وهو ترك اعتبار التآخى .

---

(١) في النسخة (ب) مسند إليه.

(٢) في النسخة (ب) يقتضين.

(٣) في النسخة (ب) جرا.

(٤) في النسخة (ب) يوخر.

(٥) في النسخة (ب) قايم.

(٦) في النسخة (ب) المضارع.

(٧) في النسخة (ب) بما.

(١) في النسخة (ب) النصبهنا.

(٢) في النسخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

ولما امتنع الجر ، والنصب تعين الرفع ؛ فكان عاملا للرفع بحكم الضرورة ؛ لأنه لما استحق أن يكون له وجه من وجوه إعراب الاسم ، والرفع مقدم في باب الاعتبار ، ولما مر فلو ترك إلى غير [1] لزم الخروج عن المناسبة .

ولقائل أن يقول : قوله ، وهى أنه أشبه الفعل في حال كونه رافعا ؛ أما في حق المبتدأ ، والخبر ؛ فكذا ، وأما في حق المضارع ؛ فكذا .

(**قوله : هذا يقتضى أن يكون**) سبب كون المعنى عاملا للرفع في الصورتين في صورة المبتدأ[2] والخبر ، وفي صورة المضارع[3] هو المشابهة للفعل ، وليس الأمر كذلك في صورة المضارع على ما ذكر .

(**قوله : متى وقع الاسم**) ناسب أن يجرى عليه ما لذلك الاسم[4] من الرفع ، أو النصب ، أو الجر ذكر في الفصل السابع أن علة إعراب المضارع مضارعته[5] الاسم بعدة أمور[6] وذكر هنا أن علة رفعه ، هو ، وقوعه موقع الاسم فعلم أن المضارعة هى علة كونه قابلا للإعراب ، ووقوعه[7] موقع الاسم رافعه .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه إذا وقع موقع الاسم ناسب أن يجرى عليه أحدها ؛ بل ناسب أن يجرى عليه ما لذلك الاسم الذى وقع هو موقعه من الإعراب ، والجواب إلى العناية.

---

(١) في النسخة (ب) غيره.

(٢) في النسخة (ب) المبتدأء .

(٣) في النسخة (ب) المضارعة.

(٤) في النسخة (ب) ما للاسم.

(٥) في النسخة (ب) مضارعية.

(٦) في النسخة (ب) الأمور.

(٧) في النسخة (ب) فوقوعه.

(**قولـــه : ثـــم استعرضـــت [معـــاجم الأقاويـــل**) أى : [1]] ثـم عرضـت علـى عـين البصـيرة الأقاويـل إلا المبنيـة مـن عجـم العـود إذا عضـه ؛ ليتبـين صـلابته مـن رخاوتـه[2] [3] بعـد الإحاطـه بمآخـذ تلـك الأقاويـل ، وهـى مواضـع الاسـتنباط ، وبعـد الاطـلاع علـى مجاريهـا ، وهـى المـواد[4] الجزئيـة عنـد التطبيـق[5] لتلـك الأقاويـل ، والعثـور[6] علـى تلـك الصـور الجزئيـة[7] مسـتطلعا مطلعـا علـى حقيقـة الأمـر فـي المقـدمات ، والأدلـة التـى هـى مقصـودة بـالنظر إلـى التصـورات ، والتصديقات .

(**قولـه : عســى إذا فعلـت**[8]) مـا ذكرنـا لـم يبعـد أن يكـون منـك اهتمـام عـن نقـاء[9] السـريرة بشـأن المـدح لمـا أوردت مـن المناسـبات ، واعتنـاء بـأمر الـدعاء[10] الصـادر عـن خلـوص الطويـة لمـورد تلـك المناسـبات اللهـم ارحمـه رحمة واسعة .

---

(١) في النســـخة (ب) مابين المعكوفين ساقط.

(٢) في النســـخة (ب) رحاوته.

(٣) (الْعَجْمُ) الْعَضُّ ، وقَدْ (عَجَمَ) الْعُودَ من بَابِ نَصَرَ إذا عَضَّهُ لِيَعْلمصلَابَتَهُ من خَوَرِهِ.

ينظـر : مختـار الصـحاح لـزين الـدين أبـو عبـد الله محمـد بـن أبـي بكـر بـن عبـد القـادر الحنفـي الـرازي (المتـوفي: ٦٦٦هـ) – المحقـق: يوسـف الشـيخ محمـد – المكتبـة العصـرية – الـدار النموذجية ، بيروت – صيدا – الطبعة الخامسة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م– صـ٢٠١.

(٤) في النســـخة (ب) المراد.

(٥) في النســـخة (ب) التطليق.

(٦) في النســـخة (ب) الأصول.

(٧) في النســـخة (ب) الجريية.

(٨) في النســـخة (ب) عسي أني إذا فعلت.

(٩) في النســـخة (ب) بقاء.

(١٠) في النســـخة (ب) واحسانا من الدعاء.

وإلـى هنـا تـم شـرح الثـانى مـن الكتـاب ، وهـو المشـكور علـى إتمامـه والمسـئول أن يمـنح التوفيـق لشـرح بقيـة أقسـامه ، وذلـك بحـق محمـد ، وآلـه الكـرام هكـذا وجـد بالنسخة المنقول منها ووجد أيضا

وقد فرغ من إتمامه الشارح العلامة جزاه عن الطلبة خير الجزاء في أواسط

محرم انتظم في سلك شهور سنة اثنين وأربعين ، وسبعمائة

هجرية في جرجانية خوارزم لازالت متاحة في كنف الأمان

محمية عن شوائب الزمان ، وفرغت أنا ، وهو الناسخ الأول

من انتساخه لنفسى ، وأنا العبد الفقير أبو العلاء

محمد حسين الإسفرائينى في أواسط شهر النبى

عليه السلام شعبان سنة إحدى

وستين ، وسبعمائه

هذا

وقد استراح قلمى من نسخه ، وأنا الفقير إلى ربى ذى العطية محمد أبى العينين

عطية

على نفقة المكتبة الأزهرية الكبرى في أوائل شهر ربيع

الثانى سنة ١٣٣٩، ثلثمائة ، وتسع ، وثلاثين بعد

الألف من هجرة من له العز ، والشرف

صلى الله عليه ، وعلى آله

وصحبه ، وسلم

الخـــــاتمة

الفهارس الفنية العامة

أولا : فهرس الآيات القرآنية.

ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثا: فهرس الأبيات الشعرية.

رابعا : فهرس الأعلام المترجم لها.

خامسا : فهرس الأمثال .

سادسا : فهرس المصادر والمراجع.

سابعا: فهرس الموضوعات.

خاتمـــــة

لقد حاولت في هذا البحث أن أبرز معالم الدراسة النحوية في أحد الشروح اللغوية الوافرة ، وهو شرح المولي حسام الدين المؤذني الخوارزمي علي مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج ، يمكنني أن أجمل أهمها فيما يلي :-

أولا : أظهرت الدراسة إهمال الشيخ المؤذني لذكر المصادر ؛ فلم يتكشف لنا من خلال الشرح سوي كتاب الكشاف للزمخشري ، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري وكتاب شرح كافية ابن الحاجب له ، وللأسف الشديد هذا الكتاب مفقود .

ثانيا : أظهرت الدراسة أن حظّ العلماء أوفر من حظّ الكتب في اختيارات المولي المؤذني ؛ فقد أكثر من الأخذ عنهم في اختياراته ، وقد بلغ عدد النحويين الذين استند إليهم المؤذني ثلاثة عشر نحويا .

ثالثا: أن المنهج الذي سلكه المولى حسام الدين المؤذني في شرحه هو طريقة المزج ؛ أي مزج المتن بالشرح بحيث يصيران كلاما واحدا ، ثم يقوم بشرحها شرحا مناسبا حسبما يستدعيه المقام .

رابعا : تميز المنهج الذي سلكه المولى حسام الدين المؤذني في شرحه بالاعتدال ؛ فلا هو بالطويل الممل ، ولا هو القصير المخل ، ولذا نراه ينبه علي عدم الإسهاب ؛ خوفا من الإطالة المملة.

خامسا : لم تغب النزعة البلاغية عن أسلوب المؤذني طيلة الشرح ، والتي تظهر مدي تمكن الشيخ من لغته ، وإمساكه بزمام الكلمات .

كما كان يدلل علي كلامه بالقواعد الأصولية ، وقواعد المنطق.

سادسا : أظهرت الدراسة اعتماده علي الحوار القائم بين المتكلم ، والمخاطب ، وهذا الأسلوب نجده كثيرا عند الشراح ، ومنهم المؤذني يستفهم ثم يجيب ، ولا يخفي علينا مايحدثه هذا الأسلوب من تشويق ، واستحضار الإجابة في ذهن القارئ.

سابعا : ظهر من خلال الدراسة أن المؤذني بصري المذهب ، وذلك لعدة أمور استنبطها من خلال الشرح ؛ منها : موافقته لأئمة المذهب البصري ؛ كسيبويه ، والخليل ، وإما عن طريق تصريحه بذلك ، وإما عن طريق تأثره الواضح بفكر سيبويه ، ومنهجه.

ثامنا : لم يكن المولي حسام الدين المؤذني مسلما بكل مايقوله السكاكي ، وإنما كانت له شخصيته العلمية البارزة والجلية ؛ مما جعله يخالف السكاكي في بعض المسائل ؛ إلا أن هذه المخالفة اتسمت بحسن العبارة ، والأدب ، وعدم التشنيع ، بل كان يلتمس له (أي : السكاكي) مخرجا ؛ ما وجد إلي ذلك سبيلا.

أولا : فهرس الآيات القرآنية.

سورة الفاتحة

(سورة البقرة)

(سورة آل عمران)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٢١	٨٣٠/٢
﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	٤٩	٤٣٦/١
﴿ هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾	٦٦	٨٥٢/٢
﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾	٨١	٧٨٤/٢
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾	٩١	٨٣٠/٢
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٢٢٥/١- ٩٩٢/٢
﴿ واذكروا نعمت الله علي كم إذا كنتم أعداء فالف بين قلوبكم ﴾	١٠٣	٣٢٩/١
﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	١٠٦	٨٩٥/٢- ٨٩٦
﴿ هَاأَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾	١١٩	٨٥٢/٢
﴿ وَكَأَيِّن من نَّبِيٍّ﴾	١٤٦	٤٣٨/١
﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ ﴾	١٥١	٦٤٣/١
﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾	١٨٦	٧٨٤/٢

(سورة النساء)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾	١	٥٧٩/١
﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾	٢٤	١٠٦٣/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾	٢٨	١٠/١
﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٦٦٤/١
﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به ﴾	٦٦	٦٣٤/١
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيما ﴾	٧٣	٧٠٣/٢
﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٨٣	٧٨٣/٢
﴿ ومن أصدق من الله حديثاً ﴾	٨٧	٢٧٤/١
﴿ أو جاءوكم حضرت صدورهم ﴾	٩٠	٣٦٦/١
﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	٩٥	١٠٩٤/٢
﴿ دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	٩٦	٣٩٣/١
﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾	١١٧	٨٣٨/٢
﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾	١٥٥	٨٨٣/٢
﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾	١٦٠	٢٩١/١
﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٢٨٦/١
﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَات وَمَا فِي الْأَرْض﴾	١٧١	٤٤٩/١

(سورة المائدة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾	٣	١٠/١
﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾	٦	٨٢٦/٢
﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾	٤٦	١٠٦١/٢
﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح ﴾	٥٢	٤١٩/١
﴿ ترى أعينهم تفيض من الدمع ﴾	٨٣	٣٧٣/١
﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾	٩٥	٦٣٢/١
﴿ إذا قال الله يا عيسي ﴾	١١٠	٣٦٨/١
﴿ قال اللَّه إني منزِّلها عليكم ﴾	١١٥	٦٧٣/٢
﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّه ﴾	١١٦	٣١٢/١
﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾	١١٧	٨٣٨/٢
﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	١٠٩/١
﴿ وإن امرؤ هلك ﴾	١٧٦	٦٣٣/١

(سورة الأنعام)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾	٣٤	٤٨٣/١
﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	٣٩	٤٠/١
﴿ أغير الله تدعون ﴾	٤٠	٣١٣/١
﴿ مَنْ عَمِلَ منكمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ من بَعْدِهِ وَأَصلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	٥٤	٦٧٩/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	٦٨	٨٨٢/٢
﴿ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾	٨١	٦٧٤/٢
﴿ فذرهم في خوضهم يلعبون ﴾	٩١	٦٢٦/١
﴿ قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾	١٠٩	٦٨٣/٢
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	١٢٣	١٠٢٣/٢
﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ من الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	١٣٧	٤٥٣/١
﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾	١٤٦	١ /٤٨٣
﴿ إن تتبعون إلا الظن ﴾	١٤٨	٢٠٨/١
﴿ هلمَّ شُهداءَكم ﴾	١٥٠	٧٦٢/٢
﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾	١٥٦	٧٩١/٢

(سورة الأعراف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾	٣	٨٢٦/٢
﴿ فَبِما أَغْوَيْتَنِي﴾	١٦	٥١٩/١
﴿ وَطَفِقا يَخْصفانِ عَلَيْهِما مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾	٢٢	٤٢٠/١
﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	٢٣	٧٨٧/٢
﴿ وادعوه خوفاً وطمعاً﴾	٥٦	٣٥٦/١
﴿ وأنصح لكم وأعلم من الله مالا تعلمون ﴾	٦٢	٤٤٩/١
﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	٦٥	٩٢/١
﴿ قالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ﴾	٧٥	٢١٩/١
﴿ أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون. أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون ﴾	٩٧	٧٥٧/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾	٩٩	٧٥٧/٢
﴿ وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾	١٠٢	٣١٩/١
﴿ قال ابن أم إن القوم استضعفونى﴾	١٥٠	٥٦١/١
﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٢٠٦/١، ٨٣٣/٢
﴿ من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ﴾	١٨٦	٦٢٧/١
﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾	١٩٣	٦٣٣/١
﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾	١٩٥	٨٥٠/٢

(سورة الأنفال)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُم ﴾	٧	٦٧٤/٢
﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾	٢٤	١١١٢/٢
﴿ وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عند ك ﴾	٣٢	٣٤٤/١
﴿ وَما كان الله لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	٦٣٩/١
﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٤١	٨٣٠/٢
﴿ ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم ﴾	٤٣	٢٠٤/١
﴿ لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾	٦١	٣١٢/١

(سورة التوبة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٦	٣٥٣/١
﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٤٠	١٠٦/١
﴿ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾	٤٣	٤٦٧/١
﴿عسى الله أن يتوب عليهم ﴾	١٠٢	٤١٩/١
﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	١١٠	٤٠٠/١
﴿ إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾	١١٤	٤٦٩/١

(سورة يونس)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	٨٣٩/٢
﴿ أثم إذا ما وقع ﴾	٥١	٧٥٣/٢
﴿ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾	٦٢	٣٤٠/١

(سورة هود)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾	٨	٤٠١/١
﴿ أفمن كان على بينةٍ ﴾	١٧	٧٥٣/٢
﴿ فعُمّيَتْ عليكم أنُلزمُكموها وأنتم لها كارهون ﴾	٢٨	٢٩٧/١
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	٨٨١/٢
﴿ وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك﴾	٥٣	٤٦٩/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿هذه ناقة الله لكم آية ﴾	٦٤	٣٦٠/١
﴿ قَالُوا يَاشُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾	٨٧	٧٥٤/٢
﴿ فاستقم كما أمرت ومن تاب معك﴾	١١٢	٥٨٣/١

(سورة يوسف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يا صاحبى السجن ﴾	٣٩-٤٠	٥٣٧/١
﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	٦	٣٦٨/١
﴿ قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا ﴾	١١	٥٣٧/١
﴿ قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة ﴾	١٤	٣٦٣/١
﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾	١٨	١٠٧٩/٢
﴿إن كان قميصه قُدَّ من قُبُل فصدقت ﴾	٢٦	٦٣١/١
﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾	٣٠	٨١٤/٢
﴿ وَلَيَكُونًا مِّن الصاغِرِينَ ﴾	٣٢	٨١١/٢
﴿ إن كُنْتُم للرؤيا تعبرون ﴾	٤٣	٤٥٠/١
﴿ إنْ يسرق فقد سرق أخ له من قبل ﴾	٧٧	٦٣١/١
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾	٨٢	١٠١٨/٢
﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾	٨٥	٤٥٨/١
﴿ قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٩٠	٨٥٤/٢

الصفحة	رقمها	الآية
٧٨٤/٢	٩١	﴿ قالوا تالله إنك لفى ضلالك القديم﴾
٤٥٨/١	٩٥	﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾

(سورة الرعد)

الصفحة	رقمها	الآية
٨٥٠/٢	١٦	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾
٢٠٨/١	٢٣	﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ] يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صلَحَ من آبَائِهِم﴾
٨٨١/٢	٢٦	﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾
٣٦٤/١	٤١	﴿لا معقب لحكمه ﴾
١٠٦١/٢	٤٣	﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾

(سورة إبراهيم)

الصفحة	رقمها	الآية
١٠٦١/٢	١٠	﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٨٤٩/٢	٢١	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾

(سورة الحجر)

الصفحة	رقمها	الآية
٣٦٢/١	٤	﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾
٨٢٩/٢	٧	﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾
٤٩٣/١	٤٧	﴿ وَنَزَعْنَا مَا في صدُورهمْ من غل إِخْوَانًا﴾
٤٦٧/١	٥٤	﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾
٧٠٨/٢	٤٥،٤٦	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (٤٥) ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾

(سورة النحل)

الصفحة	رقمها	الآية
٤٥٩/١	٣٨	﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت﴾
٨٢٩/٢	٥٣	﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَا عند كُمْ ينْفد وَمَا عند الله بَاقٍ ولنجزين﴾	٩٦	٣٠٠/١
﴿ وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴾	٩٨	٨٢٧/٢

(سورة الإسراء)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً من الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصى ﴾	١	٤٧٨/١
﴿ عسى ربكم أن يرحمكم ﴾	٨	٤١٩/١
﴿ وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمةٍ من ربك ﴾	٢٨	٨٠٨/٢
﴿ أفأصفاكم ربكُم بالبنين وَاتخذ من الْمَلَائِكَة إِنَاثًا ﴾	٤٠	٣١٣/١
﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ ﴾	٤٣	٤٦٦/١
﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾	٦٣	٢٨٦/١
﴿ ضل من تدعون إلا إياه ﴾	٦٧	٧٧٩/٢
﴿ وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾	٧٦	٦٦٤/١
﴿ قل لو أنتم تملكون ﴾	١٠٠	٦٣٣/١
﴿ أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٧٦٨/٢

(سورة الكهف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا من لَدُنْهُ ﴾	٢	١٢٦/١
﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾	٥	٨٤٢/٢
﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾	٣١	٤٨٣/١
﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾	٣٤	٧٧٦/٢
﴿ إِنْ تَرَنِ أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتين خيرا ﴾	٤٠	٦٣١/١
﴿ وَعَلَّمْنَاهُ من لَدُنَّا عِلْمًا﴾	٦٥	١٢٦/١
﴿ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	١٠٩١/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هل أبنئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾	١٠٣	٣٧١/١

(سورة مريم)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ واشتعل الرَّأس شيبا﴾	٤	٢٧٤/١
﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾	٥،٦	٦٢٦/١
﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾	٢٣	٦٩٥/٢
﴿ وهزي إِلَيْك ﴾	٢٥	٤٨٩/١
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	٢٦	٨٠٩/٢
﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	٧٥/١
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾	٩٦	٨٩٠/٢
﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾	٩٨	٤٨٢/١

(سورة طه)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لعله يتذكر أو يخشى ﴾	٤٤	٦٩٥/٢
﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ﴾	٨٩	٨٤٠/٢
﴿ ولا تنيا فى ذكرى﴾	٤٢	٤٧١/١
﴿ ولأصلبنكم فى جذوع النخل﴾	٧١	٤٧٥/١
﴿ قال يبنؤم لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى﴾	٩٤	٥٦٢/١
﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فيها وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فيها وَلاَ تَضْحَى ﴾	١١٨	٦٧٩/٢
﴿ إِنَّنِي أَنَا اللهُ ﴾	١٤	٧٠٢/٢
﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾	١٢	٧٠٢/٢

(سورة الأنبياء)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إلا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾	٢	٤٨٢/١
﴿ لَوْ كان فيهما آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	٧٨٣/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ في ضَلالٍ مُبِينٍ﴾	٥٤	٢٠٨/١
﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم﴾	٥٧	٤٥٨/١، ٧٨٤/٢
﴿ ففَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾	٧٩	٨٠٤/٢

(سورة الحج)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَق ﴾.	٦	٦٧٤/٢
﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾	٣٠	٤٧٥/١
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾	٤٠	٩٢٨/٢
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	٧٥٤/٢

(سورة المؤمنون)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وقلوبهم وجلة ﴾	٦٠	٥١٦/١

(سورة النور)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	٢٢	٨٦٦/٢
﴿ يسبح لَهُ فيها﴾	٣٦	٢٦٤/١
﴿ يَكادُ سَنا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصارِ ﴾	٤٣	٤٢٠/١

(سورة الفرقان)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لو لا أنزل عليه ملك في كون معه نذيرا ﴾	٧	٦٤٠/١
﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	١٠٩٤/٢
﴿ فسأل به خبيراً﴾	٥٩	٤٦٢/١

(سورة الشعراء)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فظلت أَعْنَاقهم لَهَا خاضعين﴾	٤	٢٥٦/١
﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾	١٨	٧٥٤/٢
﴿ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾	١٠١	٨٦٥/٢
﴿ أتأتون الذكران ﴾	١٦٥	٣١٣/١
﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	٨٩٠/٢

(سورة النمل)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾	٣٥	٤٦٦/١
﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُستَقِرًّا عندهُ﴾	٤٠	٣٠٠/١
﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾	٧٢	٤٥٠/١
﴿ ويوم ينفخ فى الصور ففزع ﴾	٨٧	٣٦٨/١
﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾	٨٨	١٠٦٣/٢

(سورة العنكبوت)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾	١٥	٢٠٣/١
﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾	٥١	٦٧٣/٢
﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾	٥٣	٤١٣/١

(سورة القصص)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فوجد فيها رجلين يقتلان ﴾	١٥	٣٦٧/١
﴿واضمم إِلَيْك جناحك ﴾	٣٢	٤٨٩/١
﴿ لو لا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك ﴾	٤٧	٦٤١/١
﴿ وكم أهلكنها من قرية بطرت معيشتها ﴾	٥٨	٣٧٣/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾	٧٦	٦٨٠/٢

(سورة الروم)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٨٩/١
﴿ وإن تصبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٦٣٣/١
﴿ وَكَانَ حَقًّا علينَا نَصرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧	٤٠٤/١
﴿ ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون ﴾	٥١	٨٧١/٢

(سورة لقمان)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ اشكر لي ولوالديك﴾	١٤	٤٤٩/١
﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ ﴾	١٦	٥٠٧/١
﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٢٧	٨٧٤/٢

(سورة السجدة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾	٢،٣	٨٥٠/٢
﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾	٧	١٠٦٣/٢

(سورة الأحزاب)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ والقائلينَ لإخوانهم هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾	١٨	٧٦٢/٢
﴿ مَّا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ﴾	٣٨	٤٨٢/١
﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾	٧	٢٠٣/١
﴿ إِلَى طَعَام غير ناظرين إناه ﴾	٥٣	٢٥٦/١
﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	١٠	٢٨١/١

(سورة سبأ)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يا جبال أوبى معه والطير﴾	١٠	٥٢٧/١
﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾	١٧	٨٥٤/٢
﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾	١٩	٧٤٢/٢
﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾	٣١	٤١٣/١
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا ﴾	٣٤	٧٧٩/٢
﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾	٣٧	٢٠٣/١
﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ ﴾	٤٨	٧١٢/٢
﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾	٥٤	٢٥٩/١

(سورة فاطر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ، وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ، وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ، وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلا الْأَمْوَاتُ ﴾	١٩-٢٢	٩١٦/٢
﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾	٢	٤٧٦/١
﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾	٣	٤٨٢/١
﴿ هو الحق مصدقا﴾	٣١	٣٦٠/١

(سورة يس)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾	١٥	٧٤٢/٢
﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	٩٠٧/٢
﴿ وما عملته أيديهم ﴾	٣٥	٨٨١/٢
﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾	٤٠	٧٦٨/٢
﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾	٧٢	٨٢٠/٢

(سورة الصافات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أئفكا آلِهَة دون الله تُرِيدُونَ ﴾	٨٦	٣١٣/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أتعبدون مَا تنحتون ﴾	٩٥	٣١٢/١
﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ﴾	١٠٤	٨٣٩/٢
﴿ وَالصافَّاتِ صفًّا ﴾	١	٢٨٦/١
﴿ فلولا أنه كان المسبحين للبث فى بطنه إلى يوم يبعثون ﴾	١٤٣-١٤٤	٤١٣/١
﴿ فلما بلغ معه السعي ﴾	١٠٢	٩٣٢/٢
﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾	١٥٣	٧٥٤/٢

(سورة ص)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولات حين مناص ﴾	٤	١٣٦/١
﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا ﴾	٦	٨٣٨/٢
﴿ جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ ﴾	١١	٨٤٤/٢
﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾	٢٤	٩٢٨/٢
﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	٣٠	٢٧٧/١
﴿ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ (٤١) ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾	٤١	٧٠٨/٢
﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾	٤٤	٢٧٤/١
﴿ وَإِنَّهُم عندنا لمن المصطفين الأخيار ﴾	٤٧	٣٠٠/١
﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾	٥٠	٩٨٨/٢
﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾	٦٤	٧١٢/٢

(سورة الزمر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَه ﴾	٣٦	٣١٢/١
﴿ قل اللهم فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة ﴾	٤٦	٣٤٥/١
﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾	٥٣	٥٥٨/١

(سورة غافر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾	٣٧	٧٠٣/٢
﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾	٣٦	٦٤١/١

(سورة فصلت)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين﴾	١٠	٣٦٢/١
﴿ وَأما ثَمُود فهديناهم ﴾	١٧	٣٣٤/١
﴿ ومن أحسن قولا ﴾	٣٣	٢٧٤/١
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٣٩	٦٧٤/٢
﴿ إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير * إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ﴾	٤٠،٤١	٧٠٩/٢
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٤٦	٣١٢/١
﴿ وظنوا مالهم من محيص ﴾	٤٨	٣١٧/١
﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾	٤٩	٩٢٩/٢

(سورة الشورى)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لعل الساعة قريب ﴾	١٧	٦٣٢/١
﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	٣	٢٦٣/١

(سورة الزخرف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ ﴾	٣٣	٢١٩/١
﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾	٤١	٨٠٨/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾	٦٨	٥٥٨/١

(سورة الأحقاف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	١٣	٨٣٠/٢
﴿ وأصلح لي في ذريتي ﴾	١٥	٨٨١/٢
﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾	٢٠	٧٥٤/٢
﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٣١	٤٨٣/١

(سورة محمد)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾	٣٨	٦٢٧/١
﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ ﴾	٢١	١٠٧٨/٢

(سورة الفتح)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يقاتلونهم أو يسلمون ﴾	١٦	٦٥٠/١
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٢٨	٣١٢/١

(سورة الحجرات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾	٥	٦٧٥/٢
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	١٤	٨٢٣/٢

(سورة ق)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾	٢٥	٨٠٧/٢

(سورة الذاريات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾	٢٣	٦٧٤/٢
﴿ فنعم الماهدون ﴾	٤٨	٢٧٧/١
﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾	٥٨	٧١٢/٢

(سورة الطور)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أفسحر هَذَا ﴾	١٥	٣١٢/١

(سورة النجم)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عندها جنَّة المأوى﴾	١٤–١٥	٣٠٠/١
﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾	٢٦	٩٧٢/٢

(سورة القمر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾	١٢	٢٧٤/١

(سورة الواقعة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾	٧٠	٨٧٣/٢
﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾	٨٨	٣٤١/١

(سورة الحديد)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ	١٦	٧٥٤/٢

الآية	رقمها	الصفحة
الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾		
﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾	٢٣	٤٦٧/١
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾	٢٦	٢٠٣/١
﴿ لئلاَّ يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء ﴾	٢٩	٨٤٠/٢

(سورة المجادلة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	١٢	١٠٥٢/٢
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	١٤	٧٥٤/٢

(سورة الحشر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ خاشعا متصدعا من خشية الله ﴾	٢١	٢٩١/١

(سورة الصف)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ﴾	٢	٥١٩/١
﴿ لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾	٥	٣٦٦/١

(سورة الجمعة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٨	٨٣٠/٢

(سورة المنافقون)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾	١	٦٧٦/٢
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾	٦	٨٤٩/٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصدَّقَ وَأَكُن ﴾	١٠	٣١٠/١- ٧١٥/٢

(سورة التحريم)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ رب ابْن لي عند ك بَيْتا في الْجنَّة﴾	١١	٣٠٠/١

(سورة الملك)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ ﴾	٣	٤٨٢/١
﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ﴾	٢٠	٨٤٢/٢

(سورة الحاقة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾	١٩	٧٦١/٢
﴿ يَا لَيْتَهَا كانت الْقَاضِيَةَ ﴾	٢٧	٦٩٥/٢

(سورة المعارج)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ سأل سائل بعذاب واقع﴾	١	٤٦٢/١
﴿ فَمالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾	٣٦	٣٨٦/١
﴿ إنهم يرونه بصيرا ونراه قريبا﴾	٦،٧	٣٢٠/١

(سورة نوح)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إني دعوتهم جهاراً﴾	٨	٣٥٦/١
﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾	١٧	٢٨٢/١

(سورة الجن)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُلْ أُوحِيَ إلي أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ ﴾	١	٦٧٤/٢

(سورة المزمل)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾	٨	٢٨٢/١
﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾	١٢	٧٠٦/٢
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	٨٤٠/٢

(سورة القيامة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فلاصدق ولاصلى ﴾	٣١	٣٣٩/١

(سورة الإنسان)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	٣	٢٠٣/١
﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾	٤	١٨٥/١
﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾	٥	١٤٣/١
﴿ يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما ﴾	٣١	٣٣٧/١

(سورة المرسلات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾	١٦	٧٥٤/٢

(سورة النبأ)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	١	٤٦٦/١
﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾	١٩	٩٩٢/٢

(سورة النازعات)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	٤١	٢/٩٨٨
﴿ فِيمَ أنتَ من ذِكْرَاهَا﴾	٤٣	١/٤٦٧

(سورة عبس)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ﴾	٣-٤	١/٦٤١

(سورة التكوير)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِذَا الشمس كُوِّرَتْ﴾	١	١/٣٥٣
﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾	٢٤	١/٣٠٧

(سورة الانفطار)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾	١٩	١/١٠٩

(سورة المطففين)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾	٣	١/٤٤٩

(سورة الانشقاق)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾	١٩	١/٤٧٢

(سورة البروج)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُتِلَ أَصحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾	٤	١/٢٢٥

(سورة الطارق)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	١/١١٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مِمَّ خُلِقَ﴾	٥	٤٦٧/١
﴿ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾	١٠	٧٩١/٢

(سورة الغاشية)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لا تسمع فيها لا غية﴾	١١	٣٠٩/١

(سورة البلد)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾	١١	٣٣٩/١
﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾	١٧	٣٤٠/١

(سورة الليل)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَمَّا من أَعْطَى وَاتَّقَى﴾	٥	٣١٤/١

(سورة الضحى)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ولسوف يعطيك ﴾	٥	٣١٤/١
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾	٦	٧٥٤/٢
﴿ فَأَما الْيَتِيم فَلَا تقهر ﴾	٩	٤٠٧/١
﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	١٠، ١١	٣٤١/١

(سورة الشرح)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صدْرَكَ ﴾	١	٣١٢/١

(سورة العلق)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ بالناصية. ناصية كاذبة ﴾	١٥-١٦	٢١٢/١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾	٦	٦٧٢/٢

(سورة البينة)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾	١	٥٨٣/١

(سورة التكاثر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾	٨	٧٨٤/٢

(سورة العصر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾	٢،٣	٢/ ٧٩٨،٧٩٩

(سورة الكوثر)

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	١	٣١٤/١

ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثا: فهرس الأبيات الشعرية.

(الهمزة)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
طلبوا صلحنا	بقاء	الخفيف	أبي زبيد الطائي	١٣٣/١-١٣٤

(الباء)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
أإلي الآن	التصابي	الخفيف	بلا نسبة	١١٨/١
بأي كتاب	تحسب	الطويل	الكميت	٣١٦/١
عسى الكرب	قريب	الوافر	هدبة بن خشرم	٤١٩/١
وما زرت سلمي	طالبة	الطويل	الفرزدق	٥١٦/١
وما الدهر إلا منجنونا	معذبا	الطويل	أحد بني سعد	٧٤٢/٢
ما إن رأيت ولا	أينق جُرب	الكامل	دريد بن الصمة	٨٤٣/٢
أتهجر ليلى	تطيب	الطويل	المخبل السعدي	٩٦٣/٢
إذا كوكب الخرقاء	القرائب	الطويل	بلا نسبة	٩٩٨/٢
وإذا تكون كريهة	جندب	الكامل	لابن أحمر الكنانيّ	١٠٥٦/٢
وما سودتني عامر	ولا أب	الطويل	عامر بن الطفيل	١١٠٧/٢
طعامهم لَئِن	ثِيَاب	الوافر	أمية بن أبي	٨٤٧/٢

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
			الصلت	

(التاء)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
فساغ لي الشراب	الفرات	الوافر	يزيد بن الصعق	٨٨/١

(الحاء)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
يا بُؤس للحرب	فاستراحوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٤٥١/١–٤٥٢
قد كاد يذهب	سُحاحُ	البسيط	بلا نسبة	١٠٩٧/٢

(الدال)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
كسا حِلْمُهُ	المجد	الطويل	بلا نسبة	٢٥٣/١
أريد حباءه	مراد	الوافر	عمرو بن معديكرب	٣٢٩/١
ورج الفتى	يزيد	الطويل	المعلوط القريعي	٤٣١/١، ٤٧١
يا من رأى	الأسد	المنسرح	الفرزدق	١٠١٩/٢
يا ابن أُمِّي	شديد	الخفيف	لأبي زبيد	٥٦١/١
يلومونني في	لعميد	الطويل	بلا نسبة	٦٨٦/٢
لا لا أبوح بحب	وعهودا	الكامل	جميل بثينة	٨٤٥/٢
قد أترك القرن	بِفِرْصادِ	البسيط	عبيد بن الأبرص	٨٥٩/٢
ألم يأتيك	زياد	الوافر	قيس بن زهير	١١٠٥/٢

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
فآليت لا أرثي	محمدا	الطويل	الأعشى	١١٠٨/٢

(الراء)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
وَمَرَّ دهرٌ على	وَبَارُ	مخلع البسيط	الأعشى	١٠٤/١
إلاّ بُداهة	الجُزاره	مجزوء الكامل	الأعشى	١٠٩/١-١١٠
ياتَيْم تُيم	عمرُ	البسيط	جرير	١١٠/١-٤٥٢/١
وإذا الرجال	الأبصار	الكامل	الفرزدق	١٩٨/١
خذوا حظكم	تذكر	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٦٦/١
لا تُفْزِعِ الأرْنَبَ	ينجحر	السريع	ابن أحمر	٦٤٢/١
أَكُلَّ امريءٍ	نارا	المتقارب	لأبي دؤاد	١٠١٥/٢
إما أقمت	وما تذر	البسيط	بلا نسبة	٩٢٠/٢
إنْ يَقْتُلُوكَ	عارُ	الكامل	ثابت بن قطنة	٤٩٧/١
ورأين شيخا قد	فيعثر	الكامل	مساور بن هند العبسي	٨٢٧/٢

(السين)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
كي لِتقضيني	مختلس	المديد	عبيد الله بن قيس الرقيات	٦٥٥/١
لله يبقي على	والآسُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	٨٦٧/٢

(العين)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
على حين عاتبت	وازِعُ	الطويل	النابغة	١٠٨/١
أَرَدْتَ لِكَيْما	بَلْقَعِ	الطويل	بلا نسبة	٦٥٣/١
إذا أنت لم تنفع	وينفع	الطويل	للنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني	٦٥٥/١
لعلك يومًا أن	أجدعا	الطويل	متمم بن نويرة	٦٩٧/٢
أبا خُراشَةَ أما أنت	الضبع	البسيط	عباس بن مرداس	٩١٨/٢
فأدرك إبقاء العرادة	إصبعا	الطويل	الكلحبة اليربوعي	٢/ ١٠٢٠

(الفاء)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
بني غُدانةَ ما	الخَزَفُ	البسيط	بلا نسبة	٨٤٦/٢

(القاف)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
تَأَلَّقُ في عَيْنٍ	دَفُوقُ	الطويل	عمرو بن الأهتم	٢/ ١١٩٢

(الكاف)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
تَجانَفُ عَنْ جُلِّ	سوائِكا	الطويل	الأعشى	٣٠١/١
فَلمَّا خَشيتُ	مالِكَا	المتقارب	عبد الله بن همام السلوليّ	٣٦٥/١ -٣٦٦

(اللام)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
ولولا نَبْلُ	أَوْصَالِي	الهزج	الفند الزماني	١٢٤/١
غدت من عليه	مجهل	الطويل	مزاحم العقيلي	١٣٧/١
كأني غَدَاةَ	حنظل	الطويل	امريء القيس	٢٢٦/١ -٢٢٧
ويومٍ شهدناه	نَوافِلُه	الطويل	لرجل من بني عامر	٢٩٨/١
ويأوي إلى نسوة	السعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٣٣١/١
وإذا الحرب شمرت	نزال	الخفيف	بلا نسبة	٤٤٤/١
فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا	نَظْرَةٌ قَبَلُ	البسيط	القطامي	٤٧٣/١
ألا كل شئ	زائل	الطويل	لبيد بن ربيعة	٤٩٢/١
رسم دار وقفت	من جلله	الخفيف	جميل بثينة	٥٠٩/١
قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ	رَمْلِا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٥٧٨/١
لم يمنع الشرب	أوقال	البسيط	قيس بن الأسلت	٦٠٣/١
لهنك من عبسية	يقولها	الطويل	بلا نسبة	٦٨٦/٢
فلا تَلْحَني فيها	بَلابِلُهْ	الطويل	بلا نسبة	٧٠٧/٢
ضَعيفُ النِّكَايَةِ	الأَجَلْ	المتقارب	بلا نسبة	٩٣٠/٢
يسقون من ورد	السلسل	الكامل	حسان بن ثابت	١٠١٨/٢
واسْتَغْنِ ما أَغْناكَ	فتَجَملِ	الكامل	عبد قيس	١٠٥٥/٢
يا دار عاتكةَ الذي	مُوكَّلُ	الكامل	الأحوص	١٠٦٤/٢

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
فيوما يوافيني	تغول	الطويل	جرير	١٠٩٨/٢
إنّى لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ	لأَمْيَلُ	الكامل	الأحوص	١٠٦٤/٢

(الميم)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
إذا قالت حَذَامِ	حَذَامِ	الوافر	لُجيم بن صعب	١٠٣/١- ١٢١/١
سلام الله يا	السلام	الوافر	الأحوص	٥٥١/١
سائل فوارس	ذي الأكم	البسيط	زيد الخيل	٨٥٥/٢
هم القائلون الخير	معظما	الطويل	بلا نسبة	٩٨٥/٢
هل علمت وما	مصروم	البسيط	علقمة بن عبدة	٨٥٦/٢

(النون)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
لا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ	سَوَائِنَا	الطويل	المرار بن سلامة العجلي	٣٠٢/١
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى	دَانُوا	الهزج	الفند الزماني	٣٠١/١
أما الرحيل	تجمعنا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٣٢١/١
لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ	فَتَخْزُوني	البسيط	ذي الإصبع العدواني	٤٧٠/١
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي	أَمْ بِثَمانِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٥٦/٢
أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ	أصابَنْ	الوافر	جرير	٨٠٤/٢
ويقلن شيب	فقلت إنه	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٨٨٧/٢
سريت بهم حتى	بأرسان	الطويل	امرئ القيس	٩٠٢/٢

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّي	فادْعِينَا	البسيط	بشامة بن حزن النهشلي	١٠٤٦/٢
طَلَبُوا صُلْحَنا	أَوانِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	١٣٦/١

(الياء)

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
فلو أن عبد الله	مواليا	الطويل	الفرزدق	١٧٠/١
وآس سراه الحي	وانيا	الطويل	الأعشى	٤٧١/١
فَيَا رَاكِبًا إمَّا	تَلَاقِيَا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص	٥٣٨/١
وتضحك منى شيخه	يمانيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص	٢/ ١١٠٦

٢ - الأرجاز

الرجز	قائله	الصفحة
فصيروا مثل كعصف مأكول	رؤبة	٤٤١/١
بِيضٌ ثِلاث كَنِعاجٍ جُمٍّ يَضْحكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ تَحتَ عَرانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ	العجاج	٤٢٤/١
خَلى الذُّناباتِ شمالًا كَثَبًا وأُمَّ أو عالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا	العجّاج	٤٤٤/١- ٤٤٥
وبلدٍ عامِيَة أعماؤهُ	رؤبة	٥٠٩/١
فيا الغلامان اللذان فرَا إياكما أن تكسبانا شرًّا	بلا نسبة	٥٤٦/١
إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقُولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا	أبو خراش	٥٥٠/١

كُنْ لِي لا عَلَيَّ يا ابْنَ عَمَّا	بلا نسبة	٥٦١/١
وقاتم الأعماق خاوي المخترق	رؤبة	٨٠٥/٢

رابعا : فهرس الأعلام المترجم لها.

م	العلم	الصفحة
١٢	المازني	١/٥٢١-١/٥٥٧- ٢/١٢٦١
١٣	المبرد	١/٤٣٠-١/٤٨٨-١/٥١٤-٢/٦٩٠-٢/٨٤٢-٢/١١٧٢-٢/١١٧٣-٢/١٢٦١.
١٤	يونس	١/١١٦- ١/٥٢٠-٢/٧١١.

خامسا : فهرس الأمثال.

مسلسل	المثل	رقم الصفحة
١	اعط القوس باريها	٢/١٠٩٩
٢	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	١/٦٣٨-١/٦٤٦
٣	حيل بَين العير والنزوان	١/٢٥٩
٤	ضربة لازب	١/١٠٧
٥	القَوْلُ مَا قَالتْ حِذَامِ	١/٤٨٤-١/٦٥٦
٦	ومن دون ذلك خرط القتاد	٢/ ١٠٦٧

سادسا : فهرس المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم.

ثانيا : الرسائل العلمية.

١ حاشية الكيلاني علي كافية ابن الحاجب للشيخ محمد بن الحسين الحاذقي المعروف بالصادق الكيلاني المتوفي ٩٧٠هـ دراسة وتحقيق- (رسالة ماجستير) للطالب / عائض سعيد القرني- إشراف الدكتور / سعد حمدان الغامدي - ١٤٢٠هـ.

٢ شرح ألفية ابن معطي للإمام أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان -السودان، إعداد /عبد الله بن محمود المخلافي، ١٤٢٠هـ.

٣ شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق ودراسة _ (رسالة ماجستير) للطالبة / خديجة محمد حسين وإشراف الأستاذ الدكتور/ محسن سالم العميري-١٤٠٧-١٤٠٨هـ.

٤ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) - المحقق: نواف بن جزاء الحارثي - الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) - الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٥ شرح الكافية في النحو للعلامة ابن فلاح اليمني - تحقيقا ودراسة (رسالة دكتوراه) للطالب / نضار بن محمد بن حسين - إشراف الدكتور / محسن سالم العميري- ١٤٢١هـ/١٤٢٢هـ.

٦ ابن الطَّراوة النحوي تأليف: عياد عيد الثبيتي- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة- ١٣٩٩هـ.

٧ ابن فلاح النحوي (ت ٦٨٠هـ) حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق كتابه الموسوم بالمغني (رسالة دكتوراه) للطالب / عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي – إشراف / الدكتور : أحمد مكي الأنصاري –١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨ المنتخب الأكمل علي كتاب الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه) للطالب / أحمد بويا ولد الشيخ تقي الله – إشراف الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات – ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٩ النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)– رسالة مقدمة من الطالب / محمد إبراهيم يوسف شيبة – إشراف الدكتور / أحمد مكي الأنصاري – ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠ النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة – تحقيق/ عبد الجليل محمد عبد الجليل– ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

ثانيا : المطبوعات.

١١ ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – لعبد اللطيف الزبيدى . تحقيق د / طارق الجنابى . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية (بيروت) . الطبعة١ ١٩٨٧م .

١٢ الإبدال لأبي الطيب اللغوي – حققه / عز الدين التنوخي – دمشق – ١٣٧٩هـ=١٩٦٠م.

١٣ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ،تح د/ أحمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٩٩ .

١٤ الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ)) لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب – دار الكتب العلمية –بيروت – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م.

١٥ إتحاف الأمجاد فى ما يصح به الاستشهاد للسيد / محمود شكرى الألوسى – تحقيق الأستاذ / عدنان عبدالرحمن الدورى – مطبعة الإرشاد . بغداد ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٦ إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث – لمحب الدين أبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (٦١٦هـ) . تحقيق / محمد إبراهيم سليم . مكتبة ابن سينا (مصر) ١٩٩٠م

١٧ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، لابن غازي المكناسي ، تحقيق : حسين بركات ، مكتبة الرشد ، الرياض – الطبعة الأولي– ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

١٨ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ) – المحقق: أنس مهرة – دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

١٩ الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٢٠ أثر القراءات القرآنية في الأصوات ، والنحو العربي للدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي – ط١ ، ١٩٨٧م.

٢١ إحياء النحو لابراهيم مصطفي – الطبعة الثانية– القاهرة –١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٢ أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة (١) ١٤٠٥هـ.

٢٣ ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبى حيان الأندلسى (٧٤٥هـ) بتحقيق د / رجب عثمان محمد ، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى الطبعة١ ١٩٩٨م .

٢٤ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين ابن القيم الجوزيه ، تحقيق :د/محمد بن عوض السهلي ، أضواء السلف ، الطبعة الأولي –١٤٢٢ / ٢٠٠٢ م.
٢٥ الإرشاد إلى علم الإعراب للقرشي الكيشي، تحقيق :د .عبدالله الحسيني ومحسن العميري، جامعة أم القرى، الطبعة ١ سنة ١٤٠١ هـ.
٢٦ الأزهية فى علم الحروف – لعلى بن محمد الهروى (ت٤١٥هـ) . تحقيق / عبد المعين الملوحى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م .
٢٧ أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) – تحقيق: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م–٦٣٨/١.
٢٨ استعراض نقدي للمبادئ وأساليب الخطاب التقليدي النظرية– الدكتور محمود فتوحي – مجلة الثروة الأدبية –العدد الثالث خريف ١٣٨٦.
٢٩ الاستغناء فى أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافى . تحقيق الدكتور/ طه محسن (مطبعة الإرشاد . بغداد . ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) ٠
٣٠ إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدّكتور عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السّعودية، الرياض، الطبعة (١) ١٤٠٦هـ.
٣١ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي – تأليف : عبد الله بن السيد البطليوسي – تحقيق الدكتور : حمزة عبد الله النشرتي – دار المريخ للنشر والتوزيع بالرياض – الطبعة الأولي ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
٣٢ إصلاح المنطق لابن السكيت – تحقيق : أحمد محمود شاكر ، وعبد السلام هارون – دار المعارف – الطبعة الرابعة.
٣٣ أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني صـ١٧١–١٧٧–١٧٨ الناشر الأطلس – الدار البيضاء.

٣٤ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) – المحقق: عبد الحسين الفتلي – الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٣٥ إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء عبد للهبن الحسين العكبري – تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد محمد – المكتبة الأزهرية للتراث – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.
٣٦ إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) – وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم – منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
٣٧ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم – لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠هـ) . مكتبة المتنبى (مصر) . من دون .
٣٨ إعراب لامية الشنفري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) – المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران – المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٣٩ الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) – دار العلم للملايين – الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٤٠ أعيان الشيعة للإمام السيد محسن الأمين – حققه وأخرجه / حسن الأمين – دار التعارف للمطبوعات – بيروت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٤١ الإغفال ، لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧هـ) ، تحقيق د/ عبد الله بن عمربن الحاج إبراهيم ، مركز جمعة الماجد للتراث ، الإمارات .
٤٢ الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح لأبي الحسين بن الطراوة – تحقيق الدكتور / عياد الثبيتي –مكتبة دار التراث – مكة المكرمة –الطبعة الأولي – ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٤٣ الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى . تحقيق الدكتور/ حمدى عبدالفتاح مصطفى خليل (الجريسى للكمبيوتر والطباعة والتصوير . القاهرة . الطبعة: الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م) .
٤٤ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي – دار الجيل – بيروت – ١٩٧٣م.
٤٥ الإقليد شرح المفصل للجندي، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود أحمد على أبو كتة الدارويش، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.
٤٦ الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ) –الناشر: دار الصحابة للتراث.
٤٧ أمالي ابن الحاجب لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) – دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة – الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت – عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٤٨ أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) – المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
٤٩ أمالي السهيلي في النحو والحديث والفقه – تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا – مطبعة السعادة بالقاهرة – من دون .
٥٠ الأمالي لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ) – عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي – دار الكتب المصرية – الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.
٥١ الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) – المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش – دار المأمون للتراث – الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٥٢ إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٥٣ إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقِفْطِيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت، الطبعة (١) ١٤٠٦هـ.
٥٤ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) – الناشر: المكتبة العصرية – الطبعة: الأولى- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٥٥ الأنموذج في النحو للزمخشري – تحقيق / د. حسني عبد الجليل يوسف – القاهرة –١٩٩٠م.
٥٦ أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ) – المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
٥٧ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) – المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي – الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٨ الإيضاح العضدي – لأبى على الفارسى (٣٧٧هـ). تحقيق/ د:حسن شاذلي فرهود ، الطبعة٢، دار العلوم للطباعة ، الطبعة٢ ، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢.
٥٩ إيضاح شواهد الإيضاح لأبي على الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ) – دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني – دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.
٦٠ إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري – تحقيق/ محي الدين رمضان – دمشق –١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
٦١ الإيضاح فى شرح المفصل – لابن الحاجب (٦٤٦هـ) تحقيق د/ موسى بناى العليلى . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية ١٩٨٢ م .
٦٢ الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق : د / مازن المبارك – الطبعة : دار النفائس .

٦٣ الإيضاح في علوم البلاغة لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر ، أبو المعالي ، جلال الدين القزويني الشافعي ، المعروف بخطيب دمشق (المتوفي: ٧٣٩هـ) – المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي –الناشر: دار الجيل – بيروت – الطبعة الثالثة.

٦٤ الإيضاح للفارسي، تحقيق :د .كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة ٢ سنة ١٤١٦ هـ.

٦٥ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) – المحقق: صدقي محمد جميل – الناشر: دار الفكر – بيروت – الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٦٦ البخلاء لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ) – دار ومكتبة الهلال، بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ.

٦٧ البرهان في علوم القرآن للزركشي ت(٧٩٤هـ) – تحقيق : محمد أبو الفضل – الطبعة : عيسى البابي الحلبي –ط١. ١٣٧٧هـ .

٦٨ البسيط فى شرح جمل الزجاجى – لابن أبى الربيع (٦٨٨هـ) . تحقيق د / عياد الثبيتى . دار الغرب الإسلامى . الطبعة١ ١٩٨٦ م

٦٩ البصريات لأبي على الفارسي – تحقيق : د / محمد الشاطر أحمد – الطبعة : مطبعة المدني – الأولى – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

٧٠ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي (المتوفي: ١٣٩١هـ) – الناشر: مكتبة الآداب – الطبعة السابعة عشر: ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٧١ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

٧٢ البلاغة العربية- المؤلف: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ) - الناشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
٧٣ البلاغة تطور وتاريخ - شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة٨ - ١٩٩٢م.
٧٤ البلاغة عند السكاكي- أحمد مطلوب- دار النهضة - بغداد - الطبعة١- ١٣٨٤هـ.
٧٥ البلاغة والأسلوبية عند السكاكي تأليف الدكتور /محمد صلاح زكي أبو حميدة أستاذ البلاغة والنقد المشارك- جامعة الأزهر - غزة ١٤٢٨- هـ. ٢٠٠٧م.
٧٦ البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمّد المصريّ، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة (١) ١٤٠٧هـ.
٧٧ بناء الجملة العربية للدكتور / محمد حماسة - دار الشروق - مصر - الطبعة الأولي - ١٩٩٦م.
٧٨ البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنباري - تحقيق الدكتور/ طه عبدالحميد طه ، ومراجعة الأستاذ/ مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٥هـ = ١٩٨٠م
٧٩ تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) - المحقق: محمد خير رمضان يوسف - الناشر: دار القلم - دمشق - الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.
٨٠ تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) - المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف - دار الغرب الإسلامي - الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
٨١ تاريخ بغداد وذيوله لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٨٢ تاريخ علوم البلاغة والتّعريف برجالها - أحمد مصطفى مراغي - الطبعة١، مصر-١٩٥٠م.
٨٣ تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها- أحمد المراغي - مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة- الطبعة١- ١٣٦٩هـ.
٨٤ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام - تأليف / السيد حسن الصدر- طبع بأمر نجله/السيد الصدر.
٨٥ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة – تحقيق / السيد أحمد صقر – الطبعة : مكتبة دار التراث – الثانية – ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م .
٨٦ التبصرة والتذّكرة، للصّيمريّ، تحقيق الدّكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، الطبعة (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى) .
٨٧ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ) - المحقق : علي محمد البجاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٨٨ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) - المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين - الناشر: دار الغرب الإسلامي - الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٩ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري، تحقيق:زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٢ سنة ١٤١٥ هـ.
٩٠ التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة للدكتور / محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات – القاهرة – ٢٠٠٥م – صـ١١٧.
٩١ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد–تأليف : ابن هشام الأنصاري- تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي - نشر دار الكتاب العربي بيروت١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م.

٩٢ تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د /عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – الطبعة الأولي–١٤٠٦ / ١٩٨٦ م.
٩٣ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د/حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة ١ ١٤١٨ هـ /١٩٩٧ م.
٩٤ ترشيح العلل في شرح الجمل – تصنيف /صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)–إعداد / عادل محسن سالم العميري – الطبعة الأولي –١٤١٩هـ –١٩٩٨ م.
٩٥ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: محمد كامل بركات – الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
٩٦ التطبيق النحوي للدكتور عبده الراجحي– مكتبة المعارف للنشر ، والتوزيع– الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
٩٧ تعجيل الندي بشرح قطر الندي – تأليف / عبد الله بن صالح الفوزان – دار ابن الجوزي للطباعة والنشر – الطبعة الثانية –١٤٣١هـ.
٩٨ التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) – المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
٩٩ تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق : د /محمد عبد الرحمن المفدي ، دار بساط ، بيروت – الطبعة الأولي– ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣ م.
١٠٠ التعليقة على كتاب سيبويه للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) – المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
١٠١ التكملة : تأليف / أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود ، الناشر: عمادة شؤون المكتبات– جامعة الرياض – الرياض ، سنة ١٤٠١هـ /١٩٨١م.

١٠٢ التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق: أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرازق الحديثي – أحمد مطلوب – مراجعة: د. مصطفى جواد – الناشر: مطبعة العاني – بغداد – الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.

١٠٣ تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) – مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند – الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٠٤ تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) – المحقق: محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى–٢٠٠١م.

١٠٥ توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني ، أحمد بن الحسين بن الخباز – دراسة وتحقيق أ.د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، مصر ، الطبعة ٢ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

١٠٦ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) – شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر – الناشر : دار الفكر العربي – الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٠٧ التوطئة للشلوبين . تحقيق الأستاذ / يوسف أحمد المطوع (دار التراث العربي – القاهرة . (دون تاريخ)٠

١٠٨ التوقيف علي مهمات التعاريف لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) – عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

١٠٩ التيسير في القراءات السبع لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) – المحقق: اوتو تريزل – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١١٠ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ) – دار المعارف – القاهرة.
١١١ جامع البيان في تأويل القرآن– محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري (المتوفي: ٣١٠هـ) – تحقيق : أحمد محمد شاكر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .
١١٢ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي – المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)– الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
١١٣ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) – تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش – دار الكتب المصرية – القاهرة – الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
١١٤ الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة فى ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م دون دار نشر .
١١٥ الجمل لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني – حققه وقدم له/ علي حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
١١٦ جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) – المحقق: رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة: الأولى– ١٩٨٧م.
١١٧ جمهرة أنساب العرب – لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) – تحقيق: لجنة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣.
١١٨ جمهرة خطب العرب ، أحمد زكي صفوت ، المكتبة العلمية ، بيروت .
١١٩ الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) – المحقق: د فخر

الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١٢٠ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، للإربلِّي ، صنعه : د /إميل يعقوب ،دارالنفائس ، بيروت ، لبنان –الطبعة الأولي – ١٤١٢هـ /١٩٩١ م.
١٢١ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) – الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.
١٢٢ حاشية الألوسي على شرح قطر الندي ، طبعة القدس ، سنة ١٣٢٠هـ.
١٢٣ حاشية ابن حمدون على شرح المكودى على ألفية ابن مالك (دار الفكر . بيروت . الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ٠
١٢٤ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه ، عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ،الطبعة الأولي– ١٤٢١هـ.
١٢٥ حاشية الشيخ / حسن العطار علي شرح الأزهرية للشيخ / خالد الأزهري مع بعض تقريرات للشيخ / حسن الأنبابي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي.
١٢٦ حاشية الشيخ محمد الخضرى (١٢٨٨هـ) على شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية – الناشر : فيصل عيسي البابي الحلبي .
١٢٧ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان – الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
١٢٨ حاشية يس على التصريح (دار إحياء الكتب العربية . (دون).
١٢٩ حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ،|مصر– الطبعة الثانية –١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

١٣٠ حجة القراءات– المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)– محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني – الناشر: دار الرسالة.

١٣١ الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) – المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت – دار الشروق – بيروت – الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

١٣٢ حروف المعاني والصفات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) – المحقق: علي توفيق الحمد – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

١٣٣ الحلبيات لأبي علي الفارسي – تحقيق : د / حسن هنداوي – الطبعة : دار القلم – دمشق – الأولى – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

١٣٤ الحلل فى شرح أبيات الجمل – لأبى محمد عبد الله البَطَلْيُوسى (٥٢٧هـ) تحقيق د/ مصطفى إمام . مكتبة المتنبى . الطبعة١ ١٩٧٩م .

١٣٥ الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ) – المحقق: مختار الدين أحمد – عالم الكتب – بيروت–.

١٣٦ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

١٣٧ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة: الرابعة.

١٣٨ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) – المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط –الناشر: دار القلم، دمشق.

١٣٩ دراسات فى علوم الحديث للدكتور/ عادل أبوبكر عبدالعزيز – مطبعة رشوان . القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٤٠ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية – لأحمد بن الأمين الشنقيطى . إعداد / محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية الطبعة١ ١٩٩٩م.
١٤١ دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) – عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص – دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٤٢ دلائل الإعجاز في علم المعاني لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) – المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر – مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة – الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
١٤٣ دمية القصر وعصرة أهل العصر لأبي الحسن عليّ بن الحسن الباخرزي – تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو. دار الفكر العربي.
١٤٤ ديوان الأعشي – شرح الدكتور / يوسف شكري فرحات – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي – ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.
١٤٥ ديوان امرئ القيس – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الرابعة – دار المعارف.
١٤٦ ديوان جرير – دار بيروت للطباعة والنشر –١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
١٤٧ ديوان جميل بثينة حققه وقدم له / فوزي عطوي – دار صعب – بيروت .
١٤٨ ديوان حسان بن ثابت تحقيق / الدكتور: سيد حنفي حسنين – دار المعارف.
١٤٩ ديوان دريد بن الصمة ؛ قدم له الكتور / شاكر الفحام ؛ جمع وتحقيق وشرح / محمد خير البقاعي– ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
١٥٠ ديوان رؤبة العجاج– قدم له وحققه الدكتور / سعد ضناوي– دار صادر بيروت – الطبعة الأولي–١٩٩٧م.
١٥١ ديوان عامر بن الطفيل – دار صادر للطباعة والنشر – بيروت – ١٣٨٣هـ– ١٩٦٣م.

١٥٢ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق وشرح / محمد يوسف- دار بيروت للطباعة والنشر – ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٥٣ ديوان عبيد بن الأبرص – دار صادر للطباعة والنشر – بيروت – ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٥٤ ديوان عمر بن ربيعة – دار صادر بيروت – لا ت – لا ط.
١٥٥ ديوان الفرزدق – دار صادر بيروت – لا ت – لا ط.
١٥٦ ديوان النابغة الجعدي ؛ جمعه وحققه وشرحه ، الدكتور / واضح الصمد – دار صادر بيروت – الطبعة الأولي – ١٩٩٨م.
١٥٧ ديوان النابغة الذبياني ؛ شرح وتقديم / عباس عبد الساتر – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولي – ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
١٥٨ الذريعة إلي تصانيف الشيعة للشيخ / أقا بزرك الطهراني – دار الأضواء – الطبعة الثانية.
١٥٩ الرّد عَلى النّحاة لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ) – دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام –الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٦٠ رسالة الحدود: لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفي: ٣٨٤هـ) – المحقق: إبراهيم السامرائي – دار الفكر – عمان.
١٦١ رسائل الجاحظ لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ) – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – عام النشر: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
١٦٢ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى – لأحمد بن عبد النور المالقى (٨٠٢هـ) . تحقيق / أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (من دون) .

١٦٣ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ) – المحقق: علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت –الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٦٤ زهر الأكم في الأمثال والحكم – المؤلف: الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (المتوفى: ١١٠٢هـ) – المحقق: د محمد حجي، د محمد الأخضر – الناشر: الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب – الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
١٦٥ سبك المنظوم وفك المختوم للعلامة ابن مالك الجياني الطائي–حققه وقدم له وعلق عليه /أ.د :عدنان محمد سلمان ، فاخر جبر مطر – الطبعة الأولي – ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
١٦٦ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – دار الكتب العلمية بيروت–لبنان – الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٦٧ السلسلة الضعيفة لمحمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف – الرياض.
١٦٨ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي [هو كتاب شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني] – لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ) – نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
١٦٩ سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) – تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر – الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
١٧٠ سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) – المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٧١ سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ) – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٧٢ السنن الصغير للبيهقي لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) – المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي – دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان – الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

١٧٣ السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) – حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي – أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط – قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٧٤ سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) – المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٧٥ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور / محمود فجال أضواء السلف – الرياض– الطبعة الثانية ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٧٦ شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ) – المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم – راجعه: طه عبد الرءوف سعد –الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر – عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

١٧٧ شرح أدب الكاتب لابن الجواليقي أبي منصور موهوب بن أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، قدم له: مصطفى صادق الرافعي .

١٧٨ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان – الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

١٧٩ شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) – المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد – الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه – الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
١٨٠ شرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، تحقيق : د /علي الشوملي ، مكتبة الخريجي الطبعة١ –١٤٠٥ / ١٩٨٥ م.
١٨١ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش – تحقيق / أ.د. على أحمد فاخر / أ.د. جابر أحمد البراجة / أ.د–إبراهيم جمعة العجمي أ.د. جابر السيد المبارك / أ.د. علي السنوسي محمد / أ.د. محمد راغب نزال – دار السلام للطباعة والنشروالتوزيع – الطبعة الأولي –١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٨٢ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٨٣ شرح الجمل لابن خروف، تحقيق :د.سلوى محمد عرب، أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، سنة ١٤١٩هـ.
١٨٤ شرح الحدود النحوية لجمال الدين الفاكهي، تحقيق :د /صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.
١٨٥ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ – تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر – ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م – جامعة قاريونس – ليبيا.
١٨٦ شرح ابن طولون لألفية ابن مالك ، تحقيق : عبدالحميد الكبيسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولي– ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢ م.
١٨٧ شرح العوامل المئة النحوية ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : د /البدراوي زهران – دار المعارف ، الطبعة الأولي.

١٨٨ شرح القصائد السبع الطوال – لابن الأنبارى (٣٢٨هـ) . تحقيق وتعليق / عبد السلام هارون . دار المعارف الطبعة٥ ١٩٩٣م .

١٨٩ شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة – الطبعة: الأولى.

١٩٠ شرح الكفراوي علي متن الأجرومية – مكتبة ومطبعة مصطفي الحلبي بمصر.

١٩١ شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابي حيان الأندلسي – تأليف الشيخ : ابن هشام المصري – تحقيق : الدكتور : هادي نهر – عمان – الأردن .

١٩٢ شرح اللمع للأصفهاني ، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ت(٥٤٣هـ) ، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة١ . ١٤١٠هـ. ١٩٩٠.

١٩٣ شرح اللمع لابن برهان– تحقيق الدكتور/ فائز فارس (الكويت– الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) .

١٩٤ شرح اللمع للواسطي الضرير ، تحقيق : د /رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولي– ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠ م.

١٩٥ شرح المفصل فى صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير للخوارزمى– تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الإسلامى– بيروت– الطبعة: الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩٠م)

١٩٦ شرح المفصل للزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) – قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٩٧ شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، تحقيق :د .تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية – سنة ١٤١٤ هـ

١٩٨ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تحقيق : د /جمال مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة – الطبعة الأولي– ١٤١٨ /١٩٩٧ م.

١٩٩ شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ – تحقيق : د / محمد أبو الفتوح – شريف – الطبعة : الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية – ١٩٧٨م .

٢٠٠ شرح المقرب – لابن عصفور الإشبيلىّ الأندلسى (٦٦٩ هـ) . تأليف د/ على فاخر . دار الطباعة المحمدية . الطبعة١ ١٩٩٤م .

٢٠١ شرح المكودى على ألفية ابن مالك ، لأبى زيد عبد الرحمن المكودى ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين ، الطبعة / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، فى ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .

٢٠٢ شرح الملحة لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي ، أبو عبد الله ، شمس الدين ، المعروف بابن الصائغ (المتوفي: ٧٢٠هـ) – المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي – الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٠٣ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . تحقيق الأستاذ / محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)٠

٢٠٤ شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي– تحقيق :د / موسى بناي العليلي– مطبعة الآداب في النجف الأشرف– ١٤٠٠ هـ.

٢٠٥ شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٢٠٦ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبي جناح – العراق –١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٠٧ شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ) – دار القلم – بيروت.
٢٠٨ شرح ديوان الحماسة لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ) – المحقق: غريد الشيخ – وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م– ١١١٣/٢.
٢٠٩ شرح شافية ابن الحاجب للجاربردى ، عالم الكتب .
٢١٠ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) – المحقق: عبد الغني الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٢١١ شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ – لابن مالك (٦٧٢هـ) . تحقيق / عدنان الدورى . وزارة الأوقاف العراقية . مطبعة العانى (بغداد) ١٩٧٧م .
٢١٢ شرح عيون الإعراب – للإمام أبى الحسن على المجاشعى (٤٧٩هـ) – تحقيق د/ حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الأردن الطبعة ١ . ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م .
٢١٣ شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين ابن جماعة المتوفي ٧٣٣هـ – تحقيق وتعليق الدكتور / محمد محمد داود – دار المنار للنشر والتوزيع.
٢١٤ شرح كتاب الحدود في النحو تحقيق / د : المتولي رمضان أحمد الدميري – مكتبة وهبة – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٢١٥ شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . تحقيق الدكتور / رمضان عبدالتواب (الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٩٠م)
٢١٦ شرح كتاب سيبويه للصفار البطليوسي ، تحقيق : د /معيض العوفي ، دار المآثر – المدينة النبوية – الطبعة الأولي – ١٤١٩هـ /١٩٩٨ م.
٢١٧ شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ت٥١٦هـ– حققه الدكتور / فائز فارس – دار الأمل للنشر والتوزيع – الطبعة الأولي ١٤١٢هـ– ١٩٩١م–صـ٢٩.

٢١٨ الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) – للفارسى (٣٧٧هـ) . تحقيق وشرح د/ محمود الطناحى . مكتبة الخانجى الطبعة١ ١٩٨٨ .
٢١٩ شعر الأحوص الأنصاري جمعه وحققه / عادل سليمان؛ قدم له/ شوقي ضيف– الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ–١٩٧٠م.
٢٢٠ شفاء العليل فى إيضاح التسهيل – لأبى عبد الله محمد السلسيلى (٧٧٠هـ) . تحقيق د/ الشريف الحسينى المكتبة الفيصيلية . (مكة المكرمة) الطبعة١ ١٩٨٦م .
٢٢١ شمس العلوم ، ودواء كلام العرب من الكلوم – تأليف /نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفي: ٥٧٣هـ) – المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن على الإرياني – د يوسف محمد عبد الله – الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان) ، دار الفكر (دمشق – سورية) – الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م
٢٢٢ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة ٣– سنة ١٤٠٣هـ.
٢٢٣ الصاحبى – لأبى الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) . تحقيق / السيد أحمد صقر . مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ١٩٧٨م .
٢٢٤ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء لأحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢٥ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٢٢٦ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) – المحقق: شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

٢٢٧ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، تحقيق : د /محسن العميري ، مركز ، البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – الطبعة الأولي – ١٤١٥هـ.
٢٢٨ ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، لبنان.
٢٢٩ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي – شرح محمد بهجة الأثري البغدادي – المكتبة العربية ببغداد – المكتبة السلفية بمصر – من دون .
٢٣٠ ضياء السالك إلى أوضح المسالك– تأليف :محمد عبد العزيز النجار– مؤسسة الرسالة – بيروت –١٤٢٠هـ.
٢٣١ طبقات النّحويّين واللّغويّين، للزبيدي الأندلسي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية – ١٩٨٤م.
٢٣٢ عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده– أحمد مطلوب– وكالة المطبوعات الكويتية– الطبعة١–١٣٩٣هـ.
٢٣٣ العسكريات لأبي علي الفارسي – تحقيق : د / محمد الشاطر أحمد – الطبعة : المدني – الأولى – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢م .
٢٣٤ عصور الاحتجاج فى النحو العربى للدكتور/ محمد إبراهيم عباده – دار المعارف – مصر – ١٩٨٠م ٠
٢٣٥ العقد الفريد – لأحمد بن عبد ربه الأندلسى (٣٢٨هـ) . تحقيق أحمد أمين ورفاقه . الهيئة العامة لقصور الثقافة .
٢٣٦ علل التثنية ، لابن جني ، تحقيق : د /صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ،١٤١٣ هـ.
٢٣٧ علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) – المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش – الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٢٣٨ علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسات تطبيقية علي السور المكية – د/ صبحي الفقي – دار قباء – الطبعة الأولي – ٢٠٠١هـ.

٢٣٩ العوامل المائة النحوية في أصول العربية للجرجاني – شرح الشيخ : خالد الأزهري الجرجاوي – تحقيق الدكتور : البدراوي زهران – دار المعارف الطبعة الأولي ١٩٨٣ م .
٢٤٠ عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٨ هـ.
٢٤١ غريب الحديث، لأبي عُبيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي – ١٤٠٦هـ.
٢٤٢ فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٢٥٦هـ) – للحافظ ابن حجر العسقلانى (٨٥٢هـ) . دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة٢ .
٢٤٣ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي – الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة – الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
٢٤٤ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ) – المحقق: إحسان عباس – مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان – الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م.
٢٤٥ الفصول الخمسون لابن معطي – تحقيق / د.محمود محمد الطناحي – القاهرة – عيسي البابي الحلبي وشركاه.
٢٤٦ الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي تحقيق :حسن موسى الشاعر– دار البشير– عمان– الطبعة الأولي–١٩٩٠م.
٢٤٧ الفصول في العربية لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي– تحقيق الدكتور: فائز فارس – الناشر: دار الأمل للنشر والتوزيع بالأردن مؤسسة الرسالة بيروت– الطبعة الأولي :١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .
٢٤٨ فكرة النّظم بين وجوه الإعجاز – د. أحمد فتحي عامر – المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة– القاهرة –١٩٥٦م.

٢٤٩ الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ) – المحقق: إبراهيم رمضان – دار المعرفة بيروت – لبنان – الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ مـ.

٢٥٠ الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب للجامي نور الدين بن عبد الرحمن ت(٨٩٨هـ) ، تحقيق د/ أسامة طاهر الرفاعي وزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣.

٢٥١ الفوائد والقواعد لأبي عمر بن ثابت الثمانيني – تحقيق الدكتور : عبد الوهاب محمود الكحلة – مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع – الطبعة الأولي : ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

٢٥٢ فى أصول النحو للأستاذ / سعيد الأفغانى – المكتب الإسلامى . بيروت ، ودمشق ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٥٣ في النحو العربي نقد وتوجيه تأليف / د. مهدي المخزومي منشورات دار الرائد العربي _ بيروت –الطبعة الثانية _ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٢٥٤ القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي – مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٢٥٥ قواعد فى علوم الحديث للمحدث الفقيه / ظفر أحمد العثمانى التهانوى – تحقيق الأستاذ/ عبدالفتاح أبو غدة – دار السلام . الطبعة: السادسة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٢٥٦ القياس فى اللغة العربية للدكتور/ محمد حسن عبدالعزيز – دار الفكر العربى . القاهرة– الطبعة الأولى ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٥٧ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : د / فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة١ –١٤٢٢هـ /٢٠٠١ م.

٢٥٨ الكافية في علم النحو لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ) – المحقق: الدكتور صالح

عبد العظيم الشاعر – الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٢٥٩ الكامل ، للمبرد ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة ٣-١٤١٨ هـ /١٩٩٧ م.

٢٦٠ كتاب السبعة في القراءات لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ) – المحقق: شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٦١ كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) – المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٦٢ الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) – المحقق: عبد السلام محمد هارون – الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٦٣ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) – الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

٢٦٤ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) – مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) – تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٢٦٥ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني – تحقيق : د / هادي عطية مطر – الطبعة : دار عمار – الأولى – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م

٢٦٦ الكشف عن وُجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، لمكّي بن أبي طالب ، تحقيق الدّكتور/ محي الدّين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت– الطبعة الرابعة – ١٤٠٧هـ.

٢٦٧ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)- المحقق: عدنان درويش – محمد المصري – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٢٦٨ الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء المتوفي ٧٣٢هـ–دراسة وتحقيق/ الدكتور : جودة مبروك محمد– مكتبة الآداب – الطبعة الثانية – ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٦٩ الكواكب الدرية بشرح متممة الأجرومية ، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، دار الكتب العلمية .

٢٧٠ اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) – المحقق: مازن المبارك – الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٧١ اللامات للهروي – تحقيق/ الدكتور : أحمد عبد المنعم أحمد الرصد– القاهرة – ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٧٢ لباب الإعراب – لتاج الدين الإسفراييني (٦٨٤هـ) . تحقيق / بهاء الدين عبد الوهاب . دار الرفاعى (الرياض) الطبعة١ ١٩٨٤م .

٢٧٣ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) – المحقق: د. عبد الإله النبهان – الناشر: دار الفكر – دمشق –الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٧٤ اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ) – المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

٢٧٥ لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) – دار صادر – بيروت – الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٢٧٦ اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) – المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي – الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٢٧٧ لمع الأدلة فى أصول النحو – لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (٥٧٧هـ). تحقيق / سعيد الأفغانى. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م .
٢٧٨ اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – المحقق: فائز فارس – الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٢٧٩ ليس في كلام العرب للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) – المحقق: أحمد عبد الغفور عطار – الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٢٨٠ ما بنته العرب علي فعال للصاغاني – تحقيق الدكتورة / عزة مصطفي – دمشق – ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
٢٨١ ماينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق / هدي محمود قراعة ، القاهرة ، المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ، سنة ١٣٩١هـ –١٩٧١ م.
٢٨٢ المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهران النيسابورىّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ) – تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي – مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٩٨١ م.
٢٨٣ مجاز القرآن – لأبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) . تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجى الطبعة ١٩٨٨م .
٢٨٤ مجالس العلماء للزجاجي – تحقيق/ عبد السلام هارون – القاهرة – ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
٢٨٥ مجالس ثعلب – لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) . شرح وتحقيق / عبد السلام هارون . دار المعارف الطبعة ٥– ١٩٨٨م .
٢٨٦ مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) – المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.

٢٨٧ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، للفاكهي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر.
٢٨٨ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) – وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٨٩ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) – المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
٢٩٠ مختصر شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبى – القاهرة – دون تاريخ.
٢٩١ مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب لعباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي (المتوفى: ١٣٤٦هـ) – مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية، مصر – ١٣٤٥ هـ – ١٩٢٦ م.
٢٩٢ المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) – المحقق: خليل إبراهم جفال – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٢٩٣ مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي –محمود محمد الطناحى –مكتبه الخانجى –الطبعة الأولي – طبعة ١٩٨٤م.
٢٩٤ المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء ت ٢٠٧ هـ- المحقق : الدكتور رمضان عبد التواب – طبعة : مكتبة دار التراث – القاهرة.
٢٩٥ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ) – دار الجيل، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ..
٢٩٦ المرتجل – لأبى محمد عبد الله بن الخشاب (٥٦٧هـ) . تحقيق / على حيدر . دار الحكمة (دمشق) ١٩٧٢م

٢٩٧ المزهر فى علوم اللغة وأنواعها – تحقيق الأساتذة/ محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى– مكتبة دار التراث . القاهرة . الطبعة الثالثة (دون).
٢٩٨ المساعد على تسهيل الفوائد – لبهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) . تحقيق د/ محمد كامل بركات . دار الفكر (دمشق) ١٩٨٠م .
٢٩٩ المسالك والممالك لأبي اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المعروف بالكرخي (المتوفى: ٣٤٦هـ) –الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة – صـ١٦٨، والروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى: ٩٠٠هـ) – المحقق: إحسان عباس – مؤسسة ناصر للثقافة – بيروت – طبع على مطابع دار السراج – الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م.
٣٠٠ المسائل البصريات لأبى على الفارسى ، تحقيق / محمد الشاطر ، الطبعة / مطبعة المدنى ، القاهرة ، الأولى ، فى ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ .
٣٠١ المسائل البغداديات ، تحقيق / صلاح الدين السنكاوى ، الطبعة / مطبعة العانى ، بغداد ، فى ١٩٨٣هـ .
٣٠٢ المسائل الحلبيات – للفارسى (٣٧٧هـ) . تحقيق د/ حسن هنداوى . دار القلم (دمشق) ، ودار المنارة (بيروت) الطبعة١ – ١٩٨٧م .
٣٠٣ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) – المحقق: محمد خير الحلواني – دار الشرق العربي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٣٠٤ المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي – تحقيق/ الدكتور: حسن هنداوي – كنوز إشبيليا – الرياض – الطبعة الأولي– ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٣٠٥ المسائل المنثورة للفارسى (٣٧٧هـ) . تحقيق / مصطفى الحدرى . مطبوعات مجمع دمشق . دار المعارف بدمشق ١٩٨٦م .
٣٠٦ المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع

(المتوفى: ٤٠٥هـ) – تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٣٠٧ المستدرك على الصحيحين للحاكم، مراجعة مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١ هـ.

٣٠٨ المستقصى في أمثال العرب – المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٣٠٩ مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) – المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون – إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٣١٠ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) – المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣١١ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) – المحقق: د. حاتم صالح الضامن–مؤسسة الرسالة – بيروت –الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

٣١٢ المطالع السعيدة شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والتصريف والخط . تحقيق وشرح د/ طاهر سليمان حموده . الدار الجامعية (مصر) الطبعة ١٩٨٢م .

٣١٣ معانى الحروف – المنسوب للرمانى أبى الحسن على بن عيسى (ت٣٨٤هـ) .. تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى . مكتبة الطالب الجامعى (مكة المكرمة) ١٤٠٦هـ .

٣١٤ معانى القرآن لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) – تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة – الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
٣١٥ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) – المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – الطبعة: الأولى.
٣١٦ معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) – المحقق: عبد الجليل عبده شلبي – الناشر: عالم الكتب – بيروت – الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٣١٧ معاني النحو تأليف / فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر – الأردن – الطبعة الأولي – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠.
٣١٨ معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) – المحقق: إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٣١٩ معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) – دار صادر، بيروت – الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٣٢٠ المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) – المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة: الثانية.
٣٢١ معجم المصطلحات النحوية والصرفية – محمد سمير اللبدي – مؤسسة الرسالة – بيروت – دار الفرقان ، لا طبعة – لا تاريخ.
٣٢٢ المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب – الناشر: دار الكتب العلمية – الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٣٢٣ معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ) - مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٣٢٤ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ) - عالم الكتب، بيروت - الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ..

٣٢٥ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم - لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة - مكتبة الآداب - القاهرة / مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٢٦ معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) - المحقق: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٢٧ المعرّب، للجواليقي، تحقيق الدّكتور ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق وبيروت، الطبعة الأولي - ١٤١٠هـ.

٣٢٨ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) - المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - الناشر: دار الفكر - دمشق - الطبعة: السادسة ١٩٨٥.

٣٢٩ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٣٣٠ مفتاح العلوم ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) - ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٣١ المفتاح في الصرف لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) – حققه وقدم له: الدكتور على توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م).

٣٣٢ المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) – المحقق: د. علي بو ملحم – الناشر: مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة: الأولى،١٩٩٣.

٣٣٣ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي – تحقيق / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الطبعة الأولي – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٣٤ المقتصد فى شرح الإيضاح للفارسى – لعبد القاهر الجرجانى (٤٧٧هـ) . تحقيق د/ كاظم المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية . دار الرشيد . ١٩٨٢م .

٣٣٥ المقتضب لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) – المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. – الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٣٣٦ المقدمة الجزولية فى النحو – لأبى موسى عيسى الجزولى (٦٠٧هـ) . تحقيق وشرح د/ شعبان عبد الوهاب . مراجعة د/ حامد نيل ، ود/ فتحى جمعة . مطبعة أم القرى (مصر) الطبعة١ ١٩٨٨م .

٣٣٧ المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور . تحقيق الأستاذين/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض (دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) .

٣٣٨ الملخّص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الرّبيع الإشبيلي–تحقيق /أ. د عليّ بن سلطان الحكمي– الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ.

٣٣٩ الممتع الكبير في التصريف لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ) – الناشر: مكتبة لبنان – الطبعة: الأولى– ١٩٩٦.

٣٤٠ الممنوع من الصرف معجم ودراسة، أدما طربية، مكتبة لبنان– ناشرون.
٣٤١ المنهاج الواضح للبلاغة – المؤلف: حامد عونى – الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث
٣٤٢ المهذّب في القراءات العشر، للدّكتور محمّد سالم محيسن، مكتبة الكليّات الأزهرية، مصر، الطبعة (٢) ١٣٨٩هـ.
٣٤٣ الموجز في النحو لابن السراج، حققه وقدم له : مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، الطبعة ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.
٣٤٤ الموجز في تاريخ البلاغة لمازن المبارك– دار الفكر المعاصر– لبنان– الطبعة٢– ١٤٢٠هـ.
٣٤٥ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم – لمحمد بن على ابن القاضي محمد حامد بن محمّدصابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) – تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم – تحقيق: د. على دحروج – نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي – الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.
٣٤٦ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة/ خديجة الحديثى – دار الرشيد للنشر– الجمهورية العراقية – ١٩٨١م.
٣٤٧ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
٣٤٨ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لابن الأنباري– تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم – دار النهضة –مصر للطّباعة والنشر، ١٩٦٧م.
٣٤٩ النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ) – المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) –المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
٣٥٠ نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب للدكتور / عبد الحميد مصطفي السيد – مجلة جامعة دمشق – مجلد ١٨ – العدد٤١٣.

٣٥١ نظم الفرائد وحصر الشرائد – تحقيق الدكتور /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الطبعة الأولي – مكتبة العبيكان – الرياض – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

٣٥٢ النّقد التّحليلي عند عبد القاهر الجرجانيّ د. أحمد عبد السّيّد الصّاوي – الهيئة المصريّة العامة للكتاب– الاسكندرية – مصر، ١٩٧٩م.

٣٥٣ النّقد المنهجيّ عند العرب – د. محمّد مندور– مكتبة النّهضة المصريّة– مصر– ١٩٤٨م.

٣٥٤ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ – تحقيق ودراسة / الدكتور: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة –الطبعة الأولي – ١٤٠٥–١٩٨٥م.

٣٥٥ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري – تحقيق / رشيد بلحبيب – الطبعة : وزارة الأوقاف المغربية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

٣٥٦ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى: ٨٢١هـ) – المحقق: إبراهيم الإبياري – دار الكتاب اللبنانين، بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٣٥٧ النوادر فى اللغة – لأبى زيد الأنصارىّ (٢١٥هـ) . تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق الطبعة١ ١٩٨١م.

٣٥٨ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: عبد الحميد هنداوي – الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

٣٥٩ الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للدكتور الشيخ/ محمد بن محمد أبو شهبة دار الفكر العربى . القاهرة . دون.

سابعا : فهرس الموضوعات.

أولا : محتويات الجزء الأول

ثانيا : فهرس محتويات الجزء الثاني